1

هذا كتاب شرح التسهيل للدماميني

المسمى بتعليق الفرائد

على تسهيل

الفوائد

م

الحمد لله تعالى

من كتب افقر الورى الى الكريم المعطي

الحنبلي القادري عبد السلام الشطي

حرر سنة ١٢٩٠

في ١٩ رمضان

المعظم

من كتب احوج الخلق الى الخالق الصمد

ابن عابدين محمد سعد

الماتريدي الحنفي ١٢٠٤

في رمضان المعظم

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر

يقول العبد الفقير الى المولى الغني محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي الدماميني
المالكي عامله الله بلطفه الخفي وبره الوفي اللهم واياك نحمد على نعم
توجهت الامال الى نحوها فاسعفتها بتسهيل الفوايد ونشكر ما تلقاه
من نقص الحظ فاسعدتها بتكميل المقاصد ونشكرك على تصريفك لنا في خدمة
كلمة الاسلام وتوفيقك ايانا الى توحيدك الذي يكل عن وصف فضله
المفرد جملة الكلام ونسالك ان تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهي
اعظم مطلوب وتبعدنا عن مساوي الافعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن
افعال القلوب ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك تعاليت
ان تكون لك صفة مشبهة ولم يحط بذاتك ظرف الزمان ولا ظرف المكان
وانى وهي عن سمات الحدوث منزهة انت الفاعل لما تختار وكل شيء
مفعول بقدرتك وارادتك ولا كاينة عند ذوي التمييز الا وجميع احوالها
متعلقة بمشيئتك ونشهد ان محمدا عبدك ورسولك العلم الذي هديت
بمعارفه الى الحق اليقين وانزلت عليه القران بلسان عربي مبين ذو النسب
الشريف الذي لشانيه التكبير ولشانيه التصغير والدين الحنيف الذي نجا
محالفوه وهلك مخالفوه فاقتسموا الجمع السالم وجمع التكسير نصلي
عليه وعلى اله وصحبه الذين جروا بميدان العربية نحوا لا يلحق لهم غبار و
رووا جمل اخبار الدين المفيدة فكان الرفع ثابتا لمحل تلك الاخبار صلوة
لا تزال الالسنة تجزم بفضلها وتعترف ويدوم لقائلها احسن العيش
ولا ينصرف اللهم فادم صلواتك عليه وعليهم ووال تحياتك الطيبات
واصلة اليه واليهم وبعد فلا يخفى ان الكتاب المسمى تسهيل الفوايد
وتكميل المقاصد تاليف الامام العالم العلامة مالك ازمة الفضايل وابن
مالكها السالك من طرق العربية في احسن مسالكها ملك النحاة جمال
الدين ابي عبد الله محمد بن مالك رضوان الله عليه كتاب جمع الفوايد جمع
كثرة واتضحت كلماته التي غلت قيمتها فكان كل كلمة منها درة لا ينازع
في فضله من دخل من باب الاشتغال اليه واذا عد غيره من الفضلات
فلا شك في ان العمدة عليه طالما جاد بالنفع المتعدي فكان شكره
لازما وعد جازما من كان باسكانه في منازل التقديم جازما جمع ما
بين براعة العبارة والتنقيح واعتنى بالايجاز فاغنى بالتلويح عن التصريح

وحتى

وحتى اصداف المسامع دررا لا عهد لها بمثلها فظن بعض الطاعنين انه
سار في صعب الطرق وفي الواقع لم يسر الا في سهلها وانما اتي الطاعن من قبل غموض
العبارة عن نظره القاصر ومني بضعف الادراك وفقد الاستناد
فاصبح لا قوة له ولا ناصر هذا واني لما قدمت في اواخر شعبان المكرم
من سنة عشرين وثمانماية الى كنبايه من حاضرة الهند عمرها الله تعالى
بالاسلام وشاد ارجاها بالايمة الفضلاء الاعلام وجدت فيها هذا
الكتاب مجهولا لا يعرف ونكرة لا تتعرف قل من يشعر باسمه او مسماه
او يلمحه بالنظر فيكشف معماه ولا يجد المرء هناك منه ولا له اصلا ولا شرحا
ولا يبرح التلفت الى ورود مناهله يكابد ظما برحا واتفق اني
استصحبت منه في السفر نسخة واحدة تخذتها راس مال للنظر
فكانت بالفوايد علي عايدة وراها بعض الطلبة فلحظها بعين
الاستحسان وناجاه لسانها بالفاظ عذبة فذاق منها حلاوة
اللسان الا انه راى في كثير من الاماكن ابكار معان تحجبت بالحجب
مغلقة ووجوه مسايل فتنت القلوب بغمز عيونها فتركتها في حبايل
المحبة معلقة فسالني في ان اشرح هذا الكتاب شرحا يفتح ابوابه
ويذلل صعابه ويجلو عرايسه للافهام ويعقد الخنصر على ما يكشفه
من الابهام فاعتذرت اولا باني لست من رجال هذه الصناعة
وان فكري في تحصيل فوايدها مزجى البضاعة وثانيا بان هموم
الحوادث والغربة قد اجلبت علي بخيلها ورجلها وحملتني جبال
انكاد تفتت حصاة القلب من اجلها وثالثا بفقدان الشروح
في هذه البلاد وعزة ما احتاج اليه من الكتب التي افدي بياض
اياديها بالسواد حتى لقد وقفت على نسخة من شرح ابن ام قاسم
اتي بها الي من اوصال فقلت لعلي اذود بها عن مقاصد الكتاب
اوصال واستعين بما فيها وان كان يسيرا على ما انا له من الشرح احاول
فراجعت النظر فاذا المرام الذي تخيلته مما تقصر عنه يد المتطاول لما في
هذه النسخة من اختلال لا يرى معه الناظر لمقدمات القصد انتاجا
وسقم لا يجد له طبيب الفهم دواء ولا يستطيع له علاجا فكيف لي مع
هذه المهالك بالوصول الى ذلك المطلب واني اظفر بنيل الصعاب
وقد عز ما اطلب وبينما انا اقدم في الاجابة رجلا واوخر اخرى واسوف

الطالبين بالنجاح والتسويف بالغفيراحرى اخشى معرة الفضيحة وارش
الستر على القريحة • واعلم ان اعراض المصنفين اغراض لسهام السنة
الحساد وان حقايب تصانيفهم معرضة لايدى النظار تنتهب فوايدها
ثم ترميها بالكساد والفكر يشير الى ان الاجابة ربما تبرد كبدا حرى وان
التاليف ربما ينتفع به فاجرى لصاحبه اجرا فابتهجت بتلك الاشارة
وانتهجت طريقها التى اهدت لطايف البشارة واقبلت على اسعاف الطالب
بمطلوبه واعرضت عن الجانحين على نهج الحسد واسلوبه وقلت هب
كل اوبئك فى متابعة الهوى مفتونون والتهب حسد ليطفى نور البدر ويابى
الله الا ان يتم نوره فهل هى الا منحة اهداها الحاسد من حيث لا يشعر
ونحلة ظن انها تطوى جميل الذكر فاذا هى تنشر واذا اراد الله نشر فضيلة
طويت اتاح لها لسان حسود ولما تحرك العزم لاسكان هذا الشرح فى
منازل الوجود وسمح الفكر فيه ببذل ما هو عنده من الفوايد موجود
وشا الله ان يكون افق الهند منشا لظهوره ومسما لطلوع
بدوره وسفوره رايت ان اتوسل به الى الوفادة الى الارض التى
نشا فيها وربى فى حجور نواحيها على من اناخت بابوابه ركايب
الوفود وصدرت عنه مملوة الحقايب بحبايب الكرم والجود امام
العصر الذى تقدم فقامت الرعايا صفوفا على اقدام الطاعة وما
وخلف السلف الماضين فى العدل والاحسان فادام الله ايام خلافته
سلطان العالم الذى اصاب بسهام ارايه الشريفة اشرف الاغراض
وسما عرضه النقى الى ان اصبح كالجوهر بين الاعراض وقضى عدله
لقطر الاسلام بالعمارة وعلى ديار الكفر بالخراب واورد العفاة مناهل
كرمه الصافية وصير شراب العداة كالسراب ان صعبت مقاصد المعتبرين
فبيده ازمة التسهيل والفتح وان اغلقت دونهم ابواب المكارم فهو على
الحقيقة ابو الفتح مولانا السلطان الاعظم ملاذ سلاطين العرب
والعجم حامى بيضة الاسلام ماحى ظلم الظلم بنور العدل مولى الاحكام
عالم السلاطين سلطان العلما عظيم السادات سيد العظما المويد
بالنصر والفتح المبين ناصر الملة والحق والدين ابى الفتح احمد شاه
السلطان بن السلطان محمد شاه ابن السلطان مظفر شاه
امام احاديث العلا عنه اسندت فبادر لكى تروى لاهم مسند حياة لمظلوم هلاك لظالم

فبالباس

فبالباس والاحسان اشقى واسعدا فكم من عفاة نحوه قد ترددوا على انه فى بحرهم ما ترددا
ولم تحو اخبار السلاطين غاية من الرفع الا كان فى الحال مبتدا لقد عودت الامال الملك ادامها
ويرقى اسبابا تنجى من الردى فلم ينصرف عن نية الفضل اذ انى لعز ونعرفنا بانا على الهدى
وتلك رايناها لحصر سنة نعم الحماه تشهد لعمر واحد جعل الله الممالك
منظومة فى سلك ملكه واقطار الارض جارية فى حوزه وملكه فحين
تركت الاقلام تسعى فى كتابة هذا الشرح على الروس وطرزته برسم
هذا السلطان الذى يثبت بوجوده كل سرور وينتفى به كل بوس وحسن
عندى ان اتوسل بذلك الى ابوابه الشريفة واتوصل الى الدخول تحت ظلاله
الوريفة على انى على العجز والتقصير مجبول وقد ابديت وجوه معذرتى
والعذر عند كرام الناس مقبول وسميت هذا الشرح بتعليق الفرايد
على تسهيل الفوايد وبالله استعين فى القول والعمل واياه اسال ان
يبلغنا من خير الدارين غاية الامل بمنه وكرمه ولنقدم امام الشرح
كلاما يتعلق بترجمة المصنف فنقول هو الامام العلامة المقرى النحوى اللغوى

مطلب فى ترجمة المصنف ابن مالك رحمه الله تعالى

الحافظ المشهود له بجلالة القدر ورفعة الدرجة جمال الدين ابو عبد الله
محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ايضا ابن مالك الطاى الاندلسى
الجيانى بجيم مفتوحة ويا مثناة من تحت مشددة فالف فنون فيا نسب
نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس ولد فى سنة ستماية ونشا واعتنى
بعلوم العربية فاتقنها ونبغ فيها وحاز قصب السبق وغرب ثناوه
وشرق وتناولت الركبان حديث فضله حجازا وعراقا فسار به من لا يسير
مشمرا وغنى به من لا يغنى مغردا ثم ارتحل الى حماه من البلاد الشامية واقام
بها مدة ونشر فيها علما جما ثم استوطن دمشق وعكف بها على الافادة
وانتفع به خلايق ولم يزل على ذلك الى ان توفى بها فى شعبان سنة
اثنين وسبعين بالبا الموحدة وستماية رحمه الله تعالى ودفن بسفح جبل
قاسيون وقال صاحبه الشيخ الامام بها الدين النحاس الحلبى رحمه الله
يرثيه • قل لابن مالك ان جرت بك ادمعى • حمرا يحاكيها النجيع القانى •
فلقد جرحت القلب حين نعيت لى • فتدفقت بدمائه اجفانى •
• لكن يسهل ما اجن من الاسى • علمى بنقلته الى رضوان •
• فسقى ضريحا ضمه صوب الحيا • تهمى له بالروح والريحان •
قرا النحو والقراات على ثابت بن محمد بن يوسف ابن الخبان ابى الطاهر الكلاعى

الليلى وقرا كتاب سيبويه على ابى عبد الله الرشانى ومن مشايخه ابن يعيش
شارح المفصل لازمه مدة ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون فاعجب به وترك
مجلس ابن يعيش ويقال انه جلس عند ابى على الشلوبين بضعة عشر يوما
قلت وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزى فى اواخر شرحه للحاجبيه النحويه
ان ابن مالك جلس فى حلقة تدريس ابن الحاجب رحمه الله واخذ عنه
واستفاد منه ولم اقف على ذلك لغيره ولا ادرى من اين اخذه والله اعلم بحقيقه
الحال ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب بديع فى بابه والتوضيح
فى اعراب اشيا من مشكلات البخارى ابان فيه عن الطارع واسم وما دة بر
وقصيدته الطائيه فى الفرق بين الضاد والظا وشرحها وقصيدته
اللاميه فى ابنية الافعال وعمدته فى النحو وشرحها وارجوزته الكبرى المسماة
الكافيه الشافيه وشرحها وارجوزته المختصرة من الكبرى وتعرف بالالفيه
ومحل اشتغال الطلبة المصريين فى هذا الزمان بها قال ابن رشيد ونظم رجزا
فى النحو عظيم الفايدة تستعمله المشارقه ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوايد
النحويه والمقاصد المحويه ثم صنف كتاب تسهيل الفوايد وتكميل
المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لوسم طابق مسماه وعلم
وافق معناه غير انه فى بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما لا ينبغى
فى ايراده فسبحان المنفرد بالكمال قلت وقد قرظ سعد الدين ابن العربى
الصوفى رحمه الله الكتاب المذكور المسمى بالفوايد النحويه فقال
ان الامام جمال الدين فضله الهه ولنشر العلم اهله املى كتابا له يسمى الفوايد لم
يزل مفيدا لذى لب تامله وكل مسئلة فى النحو يجمعها ان الفوايد جمع لا نظير له
فظن الصلاح الصفدى ان هذا تقريظ لتسهيل الفوايد فقال فى كتابه
المسمى بفض الختام عن التوريه والاستخدام هذا فى غاية الحسن لو كان
الكتاب المذكور يسمى بالفوايد وانما اسمه تسهيل الفوايد فذكر المضاف
اليه وترك المضاف الذى هو المهم فجعل التوريه بسبب ذلك مقدوحا
فيها وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشا له هذا الوهم من عدم اطلاعه على
الكتاب المسمى بالفوايد وهو مفقود لعزة وجوده قلت وانا اروى
كتاب التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين ابرهيم بن محمد بن عبد الواحد
الضرير الشامى المقيم بجامع الاقمر من القاهرة المعزيه كان رحمه الله تعالى
اخبرنا به اجازة قال اخبرنا الشيخ اثير الدين ابو حيان سماعا عليه قال

مطلب اسناد الشارح فى رواية كتاب التسهيل للامام جمال الدين بن مالك

اخبرنا

اخبرنا الشيخ ابن ابى الفتح البعلبكى اجازة قال اخبرنا الامام جمال الدين محمد بن
مالك اجازة قال بسم الله الرحمن الرحيم الجار والمجرور مع المضاف فى محل
نصب على الحال وهو ظرف مستقر متعلق بمقدر عام اى متلبسا باسم الله
والمعنى بحسب القرينة متبركا باسم الله لكن ذلك لا يوجب كونه ظرفا لغوا
كما فى الجار والمجرور من قولك زيد على الفرس فانه متعلق بكون عام اى كائن
على الفرس وهو بحسب القرينة بمعنى راكب فيجعل ظرفا مستقرا لا لغوا و
صاحب تلك الحال هو الضمير المستكن فى عاملها المقدر اذ المعنى متبركا باسم الله
ابتدى الكتاب حامدا لله حال بعد حال ترك المصنف عطفها على الاولى
اشعارا بالقصد الى التسوية بين التسمية والحمد فى جعل كل منهما مبتدا به
ليتوصل بذلك الى الجمع بين الحديثين الواردين فى ذلك كل امر ذى بال
لم يبدا فيه ببسم الله فهو ابتر وكل امر ذى بال لم يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم
فوقع الابتدا بالتسمية حقيقة ايثارا لمتابعة الكتاب العزيز وما عليه
الاجماع ووقع بالحمدلة ايضا لكن بالاضافة الى ما بعده والابتدا امر عرفى
يعتبر ممتدا من حين الاخذ فى التصنيف الى الشروع فى البحث فكان الحالين
المذكورين وما بعدها مقارن له ويقع فى بعض النسخ بعد التسمية لفظة
قال مسندا الى المصنف رحمه الله تعالى وبعد ذلك قوله حامدا لله ولا يخفى
ان ما فى هذه النسخة مانع من حمل الكلام على ما قررناه آنفا وكانه والله
اعلم من تصرف الناسخ فان قلت بتقدير ثبوته كذلك عن المصنف
يكون حامدا لله بحسب الظاهر حالا من فاعل قال لكن المقول وهو قوله
فيما ياتى هذا كتاب فى النحو الى اخره مانع من مقارنة الحال لعاملها اذ جعلت
حامدا بمعنى مريد الحمد لتتانى المقارنة فات المقصود الاهم من ابتدا به بالحمد
قبل الشروع فى الامر ذى البال الذى هو بصدده فماذا تصنع فيه قلت
اجعله حينئذ حالا موكدة لعاملها المقدر اى احمد حامدا لله على ما هو الاصح
عند المصنف فى مثل عائذا بالله واقا بما رقد قعد الناس او مفعولا مطلقا
جا على وزن فاعل كما هو مذهب المبرد ح فالمقول هو مجموع المقدر والمذكور
من قوله احمد حامدا لله الى اخر الكلام رب العالمين اى مالكهم والعالمون
جمع العالم وهو اسم مشتق من العلم لكنه اسم لذوى العلم ولكل جنس يعلم به
الخالق سواء كان من ذوى العلم او لا كالطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به فيقال
عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا عالم الافلاك وعالم النبات وعالم

الحيوان وليس اسما للمجموع ماسوى الله تعالى بحيث لا يكون له افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه
والمص يخالف فى ذلك وسياتى الكلام عليه عند انقضاء النوبة اليه ان شا الله تعالى
ومصليا حال اخرى عطفها على ما قبلها اشعارا بتبعيتها للتبرك بالتسمية والحمد
فى المقارنة لو بتدا الكتاب على محمد سيد المرسلين فيه استعمال السيد فى غير الله
تعالى ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله تعالى والفيا سيدها
لدا الباب ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر وقوله فى الحسن
ابن على رضى الله عنهما ان ابنى هذا سيد وقوله قوموا الى سيدكم وفى المقتفى لحدى من
قبل الامام قاضى القضاة ناصر الدين ابن المنير صاحب الانتصاف من الكشاف رحمه الله
حكاية ثلاثة اقوال فى المسئلة جواز الاطلاق على الله عز وجل وعلى غيره وامتناع الاطلاق
الا على الله تمسكا بما روى من انه عليه الصلوة والسلام قال له يا سيدنا فقال انما
السيد هو الله وقد عرفت ان فى الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووى
فى الاذكار عن النحاس انه جوز الاطلاق على غير الله تعالى الا ان يعرف بال ثم قال والاظهر
جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى وعلى اله هم بنو هاشم وبنو المطلب على المختار
عندنا وعند الشافعيه وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته وهو قول
ينقل عن الامام مالك رحمه الله والصحيح جواز اضافة آل الى المضمر كما
استعمله المصنف وسياتى فيه كلام وبعضهم يدعى ان اصله اهل نقلبت
الهاء همزة ثم الهمزة الفا ويستدل بتصغيره على اهيل وهو غير متجه
فانهم قالوا اهل وآل واهيل واويل وصحابته اجمعين الصحابة
بفتح الصاد وقد تكسر تطلق على الصحبة وهى المعاشرة وتطلق على الاصحاب
جمع صاحب والصحابى من اجتمع مومنا بالنبى صلى الله عليه وسلم وان لم
يرو عنه ولم تطل مجالسته له هذا هو الصحيح من الخلاف فيه وبين الآل
والصحابة عموم وخصوص من وجه فعلى رضى الله عنه من الآل والصحابة
وسلمان الفارسى رضى الله عنه من الصحابة لا من الآل والتابعى الذى هو
من بنى هاشم وبنى المطلب من الآل لا من الصحابة هذا اشار به الى ما
قدره فى نفسه مما اشتمل عليه هذا التاليف وان لم يكن حينئذ موجودا
بالفعل لقرب الاسباب المقتضيه لحصوله وحضوره فى الخارج وانما قلنا
ذلك لما يشعر به قوله فيما ياتى وها انا ساع فيما انتدبت اليه من انه
قال ذلك قبل الشروع فى التصنيف وفصل الجملة الاسمية المركبة من هذا
وخبره عما قبلها لعدم الجامع بينهما وهو مقتض لكمال الانقطاع لا علم فى موضعه

كتاب

كتاب فى النحو اى كائن فيه والمراد بحسب القرينة مولف فيه على تشبيه
ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفيه وتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما عمل
المصنف من جهة كونه حاصلا له اخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من
اللفظ عن طرف من المعنى وهو امر شايع يقال هذه الاية فى حكم كذا وهذا
الكتاب فى علم كذا وهذه القصيدة فى مدح فلان وتارة يجعل اللفظ ظرفا
للمعنى كما يقال هذه المسئلة فى كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ
اوعية للمعانى وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس والنحو علم باصول
يعرف بها احوال الالفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض
وتاديتها لاصل المعنى فان قلت بعضهم عرف النحو بما يشمل فنى
الاعراب والتصريف فقال هو علم باصول يعرف بها احوال الالفاظ
العربية افرادا بحسب هيئاتها وما يعد من احوال ابنيتها وتركيبا
بحسب ما يعرض لها من الامور التى يودى بها اصل المعنى وهذا الذى
ينبغى ان يحمل كلام المصنف عليه لان كتابه مشتمل على القسمين و
ذلك ظاهر فى انه لم يرد بالنحو ما يقابل التصريف قلت حمل كلامه على
هذا لا يجدى نفعا اما اولا فلانه جعل التصريف علما مستقلا براسه و
عرفه بما هو مذكور فى محله من كتابه فتعين انه لم يرد بعلم النحو ما
يشمل الفنين واما ثانيا فلانه ادخل فى كتابه هذا علم الخط ايضا فان
لا يندفع بذلك السوال بان كتابه هذا حاو لعلم النحو وغيره فلم خصص
النحو بالذكر وانما الذى ينبغى ان يحمل عليه انه اراد بالنحو ما هو معروف
فى الاصطلاح المشهور كما تقدم ووجه تخصيصه له بالذكر دون
التصريف والهجا مع اشتمال تصنيفه على الجميع بانه ذكر فيه معظم ما هو
هو النحو بناء على انه المقصود له بالذات وما عداه يسير بالنسبة اليه
ومذكور بحسب التبعيه له لغرض يتعلق بذلك عنده جملته اى
انشاته بمعنى اردت انشاءه كما سبق بعون الله ظرف مستقر فى محل
نصب على الحال من فاعل جملته اى حال كونى متلبسا بعون الله والمراد
بالالتباس بحسب القرينة الاستمداد اى مستمدا بعون الله وهذا لا ينافى
كونه مستقرا كما مر مستوفيا لاصوله اى اخذا لها بكمالها من قولك
استوفى فلان حقه اذا اخذه وافيا كاملا والاصول جمع اصل وهو ما
يتفرع عليه غيره وكانه اراد به القاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع

جزئياته لتعرف احكامها منه كقولهم كل فاعل يجب رفعه ومستوفيا حال
من مفعول جعلته فقد توالت حالان من شيئين الاولى للاول والثانية للثاني
كما في قوله تعالى الذين تتوفاهم الملايكة طيبين يقولون سلام عليكم لكن الاولى
للحال هنا من المفعول والثانية من الفاعل عكس ما في كلام المصنف فالتوافق
بينهما في مطلق الاولية والثانوية والتخالف في خصوص الاولى والثاني
مستوليا على ابوابه وفصوله اى ظاهرا عليها بالغا منها الغاية من قولهم
استولى على الامر اى بلغ الغاية منه وابواب العلم مداخله التي يتوصل اليه منها
استعيرت من ابواب الدار وهي منافذها التي يدخل منها اليها والفصول
فصل وهو ترجمة لطايفة من مسايل الباب مشتركة في حكم يختص بها
كالفصل الذي يذكر في باب الفاعل متضمنا للمواضع التي يجب فيها تقديمه
مثلا فهو اخص من مطلق الباب وربما يذكر فيه اشيا خرجت عن
القواعد وشذت عن النظاير وعسر انقيادها كالازمة الضوابط وانما يفعل
المصنفون ذلك تسهيلا على الافهام وضبطا للاحكام لئلا تنتشر فيعسر
تحصيلها وترجمة بالفصل لانه فاصل اى قاطع لما فيه عن الاختلاط
بغيره وفي قوله مستوفيا ومستوليا الجناس المضارع لان الحرفين اللذين
وقع بهما الاختلاف وهما الفا واللام متقاربان في المخرج وفي اصوله
وفصوله الجناس اللاحق لوقوع الاختلاف بحرفين متباعدين وهما الهمزة
والفا فسميته اى الكتاب المذكور لذلك الامر الذي سبق من جعله
مستوفيا لاصول النحو مستوليا على ابوابه وفصوله تسهيل الفوايد
وتكميل المقاصد فهو علم قصدت مناسبته ووجه ذلك ان الاطلاع
على جميع الاصول والاحاطة بها على التمام بحيث لا يشذ منها شيء امر
يسهل على الفهم استثمار الفوايد وييسر عليه تفريعها والبلوغ من الابواب
والفصول الى الغاية بحيث يطلع منها على الفروع المبنية على الاصول
ويعرف منها المسايل التي قد تشذ عن الضوابط ولا تكاد تدخل تحت قانون
حاصر مكمل للمقصود من تحصيل الفن على الوجه الاكمل فظهرت المناسبة
وجعله نفس التسهيل والتكميل على طريق المبالغة وال في الفوايد والمقاصد
ان كانت للعهد في الفوايد النحوية والمقاصد المحوجة وهو الكتاب الذي
تقدم التنبيه عليه في الترجمة فصحيح ولا مبالغة فيه وان كانت للاستغراق
والمعنى ان محصل هذا الكتاب يصل الى كل الفوايد وكل المقاصد فهو صحيح على جهة

المبالغة

المبالغة وفي قوله تسهيل الفوايد وتكميل المقاصد الترصيع فان كلا من لفظي
القرينة الاولى موافق لما يقابله من القرينة الثانية في الوزن والتقفية
فهو بالفا وفيها رايحة الجزا اى اذا كان هذا الكتاب المذكور على ما ذكر
جدير اى حقيق بان يلبي اى يجيب بلبيك ويجوز ضبط حرف المضارعة
بالتا الفوقيه او اليا التحتيه دعوته بفتح الدال الدعا الى الطعام والمرة
الواحدة من قولك دعوت فلانا اى صحت به واستدعيته الالبا جمع
اللبيب وهو العاقل وفيه تعريض بان المعرض عن الاقبال على هذا
الكتاب غير معدود من العقلا وتشبيه الكتاب في النفس بانسان ينادي
الناس الى ضيافته ونيل مكارمه استعارة بالكناية واثبات الدعوة له
استعارة تخييلية وذكر التلبية ترشيح وتجتنب بالنصب عطفا على يلبي
من قولك اجتنبت فلانا اذا بعدت عنه وتركته وحرف المضارعة هنا
ايضا ما في فيه او يجنبه كالاول منابذته اى مطارحته ومتاركته مصدر
نابذ من النبذ وهو طرحك الشيء امامك او وراك او بما هو اعم من ذلك
والمصدر المذكور اما مضاف الى الفاعل اى تجتنب النجبا منابذته اياهم او
الى المفعول اى منابذتهم اياه وعدل عن النبذ الى المنابذة للاشعار بالمشاركة
اى يجتنبون نبذهم له بالنفور عنه وترك الاقبال عليه ونبذه لهم بمنعه
اياهم بما حواه من النفايس واشتمل عليه من الفوايد عند عدم حصولهم
منه على ذلك عند اهمالهم منعا منه لهم ومقابلة لاعراضهم عنه بحرمانه اياهم
لنكتة ولطايفه على سبيل الادعا والمبالغة وفي ذلك من بعث الهمم في
القرايح على تحصيله والاعتنا بشانه ما لا يخفى النجبا جمع النجيب وهو الحسيب
او الكريم وتقديم المفعول في كل من هاتين القرينتين اما للاهتمام بشانه
او للمحافظة على السجع الحسن فان قلت السجع حاصل مع تاخير المفعول
اذ لو قال بان تلبي الالبا دعوته وتجتنب النجبا منابذته لم يفت السجع قلت
نعم لكنه يفوت نكتة بديعية هي من المحسنات المقصودة للبلغا اذ في
التسجيع بالالبا والنجبا لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالبا قبل الالف وهذا
منتف لو سجع بدعوته ومنابذته ويعترف بالنصب عطفا على ما تقدم اى
يقر العارفون اى اهل المعرفة وفيه تعريض بان غير المعترف بفضله معدود
من ذوى الجهالة لا من اهل المعرفة وفي هاتين الكلمتين ما يشبه الاشتقاق
فيلحق ذلك بالجناس برشد المغرى بتحصيله البا الاولى متعلقة بيعترف

والتانية بالمغرى اى يغريا بانتفا الغى عنه والرشد على زنة القفل خلاف الغى وكذا الرشد على زنة الفرس والرشاد على زنة الكمال كل ذلك بمعنى والمغرى بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول من اغرى بكذا اى اولع به وتحصيل الكلام رده الى محصوله كذا فى صحاح الجوهرى وتاتلف بالنصب ايضا معطوف على ما سبق قلوبهم اى قلوب العارفين اى يقع بينها ايتلاف واتفاق على تقديمه وتفضيله يحتمل عود الضمير الى المغرى والى الكتاب وفى هاتين الفاصلتين لزوم ما لا يلزم وهو اليا قبل اللام اذ لو اتى فى احدهما بالواو لجاز ولم يضر فى السجع كما يجوز اجتماع قافيتين احدهما مردفة بالواو والاخرى باليا فى قصيدة واحدة على ما تقرر فى محله فليثق اى اذا تقرر ذلك فليثق متامله اى الناظر فيه المتبين له ببلوغ امله اى بحصوله على ما يومله من الفوايد ويرجوه من جميل المقاصد والامل الرجا وبين متامله وامله شبه الاشتقاق فيلحق بالجناس وليتلق اى ليستقبل تقول تلقيت فلانا اذا استقبلته بالقبول اى الاذعان وعدم الانكار ما يرد اى يحضر من قبله اى جهته وبين القبول وقبله اشتقاق او ما يشبه الاشتقاق فهو من الملحق بالجناس وقد التزم فى السجعتين لزوم ما لا يلزم وهو الفتحة قبل اللام من امله وقبله وليكن لحسن الظن الفا على زنة فاعل من قولك الفته بالفه كسره يتربه اذا اتخذه الفا يانس به ولدواعى الاستبعاد مخالفا اى غير مجيب الى ما تدعوه اليه من الازرا واستبعاد ان يصدر ما يراه من الفضل عن من صدر عنه من اهله وفى القرينتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان باللام قبل الفا فى الفا ومخالفا فقلما حلى متحل بالاستبعاد الا بالخيبة والابعاد حلى بفتح الحا المهملة وكسر اللام بمعنى ظفر من قولهم لم يحل من فلان بطايل اى لم يستفد منه كبير فايدة فان قلت المنصوص انه لا يتكلم بها الا مع الجحد فاين هو قلت فى قلما معنى النفى قال ابو على الفارسى قلما يكون بمعنى النفى الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر فى نواصب الفعل وتجى بمعنى اثبات الشى القليل ويجوز ان يكون حلى من قولهم حليت المراة اى صارت ذات حلى فتكون من الاستعارة التبعية التهكمية وكذا قوله متحل بالاستبعاد حيث جعل الخيبة والاستبعاد حليا يتزين به على سبيل الاستهزا او السخرية والبا من قوله بالاستبعاد

متعلق بمتحل

7

متعلق بمتحل ومن قوله بالخيبة متعلق بحلى والاستثنا مفرغ والخيبة الحرمان يقال خيبه الله اى احرمه والابعاد التنحية عن الخير واللعن يقال ابعده الله اى نحاه عن الخير ولعنه واذا كانت العلوم منحا بكسر الميم وفتح النون جمع منحة وهى العطية مثل سدرة وسدر الهية اى عطايا منسوبة الى الاله فهو الفاعل لما يشا لا مانع لما اعطى ولا معطى لما منع ومواهب جمع موهبة وهى العطية ايضا والمراد بكونها اختصاصية نسبتها الى اختصاص الله الذى يختص برحمته من يشا لا معقب لحكمه ولا راد لقضايه والفا من قوله فغير مستبعد رابطة جواب الشرط وعدم ذكر لها خبر مقدم لارادة التشويق الى ذكر المسند اليه وهو قوله ان يدخر بالبنا للمفعول وذال معجمة ساكنة مضارع ذخر من قولك ذخرت الشى اذا اخترته واتخذته على جهة الاختصاص له فهى الذخيرة وهى ما يختص من المال بالاتخاذ لدفع النوايب لبعض العلما المتاخرين الجار متعلق بيدخر والنايب عن فاعله ما عسر على زنة شرف اى اشتد والتوى ولم يتيسر على كثير من العلما المتقدمين الذين بعد العهد بزمانهم وكيف يستبعد هذا مع ان الفضل بيد الله يوتيه من يشا والله ذو الفضل العظيم وما احسن قول المبرد ليس بتقدم العهد يفضل القايل ولا بحداثة يهتضم المصيب ولكن يعطى كل ما يستحق هذا كلامه رحمه الله قلت وكثيرا ما ارى الناس من جرت هذه البلية الشنعاء كبرا مطيه الهوى وسقطوا فى هوية الرذيلة لا يبالون بعار ولا فضيحة فتراهم اذا قرع اسماعهم بشى من النكت الحسنة غير معزو الى معين هزوا المعاطف طربا واستحسانا بنا ان ما القى اليهم هو من بنات افكار المتقدمين حتى اذا علموا ان ذلك لبعض ابنا عصرهم استحالوا على الفور ونكصوا على الاعقاب وانقلب استحسانهم استقباحا او ادعوا ان صدور مثل ذلك عن عصرى مستبعد فبا لله من هذه الفعلة بسو الاحدوثة وتلطخ من قبح الصنيع بعار لا يغسل دنسه البحر وما الحامل لهم على ذلك الا الحسد فيهم وبغى مرتعه وخيم ولهذا عقب المصنف هذا الكلام بالاستعاذة من الحسد الذى ينصف بما وصف فى قوله اعاذنا الله من حسد الحسد هو ظلم ذى النعمة بتمنى زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد فيكون قوله يسد باب الانصاف صفة تاكيدية لان حقيقة الحسد مشعرة بها اذ الانصاف هو الجرى على سنن

الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا ينافي وجوده مع الحسد
ضرورة انه لازم للانحراف عن سنن الحق فلا اعتدال معه فهو ساد لباب
الانصاف بلا شك والغرض من الاتيان بهذا الوصف التأكيد والتنبيه على
بشاعة الحسد وتفرد ذمه وزيادة التمكين بقبحه والتنفير عنه نعم قد يطلق
الحسد مجازا على الاغتباط وهو تمنى مثل تلك النعمة من غير ارادة زوالها عن
صاحبها فلا يكون مذموما وليس الكلام فيه وفي قوله بسد باب الانصاف
استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية **ويصد** اي يمنع **عن جميل الاوصاف**
ومحاسن الاخلاق وفي يسد ويصد الجناس المضارع وفي السجعتين لزوم
ما لا يلزم وهو الاتيان بالصاد قبل الالف في الانصاف والاوصاف **وألهمنا**
اي القى في روعنا بطريق الفيض **شكرا** وهو مقابلة النعمة بفعل ينبئ
عن تعظيم المنعم سواء كان باللسان بان يثني عليه باللفظ او بالجنان بان
يعتقد انه ولي النعمة او بالاركان بان يدئب جوارحه في الطاعة له وقد
جمعها الشاعر في قوله افادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا
اي افادتكم انعامكم اشياء المكافاة باليد ونشر المحاسن باللسان ووقف
الفؤاد على المحبة والاعتقاد وليس المراد بانشاد هذا البيت الاستدلال به على
ان لفظ الشكر يطلق عليها كما فهمه الشيخ بهاء الدين السبكي عن الزمخشري
فاعترض بان البيت ساكت عن ذلك وانما المراد التمثيل لجميع شعب
الشكر فلا اعتراض واما الحمد فلا يكون الا باللسان سواء تعلق بالنعمة
او بغيرها فظهر ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وما قلنا من التعريف
لكل من الشكر والحمد على هذا الوجه هو المشهور وفي المسألة خلاف ليس هذا
محل بسطه **يقتضي** بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود الى الشكر **توالي
الالاء** اي تتابعها والالاء النعم جمع الى مقصورا بكسر الهمزة يشير المصنف
الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم **ويقضي** بالاسناد الى الضمير ايضا
مضارع قضى اي يحكم **بانقضاء اللأواء** اي بفراغها وانتهائها واللأواء
بهمز العين على زنة الحمراء قال الجوهري هي الشدة وفي الحديث من كان له
ثلاث بنات فصبر على لأوائهن كن له حجابا من النار وبين يقضي وانقضاء
اشتقاق او شبهه فهو مما يلحق بالجناس **وها انا اسلك** فيه الاخبار عن
الضمير الواقع بعد ها التنبيه بغير اسم الاشارة وبعضهم يشترط في خبر مثله
ان يكون اسم اشارة نحو ها انتم اولاء وفيه كلام سيأتي ان شاء الله تعالى

فيما

فيما انتدبت اليه بالبناء للفاعل اي اجبت اليه كان خاطره دعاه الى تصنيف هذا
الكتاب فاجاب الى ذلك ومنه انتدب الله لمن خرج في سبيله الحديث اي اجاب الى
غفرانه **مستعينا** حال اما من الضمير المستكن في اسلك او البارز من انتدبت او
الاسم الموصول المجرور بفي ومعناه طالبا العون **بالله عليه** وكلاهما ظرف لغو
يتعلق بمستعينا واستعان كما يتعدى بنفسه نحو اياك نستعين يتعدى
ايضا بالباء نحو اذا استعنت فاستعن بالله **ختم الله لي ولقارئيه** جمع
قارئ بدليل ما يأتي **بالحسنى** وهي خلاف السوءى ختم بالحاء المهملة اي حكم وقضى
قال الجوهري الحتم احكام الامر والقضاء وكان المصنف يريد اوجب تفضلا
واحسانا **لي ولهم** اي لقارئيه **الحظ** اي النصيب **الاوفى** اي الاكمل **في المقر** اي محل القرار
الاسنى الارفع من قولهم سنا اي ارتفع يسنو سناء بالمد فهو سني اي رفيع
والمراد بالمقر الاسنى دار النعيم الابدي وهي الجنة جعلنا الله من اهلها **بمنه وكرمه**
وفي ختم وحتم الجناس المضارع وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالسين
قبل النون بل الاتيان بالنون ايضا من هذا القبيل اذ لو قال الا على لحصل السجع
لصلوح الالف في مثله لان تكون رويا بالسببية وبمثابة الروي للفاصلة والله تعالى
اعلم بالصواب **هذا باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به**
اي شيء يتعلق به فما نكرة موصوفة وهو الظاهر ويجوز ان تكون موصولة
فان قلت فما المرجح للاول قلت سلامته من دعوى المجاز وذلك لان ما
الموصولة من صيغ العموم وهو لم يذكر في هذا الباب كل شيء يتعلق بالكلمة والكلام
فهو عام اريد به بعض ما يتناوله فيكون مجازا بخلاف الاول لانه نكرة في سياق
الاثبات فلا عموم لها الا حيث تقوم قرينة على ارادة التعميم كما هو مقرر في
اصول الفقه والغرض ان لا قرينة هنا وضمير المضاف ليس عائدا على الكلام لان ما
سيق في هذا الباب في بيان المتعلق ليس مقصورا على الكلام بل هو شامل لما
يتعلق بالكلمة والكلام جميعا فان قلت القياس ان يقول بهما قلت لما تقدم
ذكرهما كانا في معنى قولك المذكور فعاد الضمير بهذا الاعتبار فكانه قال وما
يتعلق بالمذكور اي بالشيء الذي ذكر وهو صادق عليهما اذ هما شيء ذكر فان
قلت لم ارتكب هذا الوجه مع افتقاره الى تأويل وايهامه لعود الضمير الى الكلام
وهو غير مقصود قلت لايثار الاختصار والقرينة ترفع الايهام ويحتمل ان
يعود على المضاف اليه الذي هو شرح اي وما يتعلق بشرح الكلمة والكلام اذ ما
ذكر له تعلق وارتباط ما بشرحهما فان قلت انما ذكر في هذا الباب بيان

باب شرح الكلمة والكلام

ماهية الكلمة وماهية الكلام ولمعه الاخر تتعلق بالمفردات كتقسيم الكلمة الى اسم
وفعل وحرف وتقسيم الفعل الى ماض وامر ومضارع الى غير ذلك مما ذكرناه فما
وجه تعلق ذلك بالكلام قلت لان الاسم والفعل لهما بالكلام تعلق ضرورة اذ لا بد فيه
من الاسناد وهو يستدعي طرفين مسندا اليه ولا يكون الا اسما ومسندا تارة يكون
اسما وتارة يكون فعلا وكون الفعل انشائيا يستلزم ان يكون الكلام المركب
منه ومن فاعله انشائيا ايضا ووقوع الاسم صدر الكلام يكون جملة اسمية
ووقوع الفعل صدر الكلام يكون جملة فعلية فقد ثبت ان ما ذكر من
الامور المتعلقة بالكلمة له تعلق بالكلام ايضا **الكلمة لفظ** وهو في
الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو ما يخرج من الفم من حرف
فصاعدا صدر المصنف رحمه الله تعالى به التعريف لانه بمثابة الجنس فيشمل المهمل
كديز والمستعمل كزيد لكنه احترز به عن الخط والعقد والاشارة والنصب
فانها مما دلت بالوضع على معنى وليست بكلمات قالوا تجوز الاحتراز
بالجنس اذا كان اخص من الفصل من وجه وههنا كذلك لان ما وضع لمعنى
قد يكون لفظا وقد لا يكون **مستقل** بالدلالة هو فصل منوي به التاخير
عما بعده وهو قوله دال اذ استقلاله بالدلالة فرع عن كونه دالا لكنه قدمه
كيلا يفصل بين الفصلين احدهما يشوش على الذهن وخرج بهذا الفصل
نحو يا زيدي والف ضارب فان الاولى دالة على النسبة والثانية دالة على
المفاعلة لكن لا شيء منهما بمستقل ضرورة افتقارهما الى بقية اجزاء الكلمة
فان قلت قد تقرر ان الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس
لخروج الحروف كلها قلت المص قد صرح في شرحه بانه اراد بالمستقل ما هو
دال بالوضع وليس بعض اسم كيا زيدي ولا بعض فعل كالف ضارب ومع هذه
الارادة لا يرد النقض نعم يتجه بعد ذلك الاعتراض من وجوه اما اولا
فلان المشهور عند اهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفتقرا الى غيره مطلقا
فتقييده بان لا يكون بعض اسم ولا بعض فعل اختراع لامر غير متعارف لم
ينصب عليه في التعريف قرينة ولا ينبغي ارتكاب مثل ذلك في حد لانه
للتبيين واما ثانيا فلانا لا نسلم ان شيئا مما ذكره من الامثلة لفظ دال
بالوضع وانما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته فزيدي بواسطة
الياء النسبة يدل عليها وضارب بواسطة الالف يدل على المضاربة واما
ثالثا فلان تفسيره المستقل بما ليس بعض اسم ولا بعض فعل يقتضي ان

معرفة

معرفة الكلمة متوقفة على معرفة الاسم والفعل ولا شك ان معرفة الاسم
والفعل متوقفة على معرفة الكلمة لان الكلمة ماخوذة في حد كل منهما جنسا
فيؤدي الى الدور **دال** اي ذو دلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم
به العلم بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
بالوضع وهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه هكذا فسره بعضهم
في هذا المقام قلت وفيه نظر لان هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف
الحقيقة وهو حسن ليخرج المجاز من حيث ان تعيين اللفظ فيه للدلالة
على المعنى المجازي ليس حاصلا بنفس اللفظ وانما حصل بما احتف به من
القرينة واما هنا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هي
مجازات فلا يكون تعريف الكلمة منعكسا وكثير من الناس يقول في المجاز
هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اولا وعلى هذا ففي المجاز وضع لكنه
وضع ثان وانما يكون الحد منعكسا على هذا القول فينبغي في هذا المقام ان
يحذف قيد بنفسه من تفسير الوضع ليدخل كل من الحقيقة والمجاز فينعكس
حد الكلمة واما اذا اريد تعريف الحقيقة فيفسر الوضع الواقع في تعريفها بما
تقدم ليخرج المجاز فتامله وخرج بهذا القيد ما لا يدل به وانما يدل بالطبع
كاح الدال على السعال او بالعقل كدلالة المسموع من وراء الجدار مهملا كان او
مستعملا على وجود اللافظ وانما قلنا من وراء الجدار لان وجود اللافظ
المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ومن هذا القسم دلالة المركبات
فانها غير موضوعة على الراي المختار عند المص ولذا حذف ما اثبته غيره
من قوله على معنى مفرد والصحيح انها موضوعة بقانون كلي يعرف به المركب
القياسية وذلك كالذي يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام **تحقيقا او
تقديرا** مصدران بمعنى المفعول اي دال بالوضع دلالة محققة او مقدرة
ويحتمل ان لا يجعل بمعنى المفعول فيكون التقدير دلالة ذات تحقيق او تقدير
تقديرا وقد علم بذلك وجوه نصبهما قال المص في شرح هذا الكتاب ما معناه
ان اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي وهو الذي لا بد من قصده ومجازي
مستعمل في عرف النحاة والتعرض له اجود وكلاهما تعرض له في هذا الحد فالاول
كرجل فانه دال على معناه تحقيقا والثاني كاحد جزئي العلم المضاف من نحو

او دلالة تحقق تحقيقا او ... صح

امرئ القيس فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقا ومن حيث التركيب
هو كلمتان تقديرا واما القسم الثالث فمجاز مهمل في عرفهم وهو اطلاقها
على الكلام كقولهم كلمة الشهادة وكلمة الشاعر **قلت** وفيه نظر اما
اولا فلانه استعمل قوله دال في حقيقته ومجازه دفعة واحدة وهذا
صح له ان يقول تحقيقا او تقديرا وفي ذلك ما علم في محله من اصول الفقه
واما ثانيا فلانه اما ان يكون قد قصد ايراد تعريف واحد للكلمة الحقيقية
وللكلمة المجازية جميعا ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حد واحد واما
ان يكون قصد ايراد تعريفين احدهما للكلمة الحقيقية والاخر للكلمة المجازية
عاطفا احدهما على الاخر باو ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حد
بكلمة او المقتضية للابهام وفساده واضح وقد يجاب عن الاول بانه اراد
مطلق الدال مجازا لوجود القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي وحده
وهي تقسيمه الى الحقيقي والتقديري فيكون شمول الدال لهما بطريق عموم المجاز
فان قلت اعراب نحو امرئ القيس في حال علميته اعراب كلمتين يدفع كونه كلمة
واحدة فما وجه التفصي عنه **قلت** وقع للاسفرايني في شرح اللباب ان
اعراب اخره محكي كما في تابط شرا ثم الجزء الاخير لما كان مشغولا بالاخر فارغا
ظهر اعرابه فيه كما ظهر اعراب ما بعد غير الاستثنائية فيها قال والمسئلة من
مداحض العربية ومزالقها واقرب ما يقال فيها فيما اظن هذا وما قلته لا يبعد
ترد كثير هذا الكلام واما القول بانه عومل في حالة العلمية بما كان له قبلها
من اعراب المتضايفين فلا طائل تحته **او** هو شيء غير ملفوظ به **منوي**
فدخل تحته المستتر كالمقدر في اقوم اي انا والمحذوف نحو سلام قوم منكرون
اي عليكم انتم ونحو اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو ويشرب مما تشربون **معه**
اي مع اللفظ وهو حال من ضمير منوي متعلق بكون محذوف والمعنى او غير
لفظ منوي في حال كونه ثابتا مع اللفظ كما مثلناه وخرج بذلك منوي
لا مع اللفظ كان تضمر في نفسك زيدا وقام ونحوه فانه لا يسمى كلمة في الاصطلاح
كذلك حال ثانية من ضمير منوي او حال متداخلة من ضمير الحال الاول والمعنى
ضمير فاعلها والاشارة راجعة الى ما تقدم من الدلالة التي تضمنها قوله دال
والاستقلال الذي تضمنه قوله مستقل والمراد بالدلالة الدلالة الوضعية التي
تقدم ذكرها ليخرج المقدر بعد قولك نعم في جواب من قال هل قام زيد فان
ذلك المقدر يدل عليه دلالة عقلية لا وضعية نعم كل من جزئيه دال بالوضع

وجو

وهو داخل لا مجموع الجزئين ولا يخرج ايضا الاعراب المنوي في نحو فتى فانه يصدق
عليه انه منوي مع اللفظ ولكنه غير مستقل فان الاعراب بعض الكلمة المعربة ومع
التلفظ به لا يستقل فان لا يستقل مع عدم التلفظ به اولى كذا قال المصنف
وقد يمنع دلالة الاعراب المنوي لان النحاة انما قدروه لطرد قواعد الصناعة والا
فلا شعور للناطق ولا للسامع بشيء من ذلك ولو كانا من النحاة وانما
يتنبهان الى ذلك اذا ارادا التقريب وتمرين الطالب **وهي** اي الكلمة
من حيث هي **اسم وفعل وحرف** وقد عرفت ان الكلمة تارة تكون
لفظا وتارة تكون شيئا منويا مع اللفظ كما تقدم على رأي المصنف والانواع
الثلاثة متحققة في القسمين جميعا اما تحققها في الاول فظاهر واما
في الثاني فكما في المبتدأ المحذوف في قوله تعالى متاع قليل اي متاعهم
قليل والفعل المحذوف في قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات و
الارض ليقولن الله اي خلقهن والحرف المحذوف في قوله تعالى تالله تفتؤ
اي لا تفتؤ قال المصنف ودليل حصر الكلمة في الثلاثة ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد
فهي الحرف وان كانت فان قبلته بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل **قلت** وهذا
التقسيم بحسب العوارض بخلاف قول ابن الحاجب وغيره اما ان تدل على
معنى في نفسها الخ وايضا فلازم الظرفية او المصدرية او النداء او الحالية
لا يكون ركنا للاسناد فيلزم كونه حرفا وايضا لنا من الاسماء ما لا
يقبل الاسناد بطرفيه كالف قاما اذ هو مسند اليه دائما فيرد على كل من
شقي الترديد اما على قوله فان قبلته بطرفيه فهي اسم فظاهر لان هذه
الالف اسم لا يقبله بطرفيه واما على قوله والا فهي فعل فلان الالف
المذكورة تقبله بطرف واحد فقط فيلزم ان تكون فعلا وهو باطل
والكلام ما تضمن من الكلم قال المصنف ما معناه انه اختار
الكلم على اللفظ والقول في الاعلام بجنس الكلام لوقوع اللفظ على
المهمل ولان القول يطلق على الرأي والاعتقاد مجازا اطلاقا شائعا
حتى صار كانه حقيقة والكلم سالم من ذلك كله وصدر الحد بما لصدقه
للواحد فما فوقه ثم اخرج الواحد بذكر الاسناد فبقي الاثنان فصاعدا
فان قلت صدقه على الاثنين متعذر وذلك لان من في قوله من
الكلم لبيان الجنس فيلزم ان يكون مدخولها وهو الكلم مفسرا لما والكلم
انما يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا فاذن لا يتحقق الكلام الا عند تحقق

الكلام وهو باطل قلت لا نسلم من ان تبيينه وانما هي تبعيضيه وهي ومجروها
في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في تضمن اى والكلام شئ تضمن كاينا من
الكلام اى في حال كونه بعضا وهو الكلم فيصدق على الا تنبي قطعا وقوله
اسنادا منصوب تضمن وحده المصنف بقوله تعليق خبر بمخبر عنه او
طلب بمطلوب منه واورد بعت ونحوه واجيب بانه خبر بحسب الوضع
والتانيه بحسب العروض وقيل هو نسبة احد الجزئين الى الاخر مفيدا
خرج لما لا يجهل معناه نحو السماء فوقنا كذا قال المصنف ونوزع فيه بان
مثل هذا الكلام لانه خبر وكل خبر كلام فمثل هذا كلام والجزم بصدقه بحسب
خصوصية المادة لا يرفع احتمال الصدق والكذب بحسب الخبر من حيث هو
وكونه معلوما لكل احد لا ينافي كونه مفيدا لان الامور الضرورية لا يلزم
انتقاش الذهن بها دايما فيجوز ان يكون في ظن المخبر ان هذا الامر الضروري
غير حاصل حينئذ للتكلم عند المخاطب وايضا فمثل هذه الضروريات عايدة
الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد الاخبار بشئ منها بالنسبة الى فاقد
ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من
شرط الكلام ان يكون مفيدا عند كل احد فانما يكون مفيد البعض دون بعض
يكون كلاما قطعا مقصودا احترز به من كلام النايم والساهي
ونحوهما وكثير من النحويين لا يعتبر فيه القصد في الكلام لذاته
لا لغيره فخرج الاسناد الواقع في جملة الصلة مثلا اذ لم يقصد لذاته
وانما قصد لغيره قال المصنف وزاد بعض العلما في حد الكلام من
ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او
مبتدا ويذكر الاخر فاعل الفعل او خبر المبتدا واجاب بان
هذه الزيادة غير محتاج اليها لوجهين احدهما ان اتحاد
الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاما كما لا يعتبر اتحاد
الكاتب في كون الخط خطا والثاني ان كل واحد
من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة
اتكالا على نطق الاخر بالاخرى قلت في الوجه الاول
تسليم ان الكلام الواحد قد يحصل من اثنين وهو لا
يتصور البتة ضرورة ان ... كل كلام مشتمل على

كلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الآخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي
ولا يقوم الا بمحل واحد واظن ان ابن قاسم ذكر هذا الاعتراض في شرح الالفيه
ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين بن عبد الرحيم الاسنوي الشافعي رحمه
الله تعالى حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدرى الموضوع لتنزيل
الفروع الفقهيه على الاحكام النحويه فرتب الخلاف على هذه القاعدة فرعا
فقهية منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما فلانه يعني الزوجة
المذكورة وقال الآخر طالق فقال ان بنينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام
لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه
حكم شرعي فتامله فالاسم كلمة يسند ما لمعناها لنفسها اعلم اولا ان
الاسناد عند المص قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو اسناد ما هو
ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها نحو زيد قائم ويسمى وضعيا وهذا هو الخاص
بالاسم واللفظي اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اليه نحو زيد ثلاثي وضرب
فعل ماض ومن حرف جر وهذا صالح للاسم والفعل والحرف كما رايت بل
يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد والمحققون على خلاف ما
ذهب اليه المص ويقولون ان ضرب في قولك ضرب فعل ماض اسم ولذا اخبر
اخبر عنها وانما فتحت على الحكاية والاخبار عنها بانها فعل مع كونها اسما
انما هو باعتبار مسماه وهو ضرب الدال على الحدث والزمان فهو نظير
الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار
مسماه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام في من حرف جر ونحوه قال ابن هشام
في المغني وقال لي بعضهم كيف يتوهم على ابن مالك انه اشتبه عليه الامر
في الاسم والفعل والحرف فقلت له فكيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة
غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه واذا تقرر هذا فقوله كلمة
جنس يشمل الثلاث وقوله يسند ما لمعناها الى نفسها فصل يخرج الفعل والحرف
ضرورة ان كلا منهما لا يسند اليه ما هو لمعناه وانما قيدنا بالمعنى لان اللفظي عنده
صالح للكلم الثلاث كما مر وذلك مثل زيد قائم فقائم لمعنى زيد وهو مسماه وقد
اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم قلت
لا شك ان معنى قائم شئ متصف بالقيام ولا شك ان هذا الامر ثابت لمسمى
زيد اذ هو متصف بالقيام او نظيرها قيد ادخل نحو صه من اسما الافعال
وكل من المختصة بالندا وسبحان من اللازم للنصب على المصدرية فان هذه

اسماء ولا يسند ما لمنا ها الى نفسها لكنه يسند الى نظيرها ونعنى بالنظير
ما وافق معنى ولفظا كالسكوت وصه وفلان وفل ومبراة ومسبحان فيصح
ان يسند ما لصه وفل الى نظيرها وهو السكوت فنقول السكوت حسن فثبت
اسميتها وكذلك البواقى كذا قاله المص وتبعه الشارحون قلت لا نسلم
ان السكوت نظير لصه بحسب المعنى وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره بعض
حذاق المتاخرين وذلك انه قال كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا
او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم
او الفعل او الحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد
اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى
لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال
ان وضع لها اسما اخر غير الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها
على معانيها وسموها اسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ
اسكت لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى بعض الاعلام المذكورة
بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون تكلمك بصه مع انه
اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو
فعل امر فتبين ان السكوت نظير لصه بحسب المعنى مع ما قرع
سمعك من التحقيق فتفهم على انه لو سلم كونه نظيره معنى ولفظا لما ادعاه
المص لزم الدور فى التعريف المذكور وليس بخاف **والفعل كلمة** جنس **تسند**
فصل اخرج به الحرف وبعض الاسماء كاسماء الاصوات وما لازم النداء
والظرفية مثلا **ابدا** فصل اخرج به ما يسند من الاسماء وقتا دون
وقت كالقايم فى زيد القايم فانه فى هذا التركيب مسند ثم يسند اليه فى
تركيب آخر نحو القايم زيد كذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان الصفات
مسندة ابدا لانها اما ان ترفع ظاهرا او مضمرا فحيث تقع فى التركيب لا
يزايلها كونها مسندة الى مرفوعها وليس الوصف فى قولك القايم زيد
مسندا اليه وانما هو مسند الى ضمير يعود الى ال ان جعلت اسما موصولا او
الى ضمير موصوف محذوف ان جعلت حرف تعريف كما يقوله المازنى واما
ثانيا فلان هذا القيد وان نفع فى اخراج ما يسند من الاسماء تارة دون
اخرى فقد ضر فى خروج بعض الافعال كالفعل والمزيد والمكفوف فانهن
قد زايلهن الاسناد وقد نص المص فى قوله انا لك انا لك اللاحقون ان

الفعل

12

الفعل الثانى لا يقتضى الا التاكيد **قابلة لعلامة فرعية المسند اليه**
فصل اخرج به اسماء الافعال فانها تسند ابدا وليست افعالا وخالف فالبعض
الكوفيين لانها لا تقبل علامة فرعية المسند اليه المراد بها تاء التانيث الساكنة
وياء المخاطبة والف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث **فان قلت** وهذا
القيد ايضا مخرج للصفات على تقدير كونها مسندة ابدا فانها لا تقبل علامة
فرعية المسند اليه بهذا التفسير **قلت** ليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر بمعنى
تاء التانيث الساكنة وما ذكر معها من حيث هو مجموع وانما المراد كل واحدة
من تلك الاشياء حتى لو قبلت الكلمة شيا ما من تلك الامور حكم بفعليتها كعسى
مثلا ولا شك ان الصفات تقبل بعض هذه الامور كالف الاثنين وواو الجمع **فان
قلت** كل من الف الاثنين وواو الجمع اللاحقين للفعل اسم واما ما يلحق الصفة فحرف
فلا يكون الصفات على هذا التقدير قابلة لشئ من تلك الامور **قلت** او وجد تخصيص
الالف والواو اللاحقين للفعل بالاسمية وانما المراد ما يدل على كون المسند اليه فرعا عن
الواحد سواء كان ذلك الدال اسما نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون او حرفا
نحو يقومان الزيدان ويتعاقبون فيكم ملايكة فدخلت الصفات على انى اقول بعد
هذا كله يلزم المص ان لا يكون تعريفه هذا صادقا على شئ من الافعال اصلا وذلك
لانه لا شئ منها يسند ابدا ضرورة ان المص قايل بان الاسناد اللفظى صالح للكلم
الثلاث كلا من قام فى قولنا قام زيد هو مسند وفى قولنا قام فعل ماض هو مسند اليه
فقد رايت كون الفعل قد انفك عن كونه مسندا فى بعض الصور وهذا جار فى كل
فعل فتامله **والحرف كلمة** جنس يشمل الثلاث **لا تقبل اسنادا** اى لا
تسند ولا يسند اليها فخرج الاسم لانه يسند ويسند اليه والفعل لانه يسند وان لم يسند
اليه وقيد الاسناد بقوله **وضعيا** احترازا من اللفظى فانه مشترك كما سبق قال
المص وقلت **بنفسها ولا بنظير** احترازا من الاسماء الملازمة للنداء ونحوها فانها
لا تقبله بنفسها ولكن نظيرها يقبله فهى قابلة له لاجل ذلك كذا قال وفيه نظر **ويجيبى**
اى يختبر **الاسم بندائه** وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او
تقديرا قال المص واعتبار الاسم بذلك اولى من اعتباره بحرف النداء لان يا قد كثرت
مباشرتها للفعل والحرف نحو الا يا اسجدوا او يا ليتنى كنت معهم وفى كونها حرف
نداء والمنادى محذوف او حرف تنبيه خلاف سياتى واعتبار صحة النداء بغير يا اولى
لما ذكر **وتنوينه فى غير روى** قالوا الروى الحرف الذى تنسب اليه القصيدة كقولك
قصيدة لامية اذا كان رويها لاما **قلت** تعريفه بذلك يقتضى الدور ضرورة

ان معرفة الروي متوقف على نسبة القصيدة اليه لانه ماخوذ في تعريفه ونسبة
القصيدة اليه متوقفة على معرفة كونه رويا واحترز المص بذلك من التنوين اللاحق
للروي المطلق اي المتحرك ويسمى تنوين الترنم وعن التنوين اللاحق للروي المقيد
اي الساكن ويسمى التنوين الغالي فكلاهما لا يختص بالاسما فلذلك اخرجهما وما
عداهما فمختص بها وسياتي البحث في ذلك في محله **وبتعريفه** سوا كان
بال او بام او غيرة لك وتكرير حرف الجر مع هذه العلامة دون ما تقدمها
لا يظهر لي وجهه **وصلاحيته بلا تاويل للاخبار عنه** نحو زيد في قولك زيد
قائم بخلاف ان تصوموا في قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فان صلاحيته
للاخبار عنه انما هي بتاويل لكونه ان تصوموا بمعنى صومكم وفي هذه العلامة
خلاف هشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة
مطلقا ومذهب كثير من البصريين منع ذلك مطلقا وقال الفرا وجماعة جوازه
بشرط كون المسند اليه قلبيا وباقترانها بمعلق نحو وتبين لكم كيف فعلنا بهم
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه **قلت** وكلام المص هنا فيه تكرير
وقصور واهمال قيد وحشو اما التكرير فقد سبق في تعريف الاسم ما يستفاد
منه هذه الخاصة وهو اسناد ما لمعنى الكلمة اليها او الى نظيرها واما القصور فلان
الاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدق الاول على النسب الواقعة في الجمل
الانشائية دون الثاني فالتعبير بما يخص بعض الاسما دون التعبير بما يعم
جميعها مع القدرة عليه قصور واما اهمال قيد فلان الاخبار عن الكلمة انما يكون
من خواصها اذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ وقد ترك القيد الدال على ذلك
لا يقال استغنى عنه بما سبق له من تعريف الاسم حيث قيد الاسناد بما يقتضي كونه
معنويا لانا نقول فاذن لا حاجة الى هذه الخاصة اصلا وراسا لما تقدم ثم
احالة من يقصد تعريف الاسم بمجرد هذه الخاصة على امر خارج عنها مما ينافي
هذا القصد واما الحشو فلا نزاد من انه احترز بقوله بلا تاويل عن مثل وان
تصوموا خير لكم لما تقدم وهذا ساقط لان الخاصة هي كون الكلمة صالحة لما
ذكر وضمير صلاحيته عائد الى الاسم باعتبار كونه لفظا هو كلمة فالمعنى ويعتبر
كون اللفظ الذي هو كلمة اسما بصلاحية ذلك اللفظ للاخبار عنه والا فلو كان المراد
ويعتبر الاسم بصلاحية الاسم للاخبار عنه اي اذا صلح الاسم لان يخبر عنه فهو
اسم لم يستقم فتعين ان يكون المراد اذا صلح اللفظ الذي هو كلمة لان يخبر عنه فهو
اسم ح فلا يدخل ان تصوموا في ذلك **فان قلت** تلوح فائدة هذا القيد في قولك

تسمع

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع الفعل اذا لم تقدر ثم شيئا محذوفا **قلت**
ان صح ذلك لزم اعتبار ذلك القيد المذكور في تعريف الاسم السابق فتامله وقد
يقال على الثاني انما يتم القصور ان لو جعل المص العلامة كون اللفظ مخبرا عنه لكنه
انما جعلها صلاحيته للاخبار عنه وهي مساوية للاسناد اليه اذ كلما تحقق احد
الامرين تحقق الاخر فلا قصور وجوابه انا لا نسلم المساواة وذلك لان الاخبار
عن الكلمة هو تعليق شي بها على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب
والاسناد اليها هو تعليق شي بها على وجه يحتمل معه الكلام ذلك او لا يحتمله
ولا شك ان لنا الفاظا تصلح للاسناد اليها ولا تصلح للاخبار عنها نحو غُدَر
وخُبَث مثلا فانهما اسمان ملازمان للندا ولا يجوز استعمال شي منها على غير
هذا الوجه اصلا تقول يا غدر ويا خبث فكل منهما مسند اليه في المعنى لانه قد علق
به طلب الاقبال واوقع على وجه لا يحتمل معه صدقا ولا كذبا ضرورة انه بصيغة
الندا الانشائية وعلى هذا فصلاحيته للاسناد اليه اعم لشمولها ما ذكرناه
دون صلاحيته للاخبار عنه لكن هذا يقتضي ان قول المص في تعريف الاسم
او نظيرها مستدرك بالنسبة الى مثل هذه الاسما ولا يضر ذلك فيما نحن بصدده
فتامله **او اضافته اليه** نحو زيد من قولك غلام زيد **او عود ضمير عليه**
اذ الضمير عين ما يعود اليه والضمير اسم ولا يكون الاسم عين الفعل ولا عين
الحرف ومن ثم قال الزمخشري في سورة آل عمران في قوله تعالى اني اخلق لكم من
الطين كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير راجع للكاف وانها اسم **وابدال**
اسم صريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فكيف اسم لابدال
اسم صريح منها وجدا دخل تحت قوله بلا تاويل لما ان جميع ما تقدم كذلك فيخرج
عنه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم من حيث ان المضاف اليه بتاويل
مفرد وكذا نحو وان تصوموا خير من حيث ان الضمير المستكن في خير عائد على ان تصوموا
لكونه مؤولا بالصوم وكذا نحو يعجبني ان تفعل الخير قرائتك القران من حيث ان
قرائتك بدل من ان تفعل لكونه بتاويل فعلك ويدل على ذلك انه قال بعد
والاخبار به فاستانف ذكر العامل على ان البحث المتقدم ياتي هنا ايضا فافهم
وبالاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فكيف اسم لان الاخبار به
يدفع الحرفية ومباشرته الفعل تنفي الفعلية اذ الفعل لا يباشر الفعل الا عند التاكيد
نحو قام قام زيد والغرض انتفاؤه في المثال المذكور **وبموافقة ثابت الاسمية**
في لفظ اي وزن يخص الاسم نحو وشكان فانه موافق لسكران في لفظه وهو

من الاوزان المختصة بالاسما ولو كان المراد ما هو اعم لورد ما لا يكاد يحصر من افعال الموافقة لما هو ثابت الاسمية نحو ضرب ماضيا واضرب امرا واذهب مضارعا الموافقة الاول لنحو حجر والثانى لنحو اثمد والثالث لنحو افكل الى غير ذلك ثم اعلم ان هذه العلامة لا تعرف الا بعد معرفة الاسم والفعل والاحاطة باوزان كل منهما فاذن لا حاجة اليها **او معنىً** نحو قد فى قدك درهم فانها موافقة لحسب فى المعنى وحسب ثابتة الاسمية فقد المذكورة اسم **دون معارض** احترز به من نحو واوى نحو سرت والنيل اذ هى بمعناها لكن المعارض قائم وهو كونها على حرف واحد صدرا وما كان كذلك فانما يكون حرفا لا اسما **قلت** قد ينتقض بالكاف فى نحو زيد كالاسد فقد قال كثيرون باسميتها مع وجود هذا المعارض واحترز به ايضا من كلمة من التبعيضية فانها بمعنى بعض وبعض ثابت الاسمية لكن عارض ذلك انعكاس الاسناد فى نحو ان من اخوتك زيدا وان بعض اخوتك زيد فلا تكون من المذكورة اسما والذى يظهر من كلام المص وشارحيه ان هذا القيد وهو قوله دون معارض راجع الى قوله معنى ولو جعل راجعا الى الكل واحدهما لفظ ومعنى لكان حسنا ولاندفع به الاعتراض بنحو ضرب لانه وافق ثابت الاسمية كحجر فانه عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل بخلاف نحو وشكان **وهو** اى الاسم **لعين** اى يدل على ذات بلا قيد نحو زيد ورجل **او معنى** وهو ما دل على غير ذات بلا قيد نحو قراءة وفهم **اسما** كما سبق تمثيله فى العين والمعنى **او وصفا** للعين وهو ما دل على قيد فى الذات كقائم او للمعنى وهو ما دل على معنى فى غير الذات كجلى وخفى وبقى على المص اولهما وذلك فى الاسم نحو شئ وفى الوصف نحو حسن فيقع صفة للعين نحو رجل حسن وللمعنى نحو فهم حسن وبليغ وفصيح فانهما يقعان للمتكلم وللكلام والاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب والمعنى هنا قسيم الذات ويراد به المعنى المذكور فى حد الاسم وهذا التقسيم الذى ذكره المص ذكره الفارسى فى الايضاح واعترض عليه ابن ملكون بان العين تطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الرضا فكيف يجعل قسيما للمعنى وليس بشئ لان العين مشترك بين العين والحقيقة **ويجتنب الفعل بتاء التانيث الساكنة** الدالة على تانيث ما اسند اليها ليخرج نحو ربت وثمت ولعلت وقيد الساكنة مخرج للمتحركة بحركة اعراب وهى المختصة بالاسماء وحركة بناء فانها تلحق الحرف كلات وثمت **ونون التاكيد** بالعطف

على

على المجرور بالباء **الشائع** بالجر لكن لا على انه وصف لنون ولا للتاكيد وذلك لان نون التوكيد علم فلا يصح وصف جزئه الاول وحده ولا الثاني وحده وان كان معنى كل من المتضايفين صحيحا مقصودا كذا قاله ابن هشام وفيه نظر والمراد بالشائع المشتهر نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين واحترز من لحاقها اسم الفاعل شذوذا كقوله ١ اقايلن احضروا الشهودا • كذا الشرح ابو الفتح ولا ينتهض مثالا لما نحن فيه لجواز ان يكون الاصل اقايل انا ثم حذفت همزة انا اعتباطا ثم ادغم التنوين فى نون انا **فان قلت** ونقلت حركة الهمزة من انا الى التنوين ثم اسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ثم سكنت النون للادغام وادغمت **قلت** بعضهم يرد هذا بان المحذوف لعلة بمثابة الثابت فيمتنع لان الهمزة فاصلة فى التقدير ومثل هذا البحث فى قوله تعالى لكنا هو الله ربى ثم اعلم ان هذه العلامة غير محتاج اليها لانها لا تعرف الا بعد معرفة ما يوكد قياسا وما يوكد شذوذا وذلك لا يعرف الا بعد معرفة الفعل لانها تكون حاصلة ثم لا يعرف ذلك الا بعد معرفة الفعل فيجى الدور **ولزومه** اى لزوم الفعل **مع ياء المتكلم نون الوقاية** نحو اكرمنى يكرمنى اكرمنى واورد عليه ابو حيان انها لا تلزم فى فعل التعجب مع انه فعل فنقلوا انه يجوز قليلا ما احسنى وفى ذلك بنى بعض الادبا قوله • يا حسنه اذ قال ما احسنى • ورد بان العلامة لا يلزم انعكاسها وان احسن فى البيت اسم تفضيل وما استفهامية واورد على المص ايضا انها لازمة فى عليكنى ورويدنى ونحوهما من اسماء الافعال فاجاب بمنع اللزوم فى عليكنى ورويدنى وفيه نظر لان المفهوم من كلامه ان علامة الفعل كون ياء المتكلم لا تتصل به الا محجوزة عنه بالنون والياء هنا لم تتصل باسم الفعل بل اتصلت بحال اخر ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن الا محجوزة عنه بنون الوقاية كما انها لا تتصل بالفعل الا كذلك وايضا فلان معنى عليك فى عليك زيدا ليس معنى عليك فى عليك بزيد فالاول بمعنى الزم والثانى بمعنى التصق فالذى معه الباء المزيدة غير الذى يتعدى بنفسه والباء معدية لا زائدة كما يوهمه كلامه **وباتصاله** اى باتصال الفعل **بضمير الرفع** لان المجرور لا يتصل بالفعل البتة والمنصوب يتصل بالفعل نحو اكرمك وبالاسم نحو المعطيك وبالحرف نحو انك **البارز** لان المستتر يتصل بالفعل وبالاسم نحو زيد منطلق وبالفعل نحو زيد قام وانما اختص هذا الضمير بالفعل لان الاسم يلحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع فى المثنى الفان

وفي الجمع واوان فان لم تحذف احدهما استثقل وان حذفت التبس **قلت** لكن
ادعى ابو علي الفارسي في احد قوليه ان ليس حرفا محتجا بانها لو كانت فعلا مخففا من
فعل كصيد في صيد لعادت حركة اليا عند اتصال الضمير كصيدت واجيب بان
ذلك لمخالفته اخواته في عدم التصرف قال الفارسي واما الحاق الضماير فلست ولستما
للشبه بالفعل لكونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق
الضماير هات هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للافعال لفظا كذا
نقله الشيخ الرضي في شرح الحاجبية فتحصل لنا من هذا الكلام ان ابا علي تخالف
في كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه بالفعل
من اسم او حرف فلا يظن ان هذه العلامة متفق عليها **واقسامه** اي اقسام
الفعل **ماض وامر ومضارع** على هذا النمط رتبها سيبويه وتسمية الاولين
واضحة واما الثالث فهي من معنى المشابهة وقول ابن
عصفور من المراضعة تقلب مردود وقال الكوفيون القسمة ثنائية فجعلوا
الامر مقتطعا من المضارع ولم يجعلوه اصلا برأسه **فتميز الماضي** بالنصب
مفعول تقدم على الفاعل للاهتمام **التاء** بالرفع فاعل تميز **المذكورة** صفته
والمراد بالتاء المذكورة تاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بين
تاء الافعال وتاء الاسما ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل وقد
استدل كثيرون بهذه العلامة على فعلية عسى وفيه نظر لان الليلي قال
في شرح الفصيح قال الزمخشري قال ابو عبيدة من العرب من يؤنث عسى
قال وهم الذين يؤنثون رب وانشد على ذلك

﴿ عست كربة اصبيت فيها مقيمة ﴾ يكون لنا منها رجاء ومخرج ﴾

فدل على نسبة ذلك لبعض العرب وقوله انهم الذين يؤنثون رب فيقولون
ربت على ان ادخال التاء على عسى ليس لتانيث ما بعدها وان وقع ذلك في
البيت اتفاقا وح فلا يستدل بالتانيث الذي هذا شانه على الفعلية كما لا
يستدل بالتانيث في ربت على ذلك **والامر** بالنصب مفعول مقدم عطفا
على المفعول المتقدم اي وتميز الامر **معناه** وهو مرفوع تقديرا عطفا على
الفاعل المتقدم والضمير المضاف اليه عائد على الامر اي وتميز عن قسيميه دلالته
على معنى الامر وهو الطلب **ونون التوكيد** معطوف على معناه اي تميز
بمجموع الامرين فان وجد احدهما فقط بان دلت الكلمة على معنى الامر ولم تقبل نون
التوكيد فهي اسم فعل كصه وان قبلت النون ولم تدل على معنى الامر فهي مضارع

نحو

نحو هل تقومن **والمضارع** بالنصب ايضا عطفا على المفعول **افتتاحه** بالرفع
عطفا على الفاعل **بهمزة** متعلق بافتتاحه **للمتكلم** ظرف مستقر في محل جر
صفة لهمزة اي ثابتة للمتكلم واحترز به من همزة لا تكون للمتكلم نحو اكرم فاذا قيل
لك ما تقول في اخفي من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي فقل من سكن اليا
فهو عنده مضارع لان الهمزة للمتكلم ومن فتحها فماض **مفردا** حال من المتكلم
وذلك نحو اقوم ولا فرق بين ان يكون مذكرا او مؤنثا **او** افتتاحه **بنون**
له اي للمتكلم احترازا من نون لا يكون له نحو نرجس الدوا اذا جعل فيه نرجسا
عظيما اما بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن او بحسب الادعا كقول
المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقول وقال بعضهم انما يستعمله المعظم لنفسه
وحدها بحيث ينزلها منزلة الجماعة مجازا **او مشاركا** بفتح الرا على انه اسم مفعول
من شورك ويجوز ضبطه بكسرها على انه اسم فاعل من شارك والذي يظهر
لي ان النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع
بالاصالة مفردا كان المشارك او غيره من الذكور او من الاناث او منهما وهو مقتضى
عبارة المص وكثيرين ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد في
ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك ان تكون للمتكلم ومن يشاركه معا على
السوي في القصد وبين المعنيين فرق فتامله **او** افتتاحه **بتاء** مثناة
من فوق **للمخاطب** احترازا من نحو تكلم فان تاءه ليست للمخاطب **مطلقا**
اي مفردا كان او غيره مذكرا او غيره نحو انت يا زيد تقوم وانت يا هند
تقومين وانتما يا زيدان تقومان او يا هندان تقومان وانتم تقومون وانتن
تقمن **وللغائبة** لفظا او تاويلا فيدخل في ظاهرها نحو تقوم هند ومضمرها
نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو تنفطر السما وهي تنفطر ويدخل
ما هو للغائبة بالتاويل نحو تجي الكتاب على معنى الصحيفة ونحو تقوم الرجال
وتنكسر الاجذاع والرجال تقوم والاجذاع تنكسر كل ذلك بتاويل الجماعة
وللغائبتين تثنية غائبة فشمل الظاهر نحو تقوم الهندان ومثل بعض
الشارحين بالهندان تقومان وهو سهو فان الفعل انما اسند فيه لضمير لا
لظاهر وشمل المضمر نحو الهندان تقومان والحقيقي كما تقدم والمجازي نحو تقوم
العينان والعينان تدمعان لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل
تقول هما تفعلان بتاء فوقية بمعنى امراتين جاو للضمير على الظاهر مراعيا للمعنى
ونظرا الى ان الضماير ترد الاشيا الى اصولها وهو قول ابن ابي العافية تلميذ

الاعلم او تقول هما يفعلان بيا تحتيه رعيا للفظ لان هذا اللفظ يكون للمذكرين
وهو قول ابن الباذش والمرجح الاول ومنه بالسماع قال عمرو بن ابى ربيعة •
• تعض على اخى بدا حديثنا • وما لهما ان يعلما متأخر •
• لعلهما ان تبغيا لى حاجة • وان يرجعا سرا بما كنت احصر • بفتح الصاد
المهملة مضارع حصر بكسرها اى ضاق صدره ومنه قوله تعالى او جاوركم حصرت صدورهم
او افتتاحه بياء مثناة من تحت للمذكر الغائب احترازا من ياء ليست
كذلك نحو يرنا بيا تحتية مفتوحة فرا ساكنة فنون فهمزة على زنة دحرج
اى صبغ باليرنا بضم اليا وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها باو فاصل
وهى الحنا ويقال ايضا اليرنا بالضم والمد مطلقا اى مفردا او غيره ظاهرا
او غيره نحو يقوم زيد والزيدان والزيدون وزيد يقوم والزيدان يقومان
والزيدون يقومون وللغائبات ظاهرا كان الاسم نحو يقوم الهندات او مضمرا
نحو الهندات يقمن عاقلا وكان المسمى كما مرا وغير عاقل نحو السموات ينفطرن جمعا
سالما كان الاسم كما مر او مكسرا نحو الهنود يقمن والا وعية يدمعن ومذهب
البصريين ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده وسيأتى الكلام على
ذلك فى باب الفاعل ان شاء الله تعالى والامر مستقبل زمنه ابدا فلا
ينفك عن الاستقبال فى وقت من الاوقات هذا باعتبار الحدث المأمور
بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول المص الآتى ايقاع معنى بقارن
فى الوجود ان كل انشاء له زمن حالى من حيث كونه انشاء وان من الانشا
ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائى نحو بعت واشتريت وهذا حالى
لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ
الانشائى وهو الامر وهذا له زمنان حال من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث
الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول فان قلت فمثل هذا مخالف
لقول ابن الحاجب ان مثل بعت واشتريت تجرد عن الدلالة على الزمن اصلا
ورأسا وان ذلك لا يقدح فى فعليته لعروض التجرد وان كونه فعلا انما هو
باعتبار دلالته على اصل وضعه على زمان معين وهى موجودة لا ينافيها
التجرد العارض قلت لا مخالفة وذلك لان اثبات الحال للافعال الانشائية
كما يفهمه قول ابن مالك ليس باعتبار دلالتها عليه فى اصل الوضع وانما ثبوته
لها من ضرورة الوقوع ونفى ابن الحاجب لدلالتها على الزمان فى حال كونها انشاء
انما هو بالنظر الى الزمان الذى كانت دالة عليه فى اصل الوضع فلم يتواردا على النفى

والاثبات

والاثبات على محل واحد فلا منافاة فى التحقيق والفعل المضارع صالح له
اى للاستقبال وللحال وهو زمان التكلم وحقيقته اجزاء منها قبره من اواخر الماضى
واوايل المستقبل وليس المراد منه عند النحاة الان وهو الزمان الفاصل بين الزمانين
الماضى والمستقبل ولهذا تسمعهم يقولون يصلى فى قول القائل زيد يصلى حال مع ان
بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة فى الآونات الكثيرة المتتالية
واقعة فى الحال وظاهر كلام المص ان المضارع من قبيل المشترك وكذا قول صاحب
المفصل ويشترك فيه الحاضر والمستقبل قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وابن
وفيه بحث بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى قرينة بخلاف اطلاقه على الماضى
والذى نص عليه المحققون انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال ولهذا اذا خلى
من القراين لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان
الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخيرين
وفيه مذاهب اخر لا حاجة الى التطويل بذكرها ولو نفى بلا فلو يرتفع صلوحيته
بذلك خلافا للمرخص اى خصه لا بالمستقبل وهو منقول عن سيبويه
فاذا قلت زيد لا يقوم كان عند صاحب هذا القول نصا فى الاستقبال وانتفت
صلوحيته للحال ولم يزل الفضلاء يستشكلون قوله هذا مع قوله ان المضارع
المنفى بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تقترن بدليل الاستقبال
فان قلت ما توجيه النصب فى قوله خلافا قلت جوز فيه وفى امثاله
وجهان احدهما ان يكون مصدرا الفعل محذوف اى خالفوا فى ذلك خلافا
ولا يمنع من ذلك وجود اللام فانها متعلقة بمحذوف مثلها فى سقيا لك التقدير
ارادتى له الثانى ان يكون حالا والتقدير اقول ذلك خلافا لفلان اى مخالفا
له وحذف القول كثير ويدل عليه هنا ان كل حكم ذكره المصنف ساكتا عن
رده والتصريح بالمخالفة له فهو قايلون به فكان القول مقدرا قبل كل مسئلة
ويترجح الحال عند التجريد من القراين الداله على الاستقبال وهذا ينافى
الاشتراك الذى افهمه المص فى المتن وباح به فى الشرح فبين كلاميه تدافع لكنه
رحمه الله تعالى حاول فى الشرح الجواب عن ذلك بان قال للمشترك هنا شان
ليس لبقية المشتركات وهو ان له معنيين قريبا وبعيدا اعنى بعيد المسافة وقريبها
من زمن التكلم بل بعيدها وحاضرها والحمل عند التردد على القريب اولى وفيه نظر
فتامله ويتعين الحال عند الاكثر من النحاة بمصاحبة الآن باقيا
على حقيقته نحو يقوم زيد الآن فلا يرد نحو فمن يستمع الآن ولا نحو قالوا الآن

جئت بالحق لانه هنا مستعمل للقريب مجازا فيصلح مع المستقبل والماضي **وما في معناه** عطف على الآن وعليه يعود الضمير على المضاف اليه والمراد بما في معناه الحين و الساعه ونحوها يتعين الحال ايضا عند الاكثر **بلام الابتدا** واعترضه المص بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة وقوله انى ليحزننى ان تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا ولو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل على في الوجود على فاعله مع انه اثره والجواب ان الحكم في ذلك محقق الوقوع فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير في الآية الثانية قصد ان تذهبوا به والقصد حال وقدره ابو حيان بقوله قصدكم ان تذهبوا به وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم قال ابن هشام في مغنيه وهو مردود لانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب **ونفيه** اى نفي المضارع **بليس وما وان** وهذا ايضا عند الاكثر وكلام المص ايضا يقتضيه لان قوله عند الاكثر متعلق بقوله يتعين ثم ذكر للفعل بعد تقييده بهذا الظرف متعلقات فيكون القيد راجعا الى جميعها كقولك ضربت يوم الجمعة زيدا وعمروا وبكرا ولاشتراك هذه الكلمات الثلاث في جنس النفي ونوعه عملت عملا واحدا لكن اعمال الاولى بالاصالة لكونه فعلا واعمال الاخريين بالحمل عليه لانهما حرفان غير مختصين وتختص ما بلغة اهل الحجاز وان بلغة اهل العالية وسياتى ذلك ان شا الله تعالى وانظر لم اعاد المص حرف الجر مع قوله وبلام الابتدا دون ما بعده **ويتخلص** الفعل المضارع **للاستقبال بظرف مستقبل** سوا كان ذلك الظرف معمولا للفعل او مضافا اليه نحو ازورك اذا تزورنى فالاول مستقبل لعمله هنا في اذا والثانى كذلك باضافة اذا اليه **و** يتخلص المضارع ايضا للاستقبال **باسناده الى امر متوقع** غير حاصل كقوله

• يهولك ان تموت وانت ملغ • لما فيه النجاة من العذاب •

فيهول مستقبل لاسناده الى الموت الذى هو متوقع اذ لو اريد به الحال لزم المحذور السابق وهو سبق الفعل على الفاعل في الوجود وجوابه ان التقدير توقع ان تموت اى توقعك الآن للموت في الزمان المستقبل فلا محذور كما سبق التنبيه عليه **و**يتخلص ايضا المضارع للاستقبال **باقتضائه** اى اقتضاء المضارع **طلبا** نحو والوالدات يرضعن ونحو يغفر الله لك **او** اقتضائه **وعدا** وهو عند الاطلاق يختص بالخير لان فعله وهو وعد كذلك والمص اراد ما يعم الخير

والشر ولذلك صح تمثيله بقوله تعالى يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء **و**يتخلص المضارع ايضا **بمصاحبة ناصب** ظاهرا كان او مقدرا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى **او** بمصاحبة **اداة ترج** نحو لعلى ابلغ الاسباب **او اشفاق** مثل له المص وشارحو كلامه بقول الشاعر

• فاما كيسن فنجا ولكن • عسى يغتر بى حمق لئيم • وهذا ليس باشفاق وانما هو ترج لاغترار الاحمق اللئيم به ليظفر به ويقع في حبالته ولو اشفق منه لكان ذما ويحتمل ان يكون ذلك اشفاقا منه على نفسه **قلت** لا حاجة للمص الى النص على اداة الترجى بخصوصها لتقدم ما يستغنى به عن ذلك وهو قوله وباقتضائه طلبا فان هذا يشمل الترجى والتمنى والتحضيض وكلما يقتضى طلبا لكن من جملة ذلك الاستفهام وانما يخص المضارع بالاستقبال اذا كان بهل فتامله **او** بمصاحبة اداة **مجازاة** نحو ان يشا يذهبكم **او** بمصاحبة **لو المصدرية** نحو ودوا لو تدهن وعلامتها ان يحسن في موضعها ان واحترز من الامتناعية نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم فانها تصرف المضارع الى الماضى **او** بمصاحبة **نون التوكيد** خفيفة كانت او ثقيلة نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين **او** بمصاحبة **حرف تنفيس** والمراد به تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اى وسعته **وهو السين وسوف** ولا يعرف البصريون غيرهما وسوف عندهم اكثر تنفيسا من السين وخالف المص في ذلك واستند فيه الى السماع والقياس اما السماع فتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد كقوله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى اولئك سنؤتيهم اجرا عظيما ولا حجة فيه لجواز ان يكون المعنيه بسوف متراخيا كثير الطائفة من المؤمنين وبالسين غير متراخ كثير الطائفة اخرى اذ ليس في النص ما يدل على ان كلها لطائفة واحدة بالتخصيص والتعيين وكذا ما اورده من مثل السماع الذى احتج به كل ذلك ما يتطرق اليه القدح واما القياس فهو ان الماضى والمستقبل متقابلان والماضى لا يقصد به الا مطلق المضى دون تعرض لقرب ولا بعد ليجرى المتقابلان على سنن واحد وفيه نظر لانه قاس المضارع المقترن بالاداة الموجبة للتخصيص على الماضى الخالى عنها وهو غير صحيح فان الماضى اذا كان بدون اداة كقد مثلا دل على المضى المطلق واذا اقترن بها دل على الماضى القريب من الحال وهى في اختلاف حاليته كالمضارع فانه مع خلوه من الاداة يدل على معنى ومع اقترانه بها يدل على امر اخر على ان القياس احد المتقابلين على الاخر لا يجدى نفعا لجواز اختصاص كل

منها بحكم يقابل حكم الاخر ويجوز مع ذلك ان يكون مشاركا له في حكم اخر الا ترى
ان الامر والنهي متشاركان في الانشا وقد انفرد كل منها باحكام تخصه ومع هذا لم
يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم لم يصح القياس
او سف حكاه الكوفيون وهو في المحذوف كما اسما وحرفا اذا حذف وسطه
او سو حكاه الكسائي وهو مثل كي في كيف نحو كي تجنحون الى السلم وما ثرت
قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم **او سي** بقلب الواو يا وحذف الاخر
حكاها صاحب المحكم وظاهر كلام المص ان كلا من هذه الكلمات حرف مستقل
بنفسه وظاهر كلام غيره ان ما عدا سوف من هذه الكلمات فرع عن سوف
بل جراء بعضهم في السين ايضا فزعم انها منقوصة من سوف دالة بتقليل
الحرف على تقريب الفعل ورجح بذلك ان التنفيس بسوف اطول
منه بالسين **وينصرف** المضارع باعتبار زمنه **الى المضي بلم** سواء
جزمت كما هو المشهور فيها او لم تجزم وهي لغة قوم وعليها جاء قوله
• لولا فوارس من نعم واسرتهم • يوم الصليفا لم يوفون بالجار •
• نا سوا بها ليل لو اقسموا • على الشمس حولين لم تطلع • بضم العين وفي
قول الاخر • لولا الفوارس من نعم واسرتهم • يوم الصليفا لم يوفون بالجار •
ولهذا اطلق المص **ولما الجازمة** قالوا قيدها بذلك احترازا عن التي بمعنى الا
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعن التي هي حرف وجود
لوجود نحو لما جاء زيد اكرمته واذا تاملت لم تجد بعدهما للاحتراز فان لما
لا تدخل على المضارع الاجازمة له **ولو الشرطية** لا المصدرية فانها تصرف
للاستقبال كما مر **غالبا** لا دايما فانها قد ترد بمعنى ان كقوله
• لا يلفك الراجوك الا مظهرا • خلق الكرام ولو يكون عديما •
فعلم ان قيد الغلبة راجع الى لو الشرطية فقط **فان قلت** فعلى ماذا انتصب
غالبا **قلت** على انه صفة لمصدر محذوف هو معامله اي ينصرف بها الى
المضي انصرافا غالبا لعدم الانصراف اليه ولا يجوز ان يكون عامله ينصرف المنطوق
به في المتن للزوم رجوع القيد الى جميع ما تعلق به من لم ولما الجازمة ولو
الشرطية وهو باطل **وباذ** نحو اذ يلقون اقلامهم اي اذا القوا وكذا اذ
يختصمون اي اختصموا ويجوز ان يكون ذلك على حكاية الحال **وربما** كقوله
• ربما تكره النفوس من الامر • له فرجة كحل العقال •
الفرجة بضم الفا الانفراج **قال** بعضهم هذا الذي ذكره من انصراف
المضارع الى المضي بربما غالب لا دايم بدليل قوله تعالى ربما يود الذين كفروا

وقيل هو مؤول بالماضي مثل ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل
المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل **وقد في بعض المواضع** قال
المص ان قد اما للتقليل فتصرفه الى المضي كقوله • قد اترك القرن مصفرا انامله •
كان اثوابه مجت بفرصاد • مجت اي رميت من الفم بفرصاد اي توت وهو الفاكهة
المعروفة والمراد منها هنا نوع يكون ماوه احمر شبه حمرة الدم يصف اثوابه بحمرة
الفرصاد واما للتحقيق فلا تصرفه الى المضي كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وقد نرى
كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السما **قلت** وعلى هذا فكان الاولى ان يقول
وقد التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع وسياتي الكلام على قد باطراد في باب
تتميم الكلام على كلمات مفتقرة الى ذلك **وينصرف الماضي الى الحال في الانشا**
اي غير الطلبي نحو بعت واشتريت وان ورد نحو غفر الله لك ولم يصح قوله بعد
ذلك والى الاستقبال بالطلب وليست دلالته هنا على الحال من حيث الوضع
وانما هي من ضرورة الواقع لان الانشا ايقاع معنى يقارنه في الوجود كامر **والى
الاستقبال بالطلب** فيشمل الدعا والامر وغيرهما فالاول نحو غفر الله لك والثاني
نحو اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ويدل على ذلك جزم يثب والثالث
نحو عزمت عليك الا فعلت كذا اي الا ان تفعل كذا في المستقبل وفي كلام المص
ايهام ان الطلب ليس من اقسام الانشا **والوعد** المراد به الاخبار بوقوع
امر لم يقع بعد مع ملاحظة الارادة لتحقيق الخير نحو واشرقت الارض بنور
ربها وسيق الذين كفروا اتقوا ربهم وسيق الذين كفروا وليس المراد
به هنا ما هو قسيم للوعيد **وبالعطف على ما علم استقباله** نحو يقدم قومه
يوم القيمة فاوردهم النار ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات
الاية ولو ادرج هذا لاعادة المص حرف الجر هنا دون ما تقدم وهو قوله
والوعد **وبالنفي بلا وان بعد القسم** فالاول كقوله
• ردوا فوالله لا ذدناكم ابدا • ما دام في مائنا ورد لنزال •
ونازعه ابو حيان في الاستدلال بهذا البيت اذ الاستقبال فيه انما
استفيد من الظرف **قلت** وفيه نظر لان وقوع الظرف المستقبل
هنا ليس هو المؤثر للاستقبال حتى انه لو لم يكن انتفى استقبال الفعل الا
ترى انه لو قيل والله لا فعلت كذا لا يفهم منه الا المستقبل ولهذا لم
تتكرر لا كما لا يلزم تكرارها مع المستقبل والثاني كقوله تعالى ولئن زالتا
ان امسكهما من احد من بعده ونازعه ايضا ابو حيان في ذلك لو لا يمتنع

ان يقال والله ان قام زيد بمعنى ما قام فيما مضى قلت هذا متجه كما قاله وقد
يتوهم ان قول المص هنا ينافى لا مناقض لقوله فيما مضى خلافا لمن خصها اى خص
لا بالمستقبل وجوابه ان مراده خلافا لمن يخص لا الداخلة على المضارع بالمستقبل
ولم يرد خلافا لمن خص لا مطلقا ويحتمل الماضى المضى والاستقبال بعد همزة
التسوية نحو سواء على اقمت ام قعدت والحق انه محتمل لاربعة معان المضى
والحال والاستقبال ومطلق الزمان الذى هو اعم من ذلك لان المصدر الذى
الفعل فى تاويله كذلك قلت ولا وجه للتقييد باحد الزمانين قال ابن ام
قاسم وسواء كان الفعل معادلا بام ام لم يكن نحو سواء على اى حين حنثت
قلت وهذه المسئلة لا مدخل لها هنا ولا يصح ارادتها فى كلام المص لان
الكلام فى همزة التسوية ولا همزة هنا ثم قال وان كان الفعل بعد ام مقرونا
بلم تعين المضى نحو سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فالثانى ماض معنى
فوجب مضى الاول لانه معادل له قلت الظاهر ان هذا لا يقدح فى الاحتمال
الذى قررناه انفا كما لم يقدح وجود لم فى اقتضائه الاستقبال فى قولك ان
لم تسئ اكرمتك ووجه ذلك ان الجملة المقترنة بهمزة التسوية فى تاويل
المصدر والمصدر لا زمان له معين فكذا ما فى معناه ولا فرق فى هذا المعنى بين
وجود لم وعدمها ويحتمل الماضى المضى والاستقبال بعد حرف التحضيض
نحو هلا ضربت زيدا فيحتمل المضى فيكون توبيخا على ترك الفعل ويحتمل الاستقبال
فيكون حضا على الفعل وامرا فان قلت فاذن لم يحتمل الواقع بعد حرف
التحضيض المضى لان التحضيض وهو طلب الفعل لا يكون متعلقا الا بالمستقبل
قلت انما يوبخ المخاطب على ترك ما كان يجب ان يفعله قبل ان يطلب
منه وذلك من حيث المعنى تحضيض على فعل مثل ما فات فاطلق حرف
التحضيض على الحرف المقتضى للحض على ما يدخل عليه تحقيقا او تقديرا اتساعا
و بعد كلما فيحتمل ان يراد بالواقع بعدها المضى نحو كلما جاء امة رسولها
كذبوه وان يراد به الاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها
و بعد حيث نحو فاتوهن من حيث امركم الله فهذا للمضى ومن
حيث خرجت فول وجهك فهذا للاستقبال و يحتمل الوجهين بكونه
صلة او صفة لنكرة عامة فالاول كقوله تعالى الذين قال لهم الناس فهذا
مثال للمضى وكقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فهذا مثال
للاستقبال والثانى كقوله • رب رفد هرقته ذلك اليوم •

واسرى

واسرى من معشر اقيال • الرفد بفتح الراء القدح الضخم وقد تكسر والاقيال
بقاف مثناة فوقية جمع قيل بكسر القاف وهو الملك وهذا مثال لبقاء
المضى على مضيه عنده لوقوعه صفة لنكرة عامة واعترضه ابو حيان بان
رب عند سيبويه للتقليل وهو ينافى العموم وايضا فليس مراد الشاعر انه
اراق كل رفد وايضا فلا نسلم كون هرقته صفة لمجرور رب بل هو جواب
يتعلق به رب اذ الصحيح انه لا يلزم وصف مجرورها ومثال الماضى المراد
منه الاستقبال قوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرا سمع مقالتى فوعاها
فاداها كما سمعها لان المراد الترغيب فى السماع والنقل وهما مستقبلان ونحو
رب قد هرقته ذلك البيت فانه تمدح وانما يكون بما قد وقع فتامله انتهى

باب اعراب الصحيح الاخر

ولا يعترض بانه اسقط
نحو ظبى ودلو اذ ليسا بصحيحى الاخر مع ان اعرابهما اعراب صحيح الاخر
لانا نقول المعتل الاخر عند النحوى عبارة عن المقصور والمنقوص والصحيح
بخلافهما فهو اعم منه عند التصريفى من وجه فنحو زيد صحيح الاخر
عندهما ونحو القاضى معتل الاخر عندهما ونحو ظبى ودلو معتل الاخر
عند التصريفى صحيحه عند النحوى كذا قال ابن هشام وفيه نظر الاعراب
فى الاصطلاح ما جئ به جنس اى شئ جئ به لبيان مقتضى العامل
اى لبيان الامر الذى يقتضيه العامل اى يطلبه وهذا فصل اخرج به ما
سوى الاعراب والمراد بالعامل ما اثر فى اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى
التركيبى فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلا نحو من ابنك
ومن الرجل فانه وان كان شيئا اثر فى اخر الكلمة التى هى كسرة فى الاول و
فتحة فى الثانى لكن هذا الاثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف
مع مجروره وانما هو امر يرجع الى مجرد اللفظ ويدخل فى العوامل ما كان
زائدا وما كان غير زائد اما الثانى فكالفعل من قام زيد لانه شئ اثر
فى اخر زيد حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها
علامة على فاعلية زيد واما الاول فكمن الزائدة فى قولك ما قام من رجل
فانها اثرت كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبى من حيث انها علامة على
ان مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق وكذا الباء
فى نحو ما زيد بقائم فانها زائدة للتوكيد وقد اثرت الكسرة التى هى
علامة على ان مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التاكيد الحادث بالتركيب

باب اعراب الصحيح الاخر

من حركة هذا وما بعده بيان لجنس الحداد كان بها الصلاحيته لكل ما
لا يعقل والحركة ضمة او فتحة او كسرة او حرف وهو الواو والالف والياء
والنون عند من يراه او سكون وهو كون الحرف خاليا عن الحركة وتعبيره
بسكون كما صنع ابن الحاجب تسكين لان السكون لفظ والتسكين فعل او حذف
للحرف وفهم ذلك من جعله قسيما للسكون اذ لو اريد به ما هو اعم من حذف
الحركة والحرف لزم كونه قسيما لنفسه ولغيره وهو باطل وتعريف المصنف للاعراب
بما ذكره مبنى على ان الاعراب لفظى وهو مذهب المحققين وكثير من المتاخرين
يرون انه معنوى ويفسرونه بتغيير اخر الكلمة لاختلاف العامل لفظا
او تقديرا والكلام على ذلك تصحيحا وابطالا يطول وهو اى الاعراب في
الاسم اصل وفي الفعل فرع وعكس بعضهم وقال الكوفيون اصل فيهما
والاول هو المرجح عند الحذاق واستدلوا عليه بما تقرر ان الاسم والفعل نظرا
على صيغتها معان مختلفة قد يحصل بينها لبس فيرفعه الاعراب اما المعاني المختلفة
التي تطرا على الاسم فهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شك في انه يحصل
بينها في بعض الاحيان لبس نحو ما احسن زيد لو سكن اخر كل من الكلمتين فانه
يحتمل ان يكون زيد مفعولا واحسن فعلا ماضيا وما اسما والمراد التعجب
ويحتمل ان يكون زيد فاعلا باحسن وما حرف نفي والمراد الاخبار بان زيدا
لم يحسن ويحتمل ان تكون ما استفهامية مبتدا واحسن اسم تفضيل مرفوعا
على انه خبر المبتدا وزيد مجرورا مضافا اليه والمراد السؤال عما هو الاحسن من زيد
واما المعاني المختلفة التي تطرا على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة
وانما هي معان اخر كما في قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهي عن كل
واحد من الفعلين مطلقا ويحتمل النهي عن الجمع بينهما ويحتمل النهي عن الاول دون
الثاني وهذه معان مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا اضافة ولا
يخفى حصول اللبس بينها لو ترك اعراب الفعلين لكن الاعراب يتعين في الاسم
طريقا لرفع اللبس كما يتعين قولك ما احسن زيدا بالنصب للتعجب وقولك ما احسن
زيد بالرفع للاخبار بنفي الاحسان عنه وما احسن زيد برفع احسن وخفض زيد
للاستفهام عما هو الاحسن منه ولا يتعين الاعراب في الفعل طريقا لرفع اللبس لوجود
طريق اخر يقوم مقامه في رفع الالباس وبيانه ان الالباس قد يندفع بالاعراب
فيه كما يتعين قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعلين للنهي عن كل واحد منهما
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الاول ونصب الثاني للنهي عن الجمع بينهما

ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الاول ورفع الثاني للنهي عن الاول خاصة
وقد يندفع الالباس بغير الاعراب كما اذا قلت لا يكن منك اكل سمك ولا شرب لبن
فيكون نهيا عن كل منهما ولا تاكل السمك شاربا اللبن فيكون نهيا عن الجمع ولا
يكن منك اكل سمك ولك شرب اللبن فيكون نهيا عن الاول فقط فلما لم يكن
عن اعراب الاسم محيص في ازالة اللبس استحق ان يكون اصلا فيه ولما كان ثم
مندوحة عن اعراب الفعل في ازالة اللبس نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعا
لا اصلا هذا احسن تقرير يظهر لي في هذا المحل مع بحث لي فيه ارجو ان اذكره
بعد هذا ان شاء الله تعالى وانما قيدنا حصول الالباس ببعض الاحيان لان الاعراب
قد يدخل فيما لا الباس فيه نحو شرب زيد الماء حملا على ما فيه الالباس ليجري
الباب على سنن واحد فان قلت بماذا يتعلق الجار والمجرور في قول المصنف وهو في
الاسم اصل قلت بمحذوف اذ المعنى وحصوله او وجوده في الاسم اصل فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل ويحتمل ان يتعلق باصل والمعنى
انه متاصل في الاسم لوجوب قبوله بصيغة واحدة معان مختلفة وقد
عرفت معناه بالتقرير المتقدم والفعل والحرف ليسا كذلك اي ليسا مثل الاسم
في وجوب قبول معان مختلفة بصيغة واحدة ونقضه ابو حيان بنحو من فانها
للابتداء والتبعيض ولبيان الجنس مثلا قلت لا يرد لان الكلام في المعاني الطارئة
بالتركيب لا المعاني الافرادية نعم يرد ان الحرف انما نفي عنه وجوب القبول
ولا يلزم منه انتفاء الجواز والمقصود نفي القبول عنه اصلا وراسا ولذا
لم يعرب في وقت من الاوقات ومخالفة المضارع نقبل جوازا لا وجوبا فاعرب
بشرطه على جهة الفرعية كما هو مقرر فبنيا اي الفعل والحرف الا الفعل
المضارع فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له اي للاسم وذكر الشبه هنا
فاسد بل الجائز هنا عين الواجب هناك لا شبهه فان الذي اوجب اعراب
الاسم على ما ذكره هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك بعينه ثابت
للفعل لان الموجود شبهه وانما يصح قوله لو نص على تلك المعاني المختلفة باسمائها
فاعرب المضارع لو مشابهته عن الحرف وبقية الافعال بهذه المزية
ما لم يتصل به نون التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه يبنى ح لاتصالها
ولم يفصل بينها وبين الفعل الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة بقي على
اعرابه لان موجب البناء عند اتصال النون هو التركيب وهو مفقود لتعذر
الحاجز اذ لا تركب ثلثة اشيا فتجعل شيئا واحدا هذا هو المذهب المشهور

واختاره المص وذهب قوم منهم الاخفش الى ان المضارع مبنى مع تاكيده
بالنون مطلقا لان النون من خواص الفعل فتاكيده مبعد لمقتضى الاعراب وهو
شبه الاسم فيرجع الى اصله من البنا ورده المص بلزوم بناء المجزوم المقرون
بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة واللازم باطل وفى ذلك قول
بعضهم اى ان المضارع معرب مطلقا اتصلت به نون تاكيدا ولم يتصل **او**
نون **اناث** وكلامه يوهم ان الاتصال شرط وان تخلفه ممكن وقوله
فى الخلاصة • وفعل امر ومضى بنيا • واعربوا مضارعا ان عريا •
• من نون توكيد مباشر ومن • نون اناث كيرعن من فتن • سالم من هذا
الايهام وتصحيح المص فى الشرح بان المتصل بنون الاناث مبنى بلا خلاف
وعلل بناه بالحمل على الماضى المتصل بها وايضا بتركيبه معها لان الفاعل
كالجزء من فعله ولا يرد ما اتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة
لشبهه بالمثنى والجمع وايضا بنقصان شبهه بالاسم لان النون لا
تلحق الاسما **قلت** هذا معارض لاعتراضه على الاخفش فتامله وما
فى شرح المص من التصريح بنفى الخلاف فى بناء المضارع الذى اتصلت
به نون الاناث مقدوح فيه فقد ذهب ابن درستويه والسهيلى
وابن طلحة وطائفة الى انه معرب تقديرا **ويمنع اعراب الاسم مشابهته**
الحرف بلا معارض ولم يعتبر المص مشابهة غير الحرف اصلا وادعى انه
ظاهر مذهب سيبويه وابن الحاجب وجماعة اعتبروا مع ذلك مشابهة
الماضى والامر وذهب قوم الى ان الاسم يبنى لشبه الحرف وتضمن معناه
ووقوعه موقع المبنى ومضارعته لما وقع موقع المبنى واضافته الى
مبنى وسياتى ان شا الله تعالى فى ذلك كلام وقيد المشابهة بانتفاء
المعارض احترازا من اى فانها معربة مع مشابهتها الحرف شرطية واستفهامية
او موصولة لكن عارض ذلك لزومها الاضافة وكان الشبه كالمنفى تغليبا لسبب
المعارض لانه داع الى ما هو مستحق بالاصالة **والسالم منها** من المشابهة
السالمة من المعارض **تمكن** لكن ان كان الاسم الذى ثبت له هذا التمكن منصرفا
سمى ذلك الاسم امكن وان كان غير منصرف سمى غير امكن لنقصه من جهات التمكن
الجر بالكسر وظاهر هذا الكلام او صريحه ان الاسم لا يبنى الا لشبه الحرف وقد صرح
به فى غير هذا الكتاب وهو مخالف لقوله فيما ياتى ويبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا
وافتقارا وجمودا وللاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعانى **وانواعه**

اى الاعراب الذى هو جنس لها **رفع ونصب وجر** وبدا بالرفع كما فعله كثيرون
اذ هو اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لانه ربما سمع
بحالوتان لانه اكثر قال ابو حيان ولم يبدا بالجر لانه يختص بالاسم الذى الاعراب
فيه لانه ايضا **وجزم** وهو بسكون او حذف وبعضهم عبر هنا عن الانواع
بالالقاب وفى شرح ابن ام قاسم ان من حق اللقب ان يصدق على ما لقب وهذا
ليس كذلك اذ لا يقال الاعراب رفع وكذا البواقى ومن قال القاب الاعراب
فمراده القاب انواع الاعراب **وخص الجر بالاسم لان عامله لا يستقل** لانتقاله
الى ما يتعلق به **فيحمل** بنصب الفعل بان مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفى
غيره اى غير الجر **عليه** اى على الجر **بخلاف الرفع والنصب** لقوة عاملها
بالاستقلال فجعل المضارع مشاركا للاسم فيها بطريق الحمل والتفريع واختص
الجر بالاسم لضعفه وتقاعده عن ان يحمل غيره عليه **وخص الجزم بالفعل لكونه**
فيه كالعوض **من الجر** جبرا لما فاته من المشاركة فيه فحصل لكل واحد
من صنفى المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب بتعادل وذلك ان الجزم راجح
باستغنا عامله عن تعلقه بغيره والجر راجح بكونه ثبوتيا فتعادلا بذلك
اذ الجزم غير ثبوتى ولذا قال بعضهم الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب
قلت اذا كان عبارة عن السكون او صيرورة ما قبل الاخر اخرا بالحذف كان
ثبوتيا لا عدميا فتامله **والاعراب بالحركة** فى الاسم والفعل نحو زيد يقوم
والسكون فى الفعل نحو لم يقم **اصل وينوب عنها** اى عن الحركة
والسكون **الحرف** فى الاسم نحو جاء الزيدان وفى الفعل يقومان **والحذف**
فى الفعل نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وفيه لف ونشر مرتب **فارفع بضمة**
نحو يقوم زيد **وانصب بفتحة** نحو لن اضرب زيدا **وجر بكسرة** نحو مررت
بزيد **واجزم بسكون** نحو لم اضرب **الا فى مواضع النيابة** كما ياتى مفصلا
قال ابن قاسم وكان القياس ان يقال برفعة ونصبة وجرة اذ الضم والفتح
والكسر للبنا ولكنه اطلق ذلك على سبيل التوسع انتهى وفيه نظر اذ لا
خلاف ان الحركات ثلاث ضمة وفتحة وكسرة وانما اكثر البصريين قصدوا
الفرق فى القاب المعربات والمبنيات لا فى القاب الحركات ولهذا يقول
بعضهم مرفوع ومضموم اما الاول فللفرق الذى اراده واما الثانى
فلم نجد محيدا من حيث اللغة ان يسمى ما وجد فيه ضم مضموما وكذا الباقى
ونقول فيه من حيث هو مضموم لذلك ولم يقل فيه هو مرفوع لان حقيقة

قولنا مرفوع انه عجزة لان ذلك اعراب العدد اى اعراب ما هو احد جزئى الجملة وهذا
المعنى منتف فى حيث ونحوه **وتنوب الفتحة عن الكسرة فى جر ما لا ينصرف** نحو
احمد ويرد عليه نحو عرفات فى قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف
وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو مصروف كما
صرح به الزمخشرى او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم سلمناه
لكن كلامه الآتى يخصصه فانه سينص على ان نحو مسلمات يستوى نصبه وجره
فى انهما بالكسرة وان سمى به على اللغة الفصحى فكانه قال فى جر ما لا ينصرف الا ما
سيذكره **الا ان يضاف** نحو مررت باحسنكم **او يصحب الالف واللام**
معرفة كانت نحو صليت فى المساجد او زائدة كالداخلة فى يزيد فى قوله •
• رايت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا باعباء الخلافة كاهله او موصولة
كقوله • وما انت باليقظان ناظره اذا • رضيت بما ينسيك ذكر العواقب •
قلت هذا مبنى على ان ال توصل بالصفة المشبهة وقد صرح بعض المحققين
بانكاره كما سياتى ان شاء الله تعالى لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة
على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ثم تمثيل المص والشارحين للمعرفة بالاعمى
والاصم وللموصولة باليقظان تحكم بحت **او بدلها** وهى ام فى لغة حمير وطى ف
بعضهم يقول وبعض طى كقول الشاعر • ان شمت من نجد بريقا تالقا •
• تبيت بليل ام ارمد اعتاد اولقا • اى الاولق شبه الجنون **فان قلت** كان القياس
ان يقول او بدلها ليعود الضمير على الالف واللام **قلت** اما ان يكون اعادة عليها
باعتبار كونهما اداة او راعى مذهب من يقول ان اللام هى المعرفة وحدها
فاعاد الضمير عليها او راى ان البدل انما هو الميم عن اللام واما الهمزة
فثابتة فى كلتا الاداتين **وتنوب الكسرة عن الفتحة فى نصب اولات**
نحو وان كن اولات حمل **و**نصب **الجمع بزيادة الف وتا** هذا ظرف مستقر
فى محل نصب على الحال من الجمع والعامل هو نصب المقدر الذى ذكرناه
واحترز المص بزيادة فى قوله بزيادة الف وتا عن نحو قضاة وابيات اذ
كل منهما يصدق عليه انه جمع بالف وتا لا جمع بزيادة الف وتا فان الف
قضاة منقلبة عن اصل وتاء ابيات اصل والغى المص لفظ الزيادة
فى قوله فى الالفية • وما بتا والف قد جمعا • يكسر فى الجر وفى النصب معا •
وكانه فعل ذلك لاعتقاده ان البا للآلة وانها متعلقة بجمع مثلها فى
قولك كتبت بالقلم فلا يرد قضاة ولا ابيات اذ ليست الالف والتاء

ق

فى شىء منها اصلية آلة استعين بها على الجمع واما هنا فكانه راى ان البا قد يتوهم
كونها للمصاحبة او للاستعانة فرفع هذا الوهم بتقييد الزيادة فاستقام **فان**
قلت لو جعلت الظرف وهو قوله بزيادة الف وتا مستقرا وهلا جعلته لغوا متعلقا
بنفس الجمع **قلت** لانه لو كان كذلك لكانت البا للآلة فلم يكن فائدة فى ادخال
لفظ زيادة وانما يصح للاحتراز بها اذا جعل الظرف مستقرا والبا للمصاحبة
كما قررناه فتامله وانما افرد اولات بالذكر لعدم انتظامها فى الجمع اذ لا واحد
لها من لفظها قال ابو عبيدة واحدها ذات **وان سمى به** اى بالجمع بزيادة الف
وتا **فكذلك** تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فى حالة النصب واما رفعه وجره
فعلى الاصل بالضمة والكسرة **ولا عرف حينئذ** اى حين اذ اعرب بهذا
الاعراب **بقاء تنوينه** كقوله تعالى فاذا افضتم من عرفات **وقد يجعل**
كارطاة علما هذا قسيم فكذلك ومعنى كونه كارطاة علما انه يمتنع من الصرف
ويجر بالفتحة فتحصلنا من ذلك فى هندات ونحوه مسمى على ثلاث لغات احديها
استصحاب ما كان له قبل التسمية من ثبوت التنوين ونصبه وجره بالكسرة
والثانية جعله كواحد سمى به مختتما بتاء تانيث فيمنع الصرف كارطاة
علما وهذه اللغة منعها البصريون واختارها الكوفيون وانشدوا قول
امرئ القيس • تنورتها من اذرعات واهلها • بيثرب ادنى دارها نظر عالى •
بفتح التاء من اذرعات ويروى ايضا بالوجهين الآخرين على ان فى التمثيل بنحو عرفات
واذرعات نظرا اذ لا واحد لكل منهما لانه لم يوجد اذرعة ولا عرفة قال الفرا لا
واحد لكلمها لعرفات بصحيح جمعه وقول الناس عرفة شبيه بمولد وليس بعربى
محض هكذا فى الصحاح وهو عجيب فقد ثبت فى الحديث الحج عرفة وعلى تقدير
تسليم انه مولد ما ليس بعربى محض كما قال الفرا فعرفة وعرفات مدلولهما واحد
وليس ثم اماكن متعددة كل منها عرفة جمعت على عرفات ثم هنا انقضى الكلام
على نيابة حركة عن حركة ثم شرع المص فى ذكر نيابة الحرف عن الحركة فقال
وتنوب الواو عن الضمة نحو جاء اخوك **والالف عن الفتحة** نحو
رايت اخاك **والياء عن الكسرة** نحو مررت باخيك **فيما اضيف الى غير**
ياء المتكلم كما مثلنا وما اضيف اليها فلا تتاتى النيابة فيه نحو جاء اخى
ورايت اخى ومررت باخى **من اب واخ وحم** وزن كل من الثلاثة فعل
بفتح العين بدليل لغة القصر وبدليل جمعهم على افعال وقال الفراء فعل
بسكون العين بدليل اخر ولنا ما تقدم وذلك قليل والحم ابو زوج المراة

وغيره من اقاربه وقد يطلق على اقارب الزوجة **غير مماثل** بنصب غير على انه
حال من حم فقط **فان قلت** هو نكرة فيمتنع من تاخر الحال **قلت** لا بل هو علم معرفة
لانه علم مسماه لفظ حم في مثل قولك جاء حم **قروا** مفعول بمماثل وهو بفتح القاف
وسكون الراء وواو مثل دلو ويطلق على قدح من خشب وعلى مبلغ الكلب وعلى
معان اخر **وقرا** بفتح القاف وسكون الراء وهمزة مقصورة لحنب وهو
الوقت والحيض والطهر **وخطا** بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة وهمزة
مقصورة وهو ضد الصواب **وفم** بالعطف على اب او على حم فهو مقصود
الجر عن لبدخل فيما اضيف الى غير المتكلم بلا ميم واما اذا كان بميم فلو تنقص
فيه الحروف عن الحركات ووزنه فعل بفتح الفاء والعين وقال الفرا فعل
كقفل بدليل قولك ولنا فرلهم حالة التصغير فم بفتح الفاء على الاصح
ونتوب الاحرف المذكورة عن الحركات **في ذي** وهو معطوف على قوله فيما
اضيف الى غير المتكلم وانما فعل ذلك لانه لا يضاف الى ضمير اصلا ولا يا المتكلم
ولا غيرها وهذا هو المشهور والمبرد يجيز اضافته الى المضمر نحو ذوه وذوى
فيكون لا خواته من بقية هذه الاسما فيشترط في اعرابه هذا الاعراب ان
يكون مضافا الى غير المتكلم ووزنه فعل بفتح القاف والعين بدليل ذوا مال
ولامه يا لعلة باب النقص وقال الخليل فعل باسكان العين واللام واو
وفيه نظر وقال ابن كيسان في الوزنان محتملان واحترز الم بقوله **بمعنى
صاحب** من ذى التي يشار بها **قلت** لا وجه لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم
في المعربات واعلم ان اللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذوات جمع ذات
وعن بعضهم اصل ذات ذواه كنواه لقولهم في المثنى ذواتا فحذفت العين
لكثرة الاستعمال قال في المقرب ذو ونقيضى مصرفا ومضافا اليه نحو جاءني ذو مال
ومونثه امراة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة ثم اقتطعوها عنها فتقتضيها واجروها
مجرى الاسما المستقلة فقالوا الذات قديمة وذات محدثة ونسبوا اليها كما هي من
غير تغيير علامة التانيث فقالوا الصفات الذاتية فاستعملوها بمعنى النفس
والشئ **والترام نقص هن** وهو الشئ المنكر المستهجن ذكره من العورة والفعل
القبيح وغير ذلك ومنه من تعزا بعزا الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا
اعرف من الحاقه بهن اى بالاسما المذكورة في الاعراب بالحروف والحاقه بهن
في ذلك حكاه سيبويه قال ومن العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك فيجريه
مجرى الاب **وقد تشدد نونه** اى نون هن كقوله ٠

الا

٠ الا ليت شعرى هل ابيتن ليلة ٠ وهني جاذ بين لهزمتى هن ٠
كنى بهن المشددة عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة اى ثابت على القيام يقال
جذى واجذى ايضا اذا ثبت قائما واللهزمتان بكسر اللام والزاى عظمان
ناتئان في اللحيين تحت الاذنين كذا في الصحاح لكن الشاعر استعملها في جانب
الفرج على جهة الاستعارة وصاحب الجمل البقى تشديد نون الهن من لحن
العوام في كتابه الموضوع لذلك كقوله ميه ومريه بالتشديد في مايه ومريه بيت
ونحو اخ وبا اب حكاها الازهرى وصرح بان ذلك لغة وانه يقال استابت
فلانا اى اتخذته ابا وفي الكشاف في سورة عبس وكلاب المرعى لانه يؤب اى يؤم
وينتجع وكلاب وكلام اخوان قال ٠ جذمنا قيس ونجد دارنا ٠
ولنا الاب به والمكرع ٠ انتهى فلعل من سمى بالتشديد راعى فيه من المعنى ما روعى
في اسم المعنى كما ان من سمى الوالدة اما راعى فيه كونها تؤم اى تقصد **وقد
يقال اخو** كما في قوله ٠ ما المرء اخوك ان لم تلفه وزرا ٠ عند الكريهة معوانا على النوب ٠
الوزر الملجا والنوب جمع نوبة وهي نزول الامر **وقد يقصر حم وهما** اى اب
وحم واخ فيقال اباك واخاك وحماك مطلقا كعصاك لكن قصرهم اشهر الا
قدمه واما قصر اب فحكاه الفرا وانكر قصر اخ لكن هشام اجازه واستشهد
عليه بما رواه من قولهم مكره اخاك لا بطل **ويلزمها النقص** اى يلزم
الكلم الثلاث ابا واخا وحما والمراد بالنقص هنا حذف الاخر وجعل ما
قبل الاخر آخر **كيد ودم** فتعرب بالحركات قال الراجز ٠
٠ بابه اقتدى عدى في الكرم ٠ ومن يشابه ابه فما ظلم **قلت** يحتمل انه حذف
الياء من الاولى والالف من الثاني للضرورة فان نقل احد من الائمة انه لغة
فذاك والا لم يثبت قصر اب بهذا الشاهد وحكى ابو زيد هذا اخك وحكى
الفرا هذا حمك **ومع قصرا** اى يد ودم وهذا حكم ذكره استطرادا
واستشهد على قصر يد بقوله ٠ يارب سار بات ما توسدا ٠
٠ الا ذراع العنس او كف اليدا ٠ والعنس على وزن الفلس بعين مهملة
ونون وسين مهملة الناقة الصلبة قيل ويحتمل اليدا في البيت ان يكون
مثنى مجرورا بحركة مقدرة على لغة من يلزم المثنى الالف في جميع الحالات
وحذف النون للضرورة والتعسف فيه ظاهر واستشهد على قصر دم
بقوله ٠ غفلت ثم اتت تطلبه ٠ فاذا هي بعظام ودما ٠
او ضعف دم بتشديد ميمه كقوله ٠ اهان دمك فرغا بعد عزته ٠

• يا عمرو بغيك اصرارا على الحسنه آلفرغ الهدر يقال ذهب دمه فرغا اى هدرا لم يطلب به • ومكفولي تابط شرا •

• حيث التقت بكر وفهم كلها • والدم يجرى بينهم كالجدول •

بتشديد الميم **وقد تثلث فاآ فم** مع ثبوت الميم والمراد بتثليث الفاء دخول كل من الحركات الثلاث فيها فتفتح تارة وتضم تارة وتكسر تارة **منقوصا** حال من فم مع كونه مضافا اليه لان المضاف جزء له فى قوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا وقد عرف المراد بالنقص ماهو فيما تقدم قريبا **او مقصورا مثل عصا** فتثلث فاؤه فى هذه الحالة كحالة نقصه فهذه ست لغات **او يضعف** فم بان تشدد ميمه ويدل عليه قول بعض العرب افام **مفتوح الفاء** فيقال فم بفتح وتشديد الميم وهذه لغة سابعة **او مضمومها** فيقال فم بضم الفاء وتشديد الميم وهذه لغة ثامنه وحكى صاحب البراقيت فيه الكسر مع التشديد فهذه لغة تاسعه **او تتبع** بالبنا للمفعول لمناسبة ما تقدم **فاؤه حرف اعرابه** فيضم الفاء فى مثل هذا فم وتفتح فى مثل رايت فما وتكسر فى مثل نظرت الى فم فهذه لغة عاشرة قيل وهذه اضعف اللغات فيه **فان قلت** لم لم يجعل حركة اعرابه **قلت** ليدخل مثل هذا فى حكم الفاء تبعا لحرف الاعراب باعتبار حركته التى ليست اعرابيه ولو قال حركة اعرابه لم يدخل فيه مثل هذا **كما نصل بفاء مرء** حيث اتبعت فاؤه وهى الميم حرف اعرابه وهى الهمزة فتقول هذا امرؤ بضم الميم ورايت امرءا بفتحها ومررت بمرء بكسرها **وعينى امرئ** وهو مرادف للمرء **وابنم** وهو ابن زيدت عليه الميم فتقول هذا امرؤ وابنم بضم الراء والنون ورايت امرءا وابنما بفتحهما ومررت بابنم وامرئ بكسرها واعلم ان فى مرء لغات اخر فتح الميم على كل حال وهى اللغة الشائعه وبها جاء القرآن وكسرها على كل حال وبها قرا الحسن بين المرء وقلبه وقرا ابن ابى اسحق بين المرء بضم الميم وفى امرئ وابنم لغة اخرى غير الاتباع وهى فتح الراء والنون مطلقا وعلى هذا فكان الاولى للمص ان يقول كما نصل بفاء مرء قليلا وعينى امرئ وابنم غالبا لئلا يتوهم ان ليس فيهن الا الاتباع لاسيما وهو فى هذا الفصل قد استطرد فى لغات ما مثل به من يد ودم **ونحوها فرادى واخوانه على الاصح** اعلم ان فى اعراب الاسماء الستة مذاهب كثيرة ونحن نقتصر منها على ما ذكره المص فى المتن وهو مذهبان احدهما انها معربة بالحروف وقد سبق ونص فى الشرح بان الاعراب انما جئ به لبيان مقتضى العامل فلا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا والعاظاهر وافى بالدلالة المطلوبة والثانى بانها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وانتبع ما

قبل الاخر الاخرنا فاذا قلت قام ابوك فالاصل قام ابوك بضم الباء اتباعا لضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فالاصل رايت ابوك بفتح الباء اتباعا لحركة الواو ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **فان قلت** حركة الباء عارضة فلا تقتضى موجبة لقلب الواو المتحركة الفا **قلت** حركة الباء فى الاصل غير عارضة لبنا الكلمة عليها غير انهم قدروا حذفها والاتيان بحركة الباء ليجرى الباب فى الكل على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية فى ايجابها لقلب حرف العلة المتحركة بعدها فلحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية واذا قلت مررت بابيك فالاصل مررت بابوك بكسر الباء اتباعا لكسرة الواو ثم استثقلت كسرة الواو فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بابيك ولا خفا بما فى هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع عليه قيل وهذا هو مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين وقال المص انه الاصح ورجحه بجريانه على ما تقرر فى الاعراب من ان الاصل فيه ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن فى هذه الاسماء ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده وتعقبه **فان قلت** على ماذا يعود الضمير فى قوله ونحوها **قلت** على الخمس السابقين اعنى ما اتبعت فاؤه وما اتبعت عينه وذلك لان الاسماء الستة على هذا القول منها ما اتبع عينه حرف اعرابه نحو ابوك ومنها ما اتبع فاؤه حرف اعرابه نحو ذو مال وقال بعض الشارحين يعود على امرئ وابنم فغاية ما قلناه فتامله وقد عرفت ان الفم على وجهين مستعمل بالميم ومستعمل بدونها والثانى ليس فيه الا لغة واحدة على ما يشعر به كلام المص وهى استعماله بالاحرف الثلاثة والاول فيه عشر لغات فاللغات اذن احدى عشرة وقد تقدمت وقد فات المص من اللغات ما حكاه ابن سيدة ففى المخصص قال ابن دريد فاه وفوه وفيه وفى المحكم لم ينسب ذلك لابن دريد ولا لغيره بل جزم به من عند نفسه فقال الفاه والفوه والفيه سواء ثم قال ما معناه وجمع فوه على افواه واضح واما فيه وافواه فهى باب ريح وارواح اذ لم يسمع افياه واما فاه وافواه فلان الاشتقاق يؤذن بانه واوى لا يائى فصارت اللغات اربع عشرة **وربما قيل فادون اضافة فرض نحا نضبا** يشير بذلك الى انشد الكوفيون من قول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فخرجه ابن الحاجب وتبعه المص على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته اى اراد

خياشيمها رفاها فيبقى على حاله مع المضاف اليه ولذلك قال دون اضافة صحيحة
قال الشيخ جمال الدين بن هشام وقد سئل عيسى بن عمر اتقول هذا فوك فقال
بل اقول قبح الله ذا فا قال وفي ذلك دليل على انه يجوز وان لم يكن اضافة البتة
لا صريحة ولا منوية ولا يختص بالضرورة قول الشاعر كالحوت لا يرويه شيء
يلقمه، اصبح ظمآن وفي البحر فمه، بل يجوز في السعة خلافا لابي علي الفارسي
وقد ورد في الحديث الصحيح لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك
لكن فوه افصح من فمه والسبب فيه ان الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع
عن الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة
اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الفرزدق بين
الميم والواو في قوله . هما نفثا في فيّ من فمويهما فهو جمع بين البدل والمبدل
منه قال الشيخ الرضي الاستراباذي وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم
بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين قلت واعتذر بعضهم ايضا
بان قال يحتمل ان الواو انما هي بدل من الهاء وليست المبدلة منها الميم والواو
اخت الالف والالف اخت الهاء ويدل على تقاربهما ايضا تعاقبهما على عضة
لاما لقولهم عضة وعضوات وتنوب النون عن الضمة في كل فعل
مضارع وحذف المص القيد للاستغنا عنه من جهة ان كلامه في المعربات
ولا يعرب من الافعال سواه اتصل به الف اثنين سواء كانت ضميرا مثل
الزيدان يقومان او علامة مثل يقومان الزيدان او واو جمع سوا في ذلك
الضمير والعلامة نحو الزيدون يقومون ويقومون الزيدون قلت التعبير
بجماعة او الجمع التعبير بجمع لشموله لنحو الزيدون يقومون وزيد وبكر وعمرو
يقومون بخلاف الجمع فانه لا يشمل الصورة الثانية اصطلاحا كما ان التعبير باثنين
شمل ما فعله المص او لجمع التعبير بالمثنى لاختصاص المثنى عرفا بنحو الزيدان وشمول
الاثنين له ولنحو زيد وعمرو او يا مخاطبة نحو تقومين ولا تكون عند الجمهور الا
ضميرا وهي عند الاخفش والمازني حرف خطاب وانما اعربت هذه الامثلة بالنون
لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالفتحة لتناسب الالف وبالضمة لتناسب الواو
وبالكسرة لتناسب اليا لم يكن ورود الاعراب عليه ولم يكن فيه علامة علة البنا حتى يمنع
الاعراب بالكلية فجعلت النون بدلا من الضمة لمشابهتها في الغنة للواو وانما خص هذا
الابدال بالفعل اللاحق به الالف والواو والياء دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وغلامي
وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لمانع ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى

والمجموع

25

والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو
يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم
حرف واللاحق بالفعل اسم وحملت اليا في تفعلين على اختيها الالف والواو في الحاق
النون وجاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الالف والواو والياء لان
الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كان على حرف واحد ولا سيما اذا كان ذلك
من حروف المد واللين مكسورة بالنصب على انه حال من النون بعد الالف حال
على نون المثنى بالالف كسرا غالبا كغيره اشار بذلك الى فتحها في بعض الاحيان
كقراءة من قرأ اتعدانني بفتح النون حكاها ابو طاهر احمد بن علي في كتاب الموضوع
في القراءات العشر عن عبد الوارث قال وهي لغة شاذة وعبد الوارث هذا من
رواة ابي عمرو بن العلاء مفتوحة بعد اختيها الواو والياء طلبا للتخفيف او حال
على نون الجمع وليست النون المذكورة دليل الاعراب خلافا للاخفش فانه
ذهب الى ان هذه الامثلة معربة بحركات مقدرة في اخر الفعل وان ثبوت
النون وحذفها دليل على ذلك المقدر وزعم الفارسي ان هذه معربة ولا حرف
اعراب لها لانه لا يكون النون اذ لا يحذف حرف الاعراب اذا كان صحيحا ولا الالف
والواو والياء لانهن فاعلون ولا اخر الفعل لاشتغاله بحركات المناسبة للاحرف
الثلاثة ومقابل ان يقول هذا الاخير ورد بان ذلك لا يمنع من كونه حرف
اعراب بدليل المحكي والمتبع والمضاف للياء وتحذف النون المذكورة جزما ونصبا
نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فان قلت علام نصبا قلت اما جزما فعلى الظرفية فيه
والمعنى وتحذف وقت جزم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كقولك حينئذ
صلوة العصر وقدوم الحاج اي وقت صلوة العصر ووقت قدوم الحاج واما نصبا فكذا هو
اذ هو معطوف على جزما ولك تقدير الوقت معه اي وقت جزم ووقت نصب
ولك ان لا تقدره معه وتجعل الوقت الاول منصبا عليهما جميعا والاول للمعنى فان
قلت لم لا تجعل ذلك من قبيل النصب على اسقاط الخافض اي تحذف في جزم وفي نصب
قلت لان اسقاط الخافض من هذا النحو ليس بقياس فلا يصار اليه لغير
ضرورة وفي كلام المص مؤاخذة من وجهين الاول قوله وتحذف جزما ونصبا انتهى لاقتضى
ان الحذف هو الاعراب كما هو مذهب الجمهور والثاني قد عرفت آنفا ان الاخفش يرى
ان الاعراب في الامثلة المذكورة مقدر وان ثبوت النون وحذفها دليل ذلك
المقدر فكان حق المص ان يقدم قوله وتحذف جزما ونصبا ثم يقول وليس ثبوتها
وحذفها دليل الاعراب خلافا للاخفش فان قلت حمله على ذلك قوله

ولنون التوكيد ليجمع محال الحذف على نسق قلت هذا يخل بحكاية تمام قول
الاخفش كما رايت ولبيى جمع المحال التي تحذف فيها النون على نسق بالذي
يوجب ارتكاب هذا الاخلال فقد كان يمكنه الجمع بين ذكر محال الحذف وعدم
الاخلال بان يصنع كما ذكرناه ثم يقول وتحذف ايضا لنون التوكيد وتحذف
النون المذكورة ايضا لنون التوكيد كراهة لتوالي الامثال نحو ليسجننه
وقد تحذف نون الرفع ايضا لنون الوقاية نحو اتحاجوني بتخفيف
النون افغير الله تامروني اعبد بتخفيفها ايضا والقول بان المحذوف
نون الرفع هو قول سيبويه واختاره المص وقال ان اكثر المتاخرين يقول
ان المحذوف نون الوقاية وحجتهم ان الثقل بالثانية حصل كما قال
الجمهور في ثانية تلظى ونظيره ولان نون الرفع اثر عامل فحذفها يقتضي
موثرا بلا اثر ولان نون الرفع تقي الفعل من الكسر فتنفي بالغرضين جميعا
ولان نون الرفع للمعنى ونون الوقاية للفظ واحتج لسيبويه بانه يلزم تغيير
النونين جميعا اذا كان المتصل بالفعل واوا او يا او نون الرفع تكسر
على تقدير ان يكون المحذوف نون الوقاية او تدغم نون الرفع فيها اي في
نون الوقاية كقراءة من قرا بالتشديد في اتحاجوني وتامروني كما يقال يحتمل
ان يكون هذا مؤكدا بالنون الخفيفة ادغمت في نون الرفع او نون الوقاية
وانا نقول لو كان كذلك للزم حذف واو الجمع او لتقائها ساكنة مع نون التاكيد
الساكنة وندر بالدال المهملة اي شذ حذفها اي حذف نون الرفع
مفردة في الرفع نظما ونثرا خلافا لمن يرى ذلك الا ان حذفها مخصوص
بالشعر والكلام في نصب نظما ونثرا كما سبق في جزمها ونصبا فمثال حذفها
واقعة في النظم ابيت اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الزكي
فالشاهد فيه في موضعين اذ الاصل تبيتين تدلكين كذا قالوا قلت
انما يتم ذلك اذا كان مقصوده مجرد الاخبار بصورة الحال واما اذا كان
مقصوده الانكار لحالها والتعجب منها وذلك بان يقدر همزة الاستفهام
الانكاري والتعجبي محذوفة ويجعل تبيتي منصوبا بان مضمرة بعد الواو في
جواب الاستفهام اي ابيت اسري وتبيتي تدلكي انكر قضية الجمع بين
الحالتين او تعجب منها فالشاهد اذن في تدلكي فقط اذ هو مرفوع قطعا
ومثال حذف النون واقعة في النثر قراءة وردت عن ابي عمرو قالوا ساحران
تظاهرا بتشديد الظاء اي انتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدا وهو

ضمير المخاطبين وادغمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع و في الحديث لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا
وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب من لبيان
الجنس اتي به لرفع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحها
لغتان بمعنى الشبيه اي عن الامر المشابه للاعراب في كونه حركة ضم او فتح او
كسر وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها ولقبه هو اي ما جيء به لا لبيان
مقتضى العامل من شبه الاعراب حكاية نحو من زيدا وهذا هو الصحيح وقال
الكوفيون هي حركة اعراب او اتباعا كقراءة زيد بن علي وغيره الحمد لله بكسر
الدال وقراءة الحسن للملائكة اسجدوا بضم التاء ثم الذي يظهر ان اتباع الشيء
للشيء هو الاتيان به تبعا له ومناسبا له وح فتارة يكون الاتباع لحركة
الحرف وتارة لذات الحرف كقولهم في عسيت بفتح السين عسيت بكسرها
اتباعا للياء كذا وجهه النحاة ثم كسرة الاتباع اما لكسرة متاخرة نحو الحمد لله كما
سبق او متقدمة نحو فلامه الثلث بكسر الهمزة واما الياء متاخرة كما في غلامي
وعسيت بكسر السين او لياء متقدمة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين
وهي لغة قريش وهذيل وهوازن ثم الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع كما قدمنا
واما للاتباع نحو كسرة عين عصي فانها اتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء
وقولهم لتسلم الياء غير محرر بدليل السلامة في حيض وانما يدخل في كلام المص
اتباع الاخر لما بعده او ان كلامه في الحركات المشبهة لحركات الاعراب ونص ابنه في
اخر باب الضمير من شرح الخلاصة ان الكسرة في نحو غلامي اتباع للياء كما ذكرنا
او نقلا كقراءة ورش الم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشا
الله يضلله لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين فان قلت
الجمهور يقولون كسرة الميم من نحو غلامي لمناسبة الياء وظاهره انها ليست حركة
اتباع فنقص المص عددها على رايهم قلت اذا فسر الاتباع بما ذكرناه كان كلامه
شاملا لحركة اخر المضاف الى يا المتكلم ولقبه ثم نص بينا في تفسير الاتباع بما
تقدم وقد عرفت ان ابنه نص على انها حركة اتباع فهو بناء اما ان تكون
الفاء رابطة لجواب الشرط بان تقدر ما شرطيه او داخلة على خبر المبتدا المتضمن
لمعنى الشرط ان جعلت ما موصولة ولا يمنع ذلك كون الفعل ماضيا لفظا او ما
يجعله اذ ذاك بمعنى المستقبل كما تقرر الذي اتاني فله درهم على انه لو جعلت ما
موصولة وبقي الماضي على معنى المضي امكن دخول الفاء ايضا كما سنعرفه في باب

الموصول ان شاء الله تعالى **وانواعه** اى انواع البناء **ضم** نحو من قبل ومن بعد **وفتح** نحو اين وكيف **وكسر** نحو نزال وامس **ووقف** نحو من وقد ولم يفرق المص فى التعبير فى جانبى الاعراب والبناء فعبر بالانواع فى الموضعين وابن الحاجب رحمه الله تعالى فرق بينهما فعبر فى جانب اعراب الاسم بالانواع وفى جانب بنائه بالالقاب ووجهه المجد والى بانه انما لم يقل حركات البناء والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا شاملا لها نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون البناء منحصرا فى واحد وهو السكون بالنقل فانهم قالوا الاصل فى البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يشمل هذه الاشيا نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل والله تعالى اعلم

باب اعراب المعتل الاخر اسما كان او فعلا كما تراه **يظهر الاعراب بالحركة** نحو زيد يقوم **والسكون** نحو لم يقم **فان قلت** ظاهره ان الاعراب غير الحركة والسكون وهو خلاف ما تقدم **قلت** الاعراب تارة يطلق على ما مر من حركة او حرف او سكون او حذف ويطلق تارة على فعل المتكلم بذلك تقول اعربت الكلمة بالحركة او اعربتها بالسكون اى جعلتها معربة بواسطة الحركة او بواسطة السكون على معنى جعل الحركة او السكون اعرابا لها فاذا قيل ظهر اعراب الكلمة بالحركة او السكون فالمعنى ظهر اثر اعرابها بذلك فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق باعرابها ثم مضاف محذوف اى اثر اعرابها والمراد بالاثر هو الحركة او السكون وكلام المص يمشى على الوجه الثانى ولا محذور فيه **او يقدر** اى الاعراب **فى حرفه وهو اخر المعرب** وفيه تفصيل فظاهر هذا الكلام ان الاعراب بالحرف لا يقدر وهو مخالف لما قاله فى باب الاضافة فى مسلمى رفعا ولذا ينبغى ان يعد ذلك ليجتنبه فنحو نامر بنى على اختياره اى المحذوف نون الرفع **قلت** وقد يجاب بان هذا وان كان تقديرا فليس بمقدر فى حرف الاعراب الذى هو اخر المعرب والكلام انما هو فى اعراب يقدر فى حرفه وهو مختص بالحركة والسكون **فان كان** اى حرف الاعراب او اخر المعرب **الفا قدر فيه غير الجزم** وهو الرفع والنصب فى الاسم والفعل نحو الفتى يخشى وان الفتى لن يخشى والجر فى الاسم فقط نحو بالفتى **وان كان** اى حرف الاعراب او اخر المعرب **ياء او واوا يشبهانه** اى يشبهان الالف وينبغى ان يضبط يشبهانه بالتذكير فيكون حرف المضارعة ياء تحتيه لتذكير ضمير الالف بيقين فلذا قياسه فى الاخر لمكان التناسب ومعنى كون الواو والياء يشبهان الالف ان يكون قبلها حركة مجانسة لها وهذا القيد لا يحتاج اليه بالنسبة الى الياء الا فى الاسماء واما فى الواو

فلا يحتاج اليه ضرورة انها لا تكون اخر اسم معرب ولا تكون اخر فعل معرب الا كذلك نحو يدعو **قدر فيهما** اى فى الياء والواو **الرفع** نحو يغزو القاضى ويرمى **والجر** **الياء** **الجر** ولا يكون ذلك الا فى الاسماء نحو مررت بالقاضى ولنا ياء يقدر فيها الفتحة وهى ياء المنقوص الواقع صدر المركب تركيبا اضافيا نحو معدى كرب كما ذكره المص فى باب منع الصرف **ويبوجب حذف الثلثة** الالف والواو والياء **فيقدر لاجلها** وذلك فى الفعل المضارع فقط نحو لم يخش زيد ولم يغز ولم يرم **الا فى الضرورة** استثنا من منطوق ما تقدم كله ومفهومه لا من المسئلة الاخيرة فقط بدليل ما يذكره بعد من المسائل وانما قلنا ومفهومه لان كلامه يقتضى بطريق المفهوم ظهور الحركات الاعرابية فى غير ما ذكر فكذلك استثنى مواضع من ذلك المفهوم **فيقدر لاجلها** اى لاجل الضرورة **جزمها** اى جزم الثلاثة كقوله شعر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا • من هجو زبان لم تهجو ولم تدع •

فاثبت الواو مقدرا فيها الجزم وكقوله شعر

الم ياتيك والانباء تنمى • بما لاقت لبون بنى زياد •

فاثبت الياء مقدرا جزمها وكقوله شعر

• اذا العجوز غضبت فطلق • ولا ترضاها ولا تملق •

فاثبت الالف مقدرا جزمها ومنع بعضهم ذلك فى الالف محتجا بان الواو والياء يتحركان نصبا فى النثر ورفعا فى الشعر قياسا للرفع على النصب عند الضرورة فاذا دخل الجازم اسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا يتاتى ذلك فى الالف لانها لا تتحرك وبسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمة المقدرة فعلى هذا يجوز فى الالف وغيرها وقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز فى الالف **ويظهر لاجلها** اى لاجل الضرورة **جر الياء** فى الاسم كقوله شعر

• تراه وقد فات الزمان كانه • امام لهن مصغى الخد اصلم •

بموحدة وفال بمعجمة غلب ومصغى الخد مميله والاصلم المقطوع الاذنين من اصولها وفى الفعل كقوله شعر فعوضنى منها غناى ولم تكن • تساوى عنزى غير خمس دراهم •

ورفع الواو كقوله شعر اذا قلت على القلب يسلو قيضت • هواجس لا تنفك تغريه بالوجد **ونقل لاجلها** اى لاجل الضرورة زمنا **كثيرا** ا متقديرا كثيرا **وفى السعة** زمنا **قليلا** ا متقديرا قليلا **نصبها** اى نصب الياء والواو اما تقدير نصب الياء للضرورة فى الاسم فكقوله شعر

• ولو ان واش باليمامة داره • ودارى باعلى حضرموت اهتدى ليا •

واما تقدير نصبها فى الفعل فكقوله شعر ما اقدر الله ان يدنى على شحط •

فقال لم يقم خاصة ... ولا يايت الانفعال ... يتعين الاول فيه ... منعهم

من دارم الحزن ممن دارم صُمُولُ • الشحط بشين معجمة على زنة الفرس البعد والحزن بفتح الحا المهملة وسكون الزاى والنون بلاد العرب وصمول بضم الصاد المهملة موضع واما تقدير النصب فى الواو للضرورة فلا يكون الا فى الفعل كقوله شعر

• فاسو تتى عامر عن وراثة • ابى الله ان اسمو بام ولا اب •

واما تقديره نصبها فى السعة فكقراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم باسكان اليا وقراءة بعضهم او يعفو الذى بيده عقدة النكاح باسكان الواو ورفع الحرف الصحيح فى الضرورة سوا كان فى الاسم كقوله شعر

• رحت وفى رجليك ما فيهما • وقد بدا هنك من المئزر •

باسكان نون هنك او فى الفعل كقوله شعر فاليوم اشرب غير مستحقب

اثما من الله ولا واغل • مستحقب بمعنى مدخر يقال احتقب الشئ واستحقبه اذا ادخره والواغل هو الداخل على القوم فى شرابهم فيشرب معهم من غير ان يدعى اليه ومثاله فى السعة قراة من قرا بعولتهن باسكان التا ورسلنا باسكان اللام وقراءة ابى عمرو وما يشعركم باسكان الراء وجر اى جر الحرف الصحيح فى الضرورة كقوله شعر

• بكل مدماة وكل منتقف • تلقاه من معرشه فى البحر جالبه •

وفى السعة كقراءة ابى عمرو فتوبوا الى بارئكم باسكان الهمزة وربما قدر جزم اليا فى السعة كقراءة قنبل انه من يتقى ويصبر وهذا مبنى على ان من شرطيه والظاهر تخريج الاية على ان من موصولة لا شرطية فاثبات يا يتقى ح جائز بل هو الصواب واسكان الرا ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الرا وهو فصيح وان كان قليلا فالظاهر تخريج التنزيل عليه باب المثنى والمجموع على حده اى على حد المثنى باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته فى المثنى ولحوق حرف العلة ونون كالمثنى وهذا هو جمع المذكر السالم وكان حق المص ان يذكر هذا الباب قبل الكلام على اعراب الاسماء الخمسة لان الحرف فى اعراب الاسم ينبغى ان يقدم على الحرف فى اعراب الفعل لكن طول الكلام على اعراب المثنى والمجموع على حده اقتضى افراده بباب وقصر الكلام على تلك الامثلة اقتضى ذكرها فى اثناء باب وكان حقه ايضا ان يعرف كلا من المثنى والمجموع المذكور اذ هو المقصود بالذات لكن عدل عن ذلك الى تعريف التثنية فقال التثنية جعل الاسم اى سواء

كان واحدا كرجلين او جمعا كجمالين او اسم جمع كقوميا او اسم جنس كتمرين قال المص وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل زكى وكلوما وضع لشيئين بل المراد به تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه القابل صفة للاسم احترز به عن غير القابل للتثنية وهو ما يؤدى تثنيته الى اجتماع اعرابين كزيدان وزيدون اما الى افراط الثقل كمساجد ومصابيح وما استغنى عن تثنيته بلفظ اخر غير مثنى وذلك الفاظ العدد كلها الا مائة والفا واشيا اخر وعلى الجملة فهذا رد الى الجهالة دليل اثنين احترازا عما لا يدل على اثنين كالجمع نحو المقصين والجلتين متفقين فى اللفظ احترازا عن مختلفى اللفظ كزيد وعمرو اتفاقا غالبا لو دايما فقد سمع من كلامهم القمران فى الشمس والقمر والعمران فى ابى بكر وعمر ومنه قول عايشة رضى الله تعالى عنها لقد رايتنا وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قلت هذا الكلام من المص صريح فى ان مثل القمرين والعمرين مثنى وهو مخالف لقوله فيما ياتى وما اعرب اعراب المثنى مخالفا لمعناه او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به اذ مقتضى هذا الكلام ان لا يكون مثل العمرين والقمرين مثنى ضرورة انه لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه وانما هو ملحق بالمثنى فالتنافى بين الكلامين ظاهر ولقايل ان يقول ايضا لا نسلم ان التثنية وقعت فى ذلك مع بقاء الاسمين على الاختلاف فى اللفظ وانما وقعت بعد جعلهما متفقى اللفظ بالتغليب قال بعض المحققين وذلك بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ واحد كما ثل ابى بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغى ان يغلب الاخف لفظا كما فى العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ فى الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مونثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين فى الشمس والقمر وفى المعنى على راى فلا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة وعلى هذا الراى اكثر المتاخرين قال ابن الحاجب وهل يجوز ان تاخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك عينان فى عين الشمس والماء فيه خلاف والظاهر ان جوازه شاذ والاكثر المستعمل على خلافه انتهى وما جاء على الطريقة القليلة قول ابى العلاء شعر

• الوشى فى جفنى وفى جفن منصلى • غراران ذا النوم وذاك مشطب •

المنصل السيف والغراران بكسر الغين المعجمة النوم القليل وحد السيف والمشطب السيف الذى فيه شطب على زنة غرف اى طرائق فى متنه عليه

قول الحريري في المقامة العاشرة شعر جاد بالعين حين اعمى هواه • عينه فانثنى بلا عينين • فهذا وامثاله عند المحققين مما يحمل على الشذوذ
وقد اورد على هذا المذهب تثنية العلم وجمعه وتقريره ان نسبة العلم
المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته اذ العلم لم يوضع للفظه
المشترك بها مسمياته كما ان المشترك كذلك وقد صح ان يقال الزيدان
والزيدون بالاتفاق فليصح القران والقروء باعتبار المدلولات المختلفة
واجاب ابن الحاجب عنه بوجهين تقرير الوجه الاول ان مسمى العلم ذات
شخصي معين من غير نظر الى حقيقته من كونه ادميا او غيره فاذا اجتمع معه
مسمى اخر مثله فذلك العلم يصح تثنيته لان مسمى الثاني من جنس الاول
اذ المراد هنا بالجنس ما وضع ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع
بينهما في نظر الواضع سواء كانت ماهيتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس
فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى الصفة
التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والابيض لفرسين
وسواء كان الواضع واحدا كرجلين او اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد
من الواضعين في وضع كلمة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون
ذلك المسمى متميزا بهذا الاسم عن غيره اي ماهية كان حتى لو سمي زيدا انسانا
وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك
الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وتقرير الوجه الثاني انه لو سلم ان العلم
فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة الى مسمياته لم يلزم من صحة الزيدين صحة
القرئين للحيض والطهر لان القرء اذا كان للحيض فهو اسم جنس اذ له جهة
المعنى افراد وكذا اذا كان للطهر وقد صح ان يثنى باعتبار فردي احد الجنسين
فلم يعدل عن الاقتصار على ذلك وثنى باعتبار فردي الجنسين لاورث لبسا
اذ لا يعلم اثنى باعتبار فردي جنس واحد ام باعتبار فردي جنسيه وهذا
مفقود في العلم اذ ليس لشيء من مسمياته اجناس وقال المص في شرح الكافية
الشافية منع اكثر النحويين التثنية والجمع في الاسماء المتفقة لفظا المختلفة
معنى والذي اراه الجواز بشرط امن اللبس كقولك عندي عينان منقودة
ومورودة ووجه ذلك انه لا خلاف في عود الضمير عليها عند امن اللبس
كقولك عندي عين منقودة وعين مورودة ابحتهما للضيف فكما اجتمعا
في الاضمار اجتمعا في الاظهار وممن اجاز ذلك ابن الانباري مستدلا بحديث

الابدي

الابدي ثلاث قلت الدليل ضعيف اذ لا يلزم من مجرد الاجتماع في الاضمار
جواز الاجتماع في الاظهار ثم هذا مخالف لظاهر قوله على راي لاشعاره
بقلة القايلين به ولاطلاقه هنا في المتن اذ لم يقيده بامن اللبس زيادة
الف في اخره رفعا كالزيدان والباء متعلقه بالجعل من قوله اولا
جعل الاسم اي بدليل ورفعا حال من الضمير المضاف اليه آخر العائد الى الاسم
بمعنى مرفوعا او ذا رفع او مصدر لبرفع مقدرا والجملة في محل نصب على الحال
اي حال كونه يرفع رفعا او ظرفا على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه
اي وقت رفع وزيادة يا مفتوح ما قبلها جرا ونصبا كالزيدين تليها اي
الالف والياء نون مكسورة على اصل التقاء الساكنين وذلك في الجر
والنصب متفق عليه واما في الرفع فالشلوبين يرى انه اذا التقى ساكنان
اولهما الف فالاصل تحريك الثاني بالفتح فعلة الكسر عنده هنا ارادة
الفرق بينها وبين نون الجمع فتحها لغة وهو قول الكسائي والفراء
لكن خصاه بالياء ومنعاه مع الالف ثم اختلفا فالكسائي نقله عن بني زياد
ابن فقعس وكان لا يزيد عليهم فصاحة والفراء نقله عن بعض بني اسد
وانشد لبعضهم يصف قطاة شعر على احوذيين استقلت عشية • فما هي الا لمحة وتغيب • والاحوذيان صفة جناحيها يصفهما بالخفة
والسرعة قال ابن جني فتحها بعضهم مع الثلاثة جاء للواحد على الاثنين
يريد بالواحد الرفع وبالاثنين الجر والنصب وعلى هذا النقل اعتمد المص
قال ابن جني قرات على ابي علي في نوادر ابي زيد • اعرف منها الوجه والعينانا • ومنخرين اشبها ظبيانا • وغير ابن جني من البصريين لا يجيز الفتح مطلقا اصلا
لا مع الالف ولا مع الياء وقيل في هذا البيت انه مصنوع قال ابن هشام وهذا
عندي مردود لان ابا زيد هو الثقة فيما ينقل وقد كان ابو علي يصلي بنوادره
وهذا البيت ثابت فيها فوجب طرح قول منكره وانه الشاهد في موضعين لان
ظبيانا تثنية ظبي وهو على حذف مضاف وقال ابن عصفور من العرب من يفتح
مع الالف الا ان ذلك لم يجي الا في لغة من يجعل المثنى بالالف في كل حال وانشد
البيت كذا في شرح ابن قاسم وسكت عليه قلت وهو من العجيب فان في البيت
شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا وذلك ان تامله قال ومنخرين بالياء فدل
ذلك على ان اصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف
مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة وقد تضم ظاهرا مطلقا اي مع

الالف والياء وكانه اعتمد في ذلك على ما يذكره من ذلك ان ابا الفتح ابن جني قال
ضم نون التثنية واقع في كلامهم وهو من الشذوذ بحيث لا ينقاس عليه وقال
الشيباني هو لغة وحكى هاخليلان واطلق لكن قيد ذلك بعضهم بكون
النون بعد الالف خاصة وسمع من سيدتنا فاطمة رضي الله عنها يا حسنان
ويا حسينان وانشد ابو عمر والزاهد على ما نقله ثعلب في كتاب اليواقيت شعر
يا ابتي ارقني القذان • فالنوم لا تطعمه العينان • القذان بكسر القاف
وتشديد الذال المعجمة البراغيث واحده قذه بضم القاف كذا في الصحاح وحكى
شيخنا كمال الدين الدميري في كتاب حيوة الحيوان انه بالدال المهملة ونسب
ذلك الى ابن سيدة وقال بعضهم من العرب من يلزم المثنى الالف ويعربه اعراب
المفردات وعلى هذا تقول جاني الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتحها
ومررت بالزيدان بكسرها وذلك قليل جدا وتسقط النون للاضافة
وهو قياس كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان او للضرورة كقول الشاعر
قد سالم الحيات منه القدما • انشده ابن جني وقال نحن نرويه برفع
الحيوة ونصب القدم ورواه البغداديون بنصب الحياة وقالوا اراد
القدمان كما قال • كان اذنيه اذا تشوفا • قادمتا او قلما محرفا • اراد
قادمتان وقلمان محرفان والذي يرويه يخال اذنيه قادمة او قلما فالمعنى
يخال كلا من اذنيه واجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيقال في السعة
قام الزيدا فان قلت قيد بعضهم حذفها للضرورة بامن اللبس فلا يجوز
الحذف في هاذان وهاتان والمص اخل بهذا القيد قلت الكلام انما هو في
المثنى وليس هاتان وهذان منه حقيقة وانما هما من الصيغ المراد بها الاثنان
فلا ضير في ترك الاحتراز عن مثلها نعم يرد مثل الخضران او لتقصير صلة
قال ابن قاسم يشمل صلة ال كقوله شعر خليلي ما واف انتما الصادقا هوى
• اذا خفتما فيه عذولا وواشيا • قيل ويحتمل الاضافة وصلة غيرها
كقوله شعر ابني كليب ان عمي اللذا • قتلا الملوك وفككا الاغلالا قلت
ايراد البيت الثاني شاهدا على تقصير الصلة سهو اذ الذي فيه انما هو تقصير
الموصول لا تقصير الصلة ثم قال ابن قاسم وتنقص للمص من اسباب حذف
النون شبه الاضافة وذلك في موضعين احدهما اثناعشر واثناعشرة
والثاني لا غلامي لك على مذهبه والرابع قبل الضمير عند الاخفش وهشام
في ضاربك فان الكاف عندهما في محل نصب قلت لا يلزمه الاول لا

الاخير لانه لا يتنول به ولزوم الالف للمثنى في جميع الحالات الثلاث لغة حارثية
كقوله شعر ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها • قيل وهذه اللغة هي
القياس اذ كانت الالف انما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا لذلك والرفع اذ كان
الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه وما اعرب اعراب المثنى
مخالفا نحو كرتين في قوله تعالى فارجع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة اذ البصر
لا ينقلب خاسيا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة او عن صالح للتجريد
من علامة التثنية وهو نوعان اسم جنس وعلم فالاول كلبيك المصادر والثاني
نحو البحرين اسم بلد وعطف مثله عليه مثل القمرين والعمرين فانهما يصلحان
للتجريد ولا يصلحان للعطف المذكور لو نزان وقع عطف بعد التجريد فانما يعطف الاسم
على مخالفه مثل القمر والشمس وعمر وابي بكر فملحق به اي بالمثنى فيلزم ان لا
يكون مثنى وقد عرفت ما فيه وكذلك كلا وكلتا ليسا من المثنى حقيقة وانما
هما ملحقان به في الاعراب مضافين الى المضمر وهذا هو المشهور واما اذا اضيفا
الى الظاهر فالفهما لازمة واعرابها بحركات مقدرة عليها واظن ان ابن المص وجه ذلك
في شرح الخلاصة بان الاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة الى المظهر والاعراب بالحروف
فرع عن الاعراب بالحركات فاعطى كل ما يناسبه من الاصلية والفرعية ومطلقا
على لغة كنانة نحو رايت كلا اخويك قال المص وفي هذه اللغة دليل على ضعف
قول من زعم انها في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما
جرا ونصبا للتشبيه بالف على ولدى فانه لو كان كذلك لم تنقلب مع الظاهر
في هذه اللغة اذ لا يجوز ذلك في على ولدى وايضا فان شبههما بالمثنى اقوى من
شبههما بعلى ولدى فتعين الحاقهما بما شبههما به اقوى وايضا فان القلب هنا
مع عامل مناسب بخلاف القلب في ذينك فانه حادث بغير عامل ولا يغني
العطف ينبغي ان يقيده بالواو ففي كتاب التصحيف الكبير للعسكري انه
لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد فلهذا قال لا
يجوز قام زيد فعمرو الظريفان لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان
في لفظ واحد كذلك نعتاها ووقع في بعض النسخ هنا ولا يغني العطف
عن التثنية والجمع وفي شرح المص ان ذلك لا يجوز في الجمع لو نه اسوق منه
في التثنية وانه ليس له حد ينتهي اليه وهذا مخالف لما وقع في النسخة المذكورة
دون شذوذ لم يذكروا عليه شاهدا او اضطرار كقوله شعر
ليث وليث في محل ضنك • ويحكى انه بلغ الحجاج ان رجلا من بني حنيفة

باليمامة يقال له جحدر يقطع الطريق فاحتال حتى ظفر به فقال له ماحملك على
ما فعلت فقال جفوة السلطان وكلب الزمان وجراة الجنان ولو بلاني الامير
لوجدني من صالحي الاعوان فقال اني قاذف بك مجلا في حاير فيه اسد
فان قتلك كفانا مونتك وان قتلته احسنت جايزتك ثم القى به الى الاسد
قد اجيع ثلاثة ايام فاقبل اليه يرتجز • ليث وليث في محل ضنك •
• كلاهما ذو انف ومحك • ان يكشف لي قناع الشك • فهو احق منزل بترك •
فراه الاسد وحمل عليه فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته فاعجب الحجاج
ذلك وفرض له ولاهله قوله في حاير اي مكان مطمئن او بستان او مكان
هو مجتمع الماء وقوله ذو انف اي ذو استنكاف تقول انف من الشي يانف
انفا وانفة اي استنكف والحكاية للحجاج الا مع قصد التكثير كقول
جرير شعر تخدي بنا نجب افنى عرايكها • خمس وخمس وتاويب وتاويب •
تخدي بخاء معجمة ودال مهملة اي تسرع يقال وخدت الناقة تخدي
اي اسرعت والعرايك جمع عريكة وهي الطبيعة والمراد بها هنا اللين
والانقياد والخمس بكسر الخاء المعجمة من اظماء الابل وهو ان ترعى ثلاثة ايام
وترد اليوم الرابع والتاويب الرجوع ثم التكثير يحتمل معنيين احدهما
ان يراد بذلك ان المعنى ليس على شفع الواحد بل على اكثر من ذلك قال
ابن الشجري تقول لمن صدر منه ذنب تعنفه قد صفحت لك عن ذنب
وذنب وذنب وذنب ولمن تعدد عليه عطا اعطيته اياه قد اعطيتك
ماية ومانة ومانة ومانة فهذا الحكم في المعنى من ان تقول اربعة ذنوب
واربعمايه وهذا يويد ما وقع في تلك النسخة من قوله او الجمع الثاني
ان يراد التكثير اللفظي لا المعنوي كان تكون قد اعطيت شخصا مايتين
ثم قال لك بعض الناس هلا اعطيتني مانة فقلت له قد اعطيتك مانة
ومانة فهذا في هذا المقام احسن من ان تقول مايتين وظاهر كلام المص ان
مراده المعنى الاول او فصل ظاهر كقول النبي صلى الله عليه وسلم اين
لها بنفسين نفس في الشتا ونفس في الصيف او مقدر كقول الحجاج وقد
نعي له المحمدان ابنه واخوه سبحان الله محمد ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد
اخي واياها عني الفرزدق بقوله شعر ان الرزية لا رزية مثلها •
فقدان مثل محمد ومحمد • ووجه ذلك ان الفصل يزيل الثقل الحاصل
بالتكرار مع المجاورة لا ما قيل من ان ارادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك العدول

فقال

قولك مررت برجلين كريم وبخيل وانما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدرا لان
المقدر بمنزلة المنطوق به على ان الحكم في ذلك ينبغي ان يعد قليلا والواقع يشهد
به لا كما يفهمه ظاهر عبارة المص من التساوي ولقايل ان يقول لم لا يكون المبيح للفك
في محمد ومحمد ارادة التكثير اللفظي كما في اعطيتك مانة ومانة اذ المقام مقام تعظيم
للمصاب وتفخيم لشانه فالعطف اليق به كما تقدم والجمع جعل الاسم يشمل
المفرد كرجل واسم الجمع كقوم والجمع كالكلب القابل احترز به عما لا يقبل الجمع
كالمثنى والاسما المختصة بالنفي كديار واسماء العدد الا مانة والفا وقد عرفت
ما يتوجه عليه من ان هذا حوالة على مجهول واراد بالجعل تجديد الناطق
حالة للاسم لم يوضع عليها ابتدا فخرجت اسما الجموع كذا قال المص وفيه ما لا
يخفى دليل ما فوق اثنين تخرج المثنى وما لفظه لفظ الجمع مخالفا لمعناه نحو
شابت مفارقه وهو غير مغني وقطعت روس الكبشين وهو مغني كما سبق
اشارة الى الاتفاق في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بتغيير متعلق بدليل
او بجعل ظاهر نحو رجال او مقدر نحو فلك فانه يرد جمعا فتكون الضمة فيه
كضمة اسد ومفردا فتكون ضمته كضمة قفل وقد خالف المص هنا في باب التكسير
فصحح ان نحو فلك يرد لو اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والذي ذكره هنا
هو المشهور وقال الشلوبين في كتاب البنا به ما معناه ثبت لنا ان الجمع اما بزيادة
في الاخر او بتغيير في الكلمة وثبت لنا ان الحركات يقدر تغييرها نحو يا منصور على اللغتين
فحملنا نحو فلك على تقدير التغيير على ما ثبت في لغتهم ولو ادعينا انه جمع لا على الوجهين
السابقين كان ادعاء على العرب ما لم يثبت في لغتهم وفي عبارة المص وشرحها ان ضمة
يا منص على اللغتين واحدة وجعل ضمة البنا على لغة من لم ينو مقدرة في الطرف
المضموم لا تعقد فالميم في نحو يا حار وهو اي جعل الاسم القابل دليل ما فوق
الاثنين كما سبق بتغيير ظاهر او مقدر هو التكسير سمي بذلك لتغيير بنيته تشبيها
بتكسر الانا او بزيادة عطف على بتغيير وقوله في الاخر اما ظرف لغو يتعلق بنفس
زيادة او مستقر متعلق بمحذوف صفة لها اي بزيادة كاينة في الاخر وهي الواو والنون او الياء
والنون نحو مسلمون ومسلمين والالف والتا نحو مسلمات واحترز بقوله يقدر
انفصالها من زيادتي نحو صنوان فانها كزيادتي نحو زيدين في سلامة نظم الواحد
معها الا ان زيادتي زيدين يقدر انفصالها لسقوطها في النسبة بخلاف زيادتي
صنوان وقال ابن قاسم ولوجه اخر وهو ان نونه تسقط للاضافة بخلاف نون
صنوان قلت لا يستقيم فان الزيادة هي مجموع المدة والنون وهذا المجموع

لا يسقط وان سقط بعضه للاضافة فلبس الجموع متقدر لا انفصال بهذا الدليل
ثم الزيادة منها الالف والتا في نحو مسلمات وانما يعتد انفصالها باعتبار سقوطها
في النسب وظاهر كلام المص يقتضى دخول نحو زيدون وزيدين في قوله اولا بتغيير
ظاهر وذلك لان هذه الزيادة تغير اللفظ المفرد قطعا ولولا ذلك لم يدخل صنوان
تحت قوله بزيادة حتى يحتاج الى اخراجه بقوله تقدر انفصالها واما قوله لغير
تعويض فقد احترز به من نحو سنين وبابه فان زيادته وان كان تقدر انفصالها لكنها
لتعويض وذلك لان واحدة منقوص يستحق ان يجبر في التكسير برد ما نقص منه
فزيد في اخره زيادة جمع التصحيح عوضا عن الجبر الفايت له فاذن ليس هذا الجمع
تصحيح وانما هو جمع تكسير جرى مجرى الصحيح في الاعراب واختار بعضهم كونه اسم جمع
لخروجه كونه سالما لم يستوف الشروط وهو التصحيح اى وهذا القسم الثاني
الذي هو جمل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين بزيادة وهو التصحيح ويكون لمذكر
ومونث وكلام شامل لهما فان كان الجمع المذكور هو جمع التصحيح لمذكر فالمزيد
في الرفع واو بعد ضمة اما ظاهرة نحو يا ايها المؤمنون او مقدرة نحو وانتم
الاعلون وفي الجر والنصب يا بعد كسرة اما ظاهرة نحو ولا الضالين او مقدرة
نحو وانهم عندنا لمن المصطفين وكذا الكرمت المصطفين تليهما اى تلى الواو والياء
نون مفتوحه حركت للساكنين وفتحت للتخفيف تكسر ضرورة اى لاجل
ضرورة تحصل للشاعر بسبب النظم وذلك لان الضرورة تبيح مراجعة الاصل
كقوله شعر عرفنا جعفرا وبني عبيد ٭ وانكرنا زعانف اخرين ٭ بكسر النون
والزعانف جمع زعنفه بكسر الزاى واسكان العين المهملة وكسر النون وبعدها
تليها ها تانيث وهو القصير قال الجوهري واصل الزعانف اطراف الاديم
الكارعه وتسقط هذه النون للاضافة قياسا مطردا نحو محلى الصيد والمقيمي
الصلوة فاما قوله ٭ لا يزالون ضاربين القباب ٭ فقيل الاصل ضاربين في
القباب فحذف الجار وابقى عمله على حد قول الشاعر ٭ اشارت كليب بالاكف
الاصابع ٭ وقيل القباب بيا النسبة فحذف احدهما وفي شرح ابن قاسم
انه حذف الساكنة وسكن المفتوحه على حد قوله شعر كفى بالنأي من اسما كاف ٭
وفيه نظر اذ الظاهر انه اعتقد التسكين لغير الوقف لقوله على حد كاف في
البيت والتسكين فيه ضرورة لا لاجل الوقف وهذا لا حاجة اليه في تخريج
البيت المتقدم لانه لما حذف الياء الساكنة للضرورة بقيت عليه فتحة حركته
وان كان فتحة واجب لانه اسم غير منون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح

32

لا في كاف في ذلك البيت لانه منصوب منون فتسكين المفتوح فيه لاجل الضرورة اذ
لولا التسكين لابدل من التنوين الف فيلزم بقاء الفتحة كما في رايت قاضيا او تسقط
للضرورة كقوله ٭ ولسنا اذا تابون سلما بمذعني ٭ لكم غير انا ان نسالم نسالم ٭
او تسقط لتقصير صلة كقوله ٭ الحافظوا عورة العشيرة ٭ بالنصب وشمل
له بقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بالنصب وليس بقاطع لما استشرفه على ان ابا على قال يجوز
ان يكون جمعا ان يكون واحدا واصله المقيم للخفض قلت قد يخدش فيه بثبوت
الياء في رسم المصحف وربما سقطت النون المذكورة لا في وقت اضطرار بل اختيارا
اى وقت اختيار قبل لام ساكنة كما قرى في الشواذ واعلموا انكم غير معجزي الله بالنصب
حكاها ابو زيد وكما قرى ايضا فيها انكم لذائقوا العذاب بالنصب حكاها ابن جنى ومن
حذفها للملاقاة اللام الساكنة قوله شعر يقولون ان يخل قتل قريشا ٭
٭ وهم ساكنوا البلد الحراما ٭ وكان الحاذف قدر النون الساكنة على الاصل ثم حذفها
للساكنين كما في التنوين احيانا كقوله شعر فالفيته غير مستعتب ٭
٭ ولا ذاكر الله الا قليلا ٭ وعلى هذا فلا دليل في قراءة من قرا والمقيمي الصلوة
بالنصب على ان حذف النون لتقصير الصلة لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة وهذا
ما كنا وعدناك به قريبا غالبا لا دائما فانها قد تسقط في بعض الاحيان لا قبل
لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بضاري به من احد الا باذن الله وخرجه الزمخشري
على ان طرح النون للاضافة الى احد والفصل بينهما بالظرف ثم سال كيف يضاف الى احد
وهو مجرور بمن واجاب بان الجار جعل جزءا من المجرور وفيه نظر فان قلت كيف
يجتمع قيد الغلبة وقيد القلة المستفادة من ربما مع تنافيهما قلت ليسا راجعين
الى محل واحد حتى يلزم التنافي بل التقليل راجع الى سقوطها في الاختيار والغلبة
راجعة الى سقوطها فيه قبل لام ساكنة بالنسبة الى غير ذلك مما يقع قبله في الاختيار
مع ان كلها قليل في الكلام اى ان سقوطها في السعة قليل وهذه القلة تنقسم
الى مغلوبة ومحلها ما سقطت فيه النون لا قبل لام ساكنة والى غالبه
للقسم المتقدم ومحلها ما سقطت فيه قبل لام ساكنة فان قلت
فعلى اى وجه تعرب قوله غالبا قلت اجعله صفة لمصدر فعل محذوف اى تخيج ذلك
سقوطها قبل لام ساكنة وقوعا غالبا بالنسبة الى غيره ولا تجعل صفة لمصدر سقطت
المذكور اى سقطت سقوطا غالبا مع تقييد الفعل المذكور بقوله ربما المفيد للتقليل
حصل المحذوف وانت خبير بانه ينبغي ان يكون المحل الذي يقيد فيه الفعل المحذوف
للمصدر هو ما يلي قوله اختيارا بحيث يكون قوله قبل لام ساكنة متعلقا بذلك

الفصل المقدر فتامله **وليس الاعراب انقلاب الالف والواو ياء** في الجر والنصب
كما هو مذهب الجرمي وتبعه ابن عصفور وزعم انه ظاهر كلام س نحو مررت
بالرجلين ورايت الرجلين في المثنى ومررت بالزيدين ورايت الزيدين في الجمع
فالاعراب هو انقلاب الالف ياء في المثنى جرا ونصبا وانقلاب الواو ياء في الجمع
جرا ونصبا فاذا دخل عامل الرفع لم يغير شيئا ووجهه ان الالف والواو ثبتا
فيهما قبل التركيب ورد بمخالفته للنظائر وبان تقدير الاعراب اذا امكن راجح
على عدمه بالاجماع وقد امكن تقديره مغايرة الالف والواو فعندي اثنان
وعشرون مثال للالف والواو فيهما قبل التركيب كما تقدر المغايرة في نعم الزيدان
انتما يا زيدان ونعم الزيدون انتم يا زيدون وان الرجلين لا رجلين مثلهما
ولا مقدرا في الثلاثة وينسب هذا القول لسيبويه ووجهه ان اصل
الاعراب ان يكون بالحركة وقد امكن تحت التقدير فليقل به قال الرضي الاسترابادي
ومنهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال غيره لا وجه لتقدير
الفتحة في الياء لخفتها بدليل رايت القاضي بل المثنى لعدم ذلك اذ انه ما
قبل ياء مفتوح لا مكسور **ولا مدلولا عليها** اي بالاحرف الثلاثة المذكورة
عليه اي على الاعراب **مقدرا** حال من المجرور بعلى **في متلوها** اي في الحرف
الذي تتلوه الاحرف المذكورة كالدال في الزيدان والزيدين والزيدون
والزيدين وهذا مذهب الاخفش والمبرد والمازني والزيادي ورده المص
بان الاحرف المذكورة محلة للوسم اذ هي زيادة لمعنى كالف التانيث فلا
يكون ما قبلها محلا للاعراب وبان الاعراب لو كان مقدرا في متلوها لم يحتج
الى تغييرها كالمقصور وبان الاعراب انما جيء به لبيان ما يحدث بالعامل
والحروف وافية بذلك فلا يعدل عنها **ولا النون عوضا من حركة الواحد**
وهو مذهب الزجاج قال لثباتها مع الالف واللام واعتذر عن حذفها للاضافة
بانها زيادة والاضافة زيادة فكرهوا الجمع بين الزيادتين ورد بقيام الحروف
مقام الحركات فلا حاجة الى التعويض **ولا من تنوينه** اي تنوين الواحد وهو
مذهب ابن كيسان قال لحذفها للاضافة واعتذر عن ثباتها مع الالف
واللام بانها قويت بالحركة فبعدت عن موجب الحذف ورد بحبليان و
اجيب بان فيه تنوينا مقدرا وكذا كل ما لا ينصرف **ولا منهما** اي من حركة الواحد
وتنوينه معا وهو مذهب ابن ولاد وابي علي وابن طاهر قالوا لوجود حكم
الحركة مع الالف واللام وحكم التنوين مع الاضافة ويرده ما تقدم

ولا

ولا من تنوينين في جانب المثنى **فصاعدا** في جانب الجمع وهو قول ثعلب وله قول
في الاعراب يشبه ذلك ولم يذكره المص وذكره الزجاجي قال في مسائله وذهب ثعلب الى
ان الف المثنى عوض من ضمتين وواو الجمع عوض من ثلاث ضمات ويلزمه انا اذا جمعنا
اسما ان يكون الواو عوضا عن مائة ضمة انتهى وهذا الالزام وارد في النون ايضا
خلافا لزاعمي ذلك وقد عرفت من ذهب الى كل واحد من المذاهب السابقة
على التعيين **بل الاحرف الثلاث نفس اعراب** على ما اختاره المص وابن الحاجب وجماعة
من المحققين وذلك لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخر هذين اعني المثنى
والمجموع على حده ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع
المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا اعني المثنى وجمع المذكر السالم هذا الاعراب المعين
لان الالف كانت تدخل قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع
لمناسبة الالف لخفتها لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع ثم ارادوا
اعرابهما فان صيغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فحصل فيهما ما صلح لان
يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي
الرفع فيهما فلم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر
والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم
يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع **و**
النون لدفع توهم الاضافة في بعض الصور نحو عجبت من بنين كرما ومن بنين كرام
ومررت بناصرين باعينين زيد بباعيني الصفر لا المفعولية **او لدفع توهم الافراد**
كالخبر لان تثنية الخبر لا في لغة والتمثيل لذلك بنحو هذان كما فعل ابن قاسم ليس
بجيد لان هذان ليس بمثنى حقيقة وانما هو على صورة المثنى ومثال توهم الافراد
في الجمع مررت بالمهتدين وبالقاضين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد
فيه ليجري الباب على سنن واحد **وان كان التصحيح لمؤنث او محمول عليه ظاهره زيد**
الف وتاء لو ولينهما من حيث ان كلا منهما جاء للتانيث والجماعة اما مجيء
الالف للتانيث ففي حبلى واما للجمع ففي نحو رجال واما مجيء التاء للتانيث فظاهر
واما للجمع ففي كماة فانها جمع كمء وكماة وكما عكس تخمة وتخم **وتصحيح المذكر** اعتبار
المسمى لا باعتبار اللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب او اسماء او سلمى جمعته
بالواو والنون وانظر لاي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات فاعطي حكم المؤنث
اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء على اعطائه
حكم المذكر اعتبارا بمعناه ولاي شيء قيل زينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا

للحرف الزائد منزلة تاء التانيث ولم يقل في زينب منقولا الى المذكر زينبات تنزيلا منزلة طلحة **مشروط بالخلو من تاء التانيث** فلا يجمع نحو طلحة وحمزة وهبيرة بالواو والنون **المغايرة لما في عدة وشبه علمين** قال ابن قاسم والمراد بها كل ما كانت التاء فيه عوضا عن الفاء كعدة او عن اللام كثبة فان هذا النوع اذا كان علما لمذكر جمع بالواو والنون نحو عدون وثبون **قلت** الذي ينبغي ان يوجد في عدة وثبة ثلاثة قيود احدها كون التاء عوضا حتى اذا كانت لغير عوض لم يجمع ما هي فيه هذا الجمع الثاني كون اللام صحيحة حتى اذا كانت حرف علة كرية امتنع جمعه هذا الجمع **فان قلت** وقع في خطبة المخصص لابن سيدة ان اصل لغة لغوة قال ونظيرها كرة وقلة وثبة كلامها كلها واو فاذا كان كذلك لم يتات التقييد بما ذكرته من كون اللام صحيحة لان لام ثبة واو ليهذا النص **قلت** في صحاح الجوهري والثبة وسط الحوض الذي يثوب اليه الما فالهاء هنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه انتهى فاصله اذن ثوبة لانه من ثاب يثوب اذا رجع فهذا معارض لما في المخصص على ان ابن سيدة قد قال هنالك ولان الثبة كانها مقلوب ثاب يثوب فاعترف بانها ذات لام صحيح في الاصل القيد الثالث كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية وهذه حالة عدة وثبة حتى اذا كانت قد كسرت قبل العلمية نحو شفة وشفاه امتنع جمع تصحيح بالواو والياء والنون فتامله **و** مشروط بالخلو ايضا **من اعراب بحرفين** فلا يجمع نحو زيدين وزيدان مسمى به هذا الجمع وهذا الشرط والاثنان بعده شروط لصحة الجمع عموما لا لجمع المذكر خصوصا وكلامه يوهم ذلك لها خارجة من قوله فيما تقدم الاسم القابل الا ان ذلك اجمال وهذا تفصيل
و مشروط ايضا بالخلو **من تركيب اسناد** نحو تابط شرا وبرق نحره **او تركيب مزج** نحو بعلبك وسيبويه **و** في الصحاح للجوهري عمرويه ذكر المبرد في تثنيته وجمعه العمرويهان والعمرويهون وذكر غيره ان من اعرب سيبويه وعمرويه ثناه وجمعه ولم يشترط ذلك المبرد فمقتضى كلامه ان جمع ذلك حين الاعراب قول هو قول الجميع وان محل الخلاف ما اذا بني وان المبرد لا يشترط الاعراب وان اشتراطه هو قول الاكثرين ويؤيد ذلك قوله في فصل ويه ومن قال سيبويه ورايت واعربه كاعراب ما لا ينصرف ثناه وجمعه ومن بناه يقول في التثنية ذوا سيبويه وكلاهما سيبويه ويقوله في الجمع ذوو سيبويه وكلهم سيبويه وعلى هذا فقول المص مخالف للجميع وذكر ابو حيان

خلافا في المختوم بويه من المركب المزجي هل يثنى ويجمع جمع المذكر وان الذين اجازوا ذلك جمهور سيبويه وسيبويهون ولم يقيده ذلك بمن اعرب ولا بمن بنى ولا ذكر خلافا في معدي كرب ونحوه ولا قيد الخلاف بما قيده الجوهري وكلام الثلاثة متخالف **و** مشروط ايضا **بكونه** اي كون المذكر **لمن يعقل** كزيد وفاضل **او مشبه به** اي بمن يعقل كقول الشاعر يصف قوسا وسهاما **شعر**

• محالفتي دون الاخلاء نبعة • ترن اذا ما حركت وتنجس •
• لها فتية ماضون حيث رمتهم • شرابهم قان من الدم احمس •

قلت المراد بالنبعة القوس وبالفتية السهام والشاهد في قوله ماضون وما احسن قول بعض الشعرا المتاخرين ملغزا في القوس والنشاب ولجاد **شعر**

• ما عجوز كبيرة بلغت • عمرا طويلا وتنتقيها الرجال •
• قد علي جسمها اصفرار ولم تشك سقاما ولا عراها هزال •
• ولها في البنين سهم وقسم • وبنوها كبار قدر نبال •
• وارهم لم يشبهوها ففي الا • م اعوجاج وفي البنين اعتدال •

تكملة قال المازني غير معدول فلا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا يجمع مطلقا **فان قلت** اذا قيل الزيدون فقد وقع الجمع في غير علم ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقديرا فراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة **قلت** معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشروطه صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد ان تنكر وليس المراد انه بقي علما وجمع وهو على تلك الحالة وهذا ما يحاجى به فيقال ام اشترط وجوده نفاه في الحقيقة وجوده شرطا للاقدام على الحكم وعدمه شرطا لثبوت ذلك الحكم وقد عن لي ان انظم ذلك لغزا فقلت •

• ايا علماء الهند لا زال فضلكم • مدى الدهر يبدو في منازل سعده •
• الم يكم شخص غريب لتحسنوا • بارشاده عند السؤال لقصده •
• وها هو يبدي ما تعذر فهمه • عليه لتهدوه الى سبل رشده •
• فيسال ما امر شرطتم وجوده • لحكم فلم تقض النحاة برده •
• فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا • منعتم ثبوت الحكم الا بفقده •
• وهذا لعمري في الغرابة غاية • فهل من جواب تنعمون بسرده •

او مصغرا نحو رجيلون فلا يشترط فيه العلمية لتنغه تكبيره **او صفة تقبل تاء التانيث** نحو ضارب فانه يقال في مؤنثه ضاربة فان لم يقبلها امتنع جمعه

هذا الجمع نحو احمر وسكران في لغة غير بني اسد منحو صبور وقتيل قال ابن
قاسم ويستثنى من ذلك افعل التفضيل غير المقرون بمن فانه يجمع هذا الجمع وان
كان صفة يقصد فيها معنى التانيث ولا يقبل التا **قلت** فيتوجه الاعتراض
على المص وفي بعض النسخ بقيد التا **باطراد** احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا
في مونثه مسكينة ومع ذلك فالقياس مسكينون ان لا يقال مسكينون
وان كانوا قد قالوا لان دخول التا في مسكينة لا ينقاس **ان قصد معناه**
جعلوه شرطا احترز به عن نحو راويه وعلامه فانه صفة تقبل التا عند عدم قصد
معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع قال ابن قاسم وما كان مختصا بالمذكر نحو خصى
يجوز جمعه بالواو والنون اذ لا يقصد به معنى التانيث **قلت** يعني ان
انتفاء القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مونث ولا يقبل التا وكونه
لا مونث له قال ابن هشام والذي عندي ان هذا لم يخرج مخرج الشرط بل
مخرج البيان للمحل الذي يقبل فيه التا ويدل على انه لم يرد بهذا الكلام تقييدا
او احترازا من شي انه لم ينبه على ذلك في شرحه **خلوها للكوفيين في الشرط
الاول** وهو الخلو من تاء التانيث فاجازوا طلحون واقتصر جمهورهم على
ذلك وبعضهم يقول بفتح عين الكلمة **وفي الشرط الاخر** بكسر الخاء وهو قبول
تاء التانيث عند قصد معناه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر

منا الذي هو ما ان طر شاربه ۰ والعانسون ومنا المرد والشيب ۰

فجمع عانسا وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمونث بلفظ واحد
وكون العقل لبعض مثنى كقولك في رجل وفرس هما سابقان **او
مجموع** كقولك في رجل وفرسين هم سابقون **كاف** وادخال المثنى في هذا
الحكم سهو لان العقل غير مشروط فيه قطعا **وكذا التذكير** عند اجتماع مذكر
ومونث فصاعدا **مع اتحاد المادة** الاصلية نحو قايم وقايمة وقايمتين
تقول قايمان وقايمون واما عند اختلاف المادة فلا يتاتى ذلك فلا
يجوز التغليب وفيه نظر **قلت** واشتراط اتحاد المادة تكرار لان
الاتفاق في اللفظ ماخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع فلا حاجة الى ذكره
هنا **وشذ ضبعان في ضبع وضبعان** من حيث تغليب المونث وهو ضبع
على المذكر وهو ضبعان وكانهم فعلوا ذلك لايثار الخفة فان ضبعا اخف من
ضبعان وكذا فعلوا في الجمع فقالوا ضباع ولم يقولوا ضباعين وحكى ابن
الانباري ان ضبعا يقع على المذكر فلا تغليب اذن **وما اعرب مثل هذا**

الجمع

35

الجمع بالواو والياء **غير مستوف للشروط فمسموع** اي مقتصر على السماع فلا يتعداه
كن الوارثون مراد به الباري سبحانه ولا يخفى ان معنى الجمعية في اسماء الله تعالى ممتنع فا
مورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله
رحيمون قياسا على الراحمين **واولي** لانه ليس له مفرد لحقت به علامة الجمع وانما هو
معرب اعراب جمع المذكر السالم وليس به **وعليين** قال المص وشارحوا كلامه هو اسم لاعلى
الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل وسمي به اعلى الجنة **قلت** فيلزم على
هذا ان لا يكون فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع ولا ينفعهم ان يدعوا
انه جعل من باب المسموع لا المقيس لكونه لما لا يعقل بخلاف نحو زيدان علما لانه
لو سمي فرس بزيدان استحق هذا الاعراب الا ترى الى قنسرين ونصيبين ولا ينفعهم ايضا
ان يقولوا على في الاصل غير علم ولا صفة لان المص قد صرح بانه اذا سمي الجمع على سبيل
النقل يعني من الجمع او على سبيل الارتجال يعني بصيغة تشبه صيغة الجمع تقيد بتلك
اللغات قال وابو عبيدة انا لا نعرف قنسرا ولا نصيبا ولا يبرين يبر ولا اعلو ما لا صفات
نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع على وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا
لعدم التذكير والعقل **وعالمين** سوا قلنا انه جمع لعالم كما تقدم في شرح الخطبة لانه اسم
جنس وليس بعلم ولا صفة او قلنا انه اسم مخصوص بما يعقل كما يقوله المص فانه
ادعى ذلك ومنع كونه جمعا لعالم قال لان العالم عام والعالمين خاص وليس هذا
شان الجموع ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين
والبادين والاعراب خاص بالبادين ووجه شذوذه على هذا الراي واضح لكونه
ليس جمعا **واهلين** لانه جمع اهل وليس بعلم ولا صفة وحسن جمعه على شذوذه
انه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال هو اهل لذلك اي مستحق له **وارضين** بفتح الرا
وحكي اسكانها ووجه الشذوذ فيه ظاهر **وعشرين الى التسعين** اذ من المعلوم انها
غير جموع وانها فاقدة للشروط واغرب الرضي الوسترابادي حيث قال ولنا
ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او يا ونون مزيدتان فيدخل
فيه اثنان ونحوه ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره
واو او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اولوا وعشرون واخواته **وشاع هذا
الاستعمال** وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون **فيما لم يكسر** ولا فيما كسر
نحو شفة وشفاه وشاه وشياه **من اللفظ المعوض من لامه** لان فائدته
عدة ورقة ولا من عينه نحو شية لما تقدم فلا يجمع هذا الجمع حتى يصير علما لمن يعقل
ها تا نيث لا تاء تانيث ليخرج نحو بنت واخت فان المعوض من لامه تاء

التانيث لانها التانيث بسلامة فاء المكسورها اى المكسور الفا فتبقى الكسرة
ولا تبدل نحو عضه وعزة قال تعالى الذين جعلوا القران عضين وقال تعالى
عن اليمين وعن الشمال عزين ونحو رئة قال الشاعر شعر

• فغظناهم حتى اتى الغيظ منهم • قلوبا واكبادا لهم ورئينا •

ونحو مائة ومئين وبكسر المفتوحها اى المفتوح الفا فلا تقر فتحته بل تكسر
وتزال الفتحة نحو سنين فى سنة قال المص وقد روى ضمها وبالوجهين مع
سلامة الفاء اى اقرار ضمتها على ما هو عليه وحذفها والاتيان بالكسر فى المضموم
اى المضموم الفاء نحو قله وثبه ان قيل بانهما من الواوى اللام كما مر عن ابى سعيد
فتقول فيها قلون وثبون بضم القاف والثاء وكسرهما ولامات هذا الباب
الواقع اما هاء او واوا وياء فأية ورئه من الياء لقولهم مايت الدراهم اى
جعلتها مائة ورايت الصيد اى اصبت رئته وصحح الجوهرى بان لام عزة
ولام عضة اما واوا وها وربما نال هذا الاستعمال ما كسر قال ابن قاسم
نحو ظبين جمع ظبه وهو طرف السيف وقد يقال كسروها على ظبى ولامها واو
لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة وكذا برة جمعوها على برين فقد كسروها
على برى انتهى والبرة حلقة من صفر تجعل فى لحم انف البعير قال الاصمعى
تجعل فى احد جانبى انف البعير قال وربما كانت البرة من شعر وهى الخزامة
وقد يقال ان ظبى وبرى من اسماء الاجناس فلا يخلوان تحت قوله ما
كسر ونحو رقة بالنصب عطفا على مفعول نال وهو ما كسر اى ونال نحو رقة
وهى الفضة فانهم قالوا فى جمعها رقين كذا فى شرح المص وهى على هذا ما حذفت
فاؤه وعوض منها هاء التانيث وفى المحكم ما نصه الرقون النقوش
والرقون بفتح الراء وضم النون الدراهم سمى بذلك للرقين الذى فيه
يعنون به الخط عن كراع قال ومنه قولهم وجدان الرقين يغطى افن
الافين واما ابن دريد فقال وجدان الرقين يعنى جمع رقة وهى الورق
انتهى بحروفه وكلام المص انما هو على قول ابن دريد ونحو احرة واضاة
واوزة بكسر همزاتهن اما احرة فظاهر كلامهم ان المسموع فيها حرة بدون
همزة وهى ارض ذات حجارة سود لكنهم قالوا فى جمعها حرون واحرون
قال الجوهرى كانه جمع احرة تقديرا لانهم لا يقولون احرة واما الاضاة فهى
الغدير الصغير وفى الصحاح الاضاة الغدير والجمع اضا مثل قناة وقنا واضاء
انه مفتوح الهمزة قال السيرافى فى المتهذيب نبرا لقصر لا اعلم احدا ذكر فيه المد الا

سيبويه

36

سيبويه وقيل فى جمع المقصور اضا قال فهن اضا صافيات الغلاويل• واضى
على فعول واضون وهو شاذ لانه ليس محذوف اللام فى المفرد ولا تظن ان
فيها شذوذا اخر وهو انه قد كسر لان اشتراط انتفاء التكسير انما هو لمحذوف
اللام فانه اذا كسر ردت لامه فلا يستحق التعويض فاما ما لم يحذف منه شئ
فتكسيره وعدم تكسيره سيان لان اللام ثابتة فيه نفسه فلا يضره التكسير
ولا ينفعه وفى التذكرة لابى على الفارسى انما قالوا احرة واحرون واوزة و
اوزون مع انه لا نقص فيه فيجبر كما فى ثبه ولا هو ثلاثى مجرد من التاء
فيعوض من التاء الذاهبة بل هو رباعى والرباعى يقوم رابعه مقام التاء ان
مضاعف والتضعيف اعتلال تحذف فى القوافى ولا سجاع نحو معد سر
ويعوض يعنى انسى ولا جان فانه ثلاثى فعوض كما فى ارض وان شئت قلت
لما الحق الثانى فى تصغير قدام وورا وامام وان تجاوزت الثلاثة جعل هذين
وان تجاوزا الثلاثة وان شئت قلت لما لم تثبت الهمزة فى واحد احرون لم
يعتد وايها فى العدة لمرورها وكان كانهم انما جمعوا ثلاثيا وكذلك اوزون
لانهم قالوا وزة فالهمزة غير لازمة وان شئت قلت لما كانت الهمزة فى اخرين
انما لحقت للتكثير كسروا سببا سنين لذلك كانت بمنزلة الحركة فلم يعتد
وهم مما يقيمون الحركة مقام الحرف وبالعكس وقد تجعل اعراب المعتل اللام
فى النون كقوله شعر الم نسق الحجيج سلى معدا• سنينا ما نعد لها حسابا•
انشده الفراء وقد يتجه على المص هنا مناقشة تقريرها ان يقال المعتل اللام
وهو ما لامه حرف علة فيخرج عنه سنون على من جعل لام مفرده هاء فقال
سنهات وعضوات فيمن جعل لام مفرده هاء فقال ان اصله عضهة وهى لغة
قريش السحر ويسمون الساحر عاضها قال شعر اعوذ بربى من النافثات•
فى عقد العاضه المعضه• فلو قال المص المحذوف اللام لسلم من ذلك منونة
غالبا نحو اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ومنهم من لا ينون وهم تميم
حكاه عنهم الفراء ولا تسقط للاضافة نفرت ام لم تنون قال الشاعر شعر
• دعانى من نجد فان سنينه • لعبن بها شيبا وشيبننا مردا •
ومنه الحديث المتقدم كسنين يوسف وتلزمها الياء فى جميع الحالات
وينتصب اى المعتل اللام المعوض من لامه هاء التانيث كاينا بالالف والتاء
بالفتحة الجار الاول متعلق بكاينا والجار الثانى متعلق بينتصب فان قلت
كاين يدل على كون عام فيكون واجب الحذف قلت قد تجتمعان قليلا كما

فى باب المبتدا ان شا الله تعالى على لغة لا صرح به ثعلب وحكى الكسائى
سمعت لغاتهم بفتح التا وحكى ابن سيدة رايت بناتك قال المص ولا يعامل بخو
عدة من المعتل الفا هذه المعاملة وقد حكى ان ذلك مسموع فى بعضه قال الحضرمى
اراتك بكسر اوله وفتح اخره وهو جمع ارة فعله من وارت ارة اريها واراة اذا
حفرت حفيرة يطبخ فيها ما لم يرد المحذوف اى مدة انتفاء رد المحذوف اليه
فا مصدرية ظرفية وعامل الظرف ينصب واحترز المص بذلك من نحو سنوات
جمع سنة وعضوات جمع عضه فانه ينصب بالكسرة قولا واحدا لرد المحذوف اليه
ولبنى الوارد من ذلك واحد مردود اللام خلافا لابى على الفارسى
فانه زعم ان ما يخيل جمعا فى قولهم سمعت لغاتهم وخرجت النحل شاتا هو
مفرد ردت لامه واصله لغوة وشوة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها ورده المص باقتضائه الاشتراك وهو على خلاف ذلك الاصل والجمع بين
العوض والمعوض منه وبان النحل اذا دخن عليهن خرجن جماعات او جماعة
والجواب بانه معارض بان الاصل ان الجمع الذى بالف وتا لا ينصب
بالفتحة وان التاء بمنزلتها فى حصاة ونواة وانهن لازدحامهن وخروجهن
دفعة جعلن كانهن جماعة واحدة والذى على المص من الاشكال انه لم يحك
خلافا فى اصل المسئلة مع ان البصريين يمنعونها ونقله تخريج ابى على من
البصريين وان اقتضى المخالفة لكنه لا يستلزم مخالفة الباقين وينبغى على قول
ابى على ان يكتب سمعت لغاه بالها او بالتا لان الوقف كذلك باب
كيفية التثنية وجمعى التصحيح المذكر والمؤنث الاسم الذى حرف
اعرابه الف لازمة مقصور قال ابن قاسم الاسم اخرج الفعل نحو يرضى والذى
حرف اعرابه اخرج المبنى نحو اذا ومتى والف اخرج المنقوص ولازمة اخرج
المثنى المرفوع على اللغة المشهورة والاسماء الستة حالة النصب قلت لم يدخل
الفعل فى شئ حتى يخرج نعم لو قال المعرب الذى هو اسم لتاتى ذلك وقوله
لازمة اخرج المثنى رفعا والاسماء الستة نصبا منظور فيه وذلك ان حرف
الاعراب يطلق بالاشتراك فى العرف على الحرف الذى يكون نفسه اعرابا كالالف
الزيدان رفعا عند من يقول بانه معرب بالحرف وعلى الحرف الذى يكون نفسه
معتقبا لانواع الاعراب لفظا كالدال من زيد او تقديرا كالالف من العصى فان
اراد به الاول فخطا ضرورة انه لا شئ مما يعرب بالحروف يكون الفه لازمة
حيث هو معرب بالحروف وان اراد الثانى فلا حاجة الى الاحتراز عن نحو

المثنى

37

المثنى المرفوع ضرورة انه لم يدخل اولا حتى يخرج ثانيا واقرب ما يقال فيه عندى
ان المص لم يذكر قوله لازمة للاحتراز وانما نصبه قرينة لكونه اراد بحرف الاعراب
الوجه الثانى وهو ما يكون معتقبا لانواع الاعراب فان كان حرف اعرابه
ياء لازمة تلى كسرة فمنقوص وقدره ابن قاسم بقوله فان كان حرف
الاعراب فى الاسم ثم قال فخرج بالاسم نحو يرمى وبحرف الاعراب المبنى نحو الذى و
بقوله لازمة ما حرف اعرابه ياء غير لازمة كالاسماء الستة حالة الجر وجمع المذكر
السالم حالة النصب والجر عند من يجعل الياء حرف اعراب وبقوله تلى كسرة نحو
ظبى ورمى وقد علمت ما يتوجه على قوله انه احترز بالف لازمة عما ذكره من
المؤاخذة وعلمت وجه الصواب فى فهمه واعتمده وسمى الاول مقصورا لانه قصر
عن ظهور الاعراب فيه وقيل لانه لم يمد وسمى الثانى منقوصا لذهاب يائه مع
التنوين وقيل لذهاب ضمته وكسرته من اللفظ فان كان حرف اعرابه همزة
تلى الفا زائدة فممدود قال ابن قاسم فخرج بحرف الاعراب نحو اولاء اسم اشارة
او هؤلاء فانه مبنى لا يسمى ممدودا وبقوله بلى الفا زائدة نحو ماء فان الالف
فى هذا ليست زائدة وانما هى بدل من اصل قلت ويذكر الاسم فى هذا الحد مستغنى
عنه اذ لا يوجد فعل اخره همزة تلى الفا زائدة وزعم بعضهم ان ذلك قد
وجد فى ومثل له ابو حيان بقول زهير شعر فلم ار معشرا اسروا هديا
ولم ار جار بيت يستباء اذ هو يفتعل من سبا قال ابن هشام ويمثل له
عندى بامثلة كثيرة لا تحصر وذلك على قول يونس ان نون التوكيد الخفيفة
تقع بعد الالف وانها تبدل فى الوقف الفا فاذا التقى الفان ابدلت الثانية
همزة فتقول فى اضربان يا زيدان اضرباء قلت الكلام انما هو فى فعل اخره
همزة تلى الفا زائدة وليس شئ مما اشار اليه من الامثلة التى لا تحصر صالحا
لان يمثل به لما نحن فيه فان الهمزة الواقعة فى اضرباء ليست اخر الفعل وانما اخره
الياء والالف اللاحقة له ضمير الاثنين فهو كلمة اخرى والهمزة بدل عن الالف
التى هى بدل عن نون التوكيد التى هى كلمة اخرى فاين هذا من كلمة واحدة هى
فعل اخره همزة بعد الف زائدة فاذا ثنى غير المقصور والممدود الذى
همزته بدل من اصل نحو كساء ورداء او زائدة نحو حمراء لحقت العلامة
دون تغيير فتقول زيدان ورضان من غير تغيير للمفرد وقد يعترض
بنحو قائم وقائمة فانك تقول قائمان وقد يجاب بانه مفهوم مما اشار اليه
قبل هذا بقوله وكذا التذكير مع اتحاد المادة فحكم بتغليب المذكر على المؤنث

مع فالعلامة انما لحقت بقائم لا بقائمة فلو حذف ما لم يغن عن تثنيته تثنية غيره مفهوم هذا انه اذا ناب عن تثنيته تثنية غيره لم تلحقه العلامة دون تغيير اى بل تلحقه مع التغيير وليس هذا غرض المص فانهم قالوا اشاوبذلك الى سواء فى اللغة الفصحى فانه لا تلحقه علامة التثنية اصلا اى لا يثنى فيقال هما سوآن لاستغنائهم بتثنية سى عنه حيث قالوا هما سيان قالوا واشار بذلك الى الى وخصى فانه لا يثنى اصلا فلا يقال اليان ولا خصيان استغنا بتثنية الية وخصيه حيث قالوا اليتان وخصيان على ان ابو زيد وغيره حكيا هما سوان وقال المبرد من قال اليه قال اليتان ومن قال خصيه قال خصيتان قال ابن قاسم واعلم ان همزة سوا منقلبة عن ياء واصله سواى فلم يدخل تحت قوله غير المقصور والممدود الذى همزته بدل عن اصل فانه ابدية لانها بدل عن اصل فلم يكن هذا موضع استثنائها واذا ثنى المقصور قلبت الفه واوا ان كانت ثالثة بدلا منها اى من الواو نحو عصى لقولهم عصوته اى ضربته بالعصى فتقول فى تثنيته عصوان وكانت الالف اصلا او مجهولة ولم تمل وهو قيد راجع الى الاصل والمجهولة فمثال الاصلية غير الممالة الى واذا علمين فتقول فى تثنيتها الوان واذوان ومثال المجهولة غير الممالة ددا وهو اللهو وفيه اربع لغات هذه وددبالنقص وفى الحديث لست من الدد ولا الدد منى وددن بالنون كقول الشاعر ايها اللائم فى حب ددن ان همى فى سماع واذن وددا وقلبت الفه ياء ان كانت بخلافه فيشمل ما الفه رابعة كملهى او خامسة كمستغنى او سادسة كمستدعى او ثالثة بدلا من ياء كرحى او اصلا او اميلت كبلى ومتى فجميع ذلك تقلب الفه فى التثنية ياء او ان كانت ثالثة واوى مكسور الاول نحو رضى وزنى او مضمومة نحو ضحى وعلى خلافا للكسائى فانه يقول تقلب الالف ياء فى هاتين الصورتين ايضا ولا خصوصية للكسائى من بين الكوفيين بل هو المنقول عن الكوفيين قاطبة وخالفهم البصريون محتجين بحكاية ابى الخطاب فى الكبا وهو الكناسة وهو مقصور كبوان وبحكاية غيره فى الربا ربوان والياء فى راى لبعض النحاة اولى من الواو بالاصل والمجهولة مطلقا اميلت او لم تمل قال المص ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الراى وذهب قوم الى ان الاصل ان اميلت كبلى قلبت ياء فى حال الا صالة نحو على ولدى بخلاف الياء والوفيها الواو وهو اختيار ابن عصفور وقد نص س على تثنية الى وعلى بلدى بالواو فلم يعتبر القلب فهذه ثلاثة مذاهب وتقلب واوا همزة الممدود المبدلة من الف التانيث نحو حمراء فتقول فى تثنيته حمراوان بقلب الهمزة واوا

اما القلب فلكونها زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فجدوا فى الفرار من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الهمزة والواو متقاربين فى الثقل وربما صححت فقيل حمراآن او قلبت ياء فقيل حمرايان حكاه المبرد عن المازنى وفى المخصص لابن سيده ان الكوفيين يتحققون فى الف التانيث الممدودة اذا كان قبلها واو ان يثنوها بالهمزة تارة وبالواو اخرى وذلك نحو لاوان وحلاوان وان البصريين لا يعرفون ذلك وربما قلبت الهمزة الاصلية نحو قرا ووضاء واوا فقيل رجلان قراوان ووضاوان حكى ذلك ابو على الفارسى عن بعض العرب وفعل ذلك المذكور وهو قلب الهمزة واوا بالملحقة اى بالهمزة الملحقة وفيه تسامح لان الالحاق هو جعل مثال على مثال اخر ليعامل معاملته فعلبا مثلا وهو عصب عنق البعير ملحق بسرداح وهى الناقة الطويلة على وجه الارض بواسطة ما زيد فيه وليس الملحق حقيقة هو الهمزة ولكن تجعل الملحقة صفة للكلمة فلا تسامح اولى من تصحيحها فتقول علباوان بالواو والحر علباءان بالهمزة والهمزة المبدلة من اصل نحو كساء من ذوات الواو ورداء من ذوات الياء بالعكس مما تقدم فى الملحقة فيكون كساآن ورداآن بتصحيح الهمزة احسن كساوان ورداوان بقلبها واوا وسوى ابو موسى بينهما فان الاولى فيها اقرار الهمزة قاله وهو نص س الواو فارقة بين التعليلين فجعل قلب الهمزة علباء اكثر من قلب همزة كساء وقد تقلب الهمزة المبدلة من اصل ياء فيقال كسايان وردايان ولا يقاس عليه خلافا للكسائى بل الكوفيين قاطبة قال ابن قاسم والحق انه يقاس عليه لانها لغة فزارة حكاها ابو زيد فى كتاب الهمزة وصحح مذروين وثنايين المذروان طرفا الية الانسان وطرفا القوس والثنايان طرفا حبل يعقل به البعير فالاول يرد اعتراضا على قولنا فى المقصور انه اذا تجاوز الثلاثة قلبت الفه ياء لا غير والثانى يرد اعتراضا على قولنا فى الممدود همزته بدل من اصل انه يجوز فيه تصحيح الهمزة وقلبها الفا واوا وذلك ان مفردها فى التقدير مذرى كملهى وثناء كرداء ولم يقولوا مذريان بالياء ولا ثناوان بالواو ولا ثناءان بالهمزة قلت ويجب ان يضبط مذروان بالذال المعجمة لا المهملة فان المدرى بالدال المهملة شئ كالمسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء نطق

هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيتها تقول مذريان باليا، واما مذروان وثنايان
فبنيا على صيغة المثنى ولم ينطق بمفردها ولذلك نسمهم يقولون مفردها
في التقدير مذرى وثناء وقد ذكر ابن السيدان ابا عبيدة حكى عن ابي عمرو
ان المذرى مفرد قال واحسب ابا عمرو قاس ذلك ولم يسمع **تصحيح** **سقاوة**
وسقايه منصوب على المصدر النوعي مثل ضربت ضرب الامير اي صحح هاتين
الكلمتين اعني حرفي العلة الواقعين في اخرهما تصحيحا مثل تصحيح سقاوة
وسقاية وهو لف ونشر مرتب الاول وهو شقاوة للاول وهو مذروان
والثاني وهو سقاية للثاني وهو ثنايان الواو للواو والبا للبا **للزوم علمي**
التثنية والتانيث يعني انهم صححوا اللام من كلمتي مذروين وثنايين لبنائهما
على التثنية ولزوم ذلك لهما الا انهم صححوا واو شقاوة وياء سقاية لبنا
الكلمة عليها التانيث وعدم انفكاكها عنها فكان حرف العلة لم يقع اخرا
حتى تقلب همزة **وحكم ما الحق به علامة جمع التصحيح** لمذكر كان او لمؤنث
القياسيه فاما غير القياسية فلا يلزم ان يتساوى فيها الحكمان بل
بل قد يتساويان نحو حلاوى بل اسودين واحمرين والعانسون وقد يتخالفان
نحو بنون ومن يعلون وعلاونون فان التثنية ابنان بثبات همزة الوصل
ومن يعلتان بثبات التاء، وعلاونيتان بثبات اليا والتاء جميعا **حكم ما**
الحق به علامة التثنيه وهذا هو القياس لان التثنية يسلم فيها بنا
الواحد والجمع السالم كذلك فحقهما ان يتفقا فيما تغير ويسلم وعلى ذلك
فيصح اخر زيد وعلي وامرئ رجا ورجل مرجوع ورضا فيقال زيدون وعليون
ومرجوون ورضاون كما يقال زيدان وعليان ومرجان ومرجوان ورضان
ويقال في نحو زكريا وصحرا زكرياون وصحراوات وفي عطاء علما عطاون بالواو
وعطاؤن بالهمزة كما يقال في سما سماوات بالواو وسماآت بالهمزة **الا ان اخر المقصور**
نحو المصطفى **والمنقوص** نحو القاضي **يحذف في جمع التذكير** نحو المصطفون
والقاضون **وتلي علامتاه** اي علامتا جمع التذكير وهما الواو والياء **فتحة**
المقصور نحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار **مطلقا** اي سواء
كانت منقلبة عن اصل نحو ملهى او زائدة كالف ارطى وحبلى اذا سمي بهما وعلم
من قوله في جمع التذكير ان اخر المقصور والمنقوص لا يحذف في التانيث ووجه
الفرق ان علامة جمع التذكير ثقيلة وهي الواو واليا فلا تجامع يا المنقوص
ولا اليا، ولا الواو المنقلبة عن الف المقصور وعلامة التثنية وعلامة تصحيح

المؤنث

انظر

المؤنث خفيفة فجاز ان يجامعهن اما علامة جمع تصحيح المؤنث فالالف مطلقا لانها
حرف اخف منها واما علامة التثنية فالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جرا
ونصبا بخلاف يا الجمع فانها مكسور ما قبلها **خلافا للكوفيين** في الحاق ذي
الالف الزائده سواء كانت للتانيث نحو حبلى او للالحاق نحو ارطى او للتكثير
نحو قبعثرى اعلاما للمذكرين **بالمنقوص** فيضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون
ما قبل يائه ويحذفون الالف فيقولون حبلون وحبلين كما يقولون الجمع في المنقوص
قاضون وقاضين ولا يفعلون ذلك في غير الزائدة بل يفتحون ما قبل الواو والياء
كما سبق قال في الشرح وجوز والوجهين في الاعجمي للاحتمال نحو عيسى فانه عبراني
او سرياني **وربما حذفت** اي الالف الزائدة **خامسة** نحو الخوزلى بفتح الخاء
والزاي وهي مشية فيها تفكك **فصاعدا** نحو ضبغطرى بضاد معجمة مفتوحة
وباء موحدة فغين معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة فراء فالف مقصورة وهو
الاحمق فيقول الخوزلان والضبغطران في التثنية والخوزلات والضبغطرات
في الجمع وقالوا هراوات بفتح الهاء في جمع هراوى قال في الشرح وهو دليل على ان
ذا الالف الاصلية قد ينزل منزلة ذي الالف الزائدة وهو لم يتعرض في المتن لحذف
الاصلية واعلم ان في الهراوات شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع وعدم
قلب الالف يا، وحذفها مع كونها اصلا والمراد كونها بدلا من اصل اذ هي بدل من
لام الكلمة وليست بنفسها اصلا **في التثنية والجمع بالالف والتاء** ظرف لغو
متعلق بحذفت **وكذا الالف من قاصعاء** وهو احد جحرة اليربوع **ونحوه**
كعاشوراء اي كما يحذف الف المقصورة الخامسة الزائدة يحذف الالف الخامسة هي
والهمزة بعدها من الممدودة نحو قاصعاء **ولا يقاس على ذلك** اي على حذف الف
المقصورة الزائدة خامسة فصاعدا ولا على حذف الالف والهمزة من قاصعاء ونحوه
لقلة ما ورد من ذلك **خلافا للكوفيين** فانهم يقيسون عليه قال في الشرح
والمصنفون من غيرهم يقبلونه ولا يقيسون عليه لشذوذه ومن قوله من غيرهم
لبيان الجنس لا للتبعيض **وتحذف تاء التانيث عند تصحيح ما هي فيه بعامل**
معاملة مؤنث عارضنا الوصح قال في الشرح فيصح نحو مسلمة ومقوم وقراة
ويقال في قناة قنيات وفي قناة قنوات وفي سماء سموات وسماآت وفي قلاوة
باقلاوات **قلت** التمثيل هنا بسماء سهو لانه ليس مما نحن فيه قال ابن قاسم
ولو كان قبل التاء همزة مبدلة نحو سقاءة وباقلاءة **قلت** سقاآت و
باقلاوات وان شئت اقررت الهمزة كما تفعل في التثنية **فان قلت** الف بالالف

للتانيث فكيف لحقتها تاء التانيث **قلت** قد تعقبه ابن هشام فقال فحكم
بعدم صحة هذا المثال قال ولا اعرف سقاه وهو قصور واضح ففي الصحاح و
الباقلاء مدود اذا شددت اللام قصرت وان خففت مددت الواحدة باقلاءة على
ذلك فهذا نص يدل على ان الالف فيه ليست للتانيث واما سقاة ففي الصحاح
ايضا وامراة سقاة وسقايه **ويقال في المراد به من لم يعقل من ابن واب واخ
وهن وذي بنون** وشواهده كثيرة **وابون** كقراة بعض السلف قالوا
نعبد الهك واله ابيك بدليل تبيينه بثلاثة اسما ابراهيم واسمعيل واسحق
وفيه تسمية العم ابا مجازا **واخون** كقوله **شعر** كريم طابت الاعراق منه •
• واشبه فعله فعل الاخينا • كريم لا تغيره الليالي • ولا اللاواء عن فعل الابينا •
نعيه شاهدان **وهنون** كقوله **شعر** اريد هنات من هنين وتلتوى
على واتى من هنين هنات **وذوو** وشواهده كثيرة والمص اورد هذه
الالفاظ تنبيها على انها مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتها لكن
ذكره لذي لا موقع له هنا لانه مما وافق فيه الجمع التثنية فتقول ذوو مال
واما ابن فمخالفته ظاهرة وذلك انك تقول في تثنيته ابنان وتقول في
جمعه بنون لا ابنون كانهم ارادوا ان ينبهوا على ان الفاء فيهما في الاصل
مفتوحة فقالوا بنون واما ابون واخون وهنون فمخالفتها في الجمع
للتثنية ظاهرة اذ يقال في تثنيتها ابوان واخوان وهنوان فقياسه في
الجمع ان يقال ابوون واخوون وهنوون برد لاماتها لكن التعريب
اقتضى حذف الواو كذا قالوا **قلت** نحو ابون يحتمل وجهين احدها ان
يكون الاصل ابوون ثم اتبعوا كما اتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا فحذفوا
الحركة وهي ضمة لام الكلمة ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا
اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراده وعدم اضافته وهذا اسهل
وهو الذي يمشي عليه ظاهر كلام المص لانه يتكلم على ما اختلف فيه حكما التثنية
والتصحيح وعلى التقدير الاول لا تخالف بينهما باعتبار التقدير وان حصل الخلاف
عارض وكذا القول في اخواته ولا يمكن ان يقال وعلى الوجه الاول انهم لم
يتبعوا ثم لما ردوا اللام قلبوها الفا ثم حذفوها للساكنين لان هذا يقتضي ان
تبقى العين مفتوحة كما في المصطفين واحترز المص بقوله من يعقل مما اذا اريد
به ما لا يعقل فانه لا يقال فيه ح ابون بما ذكر معه انما يجمع ح بالالف
والتاء في **بنت وابنة واخت وهنة وذات بنات** فجمع كل من

بنت وابنة ويقال في تثنية بنت ابنتان فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة
واخوات برد المحذوف وفي خلاف التثنية فانه يقال فيها اختان **وهنات**
بغير رد اللام كما في التثنية وانما ذكرها لانه لو افرد هنوات بالذكر لالتبس **وهنوات**
برد المحذوف مخالفا للتثنية **وذوات** بغير رد وجوبا وفي التثنية الوجهان
ذواتان او ذاتان **وامهات** بزيادة الهاء مخالفا للتثنية **في الام من الناس
اكثر من امات** بالموافقة للتثنية وهذا هو القياس وقد جمع بينهما بعض الشعرا
فقال **شعر** اذا الامهات قبحن الوجوه • فرجت الظلام بامّاتكا **وغيرها
بالعكس** اي وغير الام من الناس بالعكس فامات فيه اكثر من امهات ومنها
قال او فام امهة كاثرت • امهتي خندف والياس ابي • وحكى الفرا من قال ام
قال امات ومن قال امهة قال امهات وعلى هذا فلا مخالفة بين جمعه وتثنيته
والمونث بهاء في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في المونث والتقدير
والاسم الذي انث حال كونه ملتبسا بها **او مجردا** منها مجردا عطف على الحال
والظاهر ان المص لم يحترز بقوله المونث عن المذكر بل ذكره ليجري عليه قوله
بها او مجردا فهو بيان لصورة المسئلة بما تعلق به من التقسيم على ما ذكرنا
وليس في كلام المص تقييد ان هذا الحكم خاص بالجمع بالالف والتاء ولكن
ذلك يعلم وان لم ينص عليه لان المونث انما يستحق ذلك الجمع من جمعي التصحيح
ثلاثيا صحيح العين ساكنه مضاف ومضاف اليه اي ساكن العين ولا
ينبغي ان تقرا ساكنة بالتانيث حالا من العين لان ما بعده غير مضعف فلو
قال ساكنة بالتانيث لقال غير مضعفة بالتانيث ايضا وليوافق قوله صحيح
العين **غير مضعف ولا صفة** وذلك مثل جفنة وغرفة وسدرة وكل من
هذه الامثلة الثلثة المختلفة حركة الفا يصدق عليه انه مونث بالهاء ثلاثي
صحيح العين ساكنه غير مضعف ولا صفة ومثل دعد وهند وجمل وكل
من هذه الثلثة ايضا مجرد ثلاثي الى اخر ما تقدم واحترز بقوله ثلاثيا
من نحو قوله بجيال علم للضبع وبقوله صحيح العين من نحو دولة وبقوله
ساكنه من متحرك العين نحو شجرة ونبقة وسمرة وبقوله غير مضعف
من نحو حية وحبة وبقوله ولا صفة من نحو ضخمة وجلفة وحلوة
تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقا اي سواء كانت فتحة او ضمة او
فتقول جفنات بفتح الجيم والفاء وغرفات بضم الغين والرا وسدرات
بكسر السين والدال المهملتين وكذا تقول دعدات بفتحهما وجملات بضمهما

وهندات بكسرها وينبغي ان يضبط تتبع بضم اوله على البنا للمفعول لمناسبة وتفتح وتسكن وهي مطلوبه **وتفتح وتسكن** من الاسكان لا من التسكين لتناسب الالفاظ **بعد الضمة والكسرة** كان ينبغي ان يقول في غيم كما قال ابن الحاجب وغيره فتقول في غرفات وجماوت وسدرات وهندات بالفتح والاسكان وليس في المفتوح الفا الاوجه واحد وهو فتح العين وفي المضموم ثلاثة اوجه وفي المكسورها ثلاثة اوجه **فان قلت** لم حكموا بان الفتح في نحو جفنات للاتباع ليس الامع احتمالها ان تكون كالفتحة في خطوات وسدرات وليست للاتباع قطعا **قلت** ان الفتح في خطوات وسدرات لثقل الاتباع وهو منتف في جفنات فالفتح فيه اتباع لاغير كما ذكروا ولهذا تخفف خطوات وكسرات بالاسكان ولا يجوز ذلك في جفنات لانه خفيف **فان قلت** فلم التزم في مثله الفتح مع خفة السكون الذي في مفرده **قلت** لاجل الفرق بين الصفة والاسم وكانت الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وقد علمت انه فهم من اشتراط المص فيما تقدم صحة العين بجميع ذلك ما يذكره بعده انه لا يجوز في دولة وسورة ولا في ديمة وزينة اذا جمعا اتباع ولا فتح وانما يبقيان على الاسكان الذي كان في الافراد وفي شافية ابن الحاجب انه يجوز في ذلك السكون والفتح وان الممتنع الاتباع فقط **وتمتنع الضمة قبل اليا** مثل ذبية وكلية فلا يقال ذبيات ولا كليات بالضم بل بالسكون او الفتح ولم يذكر قيل ولم يسمع الفتح وتمتنع ايضا **الكسرة قبل الواو** نحو رشوة فلا يقال رشوات بالاتباع بل بالسكون او الفتح ولم يذكر هنا الفتح **باتفاق** راجع الى المسئلتين جميعا **وتمتنع ايضا الكسرة قبل اليا بخلف** نحو لحية فمن البصريين من اجاز لحيات بالاتباع ومنهم من منعه لما فيه من الثقل الناشئ عن توالي الكسرتين ويا وايد ابن عصفور الاول بانهم لم يحفلوا باجتماع ضمتين وواو في خطوات عند الاتباع فلذا لم يحفلوا باجتماع كسرتين ويا في لحيات **قلت** وقد يقال ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين الا في ابل وبلز والفاظ قليلة على تردد في ثبوتها ولم يجتنبوا الضمتين بالاتباع نحو عنق **ومطلقا عند الفرا** سوا كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه او من باب فرية وهو المختلف فيه او من باب هند وهو الجائز عند غيره فان نعلوت بكسر الفاء والعين تتضمن فعلو وهو ما

اهل

اهل او فيما انه كابل لكن منع الفرا ذلك ليس متعلقا لما سمع وما لم يسمع وانما هو **فيما لم يسمع** واما ما سمع فيقبله ولا يقيس عليه **وشذ جروات** بكسر الجيم والرا ووجه شذوذه ما فيه من الكسرة قبل الواو وهو ممنوع بالاتفاق **والتزم فعلات** بفتح العين **في جمع لجبة** بسكون الجيم وهي صفة يقال شاة لجبة اذا قل لبنها **وغلب في ربعه** بسكون البا وهو صفة بمعنى معتدل القامة **لقول بعضهم لجبه وربعه** بفتح الجيم والبا وهذه العلة في لجبة ماخوذة من كلام س وقد ذكر الابدي ان س قال انما قالوا لجبات بالتحريك لان منهم من يقول لجبة بالتحريك في حالة الافراد فاجمعوا في الجمع على هذه اللغة وقيل انما لزمت التا في لجبة لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها لانها صارت كالاسما في لزوم التا نحو جفنة وقصعة واما ربعه فقد سمع فيها فتح البا حكاه ابن سيدة وقال ابن الحاجب لجبة وربعة وضعا اسمين ثم وصف بهما فروعي ذلك الاصل فبقيا على الفتح **ولا يقاس على ما ندر منه كهلات** بفتح الها بل يقتصر على السمع وذلك لما قصدوه من الفرق بين الصفة والاسم على ما تقدم انفا **خلافا لقطرب** فانه اجاز القياس عليه وفي المخصص لابن سيدة الانثى كهله والجمع كهلات وهو القياس لانه صفة وقد حكى فيه عن ابن حاتم تحريك الها ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا الضرب انتهى بنصه **ويسوغ في لجبه القياس** وهو اسكان عينها في الجمع **وفاقا لابي العباس** المبرد **ولا يقال فعلات** باسكان العين **اختيارا** اي في وقت اختيار وسعة او في وقت ضرورة **فيما استحق فعلات** بفتح العين **الا لاعتلال اللام** نحو ظبية فيجوز في الاختيار ظبيات بفتح البا حكاه ابو حيي **او شبه الصفة** مثل اهلات بسكون الها والاولى ان يجعل جمع اهله بمعنى اهل فقد حكاه الفرا ولا يجعل جمع اهل فاذا قلت امراة كلبة فقيه الفتح اعتبارا بالاصل والاسكان اعتبارا بالعارض ومفهوم من قوله اختيارا انه يقال في الضرورة فعلات بالاسكان فيما استحق فعلات بالفتح كقوله شعر وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان **وتفتح هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما** مما عينه حرف لين لا حرف مد ولين كسورة وديمة والاسكان عند الجميع كما يقتضيه كلام المص وقد عرفت ما قدمناه فيه من كلام ابن الحاجب وما هو اسم لا صفة فلا يجوز في نحو غيله بفتح الغين المعجمة وهي المراة السمينة نص عليه الجوهري ولا في نحو جونة للبيضا والسودا اذا جمعتا ان تفتح عينها عند هذيل تكون عندهم الفتح في نحو جونة اسما للخابية المطلية بالقار او اسما لعين الشمس **واتفق على عيرات** بكسر العين وفتح اليا جمع عير بكسر العين وسكون اليا وهي مونثه

بسكون ليلى

وهي الابل التي يحمل عليها الاحمال وقيل قافلة الحمير ثم كثر حتى قيل لكل قافلة
وفي المصباح العرب كلهم يقولون عيرات جمع عير بالفتح انتهى وانما هو عيرات جمع
عير بكسر العين منزولها وما في المصباح هو قول المبرد والزجاج الا ان الزجاج قال
العير هو الذي في الكتف او في القدم وهو العظم الناتي الشاخص في وسطهما
فاعلم قال المص **شذوذا** وهو منصوب على الحال من عيرات اي اتفق عليه في
حال كونه ذا شذوذ وذلك ان تعربه على غير ذلك والشذوذ فيه من جهتين
احدها جمعه بالالف والتاء والثاني فتح العين والقياس اسكانها لانه مكسور
الفا كبعه فلم يكن في فتح يا يرما في بيضات من الاتباع وقد سبق ان ابن الحاجب
حكى في شافيته جواز السكون والفتح في ديمات من غير شذوذ لشي منهما
بل قال بانه ذلك ان حكم غير حكم ما تقدم فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات
بالسكون ولا شذوذ في واحد منهما من جهة اقرار العين وفتحها **فصل**
عقده المص لاشيا تتعلق بالمثنى قصدا وان ذكر غيره فيه فبطريق الاستطراد
يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة لا غير قال ابن قاسم
محذوف اللام قسمان قسم يرد في الاضافة فيرد في التثنية وهو المنقوص
فتقول في التثنية قاضيان كما تقول في الاضافة قاضيك **قلت** ليس هذا من
موضوع المسألة في شي لان الاتمام انما هو مفروض فيما حذفت لامه والقاضي
ليس من المحذوف اللام في الافراد اصلا فذكره في هذا المحل سهو ثم قال واب واخ
وحم في اكثر اللغات وهن في لغة فتقول في التثنية ابوان واخوان وحموان
وهنوان كما تقول في الاضافة ابوك واخوك وحموك وهنوك وقسم لا يرد في
الاضافة فلا يرد في التثنية نحو سنة وحر فيقال سنتان وحران كما تقول سنتك
وحرها **وربما قيل ابان** قال الفرزدق شعر واصرف الكاس عن الجاهل
يحيى بن حصين ۞ لا يذوق اليوم كاسا ۞ او يفدى بالابوين **واخان** لم
يذكر له شاهدا قال ابن قاسم والظاهر ان قولهم ابان واخان على لغة من التزم النقص
في الافراد ما والاضافة قال الفراء قال هذا ابك قال هذا ابان **ويدبان** فاتم في
التثنية ما لم يتم في الاضافة فانك تقول فيه يدك بدون رد ولعل هذا جا على لغة
القصر فلا اشكال **ودميان** قال الشاعر شعر فلو انا على حجر ذبحنا ۞
جرى الدميان بالخبر اليقين **ودموان** حكاه الجوهري في الصحاح عن بعض العرب
ولعله على لغة من يقصر المفرد **وفميان وفموان** قال الفرزدق شعر
۞ هما نفثا في فيّ من فمويهما ۞ على النابح العاوي اشد رجام ۞

دقر

وقد مر وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ وهو لا تتيس لقولهم في المذكر ذوا ولا
ذويا قال شعر يا دار سلمى بين ذاتي العوج **وذواتا على الاصل** وهذا الاكثر
قال الله تعالى ذواتا افنان **ويثنى اسم الجمع** نحو قوله تعالى قد كان لكم آية في
فئتين التقتا وقوله تعالى يوم التقى الجمعان وقوله عليه الصلاة والسلام مثل المنافق
كمثل الشاة العايرة بين الغنمين وقول الفرزدق شعر وكل رفيقي كل رجل وان هما ۞
۞ تعاطى القنا قوماهما اخوان ۞ قد وقع لابن هشام في مغنيه في هذا البيت غلط اوجب
ارتكابه لتعسف لا حاجة اليه وقد بينا ذلك في الحاشية التي كتبناها عليه **والجمع المكسر**
لا الصحيح ليلزم اجتماع اعرابين **بغير زنة منتهاه** نحو قولهم جمالان ورماحان واحترز
بهذا القيد من ان يكون على صيغة منتهى الجموع فيمتنع تثنيته ومن هنا تبين لك ان ما
وقع للجاربردي في شرح تصريف ابن الحاجب فانه قال انما ميل نحو يتامى ونصارى
لانهما نجع الفها يا مفتوحه وذلك في التثنية فان المكسر يجوز فيه ان يثنى على
معنى جماعتين قال شعر بين رماحي نهشل ومالك ۞ فعلى هذا يقال يتاميان ونصاريان
انتهى وهذا وهم كما اشرنا اليه وانما يثنى ذلك لو سمي به واما مع بقاء الجمع فلا كما عرفت
وظاهر كلام المص ان تثنيته ما ذكر من اسم الجمع ومن الجمع بغير زنة منتهاه قياس وقد
نص غيره على ان ذلك مقصور على السماع وجائز للضرورة **ويختار في** الاثنين من
الذي هما جزآن او كجزء من **المضافين لفظا** نحو قطعت روس الكبشين **او معنى** لم
يمثله ابن قاسم وقال في شرح الكافية الشافية للمص ما معناه يختار في الجزء من المضافين
الى كلهما ثم قال والجزآن المميزان لكلهما كالجزء من المضافين لكلهما ومثل ذلك بقوله هما
ضخما الروس وجاء المطلقات النسا ومراده بالتمييز التفسير اللغوي لا التمييز الصناعي
بدليل المثال الاول فهذا مما يصلح ان يمثل به للمضافين بحسب المعنى لا بحسب اللفظ
الى متضمنيهما كما تقدم من نحو قطعت روس الكبشين وخرج به دار از زيديك وثوبا
عمريك لان الزيدين والعمرين لا يتضمنان المضاف وخرج بتثنية المتضمن نحو
المرء باصغريه **لفظ الافراد على لفظ التثنية** فراس الكبشين بافراد الراس
يختار على راسي الكبشين بصيغة المثنى **ولفظ الجمع** نحو روس الكبشين **على لفظ**
الافراد نحو راس الكبشين فعلم انها على هذا النمط عند المص الجمع ثم الافراد ثم التثنية
ووجه ترجيح الجمع ان المضاف والمضاف اليه كشي واحد فكرهوا هنا الجمع بين
تثنيين واختير لفظ الجمع لانه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى **قلت**
البصريون لا يقيسون الافراد والكوفيون يقيسونه ويفضلون عليه التثنية والمص
خالف الفريقين فرجح الافراد قال ابن هشام ويجب التثنية في نحو كلوا انفيهما رأى

ان كلا لا يضاف الى الواحد ولا الى الجمع قلت المنصوص ان كلا وكلتا يضافان
ابدا الى كلمة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين وكلا احدهما
او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة
او بالمجاز كقوله شعر ان للخير وللشر مدى ، وكلا ذلك وجه وقبل ، فان
ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى معنى هذا نصه في مغني اللبيب
واذا كان كذلك فلم لا يجوز اضافة كلا الى الجمع المراد به اثنان مجازا وهذا مما لا
يظهر لمنعه وجه فان فرق بتثنيتهما اختير الافراد نحو على لسان داود وعيسى
ابن مريم وفي الحديث ما شرح الله له صدر ابي بكر وعمر وكان قال ابن المص انه يلزم
في هذه المسئلة الافراد وربما جمع المتصلون وهما ما ليس جزئين ولا كجزئين
كاللذين هنا مثلا لكن انما يجمعان ان امن اللبس كما ورد في الحديث ما اخرجكما من
بيوتكما واذا اويتما الى مضاجعكما وهذه فلونه وفلونه فسلوانك عن انفاقهما
على ازواجهما الهما فيه اجر وفي حديث علي وحمزة فضربا باسيافهما اما
اذا خيف اللبس امتنع نحو قبضت درهميكما وذكر المص في شرح كافيته الجمع
ولم يذكر الافراد فاقتضى ظاهر كلامه في التسهيل والكافية امتناع الافراد
وان امن اللبس ويقاس عليه وفاقا للفراء لامن اللبس ووروده في الكلام
الفصيح ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه او لفظه جائز فالاول كقوله
، قلوبكما يغشاها الامن عادة ، اذا منت الابطال يغشاها الذعر ،
فقال يغشاها رعاية للمعنى والثاني كقوله شعر خليلي لا تهلك نفوسكما اسى ،
فان لها فيما دهيت اسى فقال لها ودهيت رعاية للفظ ولو اعتبر
المعنى لقال لهما ودهيتما واسى الاول بفتح الهمزة معناه الحزن واسى الثاني
مضموم الهمزة جمع اسوة وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصا بهذه المسئلة بل كل شيء
له لفظ ومعنى مختلفان تجوز رعاية لفظه ورعاية معناه وربما عاقب الافراد
التثنية اي يقع الافراد في موضع التثنية فالتثنية هنا هي الاصل وياتي
الافراد هنا في موضعها فكل اثنين لا يغني اي لا يستغني وهو بفتح الياء
مضارع غني اي استغنى احدهما عن الاخر وذلك كالعينين والاذنين
والحاجبين والجفنين والنعلين وسواء كانا جزئين او غير جزئين اضيفا او لم
يضافا ومن الافراد قول عدي بن الرقاع ،
، وسنان اقصده النعاس فرنقت ، في عينه سنة وليس بنائم ،
، وكانها وسط النساء اعارها ، عينيه احور من جآذر جاسم ،

قال

قال الاصمعي وهذا احسن ما قيل في فتور الجفون وربما تعاقبا اي الافراد
والتثنية فوقع كل منهما في الموضع الذي يقع فيه الاخر بالاصالة مطلقا اي وان
لم يكونا مما تقدم كما يظهر من كلام المص رحمه الله تعالى فانه قال في الشرح والمراد بتعاقب
الافراد والتثنية وقوع كل منهما موقع الاخر وان لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدين
والرجلين وكلاهما باب قلوبكما انتهى وقد يقال هنا يقتضي ان مطلقا مدخل المسئلة
السابقة فلم ذكرها اولا وكيف قال هنا وربما فافاد التقليل وقال اولا ويعاقب
فلم يشر الى التقليل وكيف يصح دعوى التعاقب في النوع الاول وليس فيه ان
التثنية تقوم مقام الواحد والجواب انه تبين ان مراده بقوله مطلقا ما يراد
بقولك وان لم يكن مما تقدم والذي تقدم نوعان باب قلبكما ناب فيه الواحد عن
التثنية وكذا باب عينك في اقر الله عينك وليس المراد مطلقا معنى قولك فيما تقدم
وغيره فظهر وجه ما صنعه المص فتدبر ومثل المص لما ذكره هنا من التعاقب بقوله تعالى
انا رسول ربك وقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد وقول حسان رضي الله تعالى عنه
، ان شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا ، وهذا من وقوع
المفرد موقع المثنى ومن عكسه قول الشاعر شعر اذا ما الغلام الاحمق الام ساقني ،
باطراف انفيه استمر فاسرعا ، ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتاويل ولذا لا يثبت
بالمحتملات وقد افعلا ونحوه اي يفعلان موقع افعل ونحوه اي تفعل والمعنى
انه قد يخاطب به الواحد بما يخاطب به الاثنان في الامر ونحوه وهو المضارع فيقع افعلا
موقع افعل ويقع تفعلان موقع تفعل وقد حمل على الاول قول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه
وقول امرئ القيس ، قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ، وحمل على الثاني قول الشاعر
، فان تزجراني يا ابن عفان انزجر ، وان تدعاني احم عرضا ممنعا ، فان تزجراني
واقع موقع تزجرني وتدعاني واقع موقع تدعني ومشى المص في ذلك على ما ذهب اليه ابن
جني والمرزوقي والبغداديون وقد تؤول هذه الشواهد وقد يعامل في تسمية جزء باسم
كل فيقع الجمع موقع واحده اي واحد الجمع نحو شابت مفارقه وانما للانسان
مفرق واحد ونحو قوله شعر تمد للمشي اوصالا واصلابا ، وانما هو صلب واحد وقول العباس
عم النبي صلى الله عليه وسلم ، بل نطفة تركب السفين وقد الجم نسرا واهله الغرق ،
قال ابن الشجري السفين جمع في موضع الواحد كقولهم بعير ذو عثانين وشابت مفارقه
كانه سمى كل جزء من السفينة سفينة ثم جمع قال ويجوز ان يكون اراد بالسفينة وحذف
الهاء للضرورة كقول ابي طالب شعر وحيث ينيخ الاشعرون ركابهم ،
، بمفضى السيول من اساف ونايل ، اي ونايلة واساف ونايلة صنمان او يقع

الجمع موقع مثناه اى مثنى واحد الجمع نحو قولهم عظيم المناكب والحواجب والوجنات
وانما للانسان منكبان وحاجبان ووجنتان وعليه قوله شعر
• فالعين بعدهم كان حداقها • سملت بشوك فهي عور تدمع •
قال الاصمعي اراد الحدقة وما حولها كقولهم عظيم المناكب والمشافر وغور جمع غور
وعقد ابن خالويه لذلك في كتاب ليس بابا فقال يقولون ترايبها وانما الهاترية
واحدة وكان ينبغي للمص ان يقول فيقع الجمع او التثنية موقع واحده والجمع موقع
مثناه فقد قالوا في قوله شعر ليث هزبر مدل عند خيسته • بالرقمتين له اجر واعراس •
ثني الواحد وكذا قالوا في قول الفرزدق شعر عشية سال المربدان كلاهما •
• سحابة موت بالسيوف الصوارم • ولا يقاس على شي من ذلك فصل
فيما يجمع بالالف والتا قياسا وما يجمع سماعا يجمع بالالف والتا جمعا قياسيا
او مقيسا اى ذا قياس ذو تاء التانيث المبدلة في الوقف هاء كحمزة والسالمة
كاخت وبنت وكذا كيت وذيت لو سمي بهما القبيل فجمعهما كيات وذيات مذكرا كان
المسمى بهما او مونثا نص على ذلك س مطلقا يشمل العلم والجنس واسم الجنس والدالة
فيه بالتا على تانيث او مبالغة نحو فاطمات وطلحات وسنبلات ونسابات قال ابن قاسم
واستدرك على اطلاق المص اسما فيها تا التانيث ولا تجمع بالالف والتا وهي شفة وشاة
وامة وامراة وقلة في النداء قلت اما شفة وامة فلا يردان فقد قال ابن سيدة في المخصص
ان ابا علي صرح بان شفة اذا جمع جمع سلامة شفهات يرد اليه ما ذهب في الواحد كما
فعل ذلك في التكسير فيقال شفهات ولا شفات وفي الصحاح ان الناقص من شفة الهاء
لقولهم شفيهة وشفاه ثم قال ما نصه وزعم قوم ان الناقص من شفة واو لانه يقال
في الجمع شفوات وحكى في المحكم لجمع امة امثلة منها اموات وعلم المونث مطلقا
سواء كانت العلامة فيه ظاهرة كعزة وسلمى وحسنا او مقدرة كهند ويستثنى من ذلك
ما جعل علما من شاة وامراة ومراة وقلة وباب قطام في لغة اهل الحجاز وقال ابن ابي الربيع
يشترط العقل فلو سميت ناقة بعناق وبعقرب لم تجمعه بالالف والتا وصف المذكر
لا المونث فخرج نحو حايض وطالق وصبور لامراة وجريح كذلك الذي لا يعقل لا
الذي يعقل فخرج نحو عالم وفقيه وكاتب فانها صفة مذكر ولكنه يعقل فظهر من هذا
وجه قوله تعالى فعدة من ايام اخر مع ان الايام جمع يوم وهو مذكر والاخر جمع اخرى
وقد تعرض اليه ابن الحاجب في امالي القران فقال وانما جمع ههنا على فعل وهو في المعنى
جمع اخر لانه للايام وواحدها يوم ويوم انما يقال فيه اخر باعتبار اصل اخر وهو ان كل
صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فانت بالخيار فيها ان شئت عاملتها معاملة جمع المونث

وان

44

وان شئت عاملتها معاملة المفرد فتقول هذه الكتب الافاضل والفضليات
والفضل والفضلى فالافاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراء
له مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جا اخر نعتا
للايام اجراء له مجرى جمع المونث ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاني
رجال ورجال اخر لم يجز حتى تقول اواخرا واخرون لانه مما يعقل انتهى قلت
ولقد بلغني بعد دخولي الى الهند ان فرها استشكلوا قول ابن الحاجب في شافيته
التصريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب من حيث
ان الاحول جمع حال التي للواحدة من المونث فلم يتطابق الموصوف والصفة
ومن فهم القاعدة التي نقلناها لم يكن مثل هذا عنده مشكلا وبالله التوفيق
او مصغره اى مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات
فخرج بذلك مصغر المونث نحو زبيب وخنيصر تصغير زينب وخنصر فهما
مونثان واسم الجنس لا العلم فخرج نحو يحيى وموسى وزكريا المونث بالالف
المقصورة والممدودة اسما كان كبهمى وصحراء او صفة كحبلى وحلة سيراء
وتوله بالالف اخرج المونث بالتاء فقد تقدم له انه يجمع مطلقا والمونث
بغير علامة فانه لا يجمع مطلقا كقدر وعين وسن ان لم يكن فعلى
فعلان كسكرى مونث سكران فلا يقال سكريات او فعلاء افعل كحمراء
مونث احمر فلا يقال حمراوات واقتضى كلام المص ان فعلاء اذا لم يكن
لها افعل من حيث الوضع كامراة عجزاء اى كبيرة العجز او من حيث الخلقة
كامراة عذراء لم يمتنع جمعها بالالف والتا وعلل بان المنع في حمراء تابع لمنع
التصحيح في احمر وهو منتف هنا قال وقد سمع جمع حتما في الناقة التي انتهى ضرعها
وكذا سمع جمع دكا وهي الارض المنبسطة وكلاهما نظير عجزاء ومنع ذلك بعضهم كما
امتنع تصحيح نحو المكروه دون غير منقولين الى الاسمية حقيقة نحو سكرى
وحمراء علمين لمونث فتقول فيهما سكريات وحمراوات او حكما نحو بطحاء فانه في
الاصل صفة مقابلة لابطح الا انها غلب استعمالها بدون موصوف فاشبهت
الاسماء فجمعت جمعها فقيل بطحاوات قالوا ولم يسمع ذلك في فعلى فعلاوات وما
سوى ذلك الذي تقدم من الانواع الخمسة مقصور على السماع كسمات
وارضات وسجلات وحمامات ومن اظرف ما يحكى هنا ان شخصا ممن
يدعي الفضل زعم ان حماما يجمع على حمامات قياسا فنوزع بان حمام مذكر
ليس فيه من جهة القياس ما يقتضي جمعه لذلك فقال سبحان الله كان

كل حام لا يكون الا للرجال وانما ارهفت حام النسا فسبحان واهب العقل
باب المعرفة والنكرة ولم يتعرض المص لتعريفهما لما
سنذكره عنه بعد هذا ان شا الله تعالى فالمعرفة مضمر نحو انا وانت وهو
وعلم شخصي نحو زيد وجنسي نحو اسامة لكن المص يرى ان علم الجنس
معرفة لفظا لا معنى ومشار به نحو ذا وذي وتلك ومنادى ق
اغفله اكثرهم والمراد به نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد
فانه معرفة بغير الندا على الصحيح المختار عند المص وازداد بالندا وضوحا
وموصول نحو الذي والتي وتعريفه بالعهد الذي في صلته كما ستعرف و
الاخفش يرى ان تعريف الذي بال ونحو من وما بانه في معنى ما فيه ال
واي بالاضافة فعلى هذا المذهب لا يعد الموصول قسيما لذي الاداة ولا
للمضاف ومضاف نحو غلامك وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي
في الدار وغلام الرجل وذو اداة نحو الفرس وام حمار واعرفها عند المص
ضمير المتكلم نحو انا لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم
صلوحيته لغيره وبتميز صوته ثم ضمير المخاطب نحو انت لانه يدل على المراد
بنفسه وبمواجهة مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا او غايبا على
سبيل الاختصاص وحقه ان يقول الشخصي وفي بعض النسخ ثم العلم الخاص
ثم ضمير الغايب السالم عن الابهام نحو زيد رايته بخلاف نحو جاني زيد وعمرو
فاكرمته فانه تطرق اليه احتمال عوده الى الاول والى الثاني فنقص اختصاصه
لذلك قلت وفيه نظر لانه اما ان يكون ثم دليل يدل على عوده الى الاول
اولا فان وجد الدليل فلا ابهام والا فهو للاقرب حتما فلا ابهام وقال بعض
النحاة ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على خاص بعينه قال ابن قاسم والصحيح انه
معرفة لانه تخصص من حيث هو مذكور قلت انما يتم هذا اذا كان المنكر المعود
اليه تخصص ما قبل الحكم نحو جاني رجل فاكرمته اما اذا لم يختص بشي قبل نحو
ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فينبغي ان يكون نكرة ثم المشار
به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة لان تعريف كل منهما بالقصد وفي بعض
النسخ بعد قوله والمنادى ما نصه وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منوي
خلافا لبعضهم ثم الموصول وذو الاداة كلاهما ايضا في مرتبة واحدة عنده لان
تعريف كل منها بحضرة ال بقوله وذو الاداة المعهود وفي بعض النسخ ثم ذو
الاداة فجعله بعد الموصول وهذا هو التفصيل الذي ذهب اليه المص في

ترتيب

ترتيب المعارف ومذهب الايمة المتقدمين ان اعرفها المضمر وقال الصيمري العلم
ونسب للحسن والكوفيين وقال ابن السراج اسم الاشارة وقيل ذو الاداة ولم يقل
احد المضاف لان تعريفه انما يكون بواحد من هذه الاشيا حتى يضاف اليه فاستحال
ان يقال بذلك فيه اذ لا يكون المضاف اعرف من الشي الذي تعرف به والمضاف يجب
ما يضاف اليه فعلى هذا يكون المضاف الى المضمر في مرتبة المضمر وهو شي ذهب اليه
بعض النحاة ومذهب ابو علي الشلوبين ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر
فانه في مرتبة العلم وهو مذهب س ومذهب المبرد الا ان المضاف دون ما اضيف اليه
مطلقا ورد بنحو قوله تعالى وواعدناكم جانب الطور الايمن والنعت لا يكون اخص وقد
يعرض للمفوق ما يجعله مساويا نحو سلام على من انزلت عليه سورة البقرة
سلام على من سجدت له الملايكة فان الموصول فيهما بمنزلة الاسم العلم وقال النحويون
انما قالت العرب ولعن حفر بير زمزم لانه شل لعبد المطلب وفايقا ان اراد
فايقا لما قبله فالمساوي ايضا فايق لما قبله واذا كان بينهما مرتبة او اكثر فينبغي ان يريد
فايقا المراتب كلها فلا يمثل له الا بما فاق المضمر فعلى هذا تحسن المقابلة ويكون المساوي
لو عني ما ساوى ما قبله بلا تخلل مرتبة بينهما او تخلله ذلك اذ المعنى مساويا لما فوقه
والعبارة صادقة على النوعين والذي يفوق المراتب نوع واحد وذلك مثل انا يوسف
فالعلم هنا اعرف من ضمير المتكلم وكذا من طرق بابا فقيل له من انت فقال فلان فهو
اعرف من انا وتقول لرجلين ابناك دونك تالت لك مني محبة بذلك فانها لا
يمكن من اردت حتى تقترن بلفظ مواجهة او نحو ذلك ولو قلت الذي جا منكما اكرم
او الكبير منكما لعلم من اردت فالمعرف بالاداة والموصول هنا قد فاق ضمير المخاطب
والنكرة ما سوى المعرفة سلك في تبيين المعرفة والنكرة هذه الطريقة فذكر
اقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها وذلك انه راى تمييزها بالتعريف عسر اقال
في الشرح ما حاصله من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه
لان منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو عام اول واول من امس وعكسه كاسامة
وما فيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها
نكرة وينصبها على الحال وكذا ذو الالف واللام الجنسية فيه الوجهان ولذلك ينعت
نعت المعرفة تارة ونعت النكرة اخرى فاحسن ما يبين فيه ان تذكر اقسام المعرفة
ثم تقول وما سوى ذلك نكرة انتهى وهو كما ترى كلام ظاهري خال عن التحقيق وقد
قرر بعض الفضلاء في هذا المعنى كلاما نفيسا يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتمييز
اقسام المعرفة بعضها عن بعض فقال التعريف يقصد به معنا عند السامع من حيث

هو معين كانه اشير اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى
المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيه تعيينه وان كان معينا في نفسه لكن بين مصاحبة
التعيين وملاحظته فرق جلي ويمهد في تصوير ذلك مقدمة هي ان فهم المعاني
من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد ان تكون المعاني مقصودة ممتازا بعضها
عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فاما ان يكون بذلك الاعتبار اي كون
المعنى معينا عند السامع متميزا في ذهنه ملحوظا معه اولا فالاول يسمى معرفة والثاني
نكرة ثم قال الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره ان كانت بجوهر اللفظ تسمى علما اما
جنسيا ان كان المعهود الحاضر جنسا وماهية كاسامة او شخصيا ان كان فردا منها
كزيد واكثر كما يأتي وان لم يكن بجوهر اللفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى
ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة وقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر
وكالنسبة المعلومة من جملة وغير جملة في الموصولات والمضاف الى المعارف وكحرفي
اللام والنداء في المعرفات بهما فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه
جعل اقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه وسمي كل قسم باسم مخصوص وان
الاعلام الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل
منها اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال سيبويه اذا قلت
اسامة فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت وان الفرق بين اسامة
والاسد اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كما سبق
واما الاسد فالاشارة فيه بالالة دون جوهر اللفظ انتهى وقال ابن الحاجب
في الكافية المعرفة ما وضع لشيء بعينه وذكر اقسامها ثم قال والنكرة ما وضع لشيء
لا بعينه قال الرضي قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قد
قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فيه الا الاعلام اذ الضمائر
والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع
ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا
كما في غيرها ولو قال ما وضع او استعمل في شيء بعينه لكان اصرح هذا نصه يعني ان
المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام
الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لفظة انا مثلا
لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد متكلم لا بعينه وليست
موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت
مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم

كلى

46

كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة دونه
وقد اولع كثير من الفضلاء بهذا البحث والظاهر ما افاده بعض الحذاق من انها
موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها
ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع ولو صح ما ذكروه لكان انا وانت وهذا مجازات
لا حقائق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها
في شيء منها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة
في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى التمسك في ذلك
بامثلة نادرة فتفهمه ولبني ذو الاشارة قبل العلم خلافا للكوفيين فانهم
قدموه على العلم مستدلين بان اسم الاشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم وبانه
يتقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا دليل في ذلك لان المعتبر انما هو زيادة
الوضوح والعلم ازيد وضوحا لا سيما علم لم تعرض فيه شركة نحو اسرافيل و
طالوت هكذا قال المص والذي نقله الرضي عن الكوفيين غير هذا فانه قال ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم
حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله
وان اتفقت مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف الى هنا كلامه ولا
ذو الاداة قبل الموصول ولا من وما المستفهم بهما معرفتين خلافا لابن
كيسان في المسألتين اما المسئلة الاولى فقد استدل عليها بقوله تعالى قل
من انزل الكتاب الذي جاء به موسى اذ الصفة اما مساوية او دون الموصوف
ولا قائل بالمساواة فثبت الثاني واجاب المص بان الذي بدل او مقطوع او
الكتاب علم بالغلبة لان المخاطبين بالخطاب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم الكتاب
على التورية فالتحق بالاعلام وهذا تسليم من المص انه لا قائل بالمساواة بين الموصول
وذي الاداة وهو خلاف ما هو منصوص له في هذه النسخة وعليها اكثر النسخ واما
المسئلة الثانية فمستندة فيها تعريف جوابها نحو من عندك فتقول زيد وما
دعاك الى كذا فتقول لقاؤك والجواب يطابق السؤال وهو ضعيف جدا
لان تطابقهما غير لازم ولا نزاع فيه فانه يصح ان تقول في من عندك رجل
من بني فلان وفي ما دعاك الى كذا امر مهم وايضا فهما قائمان مقام اي انسان
واي شيء وهما نكرتان فكذا ما قام مقامها وايضا فالاصل هو التنكير كذا قال
المص باب المضمر وهو الاسم الموضوع لتعيين
مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته فالاسم جنس يشمل المعرفة

باب المضمر

والنكرة وانما تركه اتكالا على وضوح المعنى وظهوره قال المص ويخرج بالوضع المضاف
والمنادى وذو الاداة ويخرج بالتعيين النكرات اذ المراد به جعل المعنى معاينا للسامع
او كالمعاين ويخرج بما بعده العلم والمشار به والموصول اذ لا يشعرن بشئ من ذلك هذا
معنى كلامه قلت وفيه نظر اولا لانا لا نسلم انه يخرج المنادى والمضاف وذو الاداة
ضرورة انهن معارف وكل معرفة موضوعة لشئ بعينه وغاية الامر ان تعيين المعنى تارة
يكون بجوهر اللفظ وتارة يكون بامر خارج عنه كامر وذلك لا ينافى كون المعرفة
موضوعة لشئ بعينه فالحق ان قوله الاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة وقوله الموضوع
لتعيين مسماه يخرج النكرة وقوله مشعرا بتكلمه الخ يخرج ما عدا المضمر من المعارف
واحسن من هذا التعريف واخصر قول ابن الحاجب ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
فمنه اى من المضمر واجب الخفا وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل قال ابو حيان
وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه لغير المص وهو المرفوع بالمضارع ذى الهمزة نحو
اقوم او النون نحو نقوم وبفعل امر المخاطب المفرد المذكر نحو قم ومضارعه
اى مضارع المخاطب المفرد المذكر نحو تقوم واسم فعل الامر مطلقا سوا كان المفرد
مذكر او غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا
هندات فان قلت نقص من مواضع وجوب الخفا اسم الفعل المضارع نحو اوه
واف قلت كذا قال ابو حيان وتبعه ابن قاسم وغيره ولا انفصال عنه متأت
بان ما ذكروه فى معنى المضارع ذى الهمزة فان اوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر
فاستغنى عن ذلك واما اسم فعل الامر وان كان الاستغنا عنه بفعل الامر ممكنا فوجه
تخصيصه بالذكر انه ذكر لاجل قوله مطلقا اذ هذا الاطلاق ليس بات فى فعل الامر
ضرورة ان وجوب خفاء ضميره منوط بما اذا كان للمفرد المذكر فقط بدليل قومى وقوما
وقوموا وقمن ومنه جائز الخفاء وهو ما يخلفه ظاهر او ضمير منفصل وهو
المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم وليقم اذ يجوز ان يخلفه الظاهر
فتقول زيد قام ابوه ويقوم ابوه وليقم ابوه وكذا سائر انواع هذا القسم والغائبة
نحو هند قامت وتقوم ولتقم او معناه يريد او معنى فعل الغائب والغائبة من
اسم فعل نحو زيد هيهات وهند هيهات او صفة نحو زيد ضارب ومضروب
وهند ضاربة ومضروبة او ظرف نحو زيد عندك او شبهه اى شبه ظرف
وهو الجار والمجرور نحو زيد فى الدار وهند فى الدار فالضمير مستكن فى هذه الامثلة
كلها وهو جائز الخفا لان الظاهر قد يخلفه كما تقدم وقد انتقد على المص بان الضمير
فى كل ما ذكره واجب الخفا اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو

فاعلو

فاعلو بقام ويكون الظاهر قد يقع فى موقع هذا الضمير المستكن كما فى قولك زيد قام ابوه
وكذا الضمير المنفصل كما فى قولك زيد ما قام الا هو لا يوجب اثبات جواز الخفا بهذا الضمير
وذلك لان هذا تركيب اخر عن تركيب زيد قام وليس الكلام فيه اما زيد قام
فضميره واجب الاستتار دايما لا يظهر فى حين من الاحيان ولو قلت زيد قام هو
فهو تاكيد للضمير المستكن لا فاعل نص على ذلك بعض النحويين وهو ظاهر كلام المص فى غيره
وقد نص س على انه لا يجوز قام انا بمعنى قمت قال ابن قاسم وقال الجرمى يجوز للضرورة
فى الشعر قام هو وقام انا وهو صحيح لانه يجوز اقامة المنفصل مقام المتصل
وحكى عن المبرد انه اجاز ذلك فى الشعر وغيره على معنى الحصر فقام انا بمعنى ما
قام الا انا لكن قد اجاز س فى نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون توكيدا وان يكون
فاعلا قلت وبتقدير تسليم ما قال المص اى حملة ذلك على اصطلاح اختص به
فيرد على قوله او معناه انه يخرج نحو انا هيهات وانت هيهات وكذلك فى البواقى
ان الاستتار فيهن موجود وهو جايز لا واجب بالتفسير الذى قرره يقال انا هيهات
دارى وانا فى الدار غلامى وما فى الدار الا انا وعلى ذلك فقس ومنه اى من المضمر بارز
متصل والمراد به ما لا يبتدا به ولا يقع بعد الا فى الاختيار والمنفصل عكسه وهو
اى المتصل ان عنى به المعنى فيفصل اى المتكلم المعظم نفسه او المتكلم ومعه
واحد كان او اكثر نا غير هو اى والمتصل المراد به المتكلم عظيما او مشاركا هو لفظ نا
فى الاعراب كله الرفع والنصب والجر نحو اكرمنا زيدا واكرمنا وعربنا وان رفع
البارز المتصل بماض فتاء وهو موهم لان نا لا ترتفع بالفعل الماضى وهو
اذا ارتفع لا يرتفع الا به خاصة تضم للمتكلم نحو قمت لمناسبة الضمة حركة
الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب
وتفتح للمخاطب نحو قمت فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفا وتكسر للمخاطبة
فرقا ولم يعكس الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف
به اولى وايضا هو متقدم على المؤنث فخص بالخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر و
حكى بعضهم ان فى لغة ردية ربيعية يجوز وصل فتحة الضمير كافه بالف نحو
قمتا ورايتكا او وصل كسرتها بياء وقد اجتمعا فى قوله شعر
• رميتيه فاقصدت • فما اخطات الرميه • بسهمين صحيحين اعارتكها الظبيه •
وتوصل التاء المذكورة حال كونها مضمومة بميم والف للمخاطبين المذكرين
والمخاطبتين المؤنثتين نحو قمتما يا زيدان وقمتما يا هندان وضمت التاء فيهما
اجرا للميم مجرى الواو لتقاربهما فى المخرج قبل والضمير هو التاء ولا الف والميم زائدة

لتقويته وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين نحو قمتموا يا زيدون وبنون مشددة للمخاطبات نحو قمتن يا هندات فجي بحرفين في المؤنث لا جي بحرفين في المذكر و في بعض المقدمات ان اصل ضربتن ضربتمن فادغمت الميم في النون وان النون هنا بازاء الواو التي في ضمير الجماعة وهذا مردود بان احرف ضوي مشفر لا تدغم في مقاربها ويستثنى من قول المص وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة الخ ارايت بمعنى اخبرني واعلم ان هذه الكلمة يجوز ان تتصل بها الكاف وان لا تتصل فان لم تتصل وجب للتاء ما يجب لها مع ساير الافعال من تذكير وتانيث وتثنية وجمع وافراد وان اتصلت بها وجب للتاء هنا الفتح والافراد واكتفى عن الحاق علامات الفروع بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله وكذا يقال للاثنين ارايتكما وللمؤنثة ارايتك ولجمعها ارايتكن هذا كله اذا اردت معنى اخبرني والا فالمطابقة واجبة مع الكاف كما تجب بدونها فيقال ارايتك جميلة ارايتماكما فاضلين او جميلتين وارايتموكم فاضلين وارايتكن جميلات واستدل س على ان الكاف في الاول حرف خطاب لا مفعول بقولهم ارايتك زيدا ما صنع ومثله ارايتك هذا الذي كرمت علي ولما عكس الفراء ذلك بجعله الكاف فاعلا والتاء حرف خطاب فتقضي ان حرف لم يثبتا اذ لم يثبت للتاء المتصلة بالفعل ان تكون حرف خطاب ولا يثبت للكاف ان يكون فاعلا ثم هو مردود بان الكاف يجوز ان لا يؤتى بها بخلاف التاء وتسكين ميم الجمع ان لم يلها ضمير متصل نحو قمتم اعرف من وصلها بواو نحو قمتموا ومن وصلها قبل همزة القطع واسكانها قبل غيرها كقراءة ورش ومن الاختلاس وهو ضمها غير موصولة وهو قليل وليس في كلامه بيان هذا القسم وهو الاختلاس لانه انما تقدم له ذكر الصلة واعتذر المص عن ترك ذلك بشذوذه ولا ينهض هذا عذرا له في هذا الكتاب فهو مشحون بالشواذ بل اشد الشواذ نعم يكون هذا عذرا في كتاب س وكتاب الايضاح والمفصل والمقرب وكافية ابن الحاجب وان وليها اي ولي ميم الجمع ضمير متصل نحو ضربتموه نفاعل ولي ضمير مستكن عائد على قوله قبل ضمير متصل ومفعوله عائد على ميم الجمع لم تجز التسكين خلافا ليونس فانه جوز ان تقول الدرهم اعطيتكمه كما تقول في المنفصل قال المص ولا اعرف له سماعا الا ما روى ابن الاثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا ولو جاء هكذا لكان شاذا من وجه اخر وهو تقديم غير الاخص مع الاتصال هكذا في شرح ابن قاسم

قلت اما قوله لم تجز التسكين فمقتضاه انه تجوز الصلة والاختلاس ولا تجوز اما الصلة فمتفق عليه وقد يمنع تناول مفهومه للاختلاس بانه لم يتقدم له ذكر واما قوله خلافا ليونس فالخلاف في ذلك ليس خاصا بيونس بل نص س على جوازه وان الوصل بالواو اكثر واعرف وان رفع بفعل غيره اي غير ماض وهو الامر والمضارع فهو نون مفتوحة للمخاطبات نحو يا هندات قمن وانتن تقمن والف لتثنية غير المتكلم فيشمل ذا المخاطب وذا الغيبة وفيه اجمال فانها ان ارتفعت بالمضارع كان لا ذكر وان ارتفعت بالامر لم يكن الا للمخاطب وذلك نحو يا زيدان افعلا وهل تفعلان وهما يفعلان وواو للمخاطبين نحو يا زيدون قوموا وانتم تقومون او للغائبين نحو الزيدون يقومون وياء للمخاطبة نحو يا هند قومي وهل تقومين وللغائب مطلقا اي مستترا كان او بارزا مع الماضي والامر مع المضارع تقول زيد ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا والزيدون ضربوا والهندات ضربن كما تقول في المضارع يضرب وتضرب ويضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يكن بالمص حاجة الى ذلك فان قوله فيما تقدم المرفوع بفعل الغايب والغائبة يشمل ما رفعه الماضي وما رفعه المضارع وانما ذكر ههنا حكم الماضي لانه قال قبل وان رفع بفعل غيره اي عن الماضي فلم يبق هناك الا حكم المرفوع بالمضارع والامر وانما خص المضارع هنا بالحوالة عليه دون الامر لان الكلام هنا في الغائب والامر لا يكون لغائب والحاصل ان هذه الضماير الاربعة ان رفعت بالماضي فهي للغائب لا غير او بالامر فهي للمخاطب لا غير او بالمضارع فهي لهما في وقتين لا على الاجتماع وكل ذلك من كلامه ويعلم منه ان يا المخاطبة لا ترتفع بالماضي وربما استغني معه اي مع الماضي بالضمة عن الواو كقوله • فلو ان الاطبا كان حولي • وكان مع الاطباء الشفاء • قال ابو حيان وهو ضرورة او نادر كما يفهم ظاهر كلام المص وقال بعضهم انه نادر قلت ويرده ما وقع في الكشاف نفسه افلح دخل في الفلاح كابشر دخل في البشارة ويقال ايضا افلحه اي اصاره الى الفلاح وعليه قراءة طلحة بن مصرف قد افلح وعنه افلحوا على لغة اكلوني البراغيث او على الابهام والتفسير وعنه بضمة بغير واو اجتزاء بها عنها كقوله فلو ان الاطبا كان حولي انتهى ومقتضى قول المص معه اي مع الماضي كما تقدم ان هذا الحكم خاص بالماضي وليس كذلك فانه ذكر في الشرح انه ربما فعل ذلك مع فعل الامر وانشد شعر ان ابن الاحوص معروف فبلغه • في ساعديه اذا رام العلو قصر • اراد فبلغوه وقال في شرح الكافية وقد انشد على حذف لام الامر اضطرارا قوله شعر

الخطاب

• ولو نستطل منى بقائى وبعد نحف • ولكن يكن للخير منك نصيب •
ولبس منه قوله شعر من كان لا يزعم انى شاعر • فيدن منى تنههه المزاجر •
بل يدن معطوف على يزعم وحذف الواو من يدلو لدلالة الضمة عليها كما
قال فلو ان الاطبا كان حولى فحذف واو الضمة اكتفا بالضمة فلو لبست
بضمير احق ان يفعل ذلك وتنهه جواب من انتهى فاقتضى كلامه جواز
حذف الواو التى هى ضمير ولان حذف الواو التى هى لام اولى من ذلك وقد
استبان لك بما ذكرناه ان الاستغنا بالضمة عن الواو ثابت مع الافعال
الثلاثة على قلة **وليس الاربع** وهن النون والالف والواو والياء
علامات كتاء التانيث فى فعلت هند **والفاعل مستكن** كما مثلنا
خلافا للمازنى فيهن اى فى الاربع فانه يقول انهن علامات والفاعل مستكن
قال الرضى ولعل ذلك حذار للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل
بين الجملة واعرابها يعنى النون **وخلافا للاخفش فى الياء** فانه وافق
المازنى على انها علامة كتاء التانيث ووافق الجمهور فى النون والالف
والواو على انهن ضماير قال ابن قاسم وشبهة المازنى ان الضمير لما استكن
فى فعل وفعلت استكن فى التثنية والجمع وجى بالعلامات للفرق وشبهة
الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث
بالياء اول الفعل للغيبة ولما كان الخطاب بالتا فى الحالتين احتيج الى
الفرق فجعلت اليا علامة للمؤنث وابطل المم القولين بانها لو كانت حروفا
لما التزمت كما ان تاء التانيث لم تلزم فى نحو قوله **شعر**
• فاما تريني ولى لمة • فان الحوادث اودى بها • بانها لو كانت حروفا
لزم ان تكون نون الاناث ساكنة وان لا يسكن اخر الفعل معها كتاء
التانيث **ويسكن اخر المسند الى التاء والنون ونا** نحو ضربت وضربن
وضربنا وهذا المسند يكون ماضيا فقط مع التاء ونا ويكون ماضيا و
مضارعا وامرا مع النون ويكون الفعل الذى هو غير امر مبنيا للفاعل
تارة ومبنيا للمفعول اخرى **فان قلت** لم عدل المم رحمه الله تعالى عن
التعبير بلام المسند الى التعبير باخره **قلت** ليدخل نحو سلقيت فان
المسكن فيه اخره لا لامه نحو سلقيته اى القيته على ظهره وتقول
سلقيته بزيادة اليا وعلة الاسكان عند الجمهور كراهة توالى اربع
حركات فيما هو كشى واحد لان الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع

علم

عليه والامر فسكن استصحابا وضعفه المم بان الحكم عام والعلة قاصرة اذ لا
توجد التوالى المذكور الا فى الصحيح وبعض الخماسى نحو انطلق والكثير لا يتوالى
فيه فمراعاتها ولى ثم التوالى لم يهمل بدليل جندل وعلبط ولو كان مقصود الاهمال
لم يتعرض اليه دون ضرورة واختار المم فى التعليل وجها اخر وهو اراده
الفرق بين الفاعل والمفعول مع نا نحو اكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة
فى الرفع والاتصال والصحة **ويحذف ما قبله من معتل** اى ما قبل الاخر نحو
قال وباع فتقول قلت وبعت وهذا الحذف عام فى كل معتل **وتنقل حركته** اى
حركة المعتل الثابتة له فى الاصل والمراد بها الضمة والكسرة اونه سيخص الفتحة
بكلام **الى فاء الماضى الثلاثى** نحو جدت وطلت فاصل جودت وطولت
بضم الواو ويدل على انه واوى جواد وطويل فسكن اخر المسند ونقلت ضمة ما
قبله وهو الواو الى فاء الفعل وحذف حرف العلة فقيل جدت وطلت وكذا العمل
فى خفت وهبت بكسر الخاء والهاء فان اصلهما خوفت وهيبت على فعل بكسر العين
بدليل الخائف والهائب فعمل فيهما ما تقدم من الاسكان والنقل والحذف هذا ان
كانت الحركة غير فتحة كما تقدم **وان كانت فتحة ابدلت لمجانسة المحذوف ونقلت**
نحو قلت وبعت فاصلهما قولت وبيعت بفتح العين لكن ابدلت الفتحة لمجانسة الواو
فى فعل القول وهى الضمة ولمجانسة الياء فى فعل البيع وهى الكسرة ثم نقلت هذا
هو مذهب الجمهور وقال س واما قلت فاصله فعلت معتلة من فعلت وانما حول
الى فعلت ليحول حركة الفاء عن حالها وقال ايضا واما بعت فانها معتلة من فعل يفعل
ولو لم يحولوها الى فعلت لكان حال الفا كحال فاء قلت ورأى ابن الحاجب ان الضم
للدلالة على الواو والكسر للدلالة على الياء لا للنقل وادعى انه الصحيح واحتج عليه بانه
لو لم يجعل للدلالة كما قاله وجعل للنقل كما قالوه لزم نقل باب اصلى الى باب فرعى وهو
خلاف الاصل ورد عليه انه لو كانت الكسرة دالة على الياء لدلت عليها فى خفت و
اللازم باطل فاجاب بان الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء اذا لم يمكن ان يراعى
بيان البنية فانهم لو فتحوا فى قلت وبعت لما دل فتح الفاء على فتح العين اما اذا امكن
بيان البنية كما فى خفت وهبت فلا يدلان عليهما والكلام على ذلك يطول **وربما
نقل** اى وقع النقل المذكور قليلا وهو نقل حركة عين الفعل المعتل الاجوف **الى
فائه دون اسناد الى احد الثلاثة** التى هى التاء والنون ونا **فى زال وكاد واخى
كان وعسى** كقول بعضهم ما زيل يفعل وقول ابو خراش الهذلى **شعر**
• وكيدت ضباع القفر ياكلن جثتى • وكيد خراش عند ذلك ييتم •

ووجه ذلك انهم امنوا اللبس حيث كان هذا الفعل لا مفعول له واحترز بقوله اخت
كاد وعسى من زال بمعنى ماز وبمعنى ذهب ومن كاد بمعنى اراد وبمعنى مكر فيجمعها
قولك ماضي يزال ويكاد فان مضارع التي بمعنى ماز يزيل وبمعنى ذهب يزول
ومضارع كاد يزيلك المعنيين يكيد ولما كان كلام المص السابق يقتضي ان الاسكان
خاص بتلك الضماير وكان ما عداها محرك ما قبله اراد ان يبين حقيقة تلك
الحركة ولم يتعرض للالف للعلم بانها لا يكون ما قبلها الا الحركة الخاصة التي هي الفتحة
فلذلك قال وحركة ما قبل الواو واليا مجانسة فيضم ما قبل الواو نحو يضربون ويكسر
ما قبل اليا نحو تضربين فان ماثلها اي فان ماثل ما قبل الحركة المجانسة تلك
الحركة المجانسة بان كان واوا قبل ضمة نحو يدعون اذ اصله يدعوون او كان
يا قبل كسرة نحو ترمين اذ اصله ترميين وهذا الكلام مبني على ان حركة الحرف قبله
الحرف او كان ما قبل الواو واليا الفا حذف اي ما ذكر من يا او واو والف وولي
الضمير ما قبله ما قبله اي ما قبل المحذوف بحاله من غير تغييره فتبقى حركة
العين في تدعون والميم في ترمين والشين في تخشين على حالها وان كان الضمير
واوا والاخر بكم الخا يا نحو الزيدون يرمون اذ اصله يرميون فاخر الفعل
يا والضمير واوا وبالعكس فيكون الضمير يا واخر الفعل واو نحو تغزين
اذ اصله تغزوين حذف الاخر اي اخر الفعل وهو اليا من ترميون والواو
من تغزوين مثلا وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله فتقول ترمون
وتغزين وظاهر هذا الكلام انا حذفنا الحرف وحده ونقلنا حركته التي كانت
معه الى ما قبله وقال في شرحه استثقلت ضمة على يا مكسور ما قبلها في ترميون
وكسرة على واو مضموم ما قبلها في تغزوين فحذفت الضمة والكسرة تخفيفا ثم اليا
والواو يعني للساكنين ثم خيف على واو الضمير في يرمون ويا الضمير في تغزين
الانقلاب الى اليا والواو فجي بالحركة المجانسة ليسلم الضميران وقوله وجعلت
الحركة على ما قبله يقتضي ان الحركة مع الحرف وباقي ضمير الغايبين بفتح النون
جمع غايب كضمير الغايبة كثيرا نحو واذا الرسل اقتت وكقوله شعر
قد علمت والدتي ما ضمت • اذا الكماة بالكماة التفت • وكقول حسان بن ثابت
رضي الله عنه شعر وقال الله قد يسرت جندا • هم الانصار عرضتها اللقاء •
واطلاق هذا القول من المص انما يصح على قول الكوفيين واما البصريون فيمنعون
في جمع السلامة الزيدون قامت كما يمنعون قامت الزيدون وهو موافق
لهم في ذلك الباب فكان ينبغي ان يوافقهم هنا فلا يطلق وفي حواشي الصحاح

لابن بري ان قيسا يعني ابن ذريح لما دخل مكة شرع اصحابه يدعون الله عز وجل
ويسالونه المغفرة وقال هو يا رب ليلى فقالوا ويلك هلا سالته المغفرة فقال
شعر دعا المحرمون الله يستغفرونه • بمكة شعثا ان تمحى ذنوبها • فناديت يا رباه اول سالتي
لنفسي ليلى ثم انت حسيبها • فان اعط ليلى في حياتي لا يتب • الى الله عبد توبة لا اتوبها •
لنا ولهم بجماعة اي ان مجي ضمير الغايبين كضمير الغايبة مبني على التاويل بجماعة
لا على وجه الحقيقة وهذا الكلام متعلق بما تقدم من قوله ان الواو والنون يكونان
للغايبين والغايبات والمخاطبين والمخاطبات وغيران الواو للمذكرين غيبة وحضورا
والنون للمونث كذلك فبين هنا ان ضمير الغايبين كما يكون بالواو يكون كضمير المفرد
المضمر مذكرا او مونثا وان يجيء كالمفرد المونث على التاويل لا على وجه الحقيقة
واما الحقيقة فيكون على ما تقدم من ان الواو للعقلا الذكور وكضمير الغايب قليلا
كقوله شعر اني رايت الضامرين متاعهم • يموت ويفنى فارضخي من وعاينا •
ذا وكهم يواحد بفهم الجمع فيقول في البيت المذكور ان الضامرين بمعنى من او ما
ذكر وهو واحد يفهم الجمع فعاد الضمير عليه بهذا الاعتبار وهذا التاويل هو الذي
يدل كلام ... على اعتباره او لما واحد ... هم وهذا تاويل الفارسي وقد
احتج للتاويل الاول بقوله عليه الصلاة والسلام خير النسا صوالح نسا
قريش احناه على ولد الحديث فانه لو اعتبر المعنى الثاني لقيل احناها فانه انما
يقال خير امراة ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعل
التفضيل كثيرا ودونه قليلا مثال الاول وهو ضمير الاثنين بعد افعل
التفضيل قوله شعر ومية احسن الثقلين جيدا • وسالفه واحسنه قذالا •
وقد يتوهم ان هذا البيت ما يرد به تاويل الفارسي اذ لا يصح ان يقع
واحد الثقلين هنا لانه لا يفرد فلو يقال احسن ثقل ولا احسن الثقل لانه
له ان يقول يصح احسن شي جيدا وليس شرط الواحد ان يكون من لفظ
المذكور ومثال ضمير الاناث بعد افعل التفضيل خير النسا صوالح نسا قريش
الحديث ومثال ضمير الاثنين دون افعل التفضيل قول الشاعر شعر
• اخو الذيب يعوي والغراب ومن يكن • شريكيه يطمع نفسه كل مطمع •
كانه قال ومن يكن هذا النوع وقال ابن الشجري جعل الذيب والغراب بمنزلة
الواحد فاعاد عليهما ضمير الواحد وذلك لان الذيب والغراب كثيرا ما يصطحبان
في الوقوع على الجيف ولولا ذلك لقال ومن يكونا ووجه القلة في غير اسم
التفضيل انه لا يطرد فيه قيام المفرد مقام الاثنين والجماعة كما اطرد ذلك

في اسم التفضيل قلت وفي كلام المص مناقشة وذلك ان قوله ويعامل بذلك يشمل
ضمير الغائبة وليس الحكم في هذا القسم كذلك فكان الصواب ويأتي كضمير الغائب
ضمير الغائبين وضمير الغائبات وقد يجاب بان اسم الاشارة لا يرجع الى المجموع
ما تقدم من الاتيان بضمير الغائبة كثيرا وكضمير الغائب قليلا وانما يرجع الى
الاخير فقط ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو واذا النجوم انكدرت
واذا الجبال سيرت واذا العشار عطلت واذا الوحوش حشرت واذا البحار
سجرت ولا يقال قد مضى هذا في قوله ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة لانا
نقول ذلك في العقلاء خاصة وهذا في غير العقلاء والغائبات نحو انا عرضنا
الامانة على السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وكان
الاولى بالمص لو عبر بدل الجمع بالجماعة ليدخل فيها دخولا ظاهرا نحو ومن
اياته الليل والنهار والشمس والقمر الاية فقال تعالى خلقهن ولم يتقدم جمع
صناعي وانما تقدم جمع لغوي فقط ولما بين المص جواز الوجهين شرع في
تبيين الراجح منهما فقال وفعلت ونحوه فيدخل فيه الوصف المرفوع وغير
المرفوع اولى من فعلن ونحوه باكثر جمعه اى جمع غير العاقل واقله
اى واقل الجمع المذكور وهو بالرفع على انه مبتدا والعاقلات معطوف عليه و
الخبر قوله بالعكس فالاحسن الجذوع انكسرت ومنكرة وكسرتها والاجذاع
انكسرن ومنكرات وكسرتهن وينبغي ان يبحث عن وجه الفرق والعاقلات
مطلقا سواء كان الجمع الذي لهن جمع قلة او جمع كثرة بالعكس ففعلن ونحوه
لهن اولى من فعلت ونحوه وكلاهما كثير فصيح نحو والمطلقات يتربصن
بانفسهن الاية وفي الحديث فانهن عوار عندكم ومن الوجه الاخر ولهم
فيها ازواج مطهرة وقد يوقع بالبنا للفاعل وضم ياء المضارع من اوقع
فعلن مفعول به عامله يوقع موقع فعلوا بنصب موقع على الظرفيه
اى في محل وقوعه طلب التشاكل برفع طلب على انه فاعل يوقع وذلك كما
في الحديث اللهم رب السموات وما اظللن ورب الشياطين الارضين
وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن فالقياس ان يقال ورب
وما اضلوا لكن تقدم عليه اقللن واظللن فطلبت المشاكله بين ذلك
وبينها فاتي به على صفتها فقيل وما اضللن فطلبت والمناسبة اللفظية
هو الذي اوقع اضللن موقع اضلوا كما قد يسوغ طلب التشاكل لكلمات
اخر غير ما ثبت لها من حكم ووزن فالاول كما وقع في الحديث انه

عليه الصلوة والسلام قال لنسائه ليت شعري ايتكن صاحبة الجمل الادبب
كلاب الحواب اراد الادب فاظهر الادغام لاجل الحواب والجمل الادب هو الكثير
الوبر وفي حديث عذاب القبر لا دريت ولا تليت بقلب واو تلوت ياء لتشاكل
دريت وقال الخطابي يقوله المحدثون تليت هكذا والصواب ائتليت تقديره
لو فتعلت اى لا استطعت من قولك ما الوت من هذا الامر وفيه وجه اخر
وهو ان يقال ولا اتليت بتشديد التاء الاولى قال والمعنى الدعاء عليه بان
لا تتلى ابله اى لا يكون لها اولاد تتلوها اى تتبعها انتهى وهذا معنى ركيك
لا يناسب هذا المقام ورواية المحدثين صحيحة على الاتباع واذا كانوا يقولون
حسن بسن فياتون بكلمة ثانية تامة للتناسب والتسجيع فلان يغيروا جزء
كلمة لمعنى لذلك احق واسهل والثاني كقولهم اخذه ما قدم وحدث
بضم الدال من حدث فغيروه عن وزن فعل بفتح العين الى فعل بضمها لطلب
مشاكلته لقدم وكذلك يقال نحو هنأه ومرأه فانه لا يقال في الافراد الا
امرأه فلما قرنوه بهناه طلبوا مشاكلة وزنه فحذفوا الهمزة وقالوا مرأه ومن
البارز المتصل في الجر والنصب ياء المتكلم احترازا من ياء المخاطبة
نحو ربي اكرمني وكاف مفتوحة للمخاطب نحو ما ودعك ربك ولا يرد
عليه كاف ذلك فانها للخطاب لا للمخاطب ومكسورة للمخاطبة نحو جعل
ربك تحتك الاية ان الله اصطفاك وطهرك وها اى مجموع هذا اللفظ
وهو الهاء والالف للغائبة نحو والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الايات
وحكى السيرافي الاتفاق على ان الضمير هو مجموع الهاء والالف وقيل الالف
زائدة مقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث واجاز بعضهم
حذفها وقفا ومنه الكرامة ذات اكرمكم الله به اى بها وهاء بهمزة
بعد الالف مضمومة للغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والضمير
هو الهاء وحدها والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير
وان وليت ها الغائب ياء ساكنة نحو بما عاهد عليه الله او كسرة نحو
فقال لاهله امكثوا فيكسرها غير الحجازيين كما مثلنا واما الحجازيون فعلى
ما قدمنا من قولنا وهاء مضمومة ولغتهم قرا حفص وما انسانيه الا
الشيطان وقراءة حمزة لاهله امكثوا بضم الهاء فان قلت ما وجه دخول
الفاء الرابطة للجواب على يكسرها مع صلوحه لان يجعل شرطا وانما يربط
بالفاء ما لا يصلح لان يكون شرطا قلت هو مثل قوله تعالى ومن عاد

فينتقم الله منه فلو يقدر الفعلية جزا وانما يجعل خبر المحذوف اى فهو ينتقم الله منه
وكذا فيكسرها غير التقدير فهى بكسرها غير الجازمين فالجملة اسمية والفا متعينة
ح لعدم صلاحية الجملة ذلك لان تكون شرطا **وتشبع حركتها بعد متحرك** نحو
له ما فى السموات **ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا** سواء كان بعد حرف علة نحو فيه فالقيه
او صحيحا نحو منه وعليه عنه فالاختلاس فى ذلك هو المختار على الاشباع **وفاقا لابى
العباس** المبرد وخلافا لغيره فى قولهم لا يختار بعد الساكن مطلقا بل يختار بعد الحرف
معتلا نحو عليه ورموه بالاشباع متفق على جوازه لانه الذى يعرض فيه اجتماع
مثلين بينهما حرف خفى ولا ياتى ذلك فى الالف ولكن حملها والحق انه لا فرق لان
المضعف اجتماع ساكنين بينهما حرف خفى مطلقا وهذا يقيد التماثل لان الخصم يوافق
على مسئلة ضرباه مع التخالف والاصل عدم الحمل ومما يدل للمبرد انه لم يقرا بالاشباع مطلقا
الا ابن كثير وباقى السبعة يختلسون بعد الساكن مطلقا معتلا كان او صحيحا
ولم يقرا احد من القرا السبعة بالاشباع بعد الصحيح والاختلاس بعد المعتل كما اختاره
س وكان حق المصنف ان يقول بعد ساكن معتل اتفاقا وصحيح وفاقا لابى العباس او صحيح على
الصحيح **وقد تسكن او تختلس الحركة بعد متحرك عند بنى عقيل** بضم العين **وبنى كلاب
اختيارا** فيقولون ان الانسان لربه لكنود باسكان الها ولربه بالاختلاس وقرى
بهما فى الشواذ وكذا له مال وله مال وقد اجتمع الاختلاس والتسكين فى قوله **شعر**
• له زجل كانه صوت حادى • **وعند غيرهم اضطرارا** كقوله **شعر** واشرب الما ما بى نحوه عطش
• الا لان عيونه سال واديها • وانشد الجوهرى فى الصحاح **شعر** انه لا يبرى داء الهديد
• مثل القلايا من سنام وكبد • الهديد على زنة العليط العشى والخفش وضعف العين
وان فصل المتحرك ولو قال المحركة لكان انسب لما تقدم **فى الاصل** متعلق بفصل
لا بالمتحرك **ساكن حذف جزما** نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم اذ اصله يؤديه
ونصليه **او وقفا** نحو فالقه اليهم اذ اصله فالقيه **جازت الاوجه الثلاثة** هذه الجملة
جواب الشرط وقوله حذف جزما او وقفا جملة فى محل رفع على انها صفة لساكن والاوجه
الثلاثة هى الاشباع والاختلاس والاسكان فالاشباع نظرا الى اللفظ اذ الضمير بعد
حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانه بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلول الها محل
المحذوف وحقه الاسكان لو لم يكن معتلا واعلم ان الاختلاس والاشباع كل
منهما مع الضم مطلقا ومعه او مع الكسر اذا تقدمت كسرة ابو البقا يؤده قرى
يؤده اليك على خمسة اوجه يؤده بالاسكان يؤده بالكسرة مع الاختلاس
يؤده بالكسرة مع الاشباع يؤده بضم الها مع الاختلاس يؤده بضمها

بالاشباع **وتلى الكاف والها فى التثنية والجمع ما ولى التا** نحو ضربكما غلامكما وضربكم
غلامكم وضربكن غلامكن وضربهما غلامهما وضربهم غلامهم وضربهن غلامهن ومحكى كسر
الها فى به وفيه كسرها فى بهم وبهما وبهن وفيهما وفيهم وفيهن ومن ضم ضم فاف
ابو عمرو والضم مع اليا اكثر منه مع الكسرة وتسكين ميم الجمع ايضا هنا اعرف
ان لم يلها ضمير متصل فان وليها ففيه خلاف يونس كما تقدم فى التا **وربما كسرت
الكاف فيهما** اى فى التثنية والجمع **بعد يا او ساكن او كسرة** نحو فيكما وفيكم وفيكن
وبكما وبكم وبكن بكسر الكاف فى الكل وهذه لغة حكاها س عن ناس من بكر بن وائل
قال وهى رديئة جدا سمعنا اهل هذه اللغة ينشدون للحطيئة **شعر**
• وان قال مولاهم على جل حادث • من الدهر ردوا فضل احلامكم ردوا •
ولكن لم ينقل س ذلك بعد الكسر وحكاه الفرا عن النمر قال ولا نعلم احدا من العرب يقولها
غيرهم **وكسر ميم الجمع** اعم من ان يكون فى ضمير رفع او نصب او جر اذا وقف
بعد الها المكسورة نحو عليهم واحترز بالمكسورة عن المضمومة نحو تتوفاهم الملائكة فان
فان الميم لا تكسر وان كانت مكسورة كما قال المص فكسر الميم **باختلاس قبل ساكن** نحو
بهم الاسباب عليهم القتال **وباشباع دونه** اى دون الساكن المذكور نحو منهم احسن
وعليهم جلالة **اقيس** من ضمها قبل الساكن لثقل الخروج من كسر الى ضم ومن اسكانها
قبل المتحرك لان الصلة هى الاصل وفى قوله اقيس نظر وانما حقه ان يقول اسهل
والا فالاقيس الضم لانه اصل حركة واو الجماعة ولما كان احسن اللفظ والمعنى لو قال
فى الاول ايسر وفى الثانى اشهر فيكون التركيب هكذا وكسر ميم الجمع بعد الها المكسورة
باختلاس قبل ساكن وباشباع دونه ايسر **وضمها قبل ساكن واسكانها
قبل متحرك اشهر** فمثال ضمها قبل ساكن قراءة الاكثرين بهم الاسباب بضم الميم و
مثال اسكانها قبل متحرك قراءة الاكثرين صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم ولا الضالين ولكون ما ذكره هو الاشهر من الوجهين قرا به الاكثر **وربما كسرت الميم
قبل ساكن مطلقا** اى وان لم يكن قبلها كسرة ولا يا ساكنة كقوله **شعر**
• منهم بطانتهم وهم وزراؤهم • وهم القضاة ومنهم الحكام • وكقوله **شعر**
• الا ان اصحاب الكنيف وجدتهم • هم الناس لما اخصبوا وتمولوا • انشدها المص فى الشرح
فصل فى الكلام على نون الوقاية **تلحق قبل يا المتكلم** مفتوحة
او ساكنة او محذوفة والكسرة قبلها نحو زنى اكرمنى زنى اهاننى يقرا وصلو بنون
مكسورة **ان نصب بغير صفة** فشمل الفعل ماضيا كان نحو اكرمنى او مضارعا نحو يكرمنى
او امرا نحو اكرمنى منصرفا كما مثلنا او غير متصرف نحو هبنى وعسانى واسم الفعل نحو

عليكني ورويدكني وان واخواتها نحو انني وكانني واحترز من ان ينصب بصفة نحو الضاربي
عند من يراه منصوبا فان نون الوقاية لا تلحقه او جر بمن او عن نحو مني وعني بادغام النون
الساكنة في نون الوقاية او قد بمعنى حسب نحو قدني او قط بمعنى حسب ايضا نحو
قطني وهذا تصريح بان اليا مجرورة فيكون مضافا اليها وهذا مذهب الخليل وس
وسياتي ان شا الله تعالى في باب اسما الافعال او بجل بمعنى حسب ايضا واليا مجرورة
فتقول بجلي او لدن نحو لقد بلغت من لدني عذرا نون بالرفع فاعل يلحق مكسورة
للوقاية عن الكسر في الفعل واسمه ومشبهه وعن مطلق عموم الحركة في المبني على
السكون وحذفها مع لدن واخوات ليت جايز اما لدن فكقوله تعالى لقد
بلغت من لدني عذرا قرئ بالتشديد وبه قرا الاكثرون وبالتخفيف وبه قرا نافع وابو بكر
قال المص وزعم س ان عدم الحاقها للدن من الضرورات وليس كذلك لقراءة نافع ولا يجوز
ان يكون الاسم في قراءته لدو والنون للوقاية او ان لد متحرك الاخر وانما اتى بها للتصون
الاخر من الحركة وانما قال في لد مضافا الى اليا لان نص عليه س واما اخوات ليت
فهو انّ وأنّ وكأنّ ولكن ولعل فيجوز فيها حذف النون الوقاية واثباتها وكون
المحذوف هو نون الوقاية من الاربعة الاول هو مذهب الاكثرين لانها طرف
ولتعينها في لعلي وقيل المحذوف النون الاولى وقيل الوسطى وهو مع بجل
ولعل اعرف من الثبوت في الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقال
بجلك لا يقال قطك الا انهم لا يقولون بجلي لا يقولون قطني ولكن يقولون بجلي
وبجلي اي حسبي قال لبيد شعر فمتى اهلك فلا احفله • بجلي الان من العيش بجل
هذا نصه واما اثبات النون مع لعل فكقوله شعر فقلت اعيراني القدوم لعلني •
اخط بها قبرا لابيض ماجد • وحذفها اعرف نحو لعلي ابلغ الاسباب ومع ليس
وليت ومن وعن وقط وقد بالعكس اي الاثبات معهن اعرف قال المص رحمه الله تعالى لم
يرد ليسي وليتي الا في نظم كقوله شعر اذ ذهب القوم الكرام ليسي • وكقوله
شعر كمنية جابر اذ قال ليتي • اصادفه وافقد بعض مالي • ونص س على ان الحذف
مع ليت ضرورة وقال الفرا ليتي وليتني جايز وظاهره انه يجوز في الاختيار والحذف
مع من وعن نادر ونص بعضهم على انه لا يجوز الا للضرورة كقوله شعر

• ايها السايل عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس مني •

وقطني وقدني اعرف من قطي وقدي وظاهر كلام المص جواز الوجهين فيهما في الاختيار
وقد نص قوم على ان الحذف منهما ضرورة وفي شرح الالفية لولد المص قدي وقطي في
كلامهم اكثر من قدني وقطني وهو خلاف ما تقدم وقد جمع الشاعر بينهما في قوله شعر

قدني

• قدني من نصر الخبيبين قدي • وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء
وكسرها مع يا ودونها ويروى قطني قطني وقط قط وهذا يدل على جواز
الامرين في غير الضرورة هذا كله كلام ابن قاسم وقد تلحق اي نون الوقاية
مع اسم الفاعل وافعل التفضيل حملا على الفعل بطريق الشبه والا فلم تحفظهما من
كسر ليستحقانه ولحوقها مع اسم الفاعل تارة يكون مع كونه ناصبا وتارة مع
كونه خافضا فالاول كقوله شعر وليس الموافيني ليرفد خائبا •
والثاني كقوله شعر امسلمني الى قومي شراحي • وكان القياس في الاول الموافي
بتشديد اليا وفي الثاني امسلمي بتخفيفها وقال هشام في امسلمني انما هذا تنوين لا
نون وقاية وكسر لالتقاء الساكنين واجاز على ذلك زيد ضاربن والبا عنده
منصوبة لا مجرورة ويرده وليس الموافيني اذ لا يجتمع التنوين مع ال واما الحاقها
مع افعل التفضيل فقد استدل عليه المص رحمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال
اخوفني عليكم وفيه ثلاثة اسئلة احدها في اخوف فانه يقتضي ان غير الدجال خايف
لان اصل افعل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما المعنى ان غير الدجال مخوف
منه والثاني في اليا فان افعل انما يضاف الى بعضه واليا لا تقبل ذلك والثالث
في الحاق النون وجواب هذا الاخير ان افعل هذا اشبه به في التعجب وجواب الاول
ان فعله اما خاف او خيف او اخاف والجميع ممكن اما خيف فموافق للمعنى ولكن
يكون من باب اشتمل من ذات النحيين ويكون الاصل اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف
وبهذا التقدير اندفع السوال الثاني واما خاف فعلى ان يكون من وصف المعاني بما
يوصف به الذوات مثل شعر شاعر وموت مايت وعجب عاجب فالاصل اخاف
خوفي ثم قيل خوفي من هذا الشيء اخوف من خوف غيره واصل الحديث خوف
غير الدجال اخوف خوفي ثم حذف الخوفان وخلفهما غير واليا فصار غير الدجال
اخوفني واما اخاف فعلى ان الاصل غير الدجال اخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف
وقد تضمن هذا الجواب والجواب الثاني الجواب عن السوال الاول وتبين على الاوجه
الثلاثة انه لا بد من تقدير مضاف واما في الوجه الثاني فيحتاج الى تقدير مضافين
وهي اي نون الوقاية الثانية من فليني من قول الشاعر شعر

• تراه كالثغام يعل مسكا • يسو الفاليات اذا فليني •

عطف على هي والمراد بالاولى نون الاناث وفاقا لسيبويه بنا على انه اذا دار
المحذوف بين كونه اولا وكونه ثانيا فكونه ثانيا اولى ورجح المص هذا لانها
الثانية في نحو اتامروني والصحيح ان المحذوف نون الوقاية لان النون الاخرى

فاعل والفاعل لا يجوز حذفه وفي البسيط ان كون المحذوف نون الوقاية امر مجمع عليه
والمص نقل الخلاف كما رايت **فصـــــل** يذكر فيه صيغ الضماير المنفصله
من المضمر منفصل في الرفع لا في النصب واما في الجر فلا يكون فيه الضمير الا متصلا
منه اي من المنفصل في الرفع **للمتكلم انا بحذوف الالف في وصل غير تميم** فالضمير
هو الهمزة والنون واما الالف فهي زايدة بدليل حذفها في الوصل وانما تثبت في
الوقف لبيان الحركة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف وكان يلتبس بان
الحرفية بسكون النون ويكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد
تبين فتحها بها التانيث كقول حاتم الطائي هذا فزدي انه مبني هذا مذهب
البصريين وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة
تميم وبعضهم يقول ان الها في قول حاتم انه بدل من الالف واختار المص المذهب
الكوفي واشار بقوله في وصل غير تميم الى ان تميما يثبتونها وصلا ووقفا وبها
قرا نافع وان غير تميم يحذفونها في الوصل ويثبتونها في الوقف **وقد يقال** في
انا **هنا** بابدال همزتها ها **وآن** على وزن بان قال الفرا من العرب من
يقول آن بطيل الالف ويحذف الاخيرة وهي لغة قضاعه وفهم بعضهم من
قوله يطيله ان الالف للاشباع ونقل عنه ابن اباز انها مقلوبه من انا
وهو صريح في ان الالف ليست للاشباع **فان قلت** فكيف يصنع بقوله يطيل
الالف **قلنا** ليس هذا صريحا في كون الالف للاشباع وانما هو ضبط للفظ لينبه
الناظر على الوجه وذلك لانه لو اقتصر على قوله وبعض العرب يقول انا بحذف الاخير
لم يدر هل المراد بقوله ان همزة فنون فقط او همزة فالف فنون اذ صورة الخط فيهما
واحدة فزاد ما يرفع توهم غير المقصود بقوله يطيل الالف قال المص من قال آن
فانه قلب انا كما قال بعض العرب في راى رآ وليست الالف للاشباع لانه لا يكون
غالبا الا في ضرورة **قلت** اما ان الالف ليست اشباعا فظاهر لما قال واما ادعا
القلب فلو ثبت يقوم عليه لاسيما وانا شبيهة بالحرف فينافيه القلب لانه
نوع من التصرف والحروف وما يشبهها غير قابلة له **وان** بهمزة فنون ساكنة
وصلا ووقفا حكاها قطرب **ويتلوه** اي ان الساكن النون وهو اقرب مذكور **تا**
حرفية للخطاب كالاسمية لفظا وتصرفا فتقول انت بفتح التا للمذكر وانت بكسرها
للمونث وانتما للاثنين مذكرين او مونثين وانتم لجماعة المذكرين وانتن لجماعة الاناث
كما تقول في التا الاسمية ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن فالضمير هو ان فقط
والتا حرف خطاب هذا مذهب البصريين وعليه اقتصر المص في المتن وفيه خلاف لا نطيل

بتركم

بتركم **وللفاعل نفعل** وهو المتكلم المعظم نفسه او المتكلم ومعه غيره **نحن** وتحريكه للساكنين
وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو **وللغيبة هو** للواحد
المذكر **وهي** للواحدة المونثة **وهما** للاثنين مذكرين كانا او مونثين **وهم** لجماعة المذكرين
وهن لجماعة الاناث والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند
الكوفيين للاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما
والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حروف الاشباع لا تثبت الا في ضرورة
وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ
لولا الحركة لكانتا كانها للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم
استقلالها سكنت الواو والياء نحو آنه هو هو فكان قياس المثنى والجمع هوما وهوم
وهيت فخفف بحذف الواو والياء **ولميم الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال** اي فيثبت
لميم انتم ما ثبت لميم ضربتم من تسكين واشباع واختلاس لكن لا يجري هنا خلاف
يونس اذ لا يتصل بها ضمير **وتسكين ها هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم**
جاير وقد وردت قراة في السبع واستعمالات للفصحا تشهد بذلك والتثقيل لغة
اهل الحجاز والتخفيف لغة نجد بعد الفا والواو واللام اكثر من التثقيل **وقد تسكن**
بعد همزة الاستفهام كقوله شعر فقمت للطيف مرتاعا فارقني
فقلت اهي سرت ام عاد في حلم وبعد كاف الجر كقوله **شعر**
• وقد علموا ما كهي اني وكيف لي • سلوو لا انفك صبا متيما • ولم يجي
الاسكان بعدها الا في الشعر ولم ينبه على ذلك في المتن **وتحذف الواو** كقوله
• فبيناه يشري رحله قال قايل • لمن جمل رخو الملاط نجيب **والياء** كقوله
• سالمت سعي من اجل سلمى قومها وهم • عندي ولولاه كانوا في الغلو رجا
اضطرارا فلا يستعمل مثل ذلك في السعة **وتسكنها قيس واسد** نحو هو قايم
بواو ساكنة وهي قامت بيا ساكنة **وتشدد هما همدان** بميم ساكنة ودال
مهملة كقوله **شعر** وان لساني شهدة يشتفى بها • وهو على من صبه الله علقم •
وقوله **شعر** والنفس ان دعيت بالعنف ابية • وهي ما امرت باللطف تاتمر
ومن المضمرات ايا خلافا للزجاج فانه ذهب الى انه اسم ظاهر يضاف الى المضمرات
كان اياك بمعنى نفسك ورد بوجوه منها انه لو كان ظاهرا لجاز تاخيره
عن عامله بل يرجح كغيره من الاسما الظاهرة ومنها ان ايا لا يقع في موضع
رفع ومالا يقع في موضع رفع فهو مضمر او مصدر او ظرف او حال او منادى
وصلاحيته ايا ي لغير الضمير متعذر فتعين كونه ضميرا **وهو اي ايا في النصب**

كانا في الرفع يريد انه منفصل مثله لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم او غيره اسما مضافا اليه وفاقا للخليل والاخفش تقول اياي واياك واياه فايا في الصور كلها ضمير نصب منفصل مضاف الى اسم هو يا المتكلم او كاف الخطاب او ها الغائب واختار المص هذا المذهب مستندا الى وجوه منها ان الاسم المجرور بالاضافة خلفه فيما رواه الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب وهذا محمول عند البصريين على الشذوذ فلا حجة فيه واورد المص على نفسه ان هذا المذهب مقتض لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتحقيق وهي ما تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليست كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضماير التي هي اعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة واجاب باختيار ان تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية لكون ايا ضميرا لان التخصيص بتعيين المضاف معرفة وان كان قبلها نكرة والا ازداد وضوحا لازدياده بالصفة نحو قوله شعر علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • باببض ماضي الشفرتين يماني • ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج الى زيادة الوضوح كقول رقبة شعر

• ولو كان الذي كرهت قريشي • ولو عجبت بمكة عجيجا • واما الزام اضافة الشيء الى نفسه فلنلتزمها مستندين بما اعتذر عنها في نحو جاء زيد نفسه كذا قاله قلت الذي اعتذر به عن وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه ان المضاف في مثلها يدل على اعم مما يدل عليه المضاف اليه فان المراد بعين الشيء ونفسه حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك من اضافة الشيء الى نفسه فكيف يلتزم المص في اياك مثلا انه من اضافة الشيء الى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على منع الشيء بعد تسليمه فتامله لا حرفا خلافا للسيبويه ومن وافقه مستندين الى ان الضمير لا يضاف ولا تثبت اضافتها بلفظ شاذ لا حكم في ايا الشواب فلم يبق الا ان تقال ان ايا ضمير وما يتصل به حرف يدل على احوال المقصود به من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى واياك بكسر الهمزة مع تخفيف اليا وهياك بابدال الهمزة المفتوحة ها مع التشديد فصل يذكر فيه المواضع

التي

التي ينفصل فيها الضمير اما على جهة الوجوب او الاختيار او جواز الامرين اعني الاتصال والانفصال على السوا وما ينفصل بذلك يتعين انفصال الضمير اي العامل المنفصل والا انتقض بنحو انما مررت بك ان حصر بانما كقول الفرزدق

• انا الذائد الحامي الذمار وانما • يدافع عن احسابهم انا او مثلي •

الذائد اوله ذال معجمة واخره دال مهملة بمعنى الطارد اي انا الذي اطرد عنه ما يسوء والذمار بكسر الذال المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته والاستشهاد بهذا البيت مبني على ان ما من قوله وانما كافة وقد يقال انها موصولة وانا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد الى ما ولا يضر فوات الحصر المستفاد من انما لحصوله على طريقة المنطلق زيد لكن فيه الطلاق ما على من يعقل لغير ضرورة ولعلنا نتكلم فيه في باب الموصول ان شا الله تعالى ونسب ابو حيان المص في هذا الموضع الى الغلط الفاحش والجهل بلسان العرب وادعى ان ذلك قول لم يقله احد ثم تلى ايات شريفة جعلها مستند تغليطه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله انما اعظكم بواحدة انما امرت ان اعبد رب هذه البلدة وانما توفون اجوركم يوم القيمة ولو كان كما زعم لكان التركيب انما يشكو بثي وحزني انا وكذا الجميع وهذا هجوم بالتخطئة من غير تثبت قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولسان حال ابن مالك يتلو انما اشكو بثي وحزني الى الله وكلام المص هو الصواب وليس منفردا به وتحقيق ذلك ان ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين ان انما للحصر وهو الذي عليه اكثر الناس والثاني ان المحصور بها هو الاخير لفظا وهذا الذي اجمع عليه البيانيون وعليه غالب الاستعمال واذا ثبت لها هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لانك لو وصلت لانفهم التبس اذ قولك انما قمت موضوعه لم يقع مني الا القيام فلو اردت به ما قام الا انا لم يفهم ولا سبيل الى فهمه الا بان تقول ما قام الا انا وبهذا علم سقوط استدلال ابي حيان بالايات المذكورة وما اشبهها لان كلا منها قصد فيه حصر الاخير لا الفاعل ولو قصد حصر الفاعل لانفصل وقول شيخ ان الفصل ضرورة لا يرد عليه لانه بناه على انما ليست للحصر لما نقل واذا تاملت كلام المص وجدته في غاية التحرير وذلك انه قال ان حصر بانما ولم يقل ان وقع بعد انما فهو لا يقول ان حصر بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما لا وجه لرفعه الا ما لم يتواردا على محل واحد او رفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقوله شعر بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد • اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا • فلو نصب بمصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربكه ومن ضربك اياه فان قلت بل يجب فصله في بعض المواضع الصور كما اذا قلت عجبت من ضرب الامير اياه

الغلط

وعلى هذا ينبغي ان يجعل المنصوب في كلام المص صفة للضمير بحذف ما التفسير او دفع مصدر مضاف الى الضمير المنصوب ليصير المعنى انه اذا نصب بمصدر مضاف الى الضمير المرفوع لم يجب الفصل فيسلم من النقض بمثل هذه الصورة لان المصدر فيها مضاف الى ظاهر لا الى الضمير قلت لا نسلم وجوب انفصال الضمير في صورة النقض بل يمكن اتصاله بان يفصل بين المتضايفين فتقول عجبت من ضربه الامير بجر الامير كما وقع في قوله شعر فان نكاحها مطر حرام • فيمن رواه بجر مطر وهذا على حد قوله تعالى في قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر الشركاء او مرفوع بصفة جرت على غير صاحبها كقوله شعر غيلان مية مشغوف بها هو مذ • بدت له فحجاه بان او كربا • قال المص في الشرح في باب المبتدا ان المرفوع بالفعل كذلك اذا حصل الالباس نحو زيد عمرو يضربه هو فتقييد المسئلة ههنا بالصفة ليس بجيد ثم اطلاق الصفة مردود بمسئلة زيد قايم ابواه لا قاعدان نعم جرت الصفة على غير صاحبها ولم ينفصل الضمير فان قلت هل الصفة في هذه المسئلة مسندة الى الضمير المرفوع المنفصل قلت كلام المص محتمل لذلك كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ولان يكون المسند اليه هو الضمير المستكن في الصفة وهذا الضمير البارز المنفصل تاكيد له اذ رفعه بالصفة صادق بالامرين قال الرضي الاستراباذي الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعل كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدان ضاربهما هم نحو والزيدان الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف جاني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل او اضمر العامل او اخر فالاول نحو اياه لمن قال من اضرب ومنه قوله شعر فاياك اياك المراء فانه • الى الشر دعاء وللشر جالب • والثاني نحو اياك نعبد واياك نستعين وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء للاخير من العامل المحذوف والمؤخر او كان اي العامل حرف نفي نحو ما هي امهاتهم وما انتم بمعجزين وقول الشاعر شعر ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين • وانما انفصل هنا لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غايبا مثلا بعد تقدم ذكر زيد فيقال زيد ما قايما على ان يكون في ما ضمير زيد فيؤدي الى استتار الضمير في الحرف واللازم باطل لانه على خلاف لغتهم ولا يخفاك ان هذا الموجب انما هو على لغة من اعمل الحرف وهم الحجازيون في ما واهل العالية في ان واما التميميون

خبر

فوجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتدا او فصل متبوع اي فصل العامل عن الاتصال بالضمير متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم لقد كنتم انتم واباؤكم نحن قام القوم وانت وجئنات واكرمتهم حتى اياك فان اردت بحتى الجارة لم يجز لانها لا تجر الضمير والمبرد يجيزه فيقول حتاك فظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل فان قلت لم عدل المص عن ان يقول او كان الضمير تابعا الى قوله او فصله متبوع قلت لعله ليشمل مسئلة غريبة ذكرها ابو حيان في تفسيره في قوله تعالى واياي فاتقون فانه جعل اياي مفعولا مقدما والياء في فاتقون توكيدا فهذه صورة وقع الضمير فيها تابعا ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل مفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فتعين الفصل ولعله اختار هذه العبارة لهذا المعنى فتامله او ولي الضمير واو المصاحبة كقوله شعر فآليت لا انفك احذو قصيدة • تكون واياها بها مثلا بعدي • او ولي الا كقوله تعالى امر ان لا تعبدوا الا اياه وقال الشاعر شعر قد علمت سلمى وجاراتها • ما قطر الفارس الا انا • او اما كقولك قام اما انا واما انت وقول الشاعر شعر • بك او بي استعان فليك اما • انا او انت ما ابتغى المستعين • او ولي اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله شعر • ان وجدت الصديق حقا لاياك • فمرني فلن ازال مطيعا • وقد يتخيل ان المص لو قال لام الابتدا لكان احسن لشموله لنحو ان الكريم لانت وليس كذلك لوجهين احدهما ان اللام الفارقة ليست لام الابتدا عند ابي علي الفارسي وابي الفتح ابن جني وجماعة فلا يكون التعبير بلام الابتدا شاملا لها على هذا الراي وسياتي في ذلك كلام والثاني ان الفصل في نحو ان الكريم لانت ليس من جهة اللام لحصوله قبلها بل من جهة كونه خبر ان او نصبه اي الضمير عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتفقا رتبة بان يكونا جميعا ضميري متكلم او مخاطب او غايب نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمته اياه فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز الفصل وربما اتصلا غايبين ان لم يشتبها لفظا نحو ما حكاه الكسائي نحو هم احسن الناس وجوها وانضرهموها ومنه قول مغلس شعر • وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة • لضغمهماها يقرع العظم نابها • وقول الآخر شعر لوجهك في الاحسان بسط وبهجة • انالهماه قفو اكرم والد • وهو قليل جدا والوجه الانفصال فان اشتبها لفظا امتنع الاتصال نحو زيد

الدرهم اعطيتموه وفي كلامهم ما يدل على جوازه فانه قال والكثير في كلامهم اعطاه
اياه فاقتضى ذلك ان نحو اعطاهوه واقع في كلامهم بقلة وان اختلفا رتبة بان
يكون احدهما المتكلم والآخر المخاطب او غايب جاز في الثاني الامران الاتصال
والانفصال فتقول الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه واما الاول الذي هو والانفصال
فلا يكون الا متصلا كما رايت ووجب في غير نحوه تقديم الاسبق رتبة مع الاتصال
فيقدم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغايب نحو يا غلام اعطانيك زيد والدرهم
اعطانيه زيد والدرهم اعطيتكه هذا في الامر الغالب وقد جاء غيره كما روي عن قول
عثمان رضي الله تعالى عنه اراهمني الباطل شيطانا فقدم ضمير الغايب على ضمير
المتكلم مع الاتصال قال المص والقياس اراهم اياي وانتقد بان ضمير الجمع للغايب
الذي هو الفاعل في المعنى والقياس اذن اراهم اياي وانما قال مع الاتصال احترازا
من الانفصال فان لك معه تقديم ما شئت منهما فتقول الدرهم اعطيتك اياه
واعطيته اياك لكن هذا مقيد بانتفاء اللبس واما مع وجود اللبس فيجب
تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو زيدا اعطيتك اياه خلافا للمبرد والكثير
من القدماء في بعض النسخ والكثير من القدماء بتنكير كثير وهؤلاء جوزوا
تقديم غير الاسبق رتبة مع الاتصال نحو اعطيتهوك كانهم استندوا فيه
الى ما تقدم من اراهمني الباطل شيطانا لكنهم مع ذلك يقولون الانفصال
احسن وشذ الاك بكسر الكاف في قول الشاعر شعر

• وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • الا يجاورنا الاك ديار •

حيث اتى بالضمير متصلا بعد الا وحقه ان يكون منفصلا فهذا يعد من
الضروريات فلا يقاس عليه بحيث يستعمل مثله في السعة وقد يقال
الحكم بشذوذ الاك مقتض لعدم القياس عليه فيكون قوله فلا يقاس عليه
امر مستغنى عنه فان قلت المنقول عن ابن الانباري جواز ذلك في الكلام
فهو مما يقاس عليه عنده فلعل المص اشار بقوله فلا يقاس عليه الى هذا القول
قلت ان ثبت ان ابن الانباري يجيز القياس على ذلك لا يقتضيه كلام
ابن قاسم وغيره فلا يمكن ان يحكم بشذوذه مستندا في القياس لمنافاته
له نعم يمكن ان يكون مخالفا في الامرين معا في شذوذ الاك ونفي القياس
عليه وح يظهر فايدة الاتيان بالجملة الثانية وذلك لان المخالفة في الاولى
لا تستلزم المخالفة في الثانية اذ من الجايز ان يخالف المخالف في شذوذ الاك
لكونه عنده كثيرا ولا يخالف في عدم القياس عليه لكونه لم يبلغ من الكثرة الى الحد

المسوغ

المسوغ للقياس عليه فلذلك لم يستغن بالاولى عن الثانية وفي بعض النسخ فلا
يقاس عليه ولا يجي نحوه خلافا لابن الانباري فيهما ونختار اتصال
نحو هاء اعطيتكه وهو كل مفعول ثان ليس خبرا في الاصل نحو انلزمكموها
واقتصر سيبويه فيه على ذكر الاتصال قال المص رحمه الله وظاهر كلامه لزوم الاتصال
واجاز غيره الانفصال ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام ان الله ملككم اياهم
ولو شاء لملكهم اياكم ونختار انفصال الآخر من نحو فراقيها في قول الشاعر شعر

• تغربت عنها كارها فتركتها • وكان فراقيها امر من الصبر •

والمراد بهذا كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل ومن نحو منعكها
في قول الشاعر شعر فلا تطمع ابيت اللعن فيها • ومنعكها بشيء يستطاع •
والمراد بهذا كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو مفعول ومن
نحو خلتكه وهو كل ضمير هو ثاني مفعولين اصلهما المبتدا والخبر والانفصال
في هذه الصور الثلاث ارجح عند المص ومن الانفصال في الصورة الاخيرة نحو
قول الشاعر شعر اخي حسبتك اياه وقد ملئت • ارجاء صدرك بالاضغان والحن

صرايم والاحن

ووجه اختيار الانفصال في الصورتين الاوليين ان الانفصال فيما ولي الضمير
المجرورا ولحق الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير
به من المصدر لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته والمصدر يطلبهما لمشابهته له
ووجه اختيار الانفصال في الصورة الاخيرة ان مفعولي خلت فيهما راحة المبتدا
والمبتدا والخبر الذين حقهما الانفصال وكذا اعطيتكه ها نحو كنته وهو ما
وقع خبرا لكان او احدى اخواتها فيختار فيه الاتصال وهو راي المص وصحح
ابن الحاجب وجماعة بان المختار في خبر كان الانفصال ووجه الاول كون
الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فحكمه كحكمه ووجه الثاني ان اسمها في
الحقيقة مضمون الجملة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في
الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين في قولك كان زيد قائما قيام زيد ولا يجيء
في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة شعر لئن كان اياه لقد حال بعدنا •
عن العهد والانسان قد يتغير • وقال شعر ليت هذا الليل شهر •
لا نرى فيه غريبا • ليس اياي واياك • ولا نخشى رقيبا •
وقد جاء على ما حكاه س ليسي ليسي وكانني قال شعر

• عددت قومي كعديد الطيس • اذ ذهب القوم الكرام ليسي •

وقيل لبعض الاعراب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسي

وقال ابو الاسود الدؤلي شعر فان لا يكنها او يكنه فانه •
اخوها غذته امها بلبانها • وفي الحديث ان يكنه فلن تسلط وان لم يكنه
فلا خير لك في قتله ومختلف ثاني مفعول نحو اعطيت زيدا درهما في باب الاخبار
اي ان هذا ايضا مثل ها اعطيتكه في اختيار الانفصال فيه فاذا اخبرت عن الدرهم
في هذا المثال قلت الذي اعطيته زيدا درهم وهذا اختيار المازني لان الاتصال
هو الاصل واختار قوم الانفصال فيه فيقول الذي اعطيت زيدا اياه درهم
على قاعدة باب الاخبار وهنالك تضع الضمير موضع المخبر عنه ويرجح ايضا
يوجب الانفصال عند خوف اللبس فتقول في اعطيت زيدا عمرا الذي اعطيت
زيدا اياه عمرو ونحو ضمنت اياهم الارض في قول الشاعر بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض في دهر الدهارير ونحو يزيدهم حبا الي هم في قول الشاعر شعر
• وما اصاحب من قوم فاذكرهم • الا يزيدهم حبا الي هم •
وذلك لانه استعمل في كل منهما المنفصل في مكان المتصل مع عدم داع اليه غير الضرورة
ووجه ذلك في البيت الثاني ان المدعى ان الاصل فيه يزيدونا انفسهم ثم
صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول قال ابن
هشام في مغنيه وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك
فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه
حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة في حماسة ابي تمام قلت
قدس الله روحه تعالى ما لا دليل عليه في البيت لانه قدمهم بعد ان ذكرهم وقدم ثناءهم
على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا في قومه وهو في غنية عن ذلك
اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اي تذكرهم زاد هؤلاء
القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن
مرتبة قومه فيفيد اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام وقد
قال في الصحاح انه يقال ذكرته بلساني وتذكرته بمعنى فصل
في ذكر مفسر ضمير الغائب وشيء من احكام ضمير الغيبة وسبب بناء الضمير وذكر
مراتبه وما يفعل عند اجتماعها الاصل تقديم مفسر ضمير الغائب عليه لان الوضع
وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدمه ما
يفسره بقي مبهما لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وذلك على خلاف الاصل
وانما حملهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه في بعض المواضع قصدهم
التفخيم والتعظيم فذلك المفسر ان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس

السامع

السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون
ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا وبالتفصيل ثانيا فيكون اكد ولا يكون
المفسر المذكور غير الاقرب اي الضمير مثل جاني زيد وبكر ضربته اي ضربت
بكرا وينبغي ان يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه واما اذا كان الاقرب
مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا بدليل وعليه قول المتنبي شعر
• افاضل الناس اغراض لذا الزمن • يخلو من الهم اخلاهم من الفطن •
فان قلت هذا اذا لم يمكن عود الضمير الا لاحدهما كما في قولك جاء زيد وعمرو
اكرمته واما اذا امكن عوده لاحدهما وعوده اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون
والعمرون واكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم ار فيه نصا بخصوصه
وينبغي ان يجري على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء والصفة مثلا اشياء
متعددة فمن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك
بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب
فقط فتامله واستثنى المص مما ذكره الحالة التي تقوم فيها قرينة تدل على
على كون الضمير مرادا به غير الاقرب فقال الا بدليل اي يدل على ان المراد
الابعد نحو جاني عالم وجاهل فاكرمته ومنه فامنوا بالله ورسوله وانفقوا
مما جعلكم مستخلفين فيه فان فاعل جعلكم ضمير غيبة يعود الى ابعد مذكور
وهو اسم الله تعالى لوجود الدليل عليه قال ابن هشام ومن خفي ما يتعلق
بهذا الموضع جعل الزمخشري الضمير في مثله عائدا الى ابعد مذكور وهو ما
نزلنا او اقربه وهو عبدنا هذا ان قدر الظرف صفة لسورة وايجابه
عوده الى الاقرب وهو العبد ان علقته بفاتوا وكثيرا يستشكل هذا التفريق
واجاب بعضهم بانه اذا اعاد الضمير الى ما نزلنا وعلق بفاتوا فالمعنى فاتوا
من منزل مثله بسورة فيكون المطلوب منهم هو مماثلة ذلك المنزل لهذا
المنزل لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا والظاهر ان المقصود
خلافه بدليل بقية آي التنزيل في مثل ذلك انتهى قال التفتازاني في حاشية
الكشاف وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي ان يعتبر موصوفه
منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة لسورة لم يكن المعنى بسورة من منزل
مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان ياتوا
من عند انفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود
غير بين ولا مبين والجواب عن اصل الاشكال ان هذا امر تعجيز باعتبار الماتى

به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضى وجود المثل ورجوع
العجز الى ان يؤتى منه بشئ ومثل النبى صلى الله عليه وسلم فى البشرية والعربية
موجود بخلاف مثل القران فى البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة
فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضى وجود المثل بل ربما يقتضى
انتفاءه حيث تعلق بامر التعجيز وحاصله ان قولنا ايت من مثل الحماسة ببيت
يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا ايت ببيت من مثل الحماسة **وهو** اى المفسر
بكسر السين **اما مصرح بلفظه** نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه وهذا هو الاصل **او مستغنى
عنه بحضور مدلوله** اى مدلول المفسر **حسا** اى حضورا محسوسا ومثله
المص بقوله تعالى هى راودتنى عن نفسى وقوله تعالى قالت احديهما يا ابت استاجره
فاستغنى بحضور ما يعود اليه الضمير فى قال وهى واستاجره عن ذكره لفظا و
نوزع بجواز عود الضماير المذكورة الى ما قبلها فضمير قال يعود الى يوسف وهى
الى اهله واستاجره الى موسى **او** مستغنى عنه بحضور مدلوله **علما** نحو
انا انزلناه فى ليلة القدر اذ يعلم من الانزال فى ليلة القدر التى هى فى رمضان ان
المنزل القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القران **او** مستغنى
عنه **بذكر ما هو جزء له** والضمير المنفصل عائد الى المفسر بكسر السين والمتصل
عائد اليها اى بذكر شئ يكون ما به التفسير جزءا لذلك المذكور كقول حاتم
اماوى ما يغنى الثراء عن الفتى ۞ اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
فالضمير فى حشرجت وفى بها للنفس لكن استغنى عن ذكرها بذكر ما هو جزء
وهو الفتى **او كل** كقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
فالضمير عائد الى الكنوز وقد استغنى عنها بذكر ما هى له كل وهو الذهب والفضة
او نظير نحو له على درهم ونصفه اى ونصف درهم اخر فعاد الضمير الى نظير
المذكور لا الى عينه كذا قال المص وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطاء لو انه
ليس الذى له عليك نصف درهم اخر وانما المراد منه ومثل نصفه فالضمير عائد
على ما قبله لفظا ومعنى ومن هذا القبيل قوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره
اى من عمر معمر آخر كذا قال ابن قاسم وغيره وتحرير هذا المحل ان تقول اختلف فى
معنى يعمر فقيل يزاد فى عمره بدليل انه قد قوبل بقوله تعالى ولا ينقص من عمره وقيل
يجعل له عمر وينبنى على هذا ان المتكلم فيه فى الاية هل هو شخص واحد او شخصان
فعلى الثانى هو شخص واحد قال مثلا يكتب عمره مائة ثم يكتب تحته مضى يوم
مضى يومان وهكذا فكتابة الاصل هى التعمير والكتابة بعد ذلك هى النقص قال

حشرجت

حيائك

حيائك الناس تعد ركلها ۞ معنى نفس منها انتقصت به جزءا ۞ والضمير فى عمره
راجع الى المذكور والمعمر هو الذى جعل الله له عمرا طالا وقصر وعلى الاول هو شخصان
والمعمر الذى زيد فى عمره والضمير راجع الى معمر آخر اذ لا يكون المزيد فى عمره منقوصا من
عمره وهذا قول الفراء والنحويين ويقال عليهم هب ان المعمر الثانى غير الاول اليس قد
نسب النقص من العمر الى المعمر والمعمر كما قلتم هو الذى يزيد فى عمره ويجاب بان الاصل
ما يعمر من احد قالوا وانما سمى معمرا باعتبار ما آلت اليه حاله مثل قوله قتلت قتيلا
لو يرى الناس مثله فالضمير جاء باعتبار الاصل المحول عنه اللفظ قال ابن هشام
وقد يكون شبيها بهذا عندى قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فان الجمع هنا انما صح
مع ارادة يد واحدة من كل منهما لا مجموع يد كل منهما لما اريد بالايدى الايمان فالجمع للفت
الايدى وارد بها اليمين جاء الجمع باعتبار ما لحظ من المعنى الاصلى لا باعتبار اللفظ
او مصاحب بوجه ما نحو ولا استغنا بمستلزم عن مستلزم كقوله تعالى فمن عفى له
من اخيه شئ فاتباع بمعروف واداء اليه باحسان فعفى يستلزم عافيا فالضمير
من قوله اليه عائد اليه كذا فى شرح المص وهو كلام نقله الواحدى فى البسيط عن
الازهرى ورده ولا استحضر الآن وجه الرد وليس البسيط موجودا عندى لانى
وقد يتقدم الضمير المكمل معمول فعل نحو ضرب غلامه زيد وغلامه ضرب زيد وضرب
غلام اخيه زيد وغلام اخيه ضرب زيد فهذه اربع صور شملها قوله المكمل
معمول فعل لان المضاف اليه يكمل المضاف والاوليان والثالثة جائزتان باتفاق وحكى
المص فى الثانية والرابعة المنع عن الكوفيين والصحيح الجواز ونقله بعضهم عن
الكوفيين ايضا على خلاف ما نقله المص عنهم **او شبهه** نحو ضارب غلامه زيد وضارب
غلام اخيه عمرو **على مفسر صريح** كما سمعته من الامثلة تقديما **كثيرا ان كان المعمول
مؤخر الرتبة** كما فى تلك الامثلة لان رتبة المعمول فيها وهو المفعول التاخر عن
الفاعل فهو بالنظر الى الرتبة متقدم فعاد الضمير عليه وان تاخر لذلك **وقليلا ان
كان متقدمها وشاركه صاحب الضمير فى عامله** نحو ضرب غلامه زيدا قال المص والنحويون
الا ابا الفتح يحكون منع مثل هذا والصحيح جوازه لوروده عن العرب كقول حسان
رضى الله تعالى عنه شعر ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا ۞ من الناس ابقى مجده الدهر مطعما ۞
وانشد ابياتا اخر وهذه المسئلة اجازها قبل المص الاخفش وابن جنى من البصريين
وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والاكثرون على المنع ويعدون ما ورد من ذلك
شاذا ورام بعضهم تاويل الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تاملت والكلام فى
ذلك يطول واحترز المص بقوله وشاركه صاحب الضمير فى عامله من نحو ضرب

غلامها جاز عنده فصاحب الضمير الذى هو هند لم يشارك الفاعل الذى هو غلامها
فى العامل ضرورة ان الاول مضاف اليه والثانى فاعل ولا مشاركة بين عامليهما قطعا
وانما فرق بين الصورتين فاجيزت الاولى ومنعت الثانية لان صاحب الضمير اذا
شاركه فى عامله اشعر به لان الفعل المتعدى يدل على فاعل ومفعول فاذا افتتح
الكلام بفعل ووليه مضاف الى ضمير علم ان صاحب الضمير فاعل ان كان المضاف
منصوبا ومفعول ان كان المضاف مرفوعا فاذا لم يشاركه فى عامله لم يكن قبله
ما يشعر به فيتاكد المنع **ويتقدم** الضمير على مفسره **ايضا** مصدر آض اذا رجع
وهو هنا اما مفعول مطلق حذف عامله اى ارجع الى الاخبار بتقدم الضمير على
مفسره رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فى ذلك واما حال حذف عاملها وصاحبها
والتقدير اخبر ايضا بتقديم الضمير على مفسره او اذكر ايضا تقديم الضمير على المفسر
فيكون حالا من ضمير المتكلم **غير منوى التاخير** حال من الضمير المستكن فى يتقدم
ان جر برب نحو ربه رجلا **او رفع بنعم** نحو نعم رجلا **او شبهها** اى
شبه نعم نحو ساء مثلا وهل الضمير الذى هذه حالة نكرة او معرفة اختار
الرضى انه نكرة استدلالا بانتفاء شرط التعريف فيه وهو تقدم المفسر والمعروف
عند النحاة انه معرفة لكن تعريفه انقص مما كان فى الاول لان التفسير
يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذى فى النكرات
ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات **فان قلت** فكيف حكم بكونه
معرفة مع انتفاء تقدم المفسر وهو شرط كما مر **قلت** قد يمنع كون هذا
شرطا فى تعريفه وانما الشرط وجود المفسر له فى الجملة تقدم او لم يتقدم ولو
سلم فقد يقال انما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته
بذكر المفسر بعده فله فضل النحاة فهو كالمضاف
الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه كما قال الرضى من الاعتذار عن النحاة فى هذا
المقام قال والجبران فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا ظاهر
لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز
قائم مقام المفسر المتقدم **او رفع باول المتنازعين** كقوله **شعر**

جفونى ولم اجف الاخلاء اننى ۞ لغير جميل من خليلى مهمل

وفى جواز مثل هذا خلاف سنذكره فى محله ان شاء الله تعالى **او ابدل منه المفسر**
بكسر السين نحو ما حكاه الكسائى اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وحكى ابن كيسان
الاجماع على جواز هذه المسئلة فيما نقله المص عنه **او جعل المفسر** بكسر السين **خبره**

اى

60

اى خبر الضمير المفسر بفتحها نحو ان هى الا حياتنا الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير لا
يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم
وضع الضمير موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هى النفس تحمل
ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت قال المص وهذا من جيد كلامه ولكن فى تمثيله
بهى النفس وهى العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول
خبرين قاله ابن هشام فى المغنى وفى كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه
ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة فان اراد الزمخشرى ان المثالين
يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحده **قلت**
ظاهر عبارة الزمخشرى ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين فيكفى
من حاول القدح فى ذلك ابداء محتمل اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزمه ابدا
جميع المحتملات فى هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعيين وهو حاصل
بابداء بعض ما يحتمل اللفظ وانتقد بعضهم قول المص ان الاية من قبيل ما فسر فيه الخبر
الضمير المخبر عنه بان الخبر اذا كان مضافا لشئ او موصوفا بشئ وجعل مفسرا كان
المبتدا الذى هو ضمير عائدا عليه باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة ومع يصير
التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو غير جائز قال الطيبى فى كلام
الزمخشرى دليل على ما ذهب اليه المص لانه قال وضع هى موضع الحياة ولم يقل
موضع حياتنا الدنيا الذى هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعنى ان
سياق هذا الكلام دال على ان المضمر هو الحياة فيكون المفسر اذن هو السياق
لا الخبر **او كان** الضمير المتقدم هو **المسمى ضمير الشان عند البصريين** وليس
هذا فقط هو اسمه بل يسمونه ضمير الشان وضمير القصة قال ابو حيان وضمير
الامر وضمير الحديث فهذه اربعة اسماء بصرية **وضمير المجهول عند الكوفيين** لانه
لا يدرى عندهم على ماذا يعود وتسمية البصريين اولى لانهم يسمونه بمعناه و
الكوفيون انما سموه باعتبار وصفه وانما لزم كونه ضمير غيبة دون الفصل
فانه يكون غائبا وحاضرا كما ياتى لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه فى الغيبة و
الحضور والمراد بهذا الضمير الشان او ما هو بمعناه كما مر فيلزمه الافراد والغيبة
كالمعود اليه فالمعود اليه اما مذكر وهو الاغلب نحو قل هو الله احد او مؤنث
نحو فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا قال الرضى الاستراباذى هذا
الضمير كانه راجع فى الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير
مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة

فقيل هو الامير مقبل اى الشان هذا فلما كان المعود اليه الذى تضمنه السوال غير ظاهر اكتفى فى التفسير بخبر هذا الضمير الذى كان يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له قال فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هى كساير اخبار المبتدا لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لابد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما فلا يقال مثلا هو الذباب يطير هذا كلامه ولا يفسر ضمير الشان الا بجملة واما المفرد فلا يكون مفسرا له وفى الصحاح واما قول الشاعر شعر ما هى الا شربة بالحوأب . فصعدى من بعدها او صوبى .
وقول ست الحمارين شعر هل هى الا حظة او تطليق . او صلف وبين ذاك تطليق .
قد وجب المهر اذا غاب الحوق . فان اهل الكوفة قالوا هى كناية عن شئ مجهول واهل البصرة يتاولونها بالقصة انتهى بحروفه فقد نقل عن اهل البلدين جميعا تفسير الضمير المذكور بمفرد وهو غلط خبريه لا انشائية فان الانشائية لا يفسر بها هذا الضمير ووجه ذلك يفهم مما سبق اذا تاملت مصرحا بجزئيها جميعا احترازا من ان يحذف احدهما فتمتنع المسئلة عند البصريين لان ضمير الشان موكد لمدلول الجملة ومفخم له وذلك مناف للحذف خلافا للكوفيين وللاخفش ايضا فى نحو ظننته قائما زيد فانهم يجعلون الها ضمير الشان وقائما مفعولا ثانيا لظننت ويرفعون زيدا بقايم ويغيرون بقايم ومرفوعه ضمير الشان ولا ان هذا تفسير بمفرد فان قلت انما تكون الصفة مع مرفوعها مفردا اذا لم تعتمد واما اذا اعتمدت نحو ما قايم الزيدان فهى مع مرفوعها جملة وهى هنا معتمدة قلت شرط المعتمد عليه ان يكون حرف نفى او استفهام على ما سيجئ وهو مفقود فى المثال وقد يقال انما يتم هذا على راى الشارطين لذلك واما على راى الاخفش ومن قال بقوله فلا ورد الملم مذهب الكوفيين فى المسئلة المذكورة بانه لم يثبت مثلها فى لسان العرب ولو سمع نظير هذا التركيب خرج على ان زيدا مبتدا موخر وظننته قائما خبر مقدم والها عائدة على زيد قلت التخريج خاص بهذا التركيب وليست المسئلة مقصورة عليه عند الكوفيين فمن مثلها عندهم ظننته قائما الزيدان او الزيدون ولا يتاتى هنا ذلك التخريج اصلا وخلافا للكوفيين ايضا فى انه ضرب وضرب بالبنا للمفعول او قام على حذف المسند اليه من غير ارادة له والبصريون

يمنعون

يمنعون ذلك لما تقدم ولامتناع حذف الفاعل ونائبه عندهم وافراده لزوما لانه عايد الى مفرد وهو الشان او الحديث او الامر وكذا تذكيره لازما نحو انه زيد قايم ما لم يليه مونث نحو انها هند حسنة او مذكر شبه به مونث نحو انها قمر جاريتك او فعل بعلامة تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار فيرجح تانيثه فى هذه الصور باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشان والمعنى بالقصة والشان واحد فالوجه فى الصور المذكورة رعاية القصة لكان مناسبة لفظية يحسن بها الكلام ولا عبرة بما ولى الضمير من مونث شبه به مذكر فلا يقال انها شمس وجهك ولا بتانيث فاعل فعل ولى الضمير بلا علامة تانيث فلا يقال انها قام جاريتك فان قلت وقع فى تلخيص المفتاح التمثيل بقولهم هو وهى زيد قايم مكان الشان او القصة فانث فى غير الصور الثلاث فما وجهه قلت المنقول عن البصريين جواز التذكير والتانيث مطلقا لكن يستحسن التانيث مع المونث والتذكير مع المذكر كذا قال ابو حيان وغيره وعلى ذلك يمشى ما فى التلخيص نحو زالدهبى وان كان التفتازانى اعترضه فقال لم اعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان انما يونث اذا كان فى كلام مونث غير فضلة فقوله هى زيد عالم مجرد قياس والمنقول عن الكوفيين ان الضمير يحسب المخبر عنه ان مذكرا فمذكر وان مونثا فمونث فلا يجوز عندهم كانت زيد قايم ولا كان هند قائمة وقول العرب انه امة الله ذاهبة يرد عليهم ويبرز الضمير المذكور مبتدا نحو قل هو الله احد واسم ما كقوله شعر
. وما هو من ياسو الكلوم وتتقى . به نايبات الدهر كالدايم البخل .
هو اسم ما والجملة بعده فى محل نصب على انها خبرها وانما يتاتى الاستشهاد بذلك اذا ثبت ان قايله ممن يعمل ما اعمال ليس ومنع بعضهم وقوع ضمير الشان اسما لما لا نقله ابن قاسم فى شرحه ويبرز منصوبا فى باب ان نحو وانه لما قام عبد الله يدعوه وظن كقوله . علمته الحق لا يخفى على احد .
. فكن محقا تنل ما شئت من ظفر ويستكن فى باب كان كقوله شعر
. اذا مت كان الناس صنفان شامت . واخر مثن بالذى كنت اصنع .
وكاد كقوله تعالى فى قراة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بيا الغايب فى يزيغ مع ينبغى ان يكون فى كاد ضمير الشان وقلوب فاعل يزيغ ولا يجوز ان يكون فاعلا بكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ بيا الغايب وبابه الشعر واحسن الملم فى التعبير بكاد دون عسى لان الغالب فى عسى اقتران خبرها بان وقد قيل انها حينئذ غير ناسخة فلا يضمر فيها الشان

اذ ذاك بل ولو قلنا بانها اسمية لان ضمير الشان لا يفسران وصلتها **وبني الضمير**

لشبهه بالحرف وضعا فيما هو موضوع منه على حرف واحد وحرفين ثم حمل

الباقي عليه ليجري الباب على سنن واحد **وافتقارا** من حيث ان الحرف مفتقر الى

غيره والضمير كذلك فانه مفتقر الى ما يفسره **وجمودا** من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا

يصغر واما هما وهم ونحن فاسماء للواحد والتثنية والجماعة **او للاستغنا** هذا تتميم لشبه

الحرف فدل على عدم انحصار علة البنا في مشابهة الحرف وقد اسلفنا ه

والمراد ان الضمير بني لاستغنائه عن اعرابه **باختلاف صيغه لاختلاف**

المعاني فعقد موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسما توارد

المعاني المختلفة على صيغة واحدة والضماير مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف

المعاني عن الاعراب **واعرفها** اي اعرف المضمرات **اختصاصا ما للمتكلم وادناها**

ما للغايب وهذا مفهوم مما ذكره في اول باب المعرفة والنكرة وانما ذكره هنا

ليفرع عليه الحكم المفاد بقوله **ويغلب الاخص عند الاجتماع** فتقول انا وانت

فعلنا ولا تقول فعلتما وانت وهو فعلتما ولا تقول فعلا **فصــــــل**

في الكلام على ضمير الفصل **من المضمرات الضمير المسمى عند البصريين فصلا**

لانه فصل به بين كونه ما بعده خبرا وكونه نعتا الا ترى انك اذا قلت زيد المنطلق

جاز ان يتوهم السامع ان المنطلق صفة فينتظر الخبر وجاز ان يفهم انه خبر

فاذا قلت زيد هو المنطلق تعين الخبر فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت

بين الخبر والنعت وعينت المنطلق للخبر **وعند الكوفيين عمادا** لانه اعتمد

به على المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شي يكون فصلا الا ترى ان زيدا في زيد

قايم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا من شي واذا كان الفصل اخص كانت

تسميته فصلا اولى لخصوصه لان الاخص يكون مشتملا على الاعم من غير عكس

وتحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة فيكون اولى وقد قرر ابن

الحاجب في شرح المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى فقال تسمية اهل

البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشي يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ

ولما كان هذا المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلا احرى من تسمية الكوفيين

فانهم يسمونه باسم ما يلزمه ويؤدي الى معناه فكانت تسمية البصريين اظهر

ويقع هذا المسمى فصلا وعمادا **بلفظ الضمير المرفوع المنفصل مطابقا**

لمعرفة في افراد وتذكير وتكلم نحو وانا لنحن الصافون الاية وخطاب نحو انك

لانت يوسف ونحو انك انت السميع العليم وغيبة نحو ان هذا لهو القصص

الحق **قبل** ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم في محل جر على انه صفة للحق ويدخل قوله

لمعرفة اي لمعرفة كاينة قبل ضمير الفصل لكن هذا يشكل بقولهم ان الغايات لا تقع

اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك سي وجماعة من

المحققين **فان قلت** يرد عليهم قوله تعالى قل سيروا في الارض فانظروا كيف كان

عاقبة الذين من قبل **قلت** كذا زعم ابن هشام بناء على ان قوله من قبل ظرف

مستقر وانه صلة وهو ممنوع بل الصلة هي قوله كان اكثرهم مشركين ومن قبل

ظرف لغو متعلق بخبر كان والتقدير كان عاقبة الذين كان اكثرهم مشركين من قبل

فلا اشكال **ثابت الابتدا** بالجر صفة لمعرفة ايضا نحو زيد هو القايم **او**

منسوخه اي منسوخ الابتدا كالامثلة المتقدمة نحو انا لنحن الصافون وما

ذكر معه **ذي** خبر صفة لمعرفة ايضا **بعد** اي كاين بعده فقطعت عن

الاضافة وهو صفة لخبر ففيه ما تقدم من الاشكال **معرفة** صفة لخبر نحو

زيد هو القايم وما تقدم من المثل **او كمعرفة في امتناع دخول الالف**

واللام عليه نحو زيد هو افضل منك فالخبر هنا نكرة لكنه مشابه للمعرفة في

امتناع دخول ال عليه فلو كانت النكرة قابلة لال امتنعت المسئلة نحو كان

زيد هو منطلقا **واجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين** في امتناع

دخول ال نحو ما ظننت احدا هو خيرا منك **وربما وقع بين حال وصاحبها**

نحو هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن قرا بنصب اطهر وهو الحسن وابو عمرو ومن قرا

بذلك وقد خرجت على ان هؤلاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في

الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال قال ابن هشام وفيهما نظر اما الاول

فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين **قلت**

قد يمنع كونه غير مؤول بمشتق اذ هو في معنى مولود اتي قال واما الثاني

فلان الحال لا يتقدم على عاملها المعنوي عند اكثرهم **وربما وقع بلفظ الغيبة**

بعد حاضر قائم مقام مضاف كقول جرير ، وكاين بالاباطح من صديق

يراني لو اصبت هو المصابا . فكان القياس يراني انا المصاب مثل ان ترني

انا اقل وهذا كالاستدراك من قوله مطابقا لمعرفة قبل فانه قد وقع في هذا

البيت مخالفا لما قبله فان ضمير الفصل بلفظ الغيبة وما قبله بلفظ الحضور

وهو ياء المتكلم من قوله يراني فاعتذر عنه للعلم بما تراه من انه على تقدير مضاف

اي يرى مصابي فالمضاف مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك

اي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة قالوا الان

جئت بالحق اى الواضح ولولا ذلك لكفر اعمهوم الظرف ولا نقيم لهم يوم
القيمة وزنا اى نا فما لوان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية
واجاز واسيرن جيد سيرا بتقدير الصفة اى واحد والا لم يفد كذا فى مغنى
اللبيب لابن هشام قال وزعم ابن الحاجب ان لا اسناد لو اصيب باسناد
الفعل الى ضمير الصديق وان هو تاكيد له او لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل
يرانى مصابا اذا اصابتنى مصيبة قال ابن هشام وعلى ما قدمناه من تقدير
الصفة لا يتجه الاعتراض قلت الصفة التى اشار اليها انما قدرها على
جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب
اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول
هو الياء ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر وانا اقول ان الاعتراض الذى
اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة وذلك لان
مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع فى البيت ليس نكرة بل
هو معرف بال والحصر مستفاد من هذا التركيب كقولك زيد الفاضل
اى لا غيره وكذا المعنى فى البيت اى لو اصبت انا وانى المصاب بمعنى انه لا
يرى المصاب الا انا دون غيرى لانه لعظم منزلته عنده وشدة صداقته له
يتلاشى عنده مصايب غيره بجنبه هذا فلا يرى غيره مصابا ولا يرى
المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه بدون تقدير صفة ثم رايت
وانت خبير بان هذا المعنى يمكن اجراوه اذا جعل المصاب مصدرا فلا يحتاج
الى تقدير صفة كما ادعاه ابن هشام **ولا يتقدم ضمير الفصل مع الخبر
المتقدم** نحو هو القايم كان زيد وهو القايم ظننت زيدا وشبهه لان
فايدة الفصل صون الخبر من توهم كونه تابعا ولا توهم مع تقديمه ضرورة
ان التابع لا يتقدم على المتبوع فيكون فايدته اذ ذاك منتفية فتمتنع
المسئلة كذا قال المص وفيه نظر للزوم امتناع الاتيان به حيث انتفت
تلك الفايدة واللازم باطل بدليل كان زيد هو القايم بالنصب ونحوه
خلافا للكساى فانه اجاز تقدمه مع الخبر المقدم كذا نقل عنه الفرا ونقل
هشام عنه المنع كقول البصريين وفى كلام المص اشارة الى ان المسئلة مفروضة
فى تقدمه مع تقدم الخبر وحده فلا يدخل فى ذلك نحو زيدا هو القايم ظننت
قال ابن هشام فلو تقدم الاول وتاخر الثانى نحو زيدا ظننت هو القايم
ففى جوازه ذلك نظر **ولا موضع له من الاعراب على الاصح** لان الغرض

به الاعلام من اول الامر بكون ما يليه خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم
يجاء به الا لمعنى فى غيره فلم يجعل له موضع من الاعراب ولم يبين فى الشرح من
المخالف وهم الكوفيون وذكر فى شرح الكافية ان محله باعتبار ما قبله عند
الفرا وباعتبار ما بعده عند الكساى وغيره حكى هذا النقل وكل من قال له موضع
فهو عنده اسم واما القايلون بانه لا موضع له فمن قائل انه حرف ومن قائل هو
اسم يشبه الحرف لانه جئ به لمعنى يشبه معنى الحرف فاعطى حكمه كما تقدم وصحح ابن
الحاجب فى شرح المفصل كونه ضميرا لكونه ذا موضع وكون الموضع باعتبار ما
قبله قال على انه توكيد وانه اذا انتصب ما قبله ناب عن الضمير المنصوب ويرد عليه
ان ما قبله قد يكون ظاهرا والمضمر لا يوكد به الظاهر فلا يقال جاءنى زيد هو على ان الضمير
توكيد لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القايم وايضا فان اللام تدخل عليه فى نحو ان
زيدا لهو القايم ولا تدخل فى تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وقال فى
اماليه انه ليس بتوكيد لانه ليس عبارة عما قبله ولا له مفسر وهذا بناء منه على انه
حرف قال ابو حيان فى الارتشاف وهو قول اكثر النحاة وصححه ابن عصفور **وانما
يتعين فصليته اذا وليه منصوب** اى ما يعلم كونه منصوبا وهذه العبارة اجود
من قول بعضهم فى ضابطه يتعين للفصلية فى باب ظننت واعطيت وكان واخواتها بشرط
اللام او تقدم الظاهر لانه يخرج عنه نحو ظننت زيدا هو المعطى دينارا فلو تتعين
الفصلية ح **وقرن باللام** نحو ان كان زيد لهو الفاضل وان ظننت زيدا لهو
الفاضل اذ يمتنع جعله مبتدا لنصب ما بعده وتابعا لدخول اللام عليه **او وليه ظاهرا
منصوبا** ووليه منصوب نحو ظننت زيدا هو القايم فههنا ايضا تتعين الفصلية لامتناع
كونه مبتدا بسبب نصب ما بعده والبدلية لنصب ما قبله اذا تقرر ذلك فقول المص
وليه ظاهرا معطوف على قوله قرن باللام لا على قوله وليه منصوب لان تعينه للفصلية
مشروط بان يليه منصوب وينضاف الى هذا الشرط احد امرين اما ان يقرن باللام او يلى
ظاهرا منصوبا لكن المص اخل بتقييد الظاهر بكونه منصوبا لانه ان لم يكن منصوبا
لم تتعين الفصلية نحو كان زيد هو القايم لجواز كونه هو بدلا وان كان الاسم ضميرا نحو
كنت انت الرقيب عليهم جاز الوجهان وجاز مع ذلك ان يكون توكيدا **وهو
مبتدا مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب** حكى الجرمى انها لغة بنى تميم وحكى
عن ابى زيد انه سمعهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خير واعظم بالرفع وكان قيس
ابن الذريح شعر تبكى على لبنى وانت تركتها • وكنت عليها بالملا انت اقدر

باب الاسم العلم ولا ادرى ما السبب فى اتيانه بالموصوف بل باب الاسم العلم

وهو الاسم مع ان العلم عندهم مستعمل استعمال الاسما وهو الاسم المخصوص
فالاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة لكن حذفه للقرينة الدالة عليه والمخصوص
فصل اخرج به اسم الجنس نحو رجل فانه شايع غير مخصوص مطلقا لا مقيدا بحالة
دون اخرى وهذا فصل اخرج به غير العلم من المعارف فان الضمير مخصوص باعتبا
انه لا يتناول غير ما استعمل فيه من متكلم او مخاطب او غايب وغير مخصوص
باعتبار صلاحيته لكل منهما واسم الاشارة كذلك مخصوص باعتبار
المشار اليه في الحال غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار اليه مفرد مذكر
بعيد وكذا بقية المعارف تعليقا او غلبة تقسيم لحال العلم الى نوعين لو
حذف لم يضر والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصدا للتسمية به كزيد
وسعاد والغلبة تخصيص احد المشتركين او المشتركات بشايع على سبيل الاتفاق
لا على سبيل القصد كتخصيص عبد الله بابن عمر والكعبة بالبيت ومصنف س
بالكتاب وبعضهم يرى ان ذا الغلبة ليس بعلم وانما اجري مجراه وهو اختيار ابن
عصفور تعيين غير مقدر الشياع احترازا من نحو شمس وقمر فان شيوعهما
مقدر لا محقق او الشائع معطوف على قوله المخصوص الجاري مجراه اي مجرى
المخصوص يعني في اللفظ والمراد به علم الجنس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وبرة
للمبرة وفجار للفجرة فهذه اعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى فانها شايعة كشياع
النكرة غير انها وافقت العلم الشخصي لفظا فجرت مجراه في الاستغنا عن حرف
التعريف وعن الاضافة ومنعت الصرف مع التانيث في نحو اسامة ووصفت
بالمعرفة نحو هذا اسامة المقبل ونصبت النكرة بعدها على الحال ولم يستقبح الابتدا
بها نحو اسامة اجرا من ثعالة قال بعضهم والاطلاق المعرفة على اسامة بكونه مجازا
اذ لا يخالف معناه معنى اسد انما يخالفه في احكام لفظية الا ترى انه داخل في حد
النكرة هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على تعريف هذا التعريف بغالب لفظه واظنه
تابعا للم في شرحه وفي ذلك ما لا يخفى من الانتقاد على من تامل وقد عرفت فيما
سبق ان العلم الجنسي بمثابة العلم الشخصي في كونه موضوعا لشيء بعينه على ما مر
في باب المعرفة والنكرة وقال ابن الحاجب الاعلام الجنسية وضعت اعلاما للحقايق
الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد
من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول لغيرها ثم انما
واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل
لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد مطابقة كل كلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم

الانسان

64

الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في
الخارج على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على
الفرد الخارجي ليس بطريق الحقيقة قاله الرضي الاستراباذي واذا كان لنا تانيث لفظي
كغرفة وبشرى وصحرا ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس بان يكون لنا تعريف لفظي
فاختار ما اختاره المص ان الاعلام الجنسية نكرة بحسب المعنى معرفة بحسب اللفظ فقط
وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه اي من المستعمل لغير العلمية نحو حارث واسد
ويزيد وفضل اعلاما فانها استعملت قبل العلمية لغير العلمية فهي اعلام نقلت من ذلك
المستعمل غير علم وما سواه مرتجل نحو سعاد وادد فان كلا منهما لم يستعمل قبل العلمية
لغيرها وارتجال الخطبة والشعر ابتداوهما من غير تهيئة قبل ذلك كذا في الصحاح فاذن
معنى كون العلم مرتجلا انه ابتدي بالتسمية به من غير ان يكون مسبوقا باستعماله غير
علم وتقسيمه الى منقول ومرتجل هو راي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا بعض
جهل اصلها وهو ظاهر مذهب س فيما حكاه وقيل كلها مرتجلة وهو راي الزجاج
والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا وموافقتها للنكرات
بالعرض لا بالقصد قيل والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فما هو علم
بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وهو اي العلم المرتجل اما مقيس بان يكون موافقا حكم نظيره
من النكرات وامثلته كثيرة وما شاذ بان يكون مخالفا لحكم نظيره من النكرات
اما بفك مدغم نحو محبب فقياسه الادغام لانه مفعل لانتفا م ح ب
وظن ابو حيان ان التقسيم للعلم من حيث هو فاعترض بانه فاته ادغام ما
يفك نحو معد فان ميمه اصلية فحقه معد لانه لم يلحق بجعفر ولا يخفى
اندفاعه بما عرفت من عود الضمير الى العلم المرتجل وذلك لان معدا منقول
لا مرتجل وقد وقع في المفصل ما يقتضي ان محل التقسيم هو المرتجل لا مطلق العلم
او فتح ما يكسر نحو موهب وموظب فان القياس كسر العين لان ذلك حكم
كل معتل فاؤه واو وعينه صحيحة نحو موعد وموعد ولا يصح ادعاء ان
وزنه فوعل اذ ليس في كلام العرب م و ه ب ولا م و ظ ب او كسر ما يفتح
نحو معدي كرب وفي المبهج لابن جني قال احمد بن يحيى هو من عداه الكرب اذا
جاوزه وانصرف عنه وهو شاذ لمجيئه على مفعل بالكسر مع كون لامه معتلة
وبابه مفعل ومثله ماوي الابل وتوهم الفراء ان ماقي العين من هذا وليس
كذلك لان ميمه اصلية او تصحيح ما يعل نحو مدين وقياسه مدان ومكوزة
وقياسه مكازة وحيوة وقياسه حية سياتي في التصريف او اعلال ما يصح

المرتجل

بيان يصح

نحو داران وماهان قياسهما دوران وموهان بالتصحيح نحو الجولان والطوفان
وما عري من اضافة كعبد الله واسناد نحو برق نحره ومزج نحو بعلبك و
ستي والمراد به ما ركب من اسمين ثانيهما متزل منزلة ها التانيث مفرد
ويرد عليه نحو حيثا وانما عليٍّ فليسا بمفردين ولاهما شيا مما ذكر وما لم يعر
من الاضافة او الاسناد او المزج مركب وقد تقدمت المثل فذو الاسناد
جملة نحو شاب قرناها وبرق نحره وذو الاضافة كنية ان صدر باب
وام نحو ابي بكر وام كلثوم وغير كنية ان فقد التصدير باب وام نحو عبد الله
وعبد الرحمن وذو المزج ان ختم بغير ويه نحو بعلبك ومعدي كرب اعرب
غير منصرف فلا ينون ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة وهذه هي اللغة
الفصحى وقد يضاف صدره الى عجزه فيعامل العجز بما يقتضيه حاله من صرف
وعدمه وقد يلتزم فيه منع الصرف ويعامل الصدر ايضا بما يقتضيه حاله الا
في فتحة الحرف العليل في حال النصب فلا يظهر نحو رايت معدي كرب ونقص
المص لغة اخرى وهي بناوه تشبيها له بخمسة عشر فلو قال هنا وقد يبنى
لوستوفي اللغات ويطابق قوله في المختوم بويه كسر وقد يعرب ولعلك لا تغفل
عما نبهناك عليه من مساحة في كلام المص وان ختم بويه كسر في جميع الحالات
ولم ينكرس فيه غير هذا وقد يعرب غير منصرف على ما صرح به الجرمي قيل وانما
يقبل هذا اذا كان مستنده فيه سماعا والا فالقياس البنا فيه وقد اسلفنا في ذلك
كلاما في باب اعراب المثنى والمجموع على حده وربما اضيف صدر ذي الاسناد
الى عجزها اي الجملة ولو قال الى عجزه بالتذكير لكان اولى لانه تفسير للضمير المذكور
ولان تسمية ذلك جملة مجاز باعتبار ما كان عليه ان كان العجز اسما ظاهرا فخرج
المضمر مستترا كان نحو يزيد في قوله شعر نبئت اخوالي بني يزيد • او ان اضيف يزيد
الى الضمير المستتر تنقله من الاستتار والرفع الى البروز والخفض فتقول يزيدها فيتغير
لفظ العلم او بارزا كالوسميت بكنت فلو اضفت صدره الى عجزه لقلت كاني كما تقول
غلامي فيتغير ايضا واما تعبير بحد نحره فقل اعرابه لا في ذاته واجاز بعضهم في نحو قمت
علما الاعراب فتقول جا قمتُ ورايت قمتًا ومررت بقمتٍ بالتنوين والحركات الثلاث
على التا ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل
وقد غير الفعل لاجل الضمير مثل ذلك بني من قال كستي ومنه العلم اعم من ان يكون
مفردا او غير مفرد اسم اللقب وهو ما اشعر برفعة مسماه او ضعته نحو زين
العابدين وانف الناقة وصالح وبطة ويتلو غالبا اذا اجتمع هو والاسم اسم ما

لقب

لقب به نحو مررت بعبد الله جمال الدين وانما جعل تاليا للاسم لان اللقب غالبا افخم
من الاسم فتقديم غير لاوضح ليكون الذكر الاوضح فايدة ولان اللقب شبيه بالصفة في
موخرة عن الموصوف واحترز بقوله غالبا عن نحو قول الشاعر شعر
• ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها • عني حديثا وبعض القول تجريب •
• بان ذا الكلب عمرا اخيرهم حسبا • ببطن شريان يعوي حولها الذيب •
وقد اجتمع الامران في قوله شعر انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ما السماء •
فقدم اللقب اولا واخره ثانيا وقوله باتباع ظرف مستقر في محل نصب على الحال
من فاعل يتلو وهو الضمير العايد الى اللقب اي اذا اجتمع الاسم واللقب فان الاسم
يتقدم ويتلوه اللقب ملتبسا باتباع اما ان يجعل بدلا او عطف بيان او قطع عن
التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوف او بنصبه مفعولا بفعل محذوف فيحمل
ما ذكر من الاتباع والقطع مطلقا اي سوا كان الاسم واللقب مركبين كعبد الله
انف الناقة او مفردين كسعيد كرز او مختلفين كعبد الله بطة وزيد زين العابدين
او باضافة ان كانا مفردين فيجوز في المفردين الاتباع والقطع ووجه ثالث
وهو اضافة الاول الى الثاني وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو الاضافة
ويرده النظر الى السماع كقول العرب في شخص يسمى يحيى ويلقب بعينان
لفخامة عينيه هذا يحيى عينان بالالف رفعا فلم يضف بل اتبع بيقين وهذا
بخلاف قولهم يحيى عينين نصبا وجرا فانه يحتمل الاضافة والاتباع وكلام المص
في الشرح صريح او كالصريح في ان ثم يجوز الاوجه الثلاثة الا انه ترك ذكر
الاتباع والقطع لظهور الامر فيهما من حيث كانا جاريين على الاصل ونص على الاضافة
بالذكر تنبيها على افتقارها الى التاويل وذلك لانها على خلاف الاصل من حيث ان
الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشي الى
نفسه فيحتاج الى تاول الثاني بالاسم والاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه
والمسند اليه حقيقة هو المسمى فيكون معنى قولك جاني سعيد كرز جاني مسمى هذا
الاسم فلا يكون اذًا من اضافة الشي الى نفسه ويلزم العلم ذا الغلبة في
حال كونه باقيا من الاختصاص الحاصل بسبب الغلبة ما عرف به قبل
اي قبل علميته فان له تعريفا سابقا وهو التعريف بال او الاضافة وتعريفا
متجددا وهو تعريف العلمية فيحفظ عليه ما كان معرفا به قبل العلمية دايما
ان كان مضافا كابن عمر فلا يزايله في حال اختصاصه بالمضاف اليه اصلا
والصواب ان لو قال ذا اضافة وقد نبهناك على تسامحه في مثل ذلك

انتفا وغالبا معطوف على دايما اى يكون لزوم ما عرف به قبل العلمية مستصحبا
له في حالة اختصاصه على جهة الغلبة ان كان ذا اداة كالنابغة فلا تزايله
الاداة غالبا وقد تزايله في بعض الاحيان كقوله شعر ونابغة الجعدى بالرمل بيته •
عليه صفيح من تراب منضد • ولنفصح هذه المسئلة بايضاح وترتيب
فنقول اعلم ان ذا الغلبة نوعان ذو اضافة وذو ال وان كان لكل منهما باقى
على علميته واختصاصه وزوال ذلك فاما ذو الاضافة الباقى على حاله من
العلمية والاختصاص فلا يجوز في حال من الاحوال ان يفارقه ما عرف به في الاصل
وهو المضاف اليه واما ذو الاضافة غير الباقى على اختصاصه فيجوز استعماله
بغير ما عرف به في الاصل الا ترى انك تقول ما من ابن عمر كابن الفاروق قاله في
شرح ابن قاسم كالفاروق وهو سهو لان الاخبار عن ابن عمر لا عن عمر
ثبت في المثال المذكور انه استعمل بالمضاف اليه وذلك في قوله ما من ابن عمر
وبدونه وذلك في قوله كابن الفاروق وهذان الوجهان مفهومان من
قوله ويلزم ذا الغلبة الخ فان مفهومه انه اذا لم يبق على حاله لا يلزمه المضاف
اليه بل يجوز ان يستعمل به ويجوز ان يستعمل بدونه واما ذو الاداة الباقى
على اختصاصه فيلزمه ما عرف به في الاصل غالبا واحترز بغالبا مما نزول ها
وجوبا في الندا نحو يا صعق وشذوذا في غيره نحو هذا يوم اثنين هذا عيوق
واما ذو الاداة الذى زال عنه الاختصاص الحاصل بالغلبة فنوعان ما قصد
تعريفه بعد ذلك وما لم يقصد وكلاهما يجب نزع ال عنه ولكن الاول يضاف
نحو اعشى ثعلب ونابغة بنى ذبيان والثانى يبقى على تجرده وتنكيره كقول بعض
المشركين يوم احد ان لنا العزى ولا عزى لكم الشاهد في الثانى ومثله اى
مثل ذى الغلبة الباقى على حاله في مطلق لزوم ال ولا يريد ومثله في لزوم ما
عرف به اولا هذا النوع انما تعريفه بالعلمية وال فيه زايدة لا للتعريف وانما
وانما دخلت مع العلمية لا قبلها ما قارنت الاداة نقله كالنضر والنعمان
او ارتجاله كالسموأل واليسع فان قلت التمثيل بالنعمان لما قارنت الاداة
نقله منظور فيه وذلك لانه يخالف قول المص في الخلاصة •

• وبعض الاعلام عليه دخلا • للمح ما قد كان عنه نقلا •
• كالفضل والحارث والنعمان • فذكر ذا وحذفه سيان •

وكذا في التمثيل باليسع لما قارنت الاداة ارتجاله نظر لجواز كونه منقولا من الفعل
قلت اما الاعتراض الاول فقد اورده ابن قاسم وليس بجيد لان تمثيله

في الالفية بالنعمان للعلم الملموح فيه اصله انما يتاتى اذا كانت التسمية بنعمان بدون
اداة والتمثيل به هنا لما اذا سمى به والاداة فيه فلا تنافى واما الاعتراض في اليسع بجواز
كونه منقولا من الفعل فيندفع بان ذلك يابى دخوله الطبيه في الاصل وفي الكال وفي
المنقول من مجرد عن الاداة صالح لها اى الاداة ملموح به الاصل المنقول منه
وجهان ادخال ال وتركها وادرج عليه انا اذا لمحنا الاصل فانا ندخل ال ولابد
وليس كما ذكروا بل لمح الاصل يقتضى ان يثبت له حكم الاصل وهو قبل العلمية كان
يستعمل بالوجهين فكذلك بعد العلمية اذا لمح الاصل واما اذا لم يلمح اصله وانما يمتنع
ال قال ابن يعيش والذى يدل على ان تعريف هذا النوع انما هو بالعلمية لا باللام قولهم ابو عمرو
ابن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وظاهر كلام المص انه يجوز لنا
فيما لمح اصله وجهان قياسا ولو صح ذلك لكان اكثر الاعلام المنقولة يجوز فيه ذلك نحو
زيد وعمرو وبكر وخالد ومحمد واحمد ولا سبيل الى ذلك فينبغى ان يحمل كلامه على معنى ان
ذلك ياتى في العربية على وجهين وذلك سماعى وقد ينكر العلم تحقيقا كقوله نوفا البكالى
ليس موسى بنى اسرائيل وانما هو موسى اخر او تقديرا كقول ابى سفيان لا قريش بعد اليوم
وقول بعض العرب لا بصرة لكم وقد عرفت من هذا ان محل التحقيق هو ما اذا كان العلم قد
حصل فيه اشتراك عارض بان سمى به اثنان او اكثر وان محل التقدير هو ما اذا لم يحصل
بالفعل اشتراك عارض في العلم فيجرى مجرى نكرة غيره او يجرى نكرة ليست العلمية سابقة
على كونها نكرة فبهذه الصفة التى قدرناها يندفع ما يقال اذا نكر العلم فهو نكرة فما معنى
كونه يجرى مجرى نكرة ويسلب العلم التعيين بالتثنية والجمع لتغير الصورة التى
وقعت التسمية بها لما سبق ولا فرق بين ان يكون الجمع مكسرا او مصححا مذكرا او مؤنثا
كالخوالد والهنود والزيدين والزينبات وكان ينبغى ان يقول ويجب التنكير عند ارادة
التثنية والجمع لئلا يتوهم بتغيير العبارة ان هذا شئ مخالف لما تقدم بالنسبة الى
التنكير فيجبره بحرف التعريف ان اردت تعريفه والا فليس هذا بعدم من العلم المفرد
وانت تقول رب زيد لقيته وقالوا الكل فرعون موسى وكذا تقول رايت زيودا
وهنودا قال شعر رايت سعودا من شعوب كثيرة • فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك •
وقد ضمنت شطر هذا البيت في زمن الصبا مادحا للمص فقلت •

• فيا طالبى علم اللسان ابن مالك • مطالب فضل لم يشب بمهالك •
• وكم من سعود للنحاة رايتها • فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك •

وجبره بحرف التعريف انما يكون عند انتفاء المانع واحترز بذلك من نحو عبد الله اذا
ثنى او جمع ان تدخل عليه ال لما علم منا فاتها للاضافة والعلم بذلك اغناه عن التنبيه

عليه فلذلك تقول هذان عبدالله وهؤلاء عبيدالله واعبدالله وقد يقال لا تدخل هذه
المسئلة تحت كلامه البتة لان العلم المجموع وان انما تثنى وتجمع المضاف لانهم اجروا
على جزئي العلم ذي الاضافة ما اجروا على غلام زيد الا ترى انهم اعربوا الثاني اعراب
غير المنصرف اذا كان معه علة اخرى غير العلمية كابي هريرة وابن اوبر **او في نحو جماديين**
وهو ما كان المثنى فيه اسما لمتعدد متلازم بالكلية ذلك المتعدد اسم من ذلك اللفظ
بالحقيقة **وعمايتين** وهما جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية فهذا
كجماديين فانهما اسمان لشهرين معرفتين كل منهما يسمى جمادى لكن تميز احدهما عن الاخر
بالصفة فيقال جمادى الاولى وجمادى الاخرة **وعرفات** وهو ما كان الجمع فيه علما للواحد
اذ ليس معناه مواضع اسم كل منها عرفة وانما عرفة وعرفات مترادفان وقد تقدم قول
الفراء ان عرفة مولد وليس بعربي محض وسبق رده بانه قد ثبت في الصحيح الحج عرفة
واعلم ان كلام المص مشكل لان الاستثنا فيه اما ان يرجع الى الجملة الاولى او الثانية
وكلاهما باطل اما الاول فلانه مقتضاه ان عرفات جمع لم يسلب مفرده التعيين فتدعي
ان عرفات ليس جمعا لعرفة وانما هي بعرفة مترادفان واما الثاني فلانه مقتضاه ان ما
ذكر من المستثنيات كلها يسلب فيها العلم التعيين ولكنه لم يجبر بحرف التعريف ولا يخفى
بطلان ذلك نعم يمكن جعل الاستثنا منقطعا فلا يرد عليه هذا فتامله **ومسمى الاعلام**
اولوا العلم من الملائكة والانس والجن والقبائل نحو جبريل وزيد والولهان وربيعة
وما يحتاج الى تعيينه من المالوفات من الامكنة والكواكب والجبال الذي لا يعقل من
من فرس وبغل وحمار وشاة وكلب نحو مكة وزحل وسحاب ودلدل ويعفور وشدقم
وهيلة وواشق قال ابن هشام ومنه اسماء الكتب وهي عندي من الاعلام النوعية
لا الشخصية الا ترى ان كل نسخة ونسخة اخرى من نسخ كتاب الفارسي العضدي يسمى
بالايضاح لا يختص بذلك نسخة دون اخرى لان اسامة كذلك وكذا الباقي فاذا قلت هذا
الايضاح فهو كقولك هذا اسامة تشير الى فرد حاضر واذا قلت الايضاح خير من الجمل
والمفصل فهو كقولك اسامة اجرا من ثعالة فهو علم جنس في المالوفات **وانواع معان**
نحو برة للبرة وفجار للفجرة **وانواع اعيان لا تولف** كابي الحارث واسامة للاسد
وابي جعدة وذوالة للذئب واحترز بقوله لا تولف من المالوفات فان الاعلام توضع
لاحادها لا لجنسها **غالبا** اشار به الى ما وضع قليلا من الاعلام الجنسية لما يولف
من الاعيان نحو هيان بن بيان للمجهول العين والنسب وهذا المثال لا يستعمل استعمال
ذي الاداة الحضورية لان حضور الشيء ينفي جهالة عينه فلم يبق الا ان يستعمل
استعمال ذي الاداة الجنسية فيقال هيان بن بيان لا تقبل روايته ومثله

انظر كلام الشارح

بروبه هيان بن بيان اي بروبة مجهول العين والنسب **ومن العلم النوعي ما لا يلزم**
التعريف نحو فينة وغدوة وبكرة وعشية قالت العرب فلان ما ياتينا فينة بلا
تنوين اي الحين دون الحين وفينة بالتنوين اي حينا دون حين فتخلفه التقدير ان
فلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية اي الاوقات المعبر عنها بهذه الاسما ومنعها من
الصرف حين قصدت معها ما يقصد بالمعرف بال العهدية او الجنسية ولك ان تصرفها
اذا اردت معنى غدوة من الغدوات وكذا الباقي وباب ذلك كله السماع فليس لك ان
تستعمله في نحو اسامة **ومن الاعلام الجنسية الامثلة الموزون بها** فيعض
الاحيان ولا قليست ملازمة للعلمية بدليل قولك كل افعل لا ينصرف علما فالمراد اذن ما
قد يكون من الاعلام الجنسية الامثلة لا ان كل موزون بها علم ثم اجرا الامثلة الموزون بها
مجرى الاعلام هو اصطلاح للنحاة مخترع من غير ان يقع ذلك في كلام العرب وانما يكون
كذلك اذا عبر بها عن موزوناتها ولم يدخل عليها ما يقتضي تنكيرها ككل ورب ومن
الاستغراقية وغيرها من علامات التنكير **فما كان منها بتاء تانيث** نحو فاعلة وزن
قايمة **او وزن الفعل بزاولي** نحو افعل وزن احمد وانما لم يذكر الوزن الخاص بالفعل
لانه يجب معه حكاية الحال التي كان معها موزونه فتقول استفعل فعل ماض دال
على الطلب وانفعل لازم مطاوع لفعل واما ان الوزن الخاص بالفعل قد يكون نحو جودا
في الاسم كافي يقم واستبرق ودئل فلا مدخل له هنا ضرورة انه ليس الكلام في الموزون
وانما هو في الوزن باعتبار موزون ما فانما يجري عليه حكم موزونه الاصلي فتامله
او مزيدا اخره الف ونون نحو فعلان وزن سكران **او الف الحاق مقصورة**
نحو فعنلى وزن حبنطى واما الممدودة فلا اثر لها فتقول فعلاء ملحق بقرطاس وفعلا
ملحق بفسطاط **لم ينصرف الا منكرا** هذا خبر المبتدا من قوله فما كان منها ان جعلنا ما موصولة
وجواب الشرط ان جعلناها شرطية ثم يجي الكلام في ذلك على اعراب اسما الشرط
فيجعل ما الشرطية هنا مبتدا ايضا لكن خبرها هل هو جملة الشرط او جملة الجواب
او مجموعهما فيه خلاف والصحيح الاول فلا يكون قوله لم ينصرف الا منكرا خبرا لما
الشرطية وذلك نحو كل فعلة حاكمها كذا وان افعل لا ينصرف وما فعلان مونثه
فعلى الا ويمنع من الصرف وكل فعنلى تقلب الفه في التثنية يا قال سيبويه
قلت للخليل في قوله افعل كل افعل اذا اردت به الوصف لا ينصرف كيف قلت
لا ينصرف وقد صرفته فقال افعل هنا مثال وليس بصفة ثابت في الكلام
انما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وانما ينصرف لانه
نكرة ولو اشرت به الى معلوم لم تصرفه للزنة والعلمية كقولك افعل لا ينصرف

اذا كان صفة فانك لا تصرف افعل كانك قلت هذا البنا وان كان على زنة منتهى
التكثير نحو مفاعل ومفاعيل او ذا الف تانيث مقصورة كفعلى او
ممدودة كفعلاء لم ينصرف مطلقا معرفة كان او نكرة تقول حمرا فعلاء وحبلى
فعلى وكل فعلاء معرب ظاهرا وكل فعلى معرب تقديرا فلا تصرف شيئا من ذلك
فان صلحت الالف لتانيث او الحاق نحو فعلى بفتح الفا وفعلى بكسرها
فان الفهما قد يكون للتانيث نحو سكرى وذكرى وقد تكون للالحاق نحو ارطى
ومعزى جا في المثال اعتباران كقولك كل فعلى بفتح الفاء مثلا وفعلى بكسرها
تقلب الفه في التثنية يا ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلتها
للالحاق صرفته لتنكيره بدخول كل وجميع الاوزان الذى ذكرها المص لا تصلح
الا للاسما فخرج عن كلامه نوعان ما كان وزنا لاسم وليس شيئا مما ذكر
فليس فيه الا الصرف وذلك يوخذ من مفهوم كلامه فان ذلك لم يذكر في
واجب المنع ولا فيما يجوز فيه الوجهان فلم يبق فيه الا وجوب الصرف مطلقا
كقولك فاعل اسما يجمع على فواعل او وصفا يجمع على فعل او فعال وما كان
وزنا للفعل غير ما ذكرنا كقولنا فعل وفعل وفعل فهذه ان اريد بها العموم
فالاعراب والصرف كالذى قبله وان اريد بها خصوصية الفعل حكيت كقولك
ضرب فعل وعلم فعل وظرف فعل ولم يتعرض لهذا لانه لم يتعرض للوزن الخاص
بالفعل لان بابها باب الحكاية وان قرن بما ينزله منزلة الموزون فحكمه
حكمه في الصرف وعدمه تقول مررت برجل فاعل تكنى به عن فاضل مثلا فتصرف
لان حكم المكنى عنه الصرف وتقول مررت برجل افعل تريد به افضل فتمنعه
من الصرف وان كان نكرة لانه كناية عن صفة لا تنصرف ويدل على انه في
موضعها ان موقعه هنا موقع النعت اذ لا يتاتى ان يكون علما هنا لان العلم
لا يوصف به ولان المعرفة لا تكون صفة للنكرة وهذا مذهب س
ومخالفه المازني واستدل له السيرافي بان افعل اقصى احواله ان يكون كاربع
اذا وصف به فهو اسم وصف به وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف ورده
ابن الصايغ بان اربعا وضع على ان يكون اسما لا وصفا فعرضت الوصفية
فيه فلم يعتد بها وافعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسما ولا صفة فينبغي ان
يراعى حكمه الحاضر له وكذا بعض الاعداد المطلقة التى لم يقيد بمعدود
ولا محذوف وانما تدل على مجرد العدد يعني انها تكون اعلاما فلم تنصرف ان انضم
الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين نص عليه ابن

جني في سر الصناعة ووقع في بعض نسخ المفصل قال ابن الحاجب والظاهر ان
جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه علم
لكنت مبتديا بالنكرة من غير مخصص قال ووجه ضعفه انه يودي الى ان يكون
اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير
من امراة اي كل رجل خير وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص
ببعض جنسها وكنوا بفلان وفلانة عن علم مذكر عاقل وعلم مؤنث عاقل نحو
زيد الذى هو علم لمذكر عاقل وهند الذى هو علم لمؤنث عاقل وفيه لف ونشر
مرتب فزيد يرجع الى فلان وهند يرجع الى فلانة قال الشاعر شعر

الا قاتل الله الوشاة وقولهم ... فلانة اضحت خلة لفلان

فيجري اعني فلان وفلانة مجرى المكنى عنه اى يكونان كالعلم فلا تدخلهما اللام ويمتنع
صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على امر
ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام لا يقال جاني فلان وفلان اخر اذ هو موضوع
للكناية عن العلم فالثاني مثل الاول في انه غير نكرة وان كان المكنى عنه قد ينكر
والفرق بينه وبين مررت بزيد وزيد اخر انك اردت واحدا ممن يسمى بزيد وليس
هذا يتاتى في فلان قال ابن الحاجب فلان وفلانة علمان للاعلام الاناسي وهي
من باب اسامة لانها تنطلق على كل علم منها فهي موضوعة لحقيقة اعلام اناسي من
يعقل فان لها حقيقة ذهنية كما ان لجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة
قال ولم يثبت استعمالها الا في الحكاية تقول قال زيد جاني فلان ولا تقول ابتدا
جاني فلان من غير ان تحكى عنه ذلك عن احد قال الله تعالى ويوم يعض الظالم على
يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانا
خليلا وهذا الذى ذكره ابن الحاجب من انها لا تستعمل الا في الحكاية نص عليه ابن
السراج قبله ولكنه مخالف لقول ابن السكيت اذا كنيت عن الادميين قلت
لقيت فلانا ويدل عليه ما رواه الاصمعي من قول مرار العبسي شعر

سكنوا شبيثا والاحص واصبحت ... نزلت منازلهم بنو ذبيان
واذا فلان مات عن اكرومة ... دفعوا معاوز فقده بفلان

وقال معن اوس شعر

اخذت بعين المال حتى نهكته ... وبالدين حتى لا اكاد ادان
وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى ... ورد فلان حاجتي وفلان

قلت كون فلان وفلانة علمين للاعلام الاناسي منظور فيه لان تلك الالفاظ
فعلى هذا اذا قلت قال زيد جاني فلان معناه جاني مسمى فلان وانما سماه لفظ ك

ليس هذا كزيد في جاني زيد لان مسماه ذات **قلت** هذا الاشكال اورده
ابن هشام رحمه الله تعالى ولم يجب عنه ويمكن ان يجاب بان معنى جاني زيد
فلان جاني مسمى مسمى فلان فلما صح الاسناد الى لفظ زيد والمراد مسماه صح الاسناد
الى فلان والمراد مسماه مسماه ولا اشكال وكذا القول في فلانة **وابي فلان**
وكنوا بابي فلان **وام فلان عن نحو ابي بكر** في كنية المذكر العاقل **وام سلمة**
في كنية المونثة العاقلة ووقع في بعض النسخ وام فلانة وهو تحريف من الناسخ
او وهم فيه ما تقدم من اقتران فلانة بفلان ومما تاخر من اقتران الفلان
بالفلانة وذكر كلمة الام ايضا والتمثيل بسلمة ولفظه مونث وانما سلمة كطلحة
وحمزة علم مذكر عاقل مختتم بتاء التانيث فتانيثه لفظي وكنوا **بالفلان**
والفلانة عن علم مذكر لما لا يعقل وعلم مونث لا يعقل نحو **لاحق وسكاب**
فالاول للاول والثاني للثاني على طريق اللف والنشر المرتب ولا فرق في اعلام
البهايم ان يكون اسما او كنى في ادخال لام التعريف عليها فتقول الفلان والفلانة
وابو الفلان وام الفلانة والمص لم يذكر حكم الكناية من اعلام البهايم اذا كانت
كنى ونص الرضى الاستراباذي على ما قلناه من عدم الفرق قال وانما ادخلوا اللام
للفرق وكانت كناية اعلام البهايم اولى من كناية اعلام الاناسي لان انس
الانسان بجنسه اكثر وهو عنده اشهر من اعلام البهايم فكان فيها نوع تنكير
وسلك ابن الحاجب طريقة اخرى فقال زادوا ال للفرق وجعلوا الزيادة في علم
ما لا يعقل لان علميته دخيلة على علم من يعقل لان اصل الباب لمن يعقل فكانت
زيادة ال في الاقل اولى منها في الاكثر تقليلا للزيادة وكانت في الدخيل في
العلمية لضعف علمية اولى منها في القوى في باب العلمية **وكنوا بهن وهنة**
عن اسم جنسي مذكرا ومونث فهن لاسم الجنس المذكر نحو رجل وهنة لاسم
الجنس المونث نحو امراة **غير علم** صفة لاسم جنسي وربما كنوا بهن عن علم
الشخص العاقل الذي لا يراد الافصاح باسمه كقوله **شعر**

• والله اعطاك فضلا من عطيته • على هن وهن فيما مضى وهن •

يخاطب بذلك حسن بن زيد وكان عبد الله وابراهيم وحسن بنو حسن
المذكورين لذلك وعدوه شيئا ولم ينجزوه له وهذا الذي ذكره المص هنا وفيما
ياتي انما هو على سبيل الاستطراد في الكناية والا فالاصل ان يقتصر على كناية
الاعلام لانها المتعلقة بالباب **وكنوا بهنيت عن جامعت ونحوه** من
مقدمات الجماع كما كنوا عن الفرج بهن وانما لم يذكر المص لامست ومسست

وباشرت ودفنت وباضعت وغير ذلك لانه لما ذكر ان الهن كناية عن اسم جنسي
اورد كناية اخرى ماخوذة من لفظ تلك الكناية فذكر ذلك استطرادا لكن هل معنى
بان هنيت يائي والهن واوي وقد يدعى ان الياء بدل عن الواو وان ذلك من البدل
الخارج عن القياس وفي قول صاحب الصحاح وهنيت كناية عن فعلت من قولك
هن اشارة الى ذلك **وكنوا بكيت** بسكون الياء ساكنة مخففة **وكيت**
بتشديد الياء **وبذيت او ذيت** بتخفيف الياء في الكلمة الاولى وتشديدها
في الثانية **وكذا عن الحديث** ولا يستعمل كيت وذيت الا مكررين نص عليه
في الكتاب قال ابن هشام وهو المعروف وقد اهمل المص التنبيه على ذلك تقول
جاني فقال لي كيت وكيت ومحل كيت النصب وان كان مفردا لانه كناية عن جملة
وفي كلام الفارسي اذا قال كان من الامر كيت وكيت فكان تامة خبرها كيت وكيت
لانه نايب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة قال
ابن هشام لله در هذا الامام ما اتم نظره قال وسالني سايل فيما يتعلق من الامر
اذا كانت تامة وكيف يكون اسمها ضمير الشان وبتعلق بها مجرور ويودي
معنى الشان فقلت الظاهر انه يتعين تعلقه بامر مقدر **قلت** يجب ان يكون
ثم صفة للامر محذوفة اي كان من الامر الذي لا يفصح عنه والا لكان الكلام
عريا عن الفايدة وانت خبير انه يلزم على ما ذهب اليه الفارسي واستحسنه ابن هشام
تفسير ضمير الشان بغير جملة غير مصرح بجزئيها **وقد تكسر او تضم تاء كيت و**
ذيت فتكون التاء مثلثة الحركات والكلمة على كل حال مبنية قال الرضي الاستراباذي
وانما بنيتا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق
اعرابا ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واورد انه كان يجب ان لا يكون مبنية
ايضا كالجمل واجاب بانه يجوز تخلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد
ولا يجوز تخلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء لم
يجز ان يخلو منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو
البنا اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن الاعراب بحكمه عرية عن سبب الاعراب
فعرية عن سبب الاعراب سبب للبناء كما قيل عدم العلة علة العدم ثم سال
فقال انهما وضعا ليكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت
وكيت اي زيد قايم وهي في محل نصب واجاب بان الاعراب المحكي في الجملة عارض
فلم يعتد به وبناوهما على الفتح لثقل الياء كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية
عن الجملة المنصوبة المحل وبناوهما على الكسر والضم تشبيها بجير وحيث ثم

قال وهما يعني كيت وذيت مخففان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها الا في بنت والوقف عليها بالتاء لا رقف على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكون الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما يا لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواحيوان بدل عن اللام فلو كان العين واو لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونها عبارة عن القضيتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة الى هنا كلام الرضي

باب الموصول اسما كان او حرفا وهو اى الموصول من الاسما اى حال كونه من الاسما فهو في محل نصب على الحال فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الاصل اذ التقدير وتمييزه من الاسما فذو الحال ضمير مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل بعد ان كان مخفوضا متصلا وهذا التقدير ينتفع به في مثل قوله الاعراب في اللغة البيان الكلمة في الاصطلاح لفظ وضع لمعنى مفرد اذ ليس ثمة ما يتعلق به الجار والمجرور وبهذا التقدير يصح التركيب ويمكن ان يكون قوله من الاسما حالا من ضمير متصل محذوف والتقدير اعنيه من الاسما والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا والتقدير الاول احسن ولا يصح ان يكون قوله من الاسما حالا من الضمير المستكن في افتقر لان ما من قوله ما افتقر اما موصولة او موصوفة ولا يصح تقديم معمول الصلة ولا الصفة على الموصول او الموصوف ما افتقر جنس يشمل الموصولات وغيرها مما يفتقر ابدا لا في حال دون حال وهو فصل اخرج النكرة الموصوفة بالجملة فانها حال وصفها بها مفتقرة اليها وتنفك عن الافتقار في حالة عدم الوصف اصلا وفي حالة الوصف بمفرد وفي شرح ابن قاسم ما معناه ان الجملة الموصوف بها في تاويل المفرد فلا يصدق على النكرة انها افتقرت الى جملة وهو متعقب بانها جملة قطعا وكونها في تاويل المفرد لا يخرجها عن تسميتها جملة الى عايد يخرج الموصول الحرفي واذ واذا وحيث وضمير الشان وكذا ابو حيان وتبعه تلميذه ابن قاسم ان الموصول الحرفي خرج بقوله من الاسما قلت وفيه نظر لان قوله من الاسما ليس فصلا وقع في التعريف حتى يكون مخرجا وانما هو قيد في حيز المعرف بفتح الراء كما قررناه انفا وما ذلك الا بمثابة ان يقال الكلمة اسما لفظ وضع لمعنى مفرد فينتقض بالفعل والحرف فيجاب بانهما خرجا بقولك اسما ومثله لا يسمع فان قلت وايضا فقوله العايد يخرج

الموصول الحرفي فلو خرج اولا بقوله من الاسما لكان محض تكرار لا فائدة فيه قلت ليس قوله الى عايد مقصودا على اخراج الموصول الحرفي بل يخرجه ويخرج غيره مما ذكر فلا باس اذا والمعول في الرد هو ما قلناه اولا او خلفه اى خلف العايد والمراد بالعايد الضمير نحو الذى قام ابوه زيد وخلفه الظاهر كقوله شعر
ايا رب ليلى انت في كل موطن • وانت الذى في رحمة الله اطمع •
فالاسم الشريف خلف عن ضمير يعود الى الذى لكن قال ابو علي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقد ادعى بعضهم انه يجوز في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه في الصلة وجملة صريحة اما اسمية نحو الذى هو قايم او فعلية نحو الذى ذهب غلامه او معولة نحو الذى عندك والذى في الدار والقايم وفي العبارة قلق فان الذى في هذه الامثلة الثلاثة ليس جملة اول بشى اخر والصواب ان تقول وجملة ملفوظ بها او مقدرة او الى مفرد مول بجملة فالاول نحو الذى نحو قام ابوه والثاني نحو الذى في الدار والثالث نحو القايم والقاعد غير طلبية واما قوله شعر
• واني لراج نظرة قبل التي • لعلي وان شطت نواها ازورها •
فالصلة ازورها ولعل محذوفة الخبر والجملة معترضة او الصلة قول محذوف مثل وجدت الناس اُخبُرْ تَقْلِه اى مقولا فيهم ذلك ومفعول اخبر محذوف اى اخبره والها في تقله هاء السكت او ضمير افرد نظرا الى لفظ الناس او كل واحد واخبر فعل امر من قولك خبرت الشي اخبره خبرا بالضم وخبره بالكسر اى بلوته واختبرته وتقله مضارع مجزوم على انه جواب الامر اى تبغضه تقول قلاه يقليه ويقلاه بمعنى ابغضه وقال المبرد انى يجوز رفع الناس على الحكاية ومن نصبه فقد نصبه باخبر ووجدت بمعنى عرفت اى وجدت الامر كذلك بمعنى عرفت هذه القضية وتحققتها وهذا المثل من كلام ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه ولا انشائية كبعت واشتريت فان قلت يرد نحو وان منكم لمن ليبطئن فان القسم وجوابه صلة او صفة قلت الموصول فيه في الحقيقة انما هو جملة جواب القسم وهي خبرية واما جملة القسم وان كانت انشائية فليست مذكورة لذاتها بل لتقوية الجملة وتاكيدها وفي كلام المعجل الطلب فيما للانشا وانما هو قسم منه قاله ابن هشام ويرد على طرد التعريف من الواقعة نكرة موصوفة قلت يعني لكونها مفتقرة ابدا الى العايد والصفة وليس بشى لانا لا نسلم افتقارها من النكرة دائما الى ذلك لجواز وقوعها تامة غير موصوفة جنسي كما صرح به الفارسي ولو سلم افتقارها حال كونها موصوفة الى العايد والصفة فلا نسلم انه يلزم كون الصفة جملة لجواز مررت بمن معجب لك وقد عرفت فيما تقدم ان الموصول يعرف بالعهد الذى في صلته على معنى ان

وصفها ان يطلقها المتكلم على ما تقرر تلبسه عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية طلبية كانت او غير طلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما الاعتراض المشهور وهو ان الموصول لو كان معرفا بصلته وهي جملة لتعرفت النكرة الموصوفة بها فلم يكن اذن في قولك لقيت من ضربته فرق بين ان يكون موصولة او موصوفة فقد اجيب عنه بما سبق ان تعريف الموصول بصلته لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود الذى بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك وان حصل بقولك انسان تخصيص عرضى بنية المخاطب لكنه ليس تخصيصا ضمنيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذى ومن مثله فانه وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتها والفرق بين المعرفة والنكرة المختصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كما تقول رايت اليوم رجلا يسلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذلك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك قال المص والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم وذلك لان الموصول قد يراد به معهود فيكون صلته معهودة وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع وكقول الشاعر شعر ويسعى اذا ابنى ليهدم صالحى • وليس الذى يبنى كمن شانه الهدم وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر شعر • فان استطع اغلب وان يغلب الهوى • فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه • هواى وتفسير الموصول من الحروف ما اول وهو جنس يتناول لجميع اسماء فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون وبنكرة ان نون وقد عرفت ما عليه من بحث تكلمنا في حد الحرف ويتناول الفعل المضارع البدء نحو حين قمت قمت اى حين قيامك ويتناول هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فاحترز عن هذه الاشيا ونحوها بقوله مع ما يليه بمصدر فان هذه الاشيا مؤولة بمصادر لا مع ما يليها وقوله ولم يحتج الى عائد احتراز من الذى الموصوف بمصدر

نحن

نحن وخضتم الذى خاضوا اذا قيل التقدير كالخوض الذى خاضوه فان الذى وقعت على الخوض وهو معناها لكن لا بد له من عائد فسلم التعريف الحرف المصدرى كذا قرره ونبطهم من هذا ان ليس المراد بالتاويل السبك بل المراد به التفسير والواضح لمال يقول دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما ذكروه ولو حملنا التاويل على السبك لم يحتج ان يدخل تحت كلامه الا الحرف المصدرى قلت وعدم الاحتياج الى عائد لا ينفى صحة تعلق العائد به والمراد الثاني لا الاول وكان الاولى التعبير بما يقتضيه فمن الاسما الذى والتى للواحد عاقلا او غيره والواحدة عاقلة او غيرها على طريق اللف والنشر المرتب فالواحد الذى والواحدة التى وقد تشدد ياوهما مكسورتين او مضمومتين وصرح ابو موسى الجزولي بانهما مع التشديد معربتان بانواع الحركات كما في اى وقال المرضى الاسترابادى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجبا للاعراب وجزم المص بوجوب البنا اما على الكسر واما على الضم ووجه الكسر ظاهر وهو التقاء الساكنين واما البنا على الضم فبعيد واما اى فلما كان سبب بنائها حذف شئ اشبهت الغايات ومن هنا يظهر ان تشبيه الزمخشري لها بقبل وبعد لم يصب المحز ان قصد التشارك في وجه البنا على الضم وكقول الشاعر شعر وليس المال فاعلمه بمال • وان اغناك الا للذى • ينال به العلاء ويصطفيه • لاقرب اقربيه او القصى • يروى هكذا ويروى وان ارضاك من رواه ابن عصفور وان انفقته الا للذى واستدل لابن مالك على البناء على الكسر لان الذى مستثنى وليس في موضع خبر كما قالوا وفيه نظر لاحتمال كون الا صفة بمعنى غير عند من يلتزم صحة قول ابن الحاجب لما ستراه في باب المستثنى او تحذف ان اى اليا ان من الذى والتى ساكنا ما قبلهما فتقول اللذ واللت باسكان الذال والتاء بعد حذف اليا منهما كقوله شعر فكنت والام الذى قد كيدا • كاللذ تزبى ذبية فاصطيدا • وكقول الاخر شعر ارضنا اللت اوت ذوي الفقر والذل • فاضحى ذو عناء واعتزاز • فتقول اللذ واللت بكسر الذال والتاء كقوله شعر • لا تعذل اللذ لا ينفك مكتسبا • حمدا وان كان لا يبقى ولا يذر • وقوله شعر شغفت بك اللت تيمتك فمثلها • بك ما بها من لوعة وغرام • وبعضهم ذهب الى ان ما ذكر من تشديد اليائين وحذفها مع الكسر والسكون باب الشعر وليس كذلك فان ائمة اللغة قد نقلوها على انها لغات فلا يحمل ما انشدوه من الابيات على انه من باب الاستدلال وانما يحمل على التمثيل وتلحقها اى يائى الذى والتى في التثنية علامتها اى علامة التثنية وهى الالف

رفعا والياء جرا ونصبا فتقول اللذان واللتان وكان القياس عدم الحذف
فيقال اللذيان كما يقال الشجيان لكن لما كان الذى والتى مبنيين لم يكن
لياءيهما حظ فى الحركة فبقيت ساكنة ثم حذفت عند التثنية لالتقاء الساكنين
ومقتضى هذا الكلام انهما معربان وبعضهم لا يرى ذلك بل يقول هى صيغ
مرتجلة غير مبنية على الواحد فاللذان واللتان صيغتان للرفع واللذين
واللتين صيغتا للنصب والجر والاول اولى لان ادعا ان كل واحدة صيغة
مستانفة خلاف الظاهر فيجوز شد نونها اى نون التثنية مع
الالف والياء ومنع البصريون التشديد مع الياء والصحيح جوازه كما
ذهب اليه الكوفيون ويدل عليه قراءة ابن كثير ربنا ارنا اللذين
اضلانا بالتشديد وجاز تشديد النون ابدالا من الياء المحذوفة
وحذفها اى حذف النون وهى لغة بلحارث بن كعب وبعض بنى
ربيعة لاستطالة الموصول بالصلة كقوله شعر
ابنى كليب وان عمى اللذا • قتلا الملوك وفككا الاغلالا •
وكقول الاخر شعر هما اللتا لو ولدت تميم • لقيل فخر لهم صميم •
وقضية كلام المص فى المتن ان حذف النون لا يختص بالشعر وهو
كذلك لما ذكرناه من انه لغة لبعض العرب ولكنه فى الشرح صرح بان
قوله ان عمى اللذا ضرورة وان عنى بالذى من يعلم نحو الذين هم فى
صلاتهم خاشعون وهو كثير او شبهه نحو ان الذين تدعون من دون
الله عباد امثالكم فجمعه الذين مطلقا اى ولو فى الرفع قال المص لما
كانت التثنية من خواص الاسماء المتمكنة ولحقت الذى والتى جعل لحاقها
لها معارضا لشبههما بالحرف فاعربا فى التثنية كما جعلت اضافة اى معارضة
لشبهها بالحرف فاعربت ولم يعرب اكثر العرب الذين وان كان الجمع من خصائص
الاسماء المتمكنة لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن
الجموع لفظا ومعنى قلت هذا معارض لمنع المص كون العالمين جمعا لعالم فتامل
ويغنى عنه اى عن الذين الذى فى غير تخصيص كثيرا بمعنى انه اذا كان المراد
الجنس لا افرادا منه على الخصوص فياتى الذى بصيغة الافراد كثيرا موصوفا به
مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق
به اولئك هم المتقون اى والجمع والفريق الذى جاء بالصدق فله
جهتان بحسب اللفظ والمعنى فمن جهة اللفظ وصف بالمفرد ومن جهة المعنى

فما

فما تخصيص الجامع وكذا قوله تعالى كمثل الذى استوقد نارا فحمل اللفظ اى الجمع ثم
قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان فى الاية مختصا بالذين بحذف النون لم يجز
افراد العايد عليه ويغنى الذى عن الذين فيه اى فى التخصيص للضرورة كقوله
شعر وان الذى حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم يا ام خالد •
كذا مثل به المص ولا مانع فى هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اى وان الجمع الذى او الجيش الذى ومن هنا قيل اللذون رفعا كقوله شعر
• نحن اللذون صبحوا الصباحا • قال المص فى الشرح اعراب اللذين فى لغة طى
مشهور ويقولون نحن اللذون امنوا على الذين كفروا وهى لغة هذيل ايضا
ونقلها بعضهم عن عقيل وقد يقال لذا ولذان ولذين ولتى ولتان ولاتى
بحذف الالف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات قال ابو حيان ولم يذكروا لما لك
شاهدا على تخفيف الذى وفى وضعه الا قراة اعرابى حكاها ابو عمرو صراط لذين فلا ينبغى
ان يقاس على الذين بقية الالفاظ انتهى وفى كتاب الشواذ لابى محمد عبد السلام
ابن قبيلة المقرى السلاوى صراط لذين قراة ابى بن كعب وابى السميع وابو رجا
بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا فقد ثبت بهذا ان ذلك وارد فى الافراد
ايضا والقاعدة فى التثنية انها تكون بلفظ الواحد فيجى ذلك فى التثنية ايضا وقد
يكون مسمى التثنية جمعا بالتسمية اللغوية ومن البعيد عند كل احد ان يكون لفظ
تخفيف الواحد دون المثنى وربما احتج بقلة المثنى بالنسبة الى المفرد والجمع لكن
هذا كله فى المذكر فينبغى ان يجرد الشواهد فى لتى ولاتى وبمعنى الذين الاولى
على وزن العلى فيكون للعقلاء كقوله شعر رايت بنى عمرو الاولى يجذلونني
• على حدثان الدهر اذ يتقلب • الحادث والحادثة والحدثان بمعنى وقال ابن
عصفور يقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين وقد يرد للمؤنث وسياتى وقد
استعملت بدون الف ولام كقوله شعر لانتم اولى جيتم مع البقل والدبا •
• فطار وهذا شخصكم غير طاير والالاء بالمد كقول كثير شعر
• ابى الله للشم الالاء كانهم • سيوف اجاد القين يوما صقالها •
واللاء بالمد على وزن الراء كقوله شعر فما ابا ونا بامن منه •
• علينا اللاء قد مهدوا الحجورا • واللاءين مطلقا على وزن القاضين رفعا
ونصبا وجرا وهذه لغة اكثر هذيل او جرا ونصبا واللاءون رفعا وهذه لغة
لبعض هذيل ومنها قول بعضهم شعر هم اللاءون فكوا الغل عنى ومع
التى اللاتى على وزن القاضى وشواهده كثيرة واللاءى بحذف اللاتى فيهن قرا

بياء **واللواتي** على وزن الفواعل **وبلا ياآت** في الحالات الثلاث كقوله **شعر**

اللاتِ كن مرابعا ومصانيا • وقرأة من قرا واللاي يئسن بغير يا قال ابن هشام

ولم اجد شاهدا على اللوات **واللا** بلا همزة ولا يا كقوله **شعر**

• وكانت من اللا لا يغيرها ابنها • اذا ما الغلام الاحمق الام غيّرا **واللا**

واللوا بالمد **واللوآت** كاللوءات كقوله **شعرا** ولاك اخوانى الذين عرفتهم •

• واخدانك اللوآت زُيّنّ بالكتم **مكسورا** دايما فيكون مبنيا **او معرب**

اعراب اللوات بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وقد روى اللوات في البيت بالوجهين

بكسر التاء وضمها **والالى** على وزن العلى كما تقدم فيكون هذا اللفظ مشتركا

بين جمع الذى والتى وقد اجتمعا في قول الشاعر **شعر**

• وتبلى الالى يستلئمون على الالى • تراهن يوم الروع كالحدأ القبل •

وقد يرادف التى واللاتى ذات وذوات في لغة طى وانما ذكرهنا ذات

بيانا للاصل والا فهو في تمام بيان جموع المونث فكان الاصل ان يقول

وذوات لكن ظاهره يقتضي انها جمع للتى فذكر مفردها قبلها دفعا لهذا الوهم

ولك ان تقول قد ذكر الالى في جمع التى فعلم انه يريد الجمع اللغوى لا الصناعى

مضمومتين مطلقا اى في جميع الحالات ومن كلام بعض الطائيين بالفضل ذو

فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها وقد حكى غير المص اعرابها

اعراب ذات بمعنى صاحبه وذوات بمعنى صاحبات وانما قدم ذكرها على ذو لان

الكلام الآن في الموصولات الخاصة **وبمعنى الذى وفروعه** اى المونث المفرد

والمثنى مذكرا ومونثا والجمع كذلك **من وما** فيجوز ان يطلق كل منهما على المذكر

والمؤنث ما كان منهما مفردا او مثنى او مجموعا **وذا غير ملغى** فيطلق على ما ذكرناه على

اى حالة كان من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث لكن بشرط ان يكون غير ملغى

ويعنون بالالغا تركيب ذا مع من او ما فيصير المجموع اسما واحدا وللالغاء معنيان

احدهما ان يكون المجموع اسم استفهام ويدل عليه توهم عماذا تسئل باثبات الالف

لتوسطها وقد يتعين كقول جرير **شعر** يا خُزْر تغلب ماذا بال نسوتكم •

• لا يستفقن الى الديرين تحنانا • اذ لا يصح ان تجعل ذا موصولة وقد يترجح

وذلك فيما اذا وقع الذى بعد ماذا او من ذا كقوله تعالى من ذا الذى يقرض الله قرضا

حسنا وكقول الشاعر **شعر** فمن ذا الذى يبقى من الحب بعدما •

• تشربه بطن الفواد وظاهره • ويحتمل ان تكون ذا موصولة فيكون فيه جمع بين

موصولين فيخرج اما على ان الثانى موكد للاول او خبر مبتدأ محذوف والثانى من

المعنيين

73

المعنيين ان يكون المجموع اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت

الكتاب **شعر** دعى ماذا علمت سأتقيه • ولكن بالمغيب خبرينى •

فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعى ثم اختلف فقال السيرافى وابن خروف

موصول بمعنى الذى وقال الفارسى نكرة بمعنى شى قال لان التركيب ثبت في

الاجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لدعى

لان الاستفهام له الصدر ولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ولا

لمحذوف يفسره سأتقيه لان علمت حينئذ لا محل لها بل ما استفهام مبتدأ وذا

موصول خبر وعلمت صلة وعلق دعى عن العمل بالاستفهام انتهى قال ابن هشام

ونقول اذا قدرت ماذا بمعنى الذى او بمعنى شئ لم يمتنع كونها مفعول دعى وقوله

لم يرد ان يستفهم عن معلومها لازم له اذا جعل ماذا مبتدأ وخبرا ودعواه تعليق

دعى مردودة بانها ليست من افعال القلوب فان قال انما اردت انه قدر

الوقف على دعى فاستانف ما بعده رده قول الشاعر ولكن لانها لولا ان

يخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعى فالمعنى دعى كذا ولكن افعلى كذا

وعلى هذا فلا يصح استيناف ما بعد دعى لانه لا يقال من في الدار فانى اكرمه ولكن

اخبرنى عن كذا الى هنا كلامه **قلت** وفيه تسليم لامتناع ان يعمل

السابق على ماذا فيها للاستفهام وقد صرح بعض المتاخرين بانها ربما

اولت الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك

وقد ذكر المص هذه المسئلة في توضيحه الموضوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح

واستشهد عليها بقول عائشة رضى الله تعالى عنها في حديث الافك اقول ماذا

وقول بعض الصحابة فكان ماذا فاوجه من هناك لكن هذا على تقدير تسليمه

لا يصح في البيت لان المعنى ليس عليه **ولا مشار به** بالجر عطفا على ملغى وقوله

غير ملغى ولا لتوكيد النفى يعنى انه يشترط في كون ذا موصولا عدم الالغا وان

لا يكون مشارا به الى شئ **بعد استفهام بما** ولا خلاف فيه **او من** وفيه

خلاف فمنع بعض النحويين كون ذا موصولة بعد من الاستفهامية قال لان الاصل

في ذا ان يكون اسم اشارة لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية وهى في غاية

الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة

ولا كذلك من لتخصصها بمن يعقل فليس فيها الذى فيما وفيه نظر واجاز

ذلك جماعة استدلالا بقول الشاعر **شعر** وغريبة تاتى الملوك كريمة •

قد قلتها ليقال من ذا قالها • والكوفيون يجوزون كون ذا وجميع

اسما الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هولاى تقتلون انفسكم اى الذين وبقوله تعالى وما تلك بيمينك اى وما التى وقول الشاعر شعر عدس ما لعباد عليك امارة • نجوت وهذا تحملين طليق • واعتقد البصريون بان اسماء الاشارة فى هذه المواضع باقية على اصلها د فعا للاشتراك الذى هو خلاف الوصل وحملوا تقتلون وبيمينك وتحملين على الحال وحذف ضمير تحملين العايد الى ذى الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل تحملين وطليق خبران ورد عليه بانه ليس المراد بانه محمول وجوز ابن عصفور تعليق بيمينك باعنى ولا ينبغى ان يعول عليه لان اعنى يتعدى بنفسه لا بالباء والحال اولى كما قال البصريون ويكون ما خبرا مقدما وتلك مبتدأ موخرا والحال مثلها فى تلك بيعتهم كما رأيته ومعنى الذى وفروعه ذو الطائية لان بنى طى هم الذين يستعملونها كذلك حكى الازهرى انها فى لغتهم تستعمل بمعنى الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما فتقول رايت ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلتا وذو فعلوا وذو فعلن ومما يجيئها بمعنى الذى فى قول شاعرهم شعر

• فان الماء ماء ابى وجدى • وبئرى ذو حفرت وذو طويت •

وزعم ابن عصفور انه ذكر البير على معنى القليب قال وتقول فى تثنية ذو الطائية ذوا رفعا وذوى جرا ونصبا وفى جمعها ذوو رفعا وذوى نصبا وجرا وفى تثنية ذات الطائية ذواتا رفعا وذواتى نصبا وجرا وفى جمعها ذوات بضم التاء مطلقا قال المص اطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما والحامل على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التى واللاتى فاضربت عنه لذلك وفى شرح ابن قاسم قيل بل نقل ذلك الهروى وابن السراج عن العرب مبنية حال اما من ذو وان جعلت فاعلا واما بالمقدر الذى اشرنا اليه مثل فى الدار زيد او من ضميرها المستكن فى الظرف المستقر الذى قدرناه لكن هذا مشكل فان تقييدها بهذه الحالة يقتضى انها لا تكون بمعنى الذى وفروعه عند اعرابها وليس كذلك واشار بمعلجا بقوله غالبا الى ان بعض الطائيين يعربها فيقول جاءنى ذو يقوم ورايت ذا يقوم ومررت بذى يقوم حكاه ابن درستويه فى الارشاد وابن جنى فى المحتسب وانشد فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا وانما اعربها هولاى تشبيها بذى بمعنى صاحب بل حكى بعضهم ان هذه منقولة منها لو شتراكهما فى التوصل الى الوصف

بها او بمعنى الذى وفروعه ايضا اى خلافا لثعلب فانه زعم ان ايا لا تكون موصولة اصلا وقال لم يسمع ايهم هو فاضل جاءنى بمعنى الذى هو فاضل جاءنى فان قصد الاحتجاج بذلك على دعواه لم ينتهض لان امتناع موصوليتها هاهنا قد يكون لمانع وفى كلام ابن الصايغ ما يشير اليه فقد قال فى حواشيه لا تستعمل اى الموصولة الا حيث الابهام فلا يجوز ايهم قام جاءنى لو قصدتها هنا على شخص معين معلوم الا على حكاية ابى الحسن فانه حكى ان الماضى يدخل فيها قليلا فان قلت هلا اجزت ايهم قام عمرو على معنى ايهم ثبت انه قام فهو عمرو فهو مثبت عند المتكلم قلت لو صح ذلك لصح جاءنى ايهم قام على معنى ايهم ثبت انه قام فهو الذى جاءنى ثم قد منعوه انتهى كلامه مضافة بالنصب على الحال كما هو فى بنية الى معرفة لفظا او نية وعند من يرى ان تعريف الذى بال وهو الاخفش يرى ان تعريفهم مثلها بانها فى معنى ما فيه ال وان تعريف اى بالاضافة فالموصولات معرفة بصلاتها وان المعدة على ثلاثة اقسام كذا نقل عنه ولو انه قال فى اى كما قال فى من وما لو تجه وقول ابن عصفور ان ال لا تجامع الاضافة لا يرد لان هذا القايل لا يرى ال مقدرة بل يرى ان الكلمة فى معنى ما فيه ال ومن يرى ان الموصولات معرفة بصلاتها وان ال فيما هى فيه زايدة يشكل عليه انه يلزم فى اى اجتماع تعريفين والجواب ان ايا محتاجة الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه والى ما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها تفتقر الى الثانى فقط وحاصله ان الموصولات ليس فى ما معناه نسبى سوى اى فهى مفتقرة الى المضاف اليه ليوضح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة الى الصلة فتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا من غرايب العربية ان اسما يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين معنى ثم قال بعض المتاخرين القياس يقتضى جواز اضافة اى الى النكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة بل بيان الجنس الذى هى بعض منه وذلك حاصل بالنكرة واذ قد امتنعوا من ذلك فكانهم ارادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ لكى لا يضاف ما اريد به التعريف وهو اى الى ما هو نكرة فيحصل تدافع فى الظاهر ولا يلزم استقبال عامله فيجوز قام ايهم اكرمته ولا تقديمه فيجوز ايهم قام ضربنى خلافا للكوفيين فى المسئلتين وقد نوزع الكسائى فى حلقة يونس فى المسئلة الاولى فلم يكن له مستند الا ان قال اى كذا خلقت يعنى كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت

ارتوقف على نسبته ارفلا نعرفه معناه الا بالنسبة

لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن الباذش
بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل
الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدوه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران
فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي
الموضوعة على الابهام قال الرضي وليس بشيء لاختلاف الابهامين
ولا تعلق لاحدهما بالاخر وحاول الشيخ جمال الدين بن هشام توجيه
قول الكوفيين في الامرين فقال كانهم قصدوا الفرق بينها وبين
الشرطية والاستفهامية باعمال ما قبلها فيها ولما كان المعنى فيها
على الشرطية وليست بها اوجبوا في عاملها لكونه دليلا على الجواب ان يكون
مستقبلا وقد تونث اي بالتاء موافقا للتي كقوله شعر

اذا اشتبه الرشد في الحادثا . ت فارض باينها قد قدر

ثم حكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنون ايا ويجمعونها فيقولون مثلا
اياها اخواك وايهم اخوتك لكن في كلام المص مناقشة وذلك انه سيذكر
بقية اقسام اي ولا يذكر انها تونث فاوهم خلاف الواقع فانه قد سمع تانيث
المستفهم بها قال الكميت شعر باي كتاب ام باية سنة
ترى حبهم عارا علي وتحسب . وقال الاخر شعر

فانك لا تدري باية بلدة . تموت ولا ما يحدث الله في غد

وفي تفسير البغوي ان ابيا قرا باية ارض تموت ثم تحكي تانيث اي في الشرط
والاستفهام بحذف ما تضاف اليه كقوله شعر بخلفوك اشتياقا اية سلكوا
يعني اي طريق قال السخاوي انما يجوز تذكيرها وتانيثها مضافا الى المونث
عند ذكر ما تضاف اليه فان حذفته فالتانيث لانه كقوله اية سلكوا معناه
اي جهة فاذا قيل ايا سلكوا لما المعتقد منكر لا مونث والمعتمد ما قدمناه ثم يعني
الذي وفروعه الالف واللام في اوايل الكشاف عند تفسيره كمثل الذي استوقد
نارا ان ال في الصفات بمعنى الذي وانه لكثرة استعماله متوصلا به الى وصف
المعارف بالجمل فهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة
وتارة اقتصروا على ال قال الرضي ولا ولى ان تقول اللام الموصولة غير
لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة انتهى وظاهر كلام
الزمخشري بل صريحه في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام
الذي تقدم في الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي الا انها تعد اسما

لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا له قلت دعوى لا دليل عليها وفيها
ما رايت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل قال في الصحاح الذي اصله
لذي فادخلت عليه الالف واللام ولا يجوز ان ينزعا عنه لتنكير وكثير من
المحققين على ان الذي بكماله اسم موضوع مفرد وقد يشعر ظاهر قول
الزمخشري الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالكمال وبعضهم على ان
الموصول لذي واللام زائدة لتحسين اللفظ حتى لا يكون الموصوف بحرف
توصف بالنكرة وجعلت لازمة لانها لو ادخلت تارة ونزعت اخرى
لو وهم انها للتعريف وانت خبير بان المص حكى نزعها فيما مر ثم الجمهور على
ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة من الذي بل اسم موضوع
براسه وهو ظاهر كلام المص خلافا للمازني ومن وافقه في حرفيتها لكن المازني
يقول هي موصول حرفي والاخفش يقول انها حرف تعريف قال الرضي وهذا
الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاني ضارب
فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها واستدل لمذهب الجمهور برجوع الضمير اليها
في السعة نحو المحروبه زيد وقول المازني يرجع الى الموصوف المقدر مردود بان
حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها كما
ستعرفه في باب النعت ان شاء الله تعالى وبانه لو جاز مع تعريف الموصوف
لجاز مع تنكيره بل اولى لان حذف المنكر اكثر لو كانت موصولا حرفيا لاولت
مع ما بعدها بمصدر علاوة بالاستقراء واللازم باطل ولو كانت حرف تعريف
لا تمتنع دخولها على الفعل وقد دخلت نحو الترضى والتجدع كما ياتي ولعدم
لحاقها في اعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له عن
مشابهة الفعل واللازم منتف واستدل المازني ومن وافقه على
حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور ضارب ولا
موضع لال ولو كانت اسما كان لها موضع من الاعراب واجيب بانه خولف
مقتضى الدليل في هذا الاسم لكونه على صورة الحرف فنقل اعرابه الى الصلة عارية
كما في الا الكاينة بمعنى غير كما تقرر في باب الاستثنا كذا قال الرضي وقال المص
مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه
كنسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة لا تتاثر بالعوامل فلما
كانت صلة الالف واللام مفرد اجري الاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع
كذا قال وفيه نظر لان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه المقصود وانما

جئ بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب فى اى الموصولة نحو جا فى
ايهم ضربته وكذا فى اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما واللذون على لغة
وتوصل اى الالف واللام بصفة فتشمل اسم الفاعل واسم المفعول قال
المص والصفة المشبهة وقد صرح جماعة بان الصفة المشبهة لا تكون
صلة للالف واللام قال ابن هشام لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا
كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقال الرضى انما
لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها
للفعل ولذا لم تنصب بالمصدر ولانه لا يتعدى بالفعل الا مع ضميمة ال وهو معها
بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة وقال ابن الحاجب ما معناه انما
التزم فى صلة الالف واللام ان تكون اسم فاعل او اسم مفعول فقط لانهم لما
رأوها موافقة للالف واللام الحرفية نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما
معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية قلت فيه نظر لان الحرفية معرفة
لما دخلت عليه من الاسم وال الاسمية موصولة معرفة وصلتها الداخلة هى
عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح فى تعريف الموصول على ان فاين
احدهما من الاخرى بحسب المعنى ثم قال فلما وافقتها قصدوا ان لا تدخل الا
على المفرد كما لا تدخل تلك الا على المفرد للمشابهة المذكورة وخصوها بالجملة
الفعلية ليسبكوا من الفعل اسم فاعل او مفعول بحسب ما يقتضيه معنى الفعل
فان كان الفعل مبنيا للفاعل نحو الذى ضرب او يضرب بصيغة المبنى للفاعل
نحو الضارب لان معنى الفعل المبنى للفاعل يقتضى اسم الفاعل وان كان الفعل
مبنيا للمفعول نحو الذى ضرب او يضرب قلت المضروب لان معنى الفعل
المبنى للمفعول يقتضى اسم المفعول ولم يدخلوها على الجملة الاسمية لتعذر ان
يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه ويمكن ان يورد هذا
بطريق السؤال والجواب كما وقع له فى شرح المفصل فيقال قولهم صلة
الموصول يجب ان تكون جملة منقوض باسم الفاعل والمفعول فى مثل الضارب
والمضروب فانه صلة وليس بجملة ويجاب بان اسم الفاعل والمفعول
فيما ذكر فى معنى الجملة وانما وقع مفردا لارادة المشاكلة بين ال الموصولة
وال المعرفة فسبكوا من الجملة اسم فاعل او مفعول ليوفروا على الالف واللام
ما تقتضيه من المفرد والمعنى على ما كان عليه فكان فيه وفا بالغرضين واحترز
المص بقوله محضة عما يوصف به وليس بمشتق كاسد بمعنى الصفة التى

غلب عليها الاسمية كالابطح والاجرع وصاحب وراكب قال فى ذلك كله معرفة لا موصولة
وقد توصل الالف واللام بمضارع اختيارا كقوله شعر ما انت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل فوصلها بترضى وهو فعل مضارع وكقوله شعر
يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع قال المص فى
الشرح ان هذا عندى غير مخصوص بالشعر لتمكن القائل الاول من ان يقول ما انت
بالحكم المرضى حكومته ولتمكن قول الثانى من ان يقول الى ربنا صوت الحمار يجدع
وانشد ابياتا اخر ادعى فيها كلها عدم الاضطرار بهذه الطريقة وحاصلها ان الضرورة
عبارة عما ليس للشاعر عنه مندوحة وهذا ليس بمرضى لان الشاعر لا يلزمه تخيل
جميع العبارات التى يمكن اداء المقصود بها فقد لا يحضره فى وقت النظم الا عبارة واحدة
تحصل غرضه فيكتفى بها ولو صح هذا الباب لاتسع الخرق وامكننا فى كلها يدعى انه
ضرورة انه امر اختيارى لتمكن الشاعر من ان يقول غير تلك العبارة ويصوغ تركيبا اخر
يتم الوزن به وهذا سهل على من له محاولة النظم ولا يكاد يعوزه ذلك فى جميع الاشعار
او غالبها فهذه طريقة كما تراها والمعول عليه عندهم فى تفسير الضرورة انها ما لا يوجد
الا فى الشعر كان للشاعر عنه مندوحة او لم يكن قلت وقد ظهر لى هنا شئ اخر وهو
انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وهذا على اطلاقه غير صحيح بل ينبغى
التفصيل بين صلة ال وصلة غيرها فالصلة فى الثانى لا محل لها قطعا ضرورة انه لا
يصح حلول المفرد محلها واما صلة ال حيث توصل بالفعلية ذات المضارع اما
اختيارا كما يقول ابن مالك او اضطرارا كما يقول غيره وحيث توصل بجملة غير المتقدمة
على وجه الضرورة بالاجماع فينبغى ان يكون لها محل من الاعراب ويكون محلها بحسب ما
يقتضيه العامل فى المفرد الذى يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر فيحكم بانها فى
محل رفع فى مثل قوله الى ربنا صوت الحمار اليجدع وفى محل نصب فى مثل قولك لا احب اليروح للهوى
وفى محل جر فى مثل قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته وهذا من الغرائب ان تكون
جملة يثبت لها بحسب محالها انواع اعراب الاسم لا بطريق التبعية فى الانواع الثلاثة
ولا فى شئ منها ويمكن ان يحاجى به وقد يعتذر عن تركهم لذلك بان هذا لا يستعمل
الا فى ضرورة او فى قليل من الكلام وفيه ما لا يخفى ومبتدا وخبر عطف على مضارع
اى وقد توصل بمبتدا وخبر او ظرف اضطرارا فالاول كقوله شعر
من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد والثانى
كقوله شعر من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه ويجوز
حذف عائد غير الالف واللام ان كان ضميرا متصلا فلو كان منفصلا نحو جاء

الذي اكرمت اياه اكرمت او ما اكرمت الا اياه امتنع حذفه منصوبا بفعل نحو اهذا الذي
بعث الله رسولا او وصف كقوله شعر ما الله موليك فضل فاحمدنه به •
• فما لدى غيره نفع ولا ضرر • اي موليكه فلو نصب بغير فعل او وصف نحو جاء
الذي كانه قمر امتنع حذفه فان قلت قد نص في قوله تعالى اين شركاى الذين كنتم
تزعمون انه يجوز ان يكون التقدير تزعمونهم شركاء وهذا اشكال فيه وانا يكون
التقدير تزعمون انهم شركاء وعلى هذا فقد حذف العايد المنصوب بغير فعل ولا وصف
قلت انما الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب
شيء يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا مثاله حذف الفاعل في نحو زيدا ضربته
تبعا للفعل وحذف الفا في فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وزاد بعضهم لجواز
حذف العايد المنصوب شروطا اخر احدها ان يكون غير متبع نحو جاء الذي ضربته
نفسه او زيدا لا يجوز فيه الحذف هذا قول ابي بكر ابن السراج واكثر اصحابه واجازه
على الحذف الاخفش والكساي واتفقوا على جواز الحال من المحذوف نحو جاء الذي ضربته
مكتوفا الثاني ان يكون متعينا للربط والا لم يجز الحذف نحو جاء الذي ضربته
في داره ذكره ابن عصفور وغيره الثالث ان يكون الفعل الناصب تاما لا ناقصا
نحو جاء الذي كنته او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو جاء
الذي انا مكرمه الان او غدا ومنه قوله تعالى فاقض ما انت قاض وقال طرفة بن العبد شعر
• ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا • ويأتيك بالاخبار من لم تزود •
اي تزوده اي عصفور وان حذفه ضعيف جدا مردود بوروده في القران العزيز
فلو كان المضاف غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن او صفة غير عاملة نحو جاء الذي
انا ضاربه امس لم يجز حذف العايد او كان مجرورا بحرف جر مثله معنى و
متعلقا الموصول او موصوف به اي بالموصول مثال الاول قوله تعالى ويشرب
مما تشربون اي منه فالعايد المجرور قد جر بمن وقد جر الموصول وهما مثلها معنى
ومتعلقا اما معنى فلان كلا منهما لابتدا الغاية واما متعلقا فلان العامل الذي تعلقت
به من الاولى يشرب والذي تعلقت به من الثانية تشربون وتماثلهما واضح وتشمل
المماثلة في المتعلق ان يكون احد المتعلقين فعلا والاخر وصفا كقول حاتم شعر
• وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة • فبح لان منها بالذي انت بايح •
اي به ومثال الثاني وهو ان يكون العايد مجرورا بحرف الموصوف بالموصول
مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا نحو قولك مررت بالرجل الذي مررت اي
به فلو جر العايد بحرف والموصول ليس مجرورا نحو جاء الذي مررت به امتنع الحذف

الو

الو في الذم كقوله شعر ومن حسد يجور على قومي • واي الدهر ذو لم يحسدوني •
اي فيه ولو جر الموصول بحرف لا يماثل الحرف الجار للعايد امتنع الحذف ايضا او للضرورة
كقوله شعر فاصبح من اسماء قيس كقابض • على الماء لا يدري بما هو قابض •
اي عليه قال ابن قاسم وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف نحو حللت في الذي
حللت به اذ لو حذف لتبادر انه فيه قلت فيرد هذا على المص اذ لم يشترط المثلية في اللفظ
قال وان تماثلا لفظا ومعنى واختلفا متعلقا لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت
قال وترك المص موضعين يجوز فيهما الحذف احدهما ان يجر العايد بحرف جر مثله عايد
على الموصول بعد الصلة كقوله شعر ولو ان ما عالجت لين فؤادها
• ما استلين به فلان الجندل • اي عالجت به ذكره المص في الكافية وذكر غيره ان
الحذف في هذا البيت ونحوه ضرورة والثاني ان يدخل الحرف على المضاف الى الموصول
نحو مررت بغلام الذي مررت قال واهمل ثلاثة شروط الاول ان لا يكون المجرور
في موضع ما لم يسم فاعله نحو مررت بالذي مر به قلت لا حاجة بالمص الى ذكر هذا فانه
قد ذكر في باب الفاعل انه لا يحذف الفاعل وحده ونايبه مثله قال الثاني ان لا
يكون ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره قلت وهذا ايضا
مستغنى عنه ضرورة انه قد علم انه لا بد للمحذوف من قرينة تدل عليه وفي هذه الصورة
لا يقوم على المحذوف قرينة فلا يجوز حذفه عملا بهذه القاعدة العامة المعلومة
قال الثالث ان لا يكون محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به وانما مررت به
قلت وهذا ايضا من الطراز الاول فقد صرح المص في باب تعدي الفعل ولزومه ان
المفعول المحصور لا يجوز حذفه فاذن هذه امور كلها قد علمت في ابوابها فلا حاجة
الى التنبيه عليها ولا يكون تركه اعراضا وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام
كقوله شعر ما المستفز الهوى محمود عاقبة • وان اتيح له صفو بلا كدر •
اي ما الذي يستفزه الهوى والجمهور على منع الحذف في مثل ذلك و قد يحذف
العايد ايضا المجرور بحرف وان لم يكمل شروط الحذف كقوله شعر
• ومن حسد يجور على قومي • واي الدهر ذو لم يحسدوني •
وقد تقدم انشاده فان قلت الواو من قوله وان لم يكمل شروط الحذف هي كالواو
في مثل اعط السايل وان جاء على فرس وبعضهم يجعلها للعطف على مقدر وهو ضد
المذكور اي ان لم يجي على فرس وان جاء على فرس واعتبار ذلك في كلام المص يفسد
المعنى لانك اذا قدرت ان كمل شرط الحذف وان لم يكمل لزم ان يكون الحذف
عند توفر شرايط الحذف قليلا وذلك لان قوله المجرور بحرف معطوف على

المرفوع بحذف الذى دخل عليه حرف التقليل قلت الزمخشرى يرى ان الواو
فى مثله واو الحال لا واو العطف وعليه فلا اشكال ويأتى فى ذلك كلام فى باب
الحال ان شا الله تعالى ولا يحذف العايد المرفوع الا مبتدا فخرج نحو
ضربا وصربا وكانا فاضلين وخبر المبتدا وان ونحو ذلك ليس خبره جملة اسمية
ولا فعليه ولا ظرفا او شبه ظرف اعنى الجار والمجرور فان كان خبره شيئا
من ذلك لم يحذف نحو الذين هم براون ونحو الذى هو غلامه منطلق ونحو
الذى هو عندك والذى هو فى الدار لانه لو حذف لم يدر احذف شئ ام لا
لان البا فى صالح لان يكون صلة تامة بلا شرط اخر عند الكوفيين فيجوز
عندهم جاء الذى قايم وعند البصريين بشرط الاستطالة فى صلة غير اى
نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ومثله قول بعض العرب ما انا
بالذى قايل لك سوأ غالبا اشارة الى قول بعضهم تماما على الذى احسن
وبلا شرط فى صلتها اى صلة اى كقوله الشاعر اذا ما لقيت بنى مالك
فسلم على ايهم افضل وهى يعنى ايا ح اى حين اذ حذف المبتدا الذى هو
صدر صلتها باقية على موصوليتها مبنية على الضم تشبيها بقبل وبعد
لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لانها المبنية للموصول
كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف نحو لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا واشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب يعربها
مع ذلك ولا يبنيها كقراة طلحة ومعاذ ايهم اشد بالنصب خلافا
للخليل ويونس فانهما يقولان ليست ح موصولة وانما هى استفهامية معربة
ثم اختلفا فى تخريج الاية بالنسبة الى معمول ننزع فقال الخليل محذوف
والتقدير لننزعن الفريق الذين يقال فيهم ايهم اشد ويرده انه لا يجوز ان
يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه الفاسق وقال يونس
الجملة معلق ننزع عن العمل لاجل الاستفهام ويرده ان التعليق مختص
بافعال القلوب وليس ننزع منها ويبطل مذهبهما جميعا قوله. فسلم على ايهم افضل
على رواية من رواه بضم اى لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور
ودخول الجرور على معمول صلته وان حذف ما تضاف اليه اعربت مطلقا
سواء حذف صدر صلتها او لم يحذف نحو اضرب ايا هو قايم واضرب ايا قام
قال الزجاج ما تبين لى ان س غلط الا فى موضعين هذا احدهما فانه يسلم
انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقد حكى ان س

قال

قال معتذرا عن ذلك لما بحث عن حال اخواتها بحذف احد جزى الابتدا كان ذلك
مخالفا لاخواتها فغيرها تغييرا ثانيا لان التغيير يأنس بالتغيير وقال
الرضى اذا حذف صدر صلتها بنيت كاخواتها الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق
اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجعه اليها ولا يخفاك ضعف
هذه الاعتبارات وان انثت اى الموصولة بالتا ح اى حين حذف ما تضاف
اليه فقيل ايه لم يمنع الصرف خلافا لابى عمرو وخص الحكم بالموصوله بابى عمرو
وفى حواشى الاسفراينى على كتاب اللباب اذا قلت ايه صاحبتك فقال ابو عثمان
انه نكرة كمن وما الاستفهام قال ولهذا صرفت وقال الاخفش هى معرفة وانما
نونت لان التنوين فى وسط الكلمة لا اذا سميت بخير منك وكان غيره لا
يصرفها لانها معرفة مونثة وكذا حكاه ابن السراج واقول ان كان لم
يتقدم ذكر شئ فهو نكرة اذ التقدير ايه صاحبة صاحبتك وان تقدم ذكر
نسوة فهى معرفة اذ التقدير ايتهن صاحبتك ولكنها مع تعريفها مصروفة
لان الاضافة منوية وهى معارضة لمنع الصرف ولعروض التانيث واما
الذى يمنع الصرف فانه يرى ان الصيغة وضعت للمونث ويرى انها معرفة
ولم ينظر لتقدير الاضافة انتهى ملخصا ونجوز الحضور او الغيبة فى ضمير
الموصول المخبر به او بموصوفه اى موصوف الموصول المخبر به عن حاضر
متكلما او مخاطبا مقدم مثل انا الذى فعلت او فعل وانت الذى فعلت او
فعل فاعتبار حال الموصول او حال المخبر عنه لان المخبر عنه والمخبر به شئ
واحد واعتبار حال الخبر اقيس واكثر كقول الفرزدق شعر
وانت الذى امست نزار تعده لدفع الاعادى والامور الشدايد
ومن اعتبار المخبر عنه قول الفرزدق ايضا شعر وانت الذى تلوى الجنود رؤسها
اليك وللايتام انت طعامها وبعضهم يخص هذا الحكم بالذى والتى
وتثنيتهما وجمعهما ولا يجوز فى غير هذا الا الغيبة وظاهر كلام المص التعميم واحترز
بقوله مقدم من ان يكون المخبر عنه موخرا نحو الذى قام انا وانت فتتعين
الغيبة وهو مذهب الفرا ومقتضى اصول البصريين قال ابن قاسم وهو الصحيح
لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكساى ذلك مع التاخير
ما لم يقصد تشبيهه اى تشبيه المخبر عنه بالمخبر به فيتعين الغيبة
نحو انا فى الشجاعة الذى قتل مرحبا يريد عليا كرم الله وجهه وكذا فى
المخاطب نحو انت الذى قتل مرحبا وذلك لان المعنى على حذف مثل ولو صرح

بها تعينت الغيبة ودون التبعية يجوز الامران الحضور والغيبة ان وجد ضميران نحو انا الذى قام واكرمت زيدا وانت الذى قام واكرمته وتعكس فتقول انا الذى قمت واكرم وانت الذى قمت واكرم والاحسن البداية بالحمل على اللفظ كقول بعض الانصار شعر نحن الذين بايعوا محمدا • على الجهاد ما بقينا ابداه ومن العكس قوله شعر لونت الهاولى الذى كنت مرة • سمعنا به ولا رجى المحلق • والكوفيون يمنعون الجمع الحمل بين الامرين حيث لا فاصل قال ابن قاسم والسماع يشهد لهم ويغنى عن الجملة الموصول بها ظرف نحو الذى عندك زيدا وجار ومجرور نحو الذى فى الدار عمرو ونوى معه استقر وتقدير الفعل هنا مجمع عليه او شبهه اى شبه استقر نحو ثبت وحصل وهذا الكلام يوهم ان هذا المنوى غير الجملة التى قال اولا ويغنى عن الجملة وقد يقال ان مراده بالجملة الموصول بها الجملة الملفوظ بها وهى التى عناها فى صدر الباب بقوله وجملة صريحة فهذه المقدرة مغنية عن الملفوظ بها وفاعله هو العايد كما مثلنا فان الفاعل فى قولنا الذى عندك او فى الدار ضمير عايد الى الموصول او ملابس له نحو الذى عندك اخوه زيد. فان الفاعل هنا ليس بعايد لكنه ملابس للعايد وفى كلامه اشكال فانه ان كان فاعل عطفا على ظرف فالذى استغنى عنه فعل لا جملة وان كان عطفا على استقر فالملابس للعايد لا يكون الا منويا ولا يفعل ذلك وهو الاستغنا عن الجملة بالظرف او الجار والمجرور بذى حدث خاص نحو جلس ونام ما لم يجعل مثله اى مثل ذلك الحدث الخاص فى الموصول نحو نزلنا الذى البارحة اى نزلنا المنزل الذى نزلناه البارحة او فى موصوف به اى بالموصول نحو نزلنا المنزل الذى البارحة لعل هذا عند عدم قيام الدليل على الحدث الخاص والا فلو قام لم يمتنع التركيب كان يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع وقد يغنى عن عايد الجملة ظاهر اى عايد الموصول الذى يعود من الجملة فاضا العايد اليها لهذه الملابسة وذلك كقولهم فيما حكاه الكسائى ابو سعيد الذى رويت عن الخدرى والحجاج الذى رايت ابن يوسف فان قلت هذا تكرير لقوله اول الباب او خلفه فان المراد بخلف العايد هو الاسم الظاهر قلت ليس كذلك فان المفاد هنا قلة وجود الخلف وهذا ليس يستفاد هناك فصل يذكر فيه احكام من وما موصولتين

كانتا

سببية

كانتا او غير موصولتين من وما فى اللفظ اى بسبب اعتبار اللفظ ففى مثل دخلت امراة الناس فى هرة مفردان مذكران فالمعنى بهما اى بمن وما والمراد بكل واحد غير ذلك المذكور الذى هو المفرد المذكر بان يعنى مثنى او جمع او مونث فرعاة اللفظ وهو الافراد والتذكير فيما اتصل بهما اى جا بعدهما من ضمير سابق بالعود الى الموصول سوا كان بينهما فاصل نحو ومنهم من يومن به او لم يكن نحو ام من هو قانت ولو اريد بالمتصل الضمير الذى الى جانب الموصول من غير فاصل لم يشمل سوى نحو ام من هو قانت او فيما اتصل ما اشبههما مما لفظه مفرد مذكر وقد يعنى به غير ذلك قال المص واشرت بذلك الى نحو كم وكاين ولا خصوصية بل كل لفظ له لفظ ومعنى لكن ما واى وال وان المص لو لا تصغيره بكم وكاين لصح ان يفسر بقية الموصولات التى لها لفظ ومعنى فاما اعتراضه بان المص خص كم وكاين ولا خصوصية فمردود بان المص لم يذكر كم وكاين الا لضرب من التمثيل كالحصر ومثل بما لا يخفى وليعلم ان ذلك لا يختص بالباب ثم قوله اشرت الى نحو كم وكاين ظاهر فى ان الحكم المذكور اول يختص بهما واما ذكر غير اللفظ فغلط وذلك لازم للمص ايضا فانه الملق اولى من مراعاة المعنى لانه الاكثر فى كلام العرب نحو ومنهم من يستمع اليك ومنهم من يومن به ومنهم من ينظر اليك افمن اتبع رضوان الله ومن مراعاة المعنى قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وقال الفرزدق

• تعش فان عاهدتنى لا تخوننى • نكن مثل من يا ذيب يصطحبان •

وقال امرؤ القيس شعر نتوضح فالمقراة لم يعف رسمها • لما نسجتها من جنوب وشمال •

ما لم يعضد المعنى سابق على الضمير العايد سواء سبق على الموصول كقوله شعر • وان من النسوان من هى روضة • او لا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فمن انث تعمل فيختار مراعاته اى مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ لما حصل من الاعتضاد الذى قواه جانب المعنى ولكنه لم يشأ ترك مراعاته بحذو وقلم ينته الى رتبة الوجوب فجازت رعاية اللفظ ايضا او يلزم بالجزم عطف على المجزوم من قوله ما لم يعضد المعنى والمراد ولم يلزم مراعاة اللفظ لبس او قبح فيجب مراعاة المعنى اما صورة اللبس فنحو اعط من سالتك لا من سالتك بالحاق علامة التانيث للفعل الثانى اذ لو لم تلحقها مع ارادتك المونث حصل الالباس واما القبح فمثل من هى حمرا امتك فانك لو راعيت اللفظ فقلت من هو الحمرا امتك لكان فى غاية القبح فيجب رعاية المعنى مطلقا سواء

كانت الصفة مما يفرق بين مونثها ومذكرها بتاء التانيث كحسنة او لا كحمرا
خلافا لابن السراج في نحو من هي محسنة امك فانه لا يوجب رعاية المعنى
بل يجوز رعاية اللفظ والمعنى فتقول على مذهبه من هي محسنة امك ومن
هو محسن امك وشبيهه ان محسنا شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية
على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف احمر فان اجراه على المونث لم يقع قال
ابن هشام والمص لما مثل نحو ايقول امتك ونحسن ويحسنه تقول امك
ولينظر في وجه ذلك قلت الامر فيه سهل وكان الحامل له على ذلك ذكر
الام باحسن صفاتها من حيث هي ام مع رعاية الادب في عدم مواجهة المخاطب
بذكر ما يرجع الى صفة جمال تتعلق بامه واما الامة فذكرها بما تمدح به من
حيث هي امة وهو ما يرجع الى الحسن لونها وليس في ذكرها بذلك اخلال بالادب
وكلام في ذلك قريب فان حذف هي وقيل من محسن امك سهل التذكير
قال المص اجاز ابن السراج من هي محسن امك ومن محسن فاما من محسن فقريب
واما من هي محسن ففيه من القبح قريب مما في من هي احمر فوجب اجتنابها وقد
تلخص من كلام المص هنا ثلاث مسايل احداها من هي حمرا امك وضابطها
ان تخبر عن الموصول بمبتدا مغاير للفظه وتكون الصلة مبتدا وخبرا ذلك الخبر
لا يوافق خبر الموصول اذا روعي لفظ الموصول ولا يشبه ما يوافقه هذه
يجب فيها مراعاة المعنى في جزئي الصلة جميعا فيقال من هي حمرا امك ويمتنع مراعاة
اللفظ فيهما معا فلا يقال من هو احمر امك وفي الاول دون الثاني فلا يقال من
هو حمرا امك وعكسه فلا يقال من هي احمر امك لكن ان مسلة الالباس يتعين
فيها رعي المعنى ويمتنع رعي اللفظ والعلة في المنع هنا القبح وذلك في الثانية
والثالثة من وجهين تخالف الخبر والمخبر عنه في الصلة وتخالفهما في الموصول
وخبره لان الصلة والموصول كشي واحد وكانك اخبرت عن موصول
مونث بمذكر او بالعكس وعلته في الاولى القبح من الوجه الثاني فقط المسئلة
الثانية من هي محسنة امك وضابطها كالتي قبلها الا ان الخبر هنا الواقع في
الصلة يشبه ما يجوز فيه ذلك اذا روعي اللفظ والحكم فهذه كالحكم في
التي قبلها في وجوب تانيث جزئي الصلة مراعاة للمعنى ومنع تذكيرها و
المخالفة بينهما الا ان المسئلة الاولى بلا خلاف وهذه فيها خلاف ابن السراج
فانه اجاز تانيث المبتدا حملا على الخبر وتذكير الخبر حملا على اللفظ نظرا للمشابهة
محسن لمرضع في الصورة وعلى هذا فيمتنع عنده من هي منطلق ومن هي مستخرج

ونحو

ونحو ذلك مما لا يشابه ما يجري على المونث وهو بلفظ التذكير وينبغي ان يجوز عنده
من هي ظريف ومن هو كريمة امتك لشبه ظريف وكريمة بجريح وقيل بل يلزمه ان يجيز
من هي احمر لشبهه بمن هي افضل وهو قد منع هذه المسئلة الثالثة كالتي قبلها
الا ان العايد حذف فهذه يقول فيها ابن السراج ايضا بجواز مراعاة اللفظ
في الخبر فيذكر ووافقه المص في هذه ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا
كقوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمومنين
وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن
سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا اولئك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه اياتنا
وفي البصريات لابي علي الفارسي قال النحويون في قراة الجحدري ومن يقنت منكن
لله ورسوله وتعمل لو عكس ذلك لم يجز لانه يكون الباسا بعد البيان واما
اذا حمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ فانه يكون تفسيرا قال ابن هشام انظر قوله
قال النحويون فهو مقتض لبطلان مسئلة المص قلت مسئلة المص هي اعتبار
اللفظ اولا ثم اعتبار المعنى ثانيا ثم اعتبار اللفظ ثالثا ومسئلة الفارسي في اعتبار
المعنى اولا ثم اعتبار اللفظ ثانيا ولا يلزم من امتناع الثانية امتناع الاولى فتامله
وتقع من وما شرطيتين نحو من يعمل سوءا يجز به ما يفتح الله للناس من رحمة
فلا ممسك لها واستفهاميتين نحو من اله غير الله قال فرعون وما رب العالمين
ونكرتين موصوفتين نحو مررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك ولوصف
على راي كقولهم لامر ما جدع قصير انفه اي لامر اي امر وهذه هي التي يعبر عنها
بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو اعطى شيا ما والفخامة مثل لامر ما
يسود من يسود اذا لم تجعل ما مصدرية والنوعية نحو اضربه ضربا ما وفي الجملة تؤكد
ما افاده تنكير الاسم قبلها قال المص والمشهور انها زايدة منبهة على وصف لايق
بالمحل وهو اولى لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو اما انت منطلقا
انطلقت فزادوها عوضا من كان ونحو حينئذ تكن اكن فزادوها عوضا من الاضافة
وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة لجموحها الا وهي مردفة بمثل الموصوف
نحو مررت برجل اي رجل وعمها شاه اي شاة وهذا رجل ما شيت من رجل
فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب
اجتنابه ولا تزاد من خلافا للكسائي فانه قال بزيادتها ولم يتحاش
من القول بالزيادة مع كونه من اسما جريا على قول اهل بلده الكوفيين ان
الاسما يجوز ان تزاد واستدل على مذهبه بقول حسان رضي الله عنه شعر

فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا * فمن خفض غيرنا
وبقول عنترة شعر يا شاة من قنص لمن حلت له * حرمت علي وليتها لم تحرم *
فيمن رواه بمن دون ما وكقول الاخر شعر آل الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك القبايل والاثرون من عددا واجيب بان من في الاول ليست
نكرة موصوفة اى على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص وهذا من
الوصف بالمصدر للمبالغة وعددا ماصفة لمن اسم وضع موضع المصدر
وهو العداد والاثرون قوما عددا اى قوما معدودين واما محمول لمبتدأ
محذوف اما صلة او صفة لمن ومن بدل من الاثرون فان قلت ذكر المص
زيادة مع الاختلاف وترك زيادة ما مع الاتفاق عليها فما وجهه قلت
فعل ذلك لان كلامه في ما الاسمية وما الزايدة حرف واما من فاسم دايما
حتى عند القايل بزيادتها ولا تقع من على ما لا يعقل في حال من الاحوال
الا في حال كونه منزلا منزلته اى منزلة من يعقل كقوله شعر
* اسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلي الى من قد هويت اطير *
وقول امرى القيس شعر الا عم صباحا ايها الطلل البالى *
وهل يعمن من كان في العصر الخالى * فانه خاطب في الاول ونسب الاعارة
ونادى في الثاني وهنا التنزيل اعم من ان يكون من المتكلم او من غيره كما
في قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له المراد
الاصنام وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شيء وذلك الكلام شانه
ان لا ينسب نفيا او اثباتا الا الى العقلا اجرى عليه حكم العاقل واما كون
المعتقد لذلك المتكلم او المخاطب او غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة
قد يقال في بيت امرى القيس ان من كان في العصر الخالى مراد به الذى في العصر
الماضي لا اينا من كان ومن جملة ذلك الطلل البالى فيكون من القسم الذى
ياتى وهو قوله او مجامعاله اى لمن يعقل في شمول نحو الم تر ان الله يسبح
له من في السموات ومن في الارض فمن لفظ عام يشمل العاقل وغيره ويدل
على ارادة الكل قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده ومثله من يمشي على رجلين
وهو شامل للانسان والطاير مثلا او اقتران والمراد به ان لفظة من
قد اقترنت بها لفظة اخرى اجتمع فيها العاقل وغير العاقل مثل من يمشي
على بطنه ومن يمشي على رجلين فانهما اقترنا بكل دابة وهو شامل للنوعين
لا كلمة من خلوا فالقطرب فانه جوز الاطلاق على غير العاقل بلا شرط

استدلالا بقوله تعالى ومن لستم له برازقين وكانه حملها على البهايم ولا دليل
فيه لجواز ان يحمل على الرقيق والبهايم لان الجميع خلق للمنافع ولكن الاول
اظهر وما في الغالب لما لا يعقل نحو اعجبني ما منعته قال المص واحترز
بقوله في الغالب من نحو قوله تعالى ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدى ومن قول بعض
العرب سبحان ما سخركن لنا قلت انما يتم هذا لو كانت ما في هذا المثال المذكور مستعملة
للعاقل وليس كذلك لما تقرر من منع اطلاق هذا اللفظ على البارى وسنبه على
ان التعبير بما لا يعلم كان اولى من هذه العبارة وقد استدل على اطلاق ما على
ذوى العقول باطباق اهل العربية على ان قولهم من لما يعقل من غير تجوز
وذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة ان يقال لذى
عقل عاقل فان قيل ههنا بحث اذ يعرف بما ومن لان ما يعقل معلوم انه
من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة اعنى يعقل واما الموصول
نفسه فيجب ان يعتبر مبهما مرادا به شيء ما ليصح في موقع التفسير بالنسبة الخ
لا يعلم مدلوله ولتقع صلة مفيدا غير لغو فليتامل كذا في حاشية التفتازاني
على الكشاف وله اى لما لا يعقل مع من يعقل نحو ولله يسجد ما في السموات
وما في الارض من دابة وكان الجيد ان لو قال وتقع على من يعقل مختلطا بغيره
فان الذى يحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها على العاقل واما اطلاقها على غير
العاقل فذلك اصلها وقد تقدم فالاختلاط انما كان سببا في اطلاقها على
العاقل لا سببا لاطلاقها على غير العاقل ولصفات من يعقل وهذه عبارة
ابى على وهو في كلام المص من ذكر الخاص بعد العام فان من صفات من يعقل هى مما
يصدق عليه ما لا يعقل فما ذكر هنا بعض ما يتناوله العام المذكور اولا ومثلوا لذلك
بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم وفي الكشاف وقيل ما طاب ذهابا الى الصفة وقال
التفتازاني انما هي لهذا المعنى يعنى استعملت كلمة ما في الشايع اختصاصها او غلبتها
في غير ذوى العقول لان هذه التفرقة انما هي اذا اريد الذات واما اذا اريد
الوصف كما تقول في ما زيد اى افاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما
شئت من هولاى الرجال اى القايم او القاعد ونحو ذلك فهو كلمة ما بحكم
الوضع على ما ذكره المص يعنى الزمخشرى وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره
البعض وههنا المراد الصفة اى انكحوا الموصوفة باى صفة اردتم من البكر
والثيب والشابة والنسيبة والجميلة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف
وقيل المراد الموصوفة بانتفاء التحرج والتضييق في زوجها وقد خفي معنى

قوله ذهابا الى الصفة على بعض الافاضل نذهب الى ان معناه ان المراد به
الوصف الماخوذ من المذكور بعد نعم ما طاب الطيب وهو صادق على العاقل
وغيره وما بمعنى ما سحر كى المسخ وانت خبير بان السوال لا يسقط بمجرد ذلك
الى هنا كلام التفتازانى ولو عبر المص بمن يعلم ليشمل نحو افمن يخلق ونحو والسماء
وما بناها لكان اولى من تعبيره بمن يعقل اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل و
للمبهم امره كان ترى شبحا تعتقد انسانيته وعدم انسانيته فتقول
اخبرنى ما هناك وكذا لو علمت انسانيته واستبهم عليك حاله بالنسبة
الى الذكورة والانوثة ومنه قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى
محررا قال المص وعلى الجملة اذا لم يكن للمتكلم التفات الا الى شىء من حيث هو
جعله متعلق الحكم من غير ان يعتبر وصفا زايدا على ذلك فانه انما ياتى بما
نحو لما خلقت بيدى فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك
مع كون المسجود له عاقلا ونحو انى نذرت لك ما فى بطنى محررا المراد انها جعلت
ما فى بطنها وثمرة فوادها خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك ذكورته من
انوثته وكذا المراد بقولنا انظر الى ما ظهر لى اى انظر الى هذا الشىء كاينا ما
كان **وافردت ما نكرة** خالية عما تقدم من كونها موصولة او موصوفة
او شرطية او استفهامية وهذه هى التى تسمى تامة وتقع فى ثلاثة ابواب
احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شىء حسن زيدا جزم بذلك جميع
الاصوليين الا الاخفش فجوزه وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة
بعدها صلة لا محل لها من الاعراب وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها
فى موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدا محذوف وجوبا تقديره شىء عظيم
ونحوه الثانى فى باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اى
نعم شيئا فما نصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشرى وسياتى
فيه كلام ان شاء الله تعالى الثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة فى الاخبار
عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة ان زيدا مما ان يكتب اى انه من امر كتابة
اى انه مخلوق من ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شىء وان وصلتها فى موضع
خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته فى خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته
كانه خلق منها وزعم السيرافى وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن س
انها معرفة تامة بمعنى الشىء وان وصلتها مبتدا والظرف خبره والجملة خبر ان
قال ابن هشام ولا يتحصل للكلام معنى ظاهر على هذا التفسير **وقد نساوى ما**

ملز

عند ابى على فتكون نكرة تامة قال ذلك فى قول الشاعر **شعر** ونعم من هو فى سر واعلان
فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدا خبره ما قبله
او خبر مبتدا محذوف وقال غيره من موصولة وقوله هو مبتدا وخبره محذوف هو فى
على حد قوله وشعرى شعرى والظرف متعلق بالمحذوف لان فيه معنى الفعل اى ونعم من
هو الثابت فى حالتى السر والعلن قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان
المخصوص خبر مبتدا محذوف **وقد تقع الذى مصدرية** فلا يعود عليها شىء وتاول عليه يونس
ذلك الذى يبشر الله عباده قال الفارسى وعليه وخضتم كالذى خاضوا اى كخوضهم
ولا يعود الى الذى شىء لانها فى مثل هذا حرف وهذا مذهب الفرا فى قوله تماما على الذى احسن
فجعلها مصدرية واحسن فعلا ماضيا مسندا الى الضمير موسى والتقدير تماما على احسانه واختاره
المص وسبقه الى اختياره ابن خروف وحكى عن الفرا انه سمع بعض العرب يقول الذى بالجارية
الذى يكفل والذى يكفل مبتدا بمنزلة وان تصوموا وبالجارية خبره والمعنى كفالتك
بالجارية ولولا هذا التاويل لزم محذوران تعلق البا بيكفل وانما يتعدى بنفسه وتقدم
معمول الصلة على الموصول واجيب بان التقدير ابوك كفيل بالجارية فحذف الخبر
وابدل منه الذى واما وخضتم كالذى خاضوا فتوجيه الاستدلال به انه لو كان
موصولا اسميا لاحتاج الى عايد وليس مقدرا لانه لا يتعدى فيقال حذف مفعوله
وهو العايد فلم يبق الا ان يكون العايد هو ضمير الفاعل المصرح به واذا قدر كذلك
لم يتطابق الذى وعايده المذكور لان الذى مفرد وعايده جمع واجيب بان الذى
جمع فى المعنى اما على انه صفة لجمع فى المعنى مفرد فى اللفظ اى كالفريق او كالجمع الذى
خاضوا فافراد الموصوف لفظا اقتضى صحة التعبير بالذى وجمعه معنى اقتضى عود
الضمير مجموعا واما على ان الذى بمعنى الذين فى قوله **شعر** وان الذى حانت بفلج دماوهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد • والفرق بين هذا وما قبله ان لفظ الذى لا يجوز فيه
على الاول وانه لا حذف موصوف على الثانى واما على ان الذى واقع على حدث
هو الخوض ويكون العايد محذوفا وهو ضمير المفعول المطلق واما تماما على الذى احسن
فقد يؤول على ان فاعل احسن ضمير راجع الى الله تعالى وعايد الذى محذوف والتقدير
على الذى احسنه الله والاصل تماما على الاحسان الذى احسنه الله اليه **وموصوفة بمعرفة**
نحو مررت بالذى الفاضل **او شبهها فى امتناع لحاق ال** فيقال مررت بالذى اخيك
وبالذى مثلك وبالذى خير منك وعليه خرج تماما على الذى احسن فجعل احسن افعل
تفضيل مجرورا بالفتحة صفة للذى وعلى هذا فلو قيل مررت بالذى قايم وهذا
الذى ذكره المص من وقوع الذى موصوفة بمعرفة وشبهها فى امتناع لحاق ال

هو مذهب الفرا وابى على الفارسى قال المص وهو صحيح وبه اقول **فصل**
يذكر فيه الكلام على اى موصولة كانت او غير موصولة **وتقع اى شرطية** نحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على **واستفهامية**
نحو ايكم زادته هذه ايمانا فباى حديث بعده يؤمنون فاى الفريقين احق بالامن
وصفة لنكرة مذكورة كقوله **شعر** دعوت امرءا اى امرء فاجابنى •
• فكنت واياه ملاذا وموئلا • قال الفارسى فى القصريات اذا قلت برجل اى رجل
فرجل الاول لغير الثانى لان الاول واحد والثانى جنس لان ايا بعض ما تضاف
اليه **غالبا** راجع الى المذكورة واحترز به عن النكرة الموصوفة المحذوفة كقول
الفرزدق **شعر** اذا حارب الحجاج اى منافق • علاه بسيف كلما مر يقطع •
اراد منافقا اى منافق قال المص وهذا فى غاية الندور لان المقصود بالوصف
التعظيم والحذف مناف لذلك **وحالا لمعرفة** كقوله **شعر** فاومات ايماء خفيا لحبتر
فلله عينا حبتر اى فتى انشده المص بنصب اى على الحال وانشده غيره بالرفع
على انه مبتدا او خبر مبتدا والتقدير اى فتى هو واى فى هذين الوجهين اعنى
كونها صفة وكونها حالا دالة على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان
اضيفت الى مشتق كما فى قولك مررت بفارس اى فارس فهى للكمال فى الفروسية
والثناء على الموصوف خاص بجهة الصفة وان اضيفت الى غير مشتق كما فى
قولك مررت برجل اى رجل فهى للكمال فى الرجولية والثناء عام على الموصوف
عام فى كل ما يمدح به الرجل وانما لم توصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة
كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة **ويلزمها** اى يلزم
ايا **فى هذين الوجهين** وهما وقوعها صفة ووقوعها حالا **الاضافة لفظا
ومعنى** بحيث لا يجوز الانفكاك عنها اصلا **الى ما يماثل الموصوف لفظا
ومعنى** نحو مررت برجل اى رجل وبعالم اى عالم فلا يجوز برجل اى عالم
ولا بعالم اى رجل **او معنى لا لفظا** نحو رايت رجلا اى انسان قيل وانما
قاله بمحض القياس ولا يعلم له فيه سماع يريد ان فى حال كونها صفة قال
ابن هشام وهو قياس جيد لانها كما لو اوقعه حالا فى المعنى وتلك تضاف
الى مخالف ذى الحال كمررت بعبد الله اى رجل فان قلت قد قرر ان
المراد بالوجهين وقوعها صفة ووقوعها حالا فكيف يلائم هذا قوله الى ما
يماثل الموصوف وهذا خاص بوقوعها صفة قلت لم يرد بالموصوف المتبوع
بتابع هو صفة بل اراد ما علق به وصف فهو اعم من ان يكون ذا حال او صفة

تابعة

تابعة فشمل الوجهين وحصلت الملايمة وبقى على المص ان يقول ووصلة الى ندا ما فيه ال
فيلزمها حرف التنبيه والاعتذار عن ذلك بانه ذكره فى باب الندا معارض بانه
قد ذكر وقوع اى الشرطية فى باب الشرط فهلا استغنى بذلك هنا وانما هذا مقام
استيفاء لاقسام الشئ فلا ينبغى ان يغادر منها بشئ **وقد يستغنى فى الشرط و
الاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه** نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى هذا فى الشرط وفى حديث ابن مسعود سالت رسول الله صلى الله
عليه وسلم اى الاعمال احب الى الله قال الصلوة لوقتها قال قلت ثم اى قال بر الوالدين
فقلت ثم اى قال الجهاد فى سبيل الله فهذا فى الاستفهام **واى فيهما** اى فى الشرط
والاستفهام **بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة** ولهذا تقول
اى غلامين اتيا واى غلمان اتوا برعاية حال المضاف اليه كما اذا صرح بلفظ
كل مضافا الى النكرة وتقول اى الغلامين اتى واى الغلمان اتى كما تقول ذلك
عند التصريح بلفظ بعض وكذا فى الشرطية تقول اى رجل تضرب اضربه واى
رجلين تضرب اضربهما واى رجال تضرب اضربهم واى الرجلين تضرب اضربه واى
الرجال تضرب اضربه **ولا تقع اى نكرة موصوفة خلافا للاخفش** فانه
اجاز وقوعها كذلك نحو مررت باى معجب لك وهذا هو الذى جزم به ابن
الحاجب واخرج المص بقوله نكرة نحو يا ايها الرجل فان ايا هنا موصوفة
ولكنها معرفة **وقد تحذف ثانيهما فى الاستفهام** كقول الفرزدق **شعر**
• تنظرت نصرا والسماكين ايهما • على من الغيث استهلت مواطره •
وتضاف فيه اى فى الاستفهام **الى نكرة بلا شرط** نحو اى رجل عندك
والى معرفة بشرط افهام تثنية نحو اى الرجلين عندك او ايهما عندك **او جمع**
نحو اى الرجال عندك او ايهم عندك **او قصد اجزاء** نحو اى زيد احسن اذ المعنى
اى اجزايه احسن ولهذا يقال فى البدل منه اوجهه ام عينه وفى الجواب
وجهه او عينه او نحو ذلك من اجزايه **او تكريرها** اى تكرير اى **عطفا** بالواو
اى حال كونها معطوفة او ذات عطف او تكرير عطف كقوله **شعر**
• فلئن لقيتك خاليين لتعلمن • ايى وايك فارس الاحزاب •
وفى شرح ابن قاسم قيل وبعضهم ان يفصل بالجنس نحو اى الدينار دينارك
واى البعير بعيرك واذا يعطف عليه بالواو نحو اى زيد وعمرو وجعفر قام و
يمكن اندراج هذين تحت قوله او جمع وقد عرفت ان الضمير فى قوله وتضاف
فيه عائد الى الاستفهام فتخرج الموصولة والموصوف بها وهو حق لان الموصولة

لا تضاف الى النكرة والموصوف بها لا تضاف الى المعرفة لكن يلزم خروج اي الشرطية
وهو مشكل لانها مساوية للاستفهام فيما ذكر تضاف الى النكرة بلا شرط نحو اي رجل
تضرب اكرمه والى المعرفة بشرط افهام تثنيته نحو اي الغلامين جاءك فاكرمه قال تعالى
ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على او جمع نحو اي الرجال جاءك فاكرمه او قصد
اجزا نحو اي زيد رايت اعجبني تقديره اي اجزايه ويأتي فيها ايضا مسئلة التكرير
نحو ان يقال اي زيد واي عمرو جاءك فاكرمه وعلى هذا ففي كلامه نقص فتامله

فصل يتكلم فيه على الموصولات الحرفية واحكامه وقد سبق تعريف
الموصول الحرفي **من الموصولات الحرفيه ان** الثنائية الوضع **الناصبة
مضارعا** لا المخففة من الثقيلة ولا المفسرة ولا الزايدة فلكل منها موضع تذكر
فيه **وان توصل بفعل متصرف** لا جامد نحو عسى **مطلقا** اي سواء كان مضارعا
نحو اريد ان اقوم او ماضيا نحو اعجبني ان قمت او امرا نحو كتبت اليه بان قم فاما
وصلها بالمضارع فمجمع عليه ولا اشكال فيه واما وصلها بالماضي فخالف فيه
ابن طاهر مدعيا ان الموصولة بالماضي ليست الموصولة بالمضارع لان ان الناصبة
تخلص المضارع للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ولانها لو كانت الناصبة
لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قايل به
قال ابن هشام والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد فانها تخلص المضارع
للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبادوات الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها
على الماضي باتفاق وعن الثاني انه انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان
الشرطية لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله كما
انها بمعنى ان الناصبة لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت
النصب في لفظه هكذا قال وفيه نظر واما وصلها بالامر فخالف فيه ابو حيان
وزعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل
بدليلين احدهما انها اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر الثاني انهما لم يقعا فاعلا
ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضي
والمضارع قال ابن هشام والجواب عن الاول ان فوات معنى الامر به في
الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في
الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور قلت
هذا فيه تسليم لفوات معنى الامر عند السبك وهو قابل للمنع فقد جرت
عادة الزمخشري بتجويز صلة ان بالامر والنهي ومعناه مصدر طلبي وقد

حققه

حققه في سورة نوح في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك فقال ان
الناصبة للفعل اي انا ارسلناه بان انذر قومك اي بان قلنا له انذر اي بالامر
بالانذار انتهى فعلى هذا تقدر بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بامر ونهي
نحو كتبت اليه بان قم ولا تقعد اي بالامر بالقيام والنهي عن القعود ولا يفوت
معنى الطلب في الجملة وعلى تقدير التسليم فلا نسلم ان فوات الامر به كفوات معنى المضي
والاستقبال وذلك لان السبك مفوت لمعنى الامر اصلا وراسا لان اللفظ لا
يدل عليه بوجه من الوجوه الدلالة وليس السبك بمفوت للدلالة على معنى الزمان
الماضي والمستقبل بالكلية لان المصدر حدث ويلزم من وجوده وجود الزمان
فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام فلم تفته الدلالة عليه بالكلية ولا يلزم من
تجويز الثاني تجويز الاول ثم قال ابن هشام والجواب عن الثاني انه انما امتنع ما
ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهة بالانشاء لا لما ذكره ثم ينبغي له ان لا
يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل
ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم واجاب بان
الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور وهذا وهم فاحش لان حروف
الجر زايدة كانت او غير زايدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تاويله انتهى كلامه
قلت ويتجه ان يقال لم يقم دليل الجماعة على ان الموصولة بالماضي والامر
هي الناصبة للمضارع لا سيما وساير الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع
فادعا خلاف ذلك في ان من بين ادوات النصب خروج عن النظاير ولا دليل
لهم ايضا على ان التي يذكر بعدها فعل الامر او النهي موصول حرفي اذ كل موضع
تقع كذلك محتمل لان تكون تفسيرية او زايدة فالاول نحو ارسلت اليه ان قم
او لا تقم ومنه انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك والثاني نحو كتبت
اليه بان قم او بان لا تقم فان فيه زايدة زيدت لكراهة دخول حرف الجر في
الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم او بلا تقم اي بهذا اللفظ فانا ادخلت
في التحقيق على ما هو اسم فتامل **ومنها ان** بفتح الهمزة وتشديد النون **وان وصل
بمعموليها** وهما اسمها وخبرها فتؤول بمصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني
ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا بلغني انك في الدار اي استقرارك فيها لان
الخبر الحقيقة المحذوف من استقر ومستقر وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني
انك زيد قال الرضي اي زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية وقال ابن هشام

يقدر بالكون تقدير المثال المذكور بمعنى كونك زيدا لان كل خبر جامد يصح
نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كاين زيدا
ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يوول بالمصدر انما هو ان الناصبة
للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث قال
وهو قول س ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث
الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى وجه تقريره **ومنها كي
وتوصل بمضارع** نحو جئت لكي تكرمني فاذا قرنت باللام تعينت
المصدرية فان لم يقرن بها احتملت المصدرية والجارة وسياتي الكلام على
ذلك في نواصب الفعل مقرونة بلام التعليل لفظا نحو جئت لكي
استفيد منك قالوا وانما ذلك لان كي لا تخلو من معنى التعليل وقد
يورد عليه نحو تريدين كيما تعلليني وما لكا فان اللام المقدرة قبلها
زايدة لا تعليلية مثلها في يريد الله ليبين لكم فينبغي ان يجب المصدرية
هنا وان لا يقدر شي البتة لا تعليل ولا غيره وفيه بحث **ومنها ما
وتوصل بفعل متصرف** احترازا من نحو عسى وشذ وصلها بليس
في قوله شعر: البس امري في الامور بانتما . بما لستما اهل الخيانة والغدر .
في الغالب غير امر احترازا من نحو قولك عجبت بما قم فانه لا يجوز واكثر
ما توصل بالماضي نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت وكقوله شعر
. يسر المرء ما ذهب الليالي . واشترط السهيلي ان يكون الفعل عاما نحو
اعجبني ما صنعت لا خاصا نحو اعجبني ما جلست ويرده الاية والبيت ووافقه
صاحب البسيط وزاد ان يكون الموضع صالحا لما التي هي موصول اسمي انتهى
كذا نقله عنه ابو حيان وتبعه ابن قاسم قال ابن هشام وهذا هو الشرط
الذي ذكره السهيلي لا غيره وفيه نظر **وتختص** ما دون غيرها من الحروف
المصدرية **بنيابتها عن ظرف زمان** نحو اكرم زيدا ما دام صديقك اي
مدة دوام صديقك **موصولة** ح **في الغالب** احترازا من نحو قوله شعر
. نطوف ما نطوف ثم ياوي . ذوو الاموال والعديم .
فما فيه مصدرية ظرفية وصلت بمضارع وكان الكامل لهم على جعلها
كذلك انها لو لم تقدر بهذا المعنى لزم ان يكون هي وما بعدها مفعولا
مطلقا ولم يثبت ذلك **بفعل ماضي اللفظ** مثبت كقوله تعالى خالدين
فيها ما دامت السموات والارض **او منفي بلم** كقوله شعر

. ولم يلبث الجهال ان يتهضموا . اخا العلم ما لم يستعن بجهول .
وذهب الزمخشري الى ان يشاركها في هذا المعنى وجعل من ذلك قوله تعالى ان
اتاه الله الملك وقوله الا ان يصدقوا فقدره وقت ان اتاه وحين ان
يصدقوا وهو محتمل للتعليل ومن امثلة س والله لا افعل الا ان تفعل وفسره
بقوله حتى تفعل قال الصفار تفسير معنى واما في الصناعة فهو بتقدير الا وقت
ان تفعل وقال المبرد الا بان تفعل اي الا بسبب فعلك وما قال يمكن ان
يساعده المعنى والا فهذا الكلام انما يقال في معنى ان الفعل يقترن بالفعل
الاخر غير متراخ عنه ومذهبه لم يتعرض لهذا وانما اعطى ان الفعل بسبب
الفعل فانه يمكن ان يكون بعده فانه نقلا انما يقال في هذا المعنى كان حسنا **و**
ليست ما المصدرية **اسما** وكان حقه ان يصرح بما ذكرناه ليلا يتوهم ان الخلاف
خاص بالظرفية تخصيصها لا عام في كل مصدرية **فتفتقر** بالنصب في جواب
النفي **الى ضمير خلافا للاخفش وابن السراج** فاذا قلت يعجبني ما صنعت فتقديره
عند س ولا كثرين صنعك ولا ضمير اصلا والتقدير عندهما الصنع الذي
صنعته فحذف الضمير ورد عليه بقوله . بما لستما اهل الخيانة والغدر . لانه
لا يتاتى فيه تقدير رابط وامارده ابن يعيش بنحو يعجبني ما ضربت زيدا
من حيث انه لا يمكن تقدير ضمير ضرورة ان الفعل متعد الى مفعول واحد
وقد استوفاه فلا يصح تقدير ضمير هو مفعول اخر فسا قط من جهة ان
الضمير الذي يقدر ضمير المصدر لا ضمير المفعول به والزم ابن هشام الزمخشري
ترك ان ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مصدرية القول بمصدرية
ما مع عود الضمير عليها قلت ولم يقع في الكشاف تصريح بان الضمير المجرور بفي
عايد عليها مع القول بمصدريتها فيحتمل ان يوجه كلامه بان الضمير عايد على المصدر
المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة مثل فخرج على قومه في زينته اي واتبع الذين
ظلموا اترافهم مع ظلمهم **وتوصل** ما المصدرية مطلقا سواء كانت وقتية او غير
وقتية **بجملة اسمية** على ما ذهب اليه السيرافي والاعلم وابن خروف خلافا
لس والجمهور واختار المص الاول اي القول بالاول بوصلها بالجملة الاسمية
واستدل له بقوله شعر . اخلاء مكم لسقام الجهل شافية .
. كما دماوكم تشفي من الكلب . قال والحكم على ما هذه بالمصدرية اولى من جعلها
كافة لانها اذا كانت كافة مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يغير شي
عما هو له ثابت بخلاف الحكم بانها كافة قال وايضا فما المصدرية تنوب عن الظرف

الزمانى والظرف الزمانى يوصل بالجملتين مضافا اليها نحو يومهم بارزون يوم
ينفع الصادقين فاذا وصلت ما الظرفيه بالجملتين كان ذلك اعطاوها حكم ما
هى مناسبة له حتى انها نابت عنه واذا ثبت ذلك فى الوقتية فلا يبعد جوازه
فى غير الوقتية ايضا فهذا قياس يقتضى صحة الجواز لو لم يرد به السماع فكيف
وقد ورد منه فى الوقتية قوله شعر واصل خليلك ما التواصل ممكن •
• فلانت وهو عن قريب راحل • و فى غيرها قوله • لا دما وكم تشفى من الكلب
ومنها لو التالية غالبا مفهم تمن نحو ودوا ومنه ود والو تدهن فيدهنون
ومنه يود احدهم لو يعمر الف سنه وعن ابن قاسم من ذلك احب واختار
وفيه نظر اذ لا ترادف بينها وبين تمنى ولا تلازم فى المعنى لان الانسان قد
يحب الشى ولا يتمنا حصوله اما لمعارض له فى طلبه واما لانه حاصل عنده فانى
يكون احب واختار مما يفهم التمنى واحترز المص بقوله غالبا من نحو قول قتيلة
شعر ما كان ضرك لو مننت وربما • من الفتى وهو المغيظ المحنق • وقول
الاعشى شعر وربما فات قوم جل امرهم • من التانى وكان الحزم لو عجلوا •
واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذى اثبته الفرا وابو على الفارسى
وابو البقا والتبريزى والمص ويقول المانعون فى يود احدهم لو يعمر انها شرطيه
وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر
لسره ذلك ولا يخفى ما فيه من التكلف قال ابن هشام ويشهد للمثبتين قراءة
بعضهم لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن
لما كان معناه ان تدهن قلت ليس بشى وانما الذى ينبغى ان يقال ان
يدهنوا منصوب بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن لو وصلتها فتامله
وصلتها اى صلة لو المصدرية كصلة ما فتوصل بفعل متصرف غير امر مقتضيا
جواز وصلها بفعل منفى نحو وددت لو لم يقم قال ابن هشام وقد اخطا
المص ان ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك فى لو لكنه ينبغى ان يقيد
قلت قد جاء قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب ولو هذه مصدرية
ووقعت بعدها ان وصلتها ما وقع ذلك بعد لو الشرطية نحو ولو انهم فعلوا
ما يوعظون به ولو ان ما اسمى او فى معيشة ونص على ان الموضع رفع بالابتدا
ولا يحتاج الى خبر لاشتمال صلة ان على المسند والمسند اليه وقيل بالابتدا والخبر
محذوف ثم قيل يقدر مقدما اى لو ثابت فعلهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال
ابن عصفور بل يقدر موخرا على الاصل لان الموجب لتقديم الخبر فى نحو عندى

انك

انك فاضل وهو خوف التباسها بالمفتوحة مفقود هنا فيقدر لو فعلهم ثابت والكوفيون والمبرد
والزجاج على ان الموضع رفع على الفاعلية والفعل مقدر بعدها فمقتضى قول من جعل الواقع
من ذلك بعد لو الشرطية مبتدا وخبرا جملة كذلك بعد لو المصدرية فتكون قد وصلت
بالجملة الاسمية على هذا الراى نعم ينبغى ان تقيد الاسمية بهذا النوع ولا يوجد على الاطلاق
فتامله وتغنى لو المصدرية لا لو مطلقا عن التمنى اى عن فعل التمنى تقول وددت لو
جانى زيد فاكرمه ثم تحذف وددت وتنوب عنه لو تقول لو جانى زيد فاكرمه قال
المص وقد ارد قول الزمخشرى وقد تجى لو فى معنى التمنى نحو لو تاتينى فتحدثنى ان اراد
الزمخشرى ان الاصل وددت لو تاتينى فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فاشبهت
ليت فى الاشعار بمعنى التمنى وكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمنى
كليت فغير صحيح لان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لم يجمع بينه وبين
ليت انتهى قلت الظاهر ان الثانى مراد الزمخشرى وما اورده عليه غير
متجه فان لو عند مجامعتها لفعل التمنى تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة
على التمنى فسقط ما قال فينتصب بعدها الفعل المضارع مقرونا بالفا وذلك
نحو قوله شعر سرينا اليهم فى جموع كانها • جبال شرورى لو تعان فتنهدا •
قال المص فى فتنهد وجهان احدهما وهو المختار انه جواب تمن انشائى كجواب
ليت لان الاصل وددنا لو يعان فحذف الفعل للدلالة عليه فاشبهت ليت
فى الاشعار بمعنى التمنى دون لفظه فجوزيت بجوابها والثانى انه من باب
العطف على المصدر فكانه قيل وددنا الاعانة والنهد اى النهوض الى الاعدا
قال بعضهم لو هذه المتكلم فيها هى لو الشرطية اشربت معنى التمنى بدليل انهم
جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفا وجواب باللام كقوله شعر
• فلو نبش المقابر عن كليب • فيخبر بالذنايب اى زير •
• بيوم الشعثمين لقر عينا • وكيف لقاء من تحت القبور •
قلت يمكن ان يقال ان الخبر ليس منصوبا فى جواب التمنى وانما هو منصوب
بان مضمرة وهى وصلتها مصدر فاعل لحصل مضمرا والجملة من هذا الفعل وفاعله
معطوفة على جملة الشرط اى فلو نبش المقابر عن كليب فحصل اخباره بما تم
بعده لقر عينا وعلى هذا فلو هى التعليقية على بابها ولا تمنى اصلا ويمكن ان يقال
انه لا تمنى اصلا ويكون النصب بان مضمرة بعد الشرط لمشابهة النفى والمعنى
على هذا التقدير فلو حصل نبش المقابر فالاخبار لقر عينا فهو عطف على مصدر
منتصيد من فعل الشرط وانما كان لو قد جوز ومثل هذا على قلة فى الشرط بان نحو ان

تاتينى فتكرمنى انك تنصب تكرمنى من جهة ان الشرط مفروض فهو غير
موصوف بالوجود حقيقة فاشبه النفى فاجرى مجراه فى نصب ما اقترن بالفاء
والواو بعده فيخرج من ذلك فى لو اولى لولا لانهما على انتفاء الشرط ومنعا وهذا الثانى
اولى من الاول لان فى ذلك اضمار ان فى غير محلها المفروض فهو مثل تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه بخلاف الثانى فان فيه اضمار ان فى محل عهد اضمارها فيه
وان كان قليلا على ان المص كما حكى ان النصب بان مضمرة نادر فى غير المواضع
المشهورة جوازا ووجوبا قال وفى القياس عليه خلاف فللملاحظ ان يركب
مذهب القايل بقياسيته ويخرج البيت عليه ويمكن ان يقال ايضا ان لو
من قوله فلو نبشى للتمنى او مغنية عنه على الرابع والفصل من قوله بخبر منصوب
فى جوابه وقوله لقرعينا جواب للو الشرطية محذوفة والتقدير لو وقع ذلك
لقرعينا **فصل** يتكلم فيه على الصلة والموصول باعتبار
الرابط والحذف وغيرهما من الاحكام المتعلقة بذلك **الصلة والموصول
كجزئى اسم فلهما** اى للموصول والصلة **ما لهما** اى لجزئى الاسم **من ترتيب** بان
يكون الموصول قبل الصلة **ومنع فصل** بينهما **باجنبى** او بغيره كالجملة
الاعتراضية كقوله **شعر** ماذا ولا عتب فى المقدور رمت اما •
يحظيك بالنجح خسران وتضليل • او القسمية كقوله **شعر**
• اما ذاك الذى وابيك يعرف مالك • كذا قال المص فجعل الفصل بالاعتراض
والفصل بالقسم قسمين والحق ان الفصل بالاعتراض جنس وان الفصل بالقسم
نوع من ذلك الجنس وهو قول النحويين قال وكذا الندا الذى يليه مخاطب
كقوله **شعر** وانت الذى يا سعد بؤت بمشهد • كريم وابواب المكارم والحمد •
فلو لم يكن بعد الندا مخاطب عد الفصل به اجنبيا ولم يجز الا فى ضرورة كقوله
نكن مثل من يا ذيب يصطحبان وهذا الكلام من المص يقتضى ان الجمل الاعتراضية
والندائية التى ذكرها ليست باجنبية ولهذا لم يستثنها وفيه نظر بل هى
اجنبية مغتفرة **فلا يتبع الموصول** تفصيل لما اجمله من قوله فلهما ما لهما اى
فلا يوتى للموصول بتابع قبل تمام الصلة او تقدير تمامها فلا يجوز مررت
بالضاربين واخوتك زيدا ولا بالضاربين كلهم زيدا ولا بالضاربين المحسنين
زيدا ولا بالضاربين اخوتك زيدا بيانا قدرته او بدلا **ولا يخبر عنه** فلا
يجوز الذى زيدا اكرمته يعنى الذى اكرمته زيد **ولا يستثنى منه** فلا يجوز
جاء الذين الا زيدا اكرمتهم وانما تقول جاء الذين اكرمتهم الا زيدا **قبل تمام**

الصلة

الصلة معمول تنازعه الافعال المتقدمة وهو قيد فى كل واحد منها **او تقدير تمامها**
قال ابن قاسم هو اشارة الى نحو قوله **شعر** لسنا كمن جعلت اياد دارها •
• تكريت تمنع حبها ان يحصدا • فظاهره ان اياد بدل من من فى رواية من
جر وبدل من الضمير المستكن فى جعلت فى رواية من رفع فقد ابدل على الاول
من الموصول قبل تمام الصلة لكنه قدر التمام **قلت** وفى هذا الكلام نظر
فان كل موضع ممنوع يمكن فيه هذا التقدير قالوا والصواب ان يجعل دارها
منصوبا بفعل يدل عليه المذكور والتقدير لسنا كمن جعلت ايادا جعلت
دارها قاله ابن هشام وهذا مشكل لان جعلت فعل تام لا يصح ان ينعت
به الموصول بخلاف ضربت واكلت من الافعال ونحو ذلك من الافعال
الخاصة ولا يقال كان رفع الابهام قد زال بالجملة الثانية لانا نقول
شرط الصلة نفسها ان يعرف الموصول منها اما انه يعرف من جملة
اخرى بعدها فليس بكاف **وقد ترد صلة بعد موصولين** نحو الذى والتى
تماما وانشد المص عليه بيتا لم يخرج الى الان كقوله **شعر**
• صل الذى والتى متا باصرة • وان نات عن مراقى بينها الرحم •
متا توسل باصرة اى بما تعطف من منة ونحوها وان نات اى بعدت
والرحم القرابة اى مثل من توسل اليك من ذكر او انثى بمنة تعطفك عليه
وان لم يكن بينكما قرابة **او اكثر مشتركا فيها** كقوله **شعر**
• من اللواتى والتى واللاتى • يزعمن انى كبرت لذاتى •
ومثله ما انشده المبرد فى المقتضب **شعر** بعد اللتيا واللتيا والتى •
• اذا علتها انفس تردت • قال ابن هشام واما قول ابن الشجرى
لم يات للموصولين الاولين بصلة لان صلة الثالث دلت على ما اراد
وان الامر كذلك بعد اللتيا البيت فمردود ولا ادرى ما وجه الرد **او
مدلولا بها على ما حذف** كقوله **شعر** وعند الذى واللات عدنك احنة •
• عليك فلا يغررك كيد العوايد • ويحتمل ان يكون هذا من باب ويرجعن
من دارين بجر الحقايب • بل اولهما للاحتياط وسهله انه تغليب
للاكثر المجاور على الفرد المنفصل عن الصلة **وقد يحذف ما علم من
موصول اسمى غير الالف واللام** وهذا مذهب قال به الكوفيون
والبغداديون والاخفش ومنعه غيره من البصريين واختار المص الجواز
مستدلا بالقياس على ان فان حذفها مكتفى بصلتها جائز اجماعا وبالسماع

الوارد في ذلك قال الله تعالى امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي وبالذي
انزل اليكم وعلى الاستدلال بها منع ظاهر واستدل ايضا بقول حسان
رضي الله تعالى عنه شعر امن يهجو رسول الله منكم • ويمدحه وينصره سواء •
وبقول الاخر شعر ما الذي دابه احتياط وحزم • وهواه اطاع يستويان •
اي والذي هواه اطاع وبقول الاخر شعر لكم مسجد الله المزوران والحصى
لكم قبضه من بين اثرى واقترا • اي بين من اثرى اي استغنى
ومن اقترى اي افتقر وهذا كله مخصوص بالشعر عند البصريين وقد
يحذف ايضا ما علم من صلة غيرها اي غير الالف واللام كقوله شعر
• نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا • اي نحن الالى عرفوا
بالنجدة والشجاعة وعدم المبالاة بكثرة الاعدا ولا يحذف صلة حرف الا
ومعمولها باق نحو قولهم لا افعله ما ان حرا مكانه وما ان في السما نجما اي ما
ثبت في المثالين فحذف الفعل منهما وهو ثبت وابقي معموله وهو ان وصلتها
وفي العبارة تسامح لان الصلة المجموع لا الفعل فقط فكان الاحسن ان يقال
وقد يحذف الفعل الواقع صدر صلة حرف مع مرفوعه ويبقى المنصوب نحو كل
شيء امم من النسا وذكرهن او بدون المرفوع نحو ما ان حرا مكانه واما انت
منطلقا انطلقت ولا يحذف موصول حرفي الا ان وحذفها نوعان
مطرد نحو ما كان الله ليذر المومنين على ما انتم عليه وغير مطرد وهو نوعان
مع بقا العمل وبدونه وقد روي قوله شعر الا ايها ذا الزاجري احضر الوغى
• وان اشهد اللذات هل انت مخلدي • بالوجهين وكذا تسمع بالمعيدي لا ان ترى
الرفع وزعم السيرافي انه يجوز في يريد الله ليبين لكم تقديره كي وهو مخالف
لقول المص الا ان وقد يلي معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا او الالف
واللام مثل جاء الذي زيدا ضرب فان كان حرفا او الالف واللام لم يجز قال
المص وعلة ذلك ان امتزاج الحرف بصلته اشد من امتزاج الاسم بصلته فلو تقدم
معمولها كان تقديمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزئي مصدر وكذلك اشد امتزاج
الالف واللام قال ابن قاسم ولم يفصل المص في الحرف بين العامل وغيره
وفصل غيره فاجاز ذلك في غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب ومنع في
العامل نحو ان وتعليل المص يقتضي اطلاق المنع قلت ومما يدل على انه لا
فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على منع تقديم خبر دام
عليها نفسها مع اختلافهم في جمودها وتصرفها وما احسن قول المص وقد يلي

ولم

ولم يقل وقد يتقدم معمول الصلة ان لم يكن الموصول حرفا او الالف واللام
لان ذلك باطل لقوله تعالى والمقيمي الصلاة ومما رزقناهم ينفقون فان
المعطوف على الصلة صلة وقد تقدم معمول الثانية مع ان الموصول ال فان
صلة ال تكون جملة فعلية اذ لم نجاوز ذلك بل كانت معطوفة ويجوز تعليق حرف
جر قبل الالف واللام الموصولة بمحذوف دل عليه صلتها نحو وكانوا فيه من
الزاهدين اني لعملكم من القالين اني لكما لمن الناصحين وانا على ذلكم من الشاهدين
فحرف الجر في ذلك وامثاله يتعلق بمحذوف تدل عليه الصلة وغير المص
يقدره اعني وليس بجيد ولذا قدر على راي المص مثلا وكانوا زاهدين فيه من
الزاهدين فهو من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من
العلما او صفة مبينة اي زاهدين بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا في الزاهدين
لان الزاهد قد لا يكون عريقا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين اذا عدوا
او يكون خبرا ثانيا كل ذلك محتمل ولا يكون بدلا من المحذوف لوجود من
معه وكلام ابن الحاجب صريح في ان التعلق في مثل ذلك بنفس الصلة
لا بشيء محذوف قال في امالي القران في الكلام على قوله تعالى وقاسمهما اني
لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا الموضع انه يتعلق بالناصحين
ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى لمن الناصحين لكما وان اللام
انما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون منه لانهما
فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان
الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت
كغيرها في الاجزا التي لا تمنع التقدم ففرق بينها وبين الموصولات بذلك
لا فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول لتكون
مع ال كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة اسمية وذلك واضح ولا حاجة
الى التعسف ونذر ذلك اي تعليق حرف جر واقع قبل الموصول بمحذوف
تدل عليه الصلة في الشعر مع غيرها اي غير الالف واللام واعاد الضمير المفرد
المؤنث باعتبار الاداة او الكلمة مطلقا اي سواء كان الموصول مجرورا
بمن كقوله شعر لا تظلموا مسورا فانه لكم • من الذين وفوا في السر والعلن •
اي فانه لكم من الذين وفوا او كان الموصول غير مجرور بمن كقوله شعر
• واهجو من هجاني من سواهم • واعرض منهم عمن هجاني •
التقدير عمن هجاني منهم والمذكور مؤكد للمحذوف وقيل التقدير

عن هاجى منهم اذ تقدير اسم الفاعل اسهل من حذف الموصول وصلته
بتقدير ذلك **ش** اى مع الكلمة التى هى الالف واللام **غير مجرورة**
بمن التبعيضية قيدها المص فى الشرح وعلله بان فى ذلك اشعارا
بان المحذوف بعض المذكور فتقوى الدلالة عليه ومثال ذلك اعنى
ما اذا كانت الالف واللام غير مجرورة بمن قوله **شعر**
• تقول ودقت صدرها بيمينها • ابعلى هذا بالرحى المتقاعس •
قال ابن قاسم فبالرجا متعلق بمحذوف يدل عليه صلة ال وهى
متقاعس بالرجا والتقدير متقاعسا بالرجا وتبع المص فانه قال بعلى
هذا كاينا بالرجا او متقاعسا بالرجا **قلت** الظاهر ان يقدر
متقاعس او المتقاعس والمذكور بدل وهو على قراءة ابن مسعود
وهذا بعلى شيخ وعلى الاول يحتاج الى ان يقدر المتقاعس خبر المحذوف
وهو امر لا داعى اليه **باب اسم الاشارة**
وهو ما وضع لمسمى جنس يشمل النكرة والمعرفة **واشارة اليه**
فصل اخرج ما عدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع
المظهرات داخلة فى هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمرات يشار بها
الى المعود عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به الى واحد من الجنس غير
معين وان كان معرفة فالى واحد معين يندفع بان المراد بالاشارة
الاشارة الحسية وما ذكر من الاسما المنقوض بها ليست كذلك وانما
لم يقل فى الحد واشارة اليه حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فى
الحسية دون الجنسية الذهنية وقضية هذا ان يكون الاصل فى
اسما الاشارة ان لا يشار بها الا الى المشاهد محسوس قريب او بعيد
فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمحسوس
المشاهد والاعتراض بلزوم الدور من حيث اخذ لفظ الاشارة فى
كل من المعرف والمعرف يندفع بان الاشارة فى قوله اسم الاشارة
جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود
ايضا عليه اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير
ذلك الحد **وهو** اى اسم الاشارة **فى القرب مفردا مذكرا ذا**
فهو مبتدا وخبره ذا وما بينهما من متعلقات شئ محذوف والتقدير
اعينيه فى القرب مفردا مذكرا والجملة معترضة وقد ظهر بذلك

وجه اعرابه قال المص والمشهور ان للمشار اليه ثلاث مراتب وقيل له مرتبتان
كالمبادى وهو الصحيح وقد سرد ثمها على المشهور لانه الاسبق الى الاكثر الاذهان
فما عطفته بالواو فهو له فى المعطوف عليه وانه فى مرتبته وما عطفته بثم
فهو فى مرتبة المعطوف عليه ثم **ذاك** بدون لام للمتوسط **ثم ذلك**
بلام **والك** بلام وهمزة مفتح ممدودة كلاهما للبعيد وينبغى ان يكون كل من
الذال والهمزة اصلا وان لا يكون احدهما بدلا من الاخر لتباعد ما بين طرف
اللسان واول مخارج حروف الحلق ولم يذكر هذه الكلمة فى القرب ولا فى التوسط
فكانها لم تستعمل الا فى البعد ولفظ لا تستعمل حرف النداء البعيد وهذا يشكل
عنه فى باب النداء فيقال فى اى موضع يكون آآ اسما هذا كله للمفرد المذكر قال
ابن قاسم وقد يقال فى القريب ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذايه بهاء
مكسورة بعد تلك الهمزة قال الراجز • هذايه الدفتر خير دفتر •
• وكف قرم ماجد مصور • وقد يقال فى البعيد ذائك بهمزة مكسورة
بعد الالف ومذهب البصريين ان هذا ثلاثى الوضع قالوا التصغير على ذيا
باعادة اللام **قلت** قد يعارض بما قال ابن يعيش من انك اذا سميت به
تقول ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة لا تقول لاء اذا سميت بلو
وهذا حكم الاسما التى لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها الفا وسمى بها ولو
كان اصله ثلاثية **قلت** ذاى ردا له الى اصله وعلى قولهم فهذا المحذوف
العين او اللام لونها طرف وهل الالف منقلبة عن يا والمحذوف يا فيكون
من باب حيى وعن واو والمحذوف يا فيكون من باب طويت وهل وزنه
فعل بتحريك العين وهو الاظهر او فعل باسكانها فى ذلك كله خلاف
وقال الكوفيون الف ذا زائدة ووافقهم السهيلى احتجاجا بقولهم فى ذان
وذين فى التثنية والالف والنون والياء والنون للتثنية فلم يبق
اذن الا الذال ورد بان الالف حذفت لالتقاء الساكنين وكذا شددت
النون عوضا منها ورد ايضا بان هذه صيغة مرتجلة للتثنية غير مبنية
على واحد فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر ولا يخفى
ان هذه دعوى على خلاف الظاهر **وللمؤنثة** المفردة **تى** بتا مكسورة فيا
ساكنة **وتا** بتا فالف **وته** بتا مكسورة فها ساكنة **وذى** بذال معجمة
مكسورة فيا ساكنة **وذه** بذال معجمة فها ساكنة **وتكسر الهاء** من ته
وذه **باختلاس** والمراد به عدم الاشباع لا اختطاف الحركة **واشباع**

فيتولد يا ساكنة بعد كسرة الهاء وذات قال ابن هشام هى فى بعض النسخ مضبوطة بكسر التا ولست على يقين من ذلك فان صح فيكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كما ترى فهذه عشرة الفاظ للمؤنثة المفردة فى حال القرب ثم تيك بكسر التا وتيك بفتحها وهذا يقتضى بجواز تى بفتح التا للقريبة اللهم الا ان يدعى ان هذه مختصة بالمتوسط والبعيد وهو بعيد لكن لو ثنى به قولهم الك فى البعيد خاصة وذيك بكسر الذال وانكرها ثعلب فعلى قوله هى عكس الك وتيك بفتح التا حيث لم يستعملوا فى القريب واستعملوا فى غيره فهذه ثلاثة الفاظ للمؤنثة المفردة فى حال التوسط ثم تلك بتاء مكسورة فيا ساكنة فلام مكسورة حكاها الفرا وانشد شاهدا على ذلك قول الشاعر بايه تيلك الدمن الخوالى • عجبت منازلا لو تنطقينا • وتالك بتاء فالف فلام مكسورة كقول القطامى شعر تعلم ان بعد الرشد غيا وان لتالك الغمر انقشاعا • فهذه اربعة الفاظ للمؤنثة المفرد فى حال البعد واصل الاسم فيهن تى وتا ولما التقى ساكنان حذفوا المعتل تارة وكسروا الصحيح اخرى وتلى الذال من ذا والتا من يا فى التثنية علامتها وهى الالف والنون او اليا والنون اى يلى الذال من الذى والتاء من التى علامة التثنية ويجوز تشديد نونها مع الالف واليا كما كان ذلك فى اللذان واللذين واللتان واللتين لكن هنا لا يجوز حذف النون وفى اللذان واللتان يجوز حذفها لان هناك طولا بالصلة ولا يحصل الالتباس بالواحد وهنا لا طول ولو حذف لالتباس ثم تشديد هذه النون مع الالف واليا هو مذهب الكوفيين وهو مختار المص ولذا اطلق ومذهب البصريين منع التشديد الا مع الالف وقرا بعضهم هذان واللذان بالهمزة وتشديد النون وهى لغة من جد فى الهرب من التقاء الساكنين ثم قال بعضهم التشديد عوض من الالف المحذوفة وهو حسن قال المبرد النون الثانية بدل من اللام فى ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك والالك فاجتمع المتقاربان فقلبت اللام نونا والقياس فى الادغام قلب اول المثلين الى الثانى لان المراد تغييره عن حاله بالادغام فى الثانى فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت هنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية وتليها اى وتلى النون فيهما الكاف وحدها اى مجردة من اللام فى غير

القرب

القرب فيقال فى المرتبة الوسطى والبعدى جميعا ذانك وتانك وذينك وتينك بالتخفيف والتشديد هذا راى المص وذكر المغاربة انه يقال فى المرتبة الوسطى ذانك وتانك بتخفيف النون وفى البعدى ذانك وتانك بتشديدها وذانيك وتانيك بيا بعد النون خفيفة وقد سبق ان البصريين لا يجيزون التشديد مع اليا فاذا ارادوا البعد معها قالوا ذينيك وتينيك وقد يقال ذانيك لما روى عن ابن كثير انه قرا فذانيك بنون خفيفة بعدها يا كذا قال المص وبعضهم يزعم ان اليا فى هذه الكلمة بدل من النون الثانية وفيه نظر لان النون الاولى ساكنة وهذه النون مكسورة والنون الثانية كانت مكسورة وهذه ساكنة وقد يقال ان النون الاولى انما كانت ساكنة للادغام وقد زال الادغام فرجعت الى اصلها من الكسر وعلى هذا فتكون المدغمة هى نون التثنية والمدغم فيها هى الزايدة ويؤيده ان التثنية لا تفصل من علامتها ويجاب عن الثانى بان التحريك كان لاجل الادغام فى النون وقد زال وبان الحركة تستثقل على حرف العلة فخفف وقد يدعى ان نون التثنية اشبعت فتولدت اليا ويؤيده ان المهدوى حكى ذانيك بالتشديد واليا وهذا اشباع لا غير وفى الجمع مطلقا اى سوا كان لمذكر او لمؤنث لعاقل وغيره الاء بالمد والهمزة الاولى وكسر الهمزة الاخيرة فتقول الاء ذهبوا فى المذكر والاء ذهبن فى المؤنث وتقول ايضا فى غير العاقل الاء الايام انقرضت قال شعر ذم المنازل بعد منزلة اللوى • والعيش بعد اولئك الايام • وهذا فى القرب اعنى الاء المجرد وقد ينون كما حكاه قطرب فيما ذكره المص وخالفه قائلو للصواب انه لو زاد نونا لما زيدت النون فى ضيفن الا ان ذلك اسم معرب فصارت النون حرف اعراب وهذا الاسم مبنى فسكنت نونه ولا فلبس هذا شيا من اقسام التنوين وفيه نظر اما اولا فلان قطربا اذا نقل هذا تنوين فمعناه ان قايله يثبته وصلا ويحذفه وقفا فلا وجه لنا فى تاويله بما ذكر واما ثانيا فلان الرضى ادعى ان التنوين فيه للتنكير فيكون من اقسام التنوين المعروفة قال والتنوين فيه للتنكير كما فى صه وان كان الاء معرفة فيكون فايدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكورين قلت وفيه بحث لا يخفى ثم اولئك بالمد مع وجود الكاف فى التوسط وقد يقصران اى الاء المستعمل للقريب

والاء المستعمل للمتوسط وفى قوله يقصران مساحة بالنسبة الى الاصطلاح
اذ المقصور عندهم ماكان حرف اعرابه الفا لازمة والاء مبنى فالالف التى
هى اخره ليست حرف اعراب بمعنى انها محل للاعراب وانما الذى فى محل
الاعراب الكلمة باسرها وقد يقال انما يتم هذا ان لو اطلق لفظ المقصور
وهو لم يطلقه وانما مثل قولك تقصر الكلمة اى لا تمد الفها فلا نسلم ان فيه
مساحة بل استعماله عندهم شايع ولا تجوز فيه ثم اولاك فى البعد بالف
تليها لام وعلى راى الاء بالمد للقريب ثم اولاك بالقصر للمتوسط ثم
اولايك بالمد واولالك بالقصر واللام وكلاهما للبعيد وكلامه يوهم
ان القصر لا يجوز على هذا المذهب فى القرب وان المد لا يجوز فى التوسط ولهذا
له اتجاه وهو قصد الفرق بينه وبين البعد لان البعيد لا يجى بنحو القصر
انلم يات باللام لقصد الفرق المذكور وقد يقال هلاء بقلب الهمزة
هاء كما قالوا فى اياك هاك بل هذا اولى لثقل الضم والاء بضم الهمزتين الاولى
والاخيرة وقد تشبع الضمة قبل اللام فتتولد واو ساكنة فيقال
اولاء مثل طومار وهاتان اللغتان غريبتان حكاها قطرب وقد يقال
هولاء على مثال توراة حكاها ابو على الشلوبين عن بعض العرب وانشد
شعر تجلد لا تقل هولاى هذا • بكى لما بكى اسفا علينا • وخرجه
فى الخاطريات على ان الاصل هاولاى فحذفت الالف ثم شبه هو بعضد
فسكن ثم ابدل الهمزة واوا وان كانت ساكنة بعد فتحة تنبيها على حركتها
الاصلية ومثله فى المعتل قول بعضهم فى نسى بيس بيا ساكنة بعده الياء
واسهل من ذلك ان يقال ابدلت الهمزة من هولاى واوا على غير قياس
ثم استثقلت الضمة على الواو فاسكنت فحذفت الالف لالتقاء الساكنين
واذا كانت قد حذفت بغير موجب فى قوله شعر واتى صواحبها فقلن هذا الذى
• منح المودة غيرنا وجفانا • فى قول فهذا اجدر والقول الاخر فى البيت
ان الاصل اذا الذى فابدلت همزة الاستفهام هاء ولالك بهمزة مضمومة
فلام مشددة حكاها بعض اهل اللغة وعليه قوله شعر من بين الالك الى الالكا
وهى للمتوسط ومن لم ير المتوسط وهو الصحيح عند المص وادعى ابن مالك
انه كلام المتقدمين جعل المجردة من اللام والكاف للقرب وجعل غيره اى
غير المجرد وهو ما صحب اللام والكاف جميعا او احدهما للبعد فليس ثم الا مرتبتان
فقط وزعم الفراء ان ترك اللام لغة قال ابن هشام انما قال الفراء انه

لغة اهل نجد من تميم وقيس واسد وربيعة فذكر اربع طوائف لا طايفة واحدة
قال المص فى الشرح روى ان بنى تميم يقولون ذاك وتيك بلا لام حيث يقول
الحجازيون ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فيلزم من هذا ان اسم الاشارة
على اللغتين ليس له الا مرتبتان احديهما للقرب وادناه والاخرى للبعد واقصاه
انتهى وهذا ايضاح لا مزيد عليه وانما اورد المص هذا النقل عن الفراء ليرد به قول من
زعم ان المراتب ثلاث ما ورد فى الشرح نقلا اخر عن الفراء ردا به على من قال فى الاه
بالمد والقصر فى المراتب الثلاث فقال حكى الفراء ان القصر فى الا واولاك لغة بنى تميم
وان المد لغة الحجازيين فظهر بطلان قول من زعم ان القصر يتعين فى البعد لتدخل
اللام لخلو القرب والتوسط فيجوز معها المد والقصر اذ لا لام معه فى التوسط
والكاف ولا لام فى القرب وعلى من قال بتعين القصر فى التوسط ليكون الاخلاء من
اللام مع التمكن منها دليلا وتجوز فى البعد الوجهان ليكون اللام مع القصر فى مقابلة
المد وبتعين المد فى القرب وتضمن الرد على الفريقين ما ادعاه ان ليس الا قرب وبعد
قال ولا اخذ بقول الفراء اولى لانه مستند الى رواية ومستند غيره راى وابدى للتوسط استدلال
على رايه وجوها اعرضنا عنها اذ ليس فيها ما يقوى على المطلوب قوة هذا
بل هو ضعيف جدا وتصحب ها التنبيه المجرد من الكاف كثيرا نحو هذا
وهذى وها المذكورة ليس بعد الف همزة وانما هو علم على الكلمة المركبة من ها
فالف ثم نكر واضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله شعر علا زيدنا يوم
النقا راس زيدكم • ولا يصح ان يضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء
يكون للتنبيه اصلا وتصحب المقرون بالكاف دون اللام قليلا نحو هذاك
واطلق هنا وقيده فى الشرح بان لا يكون مثنى ولا مجموعا فلم يجز هذانك
ولا هؤلايك ويرد عليه فى الجمع قوله من ها اولئك الضال والسمر فتبين
ان كلامه فى الاصل والشرح معترض وزعم ابن يسعون ان تى لا تستعمل الا
بها قبلها او بالكاف بعدها كقوله شعر قد احتملت مى فهاتيك دارها •
نعم هذا لا تكون تى للقريبة كما ان ثم فى المكان كذلك لكن تلك بذاتها وهاتيك
بغيرها ان صح ما قال يسال فاى موطن يلزم حرف التنبيه فى الاشارة
لكن فى حديث عايشة رضى الله تعالى عنها كيف تيكم او كيف تيكم الشك
منى الان وفصلها يجوز ان تكتب متصلة هكذا على انها ضمير غيبة يرجع الى
الكلمة السابقة وهى ها الموضوعة للتنبيه وان تكتب منفصلة على انها اسم
ظاهر اريد به مسماه الذى هو حرف تنبيه والمعنى ان ها التى يراد بها التنبيه

تتصل من اسم الاشارة المجرد عن كاف الخطاب بانا واخواته من الضماير كثير وحرف الجر متعلق بالمصدر من قوله وفصلها وكثير خبر عنه نحو ها انا ذا وها انا ذى وها نحن اولا، قال تعالى ها انتم اولا، وفى حديث السايل عن اوقات الصلوات ها انا ذا يا رسول الله ولا يقال ها انا ذاك اى من غير مجرد واما ها انا ذلك فممتنع من اصله مع اللام وينبغى لمن يزعم ان التنبيه انما دخل على الضمير ان يجيزه اى يجيز ها انا ذاك وانما امتنع عند الاولين مع ان التنبيه تدخل على ذاك لان لحاق ها له قليل كقوله شعر ولا اهل هذاك الطراف الممدد لما كان دخولها فى الاصل ضعيفا لم يحتمل التوسع والله تعالى اعلم وبغيرها اى بغير انا واخواته قليل كقوله شعر ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها . ها وذا ليا وفصل بينهما بالعاطف والاصل وهذا ليا كذا قالوا قلت وفيه تعسف بتقديم بعض ما فى خبر العاطف عليه ويظهر لى ان ها هنا اسم فعل بمعنى خذى ولا غبار عليه ويظهر لى ايضا فى كلام المص انتقاد من جهة ان لنا صورة يقع فيها الفصل بين ها التنبيه واسم الاشارة وليس شيئا من انا واخواته ومع ذلك فهو كثير لا قليل احدها الكاف نحو ها هكذا ونحو قوله شعر ها هكذا يا سعد تورد الابل وليستعمل ذلك على الاصل كقوله شعر وبلها فى هواء الجو طالبة ولا هكذا الذى فى الارض مطلوب . الثانية اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الجر منه نحو لاها الله ذا يقال بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف من ها وحذفها وقد تعاد ها التنبيه بعد الفصل توكيدا كقوله تعالى ها انتم هولاء وظاهر هذا الكلام ان ها فى هولاء غير مقدمة ولكنها بمنزلتها فهذا بذلك وعلى ذلك قوله تعالى هولاء فلو كانت المقدمة مصاحبة الاولى لم تعد مع الاولى وكلام المص يدل على انها قدمت ثم اعيدت توكيدا والكاف المصاحبة لاسم الاشارة حرف خطاب بلا خلاف بين النحاة تبين احوال المخاطب بما تبين بها اذا كانت اسما من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن كما تقول اكرمك واكرمك واكرمكما واكرمكم واكرمكن والكامل الجماعة على دعوى الحرفية فيها انها مجردة عن معنى الاسمية وداخلها معنى الحرفية اى افادتها فى غيرها وتلك الفايدة هى كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به واحدا ومثنى ومجموع مذكرا ومونث فصار

فيه حرفان وابقى فيه التصرف الذى كان له فى حالة الاسمية من كونه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا ومونثا واورد الرضى عليه ان لنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك واجاب بان بينهما فرقا وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها ودالة على معنى فى غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا تدل الا على معنى فى غيرها ويتقرر ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذى لا يدل الا على معنى فى غيره ولا يقال هو ما دل على معنى فى غيره وقد يغنى ذلك عن ذلكم اى يكتفى فى خطاب جمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر نحو فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلك خير لكم ووجه ابن البادش الافراد مع خطاب الجماعة بامرين احدهما انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع ان المراد الجميع والثانى انهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكانه قيل يا فريق او يا جمع قال وقد يجوز على هذا الوجه الافراد والتانيث بتاويل الفئة والفرقة انتهى وحكى عن المص لغتين اخريين احدهما الاكتفاء بكاف مفتوحة مفردة مطلقا والثانية الاكتفاء لكل مذكر وبكاف مكسورة مفردة لكل مونث واذا ثبت ذلك ففى كلام المص تقييد مضر والصواب وقد يغنى ذلك عن غيره وفى تفسير الثعلبى فى قوله تعالى ذلك لمن عظ به الاية الاصل فى ذلك ان تكون الكاف بحسب المخاطب ثم كثر حتى توهموا ان الكاف من نفس الحرف فقالوا ذلك بكاف موحدة مفتوحة فى الاثنين والجمع والمونث وربما استغنى عن الميم باشباع ضمة الكاف كقوله شعر وانما الهالك ثم الهالك . ذو حيرة ضاقت به المسالك . وهل يكون القول الا ذلك . كذا انشده بعض الكوفيين قال المص فاشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشية عن الاشباع وفى شرح ابن قاسم قيل والابيات تترنم بالاسكان فان كان معتمده فى الضم الرواية فهو من باب تغيير الحركة لاجل القافية فلا وجه فيه بعين لاحتمال ان يكون كاف الخطاب من ذلك مفتوحة او مكسورة ولكنها ضمت لمكان القافية قلت وهذا اعتراض ساقط وتتصل بارايت موافقة اخبرنى لا التى بمعنى علمت فهذه تكون الكاف معها ضمير المفعول وتجب فيها وفى التاء المطابقة فتقول ارايتك منطلقا ارايتك منطلقة ارايتما كما منطلقين ارايتموكم منطلقين ارايتكن منطلقات ويقال فى جوابهن نعم او لا فان كانت بمعنى اخبرنى فانها تتصل بها هذه الكاف حال كونها مغنيا لحاق علامات الفروع بها اى

بالكاف نحو ارايتك زيدا ما صنع وارايتكما بكرا ما فعل وارايتكم خالدا
ما ارتكب واريتكن هندا ما عملت **عن لحاقها بالتا** فانها تكون
مع اسما بحروا عن الخطاب ملتزما فيها لفظ الافراد والتذكير ويستفاد
من قول المص ويتصل بارايت انه لا يلزم في ارايت التي بمعنى اخبرني
ان يتصل بها الكاف لانه اثبت لها هذا المعنى قبل ان تلحقها الكاف
فدل على ان افادتها ذلك المعنى سابق على وجود الكاف لا موقوف
عليه وهو في التنزيل قل ارايتم ما تدعون من دون الله ان ارادني
الله بضر هل هن كاشفات ضره الايه قال ابن هشام وارايت
هذه منقوله من ارايت بمعنى اعلمت لا التي بمعنى ابصرت الا ترى انها
تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشا المنقول الى انشا آخر بمعنى
ان هذا الكلام كان اولا لو نشا هو الاستفهام ثم صار لانشا اخر
وهو الامر اذ هو بمعنى اخبر وفي شرح الكافية للرضى الاسترابادي
ما نصه وارايت بمعنى اخبر وهو منقول من ارايت بمعنى ابصرت او عرفت
كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او عرفتها اخبرني عنها
فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يوتى بعده بالمنصوب
الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم
ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولابد
سوا اتيت بذلك المنصوب او لم تات من استفهام ظاهر او مقدر
يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم
ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك والمقدر كقوله تعالى
ارايتك هذا الذي كرمت علي لين اخرتني اي ارايتك هذا المكرم
لم اكرمته علي وقوله لين اخرتني كلام مستانف وقد تكون الجملة
المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله ارايتكم الايه وقوله ارايت
الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم بان الله يرى وقوله ارايت
ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للمتضمنة معنى الاستفهام لانها
مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب قال لما قلت
ارايت زيدا عن اي شي من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى اخبرني
عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايت كما ظن بعضهم انتهى
قلت وفيه امور منها انه لم يبين وجه نصب زيد في مثل ارايت

زيدا ما صنع فانه لا يصح ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض ليس بقياسي في
مثل هذا ولا مفعولا به لارايت لان معنى الروية قد انسلخ عن هذا اللفظ وتحول الى
طلب الاخبار والذي يظهر لي انه على حذف مضاف اي خبر زيدا وحاله كانك قلت
اخبرني خبر زيد ثم حذف المضاف لدلالة الاستفهام على ان المطلوب معرفة خبره
لا ذاته ومنها قوله ان الجملة الاستفهامية قد تكون جوابا للشرط مستشهدا على
ذلك بقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم
الظالمون مشكل لعدم اقترانها بالفا ولا اقتران بها في مثل ذلك واجب
وكذلك في الاية الاخرى ومنها ان كلامه مخالف لكلام ابن هشام من وجهين
احدهما جعله ارايت منقولا من ارايت بمعنى ابصرت او عرفت والثاني انها
ليست بمتعدية الى مفعولين وان الجملة المذكورة بعدها مستانفة لا مفعول
ثان **وليس الاسناد اليها** اي الى الكاف **من الاحوال التا** اي الكاف **خلافا للفرا**
فانه يرى ان التا حرف خطاب وان الكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه
كما عرفت ورده المص بالكاف استغني عنها والتا لا يستغنى عنها وما لا يستغنى
عنه اولى بالفاعلية وايضا فالتا محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل باجماع
والكاف بخلاف ذلك فلا يعدل عما ثبت لها دون دليل وقد رجح في كتاب
التوضيح الى مذهب الفرا ما عسيتهم ان يفعلوا بنى على ان التا حرف خطاب لتضمنها
والهاء والميم فاعل اي ما عسوا وان يفعلوا سادا مسد مفعولي عسوا
معنى حسب قال وبهذا ينتصر الفرا في ارايتك وكان ينبغي للمص ان يحكي
هذا ايضا مذهب شيخ الفرا وهو الكسائي فانه يقول التا فاعل والكاف مفعول
وتتصل الكاف المذكورة ايضا **بحيهل** في المحكم قال ابو عبيدة سمع ابو
مهدية رجلا من العجم يقول لصاحبه زود فسئل ابو مهدية عنها فقيل له
يقول عجل فقال ابو مهدية فهلا قال حيهلك فقيل له ما كان الله ليجمع لهم
الى العجمة العربية **والنجا** بمعنى اسرع **ورويد** بمعنى امهل قال ابن قاسم احترز
بقوله **اسماء الافعال** من ان يكون النجا مصدرا ورويد مصدرا وسياتي ذكرها
في باب اسماء الافعال قلت فيصير الاحتراز بالنسبة الى حيهل ضايعا
فلو حذف الوصف الاسمي فعل لكان حسنا **وربما اتصلت** هذه الكاف **ببلى**
وابصر فعل امر **وكلا** التي حرف زجر وردع **وليس ونعم وبئس وحسب**
فتقول بلاك وابصرك وكلاك وليسك ونعمك وبئسك وحسبك
وهذا كله شاذ وحمل عليه الفارسي قوله **شعر** لسان السوء تهديها الينا

وجئت وما حسبتك ان تجينا • لئلا ولاخبار عن اسم العين بالمصدر وقيل يحتمل كون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملى لهم بالخطاب وقد ينوب ذ والبعد عن ذى القرب لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك ياموسى او لعظمة المشار اليه نحو فذلكن الذى لمتننى فيه بعد ان اشار اليه النسوة بهذا حيث قلن ما هذا بشرا والمجلس واحد وذلك لان يوسف عليه السلام كان عند امراة العزيز اعظم منزلة منه عند النسوة فاشارت اليه بما يشار الى البعيد اجلالا واعظاما وذ و القرب عن ذى البعد لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا ه كقوله تعالى فتبصر وقصة عيسى عليه الصلوة والسلام ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو القصص الحق وقد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر والى الجمع ومنه قول الشاعر شعر ولقد سئمت من الحيوة وطولها • وسؤال هذا الناس كيف لبيد • اى هولاى الناس ولا يخفاك ان هذه الشواهد محتملة التاويل فلا يثبت المدعى بمجردها ويشار الى المكان بهنا نحو قولك اجلس هنا لازم الظرفية بحيث لا يخرج عنها بان يكون فاعلا او مفعولا به او مبتدا او نحو ذلك او لازم شبهها اى شبه الظرفية بان يجر ببعض حروف الجر قال الراجز شعر قد اقبلت من امكنه • من ها هنا ومن هنه • وتقول تعال الى هنا معطى ما لذا اى ما لكلمة ذا المشار بها من مصاحبة ها التنبيه فتقول ههنا كما تقول هذا وكاف الخطاب فتقول هناك كما تقول ذاك والكاف واللام معا فتقول هنالك كما تقول ذلك وتجرد عن مصاحبة ما ركب فتقول هنا كما تقول ذا وكهنالك ثم وهنا بفتح الهاء وكسرها والتشبيه فى امور ثلاثة احدها الاشارة والثانى كونها للمكان والثالث كونها للبعيد منه وعلم من هذا انهما لا تلحقهما كاف ولا لام لانهما يدلان على البعد بوضعهما له فلو اشترك فيهما وهذا اخذ من تشبيههما بهنالك اعنى بقصد الكاف ولو شبههما بمجرد ها لم يكن صحيحا وعلم من ذلك ايضا انهما يلزمان الظرفية او شبهها وانظر ثم فى قول العلما ومن ثم كان كذا هل معناها معنى هنالك او معنى هنا التى للتقريب والظاهر هو الثانى وقد يقال هنت موضع هنا كقول الشاعر شعر وذكرها هنت ولات هنت •

١٦

قال اللهم ارو هنا ولات هنا وقد يصحبها الكاف اى يصحب هنا بفتح الهاء او كسرها مع تشديد النون وهى التى اولها الكلام فيها ولا يرجع الضمير الى هنت بالتاء وان كانت اقرب مذكور فيقال هناك هناك هناك وقد يراد بهنالك و هنالك وهنا الزمان فالاول كقول الافوه الاودى شعر • واذا الامور تعاظمت وتشابهت • فهناك يعترفون اين المفزع • والثانى كقوله تعالى هنالك ابتلى المومنون اى فى ذلك الزمان وقبله اذ جاوكم من فوقكم ومن اسفل منكم كذا استدل المص ولو نوزع بان تطرق الاحتمال لارادة المكان فيما ذكره ثابت وكانه قيل فى ذلك المكان الذى كان حالكم فيه كذا وكذا والثالث كقوله شعر حنت نوار ولات هنا حنت • وبدا الذى كانت نوار اجنت فهنا عند المص اشارة الى الزمان وهو منصوب على الظرفية وحنت فى موضع رفع بالابتدا وخبره الظرف قبله والخبر عن الفعل مؤولا بالمصدر والتقدير ولا حنان فى هذا الوقت ولحسن من ذلك ان يقال ان هنا مضاف الى الجملة الواقعة بعدها فهى بمعنى حين واسم لا محذوف اى حنت نوار وليس الوقت حين حنينها وبنى اسم الاشارة لتضمن معناها وهى من جملة المعانى كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية فى كل معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام فى ازيد قايم و النفى والتمنى والترجى والابتدا والانتها والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفى وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجرى مجرى الحرف فى عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعانى المختلفة وكتغيير الصيغة فى الجمع والمصغر والمنسوب وفى الكلمات المشتقة كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض فى المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وفى اسماء الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف فبنيت لتضمنها معنى الحرف الذى كان ينبغى ان يوضع قاله المص وهذا السبب يقتضى بنا كل اسم اشارة لكن عارضه فى ذين وتين شبههما بمبنيات الاسما المتمكنه فاعربا وقد عرفت ان من يقول ان ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع و ذين وتين للنصب والجر وكان الاحسن ان لو قال المص لتضمن معنى حرفها لان المقتضى للبنا تضمن معنى الحرف لكن قد علم ان الاشارة من معانى الحروف فكانه قال ذلك او بنى اسم الاشارة لشبهه الحرف وضعا لان منه ما وضع على حرف كذا وذى ثم حملت البواقى عليه لانها فروع واختصارا وذلك لان

اسم الاشارة يحتاج في ابانة مسماه الى مواجهة او ما يقوم مقامها فهو اذن كالحرف في افتقاره الى غيره

باب المعرف بالاداة

وهي ال تكون حرفا ثنائيا في الوضع كهل والتعبير عنها بذلك اولى من قولهم الالف واللام لسلامته من التطويل ولجريانه على المعهود في نظائره نحو هل حرف استفهام وقد حرف تحقيق ولا يخفى ان كلام المص يقتضي ان المفيد للتعريف هو ال بكمالها او اللام وحدها وليس للالف مدخل في اصل الوضع وفاقا للخليل وس كانهما جميعا قايلون بان اداة التعريف هي مجموع ال وقد تخلفها ام في لغة حمير وتقدم من طي وفي الحديث ليس من ام بر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب رضي الله تعالى عنه وهذه اللغة الى الآن فاشية بكثير من بلاد اليمن وليست الهمزة زائدة خلافا للس فانه مع كونه يوافق الخليل في ان حرف التعريف وضع اولا مجموع حرفين يدعي ان الحرف الاول منهما زايد وهي همزة وصل ومع زيادتها فهي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ولهذا لم يعد رباعيا فيضم اول مضارعه فقد استبان ان المص نقل في اداة التعريف ثلاثة مذاهب المختار منها عنده انها ال بكمالها فهمزتها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال الثاني انها اللام وحدها والهمزة عند هذا القائل مجتلبة في الابتدا بعد ان لم تكن موجودة في اصل الوضع ليتمكن بها من الابتدا بالساكن فاذا قلت قام القوم فحرف التعريف على اصله ولم يكن معه همزة حتى يقال حذفت واذا قلت القوم قاموا فقد زدت همزة متحركة على الة التعريف لا وجود لها في اصل الوضع ليتوصل بها الى النطق بالساكن الثالث ان حرف التعريف هو ال مع ان الهمزة زايدة معتد بها في الوضع كما سبق وهو قول س فيما نقله المص وقد خولف في ذلك فنقل غير واحد عن س ان مذهبه هو القول الثاني وهو ان حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل لكنها فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال واستدل لهذا القول بتخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك ايذان بامتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف ولا عتراض بنحو ان لا تعمل بلو مال بندفع بجعلهم لا خاصة من بين ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما نحو فبما رحمة من الله والعاصل طالم يعتبر مع ما قبله ولا بعدم عد الفصل كالوصل واستدل لمذهب الخليل بفتح الهمزة وقد تقدم الاعتذار عنه وبانها يوقف عليها عند التذكر نحو ال اذا تذكرت ما فيه ال كالكتاب وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الضرورة كقوله شعر

يا خليلي اربعا واستخبرا المنزل الدارس من اهل الحلال • مثل ذلك كالوقف على قد في نحو قوله شعر افد الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد فان عهد مسلوك مصحوبها اي مسمى الاسم الذي صحبته نحو جئتني بصر يا الان لما تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل او سمعيا كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او حضوري علمي نحو اذهما في الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة فهي عهدية وانواعها ثلاثة كما رايت والا يعهد مصحوبها بشيء مما تقدم فجنسية و تقسيم ال المعرفة الى عهدية وجنسية هو قول الجمهور وزعم ابن عصفور انها للعهد الذهني لا غير وهو راي السكاكي على ما هو مقرر في محله ثم الجنسية على ظاهر كلام المص قسمان فان خلفها كل حقيقة دون تجوز فهي للشمول والاستغراق نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة مطلقا اي حال كونه مطلقا وهو شمول الافراد فانه هو المراد من الشمول اذا استعمل مطلقا واما اذا استعمل مصحوبا بالقرينة تدل على ارادة الخصايص فليس المراد منها شمول الافراد ضرورة وجود المانع من ارادته وانما هو لشمول الخصايص التي قامت القرينة عليه وتنزيل كلام المص على هذا احسن ولولا انه فسره بان المراد بالاطلاق ما هو باعتبار الافراد والخصايص اي فهي للشمول سوا تعلق بالافراد او بالخصايص وهو غير جيد فتامله ويستثنى من مصحوبها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واذا افرد مصحوبها وهي لشمول الافراد باعتبار لفظه فيما لم من نعت نحو والجار ذي القربى والجار الجنب لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى وقد يقال ان ال في ذلك ليست للشمول وانما هي لتعريف الماهية كما ستعرفه وغيره اي غير نعت نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل انسان فاعتبر لفظه في الحال الواضحة منه فافرد او ولي من اعتبار معناه اما في النعت فكقولهم فيما حكاه الاخفش اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض كذا مثل بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد اهلك الناس كل دينار وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النسا على ذلك لان الطفل يستعمل باصل الوضع للجمع واما في غير النعت فكقوله تعالى يا ايها الانسان انك كادح ثم قال لتركبن طبقا بفتح البا على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس كذا في الزمخشري فقد اعتبر المعنى في غير النعت فاتى بضمير الجمع فان خلفها اي الاداة كل تجوزا لا حقيقة نحو زيد الرجل علما

ق

فهي لشمول خصايص الجنس على سبيل المبالغة فهذا يصدق على الاستغرا
العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او صاغة مملكته فان كان
تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصايص بل لشمول بعض ما يصلح
له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم وههنا امران
احدهما تخصيص المص القسم السابق بذكر الاستثناء مصحوب الاداة يعطي ان
هذا القسم بخلافه ولا مانع من ان يقال زيد الرجل الا في الشجاعة مثلا ولا ممتنع
زيد الكامل الا في ذلك الثاني انه بقي عليه قسم اسقطه وهو ما اذا لم يخلفها
كل لا حقيقة ولا مجازا وهذا الذي يقال فيه انها لتعريف الحقيقة ولتعريف
الماهية ولا يصح الاستثناء هذا قطعا وذلك انك اذا قلت الرجل خير من
المراة فالنظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هي فلا يصح ان تقول الا فلانة
لانك لم تحكم او لا على الافراد حتى تخرج منها فردا فتامله وقد يعرض بكسر
الراء وضمها زيادتها في علم كقوله شعر باعد ام العمرو من اسيرها •
• حراس ابواب على قصورها وفي حال نحو مررت بهم الجما الغفير والجما
م الجم وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر اي مررت بهم حال كونهم
جماعة كثيرين ساترين لكثرتهم وجه الارض وحذفت التاء من الغفير حملا
لغفير بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو صفة للجما اي الجماعة الكثيرة
الساترة قال هنا زايدة وقد سمع حذفها يقال مررت بهم جما غفيرا وفي تمييز كانسمع
من كلامهم الاحد عشر الدرهم وفي مضاف اليه تمييز كقوله شعر
• الى دارج من الشيزى ملاه • لباب البر يلبك بالشهاد ومما زيدت
فلزمت كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة نحو الذي ومتصرفاته
وكالتي في الان على الصحيح والبدلية في نحو ما يحسن بالرجل خير منك انه يفعل
كذا اولى من النعت على نية الالف واللام كما هو مذهب الخليل قال وانما جرهم على
ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في كوهنوف لفظيا لا معنى تحته ولذلك لم يجر
في العلم نحو ما يحسن بعبد الله خير منك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا
للموصوف بادخال ال عليه ولذا لم يجز ما يحسن بالرجل شبيه لك لانك تقدر
فيه على ادخال ال فتقول بالرجل الشبيه لك واذا جعلناه بدلا لم يكن بنا
حاجة الى شيء من هذا الاعتذار فلذلك اختار المص اعرابه بدلا على اعرابه نعتا وقد
تقوم ال في غير الصلة مقام ضمير رابطا او غيره فالاول فان الجنة هي
الماوى اي ماواه والثاني نحو واشتعل الراس شيبا اي راسي وعلى هذا

فالضمير

فالضمير اسم من ضمير الغايب وضمير الحاضر وقيد المص المسئلة بغير الصلة فخرج نحو زيد
الذي ضربت الظهر والبطن اي ظهره وبطنه وكثير لم يتعرض الى ذلك وقيد المص
ايضا ما تقوم ال مقامه بكونه ضميرا فخرج الاسم الظاهر وفي الكشاف انها
تاتي خلفا من المضاف اليه ولو كان ظاهرا نحو وعلم ادم الاسماء كلها
وان الاصل اسماء المسميات فصل يذكر فيه تعداد المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات وهو كالتوطية لما بعده من الابواب
مدلول اعراب الاسم ما هو به عمدة او فضلة او بينهما اي شي الاسم
به اي بذلك الشيء عمدة فما نكرة موصوفة بمعنى شيء والضمير المنفصل
عايد الى الاسم والضمير المجرور بالباء الى ما قال في الشرح والعمدة عبارة عما
لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل يقوم مقام اللفظ به والفضلة
عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا الا لعارض فالرفع للعمدة لاجل شرفها
والاهتمام بها فجعل لها الرفع لانه اقوى الحركات وهي اي العمدة مبتدا او خبر
او فاعل او نائبه وفي المفصل لم يذكر النايب عند تعداد المرفوعات ولا اخرجه
من حد الفاعل لانه يسميه فاعلا ولذلك قال في باب الاضافة وتضاف الصفة
الى فاعلها كقولك معمور الدار ومؤدب الخدام او شبيه به اي بالفاعل لفظا
كاسم كان واخواتها واصلها اي المرفوعات المبتدا والفاعل وكلاهما اقوال
ثلاثة قال ابن قاسم والخلاف في ذلك لا يجدي فايدة قلت بل يظهر له فايدة
في اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون فعلا
والباقي فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام
فتقول في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل
كونه مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا
المبتدا اصل ترجح الثاني فان قلت انما الترجيح هنا بمطابقة السؤال فانه
جملة اسمية قلت هي اسمية في الصورة وفعلية في الحقيقة بيان ذلك ان اداة
قولك من قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو
ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه
الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات
المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على
الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لم وجوب تقدم ما يدل على الذوات وفي
الحقيقة فعلية فان اجيب بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة

لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في كل من الصورتين فبقي الترجيح باصالة الفاعل او المبتدا سالما عما تقدم وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقدان المرجح فقد ظهرت جدوى الخلاف كما رايت **والنصب فضلة** فان علامته فتحة وهي اخف الحركات والفضلة اكثر دورا في كلامهم فناسب ان يجعلها النصب لخفة علامته **وهي مفعول مطلق او مقيد** بقولك به او فيه او له او معه **او مستثنى او حال او تمييز او مشبه بالمفعول** وهو ما نصب على طريق الاتساع من ظرف او مصدر او مرفوع في باب الصفة المشبهة **والجر لما بين العمدة والفضلة** فان علامة الجر الاصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين **وهو المضاف اليه** لانه تارة يجعل العمدة نحو جاء غلام زيد ويقع في موضع عمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي موضع فضلة نحو هذا ضارب عمرو ودخل الاسم المجرور بالحرف تحت قوله المضاف اليه وكذا صنع ابن الحاجب اذ قال في الكافية والجر علم الاضافة ولما حد المضاف اليه قال كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا وقال في شرحها المجرور بالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد فقد اضفت المجرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حرف جر لانه يجر معاني الافعال الى الاسما وسبق الى فهم بعض الناس من هذا الكلام ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت بزيد وقال في الحرف حرف الجر ما وضع للافضا بفعل او معناه الى ما يليه ولكن علم في اول الكافية انه اسم وقد صرح به الزمخشري حيث قال فالحق ان مررت من حيث ان زيدا في بزيد مفعول ليس مؤولا باسم ومن حيث انه فيه مضاف اليه مؤول به ولذا قال قد اضيف المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون فعلا مؤولا بالاسم كالمبتدا كذا قال بعضهم بعض الفضلاء **والحق من العمد بالفضلات المنصوب في باب كان وان ولا** وذلك لان خبر كان عمدة وقد نصب واسم ان كان عمدة لانه خبر المبتدا في الاصل واسم ان ولا هو المبتدا في الاصل وسياتي سبب الحاقها بالفضلات في محله وبقي عليه المنصوب في باب ظن فان مفعوليه في الاصل مبتدا وخبر ولا يقال قد دخل في قوله مفعول مقيد لان ذلك كلام في نصب الفضلات وهذا ليس بفضلة بل هو من الحق بها فالمفعول ضربان عمدة وفضلة فلا يدخل احدهما في الاخر **باب**

المبتدا وهو ما عدم يشمل الاسم الصريح نحو زيد والمؤول به نحو وان تصوموا ويشمل الفعل نحو تقوم **حقيقة** كزيد من زيد قايم **او حكما** نحو هل من خالق غير الله

خالق

خالق مبتدا خبره غير الله ولا يخفى انه غير عادم للعامل حقيقة لانه ملتبس به لكن لما كان العامل زايدا قلت عدمه فهو في قوة عادم له حكما لا حقيقة ومن كلام العرب ناهيك بزيد واعرب بعض النحاة ناهيك خبرا مقدما وزيد مبتدا وزيدت فيه البا والظاهر ان المعنى ان زيدا ناهيك عن تطلب غيره بما فيه من الكفاية **عاملا لفظيا** لا معنويا فان المبتدا لم يعدم العامل مطلقا وانما عدم العامل اللفظي واما العامل المعنوي فثابت له **من مخبر عنه** اما لفظا بان يرجع الى اللفظ نحو زيد ثلاثي واما بان يرجع الى المعنى نحو زيد قايم فخرج الفعل لانه مخبر به لا عنه **او وصف** اتى به ليدخل احد قسمي المبتدا وذلك ان المبتدا على قسمين مسند اليه كما مر ومسند كالوصف في قولك اقايم الزيدان ونعني بالوصف اسم الفاعل كما مثلنا واسم المفعول نحو ما مضروب العمران والصفة المشبهة نحو احسن اخواك والمنسوب جار مجرى الوصف نحو اقرشي ابواك **سابق** نعت للوصف احترز به من نحو اخواك خارج ابواهما فخارج خبر لا مبتدا لانه غير سابق **رافع ما انفصل** اي رافع لاسم مستقل غير مفتقر للاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل ودخل الاسم الظاهر كما مثلنا والضمير المنفصل نحو اقايم انتما ولو عبر بقوله ما استقل لكان اظهر لئلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك متعين اتفاقا بل قال بامتناعه جماعات والصحيح الجواز وهو مذهب البصريين بدليل قول الشاعر **شعر** خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع كذا ابن هشام هذا البيت وقوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم بما يقطع على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على انه فاعل به وذلك لان القول بان الضمير مبتدا يؤدي في البيت الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويؤدي في الاية الى الفصل للعامل عن معموله باجنبي **قلت** وقد اجيب عن الاول باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير انتما يا خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي لمن عهد اي ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدي لان من سواكما ليس متهيئا في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخا فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من اقاطعه لم يوف احد بعهدي لا يتشابهكما وادعائه انه احق بعدم الوفا واجيب عن الثاني بانا نمنع تعلق الجار براغب المذكور ليلزم المحذور ونجعل متعلقا بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن الهتي وجعل ابن قاسم من ذلك الجار

قوله الاخر شعر فما باسط خيرا ولا دافع اذى • من الناس الا انتم آل دارم •
قلت وهذه المسئلة لا تقبل الخلاف اذ الفصل في مثل هذا الفصل
واجب نحو ما قام الا انت واما نعون انما اعتلوا بان الوصف اذا
رفع الفاعل السادّ مسدّ الخبر كان جاريا مجرى الفعل والفعل لا ينفصل عنه
الضمير وانت خبير بان هذه العلة لا تتاتى مع الحصر بالا فتامله واغنى
فاعل اغنى الخبر وهو منتقد بانه لم يكن لهذا المبتدا الخاص خبر اصلا حتى
يحذف ويغنى عن خبره ويسد مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات
اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما ولو فسر
قول المص واغنى بان معناه ان يكون مكتفى به اى يستقل مع الوصف
المذكور كلاما ليحترز به عن مثل اقايم ابواه زيد فان الفاعل ليس بمكتفى
به ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الى زيد المعود اليه لكان حسنا وعليه
فيعرب زيد مبتدا مؤخر وقايم خبر مقدم لا مبتدا وابواه فاعلا به ولا
يجعل من هذا الباب وفيه نظر فليتامل قال ابن قاسم لو عطف على هذا
الوصف بل لفصل الضمير فتقول اقايمان الزيدان بل قاعدهما قال المازنى
وتقول اقايم اخواك ام قاعدهما هذا الوجه القياس وحكى ام قاعدان بالضمير
المتصل وعلى تقدير العطف مع كون الضمير متصلا يرد على المص اشكال وذلك
ان المعطوف على المبتدا مبتدا ولا خبر هنا والوصف لم يرفع ما انفصل وانما
رفع ضميرا متصلا بل اقول ولو رفع منفصلا فقلت اقايم الزيدان ام قاعدهما
وقد اغنى باكتفى به يرد عليه من حيث افتقار مرفوع الوصف الى غيره فتامله
والابتدا كون ذلك الذى عدم حقيقة او حكما عاملا لفظيا كذلك اى مثل
ما ذكرناه من كونه مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل واغنى وهو اى
الابتدا يرفع المبتدا والمبتدا يرفع الخبر وهذا مذهب س قال في الكتاب
فاما الذى يبنى عليه شى هو هو فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو
بالابتدا وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه
المنطلق وارتفع المنطلق لان المبنى على المبتدا بمنزلته ويقول س قال الجمهور خلافا
لمن رفعهما به اى رفع المبتدا والخبر جميعا بالابتدا وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة
من المتاخرين قالوا لان الابتدا يطلب المبتدا والخبر على السوا فكان عاملا فيهما او
رفعهما بتجردهما للاسناد وهو مذهب الجرمى والسيرافى وجماعة من البصريين
والفرق بين الابتدا والتجرد للاسناد وصف هو التجرد منفيد بقيد واحد وهو كونه

اى الذى يبنى عليه شى فالمبنى عليه هو المبتدا والمبنى الخبر وهو مبنى على المبتدا قاله ابن بريا

اى التجرد للاسناد م

للاسناد

للاسناد داعا لاسناده ان كان خبرا ووصفا رافعا لمكتفى به او للاسناد اليه ان كان مبتدا
غير وصف وان الابتدا عبارة عن اوصاف متعددة وهى المشروحة فى الحد المشار اليه بقوله
كون ذلك كذلك او رفع بالابتدا المبتدا وهما جميعا اى بالابتدا والمبتدا الخبر وهو
قول ابى اسحق الزجاج واصحابه ونسب الى المبرد ورد بانه يلزم عليه امتناع تقدم الخبر
لان المعمول لا يتقدم عليه لاجل كونه متمم العامل فلا يرد بانه يلزم اجتماع عاملين فى
معمول والخبر لان العمل عند صاحب هذا القول منسوب لمجموع الامرين لا لكل منهما او
قال المبتدا والخبر ترافعا فكل منهما عامل فى الاخر وهذا مذهب الكوفيين والنظر فى هذه
المذاهب توجيها واعتراضا مما يطول الكلام فيه ولا خبر للوصف المذكور كيف
يكون له خبر والخبر انما هو للمخبر عنه وهذا ليس بمخبر عنه اصلا بل هو مسند كالفعل
فلا يقال ان له خبرا لشدة شبهه بالفعل فلذا المعنى الذى ذكرنا من كونه شديد
الشبه بالفعل لا يصغر فلا يقال اضيرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال اضارب
عاقل الزيدان ولا اضارب الزيدان عاقل ولا يعرف فلا يقال القايم الزيدان على ان
يكون الزيدان فاعلا بالوصف قال ابن السراج لانه قد يجعل اسما معرفة والمعرفة لا
تقوم مقام الافعال ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال اقايمان الزيدان ولا اقايمون
الزيدون على ان يكون الزيدان والزيدون فاعلا الا على لغة يتعاقبون فيكم
ملايكة وسياتى الكلام عليها فى باب الفاعل قال ابن هشام ولا يدخل عليه حرف
جر ولهذا رد اعراب الزمخشرى هل من خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب
اعنى ان يكون خالق مبتدا وغير الله فاعلا به والصواب انه من باب المبتدا كما
اسلفناه ولم ينبه المص فى هذا الكتاب لحكم الوصف المذكور فى حالتى مطابقته
للمرفوع فى افراد نحو اقايم زيد وغيره نحو اقايمان اخواك واقايمون اخوتك و
عدم مطابقته اياه نحو اقايم اخواك فيتعين ان يكون من هذا الباب فى القسم
الاخير ومن باب المبتدا والخبر فى القسم الثانى وهو المطابقة فى غير الافراد الا على
اللغة المذكورة فيكونان كالقسم الاول يجوز فيه الامران وهما ان يكون الوصف
مبتدا والمرفوع بعده فاعلا به وان يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا
مؤخرا مع ان هذه المسئلة مذكورة فى المختصرات ولا يجرى الوصف المذكور ذلك
المجرى باستحسان من كونه مبتدا والمرفوع الواقع بعده فاعلا به الا بعد نفى بما
وان ونحوها كقولك ما قايم الزيدان وان ذاهب العمران او استفهام بالهمزة
او غيرها من ادوات الاستفهام نحو اقايم الزيدان وهو محقق عندك ومن ضارب
العمران ومتى راجع اخواك واين قاعد صاحبك وكيف مقيم ابناك وكم ماكث

على عامله

صديقاك وابا قادم رفيقاك كذا قال المص **خلافا للاخفش** والكوفيين في تجويزهم
رفع الصفة الظاهر بعدها باستحسان فاعلها من غير اعتماد على النفي والاستفهام فيجوزون
قايم الزيدان كما يجوز ما قايم الزيدان واقايم الزيدان واشار المص بقوله استحسان
الى ان الوصف قد يجري ذلك المجرى في كونه مبتدا رافعا لما بعده على انه فاعله وان
لم يعتمد على نفي او استفهام لكن لا باستحسان ونسب المص ذلك الى سيبويه
قال بعض من زعم خلاف ذلك فقد قوله س ما لم يقل وجعل من ذلك قول الشاعر **شعر**
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا • مقالة لهبي اذا الطير مرت • وقول الاخر
شعر فخير نحن عند الناس منكم • اذا الداعي المثوب قال يالا • ووجه
الاستدلال بالاول انه لو جعل بنو لهب مبتدا مخبرا عنه بقوله خبير لزم
عدم المطابقة فتعين كون خبير مبتدا وبنو لهب فاعلا به واجيب بان
فعيلا يستوي فيه المفرد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
وقال تعالى وحسن اولئك رفيقا وقال تعالى خلصوا نجيا ومنه قول الشاعر
شعر حملت اسدا على اسد الكلاب فقد • اضحى اثر بديهم في البحر صلوا لا •
ووجه الاستدلال بالثاني انه لو جعل خير خبرا مقدما ونحن مبتدا لزم الفصل
بين اسم التفضيل ومن بمبتدا وهو اجنبي منهما فتعين ان يكون خير مبتدا
ونحن فاعلا به واجيب بانا لا نسلم ان نحن مبتدا ولا فاعل وانما هو تاكيد
للضمير المستكن في خير وخير خبر مبتدا محذوف والتقدير نحن خير نحن
كما تقول انت قايم انت على ذلك خرجه ابن خروف وتلخص من هذا ان س
والاخفش متفقان على جواز قايم الزيدان والخلاف بينهما انما هو في الاستحسان
فس يقول ليس بحسن والاخفش يقول هو حسن وكذا الكوفيون **واجري**
في ذلك المذكور من كون المرفوع بعد الوصف فاعلا له **غير قايم ونحوه** مثل
غير مضروب **مجرى ما قايم** فتقول غير قايم العمران وغير مضروب الزيدان كما
تقول ما قايم العمران وما مضروب الزيدان وعلى ذلك خرج ابن الشجري قول
ابي نواس **شعر** غير ماسوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن • فجعل
غير مبتدا لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى
النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتدا فكانه قال ما ماسوف
على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان و
النايب عن الفاعل الظرف وجزم المص بتخريجه على هذا الوجه تبعا لابن الشجري
وجوز ابن الحاجب ذلك وزاد وجها ثالثا اختاره هو وجزم ابن جني

وهو

وهو ان يكون غير خبرا مقدما والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه
ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن ووضعت صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على
غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه ويعتذر بحذف الموصوف مع ان الصفة
غير مفردة وهو جائز في الشعر وخرجه ابن الخباز على ان يكون غير خبر مبتدا محذوف
وماسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل
والمعنى غير اسف على زمن هذه صفته وهو ظاهر التعسف **ويحذف الخبر** وهو
ما اسند الى المبتدا حذفا **جوازا** اي جايزا فهو مصدر بمعنى الفاعل كزيد عدل
لقرينة كقولك زيد لمن قال ا في الدار احد والتقدير زيد فيها قال المص في الشرح
ومنه الخبر بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع نجوز حذفه لكن قليلا ولذلك
لم يرد في القران مبتدا بعد اذا الا وخبره ثابت هذا كلامه وهو مبني على ان اذا الفجا
حرف واما على مذهب المبرد القايل بانها ظرف مكان فلا يقدر محذوف بل تجعل
هي الخبر والتقدير فبالمكان السبع قال الرضي وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع
اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت
فاذا السبع بالباب واما على مذهب الزجاج القايل بان اذا المفاجاة ظرف زمان
فيجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول
السبع اي ففي ذلك الوقت حصول السبع لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن
الجثة كما سيجي ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده
اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون
ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال ابن الحاجب اي
ففاجات وقت وجود السبع بالباب لكن يلزم على هذا اخراج اذا عن الظرفية
ضرورة انه مفعول به لفاجات ولا داعي الى ذلك فان اذا الظرفية غير متصرفة على
الصحيح فان قلت فما هذه الفا الداخلة على اذا المفاجاة قلت نقل عن الزيادي
انه جواب شرط مقدر قال الرضي ولعله اراد انها فا السببية التي المراد منها لزوم
ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زايدة ويرده
امتناع حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا
وهو قريب وكان الاولى بالمص تقديم قوله لقرينة على قوله جوازا ليكون ذلك متناولا
لصورتي الحذف الجايز والواجب **ويحذفها وجوبا** اي واجبا **بعد لولا الامتناعية**
نحو لولا زيد لهلك عمرو وهذا تفريع على ان الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بها
وهو مذهب الجمهور وسياتي الخلاف فيه قالوا ولا يجوز ان يكون جواب لولا

خبره لخلوه عن العايدة في الاغلب نحو مجهو زيد وجوبا لحصول شرطي وجوب
الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل
على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قايم ولا
قاعد ولا غير ذلك والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا واشار
المص بقوله **غالبا** الى صورتين معلومتين بالنسبة اليها تقدم احدهما ان يراد
بخبر المبتدا الواقع بعد لولا كون مقيد لا دليل عليه عند الحذف فيتعين ذكره نحو
لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد
بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم الثانية ان يراد به كون مقيد يقوم
عليه دليل عند الحذف فيجوز ذلك الوشاة نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج
والحذف نحو لولا انصار زيد لم ينج لوجود الدال على هذا الخبر الخاص قال المص
بعد ذكر هذا التفصيل وما ذهبت اليه هو مذهب الرماني والشلوبين والذي عليه
الجمهور ان الخبر بعد لولا لا يكون الا كونا مطلقا يجب حذفه دايما ومن ثم لحنوا
المعري في قوله **شعر** يذيب الرعب منه كل عضب ٥ فلولا الغمد يمسكه لسالا ٥ (عضب)
وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن في الخبر اي فلولا الغمد موجود
في حال كونه يمسكه ورد بان الاخفش نقل ان العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم
الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر نعم يحتمل تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان
الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة
فان قلت ما فايدة اتيان المص بقيد الامتناعية في قوله بعد لولا الامتناعية قلت
بيان المحل الذي يقع فيه المبتدا المذكور ولم يقصد به الاحتراز فان لولا
التي يقع بعدها المبتدا لا تكون الا امتناعية وهي الداخلة على اسمية ففعلية لربط
امتناع الثانية بوجود الاولى **و** يحذف الخبر ايضا وجوبا **في قسم صريح** نحو لعمرك
لافعلن فان صراحة لعمرك في القسم وتعينه له دال على الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم
به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع
اللام الا المفتوح اوثر القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله واحترز المص بقوله
صريح من نحو عهد الله فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته فتقول على عهد الله لافعلن
وذلك لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايم الله وامانة الله
مما هو صريح في القسم **وبعد واو المصاحبة الصريحة** قاله ابن قاسم نحو كل رجل
وضيعته اي مقرونان والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة وكان
الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع قلت هذا مشكل فان الخبر ليس مع حذفه اذا

قامت

قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف واجبا وانما الخبر هو قولنا مقرونان
الذي قدرناه بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثم شي يسد مسده ولو قيل كل رجل
مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قايم
وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف
وجوبا من غير ساد مسده قال الرضي ويجوز ان يقال عند ذلك المعطوف اجري مجرى
المعطوف عليه في وجوب حذف خبره ا ه هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا
واجب **و** يحذف الخبر ايضا وجوبا **قبل حال ان كان المبتدا او معموله مصدرا**
عاملا في مفسر صاحبها او مؤولا بذلك فهذه ثلاث صور يجب فيها حذف الخبر
قبل الحال الصورة الاولى ان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال نحو ضربي
زيدا ضربه قايما واصل التركيب على ما اختاره المص كما ستسمعه ضربي زيدا ضربه قايما
فان قايما حال من فضربي مبتدا وهو مصدر عامل في زيدا وزيد هنا مفسر لصاحب الحال
هذا من قولنا ضربه قايما فان قايما حال من الضمير الذي اتصل بالخبر وهو ضربه ومفسر
الضمير هو زيد كما قلناه **الصورة الثانية** ان يكون معمول المبتدا مصدرا عاملا في
مفسر صاحب الحال كما في نحو اكثر شربي السويق ملتوتا والتقدير اكثر شربي السويق
شربه ملتوتا فالمبتدا وهو اكثر له معمول هو المصدر المضاف هو اليه وهو الشرب والشرب
عامل في السويق الذي هو مفسر لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف اليه من قولنا
شربه **الصورة الثالثة** ان يكون معمول المبتدا ليس مصدرا صريحا وانما هو
مؤول بالمصدر نحو اخطب ما يكون الامير قايما والتقدير اخطب اكوان الامير كونه
قايما فالمبتدا وهو اخطب له معمول هو ما يكون وهو ليس بمصدر صريح لكنه مؤول
بالمصدر وهو الكون وانما قدرناه بالاكوان لاجل اضافة افعل التفضيل ضرورة انه
بعض ما يضاف اليه فلا بد من تقديره ثم هذا المصدر مضاف عند السالك الى معمول
الفعل فتقول اكوان الامير فاذا هو مؤول بمصدر عامل في الامير الذي هو مفسر
لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف اليه من قولنا كونه قايما فالخبر في الصور
الثلاث محذوف وجوبا لاجتماع شرطي وجوب الحذف وهما وجود القرينة و
وجود اللفظ الساد مسد الخبر وهو الحال **والخبر الذي سدت مسده**
مصدر مضاف الى صاحبها كما قدرناه في الصور الثلاث **او زمان**
مضاف الى فعل اي فعل صاحب الحال فالتقدير ضربي زيدا اذا كان قايما هذا
ان اريد الاستقبال وان اريد المضي فيقدر اذ والخبر في الحقيقة هو ما يتعلق
به الظرف من الاستقرار وهو مذهب الجمهور لكن المص خالفهم وقال بالقول

الاول وفاقا للاخفش لقلة الحذف على تقديره كونه مصدرا مع صحة المعنى
لو لم يحذف منه الا خبر مضاف الى ضمير ذلك المفرد ومذهب الجمهور يقتضي
حذف الخبر وهو متعلق الظرف ثم ما ناب عنه وهو اذا او اذ مع فعل وفاعل كان
قلت ويلزم على مذهب الاخفش حذف المصدر وابقاء معموله وهو ممنوع كما
نص عليه س قلت المسئلة خلافية وسياتي الكلام عليها في موضعها ان
شا الله تعالى ثم اعلم ان كان المقدرة عند الجمهور في التركيب المذكور تامة
ولذا لم يجعلوا المنصوب بعدها خبرا لها وانما فعلوا ذلك لان مثل هذا المنصوب اي
الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور لا يكون الا نكرة فلو كان خبرا
لكان لجاز تعريفه ورفعها خبرا اي رفع الصفة التي كانت حالا على ان تجعل
خبرا للمبتدا بعد افعل حالة كونه مضافا الى ما موصولة بكان او يكون
جائز نحو اخطب ما كان او ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه
س واختار المص القول بالجواز لانك اذا جعلت ذلك الكون اخطب مجازا لجعله
ايضا قائما على جهة المجاز فلو يجوز ذلك في مصدر صريح فلو تقول ضربي زيدا
قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز وانتخبير
بما في قول المص مضافا الى ما من المشابهة ولا يخفيه منها قوله موصولة بكان او
يكون فتامله ونحو ذلك اي مطلق الرفع بعد مصدر صريح دون ضرورة
ممنوع وقد اسلفنا وجهه وانما قلنا مطلق الرفع لان كلام المص في الشرح
يقتضيه فانه قال واشرت بقولي دون ضرورة الى انه ان اقتضت الضرورة
رفعه رفع ولكن لا يجعل خبرا عن ضربي بل يجعل خبر المبتدا محذوف والتقدير
ضربي زيدا هو قايم والجملة حال قد سد الخبر بهذا وتجهه فح لا يكون
قوله ونحو ذلك مقصودا به الاشارة الى رفعه خبر المبتدا المنطوق به في
التركيب المذكور بل الاشارة الى مطلق الرفع فقط وليس التالي لولا مرفوعا
بها كما ذهب اليه الفراء محتجا بانها مختصة بالاسما فعملت كسائر العوامل ولا
بفعل مضمر وهو راي الكسائي كما في قوله لولا ذات سوار لطمتني قال الرضي وهو
قريب وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي يقصد بها امتناع الاول لا
امتناع الثاني كما يجي في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها
حرف شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك او تقتضي معناها مع لا ايضا باقيا
على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم
يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفا وجود علي لانتفا هلاك عمر

وانتفا

وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما فادة
لو في قولك لو لم تاتني سبيتك لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان لولا
الكلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان
بمفسر كما في وان احد من المشركين استجارك وليس بعد لولا مفسر لا لفظا ولا محلا
على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب ولا تكرر بعد لولا فمن ثم قال
البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتدا خلافا للكوفيين وليسوا جميعا قايلين بان
التالي للولا مرفوع بعده مبتدا جها وانما يقول بذلك بعضهم بذلك وكلهم قايلين
بان التالي لولا مرفوع بفعل مضمر وانما يقول بذلك بعضهم والمص اجمل كما رايت فان
قلت انما فعل ذلك لانه ذكر امرين لا يقول بهما قايل واحد ثم ذكر ان الكوفيين خالفوا
في ذينك الامرين ومعلوم انهم لم يخالفوا الا من حيث ان بعضهم يقول بهذا
وبعضهم يقول بهذا قلت من الجايز ان يخالفوا الا من حيث ان بعضهم كلهم
يجوز كلا من الامرين على التخيير بمعنى ان لك ان تقول بهذا ولك ان تقول بهذا
فليس في نسبة الخلاف اليهم بجميعهم ما يشعر بانقسامهم الى فريقين كل فريق يقول بامر
من ذينك الامرين والله تعالى اعلم ولا يغني فاعل المصدر المذكور نحو ضربي زيدا
قايما عن تقدير الخبر اغنا المرفوع بالوصف المذكور نحو اقايم الزيدان فهذا
على تقدير لا اغتنا مبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اي اضرب زيدا قايما كما ان
الوصف المذكور مبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اي يقوم الزيدان وهذا مذهب
ابن درستويه ولا الواو اي ولا تغني الواو في قولهم كل رجل وضيعته عن تقدير
خبر بحيث يكون هذا كلاما تاما والمبتدا فيه لا خبر له لاستغنائه بالواو المذكورة
عن تقدير خبر وهذا مذهب ابن خروف واختاره ابن عصفور في شرح الايضاح
ونسبه ابن الخباز الى الكوفيين والحال اي ولا تغني الحال ايضا في مسئلة ضربي زيدا
قايما عن تقدير الخبر تشبيها بالظرف اذ التركيب المذكور في معنى قولك ضربي
في حال قيامه وهذا مذهب ابن كيسان وقول ابن المص المشار اليهما صفة
للواو والحال وقوله خلافا لزاعمي ذلك راجع الى المسايل الثلاث وقد عرفت المخالفين
ذلك باعيانهم وترك المص قولا اخر شديد الشهرة عن الكوفيين وهو ان الخبر في
قولك ضربي زيدا قايما مقدر بعد قايما وتقديره ثابت او حاصل ويجعلون قايما حالا
من زيد والعامل فيه المصدر واشتهر بين العلما تقرير فساده بما نقوله وهو ان
الكل متفقون على ان معنى ضربي زيدا قايما ما اضرب او ما ضربت زيدا الا قايما وهذا
المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش بناء على ان المصدر

المبتدا اضيف فيهم كاسم الجنس الذى يقع على القليل والكثير بلفظ واحد اذا اضيف كقولنا ماء البحر طهور فانه يعم فاذن قد وقع اسم الجنس وهو المصدر المذكور عند البصريين عاما غير مقيد بالحال اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله فى حال القيام فيبقى المصدر المذكور على عمومه فيكون المعنى كل ضرب منى واقع على زيد حاصل فى حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعنى ما اضرب او ما ضربت زيدا الا قايما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربى زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود فى وقت اخر فليس فى تقديرهم اذن معنى الحصر المتفق عليه وكذا يقول بعضهم ايضا فى قولهم اكثر شربى السويق ملتوتا اذا جعلنا ملتوتا حالا من تتمة الشرب صار المعنى الاخبار بان اكثر شربى السويق الملتوت بانه حاصل فيجوز على هذا ان يكون اكثر شرب السويق غير ملتوت اذ لم يخبر الا عن اكثر شرب سويق ملتوت بالحصول وذلك لا يمنع حصول شرب سويق غير ملتوت اضعافه ولتوضيحه انا لو قدرنا انه شرب سويقا ملتوتا عشر مرات وسويقا غير ملتوت الف مرة فاراد ان يخبر عن تسعة من الاول بالحصول يقال اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل وعلى المذهب المختار يكون اكثر الشرب للسويق غير مقيد باللت قد اخبر بحصوله حالة كون السويق ملتوتا فلو قدرت اكثرية اخرى باعتبار عدم اللت لكان مناقضا وهذا انما يستفاد من مذهب البصريين كما قررنا **ولا يمتنع وقوع الحال المذكور فعلا خلافا للفرا** وليس ايضا فيما حكى عنه واجاز ذلك الاخفش والكسائى وهشام واختاره المص مستدلا بقول الشاعر شعر ورأى عيني الفتى اباكا

• يعطى الجزيل فعليك ذاكا • ويقول الاخر شعر

• عهدى بها فى الحى قد سربلت • بيضا مثل المهرة الضامر •

ولا جملة اسمية بالواو وفاقا للكسائى ونقل الجواز ايضا عن البصريين فتقول ضربى زيدا وهو قايم كما فى قوله كلمته فوه الى فى واقتضى ظاهر كلام المص ان كونها بالواو جايزة عند الجميع ونقل فى الشرح عن ابى كيسان انه قال مسرتك اخاك وهو قايم جايز فى كل قول وليس كذلك بل اجازته محكية عن الكسائى والفرا ومنعه محكى عن الاخفش وشيخ ثم قال بعضهم فى مسئلة

الاسمية المجردة عن الواو مذهب من يقتضى المنع لان كون الاسمية بالواو هو الاصل فالفرع اولى قلت لا نسلم ان كون الاسمية بالواو هو الاصل بل الاصل فى ربطها بذى الحال الضمير وذلك لانها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت وكل منهما يتعين فى ربطه على الضمير فكذا ينبغى ايضا ان يكون ما فى معناهما ومما يدل عليه ايضا الاقتصار على الضمير فى الحال المفردة فيكون الاصل فى ربطها الضمير لا الواو ومما يدل لوقوع الحال المذكورة جملة اسمية بالواو قوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال الشاعر شعر خير اقترابى من المولى حليف رضى

• وشر بعدى عنه وهو غضبان **ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقا له** اى للكسائى **ايضا** اجاز ضربى زيدا الشديد قايما وشربى السويق كله ملتوتا ولم يذكر المص عليه شاهدا ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه لا سيما ولم يسمع الاتباع بالاستقرا **ويحذف المبتدا ايضا جوازا لقرينة** نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اى فصلاحه لنفسه واساته عليها ومنه قوله شعر قال لى كيف انت قلت عليل • وكان الاحسن تقديم قوله لقرينة لما اسلفناه فى حذف الخبر ولم يتعرض المص لما اذا دار الامر بين ان يكون المحذوف مبتدا او خبرا ما الاحسن فيه فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف واتساع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا وجامدا ومشتقا وجملة اسمية وفعلية وظرفية وايضا فالحذف بالاعجاز اليق منه بالصدور وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة **ووجوبا كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح** نحو الحمد لله الحميد **او ذم** نحو اعوذ بالله من ابليس اللعين **او ترحم** نحو مررت بزيد المسكين قال ابو على اذا ذكرت صفات للمدح او للذم وخولف فى بعضها فقد حولف للافتنان ويسمى ذلك قطعا وللتنبيه على شدة هذا الاتصال يلتزمون حذف الفعل والمبتدا فى النصب او الرفع ليكون ذلك فى صورة متعلق من متعلقات ما قبله وقال المص انما التزموا فى هذه النعوت المقطوعة حذف الفعل اشعارا بانهم انشاوا المدح والترحم والذم كما فعلوا فى النداء اذ لو ظهر واو هم الاخبار ثم قال التزموا فى الرفع حذف المبتدا ليجرى الوجهان على سنن واحد وكلام ابن قاسم يقتضى ان المص ذكر فى المتن وجوها اخر يجب فيها حذف المبتدا منها ان يخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة وعليه بيت الكتاب شعر فقالت حنان ما اتى بك ههنا •

• اذو نسب ام انت بالحى عارف • ومنها ان يخبر عنه بمخصوص فى باب

نعم تقول نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وحيث جعل المخصوص خبر مبتدا فحذف
حذف ذلك المبتدا وسياتي الكلام على ذلك في محله ومنها ان يخبر عنه
بصريح القسم نحو ذمتي لافعلن اي في ذمتي ميثاق اي يمين او عهد كما يحكى
في نحو لعمرك لافعلن ذكر المسئلة ابو علي ومن شواهد هذا الاستعمال قوله شعر

• تسور سور المجد والعلى • وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا •

الى

ولم يحضر في نسخة ثانية من التسهيل احرر منها هذا المحل ولم اجد هذا
الكلام في المتن الذي بين يدي الان ولعلي احرره بعد ذلك عند التمكن
من مراجعة نسخ المتن ان شاء الله تعالى **وان ولي معطوفا** بالواو دون
غيرها من حروف العطف على **المبتدا فعل** وكذا وصف **لاحدهما واقع على**
الاخر وعلى ما لابسه نحو عبد الله والريح يباريها ونحو زيد والمنية شارب
بعقارها **صحت المسئلة** عند البصريين على اضمار الخبر وسدا لحال مسده اي
يجريان يباريها وعند الكوفيين حالا على المعنى اي يتباريان فيكون
يباريها في موضع رفع **خلافا للمانع منع** المسئلة ووجهه ان يباريها
خبر عن احدهما فيلزم بقاء الاخر بلا خبر ولا يصح ما حمله البصريون عليه
لان الجملة ح حال من ضمير يجريان فاذا اولت الحال بالوصف كان التقدير
مباريها وذلك لا يكون حالا من ضمير يجريان ولا يطرد ما حمله الكوفيون
في نحو قولك زيد كذا والمنية شارب بعقارها فالمنع متجه كذا قيل
قلت والذي يظهر لي صحة قول الكوفيين وما ذكر من عدم اطراده ليس بصحيح
اذ يمكن تاويل مثل زيد والمنية شارب بعقارها زيد والمنية ملتبسان
وهذا لا يضرك فيكان اصلا والله اعلم وانما قال المص معطوفا لان المسئلة
لو كانت بغير عاطف نحو عبد الله الريح يباريها صحت اجماعا وفائدة التنبيه
على ثلاثة امور احدها كون العطف بالواو اذ لو قيل زيد فالريح يباريها او ثم
الريح يباريها لم تجز قولا واحدا الثاني كون الواقع بعد المعطوف على المبتدا
وصفا ايضا فانه من صور المسئلة اذ لو قلت زيد والريح مباريها جاز
عند من يجيز زيد والريح يباريها الثالث كون ذلك الفعل او الوصف
واقعا على ما لابس الاخر ايضا اذ لو قلت زيد والريح يباري بسرعتها كان ذلك
من وجوه المسئلة التي يطرقها الخلاف وقد استدل ابن الانباري على صحة مثل
هذا التركيب بقول الشاعر • واعلم انك والمنية شارب بعقارها •
وهو مما يدل على ما قلناه وان كان المص قدح فيه باحتمال كون الواو بمعنى مع

وكان

وكان ينبغي له ان يذكر الخلاف بين المصححين لهذه المسئلة في الوجه الذي صحت عليه
ما هي **وقد يغني مضاف الى المبتدا عن معطوف فيطابقهما الخبر** نحو راكب الناقة
طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وقيل
انما ذلك على حذف مضاف الى الخبر اي احد طليحين وهذا لا يتاتى اذا قيل غلام
زيد ضربتهما ويتاتى التاويل الاول فكان اولى لعمومه ولذلك عول عليه المص وفي
المحكم الطلاحة الاعيا من السفر ومن كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة
فحذف العاطف والمعطوف كما قال تعالى فانفجرت **والاصل تعريف المبتدا** الذي
هو اسم محكوم عليه لان اصل المسند اليه ان يكون معلوما واما الوصف الرافع لمكتفى
به فذلك لا ينفك عن كونه نكرة **وتنكير الخبر** قال الرضي لانه مسند فشابه
الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما من عوارض الاسم ولا يصح تجريد
الاسم عنهما فجردناه مما يطرا ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل
فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه
مسندا ومسندا اليه والفعل لا يختص بكونه مسندا اليه لا غير فصار الاسناد
لازما له دون الاسم ه ل واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي
ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما
الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في
قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسنادها اليه لا نفس
اخوته **وقد يعرفان** نحو الله ربنا ومحمد نبينا **وينكران** نحو افضل من زيد افضل من
عمرو **بشرط الفائدة** قيد راجع الى التعريف والتنكير قال المص ونبهت بذلك
على ان حصول الفائدة شرط في صحة الخبرية معرفتين كانا او نكرتين او مختلفين
ووقع لابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان الخبر يجب ان يكون نكرة وانك
اذا قلت زيد القائم فليس القائم بخبر في الحقيقة وان الخبر مقدر بقولك محكوم
عليه بالقائم **وحصولها** اي الفائدة **في الغالب عند تنكير المبتدا** لا في غير
الغالب فانه لا مانع من صحة قول من خرقت له عادة فراى او سمع شيئا من الخوارق
شجرة سجدت حصاة سبحت **بان يكون المبتدا** وهذا ظرف مستقر خبر عن
المبتدا المتقدم اي حصول الفائدة في الغالب عند تنكير الخبر ثابت له بان يكون
المبتدا **وصفا** نحو ضعيف عاذ بقرملة اي انسان ضعيف التجا الى مثله
والقرملة شجرة ضعيفة وقد يقال انما المبتدا في التحقيق المحذوف وهو موصوف
فهو من القسم الذي ياتي **او موصوفا بظاهر** نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك

او مقدر نحو السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه فمنوان مبتدا ومعه المقدر صفته وبدرهم خبره وهذه الجملة خبر المبتدا الاول وهو السمن او عاملا قال ابن هشام اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر او بالوصف او جرا نحو غلام امراة جاني وخمس صلوات كتبهن الله قال وشرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة قلت وهو منتقد من وجهين الاول ان قايم الزيدان ليس مما نحن فيه لان الكلام في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي يقول فيه النحاة لا بد ان يكون معرفة او نكرة قريبة من المعرفة لما حصل لها من التخصيص ليكون المحكوم عليه معينا واما القسم الثاني من قسمي المبتدا وهو الوصف الرافع المكتفى به فيجب كونه نكرة ولا يعرف كما سبق فلا حاجة الى الاعتذار عن الاتيان به نكرة بانه مخصص فعلم انه لا مدخل فيما نحن بصدده الثاني ان قوله وشرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة الخ امر لا حاجة اليه فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط او معطوفا نحو زيد ورجل عندي ومثل له في الشرح بقوله شعر عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرء سمعا. واعترضه ابن هشام باحتمال كون الواو للحال وهو مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام اي وشكوى عظيمة قاتلتي على انا لا نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ فكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد اسلفنا ان التقدم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة ولوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تاخير الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده قال ولا يجوز ان تكون الواو للعطف ويكون العطف هو المسوغ لان المعطوف في البيت جملة لا مفرد نكرة ولو جعلت الواو عاطفة لوسم وظرف على مثليهما ليكون من عطف المفردات لزم العطف على معمولي عاملين اذ الاصطبار معمول للابتدا والظرف معمول للاستقرار ولا يندفع هذا بان يقدر لكل من الظرفين استقرار لحصول التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين لان الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه كما هو مختار المص

فيرجع

104

فيرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين او معطوفا عليه نحو طاعة وقول معروف اي امثل وبعضهم يقول العطف مسوغ على شريطة ان يكون المعطوف او المعطوف عليه مما يصح الابتدا به كما مثلنا وكثير منهم اطلق العطف واهل الشرط كما فعل المص او مقصودا به العموم قال ابن قاسم وهو على ضربين عموم شمول نحو كل يموت وعموم بدل نحو تمرة خير من جرادة قلت ظاهر كلام ابن الحاجب في الامالي ان العموم في تمرة خير من جرادة استغراقي لا بدلي وذلك انه قال الظاهر انه غير مختص بتمرة مميزة فكان فيه معنى العموم كما في لا رجل افضل منك وذلك بمعنى كونه غير مختص من وجهين احدهما انه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لمفرد منه على مفرد لانه قد يتوهم ان الافضلية انما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل والمفضولية انما وقعت لكون الاخر من القبيل الاخر واذا كان كذلك فلا خصوصية لمفرد على مفرد والثاني ان في معنى التمرية ما يشعر بالتفضيل على الجرادية باعتبار كونه تمرا وجرادا من غير خصوصية لمفرد دون مفرد وان لم تكن ثم خصوصية لمفرد منه تميز حصل الشياع بخلاف ما اذا حكمت بحكم من الاحكام مختص فان المفهوم منه الحكم على واحد مخصص كقولك رجل في الدار فلذلك امتنع لانه لا يستقيم فيه كل رجل موجود فضلا عن الدلالة ولو استقام وجودا فليس فيه قرينة تشعر بفصل الدلالة عليه اذ لا مفاضلة فيه بين جنسين وليس في معنى الرجولية ما يقتضي ان يكون في الدار كما في المثال المتقدم بل القرينة تعكسه لانه انما استقام الحكم عليه بانه في الدار لكونه مخصصا نعم لو قلت رجل خير من زيد فهذا يتجاذبه الطرفان لان الحكم عليه بالافضلية على زيد يشعر بانه في معنى الرجولية كما في الاول فاحد وجهيه وتخصيصه بالافضلية على زيد يشعر بكونه مخصصا كما في الحكم عليه بانه في الدار فيحتاج الى السماع والظاهر منعه لانه انما ثبت العموم في الموضع الذي لا يختص فيه الخبر بوجه فلا ينبغي ان يحمل عليه ما يصح ان يكون فيه نوع تخصيص لفقدان معنى مناسب في الاصل المتفق عليه الى هنا كلامه رحمه الله تعالى او بان يكون مقصودا به الابهام نحو ما احسن زيدا بهذا مثل له المص وجعل غيره مسوغ الابتدا بما معنى التعجب او بان يكون تاليا استفهام نحو اله مع الله ونحو هل رجل في الدار او تاليا نفي نحو ما رجل في الدار ولا يخفى ان النكرة هنا واقعة في سياق النفي فالمقصود بها العموم فقد دخل ذلك في قول المص او مقصودا به العموم او

تالى لولا كقول الشاعر شعر لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة • حين استقلت مطاياهن للظعن او تالى واو الحال كقوله شعر
• سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا • محياك اخفى ضوءه كل شارق •
والشرط انما هو وقوعها فى اول جملة حالية بدليل قوله شعر
• الذئب يطرقها فى الدهر واحدة • وكل يوم تراها مدية بيدى •
بمن رواه برفع مدية وليس وقوعها بعد واو الحال بلازم او تالى ظرف مختص نحو ولدينا مزيد ويلزم المص اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص فالصواب ان يقال او ظرف يصلح مجروره للاخبار عنه او تالى فاء الجزاء كقول بعض العرب • ان مضى عير فعير فى الرباط • كذا مثلوا به ولا يخفى ان المعنى فعير اخر فالمسوغ الصفة المقدرة او تالى لاحق به اى بالظرف المختص والمراد به الجار والمجرور نحو فى الدار رجل وشرطه ان يكون مختصا كما مثلنا فلو قلت فى دار رجل علم يجز وجعل المص الجملة المشتملة على فايدة مما يلحق بالظرف المذكور نحو قصدك غلامه رجل قال ابو حيان ولا اعلم هذا لاحد غير المص او بان يكون دعاء نحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين فان قلت لم جعل المص هذا معطوفا على قوله الا بان يكون وصفا وهلا جعل مثله كما جعل فى غيره قلت دفعا لتوهم غير المقصود لانه لو لم يفصل ذلك فقال او دعاء ربما توهم انه مجرور بالعطف على ما قبله يليه فيفسد المعنى اذ يكون التقدير او تالى دعاء فاتى بما يفيد النص على المقصود ففعل ما فعل او بان يكون جوابا لسؤال سايل كان يقال لك من عندك فتقول رجل اى رجل عندى قال المص ولا يجوز ان يكون التقدير عندى رجل لان مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة والسؤال تقدم فيه المبتدا وفيه نظر لانه قد جاء فى التنزيل فسيقولون الله ثم الضعف مرتفع بمعارضة الاحتياج الى مسوغ الابتدا بالنكرة ثم كيف يقول لا يجوز ثم يسلم ان التخالف جايز على ضعف وانما جاز رجل جانى جوابا لمن جاءك ولم يجز ذلك ابتدا لانه اذا وقع جوابا علم ان المراد الابهام اى رجل لا اسميه جانى اذ السايل قد استدعى التعيين ولم يعين له واما اذا قيل ابتدا فلم يعلم هل المتكلم مريد لكتمان بيان عينه او لا وعلى الثانى لا يحصل منه فايدة كذا قيل وفيه بحث او بان يكون واجب التصدير نحو من عندك وكم عبد لك او بان يكون مفيد الايجاب بعد نفى نحو شر اهر

ذا ناب الشر هنا الفاقة على ما قيل والهر حمله على الهرير وهو صوت دون النباح ومن ناب هنا الكلب يقال ذلك اذا لاحت مخايل الشر ولما راته ومثله قول الشاعر شعر قد اهلك ذا الهجان وكلاى • وابى مالك ذا الهجان بدار •
ومن امثلة الكتاب شئ جابك قال سى وانما جاز ان يبتدا به لانه فى معنى ما جابك الا شئ يريد لان المنكر هنا فى معنى الفاعل والفاعل نحو ذا قد يكون نكرة وتحقيق الكلام فى الطريق التى يحصل بها الحصر فى هذا التركيب ليس من وظيفة هذا العلم وانما هو من وظيفة علم المعانى فليراجع من هناك وبعض النحاة يجعل المسوغ فيما ذكر الوصف المقدر اى شر فظيع اهر ذا ناب وكذا غيره نقلوا له صفة يقتضيها المقام والمعرفة خبر النكرة عندس فى نحو كم مالك لان اكثر ما يقع بعد اسما الاستفهام النكرة او الجملة او الظرف وينبغى اذ ذاك ان يكون اسم الاستفهام مبتدا نحو من قايم ومن قام ومن عندك فيحكم على كم بالابتدا حملا للاقل على الاكثر واقصد رجلا خير منه ابوه وهذه لغة اكثرهم ويضعف ان تقول خيرا بالنصب على الوصف لئلا يلزم رفع اسم التفضيل للظاهر فى غير مسئلة الكحل ولم ار ما يثلج به الصدر فى توجيه ما ذهب اليه س من ان المعرفة خبر النكرة فى هذا المثال اعنى خير منه ابوه والاصل تاخير الخبر لان المبتدا محكوم عليه فلا بد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه وانما قدم الفعل فى الجملة الفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر فيجوز تقديمه ان لم يوهم ابتدائية الخبر وذلك اذا استويا تعريفا وتنكيرا بلا قرينة نحو زيد اخوك وافضل منك افضل منى فانهما تقدم حكمت بانه المبتدا فاذا قلت زيد اخوك على تقدير ان المخاطب يعرف زيدا ويجهل نسبة الاخوة اليه اذا قلت اخوك زيد فعلى العكس ان يكون المخاطب يعرف ان له اخا ويجهل كونه زيدا فلو جوز التقديم مع فقدان القرينة التبس المعنيان ولو وجدت قرينة محصلة للتمييز جاز التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف ومن ذلك لانا نعرف انه لا نعرف ان الخبر محط الفايدة فما يكون فيه التشبيه التى تذكر الجملة لاجله فهو الخبر ولا يخفى ان المقصود تشبيه ابى يوسف بابى حنيفة فمع التقديم لا يحصل لبس اذ لا علاج يشبه بالادنى عند قصد الحقيقة ومنه قول الشاعر شعر
• بنونا بنو ابنائنا وبناتنا • بنوهن ابناء الرجال الاباعد •

اى بنو ابنا بنا مثل بنينا لحذف مثل وقدم الخبر لوضوح المعنى هذا
ملخص ما ذكره المص فى شرحه ولا نعنى باستوائهما فى التعريف والتنكير
استواهما فى رتبة التعريف ورتبة المسوغ بل مراده تساويهما فى
مطلق التعريف ومطلق المسوغ وقد اطلق بعض القول بوجوب
التقديم ولم يفصل بين القرينة المميزة وعدمها وأجاز بعض الحكم
بابتدائية ما شئت من الاسمين ولم يبال بالالباس لحصول الفائدة
للمخاطب قدمت الخبر او اخرته وقد حكى ابن السيد فى مسائله
وقوع كلام بين اهل عصره فى قول الشاعر **شعر**

• عنيت قصيرات الحجال ولم ارد • قصار الخطا شر النساء البحاتر •

واختار هو تجويز ان يكون شر النسا مبتدا والبحاتر خبره والعكس
او لم يوهم تقديمه **فاعلية المبتدا** نحو زيد قام فانك لو قدمت
الفعل فى هذا التركيب اوهم ان المبتدا فاعل وقد ذكر فى علة تقديم
الخبر فى نحو هذا المثال المذكور ثلاثة اوجه احدها ايهام الفاعل
كما مر وعلى هذه العلة اجاز بعضهم تقديمه فى نحو اخواك قاما لم يعبا
باحتمال الفاعليه على لغة اكلونى البراغيث اذ تقديم الخبر اكثر من
تلك اللغة والحمل على الاكثر ارجح وطعن فى هذه العلة بامور منها
انهم لا يلتزمون رفع اللبس بدليل اعلول مختار وموضع اولا لثلث
واسماء الاجناس والمشتركات والجواب ان الاصل مراعاة ما يرفع اللبس
الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير فى مسئلة جريان
الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم فى يا مسلمة على لغة التمام وترك
اعلال ابيض ونحوه وترك بنا صيغتى التعجب والتفضيل من فعله ومنها
انه انما يراعى الالباس اذا رجع الى المعنى ولا فرق فى المعنى بين الجملتين
فان المقصود الاخبار بقيام زيد وهو حاصل منهما جميعا والجواب
المنع بل فى زيد تكرر الاسناد فيحصل تقوى الحكم والاعتبار بزيد بينا
الكلام عليه وافادة الثبوت ومنها انهم اجازوا الفاعلية والابتدا
فى افى الدار زيد وقال به قوم فى كيف زيد واين زيد واخرون فى
الدار زيد كذا رايت فى كلام ابن هشام رحمه الله تعالى وقال بان هذا الكلام
فيه نظر وكنت فى زمن الصبا فى اول اشتغالى بفن العربيه كتبت
اسئلة الى علماء الديار المصريه منها انهم اجازوا فى ما قايم زيد اعراب

زيد فاعلا ومبتدا ومنعوا فى مثل زيد قام تقديم الخبر لاداية الى الالباس
بين الفاعل والمبتدا فما وجهه فان قيل الفرق بينهما ان الالباس فى مثل زيد
قام على تقدير تجويز التقديم يترتب عليه محذور وهو تفويت تقوى الحكم
فمنعوه ولا كذلك فى ما قايم زيد فاجازوه قلنا وهذا ايضا يترتب عليه
محذور فانك اذا قلت ما زيد قايم كان مشبها لزيد قام فى تقوى الحكم من
جهة تضمنه الضمير واذا قلت ما قايم زيد على ان يكون زيد فاعلا بقايم
فليس فيه تقوى الحكم ولا ما يشبهه ولم يحصل لذلك جواب واقول
ظاهر كلام المص انه يمتنع تقديم الخبر فى مثل قولنا ما زيد قايم لانك لو قدمته
فقلت ما قايم زيد اوهم فاعلية المبتدا ويحتاج منه الى تجويز الفصل
فتامله العلة الثانية انه اذا قيل قام زيد امكن ان يكون زيد فى محله
فلا ينوى به غير محله ورد بانهم قد اجازوا فى نحو كم جريبا ارضك خبرية
كم مع كونها فى موضعها وقد اجاز قوم فى زيد اخوك كون زيد مبتدا
وكونه خبرا ولم ينظروا الى اللبس نظرا الى حصول اصل المعنى كما مر فقضية هذا
ان يجيزوا التقديم هنا والجواب ان من جزم فى كم جريبا ارضك
بان كم مبتدا اعمالا لهذه القاعدة والاخفش جزم بخبريتها اعمالا
لقاعدة المعرفة والنكرة فمن الذى اجاز الوجهين والقول بذلك
معترض وكذا القول بالوجهين فى المعرفتين العلة الثالثة ان العامل
اللفظى لا يعارضه العامل المعنوى وعلى ذلك اجاز بعضهم كان يقوم زيد
او لم يقترن **بالفا** نحو الذى يانينى فله درهم فيمتنع تقديمه نظرا الى
اصل الفا الذى هو التعقيب وايضا لكونه فا الجزا وهو عقيب الشرط
او استحقاق اداته صدر الكلام نكذا ما شبه به **او** لم يقترن **بالا لفظا**
نحو وما محمد الا رسول **او معنى** نحو انما انت نذير **فى الاختيار** احترازا
عن حالة الاضطرار كقوله **شعر** فيارب هل الا بك النصر يرتجى

• عليهم وهل الا عليك المعول • الاصل وهل المعول الا عليك وستقف

على علة ذلك فى باب الفاعل وباب الاستثنا ان شا الله تعالى **او**
لم **يكن** اى الخبر خبرا **المقرون بلام الابتدا** نحو لزيد قايم واما
قوله **شعر** خالى لانت ومن عويف خاله • ينال العلى ويكرم الاخوالا •
فقيل اللام زايدة لا لام الابتدا وقيل بل هى لام الابتدا وانت
خبر لمبتدا محذوف اى لهو انت واعترض بمنافاة التوكيد الحذف

قال والحق الزيادة وفيه نظر او لم يكن خبرا لضمير الشان نحو هو زيد
قائم قال المص لان تقديمه يوهم كون الضمير موكدا لضمير الخبر لا ضمير
الشان ولا تطرد هذه العلة لعدم دخوله هو اخوك زيد وكذا كل
ما كان الخبر فيه جامدا قلت والعلة المطردة ان في تاخير ضمير الشان
اخر لجا عما وضع له من تعظيم الامر وتفخيمه بذكر الابهام ثم التفصيل فمنع
تاخيره لذلك او لم يكن خبرا لشبهه اى لشبه ضمير الشان نحو كلامي
زيد منطلق فلو اخر المبتدا هنا لم يفد شيئا لان قولك زيد منطلق يعلم
منه ان كلامك لا كلام غيرك فاذا قلت كلامي فكانك قلت كلامي كلامي
كذا قال المص وفيه نظر اذ قد يقال انه يفيد ان ذلك كلامك لا كلام غيرك
فان ما يتلفظ به الانسان قد يكون كلام غيره وحكاه ولا يتجه ان يقال
السكوت مغن عنه او لم يكن خبرا لاداة استفهام نحو اى الرجال
عندك او لاداة شرط نحو من يقم اكرمه او لشيء مضاف الى احدهما
اى لاحد اللفظين الذين هما اداة الاستفهام واداة الشرط نحو غلام من
عندك وغلام من يقم اكرمه وانما وجب تاخير الخبر في هذه الصور لانه
لو قدم لفاتت صدارة الاستفهام والشرط وذلك مما لا يسوغ ارتكابه
فهذه احدى عشرة مسئلة ذكرها المص وزاد غيره مواضع اخر لا نطول
بذكرها ويجوز في داره زيد اجماعا اى جوازا مجمعا عليه فالاجماع
اما بمعنى اسم المفعول محذوف الصلة اتساعا او في المشترك او على حذف المضاف
اى ذو اجماع وانما كان كذلك لان الخبر منوي التاخير بحسب الاصالة فهو
موخر رتبة وان تقدم لفظا وهو مفسر الضمير وهو زيد مقدم الرتبة ولا يشترط
في معاد الضمير ان يجتمع له الامران التقدم لفظا والتقدم رتبة ورام الشيخ ابو
حيان ان يتبع في نقل الاجماع في المسئلة المذكورة فقال هي ممتنعة عند الاخفش
لانه يجعل زيدا فاعلا وانما يتم هذا لو قال الاخفش بوجوب الفاعلية اما اذا
قال بجوازها فالمسئلة عنده جائزة على الابتدا فصدق قولنا ان المسئلة جائزة
باجماع ومما يؤيد هذا ان المص قد قال باثر هذا ان الاخفش يجيز في داره
قيام زيد وفي دارها عبد هند ولا يمكن ان يكون اجازها الا على ما ذكرناه
من الابتدا لا على الفاعلية فظهر بهذا قطعا ان الاخفش لا يوجب الفاعلية
في ذلك بل يجوزها كما يقوله اكثر الناس مع الاعتماد بل ينبغي في مسئلة عدم
الاعتماد ان يكون ذلك القائل به هو اضعف الوجهين اما انه يكون متعينا

قال وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند يجوز عند الاخفش
والمنقول عن البصريين الجواز كالاخفش وكلام المص يوهم ان غيره من البصريين
يخالفه وليس كذلك نعم الكوفيون يمنعون كلتا المسئلتين ووجه الجواز
ان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد فاذا كان المضاف مقدر التقديم
بوجه ما كان المضاف اليه مقدر التقديم معه وحينئذ فلا اشكال في جواز المسئلة
ويشهد له قول العرب في اكفانه درج الميت ويجب تقديم الخبر ان كان
اداة استفهام نحو كيف زيد وابن بيتك او كان مضافا اليها اى الى
اداة الاستفهام مثل صبيحة اى يوم السفر واحترز من ان لا يكون الخبر
نفسه اداة استفهام او مضافا اليها نحو زيد هل ضربته فانه يجوز تقديمه
وان كان الخبر مصاحبا للاستفهام في الجملة او كان مصححا تقديمه الابتدا
بالنكرة نحو في الدار رجل وعندك امراة وكذا قصدك غلامه رجل قاله
المص او كان دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتاخير قال المص نحو لله
درك فانه لا يفهم منه التعجب الا بالتقديم ونحو سواء علي اقمت ام قعدت
اذ لو قدم لاوهم الاستفهام الحقيقي اما تعليله للثاني فحسن ولا يضر في
هذا كون الوهم يندفع بالاخرة لانهم لم يعتبروا ذلك الا تراهم منعوا رجل
في الدار وان كان توهم الصفة يندفع بالاخرة واوجبوا التقديم واما لله
دره فقد يقال انه كلام جرى مجرى المثل لا ان معنى التعجب انما يفهم
بالتقديم او كان مسندا الى ان وصلتها نحو واية لهم انا حملنا
ذريتهم فلا يجوز انك منطلق عندي وهذا مذهب سيبويه والجمهور واختلف
في تعليل ذلك فقيل لئلا تلتبس ان المفتوحة بان المكسورة ولم تدفع
الفتحة الحقيقية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام
بخلاف المفتوحة وقيل لئلا تلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا يتعرض
لدخول النواسخ من جملتها ان فيستثقل اجتماعهما واجاز ذلك الاخفش والفرا
وابن حازم قياسا على ان نحو وان تصوموا خير لكم فلو كانت ان والمبتدا اما
جاز بلا خلاف كقوله شعر عندي اصطبار واما انني جزع
يوم النوى فلوجد كان يبريني وذلك لانتفاء المحذور وضرورة ان الجملة
التامة لا تتوسط بين اما وفائها كما ستعرفه في حرف الشرط او كان مسندا
الى مقرون بالا لفظا نحو ما في الدار الا زيد او معنى نحو انما في الدار زيد
وقد نبهناك على ان علة ذلك ستاتي ان شا الله تعالى في باب

الفاعل او في باب الاستثنا او كان مسندا الى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر
مثلوه بقولهم على التمرة مثلها زبدا و بالحديث من حسن اسلام المرء تركه
ما لا يعنيه و بقول الشاعر شعر اهابك اجلالا وما بك قدرة
علي ولكن ملء عين حبيبها . واما التمثيل بالبيت فصحيح فان الخبر وهو
ملء عين اسند الى المضاف من قوله حبيبها وهو ملتبس بضمير عايد الى العين
والعين ملتبسة بالخبر من حيث هو مضاف اليها واما الاولان فالخبر الكون
المطلق المحذوف ويصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يصح اللفظ به مؤخرا
كذلك وكما يذكر مؤخرا لو كان خاصا مثل على الله عبده متوكل ولا يصح ان يقال
بنى على النحو المشهور في تسميتهم الظرف والنايب عن الكون المطلق خبرا
لان ذلك غير متات من جهة انه قال ان الضمير راجع الى الاسم الملتبس بالخبر
وذلك الاسم هو التمرة مثلا فيلزم على هذا ان الخبر هو على وانما قال
المص ملتبس ولم يقل مضاف ليدخل ملء عين حبيبها وقال ما التبس
بالخبر ولم يقل ما اضيف الى الخبر ليدخل ملء عين حبيبها ونحو على التمرة على
زعمهم ونحو من حسن اسلام المرء تركه الفضول وحاصل كلامه ان معنا
مبتدا وخبرا كل منهما ملتبس بشيء والمبتدا ملتبس بضمير او غيره والخبر ملتبس
بصاحب الضمير اما باضافة او غيرها و تقديم المخبر وحده على المبتدا ان
امكن مصحح لتاخير الخبر اما مع الجواز نحو زيدا اجله محرز او مع الوجوب
نحو زيد اجله احرز لما علمت ان الخبر في الصورة الاولى جاير التاخير
اذ هو مثل زيد قايم وانه في الصورة الثانية واجب التاخير اذ هو مثل زيد
قام وانما زادت الصورتان بما شبهاهما به بان المبتدا التبس بضمير ما التبس
بالخبر وامكن تقديم صاحب الضمير وكلتا الصورتين جايزة عند البصريين
خلافا للكوفيين فانهم منعوهما جميعا الا هشاما فانه خالفهم في جواز
المسئلتين جميعا ووافق الكسائي منهم البصريين في نحو زيدا اجله
محرز وهي مسئلة اسم الفاعل لا في نحو زيدا اجله احرز وهي مسئلة
الفعل وحاصله ان هشاما وافق البصريين في مسئلتي اسم الفاعل والفعل و
ان الكسائي وافقهم في مسئلة اسم الفاعل لا في مسئلة الفعل وحجة المانعين
انه لا يفصل العامل من معموله باجنبي ويرده في النار هم خالدون واجابوا بان
الظرف يتوسع فيه والعجب ان الكوفيين يقولون هذا وهم يجيزون كان
طعامك زيد اكلا او يأكل والجواب عن الشبهة المذكورة ان نسبة الخبر من المبتدا

نسبة

نسبة الفعل من الفاعل لانهما مسند ومسند اليه وكلا يمتنع تقديم المفعول و
تاخير الفاعل فكذا لا يمتنع تقديم المفعول وتاخير المبتدا فصل
يذكر فيه تقسيمات واحكام تتعلق بالخبر الخبر مفرد وهو ما لعوامل
الاسما تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهها او ملتبسا باحدهما
زيد منطلق وعمرو قايم ابوه وذكر المص ان قولك قايم ابوه من هذا المثال
ونحوه ليس بجملة عند المحققين قلت وقد يقال الخبر في قولك زيد
منطلق او قايم ابوه ليس هو اسم الفاعل بمفرده بل المجموع منه ومن مرفوعه
هو الخبر سواء كان المرفوع ضميرا كما في منطلق او ظاهرا ملتبسا بالضمير كما في قايم ابوه
وليس لعوامل الاسما تسلط على المجموع اصلا وانما لها تسلط على جزءه الاول
فقط وقد تنبه النجم سعيد لذلك فقال في شرح الكافية المفرد ما للعوامل تسلط
على كلمة منه وذلك بان يكون كلمة واحدة نحو زيد غلام او اكثر نحو زيد قايم
ابوه ولكن تسلط العوامل على كلمة واحدة منه وهو قايم من مثالنا على ان في
عبارته ايضا مسامحة وكلام ابن الحاجب في اماليه لم يختلفوا ان اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لامرين احدهما ان الجملة هي التي
تستقل بالافادة وهذه ليست كذلك الثاني ان وضعها ان تفيد معنى في ذات
تقدم ذكرها فاذا استعملت مبتدا خرجت من وضعها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا
المعنى وجعل بمعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من التقدم
او كالدال على اخراجه عن وضعه الاصلي جاز ان يكون مع مرفوعه جملة مثل
اقايم الزيدان فليسوا مخالفين في الذي ذكرناه بل الخلاف في انه هل ثبت ان
ضارب غلاماه مثل اضارب الزيدان فيجوز اخراج الصفة عن موضوعها
الاصلي واستعمالها استعمال الفعل انتهى وجملة ولا اشكال في تعريفها بما
يعرف به الكلام اذا جعلت مرادفة له واما اذا جعلت اعم منه لصدقها دونه
على الصلة مثلا في قولك الذي قام ابوه زيد فيحتاج الى افرادها بتعريف فقال
ابن هشام هي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم
وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته
قايما هذا نصه في مغني اللبيب قلت اما المثال الاول وهو ضرب اللص مبنيا
الفعل للمفعول فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع منه نايب
عن الفاعل واما على راي من يقول هو فاعل اصطلاحا كالزمخشري فلا يكون
مما نزل منزلته بل هو نفسه واما الثاني وهو اقايم الزيدان فهو مما نزل

وهذا ... مثل اقايم الزيدان

منزلة المبتدا وخبره فان الوصف فيه مبتدا لكن مرفوعه ليس خبرا عنه وانما
هو بمنزلة الخبر كما اسلفناه عن جماعة واما الثالث وهو كان زيد قايما
فيحتمل ان يكون مما هو بمنزلة الفعل وفاعله فان مرفوعها كان مشبها بالفاعل
لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قايما فايراده فيما ينزل منزلة
احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل هو ظن وفاعل
هو تاء المتكلم فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا
والخبر فان قلت لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار
المفعولين الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ
يكونان بمنزلة المبتدا والخبر قلت لو كان كذلك لزم كونهما جملة اسمية
وهو باطل وانما هو بعد دخول الناسخ مفرد ان تسلط عمله في كل واحد
منهما وليسا جملة ولو قيل الجملة لفظ يستقل بالافادة في الحال او في الاصل
لكان حسنا فالاول نحو قام زيد وزيد قايم فان كلا منهما مفيد في الحال
والثاني كدخول حرف الشرط في قولك ان قام زيد فانه مفيد بالنظر
اليه قبل دخول العارض وهو اداة الشرط وكذا الصلة في قولنا الذي
قام ابوه زيد يستقل بالافادة باعتبار النظر اليها قبل الوصل اذ اصله
ح قام ابوه زيد وكذا امثاله مما طرا عليه ما يمنعه من الاستقلال في الحال
ويمكن عند ارادة زيادة التوضيح ان يقال الجملة ما انتظم من مبتدا غير
وصف وخبره باقي الحكم او منسوخه بحرف او من مبتدا وصف
ومرفوعه او من فعل تام ومرفوعه او من فعل ناقص ومعموليه
وهذا فيه طول لكن لا باس به طلبا لزيادة البيان فمثال الاول زيد
قايم ومثال الثاني ان زيدا فاضل وما عمرو ذاهبا وانما قيد الناسخ
بكونه حرفا احترازا من نحو ظننت زيدا قايما ومثال الثالث ما قايم
الزيدان وما مضروب العمران ومثال الرابع قام زيد وضرب اللص
ومثال الخامس كان زيد قايما فكل من الاقسام الثلاثة الاول جملة اسمية
وكل من القسمين الاخيرين جملة فعلية قال ابن قاسم تابعا للملم الجملة ما
تضمن جزئين بالاسناد ولعوامل الاسما تسلط على لفظها او لفظ احدهما
فخرج بذكر الاسناد نحو صاحب زيد وقوله لعوامل الاسما كذا هو في النسخة
التي رايتها والظاهر انه سقطت منه كلمة ليس اذ جملة الخبر من قولك زيد
ابوه قايم لا يتاثر لفظها بدخول كان او ظن عليها هو خبر عنه بل يبقى لفظها

بحاله

بحاله ويكون العمل في محلها وقوله او لفظ احدهما مراده به ان يخرج نحو قايم ابواه من
زيد قايم ابواه فان دخول كان مثلا يوثر في لفظ الاول فقط ولا يوثر في الثاني ولو اقتصر
على قوله لفظها لدخل هذا في حد الجملة لانه اذا لم يتسلط العوامل على الثاني صدق عليه
انه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا التعريف لانه يلزم عليه ان لا يكون ابوه
قايم من قولنا زيد ابوه قايم جملة لان لعوامل الاسما تسلطا على لفظ جزئيها نحو
ظننت اباه قايما وعلى لفظ احدهما نحو زيد كان ابوه قايما وزيد ان اباه قايم باعتبار
نقله من الرفع الى النصب فتامله والمفرد المشتق وهو الدال على موصوف مصوغا
من مصدر مستعمل كضارب ومضروب وحسن او من مصدر مقدر نحو ربعة وضروب
من الصفات التي اهملت مصادرها فيقدر لها مصادر كذا قال الملم وغيره اى غير المشتق
وهو ما عري عما رسم به المشتق كاسد وحجر وكلاهما اى المشتق وغيره مغاير
للمبتدا لفظا متحد به معنى نحو زيد قايم وهذا زيد وذلك زيد وذلك لان
حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدا على معنى ان ما يقال له المبتدا يقال له الخبر وهو
الذي يعبر عنه بهو هو وهذا يقتضي اتحاد المبتدا والخبر بحسب الذات وتغايرهما
بحسب المفهوم فان تغاير الذات ينافي هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسناد احدهما
الى الاخر فان الاسناد نسبة والنسبة مستدعية للمنتسبين المستلزمين للاثنينية
المنافية لاتحاد المفهوم وحق المبتدا ان يكون لفظه غير لفظ الخبر اللهم الا ان
يكون اللفظ مشتركا بين معنيين احدهما صادق على الاخر فيذكر اللفظ مرتين ويجعل
في احدهما مبتدا وفي الاخر خبرا كما ستراه او متحد به لفظا دال على الشهرة وعدم
التغيير كقول رجل من طي في المشتق شعر خليلي خليلي دون ريب وربما
الان امرؤ قولا فظن خليلا اى خليلي من لا شك في صحبته ولا يتغير في حضوره
وغيبته وكقول ابي النجم في الجامد شعر انا ابو النجم وشعري شعري
اى شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك وينبغي ان يزاد
او يكون لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الاخر نحو والسابقون السابقون اى الى
الخيرات والى الجنان وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انما جاز وشعري شعري
على تقدير مضاف وهو مثل ونحو تشبيه الشي بنفسه باعتبار امرين اى وشعري
الان مثل شعري فيما مضى اى هو المعروف المشهور بالصفات التامة او مغاير
له مطلقا دال على التساوي حقيقة نحو وازواجه امهاتهم اى مساويات
لامهاتهم في التحريم والاحترام حقيقة او مجازا كقوله شعر
ومجاشع قصب هوت اجوافها . لو ينفخون من الخؤورة طاروا

اى مساريات للقصب الخارية الاجراف فى طرانها بالنفخ وهذا التساوى ليس حقيقة لانما

هو مجاز **او قايم مقام مضاف** نحو هم درجات عند الله اى ذوو درجات ونحو

ولكن البر من امن بالله اى بر من آمن فظاهر هذا ان الخبر يتعين ان يكون محل التقدير

وهو حسن لو لم تقدير بحيث الحاجة وقد قال الزجاج فى ولكن البر من آمن من خلاف

ذلك فانه قدر ولكن ذا البر وقال قطرب التقدير من آمن كما يقتضيه قول المص كلام

قدرنا فى هم درجات هم ذوو درجات ولا يختص الحكم بالخبر المفرد كما يوهمه

كلامه بل يانى ذلك فى الجار والمجرور قال الفارسى فى اجعلتم سقاية الحاج الاية

التقدير اهل سقاية الحاج او كايمان من آمن لتشبه ذات بذات او حدث بحدث

وقال بعضهم فى والعاقبة للتقوى ان التقدير لذوى التقوى وكان المص ايضا

على تقدير صفة للمبتدا اى والعاقبة الحسنة او المحمودة **او مشعر بلزوم حال**

يلحق العين بالمعنى نحو زيد صوم جعلته اياه مبالغة وليس بتقدير ذو

او نحوه يصدق على القليل والكثير وانما يقال فلان صوم اذا ادمن الصوم **والمعنى**

بالعين نحو نهاره صايم وليله قايم **مجازا** راجع الى مسئلتى الحاق العين بالمعنى

والمعنى بالعين **ولا يتحمل غير المشتق ضميرا** فاذا قلت هذا اسد مشيرا الى السبع فاسد

اسم جامد لا ضمير فيه **ما لم يول بمشتق** فيتحمل الضمير نحو زيد اسد اذا اول بشجاع

ويسند الى الظاهر فرفعه نحو زيد اسد ابوه على ان يكون ابوه فاعلا باسد قاله

المص **خلافا للكسائى** فى قوله ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق ام لم يول

به فالخلاف راجع الى قوله ولا يتحمل غير المشتق ضميرا فقط قال المص وهذا القول وان

كان مشهورا الانتساب الى الكسائى دون تقييد فعندى استبعاد لاطلاقه اذ هو

مجرد عن دليل ولا اشبه ان يكون حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى ملازم

لا ينفك عنه كالاقدام والقوة للاسد والحمرة والحرارة للنار وهذا تقييد يرجع

بالمسئلة الى الوفاق فان ما قيد به هو معنى التاويل بالمشتق ونقل ابن المص هذا

القول فى شرح الخلاصة عن الكوفيين وسبقه الى نقل ذلك عنهم صاحب البسيط

فزاد نقله عن الرمانى قال الرضى وكان الكسائى نظر الى معنى زيد اخوك متصف بالاخوة

وهذا زيد منطلق متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عن شىء فيه

معنى الاسناد بعد انه لم يكن فلا بد من رابط هو الذى يعده اهل المنطق بين المبتدا

والخبر **ويتحمله المشتق خبرا** نحو زيد قايم **او نعتا** نحو مررت برجل كريم لقيته **او حالا**

نحو جاء زيد راكبا **ما لم يرفع ظاهرا لفظا** نحو الزيدان قايم ابوهما **او محلا** نحو

الكافر مغضوب عليه فلا يتحمل الضمير **ويستكن الضمير** فيما ذكر من خبر ونعت وحال

وظاهره ايجاب الاستكنان فان قيل قايم هو كان تاكيدا لا فاعلا وقد اجاز ابن

الوجهين معا فى مررت برجل مكرمك هو **ان جرى متحمله** وصفا كان او فعلا

على صاحب معناه نحو زيد هند ضاربته او تضربه اى هى فى الصفة والفعل وانما

حملنا قوله متحمله على ما هو اعم من الصفة والفعل لانه قد صرح فى شرحه بوجوب

الابراز فى الفعل عند خوف اللبس نحو غلام زيد يضربه هو وهو حسن واما قول غيره

انك ترفع اللبس بتكرير الظاهر ففيه وضع الظاهر موضع المضمر فى غير موضع التفخيم

وهو ضعيف قاله ابن قاسم وقد يعارض بان فى الابراز ايضا فصل الضمير مع تاخيره

عن الفاعل وقوة الطالب **والا** يجر متحمله على صاحب معناه بل على غيره **برز**

وجوبا او خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو باتفاق اهل البلدين **وقد يستكن**

وقد لا يستكن **ان امن اللبس وفاقا للكوفيين** فيجوز على قولهم فى زيد

هند ضاربها هو كون هو فاعلا وكونه تاكيدا واما زيد عمرو ضاربه

هو ففاعل لا غير والبصريون يوجبون الفاعلية فيها ويمنعون التاكيد

لايجابهم الابراز ويظهر فايدة ذلك فى التثنية والجمع فيقول البصريون

الهندان الزيدان ضاربهما هما ويقول الكوفيون مثل ذلك ان قدر والضمير

فاعلا وان قدروه توكيدا قالوا ضاربتاهما وكذلك الحكم فى الجمع والمسموع

من العرب افراد الوصف الا على لغة اكلونى البراغيث وقد استدل الكوفيون

بما حكاه الفراء عن العرب كل ذى عين ناظرة اليك واجيب بان التقدير

الحاظ كل ذى عين وحمل عليه فظلت اعناقهم لها خاضعين ونوولت

على اقحام الاعناق او جعلها جمعا لعنق بمعنى جماعة ومنه قولهم اتانا

عنق من الناس اى جماعة واستدل لهم ايضا بقول الشاعر **شعر**

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت ۝ بكنه ذلك عدنان وقحطان ۝

واجيب بان التقدير قومى بانون ذرى المجد بانوها ولما راى المص ما فى هذه

التاويلات من التكلف قال بالمذهب الكوفى تمسكا بالظاهر **والجملة**

اسمية نحو زيد ابوه قايم **وفعلية** نحو زيد قام ابوه وبعض المحققين

على ان الاسناد الى الجملة من حيث هى الى زيد بل القيام مثلا فى نفسه

مسند الى الاب مع تقييده مسندا الى زيد واما المجموع المركب من زيد

ومن القيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون

زيد قام ابوه بانه قائم الاب واما قولهم ان الخبر هو الجملة باسرها فمن

الاتساعات التى لا تلتبس معناها وزاد ابن هشام فى اقسام الجملة الظرفية

وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت
زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف **ولا مبتدا مخبرا**
عنه بهما **ولا يمتنع كونها** اي الجملة الواقعة خبرا للمبتدا **طلبية** نحو
زيد اضربه ومنه قول الشاعر **شعر** قلب من عيل صبره كيف يسلو
صاليا نار لوعة وغرام **خلافا لابن الانباري** فانه ذهب الى
انه لا يصح الاخبار عن المبتدا بالجملة الطلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب وينبغي ان تمنع الانشائية التي ليست بطلبية ايضا لعين هذه
العلة وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشا
وبين خبر المبتدا ولم يرد النحاة ان خبر المبتدا يجب ان يكون ثابتا للمبتدا
على معنى انه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا على معنى انه يجب ان يكون نسبته
اليه موقعة موجبة لينتجه ان هذا الوجوب مختص بالكلام الخبري
والقضية الموجبة بل اريد انه يجب ان تعتبر نسبته الى المبتدا سواء كانت
مرفوعة او موضوعة او مشكوكا فيها فيدخل في ذلك الظرف في نحو قولك
ازيد عندك اذ تقديره ازيد حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت
بينهما مما لا ينبغي ان ينازع فيه لان المبتدا انما ذكر لتنسب اليه بطريق من
الطرق حال من الاحوال ويرتبط بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا
فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به
وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين لانه ذكر في
الاول بيانا لما وقع عليه الضرب وفي الثاني يسند اليه حال من احواله
وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيد ابوه منطلق معناه زيد منطلق
ابوه لا اب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره
وان كان حاصلا معها لكنه قايم بالطالب والمنشي فاذا قلت
زيد اضربه فطلب الضرب صفة قايمة بالمتكلم وليس حالا من احوال
زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان
يقال فيه ولا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا هذه الحيثية فكانه
قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية
بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه نستفاده من لفظ اضربه طلب
ضربه ومن ربطه بالمبتدا معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا
وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالها

بحسب

١١٠ الكراس الحادي عشر من شرح التسهيل للدماميني

111

بحسب المعنى الثاني هكذا قرر هذا المحل بعض المتاخرين وهو في غاية الحسن
ولا قسمية خلافا لثعلب فانه منع نحو زيد لاكرمنه وعلل ذلك
بعضهم بان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني على المبتدا فقيل زيد ليفعلن
صار له موضع قال ابن هشام في المغني وليس بشيء لانه انما منع وقوع
الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان
خبرا اذ لا ينفك احداهما عن الاخرى وجملة القسم والجواب يمكن ان يكون لهما
محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن انتهى قلت هذا فيه تسليم لصحة ما علل به
هذا القايل من ان صيرورة ما لا محل له ذا محل باطل ويرده ان كل جملة اخبر
بها عن ضمير الشان لا محل لها قبل الاخبار بها عنه وبعد الاخبار تصير ذات
محل من الاعراب الا ترى ان قولك ابتدا زيد قايم لا محل له من الاعراب فيصح جعلها
خبر الضمير الشان فنقول هو زيد قايم فيصير في محل رفع ثم قال ابن هشام
وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين
هنا ليستا كجملتي الشرط والجزا لان الثانية ليست معمولة لشيء من الاولى ولذا
منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والخبر لا بد له من
احتماله الصدق والكذب قال وكل منهما ملغى اما الاولى فلان بين الجملتين ارتباطا
صارتا به كجملة وان لم يكن ثم ربط واما الثانية فلان احتمال الصدق انما هو في الخبر
القسم للانشا لا في خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق
والكذب من صفات الكلام وعلى جواز ابن زيد وكيف عمرو قال وزعم ابن
مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب قال تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات
لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا
فينا لنهدينهم سبلنا قلت وعندي لما استدل به نا وجه لطيف وهو ان
المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره نزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم
كان الجواب له وكان خبر المبتدا الشبيه بجواب الشرط محذوفا للاستغنا
بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغنا بجواب القسم المقدر قبل الشرط
المجرد من لام الموطئة وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن
ان لم ينتهوا يمسن **ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج**
فاذا قلت زيدا اضربه فالتقدير عنده زيد قول لي فيك اضربه وذلك القول المقدر
هو الخبر والجملة الطلبية محكية به فهي في محل نصب على هذا التقدير او في
محل رفع ان قدرت زيد يقال لك او مقول لك اضربه وانما الجا الى ذلك قوله

من وقوع ما لا يحتمل الصدق والكذب وقد عرفت جوابه وان اتحدت الجملة
الواقعة خبرا بالمبتدا الذى هى خبره معنى منصوب على التمييز عن النسبة
والبا للمعية او للالصاق اى وان اتحد معنى الجملة مع معنى المبتدا او اتحد
معناها ملتصقا بالمبتدا هى اى الجملة نحو هجيرى ابى بكر لا اله الا الله قال ابن
قاسم اى قوله فى وقت الهاجرة قلت انما معناه دابه وعادته قال فى الصحاح
والهجير مثل الفسيق الداب والعادة وكذا الهجيرى والاهجيرى ومن مثل المسئلة
قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله
او بعضها اى وبعض الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير فجملة الخبر وهى
ذلك خير ليست متحدة بالمبتدا الذى هو لباس التقوى معنى وانما بعضها
هو المتحد به وهو ذلك وكذا قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين او قام بعضها مقام مضاف الى
العايد نحو والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن قال المص
تبعا للزمخشرى والكسائى ومخالفا للجمهور الاصل يتربصن ازواجهم ثم
جى بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذلك الضمير لان النون
لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف
للضمير ونظيره ما وقع له فى قوله شعر وعزة ممطول معنى غريمها ٠
وسياتى الكلام عليه ان شا الله تعالى فى باب التنازع وخرجت الاية على
ان الرابط فيها اما النون على ان الاصل وازواج الذين واما ضمير مخصوص
بالاضافة حذف هو وما اضيف اليه على سبيل التدريج وتقديرها اما قبل
يتربصن اى ازواجهم يتربصن او بعده اى يتربصن بعدهم استغنت
جواب ان من قوله وان اتحدت اى ان وجد احد الامور المذكورة استغنت
جملة الخبر عن ضمير عايد الى المبتدا والا يكن شى من ذلك اى لا تتحد الجملة
بالمبتدا معنى لا هى ولا بعضها ولم يقم بعضها مقام مضاف الى العايد فلا
تستغنى جملة الخبر عن عايد وهو ضمير يعود الى المبتدا ثم الاصل فى الضمير ان
يرجع الى المخبر عنه نحو زيد اكرمته وهذا لا اشكال فيه وياتى على وجهين
اخرين احدهما ان يعود الى شى المخبر عنه بعضه وقد تقدم ذكره كقولك وقد
ذكرت الامور ليس منهيها ياتيك ولا بتام عنك مامورها وبيانه ان الضمير
فى مامورها عايد الى الضمير الامور التى المنهى بعضها فلما عاد الى العام الذى ذلك
الخاص جزء منه كان عايدا على ذلك الخاص والثانى ان يعود على شى ملابس

المبتدا كقولك وقد ذكرت الخيل ليس بردها بمعروف ولا مستنكر عدها فان الضمير
فى عدها للخيل لا للرد ولكن الرد ملابس للخيل فكانه لملابسته لها داخل فى جملتها
فصار عود الضمير على الخيل كانه عود على الرد اذ كان بينهما التلابس المذكور وهذا
معنى كلام س وقد اعترض عليه من لا يفهم دقيق نظره وقد يحذف الضمير العايد
ان علم فلا يحذف من هو زيد هو قايم وان اجازه بعضهم لانه حذف بلا دليل ولا
من نحو زيد ضربته فى داره لمانع ونصب بفعل قال ابن قاسم نحو ثلاث كلهن
قتلت عمدا ومثله غيره بقوله تعالى افحكم الجاهلية يبغون وفيهما نظر لان كلام المسئلتين
سياتى ولم اتحقق له الى الان مثالا سالما من النظر نحوه او صفة بالجر عطفا
على فعل يعنى او نصب بصفة كقوله شعر غنى نفس العفاف المغنى ٠
والخايف الاملاق لا يستغنى ٠ فغنى نفس خبر مقدم وما بعده مبتدان ثانيهما
مخبر عنه بهذا الخبر المقدم واولهما مخبر عنه بالمبتدا الثانى وخبره والقاعدة انه
اذا وجد مبتدان متجاوران كان الثانى وخبره خبر الاول وكذا الامر هنا لكن خبر
الثانى فى مقدم فى هذا المثال وفيه نظر من هذه الجهة اذ فيه فصل بين الخبر
المقدم ومبتداه المؤخر باجنبى فينبغى ان يعدل الى وجه غير هذا وهو ان يكون كل
من الالفاظ الثلاثة فى موضعه الاصلى والمعنى غنى نفس العفاف هو الذى يغنيه
لا يغنيه شى غيره وعليه فغنى نفس مبتدا اول والعفاف مبتدا ثان والمغنى خبر
هذا المبتدا الثانى والجملة خبر المبتدا الاول ولا تقديم ولا تاخير ولا يضر كون غنى نفس
نكرة لانه صالح للابتدائية لانه مختص بالاضافة وانما الممتنع عند الاخفش الاخبار
عن النكرة المحضة بالمعرفة لا الاخبار عنها بجملة مصدرة بمعرفة وهذا الوجه هو
الذى بنى المص عليه لانه هو الظاهر وعليه تم الاستشهاد بهذا البيت لان المعنى
غنى نفس العفاف هو الشى الذى يغنيه ففاعل المغنى ضمير العفاف وهو عايد
الى الالف واللام لا تقول زيد الضارب وتحقيقه ان الخبر ال وهو جامد فلا ضمير
يعود الى المبتدا الاول سوى الضمير المنصوب بالوصف واما على الوجه الاول
فالتقدير العفاف الذى يغنيه غنى نفس ففاعل المغنى العفاف والها المحذوفة
للرجل الذى وصف بالمغنى فلا شاهد فيه الا على حذف عايد دال عليها فيه من
النظر الذى اسلفناه او جر بحرف تبعيض كقولهم السمن منوان بدرهم اى
منه وكقول الخنساء شعر كان لم يكونوا حمى يتقى ٠ اذ الناس اذ ذاك من عز بزا ٠
اى من عز منهم وفى الامثال من عز بز اى من غلب اخذ السلب وقيد ذلك
بعضهم بان لا يودى حذف المجرور الى تهيئة العامل للعامل وقطعه عنه

فلا يجوز الرغيف اكلت وانت تريد منه وقد يوخذ هذا الشرط من قولهما ولا
ان علم اون المجرور وهنا لو حذف لم يعلم بجواز تقدير اكلته واكلت منه او جر
بحرف ظرفية كقوله شعر فيوم علينا ويوم لنا ٭
٭ ويوم نساء ويوم نسر آى نسا فيه ونسر فيه وكقولهم شهر ترى
وشهر ترى وشهر مرعى الشاهد في السجعة الثانية اى وشهر ترى
فيه النبات واما الاولى والثالثة فليستا مما نحن فيه او جر مسبوق
مماثل لفظا ومعمولا كقوله شعر اصبح فالذى توصى به انت مفلح ٭
٭ فلا تك الا في الفلاح منافيا ٭ اى انت مفلح به فحذف العايد المجرور لكونه
قد جر بحرف سابق عليه مماثل لفظا ومعمولا اذ الحرف الجار فيهما هو الباء والمجرور
ضمير غيبة فيهما فلو جر بحرف غير ذلك امتنع حذفه نحو زيد مررت به او
جر باضافه اسم فاعل كقوله شعر سبل المعالى بنو الاعلين سالكة ٭
٭ والارث اجدران يحظى به الولد ٭ آى سالكتها وخرج بذلك نحو زيد قام
غلامه فكذا ابو قاسم وقد صرح بعضهم بان المجرور بالاضافة لا يحذف مطلقا
قلت ووقع لابى البقا في قوله تعالى في سورة الاعراف والذين عملوا السيئات
ثم تابوا من بعدها وامنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين مبتدا
وما بعدها خبر والعايد محذوف اى لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه
الصورة تحت واحدة من الصور التى قالها المص في المجرور ولا يخفى انه قد
خرج بقول المص ان نصب او جر ما اذا كان العايد مرفوعا فاسوا رفع بفعل
نحو الزيدان قاما او بغيره نحو زيد هو القايم او زيد القايم هو وقد يحذف
العايد باجماع ان كان مفعولا والمبتدا كل كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى
بالرفع وكقول ابى النجم شعر قد اصبحت ام الخيار تدعى ٭ على ذنبا كله لم اصنع
برفع كل وكذا قول الاخر ثلاث كلهن قتلت عمدا او مشبهه اى والمبتدا
كل او مشبه كل في العموم والافتقار وذلك في كل مفتقر من موصول او غيره
نحو ايهم يسال الذى اعطى وكل رجل يدعو الى الخير اجيب اعطيه واجيبه لاوله
شرط ان جزمت الفعلين او موصول ان رفعتها والثانى مشبه بالشرط
يحتاج الجملة تكون صفة له ليتم بها معناه كما يتم بالشرط معنى اسم الشرط
ولا يتم بالصلة الموصول وقد رايت نقل المص الاجماع في مسئلتى كل ومشبهها فاما
نقله لذلك في المسئله الاولى فقدح فيه بان مذهب البصريين في ذلك المنع
ونص ابن عصفور على شذوذ قراة ابن عامر وسلك ابن الربيع نفى الادب

في ذلك فقال جاء في الشعر وفى قليل من الكلام كقراة ابن عامر واجاز ذلك الكسائى
والفرا فيما نقله الصفار عنهما واما نقله لذلك في شبه كل فقال ابو حيان لا اعلم لى سلفا
في ذلك ويضعف الحذف ان كان المبتدا غير ذلك كقراة السلمى افحكم
الجاهلية يبغون اى يبغونه وكقول الشاعر شعر وخالد يحمد ساداتنا ٭
٭ بالحق لا تحمد بالباطل ٭ برفع خالد وساداتنا ولا يختص جوازه بالشعر
خلافا للكوفيين وما استشهدنا به حجة عليهم ويغنى عن الخبر باطرادٍ ظرف
مكانى نحو زيد امامك او زمانى نحو القتال غدا او حرف جر تام برفع تام على
الصفة لحرف واحترز به من الناقص وهو الذى يدل ذكره على متعلقه نحو
بك زيد رغبتك وعنك اى واثق بك وراغب فيك ومعرض عنك معمول اى
الظرف او حرف الجر التام في الاجود لاسم فاعل كون مطلق نحو زيد عندك وعمرو
في الدار اى كاين عندك وكاين في الدار ونحوه حاصل ومستقر مما لا دلالة له على الكون
المقيد احترازا مما يدل على المقيد زيد في الدار وزيد ضارب مثلا قال ابن عقيل
فلا يجوز ذلك والصواب فلا يغنى عن الخبر الظرف والمجرور بشرط وجود الدليل
فلا يمنعه احد ومنه من لى بفلان اى من يتكفل لى به ويصح في النفس لنفسى
تقديره مقتولة ولكن لا يكون ذلك المحذوف المقيد واجب الحذف ولا ينتقل
الضمير الى الظرف ولا يسمى خبرا ولا محله رفع ولا يصدق عليه انه يغنى عن الخبر
بدليل صحة الجمع بينهما وفاقا للاخفش فيهما ولسيبويه او لفعله كما ذهب اليه
الفارسى والزمخشرى قيل وهو ونسبه ابن الحاجب الى الاكثر ولا للمبتدا كما ذهب
اليه ابن خروف وابن ابى العالية ونسبه الى س وهو ضعيف لانهما في غير
هذا الباب اما ان يتعلقا بفعل او شبهه فليكن في باب المبتدا كذلك ولا للمخالفة
كما ذهب اليه الكوفيون يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كلمة
هو في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا
يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في زيد عندك ان زيدا هو عندك خالفه
في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة في الاعراب
التى اتصف الخبر بها ولا يحتاج الى تقدير شى يتعلق به الخبر خلافا
لزاعمى ذلك وقد عرفت من المخالف في كل من الوجوه التى حكاها والمعول
عندهم على المذهبين الاولين احدهما ان العامل اسم فاعل كون مطلق الثانى
ان العامل فعل كون مطلق واختار المص الاول لوجوه منها ان الاصل في
الخبر الافراد وبهذا احتج ابن السراج وابو الفتح قال الرضى ولما نع ان يمنع

قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى اخر فينبغى ان
يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب اليه ولما كانت هناك نسبتان او
اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد
مالك لغلام مضروب له والجواب ان المنسوب يكون شيا واحدا كما قلتم لكنه
ذو نسبة فى نفسه فلا يتقيد بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة
ضرب غلامه الذى تضمنته الجملة هذا كله وانت خبير بما اسلفناه عن بعض
المحققين من انه لا اسناد فى الجملة من حيث هى جملة فتذكره ومنها ان
الفعل اذا قدر فلا بد من تقديره بالوصف ليستدل به على انه فى موضع رفع
واسم الفاعل مستغن عن ذلك وهذا ايضا يندفع بان صيرورة الجملة ذات
محل من الاعراب لا يدل على كونها بتقدير مفرد يوخذ منها بل يكفى فى ذلك
وقوعها موقع مفرد وزاد جماعة فى توجيه هذا الثانى ان تقليل المحذوف
اولى وتقريره انه وقع فى عبارة بعضهم ان الظرف فى ذلك يقدر بجملة وظن
هولاء الجماعة ان المحذوف الذى يقدر هو الفعل وفاعله المستتر فيه وذلك
جملة قاله ابن هشام وليس هذا بشى لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى
الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد والمختار عند الاكثرين كما
نقله ابن الحاجب ان العامل المقدر فعل لان بنا حاجة الى ذلك المتعلق المحذوف
وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو انا جالس عندك ومار بزيد لمشابهته
للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى **وما يعزى** اى ينسب **للظرف**
والمراد به ما يشمل الجار والمجرور **من خبرية** او نعتيه او حالية او
كونه صلة وكان حقه التنبيه على ذلك **ومن عمل** فى نحو زيد عندك
ابوه فاعل بالظرف **فالاصح** وفاقا لابى كيسان وظاهر قول السيرافى
وخلافا للفارسى وتلميذه ابن جنى **كونه** اى كون ما يعزى له من ذلك
لعامله لا له **وربما اجتمعا** اى الظرف وعامله الذى هو اسم فاعل كون
مطلق اجتماعا لا كون **لفظا** اى ملفوظا وذا لفظ كقوله **شعر**

• لك العز ان مولاك عز وان يهن • فانت لدى بحبوحة الهون كائن •

قلت فقد يمتنع دلالة كائن هنا على الكون المطلق المراد به مطلق الحصول
والوجود لجواز ان يراد الثبوت المقتضى للرسوخ وعدم التزلزل وحمل
قوم من ذلك قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده لان الحال والصفة
والصلة كالخبر فى وجوب ترك ذلك الاستقرار وزعم ابن الدهان

هنا

ان عنده ليس معمولا لمستقر هنا اوجه وتوجيهه ان المستقر هنا ليس المراد
به الحصول المطلق بل السكون وعدم التحرك والظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق
فيقدر هنا مستقر اخر كذا قال ابن هشام **قلت** اما كون المراد هنا بالاستقرار
الكون الخاص فقد سبق اليه ابو البقا وغيره واما ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون
المطلق فغير صحيح بل يجوز ان يعمل فيه الكون الخاص قطعا ولا يحذف الا لدليل
والحذف ح جائز لا واجب اللهم الا لمعارض كان يكون مثلا او شبهه وتوهم
جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود بالاجماع على جواز حذف الخبر عند وجود
الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه هو
الدليل او مقو للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا
لجوازه وقد استبان لك ان ما زعم ابن الدهان من ان عنده ليس معمولا للمستقر
المذكور غير متجه **ولا يغنى ظرف زمان** احترازا عن ظرف المكان فانه يغنى بدون
ما اشترطه المص نحو زيد امامك قال ابن قاسم واشار بقوله **غالبا** الى ما جاء
فيه الاخبار بظرف الزمان عن اسم العين وليس مما ذكره كقول امرى القيس
اليوم خمر وغدا امر ويحكى تخريجه على حذف مضاف اى شرب خمر وحدوث
امر انتهى قلت لا حاجة الى تقدير المضاف فى قوله وغدا امر لان الامر ليس اسم
عين وقد نص المص فى الشرح على ان هذا اى قول امرى القيس اليوم خمر مما يقدر
له مضاف هو اسم معنى ولم يتكلم على قوله غالبا فينبغى ان يمثل لغير الغالب بنحو
ما ذكره بعده من نحو زيد فى يوم طيب **عن خبر اسم عين** احترازا عن ان
يكون المبتدا اسم معنى فيغنى عن خبره ظرف الزمان بدون ما يذكر نحو الصوم
اليوم والسفر غدا وقد صرح المص بعد هذا فى المتن **ما لم يشبه** اسم العين
اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت نحو الهلال الليلة قال ابن عبد
الوارث وهو ابن اخت الفارسى هو على ظاهره لا على حذف مضاف لان الهلال
يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت به الاحوال جرى مجرى الاحداث
ولذا قال ابن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز لانه غير متوقع
فلا يقتضى الدلالة على الحدث وفيه ما فيه فتامله **او يعم اضافة معنى**
اليه هكذا فى اكثر النسخ ان يعم بصيغة المضارع من العموم وفى بعضها او ينوب
مضارع نوب وفى بعضها او يغنى مضارع غنيت وهو صواب والثابت فى اكثر
النسخ مصحف ومثال ذلك قولهم اكل يوم ثوب تلبسه وقول الراجز **شعر**

• اكل عام نعم تحوونه • يلقحه قوم وتنتجونه • ای تجدد

ثوب وتحرابهم او بجم اسم العين واسم الزمان خاص نحو نحن فى شهر كذا
او مشغول به عن خاص نحو فى اى الفصول نحن ولا ادرى كيف يصح
التمثيل بنحو لاسم المعنى العام ولم يتضح لى المراد بذلك الى الان واتخيل انى
وقفت فيه على كلام لابن ابى الربيع فى شرح الايضاح ولا اذكره الان ولعلى
اكشف عنه واحرره عند الوصول الى الباب الملصق به ان شاء الله تعالى
ويغنى ظرف الزمان عن خبر اسم معنى مطلقا اى سواء وقع فى جميعه
او فى بعضه وستقف على مثاله قال الاندلسى فى شرح المفصل وانما لم يجز
الاخبار بظرف الزمان عن الاعيان مطلقا كما كان فيه المكان لان ظرف
الزمان عام فاذا اظل القوم غشى كل شخص فيه ويعلم ذلك بضرورة
العقل فلو اخبرت بان زيدا فى ذلك اليوم لكان اخبارا بما يعلمه المخاطب بالضرورة
فلا يكون فى الاخبار به فائدة وسواء صرحت بفى او لم تصرح الا ان
تصف الزمان وتخصصه فانه يجوز اذا ظهرت فى نحو فلان فى زمان
نصب وذكر بعضهم علة اخرى لذلك وهى ان الزمن سيال منقض والاعيان
مستقرة ثابتة وغير الثابت لا يكون خبرا عن الثابت ولما كان الحدث غير
ثابت كالزمان جاز الاخبار به عنه واما ظرف المكان فليس عاما كالزمان
بل قد تنفرد بعض الاجرام باماكن لا يكون لغيرها ومكان زيد لا يسعه
عمرو فجاز الاخبار به عن العين لحصول الفائدة حتى لو كان ظرف المكان
عاما للجميع لم يجز ان يكون خبرا عن العين لانه مستقر كقولك زيد
الارض او عمرو مكانا وقيل انما جاز الاخبار بالمكان عن العين لانه مستقر
مثله وعن غير الجثة لان الحدث قد يكون فى مكان دون مكان فتحصل
الفائدة فان قيل لم لا يجوز ان يقدر ما لا يعلمه المخاطب مثل ان تقول
زيد يوم الجمعة اى حاضر او حى او موجود قلت الاخبار ح لا يكون
بالظرف بل بتلك الصفة وح لا يجوز حذفها الا عند وجود دليل لفظى
او معنوى لان الاخبار بالظرف هو الاخبار بالكون والاستقرار فى ذلك
الظرف لا غير لان هذا المعنى ملازم للظرفية اذ من كان فى الدار فلا بد ان
يكون كائنا فيها اى مستقرا حاصلا واما ما زاد على ذلك من الخصوصيات فلا
يجوز حذفه البتة واقامة الظرف مقامه فلو قلت زيد فيك وانت تريد
راغب لم يجز اصلا لان الظرف لا دلالة له الا على مطلق الكون واما ما زاد
ذلك فلا يدل عليه فلا يقوم مقامه فان قيل الظرف ايضا يدل على

الوجود

الوجود فاجيز زيد يوم الجمعة اى موجود قلت لا يجوز لانه لا يجوز ان
تريد موجود يجوز ان تريد معدوم فى ذلك اليوم واذا احتمل لم يجز الاكتفاء
بالظرف فليس المحذوف ابدا مع الظرف الا الكون المطلق فقط انتهى كلامه فان
قلت فيه دليل على ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق كما وقع فى عبارة
ابن هشام التى وجه بها كلام ابن الدهان فيما سبق قلت ليس الامر كذلك
بل فيه تصريح بان الكون الخاص يعمل فيه ولا يحذف الا لدليل وانما اراد ان
الظرف لا يكون قائما مقام المحذوف الا اذا كان كونا مطلقا واما اذا كان خاصا
فلا يقوم مقامه لانه لا يعمل فيه ولا يحذف عند قيام القرينة كما يظهر من كلامه
اذا تاملت فان رفع اسم المعنى فى جميعه اى جميع الظرف نحو محرم وصفر
ثلاثون شهرا غدوها شهر ورواحها شهر او فى اكثره نحو الحج اشهر معلومات
وكان نكرة كما مثلنا رفع كما سمعته فيما تلوناه من الايات الشريفة غالبا
اى رفعا غالبا لغير الرفع ولم يمتنع نصبه ولا جره بفى نحو الصوم يوما او فى
يوم خلافا للكوفيين وذلك ان فى عندهم توجب التبعيض فلو يجيزون صمت
فى يوم الجمعة بل يوجبون النصب صونا للفظ عما يقتضى التبعيض فيما يقصد
به الاستغراق والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ومختار المص ولا نسلم افادة
فى التبعيض ولهذا صح فى الكيس ملوه من الدراهم وانما قيد بقوله نكرة لانه لو كان
معرفة جاز فيه الرفع والنصب باتفاق الفريقين نحو قيامك يوم الخميس
وصيامك يوم الجمعة الا ان النصب هو الاصل والغالب وربما رفع خبرا بالنصب
على الحال من نائب الفاعل وهو الزمان الاتى من قوله الزمان المرفوع فى بعضه
الذى هو عين الاكثر بدليل ما تقدم فيصرف على النصف فما دونه ولا فرق فى
هذا بين المعرفة والنكرة نحو موعدكم يوم الزينة وميعادك يوم او يومان
وقد روى بالوجهين قول النابغة شعر زعم الغداف بان رحلتنا غدا
وبذاك خبرنا الغداف الاسود قال المص الوجهان جائزان اجماعا والنصب
اقيس قال ابو حيان لا اجماع لان هشاما يوجب رفع النكرة ويحمل ذلك
اى الرفع بالمكان المتصرف نحو عندك لانه غير متصرف فيمتنع رفعه
بعد اسم عين راجحا حال من ذلك ان كان المكان نكرة نحو المسلمون
جانب والمشركون جانب ونحو قدام وانت خلف والنصب جائز
عند الفريقين ولكنه مرجوح بالنسبة الى الرفع مرجوحا بالنصب عطفا على
راجحا الذى هو حال من ذلك المشار به الى الرفع ان كان الظرف الكائن

معرفة نحو زيد امامك وداري خلف دارك بالرفع وهو مرجوح والمختار
فيه النصب عند البصريين ولا فرق بين ان يكون المخبر عنه اسم مكان او
ذات او غيره **ولا يختص رفع المعرف بالشعر او بكونه بعد اسم مكان
خلافا للكوفيين** فلا يجيزون الرفع في نحو زيد خلفك او امامك الا في
الشعر ويجيزونه في داري خلف دارك واما منها مطلقا في الشعر وغيره
ويكثر رفع الموقت وهو المحدود كيوم ويومين وفرسخ وفرسخين
لخروج المبهم نحو انت مني زمانا فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو
زيد دارك او بستانك او المسجد **المتصرف** لخروج غير المتصرف نحو
ضحوة معينا فانه يلزم النصب على الظرفية **من الظرفين** الزماني والمكاني
بعد اسم عين مقدرا اضافة بعد اليه نحو زيد مني يومان او فرسخان
الرفع كثير بل اكثر بل واجب عند بعضهم اما انه كثير فهو صريح كلام المص
واما انه اكثر فهو ظاهر مراده وصرح به بعضهم واما انه واجب فهو قول
صاحب البسيط قال اذا قلت انت مني فرسخان ولم ترد معنى المصاحبة تعين
الرفع لان المعنى بيني وبينك هذه المسافة انتهى وهو ظاهر كلام المص المفصل
وقيل ايضا فان من الخبر اي ذو مسافة فرسخين وهو تقدير ابي علي الفارسي
قلت نقل ابن هشام في المغني الاول عن الاخفش ورجحه بان القاعدة انه
ينبغي تقليل المحذوف ما امكن والاخفش قدر مضافا فلا يحتاج معه الى تقدير
شيء يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير امر
ثالث وقد يقال تقدير الاخفش يحتاج ايضا الى تقدير شيء آخر يصح معه
الاخبار وذلك لان فرسخان ليس هو البعد ولا يصح ان يحمل عليه فيحتاج
الى تقدير يصحح الحمل اي مسافة بعدك مني فرسخان فان قلت لم يرتفع بذلك
ترجيح تقدير الاخفش لاحتياج تقدير الفارسي الى متعلق الظرف قلت هو
وان كان كذلك لكن فيه وقوع الحذف حيث الحاجة وانه حذف من الآخر
دون الاول بل وهذا يصلح ان يكون معارضا فيستوي التقديران فان قلت
فبماذا يتعلق الظرف في قول الفارسي قلت بفعل محذوف اي بعدت مني
وقدر بعضهم مضافين في الاول اي بعد مكانك وقد عرفت ما عليه **وينبغي
النصب في نحو انت مني فرسخين بمعنى انت من اشياعي ما بينها فرسخين**
وانما تعين النصب في هذا المثال لان مني فيه خبر عن انت مثلها في نحو انت مني
فانه مني اي انت من اشياعي فينتصب فرسخين على الظرفية بخلافه على تقدير

البعد

البعد فلا يكون خبرا لنقصانه وقدر حتى ما هنا نسير هنا فرسخين وفيه وفي تقدير
المص تقدير ما المصدرية وفعل السير وزاد كل حتى تقدير فعل ناقص وهو
دام فتقدير المص اولى وكلاهما مراده تقدير المعنى لا اللفظ لوجوه احدها انه يجوز
تعلق الظرف بما تعلق به قوله مني فلا حاجة لتكلف دعوى تقدير اخر الثاني
ان ما وصلتها نائبة عن ظرف زمان فلا بد له من ناصب فليكن الناصب له هو
الناصب لفرسخين من اول الامر ولا حاجة للتقدير الثالث ان ذلك يؤدي
الى حذف الموصول وصلته وبقاء معمول الصلة وذلك لا يجوز الرابع انه لا
دليل على المحذوف وهذا الرد اقتصر عليه ثعلب فقال معترضا على حتى لا دليل
على هذا الاضمار ولا يدعو اليه اضطرار ولا يجوز دعوى الاضمار اذا امكن قيام
الكلام بنفسه واجيب بانه تفسير معنى وبيانه انه اذا اخبر انه من اشياعه
ما دام يسير فرسخين علم انه ليس من اشياعه في اكثر من ذلك قلت اذا كان
المقصود تفسير المعنى لا تفسير ما يقتضيه الاعراب من اللفظ لم يكن لترجيح
تقدير المص على تقدير حتى بقلة المحذوف وجه ثم لا ادري ما دعاهم في وجه
النصب الى حمل الكلام على معنى يخالف معناه في وجه الرفع حتى ارتكبوا مع انه
يجوز تقدير ما يتفق به الكلامان من حيث المعنى من غير احتياج الى هذا التكلف وذلك
بان يكون التقدير بعدت مني فرسخين فحذف الفعل لقيام القرينة فانفصل الضمير
وهذا تقدير سهل لا غبار عليه فتامله **وينصب اليوم ان ذكر مع الجمعة** كما في
قولك اليوم الجمعة فيجوز رفع اليوم ونصبه **و** مع **نحوها** اي نحو يوم
الجمعة **لا ان ذكر مع الاحد ونحوه مما يتضمن عملا** كالسبت والعيد والفطر
لان فيها معنى القطع والعود والافطار فتقول اليوم السبت واليوم العيد
واليوم الفطر برفع اليوم ونصبه **جائز** خبر عن المبتدا من قوله فيما تقدم
وينصب اليوم ان ذكر اليوم مع الجمعة **مما لا يتضمن عملا** كالاثنين والثلاثا
والاربعا والخميس فتقول اليوم الاحد برفع اليوم ولا يجوز النصب لان هذا
لا يتضمن عملا ضرورة ان الاحد هنا بمعنى الاول والاثنين بمعنى الثاني و
الثلاثا بمعنى الثالث والاربعا بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس فتعين
الرفع في الجميع لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين كذا قالوا والنصب انما
هو على معنى انه كائن فيها شيء ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة فانها تقتضي
الاجتماع وهو كائن في اليوم فيكون ظرفا له **خلافا للفرا وهشام** فانهما لم
يفصلا هذا التفصيل واجازا الرفع في الجميع والنصب ايضا فتقول على الحمل

اليوم الاحد رفعا ونصبا فاذا رفع جعل نفس ما بعده واذا نصب جعل اليوم بمعنى الآن فكانك قلت الاحد واقع في هذا الوقت الذي هو الآن قال المص وقد قال من ما يقوى هذا الوجه ان اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن قال لان الرجل قد يكون يقول انا اليوم افعل كذا ولا يريد به يوما بعينه فهذا مما يقوى قول الفرا واعترض بان معنى اليوم يومك اليوم شانك وامرك الذي ذكرته فاجرى مجرى واقع وموقوع فيه بخلاف اليوم الاحد **وفي الجد مخبرا به عن الظهر رفع ونصب** تقول ظهرك خلفك بالرفع والنصب فالرفع على جعل الظهر نفس الخلف والنصب على جعله محالا له وظرفا واسما اشتمل عليه **وما اشبهها كذلك** نحو رجلاك او نعلاك اسفلك وفرى والركب اسفل منكم بالرفع والنصب **فان لم ينصرف الظرف كالفوق والتحت لزم نصبه** فتقول راسك او عمامتك فوقك ورجلاك او نعلاك تحتك لا يجوز فيهما الا النصب لانهما لم يستعملا الا ظرفين وقال ابو البقا في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق فوق ظرف لاضربوا وفوق العنق الراس وقيل فوق مفعول به وقيل زائدة وفي الثلثة نظر لان الظرف محل لفعل الفاعل ولان فوق لا تتصرف ولان الاسماء لا تزاد قال ابن قاسم والحفيد وبعضهم الرفع فيما كان من الجسد نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك فلا يجوز فيه الرفع وهذا التفصيل ضعيف لان السماع لا يساعده قلت وقد وقع في بعض روايات البخاري فوقه عرش الرحمن برفع فوق وانما يتمشى على القول بتصرف فوق **ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكده** اي يؤكد الخبر حال كون المصدر المؤكد **مكررا** نحو زيد سيرا سيرا قالوا الاصل يسير سيرا فحذف الفعل واستغنى بمصدره وجعل تكريره بدلا من اللفظ بالفعل فلزم اضماره فكان ينبغي لمن قال التقدير في زيد في الدار زيد كاين في الدار او مستقر ان يقدر في نحو زيد سيرا زيد سائر ولمن قدر استقر او يستقر ان يقدر هنا سار او يسير لكنهم لم يقدروا هنا الا الفعل فيما اعلم فينظر وجهه ما هو وكان حق المص ان يصرح بالوجوب ليعلم ان الحذف فيما ذكره واجب وليس الاطراد بمغن عن ذلك لانه يثبت مع الوجوب والجواز ولا دلالة على احدهما معينا اذ الاعم لا اشعار له بالاخص المعين فان قلت المتبادر من اغناء الشيء عن الشيء سده مسده وكونه كالعوض منه فلا يجتمعان فمن هنا يفهم الوجوب قلت لا نسلم ان المتبادر منه ذلك الا ترى الى قوله بعد هذا وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر

ومفعول

ومفعول به وحال فانه لا نزاع ولا خلاف في ان الاغنا هنا انما هو على سبيل الجواز وانه لا مانع من اجتماع العامل وما قام مقامه من مصدر او غيره **او محصورا** عطف على الحال المتقدمة وهي مكررا يعني ويغني عن الخبر اسم عين مصدر يؤكد الخبر حال كون ذلك المصدر محصورا مثل ما انت الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا ولا فرق في ذلك بين النكرة كما ذكرنا والمعرفة نحو ما انت الا السير وانما انت السير فحذف العامل في ذلك كله واقيم الحصر مقام التكرار في كونه سببا لوجوب الاضمار قاله ابن قاسم والسير في هذه الامثلة متصل بزمان الاخبار لم ينقطع فان اردت انه سار ثم انقطع او انه يسير في المستقبل اظهرت الفعل فقلت ما انت الا تسير سيرا نص عليه ش **وقد يرفع** ذلك المصدر الذي اغنى عن الخبر **خبرا** عن اسم العين وظاهره سوا كان المصدر مكررا نحو زيد سير سير او محصورا نحو ما انت الا سير ووقع في حاشية ابن هشام انه ينبغي ان يعود ضمير يرفع الى المحصور بخصوصيته لئلا يلزم توكيد المجاز قلت وظاهر كلامهم يشهد بخلاف ما قال **وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر** لا تكرير معه ولا حصر نحو زيد سيرا اي يسير سيرا وينبغي ان ينظر في وجه قلة هذا وانما يغاير ما قبله بوجوب الحذف هناك وجوازه هنا فقد يقال ان الغالب ذكر العامل معه فكان الحذف قليلا **ومن مفعول به** ان كان العامل غير قول نحو انما العامري عمامته اي يتعهد ونحو كنت اخا العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها اي يساويها على احد الاقوال وهذه المسئلة موضع تذكر فيه ان شا الله تعالى واما ان كان العامل قولا فان المفعول به يقوم مقام الخبر اذ ذاك بكثرة نحو والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم اي يقولون ما نعبدهم وكان حق المص ان ينبه على هذا التفصيل الذي ذكرناه **ومن حال** نحو ما حكاه الاخفش من قول بعضهم زيد قايما والاصل ثبت قايما او وجد قايما وروي عن علي رضي الله عنه انه قال ونحن عصبة بالنصب اي نرى او نوجد وخرج بعضهم على ذلك قول النابغة الجعدي **شعر**

وحلت سواد القلب لا انا باغيا • سواها ولا عن حبها متراخيا

اي انا لا ارى باغيا **وقد يكون للمبتدا خبران فصاعدا بعطف** نحو زيد عالم وعاقل وعمرو فقيه وكاتب وشاعر وهذا لا خلاف فيه **وغير عطف** كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ومنه قول الشاعر **شعر**

من يك ذا بت فهذا بتي • مقيظ مصيف مشتي

وهذا فيه خلاف والجمهور على الجواز وهو الصحيح

وذهب ابن عصفور وكثير من المغاربة الى المنع مقدرين في صورة التعدد لكل خبر مبتدأ غير الاول اى هو الود وهو ذو العرش وانا مصيف وانا مشت او جاعلين الثانى صفة للاول وهو تكلف لا داعى اليه لان الخبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم باحكام متعددة كما فى الصفات فانه قد يصف الشى بصفات متعددة وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى نحو الرمان حلو حامض اى مز فهو من التعدد بحسب اللفظ لا بحسب المعنى وزعم ابو الحسن فى المسايل الكبرى ان الثانى ليس بخبر بل صفة للاول وان المعنى هذا حلو فيه حموضة ووقع فى كلام ابى حيان ان ابا على الفارسى فيما نقل عنه يرى ان فى الخبرين ضميرا واحدا تحمله الثانى لانه بتمامه تم المعنى المراد والاول منزل منزلة الجزء وان ابا الفتح راجع ابا على فى عود الضمير نيفا وعشرين سنة حتى تبين له انتهى ونبه على ذلك بعض من لخص كلامه لكنه جزم بذلك ابو الفتح ابن جنى على الفارسى فقال قال ابو على والصواب خلاف ما قالا ففى التنبيه على مشكل الحماسة لما تكلم على قول الاعرج شعر

- لا جزع اليوم على قرب الاجل - انه يجوز جعل الظرف فيها صفتين لجزع ويكون العايد من مجموع الصفتين كما كان الراجع الى المبتدا من الخبر فى هذا حلو حامض من مجموع الخبرين قال وراجعت ابا على مرات وهذا على ان كلا من الخبرين فيه معنى الفعل فهلا قلت ان الضمير عايد من كل منهما كما تقول هذا قايم اخوه قاعد ابوه فترفع بكل منهما الظاهر ولا ترفع بهما المضمر فلما افضى بنا القول الى هذا لاح من قوله ما كان يخفى منه اكثر من اربعين سنة انه انما يريد ان العايد المستقل به جميع الخبر انما يعود من مجموع الاسمين فاما كل واحد منهما فلا محالة لان فيه ضميرا فح تلجلجت النفس بقوله وهذا مما يدل على قوة ماخذه وعلو طريقه وكثرة التحريف عليه ونسبته ما لا يضبط عنه اليه واقتضى قول ابى الفتح ان ابا على يقول بذلك فى نحو حلو حامض فكانه مبنى على ما يقوله ابن عصفور انه انما يتعدد الخبر على معنى قولك جامع بين كذا وكذا ولا ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة وله صورتان احديهما ان تكون اسما متعاطفة والثانية ان تكون مثنى او مجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف قالوا ولا يجوز غير ذلك نحو زيد وعمرو قايم وقاعد والزيدان فقيه وكاتب والعمرون فقيه وكاتب وشاعر ومنه قول الشاعر شعر

- براك يد خبرها يرتجى - واخرى لاعدايها غايظة او حكما وهو المبتدا المفرد الذى اخباره مقسمة على اجزايه نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر وتكاثر بينكم فى الاموال والاولاد ومنه قول الشاعر شعر

- والمرء ساع لامر ليس يدركه - والعيش شح واشفاق وتاميل - قال المص والحاصل ان تعدد الخبر على ثلاثة اضرب احدها ان يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار وهذا النوع يجوز استعماله بالعطف اتفاقا وبغير عطف على الصحيح لما تقدم والثانى ان يتعدد لفظا دون معنى لقيام المتعدد منه مقام خبر واحد ولا يجوز فى هذا النوع العطف لان مجموعه بمنزلة مفرد خلافا لابى على فى اجازته هذا حلو وحامض الثالث ان يتعدد لتعدد صاحبه ولا يستعمل هذا النوع دون عطف فما كان من النوع الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده وما كان من النوع الثانى والثالث فلا يعبر فيه بغير لفظ الوحدة الا مجازا وان تعددت مبتدآت نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قايم اخبر عن اخرها وهو ابوه فى المثال المذكور فجعلت قايم خبرا عنه مجعولا هو اى الاخر وخبره خبر متلوه وهو اخوه فى هذا المثال والمتلو وهو اخوه مع ما بعده وهو ابوه قايم خبر متلوه وهو خاله فى المثال المذكور الى ان تخبر عن الاول وهو زيد فى امثالنا بتاليه وهو عمه مع ما بعده وهو خاله اخوه ابوه قايم ومضافا غير المبتدا الاول الى ضمير متلوه كما رايت فكل واحد مما بعد زيد وهو المبتدا الاول مضاف الى ضمير متلوه فيكون المعنى ابو اخى خال عم زيد قايم على ان الاضافة ليست شرطا اذ لو قيل زيد غلام له كتاب له مفيد كان صحيحا وقال لمتلوه او يجاء بعد خبر الاخير بروابط المبتدآت اول لاخر وتال لمتلو نحو زيد هند الغلامان العمرون جالسون عندهما فى دارها لاجله والمعنى العمرون جالسون عند الغلامين فى دار هند لاجل زيد واعلم ان قوله وتال لمتلوه لا يفى لفظه بمراده بل لا بد ان يقال وكذا الفعل فى الباقى الى ان تنتهى المبتدآت والروابط ولكنه ترك ذلك لوضوحه وانه ينبغى الترتيب المذكور اذا امن اللبس فلو قيل زيد هند الغلامان احسنت اليهما عنده فى دارها لم يمتنع وكذا احسنت فى دارها اليهما عنده فصل

يذكر فيه الكلام على ما يجوز فيه دخول الفاء على الخبر وما يمتنع تدخل الفاء
على خبر المبتدا بحيث يكون ملفوظا بها وجوبا بعد اما نحو فاما الذين امنوا
فيعلمون انه الحق الاية واما السفينة فكانت لمساكين الايات الاولى ضرورة
كقوله شعر فاما القتال لا قتال لديكم ۰ ولكن دقع الشر بالشر احزم ۰
او في ندور من الكلام الذى ليس بشعر نحو اما رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يفر ومثل ابن قاسم بقوله عليه الصلاة والسلام اما بعد ما
بال رجال قلت وهو سهو لان هذا ليس من المبتدا والخبر في شى او
في مقارنة قول اغنى عنه المقول نحو فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم وجعل هذا قسيما للضرورة والندور يقتضى انه جاير في سعة الكلام
بكثرة وهو صحيح و تدخل الفا على خبر المبتدا جوازا بعد مبتدا واقع
موقع من الشرطيه نحو الذى ياتينى فله درهم او ۰ واقع موقع ما اختها
نحو الذى تفعله فهو حسن بمعنى ان المبتدا تارة يكون لمن يعلم متضمنا المعنى
الشرط فيكون واقعا موقع من الشرطيه وتارة يكون لما لا يعقل متضمنا
لمعنى الشرط فيكون واقعا موقع ما الشرطيه وقال بعد مبتدا لانه لو كان
الخبر قبل المبتدا كما اذا قلت لرد درهم الذى ياتينى لم تدخل الفاء لان
الجواب الصريح لا تدخل عليه الفا الا اذا تاخر وقد مضى للمص في الباب
وجوب تاخير الخبر اذا اقرن بالفاء وكان حق هذا الخبر ان تلزمه الفاء
لكونه كالجزا لكن من حيث انه ليس جزا الشرط حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية نحو الذى ياتينى لرد درهم وعلى الجملة فاذا دخلت
الفا تحققت فيه السببية واذا لم تدخل جاز ان تكون السببية ملحوظة
فيكون تجريد الخبر عن الفا في هذه الحالة على سبيل الجواز وجاز ان تكون
السببية غير ملحوظة ولا مقصودة فيكون تجريده من الفا في ذلك واجبا
وهو اى المبتدا المذكور الواقع من الشرطيه او ما اختها ال الموصولة
نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما كذا مثل المص وهو مخالف لكلامه
في باب الاشتغال ولقول جمهور البصريين فانهم قالوا لا تدخل الفاء في
خبر ال وجعلوا الخبر في الاية محذوفا وستقف على ذلك في باب الاشتغال
وانما قسم المص الموصول الى ال وغيره لاجل الصلة مختلفة مستقبل
لا بماض ولا حال عام لا خاص ولا حاجة الى اشتراط العموم بعد ما
اشترط كون المبتدا حالا محل من وما الشرطيتين او غيرها اى غير ال من

الموصولات

الموصولات العامة المستقلة صلتها موصولا بظرف كقوله شعر
۰ ما لدى الحازم اللبيب معارا ۰ فمصون وماله قد يضيع او شبهه اى
شبه الظرف وهو الجار والمجرور نحو وما بكم من نعمة فمن الله واورد ابن الحاجب
رحمه الله تعالى اشكالا في هذه الاية تقريره ان الشرط وما شبه به يكون
الاول فيه سببا للثاني وفي الاية الامر بالعكس لان الاول هو استقرار
النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله وليس الاول سببا للثاني فان الاول
فرع للثاني واجاب في شرح المفصل بما تقريره ان جواب الشرط لا يكون الا جملة
ويكون المسبب في ذلك الجواب الذى هو جملة اما مضمون الجملة نحو ان جاني
زيد اكرمته فالاكرام هو مضمون الجملة وهو مسبب عن المجى المذكور واما
الخطاب بها على معنى الاعلام والاخبار بها هو المشروط نحو ان اكرمتنى اليوم
فقد اكرمتك بالامس فليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة
تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار بذلك مسبب على معنى ان
اكرمتنى اليوم فهو سبب لان اعلمك واخبرك بانى قد اكرمتك بالامس
والاية من هذا القبيل وبيانه ان الاية جى بها للاخبار قوم استقرت
بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب
للاخبار بانها من الله فيتحقق اذن ان الشرط والمشروط فيها على بابه
وقال الرضى لا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان
يكون ما بعد الفا لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزا ففى قوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصولها معنا فلا
يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزا وسيأتيك تحقيقه في
الكلام على الشرط والجزا ان شا الله تعالى او موصولا بفعل صالح
للشرطيه نحو وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم فما فيه موصولة
لا شرطيه بدليل سقوط الفا في قراة نافع وابن عامر فلو كان الفعل
غير صالح للشرطيه كان يكون ماضيا معنى نحو الذى زارنا امس له كذا
امتنع دخول الفاء في الخبر واجازه بعضهم تمسكا بقوله تعالى وما
اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله واول انه على معنى التبيين
كانه قيل وما تبين اصابته اياكم وكذا اذا كان الفعل مصدرا بحرف استقبال
كالسين وسوف او بقد او بما النافيه يمتنع دخول الفاء في الخبر
ولم يشترط ذلك بعضهم فيجوز عنده الذى ما ياتينى فله درهم وشرط

ويشترط بعضهم فى الفعل ان لا يكون مسند الى فاعل مختص ليلا يسرى
التخصيص منه الى الفعل فلا يجوز عنده الذى القاه فله درهم ويفهم من
من كلام المص ان الصلة متى كانت غير شئ من هذه الامور الثلاثة وهى
الظرف وشبهه والفعل الصالح للشرطية امتنعت الفا كالجملة الاسمية
فلا يجوز نحو الذى ابوه محسن فكرم خلافا لابن السراج او نكرة
بالرفع عطف اما على ال او على غيرها يعنى ان المبتدا الذى تدخل الفاء على
خبره احد اشيا اما ال او غيرها او نكرة عامة موصوفة باحد الثلاثة
اما الظرف نحو رجل عنده حزم فسعيد ويمتنع على هذا ان تقدير الظرف
خبرا فى هذه الصورة ولما شبه الظرف نحو عبد الكريم فما يصنع ولما فعل
صالح للشرطية نحو نفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاجب
ذلك بكل والصحيح التعميم لان النكرة تعم فى الاثبات لقرينة فلو مانع
اذن او مضاف اليها بالرفع عطفا على موصوفة فالمعنى او نكرة عامة
مضاف اليها شئ مشعر بمجازاة فالتنكير والعموم ماخوذان فى الصورتين
والضمير فى اليها عايد الى النكرة المتقدم ذكرها مثال ذلك نحو كل رجل عنده حزم
فسعيد الى آخر الامثلة السابقة او موصوف بالرفع عطفا على نكرة او على
ال بالموصول متعلق بموصوف والاداة فيه للعهد اى بالموصول المذكور
كقوله تعالى والقواعد من النسا اللاتى لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح
وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وقال الشاعر شعر
• صلوا الحزم فالخطب الذى تحسبونه • يسيرا فقد تلقونه متعسرا • وفى
ذلك خلاف احتج المجيز بالايتين الشريفتين والبيت وبان الصفة
والموصوف كشئ واحد ورد القياس بانه لو صح للزمه موافقة يونس
فى اجازة وازيد الطويل فاضربه والاحتجاج بالبيت بانه يحتمل لزيادة الفاء
فيه كما قال والصغير فيكبر واما الاية الاولى فيحتمل كون اللاتى هو الخبر
وما بعد الفا جملة مرتبطة بالفا التى قبلها ويحتمل كون اللاتى مبتدا ثانيا
ودخلت الفاء فى خبره لانه موصول ثم الجملة من الموصول وخبره خبر القواعد
والرابط محذوف اى اللاتى لا يرجون منهن نكاحا ويكون القواعد على قسمين
مختلفى الحكم واما على جعلها مبتدا وخبرا فهما قسم واحد واما على جعلها منعوتا
ونعتا فان قدرنا النعت كاشفا فكما لو قدرناها مبتدا وخبرا وان قدرناه
موضحا مخصصا فكما لو قدرت مبتدا بين واما الاية الثانية فيحتمل ان الموص

خبر لا صفة واعترض بانه لا فائدة فيه حينئذ واجيب بانهم كانوا يقولون
ان فرارهم لغير ذلك بدليل يقولون ان بيوتنا عورة وما هى بعورة
ان يريدون الا فرارا فاخبر عنهم بانهم انما يفرون من الموت وقيل الذى
بدل من الموت كانه قيل الذى تفرون منه فانه ملاقيكم او مضاف
اليه برفع مضاف على انه عطف على موصوف من قوله او موصوف
بالموصول يعنى او مضاف الى الموصوف بالموصول مثل غلام الرجل الذى
ياتينى فله درهم ومثل ابن قاسم بقولك غلام الذى ياتينى فله درهم
وبقول زينب بنت الطثرية ترثى اخاها شعر يسرك مظلوما ويرضيك ظالما
وكل الذى حملته فهو حامل وانما الكلام فى المضاف الى الموصوف بالموصول
لا فى المضاف الى الموصوف واعلم ان بعضهم قال بعضهم لا بد فى دخول
الفاء فى الخبر من اشتراط ان يكون الخبر مفردا او جملة يصح دخول فاء
الجزاء عليها فلا تدخل فى نحو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات
وامنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سياتهم كما لا تدخل
فى نحو ان جئتنى اكرمتك وانظر الى عظم الفصل بهذه الجملة الاعتراضية
اعنى وهو الحق من ربهم ما اعلاه وقد تدخل الفا على خبر كل مضاف
الى غير موصوف لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام كما جاء فى بعض
الاذكار المأثورة عن السلف كل نعمة فمن الله وانظر وجه قول المص
مضاف بالتنكير والجر فانه فى النسخة التى بين يدى كان كذلك ولا يصح
كونه صفة لكل لانه معرفة لما تقرر من ان الكلمات التى يراد منها مسمياتها
لا الفاظ اعلام لها نحو زيد اسم وقام فعل ومن حرف جر او مضاف الى
موصوف بغير ما ذكر كقول الشاعر شعر كل امر مباعد او مدانى •
فمنوط بحكمة المتعالى • وقد تدخل الفاء ايضا على خبر موصول غير
واقع موقع من الشرطية ولا ما اختها نحو وما اصابكم يوم التقى
الجمعان فباذن الله فان مدلول ما معين ومدلول اصابكم محقق المعنى
فانتفت مشابهة الشرط معنى لكنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظى فان
ما الموصولة شبيهة بما الشرطية لفظا وكذا ما وقع فى الحديث الذى يشق
راسه فكذاب فان هذا اخبار عن معين لكن روعى مشابهة لفظ
الذى المراد به الخصوص للفظ المراد به العموم وللمعرب مذهب معروف
فى رعاية المشابهة اللفظية وقد علمت ان ثم من يمنع واول الاية بما تقدم

ولاتدخل الفاء على خبر غير ذلك خلافا للاخفش فانه اجازه تمسكا
بقوله شعر وقايلة خولان فانكح فتاتهم ٭ واكرومة الحيين خلو كما هيا ٭
وهو محمول عندهم على ان خولان خبر مبتدا محذوف اى هذه خولان او هو
خولان فانكح فتاتهم وتمسكا بقول الاخر شعر ارواح مودع ام بكور انت
فانظر لاى ذاك تصير ٭ وهو محمول عندهم على ان انت فاعل بفعل مقدر
يفسره المذكور ويزيلها نواسخ الابتدا اى يزيل جواز دخول الفاء او
يزيل حكم الفاء ولا بد من تقدير احد هذين الامرين لانه ليس المراد ان نواسخ الابتدا
دخلت على تركيب فيه هذه الفا فازالتها وانما المراد انها دخلت على تركيب
كان جواز دخول الفاء ثابتا فيه فازالت الجواز باقتضائها المنع ولك
ان تقدر محذوفا اما مضافين او مضافا واحدا كما ذكرنا فلا يصح ان تقول
كان الذى ياتينى فله درهم ولا ليت الذى انصحه فهو يقبل لزوال
المجوز لدخول الفاء وهو شبه الشرط من حيث ان كلمة الشرط لازمة
التصدير فلا يعمل فيها ما قبلها الا ان بالكسر وان بالفتح ولكن على
الاصح فانهن لا يزلن جواز دخول الفاء وذلك لانهن لما لم يغيرن
معنى الابتدا لم يعتد بهن والمانع هو الاخفش فى احد قوليه ويرد عليه
بان شهادة السماع قايمة على خلاف ما قال ففى التنزيل ان الذين قالوا ربنا
الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يغفر
الله لهم واعلموا ان ما غنمتم من شىء فان لله خمسه وللرسول وقال الاخر
شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ٭ ولكن ما يقضى فسوف يكون ٭ وظاهر
كلام المص انه لا خلاف فى غير الثلاثة وقد حكى فى لعل قول ضعيف و
صرح ابن الحاجب بان ليت ولعل مانعان باتفاق قال لانه يودى الى
تناقض معنوى وذلك ان خبر ليت ولعل غير محكوم عليه بالصدق والكذب
وما يقع بعد الفاء خبر محض وجزا الشرط يجب ان يكون قضية خبرية
معلقة بالشرط لان الانشا ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا
انت حر ان دخلت الدار انشاء التعليق لا تعليق الانشا قال الرضى
وليس بشىء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تعالى ان الذين
يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون
بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قلت نظر الصورة وقوع الانشا
جزا وابن الحاجب لا يمنع وقوعه من هذه الحيثيه انما الممنوع عنده

فيما

ف ٢٠ الكلام على ان فى عجز من شرح التسهيل للدماميني

فيما يظهر من كلامه وقوع الانشا لفظا ومعنى جزا من غير تاويل لعدم امكانه
وذلك لانك اذا قلت اكرم زيدا فهو يدل بظاهره على الطلب فى الحال لا اكرام
زيد فى الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل فى الحال على حصول ما
يحصل فى الاستقبال الا اذا اول بان يجعل اللفظ بواسطة القرينة على
الطلب فى الاستقبال كما فى الجملة الاسمية واما الاكرام فاما ان يعلق على
الشرط من حيث هو مطلوب كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب منك
فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب فى الحال تاويل الطلبى بالخبرى واما ان
يعلق عليه من حيث كانه قيل اذا جاءك زيد فيرجح اكرامك اياه مطلوبا منك
فى الحال فيلزم تاويل الطلبى بالخبرى وان لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا
وبالجملة لا يمكن جعل الطلبى جزا بلا تاويل لخلاف ظاهره ويتفرع على التاويل
وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه فى الشرطية التى جزاؤها الطلبى ولذا كان
الطلب فى نفسه لا يحتملها وقدم فيما سلف من الكلام على الخبر شىء من ذلك ٭

باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

يحتمل الاسم والخبر على الاضافة وبنصبها على اسم الفاعل فان قلت
هو للثبوت والاستمرار لا للحدوث فالقياس عدم الاعمال قلت
ال الداخلة عليه موصولة فاسم الفاعل حال محل الاسم المضارع
الذى يراد به الاستمرار فيعمل كما يعمل نحو تقول جاء الذى يعطى الدراهم
ويكسى الثياب تريد الذى شانه ذلك فتقول جاء المعطى الدراهم والكاسى
الثياب بالنصب يعمل هذا العمل فعال فبلا شرط كان اى فيعمل بلا
شرط يعنى سواء كانت منفية او مثبتة صلة او غير صلة وقد
ظهر ما قدمناه وجه الاعراب واصل التركيب فالفا للتفصيل مثلها
فى قولك الناس رجلان فرجل اكرمته ورجل اهنته وبلا شرط حال
من فاعل يعمل المؤخر عنه وهو كان وما عطف عليه من قوله واضحى
واصبح وامسى وظل وبات وصار وليس ثم حذف قوله يعمل هذا
العمل فعال لدلالة ما ذكر فى الترجمة عليه ويحذف ما بعد الفاء من
الفعل والمفعول لذلك ايضا وصله بالنصب عطف على الحال المتقدمة
وهى قوله بلا شرط اى وتعمل المذكورة صلة لما المصدرية الظرفية
دام نحو ما دمت حيا واحترز مما غير الظرفية فلا يجوز فى يعجبنى
ما دمت صحيحا كون صحيحا خبرا وانما هو حال اى يعجبنى دوامك فى

باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

حالة كونك صحيحا **و** تعمل العمل المذكور **منفية بثابت النفى** سواكان
النفى لفظيا نحو ما زال زيد امينا **او** معنويا نحو قلما يزال عبد الله ذاكرا لك
مذكورا غالبا كما مثلنا وقد يحذف كقوله تعالى تا الله تفتؤ تذكر يوسف
ما الحذف مقيس فى جواب القسم ان كان مضارعا وشاذ فيه ان كان
ماضيا كقوله **شعر** لعمر ابى دهمان زالت عزيزة * اى لا زالت وفى المضارع
الذى ليس بجواب كقوله **شعر** وابرح ما ادام الله قومى *
بحمد الله منتطقا مجيدا * اى لا ابرح مدة دوام قومى صاحب نطاق
وجواد لانهم يكفونى فى ذلك **تتصل لفظا** كما مثلنا **او تقديرا** ولا يكون
الفاصل اذ ذاك الا فعلا قلبيا كقوله **شعر** ولا اراها تزال ظالمة *
تحدث لى قرحة وتنكؤها * اى واراها لا تزال ظالمة او قسما كقوله **شعر**
فلا وابى دهماء زالت عزيزة **او مطلوبة النفى** معطوف على قوله
منفية والمراد النهى والدعا كقوله **شعر** صاح شمر ولا تزل ذاكر المو
ت فنسيانه ضلال مبين * وكقوله **شعر** الا يا اسلمى يا دار مى على البلا *
ولا زال منهلا بجرعائك القطر **زال** معطوف على فاعل الفعل الذى
قدرناه اولا **ماضى يزال** قال ابن قاسم احترز من التى بمعنى تحول فمضارعها
يزول ومن زال الشئ بمعنى عزله فمضارعه يزيل **قلت** حكى الكسائى
والفرا وغيرهما يزيل مضارع زال الناقصة وانهم يقولون لا ازيل افعل كذا
وكان الاولى ان يقول وزال لا بمعنى انتقل ولا بمعنى ماز ثم هلا ترك
هذا الاحتراز البتة لما ترك هذا الاحتراز فى بقية الافعال عنها اذا وردت
تامة واخر ذلك لما بعد هذا **وانفك برح** بكسر العين **وفتى** كذلك على
وزن شرق **وفتا** على وزن اكل ومضارعها يفتوء بفتح العين ومصدرها
نتأكضرب وفتوء كقعود **وافتا** مثل اخرج وهى لغة تميمية حكاها
فى المحكم وبقى على المصنف فتؤ كظرف **ودنى ودام مرادفاها** اى مرادف
الافعال المتقدمة احترازا من ونى بمعنى فتر ودام بمعنى حا ول
فمضارعها يريم وبمعنى تحول فمضارعها يريم كمضارع الناقصة قال
المصنف وهذان الفعلان ونى ورام غريبان لا يكاد يعرفهما من النحاة الا من
عنى باستقراء الغريب ومن شواهد استعمالها قول الشاعر **شعر**
* لا يبنى الخب شيمة الخب ما دا * م فلا تحسبنه ذا ارعواء *
الخب الاول بكسر الخاء المعجمة الخداع والخبث والثانى بالفتح صفة لمن قام به

ذلك

ذلك يقال رجل خب اى ذو خبث وخداع وقول الاخر **شعر**
* اذا رمت ممن لا يريم متيما * سلوا فقد ابعدت فى رومك المرمى *
وقدح ابو حيان فى الاستدلال بالبيت الاول باحتمال كون شيمة الخب
منصوبا على اسقاط الخافض والاصل عن شيمة الخب وفى الاستدلال بالبيت
الثانى باحتمال نصب متيما على الحال واعلم ان ثلاثة من هذه الافعال تحتاج
الى البحث فى وزنها وهى كان وليس وزال فاما كان ففعل بالفتح وعن
الكسائى فعل بالضم لانها مشبهة بالفعل المتعدى وان وضعها على فاعل
لا فعيل واما ليس فلو تكون فعل بالضم لانها مشبهة بالمتعدى ولا يتفانه
من الاجوف اليائى كالاهيؤ ولا فعل بالفتح لان الفتحة لا تخفف واذا لم تخفف
لزم قلب الياء الفا وانما هو فعل بالكسر ثم خفف كعلم ليسلم لانه جامد فكرهوا
ان يدخله القلب فلهذا التزم فيه التخفيف وليلزم طريقة واحدة لما ان الجامد
كذلك وانما لم يكرهوا الاعلال فى عسى مع جمودها فيحملوا على مسقطه لان اللزوم
يسرع اليها التغيير واما زال ففعل ثلاثة اوجه قاصرة بمعنى ذهب وهى
فعل بالكسر لان مضارعها يفعل بالضم تقول زال يزول ولا فعل بالضم لان
الوصف منها زايل لا زويل ولانها مشبهة بالمتعدى فثبت انها فعل
بالفتح ومتعدية بمعنى ماز الشئ من غيره وهو ايضا فعل بالفتح لان
مضارعها بالكسر وعينها ياء لانها لو كانت واوا لقيل زلت كقلت و
ناقصة وهذه فعل بالكسر لفتح المضارع وعينها يا كالمتعدية كذا
قيل ولا يمتنع ان تكون واوا من باب خاف يخاف بل هو الحق لانه الغالب
فى الالف المتوسطة وقال الفرا هى منقولة من القاصرة وقال ابن خروف
من المتعدية قالا وغير الوزن بين الناقصة والتامة وهذه دعوى
تخالف الاصل بغير دليل وجزم فى الارتشاف بان التامة قاصرة
او متعدية عينها واو **وكلها** اى كل هذه الافعال الناقصة **تدخل**
على المبتدا والخبر ان لم يخبر عنه بجملة طلبية وهذا مبنى على الصحيح
من ان الجملة الطلبية تقع خبرا للمبتدا وينبغى ان يقول ولا انشائية لانه
لا يجوز كان عندى بعتكه على قصد الانشاء قاله الرضى وانما لم تقع اخبار
هذه الافعال جملا طلبية لان هذه الافعال صفات لمصادر اخبارها فى
الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيدا قائم قيام له حصول فى الزمن
الماضى ومعنى صار زيد قائما ان زيدا قائم له حصول فى الزمن الماضى

بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما ان لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي
وقت الصبح وكذا سايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر ولو كانت اخبارها
طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض
الكلام لان هذه الافعال بكونها ناصبة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه
بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في
احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما
ستعرف فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه
ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض وان كانت
الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا ناصبة للاخبار اكتفى بالطلب الذي
هو فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب
فيها طلب في اخبارها فقوله كن قايما اي قم وهل تكون قايما اي هل تقوم
وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا والاخر استفهاما نحو كوني
هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو
محال **ولم يلزم التصدر** كاسماء الشرط والاستفهام وما اضيف اليها
والمقرون بلام الابتداء وكم الخبرية خلافا للاخفش في كم فانه اجاز
جعلها اسما لكان لانها بمنزلة كثير فلا يلزم الصدر والصحيح المنع
لعدم السماع ولانها انشائية كما ستعرفه بعد هذا ان شاء الله تعالى
او لم يلزم **الحذف** حذرا من المخبر عنه بنعت مقطوع ونحوه **او**
لم يلزم **عدم التصرف** اي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان
يصغر ويثنى ويجمع وهذا هو الذي اراده هنا لا التصرف المذكور
في الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه من وجوه الاعراب
كما توهم ابو حيان واتباعه لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط
وذلك لان الاصل في الاسماء التصرف بالمعنى الذي ذكرناه
وكذا الاصل في الافعال التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة
وذلك بان تستعمل بالاوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات
الازمنة والحرف كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا اشتبه
الحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذلك لا يدخل على ما
يشتبهه هكذا قرره الرضي قلت وفيه نظر لما يلزم عليه
من ان من وما الموصولتين لا تدخل عليهما هذه النواسخ وبطلانه

مقطوع

مقطوع به او لم يلزم **الابتداء** حذرا من ان يلزمها فلا تدخل عليه شيء
من هذه الافعال ومثله المم بقولهم اول رجل يقوله ذلك ومن قولهم لو نولك
ان تفعل ورد ابو حيان الثاني وتبعه تلميذه ابن قاسم بقول النابغة
شعر فلم يك نولكم ان تشقذوني • ودوني غارب وبلاد حجر •
فادخل كان على نولكم والمضارع من قوله تشقذوني بضم اوله مضارع اشقذه
بهمزة فشين معجمة فقاف فذال معجمة اي طرده ومعنى ودوني ودون
ارضها وبلادي وبما انشده الزمخشري في الاساس من قول الشاعر **شعر**
• لو ان حي احال وقار فاجيرة • عنيت بنا ماكان نولك تفعل •
وقال ابن هشام يقول ماكان نولك ان تفعل بنصب نولك ورفعه فان
رفعته احتمل ان يكون اسما لكان وان تفعل سادا مسد خبر كان لا سد مسد
خبر المبتدا واحتمل ان تكون كان شانية انتهى والتبيان لا شاهد فيها
لجواز كون الناسخ شانيا نعم لو سمع نصب النول لكان خبرا وصح الاستشهاد
به ونهض الاعتراض لكن لم تحك ذلك الا عن تجويز ابن هشام وذلك راي
لا رواية فلا يجب قبوله قال ابن هشام واذا جعلت كان شانية كان
نولك ان تفعل مبتدا وان تفعل فاعل سد مسد
خبر المبتدا واعترضه ابن قاسم بان ضمير الشان لا يفسر عند البصريين الا بجملة
مصرح بجزئيها وقصارى ما في هذا الباب ان الفاعل سد مسد خبر المبتدا ولا
نفي ولا استفهام سابق على المبتدا وهو سهل لان ظهور ارادة معنى الفعل
منه اغنى عن ذلك وليس الاعتماد شرطا في كل ما كان بمعنى الفعل انما
هو شرط في الصفة كما سبق **لنفسه** اي لم يلزم الابتدا اية لنفسه مثل
ابن قاسم ويعرف له بقولهم اقل رجل يقوله ذلك اي ما يقوله ذلك رجل ولا
يدخل الناسخ عليه لا او يدخل عليها في معناه وفيه نظر والظاهر ان هذا الذي
يقال فيه امتنع لمانع لا بالذي ينبغي ان يعكس لمثال في هذا القسم **او لمصحوب**
لفظي عطفه على لنفسه قال ابن قاسم مثل المبتدا بعد لولا او متابعة
واذا الفجائية وفيه نظر اذ لا يمتنع في لولا زيد مسالم لهلك ان يقال
لولا كون زيد مسالما وكذا لولا زيد لاكرمتك لولا كون زيد لاكرمتك
فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا بل الناسخ الفعلي **او** لمصحوب **معنوي**
نحو ما احسن زيدا ولله درك ومن امثالهم الغاشية تهيج الابيه يعنون
ان الابل التي تتعشى اذا راتها الابل التي لا تشتهي العشا اشتهت فاكلت معها

من كلامهم الكلاب على البقر مثل به المص لهذا القسم وهو ما التزم الابتدائية
لمحجوب معنوي وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير ارسل
الكلاب فاين لزوم الابتدائية والمسئلة في الفصيح وهو قد ذكرها
في هذا الكتاب وقد تقدم قوله أو كوني بالمكارم ذكريني وتلي
و ولي دل ما جده صناع ومع تذكره هو مؤول بالخبر مثل فليمدد
له الرحمن مدا اي كوني تذكريني ثم ترفعه عطف على تدخل والضمير
المستكن عائد على كلها والبارز عائد على المبتدأ ويسمى المرفوع ح
اسما وهذه الجملة الفعلية معطوفة على الاسمية المتقدمة من قوله وكلها تدخل
على المبتدأ ولا يصح ان تكون معطوفة على الفعلية من قوله تدخل لان قوله ثم ترفعه لعدم
رابط فيها يعود على مبتدا الاسمية المذكورة ويسمى المرفوع المذكور ايضا فاعلا وتنصب
خبره اي خبر المبتدأ الداخلة هي عليه ويسمى خبرا ومفعولا اما على هذه
الافعال المذكورة تسمية المرفوع بها اسما والمنصوب بها خبرا فهو الذي
عليه الجمهور ولا يعرف المتأخرون غير اسم كان وخبرها وكذا بقية اخواتها و
المبرد يسمي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا واختلف الكوفيون في رافع الاسم
فقال الفراء ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه قال ارتفع به لا لانه فاعل
بل لشبهه في الصورة بالفاعل وقال بقية الكوفيين لم يرتفع بالفعل بل بما كان مرتفعا
به قبل وجود الناسخ واحتجوا بان الفعل انما عمل رفعه بما اسند هو اليه كقام
زيد وضرب عمرو وليس الناسخ مسندا الى هذا المرفوع وجوابه انه وان لم يكن مسندا
اليه لكنه في صورة ما اسند اليه ويدل على انه الرافع اتصاله به اذا كان ضميرا نحو
كنت قائما ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه بفاعل الفعل القاصر لكون هذا الفعل
لا يقتضي محلا يقع عليه وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي لكون هذا
الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبه ضرب وانبنى على هذا الخلاف خلاف فيما
شبه به الخبر فقال الفراء هو مشبه بالحال وقال البصريون بالمفعول وهو الصحيح لانه
كثيرا ما ياتي على صورة لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول اولى لاطراده
وذلك لانه يرد معرفة وجامدا قال بقية الكوفيين هو حال حقيقة او مشبه
بالحال ويرد بما ذكرنا من اطراده وروده معرفة وجامدا وبانه لا يكون فضلة وقد
اعترض قول البصريين بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا
جارا ومجرورا واللازم منتف واجيب بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد
القول وفي التعليق واما الظرف وشبهه فليسا الخبر انما الخبر متعلقهما المحذوف

وهو

وهو اسم مفرد فيجوز تعدده خلافا لابن درستويه وابن ابي الربيع قيل والظاهر
من كلام س اذ قال انها مشبهة بضرب ونحوه والجمهور على الجواز لانه في الاصل خبر
المبتدأ فاذا جاز تعدده مع ضعف العامل فمع قوته اولى وتختص دام والمنفي
بما سوى كان مما شرطه النفي او لا بعدم الدخول على مبتدأ ذي خبر مفرد
طلبي فلا يجوز اصحبك كيف ما دام زيد ولا اين ما زال زيد لازدحام
اثنين على طلب الصدرية في الصورة الثانية فايهما اعطيتها حصل الاخلال
بحق الاخر للزوم تاخيرها الى الصدر او تقدم معمول الصلة في الاولى ونقل ابن
الخباز ان الكوفيين يجيزون اين ما زال زيد وهو موافق لنقل المص عنهم
ان ما ليس لها الصدر ويفهم من قوله والمنفي انه يجوز في المثبت نحو اين كان
زيد ومن قوله بما انه يجوز في المنفي بغيرها نحو اين لم يزل زيد فان قلت
وقوله مفرد يفهم منه الجواز في الجملة لكنه باطل قلت هذا المفهوم لاغ
لانه يمنع من اعماله المنطوق السابق المقتضي لعموم المنع في الجميع وهو قوله
ان لم يخبر عنه بجملة طلبية وتسمى افعال هذا الباب نواقص لعدم
اكتفائها بالمرفوع فلا يتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع والمنصوب بخلاف
الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وهذا مذهب الجمهور
وهو المذهب المنصور او لانها تدل على زمان دون حدث بخلاف
الافعال التامة فانها تدل على حدث وزمان فلذا سميت افعال هذا الباب
ناقصة وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان
والشلوبين وهو ظاهر قول س وقد شنع ابن هشام على الشلوبين فقال
ذهب الى هذا مع انه ملأ تعاليقه من تقدير مصادرها الا ترى انه يقول في نحو
يعجبني ان زيدا اخوك تقديره يعجبني كون زيد اخاك فالاصح دلالتها اي
دلالة افعال هذا الباب عليهما اي على الحدث والزمان الا ليس قال
الرضي فكان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق
وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ
دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم
قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة
في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى هنا وهو دلالته على تعيين
زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان
يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث واقع في

زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون
وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية قال واما سائر الافعال
الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله
اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا
اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية
الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه هذا كلامه وهو
نص في مخالفة المص في استثنا ليس وادعائه انها لا دلالة لها على الحدث
واستدل المص على دلالة ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة على الحدث
بعشرة امور الاول انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة
لطلب تحصيل الحدث لا لطلب تحصيل الزمان الثاني انها يستعمل لها اسم
فاعل نحو زيد كائن اخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث
قام بها الثالث انها تقع صلة لحرف مصدري في نحو الا ان تكونا ملكين وذلك
لازم في دام الرابع انه قد صرح بمصدرها معمولا عليها في قوله شعر
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى • وكونك اياه عليك يسير • وفيه
رد على من قال المنصوب بعد الكون حال قال ابن قاسم ويحتمل ان الاصل وكونك
تفعله اي تفعل المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل فانفصل الضمير كما قال المص في
فاذا هو اياها ان التقدير فاذا هو يشبهها الخامس ان منها ما شرطه النفي فاذا
قيل ما انفك زيد غنيا فان لم يدل انفك على الانفكاك لزم ان لا ينصب
النفي عليها بل على حدث الخبر فيكون قولك ما انفك زيد غنيا وما زيد
غنيا في الزمن الماضي بمعنى واحد والواقع بخلافه السادس انها كلها مستوية
في افادة الزمان ومعانيها متغايرة فانا نقطع بان كان زيد غنيا مخالف
في المعنى لصار زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا معنى للفعل
غير الزمان الا الحدث السابع ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته
على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف تجرد عن
المعنى الذي دلالته عليه اقوى ويترك المعنى الذي دلالته عليه اضعف الثامن
ان الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان اذ الدال على الحدث
وحده مصدر والدال على الزمان وحده اسم التاسع ان الاصل
في كل فعل الدلالة على المعنيين والاخراج عن الاصل لا يقبل الا بدليل
العاشر انها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز ان ينعقد

من بعضها ومن اسم معنى جملة تامة كما ينعقد منه ومن اسم الزمان ولا يخفاك ما
في بعض هذه الوجوه من الضعف واعلم ان هذا الخلاف الذي ذكره المص ينبني
عليه خلاف في انها يتعلق بها الظرف والجار والمجرور اولا ذكره ابو حيان
في الارتشاف وذكره غيره وهو حسن وان اريد بكان ثبت قال المص وثبوت
كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة
بحدث نحو اذا كان الشتاء وتارة بحضر نحو وان كان ذو عسرة وتارة
بقدّر او وقع نحو ما شاء الله كان انتهى والتعبير بقدّر مشكل لان ما شاء الله
بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب او كفل نحو كنت الصبي بمعنى كفلته
او غزل يقال كنت الصوف بمعنى غزلته فهذه ثلاثة معان لكان التامة
هي في اولها قاصرة وفي الاخيرين متعدية ومصدرها الكون كمصدر الناقصة
عند من اثبته والتي بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة والكلاوة ولم يذكر
معنى كان الناقصة وهو مفهوم مما اسلفناه واريد بتواليها الثلاث في
اضحى واصبح وامسى دخل في الضحى نحو اضحى زيد اذا دخل في هذا الوقت
والصباح والمساء فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وفيه لف ونشر
مرتب ولم يذكر معاني هذه الثلاثة ناقصة وهو اما اقتران مضمون الجملة بالزمان
المشارك لها في الحروف واما معنى صار وسيذكر واريد بظل دام نحو لو
ظل الظلم هلك الناس او طال نحو ظل الليل وظل النبت وزعم المهاباذي
من رافقه انها لا تكون تامة وهم محجوجون بالسماع واما معناها ناقصة
فاما اقتران مضمون الجملة بالنهار ولا بزمن مشارك لها في الحروف اذ لا زمن يشاركها
في ذلك واما معنى صار وسياتي واريد ببات نزل ليلا يقولون بات
فلان بالقوم بمعنى نزل بهم ليلا ويقولون بات فلان القوم اي اتاهم ليلا
ولا ينبغي ان يفسر بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل بالبا ولو قال المص نزل في
زمن البيتوتة لكان اولى لانه اقرب الى تفسير اللفظ واما معناها ناقصة فاقتران
مضمون الجملة بالبيتوتة واريد بصار رجع فيتعدى بالى نحو الا الى الله تصير
الامور او ضم او قطع فتتعدى بنفسها الى واحد يقال صاره يصيره
ويصوره اي ضمه وقطعه كذا في شرح ابن قاسم وهو في ذلك تابع للمص
واعلم ان معنى الناقصة تحول الشيء من صفة الى اخرى نحو صار الفقير غنيا
والجاهل عالما ومادة هذه ص ي ر والتامة التي بمعنى رجع لها مادتان
هذه وص و ر ولولا المادة الاولى لم يثبت لاران يذكر هذا في معاني صار

وفي الصحاح صار يصور ويصير اماله وقرئ فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها
قال الاخفش يعني وجههن يقال صر الي وصر وجهك الي اي اقبل علي وصرت الشيء
اي قطعته وفصلته فمن قال هذا جعل في الاية تقديما وتأخيرا اي خذ اليك اربعة
من الطير فصرهن انتهى فلم يحك انها تأتي بمعنى ضم بل بمعنى امال وبمعنى
وقطع وقال ايضا لما ذكر مادة ص ي ر صار الشيء كذا يصير صيرا
ومصيرا وصيرورة وصرت الى فلان مصيرا كقوله تعالى والى الله المصير والقياس
المصار كالمعاش انتهى ولم يذكر في هذه ص ور وبدا بالناقصة
وذكر لها مصدرين وثنى بالتامة وذكر لها مصدرا واحدا يعمهما ولم
يفسر واحدة منهما والظاهر في تفسير التامة انها بمعنى انتهى لا بمعنى
رجع وهذا المعنى منه وليس هو بمعنى رجع وارید بدام بقي نحو
ما دامت السموات والارض او سكن ومنه الحديث لا يبولن احدكم
في الماء الدائم الساكن ق وفي الصحاح ما دام الشيء سكن ولم يذكر معنى
بقي ثم ذكر ان هذه التي بمعنى سكن تتعدى بالتضعيف وبالهمزة فقال تقال
دومت القدر وادمتها اذا سكنت غليانها بشيء من الماء وارید ببرح ذهب
او ظهر وقد فسر قولهم برح الخفا بهذين المعنيين وفي الصحاح برح الخفا
اي ظهر الامر كانه ذهب الستر فزال فجمع بينهما واريد بوني فتر والتمام في هذه
الكلمة اكثر من النقصان وقد اطنب الجوهري في تفسيرها تامة فقال الونى الضعف
والفتور والكلال والاعيا ثم قال وونيت عن الامر ونيا وونيا اي
ضعفت وانا وان انتهى ومعناها ناقصة زال وقد ذكره الجوهري فقال
وفلان لا يني يفعل كذا اي لا يزال واريد برام فارق كقوله نشمر
• ابا ابنا لا ترم عندنا • فانا بخير اذا لم ترم • وارید بانفك
خلص قالوا انفكت الاسير فانفك اي خلص او انفصل قالوا ايضا
فككت فص الخاتم فانفك اي انفصل وهما متقاربان وانفك فيهما
مطاوع فك بخلاف الناقصة فانها تطلق ومعناها زال وتختص
بالجحد فهذه فروق ثلاثة واريد بفتئ بفتح التاء واما المكسورها
فلا يكون الا ناقصا سكن او اطفا وفي الصحاح في مادة الفا والمثناة
والهمزة وما فتئت اذكره اي ما زلت ثم قال في مادة الفا والثاء المثلثة
فثات القدر سكنت غليانها بالماء وفثات الرجل عني كسرته بقول
او فعل وسكنت غضبه فتوهم ابو حيان من هذا ان المص تصحف عليه فتا

بالمثناة

بالمثناة بفثا بالمثلثة من ذكر كلام الجوهري وكلام صاحب المحكم في فثا بالمثلثة
لا بالمثناة والمص لم ينقل ذلك عن واحد منهما وانما نقله في الشرح عن الفرا فقال قال
الفرا فتات عن الامر كسرته والنار اطفاتها انتهى وليس بممتنع ان تكون المادتان
قد توافقتا على هذا المعنى وفي اللغة من ذلك كثير وقد قال ان المص له كتاب
صغير سماه ما اختلف اعجامه واتفق افهامه وفيه ان من ذلك فتا وفثا قلت
لم اقف عليه ولكني وقفت في القاموس للشيخ مجد الدين المتاخر المتوفى بزبيد في بلاد
اليمن في سنة سبع عشرة وثمان مائة في مادة فتا بالتاء المثناة ما نصه وكمنع
كسر واطفا يعني ان فتا الذي على صيغة منع بفتح الفاء والعين يجي بمعنى كسر وبمعنى
اطفا ثم قال عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفرا وهو صحيح ق
غلط ابو حيان وغيره في تغليطه وفي شرح ابن قاسم ما يوهم ان زال وبرح وفتي
وانفك في النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لا سبيل اليه وكذلك دام وهو ايضا
خطا وانما تمايزت في هذه الافعال في نقصانها وتمامها بحسب معانيها ومعاني تلك
الست الناقصة ملازمة الصفة للموصوف مذ قبلها على حسب ما قبلها ومعناها
تامة ما ذكر ومعنى دام ناقصة توقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتامة بقي
او سكن وفيه ايضا ان امسى واصبح واضحى تاتي بمعنى اقام وانما ذلك معروف
في اصبح خاصة سميت تامة هذا جواب الشرط المتقدم وهو قوله وان
اريد بكان ثبت الخ وعملت عمل ما رادفته من الافعال المذكورة على حسب ما
تقتضيه من لزوم وتعد بالحرف وبدونه وعليه تعدد من جهة انه ذكر ان بات
بمعنى نزل وصرح في الشرح بان يقال بات بالقوم وبات القوم والنصب لا يعلم
ما رادفته وهو نزل فكان ينبغي ان يقوله اولا وبيات نزل ارانى وقد تقدمت
الاشارة الى ذلك وكلها اي كل من الافعال هذا الباب تتصرف اي يستعمل
منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر الا ليس باتفاق النحاة ودام
وهذا لا يعرفه بصري وانما هو قول الفرا واكثر المتاخرين ق ووجه بعضهم
ذلك بانها لا تقع الا صلة لما التوقيتية ولا يقع بعدها المضارع قال
الرهان لا يستعمل في موضع دام يدوم لو جرى كالمثل عند بني تميم و
جوزه بعضهم محتجا عليه بقولهم ادوم لك ما تدوم لي قال المص بان
تدوم في مقابلة ادوم وادوم تامة فكذا مقابلها قال ابو حيان علل الفرا
جموده دام على صيغة الماضي بان اصحبك ما دام زيد صديقك في قوة
اصحبك ان دام صديقك فكل شرط حذف جوابه التزم مضيه يقال انت

ظالم ان فعلت ولا يجوز ان تعمل فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب
قال ابو حيان وهو مردود بان ما الظرفية قد توصل بالمضارع فدل على عدم
اعتبار هذه العلة ثم انشد **شعر** اطوف ما اطوف ثم آوى ٭
الى بيت قعيدته لكاع انتهى وهذا الرد غير متجه لو تم ليس في كلام الفرا
ما يقتضي ان ما الظرفية لا توصل بمضارع اصلا بل الذى فيه ان امكن
نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضى فعلها وهذا البيت لا يمكن فيه
ذلك ضرورة ان الشيء لا يكون علة لنفسه **ولمضارعها ما لها** ان يثبت
لغير الماضي ما ثبت للماضي من العمل **وكذا ساير الافعال** يثبت لمضارعها
ما ثبت لها وهو واضح **ولا يدخل صار وما بعدها** وهو ليس ودام
وزال وانفك وبرح وفتئ وفتا وافتا وونى ورام مرادفتاها **على**
ما خبره من المبتدات **فعل ماض** فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي
قال السيرافي لان هذه تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار
والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا **وقد تدخل عليه** اى على ما خبره فعل ماض
كان وكذا ذلك المبتدا الذى اخبر عنه بفعل ماض **ليس ان**
لم يشترط غيره هذا الشرط ولم ار من تعرض لوجهه ولكن السماع كذلك
نوقف ما ورد واما غيره فعمم اما ذهولا عن ضابط المسموع او لانه راى انه لا
فرق فقاس وحكى ابو حيان ان ابن عصفور نقل الاجماع على جواز ذلك
في ليس من غير اشتراط شيء وقال الشلوبين جواز ليس خلق الله مثله على
وجه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون على اضمار ليس وجعلها حرفا بمنزلة ما
وذلك قليل جدا وممن نص على ثبوته سيبويه والثاني ان يكون في ليس
ضمير الشان والثالث ان يكون فيها ضمير ما تقدم ذكره **ويجوز دخول**
البواقي من الافعال وهو كان واضحى وامسى وظل وبات **عليه** اى على
ما خبره فعل ماض **مطلقا** اى سواء اقترن بقد ام لم يقترن بها نحو
ان كنتم خرجتم ان كان قميصه قد من دبر ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل
وقال عمرو بن معدي كرب **شعر** فاصبح اهله بادوا واضحى ٭
٭ تنقل من اناس في اناس **خلافا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بقد**
اما لفظا كما في قولك كان قد قام او تقديرا كما في المثل السابقة واصحاب
هذا الراي هم الكوفيون واحتجوا بان كان واخواتها انما دخلت على الجملة
لتدل على الزمان فاذا كان الخبر بعيدا لم يحتج اليها الا ترى ان معنى زيد

قام

127

قام وكان زيد قام واحد فاشتراط الاقتران بقد لانها تقرب الماضي من
الحال فيحصل به فائدة لا تفيدها كان وستعلم ان هذه الافعال البواقي ترد
بمعنى صار وعلمت ان صار لا تدخل على ما خبره فعل ماض فيكون جواز
دخول البواقي على ذلك مشروطا بان لا يكون شيء منهن بمعنى صار **ويجوز**
في نحو ابوه زيد توسيط ما نفي بغير ما من زال واخواتها نحو ابوه لم يزل
زيد وابوه لا يبرح عمرو وابوه لا ينفك بكر واعلم ان الجواز يقال للاشتراك
على قسيم المنع وعلى قسيم الوجوب والمراد هنا الاول وهو اعم من الاخر وانما
قلنا ذلك لان تقديم الاستفهام واجب وتاخير مرفوع الفعل واجب
فكان التوسيط واجبا وانما اراد المص الاعلام بان هذا ليس بممتنع وانما
اشترط في النافي ان لا يكون ما لان ما لها صدر الكلام لكن فيه خلاف
فمقتضى قول من نفى عنها الصدرية الجواز وقد حكاها ابن الخباز في
قوله في هذا الفرع بخصوصية عن الكوفيين قال ابن قاسم وينبغي ان
يكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون
ان لبثتم الا قليلا انتهى وقد اطلق المص انها تعلق وكذا اطلق في لا
فينبغي ان يكونا بمنزلة ما عنده من قيد الصدرية لا بجواب القسم ينبغي
له ان يقيده هنا ايضا واما اشتراطه ان يكون النافي داخلا على زال
واخواتها فللاحتراز من غيرها فلا يجوز ذلك فيها لان النفي يتسلط على
الخبر والانشاء لا يصح نفيه لانه لا خارج له وياتي هذا البحث في زال
واخواتها لان نفيها ايجاب فلا تقع ان خبرا لكان ونحوها من النواسخ
الموجبة تقع خبرا لهذه الافعال **لا توسيط ليس خلافا للشلوبين** فانه
يجيز ابوه ليس زيد ولا شك ان من منع تقديم خبر ليس مطلقا منع
هذه المسئلة بلا اشكال ومنهم المص ومن جوزه اختلفوا فاكثرهم يمنع
والشلوبين يجيزه والذى يظهر ان المانع ما قدمناه من علة امتناع ابوه
لم يكن زيد وهي تنافي النفي والانشا فان ليس ولم يكن سوا فان قيل انما
امتنع لكونه طلب محال لان المعنى اخبرني عن المكان الذى ليس فيه زيد
فيحتاج ان تخبره بجميع الاماكن وهو محال فالجواب ان هذا لو اقتضى
مانعا لامتنع ان يقال اصعد السما واجمع بين الضدين ونحو ذلك
امتناعا لغويا ثم الاستحالة اذا قيل ليس هو في شيء من الاماكن او المكان
الفلاني وتقول له على المعنى هو في مكان كذا فيفهم انه ليس في بقية

الاماكن ونرد الخمسة الاول وهي كان واضحى واصبح وامسى وظل بمعنى صار فمثال كان قوله تعالى فكانت هباء منثورا ومثال اضحى قول الشاعر
شعر ثم اضحوا كانهم ورق جف • فالوت به الصبا والدبور •
ومثال اصبح قوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا ومثال امسى قول النابغة شعر امست خلاء وامسى اهلها احتملوا •
• اخنى عليها الذى اخنى على لبد • ولا استشهاد به انما هو باعتبار امست خلاء لا باعتبار امسى اهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضى خبرا لها ومثال ظل قوله تعالى ظل وجهه مسودا وزعم الزمخشرى ان بات تاتى بمعنى صار وحمل عليه الابدى قوله عليه الصلاة والسلام فان احدكم لا يدرى اين باتت يده ورده المص لاحتمال حمله على معنى بات الاصلى وقد رجح فى الشرح الى ترجيح هذا القول قال واقوى ما يتمسك به لذلك قوله شعر احبى كلما ذكرت كليب •
• ابيت كاننى اطوى بحبل • اون كلما لعموم الاوقات وبات اذا كانت على بابها تختص بالليل ويلحق بها اى بصار فالضمير ليس راجعا الى الخمسة الاوايل لفساده وانما يرجع الى صار اى يلحق بها ما راد فها فى رفع الاسم ونصب الخبر من آض كقوله شعر ربيته حتى اذا تمعددا •
• وآض نهدا كالحصان اجردا • وعاد كقوله شعر وكان مصلى من هديت برشده • فلله مغو عاد بالرشد آمرا • وكقوله شعر تعد فيكم جزر الجزور رماحنا • ثم النحويين من منع ذلك فيهما محتجا بانهما فعلان تامان يتعديان بالى قال وانما المنصوب بعدهما حال واحتج ابن عصفور بالبيت الثانى على ان المنصوب خبر لا حال لكونه معرفة ثم قال ولا يمتنع ان يكون حالا لان التقدير مثل جزر الجزور رماحنا وما كان من المعرفة على معنى مثل فقد تجعله العرب حالا فى الشعر كقوله شعر
• وعروب غير فاحشة • ملكتنى ودها حقبا •
• ثم آلت لا تكلمنا • كل حى معقب عقبا •
اى صارت لا تكلمنا وهذا ليس بنص فى المدعى ولا ظاهر فيه لاحتمال ان يكون آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب القسم ورجع نحو لا ترجعوا بعدى كفارا وحار كقوله شعر وما المرء الا كالشهاب وضوئه •
• يحور رمادا بعد اذ هو ساطع واستحال كما فى الحديث فاستحالت

عربا وتحول كقول امرى القيس شعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة •
• لعل منايانا تحولن ابؤسا وارتد لانه مطاوع رد ورد بمعنى صير كقوله شعر فرد شعورهن السود بيضا • ورد وجوههن البيض سودا • فكان هو اعنى ارتد بمعنى صار كقوله تعالى فارتد بصيرا كذا قال المص ونرد الحاق بصار فى قولهم ما جاءت حاجتك واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من على رضى الله عنه فجاء فى هذا التركيب بمعنى صار وحاجتك يروى بالرفع فما استفهامية فى محل نصب على انها خبر مقدم لاجل الاستفهام والتقدير اية حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضمير ما وصح تانيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومقتضى هذا الكلام ان يقتصر باستعمالها بمعنى صار على هذا التركيب الخاص ولا يعدى الى غيره قال ابن الحاجب فى شرح المفصل فجاء ابو تعيين من اختلف فى تعيين الخبر هو ام حال ولا اولى ان يكون من قبيل الاخبار لان الحال فضلة ولان المعنى على الصيرورة وعلى ان التعيين يحط الفائدة تقول الكلت البرنجا تعين من قال تلميذه رضيه نظرا اذ لم يقصد واصيرورته على ذلك بعد ان لم يكن علما بل قصدهم انه جاء مفصلا وجعل انتقال من الجهل به الى العلم مجيئا الى العالم وقعدت كانها حربة يعنى انهم الحقوا قعد بصار فى قولهم شحذ شفرته ويروى ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملتها فيه العرب قال ابن الحاجب الاولى طردها كما اسلفه قال واما قعد فلو يطرد وان اطرد فانما يطرد فى مثل الموضع الذى استعمل فيه فلو يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة واستحسنه الرضى ولا صح انه لا يلحق بها آل لان ما تمسك به مثبتها من قوله ثم آلت لا تكلمنا لا دليل فيه لاحتمال ان يكون آلت بمعنى حلفت كما مر ولا قعد مطلقا اى سواء كان الخبر مصدرا بكان مثل قعدت كانها حربة او لم يكن كما ذهب اليه الفرا وجعل منه قوله شعر لا يقنع الجارية
• لا يقنع الجارية الخضاب • ولا الوشاحان ولا الجلباب •
• من دون ان تلتقى الاركاب • ويقعد الاير له لعاب •
وجعل منه الزمخشرى وابو البقا قوله تعالى فتقعد ملوما مخذولا

وقد علمت كلام ابن الحاجب فيه **وان لا يجعل من هذا الباب غدا وراح**
كما ذهب اليه قوم منهم الزمخشري وابو البقا واستشهد على ذلك بقوله عليه
الصلاة والسلام لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير
تغدو خماصا وتروح بطانا وبقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
اغد عالما او متعلما ولا تكن امّعة ولا حجة في ذلك لاحتمال كون
المنصوب بعدها حالا لا سيما لو يوجد الا نكرة **ولا اسحر واضحى واظهر**
كما ذهب اليه الفرا ولم يذكر لذلك شاهدا **وتوسيط اخبارها**
اي اخبار الافعال الناقصة **كلها جاير** والمراد به هنا ضد الواجب
وليس المراد به السايغ الذي هو اعم من الواجب وغيره بدليل ما بعده
من قوله **ما لم يمنع مانع** من توسيط الخبر نحو كان فتاك مولاك اذ لو
توسط هنا حصل الالتباس **او موجب** التوسيط نحو يعجبني ان يكون في
الدار صاحبها فلو يتقدم الخبر هنا على الناسخ لاجل الحرف المصدري
ولا يتاخر عن الاسم لاجل الضمير وتمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار
ساكنها ليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسيط اذ لو قدم الخبر على
الناسخ لم يمتنع **وكذا تقديم خبر صار وما قبلها** وهو كان واضحى
واصبح وامسى وظل وبات **جوازا** بالنصب على الحال من الضمير المستكن
في الجار والمجرور المتقدم اي وتقديم خبر صار وما قبلها ثبت مثل
المتقدم في حالة الجواز والمصدر اما بمعنى اسم الفاعل اي جايزا او على
حذف مضاف اي ذا جواز مثل قايما كان زيد **ومنعا** اي ممنوعا
او ذا منع نحو صار عدوي صديقي مما ليس فيه قرينة وكذا نحو انما كان زيد
في المسجد مما فيه حصر ونحو كان بعل هند حبيبها مما يلزم فيه عود
الضمير على متاخر لفظا ورتبة كان الخبر هنا لو وسط او قدم لزم ذلك
وبعض النحاة يجيز تاخير الخبر في مثل هذا لان المضاف والمضاف
كشي واحد **ووجوبا** اي واجبا او ذا وجوب نحو كم مالك وغلام
من كان زيد حالو وسط او اخر لزم منه اخراج ذي الصدارة عما يستحقه
من الصدرية **وقد يقدم خبر زال وما بعدها** وهو انفك وبرح
وفتئ وفتا ونى ورام مرادفتاها **منفية بغير ما** نحو قايما لن
يزال زيد وفي طيب العيش لم يبرح عمرو ويدل على صحته قول
الشاعر **شعر** ورج الفتى للخير ما ان رايته * على السن خيرا لا يزال يزيد *

فيتقدم

فيتقدم معمول الخبر وانما لم يتقدم حيث يجوز تقديم العامل كذا قيل ولا يطرد
فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب **ولا يطلق المنع** مع كل ناف سوا
كان ما او غيرها من ادوات النفي **خلافا للفرا** فانه منع تقديم خبر زال
واخواتها مع كل ناف **ولا يطلق الجواز خلافا لغيره** اي لغير الفرا
من الكوفيين فيجوزوا التقديم مع كل ناف ما وغيرها نحو قايما ما زال
زيد تمسكا بان هذه الافعال موجبة في المعنى وان كانت منفية في
اللفظ ورد بان المراعى في التقديم انما هو اللفظ وقال المص في شرح الكافية
بعد ان ذكر انه يمتنع فاضلا ما كان زيد وجاهلا ما زال عمرو وما نفيه
وكلاهما جايز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافق
ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال واخواتها لان
لان نفيها ايجاب والخبر بعدها كخبر كان المثبت فلم يمتنع عنده جاهلا
ما زال عمرو كما لا يمتنع جاهلا كان فلو كان النفي بلا وان او لن او لم جاز
التقديم عند الجميع فحكى الخلاف في ما كان وحكى الاجماع في النفي بلا
ولن ولم وان وقد حكى الخلاف فيها هنا **ولا يتقدم خبر دام اتفاقا** فيمتنع
اكرمك ابرا ما دام زيد كما تقرر غير مرة ان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده
فيما قبله وحكاية الاتفاق في هذه الصورة صحيحة ويمتنع ايضا نحو
اكرمك ما ابرا دام زيد وقد نص صاحب الايضاح وابن المص على
امتناعه وهو ظاهر كلام المص قبل والقياس الجواز لان ما حرف مصدري
غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك الا ان يثبت ان دام لا تتصرف فيتجه المنع
كذا في شرح ابن قاسم **ولا يتقدم خبر ليس عليها على الاصح** من القولين
وهو مذهب الكوفيين وهو مبني على قولهم انها حرف كما فالحقوها بما كان
ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا لعدم تصرفها ومشابهتها
لما والقول الاخر وهو جواز التقديم مذهب الاكثرين استدلالا بقوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجهه ان المعمول لا يحل وقوعه
الا حيث يقع العامل وقد عرفت انه لا يطرد لهم ذلك قال الرضي
ولا منع ان يقال يوم ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب
الظروف لدلالتها على مطلق الحدث قلت وقد سبق الخلاف فيه
والاستدلال بالاية مقدوح فيه بان الظرف يتسع فيها فلا يلزم
من جواز تقديمها تقديم ما لا يثبت فيه الاتساع **ولا يلزم تاخير**

الخبر ان كان جملة سواء كانت اسمية او فعلية وسواء كان فعل الفعلية رافعا لضمير الاسم او لا خلافا لقوم فلا يجيزون ابوه قايم كان زيد ولا كان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان ويقوم خبرها قال ابن السراج والقياس جوازه وان لم يسمع قال المص وهو الصحيح لثبوت ذلك في المبتدا قال الفرزدق شعر

الى ملك ما امه من محارب • ابوه ولا كانت كليب تصاهره •

ومما يدل على جواز تقديم الخبر جملة قوله تعالى اهولاى اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فان تقديم المعمول موذن بتقديم العامل قلت وقد سبق ما عليه ومنهم من منع اذا كان الفعل رافعا ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم ابوه وصححه ابن عصفور قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك ويمنع تقديم الخبر الجايز التقدم تاخر مرفوعه فلا يقال قايما كان زيدا ابوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كالجزء ويقبح اي يقبح تقديم الخبر الجايز تاخر منصوبه فيقال اكلا كان زيد طعامك على قبح ولم يمتنع لان المنصوب ليس كالجزء من عامله لكونه فضلة مالم يكن ذلك المنصوب ظرفا او شبهه فيجوز بلا قبح نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك لانه اتساعهم في الظرف وما يشبهه ولا يمتنع هنا اي في هذا الباب تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه ان ظهر الاعراب نحو كان اخاك زيد ولم يكن خيرا منك احد فان خفي الاعراب نحو كان اخي صديقي • وجب كون المقدم الاسم والموخر الخبر هذا هو المعروف وقد اجاز الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان تلك خبرا ودعواهم اسما والعكس وقد يخبر هنا اي في باب كان وفي باب ان بمعرفة عن نكرة اختيارا لا اضطرارا كقول حسان رضي الله عنه شعر

• كان سبيئة من بيت راس • يكون مزاجها عسل وماء •

وكقول القطامي شعر قفي قبل التفرق يا ضباعا •

• ولا يك موقف منك الوداعا • كذا استشهد المص قال وليس بضرورة لتمكن الاول من رفع مزاجها على تقدير ان كان شانية وتمكن الثاني من ان يقول موقفي بالياء وهو جار على طريقته في تفسير الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة واما باب ان فاحتج فيه بحكاية سيبويه

ان قربا

ان قريبا منك زيد وتعسف ابو حيان فقال قريبا ظرف واسم ان ضمير شان محذوف مثل ان بك زيد ماخوذ وانشد المص للفرزدق شعر

• وان حراما ان اسب مجاشعا • باباى الشم الكرام الخضارم •

ولا حجة لابي حيان في هذا وقد يقال ان اراد المص النكرة المحضة فلم يشك ان قريبا منك ولا يك موقف منك لانهما موصوفان وان اراد النكرة غير المحضة فليس ذلك بقليل ومنه ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقد يمنع انتفاء القلة من هذا النوع بالنسبة الى غيره قلت فينبغي ان يقال مراده مطلق النكرة فلا يرد عليه ما ذكر فتامله فصل يذكر فيه بعض احكام الخبر في هذا الباب وامور يختص بها بعض افعاله يقترن بالا اي الاستثنائية الخبر المنفي بحرف نحو ما كان زيد الا قايما او بفعل نحو ليس زيد الا قايما فان اصلهما قبل دخول حرف الايجاب ما كان زيد قايما وليس زيد قايما فالخبر في الاول منفي بحرف وفي الثاني بفعل فلما قصد ايجابهما دخلت عليهما الا قال ابن قاسم ويدخل في الخبر ثاني مفعولي ظننت نحو ما ظننت زيدا الا قايما وثالث مفاعيل اعلم نحو ما اعلمت زيدا فرسك الا سابقا قلت الظاهر ان مراده بالخبر ما يقع خبرا للافعال الناقصة لانها هي المتحدث عنها في هذا الباب فلا يدخل ما ذكره والمنفي في قولنا كان زيد لا يقوم جزء الخبر لا مجموعه اذ مجموع الخبر هو لا يقوم وليس بمنفي فلا يدخل تحت عبارته ان قصد ايجابه اي ايجاب الخبر هو قيد مستغنى عنه بالعيد في مثل قولك بدخل حرف الاستفهام ان قصد الاستفهام ثم ذلك يغني عن القيد الاتي اذ لا يقصد ايجاب غير القابل وكان قابلا للايجاب احترازا من نحو ما كان مثلك احد فلو قرنته بالا امتنع لانه لا يقع في الايجاب ولا يفعل ذلك اي الاقتران بالا بخبر برح واخواتها وهي زال وانفك وفتي وفتا وافتا ووني ورام مرادفتها وكان حق المص ان يعطف هذا بالفاء لا بالواو فيقول فلا يفعل لانه حكم مسبب عن الاول لان نفيها ايجاب من حيث المعنى والاستثناء المفرغ لا يكون الا في المنفي ونحوه في الاثبات حيث يصح المعنى وكلاهما منتف في مثل ذلك الا ترى انك اذا قلت ما زال زيد الا عالما لم يكن ثم نفي من جهة المعنى ولا وجه لصحة الكلام لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا صفة العلم وما ورد منه بالا ماول كقول

ذي الرمة شعر حراجيج ما تنفك الا مناخة • على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا •
وافترق الناس في الكلام على هذا البيت فمنهم من اخلد الى العجز في تاويله وتعلل
بقول الاصمعي ذو الرمة لا يحتج بشعره فاقدم على تخطيته غير مبال بذلك الجمهور
على الاحتجاج بكلامه وعلى هذا فمنهم من خرج البيت على زيادة الا وهو راي ابي
الفتح ابن جني قال ابن قاسم وهو ضعيف لان الا لم يثبت زيادتها قلت
قد جوزه الواحدي في البسيط في قوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا
دعاء ونداء وانشد عليه الفرزدق شعر هم القوم الا حيث سلوا سيوفهم
وضحوا بلحم من محل ومحرم • وخرجه ابن خروف وابن عصفور والمص على
ان ينفك تامة بمعنى ما ينفصل عن التعب الا في حال اناختها على الخسف
وهو حبسها على غير علف يريد انها تناخ معدة للسير فلا ترسل من اجل
ذلك الى المرعى قال ابن قاسم واو نرمي بفتح الواو وسكون الياء للضرورة قلت
احسن منه ان تجعل او عاطفة ونرمي عطفا على مناخة نحو قوله تعالى صافات
ويقبضن وخرجه اخرون على ان تنفك ناقصة خبرها على الخسف ومناخة
حال وفيه ضعف اما على تقدير ان يكون عامل الحال ينفك فمن وجهين احدهما
ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا
والثاني ان ما قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى
منه كما يجي في بابه واما على تقدير ان يكون عامل الحال على الخسف فمن ثلاثة
اوجه احدها ان المفرغ في الاثبات قليل لما مر والثاني ان عامل الحال يكون
الظرف المتاخر عنه وفيه ضعف والثالث ان المتعلق اذن يكون متقدما
في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجيزه البصريون وسياتي ان شاء الله تعالى و
يقال انه لما عيب على ذي الرمة قال انما قلت الا مناخة ولا كل الشخص واليه
ذهب الكسائي كذا قال نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية وتختص ليس
بكثرة مجي اسمها نكرة محضة كقوله شعر كم قد رايت وليس شي باقيا •
من زاير طرق الهوى ومزور • قال ابن قاسم وانما اختصت بذلك لانها
للنفي وهو من مسوغات الابتدا بالنكرة قلت النكرة في مثله عام لا تمييز
نكرة محضة و تختص بجواز الاقتصار عليها اي على الاسم دون قرينة
تزيد على كونه نكرة عامة حكى س ليس احد اي هنا واقتران خبرها
بواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله شعر
ليس شي الا وفيه اذا ما • قابلته عين البصير اعتبار •

ومنع

الكراس الثالث وعشرون من شرح التسهيل للدماميني

131

ومنع ذلك بعضهم وتاول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال او على زيادة
الواو ويشاركها في الاول وهو مجي الاسم نكرة محضة كان بعد نفي كقوله شعر
اذا لم يكن احد باقيا • فان التاسي دوا الاسى • او شبهه اي شبه النفي
كقوله شعر ولو كان حي في الحياة مخلدا • خلدت ولكن لا سبيل الى الخلد •
ويشاركها كان ايضا في الثالث وهو اقتران الخبر بالواو وان كانت جملة
تامة موجبة بالا في بعد نفي كقوله شعر ما كان من بشر الا ومنيته •
محتومة لكن الاجال تختلف • وانما لم يقل هنا او شبه نفي لان الا لا تقع
لو في التفريغ وقد يقال اذا ثبت ان كان مشاركة لليس فيما ذكر فاين ما
ادعاه المص من الاختصاص بليس وجوابه ان الاختصاص الثابت ليس غير
مشروط فيه بعدم شي وجواز ذلك في كان مشروط بتقدم نفي او شبهه في
الاول وتقدم نفي في الثالث او يقال انفردت ليس باجتماع الامور الثلاثة
لا بكل واحد منها ومما شابهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية في
الواو مطلقا اي سوا كان الفعل كان او غيرها تقدم نفي او شبهه في الاول
جاز الا او لم يجي كقوله شعر وكانوا اناسا ينفحون فاصبحوا •
واكثر ما يعطونه النظر الشزر • وقوله شعر فظلوا ومنهم سابق دمعه له •
واخر يثني دمعة العين بالمهل • في الخبر مقرونا بالواو بعد اصبح في الاول
وظل في الثاني مع الايجاب المحض وهذا انما اجازه الاخفش واما غيره من
البصريين فلا يعرف ذلك ولا حجة في البيتين لاحتمال اصبح وظل فيهما
للتمام وتجعل الجملة حالية او يقال هما ناقصان والخبر محذوف وتختص
كان الاتية بصيغة الماضي وهي الملفوظ بها فليست كان هنا بمعنى لفظها في
قوله ويشاركها في الاول كان فان تلك لا يراد بها خصوصية الماضي
فتختص كان هذه وهي الماضية من حيث هي لا الناقصة بخصوصيتها او
من جملة الخصايص الزيادة والزيادة قسيمتها لا قسم منها فعلم ان المراد
وتختص هذه اللفظة بكل واحدة من الخصايص التي تذكر لا باجتماعهن
فلا يشاركها غيرها في شي منهن لا بشرط ولا بغير شرط بمرادفة لم يزل
كثيرا فتفيد الدوام والاستمرار نحو وكان الله على كل شي قديرا وفيه نظر
اذ لا ترادف بين فعل ومجموع فعل وحرف وانما لم يمكنه ان يفسرها بما
دام لان نقصانها مشروط بتقدم ما الظرفية فان قال بمرادفة ما دام فتكون
ناقصة في تاويل المفرد وايضا فعليه الاشكال السابق وان قال دام فلو

تكون ناقصة والذى يظهر ان يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها لاسمها
ولا تكون المرادفة البتة قال المص الاصل فى كان ان يدل بها على حصول ما
دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لازلية ولا لانقطاع كغيرها من الافعال
الماضية فان قصد الانقطاع ضم الى الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا
نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قلت وكذا اذا قصد الاستمرار
فلا بد من دليل يقام عليه والحاصل ان كان لا تدل على احد الامرين بل ذلك
الى القرينة قال ابو حيان واكثر النحاة قايلون بان كان تقتضى الانقطاع
كساير الافعال الماضية من يقل حقيقة المضى لم يشك فى الدلالة على الانقطاع
فيما قالوه نظر و تختص ايضا لفظة كان بجواز زيادتها اى مجردة عن معمول
بدليل قوله بعد وكان مسندة وسطا باتفاق نحو ما كان احسن زيدا
وكقول ابى امامة رضى الله تعالى عنه او نبى كان ادم صلوات عليه
وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس واخرا على راى ذهب اليه الفرا
فتقول عنده زيد قايم كان والصحيح المنع لان الزيادة على خلاف
الاصل فلا تستعمل الا فيما اغنيا استعمالها فيه من زيادتها مؤخرة
لم تسمع وقد علمت ان كلام المص مقتض لان كان الزايدة لا مرفوع
لها وهو راى الفارسى قال لانها تشبه الحرف الزايد فلم يبال
بخلوها من الاسناد لانها قد زيدت بين على ومجرورها فلو نوى
معها مرفوعها لزم الفصل بجملة بين الجار والمجرور ولا نظير له
وذهب السيرافى والصيمرى الى انها رافعة لضمير المصدر الدالة هى
عليه اى كان هو اى الكون وعلم من كلام المص ان منع زيادتها صدرا
محل وفاق وقد اطلق قوم منهم الجوهرى الزيادة عليها فى مثل
وكان الله غفورا رحيما مع نصبها وعملها فى الاسم والخبر وربما
زيد اصبح وامسى كقولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وهو
عند البصريين نادر لا يقاس عليه ومضارع كان كقول ام عقيل بن ابى
طالب شعر انت تكون ماجد نبيل • اذا تهب شمال بليل •
فان قلت فهذه الفاظ شاركت كان فى زيادتها فما وجه الاختصاص
قلت الجواز قياسا فانه لا يثبت الا لكان واما زيادة هذه الافعال
فانما وقعت على سبيل الندور وليست من مواقع القياس فى شىء وكان
مسندة الى ضمير ما ذكر كقول الفرزدق • شعر

فكيف

• فكيف اذا مررت بدار قوم • وجيران لنا كانوا كرام •
فزادها بين الصفة والموصوف قال المص ولا يمنع من زيادتها اسنادها
الى الضمير كما لا يمنع من الغاء ظن اسنادها فى نحو ظننت زيد قايم هذا منه
انتهى وهو مذهب الخليل ايضا ثم من الناس من فهم من هذين
الاماميين الزيادة على حقيقتها ومنهم من فهمها على غير ذلك فقال اراد انه
لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هولاء القوم كانوا جيرانه
فيما مضى وانه قد فارقهم فجى بكانوا لتاكيد ما فهم من المعنى قبل دخولها
والذاهبون الى الاول ادعوا ان مجموع كانوا زايدة كما ذكره المص وقال
الفارسى الضمير المتصل تاكيد للضمير المستتر فى لنا وكان لا عمل لها فى الضمير
وقال ابن جنى الضمير المتصل وقع موقع المنفصل وهو مبتدا خبره قوله
لنا لكن لما اتصلت به كان اعطى اللفظ حقه فاتصل به وقال ابن عصفور
الاصل وجيران لنا هم كرام فلنا فى موضع الصفة وهم فاعل بلنا
ثم زيدت كان الى جانب هم فاتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه للضرورة
كما اتصل فى ان لا يجاورنا الاك ديار • مع انه حرف وهذا احرى لانه
فعل قلت ولا ادرى ما الذى دعا الكل الى هذا التكلف مع امكان ان
تكون كان ناقصة والضمير المتصل بها اسمها ولنا خبرها تقدم عليها
ولا غبار عليه او زيدت كان غير مسندة الى شىء بين جار ومجرور كقوله
شعر سراة بنى بكر تسامى • على كان المطهمة الصلاب •
وبعضهم يقوله بين على ومجرورها وذلك لانه محل السماع ووجه ما قاله
المص ان الشذوذ لم يكن لكون الجار على بل لكونه جارا فى الجملة وهو لا يحتمل
الفصل وتختص كان ايضا بعد ان الشرطية ولو الشرطية بجواز
حذفها مع اسمها ابقاء خبرها لما سنذكره ان كان اى اسمها ضمير
ما علم من غايب كقوله شعر قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا •
• فما اعتذارك من قول اذا قيلا • اى ان كان هو اى ذلك المقول
اطلبوا العلم ولو بالصين التقدير ولو كان هو اى العلم بالصين او
حاضر كقولك لا رحلن ان راكبا وان راجلا اى ان كنت وكذا
قولك لاطلبن العلم ولو غنيا ولو فقيرا اى ولو كنت وذكر المص الغايب
والحاضر تنبيها للضمير المعلوم ولم يذكر ذلك شرطا اذ لا ضمير الا وهو
حاضر او غايب وكان ينبغى تقديم الحاضر فى الذكر فان يحسن مع كان

المحذوفة بعد ان دون لو تقدير فيه او معه او نحو ذلك جاز
رفع ما وليها اى ولو ان نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
اى ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير والمرء مقتول بما قتل به ان
سيفا فسيف اى ان كان معه او فى يده او عنده سيف فالمقتول
هو به سيف وهذا لا شك فى جواز تقديره من حيث الصناعة فى الجملة
واما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان
فى عملهم خير وان كان معه او فى يده او عنده سيف معنى غير
مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا
لا ان لهم اعمالا وفى تلك الاعمال خير ولا ان صحبته او فى يده او بحضرته
وقت القتل سيف وقد يدفع هذا بانه على التجريد فيكون نحو ان كان فى
عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى
انها نفسها دار الخلد وفيه ايضا ضعف من جهة اللفظ لان حذف
كان مع خبره الذى هو فى صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير لا
سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو جزؤه
ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا وتقدير التامة وان كان مما ينتفى به كثرة
المحذوف ضعيف كما سياتى والا يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصبه
اى نصب الاسم الاول الواقع بعد ان نحو اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا
فانا راجل وربما جر الاسم المذكور مقرونا بان لا او بان وحدها
ان عاد اسم كان المجرور بحرف نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اى ان كان قتل بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس
مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى الا يكن المرور بصالح فالمرور
بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار
بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد ولا يسوغ القياس
عليه فلا يقال الخير الا ما سمع هذا مذهب س ونص المص على اطراده
وسياتى فى حروف الجر ويجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب ان
المذكورة خبر مبتدأ او لحن جعله خبر كان او مفعولا بفعل لايق
او حالا بجعل الاسم الواقع بعد الفاء فى قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير خبر المبتدا محذوف والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم

خير ويمكن ان يجعل مفعولا لفعل يليق بالمحل فيقدر فهم يجزون خيرا
ويمكن ان يجعل حالا فيقدر فهم يلقون الجزاء خيرا لكن الاول اولى لشياع
اضمار المبتدا بعد الفاء وكثرته وقلة المحذوف اذ هو مفرد بخلاف التقديرين
الاخيرين وكان الاولى بالمص ان يقول اولحن نصبه ونصبه مفعولا اولى
من نصبه حالا وهذا اولحن نصبه خبرا ووجه ذلك ان اضمار كان الناقصة
بعد غير ان ولو قليل وان وجه المفعول اقل تقديرا من وجه الحال وانما كان
ما ذكرناه اولى لوضاحته بان الرفع ارجح من النصب وبيان الارجح من
وجه النصب ثم اعلم ان المص رحمه الله تعالى جرى على عادة كثير من النحاة
فى تعبيرهم عن الفاء الواقعة فى مثل ان جاء زيد فهو محسن بانها جواب
الشرط وفيه تسامح اذ الفاء ليست الجواب قطعا وانما هى رابطة الجواب
فثم مضاف محذوف ترك لظهور المراد واضمار كان الناقصة قبل
الفاء اولى من اضمار التامة فتقدير ان كان فى عملهم خير اولى من تقدير
ان كان خير وان كان اقل لان كان التامة قليلة الاستعمال ولا
يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف
وايضا فيضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كانه اجنبى من
الاول والمعنى على تعلقه وقد ظهر ما تقدم ان فى مسئلة ان خيرا فخير
اربعة اوجه رفعهما ونصبهما والمغايرة فى الاعراب بينهما وهى صادقة
بصورتين قال الصفار احسن الاوجه نصب بعده رفع ثم رفعهما
يعنى لانك حذفت عين ما اثبت ثم نصبهما ثم عكس الاول وذكر السبب
المقتضى لذلك ولا يخفى عليك اذا تاملت ما تقدم ثم قال وكان الشلوبين
يسوى رفعهما ونصبهما لان قبح رفع الاول يقابله حسن رفع الثانى
وحسن نصب الاول يقابله قبح نصب الثانى فيتكافئان وهو الحق
لانك اذا نظرت الى الاحسنين رايت رفع الثانى خيرا من نصب الاول
لاستوائهما فى الاضمار ورجحان رفع الثانى بانك اضمرت نفس ما اظهرت
واذا نظرت الى الاقبحين رايت نصب الثانى اقبح من رفع الاول
لاستوائهما فى الاضمار وضعف نصب الثانى بانك اضمرت جملة وفى
رفع الاول لم تضمر جملة وتوضيحه ان س وصف رفعهما بانه حسن ولم
يصف بذلك نصبهما وربما اضمرت كان الناقصة بعد لدن كقوله
شعر من لدن شولا فالى اتلائها اى من لدن كانت شولا وقدره س

والجمهور من لدان كانت قال المص وتقديره ان مستغنى عنه كما يستغنى
عنه بعد مذ ومن الناس من حمل كلام س ومن تبعه على انه تفسير معنى
لا تفسير اعراب والشول هي النوق التي ارتفعت البانها واحدها
شايل والاتلاء مصدر قولك اتلت الناقة اذا ولدت فصارت ذات
تلو وبعد لد اي شبه لدن كقوله شعر ازمان قومي والجماعة كالذي
لزم الرحالة ان تميل مميلا اراد ما كان قومي مع الجماعة كذا قاله
س والتزم حذفها اي حذف كان الناقصة معوضا عنها
كلمة ما بعد ان بفتح الهمزة التزاما كثيرا كقوله شعر
• ابا خراشة اما انت ذا نفر • فان قومي لم تاكلهم الضبع •
اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس ثم حذف كان
وابدل منها ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه
واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض ولم يبد مستندا
من جهة السماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير
المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به في اللفظ فجعل منفصلا فصار
اما انت فان قلت بم ذا يتعلق الجار المقدر قلت بمحذوف
تدل عليه القرينة والمعنى لا تفخر لاجل كونك ذا عدد فانا ايضا
مشاركك في ذلك اذ قومي باقون لم تستاصلهم الازمان وابو خراشة
بضم الخاء المعجمة شاعر معروف اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة
وفاين بينهما الف ابن ندبة على وزن تمرة وهي امه والنفر عدة رجال
من ثلاثة الى العشرة والضبع السنة المجدبة وتاكلهم استعارة تبعية اي
تهلكهم بسبب الجدب شبه اهلاكها اياها بالاكل ومراده ان قومه اقويا
لم تهلكهم السنة المجدبة لما عليه من القوة والجدة وفهم ابن الحاجب
البيت على وجه اخر فقال معناه انه يمدح ابا خراشة اي انا بخير لا تاكلنا
السنون ولا يضرنا الاجل ان كنت فينا ذا نفر يعني انا بنعمة ما دمت
في نعمة وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية وجوزوا
مجي ان المفتوحة شرطية وقالوا قد قرئ ان تضل بفتح الهمزة وكسرها
والمعنى واحد وان المكسورة فيه شرطية فكذا المفتوحة وما عندهم
عوض من الفعل المحذوف قاله الرضي ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب
لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى البيت ان كنت ذا

شبهها م

عدد فلست بمفرد واما اللفظ فلمجي الفاء في هذا البيت وفي قوله شعر اما اقمت واما انت
مرتحلا • فالله يكلا ما تاتي وما تذر • فعطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت
بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف وفيه بحث ذكرناه في حاشية المغني
وبعد ان بكسر الهمزة قليلا كقول العرب افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل
غيره ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوضا منه ما الا في هذا فلو قلت اما كنت
منطلقا انطلقت كانت ما زايدة ولا يجوز اما انت منطلقا انطلقت ويجوز
حذف لامها اي لام الكلمة التي هي مضارع كان الساكنة احترازا من اللام
المتحركة جزما اي بجزمها اي سكون جزم احترازا من سكون الوقف فدخل
نحو ولم اك بغيا ونحو قالوا لم نك من المصلين ونحو فلا تك في ضيق مما يمكرون
فلم يك ينفعهم ايمانهم وسوغ هذا الحذف كثرة استعمال هذه الكلمة وشبه النون
بحرف العلة ثم الحذف مقيد بان لا يتصل بالنون ضمير احترازا من ان يتصل
بها ذلك فلا يجوز الحذف كقوله شعر فان لا يكنها او تكنه فانه •
اخوها غذته امه بلبانها • فمن ثم يتوجه على المص مناقشة في اطلاق
جواز الحذف ولا يمنع ذلك الذي ذكرناه من جواز حذف اللام الساكنة
جزما ملاقاة ساكن وفاقا ليونس وخالفوا س واختار المص
الاول مستندا الى استعمالات وقعت للعرب كذلك كقوله شعر
• لم يك الحق سوى ان هاجه • رسم دار قد تعفى بالسرر • وقوله
شعر فان لم تك المراة ابدت وسامة • فقد ابدت المراة جبهة ضيغم • وقوله
شعر اذا لم تك الحاجات من همة الفتى • فليس بمغن عنه عقد التمايم •
قال ولا ضرورة في هذه الابيات لتمكن الشاعر في الاول من ان يقول
لم يكن حق سوى ان هاجه • وفي الثاني من ان يقول • فان تكن المراة
اخفت وسامة • وفي الثالث من ان يقول • اذا لم يكن من همة المرء
برى • وانت خبير بان هذا مبني على شفا جرف هار من دعواه
في الضرورة ما تقدم مما يقتضي ان لا يثبت في كلام العرب ولو
اما دايما او غالبا وليس في كلامه ما يقتضي ان الثبوت عند ملاقاة
الساكن ارجح وقد صرح بترجيحه في الشرح قال ولذلك لم يقع
الحذف في القران نحو لم يكن الذين كفروا ولا يلي عند البصريين
كان واخواتها بالنصب على انه مفعول مقدم غير ظرف بالرفع على
انه فاعل يلي نحو كان عندك زيد جالسا وشبهه نحو كان على الفرس

ما نوى م

زيد راكبا من معمول خبرها فلا يجوز عندهم كان طعامك زيد آكلا ولا كان
طعامك ياكل زيد وانما اجازوه في الظرف وشبهه على سبيل التوسع
فيهما ولهم في ذلك عادة معروفة واغتفر ذلك بعضهم كابن السراج
والفارسي مع اتصال العامل نحو كان طعامك ياكل زيد ولا يجيز ذلك
مع انفصال العامل عن معموله نحو كان طعامك ياكل زيد والكوفيون يجيزون
كلتا المسئلتين ومااوهم خلاف ذلك كقوله شعر

قنافذ هداجون حول بيوتهم ۰ بما كان اياهم عطية عودا ۰ وقوله

شعر فاصبحوا والنوى عالي معرسهم ۰ وليس كل النوى تلقي المساكين ۰

قدره البصريون فيه ضمير الشان مستترا في الفعل فلا يكون معمول خبر
كان قد وليها في البيت الاول ولا معمول خبر ليس قد وليها في البيت
الثاني نعم يكون المقدم معمولا لخبر المبتدأ وفي المسئلة خلاف قال ابن قاسم
ابن بناني في مسئلة كان زيد آكلا طعامك اربعة وعشرون تركيبا
ستة مع تقديم كان وهي كان زيد آكلا طعامك كان طعامك زيد آكلا
كان طعامك آكلا زيد كان آكلا زيد طعامك آكلا وكلها جايزة الا
الخامس فيمتنع عند البصريين والا السادس فان بعض البصريين منعه
وبعضهم اجازه وستة مع تقديم زيد وهي زيد كان آكلا طعامك
زيد كان طعامك آكلا زيد آكلا كان طعامك زيد طعامك كان آكلا زيد
طعامك آكلا كان زيد آكلا طعامك كان وكلها جايزة عند البصريين
وستة مع تقديم آكلا وهي آكلا كان زيد طعامك آكلا زيد كان
طعامك آكلا زيد طعامك كان آكلا طعامك كان زيد آكلا
طعامك زيد كان وكلها جايزة عند البصريين الا الثاني وفي
الاول قبح للفصل بين الخبر المقدم ومعموله المؤخر وستة مع
تقديم طعامك وهي طعامك كان زيد آكلا طعامك زيد
آكلا كان طعامك آكلا زيد كان طعامك زيد كان آكلا طعامك
كان آكلا زيد طعامك آكلا كان زيد وكلها جايزة عند البصريين
ولبعض الكوفيين خلاف في بعض المسايل لا نطول بذكره ونقل
بعض المغاربة ان تقديم معمول الخبر وحده على كان واخواتها
لا يجوز ظرفا كان او غيره لكن الفصل والصحيح جوازه مطلقا
كقوله تعالى أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون انتهى فصل

في الكلام على ما الحجازية وما الحق بها وعلى مواضع تزاد فيها ان والباء
وعلى امور تتعلق بليس الحق الحجازيون وكذا التهاميون فيما حكاه الكسائي
بليس في دخالها ناسخة على المبتدأ فترفعه ويسمى اسمها والخبر فتنصبه
ويسمى خبرها ما النافية فعملت العمل المذكور وكان الاصل ان لا تعمل
كما في لغة المهملين وهم تميم قاله س وقال المص غير الحجازيين ورد بما
نقله الكسائي عن اهل تهامة من اعمالها لا مراد قياس العوامل ان تختص
بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون متمكنة لثبوتها في مركزها
وما مشتركة بين الاسم والفعل لكن الحجازيين اعملوها مع عدم الاختصاص
لقوة مشابهتها لليس لان معنيهما في الحقيقة سوا بشرط تاخر الخبر
ظرفا كان او غيره نحو ما قايما زيد وما عندك بكر وما في الدار خالد وذلك
لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع وبقاء نفيه اي
نفي الخبر لان عملها انما كان لاجل النفي الذي شابهت به فكيف تعمل مع
زوال المشابهة بانتقاض النفي وفقد ان لانها تشابه ان النافية
لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما نحو ما زيد الا منطلق و
يحتمل انما منعت ان العمل لوقوع الفصل بين ما ومعمولها بغير الظرف
وهذا الشرط ذكر المص انه متفق عليه وليس كذلك بل نقل غيره عن
الكوفيين انه لا يشترط وانشد يعقوب شعر

بني غدانة ما ان انتم ذهبا ۰ ولا صريفا ولكن انتم الخزف ۰

وعدم تقدم غير ظرف او شبهه من معمول الخبر فلو تقدم معمول الخبر
وهو غير ظرف او شبهه بطل العمل كقوله شعر وقالوا تعرفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى انا عارف ۰ فلو كان معمول الخبر ظرفا او شبهه
جاز تقديمه مع بقاء العمل تقول ما عندك زيد جالسا وما في الدار
عمرو قايما وذلك للتوسع فيهما لما مر وان المشار اليها في قولنا
وفقد ان زايدة كافة لما عن العمل لا نافية مؤكدة لما خلافا للكوفيين
قال المص وما زعموه من ذلك مردود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية
مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار ما قال الراجز شعر

لا ينسك الاسى تاسيا ۰ فما ما من احد معتصما ۰ والثاني
ان العرب قد استعملت ان زايدة بعد ما الاسمية الموصولة نحو

المصدرية النوقيتيه لشبهها في اللفظ بما النافيه فلو لم تكن المقترنة
بما النافيه زايده لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ **وقد تزاد**
ان **قبل صلة ما الاسمية** كقوله **شعر** يرجى المرء ما ان لا يراه
وتعرض دون ادناه الخطوب **وما الحرفية** كقوله **شعر**
ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد
وقد تزاد ان ايضا **بعد الا الاستفتاحيه** كقوله **شعر**
الا ان سرى ليلى فبت كئيبا احاذر ان ينأى النوى بغضوبا
وتزاد ايضا **قبل مدة الانكار** سمع س رجلا من العرب يقال له
اتخرج ان اخصبت البادية أانا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف
ذلك وسياتي فيه كلام في باب الحكاية ان شا الله تعالى **ولبس النصب**
بعدها لسقوط با الجر خلافا للكوفيين فانهم زعموا ان ما لا عمل
لها وان ما بعدها مبتدا وخبر ونصب الثاني بنزع الخافض وهو با
الجر وليس بشي فان الباء زائدة فاذا لم تثبت لم نحكم بزيادتها وايضا
ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار
ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب
ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه فنصب المجرور محلا
اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر وهذا
مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس كما كان
مع ان وان **ولا يغني عن اسمها** اي اسم ما **بدله موجب خلافا**
للاخفش فانه اجاز في نحو ما احد قايما الا زيد حذف اسم ما والاستغنا
عنه ببدله الموجب بالا فتقول ما قايما الا زيد قال المص ومثل هذا
لو سمع من العرب لكان جديرا بالرد لان المراد منه مجهول لاحتمال ان
يكون اصله ما كان قايما الا زيد وحكى غير المص جواز هذه المسئلة عن
الاخفش على وجه اخر فادعى ان الا داخلة على اسم ما والمنصوب المتقدم
خبرها وهو ايضا مردود بما فيه من اعمال ما غير مستكملة لشرط الاعمال
مع ان هذا التركيب لم يسمع **وقد تعمل ما متوسطا خبرها وموجبا**
بالا وفاقا لس في الاول وليونس في الثاني فيجوز ما قايما زيد
وما زيد الا قايما فاما ما نسبه المص الى س فهو محكي عن الجرمي وزعم
انه لغة وحكى ما مسيئا من اعتب مسيئا **رفعت ولا يجوز ان**

بلغ

يكون مقدما والذى قاله س واذا قلت ما عبد الله منطلق وما مسى
من اعتب رفعت ولا يجوز ان يكون مقدما مثله مؤخرا الا انه لا يجوز انا
اخوك عبد الله على حد قوله ان عبد الله اخوك لانها ليست بفعل وهذا نص
صريح في المنع ثم انه شبهه بشي لا خلاف في منعه ثم قال وزعموا ان بعضهم
قال وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ثم قال وهذا لا يكاد يعرف فهذا
شي لم يحكه س عن العرب وانما قال وزعموا فحكاه عن غيره ثم نفى معارضة
عرفانه على حد قوله تعالى لم يكد يراها والقولان عن الفرا وزعم ابن عصفور
الجواز ان كان الخبر ظرفا او جارا او مجرورا فيكون بمنزلة باب ان وقال
ابن معط في واذا ما مثلهم بشر قيل ان مثلهم ظرف وقد وجدت لذلك شاهدا
في كلام الله تعالى قرى شاذا انكم اذا مثلهم اي في منزلتهم وفي مثل حالهم
وكذا التقدير في البيت اي ما في مثل رتبتهم بشر ولا يقال في القراة الشاذة
انها مما وجد في كتاب الله تعالى اذ لا يثبت كتاب الله تعالى الا بالقاطع ولا
دليل في القراة لجواز البنا للاضافة مثل الى المبني لكن المص ينازع في ذلك
واما مسئلة يونس فقد استشهد عليها بعضهم بقول الشاعر
وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا
والمص بقول الاخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا
وحكى ابن قاسم عن المص انه قال ان الاستشهاد بهذا اقوى من الاستشهاد بالبيت
الاول فان قلت ما وجه ذلك قلت سلامة الثاني من الاحتمال الذي
يتطرق الى الاول وذلك لامكان تقدير مضاف حذف عنه قوله منجنونا
وحصل معذبا مصدرا ميميا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون
وما صاحب الحاجات الا يعذب تعذيبا فهو مثل قولك ما زيد الا سيرا
وهذا مفقود في الثاني فان قلت بل هو موجود فيه اذ نكالا مصدر
فيكون التقدير وما حق المذكور الا ينكل نكالا وقد قدره ابن قاسم
كذلك قلت ليس الامر كما تخيله فان المصدر في البيت الاول لا يصح الاخبار
به عن المسند اليه فيه اذ الدهر ليس نفس الدوران ولا صاحب الحاجات
نفس التعذيب فمن ثم احتيج تقدير الناصب للمصدر تصحيحا للاخبار
واما في البيت الثاني فيصح الاخبار بالمصدر عن المسند اليه وهو الحق
اذ لو قلت حق زيد النكال صح وتقدير نصبه بالفعل على الوجه الذي

قدر تحضير مثات اذ لا يجوز ان تقول حق زيد ينكل فان ذهب الى تقدير
ان لتصحيح الحمل لزم حذف الموصول وبقاء معمول الصلة وهو محذور
هذا اوجه ما قاله المص فيما ظهر لى والله سبحانه هو العليم **والمعطوف
على خبرها ببل ولكن موجب** لانهما للاثبات بعد النفى فتزول علة العمل
وهى النفى **فيتعين رفعه** على انه معطوف على محل خبرها لانه لما بطل معنى
النفى فى المعطوف صار كانه معطوف على اسم غير معمول للنفى واذا قدر
الاول غير منفى باعتبار هذا المعطوف فمحل الاول بالنسبة الى هذا المعطوف
رفع لوجوب رفعه عند عدم النفى وقال عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف
اى ما زيد قايما بل هو قاعد وقضية هذا الكلام ان لا يكون المسئلة مما
نحن فيه اى من باب عطف المفرد على المفرد قلت وهذا هو الذى جزم به
ابن قاسم ولم يذكر سواه فانه قال وارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف
وتسميته معطوفا تسامح واقتصر على ذلك وقال بعضهم هو معطوف
على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما تنفصل عن العمل فتوهموا
ان الاول مرفوع قلت اذا انفصلت ما عن العمل لم يكن الخبر الا خبر مبتدا
محذوف محقق فلا يقال ح هو خبرها ولا نسلم ان خبر ما يقع مرفوعا ابدا ثم
العطف على التوهم ليس بمطرد ولا فى سعة الكلام قال المص وقياس
قول يونس ان لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن يعنى ان يونس لا
يرى ابقا النفى شرطا فى عمل ما الا تراه اجاز اعمالها مع انتقاض النفى
بالا كما تقدم وقياس اجازة المبرد فى بل العاطفة ان تكون ناقلة معنى
النفى الى ما بعدها فى مثل ما قام زيد بل عمرو اى بل ما قام عمرو بان يصح
ما زيد قايما بل قاعدا ويختلف المعنى باعتبار النصب والرفع **ويلحق بها**
اى بما اخت ليس **ان النافية فتعمل عملها قليلا** وعلى ذلك اكثر
الكوفيين وذهب اليه ابن السراج وابو على الفارسى وابن جنى ومنعه
اكثر البصريين واختلف النقل فيه عن س والمبرد واختار المص القول
بالاجازة لمشاركتها لما فى المعنى الذى عملت بسببه وهو مشابهة ليس
ما ولثبوت السماع باعمالها فقد ثبت انها لغة اهل العالية قالوا ان ذلك
نافعك ولا ضارك بالنصب وان احد خيرا من احد الا بالعافية وقال اعرابى
ان قايما يريد ان انا قايما فحذف همزة انا اعتباطا وادغم النون فى النون
وقرا سعيد بن جبير فيما حكاه ابن جنى ان الذين تدعون من دون الله عبادا

امثالكم

امثالكم وتوهم ابو حيان وكثير ممن تلا منوه ان هذه القراة مخالفة للقراة المشهورة بتشديد
النون ورفع عباد وامثالكم اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين من دون الله
للمخاطبين ومقتضى قراة ابن جبير نفى المماثلة وليس ما توهموه بصحيح
لامكان جعل المماثلة فى القراة المشهورة باعتبار العبودية اى ان هولاى الذين
تدعونهم اليه مماثلين لكم فى كونهم مربوبين منتسبين بسمة العبودية الى ان هو الله
لله والمماثلة المنفية فى الاية الاخرى باعتبار الانسانية اى ليس هولاى الذين
تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم من الانسانية اذهم جماد وانتم
عقلا فلكم عليهم علو فى المرتبة فكيف تعبدونهم وتتخذونهم الهة وهم دونكم
ومما استشهدوا على اثبات هذه اللغة قول الشاعر

• ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين • وقول الاخر

شعر ان المرء ميتا بانقضاء حياته • ولكن بان يبغى عليه فيخذلا •

ويلحق ايضا بما اخت ليس فى العمل المذكور **لا كثيرا** ونوزع المص فى دعوى
الكثرة فان الامر بالعكس بل لو ذهب ذاهب الى ان لا لا تعمل عمل ليس لكان
حسنا اذ لا يحفظ ذلك فى نثر اصلا ولا فى نظم سوى قول الشاعر **شعر**

• تعز فلا شئ على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا • وقول الاخر

شعر نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل • فبوئت حصنا بالكماة حصينا •

والمص انشد ابياتا اخر لكنها محتملة للتاويل وعلى الجملة ففى اعمال لا عمل
ليس ثلاثة اقوال الجواز وهو مذهب سيبويه ومن وافقه والمنع واليه
ذهب الاخفش والمبرد والثالث انها عاملة فى الاسم رفعا جميعا فى موضع
الابتدا ولا تعمل فى الخبر اصلا حكاه ابن ولاد عن الزجاج وسماع نصب
الخبر يبطله كما يبطل مذهب القايلين بالمنع مطلقا والنزاع انما هو فى دعوى
الكثرة **ورفعها معرفة نادر** كما فى قول النابغة الجعدى **شعر**

• وحلت سواد القلب لا انا باغيا • سواها ولا عن حبها متراخيا •

قال المص والقياس عندى على هذا سايغ قلت هذا مع اعترافه بالندور
مشكل قال وقد قاس عليه المتنبى فى قوله **شعر**

• اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى • فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا •

وقد اجاز ابن جنى اعمال لا فى المعرفة ذكر ذلك فى كتاب التمام هذا كلام المص
والما نعون تاولوا بيت النابغة الجعدى بحذف فعل وخبر اى لا ارى
باغيا بالبنا للمفعول ثم حذف الفعل فانفصل الضمير النايب عن الفاعل

ثانه
معرفة نادر

او التقدس لا انا ارى باغيا وعليها فنصب باغيا على الحال لا على انه خبر لا فلا دليل فيه وقد ذكر المص هذين الدليلين في شرح الكافيه واشار اليهما فيها **وتكسع** لا النافيه اي يوتى في اخرها بالتاء اما التانيث اللفظ كما في ربت وثمت وعلى هذا فهي ساكنة في الاصل لكنها حركت لالتقاء الساكنين واما للمبالغة في النفي كما قاله الرضي وعليه فهي متحركة في الاصل لا ساكنة قلت لها اعني الوجهين كونها بحسب الاصل ساكنة او متحركة وقفهم عليها بالتاء وبالهاء قال الرضي وجهة الزيادة في ليت مشابهتها في اللفظ لليس اذ صارت على عدد حروفها ساكنة الوسط **تختص** حين كسعها بالتاء وصيرورة اللفظ لات **بالحين** قال الفرا ولا تتعدى هذه اللفظة وهو ظاهر قول س وقال الفارسي وجماعة بل تعمل ايضا فيما رادف الحين واليه ذهب المص ولذلك قال **او مرادفه** كالساعة والوقت والاوان كقوله **شعر** ندم البغاة ولات ساعة مندم • والبغي مرتع مبتغيه وخيم **مقتصرا على منصوبها بكثرة** كقوله تعالى ولات حين مناص بالنصب **وعلى مرفوعها بقلة** كقراة بعضهم ولات حين بالرفع ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا **وقد تضاف اليها حين لفظا** كقوله **شعر** وذلك حين لات اوان حلم • ولكن قبلها اجتنبوا اذاتي • وفي اطلاق القول بان لفظ حين اضيف الى لات مسامحة وانما هو مضاف الى الجملة المصدرة بلات **او تقديرا** كقوله • تذكر حب ليلى لات حينا • اي حين لات حينا فحذف الحين الاول وسهل حذفه ذكر الحين الثاني ورد بالاستغناء عن هذا التقدير اذ يصح المعنى بقوله • تذكر حب ليلى لات حينا اي ليس الحين حين تذكر قلت وقد يوجه بان جملة لات لم تقع بحسب الاستقراء الا في موضع نصب على الحال وهو الشايع او في موضع خفض حيث يضاف اليها الحين ولا جايز ان تجعل الجملة حالية لعدم الرابط سواء جعلتها حالا من الفاعل او المفعول في قوله تذكر حب ليلى فتعين تقدير حين ليوقف على لات حقها الثابت لها في الاستعمال ومن ادعى انه تستعمل خارجة عن الوجهين فعليه اثباته ولو بشاهد واحد ولن يجده فيما اظن **وربما استغني مع التقدير للحين عن لا بالتاء** كقوله **شعر**

• العاطفون تحين ما من عاطف | والمطعمون تحين ما من مطعم •

المراد حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا اولى من قول

من قال المراد العاطفون بها السكت ثم اثبتها وابدلها تا كذا قال المص ونظير حذف لا قوله تعالى تالله تفتو وهو كثير الا انه هنا ضعيف لان فيه حذف الحرف الناسخ وبقا معموله ولان اجحافا بحذف شيئين وكان الذي سهل ذلك ان القاعدة ان المرفوع بالفعل انما يحذف تبعا لحذف عامله والفعل اصل في العمل فلما كان المرفوع محذوفا سهل حذف الرافع ليصير بتلك المنزلة كذا قال ابن هشام وفيه نظر وبعضهم يزعم ان التا مزيدة مع الحين لا في هذا البيت على الخصوص بل هو جوابه في قوله تعالى ولات حين مناص وهو منقول عن ابي عبيدة وتبعه ابن الطراوه واستضعفه الرضي لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات حين ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا **وتهمل لات على الاصح ان وليها هنا** بفتح الها كقوله **شعر** حنت نوار ولات هنا حنت • وبدا الذي كانت نوار جنت • قال المص فلا عمل للات في هذا وشبهه ولكنها مهملة وهنا في موضع نصب على الظرفية والفعل بعدها صلة وان محذوفة وان وصلتها في موضع رفع بالابتدا والخبر هنا كانه قال ولا هنالك حنين كذا قال ابو علي انتهى فان قلت هنا ظرف زمان بمعنى الحين فلم لا تجعل لات عاملة فيه كما نقل عن ابي علي في احد قوليه والمعنى حنت نوار وليس الوقت وقت حنينها ولا حاجة مع هذا الى تقدير ان المصدرية اذ اسم الزمان يضاف الى الجملة من غير تقدير لات وذلك نحو هذا يوم لا ينطقون قلت يلزم عليه اضافة اسم الاشارة وهو محذور فانظر ما ذا يصنع ابو علي في احد قوليه ان لا عاملة على ان الرضي صرح بان هنا ظرف زمان مضاف الى حنت فان كان مع التزام انه اسم اشارة فمشكل وان كان مع ادعاء تجرده عن الاشارة فيحتاج الى ثبت فتامله **ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم** حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك ثم ذكر له ذلك فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الاحمر اذهبا الى المهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته فلم يفعل واخبرا ابا عمرو وعيسى عنده فقال له عيسى بهذا فقت

الناس ولا ضمير في ليس خلافا لابي علي فانه جوز ان يكون في ليس
ضمير الشان ولو كان كما قال لما وقعت الا بعد الجملة الاسمية اذ هي الخبر
وكان يقال ليس الا الطيب المسك وجوابه بان الا قد توضع في غير
موضعها نحو ان نظن الا ظنا ونحو وما اغتره الشيب الا اغترارا اي
ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره اغترارا الا الشيب لان الاستثنا المفرغ
لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفايدة فيه ممنوع بان الا ثم
اثر توكيدي بل هو نوعي على حذف الصفة الا ظنا ضعيفا والا اغترارا
عظيما وخرج ايضا على ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود
وان المسك بدل من اسمها قاله الرضي ويشكل ذلك بلزوم حذف
خبرها بلا سادّ مسده ولم يثبت لزوم حذف الخبر في مثله وخرج ايضا
لا الوجه الثاني ولكن الا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس
اي ليس طيب غير المسك موجودا والا في ذلك الملقب بها عند النحاة توجيه
آخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدا حذف خبره والجملة خبر ليس
والتقدير الا المسك افخره قال ابن هشام وما تقدم من نقل ابي عمرو ان ذلك
لغة تميم يرد هذه التاويلات ولا يلزم حالية المنفي بليس وما على
الاصح من المذاهب الاربعة المصرح بنقلها في ليس احدها ان النفي بها لا
يتقيد بل هي للنفي مطلقا الثاني انها لنفي الحال وقد تنفي المستقبل لان العرب
شركوا بينهما في صيغة واحدة قاله المبرد والسيرافي والصيمري وابن درستويه
الثالث انها مختصة بالحال فلو نحو ليس زيد الا قايما غدا قاله الزمخشري
الرابع انها لنفي الحال في الجملة المطلقة فان قيدت كان نفيها بحسب ذلك
القيد وهو الصحيح والظاهر ان هذه المذاهب الاربعة فيما وانت خبير
بان عبارة المص تعطي مخالفة الزمخشري قطعا ولا يفهم وراء ذلك الاختيار
قول معين من الاقوال الثلاثة الاخر فتامله وتزاد البا كثيرا في
الخبر المنفي بليس نحو اليس الله بكاف عبده وما اختها وهي الحجازية
وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل عما تعملون فان قلت لم جعلت ما
ما في الايتين حجازية لا تميمية قلت لان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا من
البا الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا فيحمل المشكوك
على المتيقن وتخصيص المص ما اخت ليس بالذكر دون لا اختها فيه
اشارة الى ان البا لا تزاد في خبر لا المذكورة وقد نص ابو السراج على

جواز

جواز زيادة البا فيه وانشد قول سواد بن قارب شعر

• وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب •

قيل ولا حجة له فيه لاحتمال ان تكون لا ملغاة ولم تكرر لا للضرورة وقد
تزاد البا ايضا بعد نفي فعل ناسخ للابتدا كقول الشاعر شعر

• وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن • باعجلهم اذا جشع القوم اعجل • وقوله
شعر دعاني اخي والخيل بيني وبينه • فلما دعاني لم يجدني بقعدد •

وبعد اولم يروا ان نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض
ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر وشبهه
قال ابن قاسم ولم يذكر المص له مثالا ويمكن ان يمثل له بما اجازه الزجاج
قال لو قلت ما ظننت ان زيدا بقايم لجاز وبعد لا التبرئة نحو لا خير
بخير بعده النار اذا لم تجعل البا ظرفية كذا قيل ومع قيام هذا الاحتمال
الظاهر لا يمكن الاستدلال به على المطلوب وبعد هل كقوله شعر

• الا هل اخو عيش لذيذ بدايم • وبعد ما المكفوفة بان نحو ما ان زيد
بقايم وبعد ما التميمية خلافا لابي علي الفارسي والزمخشري بنا منهما على ان
المقتضي لزيادة البا نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضي نفيه وربما
زيدت في الحال المنفية كقوله شعر فما رجعت بخايبة ركاب •

• حكيم بن المسيب منتهاها • وقول الاخر شعر

• كاين دعيت الى باسا داهمة • فما انبعثت بمزؤود ولا وكل •

وخالف ابو حيان في ذلك وخرج البيتين على ان التقدير بحاجة خايبة
وبشخص مزؤود اي مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رايت
منه اسدا قال ابن هشام في المغني وهذا التخريج ظاهر في البيت الاول
دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف
اصلها ولهذا قيل في وما ربك بظلام للعبيد ان فعالا هنا ليس من صيغ
المبالغة وانما هو للنسب كقوله شعر وليس بذي سيف وليس بنبال •
اي وما ربك بذي ظلم ولا يقال لقيت منه اسدا او بحرا او نحو ذلك
الا عند المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم قلت تسليمه في البيت الاول
لظهوره غير جيد لما فيه من حذف الموصوف بدون دليل عليه وقد
في تخريج البيت الثاني كذلك لان النفي انما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت
اصله اي فانبعثت بشخص غير مزؤود ولا وكل يعني نفسه بالغ في

انصافه بالشجاعة والنهضة حتى انتزع من نفسه شخصا لا ذعر عنده
ولا نكل فكيف يتم ما قاله و ربما زيدت البا ايضا في خبر ان كقول امرئ
القيس شعر وان تنأ عنها حقبة لا تلاقها • فانك مما احدثت بالمجرب •
و خبر لكن كقوله شعر ولكن اجرا لو فعلت بهين • وهل ينكر المعروف في الناس والاجر
وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء توهما كقوله شعر
• مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب الا ببين غرابها •
وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم وفي كونه مقيسا خلاف و
ظاهر كلام المص انه مقيس والذي عليه جمهور النحاة انه غير مقيس و
احترز المص بقوله الصالح للباء من نحو قولك ليس زيد الا قايما فلا يجوز
جر المعطوف عليه اصلا ويندر ذلك اي جر المعطوف على الخبر المذكور في
غير ليس وما كقوله شعر ولا كنت ذا ريب فيهم •
• ولا منهش فيهم منعل • اي وما كنت بذي ريب ولا منهش فقد جر في غير
ليس وما وهو نادر اما فعل ذلك مع ليس وما فغير نادر وقد تقدم شاهد
ليس ومثال ذلك بعدما كقول الشاعر شعر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل •
ان لم يكن للهوى بالعقل غلوبا وقد يفعل ذلك اي الجر على التوهم في
المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتصل بحيث لا يكون بين المنصوب
واسم الفاعل فاصله كقوله شعر فظل طهاة القوم من بين منضج •
صفيف شواء او قدير معجل • فعطف قدير بالجر على صفيف الذي هو
منصوب اسم الفاعل المتصل به وهو منضج على توهم الاضافة لانه قيل
من بين منضج الصفيف فعطف عليه بالجر وهذا الذي اختاره المص
هو ممنوع عند المغاربة والبيت مؤول عندهم على حذف المضاف
اي وطابخ قدير او على التقدير بمعنى الواو وانما شرط المص
الاتصال بين المنصوب واسم الفاعل لانه لو وقع الفصل بينهما امتنعت
المسئلة فلا يجوز ان تقول من بين منضج بالنار صفيف شواء و
قدير بالجر لان الفاصل رافع لتوهم الاضافة الذي كان سببا
في الجر وان ولي العاطف بعد خبر ليس او ما وصف يتلوه سببي
نحو ليس زيد قايما ولا قاعدا اخوه وما زيد قايما ولا ذاهبا اخوه اعطي
الوصف ما له مفردا فينصب او يجر على التوهم ويرفع به السببي وهو
اخوه في المثالين او جعل مبتدا وخبرا فرفعهما جميعا فتقول ولا ذاهب

اخوه ويتطابق الوصف ح والمبتدا فتقول ولا ذاهبان اخواه ولا ذاهبون
اخوتك ولك في الوصف وجه اخر وهو ان يكون مبتدا والسببي فاعلا به اغنى عن
الخبر على رايهم لاعتماده على حرف النفي وان تلاه اجنبي عطف بعد ليس اسمها
والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو فتعطف الوصف وهو
ذاهبا على خبرها وهو قايما والعاطف الاجنبي وهو عمرو على اسمها وهو زيد وان
جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور فتقول ليس زيد بقايم ولا
ذاهب عمرو وهذا مذهب الاخفش وابا سيبويه فيمنع من ذلك واستعمال العرب
يشهد للاخفش قال الشاعر شعر وليس بمعروف لنا ان نردها •
صحاحا ولا مستنكر ان تعقرا • وقد يظن ان هذا من العطف على معمولي
عاملين وليس كذلك لان جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة
كذا قال المص ويتعين رفعه اي رفع الوصف المعطوف والاجنبي مرفوع
بالفرض فيرفعان جميعا مع ما سوا نصبت خبرها او جررته بالباء لان
خبرها لا يتقدم على اسمها وكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف ح
الى عطف الجمل كقول الفرزدق شعر لعمرك ما معن بتارك حقه •
• ولا منسئ معن ولا متيسر • باب افعال
المقاربة وليس كلها للمقاربة لان منها ما هو للشروع ومنها ما
هو للترجي لكن لما كان فيها ما هو للمقاربة اطلق ذلك على الكل من باب
تسمية المجموع باسم بعض افراده منها للشروع في الفعل والتلبس باول
اجزايه طفق بكسر الفا يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن
بعضهم طفوقا وطفق بفتحها يطفق كجلس يجلس وطبق بكسر الباء
الموحدة وجعل واخذ بفتح عين الكلمة فيها وعلق بكسر اللام وهي غريبة
ومن شواهد استعمالها قول الشاعر شعر اراك علقت تظلم من اجرنا •
• وظلم الجار اذلال المجير وانشا بالهمز اوله واخره كقوله شعر
• انشات اعرب عما كان مكتوما • وذكره ابن مفلح بالهمز وبغيره و
هب على صيغة شد ورد وهي غريبة ومن شواهد استعمالها
قول الشاعر شعر هببت الوم القلب في طاعة الهوى •
• فلج كاني كنت باللوم اغريه • وقام نحو قام زيد يفعل وللمقاربة
اي مقاربة الفعل هلهل وكاد وهي اشهر افعال المقاربة يقال
كاد يكاد كيدا ومكادة كهاب يهاب هيبا ومهابة وحكى الاصمعي

باب افعال المقاربة

كودا بالواو فيكون كخاف يخاف خوفا ومخافة **وكرب** بفتح الراء وكسرها والفتح افصح **واوشك** وهو في الاصل بمعنى اسرع ويستعمل كذلك فيقال اوشك فلان في السير اذا اسرع فيه **واولى** وهو اغربها قاله ابن قاسم كقول الشاعر **شعر** فعادى بين هادية ومنها • واولى ان يزيد على الثلاث قلت الذى ينبغى التعويل عليه انها بمنزلة قارب وكذا فسرها الاصمعى وانشد عليه هذا البيت كما صرح به في الصحاح والكلام انما هو في الافعال التى قبل انها ناسخة والا فهلم جرا قارب وقرب وفي بعض النسخ والم فزاد كلمة الم قال ابن قاسم ولم يتعرض لها المص في الشرح ويمكن ان يكون منه قوله في الحديث وان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا او يلم فيكون فعلا ناقصا والخبر محذوف والتقدير او يلم ان يقتل قلت جعلها من هذه الافعال دعوى عارية عن الدليل ولا حجة في الحديث اذ الم بمعنى قرب فيكون معنى الحديث ما يقتل حبطا او يقرب من القتل هكذا قدره في الصحاح ثم لا ادرى كيف يكون الخبر المحذوف على تقدير جعلها ناقصة ما قدره من قوله بان يقتل مع انه متعلق بالفعل نفسه كما هو في مثل قولك الم فلان بالذنب اذا وقع فيه وتلبس به وهو كما ترى غير مناسب لسياق الحديث فتامله **ولرجا به** اى لرجا الفعل **عسى وحرى** بكسر الراء **واخلولق** قال ابن قاسم فهذه الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجا واغربها حرى يقال حرى زيد ان يفعل بمعنى عسى هكذا ذكر المص والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قاله ثعلب انت حرى ان تفعل وحقيق قلت اما قوله فهذه الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجا فمنازع فيه لانا لا نسلم ان شيئا من هذه الافعال الثلاثة يدل على المقاربة وانما هى دالة على الرجا ساكتة عن القرب والبعد وكلام المص يشير الى ما قلناه وانما غره انه قول ابن الحاجب افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ثم قال فالاول عسى تخريج من كلامه ان عسى لدنو الخبر على سبيل الرجا وتعقبه الرضى بما قلناه فقال عسى للطمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب.

الكراس الرابع عشر من شرح التسهيل للدماميني

اى ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى ان يشفى مريضى اى انى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل الطمع حصوله مطلقا سواء ترجى حصوله عن قرب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلنى الجنة وعسى النبى ان يشفع لى فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا واما قوله ثانيا ان المحفوظ ان حرى اسم منون فهو تابع لشيخه ابى حيان في الاعتراض على المص بذلك وهو قصور فقد نص القاضى عياض في مشارق الانوار في حرف الحا على انه يقال حرى زيد ان يفعل كذا فيستعمل فعلا وناهيك به اماما ثقة لا تنازع في عدالته وسعة اطلاعه وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وامثاله الا سوء الظن بالمعترض عليه والا فالمص من الامامة وحفظ اللغة وكثرة الاطلاع بالمحل الذى لا يدفع عنه والمسئلة نقلية فما باله يدفع كلامه فيها بهذه الاقوال الواهية نعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف **وقد ترد عسى اشفاقا** قال ابن عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقد اخذ هذا المعنى حبيب فقال **شعر** قضى الله في بعض المكاره للفتى برشد وفي بعض الهوى ما يحاذره • فكلمة بعض في مقابلة شيئا وشيئا **وتلزم هن** اى يلزم افعال هذا الباب جميعا **لفظ المضى الا كاد واوشك وجعل** فلم يلزم لفظ المضى كما ستعرفه قال ابن قاسم واختلف في تعليل عدم التصرف في عسى واخواتها فقال ابن الفتح لما قصد بها المبالغة في القرب اخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة يلزمه ذلك قلت فيه نظر يظهر مما سبق قال الرضى وانما لم تتصرف عسى لتضمنه معنى الحرف اى انشاء الطمع والرجا كلعل والانشاءات في الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل فحريت والاسمية تحرانت حر فمعنى الانشا فيه عارض وهذا وان كان لا باس به لكنه قاصر على بعض ما لم يتصرف من الافعال المذكورة **وعملها في الاصل عمل كان** اى تدخل ناسخة على المبتدا فترفعه والخبر فتنصبه ويدل على ذلك وروده مفردا منصوبا في بعض الاحيان كما سياتى **لكن التزم كون خبرها فعلا مضارعا مجردا من ان مع هلهل** وهى كلمة واحدة في افعال المقاربة **وما قبلها** وهى افعال الشروع التسعة فالافعال التى تجرد ان عن خبرها عشرة افعال وعلة

الحاق هلهل بافعال الشروع اشدية المقاربة فيه وتركيبه يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فلما كان للمبالغة في القرب لحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بدون ان نحو هلهلت اقوم وانما الزم كون الخبر فيما هو للشروع مضارعا مجردا عن ان ولم يجعل اسما ولا فعلا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان لان المضارع المجرد عن علم الاستقبال ظاهر في الحال كالامر في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قايما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما قصد في هذه الافعال حدوث مضمون خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان ومضارعا **مقرونا بان مع اولى وما بعدها** اي مع اربعة افعال اولى وهو احد افعال المقاربة وافعال الترجي الثلثة المذكورة بعدها وهي عسى وحرى واخلولق وكان ينبغي ان يسقط عسى فيقول مع اولى وما بعدها الا عسى فانه سيذكرها في قسم ذي الوجهين والعلة في افعال الترجي ان المرجو مستقبل فيناسبه حرف الاستقبال واما الترك في عسى فنادر وهو الحمل على كاد لما عكس ذلك في كاد حملا على عسى من غير ان يكون معنى الاستقبال هناك مرادا كما قيل وهو مردود بل معنى كاد يموت قارب فيما مضى ان يتاخر عنه الموت قليلا اي قارب حالة يكون الموت بعدها بقليل وهذا هو الذي اقتضى ان لا تدخل ان لانها امارة الاستقبال فذكرها موهم للتراخي اي الذي هو عكس المراد وان كان لا يلزم من الاستقبال التراخي **و** مضارعا ملتبسا **بالوجهين** المجرد عن ان والاقتران بها **في الافعال البواقي** لكن ليس الوجهان على حد سواء فلذلك قال **والتجريد مع كاد وكرب اعرف** من الاقتران كقوله **شعر** قد كان من طول البلى ان يمحصا • وقوله **شعر** • فقد كربت اعناقها ان تقطعا • وهذا عند المغاربة مخصوص بالضرورة ولم يذكر سيبويه في خبرها الا التجرد **وعسى واوشك بالعكس** فاقتران خبرها بان اعرف من تجريده منها كقول هدبة **شعر** • عسى الكرب الذي امسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب •

كذا

دكل

142

وقول الاخر **شعر** يوشك من فر من منيته • في بعض غراته يوافقها • وجمهور البصريين على ان تجريد خبر عسى من ان ضرورة وظاهر كلام سيبويه خلافه **وربما جاء خبراهما** اي خبر كاد وعسى كذا بين مراده في الشرح وليس ذلك بمنجيه من التعقب اذ لا قرينة في المتن تدل على هذا المراد بل فيه قرينة خلافه وهو قرب عسى واوشك للضمير فالمتبادر عوده الى الاقرب مذكور **مفردا منصوبا** كقول الشاعر **شعر** فابت الى فهم وما كدت ايبا • وقول الاخر **شعر** اكثرت في العذل ملحا دايما • لا تكثرن اني عسيت صايما • وهما شاذان فيقبل على تضمينهما معنى كان وقيل التقدير وما كدت اكون ايبا وعسيت ان اكون صايما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد عسى مرفوع عسى **و** ربما جاء **خبر جعل جملة اسمية** كقوله **شعر** وقد جعلت قلوص بني سهيل • من الاكوار مرتعها قريب • وعلى ذلك خرج بعضهم ما حكاه عن ثعلب من قولهم عسى زيد قايم فجعل عسى ناقصا واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر **او فعلية مصدرة باذا** كقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا وكقول الشاعر **شعر** • وقد جعلت اذا ما حاجتي نزلت • بباب دارك ادلوها باقوام • **او كلما** يعني او جملة كلما فعلية مصدرة بكلما كما جاء في الحديث البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال المصنف في التوضيح بهذا منبه على اصل متروك وذلك ان سائر افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر المبتدا كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وجملة فعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع **ونذر اسنادها** اي اسناد جعل **الى ضمير شان** ولم يقف الشارحون فيه على سماع يسندونه اليه فليطلب لذلك مثال **ودخول النفي عليها** اي على جعل كقول انس رضي الله تعالى عنه فما جعل يشير بيده الى ناحية من السماء الا انفرجت وانما الغالب دخول النافي على خبر افعال الشروع كقولك جعل الله لا يكتب وانشا لا يسكت واما افعال المقاربة فيدخل النافي عليها تارة وعلى خبرها اخرى نحو وما كادوا يفعلون لم يكد يراها ونحو **شعر** صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو • **وليس المقرون بان خبرا عند س** وذلك لان ان وما بعدها بتاويل

المصنف وقيل نزم في مثل قولك عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث عن الجثة
وانما المقرون بان عند س مفعول به منصوب على اسقاط الخافض والفعل
بمعنى قرب والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف
الجار توسعا وجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب زيد القيام
وان القايلون بان ان وما بعدها خبر يقدرون مضافا اما في الاسم
اى عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اى عسى زيد صاحب ان يخرج وفي
هذا المقدر تكلف اذ لم يظهر المضاف الذى قدروه يوما من الدهر لا في الاسم
ولا في الخبر واعتذر بعضهم بانه من باب زيد عدل وصوم وبعضهم بان
ان زايدة وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا و
الكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل
بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقف عليه فايدة
الكلام وليس هذا شان البدل قلت ولا مانع من ان يكون البدل لازما
لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد راينا بعض
التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا ولا يتقدم هنا اى
في هذا الباب الذى نحن فيه الخبر فلا يقال طفق يفعل زيد
لئلا تكثر مخالفة الاصل بجمود هذه الافعال وقد يعترض الاول بان خبر كان
يقع جملة ويتقدم والثاني بان كاد واوشك متصرفان وقد يجاب بان التزام
كون الخبر جملة خروج ثان عن الاصل ففي التقديم ثلاث مخالفات وبان
تصرف كاد واوشك ناقص اذ لا يستعمل منهما امر وقد يتوسط اى الخبر
نحو طفق يخرجان الزيدان وكاد يهلكون العصاة وظاهر كلامه ان لا فرق
في توسط الخبر بين المجرد والمقترن بان نحو عسى ان يخرجا غلاماك وفي
الثاني خلاف فاجازه المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور ومنعه
جماعة منهم الشلوبين وقد يحذف اى الخبر ان علم كقول عمير بن ضابى
البرجمي شعر هممت ولم افعل وكدت وليتني • تركت على عثمان تبكي حلايله •
وكان من خبره ان اباه ضابي بن الحارث استعار من قوم كلبا فاعاروه ثم طلبوه
فرحامهم به فرفعوه لامير المومنين عثمان بن عفان رضى الله عنه فلما دعاه
ليودب شد سكينا في ساقه ليقتل بها عثمان فعثر عليه واحضر ادبه ففي ذلك
يقول ابنا هذا اخرها ولا يخلو الاسم لكونه مخبرا عنه من اختصاص اما بتعريف
نحو فعسى الله ان ياتى بالفتح واما بغيره نحو عسى سايل ذو حاجة ان يفتح الله عليه

واستظهر

واستظهر المص بقوله غالبا على مجيئه نكرة محضة كقوله شعر
• عسى فرج ياتى به الله انه • له كل يوم في خليقته امر وقد يسند
اوشك وعسى واخلولق الى ان يفعل فتقول اوشك ان يقوم زيد وعسى
ان يخرج عمرو واخلولق ان يذهب بكر وابا هشام الخضراوى منع ذلك في
اخلولق فتغنى بفتح تاء المضارعة اى تستغنى عن الخبر وظاهر هذا
انها في هذه الحالة فعل ناقص سدت مسد جزئيه وظاهر كلام الجماعة انها
فعل تام ولا حاجة الى القول بانها استغنت عن الخبر والمص خالفهم قايلا
عندى انها ناقصة دايما اما في عسى زيد ان يقوم فظاهر واما في عسى ان يقوم
زيد فقد سدت ان وصلتها مسد الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم
يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها ولا يختلف لفظ المسند وهو
عسى مثلا ان تخالف ما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد عسى ان
يقوم وهند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا
والهندان عسى ان يقوما والهندات عسى ان يقمن وانما لم يختلف لفظ عسى في هذه
الصورة لانه مسند الى ان وصلتها لا الى ضمير ما قبله وان اسند اى الفعل الذى
هو احد الثلاثة اوشك وعسى واخلولق الى ضميره اى ضمير ما قبله
طابق صاحبه اى صاحب الضمير بها اى مع هذه الافعال الثلثه
كما يطابق المسند صاحب الضمير مع غيرها اى غير هذه الافعال فتقول
هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان
يقوموا والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن وكذا يقال
في اوشك واخلولق وان كان الضمير لحاضر نحو عسيت انا وعسيت انت
او غايبات نحو الهندات عسين جاز كسر السين من عسى والفتح هو الاصل
والاكثر وبالكسر قرا نافع وكان الكسر كالعوض عما فات من اجازة امالة
فتحها لمناسبة ما بعدها وانما لم تجز الامالة لانها انما تقع قبل الف
وياء وتاء نيث وقد يتصل اى بعسى الضمير الموضوع للنصب فيقال
عساني وعساك وعساه اسما عند س حملا على لعل في نصب الاسم
ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في اقتران ان بخبرها كما في قوله شعر
• لعلك يوما ان تلم ملمة • عليك من اللاتي يدعنك اخرعا •
الاخرع بالخاء المعجمة والراء الضعيف يقال خرع الرجل خرعا كفرح فرحا
اى ضعف وضبطه بعضهم بالجيم والدال المهملة من الجدع وهو قطع

الانف وقطع الاذن وقطع اليد والشفه وهو هنا كناية عن الاذلال
اى لعلك ان تنزل بك حادثة من الحوادث اللاتى يتركنك ذليلا
وخبرا معهما عند المبرد والفارسى فهى باقية على اعمالها
عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل الخبر مخبرا عنه وبالعكس ورد قولهما
هذا بانه يستلزم فى قول الشاعر **شعر** يا ابتا علك او عساكا ·
الاقتصار على فعل ومنصوبه وترك مرفوعه ولهما ان يجيبا بان المنصوب
هنا مرفوع فى المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله **ونايبا**
عن المرفوع عند الاخفش فهى عنده ايضا باقية على عملها عمل
كان لكن استعير ضمير النصب مكان ضمير المرفوع ويرده امران احدهما
ان انابة ضمير عن ضمير انما يثبت فى المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت
كانا واما قوله **شعر** يا ابن الزبير طال ما عصيكا · فالكاف بدل من
التاء لا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير لاطنه الم والثانى
ان الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله **شعر** فقلت عساها نار كاس وعلها ·
تشكى فآتى نحوها فاعودها · **وربما اقتصر عليه** اى على الضمير الموضوع
للنصب كقوله **شعر** ولى نفس اقول لها اذا ما ·
· تنازعنى لعلى او عسانى · **ويتعين عود ضمير من الخبر الى الاسم**
فلا يكون الرابط الا الضمير دون بقية الروابط ثم لا يكون ذلك
الضمير الا نفس الفاعل **وكون الفاعل غيره قليل** فهما مسئلتان كما
ذكر فلا يجوز كاد زيد يقوم بكر اصلا ولا كاد زيد يقوم ابوه الا فى القليل
كقوله **شعر** وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى · ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل ·
وبعضهم اول ذلك على ان المعنى اثقل ثوبى وانت خبير بانه يلزم على
الحكم الاول ان لا يكون اسم هذه الافعال ضمير الشان نحو كاد يقوم
اخواك ويرد عليه قوله تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم
على قراءة من قرا يزيغ بياء الغيبة اذ لا يجوز ان يكون من باب التنازع
والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث وانما هو
على اضمار ضمير الشان فى كاد ولا يخفاك ان هذا بظاهره معارض
لقوله قبل فى جعل ونحوه اسنادها الى ضمير الشان **وتنفى كاد**
اعلاما بوقوع الفعل عسيرا نحو فذبحوها وما كادوا يفعلون لكن
لا نسلم ان الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفى كاد وانما الدال على ذلك

الدفع

قرينة

قرينة تعنتهم فى قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هى وهذا
التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل وانه ان فعل فبعسر وعدم
سهولة وقال اللهم وقد يقول القايل لم يكد زيد يفعل ومراده انه فعل بعسر
لا بسهولة وهذا خلاف الظاهر الذى وضع له اللفظ اولا فكلامه فى الشرح
ظاهر فى مخالفة كلامه فى المتن **او** اعلاما **بعدمه** اى عدم الفعل **وعدم**
مقاربته كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها اى لم يرها ولم يقارب
رويتها والحق ان كاد كغيرها من الافعال فاثباتها اثبات لمعناها وهو
مقاربة الفعل نحو كاد زيد يقوم اى قارب القيام لكن يلزم من ذلك
نفى مضمون الخبر لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ
لو حصل الفعل منك لكنت اخذا فيه لا قريبا منه ونفيها نفى لمعناها
وهو مقاربة الفعل ايضا نحو ما كاد زيد يقوم فهو نفى للقرب من الفعل
وهو ابلغ من نفى الفعل نفسه فان قولك ما قربت من الضرب اكد فى نفى
الضرب من قولك ما ضربت بل يجى مع نفى كاد قرينة تدل على ثبوت مضمون
الخبر بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيعمل على حسب تلك القرينة وهى
المفيدة لثبوت مضمون الخبر لا نفى كاد لما قدمناه والمصنف لم يحرر القول فى
ذلك وذهب قوم الى ان اثبات كاد نفى ونفيه اثبات تمسكا بالاية الكريمة
وبقول ذى الرمة **شعر** اذا غير النأى المحبين لم يكد ·
· رسيس الهوى من حب مية يبرح · وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه
المعرى لغزا فقال **شعر**
· انحوى هذا العصر ما هى لفظة · جرت فى لسانى جرهم وثمود ·
· اذا نفيت والله اعلم اثبتت · وان اثبتت قامت مقام جحود ·
وقد علمت ما عليه قال ابن الحاجب فى شرح المفصل لو صح قولهم فى ذلك لكانت
قارب كذلك فى قولك قارب زيد الخروج وما قاربه والحق ان استفادة
الاثبات ليس من قوله تعالى وما كادوا يفعلون بل من قوله فذبحوها وثم
مذهب ثالث وهو التفصيل بين نفى الماضى فيكون اثباتا نظرا الى الظاهر وما
كادوا يفعلون ونفى غير الماضى فلا يكون اثباتا كقياس ساير الافعال نظرا
الى لم يكد يراها والصحيح ما قررناه **ولا تزاد كاد خلافا للاخفش** فانه
اجاز زيادتها تمسكا بقوله تعالى ان الساعة اتية اكاد اخفيها واول
بان المعنى اكاد اخفيها فلا اقول هى آتية **واستعمل مضارع كاد** نحو لم يكد

يراها **واوشك** نحو شعر يوشك من فر من منيته • **وجعل** حكى الكسائى ان البعير ليتهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية مصدرة باذا **وندر اسم فاعل اوشك** وهذه الاضافة كما فى قولهم حب رمان زيد فان القصد الى اضافة الحب المختص بكونه للرمان الى زيد وكذا القصد الى اضافة الاسم المختص بالفاعل الى اوشك وتحقيقه ان مطلق الحب مضاف الى الرمان والحب المقيد بالاضافة الى الرمان مضاف الى زيد وكذا ما نحن فيه كقوله **شعر** فذلك موشك ان لا يراها • وتعدوا دون غاضرة العوادى • **وكاد** كقول كثير **شعر**

• اموت اسى يوم الرجام وانني • يقينا لرهن بالذى انا كايد •

قال المص اراد بالموت الذى كدت اتيه فاقام اسم الفاعل مقام الفعل وقد حكى الجوهرى مضارع طفق وقد سلف قال المص ولم اره لغيره قلت وحكى ابن ظفر فى شرح المقامات عسيت اعسى قال الليلى وعلى هذا فيقال عاس وحكى اللحيانى فى شرح الفصيح وزعم بعضهم انه يقال عسى يعسى وعسى يعسى فيكون هذا متصرفا انتهى وفى حلى العلى لعبد الدايم القيروانى لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان ابا زيد حكى عسى فاعل وقال المعرى **شعر** عساك تعذر ان قصرت فى مدحى • فان مثلى بحجران القريض عسى • قال الليلى ان عسى هنا بمعنى خليق وقد وقع هذا الوهم بعينه للمص فى شرح هذا الكتاب وذلك انه قال فى باب التعجب شذ قولهم ما اعساه واعس به بمعنى ما احقه واحقق به فبنوه من فعل غير متصرف وهذا اشد فى الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وانه عسى التى للمقاربة

باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

قال ابن قاسم انما قال الاحرف ولم يقل الحروف لانه جمع قلة وقد انتقد المبرد وابن السراج على من قال الحروف واعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلاثة قروء وبانها جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتغيير قلت التفريق بين جمع القلة وجمع الكثرة بان الاول للعشرة فما دونها والثانى للعشرة فما فوقها امر قد اشتهر وشاع قديما وحديثا بين الطلبة والعلما ووقع لمولانا سعد الدين التفتازانى فى التلويح زيادة كلام فى ذلك فقال واعلم انهم لم يفرقوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل

بظاهره

بظاهره على ان التفريق بينهما انما هو فى جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه ويعنى بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق يريد ان العلما لم يفرقوا بين هذا المحل بين اقتلوا المشركين واكرم العلما مثلا حيث جعلوا كلا منهما شاملا للثلاثة وما فوقها الى غير النهاية فدل عدم التفريق بحسب الظاهر فى هذه الحالة على ان التفريق بينهما حال كونهما منكرين انما هو فى جانب الزيادة لا قال وحاصله ان الجمعين متفقين باعتبار المبدا مفترقان باعتبار المنتهى فمبدا كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة وبهذا التقرير لا يحتاج ان يقول فى محل من المحال هذا مما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة نحو ثلاثة قروء ويتحل الاشكال المعروف فيما اذا اقر بدراهم حيث قالوا يقبل تفسيره بثلاثة واستشكل بانه جمع كثرة واقله احد عشر واجابوا بان جمع الكثرة يطلق على جمع القلة مجازا والاصل براءة الذمة مما زاد فقبلنا تفسيره بثلاث لذلك وهذا غير سديد اذ لا يقبل من اللافظ تفسير الالفاظ فى الاقارير بالمجاز الا ترى ان من اقر بالفلس بفلس لا يقبل تفسيره بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازا واذا نظرت الى التقرير المتقدم خرج الجواب سديدا فانا نمنع كون جمع الكثرة للثلاثة مجازا بل هو لكل من الثلاثة والاربعة الى ما لا نهاية له حقيقة كما عرفت فاذن لم يقبل تفسيره بمجاز اصلا فلا اشكال فتامله **وهى ان** بكسر الهمزة **للتوكيد** ولم يذكر ان المفتوحة اقتدا بسيبويه والمبرد فى المقتضب وابن السراج فى الاصول وانما تركوا عدها لانها فرع المكسورة وورد المص ان قضية هذا ان لا يعد كان فان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف فصار كان واجاب بان الاصل كان منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق وبساطة ان وان غير مختلف فيها **ولكن** بتشديد النون ومذهب البصريين انها بسيطة وقال الفرا اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين وقال باقى الكوفيين مركبة من لا وان والكاف زايدة لا للتشبيه وحذفت الهمزة للتخفيف قلت الكاف التشبيهية والزايدة كل منهما مفتوح فمن اين

هذا الكسر **للاستدراك** وهو ان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها
ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه
متحرك او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه اسود او خلاف على خلاف فيه نحو ما هو
قايما لكنه شارب فان قلت اذا نسبت الى ما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها
حصل المقصود من استفادة تخالف الحكمين فما معنى الاستدراك وما فائدة
هذا الحرف قلت افاد ان ما ياتي من الحكم مخالف لما قبله من اول الامر فاذا ذكر
الحكم استفيدت المخالفة من جوهر اللفظ تفصيلا وافاد الطرف المخالفة في ابتدا
الامر اجمالا **وكان للتشبيه** سواء كان خبرها جامدا او مشتقا وقال
الزجاج هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك ان
كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم والشي لا يشبه بنفسه و
تندفع هذه الشبهة بان المعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم
والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف
وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني امشي وكانك تمشي
والاصل كاني رجل امشي وكانك رجل تمشي كذا قرره الرضي **وللتحقيق
ايضا على راي** ذهب اليه الكوفيون والزجاجي وانشدوا عليه **شعر**

فاصبح بطن مكة مقشعرا ۰ كان الارض ليس بها هشام ۰

اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة وانما المعنى ان بطن مكة
اقشعر لان الارض ليس بها هشام وجاء معنى التعليل من جهة ان
الكلام معها في المعنى جواب سوال عن العلة مقدر **واجيب** بامور
احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها
فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه
لها كالغيث والثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلفه من يسد مسده فكانه
لم يمت فان قلت هذا يودي الى ان يكون عجز البيت غير ملايم لصدره
وذلك لان الصدر يتضمن ان بطن مكة اقشعر والعجز يقتضي تشبيه
فقد هشام بوجوده باعتبار انه خلفه من يقوم مقامه ولا مناسبة بين
هذين المعنيين وانما المناسب بتقدير وجود من تخلفه كون الارض
ناعمة غير مقشعرة قلت الصدر تضمن امرين بحسب منطوقه ومفهومه
فالمنطوق هو اقشعرار بطن مكة والمفهوم هو عدم اقشعرار ظاهرها فتقدير

وجود

وجود هشام باعتبار ان ثم من يسد مسده مناسب لهذا المفهوم فارتبط العجز
بالصدر من حيث مفهومه لا من حيث منطوقه ويكون البيت قد اشتمل
على حذف العلة من الصدر والمعلل من العجز لان اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه
فيها ومنعها الرشاونة فكانها اقشعرت حزنا عليه فحذفت هذه العلة وتقدير
وجود من يسد مسد هشام علة لعدم اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف
لفهمه من صدر البيت والثالث ان الكاف للتعليل وان للتاكيد فهما كلمتان لا كلمة
ونظيره ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين وادعى ابن الخباز
الاجماع على ان كان حرف مركب وليس كذلك نعم هو مذهب الاكثرين قالوا و
الاصل في كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به
ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال
ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشي لمفارقتها الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار
ولا يقدر له عامل لتمام الكلام بدونه ولا هو زايد لافادته التشبيه قال ابن هشام
في المغني وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دايما قال لما
راى ان الزجاج ان الجار غير الزايد حقه التعلق دايما قدر الكاف هنا اسما
بمنزلة مثل فلزم ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان يقدر له خبرا لم ينطق
به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك
كاين وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب
كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري
قلت وهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هولاي هو الذي وضعه
كذلك وليس من الامور التي طرت في الاستعمال من غير ان يكون للواضع فيها مدخل
واما اذا قلنا انها بسيطة كما ذهب اليه بعضهم فلا اشكال وترك المصنف حكاية مذهب
الكوفيين في ان كان تكون للتقريب مع استشهادهم وحملوا عليه كانك بالشتاء
مقبل وكانك بالفرج ات وكاني بك تنحط وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم
تزل والصحيح انها في ذلك كله للتشبيه وخرج على ذلك وجوه فقال الفارسي الكاف
حرف خطاب والباء زايدة في اسم كان وقيل الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف
مضاف اي كان زمانك مقبل بالشتا ولا حذف في كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة
الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن
عصفور الكاف والباء في كانك وكاني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والباء زايدة
في المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل

وكانك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحالة متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين ويحتمل ما بعدها في قولك مازلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذفت الفعل وزيدت الباء وقال الرضي الاولى ان لا يحكم بزيادة شيء فتقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر الدنيا وتشاهدها غير كائنة الوترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف **وليت للتمني** وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة ثم تعلقه بالمستحيل كثير نحو ليت الشباب يعود وبالممكن قليل نحو ليت زيدا يحسن الي من اساء اليه ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا لهذا ان لا يكون لك توقع وطمع في وقوعه والا صار ترجيا **ولعل للترجي** وهو الطمع في حصول امر محبوب ممكن الوقوع **والاشفاق** وهو توقع امر ممكن مخوف **والتعليل** قاله الاخفش نحو قول الرجل افرغ علينا لعلنا نتغذى والمعنى لنتغذى وهي في ذلك عند الاكثرين للترجي **والاستفهام** وهو انما قال به بعض الكوفيين وتبعهم المص وحمل عليه قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الانصار وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق **وهن** اي هذه الحروف المذكورة **شبيه بكان الناقصة في لزوم المبتدا والخبر** فخرج باللزوم لولا ولما الامتناعيتان لانهما يدخلان على الجملة الاسمية تارة وعلى الفعلية اخرى فلم يلزمان الدخول على المبتدا والخبر **والاستغناء بهما** عند دخولها عليهما بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج معهما الى شيء اخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية واذا الفجائية فانهما وان اشبهتا كان في لزوم المبتدا والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار لولا الى الجواب واذا الى كلام سابق فتقرر بذلك وجه الشبه بين كان الناقصة وهذه الاحرف الناسخة **فعملت عملها** اي عمل كان والاولى ان لو قال فعملن عملها **معكوسا ليكونا** اي المنصوب والمرفوع **معهن** اي مع هذه الاحرف **كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية** لان الاصل تقديم المرفوع على المنصوب والعكس فرع **ولان معانيها** اي معاني هذه الاحرف والاولى ان معانيهن **في الاخبار** اذ لا

يتحقق

والاستفتاحيان

يتحقق التاكيد والتشبيه الى اخرها الا باعتبار اخبارها **فكانت** اي الاخبار والاولى فكن **كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيها** اي قسم الاخبار وقسم الاسماء **اعرابهما** اي اعراب العمد والفضلات فنصبت الاسماء ورفعت الاخبار والاعتراض على هذا الكلام متوجه من حيث انه ما نفى العلتين باتيان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها وغير المص قرر العلة على وجه سالم من هذا الخدش بان قال هذه الاحرف مشابهة للفعل المتعدي ووجه الشبه انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين اما في الفعل فظاهر واما في هذه الاحرف فلانها تقتضي النسبة في الجملة الاسمية والنسبة تقتضي امرين هما طرفا النسبة فتعمل فيهما كعمل الفعل المتعدي في متعلقه وانما تقدم المنصوب على المرفوع لوجهين احدهما ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان ان التي هي من جملة هذه الاحرف تشبه ان في قولك ان زيد قايما من الانين والمرفوع في الفعل يقدم على المنصوب فعكس هنا ليحصل الفرق بين ما هو فعل وما هو حرف من اول الامر والثاني ان الفعل لعمله اصلي وهو ان يتقدم مرفوعه على منصوبه وفرعي وهو ان يكون على العكس وعمل هذه الاحرف فرع على عمل الفعل لانها عملت بمشابهته فاعطيت من عمل الفعل ما هو فرعي فان قلت يرد على الثاني النقض بعين ما اسلفته قلت لعل التعليل بمجموع الوجهين لا بكل منهما فلم يرد وقد يقال هذه الاحرف مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما الاول فلان منها ما هو ثلاثي وهو ان وان وليت ومنها ما هو رباعي وهو لعل ومنها ما هو خماسي وهو لكن ولانها مبنية على الفتح كالفعل واما الثاني فلان معانيها كمعاني الافعال لانك قلت اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت فح فلا ينتقض بما الحجازية اصلا **وتجوز نصبهما** اي نصب الجزئين **بليت عند الفرا وبالخمسة عند اصحابه** ومذهب الجمهور عدم الجواز مطلقا **وما استشهد به لكل من المذهبين محمول على الحال او على اضمار فعل وهو راي الكسائي** لكن حمله على الحال انما يتجه فيما هو نكرة والثاني يمكن في النكرة والمعرفة فيحمل ما استشهد به الفرا من قول الشاعر شعر يا ليت ايام الصبا رواجعا على ان رواجعا حال من ضمير مستكن في فعل تقديره اقبلت او على انه خبر لتكون محذوفة اي تكون رواجعا ويحمل ما استشهد به غيره

من قول عمر بن ابى ربيعة **شعر** اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن • خطاك خفافا ان حراسنا اسدا • على ان اسدا حال اى حال من محذوف اى تلقاهم اسدا وخبر التكون مضمرة اى يكونون وهذا راى الكسائى وله رحمه الله تعالى اقدام على الاضمار كان نعقد قال به فى انتهوا خيرا لكم وقد تبين بهذا ان فى قول المص رحمه الله تعالى اضمار فعل اجمالا وقد يجاب بانه لما جعل الاضمار للفعل قسيما لوجه الحال وجب ان يكون الفعل المضمر لا يكون معه الجزء الثانى المنصوب حالا والا لم تصح المقابلة فوجب ان يقدر الكسائى كان وهذا حسن وبالجملة فكان الاولى به ان يقول وما استشهد به محمول على الاضمار والمضمر لنا او اقبلت لا كان خلافا للكسائى **وهالا تدخل عليه دام** وهو المبتدا المخبر عنه بالطلبى مفردا او جملة والمبتدا الذى يلزم التصدير او الحذف او عدم التصرف او الابتدائية لنفسه او لمصحوب لفظى او معنوى لما م وقد سبق ان الانشا الذى ليس بطلبى حكمه حكم الطلبى **لا تدخل عليه هذه الاحرف** ومن هنا يعلم ان جملتى نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى ساء ما كانوا يعملون وسياتى فى ذلك كلام فى باب نعم وبئس ان شا الله تعالى **وربما دخلت ان على ما خبره نهى** كقوله **شعر**
• ان الذين قتلتم امس سيدهم • لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما •
وقدم فى باب المبتدا والخبر ما يعرف به وجه التاويل فى ذلك وسياتى ان ان المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبيا وذكر ابو حيان عن الفارسى فى تفسير ان غضب الله عليها انها مخففة من الثقيلة ورده بان المشهور ان الجملة الطلبية لا تقع خبر ان ولذلك اولوا ان الذين قتلتم البيت او غضبت صابها وفى الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال بعض المتاخرين الحق ان الطلبية بمعنى الخبرية لفظا تجوز نحو اللهم انى اسئلك رحمة من عندك اللهم انى اعوذ بك من المغرم والماثم وكثرة ذلك فى الحديث معروفة ولا يجوز انى بعتك ولا انك طالق بقصد الانشا والفرق ان الطلب يقبل التاكيد لتاخر متعلقه فيوكد طلبه كما تؤكد النسبة الخبرية بخلاف الانشا الذى يقع متعلقه معه فلا يقبل التاكيد **والجزئين** وهما

الاسم والخبر **بعد دخولهن** اى دخول ان واخواتها **ما لهما مجردين** من الاقسام لكون المبتدا لعين او لمعنى وكون الخبر مفردا او جملة ومن الاحوال كجواز حذف الخبر لدليل ومن الشروط كعود ضمير من الخبر الى المبتدا **لكن تجب هنا تاخير الخبر** لضعف هذه العوامل بالحرفية **ما لم يكن ظرفا** نحو ان عندك زيدا **او شبهه** اى جارا ومجرورا نحو ان فى الدار عمرا **فيجوز توسطه** كما رايت لما سمعت غير مرة فى توسعهم فى الظرف والجار والمجرور والمراد بالجواز هنا ما يقابل الامتناع لا ما يقابل الوجوب ليدخل نحو ان فى الدار صاحبها **ولا يختص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر** بل يجوز حذفه فى النثر والنظم سواء كان ضمير شان او غيره كقولهم ان بك زيد ماخوذ وقوله **شعر**
• ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جاذرا وظباء •
اى انه بك زيد ماخوذ وانه من يدخل الكنيسة فهذا مثال حذف الاسم الذى هو ضمير شان نثرا ونظما وكقولهم ان بك زيد ماخوذ اخواك وكقوله **شعر** فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى •
• ولكن زنجى عظيم المشافر • اى انك بك ماخوذ اخواك ولا يجوز ان يقدر المحذوف ضمير الشان لانه لا يفسر بمفرد وتقدير البيت ولكنك زنجى فهذا مثال حذف الاسم الذى هو غير ضمير الشان نثرا ونظما قال المص ووقوع ذلك فى الشعر اكثر **وقل ما يكون المحذوف الا ضمير شان** وهذا الذى ذكره المص من ان حذف الاسم يكون فى الكلام واكثر ما يكون ضمير شان هو احد الاقوال الثلاثة والثانى انه يختص بالشعر قاله السخاوى فى شرح المفصل والثالث انه يجوز فى الكلام الا ان كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا فى الضرورة **وعليه يحمل الحديث** الوارد **ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون** فيكون التقدير انه من اشد الناس والمصورون مبتدا اخبره الظرف قبله المتقدم **لا على زيادة من** داخلة على اسم ان **خلافا للكسائى** فانه لا يتحاشى من زيادة من فى الكلام الموجب وكلامه دخولها زائدة على المعرفة ولكن المعنى لا يساعد على تخريجه فان المصورين ليسوا اشد عذابا من سائر الناس **واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا** للقياس على حذف الخبر فى غير هذا الباب وللسماع ففى التنزيل ان الذين كفروا

بالذكر لما جاءهم وخبره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقال
الشاعر • سلوا ان حيا من قريش تفضلوا • على الناس او ان الكارم نهشلا •
وقال الاخر • اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها • جرى دون ليلى مايل القرن اعضب •
فالخبر في ذلك محذوف للعلم به اى عذاب شديد وتفضلوا وقريبة
خلافا لمن اشترط تنكير الاسم كقوله **شعر**
• ان محلا وان مرتحلا • وان في السفر اذ مضوا مهلا •
وبقى على المص قول الفراء انه يشترط مع الدليل تكريران كالبيت **وقد**
يسد مسده واو المصاحبة والحال بالرفع عطفا على فاعل يسد
وهو واو المصاحبة اما الواو المذكورة فمثالها ماحكاه سى انك ما وخيرا
اى انك مع خير وما زايدة والخبر محذوف وجوبا مثل كل رجل وضيعته
وقد عرفت ما فيه في باب المبتدا والخبر وحكى الكسائى ان كلا ثوب
وثمنه وقال الشاعر **شعر** فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها •
وان وعدتك الدهر لا يتيسر • واما الحال فقولك ان ضربى زيدا
قايما وقول الشاعر **شعر** ان اختيارك ما ترجوه ذا ثقة •
• بالله مستظهرا بالحزم والجلد **والتزم الحذف في ليت شعرى**
مردفا باستفهام كقوله **شعر** الا ليت شعرى هل ابيتن ليلة •
بواد وحولى اذخر وجليل • الشعر بمعنى الفطنة مصدر من قولك شعرت
اشعر كنصرت انصر قال سى اصله ليت شعرتى فحذفوا الهاء في الاضافة
كما في قولهم ابو عذرها قال الرضى ولعله لم يثبت عنده مصدر الا
بالهاء كالشدة والا فهو موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة
والركبة والمعنى ليت على بجواب هذا الاستفهام حاصل قال
ابن ام قاسم وانما التزم الحذف لان الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة
الاستفهام في موضع نصب بشعرى قلت نسب الرضى القول بذلك
اى يسد الاستفهام مسد الخبر الى ابن يعيش واستشكله بان محل خبر
شعرى الذى هو مصدر بعد جميع من فاعله ومفعوله فمحله بعد
الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وذهب
المبرد والزجاج الى ان جملة الاستفهام هى الخبر وموضعها رفع وفيه
في الايضاح الحق قال وتحقيقه ان شعرى بمعنى مشعورى والجملة

نفس

149

نفس المبتدا فلا يحتاج الى ضمير قلت الذى ينبغى على تقدير ان يكون شعرى
بمعنى مشعورى ان يكون الاصل ليت مشعورى جواب هل قام زيد
والجملة مراد بها لفظها اى جواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه والمعنى ليت معلومى قيام زيد او عدم قيامه لان
احد هذين الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا
الحذف لم يستقم ظاهرا فان قلت اين الاستفهام الذى اردف به
ليت شعرى في قول ابى طالب **شعر** ليت شعرى مسافر بن ابى عمرو •
• وليت يقولها المحزون • قلت ادعى ابن الحاجب انه محذوف في
التقدير اتحيى ام لا ومسافر منادى وتبعه الرضى الاستراباذى
على ذلك وهو سهو منهما عن قوله بعد هذا **شعر**
• اى شىء دهاك ام غال مراك • وهل اقدمت عليك المنون
فهذا هو الاستفهام الذى اردف به ليت شعرى في البيت الاول لا
حذف اصلا وغايته ان يقع الفصل باعتراض **وقد يخبر هنا** اى
في باب ان **بشرط الافادة عن نكرة بمعرفة** كقول امرئ القيس
• وان شفاء عبرة مهراقة • وهل عند رسم دارس من معول •
او بمعرفة لا حكاه سى من قولهم ان قريبا منك زيد وان بعيدا
منك عمرو كقول الفرزدق **شعر** وان حراما ان اسب مجاشعا •
وقد سبقت هذه المسئلة في باب كان ولم يكن بالمص داع الى تكريرها
ولا يجوز ان قايما الزيدان خلافا للاخفش والفرا ولا
ظننت قايما الزيدان خلافا للكوفيين فجوزوا في الصورتين
دخول الناسخ على الوصف الرافع للفاعل قال الرضى وكلاهما بعيد
عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول
ما يناسب الفعل عليها كحرف النفى والاستفهام او دخول ما لا بد من
تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظننت فليستا من ذينك
في شىء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما **ط**
فصل في المواضع التى تكسر فيها همزة ان او تفتح **يتعين**
كسران وهى الاصل على الصحيح لان الجملة بعدها مع دخولها باقية على
جمليتها لا تتغير عما كانت عليه ولانها مستغنية بمعمولها عن زيادة
بخلاف المفتوحة في الوجهين **ما لم تؤول هى ومعمولاها بمصدر**

قال ابن قاسم وانما قال بمصدره ولم يقل بمفرد لان ما اولت بمفرد غير مصدرها تفتح كما في قولك ظننت زيدا انه قايم فهي هنا واجبة الكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني قلت اما انها مع جزئيها في محل مفرد فصحيح واما انها مؤولة مع ما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان تؤول به والتاويل انما يكون في المصدرية **فان لزم التاويل لزم الفتح والا** يلزم التاويل بل كان جايزا **فالوجهان** وهما الكسر والفتح **ولامتناع التاويل كسرت مبتدا** اى واقعة في ابتدا الكلام حرفا ومعمولاها نحو انا اعطيناك الكوثر الا انهم هم المفسدون وسواء كانت في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كانت في وسط كلامه اذا كانت ابتدا كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه **وموصولا بها** مع جزئيها نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء وليست في قولهم لا اتيه ما ان في السماء نجم او موصولا بها هي ومعمولاها بل هي مؤولة مع ما بمصدر هو فاعل فعل محذوف اى ما ثبت ان في السماء نجما والجملة الفعلية هي الصلة وفي الجزولية الكبرى ان الموصوف بها مثل الموصول بها في وجوب الكسر واهمله المص وكذا فعل اكثرهم لكن في كتاب القصريات ما لخصه قدس القسم في ما ان مفاتحه لتنوء قال ابو الفتح ابن جنى فسالت ابا على لم احتاج الى ذلك فقال ان تقطع الكلام وليس حق الصلة ان تقطع عن الموصول قلت قد يوصل بالشرط وهو منقطع عما قبله فقال ليس انقطاعه كانقطاع ان الا ترى ان الشرط يوصف به فقلت وكذا الوصف يقال مررت برجل ان زيدا خير منه فقال من قال هذا اسمعته في شعر قديم او كلام فصيح فقلت لا احتاج الى هذا فان القياس يوجبه فقال بل القياس ينفيه لان ان تقطع ما بعدها عما قبلها قلت فكذلك يمتنع برجل لزيد خير منه فان لام الابتدا تقطع فقال هو ممتنع لذلك وان واللام بمنزلة واحدة وقد حكى اصحابنا ان بعضهم قرا ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم فتاولوه على انه اجرى ان مجرى اللام من حيث اجتمعا في جواب القسم قلت له فليس في هذه الجملة قسم فقال بلى لا تحسبن قسم الا ترى

ان من اجاز حسبت لزيد خير منك وحسبت ما زيد قايم قلت له فانك تقول مررت برجل ما زيد خير منه وجاء الذى ما زيد خير منه ولا يقدر قسما فقال ليس لما من الانقطاع ما لان اذا كانت قسيمة الايجاب ودخلة عليه فاعطيت حكمه انتهى قلت وقضية ما قاله ابو على ان لا توصل الجملة المصدرة بان ولا يوصف بها ولم يتضح لى ما علل به الامتناع فتامله **وجواب قسم** مثل والله ان زيدا قايم قال ابن قاسم وفيه خلاف سياتي قلنا ليس الخلاف في جواب القسم وانما هو في الواقع بعد قسم لا لام معه كالمثال المتقدم فمن اوجب الكسر جعله جواب قسم ومجوز الفتح لم يجعله جوابا وانما هو على تقدير على اى اقسم بالله على قيام زيد **ومحكية بالقول** نحو قالوا انا معكم فخرجت الواقعة بعد القول لا بقصد الحكاية نحو اخصك بالقول انك فاضل اى لانك والواقعة بعد القول المراد به الظن وسياتي في باب ظن **وواقعة موقع الحال** سواء قرنت بالواو نحو وان فريقا من المؤمنين لكارهون او لم تقترن بها نحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام **او موقع خبر اسم عين** نحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيمة **او قبل لام معلقة** نحو والله يعلم انك لرسوله وهذه لام الابتدا ولا تدخل الا على المكسورة لان وضع الابتدا ان تؤكد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قال ابن قاسم وزاد بعضهم موضعا ثامنا وهو بعد حيث وقد اولع عوام الفقها بالفتح بعدها قلت وهو صحيح لان حيث تضاف الى الجملة وقد تضاف الى المفرد كقوله شعر

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ❊ ببيض المواضي حيث لى العمايم ❊

بجر لى وكقول الاخر شعر اما ترى حيث سهيل طالعا ❊

بجر سهيل فيجوز اذن في ان الواقعة بعدها الوجهان فان كانت اضافة حيث الى المفرد نادرا فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان وان ومعموليها بتاويل مصدر واقع في موضع مبتدا الجملة لا في موضع مجموعها وقد روى البيت الثاني برفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذى بعد حيث غير قليل نعم زاد ابن الخباز

المصنفة

من مواطن وجوب الكسر ان تقع بعد اذ وما اشبههما من الظروف
نحو جئتك اذ ان زيدا قايم او يوم ان عبد الله مسافر فلو قلت
اجيئك يوم ان زيدا قايم لم يجز لان هذا يعتبر باذا لانه مستقبل
ولا تضاف الا الى الجملة الفعلية والصواب يوم يقوم زيد
وللزوم التاويل فتحت بعد لو نحو ولو انهم صبروا التقدير ولو
صبرهم وعلى ما ذكر من انها تقع قال ابن قاسم مذهب س واكثر البصريين
انه مبتدا لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه ومذهب
الكوفيين والمبرد والزجاج على انه فاعل بفعل محذوف اى ولو ثبت
صبرهم **و** بعد **لولا** نحو فلولا انه كان من المسبحين وهو في موضع
مبتدا حذف خبره على الصحيح من الاقوال المتقدمة في باب المبتدا **و**
بعد **ما التوقيتية** نحو اجلس ما ان زيدا قايم لانها لا تدخل الا على
الفعل وذلك لانها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما مر والتقدير
ما ثبت ان زيدا قايم اى ما ثبت قيامه **او في موضع مجرور** بحرف
نحو ذلك بان الله هو الحق او اضافة نحو مثل ما انكم تنطقون **او في موضع**
مرفوع فعل فاعلا او كان نحو اولم يكفهم انا انزلنا او نايبه نحو قل اوحي
الى انه استمع وهذا يغنيه عن مسئلة ما التوقيتية في كل قول وعن
مسئلة لو في قول المحققين ولكنه لا يختاره ثم انه يخرج عنه المرفوعة
بالابتدا ولا بد من ادخالها للزوم فتحها نحو عندي انك قايم **او في**
موضع منصوبه اى منصوب فعل فدخل المفعول به والمفعول له
والمستثنى نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله وجئتك انك تحبني او
انى احبك ويعجبني امورك الا انك تشتم الناس قال ابن الخباز ويقع
ايضا مفعولا معه نحو يعجبني جلوسك عندنا وانك لا تحدثنا ولا تقع
مفعولا فيه ولا حالا ولا تمييزا **غير خبر** منتصب على انه حال من منصوبه
ويعني بذلك ان ان تفتح اذا وقعت في موضع منصوب الفعل حالة
كونه غير خبر احترازا من نحو ظننت زيدا انه قايم فيجب الكسر هنا وبقي
عليه ان يقول ولا محكية بالقول فان قلت قد سبق له انها تكسر
محكية بالقول فاستغنى عن ذكره هنا قلت وسبق له انها تكسر
واقعة موقع خبر اسم عين فهلا استغنى عنه كما استغنى عن ذلك
ولو مكان الحالين وهما التاويل بمصدر وعدم التاويل به **اخير**

الوجهان

الكراس الخامس عشر من شرح التسهيل للدماميني

الوجهان وهما الفتح والكسر **بعد اول قولي** في مثل اول قولي اني احمد الله
بالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير
اول قولي اى اقوالي حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف
فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر كذا قال الرضي والمعنى وقوع الحمد منه
اول اقواله باى عبارة كان ولا يظهر لي مانع من جعل القول على هذا التقدير
بمعنى المقول ولا وجه تعليله لعدم جمع المصدر بانه لا يجمع الا مع قصد
الاختلاف مع ان اضافة اول اليه يقتضي التعدد فسبب الجمع موجود
فهلا جمع والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اى اول مقولاتي فلم يجمع مع
انه بمعنى المقول مراعاة لاصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا القول
وهو اني احمد الله فيكون الحمد وقع بلفظ خاص وهو هذه العبارة
المعينة وعلى هذا فالجملة خبر لا معمول خلافا لابي علي فانه زعم انها
في موضع نصب بالقول فبقي المبتدا بلا خبر فقدره موجود او ثابت
وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد الله باعتبار
الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار
بان ذلك الاول ثابت ويقتضي مفهومه ان بقية الكلام غير ثابت
وهو خلف من القول **و** اجيز الوجهان بعد **اذا المفاجاة** كقوله
شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا • اذا انه عبد القفا واللهازم •
يروى بالكسر على عدم التاويل بالمصدر اى اذا هو عبد القفا واللهازم
وبالفتح على التاويل بمصدر اى اذا عبوديته قفاه ثابتة **و** بعد
فا الجواب نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح
فانه غفور رحيم قرى بالكسر على عدم التاويل وبالفتح على التاويل
اى فغفرانه حاصل وينبغي ان يكون ما يشبه الجواب مساويا له
في هذا الحكم فيجوز الوجهان بعد فا بر نحو واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه قرى بفتح الهمزة وكسرها فمن فتحها فان وصلتها خبر
لمحذوف والجملة خبر ان ومن كسرها فالكلام تام لا حذف فيه وعليهما
فما موصولة وعايدها محذوف ومن شيء حال اى واعلموا ان ما غنمتموه
قليلا او كثيرا فالحكم ان لله خمسه او فيه خمسه **وتفتح بعد اما**
بمعنى حقا نحو اما انك ذاهب فجعل المص اما كلمة واحدة بمعنى حقا
وهو مصدر وقع ظرفا مخبرا عنه به عن المصدر الذي يؤول به ان

وجزاها واجاز مع ذلك ان يكون اما للاستفتاح وما بعده مبتدا خبره
محذوف كانه قال اما معلوم انك ذاهب وفيه بعد لا ستلزامه
جواز الفتح بعد الا الاستفتاحية ولم يذكره بعضهم وقالت جماعة اما
كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق والمعنى
احقا قال ابن هشام في مغنيه وهذا هو الصواب وموضع ما النصب
على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في قوله **شعر**

• احقا ان جيرتنا استقلوا • فنيتنا ونيتهم فريق •

وهو قول سى وهو الصحيح بدليل قوله شعر افي الحق اني مغرم بك هايم •
فادخل عليها في وان وصلتها مبتدا والظرف خبره **وبعد حتى غير
الابتدائية** جارة كانت او عاطفة نحو عرفت امورك حتى انك
فاضل فان جعلتها جارة فان وجزاها في محل جر وان جعلتها عاطفة
ففي محل نصب فان كانت ابتدائية كسرت ان بعدها كقولهم مرض
زيد حتى انهم لا يرجونه وهذا مخالف لكلام ابن الحاجب فانه قال حتى اذا
وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز في المبتدا الواقع بعدها
ان ان يحذف خبره وجب كسرها لانها حالة محل الجملة وان قلنا
يجوز حذفه واثباته فان قدرتها حالة محل الجملة كسرت او المفرد فتحت
وذلك نحو عرفت امور زيد حتى ان اكله بالليل لك ان تفتح
فالتقدير حتى اكله بالليل معروف كما تقول اكلت السمكة حتى راسها
بالرفع اى ماكول ولك ان تكسر ويكون الكلام تاما اى حتى اكله بالليل
وهو حسن والظرف مستقر على الثاني لغو على الاول **وبعد لا جرم
غالبا** نحو لا جرم ان لهم النار وعند سى ان جرم فعل معناه حق
ولا نافية رد على الكفرة وتحقيق لخسرانهم وقيل فعل بمعنى كسب ولا
زايدة اى كسب لهم اعمالهم الندامة وان وما في حيزها على هذا
القول في موضع نصب وعلى الاول في موضع رفع وقيل لا جرم
كلمتان ركبتا وصار معناها حقا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك
وقيل لا جرم معناها لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها في موضع
نصب باسقاط حرف الجر قال الفرا لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى
لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم
لاتينك **وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام** نحو

واسم

والله ان زيدا قايم بدون لام فلو دخلت اللام نحو والله انه لقايم امتنع الفتح قال ابن
كيسان الكوفيون يفتحون ويكسرون في المثال الاول والفتح عندهم اكثر قلت وفي
نحو بلا لام جوز انه يجوز جعل ان وما في حيزها جواب القسم فتكسر ويجوز تقدير حرف
الجر قبلها لما تقدم اى اقسم بالله على ان زيدا قايم فتفتح وينبغي ان ينظر في وجه
الاكثرية هذا الثاني بالنسبة الى الاول وقد نبهناك على ما يقتضي حسن قول المص
هنا بعد قسم دون ان يقول في جواب قسم **فصل** في الكلام
على لام الابتدا الواقعة في هذا الباب وعلى لامات تزاد في محال مخصوصة **تجوز
دخول لام الابتدا بعد ان المكسورة** لا بعد ان المفتوحة لان وضع اللام
المذكورة لتاكيد الجمل وان المفتوحة تصير الجملة معها في تاويل مفرد فلو جامعتها
اللام لزم خلاف وضعها ولا بعد ليت ولعل وكان باجماع ولا بعد لكن على الصحيح
اما الثلاثة الاول فلانهن يغيرن معنى الكلام عما كان عليه فزال الكلام الذي
كانت اللام تدخل عليه واما لكن فان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد
لام الابتدا منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما **على اسمها** اى اسم ان المكسورة
المفصول وكان حق اللام المذكورة ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها
هو معنى ان سواء اعني في التاكيد والتحقيق كانوا هما حرف ابتدا كرهوا اجتماعهما
فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة ولعاملها حق بالتقديم على معمولها وخاصة
اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام ان يقع بينهما فصل لان
المكروه هو الاجتماع وشمل قوله المفصول ما وقع فيه الفصل بالخبر في قوله تعالى
وان لك لاجرا غير ممنون وقوله عليه الصلاة والسلام ان من الشعر لحكمة وان
من البيان لسحرا وما وقع فيه الفصل بمعمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب وهي
مسئلة خلاف منعها المغاربة واجازها اخرون او بمعمول الاسم نحو ان في
الدار لساكنا زيد وقال ابن قاسم وفي جوازها نظر وحكى الكسائي دخولها
على الاسم غير مفصول بشيء وذلك قول لبعض العرب خرجت فاذا ان لعزانا
وينبغي ان يقدر الفاصل اى فاذا ان بالمكان لعزانا **وعلى خبرها المؤخر عن الاسم**
نحو وان ربك لذو فضل على الناس قال المص ربما جعل ما بعدها بما قبلها نحو انه على
رجعه لقادر **وعلى معموله** ظرفا كان او غير ظرف كقوله **شعر**

• ان امرا خصني عمدا مودته • على التنائي لعندي غير مكفور •

واحترز من انه بتاخر المعمول عن الخبر ويتقدم على الاسم فلا تدخل اللام عليه حينئذ
وعلى الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق في احد

كالاحتمالين ولا على جزءى الجملة الاسمية المخبر بها او لحد ثانيهما فدخولها على اول الجزءين كقوله تعالى انا لنحن نحيى ونميت وانا لنحن الصافون ودخولها على الثانى كقول الشاعر شعر وانك من حاربته لمحارب •

شقى ومن سالمته لسعيد • وعلى هذا يصح تخريج ان هذان لساحران اذا قدرت ان موكدة شانية على ان اللام دخلت على ثانى الجزءين فلا يحتاج الى تقدير مبتدا لكن صرح الشارح بان دخولها على ثانى الجزءين شاذ وهو مخالف لظاهر كلام المص وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبر ان كقول ام حبيبة رضى الله عنها انى كنت عن هذا لغنية كذا هو فى بعض نسخ البخارى واعتمده المص فى اثبات هذا الحكم على عادته فى الاستدلال بالاثار وسيجى فيه كلام فى باب اسم الفاعل ان شا الله تعالى ولا تدخل على اداة شرط فلا يجوز ان زيدا لئن يكرمنى اكرمه خوف التباس لام الابتدا باللام الموطئة للقسم ولا على فعل ماض احترازا من المضارع فانها تدخل عليه لشبهه بالاسم نحو وان ربك ليحكم بينهم خال من كله احترازا من الجامد فانها تدخل عليه عند الاخفش نحو ان زيدا لعسى ان يقوم وانه لنعم الرجل قالوا ووجهه ان الجامد يشبه الاسم قلت وايضا فالفعل فيهما انشا فى وزمنه حالى اى زمن التلفظ به فاشبه المضارع المراد منه وقوع حدثه فى الحال وهذا بنا على ان نعم من افعال الانشا وفيه كلام ستقف عليه ان شا الله تعالى خال من قد احترازا من ان يكون مقترنا بقد فتدخل اللام عليه نحو ان زيدا لقد قام لان قد تقربه من الحال فيشبه المضارع فاما قلت الكسائى وهشام يجيزان دخولها على الماضى المتصرف على اضمار قد فهل يخرج حكمه من كلام المص فى المتن قلت يحتمل ان يريد خال من قد لفظا وتقديرا فيوافقهما وشرحه ليس حاضرا عندى الان حتى اتعرف مذهبه فى المسئلة ولا على معموله اى معمول الفعل الماضى المذكور المتقدم خلافا للاخفش فلا يجوز ان هند لطعامك اكلت لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل فلو قلت ان زيدا لطعامك قد اكل جاز عند المص ايضا وينبغى للاخفش ان يقول بذلك فى المنفى ايضا نحو ان زيدا لطعامك لم ياكل او لن ياكل ولا على حرف نفى الا فى ندور كقوله شعر

• واعلم ان تسليما وتركا • للا متشابهان ولا سواء •

انشده ابن جنى وقضية هذا الكلام انها تدخل على النافى اذا كان اسما نحو ان زيدا لغير قايم وهو صحيح ويدل عليه لعندى غير كفور فدخلت على معموله

منصرف

ما عملت فيه غير وقضيته ايضا انها تدخل على الفعل النافى نحو ان زيدا لليس قايما لكن هذا غير صحيح ولم يقل به احد لا يقال قد نص على انها لا تدخل على الماضى لانا نقول انما نص على عدم دخولها عليه بقيد كونه متصرفا خاليا من قد وهذا جامد وهو ممن جوز دخولها على الجامد ولا على جواب شرط خلافا لابن الانبارى فانه اجاز ان زيدا من ياته ليحسن اليه لان الجواب غير صالح للتوطية بخلاف الشرط والصحيح المنع لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل الخبر هو جملة الشرط فقط دون جملة الجواب على الصحيح فان قلت الفايدة تتوقف على الجواب قلت توقفها عليه من حيث التعلق لا من حيث الخبرية كذا قرروه واعلم ان تعليلهم المنع بايهام لام التوطية فيه نظر او مقتضاه ان لا يجوز ان زيدا لقد قام لايهامه جواب القسم وقد يفرق بان الفرق يظهر اذا تقدم على الفعل معلوق فانه يتعلق مع لام الابتداء دون لام القسم وقد يقال ايضا انما توهم لام التوطية حيث يكون الجواب غير مجزوم ولا مقرونا بالفاء وقد يكون موكدا او منفيا فلا يلتبس بلام الابتدا الا اذا حذف الجواب وذلك ضعيف جدا ان يحذف الجوابان معا ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافا للكسائى فانه اجاز ذلك وحكى عن بعض العرب انه قال كل ثوب لو ثمنه وكان هذا مبنى على قولهم انه لا حذف وان قولك وضيعته فى المثال المشهور كل رجل وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته وانت اذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير فكذا مع الواو التى بمعناها وقدمه ولا على ما يليها اى لام الابتدا حرف تنفيس نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين فانهم منعوه لان لام الابتدا الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال عندهم لا ان حرف التنفيس مخصص له بالاستقبال فلذلك لا يجيزون ان زيدا لسوف يقوم للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام باقية عندهم على افادة التوكيد فقط لا كانت تفيده لما دخلت على المبتدا واجازوا اى الكوفيون دخولها بعد لكن احتجاجا بقول الشاعر

• ولكننى من حبها لعميد • ولا حجة لهم فيما اوردوه من هذا الشعر لشذوذه ولا يعرف له تتمة ولا قايل ولا نظير ولا رواة عدل يقول سمعته ممن يوثق بلغته وامكان الزيادة على تقدير ان قايله ممن يحتج بكلامه فيكون اللام فيه زايدة ولا يكون لام الابتدا ثم على تقدير التسليم لكونها لام الابتدا يحتمل ان يكون اصله لكن انى ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونونا للساكنين

كما زيدت مع الخبر مجردا اى ولامكان ان يكون اللام فى التركيب
الذى احتجوا به زايدة كما زيدت اللام مع خبر المبتدا مجردا عن ان كقوله شعر
ام الحليس لعجوز شهربه • وظاهر كلام الكساى جوازه او معمولا لامسى
كقوله شعر مروا عجالا فقالوا كيف سيدكم • فقال من سيلهم امسى لمجهودا •
او زال كقوله شعر وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها •
لكالهايم المقصى بكل مكان مراد او راى كقول بعضهم اراك لشانى
او ان بفتح الهمزة كقراة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام بفتح الهمزة
قاله الرضى وقرى فى الشواذ وان الله لسميع عليم وساق فى المفصل
ما يحكى عن الحجاج من جرائته على الله وذلك انه لسانه سبق فى مقطع من
العاديات الى فتحة ان فاسقط اللام من قوله لخبير قال ابن الحاجب
والحكم على الحجاج انه اسقط اللام تعمدا لا يثبت لانه يجوز ان يكون
اسقط اللام غلطا وقد اثبت فتحها غلطا وسهوا بقوله ان لسانه
سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام تعمدا وهذا
امر يؤدى الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير تثبت فان ذلك لا يفعله
مسلم او ما النافيه كقوله شعر امسى ابان ذليلا بعد عزته •
وما ابان لمن اعلاج سودان • ورد الكوفيون اللام بمعنى الا
والتقدير وما ابان الا من اعلاج سودان بتقدير لهو من اعلاج
والمعنى وقيل ما استفهاميه وتم الكلام عند ابان ثم ابتدا لمن
اعلاج سودان بتقدير لهو من اعلاج والمعنى على هذين القولين
عكس المعنى على قول المص كذا قال ابن قاسم فى شرحه وابن هشام
فى مغنيه قلت ويمكن ان يكون تنوين سودان للتعظيم على قول
المص والتحقير على القولين الاخرين فلا تنافى اذن فى المعنى بينهما
وبينه فتامل واعلم ان كلام المص يقتضى ان ما هذه حجازية
ولا ادرى ما الذى دله على ذلك وربما زيدت اللام بعد ان
قبل الخبر المؤكد بها نحو انى لبحمد الله لصالح حكاه الكساى والفرا
عن العرب وحكى قطرب عن يونس انى لبك لواثق قال الشارح والصحيح
جواز ذلك لوروده نثرا ونظما وصححه ابن عصفور المنع وربما زيدت
اللام ايضا قبل همزتها اى همزة ان مبدلة هاء مع تاكيد الخبر
كقوله شعر ثمانين حولا لا ارى لك راحة • لهنك فى الدنيا لباقية العمر •

او

154

او تجريده من التاكيد كقوله شعر الا يا سنا برق على قلل الحمى •
لهنك من برق على كريم • قال الشارح وانما جاز دخول لام الابتدا
على ان لانها تغير لفظها بالابدال تنبيها على موضعها الاصلى قلت هذا مع
انه كلام غيره ايضا مخالف لقول المص انها زايدة فان صحبت لام واقعة
بعد ان نون توكيد نحو ان زيدا ليقومن او ماضيا متصرفا عاريا من
قد نحو ان زيدا لقايم نوى قسم فيقدر والله ليقومن فى الاول ووالله لقام
فى الثانى وامتنع الكسر فى ان اذا تقدم عليها مقتضى لفتحها نحو علمت ان
زيدا ليقومن وان زيدا لقام وانظر هل المعنى بقوله عاريا من قد الخلو منها لفظا
فقط والظاهر الاول فصــــــــل فى الكلام على ما هو ثابت
بالوضع لان من عدم الاعمال وعلى ما يعرض لها من التخفيف والاعمال والاهمال ح
ودخول لام الفرق وما يتعلق بذلك وفى الكلام على لكن وتخفيفها ودخول
ما الكافة ترادف ان المكسورة الثقيلة نعم فلا اعمال اصلا بل
تكون ح حرف جواب مهملا لا عمل له هذا مذهب س والجمهور وهو الصحيح و
انكره ابو عبيدة قال المص والشواهد العربية قاطعة بذلك كقوله شعر
• قالوا اخفت فقلت ان وخيفتى • ما ان تزال منوطة برجائى •
وكقول ابن الزبير رضى الله عنه لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ان
وراكبها اى نعم ولعن راكبها ويحتمل ان يكون منه قوله شعر
• ويقلن شيبا قد علاك وقد كبرت فقلت انه • فالهاء للسكت وليس
بقاطع لجواز ان تكون الهاء ضميرا منصوبا بها والخبر محذوف اى انه كذلك
وتخفف ان المؤكدة لا الجوابية بدليل فيبطل الاختصاص لان حرف
الجواب لا اختصاص له ولهذا لم يهمل ومعنى بطلان الاختصاص دخولها على
الاسمية تارة والفعلية اخرى ويغلب الاهمال على الاعمال فتقول ان زيد
قايم برفع الجزين وهو الغالب وتقول ان زيدا قايم بنصب الاول فتعملها
كما كانت قبل التخفيف وعليه قراة الحرميين وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان
ونصب كلا وتخفيف الميم من لما وقرا ابو بكر مثلها الا انه شدد الميم وحكى
س ان عمرا لمنطلق بتخفيف ان ونصب عمرا قال الشارح ومنع الكوفيون
اعمالها وهم محجوجون قلت كذا وقع فى عبارة غيره وهو غير محرر لان
هذا الكلام يفهم ان الكوفيين يوافقون على تخفيف ان ويخالفون فى اعمالها مخففة
وليس كذلك فانهم يرون ان ان الثقيلة لا تخفف اصلا لا معملة ولا مهملة

ومذهبهم فى ان الخفيفة التى يعتقد البصريون تخفيفها من الثقيلة انها ثنائية
الوضع وانها نافية لا تاكيدية كما سياتى وتلزم اللام بعدها اى بعد ان
المخففة فارقة اى اللام بين النافية والمخففة ان خيف لبس بان النافية فلا
تلزم مع ظهور الاعمال نحو ان زيدا قايم لعدم اللبس ولا فى موضع تقوم فيه
قرينة على ان النفى غير مراد كقول الطرماح شعر انا ابن اباه الضيم من ال مالك
وان مالك كانت كرام المعادن . فان تمدحه وافتخاره قرينة لا يصلح معها ان
تكون نافية لانقلاب المدح بذلك ذما فلا حاجة الى اللام ح واما اذا خيف اللبس
لزم الاتيان باللام كقولك ان زيدا لقايم وان هذا الذاهب وان اعتقدت
فى ان الاعمال لعدم ظهور الاعراب الرافع للبس ولم يكن بعدها نفى فلو دخل
اللام فى مثل قولك ان زيدا لن يقوم قال الشارح وقد يستغنى عن هذا
الشرط بما سبق فى المشددة قلت يعنى فى الفصل المتقدم انفا حيث قال المص ان
لام الابتدا لا تدخل على حرف نفى الا فى ندور ولم اتحقق العلة الباعثة على اشتراط
هذا الشرط فتامله وليست اللام الفارقة غير اللام الابتدائية خلافا
لابى على فانه زعم انها غير لام الابتدا اجتلبت للفرق قال ابو الفتح قال ابو على
ظننت ان فلانا نحوى محسن حتى سمعته يقول ان اللام تصحب الخفيفة هى لام الابتدا
فقلت له اكثر نحوى فى بغداد على هذا انتهى وحجة ابى على دخولها على الماضى
المتصرف نحو ان زيدا لقايم وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين ولا يجوز مع المشددة ويظهر اثر الخلاف فى مثل قد
علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى قول سى والجماعة انها لام الابتدا تعلق العامل
عن العمل فتكسر ان وعلى قول ابى على الفارسى انها لام لمجرد الفرق لا تعلق
فتفتح ان ولا يليها اى ان المخففة غالبا احترازا من نحو ان قتلت لمسلما
وسياتى الا فعل ماض ناسخ للابتدا اما سبب كونه ناسخا فقد حرر ابن
الحاجب ما معناه انهم لما اخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل اشترطوا
فى ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها
بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرناه يكون مقتضاها موفرا عليها اذ
الاسمان مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيدا
لقايم واما سبب كونه ماضيا فلم ار من تعرض له ويمكن ان يقال ان ان
واخواتها مشابهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلبنائها على الفتح لكونها ثلاثية
ورباعية وخماسية كالفعل واما معنى فلانها بمعنى اكدت وشبهت الى

اخرها

اخرها كما سبق ومقتضى هذا مشابهتها للفعل الماضى فقصدوا فى ان بعد
تخفيفها ان يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الفعل الماضى
رعاية لهذه الخصلة المناسبة وقال المص واحترز بها عن المضارع وان كان
مضارعا حفظ ولم يقس عليه كذا نقل الشارح عنه قلت وهذا عجيب
من المص رحمه الله تعالى فانه جعل مثل ان قتلت لمسلما مقيسا مع عدم وروده
فى القرآن ومثل ان اظن زيدا لقايما غير مقيس مع وقوعه فى الكتاب العزيز
قال الله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وقال تعالى وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بابصارهم وقد ابن هشام فى مغنيه الاتفاق على
ان ذلك مقيس اعنى دخول ان المخففة على المضارع الناسخ ويقاس على
نحو قول الشاعر شعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد
وفاقا للكوفيين والاخفش من البصريين وبافيهم يمنع من القياس
عليه لقلته ولا تعمل ان عندهم اى عند الكوفيين فعليهم فقط
يعود الضمير لا عليهم مع الاخفش ولا تؤكد فلا يكون مخففة من الثقيلة
بل تفيد النفى فهى حرف ناف ثنائى الوضع غير مخفف من شىء واللام
للايجاب وهى عندهم بمعنى الا واستدلوا على مجيئها لهذا المعنى بما تقدم
من قوله شعر وما ابان لمن اعلاج سودان . وقد عرفت ما يقدح فى الاستدلال
بذلك ومع لكن بين متنافيين بوجه ما فان وقعت بين نقيضين
او ضدين جاز اتفاقا وان وقعت بين متماثلين منع اتفاقا وان
وقعت بين متخالفين ففيه خلاف وكلام المص يدل على الجواز وقد تقدم
الكلام على ذلك وتلى ما ليت فتعمل ليت وتكون ما حرفا لمجرد الزيادة فلا
تعمل شيئا وتكون ما كافة عن العمل وقد روى بالوجهين قول النابغة
شعر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا . الى حمامتنا ونصفه فقد .
يروى بنصب الحمام ورفعه ونقل المص الاجماع على جواز الوجهين فى
ليت ونوزع بان المنقول عن الفرا منع الاهمال فى ليت ولعل مع دخول
ما عليها وقل الاعمال فى انما فى نحو انما زيدا قايم بنصب زيدا رواه الاخفش
والكسائى عن العرب ومنع بالبنا للمفعول سماعه اى سماع الاعمال
فى كانما ولعلما ولكنما والقياس سايغ فيجوز فى الجميع ان تجعل ما
لمجرد الزيادة فتعمل هذه الاحرف كما كانت قبل دخول ما وظاهر كلام
الزجاجى فى الجمل ان الاعمال فى الجميع جايز وانه مسموع من العرب فى لك

انه قال فى باب حروف الابتدا ومن العرب من يقول انما زيدا قايم ولعل
بكرا قايم فيلغى ما وينصب بان وكذلك اخواتها هذا كلامه قال الشارح
وينبغى ان يحمل كلامه على انه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه الى
العرب قلت هذا تاويل متعسف يفضى الى عدم الثقة بما ينقل هذا
الامام عن العرب فصــــل فى الكلام على شى من احوال
ان المفتوحة وكان واعلم لتاولهما ان ومعمولها بمصدر تقع
اسما لعوامل هذا الباب من حيث ان المصدر الذى تؤول هى ومعمولها
به مفرد فيصح كونه اسما مفصولا بالخبر على الصحيح خلافا لهشام
نحو ان عندى انك فاضل فلو لم يفصل بالخبر امتنعت المسئلة لان الخبر قبل
دخول ان واخواتها عليه كان يجب تقديمه اذا كان المخبر عنه ان وصلتها
فكذا بعد دخولها بل اذا كان يجب تقديمه ثم كان هنا احق واولى لان جملة
النواسخ ان وان فيؤدى عدم التقديم الى ثقل اللفظ وتحمل البواقى عليها فى
ذلك قال الله تعالى ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى
فى قراة انك بالفتح فانه عطف على اسم ان وهو ان لا تجوع وقد تتصل
بليت سادة مسد معموليها نحو ليت انك قايم قال الشاعر شعر
فياليت ان الظاعنين تلبثوا ليعلم ما بى من جوى وغرام فسدت
ان ومعمولاها مسد معمولى ليت على نحو ما تقع ذلك فى باب ظن وقال فى البسيط
ان فيه الخلاف الذى فى ظننت ان زيدا قايم فراى الاخفش ان الخبر محذوف
كما هو عنده هنالك وسياتى الكلام فيه ان شا الله تعالى ويمنع ذلك
فى لعل خلافا للاخفش فانه اجاز لعل ان زيدا قايم قياسا على ليت وهو
ضعيف لان ذلك فى ليت شاذ فى القياس وان كان قد سمع كثيرا كذا قال
الشارح وتخفف ان المفتوحة المشددة فينوى معها اسم فلا تلغى كما
تلغى المكسورة بل تكون عاملة وذكر ابن الحاجب رحمه الله تعالى فى شرح المفصل
فايدة غريبة جدا وذلك انه قال والذى يدل على تقدير ضمير الشان مع المفتوحة
وان العرب تقصده قول الشاعر شعر فى فتية كسيوف الهند قد علموا
ان هالك كل من يحفى وينتعل فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر
ههنا والذى يسوغ التقديم كونه جملة واقعة خبرا فان زعم زاعم ان التقديم
انما جاز لبطلان عمل ان فصار مبتدأ وخبرا والخبر يسوغ فيه التقديم فهو
باطل بامتناع ان منطلق لزيد فدل ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها فى

امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد ولا يبرز جملة فى محل رفع على انها صفة
لاسم من قوله فينوى معها اسم الا اضطرارا كما فى قول الشاعر شعر
فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق وكما فى
قول الاخر بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا والخبر جملة
اسمية مجردة نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين او مصدرة بلا نحو
وان لا اله الا هو او باداة شرط قال الشارح مثل وقد نزل عليكم فى الكتاب
ان اذا سمعتم ايات الله الاية قلت هذه تعلية والكلام فى الاسمية نحو اعلم
من زيدا ان من يساله فهو يحسن اليه تمثيله غير مطابق والظاهر فى هذه
الاية ان ان فيها مفسرة لان نزل عليكم متضمن لمعنى القول دون حروفه
او رب كقول الشاعر تيقنت ان رب امرء خيل خاينا امين وخوان يخال امينا
او بفعل يقترن غالبا ان تصرف الا ان كان جامدا نحو وان عسى ان يكون قد
اقترب اجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى ولم يكن دعا الا ان كان دعا نحو
والخامسة ان غضب الله عليها بصيغة الماضى بقد متعلق بيقترن مثل
ونعلم ان قد صدقتنا او بلو نحو وان لو استقاموا على الطريقة او بحرف تنفيس
نحو علم ان سيكون منكم مرضى او حرف نفى كقوله شعر فلو تدفننى بالفلاة فاننى
اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها واستظهر المص بقوله غالبا على ما اذا كان
الفعل غير مقترن بشى مما ذكروه كقوله شعر علموا ان يؤملون فجادوا
قبل ان يسالوا باعظم سول وتخفف كان فتعمل فى اسم كاسم ان المفتوحة
المخففة المقدر ولا يلزم كونه ضمير شان بل تارة يكون ضمير الشان كقوله شعر
ووجه مشرق النحر كان ثدياه حقان اى كانه الشان وتارة يكون
غير ضمير شان كقوله شعر ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطو الى وارق السلم برفع ظبية كذا قال الشارح ولا يظهر
لى تعين كون الاسم فى الاول ضمير الشان اذ يجوز ان يكون ضميرا عايدا الى
المتقدم الذكر اى كان النحر ثدياه حقان وتصحيح كلام الزمخشرى فى المفصل
جواز الغاء كان عند التخفيف واعمالها وقال ابن الحاجب فى الكافية و
تخفف فتلغى يعنى كان وكلاهما مخالف لظاهر قول المص لكن ابن يعيش
تاول ما فى المفصل على ان المراد بالالغا ان يعمل فى ضمير الشان وفيه ما لا
يخفى والخبر عند تخفيف كان جملة اسمية نحو كان ثدياه حقان او
فعلية مصدرة بلم نحو كان لم تغن بالامس او قد كقوله شعر

• اخو الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد او مخففة
لا في البيت المتقدم كان ظبية اى كان هذه المراة ظبية ويقال اما
ان جزاك الله خيرا بكسر الهمزة على ان اما للاستفتاح وان المخففة
من الثقيلة مثلها في ان قتلت لمسلما وهذا وجه شاذ وفيه عندهم
يشترط في الفعل الذى يدخل عليه ان المخففة ان يكون ناسخا ولا
يجوز ان تضبط ان هذه بالفتح لانه سيقدم في الوجه الاتي ضمير
هو اسمها وانما ذلك في المفتوحة فوجب كون هذه هي المكسورة ويقال
قيل ان جزاك بفتح همزة ان والاصل انه وهذا فيه اشكال لانه لا
يقال احقا انه جزاك الله خيرا لان التقدير في حق جزا الله اياك خيرا
فيكون اذا دالا على الاستفهام عن الجزا أوقع ام لم يقع ولا يكون دعاء
والفرض ان المراد هو الدعا فقد يقال فاذا قد امتنع هذا فينبغي ان يكون
اما حرف استفتاح مثلها في قوله اما والذي ابكى واضحك فيقال فيه
ان ذلك يقتضي كون ان مع صلتها مبتدا بلا خبر او خبرا بلا مبتدا فيجاب
باختيار الاول وهو انها مع صلتها مبتدا وانه على حذف الخبر اى اما
معلوم انك جزاك الله خيرا كذا قدر المص في اماليه ذاهب فيفرق بينهما
بان الانشا لا يحسن فيه هذا التقدير وانما يحسن في الجمل الخبرية والحمل
على هذا التقدير تخرج الكلام عن ان يكون دعاء والذى يظهر ان اما
استفتاحية وان زايدة لا مخففة من الثقيلة ولا اشكال حينئذ على قول
المص انما وليت الفعلية ان المخففة بلا فاصل لانها دعائية وقد يحذف
اسمها اى اسم كان المخففة في الشعر لا في البيت المتقدم كان ظبية تعطو
الى وارق السلم بنصب ظبية على اعمال كان المخففة والخبر محذوف
والتقدير كان ظبية هذه المراة وقد يقال في لعل عل بحذف اللام
الاولى قال الشاعر شعر عل صروف الدهر او دولاتها ولعن على
التغيير في طرفيها الثاني بالابدال لا غير طرفها الاول بالحذف ورعن
بالجمع بين تغيير الطرفين المشروحين وهما الحذف للاول والابدال
في الثاني ولان بتغيير الوسط والطرف الاخير دون الاول وأنّ
بتغيير الثلاثة ومنه وما يشعركم انها بالفتح ورعن بتغيير
الطرفين فقط بالابدال ورغن بتغيير الثلاثة بالابدال ولعن
بتغيير الوسط والاخر لا قدمنا ولكن تغيير العين المهملة هنا بالغين

المجئ

المعجمة كما غيرت بالهمزة لتاخيهما جميعا في الحلقية ولعلت مثل ثمت وربت
وقد يقع خبرها اى خبر لعل ان يفعل بعد اسم عين كقوله عليه
الصلوة والسلام لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام ويضر بك
اخرون وكقول الشاعر شعر لعلك يوما ان تلم ملمة •
• عليك من اللاتي يدعنك اجدعا • وقد ضبط الاجدع بالخا المعجمة
والراء بمعنى الضعيف وان بعضهم ضبطه بالجيم والدال المهملة وما سبق
تفسيره حملا على عسى لاشتراكهما في الدلالة على الترجي على سبيل الانشا
هذا اذا كان اسم عين كما ذكر المص فاما ما بعد اسم معنى نحو اعتقاد زيد ان
اقوم فلا اشكال فيه ولا هو خاص بها وهذه المسئلة التى في المتن من
اقوى دليل على ان نحو خبر عسى مقرونا بان لا يلزم منه خروجها
عن باب النواسخ الى باب الفعل والفاعل والمفعول الا ترى انه لا سبيل
الى ذلك والجر بلعل ثابتة الاولى او محذوفة مفتوحة الاخر
او مكسورته لغة عقيلية حكاها عنهم ابو زيد وروى الفرا الجر
بلعل لغة قال الشاعر شعر فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة •
• لعل ابى المغوار منك قريب • وهي مشكلة لان جرها عمل يختص بالحرف
ورفعها المشابهة للافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة
واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق له هنا لا
ظاهرا ولا مقدرا فهو مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند من جارة
لا متعلق لها وكل هذا خروج عن القياس وقد حاول بعضهم تاويل ما
اورد في هذا المحل من الشواهد وتعسف في التخريج ولا وجه لذلك بعد
نقل الائمة الثقات انه لغة قوم من العرب فصــــــل في التوابع
التي تذكر في هذا الباب يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة ولكن
بعد ذكر الخبر باجماع نحو ان زيدا قائم وعمرو وما زيد شاعر لكن
عمرو شاعر وبكر والمجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب واما توجيهه
فمختلف فيه فقيل هو معطوف على محل اسم ان المكسورة وذلك انها
لما كانت لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل رفع لانها كالعدم
اذ فايدتها التاكيد فقط ولكن ايضا كذلك اى لا تغير معنى المبتدا فجاز
العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ووقع في عبارة الجزولي ان العطف
على موضع ان مع اسمها قال الرضي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذى

كان مرفوعا قبل دخول ان وبعد دخولها كما او دخول فيبقى على كونه مرفوعا لكن محلا
لو شتغال لفظه بالنصب فان كان اللام في ان زيد ولا شك ان المرفوع فيه هو
زيد وحده لا الاسم مع الحرف فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على
موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ
والمبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه
باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب
ويشكل عليه ان نفس اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ
هو الاسم المجرد كما تقدم وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف
بالرفع على اسمها وحده انتهى وقيل المرفوع بعد العاطف مبتدأ وخبره محذوف
وهذا هو الصحيح على ما صرح به بعضهم وعلى هذا هو من عطف الجمل واما على
ما تقدم فهو من عطف المفردات اذا تقرر هذا فالعبارة المحررة التي يتصور
معها هذه الاقوال ان يقال يجوز رفع التالي لحرف العطف المشارك لاسم ان
ولكن في المعنى لكن المص على تقدير كونه يقول هو من عطف الجمل على ما هو الصحيح
سماه معطوفا فانه شريك في المعنى وواقع بعد عاطف وليس بعده اسم اخر
يكون خبرا عنه فلما اشبه المعطوف من هذه الاوجه سماه معطوفا على سبيل
التجوز **لو قبله** اي لا قبل ذكر الخبر **مطلقا** سواء كان الاعراب ظاهرا او خفيا
خلافا للكسائي فانه جوز ذلك على الاطلاق فيجوز عنده ان زيدا وعمرو
ذاهبان وان الفتى وزيد قايمان وان هذا وبكر شاعران **ولا يشترط
خفاء الاعراب خلافا للفرا** فوافق الجماعة على امتناع ان زيدا وعمرو ذاهبان
وخالف الكسائي في ذلك ووافقه في مثل ان قومي وزيد قايمان وان هذا
وعمرو منطلقان وخالف الجماعة في ذلك فان قلت انما اصطلاحهم في
الخفا ان يقيدوه بمرجب تعذر ظهور اعرابه كالفتى او استثقل كالقاضي
فلو تصدق عبارته على جميع الصور التي قدرها الفرا لخروج انك وزيد
ذاهبان ونحوه من المبنيات قلت ذلك انما هو في التقدير واما الخفا فلو
يعرف لهم فيه هذا الاصطلاح **وان توهم ما رأياه فقدر تاخير المعطوف
او حذف خبر قبله** وذلك كما في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فانه يتوهم ان الاية شاهدة لما رأياه من جواز
العطف قبل ذكر الخبر اذ الصابئون قد عطف ولم يات خبر ان بعد فلك

ان

ان تقدر تاخير قوله والصابئون والنصارى بعد تمام الجملة التي هي الخبر
وعلى هذا حمله سى وذلك ان تقدر حذف خبر قبل المعطوف تقديره ان الذين
امنوا فرحون فلم يقع العطف على كلا التقديرين الا بعد ذكر الخبر تقديرا **وان
المفتوحة في ذلك** اي في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد مضي الخبر **كالمكسورة
على القول الاصح** وقيد ذلك في الشرح بان يتقدمها علم
او معناه وهو اختيار ابن الحاجب فانه قال ان المفتوحة اذا كانت مكسورة
حكما جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع
لم يتنبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة دون غيرها
او هموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز
العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم
المكسورة كقولك علمت ان زيدا قايم لانه موضع الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال
المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا
دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقايم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز
كسر ان الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقايم بكسرها لانه لما لم يكن هنا
في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر
ان فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها
توفيرا لما يقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة
تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان
كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة
على خلاف هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل اعجبني ان زيدا
قايم وعمرا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها
ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه قال الرضي وفيما
قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لان بعد تسليم ان
المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير
علمت زيدا قايما علمت قيام زيد وكونهما بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها
بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الحق ان ان
وما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد هو المعنى
المصدر الذي ذانك الاسمان معمولان له كما قدمت وانما دعى المص يعني ابن
الحاجب الى هذا التكلف انه راى سى مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله

واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد بقوله
شعر والا فاعلموا انا وانتم . بغاة ما بقينا في شقاق . على العطف على محل
اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر في الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة
فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال
المذكور وبعض النحاة لما راى س يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال
ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها
بالرفع لانهما حرفان موكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو
بلغني ان زيدا قايم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال
س فقالوا لا يجوز العطف على محل اسم ان المفتوحة مطلقا اذ لم يبق
معها الابتدا بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وقال الشلوبين مذهب
الاكثرين المنع وهو الصحيح وكذا البواقي عند الفرا فيجوز عنده
رفع المعطوف بعد كان وليت ولعل كما جوزه بعد الثلاثة الاخر
واستدل بقوله شعر يا ليتني وانت يا لميس . في بلد ليس به انيس .
والجماعة يخرجونه على ان انت مبتدا وخبره محذوف اى وانت معي
والجملة حالية او على ان التقدير انا وانت وانا مبتدا وانت معطوف
عليه والخبر في بلد فحذف المعطوف وهو انا والنعت وعطف
البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفرا
لكن الجرمي والزجاج يجوزان ذلك بعد ذكر الخبر لا قبل ذكره نحو ان
زيدا قايم العاقل او نفسه او بطنه فيجوزون في الجميع الحمل على المحل والفرا
انما يجوز ذلك بشرط خفا الاعراب وفي قول المص كالمنسوق اشارة اليه
قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا
فارق قال الزجاج علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق
علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر قال الرضي ولم
يذكروا البدل والقياس كونه كساير التوابع في الجواز نحو ان الزيدين
استحسنتهما اثنا يليهما بالرفع انتهى وحكى ابن عصفور انه لا يجوز عند المحققين
من اهل البصرة في غير عطف النسق من التوابع الا النصب فقط قال
الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قول بعض العرب
انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان قال الحضراوي

وحكى

ن
وحكى الاخفش في كتابه الكبير انه سمع من بعضهم ان زيدا وانت ذاهبا
والمثالان كلاهما لان حكماهما س وحملهما عنده على التوهم كما في قول
زهير شعر بدا لي اني لست مدرك ما مضى . ولا سابق شيئا اذا كان جائيا .
بجر سابق على زيادة توهم البا في مدرك وهو في الحقيقة عكسها لان فيه
تقدير المعدوم موجودا وهما بالعكس والجامع بين الجميع تقدير الشيء
على خلاف ما هو عليه فهذا وجه الجميع وخرجهما المص على تقدير الموكد
في الاول اى انهم هم اجمعون ذاهبون وعلى تقدير المعطوف عليه في الثاني
اى انك انت وزيد ذاهبان وقد وقع في عبارة س ان ذلك على سبيل
الغلط قال المص وهذا غير مرضي من س فان المطبوع على العربية لو
جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه قال وس يوافق على هذا ولولا ذلك
لما قيل نادرا قد قال ابو حيان ولم يفهم احد عن سيبويه ما فهمه ابن
مالك من انه اراد حقيقة الغلط بل اراد انه لم يشرك في الناصب ولانه
لم يتقدم ناصب البتة بل ابتدى بالاسم مرفوعا فاتبعه مرفوعا قال في
في البسيط سماه غلطا لخروجه عن القياس قلت يريد والله اعلم انه سماه
لخروجه عن القياس كما يرد الغلط لان قبول ما يقوله العربي انما كان للظن
على انه وفق ما وضعه الواضع فاذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحا
غلب على الظن نقيض ذلك اى كونه ليس على وفق وضع الواضع فزال
الموجب لقبوله فيكون مردودا كذا قرره بعض المحققين ولا ينبغي حمل كلام
س امام الجماعة الا على ذلك واجاز الكساى رفع المعطوف على اول
مفعولي ظن ان خفي اعراب الثاني سوا كان خفا اعرابه بكونه تقديريا
وهو من المعربات نحو ظننت زيدا اصدقائي وعمرو ومحكيا وهو من المبنيات
نحو ظننت عمرا من يكرمني وبكر وانما مثل المص بالاول باب

لا العاملة عمل ان ويقال لها التبرية كانه ماخوذ من
برات فلانا من كذا اذا نفيته عنه فهي مبرية للجنس اى نافية له اذا
لم تكرر لا وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها
عملت عمل ان وجوبا فاشترطها في عملها امور احدها عدم تكرارها
لانها اذا كررت لا يجب اعمالها بل يجوز وسياتي الثاني ان يقصد خلوص
العموم اى نفي الجنس على سبيل التنصيص لانه اذا لم يقصد ذلك لا تعمل عمل ان
وانما تعمل عمل ليس او تلغى فيليها المبتدا والخبر وتحتمل نفي الجنس ونفي

باب لا العاملة عمل ان

الواحد و فى عبارة الشارح ويحتمل نفى العموم وهى معكوسة اذ المحتمل
ح عموم النفى لا نفى العموم الثالث ان يكون اسمها نكرة لانها لا تعمل فى
المعرفة الا عند نا وتليها بنكرة الرابع ان يليها الاسم لانه لو فصل بينهما
فاصل لم تعمل عملا ان نحو لا فيها غول قال الشارح واجاز الرمانى ان تعمل مع الفصل
النصب نحو لا كذلك رجلا الخامس ان يكون الاسم المنصوب بغير معمول لغيرها
احترازا من نحو لا مرحبا بهم لان مرحبا منصوب بفعل مقدر وانت خبير بان
هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله وهو كون الاسم واليا لها ضرورة انه متى
فرض عمل لغيرها فى ذلك الاسم حصل الفصل بينهما بذلك العامل وقد يقال
ان قوله يليها محتمل لكون الاسم يليها لفظا وان كان ثم فاصل تقديرا
فلو يكون قوله يليها بمجرده مخرجا لنحو لا مرحبا بهم فلما قال غير معمول
لغيرها علم ان المراد كونه يليها من غير فاصل البتة لا ظاهر ولا مقدر فقد
استفيد ثانيا ما لم يستفد اولا فلو تتجه منا قشته اصلا **والواو**
الاسم اذا لم يكن مضافا نحو لا صاحب جود ممقوت **ولا شبيها به**
سواء كان رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر
ركب الاسم معها اى مع لا تركيب خمسة عشر **وبنى** لاجل التركيب قال
الشارح وهذا هو علة البنا عند س والجمهور انتهى قال الرضى ولم يقم
دليل قاطع على ان لا مركبة مع المنفى والذى ذهب اليه بعض المحققين
ان علة البنا هى تضمن معنى الحرف الذى هو من الاستغراقية وذلك
لان قولك لا رجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل
فى الدار بالرفع كما ان ما جاءنى من رجل نص فى الاستغراق بخلاف ما جاءنى
رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل فى الدار
بالفتح بل رجلان ولا ما جاءنى من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على
الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوه **على ما كان ينصب به**
فان كان ينصب بالفتحة بنى عليها نحو لا رجل وان كان ينصب بالياء
بنى عليها نحو لا رجلين عندك ولا مسلمين مخلدون فى النار وهذه العبارة
لشمولها الفتحة والياء اولى من قولهم مبنى على الفتح ويظهر لى من كلام بعضهم
ان التنصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها مبنيا وكلام المصنف
صريح فى خلافه كما علمت **والفتح فى نحو** قول الشاعر **شعر**
ان الشباب الذى مجد عواقبه ۝ فيه تلذ **ولا لذات للشيب** ۝

اى

160

او الى الكسر وهذا كالاستثناء من القاعدة التى قدمها وهى انه يبنى على ما كان
ينصب به وانما ثبت هذا عن العرب اعنى جواز الوجهين مع اولوية احدهما
وهو الفتح استبان ضعف قول من عاب الكسر او الفتح ولهذا قال ابن خروف
لو وقفوا على السماع ما اختلفوا **ورفع الخبر ان لم يركب الاسم مع لا بها**
عند الجميع فرفع مصدر مبتدأ وبها متعلق به والخبر هو الظرف او بها
خبر والظرف متعلق به يعنى ان رفع خبر لا بها اذا انتفى تركيبها مع
الاسم نحو لا غلام رجل عندك ولا طالعا جبلا حاضر قال به جميع النحاة
وكانه اعتمد فى ذلك قول الشلوبين فى رفع الخبر بها عند عدم تركيبها
قلت ينبغى ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم
اهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون فى ان التى لا محمولة عليها انها
لا عمل لها فى الخبر مطلقا فما ظنك بهذه **وكذا مع التركيب الاصح** تكون
لا عاملة فى الخبر لان ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله هذا
مذهب الاخفش والمازنى وجماعة وهو الاصح عند المص وذهب قوم الى انها
اذ ذاك يعنى عند التركيب لا تعمل فى الخبر بل النكرة مع لا فى موضع رفع
بالابتدا والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بل
جل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها فى موضع رفع بالابتدا
لم يجز ذلك قال الشارح وهذا مذهب س قلت وبعضهم ثبت
القول بانه مذهب س قال ابن هشام والذى عندى ان س يرى
فى لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها فى الاسم ولا فى الخبر لانها صارت بجزء
كلمة ولهذا جعل النصب فى لا رجلا ظريفا كالرفع فى يا زيد الفاضل لا على
محل الاسم بعد لا وفرق قوم بين ظهور لا وعدم ظهورها فقالوا فى
نحو لا رجل فاضلا بالنصب ان الخبر هنا مرفوع بلا وذلك ان عامل
الصفة عامل الموصوف فلما انتصب الوصف بلا علمنا ان لا قد نصبت
الموصوف ايضا فان قلت لا غلام ظريف برفع الصفة فترفع الخبر
بالابتدا لانتفائهم الا الاخفش ان عامل الصفة هو عامل الموصوف
وقد عرفت ان قولهم فى نحو لا رجل فاضلا ان الوصف قد انتصب
بلا دعوى قابلة للمنع وبظهر فائدة الخلاف فى نحو قوله فلا لغو
ولا تاثيم فيها فان قلنا ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول
لا كان فيها خبرا عنهما لا الاولى ملغاة فما بعدها مرفوع بالابتدا

ولا الثانية مع الاسم المركب معها في محل رفع بالابتدا فلا يحذوه في جعل فيها خبرا عن هذين المبتداين وان قلنا بان لا عاملة في الخبر ولوقع التركيب امتنع جعل فيها خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتداين وخبر الاخر محذوفا **واذا علم** خبر لا بقرينة لفظيه او حالية **كثر حذفه عند الحجازيين** نحو لا ضير ومنه لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي قاله ابن الحاجب وليس ذو ولا علي خبرين لانهما مستثنيان من مذكور والمستثنى كذلك لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول **ولم يلفظ به** ح اي اذا علم **عند التميميين** وانما قال ح دفعا لتوهم من يتوهم انه لم يلفظ به مستانف لا مرتب على شرط العلم واما اذا لم يعلم الخبر لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه عند احد لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله قال الشارح ومن نسب الى التميميين التزام الحذف مطلقا لا لكن يخترع او يشترط ان لا يكون ظرفا لا الحذف ولا الحلبي عصيب **وربما بقي الخبر وحذف الاسم** كقولهم لا عليك اي لا باس عليك وخرج بعضهم بيتا على حذف الجزئين معا وذلك ان الفرا واصحابه تمسك بقول الشاعر شعر فخير نحن عند الناس منكم . اذا الداعي المثوب قال يالا . على زعمهم ان اصل يالزيد يا ال زيد فقال هذا المخرج لا دليل فيه لجواز ان يكون الاصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى وجزئي الا لان كل واحد منها ثبت له جواز الحذف فلو ضم اذا جمع جاز الحذف **ولا عمل للا في لفظ المستثنى من نحو لا رجلين فيها** وكذا المجموع على حده نحو لا مسلمين عندك وكان ينبغي ذكره لان حكمهما في ذلك واحد **خلافا للمبرد** فانه يقول ان لا عاملة في لفظ المستثنى وكذا في لفظ المجموع على حده فهما عنده معربان لا مبنيان قال الرضي فان قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب لنوقض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون ولو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكين ونقل عنه انه قال لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما في باب الندا في نحو يا ثلاثة

وثلاثين

الكراس السادس عشر ١٦ من شرح الشيخ بدر الدين الدماميني

وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق ولكنه ينتقض بنحو يا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى ويجمع فيه الجزء الثاني او يجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب لا م ولو سلمنا فليس بناوه للتركيب لا م وان سلمناه فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت هذا كلامه **وليست الفتحة في لا احد فيها اعرابية خلافا للزجاج والسيرافي** فانهما ذهبا الى ان الفتحة في ذلك اعرابية وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك لانه قال ولا تنصبه فيما بعدها من غير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فقال الزجاج مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشرة من خمسة عشر فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله وقال السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا التبرية الاستغراق كما افادته من الاستغراقيه في نحو هل من رجل في الدار فركب لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة وقال المبرد مراده انها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حال الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبنا مهجور وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين **ودخول البا على لا يمنع التركيب غالبا** فتقول جئت بلا مال وغضبت من لا شي بالتنوين ولا تركب لتعذر تقديرمن بعدها اذ لا يجوز بلا من مال ومن لا من شي واشار بقوله غالبا الى قول بعض العرب جئت بلا شي بالفتح وهذا مما رد به على الزجاج والسيرافي في دعواهما ان الفتحة في لا رجل اعرابية وان التنوين حذف تخفيفا ووجه الرد ان حرف الجر لا يلغى ولا يعلق فثبت ان الفتحة فيه بنائية وانتخب بان التعليل المتقدم انما يأتي عند من يجعل علة البنا تقدير من لا التركيب **وربما ركبت النكرة مع لا الزايدة** كقوله شعر لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها . اذن للام ذووا احسابها عمرا . قال ابو الفتح بن جني انشد ابو الحسن في المعاني هذا البيت مستدلا به على ان الحرف الزايد قد يعمل فسئلت ابا علي فقلت الزايد العامل لم لا فقال لم تات زايدة في كلامهم فيجب ان تكون لا هي قد عملت النصب في الاسم **وقد يعامل**

غير المضاف معاملته اى معاملة المضاف في الاعراب ونزع التنوين نحو لا اباك
فيها ونزع النون نحو لا غلامي لك فيها ان وليه مجرور بلام كما رأيت في
المثالين واحترز بقوله وليه عن ان يقع فصل كما سيأتي وبقيد الجر باللام احترازا
عن ان يقع الجر بغيرها فيتعين ح حذف الالف واثبات النون نحو لا اب فيها
ولا غلامين فيها فان ورد خلاف ذلك فشاذ او معمول متعلقة بمحذوف
غير خبر كما مر فلو جر بلام متعلقة بمذكور او بمحذوف هو خبر تعين حذف
الالف واثبات النون نحو لا اب بار لك ونحو لا اب لك اذا جعلت لك
متعلقا بمحذوف هو خبر ولم يقيد المص غير المضاف باسماء بعينها بل عمم في
المتن ومثل في الشرح بلا غلام لك يعني فلك تقدير حركته نصبا وفتحا
فا تقتضي كلام غيره ان المسموع في ذلك هو لا اب بالرفع والمثنى والمجموع على
حده ومخص ولا رتشاف المثنى باليدين وعلى التقديرين في لا غلام لك
يظهر الاختلاف في اللفظ في نحو لا مسلمات لك فان جعلنا الحركة اعرابية
تعين الكسر وان جعلناها بنائية فلك الفتح والكسر والفتح اولى ثم اعلم
ان ما ذكره المص من ان الاسم الواقع بعد لا في الضابط الذي ذكره غير مضاف
هو مذهب هشام وابن كيسان واختاره المص وابن الحاجب وذهب
الخليل وس والجمهور الى ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واعترض بان اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر واجيب
بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم
الثاني في يا تيم تيم عدي على من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي
الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل
ما الحامل على الفصل بينهما باللام المجتلبة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة
باللام فاجيب بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها
تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها ففصلوا بين المتضايفين
لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه
بعدم تكرارها والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه
المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حالة كذا
ولا لا غلامي لشخص بعينه كذا والدليل على انه مضاف قوله شعر
• وقد مات شماخ ومات مزرد • واي كريم لا اباك مخلد • وقول
الآخر شعر ابا الموت الذي لا بد اني • ملاق لا اباك تخوفيني •

فصرح

فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه وتخريج المص لذلك على انه
دعا على المخاطب بان لا اباه الموت فجعله فعلا ماضيا والكاف مفعولا به
يضعفه وروده حيث لم يذكر الموت كقوله شعر من اجل حبل لا اباك اضربته
وقولهم لا اباى فيما حكاه ابن طاهر اذ لو كان فعلا لا تى بنون الوقاية
وسلك المص وابن الحاجب طريقا في الاعتراض على الجمهور بغير ما تقدم اما
المص فاعترض بقولهم لا ابالى ولا اخالى اذ لو كان الاسم مضافا لما زعموا
لقالوا لا اب لي ولا اخ لي بكسر الباء والخاء بانها متصلة بالياء تقديرا
فان اللام لا اعتداد بها على قولهم والجواب انهم لم يكسروا الباء والخاء
لانهما غير مباشرتين للياء واللام الجارة هي المباشرة لها لفظا واعترض
ايضا بان الاضافة ان كانت محضة لزم كون اسم لا معرفة وان كانت
غير محضة لزم مخالفة النظائر لانها لا تكون الا فيما عمله عمل الفعل او في
معطوف على ما لا يكون الا نكرة والجواب انه منقوض بغيرك وشبهك
ونحوهما فان الاضافة في ذلك غير محضة وليست شيئا مما ذكر واما ابن
الحاجب فاعترض بانه لو كان المذكور مضافا حقيقة لكان معرفة
فوجب رفعه وتكرار لا والجواب انه ترك الرفع والتكرير للحمل في صورة
النكرة والغرض من الفصل باللام لانه لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع
الفصل باللام واعترض ايضا بان لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى
اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فيلزم ان يكون لا اباك نكرة ايضا
اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب ان الاتفاق في المعنى انما هو
بالنسبة الى الجملتين وهما لا اباك ولا اب لك ولم يتفقوا ان اباك واب
لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه
في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة والمسند اي خبر لا في لا اباك موجود
واما لا اب لك فالخبر لك اي لا اب موجود لك فالجملة في الاولى
بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا وجد لك اب ومعنى
الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة
كذا قرره الرضي فان فصلها اي فان فصل النكرة الواقعة بعد لا
عن المجرور باللام جار اخر نحو لا يدي بها لك او ظرف نحو لا يدي
اليوم لك ولا غلامي عندي لك امتنعت المسئلة في الاختيار لا في
الضرورة خلافا ليونس فانه اجاز ذلك في الاختيار كما مثلنا

واستاذن حتى الحجرانه في الضرورة **وقد يقال في الشعر لا اباك** كالبيتين الذين انشدهما انفا قال المصنف اصله عندهم لا اباك فان زعموا ان الضمير مخفوض بالاضافة فكيف يكون اسم لا معرفة فان قالوا الاضافة غير محضة لتقدير اللام لزم تقدير المحض غير محض وان قالوا الجر بلام مقدرة لزم انفصال الضمير المجرور بغير جاره ولا نظير لذلك وانما هذا عندى دعاء وقد تقدم ذلك وقد تقدم رده وانت خبير بان هذا الكلام مخالف لما قرره في الاصل **وقد يحمل على المضاف مشابهه في العمل فينزع تنوينه** نحو لا طالعا جبلا وهذا مبنى على ان الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين ويقولون لما حمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين فان قيل لاى شيء كان اجراؤه مجرى المضاف في الاعراب واجبا وفي ترك التنوين جائزا قلت الاصل في الاسم التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا فحمله على المضاف في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضى بقاءه على اصله وجعل حمله عليه في ترك التنوين جائزا لانه حمل يقتضى خروجه عن اصله قال ابن هشام وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين هذا كلامه في مغنى اللبيب قلت قد رد دماميني في الحاشية وفي مصابيح الجامع الذى على البخارى بان هذا ايضا تخريج على قول البصريين بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا اما للتركيب مع لا تركيب خمسة عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المتقدم والخبر محذوف اى لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطى لما منعت ويجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه رفع التكرار فظهر بذلك ان التنوين على راى البصريين ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهرا لا نصا فان قلت اذا نون كان الاسم مطولا ولا عاملة وقد تقدم انها عند العمل تكون ناصة على الاستغراق قلت مر لنا ايضا ان بعضهم يخص الاستغراق بحالة بناء الاسم من جهة تضمنه الاستغراقية ولو سلم ان الاستغراق عند عملها ثابت على سبيل التنصيص لم يتعين

عملها في مانعا النصب حتى يكون النصى على الاستغراق ثابتا ولاحتمال ان يكون مانعا منصوبا بفعل محذوف اى لا تجد او لا ترى مانعا لما اعطيت فعدل الى البنا لسلامته من هذا الاحتمال

فصل

في الكلام على بطلان عمل لا وفي فروع تتعلق بها وبتوابع اسمها **اذا انفصل مصحوب لا** نحو لا فيها غول **او كان معرفة** نحو لا زيد ولا عمرو **بطل العمل باجماع** اما في مسئلة الفصل فلم يخالف فيها الا الرمانى كما سبق في اول الباب واما في مسئلة المعرفة فبطلان العمل فيها انما هو مجمع عليه عند البصريين واما الكوفيون فانهم جوزوا بناء العمل وانما بطل العمل في المفصول بينه وبين لا لانه قد ضعف امر لا بالفصل وهى في نفسها عامل ضعيف لكونها تعمل بمشابهة ان التى تعمل بمشابهة الفعل لا بالاصالة قالوا ووجه المشابهة بين ان ولا ان ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفى لانها لنفى الجنس فلما توغلتا في طرفى الاثبات والنفى تشابهتا قلت ان ليست للاثبات وانما هى لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام التى تدخل عليه اثباتا كان او نفيا وانما بطل عملها في المعرفة لانها لنفى الجنس ولا يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفى الجنس بانتفائها **ويلزم ح** اى حين اذ بطل العمل **التكرار** اى تكرار لا مع المفصول الفصل ومع المعرفة في غير ضرورة **خلافا للمبرد وابن كيسان** اما لزوم التكرار مع الفصل فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفى الجنس في النكرات لان نفى الجنس هو تكرار النفى في الحقيقة واما مع المعارف فالتكرار يجبرها فانها من نفى الجنس الذى لا يمكن حصوله مع المعرفة واجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرارها في الموضعين فاجازا نحو لا زيد في الدار ونحو لا فيها رجل واستدلا بقول الشاعر **شعر** بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ۰ ركائبها ان لا الينا رجوعها ۰ وهو عند الجماعة محمول على الضرورة **وكذا اذا تلاها خبر مفرد** نحو زيد لا كاتب ولا شاعر واحترز من الجملة الفعلية نحو زيد لا يقوم فلا يلزم فيها التكرار **او شبهه** اى شبه الخبر المفرد من النعت نحو مررت برجل لا شجاع ولا كريم والحال نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا ماشيا وقد جاء عدم التكرار في ذلك لاجل الضرورة قال **شعر** وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا ۰ حياتك لا نفع وموتك فاجع ۰ وقال الاخر **شعر** ۰ قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ۰ ولكن بانواع الخدايع والمكر ۰

والاوفق لا فلم تكرر في قولهم لا نولك ان تفعل لتأوله بلا ينبغي فلا حجة فيه للمبرد وابن كيسان لان لا في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تتناوله ونحو قد بوول نحو عبد الله وهو ما لا ينزع منه الالف واللام بحال اعني من الجزء الثاني لو افرد وعبد الرحمن وهو ما لا ينزع منه الاداة من جزئه الثاني لو افرد الا في الندا والاضافة من الاعلام بنكرة فيعامله معاملتها بعد نزع ما فيه او فيما اضيف اليه من الف ولام فالاول كالبصرة فنقول لا بصرة لكم والثاني كقولهم قضية ولا ابا حسن لها والمراد بابي الحسن علي رضي الله عنه وفي كلام المص مسامحة حيث جعل الحسن مضافا اليه العلم وليس كذلك انما العلم مجموع المضاف والمضاف اليه قال المص فقد نؤم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل وقدر اخرون بلا مسمى بهذا الاسم او بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاث على الاطلاق اما الاول فممنوع من ثلاثة اوجه احدها مثل بعد نحو تبكي على زيد ولا زيد مثله •

• بري من الحمى سليم الجوانح • الثاني ان المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فاذا قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث ان المعامل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل احد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم واما تقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك ما له مسميات كثيرة كابي حسن وقيصر فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى او بلا واحد من مسمياته كذب فالصحيح انه لا يقدر بتقدير واحد بل بما يليق فيقدر ولا زيد بلا مسمى بهذا الاسم او بلا واحد من مسمياته ويقدر لا قريش بلا بطن من بطون قريش ولا ابا حسن ولا كسرى ولا قيصر بلا مثل ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير فلا يقال لا اياه ههنا ولا اسم اشارة فلا يقال لا هذا هنا خلافا للفرا فانه جوز اخراج المعرفة في ذلك مخرج النكرة بالتاويل كما في الاعلام المذكورة وهو بعيد غير مسموع قلت وقد يوخذ من كلام الفرا هذا ان الكاف من ذلك ونحوه ضمير مضاف اليه لا حرف خطاب كما يقول الجماعة لقيام المسوغ للاضافة على رايه فتامله ويفتح اي يرفع الاول على طريق

التنازع

التنازع فتعمل الثاني ويضمر في الاول على المختار من نحو لا حول ولا قوة الا بالله فان فتح الاول فتح الثاني او رفع او نصب وان رفع الاول رفع الثاني او فتح فهذه خمسة اوجه جائزة في هذا التركيب الاول لا حول ولا قوة بفتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمها الا ان تفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب س ان تقدر بعدها خبرا واحدا لهما اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان من مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا اي المتعاطفين لا خبر المبتدا الاخير فقط فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر فيجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية فهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان لانهما شي واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا قياسا على امتناع حصول اثر واحد من موثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله الثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان لا الثانية زايدة لتوكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو كانك قلت لا حول وقوة نحو فلا اب وابنا يجي في العطف على المحل فعند س يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زايدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها لضعفها ولا الغا يجوز اذا كان اسمها نكرة يليها وقد حصل شرط الالغا وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سوا الغيت الاولى والثانية كما في قولك لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حولٌ ولا قوةَ كما يجي او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حولَ ولا قوةً وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثله مع جعلها زايدة ومن جوز اعمال لا ليس يجوز هنا ان تجعل الثانية تعمل عمل ليس فيلتزم تقدير خبرها على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ولو استحالته هنا لان

لا التبرئة خبرها مرفوع بها او بما يرتفع به خبر المبتدا ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب فيكون الكلام عندهم لا جملتين **الثالث** لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثانى على ان لا الثانية زايدة لتاكيد النفى لا مر ولا يجوز عند س ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول لا قوة مرفوع عنده بالمبتدا وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع بعاملين مختلفين وانه لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده جملتين وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عنده لا وحدها فيكون الكلام ح جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام جملتين **الرابع** لا حول ولا قوة برفعهما فتكون لا الاولى ملغاة لوجود المسوغ للالغا فيكون الاسمان مرفوعان بالابتدا ولا الثانية اما زايدة لتاكيد النفى لما مر واما ملغاة غير زايدة كلا الاولى **وعند** س وغيره فى هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتدا فقط واما ان يقدر لكل واحد خبر والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة وان جعلت لا الاولى عاملة عمل ليس والثانية ملغاة وجب تقدير خبرين لما تقدم وكذا ان جعلت الثانية عاملة عمل ليس ولا الاولى ملغاة وان جعلت الثانية زايدة قدرت خبرا واحدا ولا ضير لما مر وجاز لك تقدير خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك **الخامس** لا حولُ ولا قوةَ برفع الاول على الغا لا واعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب والكلام جملتان ولا يجوز نصب الثانى مع رفع الاول ولا نصبهما معا الا فى ضرورة **وان سقطت لا الثانية فتح الاول ورفع الثانى او نصبا** كقوله

شعر فلا اب وابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا

روى وابن بالرفع عطفا على موضع لا واسمها وبالنصب على موضع اسمها باعتبار عملها **وربما فتح منويا معه لا** حكى ابو الحسن لا رجل وامراة بفتح المعطوف على تقدير ولا امراة فحذفها وابقى حكمها وليس هذا ببعيد البتة لان نظيره متفق بثبوته لكنه على العكس فى المحذوف الثابت وهو لا عليك اذ تقديره لا باس عليك وانظرها تجوز على هذا الوجه الذى حكاه الاخفش ان يرفع الاول لما يجوز لو صرحت بها

وتنصب

165

وتنصب صفة اسم لا اوترفع مطلقا اى سواء كان ذلك مع التركيب نحو لا رجل ظريفا وظريف اومع فقده نحو لا غلام رجل ظريفا وظريف وسواء اتصلت الصفة كما مثلنا ولم تتصل نحو لا رجل عندنا فاضلا وفاضل وسواء كانت الصفة مفردة كما مثلنا او غير مفردة بان تكون مضافة نحو لا رجل ذكى الفهم عندك او مطولا نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا والنصب فى ذلك باعتبار عمل لا وقيل باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعرابية كما فى الندا والرفع فى ذلك بتقدير عمل الابتدا او موضع لا رجل رفع بالابتدا كما مر **وقال** ابن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال الرضى ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى مضافة **ولكن** الفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لها باشرته ويجوز فى المضاف الذى باشرته لا الرفع عند التكرار نحو لا غلام رجل فى الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته لا **وقد تجعل الصفة مع الموصوف كخمسة عشر ان افردا** اى الصفة والموصوف **واتصلا** فيجوز فى نحو لا رجل ظريف ان يبنى الموصوف والصفة جميعا على الفتح فى تركيبه تركيب خمسة عشر ووجه التركيب ان الصفة من تمام الموصوف فاغتفر فيها ذلك وجوز بعضهم ان تكون فتحة الصفة اعرابية لكن حذف تنوينها للتشاكل فتكون نحو لا على محله او على لفظه فى الاعراب لشبه فتحة بحركة الاعراب كما مر **وليس رفعها** اى رفع الصفة **مقصورا على التركيب الموصوف** حتى اذا لم يركب لا يجوز الرفع نحو لا غلام رجل ظريف عندك **ولا دليلا على الغاء** فيما اذا قلت لا رجل ظريف فى الدار **خلافا لابن برهان فى المسئلتين** وشبهته فى ذلك ان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف ولا اسم المنصوب لا عمل للابتدا فيه فلا عمل له فى صفته ولا اسم المبنى على الفتح ان نعتت صفته دل ذلك عنده على الاعمال وان رفعت دل على الالغا **قال** المص ما ذهب اليه غير صحيح لان اعمال لا عند استكمال شروطها ثابت باجماع العرب فالحكم عليها بالالغا ودون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له وقوله لا عمل للابتدا فى الاسم غير مسلم بل له عمل فى موضعه كما ان له عملا بالاجماع فى موضع المجرور بمن فى نحو هل من رجل فى الدار ولحسان

بعض المتاخرين قول ابن الدهان في المسئلة الثانية وهو ان رفع الصفة
عند تركيب الموصوف مع لا دليل على الغائها وتوجيه ما اختاره هذا
المتاخر ان لا والحالة هذه لا عمل لها لكونها قد ركبت فصارت كالجزء
والحرف اذا كان كالجزء ولم يعمل مثل قد والسين ولام التعريف وجزئية
المركب اقوى من جزئية غيره فلهذا كان الحكم بالرفع المحلي لمجموع لا رجل
نعته ثم قال الشيخ في لا رجل ظريف انه تابع على اللفظ مثل يا زيد الظريف
ولا يجاء مثل ان هذا الظريف في الدار وقد مرت الاشارة الى نحو
هذا عن ابن هشام **وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع**
نحو لا احد في الدار رجلا ولا امراة فلك نصب البدل نظرا الى عمل لا
والرفع نظرا الى عمل الابتدا ولا فرق بين ان يكون البدل مفردا وغيره
ولا يجوز تركيبه مع الاسم لانه او هو في نية تكرار العامل **فان لم يصلح**
البدل **لعملها** اي لعمل لا بان كان معرفة نحو لا احد فيها زيد ولا عمرو
تعين رفعه لان مقتضي النصب منتف ومنه لا اله الا الله ثم المبدل
منه ما هو فقيل هو الضمير المستتر في الخبر المقدر وقيل بل هو اسم لا
باعتبار عمل الابتدا اي باعتبار محل الاسم قبل دخول لا والاول اولى
لان فيه ابدالا من الاقرب بخلاف الثاني فان الابدال فيه من الابعد
ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ
فان قيل كيف يصح هذا والبدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنسبة الى
المبدل منه سلبية فالجواب انه انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض
بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل لكن بعد نقضه ونقض
النفي اثبات والكلام على اعراب هذه الكلمة الشريفة اعني لا اله الا الله
طويل الذيل وقد افرد في ذلك التصنيف فلا نطول به ولعلنا نلم بشيء
من ذلك في باب المستثنى ان شاء الله تعالى **وكذا المعطوف نسقا** هو
على التفصيل المذكور فيجوز الوجهان في لا رجل وامراة ويتعين الرفع في لا
امراة فيها ولا زيد فان قلت كلامه شامل لما اذا كررت لا مع النسق
ولما اذا لم تكرر وقد كان قال فيما مضى وان سقطت لا الثانية فتح الاول
ورفع الثاني او نصب وربما فتح فزاد هنالك وجها لم يذكره هنا
فما بال اعادة المسئلة ثم اعادها ناقصة قلت انما مراده هنا النسق
الذي لم تكرر لا معه واما ما كررت معه لا ففي حكمه فلا حاجة الى ان يذكره

ثانيا

ثانيا والمقصود هنا ان بيان حكم النسق حكم البدل في التفصيل المذكور
فذكره لهذا الغرض وان لزم من ذلك تكرار مسئلة فلا ضير **وان كرر اسم**
لا المفرد دون فصل فتح الثاني او نصب نحو لا ماء ماء باردا عندنا فلك في الثاني
ثلاثة اوجه حكى المص منها وجهين احدهما الفتح على تركيب الثاني مع الاول كالصفة
للموصوف وثانيهما نصب الثاني والثالث الذي اهمله المص رفع الثاني كما هو
بيان الاعراب في هذه المسئلة وفيه وجهان احدهما انه صفة لان هذه
النكرة موطئة للنعت واذا وصف الاسم جاز ان يوصف به الثاني انه توكيد
لفظي ثم الاوجه الثلاثة وهي الفتح والنصب والرفع انما يجوز في الاسم الثاني حيث
لا يجعل بدلا فان جعل بدلا امتنع الفتح لان البدل على نية تكرار العامل فيمتنع
تركيبه وبارد صفة لماء الثاني فان فتح او نصب فبارد منصوب وان رفع ماء
الثاني فبارد مرفوع **وللا مقرونة بهمزة الاستفهام** سواء تجردت
للاستفهام عن النفي المحض كقوله شعر الا اصطبار لسلمى ام لها جلد •
• اذا الاقي الذي لاقاه امثالي • والشلوبين ينكر هذا القسم او كانت للانكار
التوبيخي كقول حسان رضي الله عنه شعر الا طعان الا فرسان عادية •
• الا تجشؤكم حول التنانير **معنى غير تمن** في محل نصب على الحال من همزة
الاستفهام اي للا مقرونة بهمزة الاستفهام حال كونها حاصلة في غير تمن
وعرض ما لها مجردة من ذلك فيجري عليها الاحكام المتقدمة وفي كلام
المص انتقاد من وجهين احدهما ان ذكر العرض هنا لا معنى له والا فيلزم ذكر
الا الاستفهامية والتحضيضية والواقع فيه ان الا كلمة واحدة وهل هي بسيطة
او مركبة مسئلة اخرى الثاني ان الا التي للتمني كلمة واحدة بمنزلة ليت فلا يصح
ان يقال انها همزة الاستفهام ولا وان للاستفهام مثله في فهل لنا من شفعاء
لانه لو قيل ليت لي شفيعا صح ولو قيل ليت لا لم يصح **ولها في التمني من لزوم**
العمل في الاسم خاصة ولم ينبه عليه **ومنع الالغاء ومنع اعتبار**
الابتدا ما لليت خلافا للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة فيتعين
اذن في قول الشاعر شعر الا عمر ولى مستطاع رجوعه •
• فيرأب ما اثأت يد الغفلات • تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة
في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا
خبر لها عند سيبويه ومن تابعه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قلت الا ماء كان ذلك كلاما
مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء ولذلك

يمتنع تقديم مستطاع خبرا مرجوعه فاعلم ما ذكرناه ويمتنع ايضا تقديم مستطاع
رجوعه جملة في محل رفع على انها صفة على المحل اجرا للمجرى ليت في امتناع
مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول حتى ومنا بعيه وخالف في ذلك كله المازني
والمبرد ولا يفهم من كلام المص انها لا خبر لها عند حتى قال الشارح ويبطل
مذهب المبرد والمازني ما حكاه حتى من ان يقال من قال لا غلام افضل منك غلام نقل
في الاعلام افضل منك الا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع وتجعل الحاق
لا العاملة عمل ان بليس فيما لا تمنع فيه من جميع مواضعه كقوله
شعر تعز فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا
ان لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم واما مع القصد الى
التنصيص على العموم فتعمل عمل ان لما تقدم ولا تعمل عمل ليس •

باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر

ويشكل على ذلك حسبت ان زيدا قايم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب سح
وافعال التصيير نحو صيرت الطين خزفا ونحو حسبت زيدا عمرو الداخلة عليهما كان
والممتنع دخولها اي دخول كان عليهما لاشتمال المبتدا على استفهام وانما
قيد المبتدا بذلك لان اشتمال الخبر على استفهام غير مانع في البابين تقول ابن كنت
واين ظننت عمروا واما المبتدا المشتمل على الاستفهام فيجوز وقوعه في باب ظن
دون باب كان تقول ايهم ظننت قايما لانه منصوب متقدم بخلاف اسم كان
فتنصبهما مفعولين لان هذه الافعال وضعت للدلالة على التعلق بالشي
على صفة وذلك لا يتاتى الا بين شيئين فهذه الافعال تكون متعلقة بذينك
الشيئين فتنصبهما كما تنصب اعطى ونحوه المفعولين متعلقا بهما وذكر في كلام
الرضي ان المفعول به في الحقيقة هو ما يتضمنه الجزء الثاني مضافا الى الاول
اذ معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد وتقديره لذا كان معناه الحقيقي
فليجز النطق به كذلك فيقال علمت قيام زيد ولا يقدر شيء آخر وجوابه
انه لما كان المضاف اليه غير معتمد لذاته وانما يوتى به لغيره وكانت هذه
الافعال مستدعية في المعنى لشيئين يتعدد بهما ما اريد بها من المعنى شرطوا
استقلال كل منهما بنفسه وان لا يكون احدهما كالتتمة للاخر فيكون كانها
انما طلبت شيئا واحدا كما ان قام في قام غلام زيد انما طلب شيئا
واحدا وجاء الاخر تتمة لذلك الواحد ولا يحذفان معا او احدهما
الا بدليل لانك اذا قلت علمت او ظننت مثلا وتركت المفعولين اصلا

وراسا لم يكن في ذلك فائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم
او ظن فلو فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة الدالة عليهما
لحذفهما جائز نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقال الكميت شعر
باي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا على وتحسب •
واما حذف احدهما لا لقرينة فيمتنع لان اصلهما المبتدا والخبر ولا يحذف
واحد منهما الا لقرينة فان وجدت القرينة جاز الحذف لكنه هنا قليل
وحذف المبتدا غير قليل والسر فيه ان المفعولين كاسم واحد لان ثانيهما كما
مر قريبا عن الرضي متضمن للمفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه المفعول الحقيقي
اذ معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد كما مر فلو حذفت احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك كله مع قيام الدليل
عليه اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرا بالياء التحتية اي بخلهم هو خيرا
لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قول عنترة شعر ولقد نزلت فلا تظني غيره •
اي فلا تظني غيره واقعا قلت كذا اورده الشارح وغيره شاهدا على
حذف الثاني ولا يتعين لجواز ان يكون مني ظرفا مستقرا في محل نصب
على انه المفعول الثاني اي فلا تظني غيره حاصلا مني وهم جعلوه ظرفا لغوا
متعلقا بنزلت فالتجوز الجملة الثاني محذوفا وليس يقاطع في مطلوبهم كما
رايت واعلم انهم يسمون الحذف لدليل اختصارا ولغير دليل اقتصارا اذا ما
حذفهما اختصارا فلا خلاف فيه واما اقتصارا ففيه مذاهب احدها
المنع مطلقا وهو ما اورده المص في المتن قاله في الشرح وهو مذهب سي
والمحققين ممن تدبر كلامه الثاني الجواز مطلقا وهو مذهب الاكثرين
وصححه ابن عصفور الثالث التفصيل فيجوز في ظننت وما في معناها
ويمتنع في علمت وما في معناها واما حذف احدهما اقتصارا فممنوع
باتفاق واما اختصارا فذكر المص ابن حاجب كما علمت وظاهر كلام ابن
الحاجب في الكافية المنع لانه قال ومن خصايصها انه اذا ذكر
احدهما ذكر الاخر وقال ابن عصفور وحذف احد المفعولين للدلالة
عليه قليل فلا ينبغي ان يقاس عليه وكانه اعتمد كلام ابن الحاجب دون
المص وللمفعولين المذكورين من التقديم والتاخير ما لهما من ذلك
مجردين عن هذه الافعال فيكون الاصل تقديم المفعول الاول

لانه المبتدا وتاخير الثانى لانه الخبر وقد يعرض ما يوجب تقديم الاول
نحو ما ظننت قايما الا زيدا وحيث ينتفى الموانع جاز ذلك التقديم و
التاخير على ما تقدم فى باب المبتدا **ولثانيهما** اى لثانى المفعولين **من**
الاقسام والاحوال ما لخبر كان فمن الاحوال انه لا يكون جملة طلبية
واما قول ابى الدردا رضى الله تعالى عنه وجدت الناس اخبر تقله
فمؤول كما اول وكونى بالمكارم ذكرينى الوان تاويل هذا ان
لفظه طلب ومعناه خبر اى تذكرينى واما ذلك اعنى قول ابى
الدردا فعلى اضمار القول اى وجدت الناس مقولا فى كل واحد منهم
اخبر تقله فالطلب هنا معمول للقول لا منصوب بالناسخ و
هناك منصوب بالناسخ لا بغيره وهو هنا على معناه وهناك على
غير معناه وسياتى فيه زيادة كلام ان شا الله تعالى وانما قال
ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدا لان ذلك لا يصح كونه جملة طلبية
وخبر المبتدا يصح كونه جملة طلبية كما سبق بيانه وثانى مفعولى
هذا لا يكون كذلك كما هو فى باب كان فلهذا احال عليه **فان وقع**
موقعهما اى فى الموضع الذى يقعان فيه لو ذكر **ظرف** نحو ظننت
عندك **او شبهه** نحو ظننت لك **او ضمير** نحو ظننته **او اسم اشارة**
نحو ظننت هذا **امتنع الاقتصار عليه** اى على ذلك الشى الذى
وقع فى موضع المفعولين من ظرف او شبهه او ضمير او اسم اشارة
والمراد بالاقتصار عليه الاكتفا به لا الحذف لغير دليل كما عنى ابن
عصفور وغيره لما تقرر **ان كان** ذلك المقتصر عليه من ظرف وما
ذكر معه **احدهما** اى احد المفعولين فاذا جعلت الظرف مثلا من
قولك ظننت عندك ظرفا مستقرا على انه المفعول الثانى والاول
محذوف امتنع لما تقدم من ان حذف احدهما لا يجوز الا لدليل ولا
دليل هنا على الاول فيمتنع الحذف وكذا القول فى ظننت لك وكذا
ظننته وظننت هذا يمتنع ان جعلت الضمير او اسم الاشارة احد
المفعولين والاخر محذوفا **لا ان لم يكن** بان يجعل الظرف وشبهه
فى ظننت عندك ولك لغوا متعلقا بنفس الفعل وتجعل الضمير فى
قولك ظننته ضمير المصدر وكذا اسم الاشارة من قولك ظننت هذا
تجعله راجعا الى المصدر فتجوز المسئلة ح وما ذلك الا لانتفاء علة

الامتناع

الامتناع الا ترى امتناع نحو ظننت مع الاقتصار انما كان لعدم الفائدة
لان الانسان لا يخلو فى الغالب من ظن ما تقدم فاذا كان الظن مقيدا
بالظرف مثلا وحصلت الفائدة اذ الوجود قد يخلو من ظن يقع منك
عند المخاطب بحيث تقيد بذلك تحققت فائدة لم تكن معلومة فجاز قال
ابن هشام فظهر صحة المسئلتين يعنى مسئلة الظرف ومسئلة شبه
الظرف دون الاخيرتين يعنى مسئلتى الضمير واسم الاشارة فانهما مفعولان
مطلقا فلو يفيدان الا مجرد التوكيد فوجودهما كالعدم فالحق ان المسئلة
منهما ممتنعة **قلت** وفيه نظر لان قضية كلامه ان مجرد التاكيد
هو المستفاد من المفعول المطلق وليس كذلك ضرورة انقسامه الى
تاكيدى ونوعى وعددى ولو سلم انهما فى ذلك للتاكيد قيل
للنوع فمعنى ظننته ظننت الظن اى الظن المعروف المعهود وكذا ظننت
هذا فتحقق الفايدة على هذا التقدير اذ المعلوم الذى لا فائدة فيه هو
وقوع الظن فى الجملة اما وقوع ظن مقيد فليس كذلك **ولم يعلم المحذوف**
هذا شرط فى المسئلة الاولى وهى مسئلة امتناع الاقتصار على ما ذكر
من احد تلك الاشيا الاربعة ان كان احد المفعولين وكان حقه ان
يقدمه ويذكره الى جانب قوله ان كان احدهما وانما جعلنا الاقتصار
من قوله امتنع الاقتصار عليه على مجرد الحذف لا على الحذف لغير دليل
لقوله هنا ولم يعلم المحذوف فاذا كان قيدا فى الاولى كما قررناه يصير معناه
امتنع الحذف لغير دليل ان لم يعلم المحذوف ولو جعل قيدا فى الثانية
صار المعنى لا يمتنع الحذف لغير دليل ان لم يعلم المحذوف وكلاهما خلف
من الكلام وايضا فالمصنف لم يعول على هذا الاصطلاح فى شى من كتبه واذا
تاملت وجدت قوله فان وقع موقعهما ظرف الى اخره تقييدا لقوله ولا
يحذفان معا او احدهما كما تقدم فى المتن الا لدليل الا ترى انه اذا وقع
التقييد بذلك لا على انه احد المفعولين جاز الاقتصار على ذلك من
غير ذكر المفعولين مع عدم العلم بالمحذوف فهو كالاستثنا مما تقدم
وفايدة هذه الافعال الناصبة للمفعولين اللذين اصلهما المبتدا
والخبر **فى الخبر** متعلق بالفائدة وان كانت اسما لما يستفاد لما فيها
من رايحة الفعل اى الذى تفيده هذه الافعال فى الخبر **ظن** فقط
او يقين فقط **او كلاهما او تحويل** فهذه اربعة اقسام مشتركة

في نصب المفعولين المذكورين فالاول من الاقسام الاربعة وهو
ما يفيد الظن فقط حجى يحجو اى ظن بظنى كقوله شعر
• قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة • حتى الملت بنا يوما ملمات •
لا لغلبة في المحاجاة كقولك حاجيته فحجوته احجوه اذا غلبته
في ذلك وقصد كقولك حجوته اى قصدته ولا لرد ولا لسوق
كقولهم حجت الريح السفينة اى ساقتها ولا لحفظ ولا لكتم فانه اذا كان بمعنى
شيء مما ذكر من الغلبة وما بعدها تعدى الى مفعول واحد ولا لاقامة نحو حجوت
بالمكان اى اقمت به ولا لبخل نحو حجوت بكذا اى بخلت به فانه اذا كان بمعنى
اقام او بخل كان لازما وعدا يضاهو من افعال هذا القسم على ما ذهب اليه
الكوفيون واختاره ابن ابي الربيع والمص واستشهد بقول الشاعر شعر
• فلا تعدد المولى شريكك في الغنى • ولكنما المولى شريكك في العدم •
لا لحسبان بضم الحاء مصدر قولك حسب بالفتح يحسب بالضم اى عد فيتعدى
الى مفعول واحد وزعم كقول الشاعر شعر فان تزعميني كنت اجهل فيكم •
• فاني شريت الحلم بعدك بالجهل لا لكفالة يقال زعمت ازعم زعاما اى كفلت
ولا رياسة يقال زعم فلان اذا صار رئيسا ولا لسمن ولا هزال يقال زعمت
الشاة بمعنى سمنت وبمعنى هزلت وجعل الاعتقاد به كقوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثة لا للتصيير
فانها اذا كانت لهذا المعنى كانت من القسم الرابع وسيأتي ان شاء الله تعالى
ولا لايجاد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ولا لايجاب كقولهم جعلت
للعامل كذا ولا لترتيب كقولك جعلت بعض متاعي فوق بعض وعبر عن هذا
المعنى بالالقاء اى القيت بعض متاعي قلت ولا مانع ان يحمل في هذا
المثال بمعنى صير ولا للمقاربة كقوله شعر وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني •
ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل • وهذه تقدم الكلام في باب افعال
المقاربة وهب غير متصرف اى مقصورا على صيغة امر المخاطب لا يستعمل على
غيرها ويكون حينئذ من افعال هذا الباب مذهب كوفي اختاره المص وانشد عليه
قول الشاعر شعر فقلت اجرني ابا مالك • والا فهبني امرأ هالكا •
قاحـ في الصحاح وهبني فعلت ذلك اى احسبني واعددني ولا يقال هب اني
والثاني من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد العلم فقط علم لا لعلمة
احترازا من مثل علم فلان علمة فهو اعلم اذا كان مشقوق الشفة العليا فهو اذا ذاك

فعل

169

فعل قاصر ولا متعد ولا عرفان احترازا من نحو علم بمعنى عرف فانها اذ ذاك
تتعدى الى مفعول واحد وهذا على ان بين العلم والعرفان فرقا كما ذهب اليه
ابن الحاجب وغيره قال فعلمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان
معناه عرفت الشيء في نفسه يعني واما التي تتعدى الى اثنين فهو بمعنى عرفت الشيء
لكن لا في نفسه بل على صفة قال الرضي يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم
واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل
هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي
دون الاخر ووجد كقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الاخفش
مصدرها الوجدان وقال السيرافي مصدرها الوجود لا للاصابة احترازا من
نحو وجد ضالته اذا اصابها وعلى ذلك قول المتنبي شعر
• والظلم من شيم النفوس فان تجد • ذا عفة فلعلة لا يظلم • ومصدر
هذه الوجدان والوجود ايضا ولا استغناء احترازا من نحو وجد زيد اذا
استغنى ومصدره الجدة ولا حزن احترازا من نحو وجد زيد على محبوبه اذا
حزن عليه ولا حقد نحو وجد على عدوه اذا حقد والفي مرادفتها اى
مرادفة وجد التي تتعدى الى اثنين كقول الشاعر شعر قد جربوه فالفوه المغيث اذا •
• ما الروع عم ولا يلوى على احد • واحترز بقوله مرادفتها من التي بمعنى اصاب
نحو ضاع الخاتم فالفيته اى اصبته فيتعدى الى واحد ودرى كقوله شعر
• دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط • فان اغتباطا بالوفاء حميد •
قاحـ المص واكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك دريت به فاذا دخلت عليها همزة
النقل تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء قال الله تعالى قل لو شاء الله ما تلوته
عليكم ولا ادراكم به قال الشارح ولم يذكر اكثرهم درى فيما يتعدى الى اثنين
قيل ولعل قوله دريت الوفي العهد من باب التضمين وهو لا ينقاس واحترز
بقوله لا لختل من قولهم درى الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه
فيتعدى الى واحد وتعلم بمعنى اعلم كقوله شعر
• تعلم شفاء النفس قهر عدوها • فبالغ بلطف في التحيل والمكر •
غير منصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الامر وهذا الذي قال المص ذهب
اليه الاعلم والصحيح انها تتصرف وحكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا خارج
بمعنى علمت والثالث من الاقسام الاربعة وهو ما يفيده كلا الامرين اى

الظن تارة والعلم اخرى ظن وغالب ما تستعمل في غير المتيقن نحو ظننت
زيدا قائما اذا كان قيامه مترجح الوقوع عندك لا متحققه وقد يستعمل
في المتيقن قال تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه اي تيقنت واحترز
بقوله لا لتهمة من ان يجي ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى
الاتهام ان تجعل شخصا موضع ظن الشيء تقول ظننت زيدا اي ظننت
به انه فعل شيئا وكذلك اتهمته وحسب واكثر استعمالها في غير
المتيقن ووقوعها للمتيقن قليل كقوله شعر
حسبت التقى والجود خير تجارة • وفي كتاب معاني القران للزجاج في
قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء ولو قرئ
احياء بالنصب بتقدير احسبهم احياء لجاز ورد عليه ابو علي الفارسي فقال
هذا لا يجوز لانه يوهم بالشك ولا يجوز ان يتاول احسبهم بمعنى اعلمهم
لان ذلك لم يذهب اليه احد من اهل اللغة قلت هذا مخالف لنقل
المص ان حسب يرد بمعنى اليقين والذي ينبغي ان يرد به قول الزجاج
ان الحسبان المذكور في الاية ظن اعني في قوله ولا تحسبن فلا يكون
دليلا على المحذوف الذي هو بمعنى اليقين واحترز بقوله لا للون
من قولهم حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وهو فعل لازم
وخال يخال واكثر استعمالها ايضا فيما ليس متيقنا واحترز بقوله
لا لعجب من خال الرجل اذا تكبر قلت ووقع في الكشاف في تفسير
قوله تعالى اذا خوله نعمة انه يقال خال الرجل يخول اذا اختال وافتخر
فاذا كان المضارع من هذا يخول فلا يحتاج المص الى الاحتراز عنه لانه
لم يدخل تحت قوله خال يخال نعم اذا ثبت ان مضارعه يخال حسن التحرز
منه فينبغي ان يحرر وبقوله ولا ظلع من قولهم خال الفرس يخال اذا
ظلع ورأى وقد استعمل بمعنى الظن وبمعنى اليقين في قوله تعالى انهم
يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه واحترز بقوله لا لابصار
من استعمال راى بمعنى ابصر نحو رايت الشمس وبقوله ولا ضرب من استعمالها
في مثل قولهم رايت الصيد اذا ضربته في رئته فهي في هذه المعاني
الثلاثة الى واحد لكن صرح بعضهم بان راى الاعتقادية متعدية
الى اثنين والرابع من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد التحويل صير
واصار وهما منقولان من صار التي بمعنى من اخوات كان نقل الاول

بالتضعيف

بالتضعيف والثاني بالهمزة وما رادفهما من جعل نحو فجعلناه هباء منثورا
ووهب غير متصرف فلم يستعمل الا بصيغة الماضي نحو وهبني الله فداك
ورد كقوله شعر فرد شعورهن السود بيضا • ورد وجوههن البيض سودا •
وترك كقوله شعر وربيته حتى اذا ما تركته • اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه •
وتخذ كقوله تخذ زيد خليلا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم
خليلا وكان المنقولة من كان التي بمعنى صار وهو قليل الاستعمال ومعنى
كان زيد عمرا قائما اصاره قائما يحصل من الهمزة معنى نقل عن الكاين الى
الكاين وهو معنى التصيير حكاه المص عن ابن افلح قال وما حكم به جاز
قياسا لكني لا اعلمه مسموعا قلت وسياتي الخلاف ان شاء الله
تعالى في كون نقل الهمزة في المتعدي قياسا والحقوا اي العرب براى
العلمية راى الحلمية كقوله شعر اراهم رفقتي حتى اذا ما •
تجافى الليل وانخزل انخزالا • فعداها الى مفعولين وكذا في قوله
تعالى اني اراني اعصر خمرا فاعمل المضارع راى الحلمية في ضميرين متصلين
لمسمى واحد وذلك مما يختص به علم ذوات المفعولين وما جرى مجراها
ونوزع في الاستدلال بالبيت بان رفقتي حال واضافتها غير محضة
لانها بمعنى مرافقتي وفي الاستدلال في الاية بان يكون اراني اعصر
خمرا نحو فقدتني وعدمتني والحقوا سمع المعلقة بعين نحو سمعتك تقول
واحترز من ان تعلق بمسموع نحو سمعت قراءة زيد او كلامه فانه لا يتعدى الى غيره
قال الله تعالى حتى يسمع كلام الله ولا يخبر بعدها اي بعد سمع المعلقة بعين
الا بفعل دال على صوت كما مثلنا قال الرضي وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك
تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال شعر سمعت الناس ينتجعون غيثا •
فقلت لصيدح انتجعي بلالا • بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية
الجملة وما ذكره المص من ان سمع المعلقة بعين متعدية الى اثنين هذا
مذهب الاخفش والفارسي وابن بابشاذ واختاره ابن ابي الربيع و
ابن عصفور في شرح الايضاح ومذهب الجمهور ان سمع لا يتعدى الا
الى واحد واختاره ابن الحاجب قال وهو من الافعال المتعدية الى واحد
في التحقيق كقولك سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين
من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه كما
تتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي تعدى اليه السرقة الى

منصرفين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال فلحقولهم سمعت زيدا
يقول ذلك وسمعت زيدا قايلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون فلولا
ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل اذ تدعون لان المعنى هل يسمعون
دعاكم اذ تدعون وذلك لا يحسن قال في امالي القران والجواب عن الاول
ان السرقة ليست كالسماع من حيث ان السرقة لا تعقل باعتبار معناها
الذي وضعت له الا بمسروق منه الا ترى انك لو قدرت شيئا موجودا ليس
في يد احد واخذته خفية لا يقال انك سرقته لفقدان المسروق منه
بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا لفهمت معنى السمع بالنسبة اليه وكذا
لو قدرت غافلا عن المسروق منه لم يفهم معنى السرقة ولو قدرت انه يعقل
المسموع مع غفلته عن المسموع منه لم يتعذر تعقل معنى السماع يعني بكونه
ما هو المعقول له هو معنى السماع ثم قال وانما المسموع منه بالنسبة الى السماع
كالمشموم منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد فكذلك السماع
والجواب عن الثاني انهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم
وجب تقديره باعتبار قرينة وقرينته لا تكون الا صوتا تذكر بعده
حال تبين خصوصية ليست مفهومة من ذكر المتعلق فقايلا ويقول ذلك
منصوبان على الحال وليس مثل قولك سمعت زيدا قايلا ولا مثل ضربت
زيدا ضاربا لانه ههنا قدر غير الاول وثمة قدر مثله او نوعه كما فرقنا
لذلك يعني انه قدر انه قايل غير القول المضاف الى زيد واما ثمة فان
قايلا ويقول مثل القول الاول ان كان التقدير سمعت قول زيد
قايلا او يقول فان القول نوع من الصوت ثم قال ويخرج قوله تعالى
هل يسمعونكم اذ تدعون على ان التقدير هل يسمعون اصواتكم اذ تدعون
وهو ابلغ في المعنى المقصود من هل يسمعون دعاكم لانه اذا تحقق انهم
لا يدركون هذا الصوت فهم في انتفاء ادراك الدعاء اجدر **ولا يلحق**
بافعال هذا الباب وليس مراده ولا يلحق بافعال التصيير وان كان
القايل بان ضرب الملحقة يقول انها بمعنى صير لاجل قوله ولا عرف
وابصر اذ لم يقل احد انهما بمعنى صير فتعين ان يكون المراد ولا يلحق
بافعال الباب **ضرب مع المثل** اي ضرب التي اعملت في المثل كقوله
تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاها المرسلون **على الاصح**
بدليل قوله تعالى ضرب مثل فاستمعوا له فبني ضرب لما لم يسم فاعله

واكتفت

الكراس السابع عشر من شرح التسهيل للدماميني

ق ١٧

واكتفت بمرفوعها ولو كانت من افعال هذا الباب لم يكن كذلك قال المص وفيه
نظر لان غاية ما فيه عدم ذكر المفعول الاول واقيم الثاني مقامه فيكون محذوفا
لدليل ولا اصل ضربنا مما سيذكر مثلا ثم حذف المفعول الاول واقيم الثاني مقام
الفاعل عند بناء الفعل للمفعول والظاهر هو المذهب الاول الذي لم ير تضيه
المص ويسال لم قدم المثل على المضروب وهو المفعول الاول وجوابه ان المضروب
مثلا يوصف بصفة تبين وجه ضرب ذلك الشيء مثلا لغيره فلو اخر المثل
لطال الفصل بينهما ولهذا قال ابن الحاجب في قصيدته المرموزية وضرب
المثل في صفاتهم مثلا لما كان ذكر النوع لاثنيا **ولا** يلحق بافعال هذا الباب
عرف وابصر خلافا لهشام ولا اصاب وصادف وغادر خلافا
لابن درستويه لان هذه افعال ثبت تعديها الى واحد فان جاء بعدها
منصوب فهو منصوب على الحال والدليل على ذلك التزام تنكيرها كذا قاله
الشارح **قلت** هي دعوى لم يقم عليها دليل بل قام الدليل على خلافه فيها
في بعض هذه الافعال وهو غادر وقد حكى مجي منصوبه الثاني معرفة
بمقتضى شاهد عندي فلم استحضره الان **وتسمى** الافعال **المتقدمة على صير**
قلبية لقيام معناها بالقلب ولا تختص هذه التسمية بها بل يسمى بها كل
فعل تعلق معناه بالقلب وان لم يكن ناصبا لمفعولين نحو عرف وتكره **وتختص**
متصرفاتها اي متصرفات الافعال القلبية وهي ما عدا هب وتعلم **بقبح**
الالغا وهو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع فهو امر اختياري **في نحو ظننت**
زيد قايم حيث يكون الفعل الملغى مصدرا ونسب المص في الشرح القول بقبح
الالغا فيها الى بعض وقال الشارح هي مسئلة خلاف فالبصريون على المنع و
الكوفيون على الجواز كذا نقل عنهم وظاهره ان الجواز ثابت عندهم من
غير قبح واما المص فجزم على قبح فيه **وبضعفه** اي بضعف الالغا وهو
اخف من القبح **في نحو متى ظننت زيد قايم** حيث يتقدم على الفعل الملغى
السابق على المعمولين ما يتعلق بثانيهما فان متى يتعلق بقايم وصرح بعضهم
بانه اذا جعل متى معمولا للظن لم يحسن لكون ظن لم يقع معترضا بين اجزاء الجملة
وهو مبني على مذهب البصريين القايلين بمنع الالغا عند تقدم العامل على الجزئين
في نحو ذلك **وزيدا اظن ابوه قايم** حيث يقع العامل متاخرا عن المبتدا
الذي بني عليه الكلام ويتقدم على المبتدا والخبر الذي لم يتسلط عليهما وهما
معه خبر عن المبتدا الاول ومنه قول الشاعر **شعر**

• كذلك ادبت حتى صار من خلقي • انى وجدت ملاك الشيمة الادب •
وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر
كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كما مر ويحتمل ان يحمل
ما في البيت على الالغا بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت للضرورة
وبعضهم يقول ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة
في غير ذلك من نواسخ الابتدا كقوله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما •
• يلق فيها جاذرا وظباء • فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق وجوازه
بلا قبح ولا ضعف في نحو زيد قايم ظننت حيث اخر العامل عن الجزئين الذين
له تسلط على نصبهما ونحو زيد ظننته قايم حيث يتوسط بينهما والالغا في المسئلة
الاولى وهي مسئلة التاخير اقوى عند الجميع من الاعمال واما مسئلة التوسط فقيل
هما سواء وقيل الاعمال ارجح وظاهر كلام المص الاول وتقدير ضمير الشان او اللام
المعلقة في نحو ظننت زيد قايم مع يكون العامل مصدرا اولى من الالغاء
وقد تقدم انه خرج على ذلك انى وجدت ملاك الشيمة الادب وعلى كل منهما فالجملة
اسمية في محل نصب اما على تقدير ضمير الشان فعلى ان يكون المفعول الثاني واما
على تقدير لام التعليق فعلى ان يكون الجملة في محل المفعولين وقد يقع الفعل
الملغى بين معمولي ان كقوله شعر ان المحب علمت مصطبر •
• ولديه ذنب الحب مغتفر وبين سوف ومصحوبها كقول زهير شعر
• وما ادرى وسوف اخال ادرى • اقوم آل حصن ام نساء •
قلت يرد هذا على قولهم الالغا ترك العمل لا لمانع ضرورة ان العمل هنا غير
ممكن فتامله وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله شعر فما جنة الفردوس اقبلت تبتغي
ولكن دعاك الخبز احسب والتمر والغا ما بني الفعل ومرفوعه نحو قام
ظننت زيد ويقوم ظننت زيد جايز لا واجب خلافا للكوفيين ومن نحو
الخضراوي وابو حيان قولهم بذلك لانه ينتصب ما كان مبتدا قبل مجي
ظننت ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل وهي حجة ظاهرة واستند البصريون
الى السماع استدلالا بقول الشاعر شعر شجاك اظن ربع الظاعنينا •
فانه يروى برفع ربع ونصبه وانما يتاتى على ذلك قولهم وقد نوزع فيه
بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير
رفع الربع يكون شجاك مبتدا وربع الظاعنينا خبره والعامل الملغى متوسط
بين المعمولين وهو جايز بلا قبح وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك

منصوبا

منصوبا بفتحة مقدرة على الالف على انه مفعول اول تقدم وربع الظاعنينا مفعول
ثان والظن عامل ولا الغا ومعنى البيت ان ظعن الاحبة من ربعهم الذي كانوا
فاطنين به هو الشجى لك والشجى يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد به
ما ينشب في الحلق من عظم وغيره فعلى الاول جعل ظعن الاحبة ومفارقتهم شجي
له اى حزنا باعتبار ان ذلك سبب فيه وعلى الثاني يكون استعارة شبه
مفارقة الاحبة بما يعترض في الحلق من عظم وغيره من جهة ان كلا منهما مؤثر
للالم والتاذى المفضي للهلاك وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح نحو زيد
ظننت ظنا قايم اذ التوكيد دليل الاعتنا بحال ذلك العامل والالغا ظاهر
في ترك الاعتنا به فبينهما شبه التنافي وبمضاف الى اليا ضعيف نحو زيد
ظننت ظني منطلق لان عدم ظهور النصب يكسر من سورة القبح وبضمير
او اسم اشارة اقل ضعفا نحو زيد ظننته قايم وزيد ظننت ذلك قايم
وانما كان ذلك اقل ضعفا لان الضمير واسم الاشارة ليسا بصريحين في المصدر
والحاصل ان سبب القبح في المسئلة الاولى تقوية الفعل باعادة مصدره صريحا
وظهور اثره لفظا واما الثانية فسقط منها الثاني واما الثالث فسقط
الثاني والاول جميعا وتوكيد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا
نحو زيد قام ظني اى ظنا وكذا مع التوسط ويكون مؤكدا لغيره فيلغى
المصدر المذكور وجوبا لانه من جملة اخرى ثم ان المصدر في زيد ابني حقا
كذلك مع فلو تسلط له على ما قبله ولو نزع بعد تمام تلك الجملة لتوكيدها
ورفع الاحتمال عنها فالعامل لا بد من نصبه كونه سابقا على معموله ثم قد
يعلل ايضا بان معمول المصدر لا يتقدمه ويرد بانه ليس في تاويل حرف
مصدري ويجاب بانه لم تنحصر علة المنع في ذلك بدليل اسماء الافعال على الاصح
وقد ذكر المص خلافا في ضربا زيدا بالنسبة تحمل الضمير وجواز تقديم المفعول
على المصدر وصحح الجواز وعلة المنع عنده ذلك ويقبح تقديمه اى تقديم
المصدر فخرج التوسط فلا قبح فيه ويدل على ذلك جعل المسئلة بعدها مثلة
القبح مع التقديم على جميع الجملة وانما قبح تقديمه لان ناصبه فعل يدل
عليه الجملة فلا يقبح تقديم حقا في قولك زيد ابني حقا بقبح تقديم هذا
قال المص ولذلك لم يبطل لانه لو عمل وهو مؤكد لم يستحق بالتقديم العمل
والتاخير بالتوكيد واستحقاق شيء واحد تقديما وتاخيرا في حال واحدة
محال ويقل القبح في نحو متى ظنك زيد ذاهب بنصب ظنك مفعولا

مطلقا مؤكدا الاصل ظننت زيد ذاهب ظنك وقد سبق ان القبح فى
ظننت زيدا ذاهب قليل فقلته هنا اولى **وان جعل ظننت خبر الظن**
فاخرج المصدر المذكور عن التوكيد وتقدير كونه متقدما من تاخير فجعل مبتدا
والظرف خبره **رفع** المصدر المذكور لانه مسند لما قلنا **وعمل وجوبا**
فينصب المفعولين لانه اذ ذاك ليس بمصدر موكد ولا بدل من اللفظ بالفعل
بل كانه مقدر بحرف مصدرى والفعل كما تقول متى ضربك زيدا فان
قيل هلا جاز الغاوه كما فى قولك متى ظننت زيد قايم اذا قدرت
متى ظرفا القايم او للظننت فالجواب ان ظننت فى المثال المذكور قد تاخر
عن معمولها فضعفت واما هنا فانما تاخرت عن معمول عامل اجنبى
وهو الاستقرار فان قيل بل هى معمول الظن اذ هو خبره فالجواب ان
المقتضى هنا العمل الذى من جهة احرف الفعل ومعنى الحدث لا ذلك العمل
فانه باب اخر الا ترى ان خبر المصدر يتقدم عليه نحو حسن قيامك مع
قولنا ان المبتدا عامل فى الخبر مع قولنا ان معمول المصدر لا يتقدم على
المصدر **واجاز الاخفش والفراء اعمال المنصوب فى الام** نحو ظننا
زيدا منطلقا والجار والمجرور ظرف مستقر فى محل نصب على الحال من
المنصوب وفى المصاحبة مثلها فى تخرج على توجه فى زينته ولا يكون
لغوا متعلقا بالاعمال اذ لا معنى له والمعنى على الاول انهما اجازا اعمال
المنصوب مصاحبا اللام اى للدلالة عليه **والاستفهام** نحو اظننا عمرا
ذاهبا وهذا لا ينبغى ان يكون قول هذين فقط بل قول الجميع اون ظننا
زيدا قايما بمنزلة ضربا وهو قياس وكذا اظننا نحو اقايما او قاعدا **ويختص
ايضا الافعال القلبيه المتصرفه** لا غير المتصرفة ليخرج تعلم وهب **بتعدية
معنى لا لفظا الى ذى استفهام** نحو علمت ازيد قايم ام عمرو واطلق
المص الاستفهام فشمل الاستفهام بهل نحو علمت هل زيد قايم وفيه
خلاف فاجازه قوم ومنعه اخرون مع اتفاقهم على جواز علمت
ازيد قايم ام عمرو قال ابن الحاجب فالمجيزون نظروا الى صورة الاستفهام
فى الموضعين والمانعون نظروا الى ان مضمون الاستفهام لا يصح ان
يكون متعلقا للعلم الا اثباتا وبل وهو ان يكون ما يقال فى جوابه
والذى يقال فى جواب الاستفهام مع ام احد الشيئين منسوبا اليه
ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشى على صفة فاذا قلت ازيد عندك

ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على صفة وهو كونه عندك لان ذلك
هو الذى يقال فى جوابه واما اذا قيل هل زيد قايم فليس جوابه نسبة
قيام الى زيد او غيره حتى يصح ان يقال تعلق العلم بذلك حسبما
تعلق مع ام وانما جوابه نعم او لا فهو غير متعين وكيف يصح تعلق
العلم بذلك والجواب ان المعنى نعم زيد قايم ومع لا ما زيد قايم ولولا
ذلك لم يستقم ان يكون نعم ولا مفيدتين فحصل المقصود من محكوم به
ومحكوم عليه هو الجواب والصحيح للتعلق فاستقام **او الى مضاف اليه**
اى الى مضاف الى ذى استفهام نحو علمت غلام من عندك وكان المص
فى غنية عن ذكر هذا لان ذا الاستفهام يشمله وقد ذكره **او الى تالى** **لام الابتدا** كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الاخرة من خلاق صح
او الى لام القسم كقول الاخر **شعر**

ولقد علمت لتاتين منيتى ⁂ ان المنايا لا تطيش سهامها

وفى الغرة ان لام القسم لا تعلق **او الى تالى ما وان النافيتين** نحو
وظنوا ما لهم من محيص لقد علمت ما هولاى ينطقون وتظنون ان لبثتم
الا قليلا واحترز بالنافيتين من غيرهما كالموصولة وان المخففة من الثقيلة
او لا نحو اظن لا يقوم زيد وهو من امثلة ابن السراج ولم يذكرها المغاربة
ويسمى ما ذكرناه من تعدى الافعال القلبية معنى لا لفظا الى ما ذكر **تعليقا**
اخذا من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشى المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق
عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا وفسره المص فى الاصطلاح
بانه ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب واورد من التعليق ما هو
على سبيل الجواز كما سياتى فى مسئلة علمت زيدا ابو من هو وقيل التعلق ترك العمل
فى اللفظ لا فى التقدير لمانع كالاول اذ هو وفيه نظر وانما اثبتوا العمل بحسب
المحل والتقدير مع التعليق لان النصب يظهر فى التابع تقول عرفت من زيد
وغير ذلك من اموره واستدل عليه ابن عصفور بقول كثير **شعر**

وما كنت ادرى قبل عزة ما البكا ⁂ ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب موجعات وليس بقاطع لاحتمال ان يكون البكا مفعولا وما زايدة وان
الاصل ولا ادرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال
وموجعات اسم لا اى وما كنت ادرى قبل عزة والحالة انه لا موجعات موجودة
بالبكا **ويشاركهن** اى الافعال القلبيه **فيه** اى فى التعليق **مع**

الاستفهام نظر تلبيه كانت نحونا نظرى ماذا تامرني او بصريه نحو فلينظر ايها ازكى طعاما قال الاستاذ ابو جعفر بن الزبير لم يذهب احد الى تعليق انظر يعنى البصريه سوى ابن خروف وتبعه ابو الحسن يعنى ابن عصفور وقد ذكر س تعليق انظر ثم حمل الناس النظر بمعنى التفكر **وابصر** نحو **شعر**

تبصر خليلى هل ترى من ظعاين • ولا اظهر انها من الابصار بالعين ومثل له المص بقوله تعالى فستبصر ويبصرون بايكم المفتون ويحتمل جعل اى موصولة والباء زايدة وصدر الصلة محذوف اى ايكم هو المفتون فلا تعليق اذن **وتفكر** كقوله • تفكر اياه يعنون ام قردا **وسال** نحو يسئل ايان يوم الدين يسال ايان يوم القيمة **وما وافقهن** قال المص اشرت به الى نحو **شعر** اما ترى اى برق ههنا • بمعنى تبصر حكاه س وما اختاره من جعل ترى هذه بصرية وهو راى المازنى وحملها شراح الكتاب على انها علمية قال ابن عصفور وهو اولى وقح فقول المص بمعنى تبصر من كلامه لا من كلام المص س قال واشرت برايضا الى نحو ويستنبئونك احق هو يعنى لانه بمعنى يستعلمونك فهو طلب للعلم **او قارنهن** نحو ليبلوكم ايكم احسن عملا قال المص يريد لان المراد بالبلوى الاختبار وهو سبب للعلم فهو قريب منه وكثيرا ما يعامل السبب معاملة المسبب **لو ما لم يقارنهن خلافا ليونس** فانه جعل من ذلك قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فاى استفهامية عنده والضمة اعرابية وننزع معلق عن العمل لاجل الاستفهام وقد سبق ذلك فى باب الموصول **وقد تعلق نسى** كقوله **شعر**

• ومن انتم انا نسينا من انتم • وريحكم من اى ريح الاعاصر •

قال المص لانه ضد علم والضد قد يحمل على الضد واعترض بان ضد العلم الجهل لا النسيان وضد النسيان الذكر ولم يذكر المغاربة تعليق نسى **ونصب مفعوله نحو علمت زيدا ابو من هو اولى من رفعه** لان عامل النصب مسلط عليه ولا مانع يمنع من عمله فنصب وهو المختار لكن يجوز رفعه وهو الصحيح وهو مذهب س ووجهه ان الاسم المذكور مستفهم عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت ابو من زيد فعومل معاملته وقد ورد السماع بمذهب س فى ذلك قول الشاعر

فوالله ما ادرى غريم لويته • ايشتدان ما ضالنا ويتضرع

يروى برفع غريم وان كان الاولى نصبه وزعم ابن عصفور ان التعليق اولى قال لان الاعتنا بالمعانى اولى من الاعتنا بالالفاظ واجيب بالمنع اذا لم يخل رعاية اللفظ بجهة المعنى كما فى مسئلتنا بل رعاية اللفظ اذ ذاك حق **ورفعه ممتنع بعد ارايت بمعنى اخبرنى** فتقول ارايت زيدا ابو من هو بالنصب فقط نص عليه س قال لانك لو قلت ارايت ابو من زيدا لم ارايت زيد ثم ام فلان لم يحسن لان فيه معنى اخبرنى عن زيد انتهى والدليل على ان ارايت بمعنى اخبرنى انك تقول ارايت زيدا ما صنع فيقال سافر اقام كتب قرا ولا يقال لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على ظاهره لقيل ذلك لانه حينئذ لطلب التصديق كما يقال اجاءك زيد فتقول نعم او لا وكلام س يشير الى ان ارايت بمعنى اخبرنى لا يعلق وقد صرح به ابو على فى التذكرة واعترض بورودها معلقة كثيرا كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله تدعون ونحوه فى القران كثير وانفصل ابن عصفور عن ذلك بان قدر المفعول محذوفا اختصارا والتقدير ارايتكم عذابه فلا تعليق فان قلت هو معلق عن الجملة الاستفهامية وهو فى موضع المفعول الثانى قلت قد سبق فى باب اسم الاشارة ان الجملة الاستفهامية لا محل لها على ما اختاره الرضى ولئن سلم ان لها محلا فلا نسلم ان العامل معلق عنها بناء على قول الزمخشرى ان التعليق هو ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا وسياتى قريبا ومن مثل هذه المسئلة قوله تعالى قل ارايتم شركاكم الذين تدعون من دون الله ارونى ماذا خلقوا من الارض اى اخبرونى فشركاكم مفعول باخبرونى ورفعه ممتنع وماذا خلقوا اما لا محل له كما تقدم او محله النصب على انه مفعول ثان كما رواه جماعة وارونى قال الزمخشرى بدل من ارايتم ورده ابو حيان بانه لم يقترن بهمزة الاستفهام كما قرن الاول وباب البدل فى الجمل لم يثبت وبان البدل عند النحويين على اعادة العامل ولا عامل هنا فيعاد والاوجه الثلاثة مردودة اما الاول فمبنى على قاعدة لا وجود لها فى الخارج ولو ثبت لم يجز هنا لان الاستفهام فيه غير حقيقى واما الثانى فالبدل فى الجمل ثابت قال تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية واما الثالث فالعامل موجود وهو قل وقد جا قل ارونى الذين الحقتم على انى اقول اذا ثبت مجى البدل فى الجمل سقط هذا السوال اذ الجمل تارة تكون ذات محل من الاعراب وتارة لا تكون ذات محل فتكون المبدلة بحسب المبدل منها الا ترى الى

مجى البدل فى الاية فى جملة الصلة ولا محل لها من الاعراب قطعا ويحمل قولهم البدل
على نية تكرار العامل على انه مخصوص بالمعربات لفظا او تقديرا او محلا فان قلت
البدل من جملة التوابع فيلزم ان يكون له اعراب اذ الاعراب ما كان ثانيا باعراب
سابقه من جهة واحدة قلت والعطف ايضا من جملة التوابع ولا شك
ان الجملة الثانية فى قولك جاءنى زيد واكرمته معطوفة على الاولى وهى مستانفة
فلا محل لها فما كان جوابا لهم عن مثل هذا فهو جوابنا عما قلت وقول ابى حيان
وانما اوردى معترض اذ المسئلة من باب التنازع فيه نظر بالنسبة الى الشق
الثانى اذ ليس بين العاملين ارتباط فيتنازعا **ولا الاسم المستفهم به
والمضاف اليه مما بعدهما ما لهما دون الافعال المذكورة** وذلك
لان اسم الاشارة الاستفهام والمضاف اليه لا يعمل فيهما ما قبلهما فلا تؤثر
فيها العوامل السابقة شيئا بل يبقى حالها على ما كان عليه قبل دخول العوامل
السابقة ويعتبر ما كان لهما بالنسبة الى ما بعدها فيحكم بثبوته لهما مع وجود
الافعال المذكورة وذلك مثل علمت ايهم صديقك فلا ينظر الى علمت وانما
ينظر الى ما بعدها اسم الاستفهام مبتدا وما بعده خبر عنه كما كان قبل دخول
علمت وكذلك علمت ايهم ضربت فاسم الاستفهام مفعول بما بعده وهو
مصدر فى قولك علمت اى قيام قمت وظرف مكان فى نحو علمت اين
خالد وظرف زمان فى نحو علمت متى ضربت زيدا وحال فى نحو علمت
كيف ضربت زيدا وعلى ذلك فقس المضاف الى اسم الاستفهام **و
الجملة بعد** العامل **المعلق** عن العمل **فى موضع نصب باسقاط
حرف الجر ان تعدى به** اى بحرف الجر نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم
من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسال ايان يوم الدين لانه
يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا
بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ الى المفعول وهى من حيث المعنى
طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير
علم وظن حتى يضمن معنى احدهما فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين
واختلف فى قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وقيل ينظرون
وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثانى فى موضع
المفعول به المدح وعلى الثالث ليست من باب التعليق **و فى موضع مفعوله
ان تعدى الى واحد** نحو عرفت من ابوك ومنه على راى المازنى والمص

الا ترى اى يرى هنا لان الرؤية عند ها انيه بصرية **و سادة مسدة
مفعوليه ان تعدى الى اثنين** نحو علمت ازيد عندك ام عمرو **و بدل من
من المتوسط بينه وبينها ان تعدى الى واحد** نحو عرفت زيدا ابو من هو لكن من اى الاقسام
البدل كل فقيل هو بدل كل والاصل عرفت شان زيد قاله ابن عصفور
وقيل هو بدل اشتمال مثل عرفت زيدا خبره واختاره ابن الصائغ
وذهب جماعة الى انه حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا
وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم حكاه ابن جنى عن الفارسى ورد
بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس **و فى موضع الثانى ان
تعدى الى اثنين ووجد الاول** لان لم يوجد فانها سادة مسد المفعولين
كما سبق ومثال هذه المسئلة علمت زيدا ابو من هو فهل الفعل معلق عن الجملة
الاستفهامية فى هذه الصورة اولا قال جماعة من المغاربة نعم هو
معلق وهو عامل فى محلها النصب على انها مفعول ثان كما هو صريح كلام
المص وخالف فى ذلك بعضهم لان الجملة حكمها فى مثل هذا ان يكون
فى موضع نصب وانه لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق فى ذلك
نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب فى ذلك كلام الزمخشرى فقال فى
قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا فى سورة هود بان الفعل معلق وقال
فى تفسير الاية فى سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان
يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عندك الا
ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المفعولين بين مجيئ ما له الصدر الكلام
وغيره ولو كان تعليقا لافترقتا كما افترقتا فى علمت زيدا منطلقا وعلمت
ازيد منطلق وحاول الطيبى رفع الاضطراب والتوفيق بين كلاميه
بما هو مقرر فى حاشية المغنى فراجعه ان شئت فان قلت ما الراجح
من هذا الرابع قلت راى من ذهب الى انه من باب التعليق
بدليل سل فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة الا
ترى ان سال التى يراد بها طلب العلم لا المال انما يتعدى الى الثانى بالجار
فلو كان وصول سل الى كم كوصول ظن الى الجملة من نحو ظننت زيدا
ابوه قائم لزم تعديه الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق
عن الثانى بدليل عدم وجود الجار لم يكن كون الفعل ناصبا لاحد
المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر والله تعالى اعلم بالصواب

ويختص ايضا الافعال القلبية المتصرفة وراى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو ظننتنى وعلمتنى ورايتنى وكذا بقية افعال القلوب المتصرفة قال الله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ان راه استغنى واحترز بالمتصرفة من هب وتعلم فلا يقال هبنى محسنا ولا تعلمنى صنعت كذا قال ابو حيان وفى منع هبنى محسنا نظر وهما الظنية الا سمعا فى كلامهم والحقت بها فى ذلك راى الحلمية كقوله تعالى حكاية انى ارانى اعصر خمرا وراى البصرية كقول عايشة رضى الله تعالى عنها لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قال المص وهذا فى راى البصرية شاذ ومنه قول قطرى شعر فلقد ارانى للرماح دريئة • من عن يمينى تارة وامامى •
قلت وكان عليه ان ينبه على الشذوذ فى المتن وكلامه يوهم المساواة على ان ما مثل به من الحديث والبيت محتمل لان تجعل الروية فيه قلبية وانما لم يجز ذلك فى غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون موثرا وان يكون المفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد بضربه ضرب زيدا نفسه فلم يقولوا ضربتنى ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى وكلا تفاقهما من حيث كان كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان نحو ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافتها الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فى ضرب زيد نفسه كانهما متغايرين فى الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ولا مفعولا به كذا قال الرضى ووجه ابن الحاجب ذلك بطريقة اخرى فقال انما ابدلوا المفعول بلفظ النفس فى غير افعال القلوب نحو ضربت نفسى لما تقرر فى المعتاد من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتنى وضربتك لسبق الى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما فلم تف حركة المضمر رافعة لهذا الالباس مع قيام الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس ايذانا بالعدول عن ذلك الغالب بخلاف علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها التغاير بل علم الانسان بصفات نفسه

وظنه ايا ها اكثر فكان الغالب الذى غير الاصل لاجله منتفيا فجرت هذه بمعنى افعال القلوب على اصلها وهو استعمال المضمرات فى محالها من غير تغيير لها وقد يعامل بذلك عدم كقول جران العود شعر • لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى • وعما الاقى منهما متزحزح • وفقد كقول الاخر شعر ندمت على ما كان منى فقدتنى • كما يندم المغبون حتى يبيع •
وانما جاز ذلك فى عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه فى اصل الوضع ويمتنع الاتحاد عنهما فى باب ظن وغيرها من ساير الافعال ان اضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قايما ولا زيد ضرب بزيد ظن نفسه وضرب نفسه واحترز بقوله متصلا من ان يكون منفصلا فلا يمتنع الاتحاد نحو ما ظن زيدا قايما الا هو وما ضرب زيدا الا هو وبقوله مفسرا بالمفعول من نحو زيد ضرب عمرا فلا شبهة فى جوازه وان كان الفاعل مضمرا متصلا لانه غير مفسر بالمفعول

فصل

فى الكلام على القول وما يتفرع منه فى الافعال وغير ذلك يحكى بالقول وهو مصدر معناه النطق اللسانى نحو يعجبنى قولك ان زيدا فاضل وفروعه وهو الماضى نحو قالوا سمعنا والمضارع نحو يقولون ربنا امنا والامر نحو قولوا امنا واسم الفاعل نحو والقايلين لاخوانهم هلم الينا واسم المفعول كقوله شعر • تواصوا بحكم الجود حتى عبيدهم • مقول لديهم لا زكا مال ذى بخل •
واسم المصدر نحو مقالك الله ربنا اقرار بالربوبية الجمل هو مفعول ما لم يسم فاعله وعامله يحكى المتقدم وينصب به المفرد المودى معناها اى معنى الجمل كالحديث والقصة والشعر والخطبة والكلام ويعتبر ذلك بان يحل مكانه ذلك المفرد جملة ثم يحمل عليها ذلك المفرد كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم مثلا ثم تقول زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن وينصب به ايضا المفرد المراد به اللفظ قال المص كقولك قلت كلمة اى هذا اللفظ وهذا النوع مختلف فيه وقد سافر سوق المجمع عليه وانما استنبطت اجازة الزجاجى له من قوله فى كتابه المسمى بالجمل وانما قلنا الكل والبعض ولجازة الزمخشرى له من قوله يقال له ابراهيم مفعول ما لم يسم فاعله قال المص ورجح الزمخشرى هذا الاعراب على اعرابه منادى او خبرا اى هذا ابراهيم ولم يذكر وجهه ولكن توجيهه بامرين سلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما وانه شامل

لكل استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ اعنى انه يستعمل استعماله فى جميع التراكيب واما يا ابرهيم فخاص بالندا وهذا ابرهيم فمختص بهذا التركيب وليس المراد ان هذا اللفظ يطلق عليه قال ابو هشام اذا قيل قلت كلمة ان اريد بها الكلام فجايز اتفاقا كقلت شعرا وسمى كلمة كزيد او قام او هل فممتنع اجماعا او لفظ كلمة فمسئلة خلاف قلت وقع فى شرح الحاجبية للرضى الوستراباذى اجازة الوجه الثانى الذى حكى الاجماع على امتناعه وذلك بان الرضى قال ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه نذكر الاول وهو ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ثم قال وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قولك قلت كلمة او لفظا عبارة عن زيد ولا يعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظ او كلمة ثم قال وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قايم لفظ فتنتصب هذه الثلاثة لانها اعيان لا الفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلامه ولا ادرى من اين اخذ جواز الحكم فى الصورة التى حكى فيها ابو هشام المنع باجماع نحويه ثم قال الرضى ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون جملة كقوله تعالى سلام قوم منكرون اى سلام عليكم **والحاقه** اى الحاق القول **بالظن** فى العمل **مطلقا** سوا وجدت الشروط الآتية او بعضها او لم يوجد شى **لغة سليم** بضم السين حكاها ثعلب عن ابى الخطاب ومنه قول الشاعر **شعر**

قالت وكنت رجلا فطينا ۔ هذا ورب البيت اسرائينا ۔

رات هذه المراة عند هذا الشاعر ضبا فظنت انه من مسخ بنى اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فى ذلك لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائين خبر على تقدير مضاف اى مسخ اسراين فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على اعرابه على حد والله يريد الاخرة فيمن قرا بكسر الاخرة قلت لا يجدى هذا التاويل شيئا مع نقل ابى الخطاب ان نصب الجزئين بالقول مطلقا لغة سليم **ويخص اكثر العرب** من غير سليم ولم ينقل باقى العرب فهم ان فيه لغة ثالثة لبعضهم **هذا الالحاق بمضارع المخاطب** لا يتقيد بالافراد والتذكير بل المراد كاينا من كان وعلى هذا فلا فرق بين ان يكون

الخطاب فى اوله نحو يا زيدا تقول عمرا منطلقا او فى اخره نحو اتقولين زيدا ذاهبا واحترز بالمضارع من غيره ماضيا كان او لا فلا تجوز فيه الا الحكاية واجاز السيرافى اعمال الماضى بباقى شروط المضارع وزعم الكوفيون ان الامر للمخاطب يجرى مجرى الظن فى لغة غير بنى سليم واحترز بالمخاطب من المتكلم والغايب فليس منهما الا الحكاية **الحاضر** والمراد به الحال على ما صرح به المص فى الشرح **بعد استفهام** بغير هل لانها تخصص المضارع بالاستقبال على ما ذكره البيانيون ولكن النحويون لا يقيدون الاستفهام بهل وبغيرها فعلم انه لا يشترط كونه للحال قال ابو حيان واشتراط كون المضارع حاليا لم يذكره غير المص والظاهر انه غير الشرط بدليل عمله مستقبلا فى قوله **شعر**

۔ اما الرحيل فدون بعد غد ۔ فمتى تقول الدار تجمعنا ۔

ونبه الشارح نتتصر على كلامه ولقايل ان يقول لا نم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بقوله يجمعنا فالمستقبل هو الجمع والقول حال وليس المراد متى تظن فى المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسئول عنه هو ما يلى اداة الاستفهام فالجواب ان ذلك فى الهمزة وام وهل على ما فيه كما سياتى ان شا الله تعالى لانها حرف لا موضع لها من الاعراب فاما الاسما فانها ترتبط بعواملها او معمولاتها فذلك هو المسئول عنه ثم لا فرق بين الاستفهام عن الفعل والاستفهام عن الفاعل والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو اتقول زيدا قايما ومن يقول اخاه قايما وقال الاخر **شعر**

۔ متى تقول القلص الرواسما ۔ تدنين ام قاسم وقاسما ۔ وقال الاخر

۔ اجهالا تقول بنى لوى ۔ لعمر ابيك ام متجاهلينا ۔

ثم نبه المص على انه ليس المراد بالاستفهام كيف كان متصلا او منفصلا بل المراد ان يقع بعد استفهام **متصل** نحو اتقول زيدا قايما **او منفصل بظرف** كقوله **شعر** ابعد بعد تقول الدار جامعة ۔

۔ شملى بهم ام دوام البعد محتوما **او جار ومجرور** نحو افى الدار تقول زيدا قايما **او واحد المفعولين** كقوله اجهالا تقول البيت وهل الفصل بمعمول المحمول كذلك نحو اهندا تقول زيدا ضاربا قال الشارح مقتضى الاصول جواز الاعمال وزاد السهيلى شرطا اخر لاجرا القول مجرى الظن ان لا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق لانه تعديته باللام تقتضى نفيا كونه قولا مسموعا فبعد عن معنى الظن الذى هو من افعال القلوب

وهل القول العامل عمل الظن يجرى مجراه فى العمل فقط او فى العمل والمعنى معا
الثانى مذهب الجمهور وقال بالاول بعضهم فان عدم شرط من
الشروط التى ذكرت فى الملتقى رجع الى الحكاية الا على لغة سليم فتجوز
اى الحكاية ان لم يعدم شى من الشروط فعلم ان استكمال الامور المشترطة
انما هو شرط فى الجواز لا فى الوجوب ويدل عليه قول عمرو بن معدى كرب شعر
• على م تقول الرمح يثقل عاتقى • اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت •
يروى برفع الرمح على الحكاية وبنصبه على الحاق بالظن ولا يلحق فى الحكاية
بالقول ما فى معناه من الدعا والندا والاخبار ونحوها فاذا قلت دعوت
زيدا عجل وناديته اقبل فليست الجملة المذكورة وهى عجل واقبل وزيد
قايم فى محل نصب على انها محكية بدعوت وناديت واخبرت بل ينوى
معه القول فيكون تلك الجملة محكية بقول محذوف اى دعوت زيدا
قلت له عجل وناديته قلت له اقبل واخبرته قلت له زيد قايم خلافا
للكوفيين فانهم يجيزون الحكاية بما فى معنى القول ولا يضمرون معه
قولا قال المص الصحيح مذهب البصريين واستدل على صحته بانه قد جاء القول
مصرحا به فى قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من اهلى وان
وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وفى قوله تعالى اذ نادى ربه ندا خفيا
قال رب انى وهن العظم منى فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح انتهى
فان قلت كيف يصح العطف فى قوله تعالى فى الاية الاولى فقال رب قلت
جعل الزمخشرى نادى بمعنى اراد الندا لانه عطف الندا عليه حيث قال
فقال رب وهذا هو الندا والاصل يا رب قال واما قوله تعالى اذ نادى ربه ندا
خفيا قال رب فالندا هناك على حقيقته لانه ابدل منه حكاية الندا بلا توسط
حرف عطف قال جدى الامام ناصر الدين بن المنير رحمه الله تعالى وهذا الذى
اعتقد انه ملجى ليس به لجواز وجهين اقرب منه احدهما ان يكون الاخر
تفسيرا وتوسط حرف العطف فى التفسير لا يمتنع وقد وقع كثيرا وقد قيل فى
قوله تعالى الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم اى هلاك فان
له نار جهنم فجعل المبرد الثانية تفسيرا للاولى وتاكيدا لها فالثانية هى الاولى
لكن الاولى مجملة لم يذكر فيها صورة الهلاك والثانية ذكر فيها صورة الهلاك
وانه بنار جهنم والوجه الثانى الاخر ان تكون الفاء عاطفة لقصة على
قصة والتفصيل على اجمال فكانه اولا ذكر ندا مجملا ثم عقبه بذكره مفسرا وهى

كالفا

كالفاء التى تدخل على الفذلكة من حيث ان المجمل بما هو مجمل غير المفصل
فهو عطف مفصل على مجمل فتجوز وجه ثالث لطيف المأخذ فيق
الحاشية وهو ان يكون الندا على بابه لكن المعطوف عليه مجموع الندا
وما بعده فليس من عطف الشى على نفسه بل من عطف المجموع
على احد اجزائه وهما متغايران هذا كلامه رحمه الله تعالى وقد يقول ويضاف[2] قابل
الى الكلام المحكى فالاول كقوله شعر
• قول يا للرجال ينهض منا • مسرعين الكهول والشبانا •
والثانى كقوله • واجبت قايلا كيف انت بصالح • حتى مللت وملنى عوادى •
قرى بجر صالح وهو واضح وبرفعه فالتقدير بقولى انا صالح فحذف
القول والمبتدا قاله المص وقد يغنى القول فى صلة كقوله شعر
• نحن الاولى قلتم فانى ملينم • برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا •
اى قلتم نغلبهم وفى غيرها اى غير صلة ولم يذكر المص له شاهدا
بل مثل له بقوله انا قال زيد ولو انى لغرق اى يغلبنى بدليل ما بعده
لا دل ما بعد القول فى البيت على المقول عن المحكى لظهوره لكونها
متعلق يغنى والعكس وهو الاستغنا بالمقول عن القول كثير نحو
والملايكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اى قايلين ونحو
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اى فيقال لهم
اكفرتم وان تعلق بالقول مفرد لا يؤدى معنى جملة كما فى قولك
قلت كلاما ولا يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم حكى
مقدرا معه ما يكون به جملة نحو قالوا سلاما قال سلام
فيقدر مع الاول فعل ناصب له اى سلمنا ويقدر مع الثانى اما
خبر فيكون مبتدا والتقدير عليكم سلام واما مبتدا فيكون خبرا
والتقدير تحيتكم سلام والحاصل انه لا ينصب بالقول مفرد
على انه مفعول به الا اذا كان على احد الوجهين المذكورين
وانما قلت على انه مفعول به احترازا من نحو قلت حقا اى قولا
فان هذا من باب المفعول المطلق قلت وكلام المص مخالف لما قدمنا
من كلام الرضى فتامله وكذا ان تعلق المفرد الذى هو فى التقدير
بعض جملة بنصب القول يحكى مقدرا معه ما يكون به جملة فلو كان
على خاتم شخص محمد وعلقت به قرات او رايت او لمحت او نحوها

قلت قرات على فص خاتمه محمد فترفعه على حسب مراد الناقش لان
مراده صاحبه محمد ونحو ذلك فلو كان النقش محمدا بالنصب قلت قرات
محمدا بالنصب وتقدر له ناصبا ولو دخلت على المنصوب سوافها لم تغيره
كقوله شعر واصفر من ضرب دار الملوك • يلوح على وجهه جعفرا •
فاسند الشاعر يلوح الى الجملة مراعيا لقصد الناقش وانشده الفرا
بالتاء شاهدا على لحق الشيء بمعنى ابصرته هذا منتهى ما ذكره الشارح
قلت ومقتضى كلام المص من ان الحكاية لا تكون الا بالقول ان لا يصح
كلامه هنا على ظاهره بل لا بد من تاويله على انه اراد ويجب في الكلام
اضمار القول ويشكل ذلك في البيت لان الفاعل لا يحذف على ان المص
قد قال وتبعه الشارح اسند الشاعر يلوح الى الجملة مراعيا مراد
الناقش وهذا تصريح منه بان لا قول مقدر فانظر هذا الموضع فانه
مشكل **فصل** في الكلام على ما ينصب ثلاثة من المفاعيل
تدخل همزة النقل وهي التي تنقل الفعل عما كان عليه من لزوم وتعد
الى واحد واثنين الى التعدي الى واحد والتعدي الى اثنين والى ثلاثة
فمن ثم سميت همزة النقل وتسمى ايضا همزة التعدية لذلك **على علم
ذات المفعولين** احترازا من نحو علم اللازمة وهي التي مصدرها العلمة
اى شق الشفة العليا ومن علم ذات المفعول الواحد فهي التي بمعنى
عرف **ورأى اختها** وهي القلبية احترازا من راى البصرية **فينصبان
ثلاثة مفاعيل** قال الشارح الاحسن ان يضبط ثلاثة بالتنوين
لان مفاعيل صفة ولا يضاف العدد الى الصفة الا في الشعر
او قليل من الكلام قلت يرد عليه فان لم ياتوا باربعة شهداء
فانه جمع شهيد وهو صفة فان قلت استعمل في الغالب في غير
موصوف فاجرى مجرى الاسما قلت وكذا مفاعيل جمع لمفعول
وهو عند القوم يستعمل غير موصوف كما تقول بنصب المفعول
المطلق والمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه
ولا يحتاج في شيء من ذلك الى ان يذكر الموصوف فتقول بخصب اللفظ
المفعول المطلق وكذا البقية فاجريت مجرى الاسما فحكمه حكم شهدا
من غير فرق **اولها** اى اول المفاعيل الثلاثة هو المفعول
الذى كان قبل دخول همزة النقل **فاعلا** كما اذا قلت علم

زيد

زيد عمروا فاضلا فيصطحب فزيد في هذا التركيب فاعل واذا اتيت بهمزة
النقل قلت اعلمت زيدا عمروا فاضلا فينصب الفعل ثلاثة اولها الذى كان
فاعلا وهو زيد في هذا المثال **ويجوز حذفه** اى حذف هذا المفعول
الاول نحو اعلمت فرسك مسرجا ولا تذكر من اعلمته **و** يجوز ايضا في هذا
المفعول **الاقتصار عليه** فتقول اعلمت زيدا ولا تذكر من اعلمته **على الاصح**
لان الفايدة متحققة في الصورتين جميعا وهذا الاصح هو مذهب الاكثرين
وثم قولان اخران احدهما منع الحذف والاقتصار جميعا واليه ذهب ابن
طاهر وخروف وعصفور والشلوبين وثانيهما منع الاقتصار ولكن
يجوز الاقتصار على الاخرين وينسب هذا القول الى الفارسي **وللثاني
والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقا** من جواز حذفهما اختصارا
ومنع حذف احدهما اقتصارا ومن التقديم والتاخير وغير ذلك من الاحكام
السابقة قال الشارح ومن جملة ما لهما قبل الحذف منع حذفهما اقتصارا على
ما اختاره المص وقد اجاز الاقتصار هنا على الاول وحذف الثاني والثالث قلت
كانه يشير الى الانتقاد عليه بانه كان حقه تخصيص هذا العموم بما ذكره وفي الحقيقة
لا اعتراض لان قوله فيما تقدم في شان المفعول انه يجوز الاقتصار عليه
مخصص لهذا العموم بلا شك فان قلت ما السر في كونه هناك منع
حذف المفعولين اقتصارا وهنا اجازه قلت لانتفاء سبب المنع هنا
وذلك لان المانع هناك من الحذف اقتصارا هو ما يفضي اليه من
عدم الفايدة في مثل قولك علمت وظننت اذ لا يخلو الانسان في الاغلب
من علم ما وظن كما سبق واما هنا فالاقتصار على الاول وترك المفعولين
الاخرين محصل للفايدة كما سبق مثبت الجواز **خلافا لمن منع
الالغا والتعليق** والصحيح ما ذكره المص من الجواز بدليل قول
من يوثق بعربيته البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالغى اعلم متوسطا
وقول الاخر **شعر** وكيف ابالي بالعدى او وعيدهم • واخشى ملمات الزمان الصوايب •
• وانت اراني الله امنع عاصم • وارأف مستكفى واسمح واهب •
والحق بهما اى باعلم وارى **من نبأ** كقول النابغة **شعر**
• نبئت زرعة والسفاهة كاسمها • يهدى الى غرايب الاشعار
وزاد غيره انبأ ممن ذكرها الفارسي والجرجاني وزعم ابن هشام
ان من ذكرها ايضا **وخبر واخبر وحدث** فذكر الفرا الاولين في

معانيه وشاهدها قول الشاعر شعر وخبرت سوداء الغميم مريضة ٭
٭ فاقبلت من اهلى بمصر اعودها ٭ وقول الاخر شعر
٭ وما عليك اذا اخبرتني دنفا ٭ وغاب بعلك يوما ان تعوديني ٭
واما حدث فزادها الكوفيون وممن ذكرها من المتاخرين الزمخشرى
وشاهدها قول الحارث اليشكرى شعر اذا منعتم ما تسئلون فمن
حدثتموه له علينا الولاء ٭ واختار المص فى الشرح عدم الحاق نبأ
واخواتها باعلم قال وقد حمل شئ على حذف الحرف قول الشاعر شعر
٭ ونبئت عبد الله بالجو اصبحت ٭ كراما مواليها لئاما صميمها ٭
مع امكان اجرائه مجرى اعلمت فدل ذلك على ان تقدير الحرف راجح
عنده اذ ليس فيه اخراج شئ عن اصله ولا تضمين شئ معنى شئ
ولم يثبت الاجرا مجرى اعلم الا حيث يحتمل حذف الحرف فكان الحمل
عليه اولى هذا فى نبأ مع كثرة استعمالها بالصورة المختلف فيها
واما اخواتها فندر استعمالها بتلك الصورة انتهى واعلم ان من
الحق هذه الافعال باعلم ليس قايلا بان الهمزة والتضعيف للنقل
اذ لم يثبت فى لسانهم ما ينقل عنه هذه الافعال وانما هو عنده من
باب التضمين اى ان كلا من تلك الافعال ضمن معنى اعلم فعومل معاملته
وزاد الاخفش اظن واحسب واخال وازعم واوجد واختاره ابن
السراج ولا سماع يعتمد ان عليه وانما استند الى القياس وهو ضعيف
لان المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بنفسه وليس فى الافعال متعد بنفسه
الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا ان لا تنقل علم
ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلها فقبل ووجب الاقتصار
عليه كذا قال المص والحق غيرهم ارى الحلمية سماعا ومنه قوله تعالى
اذ يريكهم الله فى منامك قليلا اونر ثبت ان رأى الحلمية تتعدى
الى اثنين فجاز تعديتها الى ثلاثة بهمزة النقل ومن خالف فى
تعديها الى اثنين جعل الثانى هناك والثالث هنا حالا فان قلت
قد علم حكم رأى الحلمية فى قول المص فيما تقدم تدخل همزة النقل على
علم ذات المفعولين ورأى اختها فلم يكن لذكر ذلك ثانيا فائدة
قلت الظاهر ان المراد برأى اختها انما هو رأى القلبية لما اسلفناه
فهى التى عرفت بمواخاتها وما صيغ للمفعولين من ذى ثلاثة

لا علم المبنى للمجهول فى مثل قولك اعلمت زيدا فاضلا فحكمه حكم ظنت
فى الالغاء وغيره لو نصاره مثله الا فى الاقتصار على المرفوع فانه يمتنع
فى ظن واخواتها لعدم الفايدة كما مر وهنا جايز فتقول اعلم زيد
لحصول الفايدة كما قدمناه والله تعالى اعلم بالصواب ٭

باب الفاعل وهو المسند اليه سواء كان

باب الفاعل

ظاهرا نحو قام زيد او ضميرا نحو الزيدان قاما وسواء كان صريحا كما تقدم
او مأولا نحو شعر يسر المرء ما ذهب الليالى ٭ ثم ان التاويل لا بد
ان يكون بحرف سابك كالمثال او بغيره فى باب التسوية نحو ان
الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اى انذارك وعدمه
اذا جعلنا سواء خبر ان وما بعده فاعلا به هذا مذهب البصريين
وقال هشام وثعلب وجماعة يجوز ان يقع الفاعل جملة مطلقا
نحو يعجبنى تقوم فظهر لى اقام زيد قال الفرا وجماعة بجوازه مشروط
بكون المسند الى الجملة قلبيا وباقترانها بمعلق نحو ظهر لى اقام زيد
قال ابن هشام وفيه نظر لان اداة التعليق بان تكون مانعة اشبه
من ان تكون مجوزة وكيف يعلق الفعل عما هو كالجزء منه وبعد فعندى
ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون ساير المعلقات
وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى
ظهر لى جواب اقام زيد اى جواب القايل ذلك وهذا لا بد من
تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشئ مناف للاستفهام عنه
المقتضى للجهل به فعل كما مثلنا او مضمن معناه كاسم الفاعل
وامثلة المبالغة والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وخرج بذلك
نحو خز ثوبك وذهب خاتمك فان المسند ليس فعلا ولا متضمنا معناه
تام احترازا من الناقص نحو كان فليس المرفوع بها فاعلا وتسميته
له بذلك من باب التوسع مقدم قالوا احترازا من نحو زيد قام
او زيد قايم فان زيدا فى المثالين اسند اليه فعل او مضمن معناه
ولكن المسند غير مقدم عليه فلا يكون فاعلا قلت وفيه نظر
اما اولا فلانه لم ان الفعل او ما ضمن معناه مسند الى زيد فيما مثل به
بل الفعل مسند الى ضمير مستتر فيه وهو وضميره جميعا مسندان الى زيد
الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان

هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة اللغوية فكذا القول فيما ضمن معنى الفعل فاذن لا حاجة الى القيد والقول بانه ذكر لدفع ايهام من يتوهم دخول مثل ذلك كلام ظاهري واما ثانيا فقد نص الاعلم وابن عصفور في قول الشاعر **شعر** صددت فاطولت الصدود وقلما • وصال على طول الصدود يدوم • على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقدم الفاعل على رافعه في الجملة فيلزم من زيادة هذا القيد خروج بعض صور الفاعل فلا يكون الحد منعكسا ولا يجدى قولهم قدم للضرورة تنبيها **فارغ** من ضمير قال المص خرج بذلك المبتدا اذا قدم خبره وفيه ضمير نحو قايم زيد واسم واخبره وانت خبير بان هذا القيد لاغ لان المقدم لم يسند الى الظاهر وانما اسند الى ضميره فخرج النايب عن الفاعل بقوله اولا المسند اليه فعل او مضمن معناه **غير مصوغ للمفعول** فخرج النايب عن الفاعل نحو ضرب اللص واضروب العريان واكثر النحويين لا يسميه فاعلا ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كالزمخشري والخلاف في ذلك راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا **وهو مرفوع بالمسند حقيقة ان خلا من من والباء الزايدتين** نحو قام زيد واقام بكر **وحكما ان جر باحدهما** نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا **او جر باضافة المسند** نحو ملولا دفع الله الناس من قبله الرجل امراته الوضوء **وليس رافعه الاسناد خلافا لخلف** والابن جنى فانه قال في لمحة وحقيقته رفعه باسناد الفعل اليه وقد يوجه هذا القول بان العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو هنا الفاعلية وهي تتقوم بالاسناد فليكن العامل في الفاعل عاملا لهذه القاعدة ويعترض بانا لا نسلم ان مجرد الاسناد تتقوم به الفاعلية وانما تتقوم به مع الفعل المسند او شبهه فله مدخل في التقوم ولا استقلال له فان قلت فيلزم ان لا يكون الفعل او شبهه عاملا ضرورة ان الفاعلية لا تتقوم به وحده اذ لا بد ان ينضم اليه ذلك اعتبار الاسناد قلت الاسناد يعتبر شرطا للفعل او شبهه في تقوم الفاعلية به فلا يضاف العمل الى الاسناد الذى هو شرط وانما يضاف الى الفعل او شبهه الذى

هو

ق ١٨٠
الكراس الثامن عشر
من شرح التسهيل للدماميني

هو مشروط فان قلت يمكن ان يعارض بمثله فيقال الاسناد تتقوم به الفاعلية بشرط وجود فعل او شبهه الذى هو شرط **قلت** الفرق ظاهر وذلك ان الاسناد امر معنوى اعتبارى فلا يصار اليه لضعفه الا عند تعذر جعل اللفظ عاملا نظرا الى ما هو معروف مقرر في هذا الفن وقد امكن جعله عاملا بالطريق الذى ذكرناه فوجب المصير اليه دون الاخر ويبقى على المص ان يقول ولا احداث الفعل خلافا لبعض الكوفيين فقد قال بذلك جماعة منهم وقالوا في نحو تحركت الشجرة واهلكنا الدهر ومرض زيد بانه لما صدر من الشجرة ما يشبه حركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قايما مقام المهلك وتعاطى زيد اسباب المرض جعلوا كانهم فاعلون **وان قدم المسند اليه ولم يل ما يطلب الفعل** نحو زيد قام فان زيد قدم ولم يل شيئا طالبا للفعل **فهو مبتدا** وما بعده خبر عنه كما رايت في المثال المذكور **وان ولى** المسند اليه ما يطلب الفعل على جهة اللزوم كان الشرطيه نحو وان احد من المشركين استجارك وكان هذا مراد المص **ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر** فالتقدير وان استجارك احد وقد يلى الاسم ما يطلب الفعل على جهة الاولوية كهمزة الاستفهام نحو ازيد قام فلا يتعين جعل زيد فاعلا بل يكون اولى ويجوز جعله مبتدا **خلافا للمخالف** في المسئلتين والمخالف في الاولى بعض الكوفيين فيجوز في زيد قام ان يكون فاعلا مقدما والمخالف في الثانية الاخفش فيجوز في ان زيد قام ان يكون فاعلا مقدما والمخالف رفع زيد بالابتدا بعد ان قال والرفع بفعل اقيس الوجهين **ويلحق** الفعل الماضى **المسند الى مونث** حقيقى نحو قامت هند او مجازى نحو طلعت الشمس **او الى مؤول به** اى بمونث نحو قول بعضهم اتته كتابى فاحتقرها ويحكى انه انكر على قايله اوليس الكتاب بصحيفة وهذا قليل ولا اعرف في مثله التذكير **او مخبر به عنه** يعنى او كان الفعل مسندا الى لفظ مخبر عنه بمونث نحو ثم لم يكن فتنتهم الا ان قالوا قال الزمخشري انما انث الفعل لان الخبر مونث فسرى التانيث منه الى المخبر عنه مثل من كانت امك قال ابو حيان انما انث اسم كان حملا على معنى من لا لتانيث الخبر كما ذكر واعتراضه بذلك غير متجه لانه انما كان معنى من التانيث للاخبار عنها بمونث وهو امك فتانيث الخبر بسبب لتانيث من وتانيث من بسبب لتانيث الضمير فتانيث الخبر سبب السبب فيل وتانيث الفعل في هذا

القسم وهو ما اذا اسند الى مخبر عنه بمونث مذهب كوفي ولا يجيزه
البصريون الا في الضرورة **او** الى اسم **مضاف اليه** اى الى مونث واليه
في محل نصب من فى مضاف ضمير نايب عن الفاعل عايد الى الموصوف
المقدر اى الى اسم مضاف **بتقدير الحذف** كقوله **شعر**

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ، اعاليها مر النسيم النواسم ،

فتسفهت مسند الى مر وهو الى مضاف الى مونث وهو الرياح وهذا المضاف
مقدر الحذف وكان الفعل اسند الى المضاف اليه المونث وهو الرياح
فمن ثم انث الفعل ومعنى تقديرا لحذف ان استقامة الكلام بترك
المضاف متاتية الوزن الى صحة قولك هذا تسفهت الرياح اعاليها
وكذا قوله **شعر** وتشرق بالقول الذى قد اذعته ، كما شرقت صدر القناة من الدم ،
فلو قدرت حذف المضاف الذى هو صدر استقام الكلام فكانك قلت كما شرقت
القناة من الدم واحترز المص بهذا القيد من نحو قولك قام غلام هند فلا
يصح ان يقال فيه قامت فان المضاف هنا ليس بمقدر الحذف **تا ساكنة**
برفع تا على انه فاعل الفعل المتقدم وهو قوله تلحق وساكنة صفة وانما نقل
هذا الالحاق للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل **ولا تحذف غالبا**
ان كان الفاعل **ضميرا متصلا مطلقا** اى سواء كان حقيقى التانيث
نحو هند قامت او مجازى التانيث نحو الشمس طلعت واستظهر بقوله
غالبا على حذف التاء من قوله **شعر** فلا مزنة ودقت ودقها ،

ولا ارض ابقل ابقالها ، فاما ترينى ولى لمة ،
فان الحوادث اودى بها ، وقوله **شعر**
ان السماحة والمروة ضمنا ، قبرا بمرو على الطريق الواضح ،

او كان الفاعل **ظاهرا متصلا** بالفعل لا يفصل بينهما شى **حقيقى
التانيث** نحو قامت هند **غير جمع مكسر** نحو الجوارى
والهنود **ولا اسم جمع** كفوج **ولا اسم جنس** قال المص كنسوة
نعم المراة فى لغة من لا يقول قال فلان فيجوز فى جميع ذلك لحاق التاء
وتركها وتمثيله لاسم الجنس بالنسوة غير جيد لانه اسم جمع كالفوج
واما المراة فهو اسم جنس بمعنى انه مراد به الجنس ولكن ذكره مع اسم
الجمع يوهم ان المراد باب نعم ونحوه لان الذى يذكر فى صحبته فى الرف
ولحاقها اى لحاق التاء **مع المونث الحقيقى المفصول** بما

تقدم

تقدم من كونه ظاهرا غير مكسر ولا اسم جمع ولا جنس **المفصول بغير الا**
نحو قامت اليوم هند **اجود من تركها** نحو قام اليوم هند **فان**
فصل بها اى بالا **فبالعكس** اى يكون تركها نحو ما قام الا هند
اجود من لحاقها كقوله **شعر** ما برئت من ريبة وذم ،

في حربنا الا بنات العم ، وفى كل من المسالتين خلاف فقال المبرد
لا يجوز مع الفصل بالا غير التانيث وقال غير الاخفش من البصريين
لا يجوز مع الفصل بالا غير التذكير والصحيح جواز التذكير فى الاول و
التانيث فى الثانى قليلا فيهما وعبارة المص تقتضى الجودة فيهما وليس
كذلك واحترز بقوله المفيد المفصول الى آخره بما اذا كان الظاهر غير
حقيقى التانيث نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة احسن اظهارا
لفضل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او غيرها نحو فمن جاءه موعظة
وسئلت بالجنابة عن قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة كيف جاء
على غير الاحسن فقلت يجوز ان يكون فى كانت ضمير القصة والجملة الواقعة
بعد ذلك مبتدا وخبر فى محل نصب على انها خبر كان فلا يرد هذا على تسليم
ما قالوه من احسنيته ترك العلامة فى الصورة المذكورة والذى يظهر
لى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند
الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف
على مايتى موضع كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت
عليهم الذلة والمسكنة وقوله الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا
اليه راجعون وتقطعت بهم الاسباب الى غير ذلك ووقع فيه مما تركت
العلامة فيه نحو خمسين موضعا والاكثرية احد الاسباب ليف دليل على ترجيحه
فينبغى المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة فى ذلك احسن فتامله
وحكمها اى حكم التاء **مع جمع التكسير** كالرجال **وشبهه** من
المراد به اسم الجنس كنسوة **وجمع المذكر بالالف والتاء** العاقل وغيره
كطلحات وربيعات **حكمها فى الواحد المجازى التانيث** فلك الحاق التاء
وتركها مع كل واحد من هذه الثلثة تقول قامت الرجال وقام الرجال وجاءت
النسوة وجاء النسوة وذهبت الطلحات وذهب الطلحات وكثرت الربيعات
وكثر الربيعات كما تقول طلعت الشمس وطلع الشمس لكن انت هنا
بالاختيار فى الاثبات والحذف على حد سوا ومع هذه الامور الثلاثة

صوابه الرياح

فالحذف احسن لكون تانيثها بالتاويل وهو كون كل واحد منها جماعة
ولم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان
المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال
واذا كان كذلك اتجهت المناقشة على المص فيما يقتضيه ظاهر عبارته
من التساوي **وحكمها** اي التاء **مع جمع التصحيح غير المذكور
آنفا** وهو ما جمع بالواو والنون نحو الزيدون وما جمع بالالف والتاء
من المونث نحو الهندات **حكمها مع واحده** فتقول قام الزيدون
بترك العلامة كما تقول في واحده قام زيد بتركها وتقول قامت الهندات
باثبات العلامة كما تقول في واحده قامت هند باثباتها وهذا الذي
ذكره المص مذهب البصريين في المسئلة واجاز الكوفيون تجريد الفعل مع
جمع المونث بالالف والتاء كما للتكسير فيذكر على معنى الجمع ويونث على معنى
الجماعة واختاره الفارسي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المومنات وبقول
الشاعر **شعر** عشية قام النايحات وشققت • جيوب بايدي ماتم ومدود •
والجواب عن الاية بان حذف التاء للفصل بالمفعول وعن البيت بانه
على تقدير موصوف محذوف اي النسوة النايحات فروعي حال المحذوف
وترد على المص نحو نزلت الوابلون فان هذا من جمع التصحيح غير
المذكور آنفا مع ان حكمه ليس حكم واحده اذ حكمه جواز الحاق العلامة
وحكم واحده امتناع لحاقها فتامله **وحكمها** اي حكم التاء **مع البنين
والبنات حكمها مع الاباء والابناء** فيجوز قام البنون وقامت البنات كما
تقول قام الابناء وقامت الابناء قال الشاعر **شعر**
• قالت بنو عامر خالوا بني اسد • يا بوس للجهل ضرارا لاقوام •
وتقول قامت البنات وقام البنات كما تقول قام الاماء وقامت الاماء
قال **شعر** فبكى بناتي شجوهن وزوجتي • والظاعنون الي ثم تصدعوا •
وذلك لان لفظ الواحد فيهما قد تغير فالحقا بجمع التكسير وانما
ذكر المص حكمها دفعا لوهم من يتوهم انهما جمعا تصحيح فيحكم للبنين
بحكم الزيدين وللبنات الهندات وكلا حكميهما قد تقدم **وتنافيها**
اي تنافي تاء التانيث المذكورة الساكنة **في اللزوم وعدمه
تاء مضارع الغايبة** فحيث تقول قامت لزوما تقول تقوم بالفوقيه
لزوما تقول تقوم هند وحيث انتفى لزوم تاء التانيث المذكوره انتفى

هنا

183

هنا لزوم تاء المضارع تقول تطلع الشمس ويطلع الشمس بالفوقيه
والتحتية وتقوم اليوم هند ويقوم اليوم هند بهما جميعا ونظيره
ابقل ابقالها في المضارع قوله **شعر**
• وهل يرجع التسليم او يكشف العمى • ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع •
فان احد الفعلين مسند الى ثلاث والاخر الى ضميرها والرواية فيهما بالياء
التحتيه وكان الاولى للمص ان لو قال وتساويها في الالحاق وعدمه على
التفصيل المتقدم او تساويها فيما ذكر والا فعبارته لا تقتضي المساواة في
رتبة الجواز ثم الاولى ايضا ان لو قال تاء المضارع فان من جملة ما يشمله
ذلك نحو تقوم الهندات ولا تحسن فيه تاء مضارع الغايبة لان الفعل
للغايبات وايضا فانه يقال ما يقوم الا انت كما يقال ما قامت الا انت
وليست التاء في ما تقوم للغيبة اذ ليس ثم تاء للغيبة البتة فالتاء في ذلك
للتانيث لا للخطاب بدليل الماضي والمخاطب لا يقال له غايب **ونون
التانيث الحرفيه** نحو خرجن او تخرجن الهندات وسياتي ذكرها
وهذه اعم من العلامتين السابقتين من جهة انها تكون للماضي والمضارع
بخلاف تينك لاختصاص التاء المختوم بها بالماضي والمبدو بها بالمضارع
واخص منهما من جهة انهما تكونان علامتين لتانيث الواحد والاثنين
وما فوقهما وهي خاصة بما فوق الاثنين فعلى هذا يقال قمن الهندات
بالنون وجوبا وقمن الهنود بالنون جوازا وقمن اليوم الهندات كذلك
وما قام الا الهندات خير من ما قمن الا الهندات **وقد يلحق الفعل
المسند الى ليس مفردا** وهو المثنى والمجموع **من ظاهر** نحو قاما اخواك
وقاموا اخوتك وقمن الهندات **او ضمير منفصل** نحو ما قاما الا هما وما قاموا
الا هم وما قمن الا هن **الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث الحرفيه**
كما مثلنا وهذه اللغة تسميها النحاة لغة اكلوني البراغيث والمعول عليه ان
الالف والواو والنون عند اصحاب هذه اللغة حروف دالة على التثنية
والجمع لنقل ايمة العربية انها لغة قوم من العرب مخصوصين فان قلت
كيف قال المص وقد تلحق فاشعر بالفرض ان هذا عند ارباب هذه اللغة
كثير شايع بل هو امر ملتزم قلت انما قال ذلك بالنسبة الى اللغة الاكثريه
ولو اسقط المص الفعل وقال المسند لكان اولى ليدخل فيه نحو او مخرجي هم
وينبغي ان يكون اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم

اخواك جاز واذا قالوا ما قام الا اخواك وجب لانهم يفصلون بها هم وغيرهم
في علامة المونث الحقيقي واذا قيل قام القوم زيد وعمرو فينبغي لحاقها
عندهم كقوله وقد اسلماه مبعد وحميم فان عطفت باو نحو
قام زيد او عمرو فينبغي امتناع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان
غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان قلت قام اخواك او غلاماك.
او قام غلاماك او اخواك فينبغي ان يلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما
فقد التعيين فان قلت قام اخوك او غلاماك او اخواك فينبغي ان
يلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد التعيين فان قلت قام اخواك
او غلاماك او قام غلاماك او اخواك فينبغي ان لا يلحق لانه لم يتحقق كون
الفاعل اثنين والاولى اولى بالمنع لانك قدمت المفرد واما قول بعضهم
ان قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما بتشديد نون
يبلغان في قراءة حمزة والكسائي جا على هذه اللغة فامر مشكل بل الظاهر ان
الالف ضمير واحدهما بدل بعض وان كلاهما بتقدير او يبلغه كلاهما او التقدير
يبلغه احدهما او كلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالدين في وبالوالدين احسانا
لا على ما بعدها وليس لك ان تقول احدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وانه يجوز
اعجبني زيد وجهه واخوك لان بدل الكل تقرير للمبدل منه وايذان بانه
على ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما تناوله اللفظ
واعلام بان الاول ليس مرادا به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر واذا قال
ارباب هذه اللغة قاما وقعد اخواك واعملوا احدهما فانهم يضمرون
في الاخر ضمير اثنين فيتصل بكل من الفعلين الف ولكنها في احدهما ضمير
وفي الاخر علامة واعلم ان المص رحمه الله تعالى يعبر عن هذه اللغة بلغة
يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار الحديث وقد اكثر المص رحمه
الله تعالى في مصنفاته هذه من الاستدلال بالاحاديث النبوية على اثبات الاحكام
النحوية وشنع عليه ابو حيان وقال ان ما استند اليه من ذلك لا
يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى الى ما يستدل به من تلك الاحاديث
فلا يوثق بان ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم
به الحجة وقد اجريت ذلك لبعض شيوخنا فصوب راي ابن مالك فيما
فعله من ذلك بناء على ان اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب وانما المطلوب
غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل

مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب فالظن في ذلك كله كاف ولا يخفى انه
يغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لان الاصل عدم
التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الاحاديث شايع
بين النقلة والمحدثين ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى انما هو
عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم
يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب
على الظن من هذا الحكم انها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا
فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى
انما هو فيما لم يدون في الكتب واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا
يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك وقال ابن الصلاح
بعد ان ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى ان هذا الخلاف لا نراه
جاريا ولا اجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد
ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه بدله لفظا اخر
بمعناه فان الرواية بالمعنى رخصة من الرخص لما كان عليهم في
ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت
عليه بطون الاوراق والكتب انتهى كلام ابن الصلاح وتدوين
الاحاديث والاخبار بل اكثر الروايات وقع في الصدر الاول قبل فساد
اللغة العربية وحين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ
الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ
يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون
ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال
ابن الصلاح فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم الاحتمال السابق
في شيء من استدلالهم المتاخر والله تعالى اعلم بالصواب **ويعضد جوازا**
نصب الفاعل المتصل به ما قبله كقوله • وكان مزاجها عسلا وماء •
فيمن رواه بنصب عسل ورفع ماء فان التقدير ح وخالطها ماء
وذلك مفهوم من قوله مزاجها ومثل المص للمسئلة وتبعه الشارح
بقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء اي يسبحه
رجال وكقول الشاعر شعر ليبك يزيد ضارع لخصومة •
وفيه نظر لان ذلك داخل تحت قوله فيما ياتي او استفهام فان

النحاة قسمي الاستفهام الذي يجاب الى محقق ومقدر وهنا من قبيل المقدر قال الشارح وشرط المص في جواز مثل ذلك ان لا يلتبس بالنايب عن الفاعل فلو قال يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال لم يجز ولو قيل يوعظ في المسجد رجال زيد جاز لعدم اللبس قلت وما ذهب اليه المص من جواز القياس على ذلك مذهب الجرمي وابن جني فيجيز عندهم اكل الطعام زيد وشرب الماء عمر ويبني للبنا للمفعول فيهما والجمهور على عدم اقتياسه وخرج صاحب البسيط الاية والبيت على حذف المبتدا اى المسبح رجال والباكي ضارع وقيل زيد منادى وضارع نايب الفاعل والفعل **المجاب بنفي** نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد **او استفهام** نحو زيد في جواب هل جاءك احد قال الشارح والمجاب به في ذلك مرفوع بفعل مقدر لانه جواب جملة قدم فيها الفعل وحق الجواب ان يشاكل السوال قال المص والحكم بالابتدا على المجاب به نفيا واستفهاما غير ممتنع لان مشاكلة الجواب للسوال في اللفظ غير لازمة بل قد يكتفى فيه بالمعنى ومنه قراة ابي عمرو سيقولون الله جوابا لقوله من رب السموات ومن بيده ملكوت كل شي فان كانت الجملة الاستفهام موخرا فيها الفعل فحق الجواب من جهة القياس ان يوخر فيه الفعل ليتشاكل الجملتان لولا ان الاستعمال بخلافه فلم يجئ مكان الا والفعل مقدم على الاسم نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله خلقهن العزيز العليم يسلونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة فينبغي اذا اقتصر على الجواب في الاسم ان يقدر الفعل متقدما لان المكمل اصل والمختصر فرع فيسلك بالفرع سبيله ولان موافقة العرب بتقديم تقديم الفعل متيقنة وموافقتهم بتقدير تاخيره مشكوك فيها فلا عدول عن تقدير التقديم انتهى قلت جعل تقدير الفعلية غير مشاكل السوال وقد سبق التنبيه على انه مشاكل من جهة ان الاسمية الواقعة في السوال فعلية في المعنى من حيث انه في معنى ازيد قام الذي هو جملة فعلية في الاول فكون السوال اسمية انما هو بحسب الظاهر ثم قوله ان الجواب لا يجئ مكان الا وهو فعلية منقوض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها وبهذا تبين سقوط ماقيل ان موافقة العرب بتقدير تاخر الفعل مشكوك فيها فان قلت

فما

فما السر في العدول في هذه الاية عن الجملة الفعلية التي هي مطابقة لجملة السوال في المعنى قلت قصد الاختصاص هنا يقتضي تقديم المسند اليه وكان ينبغي للمص ان يقول ويجوز بفعله المفسر بعده نحو وان احد من المشركين استجارك **ولا يحذف الفاعل الا مع رافعه المدلول عليه** نحو بلى زيدا في جواب لا تكرم احدا من اسى اليك والكساي يجيز حذف الفاعل لا مع الرافع له في باب التنازع وغيره وقد اشار المص الى وجه تاويل ما استدل به بقوله **ويرفع توهم الحذف ان خفي الفاعل جعله مصدرا منويا** كقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اى بدا لهم البدا الاولى ان يقال ضمير مصدر الفعل المسند لان الظاهر لا ينوي بل يحذف لان المصدر اعم من مصدر الفعل المسند وغيره واضمار مصدر الفعل اكثر واقيس فيخص اولا بالذكر ثم ياتي قوله بعد هذا **او نحو ذلك** او عم من مصدر فعل اخر وغير ذلك مما ليس مصدرا وهذا احسن بلا شك مثال ذلك قام القوم خلا زيدا فيجعل خلا متحملا لضمير عايد اما على مصدر غير فعله وهو مصدر الفعل المتقدم اى جانب قيامهم زيدا واما على القايم او البعض المفهوم مما تقدم اى جانب القايم منهم او بعضهم زيدا قال المص ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن اى لا يشرب الخمر شاربها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب النايب عن الفاعل**

وبعضهم يترجم هذا بباب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح **قد يترك الفاعل لغرض لفظي** كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به وتصحيح الوزن كقوله **شعر**

وما المال والاهلون الا ودايع ... ولا بد يوما ان ترد الودايع

فانه لو قال ان يرد المودعون انكسر الوزن وتناسب القوافي كالمثال المتقدم فان قوافي القصيدة كلها مرفوعة ولو بنى الفعل للمعلوم في هذا البيت لكانت قافيته منصوبة وتناسب الاسجاع نحو الحمد لله الذي تولت الاوه وعرفت نعماوه **او لغرض معنوي** كالعلم بالفاعل نحو وخلق الانسان ضعيفا قال المص وغيره وكالجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من ضربه قلت ابن هشام وفيه نظر لان الجهل به انما يقتضي انه لا يصرح باسم الفاعل لا انه يحذف كيف وكل فعل يجوز ذلك ان تسنده الى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سال سايل وسام سايم وهذا لا يعرف

لم يعرف بما قلت حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص انه رأى
بخط والده الامام تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى ما نصه يقال جاء شيء
ولا يقال جاء جاءٍ وان كان الجائي اخص من شيء لان جاء مسند والمسند اليه
الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فمن عرف الجائي
فلم يبق في الاسناد فائدة والشيء قد لا يعرف حقيقته قال وما ذكره الوالد
صحيح ولا يرد عليه نحو انا انت ونحو هريرة ودعها في كلام العرب • فان
التنكير في ذلك المعنى خاص وكلامنا انما هو في جاء جاءٍ من غير ارادة شيء
خاص انتهى وعلى هذا يندفع الشرط المذكور فتامله قال المص ومن جملة الاغراض
المعنوية التي يترك الفاعل لاجلها ان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا
حييتم بتحية فحيوا باحسن منها او ردوها وتعظيم الفاعل بصون اسمه
عن مقارنة اسم المفعول كقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلي بهذه القاذورات
وتعظيم المفعول عن مقارنة اسم الفاعل نحو طعن عمر والستر على الفاعل خوفا
منه او خوفا عليه وهذا في الحقيقة من وظيفة المعاني لا من وظيفة علم النحو
فينوب عنه اي عن الفاعل جاريا مجراه في كل ما له من الاحكام
كالرفع ووجوب التاخير وتنزيله منزلة الجزء وامتناع الحذف
وغير ذلك الا انه لا يجري مجراه في العامل لان نائب الفاعل لا يرتفع
الا بالفعل وشبهه مصدرا على خلاف المصوغ للمفعول واسم المفعول وفي
ارتفاعه بالمصدر المؤول بالفعل وحرف مصدري خلاف وفاعل ينوب
ينوب قوله مفعول به كما في نحو ضرب زيد ونيابته امر مجمع عليه او
جار ومجرور نحو رضي عن زيد وغضب على بكر وقيده في شرح الكافية
أن لا يلزم الجار وجها واحدا احترازا من مذ ورب والكاف وما خص
بقسم او استثناء وظاهر كلامه ان الجار والمجرور معا في موضع رفع
والمعروف ان المحكوم له بذلك هو المجرور فقط سواء كان الجار زائدا نحو
ما ضرب من احد او غير زائد نحو سير بزيد وحكى الشارح عن الفراء ان
حرف الجر في موضع رفع وهو مبني على قوله ان الباء في مررت بزيد في
موضع نصب قلت ولا يخفى ان هذا قول مرغوب عنه لا تقتضيه القواعد
فلا ينبغي الاشتغال بذكره او مصدر لغير مجرد التوكيد نحو ضرب عشرون
ضربة او كل الضرب ونحو فمن عفي له من اخيه شيء لان المراد شيء ما من
العفو كثيرا كان او يسيرا وايضا هذا لجرح التوكيد وقد ترك المص ان

يشترط

يشترط التصرف في المصدر ليخرج نحو سبحان الله واشترطه في الظرف
ولا فرق بينهما وانما اشترط ان يكون لغير مجرد التوكيد لان النائب عن
الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى ينتفي احتياج
الفعل اليه فلو قلت ضرب ضربٌ لم يجز لان ضرب مستغنى بدلالته على الضرب
من قولك ضرب ملفوظ به نحو سير سير طويل او مدلول عليه بغير
العامل فيه مع كونه غير ملفوظ به نحو قمت فاستحق فالنائب عن الفاعل
ضمير مصدر مستكن دل عليه بغير العامل فيه وهو قمت من حيث هو متضمن
للقيام وقمت غير عامل في هذا النائب قطعا وانما العامل فيه استحق او ظرف
زماني او مكاني مختص بوصف او غيره تقول سير وقت طيب وجلس
مكان بعيد ولا يقال سير وقت ولا جلس مكان لانه غير مختص متصرف
من جهة كونه غير ملازم للظرفية واحترز بذلك من ان يلازم الظرفية
فيكون غير متصرف فخرج بذلك جلس ثم وقعد عندك وفي نيابته
اي نيابة الظرف غير متصرف او غير ملفوظ به خلاف والمخالف
في المسئلة الاولى هو الاخفش اجاز نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل
مع بقائه على النصب فيجيز نحو جلس عندك وجلس بعيدات بيت
فان قلت لم يحك الخلاف في المصدر غير المتصرف وحقه ان يجيزه فيه
فيقدر في سبحان الله كون عامله المحذوف مبنيا للمجهول قلت المصدر
الذي لا يتصرف لا يكون الا محذوف العامل ولا يكون الا انشاء فلو قدر
فائدة لتقدير فعل المجهول بل لا يصح البتة لان افعال الانشاء لا تكون
الا مسندة الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم والمخالف في المسئلة الثانية
ابن السراج اجاز ان يقال جلس تريد جلس هو اي مكان وينبغي
ان يقيد محل الخلاف في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة
التي ذكرناها فاما اذا قيل جلس احد اليوم في المسجد الجامع فقلت
جلس تريد ذلك المكان المتقدم ذكره فلا يتوقف في جوازه احد ويكون
محل الخلاف ان تقول جلس من غير تقدم ذكر مكان كما في مسئلة المصدر
المختلف فيها التي ترك المص ذكرها وهي مشهورة فان بعض النحاة
اجاز ضرب على ان يكون النائب ضمير المصدر وبعضهم يمنعه لعدم
الفائدة كما مر ومحل الخلاف فيها ينبغي ان يكون مقيدا بما اذا لم
يات بعده ضمير المصدر مخصص له كقوله ش

• متى تبخل عليك وتعتلل • بسوف وان يكشف غرامك تدرب •
المراد يعتلل هو اى اعتلل والتقدير اعتلل عليك فحذف عليك
المصححة لنيابة الضمير المستتر لوجود الدال عليها **ولا يمتنع نيابة**
المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل
فيجوز في قولك اختير الرجال زيدا كما يجوز قولك اختير زيد الرجال
فالرجال منصوب على اسقاط الجار وزيد منصوب بنفس الفعل
والاصل اخترت زيدا من الرجال ثم حذف الجار وقيل اخترت
زيدا الرجال فلا يمتنع ان ينيب المنصوب بسقوط الجار مع وجود
المنصوب بنفس الفعل وكان ينبغي للمص ان يقول هنا خلافا
لاكثرهم فان الجمهور على منع المسئلة فان قلت لا حاجة الى ذلك
لانه سيقوله بعد المسئلة الثانية الاتية وفاقا للاخفش والكوفيين
وهو راجع الى المسئلتين جميعا فليشمل ذلك بان من عداهم من
النحويين قايل بالمنع قلت الظاهر انه انما يريد بالوفاق في
المسئلة الثانية فقط ولولا ذلك لقال في المسئلتين كما هو دابه
كثيرا على ما يشهد به استقراء طريقته في هذا الكتاب ويح فيوهم
كلامه ان الاولى وهي مسئلتنا التي نتكلم عليها عارية عن الخلاف
وليس كذلك بل المنقول فيها الجواز عن الفرا والمنع عن الجمهور
وهذا مما يقتضي التوقف في جعل الوفاق راجعا الى المسئلتين
معا فانه لم يتحقق ان الكوفيين جميعا يقولون بجواز الاولى وانما
الجواز منقول عن الفرا منهم كما ذكرنا **ولا تمتنع ايضا نيابة غير**
المفعول به وهو موجود وفاقا للاخفش والكوفيين فيجوز
في مثل ضربت زيدا يوم الجمعة ان تنيب الظرف فترفعه وتترك
المفعول على حاله من النصب فتقول ضرب يوم الجمعة زيدا واختار
المص هذا القول استدلالا بالقراءة الشاذة ليجزي قوما بما كانوا
يكسبون بينا ليجزى للمفعول ونصب قوما وفي لولا نزل عليه القران
جملة واحدة بالنصب وبقول الشاعر **شعر**
• ولو ولدت قفيرة جرو كلب • لسب بذلك الجرو الكلابا •
وبابيات اخر والكل متاول عند المانعين ومن التاويلات ما هو
قريب ومنها ما هو بعيد ولم يتعرض المص لمسئلة ما اذا عدم المفعول

به وفيها خلاف فان الجزولي تتساوى مراتب البواقي في الجواز واختار
ابن عصفور اقامة المصدر وابن معط اقامة المجرور وابو حيان اقامة
الظرف المكاني لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام
بخلاف المصدر والزمان **ولا يمتنع نيابة غير الاول من المفعول**
مطلقا وهذا يشمل الثاني من باب ظن والثاني والثالث من باب اعلم
والثاني من باب اعطى **ان امن اللبس** نحو اعطيت زيدا درهما فلك هنا
ان تقيم الثاني لامن اللبس بخلاف نحو اعطيت زيدا عمرا فهنا لا يقام
الثاني لوجود اللبس **ولم يكن غير الاول جملة** فيما يتضمن وقوعه كذلك
كثاني ظن وثالث اعلم **او شبهها** والمراد به الظرف والجار والمجرور **خلافا**
لمن اطلق المنع في باب اعلم وظن فمنع اقامة الثاني من نحو قولك
اعلمت زيدا عمرا منطلقا قالوا لانه مسند الى المفعول الاول في باب ظن والى
المفعول الثاني في باب اعلم فلو اقيم مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار
في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز قال الرضي فيما قالوا نظر لان
كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا
اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو
كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز
وهذا كله يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام
في قولك فرس غلام زيد على ان كلام المص يقتضي ان من الناس من
خالف في اقامة الثاني من باب اعلم ولا ضير فيما يقتضيه من ذلك فان
ابن عصفور والابدي والجزولي زعموا انه في باب اعلم لا يجوز
اقامة غير الاول لانه المفعول الصحيح واما الثاني والثالث فمشبهان
بمفعولي اعطى واذا اجتمع المفعول به مع غيره وجب اقامة المفعول به
وانت خبير بان كلام المص يقتضي ايضا تجريد الثاني من باب اعطى عن
الخلاف لانه قال خلافا لمن اطلق المنع في باب ظن وعلم فاقتضى بطريق
المفهوم ان باب اعطى لا خلاف فيه انه لا يجوز اقامة الثاني اذا امن
اللبس وقد صرح بهذا المفهوم في شرح هذا الكتاب وفي غيره من كتبه
وليس كما قال فان الخلاف في المسئلة ماثور وصرح به الشارح وغيره
ولا ينوب خبر كان المفرد خلافا للفرا حكى السيرافي في شرح
الكتاب انه اجاز كان زيد اخاك كون اخوك تريد بثلاثة امور

احدها انه لم يسم والثاني انه لا فايدة فيه والثالث انه يستلزم وجود
خبر من غير مخبر وتوهم انتفاء المحذور بانا يقال حذف للعلم به كاحذف
الفاعل في نزال المطر يندفع بانه لا بد من تقديره ضرورة انه لا بد للخبر من
مخبر عنه لفظا او تقديرا وصيغة الفعل تاباه ولا منع خلافا للكسائي
فانه اجاز في امتلات الدار رجالا ان يقال امتلى رجال واستدل عليه
بان العرب قالت خذه مطيبة به نفسي وقالت من المرجوع راسه
والمسفوه رايه للموقوف رايه قلت ومجى ذلك في الصفات ودون
الافعال وفي السببي دون الاجنبي دليل على ان الرفع عن نصب على التشبيه
بالمفعول به لا على التمييز ويؤيد ذلك ان كون التمييز معرفة لم يثبت
على الصحيح ولمانع ان يمنع كون المثال الاخير وهو الموقوف من هذا
الباب ولا يجوز كين يقام ولا جمل يفعل خلافا له وللفرا ففي شرح
الم انهما اختلفا في توجيه ذلك فالكسائي يخرجه على انه يقام ضمير المجهول
والفرا يخرجه على الاستغنا عن المسند اليه قلت وهذا من الفرا مشكل لانه
انكر على الكسائي في باب التنازع لما قال انه اذا اعملنا الثاني حذفنا فاعل
الاول فقال ان الفاعل لا يصح الاستغنا عنه ولا يقال انما قال ذلك
لان الفعل هناك مبني للفاعل واما هنا فمبني للمفعول لانا نقول هو
يقول بذلك ايضا في ضربا وقتلوا غلامك **فصل**
في كيفية بنا الفعل الذي لم يسم فاعله في تنزيل ذلك بمسلتين من
بابي المفعول والفاعل **يضم مطلقا اول الفعل النايب** اي سوا كان
ماضيا نحو ضرب او مضارعا نحو يضرب **و** يفعل ذلك **مع ضم ثانيه ان
كان ماضيا مزيدا اوله تا** نحو تعلم وتدحرج وتصور وتقوطن
و يضم اوله **مع ثالثه ان افتتح بهمزة وصل** نحو انطلق واستخرج **وكسر
ما قبل الاخر لفظا ان سلم من اعلال وادغام والا فتقديرا** اي نحركه تقديرا
بكسر متعلق بقوله اولا **و** نحرك **بفتح ان كان** الفعل **ماضيا**
نحو ضرب فيكسر ما قبل اخره لفظا الا لو كان ذا اعلال نحو قال او ادغام نحو
رد فانما يكسر تقديرا فتقول بيع اصله بيع وتقول رد اصله ردد فالكسر
مقدر ولا ملفوظ به قلت وكذا يقدر كسر ما قبل الاخر ان كان الفعل
مخففا كقوله . لو عصر منها البان لبنا لا نعصر **و** يحرك ما قبل الاخر
بفتح ان كان الفعل **مضارعا** لكن يلفظ بالفتح ان كان

الفعل صحيحا نحو يضرب ويقدر ان كان ذا اعلال نحو يقال ويباع او كان ذا
ادغام نحو يرد فان الاخر ساكن في القسمين لفظا ومفتوح تقديرا **وان
اعتل عين الماضي ثلاثيا** نحو قال وباع **او على انفعل** نحو انقاد
او افتعل نحو اختار **كسر ما قبلها** اي ما قبل العين **باخلاص** نحو
قيل وبيع واختير واصل قيل قول نقلت كسرة الواو استثقالا الى القاف
بعد سلب حركتها واصل انقيد انقود واختير اختير نفعل فيهما ما نفعل في
قيل وبيع **او اشمام ضم** والمراد بالاشمام هنا ان تشاب الكسرة شيئا
من صوت الضم وقرا بهذا الوجه من السبعة نافع وابن عامر والكسائي في
وغيض **ومهما اخلص** تحريك ما قبل العين **ضما** فان كانت العين واوا
سلمت نحو قول وان كانت يا انقلبت واوا لانضمام ما قبلها نحو بوع وعليه
قول الشاعر **شعر** ليت شبابا بوع فاشتريت . وكلام المص يدل على جواز اللغات
الثلاث في انقاد واختار وهو موافق لما نقله ابو عصفور والابدي قاد
الشلو بين وزعم بعض المتاخرين انه لا يجوز في الزايد على ثلاثة الا اللغة الاولى
ويمنع الاخلاص عند خوف اللبس اي لبس المفعول بالفاعل وانما يتحقق ذلك
في بعض الافعال الماضية عند اسنادها الى تا الضمير ونونه كقولك لعبد بيع
بعت يا عبد ولطالب شي عفت عنه عفت ايها الطالب ولا الباس حاصل
بالكسر في الاول وبالضم في الثاني **وكسر فا فعل** المبني للمفعول حالة كونه
ساكن العين لتخفيف نحو ضرب بكسر الضاد واسكان الرا **او ادغام** نحو رد
بكسر الرا **لغة** لبعض العرب كقوله **شعر** فما حل من جهل حبا حلمانا .
ولا قايل المعروف فينا يعنف . قال الاخفش سمعنا من ينشده كذلك وبعضهم
لا يكسر الحا لكن يشمها الكسر لا يشم قبل الضم **وقد يشم فا المدغم** كما حكيناه
عن الاخفش نقلا عن بعض العرب واليه اشار المص في الالفية بقوله
. وما لباع قد يرى لنحو حب **وشذ في تفوعل افتيعل** كما يقال في تقوتل
تقيتل وهو شاذ بلا شك **وما تعلق بالفعل غير فاعل** بالنصب على انه حال
من الضمير في تعلق **او نايب عنه** اي بالفاعل وهو اسم كان واخواتها **او مشبه
به** اي عن الفاعل **منصوبا لفظا** كالمصدر وظرف الزمان وظرف
المكان والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى حيث يكون منصوبا
او محلا كالمجرور بحرف زايد نحو ما رايت من احد او بغير زايد نحو
مررت بزيد **به عامل رفع مفعول به ونصب فاعل ان امن اللبس**

نحو كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار وهذه المسئلة المعروفة بالقلب
وحكى النحاة فيها اقوالا احدها ان ذلك يجوز عند امن اللبس والسعة والثاني
انه لا يجوز ولا للضرورة الثالث انه لا يجوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى
يصح معه القلب الرابع انه لا يجوز في القران ويجوز في غيره واما البيانيون
ففي التلخيص والحق ان السكاكي قبله مطلقا قال صاحب التلخيص والحق
انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا فلا والمسئلة مشهورة فلا نطول

فصل فيما يعرض للفاعل ونائبه من وجوب البقاء على الاصل
والخروج عنه **يجب وصل الفعل بمرفوعه** سواء كان فاعلا او نائبا عنه
او اسما لكان او احدى اخواتها فيجب ان يكون المرفوع تاليا للفعل الرافع له
بحيث لا يفصل بينهما فاصل وهذا هو الاصل لتنزل المرفوع منزلة الجزء منه
ولذا سكن اخر الفعل في نحو ضربت كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة ويجوز ان يفصل بينهما بالمنصوب ما لم يطرء ما يوجب البقاء على هذا
الاصل او الخروج عنه فيجب العمل بمقتضى هذا الاصل وهو وصل الفعل
بمرفوعه **ان خيف التباسه** اي التباس المرفوع **بالمنصوب** مفعولا
كان او خبرا وذلك بان يكونا مقصورين او اسمي اشارة او موصولين او
مضافين الى ياء المتكلم او نحو ذلك مما لا يظهر فيه اعراب ولا تقوم قرينة
تميز احدهما من الاخر نحو ضرب موسى عيسى فيتعين في مثل هذه الصورة
كون الاول فاعلا والثاني مفعولا كذا قال ابن السراج وعليه اكثر
المتاخرين وخالف في ذلك ابن الحاج فجوز في كل من الاسمين
ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا قال ولا يضر الالباس فقد يكون
المتكلم بذلك قاصدا للابهام لغرض فيلقي الكلام مجملا ولا نمنع منه ولا
مانع منه وكم في العربية من موضع وقع فيه الالباس ولم يبال به هذا
معنى كلامه فان كان معه ثم ما يومن معه الالباس من قرينة معنوية
نحو ولدت هذه هذه يشير بالاولى الصغيرة ونحو اكل الكمثرى موسى او قرينة
لفظية نحو ضرب موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى جاز التقديم
والتاخير **او كان** المرفوع **ضميرا غير محصور** نحو ضربت زيدا واعطيت
درهما وكنت الصديق واحترز من ان يكون محصورا فانه يجب تاخيره
نحو ما ضرب زيدا الا انا وفي كلامه مناقشة من حيث ان الضمير في مثل
هذا محصور فيه والمحصور انما هو ما بعد الا اي الضرب الواقع على

زيد

زيد محصور في المتكلم **وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الانباري في نحو ما ضرب عمرو**
الا زيدا حيث يكون المفعول واقعا بعد الا فيجب تقديم الفاعل لانك لو
اخرته فاما ان تؤخره وتقدم المفعول غير مقرون بالا او مقرونا بها فان كان
الاول بان يجعل الفاعل واقعا بعد الا والمفعول واقعا قبلها فنقول ما ضرب
زيدا الا عمرو انعكس المعنى لان معنى الاول حصر مضروبية عمرو في زيد خاصة
اي لا مضروب لعمرو سوى زيد خاصة فلو قدر له مضروب اخر لم يستقم ومعنى
الثاني حصر ضاربية عمرو في زيد خاصة اي لا ضارب لزيد سوى عمرو
خاصة فلو قدر له ضارب اخر لم يستقم وان كان الثاني بان يؤخر الفاعل
ويقدم المفعول مقرونا بالا فنقول ما ضرب الا زيدا عمرو فان اردت عمرا وزيدا
مستثنيان معا والتقدير ما ضرب احدا احدا الا زيدا عمرو واختل ايضا لان
مضروبية زيد في اصل المسئلة اعني ما ضرب عمرو الا زيدا كانت على الاحتمال
وبالتقدير المذكور لان صار المعنى لا ضارب الا عمرو ولا مضروب الا زيد
فصارت ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا
ثم فيه بعد هذا محذور اخر وذلك انه استثناء شيئين باداة واحدة بلا
عطف غير جائز مطلقا كما ستعرفه في باب الاستثنا وان اردت في اصل
المسئلة اعني ما ضرب الا زيدا عمرو وان تقدمه معمول معنى وليس مستثنى
وان المراد ما ضرب عمرو الا زيدا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء
شيئين باداة واحدة دون عطف الا انه قد تقرر في باب الاستثنا
كما سياتي انه لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما
قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما
قام احد الا زيدا فاضل فلو تقدمت واخرت في مثال الاصل لزم خلاف
ذلك واما الكسائي وابن الانباري فجوزا تقديم المفعول في هذه الصورة
مطلقا لكن مع الاستدلال بقول الشاعر **شعر**

• تزودت من ليلى بتكليم ساعة • فما زاد الا ضعف ما بي كلامها •

وسياتي فيه كلام في باب الاستثنا ان شا الله تعالى **فان كان المرفوع**
ظاهرا والمنصوب ضميرا لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس اي يجب
تقديم المفعول على الفاعل نحو اكرمك زيد والدرهم اعطيته عمرو واحترز
بقوله لم يسبق الفعل من نحو اياك يكرم زيد والدرهم اياه اعطى زيد عمرو او
بقوله لم يحصر من نحو انما يكرم زيد اياك فلا يتصل المفعول في هاتين

الصورتين بالفصل بل بتقدم او بتاخر وكذا الحكم عند غير الكسائي نحو ما ضرب عمرا الا زيد حيث يقع الفاعل مقرونا بالا يجب تقديم المفعول حذرا من انعكاس المعنى على ما سبق والكسائي يجوز تقديم الفاعل مع الا استدلالا بقوله شعر ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم • ولا جفا قط الا جُبَّأٌ بطلا •
والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفتحها وهمزة هو الجبان وقد استبان لك انه يتحصل في مسئلة حصر المنصوب والمرفوع بالنسبة الى التقديم ثلاثة اقوال الجواز مطلقا وهو قول الكسائي والمنع مطلقا وهو قول الجزولي والشلوبين واختاره المص وعليه مشى ابن الحاجب وجماعة والتفصيل بين الفاعل فيجب تاخيره والمفعول فيجوز قال الشارح وهو مذهب البصريين والفرا وابن الانباري واهمل المص ذكر الحصر بانما في بابي اتصال المرفوع وانفصاله وقد يقال ان قوله ان خيف التباسه بالمنصوب مخرج لذلك وليس بشيء لان الذي يخاف في تلك المسالة التباس غير المحصور بالمحصور لا التباس المرفوع بالمنصوب اذ النصب والرفع ظاهران فيهما ثم هلا ذكر مثل ذلك في مسئلة اتصال المنصوب ولواحقه قال يجب وصل مفعول الفعل به ان خيف بفصله منه التباس ليشمل الجميع وكذا الحكم عند الاكثرين في نحو ضرب غلامه زيدا فيجب تقديم المفعول حذرا من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة والصحيح جوازه على قلة قال المص لورود في كلام العرب الفصحا وتقدم الكلام على ذلك في اول الفصل الرابع من باب المضمر والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الاشتغال

العامل فعلا كان نحو زيدا ضربته او ما يعمل عمله نحو ازيدا انت ضاربه قال ابن الصائغ ولا يدخل هنا سوى اسم الفاعل واسم المفعول ودون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل اذ الصحيح انه لا يفسر هنا الا ما يجوز عمله فيما قبله عن الاسم السابق بضميره متعلق باشتغال والمضمر المضاف اليه عايد الى الاسم السابق او ملابسه عطف على المضاف من قوله بضميره اي اشتغال العامل بضمير الاسم السابق او بملابس ذلك الضمير ثم الملابسة اما بدون واسطة نحو زيد ضربت غلامه او بواسطة نحو زيد ضربت رجلا يحبه اذا انتصب لفظا نحو زيدا ضربته او تقديرا نحو زيد مررت به ضمير اسم سابق كما مثلناه وخرج ما اذا كان الضمير لاسم متاخر نحو ضربته زيد فانه لا يكون من هذا الباب بل ان نصب زيد

فهو بدل من الضمير وان رفع فهو مبتدا خبره ما قبله مفتقر لما بعده صفة ثانية للاسم اي يكون ذلك الاسم السابق مفتقرا لما بعده لم تقدم نحو زيد ضربته وزيد مررت به واحترز بذلك من نحو في الدار زيد فاكرمه فان زيدا في هذا التركيب غير مفتقر لما بعده من قولك فاكرمه ولهذا قال سيبويه في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما انه ليس من هذا الباب لان التقدير عنده ومما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فلم يكن السابق مفتقرا لما بعده او انتصب لفظا او تقديرا ملابس ضميره اي ضمير الاسم السابق المفتقر لما بعده نحو زيدا ضربت غلامه وزيد مررت بغلامه بجايز العمل فيما قبله يتعلق بانتصب فخرج نحو زيد ما احسنه ونحو زيد عليكه وزيد انه فاضل وزيد هل ضربته فيجب غير صلة نحو زيد انا الضاربه لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والظاهر ان هذا استثناء منقطع لان ما ذكره من هذا وما بعده لا يشمله قوله او لا بجايز العمل فيما قبله وقول الشارح الوظهر انه متصل لانه جايز العمل فيما قبله لولا المانع ليس باظهر ولا ظاهر ولا مشبه بها اي بالصلة في تتميم ما قبلها وهو الصفة ومن ثم امتنع النصب في كل شيء فعلوه في الزبر ولا شرط مفصول باداته نحو زيد ان رايته اكرمه بخلاف نحو ان زيدا لقيته فاكرمه فهذا واجب النصب وذلك واجب الرفع ولا جواب مجزوم نحو زيد ان يقم اكرمه ولو اسقط قوله مجزوم لكان اولى ليعلم انه لا يجوز النصب في المثال الذي ذكرناه لا يجوز في نحو زيد اذا جا راس الشهر فاكرمه فان قيل لو اطلق لدخل تحت المنع نحو زيد ان جاء راس الشهر اكرمه برفع اكرمه قلنا لا لان المرفوع ليس جوابا بل دليل الجواب وتسميته جوابا تجوز من قايله ولا مسند الى ضمير للسابق متصل نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه اذ لا يجوز باجماع في باب من الابواب تعدي الفعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو زيد اضرب وهذا انما يمتنع اذا نصبت زيدا في قولك زيد ظنه ناجيا لما قلنا اما الرفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل وذلك جايز في باب ظن واما زيد ضربه فيمتنع رفعت زيدا او نصبته وهو ظاهر واحترز بقوله متصل من ان ينفصل الضمير فيجوز المسئلة نحو زيدا لم يظنه ناجيا الا هو ولا تال لاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو وعن ثم رد قول من زعم وان كان لما اليو فيهم كون ان نافية واللام من لما بمعنى الا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم

ساير الضماير

وفيه مانع اخر وهو كلام القسم او تالى معلق بكسر اللام اى شئ يعلق
ما قبله عن العمل فيما بعده نحو زيد كيف وجدته ولهذا قال ش فى قوله
اليت حب العراق الطعم ان التقدير على حب العراق بحذف الخافض و
نصب ما بعده بوصول الفعل اليه ولم يجعله من باب الاشتغال لان التقدير
لا اطعمه ولا اذا وقعت فى جواب القسم كان لها الصدر فتعلق وقيل لها الصدر
مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول او تالى حرف ناسخ نحو زيد كانى
احبه او ليتنى القاه او لعلى اصادفه او تالى كم الخبرية نحو زيد كم نهيته
فاما الاستفهامية فداخلة فى المعلق ولو اسقط هذا القيد لكان اولى لئلا
يتوهم ان مفهوم الصفة قاض على عموم العام هناك بل لو اسقط قوله
كم الخبرية اصلا ورأسا لكان حسنا لان الظاهر انها تعلق كالاستفهامية
ش فى الكشاف فى قوله تعالى سل بنى اسرايل كم اتيناهم من اية بينة انه يحتمل
كون كم استفهامية وكونها خبرية وان معنى الاستفهامية هنا
التقرير واذا كان كذلك فهى داخلة فى المعلق فلا حاجة الى ذكرها ثانيا
او تالى حرف تخضيض نحو زيد هلا اكرمته او عرض نحو زيد
الا تكرمه او تمن بالا نحو العون على الخير الا اجده واما التمنى بغير
الا فلا حاجة يليه الا الاسم نحو ليت زيدا اراه ولا يكون الاسم فيه
منصوبا على الاشتغال بل على انه اسم ليت قال المص واجرا التخضيض
والعرض والتمنى مجرى الاستفهام فى منع تاثير ما قبلها فيما بعدها هو مذهب
المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا
توسط التخضيض واخويه قرينة ترجح نصب الاسم السابق وممن
ذهب الى هذا ابو موسى الجزولى وهو ضد مذهب س ووجب نصب
الاسم السابق على العامل الذى هو جاز العمل فيما قبله وهذا
جواب اذا فى قوله اول الباب اذا انتصب لفظا او تقديرا ضمير اسم
سابق وقوله ان تلا قيد فى وجوب نصب السابق اى تلو السابق
ما يختص بالفعل كاذا الشرطية وان واخواتها من ادوات الشرط
الجازمة ولولا الامتناعية والتى بمعنى ان وادوات التخضيض تقول
اذا زيدا لقيته فاكرمه وان عمرا رايته فاحسن اليه وعلى ذلك فقس
او تلو السابق استفهاما بغير الهمزة نحو هل زيدا ضربته وهذا
مقيد بان يجئ بعدها اسم وفعل كما مثلنا واما اذا كان بعدها جملة اسمية

ق ١٩٠ الكراس التاسع عشر
من شرح التسهيل للدمامينى

ذات وجه واحد مثل هل زيد انا ضاربه فلا يتعين نصب الاسم الذى
يليها ولا اشعار لكلام المص بهذا القيد على ان كلامه يقتضى ايضا بحسب الظاهر انه
لا يقبح فى مثل هل زيدا ضربته وكلام الرضى صريح فى خلاف ذلك فانه قال
يقبح دخول هل على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل
زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا
ضربته فالنصب ههنا احسن القبيحين بعامل يتعلق بالمصدر
من قوله وجب نصب السابق اى يتحتم ان ينصب بعامل لا يظهر
اى يجب عدم ظهوره لكون المفسر المتاخر عوضا منه ولا يجمع بين
العوض والمعوض منه هذا مذهب البصريين وعليه المعول وقال المص
قلت بعامل لا بعم الفعل وشبهه نحو ازيدا انت ضاربه التقدير
اضارب زيدا انت ضاربه قلت تمثيله بذلك غير جيد لان كلامه
فيما يجب نصبه والنصب فى هذا المثال غير واجب قال الشارح
ولم يبين المص اعراب هذه المسئلة واجاز صاحب البسيط فيها ان
يكون نصب باضمار فعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده
وهو مبتدا وانت مرتفع به او يكون اسم الفاعل المقدر خبرا لانت
مقدما وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدا اخر موافق للظاهر
لفظا ومعنى نحو ازيدا ضربته التقدير اضربت زيدا ضربته او مقارب
نحو زيدا مررت به التقدير جاوزت زيدا ونحو زيدا ضربت اخاه اى
اهنت زيدا وذلك لانه لازم عن ضربت المذكور فان ضرب اخى زيد
ملزوم لاهانة زيد فان قلت اى لزوم بينهما مع انا نقول ضربت
زيدا واكرمت اخاه وانا قد نضرب الاخ ونغفل عن اخيه ولا نريد
اهانته ولا نعتبر اهانته قلت لم ندع اللزوم العقلى فيلزمنا ما
ذكرت بل اللزوم العادى العرفى فانك تجد اهل العرف ينسبون
فاعل ذلك الى الجهل فيقولون انظر الى صنع فلان ما اعجبه يضرب انسانا
ويكرم اخاه ويقولون لمن ضرب شخصا له اخ ما ضربه وانما ضرب اخاه وعلى
هذا فلو قدرت لزيدا فى مثال النحويين ضربت لم يكن بعيدا ويكون
ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور يراد به الضرب
الحقيقى وقد يجب مطاوع الظاهر فيرفع السابق ثم المطاوع
المقدر على قسمين اما لفظى كما فى قوله شعر

لا تجزعي ان منفسا اهلكته . واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

اى ان اهلك منفس وهو مطاوع لاهلكته يقول اهلكته فهلك فهذا مطاوع لفظي واما معنوى لها في قوله شعر اتجزع ان نفسا اتاها حمامها

اى ان هلكت نفس فهذا مطاوع بحسب المعنى فقط اذ اتاها حمامها

في معنى اهلكت **ويترجح نصبه على رفعه بالابتداء ان اجيب باستفهام بمفعول ما يليه** نحو زيدا ضربته جوابا لايهم ضربت ولا حاجة الى قوله ما يليه لانه لو يكون الا كذلك اى لا يكون المشتغل عنه جوابا لاستفهام بمفعول الا وذلك المفعول مفعول للفعل الذى يليه المشتغل عنه والا فلو يكون المشتغل عنه جوابا لذلك الاستفهام وقد فرضنا انه جواب **او بمضاف اليه مفعول ما يليه** نحو زيدا ضربت غلامه جوابا لغلام ايهم ضربت وخرج بذلك المفعول في المسئلتين

ما يكون جوابا لقول القايل ايهم ضربته او غلام ايهم ضربته او غلام ايهم ضربته بالابتدا فيهما فالرفع في زيد ضربته المجاب به ذلك اكثر منه في زيد ضربته المقول ابتدا لان فيه ما في ذلك من عدم مرجح التقدير واما زيدا وهو قصد تناسب الجواب والسوال وههنا نكتة ينبغي التنبيه عليها وهو ان قولهم ايهم ضربته دليل على بطلان قول الفارسي في قول الزبا . ما للجمال مشيها وئيدا . لا يكون مشيها في رفع بدلا من ضمير الظرف لعدم ذكر الهمزة لانا نقول لو اجرى الضمير على الاستفهام ما اجرى على الاستفهام لامتنع ايهم ضربته رفعت ايا او نصبتها لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله فكذا يكون ضميره وتحل شبهته التي عرضت له وهو ان الظاهر عين المضمر انه عينه في المعنى الذى هو به اسم وهو المعنى الى منعى لا التضمينى الذى هو شبه الحرف وبه امتنع اعرابه لان الحرف يابى مجى الضمير بدليل ان الحرفي لا تفسر الضماير **او وليه فعل امر** اى فعل يفهم منه معنى الامر واضافة الامر الى الفعل بهذا الاعتبار فخرج نحو زيدا اسمع به في التعجب لانه ليس يفهم معنى الامر ويشمل كلامه نحو زيدا اضربه ونحو زيدا ليضربه عمرو لان لام الامر ليست من ادوات الصدر ونحو الوالدات يرضعن اولادهن ما صورته صورة الخبر ومعناه الامر فالنصب راجح في الصور الثلاث ويشمل كلامه ايضا الامر المراد بما قبله الخصوص كبعض ما مر او العموم نحو اللذان يأتيانك اضربهما هذا مذهب ش وزعم ابن بابشاد وابن السيد ان

الامر

الامر الذى يراد بما قبله العموم يختار فيه الرفع استنادا الى قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقد مر ان ش لا يرى ذلك من هذا الباب وان الكلام جملتان **او وليه فعل نهى** نحو زيدا لا تضربه **او دعاء** يشمل ثلاث صور كالامر نحو زيدا رحمه الله تعالى او ليجزه الله خيرا او اصلح الله شانه وانما رجح النصب حيث يليه فعل امر او نهى او دعاء لان وقوع هذه الاشيا خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل **او وليهى** اى الاسم المشتغل عنه **همزة استفهام** نحو ازيدا ضربته لان الاستفهام في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاوه لفظا او تقديرا لما يستفهم عن مضمونه اولى وقال الشارح لان الغالب فيها ان يليها الفعل واحترز بقوله او ولى هو ان تليه الهمزة فيجب الرفع نحو زيد اضربته وبالهمزة عن غيرها من ادوات الاستفهام لوجوب النصب بعدها كما سبق **او ولى هو ايضا حرف نفى** ليظهر ما قدمناه في تعليل اولوية همزة الاستفهام بالفعل **لا يختص** صفة لحرف نفى فتشمل ما ولا وان نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته واحترز بذلك عن لم ولما ولن لان كلا منها حرف نفى مختص بالفعل فلا يليها الا في الضرورة كقوله شعر ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته . فلم ذا رجاء القه غير واهب .

او ولى ايضا حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لان في حيث معنى المجازاة **او ولى هو ايضا عاطفا على جملة فعلية تحقيقا او تشبيها** وهذا التقسيم للعاطف وكان الاولى ذكره الى جانبه لئلا يتوهم رجوعه الى قوله جملة فعلية فمثال ما ولى العاطف على الفعلية تحقيقا نحو قام زيد وعمرا اكلمته قال تعالى فدمرناهم تدميرا وقوم نوح لما كذبوا الرسل اغرقناهم ومثال ما ولى العاطف على الفعلية تشبيها اتيت القوم حتى زيدا مررت به وضربت القوم حتى زيدا ضربت اخاه وذلك لان حتى انما يعطف بها المفرد لا الجملة فهى هنا حرف ابتدا ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها اشبهت العاطفة فاعطى تاليها ما اعطى تالى الواو وليس الغرض من ترجيح نصب ما بعد العاطف الا التعادل في اللفظ ظاهرا فلذلك ترجح بعد حتى هذه قال المص في الشرح فان قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته فلا بد ان تنصب زيدا بمقتضى العطف ويحتمل ضربته تاكيدا انتهى فان قلت ما هو المؤكد قلت ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو مؤكد لبعض

ما فهم الكلام السابق على ان بعضهم اعترض على المص في جعل الجملة تاكيدا فانه اذا دار الامر بين حملها على التاسيس او التاكيد كان جعلها للتاسيس اولى وهنا امكن كونها تاسيسيه بان يجعل نصب زيد من باب الاشتغال
او كان الرفع يوهم وصفا مخلا كما اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل من ممالكيك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك انت بهذا الثمن فقلت كل واحد من ماليكي بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من ماليكي بعشرين فلو رفعت لفظ كل احتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المقصود واحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من الماليك فهو بعشرين حاصر نعمه اذن مطرقا احتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك جماعة منهم بالهبة والوراثة وغير ذلك كل ذلك خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره كذا في شرح الحاجبية للرضى الاسترابادى وتمثل له الشارح تبعا للمص وابن الحاجب وغيرهما للمسئلة بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر قال الرضى وهذا المثال المورد من الكتاب العزيز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك ان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كلا او رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به تعالى خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا

وليس

وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثانى كما كان في مثالنا هذا كلامه **وان ولى العاطف ذات وجهين اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقا** وذلك نحو زيد قام فهذه جملة ذات وجهين لانها من قبل تصدرها بالمبتدا اسمية ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية قال في الشرح الكافية قيل وانما اشار الى ذات تفسير ذات الوجهين بما ذكره لانه قد يراد بها الكبرى مع الصغرى التى في ضمنها والصغرى اعم من ان تكون اسمية كابوه قايم من قولك زيد ابوه قايم او فعلية كقام ابوه من قولك زيد قام ابوه فاذا ولى العاطف جملة ذات وجهين بالتفسير الذى ذكره المص ووقع بعد العاطف اسم كما في قولك زيد قام وعمرا اكرمته استوى فيه الرفع والنصب لان هذه الجملة بالنسبة الى صدرها اسمية فيترجح الرفع لتشاكل الجملتين في الاسمية وبالنظر الى عجزها فعلية فيترجح النصب لتشاكل الجملتين في الفعلية فاذا رجحت قرينة الرفع بالاصل الذى هو السلامة من التقدير والحذف عورض بان النصب مرجح يقرب قرينته واعترض بان هذه المعارضة غير مستقيمة فانا لا نسلم البعد على تقدير الرفع وانما يكون كذلك ان لو عطف مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الاولى فاما اذا كانت الجملة الثانية براسها معطوفة على الجملة الاولى فلا يتحقق بعد اصلا قال نجم الدين سعيد اللهم الا ان يقال بتقدير النصب يتعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز ان يكون من عطف المفردات قلت وفيه نظر ومعنى قوله مطلقا سواء كان ما بعد العاطف لا يصلح جعله خبرا نحو زيد قام وعمرو اكرمته لامر فان اكرمت لا يصلح ان يكون خبرا عن زيد لعدم الرابط او كان ما يصلح جعله خبرا نحو هند قامت وعمرا اكرمته في دارها **خلافا للاخفش ومن وافقه فترجح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا** كما في المثال الاول قلت وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه ان النصب مثله في زيدا ضربته واما الفارسى فجعله محمولا على الجملة الصغرى وانما رجح الاخفش ومن وافقه الرفع لان العطف عندهم على الفعلية ممتنع فيتعين كونه على الاسمية فلزم تخالف المتعاطفين ان نصب فضعف النصب وترجح الرفع لوجود المناسبة وعلى هذا فالرفع هنا ارجح منه في قولك ابتداء زيد ضربته فانه مطلوب التناسب ولعدم طالب النصب **وكلا اثر للعاطف ان وليه اما** او نهاهى اذ ولى الصدر فيبطل

حكم العاطف فلا ينظر الى ما قبلها بل يكون الوسم بعدها مختجا به فلا
يرجح النصب بعد الفعلية نحو جاء زيد واما عمرو فاكرمته ولا يستوي
الوجهان بعد ذات الوجهين نحو زيد اكرمته واما عمرو فاهنته بل
يترجح الرفع فيها قال ابن هشام في المغني ويجب تقدير العامل بعد
الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل
لا يلي الفعل قلت لا نسلم انها نائبة عن الفعل وانما هي نائبة عن
جملة الشرط باسرها لا عن فعله فقط فلم تجاور الفعل فعلا ولا نائبا
عن فعل نعم يمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين
اما باكثر من جزء واحد **وبعد المسبوق باستفهام اولى من نصبه**
ان ولي فصلا بغير ظرف او شبهه خلافا للاخفش وذلك
نحو اانت زيد تضربه فلو قال بهمزة استفهام لكان احسن ولو قال
ولي فاصلا غير ظرف او شبهه لكان اقرب الى الفهم واقرب الى
حقيقة الكلام قال في الشرح فس ابطل حكم الاستفهام لبعده عن
الفعل ولم يبطله الاخفش وعنده ان انت فاعل بفعل مقدر تقديره
اتضرب وزيدا منصوب به والمسألة مشكلة واكثر الناس جعلوها خلافية
بين س والاخفش كما هو ظاهر كلامهما وان س لا يجيز ما قاله الاخفش من
اختيار النصب على الرفع ثم اختلفوا في وجه الاعتراض فقال ابن ولاد
الاشتغال لا يكون بالنظر الى الاسمين اصلا وكلام الاخفش يقتضي انه
بالنظر اليهما وقال ابو جعفر بن مضا وجه ذلك ان العامل وهو تضرب
يصير طالبا لمعمولين وهما انت وزيدا ولا يقوى المفسر هذه القوة وهذا
هو الاول او قريب منه وقال ابن خروف وانما منع س ما ذهب اليه
الاخفش ما دام انت مبتدا وكذا يقول الاخفش لو سئل عنه واما اذا جعل
فاعلا بالمحذوف الذي يفسره المذكور فلا يمنعه س اصلا فاذا تحقق هذا
علمت ان لا خلاف اصلا وبيانه ان انت يحتمل ان يكون مبتدا وهو الوجه
الاضعف ولا ينكره س ولا الاخفش فيجوز عنده فيما بعده النصب مرجوحا
والرفع راجحا اذ لا اثر في رفع ذلك لتقدم المبتدا المتصل بهمزة الاستفهام
ويحتمل ان انت فاعل بفعل مقدر يفسره المذكور فيجب نصب زيد بذلك
الفعل المقدر لانه مفعوله وهذا الذي قاله الاخفش وكان س اراد
التنبيه على ان الاستفهام المفصول بغير ظرف او شبهه

لا اثر له في ترجيح النصب ففرض المسألة على الوجه الاضعف ولم يذكر
الوجه الاحسن اعتمادا على ما هو المقرر ان الهمزة يختار معها الفعل وكان
الاخفش انما ذكر الوجه الاخر على جهة التتميم لا على جهة الاعتراض
فلا حقيقة لخلاف بينهما فان قيل الاخفش قال النصب اجود وذلك
يعطي ان الرفع جائز على جعل انت فاعلا والفرض انه ممتنع والجواب
ان معنى قوله النصب اجود ان وجه النصب اجود اي الوجه المؤدي
الى نصب زيد على اللزوم اجود من الوجه المؤدي الى رفعه على الاختيار
وكذا اجاب الشلوبين وهو كلام حسن ولكنه مخالف لما في المتن واحترز
بقوله بغير ظرف او شبهه من ان يكون الفصل باحدهما نحو اكل يوم زيدا
تضربه ونحو افي الدار عمرا تهينه فيكون حكم الاستفهام باقيا فيترجح
النصب لتوسعهم في الظرف والجار والمجرور **وبعد الاسم المتلو بلم**
او لن او لا اولى من نصبه **خلافا لابن السيد** البطليوسي
فانه يقول ان النصب في زيد لم اضربه وعمرو لن اهينه وبكر لا اكلمه
راجح على الرفع وهو ضعيف لان النفي المتاخر لا اثر له وكان ينبغي لابن
السيد ان يزيد ان ولما **وان عدم المانع** من النصب او الكلام
فيه **والموجب** للنصب **والمرجح** له **والمسوي** بينه وبين
الرفع **رجح الابتدا** نحو زيد ضربته لانه لا اضمار فيه بخلاف
النصب **خلافا للاخفش والكسائي في ترجيح** النصب **ما هو فاعل في**
المعنى نحو انا زيد ضربته وانت عمرو كلمته وضابط المسألة ان يقع
الاسم بين اسمين لمسمى واحد وثانيهما فاعل الفعل المشغول فلعل وجه
ترجيح النصب انه يقول ان المتاخر فاعل معنى وصناعة والمتقدم
فاعل معنى فقط وهما لمسمى واحد فينبغي ايضا ان يكون فاعلا صناعة
وعلى هذا فيكون المقدر فعلا مثله رافعا له وناصبا لما بعده وتكون
المسألة من الاشتغال عن الاسمين كما قال الاخفش في اانت زيدا
تضربه وعلى ذلك فالتقدير ضربت زيدا ضربته ثم حذف ضربت
وحده فانفصل الضمير لان التقدير انا ضربت زيدا ضربته فحذف
الفعل والفاعل معا وبقي المفعول فيكون انا مبتدا وقد علم
ان مسائل الباب خمسة اقسام واجب النصب وراجحه
وراجح الرفع وما يستوي فيه الامران فهذه اربعة اقسام

اشار المص اليها اجمالا والقسم الخامس واجب الرفع وهو ما فصل بينه
وبينه فعله بشى لا يعمل ما بعده فيما قبله على ما سبق اول الباب
وذكر المص رحمه تعالى فى غير التسهيل من المواضع التى يجب فيها الرفع
ما يقع بعد اذا الفجائية وليتما كقولك اتيت فاذا زيد يضربه عمرو
وليتما بشر زرته فلو نصبت زيدا او بشرا لم يجز لان اذا المفاجاة لا
يليها فعل ظاهر ولا مضمر وانما يليها مبتدا او ان المفتوحة المؤولة
بمبتدا او ان المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فلو
نصبت زيدا او بشرا لم يجز لان اذا المفاجاة لا يليها فعل ظاهر ولا
مضمر وانما يليها مبتدا وخبر او ان المفتوحة المؤولة بمبتدا او ان
المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فلو نصبت الاسم بعدها
لكانت الجملة التى تليها فعلية وذلك مخالف لاستعمال العرب وقد
غفل عن هذا كثير من النحاة واجاز النصب فى خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو ولا سبيل الى جوازه وكذلك ليت المقرونة بما لا يليها اسما
فعل ولا معمول فعل لان ما حين قرنت بها لم تزل اختصاصها بالاسماء
فلهذا ساغ فيما وحدها الاعمال وترك الاعمال فاعمالها لبقاء
اختصاصها وترك اعمالها اولى فيها باخواتها فلو نصبت الاسم
المذكور بعدها بفعل مضمر لكان ذلك تركا لاختصاصها بالاسماء
وهو خلاف كلام العرب انتهى قلت النصب على الاشتغال فى الاسم
الواقع بعد اذا الفجائية فيه ثلاثة اقوال قيل يجوز مطلقا
وهو ظاهر كلام س وعليه مشى ابن الحاجب لكن مع اعترافه
وتصريحه بان اذا الفجائية يلزم المبتدا بعدها مشكل وقيل يمتنع
مطلقا وهو ظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وعليه
المص وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز فى نحو فاذا زيد قد
ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه ابن هشام بان التزام الاسمية
مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا
اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها **او بلا ولبسة
الضمير بنعت** نحو زيدا اكرمت رجلا يحبه او عطف بيان نحو
زيدا ضربت عمرا اخاه على تقدير ان اخاه عطف بيان فيجوز لذلك
رفع زيد ونصبه فان قدرته بدلا بطلت المسئلة نصبت او رفعت

وعلى

وعلى هذا فكان حق المص ان يقول او عطف بيان **او معطوفا بالواو** نحو
زيدا ضربت عمرا واخاه **غير معاد معه العامل** لا مثلنا واحترز من ان
يكون العطف بغير الواو نحو زيدا اكرمت عمرا فاخاه او ثم اخاه ومن ان
يعاد العامل مع الواو نحو زيدا ضربت وضربت اخاه فيمتنع فى المسايل
قلت العطف فى غير هذه المسئلة الاخيرة من عطف الجمل فلا يصدق
ان الاسم معطوف بالواو فما هذا الاحتراز **كملا بسته** اى كملابسة
الضمير **بدونهما** اى بدون النعت وعطف النسق المذكورين فيجوز
التركيب معهما لا يجوز اذا كان الضمير ملابسا بالاضافة نحو زيدا ضربت
اخاه وانما اختصت مسئلة النسق بالواو لانها المطلق الجمع فالاسمان
او الاسما معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير وانما اشترط ان لا يعاد
العامل لانها ليست للجمع فى الجمل بل فى المفردات ولهذا منعوا الزيدان يقوم
ويقعد واجازوا قايم وقاعد ووقع فى القصريات ان س يمنع النصب فى زيد
ضربت عمرا وضربت اخاه وبعض اصحابنا يجيزه ان قدرت الجملة
الثانية تاكيدا للاولى ولم يقدرها س تاكيدا بل معطوفة البتة
ولا يجوز عند س الابتدا لانه لم يعد الى المبتدا ضمير من الجملة المخبر بها عنه
وكذا الملابسة بالعطف فى غير ذا الباب الذى نحن فيه وهو باب الاشتغال
والمراد بغيره باب الصلة والحال والخبر نحو مررت برجل قايم زيد
واخوه وجا زيد ضاحكا عمرو واخوه وزيد قايم عمرو واخوه وجاء
الذى قام بكر واخوه فلو كررت العامل او عطفت بغير الواو لم يجز
ولا يمتنع نصب الاسم **المشتغل عنه بمجرور محقق** ذلك المجرور
فاعلية ما علق عليه خلافا لابن كيسان نحو زيد ظفرت به على عمرو فزيد
قد اشتغل عنه بالضمير المجرور وهذا المجرور محقق لفاعلية زيد الذى
علق عليه وذلك لان البا للسببية والمعنى ظفرت بسببه فزيد هو الذى
ظفرا ى زيد اظفرنى على عمرو فهل رعاية هذا المعنى يمنع من نصب زيد
المشتغل عنه كما يمتنع نصبه فيما هو بمعناه او لا قال ابن كيسان قال بالاول
والجماعة قالوا بالثانى قيل وهذا فرع كبير اختلف النحاة فيه وهو انه
هل يشترط انتصاب المشتغل عنه والسببى من جهة واحدة او لا يشترط
ذلك فيجوز ان يكون المشتغل عنه منصوبا من وجه مخالف للوجه الذى
انتصب السببى منه وعدم الاشتراط هو الصحيح ويعضده نقل الاخفش عن

العرب انهم يقولون ازيدا جلست عنده فزيدا منصوب على انه مفعول به والسببى منصوب على انه مفعول فيه فاختلفت جهة النصب ولم يبالوا بالاختلاف والفرع الذى ذكره المص من هذا الوصل وبيانه ان الباء في المثال السببية فالمجرور بها مفعول من اجله وانتصاب زيدا على انه مفعول به فاختلفت جهتا الاقتضا **وان رفع المشغول شاغله لفظا** نحو زيد قام **او تقديرا** نحو زيد غضب عليه ويشمل قوله شاغله الضمير كما مثلنا والسببى نحو زيد قام ابوه وزيد غضب غلامه **فحكمه في تفسير رافع الاسم حكمه في تفسير ناصبه** وكان حقه ان يقول حكم ناصب الضمير في تفسير ناصب الاسم السابق وكلامه يقتضى ان الرافع هو الناصب فيكون انقسام هذا النوع الاول ما يجب رفعه على الابتدا وذلك عند وجود مانع من الموانع المذكورة نحو زيد ما قام الثانى ما يجب رفعه بفعل مقدر وذلك في كل موضع وجب فيه النصب في النوع الاول نحو ان زيدا قام فاكرمه الثالث ما ترجح رفعه بفعل مقدر على رفعه بالابتدا وذلك في كل موضع ترجح فيه النصب في النوع الاول نحو ازيد قام الرابع ما يستوى فيه الامران وذلك بعد ذات الوجهين نحو زيد قام وعمرو قعد الخامس ترجح رفعه بالابتدا على رفعه بفعل مقدر وذلك عند فقد المانع والموجب والمرجح للفاعلية والمستوى فيه نحو زيد قام كذا مثله المص قال الشم وفيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب الفعل لزوما او اختيارا وهو مفقود هنا ولا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية الا ابو القاسم بن العريف قلت زاد غيره المبرد وينبغى ان يزاد الكوفيون لانهم قايلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم اقيس من جوازه عند من لا يتقدم **ولا يجوز في نحو زيد ذهب به** من امثلة س ومثله ازيد غضب عليه وا عمرو انطلق به والمراد ايضا كما ذكر في الشرح فانهم اجازوا ذلك وجعلوا النايب عن الفاعل ضمير المصدر الفعل المذكور اى زيدا ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وقول المص الاشتغال عبارة موهمة في هذا الباب ان الفعل اشتغل بضمير المصدر عن نصب

الاسم

الاسم السابق وليس كذلك فصواب العبارة ان يقول اسناد الفعل الى ضمير المصدر فمراده الاشتغال عن الاسناد الى الضمير المجرور بالاسناد الى ضمير المصدر وقوله ونصب صاحب الضمير اى الضمير المجرور وقوله بمصدر منوى حق العبارة بضمير المصدر المنوى لان المنوى ضمير المصدر لا المصدر **وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله ان كان من سببيه وكان المشغول مسندا الى غير ضميرهما** وذلك نحو ازيدا اخوه تضربه بالتاء من فوق وهو من امثلة س فزيد مبتدا واخوه مبتدا ثان وتضربه خبر الثانى والجملة خبر المبتدا الاول ويجوز نصب الاخير على الاشتغال بلا خلاف فتقول ازيد اخاه تضربه واختلف في جواز نصب زيد فاجازه س والاخفش ومن وافقهما فتقول ازيدا اخاه تضربه وهذه هى المسئلة التى ذكرها في المتن فتنصب اخاه بفعل مقدر يدل عليه العامل الظاهر بعده ويفسر هذا العامل المقدر الذى هو عامل في اخاه عاملا في زيدا المذكور قبله والتقدير اتهين زيدا تضرب اخاه تضربه فالثانى مقدر له مثل المذكور لان الضرب واقع عليه والاول مقدر له ما يلزم عن المذكور بل الاولى ان يقال ما يلزم عن المقدر لانه المفسر له والذى يقرب لك المسئلة ان المحذوف الثانى مدلول عليه بالمذكور فكانه مذكور وكان الدال عليه هو المذكور والحاصل ان المفسر بفتح السين قد يكون مفسرا بكسرها وان المقدر قد يكون دليلا على مقدر اخر وذلك اذا كان في اللفظ شىء يغنى عنه بتركه ذكره منزلة ذكره ولا يخفى عليك ان المشغول في مثالنا وهو الفعل من قولك ازيدا اخاه تضربه مسند الى غير ضمير زيد اذ هو مسند ضمير المخاطب ومثله ازيدا اخاه اضربه انا ويضربه عمرو ا يضربه نحن واحترز بقوله من سببيه من نحو ازيدا عمرا يضربه لان الثانى اجنبى **فان اسند الى احدهما** اى الى احد الضميرين نحو ازيدا اخوه يضربه بالياء اخر الحروف **فصاحبه** اى صاحب الضمير وهو الاسم الذى يفسر الضمير **مرفوع بمفسر المشغول وصاحب** الضمير **الاخر منصوب به** اى بالمفسر المشار اليه فتقول ازيد اخاه يضربه برفع زيد ان كان هو الضارب وازيدا اخاه يضربه ان كان الضارب الاخ لان الضمير الشاغل وما يفسره لا يختلف اعرابهما والتقدير بحيث يكون الضارب الاخ ايضرب زيدا اخوه يضربه

والاشتغال فى الصورتين وقع عن اسمين لكن فى الثانية تقدم المفعول
وقول المص وصاحبه مرفوع يوهم اللزوم وليس كذلك بل يجوز
رفعهما على ما اسلفناه باجماع والله سبحانه وتعالى هو العليم

باب تعدى الفعل ولزومه

والمراد بتعدى الفعل مجاوزة فاعله الى مفعول به والمراد بلزومه عدم
مجاوزته الى مفعول به **ان اقتضى** اى طلب الفعل اسما **مصوغا له**
اى يصح ان يصاغ له منه **باطراد** احترازا مما تعدى بحرف
جر ثم حذف ذلك الحرف ضرورة نحو تمرون الديار فانه اذا اضطر
قيل الديار ممرورة **اسم مفعول** مرفوع بقوله مصوغا **تام**
احترازا مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر الى حرف جر فانه لازم لا
متعد نحو مررت بزيد فهو ممرور به **نصبه** اى نصب ذلك
الفعل المتقدم وضمير النصب من قوله نصبه يعود الى المصوغ المذكور
قيل وهذا الذى ذكره من ان الفاعل ينتصب المفعول به هو
قول البصريين وهو الصحيح وليس الناصب الفاعل خلافا لهشام
ولا مجموع الفعل والفاعل خلافا للفرا ولا معنى المفعولية خلافا
لخلف حجة هشام الدوران وبرده اطعام يتيما اذ لا فاعل
ملفوظ ولا كالملفوظ وحجة الفرا انهما كالشئ الواحد بدلالة
ولا يعمل بعض الشئ ويبطله جواز الفصل بينهما فليسا كالشئ الواحد
من كل وجه وجواز جاء الضارب زيدا فقد عمل الفاعل وحده
وهو كالجزء من فعله ومن موصولة ويرد قول خلف لم اضرب زيدا
وضرب زيد ثم فى كلام المص مناقشات اما اولا ففيه ثلاث تجوزات
حذف الموصوف واطلاق المصوغ والمراد قبوله وحذف قوله منه
كما عرفته انفا واما ثانيا فالتعريف الذى انطوى عليه كلامه
دورى لانا لا نعلم انه يبنى من الفعل اسم مفعول تام حتى نعلم
انه فعل متعد وبالعكس ولا يخفى انه انما اراد التعريف وان
لم يورده على هيئة الحدود واما ثالثا فذكره الخلاف فى ناصب
الفاعل دون ناصب المفعول يوهم انه لا خلاف فى ذلك والخلاف
فيه ما ذكر ومشهور واما رابعا فلانه يلزمه ان يكون الدار فى
دخلت الدار والمسجد فى قولك دخلت المسجد مفعولا به لانك تقول

الدار

الدار مدخوله والمسجد مدخول وهو لا يرى ذلك ولا هو الواقع لان
الفرق بين المفعول به والمفعول فيه ان الاول محل الفعل دون الفاعل
كضربت زيدا والثانى محل لهما كجلست امامك وليست الدار ولا المسجد
من النوع الاول قطعا فبقى ان يكون من الثانى لكن صد عن هذا ان للنوع
الثانى اذا كان مكانا شرطا وهو الابهام وقد فقد وان يطرد تواردد العامل
عليه ولا يختص بعامل دون اخر مما لا ينافى معناه وهذا مفقود ايضا
فتعين ان يكون ظرفا فى المعنى دون الصناعة وهو المنصوب على التوسع
وقولنا مما لا ينافى معناه احتراز من نحو بات زيد فرسخين او يومين
فانه لا يصح ولا يقدح تخلفه فى ظرفيتهما فى سار فرسخين او يومين
وسمى هذا الناصب **متعديا وواقعا ومجاوزا ولا**
يقتضى الفعل ما ذكر من الاسم المصوغ له باطراد اسم مفعول تام **فلازما**
يشتهر اى فانه يسمى لازما ويسمى ايضا قاصرا وغير متعد **وقد**
يشتهر الفعل **بالاستعمالين** اى التعدى واللزوم وهو نوعان
ما يكون فى حالة القصور غير متعد البتة نحو قعد زيد وما يكون متعديا
بحرف نحو شكر ونصح وقوله يشتهر يشمل ما اذا كان الاستعمالان
المشهوران فى رتبة واحدة نحو فغرفوه وفغرفاه او فى مرتبتين كشكرت
زيدا وشكرت له ونصحت زيدا ونصحت له فان الاستعمالين مشهوران لكن
رتبتهما فى ذلك متفاوتة اذ تعديهما بالحرف هو الاكثر وخرج بالشهرة
ما اذا كان احد الاستعمالين شاذا كقوله **شعر**

• تمرون الديار ولم تعوجوا • كلامكم على اذا حرام •

فيصلح للوصفين اى المتعدى واللازم وهذا القسم مختلف فيه على
ثلاثة مذاهب فقيل هو قسم براسه وهو الصحيح وعليه مشى المص
وقيل الاصل التعدى بالجار وقيل الاصل التعدى بنفسه والجار
زائد **وان علق** الفعل **اللازم بمفعول معنى عدى**
بحرف جر نحو امنت بالله واقبلت على الخير واعرضت عن الشر
وقد يجرى بالبنا للمفعول **مجرى المتعدى شذوذا** كقوله **شعر**

• تحن فتبدى ما بها من صبابة • واخفى الذى لولا الاسى لقضانى •

اى لقضى على وكقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا وقوله تعالى
ولا تعدوا لهم صراطك المستقيم كذا مثل المص بالبيت والايتين وحكى

ان يقال في القصاص انه ضمن معنى الاهلاك اى او هلكني وفي اية المواعدة ان ما ذكره مبنى على ان المراد بالسر النكاح اى لا تواعدوهن على سر ويحتمل ان يكون على بابه صفة لمصدر محذوف اى وعدا سرا لان المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن اذ مسارتهن في الغالب بما يستحى من المجاهرة به ويظهر على هذا ان يكون الاستثناء منقطعا في قوله الا ان يقولوا قولا معروفا ويمكن ايضا في قوله لا تعدوا انه ضمن معنى النم اى او لزمن لهم صراطك **او لكثرة الاستعمال** نحو دخلت الدار وذهبت الشام لانهم كانوا ينتحونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم غالبا **او لتضمن معنى يوجب ذلك** نحو حبكم الدخول في طاعة الكرمانى قاله نصير بن سيار وان بشرا الطلع اليمن قاله علي رضي الله عنه اى اوسعكم وبلغ رفالوا فرقت زيدا اى خفته قاله ابن عصفور وقوله سفه نفسه اى اهلكها او امتهنها وقد عكس هذا فضمن المتعدي معنى القاصر فوصلوا بالواسطة نحو وجحدوا بها ضمن معنى كفروا ونحو يقران بالسور ضمن معنى يتبركن **واطرد الاستغنا عن حرف الجر المتعين** وهو احتراز عن غير المتعين نحو رغبت ان تفعل فانه لا يجوز حذفه اذ لا يدرى هل التقدير في ان او عن واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها للقرينة المعينة له وانما اختلف العلما في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة **مع ان** نحو وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم **وان** نحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم وانما كثر الحذف مع ان وان قياسا لاستطالتهما بصلتهما **محكوما على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافا للخليل والكسائى** فانهما قالا الموضع بعد حذف الجار محكوم له بالجر لا بالنصب استدلالا بقول الشاعر **شعر**

• وما زرت ليلى ان تكون حبيبة • الى ولا دين انا طالبه •

بجر دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون والوجه هو الاول لضعف حرف الجر ان يعمل مضمرا قالوا ولا حجة في البيت لاحتمال ان يكون عطفا على توهم دخول الجار وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وهذا الذى حكاه المص عن الخليل

موافق

موافق لحكاية صاحب البسيط فانه نقل عن الخليل ان الموضع محكوم له بالجر ق‍ الشارح والذى في كتاب س‍ ان الخليل قال انه في محل نصب ثم قال ولو قال الانسان انه في موضع جر لكان قولا قويا وله نظائر والاولى قول الخليل يعني كونه في موضع نصب ولم يصرح بانه مذهب له واختار السيرافي كون المحل جرا وقوله بصحة تقديم ان وصلتها على الفعل في مثل قولك اكرمتك انك فاضل ولو لم تكن اللام هي العاملة لامتنع التقديم ضرورة ان الفعل هو العامل فيصير قولك عرفت ان زيدا قايم ولا يجيز احد ان زيدا قايم عرفت **ولا يقاس بذلك لتعين الجار غيرهما خلافا للاخفش الاصغر** وهو علي بن سليمان البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد فيجوز على مذهبه ان تقول بريت القلم السكين اى بالسكين فحذف الجار لتعينه ق‍ وفي شرح المقرب لابن عصفور ان الاخفش هذا زعم في الفعل المتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار انه يجوز حذف الجار ان تعين الفعل وتعين موضعه وان المسهل لذلك طول الفعل بالمعمولين وانه لا يجيز ذلك قياسا في الفعل المتعدى لواحد بحرف الجر قال والى مثل ذلك الشرط ذهب ابو الحسن ابن الطراوة فمن الجايز بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا واخذت المال عمرا واختار موسى قومه الاية قال ابن عصفور ويحتمل ان قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف اى من بني اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه لا جميعهم قلت وفي نقل ابن عصفور عن الاخفش المذكور مخالفة لنقل المص من حيث ان الاول تفصيلا بين ما تعدى الى مفعول واحد بحرف الجر فلا يجوز حذف الجار وان تعين وبين ما تعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار فيجوز حذف الجار منه بالشرط الذى ذكره ونقل المص يقتضي الجواز في القسمين **ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو** قول الفرزدق **شعر**

• اذا قيل اى الناس شر قبيلة • **اشارت كليب بالاكف الاصابع**

قيل وليس بضرورة ووجه ضعفه ان فيه تقديم الضعيف على القوى لضعف الضمير بامرين الحرفية والحذف وقوة القوى بالفعلية والذكر **فصــــل** في الكلام على ما

يتعدى من الافعال فى غير باب ظن وباب اعلم واما نحو ظن ونحو
اعلم فقد ذكرا فى بابيهما **المتعدى من غير بابى ظن واعلم متعد**
الى واحد نحو اكل وشرب **ومتعد الى اثنين** نحو اعطى وكسى **والاول**
وهو المتعدى الى واحد **متعد بنفسه وجوبا** نحو ضرب زيد
عمرا **وجايز التعدى واللزوم** ومثله المص بنصح وشكر قال
ابو حيان ولولا ان المص مثل بذلك لمثلناه بغفرناه وبغفر
فوه وهو مشكل لان قوله والاول معناه والمتعدى الى واحد
فيصير التقدير والمتعدى الى واحد جايز التعدى وجايز اللزوم
وهو اذا كان لازما لا يصدق عليه انه متعد فيكون قسم المتعدى
الى متعد ولازم وتمثيل المص بنصح وشكر كذلك سالم من ذلك
اذ المراد بالمتعدى الى واحد ما تعلق معناه بمفعول واحد وكل من نصح
وشكر كذلك سوا تعدى بنفسه او بواسطة الحرف غير انه كان
ينبغى على هذا التقدير ان يقسم الى متعد بنفسه دايما كضرب والى
متعد بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى كنصح وشكر **وكذا الثانى**
وهو ما يتعدى الى اثنين **بالنسبة الى احد المفعولين** ولو قال
ثانى المفعولين لكان اولى ولم يمثله المص الا باختار واستغفر
لانك تقول اخترت زيدا الرجال واخترت زيدا من الرجال
واستغفرت الله الذنب واستغفرته من الذنب **والاصل**
تقديم ما هو فاعل فى المعنى على ما ليس كذلك نحو اعطيت زيدا درهما
فزيد مفعول فى اللفظ وهو فاعل فى المعنى لانه الاخذ والدرهم
مفعول فى اللفظ والمعنى لانه الماخوذ فالاصل تقديم زيد ولهذا
جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم
الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا كذا قال المص فى الشرح وفى المسئلة
خلاف ذكره الشارح **وتقديم ما لا يجر على ما يجر** نحو اخترت زيدا
الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف
الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال
قال المص فى الشرح ولذلك يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت
احدهم القوم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا فان قلت قد
يجتمع معناه فى احد المفعولين الفاعلية المعنوية وكونه قد يجر نحو

كلت

كلت زيدا الطعام وكلت عمرا المال فان زيدا اخذ للطعام وعمرا اخذ للمال
فهو فاعل فى المعنى وقد يجر فيقال كلت لزيد الطعام وكلت لعمرو المال
والجمع بين موجبى هذين الامرين غير ممكن فان موجب الامر الاول
استحقاق التقديم وموجب الامر الاخر استحقاق التاخير فعلى ايهما يعول
قلت قد يقال التعويل على المرجح اللفظى وقد تمنع علة استحقاق
التقديم فى ذلك من اصلها فيقال لا نسلم ان واحدا من زيد وعمرو فى
هذين المثالين فاعل معنى لان المكيل له والموزون له لا يقتضى مفهوم
فعلهما وهما كلت ووزنت انهما فاعلان بدليل انك تقول وزن له ماله
ولم يعطه اياه وكال له طعامه وامتنع من تسليمه اياه بعد ذلك
وفيه بحث **وترك هذا الاصل واجب** حيث يوجد المقتضى لتعين
تركه نحو ما اعطيت درهما الا زيدا فيجب تاخير المفعول الاول لاجل
الحصر **وجايز** حيث لا يوجد موجب ولا مانع نحو اعطيت زيدا درهما
واعطيت درهما زيدا **وممتنع** حيث يترتب على ترك الاصل محذور
نحو اعطيت زيدا عمرا فهنا يجب ان يكون المقدم هو الاول اذ لو ترك
الاصل فيه لترتب عليه الالباس اذ لا يدرى بحسب المعنى من هو الاخذ
ومن هو الماخوذ وهو محذور **لمثل القراين المذكورة فيما مضى**
فى باب النايب عن الفاعل **فصل** فى تاخير منصوب
الفعل وتقديمه وغير ذلك **يجب تاخير منصوب الفعل** وما يعمل
عمله ولم يذكر غير الفعل لان له خصوصيه بذلك وانما اقتصر عليه لانه
الاصل فاذا امتنع فيه ففى غيره اولى مثاله انا عارف ان زيدا
قايم **ان كان** اى منصوب الفعل **ان مشددة** وصلتها نحو
عرفت انك قايم فان قلت لا بد من ان يقول بشرط ان لا يتقدم اما
فانك تقول اما انك فاضل فعرفت وقد اهمله قلت قد قيد المسئلة
فى باب المبتدا فيوخذ تقييد هذه من هناك وقد حكم فيما سبق
بان المنصوب بجواب اما يجب تقديمه فيوخذ التقييد ايضا من
هناك **او** ان **مخففة** من الثقيلة نحو علمت ان سيقوم فان
قلت لم تدرج بعد او كلمة ان ولم تجعل مخففة معطوفة على مشددة
قلت لان مشددة حال مؤكدة فلو يعطف عليها مبنية لما علم من ان
المعطوف على المؤكد مؤكد مثله وظاهر كلام المص يقتضى ان الحكم

المذكور وهو وجوب تاخير المنصوب ليس ثابتا لأنّ المناسبة الوضع
وهي الناصبة للفعل نحو كرهت ان تقوم فعلى هذا يجوز ان تقوم كرهت
فحرر الكلام فيه واختلف في السبب المقتضي للتاخير في ان وصلتها
نحو عرفت انك فاضل فقيل كراهة الابتدا بان المفتوحة لئلا
تلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس بان المكسورة ولاندفع
الفتحة الخفيفة هذا اللبس قلت وانما لم يلتفتوا الى اللبس في مثل
انك فاضل اكرمتك لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل
وهو حاصل على كل تقدير سواظن السامع ان مفتوحة واللام
مقدرة اوظنها مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام
المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة يقع في
مثل ذلك جوابا لسوال مقدر عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل
ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه واترك اكرامه فقيل انه فاضل
او انه جاهل كانه قيل فاغتفروا هنا اللبس بين الفتح والكسر لكونه
لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث
يكون موقعا في خلاف الغرض والله تعالى اعلم **و يجب تقديمه ان
تضمن معنى استفهام** نحو فاي ايات الله تنكرون **او شرط** نحو ايا ما
تدعوا **او اضيف الى ما تضمنهما** نحو غلام من ضربت وغلام من تضربه
اضربه ولو قال تضمنه بافراد الضمير لكان اولى لحوده الى الواحد لا من
او نصبه جواب اما نحو فاما اليتيم فلا تقهر قلت لكن بقي عليه
ان يقول بحيث لا فاصل والا فالتقديم في مثل اما في الدار فضربت
زيدا ليس واجبا **و يجوز في غير ذلك ان علم النصب** نحو عمرا
ضرب زيد فان جهل امتنع نحو موسى ضرب عيسى **تاخير الفعل** مرفوع
على انه فاعل يجوز **غير تعجبي** حال من الفعل اي يجوز تاخير الفعل
حالة كونه غير تعجبي فلا يجوز زيدا ما احسن **ولا موصول بحرف**
فلا يجوز في قولك يعجبني ان تكف لسانك ان تقدم المفعول على
الفعل ولا على الحرف فلا تقول يعجبني ان لسانك ان تكف ولا لسانك
ان تكف قيل وينبغي ان يقيد بالناصب فانه اذا لم يكن ناصبا جاز
ان يتقدم على العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب **ولا مقرون بلام الابتدا**
نحو لسوف يرضى زيد عمرا وهذا مقيد بان لا توجدان فان وجدت جاز

التقديم

التقديم نحو ان زيدا عمرا ليضرب قلت قد يستغنى عنه بان المتبادر من
اشتراط عدم الاقتران بلام الابتدا ان يكون لها الصدر المقتضي لامتناع
تقديم ذلك المعمول عليها وقد علم انها في باب ان محولة عن مركزها
الاصلي فلا تعتبر صدريتها بالنسبة الى ان وجزئيها ولذلك عملت ان
في الخبر مع وجودها فكذا يعمل الخبر فيما قبلها **او لام قسم** نحو والله
لاضربن زيدا فلا يجوز والله زيدا لاضربن **مطلقا** اي سواء كان مادة كو
من المسايل الخمس الاتية او غيرها وليس الاطلاق راجعا الى القسم بخصوصه
خلافا للكوفيين في منع زيدا غلامه ضرب اي في منعهم هذه المسئلة
البتة لا في منعهم التقديم واجازتهم غيره وهذا بخلاف بقية المسايل
الاتية وفي كلامه ايهام تساويهن ويمكن تعليل منعهم اياها بانه يلزم
معها عدم الفضلة وفصل المعمول من عامله باجنبي **و غلامه او غلام
اخيه ضرب زيد** وقد سمع من كلامهم **شعر** رابيه يحد الذي الف الحزن
وهو نظير غلامه ضرب زيد وانشد المبرد في الكامل **شعر**
شرّ بني مُّنهُما واخزاه لها • ركبت عنز بحدج جملا •
وهو نظير قولهم غلام اخيه ضرب زيد فان قلت شر يوميها ظرف زمان
لركبت في نية التاخير عنه وغلام مفعول به فهما متغايران قلت المسئلة
مفروضة فيما هو اعم من المفعول به ولهذا صح الاستشهاد بالبيت هنا
وما اراد اخذ زيد كقوله **شعر** ما شا انشا ربي والذي لم يشا •
فلست تراه ناشيا ابدا **وما طعامك اكل الا زيد** وهو مثل
قولهم ما المرء ينفع الا ربه **ولا يبتغ فعل مضمر متصل على مفسره
الظاهر** فلا يجوز زيدا ضرب اي زيد ضرب نفسه ومنع هذه المسئلة
مجمع عليه قال المص لانه يستلزم توقف مفهومية ما لا يستغني عنه
وهو الفاعل على ما يستغني عنه وهو المفعول وهو معنى قول المبرد لانه يصير
المفعول لا بد منه فان قلت اي فايدة لذكر الظاهر قلت نصوص
للمسئلة وتحقيق للواقع ولبيى فيد الله مفهوم بينتفي هذا الحكم
بانتفائه وهذه المسئلة تقدمت في اواخر باب ظن وكانه لما اعادها
هنا توطئه لمسئلة الخلاف المذكورة بعدها على انه اهمل حكاية الخلاف
فيها لما استقف عليه **وقد يوقع على مضاف اليه** اي لمفسره الظاهر
نحو غلامه هند ضربت نفعه وقع الفعل على غلام الذي هو مضاف الى

تمامه ويتفق بسعيد المفروض

الاسم الظاهر المفسر لفاعل ضربت المضمر وهو هند ونقل ابن عصفور جواز
هذه المسئلة عند البصريين وهو مذهب هشام ونقل النحاس منعها
عن اكثر النحويين والصحيح الجواز وكان ينبغى للمص ان يذكر الخلاف فى المسئله
لئلا يتوهم الاتفاق على جوازها ولاسيما عقيب مسايل الخلاف فيه ذكر
هو الخلاف او يقع على موصول بفعله اى بفعل المفسر الظاهر نحو ما
اراد زيدا خذ فاخذ ناصب للموصول وفاعله ضمير مستتر عايد على زيد
وزيد فاعل اراد واراد صلة ما فوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل
بفعل المفسر الظاهر ومثله قول الشاعر شعر

ماحبت النفس مما راق منظره . رامت ولم ينهها باس ولا حذر .

فصل فى حذف الفعل الناصب والاقتصار على منصوبه يجوز
الاقتصار على منصوب الفعل اعم من ان يكون مفعولا به او غيره وان
كان المقصود هنا التنبيه على المفعول به مستغنى عنه اى عن الفعل
لحضور معناه مثله المص بان تقول حديثك لمن قطع حديثه وزيدا
لمن شرع فى اعطا واستال سوطا مى فى المثال الاول نظر لان المقدر تمم
ونحوه وذلك لم يحضر انما حضر حديث او قطعه وقد يكون التقدير
عنده حدث حديثك وذلك واضح لان الحديث غير التحديث ثم الكلام
فى منصوب الفعل مطلقا لا فى خصوصية المفعول به ويتجه ايضا ان
يقدر هات حديثك لان اعطاء الحديث وهو التحديث كان حاضرا
فكل من حدث وهات صحيح فالصواب ان يقدر كذا لا تمم ونحوه ولينظر
فى تقدير المص كيف هو فلم يحضرنى الان ما يعرف منه ذلك او سببه
كقوله شعر اذا تغنى الحمام الورق هيجنى . ولو تسليت عنها ام عمار .
اى ذكرت ام عمار لان التهييج سبب الذكر كذا قال الشارح وتقدير
الفعل هكذا بلا عاطف لا يرتبط معه الكلام ولا ينتظم ولو قدره بالعاطف
اما بالواو او بالفاء لو يرتبط ولا يقال اذا قدره وذكرت بالواو لزم عطف
المسبب على السبب بالواو لانا نقول اذا لم يرد الاعلام بالسببية جاز
مثل فاستجبناله ونجيناه واما اذا قدر بالفاء فواضح لو لم يكن مثل
ضربته فبكا والذى يظهر ان هيجنى فى البيت ضمن معنى ذكرنى
تتعدى لو تثنى الى ام عمار ولا يقدر هيجنى يذكرنى او فذكرنى
لان فيه دعوى حذف حرف عطف ومعطوف هو فعل وفاعل

ومفعول

ومفعول فاسهل من حذف اربعة تضمين فعل معنى فعل اخر فان قلت
وقوع الحذف فى العربية اكثر من وقوع التضمين فالحمل عليه اولى
قلت هذا اذا تعارض حذف شئ وتضمين شئ معنى شئ اما اذا
تعارض هذا مع حذف اشيا فلا نسلم الترجيح او مقارنته بكسر الراء
واضافة مقارن للضمير وهو راجع للمحذوف الى قوله سببه كما
تقول مكة اى تريد لمن ناهب للسفر لان الناهب حاضر وهو
مقارن للارادة وكذا تقول للمواجهين مطلع الهلال اذا كبروا
الهلال باضمار راوا لان التكبير والمواجهة مقارنان للروية
او الوعد به كقولك زيدا لمن قال ساعطى المحتاج اى اعط زيدا
او السوال عنه بلفظه كان يقال لك هل ضربت احدا فتقول
نعم زيدا اى ضربت او معناه كما اذا قيل فى مكان كذا وخذ بالدال
المعجمة اى نقرة فى الجبل تمسك الماء فتقول نعم وجاذا اى اعرف
وجاذا بكسر الواو وهو جمع المفرد المذكور فالسوال عن المنصوب
وقع بمعنى الفعل الناصب لا بلفظه اذ السوال وقع بالاستفهام
والمراد استفهام المسول عن معرفة المكان المذكور ولا شك ان
الاستفهام على هذا الوجه ليس بلفظ المعرفة وانما هو بمعناه او
السوال عن متعلقه نحو ماذا انزل ربكم قالوا خيرا او بطلبه
نحو اللهم ضبعا وذيبا اى اجمع فى الغنم ولو قال بقرينة طلبه لكان
اوضح لمراده من قوله وبطلبه او بالرد على نافيه كان تقول بلى
زيدا لمن قال لك ماضربت احدا او الناهى عنه كان يقال
بلى من اسا لمن قال لا تضرب احدا او على مثبته كان تقول لا
بل خالدا لمن قال ضرب زيد عمرا او الامر به كان تقول لا بل زيدا
لمن قال اضرب عمرا فان كان الاقتصار فى مثل نحو كليهما وتمرا
اى اعطنى كليهما وزد تمرا ونحو كل شئ ولا شتيمة حر اى ايت كل شئ
ولا ترتكب شتيمة حر ونحو هذا ولا زعماتك اى ارض هذا ولا
اتوهم زعماتك او شبهه فى كثرة الاستعمال كقولهم حسبك
خيرا لك اى وايت خيرا لك وورائك اوسع لك اى وايت مكانا
اوسع لك وكذا قولهم انته امرا قاصدا اى انته عن هذا
وايت امرا قاصدا وجعل منه من ذلك قوله تعالى انتهوا خيرا لكم

ق
الكراس الحادى والعشرون
من شرح التسهيل للدمامينى

اى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقرينة ابت فى هذه المواضع انك نهيت
فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا نهى عنه بل هو مما يؤمر به فوجب ان
ينتصب بايت او اقصدوا وبما يفيد هذا المعنى **فهو لازم** اى فالاستغنا
عن الفعل لازم **وقد يجعل المنصوب مبتدأ** كقول بعض العرب كلاهما
وتمرا اى كلاهما لى وكل شئ ولا شتيمة حر برفع كلا اى كل شئ
اسم **او خبرا** كقوله **شعر**
ديار مية اذ مى تساعفنا • ولا ترى مثلها عرب ولا عجم •
برفع ديار على انه خبر مبتدأ محذوف اى هذه ديار مية **فيلزم حذف ثانى الجزئين** اى الخبر حيث يكون
الثابت المبتدأ او الخبر هو الخبر لا احدهما غير معين قلت المراد بثانى
الجزئين ثانى الاثنين وهو شامل للاول والثانى والحاصل ان الثانى
يقال بالاشتراك على معنيين هو باحدهما اعم من الاخر **فصل**
فى الكلام على حذف المفعول به **يحذف كثيرا المفعول به غير
المخبر عنه** فدخل تحته ثلاثة اول مفعولى ظن وثانى مفاعيل
اعلم والنايب عن الفاعل وهذا الاخير لا يحذف اصلا والاولان
يحذفان للدليل لكن لا كثيرا **وغير المخبر به** فدخل تحته ثانى باب
ظن وثالث باب اعلم وهذان يحذفان ايضا يحذفان للدليل لا
كثيرا وانما صح كلامه لان مفهوم قوله يحذف كثيرا ان المستثنى لا يحذف
كثيرا وتحت هذا صورتان ما لا يحذف البتة وما يحذف قليلا وتفصيل
حكم هذا المستثنى يعلم من ابوابه **وغير المتعجب منه** احترازا من نحو ما
احسن زيدا وعليه نقد ظاهر وهو انه ذكر فى باب التعجب انه اذا علم
المتعجب منه جاز حذفه مطلقا قلت وقد يجاب بان هذا انما يتم
ان لو حكم بان حذف المتعجب منه اذا علم كثيرا وكان الواقع كثرته وكلاهما
منتف اما الاول فقطعا لانه لم يحكم بذلك واما الثانى فظنا اذ الظاهر
ان حذفه ليس بكثير فان ثبتت الكثرة بطريق معتبر ورد عليه ذلك
والا فلا **وغير المجاب به** احترازا من نحو قولك زيدا لمن قال من رايت
وغير المحصور احترازا من نحو قولك ما ضربت الا زيدا **وغير الباقى
محذوفا عامله** احترازا من نحو قول بعضهم اللهم ضبعا وذيبا
نحو خيرا لنا وشرا لاعدائنا واعلم ان كلامه فى هذا القسم يخل بالاخير
الجائز قال يحذف كثيرا المفعول به الجائز ان كان مذكورا فلا يحذف

اى الشارح حيث يكون الثابت لانى قلت ثانى الجزئين الذى هو الثانى

تعاملها

تعالى **وما حذف من مفعول به فمنوى لدليل** نحو فعال لما يريد اى يريده
يعلم ما يسرون وما يعلنون اى يسرونه ويعلنونه **او غير منوى وذلك**
ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه عدم كونه منويا **اما لتضمين الفعل معنى يقتضى
اللزوم** كتضمين يجرح معنى يعيث فى قوله **شعر**
• فان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها • الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى
فالفعل فى هذه الصورة لا مفعول له البتة لان الفعل قد صار بالتضمين
المذكور المقتضى للزوم لازما فكيف يقال بعد ذلك ان له مفعولا محذوفا
فالجواب ان مراد النحويين بالحذف ترك المفعول لا انه كان ثم مفعول به
منطوق به ثم حذف فكانه قال وما لم يذكر له مفعول مما وضع متعديا الى اخر
كلامه ثم الحق ان المفعول فيما مثل به وهو يجرح فى عراقيبها مذكور والذى
نجده لنا ان ما هو العامل توصل الى المفعول به بواسطة الحرف لما ضمن
معنى الفعل اللازم بعد ان كان يصل اليه بنفسه ولو اردت ان تجعل
الفعل متعلقا غير ما وصل اليه بالجار عملا تجره واما نحو يعطى ويمنع
ويحيى ويميت فذلك قد يتخيل له متعلق ولكنه خلاف المراد **واما
للمبالغة بترك التقييد** نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطا فان الاعطا
المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى الذى يكتفى فيه بمجرد الظن
ولا يطلب فيه اليقين البرهانى على استغراق الاعطاات وشمولها مبالغة
لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر قال الشارح ومنه يحيى و
يميت وقد يقال هو لتعميم افراد الفعل على سبيل الحقيقة لا على وجه المبالغة
واما لبعض اسباب النيابة عن الفاعل اى لسبب من تلك
الاسباب ولا يريد ان بعضها قد يتخلف وانت خبير بان هذه كالمحصلة
على مجهول وانما يحسن مثل هذه العبارة اذا كان قد ذكر تلك الاسباب
فى باب اخر ثم قد سبق فى باب النايب عن الفاعل ان الفاعل قد يحذف
لغرض لفظى او معنوى فاللفظى هنا كالايجاز نحو فاتقوا الله ما استطعتم
واسمعوا واطيعوا وتوافق الفواصل نحو وان الى ربك المنتهى وانه
هو اضحك وابكى او تصحيح الوزن كقوله **شعر**
• بخالد يحسب دانيا • بالحق لا يحد بالباطل •
والمعنوى كالعلم نحو فمن اتقى واصلح فلا خوف عليهم اى فمن اتقى واصلح
عمله والجهل نحو ولدت فلانة وانت لا تدرى ما ولدت ويكون المفعول

عظيما شتم زيد اليوم ولا تتركن المشتوم او حقيرا نحو كنت الله لو غلبني اى الكفار او نحو فاسنه نحو ابغضت في الله او استهجانا له نحو ما رايت منه ولا راى مني اى العورة او لكون التعيين لم يتعلق به غرض نحو ومن يظلم منكم ومنه الحديث اذا قتلتم فاحسنوا القتله او لتناسب نحو فاذا افضتم من عرفات اى رواحلكم وقولهم رجع عن الغواية اى نفسه وبنى على امرائه اى قبة

فصل

في الكلام على التعدية بالهمزة والتضعيف **تدخل في هذا الباب** لا في باب علم فان الهمزة فيه تنقلت الى مفعول ثالث وقد تقدم في بابه **على الفعل الثلاثي غير المتعدى الى اثنين** فخرج باب كسا فانه لا يدخل فيه همزة ولا تضعيف للتعدية باتفاق **همزة النقل فيزداد الفعل مفعولا ان كان متعديا** نحو اكحلت زيدا عمرا **ويصير متعديا ان كان لازما** نحو اقمت زيدا وظاهر كلام المص ان دخول الهمزة قياس في ذلك وفيه مذاهب الاول قياس في اللازم والمتعدى الى واحد قاله الاخفش وهو ظاهر مذهب ابي على وظاهر قول المص الثاني انه سماعى فيهما قاله المبرد الثالث انه قياس في اللازم سماع في المتعدى قاله ابن ابي الربيع وهو ظاهر مذهب س الرابع انه قياس في باب كل فعل الا باب علمت وهو مذهب ابي عمرو وجماعة **وينوب عن الهمزة كثيرا** في تعدية القاصر نحو انزل الله القرآن ونزله واثبت المسئلة وثبتها وفي تعدية المتعدى الى واحد نحو اكفلته الصبي وكفلته اياه وافهمته الحديث وفهمته اياه **ويغنى عنها قليلا** نحو قويته وطهرته ونظفته وحصلته ومثل المص لذلك وتبعه الشراح بقدمته واخرته وليس بجيد لانه لا تاتى له **تضعيف العين** معمول تنازعه الفعلان المتقدمان وهما يعاقب ويغنى **ما لم تكن العين همزة** فلا يؤتى بالتضعيف لئلا يؤدى ذلك الى ان الهمزة تدغم او يدغم فيها وذلك نحو انابت زيدا اى العدته واشايته وهذا من قولك شاويته اذا انت سبقته كانك بلغت الشأو وفقته في ذلك على ان التضعيف فيما عينه همزة قد جاء قليلا وقالوا اذا اخذ الرجل فذ يئا اذا عمل له ذؤابة وهى فرجة ما بين ذقني الرجل وغلام مذاب له ذؤابة **وقل ذلك** اى التضعيف **في غيرها** اى في غير الهمزة **من حروف**

الحلق نحو ذهبه وبعده ونهله وضعفه وحاصل كلام المص ان للهمزة والتضعيف في الثلاثي ثلاث حالات التعاقب على الكلمة الواحدة واغنا التضعيف عن الهمزة واغناوها عنه فالاول كما في نزل والثاني كما في قطعه والثالث كما في راى

باب تنازع العاملين

باب تنازع العاملين

العاملين فصاعدا معمولا واحدا ويسمى هذا الباب بباب الاعمال كما يسمى بباب التنازع واطلق القوليين في العاملين ثم قيده فيما ياتي وقوله معمولا واحدا لا يريد به ان التنازع لا يقع في اكثر من واحد بل المراد ان العاملين توارد على معمول بعينه وكل منهما يطلبه فيدخل على هذا التقدير ما اذا وقع التنازع في اثنين واكثر ولا حاجة الى اعتذار ابو حيان بانه اقتصر هنا على الواحد لانه المجمع عليه وذكر ما هو اكثر في اخر الباب وحكى فيه الخلاف **اذا تعلق عاملان من الفعل** نحو اتوني افرغ عليه قطرا **او شبهه** نحو زيد ضارب وشاتم عمرا ونحو هاوم اقرؤا كتابيه فيما تركب من الفعل وشبهه وهذا هو المعروف من كلام النحاة اعنى كون العاملين في باب التنازع من قبيل الفعل او ما يشبه الفعل ونقل عنهم ابن الحاجب في شرح المفصل خلاف ذلك وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لصحة عسى زيد ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة وقالوا لو اعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى وانظر من الذي قال هذا من النحاة وكيف وجب اذا اعمل الاول ان تقول خارج مع ان خبر لعل يقترن بان كثيرا وانظر ايضا اى محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر يا ابتا علك او عساكا وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدايرة بين ابي على الفارسى وابي الفتح ابن جنى ما قد يستشهد به ان التنازع قد يقع في الحروف وذلك ان ابا على كان يستشهد س على ان المرفوع بعد الظرف في نحو في الدار زيد ليس مرفوعا بالظرف قولك ان في الدار زيدا ولا بي الحسن ان يجيب بانه لما وجدت العامل الاول ادعى اعملته وهو ان فقال ابن جنى لس ان يقول لم يجد عاملين اعمل اولهما البتة بل يجوز ان تعمل ايهما شئت **متفقان** في العمل باب

يطلباه مرفوعا نحو قام وقعد زيدا ومنصوبا نحو ضربت واكرمت زيدا
او مجرورا نحو مررت ومررت وسلمت على زيد **لغير توكيد** كما مثلناه
واحترز بذلك من نحو قام قام زيد فالثانى تاكيد للاول واجاز
المص فيه وجهين احدهما ان يعمل الاول ويلغى الثانى لتنزله منزلة
حرف زيد للتوكيد وثانيهما ان تنسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا
فى اللفظ والمعنى وعلى التقديرين فليس هذا من باب التنازع وذلك
مثل قوله **شعر** اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس * ولو كان من باب
التنازع لقال اتوك اتاك او اتاك اتوك **قال** الشارح وقل من
ذكر هذا القيد واطلاقهم يدل على جواز كونه من باب الاعمال واجاز
ابن ابى الربيع فى نحو قام قام زيد ان يكون فاعلا بالثانى واضمر
فى الاول واجاز ايضا ان يكون زيد فاعلا بالاول ولا يحتاج الثانى
الى مسند اليه لانه لم يؤت به لذلك وانما جى به لتوكيد الاول كما سبق
قال وهذا الوجه الثانى احسن واجاز ابو على التنازع فى قوله **شعر**
* فهيهات هيهات العقيق ومن به * **قال** وارتفع العقيق بهيهات
الثانى واضمر فى الاول او بالاول واضمر فى الثانية ويحتمل قوله
اياك اياك ان يكون من التنازع ويكون قد اضمر بعدهما الا حكى عن ضربنى
وضربت قومك بالنصب اى ضربنى من ثمة الى هنا كلامه **او مختلفان
فى العمل** بان يكون الاول طالبا للمعمول رفعا والاخر نصبا او بالعكس
او يكون الاول طالبا له جرا والثانى طالبا له رفعا او نصبا او بالعكس
ثم اعلم ان قول المص اولا اذا تعلق معناه اذا وجب ان يتعلق وفائدة
ذلك تظهر من اثناء ما نقرره **فنقول** اعلم انهم قالوا فى كان يقوم
زيد وانه كان يقول سفيهنا ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه
نحوه فيجوز التنازع ولما قام اظن زيد فيحتمل ذلك وعدمه لان
اظن ان قدرت ملغاة فلا توجه لها الى زيد وان قدرت عاملة كانت
متوجهة اليه فان اعملتها فيه تعين اعمالها فى العامل الاول مع ضميره
لانه مفعول ثان وان اعملت الاول تعين اعمالها فى ضميره ولا يصح
فى قام زيدا ان يكون معمولا للثانى الا على قول ابى الحسن فى زيد قام ابو
عبد الله وممن جوز التنازع فى الامثلة الخضراوى ولم يبين ما يلزم والذى
يظهر المنع لان التنازع شرطه وجوب توجه العاملين ولا وجوب اما على

في

فى ظنى فلما ذكرنا من احتمال الالغاء واما فى كان فلاحتمال توجهها الى ضمير الشان
فاذا امكن توجهها الى غير ما توجه له العامل الاخر لم يتحقق بينهما تجاذب
وتنازع ويحتمل فى الاية الثانية توجه كان الى ضمير ما وهنا وجه اخر
يمنع من التنازع وهو انه لو كان من ذلك لكان القياس فى الاضمار ان يقال
ما كانوا وما كانوا يصنعون فان ادعى انه من باب ضربنى وضربت قومك
بالنصب فهو بعيد مخالف لقاعدة الاضمار فتامل **بما تاخر** متعلق
بقوله تعلق المذكور فى صدر الباب وهو احتراز من ان يتقدم المعمول
على كل ما يطلبه من العوامل نحو زيدا ضربت واكرمني او يتوسط بينهما نحو
ضربت زيدا وضربنى والاعتبار بتاخر المعمول فهذا الباب نص عليه كثير من
النحويين كالشلوبين وغيره واجاز الفارسى التنازع مع التوسط ونص
الرضى على جوازه مع التقدم **غير سببى مرفوع** **قال** المص فى شرحه
نبهت بذلك على ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه التنازع لانك
اسندت احد العاملين الى السببى وهو الاخ واسندت الاخر الى ضميره فيلزم
عدم ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل
الى اجازة ذلك وان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين
المتقدمين عليه وفى كل منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الاول
ومنه قول كثير **شعر** قضى كل ذى دين فوفى غريمه *
* وعزة ممطول معنى غريمها * اراد وعزة غريمها ممطول وفى
تقييد السببى بمرفوع تنبيه على ان السببى غير المرفوع لا يمنع من التنازع
فيه كقولك زيد اكرم وافضل اخاه هذا كلامه **قلت** وهو مشكل
من وجوه الاول انا لا نسلم انه اذا اسند الاخر الى ضمير الاخ يلزم عدم ارتباطه
بالمبتدا قوله لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قلنا لا نسلم انه لم يرفع ما
التبس بضميره وذلك لانه رفع الضمير العائد الى الاخ الذى هو مضاف الى ضمير
زيد فيكون رافعا لما التبس بضميره فيرتبط بالمبتدا ولو كان الضمير راجعا
الى الاخ المجرد عن الاضافة لزم عدم ارتباطه لكنه ليس كذلك الثانى
ان هذا معارض لما قاله فى باب المبتدا ان الجملة اذا قام بعضها مقام المضاف
الى العائد استغنت عن العائد ومثله بقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن جاعلا الذين يتوفون مبتدا و
يتربصن خبره والاصل يتربص ازواجهم ثم جى بالضمير مكان الازواج لتقدم

ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط
بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف الى الضمير العايد فهلا قال بذلك هنا لا
سيما وقد قالت العرب زيد قام ابواه لا قاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا
الثالث ان الذى يمتنع على تسليم ما قاله هو نحو زيد قايم وقاعد ابوه
فاما زيد يقوم فيقعد ابوه فلا اذ العطف بالفا يرتبط فيجب اطلاق القول
الرابع ان قوله وان سمع مثله حمل ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين
المتقدمين فيه نظر لانه ان اراد بالعاملين المتقدمين العاملين فيه لم يصح
قوله ان المتاخر مبتدا لان المبتدا مجرد عن العامل اللفظى فكيف يكون
مبتدا مع كونه معمولا لعامل لفظى وان اراد العاملين فى ضميره لم يكن
المتاخر مخبرا عنه بالعاملين بل المجموع والحاصل منه ومن الضمير الذى
هو معموله الخامس ان قوله ان تقييد السببى بالمرفوع تنبيه على ان
السببى غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه يشكل بان السببى المنصوب
كذلك فى نحو زيدا ضرب واكرم اخاه لانك اذا اعملت الاول تعذر الاضمار
فى الثانى ولا رابط له لان الفعلين مسندان للمتكلم لا لزيد نعم يجوز
اعمال الثانى فيحتاج الاول لمنصوب فضلة فتحذفه ولا تضمره والمحذوف
يجوز كونه كلمة وكونه كلمتين بخلاف المضمر وعلى هذا فهلا نبه على ان
التنازع هنا يمتنع ان اعملت الاول للزم مثل المحذور الذى ذكره وفيه
نظر عمل فيه اى فى الاسم المتاخر الذى هو غير سببى مرفوع احدهما
اى احد العاملين المتقدمين على هذا العامل المتاخر عنهما وقوله عمل جواب
اذا من قوله اول الباب اذا تعلق عاملان لا كلاهما خلافا للفرا
فى نحو قام وقعد زيد فانه حكم بان زيد مرفوع بالفعلين معا وحمله
ابو على ابن جنى من مذهب الكسائى فى حذفه فاعل احد الفعلين لان الفرا رفعه
بمجموعهما وكل واحد منهما لا فاعل له ولا يخفى ان اجتماع المؤثرين التامين
على اثر واحد مدلول على فساده فى الاصول وهم يجعلون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية كما علم وهو غير مستبعد فانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان
على راى سى فان الخبر مرفوع بالمبتدا واجيب بالفرق وهو ان
كلا من الفعلين يستقل برفع برفع زيد ولا يستقل كل من الاسمين
برفع هذا الخبر اذ لو قلت زيد منطلقان لم يجز فكل من الفعلين علة
وكل من المبتداين جزء علة ولا احق بالعمل الاقرب ولا الاسبق خلافا

للكوفيين

للكوفيين فانهم قالوا بان الاسبق احق بالعمل والاولى قال به البصريون
فالخلاف اذا انما هو فى الترجيح ولما جاز اعمال كل يجمع عليه وانما اختار البصريون
اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد
وايضا لو اعملت الاول فى صورة العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل
ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما
خلاف الاصل ولا تجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جانى اكرمه زيد وكاد
يخرج زيد ورجح الكوفيون اعمال الاول لانه اسبق الطالبين واحتياجه الى
ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى ولا شك ان الاستقرا شاهد بان
اعمال الثانى اكثر فى كلامهم وما احسن تعبير المص بالاقرب والاسبق لكونه مع
افادته الحكم مشعرا بشبهة كل من اهل البلدين ولشموله لما اذا كان التنازع
عن اكثر من عاملين وان كان هنا بصدد ذكر العاملين على الخصوص ويجعل
الملغى عن العمل فى الاسم الظاهر الذى وقع التنازع فيه سوا كان هذا
الملغى هو الاول او غيره فى ضمير الاسم المتنازع مطابقا له فى الافراد
وضديه والتذكير وضده فتقول على اعمال الثانى ضربونى وضربت قومك وعلى
اعمال الاول ضربنى وضربتهم قومك ومن هنا يفهم ان الحال والتمييز لا يكون
فيهما تنازع لانهما لا يضمران فاذا قلت نصبت وامتلات عرقا او قمت
وخرجت مسرعا كان من الحذف لدليل لا من باب التنازع غالبا
اى يطابق الضمير المذكور غالبا وقد يطابق فى بعض الاحيان يشير
بذلك الى اجازة سى من نحو ضربنى وضربت قومك بنصب القوم اى
ضربنى من ثم كان ضمير مفردا وحقه ان ياتى بضمير الجمع لتاول القوم
بواحد يفهم الجمع وقد حكم سى بقبحه فان اردت مطابقتا اى
مطابقة ضمير الاسم المتنازع الى تخالف خبر ومخبر عنه فالاظهار
وصورة هذه المسئلة ان يحتاج العامل الملغى الى ضمير ويكون
ذلك الضمير خبرا عن اسم وذلك الاسم يخالف فى الافراد والتذكير
وغيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه فيجب العدول الى الاظهار
نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل اظن
ويظنني الزيدين اخوين فاظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين
ويظنني يطلب الزيدان فاعلا فاعملنا الاول ونصبنا الاسمين
واضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين وهو الالف وبقى علينا المفعول الثانى

يحتاج الى اضماره وهو خبر عن ياء المتكلم والياء مخالفة للزيدين الذى
هو مفسر الضمير الذى يأتى به فان الياء للمفرد والاخوان مثنى فدار الامر بين
اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وفى كل
منهما محذور فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه ولم يضر
مخالفته للزيدين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره قال ابن هشام
فى توضيحه على الالفية هذا تقرير ما قاله والذى يظهر لى فساد دعوى
التنازع فى الاخوين لان يظننى لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول مفردا
هذا كلامه تكت وقد منع الرضى وجوب المطابقة بين الضمير والمرجوع
اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقوله فان
كن نساء والضمير للاولاد وان الاضمار قد يأتى على المعنى المقصود فيجوز حسبنى
وحسبتهما اياها الزيدين منطلقا وان كان المعود عليه مفردا مراعاة للمسند
اليه وكذا تقول حسبت وحسبانى اياه الزيدين قايمين وحسبت وحسبتنى
اياه هند قايمة وحسبتنى وحسبتها اياها هند قايما قال الرضى وفى كل هذا
القبح حاصل لفصل الاجنبى بين العامل والمعمول وفى بعضها بين المبتدا
والخبر فى الاصل **ثم يجوز حذف المضمر غير المرفوع** منصوبا كان او مجرورا
وسواء كان العامل فى الضمير هو الاول او الثانى مثال حذفه من الاول ضربت
وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد والاصل ضربته ومررت به ومثال
حذفه من الثانى ضربنى وضربت زيد ومررت ومر بى زيد والاصل
ضربته ومررت به فاما حذفه من الاول فسيأتى الخلاف فيه مذكورا فى
المتن واما حذفه من الثانى فقال بجوازه السيرافى وهو ظاهر كلام المص
وخصه المغاربة بالضرورة وجعلوا منه قول الشاعر **شعر**

• بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه •

واحترز بقوله **ما لم يمنع مانع** من نحو مال عنى وملت اليه زيد فلو حذف
الجار والمجرور من الثانى ادى الى ايهام غير المراد فلا يجوز كذا قال الشارح
ولا يلزم حذفه اى ان كان من غير باب ظن ولم يلبس **ولا تأخيره** اى ان
كان من باب ظن والتبس **معمولا للاول** وبقى عليه ان يقول ولا اظهاره
خلافا لاكثرهم فقد قالوا يجب حذف المفعول ان استغنيت عنه فى مثل
ضربت واكرمنى زيد فلا تقول ضربته واكرمنى زيد فاما ان لم يستغن عنه
لكونه احد مفعولى باب علمت بناء على انه لا يحذف احدهما عند ذكر الاخر

فقال قوم يجب الاظهار واليه ذهب ابن الحاجب لان الحذف متعذر لما تقدم
والاضمار متعذر ايضا لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول لا فى الفاعل فلم يبق
عند تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار وقال قوم ثبت فى السعة وان كان
قليلا حذف احد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لما سبق فى ذلك
الباب فليقل به هنا ولئن سلم امتناع الحذف فلا نسلم امتناع الاضمار قولهم
لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول قلنا ان جاز الحذف فهذا المفعول
فاجدر وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه الاضمار ايضا قبل الذكر
لمشاركته الفاعل فى علة جواز الاضمار قبل الذكر فى مطلق المفعول فلم
لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفرا فضربنى واكرمت زيدا
هو فتقول هنا حسبنى وحسبت زيدا قايما اياه كما ذكره السيرافى وهذا
هو الذى اشار اليه المص بقوله ولا تأخيره معمولا للاول وفاته
ان يقول ولا الاظهار كما اسلفناه **بل حذفه ان لم يمنع مانع** من اللبس
نحو استغنيت به واستغنى على زيد ولا يجوز حذف الهاء حذرا من
اللبس او كان من باب ظن فيظهر او يؤخر **اولى من ابقائه**
متقدما وقد جاء على المرجوح قول الشاعر **شعر**

• اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب • جهارا فكن فى الغيب احفظ للود •

ولا يحتاج غالبا الى تأخيره الا فى باب ظن وهذا الكلام يقتضى ان
الاضمار فى غير باب ظن قد يحتاج اليه وذلك عند خوف اللبس كما
قدمناه وهو صحيح ويقتضى ان المعمول المتنازع فى باب ظن واجب
التأخير ويمتنع الاضمار متقدما فكيف يجتمع هذا مع تجويزه فيما تقدم
ان تضمن الفضلة متقدمة نحو اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
وان الغى الاول رافعا ضميرا من اشتراط تأخير الضمير خلافا
للفرا فانه يشترط تأخير الضمير فى صحة المسئلة فيجب عنده قام وقعد
الزيدان هما فيأتى بفاعل بعد المتنازع ضميرا منفصلا لتعذر المتصل
عنده بلزوم الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم اقف على هذا النقل
عن الفرا فى غير كلام صاحبنا جمال الدين بن مالك وهو الثقة فيما نقل **و**
لا اشتراط حذفه اى حذف الضمير **خلافا للكسائى** فانه يصحح المسئلة بارتكاب
حذف الفاعل من الفعل الملغى فرارا من الاضمار قبل الذكر والصحيح خلاف
القولين بشهادة السماع قال الشاعر **شعر**

• جفوني ولم اجف الاخلا انني • لغير جميل من خليلي مهمل •

فان قلت وقد شهد السماع ايضا بقول الكسائي **شعر**

• تعفق بالارطى لها وارادها • رجال فبذت نبلهم وكليب • وقول الاخر

شعر وهل يرجع التسليم او يكشف العمى • ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع •

قلت هذا وامثاله عنده مؤول على انه اضمر الفاعل مفردا لانهما للاثنين والجماعة اي ما ذكر او من ذكر وما اشبهه كما سبق **ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم** فانه حمله على التنازع والمص اشار بهذا الكلام الى ان هذا التركيب صحيح وان تخريجه مختلف فيه اما صحة التركيب فيدل عليها سماع مثله عن الفصحا قال الشاعر

• ما صاب قلبي واصباه وتيمه • الا كواعب من ذهل بن شيبانا •

واما الاختلاف في تخريجه فادعى بعض النحويين ان هذا الكلام محمول على الحذف فتقديره ما قام الا زيد وما قعد الا زيد واختاره المص واقتضى ظاهر كلامه ان ذلك جار مع الظاهر كما مثلنا ومع المضمر نحو ما قام الا انت وان ثمة من خالف في تخريجه على الحذف وخرجه على انه من باب التنازع ومنع ابن الحاجب فيما قام وقعد الا انت لعلة ابداها مختصة بالمضمر وذلك انه قال لو كان في هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال ما ضربت وما اكرم الا انا وما ضربت واكرمت الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور بعدها والمقصود حصرها فيه وعلى ذلك فينتظم في صحة التنازع في الاسم المقرون بالا في نحو التركيب المذكور ثلاثة اقوال ثالثها ان كان ظاهرا جاز وان كان مضمرا امتنع كذا قال ابن هشام رحمه الله تعالى قلت وليس العلة التي ابداها ابن الحاجب كما توهم بل هي جارية في التركيب المذكور سوا كان ظاهرا او مضمرا الا ترى انك اذا قلت ما قام وقعد الا زيد واضمرت في الاول ضميرا يعود الى زيد انتفى الفعل الاول واختص الفعل الثاني فقط والمقصود انحصارهما معا وكذا اذا اضمرت في الثاني وانما حمله على ذلك ان ابن الحاجب لم يمثل المسئلة الا بالضمير فتوهم اختصاص المنع به وليس كذلك وقد اختار ابن الحاجب ايضا ان كلام المذكورين محمول على الحذف كما اختاره المص واعترض بانه يلزم حذف الفاعل واجيب بان الممتنع

حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا زيد مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وضعف الجواب غير خفي واما تخريج المسئلة على انها من باب التنازع كما حكاه المص عن بعضهم فان اراد هذا المخرج جريان ذلك على مذهب البصريين فباطل لما قد علمت وان اراد على قول الفرا في رفع الفاعل بالفعلين في قام وقعد زيد فممكن غير ان الغرض تخريجها على وجه يقول به البصريون كانهم يوافقون على ان هذا التركيب مسموع من كلام العرب ومقيس قال ابن هشام والذي اختاره انه اذا قيل ما قام وقعد الا زيد قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد يعني انا نريد الاتيان بالمقصود من هذا التركيب قبل هذا ثم قال قال طالب فيكون التنازع وقع في الحرف في الاسم فقلت لا بل وقع في الاسم الموجب بالحرف فاذا اتى بضميره اتى به موجبا في موجب اجتلاب الحرف لا وقع التنازع في الاسم المقرون بالا بحرف الجر نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ولو اعمل الاول لاتي في الثاني بالحرف والضمير معا كما قال **شعر** اذا هي لم تستك بعود اراكة • تنخل فاستاكت به عود اسحل •

قلت ادعاؤه انه اذا اريد معنى هذا التركيب قيل ما هو قام الا هو وقعد الا زيد غير المسموع من كلام العرب في ذلك والمقصود تخريج المسموع على وجه لا اشكال فيه من جهة القواعد ولم يلح الى الان وجه جميل والله تعالى هو الموفق **وبحكم في تنازع اكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب او بالسبق** قال ابن هشام الاولى ان يقال في تنازع ثلاثة فان التنازع لم يات في اكثر منها قلنا انشد نجم الدين سعيد في شرح الحاجبيه شاهدا على تنازع اكثر من عاملين قول الحماسي **شعر** طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني قعدت فلم ابغ الندا بعد سايب • ثم قال قال الشيخ المرزوقي في قوله بوجهي تعلق البا منه بطلبت والمعنى بذلت وجهي كانه تولى الطلب بنفسه وبذل وجهه وجاهه فيه فلم يدرك المطلوب فمفعول طلب محذوف دل عليه قوله فلم ابغ الندا والتقدير طلبت الندا بعد السايب الندا فلم ادركه ببذل وجهي ويا ليت قعدت فلم ابغه ولا يمتنع ان تعلق البا من قوله بوجهي بادرك وهو المختار عند اصحابنا البصريين ويكون التقدير طلبت الندا فلم ادركه ببذل وجهي وقوله بعد

الجمته

سبايب يجوز ان يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الافعال وهو طلبت وادرك وقعدت ولم ابغ والمعنى لعدمت سبايب هذا كلامه وهو صريح بورود التنازع في اكثر من ثلاثة وحيث وجد تنازع اكثر من عاملين فعند البصريين يختارون اعمال الاخير لانه اقرب وعند الكوفيين اعمال الاول لانه اسبق قال بعضهم وسكتوا عن اعمال الاوسط وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال الاول والثاني والثالث قال الشارح والمحفوظ من كلام العرب اعمال الثالث بقول الشاعر شعر

• جى ثم خالف وثق بالقوم انهم • لمن اجاروا ذووعز بلا هون •

قال المص ومن اجاز اعمال غير الثالث فمستقل لانرى له في ذلك وقد اشار الى هذا ابن خروف في شرح كتاب س واستقرات الكلام فوجدت الامر كما اشار اليه وقد فى استقرايه بسماع اعمال الاول في قول ابن الاسود شعر كساك ولم تستكسه فاشكرن له • اخ لك يعطيك الجزيل وناصر •

وباعمال الملغى في الضمير هذا معطوف على ما تقدم اى يحكم له بما سبق من الترجيح المذكور وباعمال العامل الملغى في ضمير المتنازع فيه فتقول على اعمال الثالث ضرباني وضرب الزيدين وعلى اعمال الاول ضربني وضربتهما وضرباني الزيدان وغير ذلك اى ويحكم بغير ذلك من الاحكام السابقة لحذف الضمير وذكره فيحذف على راى الكسائى ويذكر الضمير متاخرا على راى الفرا ولا يمتنع التنازع في متعد الى اكثر من واحد فقد ورد قال الله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا قال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا بالنسبة الى العامل الاول في هذه الاية وبالنسبة الى العاملين في الاية الاولى ولا كون المتنازعين فعلى تعجب نحو ما احسن واجمل زيدا اذا اعملت الثاني واجمله زيدا اذا اعملت الاول حكاه المبرد في كتاب المدخل له خلافا لمن منع في المسئلتين فقد ذهب قوم الى انه لا تنازع في المتعدى الى اثنين او ثلاثة بناء على ان العرب لم تستعمله وقد حكى سيبويه عن العرب متى رايت او قلت زيدا منطلقا على اعمال رايت ومتى رايت او قلت زيد منطلق على اعمال قلت اى على الحكاية بها وهو حجة في المتعدى الى اثنين لكن المازنى وجماعة قاسوا عليه المتعدى الى ثلاثة وذهب الجرمى وجماعة الى منعه فيما يتعدى الى ثلاثة قالوا لم يسمع في نظم ولا نثر قال المص واما فعلا التعجب فظاهر مذهب

سى منع تنازعهما واجازه المبرد قال والصحيح عندى جوازه بشرط اعمال الثاني لانك لو اعملت الاول لفصلت بما لا يجوز فصله قلت قد تقدم في اول الباب انه يجب توجه كل من العاملين الى المعمول المتنازع فيه ومع امتناع اعمال الاول ينبغى وجوب التوجه المذكور بل جوازه فلا يكون المسئلة من باب التنازع اصلا وقد اشار اليه الشم قال المص تجوز على اصل الفرا احسن واعقل بزيد فتكون البا متعلقة بالفعلين معا واعترض بان مذهب الفرا ان بزيد في موضع نصب على انه مفعول به ايضا ولا يمتنع على مذهب البصريين ان يقال احسن واعقل بزيد ثم حذفت البا لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى اسمع بهم وابصر كذا في الشرح باب

باب الواقع مفعولا مطلقا

الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجرى مجراه اى مجرى المصدر من بعض صفات واسما اعيان كما ياتى في اخر الباب وقوله من مصدر وما يجرى مجراه تفسير للواقع لا لقوله مفعولا مطلقا والمعنى ح باب الواقع من المصادر وشبهها مفعولا مطلقا وهذا يقتضى ان المصدر وشبهه يكون مفعولا مطلقا وغيره والواقع كذلك ولو جعل لقوله مفعولا مطلقا لصار معناه باب المفعول المطلق كاينا من المصدر وشبهه فيقتضى ح ان المفعول المطلق يكون من المصدر وشبهه ويكون من غير ذلك وليس بصحيح فان قلت مذهب ابن الحاجب ان الجملة التى في نحو قلت زيد منطلق مفعول مطلق وليست مصدرا ولا شبهه فلو جعل قوله من مصدر وما يجرى مجراه راجعا للمفعول المطلق ليكون فيه اشارة الى ذلك لامكن فلم تعينه قلت ما ذهب اليه ابن الحاجب في ذلك مخالف لقول الجمهور والصواب معهم ويؤيده صحة صوغ اسم المفعول التام للجملة المذكورة فيقال هذه الجملة مقولة وصحة اضافة اسم الفاعل اليها في قولك انا قايل زيد منطلق وكلاهما علامة المفعول به والمص مع الجمهور في المسئلة فلا ينبغى حمل كلامه على الوجه الذى ذكرناه اولا وتسمية هذا النوع مفعولا مطلقا هو المشهور عند النحاة وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كصنعت وفعلت وعملت وليس ما لحظه في ذلك بالذى يوجب الخروج عما عليه الجماعة وانما سموه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا بجار كالمفعول به والمفعول

فيه والمفعول له والمفعول معه **المصدر اسم دال بالاصالة** قال المص
فخرج اسم المصدر وانما يتجه كون دلالته بغير الاصالة اذا قيل انها
حصلت بوساطة دلالته على المصدر الدال على الحدث وقد صرح بذلك
ابن يعيش وغيره **على معنى قائم بالفاعل** كحزن وفرح وحسن وفهم
كذا مثل بالفهم مع انه متعد ولكن معناه قلبي لا علاجي **او صادر**
عنه كقيام وقعود وخط وخياطة **حقيقة** كامثلتنا **او مجازا**
كموت وعدم فان نسبتهما الى الميت والمعدوم مجاز كذا قال المص وظاهر
كلامه ان حقيقة ومجازا راجعان الى قوله صادر وهو صريح كلام
الشارح واذا تاملت وجدتهما في التحقيق راجعين الى قوله قائم وفي
قوله ان نسبة الموت والعدم الى الميت والمعدوم مجاز نظر لانه ان
اراد مجاز الافراد فكل منهما مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لا مجازا
وان اراد مجاز التركيب فكل فعل اسند الى الفاعل او المفعول اذا كان
مبنيا له حقيقة فان قلت يجوز ان يكون اراد بالحقيقة ما
لموصوفه تحقق في الخارج وبالمجاز ما يقابله فان الموصوف بالعدم
غير موجود حالة الوصف به قلت هذا مع كونه مخالفا للاصطلاح
يعكر عليه تمثيله بالموت فالموضع مشكل بعد فليتامل فان قلت
هل اراد بالقائم الفعل القاصر وبالصادر الفعل المتعدي ام ماذا
اراد قلت لم يرد الاول لان من جملة ما مثل به للقائم الفهم وهو
مصدر متعد ومما مثل به للصادر القيام والقعود وهو مصدر فعلين
لازمين وكانه والله اعلم يريد بالقائم الحدث المعنوي وبالصادر
الحدث الحسي **وواقع على مفعوله** قال المص وهو مصدر ما لم يسم فاعله
كزهو وجنون ومثله الشارح بالضرب وهو نقلا عن كلام المص في
الشرح وسمي مصدرا لكونه موضع الصدور صدور الفعل **وقد يسمى**
المصدر في الاصطلاح **فعلا** نظرا الى اللغة لانه فعل قائم بالفاعل
او صادر عنه **ويسمى ايضا حدثا وحدثانا** بفتح الدال والحاء فيهما
سماه سيبويه بذلك **وهو اصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيين**
حيث ادعوا ان الفعل اصل له واتفقت الطائفتان على ان احدهما
مشتق من الاخر وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق بينهما وعلى
القول الاول بالاشتقاق فقد علمت ان البصريين قالوا بان المصدر

مشتق منه وان الفعل مشتق فالاول الاصل والثاني فرع واستندوا
في ذلك الى ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل
مع زيادة الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة
وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض
من صوغ الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة
الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل
الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واستدل الكوفيون
على اصالة الفعل بعمله في المصدر كقمت قياما والعامل قبل المعمول قال
الرضي وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم
لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع
الفعل فاين احد التقدمين من الاخر فان قلت ما الفعل الذي ينبغي
لاشتقاق المصدر منه على قول الكوفيين قلت بناه بعض المتاخرين
على الخلاف في الافعال ايها زمانه اسبق فقيل الماضي وقيل
المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق
بعدمه **وكذا الصفة** اي هو اصل لها كما هو اصل للفعل **خلافا لبعض**
اصحابنا حيث ذهب الى انها مشتقة من الفعل ونسبه الرضي الى
السيرافي قال المص وببعض ما استدل به على فرعية الفعل بالنسبة
الى المصدر يستدل بفرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت
حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة
على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة
مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة
على زمان معين **وينتصب** المصدر **بمثله** اي بمصدر مماثل له فانجهنم
جزاؤكم جزاء موفورا **او فرعه** من فعل او وصف نحو وكلم الله موسى
تكليما والذاريات ذروا **او بقائم مقام احدهما** اي مقام مثله او مقام
فرعه فالاول نحو اعجبني ايمانك تصديقا والثاني نحو قعدت جلوسا
اي جلست وانا مومن تصديقا اي مصدق واعلم ان ههنا ثلاثة
اقسام الاول ان يكون المصدر من لفظ الفعل وجاريا عليه نحو قمت
قياما فالمعول عليه في ذلك ان المصدر في ذلك ينتصب بالفعل وبعضهم
يصرح بنفي الخلاف في ذلك اما ذهولا عن قول ابن الطراوة ان المصدر

فى ذلك مفعول به وان ناصبه فعل محذوف اى فعلت قياما وعن
قول تلميذه السهيلى انه مصدر منصوب بفعل آخر ملتزم الحذف ولما
عدم الاكتراث بهذين القولين لما اشتملا عليه من تكلف لا داعى
اليه والثانى ان يكون المصدر من لفظ الفعل لكنه غير جار عليه
نحو والله انبتكم من الارض نباتا فمذهب س انه منصوب بفعل
فعل تقديره منبتم وقال المازنى منصوب بالفعل الظاهر وحكى عن
الاخفش الوجهين وقيل ان غاير معناه معنى الفعل فنصبه بالمضمر
نحو نباتا والا فبالظاهر نحو حفرت التراب احتفارا وقال ابن عصفور
ان تغايرا فبالمضمر والا فالوجهان جائزان والثالث ان يكون
من غير لفظه نحو قعدت جلوسا فمذهب س والجمهور انه منصوب
بمضمر اى جلست وقيل بالظاهر وقيل غير ذلك واستدل الفارسى
لس بقول الشاعر شعر
لقد عجبت وما فى الدهر من عجب • انى قتلت وانت الحازم البطل •
السالك الثغرة اليقظان سالكها • مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل •
فقوله مشى منصوب بمشى مقدر لا بالسالك لانه موصوف
باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه قلت لا يلزم فى امتناع
ذلك لقيام مانع خاص بالمحل اعتبار ذلك فيما لا مانع فيه وظاهر
كلام المص فى الاصل والشرح ان المصدر فى جميع الاقسام المذكورة
ينتصب بلفظ الفعل الظاهر قال فى الشرح والصحيح فى المصدر
الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقته معنى فحلفت من قوله
والت حلفة به منصوب بالت لا بحلفت مضمرة لقولهم حلفت
يمينا ولقوله تعالى فلا تميلوا كل الميل فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولا تضروه شيئا ولا يمكن ان يقدر لها عامل من لفظها فتعين
ان يكون ما قبلها ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه
ليجرى الباب على سنن واحد **فان ساوى معناه معنى عامله**
بالنسبة الى مفهوم الحدث لا بالنسبة الى غير ذلك اذ الفعل يدل على
الزمان ولا يدل عليه المصدر **فهو** اى فالمصدر **لمجرد التاكيد**
وكثيرا ما يقولون انه لتوكيد الفعل وهو فى الحقيقة تاكيد لمصدر
ذلك الفعل لكنهم سموه توكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى

احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا
فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان اللذين
تضمنهما الفعل **ويسمى** هذا المصدر التاكيدى **مبهما ولا يثنى ولا يجمع**
اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا
الماهية من حيث هى هى والقصد الى الماهية من حيث هى هى يكون
مع القطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع يكونان بالنظر الى
كثرتها وقد استبان لك ان التاكيد المذكور من قبيل التاكيد اللفظى
وبه صرح ابو الفتح ابن جنى وقال الابدى ليس من التاكيد اللفظى بل
مما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا ياتى التاكيد
فى المجاز واجاب عن قوله **شعر** لك الخير تحت زوج وانكرجا وه •
وعجت من عجيج المطارف • بانه نادر جاء على سبيل المبالغة •
وان زاد معنى المصدر **عليه** اى على معنى الفعل **فهو لبيان النوع**
نحو جلست جلسة بالكسر **او العدد** نحو جلست جلسة بالفتح **ويسمى
مختصا وموقتا** ومحدودا ايضا **ويثنى ويجمع** لصحة حصول
ما يكون معه التثنية والجمع فاذا كان المصدر للنوع المتميز وانضم
اليه نوع اخر ثبت الامر الذى يكون به التثنية والجمع وان انضم
اليه نوعان اخران فصاعدا حصل ما يكون به الجمع واذا كان
المصدر للعدد فالامر ظاهر وتثنيته وجمعه مما لا خلاف فيه واما
النوعى ففيه خلاف بينهم منهم من اجاز ذلك قياسا على ما سمع
وهو راى المص ومنهم من منع فى غير المسموع وهو اختيار الشلوبين
وظاهر مذهب س على ما قيل **ويقوم مقام** المصدر المؤكد
مصدر مرادف له وهذا مفهوم مما تقدم له فى قوله او يقابم
مقام احدهما ولكنه يريد هنا استيعاب ذكر ما يقوم مقام المصدر
ومثل المص لهذا القسم والت حلفة ورد على من قال التقدير و
حلفت حلفة بما م قريبا وسمع سيبويه هو بدعه تركا حكاه ابن
سيدة فى ديباجة المحكم **واسم مصدر** نحو اعطيته عطاء وكلمته
كلاما **غير علم** احترازا من نحو حماد علم للحمد فلا يستعمل مؤكدا لان
معنى العلم زايد على معنى العامل قال المص ولانه كاسم الفعل فلا يجمع
بينه وبين الفعل وقد يورد على ذلك نحو سبحان فانه اسم مصدر

علم على التسبيح وقد استعمل موكدا لعامله المحذوف ويجاب بمنع علميته وهو اى المص و يقوم مقام المصدر المبين بكسر اليا المثناة نوع نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا والنازعات غرقا او وصف نحو واذكر ربك كثيرا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تعمل فعل غيرك قال الشارح ومذهب س فى نحو واذكر ربك كثيرا انه حال لا صفة لانها غير خاصة بالموصوف قلت يريد انها حال من ضمير اذكر المحذوف اى واذكره ربك والضمير عايد الى المصدر المفهوم من فعله او هيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية او آلة نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيمت الالة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا فى ضربته ضربتين بسوط او ضربتين باسواط وضعت الالة موضع المثنى والمجموع مثناة او مجموعة فقيل ضربته سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا مع انك لم تضرب العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم اى فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا فى نحو قولك ضربته ضربين وضربا قاصدا اختلاف الانواع كذا قرره الرضى او كل او بعض مضافين الى المصدر نحو ضربته كل الضرب وضربته بعض الضرب وليس المراد كلمتى كل وبعض بل ما دل على كلية او جزئية فيدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب نحو ولا يظلمون نقيرا ولا تضرونه شيئا فى عقوله من اخيه شئ وعلى هذا فكان مغنيا عن كلمتى ما الشرطيه والاستفهامية او ضمير نحو فانى اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين ومنه قول الشاعر شعر هذا سراقة للقران يدرسه ۰ اى يدرس

الدرس فان قلت لم لا يكون الضمير للقران قلت لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا او اسم اشارة مشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك كذا فى الرضى قاله المص ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدر ولذلك خطى من حمل قول المتنبى ۰هذى برزت لنا فهجت رسيسا۰ على ابراد البرزة لان مثل ذلك لا تستعمله العرب قال الشارح وهذا خلاف مذهب س والجمهور ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن ولذلك اقتصروا عليه وعلى هذا خرجه س او وقت كقوله شعر الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا ۰ اى اغتماض ليلة ارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلوة العصر وطلوع الشمس او ما الاستفهامية كقوله شعر ماذا يغير ابنتى ربع عويلهما ۰ لا ترقدان ولو بوسى لمن رقدا ۰ يعنى مضارع غار بالمعجمة اى نفع والمعنى اى نفع ينفعهما عويلهما والعويل رفع الصوت بالبكا او ما الشرطية كقول جرير شعر نعب الغراب فقلت بين عاجل ۰ ما شئت اذ ظعنوا لبين فانعب ۰ ويحذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كما يقال لك لم تسر بلى سيرا حثيثا او معنوية كقولك لمن ناهب للسفر تاهبا مباركا ولمن قدم من السفر قدوما مباركا وخير مقدم ولمن حج حجا مبرورا او يحذف عامل المصدر وجوبا لكونه بدلا من اللفظ اى من التلفظ بفعل مهمل لم يوضع فى لسان العرب ولا يخفى ان المصدر يحتاج الى عامل محذوف فقد يقال ان المحذوف هو الفعل المرادف فيقدر فى ويل زيد ويلك زيد ويلزوله مثل قعدت جلوسا وقد يقال المحذوف الفعل الذى يقتضيه القياس ولا يلزم من كونه محذوفا صحة النطق به ثم المصدر المهمل الفعل قسمه المص الى ثلاثة انواع احدها المفرد نحو افه وتفه اى قذرا وتف اف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار وقرا اى نتنا وبهرا اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل الثانى المضاف نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد ويستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا بالنصب اى دع زيدا وسياتى فى ذلك كلام فى باب اسماء الافعال ان شا الله تعالى الثالث ما يستعمل مفردا

تارة ومصدرا اخرى نحو رعيا لزيد ورعيا زيدا اى رحمة وعقرا وبؤسا وويبا او لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في لسان العرب ولا منافاة بين كون الفعل مستعملا وبين كون المصدر بدلا من التلفظ به لان المراد كونهما لا يجتمعان وليس المراد كون الفعل لا يذكر وحده في طلب يتعلق بمستعمل سواء كان الطلب امرا او نهيا او دعاء فالامر نحو فضرب الرقاب والنهى قياما لا قعودا قال في شرح الكافية اى قوموا لا تقعدوا فجعل لا ناهية والمجزوم محذوفا وبعضهم صرح بمنع حذف مجزومها وانشد المص على هذا النهى قول الشاعر شعر

• فقد زاد حزنك لما قيل لا حزنا • حتى كان الذى ينهاك يغرى بكا •

وكانه مبنى على ما افهمه كلامه في شرح الكافية من صحة حذف المجزوم بلا الناهية والاعتذار عن ذلك بناء على ان مجزومها لا يحذف بانه قصد تفسير المعنى لا الاعراب غير ظاهر قال الشارح حاكيا عن بعضهم واظنه ابا حيان والذى نختاره انها لا للنفى والاسم مبنى معها على الفتح ونون ضرورة قلت يحتاج مع ذلك ان يقال ان هذا خبر في معنى النهى وكل الامرين خروج عن الظاهر لا سيما مع قول الشاعر كان الذى ينهاك والدعا نحو غفرانك ربنا اللهم سقيا لزيد ورعيا له رجوعا الثانية او في خبر بحسب الصيغة انشاى بحسب المعنى نحو حمدا وشكرا صرح به الشلوبين واورد عليه سؤالا وهو انه يقال حمدت الله حمدا واحمده حمدا فكيف يقال ان هذا لا يظهر فعله واجاب بانه مع التلفظ بالفعل يكون خبرا لا انشاء واذا كان كلا انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين يريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجب ان تذكر المصدر او في خبر غير انشاى اى خبر بحسب الصيغة والمعنى جميعا نحو افعل ذلك وكرامة ومسرة اى واكرمك واسرك والكرامة اسم موضوع للمصدر الذى هو الاكرام او في توبيخ مع استفهام ودونه للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية او المخاطب كقوله شعر

• اطربا وانت قنسرى • وقوله شعر

• اعبدا حل في شعبى غريبا • الؤما لا ابالك واغترابا •

او غايب في حكم حاضر كقولك وقد بلغك عن شيخ بلهو الهوا وقد علاه المشيب نزلته منزلة الحاضر هذا مع الاستفهام ومثاله بدونه قول الشاعر شعر خمولا واهمالا وغيرك مولع • بتثبيت اسباب السيادة والمجد • كذا في مثل الشارح وغيره قلت وقد يقال ان هذا على اضمار همزة التوبيخ لا بغير همزة الاستفهام الحقيقى وهنا سؤال وهو ان يقال الكلام اما خبر او انشاء او طلب على راى من يجعل الطلب قسيم الانشا وقد تضمن كلام المص ان الاقسام الثلاثة يجب فيها حذف العامل فما هى الصورة التى يكون معها الحذف جايزا وما وجه تعداد الصور الاتية بعد مع انها داخلة تحت هذا الكلام وما وجه جعل التوبيخ قسيما لهذه الثلاثة وهو لا يعدوها لما بينا من انحصار الكلام في الانواع الثلاثة والجواب ان المراد ان الحذف واقع في هذه الانواع لا انه يجب الحذف فيها مطلقا فالمعنى او لكونه قد جعلته العرب بدلا من اللفظ بفعل في طلب او بفعل خبرى الصيغة انشاى المعنى او خبرى صيغة ومعنى او في توبيخ الى اخره لكن السماع فيها انما هو في مسئلة الخبر انشائيا او غير انشاى والبا في قياسى فقد خلط السماعى بالقياسى وهذا وجه الاعتراض عليه ولو حمل كلامه على ان الجميع قياسى لزم الاعتراض السابق وان الجميع سماعى كان مخالفا لاجماعهم في مسايل اتفقوا فيها على اطراد الحذف وانه قياسى بقى التنبيه على شى اخر وهو ان بعض شراح الحماسة قال •

• اسجنا وقتلا واشتياقا وغربة • ونأى حبيب ان ذا لعظيم •
• وان امرا دامت مواثيق وده • على مثل هذا انه لكريم •

والذى يظهر ان الهمزة في مثل ذلك للتعجب لا للتوبيخ فاما ان يكون الحذف الحاصل في هذا النحو غير واجب او لكون في كلام المص نقص او يقال هو داخل تحت الانشاى لان التعجب انشاى او لكونه تفصيل عاقبة لطلب او خبر وكان المراد بتعاقبهما الفوايد التى تترتب عليهما وتاتى على اثرهما فمثاله في الطلب قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فطلب شد الوثاق يترتب عليه فوايد فصلت بما ذكر من المصادر وتقول في الخبر زيد يكتب فقراءة بعدا وبيعا وتجرع

يشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك ومنه قول الشاعر
لاجهدن فاما درا عاقبة ۝ تخشى واما بلوغ السول والامل
او لكونه نايبا عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا فخبر هذا
المبتدا هو الناصب لهذا المصدر اى يسير لكنه حذف وجوبا وصار
المصدر المكرر نايبا عنه وليس المراد انه ناب عنه في الخبرية وانما
هو نايب عنه في الذكر اى هو كالعوض منه فلا يجتمع معه واحترز بتكرير
الخبر عن مثل اذا دكت الارض دكا دكا وباسم العين عن اسم المعنى اذ لو
وقع اسم المعنى مبتدا لرفع المصدر على انه خبر عنه نحو امرك سير سير
وبالتكرير عن عدمه فلا يجب حذف العامل نحو زيد سيرا
وظاهر هذا الاطلاق يقتضى انه لا فرق بين ان يكون مع المصدر
غير المكرر استفهام اولا وحكى في البسيط قولا بانه مع الاستفهام
يجب اضمار العامل تنزيلا للاستفهام منزلة التكرير او محصورا والا نحو
ما انت الا سيرا وانما انت سيرا والمصدر مع التكرير او الحصر قد يجى منكرا
كما مر وقد يكون مع التعريف تقول زيد السير السير وما انت الا سير
البريد وانما انت السير قال الرضى وانما وجب حذف العامل لان المقصود
من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه
ولزومه له ووضع الفعل على الحدث والتجدد وان كان المضارع يستعمل
في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤوى الطريد ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذلك لمشابهته لاسم الفاعل الذى لا
دلالة له على الزمان وضعا فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم
لم يستعمل العامل له اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم
فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف هذا
كلامه قلت وقد تقدم له في باب المبتدا ما ينافى هذا وذلك انه قال
الاصل في سلام عليك سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة
الاستعمال فبقى المصدر وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على
الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلاما وهذا الذى قاله هنا هو الحق
والاول غير مرضى او لكونه موكدا مضمون جملة ناصة على معناه
بحيث لا يتطرق اليه احتمال بزوله بالمصدر نحو له على الف درهم اعترافا

فان الجملة المذكورة وهى له على الف درهم نص في الاعتراف لا يتطرق اليها
احتمال غيره البتة فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يوكد الاعتراف
الذى تضمنته الجملة المذكورة وهو موكد لنفسه كما ان المصدر موكد
لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان الموكد هنا مضمون المفرد اى الفعل من دون
الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب واما في مسئلتنا
فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها او
موكد مضمون جملة محتملة لغير المقصود صايرة به اى بالمصدر نصا
في المقصود نحو زيد قايم حقا فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت
محتملة لان يكون مضمونها ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا او لا يكون
مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المذكور
صارت به نصا في الحقيقة وهو موكد غيره في مثل هذه الصورة
لان جملة غير المصدر لفظا ومعنى قال الرضى الموكد لغيره في الحقيقة
موكد لنفسه والا فليس بموكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان
يكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى وان كان ثابتا فمكرره
انما يوكد نفسه ثم قال ان معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة
نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار
من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول
اللفظ بل نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس
مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب
من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قايم غير حق او هو عبد الله
قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه ثم قال وانما قيل لمثل
هذا المصدر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك
انما توكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة النص
في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل موكد
لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى توكيدا لنفسه
وهذه عبارة المتاخرين وانما وجب حذف الفعل الناصب في الموكد
لنفسه وغيره لكون الجملتين كالنايبتين عن الناصب من حيث الدلالة

عليه وقايمتين مقامه **وفي الاصح منع تقديمهما** اي المصدر بن المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره عن المكان الذي وقعا فيه وهو تمام الكلام المؤكد بهما فيشمل هذا التفسير التوسط وعبارته في المتن توهم تجويز التوسط ولكن كلامه في الشرح يزيل هذا الايهام فانه قال لان مضمون الجملة يدل على العامل فيهما ولا يتاتى هذا الا بعد تمام الجملة هذا نص فينبغي حمل كلامه على الوجه الذي فسرناه قال الرضي وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل ولا يكونان اذن من هذا الباب **ومن المصدر الملتزم اضمار ناصبه** المصدر **المشبه به مشعر بحدوث** اى دالا على امر حادث متجدد لا على امر راسخ في موضوعه فخرج نحو فاذا له ذكا الحكما وله علم علم الفقها وله هدى هدى الصلحا لان له ذكا وعلم وهدى ليس هو بمعنى يفعل كما ان له صوت بمنزلة يصوت فلم يجز ان يكون دليلا على الفعل المحذوف **بعد جملة** فخرج نحو فاذا صوته صوت حمار فالرفع لا غير **حاوية فعله وفاعله** فخرج نحو فاذا فيها صوت حمار فالاكثر فيه الرفع ووجه النصب على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت فقد علم ان هناك مصوتا لاستحالة وجود الصوت بدونه فكان الفاعل مذكورا **معنى دون لفظ** يعني ان اشتمال تلك الجملة على فعل المصدر وفاعله انما هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فخرج نحو فاذا هو يصوت فلا تعديه وتخرج المسئلة ح عن فرضها على الوجه المذكور **ولا صالح للعمل فيه** الواو للحال اى والحال انه لا صلاحية للعمل موجودة ويلزم من نفي الصلاحية نفي الصالح له والمعنى ح ولا شئ في الجملة صالح للعمل او يكون التقدير ولا ذا صلاحية موجود ثم حذف المضاف فركب مع لا الذي كان مضافا اليه وهذا اوضح معنى ومثل الشارح لذلك بنحو يصوت صوت حمار فان صوت حمار في هذا ينتصب بنحو يصوت لا غير قلت الوقوف مع هذا يقتضي ان لا يكون لقوله ولا صلاحية للعمل فائدة او هو مستغنى عنه بمفهوم قوله دون لفظ فانه احترز به كما اسلفناه عن كون الجملة المتقدمة حاوية لفعل المصدر وفاعله لفظا والمثال الذي اورده من هذا القبيل وبالجملة فمتى اشتملت الجملة على فعل المصدر وفاعله وجب وجود الصالح للعمل في المصدر قطعا

فيظهر

فيظهر لي ان يمثل لذلك بقولك مررت فاذا له صوت يبد وصوت حمار فهذه جملة مشتملة على فعل المصدر وفاعله معنى دون لفظ لكن فيها ما يصلح للعمل في هذا المصدر على جهة الحالية وهو يبد وفليكن حالا ولا يكون اذ ذاك مصدرا منصوبا بفعل ملتزم الاضمار لعدم الداعي الى ارتكاب الحذف وح فتخرج عن فرض المسئلة فتامله ومثال ما استجمع الشرائط المذكورة قولهم مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى واكثر النحاة على ان المصدر هنا منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة والمصدر قد دل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وتكلم كلاما قال الشارح فان قيل وما الداعي الى تقدير الناصب في قولهم له صوت حمار وهلا كان صوت هو العامل لانه مصدر فالجواب انه لم يرد بقولهم له صوت انه يعالج الصوت ويخرجه على هذه الصفة بل اريد به ما يسمع والصوت ليس هو المقدر بان والفعل ولا الواقع بدلا من فعله وانما يراد به الناشي عن التصويت قلت هذا مخالف لما نقله الرضي فانه قال وظاهر كلام س ان المنصوب منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة واما دعوى الشارح ان المصدر لا يعمل الا اذا كان بمعنى ان والفعل او بدلا من اللفظ بفعله فممنوعة وسياتي في ذلك كلام ان شاء الله تعالى **واتباعه جايز** اى رفعه على التبعية للاول فان كان نكرة نحو فاذا له صوت صوت الحمار فالابدال وعن الخليل اجازته على الصفة على تقدير مثل وقول المص لا ينافي شيئا من الوجهين لقوله واتباعه **وان وقعت صفة موقعه** اى موقع المصدر الواقع بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه ولا يوخذ في المسئلة قيد التشبيه فانه غير مراد البتة كما توهم **فاتباعها اولى من نصبها** تقول فاذا له صوت اى صوت وايما صوت بالرفع وقد سمع النصب قال رؤبة بن العجاج شعر

فيها ازدهاف ايما ازدهاف ، يروى بالنصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وجعله الجوهري منصوبا على الحال فان قلت جعلوا من امثلة المسئلة فاذا له صوت صوت حسن مع ان الواقع هنا مصدر وصفته لا مجرد الصفة فما وجهه قلت لما كان المصدر موطئا لم يلتفت اليه باعتبار الوصفية اذ المقصود صفته وكانها وحدها هي

الواقعة موقع ذلك المصدر وكذا المصدر التالي جملة حالية مما هو له اى مما المصدر له والمراد به صاحب المصدر نحو مررت بالدار فاذا فيها صوت صوت حمار وهذه عكس المسئلة المستوفى الشرط فان الاتباع فى ذلك مرجوح وفى هذه راجح لان عدم ذكر الفاعل اخرج الكلام عن ان يكون على معنى يفعل كذا ووجه النصب قد اسلفناه وقد يرفع مبتدا بالنصب على انه حال من قوله المفيد طلبا مقدمة عليه والمفيد هو النايب عن الفاعل وعامله يرفع وذلك كقوله شعر

• صبر جميل فكلانا مبتلى • اى صبر جميل اجمل جزم المص بهذا هنا وجزم فى باب المبتدا فى فصبر جميل بانه خبر اى امرى صبر جميل وخبر المكرر من عطف المفردات فخبرا معطوف على الحال المتقدمة وهو حال و المكرر معطوف على النايب عن الفاعل المتقدم فهو ايضا نايب عن الفاعل وذلك نحو سير سير والمحصور نحو ما زيد الا سير والموكد لنفسه نحو له على الف درهم اعتراف اى هذا اعتراف ولم يبغ ش على رفع الموكد لغيره واختاره الفرا والمبرد وليس ببعيد فى القياس والمفيد خبرا انشائيا كقوله شعر

• عجب لتلك قضية واقامتى • فيكم على تلك القضية اعجب
ويروى ش ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال حمد الله وثناء عليه وهذان مثالان للمسئلة ويروى عن يونس ان روبة كان ينشد عجب رفعا وقدره السيرافى امرى عجيب ورده ابن عصفور بانه يقتضى ان يكون لتلك متعلقا بعجب وانما يتعدى واجاب ابن الضايع بجواز ان يكون بيانا مثل لك بعد سقيا وان يكون صفة قال الاعلم هو مبتدا لا خبر له لانه بمعنى المنصوب و كذلك قال فى نحوه من المصادر التى رفعت بعد النصب نحو فصبر جميل قال لان الكلام قد تم واستقل ورد عليه ابن الصايغ فقال ان اراد ان المعنى تام فسلم وعله ذلك الخبر المقدر قال يلزمه فى النصب ان لا يقدر ناصبا لان المعنى تام ورد عليه ابن خروف فقال لم يرد مبتدا لا خبر له الا وفى اللفظ ما يسد مسده قال والساد فى حسبك ينم الناس الفعل المجزوم قال ابن الضايع و اجازوا ان يكون عجب لتلك مبتدا وخبر قلت فقد تلخص انه مبتدا

ذو

ذو خبر او مبتدا لا خبر له ورد ابن خروف مشكل لانه يقال حسبك ولا يوتى بفعل بعده فان كان يقدر الخبر هنا فليقدره مع الفعل المجزوم ايضا وعجب ان شاى كقوله شعر اقام واقوى ذات يوم وخيبة •

• لاول ما يلقى وشر ميسر كذا قال المص وهو قول السيرافى زعم انه خبر لا دعاء قال لانه يصف اسدا جاع واقوى بمعنى فنى زاده فخيبته لاول من يلقاه وعليه فالامر فالتقدير الواقع خيبة وش انما ذكره فى مصادر الدعا واجاب السيرافى بانه انما ذكره معها للتشبيه بها فى انه متوقع ولم يقع بعد ورد الاعلم على س ذلك اعنى جعله من قبيل ما يراد به الدعا وقال الشلوبين حمله على الدعا لانه ابلغ اى خيب الله من يعرض نفسه لهذه المهالك وظاهر كلام ش يدل على ان الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا لما قال الشارح وقد يفهم هذا من قول المص وقد يرفع بعض هذه وليس بقياس اذا اردت معنى النصب كما كان فى اخواته لانه للفعل خلافا لبعضهم وهذا الذى حكاه الشارح عن المص انه فى نسختى التى بيدى الان وقد ينوب عن المصدر اللازم اضمار ناصبه صفات كعايذا بك وهنيئا لك فكلمة هنيئا مريئا فعائذا اسم فاعل من عاذ يعوذ وهو ظاهر وهنيئا مريئا صفتان اما من هناك الشى ومرأك فهو هانى ومرى او من هنو ومرو مثل شرف وهذا الثانى اولى او متعين لان الصفة المشبهة تاتى من القاصر وايضا فعيل من الثلاثى قياس ولاسيما فعل بالضم واما من افعل فالقياس مفعل بالضم وجوز ابو البقا وجها ثالثا وهو ان يكونا كالشهيق اى من مكسور العين كشهق فهو شهيق وانما بابه الاصوات والسير وكلام ش يقتضى انهما ليسا مفعولا مطلقا بل حال موكدة او مبينة فانه قال التقدير هناك الخير هنيئا او ثبت لك الخير هنيئا وجوز الزمخشرى فى فكلوه هنيئا مريئا كون هنيئا حالا من ضمير فكلوه او نعتا لمصدر محذوف اى اكلا هنيئا او مفعولا مطلقا اى هنا تم ذلك هنيئا ولم يذكر ش فى ناصبهما الا الحذف والزمخشرى جوز كونه مذكورا لما رايت وجوز ان لا يكون حالا ولا مصدرا بل نعتا لمصدر وتلخص فيهما من الخلاف هل هما صفتان او مصدران وهل فعلهما قاصر او متعد وهل

هما مفعول مطلق او حال وهل يكون عاملهما مذكورا او لا واذا قيل بان انتصابهما على المفعول المطلق فهل هو بالاصالة بناء على مصدريتهما كما قال ابو البقا او على سبيل النيابة كما في عايذ بك على احد القولين **واما ما وقد قعد الناس او قاعدا سار الركب وقايما قد علم الله وقد قعد الناس** الصفات في هذه الامثلة الثلاثة قايمة مقام المصدر في التوبيخ لكن التوبيخ في الاوليين بحرفه وهو الهمزة وفي الثالث مجرد عن حرف التوبيخ مثل قوله خمولا واهمالا البيت وقد عرفت ما فيه **واسما اعيان كتربا وجندلا وفاها لفيك** فهي قايمة مقام المصدر ونصبها كنصبها ان كانت جواهر ولهذا يقال تربا لك كما يقال سقيا لك هذا مذهب الشلوبين وعليه مشى المص هنا وقدره الرضى رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا وضمير فاها للداهية عند س والخيبة عند بعضهم **واعورا وذا ناب** قال الشارح والمنصوح به الانكار وهو رجل من بني اسد قد رجل يعرف بيوم حيله التقى فيه اسد وبنو عامر وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقا جملا اعور مشوه الخلق ذا ناب وهو املس وقيل بل كانت له ناب طويلة لتتطير به بنو اسد فرآه بعض الاسديين فقال ذلك الكلام منكرا عليهم فلم يسمعوا فقضى ان قومهم هزموا وقتل منهم **والاصح كون الاسما مفعولات** فيقدر الزمه الله تربا او اطعمه تربا وكذا جندلا وجعل الله فاها لفيك واتستقبلون اعور وقال ابن خروف حقيقة التقدير هنا اتستقبلونه اعور فجعله حالا **والصفات احوالا** موكدة لعاملها المقدر نحو وارسلناك للناس رسولا وقال المبرد هي مفاعيل مطلقة جات على وزن فاعل مثل فلج فالجا ويؤيد الاول ان التنكير ملازم لها وان بعضهم حكى عن س انها مقيسة ولا يطرد مجي المصدر هكذا ولم يلح الى الان عندي وجه التقدير عند من يرى اسماء الاعيان منصوبة نصب المصدر فتامله فلم اجد فيه ما يشفي النفس والله المستعان وعليه التكلان

باب المفعول له وهو المصدر جنس يشمل المفعول له وغيره فان قلت قد سمع من

كلامهم

كلامهم اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد وتقول انه نصب لكونه مفعولا له مع انه غير مصدر فيرد قلت لو تم انه مفعول له ونصبه لا يعين حتى يرد وقد خرج على انه يكون الاصل مهما تذكر العبيد فهو مفعول به وناصبه فعل الشرط المقدر ولم يلتزم هذا القايل تقديرا ما بعينه يكون من شي بل قدره في كل مكان بما يليق به واما س فقال هذه اللغة خبيثة قليلة قال مع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الواو اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجما الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك قال الرضى الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد يملك قلت اما كونه لا معنى له فغير صحيح اذ تقييد السام العام الذي يوجد بهذه الحالة منصور وله معنى ظاهر والتقدير مهما يكن شي في حالة كون ذلك الشي عبيدا فهو ذو عبيد واما جعله مفعولا بما بعد الفا لكونه بتاويل الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به **المعلل به حدث** اخرج ما ليس كذلك نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا **شاركه في الوقت** في محل رفع على انه صفة لحدث والرابط فاعل شارك او انه ضمير يعود الى الحدث وضميره المنصوب على المصدر المعلل اخرج بذلك نحو جئتك اليوم طمعا غدا في معروفك قال بعض المتاخرين وهذا لم يشترطه س ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز في المثال المذكور **ظاهرا** حال من الضمير المنصوب في شاركه العايد على المصدر المعلل وذلك مثل ضربته تاديبا **او مقدرا** عطف على الحال المذكور ومثل اللهم ايمانا بك اي افعل هذا لايماني بك من كل شيطان مارد قال الزمخشري وحفظا مما حمل على المعنى لان المعنى انا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا من الشياطين كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح الاية ويجوز ان يقدر الفعل المعلل اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب قلت وقد اقتضى تقديره ان المفعول على الوجهين التاويل والاضمار وانه يجوز تقديمه على عامله وهي مسالة خلاف لم يتعرض اليها المص والجمهور على جواز ذلك ومنع ثعلب منه في اخرين ويرد عليهم قول الكميت **شعر**

طربت وما شوقا الى البيض اطرب ۝ ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب ۝

وقول جرير **شعر** فما جزعا ورب البيت ابكي ۝ وغير ذلك مما ورد به السماع **وشاركه في الفاعل تحقيقا** نحو ضربته تاديبا له **او تقديرا** نحو ضرب اللص تاديبا كذا مثله الشارح وغيره وفيه نظر لان الفاعل المحذوف

حقيقي ومشاركة المصدر المعلل فيه مشاركة تحقيقية لا تقديرية والصواب
التمثيل بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا بمعنى يجعلكم ترون
وينصبه اى المفعول له **مفهم حدث** المعلل الذى تقدم ذكره فاللام
للعهد الذكرى والمعهود هو قوله فيما تقدم حدث **نصب المفعول به**
وعلى هذا ففى عده بابا مستقلا نظر لانه نوع من انواع المفعول به نحو
واختار موسى قومه **المصاحب فى الاصل حرف الجر** وهو مذهب
س والفارسى قال ابن عصفور وهو الصحيح لانه جواب لم فعلت فكان
القياس ان تقول فعلته لكذا ولكنك اسقطت اللام ونصبت الاسم
بالمصدر المعنوى لان قولك ضربته تاديبا قد دخله معنى ادبته
بضربى تاديبا فانتصب لذلك والفعل قد يعدى تعديه فعل بمعناه
ولذلك اذا فقدت المصدرية واتحاد العامل والزمان لم يجز النصب
لفقد الشبه اذ المصدر لا يكون الا كذلك قلت ومما يؤيد صحة كونه
منصوبا على الوجه المذكور صحة التصريح بالجار معه كما سياتى **او نصب
نوع المصدر خلافا لبعضهم** قال بعض المتاخرين ذهب الى انه
مفعول مطلق لبيان النوع على حذف المضاف فمعنى قعدت عن الحرب
جبنا قعدت عنها قعود جبن ومعنى ضربته تاديبا ضربته ضرب تاديب
وهذا المذهب ينسب الى الزجاج قال المص فى الشرح وليس ذلك بصحيح
بل مذهبه مذهب س وكان فى نسخة التسهيل القديمة وشرحه القديم
نسبة ذلك الى الزجاج كما فعله ابن الحاجب وغيره ثم رجع عنه الى ما
فى هذه النسخة التى شرحناها ورد هذا المذهب بانه لو كان مصدرا
نوعيا لامتنع دخول اللام عليه كما امتنع دخولها فى رجع القهقرى
وقعد القرفصا لكن دخول اللام جائز باجماع فثبت بطلان هذا
المذهب قلت ونقل ابن عصفور عن الزجاج انه انتصب بفعل من لفظه
واجب الاضمار والتقدير فى جئت اكراما لك اكرمتك اكراما نص
على ذلك الزجاج فى كتاب المعانى له قال الشارح ولم يترجم الكوفيون
لهذا الباب لانه عندهم ينتصب انتصاب المصادر وليس على
اسقاط الحرف **فان تغاير الوقت والفاعل** وكان الاولى ان
يقول الوقتان او الفاعلان **او عدمت المصدرية جر باللام**
اما تغاير الوقتين فكقول امرئ القيس **شعر**

فجئت

• فجئت وقد نضت لنوم ثيابها • لدى الستر الا لبسة المتفضل •
اذ خلع الثياب وقع والنوم متوقع لم يوجد بعد واما تغاير الفاعلين فكقوله
شعر وانى لتعرونى لذكراك هزة • كما انتفض العصفور بلله القطر •
اذ فاعل تعرو قوله هزة وفاعل الذكرى هو المتكلم واما عدم المصدر فكقوله
تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا **وجر المستوفى للشروط
النصب مقرونا بال اكثر من نصبه** مثل قولك جئتك للاكرام فجره اكثر من نصبه
وجاء فيه منصوبا مع اقترانه بال قول الشاعر **شعر**
• لا اقعد الجبن عن الهيجاء • ولو توالت زمر الاعداء •
والمجرد من ال **بالعكس** اى نصبه اكثر من جره ومنع الجزولى الجر مع التنكير
فلا يجوز قمت لاعظام كذا قال الشلوبين ولا اعرف له فى ذلك سلفا
قلت ويؤيد جوازه قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء
هنا للسببية كاللام **ويستوى الامران** النصب والجر **فى المضاف** قال تعالى
لايلاف قريش وقال تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله ولا ولى
ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل **ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل**
استدلالا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فالارادة من الله والخوف
والطمع من المخلوقين واجيب بان خوفا وطمعا مصدران فى موضع الحال من المفعول
اى خائفين وطامعين او من الفاعل على ان يكونا بمعنى الاخافة والاطماع وهما
مصدران محذوفا الزوائد وعليه فلا تغاير بالنسبة الى الفاعل واستدلوا
ايضا بابيات والكل مؤول فلا نطول بذكره •

باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه

باب المفعول فيه

وتسميته بالظرف من اصطلاح البصريين واما الكوفيون فمن تسميته
بالظرف ولا مشاحة فى الاصطلاح **وهو ما ضمن من اسم وقت او مكان
معنى فى باطراد لواقع فيه مذكور او مقدر ناصب له** قال المص فى الشرح يتناول
قولى معنى فى الحال والظرف نحو مطرنا السهل والجبل فاخرجت الحال
بقولى من اسم وقت او مكان واخرجت الاخير بقولى باطراد فلا يقال
اخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول وعلم بهذا ان
ما بعد دخلت ليس بظرف لانه لا يقال مكثت الدار ولانه لا يقع خبرا
لا يقال زيد الدار ووهم الشلوبين فى نسبته لس انه ظرف
مع انه مصرح بخلاف ذلك قاله وبينت بقولى لواقع فيه ناصب

له مذكورا او مقدرا ان الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيه وانه
نوعان مذكور ومقدر قلت قوله ان الحال على معنى في خلاف ما وقع لم في
الحال الا انها متضمنة ما فيه معنى في لا انها في نفسها في معنى في وهذا
هو الصواب وقوله من اسم وقت او مكان بقي عليه او ما في معناهما
ليدخل فيه جئت حيث قدوم الحاج وسرت عليه طويلا وصمت ثلاثين
يوما واعتكفت كل الليل او بعضه وقوله ان ما بعد دخلت ليس بظرف
هو ماش على احد الاقوال التي في المسئلة وهي ثلاثة احدها المكان المختص
منصوب بدخل على الظرف تشبيها للمكان المختص بغير المختص قيل وهو
مذهب س والمحققين قال ابن الحاجب وهو الاصح الثاني انها متعدية
في الاصل بحرف الجر وهو في الا انه حذف حرف الجر اتساعا فانتصب على
المفعول به وهو مذهب الفارسي ومن وافقه واختاره المص الثالث
انه مفعول به صريحا على اسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه تارة
وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه تقتضي انهما اصلان وهو مذهب
الاخفش ومن وافقه وقوله الواقع فيه متعلق بضمن وقوله مذكور نحو
مثل جلست يوم الجمعة امامك والناصب لهما الفعل الواقع فيهما وهو
مذكور وقوله او مقدر نحو الرحيل يوم الجمعة اي مستقر يوم الجمعة وزيد
امامك اي مستقر امامك وهو مقدر كما رايت **ومبهم الزمان** وهو
ما دل على قدر من الزمان غير محصور كوقت وحين وزمان وساعة
ومختصه وهو خلاف الاول فيشمل المحدود وغيره كالمحرم وساير
اسماء الشهور والصيف والشتا واسماء الايام كالسبت والاحد وما
اختص من الازمنة بصفة او اضافة او دخول ال عليه **لذلك**
اي لكونه مفعولا فيه منصوبا بمذكور او مقدر **صالح** وهو خبر مبهم
الزمان او مختصه وحذف الخبر من الاخر للقرينة ولذلك متعلق بصالح
فان جاز ان يخبر عنه بان يكون فاعلا او مبتدا نحو جا يوم الجمعة
وليوم عرفة مبارك **او يجر بغير من** نحو ليجمعنكم الى يوم القيمة وعلى
يمينه اسودة وعلى يساره اسودة **فمتصرف** اي يحكم ح بتصرفه
فلك ح ان تدخل عليه عوامل الرفع والنصب والجر ولا تريد مجرد التسمية
فعلى هذا اذا قيل متى القتال كان متى مبتدا والقتال خبرا وجعل بعضهم
من ذلك مثال س وهو متى سير عليه وقال ان متى مبتدا خبره الجملة

قلت

قلت وهذا لا يظهر فيه ان ضمير عليه راجع الى متى بل هو راجع الى الجمل
او غيره نحو ذلك مما تقدم ذكره وعلى هذا فاذا قدرت متى مبتدا فالعايد
محذوف اي متى سرت فيه عليه ولا دليل على ذلك بل الظاهر ان متى في
موضع نصب على انها ظرف وهو الاكثر في هذه الكلمة **والا** يجز ان يخبر
عنه او يجر بغير من **فغير متصرف** ولم يلتفتوا في الحكم بعدم تصرفه الى كونه
غير مجرور بمن لان من كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي
يتصرف كعند واخواتها **وكلاهما** اي المتصرف وغير المتصرف بالتا **منصرف**
اسم فاعل من انصرف اي يدخله التنوين او ما عاقبه من ال او الاضافة
وغير منصرف فالاقسام اربعة متصرف منصرف ويقابله غير منصرف
ومتصرف بالتا ومتصرف بالتا غير منصرف ويقابله منصرف بالنون غير
متصرف **فالمتصرف المنصرف كحين ووقت** وساعة وشهر وعام ودهر
ويوم وليلة ويومئذ نحو سير عليه ح ويومئذ بالرفع فيهما حكاه س **والذي لا يتصرف
ولا ينصرف ما عين من سحر مجرد** قال ابو حيان وتعيينه ان يراد من يوم
بعينه سواء ذكرت ذلك اليوم معه كجئتك يوم الجمعة سحر او لم تذكره كجئتك
سحر وانت تريد ذلك من يوم بعينه وسوا عرفت اليوم او نكرته نحو جئتك
يوما سحر ثم نقل بعد ذلك بقليل عن ابن الطراوة انه قال لا يقع سحر الا
على سحر يومك لا تقول خرجت سحر الا وانت تريد به سحر يومك الذي انت فيه
ولا تريد به سحر امسك حتى تعينه فتقول خرجت يوم الجمعة سحر ولم يخالفه
ولا اورده على انه مخالف لما قدمه واجازة ابي حيان ذلك في جئتك سحر يوم
الجمعة سحر يقتضي ان يكون تعريفه تعريفا محدودا وتعريفا غير محدود فيكون
شخصيا وجنسيا فان قلت اقتصر المص في هذا القسم على لفظ سحر وثم الفاظ اخر
تشاركه في عدم التصرف وعدم الانصراف وهي عشية في لغة وعتمة وضحوة نقلها
نقل عن ابن الشجري عن الخليل قلت بناها هنا على الفصيح وهو ان الاعتبار
محصور في سحر وحده واما الالفاظ الثلاثة المؤنثة عشية وعتمة وضحوة
فشاذة كما تقف عليه قريبا ان شا الله تعالى **والذي يتصرف ولا ينصرف
كغدوة وبكرة علما** قال المص في شرحه قصد به التعيين او لم يقصد لان
علميتها جنسية فيستعملون استعمال اسامة فكما يقال عند قصد التعميم اسامة
شر السباع وعند التعيين هذا اسامة فاحذره تقول غدوة وقت نشاط و
لا سير من الليلة الى غدوة وبكرة في ذلك كغدوة وقد يخلوان من العلمية فتنصرفان

ويتصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا هذا كلامه فان قلت وقع
في امالي ابن الشجري ان الخليل حكى في غدوة وبكرة الصرف فروى جئتك اليوم
غدوة وجئتني امس بكرة وهذا مع التعيين اذ المراد غدوة يوم معين وبكرة
يوم معين وهو مما يقدح في امتناع صرفهما عند قصد التعيين قلت ليس كذلك
لانه انما جعلهما غير منصرفين حالة العلمية وما حكاه الخليل انما يقتضي الصرف
مع التعيين وهو اعم من العلمية فلا يلزم من استعمالها في غير معين ان
يكونا علمين لجواز ان يشار بهما الى معين مع بقائهما على كونهما من اسماء الاجناس
النكرات بحسب الوضع كما في قولك رايت رجلا وانت تريد شخصا معينا فتحمل
على ما اردته من المعين ولا يكون علما وان تتصور العلمية فيهما مع صرفهما
واشتمالها على سبب آخر يؤثر مع العلمية منع الصرف وهو التانيث بالتاء
فان قلت قول المص كغدوة وبكرة يشعر بان ثم غيرهما فما هو قلت شعبان
ورمضان من هذا القبيل وقد ذهل الشارح عن ذلك فقال الاحسن اسقاط
الكاف اذ لا نظير لهما والذي ينصرف قد يخلو من التنوين او مما قبله
ولا ينصرف بل يلزم النصب على الظرفية بعيدات بين وبعيدات
جمع بعد مصغرا وبين بمعنى فراق تقول لقيته بعيدات بين اي اوقاتا
متفرقة قريبا بعضها من بعض فدل التصغير على القرب والجمع على المرات
قال الجوهري بعيدات بين اي بعيدات فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك
عن اتيان صاحبه الزمان ثم ياتيه ثم يمسك نحو ذلك ثم ياتيه فان
قلت ان كان المراد بالتمثيل لفظ بين من بعيدات بين فهو متصرف لكن ليس
ظرفا البتة اما معنى فلانه بمعنى الفراق مصدر بان يبين وليس اسما لشيء
بعينه شيئا من زمان او مكان واما لفظا فلانه مضاف اليه لا ظرف وعلى
هذا فلم يجتمع له الوصفان وان كان المراد انما هو بعيدات فهو ظرف
ولكن كيف سماه منصرفا مع انه لا تنوين فيه قلت فيه ما يعاقب
التنوين وهو الاضافة لا تقتضيه الاشارة اليه بحد غير المنصرف
لا يصدق عليه فهو منصرف وقد يقدح في هذا بانه انما يصح اذا ثبت
انه لا واسطة بين المنصرف وغير المنصرف وفيه كلام سياتي ان شا
الله تعالى وما عين من ضحى وعتمة وعشاء وعشية تقول لقيته يوم الخميس ضحى
وليلة الجمعة عتمة وعشاء وعشية بالصرف في الجميع لانها نكرات وكونه اريد
بها ازمنة معينة لا يقدح في تنكيرها لما سبق ويدل على تنكيرها صحة وصفها

بالنكرة

بالنكرة نحو لقيته يوم الخميس عتمة مباركة ونحو ذلك وكلها يلزم الظرفية فلا يقال
سير عليه يوم الخميس ضحوة بالرفع نص عليه س وربما منع الصرف والتصرف
ظاهر كلام الشارح ان الضمير المستتر في منعت على عشية وفي البسيط سمع في ضحوة وعشية
منع الصرف وفي الصحاح ان ضحى اذا اريد من يوم بعينه لم ينون وفي امالي ابن الشجري
وحكى الخليل في ضحوة وعتمة ترك الصرف فروى جئتك يوم الجمعة ضحوة وليلة
الاربعاء عتمة بغير تنوين ولا يجوز الصرف والحق بالممنوع التصرف بنصب التصرف
على المفعولية وخفضه على الاضافة ما لم يضف من مركب الاحيان فخرج مركب
المكان نحو سهلت الهمزة بين بين ولا ينبغي ان يخرج لان الحكم واحد فيهما ويجاب بان
الكلام في الزمان وانما جاء بالاضافة الى الاحيان لهذا الاحتراز ويعترض بان
فيه ابهاما فلو اطلق لكان خيرا وقد ذكر بين بين بعد هذا في اسماء المكان التي لا
تتصرف كصباح مسا ويوم يوم بالبناء على الفتح للتركيب لتضمنه معنى الحرف
كخمسة عشر قال الشارح واشار بقوله ما لم يضف الى انه اذا اضيف صدره
الى عجزه تصرف فجاز ان يستعمل ظرفا وغير ظرف فيجوز سير عليه
صباح مساء بالرفع كقوله شعر

ولولا يوم يوم ما اردنا • جزاك والقروض لها جزاء •

قلت الاضافة والتركيب لا يجتمعان فاذا ذكر التركيب لم يحتج الى اشتراط
الاضافة ثم قال الشارح واشار بقوله من مركب الى انه اذا عطف احدهما على الآخر
جاز استعمالها ظرفا وغير ظرف وحق ذلك حال التركيب والعطف بالواو في الاضافة
واحد وهو انه ياتي كل صباح وكل مساء وكل يوم وزعم الحريري في درة الغواص انهم
لا يفرقون بين الاضافة والتركيب فيهمون في ذلك وان الفرق هو ان المراد مع
الاضافة انه ياتي مع الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد
بالغلام دون زيد وقال ابن بري رادا عليه هذا الفرق ليس مذهب احد من النحويين
البصريين قال السيرافي يقال سير عليه صباح مساء وصباح مساء وصباحا
ومساء ومعناهما واحد قال وليس سير عليه صباح مساء مثل ضربت غلام زيد
في ان السير لا يكون الا في الصباح لان الضرب لا يقع الا بالاول وهو الغلام دون
الثاني لانك لم ترد ان السير وقع فيهما لم يكن للثاني فائدة وهذا نص واضح
وقال س وتقول انه ليسار عليه صباح مساء ومعناه صباحا ومساء وهذا نص واضح
في انه لا فرق في المعنى بين ان يكون صباح مضافا الى مسا او مركبا معه والحق
غير خثعم بمنعه من الصرف على ارادة القبيلة وصرفه على ارادة الحي

وخثعم ابو قبيلة من اليمن يقال له خثعم بن انمار وقيل هم من معد **ذا وذات**
مضافين الى زمان بالممنوع التصرف فينصبونهما على الظرفية ملتزمين فيهما
عدم التصرف تقول لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة
اى لقيته وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة
اى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم فذا من الاسماء
الستة وهو صفة موصوف محذوف وذات تانيثه واختصاص ذا
ببعض كلمات الظروف وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع هذا الذى
جمهور العرب عليه واما خثعم فان من حكى عنهم انهم يحكمون لذا وذات
المضافين الى زمان بالتصرف فيخرجونهما عن الظرفية فيقولون سير عليه ذو
يوم وذات يوم بالرفع قال شاعرهم • عزمت على اقامة ذى صباح •
لامر ما يسود من يسود • وانما حكم غيرهم لهما بمنع الصرف من جهة
ان صفات الاحيان يقبح تصرفها لما سياتى ولان الاضافة فيهما من قبيل
اضافة المسمى الى الاسم وهى قليلة فى كلامهم فلم يتصرفوا فيهما لذلك **واستقبح**
الجميع من العرب **التصرف فى صفة حين عرض قيامها مقامه**
فاذا قلت سير عليه طويلا او قديما او حديثا فكل من هذه الالفاظ المنصوبة
صفة حين اذ المعنى سير عليه حينا طويلا او قديما او حديثا فحذف
الموصوف الذى هو حينا واقامت هذه الصفة مقامه على جهة العروض اذ
هذه الصفة تستعمل مع موصوفها كثيرا وانما عرض فى هذا التركيب قيامها
مقامه ولا يخفى ان هذه الصفة وهى طويلا او قديما او حديثا لم توصف
بشئ فهذا المثال منطبق على مسئلة المتن واحترز بقوله عرض عن ان لا
يكون قيامها مقام الموصوف عارضا بل كانت فى الاصل صفة ثم استعملت
ظرفا لما استعمل الابطح والاجرع استعمال الاسماء نحو قريب وملى فانه يحسن
تصرفهما نحو سير عليه قريب وملى والملى القطعة من الدهر وهو من الملوان
الليل والنهار وانما قيل لهما ملوان لانهما مملوان بالحوادث فملى من النهار
كقولك قطعة من النهار مملوة كذا قاله الصفار وانت خبير بان الملوين
واوى والمملو همزى واحترز بقوله ولم توصف عن نحو سير عليه طويل من
الدهر فيحسن التصرف ايضا وذلك لان كثرة جريان الصفة مجرى الاسما فى
الاول ووصفها لها فى الثانى يخرجانها الى شبه الاسما ويحكم بان باب
الثانى احسن من الاول فانه قال وقد يحسن سير عليه قريب لانك تقول

لقيته

لقيته منذ قريب وربما جرت الصفة فى كلامهم مجرى الاسم فان قلت سير عليه
طويل من الدهر كان احسن لان الموصوف فى الاصل هو الاسماء • **ومظروف**
ما يصلح جوابا لكم واقع فى جميعه تعميما او تقسيطا وكذا ما يصلح
جوابا لمتى ان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظ شهر ذكر
حكم ما يصلح جوابا لكم وما يصلح جوابا لمتى ولم يبين اولا ما يصلح جوابا
لكل منهما او يختص باحدهما ولا بد من ذكره لامتناع هذا الحكم عليه
فنقول اسم الزمان على اربعة اقسام مختص معدود كرمضان والمحرم
والصيف والشتا فيقع جوابا لكم ومتى ولا معدود ولا مختص فلا
يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا
لكم فقط نحو يومان وثلاثة ايام واسبوع وشهر وحول و
مختص غير معدود فيقع جوابا لمتى دون كم نحو يوم الخميس وشهر
المضاف الى احد اسماء الشهور كقولك شهر رمضان وشهر ربيع الاول
فاما الذى يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة
او نكرة فان الحدث الذى تضمنه ناصبه وهو المراد بالمظروف
يكون واقعا فى جميعه مستمرا فان لم يكن ذلك الحدث لا يختص ببعض
اجزاء ذلك الزمان دون بعض فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا
وجب ان يعم السير فى جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة
والتجوز وكذا اذا قلت فى جوابه المحرم فان كان حدث الناصب
مما يختص ببعض الزمان دون بعض استغرق جميع ذلك البعض
كما اذا قلت شهرا فى جواب كم صمت او كم سريت فالاول يعم جميع ايامه
دون لياليه والثانى يعم جميع لياليه دون ايامه وهذا هو
المراد بقوله تقسيطا واما الذى يصلح جوابا لمتى وهو ما كان مختصا
سواء كان معدودا او لا فقال المص ان حكمه فى كون المظروف واقعا
فى جميعه تعميما او تقسيطا حكم القسم المتقدم بشرط ان يكون اسم
شهر غير مضاف اليه لفظ شهر اذا قيل متى سرت فقلت رمضان
فيجب ان يكون السير واقعا فيه على جهة التعميم لاجزائه كلها
ليلا ونهارا واذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
الصوم فى جميعه على جهة التقسيط فيكون واقعا فى ايامه دون
لياليه اذ الليل غير قابل للصوم ومفهوم هذا الشرط الذى ذكره

المص يخرج نحو اليوم ويوم الخميس في جواب متى سرت مثلا وهو صحيح من حيث
ان هذا الايجاب به كم ويخرج ايضا نحو الشتا والصيف وليس بصحيح فان
هذا مما يصلح ان يكون جوابا لمتى وليس اسم شهر فلا يكون العمل واقعا في
جميعه فيتدافع المنطوق والمفهوم بالنسبة اليه فكان الصواب ان يقتصر
على قوله ومظروف ما يصلح جوابا لكم واقع في جميعه وكذا مظروف الابد
الى اخره ويسقط ما بينهما او يقول وكذا ما يصلح جوابا لها ولمتى الا اذا كان اسم
شهر غير مضاف اليه شهر لئلا يتوهم ان اسم الشهر المذكور لا يكون جوابا
لكم ولئلا يقتضي ان الحكم خاص باسم الشهر المذكور فيخرج منه الشتا و
الصيف وتخليص العبارة وكذا ما يصلح لكم ولمتى جميعا الا اسم شهر غير مضاف
اليه شهر وهذا يشمله في الا بهاما بين جميعا ويقتضي كلام المص ان اسم الشهر
اذا اضيف اليه لفظ شهر لم يتعين كون العمل واقعا في جميعه بل يجوز
ان يقع في بعضه كسرت شهر رمضان وهذا مذهب س والجمهور وقال
الصفار ذكر س ان من المعروف اسماء الشهور كالمحرم وصفر وان كلا منهما
صار اسما للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيكون
جواب كم وسرت شهر المحرم معناه وقت المحرم وخرج الشهر عن ان
يكون اسما للثلاثين يوما لاضافته للثلاثين فانما يكون على موضعه
الاصلي وهو الوقت فشهر المحرم بمنزلة وقت المحرم وهذا مختص بمصلح
جوابا لمتى وهنا فرق بين المحرم وشهر المحرم يكون الواحد معدا والاخر
غير معد فان قيل متى سرت فقلت شهرا لم يجز لانه غير مختص و
يصلح في جواب كم لانه عدد اذ الشهر اذا اطلق ولم يقيد بشيء كان اسما
لثلاثين يوما ولم يخالف في ذلك الا الزجاج فزعم ان المحرم كشهر المحرم
فيكون العمل فيه وفي بعضه وتاول كلام س تاويلا بعيدا وهو نصوص
س ولو قلت شهر رمضان صار بمنزلة يوم الجمعة وصار جواب
متى فهذه تفرقة بينة والقياس يقتضيها لان الشهر حين اضيف
خرج عن كونه اسما لثلاثين يوما لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال
الشارح ويقتضي كلام المص جواز اضافة شهر الى جميع اسماء الشهور وهو
قول اكثر النحويين وقيل يختص ذلك بما في اوله راء وهو ربيع الاول وربيع
الاخر ورمضان ولم تستعمله العرب مع غير ذلك وقد يستعمل مع ذي القعدة
هذا كلامه قلت صدر كلامه يقتضي جواز اضافة شهر الى رجب واخر

كلامه

221

وآخر كلامه يدل نصه **وكذا مظروف الابد والليل والنهار مقرونة**
بالالف واللام الاستغراقية فلا يقع الفعل الا في جميع ذلك لان وضعه
لعموم الازمنة واستغراقها الا ان يتجوز بها عن الكثير فيخرجها عن
موضوعها بذلك ولا يقع في جميعها لعدم ارادة حقيقة معناها قال س
ومما لا يكون العمل فيه الا متصلا قولك سير عليه الليل والنهار والدهر
والابد لا تقول لقيته الدهر والابد وانت تريد يوما منه انتهى وانما لم يذكر المص
مثل قولنا كل الازمنة وجميع الاحيان ونحوهما لان الحكم فيها واضح فلم يحتج
الى ذكرها بل اقتصر على ما قد يخفى فان قلت اليس ابدا كذلك مع تجرده
من الالف واللام قلت لا لان ابدا الاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق
جميع الازمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من ازمنة عمره القابلة للصوم
الى حين وفاته ولا تقول صام ابدا وتقول لا صوم ابدا **وقد يقصد التكثير**
مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل فتقول سرت المحرم وانت لا
تريد التعميم وانما قصدت المبالغة وهذا كما تقول اتاني اهل الدنيا مجازا وكذا
تقول سير عليه الدهر والابد والليل والنهار وان لم يعم الفعل جميع الازمنة لكن
على ما ذكرناه من طريق المبالغة وهذا كما تقول اتاني اهل الدنيا لما جاءك ناس
فتنزل الجائين منزلة جميع اهل الدنيا **وما سوى ما ذكر من جواب متى**
والذي ذكر من جوابها هو اعلام الشهور المتكلم بضعفها لم يضف اليها لفظ شهر
والابد والليل والنهار فان يقع شيء من سوى هذه الالفاظ المذكورة
مما يصلح ان يكون جوابا لمتى **فجايز فيه التعميم والتبعيض** كاليوم
واسماء ايام الاسبوع ونحو ذلك **ان صلح المظروف لهما** فيعمل في
ذلك بحسب ما يقتضيه المقام فنحو صمت يوم الخميس للتعميم ونحو مات
يوم الجمعة للتبعيض ونحو سرت يوم الاحد محتمل للامرين وجعل ابن خروف
اعلام الايام كاعلام الشهور فسرت الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم وسرت
يوم الجمعة كسرت شهر المحرم وقد نبهناك على ان الصيف والشتاء يرد ان على
المص فيما تقدم وهما يردان عليه هنا فتامله ثم اعلم ان مذهب البصريين انما كان العمل
في جميعه ينتصب على الظرفية وذهب الكوفيون الى انه مشبه بالمفعول به لان
الظرف ما انتصب على تقدير في فاذا اعم الفعل تعذر عندهم تقدير في لاقتضائها
التبعيض فلا يقال في صمت يوم الخميس صمت فيه ولا في سرت ثلاثة ايام
اذا استغرقها السير سرت فيها **فصل** في الكلام على جملة من الظروف

المبنية مع انتفاء التركيب عنها **وفي الظروف ظروف مبنية لا**
لتركيب فمنها اذ واسميتها للاخبار بها مع مباشرتها للفعل في نحو جئتك
لك اذا جاء زيد وابدالها من الاسم الصريح نحو رايتك امس اذ جئت
والاضافة اليها بلا تاويل نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وتنوينها في غير نحو يومئذ وبنيت للتشبيهين الوضعي والمعنوي
اما الوضعي فلكونها على حرفين بطريق الاصالة واما المعنوي فلافتقارها
الى ما بعدها من الجمل وهي موضوعة **للوقت الماضي لازمة الظرفية**
فلا تخرج عنها بان تكون فاعلا ومبتدا وانما تستعمل ظرفا نحو فقد نصره الله اذ
اخرجه الذين كفروا **الا ان يضاف اليها زمان** صالح الاستغناء عنه نحو
يومئذ وحينئذ او غير صالح للاستغناء عنه نحو بعد اذ هديتنا فان قلت
الاضافة في الاول وهو يومئذ ما هي فان اليوم مضاف الى اذ وكلاهما اسم زمان
واي معنى لقولك يوم وقت كذا قلت لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر
اراك اي يوم هو وقت كذا وسياتي فيه كلام ان شاء الله تعالى في باب الاضافة
او تقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وهو كثير في التنزيل واذ
قلنا للملائكة اسجدوا واذ فرقنا بكم البحر ويعبرون فيه اذكر ولا يكون مفعولا فيه
لان المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه فيتعين ان يكون مفعولا به وهذا
لازم لجمهور المعربين فليس هذا الحكم مما استاثر به المص كما توهمه بعضهم وقد
تقع بدلا من المفعول به نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل
اشتمال من مريم على حد البدل في يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه والجمهور
على ان اذ لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها وانها في نحو المواضع التي استدل بها هؤلاء
ظرف لمحذوف اي اذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم واذكروا قصة ادم اذ قلنا
للملائكة اسجدوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ فرقنا بكم البحر واذكر قصة مريم
ويوضح هذا التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع
للزمخشري كلام يقتضي جواز وقوع اذ مبتدا وهو غريب فقال في قراءة
بعضهم لمن من الله على المومنين اذ بعث انه يجوز ان يكون التقدير منه
اذ بعث وتكون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير
اذا كان قايما اي لمن من الله على المومنين وقت بعثه واعترضه ابن
هشام في مغنيه وتكلمنا عليه في الحاشية التي كتبناها عليه **ويلزمها**
اي تلزم اذ **الاضافة الى جملة** اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية

فعلها ماض لفظا او معنى او لفظا نحو واذ قال ربك للملائكة واذ يرفع ابراهيم القواعد
من البيت وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا
فان قلت قد اضيفت الى المفرد في قوله • هل ترجعن ليال قد مضين لنا •
• والعيش منقلب اذ ذاك افنانا • قلت انما هي مضافة الى جملة اسمية حذف ثاني
جزئيها والتقدير اذ ذاك كذلك **فان حذفت** الجملة المضاف اليها **حذفت وعوض**
عنها تنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المومنون
فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون **لا للجر خلافا للاخفش** فانه
زعم ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اسم
الزمان مضاف اليها ورد بان بناها لوضعها على حرفين وبان الافتقار في
المعنى باق كالموصول تحذف صلته لدليل قال • نحن الالى فاجمع جموعك •
• ثم وجههم الينا • اي نحن الالى عرفوا بالنجدة والشهامة وبان العوض ينزل
منزلة المعوض منه وكان المضاف اليه مذكورا وبقوله • نهيتك عن طلابك ام عمرو •
• بعافية وانت اذ صحيح • فاجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف
وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي ثواب الاخرة ورد بان حذف
المضاف وابقاء الجر في نحو ذلك قليل جدا وهذا من الداير في كلامهم ثم مما
يقطع به على بطلان قوله انهم يقولون يومئذ بفتح الذال منونا للتخفيف
كما حكاه الشمني العرب ولو كان مجرورا بالاضافة لم يجز فتحه **ويقبح ان**
يليها اسم بعده فعل ماض نحو جئتك اذ زيد قام لان الخبر يطلب
الاسم او مضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا
فلذلك حسن اذ زيد قايم واذ زيد يقوم كما حسن زيد قايم وزيد يقوم
بدون اذ ولم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان
الغرض هنا بيان معنى الفعل وهو هنا مستفاد من اذ وفي شرح المفصل
لابن الحاجب انما قبح اذ زيد قام لانه ان اريد به الاسمية فليقل اذ
زيد قايم اذ هو الاصل في الخبر او الفعلية فليقل اذ قام زيد فان قيل زيد
الاسمية والتنبيه على المعنى قلنا المعنى مستفاد من اذ فان قيل
يلزم مثله في اذا زيد يقوم فيكون مستقبحا ولا قايل به قلنا يقوم
مضارع لا خبر فليس اصله الافراد وانما الجملة فعليه لا اسميه فان قيل
يلزم من جواز اضافتها الى الجملة الاسمية ان يستقبح ذلك قلنا يقوم

على هذا لم يقصد به المستقبل بل الحال المحكية فصار مجيئه لمعنى يقصد ولا يستفاد من اذا ولهذا حسن اذ زيد يقوم لان الفعل يفيد لمعنى لا يفيده اذا لكن استشكله الرضى بان مثل اذا يقوم زيد فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالى وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت فى كلامهم لا ثبت حكاية الحال الماضية **ويجئ** اذ ايضا **للتعليل** وفى بعض النسخ حرف للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم فى العذاب مشتركون اى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب لاجل ظلمكم فى الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة كما وقع فى النسخة التى اشرنا اليها انفا او ظرف كما هو ظاهر النسخة الاخرى قولان لكن المحكى عن القايلين بظرفيتها ان التعليل مستفاد من قوة الكلام لا من لفظ اذ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب كذا قال غير واحد قلت يلزم على الثانى كون اذ للتعليل فى نحو قولنا ساضرب زيدا اذا اساء ولا قايل به ومثل الملم للتعليل بالاية المتقدمة وبايتين اخريين وهما قوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف وقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وجوز الرضى فى هاتين الايتين ان يكون مما اضمر فيه اى ولما اذ اعتزلتموهم ولما اذ لم يهتدوا به ولعتذر عن اعمال المستقبل الذى هو سيقولون وأووا فى اذ التى هى للوقت الماضى وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الماضى محالا بان الغرض المعنوى هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة لها لقصد المبالغة **والمفاجاة** عطف على التعليل اى ويجئ اذ ايضا للمفاجاة نص على ذلك س وهى الواقعة بعد بينا وبينما كقوله ٭ استقدر الله خيرا وارضين به ٭ فبينما العسر اذ دارت مياسير ٭ وهل هى ظرف مكان او ظرف زمان او حرف مفاجاة او حرف زايد اقوال فاذا قلت بينا او بينما انا قايم اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل فى بينا وبينما ويكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجاة او ظرف لا يمكن ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن اذا قلنا بانها حرف للمفاجاة فالعامل فى بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل فى المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال

الشلوبين

223

الشلوبين اذ مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا ولا بينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما اى حين انا قايم حين اقبل عمرو وافقت اقبال عمرو ويقع فى بعض النسخ بعد قوله المفاجاة وليست ح ظرف مكان ولا زايدة وهذا يرهم انه انما قيل بزيادتها عند كونها للمفاجاة وليس كذلك بل قال ابو عبيدة وابن قتيبة تكون زايدة مطلقا وجعلا من ذلك مثل واذ قال ربك للملايكة واذ وعدنا موسى وليس بشئ وقد يقتضى الكلام فى نحو مثل ذلك **وتركها** اى ترك اذ **بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها** كقوله ٭ فبيناه يشرى رحله قال قايل ٭ لمن جمل رخو الملاط نجيب ٭ وكقول الاخر ٭ فبينما نحن بالبلد حث قبالقاع سراعا والعيس تهوى هويا ٭ خطرت خطرة على القلب من ذكراك وهنا فما استطعت مضيا ٭ وانما كان ترك اذ بعدهما اقيس لاستقلال الكلام بدونها واستغنائه عنها ولعدم احتياج الى تكلف العامل كما قدمناه **وكلاهما عرف** يعنى ذكرها وتركها وقد تقدمت الامثله واشار بذلك الى الرد على من زعم من اهل اللغة ان اذ لا تذكر بعدهما وكان الاصمعى لا يمنع ذكر اذ ولا اذا بعدهما ولكن يستفصح تركهما لكثرة مجئ الفعل الذى يدخلان عليه وهو الذى يسميه بعضهم بجواب بينا وبينما عاريا من اذ واذا والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح وقد ورد ذكرهما معا فى الكلام الفصيح فلا وجه للعدول عنه **ويلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية** قال الش والاصل بين ان يكون ظرف مكان فلما الحقتها ما والالف صارت للزمان بمعنى اذ قلت التحقيق ان اصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى فعلت بين خروجك ودخولك فعلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل فى الزمان والمكان وهو اذ ذاك لازم الى الاضافة الى المفرد فلما قصدوا اضافته الى الجملة ولا اضافة الى الجملة كالا اضافة زادوا عليها ما الكافة لانها التى تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كالساكن وقف عليه والالف قد يوتى به للوقف كما فى انا والظنونا وتعين ان لا يكون

الا للزمان لما تقرر انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وبين فى الحقيقه مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف زمان للمضاف و التقدير بين اوقات زيد قايم اى بين اوقات قيام زيد كذا قرره الرضى و

الا ضافه الى جملة اسمية كما سبق وفعليه كقوله ؞ فبينا نسوس الناس والامر امرنا ؞ اذا نحن فيهم سوقة تتنصف ؞ وزعم بعض النحاة انه لا يضاف بينا وبينما الا الى الجملة اسمية والبيت يرد عليه و جعل نسوس خبر مبتدا اى فبينا نحن نسوس ارتكاب للحذف من غير ضرورة فلا يصار اليه وكلام المص نص فى ان الجملة الواقعة بعد بينا وبينما مضاف اليها فمقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وهو احد الاقوال فى المسئلة ومنهم من ذهب الى انهما مضافان الى زمان محذوف مضاف الى الجملة وهو مذهب الفارسى وابن جنى وهو ما كنا اسلفناه فى التحقيق المتقدم وما والالف انما هما كافتان لهما عن الاضافة الى المفرد المصرح به والجملة وان وقعت مضافا اليها بحسب الظاهر بينا وبينما فانهما فى الحقيقة مضافان الى الزمان المضاف الى الجملة ومنهم من ذهب الى ان ما كافة دون الالف والمختار عند المص انهما مضافان الى الجملة كما سبق

وقد تضاف بينا الى المفرد كقوله بينا معانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جرى سلفع فى رواية من روى معانقه بالجر ويروى بالرفع على الابتدا وخص المص بينا بالذكر بالنسبة الى الاضافة الى المفرد لانه محل السماع فلو يلحق بها بينما فى ذلك فهو الصحيح وقد اجازه بعضهم نحو بينما قيام زيد قام عمرو **ومنها** اى من الظروف المبنية لا للتركيب **اذا** ويدل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدالها من الاسم الصريح نحو اجيئك غدا اذا طلعت الشمس وبناؤها لشبهها بالحرف معنى من جهة تضمنها الحرف الشرط او لافتقارها الى ما بعدها وهى موضوعة **للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط** ولذلك يقترن جوابها بالفا فى نحو فاذا نقر فى الناقور فذلك يومئذ يوم عسير اذا جاء نصر الله والفتح ورايت الناس يدخلون فى دين الله افواجا فسبح واستغنى بقوله **غالبا** الى انها قد تخرج من معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية والاستقبالية كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطيه والجملة الاسميه جوابا لاقترنت

بالفا

بالفا وقول بعضهم انه على اضمار الفا مردود بان الفا لا تحذف الا فى الضرورة او نادر من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف على ما قاله ابن هشام وفيه نظر وقول بعضهم ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التى بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى كما فى قولك جئتك كما جئتنى فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم الانشائى لا يقبل التعليق لان الانشا ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقد مر تحقيقه **لكنها** اى لكن اذا اذا كانت متضمنه معنى الشرط تستعمل **لما تيقن كونه** نحو اذا طلعت الشمس جئتك **او رجح** نحو اذا قدم الحاج اكرمتك **بخلاف ان** فانها للمحتمل غير الراجح بل المساوى او المرجوح بل قد تستعمل فى المستحيل عقلا نحو ان جمعت بين الضدين فانت حر او عادة نحو ان صعدت السما فانت حر **فلذا** اى فلكونها لما تيقن وقوعه او رجح **لم تجزم** لانها خالفت بذلك ادوات الشرط فلم تجزم **الا فى شعر** كقوله ؞ واذا تصبك خصاصة فتجمل ؞ وقول الاخر ؞ اذا قصرت اسيافنا كان وصلها ؞ خطانا الى اعدائنا فنضارب ؞ **وربما وقعت موقع اذ واذ موقعها** وهو قول لبعض النحاة ذهب اليه المص واستدل على وقوع اذا موقع اذ بقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد وبقوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها واستدل على وقوع اذ موقع اذا بقوله تعالى اذ قال الله يا عيسى وهو بدل من يوم يجمع الله الرسل وهو مستقبل وبقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم والتاويل متطرق الى جميع ما استدل به قال ناظر الجيش يمكن ان يقال فى الاية الاولى وهى اية براة المراد حكاية حالهم حين ابتدوا فى الفعل فالمحل محل اذ دون اذا واما الاية الثانيه وهى اية الجمعة فالمراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شانهم ودينهم فالمعنى هولا بذاتهم اذا راوا تجارة او لهوا كان منهم ما ذكر ولو اتى باذ فى هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم هذا كلامه فان قلت اى امر يدل على ان المعنى مع اذا ان ذلك شانهم ودينهم قلت المراد هو ان اذا مع جملتيها قد يكون لاستمرار الزمان نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا انما نحن مصلحون اى هذه عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو واذا لقوا

الذين امنوا قالوا امنا قاله الرضي وهذا توجيه ما قاله ناظر الجيش لكن في كون ذلك هو المراد من اية الجمعة نظر واما الايتان الاخريان فيمكن ان يكون من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع **وتضاف** اذا دائما عند الجمهور **الى جملة مصدرة بفعل ظاهر** ماض كثيرا ومضارع دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذويب • والنفس راغبة اذا رغبتها • واذا ترد الى قليل تقنع • **او مقدر قبل اسم يليه فعل** نحو اذا السما انشقت اذا السما انفطرت قال المص في الشرح لا يجيز س غير ذلك **وقد تضمنا ابتداسه اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للاخفش** فيجيز في السما من الايتين المذكورتين ان تعرب فاعلا بفعل مقدر يفسره الظاهر والوجه الذي اوجبه س وان تعرب مبتدا والجملة الفعلية بعدها خبرا وهذا مذهب قال المص ويقوله اقول لان طلب اذا للفعل ليس كطلب ان بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل اولى مما لا عمل له كهمزة الاستفهام فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد اذا ولذلك يصح ان يقال اذا الرجل في المسجد فظن بر خيرا ومنه قول الشاعر • اذا باهلي تحته حنظلية • له ولد منها فذاك المذرع • تهذا لا دليل فيه على وقوع الجملة الابتدائية بعدها لجواز ان يكون التقدير اذا كان باهلي او يقال باهلي فاعل المحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بان فيه حذف المفسر والمفسر جميعا وقد يسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف **وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها** كقوله عليه الصلوة والسلام لعايشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت مني راضية واذا كنت علي غضبى كذا قال المص ويمكن ان يكون اذا فيه ظرفا لمحذوف وهو مفعول اعلم تقديره شانك ونحوه كما تعلقت اذ بالحديث كما في قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه **او مجرورة بحتى** نحو حتى اذا جاءها وهو في القران كثير فهي عند المص مجرورة بحتى خارجة عن الظرفية والجمهور على خلافه وهي عندهم في نحو ذلك حرف ابتدا داخل على الجملة باسرها ولا عمل له قال ابو حيان وكان بعض الاذكيا يستشكل مجي هذه الجملة الشرطية من اذا واخواتها بعد حتى وينكر في ذلك ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط قلت له الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالتقدير

المعنوي

المعنوي الاعرابي في اية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان تفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وعلى هذا فقس **او مبتدا** قال الرضي وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا يعني غير منصوب على الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو اي وقت قيام عمرو وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب وزعم ابو الفتح ابن جني في اذا وقعت الواقعة فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين وقت رج الارض ولا دليل في الاية على ما ذكره لجواز ان تكون اذا الثانية بدلا من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفخامة المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة **وترد اذا على المفاجاة حرفا** عند الاخفش والكوفيين واختاره المص ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واطنب المص في الاستدلال على حرفيتها ومن احسن ما استدل به ان اذا الفجائية قد وردت رابطة لجواب الشرط نحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لانها اسمية **او ظرف زمان خلافا للزجاج** والرياشي وهو ظاهر كلام س واختاره ابن خروف والشلوبين في احد قوليه فاذا قلت خرجت فاذا زيد كان التقدير فالزمان حضور زيد لان ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة كذا قال الش قلت ولو وقعنا على ظاهر هذا التركيب لم يكن التركيب مفيدا اذ محصله ان حضور زيد وقع في الزمان وهذا امر لا طائل تحته اذ من المعلوم ان حضوره لا يقع الا في زمان كغيره من الحوادث فيحتاج في تصحيح ذلك الى ان يقال المراد بالزمان زمان خروج المتكلم والتقدير فحضور زيد كاين في زمان خروجي وهذا مفيد قطعا لكن مقتضى هذا التقدير ان لا تكون اذا مضافة للجملة وهو خلاف المقرر من مذهب س والجمهور كما سبق ولهذا يبدل ان يقول لم لا يجوز ان يقدر فحضور زيد كاين في زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة **ولا ظرف مكان خلافا للمبرد** والفارسي وابي الفتح وعزي الى س قال المبرد اذا قلت

خرجت فاذا زيد فهو خبر عن زيد فكانك قلت فبحضرتي زيد
او في مكاني زيد قال ابن هشام واختار الزمخشري كونها ظرف
زمان وزعم ان عاملها مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله
تعالى ثم اذا دعاكم الايه التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك
الوقت ولا يعرف هذا لغيره قلت لم يقل الزمخشري فهذه الاية
عند الكلام عليها في سورة الروم شيئا من ذلك وانما قال فان قلت
ما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرط والثانيه للمفاجاة وهي
تنوب مناب الفا في جواب الشرط هذا نصه ثم على تقدير صحة ما
حكاه ابن هشام عنه لا يقتضي اعمال فعل المفاجاة في اذا الفجائية
بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما
في الجواب من فعل او شبهه واما اذا الفجائيه فعاملها الخبر وهو
تخرجون فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة عن معنى اذا المفاجاة
وهو معمول للخروج الذي قدره حيث قال فاجاتم الخروج في ذلك
الوقت فتامله **ولا يليها في المفاجاة الا جملة اسميه** قصدوا
بذلك ازالة التباسها بالشرطيه فان تلك خاصة بالافعال لافادتها
التعليق فخصت هذه بالاسما ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو وقال كثير من النحويين يجوز النصب وقال
الاخفش يجوز ان يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد وقد مضى ذلك
في باب الاشتغال **وقد تقع** اذا الفجائيه **بعد بينا** كقوله ٭
٭ فبينا نسوس الناس والامر امرنا ٭ اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ٭
وقد تقدم انشاده **وبينما** كقوله ٭ وبينما المرء في الاحياء مغتبط ٭
٭ اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير ٭ وكقول الآخر ٭ بينما المرء في فنون
الاماني اذا رايت المنون يوافي **ومنها** اي من الظروف المبنيه لا
لتركيب **مذ ومنذ** بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم
في الثانيه **وهو** اي ومنذ بثبات النون **الاصل** لان ذال مذ تضم
لملاقاة ساكن وليس ذلك الا لان اصلها منذ بالضم فان قيل لعلهم كرهوا
الكسر بعد ضم قلنا عارض مثل قم الليل فلا تستكره وايضا اذا صغر مذ
قالوا منيذ رجوعا بها الى اصلها بسبب التصغير فان قلت لعل المصغر منذ
لا مذ قلت قد ثبت فرعية مذ عن منذ بما ذكرناه اولا فمهد فيها التصرف

بالحذف

بالحذف والتصغير نوع من التصرف فاد عاؤه فيما عهد فيه اولى من ادعائه
فيما لم يعهد فيه وقيل كل منهما مستقله فليست مذ اصلا ومنذ فرعا وبه قال
ابن ملكون مستدلا بان التصريف لا يليق بحرف وشبهه قال الشلوبين
قد وقع في رب ولكن واجيب باختصاصه بالمضعف ورده انه جاء
في سوف وكيف وما الاستفهاميه واما الاستفتاحيه وقد يقال
ان ضمة الذال في مذ لاتباع ضمة الميم فسقط الاستدلال الاصلوه راسا
وقال ابن الدهان مذ محذوف منها ولكن ليس النون وانما المحذوف
لامها كغد حملا على الغالب في الاسما لان الحذف من الاواخر اولى و
بعضا فان اي مذ ومنذ **الجملة** فعلية وهو الكثير او اسمية
وهو قليل كقوله ٭ وما زلت محمولا على ضغينة ٭ ومضطلع الاضغان
مذ انا يافع ٭ وكان ينبغي للمص التنبيه على ذلك **مصرح بجزييها**
ولا يشترط في فاعل الفعلية اذ ذاك ان يكون زمانا ولا غيره **او محذوف**
فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى نحو ما رايته مذ
يوم الجمعة **او كم** نحو ما رايته مذ يومان فالمرفوع بعدهما اسم زمان صالح
لان يجاب به متى او كم وهو فاعل بفعل محذوف قال المص وهذا قول
المحققين من الكوفيين وسياتي بقية المذاهب واحترز باشتراط كون
الفاعل وقتا يجاب به متى او كم من ان لا يكون وقتا اصلا لكن بدا او وقتا
ولا يصلح ان يجاب به شيء منها كحين ووقت وزمان قلت وفي كلامه
مناقشة من حيث انه يوهم ان الجملة الفعليه اذا كان فعلها مذكورا
ان لا يشترط في فاعلها الوقتي ان يكون صالحا لان يجاب به متى او كم وليس
كذلك **وقد يجران الوقت** ولا يشترط فيه اذ ذاك صلاحية الجواب بمتى
او كم كقول امرئ القيس ٭ قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ٭
٭ ورسم عفت آياته منذ ازمان ٭ وقول الآخر لمن الديار بقنة الحجر ٭
٭ اقوين مذ حجج ومذ دهر ٭ **او** يجران **ما يستفهم به عنه** اي عن
الوقت نحو مذ كم يوما سرت فيه **حرفين** حال من ضمير يجران العايد الى مذ
ومنذ فانهما يجران ما ذكر من الوقت في حالة كونهما حرفين وهذا هو الصحيح و
ذهب بعضهم الى انهما اذ ذاك اسمان مضافان محتجا بثبوت الاسمية في
الرفع والاصل عدم الاشتراك **بمعنى من** التي لابتداء الغاية **ان صلح** ذلك
الاسم المجرور **جوابا لمتى** بان يكون معرفا او كالمعرفة وبقي عليه ان يكون

ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى الذى مضى **والا** يكن كذلك **فبمعنى**
في ان كان الزمان حالا معرفة نحو ما رأيته مذ هذا اليوم وهذه الليلة **او**
بمعنى من والى معا ان كان اسم الزمان معدودا نكرة نحو ما رأيته مذ ثلاثة
ايام وفي كلام المص اجمال كما رأيت **وقد يغنى عن جواب متى في الحالين**
وهما حال كون مذ ومنذ ظرفين وحال كونهما حرفين **مصدر معين**
الزمان نحو ما رأيته مذ قيام زيد اى مذ زمن قيام زيد فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه ويجوز رفع المصدر المذكور وجره واحترز من
مصدر مبهم الزمان مثل قدوم رجل **او ان وصلتها** لانهما محكوم لهما
بحكم مصدر معرفة مثل ما رأيته مذ ان الله خلقني فيحكم على موضعهما بما يحكم
به على لفظ المصدر من رفع وجر ويكون ذلك على حذف مضاف اى مذ زمان
ان الله خلقني قال ابن عصفور ويجوز ان يكون ان وصلتها بتاويل المصدر
الموضوع موضع الزمان مثل خفوق النجم **وليسا قبل المرفوع** في نحو مذ
يوم الخميس ومذ يومان **مبتدأين** وما بعدهما الخبر ومعناهما الامد ان كان
الزمان حاضرا معدودا واول المدة ان كان الزمان ماضيا **بل** يكونان
ظرفين مضافين لجملة فعلية حذف فعلها وبقى فاعلها والاصل مذ كان
يومان كما هو مختار المص وقد سبق **خلافا للبصريين** لكن ليسوا جميعا
قائلين بانهما مبتدآن كما تشعر به عبارة المص بل هم فرقتان منهم من
يقول وهم الاكثر هما مبتدآن كما مر واليه ذهب المبرد وابن السراج
الفارسي ومنهم من يقول بانهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما
بين بين مضافين فمعنى قوله ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان
واليه ذهب الاخفش والزجاج والزجاجي ولا يخفى ان الكلام على رأى
المص كلام واحد مشتمل على جملتين وعلى رأى الجماعة كلامان وعليه فجملة
مذ ومنذ لا محل لها من الاعراب لانها خرجت مخرج الجواب لسؤال مقدر
عند من قال مذ ومنذ مبتدآ ما امد ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك
وبين لقائه وقال السيرافي هي في موضع نصب على الحال قال ابن هشام
وليس بشيء لعدم الرابط قلت بل هو شيء لان المعنى عند بعضهم بيني
وبين لقائه يومان فالرابط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا
لفظا وقد استبان لك انه كان حق المص ان يقول وليسا قبل المرفوع
مبتدأين خلافا لاكثر البصريين وانما الخلاف بل ظرفين منصوبين بفعل

استقر

استقرارا به على انهما خبران خلافا لبعض البصريين وانما اختار المص القول
بكونهما ظرفين على الوجه المذكور لوجوه احدها انه حمل على ما ثبت من
استعمالهما ظرفين في ما رأيته مذ خلقه الله والحمل على ما ثبت اولى من
الرجوع بالمختلف فيه الى المتفق عليه اولى الثاني ان الظاهر كون
الكلام جملة واحدة لا جملتين الثالث ان في ذلك دعوى جملة سؤال مقدر
وترجيحه بان المبتدأ اما معرفة او نكرة ذات مسوغ وكلاهما منتف هنا
منطوق به لان المص قال في نحوها ان ما معرفة لكونها بمعنى قولنا الشيء
فكذا يقال هنا هما معرفتان بمعنى الامد والمدة وقد يستشكل القول بانهما
مبتدآن بان يقال ما الموجب لتقديم هذا المبتدأ وهلا قيل يومان منذ كما
قيل يومان امد ذلك وتجاب بانهم اجروها رافعة مجراها خافضة في انها
لا تدخل الا على الزمان واعترض على الخبرية بان المعنى بيني وبين لقائه
يومان كما قدروه ومعنى زمانيه هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه
والجواب ان هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز
فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك **ويسكن ذال مذ قبل**
متحرك نحو مذ يومان **اعرف من ضمها** والضم لغة غنى او لغة بني عبيد
من غنى **وضمها قبل ساكن** نحو مذ اليوم **اعرف من كسرها** والكسر
لغة لبعض بني عبيد من غنى **ومنها** اى من الظروف المبنية لتركب
الآن لوقت حضر جميعه كوقت الاداء حال النطق به **او بعضه**
كقوله تعالى الان خفف الله عنكم وقوله تعالى فمن يستمع الآن كذا مثل
له الش **وظرفيته غالبة** كما شلنا **لا لازمة** اذ قد استعمل غير ظرف
في بعض الاعيان ففي الحديث انه عليه الصلاة والسلام سمع وجبة
فقال هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار الآن
حين انتهى فاعرب المص الان مبتدأ وحين انتهى خبره **وبنى الان لتضمن**
معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا قول الزجاج **او لشبه**
الحرف في ملازمة لفظ واحد قال الش لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر
بخلاف حين ووقت وزمان ومدة وقول الرضي شبه الحرف بانه لزم
في اصل الوضع موضعا واحدا وبقي في الاستعمال عليه وهو التعريف
باللام وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على
حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف

فيها وقال ابو علي الفارسي بني لتضمنه حرف التعريف وهو اللام كامس واما
اللام الظاهرة فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها
وكلان لم يسمع مجردا عنها **وقد يعرب على راى** اسنده الى بقول الشاعر
كانهما ملان لم يتغيرا . وقد مر للدارين من بعدنا عصر . اراد من الآن
فحذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه قال المص وفي الاستدلال
بهذا ضعف لاحتمال ان تكون الكسرة بنائية ويكون في بناء الآن لغتان
الفتح والكسر الا ان الفتح اكثر واشهر قلت فيه نظر **وليس منقولا
من فعل خلافا للفرا** فانه زعم ان اصله الفعل من آن يئين دخل
عليه الالف واللام الموصولة فمعناه الوقت الذي حان وقرب قال وهذا
كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا
استعمال الاسما وتركا على البنا الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان
والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا وقال فلان كذا يعني عن كثرة
المقال والآن ليس بمحكي كذا قرره قلت فهو مخالف لما في الاصل اذ
قضية ما فيه ان يكون نقل من فعل وما قرره يقتضي ان يكون فعلا
لا اسما نقل عنه فتامله **ومنها** اى من الظروف المبنية لا لتركيب
قط ينبغي ان تضبط هذه بفتح القاف وتشديد الطا نقل من القط
بمعنى القطع قال ابن السيد في كتاب المسايل فاذا قال المتكلم ما
رايته قط فقد قطع على هذا وفصل فيه قلت الاظهر ان يقال
انه استعمله في الزمان المقطوع عن الزمان الحاضر وهو الزمان
الماضي فان قط تستعمل **للوقت الماضي عموما** اى لاستغراق
جميع ما مضى من الازمنة الماضية ومن ثم قيل انه بني لتضمنه معنى
في ومن الاستغراق فيه على سبيل اللزوم قاله في الشرح **ويقابله
عوض** بضم الضاد فيكون للوقت المستقبل عموما **ويختصان**
اى قط وعوض **بالنفي** فيقال ما فعلته قط ولا افعله عوض
وربما استعمل قط دونه اى دون النفي **لفظا ومعنى** كقول بعض
الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلوة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم اكثر ما كنا قط وامنه **او لفظا لا معنى** كما جاء في الحديث ان ابيا
قال كاين تقرا سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال قط اي
ما كانت كذا قط **وقد ترد عوض للمضي** كقوله . فلم ار عاما عوض اكثر هالكا .

ووجه

. ووجه غلام يشتري وغلام . هذا مع النفي وقد ورد المضي مع الاثبات
لفظا كقوله . ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي . هوت بعفاق عوض
عنقاء مغرب . لكنه منفي معنى لكونه في جواب لولا **وقد يضاف عوض
الى العايضين** فالولا افعله عوض العايضين كما قالوا دهر الداهرين **او
يضاف** اسم من الاسما **اليه** اى الى عوض وذلك كقوله . فلولا تبل
عوض في خطباتي واوصالي **فتعرب** ولا تبنى فان قلت عوض
يبنى اما على الضم كقبل او على الكسر كامس او على الفتح كاين فمن اين
لهم في عوض العايضين انها حركة اعراب وهلا قيل انها فتحة البنا
التي في عوض بالاضافة قلت لانهم عند الاضافة متفقون على الفتح
وعند عدمها مختلفون فمنهم من يفتح ومنهم من يكسر ومنهم من يضم
وايضا فالاضافة الظاهرة الى المفرد تبعد شبه الحرف فلم يبق مقتضى
البنا لان يؤثر اثره عند عدم المعارض **وقد يقال قط** بفتح القاف
وتشديد الطا مكسورة لالتقاء الساكنين وقط بضم القاف اتباع
لضمة الطا[2] مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة وبقيت المضمومة
وقط بفتح القاف وسكون الطا مبالغة في التخفيف حذفت الثانية
وبقيت الاولى الساكنة واعلم ان قط بفتح القاف واسكان الطا
ترد بمعنى حسب يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي
وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة على
حرفين وحسب معربة وعلى ذلك جاء قول الحريري . منذ الذي ما
ساء قط . ومن له الحسنى فقط . والاولى ظرف والثانية بمعنى حسب قال
ابن هشام في بعض تاليفه ولم يسمع منهم هي التي بمعنى حسب الا مقرونة
بالفاء وهي زايدة لازمة عندي وكذا اقول في قولهم فحسب ان الفاء زايدة وقال
التفتازاني في المطول عند قول صاحب التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط
ما معناه ان قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ
وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الاول
بها وانما قدر الشرط تصحيحا للمعنى **ويقال عوض** بفتح الضاد **وعوض**
بكسرها فالاول لطلب الخفة لكراهة اجتماع الضمة والواو والثاني على اصل التقاء
الساكنين **ومنها** اى من الظروف المبنية لا لتركيب **امس مبنيا على الكسر**
لالتقاء الساكنين **بلا استثناء عند الحجازيين** وعلة بنائه تضمنه للام

بيان اليه

كذا

[2] المشهور وقط بفتح القاف وتخفيف الطاء صح

التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه وكان في الاصل نكرة ثم
لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم قصد به
واحد من بين الجماعة المسماة به ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل احد من
امس مطلقا من الاضافة الى يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الا ان ...
لما لم يبين عن امس قصد غير يوم التكلم كما بين امس تفصيلا ولتعريف الاصل
في الوجود على تعريف المعنى ووجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده
ذهنى فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منفيا عند
التكلم فان قلت فاتى المص اشترط تعريفه فان الحجازيين لا يعاملونه هذه
المعاملة الا عند التعريف قلت استغنى عنه بقوله بعد فان نكر فان هذا يدل على
ان المتكلم فيه قبل ذلك معرف وتعريفه بان تريد به ما قرب من يومك مع
انتفاء قصد ابهامه كقوله ۰ اولئك قومى قد ترى امس فيهم ۰
مرابط للامهار والعكر الدثر ۰ فهذا بمنزلة قولك بالامس وانت تفعل كذا
وكذا وقوله تعالى كان لم تغن بالامس الا ان هذا دخلت عليه اللام على القياس ولم يعرف
بالتقدير والامهار جمع مهر وهو ولد الفرس والعكر القطيع والضخم من الابل
والدثر الكثير **وباستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين** اى ان التميميين
انه يبنى على الكسر في حالتى النصب والجر ويعرب حالة الرفع اعراب ما لا ينصرف
فتقول ذهب امسُ بالضم واستحسنت امسِ وما رايته مذ امسِ بالكسر فيهما
حكى هذه اللغة عن تميم سى قال الرضى ووجه منع الصرف في امس اعتبار علمية
المقدرة قلت لكن العلمية وحدها لا تستقل بمنع الصرف فينبغى ان يعتبر معها
التانيث باعتبار المدة او القطعة من الزمان قال وكختارهم منع صرفه رفعا وبناءه
نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف قطام مع ان الجميع من باب
واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انهم جاز ان يعتبر فيه علة
البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة المنع لا بينا فابتدوا باعتبار الاعراب اذ
هو اشرف من البناء واولى بالاسماء لمختبر بسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار
في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعنى الجر والنصب تبنيان
حركة في غير المنصرف فاردوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الا انه لو
جاءوا مستويين في الضم لم يعن اعرابها رفعا اذ كانت تصير مثل حيث غير منصرف علم
حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يعن بناؤها اذ كانت تصير كساير
غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا الحق ما بنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا

تكون هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التى بنيت عليها عند اهل الحجاز **و**
منهم اى من التميميين **من يجعل كالمرفوع غيره** فيعربه اعراب ما لا ينصرف
في الاحوال الثلاث وممن حكى هذه اللغة ابن عصفور وابن البادش وانكرها
الشلوبين وهو محجوج بالنقل ويستثنى من ذلك الظرف فقد اجمع الحجازيون
والتميميون على انه مبنى كاعتبر نقله ابن هشام وهو وارد على المص **وليس بناء**
على الفتح لغة خلافا للزجاجى اى القاسم صاحب الجمل فانه حكى تلك اللغة
عن بعض العرب واستشهد بقول الشاعر ۰ لقد رايت عجبا مذ امسا ۰
قال المص وبعدها غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الضم ولان سى استشهد
بالرجز على ان الفتحة في مذ امسا فتحة اعراب وابو القاسم لم ياخذ البيت
من غير كتاب سى فقد غلط فيما ذهب واستحق ان لا يعول عليه قلت
والبيت من بحر السريع لا من بحر الرجز فقول المص ولان سى استشهد بالرجز
محل مناقشة **فان نكر** نحو مضى لنا امس حسن **او اضيف** نحو ان امسنا
يوم طيب **او قارن الالف واللام** نحو ان الامس يوم مبارك **اعرب**
باتفاق والحاصل انه ان كان نكرة فمعرب اتفاقا والا فان كان تعريفه
بال او بالاضافة فكذلك والا فان كان ظرفا بنى على الكسر اتفاقا كما اشرنا اليه
انفا والا ففيه ثلاث لغات **وربما بنى المقارن لهما** اى الالف واللام
كقوله ۰ واني حبست اليوم والامس قبله ۰ ببابك حتى كادت الشمس تغرب ۰
قاله المص في الشرح والوجه فيه ان يكون زاد الالف واللام لغير تعريف
واستصحب تضمين معنى المعرفة فاستدام البناء واجاز ايضا ان تكون
الاداة معرفة والكسرة كسرة اعراب على تقدير باء حذفت وبقى عملها

فصل في الكلام على ما يصلح للظرفية من اسماء الامكنة قياسا
او سماعا **الصالح للظرفية القياسى** اى المضبوط بضابط كلى اذا
وجد في جزئى من الجزئيات لم يحتج الى سماع فيه بخصوصه والتقييد بهذه
الصفة يفيد ان بعض ما ينتصب على الظرفية غير قياسى **من اسماء**
الامكنة لا من اسماء الازمنة فانها قد مرت والكلام الان في ظرف المكان
والقياسى منه اربعة انواع **ما دل على مقدار** وفي نسخة على مقدر وهو
قريب من الاول وذلك مثل ميل وفرسخ وبريد وغلوة قال الجوهرى
والميل من الارض منتهى مد البصر والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة
فراسخ والغلوة مائة باع وهذا هو النوع الاول **او ما دل على مسمى**

اضافي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية واسماء الجهات كامام ووراء ويمين كجلست يمين الكعبة واخرج بقوله **محض** اشيا ذكرها في الشرح نحو داخل وخارج وباطن وظاهر وجوف فانها اضافية ولكن فيها اختصاص ما اذ لا تصلح لكل بقعة كمكان حقه ان يقول مكان قوله محض عام اي لا يختص ببقعة فهذا هو الذي يودي المعنى الذي قصده وهذا هو النوع الثاني **او جار بالاطراد مجرى ما هو كذلك** وهذا هو النوع الثالث وهو ثلاثة انواع احدها صفة المكان الغالبة نحو قريبا منك وشرقي الدار الثاني مصادر قامت مقام مكان مضاف اليها تقديرا نحو هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته اي مكان مسامتته والمراد بالاطراد ان لا يختص ظرفيته بعامل كاختصاص ظرفيته المشتق من اسم الواقع فيه كما سياتي وحكى الشارح عن ثعلب انه ان جعلت قريبا من القرابة ثني وجمع او من القرب او خلفا من موصوف فلا يثنى ولا يجمع وشرقي الدار منسوب الى شرقها ومعناه المكان الذي يلي الشرق الى منقطع العالم فشرق الدار معرفة لان الشرق جزء منها وكذلك غربها واما شرقيها وغربيها فليس كذلك بل هو غير معين فصار شرقي من الشرق كزيدي في النسب الى زيد قال الشم وفرق س بين وزن الجبل وزنته فزعم ان معنى وزن الجبل ناحية توازيه اي تقابله قريبة منه كانت او بعيدة وزنة الجبل حذاءه اي متصل به النوع الثالث من هذا النوع الثالث الفاظ سمعت نحو جو ابني انفها وجنبيته وجنبيه ونحو قومك اقطار البلاد تنبه المص على ذلك في الشرح ولا يخفى ان ذكر الالفاظ السماعية في الباب القياسي وعدها منه سهو ظاهر فينبغي اسقاطها **فان جي بغير ذلك** اي بغير المتقدم والوصف في المحض والجاري مجراه باطراد وغير ذلك هو المختص وهو ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق فاذا جي به **للظرفية لزمه غالبا لفظ في وما في معناها** من الباء الظرفيه فتقول قعدت في الدار وجلست بالمسجد واحترز بقوله غالبا مما تعدى الفعل اليه من ذلك بدون في وما في معناها اما في الاختيار نحو ذهبت الشام ولا قعدن لهم صراطك المستقيم فاقعدوا لهم كل مرصد وقولهم رجع ادراجه اي في الطريق الذي جاء منه وهم درج السيول اي في مجاريها واما في الضرورة كقول الشاعر

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب * وكقول الاخر
تملن عسفان ثم ملن سراعا * ينطلقن من ثياب الشعوب * وكقول الاخر
فلا تنبيكم قنا وعوارضا * ولا قبلن الخيل لابة ضرعه * وقول الاخر
جزى الله بالاحسان ما فعلا بكم * رفيقين حلا خيمتي ام معبد * فهذا كله يحفظ ولا يقاس عليه ومذهب سي ان انتصابها على الظرف تشبيها للمختص بالمبهم ومذهب الفارسي الى انها نصبت نصب المفعول به بعد اسقاط الجار تشبيها لها بالاناسي ثم اخذ المص يذكر النوع الرابع **ما لم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه** فان المراد بمقعد المكان الذي وقع فيه القعود او يقع فهو مشتق من اسم الواقع وكذا مرقد ومعتكف ومصلى ونحو ذلك **فيلحق بالظروف المكانية المبهمة قياسا** في نصبه على الظرفية من غير افتقار الى سماع في ذلك اللفظ الخاص **ان عمل فيه اصله** الذي اشتق منه نحو قعودي مقعدك حسن **او مشارك له في الفرعية** نحو جلست مجلس زيد فالفعل واسم المكان مشتركان في الفرعية باعتبار انهما جميعا مشتقان من المصدر **و** **سماعا ان دل على قرب او بعد نحو هو مني منزلة الشغاف ومناط الثريا** فالمثال الاول للقرب والثاني للبعد ففيه لف ونشر مرتب ومني في المثالين يتعلق بمضاف محذوف تقديره في الاول قربه مني وفي الثاني بعده مني وهذا البعد ليس كالبعد في قولك هو مني مزجر الكلب لان هذا ذم وذاك مدح والشغاف غلاف القلب وهي جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه ولو جعل شغفه بمعنى اصاب شغافه مثل جلده اصاب جلده وراسه اي اصاب راسه لكان حسنا وهذا النوع الرابع هل هو من قبيل المبهم او المختص الظاهر الثاني وهو ظاهر كلام المص وقد صرح به غيره قال الشم وقسم طايفة من نحاة العرب المبهم الى اربعة اقسام قسم وضعته العرب عموما كالجهات الست والثاني ما كان منسوبا كشرقي الدار والثالث ما اشتق من الفعل كالمذهب والرابع المصادر الموضوعة موضع الظرف نحو هو قصدك فهذا تصريح بانه من قبيل المبهم **فصل** في بيان انقسام الظروف المكانيه بالنسبة الى التصرف وعدمه والكلام على التوسع في الظروف **من الظروف المكانيه كثير التصرف** وهذا هو القسم الاول والمراد بتصرف الظرف ان يستعمل غير ظرف ايضا **كمكان** تقول اجلس مكانك فيكون ظرفا ثم تخرجه من الظرفيه بان تستعمله مبتدا

مثال نحو مكانك لو تبق قال وانت مكانك من وائل . مكان القراد من است الجمل .
وفي التنزيل فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى
فوقع بدلا من المفعول به (او بمعنى بدل) فان كان بمعنى بدل كان ملازما لعدم
التصرف كما سياتي نحو خذ هذا مكان هذا (وعين وشمال) تقول دار زيد يمينا
ومنزلك شمالا وتقول يمين الطريق اسهل وشمالها اقرب قال الشاعر
ولقد ارى للرماح دريئة . من عن يميني تارة وامامي . فاضاف الى لفظ
يمين (وذات اليمين وذات الشمال) قال تعالى تزاور عن كهفهم ذات اليمين
واذا غربت تقرضهم ذات الشمال فاستعملا ظرفين وتقول ذات اليمين ترجح
على ذات الشمال في الحسن والاصافر فيها نظيرها في سعيه كثير وكذا ذات مرة
والمراد الزمان سمي بامثلة من مرور الزمان ولهذا تقول لقيته مرة اي في القطعة
التي يقال لها مرة اي وقتا وقد اسلفنا في باب اعراب صحيح الاخر الكلام على ذات
(ومتوسط التصرف) بين القلة والكثرة وهذا هو القسم الثاني (كفوق
وتحت من اسماء الجهات) وذلك امام وقدام ووراء واسفل وخلف واعلى
فتستعمل تارة ظروفا وهو واضح وتارة اسما تقول هم خلف وانتم قدام وفوق
والركب اسفل منكم بالرفع ثم استعمالها اسما تارة يكون بتجوز كقولك زيد خلفك
على ان تجعل زيدا نفس الخلف مجازا ولك ان تضمر مضافا اي مكان زيد خلفك
فلا تجوز في الخلف وتارة يكون بغير تجوز كقولك خلفك مجدب ووراءك واسع
لك وزعم الجرمي ان اسماء الجهات كلها عادمة التصرف وانهم تصرفوا في الخلف و
الامام في الشعر خاصة وانت خبير بان يمينا وشمالا وذات اليمين وذات الشمال
ليست من قسم المتوسط التصرف فكان على المص ان يستثنيها كما استثنى فوق وتحت
لكونها ليسا من هذا القسم لكنه ترك استثناء ذلك لتقدم ذكره (وبين مجردا
من التركيب والالف) وما يقال فلان بعيد بين المنكبين ونقي بين الحاجبين
وفي التنزيل مودة بينكم لقد تقطع بينكم قال المص وفي التمثيل بالاخيرة نظر
لان المراد والله تعالى اعلم لقد تقطع بينكم وصلكم فليست بين فيها هي التي
تستعمل ظرفا وزعم بعضهم ان مراد المص بقوله مجردا تجريد بين عن الظرفية قال
الش وفيه نظر لان غيره من الظروف اذا تصرف فيه تجرد عن الظرفية فلو كان بين
للاحتراز بقوله مجردا عن الظرفية ويحتمل ان يريد مجردا عن التركيب احترازا
من بين بين فانه عادم التصرف وسياتي تلك وقد عرفت ان الالف وما يلحقان
بين تقول بينا زيد قايم وبينما هو قايم فتكون ح عادمة التصرف فخالف الشارح

التنبيه

التنبيه على ذلك وقد اشرنا اليه على انه يمكن ان يكون قول المص بين يخرج المركب
وقوله مجردا اي من الالف وما فيه نظر لانه يقتضي الحكم بفايدة القيد اصلا من حيث
ان لفظ بين بين اذا كان مخرجا لبين من جهة انه ليس لفظ بين فقط فكذا يكون
مخرجا لبينا وبينما اذ ليس واحد منهما بلفظها فقط فينقطع وجه الاحتراز وذكر
المص في الشرح ان بين يكون ظرف زمان قال ومنه صحبت ساعة الجمعة وهي ما
بين خروج الامام وانقضاء الصلاة قال الش وهو غريب (ونادر التصرف) وهذا
هو القسم الثالث (كحيث) فالغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف نادرا
كقوله . الى حيث القت رحلها ام قشعم . وزعم المص انها وقعت
اسما لان في قوله . ان حيث استقر من انت راعيه . حمى فيه عزة وامان .
ولا دليل فيه لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما ولا يقال لان هذا يؤدي
الى جعل المكان حالا في المكان لانه نظير قولك ان في مكة دار زيد
ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة وقال الفارسي
وتبعه المص انها تقع مفعولا به وحمل عليه قوله تعالى الله يعلم حيث
يجعل رسالته اذ المعنى الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة
فيه لا شيئا في المكان وهذا مبني على تصرف حيث وقد عرفت انه نادر
فكيف يخرج التنزيل عليه (ووسط) بسكون السين قال المص وقد قيل
ان تجرده عن الظرفية لا يكاد يعرف ومنه قوله . يصف سحابا .
وسطه كاليراع او سرج المجدل طورا يخبو وطورا ينير . فوسطه مبتدا
وخبره كاليراع ويروى وسطه بالنصب على الظرف على انه خبر مقدم والكاف
مبتدا وانشد الش في هذا المحل قول الشاعر . من وسط جمع بني قريظة بعدما
هتفت ربيعة يا بني جواب . قلت لا ينبغي ان يستشهد به على التصرف لانه
مجرور بمن وانما ضبطنا الكلمة المذكورة بسكون السين لان المحركة السين
ظرف تتصرف كثيرا تقول جلست وسط الدار فتستعمله ظرفا ثم تقول وسط
الدار حسن فتستعمله اسما وفي شرح الصفار العرب تقول زيد وسط الدار فهذا
ظرف بلا شك ويقولون ضربت وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره و
كذا اذا بني فانما يقولون بالفتح فدل على ان الظرف انما هو المنصوب وان المجرور
انما هو اسم فان قلت حفرت في وسط الدار بيرا فمعناه في منتصفها وهو بمنزلة النقطة
من الدايرة وتقول جلست وسط الدار اي في ناحية منها لا في منتصفها فهذا
هو الفرق بينهما والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين او ترى

ان ثعلبا قال واجتمع وسط رأسه وهذا عندنا لا يجوز لان اجتمع لا يتعدى
وحكى بقوله ضربت وسطه والكوفيون يقولون هو ظرف بمعنى بين ووسط
لا فرق بينهما الا ان وسط يقال فى المتفرق الاجزا وقال ثعلب ما كان
ينفصل قلت فيه وسط نحو وسط العقد ووسط القوم وما
كان مضمنا بالاجزا ولا يفترق يقال فيه وسط نحو واجتمع وسط
راسك وصلى وسط الضحى وقال الفرا اذا حسنت فيه بين
كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم تحسن فاسم قلت وعلى هذا
اعتمد الجوهرى حيث قال ويقال جلست وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست
وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فيه
بين فهو بالتحريك وربما سكن وليس بالوجه انتهى وحكى ايضا عن الفرا ان المحرك
والمسكن يكونان اسما وظرفا **ودون** فلا تخرج عن استعمالها ظرفا الا على سبيل الندور
كقوله الم تر يا انى قد حميت حقيقتى وباشرت حر الموت والموت دونها برفع
دونها وبهذا يبطل قول الاخفش فى قوله تعالى ومنا دون ذلك ان دون مبتدا
وبنى ونبه المص فى شرح الكافيه اذ لا يخرج التنزيل على نادر فان قلت على ما
تخرج الاية قلت على حذفها من باب منا ظعن ومنا اقام اى فريق ولا اشكال
البتة **لا بمعنى ردى** فاذا كانت كذلك لا تستعمل ظرفا البتة وفى الصحاح دون
نقيض فوق وهو تقصير عن الغاية ويكون ظرفا والدون الحقير الخسيس قال
اذا ما علا المرء رام العلاء ويقنع بالدون من كان دونا ولا يستعمل منه فعل
وقال بعضهم تقول منه دان يدون دونا وادين ادانة **وعادم التصرف** وهذا
هو القسم الرابع **كفوق وتحت** فلا يستعملون غير ظرفين اصلا واجاز بعض
النحويين فيهما التصرف فى نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما
فوق الراس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما
قال الش وهو مردود بنص الاخفش انهم يقولون فوقك راسك وتحتك
رجلاك فينصبون قلت وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن برفع
فوق ويتوقد تحته نارا برفع تحت ولنا تخرجان على التصرف فتامله **وعند ولدن**
ومع وسياتى الكلام عليها الا انه كان حقه ان يقول ومع مضافا لانه سيذكر انها
تفرد فتساوى جميعا فى المعنى ولا تستعمل غير حال الا قليلا وقد يجاب بان الكلام فى
الظروف وهى اذا استعملت مفردة لم تكن ظرفا ولا يرد على المص ما حكاه ابن الشجرى
عن البصريين والكوفيين جميعا كان معها فانتزعته من معها لم تقول عندها

فانتزعته

فانتزعته من عندها لان دخول من لا يقدح فى عدم التصرف كما مر **وبين بين**
كقوله وبعض القوم يسقط بين بينا اى بين هولاء وبين هولاء فنزلا الاسمان منزلة خمسة عشر
ومنه قولهم سهل الهمزة بين بين اى بين الهمزة وبين الالف مثلا واحترز بقوله **دون**
اضافة من ان يضاف اليها فيتعين خروجها عن الظرفية عنها ولذلك خطا ابن
جنى من قال الهمزة بين بين بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة قلت
فصار معنى كلام المص ان بين بين يكون ظرفا عادم التصرف دون ان يستعمل غير
ظرف ولا يخفاك ما فيه قال الش ولو اضيف صدر بين بين الى عجزها جاز بقاء
الظرفية كقولك من احكام الهمزة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين اقيس
من الابدال **وحوال** كقول الراجز وانا امشى الدالى حوالكا **وحول** قال تعالى
فلما اضاءت ما حوله **وحوالى** وهو تثنية حوال كقوله عليه الصلاة والسلام
اللهم حوالينا ولا علينا **وحولى** وهو تثنية حول **واحوال** جمع حول قال
امرؤ القيس الست ترى السمار والناس احوالى فالمراد بالجمع واحد وليس المراد
حقيقة التثنية والجمع لكن صورة ذلك لفظا مع اتحاد المعنى فى الكل كما قلنا
وهنا واخواته وقد تقدم ذكرها فى باب الاشارة **وبدل** نحو خذ هذا
بدل هذا اى مكانه فهذا ظرف لا يتصرف **لا بمعنى بديل** نحو مررت ببدلك زيد
اى بديله صفة بمنزلة مثل فيجيئ وهذا يتبع ما قبله فى الاعراب وليس
بظرف وفى المحكم بدل الشئ وبدله وبديله الخلف منه والجمع ابدال وقال سيبويه
ان بدل لك زيدا اى مكانك قال وان جعلت البدل بمعنى البديل قلت ان
بدلك زيد اى ان بديلك زيد قال ويقوله الرجل للرجل اذهب معك
بفلان فتقول معى رجل بدله اى رجل يغنى غناه ويكون فى مكانه **وما**
رادفه اى رادف لفظ بدل **من لفظ مكان** تقول هذا مكان هذا
اى بدله فلا يستعمل المكان هنا الا ظرفا بخلاف جلست مكانك فانه يتصرف
لان المراد به حقيقة المكان والحاصل ان كلا من لفظ مكان وبدل اذا
استعمل فى اصل معناه فهو متصرف واذا استعمل كل منهما مكان الاخر لزم
طريقه ولحنه هذا كلام ابن خروف ثم شرع المص فى تفصيل ما يحتاج
الى شرحه من الاسما السابقة نصا او فى ضمن قاعدة وهى اربعة اسماء
حيث ولدن وعند ومع **فحيث مبنية** لشبهها بالحرف فى الافتقار
المتاصل كانت شرطية او لا لانها تفتقر بحب الاصالة الى غيرها كما ان
الحرف كذلك وان كانت شرطية فلان تعليل البنا بوجه اخر وهو شبهها

بالحرف من حيث كونها متضمنة لمعنى حرف الشرط وهى مبنية على الضم
تشبيها لها بالغايات وهى ما قطع عن الاضافة وبنى من قبل وبعد وسائر
الجهات الست قال الرضى وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبى كان
حقها ان لا تكون غاية وانما تكون الغاية المنسوب اليه فلما حذف وضمنت
معناه سميت باسم غريب ايذانا بانها وقعت مخالفة لوضعها او سميت بذلك
لصيرورتها بعد الحذف غاية فى النطق بعد ان كانت وسطا هذا كلامه
ولم يظهر لى الوجه الاول على ما تطمئن به النفس فتامله فان قلت اى تشبه
حيث الغايات وهى منقطعات عن الاضافة وحيث مضافة قلت
انما هى مضافة الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان اثرها وهو الجر
لا يظهر كذا قرره غير واحد وقد تفتح طلبا للتخفيف او تكسر على اصل
التقاء الساكنين وقد تخلف ياها واو بل زعم ابن سيده ان الاصل
حوث وان حيث فرع عنها وانشد ابو على فى التذكرة • يا رب ان كنت لربه
• فابعث له من حوث شئت ركبا • الا تلقفا ما وشربا قابا • التلقام مصدر
قولك تلقمت اللقمة اذا ابتلعتها فى مهلة والقاب بقاف مفتوحة فهمزة
ساكنة فموحدة مصدر قئب من الشراب اذا امتلا اى شربا متملا منه واعرابها
لغة فقعسية فتكسر عند اصحاب هذه اللغة فى موضع الخفض وتفتح فى
موضع النصب وحكى ذلك الكسائى عن بنى الحارث من اسد ايضا وندرت
اضافتها الى مفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا قال ابن الفتح فى كتاب
التمام بعض اضاف حيث الى مفرد اعربها قال ابن هشام فى المغنى ورايت بخط
الضابطين اما ترى حيث سهيل بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم
وسهيل بالرفع اى موجود فحذف الخبر وعدم اضافتها لفظا اندر
من اضافتها الى المفرد واستشهد المص على ذلك بقول الشاعر
• اذا ريدة من حيث ما نفحت له • اتاه برياها خليل يواصله • الريدة
براء مهملة مفتوحة فمثناة تحتية فدال مهملة فهاء تانيث الريح اللينة الهبوب
اى اذا ريدة نفحت له من حيث هبت له وذلك لان ريدة فاعل بفعل محذوف
يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف
اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا كذا قرره ابن هشام فى مغنيه
تابعا للمص وبعض كلامه على ما فيه من منع ظاهر وذلك لانا لا نسلم ان نفحت
غير مضاف اليها حيث وما استند اليه ان سلم لا ينهض لجواز ان يكون الرافع لريدة

فلا يفسره بغيره المعنى وقد قررنا ذلك فى حاشية المغنى بما فيه كفاية وقد يراد
بها الحين عند الاخفش فتكون ظرف زمان واحتج على ذلك بقوله
• للفتى عقل يعيش به • حيث تهدى ساقه قدمه • ولا حجة فيه
لاحتمال كونها ظرف مكان فى ذلك وهو ظاهر واستدل عليه ابن هشام فى مغنيه
بقول الشاعر • حيث ما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان • وفيه
نظر وعند للحضور والقرب حسا او معنى فمثال الحضور الحسى فلما
راه مستقرا عنده اذ استقرار العرش فى مكان حضوره مشاهد بالبصر ومثال
الحضور المعنوى قال الذى عنده علم من الكتاب ومثال القرب الحسى عند
سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ومثال القرب المعنوى وانهم عندنا
لمن المصطفين الاخيار رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة اذ القرب الحسى
مستحيل على الله تعالى لانه منزه عن المكان وسائر سمات الحدوث جل وعلا
فالمراد اذا علو القدر ورفعته وهو القرب المعنوى وفى كلام المص مناقشتان
احدهما ان ظاهر ان جعله هنا انها للمكان وذكر فى الشرح ان مظروفها
اذا كان معنى كانت للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى والثانية ان
قوله للحضور والقرب يقتضى انها غير ظرف والصواب لمكان الحضور او القرب
قلت وقد يجاب عن هذا بانه حذف المضاف لدلالة الكلام عليه فانه بصدد
الكلام فى الظروف المكانية وكسر عينها عند هو المشهور وربما فتحت عينها
او ضمت حكى الثلاث يعقوب ابن السكيت فى اصلاح المنطق ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهى المشهورة الكثيرة الاستعمال
لاول غاية زمان او مكان فمعناها تعيين الاول من الزمان او الاول
من المكان ولذا لم يقل لابتداء الغاية ومن ثم كانت اسما لا حرفا بخلاف
من ومذ ومنذ فانهن لنفس الابتداء لا للاول التى كذا قيل وفيه بحث وقل
ما تقدم من ولم يقع فى التنزيل الا على هذا الوجه الكثير نحو فهب لى
من لدنك وليا وقد وردت قليلا غير مقترنة بمن كقوله
• صريع غوان راقهن ورقنه • لدن شب حتى شاب سود الذوائب •
وقد يقال لدن بفتح اللام والدال مثل جمل قال ابن الشجرى وجه
هذه اللغة انهم حذفوا النون بعد ان سكنوا الدال ثم ردوا النون
فحركوا الدال لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة تشبيها بما قبل نون
التوكيد فى نحو لنسفعا واضربن قلت لانها نون خفيفة جئ بها بعد

حرف ساكن قال ولا يصح ان يكون هذا الوجه مع غدوة قال ابو زيد قالوا جئت
فلونا لدن غدوة فتفتح الدال قلت ان كان هذا النقل مستنده في هذا الحكم
فليس بالقوي **ولدُن** مثل عضد بكسر الدال مثل كتف **ولدْن** بسكون الدال وكسر
النون كجير وذلك لانه خفف لدن الذي هو كعضد فحرك الثاني بالكسر
لالتقاء الساكنين **ولُدْن** بضم اللام واسكان الدال وفتح النون كقفل
خففوا العين بالنقل وجعلوا حركة النون فتحة مبالغة في التخفيف **ولد**
مثل قد خففوا بحذف اللام لان تخفيفها باعتبار الحركة لا يتاتى لانها ساكنة
ولد مثل هل مبالغة في التخفيف بالحذف والاسكان **ولُدْ** مثل قم فحذفوا
ونقلوا وينبغي ان يكون الحذف بعد النقل ليكون لموجب وهو التقاء الساكنين
كما حذفت النون في لا اليد سابق النهار وكذلك قال ابن الشجري وزعم انما
يحذفون النون اذا كان المضاف اليه ظاهرا وقد اهمل الملم التنبيه على ذلك
واعراب الاولى وهي لدن بالصيغة المشهورة مثل عضد **لغة قيسية**
وعليها جاءت قراءة من قرا من لدنه بضم الدال وكسر النون قال وعليها جاءت قراءة
ابي بكر عن عاصم من لدنه بسكون الدال وكسر النون غير انه اشم ضمة الدال
تنبيها على ان اصلها الضم قلت نقل بعضهم عن الفارسي ان الكسرة في قراءة
ابي بكر هذه ليست اعرابا بل هي لالتقاء الساكنين وذلك انه سكن الدال كما اسكنت
البا من سبع والنون ساكنة فالتقى ساكنان **ويجر لدن المنقوصة** النون
في حالة كونها **مضافة الى مضمر** فلا يجوز من لدك ولا من لده بل يجب رد
النون المنقوصة فيقال من لدنك ومن لدنه **ويجر ما يليها** اي ما يلي هذه
الكلمة اولها تما ولا نريد ما يلي المنقوصة بخصوصها **بالاضافة لفظا
ان كان مفردا** نحو لدن عشية **وتقديرا ان كان جملة** اما اسمية كقوله
وتذكر نعماه لدن انت يافع • واما فعلية كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب •
وكان حقه ان لا يضاف الى الجملة لانه ظرف مكان غالبا ولا يضاف اليها من
الظروف المكانية الا حيث وقال ابن الدهان لا تضاف الى الجملة اصلا واما
قوله لدن شب فتقديره ان وهو قوله سن قلت ولهذا قال في مثل هذا الشعر لو
ان التقدير من لدن ان كانت وقال ابن الشجري يمكن ان يكون اضافة
في البيت المذكور الى الفعل كاضافة حيث لانهما سيان في الابهام
ويمكن ان يكون الاصل لدن ان شب ويقوى ذلك اثبات ان بعدها
في قول الاعشى اراني لدن ان غاب رهطي كانما • يراني فيكم طالب الضيم ارنبا •

وان كانت المفرد المضاف اليه في الصورة المتقدمة **غدوة نصب ايضا**
مع جواز الجر بالاضافة والنصب ليس على الاضافة ولكن على ما سنذكر كقوله
• فما زال مهري مزجر الكلب منهم • لدن غدوة حتى دنت لغروب • قال ابن هشام
في مغنيه والنصب على التمييز وقال الرضي لما كانت دال لدن قبل نون ساكنة
تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها ثم قد تحذف نونها شابهت حركات
الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة
جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها
بالتمييز او تشبيها بالمفعول نحو ضارب زيدا **قلت** ظاهر كلام ابن هشام
ان غدوة منصوب على التمييز من لدن لا على التشبيه بالتمييز لا يجوزه الرضي
ووجهه ان لدن مدلولها هنا اول زمان مبهم فيفسر ذلك بغدوة وحكى الشم
هنا فرعا وهو انك اذا عطفت على غدوة المنصوب نحو لدن غدوة وعشيا
فقد اجاز الاخفش نصبه على اللفظ وجره وذلك ان غدوة وان لم يجر لفظا
فهو في موضع جر قال الملم في شرح الكافية والنصب بعيد من القياس قال
الشم وهذا الفرع من زوايد الكافية على التسهيل قال ابو حيان والذي اختاره
انه لا يجوز في المعطوف الا النصب ولا يجوز الجر لان غدوة عند من نصبه ليس
في موضع جر لا سيما على من نصب بكان مضمرة **وقد يرفع** غدوة ايضا وهو
باضمار كان التامة فقد تبينت جريان حركات الاعراب الثلاث في غدوة بعد لدن
وعرفت توجيه ذلك **ولبيت لدى** ذات الالف **بمعناها** اي بمعنى لدن
ذات النون ويوضحه قوله وما كنت لديهم ولا يصلح لدن هنا اصلا وايضا
فلدن لا يكون الا فضلة بخلاف لدى بدليل ولدينا كتاب ينطق بالحق
وايضا فجر لدن بمن اكثر من نصبها حتى انها لم تجئ في التنزيل منصوبة وجر
لدى ممتنع وايضا فلدن قد لا تضاف كما في لدن غدوة بالنصب على التمييز او
التشبيه به او بالمفعول ولدى لا تخلو عن الاضافة **بل لدى** ذات الالف **بمعنى
عند لا الاصح** ومن ذهب الى هذا القول سوى لكن عند امكن من لدى من
وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول
عندي صواب ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في
حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غايبا ولا تقول لدي مال الا
اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم
المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقوله غيره اولى **وتعامل الفها معاملة**

الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب يا مع المضمر قال الله تعالى والفيا سيدها
لدى الباب كما تقول على الباب والى الباب وقال تعالى ولديهم زيد كما تقول الينا وعلينا
وبعضهم لا يقلب الالف مع المضمر بل يبقيها معه كما يبقيها مع المظهر فيقول لداكم
والحاك الى اشار بقوله غالبا ومع للصحبة اللايقة بالمذكور فهى فى نحو
جاء زيد مع عمرو للصحبة الحسية وفى قوله تعالى وهو معكم اين ما كنتم بخلاف ذلك
فيقدر ما يليق بالمقام وهو اسم بدليل التنوين فى قولك معا ودخول الجار فى
حكاية من ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معى وكان حقه ان يبنى
لشبهه بالحرف فى الجمود المحض وملازمة وجه واحد من الاستعمال الا انه اعرب
فى اكثر اللغات لمشابهته عند فى وقوعه خبرا وصفة وحالا ودالا على حضور
وعلى قرب كذا قال المص فى الشرح واعلم انه الصواب ان يقال ومع لمكان الصحبة
او لزمانها وقد يحتملها وقد تاتى لزمان يقرب من اخر فهذا هو التفسير التام
المطابق لمعناها واذا كانت لمجرد الصحبة فكيف تكون ظرفا والعذر له ان فى
المضاف للدلالة كلامه عليه كما سبق اى ومع لموضع الصحبة لكنه يعوقه كونها
تاتى لزمان الصحبة اذ كلامه الان فى الظرفية المكانية لا الزمانية فالاول
وهو كونها لمكان الصحبة نحو زيد مع عمرو ولهذا وقعت خبرا عن اسم الجثة
والثانى وهو كونها لزمان الصحبة نحو جئتك مع اذان العصر والثالث
وهو ما يحتملها نحو جاء زيد مع عمرو والرابع وهو مجيئها لزمان يقرب من آخر
كقوله • ان مع اليوم اخاه غدوا • وقوله كقوله • فان غدا للناظرين قريب •
وتسكينها اى تسكين عينها قبل حركة نحو جئت معك وكسرها قبل
سكون نحو جئت مع الرجل لغة ربيعة وتميمية ايضا حكى ذلك فى
المحكم وتبقى عليه او فتحها لالتقاء الساكنين كما فى الحمد لله ومن الناس لكن فى
هذين بقصد التخفيف وفيها القصد الرجوع الى اللغة الاكثرية وجعل من
تسكين العين ضرورة كقوله • فريشى منكم وهواى معكم • وان كانت زيارتكم لماما •
وهو محجوج بالنقل بانها لغة واسميتها باقية حين تسكين عينها على الاصح
وكلام من مشعر بذلك وقول النحاس انها حرف بالاجماع مردود وتفرد
عند الاضافة فتساوى جميعا معنى تقول جاء الزيدان معا والزيدون
معا فهى فيها بمعنى جميعا وهذا بخلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا احتمل ان
فعلهما فى وقت او وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد هذا كلامه
وقد عادل بينهما من قال • كنت ونحى كبدى واحد • نرمى جميعا ونرامى معا •

وتساوى فتى لفظا لا ابدا وفاقا ليونس والاخفش فالفتحة التى على
العين ليست فتحة اعراب وانما هى حركة عين الكلمة الاصلية كفتحة التاء من فتى
فالكلمة على هذا ثلاثية فى الافراد حذفت الفها لملاقاتها للتنوين كما فى
فتى وذهب الخليل وسيبويه الى ان الكلمة ثنائية اللفظ فى حال الافراد و حال
الاضافة فالفتحة فيها فتحة اعراب كما فى رايت يدا قال المص والاول هو
الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيجعلونها فى موضع رفع كما ترفع
الاسماء المقصورة نحوهم عدا ولو كان باقيا على النقص لقيل معهم كما يقال هم
يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما
قاله وهو ظاهر وغير حالية بها جينئذ اى استعمالها حين افرادها عن
الاضافة غير حال قليل كقوله • حننت الى ريا ونفسك باعدت •
مزارك من ريا وشعبا كما معا • وكقول الخنساء • افيقوا بنى حرب واهوانا معا •
فاستعملت فى كل من البيتين خبرا وقيل هى حال والخبر محذوف اى وشعبا كما
كابنان معا واهوانا كابنه معا قال المص هذا باطل بالاجماع ولو قلت
زيد قائما تريد كائن قائما لم يجز قلت قد يقدح فيه بتخريجهم قراءة
من قرا فى الشواذ ونحن عصبة بنصب عصبة على انه حال من ضمير
مستكن فى الخبر المحذوف وههنا انتهى كلامه على الظروف المكانية التى
قصد ايرادها فى هذا الفصل ثم ختم ذلك بمسئلة التوسع فقال ويتوسع
فى الظرف الزمانى والمكانى المتصرف لا غير المتصرف فانه لا يجوز التوسع
فيه لان التوسع مناف لعدم التصرف فيجعل مفعولا به مجازا
ويسوغ ح اى حين اذ يتوسع فيه اضماره غير مقرون بفى
كقوله • ويوما شهدناه سليما وعامرا • وكان حقه ان يقرن بفى اذا اضمر
لان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها ولهذا يقول لدنه ولم يحكه
من يقول لد ولم يبك وتقول الحين فرحت له بعد قولك فرحت حينا
كذا قال المص وهنا سوالان احدهما ان يقال هلا جاز التوسع فى
المفعول له فاجيء الاكرام جئته والاصل جئت له فيكون ح نصبه
على المفعول به كما فى قولك يوم الجمعة سرت وجوابه ان الظروف
فى الاستعمال اكثر فكانت بالتوسع فيها اجدر وايضا فالتوسع فيها
قد ثبت بما لم يثبت فى غيرها وذلك انهم فصلوا بها بين الفصل بها
وتقديمها ما لم يفعلوه فى غيرها السوال الثانى ان يقال اذا اضمر المفعول

فيه غير مقرون بفى كان مفعولا به على سبيل التوسع وهلا قيل شهدناه
وسُليما وعامرا بالعطف لانه لا يتعدى عامل الى اكثر من معمول من جنس واحد
الا بالتبعية وجوابه ان الاتساع فى ذلك من جهة اللفظ فقط لا من جهة
اللفظ والمعنى جميعا فهذا الضمير وان نصب على انه مفعول به فانما هو من جهة
اللفظ واما من جهة المعنى فهو مفعول فيه قال الرضى وقد اتفقوا على ان
معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء **و** يسوغ فى الظرف حين
التوسع فيه **الاضافة والاسناد اليه** كقولهم يا سارق الليلة
اهل الدار وقولهم صيد عليه يومان حيث جعل الليلة مسروقة واليومان
مصيدين على سبيل المجاز الحكمى وفى الحقيقة هو مسروق فيها وهما مصيد
فيهما قال الذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة
كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة فتوسع فيه بحذف حرف الظرف قياسا
وكذا المفعول له وهو ايضا فى الحقيقة مفعول به متوسع فيه بحذف اللام فهذان
البابان اى المفعول فيه والمفعول له قسمان من اقسام المفعول به خصا باسمين
مع الضوابط المعينة لكل منهما ثم سال كيف قيل بذلك وحذف حرف الجر ليس
بقياس فى باب المفعول لا يقال فى مررت بزيد وخرجت من الدار مررت زيدا
وخرجت الدار واجاب بانه لما توفرت شرايط المفعول فيه والمفعول له صار
الحذف قياسا الا كان قياسا بالاتفاق اذا كان ان او ان وذلك لقوة الدلالة
فى بابى المفعول فيه والمفعول له على الحذف قال واما قول المص يعنى ابن الحاجب
ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا لفظ مكان او زمان
فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم ولفظ هذا هنا ظرف اتفاقا بدليل صفته وقوله
ان الزمان فى نحو يكر الليل والنهار ويا سارق الليلة ليس بمفعول فيه ولا
انتصب والمضاف اليه المصدر لا يكون الا فاعلا او مفعولا به قلنا على ما
اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان
المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا نقول سارق الليلة هذا كلامه
قال الش واعلم ان الاتساع على وجهين احدهما ان يكون على حذف مضاف
فاذا قلت صيد عليه يومان واردت وحش يومين جاز بلا خلاف والاخر
ان تجعل اليومين مصيدين مجازا وذهب ابن كيسان الى ان الاتساع على الوجه
الثانى يقتضى حصر الفعل فى الظرف فاذا قلت يوم الجمعة صمته فالمعنى انك
لم تصم غيره واذا قلت صمت فيه احتمل ان يكون صمت فى غيره وكذلك فى ظرف

المكان **ويمتنع من هذا التوسع على الاصح تعدى الفعل الى ثلاثة** خلافا
لسى فانه اجاز ذلك فيما نقله ابن خروف عنه مع موافقته على انه لا يصح نقل
باب ظن وحسب الى الثالث بالهمزة وفرق ابن خروف بينهما بانه فى النقل يصير
الفاعل مفعولا وليس ذلك فى التوسع فان التوسع كله مجازى تعدى الفعل ام لم
يتعد فلا معنى لمراعاة المتعدى وغير المتعدى والنقل كله حقيقة فاقتصر فيه على مورد
السماع ورده المص بانه يستلزم شبها دون مشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى
الى اربعة وكلامه فى المتن يوهم ان التوسع فى غير المتعدى الى ثلاثة غير مختلف فيه
وليس كذلك فان المذاهب فى التوسع ثلاثة احدها ان يكون فى اللازم و
المتعدى لا الى ثلاثة وهذا اختيار المص وينسب الى المبرد وزعم ابن عصفور
انه قول اكثر النحاة الثانى جوازه ذلك مطلقا لان تعدى الفعل الى الظرف
اتساعا غير معتد به ولولا انه غير معتد به لم يجز فى قام ونحوه مما لو تقتضى
مفعولا كما قال الش وهذا ظاهر مذهب س بل صرح ابن خروف بانه مذهبه
قيل وهذا هو مذهب الجمهور الثالث جوازه ذلك فى اللازم والمتعدى
الى واحد ومنعه فى المتعدى الى اثنين والى ثلاثة لانه لا يوجد متعد الى اربعة
كاسيين ولا الى ثلاثة بطريق الاصالة لان باب علم وارى متعد بالنقل فهو
فرع فلا يحمل عليه وصحح ابن عصفور هذا القول وهنا تنبيه وهو انه هل
يتوسع فى الظرف مع كان واخواتها قال الش ينبنى على الخلاف فى عمل كان فى
الظرف فان قلنا لا يعمل فيه فظاهر وان قلنا تعمل فقال ابن عصفور
يجوز معها الاتساع والذى يقتضيه النظر انه لا يجوز فلو كان العامل فى الظرف
حرفا او اسما جامدا لما فيهما من معنى الفعل لم يجز الاتساع **باب**
المفعول معه هو الاسم التالى واوا وهذا جنس يشمل الواقع
بعد واو العطف فى نحو زججت عسلا وماء **تجعله بنفسها فى المعنى**
كمجرور مع وفى اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة وكلام الش ظاهر
فى ان هذا كله كالفصل يخرج به المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة كالمثال
المتقدم قلت انما الفصل قوله تجعله بنفسها فى المعنى كمجرور مع واما
قوله وفى اللفظ الخ فلا يخرج شيئا وانما نبه بهذه الزيادة على ان الواو
معدية ما قبلها من العوامل الى المفعول معه واشار بقوله كمجرور مع الى
المصاحبة المدلول عليها بالواو فى هذا الباب والمراد بها كون المفعول معه
مشاركا لمعمول الناصب له فى ذلك الفعل فى وقت واحد ففى قولك

باب المفعول معه

سرت وزيدا فزيد مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذى هو معمول الفعل
الناصب للمفعول معه فى السير فى وقت واحد وفى قولك سار زيد وعمرو
تشارك زيد وعمرو فى السير ايضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك الوقت
فى وقت واحد **وانتصابه بما عمل فى الاسم السابق من فعل**
لازم او متعد وسواء كان السابق فاعلا او مفعولا **و** اسم **عامل عمله** اى عمل الفعل لكن بواسطة الواو وترك هذا القيد لفهمه مما
سبق وهذا هو مذهب الجمهور ولم يفصلوا فى الفعل بين اللازم و
المتعدى لما اشرنا اليه وزعم بعضهم ان ذلك لا يكون الا مع الفعل اللازم
فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه كذا قال الشم قلت ان
ان كان الخلاف فى عمل المتعدى فيه من منع بعضهم ان يقال
ضربتك وزيدا فليس هذا صحيحا فانه قد يكون ذلك لان الظاهر العطف
لكون الاصل فى الواو فاذا امكن ادعاؤه لم يجز ولم يحسن ادعاء خلافه
وهذا لا ينفى صحة ضربتك وزيدا خالدا قال الرضى وشرط بعضهم ان يكون
معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا فى ضربت وزيدا نظرا
الى ان عمرا فى قولك ضربت عمرا وزيدا مطروحة اتفاقا لا مفعول معه قال
وينتقض ما قاله بحسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى
اذ المعنى يحسبك واما تعين عمرا فى المثال المذكور للعطف فهو لانه انما يعدل عن
العطف الى النصب نصا على المراد من المصاحبة لان العطف فى قولك جاء
زيد وعمرو يحتمل تصاحبهما فى وقت المجىء ويحتمل حصول مجىء احدهما
قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لاحتمال النصب للعطف الذى هو الاصل
لا بمضمر بعد الواو خلافا للزجاج فاذا قلت جاء البرد والجبات او صاحب
الطيالسة وكذا فى غيره قلت وهذا يقتضى ان يكون المنصوب بالمضمر مفعولا
به فكيف ينقل قوله فى ناصب المفعول معه وهو لا يقول بانه مفعول معه
ويمكن ان يكون المراد من نقل قوله التنبيه على لازم هذا المقول من نفى
المفعول معه اصلا ورأسا وانما نقول نحن بانه مفعول معه بقول هو
بانه مفعول به **ولا بها اى بالواو خلافا للجرجانى** وشبهته انها مختصة
بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لم يشترط تقدم فعل او عامل عمله و
لاتصل بها الضمير كان واخواتها من الحروف الناصبة وبانه هذا حكم بما

[margin: المعنى صح]

لا

لا نظير له لان ما من حرف ناصب الا وهو مشبه بالفعل او بما يشبه الفعل
ولا بالخلاف خلافا للكوفيين فيكون العامل معنويا على هذا الراى و
الاولى احالة العمل على العامل اللفظى ما لم يضطر الى المعنوى ثم لو كان الخلاف
ناصبا لنصب عمرو فى مثل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم زيد لا عمرو والملازم باطل
ثم ما حكاه المص عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاخفش
انتصابه على الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية
والواو فى الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطى ما بعده اعرابه كما اعطى ما بعد الا
اذ كانت بمعنى غير اعراب نفس غير كما قيل وله عندى عشرة الا واحدا ثم
انيب الاعراب ونقل الاعراب لما بعدها ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز
النصب فى كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك **وقد تقع هذه الواو
قبل ما لا يصح عطفه خلافا لابن جنى** والاخفش ايضا والسيرا فى
والفارسى والشلوبين وابن الضايع وابن عصفور فافراد ابن جنى
بالذكر معترض بل نقل ابن الباذش الاجماع عليه فلا يجوز على هذا
الراى جلس زيد والسارية اذ لا ينسب الجلوس الى السارية وكذا
لا يجوز عندهم ضحك زيد وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو
فى العطف قال المص انكر ابن خروف قول ابن جنى وهو بالانكار
خليق بدليل استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل وكان واباها
لحران يصف رجلا مات معانق امراة تعشقها بعد فراق وبدليل
انت اعلم ومالك اى مع مالك كيف تدبره ومالك معطوف فى اللفظ
ولا يجوز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر لان المال لا يخبر عنه باعلم وقد
تؤولت هذه المثل كلها فاما استوى الماء والخشبة فقيل لا يمتنع فيه العطف
لانه لو لم يجز استوى الخشبة كما يجوز اختصم زيد وعمرو وان لم يجز اختصم
عمرو قالوا وغلط الزجاجى فى زعمه ان الخشبة لا يجوز فيها الا النصب
واما سرت والنيل فلا يمتنع نسبة السير الى النيل لامتداده وانه لا يفارقك
منه جزء ولحسن منه ان يقال استمر السير للجرى للاقتران بما يصح منه
السير كقوله تعالى ولله يسجد من فى السموات والارض كذا قيل والذى يظهر ان
الاقتران ليس هو المصحح لاستعارة السير للجرى بل الاستعارة صحيحة بدونه هذا
الاقتران واما كان واباها لحران والكافية اثنى باثنين فصح العطف واما
انت اعلم ومالك كيف تدبره فقال المص كان الناظر فى المال يلزم فى الاكثر

[margin: لأن الأصل غير واحد صح]

[margin: كالتقدير كان وأباها كحران صح]

يجى الحال على الخشيان صار مولتباله فنسب العلم اليه مجازا وفى شرح الرضى
انه لا يجوز النصب فى قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد به مصاحبة
المخاطب فى العلم المال والتقدير الاصلى فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك
ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة
على كلام المحذوف وقولك فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اى فانت و مالك
مقرونان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق بها
باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه قلت الاقرب فيما يظهر لى ان يكون انت ومالك
مثل كل رجل وضيعته كما قال واعلم جملة فعليه من فعل مضارع وفاعله معترضة
بين المعطوف والمعطوف عليه والفصل ملغى اى انت ومالك مقرونان فيما اعلم
لا اعلم من يقترن به باعتبار اصلاحه وحسن النظر فيه سواك ولا يكون اعلم
اسم تفضيل كما فهموه فتامله ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب
فلا يقال والخشبة استوى الماء قال المص من جهة ان هذه الواو شبيهة بواو العطف
وقيل لان اصلها العطف فروعى هذا الاصل فان قلت ما وجه عدول المص عن
ان يقول على عامله الى قوله عامل المصاحب مع ان الاول اخصر قلت لانه قال
باتفاق وقد علمت ان منهم من يرى ان الناصب الواو فلو قيلت هذه
العبارة لم يلزم منها ظاهرا ان ذلك القايل يرى منع التقديم على العمل
بل على الواو لانها العامل عنده ولا عليه اى ولا على المصاحب خلافا
لابن جنى فانه اجاز فيه ان يقال استوى والخشبة الماء تمسكا بانه قد سمع ذلك
فى العاطفة كقوله « الا يا نخلة من ذات عرق « عليك ورحمة الله السلام »
نليم فيها لانها محمولة عليها وبانه قد سمع ذلك من كلامهم كـ « «
« جمعت وفحشا غيبة ونميمة « ثلاث خلال لست عنها بمرعوى « وكلتا
شبهتيه واهية اما الاولى فلان وقوع مثله فى الواو العاطفة شاذ مخصوص
بالضرورة فلا يقاس عليه واما الثانية فالبيت من باب العطف لا من باب
المفعول معه وعلى ذلك خرجه اكثر النحاة مع انه ضرورة ويجب
العطف فى نحو انت ورايك وانت اعلم ومالك اعلم ان مسايل
هذا الباب اربع واجب العطف وراجحه وواجب النصب وراجحه وبدا
المص بالواجبين مقدما واجب العطف واخر الراجحين مقدما منهما راجح العطف
ووجهه فيهما ان العطف هو الاصل فى الواو وانما ذكر المسايل المعبر عنها
بقوله وربما نصب الى اخره مع انها من راجح العطف قبل قوله ويترجح العطف

لمشاكلتها لما ذكر اولا فى واجب النصب فى نحو مالك وزيدا وانها على اضمار فعل
كما استرسل فى ذكر ما هو على اضمار فعل كذا قال بعض المتاخرين وليس
بشى وستبين قريبا ان ذلك حال فى موضعه الذى يستحقه و
نوضح ايضا ان الاقسام ستة لا اربعة خلافا لشارحى هذا الكتاب
القسم الاول ما يجب فيه العطف ومثله بمثالين انت ورايك
وانت اعلم ومالك والعطف فى الاول على المبتدا وهو عطف لفظا
ومعنى وفى الثانيه على المبتدا الذى هو انت الملفوظ ونجوز فى
نسبة العلم الى المال كما سبق وهو عطف لفظا ومعنى او على الخبر
الذى هو اعلم والاصل اعلم بمالك فوضعت الواو موضع الباء
وعطفت ما بعدها على ما قبلها وهذا عطف لفظا لا معنى لانه
كالمخفض على الجوار وقد عرفت ما اسلفناه عن الرضى من ان
الاصل انت اعلم بمالك فانت ومالك مقرونان وما اخترناه فى
ذلك فالعطف على هذا معتبر لفظا ومعنى وضابط المثال الاول
ان لا يتقدم الواو فى اللفظ الا مفرد ونقل المص الاجماع على وجوب
العطف فى ذلك وليس كذلك فان الصيمرى اجازه عن تمام الاسم
فيحتمل ان يكون المص لم يعتد بخلافه فحكى الاجماع وضابط المثال
الثانى ان يتقدم الواو جملة غير متضمنة لما تنصب المفعول معه
وقال المص ان تكون خبر الجملة السابقة افعل تفضيل ويجب
النصب عند الاكثر فى نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا
هذا هو القسم الثانى وهو ما يجب فيه النصب قال المص وانما قلت
عند الاكثر لان الكسائى يجيز الجر قلت ليس اجازة الجر فى مثل ذلك
اعنى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض مخصوصا بالكسائى
بل هو قول الكوفيين جميعهم وبعض البصريين كيونس والاخفش
وعلى هذا قد يقال ان اراد اكثر النحويين فمشكل لان الكوفيين فالمتبع بعض
البصريين لا يشترطون اعادة الخافض وان اراد اكثر البصريين فليس فى
عبارته ما يدل عليه وجوابه انه لما انضم اهل الامصار الى اكثر اهل البصرة
فى المنع صار المجموع اكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت العبارة
ولا يخفاك انه يجوز فى ما شانك وعمرا الاوجه الثلاثة الجر على الاضمار كما
فى قوله « اكل امرء تحسبين امرا « ونار توقد فى الليل نارا « والرفع على

ان الاصل ماشانك وشان عمرو ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والنصب على ما ياتى بيانه وليس فى الجر الخلاف المذكور فى مالك وزيد بل هو جاير عند المص وغيره فى الكلام وان كان غيره افصح منه وممن نص على جواز الرفع ابنه ولا يحتاج اسناد جواز ذلك الى احد بل كل احد يجيزه واذا كان كذلك فاين وجوب النصب فى هذا المثال عند الاكثر **والنصب** الذى ذكرنا انه واجب **فى هذين** المثالين **ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار** فالتقدير ماكان لك وزيدا وماكان شانك وزيدا **او بمصدر لابس منويا بعد الواو** فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا فى المثال الاخير وهذان الوجهان اجازهما س لكن التقدير الاول يقتضى ان يكون المنصوب بعد الواو مفعولا معه وهو ظاهر والتقدير الثانى يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه ويصيره مفعولا به فهو مشكل من هذه الحيثيه **فان قلت** ويلزم عليه اعمال المصدر منويا وهو ممتنع **قلت** تداعت له عن ذلك بان المصدر هنا فى قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على ان المص صرح بجواز اعمال المصدر منويا والحسب فى الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه وبعضهم حمل كلام س على انه تفسير معنى قال ابن الضايع اخرها اخذت عن الاستاذ ابى على ان هذا الاسم منصوب على انه مفعول معه وان تقدير س معنوى لا اعرابى بل تقديره الاعراب مالك تلتبس وزيدا قال ويدل على انه عند س كذلك ذكره هذه المسئلة فى باب المفعول معه هذا كلامه **فان قلت** فاذا قدر الناصب مصدرا منويا على الراى الاول فعلى م يعطف هذا المصدر فى قولك مالك وملابستك زيدا فان عطف على ما اقتضى كون الك خبرا عنه لانه خبر عن ما ولا معنى له وان عطف على الضمير المستكن فى لك فهو عايد على ما ايضا ولا فصل بتوكيد ولا غيره ولا معنى له **قلت** يحتمل ان يكون معطوفا على كاين الذى هو الخبر المحذوف الذى يتعلق به لك فالمعنى ما ملابستك زيدا اذا كان المعطوف على الخبر خبرا والمعنى عليه صحيح واعلم ان مالك ونحوه انما هو معروف فى العربية ان يكون مردفا بالحال نحو مالك قايما وهنا قد وقع على غير ذلك وذلك ان ما عطف عليه من قولك وملابستك زيدا حصل من الفايدة نظير ما كانت الحال تحصله **لا بلا بس خلافا للسيرافى وابن خروف** وعلة ذلك عندهما الهرب من اعمال المصدر محذوفا **فان كان المجرور ظاهرا** نحو

ما لزيد

ما لزيد وعمرو وماشان زيد وعمرو **ورجح العطف** لانه الاصل وقال ابن الحاجب يتعين العطف لانه الاصل فلا يعدل الى غيره لغير ضرورة قال الرضى وليس بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب وقد يكون ضروريا ولو سلمنا انه لا يضطر الى هذا النص قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا قلت والقول بترجيح العطف مع جواز النصب غير خال عن نقد وذلك انه لا ينبغى ان يوخذ هكذا على الاطلاق بل الذى ينبغى ان يقال ان قصد النصب على المصاحبة فالنصب واجب لا مرجوح وهذا هو القسم الثالث وهو ما ترجح عطفه وذكر المص منه مسايل **الاولى** هذه وهى ان يكون المجرور ظاهرا والاربع الاتيان بعدها والتى ختم بها وهى قوله ويترجح العطف الى اخره **وربما نصب بفعل مقدر** اما كان التامه او الناقصه او كلمة تصنع فى المسايل الاربع الاتية مع رجحان العطف فى جميعها **بعد ما او كيف او زمان مضاف او فعل خبر ظاهر** وهذه هى الاربع ثم ذكر امثلتها على الترتيب الاول للاول والثانى للثانى وهكذا **فى نحو** قول الشاعر **ما انت والسير** فى متلف ⁕ يبرح بالذكر الضابط ⁕ انشده س قلت هنا ان تقول التقدير ما تصنع والسير او ما يكون والسير او ان كان هنا يتعين ان تكون ناقصة لان ما لا يكون حالا فيجعل خبرا متقدما وهذا مثال للمسئلة الاولى **وكيف انت وقصعة** من ثريد فيقدر كيف تصنع وقصعة او كيف يكون وقصعة ولك هنا جعل كان تامه فكيف فى محل نصب على الحال وجعلها ناقصه فكيف خبرها مقدم وهذا مثال للمسئلة الثانيه واعلم ان س قدر الفعل مع ما مصاحبا ومع كيف مضارعا فقال التقدير ماكنت وزيدا وكيف تكون وقصعة واختلف هل هذا مقصود ام لا فقال السيرافى التقديران جايزان فى كل من الوجهين والتفريق غير مقصود ولو صح عكسه وقال ابن ولاد بل هو مقصود لمعنى اقتضى التفريق وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وانما ينكر ما ثبت فلذا تعين تقدير الماضى معها ولا انكار مع كيف بل هى للاستفهام المجرد فتقدير المضارع معها صالح الا ان تقدير الماضى معها ايضا كذلك **و**قول الشاعر **ازمان قومى والجماعة** كالذى ⁕

بنحو الرحالة ان عيل مميلا تحدث كانه قال ازمان كان قومى يحو الجماعة
فجعله مفعولا معه وتقديره كان شميعين وتحتمل النقص والتمام وتعينها فى
هذا المحل يرجح تقديرها فى باقى الامثلة ولانها ام الافعال وهذا مثال
المسئلة الثالثة و قول عايشه رضى الله عنها كان النبى صلى الله عليه
وسلم **انا واياه فى لحاف** وهذا مثال المسئلة الرابعة فالتقدير وكنت
واياه فحذفت كان فانفصل الضمير وهو على هذا مرفوع بكان او التقدير
وانا كاينة واياه فالضمير على هذا مبتدا او التقدير انا وهو ثم انيب المنفصل
عن المرفوع فلا مفعول معه ولا حذف كان ولا كاينة بل حذف كاينان متعلقا
به الظرف **ويترجح العطف** ايضا فهذا من القسم الثالث كما سبق التنبيه
عليه **ان كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن** نحو كنت انا وزيد كالاخوين
فهذا مثال لما اجتمعت فيه تلك الشروط وهذا النوع عند ابى عصفور
يستوى فيه الوجهان وليس عنده شئ يترجح فيه العطف ولا عند المص
شئ يستوى فيه الوجهان قال بعضهم وقول ابى عصفور له وجه كانك اذا
قلت جئت انا وزيد فان نظرت الى المعنى فان كان المراد التنصيص على المصاحبة
فالنصب راجح بل واجب وان كان المراد مطلق الجمع فالعطف واجب وان
نظرت الى صورة التركيب مع قطع النظر عن المعنى فكل من الامرين جايز ولا
مرجح لاحدهما قلت بل يترجح العطف بكونه الاصل فى الواو وهو الذى لحظه
المص لكن يشكل عليه انه سيقول فان خيف به فوات ما يضر فواته رجح النصب
كما اعتبر فى الترجيح المعنى فهلا اعتبره هنا ايضا ومفهوم قول المص ان كان
بلا تكلف ان العطف متى كان ارتكابه مؤديا الى تكلف لم يترجح وذلك مثل
قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان عطف فصيلها على الناقة
يحتاج معه الى تقدير جملة بعد المعطوف وهو لو تركت الناقة وفصيلها
ترضعه بل تقدير جملتين اى لو تركت ترضعه وتركته يرتضع منها
ولا يخفى ما فيه من التكلف ومثله المص ايضا بقول الشاعر • فكونوا انتم
وبنى ابيكم • مكان الكليتين من الطحال • قال فالعطف حسن من جهة
اللفظ وفيه تكلف من جهة المعنى لان المراد كونوا لبنى ابيكم فالمخاطبون
هم المامورون فان عطفت كان التقدير كونوا لبنى ابيكم وليكون بنو
ابيكم لكم وذلك خلاف المقصود قلت فلا يكون النصب حينئذ راجحا
بل متعينا اذ العطف يقتضى كون المعنى غير مراد وكيف يقال فى هذا العطف

بتكلف

بتكلف ومفهوم قوله ولا مانع انه ان كان ثم ما يمنع العطف لم يترجح
العطف بل يجب النصب ومثل المص ذلك بقوله لا تنته عن القبيح و
اتيانه فالعطف هنا يمتنع لما فيه من عدم الفايدة لان لا تنته عن
القبيح واتيانه فالعطف هنا معناه لا تنته عن اتيان القبيح لان النهى
انما يكون عن الافعال فقولك بعد ذلك واتيانه مستغنى عنه وهو
من عطف الشئ على نفسه هذا تقرير ما اراده قلت وفيه نظر لان
هذا المعنى لا ينتهض مانعا بدليل قوله وهنوا لما اصابهم فى سبيل الله
وما ضعفوا ومفهوم قوله ولا موهن انه متى كان هناك ما يقتضى ضعف
العطف لم يترجح نحو ما صنعت واياك فنصبه مختار وعطفه جايز
على ضعف لعدم الفاصل **فان خيف به** اى بالعطف **فوات ما
يضر فواته رجح النصب على المعية** نحو لا يعجبك الاكل والشبع
ولا تغتذ بالسمك واللبن فالمقصود النهى عن اعجابه الاكل مصاحبا
للشبع ومرافقا معه وكذا الاغتذا بالسمك مع اللبن والنصب معينا
لهذا المقصود والعطف مفوت لهذا الغرض اذ هو محتمل له لا نص فيه
وهذا هو القسم الرابع وتحته صور احدها هذه والثانية ان يكون
العطف بتكلف والثالثة ان يكون له موهن وهاتان تعرض لهما الشارح
اليها قريبا فاستغنى عن اعادتهما للعلم بذلك اذ قد علم ان ما لا كلفة فيه
ولا وهن اولى مما هو كذلك فلهذا لم يحتج الى التصريح بذلك قلت وفى هذا
كله نظر لانه متى فرض ان العطف مفوت لغرض مقصود يضر تفويته
فكيف يسوغ ارتكابه لا سيما فى مثل لا تغتذ بالسمك واللبن لان المقصود فيه
التنصيص على المعية ولا يكون بدون النصب فينبغى ان يكون واجبا
لا راجحا فتامله **فان لم يليق الفعل بتالى الواو** نحو فاجمعوا امركم
وشركاكم فان الفعل وهو اجمع الرباعى لا يليق بتالى الواو وهو شركاكم
فانه بمعنى عزم فانما يتسلط على الامر ونحوه **جاز النصب على المعية
وعلى اضمار الفعل اللايق ان حسن مع موضع الواو** وهذا
هو القسم الخامس الذى كنا وعدنا به والمسئلة مبنية على ما قد مر من
ان الاصح عنده انه لا يشترط لصحة المفعول معه صحة العطف فلك فى
الآية ان تجعل شركاكم مفعولا معه وان تجعله مفعولا به منصوبا بفعل
لايق به اى واجمعوا شركاكم من الجمع قلت فى المحكم انه يقال جمع

الشى عن تفرقة يجمعه جمعا وجمعة واجمعه فاذا ثبت ان اجمع يكون بمعنى جمع صح العطف وخرجت الاية عن ان تكون مثالا لهذه المسئلة اذ تالى الواو فيها وهو شركاكم يليق به الفعل المذكور وهو اجمع فيكون من عطف المفردات ولا حاجة الى تقدير اجمعوا الذى هو ثلاثى وهمزته همزة وصل لكن هذا مبنى على استعمال المشترك فى معنيه جميعا اذ اجمع مشترك بين العزم وضم المتفرق فباعتبار تسليط على الامر يكون مرادا به المعنى الاول وباعتبار تسليطه يكون مرادا به المعنى الثانى فان قلت تقتضى ما فرع المص بقوله ترجح النصب على المعية على اضمار فعل بلا يوهم لتساويهما وليسا بمتساويين لان الاصل عدم التقدير قلت فى كل منهما مخالفة الاصل فتكافأ وبيانه ان الاضمار خلاف الاصل وكون الواو لغير العطف كذلك وح يكون كلامه على ظاهره لكن يلزم عليه ان يكون المص قايلا بتساوى الوجهين فى بعض الصور وهو خلاف ما كنا اسلفناه عنه واعلم انه فى بعض المواضع لا يتعين احد الامرين المذكورين بل يجوز ان مع امر ثالث وذلك كما فى الاية فانه يجوز اضمار مضاف اى وامر شركائكم فلا يكون ح مفعولا معه ولا مفعولا به باضمار عامل يكون معطوفا على المفعول به باضمار مضاف **والا** يحسن مع موضع الواو **تعين** احد الامرين المذكورين وهو **الاضمار** للفعل اللايق وهذا هو القسم السادس الذى كنا اشرنا اليه كقوله • وزججن الحواجب والعيونا • لان زججن غير صالح للعمل فى العيون ومع الواو غير صالح لمع فيقدر له فعل لايق اى وكحلن العيون وزعم قوم ان الفعل المذكور ضمن معنى يتسلط به على المتعاطفين فلا اضمار وذلك بان يتأول ضمن زججن معنى حسّن واعترض بان هذا يستلزم صحة ان يقال علفتها ماء وتبنا كما يصح علفتها تبنا وماء والالتزام باطل واجيب بمنع بطلانه بدليل قول طرفة • اعمرو بن هند ما ترى راى صرمة • لها سبب ترعى به الماء والشجر • اى ما ترى فى هذه الصرمة وهى من الابل من عشرين الى تسع عشرة وقيل الى ثلاثين وسبب عهد **والنصب فى حسبك وزيدا درهم بيحسب منويا** وهذا خلاف ما ذهب اليه الزجاج وابن عطيه والزمخشرى وذلك انهم ادعوا ان حسبا اسم فعل بمعنى يكفى فالفتحة بنائيه والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وغيرهم على ان حسبا بمعنى كاف فالفتحة اعرابية وهو مبتدا ودرهم خبره وزيدا مفعول به بتقدير ويحسب والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب مضمر عايد على درهم لتقدمه وعليه كلام المص فى المتن ورجحه بان المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل او ما جرى مجراه وليس حسبك ما جرى مجرى الفعل فذهب

شى انه منصوب بفعل منوى وليس مفعولا معه بل هو مفعول به **وبعدى بيله** كما فى قوله ويله واخاه **وويلا له** كما فى قولك ويلا له واخاه **بناصب المصدر** اى الزمه الله ويله او ويلا له فاخاه فى المثالين عطف على الهاء فى الزمه والمعنى الزمه الله المصيبة والزمها اخاه وتسمية المص له مصدرا بمعنى انه اسم للحدث لا بمعنى انه مفعول مطلق لان تقديره يابى ذلك **وبعد ويلا له** مثل ويل له واباه **بالزم** على صيغة المبنى للمفعول **مضمرا** ش رحمه الله قدر بعد ويل له الزم الله الويل اباه فيكون الاب مفعولا به لا مفعولا معه والمص قدر الزم مبنيا للمفعول كما رايت فان قدر بعد ويل له فالكلام جملة اسمية وجملة فعلية كما فى تقدير ش وان قدر معها فالاصل الزمه الويل واباه فحذف الفعل والهاء وابقى نايب الفاعل وهو المفعول الثانى ويكون اباه عطفا على الهاء فيكون مفعولا به كما فى التى قبلها ونظيره فى باب النيابة انك تقول فى اعطيته درهما اذا اثبت الفعل للثانى اعطيه درهم فان قلت لو كان كذلك لم يتجه دخول له وانما كان يمشى هذا التاويل لو كان الصياغ ويل واباه قلت يحتمل ان يقال له ذكرت تبيينا مثلها فى سقيا لك فيكون جملة معترضة قبل المعطوف او صفة لويل واباه مفعول معه والكلام على هذا جملة واحدة فعلية فان قلت كيف يتم الترديد الذى جرى عليه المص بقوله ان قدر بعد ويل له فكذا وان قدر معها فكذا مع تصريحه فى المتن بقوله وبعد ويل له بالزم قلت البعدية راجعة الى المنصوب التالى للواو اى يكون المنصوب المذكور بعد ويل فيتقدير الزم معها على ويل له او موخرا عنها **وفى نحو راسه والحايط وامرا ونفسه وشانك والحج على المعية والعطف** ظاهره التساوى وكذا ظاهر قول ش وهو راى ابن عصفور حيث امكن العطف بلا ضعف كما اسلفناه عنه نحو قمت انا وزيد ومقتضى قول المص فيما تقدم يترجح العطف ان كان بلا تكلف الخ خلاف ذلك وقد يقال حذف عامل المفعول معه واخراج الواو عن العطف خلاف الاصل فيترجح ولا بد جانب العطف ولكن المراد معنى المعية فيترجح المفعول معه فتكافا وفيه نظر **بعد اضمار دع فى الاول والثانى** والتقدير دع راسك والحايط ودع امرا ونفسه والمنصوب بعد الواو مفعول به او معه **وعليك فى الثالث** وهو شانك والحج فتنصب شانك بعليك مضمرا هكذا تدرع ش عليك شانك بلفظ الامر وظاهر جواز اضمار عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال لا تعمل مضمرة وكلام المص فى باب اسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تاول كلام ش على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب وفى نحو ش

النصب وفي هذه المثل على المعية رد منه على من اشترط في المفعول معه
ان لا يكون الا مع الفاعل وان امثل ضربت زيدا وعمرا على المعية ممتنع
وقد اسلفناه اول الباب قال اصحاب هذا الراي واذا اريدت المعية في مثل
ذلك اتي بمع فيقال ضربت زيدا مع عمرو **ونحو هذا لك وايا لا ممنوع**
من جهة ان الكلام لم يذكر معه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة وحرف
الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان فيه وهذا من اقوى الادلة على ان ابوه
في نحو زيد في الدار ابوه مرتفع بالظرف لا بالاستقرار المحذوف ولولا ذلك
لصحت المسئلة وتكون بمنزلة كيف انت وزيدا وما انت وزيدا ونحوهما
مما العامل فيه فعل مضمر لكنا نظرنا بتقدير الناصب فعلا محذوفا كما
في ما لك وزيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظيرتها وجوزتلك
على اعمال المقدر **في الاختيار** اي في المذهب ذي الاختيار يعني خلافا
للفارسي فانه اجاز المسئلة على اعمال الهاء وخلافا لمن اجاز اعمال الظرف
بما فيه من معنى الاستقرار وهذا احسن لولا انه لا يعرف احد اجاز هذه المسئلة
في الشعر ومنعها في النثر ولكن الظاهر من ذكر الاختيار ارادة قسيم
الاضطرار فكان اللايق بالمص تجنبه **وفي كون هذا الباب** وهو
باب المفعول معه **مقيسا خلاف** فذهب الاخفش وابو علي الى كونه
قياسا قال المص وهو الصحيح وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما
سمع منه وفصل بعضهم فيما حكاه ابن هشام الخضراوي بين ما
يجوز فيه العطف مجازا فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف
حقيقة فيكون سماعيا **ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله
او حاله ما له متقدما** وهذا هو الاكثر فتقول كنت وزيدا كالاخ
هذا في الخبر وتقول جئت وهندا ضاحكا فهذا في الحال **وقد
يعطى حكم ما بعد المعطوف** بالواو نظرا الى ان اصل هذه الواو
واو العطف فتقول في الاول كنت وزيدا كالاخوين وفي الثاني
جئت وهندا ضاحكين اذا كانت مشاركة له في الضحك ايضا
والا فقد تكون المشاركة في الفعل دون الصفة المغيرة له
خلافا لابن كيسان فانه قال لا يجوز الا مطابقة الاول
فقط وهو القياس قلت وينبغي ان يتعين هذا عند
الجميع في نحو كان زيد وموديه كالعبد **باب**

المستثنى

باب المستثنى

المستثنى وهو المخرج جنس يشمل المستثنى نحو قام القوم الا زيدا
وغيره نحو ما جاءني القوم لكن زيد جاءني ونحو قام القوم ولم يقم زيد
كذا قيل وستعرف ما عليه **تحقيقا او تقديرا** تقسيم للجنس وهو
او لارادة بيان ونحوه المتصل نحو جاءني اخوتك الا زيدا فانه مخرج تحقيقا
والمنقطع نحو ما لزيد علم بقيام عمرو الا ظنا يظنه فان هذا ليس بمخرج
تحقيقا ضرورة ان الاخراج يقتضي الدخول اولا والظن لم يدخل في العلم
فكيف يخرج منه وانما هو مخرج تقديرا اي فقدر اخراجه من حيث هو
مقدر الدخول في العلم لما كان هو مستحضرا بذكره لقيامه مقامه في كثير
من المواضع قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان
يكون الكلام الذي قبل الا قد دل على الاستثناء فتامل فانه يرق قاد
الشعر ولذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم ولا يحسن استثناء
الاكل ونحوه **من مذكور او متروك** تقسيم اخر للمخرج يريد به
بيان انقسامه الى تام ومفرغ فالاول قولك قام القوم الا زيدا
فالمستثنى منه زيد هو القوم وقد ذكر والثاني كقولك ما ضربت
الا زيدا فالمستثنى منه هو احد الذي هو مفعول ضربت وليس بمذكور
والتقدير ما ضربت احدا الا زيدا **بالا** متعلق بالمخرج قال الشم
واحترز بذلك من الا التي بمعنى غير نحو لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا والتي بمعنى الواو على راي الاخفش وجعل من ذلك لئلا
يكون عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم والتي بمعنى ان لم نحو الا تفعلوه
والزايدة على مذهب ابن جني والاصمعي في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة
الى هنا كلامه قلت لا ادري ما هذا الاحتراز ولا كيف وجهه نعم
قد يتوهم انه احترز بالا عن غيرها من المخرجات نحو قام القوم
ولم يقم زيد ونحو اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة فان كلا من
زيد في المثال الاول واهل الذمة في المثال الثاني اخرج بغير الا
فيكون مثل ذلك خارجا عن التعريف على ان التحقيق ان يقال
ان قولهم في حد المستثنى بالا واحدى اخواتها انما ذكر لبيان
الادوات الموضوعة للاخراج لا للاحتراز عن شيء مما يتوهم
انه للاحتراز عن مثل ما تقدم باطل لما قاله ابن الحاجب في شرح
المفصل من ان هذا ليس باخراج وانما هو تبيين لمراد المتكلم باللفظ

الاول وعلى هذا فلا يكون المخرج جنسا وانما الجنس موصوف المقدر اى اللفظ
المخرج فصل يخرج ما عدا المستثنى وهذا ما كنا وعدناك به من قبل **اى ما جمعناها**
اى جميع الاسماء الادوات التى تذكر فى هذا الباب **بشرط الفايدة**
هذا حكم ولا ينبغى الحد فكان حقه ان يقول وشرطه حصول الفايدة فلا يجوز
له عندى مال الا درهما وكذا درهم الا درهما لان ذلك لا فايدة فيه فان
قلت ما لى الا شيئا نابعد من حصول جهة المستثنى والمستثنى منه جميعا وقولهم
الاستثناء معيار العموم سهو والصواب معيار الشمول بدليل الف سنة الا
خمسين عاما والحاصل ان الاستثناء يعتمد صحة ان المستثنى دخل وهو معنى
قولهم اخراج ما لولا الاستثناء لدخل وليس كذلك قولك عندى رجال الا زيدا
بل لولا الاستثناء لجاز دخوله واما رجال الا رجلا فابعد عن الفايدة لان
رجالا يصدق على الثلاثة فما فوقها الى ما يتناهى وهذا الذى اخرجته ليس
بمعروف ولا اللفظ شامل له ولا بد لو لم يستثن اذ لا كمية للجمع معينة
ولا هو بها فما وجه اخراج ما لم يتحقق دخوله ومما لا يستفاد باخراجه
شئ وانت خبير بان قول المص من مذكور او مقدر يقتضى ان المخرج
منه هو الاسم الشامل وهذا هو المشهور فى التصانيف وهو قول الكسائى
فاذن معنى قام القوم الا زيدا الاخبار بالقيام عن القوم الذين خرج
منهم زيد وزيد مسكوت عنه لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه فيحتمل
فى الواقع انه قام وانه لم يقم وذهب الفرا الى ان زيدا ليس مخرجا
من القوم وانما حكمه مخرج من حكمهم وذهب س وجمهور البصريين
الى ان الاداة اخرجت الاسم الثانى من الاول وحكمه من حكمه كله
هذا كله فى المتصل قلت وعلى قول الفرا يتأتى قولهم الاستثناء من
الاثبات نفى وبالعكس لا يتأتى على مذهب س والجمهور ايضا غير
ان ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو من القايلين بان الاستثناء من
النفى اثبات ومن الاثبات نفى لما ذكر الاشكال الذى سبق الى الفهم
فى الاستثناء المتصل وهو ان فيه تناقضا من حيث ان فى قولك
له على عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة فى ضمن العشرة ونفيا لها
صريحا فسر كيفية الاستثناء على وجه لا يرد عليه ذلك فقال
المراد بعشرة معناها اى عشرة افراد فتناول السبعة والثلاثة معا
ثم اخرج منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم اسند الحكم الى العشرة المخرج منها

الثلاثة فلم يقع الاسناد الا الى السبعة وصار المعنى العشرة التى اخرجت
منها الثلاثة له على فلا تناقض وقبله كثير من المحققين وهو كما تراه
يقتضى ان الاخراج من الاسم الشامل لا من الحكم وهو عين مذهب
الكسائى فانى يثبت له مع ذلك ان الاستثناء من الاثبات نفى
او بالعكس فتامله **فان كان** المستثنى **بعض المستثنى منه حقيقة**
مثل له على عشرة الا ثلاثة **فمتصل والا** يكن المستثنى بعض المستثنى
منه حقيقة **فمنقطع** وقد فهم بما ذكر ان له حظا من البعضية مجازا
وذلك لانه لا يكون الا بما يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه او ذكر
ما ينسب اليه فان لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفايدة
نحو صهلت الخيل الا البعير ورغت الابل الا الفرس ولو قيل صوتت
الخيل الا البعير جاز لان التصويت يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوتات
فكان ذلك فى تقدير الداخل فيما قبله وان لم يكن داخلا حقيقة **مقدر**
الوقوع بعد لكن عند البصريين وهو لا **وبعد سوى عند الكوفيين**
ولم ار من ذكر وجهه ثم اعلم ان المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم
وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب
قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على
الاستثناء المنقطع قلت واهمل الاكثرون عد هذه الجملة فى الجمل التى لها
محل من الاعراب وينبغى ان تعد على هذا **وله** اى للمستثنى **بعد الا** لا بعد
غيرها من ادوات الاستثناء **من الاعراب** على اختلاف انواعه **ان ترك المستثنى**
منه وهو الذى كان العامل يتسلط عليه نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا عمرا
وفرغ العامل له اى للمستثنى بان لا يشتغل بالعمل فى غيره كما مثلنا واحترز
بذلك مما اذا ترك المستثنى منه ولم يفرغ العامل لما بعد الا نحو ما
قام زيد الا عمرا الا زيد ولا غيره الا عمر **ما له** اى ما للمستثنى **مع عدمها**
اى عدم الا بمعنى انه يثبت للمستثنى فى حالة التفريغ ما كان ثابتا
له لو لم يكن مستثنى فيعرب على حسب ما يقتضيه ذلك العامل
من رفع ونصب وجر واستجاد بعضهم قوله فى الالفية وان يفرغ
سابق على قوله هنا وفرغ العامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا نحو
ما فى الدار الا زيد ثم التفريغ لا يكون فى المصدر المؤكد لعدم الفايدة نحو
ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعى اى الا ظنا ضعيفا يفيد سبق

وهو تقدير حسن وانما قدروا
لكن لان الذى بعدها ليس
بمستثنى حقيقة وانما ذكر
الاستدراك لا الاستثناء
صح

فيه كلام ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا
اسماء ان انتم الا بشر مثلنا وما محمد الا رسول والفاعل نحو وما يعلم
جنود ربك الا هو لا يعلمهم الا الله لا يجليها لوقتها الا هو والنائب
عن الفاعل نحو هل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا
يكلف الله نفسا الا وسعها اي ذا وسعها والحال نحو ما تنزل الملائكة
الا بالحق ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله اي الا متلبسا
بان يشاء الله اي بمشيئة الله ولا ينفقون الا وهم كارهون وما تسقط من
ورقة الا يعلمها لا تبيعوا الذهب الا يدا بيد اي الا متقابضين وفي حديث
اخر الا ها وها اي الا قابضين ها وها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية
او ضحاها والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغاء وجه الله وهكذا بقية
المعمولات قال الش واعلم ان من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف
وينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا
زيدا في المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف ومنه لم يبق
الا جفن سيف ومئزرا ونحو ذلك قوله هل هو الا الذيب لاقى ديبا
روي برفع الذيب على التفريغ وبنصبه على تقدير الخبر اي هل هو شيء الا
الذيب وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيدا لم يجز النصب
لان الفاعل لا يحذف واجاز فيه الكسائي النصب على الاستثناء وحذف
الفاعل على مذهبه قلت ان كان المثل من قوله ولم يبق الا جفن سيف
مضارع يجاوره على الش وكان حجة للكسائي ولكن لا اتحرر الرواية فيه
الان **ولا يفعل ذلك** الذي ذكر من تفريغ العامل لما بعد الا **دون**
نهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق **او نفي** نحو وما محمد الا رسول **صريح**
راجع للنفي والنهي وقد عرفت مثالهما **او مؤول** راجع الى كل منهما ايضا
فالذي فيه نهي بالتاويل نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فانه
شرط في معنى النهي اي لا تولوا الادبار الا متحرفين والذي فيه نفي بالتاويل
نحو ويابى الله الا ان يتم نوره فابى في معنى لا يريد وانها لكبيرة الا على
الخاشعين اي وانها لا تسهل الا على الخاشعين وقال ابن الحاجب ان الاستثناء
المفرغ يقع في الايجاب بشرطين احدهما ان يكون فضلة لا عمدة والثاني ان يحصل
به فائدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ من المحال ان تضرب جميع الناس الا زيدا
ويجوز قرات الا يوم كذا لانه يجوز ان تقرا في جميع الايام الا في ذلك اليوم

وقال المص في الشرح اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معاملته نحو عمرت الا
زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر **وقد يحذف على راي**
قال به الفارسي **عامل** المستثنى منه **المتروك** وذلك في الاستثناء
المفرغ كما تقول زيد لا يسري الا نهارا فالواقع بعد الا ظرف لا يتسلط عليه
الفعل المذكور قبلها لعدم صلاحية العمل فيه من حيث ان السري لا يكون
الا في الليل فيحتاج الى تقدير عامل يصلح للعمل فيه فيقدر ولا يسير الا نهارا ف
الاصل لا يسير زمنا الا نهارا فترك الاول وفرغ عامله للثاني ثم حذف وفي
الموطا في باب الطاعون اذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قـ
ابو النضر لا يخرجكم الا فرارا منه قال ابن عبد البر قال لي جماعة من اهل العلم بالنحو
ونصب فيه تقديره فلا تخرجوا منها اي لم يكن خروجكم الا فرارا منه وهذه
هي مسئلتنا في حذف عامل المتروك فان ابن عبد البر صرح بان فرارا حال
اي الا فارين وعلى هذا فكان المقدرة تامة وثم احوال عامة مقدرة
ولا بد ان يكون فاعل يخرجكم في عبارة ابي النضر ضميرا مستترا عايدا على الطاعون
اي فلا يخرجكم الطاعون اذا لم يوجد خروجكم على حال من الاحوال الا هذه
الحالة **فان لم يترك المستثنى منه** بل كان مذكورا **فالمستثنى بالا له**
النصب مطلقا سواء كان واجبا او جايزا راجحا او جايزا مرجوحا **بها**
متعلق بالنصب فتكون الا هي العاملة له لقيام معنى الاستثناء بها ولا العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وادعى المص ان هذا هو مذهب سيبويه والمبرد
والجرجاني يعني كون الا عاملة لنصب المستثنى واستدل بانها مختصة بالاسم
وليست كالجزء فوجب ان تكون عاملة فان قيل دخلت على الفعل في نحو
نشدتك الله الا فعلت فلا اختصاص قلنا اجاب بانه في معنى ما اسالك الا
فعلك فان قيل لو كانت عاملة لعملت الجر ولاتصل بها الضمير قلنا اجاب عن
الاول بالمنع وقال انما الخاص اللائق عمل لا يصلح للفعل وهو الجر او نصب
لا رفع معه فكان النصب اولى بالا لانه اخف واجاب عن الثاني بانه
انفصل تشبيها بالمنصوب على التحذير والاغراء من حيث هو منصوب بكلام فرع
معه وجاز على انفصاله في التفريغ ليجري الباب على سنن واحد وبان الا
والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة فكره اختصار الضمير باتصاله لئلا يحصل
الاجحاف باختصار على اختصار وبان الا اشبهت النافية في موافقة
الفعل معنى لا لفظا والاعمال تابع للاهمال تابع ومعمول ما المضمر يكون منفصلا

وبان الا تشبه لا العاطفه فی لزوم التوسط وجعل ما بعدها مخالفا
لما قبلها والضمير بعد لا منفصل فجرت فی ذلك مجراها ثم ذكر ان المنصوب بها
شبها بالمفعول لشبه عامله فكان لها حظ فی الاتصال فنبهوا على ذلك فی
بعض الاحيان كقول الشاعر ۰ وما نبالی اذا ما كنت جارتنا
۰ ان لا يجاورنا الاك ديار ۰ وقول الاخر ۰ اعوذ برب العرش من فئة بغت
۰ علی فما لی عوض الاه ناصر ۰ ورد عليه المص جريا على ما عهد من طريقته
ان ذلك ليس بضرورة لتمكن الاول من ان يقول ان لا يجاورنا خل ولا جار
والثانی من ان يقول فما لی غيره عوض ناصر واعترضه الشارح بوجهين
الاول انه قد نص فی باب المضمر على ان الاولى شاذ لا يقاس عليه
الثانی انه ما من ضرورة الا ويمكن تغييرها بتبديل النظم بنحو ما ذكر
فلا يتحقق ضرورة قلت اما الثانی فوارد كما سبق الكلام عليه فی غير
هذا الموضع واما الاول فلا يرد اذ لا تنافی بين الحكم بشذوذ شیء
والحكم بانه غير ضرورة فلا تعارض بين كلاميه من هذه الحيثية
لا بما قبلها معدى بها وهذا راى السيرافی وقال ابن عصفور
وغيره هو مذهب س والفارسی وجماعة من البصريين وقال الشلوبين
هو مذهب المحققين قلت لكن غير المص يعبر عن هذا المذهب بان العامل ما
قبل الا بواسطتها وهو اولى من قول المص معدى بها لان التعدية انما هی
معروفة فی الفعل وشبهه فلا تتناوله العبارة بحسب الظاهر نحو قولك القوم
اخوتك الا زيدا قال ابن الحاجب فی شرح المفصل وهذا شامل للمواضع
كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى واعترض المص هذا المذهب بصحة
تكرارها نحو قاموا الا زيدا الا عمرا ويلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير اذ
ليس فی الكلام فعل معدى الى اثنين بحرف واحد دون عطف **ولا به** ای
ولا بما قبل الا **مستقلا** فيعمل بطريق الاستقلال بلا واسطه وهذا
قول ابن خروف ونسبه الى س فعلى هذا كل من المذاهب الثلاثة المتقدمة
قد نسب الى س رحمه الله تعالى ۰ وكل يدعون وصال ليلى ۰ وليلى لا تقر لهم بذاكا ۰
وتمسك ابن خروف بان غيرا اذا وقعت موقع الا نصبها ما قبلها من الفعل
بلا واسطة قلت الفعل اللازم انما ينصب بلا واسطة المفعول المطلق نحو
قام زيد قياما او الحال نحو قام ضاحكا او التمييز نحو امتلا الاناء ماء والمستثنى
فی قولك قاموا الا زيدا ليس شيئا من ذلك ونصب غير فی نحو قاموا غير زيد حيث

قد

قد قيل بانه على الحال وفيها معنى الاستثنا **ولا باستثنی مضمرا** وهذا قول المبرد
والزجاج فيما حكى السيرافی عنهما وزعم المص فی النقل عن المبرد بان كلامه فی
المقتضب يخالفه ورد صاحب هذا القول يرى ان نصب المستثنى باستثنی كنصب
المنادى بانادی والا حرف النداء ليدلان على الفعلين المقدرين فلهذا سقوط
الاعتراض بان ذلك جمع بين الحرف المعدى والفعل كلبيت ولغى قال الرضی وقد
اعترض على هذا القول بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك
لانا نعلل ما ثبت وروده من كلام العرب ولم يرد الرفع لكنا نقدر امتنع
الا ترى انه يجب النصب فی اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد
الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدره العد ونحوه **ولا بان** بفتح الهمزة وتشديد
النون **مقدرة بعدها** ای بعد الا قال الشارح هذا مذهب الكسائی حكاه
عنه السيرافی والتقدير عنده الا ان زيدا لم يقم فاضمر ان وحذف خبرها
ورد بانها فی تاويل المصدر فلا بد لها من عامل فينبغی ان يجعل ذلك
العامل عاملا فی الاسم نفسه ولا حاجة الى التكلف وايضا فان العرب
لا تضمر ان واخواتها وتبقی عملها لضعفها قلت اما الاول فظاهر
واما الثانی فقال الرضی لا يرد عليه لان الكوفيين يقدرون الاسم الموصول
واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين فی تقديرهم ان الناصبة
للفعل لكونه الحروف التی قبلها كالنائبة عنها والا تكون عنده كالنائب
عن ان مقدرة هذا كلامه واقول فمراد الكسائی يرى ان المخرج منه فی
الاستثنا هو الاسم الشامل ولا اخراج من الحكم بل المستثنى مسكوت عن حكمه
على ما نقل عنه الشارح وغيره فكيف يقول مع ذلك ان معنى قاموا الا زيدا
قاموا الا ان زيدا لم يقم ومعنى ما قاموا الا زيدا ما قاموا الا ان زيدا قام وهذا
تصريح بان حكم المستثنى نقيض حكم المستثنى منه نفيا واثباتا **ولا بان**
مخففة مركبا منها ومن لا الا وهذا مذهب الفراء حكاه السيرافی
وهو مبنی على ان الكلمتين اذا جعلتا كلمة لا يبطل كل من ان ولا باق على حقيقته
لم يمتزجا ويجعلا كلمة واحدة قال الرضی فاذا انتصب الاسم بعدها فبان
واذا تبع ما قبلها فی الاعراب فبلا العاطفه وكان اصل قام القوم
الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لا قام ای لم يقم فلا لنفی حكم
ما قبل الا العاطفة ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا
فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل ان زيدا كالاسد فقدم الكاف

تركيبهما مع ان قلت ليس مثله فان التركيب في لكن امتزجت به الكلمتان
بحيث صارتا كلمة واحدة والا ليست كذلك كما قررناه ثم قال وفيما قاله
نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردناه غير عاطفة ومع التسليم
فلان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت
تقول ما جاءني القوم الا زيدا ولان فيما قال عزلا لان مرة ولا اخرى
عن مقتضيهما وذلك لانك تنصب بها مرة وتتبع ما بعدها لما قبلها
اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف
والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا
زيد هذا كلامه قلت وايضا فالمنقول عن الكوفيين قاطبة انهم
لا يجوزون تخفيف ان فكيف سمح الفرا وهو منهم بتخفيفها وعملها
في هذا الباب ثم كان ينبغي ان يجوز الرفع في الايجاب ويكون راجحا
كما هو في ان كل ما جميع لدينا محضرون **خلافا لمن اعمى ذلك** وقد رفت
صاحب كل قول بعينه **وفاقا للسي والمبرد** وفي نسخة والجرجاني
وهو ثابت في شرح المص وقد نبهناك في اوايل هذا الكتاب على وجه
اعراب مثل هذا وانه مما يجوز فيه ان يكون منصوبا على الحال من مجرور
فالتقدير هنا اقول ما تقدم من ان الا هي الناصبة مخالفا لمن زعم غير
ذلك وموافقا للسي والمبرد فيما ذهبت اليه واعلم ان كلام المص يقتضي
ان الخلاف في ناصب المستثنى شامل للمتصل والمنقطع وابن الحاجب
ذكر خلاف ذلك فانه لما فرغ من ذكر الاقوال قال وهذا كله في المتصل
واما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر
مقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه
كلام مستانف قال الرضي اما المنقطع فمذهب سي انه ايضا
منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب
فحمل على لكن ويعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد
سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن
العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة
بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب محذوف
نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يحذف خبرها

ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون
الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه
في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما
قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك
دينار ان سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن
الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه
هذا كلامه **فان كان المستثنى بالا** لا بغيرها من ادوات الاستثناء لان
له احكاما اخر ستذكر **متصلا** او منقطعا فالنصب فيه واجب ان **اخر**
عن المستثنى منه لا مقدما عليه فان هذا سيأتي في حكمه **المشتمل عليه نهي**
نحو لا يدخل القوم على الا العلماء على ان لا ناهية والفعل مجزوم **او معناه**
كقول عايشة ام المومنين رضي الله عنها نهى عن قتل جنان البيوت الا الابتر
وذو الطفيتين فانه في معنى قال لا تقتل جنان البيوت فالوضاح من رفع
على تاويل المصدر بفعل المفعول واتبع المستثنى على محل المستثنى منه **او نفي**
صريح نحو ما قام احد الا زيدا **ومؤول** نحو هل في البلد عالم الا فلان ونحو
ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون وعلى الناس
برفع على الفقر الا الجاهلون على الابدال من ضمير فهذا استفهام في اللفظ
ونفي في المعنى فخرج الاستفهام المحض فلا يجوز فيه ذلك وفي شرح الجزولية
لابن معط في باب كم تقول كم مالك الا درهمان فكم هنا استفهامية ودرهمان
بدل من خبر كم وهو مالك والا موجبة فصارت كم في هذا المعنى مثل هل في
قوله عليه الصلاة والسلام هل انت الا اصبع دميت ومن النفي المؤول
نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول بقوله ذلك الا عمرو واقل
رجل يقول ذلك الا زيد ففي قلما رجل وقل رجل واقل رجل معنى النفي قال
ابو علي قلما تكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير
ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل وتجي بمعنى الاثبات
الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول
ويكون اقل رجل موولا بالنفي لا يدخل عليه ناسخ الابتداء كما لا يدخل على ما
النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه في اقل شهر فعلا او ظرفا لا وصف
الاصل النفي ودخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جبة لم يجز على ما قال

في الام

الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال
جرزة فالاعطايه معنى الفعل والفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة ولكنها اما صفة
اليه اقل لكونه كالمجرور برب وجوز ابو علي في اعراب اقل وجهين احدهما ان
يكون مبتدا حذف خبره وجرى استغنا بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما
بعد لولا واستشكله الرضي بانه لا معنى لذلك اذ انه لا معنى لقولك اقايم الزيدان ال
موجود والثاني ان يكون مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقايم الزيدان
وقد تجري لفظة ابى وما تصرف منها مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر
الناس الا كفورا وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ
لا يجي في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يجيبوني
الا زيدا اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في
غير ما قدمناه نادر كالقراءة الشاذة فشربوا منه الا قليل اي لم
يطعموه الا قليل على احد التخريجات فيها وانما قال المص المشتمل عليه
اي الى اخره ولم يقل الكاين معه نفي او نحوه تنبيها على انه اذا
انتقض النفي او النهي فلا يثبت له حكم هذا القسم نحو ما شرب احد
الا الماء الا زيدا ولا تاكلوا الا اللحم الا عمرا وكذا اذا انتقض بالحال نحو
ما مررت باحد الا قايما الا زيدا فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا
نهي اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا وكلوا اللحم الا عمرا ومررت بهم قايمين الا زيدا
غير مردود به كلام تضمن الاستثنا برفع غير على انه صفة
لنفي وهذا ماخوذ من كتاب الاصول لابي بكر بن السراج فانه قال
فيه ما نصه والقياس عندي اذا قال قايل قام القوم الا اباك
نثبت من هذا القول ان تقول ما قام القوم الا اباك لان حق حرف
النفي ان ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته فاما ان كنت لم تقصد
نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وتثبت كلامك على البدل قلت ما قام
القوم الا ابوك قلت ولا نزاع في انه اذا قيل زيد قايم جاز
ان تقول في تكذيبه ما زيد قايما وليس زيد قايما فلم يلزم من
وجوب الرفع قبل دخول النا في استصحابه بعد دخوله وايضا
فلا نسلم اشتراط كون النفي واردا على الايجاب الا ترى انه يجوز
باجماع ما جاني احد على ان ابن عصفور قال بعد حكايته عن ابن السراج
هذا الكلام وليس هذا من كلام العرب والمص ارتضاه واورده ه

مورد

يطيقوه

مورد الحكم المسلم المتفق عليه بعينه ما علمته **اختير فيه متراخيا**
النصب هذا جواب الشرط من قوله فان كان المستثنى بالا متصلا
الى اخره يعني انه اذا اجتمعت فيه القيود السابقة فلا يخلو حاله اما
ان يتراخى ذكر المستثنى عن المستثنى منه اي يطول الفصل بينهما نحو
ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا تنزل على احد من
بني تميم ان وافيتهم الا قيسا فهذا القسم يختار فيه النصب اذ
اختيار البدل على النصب انما هو لطلب التشاكل بينه وبين
المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك قال المص والوصل في هذا
قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها
فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام
الا الاذخر وقد يكون من هذا ما لعبدي المومن جزاء اذا قبضت
صفيه من اهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف
هذا الذي ذكره المص وذلك انه قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى ويقذفون من كل جانب
دحورا ولهم عذاب واصب الا من خطف الخطفة ان من في موضع
رفع بدل من الواو في لا يسمعون اي لا يسمع الشياطين الا الشيطان
الذي خطف الخطفة هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة مع ان الاستثنا
متراخ والحالة الثانية ان لا يقع تراخ بين المستثنى والمستثنى
منه مثل ما قام القوم الا زيدا وما ضربت احدا الا زيدا وما
مررت باحد الا زيدا فهذا القسم يختار فيه الاتباع لوفاقه للمقصود
من الاستثنا مع ما فيه من المشاكلة اللفظية واشار الى هذا
القسم بقوله **وغير متراخ الاتباع بدلا عند البصريين**
وهو عندهم بدل بعض من كل واعترض بامرين احدهما ان بدل البعض
لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وثانيهما ان بينهما مخالفة فان
المبدل موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الا وما بعدها في
من تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول
فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى ضمير يربطه بخلاف قبضت المال بعضه
وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب
لا يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني

فى موضعه وقال ابن الضايع اعلم ان البدل فى الاستثنا انما المراعى فيه وقوعه
مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو
الذى يقع موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال والا زيد هو
الوحد الذى نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للوحد الذى عنيت ثم قال
بعد ذلك فعلى هذا البدل فى الاستثنا اشبه ببدل الشى من الشى من بدل
البعض من الكل وقال فى موضع اخر لو قيل ان البدل فى الاستثنا قسم على
حدته ليس من تلك الابدال التى تثبت فى غير الاستثنا لكان وجها وهو الحق
انتهى وقال الرضى لا منع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع
الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم
جعلت حرف النفى مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم
كذلك يجعل فى ما جا القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على
الاسم **وعطفا عند الكوفيين** فجعلوا الا حرف عطف وهى عندهم
بمنزلة لا العاطفة فى ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفى بعد
ايجاب وهذا موجب بعد نفى وهو مذهب مردود عند الجمهور
ووجه الرد انه سمع من كلامهم مطردا نحو ما قام الا زيد وليس
لنا حرف عطف يلى العوامل قال ابن هشام وقد يجاب بانه ليس تاليها
فى التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد قلت لكن يلزم عليه جواز
حذف المعطوف عليه مطردا والفرض انه قليل كما مر **ولا يشترط
فى جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للفرا** كانه اشترط
ذلك واحتج باجماعهم على الابدال فى ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم واختلافهم
فيما فعلوه الا قليل منهم وهو مما رد بانهم قد اجمعوا على الرفع فى ومن
يقنط من رحمة ربه الا الضالون واحتج عليه باية هود ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك على قراة من نصب امراتك وله ان يقول الاستثنا
من فاسر باهلك وقراة الرفع على الابتدا لا على البدل فان قلت يرد
عليه اشكال ابن الحاجب وهو لزوم تناقض القراتين اذ الاستثنا
من اسر فاسر باهلك يقتضى كونها غير مسرى بها قلت اجاب عنه الرضى
بان اسر وان كان مطلقا فى الظاهر الا انه فى المعنى مقيد بعدم الالتفات
اذ المراد اسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك فانك تسرى بها
اسرا مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شيئت من اسر او لا يلتفت ولا

تناقض

247

تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اى امش مشيا لا تبختر فيه كانه قيل
ولا يلتفت منكم احد فى الاسرا وكذا امش ولا تتبختر فى المشى نحو الجار والمجرور
للعلم به هذا كلامه والذى يرفع الفرا فيه شهادة السماع نقله وحكى سيبويه
عن يونس وعيسى جميعا وناهيك بهما ان بعض العرب الموثوق بعربيتهم
يقول ما مررت باحد الا زيدا وما اتانى احد الا زيدا بالنصب بعد النكرة
**ولا فى جواز الابدال عدم الصلاحية للايجاب خلافا لبعض
القدما** حكاه عنهم من يجب النصب عندهم على الاستثنا ولا يجوز الابدال
الا اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفى نحو ما جانى القوم الا
زيدا فانه يجوز جانى القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال فى الموجب
لا يجوز فى غير الموجب قياسا عليه وقد تقدم ما يشير الى بطلان
هذا التمسك فى الشرح وحكى يونس عن ابى عمرو ان الوجه فى اللغة
ما قام القوم الا زيدا قلت ولا حاجة لنا الى التمسك بهذا
النقل مع انه تعالى يقول ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب
مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما
جانى احد الا زيد وما جانى رجل الا عمرو فانه يجوز البدل و
النصب اذ لا يجوز جانى احد الا زيدا ولا جانى رجل الا عمرا **واتباع
المتوسط بين المستثنى منه وصفته** نحو ما جانى احد
الا زيد خير منك برفع زيد على الابدال وهو متوسط بين
المستثنى منه وهو احد وصفته وهو خير منك **اولى من النصب
على الاستثنا خلافا للمازنى فى دعوى العكس** فانه قال
النصب على الاستثنا اولى من الاتباع على البدلية ووجه الاول
ان المبدل منه وهو الموصوف مقدم فحكمه حكم ما لا وصف له من
المستثنى منه نحو ما جانى القوم الا زيد فيجوز فيه الامران ويختار
البدل ووجه الثانى ان الصفة كجزء من الموصوف فكانه لم
يتقدم عليه المستثنى منه وحكم مثله النصب وايضا فان الابدال
من شى علامة الاستغنا عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة
الاعتداد به ولا اعتنا بالشى بعد الاستغنا عنه بعيد والنصب
مزيل لذلك فلا جرم انه كان اولى وما نقله المص عن المازنى
هو المشهور عنه ونقل ابن عصفور عنه ايجاب النصب

ونقله ايضا صاحب النهاية ونسب الى الوهم واختار المص في الكافية وشرحها مذهبا ثالثا وهو تساوي النصب والابدال لان لكل منهما مرجحا فتكافا **ولا يتبع المجرور بمن والباء الزايدتين ولا اسم لا الجنسية الا باعتبار المحل** فهذه ثلاث مسايل لا يجوز الاتباع فيها على اللفظ وانما يجوز على المحل الاولى المجرور بمن الزايدة الاستغراقية نحو ما جاءني من رجل الا زيد فالابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة متعذر لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا لما باشرها نحو ما جاءني من رجل الا رجيل وامراة والا ناقضة لما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي كيف يتاتى ان يكون شاملا لافراد ما بعدها الثانية المجرور بالباء الزايدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به فالابدال من لفظ المجرور بها متعذر ايضا لانها وضعت لتدل على تاكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور مباشرا كامثلتنا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما يتقدمها من نفي واذا بطل فكيف يوكد الثالثة اسم لا التبرية نحو لا اله الا الله فلا يبدل من لفظه ضرورة ان لا لا تقدر بعد الا لنقضها في المعنى واما الاعتراض بصحة قولك ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به من حيث ان ليس لا تقدر بعد الا اذ الغرض اثبات كونه شيئا لا يعبا به لا نفيه فقد دفعه ابن الحاجب بان لا انما عملت للنفي فلو تقدر عاملة الا مع وجوده وهو بعد الا مفقود فبطل تقديرها بعدها وليس انما عملت للفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما وكان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به على البدل لان العمل لكان لا للنفي ولكان والنفي جميعا وكان لمجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس فعلا معناه النفي توهم انه بمثابة لا في العمل وليس بصحيح بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم تتعذر العمل لكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا لفظا توهم ان التقدير يتعذر فان قلت قد مر ان المراعى في البدل في باب الاستثنا صحة حلوله محل المبدل منه وهو في كلمة الشهادة ونحوها متعذر قلت اجاب عنه ابن هشام في مغنيه بانه بدل من الاسم

مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود وهو خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما يرد على القايلين بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا رافعا للاشكال وايضا فان الذي يحل محل المبدل منه في هذا الباب هو الا وما بعدها لا الاسم والذي لحله هو محل المبدل منه هو الاسم الموجب منفكا عن لفظ الا وهو خلاف المقرر في هذا الباب واجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم كلام آخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد يصح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة هو في المعنى ما في الوجود اله الا الله فيصح فيه الاحلال كما تقدم **واجاز بنو تميم اتباع المنقطع ان صح اغناؤه عن المستثنى منه** نحو ما فيها الا حمار فانك لو حذفت المستثنى منه وهو احد واستغنيت عنه بالمستثنى فقلت ما فيها الا حمار صح قال المص لغة بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع الا من بالنصب وغير المص يقول انهم يجيزون بها الاتباع ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب واحترز المص بقوله المنافي من ان يتقدم نحو ما في الدار الا حمار احد فالنصب واجب كما في قوله ان صح اغناؤه عن المستثنى منه يخرج نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فمن رحم في موضع نصب لانك لو حذفت المستثنى منه وهو عاصم اليوم واستغنيت بالمستثنى عنه لم يصح ويخرج نحو ما زاد الا ما نقص فما فاعل زاد ونقص ضمير يعود على القمر وما مصدرية ونقص صلتها والمصدر في محل نصب وقال السيرافي ومبرمان في محل رفع على الابتداء والخبر محذوف والتقدير ما زاد القمر لكن النقصان شانه وزعم الشلوبين انه في محل نصب على انه مفعول به والاستثناء مفرغ اي ما زاد الا النقصان ورد بانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة قلت ولا يخفى ان مراتب النقص متفاوتة فليس نقصانه في ليلة العشرين من الشهر مثلا كنقصانه فيما بعد ذلك الى انقضاء الشهر وهذا امر مشاهد فهو في كل ليلة بعد اخذه في النقص يزيد على الليلة التي قبلها في ذلك ولا شك ان هذا معنى صحيح لا ينكره الا معاند وليت شعري ماذا يقولون في مثل قولنا مال زيد انقص من مال عمرو وكيف يفهمون ان انقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره **وليس من**

تغليبا لما قل على غيره فيختص بالنصب في جواب النفي بأحد أو
شبهه كديار وشبهه خلافا للمازني وعلى هذا فهو استثناء منقطع
نظرا لدخول المستثنى في المستثنى منه تحقيقا حيث اعتبرنا التغليب
واعملناه قال بعضهم والتحقيق ان التميميين اذا ارادوا ان يبعدوا عن
الخروج من الانقطاع بضرب من التاويل فاما ان يقدروا واما فيها احد
وكلا ما يتبع الاحد فحذف المعطوف بقرينة الابدال او ان الوصل ما فيها
شيء ثم ذكروا الاحد اعتناء به لكونه عاقلا وعليهما فالاستثناء من الاسم
المعطوف المحذوف او من الاسم المتروك الذي هو الذي هذا في ضمنه
وان الحجازيين لا يفعلون شيئا من ذلك بل يجعلون الكلام على ظاهره
فلا يتاتى لهم وجه الابدال وان عاد ضمير قبل المستثنى بالا الصالح
للاتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء او احد نواسخه
اتبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا مثال الاول ما احد يكرمني
الا زيد فقد عاد الضمير المستتر في يكرمني الواقع قبل زيد الموصوف
بكونه مستثنى صالحا للاتباع على المستثنى منه وهو احد المعمول للابتداء
فلك ان تجعل زيدا تابعا للضمير في يكرمني ولصاحب الضمير وهو احد
وانما يعني المصنف انه يجوز ذلك عند قصد الاتباع ان تتبع ايهما شئت
ولا يريد انه يجب الابدال ويمتنع النصب ولذا اذا كان المستثنى منه
معمولا لاحد نواسخ الابتداء نحو ما حسبت احدا يقول ذلك الا زيدا وما
كان احد يجترئ عليك الا زيد فالمختار في هذه المسائل كلها ان
المستثنى تابعا لصاحب الضمير لان مسوغ الاتباع النفي وهو اقرب
الى الظاهر وانما جاز الاتباع للضمير العائد الى الظاهر لان النفي منسحب
عليه من جهة المعنى واحترز بقوله بالا من غيرها من الادوات اذ
لا يتاتى فيها ذلك اللهم الا غير فالظاهر ان حكمها حكم المستثنى
في ذلك واحترز بقوله الصالح للاتباع من ان يكون منقطعا لا
يمكن توجيه العامل وتفريغه له نحو ما احد ينفع الا الضر فهذا
لا يجوز فيه الا النصب واحترز بقوله العامل فيه ابتداء او احد
نواسخه من ان لا يكون العامل شيئا من ذلك لكن لا يعلم من ذلك
هل يجوز الابدال من ايهما شئت ويكون بخير الراجح والمرجوح
فيستوي الامران او انه يتعين الابدال من الظاهر وهذا هو المنقول

فلا

فلا يجوز ان تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير
يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب بخلاف ما احد يقول فانه
بمنزلة ما يقول احد وكذا ما ظننت احدا يقول بمنزلة ما يقول ذلك احد
في ظني وفي شرح الحاجبية للرضي قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول
ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه
ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا مع غير نواسخ
الابتداء ايضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح الابدال منه اذا اشتمل
النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى
ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد
في ليلة لا نرى بها احدا ، يحكي علينا الا كواكبها ، وترى من رؤية العين
وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر
البيت ولان الانصاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا اذى احد
يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس
بمنفي بل الاذى فقط الى هنا كلامه وفي حكمها اي حكم الظاهر
والمضمر في جواز الحمل على ايهما شئت المضاف والمضاف اليه لا في
كل موضع بل في الموضع الذي يكون كل منهما صالحا للاخراج وذلك
في نحو ما جاء اخو احد الا زيد فان احدا من صيغ العموم والاخ
عام بالاضافة اليه فلك رفع زيد على الابدال من المضاف وجره
على الابدال من المضاف اليه قال ابن هشام ولو قلت ما جاء اخو
زيد الا عمرا لم يجز البتة نصبت او ابدلت اذ لا شيء مستثنى منه
فالاستثناء غير صحيح البتة لعدم اسم عام يستثنى منه قلت
بل يجوز النصب والابدال من الاخ وذلك لانه اسم جنس اضيف
فيعم على المختار كما هو مقرر في اصول الفقه وقد يجعل المستثنى
متبوعا والمستثنى منه تابعا يريد بذلك ما حكاه يونس ان بعض
العرب يقول ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من
المستثنى ولا يتقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه
وعامله معا فلا يقال الا زيدا قام القوم الا على جهة الشذوذ كقول
الشاعر خلا الله لا ارجو سواك وانما ، اعد عيالي شعبة من عيالكا ،
بل على احدهما فتقول ما جاءني الا زيدا القوم كما قال الكميت

ومالى الا آل احمد شيعة * ومالى الا مشعب الحق مشعب * وتقول ايضا القوم
الا زيدا ضربت وههنا مسئلة وهى ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه
وعامله لكن يتوسط بين جزئى الكلام نحو القوم الا زيدا جاؤا وحيث يجعل
زيدا مستثنى من الضمير فى جاؤا قال الش ره وفى هذه المسئلة ثلاثة مذاهب
المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا او غير متصرف والجواز مطلقا وهو
الصحيح والثالث التفصيل بين ان يكون متصرفا فيجوز او غير متصرف
فيمتنع قيل وهو المختار لان السماع انما ورد فى المتصرف **وما شذ
عن ذلك فلا يقاس عليه خلافا للكسائى** فانه قال يقاس على
ذلك قال الش ره وهم ابن هشام وابن عصفور فى زعمهما ان تقديم
المستثنى اول الكلام لا يجوز باتفاق على ان ابن عصفور حكى فى بعض
تصانيفه الخلاف فى المسئلة حاكيا عن الكسائى ما حكاه المص عنه *

فصل فى تعدد المستثنى باداة واحدة واستثناء النصف
والاكثر وما يتبع ذلك **لا يستثنى باداة واحدة دون عطف
شيئان وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بدلان
خلافا لقوم** اعلم ان هذا الموضع من مشكلات هذا الكتاب وذلك
ان ظاهر قوله لا يستثنى ان الاستثناء الذى هو اخراج سواء كان بالنصب
او غيره لا يقع فى شيئين باداة واحدة دون عطف فكيف يقول بعد ذلك
لا بدلان والبدلية لا تنافى كونهما مستثنيين بل توجب ذلك وايضا
فقوله دون عطف يقتضى ان الكلام فيما يصح فيه العطف نحو قام
القوم الا زيدا عمرا فان هذه لو ورد فيها العطف كما يلا قام القوم الا
زيدا وعمرا كانت صحيحة بلا شك لكن قوله وموهم ذلك بدل
ومعمول عامل مضمر لا بدلان يقتضى ان الكلام فى نحو ما اعطيت احدا شيئا
الا زيدا دينارا اذ هذا التركيب موهم الاستثناء شيئين باداة واحدة
دون عطف وتخريجه على الوجهين المذكورين ممكن اذ يحتمل ان زيدا
بدل من احد ودينارا معمول محذوف اى اعطيته دينارا كما يقول
المص فى تخريجه ويحتمل ان زيدا بدل من احد ودينارا بدل من شيئا
كما تقول اولئك القوم فى تخريجه ولم يرتضه المص كما ستعرفه غير ان
هذا لا يصح فيه العطف اصلا فكيف يصح قوله دون عطف ثم يقول
وموهم ذلك الى اخره وايضا فقوله لا بدلان يوهم ان ذلك ممكن مطلقا

فيرد

فيرد عليه مثل ما ضربت الا زيدا عمرا وايضا فظاهر كلامه يقتضى ان
مثل قولك ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا دينارا تركيب صحيح من
غير خلاف وانما الخلاف فى تخريجه وليس كذلك بل منهم من لا يجيز
هذا التركيب البتة وغاية ما يقال فى هذا المحل ان معنى قوله لا يستثنى
لا ينصب على الاستثناء الى اخره فيكون مراده ان الا لا تنصب الاسمين والحال انه يصح
ح قوله لا بدلان لان البدلية تنافى تحتم النصب على الاستثناء ولا يرد ح
مثل ما ضربت الا زيدا عمرا اذ لم تنصب الاداة شيئين فان قلت لكن الكلام ح لا
لا تدخلوا بيوت النبى الاية ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر فى كل
منهما مقصود اى لا تدخلوا فى وقت من الاوقات على حالة من الاحوال الا فى
هذا الوقت على هذه الحالة وقوله وموهم ذلك اشارة الى مسئلة اخرى وهى انه
لا يخرج ما ورد من ذلك مخرج على ان الاسمين بدلان اى لا يجوز فى صورة
من الصور ان يخرج على ذلك وليس المراد ان منهم من قال ان كل شئ ورد
من ذلك مخرج على هذا الامتناع فى اعطيت القوم الدراهم الا زيدا نقدا
بل معناه ان تخريج شئ من ذلك على البدل فيما يصح فيه نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا ينبغى ان يكون البدل الاول وحده ويجعل الثانى معمولا
لعامل مضمر ولا يجوز ان يكونا بدلين لامور منها ان البدل لم يعهد تكرره الا
فى بدل البداء ومنها ان حذف المبدل منه قليل فى غير باب الاستثناء والبدل
فى باب الاستثناء مبنى على صحة التفريغ ويتعين للواحد وهو فيه على خلاف
القياس فلا يتجاوز ومنها ان بدل البعض حقه ان يقترن بالضمير حملا
فى باب الاستثناء لا غنيا عن الضمير اذ لا فرق بين البدل فى باب الاستثناء
وغيره الا فى ذلك والاسم الثانى غير مقترن بالا لفظا وقوله بدل الاولى ان
يقول او مستثنى ان امكن بان يكون منصوبا اذ لا يتعين البدلية وقوله
خلافا لقوم يقتضى ان جماعة ذهبوا فى تخريج ذلك تخريجه على البدلين
ولم يحك ذلك فى الشرح الا عن ابن السراج والذى يظهر ان الموضع مشكل
وان الصواب ان يقال لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيئان
وموهم ذلك ان كان فى الايجاب فالاول مستثنى والثانى معمول عامل مضمر وان
كان فى غيره فكذلك او الاول بدل ولا يكونا بدلين خلافا لابن السراج وحكى الش ره
عن المص انه قال فى الرد على ابن السراج وفى هذا ضعف بين لان البدل فى الاستثناء
لا بد من اقترانه بالا وكان كذلك لاشبه المعطوف بحرف فكما لا يقع بعد حرف

يقتضى منعه قلت هى مسئلة خلاف ولعل المص ممن لا يجيزها كما قال الزمخشرى فى قوله تعالى

عطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف استثناء بدلان فان ورد ما يوهم ذلك قدر ناصب للثاني كما يقدر خافض للثاني في نحو كل امرء • اكل امرء تحسبين امرءا • ونار توقد بالليل نارا • قال الشيخ وفي كلامه تعقب لانه قال انه لا يقع بعد حرف عطف معطوفان وذلك جائز بل يقع بعده ثلاثة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وبشر اخالد امنطلقا قلت انما يجوز تعدد المعطوف بعد حرف العطف اذا كان من وجهين او وجوه كما في المثال الذي اورده الشيخ واما اذا كان من جهة واحد كما في ضربت زيدا وعمرا خالدا فيمتنع لكن حمل كلام المص على هذا الاخير غير ظاهر لانه شبه به البدل المنفرد وهو لا يكون من جهة واحد كما لا يخفى واعلم بعد هذا كله ان المسايل اربع وذلك لان استثناء شيئين نوعان لان المستثنى منه اما شيء واحد او شيئان فالاول نوعان لان الشيئين اما من جهة واحدة نحو ما جاءني احد الا زيد عمرو والظاهر ان العطف في هذه واجب ولا يظهر حمل الثاني على عامل مضمر اي وجاءني عمرو واما من جهتين نحو ما ضرب احد الا زيد عمرا وهذه فيها ثلاثة مذاهب قال ابن هشام وفيه نظر والنوع الثاني ان يستثني شيء من شيئين وذلك نوعان ما لا يصح فيه البدل كضرب الرجال النساء الا زيد هندا فيمتنع في الثاني الابدال والعطف اتفاقا ويجب كونه معمولا لمحذوف وما يصح فيه البدل نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذه اختلفوا فيها فقيل يصح على انهما بدلان وقيل على انهما كذلك او مستثنيان وقيل الاول مستثنى او بدل والثاني معمول لمحذوف **ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين** والقاضي من الاصوليين فقد نقل عنه انه لا بد ان ينقص عن النصف **ولا استثناء الاكثر وفاقا للكوفيين** واحسن المص في الاقتصار على قوله الاكثر فقد عبر كثير عن ذلك بقولهم استثناء الاكثر من الاقل وهو مدخول فان القايل له عشرة الا ستة انما استثنى الستة من العشرة والعشرة اكثر لا اقل ولم يستثنها من الاربعة واستدل الشيخ على ذلك تبعا لغيره بقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والغاوون اكثر هذا كلامه قلت وقد قدح بانا لا نسلم ان الغاوين اكثر لان

قوله عبادي يشمل الملايكة لانه اسم جنس اضيف ومعلوم ان كل الغاوين اقل من الملايكة وحدهم فكيف اذا اضيف اليهم صالحو بني ادم فيجوز انه استثنى الغاوين من كل عباده وهم اقل من مخلصيهم لدخول الملايكة في المخلصين ومعلوم انهم اكثر من غيرهم وقد قال عليه الصلاة والسلام اطت السماء وحق لها ان تئط ما فيها موضع شبر الا وفيه ملك يسبح الله واعترض بانه تعالى قال في سورة الحجر حكاية عن ابليس قال رب بما اغويتني لازينن لهم في الارض ولاغوينهم اجمعين الا عبادك منهم المخلصين فاستثنى المخلصين من بني ادم وهم اقل ثم قال هذا صراط علي مستقيم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والمراد بعباده المعهود من الذين تقدم ذكرهم وعليهم وقع الكلام وهم المخلصون من بني ادم وليس المراد العموم حتى تدخل الملايكة فان العهد منه وهو مقدم على العموم والاية وقعت في الحجر معينة والقصة واحدة ومنهم من استدل مع التمسك بقوله الا من اتبعك من الغاوين بقوله تعالى وما اكثر الناس ولو حرصت بمومنين واعترض بان هذا انما يدل على الاكثر من الذين بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم والالف واللام في الناس للعهد ولا يلزم من كون الغاوين اكثر من هذه الطايفة ان يكونوا اكثر بالنسبة الى كل الطوايف من لدن آدم عليه الصلاة والسلام الى يوم القيمة **والسابق بالاستثناء منه اولى من المتأخر عند توسط المستثنى وان تأخر عنهما فالثاني اولى مطلقا وان تقدم فالاول اولى ان لم يكن احدهما مرفوعا فان يكنه فهو اولى مطلقا ان لم يمنع مانع** اعلم ان هذا الكلام يتعلق بما اذا كان المستثنى واحدا والمستثنى منه متعددا ولم يكن جعل الاستثناء راجعا الى المجموع وانما يرجع الى واحد من ذلك المتعدد فالاقسام ثلاثة القسم الاول ان يتوسط المستثنى بين الاسمين اللذين يصح تعلق الاستثناء باحدهما نحو ما فضل ابا الا زيد ابن فالاب والابن يصح الاستثناء باحدهما لانهما معا فالمتوسط بينهما يجعل مستثنى من الاول لا من الثاني ومثله المص بقوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه فاوجب استثناء قليلا من الليل لا من نصفه ووقع في اعراب ابي البقا تجويز كون الاستثناء من

النصف وجعل المص نصفه بدلا من قليلا وجعله الابدى مفعولا لمحذوف
اى قم نصفه ورده ابوحيان بان تقتضاه ان يكون امرا بقيام
الليل الا قليلا ثم امر بان يقوم النصف او الثلث او الثلثين وذلك مغاير
للاول فيلزم النسخ مع الاتصال وفيه نظر لان حاصل المعنى على راى
الابدى لا تقم الجميع وقم اما الثلثين ما لوزما لذلك او قم تارة النصف
وتارة الثلث وتارة الثلثين وهذا تخيير لا نسخ لكن يلزم عليه تقديرا
والقسم الثانى ان يتاخر عنهما المستثنى فيكون الاستثناء من الاخير
منهما مطلقا اى سواء كان الاخير منهما مرفوعا نحو ما فضل ابا ابى
الا زيدا وكان غير مرفوع نحو ما فضل ابن ابا الا زيد القسم الثالث
ان يتقدم المستثنى عليهما فهنا يفصل بين ان يكون احدهما مرفوعا
لفظا او تقديرا وبين ان لا يكون كذلك فان لم يكن احدهما مرفوعا
فالاولى اولى به نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وان كان احدهما مرفوعا اما
لفظا نحو ما فضل الا زيدا ابا ابى واما تقديرا نحو ما فضل الا زيدا ابا ابى
واما تقديرا نحو ما فضل الا زيدا ابا من ابى فالاستثناء متعلق بالمرفوع وهو احق
مطلقا سواء تقدم على المنصوب او تاخر عنه هذا كله ان لم يمنع مانع بان يكون
ثم ما يتعين معه عود الاستثناء الى واحد بعينه من ذلك المتعدد نحو طلق
نساءهم الذين يدون الا ذوات البكارة فهذا انما يعود الى النساء لا الى الذين يدين
وكذا قولك ما افضل امراة على رجل الا هندا فهذا يتعين عوده الى الابعد لقيام
المانع من عوده الى الاقرب فيحمل على ذلك وقد فهمت ان قوله ان لم يمنع مانع
ليس راجعا الى المسئلة الاخيرة فقط بل هو عايد الى جميع المسايل المتقدمة لان
ترتب الحكم فى هذه الاقسام على الوجه الذى ذكره المص لان القاعدة انا
نرجح بالمجاورة لان الحمل عليها يقتضى عدم الفصل كما ان تتعدد المجاورة
او لا تتعدد فان تعددت وذلك فى التوسط استحال الترجيح بها ووجب
الترجيح بالسبق لان الحمل عليه يقتضى تاخر المستثنى عن المستثنى منه
وذلك هو الاصل بخلاف الحمل على الثانى فانه يقتضى العكس وان لم تتعدد فان
تاخر المستثنى عنهما وجب اعتبار المجاورة وهو الثانى لانه لم يعارضه معارض وان
تقدم وجب ايضا اعتبار المجاورة وهو الاول اللهم الا ان يكون الثانى مرفوعا لفظا
او تقديرا فيجب الحمل عليه والسر فيه ان المستثنى المقدم حال فى غير محله فالنية
به التاخير وهو فضلة لفظا او تقديرا كما نحققه فى النية ان يكون بعد المرفوع لفظا

او

او المرفوع تقديرا ولا ينافى ان ينوى به التقديم عليه فان كان المرفوع هو الاول
فلا خفا فى استحقاقه لان يكون الحمل عليه لانه مجاوره ولا معارض وان
كان الثانى كما ترى وجب الحمل عليه اذ لا ينافى ان يقدر المستثنى متاخرا
عليه لانه لا يحتاج ان ينوى بالفضلة فى وقت ما التقدم على المرفوع فاذن
وجب ان تقدر المستثنى موخرا منهما مع قطع النظر عن الاستثناء
اى عما قبلها وصار نحو كانها تاخرت عنهما اذ المقدر بمنزلة المنطوق به
وهى اذا تاخرت وجاورت شيئا كانت محمولة عليه فان قيل وكذا اذا
قدرتها متاخرة عنهما فى صورة تقدم المرفوع قلنا انما نقدرها موخرة
عن المرفوع وحده ولا يجب ان نقدرها موخرة عن منصوب آخر والحاصل
ان القواعد ثلاث احدها حق المستثنى التاخر عن المستثنى منه
والثانية حقهما ان لا ينفصلا والثالثة ان الفضلة المتقدمة على العمدة
ينوى تاخرها عن العمدة والمتوهم كالملفوظ به وعلى القاعدة الاولى انبنت
مسئلة التوسط وعلى الثانية مسئلة المتقدم والمتاخر وعلى الثالثة
مسئلة المرفوع ومن هنا تبين لاى شىء لم يات هذا التفصيل فى الموخر
لانه حال فى محله ومتاخر عن المرفوع وغيره فلا وجه يوجب حمله
على المرفوع فتامل وقد اسلفنا ما يقتضى ان الاوم عند وحدة المستثنى
وتعدد ما يصلح ان يكون مستثنى منه ينقسم الى قسمين احدهما ان لا يمكن
جعل الاستثناء راجعا الى الجميع والثانى ان يمكن جعله راجعا الى الكل فما تقدم
هو القسم الاول كما ذكرناه اولا وانتقل المص الى الكلام على القسم الثانى فقال
واذا امكن ان يشترك فى حكم الاستثناء مع ما يليه اى مع الاسم
الذى يليه المستثنى فعامل ضمير المستثنى ومعموله ضميرها الواقعة على الاسم
اى يشترك مع الاسم الذى يليه المستثنى **غيره لم يقتصر عليه ان كان
العامل واحدا** نحو اهجر بنى زيد وبنى عمرو الا من صلح فمن صلح لا تقتصر به
على ما جاوره من افراد المتعدد الصالح للاستثناء منه وهو بنو عمرو بل
يجعل مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا اذ لا موجب للاختصاص
وشرط المص ان يكون العامل واحدا وبقى عليه ان يقول او كالواحد
نحو آت اباك واعط غلامك الا من اسا لا فى المسئلة التى بعدها بالنسبة
الى المحمول فان اتحاده معنى كاتحاده لفظا ومعنى **وكذا ان كان العامل
غير واحد والمعمول واحدا فى المعنى** نحو لا تصحب زيدا ولا تدنه ولا

تكمله الاتيايا من النظم والحاصل ان الصور ثلاثة احدها اتحاد العامل تحقيقا مع تعدد المعمول تحقيقا نحو اكرم الزيدين والعمرين الا من اسا الثانيه اتحاد العامل تحقيقا مع تعدد المعمول تحقيقا نحو اكرم الزيدين واعط العمرين الا من اسا الثالثه تعدد العامل تحقيقا مع اتحاد المعمول تقديرا نحو خالف بني تميم وجاورهم الا من اسا واما اتحاد العامل والمعمول معا تحقيقا فخارج عن مسئلتنا التي هي مسئلة التعدد بتا كون الاخراج منه ومثالها اعني مسئلة اتحادهما معا تحقيقا قولك قام القوم الا زيدا وقل من ذكر هذه المسئلة من النحاة والاصوليون يقولون الاستثنا المتعقب جملة ويظهر ان المتقدم عليها يكون كذلك لكن انما يصح فرضه على ضعف لاشتماله على تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله معا كقوله خلا الله لا ارجو سواك ثم المص فرض المسئلة في المتعقب للمفردات فيما يظهر من كلامه ويظهر ان المتقدم عليها كذلك فينبغي ان يحمل قوله مع ما يليه على معنى ما يجاوره فان التالي يستعمل بمعنى المجاور كثيرا متقدما كان او متاخرا ويحتمل ان يشمل الصور بتقدير فرض الاصوليون المسئلة في تعاطف الجمل بالواو ولم يذكره المص وشرط المص كون المعمول واحدا في المعنى ولم يشترطه الاصوليون فتامله وانما شرط المص وحدة المعمول معنى لانه اذا كان واحدا كان اشد للارتباط لا سيما وقد قيل يشترط كون التعاطف بالواو فيتضح عود الاستثنا الى الجميع **فصل**

في تكرير الا على سبيل التوكيد وغيره **تكرر الا بعد المستثنى بها** اي بالا الاخرى على حد قوله له علي درهم ونصفه **توكيدا** اي على جهة التاكيد لا التاسيس **فيبدل ما يليها** اي الاسم الذي يلي الا **مما تليه** بالتاء الفوقيه اي مما تليه كلمة الا **ان كان** الذي يليها **مغنيا عنه** اي عما تليه الا وذلك مثل قام القوم الا محمدا الا اباعبدالله اذا كانت كنية لما يلي الا المكررة للتوكيد وهو كنية له فانه بحسب المعنى لو قلت قام القوم الا اباعبدالله كان ذلك مغنيا عن ذكر الاسم الاول **والا** يكن ما يلي الا التاكيدية مغنيا عما تليه هي بان تغاير معنى **عطف بالواو** نحو قام القوم الا زيدا والا عمرا وهذا احد المواطن التي يتعين فيها الواو وسياتي ذكرها في باب النسق وقد اجتمع القسمان في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه

وال

والا رمله فرسيمه ورمله بدلان من العمل وهما مغنيان عنه اذ لو قلت ما لك من شيخك الا رسيمه والا رمله صح ورمله معطوف على رسيمه بالواو لانه غير مغني عنه اذ المراد تفصيل العمل بانواعه ولا يتصور ذلك بواحد والرسيم والرمل ضربان من السير واعلم ان الا التاكيديه هذه لا يلزم ذكرها بل لك ان تطرحها في كل من القسمين اعني البدل والعطف فتقول قام القوم الا محمدا اباعبدالله وقاموا الا زيدا وعمرا وقضية كلام المص ان التوكيد ثابت قبل ثبوت البدل والنسق والامر بالعكس ثبت البدل والنسق وكانت الا مؤكدة لا مؤسسة **وان كررت لا لقصد توكيد** وكان المقصود بها التاسيس **ولم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض شغل العامل ببعضها** اي بواحد منها ايما كان فكان حقه ان يقول بواحد كما صنع في الواضحة وان بين اولوية الاولى بذلك **ان كان مفرغا ونصب على ما سواه على الاستثنا** وجوبا لامتناع شغل العامل باكثر من واحد وامتناع الابدال فلم يبق الا النصب على الاستثنا نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا خالدا وقال الرضي وينقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فتعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار العاطف بالفاشي المشهور **وان لم يكن الاستثنا مفرغا فلجميعها** اي لجميع المستثنيات **النصب** على الاستثنا وجوبا **ان تقدمت** نحو ما جاني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال شي منها من المستثنى منه **وان تاخرت** عن المستثنى منه **فلاحدها** سواء كان الذي يلي المستثنى منه او غيره **ما له مفردا** من الابدال او النصب على الاستثنا **وللباقي** من المستثنيات **النصب** وجوبا بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ تصادف الابدال منه الا كالساقط وانما قولك اعجبني زيد خلقه جماله فالبدل الثاني من البدل الاول ومثال المسئلة ما جاني احد الا زيد الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا **وحكمها في المعنى حكم المستثنى الاول** هذا راجع الى جميع ما تقدم من الصور يعني ان المستثنيات وجميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مخرجة من متعدد اما ظاهر في غير المفرغ او مقدر في المفرغ فهي في قولك ما جاني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاني بعد زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المنفي

الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد اخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا اذا كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا فالمستثنى الاول منفي وحكم الثاني والثالث كذلك فيكون الاول منفيا **وان امكن استثناء بعضها** اي بعض الاسماء الواقعة بعد الا المكررة لغير توكيد **من بعض استثنى من متلوه وجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل** هذا يشم بعرض المسئلة في العدد ويعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن ونحوها فاذا قلت له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل فالحاصل في هذه الصورة خمسة وهي المقر بها وذلك انا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا الثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة وهي الحاصل وهذا الذي ذكره المص هو مذهب البصريين و الكسائي وحكى الشارح مذهبين اخرين ولم يعول المص عليهما **وكذا الحكم** وهو جعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا **في نحو له عشرة الا ثلاثة الا اربعة** حيث لا يمكن استثناء تال من متلوه فالوتر هنا اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تريد به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون المقر به في هذه الصورة احد عشر **خلافا لمن يخرج الاول والثاني** جميعا من المستثنى منه المذكور اولا فيكون المقر به في الصورة المذكورة ثلاثة قال المص في شرحه اشرت الى قول السيرافي فان كان بعض المستثنيات اكثر من الذي قبله نحو له على عشرة الا ثلاثة الا اربعة فالفراء يستثني بالثلاثة فتبقى سبعة ويزيد الاربعة على السبعة التي بقيت فيكون المقر به احد عشر وغير الفراء يجعل الاربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة

وقول

254

وقول الفراء عندي هو الصحيح لانه جار على القاعدة السابقة اعني جعل الاستثناء الاول اخراجا والثاني ادخالا وكذا قال وفيه نظر لانه انما كان ذلك لان الاول فيها اخراج كل من متلوه لا من الابعد فلزم ان يكون الاول اخراجا والثاني ادخالا لانه تصدى ذلك من اول الامر لذاته فاذا تعذر اخراج الاربعة من الثلاثة عدلنا بها الى الاخراج من الاصل فان قيل لم يتعذر بان يخرجها من المفهوم قلنا هذا وان امكن لكن الاخراج من المنطوق اولى وفيه بحث **وان قدر المستثنى الاول صفة لم يعتد به وجعل الثاني اولا** كقولك له على مائة الا عشرون الا عشرة الا خمسة فالا عشرون صفة لا يعتد بها في الاخراج لان العشرين غير مخرجة من المائة فتجعل العشرة هي الاول فتكون وترا خارجا والخمسة هي الثاني فيكون شفعا داخلا فالمقر به اذا خمسة وتسعون ثم في كلام المص مناقشة من وجوه اما اولا فلان الاسم ليس هو الصفة وانما الصفة الا مع الاسم جميعا كما سيأتي في كلامه واما ثانيا فلانه مع الصفة لا استثناء البتة فكيف ساغ ان يقول ان قدر المستثنى الاول صفة وقد يجاب عن هذا بانه انما سماه مستثنى باعتبار صورته او باعتبار ما يمكن فيه او باعتبار ما كان عليه قبل هذا التقدير المفروض واما ثالثا فان تقديره الا وتاليها صفة لا يختص بالاول اذ يجوز في الثاني ان يجعل صفة للاول وفي الثالث ان يجعل صفة للثاني والممتنع انما هو ان يجعل غير المجاور للشيء صفة له ومن ثم امتنع ان تقع الا صفة مرتين في تركيب لان الثانية مفصولة عن موصوفها هذا اذا كان ليس معناها يقبل الصفة الواحدة فان كان ثم اعداد فيمكن ان يوجد في التركيب اكثر من صفة وان لم يوجد للموصوف الواحد اكثر من صفة واحدة **فصل** في الكلام على الا التي بمعنى غير ووقوع المضارع والماضي بعد الا وما يعمل فيه ما قبل الا وفيما بعدها وما لا يعمل **تؤول الا بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع** نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا **وشبهه** كقول الشاعر

لو كان غيري سليمى الدهر غيره ۞ وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالا الصارم صفة لغير وليس بجمع لكنه شبيه بالجمع من حيث صدقه على الثلاثة فما فوقها **منكر** كما سبق تمثيله **او معرف باداة جنسية** فيكون في حكم النكرة وان كان معرفا بحسب اللفظ كقول الشاعر

انيخت فالقت بلدة فوق بلدة ۞ قليل بها الاصوات الا بغامها

فان تعريف الاضافة تعريف الجنس قال المص في شرحه وحاصل هذا الفصل
انه لا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة لا تقول جاءني رجل
الا زيد ولا جاء القوم الا زيد اذا كان القوم معهودين فان اردت
الجنس جاز هذا الكلام وهو محذور في الثاني دون الاول فتامل وحكى
الشيخ عن بعضهم انه قد تجري الا وما بعدها على المعرف قبلها الا ان ذلك
لا يكون نعتا لان المعرف لا ينعت بل يكون عطف بيان ق
• عاف تغير الا النوى والوتد • فالا النوى عطف بيان من المضمر
المستكن في تغير قال وما ذكره المص من انها لا ينعت بها الا النكرة
او المعرف باداة الجنسية جدا وشبهه هو مذهب الجمهور ونص
عليه المبرد والاخفش وابن السراج **ولا تكون كذلك دون متبوع**
ملفوظ به فلا يجوز ان يقال قام الا زيد على ان يكون الاصل قام القوم
الا زيد فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وانما امتنع ذلك هنا مع
جواز قيام الصفة مقام الموصوف في غير هذا الموضع لان الا دخيلة
في الوصف بها وليست بمتاصلة فيه نص عليه س **ولا حيث**
لا يصلح للاستثنا فلا يجوز عندي درهم الا جيد على الوصف
لانه لا يجوز عندي درهم الا جيدا على الاستثنا اذ لا يصح اخراج
الجيد من الدرهم لانه لا يعمه وغيره فيخرج ويجوز عندي درهم الا
دانق على الوصف لانه يجوز الا دانقا على الاستثنا من حيث ان
الدرهم هنا بمثابة الجمع في المعنى باعتبار اشتماله على الدوانق فصح اخراج
الدانق منه لانه جزء منه كما يخرج الواحد من العشرة مثلا وهذا الذي
شرطه المص من صلاحية الاستثنا في المحل الذي تستعمل فيه الا مع
تاليها صفة مخالف لكلام س والاكثرين لانهم قالوا في لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا ان الا هنا صفة بمعنى غير مع ان الاستثنا هنا
غير صالح ولهذا منعوا ان يكون بدلا لان البدل مستثنى والاستثنا
ممتنع فيه من جهتي اللفظ والمعنى اما لفظا فلان الجمع المنكر في الاثبات
لا عموم له فلا يصح الاخراج منه فهو بمثابة قولك قام رجال الا زيدا
وهو لا يصح فان قلت لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه
فتكون النكرة في الاية واقعة في سياق النفي فتعم قلت هذا امر
قال به المبرد وجاز كون الا في الاية للاستثنا وما بعدها بدل

مستثنا

255

مستثنا لاجل هذه الشبهة ورد بان العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل انهم لا
يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولا لو جاءني من احد احسنت اليه ولو كانت بمنزلة
النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من احد واما الثاني
فلان معنى الاستثنا لو كان فيهما الهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي
بمفهومه انه لو كان فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك صحيحا وانما
المراد لو كان فيهما الهة عوضا عن كون الله فيهما لحصل الفساد ومثل س
للمسالة بقوله لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وهذا ايضا لا يصح فيه
الاستثنا لعدم العموم لان المراد رجل مكان زيد وليس المراد لو كان
معنا جماعة فيهم زيد ثم ان كلمة غير يوصف بها المفرد في الايجاب نحو
مررت برجل غيرك والا محمولة عليها فلم لا يجوز مررت برجل الا زيد كما
يجوز مررت برجل غير زيد وقد يقال لم يريدوا ان يخرجوها عن صورتها
الاصلية البتة ولما راى بعضهم هذا الشرط مختلا في هذين المثالين
قال المراد بالاستثنا ما هو اعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع في
المثالين المتصل لا المنقطع وهذا يفضي الى ان يكون اشتراط هذا
القيد لاغيا لم يحترز به عن شيء **ولا يليها** اي لا يلي الا **نعت ما**
قبلها وفاقا للاخفش وابي علي وخلافا للزمخشري مثل ما مررت
باحد الا زيد خير منه على ان يجعل هذه الجملة الاسمية صفة لاحد
الواقع قبل الا **وما اوهم ذلك** كالمثال المذكور **فحال** فيحكم بان
الاسمية المذكورة حال من احد لا صفة له **او صفة بدل محذوف**
خلافا لبعضهم وذلك مثل ما مررت برجل الا قايم فيقدر القايم موصوف
محذوف الا رجل قايم فرجل بدل من الاول وقايم صفة البدل
لا المبدل منه **ويليها في النفي** حيث يكون الاستثنا مفرغا **فعل**
مضارع بلا شرط اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او حال نحو ما
جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يبتسم على
الخلاف المتقدم وانما اشترط التفريغ لتكون الا ملغاة عن العمل على
قول او عن التوصل بها الى العمل على قول فيسهل دفعها عما هي مقتضاها
من الدخول على الاسم لانكسار شوكتها بالالغا وشرط كون الفعل
مضارعا لمشابهته الاسم **وماض مسبوق بفعل** منفي مثل قوله
تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون ونحو ما انعمت عليه

معنا جماعة ليس فيهم زيد لغلبنا لانه يقتضي بمفهومه انا انما نكون غالبين اذا كان صح

الا شكر وما اكرمته الا واكرمني ومنه الخبر الماثور ما ايس الشيطان قط من بني
ادم الا جاهم من قبل النسا اي ما ايس الشيطان قط من بني ادم من جهة غير النسا
الا عازما على اتيانهم من جهة النسا جعل المعزوم عليه كالواقع الحاصل وعلل
ذلك بان الفصل بمثل هذا الكلام لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها وذلك معنى الشرط والجزا غالبا فقصدوا تصويغ ما قبل الا وما بعدها
صوغ الشرط والجزا وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك فهو
نظير ان زرتني اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني فهو نظير
ان يزرني ازره او بجعل الاول مضارعا والثاني ماضيا كالاية المتقدمة
فهو نظير من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من
ذنبه او بجعل الاول ماضيا والثاني مضارعا نحو ما زرتني الا اكرمك
فهو نظير ان زرتني اكرمك او مقرونة بقد لتقربه من الحال فيكون
شبيها بالمضارع ثم هذا المقرون بقد قد لا يسبقه فعل نحو ما زيد الا
قد قام وقد يسبقه فعل فهنا لا بد من اقترانه بالواو نحو ما زرتني الا وقد
زارني ولا يجوز ان تقول ما زرته الا قد زارني قال الرضي لانك اذا
نظرت الى المعنى الجزائي الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزا لا يتجرد عن
الفا اذا كان مع قد ولو نظرت الى الحال الذي هو اصله فقد علم في
هذه الحال ان مضمونها غير مقترن بمضمون عاملها كما هو الغالب في الحال
فاحتيج الان يستظهر مطردا في ربط هذه الحال بعاملها لفظا بحرف
الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وقد نصت واصله
عينه كما يجي ان شا الله تعالى وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه
لمضمون عامله لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر
صائدا به غدا وهذا من حيث التاويل مقارن اذ المعنى عازما قلت
فقد آل الامر الى انه لا بد من مقارنة مضمون الحال لمضمون عاملها ولو
بالتاويل فلا تختلف المقارنة في صورة من صور الحال اما تحقيقا واما
تقديرا فيحتاج الى تاويل الامثلة كلها التي ظاهرها عدم المقارنة وتاويلها
بالطريق التي سلكها الرضي وهو ان يجعل ذلك من باب الحال المقدرة
غير مرضي فيما يظهر لعدم انطباقه على المعنى المراد وذلك لان الغرض من قولك
ما انعمت عليه الا شكر انك مهما انعمت عليه شكر لا انك لم تنعم عليه
الا في حال شكره او في حال عزمه على الشكر فجعل الجملة الواقعة بعد الا

في

في التركيب المذكور وامثاله حالية غير واف بالمقصود ولا يحصل
المراد فوجب التاويل والنظر في وجه اخر تخريج ذلك عليه واقرب
ما يخرج عليه ذلك فيما يلوح لي الان ان يجعل الفعل الواقع بعد
الا في تاويل المصدر المنصوب على انه مفعول به على حد قولهم
نشدتك الله الا فعلت اي ما اسالك الا فعلك كذلك ما نحن فيه
فيكون معنى المثال المذكور ما انعمت عليه فعل الا الشكر فيكون
ثم معطوفا بالفا هو عامل هذا المفعول به الواقع بعد الا وحذف
للدلالة عليه ويطرد هذا في جميع الامثلة فتقول في الاية المعنى وما
ياتيهم من رسول فيفعلون الا الاستهزا به وفي الخبر المعنى ما
ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النسا ففعل الا اتيانهم
من قبل النسا وحذف فا العطف ومدخولها غير عزيز في
كلامهم وكون الفعل مؤولا بالمصدر بدون سابك من الحروف
المصدرية موجود في كلامهم مطرد او غير مطرد فتامله وقد
لاح وجه اخر احسن من هذا وهو ان لا يرتكب شي مما في الوجه
المتقدم من التاويل والحذف بل تجعل تلك الامثلة من باب
الحال المقدرة لكن لا على الوجه الذي ارتضاه الرضي وهو ان تقول
المعنى ما انعمت على زيد الا مقدرا شكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول
على ان المراد التقدير من قبل الله تعالى فيلزم وقوع متعلقه اذ كل ما
قدره الله تعالى وقوعه وقع حتما فلما كان غرض المتكلم الاخبار بانه كلما
انعم على زيد شكر ولم يتخلف شكره اياه بعد انعامه عليه لزم ان
يكون الانعام واقعا في حالة تقدير الله تعالى لشكر المنعم عليه اذ
لولا تقديره لذلك لم يقع موقع الشكر بعد الانعام وعلم المتكلم ان
انعامه كان واقعا في حال التقدير المشار اليه فاخرج كلامه على هذه
الصورة واما على الوجه الذي اختاره الرضي فلا يلزم المعنى المراد اذ
وقوع الانعام في حال ارادة العبد المنعم عليه الشكر لا يلزم
منه وقوع الشكر لجواز تخلف متعلق الارادة الحادثة عنها ولان
وقوع شكر العبد بعد الانعام المذكور يقتضي انه كان عازما في
حالة صدور الانعام والله تعالى اعلم قال الشارح تابعا للمص فلو قلت
ما زيد الا قائم لم يجز لانه ليس مما ذكر قلت يرده قوله تعالى

ان كل الا كذب الرسل ولا يقال لعلها على اضمار قد لانا نقول ظاهر اشتراط قد ان تكون صريحة وايضا فاشتراط قد للتقريب من الحال كما مر وهو غير لايق في الاية **ومعنى نشدتك الله الا فعلت ما اسالك الا فعلت** فهو كلام صورته صورة الموجب فكان القياس ان لا يجي بعده الا ولكنه محمول على معنى النفي قال الرضي قولهم نشدتك الله من قولهم نشدته فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع الاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت لك بالله لتفعلن او يكون نشدتك بمعنى طلبت اى نشدتك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اى ابغى لكم اى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم الناس به او قسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت لا فعلت ولا لنقض معنى النفى الذى تضمنه معنى القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فعلت بمعنى المصدر مفعولا به لاطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله هذا كلامه رحمه الله **ولا يعمل ما بعد الا فيما قبلها مطلقا** وذلك لان المستثنى في حكم الجملة مستانفة لانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فكانك قلت وما منهم زيد فكما لا يعمل شيء من الجملة المستانفة في شيء من جملة اخرى لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها اصلا وقضية هذا انه كان يجب ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها مطلقا لكنهم استثنوا من ذلك صورة الامر وجه لهم فيها عن الاعمال وهي التى ذكرها المص بقوله **ولا ما قبلها فيما بعدها الا ان يكون مستثنى** فرغ له العامل كذا قيده في الشرح وهو صحيح نحو ما قام الا زيدا احد **او تابعا له** اى للمستثنى منه نحو ما قام احد الا زيد فاضل فان قلت لزم المص ان يجيز نحو ما ضرب الا زيد عمرا لان كلا من الاسمين مستثنى فلم يخرج عمل ما قبل الا فيما بعدها عما ذكر قلت تقدم ان المسئلة خلافية فيحتمل ان يكون المص قايلا بجوازها وقد مر

[margin: او تابعا]

ذلك

257

ذلك قريبا فان قلت يمنع من ذلك انه قدم انه لا يستثنى باداة واحدة شيان وصحة هذا التركيب مبنية على هذه القاعدة اذ التقدير ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا فاستثنى شيان باداة واحدة قلت قد سبق ان مراد المص بذلك لا ينصب على الاستثنا باداة واحدة شيان لما قررناه هناك فسقط التمسك بظاهر هذا الكلام **وما ظن من غير الثلاثة معمولا لما قبلها فقدر له عامل** نحو قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا يوحى اليهم فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر فقد يظن ان بالبينات متعلق بما قبل الا وهو ارسلنا فيلزم عمله في غير الصور الثلاثة فيقدر عامل محذوف اى ارسلناهم وهكذا يصنع في كل صورة يظن فيها مثل ذلك لكن قد يستشكل بمثل قولك ما جاء الا زيد راكبا اذا فرغ الفعل للفاعل والحال جميعا فيكون الحصر فيهما جميعا حيث يقول بجواز استثناء شيين باداة واحدة فههنا لا يقدر فعل البتة وينبغى ان يتعين ذلك لان الاصل خلاف الاضمار ولا يحمل عليه مع عدم الحاجة اليه لا سيما وهو بعض الحصر المقصود **عدوا في الكسائي في منصوب** كقول الشاعر فما كف الا ماجد ضير بائس **ومجرور** كالابية التى تلوناها انفا **وله لابن الانبارى في مرفوع** كقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بى كلامها

فصل

في الكلام على حاشى وخلا وعدا وليس ولا يكون والمستثنى بهن **يستثنى بحاشى وخلا وعدا فيجرون المستثنى بهن احرفا** فتقول قام القوم حاشى زيد وخلا بكر وعدا خالد واذا جررت ضمير المتكلم قلت حاشى وخلاى وعداى بدون نون وقاية كقول الشاعر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاى انى مسلم معذور ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على ما هو مقرر في حروف الجر واستضعف ابن هشام الاول قال لانها لا تعدى الافعال الى الاسما اى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزايدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة وقد نبهنا في حاشية المغنى على ما في الوجهين من النظر اما الاول فانا نمنع ان يكون معنى التعدية ما ذكره وانما معناها جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه

على الوجه الذي يقتضيه الظرف وهو هنا مفيد لو تنقابه عنه واما الثاني
فلانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع احكامه الا
ترى ان الا التي هي الحرف بمعناها لا تعمل الجر وتخصيصه افعالا ولذلك
اذا قصد هذا المعنى فيهن قيل حاشاني وخلاني وعداني بنون الوقاية
قال • تمل الندامى ما عداني فانني • بكل الذي يهوى نديمي مولع • وذلك
مما يدل على فعليتهن عند النصب وحرفيتهن عند الجر ويتعين
الثاني وهو النصب مع الحكم بالفعليه بخلا وعدا بعد ما عند غير
الجرمي وجماعة غيره على ما حكاه ابن هشام بناء على ان ما الداخلة
عليهما قد تكون زائدة فلا يبطل ما ثبت لهما من الجر عندهم فقد الناظم
لا يوثق منه من ذلك ولم يثبت من جهة السماع ما قالوه فان ثبت
صير اليه والمراد الجمهور التزام النصب بهما عند دخول ما حكموا بانها
مصدرية فتعينت الفعلية فاذا قلت قاموا ما خلا زيدا فموضع ما خلا
نصب لكن قال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها
العراك وقيل على الظرف على نيابة ما وصلتها عن الوقت والحين كثيرا
ما يحذف قبل ما المصدرية نحو • لا اتيك ما ذر شارق • فتنوب هي و
مدخولها عنه فمعنى قاموا ما خلا زيدا على الاول قاموا خالين زيدا
اي متجاوزين وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم زيدا وكذا القول
فيما عدا والظاهر القول بالوقتيه اذ لا يلزم على ما ذهب اليه السيرافي
من الحالية تعريف الحال وتاويل على تاويل وهو تعسف و
التزم سيبويه فعلية عدا ولم يتعرض الى حرفيتها لانه لم
يحفظها وحرفية حاشى ولم يتعرض الى فعليتها لعدم حفظه
اياها لكن قد ثبت بالنقل الصحيح الجر بعدا فوجب المصير الى القول
بحرفيتها في هذه الحالة وكذا ثبت بصحيح النقل عن العرب النصب
بحاشى حكاه ابو زيد والفرا والاخفش والشيباني وجماعة فوجب
القول بفعليتها في هذه الحالة وقد سمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع
حاشى الشيطان وابا الاصبغ اي جانب المغفرة الشيطان وانشد
ابن هشام في مغنيه تبعا لكثيرين قول الشاعر • حاشى ابا ثوبان
ان به • ضنا على الملحاة والشتم • وقد وهم في ذلك بعض كتبه
كثير من النحاة على هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيتان صورتها

حاشى

• حاشا ابا ثوبان ان ابا • ثوبان ليس ببكمة فدم • عمرو بن عبد الله ان به •
ضنا على الملحاة والشتم • فاخذ واصدر البيت الاول فركبوه مع عجز
الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب انشده ابن عصفور وان
وليها مجرور باللام نحو حاشى لله انتفت حرفيتها بالاجماع اذ لا يدخل
حرف جر على حرف جر الا في الضرورة على سبيل التوكيد كقوله • فلا والله
لا يلفى لما بي • ولا للما بهم ابدا دواء • وكلاهما هنا منتف اذ الكلام في السعة
والتوكيد اللفظي اعادة الاول بعينه او تقويته بموافقة معنى وظاهر
ان هذا هنا ليس بموجود فلا ضرورة ولا توكيد لكن مع انتفاء الحرفية
لم تتعين الفعلية خلافا للمبرد فانه يدعي ان القول بفعليتها متعين
ويستدل على ذلك بامرين الاول تصرفهم في هذه الكلمة نحو حاشيت يحاشي
قال النابغة الذبياني • ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه • ولا احاشي من الاقوام من احد •
والثاني تصرفهم فيها بالحذف حيث قالوا حاش وحشا فالجواب عن
الاول انه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم
لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسوفت اي قلت سوف
وسبحت وبجلت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهو كثير
فمعنى حاشيت او احاشي قلت او اقول حاشى زيد وعن الثاني بان الحرف
الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو وسف في سوف وانما بل
تتعين اسميتها لجواز تنوينها كقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين
فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرا ابن مسعود رضي الله
عنه حاشى الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله وكان
المص انما لم يستدل باضافتها في هذه القراة لجواز ان يدعى فيها انها
حرف جر فان قلت انما تكون حرف جر في الاستثنا وهو مفقود
هنا قلت ذكر النيلي ان حرفيه حاشا لا تتوقف على الاستثنا
ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب حروف الجر بقوله
وخلا وعدا وحاشى في الاستثنا وزعم انه يقال حاشى زيد ان
يقوم على الابتدا والخبر والتقديم والتاخير كما تقول على زيد ان يقوم
فان صح ما قاله كان لعدول المص عن الاستدلال بقراة ابن
مسعود وجه ظاهر وذكر غير المص عن الفرا انه زعم ان حاشى فعل
لا فاعل له والجر بعده بلام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال

زعم الفرا ان حاشا فعل لا فاعل له

وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود
وجر بحرف جر مقدر وهو نادر واذا قلنا بانها اسم فهل هو مصدر
او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاش لله براءة
الله واللام زائدة في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون
قال وفسرها الزمخشري ببراءة الله فيكون مصدرا وهو مخالف الظاهر
ولعله انما قصد التنبيه على اسميتها فلو فسرها ببرئ لتوهم انها فعل
قلت وكان الحامل لابن الحاجب على الفرار من كونها مصدرا انه
رآها مبنية وهذا باعث غير قوي اذ من الممكن ان تكون مبنية
لمشابهتها لفظا ومعنى لحاشى الحرفية **وكثر فيها** اي في حاشى هذه
وهي التنزيهية لا في حاشى الاستثنائية **حاش** بحذف الالف الاخيرة
وكثيرا ما تحذف الاطراف **وقل حشى** لانه حذف من وسط الكلمة
فلم يقدموا عليه اقدامهم على الحذف من الطرف هذا في التنزيهية
كما قلنا وقد جاء الاستثناء بحشى قليلا كقول الشاعر
حشى رهط النبي فان فيهم . بحارا لا تكدرها الدلاء . قال الشارح ولم
يستثن بحاش بحذف الالف الطرف واعلم ان حاشى المستعملة في الاستثناء
معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى
بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشى زيد لفوات معنى
التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره وربما ارادوا تبرئة شخص
من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى عن السوء ثم يبرئون من ارادوا
تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه
فيكون اكد وابلغ قال الله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء
وربما قيل في الاستثناء **ما حاشى** بادخال ما المصدرية على حاشى
كما ادخلوها على خلا وعدا وهذا عند سيبويه ممنوع لكن بعضهم اجازه
على قلة فقال به المصنف لوجود السماع الشاهد به كقوله
رأيت الناس ما حاشا قريشا . فانا نحن افضلهم فعالا . قال الشارح
ولم يستثن بحاشى اي واستدل المصنف على ذلك بما وقع في مسند ابي امية
الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة وقبله الشارح
قلت وقرره ابن هشام بان هذا مبني على ما توهمه المصنف من ان

ما حاشى فاطمة من كلامه عليه الصلاة والسلام وهو غلط وانما
هو من كلام الراوي والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة
ويدل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها **وربما**
قيل ايضا لا حاشى وهذا ثبت في بعض النسخ والشارح ذكره فرعا
ولم يسبقه انه من كلام المص في المتن فدل على انه ليس بثابت في
اصله لكن الكسائي انما يجيز ذلك في حاشى الجارة نحو جاء القوم الا
حاشى زيد فيكون تكريرا معنويا للكلمة الاستثناء على سبيل التاكيد
ولا يخلو من نظر ومنع ذلك في حاشى اذا نصبت قال الشارح وحكاها
ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا ويحملون ما ورد
من ذلك على الشذوذ **وليس احاشى مضارع حاشى المستثنى**
بها خلافا للمبرد وقد مضى الكلام عليه **والنصب** في المثل
المشهور كل شيء مهه **ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة**
ومعنى المثل ان الرجل يحتمل كل شيء حتى ياتي ذكر حرمه فلا يحتمله
ويمتعض منه اي يشق عليه ومهه اي يسير قال الجوهري والنصب
في النساء على الاستثناء اي ما خلا النساء **خلافا لمن اوله بالا** فيكون
النصب بها او بما قبلها بواسطتها او باستثني مضمرا في غير ذلك مما
يستثنى بليس ولا يكون فينتصبان المستثنى خبرا لانهما
باقيان على عملهما المستقر لهما قبل الاستثناء بهما من رفع الاسم و
نصب الخبر لكنهما ضمنا معنى الاستثناء فاذا قلت جاء القوم ليس
زيدا وذهب الرهط لا يكون عمرا فالمنصوب بعدهما هو خبرهما وهو
مستثنى من العام المتقدم فان قلت قول المص فينتصبان المستثنى
يدل على ان النصب مسند الى ليس وهو صحيح والمجموع لا يكون لانه
المستثنى به وليس ذلك بصحيح وانما الناصب الفعل وحده
ولا مدخل للا في العمل قلت قوله خبرا يرشد الى ان الناصب
هو الفعل الناسخ فقط فيكون ضمير الاثنين من قوله فينتصبان
عائدا الى ليس ويكون بقرينة قوله خبرا وهذا واضح **واسمهما**
بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه لازم الحذف فمعنى
المثالين جاء القوم ليس بعضهم زيدا وذهب الرهط لا يكون
بعضهم عمرا وهذا الذي اختاره المص ذهب اليه صاحب البسيط

وفي عبارة المتن تسامح من حيث جعل الاسم لفظ البعض وانما هو ضمير عايد عليه ومن حيث عبر عن الاضمار بالحذف ويخرج العبارة واسمها ضمير لازم الاستتار عايد على بعض مضاف الى المستثنى منه ومن ثم لم يختلف اللفظ بها فيقال جاني القوم لا يكون زيدا وذهبوا ليس عمرا ومررت بالنساء لا يكون فلانة وليس فلانة ولو حمل كلام المص على ظاهره للزم حذف اسم كان وهو شبيه بالفاعل فلا يحذف وذهب الكوفيون الى انه مضمر عايد على المصدر المفهوم من الفعل المتقدم فلذلك كان مفردا والتقدير في مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد وحذف المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قال الش ورد بوجهين احدهما ان فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط الثاني انه لا يطرد تقديره في كل موضع بدليل القوم اخوتك ليس زيدا قلت وفي ثالث وهو ان تقديرهم لا يودي المقصود من الاستثنا فانك اذا قلت قام القوم الا زيدا فالمقصود اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وقولهم ان التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك وقد يجاب عن الثاني من وجهي رد الش بما ستعرفه قريبا وقيل التقدير ليس القايم زيدا ورد بعدم اطراده في المثال المتقدم وهو القوم اخوتك ليس زيدا كذا قال الش وستعرف جوابه ايضا **وكذا فاعل الافعال الثلاثة** المتقدمة وهي حاشى وخلا وعدا بعض محذوف مضافا الى ضمير المستثنى منه وينبغي ان يحمل على ما قدرناه ولا يوقف عند ظاهره لما يلزم عليه من حذف الفاعل لكن المصنف رجع عن هذا في الشرح فقال وهذا فيه ضعف لان قولك قاموا عدا زيدا ان جعل تقديره عدا بعضهم زيدا لم يستقم الا ان يراد بالبعض من سوى زيد فيلزم اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال والاجود ان يجعل الفاعل ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل السابق قال الش حاكيا عن غيره وهذا لا يطرد لانتقاضه بنحو القوم اخوتك عدا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه قلت وقدمنا للش نظيره مرتين والجواب ان قولهم يعود الى المصدر الفعل السابق او اسم فاعله لم يرد به الجمود على ذلك والعمل دايما سوا كان ثم فعل او لم يكن ثم فعل اصلا وهذا معلوم قطعا وانما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها على كيفية التخريج وغيره فحيث يفقد الفعل يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه ففي مثل القوم اخوتك ليس زيدا يعود على

نسب الاخوة الذي تضمنه الكلام السابق والمعنى ليس هو اي نسب الاخوة نسب زيد فحذف المضاف على راي الكوفيين واقيم المضاف اليه مقامه واما على راي من يقول التقدير في ذلك التركيب ليس القايم زيدا فيقول في مثل هذا ليس المنتسب اليك بالاخوة زيدا وعلى راي المص يعود الضمير في قولك القوم اخوتك عدا زيدا على الانتساب المفهوم من ذلك والمعنى هم اخوتك جاموا وانتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس اخا وهو المقصود بالاستثنا اذ لو كان اخا للمخاطب لم يتجاوز غيره بالانتساب بالاخوة اليه ثم الجمل المذكورة المتضمنة للاستثنا وهي ليس ولا يكون وحاشى وخلا وعدا هل لهن محل من الاعراب او لا جوز السيرافي في ذلك الامرين فتارة اجاز كونهن في محل نصب على الحال كانك قلت مثلا قاموا خالين زيدا وعادين عمرا ومحاشين خالدا وتارة اجاز ان لا يكون لهن محل من الاعراب فيكن مستانفات وان افترقن من حيث المعنى الى ما قبلهن من حيث كن متضمنات للاستثنا قال شيخنا الا وصح ابن عصفور هذا الثاني **وقد يوصف على راي المستثنى منه منكرا او معرفا بال الجنسية بليس ولا يكون** والمراد بالمستثنى منه ما يصح ان يستثنى منه للعلم بان الاستثنا والوصف لا يجتمعان معا وهذا نظير اشتراطه في الوصف بالا التي بمعنى غير صحة الاستثنا لكنه مثل في الشرح بما لا يصح فيه الاستثنا فمثل لذلك بنحو اتتني امراة ليست هندا ولا تكون هندا واجاز ابن عصفور الوصف بذلك حيث لا يصح الاستثنا فتقول انا في رجال ليسوا الزيدين ولسن بالهندات وهو الظاهر ولا وجه لمنعه والفرق بين هذا وبين الوصف بالا على التقدير صحة اشتراط صلاحيته دخولها في المحل للاستثنا ان اصل الا ان يكون للاستثنا والوصف بها على خلاف القياس فاذا اخرجوها عن اصلها من الاستثنا الى الوصف اشترطوا ابقاها ما يصح في الصورة كونه مستثنى منه ليلا يبعد ولمن الاصل من كل وجه واما ليس ولا تكون فجملتان خبريتان مشتملتان على ضمير يرجع الى نكرة قبلها والاصل في ذلك ان يكون وصفا بنفسه لا بالحمل على غيره فلا يشترط له امر خاص ومن هنا يظهر انه لا ينتفي هذا الحكم لليس ولا يكون بل خلا وعدا وحاشى كذلك وفي النهاية لابن الخباز ان شيخه قال بذلك في قوله الا كل شيء ما خلا الله باطل وانه منع ان يكون ذلك استثنا تقدم وينبغي ان تعقد ما زايدة لانه

المصدر المؤول لا يوصف به خلافا للفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل **فيلحقها ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة** نحو ما جاءني من رجل ليس زيدا وما اتتني امراة ليست هندا وقام القوم ليس اخوتك وذهب النسا ليس اماك ولا يخفى اذا قلت ما اتتني امراة ليست فلانة فمعناه ما اتتني امراة موصوفة بانها ليست فلانة ومفهومه ان امراة موصوفة بذلك اتتني وهو نظير الاستثنا وذلك ان النفي انما ينصب على الصفة ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف المذكور كما في قولك ما اتاني من رجل صالح ونحن لا يعتبر بمفهوم الصفة ونجعل فلانة مسكوتا عنها فنقول ايضا ان المستثنى مسكوت عنه غير محكوم عليه بشي فيخالف عنده ايضا **فصل** في الكلام على غير المستثنى بها وبيد وسوى ولا سيما **ويستثنى بغير** حملا على الا **فيجر المستثنى** ضرورة كونه مضافا اليه **معربة بما له** اي للمستثنى **بعد الاداة** الاستثنائية من نصب واجب نحو جاء القوم غير زيد او مرجوحا بالنسبة الى الاتباع نحو ما جاني القوم غير زيدا وراجح على الاتباع نحو ما لزيد علم غير ظن او تاثر بعامل مفرغ نحو ما قام غير زيد واعلم ان غير اسم يدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة كقولك مغاير فالاصل فيه ان يكون صفة واستعماله لذلك تارة يكون باعتبار المغايرة في الذات نحو مررت برجل غير زيد و تارة باعتبار المغايرة في الصفة وان كانت الذات واحدة كقولهم دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ولا يخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاستثنا نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثنا في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام اداة الاستثنا وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر وحملت غير على الا في الاستثنا في بعض المواضع كما نحن فيه ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره موخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه فاذا حملت الا على غير في الصفة والاحرف لا يقبل الاعراب

روعي حالها العارض لها بسبب الحمل في الوصفية وهو ما تستحقه من الاعراب لولا مانع حرفيتها فجعل ذلك الاعراب على ما بعد الا عارية واذا حملت غير على الا نظرنا فاذا هي اسم يتحمل الاعراب والاسم الواقع بعدها الذي صار مستثنى بسبب حملها على الا مشغول بكونه مضافا اليه فجعل اعراب هذا الاسم الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس غير على سبيل العارية قال الرضي فعلى هذا التقرير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثنا بما قال بعضهم لما راي انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه ولقائل ان يجنح الى العذر المذكور لما بينا من ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما سياتي نحو ما جاني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاني الا زيد **ولا يجوز فتحها** اي فتح غير **مطلقا** اي سوا اضيفت الى معرب او مبني **لتضمن معنى الا خلافا للفرا** فانه جوز ذلك معتلا بهذه العلة قال الرضي ولم يلتفت البصريون الى ذلك لان ما اعتل به من تضمن الحرف عارض غير لازم فلا اعتبار به قلت وفيه نظر لان الفرا لم يقل ذلك بالراي حتى يرد قوله بمثل هذا وانما حكاه لغة عن بعض اسد وقضاعة وحكى انهم يفتحون اذا كانت غير بمعنى الا تم الكلام او لم يتم **بل تفتح في الرفع والجر لاضافتها الى مبني** كقوله ❊ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ❊ حمامة في غصون ذات اوقال ❊ فجعل علم البنا نفيه بالاضافة الى مبني وعلة البنا عنده اضافتها الى المبني مع شدة ما فيها من الابهام ولم يجعل العلة تضمن معنى الحرفيه لعروضه ولكن اذا كان الموضع صالحا لالا كان البنا اقوى لان ما لا يصلح ان يكون مستقلا بتاثير الحكم لا يمتنع ان يكون مرجحا للمقتضي له فقول المص اعم من قول الفرا لانه لا يشترط للبنا صلوحية الموضع لالا واخص لانه يشترط بنا المضاف اليه واستدل على انه لا يتوقف البنا على تضمن معنى الا بقول الشاعر ❊ لذ بقيس حين يابى غيره ❊ تلقه بحرا مفيضا خيره ❊

وفيه نظر لان التفريغ بعد يابى قد وقع كقوله تعالى ويابى الله الا ان
يتم نوره ولا فرق فى ذلك بين الفاعل والمفعول **واعتبار المعنى**
فى المعطوف على المستثنى بها وبالا جايز فمثال ذلك فى المستثنى
بغير ما تقدم التمثيل به من قولك ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لما كان
فى معنى ما جاءنى الا زيد ومنه قول الشاعر · لم يبق غير طريد غير منفلت
وموثق فى حبال القد مسلوب · يروى بخفض موثق ورفعه
والشاهد فى رواية الرفع ومثال ذلك فى المستثنى بالا قول الشاعر
· وما هاج هذا الشوق الا حمامة · تغنت على خضراء سمر قيودها ·
· صدوح الضحى معروفة اللحن لم تزل · تقود الهوى من مسعد ويقودها ·
بخفض سمر على انه صفة لحمامة ولذا كان مرفوعا لما كان الا حمامة بمعنى غير
حمامة قال الش بعد ان ساق مثال اعتبار المعنى فى المستثنى بغير وظاهر
كلام س ان ذلك عطف على الموضع وذهب الشلوبين الى ان ذلك
من باب التوهم لا من باب العطف على المحل قلت ظاهر قول المص
اعتبار المعنى يدل على ان المسئلة من باب عطف التوهم لا من باب
العطف على المحل لا سيما وقد قرن بذلك مسئلة اعتبار المعنى بعد المستثنى
بالا فهذه لا يتصور فيها العطف على الموضع البتة **ويساويها فى**
المستثنى المنقطع بيد بالباء الموحدة ويقال ميد بالميم فيكون بمنزلة
غير لكنها اخص من اربعة اوجه انها لا تقع صفة وانها لا يستثنى
بها فى الاتصال وانها لا تضاف الا الى ان وصلتها وانها لا تنقطع عن
الاضافة **مضافا الى ان وصلتها** نحو قوله عليه الصلاة والسلام
انا افصح من نطق بالضاد بيد انى من قريش واسترضعت فى بنى سعد وفى
البدايع انها فى هذا الحديث بمعنى من اجل والجمهور على انها بمعنى غير
على حد قوله · ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم · بهن فلول من قراع الكتائب ·
ونحو قوله عليه الصلوة والسلام نحن الاخرون السابقون بيد انهم
اوتوا الكتاب من قبلنا وكذا قول الشاعر · بيد ان الله فضلكم ·
· فوق من احكا صلبا بازار · هذا هو المشهور اعنى استعمالها متلوة بان
وصلتها وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع فى بعض طرق الحديث
الثانى بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه المص على ان
الاصل بيد ان كل امة اوتوا فحذفت ان وبطل عملها واضيفت بيد

الاستثناء

الى

262

الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان قال وهذا الحذف نادر ولكنه غير مستبعد
فى القياس على حذف ان لانهما اختان فى المصدرية ومشتبهتان فى اللفظ وقد حمل
على حذف ان قول الزبير رضى الله عنه · ولولا بنوها حولها لخبطتها · كخبطة
عصفور ولم اتلعثم · ومما حذفت فيه ان واكتفى بصلتها قوله تعالى ومن اياته
يريكم البرق خوفا وطمعا والاصل ان يريكم لان الموضع موضع مبتدا مخبر عنه من اياته
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الاخر تحد على
ميت فوق ثلث الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامراة تؤمن
بالله واليوم الاخر تسال طلاق اختها اراد ان تحد وان تسال قلت وكلام
المص وغيره تقتضى ان بيد اسم بمعنى غير لازم ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية وقد
كنت قديما اقول لو قيل بانه حرف استثناء كالا لم يبعد حتى وقفت على توضيح
المص الموضوع للكلام على اعراب مشكلات البخارى فوجدته قال فيه والمختار
عندى فى بيد ان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا كل امة اوتوا الكتاب
من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها هذا كلامه
وفيه اعتراض تنبه له وهو انه تقتضى ما قرره ان تكون الجملة الاسمية الواقعة
بعدها وهى كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا فى محل نصب على الاستثناء المنقطع
وقد صرح ابن خروف بهذا الذى يلوح من هنا فقال فى قوله تعالى لست
عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر من مبتدا ويعذبه
الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع وعلى هذا يرد فى الجمل التى
لها محل من الاعراب الجملة المستثناة كما نبه عليه ابن هشام وقد سبق الكلام
فيه **وتساويها** اى تساوى غير **مطلقا سوى** اى فى الاستثناء المتصل
نحو قام القوم سوى زيد والمنقطع كقوله · لم الق فى الله ذا نطق سوى طلل ·
والوصف كقوله · اصابهم بلاء كان فيهم · سوى ما قد اصاب بنى النضير ·
قاله فى الشرح وتساويها ايضا فى قبولها تاثير العوامل المفرغة رافعة
وناصبة فى نظم ونثر كقوله صلى الله عليه وسلم سالت الله ان لا يسلط
على امتى عدوا من سوى انفسهم ومن كلام بعض العرب ما اتانى سواك
حكاه الفرا ووقعت مبتداة فى قول الشاعر · واذا تباع كريمة او تشترى ·
· فسواك بايعها وانت المشترى · وقد اكثر المص من الشواهد على تصرفها
وتنفرد سوى **بلزوم الاضافة لفظا** وانفرادها بذلك انما هو بالنسبة
الى غير فانه كذلك اعنى ملازمة للاضافة لفظا **وبوقوع صلة**

دون شيء قبله اى تنفرد سوى ايضا عن غير بوقوعه صلة دون شيء
قبله نحو جاءنى الذى سواك فيجوز فى فصيح الكلام ولو قلت جاءنى الذى غيرك
لم يجز فصيحا الا عند الكوفيين كذا قرره الش وكلام المص مشكل لانه ان اراد
انه الصلة من غير تقدير شيء اصلا اقتضى انه اسم مفرد موصول به وهو
باطل اذ المفرد لا يقع صلة لغير الالف واللام مع ان سوى لا تكون
صلة الالف واللام البتة وان اراد دون شيء قبله لفظا ولكن قبله
شيء تقديرا كما صرح به فى الشرح فليس هو صلة بل جزء الصلة ان
قدر مبتدا قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله وعلى التقدير الاول
اعنى تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غيرها ايضا اى
بلا شرط نحو جاء الذى هو غيرك هل وضع غيرا اى بشرط طول الصلة نحو جاء
الذى غير ضارب ابوه عمرا وضع عدم الطول شاذا عند البصريين
وقياسا عند الكوفيين **والاصح عدم ظرفيته ولزومه النصب** والقول
بانها ظرف غير متصرف اى لازم النصب هو مذهب س وصرح بان استعمالها
على غير ذلك لا يحتمل الا فى الشعر نحو وما قصدت من اهلها لسوائكا وصرح ايضا
بانها بمعنى غير ولم يعترضه المص بان كونها بمعنى غير كما اعترف به يستلزم نفى الظرفية
كما هى منفية عن غير فان الظرف فى العرف من اسماء الزمان والمكان وليس سوى
كذلك فلا يصح كونها ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف
والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا وما ذهب اليه س منقول عن الفراء واكثر
النحويين وذهب الرمانى وتابعه ابو البقاء العكبرى الى ان سوى ظرف متمكن
يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وحكى صاحب البسيط عن الكوفيين انها قد تكون
اسما بمنزلة غير فيحصل فيه ثلاثة اقوال الاول انها ظرف لا يخرج عن اصلا الا للضرورة
وهو قول س الثانى انها دائما اسم بمعنى غير وليست ظرفا وهو مذهب المص
الثالث انها ترد ظرفا وهو كثير وقد ترد غير ظرف فتكون اسما بمعنى غير وهو
مذهب الرمانى ومن تابعه قال الش وهذا اقرب الاقوال **وقد تضم سينه**
فيقصر كما يقصر عند كسرها **وقد تفتح فيمد** بعطف يمد على تفتح بالفاء وهو حسن
لانه افهم انه حيث يفقد الفتح من السين بان تكون مضمومة او مكسورة لا تكون
ممدودة كما ذكرناه وكلامه يقتضى انه يستثنى بالجميع وقال ابن عصفور لم
يسمع الاستثناء الا بالمكسورة السين فان اجيز فى غيرها فبالقياس عليها واعلم
ان سوى بكسر السين تكون صفة بمعنى متوسط نحو مكانا سوى اى مكانا يكون

نصفا بيننا وبينك ويكون بمعنى القصد قالوا قصدت سوى فلان اى قصدت قصده
وهذا اغرب ما جاءت فيه قال الشاعر لاصرفن سوى حذيفة مدحتى
لفتى العشى وفارس الاحزاب ويكون سوى بالضم صفة للمكان ايضا
وقد قرئت الاية بالوجهين ويكون سواء بالمد كذلك ايضا تقول هذا
مكان سواء بالمد للمكان المتوسط وبمعنى الوسط نحو فاطلع فرآه فى سواء الجحيم
اى فى وسطها ويظهر لى ان هذه كالاولى اى الفاه فى متوسط الجحيم اى
فى المكان المتوسط من جهاتها وبمعنى مستو نحو سواء العاكف فيه والباد
ومررت برجل سواء والعدم بجر سواء فان رفعته وجب ان تأتى
بقولك هو كذا فى امالى ابن الشجرى وتقول هذا درهم سواء فيكون بمعنى
تام **وقد يقال ليس الا وليس غير بالضم وغير بالفتح اذا فهم
المعنى** يعنى انه يحذف المستثنى بشرطين فهم المعنى وكون الاداة
الاستثناء الا او غيرا وشرط ثالث وهو تقدم ليس عليهما وهل
تتعين لذلك او يقوم لا يكون مقامها الجمهور على المنع والاخفش
على الاجازة وكذلك اختلفوا هل يجب الحذف بعد غير عند وجود
الشرطين الاخيرين او يجوز الذكر فالاخفش على الجواز وغيره على الوجوب
وقد سال بعض الطلبة فقال اذا قيل قبضت عشرة ليس الا او ليس
غير فالتقدير كما قالوا ليس الا اياها وليس غيرها فيكون نكيف يكون
المستثنى عين المستثنى منه وجوابه ان المعنى ليس المقبوض شيئا الا
اياها وليس غيرها فاضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت
وحذف خبرها للتفريغ وهو اسم عام يشمل كل عدد قليلا كان او كثيرا
وكذا فى جاءنى اخوتك ليس الا لكن اسم ليس هنا ضمير اسم الفاعل وسر
ذلك ان الاسم العام فاعل فى هذا المثال ومفعول فى الذى قبله
وقد ينون فيقال قبضت عشرة ليس غيرا بالفتح والتنوين
وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما
للتمكين فلا يلحق الا المعربات او للعوض فكان المضاف اليه مذكور واما
اذا لم ينون فان ضمت فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا
اعراب وان غير شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل
ان يكون اسم ليس وتحتمل ان يكون خبرها وقال الاخفش هى ضمة
اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق

ونحت وانما هو بمنزلة كل وبعض لكن حذف المضاف وهو منوي الثبوت
كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين اي من
قبل الغلب ومن بعده وان نحت فقالوا على اضمار الاسم اي ليس
المقبوض غيرها او ان المضاف حذف لفظا لا نية كما مر وعليه فالفتحة
اعرابية قلت وقد سبق ان غير قد تبنى على الفتح مع اضافتها الى
مفرد فلم لا يجوز ان تكون الفتحة بنائية والمحذوف ح محتمل لان
يكون الاسم او الخبر **وقد يقال ليس غير** بالضم فيكون الخبر محذوفا
وغير بالفتح فيكون الاسم محذوفا **ولم يكن غير وغير** بالضم
والفتح فلا ينفي ليس شرطا للتعبير عن هذا المعنى بل يشركها في ذلك
لم يكن ولا يكون حرف المستثنى واجبا **وفاقا للاخفش** وتعبير
المص عن هذا بقوله وقد يقال يقتضي قلته مع كونه هو الاصل
لكن ذلك ليس بمستنكر فقد تهجر الاصول البتة فلا ضير في ان يقل
والمدرك في ذلك السماع وقوله وغير بالتذكير يعني اذا كان المقدم
مذكرا كقولك قبضت الفا وليس غيره اختصاص المسئلة بالتذكير
بل التانيث كذلك حين يتقدم المونث نحو قبضت مائة او عشرة
او نحو ذلك **والمذكور بعد لا سيما منبه على اولويته بالحكم**
وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج والمذكور بعدها داخل واولى
من المتقدم بالحكم **لا مستثنى** خلافا للكوفيين والنحاس والزجاج
والفارسي ووجهه انه مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم
المتقدم واعلم ان سيا من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه
في الاصل واو لا انها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء المتاخرة
كطي ولي وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب
قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
فهو مخطئ هذا كلامه وسياتي في الاصل خلاف هذا وفي الهيتيات للفارسي
اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد
في القيام وكرر ابن هشام هذا الكلام في كتبه فايلزم لو كان كما ذكر لامتنع
دخول الواو اذ هي لا تدخل على الحال المفرد ولوجب تكرارها اذ هو واجب
مع الحال المفردة كما في قولك رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد
واجبت عن شقي اعتراضه في حاشيتي على المغني اما عن الاول

فالتزام

فالتزام امتناع دخول الواو عنه لاعتقادنا فيه انه منصوب على الحال ودخولها
في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سيا ح لا تكون حالا بل هو اسم لا التبرئة
والخبر محذوف فلم يلزم ح دخول الواو على الحال على اسم مفرد واما عن الثاني فالتزام
وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط
على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك
رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين
زيدا في معنى قولك لا مساوي لزيد في حكم القيام ولا اولى به منه لانا هو
اولى به منهم بذلك على ما يفهم من ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم وهو عند
غير الفارسي اسم لا التبرئة **فان جر** الاسم المذكور بعد لا سيما **فبالاضافة**
وما زائدة وهذا ارجح الوجوه **وان رفع فخبر مبتدا محذوف** وينبغي ان
يكون الحذف واجبا لانه كذلك سمع وهو ظاهر قوله وتوله غيره **وما بمعنى الذي**
او نكرة موصوفة بالجملة فالتقدير في مثل قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل
ولا مثل يوم ان جر اليوم او ولا مثل اليوم الذي هو يوم ان رفع وجعلنا ما
موصولة او ولا مثل شيء هو يوم ان جعلنا ما نكرة موصوفة ويضعف القول
بموصولية ما في نحو لا سيما زيد بحذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق
ما على من يعقل وعلى كل من وجهي الرفع والجر ففتحة سي اعراب لانه مضاف
ولم يتعرض المص لنصب الواقع بعدها وهو تارة يكون نكرة وتارة يكون معرفة
فاما نصبه اذا كان نكرة فعلى التمييز كما ينتصب التمييز بعد مثل نحو قوله ولو جئنا
بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب
المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها
ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء فينتصب
على الاستثناء المنقطع **وقد توصل بظرف** كقولك يعجبني الاعتكاف عند الكعبة
ولا سيما يوم الجمعة ومنه قول الشاعر يسر الكريم الحمد لا سيما لدى
شهادة من في خيره يتقلب **او جملة فعلية** كقولك يعجبني كلامك زيدا
لا سيما تعظيمه ومنه قوله فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضى
واما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب وهذه مسئلة يحاجي بها فيقال
متى يكون وصل الموصول بالاسمية غالبا وبالظرف والفعلية نادرا ف
الشم وجاء بعد لا سيما الجملة الشرطية وعليه فما كافة وما يوجد في
كلام المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تركيب غير عربي قال الرضي

ولا سيما

ولا اعلم من اين اخذه وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كلام فى باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص بجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاءه ظاهرا على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم التبرية مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى احبه ولا سيما وهو راكب وكذلك قولك احبه لا سيما ان ركب اى خصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بما مر خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتى راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان قالوا الكرم لا سيما اذا جلته ان اتيته فاعل اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال نصرته ويجوز مجىء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهى اعتراضية كما فى قوله

فانت طلاق والطلاق الية . اذ هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة ويجوز ان تكون عاطفة والاولى اولى واعجب هذا كلامه وقد رايت اشتماله على الحكم بصحة ما جعله الشيخ تركيبا غير عندى وقد يقال لا سيما بالتخفيف وحذف الواو كقوله

فه بالعقود وبالايمان لا سيما . عقد وفاء به من اعظم القرب . وفيه

هذا فعل امر من وفى يفى وانما كتب بالهاء اعتبارا بحاله عند الوقف فانه كذلك يوقف عليه واما عند الوصل فلا هاء لفظا وان ثبتت خطا وتخفيف سى بحذف يائه الاولى فيكون محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كيد ودم لان ذلك يستدعى ان اليا بقيت ساكنة بناء على ترك الاعتداد بما عرض الحذف وان تحريكها لانها قد صارت اخر الاسم وذلك تكلف لا موجب له وحكى الرضى انه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم اقف عليه من غير جهته ولو وجد كثيرا فى كلام المتاخرين من علماء العجم بهذا بعيد فينبغى تخريجه وفى كلام الشيخ فيما طالعه النقل عن الشيخ اثير الدين ابى حيان ما نصه وما يوجد فى كلام المولدين من سيما بحذف لا فلا يوجد الا فى كلام من لا يحتج بكلامه وقد يقال ايضا لا سوا ما بمعنى لا سيما والطلاوته يدل على جواز الرفع والجر بعدها كما فى لا سيما والله تعالى اعلم

بالصواب

بالصواب باب الحال وهو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى فى غير تابع ولا عمدة فقوله ما دل على هيئة جنس يشمل الحال وغيرها كبعض الافعال نحو تربع واتكا وبعض الاسماء كرجع القهقرى وبعض المصادر نحو زيد متكى وبعض النعوت نحو مررت برجل راكب فخرج بقوله وصاحبها الفعل واسماء الاحداث وخرج بقوله متضمنا ما فيه معنى فى نحو بنيت صومعة و تخصيص معنى فى بما تضمنه المذكور ما معنى فى لمجموعه لا لجزء مفهومه نحو دخلت الحمام فليس بعض الحمام اولى بمعنى فى من بعض بخلاف قولك جئت ماشيا وزيد متكى ومررت برجل متكى فان معناه جئت فى حال مشى وزيد فى حال اتكاء ومررت برجل فى حال اتكاء فمعنى فى مختص بالمصدر الذى هو جزء مفهوم المذكور فشارك الحال فى هذا المعنى بعض الاخبار وبعض النعوت فخرجا بقوله غير تابع ولا عمدة كذا قرره المص وتبعه الشيخ حاكيا عنه انه قال ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الاحوال نحو ضربى زيدا قايما فيظن بذلك انه صار عمدة لان العمدة فى الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه اصيل لا عارض والفضلة ما جواز الاستغناء عنه اصيل لا عارض والحال فى المثل المذكورة من الثانى لا من الاول قلت المتبادر الى الذهن من الهيئة الشكل والصورة المحسوسة المشاهدة وعلى ذلك فيخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا فلا ينعكس التعريف فان اريد بالهيئة الصفة فلم عدل عنها مع انها اوضح للمراد لكنه لا يصح قول المص انه يشمل نحو القهقرى ونحو الصومعة والحمام ايضا فالحال فى نحو جاء زيد والشمس طالعة خارجة عن التعريف وحقه النصب كسائر الفضلات وقد يجر بباء زائدة ان نفى عامله وقد اشار المص الى هذا القيد فيما مر كقوله

فما رجعت بخايبة ركاب . حكيم بن المسيب منتهاها . وقول الاخر

كائن دعيت الى باساء داهمة . فما انبعثت بمزؤود ولا وكل . وقد تقدم فى اوخر باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر قدح ابى حيان فى الاستدلال بهذين البيتين وتخريجه اياهما على وجه اخر ومنازعة ابن هشام له فى بعض ذلك فراجعه من هناك وانما جاز جرها بالباء الزائدة من حيث هو خبر فى المعنى وانما اشترط هو تقدم النفى لان ذلك يشترط فى الخبر ايضا وانما قل الجر هنا بالباء خفضا لرتبته المشبه

عن رتبة المشبه به على انه وقع في البحر المحيط لابي حيان في قوله تعالى
والله يرزق من يشاء بغير حساب انه يجوز كون الجار والمجرور راجعا
للفعل او الفاعل او المفعول والتقدير اما رزقا غير ذي حساب او يرزق
غير محاسب للمرزوق او يرزق من يشاء غير محاسب ذلك للمرزوق
كذا قال وعليهن فالباء زائدة في الحال وصاحبها مختلف اما على الاول
فهو ضمير الرزق على انه مفعول مطلق والتقدير يرزقه اي الرزق واما
على الاخرين فهو ضمير الفاعل والمفعول وذلك دليل على ان هذا القايل
لا يشترط النفي واضعفهن الاول لاشتماله على ما اشتمل عليه الاخران
من زيادة الباء وتقدير المفعول المطلق كما قلنا وعلى تقدير مضاف اي
غير ذي حساب وان سلم ما ذكره المص من زيادة الباء في الحال المنفي
عاملها لم يكن لاهل اللغة دليل في قوله • لقد كذب الواشون ما بحت عندهم
بليلى ولا ارسلتهم برسول • على ان الرسول استعمل بمعنى الرسالة في بعد
قولهم ان فعولا بفتح الفاء في المصادر نادر ورجل رسول صفة هي
حال عن المفعول لان فعولا ياتي للجماعة وللاثنين كما يجيء للواحد قال
تعالى انا رسول ربك **واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان**
فقد ورد في فصيح الكلام غير مشتق كقوله تعالى فانفروا ثبات او انفروا
جميعا وغير منتقل كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا ومن امثلة ش
هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا فاجتمع فيهما الجمود واللزوم قال
المص وانما كان جديرا بوروده مشتقا وغير مشتق ومنتقلا وغير
منتقل لانه خبر في المعنى والخبر كذلك جار فيه **ويغني عن اشتقاقه
وصفه** وهذا هو المعروف عندهم بالحال الموطئة وهو اسم جامد موصوف
بصفة هي حال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ به لما هو
حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها كقوله تعالى فتمثل لها بشرا
سويا وقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا **او تقدير مضاف
قبله** كقول العرب وقع المصطرعان عدل بعير اي مثل عدل بعير
وقول بعض اصحاب امير المومنين علي رضي الله عنه يوم صفين • ع •
• فما بالنا امس اسد العرين • وما بالنا اليوم شاء النجف • اي مثل اسد
العرين ومثل شاء النجف وعليه قول المتنبي • بدت قمرا ومالت خوط بان •
• وفاحت عنبرا ورنت غزالا • اي مثل قمر ويجوز ان يول المنصوب

في هذه الامثلة بما يصح كونه هيئة لما قبله اي وقع المصطرعان متماثلين
وما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبرزت مضيئة ونحو ذلك وهذا
لانهم يحملون ما اشتهر بمعنى كالوصف المغيد لذلك المعنى كقولهم لكل
فرعون موسى اي لكل جبار قهار **او دلالة على مفاعلة** نحو بعته يدا
بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد ونحو كلمته فاه الى في اي
مشافهين **او سعر** نحو بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر
قفيزين بدرهم اي مسقطا بهذا التقسيط ويجوز الرفع ونقله صفرا اي منه
ويكون الحال اذ ذاك جملة **او ترتيب** نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين
على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اي مفصلا وقال ابو حيان وانتصاب الثاني
بالعامل في الاول لان المجموع الحال قلت العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
والمعنى المقتضي للاعراب هنا هو الحالية وهي انما تكون لمجموع الجزين بالعرض
فعمل العامل في الجزء مشكل لانه عمل في غير ما يقتضيه المعنى المقتضي للاعراب
فان قلت يرد في مثل الرمان حلو حامض قلت التزم اشكاله ايضا فينظر
فيه وقال الزجاج انتصب الثاني على انه توكيد والحال هو الاول وكانه
راى ان بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تاكيدا ولا يرد ان الثاني غير صالح
للسقوط فهو مؤسس لان له ان يقول انما التزم ذكره وان كان تاكيدا
لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب شيء لا يلزم ابتداء ويلزم
لعارض وقال ابو الفتح الثاني منتصب على انه صفة للاول وكان التقدير عنده
بابا سابق باب ثم حذف المضاف كما صح عند الخليل مررت برجل زهير على تقدير
مثل وجاز بينه هيبة على ذلك عنده وعند غيره وقال ابو علي الاسم الثاني منتصب
بالاول ولم يظهر لي وجهه فتامله **او اصالة** نحو اسجد لمن خلقت طينا
وهذه جبتك خزا **او تفريع** نحو هذا حديدك خاتما **او تنويع** نحو هذا عرك
شهرين بشين مضمومة او مكسورة مع الاعجام ولا اهمال والحسن لونقال
او نوع **او طور وقع فيه تفضيل** نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا ويقاس
عليه او وقوعه مصدرا نحو طلع بغتة وجاء سرعة وركضا ولا يقال
تركه لانه غير قياسي لانا نقول فاه الى في غير قياسي وقد ذكره **وجعل
فاه حالا من كلمته فاه الى في او الحق ان يكون اصله جاعلا
فاه الى في او من فيه الى في** الاول وهو كونه حالا مذهب س لانه
واقع موقع مشافها والى في عنده تبيين مثل لك بعد سقيا فان رفعت

فالظرف خبر ويجب الرفع ان قدمت الظرف لانا لتبيين لا يستقيم ولم تكن
فاه الى في على كلمته لم يكن لذلك مانع عند سيبويه واكثر البصريين ومنعه الكوفيون
وبعض البصريين وان قدمت مع الرفع فالكوفيون على المنع ايضا قال ابو حيان
لا احفظ فيه نصا عن البصريين وقال ابو هشام القياس الجواز
والثاني هو جعل فاه الى في مفعولا بفعل محذوف هو الحال في الحقيقة
اى جاعلا فاه الى في هو مذهب الكوفيين ورده السيرافي بامتناع كلمته
وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع والثالث
وهو ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب ما كان
مجرورا به هو مذهب الاخفش ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل اذ
لا انسان لا يتكلم من في غيره وقد يجاب بانه من القلب لعدم الالباس
وذكر المص في التوضيح قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه اقرانيها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في فقال يحتمل ثلاثة اوجه وذكر المذاهب
الثلاثة موردا لها على انها احتمالات واوجه لا مذاهب فدل ذلك
على امرين احدهما ان قوله هنا اولى معناه ان الجميع عنده جايز وان
بعض الاوجه خير من باقيها لا ان احدها عنده متعين فكانه
اختار الاول لان مجاز التاويل به اسهل من مجاز الحذف والتقدير
والثاني ان الذي فهمه من قد يكون قاله في مثل كلام ابن مسعود
وذلك واضح لا اشكال فيه بخلافه في المثال لكن تصريحه في المتن
بالمثال يابى هذا الاحتمال **ولا يقاس عليه** وان سمع حاذيته
ركبتي الى ركبته وجاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه عن
قوسي وكل هذا خارج عن قياس الحال من وجهي التعريف والجمود
وايضا فهو معدول به عن ظاهره من الارتفاع بالابتدا اذ الحال في
الحقيقة مجموع فاه الى في فالقياس جعله مع ما بعده مبتدا وخبرا او
جعل الجملة حالا فلذلك قال انه لا يقاس عليه **خلافا لهشام** فانه
اجاز القياس على ذلك وينبغي لبقية الكوفيين ان يوافقوا
هشاما في اجازة القياس عليه لانهم لا يرون حالا جامدة اقيمت
مقام المشتق كما يراه جمهور البصريين ولا منصوبا فيه بحذف الجار كما يراه
الاخفش بل يرونه مفعولا حذف عامله وذلك يقال بقياس اذا فهم
المعنى ولولا دعواهم فهم المعنى لم يصح منهم دعوى الحذف **فصل**

في الكلام على الحال باعتبار التنكير والتعريف **الحال واجب التنكير** وهذا هو
الاصل لان المقصود بيان الهيئة والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة
الا ان اولى لخفتها ولكونها الاصل **وقد يجيء معرفا** اى على صورة المعرف
بالاداة كقول لبيد ٭ فارسلها العراك ولم يذدها ٭ ولم يشفق على
نغص الدخال ٭ العراك الازدحام والضمير في ارسلها للابل والنغص
مصدر قولك نغص البعير اذا لم يتم شربه وكذا نغص الانسان اذا
لم يتم مراده ماخوذ من نغص الله عيشه تنغيصا اى كدره والدخال
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما فاته من تمام شربه وفي تخريج مثل ذلك
باعتبار الاعراب ثلاثة اقوال احدها ان هذا الاسم المنصوب ليس بحال
في الحقيقة وانما الحال عامله وهو الفعل المقدر اى تعترك العراك
قاله الفارسي الثاني مثله الا ان المقدر اسم لا فعل اى معتركة العراك
وعلى هذين القولين فال في العراك لتعريف الحقيقة الثالث ان
المذكور ليس منصوبا بمقدر لا فعل ولا اسم فاعل وانه واقع موقع اسم فاعل
منتصب على الحال قاله جماعة وزعم ابن خروف انه مذهب س فيكون العراك
واقعا موقع معتركة والظاهر ان ال على هذا القول زايدة وعلى ثم اولنا قول المص
معرفا بان معناه على صورة معرف **او بالاضافة** او معرفا بالاضافة اى في
صورة معرف بها نحو ضربت زيدا وحده فهذا وان كان معرفا في اللفظ
الا انه في معنى قولك منفردا قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يبعد ان
الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك
وضارب زيد ووحده يحتمل ان يكون مصدرا محذوف الزوايد اصله ايحادا
قال صاحب الصحاح تقول رايته وحده وهو منصوب عند اهل البصرة
على المصدر في كل حال كانك قلت اوحدته برويتي ايحادا اى لم ار غيره ثم
وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس يحتمل وجها اخر وهو ان يكون
الرجل في نفسه منفردا كانك قلت رايت رجلا منفردا انفرادا ثم وضعت
وحده موضعه قلت فهو على الاول حال من الفاعل والاصل رايت زيدا موحدا
له برويتي اياه وهو على الثاني حال من المفعول ويظهر انه اذ ذاك مصدر
وحد يحد وحدا ووحدة فعدة وجا ذلك فليس مصدرا محذوف الزوايد
ومنه اى من المعرف بالاضافة اى الحال على صورة المعرف بها **عند**

الحجازيين من ثلاثة الى عشرة مضافا الى الضمير ما تقدم نحو جاء القوم ثلاثتهم وجاوا عشرتهم وما بينهما من الالفاظ الستة فينصب ذلك كله على الحال وان كانت واردة على صورة المعرف بالاضافة لوقوعها موقع النكرة اى معدودين بهذا العدد قال الشارح ومذهب سيبويه فى هذا كمذهبه فى وحده من انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانك قلت متثلثين وذهب يونس الى انه فى الاصل صفة فيكون حالا بنفسه ورد بانه لا يقع صفة الا نكرة وفيه نظر وذهب المبرد الى انه بتقدير من لفظ الثلاثة فعل فتقول مررت بالقوم فثلثتهم قلت ولم يظهر لى تنزيل هذا المذهب على المقصود من هذا التركيب فتامله وتجعلونه التميميون توكيدا فيعربونه باعراب المتبوع رفعا ونصبا وجرا واجاز المص فى الكافية وشرحها ان يكون بدلا والظاهر ما ذكره هنا وهو قول النحويين لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير يرجع الى المبدل منه والتوكيد المعنوى يستوجب الضمير وقد اجمعوا هنا على الضمير اذا اتبعوا وهل ثم فرق فى المعنى بين جعل هذه الاعداد حالا كما تقول الحجازيون وجعلها توكيدا كما تفعله التميميون ظاهر كلام المص فى الشرح يقتضى ان المعنى فيهما واحد فانه قدر النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا وبرفعه التميميون على تقدير جميعهم فيظهر انه لا فرق عنده الا من جهة الصناعة وقد يعامل بالمعاملتين الحالية والتاكيد به مركب العدد نحو رايت الرجال خمسة عشرهم فيجوز ان يكون منصوبا على الحال او التاكيد فان قلت كيف يطلع على هذا والغالب على المضاف البناء فلو يعلم هل اتبعوا او نصبوا قلت لا يخفى انه يحمل كلام من تكلم بذلك على ما ظهر من لغته فى الكلمة المعربة فمن ثم يعلم ذلك وقضهم بقضيضهم اى منتصب على الحالية قال الرضى والاولى ان يقال المصدر بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وقضيضهم خبره ومعناه كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد ويعامل ايضا بالتاكيد فتقول

جاء القوم قضهم بقضيضهم رفعا ورايت القوم قضهم بقضيضهم نصبا ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم جرا وقد يجى المؤول بنكرة علما كقولهم جاءت الخيل بداد فبداد علم جنس ووقع حالا لتاوله بنكرة كانهم قالوا جاءت الخيل متبددة وقد نص المص هنا على شيوع التاويل والقلة فعلم ان النوعين السابقين لا قلة فيهما وعلم ان الانواع كلها مؤولة فان قوله قد يجى المؤول بنكرة علما يدل على ان ما تقدم ذكره مؤول بنكرة

فصل فى الكلام على المصدر حيث يقع حالا ان وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف خلافا للمبرد والاخفش وذلك مثل قوله تعالى ثم ادعهن ياتينك سعيا وادعوه خوفا وطمعا ودعوتهم جهارا وتقالت العرب قتلته صبرا ولقيته فجأة واتيته ركضا وجيته مشيا ومررت اليه عدوا وهو كثير فالجمهور على ان المصدر فى ذلك كله وقع موقع الحال لا معمول لشئ محذوف ويدل على ذلك وقوعه خبرا ونعتا نحو زيد صوم وهذا رجل عدل ولا يمكن فى ذلك تقدير عامل فكذا ينبغى هنا وحمل بعض الناس ذلك كله على حذف مضاف اى اتيان سعى ودعا خوف وطمع ودعا جهار وقتل صبر ولقا فجاة واتيان ركض ومجى مشى وسير عدو وكذا يقدر مع المصدر المعرف فيقدر فى ارسلها العراك ارسال العراك وفى طلبه جهده طلب جهد وفى قام زيد وحده قيام وحده وفى جاءوا الجماء الغفير مجى الجماء الغفير وفى دخلوا الاول فالاول دخول الاول فالاول وفى كلمته فاه الى فى كلام فيه قال ابن هشام وهذا تقدير حسن سهل ولم يتعرض المص الى ذلك وحكى مذهب الاخفش والمبرد وهو ان المنصوب فى ذلك مفعول مطلق لفعل محذوف قبله والجملة الفعلية هى الحال والتقدير قتلته اصبره صبرا وكذا سايرها وكان ينبغى له قدر ذلك ان يجرى بينهم الخلاف هل يقدر المحذوف جملة او مفردا وكان الاحسن للمص ان يقول لا معمول لحال محذوفة لينص على حقيقة نوع المعمول واعترض فى شرحه على مذهب المبرد والاخفش بانه ان كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب فينبغى ان يجيزوا ذلك فى كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع ولا يمكن ان يضمر الفعل الدال لان القتل لا يدل على الصبر ولا اللقا على الفجاة ولا الاتيان على الركوب قال الشارح وذهب الكوفيون الى انها مفاعيل مطلقة منصوبة بالفعل المتقدم وانت فى موضع الحال لان قتلته صبرا وكذا باقيها قلت عليه منع ظاهر

اذ الصبر على القتل هو الحبس عليه فاذن القتل اعم من الصبر عليه لانه
تارة يكون معه وتارة بدونه فكيف يكون معنى قتله صبرا **ولا يطرد
فيما هو نوع للعامل نحو اتيته سرعة** وتمثيله للنوع بالسرعة مناف
لرده على من قال فى ضربته تاديبا ان تاديبا نوع بانه لو قيل كل تاديب
ضرب لم يصح وهذا ايضا لو قلت كل سرعة اتيان لم يصح **خلافا للمبرد**
فانه طرد ذلك وجوز القياس عليه واستشكل بان الحال نعت فى المعنى
فكما لا يطرد معنى النعت بالمصدر لا يطرد وقوع الحال به قال ابن هشام و
الذى يظهر لى انه مطرد فى النوعى وغيره لا يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال
اشبه بالخبر من النعت مع ان شبهها بكل منهما انما هو من حيث المعنى اما
شبهها بالخبر فلان قولك جاء زيد راكبا اثبات لركوب زيد كما فى زيد راكب
الا انه فى الحال على سبيل التبعية وفى الخبر على سبيل الاستقلال واما شبهها
بالنعت فلان التركيب المذكور فى معنى جاء زيد الراكب فهى فى المعنى كالنعت
بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف
حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل وبيان للكيفية وقرعه بخلاف
النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به فاذا كان
كذلك فمن اين اشتد شبهه بالخبر دون النعت قلت يمكن ان يوجه
بما قاله السكاكى فيما فى المفتاح من ان حكم الحال مع ذى الحال الا بنظير
حكم الخبر مع المخبر عنه الا انك اذا القيت هو من قولك هو الحق بينا
بقى الحق بينا وجاء فى قولك جاء زيد راكبا بقى زيد راكب وضربت
فى قولك ضربت اللص مكتوفا بقى اللص مكتوف فتجد الحال وذا الحال
خبرا ومخبرا عنه وذكر ابن الحاجب مثله فى شرح المفصل فاذن قد ظهر
امتياز الشبه الخبرى بما ذكر اذ اعتبار مثله فى الشبه النعتى غير متات
فبان ما قاله ابن هشام رحمه الله تعالى **بل يقتصر فيه وفى غيره
على السماع** ولا يتعدى **الا فى** ثلاثة مواضع من جميع انواعه فلا يقتصر فيها على
السماع **نحو انت الرجل علما** وهو المصدر الواقع بعد اسم مراد
به الكمال فهذا وما بعده عند المص مما وقع فيه المصدر موقع الحال
باطراد وقال ثعلب الرجل مؤول بالعالم وعلما مفعول مطلقا
كما فى قولك انت العالم علما والاظهر ما خرجه عليه ابو حيان من ان
المصدر فى مثله تمييز لانه فاعل فى المعنى اى انت الكامل علما اى علمه

وهو

وهو زهير شعرا وحاتم جودا ويوسف حسنا والاحنف حلما والخليل
عروضا وسيبويه نحوا وخرجه ابو حيان على التمييز ايضا الا انه على
تقدير مثل اى مثل زهير شعرا وكذا بقية الامثلة فهو مثل على التمرة مثلها
زبدا قلت وفيه نظر لانك اذا قلت على التمرة مثلها فالمثل هو نفس
الزبد وفى قولك هو مثل زهير شعرا ليس المثل نفس الشعر فلا يظهر
تخريجه على التمييز كما فى المثال الاول على تاويل المخبر به الكامل اى هو الكامل
شعرا اى شعره وكذا الى اخرها **واما علما فعالم** اى مهما يذكر انسان علما
اى فى حال كونه علما فعالم تقول ذلك لمن ادعى او ادعى له العلم ونحوه فسلمت
له العلم فالناصب لهذا الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال
هو المرفوع بفعل الشرط ويحتمل ان ينصبه ما بعد الفا وصاحبه ما
فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فهو
عالم فى حال علم اللهم الا ان يقترن ما بعد الفا بما نع يمنع من عمله
فيما قبله فيتعين فعل الشرط للعمل نحو اما علما فلو علم له واما علما فانه
عالم وهذه المسئلة اختلف فيها راى المص والذى اختاره فى الشرح قول
من زعم ان المصدر مفعول به لفعل الشرط المحذوف لوجوه احدها ان ذلك
اعراب مطرد فى حالتى التعريف او التنكير بخلاف القول بالحالية فانه لا يصح
فى المعرفة فلهذا بعد من سماه مفعولا له وفى جميع احوال ما بعد الفا بخلاف
قول الاخفش انه مفعول مطلق او متساعه فى واما العلم فذو علم او فانه عالم
او فلا علم له الثانى انه ليس فيه اخراج شئ عن اصله والغالب فيه الثالث
مجئ غير المصدر هنا كقولهم اما قريشا فانا افضلها التقدير مهما تصف او
تذكر وحكى يونس اما العبيد فذو عبيد بالنصب **وترفع تميم المصدر
التالى اما فى التنكير جوازا مرجوحا وفى التعريف وجوبا وللحجازيين
فى المعرف رفع ونصب** حاصل هذا الكلام ان الحجازيين التزموا نصب
المنكر والتمييز رفع المعرف وللحجازيين الفرقتين الوجهان فى النوع الاخر ولم
يتعرض المص لوجه الرفع على ما هو وقال ابن هشام الظاهر ان رفعه على
انه مفعول لفعل الشرط المحذوف مبنيا للمفعول اى مهما يذكر العلم ومهما يذكر
علم ولا نعلم موضعا ذكر فيه احد جزئى جملة الشرط بعدما غير هذا الموضع على ما
رايت فيه ولكنهم قالوا فى واما الصبر عنها فلا صبرا انه مبتدا والجملة بعده
خبره ولم يقدروه مفعولا لما لم يسم فاعله والذى قدمته اولى لسلامته من عدم

ارتباط الخبر بالمخبر عنه وقولهم الرابط العموم يقتضي بجواز زيد لا رجل في الدار
ولا قايل بذلك ومما يدل ايضا على انه مفعول له لا حال جواز نصبه اذ المفعول له ينوب
عن الفاعل بخلاف الحال **وهو** اي المعرف وسكت عن المنكر فعلم انه عنده حال
لا ذكره في صدر المسألة فالمعرف **في النصب مفعول له عند سيبويه** وظاهر
كلامه ان س يوجب ذلك ويحكى عنه في الشرح انه قال في اما الضرب فضارب يقول
الاخفش وكان ينبغي ان يذكر عنه هنا جواز الوجهين المفعول له والمفعول المطلق
وحيث قلنا بانه مفعول له فالعامل فيه فعل الشرط المحذوف اي مهما يذكر
شيء لاجل الضرب فهو ضارب وقد ضعف بقلة مثل لا اقعد الجبن عن الهيجاء
وهو اي المعرف **والمنكر مفعول مطلق** تاكيدي والعامل فيه ما بعد الفاء ان لم
يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله وان اقترن بالمانع فعمل الشرط هو العامل وهذا
كله **عند الاخفش** ففي قولك اما علما فزيد عالم واما الضرب فهو ضارب يكون
التقدير مهما يكن من شيء فزيد عالم علما او فهو ضارب الضرب وفي نحو اما علما فلا
علم واما العلم فذو علم يقدر العمل لفعل الشرط كذا قال الشارح ولم يفصح بكيفية تقديره
فتامله وضعف ايضا مذهب الاخفش بان المصدر المؤكد لا يكون معرفا بال التي هي
الزيادة على خلاف الاصل **فصـــل** في الكلام على تنكير صاحب الحال وتقديمه
على الحال وتاخيره عنه **لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة** لما قدرناه من
شدة شبه ذي الحال بالمخبر عنه الذي هو مبتدا فكما لا يقع المبتدا نكرة ما لم يختص
لم يقع ذو الحال نكرة **ما لم يختص** بنعت مثلا كما في قوله تعالى فيها يفرق كل
امر حكيم امرا من عندنا كذا مثل المص وتبعه الشارح وهو مشكل من وجهين احدهما
ان النكرة هنا عامة لدخول كلمة كل عليها فلا نسلم ان المسوغ الوصف والثاني
ان الحال لا تاتي من المضاف اليه الا في ثلاث مسايل ليست هذه واحدة منها او
او يختص باضافة كما في قوله تعالى في اربعة ايام سواء للسايلين واشار بقوله
في الغالب الى وروده نكرة في غير الصور التي ذكرها في هذه الفصل ومثل له المص
والشارح بما وقع في الحديث جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس سابقا
وقد يقال لا نسلم ان سابقا حال عن فرس بل هو من فاعل جاء **او يسبقه** عطف على
الفعل المجزوم بلم من قوله ما لم يختص يعني او لم يسبقه **نفي** نحو ما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم فان قلت لا نسلم ان الجملة الواقعة بعد الا هنا
حالية وانما هي وصف قلت يمنع منه امران احدهما انه قد تقدم ان ما قبل الا لا
يعمل فيما بعدها الا اذا كان مستثنى او مستثنى منه او تابعا له وعلى تقدير كونها

صفة لقرينة لا يكون شيا من المسايل الثلاثة والثاني اقتران الجملة بالواو ودخولها
على الوصف ممتنع على راي الجمهور نعم الزمخشري يقول بجواز توسط الواو بين الصفة
والموصوف لتاكيد لصوقها به وانتقده المص في الشرح بان مذهبه في هذه المسألة
مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه و
ايضا هو معلل بما لا يناسب وذلك لان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها
وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد به من التركيب فلو يصح ان يقال
العطف مؤكد وايضا فالواو فصلت الاول عن الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف
يقال انها اكدت لصوقها واجيب عن الاول بان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما
والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها
في اصلها للجمع المناسب للالتصاق لا انها الان عاطفة وعن الثاني ان المراد
من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه بل المراد الالتصاق المعنوي والواو
تاكد الثاني وان انتفى الاول **او لم يسبقه شبهه** اي شبه نفي والمراد به
النهي والاستفهام فالنهي كقول قطري الخارجي لا يركنن احد الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام كقول الشاعر يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
لنفسك العذر في ابعادها الاملا **او لم يتقدم الحال** نحو هذا قايما رجل
مثل به س وانشد لذي الرمة وتحت العوالي والقنا مستظلة
ظباء اعارتها العيون الجآذر قال الشارح ونظيره من كلام س ان صاحب
الحال هو الضمير المستكن في الخبر قال المص وقول س عندي هو الصحيح لان الحال
خبر في المعنى فجعله لاظهر الاسمين اولى من جعله لاغمضها قيل وهذا يستقيم لو
تساويا واما اذا كان احدهما معرفة والاخر نكرة فجعله للمعرفة اولى ثم ابن
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند س والفرا
الا اذا تاخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز ان يؤكد
وان يعطف عليه وان يبدل منه كما فعل ذلك مع التاخر **او لم يكن**
الحال **جملة مقرونة بالواو** لان اقترانها بالواو دافع لتوهم كونها
نعتا خلافا للزمخشري ومثال ذلك قوله تعالى او كالذي مر على قرية
وهي خاوية على عروشها وقول الشاعر مضى زمن والناس يستشفعون
بي فهل لي الى ليلى الغداة شفيع **او لم يكن الوصف به على خلاف**
الاصل نحو هذا خاتم حديدا وعندي راقود خلا قال المص ظاهر كلام
س ان المنصوب في هذين المثالين واشباههما منصوب على الحال

فان الذى سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بالمشتق وقد تقدم ان ذلك يغتفر فى الحال لانه بالاخبار اشبه منه بالنعوت وتعقبه الش تبعا لابى حيان بان المشهور من كلام س وغيره نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز فلو كان ما قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا لم يكن الا حالا

او لم يشاركه فيه معرفة نحو رجل وزيد ضاحكين وكان حقه ان يقول مختص بدل قوله معرفة ليشمل نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين

واعلم ان اعتبار هذه المسوغات لوقوع الحال من النكرة ليس بمذهب س وانما مذهبه جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطردا من غير اعتبار لشئ من ذلك ووجهه ان كان الحال انما دخلت لتقييد عاملها فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة او شبهها الا ان ما ذكره المص من انه لابد فى الغالب من مسوغ هو قول الخليل ويونس والجمهور

ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتاخيره عنه ان لم يعرض مانع من التقديم كالاضافة الى صاحبه لكن بشرط ان تكون الاضافة محضة نحو عرفت قيام هند ضاحكة نبه على ذلك فى الشرح فانه قال واما ان كانت الاضافة غير محضة فيجوز تقديم الحال على المضاف كقولك هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا لان الاضافة فى نية الانفصال فلا يعتد بها واعترض ابو حيان بانه يرد على تعبيره نحو هذا مثالك منكها قلت وافقه تلميذه الش وهو سهو فان الاضافة فى مثالك محضة وليست كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هى التى فى تقدير الانفصال وهو فى مثالك مفقود او لم يعرض مانع من التاخير كاقترانه اى اقتران صاحبه بالا على الراى نحو ما سار مسرعا الا زيد لانه لو اخر فى هذا التركيب افاد خلاف المعنى المراد وذلك ان معنى ما سار مسرعا الا زيد انه لم يسر احد على هيئة الاسراع الا زيد وذلك يقتضى ان غير زيد سار لا على هيئة الاسراع ولولا ان هذا هو المراد لقلت ما سار الا زيد ولم تقيده بقولك مسرعا فاذا قلت ما سار الا زيد مسرعا فمعناه انه لم يسر احد الا زيد وانه سار على هيئة الاسراع وهذا معنى غير ذلك المعنى فاذا تقرر امتنع تقديم مسرعا على الا لئلا يفيد خلاف المعنى المراد واما قوله ما راعنى الا جناح هابطا فمعناه اعنى هابطا واعلم ان قوله على الراى يثبت فى بعض النسخ دون

بعض وعلى اثباتها فهى تكرار لما ذكر فى غير هذا الباب وموهمة ان المذهب الصحيح خلاف ذلك اذ انما يقال على راى فى عرف المصنفين للقول المرجوح وموهمة ايضا ان هذا الراى مذهب الاقلين والامر بخلاف ذلك كله فكان الاولى ترك هذه الزيادة كما هو فى بعض النسخ وكاضافته اى اضافة صاحب الحال الى ما لا يبين الحال نحو جا منقادا المرء وصاحبه لانه لو اخر هنا للزم عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف غير زائد لا بالزائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاء راكبا من احد وقد جزم بجوازه فى الارتشاف ولا بالاضافة فيمتنع التقديم كما مر انفا ضعيف على الاصح عند المص او ممتنع كما هو مذهب الاكثرين لانهم منعوه مستندين الى عدم سماعه من العرب ولان الحال تابع وفرع لذى الحال فكما لا يتقدم المجرور على الجار لا يتقدم تابعه ايضا بل حكى ابن الانبارى الاتفاق على منع تقديم الحال فى هذه المسئلة وليس كذلك نعم هو مذهب الاكثرين وذهب ابن كيسان والفارسى وابن برهان والمص الى الجواز وفصل الكوفيون بين ان يكون ذو الحال مضمرا نحو هند مررت بها ضاحكة بها او مظهرا والحال فعل نحو مررت تضحك بهند فيجوز التقديم فيهما وبين ان تكون الحال مفردة من ظاهر نحو مررت ضاحكة بهند قلت كذا حكوه والتفصيل المذكور لا يعنى بصورة المسئلة نفسها بل الحال من ظاهر اذا كان جملة اسمية نحو مررت هند هو جالس بزيد فيجوز عندهم فى ذلك واستدل المص بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من الناس المجرور باللام وبقول الشاعر؛ اذا المرء اعيته المطالب ناشئا؛ فمطلبها كهلا عليه شديد؛ فكهلا حال من الضمير المجرور بالى والحال متقدمة فى الكل قلت وقد قدح فى جميع ذلك اما حمله قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس على ما ذهب اليه فمعترض من وجهين انه حمل للقرآن على ما اعترف بضعفه ولا يخفى ما فيه والثانى انه قدم فى باب الاستثناء ان المحصور واجب التاخير ونص هنا على وجوب تاخير الصاحب المحصور فكذا الحال المحصورة والحق قول الزجاج ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة اى وما ارسلناك الا كافا للناس عن الضلال وابطاله بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلاثة ابنية فعالة وفروقة ومهذارة غير متجه لان غايته شهادة على نفى

بعلى وبقول الآخر؛ لئن كان برد الماء هيمان صاديا الى حبيبا انها لحبيب؛ فهيمان صا[ديا] حال من الضمير المجرور

في مقابلة شهادة على اثبات من امام معتبر ثم الحصر في الثلاثة باطل قطعا
بثبوت علومة برؤيته واما قوله فمطلبها اكهلا عليه شديد فقد قيل لا نسلم
نسلم ان كهلا حال من مجرور على بل هو حال من فاعل المطلب والمطلب مصدر ميمي
ميمي مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والتقدير فمطلب المرء اياها
اى المروة في حال كهولته شديد عليه واما البيت الاخر فقد منع كون
هيمان فيه حالا بل هو مفعول المصدر الذى هو برد والتقدير لئن كان
ان يبرد الماء هيمان صاديا يعني نفسه قال بعض المغاربة وعلى تقدير
ان يبعد التاويل في هذه الابيات فلا تقوم الحجة بها لان الشعر يجوز فيه
ما لا يجوز في الكلام قلت وفيه نظر **ولا يمنع تقديمه** اى تقديم الحال
على المرفوع والمنصوب خلافا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقا
اى سواء تقدم الفاعل ام لا وسواء كانت الحال فعلا او لا فيجوز عند البصريين
مكتوفا ضربت اللص وضربت مكتوفا اللص وتضحك ضربت هندا وضربت
تضحك هندا وكل ذلك ممتنع عند الكوفيين وتعليلهم المنع بخوف توهم
كون الحال مفعولا منه وصاحبه بدلا انما يتاتى في نحو لقيت راكبة هندا
ولذلك استثنى بعضهم الحال الفعلية كما سيجي هذا اذا كان المنصوب ظاهرا
واما اذا كان ضميرا نحو اللص مكتوفا ضربته فالفريقان يجيزونه خلافا
للكوفيين ايضا **في المرفوع الظاهر المؤخر رتبه عن الحال** نحو
راكبا جاء زيد فاما لو كان المرفوع ضميرا لجاز عند الكل نحو خشعا ابصارهم
يخرجون من الاجداث والاستدلال بهذه الاية على تقديمها على صاحبها
اذا كان مرفوعا وعلى عاملها اى اذا كان متصرفا غير قاطع لجواز ما قاله بعضهم
من كون خشعا مفعولا به ليدعو اى يدعو الداعي قوما خشعا ابصارهم
واما اذا كان العامل ليس مرفوعا عن الحال عن المرفوع الظاهر فانه يجوز
عند الكل ايضا كقوله ٭ فسقى ديارك غير مفسدها ٭ صوب الربيع وديمة تهمى
ويرد على الكوفيين قول العرب شتى تؤوب الحلبة اى متفرقين يرجع
الحالبون وقول الشاعر ٭ يريد جرى حرف العيون **واستثنى بعضهم**
اى بعض النقلة من الكوفيين هذا قضية كلامه في الشرح **من حال
المنصوب ما كان فعلا** نحو لقيت تضحك هندا ووجهه ما
قدمناه من عدم ايهام المفعولية والبدلية بخلاف لقيت ضاحكة هندا
والذى ينبغي لهذا القايل ان يستثنى ما كان جملة ولا خصوصية للفعل

من حيث هو فعل بذلك **ولا يضاف غير عامل على الحال الى صاحبه الا
ان يكون المضاف جزءه او كجزئه** ومفهوم ذلك ان عامل الحال يضاف
الى صاحبها فهذه ثلاث مسايل الاولى هذه التى تؤخذ من مفهوم كلامه نحو
عرفت قيام زيد مسرعا وهو راكب الفرس مسرجا ومنه قوله تعالى مرجعكم جميعا
وقال الشاعر ٭ تقول ابنتى ان انطلاقك واحدا ٭ الى الروع يوما تاركى لا ابا ليا
الثانية ان يكون المضاف جزءا من المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا الثالثة ان يكون المضاف ليس جزءا حقيقة وانما هو بمنزلة
الجزء كقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فاما تجويز الحال من المضاف
اليه في المسئلة الاولى فواضح واما في المسئلتين الاخريين فانما حسن جعل
المضاف اليه فيهما صاحب الحال لانه قد يستغنى به عن المضاف الا ترى
انه لو قيل في غير التلاوة ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا واتبع ملة ابراهيم
حنيفا لحسن بخلاف نحو ضربت غلام هند جالسة فيمتنع فيه جعل المضاف
اليه صاحب حال باجماع على ما نقله المص ونقل غيره عن بعض البصريين
جوازه وحكى الش عن شيخه اثير الدين ابو حيان انه قال والذى نختار
ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود
الحال منه سواء كان المضاف جزءه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من ان
العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في المضاف اليه اما
المضاف واما معنى الاضافة واما اللام وايها قدرته لا يصلح عاملا
في الحال قال ولا حجة فيما استدل به المص لاحتمال ان يكون اخوانا
منصوبا على المدح وحنيفا حالا من ملة ابراهيم على معنى دينا او من الضمير
في اتبع هذا كلامه قلت وينبغي للمص ان يجيز ما نقل الاجماع على منعه
لانه سيجيز اختلاف عامل الحال **فصل** تكلم فيه المص على
جواز تقديم الحال على العامل وعلى امتناع التقديم وبقي عليه وجوب
التقديم وذلك اذا كان استفهاما نحو كيف جاء زيد وجدا بالقسم
الجاين واشترط له وجود امرين وانتفاء ستة امور فقال **يجوز
تقديم الحال على عاملها ان كان فعلا متصرفا** نحو مسرعا اقبل
زيد وخشعا ابصارهم يخرجون وهذا مذهب البصريين الا
الجرمي والسماع يرده والا الاخفش في نحو راكبا زيد جاء لبعدها
عن العامل وقد سلف تفصيل الكوفيين في المسئلة فان قلت

كلامه صادق على ما اذا كانت الحال جملة مصدرة بالواو ونحو جاء زيد والشمس طالعة فيلزم جواز تقديمها على العامل مع ان المنع ثابت والسر فيه يشبه واو الحال بواو العطف فكما لا تتصدر العاطفة لا تتصدر الحالية قلت المنع انما هو منقول عن المغاربة وقد حكى ابن ابى الاصبع جواز تقديمها عن الجمهور والفرا وظاهر كلام المص موافقة الاكثرين فى المسئلة فلا ضير واحترز بالمتصرف عن الجامد فلا يتقدم الحال عليه او كان العامل صفة تشبهه اى تشبه الفعل سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل واسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد غنيا او فقيرا سمح وهذان هما الامران الوجوديان اللذان شرطهما ثم انتقل الى الامور الستة المطلوب انتفاؤها فقال ولم يكن عامل الحال نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها ووجهه ان التقديم يودى الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس هذا بشئ لان الممتنع انما هو التقدم على المنعوت لان النعت لا يتقدمه فلا يتقدمه معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله المص هنا متعقب ولا صلة لال نحو المقبل ضاحكا زيد فلا يجوز الضاحكا مقبل زيد او صلة لحرف مصدرى عاملا كان نحو يعجبنى ان يجئ زيد ضاحكا فلا يجوز يعجبنى ان ضاحكا يجئ زيد وغيره عامل نحو يسرنى ما فعلت محسنا فيمتنع ايضا يسرنى ما محسنا فعلت فالاول متفق فيه على المنع لان اتصاله بصلته اكد لانه حرف وموصول وعامل والثانى مختلف فيه كلام فى باب الموصول وقد فهم انه لو كان صلة لموصول غيرهما نحو جاء الذى قام ضاحكا جاز تقديمه فيجوز جاء الذى ضاحكا قام وهذا المفهوم صحيح ولا مصدرا مقدرا بحرف مصدرى نحو يعجبنى ركوب الفرس مسرجا فلا يجوز يعجبنى مسرجا ركوب الفرس فان قلت ليس ثم ما يعطف عليه قوله مصدرا الا قوله نعتا وقوله صلة وكل منهما ممتنع لانه يلزم من ذلك دخوله تحت قوله ان كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه وهو باطل قلت انما يتم هذا لو كان من عطف المفردات وليس كذلك بل هو من عطف الجمل والتقدير ولا يجوز ان كان مصدرا فلا اشكال فان قلت اقتصر على ذكر الظرف مع ان التقدير به وبالفعل

فلم

فلم منع بذلك قلت لان الظرف هو المقتضى للمنع ولا مقرونا بلام الابتدا نحو لاصبر محتسبا فلا يجوز محتسبا لاصبر وحقه ان يقول فى غير باب ان ليسلم من المناقشة بنحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه فان قلت وحقه ان يقيد التقديم بكونه على لام الابتدا التى اقترن بها العامل ليسلم من ورود نحو محتسبا اصبر قلت لا يصدق على العامل ح انه مقرون بلام الابتدا ثم جواز هذا التركيب مما يتوقف فيه او بلام القسم نحو لاعطين السائل مخفيا له ويلزم تقديم عاملها عليها وهذا عطف على قوله يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان فعلا غير متصرف نحو ما احسن زيدا عالما او صلة لال او حرف مصدرى او مصدرا مقدرا بحرف مصدرى او مقرونا بلام الابتدا او القسم وقد علمت امثلة ذلك كله مما سبق او جامدا ضمن معنى مشتق كحرف التشبيه والتمنى والترجى والتنبيه واسم الاشارة وكالاستفهام التعظيمى نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صابرا عندكم لعل عمرا راكبا فى الدار وهذا بعلى شيخا يا جارة ما انت جارة هذا كلام المص فى الشرح وفيه زيادة على ما ذكرناه عدا ما من امثلة هذا القسم نحو اما علما فعالم وتعقبه الشر بان العمل ليس لاما بل للشرط المحذوف قلت وايضا فقد اختار فى موضع انه مفعول به لا حال وقدمه وايضا فعبارته لا تشمل شيئا مما ذكره لا يصدق فى عرف النحويين على شئ من ذلك انه عامل جامد ضمن معنى مشتق نعم قد يصدق عليه فى عرفهم انه عامل تضمن معنى الفعل دون حروفه وانما تصدق عبارته ظاهرا على نحو زيد اسد مقبلا والاشكال نشا من ذكر الجمود والاشتقاق ولو قال عاملا ضمن معنى الفعل لم يكن به باس او افعل تفضيل نحو وجه زيد احسن سافرا من وجه عمرو او مفهم تشبيه نحو زيد زهيرا شاعرا وهنا نقد وذلك ان العامل فى هذه الحال ما اشتمل الكلام عليه من معنى التشبيه وليس العامل لفظيا فيوصف بالتصرف فان قلت يمثل ذلك بالكاف فى زيد كزهير شاعرا وبكان فى قول امرئ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى ليسلم من هذا الاعتراض اذ العامل فيما ذكرته لفظى قلت يبعد منه ان ذلك داخل عنده فيما تقدم من قوله او جامد ضمن معنى مشتق وقد يقال انما نشا هذا الاعتراض من اصله بناء

على انه جعل مفهوم التشبيه قسيما للجامد فيلزم ان يكون متصرفا ومفهوم
التشبيه لا يوصف بذلك وهذا غير متوجه اذ لا يلزم انحصار مطلق
العامل في الجامد والمتصرف حتى يلزم من جعل عامل ما قسيما للجامد
ان يكون متصرفا بل لنا واسطة وهو ان العامل لا جامدا ولا
متصرفا فلا يلزم من نفي الجمود اثبات التصرف فسقط الاعتراض
واختص توسط ذي التفضيل بين حالين غالبا نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا فبسرا ورطبا حالان وافعل التفضيل عامل فيهما
وصاحب الحال الاول الضمير المستكن في اطيب وصاحب الحال الثاني
هو المجرور بمن هذا هو المختار واليه ذهب المازني وابن كيسان
والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف قال المص وهو مذهب س
وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والفارسي في حلبياته الى انهما
منصوبان على اضمار كان التامة صلة لاذ واذا بحسب ما يقتضيه
المقام فالتقدير عند ارادة الاستقبال هذا اذا كان بسرا اطيب منه
اذا كان رطبا فالعامل في الحال عندهم كان التامة وصاحب الحال
فاعل كان المستتر فيها والعامل في الظرفين افعل التفضيل ولا كان
احدهما مقدما لان الظروف تتقدم على العامل وان كان معنى فعل قال
المص فيه اضمار ستة اشياء من غير حاجة قال وبعد تسليم الاضمار
يلزم اعمال افعل التفضيل في اذ واذا فيكون شبيها بما فروا منه
قلت قد تضمن كلامهم الاعتذار عن هذا الاخير واجاز بعضهم ان
يكون كان المقدرة ناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين
واستند في ذلك الى مجيء المنصوب معرفة نحو زيد المحسن افضل منه
المسيء قلت يحتاج الى السماع وقيل العامل في الحال الاولى في المثال
المذكور اسم الاشارة وقيل التنبيه والعامل في الثانية افعل التفضيل
قال الش وهو ضعيف ولا يطرد في كل موضع لان نحو زيد مفردا
انفع من عمرو معانا ليس فيه اسم اشارة قلت وجه الضعف ان
العامل في الحال مقيد بها فلو كان هذا عاملا في الحال لتقيدت الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة
في وهذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا في حال شيخوخته والمجيء في قولك
جاء زيد راكبا لم يكن الا في حال الركوب ونحن قاطعون بانه يصح ان يقال

هذا

274

هذا بسرا اطيب منه رطبا لا في حال بسريته بل في حال كونه رطبا او بلحا او تمرا
كذا قرره ابن الحاجب فهو حسن ويرده ايضا امتناع القول بان العامل اسم الاشارة
بغير هذا الذي ذكرناه منه مما للاعتراض فيه مجال وذلك مقرر في شروح
الكافية فلا نطول بذكره واعلم ان في كلام المص مناقشة من حيث اخلاله بقيد
لا بد من ذكره وذلك ان اغتفار توسط افعل التفضيل بين حالين مشروط
بان يكون احدى الحالين مفضلة على الاخرى اذ لا يجوز زيد راكبا احسن منه
مقبلا وانما اغتفر هذا بسرا اطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه
اذ لو اخر فقيل هذا اطيب منه بسرا رطبا حصل الالباس فان قيل يندفع
اللبس بجعل احدهما تاليا لافعل نحو هذا اطيب بسرا منه رطبا قلت يلزم
من ذلك فصل افعل التفضيل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة
فان قيل قد فصل بالظرف والجار والمجرور والتمييز قلنا ذاك فصل جائز
وهذا بتقدير التزامه رافعا للالباس يكون فصلا لازما في نوع هذا التركيب
فلم يحتمل على ان بعضهم اقدم على ارتكاب هذا الفصل فاجاز نحو زيد احسن
قائما منه قاعدا المازري رافعا للالباس حكاه الش واختاره الرضي ظانا
انه لم يسبق الى القول به وانا لا ارى باسا بمثل ذلك والى هذا اشار المص
والله تعالى اعلم بقوله غالبا **وقد يفعل ذلك** التوسط بين حالي
ذي التشبيه فيعمل في احدهما متقدمة وفي الاخرى متاخرة كقول
الشاعر: انا فدا لكم جميعا فان احد ابدا بينهم وكان حبي بقا
وقول الاخر: تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا
اذ المعنى تعيرنا اننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال
ملككم والمسوغ لتقديم صعاليك هنا هو المسوغ لتقديم بسرا في المثال
المتقدم وهو خشية اختلاط المعنى الا انه مطرد ثم لقوة التفضيل
ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرناه في هذا البيت اجود
ما قيل فيه وفي الارتشاف ان ذلك على اضمار كان وحكى ابن هشام
في مغنيه قولين اخرين احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة
وهو ان عالة من عالني الشيء اذا اثقلني وملوكا مفعوله اي انا نثقل
الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر فالاخبار
هنا مثله في وازواجه امهاتهم قلت وصعاليك على هذا القول حال
متقدمة على عاملها المعنوي مع فقد المقتضي لاغتفاره فهو ضعيف والثاني

كذا

قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو انا التغلبي انا عالة صعاليك نحن وانتم

قال ابن هشام وقد خطى في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون صعاليك مفعول عالة اي انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا للضمير عالة وانتم توكيدا للضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه حال من ضمير عالة ولا وجه على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتها في لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على ان يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلوا احدى من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه ولا لان الصعاليك هم المخاطبون يحتمل كونه راعى المعنى هذا كلامه بنصه قلت وفيه نظر اما اولا فلان كلا من الوجهين اللذين حمل الكلام عليهما يا باه قوله الحريري نحن وانتم بعطف احد الضميرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان انتم توكيد لضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول يعني ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل هذا مما لا سبيل اليه واما ثانيا فلان دعواه امتناع جعل انتم توكيدا لضمير صعاليك من حيث تخالفهما بالحضور والغيبة ساقطة وذلك لان ذا الحال في تقديره هو ضمير الخطاب المحذوف من نعولكم الذي هو مفعول به فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت يا زيد ضاحكا فالضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك والذي يظهر من كلام الحريري انه قصد ان صعاليك مفعول بعالة وان نحن وانتم تاكيد للضمير الذي يتحمله عالة وذلك لان الضمير المنصوب بان مراده به في الحقيقة المتكلم مع من يتبعه في التكلم والمخاطبون الا انه غلب المتكلم على المخاطبين فاتى بضمير المتكلم على القاعدة وعالة خبران فيكون فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاشتمال بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين فعند تاكيده بين المقصود بذلك الضمير نصا فقيل نحن وانتم وملوكا حال من ضمير عالة والمعنى انكار تعيير المخاطبين للمتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة الشرف اي نحن شرفا كما انتم اشراف وذلك لانا نعول في حال ملكنا الصعاليك ونرفدهم فلا وجه لتعييركم ايانا مع تساوينا اذ انما في رفعة المنزلة وعلو الرتبة لكن حصل في البيت تقديم وتاخير وكان

الاولى

الاولى بالحريري ان يقول انتم ونحن ابقاء على الواو وما تستحقه من الدخول على المعطوف اذ تقديمه يقتضي انها اخرجت عن محلها وادخلت على المعطوف عليه ولا نظير لذلك اصلا مع انه لا ضرورة تدعو الى ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع كما اسلفناه في باب المفعول به **فان كان الجامد** الذي يمكن عمله في الحال **ظرفا** نحو زيد عندك قايما **او حرف جر** نحو زيد في الدار قايما **مسبوقا بمخبر عنه** كزيد في المثالين المذكورين **جاز على الاصح توسط الحال** بين المخبر عنه المقدم وعاملها المؤخر **بقوة ان كان** الحال **ظرفا** نحو زيد عندك امامك اذ جعلت عندك حالا وامامك خبرا عن زيد **او حرف جر** ومجروره نحو زيد في الدار عندك على ان يجعل في الدار حالا وعندك خبرا وعنه زيد من العلم بمكان **ويضعف ان كان غير ذلك** نحو زيد قايما عندك وعمرو جالسا في الدار ففي ذلك كله خلاف فالبصريون على المنع مطلقا والفراء والاخفش في احد قوليه على الاجازة مطلقا بلا ضعف وتفصيل المص المذكور وفصل الكوفيون بين المضمر وغيره فاجازوا في نحو انت قايما في الدار والتوسط صورة اخرى متفق على جوازها غير التي اشار اليها المص بقوله مسبوقا بمخبر عنه يشكل عليه مثل قوله وقد كان منكم ما ترى بمكان **ولا تلزم الحالية في نحو فيها زيد قايم فيها** وهو ان يقع اسم مع ظرف او جار ومجرور نكرة السكوت عليه ومعه ما يصلح للخبرية والحالية والظرف منكرر او الجار والمجرور فلا يلزم الحاليه في الاسم الصالح لها **بل تترجح الحاليه على الخبرية** فلك في قايم الواقع في التركيب المذكور ان تنصبه على الحالية فهو الراجح ولك ان ترفعه على الخبرية وانما رجح الاول لنزول القران به قال الله تعالى فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقال تعالى وكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها ولا فرق بين ان يتاخر الظرف عن المخبر عنه كالاية او يتقدم كمثال المتن وقلنا بجواز الرفع لقراءة الاعمش ففي الجنة خالدون فيها وانهما في النار خالدان فيها **وتلزم هي** اي الخبرية لا الحالية التي تصدر الكلام فيها **في نحو فيك زيد راغب** وهو حيث يكون الظرف او الجار والمجرور ناقصا ولا يكتفى به في الخبرية اذ لا يصح زيد فيك فيتعين ان يكون الاسم المذكور خبرا ولا يصح جعله حالا اذ حاليته فرع عن

استقلاله عما قبله وهو غير مستقل بالغرض كما قررناه فتعين كونه خبرا
خلاف الكوفيين في المسألتين وحجتهم في المسألة الاولى وهي نحو فيها
زيد قائم فيها ان الظرف صالح للخبرية صلاحية ظاهرة متفقا عليها
لكونه تاما مع انه قد اعتنى به من وجهين تقديمه في اول الجملة وتوكيده فلو
الغى بان جعل الخبر غيره كان ذلك تناقضا او كالتناقض وحجة البصريين
فان الحالية راجحة لا واجبة امران احدهما ان هذا المعنى لا ينهض الى الايجاب
وانما ينهض الى الترجيح والثاني انه لا يجب اذا رفعنا القائم الظرف بل يكون
خبرا اخر على ان من النحويين من منع ذلك والصحيح الجواز والخلاف مبني على
جواز تعدد الخبر فمن اجازه اجاز هذا ومن زعم انه لا يجوز الا اذا جعل الخبران
في التقدير في معنى خبر واحد كانه قيل في زيد شاعر وكاتب زيد جامع بين
الشعر والكتابة انما يكون المراد الاخبار باجتماع الوصفين لا بحصول كل منهما
لم يجز ذلك كذا قال ابن هشام قلت وفيه نظر وذلك لان الظرف الاول
خبر عن زيد والثاني تاكيد له وقائم خبر اخر لا يعمل في شيء من الظرفين
فان قلنا بجواز تعدد الخبر فلا اشكال وان قلنا بان التعدد يجوز عند جعل
المتعدد في معنى خبر واحد كما في زيد شاعر وكاتب اي جامع بين الوصفين
يجوز هنا ايضا اذ الخبران في معنى خبر واحد لانهما في معنى زيد جامع بين
الكون في الدار والقيام نعم ان جعل الظرف متعلقا بقائم امتنع لعدم امكان
جعلهما بمعنى واحد فلا معنى لقولك جامع للقيام في الدار والكون فيها ضرورة
ان القيام في الدار يستلزم الكون فيها فكانك قلت جامع للكون في
الدار على صفة القيام والكون فيها وذلك مما لا معنى له فتامله وقد
يقال جعل الخبرين في معنى خبر واحد انما هو من حيث يكون الخبران لا يعطف
احدهما على الاخر بالواو وذلك مفقود في مسالتنا فيمتنع فيها اعتبار هذا
المعنى واما المسألة الثانية فانما جوز الكوفيون فيها النصب لانه من مذهبهم
جواز الاخبار بالناقص بشرط وجود مشتق منصوب على الحال
فان قلت الناقص ان علق باستقر فليس المعنى عليه وان علق بالحال
فكيف يكون الخبر معمولا للحال قلت قد اجيب عن ذلك بامرين
احدهما انهم لا يقدرون في نحو زيد عندك وزيد في الدار متعلقا بل
يجعلونه منصوبا على الخلاف والثاني انه عندهم خبر في اللفظ لا في المعنى
كما ان الحال عندهم حال في اللفظ لا في المعنى وانما لم يوكد الظرف في هذا

المثال

للمثال لانه اكد في الاول ليتاكد كونه خبرا وتاكيد الخبر هنا غير مناسب
لانه لا يصح او لا يحسن كونه خبرا فاذا كانت الخبرية ممتنعة او ضعيفة
فكيف تؤكد ومن حجج الكوفيين على جواز الخبرية قوله • فلا تلحني فيها
فان بحبها • اخاك مصاب القلب جم بلابله • في رواية من نصب
مصاب القلب والبصريون يجيبون عن ذلك بان المعروف الرفع
ولئن سلم نصبه فالخبر محذوف للقرينة اي اني متيم ونحوه فالحال
من ضمير الخبر المحذوف واعلم انه ليس في كلام المص ما يفهم رتبة
الجواز عند الكوفيين في المسألة الثانية اذ مخالفتهم في لزوم الخبرية
صادقة بتجويزها راجحة او مرجوحة او مساوية للحالية والواقع ان
الكوفيين في هذه المسألة يجوزون الخبرية راجحة او مرجوحة وقد
يقال الظاهر انهم لا يرجحون ما منعه غيرهم بل اسوا الاحوال انهم يجعلونه
مرجوحا فهذا مما يعلم بالنظر وفيه نظر فصل في الكلام على تعدد
الحال مع اتحاد عاملها واتحاد صاحبها او تعدده واضمار عاملها وحذفها
واختلاف العامل فيها وفي صاحبها يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها
واتحاد صاحبها او تعدده بجمع وتفريق فهاتان مسئلتان الاولى
ان يتعدد الحال ويتحد عاملها وصاحبها وذلك نحو جاء زيد راكبا
مسرعا وكقوله • علي اذا ما زرت ليلى بخفية • زيارة بيت الله رجلان حافيا •
ولم يحك المص في المسألة خلافا والخلاف فيها شهير فالفارسي منع وتبعه
ابن عصفور وجماعة قياسا على الظرف والاخفش وابن جني اجازا
وتبعهما المص قياسا على الخبر والنعت وتمسكهم بسماع نحو جاء زيد راكبا
مسرعا لا يجديهم شيئا لاحتمال كون الثاني وصفا للاول وكونه حالا
من ضمير الاول المسألة الثانية ان يتعدد الحال ويتعدد صاحبها ويتحد العامل
وهو ليس باسم تفضيل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فهذا جائز باتفاق
وكذا اذا كان اسم تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان فيه
ضعف الا انه في قوة مصدرين فجاز لذلك على ان الصاحب هنا ايضا
متعدد ففيها ما في المسألة الاولى وزيادة ولكنه تعدد كلا تعدد فانه
وان تعدد لفظا فهو شيء واحد في المعنى اذ المفضل عين المفضل عليه واعلم
ان المص لو عبر بان قال يجوز تعدد الحال مع اتحاد عاملها واتحاد صاحبها
او تعدده لكان اولى لان المقصود من هذا الكلام ذكر جواز تعدد الحال

فليكن المصدر به وغيره يذكر للتفصيل والتقسيم لا العكس وليس المراد من
قوله بجمع قسيم التثنية وانما المراد به قسيم التفريق فيدخل فيه نحو قوله تعالى
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وكذا قول الشاعر • متى ما تلقني فردين ترجف •
• روانف أليتيك وتستطارا • ومثال التفريق لقيت زيدا مصعدا منحدرا
ويظهر ان مقتضى القياس العطف لا في الخبر وهو في كلام ابن الحاجب
في شرح المفصل بالعطف وقال الشاعر • وانا سوف تدركنا المنايا •
• مقدرة لنا ومقدرينا • وهنا بحث مشهور وهو ان مسئلة الجمع لو دخل
تحت التعدد اذ الحال ثم واحدة كالخبر في قولك الزيدون قائمون
ولا يكون الحال من حيث هو في تكراره وغيره **لغير الاقرب** فعلى هذا
اذا قلت ضربت زيدا راكبا فالحال من زيد فان اردت كونه حالا من
الفاعل فليته اياه وهذا الصحيح وجوز الزمخشري في ضربت زيدا قائما كون
الحال من الاول وكونها من الثاني واذا قلت لقيت زيدا مصعدا منحدرا
فالاول من الحالين للثاني من الصاحبين والثاني للاول منهما فمصعدا
حال من المفعول ومنحدرا حال من الفاعل هذا راى الاكثرين وقال قوم
من اهل الادب وابن السراج وابن يعيش الاول للاول والثاني للثاني
قياسا على احسن وجهي اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا
اسهل من فصلين وان اللف والنشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى
ونحن ههنا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الحمل من مرجح وهو ما ذكرنا
فقد بان بهذا التقدير ان الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد واما اذا ظهر
فلك ان تقدم وتوخر كيف شئت باتفاق **الا لمانع** فانه يحمل مقتضاه
فيكون الحال الاولى لغير الاقرب نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة لقيام
المانع من جعل مصعدا لهند التي هي اقرب الصاحبين اليه ضرورة ان
مصعدا مذكر وهند مونث **وافرادها بعد اما ممنوع** هذه جملة
اسمية معطوفة على الفعلية المتقدمة وهي قوله نحو اتحاد عامل
الحال مع تعددها فالاولى للكلام في جواز التعدد وهذه للكلام في
وجوب التعدد ومثال هذه انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا
قال الش وذكر غير المص انه قد يستغنى عن الثانية اما كقول الشاعر
• وقد شفني ان لا يزال يروعني • خيالك اما طارقا او مغاديا •
وهذا ليس موافقا لكلام المص ولا مخالفا له لان كلامه في تكرير الحال

لا

277

لا في تكرار اما وقد ذكر في باب النسق ان او تاتي عديلة اما **و** افرادها
بعد لا نادر انما يقع في الشعر كقوله • وقهرت العدا لا مستعينا بعصبة •
• ولكن بانواع الخدائع والمكر • وقد نص في باب لا على ان ترك التكرار
في ذلك مخصوص بضرورة وقيل هناك الخبر بالافراد ولم يقيد هنا الحال بذلك
والمنبه له انه لم يذكر الحال الواقعة جملة بعد **ويضمر عاملها** اي عامل الحال
تارة على سبيل الجواز واخرى على سبيل الوجوب ولا بد من قرينة مع الحذف
في كل من القسمين فيضمر العامل **جوازا لحضور معناه** كقولك للمسافر
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا **او تقدم ذكره في استفهام**
كقولك قائما في جواب من قال كيف تركت زيدا **او غيره** اي غير استفهام
كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين **ووجوبا ان جرت مثلا** مثله الش بما لم يتحرر لي لفظه من
النسخة التي بين يدي لسقمها ولا اذكر له الان مثالا **او بينت ازدياد**
ثمن نحو اشتريته بدرهم فصاعدا **او غيره** اي بينت غير ازدياد الثمن فدخل
تحته صورتان ازدياد غير الثمن نحو تصدقت بدينار فصاعدا وغير الازدياد
وهو النقصان نحو تصدقت بدينار فسافلا وهذه لم يقع عليها ابو حيان
لغير المص واعلم ان الذي قاله المص في هذه المسئلة من اصلها قول سيبويه اعني
ان نحو صاعدا حال حذف عاملها وقيل مفعول مطلق حذف عامله اي
فصعد الثمن صعودا ثم حذف الفعل وخلفه المصدر ثم انيب الوصف عن
المصدر وقيل لا حذف البتة بل قوله بدرهم حال متعلقة بالمحذوف لا
بالمذكور وصاعدا عطف عليه ولا يخفى ان المعنى انما هو على ان الباء متعلقة
باشتريته فان الدرهم ثمن وانت قلت اشتريته في حال كونه مقابلا بدرهم
او مسعرا بدرهم لم يقتض ان الدرهم وقع ثمنا وقال ابن الحاجب اذا قلت
اخذته بدرهم فصاعدا لا يكون صاعدا عطفا على المفعول لاقتضائه انك
اخذت المثمن والصاعد جميعا وانما الصاعد ثمن مبذول لا مثمن ماخوذ ولا
على قولك بدرهم لفساده لفظا وهو واضح ومعنى لانه يكون اشتراه بدرهم
والصاعد فيكون المجموع الثمن وليس المراد هذا وايضا دخول الفا يبطل
كون المجموع الثمن اذ بعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض لا
تقول درهم فدرهم واذا بطل العطف وجب التقدير بحسب المعنى فلذلك
قدروا فذهب الثمن صاعدا **مثنيا فثنيا مقرونة بالفا او ثم** ذكره

سـ قال الشم والعطف بالفاء اكثر قلت وقد يقال كل منهما في موضعه لازم فلا اكثر فلا اقل او نابت الحال عن خبر نحو ضربي زيدا قايما كما تقدم تقديره في باب المبتدا او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل في توبيخ مثله الشم وغيره بقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى والصواب تمثيل ذلك بنحو اقايما وقد قعد الناس لان المخاطب بذلك قايم فهو منصف بالحال بخلاف في مثالهم فانه ليس بتميمي وقد قدروا العامل في هذا المثال اعني اتميميا مرة وقيسيا اخرى بتتحول اي اتتحول تميميا تارة وقيسيا تارة كما قال ابن الحاجب وليس بقوي لانه لم يرد اتتحول في حال التميمية وانما المراد انتنقل في تنقلات متعددة لا انتنقل في حال كونك تميميا ومثله في الولايم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات اي اتتنقلون هذه التنقلات الخاصة ومثله قول الشاعر افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب امثال النساء العوارك كل ذلك منصوب على المصدرية وهو قول س وهو الحق لما بينا من فساد المعنى على دعوى الحالية ثم التوبيخ قسمان مع استفهام وغيره وقد مثل المص لهما في الشرح كالاول اتميميا مرة وقيسيا اخرى ونحو اقايما وقد قعد الناس والمثال لقوله قايما وقد قعد الناس فهو وان كان حالا وفي كلام مساق التوبيخ الا ان صاحب الحال ضمير قايما والعامل قايما والثاني نحو كاعدا قد علم الله وقد سار الركب والبحث في الجملتين في المثالين واحد وفي هذا الجملة معترضة او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل في غيره اي غير توبيخ نحو هنيئا مريئا وقد تقدم الكلام ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها سوا كانت نايبة عن الخبر او بدلا من اللفظ بالفعل وقد تقدم تمثيل ذلك ويتوقف المراد على ذكرها بجزم الفعل عطفا على المجزوم من قوله ما لم تنب اي يجوز حذف الحال مدة انتفاء احد الامرين اما نيابتها عن غيرها او توقف المراد على ذكرها واكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه كقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الاية ويأتي في غيره كقوله تعالى وهذا بعلي شيخا ومنه قول الشاعر انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء فهذا ونحوه لا يجوز حذفه وقد يعمل

فيها اي الحال غير عامل صاحبها خلافا لمن منع والمنع مذهب الجمهور لان الحال كالصفة فلا يعمل فيها الا عامل الموصوف وقد يعارض بانها كالخبر وعامله غير عامل المبتدا على المختار والقول بالجواز هو مذهب س واختاره المص قال ابو هشام في المغني ويشهد لذلك امور احدها قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوت قاريا فان صاحب الحال معمول للمضاف او الجار مقدر والحال منصوبة بالفعل الثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند س النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا كما يقوله الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف الثالث وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف فان الحال في المعرفة واما جواب ابن خروف بان الظرف انما يحتمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا فيخالف لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعتبر تقديم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر كمررت برجل سوا والعدم حتى قيل انه قياس واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى المتكم والصراط وتنبه لصريح النصح بينا واما مسلتا المضاف اليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا هذا كلامه بحروفه قلت فظهر بالاخرة ان الصواب عنده مذهب الجمهور القايلين بان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب س في هذه المسئلة في معرض الرد به على المعربين في امور اشتهرت بينهم والصواب خلافها وبان لك ان اخر كلامه يناقض اوله فصل في الكلام على الحال المؤكدة

ولم يجعل المص خلافا في اثباتها والجمهور على الاثبات والفراء والمبرد و
السهيلي على نفيها فكانهم الحقوها بالخبر كما هي لاحقة به في كثير من المسائل
والخبر لا يكون مؤكدا فكذلك شبهه وهو الحال ويرد ان الخبر احد جزئي
الاسناد واما الحال فانها فضلة مستغنى عنها والتفريع على مذهب الجمهور
فقال **يؤكد بالحال ما نصبها من فعل** نحو ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا
في الارض مفسدين **او شبهه** نحو زيد مول عنك مدبرا وجعل المص
في الشرح الحال من قولك زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل
المؤكدة لعاملها فيمكن ان يمثل به لهذا القسم قال لان الاب والحق صالحان
للعمل فلا حاجة الى تكلف اضمار عامل بعدهما **وتخالفهما** اي الحال المؤكدة
وعاملها المؤكد **لفظا** كما مثلنا واما توليتم وانتم معرضون فيحتمل
ان يكون مستانفا اي وانتم قوم عادتكم الاعراض واما ضحك متبسما
فالحال فيه مبينة لا مؤكدة لان التبسم نوع من الضحك ولا يلزم من ثبوت
الجنس ثبوت النوع **اكثر من توافقهما** كقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار
والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
وقولهم قم قائما وقد منع ابن الحاجب التوافق واجاب عن مسخرات بانه
مفعول مطلق اي تسخيرات فكانه قدرها جمع المسخر مصدرا يراد
المرة الواحدة كما يقال انطلاقة وانظر هل ذلك محفوظ في المبني
واما رسولا فقد جاء الرسول بمعنى الرسالة واما قم قائما فقال كثير
انه مفعول مطلق **ويؤكد في بيان يقين** كقوله انا ابن دارة
مشهورا بها نسبي وقولك هو زيد معلوما **او** بيان **فخر** نحو انا
حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا **او تعظيم** نحو هو زيد جليلا مهيبا **او**
تصاغر نحو انا عبدك فقيرا الى عفوك **او تحقير** نحو هو زيد مقهورا
وبيان كون الحال مؤكدة في هذه المواضع انك انما تقول هو زيد لمن
يعرف زيدا فلما قلت معلوما اكدت ذلك المعنى وكذا انا عمرو شجاعا انما
تقوله مخاطبا لمن يعرف انك شجاع اما بحسب الواقع او بحسب الادعاء
وكذا في البواقي ولو اقتصر المص على قوله او تعظيم لاغناه عن قوله فخر
لانك كما تعظم غيرك تعظم نفسك وكذا التصاغر والتحقير الثاني
منها مغن عن الاول **او وعيد** نحو انا زيد متمكنا وهذا كان يكون
المتكلم ممن شانه ان ينتقم اريد به على الانتقام كقول امير المدينة

للجاني

للجاني انا فلان متمكنا منك ونحوه ولا بد في هذا ليكون توكيدا
ولا يدخل في هذه المعاني زيد ابوك عطوفا لانه يرى انه ليس من هذا
الباب بل من باب الاول وهو المؤكد لعامله كما مر **خبر جملة** هذا نائب
الفاعل المرفوع بالفعل المبني للمفعول من قوله ويؤكد بها **جزءاها**
معرفتان لان هذه الاحوال انما تاتي لشيء قد ثبت واستقر وعرف
جامدان جمودا محضا احترازا من ان يكون احدهما مشتقا او في حكم
المشتق نحو انا الجواد مضيافا وانا الاسد مقداما اذ الجزء في الاول مشتق
وفي الثاني كالمشتق فلا يكون الحال مؤكدة تحتاج الى تقدير عامل
ولذلك جعل المص زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من المؤكدة لعاملها
كما مر والظاهر ان ذلك لا يشترط فقد سمع من كلامهم انا عبد الله اكلا
كما ياكل العبيد وهو من مثل التصاغر اذ المراد بعبد الله المعنى الوضعي
لا المعنى العلمي فالحال فيه مؤكدة لخبر الجملة باعتبار ما اريد به من معنى
العبودية **وعاملها احق** مضارع الماضي من قولك حققت الامر اي
تحققته **او احقه** مثل اثبت او اعرف **مضمرا بعدها** اي بعد جزئي
الجملة وهذا مذهب سيبويه فيقدر في مثل انا ابن دارة مشهورا احقني
او اعرفني وفي نحو هو زيد جليلا مهيبا احقه او اعرفه ونحو ذلك **لا**
الخبر مؤولا بمسمى خلافا للزجاج فانه ذهب الى ان العامل هو الخبر لكونه
مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا قال الرضي وليس بشيء لانه يقبل تسميته به كان سخيا
ولا يقصد القائل بهذا الكلام ما ذكره وايضا لا يطرد ما قال في نحو هذه ناقة الله
لكم اية **ولا المبتدأ متضمنا تنبيها خلافا لابن خروف** وهو بعيد لانه يلزم
منه عمل المضمر في نحو انا زيد بطلا وهو مما لم يثبت في موضع واختار الرضي
ان يكون العامل معنى الجملة لانها وان كان جزءاها جامدين جمودا محضا الا
انه يحصل من اسناد احدهما الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا
زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعف
في العمل لعدم ظهور معنى الفعل فيها **فصل** في وقوع الحال جملة من الاحكام
المتعلقة بها من هذه الحيثية **تقع الحال جملة** كما ان الخبر يقع كذلك **خبرية**
لا انشائية لانها وان كانت خبرا لمبتدأ في المعنى الا ان الغرض من الاتيان بها
تقييد عاملها بحيث يكون وقوع مضمون العامل مخصصا بوقت وقوع مضمون
الحال ولا انشائية بالاستقرار اما طلبية او ايقاعية والطلبية لا يتيقن

عينه

خصول مضمونها فكيف يحصل مضمون العامل بوقت ذلك المضمون واما الايقاع
نحو بعت واشتريت وتزوجت فغير منظور فيها الى الوقت يحصل فيه مضمونها
والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف
بدلالة العقل لا بدلالة اللفظ اذ وقت الفراغ من لفظ الايقاع وقت وقوع مضمونها
كذا قرره الرضي واما ما ورد في الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء
فهو على اضمار القول اي الا قايلين هاء وهاء من جهتي البايع والمشتري فان قلت
وكذا قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم فلم
لم يمثل به لما وقع في الظاهر من الجمل الحالية جملة انشائية قلت ظهور كون
وجد فيه من افعال القلوب الناصبة للمفعولين اي علمت الناس فقوله
اخبر تقله وقع موقع ثاني مفعولي وجدت بتقدير القول فلا حالية على هذا
والشارح مثل به للحالية وانما يصح لو جعل وجد بمعنى اصاب وليس بظاهر **غير**
مفتتحة بدليل استقبال كالسين وسوف ولن وقد مر لنا في اول
الكتاب استشكال الناس لقول سيبويه ان لا مختصة بنفي المستقبل مع قوله
ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقولهم ان الجملة الحالية لا تقع مفتتحة
بدليل استقبال وبهذا القيد يظهر لك بطلان قول الشارح انه يدخل
تحت قول المص جرية الجملة الشرطية نحو افعل هذا ان جاء زيد ولا
تدخل على وجه يكون المراد به الحكم بصحة وقوعها حالا وقد صرح بما
يخرجها قطعا قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا
تقول جاء زيد ان يسال يعط وان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا لمن
الحال له فقلت وهو ان يسال يعط فيكون الحال جملة اسمية فان قيل
فمثل قولنا اضرب زيدا غدا يركب ليس يركب فيه حالا بالنظر الى
وقت التكلم حتى يناقضه علامة الاستقبال بل هو بالنظر الى الضرب
المتوقع فهلا جاز معه دليل الاستقبال فالجواب انهم التزموا تجريد
صدر هذه الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
فيها ظاهرا وان لم يكن التناقض حقيقيا كذا قرره الرضي **متضمنة ضمير**
صاحبها وهذا هو الاصل بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ويغني عنه في غير مؤكدة نحو ابو بكر الخليفة قد علمه الناس وهو الخليفة
لا شك فيه **ولا مصدرة بمضارع مثبت عار عن قد** نحو جاء زيد
يضحك فانه اذ ذاك في تاويل اسم الفاعل فكان الحال فيه مفردة فيلزم الضمير

يمتنع

ويمتنع الواو **او منفي بلا** نحو جاء زيد لا يضحك **او ما** كقول الشاعر
، عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ، فما لك بعد الشيب صبا متيما ، وانما
امتنعت الواو مع المنفي بهذين لانه في تاويل اسم الفاعل المخفوض باضافة
غير وكلاهما لا تدخل عليه الواو وقال ابو حيان والقياس كون ان بمنزلة ما
كما وقعت في خبر ظل ومنه الحديث حتى يظل ان يدري كم صلى **او ماض**
لفظا تال لالا نحو ما تكلم الا قال خيرا ومنه ما ياتيهم من رسول الا كانوا
به يستهزءون وانظر لم امتنعت الواو هنا مع جوازها مع الاسمية الواقعة بعد
الا نحو الا ولها كتاب معلوم **او متلو باو** كقوله كن للخليل نصيرا جار او عدلا ،
، ولا تشح عليه جاد او بخلا ، وكقولك لاضربنه ذهب او مكث ولاصحبنه
احسن او اساء وانما وجب ترك الواو مع هذه الحال لانها في قوة فعل الشرط
اي لاضربنه ان ذهب او مكث **واو** فاعل يغني من قوله ويغني عنه **تسمى**
واو الحال وهذا هو المشهور عندهم ووجه المناسبة ظاهر **وواو الابتدا**
ووجهه انها كثيرا ما تدخل على الابتدا وان لم تلزمه كما سمي علم قسمة المواريث علم
الفرايض وان كان يتكلم فيه على حكم العصبات وغير ذلك والاول اولى واصل
هذه الواو واو العطف ثم انها استعيرت للربط اي ربط الحال بعاملها كما ان الفاء
اصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزا بالشرط وقال الشيخ ابو حيان ليست واو الحال
عاطفة ولا اصلها العطف خلافا لمن زعم من المتاخرين انها عاطفة مستدلا
بان او لا يصلح دخولها عليها في قوله تعالى او هم قايلون فلو كانت حرف عاطفة
لم يمتنع ذلك كذا قال فاما ادعاوه من انها ليست عاطفة فامر ظاهر لا شك فيه
واما انها ليس اصلها العطف فنتطلع فيه وكانه والله اعلم يريد بالذي زعم انها
عاطفة الزمخشري فانه ذكر في قوله بياتا او هم قايلون ان الواو حذفت من او هم
قايلون استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للتوكيد
ورده ابو حيان بانها لو كانت للعطف للزم ان لا تقع الا بعد ما يصلح ان يكون حالا
وليس كذلك بل تقع حيث لا يكون ما قبلها حالا نحو جاء زيد والشمس طالعة فجاء
زيد لا يمكن ان يكون حالا هذا كلامه وهو رحمه الله ظاهري توقف عند ظاهر قول
الزمخشري لان واو الحال هي واو العطف واعرض عن قوله استعيرت للتوكيد فانه
قاض بان مراده ليست عاطفة في حال كونها للحال وانما مراده ان اصلها العطف
واستعيرت للربط ويدل على ان هذا مراده قوله في تفسير قوله تعالى واصابه
الكبر هذه الواو واو الحال وليست واو العطف ووقف ايضا عند ظاهر قوله

استثقالوا لاجتماع حرفي عطف وانما مزجه في الصورة جميعا بين كلامه
واعلم ان كون الواو مغنية في غير الصور التي ذكرها المص هو قول الجمهور
وخالف ابو الفتح بن جني في ذلك فزعم انه اذا قيل جاء زيد والشمس
طالعة فلا غنية عن تقدير الضمير والتقدير والشمس طالعة وقت
مجيئه **وقد تجامع** الواو **الضمير في العارية من التصدير
المذكور** الذي تضمنه قوله تعالى ولا مصدرة بمضارع مثبت الى اخره
فيجوز في الجملة العارية من التصدير المذكور ثلاثة اوجه انفراد
الضمير والاستغنا عنه واجتماعهما في على تفصيل سبق لكن **اجتماعهما
في الاسمية والمصدرة بليس اكثر من انفراد الضمير** فاجتمعا
في الاسمية في قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد
وقوله تعالى وتنسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب وهو كثير
وانفرد فيها الضمير نحو ادخلوا الجنة لا خوف عليكم والله يحكم لا معقب
لحكمه وزعم الزمخشري انه نادر وصرح ابن الحاجب بضعفه
قال المص رادا على الزمخشري وهي من المسايل التي حرفته عن الصواب
وعجزت ناصره عن الجواب وقد تنبه في الكشاف فجعل بعضكم لبعض
عدو في موضع نصب على الحال وكذا فعل في لا معقب لحكمه قال
المص وانفراد الضمير عندي اقيس لان الحال شبيهة بالخبر
والنعت وليس شي منهما تربطه الواو انتهى وقد حكى غير واحد عن
الفرا مثل ما ذهب اليه الزمخشري وللجرجاني تفصيل في المسئلة
فقال يجب الواو ان كان المبتدا ضمير ذي الحال نحو جاء زيد وهو
يسرع ولا يكثر تركها في نحو قول بشار • اذا انكرتني بلدة او نكرتها •
• خرجت مع البازي علي سواد • ويحسن تركها ان دخل حرف على
المبتدا كقوله • فقلت عسى ان تبصريني كانما • بني حوالي الاسود الحوارد •
ولوقوع الجملة بعقب حال مفردة كقوله • والله يبقيك لنا سالما •
• برداك تبجيل وتعظيم • وانفردت الواو نحو لئن اكله الذيب ونحن
عصبة كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين
لكارهون وقد علمت قريبا ان ابن جني يرى انه لا بد من تقدير
الضمير وان مثل جاء زيد والشمس طالعة على تقدير طالعة وقت
مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار ذاهبا

سكانها

سكانها ومررت برجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك
مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول
معه واثبت مجي المفعول معه جملة واما الجملة المصدرة بليس فمثال
اجتماعهما فيها قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه
الاية ومثال انفراد الضمير فيها قوله • جرى القليب ليس فيها ماء •
ومثال انفراد الواو فيها قوله • دهم الشتاء ولست املك عدة •
• والصبر في الشتوات ليس مطيقي • **وقد تخلو منهما** اي من الضمير
والواو **الاسمية عند ظهور الملابسة** فيقدر الضمير في نحو اشتريت
البر قفيز بدرهم اي قفيز منه وتقدر الواو في مثل قول الشاعر •
• نصف النهار الماء غامره • ورفيقه بالغيب ما يدري • يصف شخصا
لطلب اللالي فانتصف النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري ما حاله
وانت خبير بان خلو الاسمية منهما انما هو بحسب اللفظ واما في التقدير
هي ملتبسة باحدهما **وقد تصحب الواو** الفعل **المضارع المثبت خاليا
من قد** نحو قمت واصك عينه وقول الشاعر • فلما خشيت اظافيرهم •
• نجوت وارهنهم مالكا • والفعل المضارع **المنفي بلا** كقراءة ابن ذكوان
فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون **فيجعل** ذلك **على الوجه خبر مبتدا
محذوف** والتقدير قمت وانا اصك ونجوت وانا ارهنهم فاستقيما وانتما
لا تتبعان وانما قيد المنفي بلا لانه لو كان منفيا بلم كان حكمه حكم الاسمية
فيكون بالواو والضمير وباحدهما وزعم ابن خروف انه لا بد معها من
الواو قال ابن هشام وهي غلطة منه كغلط الفرا والزمخشري في الاسمية
والقران يرد عليهم اجمعين يشير الى ما تقدم من الايات التي وقعت فيها
الجملة الاسمية حالا مقترنة بالضمير فقط والى ما وقع في القران من الجملة
الفعلية المصدرة بلم مقترنة بالضمير فقط خالية من الواو كقوله تعالى ورد الله
الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وهو كثير خلافا لابن عصفور فزعم ان
وقوع لم يفعل حالا قليل جدا قال المص في الشرح والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس
الا اني لم اجده مستعملا الا بالواو كقوله تعالى ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم
انتهى قال الش وقد انشد المص اول الكتاب بيتا يشهد لمجيئه بلا واو وهو
قول الشاعر • فقالت له العينان سمعا وطاعة • وحدرتا كالدر لما يثقب •
قلت واشار المص بقوله على الوجه الى الخلاف المذكور في المسئلة وذلك ان

ابن عصفور حكم بالشذوذ والجرجانى لم يجعل الواو للحال بل جعلها للعطف
ويرد الاول بوروده فى التنزيل والثانى تعذره حيث يكون السابق جملة طلبية
نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون كامر **وثبوت قد قبل الماضى غير
التالى لالا والمتلو باو اكثر من تركها ان وجد الضمير** فثبوتها كقوله تعالى
وما لنا ان لا نقاتل فى سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا
وقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير
وتركها نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم
وقال الشاعر • واني لتعروني لذكراك هزة • كما انتفض العصفور بلله القطر
والبصريون الا الاخفش قائلون بان الماضى لفظا لا يقع حالا الا مع
قد اما ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضى من الحال وفيه نظر لان
قد انما تفيد التقريب الى الحال الذى هو زمان التكلم لا زمان وقوع العامل
وجوابه ان التحلى بقد يشعر بالحضور حال وقوع العامل من جهة
كونها فى الاصل للتقريب الى الحاضر فى الجملة فان الماضى لو استقل بالمضى
لا يفيد المقارنة وان كان العامل ايضا ماضيا بل ربما توهم انه
ماض بالنسبة اليه كما انهم اشترطوا التجرد عن علم الاستقبال لذلك
وليكون مما يصلح للحاضر **وانفراد الواو ح** اى حين اذ وجد الضمير
نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم **اقل من انفراد
قد** نحو جاء زيد قد ركب وقول الشاعر • انبئاكم قد عضكم حنة العدى •
• فنلتم بنا امنا ولم تعدموا نصرا • قاله ابن هشام والصواب العكس
وهو قول ابنه فى شرح الخلاصة **وان عدم الضمير لزمتا** اى
الواو وقد كقول امرئ القيس • فجئت وقد نضت لنوم ثيابها •
• لدى الستر الا لبسة المتفضل • والحاصل ان الواو وقد يجتمعان
فى الماضى التالى لالا والمتلو باو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء
زيد وقد طلعت الشمس ويجوز جمعهما وتركهما وانفراد كل منهما فى
الباقى واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا خير
من انفراد قد هذا النحو ولا يعلم من كلام المص حكم التالى لالا
والمتلو باو نعم يعلم مما تقدم انه لا يكون بالواو واما حكمه بالنظر
الى قد فلو على ان الرضى ذكر ان قد والواو قد تجتمعان بعد الا نحو
ما لقيته الا وقد اكرمنى قال لان الواو مع الا لا تدخل فى خبر المبتدا فكيف بالحال

ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمنى هذا لفظه وفيه نظر
فصل فى الكلام على ما يشبه الجملة الحالية من الجمل وقد تلتبس بها مع
التباين فى التحقيق وذلك هو الجملة المفسرة والجملة الاعتراضية والكلام فيما
يكون به التباين **لا محل اعراب للجملة المفسرة** وهذا الذى عليه الجمهور وقال
الشلوبين هى بحسب ما تفسره فتارة يكون لها محل وتارة لا يكون لها محل
فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ المحذوفة المفسرة استينافية فتكون
جملة التفسير كذلك وهى فى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله
بنصب الخبز فى محل رفع لان المحذوف فى الاية خبر ان وفى المثال خبر المبتدا
وكلاهما فى محل رفع فيكون مفسرها كذلك ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد
الخبز اكله قال الشاعر • فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن • فظهر
الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم
يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل
التى تسمى فى الاصطلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير لان المفسرة لا بد ان
تكون فضلة وهى فيما ذكر غير فضلة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف
بيان واختلف فى المبدل منه قال وفى البغداديات لابى على ان الجزم فى ذلك
باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور
فى نحو قوله لا تجزعى ان منفسا اهلكته مجزومان فى التقدير وان انجزام
الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرر ان اى ان
اهلكت منفسا ان اهلكته **وهى** اى الجملة المفسرة **الكاشفة حقيقة ما
تليه مما يفتقر الى ذلك** كقوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله فالجملة الاخيرة وهى تؤمنون مفسرة للتجارة المذكورة
وتعريف المص معترض اما اولا فلكونه غير مطرد لدخول الجملة الخبرية عن
ضمير الشان نحو هو زيد قايم فانها كاشفة لحقيقة ما تليه وليست مفسرة
فى اصطلاحهم لانها ذات محل من الاعراب واما ثانيا فلان قولهم مما يفتقر
الى ذلك قيد مستغنى عنه فى اداء ما لا حاجة اليه ونقص ما الحاجة داعية
اليه وهو القيد المخرج لخبر ضمير الشان **ولا محل اعراب للاعتراضية**
وهى الجملة المفيدة تقوية بين جزئى صلة نحو والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة فان جملة ترهقهم ذلة معطوفة
على كسبوا السيئات فهى من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم

وجملة مالهم من الله عاصم خبر قاله ابن عصفور واستبعده ابن هشام
لان الظاهر ان ترهقهم ذلة لم يؤت به لتفريع الذين فيعطف على صلته
بل جئ به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيات ثم انه ليس متعين
لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز
ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر
كانما اغشيت وجوههم فالاعتراض بثلاث جمل او اولئك اصحاب النار
بالاعتراض باربع **او بين جزئي اسناد** كالمبتدا والخبر نحو نحن معاشر
الانبيا لا نورث فجملة الاختصاص معترضة بين المبتدا والخبر كقوله
• وفيهن والايام يعثرن بالفتى • نوادب لا يمللنه ونوائح • **وكذا** ما
اصله المبتدا والخبر كقوله • لعلك والموعود حق لقاوه • بدا لك في تلك القلوص بداء •
وقول الاخر • ان سليمى والله يكلؤها • ضنت بشئ ما كان يرزؤها •
وكالفعل والفاعل كقوله • وقد ادركتني والحوادث جمة • اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل •
او جرى مجراه نحو واذا بدلنا اية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا
انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار **او نحو ذلك**
كاعتراضها بين الفعل ومفعوله كقوله • وبدلت والدهر ذو تبدل •
• هيفا دبورا بالصبا والشمال • وبين القسم وجوابه كقوله • لعمري وما عمري
علي بهين • لقد نطقت بطلا على الاقارع • وبين الموصوف وصفته كقوله
تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وبين الموصول وصلته كقوله • ذاك
الذي وابيك يعرف مالكا • وبين المتضايفين كقوله هذا غلام والله زيد
وبين الجار والمجرور كقوله اشتريته بو الله الف درهم وبين الحرف الناسخ وما
دخل عليه كقوله • كان وقد اتى حول كميل • اثافيها حمامات مثول • ويحتمل
ان يكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال
في قول امرئ القيس • كان قلوب الطير رطبا ويابسا • لدى وكرها العناب والحشف البالي •
وبين الحرف وتوكيده كقوله • ليت وهل ينفع شيا ليت • ليت شبابا بوع فاشتريت •
وبين حرف التنفيس والفعل كقوله • وما ادري وسوف اخال ادري •
• اقوم ال حصن ام نساء • وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض اخر فان سوف
وما بعدها اعتراض بين جملة ادري وجملة الاستفهام وبين قد والفعل
كقوله • اخالد قد والله اوطات عشوة • وبين حرف النفي ومنفيه كقوله
• ولا اراها تزال ظالمة • وبين جملتين مستقلتين نحو قوله تعالى فاتوهن

من

من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فاتوا حرثكم تفسير لقوله تعالى من حيث امركم
الله اي ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض
الاصلي من الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة ثم اعلم انه كثيرا ما تقترن
الجملة الاعتراضية بالواو وهي في التحقيق واو الاستئناف والجملة كانت في
الاصل مؤخرة عما هي معترضة بين اجزائه فكانت مستانفة ثم قدمت
وبقيت بحالها ايذانا بما كانت عليه **ومميزها** اي مميز الجملة الاعتراضية
من الجملة **الحالية امتناع قيام مفرد مقامها** كما سبق في الجملة
المعترضة الممثل بها فلو حاولت في شئ منها ان يقوم مفرد مقامه لم يتات
فان قلت انما يكون هذا مميزا لو كان المفرد يقوم مقام الجملة الحالية دايما
وليس كذلك فانها ضربان ما يقيد بيان هيئة الفاعل والمفعول فيحل المفرد
محله نحو جاء زيد يضحك ولقيته يضحك وما يبين وقت الفعل خاصة
فلا يحل المفرد محله نحو جاء زيد والشمس طالعة **قلت** لا نسلم بل الحال
في كل صورة لا بد ان يكون مبينة لهيئة الفاعل او المفعول تحقيقا او تقديرا
فيصح حلول المفرد محلها دايما والتقدير في المثال المذكور جاء زيد مقارنا
لطلوع الشمس فالسبك هنا من المعنى لا من اللفظ كما يفعل في سبك المصدر
من قولك يلغني ان هند زيد فكما يقدر هناك الكون الذي يصح التعبير
به عن كل حدث كذلك تقدر هنا المقارنة التي يصح التعبير بها عن الاحوال
وانت لو لفظت بقولك مقارنا لكان حالا قطعا وقد صرح ابن عمرون بان
هذه الجملة بقولك مبكرا فتكون في المعنى مبينة لهيئة الفاعل وقابلة لحلول
المفرد محلها **وجواز اقترانها بالفاء** كقوله • واعلم فعلم المرء ينفعه •
• ان سوف ياتي كلما قدرا • **ولن** كما في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار التي **وحرف تنفيس** كقول زهير • وما ادري وسوف اخال ادري •
• اقوم ال حصن ام نساء • **وكونها طلبية** كقول حسان رضي الله عنه
• قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم • او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا •
• سجية تلك منهم غير محدثة • ان الخلايق فاعلم شرها البدع •
وفيه ايضا الاقتران بالفاء ولو قال المص وكونها انشائية لكان خيرا له
لان الانشائية ممتنعة في الحال مطلقا طلبية كانت او غير طلبية كما اسلفناه
وجائزة في الاعتراضية مطلقا **وقد يعترض جملتان خلافا لابي علي**

الفارسي فانه زعم انه لا يعترض باكثر من جملة قال ابن هشام وذلك لانه
قال في قول الشاعر: اراني ولا كفران لله آيَةً * لنفسي قد طالبت غير منيل
ان اية مصدر اويت له اذا رحمته ورققت له لا ينتصب باويت محذوفة
لئلا يلزم الاعتراض بجملتين وانما ينتصب باسم لا اي ولا اكفر الله رحمة
مني لنفسي قلت ان كان هذا هو المستند في نقلهم عن ابي علي منع الاعتراض
باكثر من جملة فليس بالقوي اذ لا يلزم من منعه الاعتراض به في هذا
البيت منعه من ذلك مطلقا لجواز اشتمال هذا الحيز على مانع خاص منع
من المصير الى القول باعتراض جملتين وبيانه انه لو قيل بذلك في البيت
لزم تكثر خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف
كذلك ولقايل ان يقول لا يلزم من تقدير اية مصدرا لاويت الاعتراض
بجملتين لاحتمال ان تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لاراني وقوله قد
طالبت غير منيل حالا من فاعل اراني ومفعوله الاول او فاعل اويت المحذوف
ولعلّ ما يلزم ابا علي على ما ارتكبه في هذا التركيب من ترك تنوين الاسم المطول
فجوابه يعلم مما سبق في باب لا وكان حق المص ان يقول ولا يعترض باكثر من
جملة خلافا لابي علي لئلا يتوهم ان ما جاوز الجملتين محل اتفاق على المنع وليس
كذلك فالخلاف في الجملتين فصاعدا نحو وكثيرا ما يحكم الزمخشري باعتراض
جملتين واكثر فقد قال في الكشاف في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة
حتى عفوا وقالوا قد مس اباءنا الضراء والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا
يشعرون ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض
ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا
وهم نايمون ان قوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين
المعطوف عليه والمعطوف وهما فاخذناهم وافامن اهل القرى قال المص وهذا
اعتراض بكلام تضمن سبع جمل ولابن هشام في ذلك كلام وقع في المغني
وعليه نقد ذكرته في الحاشية التي كتبتها عليه واذ قد انجر القول بنا
الى بعض الجمل التي لها محل من الاعراب والتي لا محل لها فلنذكر ذلك تكميلا
للفايدة فان المص لم يتعرض له في غير هذا الموضع فنقول قد علم ان الجملة
التي لها محل من الاعراب هي التي يحل المفرد محلها وتعرابها بحسب اعراب ذلك
المفرد والتي لا محل لها هي التي ليست لا يقع المفرد موقعها اصلا فالجمل
التي لها محل عدها بعضهم سبعا احدها الواقعة خبرا وموضعها رفع في

بابي المبتدا والخبر وانّ ونصب في بابي كان وكاد الثانية الواقعة حالا الثالثة
الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل في باب القول
الرابعة المضاف اليها ومحلها الجر الخامسة الواقعة بعد الفاء واذا جوابا
لشرط جازم فالمقرونة بالفا نحو من يضلل الله فلا هادي له ومحلها الجزم
ولهذا قرى ويذرهم بجزم يذر عطفا على المحل والمقرونة باذا نحو وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون كذا قال ابن هشام قلت والذي يظهر
ان جملة الجزا لا محل لها من الاعراب مطلقا سوا اقترنت بالفا ولم تقترن و
سوا كانت جوابا الشرط جازم او غير جازم لان الجملة كما ذكرنا انما تكون ذات محل
من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزا لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه
مفردا اصلا ضرورة ان اداة الشرط لا تدخل الا على جملتين تعقد بينهما السببية
او اللزوم فيكون مضمون الجملة اولاهما سببا في وقوع مضمون الثانية
او في الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على
ما اختاره بعضهم ولا ادري ما السبب الداعي الى جعلهم جملة الجزا
في بعض الصور ذات محل من الاعراب ثم الذي في كلام الجماعة ان
المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح
به ابن هشام بعد هذا حاكيا له حيث قال وقيل على محل الفا وما بعدها
وهو اصدق بل صرح في اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا
قول الجميع وهذا ربما يتخيل على ما فيه من المناقشة وذلك لان الفاء
وما بعدها لو وقع موقعها ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع
بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم
يقع وحده موقع الفاء وما بعدها انما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها
ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه
للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا
الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع
مثل اذا قام زيد فهو يكرم مع انه يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع
فتقول اذا جا زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة
ذات محل رفع ولا يصح ذلك نفس واما ما قاله ابن هشام من ان الجزم
محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان المجزوم لا يحل في هذا
الموضع اصلا وكيف والفاء مانعة من جزم ما بعدها وقد

الزمخشري في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتوتوها
الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سياتكم ان نكفر قرى بالنون
مرفوعا عطفا على محل ما بعد الفا وعلى انه خبر مبتدا محذوف اى
ونحن نكفر او على انه جملة من فعل وفاعل مبتداة او مجزوما عطفا
على محل الفا وما بعدها لانه جواب الشرط فيصل المحل في حال الجزم
محكوما به لمجموع الفا وما دخلت عليه وفيه مام واما جمله ما بعد
الفا فمحل رفع فشكل ايضا اذ الجملة المرفوعة المحل انما تكون خبرا او
تابعة لمرفوع او مبتدا او فاعلا على الخلاف في الاخيرين ولا شي من
ذلك يمكن اعتباره هنا فان قلت يحتمل ان تكون خبر مبتدا
محذوف اى فاخفاؤكم هو خير لكم فلذلك حكم على محلها بالرفع
قلت ظاهر كلامه ان الضمير عايد على الاخفا المفهوم من الفعل وذلك
انه قال فهو خير لكم فالاخفا خير لكم ولم يزد على ذلك وظاهره
ان ليس ثم شي محذوف ولو سلم كون هذه الجملة خبر المبتدا محذوف
والتقدير كما تقدم لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط وتقدير
تكلف لو ادى اليه وحاول بعض العصريين الجواب عن الاشكال الوارد
على دعايهم كون الجملة الجوابية ذات محل بان قال كان هذا نشا
من ان معنى قولهم الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي يحل محلها
المفرد اى لو اتى بمفرد موضع تلك الجملة بنفي التركيب بحاله
صحيحا كقولك جاء زيد يضحك وضاحكا وليس هذا معنى كلامهم
ولا التخلف في المحكية مع القول والمعلق عنها وانما معناه انه يحل
محلها المفرد مع تغيير التركيب تغييرا اما او من غير تغيير اعنى انه
لا يشترط بقا الكلام بحاله وهي هنا كذلك فاذا قلنا ان جاء زيد
فهو يكرم كان معناه اكرام زيد مرتب على مجيئه فيما ياتي هذا الكلام
قلت ظنه ان منشا الاشكال ما ذكره ليس بظني صادق بل منشاؤه
تصريحهم بان كل جملة ذات محل لابد لها من صحة حلول المفرد محلها
وكل من خبر المبتدا والحال والنعت وغيره مما حكموا فيه على الجملة بانها
ذات محل يصح وقوعه مفردا اذ ليس النظر الى خصوصية التركيب في
صحة بقائه على حاله ملاحظا وما قوله ولا التخلف في الجملة المحكية
مع القول والمعلق عنها ففيه انا فصحال اللام على جواب ان الشرطيه

لدن

وقد علمت ما عليه وهذا مبني على ما ظنه وقد فهمت ما فيه وعلى ما
قررناه من انه لابد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة ذات
المحل لا يتخلف في المحكية ولا في المعلق عنها وذلك لان كلا منهما
مفعول به وقد تقع مفردا الا ترى انك تقول قلت كلاما وعرفت
زيدا واما ما تكلف به من كلام مهم على الوجه الذي قرره فيفضي الى
كون كل من جملتي الشرط ذات محل من الاعراب دايما وهو باطل قطعا
فان قلت اذا كان الامر على ما اخترته من ان جملة الجزا لا محل لها
اشكل جزم الفعل من قوله تعالى ويذرهم فيما ذا توجيهه قلت
يحتمل ان يوجه بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما
تقدم عليه والتقدير وان تفعل ذلك يذرهم فالمعطوف هو جملة
الشرطية باسرها لا فعل الجزا حتى يقال جزم عطفا على المحل هذا ما
اوردته على حاشية المغني برمته فتامله الجملة السادسة
التابعة لمفرد وتقع منعوتا بها نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه
واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه
ومعطوفه نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على
الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع وان قدرت الواو للحال
فلو تنبيه والمحل نصب ومبدلة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
هل هذا الا بشر مثلكم قال الزمخشري هنا في موضع نصب بدلا من
النجوى ويحتمل التفسير السابعة التابعة لجملة ذات محل قال
ابن هشام وتقع في بابي النسق والبدل خاصة قلت ليس كذلك
بل تقع ايضا في باب التوكيد نحو زيد قام ابوه قام ابوه ولكنا
جملة تامنة لم يتعرض للتنصيص عليها احد قبلي بحروف فيما اعلم
وهي الجملة المستثناة فانه قال في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا
من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر من مبتدا ويعذبه الله
الخبر والجملة في محل نصب على الاستثنا المنقطع والتاسعة وهي
الجملة المسند اليها نحو سواء عليهم اانذرتهم الاية اذا اعرب سوا
خبرا وانذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم
يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قايما مقام السماع كما ان الجملة
في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو الانذار فهم في ذيل المصدر وان لم

يكن معها سابك وحاشيه وهي التي استدركتها في باب الموصول وهي الجملة التي تقع صلة لال اما في السعة حيث تكون فعلية مصدرة بمضارع كما يقول ابن مالك او في الضرورة حيث يكون غير ذلك كما يقول الكل واما الجمل التي لا محل لها من الاعراب فهي سبع احدها الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة كقولك ابتداء زيد قائم ولا فرق بين ان تكون مفتتحا للنطق كلاما ولا كذلك عائشة من قولك مات فلان رحمه الله الثانية المعترضة وقدمت باشلتها الثالثة التفسيرية وقدمت الرابعة جواب القسم نحو وتالله لاكيدن اصنامكم الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن بالفاء كذا قالوا وقد علمت ان جملة جواب الشرط ينبغي ان لا يكون لها محل مطلقا من غير تفصيل كما بيناه السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف وقد عرفت انه ينبغي استثناء صلة الالف واللام حيث يقع في الضرورة او في السعة عند من يقول به كلام السابعة التابعة ما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو واذا قدرت الواو عاطفة كذا قيل وفي التعبير بالتابعة في هذا المقام مناقشة

باب التمييز ويقال له المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو ما اي اسم لقرينة الفصل الاول ولدا عي الفصل الذي قدمه امام الكلام والمراد حيث قال مدلول اعراب الاسم ماهو به عمدة او فضلة او بينهما وساق التمييز في اقسام الفضلة فهذه قرينة تشعر بان مراده بما هنا الاسم وهو جنس يشمل التمييز وغيره كالحال وثاني منصوبي استغفرت الله ذنبا والمشبه بالمفعول نحو زيد حسن وجهه بالنصب وما اضيف اليه من التمييز نحو رطل زيت ومنوا سمن واسم لا الجنسية نحو لا رجل ظريفا عندك وكذا صفته في المثال المذكور فخرجت الحال بقوله فيه معنى من وخرج ثاني منصوبي استغفرت الله ذنبا بقوله الجنسية لانه وان كان على معنى قولك استغفرت الله من ذنب لكن ليست فيه جنسية اذ المراد بالجنسية البيانية او الاستغراقية كما ستعرفه وليست من المذكورة فيه واحدة منهما وخرج المشبه بالمفعول في نحو قولك زيد حسن وجهه بقوله من نكرة فان فيه ما في حسن وجها

الا

الا التنكير ومن ثم لما من جهة اعتبار قيد التنكير في التمييز احتجنا الى ان نرتكب دعوى تشبيه القاصر بالمتعدي في نحو المثال المذكور وينبغي لمن جوز تعريف التمييز ان يسقط باب الصفة المشبهة اذ لم تدعه ضرورة الى ادعائه وخرج ما اضيف اليه من التمييز بقوله منصوب ومقتضى كلام ابن الحاجب ان المخفوض يسمى تمييزا فان حده للتمييز يتناوله وخرج اسم لا التبرئة بقوله فضلة لانه وان كان فيه معنى من الا انه عمدة لا فضلة وهذا مما يرشد الى ان المراد بمن الجنسية ما هو اعم من البيانية والاستغراقية لان التمييز انما يقصد فيه من البيانية واسم لا المخرج بقوله فضلة انما يتضمن من الاستغراقية وخرجت صفة المذكورة بقوله غير تابع قال المص واخرجت بهذا القيد ما جل نا بعا للعدد من جنس المعدود نحو قبضت عشرة دراهم بتنوين عشرة ونحو اثني عشر اسباطا واخرجت ايضا صفة اسم لا المنصوبة نحو لا رجل ظريفا والثاني جيده ومن الاول لان المبدل منه ليس على معنى من فكذلك بدله بعين ما قلناه في الموصوف والصفة هنا اذ اثبت الصفة معنى من والش لما تكلم على قوله غير تابع كما حكيناه عن المص قال بانه وفيه قلت ان كان وجه النظر الذي اشار اليه ما ذكرناه من انتقاد التمثيل بمثالي تابع العدد وهما قبضت عشرة دراهم واثني عشرة اسباطا فظاهر وان كان وجه النظر راجعا الى اخراج صفة اسم لا المنصوبة بهذا القيد من حيث ان صفة العمدة عمدة فهي خارجة بقوله فضلة او من حيث ان الذي على معنى من هو الموصوف لا الصفة وكلاهما مردود اما الاول فلان المراد بالعمدة احد جزئي الاسناد والصفة ليست كذلك واما الثاني فلان الموصوف اذا كان عاما كانت صفته عامة ايضا والعموم انما سرى للاول من جهة من المباشرة له في التقدير وسرى الى الثاني بها على طريق التبعية فالثاني ايضا على معنى من وانما قال المص انه اخرج بقوله غير تابع صفة اسم لا المنصوبة فقيدها بما اذا نصبت لانها ان رفعت او فتحت خرجت بقوله او لا منصوبة وعين اما جملة نحو تصبب زيد عرقا ومن ثم تسميهم يفعلون في حسن زيد وجها ان وجها تمييز ولا يجيزون كونه مشبها بالمفعول

لعدم ضرورة تقدم اليه **وسنتبع** بعد هذا ان الاولى ان يقال ويميز ما
نسبة في جملة او ما ضاهاها لما ينتبه لك عند الوصول الى الكلام على
ذلك ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان كل جملة انطوت على ابهام العامل
فان التمييز يقع مفسرا لما فيها من الابهام الا في مسئلتين احدهما ان
يكون التفسير موقوفا في الاستعمال على خلاف ما استعملته العرب عليه
فلا يقال اذهنت زيدا ولا غضبت رجلا ولا امرت انسانا لان هذه
العوامل انما وضعت على ان تصل الى هذه الاشيا بحرف الجر لا بانفسها
ولان ذلك يؤدي الى ان لا يجوز تعدى هذه العوامل الى معمولاتها
فان قلت ينتقض بنحو امتلأ الاناء ماءً وتفقأ الكبش شحما قلت هما
خارجان عن القياس فلا يرد النقض بهما والثانية ان لا يؤدي التفسير
الى التراجع في ذلك الكلام كما اذا قلت ضربت امرأة زيد لم يجز ان يقال
في ذلك ضرب زيد امرأة لان الكلام بني على طي ذكر الفاعل فلا
يجوز ان يذكر فيه وبعضهم لم يعتبر هذا الشرط فقال في قوله تعالى
وان كان رجل يورث كلالة ان كلالة تمييز وان اصل التركيب وان
كانت كلالة ترث رجلا على ان يكون الكلالة اسما للوارث نفسه لا
للموروث ثم قيل وان كان رجل يورث كلالة على التمييز **واما**
مفرد اعددا نحو احد عشر كوكبا **او مفهم مقدار** والمراد
بالمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين ويشتمل ما
يعرف به قدر المكيل كالقفيز والصاع تقول عندي قفيز برا
او صاع تمرا والموزون كالدانق والمثقال والمن والرطل والمذروع
والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك **ومثلية**
نحو ما يسرني ان لي مثل احد ذهبا وهذا يدل على ان مفهم المثلية
ليس بمقدار كما ان عطف مفهم المقدار على العدد اذن بان العدد
ليس مقدارا وصرح بقوله في كل منهما انه مقدار **او غيرية**
كقولهم لنا غيرها شاء **وتعجب** نحو ويحه رجلا ومثل في المفصل
لتمييز المفرد غير الواقع مقدارا لله دره فارسا وحسبك به ناصرا
فرده ابن الحاجب بان المعنى لله در فروسيته وحسبك بنصرته
فهو من تمييز الجمل كقولك يعجبني حسن زيد ابا اى حسن ابوته والحق
ان هذا من تمييز ما يضاهي الجملة كما سياتي وقد يجتزئ عن الملم بما

سنذكره

سنذكره بعد عن الرضي **بالنص** متعلق بتميز والباء للاستعانة كما
في كتبت بالقلم او للسببية كما في اهنت زيدا باسائته جعل النص كالاله للتمييز
او سببا فيه اى تميز بسبب النص اى كونه ناصا **على جنس المراد**
وفهم من هذا انه لا تمييز عشرين ولا بغيره كاناى لانهن لا يتعين تنصيصها
على جنس المراد واجاز الجمهور عشرون اياما رجل ومنعه ثعلب مع اجازته
عشرون مثلك وعشرون غيرك اما الاولى فنص عليها واما الثانية
فحكاها ابن حكاية راض عنها ويظهر ان مسئلة اى اولى بالجواز
لانها مضافة الى جنس مبين وهي ايضا معطاة حكم ما تضاف اليه
ولعل وجه الامتناع عنده ان ايا الداله على الكمال انما ثبت استعمالها
حالا او نعتا لا تمييزا **بعد تمامه** اى بعد تمام الاسم المحتاج الى التمييز
ومعنى تمامه ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها وذلك اما
باضافة نحو ما فيها قدر راحة سحابا وقال المثل مثل لله دره
فارسا وفيه ما قد علمت **او تنوين** نحو عندي رطل زيتا وحكى عن
عبد القاهر انه قال في قولهم ما في السماء مقدار راحة سحابا ان
انتصاب سحابا من وجهين اذ ما قبله تام بالتنوين والاضافة
فان اراد انهما عاملان فيه معا فغير صحيح اذ عند اجتماع العوامل
الفعلية انما يعمل احدها فما ظنك بالاسماء الجامدة وان اراد انك
بالخيار في ان تنسب العمل الى ايهما شئت فغير صحيح ايضا لان الابهام
هنا انما هو في المقدار لا في الراحة اذ لو ذكرت الراحة مجردة عن
المقدار ولم يكن المقدار منويا لم يحتج لتمييز البتة كقولك لزيد راحة
ولو قلت لفلان مقدار وجدت الابهام **او نون تثنية** نحو عندي
منوان سمنا **او نون جمع** بالحال الملحق كقوله بالاخسرين اعمالا وفيه
نظر لان هذا ليس التمييز فيه عن مفرد وانما هو عن النسبة **او شبهه**
نحو عشرون رجلا وفهم من سكوته عن نون شبه المثنى كاثنين
ان التمييز لا يقع بعده وانما قلنا ان الاسم الذي انتصب عنه التمييز
تام في هذه لما قد عرفته من ان المراد بالتمام كون الاسم على حالة
لا يمكن معها اضافته وهذا المعنى متحقق في الصور المذكورة كلها اذ
يستحيل اضافة الاسم مع الاضافة ووجود التنوين ونون التثنية
والجمع وما يشبهه اما استحالتها مع الاضافة فلانك لو اضفت في مثل

على التمرة مثلها زبدا لم يخل اما ان تضيف المضاف او المضاف اليه او كليهما لا يمكن اضافة المضاف لانه ان ابقى الضمير لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وان حذف فسد المعنى لانه يصير المعنى نسبة المثلية الى زبد والغرض انما هو نسبة المثلية الى التمرة ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي مثل تمرة زبدا فاضفت التمرة الى زبد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت الاضافة تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا يمكن اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر واما تعذر الاضافة مع بقاء التنوين ونون التثنية والجمع فواضح واما بعده مع بقاء نون الشبيه بالجمع فلانه لا يستقيم حذف النون مع الاضافة ولا ابقاؤها لانها لو ثبتت لثبتت لان نون تشبه نون الجمع المحقق ومن المعلوم ان نون الجمع المحقق لا تثبت مع الاضافة فكذلك المشبه بها ولو حذفت لحذفت نون ليست في الحقيقة نون جمع **وينصبه** اي ينصب التمييز عن المفرد لان الكلام فيه واما تمييز الجملة فسيأتي في الفصل بعد هذا ذكره وذكر عامله **مميزه** على صيغة اسم المفعول وهو مرفوع على انه فاعل ينصب اي ينصبه المميز **لشبهه** بفتح الشين والباء **بالفعل** قال المص نحو زيد طيب نفسا ومصر مدر قلبا ومنشرح صدرا واشتعال راسه شيبا وقد جرى رحمه تعالى على وتيرة واحدة في ادعاء ان مثل هذا منتصب عن تمام الاسم وليس كذلك كما يأتي تحقيقه **او شبهه** بكسر الشين وسكون الباء والضمير عائد على الفعل يعني ان العامل المميز اما لكونه شبيها بالفعل او المميز لكونه شبيها بمشبه الفعل وذلك كالمقادير نحو عشرون درهما ورطل زيتا وقفيز برا فهذه وان كانت اسماء جامدة الا انها اعملت لانها اشبهت ما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل لطلبها بعد تمامها والاولى ان نسلك طريقة غير هذه فيقال ان الاسم اذا تم باحد هذه الاشيا المذكورة شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التمييز الواقع بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشيا

التي

288

التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي تم به الكلام لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل عقب الفعل الا ترى ان حرف التعريف وان كان الاسم يتم بها لا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا هكذا قرره الرضي وهو حسن ثم قال وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا له قصة ويا لك ليلا وويلها خطة وما احسنها مقلة ولله دره فارسا وويحه رجلا لقيته وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب الذي فيه التفخيم نحو ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا اي رجل ولا ريب فان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من قوله ويله الى قوله يا له رجلا فننظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه الصلاة والسلام في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس

فيالك من ليل كان نجومه ◦ بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة ◦ ويلمها روحة والريح معصفة ◦ والغيث مرتجز والليل مقترب ◦ وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاء زيد فياله رجلا وويله فارسا وويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون ذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ◦ ويلم ايام الشباب معيشة ◦ مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ◦ ولله در زيد رجلا قال ◦ لله درا نوشروان من رجل ◦ ما كان اعرفه بالدون والسفل ◦ وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا ومن شاعر التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك بزيد ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز عن النسبة نفي المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در

رجل هو زيد ولله ايام الشباب معيشة ويلم معيشة هي ايام الشباب
كما ان معنى كفى بزيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
فالتمييز فيه متعلق اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد
وقد يجي لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة
كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فمن قال انه تمييز لا حال وكذا
حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز من القسمين هو الضمير واسم الاشارة
بتمامها ومشابهتها للفعل التام بفاعله ولا يظن ان الناصب في نحو
نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل الضمير كما
في ربه رجلا هذا كلامه بحروفه قلت وفيه اشيا منها ان دعوى
كون المميز في الصورتين اللتين ذكرهما وهما الضمير واسم الاشارة تاما
بنفسه لا بشي من الاشيا المذكورة مع تسليمه ان مثل خمسة عشر وكم
تام بتنوين مقدر كما صرح به قبل هذا الفصل الذي حكينا عنه مشكلة
لانه لا فرق اذ تقدير التنوين مع الضمير واسم الاشارة ممكن بمعنى ما امكن
به في خمسة عشر وكم لان الكل مبني ومنها ان كلامه في نحو ربه رجلا
موافق لكلام المص من وجه ومخالف له من وجه اما موافقته له
في حيث انه في الجملة جعله تمييزا عن مفرد واما مخالفته فمن حيث التفصيل
بين عود الضمير على مبهم فيكون التمييز عن مفرد وعوده على سابق
معين فيكون من تمييز النسبة ومنها انه حكم بان التمييز في باب نعم
وبئس عن مفرد وان العامل هو الضمير الذي وقع التمييز عنه ولا
يخفى انه يصح ان تقول زيد نعم رجلا فيكون التمييز قد عاد الى
سابق معين فيلزم ان يكون التمييز عن نسبة وقد حكم بان تمييز
نعم عن مفرد وهو تناقض وكذا لو قلت نعم رجلا زيد على ان يجعل
المخصوص مبتدا على احد القولين المرويين فيه وهو تقدم فيه عود
الضمير على سابق معين فيلزم ما سبق اللهم الا ان يلتزم التفصيل في
تمييز نعم بين ان يعود الضمير على سابق معين كما في المثالين اللذين
اوردناهما فيكون اذ ذاك من تمييز النسبة وبين ان لا يكون
كذلك فيكون عن مفرد او يقول ضمير نعم لا يعود الى زيد تقدم او تاخر
وانما يعود على مبهم عام ويكون الرابط بين المبتدا والخبر العموم كما
سياتي ان شا الله تعالى في باب نعم وبئس ومنها انه بين كلامه في التمييز

عن اسم الاشارة على قول بعض النحاة وهو راي مرجوح وبيان مرجوحيته
ان اسم الاشارة لا ينفك باعتبار الوضع عن ان يشار به الى معلوم الذات
عن قرينة لازمة به مبينة لفظية نحو جاء هذا الرجل او حالية كما اذا
قلت هذا ولم يكن ثم ما يصلح للاشارة اليه الا ذلك المفرد ولما سمي مبهما
من حيث ان مسماه لا يفهم منه فتوهم انه في الابهام كعشرين وليس كذلك
لان عشرين لا ينفك عن الابهام باعتبار الوضع وابهام هذا للذهول
عن القرينة المبينة وما جاء من الضمير المبهم الذات مفسرا بتمييز نحو ربه رجلا
كذا قيل وفيه بحث **ويجره بالاضافة ان حذف ما به التمام**
فاعل يجره ضمير يعود الى المميز بفتح الياء ومفعوله المضمر عائد
الى التمييز يعني ان جر التمييز بالاضافة ان حذف ذلك الامر الذي
كان به تمام ذي التمييز لكن لما كان هذا الكلام مجملا ولا يدرى
منه هل يجوز حذف كل شي يكون به التمام او يجوز في بعض دون
بعض اردف ذلك ببيان ما يجوز حذفه وما لا يجوز فقال
ولا يحذف اي ما به التمام **الا** وقت **ان يكون** ذلك التمام
الذي به التمام **تنوينا ظاهرا** فنحو عندي رطل زيتا تقول
فيه رطل زيت **في غير ممتلئ ماء** مما فيه تنوين ظاهر هو
مقدر الاضافة الى غير التمييز نحو الكوز ممتلئ ماء والبيت ممتلئ
برا فان تقديره ممتلئ الاوقار او ممتلئ النواحي فلما كان المميز
في نحو ذلك مضافا الى غير التمييز تقديرا امتنع ان يضاف
الى التمييز كما لا يضاف اليه المضاف صرح بها هنا كلام المص في شرحه
ونقله الش واقره قلت لا نسلم ان الاضافة المقدرة كالمصرح بها
بدليل ثبوت التنوين مع الاولى دون الثانية ولو انتهض
تقدير الاضافة في جعل ما هو مضاف في التقدير الى غير التمييز
مضافا الى التمييز لا نتهض مانعا من تنوين هذا الاسم المقدر
الاضافة وليس كذلك **نحو** اي نحو ممتلئ ماء وذلك مثل متفقئ
شحما ولم يكن بالمص حاجة الى اخراج هذين المثالين ونحوهما لان
التمييز فيهما عن نسبة لا عن مفرد لكنه جرى على اسلوب واحد
في جعل ذلك ونحوه من بعض الامثلة الاتية من قبيل التمييز عن
المفرد **او** تنوينا **مقدرا في غير علوان ماء** لكونه ممنوع الصرف

اذ هو صفة من باب نمارق نعلى والتمييز فى نحو هذا عن النسبة لا عن المفرد **واحد عشر درهما** لانه مبنى لاجل التركيب والتمييز فى هذا عن المفرد باتفاق **وانا اكثر مالا** وهذا ايضا عند غيره من التمييز عن النسبة لا عن المفرد ويقع فى هذا المثال فى بعض النسخ بحذف انا والبس بجيد لان اكثر مالا لا ينتصب للنصب داما اذ يقال مال زيد اكثر مال فيكون الجر واجبا فلا بد من تقديم اسم يدل على ان اكثر محمول على ذات غير المال لتمتنع اضافته الى المال **ونحوهن** من الامثلة فنحو ملؤ آن ماء ونحو هذه الجرة ملاى ماء ونحو احد عشر بقية اخواته ونحو انا اكثر مالا لا يحصى كثرة فالتنوين فى ذلك كله مقدر منع من ظهوره اما البنا او منع الصرف وعند الاضافة يقدر حذف ذلك التنوين المقدر لكن الاضافة تمتنع فيما كان من قبيل شئ من الامثلة الثلاثة اما نحو ملؤ آن ماء فللعلة التى ابديناها فى مثل ماء وقد عرفت ما يرد على ذلك واما فى نحو احد عشر فلان العدد المركب لما طال بالتركيب امتنعت اضافته لتمييزه لئلا يجعل ثلاثة اشيا كشئ واحد فان قيل فانه يضاف الى مستحقه اتفاقا تقول هذه احد عشرك قلنا العدد يلزمه ذكر التمييز لفظا او معنى ويقل معه ان يذكر المستحق فلا يلزم من اجتناب ثقل كثير الوقوع اجتناب ثقل قليل الوقوع وقال الرضى انما تركوا الجر فى نحو احد عشر درهما لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلاثة اشيا كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك فلمخالفة المضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة قال الشيخ ابو حيان عندى ان نحو احد عشر ونحو ملوآن لا تنوين فيهما لان الاول مبنى والثانى غير منصرف قلت ويظهر لى انه كلام متجه فان التنوين منحصر فى انواع ولا شئ منها يصلح تقديره فيما ذكر اما تنوين التمكين فلا يمكن اعتباره فى مبنى ولا ممنوع الصرف للمنافاة الظاهرة بينها وبينه لانه الدال على امكنية الاسم لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يقدر فى المبنى وغير المنصرف مع ذلك واما تنوين التنكير فانما يدخل فى بعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها فلا تعلق لغير المنصرف به لانه معرب ولا دخول له فى احد عشر ونحوه من المبنيات المركبة لان التنوين

لم يقدر

لم يقدر فيها لافادة هذا الغرض الذى وضع لاجله واما بقية انواع التنوين فبطلان اعتبارها فى هذين الشيئين اعنى مركب العدد وغير المنصرف امر واضح فان قلت لعلهم ارادوا بكون الاسم مقدر التنوين انه فى محل اسم منون كما يقال المبنى فى موضع رفع ونصب وجر فيحكم بذلك لمحله فكذا يقال فى التنوين فيقدر تنوين التمكين ولا منافاة لانه انما قدر باعتبار الاسم الذى وقع المبنى او غير المنصرف فى محله قلت يمنع من اعتبار ذلك ظاهر قوله التنوين يقدر فى كذا فيجعل نحو احد عشر ظرفا للتقدير وهذا لا يكون باعتبار المحل الا ترى انك لا تقول الاعراب مقدر فى الاسم المبنى وكيف وانت تسلب عنه الاعراب لفظا وتقديرا نعم يقال هو فى محل رفع مثلا بمعنى انه فى محل لو وقع فيه اسم معرب لكان معربا بالرفع وهكذا واما نحو ملوآن فقوله يقدر فيه التنوين ينافى اعتبار المحل كما ينافى ذلك فى قولنا الاسم المقصور يقدر فيه الاعراب او **يكون** ما به التمام **نون تثنيه** نحو رطلان زيت ومنوان سمنا **او** نون **جمع صحيح** مثل حسنون وجوها وهذا على ما صرح عليه من ان مثل هذا منتصب عن تمام الاسم ولم يذكر نون شبه الجمع فعلم ان نونه لا تحذف اذ لا يضاف الى مميزه فلا يقال عشرو درهم على انه قد جاء قليلا وقاس عليه بعض النحويين فاجاز ذلك فى بقية العقود **او مضافا اليه صالحا لقيام التمييز مقامه** يعنى او يكون ما به التمام اسما اضيف اليه المميز بشرط ان يكون صالحا حينئذ للحذف وقيام التمييز مقامه نحو زيد افضل الناس رجلا فانه يصح زيد افضل رجل بخلاف لله دره فارسا وملأ الارض ذهبا فانه لا يجوز ان يقال لله در فارس ولا ملء ذهب لان الاول يصير تعجبا من فارس ما ولا يجوز التعجب من المجهول ولهذا يمتنع ما احسن رجلا واما الثانى فلانه يجهل المملوء فلا يحصل المقصود من الكلام **فى غير مثلين او مثليه غضبا** يعنى ان التثنيه والجمع المصحح تحذف فى غير هاتين الصورتين لعين ما سبق من العلة فى امتناع اضافة مثلى ماء وملوآن ماء فهذا استثناء مما تقدم فلو وجد لنا عن مسئلة الاضافة ثم كان حقه ان يعطف بالواو فيقول وغير مثلين ومثليه وهذا ايضا عنده من التمييز عن المفرد لا عن النسبة كما نبهنا عليه مرات **ويجب اضافة مفهم المقدار** اى اللفظ الذى يكون مفهما للمقدار **ان كان فى الثانى معنى اللام** كقولك رطل زيت حيث تريد بالرطل الالة نفسها لا شيئا مقدرا بها فان الاضافة فيه على معنى اللام كما فى ثوب

رجل فيمتنع النصب على التمييز لفقد ما يقومه وهو كونه على معنى من
وكذا اضافة بعض لم تغير اى لم تتغير فاوه مفتوحة على انه
مضارع تغيرت وحذفت احدى التائين على الخلاف فى مثله لما
سنذكره **تسميته بالتبعيض** وذلك نحو حب رمان وغصن
ريحان وجوز قطن وخوص نخل وسعف نخل فان هذه لم يتجدد
له اسم بالتبعيض اى حين انفصاله عن المجموع فان حب رمان كان
مسمى بذلك مع اتصاله بمجموع الرمانة فذلك الاسم باق له بعد
الانفصال وكذا بقية الامثلة فمثل هذا يجب فيه الاضافة وان
كانت على معنى من وذلك الا انها من التبعيضيه ومن التى فى باب
التمييز هى التى لبيان الجنس فانتفى كون الثانى عين الاول فلو
يكون تفسيرا له فانظر اى شئ لم تغفل النحاة فى خاتم فضة ونحو
اذا اضيف ان الاضافة على معنى من التبعيضيه اى هل جوزوا
كونها تبعيضيه وكونها بيانيه اى كما يجوز فى رطل زيت ان
تكون اضافته على معنى من او على معنى اللام بحسب ما يراد بو رطل
فان تغيرت تسميته **به** اى بالتبعيض نحو خاتم فضة وسوار
ذهب فانه قبل انفصاله عن المجموع الذى كان منه لم يتجدد له
تسمية ولكنه بعد انفصاله على الحالة التى صار اليها تجدد له اسم
وهو الخاتم والسوار وقوله تغيرت يرشد الى ما حملنا عليه المضارع
من قوله ما لم تغير انه مضارع تغيرت **رجحت الاضافة والجر**
نحو خاتم ذهب **على التنوين والنصب** نحو خاتم ذهبا **وكون
المنصوب مع تمييزا والحق كونه حالا وفاقا لابى العباس**
وكان ارجح وارجح ان يقول رجح الجر على النصب وكون النصب على
التمييز على كونه حالا وفاقا للمبرد ثم هذا الاطلاق فى محل التقييد فانه
نص فى الشرح على ان نحو هذا خاتمك حديدا تتعين فيه الحالية
لتعرف الاسم وانما رجح التمييز من جهتين جموده وحق الحال
الاشتقاق وتنكير صاحبه وحقه على تقدير الحالية الاختصاص
واعلم ان الكلام فيه اشارة الى ان ثم من يخالف فيما ذكره من الحكم
ولا شك ان المخالفة متحققة غير ان المخالف وهو حق ومن تبعه
يمنعون فى حالة النصب التمييز فى مثل ذلك لانه ليس بعد نقدا

ولا شبهه ويعينون الحالية للنصب وهذا المذهب لا يفهم على التعيين من
عبارته اذ هو يحتمل ان يكون المخالف يقول النصب متعين للحالية كما ذكرنا
او يقول النصب على الحالية احسنه على التمييز ولا اعرف احدا ذهب الى هذا الا انى
رايت الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى ذكر هذا الراى من قبل نفسه
وذلك انه قال ما نصه والذى يظهر لى ان الحالية ح ارجح منها مع النكرة
لانها متعينة اذ لا وجه لذلك وانما ضعف التمييز عنده من نفاه وهو سى
واتباعه لانه ليس بعد نقدا ولا شبهه والحال عنه من خالفه لجمودها
ولزومها وتنكير صاحبها ولكنا قد بينا ان التنكير هنا مغتفر لعدم توهم
الصفة والانتقال والاشتقاق غالبا لا لازمان **ويجوز اظهار
من مع ما ذكر فى هذا الفصل** من تمييز المقدار وغيره نحو قفيز من بر
ورطل من زيت وشبر من ارض ولنا مثلها من شاء وغيرها من ابل
ومنه من رجل وحسبك من رجل ولله دره من فارس وخرج بقوله
فى هذا الفصل المذكور فى الفصل الاتى فلا يجوز اظهار من فى نحو طاب زيد
نفسا وغرست الارض شجرا وقيد هذا الحكم المخصوص بهذا الفصل وهو
جواز اظهار من بقوله **ان لم يعز عددا** فخرج نحو احد عشر درهما **ولم
يكن فاعلا معنى** نحو زيد اكثر مالا ونحو مررت قلبا كذا مثل المص
فى الشرح وانتقد ابو حيان التمثيل بالاول بان المنصوب فيه لا يكون
فاعلا لان افعل التفضيل لم يوضع بمعناه وفيه نظر لان الافضلية
منسوبة اليه فى الحقيقة وليس المراد تفعيل بالفعل واما المثال الثانى
فالمنصوب فيه مفعول فى المعنى لا فاعل والاطلاق الفاعل عليه ليس من
راى المص وانما هو راى الزمخشرى وعلى هذا فكان الاولى ان لم يكن فاعلا
او مفعولا ارعدا وانما نافى له اخراج ذلك بنا على ما قدمه وجعل
عليه من ان ذلك تمييز مفرد والصواب خلافه ويستثنى من فاعل المعنى
المعنى تمييز نعم وتمييز حبذا قال الشاعر ۞ فنعم المرء من رجل تهامى ۞
وقال الاخر ۞ يا حبذا جبل الريان من جبل ۞ وحبذا ساكن الريان من كانا ۞
وانما لم يذكرها لان الكلام فى تمييز المفرد **فصل** فى الكلام على
تمييز الجملة واحكام تتعلق به والكلام على جواز تقديم التمييز وامتناعه
تمييز الجملة منصوب منها بفعل وقضية كلامه ان تمييز الجملة
مقابل لتمييز المفرد والمصطلح عليه بين القوم ان المقابل لتمييز المفرد

تمييز النسبة الذي هو اهم من تمييز الجملة وكلامه ايضا يقتضي ان تمييز الجملة
شرطه ان تكون الجملة فعلية وقد صرح به في الشرح وليس كذلك لقولهم
سرعان ذا اهالة وانما اطلق تمييز الجملة على هذا النوع خصوصا مع ان كل
مميز فضلة عن جملة لان لكل واحد من جزئي الجملة في هذا النوع قسطا من
الابهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيرها فان الابهام في احد جزئي الجملة فاطلق
على مميزه مميز مفرد وعلى مميز هذا النوع المذكور مميز جملة قلت لا نسلم ان
لكل من جزئي الجملة في النوع المذكور قسطا من الابهام وذلك انك اذا قلت طاب
زيد علما لم يكن في طاب ابهام اصلا وكذا في زيد لا ابهام فيه وانما الابهام
نشا من نسبة الطيب الى امر متعلق بزيد فيكون تلك النسبة مبهمة فاحتيج
الى تفسيرها لابهامها او نقول الابهام في متعلق النسبة لا في النسبة لان
طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى شيء متعلق بزيد وذلك
مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت علما فقد رفعت الابهام عن الذات
المقدرة وهو المتعلق كذا قرره ابن الحاجب في هذين الوجهين **بتقدير غالبا**
اسناده اي اسناد الفعل **اليه** اي الى التمييز **مضافا** الى الاسم **الاول**
الذي هو احد جزئي الجملة الفعلية فيقدر مثل قولك طاب زيد علما طاب
علم زيد قال المص والاسناد اليه اما على جهة الفاعلية او المفعولية ومثل
الثاني بغرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا يقولون ان اصله
شجر الارض وعيون الارض وانت خبير بان هذا لا يسمى عند النحويين اسنادا
فهذه مخالفة اخرى لاصطلاحهم اللهم الا ان يريد ان الفعل يصح بناؤه
للمفعول فيسند اليهما فيقال فجرت عيون الارض وغرس شجرها وهو قول
بعضهم في تاويل كلام الجزولي ومن هنا ينفتح لك باب لازالة اشكال
يرد على المص وذلك انه جعل مثل ما احسن زيدا خلقا غير غالب ونحو
وفجرنا الارض عيونا غالبا فيطلب الفرق وجوابه ان الاول لا يمكن فيه
اسناد الفعل للمفعول بخلاف الثاني واشار بقوله غالبا الى ما ورد من
نحو كفى بالله شهيدا وامتلا الكوز ماء وما احسن زيدا خلقا **فان صح**
الاخبار به اي بالتمييز **عن** الاسم **الاول** الذي هو جزء الجملة الفعلية
نحو كرم زيد ابا فان الاب صالح لان يخبر به عن زيد **فهو له او لملابسه**
اي فهو للاسم الاول او لملابسه فيجوز في المثال المذكور ان يكون الاب نفس
زيد وان يكون المراد به ابا زيد وح فلا يريد بصحة الاخبار عن الاول ان

يكون

يكون معناه معنى الاول بحيث يصح حمله عليه اذ قوله فهو له او لملابسه
يصده عن ذلك وانما يريد ان صلح في الجملة لان يكون مخبرا عنه سواء
كان في الواقع كذلك او لم يكن لان قصده ان يحترز عن نحو كرم زيد
دارا فانه لا يتصور ان يكون الثاني هو الاول بخلاف كرم زيد ابا
فان الاب صالح في الجملة لكونه خبرا عن زيد واعلم انه اذا كان الاب نفس
زيد كان من النوع القليل في مميز الجملة وهو الذي لا يتقدر الاسناد
اليه **وجاز كونه حالا** ان اريد بالتمييز عين الاول **والوجود**
استعمال من معه عند قصد التمييز حرصا على بيان المعنى المقصود
منه بالتنصيص عليه **وللمميز الجملة من مطابقة ما قبله اذا اتحد**
معنى ما له خبرا فتقول كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين
وكرم الزيدون رجالا وكذا في المونث فيجعل التمييز مطابقا لما
قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لاتحاده بما قبله
في المعنى واما وحسن اولئك رفيقا فاما ان يكون ترك الجمع فيه
لفظا لان رفيقا مما يستعمل للمفرد وغيره بلفظ واحد كالخليط والصديق
والعدو فالمراد به الجمع هنا واما ان يكون الاصل وحسن رفيقا
اولئك رفيقا فهو مفرد لفظا ومعنى كذلك **وكذا** تجب المطابقة
ان لم يتحد معنى نحو كرم الزيدون ابا فانه يجب المطابقة اذا
اريد مدح ابائهم كما يجب اذا اريد مدحهم انفسهم بابوتهم
لغيرهم **ولم يلزم افراد لفظ المميز لافراد معناه** معطوف
على جملة الشرط المتقدمة يعني انه انما يجب المطابقة عند اجتماع
عدم الاتحاد وعدم لزوم افراد المميز بسبب كون معناه مفردا
نحو كرم الزيدون ابا اذا كان ابوهم واحدا **او كونه مصدرا لم**
يقصد اختلاف انواعه يعني ولم يلزم افراد التمييز لافراد
معناه او لكونه هو في نفسه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه
والا وجاز بقوله جنسا لان الحكم متعلق بعموم الجنس لا بخصوصه
نحو كثرت او طابت نوق زيد لبنا ومثال المصدر زكا الانقياء
سعيا وخاب الاشقياء رايا **وافراد المباين بعد جمع انلم يوقع**
في محذور اولى من مطابقته لما قبله نحو فان طبن لكم عن شيء منه نفسا
وقر الزيدون عينا وحسن العمرون وجها فالافراد في هذا النوع اولى لانه اخف

والجمع مفهوم مما قبله فاشبه تمييز عشرين وتجوز الهندات طبن
نفوسا وقر الزيدون عيونا وحسن العمرون وجوها فان اوقع الافراد
في نحوه لزمت المطابقة نحو كرم الزيدون آبا بمعنى ما اكرمهم من
ابا فلا بد من كون مميز هذا النوع جمعا ولو افرد لتوهم ان المراد كون
ابيهم واحدا موصوفا بالكرم ثم هنا بحث وهو انه كيف يمثل للمباين
بمثل ذلك مع ان المباين هو الذي لا يمكن الاخبار به عن الاول والاخبار
هنا متات وانما الذي كان ينبغي ان يمثل به للنوع المحوج في المباين
نحو قولك نظف زيد ثوبا لان الافراد يوقع في توهم ارادة ثوب
واحد وستعرف المراد بالمطابقة في هذا المثال ونحوه واعلم ان هذا
تحكيم لقوله وكذا ان لم يتحدا فان كلامه هناك ظاهر كما حكيناه في جواز
المطابقة نحو حسن الزيدون وجوها وليس كذلك بل تجوز وهو
الاحسن حسنوا وجوها لكن تخصيص المسئلة بالجمع معترض فان
الحكم كذلك في نحو حسن الزيدان وجها وهو احسن من قولك وجهين
فان قلت المراد الجمع اللغوي لا النحوي قلت هو خلاف المتبادر في عرف
المصنفين فالايهام حاصل ثم المسئلة واقعة في غير جمع لا لغوي
ولا عرفي وذلك اذا قلت حسن زيد عينا ولميت هند شفة كان
اولى من ان يقول عينين وشفتين والحاصل من هذا الكلام ان الثاني
ان كان عين الاول وجبت المطابقة المحض وان كان غيره وجبت
في مسئلتين وامتنعت في مسئلتين ورجح تركها في مسئلة فواجبنا
ترك المطابقة ضابطها ان يكون معنى التمييز في الواقع واحدا نحو
كرم الزيدون ابا اذا كان ابوهم واحدا ويكون التمييز جنسا لم يقصد
اختلاف انواعه نحو الاتقيا حالا واسعيا وحسنوا عينا وواجبتا
المطابقة ضابطها ان يكون جنسا قصد الى اختلاف انواعه نحو خسر
الاشقيا اعمالا او غير جنس وخيف اللبس نحو نظف زيد ثوبا
ومعنى هذه المطابقة مطابقة الواقع لا مطابقة الاسم السابق فان
الاسم السابق واحد وراجحة ترك المطابقة ان لا يخاف لبس نحو حسن
الزيدان او الزيدون وجها ويعرض لمميز الجملة ولمميز المفرد ايضا
والمص اهمله تعريف لفظا اما في مميز الجملة فكقولهم الم زيد راسه
ووجع بطنه وغبن رايه وكقول الشاعر علام ملئت الرعب والحرب لم تقد

لظاها ولم تستعمل البيض والسمر * وكقول الاخر صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو *
واستشهد ابن هشام على ذلك بقول الاخر الى ردح من الشيزى ملاء *
لباب البر يلبك بالشهاد * ولا يصح الاستشهاد به على راي المص لانه من
تمييز المفرد عنده ولا على راي غيره لانه من تمييز النسبة فيما يظهر في الجملة
لا في الجملة واما في مميز المفرد فكقولهم الاحد عشر الدرهم وكم ناقة وفصيلها
لك فيقدر تنكيره اما بتقدير زيادة ال فيما هي فيه او بتقدير الاضافة
منفصلة فيما هو مضاف فيكون نحو الم راسه بتقديره راسا ويجري ذلك
في نحو ملا لباب البر اي لبابا من البر وفي نحو كم ناقة وفصيلها اي وفصيلا
لها او يؤول ناصبه بمتعد بنفسه كما قال المبرد في سفه نفسه
ان سفه بمعنى ضيع وقيل بمعنى اهلك وقال الزمخشري بمعنى امتهن
لكنه اذا اول بذلك خرج عن التمييز وبقي مفعولا به فلا ينتظم هذا التاويل
مع اول كلامه وكذلك التاويلان بعده واصلاحه ان يقال وقد يرد
بعد الجملة ما يصح جعله تمييزا باعتبار المعنى ويمنع من ذلك تعريفه
فيقدر تنكيره او يؤول ناصبه بمتعد بنفسه او بحرف جر محذوف
كما قيل ان التقدير الم في راسه ووجع في بطنه وغبن في رايه او
ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكوما بتعريفه
كما وقع في الحديث ان امراة كانت تهراق الدما فاسند الفعل الى ضمير
المراة مبالغة ثم نصب الدما على التشبيه بالمفعول به قال المص في
الشرح ويجوز ان يكون اراد تهريق الدما ببنا الفعل للفاعل ثم
قلب كسرة الراء فتحة وقلب اليا الفا على لغة طي كقولهم في جارية
وناصية جاراة وناصاة وقال شاعرهم يستوقد النبل بالحضيض
ويصطاد نفوسا بنت على الكرم وعليه فيكون الدما مفعولا به
وهذا التخريج مردود لان شرط ذلك عند اهل اللغة تحرك اليا وهي
في تهريق ساكنة ولا يكون منصوبا على التمييز والحالة انه محكوم بتعريفه
بل ان قلنا بانه تمييز حكمنا بتنكيره بناء على ان الالف واللام زائدة
خلافا للكوفيين فانهم جوزوا نصبه على التمييز مع الحكم بتعريفه
تمسكا بالظواهر المتقدمة وقد سلف تاويلها ولا يمنع تقديم المميز
على عامله ان كان فعلا متصرفا نحو طاب زيد نفسا وغرست الارض
شجرا فتقول نفسا طاب زيد وشجرا غرست الارض وفاقا للكسائي

والمازني والمبرد ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل كما في المثال
الاول اذ اصله طابت نفس زيد ونايب عن الفاعل كما في المثال الثاني
اذ هو في معنى غرس شجر الارض والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعناه
وهذا غير جيد اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول
ما لم يسم فاعله فانه لما كان منصوبا كان تقديمه على الفعل جايزا فلما
قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع من ان يكون
للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم
وسلك ابن الحاجب في تعليل منع التقديم طريقا اخرى فقال الاصل
الوصل في التمييز ان يكون موصوفا بما انتصب عنه او بما يتضمن ما انتصب
عنه سواء كان عن مفرد او نسبة وكان الاصل عندي خل راقود وسمن
منوان وكذا كان في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف
ذلك عند غرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانها مجبولة على
التشوف الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد
ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه
يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا امتنع التقديم واما المجوزون فمنهم
المص فنظروا الى قوة العامل كما جازوا تقديم المميز عليه قياسا على ساير
الفضلات من الحال وغيرها واستند المص مع ذلك الى السماع كقوله
• رددت بمثل السيد نهد مقلص • كميش اذا عطفاه ما تخلبا • وقول الاخر
• اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا • ولم يعن بالاحسان كان مذمما • وقول الاخر
• ضيعت حزمي في ابعادي الاملا • وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا • وقول الاخر
• انفسا تطيب بنيل المنى • وداعي المنون ينادي جهارا • وقول الاخر
• اتهجر سلمى بالفراق حبيبها • وما كان نفسا بالفراق تطيب • والجواب
عن القياس بالفرق فان التقديم فيما نحن فيه مخل بالغرض من
التاخير كما بيناه فيمتنع بخلاف غيره وعن السماع بان الابيات كلها
ليست بقاطعة في المطلوب ولا ظاهرة فيه اذ عطفاه في البيت الاول
مرفوع بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف والتقدير
اذا تخلب عطفاه تخلبا وكذا القول في البيت الثاني اذ التقدير
فيه اذا قر المرء عينا قر بالعيش وكذا عندي في البيتين الذين
بعدهما اذ التقدير فيهما وما ارعويت واشتعل راسي شيبا اشتعل

وانطيب

وانطيب نفسا تطيب بنيل المنى ولكن ابن هشام خرجهما على الضرورة مع امكان
تخريجهما على ما خرج عليه البيتان الاولان واما البيت الاخير فقيل فيه ان
قايله مجهول وقال ابن السيد الرواية وما كان نفسي كذا قال الزجاج وعلى
تقدير ان يروى نفسا بالنصب يمكن ان يكون اسم كان ضميرا يعود
الى الحبيب ونفسا خبرها والجملة بعده صفة له لا خبر لكان **ومنع** تقديم
التمييز على عامله **ان لم يكنه** اي ان لم يكن فعلا متصرفا **باجماع** فيدخل
في ذلك ما يكون التمييز فيه عن المفرد نحو عشرين درهما على ما يقول المص
وغيره ونحو زيد طيب نفسا وزيد اكثر مالا من عمرو ولله دره
فارسا فان امتناع تقديم مثل هذا مجمع عليه وان كان الاختلاف
فيه هل هو من تمييز النسبة او المفرد وكذا نحو نعم رجلا زيد وحبذا
رجلا عمرو فلا يتقدم باجماع اما لانه من تمييز الجملة والعامل غير متصرف
كما يقول المص او لانه من تمييز المفرد كما يقول غير المص **وقد يستباح
في الضرورة** كقول الشاعر • ونارنا لم ير نارا مثلها • قد
عرفت ذاك معد كلها • فهذا مما اجمع على امتناعه في السعة ولكنه
جوز للضرورة **باب العدد** وذكره باثر باب التمييز
مناسب لان من جملة ما يحتاج الى التمييز العدد ولهذه الحكمة بدا
بتمييز احد عشر واخواتها الى المائة لانه التمييز المنصوب ولم يبدا
بالكلام على اول الاعداد **مفسر ما بين عشرة ومائة** وهو من احد
عشر حتى تسعة وتسعة **واحد منصوب على التمييز** اما افراده
فلانه انما جا للتبيين الذات وهو تحصيل بالافراد كما يحصل بالجمع
ونا وشل الافراد لخفته والنقض بتمييز ثلاثة واخواته ياتي الجواب
عنه ان شا الله تعالى واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا
امما فاسباطا فيه ليس تمييزا وانما هو بدل وقال الزمخشري هو تمييز

والمراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة ولان كل قبيلة اسباطا لا سبطا
فوضع اسباطا موضع قبيلة قال المص ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال
رايت احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحد منها
انعاما ولا باس براية لو ساعده استعمال لكن قوله قبيلة اسباطا لا سبطا
مخالف لما تقوله اهل اللغة من ان السبط في بني اسرايل بمنزلة القبيلة في
العرب فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتى عشرة اسباطا قطعناهم اثنتى عشرة

قبايل كالاسباط واقع موقع قبايل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا او
التمييز محذوف هذا كلام المص وقال الحديثي الظاهر ان الزمخشري اعرف
باللغة قلت هذا دفع النقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل وذلك ان
المص لم ينقل ما قاله رايا من قبل نفسه وانما نقل عن اهل اللغة انهم
يقولون السبط في بني اسرايل بمنزلة القبيلة في العرب وهو عدل ثقة فيقبل نقله
والزمخشري لم ينقل خلاف ذلك عن اهل اللغة حتى يكون معارضا لنقل
ابن مالك فيقدم نقله لكونه اوثق واعرف باللغة وانما قال في الكشاف
غير حاك له عن امام معتبر من ايمة اللغة ويحتمل ان يكون اعتمد فيه
على قولهم ان السبط ولد الولد وهم كانوا اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة منهم
اسباط لا سبط واحد فلو قيل اثنتي عشرة سبطا لما استقام
المعنى لكن هذا لا يدفع ما قاله ابن مالك لان السبط وان اطلق على ولد
الولد اذا كان واحدا بلا نزاع فانه يطلق على القبيلة من بني اسرايل
والاية واردة فيهم فيكون المراد بالاسباط فيها القبايل لا القبيلة
وهذا مما لا يستطيع الزمخشري دفعه لثبوته نقلا من جهة ايمة اللغة
قال صاحب الصحاح والاسباط من بني اسرايل كالقبايل للعرب وقوله
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فانما انث لانه اراد اثنتي عشرة فرقة
ثم اخبر ان الفرق اسباط وليس الاسباط بتفسير ولكنه بدل من اثنتي
عشرة لان التفسير لا يكون الا واحدا منكرا كقولك اثني عشر درهما
ولا يجوز دراهم هذا كلامه بحروفه وهو مما يويد نقل ابن مالك ولا
يدفع بان الزمخشري اعرف منه باللغة واني يثبت للمدعي كون الزمخشري
اعرف من ابن مالك باللغة ولم يقم شهادة بصحة دعواه وما اخاله الا
عصبية عجيبة اوجبت التحامل على ابناء العرب وعدم التحفظ في القول نعوذ
بالله من حسد يسد باب الانصاف ويصد عن جميل الاوصاف واما
كون تمييز مثل هذا العدد منصوبا فلتعذر الاضافة اليه اما في احد عشر الى تسعة
عشر فلكراهتهم ان يجعلوا ثلاثة اسما كالاسم الواحد وتقدم الاعتذار عن اضافة
المركب الى غير مميزه نحو هذه خمسة عشر زيد بان المضاف اليه اذا كان مميزا
هو المقصود بالاول في المعنى وانما جي به لبيانه فكان الجميع كالشي الواحد والمضاف
اليه اذا كان غير مميز شي اخر مغاير للاول واما العقود فلما مر من انها اذا
اضيف مع حذف النون فقد حذف حرف من كلمة ليس كنون مسلمين وان

اضيف

اضيف مع اثباتها فقد اثبت لزوما جي به للدلالة على الجمع **ويضاف**
غيره اي غير ما بين عشرة ومائة **الى مفسر مجموع اما بين اثنين**
واحد عشر فتقول ثلاثة اثواب وهكذا الى عشرة رجال اما اضافته
فلان ما بعده من المعدود هو المقصود بدليل ان اسم العدد مبهم يصلح
لكل شي فلما قصد الى تبيينه اضيف كما يضاف نفس وذات وكل
وبعض وغيره لذلك اذا قصد الى تبيينه فلو ذهب ينصبه
لصار بالبس مقصودا كانه المقصود لو نزح تم الثلاثة مثلا بالتنوين
فيشعر باستغنائه عما بعده وبكونه مقصودا وانتقض باحد عشر وبابه
قد عرف جوابه مما تقدم واما كون مميز هذا النوع من العدد مجموعا
فلقصد التطابق في المعنى **ما لم يكن** المفسر **مائة فيفرد غالبا**
فيقال ثلثمائة واربعمائة وهكذا الى تسعمائة ولكنه يشكل بان
الضمير من قوله ما لم يكن يعود الى مفسر ما بين اثنين واحد عشر فتدخل
العشرة في ذلك فيقتضي كلامه ح ان يقال عشرة مائة وهو باطل كما
ياتي وكان القياس في مثل هذا ان يجمع فيقال ثلاث مئات او مئين
ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر في الجمع معنى التانيث لان الجمع في المعنى
مونث ومائة ايضا مونث فهما ملوم بالخفة لذلك الا ترى انك
اذا قلت ثلاث مئات امراة فجمعت مائة فصار فيما هو كالاسم
الواحد تانيثان وجمع فيه معنى فيجمع ثلاث تانيثات فيما هو
كالاسم الواحد فتركوا جمعه لذلك واشار بقوله غالبا الى ما ورد من جمع
المائة اذا اضيف اليها عدد وذلك قليل كقوله ثلاث مئين للملوك
وفا بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم **ويفرد مع مائة**
فصاعدا فتقول مائة رجل ومائتا امراة والفا ثوب والوف
درهم وانما اضيف مثل ذلك لوجود مقتضي الاضافة وانتفاء
المانع منها واما كونه مفردا مع ان القياس جمعه كما جمع في
ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة فلانه عدد في معناه كثرة فكرهوا جمع
مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظي الى المعنوي فاتوا به مفردا لذلك
وقد يجمع التمييز معها اي مع المائة كقراءة حمزة والكسائي ثلاث
مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفرا وهو قليل في الاستعمال
ومن قال خطا ولا يجوز فهو محجوج بالقراءة المذكورة فان قلت

لم يرد التمثيل بالآية بقراءة حمزة والكسائي قلت لأن قراءة الباقين
بدون الإضافة فلا يكون من جمع تمييز المائة في شيء وإنما يحمل سنين
بدلا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين أحدهما جمع تمييز مائة والآخر
نصبه فإذا جعل بدلا خرج عن الشذوذ واستقام الإعراب فيكون
منصوبا على البدلية لا على التمييز قال أبو إسحق الزجاج لو انتصب سنين
على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة قال ابن الحاجب ووجهه
أنه فهم من لغة العرب أن مميز المائة واحد من مائة فإذا قلت مائة
رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة وإذا كان كذلك وقلت سنين
فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة
فيجب أن يكون تسعمائة هذا كلامه قلت لا وجه لتخصيص هذا
الإشكال بنصب سنين على التمييز بل هو جار مع خفضها بإضافة المائة
إليها في قراءة حمزة والكسائي وقد حكى الرضي طرده في ذلك عن ابن الحاجب
فذكر عنه أنه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي
ثلثمائة سنين بالإضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وإن لم يكن منصوبا
ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس عند النحاة وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك
لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفردا أما إذا كان جمعا فالقصد
فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أثواب مع أن الأصل في الجمع
الجمع وإنما عدل إلى المفرد لعلة كما تقدم فإذا استعمل المميز جمعا استعمل
على الأصل وما قال الزجاج إنما يلزم لو كان ما استعمل جمعا استعمل
كما استعمل المفرد فأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له فلا
هذا آخر ما حكاه من كلام ابن الحاجب **وقد يفرد** المفسر مع المائة **تمييزا**
كقول الربيع بن ضبع الفزاري • إذا عاش الفتى مائتين عاما • فقد ذهب
المسرة والفتاء • ويفهم من قوله تمييزا أن المجرور لا يسمى تمييزا أعني
بالاصطلاح وأما في اللغة فهو مميز وكلام ابن الحاجب بخلاف ذلك
وربما قيل عشر درهم بإضافة العشرة إلى المميز ولا خصوصية
بذلك فإن الكسائي حكى عن العرب من يضيف العشرة وأخواته إلى المفسر
منكرا ومعرفا فالمنكر كما تقدم وأشار المص إلى المعرف بقوله **والأربعون ثوبه** وكلا
الوجهين أعني إضافة هذه العقود إلى مميزها المنكر وإضافتها إلى
مميزها المعرف شاذ عند الجمهور لا ينبني على مثله قاعدة والثاني

فيه

فيه شذوذات **وخمسة أثوابا** فينصب ما حقه الجر وأجاز بعض مثل
هذا في الشعر وأجازه الفراء قياسا **ونحو ذلك** فيقال ثلاثة رجل وخمسة
غلامه وثلاثة رجالا وأربعون غلمانا **ولا يفسر واحد واثنان**
استغناء بلفظ التمييز عنهما وذلك لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة
على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا ثلاثة واقتصروا
لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلين يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر
العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن لفظ رجل كما
أنه يدل على الجنسية يدل على الوحدة ورجلين كما أنه يدل على الجنسية يدل
على التثنية **وثنتا حنظل** في قوله قال كأن خصييه من التدلدل
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل **ضرورة** فلا يقال مثله في السعة على أن
أبا زيد حكى أنه سمع شربت قدحا واثنيه أي واثني قدح واشتريت
اثني مد البصرة لكن ذلك شاذ واعلم أن ما قدرناه من توجيه استغنائهم
عن تمييز واحد واثنين لا ينافي في مثل البيت والمثالين اللذين
حكاهما أبو زيد **ولا يميز المفسر جمع تصحيح ولا مثال كثرة من
غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلا** اعلم أن حق المميز
لهذه الأعداد أن يجتمع فيه أربعة أمور واحد باعتبار الإعراب وهو الخفض
وثلاثة باعتبار المعنى والصيغة أحدها أن يكون جمعا لا مفردا إلا اسم
جمع ولا اسم جنس لأن العرب عاملتهما معاملة المفردات إلا نادرا فهم
يصغرونهما ويعيدون عليهما ضمير الواحد ويخبرون عنهما ويشيرون
إليهما ويضيفونهما كما يفعلون بالواحد سواء قالوا ركيب والركب سائر
وهذا الركب القادم والثاني أن يكون الجمع جمع تكسير لا جمع تصحيح
والثالث أن يكون بناء قلة لا بناء كثرة ويستثنى من كل من هذين
الأمرين ثلاث مسائل فأما مسألة التصحيح فإحدى المستثنيات ثم
نحو سبع سموات وسبع بقرات مما أهمل غير جمع التصحيح والثانية
نحو سنبلات في سورة يوسف عليه السلام مما جاور ما أهمل فيه غير
جمع التصحيح وهو سبع بقرات والثالثة سبع غزوات وسبع كرات
مما له جمع تكسير ولكنه بناء كثرة فهذا يكون تمييزه بجمع التصحيح وإن
كان له جمع تكسير لأنه صيغة كثرة ولذا كانوا قد استغنوا بالفرق والكسر
عن بناء القلة فهو لذلك نظير رجال إلا أن الجمع الموضوع للقلة أولى منه

وان كان جمع تصحيح وعلى هذا فثمانى حجج من باب المسموع كما ان اربعة
شهدا من ذلك واما مسئلة التكسير فاحدى المستثنيات منها مسئلة
رجال وهى مما اهمل فيه جمع القلة والثانية مسئلة قروء وهو جمع قلته
شاذ قياسا اذ الاقرا شاذ من جهة ان افعالا لا يكون جمعا لفعل
المفتوح الفا الساكن العين الصحيح الا شاذا والثالثة مسئلة ثلاثة
شسوع وهى ما جمع قلته شاذ استعمالا لا قياسا اذ الاشساع
وان كان جاريا على القياس لانه جمع فعل بكسر الفا وسكون العين الا
انه قليل الاستعمال واذا تاملت هذا الفصل علمت انه اهمل فى الاصل
مسئلة ثلاثة قروء ومسئلة سبع سنبلات ومسئلة ثلاث حجات
وانهم كسرات وظاهر كلامه فى الاصل والشرح ان باب مفاعل يقدم على
بنا التكسير الذى هو بنا كثرة وثلاث صحايف افصح واكثر من ثلاث
صحف وهذا شئ اخر **ولا يسوغ ثلاثة كلاب ونحوه** مما وقع التمييز
فيه جمع كثرة مع ان لمفرده جمع قلة كثير الاستعمال **تاوله بثلاثة
من كذا** فيكون على ارادة من التبعيضية **خلافا للمبرد** فانه قال ان
ذلك يسوغ لوروده جمع كثرة صالح لان يراد به مثل هذا المعنى فيلزم
اطراده وهو لا يطرد **وان كان المفسر اسم جنس او جمع فصل بمن**
نحو ثلاثة من الشجر وخمسة من القوم قال تعالى فخذ اربعة من الطير
وان ورد مضافا نحو تسعة رهط لبيتها دون خمسة اوسق
ذود وثلاثة نفر وخمس نسوة **لم يقس عليه** واتفقوا على اطراد
ثلثماية ونحوه ومائة اسم جنس قال فى الارتشاف واتفقوا على انه
لا يقال ثلاثة بشر ولا ثلاثة قوم **ويغنى عن تمييز العدد اضافته
الى غيره** لانك اذا قلت عشرك فقد خاطبت من يعرف العشرة المنسوبة
اليه ولا تقول عشرة زيد الا لمن يعرف زيدا وعشرته كما انك لا تقول
غلام زيد الا لمن يعرف الغلام وزيدا **فصل** فى لحاق
التاء العدد وحذفها منه **تحذف تاء الثلاثة واخواتها
ان كان واحد المعدود مونثا المعنى حقيقة** نحو ثلاث فتيات
او مجازا نحو ثلاث ليال وفى هذا الكلام من المصنف فوايد حسنة
منها ان وضع الاعداد بالتا لقوله تحذف تاء الثلاثة ولم يحتج الى
التانيث مع المذكر لانه نص على حذفها مع المونث فى تلك المسائل

فيبقى

فيبقى الامر فى غيرها على ترك الحذف ويدل على ان اصل الاعداد ان يكون
بالتاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد من غير ملاحظة معدود مخصوص
جعلوها بالتا تقول ثلاثة نصف ستة ومنها ان المعتبر فى التذكير
والتانيث حال الواحد لا حال الجمع المعدود فلهذا تقول ثلاثة اصطبلات
وثلاثة سجلات دون ثلاث وكذا تقول ثلاثة بنات لبون وثلاثة
بنات مخاض وثلاثة بنات عرس لان الواحد اصطبل وسجل وابن
لبون وابن مخاض وابن عرس وكل منها مذكر وهذا الحكم انما هو فى
الجمع الصناعى بخلاف اسم الجنس واسم الجمع كما سياتى ومنها ان الاعتبار
فى الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتا ومنها ان
التانيث فى هذا الباب لا فرق بين الحقيقى منه والمجازى بخلافه
فى اسناد الفعل الى المونث فانهم جعلوا لكل حكما يخصه كما مر **او كان
المعدود اسم جنس او جمع مونث** مثال الاول ثلاث من النخل
او من البط قال ابن هشام ولا ثالث للمثالين لان البا فى اما
واجب التذكير وهو ستة المقر والعنب والسدر والرطب والقمح
والكلم وما فيه لغتان وهذا النوع هو بقية الالفاظ ومثال اسم الجمع
ثلاث من النسوة او من الابل او من الذود **غير نايب عن جمع مذكر**
هذا واقع فى اسم الجمع واذكر منه اشيا فان هذه الكلمة على المذهب المختار
اسم جمع على زنة لفعا لان اصلها شييا على وزن فعلا بتوسط الالف
بين الهمزتين وهى نايبة عن افعال تكسير شئ ولو وقع مثل ذلك فى اسم
الجنس لكان حكمه كذلك لكن لا يحضرنى الان منه شئ **ولا مسبوق
بوصف يدل على التذكير** نحو عندى ثلاثة نحول من البط فلولا
الوصف السابق لا دلالة له على التذكير بخصوصه لم يكن لسبقه عبرة
نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث
وكذا اذا كان دالا على التذكير وهو غير سابق لا يعتبر به نحو عندى
ثلاث من البط ذكور **وربما اول مذكر بمونث** نحو ثلاث شخوص
تريد نسوة وعشرا بطن تريد قبايل **ومونث بمذكر** نحو ثلاثة
انفس اى اشخاص وتسعة وقايع اى مشاهد **فيجى بالعدد على حسب
التاويل** فتحذف التا فى تاويل المذكر بالمونث وتثبتها فى العكس كما ثبت
فى المثل لكن تاويل المونث بالمذكر اقيس من جهة انه تاويل الفرع

بالاصل ففيه تغليب حكم الاصل وتاويل المذكر بالمؤنث احسن لما
اعتضد به العدد من ترجيح المعنى **لان كان في المذكور** ولو قال في المعدود
لكان اوضح **لغتان** سواء كان المعدود جمعا نحو احوال وسبل فان كلا من
الحال والسبيل فيه التذكير والتانيث او اسم جمع كالنفر فانه مذكر ولم
يذكر الاكثرون فيه الا التذكير وحكى صاحب التمهيد فيه التانيث او
اسم جنس كالنخل بالخاء المعجمة **فالحذف والاثبات سيان** فتقول
ثلاثة احوال وسبل على التذكير وثلاث على التانيث وثلاثة من النفر وثلاثة
من النخل وثلاث كذلك ايضا ثم التسوية انما هي في الاصل الجواز والا
فقد يكون التانيث افصح فيكون ترك التاء ارجح كالريح والسوق والعنكبوت
لقولهم ريح عاصفة وسابغة وسويقة كسدت السوق وقال
تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وقالوا في التذكير ريح سابغ و
سوق كاسد قال الشاعر كان العنكبوت هو ابتناها ولكن
التانيث هو اللغة الفصحى وقد يكون الامر بالعكس اي يكون التذكير افصح
فيكون اثبات التاء ارجح كالمعى حتى لقد قيل بوجوب تذكيره وليس
كذلك فقد جاء الوجهان في الحديث المؤمن ياكل في معاء واحدة والكافر
ياكل في سبعة امعاء بالتانيث اولا والتذكير اخرا وكالصراط لم يرد فيه
في التنزيل غير التذكير نحو اهدنا الصراط المستقيم وسمع تانيثه في غير
التنزيل قليلا وقد لا يترجح احد الامرين فيستوي رتبتا الوجهين
كالصاع قال الله تعالى ولمن جاء به حمل بعير ثم استخرجها فتقول
ثلاث صيعان وثلاثة صيعان على السواء وقد يكون في المفرد التذكير
والتانيث ولا يجوز في العدد الا احد الوجهين لكونه لا يعتبر الا بالجمع
وكون العرب خصوا كلا من المذكر والمؤنث بجمع يخصه وذلك نحو
لسان جمعه في التذكير على السنة وهي لغة التنزيل يوم تشهد عليهم
السنتهم وفي لغة التانيث السن وبهذا يعلم خطأ من مثل لهذه المسئلة
بجمع لسان **وان كان المذكور صفة نابت عن الموصوف
اعتبر غالبا حالها لا حاله** كقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها فالامثال صفة نايبة عن الموصوف الذي هو الحسنات
اي فله عشر حسنات امثالها فحذف الموصوف ونابت الصفة عنه فاعتبر
حاله فحذفت التاء من عشر فلو اعتبر حالها لكانت تاء العدد باقية

لان الامثال جمع مثل وهو مذكر وتقول رايت ثلاثة ربعات ان
اردت رجالا وثلاث ربعات بالحذف ان اردت نساء واحترز بقوله
غالبا من صنيع بعض العرب في اعتبار الصفة لا الموصوف **فصل**
في الكلام على العدد اذا استعمل مع العطف او التركيب وما يتصل
اخر ذكرت على سبيل الاستطراد **يعطف العشرون واخوانه** من
الثلاثين والاربعين والخمسين والستين والسبعين والثمانين والتسعين
على النيف وهو الزيادة وعينه واو الا انها قلبت ياء كميت وقد
يخفف مثله يقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد
فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني كذا في الصحاح ووقع في كتاب
الزيادي النيف عند اكثر العرب ما بين الواحد الى الثلاث يقولون
له نيف وسبعون وقد نيف الرجل على السبعين وقد سمعت ابا زيد
وحده يقول النيف ما بين الواحد الى التسعة قال وكذلك تكلمت به
العرب يقولون له على نيف وثلاثون يعنون ما بين الواحد والثلاثين
الى التسعة والثلاثين ويقولون قد نيف على الاربعين يعنون ما
بين الواحد والاربعين الى التسع والاربعين فان قلت عطف العقد
على النيف يشترط ان يكون بالواو نحو احد وعشرون فهو من جملة
الاحكام التي تنفرد بها الواو عن بقية احرف العطف كما ذكره ابن هشام
في المغني قلت انما يكون هذا عند ارادة وقوع العقد والنيف دفعة
واحدة او غير دفعة مع عدم الارادة للترتيب والا فلا مانع من ان
يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثلاثة ثم عشرين اذا قصد الترتيب
مع الفور او التراخي فاذن لا حاجة الى التقييد بالواو لان حكم
العطف في ذلك جار على ما هو مقرر في باب النسق **وهو** اي النيف
ان قصد التمييز واحد وهو اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة
اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد **او احد** بابدال الواو
همزة لكنه شاذ لكون الواو مفتوحة وهذان اللفظان اعني واحدا واحدا
مترادفان لكن الاول يستعمل نيفا وغير نيف ويجوز استعماله في التركيب دون
العطف نحو واحد عشر والثاني لا يستعمل مفردا الا في النيف نحو احد
وعشرين واما مع الاضافة فيستعمل في غير النيف مطردا تقول جاء احد
القوم ورايت احدهم **واثنان وثلاثة وواحدة او احدى** بقلب

الواو همزة لكن البدل فى ذلك قياس عند المازنى كاشاح شاذ عند
والفه عند الاكثرين للتانيث وقيل للالحاق وزال التنوين فى مثل
احدى عشرة للتركيب تقول فى العطف احدى وعشرون بالتنوين
كذا نقل ابن هشام واثنتان وثلاثة ثم تقول اربعة وخمسة الى
تسعة فى التذكير واربع وخمس الى تسع فى التانيث وان لم يقصد
التعيين فيهما اى فى التذكير والتانيث فبضعة وبضع بكسر
البا الموحدة على المشهور وبعض العرب بفتحها ومقتضى هذا
الكلام ظاهر انه يجوز ان يكنى ببضعة عشر وبضع عشرة عن
احدى عشر واحدى عشرة وما فوقهما الى تسعة عشر وتسع عشرة والذى
يظهر انهما لا يصدقان على ما دون ثلاثة عشر وثلاث عشرة بل على هذين
وما فوقهما الى نهاية المركب لا غير ويدل على ذلك امران احدهما حكم العرب
لها فى التذكير والتانيث بحكم الثلاث وما فوقها لا بحكم ما تحتها فتقول
بضعة عشر رجلا وبضعة وعشرون درهما وبضع عشرة امراة
وبضع وعشرون اوقية فيونث مع المذكر ويذكر مع المونث كما
تفعل بالثلاثة واخواتها ولو صح ان يكنى به عن الواحد والاثنين
لكان قياسه ان يجرى على القياس لان المكنى يجرى مجرى المكنى
عنه وثانيهما النقل ففى الصحاح وهو اى البضع ما بين الثلاث
الى التسع فهذا نص فى انه لا يقال فيما تحت الثلاث فلا يقال للواحد
ولا للاثنين وفى كتاب الزيادى ايضا كذلك ان البضع لما بين
الثلاث الى التسع ثم ساق بسنده الى الشعبى قال لما نزلت الم
غلبت الروم الى فى بضع سنين قال المشركون لابى بكر الا ترى
الى صاحبك يزعم ان الروم تظهر على فارس قال صدق فخاطرهم على
قلائص وجعلوا الاجل ست سنين فجاءت الست ولم تظهر الروم فاخبر
بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا بكر كم البضع قال ما
بين الثلاث الى التسع فقال وهل مضت التسع بعد قال لا قال اذهب فزدهم
فى الخطر وزدهم فى الاجل فزاد ابو بكر قلوصين الى مثلها وجعلوا الاجل تمام
تسع سنين فلم تات التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر بان الروم
ظهرت على فارس انتهى لكن نقل بعضهم عن حواشى ميرمان ان البضع
من واحد الى عشرة ومن احد عشر الى عشرين ويستعملون ايضا دون

تنبيه

تنبيه كقوله تعالى فلبث فى السجن بضع سنين وقوله فى آية الروم
فى بضع سنين ويجعل العشرة مع النيف سواء قصد التعيين
او لم يقصد اسما واحدا مبنيا على الفتح نحو احد عشر وبضعة عشر
وثلاث عشرة وبضع عشرة اما بناؤهم فلتضمنه معنى حرف العطف
وبنى على حركة لانه معرب فى الاصل وكانت فتحة طلبا للتخفيف
ما لم يظهر العاطف فيمتنع البناء لفقد مقتضيه كقوله ، كان بها
البدر ابن عشر واربع ، اذا هبوات الصيف عنه تجلت ، الهبوات
بالباء الموحدة جمع هبوة على زنة غرة وهى الغبار وانظر اذا ميز كيف
يكون التمييز اهو مفرد منصوب ام مجموع مخفوض وزعم ابو حيان
انه لا يظهر العاطف الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك
فقد انشد ابن الشجرى فى اماليه لعمر بن ابى ربيعة ، وقبرى بدا
ابن خمس وعشر ، ثم قالت له الفتاتان قوما ولتا الثلاثة والتسعة
وما بينهما من الاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية عند
عطف عشرين واخواتها من ثلاثين الى تسعين عليها ما لها
قبل النيف وهو القدر الزائد على العقد المذكور هى بصحة والاحسن
التنييف بصيغة المصدر اى قبل كينونتها نيفا فتحذف تاؤها
فى التانيث وتثبت فى التذكير فتقول ثلاث وعشرون امراة وثلاثة
وعشرون رجلا وهذا الكلام الذى مبداه ولتا الثلاثة ومنتهاه
قبل النيف ساقط فى بعض النسخ وهو الصواب لاغناء ما ذكره فى
اول الفصل عنه فان قلت وايضا فانه لم يذكر حكم النيف فى حالة
التركيب بالنسبة الى التذكير والتانيث قلت يغنى عنه قوله بعد
هذا الكلام ولتاء العشرة فى التركيب عكس ما لها قبله اى
تثبت التاء مع المونث وتحذف مع المذكر ووجه اغناء هذا
عما ذكر هو السؤال ان تخصيص العشرة بانعكاس حكمها فى التركيب
يوذن بان النيف المصاحب لها باق على حكمه فتقول ثلاثة عشر
عشر للمذكر وثلاث عشرة للمونث فالحكم انما انعكس بالنسبة الى
العشرة لا الى النيف كما رايت ويسكن شينها فى التانيث الحجازيون
كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وقطعناهم اثنتى عشرة
اسباطا والضمير من قوله شينها عائد على العشرة المختومة بالتاء

الملحوظ فيها هذا القيد وليس هذا كقوله ونجعل العشرة مع النيف اسما واحدا لان ذلك حكم على هذا العدد من حيث هو اعني لا بقيد كونه بالتا وانما قال في التانيث لانها في التذكير مفتوحة بلا خلاف **وبكسرها التميميون** قال ابن عطية قرا ابن وثاب وابن ابي ليلى وغيرهما فانفجرت منه اثنتا عشرة بكسر الشين وروي عن ابن عمر والمشهور عنه الا السكون **وقد تفتح** اي في التا نيث وبها قرا الاعمش اثنتا عشرة عينا وذلك هو الاصل قال الزمخشري هو لغة **وربما سكن عين عشرة** مع التركيب استثقالا لتوالي الحركات في احد عشر وثلاثة عشر ونحوها وبعض ذلك اشذ في القياس من بعض فقراة هبيرة صاحب حفص اثنتا عشرة عينا باسكان العين اشذ من قراة يزيد بن القعقاع احد عشر كوكبا لان في ذلك جمعا بين ساكنين على غير حدها كقولهم حلقتا البطان فان قيل كيف جاز تسكين اول الاسم قلت اذا جاز تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفا فهذا اجدر ولعل التسكين لافادة المبالغة في الامتزاج **وقد يقال في مذكرها دون ثلاثة عشر احد عشر** بابدال واو وحد همزة شذوذا لكنه فصيح الاستعمال **واثنا عشر وفي مونثه احدى عشرة** بابدال الواو ايضا همزة لكنه فصيح استعمالا بلا نزاع وشاذ قياسا عند الجمهور لا عند المازني فانه يجوز ابدال الواو المكسورة همزة قياسا كاشاح في وشاح وارث في ورث وتقدم **واثنتا عشرة** وهنا سوال مشهور وهو انه كيف قبل احدى عشرة واثنتا عشرة وفيه جمع بين علامتي تانيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه ان الف التانيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولهذا لم تسقط في جمع التصحيح والتكسير بخلاف التا اذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفان وجفنات فليس بالتانيث المضاد للتا واما اثنتان فانه بني على التا اذ لا واحد له من لفظه فكان كالاصل واجاب المص بان العلامتين في احدى عشرة مختلفتان لفظا ومعنى اما اختلاف اللفظ فظاهر واما اختلاف المعنى فلان الف احدى للتانيث وتا عشرة للتذكير وحاصله منع اجتماع علامتي تانيث فيخرج منه الجواب عن اثنتي عشرة وفيه بحث **وربما قيل وحد عشر** على الاصل في اقرار الواو على حالها من غير ابدال فهو شاذ استعمالا لا فصيح قياسا **وواحد عشر وواحدة عشرة** على اصل العدد لانهم اذا عدوا بهما خصوا الواحد بالمذكر والواحدة بالمونث والجواب عن الجمع بين علامتي تانيث في واحدة عشرة باختلاف معنيهما على طريقة المص كما مر **واعراب اثنا واثنتا**

باق

باق لوقوع ما بعدهما موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا محل بنا **ولذلك لا يضافان** ووجهه ان الاضافة مع ثبوت النون متعذرة فكذا مع ما قام مقامها **بخلاف اخواته** فيقال احد عشرك وثلاثة عشر زيد لفقدان مانع الاضافة وتوضيح ذلك ان تقول هذا المركب له صدر وعجز فاما عجزه فبني لتضمنه معنى الواو كما سبق ولا فرق بين اثنى عشر واحد عشر واخواته في بنا العجز لتحقق العلة المقتضية للبنا في الكل بالنسبة الى العجز واما بناء الصدر في احد عشر وثلاثة عشر وما بعدهما من اخواتهما فلوقوع العجز فيه موقع تاء التانيث وهذا في اثنى عشر منتف لانا قد فهمنا عن العرب تنزيل العجز فيه منزلة النون بدليل امتناعهم من اضافته دون اخواته وقد علم ان ما قبل النون ليس بمحل بنا وانما هو محل اعراب بالاستقرا فاعرب اثنا عشر كذلك وخالف ابن درستويه وابن كيسان فقالا هو مبني كاخواته ورد بان تغير الصدر باختلاف العوامل اية اعرابه فيرد عليهما **وقد يجري ما اضيف منها** اي من هذه الاعداد المركبة **مجرى بعلبك** نحو احد عشرك مع احد عشر زيد فيبقى الصدر مفتوحا ويجر اخر العجز بالعامل كما يفعل ببعلبك اذا دعت حاجة الى اضافته لا يقال بعلبك فيه لغات فلا يحسن التشبيه لعدم افادة المراد لانا نقول انما يشبه الشيء بالشيء فيما هو الغالب فيه والمشهور وما ذكرناه من اعراب بعلبك على العجز وتركيب صدره هو المشهور فيه فلا جرم ان التشبيه حسن فيه من هذه الجملة **وقد يجري ايضا** المضاف من هذا العدد المركب **مجرى ابن عرس** فيسلط العامل على الجزء الاول ويجر الثاني بالاضافة فتقول هذه احد عشرك بضم الدال وكسر الرا وكذا في البواقي وحكى الفرا انه سمع ابا فقعس الاسدي وابا الهيثم العقيلي يقولان ذلك **ولا يقاس على الاول** وهو جعل المركب كبعلبك عند الاضافة **خلافا للاخفش** فانه اجاز القياس عليه واستحسنه وقال ابن عصفور اذا اضيفت يعني الاعداد المركبة فالاصل فيها ان يعرب الثاني ويبقى الاول على بنائه ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشيا الى اصلها من الاعراب فجعل ما ذهب اليه الاخفش هو الاصل **ولا على الثاني** وهو جعل المركب عند اضافته كابن عرس **خلافا للفرا** فانه اجاز ذلك ومستنده السماع الذي حكاه وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين وفي بعضها عن الفرا انه سمعه من ابي

الهيثم وابى نقعس **ولا يجوز بالاجماع ثمانى عشرة** باضافة الصدر
الى العجز **الا فى الشعر** كقوله ، كلف من عنائه وشقوته ،
، بنت ثمانى عشرة من حجته ، وحكاية الاجماع فى هذه المسئلة غير
جيدة فانه لا اجماع اذ الكوفيون كافة يجيزونه فى النثر ولا يخص
بثمانى عشرة والمسئلة فى كتاب الانصاف لابى البركات ابن الانبارى
ويا الثمانى فى التركيب مفتوحة لانها يا قبلها كسرة فوجب
لها الفتح لان عجز المركب كتا التانيث وما قبل تا التانيث يجب
ان يكون مفتوحا ولان الفتح على اليا خفيفة فتحتملها اليا كما فى رايت
قاضيا وقاضيك ثم اعلم ان الثمانى زايدة لانها صحبت اكثر من
اصلين ولهذا قيل فى الفه انها فى التقدير كالعوض من احدى
يائى النسب فيكون اليا الموجودة كيا شامى ويمانى وتلك زايدة
بلا تردد **او ساكنة** على سبيل التخفيف مع تثاقل الكلمة بالتركيب
واذا جاز اسكان اليا فى مثل قوله ، ولو ان واش باليمامة دارى ،
، وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ، مع ان فتحها فتحة اعراب
ولا اعراب يحافظ عليه لدلالته على المعنى ولذلك لا ينقل الى ساكن
قبل حرف فى الوقف فى نحو النفر فاسكان يا ثمانى عشرة اجود
او محذوفة لزيادتها وطول الاسم **بعد كسرة** باقية
على النون لتدل على اليا المحذوفة كما فى قولك جا القاضى اذا
حذفت اليا **او بعد فتحة** على النون ونبها المص عليها بنبغى لها فلى
سنه على رجحان المتلو وضعف التالى فمن كان حسنا لكن زعم الرضى
ان فتح النون بعد حذف اليا اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وكانه راى قاده اليه اتباع ما ابداه
من العلة وظاهر كلام الجماعة انها فى الترتيب على ما حكاه المص **وقد تحذف**
اليا اى وقد لا تراد بل تكون الكلمة قد بنيت على فعال لا فعالى فيكون
كصباح ونجاح ولا حذف حينئذ بل تكون مبنية على هذه الصيغة فالمراد
بالحذف عدم الاتيان باليا لا اختزالها من كلمة اخرى كانت فيها وكثيرا
ما يطلقون الحذف على مثل هذا المعنى **فى الافراد** لا فى التركيب **ويجعل الاعراب**
فى نونها وهى النون التالية للالف كقول الشاعر ، لها ثنايا اربع
حسان ، واربع فثغرها ثمان ، وفى الحديث صلى ثمانى ركعات بفتح

النون

النون **وقد يجعل ذلك برباع** بفتح الرا **وشناح** بشين معجمة
مفتوحة فنون فالف فحا مهملة بمعنى طويل يقال رجل شناح وبكرة
شناح وبكرة شناحية فيجعل الاعراب على العين والحاصل ان فى ثمان
والرباعى الذى يلقى رباعيته اى سنه الذى بين الثنية والناب
وانثاه رباعية والرباعى الداخل من الغنم فى السنة الرابعة ومن
البقر وذوات الحوافر فى السنة الخامسة ومن ذوات الخف فى السنة
السابعة واليا فى هذه الكلم الثلاث زايدة وكذا الالف وهو اعنى الالف
فى التقدير عوض من يا اخرى كما فى اليمانى والشامى لكن بينهما فرق من
وجهين احدهما ان ذلك نسب محقق وهذا لفظه لفظ النسب ولا نسب
الا ان يا كرسى كذلك والذى اوجب هذا التقدير المحافظة على ما ثبت
من اختصاص وزن فعالل بالجمع فان ورد ما ظاهره خلاف ذلك يؤول
على انه صيغة عرضت للكلمة لم توضع عليها الكلمة ابتدا والثانى ان اصل
يمانى وشامى جايز ان ينطق به اذ كان حقيقيا وهو الاصل ولا كذلك
هذا وقد ظهر بهذا الذى قررناه وجه لغة من حذف اليا نسيا لان
الاصل فى موازن فعالل ان يكون جمعا كدراهم فلما جا بعضه فى المفردات
حذفت اليا احيانا غير منتظرة لتزول تلك الصورة وتلحق الكلمة بوزن
الاحاد **وجوار** كما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قرا وله الجوار
المنشات وقرا بعض السلف ومن فوقهم غواش بضم الشين لكن
هذا يكون شاذا لانه جمع محقق لكنه حمل على شناح ورباع
وشبهه كقراة من قرا وجنى الجنتين دان الا من هو صال
الجحيم بضم النون فى الاول واللام فى الثانى هذا على تقدير ان يكون
صال مفردا ولا يتجه ان يكون على هذه القراة جمعا حملا على اللفظ فى
المبتدا وعلى المعنى **وقد يستعمل احد استعمال واحد فى غير تنبيه**
وهو ان يكون معه عقد لما بعطف او تركيب فاستعماله كواحد على
الوجه المذكور نحو قل هو الله احد وان احد من المشركين استجارك وقال
الشاعر ، لقد ظهرت فلا تخفى على احد ، الا على احد لا يعرف القمرا ،
ولكن يجب ان يعلم ان قلة هذا نسبية لا حقيقية فانه فى نفسه
كثير ولكنه بالنسبة الى استعماله عددا زايدا على العقد قليل ومن عموم
قوله فى غير تنبيه يقتضى بعمومه انه يجوز ان يستعمل عددا غير تنبيه

فتقول احد اثنان ثلاثة وهذا لا يجوز البتة ويلي احد بعد نفي او
استفهام عن قوم نحو فما منكم من احد عنه حاجزين او نسوة نحو
يا نساء النبي لستن كاحد من النساء هكذا مثل المص للقسمين وتبعه الشم
فان التمثيل للاول بالاية الاولى فظاهر حسن لان الاستغراق في
المجموع ويلزم من انتفا الحجز عن الجمع مع تظاهرهم بالكثرة انتفاوه عن
الاثنين والواحد لان الجماعة اذا لم يستطيعوا ان يحجزوا فكيف يستطيع
الاثنان او واحد منهم واما تمثيله للثاني بالاية الثانية فمشكل لانه اذا نفى
عن الجمع مماثلة الجمع في الفضل لم يلزم ان تنتفي عن كل فرد مماثلة كل فرد
والمراد انما هو الثاني دون الاول فينبغي ان يقدر ولستن مثل فاجلدوهم
ثمانين جلدة اي ليست واحدة منكن ويكون احد من قوله كاحد من النساء
بمعنى واحدة لا بمعنى نسوة كما ادعاه فتامله واعلم ان النحويين يقولون في
احد هذا المستعمل في النفي والاستفهام ان همزته اصلية وان المستعمل في
العدد همزته منقلبة عن واو كما تقدم ثم لا وجه لتخصيص المص ذلك بالنفي
والاستفهام بل النهي كذلك ايضا نحو لا يقم احد فخالف وتجوز مخالفة
وهذه هي التي ينص عليها بعد قوله ويختص احد بعد نفي او شبهه نهي
او شبههما بعموم من يعقل وندر تعريفه ح اي حين اذ يعني عن قوم او
نسوة بعد نفي او استفهام فان حقه ان يكون نكرة وتعريفه اذ ذاك
نادر كقوله ٭ وليس يطلبني في وصف غانية ٭ الا كريم وما عمري من الاحد ٭
وقالوا ما انت من الاحد اي من الناس ولا يستعمل احدى في غير تنييف
دون اضافة نحو انها لاحدى الكبر وقد يقال لما يستعظم مما
لا نظير له هو احد الاحدين واحدى الاحد بكسر الهمزة من الجمع
على وزن سدر وبفتحها على وزن غرف كما يقولون داهية من الدواهي
قال ابو حيان تابعا للزمخشري في تفسير قوله تعالى ليكونن اهدى من احدى
الامم اي اهدى من واحدة مهتدية من الامم او الامة التي يقال فيها
هي احدى الامم تفضيلا على غيرها قال ابو حيان كما قالوا هو احد الاحدين
وهي احدى الاحد يريدون التفضيل في الدها والعقل بحيث لا نظير له
ق د ٭ حتى استثاروا بي احدى الاحد ٭ ليثا هزبرا ذا سلاح معتد ٭
وفيما قاله هو والزمخشري نظر لان اللفظ الذي ثبت استعماله للمدح احد
واحدى مضافين الى الجمع الماخوذ من لفظهما واستعملوا ايضا ذلك في

المضاف

للمضاف الى الوصف كقولك هو احد العلما اما في الاسما الاجناس مثل
الامم ففيه نظر ويحتاج الى نقل وقد ظهر ان تمثيل ابي حيان بالبيت
ليس طبق الذي في الاية الكريمة ثم في قوله وهي احدى الاحد ما
يشير الى ان هذا اللفظ خاص بالمونث كما ان هو احد الاحدين خاص
بالمذكر وهو مخالف لما في التسهيل فان قلت كيف يحمل احدى
الاحد مع انه للمونث على المذكر فيقال هو احدى الاحد قلت لان
المراد بها داهية واحدة من الدواهي ومثله يحمل على المذكر فتقول
هو داهية من الدواهي واحد الاحدين المراد به احدى الدواهي
ولكنهم يجمعون ما يستعظمونه جمع العاقل وان لم يكن عاقلا وفي
قال هو احد الاحدين نقصه اي مطابقته لفظ هو فلذلك ذكر
اللفظين جميعا ومن قال احدى الاحد اعطى المعنى كما تقول هو واحدة
الدواهي فكذلك اتى باحدى لان الفها اما للتانيث او للالحاق
ولكنها تشبه في اللفظ الف التانيث واضافتها الى الجمع المونث
وهو الاحد بالكسر او الضم كما مر ويختص احد بعد نفي محض اي
غير مشوب بشائبة اثبات نحو ما في الدار من احد احترازا من نحو ما زال
قاله المص والخلاف يحكى فيها اعني في ما زال ونحوها فقيل بالمنع مطلقا
كما رآه المص وهو قول الفرا وهو الصحيح وقيل بالجواز مطلقا وهو قول هشام
وقيل بالمنع في الماضي والجواز في المضارع وهو قول الكسائي او نهي نحو
ولا يلتفت منكم احد او شبههما اي النفي والنهي نحو هل تحس منهم من
احد اي لا تحس ونحو لا اخبر من احدا بقول ذلك والمعنى لا يقل ذلك احد
بعموم من يعقل ولا مدخل فيه لغير عاقل ومن ثم يقال في ما
جاني احد الا حمارا ان الاستثنا منقطع لا بلزوم الافراد وايما و
التنكير غالبا بدليل قوله ٭ وليس يطلبني في وصل غانية ٭
٭ الا كريم وما عمري من الاحد ٭ ولكن المص بنى على ان احد اقسام وان
هذا من اول القسمين كما تراه وذلك لان كلامه اقتضى ان لاحد
استعمالات ثلاثة احدها ان يكون عددا وهذا القسم هو الذي
جلب الكلام في القسمين الاخرين استطرادا وثانيها ان يكون قوم او
نسوة وانه يختص بالنفي والاستفهام وثالثها عاما في جميع من
يعقل وانه يختص بالنفي المحض والنهي وشبههما وليس الامر كذلك

بل الواقع انهما قسمان فقط وان الثانى هو الثالث وان اختصاصه
بالرجال او بالنسا عارض للقرينة الا ترى الى قوله تعالى من النسا فان
الخطاب فى فما منكم من احد للرجال وهم الذين من شانهم ان يحابوا
ويحجزوا ونظيره ان تقول ما جاني احد من الرجال واحد عام لو
فى الفريقين فلما خصصته بقولك من الرجال اختص بهم وبقى على
عمومه فيما عدا النسا وهم افراد الرجال وقد اطلعناك فيما قبل هذا
على ان الجماعة يقولون ان احد المستعمل فى العموم غير هذا المستعمل
فى العدد فى التفهيم وان كان هو فى اللفظ وان ذا العموم مادته
همزة وحا ودال والعدد مادته واو وحا ودال وكلام المص يوهم
الاتحاد **ولا يستعمل فى ايجاب يراد به العموم خلافا للمبرد**
فانه اجاز ذلك نحو لقيت احدا الا زيدا وقال الشم اجاز المبرد جاى
كل احد ومنع ذلك غيره وقال حى ولا يجوز لاحد ان يضعه فى جا
فان قيل لا ينكر من كلامهم جا كل احد فالجواب ان احدا هنا
بمعنى واحد وليس هو المختص بالنفى فان قيل هذا لا يكون عاما
وهو فى كل احد عام فالجواب ان العموم مستفاد من كل **وعريب**
بعين مهملة مفتوحة فرا مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فموحدة
من الاعراب وهو البيان ومنه الثيب تعرب عن نفسها فاذا قلت
ما فيها عريب فالمراد ما فيها مبين وفعيل بمعنى مفعل وهو قليل
كاليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع قال ابو ريحانة الداعى السميع
وجوز بعضهم ان يكون المراد ما فيها منسوب الى يعرب بن قحطان
قال ابن هشام ويقال ما فيها معرب مثل ما يقال ما فيها عريب
قلت الكلام فى الالفاظ التى لا تقع الا فى النفى ومعرب ليس
كذلك **وديار** على صيغة فيعال بفتح الفاء من دار يدور ود
الا ان واوه انقلبت يا لاجتماعها مع اليا الساكنة قبلها وقيل
هو منسوب الى الدار كخطاب اى ليس فيها صاحب دار قلت
لو كان كذلك لقيل دوار اذ لا مقتضى للقلب **وداري**
وهو منسوب الى دار واحدة الدور **ودوري** وهو نسبة الى
جمع دار المذكورة على غير قياس واما ابو عمرو الدوري فمنسوب
الى موضع يقال له الدور **وشفر** بشين معجمة مفتوحة ففا

ساكنة

ساكنة فرا قال الجوهرى ويقال ايضا ما بالدار شفر اى احد عن الكسائى
وكتيع على وزن شريف من التكتع وهو التجمع ويقال تكتع
الجلد اذا القى فى النار فاجتمع ومنه الكنعوت فكانه قيل ما
فيها من يجتمع به **وكراب** بفتح الكاف وتشديد الراء من
كربت الارض اى طينتها للحراثة وفى المثل الكراب على البقر
ويروى الكلاب **ودعوى** بدال مهملة مضمومة فعين مهملة ساكنة
فواو فيا نسبة قال الجوهرى وما بالدار دعوى اى احد قال الكسائى
وهى من دعوت اى ليس فيها من يدعى ولا يتكلم به الا مع الجحد **ونمي**
بنون مضمومة فميم مشددة فيا نسبة من نم الحديث ينمه اذا تكلم به
وطوري بضم الطا نسبة الى الجبل اى ليس بها صاحب جبل **و**
طاوي بطا مهملة مفتوحة فهمزة ساكنة فواو فيا نسبة كذا
هو مضبوط فى بعض النسخ وقد قيل انه من الطى اى ما بها احد
يطوى قال ابن هشام ولا يصح لاختلاف المادة الا ان قيل ان
الهمزة مثلها فى العالم قلت ولا يصح فى الظاهر ولو قيل بذلك لان
الطى مادته طا فواو فيا بدليل طويت فعينه واو ولامه يا والطاوى
على تقدير ان تكون الهمزة فيه كهمزة العالم ليس كذلك فان الفه اما منقلبة
عن يا او واو واياما كان فلا يوافق مادة الطى اللهم الا ان يدعى
فيه ان الفه عن يا وان فيه قلب اللام الى مكان العين ونحن
فى بعض النسخ لفظة طاوى مضبوطة بفتح الهمزة فلا يتاتى ان يكون
من الطى اصلا لا بقلب ولا بغيره وقد يقال انه من وطى على القلب
اى اخرت الفا وهى الواو وجعلت فى محل اللام بيا النسبة فيكون على هذا
توجيها لهذه اللفظة بتقدير فتح الهمزة وكذا يمكن ان يوجه به طاوى
بفتح الطا وسكون الهمزة وكذا اللفظة التى بعد هذه وهى قوله **طوي**
بضم الطا وسكون الهمزة واما التى بعدها وهى قوله **وطوئي** بطا
مضمومة فواو فهمزة فيا نسبة فيكون فيها قلب لكن فيما بين الفاء
والعين **ودبي** بدال مضمومة فيا موحدة مشددة فيا نسبة من
الدبيب اى ما فيها من يدب **ودبيج** بدال مهملة مضمومة فموحدة
مشددة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فجيم اى متلون او من
ديباج الارض اى زينتها **وارم** بهمزة مفتوحة فرا مكسورة

مثناة تحتية ساكنة فميم على زنة كريم **وارم** بالمادة الاصلية فى التى قبلها يليها والبا محذوفة لخفة قال الجوهرى قال ابو زيد ما بالدار اريم وما بها ارم بحذف اليا اى ما بها احد قال الشاعر

دار لاسماء بالغمرين مائلة ۞ كالوحى ليس بها من اهلها ارم ۞

ووابر اى صاحب وبر وفى بعض النسخ وآبر بالهمزة مكان الواو وهو تحريف من الناسخ فان ابر يستعمل فى الايجاب كقولك جانى آبر اى شخص يابر النخل ويستعمل فى النفى كقول على رضى الله عنه يدعو على الخوارج اصابكم حاصب ولا بقى منكم ابر اى من يابر النخل **وابن** على وزن الاول من ابنه اذا عابه اى ما بها من يعيب وذلك جنس الانسان **وتامور** بمثناة فوقية فهمزة ساكنة فميم مضمومة فواو فرا **وتومور** كالاول الا ان مثناة مضمومة وفى القاموس وما بها ابن وتامور وتومور اى احد ولم يزد ابن قاسم رحمه الله تعالى بعد هذه حكاية هذه الالفاظ الواقعة فى الاصل على ان قال وهذه الالفاظ مساوية لاحد فى انها لا تستعمل الا بعد نفى او نهى او شبههما وهى اثنان وعشرون كلمة وقد ذكر فى الشرح شواهد بعضها من اللغة **وقد يغنى عن نفى ما قبل احد نفى ما بعده ان تضمن ضميره** كقولهم ان احدا لا يقول ذلك حكاه س قال وهو ضعيف خبيث **او تضمن ما يقوم مقامه** اى ما يقوم مقام الضمير كقول الفرزدق ۞ ولو سئلت عنى نوار وقومها ۞ اذن احد لم تنطق الشفتان ۞ قال المص اراد لم تنطق شفتاه فاقام الالف واللام مقام الضمير وهو منزع كوفى واما تخريجه على طريقة البصريين فان يقول التقدير لم تنطق الشفتان منه **وقد ~~لا~~ لا تصحب شفرا نفيا** كقول ابى طالب بن عبد المطلب ۞ فوالله لا تنفك منا عداوة ۞ ولا منكم ما دام من نسلنا شفر **وقد تضم شينه** ولم ار عليه شاهدا **فصل** فى الكلام على ما يجوز تثنيته وجمعه من اسماء العدد وما يمتنع ذلك فيه وما يميز به الالف والمائة والكلام على تعريف العدد **لا يثنى ولا يجمع من اسماء العدد المفتقرة الى تمييز الا مائة والف** فانهما يثنيان

فنقول

304

فنقول مايتان والفان ويجمعان فنقول ميات ومئون والف والوف ولا يقال ثلاثتان ولا اربعتان وكذا الباقى فى تثنية وجمعا استغنا بستة وثمانية وهكذا واعلم ان العدد نوعان محتاج الى التمييز وغير محتاج وكل منهما نوعان ما يثنى ويجمع وما لا فالذى يثنى ويجمع من القسم الاول المائة والالف كما تقدم والذى لا يثنى منه ولا يجمع البواقى والذى يثنى ويجمع من القسم الثانى اسم الفاعل كواحد وثانى وثالث ورابع وخامس ومونثاتها والذى لا يثنى ولا يجمع اثنان و يستفاد من كلام المص حكم القسم الاول بلا اشكال واما القسم الثانى فواحد الواحد والاثنين مستفاد من مفهوم كلامه هنا واما الاثنان فيذكر فى باب التكسير انما اعرب اعراب المثنى والمجموع استغنى عن تثنيه وجمعه وان قولهم فى جمع اثنين اثانين شاذ قال المص اخرجت بقولى المفتقرة الواحد والاثنين فانهما لا يفتقران الى تمييز ولا حاجة اخرجهما على الخصوص لانهما يساويان غير المائة والالف فى انهما لا يثنيان ولا يجمعان **واختص الالف بالتمييز به مطلقا** اى سوا كان العدد الذى يميز به مضافا نحو مائة الف او مركبا نحو احد عشر الفا او عددا خاليا من العطف نحو عشرون الفا او مصاحبا للعطف نحو احد وعشرون الفا **ولا يميز بالمائة الا ثلاثة** نحو ثلاث مائة **واحدى عشرة** فتقول احدى عشرة مائة **واخواتها** اى اخوات الثلاث والاحدى عشرة فتقول اربع مائة وخمسمائة وهكذا الى تسع مائة واثنا عشر مائة وثلاثة عشر مائة وهكذا الى تسع عشرة مائة ومقتضى هذا الكلام ان العشرة لا تميز بالمائة وقد اسلفناه وحكى الفرا ان بعض العرب يقول عشر مائة قال المص فى الشرح ومن تمييز المركب بمائة قول جابر رضى الله عنه كنا خمس عشرة مائة وقال ابو حيان يحتاج ذلك الى صحة نقل والمعروف ان يقال الف ومائة والف ومائتان والف وثلثمائة ونحو وما اظن هذا الرجل اخذ هذا الحكم عن نقل وما بناه الا على ما روى فى حديث جابر والبنا كان عادته ذلك قلت وهى عادة حسنة وقد اسلفنا الكلام على وجه ذلك فى باب الفاعل **واذا قصد تعريف العدد ادخل حرفه** اى حرف التعريف **عليه** اى العدد **ان كان**

مفردا ليس بمركب ولا معطوف بدليل ما سياتي فاطلق المفرد قسيما للمركب
والمعطوف وليس ذلك باصطلاح معروف وانما هو مما بينته القراين
غير مفسر كواحد واثنين وثلاثة الى عشرة اذا لم يضفن وكذلك مائة والف
او مفسرا بتمييز نحو عشرين رجلا وكذلك بقية اخواته وكان يغني المصنف عن
ان يقول غير مفسر او مفسرا بتمييز ان يقول غير مضاف فتقول جاني الواحد
والاثنان والثلاثة وهكذا والمائة والالف وهذه الخمسة اثوابا وخذ الخمسة
درهما ودع الالف دينارا عند من لا يضيف رجا في العشرين رجلا وخذ
الثلاثين درهما وكذا البقية وعلى الاخير بكسر الخاء ان كان مضافا
اليه نحو خمسة الاثواب ومائة الدرهم والف الدينار قال ذو الرمة
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ° ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع °
وقال الفرزدق ° ما زال مذ عقدت يداه ازاره ° فسما فادرك خمسة الاشبار
واللام من حلقة من الصدر الى العجز كاللام في باب ان وانما عدل المصنف عن
الثاني الى الاخير ليشمل نحو قبضت خمس مائة الف الدرهم وعليهما اي على
الجزين المضاف والمضاف اليه نحو العشرة الاثواب والخمسة الدراهم شذوذا
لا قياسا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا مثل ذلك قياسا على الحسن الوجه
وطردوه في نظايره وهو مذهب ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان
تعريف المضاف اليه فيكون دخول اللام على المضاف ضايعا واما الاستعمال
فالمسموع فيه هو ادخال اللام على المضاف اليه دون المضاف كما
اسلفناه قال ابن الحاجب والذي غر الكوفيين ما نقل عن قوم غير
فصحا انهم عرفوا المضاف ووجهه انهم لما راوا المضاف والمضاف اليه
في الثلاثة الاثواب وبابه بمثابة شي واحد في المعنى بخلاف باب
غلام زيد توهموا انه ليس من ذلك القبيل فعرفوا الاسمين جميعا
وهو وهم محض فانه لو لم يقدر التعدد لم تصح الاضافة الا ترى كيف
نحو ... لما يكن تقدير التعدد ممكنا فدل
ذلك على ان باب الاضافة عندهم سوا فكما لا يجوز الغلام زيد
بالاجماع كذلك لا يجوز الخمسة الاثواب ونحوه انتهى والتنبيه
بان تمسكهم بالحسن الوجه ضعيف لان اضافته لفظية لا تفيد
تعريفا بخلاف الاضافة في باب العدد وفي كتاب الزيادي تقول
ما فعلت ثلاثة الدراهم التي اعطيتك وانشد بيتي ذو الرمة والفرزدق

المتقدمين

305

المتقدمين ثم قال وروى الكسائي الخمسة الاثواب والمائة والالف الدرهم
وقد حدثنا ابو زيد ان قوما من العرب يتكلمون بذلك وليسوا
فصحا فسالنا الذين يقولون ذلك كيف تقولون هذا النصف
الدرهم وثلث الدرهم فلم يدخلوا اللام على المضاف قلت فما
فصل بينهما قال تكلموا بذلك ولم يتكلموا بهذا بقي هنا التنبيه على
مسئلة اخرى وهي هل يجوز ان يقال الالف درهم بتعريف المضاف
دون المضاف اليه حكى ابن عصفور عن قوم من الكتاب انهم
اجازوا ذلك وهو ردي قبيح في الصورة لاضافة المعرف الى النكرة
ومن ثم امتنع الحسن وجه فان قالوا ال زايدة فذلك لا ينقاس
ثم ان الغرض انما هو التعريف وهم انما اجازوه اذا ارادوا التعيين
والتعريف ولا يشبه ذلك الثلاثة الاثواب لان هذه الصورة
نظير الحسن الوجه والتعريف حاصل بالاضافة ولا يضر زيادة
ال في المضاف كما هو راي البصريين في المسئلة لكن ان ورد نحو الخمسة
الاثواب فينبغي ان يقدر الخفض بمضاف محذوف مبدل من المذكور
اي الخمسة خمسة الاثواب قلت وقع في صحيح البخاري في باب
الكفالة في القرض والديون بالابدان وغيرها في الحديث المتضمن لتسلف
بعض اسراييل من رجل منهم الف دينار وفي اخره ثم قدم الذي كان
اسلفه واتى بالالف دينار هكذا ثبت في الرواية بتعريف الالف
وتنكير دينار وللكلام عليه كلام في التوضيح اوردته وما عليه في
تعليقي على البخاري المسمى بمصابيح الجامع فلينظر هناك ويدخل على
الاول والثاني ان كان العدد معطوفا ومعطوفا عليه
فتقول قبضت الاحد والعشرين درهما وجواز ذلك مجمع عليه قال
الشيخ واجاز قوم ان يدخل في التمييز ايضا واجاز قوم تركها من المعطوف
فتقول الواحد وعشرون درهما وهو اختيار الابدي وعلى الجزء
الاول ان كان العدد مركبا نحو الخمسة عشر رجلا وقد تدخل
على جزيه اي جزي المركب بضعف اي مع ضعف فتقول الخمسة
العشر درهما وكان ذلك والله اعلم للالتفات الى اصله قبل التركيب
وهو العطف وعليها وعلى التمييز بقبح اي مع قبح مثل الاحد
العشر الدرهم وكان وجه دخولها على التمييز تطرقه الى ان التمييز عين

المميز فاذا كان المميز معرفة كان التمييز جديرا بذلك قال المص ولا يستعمل منه الا ما سمع وسوغ الفرا القياس على ذلك وانما كان الثاني اضعف لاشتماله على زيادة حرف التعريف مرتين بخلاف الاول فانه انما زيد فيه الحرف المرة واحدة وقد نبهناك على ما يمكن ان يوجه به دخول الاداة في ذلك مع رفعه لا زايده

فصل في تعدد التمييز **حكم العدد المميز بشيئين في التركيب التذكير مطلقا** اي سوا كان المذكر سابقا او لا وسوا وقع الفصل من العدد بشي او لا **ان وجد العقل** اعم من ان يوجد في ذينك الشيئين او احدهما فتقول خمسة عشر عبدا وامة وخمسة عشر امة وعبدا او بين خمسة عشر عبدا وامة او بين خمس عشرة امة وعبدا وخمسة عشر عبدا وناقة او ناقة وعبدا او بين عبد وناقة او بين ناقة وعبد بتغليب العاقل المذكر فان كان العاقل موئنثا فالقياس يقتضي تغليبه فتقول اربع عشرة جملا وامة او بين امة وجمل لان وصف الانوثة مع العقل ارجح من وصف الذكورة مع عدم العقل وكلام المص ظاهر في خلاف ذلك فانه يقتضي ان الذكورة هي المعتبرة اذا وجد العقل سوا وجد معها او مع الموئنث **والا** يوجد العقل في شي من ذينك الشيئين **فلسابقهما** اي فالحكم للسابق من المذكر والموئنث فيذكر مع تذكير السابق ويوئنث مع تانيثه وان كان المسبوق مذكرا فتقول اشتريت خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا **ولموئنثهما ان فصل** بين **وعدم العقل** فتقول اشتريت ست عشرة بين جمل وناقة وفي التقييد هنا بعدم العقل مستغنى عنه لان قوله ولموئنثهما معطوف على قوله لسابقهما الواقع في جملة جواب الشرط من قوله والا والا هذه الواقعة بعد ان نافية للشرط المتقدم وهو وجدان العقل والمعنى كما قدرناه وان لم يوجد العقل في شي من المعدودين فالحكم للسابق بلا شرط وللموئنث بشرط كذا فاي حاجة بعد ذلك الى قوله وعدم العقل والحاصل ان التفاضل الا يقع بالتذكير والعقل فان وجد اعتبر صاحبه لا محالة والغي ما انتفيا عنه وانتفى عنه احدهما فتقول خمسة عشر عبدا وامة او امة وعبدا او بينا عبد وامة او بينا

بتبين

أمة

امة وعبد لان المذكر في ذلك كله اجتمع فيه التذكير والعقل والموئنث وجد فيه العقل وانتفى التذكير فقدم ذو الوصفين الشريفين على غيره ولو قلت خمسة عشر جملا وامراة فمقتضى كلام المص كما اسلفناه انك تراعي المذكر لانه اوجب مراعاة التذكير اذا وجد العقل ولم يقيد بان يوجد العقل في ذلك المذكر وفيه نظر واذا فقد العقل فالمفاضلة تقع بالاسبقية فتقول خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا واذا انتفى الاسبقية وذلك بان يفصل بينهما ببين فانها تقتضي التساوي في الحكم رجح مام هانه كمراعاتهما على ما ليس كذلك وذلك ان مذكر ما لا يعقل يكون في استعمالهم كالموئنث حتى انه يعود عليه ضمير نا ذا جعلنا الحكم للموئنث كنا كانا اعتبرناها بخلاف ما اذا جعل للمذكر **ولسابقهما في الاضافة مطلقا** اي عاقلا كان المضاف اليه او غيره مذكرا كان او غيره فتقول عندي عشرة اعبد واماء وعشر اماء واعبد وانما كان كذلك لان المتضايفين كالشي الواحد فلا ينبغي ان يختلف حكمهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان اولى بالاعتبار **والمراد بكتبت لعشر بين يوم وليلة عشر ليال وعشرة ايام** وما ادري ما السبب الذي عين هذا المراد ولم امتنع ان يراد خمس ليال وخمسة ايام فان قلت لانه لو اريد ذلك لقيل كتبت لخمس ليال اذ متى مضت خمس ليال فقد مضت خمسة ايام قلت ليس كذلك ولو امكن فماذا تصنع اذا قيل سرت عشرا بين يوم وليلة فاذا سار خمس ليال يلزم ان يكون سار خمسة ايام ايضا **وللتنصيف عشرة بين عبد وامة خمسة اعبد وخمس اماء** ولا ادري من اين لزم التنصيف فحمل عليه وهلا تفاوتت عدة النوعين وقد يقال دعوى التفاضل تحكم وهو خلاف الاصل فحمل على التسوية لذلك وفيه بحث يخفى على مع كلام المص فنقول ان احتمل العدد التنصيف حمل عليه ووزع نصفين وان لم يحتمل التنصيف فان كان مضافا لم يصح العطف على التمييز بل العطف على نفس العدد فتقول عندي خمسة اعبد واماء برفع الاماء عطفا على الخمسة ولا يصح جرها بالعطف على الاعبد وحق فالخمسة في المثال المذكور كلهم اعبد والاما

بجهولات العدد وهى زايدة على خمسة الاعيد واذا كان العدد غير
مضاف صح العطف على التمييز وكان التمييز بهما وكانت كمية النوعين
مجهولة نحو خمسة عشر رجلا وامراة وهذا كله تفريع على قول الكسائى
واما الفرا فكان يمنع عطف المذكر على المونث وبالعكس فى غير العدد
مضافا كان او مركبا ويقول اذا بنيت العدد على انه مونث لم يجز لان
انقضه بذكر تمييز مذكر وكذا العكس ويوجب ان يعطف على
نفس العدد لا على التمييز وقد اهمل المص ذكر العدد المعطوف والقياس
يقتضى انه كالعدد المركب فتقول عندى احد وعشرون عبدا وامة
بتغليب السابق واحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المونث
فصـــل فى احكام تتعلق بالتاريخ والفاظ العدد الواقعة فيه
يورخ بالهمزة مضارع ارخ وبالواو مضارع ورخ والهمزة مبدلة من الواو لوقوعها
بعد ضمة ولما مضارع ورخ بالواو وكل من المادتين اصل على ارخ وورخ
وقد ولع الناس بان يقولوا فى المصدر التاريخ بالالف وذلك على الابدال
القياسى بالتخفيف كما ولعوا بالابدال فى فاس وفار وشان فى سورة الرحمن
وان ولعوا فى الفعل بالهمزة ولا يكادون يقولون ورخ **بالليالى** وهى جمع
ليلة على خلاف القياس وقيل جمع ليلاة قال فى كل ما يوم وكل ليلاة
واستغنوا بجمع هذه عن جمع ليلة **لسبقها** بالاضافة الى الفاعل اى لسبق
الليالى الايام باعتبار ان شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا واما قوله
تعالى ولا الليل سابق النهار فقد قيل المعنى ولا اية الليل وهى القمر
تسبق اية النهار وهى الشمس ولا يزال الامر على هذا الى ان تقوم القيامة
فيجمع بين الشمس والقمر فتطلع الشمس من مغربها وصف الشمس
بانها لا تدرك القمر والقمر بانه لا يسبق لبطء سير الشمس لانها
تقطع الفلك فى سنة ولسرعة سير القمر لانه يقطع الفلك فى
شهر وفى قول المص لسبقها اشارة الى عدم رضاه بقول من قال
ارخ بالليالى دون الايام للتغليب وان ذلك جرى على خلاف الاكثر
من تغليب المذكر على المونث ذكر ذلك الزجاجى وجماعة قال ابن
هشام فى المغنى وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان
فيجرى حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا
تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما المسالة الصحيحة قولك

كتبته

كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز
بمذكر ومونث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين
فيقال اول الشهر كتب لاول ليلة منه واللام اما بمعنى فى نحو لا
يجليها لوقتها الا هو وبمعنى عند كقراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق
لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم قاله ابو الفتح وقال الرضى هذه
هى اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة اضرب اما ان
يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتب لغرة كذا او يختص
به لوقوعه بعده نحو لخمس خلون او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة
بقيت فمع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع نحو سنة
نحو خلت لوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت لوقوعه قبله
او لغرته اى لغرة الشهر وهذا يقتضى ان الغرة مختصة بالليلة
الاولى منه ويؤيده قول الجوهرى غرة كل شئ اوله لكنه قال بعد
هذا والغرر ثلاث ليال من اول الشهر وكذا قال غيره من اهل اللغة
وهو صريح فى عدم اختصاص الغرة بالليلة الاولى كما هو ظاهر كلام
المص فالتاريخ بها انما يكون اذا لم يرد التحديد والتعيين بل اريد
الاعلام بان ذلك الشئ وقع فى بعض هذه الليالى كما تقول كان
ذلك فى اوايل الشهر واما ان اردت التعيين فلا سبيل الى ذلك
وقال ابن عصفور يقال كتب غرة كذا اذا مضى يوم او يومان او ثلاثة
وتبعه ابو حيان والظاهر ان اشتراط المضى سهو **او مهله او**
مستهله بفتح الهاء منهما على صيغة اسم المفعول فالاول من قولهم
اهل الهلال بينا الفعل للمفعول والثانى من قولهم استهل الهلال
بناء الفعل ايضا لما لم يسم فاعله فالمراد ح بقولك كتبته لمهل شهر
كذا او لمستهله كتبت لوقت اهلال هلال الشهر او استهلاله قلت
وقد ولع المتاخرون من المصريين بالتلفظ بالمستهل بكسر الهاء
حتى حمل ذلك بعض ادبائهم الفضلاء على التورية بذلك قال محيى الدين
ابن عبد الظاهر • لو تسلى عن قديم الهجر انى انا فيه قديم هجر وهجرة •
انا من ادمعى ووجهك اضحت غرامى بمستهل وغرة • وقال
ابن نباتة • اخط سوالى بالرقاع كلاهى • جفاك يا هذا لوصلك ينسخ •
• وتبرح جفنى بالدموع وماله • سوى الشهر بعد الشهر فى الشهر يسلخ • ترى هل لما بى من حبيبك غرة •

بها لابن معن المستهل بيومه * لئن اشتهيت منك الفصون معاطفا * لقد اصبحت ايضا تثنيه وتشمخ *
فان قلت فهلا له من وجه قلت يمكن ان يجعل المستهل اسم فاعل من قولهم
استهل الهلال بمعنى تبين ذكره في الصحاح فيكون المراد بالمستهل بكسر الهاء
الهلال المتبين ويصرح قولهم كتب لمستهل شهر كذا بمثابة قولك كتب
لهلال كذا اى لوقت هلاله على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والمراد بوقت الهلال وقت ظهوره فهذا غاية ما يظهر فيه ثم لليلة
خلت يعني ان ما قدمه انما هو اذا كان اول الشهر ظرفا للكتابة
فاذا مضى اوله وهو الليلة الاولى قلت في التاريخ بعد مضيها كتب
لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون وهكذا
الى العشر فتقول لعشر خلون منه ثم لاحدى عشرة خلت وهكذا
الى النصف من كذا والتعبير من الثلاث الى العشر بخلون ومع ما
فوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاولوية فلك ان تقول
لثلاث خلت وعشر خلت ولاحدى عشرة خلون وانما كان الاول
اولى لما تقرر في الجمع المكسر لغير العاقل انه يعاد عليه على سبيل
الاولوية ضمير الجمع ان كان جمع قلة وضمير المفرد ان كان جمع كثرة
فالاجذاع انكسرن اولى من انكسرت وقد تقدم في اول الكتاب وعلله
بعضهم بانك لو صرحت بعدد القلة من ثلاثة الى عشرة كان مميزه
جمعا نحو ثلاثة اجذاع فتعيد عليه ضمير الجمع ولو صرحت بعدد الكثرة
اى ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا
فتعيد عليه الضمير المفرد ولا يخفاك ما فيه وهو اى النصف من
كذا اجود من خمس عشرة خلت او بقيت لان الاول اخص منهما
وبعضهم يتحفظ فيما بقي فيقول لخمس عشرة ان بقيت وكذا امثاله
ثم لاربع عشرة بقيت وبعضهم يقول لست عشرة مضت فيورخ
بما مضى لتحققه وبعضهم يورخ بالاقل مما مضى ومما بقي الى عشر
بقين الى ليلة بقيت وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين
وفي يوم تلك الليلة وهو يوم التاسع والعشرين والمعنى لاستقبال
ليلة بقيت ثم لاخر ليلة منه وهذا ليلة الثلاثين فان
مضت وكتب في الثلاثين قبل لاخر يوم منه وكذا كتب لاخر
ليلة او لاخر يوم علمنا ان الشهر كان تاما اذ لا يطلع على التمام

فيكتب

فيكتب قبله او لسلخه او انسلاخه ولا يخفى ان كلا منهما اعني السلخ
والانسلاخ يقال بحسب الليالي ثم بحسب الايام وذلك انا في ليلة الثلاثين
قد سلخنا الليالي سلخا وانسلخت هي انسلاخا كما انا في يوم الثلاثين قد
سلخنا الايام سلخا وانسلخت هي انسلاخا وعلى هذا فيحصل في التاريخ
اشتباه وانتصابهما في قولك كتب سلخ كذا او انسلاخه كانتصاب
صلوة العصر بتقدير الحاج في قولك جئتك صلوة العصر وقدرهم
اى على الظرف اى وقت كذا فحذف الظرف المضاف واقيم المصدر المضاف
اليه مقامه واما في قولك كتب مهل كذا ومستهل كذا فمثل مقدم
الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن من غير
تقدير تقول يوم الجمعة مقدم الحجاج زيد وليلة الجمعة مهل الشهر
ومستهله اى زمن الاهلال والاستهلال وقد تخلف التاء النون
وبالعكس فيقول في موضع خلون خلت وفي موضع بقين
بقيت وفي موضع خلت وبقيت خلون وبقين وقد سلفنا
الكلام على ذلك في كتاب وفي كتاب الزيادي كانت العرب تورخ
بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور قال الربيع بن ضبيع
الفزاري * ها انا ذا امل الخلود وقد * ادرك عقلي ومولدي حجرا *
* ابا امرئ القيس هل سمعت به * هيهات هيهات طال ذا عمرا *
وقال النابغة بن جعدة * فمن يك سائلا عني فاني *
* من الشبان ايام الخنان * وقال اخر * وما هي الا في ازار وعلقة *
* مغار ابن همام على حي خثعما * وارخوا بعام الفيل وبناء الكعبة
وبالفجار وفي الحديث ولد رسول الله صلى الله عليه عام الفيل و
بعثته عليه الصلوة والسلام وبينه وبين البناء خمس سنين
وبين الفيل والفجار عشرون سنة ولم يزل شان العرب ذلك
حتى جاء عمر وفتح البلاد وفتح بلاد العجم فذكر له امر التاريخ
حدثنا امية بن خالد الازدي قال حدثنا قرة بن خالد السدوسي
عن محمد بن سيرين قال قام رجل الى عمر بن الخطاب فقال ارخوا
فقال ما ارخوا فقال شيء تفعله الاعاجم يكتبون في شهر كذا من سنة
كذا فقال عمر حسن فارخوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من
الوفاة وقال قوم من الهجرة ثم اجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا باي

شهر بدر فقيل برمضان وقيل بالمحرم لانه منصرف الناس من حجهم وهو شهر حرام فاجمعوا عليه فالتاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة كانت في ربيع الاول حدثنا عبد الاعلى عن محمد بن اسحق عن الزهري قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول نفقد التاريخ قبل الهجرة الى غرة المحرم فلم يزل في السنة حتى نرى هلال المحرم فاذا رايته دخلت في السنة الثانية وانقضت السنة الاولى واما الشهور فلما بين الهلالين ويكتبون كلمة شهر في كل من ثلاثة اشهر الربيعين ورمضان ولا يكتبون الشهر في غير هذه الثلاثة والشهور كلها مذكرة الا الجمادين فاذا كان اول ليلة من الشهر كتبوا كتب ليلة الجمعة مثلا غرة شهر كذا واول ليلة كذا ومستهل شهر كذا واول ليلة كذا ومستهله لانهم يقولون اهللنا هلال كذا واستهللنا ولا يقولون اهل الهلال ولا استهل الهلال ولكن يقولون اهل واستهل فاذا اصبحوا كتبوا كتب يوم الجمعة اول ليلة خلت وكتب يوم الجمعة اول يوم من كذا ولا يكتبون مهلا ولا مستهلا فاذا مضت ليلة اخرى كتبوا لليلتين خلتا فان توالت الليالي كتب لثلاث خلون فاذا صرت الى النصف كتبوا لاربع عشرة بقيت ولثلاث عشرة بقيت وعشر بقين وتجوز في القياس لعشرين مضت او خلت ولكنهم يعتمدون على الاقل ويكتبون في الليلة الاخيرة ليلة الجمعة اخر ليلة من كذا وسلخ كذا وانسلاخه ولا يكتبون لليلة بقيت وهم فيها كما لم يكتبوا لليلة خلت او مضت وهم فيها انتهى و الظاهر ان المص اعتمد في نقل غالب ما في المفصل عليه قلت لكن قوله انهم لا يكتبون كلمة الشهر الا في الربيعين ورمضان مخالف لما اسلفناه في باب المفعول فيه وقولهم انهم لا يقولون استهل الهلال مخالف لما قدمناه عن الجوهري من انه يقال ذلك بمعنى تبين الهلال **فصل** في صوغ ما يوازن فاعل من اسماء الاعداد والاحكام المتعلقة بذلك **يصاغ موازن فاعل من اثنين الى عشرة بمعنى بعض اصله** اي بعض ما صيغ منه كثاني اثنين وثالث ثلاثة اي واحد من اثنين وواحد من ثلاثة **فيفرد** فيقال ثان وثالث ورابع

وهكذا **ويضاف الى اصله** الذي صيغ منه كما قدمناه وفي كلامه نظر من وجهين احدهما ان قوله فيفرد يقتضي انه في حالة الافراد معناه معنى قولنا بعض ثلاثة وبعض خمسة وهكذا والواقع بخلافه فان هذا ليس معنى قولك الثالث والخامس ونحوه والثاني ان كلامه يقتضي التخيير وليس كذلك بل اذا اريد اختصار المدة في ذلك الوصل وجبت الاضافة او النصب عند من اجازه وان اريد شيء له هذا المعنى لم يضف ولم ينصب **وينصبه** اي ينصب اصله **ان كان** ذلك الاصل لفظ **اثنين** على الخصوص فتقول زيد ثان اثنين بتنوين ثان **او مطلقا** بحيث لا يختص الحكم بلفظ اثنين بل يثبت هذا الحكم للاثنين والثلاثة والاربعة الى العشرة خلافا **للاخفش** فانه جوز النصب مطلقا واهمل المص حكاية القول المشهور وهو مذهب الجمهور المنع مطلقا قال في الشرح وما ذهب اليه يعني الاخفش غير صحيح لان موازن فاعل المشار اليه اذا اريد به معنى بعض اصله فلا فعل له الا ان يكون ثانيا فالعرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له قلت وقوله ينصبه يوهم وجوب النصب فالصواب ان يقول ويجوز نصبه اياه ان كان الى اخره **ويضاف** موازن فاعل **المصوغ من تسعة فما دونها** الى اثنين واما الواحد فسنذكره فيما بعد هذا **الى المركب المصدر باصله** كقولك هذا تاسع تسعة عشر وهذه تاسعة تسع عشرة واسم الفاعل معرب فيهما لفقد التركيب وليس في كلام المص اشعار بان اصل هذا اللفظ تركيبان حذف عقد اولهما وغير ذلك **ويعطف عليه العشرون واخواته** فيقال الثاني والعشرون والثانية والعشرون وكذا البقية **او تركب معه العشرة تركيبها مع النيف** فتقول هذا ثالث عشر بفتح اخر الجزئين كما تقول ثلاثة عشر بفتحهما **مقتصرا عليه** كما مثلنا **او مضافا الى المركب المطابق له** كقولك ثالث عشر ثلاثة عشر **وقد يعرب الجزء الاول** في حالة كونه **مضافا الى الثاني** وحالة كون هذا الثاني **مبنيا عنه الاقتصار على ثالث عشر ونحوه**

فتقول هذا ثالث عشر باعراب الاول بضمة مضافا الى عشر بفتحة في اخره
للبنا وكذا رابع عشر وخامس عشر الى اخره وهذا انما هو عند الاقتصار على هذين
الجزئين لا عند عدم الاقتصار عليهما كما اذا قلت هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وهو
واضح ويستعمل الاستعمال المذكور في الزائد على عشرة الواحد
مجموعا لا حادي فيقال في المركب حادي عشر في التذكير وحادية عشرة
في التانيث على ما سبق وحكى الكسائي واحد عشر على الاصل وان قصد
بفاعل المصوغ من ثلاثة الى عشرة جعل الذي تحت اصله
معدودا به اي باصله فالضمير الاصل لا ضمير الفاعل فانا انما نعد الشيء
بما اشتق منه اسم الفاعل لا باسم الفاعل استعمل مع المجعول له استعمال
فاعل لان له فعلا وهو فعل بفتح العين يفعل بكسرها الا الحلقي
اللام فبفتحهما ايضا ومصادر هذا الفعل بفتح الفا وسكون العين كالقتل
على القياس في المتعدي وعلى هذا تقول كرهت العشر والخمس نزيه الحدث
وكرهت عشرتك نزيه المرة من الفعل ولا يجوز ان يقال عشرة بسكون
الشين فبالتا الا على هذا الوجه اذا عرفت هذا فنقول اشتراط المص
في هذا القسم ان يكون فاعل مصوغا من ثلاثة الى عشرة يقتضي انه لا
يصاغ بهذا المعنى من واحد ولا من اثنين فاما انه بهذا المعنى وهو بمعنى
التصيير لا يبنى من واحد فظاهر اذ ليس تحت الواحد عدد يصير واحدا بانضمامه
الى الواحد واما كونه لا يبنى عند قصد هذا المعنى من اثنين فغير ظاهر
اذ لا مانع من قولك زيد ثان واحدا اي يصير واحدا اثنين بنفسه ثم
حكم هذا المصروف ما هو مقرر في اعمال اسم الفاعل كما ستعرفه ان شا الله
تعالى فاذا كان بمعنى الحال والاستقبال فلك ان تنصب المجعول له على
انه مفعوله ولك ان تضيف اسم الفاعل اليه لكنهم قالوا الاضافة في
هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان نصب ما
بعدها على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان او النصب اكثر
قال الرضي وانما قل النصب هنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول
غير ظاهر الا بتاويل وذلك ان نفس الاثنين لا يصير ثلاثة اصلا
وان انضم اليهما واحد بل تكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتاثير بل
انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار
يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هذا المجموع

الثاني

الثاني كذا قاله فتامله وقد يجاوز به العشرة فيقال رابع ثلاثة عشر
بحذف عجز اسم الفاعل ورابع عشر ثلاثة عشر باثباته على الاصل
ونحو ذلك من الاعداد المركبة وكذا قال الشيخ بشرط الاضافة والجمهور
على خلاف ذلك وانما تعينت الاضافة لان النصب متعذر ضرورة انه لا
يكون لما فوق العشرة فعل لان ما فوق العشرة عدد مركب ولا فعل مركب من
كلمتين قاله الزيادي وحكم فاعل المذكور في الاحوال كلها بالنسبة
الى التذكير والتانيث حكم اسم الفاعل فيكون بغير تا للمذكر
وبالتا للمونث في كل حالة يكون عليها من افراد وتركيب واضافة وعطف
فصل في ظروف تركب تركيب خمسة عشر وما يعرض لها من
الاحكام وفي الكلام على الفاظ اخر ليست بظروف استعمل كخمسة
عشر في بنا الجزئين ظروف زمانية ومكانية كيوم يوم وصباح
مسا وبين بين فيركب الظرفان تركيب خمسة عشر وانما يفعل هذا
اذا قصد العموم فان لم يقصد فالعطف واجب كقوله ٭ اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ٭
ويوما له يوم الترحل خامس ٭ هذا في ظروف الزمان واما ظروف المكان
فكبين بين ومفهوم قول المص ظروف ان الظرفية ان زالت زال بزوالها
التركيب كقولك فلان ياتينا في كل صباح مسا والامر كذلك و
سيصرح بذلك في قوله بعد هذا ويتعين ذلك اي الاضافة عند الخلو
من الظرفية وانما ذكرت كلمة كل عند الاضافة لان العموم انما يستفاد
من التركيب فان زال التركيب فلا بد من التصريح بما يفيد العموم واحوال
اصلها العطف وانما اتى بهذه الجملة الوصفية للتنويع لا للتقييد و
التخصيص فانه سياتي ذكر احوال اصلها الاضافة ولان الظروف المتقدمة
اصلها العطف ايضا لكنها كلها اصلها العطف بخلاف الاحوال كتفرقوا
شغر بغر بفتح الشين المعجمة والبا الموحدة وبكسرهما ايضا اي تفرقوا
منتشرين نشغرا اما من شغرت البلاد اذا خلت كانهم فارقوا اماكنهم و
سلكوا جهات شتى واما من قولهم اشغر في البلاد اذا بعد وبغر من قولهم
بغر النجم اذا سقط فهم يسقطون في الامكنة التي تفرقوا اليها وتفرقوا شذر
مذر اي متفرقين والشين والميم يجوز فيهما الفتح والكسر والشذر القطع
من الذهب وايضا اللولو الصغار والشذرة القطعة كانهم تطايروا في نواحي
الارض ومذر من قولهم مذرت البيضة اذا فسدت لانهم تفسد احوالهم

لمفارقتهم اماكنهم **وتفرقوا خذع مذع** بكسر الخاء المعجمة والميم وفتح الذال المعجمة منهما فخذع من قولهم لحم مخذع اى مقطع ومذع من قولهم مذع السر اذا افشاه ونشره **واخول اخول** بالخاء المعجمة قال فى الصحاح تطاير الشرر اخول اخول اى متفرقا وهو الشرر الذى يتطاير من الحديد الحار اذا ضرب قال ضابى بن الحارث البرجمى يصف الثور ٭ تساقط عنه ردفه ضارباتها ٭ سقاط حديد القين اخول اخولا ٭ وذهب القوم اخول اخول تفرقوا شتى وفى الحديث كان يتخولنا بالموعظة مخافة السامة علينا اى يتعهدنا بها انتهى وهو راجع لمعنى التفرق لنفى لتفرق الموعظة فى ايام وعدم تضام ايامها وتوافقها ثم قال الجوهرى والاصمعى يقوله بالنون يتخوننا ويفسر ذلك بيتعهدنا انتهى فان ثبت ان تخول بمعنى تعهد فذاك والا فهو من قولهم اخول اخول وان ثبتت الرواية بالنون فهى بدل من اللام ان لم يثبت استعمال تخون ايضا بمعنى تعهد وقوله فى الحديث مخافة السامة علينا يدل على ان التخول بمعنى التفرق لا بمعنى التعهد **وتركت البلاد حيث بيث** بفتح اولهما واخرهما ثاء مثلثة وحكى كسر اولهما ايضا كما فى الالفاظ المتقدمة اى تركت البلاد خالية كانها بحثت واستخرج اهلها منها قيل وحيث من استحاث الشىء اذا ضاع فى التراب وبيث من استباثه اذا استخرجه بعد ضياعه **وهو جارى بيت بيت** اى بيتا لبيت او الى بيت وعامل الحال ما فى جارى من معنى المجاورة فلا يجوز تقديمها قاله بعضهم وصاحب الحال الفاعل والمفعول فان التقدير هو مجاورى متلاصقين ولا يصح كون اليا مضافا اليه لانه مفعول فى المعنى ولك ان تجعله من الفاعل وحده او المفعول وحده اى ملاصقا او ملاصقا واعلم ان بيت بيت ليس اصله العطف وكذلك كفة كفة بدليل انهم قالوا كفة عن كفة كما سياتى فالاحوال اذن ثلاثة اقسام **ولقيته كفة كفة** بفتح الكاف فيهما اى كفة منه وكفة منى والمعنى كفيته متكافيين وهما فى الاصل مصدر اكففته ثم ركبا واستعملا بمعنى الوصف الحالى وصاحب الحال الفاعل والمفعول معا وعامل الحال الفعل من لقيته وهو فعل متصرف فيجوز تقديمها عليه **واخبرته صحرة**

بحرة وهما مصدران معناهما الانكشاف وصحرة من الصحراء وبحرة من البحر فمعناه اخبرته صحرة بحرة اخبرته منكشفا **ولاحوال اصلها الاضافة كبادى بدا** بسكون اليا من الاول وعدم الهمز من الثانى تقول افعل هذا بادى بدا على التركيب اى مبدوا به وبداء غير مهموز على لغة بدا يبدى وسكنت اليا كما سكنت يا معدى كرب وبدا مصدر كفتح واشر ولا تنوين فيه لاجل التركيب **وبادى بدى** غير مهموز ولا مفتوح قصد التخفيف كمعدى كرب وبدى بلا همزة ايضا وقال ابن بالهمزة وكذا ضبطه الجوهرى اول الكتاب بالخط والوزن بقوله على فعيل والباب لانه ذكره فى باب الالف المهموزة وقال فى باب المعتل وتقول افعل ذاك بادى بدى وبادى بدى اى اولا والهمزة الاصل وانما ترك لكثرة الاستعمال ويوجد فى بعض النسخ التسهيل بادى بدى بلا همزة فيهما كما قدمناه ووجهه انه مبنى على الفتح ثم سهل ولحقه تنوين فتحذف باو لاجله واما من قال بادئ بدئ فعلى الاضافة او على التركيب وكذا من قال بدأة **وايدى سبا واباى سبا** والايدى الجماعة والابادى الجماعات وسبا غير مهموز للتخفيف لثقل التركيب **وقد يجر بالاضافة الثانى من مركب الظرف من بيت بيت وتاليه** وهما كفة كفة وصحرة بحرة **ويتعين ذلك** اى جر الثانى بالاضافة **للخلو عن الظرفية** كقوله

ولولا يوم يوم ما اردنا ... جزاك والقروض لها وفاء

وفى الحديث انما كنت خليلا من وراء وراء قال المص فالاول جر الاول بمن والثانى بالاضافة ويبنون وهم يروونه بفتحتين على بناء الاول لقطعه عن الاضافة وجعل الثانى تاكيدا له فانما لم يجز فيهما معا على التركيب لانه قد خرج عن الظرفية بدخول من عليه هذا كلامه فان قلت ليس التركيب مخصوصا بالظرفية حتى يجعل الخروج عنها مانعا بدليل الاحوال التى ورد تركيبها قلت هى فى معنى الظروف لانها متضمنة معنى فى على ما تقرر فى باب الحال **وقد يقال بادى بدئ** بالاضافة والهمزة فيهما والثانى على صيغة فعل ككفلس فخرج بعض الاحوال عن التركيب الى الاضافة كما وقع ذلك فى بعض الظروف وكانه لما خف بزوال التركيب ثقل بالهمزة **وبادئ بداء** بهمزهما معا والثانى على زنة ذهاب **او بدئ** بالهمز على وزن شريف **وبدء ذى بدء** فبوقى عصدر موازن لضرب مضاف الى ذى مضافة الى مثله اما مكبرا كما هنا **او** مونثا بالتاء كما فى **ذى بداة او** على وزن فعالة بفتح الفاء نحو **ذى بداة وقد يقال سبا بالتنوين** على انه اسم للحى لا للقبيلة واما من ترك التنوين وقال ايدى سبا وابادى سبا يحتمل ان يكون ذلك

للتركيب ولمنع الصرف والثالم بفتح اليا يضا لانه كمعدى كرب اصله التركيب **وحاث باث** بكسر المثلثة فيهما من غير تنوين **وحوثا بوثا** بالواو والتنوين فيهما تشبيها بالاصوات المنكرة ويقال ايضا حيثا بيثا ولم يذكرها ويقال ايضا حوث بوث بالواو مع ترك التنوين وتركها ايضا فاوهم ان الواو لا يكون الا مع التنوين وهذه المسئلة وقع تنوين التنكير فيها في غير اسم الفعل واسم الصوت لكن شبه الشئ قد ينزل منزلته **وكفة عن كفة** بالتنوين فيهما وجر الثاني بعن **والحق بهذا** الباب لا بهذا اللفظ الاخير وهو كفة عن كفة **وقعوا في حيص بيص** بفتح اولهما وهو حاء مهملة وباء موحدة اى وقعوا في فتنة واختلاط لان الفتنه اذا وقعت بالقوم فمنهم من يهرب فينجو ومنهم من يقع فيفوته الغرض والحيص من حاص اى فر ومنه مالهم من محيص اى مفر والبيص من باص بوص مثل فات يفوت وزنا ومعنى وعينا ولكن قلبت الواو يا اتباعا مثل الغدايا والعشايا **وحيص بيص** بكسر اولهما فتقلب الواو فى بيص ياء قياسا كما فى ميقات واما اخرهما فيفتح وعلى ذلك اوردهما اللمع وقد يكسر وعلى كسر الاخر فلا ان تنونهما على قصد النكرة ومنهم من يقول وقعوا فى حوص بوص بالواو ولم يذكرهما اللمع ايضا وفيه ابدال الاول من جنس الثاني لكن اتباع الثاني للاول ليس من العكس فلهذا ترجحت تلك وضعفت هذه ولان قلب الثقيل خفيفا اولى من العكس لقصد التخفيف **والخاز باز** بفتح الاخر من كل منهما نحو خمسة عشر وهو اسم مشترك يطلق على عشب وذباب وصوت الذباب وداء فى اللهازم وفيه لغات اخراجها كرها الجزولي على انها اسمان كل منهما مستقل وبنيا بناء غاق اللغات الساكنية الثانية خاز باز ببناء الاول واعراب الثاني كبعلبك فى افصح اللغات فيه الثالثة خاز باز باضافة الاول الى الثاني كبعلبك فى احد لغاته الرابعة خاز باز كبعلبك ببناء الاول واعراب الثاني الا انه يخالفه من حيث بناء الاول هنا على الكسر لالتقاء الساكنين الخامسة الخزباز على زنة القرطاس السادسة خاز باز بضم اخره على زنة قاصعا فلا ينصرف وقد اهمل اللمع هذه اللغات مع ان عادته استقراء مثلها فان قلت لم جعل قوله اللمع فى حيص بيص وحيص بيص والخاز باز ملحقا بهذا الفصل قلت لان كلا من هذه الالفاظ ليس بظرف ولا حال فهو خارج عن موضوع الفصل فجعله ملحقا به والله تعالى اعلم

باب كم وكأين وكذا كم اسم لعدد مبهم جنسا ومقدارا

فيبين الاول بالتمييز والثاني بالبدل التفصيلي نحو كم عبدا لك اعشرون ام ثلاثون بين الابهام فالتمييز رفع الابهام الحاملة له كم من حيث

الجنس

الجنس والبدل التفصيلي الذي هو قولك اعشرون ام ثلاثون بين الابهام الحاملة له كم من حيث المقدار وانما حسن ذكر الاسم هنا مع وضوحه كونه ذكر توطئة لقوله لعدد **فيفتقر الى مميز** كافتقار العدد اليه وترتب هذا الحكم على ما تقدم امر ظاهر فحسن ادخال الفاء على الجملة الثانية **ولا يحذف الا بدليل** كما تقول لمثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينارا عندك واما غيرها من الاعداد فانه دال على كمية معينة فيجوز ان لا يؤتى له بتمييز البتة لان فيه فائدة ما من جهة دلالته على تلك الكمية المعينة وان جهل الجنس **وهو** اى المميز **ان استفهم بها** اى بكم **كمميز عشرين واخواته** اى مفرد منصوب فان قلت لم اثر ذكر العشرين على الاحد عشر مع انهما ولمراتب العدد الذي عين مفرد منصوب قلت لكان خفة لفظها وثقل لفظ المركب والامر سهل فالواقع كان مميز كم الاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى المائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد فكذا مميز ما هو كناية عنه واعترض بان حمله على الوسط دون غيره ايضا تحكم فالوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما كما قيل احد عشر درهما قلت وهو ايضا ضعيف والاولى الاحالة فى مثله على السماع ولا ضرورة الى ارتكاب مثل هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة **لكن فصله** اى فصل المميز من كم نحو كم لك غلاما **جايز هنا في الاختيار وهناك** اى فى باب العدد جايز **في الاضطرار** كقوله • على انني بعد ما قد مضى • ثلاثون للهجر حولا كميلا • وكان القياس العكس لان طلب هذه الكلمة للتمييز اشد ولهذا لزم كونه مذكورا او فى قوة المذكور **وان دخل عليها** اى على كم الاستفهامية **حرف جر فجره** اى جر المميز **جايز** نحو بكم درهم اشتريت عبدك وعلى كم جذع بنى بيتك وهذا داخل تحت الاستدراك فالمستدرك مسئلتان وجره هنا **بمن** في حال كونها **مضمرة** وجوبا فلا تظهر قال وانما جاز جر مميزها فى هذه الحالة لانهم قصدوا التطابق بين كم ومميزها فلما جرت بحرف جر ايضا مميزها بحرف وانظر وجه وجوب الاضمار للجار **لا باضافتها اليه خلافا لابي اسحق** الزجاج وانما امتنع الجماعة من القول بان الجر باضافة كم الى التمييز كما ذهب اليه الزجاج لانها بمنزلة عدد ينصب ما

بعده قوله واحدا قاله ابن خروف قلت وقد يقال ان تمييزها بمنزلة تمييز عدد لا
يخفض بمن فوله واحدا فلم نخفض بها وقال المص لو نصبت ما بعدها مرة وخفضته مرة
لزم تفضيل الفرع على الاصل يعني انها بمنزلة العدد الذي يميزه منصوب دايما فنصب
لتمييزها بطريق الفرعية فلو خفضت التمييز لزم مزية الفرع على الاصل وكاد
وايضا لو كانت صالحة للجر بها اذا دخل عليها حرف الجر لصلحت للجر بها اذا عريت
من حرف الجر قلت قد يرد هذا الاخير بما اسلفنا من قصد التطابق بينها وبين
مميزها عند دخول الجار عليها وهو منتف حيث لم يدخل عليها **ولا يكون**
مميزها جمعا لتكون الحكاية على حسب المصرح وليس لنا في الاعداد الصريحة
ما يلحق به هذا **خلافا للكوفيين** وقياس من جوز في اثني عشرة اسباطا
كون اسباطا تمييزا ومنهم الزمخشري ان يجيز ذلك هنا **وما اوهم ذلك**
فحال والمميز محذوف فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر لك
غلمانا فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف
او عامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الا على راي الاخفش
في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك **وان اخبر بكم قصدا**
للتكثير وهذه قسيمة الاستفهامية **فمميزها كمميز عشرة او مائة**
اي اما مجموع مجرور نحو كم عبيد لك كما تقول عشرة عبيد او مفرد
مجرور نحو كم عبد لك كما تقول مائة عبد لك وكان الاحسن ان يقول
كمميز مائة او عشرة لان المائة انسب للتكثير **مجرورا باضافتها**
اليه لا بمن محذوفة خلافا للفرا وانما كان الجر بالاضافة حملا لها على
ما هو مشابهة له من العدد والمميز فيه انما يخفض بالاضافة فكذا مميزها
وقال الفرا هو مخفوض بمن مقدرة وعمل الجار المقدر في هذا الموضع
وان كان نادرا لكن لما كثر دخوله من على مميز الخبرية نحو وكم من قرية
وكم من اية ساغ عمله مقدرا لان الشيء اذا عرف في موضع جاز تركه
لقوة الدلالة عليه وكان الاحسن ان لو قال المص وليس جره بمن مضمرة
خلافا للفرا فانه كونه مجرورا وكون الجر بالاضافة مفهوما مما تقدم
من التشبيه **وان فصل نصب حملا على الاستفهامية** كقوله
۞ كم نالني منهم فضلا على عدم ۞ اذ لا اكاد من الاقتار احتمل ۞ **وربما**
نصب غير مفصول وهي لغة محكية عن تميم وعليها قول الفرزدق

۞ كم عمة لك يا جرير وخالة ۞ فدعا قد حلبت علي عشاري ۞ فقد روي بالنصب
اما حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية تهكما اي
اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدا
خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عايد على مجموع من تقدم
كما في قولك النسا فعلت ويروى بالجر على قياس الخبرية وبالرفع على انه مبتدا وان
كان نكرة لكونه وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة اذ
ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة خالة
استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى
لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت
وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة
وهنا تنبيه وهو انه اذا انتصب مفعولا او غير مفعول جاز افراده
وجمعه نص على ذلك السيرافي وفي كلام سيبويه ما يدل على ذلك وذهب
الشلوبين الى التزام الافراد **وقد يجر** اي يبقى على جره **في الشعر مفصولا**
بظرف او جار ومجرور كقوله ۞ كم بجود مقرف نال العلا ۞ وكريم بخله
قد وضعه ۞ وقول الاخر ۞ كم من بني سعد بن بكر سيد ۞ ضخم الدسيعة
ماجد نفاع ۞ وهذا كما جاء في الشعر الفصل بين المضاف والمضاف اليه
بظرف كقوله ۞ كما خط الكتاب بكف يوما ۞ يهودي يقارب او يزيل ۞
وقول الاخر ۞ هما اخوا في الحرب من لا اخا له ۞ **لا بالجملة** فانه لا يجر مع الفصل
بها وانما ينصب كما في قوله ۞ كم نالني منهم فضلا على عدم ۞ **ولا بهما** اي لا
بالظرف والجار والمجرور جميعا يعني ان الفصل مع الجر انما يحتمل اذا كان باحد
هذين الامرين نحو كم اليوم فاضل اكرمت وكم في البلد جاهل اهنت واما
الفصل بهما كما لو قلت كم اليوم في المسجد رجل يتعبد فلا يجوز بل يتعين النصب
كما اذا وقع الفصل بجملة وجعل شهاب الدين السمين الضمير عايدا على الجملة والجار
والمجرور لانهما اقرب مذكور فاعترض بانه لا فايدة فيه وذلك انه اذا
نص على ان الجملة وحدها تقتضي النصب لم يبق للنص على انها مع غيرها
تقتضي ذلك فايدة لاستفادة ذلك من باب الاولى

فصل

في الكلام على صدارة كم وسبب بنائها ومواقعها من وجوه الاعراب
لزمت كم التصدير استفهامية كانت او خبرية اما اذا كانت استفهامية
فلتضمنها معنى همزة الاستفهام واما اذا كانت خبرية فلتضمنها معنى

انشاء التكثير والانشاء انما يؤدى بالحروف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال على
التكثير اما محقق الوضع وهو من الاستغراقية او رب ان قلنا بدلالتهما على التكثير
واما مقدر الوضع ان نسلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية
لزمت كم الصدرية فان قيل كيف يتاتى ان تكون الخبرية متضمنة لمعنى الانشاء
مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير
القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق
والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه فهو الذي قيل لها بسببه خبرية
انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان
طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا
فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احدهما التكثير الذي قام بك هنا
ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال
المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون خبرية هذا
معنى ما قرره ابن الحاجب وفيه كلام سياتي في باب نعم ان شاء الله تعالى
ولقد ابعد ابن معط المسافة حيث قال ما معناه الخبرية للتكثير فاشبهت
رب لانها للتقليل والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والتقليل
يشبه النفي لان تقليل الشيء نفي لبعض ما قدرت كثرته ولهذا تقول اقل رجل
يقول ذلك الا زيد كما يقال ذلك مع النفي ولولا معنى النفي لم يصح التفريغ
والنفي كالاستفهام لانه يقلب معنى الكلام والاستفهام له الصدر فكذلك
كم يكون لها الصدر وان كانت خبرية وقد استبان لك بما قررناه من كون كم
الخبرية لازمة التصدير تخطئة من زعم في قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا ان
كم فاعل يهدي لما ينشا عن ذلك من اخراجها من الصدرية وانما الفاعل ضمير
اسم الله عز وجل او العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على
القول بان الفاعل يكون جملة مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق
عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد وكذا استبان بذلك خطأ
من قال في قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا
يرجعون ابدلت ان وصلتها من كم وذلك لان عامل البدل هو عامل
المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها
ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل والصواب ان
كم مفعول لاهلكنا والجملة اما معمولة ليروا على انه علق عن العمل في اللفظ

وان

ان وصلتها مفعول لاجله واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان
وصلتها **وبنيت كم في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه** وهو واضح **وفي الخبر**
لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى فمن جهة كون
كل منهما لعدد مبهم ولا حاجة بنا الى ارتكاب ذلك لان ثم موجبا للبناء اقرب
من هذا وهو شبهها بالحرف وضعا وهذا سبب ينتهض لبنائها في وجهي
الاستفهام والخبر ولنا وجه اخر غير ذلك وهو ان نقول بنيت الخبرية
لتضمنها معنى حرف التكثير محقق الوضع او مقدره كما سبق **وتقع كم في حالتيها**
من الاستفهام والخبر **مبتدأة** قبل الظرف نحو كم رجلا او رجل عندك والجار
والمجرور نحو كم رجلا او رجل في الدار والنكرة نحو كم رجلا او رجل قائم والفعل
القاصر نحو كم رجل قام والمتعدي نحو كم رجل لقيته في ارجح الوجهين **ومفعولة**
اعاده بدليل قوله بعد وظرفا ومصدرا ويدخل تحت قوله مفعولا نحو كم
رجلا لقيت وكم رجل لقيته في احد الوجهين وهو المرجوح واما قول ابي علي
وتقع مجرورة ومفعولة وفاعلة فمراده الفاعل في المعنى لا في الصناعة لان
الفاعل يتاخر عن رافعه وكم لها الصدر وانما يريد انك تقول كم رجل
جاءك ونحوه فهذا بمنزلة زيد قام ونحوه لانه موجب للفصل واما نصها على
الفاعلية فلا يجوز الا على راي من يجوز تقديم الفاعل على رافعه والبصريون
لا يجوزونه **ومضافا اليها** اي منسوبا اليها شيء بواسطة حرف الجر
لفظا نحو بكم درهما تصدقت او تقديرا نحو غلام كم من المشتغلين توليت
وظرفا نحو كم فرسخا سرت وكم فراسخ سرت **ومصدرا** نحو كم طعنة
طعنت وكم طعنات طعنت قال الش وترك المص ثلاثة مواضع احدها
ان تكون مجرورة بحرف الجر نحو بكم درهما تصدقت قلت قد جعلنا قوله
مضافا اليها على ما يقتضي دخول مثل هذه الصورة فلم يتركها قال والثاني
ان تكون خبر مبتدأ نحو كم دراهمك قلت كم عند المص في مثل ذلك مبتدأ لا
خبر فلا يلزمه ما ذكر قال والثالث ان تكون خبرا لكان او لاحدى اخواتها
نحو كم كان غلمانك **فصل** في الكلام على كأين وكذا وفروع
تتعلق بهما **معنى كأين وكذا لمعنى كم الخبرية** اما هذا المعنى فمحقق
في كأين واما في كذا فليس كذلك لان كذا ليست للتكثير بل للابهام
فقط ولا سيما عند البصريين فلك ان تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن
ثلاثة وكأين اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة وانما جاز الوقف

عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا
رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بخلافه اعتبر حكمها في الاصل وهو الحذف
في الوقف واما كذا فترد على اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما
وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا
الثاني ان تكون كلمة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كما جاء في الحديث
انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا فعلت كذا وكذا الثالث ان تكون كلمة
واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد وهذه هي المقصودة بالكلام في هذا الفصل
ويقتضيان تمييزا منصوبا اما في كاين فكقول الشاعر • وكاين لنا فضلا عليكم
ونعمة • قديما ولا تدرون ما من منعم • واما في كذا فكقوله • عد النفس نعمى بعد بوسك
ذاكرا • كذا وكذا لطفا به نسي الجهد • وكان حقهما ان يضافا كما تضاف كم لكن
منع من ذلك ان في آخر كاين تنوينا استحق الثبوت لاجل الحكاية وفي كذا اسم
اشارة وهما مانعان من الاضافة قال الرضي والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل
عن الكاف كانه قال مثل ذا اي كالذي مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان
مثل هذا العدد المبهم من اي جنس هو ولم يبين العدد المبهم والاكثر جره بمن بعد
كاين نحو وكاين من نبي وكاي من آية وكاين من قرية وفي شرح ابن عصفور
الكبير ان كاين يجب تمييزها بمن وتنفرد كاين عن كذا بلزوم التصدر
بخلاف كذا فانها يتسلط عليها العوامل السابقة عليها تقول قبضت كذا وكذا
درهما وجاك كذا وكذا رجلا وانها اي كاين قد يستفهم بها كقول ابي بن
كعب لعبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب او كاين تعد سورة الاحزاب فقال
عبد الله ثلاثا وسبعين فقال ابي قط اي ما كانت كذا قط ويقال
كيئن بيا خفيفة ساكنة يليها همزة واصلها كيئ قدمت اليا المشددة
ثم خففت كميت وكائن بهمزة بعد الالف كقاض وكئن بهمزة فنون وكايا
مثل عم وشج وكأي بهمزة ساكنة فيا خفيفة مثل كأي ورأي وقل
ورود كذا مفردا غير معطوف عليه شيء تقول كذا درهما او مكررا
بلا واو نحو كذا كذا درهما وقال ابن خروف لم تقل العرب كذا درهما ولا كذا كذا
درهما والعلم اسمه انه قليل وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع نحو كذا دراهم عن
ثلاثة وبابه وهو ما فوق ذلك الى العشرة وبالمكرر دون عطف
نحو كذا كذا درهما عن احد عشر وبابه وهو ما فوق ذلك الى تسعة عشر
وبالمكرر مع عطف نحو كذا وكذا درهما عن احد وعشرين وبابه وهو

ما فوق ذلك الى تسعة وتسعين وهذا كله تفريع على مذهب الكوفيين فانهم اجازوا
في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح
ولذلك قال فقهاؤهم انه يلزم القايل بقوله له علي كذا درهم ماية وبقوله كذا
دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر درهما وبقوله كذا درهما عشرون
وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظايرهن من العدد الصريح
ووافقهم على هذه القاعدة التفاصيل غير مسئلة الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان
والسيرافي وابن عصفور قال ابن هشام ووهم ابن السيد فنقل اتفاق
النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه هذا كلامه وقال ابن معط
في شرح الجزولية فان قلت كذا كذا درهم لزم ثلثماية لانها اول عدد اضيف
تاليها الى المفرد ويحتمل ما فوق ذلك الى خمسماية فان قلت كذا وكذا درهم
لزم الف وماية درهم لاجل العطف مع جر التمييز هذا مذهب النحويين وقد
عرفت ومن وافقهم من الفقها ذكر هذا بعد ما ذكر التفاصيل التي قالها الهم
كلها فجمل جميع ذلك مذهب النحويين وقد عرفت ما فيه ثم قال فان قال
كذا درهم فكانه قال واحد هو درهم وان قال كذا دراهم فكانه قال عدد
هو دراهم فان قال كذا كذا درهما بعطف البيان لم ينصرف لان التفسير في
مثله منصوب على كل حال الا ان يكون عطف البيان مجموعا كقولك كذا
كذا دراهم فيجوز لان القايل احد عشر او يلزمه ان ياتي بالتمييز ويكون
الجمع حينئذ بدلا او عطف بيان كما في اثنتي عشرة اسباطا وثلثماية سنين فاسباطا
وسنين بدلان وزعم بعضهم ان كذا عبارة عن شيء فاذا قيل كذا درهم لزم على
قوله ان يلزم نصف درهم وهذا مردود لان كذا كناية عن العدد والاجزا
ليست عددا وقال ابو حيان المسموع من لسان العرب ان كذا اذا كانت
كناية عن غير عدد كانت مفردة ومعطوفة خاصة ولا يحفظ تركيبها
فاذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ الا كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة
ولا مركبة ولا يختص عددا دون عدد وساير التراكيب التي جاء بها الكوفيون
ومن وافقهم ليست من لسان العرب باب نعم وبئس و
ليسا باسمين فيليا عوامل الاسما خلافا للفرا والاكثر الكوفيين
كما صرح به في شرحه فانهم زعموا اسميتهما لانهما وليا عوامل الاسما كقول
بعض العرب وقد قيل في بنت ولدت له نعم الولد هي قال والله ما هي بنعم الولد
نصرها بكا وبرها سرقة وكقول بعضهم نعم السير على بئس العير وكقول

الرجز • صبحك الله بخير باكر • بنعم طير وشباب فاخر • ولا وجه في شيء من ذلك اما الاولان فالعامل داخل على محذوف تقديره ما هي بمقول فيها نعم الولد ونعم السير على مقول فيه بئس العير واما الاخر فيحمل على انه جعل نعم اسما اضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية وهذا الذى سلكه المص من حكاية الخلاف في نعم وبئس هل هما فعلان او اسمان طريقة سلكها كثيرون وسلك ابن عصفور طريقة اخرى حررها في تصانيفه المتاخرة قال ولم يختلف احد من النحويين من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس من قولك نعم الرجل عمرو وبئس الرجل زيد واشباه ذلك فعلان وان الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائى الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا وبرق نحره فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الاصل نقلتا عن اصلهما وسمى بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذى هو رجل واقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد كانك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرتفعا بممدوح وعمرو مرتفعا بمذموم على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترافع المبتدا والخبر **بل هما فعلان** لاتصال تا التانيث الساكنة بهما نحو نعمت المراة هند وبئست المراة سلمى ومنه الحديث فبها ونعمت ولاتصال ضمير الرفع بهما كقولهم من قوم نعموا قوما والحواك نعما رجلين على ما حكى ومن يقول ذلك في نعم يقوله في بئس وعلى القول بفعليتهما فهما فعلان **لا يتصرفان** فلا يستعمل منهما مضارع ولا امر ولا غير ذلك مما يثبت للافعال المتصرفة **للزومهما انشا المدح والذم** والانشاآت في الاغلب من معانى الحروف والحرف لا يتصرف فيه واما المفصل من نحو جئت لا وسمية من نحو انت حر فمعنى الانشا عارض فيها وانما قال انهما لانشا المدح والذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح والذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصد مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدح الشخص على جودته الحاصلة خارجا او ذمه على رداته الموجودة في الخارج فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيبا

له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشا متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشا وكذا الانشا الجبرى التعجبى او الانشا الذى في كم الخبرية ورب فهذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لم انك لا تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قايم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت ولم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ما هى بنعم الولد يعنى ان النعمية اى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفى كم ورب الى هنا كلامه **على سبيل المبالغة** وذلك لعموم المدح او الذم اذ ليس مدحا وذما لخصلة بعينها وهذه زيادة على النحويين اذ عادتهم ان يقولوا انهما للمدح والذم مقتصرين على ذلك ولكنه لما رفع وهم من يتوهم ان المدح والذم بهما ليسا بليغين كان الاولى له ان يقول بل فعلان ولا يتصرفان للزوم الانشا ويفيدان المدح والذم على سبيل المبالغة اما الاول فلان عدم التصرف لا مدخل له في المدح وبعضه واما الثانى والثالث فلان التقييد بالمدح والذم والمبالغة فيهما لا مدخل له في عدم التصرف **واصلهما فعل** بكسر العين **وقد يردان كذلك** فيقال نعم بفتح النون وكسر العين وبئس بفتح البا وكسر الهمزة **او بسكون العين وفتح الفا** فيقال نعم بفتح النون وسكون العين وبأس بفتح البا وسكون الهمزة **او بكسرها** مع سكون العين **او بكسرها** فيقال نعم بكسر النون والعين وبئس بكسر البا والهمزة وترتيب لغاتها نعم بكسر النون وسكون العين ثم نعم بكسرهما ثم نعم بفتح النون وكسر العين وهى الاصل جاءت في المرتبة الثالثة وفرع الفرع في المرتبة الاولى ويليها اصلها الذى هو فرع ثم الرابعة نعم بفتح النون وسكون العين ولم يذكر ولشاهد عليها وهى وان كانت احق اللغات لكن فضلت الاولى بان فيها مع الخفة تنبيها على حركة العين لما قول بعضهم نعيم بيا بعد العين فاشباع ولسنة لا كل بعضهم بها على الاسمية من حيث ان هذا الوزن ليس من اوزان الافعال غير جيد اذ لو صح الاستدلال بمثله على اسمية انظور في قول الشاعر • من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

اذ ليس في الافعال افعل كذا قيل وليس مشبها لما نحن فيه لان فعيلا من ابنية
الاسما بخلاف افعل وكذا كل ذي عين حلقية من فعل فعلا نحو شهد
او اسما نحو فخذ فيجوز تسكين العين ولا يزاد على ذلك فتقول شهد وفخذ
بسكون الها والخا ويجوز كسر فا الكلمة اتباعا لكسرة عينها فتقول شهد
بكسر الشين اتباعا لكسرة الها وكسر الفا اتباعا لكسر الخا ويجوز بعد الاتباع ان
تسكن العين تخفيفا فتقول شهد وفخذ بكسر الشين والفا وتسكين الها
والخا فان قلت كيف يضبط قوله من فعل بالتنوين ام بتركه قلت زعم ابن
هشام ان الصحيح ضبطه بالتنوين وانه مع تركه لا يصح ولا يمكن كون
اسما احد قسمي فعل لان فعل هكذا بفتح اللام انما يكون فعلا ماضيا وليس كما
زعم رحمه الله بل كل من التنوين وتركه صحيح وله وجه ظاهر وذلك ان اسما
الكلم المبنيه في الاصل نحو ضرب فعل ماض الاكثر فيها الحكاية ولك ان تعربها
وتنونها بنا على انها منصرفة نظرا الى اللفظ فتقول مثلا فعل بكسر العين
يجوز تخفيفه باسكانها ويصح ح ان يكون مسمى فعل هذا اسما كفخذ وفعلا
كشهد فهذا وجه التنوين في قول المص من فعل ولك ان تترك تنوينها بنا
على انها ممنوعة من الصرف بنا على الكلمة فتقول اذن يجوز في فعل المكسور العين
تخفيفها بالاسكان ويشمل الاسم والفعل لحاله مع الصرف والفتحة على هذا ليست
للحكاية وانما هي علامة الجر وترك التنوين لمنعه الصرف وانما نشا ذلك الوهم من
جهة اعتقاد ان فتحة اللام حركة حكاية ليس الا فيلزم كون المسمى فعلا وقطعا
وقد بينا جواز كونها اعرابية والكلمة غير منصرفة فبان بذلك صحة ضبط الكلمة
المذكورة بالتنوين وتركه ولا اشكال والله الموفق وقد يجعل العين الحلقية
متبوعة الفا في فعيل نحو شهيد وشعير ورغيف ونحيل فيقال في
ذلك شهيد بكسر الفا وهي الشين اتباعا لكسرة العين وهي الها فقد جعلت العين
الحلقية متبوعة والفا تابعة وكذا بقية المثل وسوا في ذلك المذكر كما ذكر
والمونث نحو بهيمة والاسم والصفة كما مثلنا فالاتباع في ذلك كله جائز وهي لغة
تميم وتابعتها بالنصب عطفا على متبوعة الفا اي وقد تجعل العين الحلقية
تابعة للفا في فعل المفتوح الفا الساكن العين نحو بحر ونحس وبحر ونهر
فتفتح العين الحلقية في ذلك كله اتباعا لفتحة الفا ومذهب البصريين ان الفتح
فيما ثبت سكونه من ذلك مقصور على السماع وان الوارد فيه بالوجهين
ليس اصله السكون ثم فتح ولا هو بالعكس وانما هو مما وضع في لغتين ومذهب

الكوفيين

الكوفيين ان بعضه ذو لغتين وبعضه اصله السكون ثم فتح لان الفتح من الالف وهو
من حروف الحلق فكان في حمله على العين والعين حلقيه مسبوقة بفتحة مشاكلة ظاهرة
قاله المص وقد يتبع الثاني الاول في مثل نحو نحو مما كانت عينه حرف حلق
ولامه حرف علة ومحموم مما هو على صيغة مفعول وفاؤه حرف حلق قال المص
في الشرح بعد ذكر المذهبين السابقين واختار ابن جني مذهب الكوفيين مستدلا
بقول العرب في نحو نحو وفي محموم محموم فقال لو لم تكن الفتحة عارضة في نحو
لزم انقلاب الواو الفا وكذا فتحة محموم لو لم تكن عارضة لزم ثبوت مفعول
بفتح الفا اصلا ولا سبيل الى ذلك قال واعتبار ما اعتبره حسن ويقال في
بئس بيس بيا مفتوحه ويا ساكنة حكاه ابو علي والوجه فيه ان اصله
مخفف بيس بابدال الهمزة يا على القياس في نحو بير وذيب ثم فتحت البا التفاتا
الى الوصل وترك ما نشا عن الكسرة لانها اكثر استعمالا قاله المص وقد حكى هذا
التوجيه عن الاخفش ايضا وحكى بعضهم توجيها اخر فقال اصله بئس بفتح البا
وكسر الهمزة لكنها خففت بجعلها بين الهمزة واليا ثم سكنت بعد التسهيل واخلصت
يا فصل في ذكر احكام هذا الباب باعتبار الفاعل وغيره فاعل نعم
وبئس في الغالب احترازا من الصور التي سيذكرها بعدها ليست للاستعمال
الغالب اسم ظاهر معرف بالالف واللام نحو نعم الرجل وبئست المراة وفي
البسيط من قال بانهما اسمان فما بعدهما مما هو عندنا فاعل ينبغي ان يكون تابعا
عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان فالمعنى الممدوح الرجل زيد قلت وهذا التخريج
على غير نقل ابن عصفور عن القائلين بالاسمية كما عرفته فيما تقدم او مضاف
الى المعرف بها مباشرة نحو ولنعم دار المتقين او بواسطة كقوله
فنعم ابن اخت القوم غير مكذب • زهير حسام مفرد من حمايل • فان قلت
لا يصدق على الفاعل من هذه الصورة انه مضاف الى المعرف بالالف واللام ضرورة
ان الابن ليس بمضاف الى القوم ولا يصح ذلك قوله بواسطة قلت ليس قوله
مباشرة او بواسطة حالا من المعرف المجرور بالى ولا من الضمير المستكن في مضاف
والبا للالة في قوله بها حتى يتم ما قلته وانما هو حال من الضمير المستتر في المعرف
والبا المذكورة للسببية والمراد بسببيتها ان يكون تعريف الاسم حصل بمباشرتها
له فانها لم تدخل عليه وانما تعرفت من جهة اضافته الى ما باشرته فصح
اذن ان الابن من ابن اخت القوم مضافا الى ما للالف واللام مدخل في
تعريفه وهو تعريف الاخت المضاف الى ما باشرته الاداة وكان المص قال

او مضافا الى ما حصل له التعريف من جهة الالف واللام حالة مباشرته لهما
كعلام الرجل وحالة تلبسه بواسطة المباشر لهما كابن اخت القوم وبني عليه
او مضاف الى ضمير راجع الى المعرف بهما نحو الرجل نعم غلامه والقوم نعم صاحبهم
انت قال نعم اخو الهيجا ونعم شبابها فان قلت هذا وان كان اجازه
قياسا فان الذي صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلت الذي اجاز
في الاضافة الراهب المابة الهجان وعبيدها قياسا ومنعهم المص بل رته
ان يجيز هذا ولا يتوقف فيه ولم يتعرض المص رحمه الله تعالى الى الكلام على
الالف واللام الداخلة في نحو نعم الرجل زيد ما هي وابن الحاجب رحمه الله تعالى
يرى انها التعريف العهد الذهني ووجه ذلك بان قال نعم موضوع لمدح
فاعله مدحا عاما وكون فاعله ممدوحا كذلك لاستبعاد تحققه يقتضي
ان يعبر عنه بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا ثم
فسر ثانيا ليكون ذلك اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول الامر
والفاعل اذا كان معرفا باللام يكون مبهما فان التعريف فيه ليس بتعريف
لاحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف المعهود في الذهن وهو مبهم
بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك
سوق معهود في الوجود فمعناه ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في
ذهنك وهو وان كان معرفة لهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج
لانه لم يعلم اي فرد من الافراد الخارجية قاله في شرح المفصل ونظيره
في الابهام والتعريف اسامة فانك اذا قلت فلان قتل اسامة فان
اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود
ومن ثم توهم كثير من النحويين انه للعموم لصلوح المعهود في الذهن للتعدد
وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث هو عام بواحد وكذلك لا يثنى
ولا يجمع العام عند ارادة العموم منه ولما فسر هذا المعرف باللام بواحد وثني
وجمع دل على انه ليس للعموم والفاعل المضاف الى المعرف باللام كالفاعل المعرف بها
تعريف المعهود الذهني والفاعل المضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك في الابهام من حيث
هو غايب معلوم في الذهن وهو مبهم قطعا وسلك الرضي طريقة اخرى واطنب
في القول على عادته وقد رايت ان اذكر كلامه برمته وان كان طويلا لما فيه من
الفوايد قال واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست للاستغراق الجنسي كما ذهب
اليه ابو علي واتباعه لما ذكرناه في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية

صح

318

لغة
صحة اضافة كل اليه وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبا
لا تقول رايت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل
دليل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانك لا تقصد المبالغة المذكورة الا
مع التصريح بلفظ كل ولا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجال بل بمعنى انت الرجل
اذا قصدت المدح اي من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نحو
نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص يعني ابن الحاجب لما بينا في باب المعرفة
يشير الى ما قاله هناك من كون اللام في مثل اشرب الماء واشتر اللحم اشارة الى
ما في الذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم ليس جيئا لان هذه الفايدة يفهم
بها نفس الاسم المجرد من اللام قال هنا فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي
ثم قال هنا اعني في باب نعم وبئس ودليل فعليتها الحاق التاء التي لا تنقلب ها
في الوقف بها ولانها تلحق الفعل وابعة احرف الا ان ونعمت وربت ولعلت كما
مضى في باب المذكر والمونث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين
ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا
استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ثم نقول انهما بعد
ذلك وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد
كصفة مقدرة مضاف كما في جرد قطيفة لخلاف شاب فصار معنى نعم الرجل
رجل في غاية الجودة وصار ايضا نعم وبئس مع فاعلها جزء جملة بعد ما كانا
جملة مستقلة ولهذا نظاير كقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وقولك
ظننت زيدا قايما على رايهم في باب ظننت وكان زيد قايما ونحو يوم يجمع الله
الرسل فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن الجملية بدليل كون الاولى مبتدا
على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة
مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجملة اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي
محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت
قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين اي بدا لهم سجنهم
اياه وان كانت اسمية اعرب الجزان بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا
نحو علمت زيدا قايما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب
المفعول له ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان وحكي الجزان ان كان المضمون
مضافا اليه واما الجمل التي هي خبر المبتدا وما اصله الخبر كخبر كان وثاني
مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات

محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المخصوص فنقول لما
لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم
ءانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها
بل بتقدير مفرد وهو الفاعل موصوفا بالفعل المتقدم كما ذكرنا وكان الاصل
تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجي
اذ معنى نعم الرجل زيد زيد جيد لكنهم لم يرضوا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا
لفظيا كما في شر الحمد او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب
المعرفة والداعي لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا ان خبر هذا المبتدأ يحصل فيه التفسير بعد
الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان
نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موصوفا على وجه
لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح
والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير الفاعل
الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى
نعم جيد فكانه صفة مشبهة فنحو نذلك اى كون جميع الافعال في المعنى
صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرح قطيعه ولا يقال ان ما ذكرت قريب
من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لان نفهم الدليل
ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان
كذلك لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه
نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدتما فاذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره
فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيها عائد اليه والاعتذار بكون
بكون ذي اللام جنسا مستغرقا فيكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد
قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع المضمر المبهم المفسر بالنكرة استغراق
لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيد من الاستغراق
لكونها في حيز الايجاب ولا اعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال
المص يعني ابن الحاجب لانه اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه
راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا
زيدا ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس الى الاعتذار
لانه ليس يكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذا كالضمير
الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد ضرب كل رجل مع ان كل رجل يطابق كل فرد

وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن في زعمهم وقدمنا في باب المعرفة
ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان تكون
الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها
بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي وقد بشر بمولود
نعم المولود والله ما هي بنعم المولود نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم
السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على
الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم في قول القائل ما ليلي بنام صاحبه
ثم قال فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدأ ونعم الرجل
خبره اى زيد رجل جيد ولم نحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير
المفرد انتهى كلامه ولا يخفاك ما في بعضه من التعسف والاقدام على نفي رتبة
الجماعة **وقد يقوم مقام ذي الالف واللام ما** نحو ان تبدوا الصدقات فنعما
نعما هي اى فنعم الشيء هي اى والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء
لا في الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع وانفصل
معرفة تامة اى غير مفتقرة الى شيء تتم به من صلة او غيرها **وفاقا لسيبويه و**
الكسائي لا موصولة مفتقرة في تمام كونها جزءا من الكلام الى صلة وعائد
خلافا لابن السراج والفارسي فهي في الابتداء عندهما اسم موصول مفتقر
الى صلة وعائد والتقدير فنعم التي هي فصلة لكم اى الفعلة التي تعلقت بها من ابداء
الصدقات فهي ضمير عائد الى الموصول وهي مبتدأ خبره محذوف والجملة هي الصلة
وليست بنكرة مميزة خلافا للزمخشري والفارسي في احد قوليه فما عندهما في
الابتداء بمنزلة شيء في محل النصب على التمييز عن فاعل نعم المضمر واعترض المص بان
ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان جنس المميز عنه واجيب
بمنع كون ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه لان المراد به شيء عظيم والمضمر
ليس كذلك **ولا يؤكد فاعلها توكيدا معنويا** فلا يقال نعم الرجل كلهم ولا
كله زيد كله وذلك لانك ان قلت نعم الرجل كلهم كان منافيا في الظاهر للفظ وان
قلت كله كان منافيا للمعنى ولا يجاب عن الاول بقولهم الدينار الصفر لشذوذه ولا
بقولهم باتميم كلهم لظهور معنى الخطاب بالنداء بخلاف معنى الجمع ولان المقام ليس مقام
تحقيق الاحاطة بالجنس حتى لا يشذ منه احد واما امتناع نفسه فلما
ذكرناه ولانه ليس المراد دفع احتمال ارادة جنس اخر ما ولبس الجنس المذكور كما يراد
ذلك في اسماء الاشخاص واما اعادة اللفظ خشية النسيان او عدم الاصغاء والاعتناء

فلو محذوف بتبيه على ذلك جاز التأكيد اللفظي **وقد يوصف** اى فاعل نعم وبئس كما فى قول الشاعر * نعم الفتى المرئي انت اذا هم * حضروا لدى الحجرات نار الموقد * وقال الآخر * لعمري وما عمري علي بهين * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم **خلافا لابن السراج والفارسي** فانهما قالا لا يمنع الوصف ولا وجه لتخصيص هذين بهذا الحكم فان منع الوصف هو قول الجمهور قال ابو علي في قوله تعالى ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا ما معناه ان عدوا للجماعة بمعنى الجمع اقتضى الظاهر ان لا يحسن وصفه كما لا يحسن وصف فاعل نعم وبئس لانه ان افرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ والذي سهل ذلك ان الوصف هنا غير مخصص انما هو بمنزلة قولك امس الدابر في صحة اسقاطه وظاهر هذا الكلام الذي حكيناه عنه انه يقول بكراهة وصف فاعل نعم وبئس لا بمنعه ويحتمل حمله على المنع ثم هنا مناقشات على المصنف احداها ان سكوته عن بقية التوابع دليل على انها جائزة عنده ولا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع لان لفاعل هذا الباب خصوصية ليست لغيره الثانية انه كان لا ينبغي ان لا يعترض لمسئلة التابع بين اجزاء مسئلة الفاعل **وقد يكون** الفاعل **مفردا** قال الشاعر * وسلمى اكمل الثقلين خلقا * وفي اثوابها قمر وريم * نياف القرط غراء الثنايا * وريد للنساء ولعم نيم * يقال قصر نياف وناقة نياف وجمل نياف اى طويل فارع نفاع والريد براء مكسورة وهمزة ساكنة الترب قال الجوهري وربما لم يهمز كقول كثير * رقود رعوها وهي ذات موصد * مجوب ولما يلبس الدرع ريدها * قلت وهذا قياس لا نزاع فيه فلا يقال في مثله وربما والنيم الفرو والخلق كانها شبهت بذلك لان النايم ربما يغطى بالفرو كما شبهت باللحاف في قوله فكانت لحافا وبالكساء في قوله نعمت كساء الضجيع وباللباس في الآية ورفيا في البيتين الذين انشدناهما اولا رد على صاحب البسيط حيث قال لم يات فاعلها نكرة الا وهي مضافة **او مضافا** كقول الشاعر * بئس قرينا يفن هالك * ام عبيد وابو مالك * آليقى النيخ الكبير وام عبيدة الفاره وابو مالك الجوع وكقول الآخر * فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وما جاز من كونه نكرة ومضافا لنكرة هو قول الكوفيين وابي بكر وحكي الاخفش انه ولولا ذلك لامكن التاويل بجعل الفاعل مستترا والتمييز محذوفا شذوذا لكن مع حكاية ابي الحسن ان ذلك لغة لم يبق لهذا التاويل حاجة **ويضمر** عطفها على قوله اولا الفصل ظاهر لا على قوله هنا يكون لئلا يدخل هذا في حيز التقليل وهو

غير

غير صحيح اى فاعل نعم وبئس والغالب يظهر على الصورة المحكية هنا لا في بعض **ممنوع الاتباع** وهو موافق لضمير الشان في ثلاثة تقدمه على مفسره ولزوم افراده وامتناع اتباعه ويخالفه في ثلاثة اذ مفسره مفرد لا جملة وتانيثه لا يجوز مطلقا بل بشرط تانيث التمييز ومفسره قد يحذف فان قلت قد سمع نعم هم قوما انتم فاتبع الفاعل المضمر ضرورة انهم توكيد له قلت هو شاذ لا يلتفت اليه **مفسر بتمييز** فلو قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجل ولذا بطل العموم عند كثير لان فاعل نعم لا يكون عندهم الا عاما وبرجلا عام مع انه نكرة في سياق الاثبات ولكنه على نية ال الجنسية اذا الاصل نعم الرجل **موخر** عن نعم وبئس فلا يجوز ان يتقدم عليهما واما تاخيره عن المخصوص فبنى الكلام عليه **مطابق** للمخصوص وكان ينبغي التصريح بذلك لانه لا يدرى هل المراد المطابق للفاعل او للمخصوص او للمراد وانما المقصود الثاني وهو مطابقته للمخصوص فتقول نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ونعمت امراة هند ونعم امراتين الهندان ونعم نساء الهندات كذا مثل المصنف في شرحه وهو نص على لحوق تاء التانيث اذا كان المضمر مؤنثا وفسر بمؤنث ونص ابن ابي الربيع على ان التاء لا تلحق في ذلك وانما يقال نعم امراة هند استغنوا بتانيث المفسر ونص غيرهما على ان الحاق العلامة في ذلك جائز لا واجب ولا ممتنع فلك ان تقول نعم ونعمت امراة هند **قابل ال** كرجل وامراة ونحوهما فخرج ما لا يقبلها كافعل التفضيل المقرون بمن قال المصنف وانما شرط ذلك لانه خلف عن فاعل مقرون بالالف واللام مع ان كل مميز لا يكون الا كذلك بالاستقراء الا ان ابا علي والزمخشري يجيزان التمييز في هذا الباب بما **لا يلزم** ذكره **غالبا** وقد يحذف في بعض الاحيان كقوله عليه الصلاة والسلام من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به ومعنى جاز حذف التمييز لفهم المعنى ابن عصفور وحكى صاحب البسيط منع الحذف في الصورة التي حكاها المصنف وهو ما اذا كان التمييز عن الفاعل المضمر وما حكاه المصنف من ان الفاعل في نحو قولك نعم رجلا زيد مضمر وان المنصوب تمييز هو مذهب الكسائي وسيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء الى ان الفاعل في ذلك هو زيد والنكرة المنصوبة حال عند الكسائي وتمييز منقول عند الفراء ويمتنع عنده تاخره عن زيد واجاز الكسائي تاخيره عنه والصحيح راي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ **وقد يرد**

التمييز **بعد الفاعل الظاهر مؤكدا وفاقا للمبرد والفارسي** نحو نعم الرجل رجلا
زيد والجمهور على انه لا يرد كذلك ولما وروده مبينا وذلك اذا اتبع مثلا
نحو نعم الرجل رجلا بفعل الخير زيد ونحو قولهم نعم القتيل قتيلا اصلح الله به
ما بين بكر وتغلب فلا ينبغي مثل ذلك ان يمنع مثل هذا احد ويكون جوازه محل
وفاق وقد اطلق قوم حكاية الخلاف في ورود التمييز بعد الفاعل الظاهر فيشمل
مثل هذا واحسن المص في تقييده ذلك بكون التمييز مؤكدا ووجه مذهب الجمهور ان
وضع التمييز على رفع الابهام وهو مفقود في المحل المذكور فيمتنع واختار المص مذهب
المبرد والفارسي في تجويز ذلك مستدلا له بالقياس على جواز مثل قوله تعالى ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واختار موسى قومه سبعين رجلا وتم ميقات
ربه اربعين ليلة وهي كالحجارة او اشد قسوة واجيب بالفرق بان التمييز في هذه الصورة
كلها مبهم بحسب الاصل فمجيء التمييز بعده من هذه الحيثية لكن عرض اقترانه بما يغني
عنه فصار مؤكدا بخلاف مسئلتنا واستدل ايضا على ذلك بالسماع قال الشاعر
والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ۞ فحلا وامهم زلاء منطيق ۞ وقال الاخر
تزود مثل زاد ابيك فينا ۞ فنعم الزاد زاد ابيك زادا ۞ وانشد غير المص على ذلك
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ۞ رد التحية نطقا او بايماء ۞ وتاول المانعون ذلك
كله على ان المنصوب فيه حال مؤكدة لا تمييز ويحتمل البيت الثاني ان يكون زادا
معمولا لتزود اما على انه مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد
الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا قال
الشيخ ابو حيان وعندي تاويل غير ما ذكروه وهو اقرب وذلك ان يدعى ان
في نعم وبئس ضميرا وفحلا وزادا وفتاة تمييز لذلك الضمير وتاخر عن المخصوص
على الندور والفحل والزاد والفتاة هي المخصوصة وفحلهم وزاد ابيك وهند
ابدال من المرفوع قبلها **ولا يمتنع عندهما** اي عند المبرد والفارسي **اسناد
نعم وبئس الى الذي الجنسية** فتقول نعم الذي بعث بالرسالة محمد صلى الله
عليه وسلم كما يقال نعم المبعوث ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين
قال المص ولم يرد به سماع والقياس المنع لان فاعلها اذا كان بال يجوز كونه
تمييزا للفاعل المضمر اذا نزعت منه ال والذي ليس كذلك قال ومقتضى النظر
الصحيح ان لا يجوز مطلقا ولا يمتنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد
به العهد منع قلت وهذا جنوح منه الى مخالفة القياس الذي ذكره اولا ووقع
في الكامل للمبرد ما يدل على خلاف ما نقل المص عنه فانه قال في قوله ۞ تقول

وصكت

وصكت صدرها بيمينها ۞ ابعلي هذا بالرحى المتقاعس ۞ قوله بالرحى تبيين
ولا يتعلق بمتقاعس لان معمول الصلة لا يتقدم الموصول فثبت ان بالرحى
مثل لك بعد سقيا وبك بعد مرحبا فيجوز تقديمهما على سقيا ومرحبا
ثم قال ما معناه ان ذلك على مذهب المازني في ان ال بمعنى الذي والمختار عندي
انها حرف تعريف بدليل انك تقول نعم القائم زيد ولا تقول نعم الذي
يقوم زيد فاما ما هو بمنزلة نعم الرجل زيد ولم يتعرض المص لمن وما الموصولتين
اذا اريد بهما الجنس هل حكمهما كالذي في جواز وقوع كل منهما فاعلا لنعم وبئس
او لا وفي ذلك خلاف فمنعه قوم واجازه اخرون تمسكا بقوله تعالى فنعما هي
وبقول الشاعر فنعم من كان من ضاقت مذاهبه ۞ ونعم من هو في سر واعلان ۞
واجيب بان هذا ليس بمتمسك ظاهر فقد قيل بان ما في الاية نكرة تامة
في محل نصب على التمييز وقد اسلفنا الكلام في ذلك وقال ابو علي ان فاعل نعم
في البيت ضمير مستتر ومن نكرة تامة تمييز وهو مخصوص بالمدح وقد تقدمناه
ايضا في باب الموصول **ويندر نحو نعم زيد رجلا** بتقديم المخصوص على التمييز
قال الفراء هو قبيح وقال غيره من الكوفيين هو قياس وعلى ذلك بنى
الحريري قوله في الملحة ۞ تقول منه نعم زيد رجلا ۞ وبئس عبد الله منه بدلا ۞
هذا مع ان اهل بلده يمنعونه فانه بصري وفي الغضريات في اصول ابي بكر
اجاز قوم نعم زيد رجلا محتجين بنحو حسن اولئك رفيقا وتمكن الفرق
بان نعم جامدة وحسن متصرفة قال وهذا غير فرق لانه منزلة نعم من
حيث جعل مدحا عاما وفسر وحده بالنكرة نحو ساء مثلا وانما الفرق ان
اولئك شايع كالرجل وزيد ليس بشايع قلت هذا يقتضي ان المجيزين
لهذا التركيب جاروه على ان زيدا فاعل نعم لا مخصوص تقدم على التمييز **ونحو
نعموا قوما** ووجه شذوذه عدم افراد الفاعل من حيث اتى به ضمير جمع و
هكذا حكم التثنية وقوم من الكوفيين يجيزون ذلك وقد سبق ان الكسائي
حكى نعما رجلين ونعموا رجالا ولا يفهم من كلام المص ان الضمير العائد على التمييز
قد ياتي مطابقا له ولا ان المطابقة واقعة في التثنية **ونعم بهم قوما**
وفيه شذوذ ان مطابقة الضمير وجره بالباء والاصل نعموا ومثله كفى
بالله شهيدا **ونعم عبد الله خالد** وهذا من كلامه صلى الله عليه وسلم وتمامه
ابن الوليد قال المص ويمكن ان يكون نعم مسندة الى الضمير وحذف المفسر وعبد الله
مبتدا وخالد بدل **وبئس عبد الله انا ان كان كذا** هو من كلام عبد الله بن مسعود

وغيره من العبادلة فالاولى ان يؤول على ذلك بان يجعل الفاعل ضميرا والمميز
محذوفا وعبدالله هو المخصوص او على انه علم بل مراد به معناه الوضعي وانما
بدل كذا وشهدت صفين وبئس صفون وهذا الكلام سهل بن حنيف
فهذه الامثلة ثلاثة انواع فالاخير مثال لمجي الفاعل علما والاول مثال لمجيئه
مضافا الى العالم والثاني محتمل لهما لان القائل بئس عبدالله اسمه عبدالله
وقد علمت وجه التاويل في الاول وهو جار في الثالث ايضا لكنه ليس
فيه بدل ويرد على المخصوص بعمومي نعم وبئس اي يحذف للدلالة
نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب والبا من قوله بعمومي متعلقة
بالمخصوص لا ببدل او يذكر المخصوص قبلها اي قبل نعم وبئس معمولا
للابتدا نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الغلام ولا خلاف ان ما بعد زيد
في ذلك خبر له سواء قيل بفعلية نعم وبئس او باسميتهما وجرى على
القول بالاسمية كون زيد خبرا ونعم وبئس مبتدا وفي الرابط اذ لا ال
الجنسية المحذوف مقدرا او تكرير المبتدا بمعناه على قول ابي الحسن في زيد جاءني
ابو عبدالله اذا قلنا ال للعهد وقال ابن الطراوة في نعم الرجل وبئس الرجل
ضمير لان التركيب اصارهما اسما بمعنى الممدوح والمذموم وقد سبق ان
الرضي يقول لا ضمير في ذلك لانه بمنزلة قولك رجل جيد او معمولا لبعض
نواسخه كقوله * اذا ارسلوني عند تعذير حاجة * امارس فيها كنت نعم الممارس
وكقول الاخر * ان ابن عبدالله نعم اخو الندى وابن العشيرة * وكقولك
ظننت زيدا نعم الرجل او يذكر بعد فاعلها نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو مبتدا وخبره الجملة المتقدمة عليه والرابط على ما مر من الخلاف او
خبر مبتدا محذوف او بلطف وكانه لما قيل نعم الرجل او بئس الرجل سئل عن
تعيينه وتفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدا فصار الكلام بمعنى انشاء مدح
عام لزيد يجري بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول الوصل فيه كلام
واحد والوجه الثاني الوصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد ورجح
المص الاول لسلامته من مخالفة الاصل ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل
الوجه الثاني بانه ليس فيه ما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو
كثير شايع واما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو فصل المبتدا
وخلو الخبر الذي هو جملة من عايد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر
وهو شاذ وبان الابهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيق وعلى الاول

تقديري وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى انه يجوز كون المخصوص
مبتدا حذف خبره ورده المص بان الحذف ملتزم ولم يعهد خبر يلزم حذفه
الا ومحله مشغول بشي يسد مسده وقال ابن كيسان هو بدل من الفاعل و
يبطله ان البدل لا يكون لازما وانه لا يصلح محل الاول في نحو نعم الرجل زيد
او اوله معمولا لفعل ناسخ كقول زهير * يمينا لنعم السيدان وجدتما *
واحترز بذكر الفعل عن ان واخواتها ولو قال منسوخا لفعل ناسخ لكان اولى
من قوله معمولا لئلا يتوهم وروده فاعلا لفظا ومن حقه ان يختص
بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص لانه مبتدا نحو نعم الفتى رجل
من بني فلان قال ابو حيان ويرد عليه نعم النصير جمل ونعم الانسان رجل
ونعم ما لا الف ولك ان تجيب بوجهين الاول انه وجد في كل ما ذكره مسوغ
الابتدا بالنكرة وهو تقدم الخبر والثاني ان كل ما ذكره قليل والمص قال
ومن حقه وهو مشعر بانه قد يجي على خلاف ذلك ويصلح للاخبار
به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم لا تقول نعم الرجل زيد فلو
وصفت الرجل بالممدوح وجعلته مبتدا صح الاخبار عنه بالمخصوص فتقول
الرجل الممدوح زيد وبالمذموم بعد بئس لا في بئس الرجل عمرو على نحو ما
قررناه في الاول فان باينه اول كقولك بئس مثلا زيد فان المذموم
هنا المثل وزيد مباين فلو جعلت المثل هنا مبتدا موصوفا بالمذموم امتنع
في الظاهر حمل زيد عليه اذ لا تقول المثل المذموم زيد لان زيدا ليس بمثل
فيؤول بحذف مضاف والتقدير ساء مثلا مثل زيد فيصح الحمل عليه ح
وقد يحذف المخصوص وتخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حكيم كريم
وبئس الصاحب عدو مخذول وفعلا نحو نعم الخليل يعضدك في النوايب
قال المص ويكثر ذلك مع الفعل اذا كان الفاعل ما نحو بئسما يامركم به ايمانكم
ولبئس ما شروا به انفسهم ويقل بدون ما نحو نعم الصديق تستعين به
فيعينك وقد يغني متعلق بهما اي بالاسم والفعل كقولك بئس مقام
الرجل فيه اذهب عنا اي مقام مقول فيه او يقال فيه ذلك و لا
استحضر الان شاهدا عليه فان كان المخصوص مؤنثا نحو نعم الثواب الجنة
وبئس المقام النار جاز ان يقال نعمت وبئست مع تذكير الفاعل لانهما
في المعنى شي واحد وايضا فالمخصوص هو المقصود اولا وبالاسناد اليه والناصح
الاسناد الى الاسم العام لضرب من المبالغة قال المص الا ان الوجود التذكير

كنعم الثواب الجنة **ويلحق ساء ببئس** فتقول ساء رجلا ابو لهب وساءت امراة
حمالة الحطب وساء رجلا هو وساءت امراة هي فاجرتها مجرى بئس في كل
ما ذكر ووزنها فعل كظرف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان
قلت فلم افردها اذن بالذكر وهي من افراد فعل الآتي ذكره قلت لانها
للذم العام فهي ببئس اشبه بخلاف قولك جبن وحمق ولوم فانها
ذم خاص ولكثرة استعمالها بخلاف غيرها من افراد فعل فلها مزية تقتضي
حسن افرادها بالذكر ولامر اخر سنذكره مما يقتضي افرادها **ويلحق بهما**
بنعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق حلم الحلماء وقبح العمل عناد المبطل
ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم **او محولا من فعل** بفتح العين
نحو قضو الرجل بمعنى ما اقضاه **او فعل** بكسر العين نحو علم الرجل بمعنى ما
اعلمه بهذا مثل الم في الشرح للمحول من فعل بكسر العين وانتقد عليه بان
العرب شذت في ثلاثة الفاظ فلم تحولها بل ابقتها على اصلها في الوزن
واستعملتها استعمال نعم من غير تحويل لكن جعلتها لازمة وهي علم وجهل
وسمع **مضمنا تعجبا** فقولك قضو الرجل بمثابة ما اقضاه من جهة
المعنى وكذا البواقي ومعنى الحاق هذا النوع بنعم انه يثبت له من الاحكام
ما ثبت لنعم على نحو ما تقدم **ويكثر انجرار فاعله بالباء** كقولك حسن بزيد
رجلا **واستغناؤه عن الالف واللام** نحو وحسن اولئك رفيقا
واضماره على وفق ما قبله نحو الزيدون كرموا رجالا قال الم وانما كان
ذلك يعني انه كثر فيه ما لم يكثر في نعم من هذه الاحكام لان فعل هنا قد
ضمن معنى التعجب فحمل على ما هو بمعناه فحسن مثل قولك حسن بزيد رجلا
حملا على احسن بزيد وحسن اولئك رفيقا حملا على ما احسن اولئك والزيدون
كرموا رجالا حملا على قولك الزيدون ما اكرمهم رجالا والظاهر ان هذه
الاحكام لا تجري في ساء وان كان على زنة فعل فان ساء ملازمة لاحكام
بئس لا تفارقها بحال فان تحقق هذا الذي ذكرناه كان ذلك وجها اخر
للحكمة في افرادها بالذكر وقال ابن عقيل في المساعد انه افردها لان
صيغة فعل ليست ظاهرة فيها وهو شيء لا يعبا به فانه ينتقض بما
يحول الى صيغة فعل ولا يظهر التحويل فيه كقال وباع ونحوهما مما لا يحصى

باب حبذا اصل حب من حب ذا احترازا من حب
التي في قولك حبته فان اصلها حبب بالفتح بدليل كسر عين المضارع

من قولك يحبه واما حب من حبذا فاصله **حبب** بضم العين **اي صار حبيبا**
فادغم كغيره مما اجتمع فيه مثلان متحركان من كلمة وشذ توهم لحى عينه
والزم منع التصرف لانه صار كالحرف الذي يجيء به لمعنى في غيره اذ اصله
ان لا يدل الا على المدح **والزم** ايضا **ايلاء ذا** بالاجماع على ما حكاه بعض النحويين
فاعلا لحب ملازما لهذه الصيغة **في افراد وتذكير وغيرهما** من تثنية
وجمع وتانيث فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وانما لم يطابق المخصوص لانه جرى
مجرى المثل نحو الصيف ضيعت اللبن فلزم طريقة واحدة وقال ابو علي
ذا جنس شايع فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في نعم يعني اذا كان ضميرا
وقال ابن كيسان انما كان كذلك لان الاشارة فيه ابدا الى مذكر محذوف
والتقدير حبذا حسن زيد وحبذا حسن امراة وكذا في التثنية والجمع
ورد بانه دعوى لا دليل عليها لا سيما ولم يتكلموا به في موضع **وليس**
هذا التركيب مزيلا فعلية حب فتكون مع ذا مبتدا بمنزلة قولك
المحبوب والمخصوص خبره فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد **خلافا**
للمبرد وابن السراج ومن وافقهما وانما كان الم محتاجا الى ان يقول
فتكون مع ذا اسما لكنه تبرع بذكر فائدة اخرى مستقلة مع المراد وينبغي
لمن اجاز ذلك في هذا الفاصل كون الاول خبرا اذا قال بان حبذا اسم ان
يجيز ذلك هنا وتعريف حبذا بانها في نا وبل ذي الاداة فالم فرضها ان
صريحة التعريف ومؤوله بصريحة هكذا قال الم ولا يصح ما ذهب اليه المبرد
وابن السراج من ذلك لانها مقرر بفعلية حب وكاملية ذا قبل التركيب
وانها بعد التركيب لم يتغير لفظا ولا معنى قلت لا ينافي ما قالوه الوضع حدث
التغيير في المعنى فلا ادري كيف رضا فيما قاله الم **ولا اسمية ذا فتكون**
مع حب فعلا ويصير الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا كله هو الفعل **وفاعله**
المخصوص خلافا لقوم منهم الاخفش وخطاب قال الم وهذا قول في
غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب
اضعف الجزئين وعلى ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك **وتدخل**
عليها لا فتصير لحب موافقة بئس معنى واعلم ان حب توافق نعم
وبئس في الفعلية على الاصح وفي المعنى بالاصالة وفي النقل الى انشاء المدح
وفي الجمود وفي افادة المدح والذم وتخالفهما في انما افاد نها الذم ليس بنفسها

بل بواسطة دخول لا ولانه لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وتخالف
مخصوصها مخصوص حبذا فيما سيذكر **ويذكر بعدهما المخصوص بمعناهما**
مبتدأ مخبرا عنه بهما فاذا قلت حبذا زيد كان لك ان تجعل زيدا مبتدأ
مخبرا عنه بالجملة الفعلية المتقدمة عليه **او خبر مبتدأ او يبطل** كالاوجه
الذي مرت في مخصوص نعم وبئس وقياس قول ابن عصفور وجه ثالث
وهو انه مبتدأ حذف خبره وذكر بعضهم انه بدل والاخر انه عطف بيان
ويردهما لزوم ذكره ويرد البدل انه لا يحل محل الاول ويرد البيان وروده
نكرة **ولا تعمل فيه النواسخ ولا يتقدم** لانه اجري مجرى المثل قال المص في
الشرح وقد اغفل اكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا
الباب وعلى امتناع نسخ ابتدائيته وهو من المهمات **وقد يكون قبله**
او بعده تمييز مطابق بخلاف باب نعم على الوجه الاصح الراجح فورود
ذلك قبله كقول الشاعر ۞ الا حبذا قوما سليم فانهم ۞ وفوا اذ تواصوا
بالاعانة والصبر ۞ وورود ذلك بعده كقول الاخر ۞ حبذا الصبر شيمة لامرئ را
م مباراة مولع بالمعالي ۞ **او حال عاملة حب** كقولك حبذا متفضلا زيد
فيما ورد من ذلك قبل المخصوص وكقول الشاعر ۞ يا حبذا المال مبذولا بلا سرف
في اوجه البر اسرارا واعلانا ۞ فيما ورد من ذلك بعد المخصوص وما ذكره المص
من ان المنصوب بعدها يكون تمييزا وحالا هو الحق وقال الاخفش والفارسي
حال دائما وقال ابو عمرو بن العلا تمييز دائما وقال ابن عصفور حال ان كان
مشتقا وتمييز ان كان جامدا وقال بعضهم تمييز ان كان جامدا وحال ان
كان مشتقا مقيدا كقوله ۞ مبذولا بلا سرف ۞ فان كان غير مقيد كقولك يا حبذا
الجنة ثوابا فتمييز والمص جوز وقوع التمييز بعدها ولم يفرق بينهما فيحتمل
انه قائل بقول ابن عصفور او بالقول الاخر **وربما استغني به**
اي بالمنصوب على التمييز او الحالية **او بدليل اخر عن المخصوص**
فالاول نحو حبذا ربا اي ربنا والثاني ۞ الا حبذا لولا الحياء ۞ اي حبذا
فلانة او فلان والكلام دال على انه مبهم قصدا لا يبينه فكان المنقدر
حبيب لا اسميه بدليل لولا الحياء اي اسميه فقوله لولا الحياء هو
الذي دلنا على ان معناه حبيب لا اسميه وهذا هو الدليل الاخر الذي اشار
اليه **وقد تفرد حب عن كلمة ذا فيجوز** اي حين افرادها وعدم
الاتيان بكلمة ذا **نقل ضمة عينها الى فائها** كقوله ۞ حب بالزور

الذي

324

الذي لا يرى منه الوصيفة او المام ۞ بضم الحاء ويجوز افرادها على حالها من
الفتح وقد روي بالوجهين قوله ۞ فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ۞ وحب بها
مقتولة حين تقتل ۞ فروي بضم الحاء وفتحها ومن اعجب ما سمع قول الجعدي
بطان ذا خروجا وبطان ذا خروج اي بطؤ فنقلت فتحة بطؤ الى
نون خروج بطان حتى ادخ عنه ونقلت ضمة الطاء الى الباء وانما صح فيه
النقل لان معناه التعجب اي ما ابطأه **وكذا كل فعل حلقي العين مراد به**
مدح او تعجب كقولك عرف الرجل زيد بما وضع على فعل بالفتح ثم حول
بالضم لافادة التعجب وكقولك عظم الرجل زيد مما هو مصوغ في الاصل
على فعل فلا تحويل فيه وكقول الشاعر ۞ حسن فعلا لقاء ذي الثروة الملق
بالبشر والعطاء الجزيل ۞ وكقول الاخر ۞ لم يمنع الناس مني ما اردت ولا
اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ۞ ولا يعني باختصاص المص المدح بالذكر دون
الذم مع مساواته له في الحكم ثم الصواب ان لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح
والذم لانه نص فيما مضى على ان فعل الجاري مجرى نعم وبئس مضمن معنى
التعجب وانما ترك المص النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم
ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا او لم يتضمنه بل فعلا كان او اسما
وقد يجر فاعل حب بباء زائدة تشبيها بفاعل افعل تعجبا كقول
الشاعر ۞ وحب بها مقتولة حين تقتل ۞ وهذا ليس خاصا بحب بل كل
فعل ثلاثي مضمن معنى التعجب يجوز فيه ذلك حكى الكسائي مررت بابيات
جاد بهن ابياتا وجدن فعلى هذا تقول نضو بالرجل زيد فان قلت
قد نص المص في باب نعم وبئس على ان فاعل الفعل المضمن تعجبا يجر بالباء وهذا
يندرج فيه حب وغيرها من كل فعل يصدق عليه الضابط المذكور فما الذي
دعاه الى النص على هذا الحكم وهلا اكتفى بما ذكره في ذلك الباب قلت دعاه
الى انه حكم هناك بكثرة الانجرار وهو في حب قليل لا كثير فلو اكتفى بالاول لتوهم
الاخبار بخلاف الواقع فلذلك افردها بالذكر مخرجا لها عن ذلك العموم وافاد
بذلك ان العموم المذكور ثم مخصوص بهذه الكلمة وانتظم الكلام في المتن
على وجه سالم من الخلل والله اعلم بالصواب

باب التعجب

وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر يجهل سببه ويعظم قيل اذا
ظهر السبب بطل العجب ولهذا ايضا لا يجوز على الله تعالى لانه عالم الغيب والشهادة
ولا يخفى عليه خافية وما ورد منه في كلامه عز وجل نحو ما اصبرهم على النار

معروف الحال المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه ثم التعجب له الفاظ كثيرة
تدل عليه نحو ناهيك به ولله دره واها له وويله رجلا وبابكم رجلا ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لكن المبوب في
هذا الباب فعل وضع لانشاء التعجب وهو ما الواقع في قولك ما افعله او في
قولك افعل به **بنصب المتعجب منه** في مثل قولك ما احسن زيدا
مفعولا به او مشبها بالمفعول به كما قال الفرا ومن وافقه من الكوفيين
ان نصب المتعجب منه على حد النصب في زيد كريم الاب **بموازن افعل**
لفظا كاحسن في المثال المذكور او تقديرا نحو ما خير اللبن وما شره **فعلا**
لا اسما خلافا للكوفيين غير الكسائي وكثير منهم يهمل ما
استثناه والفتحة عند الكوفيين في نحو ما احسن زيدا فتحة اعراب وهو
خبر عن ما وانما انتصب على الخلاف كما قالوا في زيد عندك وبعضهم يرى
الفتحة بنائية لان افعل ضمن معنى التعجب فبني والصحيح الحكم بفعليته
للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله قال المص
ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني فانهما يقال فيهما عليك بي ورويدا
بي فيستغنى عن نون الوقاية بالباء بخلاف ما افقرني فان النون فيه
لازمة غير مستغنى عنها بغيرها وقد تقدم في ذلك كلام في الباب الاول
من الكتاب **مخبرا به** وبفاعله المستتر فيه عن كلمة **ما متقدمة** دائما
لا تتأخر اصلا لانها واقعة في كلام جرى مجرى المثل يلزم طريقة
واحدة **بمعنى شيء** بالرفع على الحكاية فهي نكرة تامة مبتدأ والجملة
الفعلية بعدها خبر عنها هذا مذهب س والجمهور قال المص وهو الصحيح
لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب
الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح
بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا ريب ان
الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا
فتعين كون الباقي مقتضيا للابهام وهو ما فلذلك اختير القول
بتنكيرها فلا يمتنع الابتداء بها وان كانت نكرة غير مختصة كما لم يمتنع الابتداء
بمن وما الشرطيتين ولا الاستفهاميتين هذا كلامه وجعل الزمخشري المصحح
للابتداء بالنكرة هنا كونها في معنى الفاعل مثل امر اقعده عن الخروج
بمعنى ما اقعده عن الخروج الا امر كذلك هنا وانما لم يستعمل شيء وان كان

غير

325

غير مشترك في موضع ما وان كان مشتركا ابتداء الجملة ما وقال ابن يعيش لان
ما اشد ابهاما لان شيئا يستعمل للتقليل والمتعجب معظم للامر الذي حسن
زيدا فكانه قال ما احسن زيدا جعل الاشيا الحسنة متكاملة فيه واذا قيل شيء
احسنه قصر حسنه على جهة واحدة وفيه بحث **او استفهامية** وهي مبتدأ
والجملة بعدها الخبر والتقدير اي شيء احسن زيدا **خلافا لبعضهم** وهو
منقول عن الفرا وابن درستويه وهو قوي من جهة المعنى لانه كانه جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو
مالي لا ارى الهدهد **ولا موصولة** فهي مبتدأ والجملة الفعلية لا محل لها لانها
صلة والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا شيء عظيم **خلافا للاخفش**
في احد قوليه واقواله وذلك انه حكي عنه قول بموافقة الجمهور وقول
بالموصولية كما ذكره المص وقول ثالث صرح به في الشرح وهو انها موصوفة
والفعل صفتها والخبر محذوف والتقدير شيء حسن زيدا عظيم قال ابن الحاجب
وهذه تقديرات كلها باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لا على انها الان
بهذا المعنى وانما معناها الان الانشا كما تقول بعت فعل ماض وفاعل يعني في
الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشا فكذلك هذا والمذهب الاول وهو مذهب
س اظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشا الى انشا بخلاف
مذهب الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر وبخلاف من يجعلها استفهامية
فانه يلزم منه النقل من انشا الى انشا وهو بعيد ومذهب الاخفش اوجه من
حيث استعمال ما موصولة ثابت واستعمال ما بمعنى شيء مبتدأ به لم يثبت وهذا
بعينه جار في مذهب من يجعلها استفهامية فان استعمال الاستفهام كثير
ولكنه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب كما تقدم من ان النقل
من الانشا الى الانشا بعيد قلت لا بعد فيه مع وجوده في الكلام الفصيح فقد
يتمنى بهل نحو هل لنا من شفعاء وقد يتمنى بلعل نحو لعلي احج فازورك وقد
يستعمل الامر للتمني كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي **وافعل**
افعل خبرا معناه التعجب فقولك احسن بزيد وما احسن زيدا من حيث
التعجب واحد **لا امرا** حقيقة كما ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا بعد ذلك
فذهب الفرا الى انه امر لكل مخاطب فمعنى احسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا
حسنا اي صفه بالحسن كيف شئت واستحسنه الزمخشري وابن خروف واعترض
بان المتكلم لو كان امرا حقيقة لم يكن متعجبا وبانه لو كان امرا للزم ابراز الضمير حسب

حال المخاطب ولم يجز ان يليه ضمير المخاطب والجواب عن الاول انا لا نسلم ان الامر ليس بمتعجب وذلك لان امر لكل مخاطب بان يصف المذكور بالحسن مثلا ومبنى على ان هذا الشخص قد اشتمل من الحسن على ما يمكن كل احد ان يصفه به ولا يتعذر وصفه بذلك على احد كما قال ٭ لقد وجدت مكان القول ذا سعة ٭ فان وجدت لسانا قائلا فقل ٭ وهذا معنى مناسب للتعجب وعن الثاني ان هذا الفعل لما كان متضمنا لمعنى التعجب لم يتصرف فيه فلم يقل احسنا ولا احسنوا ولا احسني بل لزم طريقة واحدة وسهل ذلك فيه انه لو خوطب فيه من يخاطب وكانه قيل احسن بزيد يا من يخاطب فيشمل المذكر والمؤنث ويعم مفردا وغيره وعن الثالث انا لا نسلم انه لو كان امرا امتنع ان يليه ضمير المخاطب بدليل واضمم اليك جناحك وهزي اليك بجذع النخلة فما يقال فهنا يقال في ذلك وذهب الزجاج الى ان المخاطب هو مصدر الفعل المذكور فمعنى احسن بزيد يا احسن احسن بزيد ولذلك بقى احسن على صورة واحدة دائما ولا يخفى ما فيه من التكلف وايضا فيجئ نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة **مجرورا بعده المتعجب منه بباء زائدة لازمة** كما مثلنا **وقد تفارقه** الباء الداخلة **ان كان المتعجب منه ان وصلتها** كقول حاتم الطائي ٭ اذا ارتحلت عنى فبت ادبرها ٭ حذار بعد واجزان لا يضيرها ٭ ويروى ان عليا مر بعمار رضي الله عنهما فمسح التراب عن وجهه وقال اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجندلا فحذف الباء لفصل بالظرف وبالندا **وموضعه رفع بالفاعلية او نصب بالمفعولية خلافا للفرا والزمخشري وابن خروف** وكلامه هذا يوهم ان الخلاف المذكور بعد تقديم كون افعل خبرا او امرا وليس كذلك فكان الصواب ان يجعل محل الخلاف هكذا ثم يفرع على الخلاف ما ذكره بقوله وموضعه رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافا للفرا والزمخشري وابن خروف في انه امر حقيقة وان فيه ضميرا وان الباء للتعدية وان مجرورها في موضع نصب ثم بقوله وعلى الاول فاستغنيه الجر الحذف ويظهر اثر الخلاف فيما ذكره المص في الشرح فانه قال ولو اضطر شاعر الى حذف البا المصاحبة غيران بعد افعل لزمه ان يرفع وعلى مذهب الفرا يلزم نصبه قال ولا حجة له في قول الشاعر ٭ لقد طرقت رحال القوم ليلى ٭ فابعد دار مرتحل مزارا ٭ لامكان جعل ابعد على معنى ابعد الله دار مرتحل عن مزار يحسبنه

الخطاب

فانه

326

فانه يحرض نفسه على الرقاية في منزل طروقه ليلى فانه صار بطرو وقيعا مزارا كلا حجة له في قوله الاخر ٭ وجيد مثل ذلك ان يكونا ٭ لاحتمال ان يكون اجيد فعل امر عاريا عن تعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جيدا به اي حقيقا به ويحتمل ان يكون اجيد فعل تعجب حسن المثل ذلك ثم حذف البا اضطرارا واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية لكنه بقي الوصل فتة الى مبنى **واستغنيه الخبر عن الامر هنا** في قولك احسن بزيد **وفي جواب الشرط** كقوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا وكقوله عليه الصلاة والسلام من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ولا بتقييد استفاده الخبر من الامر بها تين الصورتين بدليل قوله تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم **كما استغنيه الامر عن مثبت الخبر** نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه **وكما استغنيه النهي عن منفيه** اي عن منفي الخبر كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق نحو اعت او نعت واما قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون فيمكن كونه نهيا على الارجح في لم يثبته ولم يضره فلا حاجة الى تقديره خبرا بمعنى الطلب **وربما استغنيه الامر عن الاستفهام** نحو فهل انتم منتهون اي انتهوا فهل انتم مسلمون اي اسلموا لكن اخبر وهو مشكل لانه ان اريد ان الامر استغنيه عن جملة الكلام المشتمل على الاستفهام فامعنى الحرج ان قيل لا معنى له لزم اهماله وان قيل معناه الامر على الاستفهام لا ان اللام ولا موضوعان لذلك فحرف الاستفهام لا يدخل الا على الفعل الصريح وان قيل الاستفهام فخلاف الغرض والذي يظهر في الاستفهام انه لا يتجه للاستفهام الذي يراد به الاستبطا مثل الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم ونحو كم دعوتك فلم تجبني واذا استبطى انتهاؤهم واسلامهم كان كل من الانتهاء والاسلام مطلوبا **ولا يتعجب الا من مختص** فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا حاله كذا جاز **واذا علم جاز حذفه مطلقا** اي سواء كان معمولا لا فعل او افعل به تقول لقيت زيدا وما احسن وقال تعالى اسمع بهم وابصر فان قلت موضعه رفع بالفاعلية على المذهب المختار فكيف جاز حذفه وهو فاعل قلت اجيب من ذلك بان ملازمته للجر كسته صورة الفضلية فجاز حذفه ولو لم يلزمه الجر نحو كفى بالله شهيدا وما جاءني من رجل لم يجز حذفه **وربما اكد افعل بالنون** لشبهه في اللفظ بفعل الامر كقول الشاعر ٭ ومستبدل من بعد غضبى صريمة ٭ فاحرب بطول فقر واحربه ٭ **ولا يؤكد مصدر فعل**

اي فعل

التعجب خلافا للجرمي فانه اجاز ما احسن زيدا احسانا والجمهور على المنع
لان فعل التعجب دال على المبالغة والمزية فاستغنى عن توكيده بالمصدر
وايضا فلكونه لانشاء التعجب اشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس ولا افعل
تفضيل ولم يحكوا فيه خلافا وان اقتضى كلام الرضي حكايته والعلة
فيه ما تقدم من انه دال بنفسه على التفضيل والمزية فاستغنى عن التاكيد
وايضا فان العرب لم تبن فعلا دالا على فضلية حتى تؤكد بالمصدر فصل
في الكلام على همزة هذين الفعلين المستعملين في التعجب وعلى احكام اخر تتعلق
بهما سوى ما تقدم همزة افعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في
الاصل نحو ظرف وجزع وذهب فاذا تعجب من هذه ادخل همزة النقل
وصار الفاعل قبل النقل مفعولا به فتقول في ظرف زيد ما اظرف زيدا
وفي الحال مع انه كان في الاصل متعديا وذلك نحو عرف وضرب فاذا قصد التعجب
منه ضمن معنى لا يتعدى من افعال الغرائز ثم ادخلت عليه همزة النقل فصيرت
فاعله مفعولا وصار المصرح الذي كان له يتعدى هو اليه بواسطة حرف
الجر فتقول في عرف زيد الحق ما اعرف زيدا بالحق وفي ضرب زيد عمرا ما اضرب
زيدا لعمرو واختلف فيما هو على فعل بالفتح او فعل بالكسر اذا تعجب منه فقيل يحول
الى فعل بالضم ثم تدخل عليه همزة النقل فعلى هذا لا يكون التعجب الا مما هو على فعل
بالوضع او بالتحويل اليه وقيل بل يبقيان بلا رد واختاره المص لوجهين احدهما
ان فعل وفعل يشاركان فعل في اللزوم وقبولهما لدخول همزة النقل فتعديهما
ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه
على فعل وهو المضاعف واليائي العين او اللام فلو تعجب من شيء من هذه الانواع
ادخلت الهمزة ولم تفتقر رد الصيغة الى فعل لانه ما رفضته قلت ولصاحب
المذهب الاول ان يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم في
مثل ما اعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب
يتعدى الى مفعول واحد لكنا نقول باب التعجب باب مبالغة في المدح او الذم
والمبالغة فيهما لا تكون الا بعد تكرر ذلك الفعل حتى يصير كالطبيعة والغريزة
فينقل في التقدير الى فعل بالضم وهذا البنا لا يكون متعديا فتقول للتعجب بالهمزة
فتعديه الى مفعول واحد على القاعدة وهمزة افعل في نحو قولك احسن بزيد
للصيرورة اي لصيرورة فاعله ذا كذا نحو اثمرت الشجرة اي صارت ذات ثمر
وكلات الارض اي صارت ذات كلا قال الش وهذا مذهب البصريين وحمل

المنقول

افعل

افعل امر حقيقة فالهمزة عنده للتعدية قلت والبا على هذا زائدة ويحتمل الهمزة عند هذا
القائل ان تكون للصيرورة والبا للتعدية لا زائدة وكان اكرم زيد اذا صار ذا كرم ثم
جيء بالبا ليصير متعديا فيصير ما كان فاعلا مفعولا به وتقديره ان يقال اكرم
اي صار ذا كرم ثم عدي بالباء فصار الفاعل فيه مصيرا عنه صاير ذا كرم كما
تقول قمت فتكون انت القايم ثم تقول قمت بزيد فتاتي بالبا للتعدية فيصير
القايم هو زيد لا اياك اذ المعنى جعلت زيدا قايما فصار معنى اكرم بزيد في الاصل
على هذا التاويل صير زيدا صاير ذا كرم فافاد النصب فيه مجي بالتعدية لان
هذا المعنى مستفاد منها واما كونه صاير ذا كذا فمستفاد من الصيغة التي هي اكرم
ويجب تصحيح عينهما لان الاحسن اعتبرها الجمهور وذلك ان اعلال نحو اقام ولم
ليس في القياس كاعلال قام لتركيب تقتضيه من شيء موجود ومقدر والثاني
كثر تصحيح نحو اطولت واغيلت واغيمت بخلاف باب قام فلما انضم ذلك
الى الجمود اجمعوا عليه هنا دايما فقالوا ما اطوله واطول به وما ابينه وابين به
ولهذا اعل ما اعطاه واولاه واكساه لانه من باب رمى وغزا ووجه ثان
وهو تحصين العين بخلاف اللام كانها متطرفة ووجه ثالث وهو حمله
على اسم التفضيل وهم قد اعلوا في نحو ارمى واغزى دون اقوم وابيع وفك
افعل المضعف كقوله واحبب الينا ان يكون المقدما ونحو اعزز على
الشيطان رجز الكسائي في افعل الاعلال والادغام فتقول اظل بهذه السحابة
واعز بفلان وشذ تصغير افعل كقوله يا ما ميلح غزلانا شدن لنا وكان القياس
ان لا يصغر لانه فعل لكن جرهم على ذلك شبهه بافعل التفضيل تصغيره مقصور
على السماع فلا يتعدى المحل الذي سمع فيه خلافا لابن كيسان في اطراده و
قياس افعل عليه قال ابو حيان وكلام ابن مالك يقتضي انه لم يطلع على كلام النحويين في
المسئلة اذ لم يحك اقتباس ذلك الا عن ابن كيسان وما حكاه ذلك عن ابن كيسان
هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسميته فهو عندهم مقيس
فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس قلت وفي
الصحاح انه لم يسمع الا في احسن واملح ولا ينصرفان اي لا يكون من افعل مضارع ولا
امر ولا من افعل ماض ولا مضارع وانما لم ينصرفا لانهما لما تضمنا معنى الانشا اشبها الحرف
فاشبها التصريف كما يمتنع الحرف منه والظاهر انهما تضمنا اللام لان اكثر التعجب يستعمل
باللام نحو يا لها ونحو لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس
ولله درك فاذا كان اكثر التعجب باللام فالظاهر ان اللام له والالفاظ التي

بباب ولذلك

للتعجب ولا لام فيهما متضمنة لها **ولا يليهما غير المتعجب منه ان لم يتعلق بهما** نحو ما احسن والله زيدا **وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف او حرف جر** نحو ما احسن زيدا مقبلا واكرم به رجلا فلو قلت ما احسن مقبلا زيدا واكرم رجلا به لم يجز قال المص باجماع وتبعه في ذلك ولده في شرح الالفية وليس كذلك بل الخلاف في الحال موجود يجوز الفصل بها الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين واما الفصل بالندا فحكى المص الاتفاق على منعه وقد تقدم من كلام علي رضي الله عنه وهو ما هو في فصاحة اللسان اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجندلا قال المص في الشرح بعد حكايته لعبارة الامام علي كرم الله وجهه وهذا يصحح الفصل بالندا **وان كان الفاصل احدهما** اي ظرفا او جارا ومجرورا وقد يرجح من تعلق الجار باحدهما منع الفصل بهما جميعا **فقد يلي** الفعل فاصلا بينه وبين المتعجب منه نحو ما انفع بالرجل ان يكذب **وفاقا للفرا والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين** والاخفش والزجاج والزمخشري ايضا ولكن الاكثرون على المنع قال المص والجواز هو الصحيح لثبوت ذلك نثرا ونظما فمن النثر قول عمرو بن معديكرب ما احسن في الهيجا لقاءها واكرم في اللزبات عطاءها واثبت في المكرمات بقاءها ومن النظم في ذلك قول بعضهم

اقيم بدار الحرب ما دام حربها واحر اذا حالت بان اتحولا

وساق غير ذلك من الشواهد ثم قال ومما يقوي ذلك قياسا ان الظرف والمجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف اليه مع انهما كالشيء الواحد وهذا احق واولى فان بئس اضعف من فعل التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى بئس للظالمين بدلا فان يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله اولى بالجواز قلت لو جعل هنا ان التمييز في مثل ذلك عن النسبة او عن المفرد ولولا ذلك لم يتحقق الفصل بين فعل الذم ومعموله اذ لو جعل التمييز عن المفرد وهو الضمير ومعموله الذي هو المستكن في بئس لم يكن الفصل وانما هو بين العامل الذي هو الضمير ومعموله الذي هو التمييز او بين الفعل ومعموله **وقد يليها عند ابن كيسان لولا الامتناعية** نحو ما احسن لولا بخله زيدا وما احسن لولا جبنه زيدا فان كان عنده سماع في ذلك فهو معتمد والا فهي جملة اعتراضية ولا وجه لتخصيص اعتراضية مفتتحة بلولا عن اعتراضية غير مفتتحة بها **ويجر ما تعلق بهما** اي بفعلي التعجب **من غير ما ذكر** من متعجب منه

وظرف

وظرف وحال **بالى ان كان فاعلا** ولا يكون كذلك بعد مفهم حب او بغض وقد قيد بذلك في بعض كتبه نحو ما احب زيدا الى عمرو وما ابغض بكرا الى خالد فالمجرور بالى فيهما هو فاعل الحب والبغض معنى **والبا ان كانا** اي فعلا التعجب مصوغين **من مفهم علما او جهلا** نحو ما اعرفني به وما اجهله بي وما ابصر امرا القيس بالشعر **وباللام ان كانا من متعد غيره** اي ليس مما يفهم علما او جهلا نحو ما اضربني لزيد وما انصرني لعمرو وما ابغضني لخالد وما احبني لبكر **وان كانا** اي فعلا التعجب مصوغين **من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به** ذلك المصوغ منه نحو ما اعز زيدا علي واعزز به علي وما ازهد عمرا في الدنيا وازهد به في الدنيا والحاصل ان الفعل ان تعدى قبل ذلك بحرف لزم تعديه بعد ذلك بنفس ذلك الحرف والا فان افهم علما او جهلا عدي بالبا والا فان افهم حبا او بغضا عدي بالى لما كان فاعلا وباللام لما كان مفعولا والا تعدى باللام مطلقا **ويقال في التعجب من** ما كان متعديا الى اثنين ليس اصلهما المبتدا والخبر نحو **كسى زيد الفقرا الثياب و** ما كان متعديا الى مفعولين اصلهما المبتدا والخبر نحو **ظن عمرو بشرا صديقا ما اكسى زيدا للفقرا الثياب** بجر الاول باللام وابقا الثاني على نصبه **وما اظن عمرا لبشر صديقا** بجر الاول باللام وابقا الثاني على النصب كما في المثال الاول **وينصب الاخير او له عليه بافعل** اي بفعل مدلول عليه بفعل التعجب فالتقدير في المثال الاول يكسوهم الثياب وفي الثاني يظنه صديقا **لا به** اي لا بنفس فعل التعجب من غير تعديه لشيء **خلافا للشلوبين** قال المص في الشرح وذكر ابن كيسان هذه المسئلة في المهذب ونقل عن المص ان مذهب البصريين في باب ظن الاختصار على الفاعل فتنصبه في التعجب ولا يجوز ان يتعدى تعجبه في باب كسى الاختصار وان تعديه الى احد المفعولين باللام فتقول ما اكسى زيدا للعمرو وما اكسى زيدا

فصل في الكلام على ما يبنى منه صيغة فعل التعجب وما يتصل بذلك

بنا هذين الفعلين من قولك ما افعله وافعل به **من فعل** وهذا شرط اول فلا يبنى شيء منهما من غير فعل فلا يقال في رجل ما ارجله ولا في طفل ما اطفله ولا في مرأة ما امرأه وظهر بهذا خطا من يقول من الكلب ما اكلبه ومن الحمار ما احمره وسياتي ما شذ من ذلك **ثلاثي** وهذا شرط ثان فلا يبنى فعل التعجب من ذي اصول اربعة مجرد كان كدحرج او مزيدا نحو تدحرج **مجرد** وهذا شرط ثالث فلا يبنى من ثلاثي مزيد فيه نحو اقرب

هـ

والنوع تام وهذا شرط رابع فلا يبنى من فعل ناقص نحو كان وكاد هذا هو
الجمهور واجاز بعضهم بناءه من كان مثبت وهذا شرط خامس فلا يبنى من
فعل مقصود النفي كالفعل من قولهم ما عاج ولا يعيج بمعنى ما انتفع لا ينتفع
فان العرب انما تستعمله منفيا لا مثبتا متصرف وهذا شرط سادس فلا يبنى
من فعل غير متصرف نحو نعم وبئس قابل الكثرة وهذا شرط سابع فلا
يبنى من نحو مات وفنى فانه لا يقبل التفاضل مصوغ للفاعل وهذا شرط
ثامن فلا يبنى من فعل مصوغ للمفعول نحو ضرب زيد بالبناء لما لم يسم فاعله فلا
يجوز ان يقال ما اضرب زيدا وانت تتعجب من ضرب وقع به وعلة المنع الالتباس
بالفاعل وقيل لان المفعول ليس له فيما اوقع به من فعل الفاعل كسب فاشبه بذلك
الحلى والالوان اذ ليس من كسب صاحبها حتى يتعجب منه بسببها وفيه نظر وقيل
لان الفعل انما يبنى للتعجب بعد رده الى فعل المضموم العين ولا يمكن ذلك هنا وفيه
ما قد عرفت غير معبر عن فاعله بافعل فعلاء وهذا شرط تاسع خاتم للشروط
التي ذكرها المص فلا يبنى من فعل يكون لصاحبه المذكر وصف على صيغة افعل
ولصاحبه المؤنث وصف على صيغة فعلاء نحو اشهل وشهلاء وادعج ودعجاء
ولا فرق في ذلك بين ان يكون من العيوب كعور وبرص او من المحاسن كشهل
وكحل ودعج وذلك لان حق الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب ان يكون ثلاثيا
محضا واصل الفعل من هذا النوع ان يكون على افعل ولذلك صحت عينه اذا كان
ثلاثي اللفظ كهيف وعور وهذا التعليل هو المشهور عند النحويين قال المص وعندي
تعليل اخر اسهل منه وهو ان يقال لما كان بناء الوصف من هذا النوع على افعل
نحو اعور واهيف لم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر فلما امتنع
صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ افعل التعجب لتساويهما وقد يبنيان من
فعل المفعول ان امن اللبس وقد سمع من ذلك الفاظ كقولهم ما اجنه هو
من جن الرجل فهو مجنون وما اشغله عنك من شغل الرجل فهو مشغول وما
اعناه بحاجتك من عني بكذا بصيغة المفعول وما ازهاه وما اعجبه برايه وما
اشغفه من زهي واعجب وشغف بالبناء للمفعول في الجميع وانما قال ان امن اللبس
احترازا من ان يكون بناء فعل التعجب من فعل المفعول موقعا في الالباس بفعل
الفاعل فانه يمتنع نحو ما اضرب زيدا وقد يبنيان ايضا من فعل افعل
مفهم عسر نحو ما الده بالدال المهملة او جهل نحو ما احمقه وما ارعنه وانوكه
واهوجه ومن مزيد فيه نحو ما اعطاه للدراهم وما اشوقني الى عفو الله

فانها

329

فانها من اعطى واشتاق وليس من ذلك ما افقره فانه من فقر الرجل بمعنى افتقر
واما ما اشهاه فانه من شهي الشيء بمعنى اشتهاه قاله في العباب وقولهم ما اخطاه من
خطي لا من اخطا قال ابو عبيدة خطئ واخطا بمعنى وانشد امرؤ القيس يا لهف هند
اذ خطئن كاهلا القاتلين الملك الحلاحلا ورد لان الخيل اخطات بني
كاهل قتلة ابيه واوقعت ببني كنانة وهند زوج ابيه حجر مات عنها والنون
للخيل فان كان افعل قيس عليه وفاقا لسيبويه في القياس على ذلك
مطلقا سواء كانت الهمزة في افعل للنقل كما اعطاه للدراهم فانه يقال عطا زيد
بمعنى اخذ فاذا دخلت الهمزة المعدية فقلت اعطيت زيدا صار معناه جعلت
زيدا اخذا او كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اشبهه بزيد وما افرط جهله وما
اظلمه من الظلمة وما اضوءه فان الهمزة في هذه الافعال اشبه وافرط واظلم
واضا ليست للنقل وذهب الاخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي
الى المنع من بناء فعل التعجب من ذلك مطلقا وجعلوا ما ورد منه شاذا لا
يقاس عليه وفصل بعضهم بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فيمتنع او لا
يكون للنقل كاشبه وافرط فلا يمتنع ونسب هذا التفصيل الى ابن عصفور وصححه
عصفور وربما بنيا من غير فعل كقولهم ما اذرعها فلانة بمعنى ما
اخفها في الغزل وهو من قولهم امراة ذراع وهي الخفيفة اليد في الغزل ولم يسمع منه
فعل كذا قال المص وحكى ابن القطاع ذرعت المراة خفت يداها في العمل فهي
ذراع وكقولهم اقمن بزيد اي احقق اشتقوه من قولهم هو قمن بكذا اي حقيق
به او فعل غير متصرف نحو ما اعساه واعس به اي ما احقه واحقق به كذا قال
المص وقد اسلفنا في اخر باب افعال المقاربة ما يرد عليه وقد اغنى في التعجب
فعل عن فعل مستوف للشروط وذلك مثل قولهم ما اكثر قائلته
استغنوا به عن ما اقيله والدليل على الاستغناء انه كثر استعمال هذا الفعل
على هذا الوجه ولم يسمع ما اقيله فدل ذلك على الاستغناء بالمذكور وبهذه
الطريقة تثبت دعوى الاستغناء في نظائره نحو ما اشد سكره وما اكثر
نومه وجلوسه فاستغنوا عن ما اسكره بالسين المهملة وما انومه
وما اجلسه وقال بعضهم استغنوا بما اجود جوابه واجود بجوابه عن ما
اجوبه وهذا من اظهر الادلة على انه غير قياسي في افعل واما عد بعضهم
نام من هذا القبيل حيث لم يقولوا ما انومه استغناء بما اكثر نومه فليس
بصحيح لان سيبويه حكى ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد وهذا البناء

وباب افعل التفضيل في هذا الحكم واحد **ويتوصل الى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور ولم يستوف الشروط باعطا المصدر ما للمتعجب منه مضافا اليه بعد اشد واشدد ونحوهما** نحو ما اكثر واكثر وما اعظم واعظم وحاصل الكلام انه اذا وجد في كلمة خمسة امور مجتمعة كونها فعلا وكون ذلك الفعل مثبتا وكونه متصرفا وكونه مصوغا للفاعل وكونه ذا مصدر مشهور وانتفى منها واحد من خمسة امور التمام والتجرد والثلاثيه وقبول التفاضل وقبول كون اسم الفاعل افعل فعلا توصل الى التعجب بان يوخذ مصدر تلك الكلمة ويضاف الى المتعجب منه وينصب ذلك المصدر بعد ما افعل ويجر بالبا بعد افعل نحو ما اشد استخراج زيد واشدد باستخراج عمرو واذا عرفت ذلك فنقول البا الجارة لفعل من قوله ويتوصل الى التعجب بفعل متعلقه بالتعجب والصواب الاتيان بمن مكان البا فان قلت قد اثبت قوم منهم المص مجي البا بمعنى من فليكن هذا منه قلت انما اثبت عند اولئك القوم بمعنى من التبعيضيه لا بمعنى من مطلقا والتبعيض غير مراد هنا فان قلت ويرد عليه ايضا ان مراده بالفعل الفعل المصطلح عليه وهو لا يتعجب منه قلت هو على حذف مضاف اي من حدث فعل ومراده بقوله ان لم يستوف الشروط ان لم يستوف بقية الشروط فهو ايضا على حذف مضاف ودخل تحت ذلك ما لا يتفاوت معناه كما اشرنا اليه والحق ان ذلك لا يتعجب منه اصلا كالجامد لان المانع موجود مع الوسيله كما هو موجود في الاصل واما نحو ما افجع موت زيد فهو من اخر وتعجب من فعل فاعل اخر فان الفجيعة قايمة بالحي لا بالميت ولو قيل ما افظع موته كان التعجب من فظاعة الموت لا من الموت وخرج بقوله ذي مصدر مشهور نحو يدع فان الودع غير مشهور فهو بمنزلة العدم واما يذر فلا مصدر له اصلا والبا من قوله باعطا متعلقه بقوله اولا يتوصل والمراد من اعطا المصدر ما للمتعجب منه ان يحصل للمصدر ما للمتعجب منه من نصب بعد ما افعل وجر بالبا بعد افعل وقوله مضافا اليه حال من المصدر والضمير المجرور بالى راجع الى المتعجب منه وقد يقال المتعجب منه هو نفس المصدر فكيف يضاف الشي الى نفسه وجوابه انهم يسمون نحو زيدا في ما احسن زيدا متعجبا منه وهذا هو المراد هنا اي المتعجب منه الذي كان حقه على التقدير استيفا الشروط ان يكون منصوبا بما افعل او مجرورا بالبا بعد افعل وكان اوضح من هذا واخصر ان يقول ويتوصل الى الزيد

ولي

330

ولي ما فاعله افعل فعلا باعطا المصدر الى اخره **وان لم يعدم الفعل الا الصوغ للفاعل** نحو ضرب زيد بالبنا للمفعول **جي به صلة لما المصدرية** فتقول ما اكثر ما ضرب زيد **ا** **وحذف** من النصب والجر البا **ما للمتعجب منه بعد ما اشد واشدد ونحوهما** من نصب مع الاول وجر بالبا مع الثاني ولا يظهر وجه لتخصيص ما المصدريه اذ لا يمتنع ما اشد ان يضرب اللص واشدد بان يضرب اللص ويبقى عليه وان كان منفيا او لا مصدر له او له مصدر شاذ جي بان وصلتها اذ لك الفعل بقرونا بالنافي في مسئلة المنفى فيقال ما اكثر ان لا يا يتنا زيد وما اكثر ان يقول زيد الشر وان يدع الحاج ونحوه فيها الاتيان بما لا يجوز مع مسئلة المنفى لان لا انها التي تفصل من صلتها بلا النافية قال الشم ولا يختص هذا الحكم بما فقد منه شرط من الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اكثر ما ضرب زيد عمرا قلت يشير الى اعتراض على المص وهو مندفع بان المراد ثبوت هذا الحكم على جهة الوجوب وما استوفى الشروط لا يجب فيه الاتيان بما المصدرية بل يجوز نعم الاعتراض متوجه بان تخصيص هذا الحكم بما دون ان ليس بجيد كما مر وهنا تنبيهان الاول ان الفعل ان عدم التمام فان قلنا ان الناقص مصدر جينا به فقلنا ما اشد كون زيد غيورا وان قلنا لا مصدر له جينا بالمصدر المووّل اذ لا خلاف ان الناقص يقع صلة للحرف المصدري نحو لان يكونا ملكين ومنها ما يلزم ذلك وهو دام الثاني ان بعضهم اجاز في اعجبني ضرب زيد كون زيد مرفوع المحل على الفاعليه او النيابة وكونه منصوب المحل فينبغي على هذا ان لا يجيز التعجب من فعل المفعول لانهم لم يبالوا بالالباس وينبغي لهم اذا امتنعوا من ذلك لغرض اخر بينه وبين غير الالباس كقولهم لا يمكن تحويله الى صيغة فعل التعجب واما ما اشد ضرب زيد لا نتحول هنا لانا هنا المصدر والالباس عندهم ملغى الاتيان فلا يمنع ما قال المص من المجي بالفعل صلة لما المصدرية وكذا لان المصدرية **باب افعل التفضيل** قال الشم حده بعضهم بان قال هو الاسم الموصوف به قايم به معنى لم يدل على زيادة فيه على غيره قلت ينتقض بنحو طايل في نحو قولك زيد طايل عمرو فانه اشتق لموصوف قام به معنى لم يدل على زيادة في ذلك المعنى على غيره والاولى ان يقال هو الوصف المبني على افعل تحقيقا او تقديرا لزيادة صاحبه على غيره في الحدث المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر قلت وقد وقع في عبارة كثير ان العرب لم تضع فعلا بمعنى افعل التفضيل يعنون ليس لنا فعل يدل على

حدث اتصف صاحبه بالزيادة فيه على غيره ممن يشاركه في اصل الحدث وهي
عبارة تلقيت بالقبول ولم اجد احدا تعرض لتعقبها وانا اقول لنا افعال من هذا
القبيل لا تحصى كثرة وهي افعال باب المغالبة كقولك شاعرني زيد فشعرته اشعره
وسابقني فسبقته اسبقه الخبر فانك لا ترى ان معنى شعرته غلبته في الشعر ومعنى
سبقته غلبته في السبق ولا معنى لكونه غالبا في ذلك الا انه اتصف بزيادة في الشعر
والسبق على المغلوب ولا خفا في ثبوت المشاركة في اصل الشعر والسبق بين الغالب
والمغلوب وهكذا سائر افعال المغالبة فتامله قال ابن هشام ولو سموه بمعنى افعل
التفضيل بافعل الزيادة لكان عندي اولى لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل
الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات
المدح ولذا كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضل بعضكم على بعض
في الرزق ولكنه في العرف متى لم يقيد بظرف ونحوه لا يراد به الا ما قدمناه ولو
يشمل نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا
نسبته الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم انما نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله
انت زايدا فقد استعملت فضلت بمعنى نسبته الى الفضل وهو مستعمل لكنه خلاف
الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زايدا
كفرح زيد وفرحته فيكون فضله مثل عدله وفسقه **يصاغ للتفضيل
موازن افعل اسما مما صيغ منه في التعجب فعلا على نحو ما سبق من**
اطراد وشذوذ فما استوفى الشروط المذكورة هناك كان هنا مطردا كاعلم
وافضل وهو كثير وما حكم عليه بالشذوذ هناك يحكم عليه بالشذوذ هنا كقولهم
الص من شظاظ وهي احنك الشاتين وزيدا ابل الناس اي ارعاهم للابل
وهذا المكان اشهر من ذلك اي اكثر شهرا فهذا كله مما لا فعل له فيحكم عليه بالشذوذ
وهكذا غير هذا النوع مما لم يستوف تلك الشروط وهذا الكلام منهم يقتضي اتباع
الشاذ الوارد هناك في هذا وقد صرحوا بذلك فقالوا ما شذ ثم فيه هناك
شذ فيه هنا وبالعكس فان استندوا في ذلك الى نقل ان السماع جاء بذلك فبعيد
وان قالوا ذلك بالقياس فالقياس على الشاذ غريب **وبيابه اشد وشبهه**
كاكبر واعظم وازيد كما اذا اردت تفضيل زيد على عمرو في الاستخراج فتقول زيد اشد
استخراجا من عمرو **وهو** اي اشد وشبهه **هنا** اي في باب التفضيل **اسم
ناصب مصدر** الفعل **المخرج اليه** اي الى اشد ونحوه بسبب فقده لتلك
الشروط او بعضها **تمييزا** وهو عند المص من تمييز المفرد وعند غيره من تمييز النسبة

ددن

وقد تقدم التنبيه عليه وههنا بحث وهو ان افعل التفضيل يقتضي اشتراك
المفضل والمفضل عليه في اصل الحدث وزيادة المفضل عليه فيه فيلزمه في كل صورة
توصل فيها باشد ان تكون الشدة موجودة في الطرفين وزايدة في طرف المفضل
وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج
مثلا لا في شدته لان استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو ولا
اشد فكيف يتاتى التوصل في مثل ذلك باشد مع دلالته على خلاف المقصود
الا ترى الى التفاوت ما بين قولك قلب زيد اقسى من الحجر وقولك قلب زيد اشد
قسوة من الحجر **وغلب حذف همزة اخير واشر في التفضيل** لكثرة
استعمالها فيه فخففوهما بحذف الهمزة وحركوا الخاء من خير بحركة اليا
فقالوا زيد خير من عمرو وكذا شر منه ولم يثبتوا الهمزة فيهما الا نادرا قال الراجز
بلال خير الناس وابن الاخير. فجمع بينهما وقرا ابو قلابة سيعلمون غدا من
الكذاب الاشر **وندر** هذا الغالب وهو حذف الهمزة منهما **في التعجب** فقالوا ما
اخيره وما اشره وقالوا نادرا ما خيره وما شره بحذف الهمزة فيهما لكن منهم من لم
يحرك الخا هنا وحذف الالف من ما لالتقاء الساكنين فقال مخيره وسمع الكسائي يحيي
واما ما شره فليس فيه التقا الساكنين فالالف ثابتة عند الجميع وانما كان حذف الهمزة
نادرا في باب التعجب لان ما فيه حرف معنى لانها المفيدة للتعدية بخلافها في باب التفضيل
ويلزم افعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام **الافراد والتذكير** لانه
يكون ح مقرونا بمن الجارة للمفضل عليه وهذا هو الاصل في افعل التفضيل عن ان يكون
معه ما يقتضيه وضعه وهو معنى التفضيليه لانه يصح على هذه الصيغة المفيدة
لهذا المعنى تعدى الى المفضل بمن الابتدائية فصارت كانها من تمام الكلمة وهذا لا يفصل
بينهما الا بمعمول افعل وذلك قليل ايضا كما ستراه فما دام معه من لا يطابق صاحبه
تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال جميعها صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من عمرو واذ لو ثني وجمع وانث
لكان كتثنيته وتانيثه قبل كماله **و** يلزم ايضا افعل التفضيل العاري من الاضافة
ومن الالف واللام **ان يليه** نفسه **او يلي معمولا له المفضل مجرورا بمن**
فالاول كقولك زيد افضل من عمرو وهو كثير والثاني كقوله تعالى النبي اولى بالمومنين
من انفسهم وازواجه امهاتهم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المومنين
وقد يسبقانه اي يسبق المعمول والمفضول افعل التفضيل فالاول كقولك زيد
بعمر وارأف من خالد والثاني كقول الشاعر. فقالت له اهلا وسهلا وزودت

جنى النحل او ما زودت منه الطبيب • ويلزم ذلك اى التقديم على اسم التفضيل
ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن انت خير وممن اى الناس انت اكرم
او مضافا اليه اى الى اسم الاستفهام نحو من وجه من وجهك احسن قال المص وهى
من المسايل المغفول عنها وقد يفصل بين افضل ومن بلو وما اتصل بها
كقوله • ولا زال طيب لو بذلت لنا • من ماء موهبة على خمر • الموهبة بفتح الهاء
والباء المهملة نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء كذا فى الصحاح وقد جاء الفصل بالندا
قال جرير • لم القى اخبث يا فرزدق منكم • ليلا واخبث فى النهار نهارا • ولا يخلو المجرد
بمعنى فى غير تحكم من مشاركة المفضل فى المعنى او تقدير مشاركته اما فى التحكم
فيرد بدون مشاركة نحو انت اعلم من الحمار واما حيث لا تحكم فلا يرد مشاركة المجرد
من التفضيلية للمفضل فى المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول على رضى
الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار
يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند الخصم فقدر على رضى الله
عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم يوم من شعبان عليه كانه قال هب انه
محبوب عندى ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب الى منه وههنا تنبيهات
الاول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف احر من الشتاء اى الصيف ابلغ
فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا ينزل العسل احلى من الخل ونحوه
مما جاء على ذلك وتحرير هذا الموضع ان يقال لافعل اربع حالات احدها وهى الحالة
الاصلية ان يدل على ثلاثة امور احدها اتصاف من هو له بالحدث الذى
اشتق منه وبهذا المعنى كان وصفا والثانى مشاركة مصحوبه له فى تلك الصفة
والثالث تميز موصوفه فيها ويكل من هذين المعنيين فارق غيره من الصفات
الحالة الثانية ان يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى
الحالة الثالثة ان تبقى عليه معانيه الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد المعنى
الثانى وتخلفه قيد اخر وذلك ان المعنى الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا
بتلك الصفة التى هى المعنى الاول فيصير مقيدا بالزيادة التى هى المعنى الثالث الا
ترى ان المعنى فى المثال ان للعسل حلاوة وان تلك الحلاوة ذات زيادة وان
للخل حموضة وان تلك الحموضة ذات زيادة وان زيادة حلاوة العسل اكثر من زيادة
حموضة الخل فتدبره فانه بديع الحالة الرابعة ان يخلع عنه المعنى الثانى وهو
المشاركة وقيد المعنى الثالث وهو كون الزيادة على مصاحبه فيكون للدلالة
على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة لا مقيدة وذلك فى نحو قولك يوسف احسن

اخره

اخوته • التنبيه الثانى ان من كلامهم المشهور زيد اعقل من ان يكذب وظاهره
مشكل لان قضيته تقتضى تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له فخرجه محمد
ابن محمود بن الزكى فى كتابه المسمى بالبديع على ان أن فيه بمعنى الذى قال ابن هشام
لا اعرف ما يلائمك وظهر لى فى توجيه هذا اللفظ وامثاله توجيهان احدهما ان
يكون من تأويل العلوم تأويلا على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف
فيؤول الى المعنى الذى اراده لكن بوجه يقبله العلماء الا ترى انه قيل فى قوله تعالى وما كان
هذا القران ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال ابو الحسن
فى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للقول والقول فى تأويل
المقول اى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء
ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المراة لا العود الى القول نفسه كما يقول
اهل الظاهر وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه
• اذا انت فضلت امرا ذا نباهة • على ناقص كان المديح من النقص • التوجيه الثانى
ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره
فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من البعد لا لما فيه
من المعنى الوصفى والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا القصد التعميم هذا كلامه فى
مغنى اللبيب قلت اما الوجه الاول فقد اعترف بضعفه واما الثانى ففيه نظر
من جهة ان الفعل الذى يسبك هو وما معه فى المثال من المصدر مسند الى الضمير المخبر
فينبغى حين السبك ان يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى اعجبنى ما صنعت الحى
اعجبنى صنعك واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه
فيكون زيد مفضلا على الناس فى البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس
له فى ذلك وهو البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عين بطلان التوجيه بعمر لى
ثم فى كلامه الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع
قال الرضى واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن القول والشعر وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليست تفضيليه
بل هى مثلها فى قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى
قولك انا اعز على من ان اضربك انا باين من ان اضربك من فرط عزتك على
وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل فقربت من هذه المعنى
الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز فى الفضل عن مرتبته

حاشية

فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية لا في معنى التفضيل وقد اوردنا هذا الكلام كله في المعنى **وان كان افعل خبرا حذف للعلم به المفضول غالبا** نحو ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا وهو كثير في القرآن وشمل قوله خبرا خبر المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن واخواته واشار بقوله للعلم به الى انه ان كان مجهولا امتنع حذفه وبقوله غالبا الى انه قد يذكر مع العلم به نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ولا وجه لمن زعم ان الحذف اكثر من الاثبات مطلقا في هذا الكلام اذ مقتضاه ان الحذف اكثر منه في غير ذلك **ويقل ذلك** اى حذف المفضول **ان لم يكن** افعل التفضيل **خبرا** كقوله تعالى فانه يعلم السر واخفى وزعم الرماني انه لا يجوز الحذف الا في الخبر نحو الله اكبر والآية ترده عليه **ولا يصاحب من المذكورة** وهي الجارة للمفضول **غير العاري الا وهو مضاف الى غير معنية** كقوله على

نحن بغرس الودي اعلمنا ٭ منا بركض الجياد في السدف ٭ وخرجه ابو الفتح ابن جني على ان اعلم بمعنى عالم والضمير في منا ضمير رفع مؤكد للضمير في اعلم وهو نائب عن نحن **او ذو الف ولام زايدتين** كقوله ٭ ولست بالاكثر منهم حصى ٭ وانما العزة للكاثر **او دال على عار متعلق به** كهذا البيت ان لم تدع زيادة الاداة فيه وذلك بان لا تجعل من متعلقه بالاكثر وانما تجعل متعلقه باسم تفضيل عار من الاضافة والاداة ودل عليه المقارن لها فالتقدير ولست بالاكثر اكثر منهم **او شاذ** يحتمل عوده الى كل من المثلين بان يحمل الجمع بين الاضافة ومن وبينها وبين اللام على الشذوذ وانما قيد الملم بقوله المذكورة وهي التفضيلية لانها لو كانت الجارة لغير المفضول لم يمتنع الجمع بينها وبين الالف واللام اجماعا كقول الكميت ٭ فهم الاقربون من كل خير ٭ وهم الابعدون من كل ضير ٭ فان من فيه هي المعدية في قولك قربت منه **فصل** في الكلام على افعل التفضيل المفرد بالالف واللام **ان قرن افعل التفضيل بحرف التعريف** نحو زيد الافضل **او اضيف الى معرفة مطلقا له التفضيل** لا مقيدا نحو يوسف احسن اخوته اى الاحسن من بينهم والمقصود ثبوت الاحسنية له على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما اضيف لمجرد التوضيح **او معه** **اى بلا تفضيل فيه** نحو زيد اعلم المدينة اى عالمها **طابق ما هو له في الافراد والتذكير وفروعها** فتقول مع اقترانه بحرف التعريف جاء زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والافاضل والهندات الفضليات والفضل وتقول مع اقترانه بالاضافة يوسف احسن اخوته وزيد وعمرو افضلا قومهما وهكذا والعلة فيه ان

افعل

افعل التفضيل مشابه لافعل التعجب معنى ولفظا اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل وافعل في التعجب لا يتصرف فينبغي ان يكون افعل التفضيل المشابه له كذلك لكن لما لم يجئ مع ذي اللام والمضاف علامة التفضيل وهي من ولا كان معها التفضيل ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب مشابهة تامة مع دخولهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية ولزمت المطابقة واما المؤول بما لا تفضيل فيه فامره ظاهر لانه ليس اسم تفضيل البتة بل هو اسم فاعل او مفعول باعتبار معناه وان كانت صيغته صيغة اسم التفضيل وقد تقدم ان المشابهة بين افعل التعجب وافعل التفضيل اعتبرت من جهة اللفظ والمعنى جميعا والمشابهة المعنوية منتفية عما لا تفضيل فيه فوجبت المطابقة **وان نويت اضافته تضمين معنى من جاز ان يطابق وان يستعمل استعمال العاري** بلا تطابق بل يفرد ويذكر فتقول اخواك احسن الثلاثة واحسنا الثلاثة واخوتك احسن بني فلان وهند احسن النسا وحسنى النسا واستدل المصنف على جواز الوجهين بقوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس احاسنكم اخلاقا الموطؤون اكنافا الذين يالفون ويولفون فافرد احب واقرب وجمع احسن ومعنى من مراد في الثلاثة ويمكن القدح في هذا الاستدلال بانه لا نسلم ان احاسنكم مما نويت اضافته بتضمين معنى من بل هو مما قصد فيه الزيادة المطلقة والاضافة للتوضيح فهي على معنى اللام وليس بمعنى من مراد فلذلك وجب الجمع بمطابقة المبتدا المقدر اى هم احاسنكم اخلاقا واما احب واقرب فمما نوى فيه معنى من كما قال وقد صحح الزمخشري بذلك **ولا يتعين** **الثاني** هو الافراد والتذكير **خلافا لابن السراج** فانه جعل تضمن معنى من حالة الاضافة كالتصريح بها حيث لا اضافة فيلزم الافراد والتذكير فيمتنع عنده ان يقول اخواك احسنا القوم كما تقول اخواك احسن من القوم والرد عليه لقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها وقوله الذين هم اراذلنا غير متقدم لانه له ان يمنع كون الاضافة فيهما على تضمين معنى من وزعم ابو منصور الجواليقي ان المطابقة افصح الوجهين ورد على ثعلب قوله في باب الفصيح فاخترنا افصحهن وقال كان الاولى ان يقول فصحاهن لانه الافصح كما شرط في الكتاب وليس كما قال بل الافراد هو الاكثر والاشهر **ولا يكون حينئذ** اى حين اذ يكون التفضيل مرادا والاضافة بتضمين معنى من **الا**

بعض ما يضاف اليه فلا يقال على قصد هذا المعنى يوسف احسن اخوته
ضرورة انه لا يدخل في جملة اخوته بدليل انك لو سئلت عن اخوة يوسف لم يجز
لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بني يعقوب وهذا قول ابن
السراج والفارسي وجمهور البصريين فمنعوا مثل يوسف احسن اخوته على قصد
المعنى المذكور ولم يشترط الكوفيون ذلك قالوا لان الاضافة على معنى من ويجوز
في مجرور من ان يكون من غير الجنس واحتجوا بقولهم علي افضل اهل بيته ونصيب
اشعر اهل جلدته قال في الارتشاف وتاولهما البصريون على معنى علي افضل بعض
اهل بيته ونصيب اشعر بعض اهل جلدته هذا كلامه ولا ادري وجه احتجاج الكوفيين
بهذين المثالين فان عليا بعض اهل البيت ونصيب بعض اهل جلدته اي السودان
فهما غنيان عن التاويل ولا يردان على البصريين اصلا ثم التاويل بما قاله لا يحصل
المقصود من المدح وشذ الظلمى والحلمه ووجهه الحمل على المعنى كما حمل قوله
فلما لقيتك خاليين لتعلما ∗ ابي وابيك فارس الاحزاب ∗ على ذلك اي ابينا وانما
شذ وذه لقبح اللفظ واستعماله اي استعمال افعل التفضيل عاريا من الاضافة
والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم
فاعل نحو هو اعلم بكم اي عالم او صفة مشبهة نحو وهو اهون عليه اي
هين وانما اولهما المص بما ذكر لانه لا مشاركة لله في علمه ولا في غيره من
صفاته ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته تبارك وتعالى لا شريك له مطرد
عند ابي العباس المبرد لكثرة الوارد منه نحو ما تقدم ونحو الله اكبر وكقوله
∗ ان الذي سمك السماء بنى لنا ∗ بيتا دعائمه اعز واطول ∗ اذ لا يثبت هذا القائل
لخصمه عزة ولا طولا والاصح قصره على السماع فلا يتعدى محله ولزوم الافراد
والتذكير فيما ورد كذلك كما في الامثلة المتقدمة اكثر من المطابقة
كقول الشاعر ∗ اذا غاب عنكم اسود العين كنتم ∗ كراما وانتم ما اقام الائم ∗ اي
لئام وعلى ذلك يتخرج قول ابي نواس ∗ كان صغرى وكبرى من فواقعها ∗ حصباء
در على ارض من الذهب ∗ وقول النحويين جملة صغرى وجملة كبرى وقول العروضيين
فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد نبه المص بقوله دون من على انه اذا قرن بمن
لم يكن مغنيا اتفاقا ومنه قول النسوة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انت افظ واغلظ
من رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر انه اذا كان مقترنا بما لا يصح تجرده
عن معنى التفضيل اصلا او باقتباس لا غيره وذلك ان من هذه هي الجارة للمفضل
فيحتاج فهو فهذا الوجه يحتج عليه ونحو هو افضل رجل وهي افضل

امراة

امراة وهما افضل رجلين وامراتين وهم افضل رجال وهن افضل نسوة
مما اضيف فيه افعل التفضيل الى منكر جامد معناه ثبوت المزية على المتفاضلين
والاظهر التعبير بالمفضلين واحدا واحدا او شيئين اثنين اثنين وكان الاولى ان يقول
موحد ومثنى لان العرب عدلت عن تلك الصيغ الى غيرها تخفيفا او جماعة جماعة
فمعنى قولك زيد افضل رجل هو افضل من كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان
افضل رجلين معناه هما افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل
رجال معناه هم افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا البقية قال ابو حيان
وقال الصفار في توجيه هو افضل رجل لما استقر ان افعل بعض ما يضاف اليه
لزم ان يكون جمعا ولما علم ذلك اختصروا اللفظ لامن اللبس ولم يجيزوا تعريفه
بال لان المفرد الذي يراد به الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بالجمع لزمك التعريف
لانك اثرت الرجوع فلم يكن الا الرجوع الى الاصل من وجه وبتنكيره من اخر
ولهذا اولنا اسفل سافلين ولو كان السافلين لم يحتج الى تاويل ويسر ذلك انه
غير مستنكر ان يكون للشخص جماعة مجهولة يفضلها فالاخبار بها لا يفيد بخلاف
ان تقول افضل الرجال تريد الجنس او رجالا باعيانهم كذا قال ولا يسلم بعضه من
مناقشة وان كان المضاف اليه مشتقا جاز افراده مع كون الاول
غير مفرد وجازت المطابقة والافراد كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به
وقد اجتمع الامران في قول الشاعر ∗ واذا هم طعموا فالام طاعم ∗ واذا هم
جاعوا فشر جياع ∗ وقد اختلف النحاة في توجيه الافراد فقال الفراء حمل على
المعنى اي اول من كفر والام من طعم وقال بعضهم حمل ولا تكونوا اول كافر
به على معنى ولا يكن كل منكم وقال الاخرون افعل صفة لمفرد يؤدي معنى الجمع اي اول
فريق او فوج وذكر الزمخشري ما عدا الوجه الاول وزاد ان يكون بتقدير ولا تكونوا اول كافر
به فحذف المضاف والمراد بالمشبه به اهل مكة وبالمشبه اهل الكتاب ويبطل
قول من قال التقدير ولا يكن كل منكم انه يستلزم صحة لا تكونوا اجمل رجل تخشونه
وانما يسمع ذلك في الوصف لا في الاسم الجامد كرجل نحو كان قلت قال المص في شرحه
لمثل الذي استوقد نارا انه ان لم يحمل الذي على ارادة معنى الجمع لزم تشبيه الجمع بالواحد
فعلى ما قال هنا على تقدير مثل انه يلزم تشبيه الجمع بالمفرد قلت لا استحالة في ذلك
وليس الفرار من ذلك هو الحامل لهم على جعل الذي في الاية المذكورة بمعنى الذين وانما
الحامل عليه عود ضمير الجمع من قوله بنورهم وما بعده عليه وقال الكوفيون اصل ذلك
زيد افضل عالم بالاضافة افضل عالم بالاتباع ثم اضيف الشيء الى نفسه كما هو مقرر عندهم

ومفهوم من قوله المعران كان المضاف اليه مشتقا انه ان كان جامدا وجبت المطابقة
كما تقدم فى تلك الامثلة هما افضل رجل وهما افضل رجلين الى اخرها وهو قول الجمهور
واجاز الزجاجى والمبرد الزيدون افضل رجل ومفهومه ايضا ان المطابقة
بالنسبة الى الافراد متعينة فلا تقول زيد افضل علما او عالمين **فان قلت** يرد
عليه قوله تعالى ثم رددناه اسفل سافلين فجمع المضاف اليه مع ان الموصوف
مفرد **قلت** اجيب عنه بان الانسان جنس فله لفظ ومعنى فاعتبر اللفظ
فى رددناه والمعنى فى سافلين وحسن ذلك كونه فاصلة **وألحق اول**
مطلقا باسبق فى حالة كونه **صفة** لكونه بمعناه تقول الاول والاولان
والاولون والاوايل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من
نحو زيد اول من جاء ومضافا الى نكرة نحو اول بيت والى معرفة نحو وانا اول
المسلمين وبالجملة فالاحكام التى تجرى فى اسبق كلها تجرى فيه وانما كان اول
ملحقا باسم التفضيل لانه ليس فى الحقيقة افعل تفضيل وانما هو جار عليه فى احكام
تلحقه ومذهب جمهور البصريين انه افعل ثم اختلفوا فجمهورهم على انه من تركيب
وول كذلك ولم يستعمل هذا التركيب الا فى اول ومتصرفاته وقال بعضهم

اى من مادة ولى

اصله اوأل من وأل بجا لان النجاة فى السبق وقيل اصله اول من آل اى
رجع لان كل شى يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة
فى الوجهين واوا كما شا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من تركيب فعل وقلبت الواو الاولى
همزة وتعربيه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن يبطلون لكونه فوعلا **وان**
نويت اضافته بنى على الضم وهذا مما اختص به عن اسبق تقول ابدا به هذا
من اول فتبنيه على الضم مثل من قبل ومن بعد كما تقول كانه ابدا بهذا اسبق بالضم
تريد اسبق الاشيا لان اول منزل منزلة الظرف وعلى ذلك جاء قول الشاعر ❊ لعمرك ما
ادرى وانى لاوجل ❊ على اينا تعدو المنية اول ❊ **وربما اعطى مع نيتها** اى مع نية
الاضافة **ماله مع وجودها** كقول بعض العرب ما لقيته مذ عام اول برفع عام
ونصب اولا نويا وجود المضاف اليه لانه لو وجد لكان اول مفتوحا جعل ظرفا كانه قيل
مذ عام قبل عامك وهذا مثل قوله ❊ ومن قبل نادى كل مولى قرابة ❊ بكسر اللام اى من قبل
ذلك ومثل قوله ❊ خالط من سلمى خياشيم وفا ❊ اى خياشيمها وفاها وان نوى معنى الاضافة
بنى على الضم ولو قال وان نوى لفظ المضاف اليه اعطى ماله مع وجوده كان خيرا له
وان جرد اول عن الوصفية جرى مجرى افكل فلم يكن له مؤنث ولم يجمع
جمع المذكر السالم ولم يمنع من الصرف الا اذا سمى به قال الرضى هذا ما لم يكن لفظ اول مشتقا من شى

مستعمل

مستعمل على القول الصحيح كما ان ما استعمل منه فعل كاحسن وكما ان ما استعمل منه اسم كاحنك
خفى فيه معنى الوصفية اذ هى ما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به
كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما
تظهر وصفيته اولا بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد
اى جرى فلاجرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول
او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل فان
خلا منهما صار ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفا وصفيته كما
مر كقول على رضى الله عنه احمده اولا وباديا ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا هذا كلامه
قلت والمعروف ان اول نوعان اسم وصفة لان الصفة تصير اسما بالتجريد كاكرم
المعم فان قلت يرجحه ان الجار مجرى ما الاشتراك قلت لكن يرده ما تركت له اولا
ولا اخرا والجمهور ولا واخرا ولو كان صفة فى الاصل لم تقدم غلبة الاسمية وعدم ضعفها
بخلاف ما اذا كان فى الاصل اسما وقال فى الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه
تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا قلت
وانتصاب اول فى الاول على انه نعت للمنصوب وفى الثانى على انه ظرف وصف به
كما تقول لقيته عاما قبل ذلك فقيل وا ولا ظرفان لا مستقر فيه وفا وهو الصفة
ثم قال صاحب الصحاح وتقول ما لقيته مذ عام اول فمن رفع الاول جعله صفة
لعام كانه قال اول من عامنا ومن نصب جعله كالظرف وكانه قال مذ عام قبل
عامنا واذا قلت ابدا بهذا اول ضممته على الغاية كقولك افعله قبل وانما تميزت
المحذوف نصبت فقلت ابدا بهذا اولا فعلك كما تقول قبل فعلك ونقول ما رايته
مذ امس فان لم ترى يوما قبل امس قلت ما رايته مذ اول من امس فان لم ترى مذ يومين
قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولم تجاوز ذلك كلامه **والحق اخر**
بفتح الخاء **بالمغير المجرد** من الوصف بل الحق باول الذى هو وصف **فى حالة**
مع ارادة الافراد والتذكير وفروعها التى هى التثنية والجمع والتانيث
من الاوزان بيان لماله فتقول الاخر والاخران والاخرون والاواخر والاخرى
والاخريان والاخريات والاخر **الا ان اخر يطابق فى حالتى التعريف والتنكير**
ما هو له فتقول مررت برجل اخر وبالرجل الاخر وبامراة اخرى وبالمراة الاخرى
ووجه ذلك انه لم يشبه اسم التفضيل من كل وجه حتى يحمل على افعل فى التعجب
ولا يليه من تاليها فتقول مررت برجل اخر من زيد **ولا يضاف** فلا تقول
اخر الرجال **بخلاف اول** فانه يلحقه من ويضاف كما تقدم ووجه ذلك ان اخر

اوه اولا فيه على تفضيل بنفسه ولو بناوها ذا و بصلح فى موضعه ما يدل على تفضيل
اسبق فى موضع اول فلذلك لم تنله من وناليها ولم يضعف وقد تنكر الدنيا وهى
مونث الادنى والجلى وهو مونث الاجل لشبههما بالجوامد فاجريا مجرى
الاسماء المحضه والا فقد كان من حقهما ان لا ينكرا كالكبرى والفضلى بالاولى كما جاء
فى الحديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها وكقول الاخر فى سعى دنيا طالما قد مدت
والثانى كقول الاخر وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا
واما حسنى فى قراءة من قرى وقولوا للناس حسنى بالالف المقصورة دون تنوين
وسواى فى قول الشاعر ولا يجزون من حسن بسواى ولا يجزون من غلظ بلين
فصل فى عمل افعل التفضيل او يرفع افعل التفضيل فى العرف
ظاهرا اى موجودا يسمع التلفظ به فيشمل نحو مررت برجل احسن منه ابوه فلو
يجوز ذلك فى العرف وانما قيد بذلك للاحتراز عن لغة ضعيفة حكاها سيـ
فتقول على ما مررت برجل اكرم منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه او نه
بمعنى نابغه فى الكرم ابوه الا قبل مفضول ظرف فى محل نصب على الحال عن
ظاهرا وان كان نكرة لانه فى سياق النفى والمثال المشهور للمسئلة ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فافعل التفضيل فيه رافع لظاهر هو الكحل
وقد وقع قبل مفضول هو اى ذلك المفضول هو اى ذلك الظاهر مذكور
ذلك المفضول كما فى المثال فان الضمير المجرور محل المفضول وهو مذكور او مقدر نحو ما
رايت كزيد رجلا ابغض اليه الشر اى منه فحذف المفضول للعلم به وبعد ضمير عطف
على قوله قبل مفضول اى لا بد مع كونه قبل مفضول ان يكون بعد ضمير مذكور كالضمير
المضاف اليه عين فى مثال الكحل المتقدم او مقدر حذف للعلم به كالمثال الذى ذكره
ابو العباس وهو ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وتقديره فى الاصل على
ما قيل ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض
فجعل اشبه فى موضع ابين واستغنى عن ذكر شبه المضاف الى بعض ثم نحل الاختصار
لوضوح المعنى فقيل ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك اى ابين فيهم شبه
بعض ببعض منه فى قومك ثم حذف الضمير المجرور بمن العايد على شبه وادخلت من
على قومك وحذف متعلق شبه وهو ببعض كما حذف ما تعلق به وهو شبه فبقى من
قومك وهو على حذف اسمين مفسر ذلك الضمير المذكور او المقدر بعد نفى او شبهه
بصاحب افعل اما فى النفى فكما فى مسئلة الكحل لان الضمير الذى ذكره بعد المفضول
وهو ضمير عينه مفسر برجلا الذى هو صاحب افعل التفضيل واما شبه النفى فالمراد به

النهى

النهى نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك والاستفهام الذى فيه معنى النفى نحو هل
فى الناس من رجل احق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال اللمم لم اسمع ذلك فى النفى لكن لا
باس باستعماله قياسا ووجهه ان شبه النفى قد ثبت له حكم النفى فى تسويغ مجى
الحال من النكرة على الصحيح وغير ذلك فيلحق هذا بذلك واعلم ان هذا الضمير الذى
يكون قبل المفضول اذا حذف فله حالات لحدها ان تتغير حالة على الحال نحو ما رايت
رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد وما من ايام احب الى الله فيها الصوم من
عشر ذى الحجة الحالة الثانية ان تحذف من والمفضول جميعا كقوله ما ان رايت
كعبد الله من احد اولى به الحمد فى نجد واعلام وكقول الاخر مررت على وادى
السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا التقدير اقل ركب اتوه منهم بوادى السباع و
تلخيص البيت لا ارى واديا اقل الركب الا توه مكثا وتمهلا منهم بوادى السباع
وجوز السخاوى فى شرح المفصل كون اقل فعلا ماضيا وركب فاعلا وتئية مفعو
به والجملة صفة لواديا ويكون اخوف بتقدير لم ار اخوف وقال الخفاف واديا
مفعول ارى وكوادى نعت نكرة تقدم فانتصب على الحال كوادى مفعول ارى
وواديا تمييز مثل ما رايت كاليوم رجلا واخوف معطوف اى واخوف به منهم
ولا ينصب افعل التفضيل مفعولا به بل يصل اليه باللام نحو هو ادنى للعلم
وابذل للمعروف فان كان الفعل يتعدى لو شئت نصبت الاخر بفعل مقدر نحو اكسى للفقرا
الثياب اى يكسوهم الثياب وقد يدل افعل التفضيل على ناصب اى ناصب
المفعول به كقول الشاعر فلم ار مثل الحى حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
اكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا اى تضرب القوانس قال
المم ومثل قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فحيث هنا ليس بظرف وانما
هو مفعول به وناصبه فعل مدلول عليه باعلم اى يعلم مكان جعل رسالته
واذا اولى بما لا تفضيل فيه جاز على راى ان ينصبه ويمكن ان تحمل عليه
الاية فينصب حيث مفعولا به باعلم لكونه مؤولا بعالم وهذا الراى راى من
ينصب افعل التفضيل حين التاويل الا انه مضاف الى ما ليس بعضه فيجرى
حكم النصب والجر على طريقة واحدة الا انه اذا صح حلول الفعل محله نزع الظاهر
واحتج المانعون بان الحكم للاصل ولا عبرة بالطارى ولان الشئ قد يكون فى معنى
الشئ ولا يعطى حكمه مثل عميل كشريب فانه بمعنى شارب ولا يعمل والتاويل اولى لانه
ينتفى لوجوب المطابقة فى افعل الذى ازيلت الفاضلة ولو اعتبر اصله الاول

لم يكن ذلك واجبا وعلى الثانى ان اصل المتوافقين معنى ان يتوافقا حكما وانما يتخلف ذلك لعارض **ويتعلق به** ليس هذا متعلقا باشتراطنا بل بافعل التفضيل بالا تفضيل فيه بل هو ابتدا حكم غير متعلق بذلك يعنى انه يتعلق بافعل التفضيل **حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب منه** تقول هو ارغب فى الخير من عمرو كما تقول ما ارغبه فى الخير وتقول هو احب لمال من زيد كما تقول ما احبه للمال وهذا الملك ازهد بنا من غيره كما تقول ما ازهده بالمالى ونحو ذلك نفعنى

باب اسم الفاعل وهو الصفة وهذا جنس يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والصفة المشبهة **الدالة على فاعل** فصل اخرج اسم المفعول كالمضروب وما بمعناه كالمصدر فى قولهم الدرهم ضرب الامير فان قلت لم يدخل هذا فى الصفة حتى يخرج قلت هو داخل فى التعديد لكان الثانى بل يكون مراد بالصفة ما هو اعم من التحقيقية والتقديرية فيدخل مثل هذا فى الشق الثانى فيخرج بهذا القيد **جارية فى التذكير والتانيث** اى فى حالتها مما فخرج نحو اهيف واعمى فانه يجارى فى حالة التذكير فقط **على المضارع من افعالها** اى باعتبار الحركات والسكنات فخرج بهذا نحو سهل وكريم من الصفة المشبهة وضراب واخواته من امثلة المبالغة فان شيئا من ذلك لا يجارى فعلا اصلا وخرج بجارى الفعل الغمل ولكن ليس المضارع وانما يجارى الماضى كفرح ويقظ وحسن **لمعناه** اى لمعنى المضارع من الحال والاستقبال نخرج بهذا وبقوله **او معنى الماضى** نحو ضامر الكشح ومنطلق اللسان من الصفة المشبهة الجارية للمضارع فى الحركات والسكنات فان ضامر ونحوه لا تعرض فيه الى زمن ماض ولا غيره وانما يراد به معنى ثابت ولهذا يضاف الى الفاعل معنى كما فى كريم ونحو فيقال الضامر الكشح كما يقال اللطيف الكشح ولو قيل بان احد القيدين اعنى قوله لمعناه او معنى الماضى كان فى اخراج الصفة المشبهة الجارية لاسم الفاعل فى الحركات والسكنات والجمع بينهما انما هو لغرض التحفظ من عدم انعكاس الحد اذ لو اقتصر على احدهما يخرج ما هو بمعنى الاخر من افراد حقيقة اسم الفاعل لكان حسنا **ويوازن** اسم الفاعل **من الثلاثى المجرد فاعلا** اى هذه الصيغة نحو ضارب وقاعد وذكر فى باب ابنية الفعل انه من فعل وفعل اللازم قليل وسكت عن فعل المفتوح العين فعلم انه قياس فيه متعديا كان او لازما فليضم ما ذكره هناك الى ما ذكره هنا **ومن غيره** وهو الثلاثى المزيد والرباعى المجرد والرباعى المزيد **المضارع** نحو منطلق ومتدحرج ومدحرج ومحرنجم وقد يتخلف ذلك مثل ايفع فهو يافع وسياتى

مكسور

مكسورها قبل الاخر كما تقدم وقد يتخلف نحو انتنى فهو منتن بضم التا وسياتى **بميم مضمومة** كما مثلنا وقد يتخلف وسياتى **وربما كسرت** اى الميم المبدو بها **فى مفعل** نحو منتن وعلة الكسر الاتباع والساكن حاجز غير حصين كضم التا من منتن والعلة فيه ايضا الاتباع **وربما ضمت عين منفعل** فى حالة كونه **مرفوعا** نحو زيد منحدر بضم الدال اتباعا لضمة الرا ولا يتصور ذلك فى غير الرفع اذ لو ضم ح يتبع حكى ذلك ابن جنى وغيره والميم المضمومة قد تحذف نحو فيما ساكن ونحو فلم يات اتباعها مع هذا الفصل **وربما استغنى عن فاعل بمفعل** نحو جب فهو محب **وعن مفعل** بفتح العين اسم منصرل من افعل **بمفعول** نحو احبه فهو محبوب وجا على الاصل قول عنترة ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم **فيا به ثلاثى** لهذا المثال **وفيا او ثلاثى له** نحو ارقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى ارق **وعن مفعل** بكسر العين **بفاعل** نحو ايفع الغلام فهو يافع كد ومازلت ابغى المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا ويقال ارق فهو وارق كد ويبها توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم **وعن** اى **على** فاعل اى قد يستغنى عن مفعل نحو فاعل نحو اعقت الفرس فهو عقوق قال ابن على القالى ولا يقال معق **او مفعل** بفتح العين فى الفياب اسهب الرجل اكثر من الكلام فهو مسهب بفتح الها ولا يقال بكسرها وكذلك الفح فهو ملفح لحصن فهو محصن وهذه نوادر واسهب الرجل على بنا ما لم يسم فاعله اذا ذهب عقله من لدغ الحية **وعن فاعل بمفعل** بضم الميم وكسر العين **او مفعل** بكسر الميم وفتح العين قال الملم حكى ابن سيدة عم الرجل بمعروفه ولم شاع البيت فهو معم ومعم وملم ومليم لم يات بهذا المعنى عام ولا لام ولا نظير لهما وقال بعض الشارحين قالوا عم قومه ولم شاع البيت فهو معم وملم بضم الميم فيهما وكسرها ولم يقولوا عام ولا لام ولا نظير لهما قال ابن سيدة فان قيل قد جا عام ولام وفى الحديث كل صبحا امه ولا قالوا الخاص العام قلنا بمعنى اخر انتهى **قلت** ان عنى المص وهو الظاهر ان هذا الكلام الذى حكاه عن ابن سيدة قاله فى المحكم وهو الظاهر فكلامهما منتقد فان الذى فى المحكم رجل معم يعم القوم بخيره وقال كراع رجل معم يعم الناس بمعروفه اى يجمعهم وكذلك ملم يلم اى يجمعهم ولا يكاد يوجد فعل فهو مفعل غيرها انتهى فلم يجزم بانه لا ثالث لهما ولا ذكر اللفتين فى ملم ولا قيده بشاع البيت انما قال انه يلم الناس يجمعهم فتامله ولا يتوهم ان قول المص بمفعل

٢ او ضمت عينه مع

بتكرار لقوله فى اول المسئلة وربما استغنى عن فاعل بمفعل لان المستغنى
به هناك مفعل بعينه والمستغنى به هنا احد امرين مفعل او مفعل
وربما خلف فاعل مفعولا كما فى قول الشاعر لقد عيّل الايتام طعنة باشره
اباشر لا زالت يمينك باشره عيل الايتام عالة وباشره اسم رجل
وآشره بمعنى ماشوره اى مقطوعه بالمشار وهذا هو الشاهد وفى المحكم لابن
سيده سجر الكلب والرجل وضع الساجور فى عنقه وحكى ابن جنى كلب ساجر
فان صح ذلك فتاه نادر وفيه سجره ملاه والساجر الموضع الذى يمر به
السيل فيملاه على النسب او فاعل بمعنى مفعول وفى المخصص له ان الفارسى قال
لم يات فاعل بمعنى مفعول الا فى ثلاثة الفاظ احدها الباد وهو ما اصابه
المركوح من باطن فخذ الراكب وقيل ما بين الرجلين وذلك لان السرج يبرّدها
اى فرقها والثانى جبل حالق للعالى القليل النبات كانه حلق والثالث
فاقد فى قول جثر بن ابى حازم ذكرت بها سلمى فبت كانما فقدت حبيبا فاقد
تحت مرمس ثم قال ابن سيده هذا قوله وعندى نظاير سنانى وفى الروض
الانف للسهيلى فى الحديث ان قريشا خرجوا ومعهم العوذ والمطافيل العوذ
جمع عايذ الناقة التى معها ولدها اى انهم خرجوا بذوات الالبان المتزود
من البانها وانما قيل لها عايذ مع ان العايذ ولدها اذ هو يعوذ بها لانها
عاطفة عليه كما قالوا تجارة رابحة وان كانت مربوحا فيها لانها زاكية و
عيشة راضية لانها بمعنى صالحه وعكسه والهرى معكوفا ان يبلغ محله
لانه محبوس بالله فهو عاكف لحى به على انه ان ما هو فى معناه وفى الحديث ان
امراة كانت تهراق الدما والاصل تهريق ثم حوّل الفعل على انها تستحاض وتبقى
الدما مفعولا به كما كان وربما خلف ايضا مفعول فاعلا نحو انه كان وعده ماتيا
اى اتيا ويحتمل ان يكون من قولك اتيت الامر اى فعلته فيكون المعنى انه كان
وعده مفعولا فلا يكون فيه شاهد لما نحن فيه ومثل الملم بكاس بمعنى مكسو وليس
بجيد لان الصحيح انه اسم فاعل من كسى قال وان يعرين ان كسى الجوارى ولما قول بعضهم
فى قوله دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى انه ذم لان
المرادات المطعم المكسو فهو الاظهر لانه فى تمام الهجا ولو حمل على النسب اى انت ذو
الطعام وذو الكسوة لم يكن فيه ذم اذ قد يكون ذا طعام يطعمه غيره وكسوة يكسوها
غيره فيكون مدحا ولو حمل كاسى من كسا كما تقدم لم يكن ذما ومثل بعضهم لذلك بقولهم
قطّ السعر اى غلا وسعر مقطوط ولم يقولوا قاط قلت لا يحسن التمثيل به لكلام المصنف

لانه انما يدخل تحته ظاهرا ما استعمل فيه الوصل والفرع على انه يحتمل ان يكون
المعنى وربما خلف فاعلا ما حقه ان يكون على صيغة مفعول ومفعول ما حقه
ان يكون على صيغة فاعل فيدخل تحته ما استعمل فيه الوصل والفرع معا وما استعمل
فيه الفرع دون الوصل **فصل** فى الكلام على اعمال اسم الفاعل والاحكام
تتعلق به **يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف** اما المصغر فلبعد
شبهه بالمضارع لتغيير بنيته ودخوله خاصة من خواص الاسما هذا مذهب
البصريين والفرا فتقول ضويرب زيد بالاضافة وجوبا ولا تنصب زيدا
وذهب باقى الكوفيين وابو جعفر النحاس الى جواز اعماله مصغرا واما الموصوف
فلان وصفه يزيل شبهه بالفعل واطلق ابن عصفور القول بمنع اعمال
الموصوف فى المقرب ولكن قال فى الشرح انه اراد بالموصوف الذى لا يعمل
الموصوف قبل العمل فاما ان وصف بعد العمل فلا مانع فلا تقول هذا
ضارب عاقل زيدا وتجوز هذا ضارب زيدا عاقل واختار المصنف منع اعمال
الموصوف مطلقا نقل عن الكساى الجواز قال فى الشرح ووافق بعض اصحاب
الكساى فى اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبله
ونقل غيره ان مذهب البصريين والفرا هو هذا التفصيل وان مذهب
الكساى وباقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا فيتحصل فى ذلك ثلاثة اقوال
ويقع فى بعض النسخ بات الكلام الذى حكيناه عن الوصل **خلافا
للكساى** اى فى المسالتين وقد علمت انه لا خصوصية للكساى بالمخالفة
فى ذلك ثم ظاهر عبارته هذه تقتضى ان الكساى لا يعمل اسم الفاعل الذى
لم يصغر ولم يوصف ولم يقله احد فكان حقه ان يقول يعمل اسم الفاعل
غير المصغر والموصوف ويمتنع اعمال المصغر والموصوف خلافا للكساى
وايضا فمحل الخلاف انما هو عمله فى المفعول به ولم يقيده فهذه
مناقشة اخرى **مفردا** حال من اسم الفاعل اى يعمل فى حالة كونه مفردا
نحو زيد ضارب عمرا **وغير مفرد** اى مثنى ومجموعا جمع سلامة وجمع
تكسير فتقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وضراب عمرا
عمل فعله اى يعمل عملا مثل عمل فعله الجارى له **مطلقا** اى سوا
كان لازما او متعديا الى واحد او اكثر فما ثبت لفعله من العمل يثبت له
فى جميع الحالات **وكذا ان حول للمبالغة من فاعل الى فعال**
حكى سيبويه اما العسل فانا شراب وقال فيا لرزام رشحوا بى مقدما

اى المتن فيما تقدم من قوله
يعمل اسم الفاعل غير
المصغر والموصوف

على الحرب خوّضنا اليها الخبايا **او فعول** حكى الكسائى انه لغيوظ ما علمنا
الجباد الرجال وقال . ضروب بنصل السيف سوق سمانها . اذا عدموا زادا
فانك عاقر **او مفعال** كقول بعضهم . انه لمنحار بوائكها اى سمانها
بصفه بالجود **خلافا للكوفيين** فهذه وبقيه الخمسة الابنيه نظرا
الى انها لا تجارى الفعل وليس معناها كمعناه اذ هى زيادة عليه بالمبالغة
وقد والمنصوب بعدها عاملا **وربما عمل** اسم الفاعل **محولا الى فعيل**
نحو ان الله سميع دعا من دعا وحكى اللحيانى ان الله سميع دعاى ودعاك
وقال الشاعر . متى شاها كليل موهنا عملا . بانت طرابا وبات الليل لم ينم
فكليل مبالغة كال يعنى البرق وشاها سائقها والضمير للابل **او فعل** كقوله
اتانى انهم مزقون عرضى . وقوله الاخر . حذر امورا وتضر وآمن . ما ليس منجيه
من الاقدار . هذا مذهب س ولكن اكثر البصريين على منع اعمال فعيل وفعل
وقالوا ان موهنا ظرف لشاها ولو كان لكليل ايضا لم يكن فيه شاهد لانه
ظرف يكفيه رايحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فهو هنا مفعول له على
المجاز كما يقال تعبت يومك تفعيل اذن مبالغة مفعل وهذا استدلال
محتمل مع كونه بعيدا نعم قولهم ان الله سميع دعاى ودعاك شاهد عتيد
واما حذر امورا البيت فقيل انه مصنوع يروى عن الاحق انه قال سالنى
س عن شاهد فى تعدى فعيل فعملت له هذا البيت قلت ويا لله انه لمن سى
امام الجماعة من هذه الحكاية غضاضة فجلالته مشهورة وتقدمه فى علم اللسان معروف
لا ينكر ولا تحاز لعقبات السبق فيه امر مسلم وهيهات ان ينحط من مقدار قوله رجل
اعترف على نفسه بالكذب وذلك ان س ان كان قد ساله كما تسالعن شاهد محفوظ
عمن يستشهد بكلامه من العرب فجوابه عن ذلك بانشاد هذا البيت الذى زعم انه
صنعه اخبار بانه بيت لعربى موثوق بعربيته والغرض ان الخبر غير مطابق للواقع
فيكون كذبا كان يلتفت الى قوله مثل هذا المدلس او تقبل له رواية وهنا زيادة ذكرها
الشيخ قال الجزاجى واين ولاد واين خروف وبعض النحويين اعمال فعيل من ابنية المبالغة
كاعمال بقيه الامثلة نحو هذا شريب الماء وطبيخ الطعام والصحيح المنع لانه لم يسمع
قلت وهذا الذى حكاه عن هولاء المجيزين هو مذهب س **وربما بنى فعال
ومفعال وفعيل وفعول من افعل** اما الاول فقال صاحب الراعى لا يكون
فعال من افعل لا يقال هو كرام الناس ويقال هو ضراب وقتال فاما قراءة من قرا
وما اهديكم الا سبيل الرشاد من ارشد فهو لحن عند جميع النحويين والحق ثبوته

قال

قال المراسح اضل فهو خال فى حرفين لا ثالث لهما مدرك وساّر وقال
الزمخشرى فى شرح النبح حساس من احس وكانه اخذ هذا من قول المتكلمين
جسم حساس وقد لحنوا فى قولهم المحسوسات فينبغى لمخطئهم ان يلحنهم فهذا ايضا
ان لم يثبت عندهم فقال من افعل والحق ثبوته كما مر وثبوت حساس بمعنى احس
وعليه يتخرج العبارتان ولا يبقى للزمخشرى متمسك على ما زعم واما مفعال
فقاله معطاء من اعطى ومهداء من اهدى ومهوان من اهان ومعوان من اعان
واما فعيل فقاله نذير من انذر واليم من الم وسميع من اسمع قال . امن ريحانة الداعى السميع
يورقنى واصحابى هجوع . واما فعول فكزهوق من ازهق قال الشاعر . وجهل كان
الجهل مناسجية . غشمشة للمانح زهوق . اى كثير الازهاق لمن يقترب منها
والغشمشم الذى لا يثنى راسه عن امر يريده من الشجاعة والمشهور فى فعول ان يكون
من هذه الابنية بنارها من الثلاثى واما بنا زها من افعل فنادر **ولا يعمل**
عند غير الاخفش والكوفيين اسم الفاعل **غير المعتمد على صاحب** المخبر عنه
او منعوته او ذى حال **مذكور** كقولك زيد مكرم رجلا طالبا للعلم محققا معناه
او منوى كقوله . يا كل ذى لب يؤتيك نصحه . وما كل موت نصحه بلبيب .
ومنه قوله الاخر . فيا موقدا نارا لغيرك ضوها . ويا حاطبا فى غير حبلك تحطب .
والمعنى فى نظير هذا الخطاب جعل الاعتماد على حرف النداء **او على نفى** معطف على قوله على
صاحب يعنى او غير المعتمد على نفى **صريح** كقولك ما ضارب الزيدان عمرا **او مؤول**
كقوله . لاق امرؤ يعين الا بصالح . لغيره بين نفسه بالمطامع **او استفهام
موجود** كقوله . انا ر رجالك قتل امرئ . من العز فحبك اعتاصه ذلا **او مقدر**
كقوله . ليت شعرى مقيم العذر قومى . ام هم فى الحب لى عاذلونا **ولا الماضى
غير الموصول به ال او غير محكى به خلافا للكسائى** فانه اجاز اعماله
بمعنى الماضى مع كونه عاريا من ال وغير مقصود به الحكاية وذلك كقولك
زيد معطى عمرا امس درهما وظان بكرا امس منطلقا اما اذا كان الماضى
موصولا به ال فانه يعمل بلا خلاف نحو جا الضارب زيدا امس وكذا
ان كان مقصودا به حكاية الحال نحو وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
لانه حكاية الحال قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك
موجود فى ذلك الزمان فتحكى الان ما كنت تتلفظ به اذ ذاك كما فى قوله
دعانى نمرثان وليس كذلك بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى لا حكاية
الالفاظ قال الزمخشرى معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل

الماضي واقع في حالة التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما
يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره ليتعجب
منه تقول رايت الاسد فاخذت السيف فاقتله **بل يدل** اسم الفاعل الذي
قام به الفعل المانع من الاعمال **على فعل ناصب لما يقع بعده من**
مفعول به متوهم انه معموله فيكون درهما في قولك زيد معطي عمرو
امس درهما ليس منصوبا باسم الفاعل المذكور بل هو منصوب بفعل محذوف
يدل عليه اسم الفاعل المذكور اي اعطاه درهما وقال الاندلسي لا يستقيم هذا
في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظن ولقائل
ان يمنع بطلان التلازم لما تقدم في باب افعال القلوب انه يجوز حذف احد
مفعوليها لقرينة **وليس ناصب ما بعد المقرون باللام مخصوصا بالمضي**
خلافا للرماني ومن وافقه والحامل لهم على ذلك وقوفهم عند ظاهر
الكتاب فان سى رحمه الله تعالى حين ذكر اسم الفاعل لم يقدره الا بالذي فعل
فجروا على ذلك غافلين عن انه انما لم يتعرض للذي بمعنى المضارع لانه ثبت
له العمل مجردا فعمله مع اللام اجدر لو لم يسمع قياسا على الماضي فكيف وقد
سمع قال الله تعالى والحافظين فروجهم والحافظات الاية ومنه قول
الشاعر الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي **ولا على**
التشبيه بالمفعول به واللام حرف تعريف لا موصول واما مع
اعتقاد انها موصولة فالنصب باسم الفاعل على ان المنصوب مفعول به
ولا بفعل مضمر خلافا لقوم وهذا المذهب ضعيف لان فيه تكلفا
لاضمار لا داعي اليه قال المص وقد تبين بهذا الخلاف خلل قول ابن الحاجب في شرح
الالفية واعمال اسم الفاعل مع الالف واللام ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا
جائز مرضي عند جميع النحويين والله اعلم **فصل** في الكلام على احكام
اسم الفاعل المضاف والعطف على مجروره عند الاضافة **يضاف اسم**
الفاعل ولو محولا للمبالغة **المجرد** عن ال **الصالح للعمل** وهو ما كان
يراد به الحال او الاستقبال واما الذي بمعنى الماضي فانه يضاف وجوبا كما في
الجوامد والاول وهو المجرد الصالح للعمل يضاف **الى المفعول به جوازا**
ان كان اي المفعول به اسما **ظاهرا** نحو هديا بالغ الكعبة والنصب نحو
ولا آمين البيت الحرام يبتغون صفة بعد العمل او حال من ضمير الفاعل وصفا
وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ان الله بالغ امره وظاهر كلام سى يدل على ان

النصب

النصب اولى وقال الكسائي هما سواء قيل والذي يظهر ان الاضافة اولى لان
الاصل في الاسماء اذا تعلق احدهما بالاخر الاضافة والعمل انما هو على التشبيه
بالفعل **ووجوبا ان كان ضميرا متصلا خلافا للاخفش وهشام**
في كونه منصوب المحل وذلك نحو هذا مكرمك وهذان مكرماك وهؤلاء
مكرموك والكاف في هذه الامثلة الثلاثة وما يشابهها في محل جر عند سى واكثر
المحققين وهو الصحيح لان الظاهر هو الاصل والمضمر نائب عنه والظاهر عند حذف
التنوين او النون من اسم الفاعل يكون مجرورا كقولك ضارب زيد وضاربا
زيد وضاربو عمرو فكذا ينبغي ان يكون المضمر الذي وقع في موضعه وذهب الاخفش
وهشام الى ان الضمير في ذلك كله في محل نصب على المفعولية لان موجبها
محقق والاضافة لان موجبها غير محقق اذ لا دليل عليها الا حذف التنوين
والنون ولحذفهما سبب اخر وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا
قال المص وهذه شبهة تحسب قوية وهي ضعيفة فان النصب الذي تقتضيه
المفعولية لا يلزم كونه لفظيا بل يكتفى فيه بالتقدير قال وايضا فان عمل الاسماء
الجر اكثر فينبغي عند احتمال الجر والنصب ان يحمل على الاكثر واما جعل سبب حذف
التنوين والنون صون الضمير المتصل من الانفصال فمستغنى عنه لوجهين احدهما
ان حذفه للاضافة يحصل لذلك الثاني ان مقتضى الدليل بقاء الانفصال
بعد التنوين والنون وقد نبهوا على ذلك باستعماله في الشعر قال فلم يرتفق
والناس محتضرونه ولحاز هشام هذا ضاربك وضاربني وضاربانى و
ضاربوني بالاتيان بالتنوين والنون لان كان الضمير متصلا واحترز المص
بقوله متصلا اي مجاورا له بلا فاصل مما المجاورة فيه منتفية لوجود الفاصل
كالهاء من قوله لا ترج او تخشى غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك مامونا
وقد يسبق الى الوهم ان المراد بالمتصل قسيم المنفصل من الضمائر **وشذ فصل**
المضاف بمفعول كقراءة من قرا فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب
الوعد وجر الرسل وكتب بعض الشارحين كقراءة من قرا مخلف وعده رسله
قيل له بئس القارئ انت قل فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله **او ظرف**
كقوله وكرار خلف المحجر جواده اذا لم يحام دون انثى حليلها ويشمل الجار
والمجرور نحو هل انتم تاركو لي صاحبي **ولا يضاف المقرون بالالف واللام**
الا اذا كان مثنى نحو الضاربا زيد فرجل **او مجموعا على حده** اي على
حد المثنى نحو الضاربو زيد فرجل **او كان المفعول معرفة بهما** نحو الضارب الرجل

او مضافا الى معرف بها نحو الضارب غلام الرجل **او الى ضميره** اى ضمير المعرف بها كقول
الشاعر: الود انت المستحقة صفوه. اشار به الى الجر والافصح فى هذه المسائل الثلاث
النصب ولا يتعين النصب فى الاخيرة خلافا للمبرد والبيت يرد عليه **ولا يغنى كون**
المضاف به معرفا بغير ذلك خلافا للفراء فانه اجرى العلم وغيره من المعارف مجرى
المعرف بال والمعروف ان الفراء يجيز اضافته الى المجرد من غير اشتراط تعريف ولا تنكير وفى
شرح ابيات الجمل لابن قرشيه لما تكلم على بيت المرار: انا ابن التارك البكرى بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا. ما نصه والفراء يجيزه اى يجيز الضارب زيد والتارك بشر
ويجيز هذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الذى هو ضارب زيد وضارب رجل
وهو ضعيف لانه يلزمه ان يجيز هذا الحسن وجه وهذا الغلام زيد على تاويل
هذا الذى هو حسن الوجه وهذا الذى هو غلام زيد قلت ليست ال فى الغلام بمعنى
الذى اجماعا ولا فى الحسن كذلك لانه صفة مشبهة ولا يكون صلة الالف واللام على الصحيح
ولا كونه ضميرا خلافا للرمانى والمبرد فى احد قوليه نحو المكرمك والضاربك مما
ليس بمثنى ولا مجموع على حده وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه الضمير فى موضع جر
نظرا الى ان الاصل فى عمل الاسما الجر بدليل اطراده فى مشبه الفعل وغيره بخلاف عمله
الرفع والنصب وبدليل انه عمل لا يتوقف على مشابهة الفعل ولا الحلول محله بخلاف
غيره من العمل والقياس ترد الاشيا الى اصولها وقال سى والاخفش ومن وافقهما
الضمير فى ذلك فى محل نصب نظرا الى ان الظاهر هو الاصل وهو لو حل هنا لكان
منصوبا فكذا المضمر الحال محله وانما قلنا مما ليس مثنى ولا مجموعا على حده لانه لو كان
كذلك نحو الضارباك والضاربوك لكان الوجهان جايزين فيه قال المص باجماع
وليس كما قال بل الجرمى والمازنى والمبرد يوجبون الجر اذ الاصل فى حذف النون
كونه للاضافة فلا يعدل عنه ما امكن **فيجر المعطوف على مجرور ذى الالف**
واللام ان كان مثله مقرونا بالالف واللام مثل الضارب الغلام والجارية
او مضافا الى مثله نحو الضارب الرجل وجارية المراة **او الى ضميره** نحو الضارب
الرجل وجاريته لانه بمنزلة وجارية الرجل لان الضمير عايد عليه ومثله قول الشا[عر]
الواهب المائة الهجان وعبدها. عوذا يزجى خلفها اطفالها. قال المص
فالثلاث جايزة بالاتفاق وليس كذلك فى الثانية والثالثة خلاف حكى
ابن عصفور عن المبرد منع الجر فى الثالثة قال والسماع يرد عليه وانشد البيت
وحكى عنه الشلوبين الجواز فلعل له قولين وحكى ايضا عن المبرد منع الجر فى الثانية
فان كان بغير ذلك اى بغير شئ من الصور الثلاث اى اذا لم يقترن بالاداة

اولم

اولم يضف الى المقرون بها مثل هذا الضارب الرجل وزيد **وفاقا لابى العباس**
المبرد وخلافا لسى ويقويه انه يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف
عليه نحو رب شاة وسخلتها **فصل** فى الكلام على عمل اسم المفعول
وبنا صيغته **يعمل اسم المفعول عمل فعله** وهو الفعل المبنى لما لم
يسم فاعله **مشترطا فيه ما شرط فى اسم الفاعل** من كونه مكبرا غير موصوف
قبل العمل وغير موصوف مطلقا على الخلاف وكونه معتمدا وبمعنى الحال
او الاستقبال او صلة للالف واللام وحكمه فى اتباع مجروره على اللفظ
والمحل وحكم الضمير المتصل به على ما مر فى اسم الفاعل **وبناوه من الفعل**
الثلاثى كضرب وقتل المبنى كل منهما لما لم يسم فاعله **على زنة مفعول** فتقول
فيهما مضروب ومقتول وكذا ما اشبههما **ومن غيره** اى غير الثلاثى **على زنة**
اسم فاعله مفتوحا ما قبل الاخر فتقول اكرمته فهو مكرم واستخرجته
فهو مستخرج بفتح الرا فيهما وهذا القدر فقط هو الذى تميز اسم المفعول
فى ذلك من اسم الفاعل وكذا فى غير المثالين مما زاد على الثلاثة **ما لم يستغن**
فيه بمفعول عن مفعل بفتح العين قال المص مثل محزون ومحموم قال ومنه
محبوب فى الاكثر قلت وجه المسئلة انه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع ان
افعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله واحزنه وهو مزكوم
ازكمه الله وحم الرجل من الحمى واحمه الله وحم الشى واحم قدر واسم المفعول من الثلاثة
محزون ومزكوم ومحموم ولم يقولوا محزن ولا مزكم ولا محم فدل على انهم استغنوا
بمفعول عن مفعل واما احبه فقد سمع فيه محب قليلا ولذلك قال ومنه محبوب
فى الاكثر **وينوب فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل** بكسر الفا وسكون
العين نحو ذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مذبوح ومطحون ومرعى ومطروح
وفعل بفتح الفا والعين مما كعدد وخبط وقبض ونقض بمعنى معدود
ومخبوط ومقبوض ومنقوض **وفعلة** بضم الفا وسكون العين نحو غرفة
واكلة ولقمة ومضغة بمعنى مغروفة وماكولة وممضوغة **وبكثرة فعيل** كجريح
وقتيل وصريع **وليس** مع كثرته **مقيسا خلافا لبعضهم** فلا يقال ضريب
وقويل وسميع فى مضروب ومقول ومسموع فهذا كله مما ناب من مفعول
فى الدلالة لا فى العمل فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفى مقرب ابن عصفور
اسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات
حكم الفعل المبنى للمفعول هذا كلامه وعليه يصح مررت برجل جريح ابوه والمص

للضمير
موافق على رفعه للضمير اطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل
وعلى هذا فيخرج كاسم التفضيل برفع الضمير دون الظاهر كذا يلزم
على ما فهمه ابو حيان وهنا بحوث ولقايل ان يقول شروط العمل انما هي
للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المص ان يعمل في الضمير والظاهر
ويحتاج الى تحرير **وقد يغرب فعيل عن مفعل** بفتح العين نحو اعقدت
العسل فهو عقيد اي معقد واعله المرض فهو عليل اي معل اللهم
انا نسالك العفو والعافية والمعافاة الدايمة في الدين والدنيا والاخرة

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل اي باب ذكر اعمال
الصفة وقد كان ينبغي ان يتكلم على صيغتها اولا كما صنع في اسم الفاعل ثم يتكلم
على اعمالها لان معرفة المفرد سابقة على معرفة عارضه في التركيب وتكلمه على
مجيئها موازنة وغير موازنة ليس بالذي يعلم منه حقيقتها وزنها **وهي** الكلمة
وهذا هو الجنس الذي يشمل المعرف وغيره لكن حذفه للقرينة **الملاقية فعلا**
فخرج نحو قرشي ونبات **لازما** فخرج نحو عارف وجاهل فان قلت يلزم
رب وملك والرحمن فان كلا منها صفة مشبهة وفعلها متعد تقول ربهم
وملكهم ورحمهم قلت قد يمنع كون الرب صفة مشبهة ويدعى انه اسم فاعل
واصله راب وكلامه في التصريف يشير اليه وقد يمنع كون ملك من ملك الشيء
بل تحصل من ملك عليهم اي صار ملكا وهو لازم ويمنع ايضا كون الرحمن
بل هو علم مرتجل عند المص ولا منافاة بين الارتجال والاشتقاق وليس صفة
غالبة كما قال الزمخشري ورحمن جيب كما قال ثعلب واصله بالخاء ويحتمل
راحم للمبالغة فهو دخيل في باب الصفة المشبهة وليس منها كما في بقية
امثلة المبالغة **ثابتا معناها** اي مستمرا لا حادثا متجددا فخرج نحو
قايم وقاعد فانه وان كان صفة ملاقية لفعل لازم لكنها ليست على
معنى الثبوت بل على معنى الحدوث ولذلك اذا قصد بالصفة الحدوث
ردت الى صيغة اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد حسن بمعنى ان هذه
الصفة ثابتة له فان قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الان او غدا
ولذلك قيل في ضيق لما قصد الحدوث ضايق قال الله تعالى وضايق
به صدرك وسيأتي الكلام على ذلك في اخر الباب قال الرضي والذي
ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة
للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا

دلالة

دلالة فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة
او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك
بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض
ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان ما ظهر
كان ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول
كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهر انها في الاستمرار
ليست وضعيا هذا كلامه وانظر وجه الجمع بين قول النحاة ان اسم الفاعل ما اشتق
من فعل لمن قام به على معنى الحدوث وقوله ان الاسم دال على الثبوت لم يفصل
بين صفة مشبهة وغيرها **تحقيقا او تقديرا** وصفان قسم اليهما ثبوت المعنى
اي ان الصفة المشبهة اما ان يكون معناها ثابتا ثبوتا محققا كما في حسن و
ظريف ونحوهما واما ثبوتا مقدرا نحو متقلب تقول زيد متقلب الفكر فالتقلب معنى
ثابت للموصوف تقديرا لا تحقيقا اذ لا يجتمع التقلب والثبوت بالتحقيق اذ التقلب
عدم الثبوت هذا تقرير كلام المص وفيه نظر لان المعنى بثبوت المعنى استقراره
وعدم تجدده وذلك ملازم للموصوف بمعنى متقلب في المثال المذكور كما بيناه
تفسيرنا المتقلب بعدم الثبوت لان متعلق الثبوت المنفي هو المحمول الذي هو
الراي ونحوه والثبوت الذي ادعي حصوله ثبوت هذا المعنى للموصوف
وتوضيحه انه لو قيل ثبت لزيد عدم ثبوت القيام له لم يكن متناقضا وكذلك
هذا لاختلاف الموضوع **قابلة للملابسة والتجرد** ولم يفسر المص في شرحه
الملابسة والتجرد بل قال احترزت من نحو اب واخ ومراده قابلة للملابسة
ضمير الموصوف والتجرد منه مع اتحاد المعنى فيهما نحو زيد حسن وحسن وجهه
واما اب واخ فلا تقول زيد اب واخ بل تقول اب غلامه واخ فتاه ويحتمل
ان يريد ان ذلك لا يقال البتة لتنزلهما منزلة غير المشتق اذ لا فعل لهما
ويحتمل ان يريد انهما يقالان ولكن ذلك المعنى الذي كان مع ملابسة الضمير
قد تغير الى معنى اخر لا يرجع لذلك المعنى الاول بوجه بخلاف زيد حسن وزيد
حسن وجهه او وجه ابيه او غلامه فان بين المعنيين تناسبا واحدهما
راجع الى الاخر مجاز قريب فزيد حسن وجهه مجاز بعيد في البواقي
فان اراد الاول ففيه نظر لانه يجوز مررت برجل دمشقي ابوه ونظر
الى سرج خز ثوبه مع انه لا يلاقي فعلا قط فما الفرق وان اراد المعنى
الثاني فهلا قال للملابسة والتجرد مع اتحاد المعنى وقال ابو حيان

وتبعه الشارح اب واخ خارجان من قوله الملاقية فعلا فلا حاجة الى اخراجهما ثانيا
قلت ليس كذلك فانهما لا يلاقيان فعلا يسمع ابوت عشرة واخوت خمسة وانما خرجا
بقوله لازما وقد اعترض بعض الشارحين على مسئلة اب واخ بانهما اذا كانا لا يقبلان
الملابسة والتجرد فهما خارجان بقوله ثابتا معناها فان الشيء الثابت لا يمكن التجرد
منه وهذا الاعتراض لو صح لم يكن مختصا بمسئلة اب واخ بل يكون واردا على اشتراط
قبول الملابسة والتجرد فيقال انه مخرج لجميع الصفات لمنافاته لقوله ثابتا
معناها فانما مراد المص قابلة الضمير الموصوف والتجرد عنه **والتعريف والتنكير**
اى وقابلة للتعريف والتنكير **بلا شرط** ليخرج اسم التفضيل فانه يقبلهما
بشرط ان لا يكون معه من لفظا او تقديرا لانه معها واجب التنكير واما اذا خلا
منها فيجوز استعماله نكرة مضافة ومعرفة مضافة او بالالف واللام وعبارة المص
انما يخرج اسم التفضيل باشتراط قبوله التثنية والجمع مطلقا وهو اوضح قاله ابو
حيان وتبعه تلميذه الشارح اسم التفضيل خرج بالملاقية فعلا فانه لا يلاقي فعلا
بمعناه وقد اسلفنا ما يمكن المنازعة به في ذلك ولو سلم فالمراد بالملاقاة الاجتماع
في مادة واحدة او التوافق في المعنى وهو ظاهر نعم قد يقال اسم التفضيل لا يقبل
الملابسة والتجرد بالمعنى الذي تقدم فهو خارج بذلك القيد فلا حاجة الى
اخراجه ثانيا بقيد اخر وجوابه انا لا نسلم عدم قبوله للملابسة والتجرد فان
من العرب من يرفع الظاهر مطلقا فعلى هذا يجوز نحو مررت برجل احسن منه النعم
وجهه ولا يتاتى ان يمثل بمسئلة الكحل فان شرط المرفوع فيها ان يكون اجنبيا
وشرط مسئلتنا السببي وقد يقال انما ذلك شرط فيما يصح كونه صفة مشبهة
وليس معنى كلام المص الا ان اسم التفضيل قابل لضمير الموصوف والتجرد منه
برفع الظاهر منه في الجملة وقد يقال ايضا اسم التفضيل تارة يبنى من فعل
لازم نحو اقسط واقوم وادنى واحسن واجمل وتارة يبنى من متعد نحو اعلم و
اجهل مما معناه ثابت واضرب واقتل مما معناه غير ثابت فاسم التفضيل
المبني من متعد خرج بقوله لازما وما معناه ثابتا ليس بثابت خرج بقوله
ثابتا معناها وما بني من فعل لازم مرادا به الثبوت خرج بقبوله التعريف
والتنكير بلا شرط فهذا التفصيل هو الذي ينبغي اعتماده لا ان اسم التفضيل خرج
بالقيد الاخير وجوابه ان كلا من اسم التفضيل وفعل التعجب لا يبنى الا من فعل
لازم بالاصالة او صاير لازما بالتحويل او بتقديره سجية او كالسجية فاذن
لم يخرج الا بقبوله التعريف والتنكير بلا شرط فتامله **وموازنتها** اى

الصفة

343

الصفة المشبهة بالفعل **المضارع قليلة ان كانت من ثلاثي** وزعم
الزمخشري انها لا تجري على فعلها وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح
المصدري ورد بانهم متفقون على ان شاحطا في قوله • من صد بغا ونحى نفنه
• او عدوى شاحط دارا • صفة مشبهة وجاء منها مجاريا للمضارع
طاهر العرض وظاهر الفاقة وحايل اللون وخامل الذكر وساهم الوجه
و موازنتها للمضارع لازمة ان كانت من غيره اى من غير ثلاثي
نحو معتدل القامة ومطمئن القلب قال • ومن يك منحل العزايم تابعا
• هواه فان الرشد منه بعيد **وتميز** اى يميز الصفة المشبهة **من
اسم الفاعل الفعل اللازم اطراد اضافتها الى الفاعل معنى** نحو
حسن الوجه فان الوجه فاعل معنى وذلك بخلاف اسم الفاعل من الفعل
اللازم فانه لا تصح اضافته الى ما هو فاعل معنى كذا قال الشارح قلت المص
جعل المميز اطراد الاضافة والموجود في اسم الفاعل المذكور عدم الصلاحية
للاضافة كما صرح به فاذن ليس لخصوصية الاطراد تاثير في التمييز اذ
هو حاصل بمجرد جواز الاضافة مع قطع النظر عن الاطراد وعدمه و
ايضا فاسم الفاعل المذكور ان لم يكن ثابت المعنى نحو قايم وقاعد فتمييزه
ظاهر لتخلف الشرط المذكور وان كان ثابت المعنى فهو عين الصفة المشبهة
فكيف عين عنها **وهي** اى الصفة المشبهة اربعة اقسام لانها اما
صالحة للمذكر والمونث معنى ولفظا اى تكون الصفة مشتركة المعنى
بين المذكر والمونث والالفاظ التي وضعت كذلك اى صالحة للمذكر
والمونث وليست من الاوزان المختصة بالمذكر كافعل او بالمونث كفعلاء
نحو حسن وظريف وضخم داخل في هذا القسم وكذا نحو طاهر وشاحط
ومستقيم **او معنى لا لفظا** فيكون المعنى مشتركا بينهما واللفظ مختصا
وذلك نحو اكبر الالية فانه معنى يصلح للمذكر ويصلح للمونث لكن اللفظ
الموضوع دالا على ذلك للمذكر اى على وزن افعل وهو وزن يختص
بالمذكر واللفظ الموضوع لافادة ذلك في المونث عجزاء وهو من الاوزان
المختصة بالمونث **او لفظا لا معنى** نحو اقوم للتي اختلط مسكاها وخصي
وحايض اما حايض فواضح واما الاخران فلانهما كصبور وجريح وهما
مشتركا الوزن بين المذكر والمونث **او خاصة باحدهما لفظا
ومعنى** ويحته صورتان خاصة بالمذكر نحو اكمر وادر وخاصة بالمونث

نحو عقلاً ورتقاً من الرتق ضد الانفتاق وهي التي لا يستطاع جماعها والعفل شيء يخرج من قُبُل المرأة يشبه بالأدرة للرجال **فالأول** وهي الصفة الصالحة للمذكر والمؤنث لفظاً ومعنى كحسن **يجري على مثلها وضدها** اي ما يماثلها في التذكير والتأنيث وما يخالفها فيهما مثال الجارية على المثل مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ومثال الجارية على الضد مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها وانما ساغ ذلك لان اللفظ والمعنى مشتركان فلم يختص اللفظ باحد القبيلين لانتفاء تبع اللفظ والمعنى بخلاف بقية المسايل الآتية فانها ذات تخصيص لفظي او معنوي او ذات تجب **والبواقي تجري على مثلها** فتقول مررت برجل آدر الابن وبامرأة رتقاء البنت **لا ضدها** فلا تقول مررت برجل عقلاء الجارية ولا بامرأة ادر الابن **خلافاً للكسائي والاخفش** فانهما يجيزان جريان الصفة في هذه الاقسام الثلاثة على ضدها فتقول مررت برجل عجزاء ابنته وبامرأة ألحى ابنها وبرجل حايض بنته وبامرأة خصي ابنها وبرجل رتقاء بنته وبامرأة آدر ابنها هكذا نقل المص الخلاف في المسئلة ولم يقف عليه ابن عصفور فقال ما ملخصه انه لا خلاف ان الصفة الخاصة المعنى لا تشبه الا بخصوصها سواء كانت خاصة اللفظ مثل الكمر ورتقاء او كان وزنها مشتركاً كخصي وحايض وانما الخلاف في مشتركة المعنى خاص اللفظ نحو ألحى وعجزاء انتهى فاورد ابو حيان كلام ابن عصفور هذا للاعتراض على كلام المص ولا يعترض على امام عدل نقل الخلاف في مسئلة بكلام شخص آخر نفى الخلاف فيها فالمثبت مقدم وقد قال ابو جعفر النحاس اجاز الاخفش برجل حايض المرأة وبامرأة خصي الزوج ولا يجيزه بصري غيره ولا الكسائي ولا الفراء فكلامه موافق لكلام المص في النقل عن الاخفش ومخالف له في النقل عن الكسائي فلعل للكسائي قولين ونقل بعضهم عن الجرمي ما يشهد للمص ايضاً في حكاية الخلاف في الجملة فانه حكى عنه انه قال بعد ان منع مررت بامرأة خصي الجمل وبرجل حايض البنت وصمن الاخفش وعن الناس من اجاز ذلك كله اعتماداً على ان المعنى لا يلتبس **فصل** في الكلام على المعمول في هذا الباب **معمول الصفة المشبهة ضمير بارز منفصل** اي ليس بمنفصل مستقل بنفسه وذلك اعم من ان ينفصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله وكقول الشاعر ؎ حسن الوجه طلقه انت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر ؎ او ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها فان قلت كان ان تمثل الصفة بكون ضميراً بارزاً يكون ضميراً مستتراً نحو زيد حسن فالوجه ان لا يحكي الضمير البارز قلت وجهه ان المقصود ذكر ما يعمل فيه الصفة من حيث هي صفة

مشبهة

مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا يفيد كونها مشبهة بخلاف البارز المتصل فانها تعمل فيه من حيث كونها مشبهة لا من حيث مجرد كونها صفة **او سببي موصول** كقول عمر بن ابي ربيعة ؎ اسيلات ابدان دقاق خصورها ؎ وثيرات ما التفت عليه الملاحف ؎ وفي بعض النسخ البارز ووجه ان الوصل في مطارحتها اي ال عوض عن ضمير راجع الى الموصوف وعايد الموصول الضمير المجرور بعلي ورابط المعمول بموصوف الصفة ال النايبة عن الضمير كما قدمناه ولقايل ان يقول لا موجب في البيت لان يكون ما من صلة بمعنى الذي لجواز كونها موصوفة بمعنى شيء **او موصوف يشبهه** اي يشبه الموصول في كونه وصف بجملة كما ان الموصول يوصل بجملة كقوله ؎ ترى ابراً جانوا الماعدة ؎ ملوا حمة مستكنهيا ازمة الدهر ؎ فالمعمول هنا هو نوال موصوف بجملة وفي الصفة ضمير الموصوف بالجملة وهو المفعول وضمير الموصوف بالصفة المشبهة وهو الفاعل وبهذا الضمير حصلت السببية كان ان اراد المص هذا الانبطع المنع في الموصوف بالمفرد قال ابو حيان ولم ار من اصحابنا من ذكر هذا القسم غير صاحب التعجب **او مضاف الى احدهما** اي الموصول والموصوف المذكورين فمثال المضاف الى الموصول كقوله ؎ واطيبي كلما التاثت به الازر ؎ اي ازرهم كذا انشده شاهداً على هذا القسم وليس بمتعين ولك ان تجعل ما موصولة او موصوفة مجرورة الباء هو رابط الصلة او الصفة بالموصول او الموصوف واللام نايبة عن الضمير المحصل للسببية ومثال المضاف الى الموصوف حتى رايت حلوحديد بسنان رمح يطعن به **او مقرون بال** نحو والله سريع الحساب والله شديد العقاب ووجه الاستشهاد كون المعمول مضافاً اليه مع كونه تاماً في المعنى وانما يجيء ذلك في هذا الباب **او مضاف الى الضمير الموصوف** نحو مررت برجل حسن وجهه **او مضاف الى الضمير** اي الى ضمير المضاف الى ضمير الموصوف **لفظاً او تقديراً** فالاول نحو مررت برجل حسن شامة خده فالمعمول وهو شامة مضاف الى مضاف هو الخد وهذا المضاف الذي هو الخد مضاف الى ضمير الموصوف لفظاً والثاني نحو مررت برجل حسن شامة الخد فالمعمول مضاف الى ضمير الموصوف اذ المعنى شامة خده كما في المثال الاول **او مضاف الى الضمير** اسم **مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف** نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه فالانف

مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية والجارية مضاف الى ضمير الموصوف
وربما سبق طالب الى لسانه الى تنوين ضمير من قوله او الى ضمير مضاف فيكون قوله مضافا
صفة له ولا يضاف ضمير الى غيره **وعملها** اى عمل الصفة المشبهة **فى الضمير**
جر بالاضافة ان باشرته وخلت من ال نحو مررت برجل حسن الوجه
واجاز الفرا تنوين الصفة ونصب الضمير فتقول جميل اباه ويلزمه الفصل
مع التمكن من الوصل فان قلت كيف احترز عن غير الذى باشرته وهو لم
يذكر ان معمولها اذا كان ضميرا يكون منفصلا بلا شرط انفصاله قلت المراد بالمتصل
كما تقدم ان لا يكون ضميرا منفصلا اعم من ان يكون متصلا بالصفة او منفصلا
بمعمولها الذى لا يصح اضافته نحو قريش نجبا الناس ذرية وكرامهموها
فها منصوب على التشبيه بالمفعول **ونصب على التشبيه بالمفعول ان**
فصلت كما فى المثال المذكور اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل فتعين النصب **او**
قرنت الصفة **بال** كما فى قولك الوجه زيد الحسنه لامتناع اضافة المقرونة
باللام الى العارى منها ولا يأتى هنا خلاف الفرا فى اجازة الضاربك زيد وشبهه
ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من ال وفاقا للكسائى يعنى ان الصفة
المباشرة للضمير الواقع بعدها الذى يمكن عملها فيه يجوز ان تقصد اضافتها اليه
فيكون الضمير فى محل جر بالاضافة ويجوز ان لا تقصد اضافتها اليه فيكون فى محل
نصب على التشبيه بالمفعول به هذا مذهب الكسائى واما غيره فيرى ان الجر
بالاضافة متعين وهذا القصد انما يتصور فى مثل ذلك اذا كانت الصفة
غير منصرفة نحو رايت غلاما حسن الوجه احمره واختار المصنف مذهب
الكسائى استنادا الى انه روى عن بعض العرب لا عهد لى بالام قفا منه
ولا اوضعه بفتح العين ويتمثل هنا يظهر الفرق بين قصد الاضافة
وعدم قصدها وعلى هذا تقول عند قصد الاضافة مررت برجل احمر الوجه لا اصفره
بكسر الراء ولا اصفره بفتحها ففتحها منه عدم قصد الاضافة وقد تبين بهذا ان
قوله وعملها فى الضمير جر ليس المراد منه ثبوت ذلك على سبيل اللزوم بل على الغالب
وتلخص ان هنا ثلاثة اقسام نحو حسن الوجه طلقه واجب الخفض ونحو الحسن
الوجه الجميله واجب النصب ونحو رجل اسود الثوب لا ابيضه لا اصفر الوجه
لا احمره يجوز فيه الوجهان وهذه المسئلة لازمة فى القياس لسيبويه لان
سيبويه يوافق على ان فى غير المنصرف تنوينا مقدرا ويقول بان الضمير يحكم له بحكم
الظاهر فكما انك اذا قلت زيد احمر الوجه جاز لك نصب الوجه على ان التنوين

موجود

نه
موجود تقديرا فى احمر وجر الوجه بناء على ان ذلك التنوين المقدر فى احمر طرح للاضافة
كما يجوز التقدير ان فى هذه حواج بيت الله كذلك يجوز ذلك فى احمر الوجه لا اصفره
تقدير وجود التنوين فى اصفر فيكون الضمير فى محل نصب لان الظاهر لو حل محله
كان منصوبا وتقديره محذوفا للاضافة فيكون الضمير فى محل جر لان الظاهر لو
حل محله كان مجرورا على هذا التقدير وهو ظاهر **وعملها فى الموصول و**
الموصوف رفع ونصب مطلقا اى سوا كانت الصفة مقترنة بال او مجردة
عنها فمثالها مقترنة بال ومعمولها موصول كقول الشاعر ان رمت امنا فاجتنبا
فما قصد يزيد الفوز من قصده ومثالها كذلك مجردة عن ال قولك مررت برجل
عزيز من يلوذ به فلك ان تحكم على محل من فى الموضعين بالرفع والنصب وتقول
فى الموصوف رايت الرجل الطويل رمح يطعن به ورايت رجلا طويلا رمح يطعن
به فلك رفع رمح ونصبه **وجر ان خلت الصفة من ال وقصدت الاضافة**
نحو مررت برجل عزيز من يستنصر به ومررت برجل طويل رمح يطعن به
وقيد قصد الاضافة عند الجر لا يحتاج اليه فهلا تركه كما ترك قصد مقتضى الرفع
والنصب عند وجودهما **وان وليها شئ غير ذلك** اى غير الموصول والموصوف
قال ابو حيان والضمير ويتجه على ذلك الشرح وليس بشئ لان الضمير خارج بقوله
سبق فما هذا الذى قالوه **عملت فيه مطلقا رفعا** نحو زيد حسن وجهه برفع
الوجه فاعلا وقيل ابدالا ويرده تكرر الضمير فى هذا الباب ضعيف نحو زيد حسن
وجهه بالنصب وحسن وجهه بالخفض فان فيه خروجا عن الظاهر من غير دليل
والحمل على الوجه المجازى مع امكان الحمل على الوجه الحقيقى **ونصبا** على التمييز ان كان
نكرة نحو زيد حسن وجها وعلى التشبيه بالمفعول ان كان معرفة نحو حسن الوجه
بنصب الوجه وقيل بالتمييز والتشبيه بالمفعول بناء على جواز تعريف التمييز
والحق انه لا يجوز مع التعريف الا التشبيه وهو واضح ولا مع التنكير الا التمييز
لان الاصل عدم التشبيه بحيث امكن المتفق عليه السالم من التجوز لم يعدل عنه
وجرا الا انه يجر به المقرون بال المعمول بها ايضا نحو الحسن الوجه بجر
الوجه ولا يجوز ان يكون على غير ذلك فلو قلت الحسن وجه فالمسئلة ممتنعة
او مضافا الى المقرون نحو زيد الحسن انف الوجه **او مضاف الى الضمير المقرون**
نحو مررت بالرجل الحسن وجهه وهذا التركيب مما يتوقف فى صحته فان
الذى منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم
لو لم تضف وهذا المعنى موجود فى قولك مررت بالرجل الحسن وجهه

اذ العود الى ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت **و يقل نحو حسن وجهه** باضافة الصفة الى معمولها **وحسن وجهه** بتنوين
الصفة ونصب المعمول **وحسن وجه** بتنوين الصفة ورفع المعمول
ووجه قلة الثلاثة ان فى الاولين زيادة ضمير غير محتاج اليه فى الثالث
خلوا عن ضمير محتاج اليه ووقع لابن الحاجب رحمه الله تعالى فى شرح المفصل كلام
غريب هنا لانه قال لم يمنع حسن وجهه بمعنى الاضافة الا صاحب الجمل وظن ان
الناس يمنعونها فقال وخالف س فيها جميع الناس وعلل المنع باضافة الشى الى نفسه
ويرد الاول بان الوجه مضاف الى ضمير الموصوف فكان اضافة الصفة الى الوجه
اضافة الشى الى نفسه ويرد الاول جواز حسن وجه باتفاق وان الحسن دال
على معنى فى الوجه لا نفسه فليس بمنزلة حبس ومنع ويرد الثانى جواز زيد
ضارب غلامه باتفاق انتهى وفيه امور منها ان س منع المسئلة كما منع الزجاجى
ولكنه جوزها فى الشعر فقط صرح بذلك فى كتابه والمبرد منعها مطلقا فى الشعر
والنثر[2] قال ابن الضايع وقول الزجاجى ان جميع النحويين خالفوا س ليس بصحيح
بل خالفه المبرد ومن تبعه ووافقه اكثر النحويين ومنها ان الحسن هو نفس الوجه
بمعنى انهما صادقان على شى واحد فى هذا التركيب وليس منع الاضافة مختصا بمثل
حبس ومنع اعنى باب الترادف والا لم يمتنع اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس
ومنها ان التعليل الصحيح ليس ما ذكره بل ما قال ابن الضايع الاصل الرفع ثم حول
الاسناد فانتصب الوجه على التشبيه ثم اضيف قلت وانما كان كذلك قصد الرفع
الا ستنكار فى الظاهر لان اضافة الصفة الى موصوفها امر مستنكر فجعل فى صورة
المفعول الذى هو اجنبى من ناصبه ثم اضيف حتى لا يستنكر ثم قال وقد تبين ان هذا
ليس من اضافة الشى الى نفسه كما توهم الزجاجى فان زعم ان الاضافة من رفع فخطا
ولهذا انما قال س وقد يجوز حسنة وجهها فى الشعر ليعلم انها اسندت الى ضمير الموصوف
وانما وجه الضعف انه لما حصل الربط بضمير الرفع كان حق المعمول نصبه او خفضه
ان تاتى به كالاجنبى فيكون معرفا بال وهو الاكثر ومضافا الى النكرة فلما كرر الضمير
ضعف وتخصيص س بجواز ذلك بالشعر غير ظاهر فقد وقع فى الحديث صفر
رشاحها وشثن اصابعه وفيه ايضا فى صفة الرجال اعور عينه اليمنى فالحق
قول المص انه يجوز بقلة **فصل** فى الكلام على الوصف اعم من كونه تابعا
او خبرا او حالا واعم من كونه صفة مشبهة او غيرها بالنسبة الى مطابقته لصاحبها وعدم
مطابقتها له وقد جرت العادة بذكر هذا الفصل فى باب النعت وهو اولى لانه لا يختص

[2] ووافق س جماعة من البصريين والمتاخرين ووافق المبرد جماعة على المنع مطلقا فى الشعر والنثر صح

بالصفة المشبهة بل هو لعموم الصفات والذى لحظه المص انه ايضا لا يختص بالصفة
التابعه بل الواقعة خبرا او نعتا كذلك فلا خصوصية واذا حملت ال فى قوله
الصفة على الجنسية فلا اشكال **اذا كان معنى الصفة** وليس المراد بها التابعة
فى الاعراب ولا الصفة المشبهة التى الكلام فيها بخصوصها وانما المراد بها ما دل على
ذات باعتبار معنى هو المقصود فاذا كان معنى الصفة بهذا الاعتبار ثابتا **لما بعدها**
رفعت ضميره نحو زيد قايم ومررت برجل قايم وجاء زيد راكبا ونزيد حسن
وهند حسنة الى غير ذلك وقد يقال انما يكون معناها له بعد رفعها ضميره وكيف
يجعل الرفع سابقا على كونها له ومراده بما ذكر ان يكون الصفة ليس بعدها
اسم يصح نسبتها اليه فلو جعل المص هذا هو المقسم انضح الامر وترتب رفع
الضمير وغيره بعد ذلك فلو صرح به لكان حسنا **وطابقته فى افراد
وتذكير وفروعها** وهى التثنية والجمع فرعا الافراد والتانيث فرع التذكير
وذلك نحو حسن فى مررت برجل حسن وبرجلين حسنين وبرجال حسنين و
بامراة حسنة وبامراتين حسنتين وبنساء حسان **الا ما يمنع من المطابقة
مانع** ككون الصفة لا تتذكر كربعة او لا تونث كجريح ولا تثنى ولا تجمع كافعل
من وكالمصدر قال بعض الشارحين فى افصح اللغتين قلت ليست المطابقة
لغة فصيحة بل هى امر نادر فى كلمات مسموعة **وكذلك ان كان معناها
لغيره ولم ترفعه** نحو مررت برجلين حسنى الغلمان او حسنين غلمانا
وبامراة حسنة الغلمان او حسنة غلاما **وان رفعته جرت فى المطابقة
مجرى الفعل المسند اليه** اى الى ذلك الغير بمعنى ان الصفة تعطى من
ما يعطى الفعل المسند الى ذلك المرفوع فتقول مررت برجلين حسن غلاماهما
وبرجال حسن غلمانهم كما تقول حسن غلاماهما وحسن غلمانهم على راى
اهل هذه اللغة وكان حق المص ان يقول فى المطابقة وعدمها فان عدم
المطابقة لازم فى لغة الجمهور بالنسبة الى التثنية والجمع وراجح عند
الجميع بالنسبة الى التانيث اذا كان المرفوع مجازى التانيث وحقيقيه
وقد فصل ويجب المطابقة فى التذكير والتانيث عند الجميع فى غير
ما استثنى وترجح فيما يمكن جمعه مع تكسيره **وان امكن تكسيرها**
كقايم وقاعد **ح** اى حين اذ هى رافعة لما بعدها **مسندة الى جمع
فهو** اى تكسيرها **اولى من افرادها** فقولك مررت برجل قيام غلمانه
وقعود اخوانه اولى من قولك قايم غلمانه وقاعد اخوانه وهذا قول المبرد

والجزولي وقال الجمهور واختاره الشلوبين والابذي الارجح الافراد والقول الاول
يشهد له مجي السماع به نحو خشعا ابصارهم يخرجون وكقوله • تعود الدبيح بالصرهم عوذ له
وقول امرئ القيس • وقوفا بها صحبي على مطيهم • يقولون لا تهلك اسى وتجمل • والقول الثاني
يشهد له القياس لانها كالفعل ومنه قوله خاشعا ابصارهم وقيل الاولى الجمع ان تبعت
جمعا والافراد ان تبعت مفردا نحو مررت برجال حسان قومهم وبرجل حسن قومه **وتثنى**
وتجمع جمع المذكر السالم ان امكن ذلك **على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة**
فتقول جاني رجل قاعدون غلمانه ورجلان قاعدان ابواهما على لغة من يقول قاما
اخواك وقاموا اخوتك فتجعل الالف والواو علامة لا ضميرا وقد مر الكلام على هذه اللغة
قال الرضي لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدها علامتين للتثنية والجمع ضعيف بخلاف
الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامة للمثنى والمجموع ولو
كان فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في
المشتق مثلها في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما قيدنا قوله
وتجمع جمع المذكر السالم بامكان ذلك احترازا من قوله نحو مررت بقوم سابقة
خيلهم وعالية ابنيتهم اذ لو اردت هاهنا ان تجمع جمع سلامة المذكر لم يمكن **وقد**
تعامل الصفة غير الرافعة ما هي له ان قرن بال معاملتها اذا
رفعته ويشمل قوله غير الرافعة الناصبة والخافضة والظاهر ان محل السماع انما هو
الخافضة فانه حكي مررت برجل حسنة العين وجهه تنزيل منزلة الضمير
مثل كان الجنة هي المأوى وتنزيل المرفوع معنى منزلة المرفوع لفظا فكانه قيل حسنة
عينه وعلى هذا فيقال مررت برجل حسان الغلمان وكريمة الام وبامراة كريم الاب
وكريم الاب كما تقول حسان غلمانه وكريمة امه وكرام اباوها وكريم ابوها ومنه
قول الشاعر • ايا ليلة خرس الدجاج سهرتها • ببغداد ما كانت عن الصبح تنجلي • وللنحاة
فيه توجيهان احدهما ان الاصل خرسا دجاجها ثم كرت الصفة فقيل خرسا
دجاجها ثم نقل الاسناد وبقي اللفظ بحاله لان المعنى لم ينتقل وهذا التوجيه
موافق لما في الاصل والثاني انه انما قال ذلك لانها عنده ليست بليلة واحدة
بل ليال متعددة من طولها قال ابن الضايع وهذا التوجيه في هذا الموضع حسن
جدا وقال ابن عصفور حكى بعض اهل اللغة ليلة خرس اي لم يسمع بها صوت
فخرس مفرد مخفف منه قال ابن الضايع وعلى هذا فخرس صفة لليلة بالحقيقة
لكن اضيف الى الدجاج ولتعلم ان قول المص اذا رفعته لا حاجة اليه لانه معلوم له

معاملتها

معاملتها معاملة الرافعة ما هي له **واذا قصد استقبال الصفة الموضوعة**
من فعل ثلاثي على غير صيغة فاعل ردت اليه اي الى فاعل وذلك
كضعيف وشريف فيقال عاف وشارف وهو حاسن غدا وخارج بعد غد
وهو ساير قومه عما قليل وهو مايت ولو وجد حتى قال الشاعر •
• فقلت لهم سار غنيت وجامل • فكلكم من ذلك المال شابح • وقال الاخر
• ارى الناس حثل السفر والموت منهل • له كل يوم وارد ثم وارد •
• الى حيث يشقى الله من كان شاقيا • ويسعد من في علمه هو ساعد • وظاهر
كلام المص في الاصل والشرح ان رد الصفة الى فاعل مخصوص بالاستقبال
وكانه وقف عند ظاهر ما نقل عن الفراء من انه قال العرب لا تقول
لمن قد مات هذا مايت انما يقال في الاستقبال والظاهر ان ذلك ليس
بشرط بل يحول الى هذه الصيغة اذا اريد المعروض في الحال او المعروض
في الماضي وعدم الاتصال بالحال حتى لا يكون وصفا ثابتا بل وصفا
حادثا منقطعا كالفعل في الحدوث والتجدد وانما قال من ثلاثي لان الصفة
الماخوذة من غير الثلاثي لا يكون الا على صيغة اسم فاعله كمنطلق اللسان
ومستقيم الذهن ونحوه فلا يرد اصلا الى صيغة فاعل الذي هو اسم
فاعل الثلاثي المجرد **ما لم يغن الوقوع** فلا يرد الى فاعل وذلك مثل قوله
تعالى انك ميت وانهم ميتون اي انكم في عداد الموتى وان كنتم احياء لان ما
هو كاين فكانه قد كان وهذه القراءة وهي قراءة السبعة ابلغ من قراءة بعضهم
انك مايت وانهم مايتون **وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل** لا حدوثه
عومل معاملة الصفة المشبهة في اضافته الى مرفوعه في المعنى بعد تحويل الاسناد
وفي نصبه اياه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة
كقول ابن رواحة رضي الله عنه • تباركت اني من عذابك خايف • واني
اليك تايب النفس باخع • وكقول الاخر • ومن يك منحل العزايم تابعا •
• هواه فان الرشد منه لبعيد • هذا في اللازم واما في المتعدي فكقوله •
• ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما • ولا الكريم بمناع وان حرما • **ولو كان** اسم الفاعل
مصوغا **من** فعل **متعد** الى واحد وهذا القيد الذي اهمله لا بد منه اذ لا
يجوز ان يقال زيد معطي الاب درهما ومعلم الاخ عمرا كاتبا بلا خلاف اما اذا
كان متعديا الى واحد فالخلاف فيه ما مر والمص اختار الجواز **ان امن اللبس**
لا اذا اتى في مقام على ابناء زيد بالشفقة والرحمة وذم عبيده بالظلم فقلت

فيه زيد راحم الابنا وظالم العبيد اى ان له ابنا يرحمون الناس وعبيدا يظلمون الخلق فهذا يجوز لامن اللبس ولو قلته فى مقام لا قرينة فيه امتنع اذ لا يعلم هل المراد ان له ابنا يرحمهم وعبيدا يظلمهم او ان له ابنا رحما وعبيدا ظالمين فيمتنع هذا الوجود الالباس وتجوز الاول لفقده وهنا قال الفارسى وكثير يمنعون ذلك مطلقا لما تقدم وفصل ابن عصفور وابن ابى الربيع تفصيلا اخر فقالا لا يجوز ان حذف المفعول اقتصارا ويمتنع فى غيره فلا يقال ضارب الاب عمرا وخص بعضهم الخلاف بحال ذكر المفعول فاما اذا لم يذكر فقال لا خلاف فى جوازه التشبيه نحو راحم القلب والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدى الى واحد ثلاثيا كان او غيره لكنه لم يمثل بما ليس ثلاثيا ومثاله زيد مظفر العبيد محوب الخدام ولا فرق من هذا الباب اى باب الصفة المشبهة مطلقا فى رفع السببى ونصبه وجره على ما تقرر فى الصفة نحو مضروب العبد بالرفع والنصب والجر وظاهر قول الصم الاصح ان فى المسئلة خلافا قال ابو حيان ولا اعلم احدا منعها وقد يفعل ذلك اى اثبات حكم الصفة المشبهة باعتبار رفع السببى ونصبه وجره بجامد لتاوله بمشتق فيقال وردنا منهلا عسلا ماءه وعسل الما ونزلنا بقوم اسدا انصارهم واسد الانصار وصاهرنا حيا اقمارا نساءه واقمار النسا اى حلو وشجعان وحسان واكثر ما ورد ذلك فى اسما الاجناس كرجل هاشمى ابوه تميمية امه وهاشمى الاب تميمى الام وفى المغرة لابن الدهان اسد فى قولك مررت برجل اسد لا يرفع الظاهر فاما قوله • سئل المرء عبد الله اذ فر هل راى • كتيبتنا فى الحرب كيف قراعها • ولو نام لم يلق الاحبة بعدها • ولا فى اسودا همرها وصقاعها • فقيل همرها وصقاعها بدلان من قراعها وقيل مرفوعان باسود وفى بعض نسخ التسهيل هنا ولا تعمل الصفة فى اجنبى محض وهذا مستفاد مما تقدم ولا تفصل عن معمولها فيمتنع ان يقال زيد حسن فى الحرب وجهه بالنصب وهكذا لو رفعت فالمنع فى الصورتين مذهب الجمهور وفى البسيط ان معمولها غير المجرور يجوز ان يفصل منها بدليل مفتحة لهم الابواب وفى شرح الخفاف لا يجوز نحو كريم فيها حسب الابا الا فى الشعر كقوله • سبرى اماما فانا الاكثرون حصى • والاكرمون اذا ما ينسبون ابا • واما ان كان المعمول مجرورا فمنع الفصل ظاهر ولا تؤخر عن منصوبها

قد

348

فلا يقال زيد وجهه حسن لضعف العمل وانما قيد بالمنصوب لانه الذى قد يتصور تقديمه واما المرفوع على الفاعلية والمجرور بالاضافة فامتناع تاخرها عنه معلوم اذ رافع الفاعل لا يتاخر عنه والمضاف لا يتاخر عن المضاف اليه والله اعلم

باب اعمال المصدر

ولم يعرف المص المصدر هنا لتقدم تعريفه فى باب المفعول المطلق فكان ينبغى تقديمه على الاوصاف فانه اولى بالفعل لانه اصله ولان عمله فى الازمنة كلها يعمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل مظهرا لا مضمرا الضمير حاجبا لاوصاف بين الحروف الفعل فلا يجوز مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اعماله مضمرا مستدلين لوقوعه كقول زهير • وما الحرب الا ما علمتم وذقتم • وما هو عنها بالحديث المرجم • اى وما الحديث عنها وحكى بعضهم عن الفارسى انه جوز اعمال المضمر فى المجرور وقال به الرمانى واجازه ابن جنى فى ذا الشعر تصريحه بمنع اعماله فى المفعول وقضية اجازة اعماله فى المجرور جواز اعماله فى الظرف وقد اجازه جماعة ولم ار احدا حكى اجازة اعمال المصدر اسم الفاعل مضمرا كان يقال جا الضارب ان زيدا واكرمته عمرا اى واكرمت الضارب عمرا مكبرا لا مصغرا فانه بالتصغير يزول عن الصيغة التى هى اصل الفعل مع نقص المعنى ولذلك عمل المجموع جمع تكسير لانه وان زالت منه الصيغة الاصلية بالتكسير لكن المعنى معها باق بل متضاعف بالجمعيه كذا قال المص فى الشرح وهو مخالف لقوله فى الكافيه • واهمل المضمر والمحدود • ومصدر فارقه التوحيد • ورب محدود ومجموع عمل • وجاء لا قياس فقبل • وهذه المسئلة وهى مسئلة عمل المصدر مجموعا مسئلة خلاف فذهب جماعة منهم ابن عصفور الى الجواز محتجين بقولهم تركته بملاحس البقر اولادها فملاحس جمع ملحس بمعنى لحس وبقول الشاعر • قد جربوه فما زالت تجاربهم • ابا قدامة الا الحزم والغلبا • وبشواهد اخر وذهب اخرون الى المنع جاعلين النصب فيما استدل به اولئك بفعل مقدر غير محدود والمراد بالمحدود ان يكون على صيغة تدل على المرة فلا يجوز ان يقال عرفت ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل ولا متبوع قبل تمامه بذكر جميع متعلقاته فلا يجوز عرفت سوقك العنيف الابل ونحوه بعد تمامه كقولك ان جهرك اياى المفرط لمهلك ولو قال ولا متبع قبل تمامه ليدخل فيه المنعوت وغيره لكان احسن فقد قال السيرافى ان انت فى قول الشاعر • ازواج

موضع ام بكونات فانظر الى ذلك تصير فاعل بمراح في رده الفارسي بان
مراح مصدر وصف بموضع وعطف عليه بكون فيمتنع اعماله بعد ذلك **عمل فعله**
فيرفع الفاعل نحو اعجبني دق الثوب القصار ونايبه نحو اعجبني اعطاء الدينار
الفقير والمشبه به نحو اعجبني كون عمرو المفهوم وينصب المفعول والمشبه به
ويتعدد معموله بحسب تعدد معمول الفعل **والغالب** على المصدر **ان لا يكون بدلا**
من اللفظ بالفعل نحو ضربا زيدا والظرف لغو متعلق بنفس اللفظ **تقدس**
به اي بالفعل فافهم ان له حالة مطلوبة لا يقدر المصدر فيها بشيء واستدل
المص على ذلك بثلاثة انواع احدها ما وقع فيه المصدر مبتدأ سدت الحال مسد
خبره كقول بعضهم سمع اذني زيدا يقول كذا وكقول الشاعر ورأي عيني الفتى
اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا وهذه هي مسئلة ضربي زيدا قائما والوجه
واضح اذ لا يقال ان اضرب زيدا قائما الثاني ما وقع اسما للا نحو لا رغبة عما رغبت
فيه ووجهه ان الحرف المصدري لا يتم هو وصلته بما لا عبر المكور الثالث
ما وقع اسما لان كقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم
وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعجز ووجهه ان لا تدخل على ان لا
مفصولة بالخبر نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وقد يقال اللفظ الذي
يقدر به لفظ اخر لا يلزم صحة النطق به مكانه **بعد ان المخففة** من الثقيلة كقوله
لو علمنا اخلافكم عدة السلم عدمتم على النجاة معينا فهذا الموضع لا يصلح فيه
تقدير ما المصدرية لانها هي وصلتها لا بد ان تسد مسد المفعولين ولان الخفيفة
المصدرية لان ان فعل وان يفعل لا يقعان بعد العلم فتعين تقدير المخففة **او ان**
المصدرية نحو ولولا دفع الله الناس وكذلك كل مصدر وقع بعد فعل ارادة
او كراهة او خوف او طمع او شبه ذلك واستشكل الشارح جعل المصدرية قسيمة
للمخففة لان المخففة مصدرية ايضا وقد يقال ان ان الخفيفة ونحوها انما
تسمى مصدرية باعتبار اختيها التفسيرية والزائدة لا باعتبار هذه فكانه
قال او ان القسيمة للتفسيرية والزائدة فلا اشكال **او ما اختها** اي
المصدرية احترازا من بقية اقسام ما نحو تخافونهم كخيفتكم انفسكم اي
كما تخافون انفسكم كذا قدروه بناء على ان كاف التشبيه لا تدخل في
المفرد على ان المصدرية بل على ما ولكن لا يمتنع الاخر في القياس وان
ثبت انهم لم يفعلوه فقد يكون لكراهة اشتباه اللفظ بلفظ كان المخففة
من كان واعلم ان سيبويه يقدر المصدر العامل بان المفتوحة المشددة

صيغة
الى المضمر الشان وهذا يتجه في جميع موادها وان ابن عصفور قال بان
الفعل او بان التي خبرها فعل وان كثيرا منهم قالوا بان والفعل وعلى الفعل
ويجب حمل كلامهم في ان على الخفيفة والمخففة بحسب الحال والا لم يعم جميع
المواضع والمص سلك طريقة اخرى فذكر انه اربعة اقسام مقدر بان فعل
وبان يفعل وبما يفعل وبان سيفعل وغير مقدر وهذا الاخير قسم خامس
لم ار غيره ذكره وفيه ما علمت على ان كلام الجماعة في هذا الموضع مشكل لانها
انه لا يجوز تقدير ما مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز مطلقا
واما ان فهي ممتنعة مع الحال جائزة مع غيره وهنا تنبيه قال ابو حيان
من النقول الغريبة قول ابن الخباز في النهاية في اتيته ركضا ان فرعنا
على قول البصريين ان ركضا بمعنى راكضا جاز اعماله فتقول ركضا فرسي او على
قول الكوفيين وهو قول ابي علي في الايضاح ان التقدير اركض ركضا لم يجز
لانه بمنزلة ضربت ضربا قلت هذا الامر جار على القواعد فلا غرابة فيه
وعلى الاول يمكن ان يستانس به للمص في قوله ان لنا مصدرا عاملا مع انه
لا يقدر بحرف مصدري وصلته ويقال عليه ان الكلام في المصدر الباقي
على معناه المصدري بل وليس ركضا في قولك اتيته ركضا فرسي
كذلك لانه انما يعمل هنا من حيث كونه في تقدير اسم الفاعل او من حيث
كونه مصدرا **ولا يلزم ذكر مرفوعه** لوجهين احدهما ان المعنى الذي من اجله
وجب ذكر الفاعل في الفعل مفقود في المصدر وذلك لان الفعل مع فاعله جملة في الجملة
لا بد لها من مسند اليه فوجب ذكر الفاعل لتحصل جملة مستقلة والمصدر لا يكون مع
فاعله جملة ابدا فلا بد من جزء اخر غير معموله يكون معه جملة الا ترى انك لو قلت
ضرب زيد عمرا لم يكن كلاما حتى تقول اعجبني او ما اشبهه بخلاف قولك ضرب زيد
عمرا فثبت ان المعنى الذي استحق الفعل ذكر الفاعل لاجله مفقود في المصدر فلا يلزم
من وجوب ذكر الفاعل في موضع يختل الكلام بتركه لزوم ذكره في موضع لا يختل
الكلام بتركه وثانيهما ان التزام ذكر المرفوع كان يؤدي الى الاضمار فيه عند ما يكون
لغايب تقدم ذكره او متكلم او مخاطب ولو اضمر لادى الى محذور وبيانه انه لو اضمر
فيه لاضمر المثنى ولو اضمر المثنى لوجب ان يكون مستترا اذ ليس في الاسماء ضمير مرفوع
بارز وذلك من خواص الفعل ولو اضمر مستترا لوجبت علامة التثنية في المصدر
لان كل ضمير مستتر للمثنى لا بد من دلالة عليه ولو اتصلت به علامة التثنية لوجب
ان يقال ضربان فيؤدي الى احد محذورين لانه يستحق التثنية باعتبار مدلوله فلو

ثنى باعتبار مدلوله ايضا لادى الى تثنيتين وهو غير مستقيم ولو لم يثن باعتبار مدلوله
ادى الى اسقاط تثنية الاسم التى استحقها الاسم لنفسه لامر عرض له من بعده هكذا
قرر ابن الحاجب رحمه الله فى بعض كتبه وما قرره فى امتناع اضمار المثنى ياتى مثله فى
اضمار المجموع سوا كان قبيل هذا بعينه يطرد فى اسم الفاعل مثلا مع انه اضمر فيه
فالجواب انا نمنع صحة الاطراد وذلك لان اسم الفاعل ليس له مدلول يغاير مدلول
مدلول فاعله لان الغرض من اسم الفاعل الدلالة على الفاعل لا غير لان معنى الضارب من
قام به الضرب فهو هو واذا ثنى لم يثن الا باعتبار فاعله فوجب فيه الاضمار لذلك
وامتنع فى المصدر وانما قيده بالمرفوع لان استغناءه عن غيره لا يختص بباب
المصدر **قلت** ويتجه مناقشة بل لنا صورة يلتزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر
وهى ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم
ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قايم بحذف
المرفوع **ومعموله** اى معمول المصدر غير المستعمل بدلا من اللفظ بالفعل
سواء كان مقدرا بالفعل والحرف او لم يكن بدليل ما سيذكره فى اخر الباب
وبدليل انه يمتنع التقديم والفصل اتفاقا فى نحو ضربى زيدا قايما وهو غير
المقدر عنده لما قدمنا من ان المصدر والصلة مؤول بالموصول والصلة
كصلة فى منع تقديمه عليه **وفصله** منه **ويضمر عامل فيما اوهم خلاف ذلك** كما فى قول الحماسى ⁂ وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ⁂
وهذا يوهم تقديم معمول المصدر عليه فيقدر له عامل متقدم اى اذعان
للذلة اذعان على ابدال المتاخر المذكور من المتقدم المحذوف كما فى قوله تعالى
وكانوا فيه من الزاهدين على راى وكقول الله تعالى انه على رجعه لقادر
يوم تبلى السراير وهذا قد يتوهم فيه ان الظرف متعلق بالمصدر اذ المعنى
على رجعه يوم تبلى السراير وقد وقع الفصل فيقدر له عامل اى رجعه
على ان من النحويين من تساهل فى الظرف والجار والمجرور فاجاز تقديمهما
على المصدر المقدر بالموصول الحرفى وصلته ومنع تقديمهما على صريح الحرف
المصدرى وصلته قال الشارح ونقل عن الاخفش انه يجيز تقديم المفعول
به على المصدر نحو يعجبنى عمرا ضرب زيد وهو نقل غريب **واعماله مضافا**
نحو اعجبنى ضرب الامير اللص **اكثر من اعماله منونا** نحو اعجبنى ضرب زيد
عمرا برفع زيد وتنوين ضرب **واعماله منونا** كما مثلنا **اكثر من اعماله**
مقرونا بالالف واللام نحو عجبت من الضرب زيدا والمدرك فى ذلك هو

الاستقرار

الاستقرار او الافتقار قال ابن جنى اعمال المصدر منونا اقوى احوال اعماله لانه
نكرة فهو اشبه بالفعل ثم يلى ذلك عمله مضافا لان المضاف كثيرا ما ينوى
فيه الانفصال ثم يلى ذلك عمله وفيه لام التعريف وسياق المتن هذه المسئلة
مساق المتفق عليه وليس كذلك فاما المضاف فقد صرح بعضهم بانه لا
خلاف فى صحة اعماله قال الشارح ووقع فى كلام بعضهم ما يشعر بان فيه خلافا
واما المنون ففى اعماله خلاف اجازه البصريون ومنعه الكوفيون وحملوا ما يقع
بعده من مرفوع او منصوب على اضمار العامل واما ذو الالف واللام ففيه مذاهب
اجازة اعماله وهو مذهب سيبويه ومنعه وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين
كابن السراج وجوازه على قبح وهو مذهب الفارسى وجماعة من البصريين و
التفصيل بين ان يكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا المسىء اليه
او لا فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وهو مذهب ابن طلحة وابى الطراوة
قال ابو حيان وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان ال فى الشواهد التى ذكروها
معاقبة للضمير فهذه اربعة مذاهب **فان قلت** فماذا يصنع المانعون بمثل قول
الشاعر ⁂ ضعيف النكاية اعداءه ⁂ يخال الفرار يراخى الاجل **قلت** يقدرون
المنصوب عاملا اى ينكى اعداءه قال الشارح ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال
الا فى قول الشاعر ⁂ عجبت من الرزق المسىء الهه ⁂ وللترك بعض المحسنين فقيرا ⁂
بنصب المسىء ورفع الاله بالرزق وهو مصدر رزق يرزق والاكثر فى الطراوة
وغيره ان يكون بكسر الرا مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالطحن بمعنى المطحون فلا
حجة فى البيت على هذا بل يرتفع الاله بفعل مقدر هذا كلامه ولم يتكلم على
جر البيت مع ان فيه مصدرا معرفا بال ووقع بعده مرفوع يظهر كونه فاعلا به
ويضاف الى المرفوع نحو وما كان استغفار ابرهيم لابيه **او المنصوب** نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير **ثم يستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعل** فان اضيف الى المنصوب ارتفع بعده الفاعل وهذا ليس بالكثير قال
الشارح ولم يجى منه فى القرآن الا ما روى عن ابن عامر انه قرا ذكر رحمة ربك
عبده زكريا بضم الدال والهمزة **قلت** وقد اجاز البطليوسى ان يكون من ذلك
قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فجعل من فى
محل رفع على انه فاعل بحج المضاف الى المفعول الذى هو البيت **فان قلت** يرده
ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا
تخلف مستطيع عن الحج وهو باطل **قلت** بهذا رده ابن هشام فى مغنيه وهو

مبنى على ان الالف واللام لاستغراق الجنس وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمراد بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وذلك لان لحج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس والمبتدا مقدم على الخبر رتبة وان تاخر لفظا واذا قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس اى هولاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو اتيت بالضمير فى هذا التركيب فقلت حق ثابت لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد ال وتصحح بها وهو علامة الاداة التى للعهد الذكرى بل جعلها لذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد الذكرى وغيره كالجنس والعموم فانها تحمل على العهد نظرا الى القرينة المرشدة لذلك وجمهور المعربين على ان من استطاع فى محل جر على انه بدل بعض من الناس وحذف الرابط لفهمه اى من استطاع منهم ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا ولا يخفاك ما فيه ومن مجى المصدر مضافا الى المفعول مع ذكر الفاعل بعده قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث اركان الاسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقال الشاعر

افنى تلادى وما جمعت من نشب ۰ قرع القواقيز افواه الاباريق ۰

وذهب بعض النحويين الى ان اضافته الى المفعول ورفع الفاعل بعده لا يجوز الا فى الشعر قال المص والصحيح جوازها مطلقا لورود استعمالها كذلك فى النثر والنظم كما تقدم وهذا معنى قوله **ما لم يكن الباقى فاعلا فيستغنى عنه غالبا** فاشار بقوله غالبا الى جواز ذلك بقلة **وقد يضاف الى ظرف فيعمل بعده عمل المنون** كمثال مثل عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا ثم عمله بعد ذلك قد يكون لفظا كما ذكر وهو الكثير وقد يكون تقديرا كما فى قولك اعجبنى ضرب زيد اليوم بنصب زيد وخفض اليوم فهذا العمل بعد تقدم المضاف اليه وهو الظرف تقديرا لا لفظا لكن لا يجوز ذلك فى الفاعل الا نثرا ضرب زيد اليوم برفع زيد وخفض اليوم **ويتبع مجروره لفظا او محلا** فتقول باعتبار الاتباع اللفظى يعجبنى اكل زيد الظريف نفسه بجر زيد وما بعده ويعجبنى شرب اللبن الصرف والعسل بجر اللبن وما بعده وتقول باعتبار الاتباع المحلى الظريف نفسه فى المثال الاول بالرفع لانه تابع لزيد بالنظر الى محله وهو رفع على الفاعلية وبنصب الصرف والعسل فى المثال الثانى لانه تابع للبن بالنسبة لمحله وهو نصب على المفعولية ان جعلت فعل المصدر

مبنيا للفاعل اى يعجبنى ان شرب اللبن وظاهر كلام المص جواز مراعاة المحل فى جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب بعض محققى اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى النعت والتوكيد فهذه ثلاثة مذاهب والظاهر منها هو الاول لوروده السماع كقراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون قال الشاعر

السالك الثغرة اليقظان سالكها ۰ مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل ۰

برفع الفضل على انه نعت للهلوك على المحل وقال الشاعر ايضا

يا لعنة الله والاقوام كلهم ۰ والصالحين على سمعان من جار ۰

فهذه من شواهد الرفع وجاء فى النصب قوله مخافة الافلاس والليانا وقول الاخر

هويت ثنا مستطابا مجددا ۰ فلم تخل من تمهيد مجد وسوددا ۰

وقول الاخر

ما جل امر لقوم مستبدا ۰ الا اعتياد الخلق المجيدا ۰

وتاويل هذه الشواهد كلها على اضمار ارتكاب لخلاف الظاهر من غير ضرورة فلا يصار اليه هذا الذى ذكرناه من الاتباع لفظا او محلا جائز **ما لم يمنع مانع** كما فى اعجبنى اكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجر يودى الى العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو ممنوع كما ستعرفه فى باب النسق ان شاء الله تعالى **فان كان** اى مجرور المصدر **مفعولا لبنى بعده مرفوع بالمصدر** نحو عجبت من شرب العسل الصرف **جاز فى تابعه** ثلاثة اوجه **الرفع** على ان يكون المصدر مقدرا بفعل المفعول اى اعجبنى ان شرب العسل الصرف وفى الحديث امر بقتل الابتر ذو الطفيتين اى امر بان يقتل الابتر ذو الطفيتين وهذا مبنى على جواز كونه رافعا للنائب عن الفاعل وهو مذهب جمهور البصريين فاجازوا عجبت من جنون بالعلم زيد وقال ابن خروف يجوز ان لم يلتبس ومنعه قوم منهم الاخفش واختاره الشلوبين ونسبه ابن ابى الربيع الى اكثر النحويين قال فى الارتشاف وهو الصحيح **وجاز فيه النصب** بناء على ان المصدر مقدر بفعل مبنى للفاعل اى تعجبت من شرب العسل الصرف **وجاز فيه الجر** بالاتباع على اللفظ وهو واضح والوجهان الاخران باعتبار المحل على التقديرين المتقدمين **ويعمل عمله** اى عمل المصدر **اسمه** اى اسم المصدر **غير العلم** واما العلم فلا يعمل كبرة وفجار لانه خالف المصادر الاصلية بكونه لا يقصد به الشياع ولا يضاف ولا يقبل ال ولا يقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل بالفعل ولذلك لم يقع مفعولا

اى عمل

مطلقا لتاكيد الفعل وبيان نوعه او عدده وهو اى اسم المصدر غير العلم ما دل على
معناه اى معنى المصدر فخرج بذلك نحو الدهن والكحل فانه اشتمل على حروف الفعل
ولكنه لم يدل على معنى المصدر الذى هو الحدث بل دل على جوهر وخالفه بخلوه لفظا
وتقديرا دون عوض من بعض ما فى فعله فخرج نحو قتال فان مدته مقدرة بدليل
صحة الرجوع اليها مع بقاء صيغة الاسم فيقال قيتال فتكون اليا ان آمدة فاعل
وخرج بقوله دون عوض نحو عدة واقامة واستقامة وكذا تكليم وتعليم والعوض
التا فى اوله لا اليا التى قبل اخره فانها كالف انطلاق ثم هذا البعض الذى تخلو منه
الكلمة لا يكون فى اسم المصدر الا زايدا واما فى المصدر فيكون اصلا كعدة وغيره
نحو قتال والحاصل ان اسم الحدث اما ان تكون احرفه احرف الفعل او زيد عليها
او نقص فالاول نحو التكلم والتعلم والترضى والثانى نحو الاكرام والانطلاق
والاغتسال والدحرجة والنوهان(?) من باب المصدر والثالث ان كان ما نزل منه
لفظا موجودا تقديرا بحيث يصح النطق به مع بقاء البنية غير مغيرة نحو قاتل
قتالا فانه يقال قاتل قيتالا وهو الاصل فهو ايضا مصدر وان لم يكن كذلك فان
عوض من محذوفه اما عوض فى الاخير كما فى قولك وعد عدة او فى غير الاخير كما فى قولك
علم تعليما وسلم تسليما فمصدر ايضا والعوض فى التعليم والتسليم التا التى فى اوله لا
المدة التى قبل الاخر لانها ثبتت فى المصادر لغير تعويض كما فى الانطلاق والاكرام
وان لم يكن عوض فاسم مصدر كاعطى عطا وتكلم كلاما واعلم ان حق المحذوف
البعض بكونه اكثر من حرف واحد فانه نص فى الشرح على ان وضوءا وغسلا من اسماء
المصادر وكذلك الكلام بعدما وعشرة بعونا وكذا لتباعد ما بينهما وبين الاعتراف
والمعاشرة والاعانة والتكبر والتكلم قال واما نحو العطا والثواب فى قول الشاعر لان
ثواب الله اهل جزاية * وقول الاخر * اكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا *
فمصدر ان حذف راسها اذ الاصل اثواب واعطا فحذفت الهمزة وحركة ما بعدها ليصح
الابتدا للقرب ما بينهما حكمنا بمصدريتها بخلاف ما تقدم من الامثلة والله اعلم ق
صار على هذا الاسم الدال على مجرد الحدث ثلاثة اقسام مصدر تام ومصدر محذوف
الزوايد واسم مصدر وتنبيه الفرق بينهما والاولان يعملان بلا اشكال والثالث
عَلَم فلا يعمل اتفاقا وغيره مختلف فيه وفى حديث الموطا من قبلة الرجل امراته
الوضوء فاعمل المصدر وكذا اعمله من قال * قالوا كلامك هندا وهى مصغية * ليشفيك
تلك صحيح ذالك لو كانا * فان وجد عمل من رفع او نصب بعد ما تضمن حروف
الفعل من اسم ما يفعل به نحو دهنك لحيتك وكحلك عينيك او ما يفعل فيه

نحو الم نجعل الارض كفاتا احيا وامواتا اذ الكفات اسم لما يكفت فيه الاشيا
اى تضم وتجمع فهو اى العمل المؤول به اى باسم ما يفعل به او فيه عليه
اى على ذلك العامل المحذوف فيقدر فى الاول دهنت محذوفا يدل عليه
دهنك وفى الثانى كحلت يدل عليه كحلك هند وفى الثالث تكفت احيا
وامواتا يدل عليه كفاتا قال ابو حيان ونقصه ان تقول او من اسم ما
يعمد(?) كالخبز والطحن والرعى قال وكل هذا قد يطلق عليه اسم المصدر
ومعناه انه اسم اصل وضعه ان لا يكون مصدرا بل مفعولا به او فيه
من حيث الوضع ثم يطلق ويراد به المصدر مجازا وهذا هو الذى وقع
الخلاف فى اعماله فصل فى الكلام على شئ يتعلق بالمصدر الواقع
بدلا من التلفظ بالفعل يجى بعد المصدر الكاين بدلا من الفعل
معموله نحو ضربا زيدا وذهابا الى السوق عامله على الاصح المصدر
الذى هو البدل عن الفعل المبدل منه وفاقا لسيبويه والاخفش
واختلف اولا فى اقتياس هذا على اقوال احدها انه لا ينقاس ونسبه
اكثر المتاخرين الى س الثانى انه ينقاس فى الامر كقوله * فندلا زريق
المال ندل الثعالب * والدعا نحو يا قابل التوب غفرانا ماثما * والاستفهام
نحو * اعلاقة ام الوليد بعدما * افنان راسك كالثغام المخلس *
والتوبيخ بغير استفهام نحو * وفاقا بنى الاهل * والنهى والوفا * كالاتا
نحو حمد الله والوعد نحو * قالت نعم وبلوغا بغية ومنى * قاله المص
الثالث انه ينقاس فى الامر والاستفهام فقط قاله بعض المغاربة
ثم اختلف فى ناصب المصدر ففى الافصاح انه مفعول به عند س
اى الزم ضربا وان غيره يراه منصوبا باضرب وما حكاه المص عن س
والاخفش قال به الفرا والزجاج والفارسى وخالف فى ذلك المبرد
والسيرافى جماعة ومن ادلة الاولين اضافة المصدر الى المعمول فى نحو
فضرب الرقاب وفى بعض نسخ التسهيل بعد ما سبق والاصح ايضا
مساواة هذا المصدر لاسم الفاعل فى تحمل الضمير وجواز
تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به فاما تحمله الضمير
فهو مما تفرد به عن القسم الاول اذ هو لا يتحمل ضميرا كما اسلفناه
واما تقديم معموله فلانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة
فيقال ضربا زيدا وزيدا ضربا ومرورا بزيد وبزيد مرورا قف

بعض الشارحين والخلاف في ذلك مبني على ان العمل للمبدل او للمبدل منه فعلى
الثاني لا ضمير في المصدر بل هو في ذلك الفعل وعلى الاول يتحمل الضمير واما
جواز تقديم المعمول فقد بني ايضا على هذا الخلاف فعلى الثاني يجوز زيدا
ضربا وعلى الاول يمتنع هذا كلامه والتحقيق انه ان قيل العمل للفعل جاز
التقديم او للمصدر فان قيل بالمشهور من انه مفعول مطلق ناب مناب
عامله فالعمل ايضا للفعل فيجوز التقديم وان قلنا التقدير الزم ضربا كما حكاه
صاحب الافصاح عن سيبويه على ما مر فالعمل للمصدر لا نضربا بمعنى ان
تضرب وامتنع التقديم والله اعلم **باب حروف الجر**
سوى المستثنى بها وهي خلا وحاشا وعدا في احد الوجهين وانما ترك
ذكرها في هذا الباب لان الكلام عليها قد سبق في باب المستثنى وانما
سميت حروف الجر بذلك اما لانها تجر معاني الافعال الى الاسما فيكون
المراد من الجر المصدر ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها
تضيف الافعال الى الاسما اي توصل معانيها واما لانها تعمل الجر فاضيفت
الى الاعراب الذي هو اثرها كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم واعلم
ان حروف الجر لا بد له من متعلق لانه كما علمت موضوع لايصال معنى
الفعل الى الاسم فالذي اوصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت
من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتدا وهو متعلق به
واذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي
اوصل هذا الحرف معناه فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق
بكذا وفي عبارة اخرى الجار والمجرور وفي عبارة اخرى المجرور يتعلق بكذا
فما هو المحرر من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم
الذي يلي الجار لا في الحرف الجار واطلاق من قال العامل في الجار كذا فيه
تسامح وقول من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملموح فيه ان الجار ينزل
منزلة الجزء من المجرور به فجعل التعلق لهما معا والحق ما قررناه اولا فاذا
قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل اذ
هو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا ولا يقال
زيد في مررت بزيد جاوزت زيدا اذ لم يصر الجار والمجرور عوضا من العامل
اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلهما جميعا باعراب هو اعراب العامل
فيقال محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من

الكرام رفع وفي جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره بعض المتاخرين فان
قلت مقتضى ما قررت من ان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى الاسم ان لا
تكون الحروف العاملة الجر في المستثنى متعلقة بشي لانها لتنحية الفعل
عما دخلن عليه بل تقتضي ذلك ان لا يكون احرف جر اصلا قلت المراد
من ايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت
بل المراد تعليقه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو في باب الاستثنا
مفيد لانتفا معنى الفعل فتعلق به على هذا الوجه ولو سلم فقولهم لا بد لحرف
الجر من متعلق يستثنى منه امور كالزوايد ولعل في لغة عقيل ولولا على
قول سيبويه في لولاي ولولاك ولولاه انه حرف جر وسيمر بك في هذا
الباب شي من ذلك ان شا الله تعالى فان سلمنا ان معنى التعدية هو اثبات
معنى الفعل بواسطة الحرف وتعليقه به على جهة الحصول له قلنا الحرف
الجار للمستثنى مستثناة من ذلك وقد قال به بعض النحاة **فمنها من**
بكسر الميم وسكون النون **وقد تقال منا** على زنة الى بلغتنا هي الوصل عند
الكساي والفرا وخففت لكثرة الاستعمال واستشهد لمنا بقول الشاعر
• بذلنا مارن الخطي فيهم • وكل مهند ذكر حسام • منا ان ذر قرن الشمس حتى
• اغاب شريدهم قتر الظلام • قاله ابو حبان وخرجه ابو الفتح بن جني
على ان منا مصدر منى اذا قدر وانه استعمل ظرفا كخفوق النجم قلت
وتخريجه على ذلك غير جيد اذ حاصل الكلام ح اوقعنا بهم زمن تقدير
طلوع الشمس الى حين انتشار الظلام ولا طايل تحته وليس مرادا وانما المراد
ان الايقاع بهم حصل من طلوع الشمس الى حين غشو الظلمة واختفا الشريد منهم
عن العيون فناسب كون الابتدائية **وهي لابتدا الغاية** والمراد بالغاية في
هذا الباب وفي قولهم انتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا
النهاية وانتها النهاية **مطلقا** اي سوا كان المجرور بها مكانا نحو
سرت من البصرة او زمانا نحو صمت من اول الليل الى اخره او غيرهما
نحو انه من سليمان وقراة من اول البقرة الى اخرها وتصدقت من
درهم الى دينار **على الاصح** وهو مذهب الكوفيين والاخفش والمبرد
وابن درستويه ومنع البصريون كونها لابتدا الغاية في الزمان
واختار المص الاول ففي الحديث من يعمل لي من نصف النهار الى
صلوة العصر على قيراط قيراط ثم قال من يعمل لي من صلوة العصر الى

مغرب الشمس على قيراطين قيراطين الا فانتم الذين يعملون من صلوة العصر الى
غروب الشمس فاستعملت للابتدا في الزمان اربع مرات واستدل ايضا بقوله
تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم وقوله تعالى اذا نودى للصلوة من
يوم الجمعة قال الرضى وانا لا ارى في الاية معنى الابتدا اذ المقصود من
معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير
والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذى منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت
من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرات من فلان
الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس ممتدا اذ يقال خرجت من
الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنداء شيئا
ممتدا ولا اصلا للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعدهما وهذا
معنى في فمن في الايتين بمعنى في قلت والشواهد على مجيء من للابتدا في الزمان
كثيرة جدا وتاويل ما كثر وجوده ليس بجيد وهو تكلف لا داعي اليه فلذلك
اختار المص المذهب الكوفي في المسئلة وافاد ابن ابي الربيع في شرح الايضاح
ان محل الخلاف انما هو الموضع الذى يصلح فيه دخول منذ فمثل قوله تعالى
لله الامر من قبل ومن بعد لا يكون من محل الخلاف في شيء لانه لا يصلح فيه
دخول منذ فتامله وللتبعيض نحو منهم من كلم الله وعلامتها ان
تسد بعض مسدها كقراة ابن مسعود رضى الله عنه حتى تنفقوا بعض
ما تحبون واثبات هذا المعنى لمن هو مذهب الجمهور وهو الصحيح خلافا
للاخفش الصغير وابي السراج والمبرد والسهيلي زعموا في نحو اكلت من الرغيف انها
لابتدا الغاية وان ذلك معنى لا يفارقها اصلا ولبيان الجنس وكثيرا
ما تقع بعد ما ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو ما يفتح الله للناس من
رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من اية وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب
على الحال ومنه فاجتنبوا الرجس من الاوثان وفي كتاب المصاحف لابن
الانباري ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين امنوا
وعملوا الصالحات منهم مغفرة واجرا عظيما في الطعن على بعض الصحابة رضى
الله عنهم والحق ان من فيها للتبيين اي الذين هم هؤلاء واثبات هذا
المعنى ممن قال به المعربون والمفسرون وجماعة متقدمون ومتاخرون
منهم النحاس وابن بابشاذ وعبد الدايم وابن معطي ونفاه اكثر المغاربة
وتعرف من البيانية بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون

المجرور

المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه
الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير في قولك عز من قايل انه القايل بخلاف
التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان المجرور
بعض المجرور منه واسم الكل لا يقع على البعض حقيقة فاذا قلت عشرين من الدراهم
فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها
وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين
وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتدا قال الرضى وهو بعيد لان الدراهم
هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم فمحال ان يكون الشيء مبدا لنفسه وكذلك
الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له قلت مقتضى هذا ان يكون القول بانها للتبيين
في ذلك باطلا لا بعيدا ثم قال وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في قولك انا من خطه
في روضة وعن رهابته في حصن وعندي من المال ما يكفي وعن الخيل عشرون لان المبهم
الذى فسره من التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من حظه في روضة
وعندي من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كانك
قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كرمت من زيد بزيد اي شيئا عضوا
زيد بزيد ففي جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف والذى بعد من عطف بيان له
وللتعليل نحو يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق وان منها لما يهبط من
خشية الله مما خطاياهم اغرقوا وقال امرؤ القيس وذلك من نبأ جاءني وخبرته
عن ابي الاسود وقال الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين
يبتسم وللبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة في الارض
يخلفون لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل طاعة الله او بدل
رحمته ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها وللمجاوزة فتكون بمعنى عن نحو
فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وقيل هي في هذه
للابتدا لتفيد ان ما بعدها من العذاب اشد قال ابن هشام وكان هذا القايل يعلق
معناها بويل مثل فويل للذين كفروا من النار ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل
وقيل هي فيها للابتدا وهي في الاولى للتعليل اي من اجل ذكر الله لانه اذا ذكر قست
قلوبهم قال المص في الشرح ومجيئها للمجاوزة نحو عذت منه وانتبت منه وسرقت منه
وشبعت منه ورويت منه قال وهذا المعنى صاحبت افعل التفضيل فان القايل
زيد افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل وهذا اولى من ان يقال انها
لابتدا الارتفاع في نحو افضل منه او الانحطاط في نحو شر منه كما زعم سيبويه اذ لو كان الابتدا

متعدد الجار ان تنضم الى بدرها وقد يعارض بان يقال ولو كانت للمجاوزة لوقع عن في موضعها **ولانتهائها** وهذا قول الكوفيين واختاره المص واستدل بنحو قربت منه وهو بمعنى تقربت اليه وبقولهم رايت الهلال من داري من خلل السحاب وشممت الريحان من داري من الطريق فدل على ان من الثانية ليست لابتداء الغاية اذ الاولى للابتداء ومعنى مجرور الثانية مغاير لمعنى مجرور الاولى فاستحال ان تكون لها فتعين ان الثانية للانتهاء وتاول ذلك غيرهم قال المص واشار سيبويه الى ان من معاني من الانتهاء فقال وتقول رايته من ذلك الموضع فجعله غاية رؤيتك كما جعلته غاية حين اردت الابتداء قال ابن السراج وحقيقة هذه المسئلة انك اذا قلت رايت الهلال من خلل السحاب فمن للهلال والهلال غاية لرؤيتك فلذلك جعله سيبويه غاية في قولك رايته من ذلك الموضع هذا كلام المص وقد نوزع في فهمه عن سيبويه انها للانتهاء بان معنى قوله فجعلته غاية لرؤيتك انك جعلته محلا لابتداء الفعل وانتهائه معا فعلى هذا تكون من في اكثر المواضع لابتداء الغاية فقط وفي بعضها لابتداء الغاية وانتهائها **وللاستعلاء** ونصرناه من القوم الذين اي على القوم كذا قاله الاخفش وقيل هو على التضمين **وللفصل** وهي الداخلة على ثاني المتضادين والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب وثاني المتباينين من غير تضاد نحو لا يعرف زيدا من عمرو واستشكله ابن هشام بان الفصل مستفاد من مادة العامل في الاية الثانية وفي معناه في الاولى لان العلم صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض وكذا المثال والحاصل ان المص لم يمثل لذلك الا بعامل دال بوصفه او بلازمه على الفصل الاول نحو ليميز الله والثاني نحو والله يعلم لان العلم صفة توجب تمييزا وكذا المعرفة وجعل ابن هشام من في ذلك لابتداء الغاية لان تمييز الشيء من الشيء انما يكون بعد الاختلاط فاذا قلت ميزت الردي من الجيد فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين حصل من الجيد وان شئت جعلته حاصلا من الردي فقلت ميزت الجيد من الردي فان ابتداء فعل كل منهما حصل من الحد الذي انتهى اليه الاخر وهذا يصح لك ادخال من على ايهما شئت مع اتحاد المعنى **ولموافقة الباء** قاله يونس في قوله تعالى ينظرون من طرف خفي اي بطرف خفي كما تقول العرب ضربته من السيف اي بالسيف حكاه عنه الاخفش وهو تكلف فلم يحق للمص اطلاق الباء بل يجب ان يقيده بباء الاستعانة **ولموافقة في** على راي الكوفيين وتبعهم المص منه كما يقول الشاعر: عسى سائل ذو حاجة ان منعته ... من اليوم سؤلا ان تيسر في غد. اي منعته في اليوم سؤلا وليس بقاطع لاحتمال كون من تبعيضية على حذف

مضاف

مضاف اي مسؤلات اليوم **وتزاد لتنصيص العموم** وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها كانت النكرة للاستغراق ظاهرا لكنها تحتمل احتمالا مرجوحا ان تكون للوحدة فيكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل رجلان او اكثر فلما زيدت حصل التنصيص على استغراق الجنس وانتفى ارادة الوحدة فلا يصح ما جاءني من رجل بل رجلان او اكثر وانكر المبرد ان يقال في مثل هذا التركيب انها زيدت لافادتها ما ذكر ولا وجه للانكار فان المعنى بالزيادة صلاحيتها للاسقاط فانها لم تدخل لتوصيل العامل وامكان المعنى المراد بدونها **او لمجرد التوكيد** وهي الداخلة على نكرة لتوكيد العموم نحو ما جاءني من احد وهو اخص من مطلق التوكيد فانه قد يراد بالتوكيد تقوية الكلام كما قيل في زيادة ما في نحو فبما نقضهم ميثاقهم للتوكيد وقال ابو الفتح ابن جني انها اعني ما بمنزلة اعادة الكلام ثانيا **بعد نفي** اي اداة كانت **او شبهه** والصواب ان يقول او نهي او استفهام بهل لا بل يدخل كل استفهام نحو لا يقم من احد وهل من خالق غير الله **جارة نكرة مبتدا** نحو ما لكم من اله غيره **او فاعلا** نحو ما ياتيهم من ذكر من ربهم **او مفعولا به** نحو وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه وقد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله ولك تقدير كان تامة لان مرفوعها فاعل او ناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدا قال ابو حيان وتزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير شديد وما صيد عليه من يوم قلت وهما داخلان في المفعول به اذ كل منهما عند ملاحظة الاتساع واعتباره مفعول به ثم تقييد المص المفعول بقوله به يخرج بقية المفاعيل قال ابن هشام وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع واللام وبفي ولا تجامعهن ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه وقد خرج ابو البقا عليه ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا مثل لا يضركم كيدهم شيئا اي ضيرا قال ولا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عديت بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة في الاية لمن ظن ان الكتاب محتو على ذكر كل شيء صريحا قال ابن هشام وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب وهو راي الزمخشري والسياق يقتضيه فان قلت الظاهر انها لا تزاد في ثاني مفعولي

ظن ولا في ثالث مفاعيل اعلم لانهما خبران في الاصل وكلام المص يصدق عليهما
اذ كل منهما مفعول به قلت لا نسلم وانما المفعول على الحقيقة ما يتضمنه ثانيهما
مضافا الى الاول اذ المظنون في قولك ظننت زيدا هو قيام زيد كما مر
في بابه فليس شيء منهما مفعولا به الحقيقة فخرج بقوله او مفعولا به فان
قلت قضية هذا ان يخرج ايضا اول مفعولي ظن وثاني مفاعيل اعلم
والغرض ان من تزاد في كل منهما فيحصل الخلل قلت ان خرج المذكور بهذا
فقد دخل بقوله مبتدا اذ المراد به المبتدا في الحال او في الاصل فيكون ذلك
مفيد لهذا او كانه يقول او مفعولا به ان لم يكن شيا مما تقدم فان كان
شيا من المتقدم صح الزيادة فلا خلل ح فاهمل اكثرهم اشتراط كون الاسم
الداخلة عليه من الزايدة مبتدا او فاعلا او مفعولا به فيلزمهم زيادتها
في الخبر نحو ما زيد قايم والتمييز في نحو ما طاب زيد نفسا والحال في نحو
ما جاء احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه
من نفي وفاقا للاخفش فانه اجاز الزيادة مع تعريف المجرور
وكونه غير منفي واستدل بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم
من ذنوبكم واجيب عن الاول بانا لا نسلم زيادة من فيه داخلة على
الفاعل بل الفاعل ضمير مستتر في جاءك عايد على القرآن ومن نبا المرسلين
ظرف مستقر في محل نصب على الحال منه وعن الثاني بمنع الزيادة لجواز كونها
للتبعيض ولا يصد عن ذلك ما يتوهم من ان قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا يناقض التبعيض لان ذلك انما يلزم ان لو كانت الايتان خطابين لهذه
الامة وكان قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطابا عاما لجميع هذه الامة
لكن هذا غير لازم لجواز ان يكون قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا مخصوصا
ببعض هذه الامة ولا بعد في ذلك لجواز ان يغفر الذنوب لقوم من هذه الامة جميعا
لقوم اخرين من هذه الامة سلمنا ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا عام لجميع هذه
الامة فلا يلزم ايضا تناقض وانما يلزم ان لو كان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
خطابا لهذه الامة لكن ليس خطابا لها بل هو خطاب لامة نوح قلت انما يتم
هذا ان لو كان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ثبت ان المستدل به اية نوح ولم يثبت
ذلك ولعل الاخفش انما استدل باية الاحقاف الواردة في الجن هي قوله تعالى
يا قومنا اجيبوا داعي الله وامنوا به يغفر لكم من ذنوبكم فهذه واردة في هذه الامة
لا في امة نوح وقد سبق ان الكسائي خرج على زيادتها ان من اشد الناس عذابا

نعم

يوم القيمة المصورون وتقدم ما عليه ومما زيادتها داخلة على النكرة في الايجاب
فقد استدل عليه بقولهم قد كان من مطر وبقول عمر بن ابي ربيعة • ويمنى لها حبها
عندنا • فما قال من كاشح لم يضر • واجيب بان التقدير قد كان هو اي كاين من جنس
المطر وكما قال هو اي قايل من جنس الكاشح قلت وينبغي ان يكون الظرف مستقرا
حالا من الضمير المستكن في الفعل فيهما العايد على الكاين والقايل وكان في المثال
تامة لا ناقصة وقد قبل التقدير فيه قد كان شيء من مطر ومن للتبعيض او التبيين
كما قاله ابن الحاجب واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه في مثل
ذلك قليل لا سيما اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني
للمعلوم الا اذا كان الجار والمجرور زايدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر
الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله اصلا وقيل ان هذا على سبيل
الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب
لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان وربما دخلت على حال
قال المص كقراءة من قرا ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول
قال ابن هشام ويظهر لي فساده في المعنى لانك لو قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا
في حالة كونه خاذلا فانت مثبت لخذله لانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة
اثبتوا لانفسهم الولاية فتامله وتنفرد من بجر ظرف لا تتصرف بل تكون لازمة
للظرفية كقبل وبعد وهي اذا دخلت عليها زايدة عند المص وجماعة والجمهور انها
لابتدا الغاية واعترض بانها لا تدخل عندهم على الزمان الا مرد واجيب بانها غير متاصلة
في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل
زمن مجيئك فلهذا سهل ذلك فيهما والتحقيق ان القبلية والبعدية لا يختصان بالزمان
بل يكونان للمكان ايضا تقول داري قبل دارك او بعدها وعند نحو من عند الله
ولدى وينظر له شاهد فلم اظفر به ولدن نحو قد بلغت من لدني عذرا والجا
مع لدن حكم ليس لها مع غيرها وهو غلبة دخولها عليها حتى انها لم ترد في كتاب الله
تعالى مع كثرة ما جا فيه من لدن الا وهي مجرورة بمن ونص ابو الفتح على ان جرها
بغير من شاذ وانشد سيبويه • من لدن شولا فالى اتلايها • وقال • تنتفض
الرعدة في ظهيري • من لدن الظهر الى العصير • ومن الشاذ قوله كثير
• وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها • لكالهايم المقصى بكل مراد ومع حكى سيبويه
ذهبت من معه وقرا بعضهم هذا ذكر من معي وعن وعلى اسمين فالاول
كقوله • فلقد اراني للرماح دريئة • من عن يميني مرة وشمالي • والثاني كقوله

غدرت من عليه بعد ما تم ظمؤها . تصل وعن قيض ببيداء مجهل . وفي كلامه
اشعار بان اسميتها ثابتة قبل دخول من عليها وهو الحق لكن الاسمية لها
قبل ذلك غير متجهة وبعد دخول من متجهة وقال جماعة كوفيون منهم الفرا
هما باقيان مع من على فيهما والقواعد البصرية لا تحتمل مثل هذا **وتختص
مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب** مضافا الى الياء تقول من
ربي لافعلن بكسر الميم وضمها والنون ساكنة فيهما ولا يفهم من كلامه
ان المضمومة الميم لا تستعمل الا في القسم والواقع انها كذلك وذكرهم في
باب القسم من مضمومة الحرفين ومفتوحتهما ومكسورتهما وهذه غيرهن لان
نونها ساكنة وفي ميمها وجهان ووجه دلالته على ان النون ساكنة ان
كلامه في من فانما تجدد ان الميم قد تضم ولم يذكر للنون حكما غير ما ثبت لها
من السكون وظاهر كلامه في القسم ان تلك بقية ايمن فكانه يقول هي
اسم ان تحركت نونها حرف ان سكنت وهذا قول ثالث فان للنحاة في
ذلك قولين احدهما ان مضمومة الميم اسم اذ لم يستقر في الحرفية الا كسر الميم
والثاني انها حرف لان ايمن لا تدخل على الرب ولبنائها على السكون **والتاء
المثناة من فوق واللام بالله** اي يختصان بلفظ الله نحو تالله تفتؤ تذكر
يوسف ونحو تالله يبقى على الايام ذو حيد . بمشمخر به الظيان والآس هكذا
انشده صاحب الصحاح بالتاء في مواضع منها وغيره ينشده باللام وفي باب
القسم من الارتشاف قال قطرب التاء لا تدخل الا في موضع واحد لمعنى التعجب
او القسم فالتعجب نحو تالله ما اكرم زيدا والقسم نحو تالله ما علمت هذا انتهى
وهو غريب جدا فانه يقتضي ان التاء تتمحض للتعجب وتخلو عن القسم ولهذا
لم يجئ بعدها ما يصلح للجواب وهو جملة التعجب فانها لا يقسم عليها واما اللام
فنحو لله لا يؤخر الاجل ولله لا يبقين وهي مخصوصة بما فيه معنى التعجب كما
مثلنا فلا يقال لله لقد قام زيد ولا ليقومن زيد نص عليه ابن الحاجب
وغيره وعلى هذا فكان ينبغي ان يقيد بارادة التعجب وكذا التاء وكلام الزمخشري
جازم بذلك **وشذ فيه من الله** اي شذ في القسم دخول من
على الله لكن لم اجد من نص على كيفية النطق بالنون ح فان كان هذا
مسموعا بضم الميم فقد يقال في تعليله كانهم ضموا النون هنا للاتباع ولم
يكسروا لئلا يخرجوا من ضم الى كسر وان كان سمع بالكسر فلا اشكال وان سمع
بهما خرج على الاصل وعلى الاتباع فلينظر في ذلك **وتخ** اي شذ في القسم

دخول

دخول التاء المثناة على الرب فيقال ترب لافعلن حكاه الاخفش وهو شاذ
ومنها الى للانتهاء وذكرت بعد من لانها مقابلتها وهي باجماع لانتهاء
الغاية اما في الزمان نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والمكان نحو من المسجد الحرام
الى المسجد الاقصى او غيرهما نحو اطيبته من درهم الى الف ولذا دلت قرينة على
دخول ما بعدها نحو قرات القران من اوله الى اخره او على خروجه نحو فنظرة
الى ميسرة عمل بمقتضى تلك القرينة دخولا وخروجا وان فقدت القرينة فقيل
تدخل ان كان من الجنس وقيل تدخل مطلقا وقيل لا تدخل مطلقا وهو الصحيح
لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد **وللمصاحبة**
قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله تعالى من انصاري الى الله
واستحسنه الفرا وقيده بان تضم شيئا الى شيء نحو الذود الى الذود ابل ولا
يجوز ان يقال الى زيد مال والتحقيق انها في هذا الوجه بمعنى الانتهاء اي من
يضيف نصرته اياي الى نصر الله والذود مضافة الى الذود ابل وكذا في
قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مضمومة الى اموالكم وكذا في قول الشاعر
ولنت الذي حيث شعبا الى بدا . الي واوطاني بلاد سواها اي مضافا
الى بدا **وللتبيين** فترد مبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا
من فعل تعجب نحو ما احب زيدا الي واسم تفضيل نحو قال رب السجن احب الي
واثبات هذا المعنى اولى مخصوص بالمعنى **ولموافقة اللام** نحو والامر اليك
وانك لتهدي الى صراط مستقيم بدليل لله الامر من قبل ومن بعد والحمد
لله الذي هدانا لهذا فتواردها على التركيب فيما اتحد العاملون فيه بمعنى
على انهما دليل وقيل هي في ذلك لانتهاء الغاية اذ الامر منته اليك والهداية
منتهية الى الصراط المستقيم **وفي** ذكره جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني
الى الناس مطلي به القار اجرب . ورده بعضهم على تعلق الى بمحذوف اي مطلي
بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين
معنى مبغض قال والاصح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة قال ابن مالك
ويمكن ان يكون من هذا القسم اي ما جاءت فيه الى بمعنى في قوله تعالى
ليجمعنكم الى يوم القيامة وانما لم يجزم بذلك لاحتمال تضمين ليجمعنكم معنى ليضمنكم
او تعلق الى بمحذوف اي ليجمعنكم مضمومين الى يوم القيامة اي الى عرض ذلك
اليوم او حسابه ونحو ذلك **ولموافقة من** كقول الشاعر تقول وقد
عاليت بالكور فوقها . ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي فلا يروى مني

وخرج على حذف مضاف اى فلا يروى ظمأ و الى **ولا تزداد الى خلوفا للغزا**
فانه اثبت القول بزيادتها مستدلا بقراءة بعضهم واجعل افئدة من الناس
تهوى اليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين معنى تميل والاحسن ان يقال ضمن
تهوى معنى تسقط اى تسقط بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل
عليه هوى بالكسر بل الميل والاتيان اليهم ارفقا بالحب لا قى وقد قيل الوفدة
الجماعات وخرجها المص على ان الاصل تهوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة و الياء
الفا كما يقال فى رضى رضى وفى ناصية ناصاة واعترض بان شرط هذه اللغة
تحرك اليا فى الاصل فان قلت اثبت بعضهم مجيئى الى موافقة لمن كقوله •
• ام لا سبيل الى الشباب وذكره • اشهى الى من الرحيق السلسل • فلم اسقطه المص
قلت لان هذا من قبيل ما جاءت الى فيه للتبيين اذ هى واقعة فى البيت بعد
اشهى وهو مفهم حب فتكون الى الواقعة بعده مبينة لفاعلية المجرور بها
فليتفطن لها اذ **ومنها اللام للملك** نحو المال لزيد **و شبهه** نحو ادوم لك
ما تدوم لى ولا يمثل لهذا بنحو الجل للفرس لانه سيقول بعد وللاستحقاق
ويمثل له بذلك ونحن نجد فرقا بينها بين اللامين فيقال الجل تستحقه الفرس
ولا كذلك فادوم لك ما تدوم لى **وللتمليك** مثل له بعض الشارحين بقوله
تعالى وهب لى من لدنك وليا ولم يمثل المص بذلك بل مثل بوهبت لزيد دينارا
وهذا هو الصواب فانه مثل لشبه الملك التمليك بقوله تعالى جعل لكم من انفسكم
ازواجا ولكن على المص ايضا اشكال فانه مثل فى شرح الكافيه بالاية للام التمليك
فما الفرق بينها وبين المثال اعنى وهبت لزيد دينارا فهلا كانت اللام فيهما
للتمليك فى المثال ولشبه التمليك فى الاية وهو قد قال فجعل لكم من انفسكم
ازواجا انها لشبه التمليك فيلزمه ان يقول فى فهب لى من لدنك وليا انها لشبه
التمليك **او شبهه** قد تقدم ان المص مثل له بقوله تعالى والله جعل لكم من انفسكم
ازواجا **وللاستحقاق** نحو الجل للفرس وقد يتخيل ببادى الراى انه داخل فى شبه
الملك وقد اسلفت ان بينهما فرقا **وللنسب** نحو لزيد اب هو لعمرو اخ وقد
يقال انما افاد النسب مجموع الكلام وانما اللام لشبه الملك نحو لزيد ابن ولى الظاهر
ان اللام فى لزيد ابن لشبه الملك كما انها فى جعل لكم من انفسكم ازواجا لشبه الملك
وانها فى لزيد اب ولزيد اخ ليست كذلك اذ لا يصح ان يقال الاب شبيه
لابيه وكذا الاخ **وللتعليل** كقوله • واذا لتعرونى لذكراك هزة • كما انتفض
العصفور بلله القطر • وقوله امرء القيس • ويوم عقرت للعذارى مطيتى • فيا عجبا

من

من رحلها المتحمل ومنها عند المص الواقعة فى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وقال ابن الحاجب هى فى الاية بمعنى عن ولولا
ذلك لكانت العبارة لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه يعنى ان جعل اللام للتبليغ
يقتضى ذلك وفيه نظر لانا لا نسلم انها للتبليغ لكن ينبغى ما قاله لامور
احدها ان يكون فى الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثانى ان يكون
اسم المقول عنهم محذوفا اى وقال الذين كفروا للذين امنوا عن طايفة
اخرى اسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه الثالث انه يجوز اعتبار اللفظ و
المعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال انا قايم ان تقول قال زيد انا
قايم رعاية للفظ المحكى وان تقول قال زيد هو قايم رعاية لحال الحكاية
فان زيدا غايب وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل واردت الحكاية فلك
ان تقول قلت لعمرو انت بخيل محافظة على لفظك الذى تحكيه وان تقول
لعمرو هو بخيل رعاية لحال الحكاية فان عمرا غايب قال الرضى **وللتبليغ** وهى
الجارة لاسم السامع لقول او فى معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت
ومنه قوله تعالى ولقد وصلنا لهم القول **وللتعجب** مع قسم وبدونه فالاول
نحو لله لا يوخر الاجل والثانى يستعمل فى النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب
اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله • فيا لك من ليل كان نجومه • بكل مغار
الفتل شدت بيذبل • وقولهم يا لك رجلا عالما وفى غيره كقولهم لله
درك فارسا ولله انت وقوله • شباب وشيب وافتقار وثروة • فلله
هذا الدهر كيف ترددا **وللتبيين** قال ابن هشام ولم يوفوها حقها من
الشرح ولا خذ بشرح حقيقة الامر فيها ونحن نسوق كلامه برمته لما اشتمل
عليه من الفوايد قال هى ثلاثة اقسام احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه
تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا
او بغضا تقول ما احبنى وابغضنى فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض
وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك
ويلزمه ان يذكر هذا المعنى فيما الى ايضا لما بينا قلت وهذا سهو منه
عما ذكره ابن مالك فى الى فقد نص عليها اشار اليه كلامه فى متن التسهيل ثم قال
ابن هشام الثانى والثالث ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومفعولية
غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم لكن استؤنف
بيانه تقوية للبيان وتاكيدا له واللام فى ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة

للمفعولية سقيا لك وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين لانهما لا يتعديان
المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر انه المصدر
او بالتزام الحذف ان قدر انه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه
لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل
قلت لم يستند في رد كلام ابن الحاجب الى نقل اجمع عليه ولا شاهد يقتضي
المصير اليه ثم قال اعني ابن هشام ولا هي مع مخفوضها صفة للمصدر فيتعلق بالاستقرار
لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هي مبينة للمدعو له او عليه ان لم
يكن معلوما من سياق او غيره او مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس تقديره
الفعل اعني كما زعم ابن عصفور بل التقدير ارادتي لزيد قلت ليس المراد ان
المحذوف المقدر الذي يتعلق به اللام هو ارادتي لانه لو كان كذلك لكانت اللام
التقوية لا لام التبيين فينبغي ان يكون مراده به تقدير الكلام الذي وقعت
فيه اللام التبيين ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدأ ولزيد ظرف مستقر هو
الخبر فيتعلق بمحذوف على القاعدة في مثله ثم قال وينبني على ان هذه اللام ليست
متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا له ان ينصب زيدا بعامل محذوف
على شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري
يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدا ضربا لان الضمير في المثال الذي محل لا
له ولا هو من جملته ولما تجوز بعضهم في قوله تعالى الذين كفروا فتعسا لهم
كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في
شرح باب النعت من كتاب التسهيل اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر
وهي للتبيين وفي هذا تهافت لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما
يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية
تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى خسر وهلك فان رفعتهما بالابتداء فاللام و
مجرورها خبر ومحلها الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت تبا له وويح
ونصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه اذ اللام في
الاول تبيين وفي الثاني اللام المحذوفة لغيره هذا كلامه **وللصيرورة** وتسمى لام العاقبة
لذلك لام العاقبة ولام الحال نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
وكقول الشاعر فللموت تغذو الوالدات سخالها ٭ كما لخراب الدور تبنى المساكن ٭
وقول الآخر فان يكن الموت افناهم ٭ فللموت ما تلد الوالده ٭ وانكر البصريون ومن تابعهم
لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على

طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم
عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم شبه بالداعي
الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد
لمن يشبه الاسد قلت لكنها استعارة تبعية كما هو مقرر في علم البيان
وللموافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة لا يجليها لوقتها
الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه يا ليتني قدمت لحياتي اي في حياتي
وقيل للتعليل اي لاجل حياتي في الآخرة **و**للموافقة **عند** كقولهم كتبته
لخمس خلون وقد تقدم الكلام عليه في باب العدد **و**للموافقة **الى** نحو بان ربك
اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه **و**للموافقة **بعد**
كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته اي بعد رؤيته وجعل منه بعضهم كتبت لخمس خلون ونحوه وجعل
منه ابن الشجري قول متمم بن نويرة ٭ فلما تفرقنا كاني ومالكا ٭ لطول اجتماع لم
نبت ليلة معا **و**للموافقة **على** في الاستعلاء نحو ويخرون للاذقان وتله
للجبين وان اسأتم فلها وقال ٭ فخر صريعا لليدين وللفم ٭ وفي حديث بريرة
خذيها واشترطي لهم الولاء اي عليهم جرى على ذلك بعضهم وقال البخاري المعنى
من اجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم **و**للموافقة **من** كقول
جرير ٭ لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ٭ ونحن لكم يوم القيمة افضل ٭ اي
ونحن منكم ومثل ذلك بعضهم بقولك سمعت له صراخا اي منه ومثله صاحب
رصف المباني بقوله الرأس للحمار والكم للجبة ومن في هذا المثال تبعيضية بخلافها
فيما تقدم **وتزاد** اللام **مع مفعول** الفعل **ذي الواحد** اي المتعدي الى مفعول
واحد يعني المفعول به **فيا سانحو للرؤيا تعبرون** حيث يضعف العامل
بتأخيره عن محله الاصلي ومنه هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون
ونحو ان ربك فعال لما يريد حيث يضعف العامل بكونه فرعا
في العمل ومنه مصدقا لما معهم نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن
وقد اجتمع التأخير والفرعية في وكنا لحكمهم شاهدين وانما قلنا يعني
المفعول به لانه لا يجوز في ضربا ضربت ان تقول لضرب ضربت وكذا نحو
يوم الجمعة سرت ومكان الامير جلست لا يجوز ان تقول فيهما ليوم الجمعة
سرت ولا لمكان الامير جلست واما قولك لهذا تنعت فانما جاز ذلك لان
اللام للعلة لا للتقوية قال المص ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى

الى اثنين لانها زيدت فى مفعولية فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد فان
زيدت فى احدهما لزم ترجيح من غير مرجح قال ابن هشام وهذا الاخير ممنوع لانه
اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام فى المتقدم لم يلزم ذلك قلت لعل كلام
ابن مالك محمول على ما اذا تاخر العامل عن معموليه جميعا فيتمشى ما ذكره من ان
زيادتها فى احدهما ترجيح بلا مرجح وكلامه يشعر به عند التامل وسماعا
فى نحو ردف لكم حيث يكون العامل باقيا على قوته لم يعرض له ضعف بتاخير
ولا فرعيه ومنه قول الشاعر • اجاج لا نعطى العصاة مناهم • ولا الله يعطى
للعصاة مناها • فزاد اللام فى احد المفعولين مع تاخرهما وهو شاذ لقوة العامل
وفتح اللام مع المضمر لغة غير خزاعة رجوعا بها الى الاصل مع المضمر الذى
يرد الاشيا الى اصولها وخزاعة اجروها مجرى البا لكسرها مطلقا وفى الكامل
للمبرد كسروا اللام مع الظاهر وفتحوها مع المضمر خوف اللبس تقول ان هذا
لزيد فيعلم انه فى ملك زيد وان هذا لزيد فيعلم قبل مجى الوصل انه زيد نفسه
لا انه ملك له فاذا جا الضمير رجعوا الى الفتح لزوال اللبس باختلاف الضمير فقالوا
ان هذا لك وان هذا لانت قال بعض الفضلا والاصل فى البنا لا سيما بنا الحروف
هو السكون لخفته ولكونه عدما والعدم هو الاصل فى الحادث ولما تعذر
ذلك فى حروف المعانى المبنية على حرف واحد لتعذر الابتدا بالساكن كان
من حقها ان تبنى على الفتحة لكونها اخت السكون فى الخفة وان كانت الاخت باعتبار
المخرج هى الكسرة وانما بنيت لام الجر وباوه على الكسرة اما اللام فلئلا تلتبس بلام
الابتدا لا سيما فى مثل لهولا. فابقيت لام الابتدا على الاصل اعنى الفتح وكسرت
لام الجر لتكون حركتها على وفق اثرها واما البا فلانها لازمة للحرفية والجر اى
ملاصقة لهما غير منفكة عنهما بمعنى انها لا توجد بدونهما وكلا الامرين يناسب
الكسر اما الحرفية فلانها تقتضى عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته اذ لا يوجد
فى الفعل ولا فى غير المنصرف من الاسما ولا فى الحروف الا نادرا كجير واما الجر
بعداى لتكون حركتها موافقة لاثرها الذى تعمله بخلاف كاف التشبيه فانها
لا تلزم الحرفية وان لزمت الجر بخلاف الواو فانها لا تلزم الجر وان لزمت الحرفية
اذ قد تكون عاطفة ومن اعتذر بان واو القسم لا تلزم الجر فى نفسها لانها
انما تجر لنيابتها عن البا. فقد اعتبر خصوصية القسم وليس بلازم ولا
يحتاج الى هذا الاعتذار فى تا القسم لانها بدون الخصوصية لا تلزم الجر
وهو ظاهر ولا الحرفية اذ قد تكون اسما لضمير الخطاب ولا يخفى ان

الكاف

الكاف ايضا لا تلزم الجر ما لم يعتبر خصوصية التشبيه وكلام الزجاج ان البا
انما كسرت للفصل بين ما يجر وقد يكون اسما كالكاف وبين ما يجر ولا يكون
الا حرفا كالتا. انتهى وفتح اللام مع الفعل لغة عكل وبلعنبر كقراة
من قرا وما كان الله ليعذبهم وكانهم فعلوا ذلك كراهية لادخال صورة لام
الجر مختصة بالاسم الظاهر فتحوا التشابه ما يدخل على الفعل وتساوى لام
التعليل معنى وعملا كى مع ان مضمرة غالبا نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت
النصب بان مضمرة وبالظاهر فى النادر عند الضرورة كقوله • فقالت اكل
الناس اصبحت مانحا • لسانك كيما ان تغر وتخدعا وما الحرفية اى المصدرية
كقوله • اذا انت لم تنفع فضر فانما • يراد الفتى كيما يضر وينفع وما الاستفهامية
كقولك سائلا عن العلة كيمه فعلت وفى الوقف كيمه كما تقول لمه فعلت
ولمه وقد عرفت ان المص اهمل التنبيه على شذوذ دخول كى على ان المظهرة
وانه خاص بالضرورة فعليه بسببه مواخذة ثم هذا الذى ذكره هو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان كى ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما
يقولون لمه وقول حاتم • واوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها • واخرجت كلبى وهو فى البيت داخل •
لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كى
تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف
الفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم
يثبت نعم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة فيذهب كيما
فيعود ظهره طبقا واحدا اى كما يسجد وهو غريب لا يحتمل القياس عليه
ونقل بعضهم عن الاخفش ان كى حرف جر دائما وهو قول الاخفش فيها
ثلاثة اقوال احدها انها حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين الثانى انها حرف
جر دائما وهو قول الاخفش الثالث انها تكون حرف جر تارة وناصبة للفعل
تارة وهو قول اكثر البصريين وهو الصحيح ومنها البا للالصاق وهو
اصل معانيها ولم يذكر لها سيبويه غيره قال وانما هى للالصاق والاختلاط ثم
قال فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا اصله والالصاق ضربان حقيقى نحو
امسكت الحبل بيدى قال ابن جنى اى الصقته به ومجازى نحو مررت بزيد
قال الزمخشرى اى التصقت مرورى بموضع يقرب منه والتعدية والمراد بها
هنا هى التعدية التى تذكر للهمزة فى اكرمت زيدا والتضعيف فى نحو فرحت عمرا
وليس المراد منها مجرد توصيل العامل الى المعمول بواسطة الحرف اذ التعدية بهذا

الاعتبار لا خصوصية لها بالبا بل هي محققة في جميع موارد حروف الجر قال
المص باء التعدية هي الداخلة بعد الفعل اللازم قايمة مقام الهمزة في ايصاله
الى المفعول ورده ابو حيان بانها وردت مع المتعدي نحو صككت الحجر بالحجر ودفعت
بعض الناس ببعض **وللسببية** نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا
بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه ومثل هذا يقال له باء التجريد
واسقط المص الاستعانة نحو كتبت بالقلم وادرجها في السببية ووجه ذلك
بان مثل هذه الباء وقع في القران الكريم ولا يجوز التعبير بالاستعانة في
الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء السببية ان يصح اسناد معداها
الى مصحوبها مجازا الا يقال كتب القلم وقطعت السكين واخرج الماء الثمرات
في واخرجنا به من الثمرات **وللتعليل** قال المص في الشرح وهي التي تصلح
غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فبظلم من
الذين هادوا حرمنا عليهم قال وانما قلت غالبا احترازا من نحو غضبت به
اذا كان ميتا وانظر هل يلزمه في التعليل ما فر منه حيث لم يعتبر الاستعانة
ثم الضابط الذي ذكره للسببية مناف هنا الا ترى ان الاتخاذ سبب ظلمهم
انفسهم والظلم سبب التحريم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا وكان
حقه ان يسقط التعليل لاندراج امثلته تحت امثلة السببية وبيان
صحة الاسناد انه يقال حرم عليهم الظلم طيبات احلت لهم وظلمهم اتخاذ
العجل اي ان الظلم المذكور نشا الفعل بسببها فكانهما اوقعاه في الوجود
وللمصاحبة وهي التي يخلفها مع تخلفها ومصحوبها الحال نحو قد جاءكم الرسول
بالحق من ربكم اي مع الحق محقا ونحو اهبط بسلام اي مع سلام ومسلما
بالفتح وقد دخلوا بالكفر اي مع الكفر وكافرين فان قلت لا يظهر في قولهم رجع
بخفي حنين الا امتناعها بمع اذ لا شيء هنا يوخذ الحال منه قلت بل يصح الاستخبار
فيه بالحال ايضا لانه في معنى قولك رجع خاسرا قال ابن هشام وقد
اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف
الى المفعول اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق
به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس
كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات **وللظرفية**
وعلامتها ان يحسن في موضعها في نحو ولقد نصركم الله ببدر وانكم لتمرون عليهم
مصبحين وبالليل وهي كثيرة في الكلام لكن هل تقع للظرفية المجازية نحو

المعربين

المعربين في قوله تعالى ولقد تمارى بالنذر اي شكوا في الانذار قال ابن هشام
لا اعرف مجي الباء للظرفية المجازية في غيره فان صح قوله في الاية لتعين المعنى
الذي ذكره فيكون سماعيا اذ لا يقال بزيد خير بل بمعنى عندي كما يقال بفي التي
اصلية في الظرفية تقبل التجوز قلت في حديث المقر على نفسه بالزنا ابك
جنون والظاهر ان الباء فيه للظرفية المجازية وقد اجيز في قوله تعالى
بايكم المفتون على راي الاخفش ان تكون الباء للظرفية مع انها مجازية
وللبدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا
وركبانا وكقول الاخر بلوغ عزكم من غير عشرتكم بالمبذلة تخلون بالاحسان احسانا
اي تفعلون ذلك مع انكم غير مضرين وفي الحديث ما يسرني بها حمر النعم اي
بدلها **وللمقابلة** وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات
احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك قال ابن هشام ومنه ادخلوا الجنة بما
كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع
في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما
السبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث
والاية لاختلاف محلي الباء جمعا بين الادلة هذا كلامه قلت ان اراد
بالجميع اهل السنة والمعتزلة وهو ظاهر كلامه فهو مشكل اذ المعتزلة قايلون
باستحقاق المطيع للجنة عقلا فيكون العمل الصالح عندهم موجبا للجنة وسببا
في دخولها حتما لا يتخلف فكيف يتاتى على قولهم ان تكون الباء سببية في لن
يدخل احدكم الجنة بعمله نعم اراد بالجميع اهل السنة فقط امكن **وللموافقة**
عن قال بعضهم يختص هذا المعنى بالسوال نحو فاسال به خبيرا ونحو
سال سايل بعذاب واقع وكقول علقمة فان تسالوني بالنسا فانني
خبير بادواء النسا طبيب وقيل لا تختص بدليل قوله يسعى نورهم
بين ايديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه
الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالالة التي
تشق بها قال ونظيره والسماء منفطر به وتاول البصريون فاسال
به خبيرا على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا قال
ابن هشام وفيه بعد لانه لا يقتضي قولك سالت بسببه انه لا تكون ان المجرور هو المسئول **وللموافقة على** نحو ومنهم من ان
تامنه بقنطار اي على قنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من

قيل وحمل المص من ذلك وإذا مروا بهم يتغامزون اى عليهم كما قال تعالى وإنكم
لتمرون عليهم وان كان يحمل البا في الاية للالصاق لا للاستعلاء كما قال
الجماعة فان قلت كل منهما مجاز فما وجه الترجيح قلت ارتكاب اخف الامرين
وذلك لان ما ارتكبه المص يلزم عليه التجوز من وجهين استعمال البا بمعنى
على وهو مجاز وحمل على الاستعلاء الحقيقي وهو مجاز وما ذكره الجماعة انما
يلزم عليه التجوز من وجه واحد وهو استعمال البا للالصاق المجازي ومن
ذلك قول الشاعر ۞ ارب يبول الثعلبان برأسه ۞ لقد ذل من بالت عليه الثعالب ۞
فالبا التي في الصدر بمعنى على بدليل ما وقع في العجز وللموافقة من
التبعيضيه وفي هذا المعنى خلاف وممن ذكره الاصمعي والفارسي في التذكرة
ونقل عن الكوفيين وقال به العتبي والمص واستدلوا عليه بقوله تعالى عينا
يشرب بها عباد الله اى منها وبقول الشاعر ۞ شربن بماء البحر ثم ترفعت ۞ متى
لجج خضر لهن نئيج ۞ وبقول الاخر ۞ فلثمت فاها اخذا بقرونها ۞ شرب النزيف
ببرد ماء الحشرج ۞ قيل ومنه وامسحوا برءوسكم والظاهر ان البا فيه للالصاق
وقيل هي في اية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى
الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالبا فالاصل امسحوا رءوسكم بالما ومنه
بيت الكتاب ۞ كنواح ريش حمامة نجدية ۞ ومسحت باللثتين عصف الاثمد ۞
يقول ان لثاتك تضرب الى سمرة وكانك مسحتها بمسحوق الاثمد فقلب معمولي
مسح وقيل في شربن انه ضمن معنى روين ويصح ذلك في يشرب بها وقال
الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل وقد
صرح ابن جني بانكار ان تكون البا للتبعيض واعترض بانها شهادة
على نفي فلا تقبل واجيب بان الشهادة على النفي ثلاثة اقسام في امر علم
بالقطع نحو ان العرب لم تنصب المضاف اليه وفي امر مظنون لشائع
استقرا صحيح نحو انه ليس في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة
وفي امر شائع غير منحصر نحو لم يطلق زيد امراته من غير دليل فالشهادة على النفي
في الاولين مقبولة وفي الثالث مردودة وكلام ابن جني من الثاني لمتبوعه لانه
شديد الاطلاع على لسان العرب وتزاد البا مع فاعل وزيادتها معه
على ثلاثة اضرب لازمة وجائزة في الاختيار وواردة في الاضطرار فاللازمة
هي المصاحبة لفاعل افعل في التعجب عند سيبويه وجمهور البصريين نحو
احسن بزيد وتقدم الكلام على ذلك في بابه والجائزة في الاختيار في فاعل

كفى

كفى بالله وكيلا وهي غالبة فيه وقد تحذف عنها كقول سحيم ۞ كفى الشيب والاسلام
للمرء ناهيا ۞ وقول الاخر ۞ ويخبرني عن غائب المرء هديه ۞ كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا ۞
فان كان كفى بمعنى اجزأ واغنى او بمعنى وقى لم تزد البا في فاعلها وفي كلام بعضهم ما يشير
الى انها قاصرة لا متعدية وفي كلام بعضهم خلاف ذلك ولعل الحد ذلك بعد هذا ان شا
الله تعالى والواردة في الاضطرار كقول الشاعر ۞ الم ياتيك والانباء تنمي ۞ بما لاقت لبون
بني زياد ۞ وكقول الاخر ۞ مهما لي الليلة مهما ليه ۞ اودى بنعلي وسرباليه ۞ وقيل في الاول
ان البا متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر والمسالة من باب التنازع وقال ابن الحاجب
في الثاني البا متعدية كما تقول ذهب بنعلي قال ابن هشام ولم يتعرض لشرح الفاعل
ومعلوم انه يجوز اذا قدر ضمير في اودى قال ويصح ان يكون التقدير اودى هو اي مود اي
ذهب كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشرب
وهو مومن اى لا يشرب هو اى الشارب اذ ليس المراد لا يشرب الزاني وتزاد ايضا مع
مفعول وزيادتها معه غير منقاسة على كثرتها نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي
اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب ومن يرد فيه بالحاد قال المص وكثرت زيادتها
في مفعول عرف وشبهه وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين كقول حسان
رضي الله عنه ۞ تبلت فوادك في المنام خريدة ۞ تسقي الضجيع ببارد بسام ۞
ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر ۞ نحن بني ضبة الفلج
۞ نضرب بالسيف ونرجو بالفرج ۞ اى ونرجو الفرج [illegible] الى
كثير من الشواهد التي اوردوها في هذا المقام نعم قيل ضمن تلقوا معنى تفضوا
ويرد معنى يهم ونرجو معنى نطمع وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية الى واحد
ففي الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقال حسان رضي الله عنه ۞
۞ فكفى بنا فضلا على من غيرنا ۞ حب النبي محمد ايانا ۞ وقيل انما هي في البيت زائدة
في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل قلت يلزم عليه الابدال من ضمير الحاضر
مع ان البدل ليس محيطا وهو قليل وتزاد ايضا في غيرهما اى في غير
الفاعل والمفعول كالمبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد
وكيف بك اذا كان كذا ومعنا الذهب انها زيدت فيما اصله المبتدا وهو
اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا
بنصب البر وكقوله ۞ اليس عجيبا بان الفتى ۞ يصاب ببعض الذي في يديه ۞
وكالخبر وزيادتها فيه ضربان منقيسة وغير منقيسة فالاولى في خبر ليس وما اختها
نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بظلام للعبيد وفي زيادتها بعد ما التميمية

خلافا لمنع الفارسي والزمخشري ذلك والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني تميم و الثاني
في الخبر الموجب كقوله • فلا تطمع ابيت اللعن فيها • ومنعكها بشي يستطاع • ظاهر وقد
تقدم الكلام في باب لا التي لنفي الجنس على اشيا من محال زيادة البا فلا حاجة لاعادته
ومنها في للظرفية حقيقة نحو زيد في الدار او مجازا نحو نظر في الكتاب
وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر
والفكر والمتكلم مشتمل على ذلك اشتمال المظروف فكانها محيطة بتلك الاشيا
من جوانبها وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم ونحو حق
عليهم القول في امم اي مع امم ونحو نتجاوز عن سياتهم في اصحاب الجنة اي
مع اصحاب الجنة والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم
وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة حبستها والمقايسة وهي الداخلة بين
مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل
ومنه قول المهلهل حين قتل بجير ابن الحارث بن شسع بعد كليب فقال
• كل قتيل في كليب غرة • حتى ينال القتل ال مرة • وقال ايضا • كل قتيل في
كليب حلام • حتى ينال القتل ال همام • الغرة البهم والسرجين وسلح
الطاير وفلان غرة اي قذر والحلام الجدي يوخذ من بطن امه وقال
الاصمعي الحلام والحلان صغار الغنم وللموافقة على نحو ولاصلبنكم في جذوع
النخل وقال الشاعر هم صلبوا العبدي في جذع نخلة • والاولى ان يقال انها بمعناها لتمكن
المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وهي من باب الاستعارة التبعية و
لموافقة البا كقول الشاعر • ويركب يوم الروع منا فوارس • بصيرون في طعن الاباهر
والكلى • والاولى ايضا ان تكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان ومنها
عن للمجاوزة ولم يذكر لها البصريون معنى سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت
عن كذا والمراد بالمجاوزة بعد شي عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدي
بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وكذا غيره من امثلة المجاوزة
ولهذا يعدى بها ما دل على نفر حسي او معنوي نحو رحل وصد واعرض وسلا ونأى
وللاستعلا نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذي الاصبع • لاه ابن عمك لا
افضلت في حسب • عني ولا انت دياني فتخزوني • اي لله در ابن عمك لا افضلت في
حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني وذلك لان المعروف ان يقال افضلت عليه
وللاستعانة نحو رميت عن القوس كذا مثله المص لانهم يقولون ايضا رميت
بالقوس حكاها الفرا وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت

القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس وقد يقال ان عن في رميت عن القوس
للمجاوزة على بابها ولا داعي الى ان تجعل بمعنى البا وللتعليل نحو وما كان استغفار
ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه ونحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك
حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهو راي الزمخشري وقال
في فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته
تصدر الزلة عنها ومثله وما فعلته عن امري وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها
وللموافقة بعد عما قليل ليصبحن نادمين يحرفون عن مواضعه بدليل ان
في مكان اخر من بعد مواضعه ونحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة وقال
الشاعر • ومنهل وردته عن منهل • وللموافقة في كقوله • وابن سراة الحي حيث
لقيتهم • ولا تك عن حمل الرباعة وانيا • الرباعة بكسر الرا الحمالة بفتح الحا وايد
ذلك بقوله تعالى ولا تنيا في ذكري هذا قول الكوفيين وعليه مشى المص وقال
بعض المحققين تعديه ونى بفي وعن ثابتة والفرق بينهما انك اذا قلت ونى
عن ذكر الله فالمعنى المجاوزة وانه لم يذكره فان قلت ونى في ذكر الله فقد التبس بالذكر
ولحقه فيه فتور قلت وعليه فلا يحمل احدهما على الاخر لثبوت التنافي بينهما
وتزاد هي اي عن وعلى والبا عوضا عن محذوف بما تقدم اما زيادة
عن للتعويض فكقوله • اتجزع ان نفس اتاها حمامها • فهلا التي عن بين جنبيك تدفع •
قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول
وزيدت بعده وظاهر كلام المص انها لا تزاد الا عوضا والا لم يقيد ووقع في تفسير
الثعلبي انهم اختلفوا في قوله تعالى يسالونك عن الانفال فقيل عن علي بابها وقيل هي
بمعنى من وقيل عن صلة وبذلك قرا ابن مسعود واصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال
سوال الاستخبار او سوال الاستعطا واما زيادة على عوضا فكقوله • ان الكريم
وابيك يعتمل • ان لم يجد يوما على من يتكل • اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد
على قبل الموصول تعويضا قال ابن جني ايضا واما زيادة البا للتعويض فكقوله
• ولا يواتيك فيما ناب من حدث • الا اخو ثقة فانظر بمن تثق • الاصل فانظر
من تثق به فحذف البا ومجرورها وزاد البا عوضا قال المص ويحتمل ان يكون
الكلام تم عند قوله فانظر اي فانظر لنفسك ثم استفهم على سبيل الانكار
فقال بمن تثق قلت اجا هذا في البيت الاخر يمكن بان يكون مفعول يجد
محذوفا والتقدير ان الكريم يعتمل لنفسه ان لم يجد من يعتمل له وتم الكلام هنا
ثم استفهم على سبيل الانكار بقوله على من يتكل ومنها على للاستعلا حسا

نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او معنى نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا
بعضهم على بعض وللمصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه وان ربك
لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللمجاوزة كعن قال الشاعر اذا رضيت على بنو
قشير لعمر الله اعجبنى رضاها اى رضيت عنى ويحتمل ان يكون رضى
رضيت معنى عطفت وعن الكسائى حمل على نقيضه وهو سخط وقال الاخر
فى ليلة لا نرى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها اى عنا وقد يقال ضمن يحكى
معنى ينم وللتعليل كاللام نحو قوله علام تقول الرمح يثقل عاتقى
اذا انا لم اطعن اذ الخيل كرت ومنه عند بعضهم قوله تعالى ولتكبروا الله
على ما هداكم اى لهدايته اياكم وجعله الزمخشرى فى الكشاف من التضمين لان
التقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم قال ابن هشام ويبعده قول
الداعى على الصفا الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فيا فى بالحمد بعد
تعديته التكبير بعلى وايضا فعلى الثانيه ظاهرة فى التعليل فكذا نظيرتها
وقد يمنع ظهور شى منها فى التعليل وللظرفية كفى نحو ودخل المدينة على
حين غفلة من اهلها ونحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان
يما كعن سليمان اى فى زمن ملكه وقيل ضمن تتلو معنى تتقول فيكون بمنزلة
ولو تقول علينا وللموافقة من نحو واذا اكتالوا على الناس يستوفون قلت
تحتمل التضمين اى اذا احتكموا على الناس فى الكيل وللموافقة الباء نحو حقيق
على ان لا اقول على الله الا الحق وقد قرا ابى بالباء وقالوا اركبوا على اسم الله
وقد تزاد على دون تعويض كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان
سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق كذا انشده المص شاهدا
على هذا المعنى قال ابن هشام وفيه نظر لان راق الشى بمعنى اعجبه ولا
معنى له هنا وانما المراد تعلو وترتفع قلت ويمكن ان يقال السرحة كناية
عن امراته وافنان العضاة كناية عن نسوة فح يصح اسناد الاعجاب
اليهن ولكن مع ذلك لا يرتفع احتمال كون تروق بمعنى تعلو فتكون على بابها
لا زايدة ومنها حتى لانتهاء العمل بمجرورها كقوله القى الصحيفة
كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها بجر نعله او عنده نحو صمت الايام
حتى يوم الفطر وقال الشاعر سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال
عنها الخير مجدودا قال المص اذا قلت ضربت حتى زيد فيحتمل كون زيد مضروبا
انتهى الضرب به ويحتمل انه انتهى الضرب عنده فلا يكون مضروبا اشار الى ذلك س

والفرا

والفرا وثعلب انتهى وقال المغاربة ان لم تدل قرينة على الخروج حكم بالدخول وفى الافصاح
ان الدخول قول المبرد وابن السراج والفارسى وان الفرا والزجاجى وجماعة يقولون
داخل ما لم يكن غير جزء نحو انه لينام الليل حتى الصباح والذى فى كلام المص ان اللفظ محتمل
لدخوله غايتها فى معناها وعدم دخوله وليس فيه بيان الراجح من الاحتمالين فعلى
ظاهره التساوى فيتوقف عند عدم القرينة وليس ذلك بالمعروف ولا يقال
يفهم من تقديم قوله بمجرورها انه الراجح لانا نقول لا يمتنع ان يكون الامران
على السوا فى الاحتمال مع وجود هذه العبارة والتحرير فى الدخول والخروج انه
ان قامت قرينة الدخول نحو نعله القاها او قرينة الخروج نحو صمت حتى
يوم العيد عمل بمقتضاها والا حكم بالدخول حملا على الغالب وعلى الخفيفة العاطفة
فانها انما تذكر غالبا للاعلام بان ما بعدها بالحكم اولى فما ظنك بغيره نحو
قدم الحجاج حتى المشاة او ان ما بعدها ثبت له الحكم فكيف لا يثبت بغيره
نحو مات الناس حتى الانبيا ومجرورها اما بعض لما قبلها من
مفهوم جمع افهاما صريحا بان يكون ذلك المفهم لفظا موضوعا للجمع
كرجال وقوم نحو زارنى الرجال او القوم حتى زيد اذا كان زيد غاية لهم
قاله المص وينبغى ان ينظر فى هذا المثال هل تصلح حتى فيه لان تكون
جارة فان الى لا تحلها فيه او غير صريح نحو ليسجننه حتى حين فالمجرور
غاية لاحيان مفهومة غير مصرح بها واما كبعض نحو قوله القى الصحيفة
كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها لان النعل ليس بعضا لما تقدم
لكنه فى معنى البعض لان القى الصحيفة والزاد فى معنى القى ما يثقله ولا يكون
مجرورها حتى ضميرا خلافا للكوفيين والمبرد واهمل المص ذكر هذا الخلاف على
شهرته اللهم الا ان يكون قوله بعد هذا خلافا لزاعم ذلك راجعا الى المسئلتين
رجعة هولا قول الشاعر انت حتاك تقصد كل فج ويرجى منك
انها لا تخيب وهو ضرورة واختلف فى علة المنع فقيل هى ان مجرورها لا
يكون الا بعضا او كبعض فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ابن هشام
ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد
يكون ضميرا عايدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل
العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده انها لو دخلت عليه لقيل فى
العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا
يتصل بغير عامله وفى الخافضة حتاك بالوصل كما فى البيت وح فلا يكون

التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت وفي البدل منه
رايتك اياك فلم يحصل لبس وعلل ابن الحاجب اختصاصها بالظاهر بما معناه
انها لو دخلت على المضمر لم تخل اما ان تبقى الفها او تقلب يا وكلاهما لا يستقيم فتعذر
دخولها على المضمر اما الاول وهو بقا الفها فلا سبيل اليه لان القاعدة في كل الف
لا اصل لها وهي اخر حرف او اسم غير متمكن ان تقلب يا اذا اتصل بها مضمر نحو
اليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثاني وهو قلب الفها يا لان القاعدة ان المضمر
لا يغير الكلمة الا للحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى فان قلت
انما يتم هذا ان لو كانت الى بمعنى حتى في دخول ما بعدها فيما قبلها اما ان قلنا
بان الى مشترك في الدخول وعدمه او قلنا بان الى مخالفة لحتى من حيث ظهوره
حتى في الدخول وظهور الى في عدم الدخول فلا يتم هذا التعليل قلت قد
اجاب ابن الحاجب عنه بانه لما صح استعمال الى بمعنى حتى على كل تقدير
من التقادير الثلاث وهو كون الى كحتى وكونها مشتركة وكونها مخالفة في
الظهور استغنى بالى عن حتى ولم ينظر الى ظهور كونها بمعنى حتى وعدم الظهور
فتامله **ولا يلزم كونه اخر جزء** نحو اكلت السمكة حتى راسها **او ملاقي
اخر جزء** نحو سلام هي حتى مطلع الفجر **خلافا لمن زعم ذلك** وممن صرح
باشتراطه الزمخشري في مفصله تبعا للمغاربة وغيرهم قال ابن هشام
وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله
• عينت ليلة فما زلت حتى • نصفها راجيا فعدت يؤوسا • قال ابن هشام
وليس هذا محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان
كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح بذلك قلت اذا كان المعنى عليه فهو مراد
قطعا وهو في حكم المنطوق فيصح الاعتراض وهذا جمود على الظاهر شديد
ثم قول المشترط لذلك ان هذا الشرط خاص بالمسبوق بذي اجزا اللبس
فيه نص في بان تكون سبقيته صريحة بل هو شامل للمسبوق بذي
اجزا لفظا او تقديرا **وتختص تالي الصريح المنتهى به** لا المنتهى
عنده اذ لا يصح معه عطف ولا استيناف بل يجب جره نحو صمت الايام
حتى يوم الفطر وانما قال تالي الصريح لان تالي غير الصريح لا يصح عطفه اذ
ليس ثم ما يعطف عليه **بنقصه زيادة ما** والمراد بها المبالغة فلو تقول
اكلت السمكة حتى راسها الا حيث تقصد مبالغة في اكل الاعجز تابته لبقية
السمكة **فيجوز عطفه** تقول اكلت السمكة حتى راسها بالنصب على الخصوص

المتقدم **واستينافه** فتقول حتى راسها بالرفع على انه مبتدا والخبر محذوف
اي حتى راسها ماكول وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله • عممتهم بالندى حتى
غواتهم • فكنت مالك ذي غي وذي رشد • وقوله حتى نعله القاها قال
ابن هشام الا ان بينهما اي بين البيتين فرقا من وجهين احدهما ان
الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع
ان تقول ماكول قلت ما نسبه ابن هشام الى البصريين نسبه ابن الحاجب
الى بعضهم قال ولا وجه لذلك واعترضه ابن هشام بان المانع ليس
عدم الدلالة عليه وانما المانع ما يلزم عليه من تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وان كان محلوما
ومعنى تهيئة العامل للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه
من العمل الذي كان صالحا له في الصورة الظاهرة والعمل في قولنا اكلت
السمكة حتى راسها جعل صالحا للعمل في راسها لانه مفرد يصلح تسلطه
عليه بالنصب ورفع الراس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل
الذي كان له صالحا لانه مع الرفع على انه مبتدا محذوف الخبر امتنع عمله
فيه نصبا فاذا صرح بالخبر فقيل حتى راسها ماكول لم يكن فيه تهيئة العامل
للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فليس فيه
قطع عما كان هيئ له من العمل ثم قال ابن هشام والثاني يعني الوجه الثاني
من وجهي الفرق بين البيتين ان النصب في البيت الثاني من وجهين
احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول
من وجه واحد **وابدال حائها** اي حا حتى **عينا لغة هذيلية** قال
صاحب العباب وانشد في بعض اهل اليمامة • لا اضع الدلو ولا اصلي •
• عتى ارى جلتها تولي • صوادرا مثل قباب التل • ومما قرا ابن مسعود
عتى حين ارسل اليه عمر ان القران لم ينزل بلغة هذيل فاقرئ الناس
بلغة قريش قال ابن هشام وكانه انما خص هذيلا لانهم قومه فلغتهم
الحاملة له على ان قرا بذلك كذا قال وفيه نظر **ومنها الكاف للتشبيه** نحو
زيد كالاسد وهي كغيرها من حروف الجر في تعلقها بالفعل او معناه وقال الاخفش
والفارسي لا تتعلق بشيء وتبعهما ابن عصفور في بعض تصانيفه واحتجا بانه اذا
قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو

زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه او بالحرف
قال ابن هشام والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل
على الاستقرار ودخولها على ضمير الغايب المجرور قليل كقوله • ولم ار بعلا كها
ولا قرباه • وهو عند المغاربة ضرورة قال ابو حيان خصه اصحابنا بالضرورة ولم
يقيدوه بالغايب قال • واذا الحرب شمرت لم تكن كي • حتى تدعو الكماة فيها نزال
والكاف المكسورة قال سيبويه كي وكي خطا قال ابن هشام لم يقل كذا بل
قال ولو اضطر شاعر فاضاف الى نفسه لقال كي وكي خطا يعني بفتح الكاف
لقوله بعد قيل انه ليس في الدنيا حرف يفتح قبل يا الاضافة وعلى انت كقوله
• فلتا في كانت عمت لما • شبت الحرب خضتها وكعما (كذا) واياك كقوله
• فاحسن واجمل في اسيرك انه • ضعيف ولم ياسر كاياك اسر ونحوها
من ساير الضماير المنفصلة مرفوعة ومنصوبة اقل حكى عن العرب ما انا كانت
ولا انت كانا قال ابو حيان ليس ما ذكره من القلة والاقلية صحيحا بل دخولها
على المتصل المنصوب اقل من دخولها على الغايب المجرور ودخولها على انت ونحوه
من المرفوع ان لم يكن اكثر من دخولها على الغايب المجرور فلا اقل من ان يكون
مساويا وقد توافق على ذكره الاخفش والكوفيون وخرج عليه بعضهم
بخير في جواب من قال له كيف اصبحت وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجي الكاف
بمعنى البا وقيل التشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وقيل في كن
كما انت ان المعنى على ما انت عليه قال ابن هشام وللنحويين في نحو هذا المثال اعاريب
احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدا حذف خبره والثاني انها موصولة
وانت خبر حذف مبتداه اي كالذي هو انت وقد قيل بذلك في قوله تعالى
اجعل لنا الها كما لهم الهة اي كالذي هو لهم الهة والثالث ان ما زايدة
ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قوله • وننصر مولانا ونعلم انه • كما الناس مجروم
عليه وجارم • وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انت كانا
والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت
مبتدا حذف خبره اي عليه او كاين وقد تزاد ان امن اللبس كما
في قول الشاعر • لواحق الاقراب فيها كالمقق • يريد فيها المقق اي الطول
وكذا يحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شيء او دخول
مثل عليها كقوله • فاصبحوا مثل كعصف ماكول • اذ الغرض انه لا يشبه
بالمشبه فلا بد من زيادة احدهما اذ لا في التشبيه بزيادة ما هو على

حرف وحده اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى واما
اذا اجتمع الكافان نحو قوله • وصاليات ككما يؤثفين • فاما ان يكون من باب التوكيد
اللفظي فهما اسمان او حرفان كقوله • فلا والله لا يلفى لما بي • ولا للما بهم ابدا دواء • واما ان
احداهما زايدة فيكون الزايد حرفا اذ زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى
فهو نحو ليس كمثله واما الثانية فهو مثل كعصف ويجوز في قوله تعالى
ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون نفيا للمثل بطريق الكناية
التي هي ابلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله ضرورة
انه لو كان له مثل لكان هو اي الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما
تقول ليس لاخي زيد اخ اي ليس لزيد اخ نفيا للملزوم بنفي لازمه و
تكون اسما مرادفا لمثل لكنها لا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في
الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي والمعلم يجوز استعمالها في الاختيار
اسما فتجر بحرف كقوله • يضحكن عن كالبرد المنهم • وباضافة كقوله •
يتيم للقلب حب كاليهم لا بل فاق حسنا من تيم القلب حبا • وتجيء الها
كقوله • لا ينتهون ولن ينهى ذوي شطط • كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل
وكقول الاخر • لو كان في قلبي كقدر قلامة • حبا لغيرك ما اتتك رسايلي •
زاد ابن ابي الربيع وتقع مفعولا به كقوله • لا يبرمون اذا ما الافق جلله •
• برد الشتاء من الامحال كالادم • ومن قول الاخر • واني لالقى من ذوي الضغن
منكم • وما اصبحت تشكو من الوجد ساهره • كما لقيت ذات الصفا من حليفها •
• وما انفكت الامثال في الناس سايره • ومن الناس من جعل هذه المواضع
صفات لموصوفات محذوفة اذ كان ذلك لم يقع الا في الشعر فعنده ان
الكاف لا تكون الا حرفا دايما عكس من قال لا تكون الا اسما دايما والجمهور
نظروا الى الكثرة ما ورد من ذلك وان وقعت صلة فالحرفية راجحة
كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا فيجوز عنده
ان تكون الكاف حرف جر وان تكون اسما مضافا والاول ارجح لسلامته
من تقدير مبتدا ويكون هذا خبرا عنه والجماعة يرون الحرفية متعينة
فيها اذا وقعت هي ومخفوضها صلة وخالفهم المص كما رايت بجعل الحرفية
راجحة لا متعينة قلت وينبغي ان يكون النفي منوطا بما اذا لم تطل
الصلة نحو جا الذي كالفرس لان هذا التركيب شايع فصيح وانما يكون
كذلك ضرورة انه يحتاج اذ ذاك الى حذف صدر الصلة اي جاء الذي هو

كذا اذا كانت الكاف حرفا اما اذا جعلت اسما فانه لا يكون صح

مثل الفتح ولا يحذف في مثل ذلك الا مع طول الصلة وهو منتف في المثال واما البيت
فالصلة فيه طويلة فلا موجب لنفي الحرفية كما تقوله الجماعة فان قلت لا مقتضى
لترجيحها كما يقوله ابن مالك قلت ليس كذلك بل المرجح هو حمل الكاف على الاعم الاغلب
فيها وهو كونها حرفا وتزاد بعدها ما كافة كقوله • اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه • وكقول الاخر • الم ترانا لنبغي تتبع الغنى • كما عاش
واللوم يا تلعان • وكقول الاخر • وان بنا لو تعلمين لخلة • اليك كما بالحائمات غليل
وقول الاخر • واعلم انني وابا حميد • كما النشوان والرجل الحليم • اريد هجاءه واخاف
ربي • واعلم انه عبد لئيم • واذا قلنا بان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما هو
راي المص لم يبق في شيء من ذلك دليل وغير كافة كما في البيت الذي تقدم انشاده
• وننصر مولانا ونعلم انه • كما الناس مجروم عليه وجارم • قال سيبويه وسالت
الخليل عن قولهم هذا حق كما انك ههنا فقال ان مجرورة بالكاف وما لغو غير
انها لا تحذف لئلا تشتبه بكأن وكذا تزاد ما بعد رب كافة نحو ربما يود
الذين كفروا وكقوله • ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات • وقول الاخر
• ربما الجامل المؤبل فيهم • والعناجيج بينهن المهار • الجامل القطيع من
الابل مع رعاتها والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبلة اذا كانت للقنية
والعناجيج جياد الخيل والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس
والانثى مهرة وغير كافة كقوله • ربما ضربة بسيف صقيل • بين بصرى
وطعنة نجلاء • وكذا تزاد ما بعد الباء كافة كقوله • فلئن صرت لا تحير جوابا •
لبما قد ترى وانت خطيب • وغير كافة نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
وتحدث في الباء المكفوفة معنى التعليل كما في البيت المذكور اي انه يرى
خطيبا لشيء قليل فكانه قال ربما ترى خطيبا وقال ابو حيان الحق ان الباء
في لبما سببية وما مصدرية وان المعنى على التكثير لا التقليل كما زعم ومعنى
السببية في البيت ان موت الانسان ناشئ عن حياته فخرسه بالموت
ناشئ عن حياته وخطابته ومتعلق الباء محذوف اي انتفاء احارتك
الجواب كائن عن هذا السبب وقد تحدث في الكاف معنى التعليل وهذا
المعنى نفاه الاكثرون واثبته جماعة منهم المص وبعضهم قيد جوازه بان تكون
الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق انه لا يتقيد
بذلك بل يجيء في المجردة نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم
وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا الآية

قال الاخفش اي لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم اذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى
واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم انه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية
يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف
للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب وربما نصبت حينئذ اي
حين اذ يراد به التعليل مضارعا كما في قوله • وطرفك اما جئتنا فاحبسنه • كما
يحسبوا ان الهوى حيث تنظر • والاصل كيما فحذفت الياء منه كما ذهب اليه
الفارسي قال المص وهذا تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل بها
لشبهها بكي في المعنى قلت يلزم عليه ان يعمل عامل الاسم في الفعل وهو ممنوع عندهم
فان قلت ينتقض ما ذكرته بنحو كي فانها تنصب المضارع وتجر الاسم قلت انما تنصب
اذا كانت مصدرية كأن ولا تعليل فيها وانما تجر اذا كانت حرف علة والمحذور
انما هو عمل حرف بمعنى واحد في الاسم والفعل فان قلت فلا يرد اذن ما ذكرته لان
الجارة حرف تشبيه والناصبة تعليلية قلت قد مر ان الكاف التعليلية تجر الاسم
فالالزام صحيح على ان هذا البيت الذي استند اليه المص في نصب الكاف المكفوفة بما للفعل
المضارع زعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى نزهة الاديب ان ابا علي الفارسي حرفه
وان الصواب • اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا • لكي يحسبوا ان الهوى حيث تنظر •
فان قلت قد سمع النصب في غير هذا البيت وهو قول الشاعر • اسمع حديثا كما يوما تحدثه
• عن ظهر غيب اذا ما سائل سالا • فروي بنصب الفعل من تحدثه قلت قال ابو
البركات ابن الانباري في كتابه لمع الادلة في اصول النحو الفصل التاسع والعشرون
في معارضة النقل بالنقل اذا تعارض نقلان اخذنا بارجحهما اسنادا او متنا فالاول
كان يكون رواة احدهما اكثر واعلم ومثاله ان يستدل على النصب بكما بقوله اسمع
حديثا كما يوما تحدثه • عن ظهر غيب اذا ما سائل سالا • فيقول المعترض اتفقت
الرواة على الرفع في تحدثه ولم يروه بالنصب الا المفضل الضبي وحده ورواه بالرفع
اعلم واحفظ فكان الاخذ بروايتهم اولى والثاني كان يكون احد النقلين على وفق
القياس كان يستدل على نصب الفعل بعد حذف ان بقول طرفة الا ايهذا الزاجري
احضر الوغى البيت فيقول المعترض روايتنا بالرفع وهو مقتضى القياس فكان الاخذ
بها اولى وان ولي ربما اسم مرفوع كما في البيت الذي انشدناه قبل ربما الجامل
المؤبل فيهم فهو مبتدا بعده خبره فالجامل مبتدا مخبر عنه بفيهم لا خبر مبتدا
محذوف وما نكرة موصوفة اي رب شيء هو الجامل المؤبل خلافا لابي علي في
المنثورات اي في المسئلة المنثورة وهي ان اصل لا الناصبة كيما وفي هذه المسئلة

وهي مسئلة ربما الجامل المؤبل فيهم قال المص والصحيح ان ما فيه زايدة كافة
هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية في قوله ربما
يود الذين كفروا وما اختاره المص هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى انها
اذا كفت بما لا يليها الا الفعل ولا تدخل على الجملة الاسمية وخرج ابن عصفور
البيت المذكور كتخريج ابي علي ونسبه بعضهم الى الجمهور قال وهو الصحيح اذ
لو كان ما ذهب اليه المص صحيحا لسمع من كلامهم ربما زيد قايم بالمبتدا والخبر
ولم يسمع ذلك فيما اعلم فان قلت قد قدمت ان قوله فيهم خبر عن الجامل
فيكون التصريح بجزءي الاسمية مسموعا قلت لعل هذا القايل يجعل فيهم في
محل النصب على الحال من الضمير المستكن في المؤبل او في محل رفع على انه خبر عن
المبتدا وهو محتمل فلم يثبت بيقين التصريح بجزءي الاسمية بعد ربما **وتزاد
ما غير كافة بعد من** نحو مما خطاياهم اغرقوا **وعن** نحو عما قليل ليصبحن
نادمين **ومنها منذ ومذ وقد ذكرا في باب الظروف** ومر الكلام
عليها هنالك مشبعا فلينظر في ذلك المحل **ومنها رب** برا مضمومة وبا
موحدة مشددة مفتوحة **ويقال رب** بضمهما معا **ورب** بضم الرا وفتح
البا مخففة **ورب** بضمهما معا في التخفيف **ورب** بضم الرا واسكان البا
وربت بضم الرا وتشديد البا مع الفتح وتاء تانيث مفتوحة **وربت**
كالتي قبلها الا ان البا مخففة **ورب** بفتحهما مع تشديد البا **ورب** بفتحهما
مع التخفيف **ورب** بفتح الرا واسكان البا فهذه عشر لغات اربع بتشديد
البا وستة بتخفيفها وزيد على هذه لغات اخر منها ربت بفتح الرا وتشديد
البا مع الفتح وفتح تاء التانيث وربت كذلك الا ان تاء التانيث ساكنة
وربت بضم الرا وتشديد البا المفتوحة واسكان تا التانيث وغير ذلك
وليست اسما خلافا للكوفيين والاخفش في احد قوليه
قال الرضي ويقوى عندي القول باسميتها فرب معناها كم النكرة فمعنى
رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير
من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا في باب
الاستثنا في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيدا لما بينهما تناسب بما في رب
من معنى القلة وكان نواسخ الابتدا لا تدخل في خبرها سوى على صح
لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة
تجري عندهم مجرى النفي فمن ثم كان رب له صدر الكلام فان قيل لو كانت

اسما لوجبت لعدم الموجب لبنائها فالجواب انها بنيت لتضمنها معنى الانشا
الذي هو للحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض ونحوه فان قيل
يصح في قول القايل رب من انضجت غيظا صدره ان يقال له لم تنضج صدر
احد وجواز التصديق والتكذيب دليل الاخبار فالجواب ان معنى الانشا في الاستقلال
والاستكثار عند من يقول بمجيئها للتكثير ولا يقصد المتكلم ان للمنضج خارجا ان
كان مثل هذا هو الموجد لها بل قد يقصد ان في الخارج قلة او كثرة او استقلاله واستكثاره
فلا يصح ان يقال كذبت كانك ما استقللت او ما استكثرت كم الرجال اكثرهم فانه
يصح ان يقال ليسوا بكثير ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك
قام زيد فانه لا يعنيه انك تعد قيامه مثبتا بهذا الكلام كما اذا دخل رب رجل
لقيته انك تعد لقاه قليلا او بهذا الكلام هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وقد
سلف كلام الرضي عليه فتذكر **بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه** وقيده
بعضهم بالمكن الافتخار **والتقليل بها نادر** كقوله الا رب مولود وليس له اب
وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غرا في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد عيسى وآدم عليهما
الصلاة والسلام والقمر وزعم المغاربة انها للتقليل ونسبه صاحب البسيط الى
البصريين وطايفة من الكوفيين وانه لم يخالف في ذلك الاصحاب العين وقيل تكون
لهما واليه ذهب الفارسي والكوفيون فيما نقله بعض الناس عنهم وقيل لم توضع
لواحد منهما بل هو حرف اثبات وانما يستفاد التقليل والتكثير من السياق واختاره
ابو حيان وقال الزمخشري في المفصل انها للتقليل وجعلها في الكشاف للتكثير قال
المص والصحيح ان معنى رب التكثير ولهذا صلحت كم في كل موضع وقعت رب فيه
الا في النادر ونسبه هو وابن خروف الى سيبويه واستدلا على ذلك بقول سيبويه
في باب كم ومعناها معنى رب وبقوله في الباب واعلم ان كم في الخبر لا تعمل الا فيما تعمل
فيه رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم قال المص وهذا نص
سيبويه ولا معارض له في كتابه **ولا يلزم وصف مجرورها خلافا
للمبرد ومن وافقه** وهم ابن السراج والفارسي والعبدي والشلوبين
واكثر المتاخرين وقال في البسيط انه راي البصريين ومذهب الاخفش والفرا
والزجاج وابن طاهر وابن خروف الى انه لا يلزم وهو ظاهر مذهب سيبويه
واختاره ابن عصفور ونقله ابن هشام عن المبرد فقد اختلف النقل عنه
قال المص وهو يعني عدم الوصف ثابت بالنقل الصحيح والكلام الفصيح وانشد

على ذلك ابياتا منها • يا رب قايلة غدا • يا لهف ام معاويه • وللخصم ان يقول
الموصوف محذوف اى يا رب امراة قايلة وكذا يقال فى جميع الابيات التى استشهد
بها اذ هى قابلة لذلك **ولا مضى ما تتعلق به** رب بل يجوز ان يكون
ماضيا وان يكون مستقبلا كقوله • فان اهلك فرب فتى سيبكى • على مهذب
رخص البنان • وحالا كقوله • الا رب من تغتشه لك ناصح • ومؤتمن بالغيب
غير امين • والمخالف يؤول ذلك ثم اعلم ان هذا فرع عن كون رب تتعلق
بشى وهى مسئلة خلاف فذهب الرمانى وابن طاهر الى انها لا تتعلق بشى فاذا
قلت رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول فى الثانى ومبتدا فى الاول
او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبله لان رب
لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير او التقليل
لا لتعدية عامل وقال الجمهور وهى حرف جر معدى واستشكل بانهم ان قالوا
اعدت العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا فقد استوفى معموله فى المثال
الاول وان قالوا اعدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه
تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يتلفظ به فى وقت قلت وايضا فلو كان
كما يقولونه لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح وقد جاز العطف
تقول رب رجل واخاه فيجعلونها فى حكم الزايد فى الاعراب وان لم تزد فى المعنى كما
يجى فى الفصيح بزيد واخاه مررت بدليل الحول قوله • وسن كسنيق سناء
وسنما • ذعرت بمدلاج الهجير نهوض • فنى جعل سنما اسما للبقرة عطفها على
موضع سن لانه مفعول ذعرت اى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة وعن
الاصمعى انه لم يعرف معنى هذا البيت وسنيق اسم جبل بعينه وسنا
ارتفاعا بهذا استدل بعضهم على ذلك وهو ظاهر **بل يلزم تصديرها**
لما قدمناه من انها لانشا التقليل او التكثير ونقض ابو حيان ذلك بوقوعها
خبر الان فى قوله • اماوى انى رب واحد امه • اخذت فلا اسر لديه ولا قتل •
وهذا عجيب منه رحمه الله فان ما فى البيت لا ينافى الصدرية بدليل
ان زيدا ما قام وقد تابعه شراح التسهيل على هذا الوهم • ويلزم ايضا
تنكير مجرورها كقولك رب رجل صالح لقيت ومن فى قوله • الا رب
من تغتشه نكرة موصوفة واللام فى ربما الجامل زايدة واختصت
رب بالنكرة كاختصاص كم بها وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة
محتملة للقلة والكثرة نحو جاءنى رجل وما جاءنى رجل فلو لم تدخلها لم تستعمل

فيها

فيها والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة
دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة كذا علل بعضهم
فتامله قال ابو حيان وشذ جر رب المضاف الى الضمير نحو ماوى انى رب
واحد امه وهذا عند النحاة نكرة لا معرفة وحكى مررت بزيد وحده
بالنصب على الحال **وقد يعطف على مجرورها** اى مجرور رب **وشبهه**
مما هو واجب التنكير **مضاف الى ضمير بهما** اى ضمير مجرور رب والمجرور
المشابه له فالاول كقولهم رب شاة وسخلتها والثانى نحو كل شاة
وسخلتها بدرهم قال ابن الشجرى اجاز النحويون رب رجل واخيه ومنعوا
رب رجل وزيد والفرق ان تقدير الاول واخ له قلت ولولا ارادة هذا
المعنى فى كل شاة وسخلتها بدرهم لكان التقدير وكل جزء من اجزاء السخلة لان كل
اذا اضيفت الى المفرد المعرف كانت لاستغراق اجزايه والمقصود انما هو استغراق
الجزئيات اى كل سخلة **وقد تجر** اى ان رب قليلا ما تجر **ضميرا لازما**
تفسيره بمتاخر منصوب على التمييز مطابق المعنى فيقال ربه رجلا
وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نساء
واشار بقد الى قلته وصرح فى غير هذا الكتاب بشذوذه قال الشارح و
النحويون اوردوه على انه فصيح لا شاذ ولا قليل ولعله اراد قلته بالنسبة
الى الظاهر وشذوذه عن القياس قال ومذهب كثير من النحويين منهم
الفارسى ان الضمير المجرور برب معرفة ولكنه جرى مجرى النكرة فى دخول
رب عليه لما اشبهها فى انه غير معين وذهب بعض النحويين الى انه نكرة
وهو اختيار الزمخشرى وابن عصفور واشار بقوله لازما تفسيره الى انه
لا يحذف تمييزه بخلاف التمييز فى باب نعم وبقوله بمتاخر الى امتناع تقدمه
وبكونه منصوبا هو المعروف وقد حكى جره فى قوله • وربه عطب انقذت من عطبه •
واجيب بانه على نية من كما يقال نعم من رجل وهذا وجه جيد كما يقال
انه بدل كذا قال ابن هشام **ولزم افراد الضمير وتذكيره عند تثنية**
التمييز وجمعه وتانيثه اشهر من المطابقة فالمراد كما قدمنا تمثيله
وقد حكى الكوفيون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهن
نساء ومذهب البصريين وجوب الافراد قال ابن عصفور واجاز اهل
الكوفة المطابقة ولم يجيزوها قياسا بل حكوها من العرب **فصل**
فى الجر بلولا ولعل **قد يلى عند غير المبرد لولا الامتناعية** بالنصب

للنصب

على انه نعت لولا معمول يلي وفاعله قوله **الضمير** ونعته بقوله **الموضع والجر** قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين والكوفيين على انهم يقولون لولاي ولولاك ولولاه فانكار المبرد هذيان واذا وليها الضمير فانه يليها **بجره الموضع عند سيبويه** والجمهور فيكون حرف جار للضمير مختصا بجره دون الظاهر كما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر دون المضمر ولا يتعلق بشيء ثم هذا الضمير المجرور بلولا موضعه رفع بالابتداء والخبر محذوف **مرفوعه عند الاخفش والكوفيين** فالضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ويرد عليه ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليها اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر **وقد تجر بلعل وعل في لغة عقيل** بضم العين مصغرا كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المغوار منك قريب وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغمت الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم قال ابن هشام واعلم ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم لجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا قلت اعتبار زيادتها من هذه الجهة اولى من اعتبار عدم زيادتها من جهة افادتها المعنى تاسيسي وهو الترجي كغيرها من الحروف التي هي غير زائدة **ومتى في لغة هذيل** فهي في لغتهم حرف جر بمعنى من كقولهم اخرجها متى كمه اي من كمه وكقول بعض شعرائهم وهو ابو ذؤيب الهذلي يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

فصل في الجر بحرف محذوف وما هو من ذلك مقيس وما هو غير مقيس والكلام على الفصل بين الجار والمجرور **تجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا** كقول امرء القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول وقول الهذلي فاما تعرضن اميم عني وتنزعك الوشاة اولو النياط فحور قد لهوت بهن عين نواعم في المروط وفي الرياط وقول الاخر فان اهلك فذي حنق لظاه يكاد علي يلتهب التهابا **وبعد الواو اكثر** كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وقول امرء القيس وليل

كموج

كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي واستشهد عليه ابن هشام بقول ابي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل والظاهر انه منصوب بالعطف على ما قبله لا مجرور برب لان ما قبله وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الذمار غير ذرب موكل فابيض عطف على سيدا من باب عطف الصفات مع كون موصوفها واحدا **وبعد بل قليلا** كقوله بل بلد ذي صعد واكام **ومع التجرد اقل** كقوله رسم دار وقفت في طلله **وليس الجر بالفاء وبل باتفاق** وحكى ابن عصفور مثل هذا لكن في الارتشاف ان بعض النحويين زعم ان الخفض بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب **ولا بالواو خلافا للمبرد ومن وافقه** واستدل المبرد على ذلك بانها تقع في افتتاح القصائد حيث لا شيء يعطف عليه قال المص ولا يصح ذلك اي كون الواو نفسها هي الجارة لان الواو مسبوقة بالفاء وبل في اضمار رب بعدها ولانها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها والعاطف ليس بعامل ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الاراجيز بها لامكان اسقاط الراوي لشيء من الارجوزة متقدم ولامكان عطف الراجز ما افتتح به على ما في نفسه قلت كلاهما غير قوي **وتجر بغير رب ايضا محذوفا في جواب ما تضمن مثله** كان يقال لك بكم اصبحت فتقول خير فتجر بما يثبت بالباء محذوفة في جواب ما تضمن مثلها **او في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل** نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل الاية فجر اختلاف بفي مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله اياها **او منفصل بلا** كقوله ما لمحب جلد ان هجرا ولا حبيب رافة يجبرا **او منفصل بلو** نحو ما حكاه ابو الحسن في المسايل من انه يقال جيء بزيد او عمرو ولو كليهما بالجر في كليهما الجر على تقدير ولو بكليهما و النصب باضمار ناصب والرفع باضمار رافع قال المص والجود من هذا المثال ان يقال جيء بزيد وعمرو ولو احدهما لان المعتاد ان يكون ما بعد لو دون ما قبلها في كثرة وغيرها وقيد الفصل بلا ولو لانه لو فصل بغير ذلك لم يكن الجر بالمحذوف مقيسا كقوله فقال لي المكي اما لزوجة فسبع واما خلة فثمان اي واما لخلة وكسرة ثمان بمنزلة كسرة قاض **وفي مقرون بعد ما تضمنه** اي بعد اللفظ الذي تضمن الحرف الجار **بالهمزة** متعلق بمقرون يعني ان الجر بغير رب محذوفا يقع في لفظ مقرون بالهمزة واقع بعد لفظ تضمن ذلك

الجار المعين نحو ما حكاه الاخفش فى المسايل ايضا ان يقول قايل مررت بزيد فتقول ابن عمرو وحكى ابن هشام عن صاحب البسيط انه قال اذا قيل مررت بزيد قلت فى الاستثبات ابن زيد عمرو لا يجيز غيره وهذا مخالف لما قاله المص او مقرون بكلمة هلا كان يقال جئت بدرهم فتقول هلا دينار او ان او الفا الجزا تبعه نحو ما حكى يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح على ان لا تقديران لا امر بصالح فقد مررت بطالح واجاز امرر بايهم هو افضل ان زيد وان عمرو على معنى ان مررت بزيد او مررت بعمرو وقال المص وجعل سيبويه اضمار البا بعد ان لتقدم ما قبلها اياها اسهل من اضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده عنده ويشبه ما رواه يونس ما فى البخارى من قول النبى صلى الله عليه وسلم من عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان اربعة فخامس او سادس **ويقاس على جميعها خلافا للفرا فى جواب نحو بمن مررت** قال المص والصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما منك بابا بالجر ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصبحت فحذفت البا وابقى عملها لان معنى كيف باى حال فجعلوا معنى الحرف دليلا ولو لفظ به كانت الدلالة اقوى وجواز الحذف الى هذه المواضع الثمانية المتقدمة يجوز ان يقاس عليها عند المص قال ابو حيان لا ينبغى ان ست فى القياس عليها لان اصحابنا على انه لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك فى باب القسم كما سياتى وفى باب كم على خلاف وجعلوا قول العرب خير عافاك الله من الشاذ الذى لا يقاس عليه قلت وتحرير ما نص عليه اصحابه المغاربة فى هذا المقام ان الجار لا يحذف مع ابقاء عمله الا بعوض نحو بكم درهم اشتريت ونحو وليل كموج البحر او فى القسم نحو الله لا فعلن او فى شذوذ نحو خير عافاك الله او فى ضرورة نحو اشارت كليب **وقد يجر بغير ما ذكر محذوفا** كقول الفرزدق اذا قيل اى الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع **ولا يقاس منه الا على ما ذكر فى باب كم** من جر تمييز الاستفهامية بمن مضمرة اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك **وفى باب كان** ومثل له المص بقول زهير بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فهذا عنده جر لا ينقاس لانه من باب التوهم **وفى باب لو المشبهة بان** مثله المص ايضا بنحو الا رجل جزاه الله خيرا بالجر بمن مقدرة اى الا من رجل والصواب ان ذلك مسموع لا مقيس لان ذلك لم يكثر **وما يذكر فى باب القسم** من جر لفظ الجلالة دون عوض وسياتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى **وقد يفصل فى الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف** نحو لا خير فى اليوم عمرو فهذا كقوله لله در اليوم من قالها **او جار ومجرور**

كقوله

371

كقوله مخلفة لا يستطاع ارتقاؤها وليس الى منها النزول سبيل وقول الاخر رب فى الناس موسر كعديم وعديم يخال ذا ايسار **ونثره فى النثر الفصل بين حرف الجر والمجرور** نحو اشتريته بو الله درهم واجاز ذلك قياسا على ابن المبارك الاحمر تلميذ الكسائى ورفيق الفرا فى مناظرة جرت بينه وبين سيبويه واجاز نحو رب والله رجل عالم لقيت ووهم ابن عصفور فنسب ذلك الى خلف الاحمر **و بين المضاف والمضاف اليه** نحو هذا غلام والله اخيك وبقى عليه الفصل بالمفعول وقد ذكره فى الكافية الشافية وشرحها كقوله واقطع بالخرق الهبوع المراجم فهذا كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها ومن اقبح الفصل قوله واسمعه ربنا لا تشفه ولا على النار تسلط رقه اى لا تسلط النار على رقه لفصل بجملة معترضة اى ليس فعلها مستغنى عنه بخلاف نحو اشتريته بو الله درهم **باب القسم** هو مصدر ليس بجار على فعله وقياسه الاقسام وهو فى عرف النحاة جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى لا على جهة التنصيص والتقييد الاخير تخرج الجملة الانشائية الثانية من نحو اكرم زيدا اكرم زيدا ثم الجملة الاخرى التى اكدت بالاولى ان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف نحو اقسم بالله لا قومن وان كانت طلبية فهو القسم الاستعطافى ويقال له ايضا قسم السوال نحو بالله اخبرنى هل كان كذا **وهو صريح وغير صريح** يعنى ان القسم ينقسم الى هذين القسمين فالصريح هو الموضوع للقسم وغير الصريح ما وضع لغيره ثم استعمل بمعناه وان شئت فقل الصريح ما يعلم بمجرد نطق الناطق به انه مقسم كاحلف بالله وانا حالف بالله ولعمر الله وايمن الله وغير الصريح ما ليس كذلك كعلم الله وعاهدت الله وواثقت الله وعلى عهد الله وفى ذمتى ميثاق الله فليس بمجرد نطقه بهذا الكلام يعلم كونه حالفا وانما يعلم بقرينة كذكر الجواب بعده **وكلاهما جملة اسمية او فعلية** فالفعلية من الصريح نحو اقسمت واقسم وحلفت واحلف والاسمية منه نحو انا حالف وانا مقسم والفعلية من غير الصريح نحو علمت وعاهدت والاسمية منه نحو على عهد الله وفى ذمتى ميثاق **فالفعلية غير الصريحة** فى القسم الواقعة **فى الخبر** اى فى القسم الذى جوابه جملة خبرية **كعلمت وواثقت مضمنة معناه** وكان حقه ان يقول مضمنين معناه اى معنى اقسم والشلوبين يمانع

فى ذلك ويقول لبيس ثم تضمن ولا ثم قسم اصلا بل اجرى فعل العلم مجرى فعل القسم
فيما يجاب به لدلالته على التحقيق ولم يقيد المص العلم بان يكون مسندا الى الله تعالى
وهو مخالف لقول ابن خروف ان دخول معنى القسم فى علم ويعلم لا يكون الا مع
اسم الله تعالى ويرده قوله • ولقد علمت لتاتين منيتى • ويتخرج على هذا ان نحو
علمت ايهم قايم من التعليق وعلمت ليقومن زيد من باب القسم وعلمت ان زيدا
لقايم محتمل فيحتمل ان للجملة محلا وانها لا محل لها باختلاف التقديرين وقد
تقدم مثال علم ومنه ايضا قول الشاعر • ولقد علمت على ما كان من خلق • لقد
اراد هو لى اليوم داود • ومثال وانقت قول الاخر • وانفقت ميتة لو تنفعت
ملغية • قول الرشاة فما الفت لهم قيلا • ومثاله فى غير هذين اللفظين مما هو
من هذا القسم ولقد اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب الاية وقول الفرزدق
• تعشى فان عاهدتنى لا تخوننى • نكن مثل من يا ذيب يصطحبان • لكن يحتمل
ان يكون قوله لا تخوننى حالا من الفاعل او المفعول او منهما فلها محل وتحتمل ان
يكون جوابا فلا محل لها ثم الجملة بعدما ضمن معنى القسم نحو علمت ليقومن
زيد قيل مفعول علمت وقيل لا لان القسم لا يعمل فى جوابه فان لم يضمن
معناه وعلق باللام مثلا فالجملة مفعوله لا محالة وفى الطلب اى فيما يكون
جوابه طلبيا وهذا الذى يسمونه القسم الاستعطافى كنشدتك بتخفيف
الشين وهو فعل ثلاثى وعمرتك بتشديد الميم فهذان الفعلان ليسا بصريحين
فى القسم بل للناطق بهما قصده وعدمه ويجعل القصد بايلائهما اسم الله تعالى
قال المص معنى نشدتك الله سالتك بالله ومعنى عمرتك الله سالت الله تعميرك
ثم ضمنا معنى القسم الطلبى قال ابو حيان انما هذا تفسير معنى لا تفسير اعراب فان انتصاب
الجلالة فيهما على اسقاط الخافض اى نشدتك بالله وذكرتك بالله تذكيرا يعمر
القلب وفى شرح الكافية للمص مما استعمل فى القسم الاستعطافى فعلان احدهما
ثلاثى مجرد وهو نشد والثانى مزيد فيه بتضعيف العين وهو عمر ومعناها
ذكرتك الله مستحلفا كذا قال ويفترقان من وجهين احدهما ان نشد يتعدى
الى الثانى بنفسه تارة وبالباء اخرى وعمر لا يتعدى اليه الا بنفسه دايما
الثانى ان نشد لا يجوز حذفه واقامة مصدره مقامه وذلك جايز
فى عمرتك ولكن يجب حذف الزوايد التاء والياء وسياتى الكلام عليه واسم الله
تعالى مع نشدت وعمرت منصوب على اسقاط الخافض والاصل نشدتك
بالله من نشد زيد الضالة اذا طلبها والمعنى طلبت منك بالله وكذا الاصل

عمرتك

عمرتك بالله بحذف الباء ذكرتك به تذكيرا يعمر القلب ولا يخلو منه و حقيقته
عمرت قلبك بتذكير الله فقيل عمرتك الله بحذف الباء والتذكير والباء
فى نحو نشدتك الله بحذف مضافين وخافض لو بينهم الاكثر واعلم ان المغاربة لا يسمون هذا النحو
قسما بل استعطافا الا ان القسم لا يجاب الا بجملة خبرية وهذا يجاب بالطلب
ووجهه ان القسم يتعلق به الحنث والبر ولا يتحقق ذلك الا فيما يدخله الصدق
والكذب ولهذا لا يقولون اقسم بالله هل قام زيد وما ذكره المص طريقة لبعض
النحويين مصرحة ليست بمنكرة وقد تحامل ابو حيان فى الرد على المص فى ارتكاب
ولم يضبط قوله فتناقض وذلك انه قال لا اعلم احدا غير المص سمى هذا قسما ثم
قال عقب هذا وفى بعض شروح الكتاب ان بعضهم سمى عمرتك وعمرتك
وقعدك وقعيدك قسما ثم قال والمص ممن قال بذلك واما اصحابنا فلا تكون
الجملة القسمية عندهم طلبا قلت لصاحب التعبير بالجملة المقسم عليها وقد رايت
ما حكاه من ان للمص سلفا فى ذلك فناقض قوله الاول انه لا يعلم هذا الغير
المص وفى كلام ابى حيان ان هذا الشارح نقل ذلك عن النحويين لا بدلو
من اللفظ بهذا اى من التلفظ بعمرتك الله عمرك الله بفتح الها من الاسم
الشريف وضمها واما الراء من عمرك فمفتوحة وذلك لانه مصدر محذوف الزوايد كا
عرفت فهو منصوب على انه مفعول مطلق واما الاسم الشريف فحكى المص فيه الوجهين الاول
النصب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك بعد فعله فى عمرتك الله والثانى الرفع
حكاه المازنى عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله ثم رفع الفاعل
بعد ذلك واطلق الجوهرى سماعه فى قول عمر بن ابى ربيعة • ايها المنكح الثريا سهيلا •
عمرك الله كيف يلتقيان • هى شامية اذا ما استقلت • وسهيل اذا استقل يمانى •
وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لا يوثق به وقعيدك
الله وهما مثل عمرك الله ان الاسم الشريف بعدهما يجب النصب اما على المفعولية او
البدلية وذلك اما لانهما مصدران مثل الحس والحسيس ومعناها المراقبة فالمعنى
اقسم بمراقبتك الله فالاسم الشريف منصوب على المفعولية واما لانهما وصفان كالخل
والخليل ومعناها الرقيب والحفيظ وهو الله تعالى وعلى هذا فهما منصوبان على اسقاط
الخافض والاصل اقسم بكذا فاسم الله بدل منهما فان قلت لم يثبت شرعا انهما من
اسماء الله تعالى فلا وجه لهذا الثانى قلت الكلام انما هو فى اللغة ولا يلزم من
امتناع الشئ شرعا امتناعه لغة كتسمية العنب كرما وغير ذلك فالناقلون لذلك
عن العرب فهموا انهما عندهم اسمان من اسماء الله تعالى ولكن هذا لم يثبت شرعا فكم من

لفظ كان مستعملا في اللغة ويبقى شرعا عن استعماله **كابدك في الزمخشري فطرها**
المصدر كقوله: قسما لا صطبرن على ما سميتني. ما لم تسمني هجرة وصدودا. وكقول
الاخر: الية ليحيقن بالمسي اذا ما. حوسب الناس طرا سوء ما عملا. فان الية مصدر
الى على غير القياس كما ان قسما مصدر اقسم على غير القياس **او ما بمعناه** اى ما
في معنى المصدر كيمين قال الشاعر: يمينا لنعم السيدان وجدتما. فهذا ليس بمصدر
ولكنه في معناه بمنزلة قولك قسما لا فعلن كذا ومما مثل به الشارح في هذا
المحل قوله تعالى فالحق والحق اقول لاملان **قلت** المراد من المصدر المبطن
الفعل ان يكون مرادا به معنى فعل القسم وكذا ما كان في معنى المصدر وهذا يصح
في قسما وفي يمينا لانه مرادف لقسما وكلاهما في معنى قولك اقسم واما الحق فمجرور
به نصب بنزع الخافض فليس هذا مثل ما الكلام فيه **ويضمر الفعل**
كثيرا استغناء بالمقسم به مجرورا بالباء او بغيرها من حروف القسم نحو
بالله لافعلن كذا تقديره نشدتك بالله **ويختص الطلب بها** اى بالباء
فلا تستعمل الواو ولا غيرها من حروف القسم مع الطلب اصلا **وان جر المقسم**
به **في غيره** اى غير الطلب **بغيرها** اى بغير الباء من حروف القسم **حذف**
الفعل الذي يتعلق به الجار **وجوبا** نحو والله ربنا ما كنا مشركين
قالوا تالله لقد آثرك الله علينا وقال الشاعر: لله يبقى على الايام ذو حيد.
وفي كلام بعضهم من نزلى انك لا شر وخالف ابن كيسان في الواو خاصة
اجاز حلفت والله لا فعلن وحكي عن الكسائي ايضا فان سمع مثل هذا التركيب
امكن ان يدل على ان حلفت كلام تام وان حرف القسم يتعلق بمحذوف
هذا في غير الباء كما ذكرنا اما الباء فلا يجب حذف الفعل معها بل قد يذكر وقد
يحذف وانما كان كذلك لانها الاصل في هذا الباب ففضلت بثلاثة امور
دخولها في القسم طلبا وكثيرا وكون الفعل معها مذكورا ومحذوفا وكونه
المقسم به ظاهرا ومضمرا **وان حذفا معا** اى فعل القسم وحرفه **نصب المقسم**
به سوا كان لفظ الجلالة الشريفة او غيرها كقوله: فقلت يمين الله ابرح قاعدا
ولو قطعوا راسي لديك واوصالي. فقد روي بالرفع اى قسمي يمين الله وبالنصب
على ان التقدير اقسم يميني ثم لو سمع قال الفارسي يجوز ذلك ابتداء خروف وعصفور
وان يكون الاصل الزم نفسي يمين الله وقال ابو حيان الاحسن عندي ان يقدر
فعل يتعدى الى واحد لا الى اثنين اى الزم يمين الله **قلت** ويقدره قول ابن خروف
بان الزم ليس فعل قسم والتضمين غير قياسي وهذا لازم للشيخ ابي حيان ومنه

قول

373

قول الشاعر: ان علي الله ان تبايعا. تؤخذ كرها او تجي طايعا. وقول الاخر اذا ما
الخبز تادمه بلحم. فذاك امانة الله الثريد **وان كان الله** اى وان كان المقسم به
هذه الكلمة الشريفة **جاز جره بتعويض اثبات همزة الالف** فتقول الله لافعلن
كذا بهمزة بعدها الف وجر العلم الشريف **او ها محذوف الالف وثابتها مع**
وصل الف الله وقطعها ولضعف الرابعة حذف الفها مع قطع الهمزة من الله
على ما حكاه الجرمي قال ابن هشام ثم قال باثره وعندي انه لا يجوز حذف الفها
مع قطع همزة الوصل وكان الذي غلطه كلام ابن الحاجب فانه قال في ها الله ذا
لغتان قطع الهمزة ووصلها يعني في الفها وجهان حذفها ومدها فتوهم المصنف
الوجهين راجعين للوجهين وانما هما مفرعان على قوله ووصلها كذا شرحه وهو
الحق قلت يا لله العجب فقد نقل هو عن الجرمي نقلا صريحا في حذف الفها مع قطع
الهمزة وكذا نقله غيره من شارحي التسهيل فكيف يجعل على المصنف ان مستنده في ذلك
وهم توهمه من كلام ابن الحاجب ليس بصحيح وهذا بعيد عن الانصاف والله
الموفق **وقد يستغنى في التعويض بقطعها** اى بقطع الهمزة الاسم الشريف
ولا يؤتى بشي اخر **وتجوز جر الله دون عوض** لا من قطع همزة ولا
اجتلاب شي اخر مما تقدم وفي شرح السخاوي على المفصل ان المبرد انكر
جواز ذلك في اسم الله تعالى وانه رد على سيبويه وانه مردود عليه لان
لاسم الله تعالى خصايص وقد قالوا لاه ابوك فحذفوا لام ال وحذفوا الجار
والمراد بالتعويض اما الهمزة الممدودة وهي التي يعبر عنها بهمزة الاستفهام
تجوزا واما قطع همزة الوصل واماها **ولا يشاركه** اسم الله تعالى **في ذلك** بحيث
يجر غيره مما يقسم به بدونه عوض **خلافا للكوفيين** وقد تلخص ان في القسم
بالله تعالى عبارات احداها الله بوصل الهمزة والجر الثانية الله بوصل الهمزة والنصب
الثالثة آلله بهمزة بعدها الف ثابتة مع وصل همزة الله وكسرها الرابعة كذلك
مع النصب الخامسة آلله بهمزة فالف ثانية مع قطع همزة الله وكسرها السادسة
كذلك مع النصب السابعة ها الله باثبات الفها ووصل همزة الله وكسرها به
الثامنة كذلك مع النصب التاسعة ها الله باثبات الفها وقطع همزة الله وجره
العاشرة ها الله بحذف الفها مع قطع همزة الجلالة ونصبه الحادية عشرة بقطع
الهمزة بالجر الثانية عشر بالقطع والنصب **وليس الجر في حالة التعريف بالعوض**
خلافا للاخفش ومن وافقه وهم جماعة من المتاخرين منهم ابن ابي
الربيع وابن عصفور قال لان ذلك شبيه بتعويض الالف من الباء والتاء من الواو

ولا خلاف في ان الجر بالواو والتا قال المص والاصح ان الجر بالمحذوف وان كان لا بلفظ
به كما كان النصب بعد الواو وبعد الفا وكي ولام الجحود بان المحذوفة فان ابتدى
في الجملة الاسمية بمتعين للقسم نحو لعمر الله وايمن الله وكذا نحوهما مما يقترن
به قرينة تعين ان يكون مقسما به فانه يكون ذلك الاسم المتعين للقسم مبتدا حذف
الخبر معه وجوبا نحو لعمرك لافعلن كذا وقول من استحلف عهد الله لقد كان كذا
والا يكن الاسم المبتدا به في الجملة الاسمية غير متعين للقسم فجوازا اي فالخبر
محذوف جوازا كقول من لم يتعين عليه يمين علي عهد الله لافعلن كذا فهو مثل
هذا يجوز ان يذكر الخبر كما في المثال وان يحذف فيقول عهد الله لافعلن كذا
خلو فالمثال الظاهر من المتاخرين وهو محجوج بحكاية سيبويه علي عهد الله
لافعلن وهذه المسئلة تقدمت في باب المبتدا وانما اعيدت هنا بالنسبة
لما بعدها والمحذوف الخبر سواء كان قبيل ما حذف فيه الخبر جوازا
وما حذف فيه وجوبا ان عري من لام الابتدا جاز نصبه بفعل
مقدر بعد اسقاط البا فتقول يمين الله لافعلن كذا بالرفع على انه مبتدا و
بالنصب على ان الاصل احلف بيمين الله فحذف الجار ووصل اليه الفعل
فعمل فيه نصبا فان قلت اذا نصب خرج الكلام عن الجملة الاسمية البتة
الى الجملة الفعلية فكيف يتصور هذا في المحذوف الخبر مع انه مبتدا قطعا
والجملة معه اسمية قلت ليس المراد من قوله جاز نصبه جواز نصب المبتدا
بفعل مع كونه مبتدا وانما المراد جاز اخراجه عن كونه مبتدا الى كونه باب
اخر وتحرير العبارة ان يقول يجوز في الاسم الصالح للابتدا انه في جملة القسم ان
ينصب وهذا الكلام لا ينبغي ان يوخذ ما على ظاهره بل الصواب ان يقال
انه لو عان ما لم يتصرفوا فيه فيجب رفعه وهو ايمن وما تصرفوا فيه فيجوز
فيه الوجهان كعمر وعين هكذا قال بعضهم وفي شرح الدرة لابن الدهان
ما يصحح هذا التعميم الذي في كلام المص وذلك انه قال ما نصه واما
ايمن فهو عند الكوفيين جمع يمين وعند سيبويه اسم مفرد مشتق
من اليمن ولا يضاف الا الى الله تعالى والى الكعبة فان قلت لا يمين
الله رفعته بالابتدا وحذف الخبر لما ذكرنا في لعمر وان سقطت اللام
نصب بفعل القسم المحذوف فقلت ايمن الله لافعلن بل هذا ابلغ فال
ظاهره وجوب النصب لا جوازه وان كان المحذوف اللام عمر جاز
ايضا ضم عينه وكان القياس جواز ذلك مع اللام لكن العرب

التزمت

التزمت معها الفتح لكثرة استعمالهم اياه في القسم كذلك وهو موضع التخفيف
المناسب للفتح دون الضم وجاز ايضا دخول البا عليه كقوله ° رفي
بعمركم لا تهجرينا ° قال ابو حيان وليس هذا بقسم قلت ان اراد عند اصحابه
المنار به فسلم ولا يضر وان اراد اجماعا فغير صحيح فقد سبق باعترافه
ان من النحويين من يسمي ذلك قسما والمص ممن يرى ذلك فلا يرد عليه
ويلزم عمر الاضافة مطلقا اي مع اللام ودونها اما الى الظاهر
واما الى المضمر وان كان المبتدا في الجملة القسمية ايمن الموصول الهمزة
بضم نون ايمن وترك التنوين على الحكاية وهو في محل نصب على انه خبر
كان ويجوز ان تفتح النون على الاعراب فيتعين التنوين لكن النسخ ايمن
هكذا بدون الف فيجب ان يكون مضموما على الحكاية ولا تنوين والموصول
بالنصب صفة لايمن باعتبار محله ويظهر انه يجوز ضم نونه مع التنوين
ايضا على انه اسم كان والخبر محذوف فيكون الموصول مرفوعا قطعا ويجوز
لك على هذا الوجه ان تضم على الحكاية وترك التنوين وانما قيده بالموصول
الهمزة احترازا عن المقطوع الهمزة جمع يمين فحكمه في القسم حكم واحده
لزم الاضافة الى الله غالبا فتقول قال فلان ايمن الله لافعلن الموصل
الهمزة وقد يضاف الى الكعبة فتقول ايمن الكعبة لافعلن والكاف
كقول عروة بن الزبير ايمنك لين ابتليت لقد عافيت والذي كقوله
عليه الصلاة والسلام وايم الذي نفس محمد بيده قال الشارح وقد يضاف
الى غير ذلك انشد الكسائي ايم ابيهم لبئس العذرة اعتذروا وقد يقال
فيه مضافا الى الله تعالى هذه اللغات التي ستذكر يعني ان هذه اللغات
انما اجتمعت بجملتها للمضاف الى اسم الله تعالى ولم تجتمع في المضاف الى غيره
وان كان بعضها سمع فيه ايمن بفتح الهمزة وضم الميم ايمن بكسر الهمزة
وضم الميم ايمن بفتح الهمزة والميم ايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وايم بفتح الهمزة
وضم الميم علامة للرفع والنون محذوفة وايم بكسر الهمزة وحذف النون
وضم الميم كالتي قبلها وام بكسر الهمزة فميم تليها مضمومة ولا يا ولا نون فهذه سبعة
الفاظ ومن بميم ونون فقط ولا همزة ولا يا مثلث الحرفين اي مضمومهما
ومفتوحهما ومكسورهما فهذه ثلاثة مضمومة الى السبعة المتقدمة تصير عشرة
وم بميم فقط ولا همزة ولا يا ولا نون مثلثا اي بالضم والفتح والكسر فهذه
ثلاثة عشرة لغة وم هذا عند ابي الحسن الاخفش مبني لانه على حرف واحد

وقد يقال انما يوثر هذا الشبه لو كان اصليا واما فهذا الشبه عارض والمراد
العجب من الشارح حيث يتحول سرد هذه الالفاظ غير مضبوطة ثم قال
والحاصل من كلامه ثلاث عشر لغة وهي مستخرجة من كلامه وبقي من
اللغات ايم الله بهمزة وميم مكسورتين بينهما يا فتيل مبني مثل جير وكال
الاخفش محى وربما مفتوحة واعترض بانه محذوف من ايمن ولم يستعمل
الا مبتدا وحكى الفارسي ام بكسر الهمزة وتثليث الميم وكلا يا وكلا نون وحكى
بعضهم ام بفتح الهمزة وضم الميم واغربها هيم الله بابدال الهمزة ها،
وليست الميم في مثل قولك م الله حيث نطق بها مفردة **بدلا من**
الواو فانها لو كانت كذلك لوجب فتحها كما في التا ولان ابدال الميم من الواو
لم يحفظ الا في فم وفيه خلاف بخلاف ابدال التا من الواو نحو تقوى
وتجاه وزعم الزمخشري انها من المستعملة في من ربي فحذفت
نونها ويرده ان الاشهر في تلك ان تختص بالرب واما رواية الاخفش
من الله فشاذة والى خلاف الزمخشري اشار المص بقوله **ولا اصلها**
من اي بضم الميم **خلافا لمن زعم ذلك** وقد عرفت وجه الرد عليه
ولا ايمن المذكور جمع يمين خلافا للكوفيين وحجتهم ان همزة
الوصل في الاسماء لا تكون مفتوحة وان افعل لا يا تي مفردا واحتج غيرهم
بوصل همزته وبكسرها وبجواز فتح ميمه ولو كان جمع يمين لما وقع
شيء من ذلك واجاب الكوفيون عن وصلها بكثرة الاستعمال وبان
الاخفش حكى قطعها **وقد يخبر عن اسم الله مقسما به بلك وعلي**
وكلا الظرفين اعني قوله به وقوله بلك لغو لكن الاول متعلق بمقسما
والثاني بيخبر فالاول كقوله، لك الله لو الفى لم يهدك ناسيا، فلو تدك
الا مثل ما انا كابن، والثاني كقوله الاخر، نهى الشيب قلبي عن صبا وصبابة
الا فعلى الله او جد صابيا، ووجه الكلام ان لك الله معناه لك
مني عهد الله او يمين الله اذ لا يمكن حمل لك على ظاهره وكذلك على الله
تقديره علي عهد الله او يمين الله **وقد يبتدا بالنذر قسما** كقوله
علي الى البيت المحرم حجة، ان لو في بها نذرا ولم انتصل نعلا، لقد سخت
ليلا المودة غيرنا، وان لنا فيها المودة والبذلا، ووجه ذلك انهم
نزلوا علي حجة منزلة علي يمين او قسم او عهد الله من جهة ان النذر
يدل على التوكيد والتثبيت فيتلقى بما يتلقى به القسم لشبهه لوانه

قسم

قسم ومعنى كلام المص انه قد يتقدم بين يدي الكلام المقصود لذاته جملة
النذر قسما فيجاب بما يجاب به القسم وليس المقصود بالابتدا صاحب الخبر لان
النذر هو مجموع الجملة والمبتدا جزؤها او كلها **فصل** في الكلام على
الجملة التي تجاب بها القسم والكلام على الاحكام المتعلقة بها **المقسم عليه**
جملة مؤكدة بالقسم ولم يقل خبرية كما يقول غيره لانه يرى من جملة ذلك
نحو بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح او قبلت فاها **تصدر**
في الاثبات ان كانت جملة اسمية وكان القسم غير طلبي بدليل ما سياتي
بعده حيث يقول وتصدر في الطلب بفعله الى اخره **بلام مفتوحة**
نحو ثم لنحن اعلم بالذين هم اولى بها صليا والاخرة خير لك من الاولى
او ان مثقلة نحو ان سعيكم لشتى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين
حم والكتاب المبين انا انزلناه الاية **او مخففة** نحو ان كل نفس لما
عليها حافظ **ولا يستغنى عنها** بضمير الاثنين اي عن اللام وعن ان مثقلة
او مخففة وفي نسخة عنها بضمير المؤنث اي عن الثلاثة اي ولا يستغنى
عن ذلك **غالبا دون الاستطالة** يعني انه لا يخلو اما ان يكون في المقسم به
استطالة فالحذف حسن كقول بعض العرب اقسم بمن بعث النبيين مبشرين
ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم اجمعين وكقول ابن مسعود
رضي الله عنه والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة
وكقال الشاعر، ورب السموات العلى وبروجها، والارض وما فيها المقدر كاين،
قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا الاستغنا عن اللام وعن ان في الجملة الاسمية
فينبغي ان يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه **وتصدر** في حالة قصد **الشرط**
الامتناعي ولا يجوز ان يقصد فيه حصول الشرط الامتناعي لئلا يلزم
كون الشرط حاصلا قبل مجيء الحرف وذلك محال والامتناعي يشمل ما يفيد امتناع
الشرط وما يفيد امتناع الجواب **بلو او لولا** فالاول كقول الشاعر فوالله لو كنا
الشهود وغبتم اذن لملانا جوف جيرانكم دما والجبرا القاع بينت السدر
والثاني كقول الانصار رضي الله عنهم والله لولا الله ما اهتدينا وظاهر
كلامه ان لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه في الجوانم على ان
جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب لو ولولا وكلام المغاربة على ان الجواب
للقسم لو للو ولولا **و** تصدر في حالة قصد **النفي بما** اي تجعل ما صدر الجملة
المقسم عليها غالبا متعلقة بتصدر وذلك نحو والضحى والليل اذا سجى ما

يتعدد

ودعك ربك وما قلى ومنه قول حاتم الطائي فوالله ما يغني الثراء عن الفتى
اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر او تصدر بكلمة لا نحو واقسموا
بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت وقال الشاعر ردوا فوالله لا ذدناكم
ابدا ما دام في ورد نا ما لنزال او تصدر بكلمة ان النافية نحو ولئن
زالتا ان امسكهما من احد من بعده ان كل نفس لما عليها حافظ وذكر المص
في شرح الكافية ان الجملة الاسمية تقع جوابا للقسم مصدرة بلا النافية
لكن يجب تكرارها اذا تقدم عليها خبرها او كان المبتدا معرفة نحو والله لا
في الدار رجل ولا امراة ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو وقال ابو حيان
وكون الجملة الاسمية تنفى بلا غلط ووهم بل نص النحويون لم يذكروا
ان لا تنفى في باب القسم الجواب اذا كان جملة اسمية وانما تدخل على الجملة الفعلية
كالامثلة المتقدمة وقد تصدر الفعلية الجوابية بلن كقول ابي طالب
والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا او تصدر بكلمة
لم ومثله المص بما حكاه الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون فقال نعم وخالقهم
لم يقم عن مثلهم منجب ونوزع في الاستدلال بذلك لاحتمال ان يكون
قوله لم يقم عن مثلهم منجب مستانفة قصد بها الاخبار عن حال البنين
ولا تسلط للقسم عليها البتة وهو احتمال ظاهر قال ابو حيان وليس للمص
سلف في اجازة ذلك الا ما حكي عن ابن جني انه قد يتلقى القسم بلم وبلن
في الضرورة وتصدر الجملة الجوابية في الطلب بفعله اي بفعل الطلب كما
في قول الشاعر بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة ابى غير ما يرضيك في السر والجهر
او باداته اي اداة الطلب كقوله بربك هل للصب عندك رافة
فيرجو بعد الياس عيشا مجددا او بالا كقوله بالله ربك الا قلت صادقة
هل في لقايك للمشوق من طمع واعلم ان التقدير فيه اسالك بالله الا قلت
والاستثناء مفرغ والمعنى ما اسالك الا قولك فالمثبت لفظا منفي معنى ليتاتى
التفريغ والفعل مؤول بالمصدر ليتاتى المفعولية فان قلت تاويل الفعل
بالمصدر بدون سابك ليس قياسا فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالمعيدي
برفع الفعل اي سماعك وادعاء الشذوذ هنا غير مناف لاطراد مثل هذا
التركيب وفصاحته قلت لا نسلم ان تاويل الفعل بالمصدر بدون حرف
مصدري شاذ على الاطلاق وانما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد
في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا كالجملة التي يضاف اليها اسم الزمان

للمشغوف

مثل

مثل نحو جئتك حين ركب الامير اي حين ركوب الامير هذا يوم ينفع الصاد
صدقهم اي يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثله لا تاكل السمك وتشرب اللبن
فانك اذا نصبت تشرب تنصبه بان مضمرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل
وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا الى ان نصيره من الفعل مصدرا من غير سابك
ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا مثل سوا علي اقمت ام قعدت اي قيامك
وقعودك مأول بالمصدر بدون اداة سبك لاطراده في باب التسوية او تصدر
الجملة بكلمة لما المشددة الميم بمعناها اي بمعنى الا كقوله قالت له بالله يا ذا
البردين لما غنثت نفسا او نفسين وتاويل هذا ايضا كالاول اي ما اسالك
الا غنثك ويبنى على المص او جزم جوابه فعل طلب كقوله بالله ربك ان دخلت فقل له
وقد تدخل اللام على النافية اضطرارا كقوله لعمرك يا سلمى لما كنت راجيا
حياة ولكن العوائد تخرق وان كان اول الجملة الجوابية فعلا مضارعا
مثبتا مستقبلا غير مقارن لحرف تنفيس ولا متقدم معموله لم تفته
اللام غالبا عن نون توكيد يعني انه اذا اجتمع في المضارع الواقع اول
جملة الجواب هذه الامور كان الغالب عليه ان يكون مقرونا باللام موكدا
بالنون نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا ينفك عن احدهما الا نادرا فمثال
اتيانه موكدا بالنون بلا لام معه سياتي ومثال اقترانه باللام مع كونه غير موكد
بالنون قول النبي صلى الله عليه وسلم ليرد على اقوام اعرفهم ويعرفونني وهذا مذهب
الكوفيين وتبعهم الفارسي واما البصريون فلا بد عندهم من اللام والنون الا في
الضرورة فقد يستغني باحدهما واحترز بقوله مثبتا من ان يكون منفيا فلا
يوكد اصلا الا اذا نفي بلا فقد يوكد قليلا وسياتي واحترز بقوله
مستقبلا من ان يكون حاليا فانه يوكد باللام دون النون لانها مخصصة
بالمستقبل ومن شواهد ذلك قول الشاعر لئن تك قد ضاقت عليكم
بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع كذا قال المص في الشرح قيل والصواب
ان فعل الحال لا يقسم عليه لان مشاهدته اغنت عن القسم عليه وحكاه
الزجاج عن المبرد ورده ابن عصفور بانه قد يعوق عن المشاهدة
عايق فيحتاج ح الى القسم عليه قال والحق انه يجوز ان يقسم عليه الا
انه اذا كان منفيا بما خاصة وان كان موجبا بنيت من الفعل اسم
فاعل وتصيره خبر مبتدأ وتقسم على الجملة الاسمية لئلا يودي الى الالباس
فانك اذا قلت ان زيدا والله ليقوم لم يدر هل يقوم خبر لان او جواب

القسم فيها اللبس فهنا ترك في الجميع هذا كلامه قلت والالباس حاصل في
الجملة الاسمية اذا قيل ان زيدا والله لهو قايم لاحتماله للوجهين المذكورين
واحترز بقوله غير مقارن حرف تنفيس من ان يكون الفعل مقرونا به فانه
تدخله اللام فقط كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وحكم السين
في ذلك فحكم سوف عند البصريين نحو والله لسيقوم زيد ومنع الفرا
دخولها لئلا يتوالى اربعة متحركات واحترز بقوله ولا مقدم معموله من نحو
قوله تعالى لالى الله تحشرون وقد ذكر المص معظم احكام المضارع في باب نون
التاكيد الا انه قيد المعمول هناك بالجار والمجرور ولو قال غير مفصول بينه
وبين اللام لكان اولى ليدخل الفصل بقد نحو والله لقد يقوم زيد فان
حكمها حكم سوف وقد يستغنى بها اي بنون التاكيد عن اللام كقول
الشاعر • وقتيل مرة اثارن فانه • فرغ وان اخاكم لن يثارا وقد يؤكد النفي
بلا كقوله • تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام وان فاق الورى حسبا • كذا
انشد بعضهم للمفعول ربيبا العينية ويحتمل ان يكون حرف القسم البا الموحدة
وان يكون التا المثناة وانما خص المص النفي بلا لانها موضع السماع وان الاختصاص
به انسب وهو شبهها بلا الناهية وان التوكيد بعدها قد يقع في غير القسم نحو واتقوا
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ونحو لا يحطمنكم سليمان فاذا جا القسم
وجد امرا اخر يسهل التاكيد ويكثر حذف نا في المضارع المجرد من نون
التاكيد احترازا من نحو تالله لا يحمدن المرء فان حذف النا في هنا موضع الالباس
بالايجاب فيمتنع حذفه مع ثبوت القسم نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف واطلق المص
النافي ومنهم من قال لا يحذف الا لا وبعضهم اجازه في ما حملا على لا وبعضهم على
منع لعدم السماع ويقل حذف النا في المضارع مع حذفه اي مع حذف القسم
كقول الشاعر • تنفك تسمع ما حييت • بهالك حتى تكونه • وقول الاخر • وقولي اذا
ما اطلقوا عن بعيرهم • يلاقونه حتى يؤوب المنخل • فالتقدير والله لا تنفك والله
لا يلاقونه وبعضهم يرى ان النا في حذف هنا ضرورة ولا يقدر قسما قلت اذا
قدر القسم يكون الحذف قياسا والظاهر بقدره لا يكون كذلك بل لم يثبت لنا بقاطع انهم
حذفوه في غير الجواب وثبت بالقاطع الحذف قياسا والظاهر بقدره لا يكون كذلك بل
لم يثبت لنا بقاطع انهم حذفوه في غير الجواب وثبت بالقاطع الحذف في الجواب
فالحمل على ما ثبت اولى وان سلم ثبوت غيره في النثر فالحمل على غير الضرورة اولى فيه
نظر وقد يحذف نا في الماضي ان امن اللبس كقول امية ابن ابي عايذ الهذلي

قال شت البيت بين المقام والركن والحجر الاسود • نسيتك ما دام عقلي معي امد
به امد السرمد • وانما سهل الحذف فيه ان الفعل من قوله نسيتك ماض لفظا
مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل فسهل حذف النا فيه معه كما سهل حذفه مع
المضارع ويكثر ذلك اي حذف نا في الماضي لتقدم نفي على القسم كقول
المخبل • فلا والله نادى الحي ضيفي • هدوا بالمساة والعلاط • العلاط بعبي
رطام ملتين الحضرمية معصب علطه جنزا اذا ذكره بسو قال الشارح اراد
لا نادى فحذف النا في لا تخصيصها وكذا ذكره ابن هشام في مغنيه قلت
والفعل في هذا البيت ماض لفظا ومعنى لان الانسان انما يتمدح بما وقع
لا بما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا لانها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى الا
مكررة ولا تكرر في البيت فينبغي ان يقدرها وكلام المص لا يابى ذلك ويعلم
من هذا انه ربما كان النافي غير لا فان قلت هلا جعلت لا المذكورة في صدر
البيت هي نا في الجواب فقدم اعتنا بالنفي قلت كذا زعم الكوفيون وهو مستلزم لتقدم
نا في الجملة على جملة اخرى واللازم باطل ثم هو مردود بالتصريح بلا مقدمة مع ذكر
لا موخرة مع الجواب في قوله فلا وربك لا يؤمنون الاية ومجي لا والجواب مثبت
وهي المسالة التي بعد هذا وقد يكون الجواب مع ذلك اي مع تقدم نفي على القسم
مثبتا نحو فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم
فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس انه لقول
رسول كريم لا اقسم بهذا البلد وانت حل بهذا البلد ووالد وما ولد لقد خلقنا
الانسان في كبد قلت وعلى المص نقد من وجهين اما اولا فتقدم صورة النافي
في مثل ما ذكر ليس بقليل فلا يحسن التعبير في هذا المقام بقد واما ثانيا فلان
المحققين لا هنا اما زايدة واما رد لما قبلها واما انها نافية للقسم فلا لان الاثبات لا
يحتمل النفي وقد صرح بانها للنفي وقد يقال في دفع هذا الوجه الثاني اطلق
النفي على ما صورته صورة النفي تجوزا ولم يرد النفي حقيقة ولو سلم انه اراد
النفي حقيقة فليس في كلامه ما يقتضي ان المنفي هو القسم لصدقه على ما اذا
كان النفي مسلطا على غيره ولكنه متقدم عليه فتامله وقد يحذف ان امن اللبس
نا في الجملة الاسمية كقول عبد الله بن رواحه رضي الله عنه فوالله ما نلتم وما
نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب • التقدير ما ما نلتم فحذف النا فيه وبقي
الموصولة فان قلت ما الذي ينفي اللبس قلت وجود البا في الخبر والعطف
بالواو المصاحبة للنا في من قوله ولا متقارب [2] وليس كذلك لان هنا قسيم لحذفه لا

[2] لانا لم يقدر الا وكث التكرار يفتقر تخيل ان لا وقيل كلمة تحت كال ولا متقارب صح

المحذوف
قسيم المبتدأ الذي قدرت لا داخلة عليه وجوز المص مع هذا الوجه وهو كون
ما النافية وجها آخر وهو ان يكون المحذوف ما الموصولة بناء على رأي
الكوفيين في تجويز حذف الموصول قلت ويظهر لي وجه ثالث
اقرب من هذين الوجهين وهو ان يجعل قوله بمتدل مفعولا به
والباء زائدة وما المذكورة النافية في الموضعين والفعلان تنازعا
وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما محذوفة لا نافية ولا
موصولة فالجملة فعلية لا اسمية وليس في هذا الوجه ما قد يتوقف
فيه الا زيادة الباء في المفعول به وهو كثير والحمل عليه عند التردد
بينه وبين حرف النفي او الاسم الموصول لا شك انه خير بل ينبغي
ان يكون متعينا وقد يكون الجواب قسما نحو ليحلفن ان اردنا الا الحسنى
اي والله ليحلفن فالقسم المحذوف جوابه ليحلفن وهذا الجواب في نفسه
قسم جوابه ان اردنا الا الحسنى قال الشارح ومنع بعض المغاربة ان
يكون القسم جوابا للقسم قلت وغفل عن منع المص في شرحه لهذا الكتاب
في باب ان في قوله تعالى انهم لفي سكرتهم يعمهون واستحضار هذا كان
الاولى لانه معارض لنص المص في الاصل على الاجازة فان قلت المنع
متجه لان جملة القسم انشائية وجملة الجواب خبرية فانى يجتمعان في
جملة قلت الامر كذلك لكن نحن لا ندعي في مثل ليحلفن ان اردنا الا
الحسنى ان جملة ليحلفن انشائية وانما هي خبرية قصد بها حكاية الانشائية
وحكاية القسم تنزل منزلة الثابتة في الاحتياج للجواب نحو واقسموا بالله
جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت تقاسموا بالله لنبيتنه فمثل لعمرك
انهم في سكرتهم يعمهون يتجه ان يقال فيه اللام ليست المتلقية لجواب
القسم لعدم صلاحية مدخولها لان يكون جوابا لانه انشاء قسم ومثل
ليحلفن يجيء فيه ذلك لانه خبر ويحمل منع المص على القسم الانشائي
وتجويزه على القسم المحكي فلا تنافي ح بين كلاميه ولا يخلو دون
استطالة واقعة في الكلام في الجملة وليس المراد ان يكون بين القسم
والجواب تراخ كما قد يتبادر الى بعض الافهام لانتقاضه بنحو والسماء ذات
البروج والشمس وضحاها الاية فان الجواب جاء على الصورة التي
سيذكرها المص بعقب اخر الاقسام من غير فاصل ما بينهما الماضي فاعل
يخلو وقوله المثبت المجاب به صفة له من اللام متعلقة بيخلو

اي ان الماضي المذكور لا يخلو من اللام مقرونة بقد او بربما المراد بها التقليل
او بما مرادفتها اي مرادفة ربما التي يراد بها التقليل ايضا وقد مر في باب
حروف الجر ان كان ذلك الماضي المثبت المجاب به متصرفا لا جامدا ومعنى
هذا الكلام ان جواب القسم اذا وقع في كلام غير مستطال ماضيا مثبتا فلا
بد من ان يكون مقرونا باللام وقد جميعا مثل تالله لقد آثرك الله علينا
وربما كقوله لئن برحت دار ليلى لربما غنينا بخير والديار جميع او بما
كقول عمر بن ابي ربيعة فلئن بان اهله لبما كان يوهل هذا كله اذا
لم يكن ثم استطالة واما مع الاستطالة فيجوز ان يخلو من اللام وقد وان
يكون مع احدهما دون الاخر وان لا يكن الماضي متصرفا فغير مقرونة اي
فهو واقع باللام غير مقرونة كقول الشاعر لعمري لنعم الحي جر عليهم
بما لا يؤاتيهم حصين بن ضمضم وجاء المتصرف ايضا باللام فقط ومنه
لظلوا من بعده يكفرون وقالت امرأة من غطفان والله لنزل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحكى سيبويه والله لكذب زيد ولا يجيء بحذف اللام
وقد بدون الاستطالة وقيل لا بد مع ذكر اللام من قد ظاهرة او مقدرة
وزعم ابن عصفور ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان
قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان
بعيدا جيء باللام وحدها كقول امرئ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا فما ان من حديث ولا صال قال ابن هشام والظاهر في الاية
والبيت عكس ما قال اذ المراد لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين
وذلك محكوم به في الازل وهو متصف به من عقل والمراد في البيت
انهم ناموا قبل مجيئه قلت وقد يمنع المراد في الاية ما ذكره لجواز ان
يكون مرادهم لقد آثرك الله بالحكم علينا في ارضنا وذلك قريب من حال
تكلمهم واما البيت فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه لان في
ذلك تنفيرا لها من قربه اذ نوم الرقبا متى كان في ابتدائه كان غير
مستثقل فيوشك ان يذهب بادنى محرك وذلك من موجبات الخوف
والمانع لها من الاقدام على مرامه وانما المراد ان زمن النوم بعد بحيث
صار متمكنا ثقيلا فهو داعية الى الطمانينة والزمن المقتضي لحصول المقصود
وقد يلي لقد ولبما المضارع الماضي معنى فالاول كقوله لئن امست
ربوعهم يبابا لقد تبدع الوفود بها وفودا والثاني كقوله فلئن صرت

لا تخبر جوابا. لما قد ترى وانت خطيب. ويجب الاستغنا عن قد باللام الداخلة
على ما تقدم من معمول الماضي كقول ام حاتم الطاى. لعمري لقدما عضني الجوع عضة
فاليت ان لا امنع الدهر جايعا. قال ابو حيان وليس هذا باستغنا بل هذه هي
اللام الداخلة على الفعل فصلت منه بالمعمول وهذا مبني على ظنه ان المراد الاستغنا
باللام الداخلة على المعمول عن لام الجواب وليس هذا بمراد له وانما يريد الاستغنا باللام
عن قد كما ذكرناه لا الاستغنا باللام عن لام كما استغنى عن نون التاكيد باللام الداخلة
اى باللام الداخلة على ما تقدم من معمول المضارع نحو لالى الله تحشرون وشذ
عدم الاستغنا في قول الشاعر. فلنحن لو اخلفتم ومالك. ببلاد الا انقطع الا خافوها.
وفي البيت شذوذ اخر وهو دخولها على جواب منفى قال المص فلو كان مثبتا كان
دخولها عليها مع ما تقدم اللام اسهل اى لتقدمها داخلة على المعمول واذا توالى
قسم واداة شرط غير امتناعي استغنى بجواب الاداة مطلقا اى سوا
تقدم القسم او الشرط ان سبق ذو خبر نحو زيد والله ان يقم اقم ونحو زيد
ان يقم والله اقم واعلم ان مسئلة توالى القسم والشرط في باب عوامل الجزم ولم يبين
هنا حكم الامتناعي وقدم تمثيله بقول الشاعر. فوالله لو كنا الشهود وغبتم. اذن
لملانا جوف جيرانكم دما. وبقول الانصار رضوان الله عليهم. والله لولا الله ما
اهتدينا. ومثله قول الاخر. فوالله لولا الله تخشى عواقبه. لزعزع من هذا السرير
جوانبه. وكلامه هنا غير مناقض لكلامه السابق لانه هنا لم يحكم على الامتناعي
بحكم ولكن كلامه السابق مخالف لكلامه في باب الجوازم لانه في هذا الباب جعل
الشرط وجوابه جوابا للقسم وفي ذلك الباب جعل جواب القسم محذوفا مدلولا
عليه بجواب الشرط مع تاخره ولا يخفى ما ذكره في هذا الفصل في هذه المسئلة وهي
مسئلة الشرط الامتناعي سلك فيه غير الجادة فان النحويين لم يعرفوا بين
امتناعي ولا غيره وقال ابن هشام ولا حجة له ولا القياس يقتضي ما قاله لان
الامتناعي اضعف طلبا من غيره لان طلبه طلب المجاب للجواب وغيره طلبه كذلك
مع طلب العامل للمعمول واذا لم يتعين اجابة الشرط فيما طلبه اشد فكيف تتعين
فيما طلبه اضعف واما ما استدل به فيحتمل ان يكون الجواب فيه للقسم لا للشرط
وقد نعيد الكلام على هذه المسئلة عند الوصول اليها في باب عوامل الجزم ان شا الله
تعالى والا يسبق ذو خبر فجواب ما سبق منهما يغني عن الاستغنا عنه نحو والله ان
قام زيد لاقومن ونحو ان قام زيد والله اقم فالجواب للاسبق ليكون المحذوف الثاني
للدلالة الاول لا العكس وقد يغنى ح اى حين اذ لا يسبق ذو خبر جواب الاداة

الشرطية

الشرطية مسبوقة بالقسم كقول الشاعر. لئن كانت الدنيا على كما ارى.
تباريح من ليلى فللموت اروح. وقول الاخر. لئن كان ما حدثته اليوم صادقا.
اصم في نهار القيظ للشمس باديا. وقول الاعشى. لئن منيت بنا عن غب
معركة. لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل. وهذا قول الفرا ومن وافقه والجمهور
على زيادة اللام فليست اللام الموطئة للقسم وقد يقرن القسم الموخر
بفا فيغني جوابه عن جواب الشرط كقوله. اما اعش حتى ادب على العصا.
فوالله انسى ليلتي بالمسالم. فهذا قسم مقرون بالفا موخر عنها وهي ملغوظة
وقد تكون مقدرة على ما اجازه ابن السراج نحو قوله ان تقم يعلم الله لازورنك
اى فيعلم الله كذا حكاه المص في الشرح وهذه المسئلة على زعمه عكس التي قبلها
فان تلك استغنى فيها بجواب الشرط الموخر عن جواب القسم المقدم وتلك
مختلف فيها كما مر واما هذه فكلام المص فيها مختل قطعا اذ هو لا حذف
فيها بل الفا رابطة جواب الشرط وما بعدها من جملتي القسم وجوابه هو
جواب الشرط وهذه المسئلة ومسئلة ابن السراج ان صحت لا حذف فيها
ايضا وانما المحذوف الفا لا الجواب وينبغي ان يكون مختلفا فيها فمن اجاز
حذف فا الجواب في الكلام اجاز هذه ومن منعه منعها وتقرن اداة
الشرط المسبوقة بقسم ملفوظ نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن
امرتهم ليخرجن او مقدر نحو ولئن لم ينته المنافقون الاية واكثر ما
تكون اداة الشرط ان بلام متعلق بتقرن اى تقرن الاداة الشرطية المذكورة
بلام مفتوحة كما مثلنا تسمى الموطئة لانها وطات الجواب للقسم اى مهدته
له نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم
ليولن الادبار واكثر ما تدخل على ان كما مر وقد تدخل على غيرها كقوله. لمتى صلحت
لتقضين لك صالح. ولتجزين اذا جزيت جميلا. وعلى هذا قال الاحسن في قوله تعالى
لما اتيتكم من كتاب وحكمة ان لا تكون موطئة وما شرطية بل للابتدا
وما موصولة لانه حمل على الاكثر والاغلب ما دخلت عليه اذ لتشبيهها بان
كقوله. غضبت على لان شربت بجزة. فلاذ غضبت لاشربن بخروف.
ووجه الشبه ان اذ قد ترد للتعليل وان للشرط وهما متقاربان في المعنى بل
ادعى ابن الحاجب ان معنى قولك ان جئتني اكرمتك وقولك اكرمتك لمجيئك
لى واحد قال ابو حيان وتسمى اللام المؤذنة قال ابن هشام وتبعوه على ذلك والذي ينبغي
عندي ان لا تسمى بذلك مع ذكر القسم بل مع حذفه بل قد يقال وكذا لام التوطئة

وعلى هذا فتكون لمجرد التوكيد عند ذكر القسم على انى لا احفظه جاء الا مع
الخبري او الانشائي وذلك يحتاج الى التوطئة لانه لا يقصد الا الحكاية
فاذا جاءت اللام وطأت وان لم يكن ذلك مع الحذف واما مع القسم الانشائي
فلا توطئة ولا ايذان بل القسم مؤذن بمعناه وموطئ لنفسه **ولا يحذف**
اي لا يترك ذكرها **والقسم محذوف الا قليلا** نحو وان اطعتموهم انكم
لمشركون وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب
الشرط على حد قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لانه خاص
بالشعر ولقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين الاية ولقوله تعالى
وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن فهذا لا يكون الا جوابا للقسم **وقد يجاء**
بلئن بعد ما يغني عن الجواب فيحكم بزيادة اللام كقول عمر بن ابي ربيعة
الم تر بزينب ان البين قد افدا قل الثواء لئن كان الرحيل غدا فاللام من قوله
لئن زائدة وما قبل لئن دليل على جواب الشرط المحذوف ويلزم من قوله يغني
عن الجواب كون الجواب متروكا البتة وانما حكم بزيادة اللام لانه اسهل من حذف
جملتين معا ولا يعلل ذلك بانه يلزم منه حذف الدليل والمدلول معا لان
الدليل عليهما جميعا موجود **فصل** في الكلام على تقديم معمول جواب
القسم عليه والاستغناء عن القسم تارة وعن الجواب اخرى وما يتعلق بذلك **لا**
يتقدم على جواب قسم معموله اي معمول الجواب **الا ان كان المعمول ظرفا**
كقوله رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق **او جارا ومجرورا**
نحو عما قليل ليصبحن نادمين اما اذا كان المعمول ليس بظرف ولا جار ومجرور
فلا يجوز تقديمه فلا يصح ان تقول والله زيدا لاضربن لان المسهل في تقديم
المعمول في الاول توسعهم في الظرف والجار والمجرور بخلاف غيرهما ولتعلم ان القسم
اذا تلقي بان او باللام الابتدائية او بما النافية لم يجز تقديم معمول ما بعد هذه
الحروف عليها على الاصح ولم يرد السماع بما يخالف ذلك اصلا نعم جاء في غير القسم
في الضرورة كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا ولا يلزم من جوازه في ذلك
جوازه في القسم ولا في السعة والظاهر ان نحو لغد فعل المتعلق به القسم يلتحق
بما تقدم في منع تقديم المعمول فلا يقال والله في الدار لغد قام زيد فلم يبق معنا
الا ليفعلن ولا افعل فكان ينبغي للمص ان يقيد الحكم بهما ولا يخفى ان هذا الاستثناء
الواقع في كلام المص مفرغ وان الجملة الواقعة بعد الا حالية مع انها مصدرة
باداة استقبال فتامله هذا ان كانت الرواية بكسر الهمزة من ان والا فيجوز ان

يكون بفتح الهمزة والتفريغ حينئذ في الظرف اي الوقت كونه ظرفا وهو واضح **ويستغني**
بالدليل كثيرا بالجواب عن القسم فيترك ولا يتلفظ به كقولك لافعلن كذا اي التقدير
والله لافعلن فحذف القسم استغناء بالجواب عنه لوجود الدليل الدال عليه قال المص في
الشرح وذلك لوقوعه بعد لقد او بعد لئن او مصاحبا بلام مفتوحة ونون تاكيد
ولم يتعرض للجملة الاسمية المفتتحة باللام نحو لزيد منطلق من غير قسم ملفوظ به
والمنقول عن البصريين ان اللام المفتتحة في اولها لام الابتداء لا لام القسم فليست جوابا
لما ليس ثم قسم مقدر وقال الكوفيون اللام لام قسم مقدر الجملة القسمية وليس المراد
بالجواب ما يصلح لكونه جوابا في الجملة وانما المراد به ما يتعين لكونه جوابا نحو لقد صدق
الله رسوله الرؤيا لقد كان لكم في رسول الله لينبذن في الحطمة ليسجنن لافعلن واما نحو
ان زيدا قائم ولزيد قائم وما زيد قائم ولا رجل في الدار لا يقوم زيد ولن يقوم زيد فلا
خلافا للكوفيين في لام الابتداء كما مر ولبعضهم في ان المشددة **ويستغني عن الجواب**
بمعموله نحو يوم ترجف الراجفة اي لتبعثن فحذف جواب القسم استغناء بمعموله قال
ابو حيان لا يثبت الحكم بمحتمل يعني ان اعراب هذا ظرفا لفعل الجواب غير متعين فقد
قال ابو البقاء يوم ترجف الراجفة معمول بتقدير اذكر او ظرف لما دل عليه واجفة
او خاشعة اي تجف او تخشع في ذلك اليوم قال ابن هشام وغيره هذا ان يكون
ظرفا لواجفة على حد وهم في الناس فيها خالدون قلت لا يظهر في واجفة انها صفة
قلوب فيلزم تقديم معمول الصفة على الموصوف **ويستغني ايضا عن الجواب بقسم مسبوق**
ببعض حروف الاجابة كنعم وبلى نحو قالوا بلى وربنا اي انه لحق كما جاء قل اي
وربي انه لحق بعد ويستنبئونك احق هو قال الشارح وفي النهاية ان زيدا لينطلق من
والله ليس لينطلق جوابا للقسم لانه لا يتقدم بل الجواب للقسم محذوف قلت لكن هذا
ليس مما نحن فيه اذ ليس في مثال النهاية حرف جواب فان قلت انما اورده مشيرا
الى الاعتراض به على المص حيث قيد القسم بكونه مسبوقا ببعض حروف الاجابة فان
هذا مما يدل حذف فيه الجواب والقسم فيه مجرد عن حرف جواب قلت موضع
مسئلة المص ان يكون الاستغناء بالقسم المسبوق بحرف جواب ومثال النهاية ليس
كذلك فان الجواب مستغنى عنه بالجملة السابقة الدالة عليه نعم يرد على المص ان الجواب
في الصور التي اقترن بها القسم بحرف الجواب دال عليه تقديره نحو اليس هذا بالحق قالوا
بلى وربنا فانه دال عليه **والاصح كون جير منها** اي من حروف الاجابة وهذا
من الاستطراد فانه لما ذكر حروف الجواب لام عرض له ما اقتضى ذكرها استطرد الى
ذكر بعضها ولم يذكر الا جير لكثرة مصاحبتها للقسم وكان يحسن ذكر اي هنا لانها

ملازمة للقسم لا اسما بمعنى حقا ونسب هذا الى سيبويه رحمه الله تعالى
واستدل بعضهم على اسميتها بتنوينها في قول الشاعر وقايلة اسيت فقلت جير
اسى انني من ذاك انه وخرج على وجهين احدهما ان الاصل جير ان
بتاكيد جير بان التي بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان وخففت ان الثاني
ان يكون شبه اخر النصف باخر البيت فنونه تنوين ترنم وهو غير مختص
بالاسم قال الشلوبين ويكون قد وصل بنية الوقف قاله ابن هشام قلت
فيه مناقشة نقف عليها ان شا الله تعالى في اخر باب نون التاكيد وقيل
جير ظرف بمعنى ابدا وقيل اسم فعل فهذه اربعة اقوال ذكرها ابن ابي الربيع
في الملخص قال المص في شرح الكافيه والصحيح انها حرف بمعنى نعم لان كل
موضع وقعت فيه جير يصلح ان توقع فيه نعم وليس كل موضع وقعت
فيه يصلح ان توقع فيه حقا فالحاقها بنعم اولى وهذا الدليل على ما فيه
انما يرد على بعض الاقوال لا انزاه وقد تفتح راوها لطلب التخفيف كاين وكيف
وربما اغنت هي اي جير ولا جرم عن لفظ القسم مرادا فالاول كقوله
قالوا قهرت فقلت جير ليعلمن عما قليل اينا المقهور لانها للتصديق
والتحقيق والقسم للتوكيد فحسن اغنا عنه كما في قوله ولقد علمت لتاتين منيتي
والثاني نحو لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت الى حكاها قال الشارح
وقد صرح بعض الاعراب بالقسم بعد لا جرم فقال لا جرم والله لا فارقتك
وتقع في كلام بعض المصنفين مرادا بها التعليل فيما يسبق الى الذهن كقول
البيضاوي لا جرم رتبناه على مقدمة وسبعة كتب وتحتاج في استعمالها
كذلك الى تثبت من جهة اللغة وقد وقع لا جرم في القران في خمسة مواضع
متلوة بان وصلتها ولم يجي بعدها فعل والذي ذكره المفسرون واللغويون
في معناها اقوال احدها ان لا نافية وجرم فعل معناه حق وان وصلتها
في محل رفع على الفاعلية وهذا مذهب الخليل وسيبويه والثاني ان لا زايدة
وجرم فعل متعد بمعنى كسب فان وصلتها بعده في محل نصب على المفعولية
وفاعل جرم ضمير يعود الى الفعل المفهوم من السياق الثالث ان لا جرم كلمتان
ركبتا وصار معناها حقا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك الرابع ان لا جرم
معناه لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها في محل نصب او خفض على اسقاط
حرف الجر الواقع قبل ان وان لا اذا حذف هل المحل بعد الحذف محكوم
له بالنصب او الجر قال الفرا لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة

فكثر

فكثر استعماله حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لاتينك قال الواحدي
وضع موضع القسم في قولهم لا جرم لافعلن كما قالوا حقا لافعلن فان قلت
ماذا اراد المص بقوله مرادا قلت كانه يشير الى القسم مقدر بعد جير لا انها
تضمنت معناه واجريت مجراه حتى يكون الجواب لها لان الحرف لا يحسن فيه
مثل ذلك ويبقى النظر بعد هذا في لا جرم وكلام الواحدي يقتضي انها متضمنه
لمعنى القسم وانه لا يحتاج الى تقدير قسم معها فتامله وقد يجاب بجير
دون ارادة قسم كما في قول الشاعر وقايلة اسيت فقلت جير اسى
انني من ذاك انه فهذا بمنزلة ان تقول نعم ولو كان ثم قسم مقدر لجي بجواب
فان قيل اسي بتقدير لانا اسي قلنا هذا تقدير لحرف معنى من غير محوج
الى ذلك وانما يقدر انا اسي اي حزين ثم اخبر انه خلق من الحزن مبالغة كما
قال تعالى خلق الانسان من عجل وقد مضى قوله وربما اغنت هي ولا جرم
عن لفظ القسم فهذان الحكمان قليلان فبقي الكثير ان يذكر معهما القسم ويحتاج
الى سماع فاشي يعضده وتلخص ان احرف الجواب ثلاثة اقسام ما لا يستعمل
الا مع صريح القسم وهو اي وما يغلب استعماله مع القسم صريحا او مقدرا وهو
جير وقد لا يكون ثم قسم اصلا وما هو بخلاف هذين القسمين وهو الباقي فيستعمل
مع القسم وبدونه والغالب استعماله بدونه والله اعلم باب الاضافة
وهي في اللغة الامالة يقال اضفت ظهري الى الحايط اي املته اليه وتطلق في العرف
على هذا الباب وعلى النسب وقد عبر سيبويه في الكتاب عن باب النسب بباب الاضافة
المضاف هو الاسم جنس يشمل المقصود بالتعريف وغيره المجعول كجزء لما يليه
يخرج ما لا يكون كذلك نحو زيد قايم لكنه يشمل الموصول والمركب تركيب مزج
والموصوف بصفة لازمة كذا قال الشارح وعبر المص بقوله لما يليه ولم يقل
يليه لان الثاني من جزئي الاضافة قد يكون جملة نحو قمت حين قمت
وقد يكون موصولا حرفيا وصلته نحو من بعد ما عقلوه من قبل ان ياتي يوم
وقوله خافضا له مخرج لاولئك الثلاثة الموصول والمزجي والموصوف
بصفة لازمة وما افهمه من كلامه من ان خفض المضاف اليه بالمضاف هو
قول سيبويه وقال الزجاج الجار معنى اللام وقال قوم الجار اللام او من
المقدرتان والصحيح الاول بدليل اتصال الضماير به ولا تتصل الا بعواملها
وانما حد المص المضاف دون المضاف اليه لان كلامه في عوامل الجر لا في المجرورات
بمعنى في ان حسن تقديرها وحدها قال المص في الشرح وقد اغفل

المجعول

اكثر النحويين التي بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله
تعالى وهو الد الخصام وتربص اربعة اشهر ويا صاحبي السجن بل مكر الليل
والنهار وفي الحديث فلا يجدون عالما اعلم من عالم المدينة وقول العرب
شهيد الدار وقتيل كربلا ثم ذكر شواهد اخر وقال بعد ذلك لا يخفى
ان معنى في في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا يعني عن اعتباره ومعنى
غيره ممتنع او متكلف وقد جعل ابن الحاجب ايضا من اقسام الاضافة
ما هو بمعنى في وضبط على ذلك بان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف والذي عليه الجمهور
ان الاضافة بمعنى اللام او بمعنى في ولا ثالث لهما قال الرضي ولا يلزم فيما
هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادته الاختصاص الذي هو
مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
في مثله قال والاولى اذن ان تقول ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قال
باقي النحاة ولا تقول اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة
بالاختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احدهما للاخر لصاحبه
خذ طرفك وكقوله كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها الاضافة لادنى
ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف ولا ظرفه من الاضافة
المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي
بتقدير من ولا ثالث لهما هذا كلامه وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست
على معنى حرف اصلا والا لزم تساوي العبارتين في المعنى وليس كذلك وسبقه
اليه ابن درستويه وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد
تفسيرا مطابقا من كل وجه اذ كان معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعا وانما
تصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك او الاختصاص
لا من جهة اخرى وتاخذهم في نحو غلام رجل تفسير المعنى مع اتحاد المفسر والمفسر
اذا كانا نكرتين ولم يتات في الاولى ولا يضرهم ذلك اذ لم يتعلق غرضهم بتفسير
المعنى التعريفي ولا بتغييره مع تفسير جهة الاضافة وانما تعلق غرضهم بتفسير
جهة الاضافة فقط **وبمعنى من ان حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن
الاول بالثاني** نحو خاتم فضة وثوب خز فانه يصح ان يقدر بقولك خاتم من فضة
وثوب من خز ويصح الاخبار بالثاني عن الاول فتقول هذا الخاتم فضة وهذا
الثوب خز وانما زاد قوله مع صحة الاخبار عن الاول بالثاني احترازا من نحو يد
زيد فان تقدير من فيه يحسن مع ان الاضافة فيه بمعنى اللام فلما اتى بهذا القيد

خرج

خرج مثل ذلك اذ لا يصح الاخبار بزيد عن يد ولم يعتبر قوم منهم ابن كيسان
هذا القيد فجعلوا الاضافة بمعنى من ان حسن تقديرها وان لم يصح فيه الاخبار المذكور
والصحيح خلافه وعليه اكثر المتاخرين بدليل لو بدء له فالحقوا اللام وحجة ابن
كيسان قوله ففاضت دموع العين مني صبابة ، وعورض بقوله ، ولا تحدثنا
منك لو تبدلينه ، وقال ابن الضايع هي على معنى اللام فقط والجمهور على معنى من
او اللام قال المص في الشرح ومن هذا النوع اي الذي على معنى من اضافة الاعداد
الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وحكى غيره ان ابن السراج يقول في اضافة
العدد الى المعدود انها بمعنى من والفارسي يقول بمعنى اللام وانهما اتفقا في
اضافة عدد الى عدد انها بمعنى من **وبمعنى اللام تحقيقا** حيث يمكن النطق
بها نحو غلام رجل **او تقديرا** حيث لا يمكن النطق بها وذلك لكون المضاف لا
يفارق الاضافة نحو ذو مال وعند زيد وامتحان هذا بان تاتي مكان المضاف
بما يرادفه او يقاربه فانه يتاتى معنى اللام او لفظها ظاهرا **فيما سوى ذينك**
القسمين المتقدمين وهما الاضافة بمعنى في وبمعنى من
واعلم ان تقسيم المضاف للمضاف اليه لكونه على معنى في او من او اللام لا يتاتى
في مثل قولنا زيد حسن الوجه اذ ليس حسنه مضافا الى الوجه بتقدير حرف جر
بل هو هو **ويزال ما في المضاف من تنوين** ملفوظ به او مقدر فالاول نحو
غلام زيد فان غلاما كان قبل الاضافة منونا بتنوين ملفوظ به والثاني
نحو اساور ذهب فان اساور قبل الاضافة منون بتنوين مقدر فعند
اضافته يقدر حذف ما كان مقدرا ثبوته **او نون تشبهه** اي تشبه
التنوين نحو انا مرسلوا الناقة والمقيمي الصلاة ونحو اثنيك وعشريك
بخلاف بنيني اذا جرى مجرى حين(؟) **وقد يزال منه تاء التانيث
ان امن اللبس** في المصغرات يقال هذه عنيزتها وهو ابو عذرها
اذا اضافوا اليها حذفوا التا ونظيره قولهم شمرت به شمرة فاذا
اضافوا قالوا ليت شعري ومنه اقام الصلاة وقول الشاعر واخلفوك
عد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشتراط امن اللبس احترازا من نحو
تمرة وخمسة وبقرة فان حذف التا منهن موقع في الالباس فلا يجوز وقد خرج
جماعة على حذف التا عند الاضافة قراءة فنظرة الى ميسره بضم السين وكسر الراء
قالوا والاصل الى ميسرته وزعم ان مفعلا بغير الها مفقود وان مكرما ومعونا
جمع مكرمة ومعونة **ويخصص الاول** وهو المضاف **بالثاني** وهو المضاف اليه

ان كان نكرة نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد **وتعرف به ان كان معرفة** لان الاضافة المعنوية وهي التي فيها اللام وضعت لتفيد ان الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما لكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة حيث يرجح اطلاق الغلام اليه دون الغلمان وكذا نحو ابن الزبير وابن عباس فبعد العلمية هذا اصل وضعه ثم قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل غلام لزيد لواحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له جماعة غلمان او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد هذا كله كلام الرضي وفيه الاشارة الى شيء مما ذكرناه في معرض الرد لكلام ابي حيان في ادعائه ان الاضافة لا على معنى حرف ثم اشار المص الى ان تعرف المضاف بالمضاف اليه اذا كان معرفة ليس امرا عاما بل لا بد ان يستثنى من ذلك اربع صور اشار الى الصورة الاولى منها بقوله **مالم يوجب تاوله بنكرة وقوعه موقع ما لا يكون معه معرفة** فتاوله منصوب بيوجب ووقوعه مرفوع على انه فاعل هذا الفعل وما من قوله مالم يوجب مصدرية ظرفية يعني ان تعرف المضاف بالمضاف اليه المعرفة ثابت مدة عدم ايجاب وقوعه موقع ما لا بد من تنكيره تاوله بنكرة ووقع ذلك في منصوبات ومخفوضات كقوله ٭ ابا الموت الذي لا بد منه ٭ ملاق لا اباك تخوفيني ٭ وفعل ذلك جهده وطاقته ووحده وكم ناقة وفصيلها ورب رجل واخيه فالمضاف الى المعرفة في الصور كلها وقع موقع شي لا يكون معه معرفة اما في لا اباك فظاهر لان اسم لا التبرئة لا يكون الا نكرة واما في فعل ذلك جهده وطاقته ووحده فلكونه وقع موقع الحال وكم الخبرية مما لا يضاف الى معرفة وكذا رب لا تجر معرفة فلما وقع المضاف الى المعرفة في هذه المواضع اوجب له ذلك ان يؤول بنكرة قال ابن هشام وجهة رب رجل واخيه شبيه بقول الهذلي ٭ واذا المنية انشبت اظفارها ٭ ووجه الجمع انه اضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على ذلك بذكر شي من لوازم السبع

وهو

وهو الاظفار وكذا المتكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التنكير ودل على ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم التنكير واعلم ان المص قال في مسئلة لا اباك بحثا مع العلماء ذكره هنا في موضعين وذلك يستلزم لانه قال اذا ادعي ان الاضافة محضة لزم تعريف اسم لا وغير محضة لزم مخالفة النظاير لان الاضافة غير المحضة انما تثبت فيما المضاف فيه عامل في محل المضاف اليه نصبا او رفعا او معطوفا على ما لا يكون الا نكرة فتامل والصواب ما هنا كان قولنا رب شاة وسخلتها الاضافة فيه محضة ولكن منع من افادتها التعريف مانع اخر غير انتفا المحضة **او عدمها** بالرفع عطفا على وقوعه وهو فاعل يوجب والمعنى او ما لم يوجب تاوله بنكرة عدم **قبوله تعريفا لشدة ابهامه كغير ومثل وحسب** قال بذلك ابن السراج والسيرافي وارتضاه الشلوبين وهذه هي الصورة الثانية من الصور المستثناة وبيان الابهام فيها ان غيرا زيد يشمل كل موجود ما عداه وكذا في مثل زيد ورد بان كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب تنكير غير ومثل كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة ولم يتعرض الشارحون الى تحقيق شدة الابهام في حسبك فتامله وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكير هذه الالفاظ وامثالها ان اضافتها للتخفيف لمشابهتها لاسم الفاعل الذي بمعنى الحال او الاستقبال ترى ان غيرك بمنزلة مغايرك ومثلك بمنزلة مماثلك وحسبك بمنزلة محسبك اي كافيك يقال احسبني هذا الشيء اي كفاني قال المص في الشرح فلا يزول باضافة هذه وامثالها الى المعارف من الابهام الا بما يعد بزواله وقد يعني بغير ومثل مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقع بين ضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب وليكون المسلوب غير السالب واجاز بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين ضدين وليس ذلك بلازم لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين المتضادين قلت ولا مانع ان يمنع كون غير الذي كنا نعمل نعتا لجواز كونه بدلا **او لم تكن اضافته غير محضة** وهذه هي الصورة الثالثة من الصور المستثناة وهي ان تكون الاضافة غير محضة نحو جاء ضارب زيد الان او غدا فهذه الاضافة وان كانت الى معرفة لا تفيد تعريفا لانها غير محضة وغير المحضة انما تفيد التخفيف فقط قلت ويظهر ان الصواب لو اسقط المص كلمة غير وذلك لان تكن مجزوم بالعطف على الفعل المجزوم بلم من قوله فيما تقدم ما لم توجب تاوله بنكرة فاذا ثبت مع ذلك لفظة غير لزم الحكم بانتفاء التعريف عند كون الاضافة مع تعريف المضاف اليه محضة وهو باطل وذلك لان معنى قولنا

اذا لم تكن الاضافة غير نفى كون الاضافة غير محضة فيثبت كونها محضة بالضرورة فكانه على هذا التقدير قال ويتعرف به ان كان معرفة ما لم تكن الاضافة محضة **ولا شبيهة بمحضة** وهذه الصورة الرابعة من الصور المستثناة اى ان المضاف الى المعرفة لا يتعرف عند كون الاضافة ليست شبيهة بالمحضة **لكونه** علة لعدم التمحض اى لكون المضاف **صفة مجرورها مرفوع بها في المعنى** او في الصناعة فانه لا يجوز ان يضاف الى المرفوع حتى يحول منصوبا بدليل عمل المضاف في ضمير الموصوف بدليل التانيث في مررت بامراة حسنة الوجه وقد كان التذكير قبل ذلك واجبا **او منصوب** فالاول مررت برجل حسن الخلق محمود الخلق والثانى نحو مررت برجل مكرم زيد فالاضافة فيهما في نية الانفصال والمضاف اليه في المثالين الاولين مرفوع في المعنى وفي الثالث منصوب ولم يقل او منصوب في المعنى اشارة الى ان الاول ليس بمرفوع على الاطلاق بل بقيد كما قدمناه بخلاف الثانى فانه منصوب لفظا ومعنى فلا يتقيد باحدهما وخرج بالصفة المصدر والمرفوع والمنصوب نحو سحق عامة وكرام الناس فان قلت اجاز الزمخشرى في رب العالمين كون رب مثل بشيم وضخم وكونه مثل عدل فعلى الاول هو صفة مشبهة فاضافته غير محضة فكيف وصفت به المعرفة قلت ليست الصفة مضافة الى معمولها نحو حسن الوجه وانما هى من اضافة الشئ الى ما له تعلق به ومثل قولك في اسم المفعول فلان معروف العبد تريد ان العبد ضارب له فانه ليس معمولا له لكونه لا يطلب فاعلا وانما يطلب مفعولا لم يسم فاعله وهو الضمير المستكن في مضروب العائد الى فلان وانما اضيف اليه لاجل الملابسة **وليس من هذا المصدر المضاف الى مرفوعه او منصوبه خلافا لابن برهان** فانه ذهب الى ان اضافة المصدر الى المرفوع او المنصوب غير محضة قال لان المجرور به مرفوع المحل او منصوبه فهو كحسن الخلق وضارب العبد ووافقه على ذلك ابن الطراوة وسياتى رد هذا المذهب **ولا افعل التفضيل ولا الاسم المضاف الى الصفة خلافا للفارسى** في المسئلتين وذلك لانه ذهب الى ان اضافة افعل التفضيل غير محضة قال بذلك قبله شيخه ابو بكر بن السراج وهو مذهب الكوفيين وطايفة من المتاخرين كالجزولى وابن عصفور وابن ابى الربيع واستدل الفارسى بان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعضه فلو لم يقدر فيه الانفصال لزم اضافة الشئ الى نفسه وسياتى الكلام عليه واما الاسم المضاف الى الصفة نحو مسجد الجامع وصلوة الاولى وجانب الغربى ودار الاخرة فذهب الفارسى ايضا الى ان الاضافة فيه غير محضة وذهب جماعة الى انها محضة

وسيا

384

وسياق الكلام فيه مختار المص **بل اضافة المصدر وافعل التفضيل محضة** وذلك لان عدم محضية الاضافة انما يكون بمجموع امرين كون المضاف صفة وكون المضاف اليه مرفوعا بها في المعنى او منصوبا واسم التفضيل فانه الشرط الثانى والمصدر فانه الشرط الاول واستدل المص على ان اضافة المصدر محضة من اوجه احدها ان اضافة الصفة الى مرفوعها او منصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز ان ينوى انفصالها باعتبار اخر بخلاف المصدر الثانى ان الصفة المذكورة واقعة موقع الفعل المفرد والمصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك قلت يشير الى ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفى وصلته في مثل قولنا اعجبنى ما صنعت محكوم له بالتعريف فانه بمنزلة صنعك وهذا ابو بكر انه امر منقول للنحاة لكن لا يظهر لى الدليل عليه فان المصدر لا يجب اضافته بل يجوز ان يضاف وان لا يضاف ويذكر المعمول بعد ذلك مرفوعا كما في قولك اعجبنى ضرب زيد عمرا زيد واعجبنى ضرب زيد بر فعه ومنصوبا كما في قولك اعجبنى ضرب اللص بنصب اللص وجره فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر المسبوك من الموصول الحرفى والفعل مصدرا منكرا وفاعل الفعل الذى كان صلة مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر فتامله الثالث ورود السماع باتباعه بالمعرفة كقوله ان وجدى بك الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا وبهذا يبطل مذهب ابن برهان قال المص والدليل على ان اضافة افعل التفضيل محضة من اوجه احدها ان الحامل على اعتقاد عدم المحضة في اضافة الصفة الى مرفوعها او منصوبها وقوعها موقع الفعل ورفع الثانى موقع مرفوع ذلك الفعل او منصوبه وهذا مفقود في افعل التفضيل قلت وقد نبهنا في ذلك الباب على ما يمكن المناقشة به في هذه الدعوى فتنبه الثانى ان ما اضيف من افعل التفضيل الى معرفة لا ينعت الا بمعرفة ولا ينعت به الا معرفة الثالث ان رب لا تدخل عليه ولا يجمع فيه بين الاضافة وال ولا ينصب على الحال غالبا ولو كان نكرة لجاز فيه والاشارة بقوله غالبا الى قول المراة للنبى صلى الله عليه وسلم فما لنا اكثر اهل النار فهو معرفة مؤول بنكرة كغيره من المعارف الواقعة احوالا ونص سيبويه على ان اضافة اسم التفضيل محضة وهو قول الاكثرين **واضافة الاسم الى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة** وهذا التفصيل قول ثالث في المسئلة اختاره المص لما في ذلك من الاتصال من وجه والانفصال من آخر اما اتصاله فمن حيث انه

لا ضمير لا فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد لما انفصاله
فمن حيث ان الوصل ترك الاضافة بان يجعلوا تابعا ومتبوعا كما هو حق كل صفة مع موصوف
فكانت اضافته مترددة بين المحضة وغيرها ثم اخذ يذكر الاشيا التي اضافتها غير محضة
فقال وكذا اضافة المسمى الى الاسم كشهر رمضان ويوم الاحد وذى صباح و
قوله اليكم ذوى ال النبي تطلعت • نوازع من قلبي ظما والب والصفة الى الموصوف
كقوله انا محيوك يا سلمى فحيينا • وان سقيت كرام الناس فاسقينا الاصل الناس الكرام
تقدم الصفة وجعلها نوعا مضافا الى الجنس ومن هذا القبيل قولهم سحق عمامة وجرد
قطيفة وسمل سربال والاصل عمامة سحق وقطيفة جرد وسربال سمل ثم فعل بها
ما فعل بكرام الناس من التقديم واعلم ان الاضافة الموصوف الى صفته والصفة الى
موصوفها لا ينقاس وليس في كلام المص اشعار بذلك والموصوف الى القائم
مقام وصفه كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • بابيض ماضي الشفرتين يماني
اى علا زيد صاحبنا راس زيد صاحبكم فحذف الصفتين المضافتين الى ضميرى المتكلم
والمخاطب وجعل الموصوف خلفا عن الصفة في الاضافة وكقوله فان قريشا الحق لم
تتبع الهدى • ولم يقبلوا في الله لومة لايم اراد فان قريشا اصحاب الحق ثم فعل به كالاول
ومنه قولهم زيد اليعملات قلت والحق ان ذلك كله من اضافة الشي الى ملابسه ومحض
ان لا يوله بما ذكر وقد تكلم العلم في ذلك الا انه اصعب وكذا اضافة المؤكد بفتح الكاف
الى المؤكد بكسرها قالوا واكثر ما يكون ذلك في اسما الزمان المبهمة كحينئذ ويومئذ
فاليوم مؤكد واذ مؤكد له وقد اضيف الاول الى الثاني قلت الذي يظهر ان هذا من
اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضافة الى الجملة محذوفة تقديرا
فاذا قلت جا زيد واكرمته ح فالمعنى حين ان جا فالثاني مختص بالاضافة الى المجي
والاول عار عن ذلك فهو اعم منه فلا يكون الثاني مؤكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا
كما يبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية مثلها في شجر اراك اى واكرمته
حينا هو حين مجي جئته وقد تقدم ذلك في باب المفعول فيه قالوا وقد تقع
هذه الاضافة اعني اضافة المؤكد الى المؤكد في غير اسما الزمان كقوله يخاطب
ضيفيه طرقاه • فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه • سيرضيكما منها سنام وغاربه
قال الفرا اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشي الى نفسه اذا اختلف
اللفظان كقولك حق اليقين ولدار الاخرة كذا في الصحاح ومذهب اكثر البصريين
ان مثل هذا في غاية الندور فلا يقاس عليه ولا يتعدى مورد السماع فيه وقد وقع
للمص في الالفية ما يخالف ما ذكره هنا فانه قال فيها ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى

والاول

والاول من هما اذا ورد وكذا اضافة الملغي الى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم
اسم السلام عليكما • اى ثم السلام قيل ومنه كمن مثله في الظلمات اى كمن هو في
الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون فيها انهار من ماء غير آسن اى الجنة
التي وعد المتقون المتقدم ومنه قول العرب هذا حي زيد وسمع الاخفش اعرابيا
يقول عليه الوبان قالهن شاعر يحيى رماحا قالهن حجة مح بعضهم
يقول هذا من اضافة الصفة الى الموصوف اى فلان الحي ويمكن جعل الاضافة
في مثل ذلك للبيان كالامر وكذا اضافة المعتبر الى الملغي الذي لا يعتبر لا بعينه
به الا كالاعتداد بالحرف الزايد للتوكيد كقول الحطيئة • ولو بلغت نحو السماء قبيله
لزادت عليها نهشل ومجاشع • وقول بعض الطائيين اقام ببغداد العراق وشوقه •
لاهل دمشق الشام شوق مبرح • قال المص في الشرح ومن هذا القبيل مررت برجل
حسن وجهه واضرب ابهم اسالون ايا الموصوله معرفة بصلتها كغيرها من الموصولات
فلو كان ما تضاف اليه معتدا به لزم اجتماع معرفين على معرف واحد وقد سبق
الكلام على ذلك في باب الموصول فصل في الكلام على تقديم معمول المضاف
اليه على المضاف وما يكتسبه الاسم بالاضافة من تانيث وتذكير لا يتقدم على
مضاف معمول مضاف اليه فلا يقال جاني عمرا اخو ضارب زيد لان المضاف
اليه معرف للمضاف ومتمم له كتعريف الصلة للموصول وتتميمها اياه فكما لا يتقدم معمول
الصلة على الموصول لا يتقدم معمول المضاف اليه على المضاف الا على غير مراد به
نفي كقوله فتى هو حقا غير ملغ لقوله • ولا تتخذ يوما سواه خليلا وقول الاخر ان
امرا خصني عمدا موده على التنائي لعندي غير مكفور قال الش احترز بقوله مرادا به
نفي من ان لا يراد بغير النفي فلا يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه عليه كقولك اكرم
القوم غير شاتم عمرا قلت ولم يظهر لي كون غير في هذا المثال ليس مرادا بها النفي فان
المعنى اكرم القوم لا شاتم عمرا اى اكرمهم في حال كونك لا تشتم عمرا فما هذا الذي قاله و
الذي افهم ان غيرا حيث يصح قيام لا في مقامها يثبت جواز تقديم المعمول فان
قلت لا يخفى ان المص قايل بصحة التقديم الواقع في مثل قولك انا زيدا غير
ضارب مع انك لو اقمت لا في هذا مقام غير لم يثبت اذ لو قلت انا زيدا
لا ضارب لم يكن تركيبا صحيحا لعدم تكريرها قلت بل يصح عند اقامة
المضارع مقام اسم الفاعل المخفوض بغير فلما كان قولك انا زيدا غير ضارب
في معنى قولك انا زيدا لا اضرب صح ولعل ان هذا مقصود المص بقرينة الاستشهاد
بذينك البيتين وانما يتم اقامة لا فيهما مقام غير بهذه الطريقة

اى فتى هو حقا لا يلفى وان امرء صفته ما ذكر لعندى او بكفر فيكون معنى قوله
مرادا به نفى اى يقصد به نفى يصح التركيب مع وجوده وليس الوجه فى الطريقة
وح فيشكل على المثال الذى اورده الشارح لما لا يكون فيه غير مرادا بها نفى اذ
النفى مراد والتركيب صحيح على الوجه الذى قررناه فان قلت فما ذا احترز
المص بقوله مرادا به نفى قلت عن مثل قولك جائنى غير ضارب زيدا او نحو ذلك
الا فهنا دخول على الفعل المضارع غير مستقيم اذ لا تقع الجملة فاعلا هكذا
افهم ولست على وثوق من حمل كلام المص عليه لان كلامه على ذلك فى الشرح
غير حاضر عندى الان ولعلى احرره بعد ذلك ان شاء الله تعالى **خلافا للكسائى
فى جواز انت اخانا اول ضارب** فلم يخص جواز المسئلة بغير على الوجه
المذكور واجاز بعضهم تقديم معمول ما اضيف اليه حق متمسكا بقول الشاعر
فان لا اكن كل الشجاع فاننى ۔ بضرب الطلا والهام حق عليم ۔ وهو عندهم نادر
وما ذكره المص من جواز ذلك مع غير تبع فيه الزمخشرى ولم يذكر فيه خلافا
قال الشارح والذى صححه المغاربة المنع قلت وفى التسهيل وهو فى الخصام غير مبين
وهو ظاهر لمن اجاز المسئلة لكن يشترط ان يكون المعمول جارا ومجرورا او شبهه
وقد يقال الظرف فى الاية تبيين ليس متعلق بالمضاف اليه فلا يتم الاستدلال
ومن الغريب ان ابا الفتح بن جنى لما انشد فى التنبيه على المشكل فى الحماسة قول
الاسدى فان لا اكن كل الشجاع البيت قال اجاز وا انت غير ضارب وانت
زيدا مثل ضارب حملا على معنى لا تضرب ولا تشبه وقال ابو بكر الموضعان على
اضمار فعل يفسره الظاهر فقال اجازه ابا التميم ولم يبتعد المنع الا عن ابى بكر قلت
وكلامه يدل على صحة ما قدمته لك من ان المراد بكون غير مقصودا به النفى
ان يصح حلول حرف النفى والمضارع محل غير مع مخفوضها **ويؤنث المضاف**
جوازا لا وجوبا بل الافصح التذكير وهو الاصل لكن يجوز التانيث **لتانيث
المضاف اليه** بشرط الفراكونه ظاهرا فقال ومن قال شرقت صدر القناة لم
شرقت صدرها **ان صح الاستغناء به** فلا يجوز قطعت راس هند قاله الزمخشرى
لانه اذا قيل قطعت هندا لم يبين ما اردت ولم يذكر المص فى الالفية لهذا القيد ومن
جهة اعتباره وهو صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف اليه ترجح له الرد
فى التوضيح لقول ابن جنى فى توجيه قراءة ابى العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث
الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا
تنفع بتقديم المفعول ليرجع الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الايمان فى الفاعلية

ويلزم

ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد ظلم زيدا اى ظلم نفسه
وذلك لا يجوز **وكان المضاف بعضه** اى بعض المضاف اليه نحو قطعت بعض
اصابعه وقول الاعشى وتشرق بالقول الذى قد اذعته ۔ كما شرقت صدر القناة من الدم ۔
وقول الاخر ۔ لما اتى خبر الزبير تواضعت ۔ سور المدينة والجبال الخشع **او كبعضه**
كقوله ۔ طول الليالى اسرعت فى نقضى ۔ نقضن كلى ونقضن بعضى ۔ وكقول الاخر
۔ وما حب الديار شغفن قلبى ۔ ولكن حب من سكن الديارا ۔ وقول الاخر ۔ مشين كما
اهتزت رماح تسفهت ۔ اعاليها مر الرياح النواسم ۔ فان قلت ما الذى استفيد من قوله
وكان المضاف بعضه او كبعضه بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف
اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون المضاف بعضا او كبعض قلت لا
نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبتنى يوم عروبة وان
صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان
اليوم نفس عروبة فقد ظهرت فائدة الاتيان بهذا القيد الزائد على القيد
الاول فان قلت لاى معنى عدلت عن التمثيل بيوم الجمعة الى يوم عروبة قلت
لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف اليوم وقع اللبس
اذ لا يدرى بعد الحذف هل المراد اليوم او الاسبوع فيمتنع ان تقول
اعجبتنى يوم الجمعة كما يمتنع ان يقال قطعت راس هند وزاد الفارسى
قسما اخر يحسن فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كله كقول
عنترة ۔ جادت عليه كل عين ثرة ۔ فتركن كل حديقة كالدرهم ۔ ومنه
يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا ووفيت كل نفس قال الشارح
والافصح فهذا القسم التانيث بخلاف ما سبق **وقد يرد مثل ذلك
فى التذكير** بالشرطين المذكورين فيذكر المضاف المؤنث لتذكير
المضاف اليه بشرط صحة الاستغناء عنه نحو جبه ان البيت سقط
فلا يجوز ان يقال عين زيد قلع لانه لو قيل زيد قلع لم يفهم المراد
ويشترط ان يكون بعضه كما مثلنا وجعل المص منه وظلت اعناقهم
لها خاضعين او كبعضه كقولك ساعة التوديع مؤلم لانها كبعضه
وكقول الشاعر ۔ انارة العقل مكسوف بطوع هوى ۔ وعقل عاصى
الهوى يزداد تنويرا ۔ فلو لم يكن بعضا ولا كبعض لم يجز التذكير فلا يقال
ذات زيد زكى وان جاز زيد زكى استغناء بالمضاف اليه عن المضاف
لان ذات زيد نفسه لا بعضه ولا كبعضه وقد افاد المص بادخال قد

على الفصل في قوله وتقديره مثل ذلك في التذكيرات هذا القسم قليل بالنسبة الى القسم المتقدم وهو صحيح **ويضاف الشيء بادنى ملابسة** فيحصل بالاضافة خصوصية ما نحو كوكب الخرقاء لانها لابست فعله وهو الغزل في زمن ملابس للكوكب ونحو الا عشية او ضحاها اضيف الضحى الى العشية لما بينهما من الملابسة باعتبار كونهما طرفي النهار ونحو ولا نكتم شهادة الله اضيفت الشهادة الى الله تعالى لانه حكم بها ونحو فنفخنا فيه من روحنا سئل كعب الاحبار عنها فقال ونفخ فيه روحا من ارواح يعني ان ارواح البشر كلها تضاف اليه سبحانه وتعالى اضافة الخلق فروح عيسى من جملة تلك الارواح التي يخلقها الله تعالى للبشر فاضيفت روح عيسى اليه لانه خلقها **فصل**

في الكلام على الاسماء الملازمة للاضافة وانما احتيج الى افرادها بالذكر على وجه الحصر لخروجها عن الاصل اذ الاصل جواز افراد الاسم عن الاضافة **لزمت الاضافة لفظا ومعنى اسماء منها ما مر في الظروف** كعند ولدى وحيث واذ وما اشبهها **والمصادر** قال المص كسبحان الله وبله زيد المعرب واحترز بالمعرب من بله اسم فعل فانه لا يضاف **قلت** ولم يسبق له في التسهيل ذكرها واعترض ابو حيان بانه قد يفرد سبحان علما كقوله اقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر فان قلت المص لا يرى ذلك ويقول ان ترك تنوينه لنية الاضافة **قلت** انما كلامه في الذي يلزم الاضافة لفظا ومعنى[3] واما على راي المص فلانه قد عري منها لفظا فايراده في قسم ما لازمها لفظا ومعنى غير صحيح فاتجه الاعتراض بسبحان حيث يفرد **والقسم** كعمرك وقعدك وقعيدك وايمن الله زاد في الشرح وفي الالسنتنا وكان سقط من نسخ الاصل لانه ذكره في الشرح بعد المصادر والقسم ولم يخرج عنهما فيكون سبيله سبيل الزيادة ووجه تركه قلته وذلك بيد وسوى ولاسيما **ومنها** اي من الاسماء الملازمة للاضافة بمعنى **حاذي** بالحاء المهملة المضمومة ومعناها الغاية تقول حاذاك هذا الامر اي غايتك ومبلغ جهدك **وقصاري** بالقاف وحذفها الاولى وزنا ومعنى تقول قصاراك ان تفعل اي غايتك ان تفعل وقد يقال قصارك بفتح القاف وحذف الالف الاخيرة وقصرك بفتح القاف وحذف الالفين قال الشاعر قصر الجديد الى بلى والعيش في الدنيا انقطاعه وعلى لغة قصار بني الصاحب بن عباد حيث قال لبعض عماله غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك بهذا تهدا وقد لحنه من لم يقف

على

[3] وسبحان ليس كذلك اما على قول من يدعي العلمية في البيت فواضح لانه قد عري من الاضافة لفظا ومعنى صح

387

على ذلك **ووحد لازم النصب** اما على الظرفية او على الحال ولم يبين المص وجه النصب قال ابو حيان وفيه خلاف مذهب يونس انه ظرف ومعنى جاء زيد وحده جاء على حياله ليس معه احد وكان الاصل جاء على وحده ثم حذف الجار كذا قال وينصب كما ينصب بالمفعول فيه بعد حذف الجار كذا قال واذا كان الامر على ما ذكره فانما النصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان الجار والمجرور حالا كما لو قلت جاء على انفراده وجاء على فرسه ويتعلق بمحذوف فاذا حذف ذلك الجار انتصب مفعولا به ولا ظرف هناك لا في الحال ولا في الاصل واني يتصور ان يكون ظرفا والجار له على وانه حرف على والظاهر ان يونس انما قصد تفسير المعنى وان المعنى جاء في وقت توحده وعلى التي قبلها بمعنى في مثلها في ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها وانما لم يقدر في لانها لم تدخل على وحد بخلاف على وظهر بما قلناه وجه الجواب عن رد ابن عصفور لقول يونس هذا بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال سيبويه وحد اسم نائب مناب ايجاد وايجاد نائب مناب موحد وموحد حال فاذا قلت مررت بزيد وحده فالمعنى مررت به في حال كوني موحدا له عن غيره به وقرب بعضهم المسافة قليلا فقال هو مصدر محذوف الزوائد وقيل هو مصدر وحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة وقيل مصدر لا فعل له كالعمومة **والافراد والتذكير** عطفا على النصب اي ان وحد لازم النصب ولازم الافراد والتذكير فتقول مررت بها وحدها وبهما وحدهما وبهم وحدهم وبهن وحدهن **والى الضمير** بالجر ايضا عطفا على ما تقدم اي والزم الى الضمير كما تقدم من الامثلة **وقد يجر بعلى** حكى ابن زيد قبضت كل درهم على وحده اي حدته وحكى ابن سيده جلسا على وحديهما وهذا يشهد ليونس **و قد يجر ايضا باضافة نسيج** اليه يقال هو نسيج وحده واصله ان الثوب الرفيع لا ينسج على منواله غيره وغير الرفيع ينسج على منواله سدى لعدم الاكتراث فالمعنى لا نظير له في الفضل من علم وغيره **و باضافة جحيش** تصغير جحش وهو ولد الحمار **وعيير** تصغير عير وهو الحمار فيقال هو جحيش وحده وعيير وحده ومعناها الذم اي انه موصوف فيهما يستبد برايه فلا مشارك له في فساد الراي وتجوز التثنية والجمع في الثلاثة فيقال هما نسيجا وحدهما في المذكرين وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهما نسيجتان وحدهما وهن نسائج وحدهن قاله الخليل وكذا جحيش وعيير قيل ابن

ليجابيتك معزرا منكرا ابما وقيل لا يقال نسيج وحده الا للواحد واستدرك ابو حيان
على المص وحده وبقى عليها كلمة فى الصحاح لم يذكرها قال الجوهرى وانما قال رجيل وحده
وربما ثنى مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيدة على وحدهما لم تقدم وعلى وحدنا
بالتثنيه ايضا وهذا الذى اورده المص قال ابو حيان وحكى ابن سيدة ايضا جلسوا على
وحدهم وهذا ليس فى المحكم ثم كان وحدهم بكسر الدال جمعا فالمص لم يمض على جادة
الجمع وان كان بفتحها شنى فكيف يجى هذا ثم اعلم ان ابن سيدة بعد ان قرر ان وحدا
لا يثنى ولا يجمع قال ما نصه واما ابن الاعرابى فجعل وحده اسما ومكنه فقال جلس
وحده وعلى وحده وجلسا على وحدهما وعلى وحديهما وجلسوا على وحدهم وحكى
ابو زيد قلنا هذا الا وحدينا وقالتا وحدهما والحاكى ابو زيد ولم يحك الجر
مع التثنيه وابن سيدة لم يحك شيئا وابن الاعرابى لم يصرح بحكاية ما ذكر عنه عن
احد بل قال انه جعله اسما ومكنه اى جعله اسما غير مصدر فيحتمل انه قاس ومنها
اى من الاسما اللازمة للاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا وهما مفردان لفظا مثنيان
معنى ولا يضافان الا الى معرفة واجاز الكوفيون اضافتهما الى النكرة المختصة نحو
كلا رجلين عندك محسنان لتخصص رجلين بالوصف بالظرف وحكوا كلتا جاريتين
عندك مقطوعة يدها اى تاركة المغزل مثناة لفظا ومعنى نحو كلتا الجنتين قال ولا
يدخل فى ذلك نحو كلاهما وكلتاهما وانا اقول الضمير فيه ليس بمثنى لكنه دال على اثنين
وفرق بين المثنى والدال على اثنين او معنى دون لفظ كقوله ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة فى الواحد واشير بها الى اثنين على معنى كلا
ذكر على حد فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك وقد يفرق بالعطف بالواو
لفظا فلا يجوز كلا زيد وعمرو مثلا وانما يفرق بالعطف المذكور اضطرارا كقوله كلا اخى
وخليلى واجدى عضدا ومساعدا عند الملم الملمات ومنها اى من الاسماء اللازمة للاضافة
لفظا ومعنى ذو الدال على الصحبة لا ذو الموصولة وفروعه نحو واشهدوا ذوى
عدل منكم يا صاحبى فات تبينكم ذواتا افنان ذواتى اكل خمط ولا يضاف اى ذو وفروعه
الا الى اسم جنس نحو ذو علم وذات حسن وكذا بقية الفروع وقد امثلة بعضها
وقال ابو حيان سينتقض هذا بقوله وقد يضاف الى العلم وقد نبه الشارح الى الاعتراض
بذلك تبعا له قلت الكلام فى الامر القياسى وذلك لم يقع فيه نقض ظاهرا اى يشترط
فى اسم الجنس الذى يضاف اليه ان يكون ظاهرا احترازا من ان يكون مضمرا وهذا فيه
خلاف ففى البسيط منع اكثر النحويين اضافة ذى الى مضمرا وعلم واجاز ابن برى اضافتها
الى ما يضاف اليه صاحب لا نها بمعناها واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة و

لهذا

والمذا صح قوله بعد ذلك ظاهرا فلا يقال ذو عاقل ولا ذو حسن وضع ذى لان يتوصل الى
الوصف بما لا يجوز ان يكون صفة فاذا كان ما اليه يجوز كونه صفة لم يكن للاتيان بذى
فائدة وهذه الحكمة هى التى منعت ان يكون ضميرا لان الضمير لا يدل بوضعه على حقيقة
معينة يقصد الوصف بها وان كان المراد به معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا
باعتبار لفظه وهو وضعه كذا قيل وفيه بحث وقد توهم بعض الاغبياء ان
المراد باسم الجنس المنكر واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث
ان تصل ذا رحمك وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو
العرش المجيد ذى الطول ذى الجلال والاكرام وكذا اولو واولات نحو نحن
اولو قوة واولو باس شديد واولات الاحمال وان كن اولات حمل وقد
يضاف ذو الى العلم وجوبا ان قرنا وضعا نحو ذو يزن وذو جدن
وذو الكلاع وذو رعين وذو سلم لموضع كذا قالوا قلت اذا كان اللفظان
المتصاحبان مقترنين وضعا فمجموعهما هو العلم لا الثانى فقط حتى يقال
ان ذو مضافة اليه والا يقترنا وضعا فجوازا اى فقد يضاف جوازا
نحو ذو قطرى وذو تبوك وذو عمرو وكلاهما مسموع وهذا مشكل اما
العلم المصدر بذو وضعا فقياسى اذ لا حجر فى الاعلام وفى كلام الفرا ما يدل
على ان الاخر مقيس فانه قال وقد ذكر زيد قطنة كانك قلت ذو قطنة
وانت لو قلت ذو زيد لجاز وفى كلام النحويين ما يقتضى ذلك ايضا وذلك
انهم قالوا فى نحو شاب قرناها انك اذا ثنيت او جمعت قلت ذوا وذوو شاب
قرناها وعلى هذا يتوجه اعتراض ابى حيان السابق والغالب فى ذى المجردة
من التسمية المذكورة وهو ما لم تكن فيه ذو مقارنة للعلم وضعا الالغا اى
الترك وعدم الاعتداد بذى معنى وهذا من اضافة الملغى الى المعتبر على راى المص والذى
يترك عنه من المحققين ان الاول اريد به الذات والثانى اريد به اللفظ كما قيل فى
اليكم ذوى ال النبى تطلعت كانا قلت جانى ذو عمرو وكان المعنى صاحب
هذا اللفظ فالمسند اليه ذو باعتبار ما يدل عليه من معنى الصحبة والمضاف اليه مرادا
به اللفظ والمص يقول المراد بالمضاف اليه ما يدل على معناه عليه من المسمى
فالاسناد اليه فى التحقيق وذو ولهذا اسند اليه الا انه ملغى باعتبار المعنى
فهذا فرق ما بين الرايين والظاهر قول الجماعة فان قلت فعلى راى المص ما هو
عبر الغالب من ذى المجردة قلت اراد به نحو ذو بكة فان هذا ليس ذو فيه
ملغاة بل هى مقصودة المعنى ووجه كون ذو بكة من باب الجائز لا الواجب

مع ان اسقاط ذو هنا ممتنع ان استعمال بكة في الجملة او بتوقف على ذكر ذو
بخلاف بزيد وجيد والكارع والتحقيق ان ذو اما جنس علم او مضافة الى علم
فالاولى لازمة واستعمال نظايرها غير موقوف على السماع والثانية اما مقصودة
المعنى فاستعمالها اذ ذاك واجب نحو ذو بكة او غير مقصودة المعنى فاستعمالها
جايز لا واجب نحو ذو تبوك وكلاهما مسموع فاعرفه ومنها اضيف جمعه
اى جمع ذو الى ضمير غايب كقول الشاعر صبحنا الخزرجية مرهفات ابان
ذوي ارومتها ذووها وقال الاعرابي انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر
اخوه فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه افضل المعروف ما لم تبتذل
فيه الوجوه انما يعرف الفضل من الناس ذووه او الى ضمير مخاطب كقول
الاحوص وانا لنرجو عاجلا منك مثلما رجوناه قدما من ذويك الافاضل
ولازمتها معنى لا لفظا اسماء كقبل وبعد وسياتي في الفصل الذي يلي
ما نحن فيه ما يندرج في دعوى ملازمة الاضافة معنى في ذلك وكآل بمعنى
اهل واحترز بكونه بمعنى اهل من الآل بمعنى الشخص ومن الآل الذي تراه
في اول النهار واخره كانه يرفع الشخوص وليس هو السراب قال النابغة الجعدي
حتى لحقنا بهم تعدي فوارسنا كاننا رعن قف يرفع الالا اراد يرفعه الال
فقلب كذا في الصحاح ويقع على المهم بمعنى الاتباع وفي الصحاح آل الرجل اهله
وعياله واله ايضا اتباعه قال الاعشى فكذبوها بما قالت فصبحهم ذو آل
حسان يزجي السم والسلعا فاذا كان هذا المعنى اعني معنى الاهل والاتباع كان
مما يلزم الاضافة معنى لا لفظا وفي اصله خلاف فقيل اصله اهل ابدلت هاؤه
همزة ثم ابدلت الهمزة الفا بدليل قولهم في تصغيره اهيل على الاصل واويل
على اللفظ والى هذا ذهب المص قلت سمع اهل وآل وسمع اهيل واويل فجعل
هذين تصغير الاول بمفرده لا دليل يقوم عليه ولا ضرورة تدعو اليه بل الظاهر
ان اهيلا تصغير اهل واويل تصغير آل وقيل اصله اول فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها من آل يؤول وليس هو بمعنى الاهل على هذا القول
لان الاهل القرابة والآل من يؤول اليك بقرابة او دين وهذا هو المختار
ويرجحه باوجه منها قولهم في تصغيره اويل حكاه الكسائي وغيره واهيل لا
ينبغي ان يكون تصغير آل لامكان ان يكون تصغير اهل ومنها تخالفهما بحسب
المدلول كما تقدم ويشهد له الاستعمال قال تعالى آل فرعون اشد العذاب اى
اتباعه وليس المراد قرابته فقط ومنها ان استعمال آل اخص من استعمال

اهل

اهل فلا يضاف غالبا الا الى العلم من يعقل كما سياتي ومنها ان القول الاول تاباه حكمة
العرب وهو ان يبدل من الحرف السهل وهو الهاء حرف صعب وهو الهمزة ومنها
انه دعوى مجردة عن الدليل ولا حجة في سماع اهيل كما سبق هكذا في شرح ابن
قاسم ولا يضاف آل غالبا الا الى علم من يعقل قال الشارح واحترز بقوله
غالبا من اضافته الى المضمر كقول عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه
اليوم آلك وزعم الزبيدي صاحب مختصر العين ان اضافته الى المضمر من لحن العامة
وليس كذلك لثبوته بالسماع عن العرب كما تقدم والصواب ان لا يقتصر الاحتراز
بالغالب على ما ذكره الشارح لصدق كلام المص على ما هو اعم من ذلك لانه اذا كان الغالب
هو كونه لا يضاف الا الى علم من يعقل كان غير الغالب ان يضاف لا الى علم من يعقل
فيصدق بالاضافة الى المضمر وبالاضافة الى علم من لا يعقل كقوله من الجرد من آل
الوجيه ولاحق تعلمنا اوتارنا حين تصهل الوجيه ولاحق فرسان وفي كلتا المسئلتين
خلاف قيل في اضافته لعلم غير العاقل تمتنع مطلقا ويرده مجيئه كما قدمنا ولكنه قليل
وقال الكسائي تمتنع مطلقا ويرده في اسماء البلدان لا تقول آل حمص ولا آل دمشق
ويخالفه الاخفش وقال سمعناهم يقولون آل المدينة واما مسئلة المضمر فمنعها من تقدم
وممن جوزها ابو علي الدينوري في اصلاح المنطق والسهيلي في الروض والانسيه والمص
اعلم ان لآل هذه احكاما احدها انها مضاف غالبا وقد تقطع وقد اجتمعا في قوله
نحن آل الله في بلدته لم تزل آلا على عهد ارم والثاني ان ما يضاف اليه لا يكون غالبا
الا علما وقد يضاف لعلم ما لا يعقل كقولهم آل الوجيه وآل لاحق والثالث انه لا يكون الا للاشراف
نحو آل الله وآل النبي فلا يقال آل الحجام بخلاف ولا يلزم في الشريف الذي يضاف اليه آل
ان يكون علما واذا تاملت يتبين لك ان كلام المص منتقد من وجوه اما الاول فلانه لا يفهم
منه انها قد تقطع واما ثانيا فلانه يفهم منه ان الغالب انه لا يضاف الا الى علم ويكون نحو
آل النبي وآل السلطان وآل الخليفة من غير الغالب وليس كذلك واما ثالثا فلان اطلاقه
يوهم انه لا فرق بين المشروف والشريف وقد قدمنا انه لا يقال آل الاسكاف وآل الحجام
وفي سيرهم هذه العلة ما يقتضي بطلان ما اقتضاه قوله من انه لا يضاف غالبا الا الى
العلم واما رابعا فلان قوله من يعقل لا يشمل مثل آل الله ولو قال علم من يعلم لكان احسن في
تحرير العبارة فهذا المحل ان يقال ولا يضاف الا الى ذي شرف معرفة ولو غير
ضمير او علما لغير عاقل قليل وما سواه كثير وككل مثالا اخر لما لزم الاضافة
معنى لا لفظا ولكنه ليس مثالا لذلك في جميع موارد استعماله وانما يكون كذلك
في حالة كونه غير واقع توكيدا او نعتا فان وقع تاكيدا او نعتا لزم الاضافة لفظا

لفظا ومعنى وسنتكلم عليه في محله من التوابع ان شا الله تعالى **وهو** اي كل
عند التجرد **منوي الاضافة فلا تدخل عليه ال** وكذا بعض لانهما معرفتان
بنية الاضافة فلا تدخل ال عليهما لامتناع اجتماع معرفين على حرف واحد ولوقوع
مجي الحال منهما مؤخرة مع تعريفهما قالوا مررت بكل قايما وببعض جالسا هذا
مذهب سيبويه والجمهور قال الشارح وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم
من قال بتعريفهما ان نصفا وثلثا وسدسا معارف لانهن في المعنى مضافات
وهن نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف وتريده كقوله كجلمود
صخر حطه السيل من عل ووجدناهم يجيئون بالحال من كل وبعض كثيرا
فدل على ان العرب لحظت المضاف اليه المنوي فيهما ولم تلحظه فيما ذكر واجاب
ابن هشام عن الزام الفارسي بان كلا من النصف والثلث والسدس ونحوهن
له معنى صحيح في نفسه واما كلمة كل فلا معنى لها الا بما اضيفت اليه اعني انها انما
وضعت لتعميم شي فكان معناها في غيرها هذا كلامه وفيه نظر **وشذ تنكيره
وانتصابه حالا** حكى الزمخشري مررت بهم كلا فان قلت فعلى هذه اللغة
يصح دخول ال لزوال ما يعارضها لفظا ومعنى قلت قد يمتنع ادخال ال على هذه
اللغة بدليل امتناع القبل والبعد وان جاز كنت قبلا فاشربوا بعدا بنا على
الغالب واستكرها اللفظ لم يولف بالزايدة **ويتعين اعتبار المعنى** اي اعتبار
معنى ما اضيف اليه كل فيجعل معناها معناه **فيما له من ضمير وغيره ان اضيف
الى نكرة** فلذلك جا الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل شي فعلوه في الزبر وكل انسان
الزمناه طايره في عنقه وقول لبيد رضي الله عنه • الا كل شي ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زايل • ومفردا مونثا في قوله تعالى كل نفس ذايقة الموت
ومثنى في قول الفرزدق • وكل رفيقي كل رحل وان هما • تعاطى القنا قوماهما اخوان •
ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد • وكل اناس سوف
تدخل بينهم • دويهية تصفر منها الانامل • ومونثا في قول الاخر • وكل مصيبات
تصيب فانها • سوى فرقة الاحباب هينة الخطب • ويروى • وكل مصيبات
الزمان وجدتها • فلا يكون ما نحن فيه ويشكل هنا امور احدها قوله
تعالى وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق فالمضاف اليه مفرد والضمير العايد
اليه ليس كذلك وجوابه ان ضامرا في معنى الجمع كالجامل وبتقدير كل نوع ضامر
او انه قسيم يا لا نك رجالا الثاني قول عنترة • جادت عليه كل عين ثرة
• فتركن كل حديقة كالدرهم • وجوابه ان مراده ان الاعين تركن او ان كل واحدة

ترکت

تركت فالضمير لم يعد لكل عين بل لما افهمه كل عين من المجموع اي مجموع الاعين
اذا تركت كل حديقة كالدرهم منسوب الى مجموع الاعين والجود منسوب الى كل فرد
من افراد الاعين وعلى هذا فيقال جاء على كل رجل فاغنوني اذا كان الغنى انما حصل
من المجموع فان حصل من كل واحد منهم قلت فاغناني ولكن هذا التفصيل لم يقل
به المهم وانما فصله ابن هشام وفيه يجاب بجواب اخر يشمل الاشتغ وهو ان يقال
الظاهر ان اعتبار المعنى انما هو بالنسبة الى ما يقع في جملة كل لا في جملة اخرى غير جملتها
فيحصل ما تقدم استئنافا صفة وتركن ليس من جملة كل فخرج ذلك عن ان يكون
مما الكلام فيه الثالث قول فاطمة الخزاعية تبكي اخوتها • اخوتي لا تبعدوا ابدا •
وبلى والله قد بعدوا • كل ماحي وان امروا • وارد الحوض الذي وردوا • فالظاهر
ان الحي فيه ضد الميت وليس المراد به القبيلة فالمضاف اليه مفرد والضمير من
قوله امروا ووارد وليس كذلك والضمير وردوا عايد الى الاخوة فليس مما
يعترض به وجوابه انا نسلم ان المراد بالحي فيه ضد الميت لكن لا نسلم اسم الفاعل
من قولها وارد الحي جمعا بل هو مفرد ولا عبرة بوجوده في بعض الكتب يحكى بالواو كالالف
او ان كتابته كذلك مبنية على جعله جمعا وهو ممنوع واما الضمير من قولها وان
امروا فهو من جملة اخرى معترضة **وان اضيف كل الى معرفة فوجهان**
رعاية لفظ كل وهو الافراد والتذكير ورعاية معناها بحسب المراد وقد اجتمعا في قوله
تعالى ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم
اتيه يوم القيمة فردا قال ابن هشام والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا
مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم اتيه الاية وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه
الصلوة والسلام يا عبادي كلكم جايع الا من اطعمته الحديث وقوله عليه الصلوة والسلام
كل الناس يغدو فبايع نفسه فمعتقها او موبقها كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته
وكلنا لك عبد ونحو ذلك ان السمع والبصر والفواد كل اوليك كان عنه مسئولا وفي
الاية حذف مضاف واضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ اي ان افعال كل هذه
الجوارح كان المكلف مسئولا عنه وانما قدرنا المضاف لان السوال عن افعال
الحواس لا عن انفسها وانما لم نقدر ضميرا كان راجعا لكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير
فيكون مسندا الى عنه كما توهم بعضهم ويرده ان الفاعل ونايبه لا يتقدمان
على عاملهما واما لقد احصاهم فجملة اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها
راجع لمن لا لكل ومن معناها الجمع هذا كله اذا كان المضاف اليه منكورا فان
قطعت كل عن الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو قل كل يعمل

على شاكلته فكلوا اخذنا بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين قال ابو هشام
والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح به ويكون جمعا معرفا
فيجب الجمع والصواب ان المقدر يكون جمعا ان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد
ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته كل
امن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثاني نحو كل له قانتون
كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين وكل كانوا ظالمين اي كلهم قلت قوله انه يجب
الافراد ان كان المقدر مفردا نكرة كما لو صرح به مناف لقوله قبل ذلك ان الصواب
فيما اضيف الى المفرد نكرة التفرقه بين ارادة الكل الافرادي والكل المجموعي فيفرد
الضمير في الاول نحو كل رجل يشبعه رغيف ويجمع في الثاني نحو كل رجل يحملون
الصخرة العظيمة وافراد ما لكلا وكلتا اجود من تثنيته وبهذا الاجود
ورد القران قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وقد اجتمعا في قول الفرزدق
كلاهما حين جد الجري بينهما • قد اقلعا وكلا انفيهما رابي • ومثل ابو حيان لذلك
بقول الاسود ابن يعفر • ان المنية والحتوف كلاهما • يوفي المنية يرقبان سوادي •
قال ابن هشام وليس بمتعين لجواز كون يوفيان خبرا عن المنية والحتوف
ويكون ما بينهما اما خبرا اولا او اعتراضا ثم الصواب في انشاده يوفي المخارم
اذ لا يقال ان المنية توفي نفسها قال وقد سئلت قديما عن قول القايل
زيد وعمرو كلاهما قايم وكلاهما قايمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما
توكيدا قيل قايمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان
والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل
قايمان او كلاهما فالوجهان ويتعين الافراد في نحو كلانا كفيل صاحبه
وقول الشاعر كلانا غني عن اخيه حياته • ونحن اذا متنا اشد تغانيا • وضابطه
ان ينسب الى كل منهما حكم الاخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد
كل واحد منا كفيل صاحبه وكل واحد منا غني عن اخيه فلو ثني الخبر لم يؤد
هذا المعنى بل لم يتات له فصــــل في الكلام على حكم النوع الذي
عقد له الفصل السابق وبيان ما له اذا افرد لفظا من اعراب وبناء ما افرد
لفظا من اللازم معنى الاضافة اي ما وضع على لزوم الاضافة معنى ان نوى
تنكيره اي اخرج عن اصله فاستعمل غير مضاف لفظا ولا معنى كقوله • فساغ
لي الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات • وقوله الاخر • ونحن قتلنا
الازد ازد شنوءة • فما شربوا بعدا على لذة خمرا • فمعنى كنت قبلا كنت متقدما

ومعنى فما شربوا بعدا ما شربوا متاخرا ولا ينوى فيهما تقدم على شيء بعينه ولا
تاخر عن شيء معين وانما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتاخر من حيث هو
واما في حال الاضافة فالمنوي بهما التقدم والتاخر على شيء بعينه او نوى لفظ
المضاف اليه كقول الشاعر • ومن قبل نادى كل مولى قرابة • فما عطفت
مولى عليه العواطف • كذا رواه الثقات بكسر اللام اي ومن قبل ذلك وقرا
الجحدري والعقيلي لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر فيهما وحكى الفراء في معاني
القران ان من العرب من يقول من قبل بالخفض وحذف التنوين للاضافة
وكذا في النصب كقوله • الا عللاني كل يوم شربة • حتى اعرس بعدما • يكون سحيرا او بعيد فاهجعا •
اي بعيد سحير وحكى الكسائي افوق تنام ام اسفل والتقدير افوق هذا
تنام ام اسفل والشاهد في فوق اذ لم ينون واما اسفل فغير منصرف وليس
مضافا لا لفظا ولا تقديرا او عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف
كقوله • قبل وبعد كل قول يغتنم • حمد الاله البر وهاب النعم • فقبل مضاف
الى محذوف تقديره قبل كل قول وقد عطف على هذا المضاف اسم عامل في مثل
المحذوف وهو كل قول المذكور وهذا قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاصل
قبل كلمة بعد فانها مضافة الى مثل المحذوف وهو قول وبعده ثم حذف الضمير
من الثاني ثم اقحم العاطف والمعطوف بين المتضايفين وهو اختيار
ابن عصفور والاول اختيار المص ولهذا لم يورد هذه المسئلة فيما فصل
فيه بين المتضايفين ويترجح قول سيبويه انه حذف من الثاني لدلالة
الاول عليه وفيه السلامة من التكرار ويرجح قول المبرد قول الشاعر • بنو
وبناتنا كرام فمن نرى • مصاهرة فلينا اذ لم يكن كفوا • وقول الاخر •
بمثل او انفع من وبل الديم • علقت امالي نحت النعم • اذ لا يفصل بين
المتضايفين اذا كان الثاني ضميرا ولان مطلوب انفع مجرورها واما
مثل فمطلوبها مضاف اليه وانما قال المص اسم عامل في مثل المحذوف
ولم يقل مضاف الى مثل المحذوف ليدخل مثل قوله عليه الصلاة والسلام
اوحي الي انكم تفتنون في قبوركم مثل او قريبا من فتنة الدجال
ومثل ما انشدناه لم يغير الحكم هذا جواب الشرط السابق وهو في
جوابه في محل رفع على انه خبر المبتدا من قوله ما افرد من اللازم الاضافة
معنى ومعنى هذا الكلام ان ما ثبت لما هو من الاسماء لازم الاضافة معنى في
هذه الحالات المذكورة من اعراب وبناء فانه يبقى على تلك الحالة الثابتة

لما اعرابا كانت او بنا فما كان معربا فهو على اعرابه وما كان مبنيا فهو على بنايه كاذ وحينئذ
وزعم الاخفش ان كسرتها اعراب لانها انما بنى للاضافة فلما زالت اعرب وهو مردود
باوجه تقدمت فى الظرف هكذا قال الشارح فمشى كلام المصنف على ما هو عليه ولم يتعرض
الى الحقيقة وهو عند التامل مشكل وذلك انه اذا كان مراده بالحكم ما هو ثابت للكلمة
من اعراب وبنا فان اراد مع ذلك انه يثبت الاعراب والتنوين جميعا انتقضت المسئلة الاولى
فان التنوين فيها يرجع ولم يكن ثابتا قبل التنكير وايضا فيصير ذكر القسم الثالث
غير صحيح لانه يصير المعنى ان ما كان ثابتا لهذا القسم من الاعراب وعدم التنوين
يثبت له بعد الاضافة وتعويض التنوين من المضاف اليه وفيه ما لا يخفى وان
اراد بالحكم الاعراب فقط لم يعلم وجوب ترك التنوين فى الثانية وهى ما اذا نوى لفظ
المضاف اليه والرابعة وهى مسئلة ما اذا عطف على المضاف اسم عامل فى المحذوف
والخامسة وهى التى اشار اليها بقوله وكذا عكس هذا الاخير اى يعطف مضاف
الى المضاف اليه محذوف على اسم عامل فى مثل المحذوف ومن شواهده قول ابى برزة
الاسلمى رضى الله عنه غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانى
هكذا اضبطه الحفاظ فى صحيح البخارى ثمانى هكذا باثبات اليا دون تنوين والاصل
او ثمانى غزوات ومنه قول الشاعر، خمس ذود او ست عوضته منها، مائة غير
ابكر وافال وان لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف اليه ولم يثبت التنوين
ولا العطف بنى المضاف على الضم كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد بالضم
على قراءة الجادة وتقول ابدا بهذا من اول وخذ هذا حسب قال الشاعر اقب
من تحت عريض من عل وذكر المصنف فى علة البنا انها اشبهت الحروف لفظا لجمودها
اذ لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع ولافتقارها الى غيرها فى بيان معناها وكان مقتضى هذا
الشبه ان تبنى دايما قطعت عن الاضافة او لم تقطع لكنها اشبهت الاسما التامة
الدلالة بان اضيفت اضافة صريحة او اضافة فى حكم الصريحة وبان جرت مجرى
صريحا عند قصد التنكير فوافقتها فى الاعراب فاذا قطعت عن الاضافة ونوى
معنى الثانى دون لفظه اشبهت حروف الجواب فى الاستغنا بها عن لفظ
ما بعدها فانضم ذلك الى السببين المذكورين فبنيت وفى البسيط اذا
بنيت فهى معارف لانك لا تذكرها حتى يتقدمها كلام او شىء واقع فتقول
كان هذا من قبل ذلك وقال بعضهم هى نكرات وانما يراد من قبل شىء
وقوله ان لم يشابه ما لا يلزم الاضافة معنى احترز من لفظ يلزم
الاضافة معنى لا لفظا لا لانه على امر نسبى ولكنه يشابه ما لا يلزم الاضافة من الاسما

التامة

التامة الدلالة بقبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكثرة استعماله
غير مضاف كثلث وربع ونصف ومثل وشبه فلا يتاثر بالقطع عن الاضافة
لانه اين او لم تنو وخالف ابو حيان فى مثل فقال لا يقطع اصلا عن الاضافة
لفظا ويرده ان فى الحديث مثلا وعمل تنبيه انشد الامام ابو محمد عبد الملك
ابن هشام، يا وصيكم بالله والبر والتقى، واعراضكم والبر بالله اول بجر البر
الثانى ورفعه وعلى الجر فضمة اول بنا لانه ظرف لاوصى وعلى الرفع فضمة
اول اعراب اذ لا يخبر بالغايات واما تجويز الزمخشرى وجماعة فى مثل ومن قبل
ما فرطتم فى يوسف كون ما فرطتم مبتدا ومن قبل خبره فمردود عليهم وجوزوا
ايضا كون فرطتم عطفا على ان وصلتها اى الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم
ويلزم من ذلك فصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وابو
على يمنعه فى السعة والاحسن تقديرها زايدة فان قلت ما السبب فى
كون الغايات لا تقع اخبارا قلت وكذا لا تقع صفات ولا صلات ولا
احوالا كما نص عليه سيبويه وجماعة من المحققين قلت لانها ضعيفة
الجانب من حيث حذف ما تحتاج اليه منها فلم يتمم فيه النظر الى المحذوف
بالكلية بل هو منوى ملاحظة وافتقارها اليه ثابت فارادوا ان يكون عاملها
لفظا ثابتا ظاهرا ليتقوى جانبها ولا يحصل عاملها محذوفا على جهة اللزوم
ولا يظهر اصلا لئلا يجمع عليها الاحتياج من الجهتين فلا تحتمل ذلك

فصل فى الكلام على ما يضاف الى الجملة من اسم زمان وغيره تضاف
اسماء الزمان ظروفا كانت او غير ظروف المبهمة بشمولها لا اختصاص
له البتة كحين ووقت وما يدل على مختص لوجه ما نحو نهار وليلة و
وعشية قال الشاعر، عشية ما لى حيلة غير اننى، بلقط الحصى والخط فى الترب مولع
وقول الاخر، ليالى اقتاد الهوى ويقودنى، يجول بنا ريعانه ويحاوله، وقول
الاخر، زمان قومى والجماعة كالذى، منع الرحالة ان تميل مميلا وغير المحدودة
صفة تاكيدية على ما زعم ابو حيان وليس كذلك لان نحو شهر مبهم وهو
محدود لدلالته على كمية خاصة فقد خرج بهذا القيد ما كان محدودا
من اسماء الزمان وان كان مبهما غير ان ذلك يشكل بمثل قوله مضت سنة
لعام ولدت فيه ولكن قد يقال ان ترك التنوين فيه للضرورة والجملة صفة
ولهذا احتاجت بالضمير ولكن هذا الجواب انما يتمشى على تقدير ان يكون الرواية
فيه بكسر الميم واما ان ثبت انه يروى بفتحها فيشكل لان الاسم مبنى فان

المضاف

لم يكن الاضافة موجودة فلا وجه للبنا **الى الجمل** الخبرية غير المشتملة على ضمير راجع
واهل العلم القيد بين **فتبنى وجوبا ان لزمت الاضافة** ظرفا **وجوازا ان**
لم يلزم الاضافة وصدر الجملة المضاف اليها **بفعل مبنى** كقوله • على حين عاتبت
المشيب على الصبا • وقلت الما اصح والشيب وازع • والمقتضى لرجحان البنا طلب
التشاكل بين المتجاورين كما قيل وسياتى ما عليه من الاشكال قريبا **فان صدرت**
تلك الجملة المضاف اليها **باسم** كقوله • تذكر ما تذكر من سليمى • على حين التراجع
غير دان **او فعل معرب** كما فى قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
جاز الاعراب فى الظرف المضاف الى هاتين الجملتين **باتفاق وجاز ايضا**
البنا خلافا للبصريين وفاقا للكوفيين وتمسك البصريون بان سبب
البنا مع الماضى قصد المشاكلة لكان بنا ما اضيف الى اسم مبنى اولى
لان الاضافة الى المفرد اضافة فى اللفظ والمعنى بخلاف الاضافة الى الجملة
فانها فى التقدير اضافة الى مصدر والصحيح مذهب الكوفيين لورود
السماع به قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين بالفتح فى قراة نافع وهذا
يوم لا ينطقون بالفتح فى قراة غير ابن كثير وقال الشاعر • اذا قلت هذا حين
اسلو يهيجنى • نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر • قال ابن هشام بعد سالنى
سايل من ابن تهب الصبا فانشدته • الم تعلمى يا عمرك الله اننى • كريم على
حين الكرام قليل • وانى لا اخزى اذا قيل مملق • وان يرى سمح واخزى ان
يقال بخيل • ولم يتبين وجه استخراج الجواب من هذين البيتين اللذين انشدها
وفيه غموض فتنبه قال الملخص واذا ثبت البنا قبل ما هو معرب بطريق الاصالة
وهو الاسم فالبنا قبل الفعل المعرب اولى لان اصله البنا وقد ظهر بما تقدم ان
سبب البنا ليس قصد المشاكلة بل هو شبه الظرف المضاف الى الجملة بحرف
الجزاء فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك انك قمت من قولك
حين قمت قمت واذ قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين واذ عليه و
بدخولهما عليه حدث له افتقار اليهما والى ما بعدها فتشبه حين وامثاله بان وحصل
ذلك سبب البنا **وان صدرت** الجملة المضاف اليها **بلا التبرية بقى اسمها**
على ما كان عليه **وقد يجر وبرفع** حكى الاخفش اتيتك يوم لا حر ولا برد بالاوجه
الثلاثة فالفتح على انه اسم لا التبرية والجر على ان اسم الزمان مضاف الى مفرد ولا
معترضة بين المتضايفين كما اعترضت بين الجار والمجرور فى جئت بلا زاد
والرفع على ان لا التبرية ملغاة لوجود شرط جواز الالغا وهو التكرير

او

393

فيه

او على ان لا عاملة عمل ليس فالرفع محتمل للوجهين فى المثال ونحوه مما حصل
التكرار فان قلت كيف ينصب ويجر اسم لا التبرية حتى ساغ للملخص ان يقول
وقد يجر وكذا قوله وقد يرفع قلت معنى كلامه ان الجملة المصدرة بلا التبريه
يجوز ان تبقى جملة كما كانت ويجوز ان تغير الجملة الى المفرد بان تجر ما كان
اسما وبدونه اذ ذاك تقدير الخبر وان يكون لا التبريه وعلى الاول وهى
بقا الجملة على جليتها يجوز ابقا لا على عملها ويجوز ان يغير ذلك العمل الى
عمل اخر فيرفع ما كان اسما على انه مبتدا ولا ملغاة او على انه اسم ولا بمعنى ليس
فان قلت فان لم تكرر لا نحو جئتك حين لا حر موجود فما الحكم قلت
يجوز بقا عمل لا التبرية ويجوز الرفع على انها عاملة عمل ليس فينصب
الخبر ويجوز الجر فيجر موجود على انه صفة فاذا دخلت البا عليه فقلت
لا حر بموجود فالاقوى ان ترفع الاسم ويضعف ان تفتحه لان دخول
البا على خبر لا التبرية قليل او ممتنع وليس كذلك دخوله على خبر لا العاملة
عمل ليس ويمتنع الجر لان البا الزايدة لا تدخل فى الصفة ثم الاسم الذى يجر
بعد لا التبرية تارة يكون غير زمان كما فى قوله • تركته حين لا مال اعيش به •
وحين جن زمان الناس او كلبا • وتارة يكون اسم زمان كقول جرير
• ما بال جهلك بعد الحلم والدين • وقد علاك مشيب حين لا حين • وذلك
الحين فيه مضاف الى الحين وتصحيح ذلك ان التقدير حين لا حين فيه لهو
فهو موصوف بالمفرد محذوف للمعنى وقد علاك مشيب فى حين غير الحين
الذى تلهو فيه لا يقال قد تقدم ان الجملة المضاف اليها لا بد ان تكون خالية
من الضمير فكيف ساغ ان يقدر فيه لهو لانا نقول ذلك فى الجملة التى يضاف
اليها الزمان ويكون الضمير عايدا الى المضاف والاضافة هنا الى مفرد موصوف
بجملة والضمير للمضاف اليه لا للمضاف لان المضاف اليه هو الموصوف **فان**
كانت لا المصدر بها الجملة المضاف اليها هى لا **المحمولة على ليس او ما اختها**
لم يختلف حكمها كما اختلف مع لا التبرية على ما مر وفيه نظر لان هذا يقتضى
ان لا المتقدمة ليست كذلك وقد مضى لنا انك اذا رفعت الاسم كانت محتملة للمهملة
والعاملة عمل ليس وقوله لم يختلف حكمها ان اراد ما دامت محمولة على ليس فكذلك
لا التبرية المحمولة على انه سوا وان اراد لم يجز الا بقا هذا الاعمال فممنوع لما ثبت
سواد بن قارب • فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب •
فالموجب فيه لبقاء ذلك العمل دخول البا فى الخبر ولولا الحملة على ليس ولولا دخول

الى الحجاز يوم لو ذا شفاعة مغن ولا ذي شفاعة مغن ومثال ما قول الشاعر
تيممت لقيلى ان شرفت لودها، على حين ما هذا بحين تصابى **ولا يضاف اسم
زمان الى جملة اسمية عزما ضيه المعنى الا قليلا** كقوله تعالى لينذر يوم
التلاق يوم هم بارزون وسيبويه يرى ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا
فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في اضافته
الى الجملتين تقول اجيئك زمن يقدم الحاج ولا تقول زمن الحاج قادم ويرد
عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بالاية التي تلوناها يوم هم بارزون
وبيت سواد بن قارب ولعل لسيبويه ان يجيب بان يوم القيمة لما كان
محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذ لا على اذا على حد ونفخ في الصور
واعلم ان في كلام المص مواخذة وذلك لان الجملة الاسمية قد يكون خبرها
فعلا ماضيا فيدخل مثل هذه الصورة في كلامه هنا مع انه قد صرح في باب
الظرفية بفتح ذلك والعلة لا اشارتها بالفتح فكان عليه ان يذكره هنا
اذ لا فرق بين البابين وقد يقال اكتفى بما تقدم هناك عن التصريح به هنا
من باب حمل المطلق على المقيد **وقد تضاف اية بمعنى علامة الى الفعل
المتصرف** وفيه مسامحة لان الاضافة الى الجملة لا الى الفعل وحده
واحترز بالمتصرف من غيره كعسى وليس فلا تضاف اليه وانما تضاف الى
الفعل المتصرف **مجردا** كقوله، باية تقدمون الخيل شعثا، وهذا هو الصحيح
وزعم ابن جني ان الجملة بعد اية على تقدير ما المصدرية ولا يجيز اضافة اية
الى الفعل اصلا ووجهه ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان تكون في الظروف
وما اشبهها بوجه واية بعيدة من الظروف ولهذا قدر ما المصدرية دون
المعهودة التقدير لان الفعل لم يرد منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل
والعجب من سيبويه رحمه الله حيث قال باضافة اية الى الجمل مع ما بعدها
من مذهب الظروف وقال في لدن انها لا تضاف الى الجمل وان الجملة بعدها
على اضمار ان كما قال ابو الفتح هنا انها على اضمار ما مع لدن ظرف وهذا النقل
عن سيبويه ذكره ابن الدهان واحتج بتقديره في لد شولا من لدن ان كانت
شولا وقد حكى الفرا اضافة اية الى الجملة الاسمية ايضا وانشد باية الحال
عنها عند رغبتها **او مقرونا بما المصدرية** كقوله الا من مبلغ عني تميما
باية ما يحبون الطعام وزعم قوم ان ما هذه زائدة ولا حاجة الى ذلك الا على
تقدير كونها لا تضاف الى مفرد وليس كذلك قال الله تعالى ان اية ملكه ان ياتيكم

التابوت

التابوت بل ذلك هو الاصل والغالب فاذا امكن فلم يجز العدول عنه **او ما النافية**
كقوله، الا من مبلغ عني السلام رسالة، باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا، وزعم ابن هشام
ان هذا البيت قاطع على بطلان انكار ابن جني اضافتها الى الجملة ودعواه انها لا تضاف
الا الى مفرد اذ لا يتاتى كون ما مصدرية في البيت قلت بل هو مناف على ان لا النافية
محذوفة قبل ضعافا لدلالة ما بعدها عليها والمعنى باية كونهم لا ضعافا ولا عزلا **وقد
يشاركهما في الاضافة الى المنصرف المثبت لدن وريث** فالاول كقوله
لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم، فلا يك منكم للخلاف جنوح، والثاني كقول الاخر
خليلي رفقا ريث اقضي لبانة، من العرصات المذكرات عهودا، قال المص في الشرح
وهما احق بذلك من اية اما لدن فانها تدل على مبتدا الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على
مبتدا الزمان فجريها مجرى اسما الزمان المبهمة ليس ببدع واما ريث فهي مصدر راث
اذا ابطا فعومل في الاضافة الى الجمل معاملة اسما الزمان كما عوملت المصادر معاملة
اسما الزمان في التوقيت قلت فالاصل في مثل قولك انظرني ريث افعل انظرني
مدة ريث ان افعل ثم اثبت ريث بعد لدن وريث على اضمار ان وعجبه في ريث
ظاهر لانها ليست باسم زمان وفي لدن انها لما كانت لمبتدا الغايات مطلقا لم تخلص
للزمان ولعل هذا هو السبب في ان سيبويه لا يرى بجواز اضافتها الى الجملة كما مر **وقد
يفصل لدن والجمع بان** فالاول كقوله وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا، قرابة
ذي قربى ولا حق مسلم، والثاني كقوله اوس بن حجر، وحالت على حبسها ام عامر
على حين ان نالوا الربيع واهرعوا **وربتما** كقوله بحيياه حين يلقى بنال السؤل
راجيه ربثما يتبتني **وربما قالوا اذهب بذي تسلم اي بذي سلامتك** فالبا
ظرفية وذي صفة لزمن محذوف منكر وهي مضافة الى الجملة التي بعدها والتقدير
اذهب في وقت صاحب سلامتك اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل ذو
بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت
الذي تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص
هذا الاستعمال بهم والغالب عليها في لغتهم البنا ولم يسمع هنا الا الاعراب وان
حذف العايد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو
ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا مع العايد لم يكن في الوقت
وربما قالوا ايضا لا بذي تسلم ما كان كذا وهذه البا باء القسم بخلافها
في المثال السابق وما كان كذا جواب القسم والمعنى لا وصاحب سلامتك اي

او والذي يسالك وهو الله تعالى وهذا قسم واستعطاف للمخاطب ليقبل الامر
المحلوف عليه وقد يقال لم لا يجوز ان يكون البا في المثال الاول وهو اذهب بذي
تسلم للقسم الاستعطافي كما تقول افعل كذا بالله **ويختلف فاعلوا اذهب**
وتسلم بحسب المخاطب فيقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان
واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن **وعود ضمير من الجملة**
الى اسم الزمان المضاف اليها نادر كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه
وعشر بعد ذاك وحجتان وذلك لان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير
الى مصدر من معناه فكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف كذلك لا يعود
اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع ذلك عد نادرا قال المص في الشرح وهذا
مما خفي على اكثر النحويين لان الجملة ح صفة ولا يضاف موصوف الى صفته
قلت وقضية هذا امتناع عود الضمير من الجملة المذكورة الى المضاف لانه
ولا حجة في البيت المذكور لجواز ان يتعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير حينئذ
من جملة اخرى وتكون الجملة المضاف اليها عارية من الضمير ونقل الكوفيون
ان جا الضمير قبل تمام الجملة تعينت الصفة نحو يوما ترجعون فيه الى الله او بعد
تمامها فان قدرت من تلك الجملة فهي صفة والا اضيف اليها ورده ابن عصفور
بالبيت الذي انشدناه فانه وقع متاخرا مع الاضافة قلت ولا وجه للرد بذلك
فانهم لا يمنعون الاضافة عند مجي الضمير بعد تمام الجملة مطلقا وانما يمنعونه حيث
يقدر الضمير من تلك الجملة ولما ان قدرت من الكلام اخر جاز كون الجملة مضافا
اليها لخلوها من الضمير والبيت من القسم الاخير على ما مر بان يجعل الظرف متعلقا
بمحذوف **وبجوز في راء الاكثر بنا ما اضيف الى مبني من اسم ناقص**
مالم يشبه تام الدلالة قال الشارح المراد بذلك غير وبين ودون وشبهها
من الاسما التي لا تتم دلالتها على ما يراد بها الا بما تضاف اليه مع مناسبتها
الحروف بعدم قبولها النعت والتعريف والتثنية والجمع وبعدم اشتقاقها
والاشتقاق منها فان ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب البنا
لكنه الغي في الاضافة الى معرب واعتبر ذلك في الاضافة الى مبني قصد المشاكلة
وبعضها احق بالبنا من بعض لكونه اتم مناسبة كما ترى في غير من وقوعها
موقع الا نحو قاموا غير زيد فهي بمعنى بخيل ولا جبان وحكى الفرا
ان بعض بني اسد وقضاعة يبنون غير على الفتح اذا وقعت موقع الا

ثم

تم الكلام قبلها او لم يتم نحو ما قام احد غيرك وما قام غيرك وانشد الكسائي على فتح
الشرب منها غير ان نطقت • حمامة في غصون ذات اوقال • ومن شواهد بنائها
دون قوله تعالى ومنا دون ذلك بفتح نونه وهو في موضع رفع بالابتدا ومن
بنا بين قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون بفتح النون وهو في موضع
رفع لقيامه مقام الفاعل ومثله قول الشاعر • ولم يترك النبل المخالف بينها •
اخا لوح يرجي وما ترزوه الهنه • كذا ضبطه من يوثق بضبطه بفتح النون
واجرى قوم منهم الزمخشري وابن عصفور مثلا مجرى غير في جواز البنا
عند الاضافة الى مبني واستشهد بقراءة الحرميين والبصريين وحفص انه لحق
مثل ما انكم تنطقون بفتح اللام على انه نعت لحق وبقراءة بعض السلف
ان يصيبكم مثل ما اصاب قوم نوح وبقوله • فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر • على ان مثلهم مبتدا قال المص ولا ينبغي لمثل ان يجري
مجرى غير لانه وان وافقه في ان دلالته على معناه لا تتم الا بما يضاف اليه فقد
خالفه بمشابهة التام الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق
منه وكل ما استشهدوا به على البنا مخرج على الاعراب احسن تخريج اذ يحتمل ان
يكون حق في الاية اسم فاعل من حق يحق فهو حق نحو بر من بار وبتل حال من الضمير
المستكن فيه واما مثل ما اصاب قوم فمنصوب على المصدرية وفاعل يصيبكم ضمير
عائد على الله من قوله وما توفيقي الا بالله واما واذ ما مثلهم بشر فتقدم الكلام عليه
في فصل ما الحجازية قال المص وانما يحتاج الى هذا من سلم بنا غير وما بعده في المواضع
المذكورة وهو وان كان استشهر بنا مثل فهو ضعيف عندي لان الاضافة
فيها فلا ينبغي ان تكون سببا للبنا لانها من خصايص الاسما قال ويخرج قوله
بني اسد وقضاعة ما جا غيرك بفتح الرا على ان يكون المراد ما جاك احد
غيرك فنصب غيرك على الحال والاستثنا وسوغ حذف الفاعل انه بعد نفي
العموم فيه مخصوص وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير كقوله صلى
الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين
يشربها وهو مومن اي لا يشرب الشارب ومن وقوعها بعد النهي قراة
هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا اي ولا يحسبن حاسب
وعلى هذا يحمل قوله غير ان نطقت واما قوله ومنا دون ذلك فمحل حذف
الموصوف اي صنف دون ذلك وعلى ذلك يحمل وحيل بينهم اي حول
بينهم وقول الشاعر المخالف بينها اي خلاف فحذف الموصوف الى هنا انتهى

كلام الشارح الذى نقله باختصار من شرح المص قلت وفيه ان كلامه
فى المتن يفهم ان فى المسئلة خلافا وان ما ذكره هو راى الجل قال ابن
هشام ولا اذكر فى المسئلة خلافا ولكن المص نفسه خالف فى الذى اشبه
تام الدلالة واخرجه هنا ولم يذكر فى اخراجه خلافا فليتامل وفيه ان
الفاعل حذف فيما ذكره من القران والحديث والنظم وليس كذلك فالفاعل
لم يحذف فى شئ من ذلك وانما اضمر عائدا على ما يفهم من السياق فان قيل
قد يبقى عليه ما يضاف الى الجملة ما فى قول الشاعر • ما لك عندى غير سهم وحجر •
وغير كبدا شديدة الوتر • ترمى بكفى كان من ارمى البشر • فالجواب ان المضاف
اليه اسم محذوف اى بكفى رجل كان والمسئلة من حذف الموصوف مع كون
الوصف جملة **فصل** فى الكلام على حذف المضاف وما يتعلق بذلك
من الاحكام **يجوز حذف المضاف للعلم به** اما بدليل عقلى نحو وجاء
ربك فاتى الله بنيانهم اى امره لاستحالة المجئ الحقيقى او بدليل غير عقلى
نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اى مكان قتال اى مكانا صالحا للقتال **ملتفتا**
اليه كقوله تعالى او كصيب من السما اى كذوى صيب فحذف المضاف
والتفت اليه بدليل قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى اذانهم **ومطرحا**
كقوله تعالى واسال القرية بدليل التى كنا فيها فاعيد الضمير الى القرية لا الى
المضاف المحذوف وهذا اثر الاطراح وقد اجتمعا فى قوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاها باسنا بياتا او هم قايلون هكذا قيل وفيه بحث اما
الاية الاولى فلان دليل فيها لانه لو صرح بالمضاف المحذوف لم ينتقض الكلام
الا ان يقال فيها اما ولا فلان الكون فى الحقيقة انما هو فى القرية لا فى
الاهل واذا كان كذلك فالمضمرات على الوجه الذى يستحقه وليس فى الاصل
مستحقا للمحذوف ينقل عنه الى غيره بل هو للمذكور وايضا فانه لو قصد
المجاز واعادة الضمير على الاهل على حد قوله تعالى ادخلوا فى امم لصح عود الضمير
المذكور الان الى الاهل على حد قوله تعالى واذا الرسل اقتتت وقولهم
الرجال واعضادها فمن اين علم ان الضمير راجع الى المذكور دون المحذوف
ولما كم من قرية اهلكناها فالاستدلال به واضح لان الاهلاك لاهل
القرية لا للقرية فالاصل ان يقال اهلكناهم فعدل عن ذلك الى اختيار
المذكور واما قول الزمخشرى انه لا يمتنع ان تكون مهلكة بالحقيقة فلا حذف
فيه وانما الحذف فى وهم قايلون فالاصل واهلها فغير ظاهر لان المراد

تحريف هؤلاء فاذا رفع الاهلاك بالاصالة والحقيقة على القرية لم يلزم اهلاك اهل
القرية فلا يحصل التخريف المراد على ان القايل له ان يقول لا نسلم ان الضمير من قوله
اهلكناها وقوله فجاها عايد الى القرية ولم لا يجوز ان يعود على المضاف المحذوف كما فى
قولهم الرجال واعضادها على ما مر **قياسا ان امتنع استبداده** اى استقلاله مع
قطع النظر عن مثل واسال القرية لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة
وانت خبير بان هذا هو الشرط المتقدم فى اول الفصل من حيث المعنى **والا** يمتنع استبداده
بان يمكن استقلاله مع عدم اعتبار الحذف **فسماعا** اى فحذف المضاف اذ ذاك يكون
مقصورا على السماع ولا يتعدى به محل السماع كقول الشاعر • وعاذ با تخره سليم
يكاد شعاعه يعشى العيونا • اى ابو سليمان فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه للضرورة والماذى بالذال المعجمة واحدها الماذية وهى الدروع البيضا
وقال الاصمعى الماذية السهلة اللينة حكاه الجوهرى فى الصحاح وقول الاخر
• فهل لكم فيها الى فانى • طبيب بما اعيى النطاسى حذيما • اى ابن حذيم وكقول
الاخر • عشية مر الحارسون بيمها • قضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر • اى
ابن هوبر وهنا سوال وهو انه كيف يجتمع قولهم فى هذه المسئلة مع قولهم
فى باب التوكيد اذا قيل زارنى زيد احتمل ان تريد غلام زيد او ابنه
او نحو ذلك مع ان المذكور هنا يمكن استبداده بالحكم **وقد تخلف فى التنكير**
ان كان المضاف مثلا كقول حسان رضى الله عنه • يسقون من ورد
البريص عليهم • بردى يصفق بالرحيق السلسل • بالياء التحتية من يصفق
لما كان المعنى مثل بردى **وقد يحذف مضاف ومضاف اليه ويقام**
ما اضيف اليه الثانى او ما اضيف اليه صفة الثانى محذوفه
مقام ما حذف فهاتان مسئلتان مشتركتان فى حصول حذف المضاف و
المضاف اليه فيهما ومختلفتان فيما اقيم مقام المحذوف فالاولى اقيم فيها ما اضيف
اليه الثانى كقوله تعالى تدور اعينهم كالذى يغشى عليه من الموت اى كدوران
اعين الذى يغشى عليه ومنه فقبضت قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر
فرس الرسول وجعل ابن هشام فى المغنى من ذلك قوله تعالى فانها من تقوى
القلوب اى فان تعظيمها من افعال ذوى تقوى القلوب قلت وليس يتعين
لجواز ان يكون من تعليليه اى ان تعظيمها ناشئ من التقوى وعليها فلا حاجة
الى تقدير مضافين والثانية اقيم فيها ما اضيف اليه صفة الثانى محذوفة كقوله
ولا الحجاج عينى بنت ما تقلب طرفها حذر الصقور يريد ولا الحجاج صاحب

عينين مثل عيني بنت مالحذف المضاف اليه والمضاف وهما صاحب عينين وحذف صفة الثاني وهو مثل واقيم ما اضيف اليه مثل وهو عيني مقام ما حذف فهنا حذف ثلاثة اسما متجاورة وفي التي قبلها حذف اثنان متجاوران وعبارة المص توهم في هذه المسئلة ان المضاف والمضاف اليه حذفا معا وكذلك عبارته في المسايل بعدها وليس كذلك وانما يحذف فيهن مضاف فقط ثم يقام المضاف اليه مقامه ثم يحذف ذلك الثاني ومن هنا اكتفى النحويون عن تعداد هذه المسايل بقولهم قد يحذف المضاف فيقام المضاف اليه مقامه والذي رام المص استقرا التراكيب الواقعة في كلامهم بالنسبة الى تعدد المحذوف وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف الى محذوف قايم مقامه رابع كقوله

ابيت الى اصطياد القلوب باعين وجرة حينا فحينا التقدير مثل اعين ظبا وجرة فهذه اربعة اسما مضاف اولها الى ثانيها وثانيها الى ثالثها وثالثها الى رابعها وقد يستغنى بمضاف الى مضاف الى رابع عن الثاني والثالث كقوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول التقدير من اثر حافر فرس الرسول فحذف الثاني والثالث واستغنى عنهما بالاول والرابع وقد يقال المضاف الى المضاف الى الرابع هو الثاني وذلك محذوف مستغنى لا ثابت مستغنى به وقد يكون التركيب هكذا وقد يستغنى بمضاف الى مضاف الى مضاف الى رابع عن الثاني والثالث ولكن الثابت فيما رايته الان هو ما كتبته ويجوز الجر بالمضاف محذوفا اثر عاطف متصل او منفصل بلا ومسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظا ومعنى مثال المتصل قولهم ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اي ما مثل ابيك ومثل اخيك يقولان وكل امرء وكل نار فحذف بعد العاطف المتصل مثل السابق لفظا ومعنى ومثال المنفصل بلا قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء فحذف بعد العاطف المنفصل بلا نظير المضاف السابق لفظا ومعنى وهو كلمة كل ومثله قول الشاعر ولم ار مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر ياتيه امرء وهو طايع وقال الشارح والحذف في هذا النوع بالشروط المذكورة مقيس وحكى بعضهم ان الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي او استفهام وليس ذلك بشرط بل يكون مع عدمهما وربما جر المضاف المحذوف دون عطف كقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات اي اعظم طلحة الطلحات وهو عند البصريين مسموع والكوفيون يقيسونه ومنه

توهم

توهم مررت بالتيمي تيم فلان بخفض تيم قال المص الخفض على تقدير اخي تيم فلان وحكاه الفارسي واجاز غيره ان يكون بدلا او على حذف مضاف تقديره تيمي تيم فلان وقال السيرافي الخفض على اضمار من اي من تيم عدي ومع عاطف مفصول بغيره كقراءة من قرا والله يريد الاخرة بجر الاخرة اي يريد ثواب الاخرة وقدره المص عرض الاخرة

فصل

في الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف اليه يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة ان تعلقا به مثل الفصل بالظرف قول الشاعر لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها فصل بالظرف المتعلق بالمضاف ومثال الفصل بالجار والمجرور قول الاخر لانت معتاد في الهيجا مصابرة يصلى بها كل من عاداك نيرانا فصل بهما متعلقين بالمضاف قال في الشرح فهذا من احسن الفصل لانه فصل بمعمول المضاف وصرح بجوازه في الاختيار كقوله عليه الصلوة والسلام في حق ابي بكر رضي الله تعالى عنه هل انتم تاركوا لي صاحبي قلت يحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة لحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من احد وقول الشاعر ولسنا اذا تابون سلما بمذعني لكم غير انا ان نسالم نسالم قال وفي كلام من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها ولا يتعلقا بالمضاف فيضعف اي فالفصل بهما يقع بضعف كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فهذا في الفصل بالجار والمجرور بالظرف وكقول الاخر هما اخوا في الحرب من لا اخا له وهذا في الفصل بالجار والمجرور قلت الذي يظهر ان التعليق فهذا بالمضاف لان اخوا بمعنى ناصرا فيكون من القوي لا من الضعيف ومثله في الضعف الفصل بمعمول به متعلق بغير المضاف كقول جرير تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف اي تسقى ندى ريقتها المسواك والرصف بفتحتين نصاه مهملة حجارة مرصوف بعضها الى بعض فان ذلك اصفا للماء وارق له والامتياح الاستياك وكذلك المنجح مصدر ماح فاه ولو قال معمول لغير المضاف لكان خيرا لان التعلق في عرفهم انما يقال في الظرف وشبهه وكذا الفصل بفاعل مطلقا سواء كان لا عمل للمضاف فيه كقوله انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا او كان معمولا للمضاف كقوله نرى اسهما للموت تصمي ولا تنمي ولا

ترعوي عن نقض اهواؤنا العزم اي ولا ترعوي ان تنقض اهواؤنا العزم وترى
في اول البيت بالنون او بالياء كذا روي وتصمي وتنمي بضم اولهما من اصمى وانمى تقول
اصميت الصيد اذا قتلته وانت تراه وانميت الصيد اذا رميته فمات وهو غايب
عنك والمعنى ان سهام هذا الشخص تقتل على الفور بحيث يموت من تصيبه
وهو يراه ولا تمهله ان يغيب فيموت بعد الغيبة عنه **ونداء** كقوله كان برذون
ابا عصام زيد حمار دق باللجام **ونعت** كقوله نجوت وقد بل المرادي سيفه
من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح وذكر في الكافية
الفصل باما كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر **و**
فعل ملغى في المعنى لا في العمل كقول الشاعر باي تراهم الارضين حلوا اي باي
الارضين تراهم حلوا **فان كان المضاف مصدرا جاز ان يضاف نظما**
ونثرا الى فاعله مفصولا بمفعوله اما في النظم فكقوله فزججتها بمزجة
زج القلوص ابي مزاده وكقول الاخر تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم
تنقاد الصياريف وقول الاخر فان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام
يعني روله بنصب الدراهم وجر تنقاد وجر مطر ولا ضرورة في شيء من ذلك
واما في النثر فكقراءة ابن عامر رضي الله عنه وكذلك زين لكثير من المشركين قتل
اولادهم شركاؤهم بنصب الاولاد وجر الشركا وهي ثابتة بالتواتر ولا عبرة بما
ارتكبه الزمخشري في هذا المحل من السفاهة التي لو وقف لسكت عنها وانما
غره في ذلك تصريح كثير من النحاة بان مثل ذلك خاص بالشعر والصحيح
جواز مثل ذلك في النثر بهذه القراءة وحسبك بها دليلا وقد حكى في النهاية
عن الكوفيين جواز ذلك في الشعر والكلام قال المص وتوجيه هذه القراءة في
قياس النحو قوي وذلك من وجوه احدها كون الفاصل فضلة فانه بذلك صالح
لعدم الاعتداد به والثاني كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه
مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية
فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس استعماله لانهم قد فصلوا
بالاجنبي كثيرا فاستحق غير الاجنبي ان يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقا **وربما**
فصل اسم الفاعل المضاف الى المفعول بمفعول اخر وجار ومجرور
اما الفصل بينهما بمفعول اخر كقراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله
بنصب وعده على انه مفعول ثان لمخلف فصل به بينه وبين مفعوله الاخر
المضاف اليه وهو رسله واما الفصل بينهما بالجار والمجرور كقوله النبي صلى الله

عليه

عليه وسلم هل انتم تاركوا لي صاحبي وقد تقدم ما على الاستدلال بذلك قال الشيخ
وقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالقسم في النثر حكى الكسائي
هذا غلام والله زيد قلت وكان ذكر هذه المسئلة استدراكا عليه وليس
باستدراك حقيقة لانه نص على هذه المسئلة في اخر باب حروف الجر
فصل في الكلام على اعراب المضاف الى ياء المتكلم وعلى احكام
تختص ببعض الكلمات المضافة الى ياء المتكلم **الاصح بقاء اعراب**
المعرب اذا اضيف الى ياء المتكلم ظاهرا حال من الاعراب
في المثنى مطلقا اي في الحالات الثلاثة رفعا كجاء غلاماي ونصبا
كرايت غلامي وجرا كمررت بغلامي **وفي المجموع على حده**
اي حد المثنى وهو جمع المذكر السالم **غير مرفوع** فيشمل حالتي النصب
والجر نحو اكرمت مكرمي واسات الى شانئي وذلك لان رفع المثنى
بالالف ونصبه وجره بالياء وهما موجودان في الحالات الثلاث ونصب
المجموع على حده وجره بالياء وهي موجودة فالحكم على اعراب كل من الصنفين
بالظهور في تلك الحالات **وفيما سواهما** اي ما سوى المثنى والمجموع
على حده **مجرورا** حال من الموصول المجرور يعني يريد بذلك انه يحكم على
المضاف المجرور في نحو مررت بغلامي ان اعرابه ظاهر فيكون الكسرة التي على
الميم في هذه الحالة علامة الجر وهذا مخالف لراي ابن الحاجب في المسئلة فانه
يقول بان الاعراب فيه تقديري في هذه الحالة كما هو تقديري عنده جميعا
في حالتي الرفع والنصب وقرر ابن الحاجب الدليل على ذلك بما بسطه ما
ذكره الرضي في شرح الحاجبية حيث قال وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب
بعد تركيبه مع عامله كما تعتقد ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف
الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة للكلام وهو المقتضي لرفع الاسم
وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته في نفسه اولا والمسند اليه المجي في مثالنا
ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب
مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون الاسم عمدة او فضلة ثم الاعراب
فنقول نحن لما اضيف الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزم ان يكون حركة ما قبل
الياء كسرة لتناسب الياء فلما اراد الاعراب بعد ذلك وجد محل الاعراب مشغولا بحركة
لازمة واحتمال الحرف لحركتين متماثلتين كانتا او متغايرتين مستحيل ضرورة
هذا كلامه فان قيل لم لا يجوز ان يحكم بكسرة الاعراب وزوال كسرة التناسب

فالجواب ان هذه الكسرة كما تعرف ثابتة للكلمة في حالة الافراد قبل التركيب الموجب
للاعراب فاذا كانت سابقة وقد ثبت اعتبارهم اياها فلا ينبغي ان نحكم بزوالها
مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب فان الاصل بقاء ما كان والمص رحمه الله تعالى
في المسئلة ظاهري **ومقدر فيما سوى ذلك** فشمل نحو عصاى وغلامى
رفعا ونصبا ونحو مسلمى رفعا فهو موافق لابن الحاجب في هذا الطرف اعنى مسئلة
مسلمى رفعا انما كان كذلك لان اصله في الرفع مسلموى فاجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها في يا المتكلم فعلم مما
ذكرنا انه بالقلب عن الواو التي كانت علامة للرفع لاستثقالها مع اليا كما عدل
بالحذف عن رفع قاض بالضمة الظاهرة لاجل الاستثقال ولما عدل بالقلب عن
الواو وجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب تقديرا اذ القلب يخرج الحرف
عن حقيقته فان قيل هلا كانت اليا المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت
علامة للجمع فالجواب ان الواو علامة للجمع من حيث انه حرف علة وهو باق
وعلامة للرفع من حيث خصوصية الواو فان قيل لم لا يجوز ان يكون
معربا بالاعراب اللفظي في حال الرفع لوجود بدله خصوصية الواو فالجواب
عن ذلك اما اولا فلان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون
بين النصب والجر لا بينهما وبين الرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجودة اما
لان المقدر الاصلي معتبر قطعا واما لان الزايل بالاعلال في حكم الثابت واذا
كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديري لانا لا نعني بالاعراب التقديري
الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية اليا اعرابا لكان للكلمة
لمحة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصوب
والفتحة في جمع المونث السالم فانها ليست في حكم الموجود كذا في شرح الحاجبيه
لنجم الدين سعيد رحمه الله واما قول الشارح ان ابن الحاجب زعم ان اعراب الجمع
المذكور في حال الرفع تقديري وان المص تبعه في ذلك وان هذا لا تحقيق فيه
فهو كلام تلقنه عن شيخه ابي حيان وكان مراده بالتحقيق ما وقع في كلام ابي
حيان من ان ذات الحرف باقية وانما تغيرت الكيفية عن حالة الواوية الى الحالة
اليائية فيكون اعرابه لفظيا لا تقديريا فان كان الموجب لادعاء الشارح على
الشيخ ان لا تحقيق في كلامه ما هو هذا القدر فحسبنا الله وكفى واعلم ان في كلام
المص مواخذات احدها انه لا يعلم من كلامه ما يقابل القول الاصح اعني لا يعلم منه
ما المختلف فيه الثانيه ان كلامه يوهم دخول مسلمي المثنى والجمع في المختلف

فيه

فيه وليس كذلك الثالثة انه كان ينبغي له اذ زعم في نحو غلامى وغلمانى
ومسلماتى في الجران اعرابها ظاهر ان يقول في مسلماتى اى ما جمع بالالف والتا
في حالة النصب كذلك **ويكسر متلوها** اى متلو يا المتكلم وهو ما قبلها **ان لم
يكن حرف لين** احترازا من نحو دعاى بالالف وعصاى ومولاى **بل حركة** اختيارا
من نحو ظبى ودلو فانه يكسر كالصحيح **وتفتح اليا او تسكن** بعد الحرف
المكسور واختلف في ايهما الاصل فقال بعض اصلها الفتح لان واضع
المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد
كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدى
بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف
لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان
قال الرضي وهو الاولى لان السكون هو الاصل وتوهم ان الواضع ينظر
الى الكلمة حال افرادها ممنوع والظاهر انه نظر في المفردات الى حال تركيبها
بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة
التركيب **وان نودى المضاف اليها** اى الى يا المتكلم **اضافة تخصص
جاز حذفها** واحترز من ان يكون المنادى مضاف اضافة تخفيف نحو يا مكرمى
مرادا به الحال والاستقبال فان اضافته مقدرة الانفصال فلم تمازج اليا
فيه ما اتصلت به فلا تحذف ولا تقلب ولا حظ لها في غير الفتح والسكون وهذا
تقييد لما اطلقه النحويون واستنده فيه المص الى ما وقع في المجالس لثعلب انك
في يا غلام اقبل تسقط اليا منه ويا ضاربي اقبل لا تسقط اليا منه وفرق في ذلك
بين الاسم والفعل وفي النهاية انه لا يجوز حذف اليا من اسم الفاعل
بمعنى الحال او الاستقبال اما اذا كانت الاضافة للتخصيص نحو غلامى
فيجوز ندائه بحذف **وقلبها الفا** فتقول يا غلاما **والاستغنا
عنها** اى عن الالف بالفتحة وانما كان كذلك لان النداء موضع تخفيف
بدليل الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف نحو يا غلام بحذف اليا
لبقاء الكسرة دليلا عليها وقلب اليا الفا لان الالف والفتحة اخف
من اليا والكسرة وحذف الالف وابقاء الفتحة دليلا عليه **وربما
وردت الثالثة** وهي حذف اليا وقلبها الفا والاستغنا بالفتحة
عن الالف **دون نداء** كقوله الطوف ما الطوف ثم اوى الى اما ويروى

فات نحو

النقنيع ٭ وقول الاخر ٭ ولست براجع ما كان مني ٭ بلهف ولا بليت ولا لو اني ٭ فا ستغنى بفتحة الفا عن الالف المبدلة من اليا وقد يقال ان الاصل يا لهفى فحذف حرف الندا وفي النهاية اجاز المازني في غير الندا ابدال يا المتكلم الفا فاجاز قام غلاما حكاه عنه ابن السراج في الاصول وقال ابن عصفور هذا في الضرورة

وقد يضم فيه اي في الندا ما قبل اليا المحذوفة وتنوى الاضافة كقراة بعضهم قال رب السجن احب الي بضم البا الرب على نية الاضافة قيل بان الاضافة منوية لان حرف الندا محذوف فلو جعل غير مضاف لكان من قبيل افتد مخنوق وهو قليل بخلاف ما اذا جعل مضافا فان حذف حرف الندا حسن وليس بالقليل فالحمل عليه اولى وقرئ ايضا رب احكم بالحق بضم البا قال الشلوبين وانما يكون هذا حيث ينتفي اللبس بالمنادى المقبل عليه وزعم ابن خطاب ان هذه اللغة رديئة لما يترتب عليها من اللبس بالمضاف بغيره وفي النهاية انهم انما يتكون الضم في الاسم التي يغلب عليها الاضافة كقولك يا رب ويا قوم فلما كانوا يضيفونه كثيرا جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه وقال ابن هشام اللخمي يا غلام اقبل لا يجوز على مذهب الجماعة وانما اجاز سيبويه الضم فيما يراد به الاضافة فيما كثر حتى اذا ضممته علم ان المراد نية الاضافة وتخصيص المصنف الضم بان يكون في الندا يقتضي انه لا يضم في غير الندا فلا يجوز جا غلام وانت تريد الاضافة وهذا اجازه ابو عمرو وغيره على قلة ورده ابو زيد الانصاري

وتفتح يا المتكلم في الحالين حال الندا وحال غيره بعد حرف اللين التالي حركة نحو يا فتاي وعصاي ونخرج بالتالي حركة نحو قوله ٭ يا ابها المايح دلوي دونكا ٭ وتدغم حرف اللين فيها اي في يا المتكلم ان كان يا او واوا بعد قلب الواو يا فتقول في بنيه وبنونه بني وفي مصطفين ومصطفون مصطفي وفي عشرين عشري واذا كان ما قبل الواو مضموما ابدلت الضمة كسرة لتصح اليا وان كان حرف اللين الفا لغير تثنية جاز في لغة هذيل القلب والادغام كقوله ٭ تركوا هوي واعنقوا لهواهم ٭ وكان الحامل لهذيل على ذلك انهم لما راوا ان الكسرة يلزم ما قبل اليا في الجمع الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم ناب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل اليا كالفتحة قبله فغيروها الى اليا لتكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف فاما في المقصور

فالرفع

بقيت

فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لو بسبب قلب الالف يا بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا تقلب الف الجمع في حبالي وسلمي لئلا يلتبس الرفع بغيره فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل اليا المضمنة كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوزه هذيل قبلها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر موجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو واليا وسكون اولهما لا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالباس عارض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جا في الشعر قلب الالف يا مع الاضافة الى كاف الضمير قال الشاعر ٭ يا ابن الزبير طال ما عصيكا ٭ وطال ما عنينا اليكا ٭ لنضربن بسيفنا قفيكا ٭ كذا في شرح الحاجبية للرضي ونسبة هذه اللغة الى هذيل امر ذكره المص وصاحب التمهيد ونسب سيبويه هذه اللغة الى ناس من العرب ولم يعينهم وحكاها عيسى بن عمر عن قريش وقرا الحسن يا بشري هذا غلام وانظر هل يجوز قلب الف المثنى على لغة من الزمه الالف في جميع الحالات كالمقصور قال ابو حيان في الارتشاف يحتاج ذلك الى سماع ولم ولم ينقل فيه شيا وربما كسرت يا المتكلم مدغما فيها او بعد الف حكي عن بعض العرب عصاي بكسر اليا وقرا بها الحسن وابو عمرو في شاذه واما المدغم فيها فقد قرا الاعمش ويحيى بن وثاب وحمران بن اعين وجماعة من التابعين ما انا بمصرخكم وما انتم بمصرخي وهي قراة حمزة وقال حسين الجعفي سالت ابا عمرو عن كسر اليا فاجازه وهي لغة لبني يربوع ووجهها امران احدهما ان يكونوا زادوا بعد يا الاضافة يا ساكنة كما في جه ثم حذفوا الزايدة تخفيفا وابقيت الكسرة دليلا عليها الثاني ان يكونوا ادغموا يا الجمع في يا الاضافة ساكنة ثم كسروا اليا لالتقا الساكنين وسوغ ذلك مع ثقل الكسرة عليها ان اليا اذا سكن ما قبلها نزلت منزلة الحرف الصحيح كظبي ونحي ومن ادلة هذه اللغة قول الاغلب العجلي ٭ اقبل في ثوب معافري ٭ بين اختلاط الليل والعشي ٭ ماض اذا ما هم بالمضي ٭ قال لها هل لك يا تا في ٭ قالت له ما انت بالمرضي ٭ وتجوز في ابي واخي ابي واخي وفاقا لابي العباس المبرد لكنه انما اجاز ذلك في اب بالسماع قال الشاعر ٭ قدر احلك ذا المجاز وقد ارى ٭ وابي مالك ذو المجاز بدار ٭ والاستدلال به ضعيف لاحتمال ان يكون ابي جمع اب مضافا الى اليا اذ يقال في اب ابون كما سبق في اول الكتاب قال ٭ فلما تبين اصواتنا ٭ بكين وفدينا بالابينا ٭ نعم لا باس بالاستدلال

بقوله الوضح كان ابى كرما وجودا يلفى على ذا الليل الحديث اوان ابى فيه متضجة
للوفود بدليل يلفى واما اخ فانه اجاز ذلك فيه بالقياس على اب قال ابن
هشام ولا ادرى لم خصه بالقياس قلت في امالى الكافية لابن الحاجب ما
معناه ان المبرد وجد السماع في ابى وقاس عليه اخى لانه مثله في اصله وكثرة
استعماله **وحرف فيم الفم مضافا** الى اليا وغيرها **اكثر** من ثبوتها وعلى هذا
فتقول كلمته من فى الى فيه وبعضهم يخص اثبات الميم في حال الاضافة بالضرورة
كقوله يصبح ظمان وفي البحر فمه وبقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصايم
اطيب عند الله من ريح المسك يرد هذا القول وقد مر في اوايل الكتاب **وفي**
بالتشديد **مع حذف الميم واجب** فترد الواو التى هي عين الكلمة وتقلب يا
ثم تدغم في ياء المتكلم ولا يجوز التخفيف كما في ابى واخى لان هذا لو فعل به
ذلك لزم بقاوه على حرف واحد مع انه اسم متمكن قال الفرزدق هما نفثا
في فى من فمويهما على النابح العاوى اشد رجام

باب التابع

وهو ما اى لفظ وما هو بمثابة الجنس يشمل التابع وغيره **ليس خبرا**
فصل بتقدم والنية به التاخير عن قوله **من مشارك ما قبله في
اعرابه وعامله مطلقا** واصل التركيب لفظ مشارك لما قبله في اعرابه
وعامله مطلقا ليس خبرا فقولنا لفظ جنس كما مر وقولنا مشارك لما قبله في اعرابه
وعامله مخرج لما ليس كذلك وقولنا مطلقا مخرج للمفعول الثانى والحال والتمييز في
نحو اعطيت زيدا درهما ولقيت زيدا راكبا وفجرنا الارض عيونا فان المشاركة
وان كانت ثابتة في هذه الصور لكنها تزول عند تغير العامل نحو اعطى زيد درهما
ومررت بزيد راكبا وفجرت الارض عيونا وقولنا ليس خبرا مخرج للثانى من نحو
قولك الرمان حلو حامض وعلى هذا التعريف سوالات اما اولا فلو نخرج عنه
نحو يا زيد الفاضل ويا سيبويه كرز ويا تميم اجمعون فينبغى ان يقول في اعرابه او ما
يشبه الاعراب واما ثانيا فلخروج التاكيد اللفظى في مثل نعم نعم وقام زيد قام
زيد وعطف النسق في مثل قولنا جاء زيد وذهب عمرو والبدل في مثل قوله تعالى
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية فان كلا من هذه الصور لا يصدق عليه
تعريف التابع ضرورة انه ليس بمشارك لما قبله في اعرابه اذ لا اعراب
له لا لفظا ولا محلا مع ان هذه الصور من اقسام التوابع واما ثالثا فلان
قوله في اعرابه فيه مستغنى عنه في التعريف لو اسقطه لم يحصل المتعريف
باسقاطه خلل لكنه قصد به الاشارة الى اختياره في مسئلة الخلاف المشهورة

وهي ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وفي ذلك تفصيل اما الصفة
والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال الاول ان العامل فيها هو العامل
في المتبوع وهو قول سيبويه والثانى ان العامل فيها معنوى وهو كونها تابعة
كما في الابتدا بالنسبة الى المبتدا او بالنسبة اليه والى الخبر على ما مر وهذا
قول الاخفش والثالث ان عامل التابع نظير العامل في المتبوع لا نفسه وهو
قول جماعة ونصر مذهب سيبويه بان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب
اليه تابعه فان المجى في قولك جاءني زيد الظريف ليس في قصدك منسوب
الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءنى العالم زيد وجاءنى
زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع
والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه فكانه الثانى هو الاول في المعنى كان الاولى
انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءنى غلام
زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام بقيد كونه منسوبا الى زيد الا ان الثانى
ليس هو الاول معنى فلو يعمل العامل فيهما معا وجعل العامل معنويا كما ذهب اليه
الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوى في كلام العرب بالنسبة الى اللفظى
كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل كما ذهب اليه
بعضهم خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالظاهر
الجلى واما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين على ان
العامل فيه نظير العامل في المبدل منه استدلالا بالقياس والسماع
اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا وغير ذلك
من الاى والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر
ولهذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب ان لبيوتهم
اعنى الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الاول وهو لمن يكفر والعامل هو
جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا
من المجرور لم يسم هذا بدل اشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على
الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر قلنا لما لم يحصل من اللام
فايدة الا التوكيد جاز لهم ان ينزلوه منزلة غير المذكور ويسموه بدل
الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العامل الا حرف
الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال
الثانى وكونه مقصودا يؤذن بان العامل هو الاول لا مقدر اخر من المتبوع

الثاني
اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني
وهو مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل
في الخبر هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول
باشر الثاني واما عطف النسق ففيه ثلاثة مذاهب احدها وهو الصحيح
ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف وهو قول
سيبويه والثاني انه مقدر بعد العاطف وهو قول الفارسي وابن جني
والثالث ان العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه
لاحد القبيلين كما هو حق العامل قال الرضي باثر الكلام السابق وفائدة
الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل
في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول **وهي**
اي التابع **توكيد او نعت او عطف بيان او بدل** وسيأتي بحث
في ان بدل الكل من الكل هو عطف البيان على ما اختاره الرضي **او
عطف نسق ويجوز فصله** اي التابع من حيث هو تابع **من المتبوع**
ويقع في بعض النسخ هنا ما نصه **بما لم تمحض اجنبيته** وهو الذي
لم يكن له تعلق لا من جهة العمل بل من جهة المعنى كالجمل الاعتراضية
كجواب القسم وكجملة الامر بمسح الرأس بين المغسولين المتعاطفين في
آية الوضوء وهذه الزيادة حسنة لان الاجنبي من كل وجه لا يجوز
الفصل به الا تراهم منعوا مثل مررت على رجل على فرس عاقل ابلق لان
عاقلا مباين للفرس وصفته **ان لم يكن توكيد توكيد** قال الشارح
احترز بذلك من نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون فانه لا يجوز الفصل بين
كلهم اجمعون وفي اطلاقه على ذلك توكيد توكيد تجوز بل الثاني توكيد
للاول لا توكيد له **قلت** لا يتجه هذا الاعتراض لان معنى عبارته ان لم
يكن توكيدا له انتساب الى توكيد وذلك لا يقتضي ان جهة الانتساب
هي كونه تاكيدا لذلك التوكيد بل يجوز ان يكون جهة الانتساب هي كونه
ذكر في صحبته فان قيل يدل على ان مراده المعنى الاول انه انما يكون الفصل فيه
فصلا بين التابع والمتبوع اذا كان الثاني توكيدا للاول واما هو على المعنى
الثاني فصل بين احد التابعين والتابع الاخر فالجواب انه اذا كان التابع
الاول بعد المتبوع فالفصل بين المتبوع والتابع الثاني اذ البينية لا
تقتضي التلاصق والانضمام **او نعت مبهم** فلا يجوز ان تقول مررت

بهذا

بهذا اليوم نعته الكريم وقال الزجاج اذا اردت ان تقف على هذا وفهم
المخاطب مقصودك جاز لك الفصل بينه وبين نعته فتقول مررت بهذا
اليوم الكريم فاما ان يريد المبهم الخفي فلا يرد عليه هذا ومراده بالمبهم
المبهم الاصطلاحي ويخالف الزجاج محتجا على ان الوصل في الوثاق الاتم
فالتزم في نعته الوصل وان كان واضحا في بعض الاوقات طردا للباب
او شبهه في عدم الاستغناء عن المبين فلا يقال الشعرى العبور لا يعترض
بان الشعرى قد استغنت عن الوصف قال الله تعالى وانه هو رب الشعرى قلت
في الاعتراض نظر لانه شبهه بنعت المبهم ونعت المبهم غير لازم فكيف
يكون نعت ما الحق به لازما وانما المراد ان المبهم شديد الافتقار الى الموضح
للمراد به وقلما يذكر الا موصوفا فاذا ذكرت صفته تنزلت منزلة الجزء لشدة
حاجته اليها فلا يجوز ان ينفصلا واما انه يجب ان يتبع فلا وعلى هذا
فيكون المراد بشبه المبهم ما كان مفتقرا الى المبين غالبا **ولا يتقدم
معمول تابع على متبوع خلافا للكوفيين** فانهم اجازوا ان يقال
هذا طعامك رجل ياكل وزيدا قمت فضربت وجوز الزمخشري
في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ثلاثة اوجه احدها وهو
الذي بدأ به ان في انفسهم يتعلق ببليغا والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم
اي عندهم بالقتل والاستئصال ونحو ذلك وهذا انما يتأتى على رأي
الكوفيين والثاني انه يتعلق بقل اي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة ان الله
مطلع على ما فيها من النفاق وطهروها من ذلك والثالث انه يتعلق بقل
ايضا لكن على معنى قل لهم في انفسهم خاليا بهم لان النصيحة في السر انجع
هذا كلامه وكانه عبر عن السر بانفسهم فجميع الاوجه الثلاثة كما تراه
وهذه الاية وجزم في قوله تعالى فيه شركاء متشاكسون بان فيه متعلق
بشركاء ولم يعلقه بمتشاكسون وان كان صحيحا في المعنى والله تعالى اعلم

باب التوكيد ويقال التاكيد وهما لغتان يقال وكدته توكيدا
واكدته تاكيدا **وهو معنوي ولفظي فالمعنوي التابع** وهذا جنس يشمل
جميع التوابع **الرافع توهم اضافة الى المتبوع** نحو ضرب الامير نفسه
اللص فلولا التاكيد لتوهم ان الضارب له غلام الامير بامره **او ان يراد
به الخصوص** نحو جاء القوم كلهم فانه لولا التاكيد لتوهم ان العموم في القوم
غير مراد وان المراد به الخصوص اي ان الجائي بعضهم لا كلهم وبهذا الفصل

وهو قوله الرافع الى اخره خرج ما عدا التاكيد من التوابع قال بعض الشارحين
وبعضهم يرى ان التوكيد يا تى لرفع توهم السهو او الغلط قلت الذى
يرفع توهم النسيان او الغلط انما هو التاكيد اللفظى لا المعنوى فلو ادخل
لهذا فيما المص بصدده وبيان ذلك ان المتكلم قد يظن بالسامع غفلة او
يظن به انه يظن بالمتكلم غلطا فاذا قصد التاكيد المتكلم احد هذين
الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع عنه او ظن
ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد
ولا يفيد هذا التاكيد المعنوى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه ربما ظن
السامع انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بنا على ان المذكور عمرو
وكذلك ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك
فتبين انه لا استدراك على المص بتركه هذه الفايدة قال ابن هشام والظاهر
ان التوكيد يرفع الحقيقة عن المجاز ولا يرفعها البتة ولهذا يتاتى الاتيان
بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يوكد كما لا يقال اختصم الزيدان
كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وانما هو مربد
واحد لكنه جمله وما حوله مربدين مجازا فعلم ان التاكيد لا يمنع ان
يكون فى المؤكد مجاز ما قلت سيأتى ان مذهب الجمهور جواز اختصم الزيدان
كلاهما وجئته فى الغرض الاول وهو رفع توهم الاضافة الى المتبوع
بلفظ النفس وهذا ظرف مستقر خبر عن المبتدا الذى هو مجيئه اى
مجيئه فى رفع توهم الاضافة كاين بلفظ النفس والعين مفردين
مع المفرد نحو جاء زيد نفسه وجاء عمرو عينه وجاءت هند نفسها
وذهبت عينها ومجموعين مع غيره اى غير المفرد سواء كان اثنين او
او جماعة جمع قلة فتقول جاء الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم و
الهندان انفسهما والهندات انفسهن وكذا اعينهما واعينهم واعينهن واحترز
بقوله مجموعين من استعمالها على ذلك فلا تقول جاء الزيدان نفساهما
ولا عيناهما قال بعض الشارحين واجاز ذلك بدر الدين بن مالك وهو
مخالف لما عليه الناس قلت نقل الرضى عن ابن كيسان جوازه وان
بعض العرب نطق به كذلك واحترز بجمع القلة عن جمع الكثرة فلا يؤكد
بنفوس ولا بعيون قال الشارح وينبغى ان يقيد جمع القلة بافعل لا
بافعال فان عينا جمع على اعيان ولا يؤكد به قلت فى شرح العمدة

لكم

403

لكم وفى المفصل وكتابة ابن الخباز جواز اعيان فى هذا الباب وانما ترك فى نحو قام
الزيدان انفسهما كراهة اجتماع تثنيتين وعدله الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى مضافين
الى ضمير المؤكد مطابقا له فى افراده وغيره ليدل على من هو له ولا يؤكد بهما غالبا
ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كقولك زيد جاء
هو نفسه والزيدان جاءا هما نفسهما والزيدون جاؤا هم انفسهم وكذا ضمير المتكلم
والمخاطب لان المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو مستقل
من الظواهر فقصدوا ان يؤكدوا اولا بضمير يصح الاول من النفس والعين على لفظه
وان كان فى المعنى تاكيد المرفوع المتصل لانه هو المقصود اما لو كان المؤكد ظاهرا
او ضمير رفع منفصلا او ضمير نصب متصلا كان او منفصلا فلا يشترط
فيه هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له لان الظاهر مستقل والضمير المنفصل
ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والضمير المنصوب ليس كالمرفوع فى شدة
الاتصال وانما اختص هذا الحكم بلفظ النفس والعين لشدة استقلالهما
فانهما يستعملان من غير تاكيد كثيرا تقول زيد قتل نفسه وزيد فى نفسه
شريف وعرفت ما فى نفسك وكذا تقول عين زيد حسنة اى ذاته ورايت
عين زيد اى ذاته بخلاف كل وشبهه فانه لم يستعمل مثل هذا الاستعمال وكذلك
بقية الالفاظ المؤكد بها فلم يكن لها من القوة فى الاستقلال ما للنفس و
العين فلم يستكرهوا تاكيد المرفوع المتصل بها تقول القوم جاؤا كلهم و
وهبوا اجمعون واحترز المص بقوله غالبا من حكاية الاخفش قوموا انفسكم لكنه
صرح بضعفه ونصوص الجماعة ان التاكيد بالضمير واجب وقال الفارسى
لا يحسن الا بعد التاكيد وينفردان بجواز جرهما بباء زايدة نحو جاء
زيد بنفسه وجاء عمرو بعينه ولا يجوز ذلك فى غيرهما من الفاظ التاكيد واما
جاؤا باجمعهم بضم الميم فليس من التوكيد لان البا ملازمة له ولانه لو صح لو
كان توكيدا لكان مردودا بدون البا غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو جمع
لقولك جمع كا فلس فى جمع فلس وفى شرح الملحة للحريرى اجاز بعضهم زيادة
البا فى النفس والعين فاشعر بخلاف ولا يؤكد مثنى بغيرهما الا بكلا وكلتا
والصواب ان يقال ما دل على اثنين ليدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وهند وزينب
كلتاهما وهذا الذى ذكره المص هو قول الجمهور ومنهم المبرد وذهب ابن هشام
والفارسى الى المنع بحجة الجمهور ان التوكيد قد ياتى للتقوية لا لرفع الاحتمال بدليل جاؤا
كلهم اجمعون قال المص ولانه قد يتوهم السامع ان الاثنين هنا غلط وان الموضع لاثنين

مستقل ثم ... المستقل الذى هو ...

غيرهما او الجمع وقد عران مثل هذا التوهم لو يرفع الا باعادة اللفظ ثم ان سلم ما ذكره فهو
مقتض لنقض كلاوه في تفسير التركيد فان قلت هل كلانا في قول الشاعر فما اشمر
الواشين بالشر بيننا ونحن كلانا للمحبة كاتم موكدة لنحن قلت لا لان الافراد كاتم
بمنعه اذ لا يجوز نحن كاتم وقد يوكد ان ما لا يصح في موضعه واحد
خلافا للاخفش فانه منع مثل اختصم الرجلان كلاهما لعدم الفايدة اذ لا يحتمل
الموضع الواحد وكذا قولك المال بين الزيدين كليهما وضربت احد الرجلين كليهما
ووافق الاخفش على المنع الفرا وهشام وابو علي وذهب الجمهور الى الجواز ونقل ابن
عصفور عن الاخفش الجواز فاختلف النقل عنه ومجيئه في الغرض الثاني
رهو رفع ارادة الخصوص تابعا حال من المضاف اليه المبتدا الذي هو مجي
مثل اليه مرجعكم جميعا اى مجي التركيد في الغرض الثاني في حالة كونه تابعا لذي
اجزا اما بذاته نحو جاء القوم كلهم او بعامله نحو اشتريت العبد كله اذ يصح
اشتريت العبيد كلهم واحترز بذلك عن نحو جاء زيد كله فانه لا يصح كونه ذا اجزا
بالنسبة الى المجي بخلاف العبد لانه ذو اجزا بالنسبة الى الشرا من جهة ان الغرض
رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ان يكون تابعا لذي اجزا
يصح وقوع بعضها موقعه ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع التاكيد
مضافا حال ثانية من الضمير المضاف اليه من قوله ومجيئه اى مجي التاكيد في الحالة
المتقدمة وفي حالة كونه مضافا الى ضميره اى الى ضمير المتبوع المؤكد نحو جا الجيش كله
والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم او كلها على حد واذا الرسل اقتت
او كله على حد قولهم هو احسن الفتيان وجله وهو لصيف والزينبات والجوارى
كلهن او كلها على ما تقدم في باب المضمرات بلفظ كل هذا خبر المبتدا المتقدم او جميع
او عامة فيؤكد بها ما يؤكد بكل قال المص وذكرت مع كل جميعا وعامة لا غفل سيبويه
واغفل ذلك اكثر المصنفين سهوا وجهلا فيقال جاء القوم جميعهم وعامتهم
كما يقال جاء كلهم والمعنى واحد وفي الايضاح ان المبرد يفسر عامة باكثر لا بجميع
وانه خالف سيبويه في ذلك فعلى هذا يكون بدل بعض لا توكيدا وتعين تخصيصا
لا تعميما وقد يستغنى بكليهما عن كليهما كقوله تمت بقرب الزينبين كليهما
اليك فقربى خالد وحبيب وقال ابن عصفور ذكر للضرورة على معنى الشخصين
وبكلتا عنهما اى عن كليهما وكلتيهما فيقال جاء الرجلان كلاهما والمرأتان
كلاهما قال الشارح ويحتاج الى سماع قلت وقد نقل بعضهم ان ابن مسعود
قرا كل الجنتين اى كلاهما فيمكن ان يستشهد بها لذلك وبالاضافة الى مثل

سان
او عامة

الظاهر

404

الظاهر المؤكد عن الاضافة الى ضميره كقول كثير كم قد ذكرتك لو
اجزى بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وقول الفرزدق
انت الجواد الذي ترجى نوافله وابعد الناس كل الناس من عار واقرب الناس
كل الناس من كرم يعطي الرغايب لم يهمم باقتار وزعم ابو حيان ان
كلا المؤكد بها لا تضاف الا الى ضمير راجع الى المؤكد وزعم ان كلا في هذه
الابيات نعت مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا قال ابن
هشام وليس قوله شي لان التي ينعت بها داله على الكمال لا عموم الافراد
قلت وجعلها في الابيات داله على الكمال امدح لان التفضيل على اهل الكمال
هو المعتد به واما ادخال ذوي النقص في المفضل عليهم فليس في ذلك
مدح معتبر اذا انت فضلت امرا ذا نباهة على ناقص كان المديح من النقص
ومن الابيات المشهورة في هذا المعنى الم تر ان السيف ينقص قدره
اذا قيل ان السيف امضى من العصا ولا يستغنى بنية اضافة اى
اضافة كل خلافا للفرا والزمخشري فانهما اجازا قطع كل المؤكد بها
عن الاضافة لفظا والاستغنا باضافتها نية تمسكا بقراءة بعضهم انا
كلا فيها وخرجها المص على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من
وجهين تقديم الحال على عاملها الظرفي وقطع كل عن الاضافة لفظا
وتقدير التصيير نكرة فيصح كونها حالا والوجه ان يقدر كلا بدلا من اسم
ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل
تتم ثلاثتكم فان قلت يلزم عليه ايلاوكل العوامل وهو شاذ قلت انما يكون
كذلك على القول بان عامل البدل مقدر واما على القول بان عامله هو عامل المبدل
منه فلا يلزم ذلك ولو سلم فقد يقال انما يكون ايلاوكل للعوامل شاذا اذا كانت
على الهيئة التي تكون بها توكيدا وليست هنا كذلك ولا يثنى اجمع ولا جمعا
خلافا للكوفيين ومن وافقهم كابن خروف قال هو بالقياس على تثنية احمر
وحمرا ومن منع تثنيتها فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه قال المص والصحيح المنع
لاستغنا العرب بكلا وكلتا عن تثنيتهما ويتبع كله اجمع فيقال قبضت المال
كله اجمع وكلها جمعا فيقال هذه الدار كلها جمعا وكلهم اجمعون نحو
فسجد الملايكة كلهم اجمعون وكلهن جمع نحو جاءت الزينبات كلهن جمع وقد
يغنين اى اجمع وفروعه عن كل كقوله تعالى وان جهنم لموعدهم
اجمعين قال فبعزتك لاغوينهم اجمعين وقد يتبعن بصيغة المبالغة

سان
يتبعن بتبعن

بيان

فاعله من الاتباع والضمير النايب عن الفاعل عايد الى اجمع وقد وقع بما بعده انهن
من كتع وبصع وبتع فيقال اجمع اكتع ابصع ابتع وجمعا كتعا
بصعا بتعا وكذا البقية واكتع مشتق من قولهم يوم كتيع اى كامل وتكتع
الجلد اجتمع وتقبض وابصع بالصاد المهملة قال الجوهرى وقد يقال
بالمعجمة وليس بالغالب قال والبصع اى بالمهملة سمعته من بعض النحويين
ولا ادرى صحته وقال الاصمعى تكرع ولا تتبصع اى ولا تروى ففيه معنى
الغاية وابتع من قولهم فرس بتع اى طويل العنق مع شدة هكذا قيل
ولا يخفى ان فيه تكلفا ظاهرا وقد حمل ذلك بعضهم على ان ادعى ان هذه
الالفاظ لا معنى لها مفردة وانما تفيد تقوية الاول كما فى قولهم حسن بسن
وشيطان ليطان ونظاير ذلك بهذا الترتيب اى يوتى بكتع ثم ببصع ثم
ببتع او دونه فتقدم ايها شئت وظاهر هذا الكلام التخيير وقال المص فى
الشرح ان الاحسن الترتيب وشرح الكافية انه ايضا الغالب وقد
يغنى ما صيغ من كتع عما صيغ من جمع كقوله تحملنى الذلفا حولا اكتعا
وقول الاخر تولوا بالدواير واتقونا بنعمان بن زرعة اكتعينا وقوله
الاخر وسايره باد الى الشمس اكتع وقال ابن عصفور الا ان الاول من باب
الضرورة واولها افحح لان فيه ضرورتين واكتع فى الثالث بدل لا
توكيد ويرده ان اكتع لم يستعمل تاليا للعوامل ثم ما الفرق بينه وبين
الاولين وربما نصب اجمع وجمعا حالين حكى الفرا اعجبنى القصر اجمع
والدار جمعا بالنصب وذلك على تاويلها بنكرتين وقد اولت كل بالنكرة
مع انها انما تستعمل مضافة فى الغالب فى قولهم مررت بهم كلا فانتصب
على الحال فان يجز ذلك فيما لا يضاف احق احق واولى وهو واضح على
راى من زعم علمية اجمع وما تصرف منه لان الاعلام تثبت لها حوان
التنكير ورجحهما كما على الاصح وذلك ان الفرا لم يجز فى اجمعين جمع التوكيد
واجاز فى حضروا الحال واجاز ابو درستويه حالية اجمعين وهو الحق لصحة
حديث فصلوا جلوسا اجمعين وممن صحح النصب القاضى عياض وقال ابن مالك
وقايل هو توكيد لضمير منصوب محذوف اى اعنيكم اجمعين وهو مبنى على جواز
حذف الموكد وسياتى الخلاف فيه ولا يجيز البصريون الحالية فى شئ من هذه
الالفاظ لانها معارف وكلام المص يوهم انه لا خلاف فى اجمع وجمعا وليس
كذلك وقد ترد جمعا مجتمعة فلا تفيد توكيدا ومنه الحديث كا

تنخ

405

تنخ البهيمة بهيمة جمعا قال ابن الاثير اى سليمة من العيوب مجتمعة الاعضاء
كاملتها لا جدع فيها ولا كى واجاز الشلوبين مثل ذلك فى اجمع وحمل عليه قول الشاعر
ارمى عليها وهى فرع اجمع هربا من قول الكوفيين انه توكيد للنكرة وهو حسن لان
مراد كايله وصف الفرس بانها طويلة بدليل قوله وهى ثلاث اذرع واصبع فكانه
يقول ومن ادلة طولها انها فرع مجتمع الخلق لم ينقص منه شئ ولا يتحد
توكيد معطوف ومعطوف عليه الا اذا اتحد معنى عاملهما نحو ذهب
زيد ومضى عمرو كلاهما قال الاخفش مات زيد وعاش عمرو كلاهما ليس بكلام بخلاف
انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال ابو حيان القياس منع هذه ايضا لتعدد
العاملين على معمول واحد قلت وقد مر ان الاخفش يرى ان العامل فى النعت
والبيان والتوكيد هو التبعية لا عامل المتبوع وسينص فى باب النعت على جواز
مثل جاء زيد واتى عمرو العاقلان لان العامل التبعية ثم نقل المص فى شرح الكافية
عن الاخفش ان العامل احدهما وينبغى ان يكون الاول ويكون الثانى تاكيدا
له ومن هنا صح له ان يجى الاسمين معطوفا ومعطوفا عليه لان الثانى انما كرر
معه العامل توكيدا للعامل الاول ولولا هذا التاويل لكان متحضا العطف الجمل
ولم تصح العبارة التى فى الكتاب وان افاد توكيد النكرة جاز وفاقا
للاخفش والكوفيين وفى شرح المص ان بعض الكوفيين اجازه وان
لم يفد وهذا بعيد جدا وكيف يجيز عاقل التكلم بشئ مع اعترافه انه
لا يفيد ثم انه هو نقل فى شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد واعلم
ان المنكر تارة يكون معلوم المقدار محدودا كدرهم ودينار ويوم
وليلة وشهر وتارة لا يكون كذلك كرجال ودراهم مما ليس بمعلوم
المقدار فهذا الثانى لا خلاف فى امتناع تاكيده لا نقل المص فى شرح العمدة
والاول فيه خلاف البصريين فمذهب البصريين المنع وذهب الاخفش
منهم مع الكوفيين الى الجواز واختاره المص وليس يبعد لاحتمال تعلق
الفعل ببعض ذلك المحدود فحصل فايدة التوكيد واستشهد و
على ذلك بقول الشاعر يا ليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفا
حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر
ثلث حولا كاملا كله لا يلتقى الا على منهج فعلى هذا لا يشترط تطابق
التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم ولا يحذف الموكد بفتح
الكاف وهو المتبوع ويقام الموكد بكسر الكاف وهو التابع مقامه

اى مقام المحذوف على الاصح وهو قول الاخفش والفارسى وابن جنى و ثعلب
وموافقيهم قال ابن هشام فى مغنى اللبيب وهذا الشرط اولا ذكره الاخفش
منع فى الذى رايت زيدا ان يوكد العايد المحذوف بقولك نفسه لان
الموكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فرده فى كتاب
الاغفال قول الزجاج فى ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما
ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع اباعلى ابو الفتح فقال
فى الخصايص لا يجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام اقعنسس
لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل
المصدر الموكد كضربت زيدا ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير
معناه والحذف مناف لذلك وهولاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه
ايضا فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد واتانى اخوه انفسهما
كيف تنطق بالتوكيد فاجابه برفع بتقدير هما صاحباى انفسهما او بنصب
بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب
ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذف الخبر مع انه موكد بان
وفيه نظر فان الموكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما
فر الاخفش من حذف العايد فى نحو الذى رايته نفسه زيد لان المقتضى
لحذفه الطول ولهذا لا يحذف فى نحو الذى هو قايم زيد فاذا فروا من
الطول فكيف يوكدون ولما حذف الشى لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما
لان المحذوف لدليل كالثابت ولا يفصل بينهما اما خلوفا للفرا فانه
اجاز مررت بقومك اما اجمعين او بعضهم وهو مشكل فانه ان كان بعضهم
عطفا على اجمعين فباطل لانه لا يكون موكدا بل مخصصا وان كان عطفا على
قومك فلم يوت اولا بقسيم ولان اما غير سابقه ولذا قدروا ما بهم جميعا كما قيل
على تقدير سيبويه والخليل للمقاسمة بين المحذوف وبين بعضهم لكن ينبغى
النظر فى كون الفرا موافقا على حذف الموكد وبقاء التاكيد واجرى فى التوكيد
مجرى كل ما افاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد
والرجل فقد سمع من كلامهم اخصبنا زرعنا وضرعنا ومطرنا سهلنا وجبلنا
وضرب زيد يده ورجله وسمع ايضا ضرب زيد ظهره وبطنه وهذا فى
الاصل من بدل الاشتمال او بدل البعض ثم استغنيه من المطروف وعلى المعطوف
عليه معا معنى لما جرى مجراه فى التوكيد المعنى فى الاول بل اخصبت اموالنا كلها

ومطرنا

ومطرنا اماكنها كلها على حذف المضاف من المتبوع والمعنى فى الثالث والرابع ضرب
زيد كله لانه انما يذكر ذلك فى مقام ارادة الاحاطة والشمول وان استعمل مثله او فى
هذا المقام فلا يجرى مجرى التاكيد وانما يكون من بدل البعض لكن ينبغى النظر فى شى
وهو انا اذا قلنا مطرنا سهلنا وجبلنا مثلا وجعلناه تاكيدا بمثابة كل فالتاكيد انما
هو مستفاد من مجموع الثانى والاول كالامر فى نحو فرفع كل واحد منهما على انفراده
بما هو منتامله ولا يلى العوامل شى من الفاظ التوكيد وهو باق على
حاله فى التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا اى فى الابتدا وغيره
فتقول جميعهم وعامتهم يتحدثون ومررت بجميعهم وعامتهم وذلك لقلة
استعمالها فى التاكيد واحترز بقوله وهو على حاله فى التوكيد من نحو
قولك طابت نفس زيد وفقيت عينه فدلولهما فى هذه الحالة غير
مدلولهما فى التوكيد فان مدلولهما فى هذه الحالة الروح والعين الباصرة
والمراد بهما فى التاكيد الذات والا كلا وكلا وكلتا فى الابتدا نحو كلهم
اتيه يوم القيمة فردا قل ان الامر كله لله وعن بعض العرب كلاهما لنا
وفى التنزيل كلتا الجنتين اتت اكلها وقال الراجز كلتاهما قد قرنت بزايده
ومع غيره اى غير الابتدا بقلة بان يرد فاعلا او مفعولا او مجرورا قال
الشاعر فيصدر عنها كلنا وهو ناهل وقال الاخر كلاهما يغرا وقد سيسبق
اعطى وقال الاخر فقد سواية واستاخرت مايته ويقتاد وعلى كلتيهما
عددا ومن ثم غلط ابن الحاجب من قال فى قول الشاعر تلوث كلهم
قتلت عمدا انه كان يمكنه نصب قتلت فلما لم ينصب دل على انه ليس لضرورة
فقال اذا اضيفت كل الى المضمرات فلا يقع كلا الا توكيدا او مبتدا قلت وانما
كان كذلك لان المبتدا عامله معنوى فليس يبعد من التوكيد فانه بمنزلته
فى انه لم يباشره عامل لفظى وهذا الذى قاله به برد ايضا على من قال فى كله لم
اصنع انه ليس بضرورة لتمكن الشاعر من نصبه واسم كان فى نحو قول
الامام على ابن ابى طالب كرم الله وجهه فلما تبينا الهدى كان كلنا على
طاعة الرحمن والحق والتقى ضمير الشان لا كلنا جار على الكثير فانه اذا
جعل اسم كان ضمير الشان كان كلنا مبتدا مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن
والجملة خبر كان فلم يخرج كل عما هو الكثير فيها فاذا جعل كل اسما كان استعمالا
لها على ما ثبت لها بقلة فانها ح ليست بتوكيد ولا مبتدا فالعدول عن
الاول الى الثانى لغير ضرورة خروج عن نهج الاستقامة لفظا ومعنى

ويلزم تابعيه كل معنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا لفظا او معنى معرفة كان او نكرة نعتا لا توكيدا نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله • وان الذي حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم يا ام خالد • ويلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة او مضافا الى معرفة نحو قولك كل رجل قايم وكل امراة قايمة وكل رفيقين منها ونان وكل غلمان اشتريتهم صالحون وكل ما اتخذتهم صالح هذا كله المضاف الى النكرة بالنسبة الى خبره واما الحال ما فيه الضمير من جملة اخرى فانه لا يلزم اعتبار المعنى كقوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو اعلم بما يفعلون ومن هنا يظهر بطلان اعتراض ابي حيان على المصنف فيما تقدم بقوله عنترة جادت عليه كل عين ثرة • فتركن كل حديقة كالدرهم • فان كان ما اضيف اليه كل معرفة لم يجب مراعاة المعنى بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى نحو كلهم قايمون وقايم وتقدم الكلام على هذه المسئلة في باب الاضافة وسقنا كلام ابن هشام في ذلك ولا تعرض في اجمعين الى اتحاد الوقت بل هو ككل في افادة العموم مطلقا خلافا للفرا فانه زعم في مثل قولك قام القوم اجمعون انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت واحد وليس كذلك عند البصريين فانه عندهم انما يفيد التوكيد فقط ولا تعرض فيه الى اتحاد الوقت ولا الى عدمه ويدل لهم قوله تعالى حكاية لاغوينهم اجمعين اذ من المعلوم ان اغواهم كلهم لا يكون في وقت واحد

فصل في الكلام على التوكيد اللفظي والاحكام المتعلقة به التوكيد اللفظي اعادة اللفظ مرة او اكثر كما في قوله عليه الصلوة والسلام فنكاحها باطل باطل باطل وقال الشاعر • الا حبذا حبذا حبذا • حبيب تحملت فيه الاذى • قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله اتفق الادبا ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتاكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد بما تقدم ذكره قبيل هذا القول ثم يذكر الله تعالى معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين بما اي بهذا فلم يجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد وكذلك فباي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن او تقويته بموافقه معنى كما في قول طفيل الغنوي • فقلن على الفرد وس اول مشرب • اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره • وفي كلام المص مناقشة من وجهين احدهما ان قوله بموافقه معنى ظاهر في ارادة المرادف وفي اصل ابن الحاجب ان نطشان من قولك زيد عطشان نطشان ليس بمرادف

بدليل انه لا يفرد ولكل من المترادفين يصح افراده ولا يخفى ان هذا توكيد لفظي وهو خارج من تعريف المص الثاني انه كان حقه ان يقول تقويته اللفظ باعادته او بذكر موافقه لئلا يوهم اختصاص التقوية بمسئلة المرادف واعلم ان التوكيد اللفظي يجري في الالفاظ كلها ولذلك قال المص اعادة اللفظ فتشمل الاسم نحو جاء زيد زيد معرفة كان كهذا او نكرة نحو فنكاحها باطل باطل والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم والمركب جملة كان كقوله • ايا من لست اقلاه • ولا في البعد انساه • لك الله على ذاك • لك الله لك الله • او غير جملة كقول الكميت • فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم • فحتام حتام العناء المطول • وهنا فايدة وهي انه قد علم اشتراط اتفاق معنى المؤكد والتاكيد اللفظي واورد بعض الفضلاء على هذه القاعدة اشكالا فيما اذا قال الزوج انت طالق انت طالق ونوى وقصد بالثانية التاكيد فانه لا يقع الا واحدة والحالة هذه مع ان الجملة الثانية لا جايز ان تكون خبرية لان الجملة الخبرية غير الانشائية وشرط التاكيد ان يكون من جنس الاول ولا ان تكون انشائية والا وقع طلقتان واجاب عنه القاضي تاج الدين السبكي باختيار انها لانشائه ولا يلزم ما ذكر فانها انشاء للتاكيد ولا يقع بانشا التاكيد شيء وليست بانشا الايقاع فاشتركت مع الاولى في اصل الانشا وافترقتا فيما انشاتاه وفيه نظر وان كان المؤكد به ضميرا متصلا او حرفا غير جواب لم يعد في غير ضرورة الا معمودا بمثل عامده اولا او معمولا يحتمل قوله المؤكد به ان يكون معناه الذي يقع به التاكيد اي في التاكيد اللفظي فالضمير في المؤكد به في موضع رفع ويحتمل ان يكون في المؤكد ضمير مستتر ويكون قوله به في موضع نصب والهاء راجعة الى التوكيد اللفظي اي ان كان الذي اكد بالتاكيد اللفظي وهذا اولى ليحسن قوله لم يعد اذ لا يحسن ان يقول بعد ان ذكره التاكيد لا يعيد هكذا فان كان التوكيد ضميرا متصلا او حرفا جوابيا فان كان الاخير اي حرفا جوابيا فانك تكرره بلا شرط في النثر والشعر فتقوله في جواب من قال ازيد قايم نعم نعم قال الشاعر لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا وحكم ما كان مستقلا حكم هذا القسم كقولك جاء زيد زيد وقول الشاعر فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وان كان ما يقصد تاكيده ضميرا متصلا او حرفا غير جوابي فانه لا يعاد الا متصلا بمثل ما هو

منفصلا به اولا او منفصولا وذلك كما اذا اردت توكيد الضمير من قولك قمت
بمثله فلا بد من ان توصله بمثل ما هو متصل به اولا فتقول قمت قمت وكذا
اذا اردت توكيد الحرف فى مثل قولك الدار زيد فيها فلا بد ان تصل الحرف
بمثل ما هو متصل به فتقول الدار زيد فيها فيها قالوا واشار المص بقوله فى غير
ضرورة الى مثل قول الشاعر فلا والله لا يلفى لما بى • ولا للما بهم ابدا دواء •
وقول الاخر • وصاليات ككما يؤثفين قلت وكلام المص يوهم ان الضرورة
راجعة الى كلتا المسئلتين اعنى مسئلة الضمير ومسئلة الحرف الذى ليس بجواب
وليس كذلك فى نفس الامر فانه لا يجيز احد قمت ت فى الضرورة ولا غيرها
ثم اقول من اين لهم فى مثل قولنا قمت قمت ان التاكيد للضمير المتصل ولم لا يجوز
ان يكون التاكيد لمجموع الجملة وكذلك فى مثل زيد فى الدار فى الدار يجوز ان
يكون المؤكد مجموع الحرف ومجروره لا الحرف وحده قال الشارح واشار الزمخشرى
فى المفصل الى انه يجوز فى تاكيد الحرف غير الجوابى ان يقال ان ان زيدا قايم كال
المص وقوله مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة له فى
قول الشاعر • ان ان الكريم يحلم ما لم • يرين من اجاره قد ضيما • فانه من الضرورة
وقوله او منفصولا انما يعود الى الحرف غير الجوابى ولفظه لا يعطيه ظاهرا كقول
الشاعر • حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن • جعل المؤكد
هو كان فقط وفيه ما قد عرفت وكقول الكميت • ليت شعرى هل ثم
هل اتينهم • ام تحولن من دون ذاك الردى • ومن الفصل المسموع
الفصل بوقف كقوله • لا ينسك الاسى تاسيا فما • ما من حمام احد معتصما •
وان عدو لا بمعمول ظاهر اخبر عن المؤكد بضمير فتقول مررت
بزيد به ويرجح على قولك مررت بزيد بزيد ومنه قوله تعالى ففى رحمة
الله هم فيها خالدون قال الشارح وبعضهم يعرب نحو به وفيها بدلا
وفصل الجملتين بثم ان امن اللبس اجود من وصلها نحو كلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك
ما يوم الدين ومنه قوله عليه الصلوة والسلام ان بنى هاشم استاذنونى
ان ينكحوا ابنتهم عليا فلا اذن ثم لا اذن ثم لا اذن وثم الداخلة فى هذا
المحل للتدريج فى الارتقا واحترز بقوله ان امن اللبس من ان يحصل لبس
فيترك الحرف الفاصل نحو ضربت زيدا زيدا لانك لو اتيت بثم هنا اوهم ان
الثانى غير الاول ولا يؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقا اى سواء

كان المنفصل مرفوعا نحو قمت انت او منصوبا نحو اكرمتك اياك او مجرورا
نحو مررت بك انت فاما المرفوع فهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثانى
مخالفا للاول لفظا لان الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصلا
بلا عامل ولا يصير المنفصل غير منفصل واما المجرور فانما اكد بالمنفصل لانه لا ضمير
للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله
ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك
ورايته اياه لكنهم اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته
هو والمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاى متصل كان مرفوعا او منصوبا
او مجرورا وانما كان كذلك دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع
قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر منه ثم لم يقع المنفصل الا بصيغة المرفوع
المنفصل كما تقدم فى باب المضمر ويحمل المنصوب المنفصل فى نحو رايتك
اياك توكيدا لا بدلا وفاقا للكوفيين قال المص ليجرى المتناسبات مجرى واحد
فان قمت انت توكيد اجماعا فكذا مناسبه ولعترض بانهم لم يجمعوا على ايجاب التوكيد
بل على اجازته واجازة البدل وهذا مذهب البصريين لكن ينبغى ان يقول
بترجيح التاكيد فى نحو قمت انا وقمت انت لان البدل فى قوة المباشرة للعامل
والمرفوع المنفصل لا يلى عامله بخلاف التوكيد بل لو قيل بتعينه لكان حسنا
ولا بدل انك لا تسمع الناس يقولون فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت
غير توكيد **باب النعت وهو التابع** جنس يشمل جميع التوابع
المقصود بالاشتقاق فصل يخرج بقية التوابع وانما قال المقصود
بالاشتقاق ولم يقل التابع المشتق ليخرج ما كان فى الاصل مشتقا ثم غلب
كالصديق تابعا لابى بكر فانه عطف بيان لا نعت لان اشتقاقه فى حال تابعيته
غير مقصود وقوله وضعا **وضعا او تاويلا** تقسيم للاشتقاق فالاشتقاق
وضعا نحو مررت برجل كريم وتاويلا نحو مررت برجل ذى مال اى صاحب مال
وهذا تمام الحد وجرى المص فى ذلك على ما عليه الجمهور النحاة من اشتراط الاشتقاق
فى النعت وابن الحاجب رحمه الله يشترط ذلك فلم يرتكب التاويل فى غير المشتق
لانه عدول عن الاصل من غير ضرورة تدعو اليه وقال معنى النعت ان يكون تابعا
يدل على المتبوع معنى فى متبوعه لكن لما كان الاكثر فى هذا المقصود المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق
بالمشتق واذا وجدت دلالة التابع على معنى فى متبوعه صح وقوعه نعتا كما

فرق بين ان يكون مشتقا او ان يكون غير مشتق والاسما التي وقعت صفات
وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقة مثل المنسوب وذو والمضاف الى الجنس
واشباههما كقولك مررت برجل تميمي وذي مال وبرجل بنات وتام وامراة ذات
جمال وبرجال اولي فضل ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في مثل قولك
مررت برجل اي رجل ومعناه وصف الرجل بكمال الرجولية قيل وفيه معنى
التعجب لان المتعجب منه لا يتعجب الا من شي خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن
حدها فقد ابتهم امره فيوتى بكلمة الابهام ومعناه برجل قد انتهى في كماله
في الرجولية الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفا سببه وليس المراد انها في
حالة الوصف بها استفهامية اذ الاستفهام لا يجامع الوصفية فالوجه
ان يحمل على انها استفهامية في الاصل ومنها اسما الاجناس اذا جات
معرفة باللام تابعة لاسما الاشارة كقولك مررت بهذا الرجل فقولك
الرجل هنا عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات في غير هذا
الموضع وانما استعمل هنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على
الذات فتعين دلالة الرجل على المعنى لتقدم ما دل على الذات وهو معنى الصفة
واختص وصف اسم الاشارة باسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة في
اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتى
باسم الجنس لبيان حقيقة الذات المشار اليها ومثل اسم الاشارة في وصفه
بذي اللام قولهم يا ايها الرجل ومنها اسم الاشارة في قولهم مررت بزيد
هذا فان هذا فيه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فتثبت
ان الاشتقاق ليس شرطا في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ
المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة هذه طريقة ابن الحاجب وغيره
من المحققين واما الذين يشترطون الاشتقاق فيؤولون هذه الالفاظ
ويقولون تميمي مؤول بمنسوب وذو مال مؤول بصاحب مال واي
رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل مؤول بهذا المعين وزيد هذا
بزيد المشار اليه ثم شرع المص في ذكر معاني النعت فقال مسوقا
لتخصيص نحو والصلوة الوسطى منه ايات محكمات ولم يفرق المص بين
التخصيص والتوضيح وفرق بينهما في باب عطف البيان ومعنى التخصيص
في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك لان الرجل
في قولك جاني رجل صالح مثلا كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من

افراد

افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم
رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الصالح
والرجل العامل او تعميم نحو ان الله يرزق عباده الطايعين والعاصين يحشر
خلقه الاولين والاخرين او تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي وهذا في قبيل
التخصيص عند الجماعة او مدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او ذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او ترحم نحو انا زيد البايس الفقير او ابهام نحو تصدقت بصدقة
قليلة او كثيرة وينبغي له على هذا ان يقول او شك ويمثل له بهذا المثال اذا
لم يعرف المتكلم حقيقة الامر في ذلك وكان شاكا او توكيد كقولك ضربت
ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة انها واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد
ومنه نفخة واحدة وقول الشاعر زعمت امامة انني [illegible] الاصاغر
خلقي وقد يقال الاصاغر ابلغ من التصغير فيما يعيده من معنى الصغر فيكون
النعت مخصصا وفي شرح الدرة لابن الخباز ويجي النعت ايضا لاعلام
المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال ارايت قاضي بلدنا فيقول
رايت قاضيكم الكريم الفقيه قلت ولا يكون هذا للتوضيح لان المراد
بالتوضيح الايضاح للمخاطب وهو بالفرض في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج
محتاج الى ما يوضحه له ولا يكون لمجرد المدح فان غرض المتكلم اعلام السامع
بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثنا عليه وقال بعضهم قد يكون النعت
لافادة رفعة معناه كقوله تعالى يحكم بها النبيون الذين اسلموا فاجرى
هذا الوصف على النبيين عليهم السلام ليستفاد بذلك عظم قدر الاسلام
ويوافق النعت منعوته المتبوع في التعريف والتنكير فان كان
المتبوع معرفة كان هو ايضا معرفة وان كان المتبوع نكرة كان هو نكرة
ايضا وذلك لان في النكرة ابهاما وفي المعرفة ايضاحا والنعت هو المنعوت
في المعنى فتنافيا وجوز قوم نعت النكرة بالمعرفة فقال قوم من الكوفيين
اذا كان النعت لمدح او ذم او ترحم وجعلوا منه ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا وقال
الاخفش يجوز نعت النكرة بالمعرفة اذا تخصصت النكرة بصفة وجعل
منه واخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان فقال الاوليان
صفة اخرى لتخصيصه بالصفة التي هي يقومان مقامهما وما بعد ذلك
ولا متمسك له فيه لامكان جعل الاوليان بدلا او خبر مبتدا محذوف

وقيل يجوز وصف المعرفة بالنكرة مطلقا وقال ابن الطراوة يجوز ذلك اذا
كانت الصفة خاصة بذلك الموصوف كقول النابغة ٭ فبت كانى ساورتنى
ضئيلة ٭ من الرقش فى انيابها السم ناقع ٭ وليس بقاطع لاحتمال تخريجه على غير
ذلك **وامره** اى امر النعت **فى الافراد وضديه** وهما التثنية والجمع
والتذكير والتانيث على ما ذكر فى اعمال الصفة ولا يخفى انه ثم عشر حالات
هى اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولا بد لكل منعوت ان يجمع فيه اربعة
من هذه العشرة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد
من التذكير والتانيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع فان كان الوصف لحال
الموصوف تبعه فى هذه الاشيا الاربعة فان قلت يرده مثل قولهم برمة اعشار
واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فالوصف لحال الموصوف مع انه مفرد
والوصف جمع قلت اجيب عنه بان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى
قطعها والثوب مولف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة
من اشيا كل واحد منها مشج فلما كان مجموع الاجزا ذلك الشى المركب منها جاز
وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فجعله حكم الواحد قال تعالى نسقيكم
مما فى بطونه والضمير للانعام وينسب الى سيبويه انه قال افعال واحد لا جمع على
انه قد جا قميص اخلاق واسمال وان كان الوصف ليس لحال الموصوف نحو مررت
برجل قايم ابوه فانه يتبعه لزوما فى اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة
وواحد من وجهى التعريف والتنكير ولا يلزم متابعته فى الخمسة الباقية وقد تقدم
ذلك فى باب الصفة المشبهة مستوفى **وكونه** اى النعت **مفوقا فى الاختصاص**
دون مرتبة المنعوت مثل جاز بد الفاضل **او مساويا** للمنعوت فى الاختصاص
مثل جا الرجل الصالح **اكثر من كونه فايقا** للمنعوت كرجل فصيح ولهان
وغلام يافع ومراهق فاما كون النعت اخص من المنعوت اذا كانا نكرتين
فجايز بالاتفاق كما مثل فان كانا معرفتين فالجمهور على ان النعت انما يكون
مساويا للمنعوت او دونه واما انه يكون فايقا له فلا وقد مضى تعيينه رجاتب
المعارف فى اول الكتاب وقال الفرا والملم وبعضهم يوصف كل معرفة كالنكرات
وعليه جرى ابن خروف هكذا فى بعض شروح هذا الكتاب ويجب ان يستثنى
من ذلك نعت اسم الاشارة فلا يكون الا اسما محلى بالالف واللام **وربما
تبع فى الجر غير ما هو له دون رابط ان امن اللبس** كقولهم هذا جحر

ضب خرب رواه سيبويه وغيره بالرفع على انه صفة لجحر وهو واضح
وبالجر على انه صفة لجحر ايضا ولكنه جعله تابعا لضب المجرور لمجاورته اياه مع
امن اللبس وانما قال دون رابط اى يربطه بذلك المخفوض احترازا من نحو قولك
هذا جحر ضب خرب جحره فان الضمير عايد الى الجحر فخرب صفة له فى اللفظ
وان لم يكن صفة له حقيقة والجر واجب لا قليل فاذا لم يكن ثم رابط يربط
النعت بالمخفوض فهى صورة المسئلة المتكلم فيها وهى المعروفة عندهم بالخفض
على الجوار ومن مثلها قراة الاعمش ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين بخفض
المتين وقول امرئ القيس ٭ كان ثبيرا فى عرانين وبله ٭ كبير اناس فى بجاد مزمل
فان قلت لهج كثير من الطلبة بالسوال عن عامل المخفوض على الجوار ما هو فان
العامل فى مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له فى المعنى وانما
هو لغيره وعامل غيره لا يقتضى خفضه اذ هو غير مخفوض بالفرض مثلا فمزمل
فى بيت امرئ القيس هو الكبير وكبير مرفوع فعامله انما اقتضى فيه الرفع
وكذا فى صفته وصفته غير مرفوعة فلا يصح اسناد العمل فيها الى عامل
الموصوف لتخلف اثره وهو الرفع ولا الى عامل بجاد لانه انما يعمل فيه وفيما
يتعلق به ومزمل غير متعلق به فى المعنى قطعا فالامر مشكل قلت السوال
مبنى على ان حركة الخفض على الجوار اعرابية وهو ممنوع وانما هى حركة تناسب
فليست اعرابية فلا تحتاج الى عامل لانها انما اجتلبت لمجرد امر استحسانى
لفظى لا تعلق له بالمعنى فمزمل فى مثالنا وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع
تقديرا والعامل انما له تسلط على الحركة التقديرية لاقتضائه اياها من جهة
المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما مقتضيها طلب
المشاركة اللفظية وهذا كما تقول الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وهو مرفوع
تقديرا مخفوض لفظا فالعامل اثر الحركة المقدرة لا الملفوظ بها والحاصل ان حركة
الخفض على الجوار من جملة صور الاتباع فى قولهم على الجوار ما يشير اليه ويح فلا
اشكال واعلم ان الخفض على الجوار قال به فى الجملة جمهور البصريين والكوفيين
وانكره السيرافى وابن جنى ونا ولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب
قال السيرافى الاصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير
للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جنى الاصل
خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما
استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له وذلك لا يجوز عنه

البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان مثل هذا مثل مررت برجل قايم
ابوه لا قاعد يوم مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول
بناء على القول بجواز الخفض على الجوار والذي عليه المحققون انه انما يكون في
النعت والتوكيد قليلا وقد اشار الى مسئلة التوكيد بقوله **وقد يحمل**
ذلك بالتوكيد كقوله يا صاح ابلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل
اذا انحلت عرى الذنب قال الفرا انشدنيه ابو الجراح بخفض فقلت له هلا
قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي قلته انا ثم استنشدته
اياه فانشدنيه بالخفض وفي شرح العمدة لم تنفرد الواو بجواز العطف
على الجوار في الخاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة
ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار
ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو وقال ابن هشام وقيل به في وحور عين
فيمن جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس
المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكانه
قيل المقربون في جنات النعيم وفاكهة ولحم طير وحور عين وقيل على
اكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوفون عليهم ولدان مخلدون باكواب
ينعمون باكواب **فصل** في انقسام النعت الى مفرد وجملة وذكر
الاحكام المتعلقة بذلك **المنعوت به مفرد** نحو رايت رجلا صالحا
او جملة فعلية نحو جاءني رجل قام ابوه او اسمية نحو مررت برجل ابوه
فاضل وفي البسيط ان الوصف بالفعلية اكثر منه بالاسمية وان الفعل
الماضي اكثر من الفعل المضارع **كالموصول بها** اي كالجملة الموصول
بها في كونها خبرية ذات ضمير ولم يشبهها بالحالية لانها لا تقترن بالواو
خلافا للزمخشري ولا بالواقعة خبر المبتدا لان الوصفية لا تقع طلبية على
الاصح كما مضى ولان الموصول الموصول بها موصوف بها في المعنى اذ الغرض
بالموصول التوصل الى وصف المعارف بالجمل وانما وجب في الجملة التي هي صفة
ان تكون خبرية لان الغرض من الاتيان بالصفة ان يعرف المخاطب الموصوف
المبهم بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف بمضمون الصفة فلا
يجوز اذا الا ان تكون جملة الوصف متضمنة لحكم معلوم للمخاطب حصل له
قبل ذكر الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو
بعت وتزوجت وانت حر وشبهها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام

والتمني

411

والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولهذا لم يكن
خبر المبتدا امرا له ولا تخصيصا له جاز كونه انشائية كالامر في بابه في نسخة
بهذا وجب كون الجملة الموصوف بها معلومة المضمون للمخاطب قبل
ذكر الموصوف واعلم ان المص قد نص في الشرح على ان تخلف الضمير العايد
من الجملة الى الموصوف كقوله كان حفيف النبل من فوق عجسها عوازب
نحل اخطا الغار مطنف حفيف النبل دويها والعجس مقبض القوس
وعوازب جمع عازبة من قولك عزبت عن الشيء انصرفت عنه والمطنف هو
الذي يعلو الطنف وهو راس من رؤس الجبل شبه دوي السهام التي تخرج
من فوق مقبض القوس بدوي نحل منصرفات اخطان غارها مستعل على راس
الجبل فقوله اخطا الغار مطنف جملة في محل جر صفة لنحل او في محل رفع صفة
لعوازب ولم تشتمل هذه الجملة على ضمير يعود الى الموصوف بها لكن اغنى عنه الالف
واللام اي غارها وهذا اذا تاملته مقتضى الانتقاد على المص لان قضية قوله
كالموصول بها ان لا تتخلف اداة الضمير لانه نص على انه لا يتخلف الضمير في باب
الصلة وكلامه في الشرح صريح في خلاف ذلك **منعوتها نكرة** قال ابن الحاجب
لان الجملة لا تكون الا نكرة وكل ما لا يكون الا نكرة لا يوصف بها الا النكرة وبيان الكبرى
قد تقدم عند الكلام على توافق الصفة ومتبوعها في التعريف والتنكير واما بيان الصغرى
فلان الوصف بالجملة انما هو في المعنى بالحكم والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم الذي
يسبك منها نكرة قال في شرح المفصل وتقريره انك تقول في الفعلية
مررت برجل قام ابوه فتقديره بقايم ابوه تاخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم
عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل ابوه قايم لكان تقديره لكان
تقديره برجل قايم ابوه فتسبكه من الحكم الذي هو الثاني كما تقدم قبل فقد
يكون بعض الاحكام معارف كما في قولك زيد القايم فالجواب ان ليس
الاخبار في زيد القايم بالقيام بل لا بد ان يكون القيام معلوما نسبته
الى صاحبه عند المخاطب ولو كان الحكم بالقيام يوجب ان يكون مجهولا
وانما الخبر في المعنى الحكم بان هذه الذات هي الذات وان كان كذلك صار
زيد محكوما عليه والذي يدلك على ذلك يعني على كون الخبر في المعنى هو
الحكم الذي هو غير معلوم قولك مررت برجل اخوه القايم وتقديره ان
الجملة الواقعة صفة مقدرة بالمفرد بالاجماع فتكون الجملة التي هي صفة
في مثل قولنا مررت برجل اخوه القايم مقدرة بمفرد فلو لم يكن ذلك

او القيام الذي هو معلوم صح

المفرد الحكم الذى هو غير معلوم بل يكون ذلك المفرد القايم الذى هو معلوم
فى مثل قولنا مررت برجل اخوه القايم يلزم وصف النكرة بالمعرفة وهو باطل
قطعا فان قيل لك اسبك منها قلت برجل محكوم عليه ان اخاه القايم
فانظر كيف سبكته من قولك محكوم عليه لان الحكم فى الحقيقة كما سبكته
من قام ابوه هكذا فى شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد ثم قال الرضى اعلم ان
الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ
التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار
بها الى خارج فى الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فمعنى قولهم
النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد قلت وكانه
يريد بالذات الاسم ولو عبر بذلك لكان اولى ثم قال **فان** قيل فاذا لم
تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة **قلت**
لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول فى رجل قام ابوه او ذهب ابوه
او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد
انه بمعنى كاين ابوه زيد وكل جملة يصح قيام المفرد مقامها فتلك الجملة
من موضع الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان
الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ثم قال وقال بعضهم وكانه
يشير الى ابن الحاجب الجملة نكرة لانها حكم من الاحكام نكرات واشار الى ان الحكم
بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا
نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا عند المخاطب
بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه اولا ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا
وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة
حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى
المحكوم عليه فان المجهول فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم انتساب
العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم
وانا زيد وجوازه مقطوع به الى هنا كلامه **او معرف بال الجنسية**
نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار ونحو كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول
الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبنى • فمضيت ثمت قلت لا يعنينى قال
المص لانه معرفة فى اللفظ نكرة فى المعنى وجوز بعضهم كون الجملة حالية
اعتبارا بصورة التعريف فيه وقيل الجملة فى الاية تفسيرية فلا محل

لها من الاعراب **وقد ترد الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتا او**
شبهه فالاول وهو ما تقع الطلبية فيه محكية بقول محذوف هو نعت قول
الشاعر ما زلت اسعى بينهم واختبط • حتى اذا جن الظلام واختلط • جاؤا
بمذق هل رايت الذيب قط • بصف قوما سقوه لبنا مخلوطا بماء حتى غلب عليه
الماء وصار لونه لون الذيب اى جاؤا بمذق مقول عنده هل رايت الذيب
قط والثانى وهو وقوع الطلبية محكية بقول واقع اما حالا ان كان وجد
بمعنى اصاب او مفعولا ثانيا ان كان بمعنى علم **وحكم عايد الجملة المنعوت**
بها حكم عايد الجملة الواقعة صفة او خبرا فى الاحكام المفردة فى بابيه
التابع والظاهر ان التشبيه عايد الى جواز الحذف **لكن الحذف من الخبر**
قليل نحو وكل وعد الله الحسنى فى قراة ابن عامر ونحو قول الشاعر
فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب اجر **ومن الصفة كثير**
نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا
يوخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات وقرا
الاعمش فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون على تقدير فيه مرتين
ومن الصلة اكثر نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وانما كان الحذف
مرتبا على هذا الوجه لان اتصال جملة الصلة بالموصول شديد جدا اذ
لا غنى للموصول عنها وهما بمنزلة المفرد فاعان فرط شدة الاتصال على كثرة
الحذف واتصال الصفة بالموصوف دون ذلك وفوق اتصال الخبر بالمبتدا
اما انه دون اتصال الصلة فلان الصفة ليست مخصوصة بالذات
الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول واما انه فوق اتصال الخبر
بالمبتدا فلان الصفة مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة
فلا جرم ان الصلة كانت فى اعلى مراتب الاتصال فكان الحذف منها اكثر والصفة
دونها فى ذلك فكان الحذف منها كثيرا والخبر دون ذلك فكان الحذف منه قليلا
وتختص الجملة المنعوت بها اسم زمان بجواز حذف عايدها المجرور
دون وصف نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا الاية فانه
على تقدير فيه اربع مرات ونحو قراة الاعمش فسبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون فانه على تقدير فيه مرتين كما مر قريبا فان قلت ما ذا اراد المص بقوله
دون وصف قلت تصدى ابو حيان للكلام عليه وكانه لم يفهمه وتبعه
تلميذه شهاب الدين السمين واما ابن قاسم فانه قال واحترز به من ان

يكون المجرور بفي وصفا فلا يجوز الحذف نحو لا تكره يوما يسوءك فيه راحتك
فلا يجوز حذف فيه لو نعت يوما وهو معترض بانه لا يصح قوله ان المجرور
بفي وصفا اذ لا يوصف بمجرور حرف ولا بضمير اصلا ولا بمجرور حرف ولا غيره
ويمكن ان مراد المص دون الوصف الذي ذكرناه في باب الموصول من اشتراط
جر الموصول بفي نحو رغبت في الذي رغبت فيه ولكن ينبغي تحلية وصف
بالالف واللام التي للعهد لما تنكيره غير لائق بالمقام على هذا على ان في التعبير عن
هذا المعنى بالوصف قلقا والمناسب له ان يقوله دون شرط فتامل ثم هل
تقول في مسئلتنا وهي نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا حذف الجار
والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال ويوما
شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه
والثاني عن الاخفش وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف
الا الهاء اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال اخر لا يكون المحذوف
الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي
الاول انتهى وهو مخالف لما نقله غيره وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر في
الاية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا يجزي فابدل يوم الثاني
من الاول ثم حذف المضاف قال ابن هشام ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف
ثم ادعى ان الجملة باقية على حالها من الجر فنشأ او انها انيبت عن المضاف
فلا تكون الجملة منصوبا في مثل هذا الموضع **ويجوز ايضا حذف المجرور**
بمن عايدا على ظرف نحو شهر صمت يوما مبارك اي منه **او جزء** نحو عندي
بر كر بدرهم اي منه **ان تعين معناه** احترازا من نحو ذلك مال انفقت
منه مبارك اذ لا يدرى بعد الحذف هل المقصود انفقته او انفقت منه وكذا
رجل رغبت عنه او فيه اذ لو حذفت لحصل الالتباس **والمفرد** المنعوت به
مشتق وهو ما تضمن معنى فعل وحروفه الوصلية **لفاعل** يشمل اسم الفاعل
وامثلة المبالغة والصفة المشبهة وافعل التفضيل المصوغ من فعل مبني للفاعل
نحو افضل واحسن **او مفعول** يشمل اسم المفعول واسم التفضيل المصوغ من
فعل مبني كاجن واشهر ونحوها وفايدة قوله لفاعل او مفعول الاعلام بوقوع
النعت في النوعين وللاحتراز من اسماء الالات والزمان والمكان الماخوذة من
الفعل فان قيل يقع عليه انها نحو مختار قلنا مختار للفاعل غير مختار للمفعول فهما
كلمتان لا كلمة ثم المراد ان المشتق الذي ينعت به لا بعد والنوعين لا انه لا يكون

مشترطا

ينبغي

مشترطا **او جار مجراه ابدا** يعني او جار مجرى المشتق لفاعل او مفعول كذا
ان يوخذ لو نزاعم فايدة من ان يقال مجرى المشتق مع ان الواقع بصدقه الا
ترى ان قولنا مكي مثلا بمعنى منتسب الى مكة او منسوب اليها وذو بمعنى
صاحب وهذا بمعنى المشار اليه او الحاضر قال الشارح والمراد بالجاري مجرى
المشتق ابدا الاوصاف التي تضمنت معنى الفعل لا حروفه ولستديم النعت بها
دون شرط **او في دون حال** وهو ما تضمن معنى الفعل لا حروفه ووصف
به وقتا دون وقت **فالجاري ابدا كلوذعي** بالذال المعجمة فانه جرى
مجرى ذكي فطن **وجرشع** بجيم مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة
فعين مهملة بمعنى غليظ **وصمحمح** بصاد مهملة مفتوحة وميمين مفتوحتين
بينهما حاء ساكنة واخره حاء مهملة ايضا بمعنى شديد **وشمردل** بشين معجمة
فميم كلاهما مفتوح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام بمعنى سريع
وذي بمعنى صاحب وفروعه ذوا وذو وذات وذوا وذوات وذوو
واولى بمعنى اصحاب **واولات** بمعنى صواحب **واسماء النسب**
المقصود نحو دمشقي وبصري ونحوي ولغوي واحترز بالمقصود من
قري ونحوه من الاسما التي فيها مثل هذه اليا المشددة وغلب استعمالها
دالة على اجناس لا تعرض فيها للنسب **والجاري في حال دون حال**
على قسمين **مطرد** فيكون قياسا **وغير مطرد** فيكون سماعا لا يتعدى محل
وروده **فالمطرد اسما الاشارة غير المكانية** نحو مررت بزيد هذا
وبالزيدين اولئك بخلاف ثم وهنا ونحوهما فهذه لا يوصف بها **وذو**
الموصولة وهي ذو الطائية مثل مررت بالرجل ذو قام وفروعها نحو بالكرامة
ذات اكرمكم الله به اي بها **واخواتها المبدوة بهمزة وصل** نحو الذي
واللذان والذين والاولى واحترز بالمبدوة بهمزة وصل مما ليس كذلك نحو من
وما فانه لا يوصف بها **ورجل بمعنى كامل** نحو مررت برجل رجل اي
كامل في الرجولية وليس مخصوصا بلفظ رجل بل اسم الجنس يكون بهذا
المعنى نحو رايت اسدا اي كاملا **او مضاف الى صدق** نحو هذا
رجل رجل صدق **او الى سوء** نحو هذا رجل رجل سوء والمراد بالصدق
في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك مستحق
جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق
ونخل صدق الخصوصه كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا

الاغراء بشئ قالوا كذب عليك كذا قال عمرو بن معدى كرب لمن شكا اليه المغص
كذب عليك العسل اى العسلان يعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد
به العسل المعروف والاضافه فى نحو رجل صدق ورجل سوء للملابسة
وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السئ
فمعنى رجل صدق رجل صادق فكانك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان
المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار مع صفته صفة للاول **واى مضافا
الى نكرة تماثل المنعوت معنى** سواء كانت مماثلة له لفظا اولا نحو مررت برجل
اى رجل وبرجل اى انسان فتكون دالة على معنى الكمال فمعنى قولك اى رجل
كامل فى صفات الرجال **وكل وجد وحق مضافات الى اسم جنس
مكمل معناه للمنعوت** نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل وكذا
انت رجل كل رجل وجد رجل وحق رجل لا يوصف بهن النكرة كما توصف المعرفة
ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال ومعنى
جد الرجل ان ما سواك من الرجال هزل ومعنى حق الرجل ان ما سواك من
الرجال باطل وهما من باب جرد قطيفة **وغير المطرد الوصف بالمصدر**
وهو شايع كثير والاغلب فيه ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل
وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضى قال بعضهم وهو على حذف
المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على
الفاعل والمفعول مبالغة كانه من كثرة الفعل تجسم منه **والعدد** رجل الرضى
هذا من القياس وهو الظاهر فقال ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندى
رجال ثلاثة قال عليه الصلوة والسلام الرجال كابل مائة لا تجد فيها
راحلة واحدة وتقول عندى بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك
والقايم بمسماه معنى لوزم ينزل منزلة المشتق نحو مررت برجل
اسد اى جرى وبرجل حمار اى بليد ولبست ثوبا خز ملمسه اى ناعما
وشربت ماء عسلا طعمه اى حلوا قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته
سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا
اعاليها وساجا ستورها اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها **ويضعف
اى المنعوت به حالا بعد معرفة** كقول الشاعر فاريات ايما نجبا
لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى وقد مر ذلك فى باب الموصول **وما فى**

نحو

نحو رجل ما شئت من رجل شرطية محذوفة الجواب تقديره ما شئت
من رجل فهو ذاك والجملة من الشرط وجوابه صفة رجل **لا مصدرية
منعوت بها خلافا للفارسى** فانه زعم انها مصدرية نعت بها وبصلتها
كما ينعت بالمصدر الصريح قال المص وليس قوله بصحيح لان الحرف المصدرى
لا يوكد به فعل ولا يقع نعتا ولا حالا فلو جعل نعتا فى المثال المذكور لزم مخالفة
النظاير وقال الرضى ما فى هذا المثال اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او
موصولة وهو خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى
تشئته اوشئ تشئته وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان
كان من ذوى العلم كقوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وما نحن فيه
موضع الابهام **فصل** فى الكلام على ما يجوز فيه الاتباع والقطع من
النعوت واحكام اخر من احكام النعت **يفرق نعت غير الواحد اذا
اختلف** والمراد به ما دل على متعدد جمعا او اسم جنس او اسمين او اسما
متعاطفة فمن ثم صح الوصف كما بقول حسان رضى الله عنه فوافيناهم
منا بجمع كاسد الغاب مردان وشيب وقول ابى حيان ان الجمع منفرد به ليل
يوم التقى الجمعان مردود بنحو قوله بين رماحى مالك ونهشل وقوله
عند التفرق فى الهيجا جمالين **بالعطف** متعلق بقوله يفرق ولا يكون
العطف فى هذه الصورة الا بالواو اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح
فطالح او ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى الوصفين وليس المراد
انه مر برجلين اتصف احدهما بالصلاح قبل اتصاف الاخر بالطلاح ويعترض
كلام المص بان غير الواحد شامل لاسم الاشارة وقد نص سيبويه والمبرد
والزجاج وغيرهم على انه لا يجوز تفريق نعته المختلف فلا يجوز مررت
بهذين الطويل والقصير قال الزيادى وقد يحمل ذلك على البدل او عطف
البيان **ويجمع اذا اتفق** نحو مررت برجلين كريمين وبالرجلين الفاضلين
ويغلب بالتذكير والعقل عند الشمول وجوبا ولو قال عند الاجمال
لكان انسب لقوله بعد وعند التفصيل ثم التغليب بالتذكير يقع فى التثنية
نحو مررت برجل وامرأة صالحين وجمع المذكر السالم نحو مررت برجل و[illegible]
صالحين وبعض امثلة التكسير نحو مررت برجل وامراتين صوام ويمتنع
صوايم ويجوز صوم ولا تغليب فيه واما التغليب بالعقل فخاص بجمع
المذكر تقول برجل وافراس سابقين ويمتنع سابقات **وعند التفصيل**

س

اختيارا وذلك ان لا تغلب لكثير غير المختار فتقول على التغليب مررت بعبيد وإماء
سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات وان اتحد العامل
واتحد عمله ومعناه ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا نحو جاء زيد
وجاء عمرو العاقلان واكرمت زيدا واكرمت عمرا العاقلين ومررت بزيد ومررت
بعمرو الظريفين فهذه امثال لما اتحد فيه عمل العامل المتعدد ومعناه ولفظه ونحو
ذهب زيد وانطلق عمرو الكريمان ورايت زيدا وابصرت عمرا الفاضلين ووصل
المال الى زيد وبلغ الى عمرو المحسنين فهذه امثال لما اتحد فيه عمل العامل المتعدد
ومعناه وجنسه فالاتباع في ذلك كله جائز ومنع ابن السراج الاتباع في
النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدرت الثاني عاملا فالقطع او
توكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع خلافا لمن خصص ذلك بنعت
لفاعلي فعلين وخبري مبتدأين فلا يجيز مثل رايت زيدا ورايت عمرا
العاقلين ولا مثل آلمت زيدا واوجعت عمرا اللئيمين على الاتباع فان عدم
الاتحاد في العمل نحو مررت بزيد ولقيت عمرا وفي المعنى وفي الجنس نحو مررت
بزيد واستعنت بعمرو وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب
على اضمار فعل لائق فيقدر بامدح واذم واعني بحسب المقام الذي يقتضي
ذلك وقال المص في شرحه لعمدته ان المنعوت اذا كان متعينا لم يقدر اعني
بل اذكر ممنوع الاظهار راجع الى المبتدا والفعل بحسب الواقع ولكن انما
يعطي ظاهر كلامه رجوعه الى الفعل فقيه دخل في غير تخصيص كالمدح
والذم والترحم واما اذا كان لتخصيص فلا يمتنع الاظهار ويجوز القطع
لوجهيه وهما الرفع والنصب في نعت غير مؤكد نحو مررت بزيد
الخياط بالرفع والنصب ولا ملتزم ولا جار على مشار به فان كان
النعت مؤكدا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة او ملتزما نحو الشعرى
العبور وقد مر الاعتراض بانه قد يفرد نحو وانه هو رب الشعرى او جاريا
على مشار به نحو مررت بهذا الرجل فلا يجوز القطع فان قلت القطع قد قيد
لوجهيه فاذا نفي في هذه الصور لم يلزم امتناعه مطلقا وذلك انك
لو قلت اذا وجد واحد من هذه الامور لم يجز القطع لوجهيه فالنفي انما
يتسلط على القيد فيكون الممتنع انما هو ثبوت وجهي القطع لا اصل القطع
قلت جواز الوجهين لازم للقطع لا ينفك عنه في صورة من الصور فنفيه
مقتض لنفي القطع لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وان كان النعت

المقطوع

ص

المقطوع نعتا لنكرة فيشترط تاخره عن نعت اخر ليحصل للنكرة اختصاص
ما بالنعت الاول فيجوز قطع الثاني كما جاز قطع نعت المعرفة وايضا فان
النعت الاول كنعت المبهم بل اشد احتياجا اليه فيجب اتباعه كما وجب لتابع
المبهم بل اولى ومن امثلة المسئلة ما جاء عن ابي الدرداء نزلنا على خال لنا
ذو مال وذو هيبة وقول الشاعر ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي فان لم يتقدمه النعت اخر فلا يجوز القطع الا في الشعر
وان كثرت اي تعددت نعوت معلوم نحو الحمد لله الغني الحميد او نزل
منزلته كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الازر وفي التمثيل بهذا لما
نزل منزلة المعلوم نظر فان قومها معروفون اتبعت فتقول الحمد لله
الغني الحميد بجرها وقد روي النازلون والطيبون بالرفع او قطعت
فتقول الحمد لله الغني الحميد وبنصبها ورفعها او اتبع بعض دون
بعض وقدم المتبع فتقول الحمد لله الغني الحميد بجر الاول ورفع الثاني
او نصبه وتقديم المتبع واجب على الصحيح فلا يجوز تقديم المقطوع
وتاخير المتبع وجوز ذلك بعضهم وصححه صاحب البسيط ويروى
بيت الخرنق برفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه ثم
تعدد النعت ليس بشرط في مطلق القطع بل الشرط ان يكون المنعوت
معلوما بدونه فيجوز القطع في قولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع
تكرر النعت فان قلت وهذا ظاهر كلام المص لاشتراطه كثرة النعوت
والمراد بها التعدد قلت انما في كلامه ان التعدد شرط لاتباع النعوت
كلها او قطعها كلها او قطع بعض دون بعض ولا يلزم من ترتيب هذه
الامور على التعدد ترتيب مطلق القطع عليه ثم اعلم ان القطع في
البعيد من المنعوت احسن منه في القريب منه وان بعض الكوفيين
قال لا اقطع الا بعد تمام الكلام فيمتنع ان زيدا العالم في الدار ورد بصحة
جملة الاعتراض ومعنى قول المص معلوم الخ انه ان لم يكن معلوما ولا منزلا
منزلته لم يجز القطع في شيء منها بل اتباع الجميع واجب وقد صرح بذلك
في غير هذا الكتاب وكذا قال ابنه ان لم يعلم الا بالجميع وجب اتباع
الجميع ويتلخص من هذا مع اجازتهم في نعت النكرة ان يتبع الاول ويقطع
الثاني ان يقال نعوت المعرفة لا يجوز فيها او في بعضها القطع حتى يكون

معلوما او منزلا منزلته وسواء كانت معرفته خاصة بدون النعوت او ببعضها
الا انه في القسم الاول يكون في جميع النعوت ثلاثة اوجه وفي الثاني تكون الاوجه
الثلاثة فيما عدا ذلك البعض واما نعوت النكرة فيجوز فيها وفي بعضها القطع
ان اتبع الاول منها وكان النكرة لما وضعت على الابهام لم يشترط في القطع الا
مجرد حصول اختصاص ما ببعض النعوت واما المعرفة فليست كذلك **وقد يلي**
النعت لا واما فيجب تكريرها مقرونين بالواو نحو قوله تعالى من شجرة
مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وفي سموم وحميم وظل من يحموم
لا بارد ولا كريم ونحو قولك لا بد من حساب اما يسير واما عسير **فيجوز**
عطف بعض النعوت على بعض كقوله تعالى الذي خلق فسوى والذي
قدر فهدى والذي اخرج المرعى وكذا النعوت المقطوعة وليس العطف في
ذلك مخصوصا بالواو بل يكون بالفا ايضا كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح
فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب وقال ابن خروف اذا كانت النعوت
مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يجز العطف الا بالواو وان لم تكن مجتمعة عليه
جاز العطف بجميع حروف العطف الا حتى وام قيل وجواز عطف النعوت
مقيد بان تكون مختلفة وكلما تباعدت في المعنى حسن العطف فان اتفقت المعاني
لم يجز لانه يؤدي الى عطف الشي على نفسه قال ابن الحاجب في امالي المسايل المتفرقة
فانه لا يجوز جاء زيد والعاقل لانك اما ان تعطف العاقل باعتبار المعنى
او باعتبار الذات فان عطفته باعتبار الذات فسد لعدم النعت وان عطفته
باعتبار المعنى فسد ايضا لانك اما ان تعطفه على الذات المنسوب اليها المجي بخلاف
جاء زيد العاقل والكريم لانك عطفت معنى على معنى والمعنى الاول منسوب الى
الذات المتقدمة وكذلك المعنى الثاني نثبت له ما ثبت في المعطوف عليه بخلاف قولك
جاء زيد والعاقل لما تقدم قلت والظاهر ان عطف بعض النعوت على بعض
في مثل قولك مررت برجال شاعر وفقيه وكاتب من قبيل العطف الواجب
لا الجايز كما قالوا في اخبار المبتدا نحو الزيدون شاعر وفقيه وكاتب وكذا في الجمل
نحو مررت برجل يحفظ القران ويعرف الفقه ويتقي الله سبحانه وقد نص
الواحدي في قوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما عنتم
قد بدت البغضاء من افواههم ان لا يالونكم وما بعده من الجمل لا تكون صفات لعدم
العاطف لكن ظاهر سكوت الجمهور عن وجوب العطف يشعر بجوازه فيها كالمفردات
فان صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت

نحو

نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة من جر وقال النابغة والمومن العايذات
الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل فالسند وقال الجوهري اذا قلت هذا
اسود غرابيب فمعناه شديد السواد واذا قلت غرابيب سود فالسود
بدل لان غرابيب لون توكيد الالوان لا يتقدم عليها وقال ابن برهان سود
بدل من غرابيب فنزع منها الضمير واقيمت مقام الاسم ثم ابدل منها الذي
كان موصوفا بها ومثله ومن يبتغ غير الاسلام دينا اي دينا غير الاسلام
وانشد الاصمعي ولكني بليت بوصل قوم لهم لحم ومنكرة جسوم وقال
ابن شهاب ان انت لم تبق لي لحما اعيش به فابقني اعظما بالقرقر القاع
قلت ويجوز كون دينا تمييزا وقال الزمخشري غرابيب سود هي
الجبال الطوال السود فان قلت الغربيب تاكيد للاسود فانه الذي
ابعد في السواد واغرب فيه ومن حق التاكيد ان يتبع المؤكد قلت وجهه
ان يضمر المؤكد قبله ويكون الذي بعده تفسيرا لما اضمر كقوله والمومن
العايذات البيت يفعل ذلك لزيادة التوكيد حتى يدل على المعنى من
طريقي الاظهار والاضمار جميعا ولا بد من تقدير مضاف في الاولى اي
ذو جدد انتهى وقال صاحب العجايب والغرايب ناقلا عن بعضهم الغربيب
الذي لونه لون الغراب فصار كانه غراب والغراب قد لا يكون اسود
وظاهر قول المص مبدلا منه المنعوت ان البدل يتعين وجوز ابن
عصفور بقاه على النعتية وفيه تقديم التابع على متبوعه ثم هو ممتنع في
الى صراط العزيز الحميد الله لئلا يلزم انفصال المتضايفين بنعت المضاف
اليه واوجب بعضهم الحال في نعت النكرة وجعله بعضهم اولى ونحو يجب
ان يشترط لصحة الحال قبولها لذلك وعدم المانع من تقديم الحال فيخرج
بالاول الوصف في جاني رجل احمر ونحوه من الصفات الثابتة وبالثاني
نحو قولك مررت برجل ضاحك لان الحال لا يتقدم على صاحبها المجرور
عند الجمهور وقد يقال لا يرد هذا لانا نقول اذا تقدمت وهذه لا تتقدم
ويغلب في نعت النكرة ان يصير حالا نحو لمية موحشا طلل يلوح
كانه خلل ولا يجب ذلك على الاصح بدليل ومنكرة جسوم غرابيب
سود **واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخرت الجملة**
غالبا فيقع الظرف متوسطا بين المفرد والجملة نحو وقال رجل مومن
من آل فرعون يكتم ايمانه قال ابن هشام واعتذر البياني عن تقديم الظرف

سهو لانه لاصل وعذره باطل لانه كتم يتعدى بنفسه قلت ومعنى هذا الكلام وقع للشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص حيث تكلم على قول صاحبه فيه او لان في التاخير اخلالا لبيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه منهم فقال الشيخ بهاء الدين هذا التوهم انما كان يصح ان لو كان هذا الفعل يتعدى بمن وليس كذلك فانه يتعدى بنفسه فليس لهذا الوهم مجال وما يقع في كلام الناس في تعديه كتم بمن فالظاهر انه ليس له اصل قلت اما ان كتم يتعدى بنفسه فحق قال الله تعالى ولا يكتمون الله حديثا لكن ليس في كلام صاحب التلخيص ان الفعل المذكور يتعدى بمن الى المفعول الثاني وانما في كلامه انه على تقدير التاخير يتوهم ان من ال فرعون صلة يكتم وهو صحيح على ان تكون من تعليلية وهذا لا يمكن دفعه وهو محل بيان كونه في نفسه من ال فرعون قال ولو الوصف بالجملة اصله التاخير عن الوصف بالجار والمجرور فهذا ماش على الاصل فلا حاجة الى تعليله واحترز المص بقوله غالبا من نحو فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين وجعل الفارسي منه وهذا كتاب انزلناه مبارك قال ابن عصفور والحسن جعل مبارك خبرا ثانيا ومن شواهد تقديم الجملة قول كعب رضي الله عنه ❊ ان الرسول لسيف يستضاء به ❊ مهند من سيوف الله مسلول ❊ وزعم بعضهم ان تقديم الجملة مخصوص بالضرورة وليس كذلك بل تقديمها في السعة شايع كثير **فصل** في تقسيم الاسم الى ما ينعت وينعت به وما لا ينعت ولا ينعت به وما ينعت فقط وما ينعت به فقط **من الاسماء ما ينعت به وينعت كاسم الاشارة** فالنعت به كقوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا انى اريد ان انكحك احدى ابنتي هاتين ونعته نحو جاني هذا الفاضل **ونعته مصحوب الخاصة** لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه فالاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالذي يكتسب التعريف من غيره فيخبره ثم يكتسب المبهم منه تعريف المستعار فاقتصر

على

على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع هنا صفة ذو لام وان كانت زائدة وكلام المص شامل لها وقد اختص نعت اسم الاشارة بامور منها هذا وهو لزوم كونه محلى بالالف واللام ومنها اتصاله بالموصوف فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم قال ابن الحاجب ومنها ان لا يخالف متبوعه في افراد وغيره فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير والرجل والمراة **وان كان مصحوب ال جامدا محضا** نحو بهذا الرجل **فهو عطف بيان على الاصح** قال المص واكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في انه نعت وداعيهم الى ذلك ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وهو غير صحيح وممن ذهب الى انه عطف بيان الزجاج وابن جني وابن السيد والسهيلي قال ابن عصفور ومن حمله على النعت لحظ فيه معنى الاشتقاق فكانه قال مررت بهذا الحاضر قلت وهو مبني على ان النعت لا يكون الا بمشتق او مؤول به وقد عرفت من كلام ابن الحاجب ان المحقق خلافه قال ومن حمله على البيان لحظ جموده فنقل عن النحويين انهم اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو وهو مشتق او في تاويل المشتق فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الجنس وفيها ولاسم الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادة الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر او المشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو بمعنى ما قبله فكيف يجعل بمعنى ما قبله تفسيرا له **ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقا** اي سواء كان لمتكلم او مخاطب او غايب **خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة** وقيده بعضهم عنه بان يكون لمدح او ذم او ترحم نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ومررت غضب الله عليه الظالم المجرم وغلامك اعطه عليه البائس المسكين وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلا **ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم** وكاسم الجنس وانما لم يوصف بالعلم لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو حاتم واحمد مسمى بهما وقال الزمخشري في قوله تعالى ذلكم الله ربكم

يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا وبه يعلم الخبر فجوز في الشيء
الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وهو لا ينعت به كما عرفت
وجوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام الجنسي وذلك مما اجمعوا على
بطلانه قال ابن هشام **وما ينعت به ولا ينعت كاى السابق**
ذكرها بكمالها **فصل** في الكلام على حذف النعت وحذف المنعوت **يقام**
النعت مقام المنعوت كثيرا ان علم جنسه نحو وعندهم قاصرات الطرف اي
حور قاصرات والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات وعلم
جنس المنعوت اما باختصاص النعت به نحو رأيت كاتبا وحاسبا ومهندسا
او بتقدم ما يدله عليه نحو والنا له الحديد فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وهذا
اولى من قول بعضهم ان يتقدم ذكر الموصوف نحو اعطني ماء ولو باردا وعلى
المص مناقشتان احدهما ان تعبيره بالجنس هنا غير مستقيم فان المعلوم
هنا هو النوع لا الجنس وجوابه ان كل شيء اعم اشيا يسمى في اللغة جنسا
سوا اتحدت حقايق افراده او اختلفت الثانية ان اشتراط العلم هكذا على
الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الابهام فيكون الجهل بالجنس مقصودا نحو رأيت
طويلا اي رأيت شيئا طويلا **وبنعت بغير ظرف وجملة** بنوعيه **الا قليلا**
او بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن او في فمثال
المجرور بمن قوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وقول بعض العرب
منا ظعن ومنا اقام هذا فيما اذا كانت الصفة جملة واما ان كانت ظرفا
فكقوله تعالى ومنا دون ذلك اي قوم دون ذلك ومثال المجرور بفي والصفة
جملة قول الشاعر • لو قلت ما في قومها لم تأثم • يفضلها في حسب وميسم •
اي لو قلت ما في قومها احد يفضلها في ذلك لم تكن اثما ومثاله والصفة ظرف
قولك ما في القوم دون زيد اي ما فيهم احد دون زيد **وان لم يكن كذلك**
اي بعض ما قبله من مجرور بمن او في **لم يقم الظرف والجملة مقامه الا**
في الشعر كقول سحيم • انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني •
اي انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه منقول من قولك
زيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لاعرب منصرفا
وهنا تنبيهات الاول ان تمثيلهم بقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن
به قبل موته مشكل فانه ان كان التقدير وان من اهل الكتاب احد ليؤمنن
فالجملة الانشائية لا تكون صفة ان جعلت الصفة القسم المحذوف وجوابه

وان جعلت الجواب فقط لزم ان يكون له محل وان لا يكون له محل اذ هو نعت وجواب
ثم على التقدير يلزم اعتراض الا بين الصفة والموصوف وان كان التقدير
وان احد من اهل الكتاب فليس الا احد بعض ما قبله الثاني ان بعضهم اجاز
في قولهم ان من افضلهم كان زيدا ان يكون زيدا خبر كان على انها ناقصة والجملة
خبر ان ومن افضلهم صفة لاسمها المحذوف والاصل ان رجلا من افضلهم
كان زيدا على حد قولهم منا ظعن ومنا اقام فيظهر من هذا ان الشرط كون
الموصوف بعض المجرور بمن ولا يشترط تقدمه ويؤيده ان تلك الاية لا
تتخرج فيما يظهر الا على ان يكون التقدير وان احد من اهل الكتاب مع ان
المجرور بمن غير متقدم فينبغي ان لا يكون هذا الشرط معتبرا الثالث ان المص
شرط في شرح العمدة مع من او في تقدم النفي كما مثلنا وجعل ابنه الشرط
النفي ولم يشترط من ولا في وخص ابن عصفور من بالذكر عن في ولم
يشترط النفي ومثل منا ظعن ومنا اقام يشهد له الرابع ان ظاهر قوله
المص او في تساوي المجرور بمن وفي وظاهر كلامه في الشرح قلة ذلك
في كلمة في **وربما استغني لزوما عن موصوفات بصفاتها فتجري**
مجرى الجوامد فلا تعتد لها موصوفا منوها انها من لطايف هذا الباب
الذي كلامنا فيه ولا يقدر فيها ايضا ضمير مستتر كما يكون في الصفات نحو
الادهم والابطح فلا تقول جعلت في رجله القيد الادهم ولا نزلنا المكان الابطح
فلهذا قال لزوما **وبعرض مثل ذلك لقصد العموم** نحو لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ونحو ولا رطب ولا يابس ونحو لا ساكن ولا
متحرك **وقد يكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به** نحو يأخذ
كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن
كونها سفينة فلا فائدة فيه ح لرادك الى معاد اي نجيبه تدمر كل شيء اي
سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء اتت عليه الاية قالوا الان جئت بالحق
اي الواضح والا كان مفهومه كفرا ومنه وما نريهم من اية الا هي اكبر من اختها
اي السابقة ولولا ذلك كان مشكلا وذلك لان افعل التفضيل اذا نسب
الى شيء وجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه ولا يستقيم ان يقال
الا بدان كل واحد منهما افضل من الاخر لما يودي اليه من اثبات الزيادة
ونفيها في كل واحد منها فقوله تعالى هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان
يكون كل واحدة اكبر من الاخرى وذلك يؤدي ان يكون اكبر وغير اكبر

فاذا قدرت الصفة كما قلناه اندفع الاشكال لان التفضيل لا يكون شاملا للجميع وانما
يكون للاية على الاية السابقة عليها ولا اشكال فيه واجاب ابن الحاجب بهذا
وبوجهين اخرين احدهما ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون
الشان كل واحد منهما افضل من الاخر من وجه الثاني ان يكون المراد الا هي اكبر من
اختها عندهم وقت حصولها لان لمشاهدة الاية اثرا في النفوس عظيما ليس للغايب
منها وان كان الغايب اكبر فان الانسان يعظم عنده مشاهدة عصا تنقلب
عقربا اكثر من عظم علمه بانها تنقلب حية وان كان انقلابها حية اعظم
في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشيء في النفس والله اعلم هكذا وقع
له في امالي القران ومن حذف النعت ايضا قول الشاعر • لئن كان يهدى برد
العلى • لو تقرمينا انني لمقتبن • اي لمقتبر لا تقرمني

باب عطف البيان

قال الشارح سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته
على نفسه وقيل لان اصله العطف فاذا قلت جاء اخوك زيد فاصله وهو
فحذفت الحرف والضمير واقمت زيدا مقام ذلك ولذلك لا يكون في غير
الاسما الظاهرة **وهو التابع** جنس يشمل جميع التوابع **الجاري مجرى
النعت في ظهور المتبوع** فصل اخر اخرج به التاكيد **جامدا او منزلته**
ذكر توكيدا لاخراج النعت كذا قرره الشارح وفيه نظر فتامله والمراد
بالمنزل منزلة الجامد ما كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق وانت
خبير بان لم يفرق في باب النعت بين الموضح والمخصص بل ادرج الموضح
تحت المخصص ورجع هنا الى قول الجماعة **ويوافق المتبوع في الافراد
وضديه** وهما التثنية والجمع **وفي التذكير والتانيث** ولا خلاف
في شيء من ذلك **وفي التعريف والتنكير** فيكونان معرفتين كما يكونان
منكرين **خلافا لمن التزم تعريفهما** وزعم الشلوبين ان هذا مذهب
البصريين قال المص ولم اجد هذا النقل من غير جهته وذهب الفرا
وغيره من الكوفيين والفارسي والزمخشري الى تنكيرهما واختاره ابن
عصفور قال وذهب اكثر النحويين الى امتناعه وفي البسيط القائلون
بالمعارف والنكرات على ما ذهب اليه الكوفيون لكن البصريين يابون ان
يكون الا بالمعارف وخصص بعضهم بالاعلام والكنى وجعل زيتونة
من قوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة عطف بيان وجعل بعض النحويين
من ذلك رد الاجناس المنكورة على الاسما نحو مررت بثوب خز وباب

ساج

٧ اخرج النعت وعطف النسق والبدل **وفي التوضيح والتخصيص** فصل صح

ساج كذا قال ابن قاسم **وخلافا لمن اجاز تخالفهما** وهو الزمخشري فانه اعرب
مقام ابراهيم تابعا لايات بينات على انه عطف بيان قال المص وهو في ذلك
مخالف للفريقين فلا يلتفت اليه **ولا يمتنع كونه اخص من المتبوع
على الاصح** من القولين قال المص زعم اكثر المتاخرين ان تابع متبوع البيان
لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ويكون اعم منه والصحيح جواز الاوجه
الثلاثة لانه بمنزلة النعت قال وهذا مذهب سيبويه فانه اجاز في ذا الجمة
من قولك يا ذا الجمة ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا ومعلوم ان الصواب
ان يقول ولا يجب كونه اخص من المتبوع او لا يجب ذلك وقد تقدم **ويجوز جعله**
اي جعل عطف البيان **بدلا** ولا ينعكس لان البدل لا يشترط موافقته لمتبوعه
في تعريف ولا تنكير والمراد بهذا البدل بدل الكل والمعنى ان ما كان عطف بيان
جاز ان يجعل بدل كل **الا اذا قرن بال** اما وضعا كاليسع او استعمالا
كالحسن والحسين او غلبة كالصعق فلا يجوز في شيء من ذلك ان يجعل بدل
كل **بعد منادى** نحو يا زيد اليسع ويا عمرو الحسن او الحسين ويا خالد الصعق
وانما لم يجز البدلية في هذه الصورة لان ما فيه ال لا يباشره حرف النداء والبدل في نية
تكرير العامل ورد على المص نحو يا زيد المنطلق ابوه اذا كان ذلك علما فان
حرف النداء يباشره في هذه الحالة نحو يا زيد الله فكان عليه ان يستثني
مثل ذلك **او تبع مجروره باضافة صفة مقرونة بال وهو** اي
والتابع **غير صالح لاضافتها** اي لاضافة تلك الصفة المقرونة بال
اليه اي الى ذلك التابع كقوله • انا ابن التارك البكري بشر • عليه الطير
ترقبه وقوعا • فبشر عطف بيان ومتبوعه البكري ولا يجوز ان يكون بدلا
لان متبوعه مضاف اليه صفة محلاة بالالف واللام وهو اعني بشر
خال منها فلا يصلح ان تضاف اليه الصفة المذكورة فلو جعل بدلا للزم المحذور
بناء على انه في نية احلاله محل الاول والواو من قوله وهو للحال
وكذا اذا افرد اي لم يكن مضافا ولا شبهه **تابعا لمنادى فانه ينصب
بعد منصوبه** كقوله • ميتا اخوينا عبد شمس ونوفلا • فيتعين هنا
البيان ويمتنع البدل لانه لو قيل يا عبد شمس لم يقل الا ونوفل كما يقال
يا نوفل وعلى هذا فاذا قلت يا اخانا زيدا ان نصبت زيدا فبيان وان
ضممته فبيان او بدل على ان ترك التنوين هل هو لمنع الصرف او للبنا
وبنصب وبرفع بعد مضموم نحو يا سعيد كرز وكرزا وبتعين

والبدل صح

اعرابه عطف بيان اذ لو كان بدلا لوجب بناؤه على الضم وجعل الزايد عطف
بيان اولى من جعله بدلا لان الاصل ان يكون المتبوع كالمطرح وان لا يكون
التابع كانه من جملة اخرى ولان كون الغرض من ذكر التابع التبيين اولى من
كون الغرض من ذكره زيادة التقرير فالحمل عليه اولى وقد يقال بل جعله بدلا
اولى لان تسمية البيان على خلاف القياس لجموده وانما حق الجامد ان يكون الا
ثانيا ومن ثم لم يذكره الزجاجي في الجمل ولم يعقد سيبويه له بابا في كتابه فانه
قيل مشترك الالتزام كان في جعله بدلا مثل ذلك فالجواب ان البدل في نية تكرار
العامل فهو كغير التابع ولما ذكر المص ان البدل جاير فيما يعرب بيانا الا فيما
استثناه اراد ان يبين جواز الوجهين فيما يجوزان فيه هل هو على السواء او
متفاوت الرتبة وبقى قسم بعضهم من كلامه وهو ان جعل الاسم بيانا بدلا
اولى وقسم لا يوخذ من كلامه اصلا وهو تعيين البدل في نحو باسعيد كرز ويا
عبد الله كرز والحاصل ان الاقسام اربعة متعين البيان ومتعين الابدال
وراجح البيان وراجح الابدال وليس في القسمة سواهما ولنا مواضع اخر يتعين
فيها البيان غير ما ذكره المص منها نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل
قام عمرو اخوه ونحو زيدا ضربت عمرا اخاه وذلك لان البدل في التقدير من جملة
اخرى فيلزم عدم الارتباط في الكل على تقدير البدلية ومنها نحو يا ايها الرجل غلام
زيد ونحو اي الرجلين زيد وعمرو جاك ونحو جاني كلا اخويك زيد وعمرو ونحو زيد
افضل الناس النسا والرجال لان البدل في نية احلاله محل الاول وفي كل من الصور
لا يمكن احلاله محل الاول لترتب المحذور عليه فتامله

باب البدل

ويسمى عند الكوفيين تكريرا في نقل ابن كيسان وترجمة وتبيانا في نقل الاخفش
وهو التابع جنس يشمل جميع التوابع المستقل بمقتضى العامل مخرج لبقية
التوابع الا النسق ببل ولكن وانما قال تقديرا لان متبوع البدل هو المستقل لفظا
وقوله دون متبع مخرج للمعطوف ببل ولكن ويوافق المتبوع ويخالفه
في التعريف والتنكير فتبدل المعرفة من المعرفة نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين انعمت عليهم والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدايق واعنابا
والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من
المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطية واشترط الكوفيون في ابدال
النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ وان تكون النكرة موصوفة ووافقهم ابن ابي الربيع
على الثاني وحكى بعضهم ايضا اشتراط اتحاد اللفظ في ابدال المعرفة من النكرة والصحيح

عدم الاشتراط لشهادة السماع بخلافه واما ابدال النكرة من النكرة فلا يشترط
فيه اتحاد اللفظ قطعا لكن ان اتحد اللفظ يشترط ان يكون مع الثاني زيادة
بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل
الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكذا في ابدال الفعل من الفعل
كقول الحماسي • رويدا بني شيبان بعض وعيدكم • تلاقوا غدا خيلي على سفوان •
تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى • اذا ما غدت في المازق المتداني • تلاقوهم فتعرفوا كيف
صبرهم • على ما جنت فيهم يد الحدثان • وهذا احد ما يفرق به بين البدل وعطف
البيان على ما ذهب اليه ابن الطراوة والمص وابنه من ان عطف البيان لا يكون
بلفظ الاول وحجتهم ان الشي لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر من اوجه
احدها انه يقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا امتنع سي
في المسكين وبك المسكين دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان
في انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف بتبيين بالمفرد المحض والثاني
ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمناه اتجه كون الثاني
بيانا لما فيه من زيادة الفايدة وعلى ذلك اجاز الوجهين في قولك يا زيد زيد
اليعملات ويا تيم تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما والثالث ان البيان يتصور مع
كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلت وبحضرتك اثنان
اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول يتوهم كل منهما انه المقصود واذا كررت
خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في
قوله روبة لقايل يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى
المحل وخرجه هولاء على التاكيد فيهما او في الاول فقط والثاني اما مصدر دعاى
مثل سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك على ان المراد اغراء نصر بن سيار
حاجب له اسمه نصر على ما نقله ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما توكيدا لضم بغير
تنوين كالموكد الى هنا كلامه ولا يبدل المضمر من مضمر نحو رايتك اياك على ان
يكون الضمير الثاني بدلا من الضمير الاول ولا من ظاهر نحو رايت زيدا اياه وذكر
المص ان ابدال المضمر من الظاهر لم يسمع وان تمثيل النحاة بنحو رايت زيدا اياه من
عند انفسهم وفيه من الزراية بالقوم ما لا يخفاك وقال ابن عصفور قرا ابن
مسعود وللظالمين اعد لهم فلا تكون اللام الاولى والثانية متعلقتين باعد
المذكور لانه اذا تعدى العامل للضمير لم يتعد للظاهر وبالعكس ولانه لا يتعدى
عامل واحد بحرف مرتين ولا من باب الاشتغال لان الاولى متعلق بالمذكور

والثانى بدل منه قلت تتضمن هذا الكلام ابدال المضمر من الظاهر مسموعا
من كلام العرب وعلى ذلك يتخرج بيت الصحاح على اصح ذينك استغلت عليها •
فاهى الا لمحة وتغيب • واما غير الجوهرى فانشد عشية مكان عليها وقد
يقال ان الجار والمجرور فى الموضع تاكيد لفظى لا بدل وما اوهم ذلك
جعل تاكيدا كما ذهب اليه الكوفيون ان لم يفد اضرابا نحو اياك اياك قصد
زيد فان دعوى التاكيد فى مثل هذا لا يتاتى فان اتحد المعنى بحسب الصدق
اى ان البدل والمبدل منه يصدقان على ذات واحدة نحو جاء زيد •
اخوك والا فهما متغايران بحسب المفهوم سمى بدل كل من كل وقد عاب
المص فى بعض كتبه هذه العبارة على النحويين لان الكليه لا تصح فى
مثل صراط العزيز الحميد الله فانها انما يقال فيما ينقسم ويتجزى تعالى الله
سبحانه عن ذلك والاولى ان يقال البدل الموافق والمطابق وطابق
ايضا فى التنكير نحو رايت زيدا اخاك والتانيث نحو رايت سلمى جارتك
وفى الافراد كما تقدم وضده وهما التثنية والجمع نحو جاء الزيدان اخواك
وذهب العمرون اخوتك مالم يقصد التفصيل نحو اذن لها بنفسين
نفس فى الشتا ونفس فى الصيف وقول الشاعر • وكنت كذى رجلين
رجل صحيحة • ورجل رمى فيها الزمان فشلت • وقد يقال ان المطابقة
حاصلة مع التفصيل ايضا فان البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل
وانما هو مجموعهما وهو مطابق الا ترى ان قوله نفس فى الشتا ليس على انفراده
بدلا من نفسين وانما البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما متطابقان
من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك وكذا القول فى البيت غير انه هنا
بحثا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل فى كل واحد منهما مع انه
بمفرده غير بدل وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض قال
ابو حيان ولا يطابق ايضا مع المصدر نحو مغارا حدايق واعنابا وفيه
نظر لان المراد بالمطابقة المطابقة فى المعنى والمصدر يشتمل على الوشيعة
والجماعة فلذلك ابدل الجمعان منه وقد يتحد ان اى البدل والمبدل
لفظا ان كان مع الثانى زيادة بيان نحو وترى كل امة
جاثية كل امة تدعى الى كتابها فى قراءة يعقوب وقد مر الكلام
على ذلك مشبعا ولا يتبع ضمير حاضر فى غير احاطة الا قليلا
كقوله • انا سيف العشيرة فاعرفونى • جميلا وقد تذريت السناما •

وأما

421

واما مع الاحاطة فليس بقليل نحو فيتم صغيركم وكبيركم ومن ذلك باعادة
العامل قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وهذا الذى حكاه المص مذهب
الكوفيين والاخفش واما غيره من البصريين فلا يجيزون ذلك اصلا والبيت
مخرج على انجميلا منصوب على الاختصاص لا البدل والاية التى استدل
بها الاخفش وهى قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لاريب فيه الذين خسروا
انفسهم يمكن تخريجها على ان الذين ليس ببدل وانما هو مبتدأ مخبر عنه بما
بعده وههنا تم كلامه فى بدل الكل وقال الرضى وانا الى الان لم يظهر لى فرق
جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من
النكرة نحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له
ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط
مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد
وخالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد وخالد قال • باحى ان تفقدى قوما ولدتهم
ان تخليسهم فان الدهر خلوس • عمرو وعبد مناف والذى عهدت • ببطن عرعر ابى الظلم
عباس • قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط
ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون
الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلاثة منسوب اليه
فى الظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره فايدة لا تحصل لو لم يذكر كما يذكر فى كل واحد
من الثلاثة صونا للكلام الفصيح من اللغو لا سيما كلام الله تعالى وكلام
نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه
منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى
خلاف الظاهر ثم نقول فى بدل الكل ان الفايدة فى ذكرهما معا احد ثلاثة
اشيا بالاستقرا اما كون الاول اشهر والثانى متصفا بصفة نحو بزيد رجل
صالح او كون الاول ليس باشهر والثانى متصفا بصفة نحو بغلام امراة
رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثانى اشهر نحو بالعالم زيد
وبرجل صالح زيد وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه
ليس فى الاول فايدة ليست فى الثانى وذلك اوفق للابهام اولا ثم التفسير ثانيا
وفخامة ونا ثير اليس للاتيان بالمفرد اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفايدة

الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا
ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى
بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما
بان يكون لشي اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه كقوله
اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب رضي الله عنه كان بعمر اشهر منه بابي
حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه
واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات وثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول
سوا كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم
زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاني اخوك
زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك
وكذا ان عكس فقيل جاني زيد اخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد
والثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد
فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة انتهى كلامه
على شك عندي في الوجه الثاني من وجوه الفايدة التي استقراها لسقم في
النسخة الحاضرة عندي الان في هذا المحل **ويسمى بدل بعض ان دل على
بعض الاول** نحو مررت بقومك ناس منهم وشرط الكسائي وهشام في
تسمية بدل البعض نقصه عن النصف وشرط المغاربة فيه صحة الاستغنا
عنه بالبدل منه فيجوز جدع زيد انفه ويمتنع قطع زيد انفه وهذا
يوخذ من كلام المص لانه قال في حد بدل الاشتمال وصح الاستغنا به عنه
ولم يكن بعضا فلولا ان بدل البعض يستغنى فيه بالاول عن الثاني لم يحتج
الى اخراجه **وبدل اشتمال ان باين الاول** فخرج بدل الكل **وصح
الاستغنا به** اي بالمبدل منه **عنه** اي عن البدل فخرج بدل الاضراب
والغلط **ولم يكن بعضه** فخرج بدل البعض ومثاله عجبت من زيد
حكمه او قراته ومنه يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه **وبدل
اضراب او بدا ان باين الاول مطلقا** اي لا يكون موافقا ولا
جزءا ولا ملابسا له فخرجت الابدال الثلاثة المتقدمة **وقصدا**
جميعا نحو اعط السايل درهما دينارا امره اولا باعطاء الدرهم ثم
ترقى له فاضرب عن ذلك وامره باعطاء دينار فخرج بدل الغلط
ونازع بعضهم في ثبوت هذا القسم وادعى ان ما استدلوا به على ثبوته

من قولهم اكلت الحا سمكا تمرا محمول على اضمار بل ويمكن اجراوه في الحديث الذي
استدل به لهذا القسم وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليصلي الصلاة
وما كتب له نصفها ثلثها ربعها الحديث وان كان بعض الشارحين ذكر
التخريج المتقدم في المثال وسكت عنه في الحديث وفي التحقيق لا فرق
بينهما **والا** اي وان لا يقصدهما بل قصد الثاني وحده **فبدل غلط**
كما اذا اردت ان تقول رايت رجلا فسبق لسانك من غير قصد الى ان
قلت رايت حمارا فيحتاج الى استدراك ما فرط بالاتيان بالمقصود فتقول
بعد حمار رجلا فيصير التركيب هكذا رايت حمارا رجلا وهذا انما يطلع عليه
من جهة المتكلم اللهم الا ان يحتف بذلك قرينة يعلم منها مراده فيعمل بها
واعلم ان ما حملنا عليه كلامه من قولنا والا يقصدهما بل قصد الثاني وحده
هو المراد ولكن قاعدة والا ان تكون نفيه لقول القايل قبل ذلك ان كان
كذا والمتقدم هنا ان باين الاول فالاولى ان يقال والا باين الاول
مطلقا وقصدا بل باينه ولم يقصدا وانما قصد الثاني فقط وكلامه يدل على
هذا من كلامه هنا بل من قوله في الحد ان البدل مستقل بمقتضى العامل وكلام
المص مقتضى باطلاقه ان بدل الغلط يصح في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين
وقال غيره انه يجي في الشعر دون النثر وجزم بعضهم في النثر دون
الشعر لان الشعر في الغالب انما ينشا عن ترو وفكر وهذا نوع غريب ان
يجوز شي في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس هذا وهو انه يجوز
في الشعر ما لا يجوز في النثر وقال خطاب ان بدل الغلط يقع في نثر
ولا نظم وانه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه واستدل
المثبتون له بقول ذي الرمة • لميا في شفتيها حوة لعس • وفي اللثات
وفي انيابها شنب • فان الحوة السواد واللعس سواد مشوب بحمرة
وقيل البيت على التقديم والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس
وايده بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير كثيرا وفيه نظر
ورد السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام
وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما
تريد بعضه اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك بقولك ثلثه فاذا قلت اعجبني
زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة
ويختص بدل البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيرا فالاول له

كقوله • وهم ضربوك ذات الرأس حتى • بدت أم الدماغ من العظام • وكقول الآخر
• أوعدني بالسجن والأداهم • رجلي فرجلي شثنة المناسم • وهذا على أحد الوجوه
المقولة في البيت وقيل رجلي منادى استهزاء أبو عبيدة وقيل هو منصوب بعطف
على معمولي عاملين أي وأوعد بالأداهم رجلي والثاني كقوله • وما ألفيتني
حلمي مضاعا • وأما إبدال الظاهر من ضمير الغائب فجائز في الأبدال الثلاثة
المشهورة **و**يختص أيضا بدل البعض والاشتمال **بتضمن ضمير** إما
ملفوظ به نحو ضربت زيدا رأسه وأعجبني زيد حلمه أو مقدر نحو ولله
على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا أي منهم وقد مر الكلام
عليه في باب إعمال المصدر **وما يقوم مقامه** نحو قتل أصحاب الأخدود
النار فالألف واللام قائمة مقام الضمير أي ناره وقيل هو محذوف
والتقدير فيه وقيل بدل كل على تقدير مضاف أي أخدود النار

فصل في الكلام على أحكام متفرقة تتعلق بالبدل **المشتمل
في بدل الاشتمال هو الأول أو الثاني أو العامل**
فالأول مذهب الفارسي والرماني وخطاب والثاني قال به طائفة ونقل
عن علي في الحجة والثالث مذهب المبرد وقال به ابن جني قال المص
والأول هو الصحيح لأن الثاني والثالث لا يطردان لأن من بدل
الاشتمال أعجبني زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيدا صخبه وسائني
خالد فقره وعرجه والثاني في هذه وأمثالها غير مشتمل على الأول فلم
يطرد كون الثاني مشتملا وأما عدم اطراد الثالث فظاهر لأن من بدل
الاشتمال يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه والعامل ليس مشتملا
على بدل الاشتمال قال الرضي وإنما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر
ليس لاشتمال المتبوع على التابع كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند
ذكر الأول متشوفة إلى ذكر الثاني منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما
أجمل في الأول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان بأن سمي بدل الاشتمال
لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لأن الإعجاب
في قولك أعجبني زيد حسنه وهو مسند إلى زيد لا يكتفى به من جهة
المعنى لأنه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر
في أنه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر

في

في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد إلا أن يكون لحكم من أحكامه
غير معين وكذا لعن أصحاب الأخدود مطلقا غير مفيد إلا لفعلهم بذلك
الأخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فإنه بدل الغلط
لأن ضرب زيد بعينه غير محتاج إلى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال قتل
الأمير سيافه وبني الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد هو
من المبدل منه معينا بل تبقى مع ذكر الأول متشوفة إلى البيان للإجمال الذي
فيه وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل
سيافه وكذا في أمثاله فلا يجوز في مثل هذا الإبدال أصلا **والكثير كون
المبدل معتمدا عليه** نحو إن زيدا عينه حسنة وإن جعفرا فاتر بنصب العين
والجفن فأنث الخبر في الأول وذكر في الثاني ولولا أن المعتمد عليه هو البدل
دون المبدل منه لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني وفي التنزيل هذا
ذكر وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب يجوز في جنات
البدل والبيان وعلى البدل فيجوز في مفتحة أن يكون حالا من ضمير مستتر في المتقين
لأن المعتمد في الأخبار هو البدل فيكون في المتقين ضمير الجنات مستترا ولا يجوز
أن يكون الأمر كذلك على تقدير جنات بيانا لأن المعتمد بالأخبار حينئذ حسن
مآب فلا يكون ضمير الجنات في الخبر وقد جزم الزمخشري بأن جنات عطف
بيان مع قوله إن عدنا معرفة كما قال في مقام إبراهيم إنه عطف بيان وجزم بأن
المتقين هو العامل في الحال وهذا يبعد على أن صاحب الحال الجنات ويدل على أن العامل
في الحال غير العامل في صاحبها وإلا فلا يستقيم كلامه **وقد يكون في حكم الملغى
ويكون الاعتماد على المبدل منه** وهو قليل كقوله • وكأنه لهق السراة كأنه •
ما حاجبيه معين بسواد • ولم يقل معينان وكقول الآخر • إن السيوف غدوها ورواحها •
تركت هوازن مثل قرن الأعضب • ولم يقل تركا **وقد يستغنى في الصلة
بالبدل عن لفظ المبدل منه** نحو ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب فما
موصولة وعائدها الضمير المحذوف من تصف والكذب بدل من ذلك الضمير الذي
حذف كذا قال بعضهم في هذه الآية وقيل بمثله أيضا في قوله كما أرسلنا فيكم رسولا
منكم أن ما موصولة والأصل كالذي أرسلناه ورسولا بدل لا من مفعول أرسلنا المحذوف
وهو الضمير العائد الموصول ويرد هذا أن فيه إطلاق ما على الواحد من أولي العلم
وهو نادر والظاهر أن ما في الآية كافة والظاهر منه أنها مصدرية ولا يتعاكس كما خرج على
نقل الجر وأما الآية الأولى فقيل إن الكذب مفعول لا تقولوا والجملتان بعدها

هذا حلال وهذا حرام بدل منه اى لا تقولوا الكذب لما تصفه السنتكم
من البهائم بالحل والحرمة واما المحذوف اى فتقولون الكذب ولما النصف
على ان ما مصدرية والجملتان محكيتان بالقول اى لا تحللوا بمجرد قول
تنطق به السنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم
الكاف والذال جمعا لكذوب صفة للفاعل **ويقرن البدل بهمزة**
الاستفهام ان تضمن متبوعه معناها نحو كيف انت ام صحيح ام
سقيم ومن في الدار ازيد ام عمرو ومتى تجئ ايوم الجمعة ام يوم السبت قيل
وينبغي ان يضيف الى ذلك مسئلة الشرط فانها شبيهة بها وذلك انه
اذا ابدل من اسم شرط قرن البدل بان نحو متى تقم ان ليلا وان نهارا قمت
ومن تضرب ان زيدا وان عمرا اضرب **وقد تبدل جملة من مفرد** نحو ما
يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب
اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهذا هو اصح
الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو على ما مر وقال الشاعر • لقد اذهلتني ام عمرو
بكلمة • اتصبر يوم البين ام لست تصبر • وقال الاخر • الى الله اشكو بالمدينة حاجة
• وبالشام اخرى كيف يلتقيان • اى اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما وزعم
ابن هشام في قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ان الجملة التي
هي كيف خلقت بدل من الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيف خلقت
قلت ويلزمه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل والذي يظهر انها
بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر يتعدى بلا
حرف تارة وبالحرف اخرى كقوله نظرت زيدا ونظرت اليه فيتعدى بالحرف
الى الابل وبنفسه الى البدل بلا واسطة حرف جر فهو عامل في الجملة نصبا
والعامل معلق عن العمل فيها لفظا لاجل الاستفهام ولم يتعرض المص الى
بدل الجملة من الجملة وهو ثابت قال تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسألكم اجرا وقال تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون ومنه قول الشاعر • اقول له ارحل لا تقيمن عندنا • والا فكن في
السر والجهر مسلما • واستشهد الشارح على ذلك بقول الشاعر • ذكرتك
والخطي يخطر بيننا • وقد نهلت منا المثقفة السمر • قال فابدل وقد نهلت
منا من قوله والخطي يخطر قلت وليس بمتعين لاحتمال ان تكون الثانية
حالا من فاعل يخطر فيكون الحالان متداخلين او حالا من فاعل ذكرتك على

الصحيح

الصحيح في جواز ترادف الاحوال من صاحبها المتحد فتجويز ان تقدر الواو
للعطف فيخرج بذلك كله عن البدل كذا في مغني ابن هشام **ويبدل فعل**
من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان نحو من يفعل ذلك يلق
اثاما يضاعف له العذاب وقول الراجز • ان على الله ان تبايعا •
تؤخذ كرها او تجئ طائعا • وقوله مع زيادة بيان قدح فيه بعضهم بانه
غير شرط لجواز المسئلة بدليل قوله • متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا • وفيه نظر
ثم ان كان مراد المص ان هذا من بدل الجملة من الجملة ولكن تجوز في اطلاق
البعض على الكل فهذا تعرض منه لبعض صور ابدال الجملة وان كان
مراده ان الفعل وحده بدل من الفعل فلم يكن في كلامه تعرض الى شيء من
صور الابدال من الجملة • وسبقه النظر في كون هذا من ابدال الفعل وكان
الحامل عليه انه لما كان فاعل الفعلين واحدا في المعنى والاختلاف انما هو
في الفعل فقط جعل البدل متعلقا به دون ضم الفاعل اليه وهذا قد لا
ينهض لما رامه من ذلك **وما فصل به مذكور وكان وافيا**
ففيه البدل والقطع رفعا ونصبا تقول مررت باخوتك زيد وعمرو
وبكر فلك الجر على البدل والقطع بالرفع على اضمار مبتدا والنصب على اضمار
فعل اى اعني قال الله تعالى قد كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل
في سبيل الله واخرى كافرة اى منهم فئة تقاتل ومنهم اخرى ولك اضمار
المبدل اى هما فئة تقاتل واخرى كافرة ومنه قول الشاعر • وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة • واخرى رمى فيها الزمان فشلت • روي برفع رجل
وجرها **وان كان غير واف** بما في المذكور من الاعداد **تعين قطعه**
ان لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال رجلان فاضلان
اى منهم رجلان فالقطع متعين مع عدم النية لمعطوف محذوف اما لو
نوى معطوف يحصل منضما الى المذكور الوفا بالتفصيل لم يتعين القطع بل لك
الابدال معه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات
الشرك والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب
على البدل ونية معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسحر واخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر منها هنا على
هاتين الثنتين تنبيها على انهما احق بالاجتناب **ويبدا عند اجتماع التوابع**
بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالنسق نحو مررت

باخيك الكريم محل نفسه رجل صالح ورجل اخر وفي التنزيل بالواد المقدس
طوى بدا بالنعت ثم ثنى بعطف البيان او البدل وكذا من شجرة مباركة زيتونة
لا شرقية ولا غربية فصفتان لزيتونة لا للشجرة فهو تابع التابع لا تابع
المتبوع الاول ولما كانت التوابع مرتبة على هذا النمط لان النعت من جملة
فوايده رفع الاحتمال عن الذات وعطف البيان شريكه في ذلك لكن الاول اكثر
ورودا واعم فايدة فقدم والتوكيد لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع
او عن عموم نسبة لافراد المتبوع فتاخر عنهما وقدم على البدل لان مدلول البدل
مغاير لمدلول المبدل منه في الحقيقة ومدلول التاكيد هو مدلول متبوعه فقدم
التاكيد عليه لذلك وقدم البدل على المنسوق لان البدل له نسبة معنوية الى المبدل
منه اما بالكلية او الجزئية او الاشتمال وما عداها من الابدال قليل بالنسبة
اليها بل منها ما هو غير معتد به كبدل الغلط كما مر عن بعضهم والمنسوق اجنبي عن
المتبوع غالبا فتاخر عنه وفي كلام المص مناقشة من حيث انه اطلق تقدم التاكيد
وهو منقوض بقوله • ابوك ابوك ازيد غير شك • احلك في المخازي حيث حلا •
فان ابوك الثاني تاكيد وازيد عطف بيان على الاول فحقه ان يقدم ثم
بالتاكيد المعنوي واما اللفظي فانه يقدم وهذا مما لا خلاف فيه على ان ازيد
محتمل لان يكون بدلا وابن الشجري لم يذكر البيان ولكن قال ابوك الثاني
بدل من ابوك الاول وازيد مبدل من ابوك الثاني ثم قال وجوزوا ان
يكون المعنى ابوك الذي اشتهرت مخازيه وعلى ذلك فالقول في ابوك الثاني
ان يكون خبرا على حد قول العجلي • انا ابو النجم وشعري شعري • وغير شك
بمنزلة حقا في زيد ابني حقا فان قلت قد ذهب جماعة الى ان الرحمن
علم فيعرب في البسملة بدلا من الاسم المعظم والرحيم نعت فلزم تقدم
البدل على النعت قلت اصحاب هذا القول انما يجعلون الرحيم نعتا
للرحمن لا لله فلا اشكال يرد عليهم فان قلت قول المص ثم النسق مشكل
لان مدخول ثم معطوف على ما تقدم بما هو متعلق بقوله يبدا اي النسق
متاخر عن الكل فلا يتصور فيه البداة كما يتصور فيما قبله فكيف يتعلق
يبدا قلت لا نسلم ان العطف في هذا من قبيل عطف المفردات حتى
يرد هذا بل هو من عطف الجمل اي ثم يوتى بالنسق فان قلت هذه
المسئلة لها تعلق بالتوابع كلها فكان حقها ان تذكر بعد الفراغ
من جميعها فما وجه ما صنعه المص من الاتيان بها في هذا المحل قبل ذكر

النسق

النسق قلت وجهه ان موضوع المسئلة هو البداة ببعضها دون بعض عند الاجتماع
والنسق موخر عن الجميع لا حظ له في البداة فلذلك ذكره بعقب التوابع التي
للبداة تعلق بها والله تعالى اعلم **باب عطف النسق وهو**
المجعول تابعا هذا جنس يشمل جميع التوابع **باحد حروفه** اي باحد
حروف العطف وهذا فصل اخرج بقية التوابع فان قلت لكن يلزم
الدور لاخذ العطف في كل من المعرف والتعريف قلت تقدم في باب الاستثناء
جوابه بانه لا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء
المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير
ذلك الحد **وهي الواو والفا وثم وحتى وام واو وبل ولا** فهذه
ثمانية احرف ومذهب الكوفيين ان حتى ليست بعاطفة فقد روى سي
وابو زيد وغيرهما العطف بها عن العرب وقال الاخفش في الاوسط ليس
بمعروف ويحكى النحاس في ام خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة يعني
انها تاتي للاستفهام المجرد ويجعل من ذلك قول الاخطل • كذبتك عينك ام
رايت بواسط • غلس الظلام من الرباب خيالا • وسياتي الكلام على بحثه
وليس منها لكن وفاقا ليونس بل هي حرف استدراك مختص بالجملة
ان المحذوف بعضها وهذا الثاني اذا دخل عليها واو العطف بعد نفي او نهي و هذا
الذي قلناه انما هو على راي المص لا على راي يونس كما ستعرفه وذلك ان لكن
ان وليها كلام فهي حرف ابتدا لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز
ان تستعمل بالواو ونحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول زهير •
ان ابن ورقا لا تخشى بوادره • لكن وقايعه في الحرب تنتظر • وزعم ابن ابي
الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه
وان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما
قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن
جعلتها حرف ابتدا تجيء بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون
لكن عمرو على العطف وليس بمسموع الشرط الثاني ان لا تقترن بالواو
قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو
واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس
ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفرد على مفرد والثاني للمص ان لكن
غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال

فالتعدين في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله وخاتم النبيين ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة وقد علمت مما اوردناه ان المص ليس موافقا ليونس من كل وجه فان العطف عند يونس من قبيل عطف المفردات وعند المص من قبيل عطف الجمل لكنهما متوافقان على ان لكن غير عاطفة وهذا هو الذي اورده في المتن **ولا اما** الثانية في نحو قولك قام اما زيد واما عمرو **وفاقا له ولابن كيسان والفارسي** لملازمتها غالبا الواو العاطفة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل مجموع قولنا واما حرف عطف ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كما مع ايا ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى وقال انما ذكرها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها **ولا الا خلافا للاخفش والفرا** وابي عبيدة كانهم جعلوها عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى وجعلوا من ذلك لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتاولها الجمهور على الاستثنا المنقطع **ولا ليس خلافا للكوفيين** والبغداديين على خلاف بين النقلة فان احد الطايفتين جعلوها حرفا عاطفا بمنزلة لا وسوا واستدلوا على ذلك بنحو قوله ابن المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب وخرج على ان ليس باق على كونه فعلا ناقصا ناسخا والغالب اسمها والخبر محذوف كما قال المص وهو في الاصل ضمير متصل عايد على الاشرم اي ليسه الغالب كما يقوله

الصديق

الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله قال ابن هشام ويقتضي كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر **ولا اي** بفتح الهمزة بل هي حرف تفسير وما بعدها عطف بيان **خلافا لصاحب المستوفي** وفي كتاب الجمل لابن خالويه وزاد في ابو عمر ويحيى الزاهد عن ثعلب والمبرد اي وعني كلامه انهما ذكراها في احرف النسق فقد استفدنا من ذلك ان المبرد وهو امام كبير من ايمة البصريين قايل بانها حرف عطف وقد رد هذا القول بوجهين احدهما ان العاطف لا يحذف وهذه يصح حذفها الا ترى انك تقول عندي عسجد اي ذهب ثم تحذف فتقول عندي عسجد ذهب والثاني ان المتعاطفين لا بد ان يتغايرا وهما هنا اي ليسا كذلك وكلاهما مردود اما الاول فلانا نسلم ان العاطف لا يحذف بل يحذف اذا امكن استقلال الكلام بدونه بان ينتقل اعراب المعطوف الى وجه اخر صحيح كما في الاخبار المتعاطفة وكما في الصفات المتعاطفة وكما في الفاظ عطف بعضها على بعض والثاني غير الاول وليس بمشتق فانه يصير توكيدا نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فان مثل هذا لو وقع في غير القران لجاز حذف العاطف وصار الثاني موكدا للاول ومثله قول الشاعر ٭ وهند اتى من دونها النأي والبعد ٭ وقول الاخر ٭ وقددت الاديم لراهشيه ٭ والفى قولها كذبا ومينا ٭ واما الثاني وهو قولهم لا بد ان يتغاير المتعاطفان فهذا ليس امرا مستمرا بل المعطوف تارة يجب كونه غير الاول كجاءني زيد او عمرو وتارة يجب ان يكون عين الاول صدقا وان اختلفا مفهوما وذلك في عطف الخبر وعطف النعت والاول تارة يجب كونه جزء الاول وذلك في مسئلة حتى وتارة لا يجب ذلك وان اي حرف تفسير فيجب كون المعطوف بها عين الاول **فالستة الاوايل** اي فالاحرف الستة الاوايل فذكر باعتبار الاحرف في الموضعين فاثبت التا في العدد وقال الاوايل اذ هو جمع الاولى ولو قال فالست الاولى صح باعتبار الكلمات ولو قال فالست الاول او الست الاوايل صح ايضا لكن بخلاف الوجه والمراد بهذه الستة الواو والفا وثم وحتى وام واو **تشرك** بين التابع والمتبوع **لفظا ومعنى** واكثر النحويين يجعل ام واو مشركتين في اللفظ فان ما بعدهما تابع لما قبلهما في اعرابه لا في المعنى وان كلا منهما لاحد الشيئين او الاشيا والتشريك في المعنى يقتضي ثبوت ذلك لهما جميعا

وليس كذلك قال المص والصحيح انهما يشتركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا
لان القايل أزيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو احد المذكورين
وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار
في الدار وانتفايه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى
كما شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجا بها لاجله
من شك وتخيير وغيرهما **ويشترك بل ولا لفظا لا معنى** نحو قام
زيد لا عمرو وما قام زيد بل عمرو ولم يذكر لكن لانه لا يراها عاطفة كما تقدم
وكذا ام واو ان اقتضيا اضرابا يشتركان لفظا لا معنى وقضية هذا
الكلام انهما عاطفتان مع اقتضايهما الاضراب وسياتي الكلام في ذلك
ان شا الله تعالى **وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا**
للمعية برجحان اي بالكثرة ولهذا كان راجحا على بقية الاحتمالات
نحو فانجيناه واصحاب السفينة **وللتاخر بكثرة** نحو واوحينا الى
ابراهيم واسمعيل الاية **وللتقديم بقلة** نحو نوح ويحيى وهذا التفصيل
لا يعرف لغير المص والمعروف من كلامهم ان الواو للجمع المطلق اي لمطلق الجمع
من غير ترتيب ولا معية فاذا قلت جاء زيد وعمرو احتمل الفعل ان
يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون
حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية ولا دليل في الواو على واحد
منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين فيما نقله بعضهم ومرادهم
بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشيا كما كانت او وام وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان او مكان ونقل عن قطرب والربعي
والفرا وابو عمرو الزاهد وهشام والشافعي انها للترتيب ونقل الامام
في البرهان عن بعض الحنفية الاجماع على انها للمعية ودليل الجمهور استعمالها
فيما يستحيل فيه الترتيب نحو تقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول
نحو اسجدي واركعي ونحو نوح ويحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت
للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في
موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم الواو قد
تجمع وتشرك الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام وقد
تجمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد
وقد تجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو

وزيد قايم وعمرو قاعد وما يتخيل من انه لا فايدة في الاتيان في الجمل بالواو لانا
لو لم نجي لعلم حصول مضمون الجملتين مندفع بان فايدة الواو في مثل ذلك النص
على حصول الامرين معا وبدون الاتيان بها لم يكن النص على ذلك حاصلا
بل كان حصولهما ظاهرا مع احتمال كون احد الامرين حاصلا او الثاني وحده
بان يكون الاول غلطا ولذا كان احتمال كل واحد من هذين الامرين مرجوحا
فلا يقع بالاول ويصار نصا في المقصود وقد تخرج الواو عن اصلها فترد عاطفة في
اللفظ دون المعنى ومعناها معنى البا نحو قمت شرك وشرحه على احد الاحتمالات
وبعت الشاة شاة ودرهما وفي كتاب اللباب ان سيبويه قال في هذا المثال ان
الواو بمعنى البا فالهذا القايل بخروج الواو هنا عن اصلها كخروج الهمزة وام الى
التسوية وايهما الى الاختصاص في المسلة فتستثنى من قولنا ان الواو
تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وكذلك اذا قيل بان الواو تاتي بمعنى او وتستثنى
ذلك ايضا وانظر ما العامل اذن في درهما النصب من قولنا بعت الشاة شاة ودرهما
وتنفرد ايضا الواو عن غيرها من احرف العطف **بعدم الاستغنا عنها في عطف**
ما لا يستغنى عنه نحو اختصم زيد وعمرو وتقاتل بكر وخالد وهذا اقوى الادلة
على عدم افادتها للترتيب كما مر ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي
يقول في قول امري القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير بين
اماكن الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين ويرد على دعوى المص ان
هذا الحكم تنفرد به الواو وام المتصلة نحو سوا علي قمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا
يستغنى عنه فتشارك الواو في ذلك فلم تثبت دعوى الانفراد وهو المطلوب **وتجوز**
ان يعطف بها بعض متبوعها تفصيلا وهذا هو المراد بعطف الخاص على
العام نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ونحو من شر ما خلق ومن شر غاسق
اذا وقب ومثل الشارح لذلك تبعا لغيره بقوله تعالى من كان عدوا لله وملايكته
ورسله وجبريل وميكال قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص وفيه نظر
لان المعطوفات اذا اجتمعت فاما ان نقول كلها معطوفة على الاول فقوله وجبريل
معطوف على لفظ الجلالة واما ان كل واحد معطوف على ما قبله فيكون جبريل معطوفا
على رسله والظاهر ان المراد بهم الرسل من بني ادم لعطفهم على الملايكة فليس منه
والتحقيق ان يقال فيه هو من عطف الخاص على العام او من ذكر الخاص بعد ذكر
العام قلت التردد في مسئلة العطف انما هو عند الاحتمال والا فلا خلاف في اية السجدة

وهي قوله تعالى الذي احسن كل شيء خلقه وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل
نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه معطوف على بدا لا على جعل واذا كان
كذلك قلنا ان اية سورة البقرة فيها عطف خاص على عام وبالعكس
لان بين الملائكة والرسل عموما وخصوصا من وجه لتصادق الملك والرسول
فيمن اجتمع فيه الوصفان كجبريل وصدق الملك وحده على من ليس برسول
من الملائكة كرضوان وصدق الرسول وحده على من هو رسول من الادميين
كمحمد صلوات الله وسلامه عليه ومحل الشاهد على ما نحن بصدده قوله وجبريل
وميكائيل فانهما معطوفان على ملائكته وان كان ابعد لا على رسله وان كان اقرب
لئلا يقتضي ذلك تفضيلهما على الانبيا عليهم الصلوة والسلام ونظيره في العطف
على البعيد اية السجدة كما قررناه فظهر الجواب عن اشكاله وفي الكشاف في تفسير سورة
يوسف انه اخر الشمس والقمر ليعطفهما على الكواكب بيان لفضلهما واظهارا
لشرفهما على ساير الطوالع كما اخر ذكر جبريل وميكائيل بعد ذكر الملائكة لذلك
ويجوز ان تكون الواو بمعنى مع يريد الزمخشري فيصير المعنى الى تعظيم المؤخر وجعله
اصلا وتاخير المقدم وجعله تبعا كما تقول رايت زيدا مع الامير ولا تقول رايت
الامير مع زيد وهذا الفصل من كلامه منتقد اما اولا فمقتضاه ان الشمس
والقمر يدخلان في الكواكب وليس هذا ظاهر اللغة على ما صرح به بعضهم
ومن ثم شبه الاية باية الملائكة وجبريل وميكائيل ثم لو سلم دخول
الشمس والقمر في مسمى الكواكب لما دخلا في الاية لان الكواكب فيها غير عامة وانما
ذكر احد عشر كوكبا غير الشمس والقمر بعدة اخوته وكانوا احد عشر فاين
العموم اذن واين الخصوص قال ابن المنير ومازلنا ننتقد على من يعد
من هذا المعنى قوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان فان الفاكهة هنا
نكرة في الاثبات فلا عموم فيها البتة فليست الاية اذن من عطف الخاص
على العام حتى اتى الزمخشري بهذه فطم الوادي على القرى قلت لبعض
الاصوليين صرح بان النكرة في سياق الامتنان للعموم وان كانت
في الاثبات وعليه يتمشى القول بان اية الرحمن من عطف الخاص
على العام واما ثانيا فلان دعوى الزمخشري جواز كون الواو بمعنى مع
في اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر مبنية على صحة جعل عمرو
في مثل قولك ضربت زيدا وعمرا مفعولا معه وهو محل نزاع كما عرفته
في بابه وتنفرد الواو ايضا بجواز ان يعطف بها عامل مضمر على

عامل

عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد كقول الشاعر • اذا ما الغانيات برزن يوما •
• وزججن الحواجب والعيونا • اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولولا
هذا القيد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن
صاعدا وظاهر كلامه ان العطف فيما ذكر من عطف المفردات وانما هو من
عطف الجمل وتنفرد الواو ايضا باشيا لم يذكرها المص منها اقترانها باما نحو اما
شاكرا واما كفورا ومنها اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله ومنها عطف المفرد
السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الرابط كمررت برجل قايم زيد واخوه ونحو
زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه
ومنها عطف العقد على النيف نحو احدى وعشرون قاله ابن هشام قلت انما
يكون هذا عند ارادة وقوع العقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع عدم
ارادة الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثا فعشرين
او ثلاثة ثم عشرين اذا قصد التعقيب او المهلة فثبت بذلك ان الواو لا تنفرد
بعطف العقد على النيف دايما كما هو ظاهر الاطلاق ومنها عطف الصفات المفرقة
مع اجتماع منعوتها كقوله • بكيت وما بكا رجل حزين • على ربعين مسلوب وبال •
ومنها عطف ما حقه التثنية او الجمع كقول الفرزدق • ان الرزية لا رزية مثلها •
• فقدان مثل محمد ومحمد • ومنها عطف الشيء على مرادفه نحو لا ترى فيها عوجا ولا
امتا وقوله عليه الصلوة والسلام ليليني منكم ذوو الاحلام والنهى ولك
ان تقول الاحلام هنا جمع حلم بضمتين فالمعنى ليليني البالغون العقلاء
وزعم ابن مالك ان ذلك قد ياتي في او وجعل منه ومن يكسب خطيئة او اثما
هكذا في مغني اللبيب لابن هشام وان عطفت الواو على منفي غير
مستثنى احترازا من نحو ما قام القوم الا زيدا وعمرا فان الواو فيه عاطفة
على منفي في المعنى ولا تدخل لا في هذا الموضع لعدم الداعي اليه كما يظهر لك مما
ياتي ولم يقصد المعية احترازا من نحو ما قام زيد وعمرو مع ارادة المعية
في انتفا قيامهما وليتها لا موكدة للنفي السابق نحو وما اموالكم ولا اولادكم
بالتي تقربكم عندنا زلفى ولا هذه مع كونها موكدة يستفاد بها النص على نفي
الفعل عن المتعاطفين في حالتي الاجتماع والافتراق ولو تركت لاحتمل نفي الفعل
في حالة الاجتماع لا في حالتي الافتراق فعلم انهم يطلقون الزايد على ما يكون
دخوله مؤثرا لمعنى يفوت بعدم دخوله وله نظاير وتقليلها لا زايدة
غير مفيدة للمعنى المتقدم وامن اللبس نحو وما يستوي الاعمى والبصير ولا

الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحيا ولا الاموات فلو الثانية والثالثة والرابعة والخامسة زوايد لامن اللبس وهو ظاهر **وقد يقال في ثم فم** بابدال الثا فا كقولهم في حدث حدف **وغت** بالحاق تا ساكنة بآخرها **وثمت** بالحاق التا فآخرها محركة **وتشركها الفا في الترتيب** فلم ان يكون ثمة مفيدة للترتيب بخلاف قوم في اقتضايهما اياه وسياق الكلام على ذلك **وتنفرد ثم** عن الفا المشاركة لها في الترتيب **بالمهلة** فتكون الفا للترتيب بلا مهلة وهو معنى قولهم الفا للتعقيب وهو في كل شي بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين وقال تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض مبتدا بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفا نظرا الى انه لا فاصل بين نزول المطر وابتدا الاخضرار **و تنفرد الفا العاطفة جملة** نحو فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه فوكزه موسى فقضى عليه **او صفة** نحو لاكلون من شجر من زقوم فمالون منها البطون فشاربون عليه من الحميم **بالسببية** كما مثلنا **غالبا** وقد تجي في ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فاقبلت امراته في صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري في تفسير سورة الصافات للفا مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله ° يالهف زيابة للحارث الصابح ° فالغانم فالايب ° اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الافضل فالاكمل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة قاله مع بقية الشعر في جواب الحارث بن همام الشيباني حين قال ° ايا ابن زيابة ان تلقني ° لا تلقني في النعم العازب ° اي يا حسرة اي من هذا الرجل فيما حصل له من المراد والانتصاف هذه الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التهكم يعني انه لم يحصل له تلك الاوصاف والصابح المغير صباحا وبعده ° والله لو لاقيته وحده ° لآب سيفانا مع الغالب ° اي معا فالنعت لادعاء ظهور الغلبة والبيت مع انه

في الحماسة

في الحماسة ومعناه على ما ذكرنا مذكور في الشرح بغلط فيه فيقال زيابة هو الشاعر يظهر اللهف والحزن لاجل الحارث وبسببه او زيابة اسم ابي المهجو والممدوح والحارث اسمه كذا في حاشية التفتازاني على الكشاف وانظر تفاوت ما بين الافضل والاكمل وكذا ما بين الاحسن والاجمل **وقد يكون معها** اي مع الفا **مهلة** كما في قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفا في فخلقنا العلقة مضغة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لما بين معطوفاتها وما قبلها من المهلة والتراخي وقد تقدم ان التعقيب لا ينافيه كون الثاني واقعا بعد الاول بزمن طويل اذا لم يكن ثم فاصل واعتبار ذلك في الاية ممكن فتكون الفا فيها للتعقيب على الاصل **وتنفرد** الفا **ايضا بعطف مفصل على مجمل متحد به معنى** فيكون الترتيب ذكريا لا معنويا نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه وينبغي ان يكون ذلك على احد القولين في معاد الضمير من قوله عنها وهو القول بانه الجنة واما على القول بانه الشجرة فتكون الفا للترتيب الحقيقي ونحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه وغسل رجليه وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال وقد تكون الفا للترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمون ما دخلت عليه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشي او مدحه يصح بعد جريان ذكره **ويسوغ الاكتفا بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة** نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب **او صفة** نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو **او خبر** كقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فمن هذه المواضع اكتفي من الجملتين بضمير واحد للربط مع ان القياس يقتضي ان يكون في كل جملة ضمير يربطها لكن السببية التي افادتها الفا نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفي فيهما بضمير واحد كما يكتفى به من الجملة الواحدة وقال ابو البقا العكبري في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

الوصل فهي تصبح والضمير للقصة وتصبح خبره او تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على
انزل فلا محل له اذن هذا كلامه قال ابن هشام وفيه اشكالان احدهما انه لا
مخرج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الخبر
به لا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا والنحويون يقدرون في مثل
ذلك مبتدا كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب ولذلك
اما لقصدهم ايضاح الاستيناف واما لانه لا يستانف الا على هذا التقدير والا لزم
العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني ان الفاء نزلت الجملتين منزلة
الجملة الواحدة ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد وح فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط
والجزا الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل واحدة منهما فجزء الخبر فلا محل له
فافهمه فانه بديع ونحب ان ندعي ان الفا في ذلك وفي نظايره من نحو زيد
يطير الذباب فيغضب قد اخلصته لمعنى السببية واخرجته عن العطف كما ان
كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه ويكون ذكره في
البقا للعطف تجوزا او سهوا هذا كله كلام ابن هشام وظاهر كلام المص يقتضي
ان الفا فيما ذكره لم تخرج عن العطف **وقد تقع الفاء موقع ثم** فتكون للترتيب
مع المهلة كالايتين اللتين تقدمت تلاوتهما الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة الخ وقد خرجها
وقدم تخريجها على وجه تبقى معه الفاء على اصلها قبل وقد تخرج الفاء عن افادة
الترتيب اصلا فتجي بمعنى الواو كقوله بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقد سبق
انه على تقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فالفاء بمعناها كما في جلست
بين العلما فالزهاد وذهب بعضهم الى ان الفا في ذلك بمعنى الى والمعنى بين
اماكن الدخول الى حومل قال ابن هشام وكون الفا بمنزلة الى غريب وقد
يستانس له عندي بمجي عكسه في نحو قوله وانت التي حببت شعبا
الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شعبا فبدا وهما موضعان
ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا
فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لاني لم ار من ذكره الى هنا
كلامه قلت وقد تعقبته في الحاشية التي كتبتها عليه بانا لا نسلم ارادة الترتيب
في البيت الاول لاحتمال ان تكون الى فيه للمعية كما يقول الكوفيون او باقية على معناها
المشهور متعلقة بمحذوف اي انا نقل لفظهم والمعنى وانت التي حببت شعبا مع بدا
او مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في الاول اذ حلولها باحد

الكاينين بعد حلولها بالاخر لا يقتضي بان المكان الاول حبب اولا بسبب حلولها فيه
وان الثاني حبب اليه بعد ذلك لحلولها به اذ من الجايز ان يكون تحبيب
المكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ثم لو سلم دلالة البيت
الثاني على الترتيب لم يدل على دعواه ان الى في البيت الاول بمعنى الفا لان
الترتيب الواقع في البيت الثاني انما هو بثم لا بالفا وبدا بموحدة فدال
مهملة على وزن قفا وعصا موضع بين طريق مكة والشام وشعب منهل
بين طريق مصر والشام كذا قاله ابو عبيدة البكري في معجمه في مادة البا مع
الدال وقال في مادة الشين والعين المعجمتين شعب بفتح اوله واسكان ثانيه
بعده با معجمة واحدة موضع تقدم ذكره وتحديده في رسم بدا وهي قرية
الزهري الفقيه وحدث ابن ابي اويس قال خرج عبد الله بن السايب المخزومي
نحو اليمن وصحابته فنزلوا على غدير بها فقال عبد الله ابن السايب فلما علوا
شعبا تبينت انه تقطع من اهل الحجاز علايقي فلا تنزلن
جسمي اطلقا لم رحلنا الى بلد قليل الاصادق فقال ابوه امه طالق
ان تعدينا او تعشينا الا هذا البيت ح الشارح وذهب الجرمي الى ان الفا
تكون للترتيب الا في الاماكن والمطر نحو بين الدخول فحومل ومطرنا مكان كذا
فمكان كذا **وقد تقع ثم موقعها** اي موقع الفا كقوله كهز الرديني تحت العجاج
جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب
ولم يتراخ عنه **وقد يحكم على الفاء والواو بالزيادة وفاقا للاخفش**
اما زيادة الفا فكما في قولهم اخوك فوجد حكاه الاخفش وكما في قول الشاعر
وقايلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وقول الاخر
ارواح مودع ام بكور انت فانظر لاي ذاك تصير وقيد الفرا والاعلم
وجماعة جواز الزيادة في خبر المبتدا بكونه امرا كما في هذين البيتين او نهيا
نحو زيد فلا تضرب وقال ابن برهان تزاد الفا عند اصحابنا جميعا يعني
البصريين كقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
والمنقول عن سيبويه انه لا تثبت زيادة الفا اصلا واما زيادة الواو فكقوله
ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني وكقول الاخر
فما بال من اسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري حفاظا مصدر
حافظ تقول حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا راقبته قلت ويمكن ان
تكون الواو في هذا عاطفة والمعطوف عليه مقدر محذوف للدلالة عليه اي

فما بال من أسعى لأجبر عظمه ... حفاظاً وينوي من سفاهته كسري

فما بالي من أسعى لجبره مراقبة لحاله يهمل أمري وينوي كسري فيعاملني بالضد من معاملتي له فأراقب مصلحته ويهملني وأجبره ويريد كسري وحمل على الزيادة حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها بدليل الآية الأخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما أسلما وتله للجبين وناديناه الأولى والثانية زائدة على القول الأول وهما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني

وقد تقع ثم في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ كقول الشاعر

إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جده

وكما في قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب حكاه الفراء وهذا إبقاء لحكم الترتيب عليها في الجملة وإخراج لها عن اقتضاء المهلة إذ لا تراخي بين الأخبار بل على أن النحاة من خالف في اقتضاء ثم للترتيب تمسكاً بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب وبيت السيادة الذي أنشدناه وأجيب عن الآية الأولى من خمسة أوجه أحدها أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها الثاني أن العطف على واحدة على تأويلها بالفعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه الرابع أن خلق حوا من آدم لما لم تجر عادة بمثله جيء بثم إيذاناً بترتيبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس أن ثم لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم وأنه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعته أمس أعجب أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب قال ابن هشام والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب لأنها تصحح الترتيب والمهلة وهذا يصحح الترتيب فقط إذ لا تراخي بين الإخبارين ولكن الجواب الأخير أعم لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت قلت يريد أن اعتبار الترتيب في الأخبار فيهما ممكن ووجهه في البيت أن سيادة الأب وإن كانت متقدمة على سيادة الابن لكن أخرها عنها لأن سيادة نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى الجد ثم قال وقد أجيب عن الآية الأولى أيضاً بأن سواه عطف على الجملة الأولى لا الثانية

سيادة

وأجا

ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السودد من قبل الأب والأب من قبل الابن كما قال ابن الرومي

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم ... كلا لعمري ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذرى شرف ... كما علت برسول الله عدنان

ولم يتعرض المص إلى زيادة ثم قال وقد قال بها الأخفش والكوفيون وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم وقول زهير

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ... فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وخرجت الجملة على حذف الجواب أي لجأوا إلى الله تعالى واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء فإن قلت اللازم زيادة أحد الحرفين فلم تعينت الفاء للزيادة قلت لأنه مقدر قد عهد زيادتها ولم نعهد زيادة ثم

فصل في الكلام على العطف بحتى وأم وأو وبل ولا والكلام على أما ولكن

المعطوف بحتى بعض متبوعه نحو قدم الحجاج حتى المشاة فما التابع فيه بعض من المتبوع الذي هو جمع ونحو أكلت السمكة حتى رأسها فيها التابع فيه جزء من متبوعه الذي هو كل أو كبعضه نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع أن تقول حتى ولدها وضابطه أن حتى العاطفة تدخل حيث يدخل الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولا يرد عليه قول الشاعر

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها

بنصب النعل على أن حتى عاطفة مع أن الاستثناء غير متأت إذ لا يستثنى النعل من الصحيفة والزاد لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ما يثقله والاستثناء بهذا الاعتبار صحيح وغاية له في زيادة نحو مات الناس حتى الأنبياء أو نقص نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر

قهرناكم حتى الكماة فأنتم ... تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

وقوله مفيد ذكرها صفة لغاية وأخرج بذلك نحو صمت الأيام حتى يومها وأكرمت القوم حتى رجلا وهذا خارج بقوله غاية فلا حاجة إلى زيادة هذا القيد وإن عطفت حتى على مجرور لزم إعادة الجار ذكره ابن الخباز وأطلقه والمص قيد ذلك بقوله ما لم يتعين العطف وإنما لزم إعادة الجار فرقاً بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد فإذا تعين

العطف لم يلزم اعادة الجار لانتفاء مقتضيه نحو عجبت من القوم حتى بنيهم
وقول الشاعر جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا
كذا قال المص وهو حسن ورده ابو حيان وقال هي في المثال جارة اذ لا يشترط
في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا
اعجبتني الجارية حتى ابنها قال وهي في البيت محتملة قال ابن هشام و
اقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض
وقد ذكر ذلك ابن مالك في حروف الجر واقره ابو حيان عليه ولا يلزم
من امتناع اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم
لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها قال ويظهر لي
ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحل فيه الى محل حتى
العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد
العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره بخلاف المثال والبيت السابق
وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة ثم
اعلم ان العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو
جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان
حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ولا تقتضي ترتيبا على
الاصح من القولين وقد صرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتقتضي
الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة قال الرضي والذي اري
ان حتى لا مهلة فيها بل حتى عاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق
اما في القوة او الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق
العامل في المعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك
توفي الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون في اثناء تعلقه بتلك الاجزاء نحو
مات الناس حتى الانبيا والمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها بل
المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات
الناس حتى الانبيا او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة
وام قسمان متصله ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة
صلح موضعها اي نحو اقام زيد ام عمرو والمعنى اي المذكورين قام
فقد لاح لك ان ايا لا تقع في موضع الهمزة فقط بل تقع في موضع الهمزة

وام

432

وام جميعا ففي كلامه مناقشة ويدل على ان ام مع الهمزة تقدر باي
ابدال ما في حيز ام والهمزة من اي في قولك ايهم ضربت ازيدا ام عمرا وفي كلام
المص مناقشة اخرى وهو ان تعريفه للمتصلة غير جامع من حيث لخروج
ام الواقعة بعد همزة التسوية نحو سوا علي اقمت ام قعدت فان ام فيه متصلة
قطعا وليست مسبوقة بهمزة يصلح موضعها اي لان ايا لا تخرج عن الاستفهام
مع التسوية بل الكلام خبر محض والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في
نوعين احدهما ان يتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا الثاني ان يتقدم عليها
همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت
في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر
فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها هذا اللفظ باعتبار
متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم
يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام
بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي وربما يتخيل ان اعتبار
هذا المعنى في تسميتها ارجح من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه
راجع اليها بنفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة
بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله النوعين
وليس المراد من همزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سوا بخصوصها
بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن
والضابط انها الداخلة على الجملة يصح حلول المصدر محلها مع الهمزة
الداخلة عليها نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وما ابالي
اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه
وما ابالي بقيامك وقعودك قال المص في الشرح وخرج بالشرط المذكور
يعني كون ام مسبوقة بالهمزة الموصوفة بما ذكر اربعة امور احدها
ما تقدمتها همزة يصلح في موضعها النفي نحو الهم ارجل يمشون بها
ام لهم ايد يبطشون بها ام لهم اعين يبصرون الاية والثاني ما
معنى الكلام الذي هي فيه التقرير نحو افي قلوبهم مرض ام ارتابوا
الاية والثالث ان لا يتقدمها استفهام البتة نحو ام يقولون افتراه
الرابع ان يتقدمها استفهام بغير الهمزة قال ابو حيان والحاصل ان

الصور اربع صورتان معها همزة وصورتان ليس معها همزة ومعنى قوله التقرير
ان يكون مضمون الجملة ثابتا عكس المسئلة التي قبلها فان مضمونها منفي
هنا التثبيت اي جعل الشيء ثابتا مستقرا لا تقرير المخاطب قلت وقد وقع
للمص في التوضيح حيث تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم لجابر بن عبد الله
هل تزوجت بكرا ام ثيبا ما نصه وفيه شاهد على ان هل قد تقع
موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين فتكون ام بعدها متصلة لا منقطعة
لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزويجه
اما بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باي فالموضع
اذن موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل وثبت بذلك ان ام
المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة انتهى فيرد عليه هنا على ان
لقائل ان يقول لا نسلم انها في الحديث متصلة لجواز ان تكون منقطعة
وثيبا مفعول بفعل محذوف فاستفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير
بل اتزوجت ثيبا وربما حذفت الهمزة ولويت كقول الشاعر فاصبحت
فيهم آمنا لا كمعشر • اتوني وقالوا من ربيعة ام مضر • وقول الاخر •
لعمرك ما ادري وان كنت داريا • بسبع رمين الجمر ام بثمانيا • وقول الاخطل
كذبتك عينك ام رايت بواسط • غلس الظلام من الرباب خيالا • وقول الاخر
لعمرك ما ادري وان كنت داريا • شعيب ابن سهم ام شعيب بن منقر •
قال ابن هشام وقد اولع الفقها وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او
كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف
في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح يقول سواء علي قمت او
قعدت ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن
قرا من طريق الزعفراني انذرتهم او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان انتهى
كلام ابن هشام وكتبت عليه في الحاشية كلاما اورده هنا بحروفه
لما فيه من الفوايد فاقول قال السيرافي في شرح الكتاب ما نصه
وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك
سواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام
كان لك عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء علي قمت او قعدت
انتهى قلت هذا نص صريح يقتضي بصحة قول الفقها سواء كان
كذا او كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصن

التي

التي ليس فيها همزة فجميع ذلك موجه لا خطا فيه ولا شذوذ بناء على
هذا النص فان قلت فما وجه العطف باو والتسوية تاباه لانها تقتضي
شيئين فصاعدا او لاحد الشيئين او الاشيا قلت وجهه السيرافي بان
الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت
فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء وعليه فلا تكون سواء خبرا
مقدما ولا مبتدا اذ ليس التقدير على قيامك او قعودك بل سواء خبر مبتدا
محذوف اي الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر
وصرح الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء وكلا ابالي ان تاتي باو
مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير
حرف الشرط وانشد قول الشاعر • ولست ابالي بعد آل مطرف • حتوف
المنايا اكثرت او اقلت • وحكى الرضي ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او
بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا
يجوز قال الرضي ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء
فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت
من الامرين لتجردها عن الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه
ذلك في او دون ام لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا والوجه ان
يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط انتهى قلت فيه
مساهلة من جهة قوله ان معنى ام احد الشيئين فانها موضوعة لطلب
احد الشيئين او الاشيا وليس معناها نفس احد الشيئين ومن جهة ان
قوله ساد مسد جواب الشرط وقع صفة للمبتدا المحذوف وليس كذلك
فان الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر ثم العجب من ايراد المص اعني ابن
هشام قول الفقها سواء كان كذا او كذا في العطف بعد همزة التسوية وكذا
ما في الصحاح والزعم ان لا همزة في شيء من ذلك وكانه توهم ان الهمزة
لازمة بعد كلمة سواء فاول الجملتين الواقعتين بعدها فقدرها
ان لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطية الفقها وغيرهم وهذا
مندفع بما تقدم واما قراءة ابن محيصن التي نسبها الى كامل الهذلي وهي
سواء عليهم انذرتهم او لم تنذرهم بهمزة واحدة وباو فلا دليل على جميع
كلامه في الالف المفردة وهنا توجيهها في العربية صحيح على ما قاله السيرافي
ولا ينافي ذلك الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما سبق في اول الكتاب

واما تخطية الفقها فى قولهم يجب اقل الامرين من كذا وكذا وان الصواب
فيه العطف بالواو فمبنى على ان المبين هو الامران جميعا وهو ممنوع
بل المبين اقلهما لا اقل من احدهما فجاز العطف باو بل تعين والحالة هذه
انتهى ما فى الحاشية **والمنقطعة ما سواها** اى ما سوى المتصلة
فيكون المراد بها التى لم تسبق بهمزة صلح موضعها اى او لا تصلح فى
تصور احدها ان لا تسبق باداة استفهام اصلا بل تكون مسبوقة بالخبر
المحض نحو الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون
افتراه الثانية ان تسبق بهمزة لغير الاستفهام او باداة استفهام غير
غير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور
الثالثة ان تسبق بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم
ايد يبطشون بها اذ الهمزة فى ذلك للانكار فهى بمنزلة حرف النفى لكن هذه
الصورة تشمل مثل قولك سوا على اقمت ام قعدت اذ الهمزة فيها لغير
الاستفهام مع ان ام فيه متصلة فيرد ذلك على تعريف المنقطعة طردا كما
يرد على تعريف المتصلة عكسا الرابعة ان تسبق بهمزة للاستفهام لا
يصلح موضعها اى كما اذا قلت ازيد عندك قاصدا للاستفهام عن كون
زيد عند المخاطب ثم اضربت عن ذلك مستفهما عن كون عمرو عنده فقلت
ام عندك عمرو فلو تكون ام فى هذه الصورة متصلة لانها وان سبقها
استفهام بالهمزة لكن الموضع ليس يصلح لاى وصلاحيته لذلك شرط
فى الاتصال **وتقتضى اضرابا مع استفهام** طلبى كقولهم انها لابل ام
شا التقدير بل اهى شا او انكارى نحو ام له البنات ولكم البنون
اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال فيقدر الاستفهام الانكارى
لمناسبة المقام **ودونه** فتكون للاضراب المجرد ولا استفهام
هناك البتة قال الفرا يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل
ظالم يريدون بل انت قال ابن هشام ونقل ابن الشجرى عن جميع
البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم
فى ذلك قلت وفى كتاب سيبويه فى باب بيان ام لم دخلت على
حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه قلت فما بال ام
تدخل عليهن وهى بمنزلة الالف فقال ان ام انما تجى ههنا بمنزلة
بل للتحول من الشى الى الشى والالف لا تجى ابدا الا مستقبلة فهم

قد

قد استغنى فى الاستقبال عنها واحتاجوا الى ام اذ كانت لترك شى الى شى
لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى انتهى بحروفه وفيه دليل واضح
على ان ام اذا دخلت على اداة استفهام نحو ام ماذا كنتم تعملون تكون لمجرد
الاضراب لا يقوله الكوفيون ان ابن الشجرى عن جميع البصريين ثم حكى ابن هشام
عنه انه استظهر مذهب الكوفيين قال اذ المعنى فى ام جعلوا لله شركا
ليس على الاستفهام قلت اما الحكم فصحيح ولكن لا نسلم انها لمجرد الاضراب
لجواز ان يقدر معها همزة الانكار التوبيخى فتقتضى ان ما بعدها واقع
وهو جعلهم لله شركا وان الذم متوجه اليهم بسبب ذلك ففيه مع الاخبار
باشراكهم افادة توبيخهم فيكون هذا الوجه جعلها هنا لمجرد الاضراب
لا يفهم من كلامه ثم قال محتجا عنه فى استظهار المذهب الكوفى ولانه
يلزم البصريين دعوى التاكيد فى نحو ام هل تستوى الظلمات والنور
ونحو ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذى هو جند لكم وقوله
أنى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزوننى السوءى من الحسن ام كيف
ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن **وعطفها**
اى عطف ام المنقطعة **المفرد قليل** سمع من كلامهم ان هناك لابلا
ام شا وغالب احوالها ان تكون عاطفة للجمل وابن جنى والمغاربة
يقولون ان ام المنقطعة ليست للعطف اصلا لا فى مفرد ولا فى جملة
وكان ينبغى للمصنف ان ينبه هنا على ان القول بانها تاتى لعطف المفرد
قليلا من اختياره فان ذلك لا يؤثر عن نحوى غيره فيما نعلمه وقد
قال ابن هشام ان القول بذلك خرق لاجماع النحويين فانه لا دليل
فيما استند اليه من قول بعض العرب لابل ام شا لاحتمال تقدير
الناصب اى ام ارى شا وتشنيعه بخرق الاجماع يسهل خطبه اذا
وقفت على ما نذكره قال الشيخ بها الدين السبكى فى شرحه لمختصر ابن
الحاجب لا اصلى نقل بعض العلما الاجماع على اعتبار الاجماع فى الامور
اللغوية مثل كون الواو لمطلق الجمع وهذا لا اشكال فيه اذا صدر من
المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول فى علم العربية ولم يبلغوا
رتبة الاجتهاد لعدم تحصيلهم بقية ادواته فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر
وفيه نظر وقد رايت فى الخصائص لابن جنى اعلم ان اجماع اهل البلدين
انما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده ان لا يخالف المنصوص والمقيس

فليس الامر كما نقله
صح

على المنصوص واما اذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة وذلك انه لم
يرد ممن يطاع امره في قرآن ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جاء النبي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتي لا تجتمع على ضلالة وانما هو علم منتزع
من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له على علة صحيحة كان خليل نفسه
الا انا لا نسمح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها ثم قال فيما جاز فيه مخالفة
الاجماع انه منذ بدئ هذا العلم والى هذا الوقت وهم يقولون في هذا
جحر ضب خرب انه من الغلط والشذوذ بمكانة واما انا فعندي ان في القرآن
العظيم من هذا ما يزيد على الف موضع وذلك انه ليس لاحد في المضاف
والاصل خرب جحره فوصف الضب بالخراب المسند الى جحره كقولنا مررت
برجل قائم ابوه ثم حذف المضاف وانيب المضاف اليه عنه كما تقع واستتر
في الصفة ثم قال الشيخ بها الدين فان قلت عدة المجتهدين على اهل اللغة فكيف
لا يرجع اليهم قلت لا شك ان طائفة المجتهدين يرجع اليهم وتبنى الاحكام
الشرعية على قولهم لكنا لا نسميه اجماعا يمتنع مخالفته بل هم نقلة يرجع اليهم اذا
كانوا من اهل الرواية كما يرجع الى نقلة الحديث انتهى كلامه وقد مر لنا ان جمال الدين
ابن هشام اثبت للحي معنى لم يثبته غيره لها وهو معنى فا العطف واعترف هو
بانه معنى غريب وانه لم ير من ذكره فهل خرق اجماع النحويين بتخريج هذا لانه
عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم **وفصل ام مما عطفت عليه**
نحو اذلك خير نزلا ام شجرة الزقوم **اكثر من وصلها** نحو اقريب ام بعيد ما
توعدون بعد ادعى امتناع وصلها او ضعفه فخطى لان دعواه مخالفة
للاستعمال المقطوع بصحته ولقول سيبويه والمحققين من اصحابه كذا قال
المص بقي هنا بحث اخر وهو ان ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام قالوا في
المتصلة انه يجب ان يليها احد الامرين المطلوب بتعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل
الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه اذا استفهمت عن تعيين
المبتدا ازيد قائم ام عمرو واذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان
شئت اقائم ام قاعد زيد وفي كتاب سيبويه ما نصه هذا باب اذا كانت
الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد ام عمرو وازيدا لقيت ام
بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا
تسال عن اللقي وانما عن احد الاسمين في هذه الحالة فبدات بالاسم لانك تقصد
قصد ان يبين اي الاسمين عنده وجعلت الاسم الاخر عديلا للاول فصار

الذي لا يسال عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا
كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولى لا واجب كما قالوه **واو
لشك** نحو لبثنا يوما او بعض يوم **او تفريق مجرد** من شك وابهام
وتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل المص
لذلك بقوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال
وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل
وحرف وكقوله ونَنصرُ مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم
وممن عبر باو وبقوله وقالوا اثنتان لا بد منهما صدر رماح اشرعت او سلاسل
قال ابن هشام ومجيء الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له بل اثبات
الاكثرية للواو يقتضي الثبوت في او بقلة وقد صرح بثبوته في البيت وليس
فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما فحذف المضاف
كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ قلت المص لم ينقل استعمال الواو في التقسيم
اكثر وانما قال اجود ثم قوله ان اثبات الاكثرية يقتضي الثبوت في
الشق الاخر بقلة غير صحيح بل انما يقتضي الثبوت بكثرة هذا وانا لم
اتحقق الى الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان
به متباينين حتى انا اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل قلنا
يسوغ الاتيان بما ثبت من الواو واو ولكن استعمال الواو اجود
فتامله **او ابهام** على المخاطب مع كون المتكلم عالما بالواقع محلا للامرين
او الامور والتحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشيا والشك
والابهام وغيرهما مما ذكر في هذا المحل صفات للمتكلم باو وليست من
معاني او بل المتكلم نفسه تارة يكون عالما بالواقع من الامرين ويكون
غرضه تشكيك السامع فيكون تكلمه باو لكونه مبهما وتارة يكون غير
عالم به فياتي باو لكونه شاكا كما ان القائل جاءني احدهما يكون تكلمه
بالاحد لما ذكرنا ولا يقول احد ان احدا موضوع للدلالة على الشك
او الابهام وان كان الذي يستعمله شاكا او مبهما وكذا الكلام في غيرهما
مما ذكروا انه من معنى او **او اضراب** كبل نص سيبويه اجازة ذلك
بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو
ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنهم ابن عصفور وعن ابي علي انه قال في ولا
تطع منهم اثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني

انه بمعنى اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون
وابو علي وابو الفتح وابن برهان وهو ظاهر كلام المصنف تاتي للاضراب مطلقا
ولم يشترطوا الحد الشرطين احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد
برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين او زادوا ثمانية
لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وبقراءة ابي السمال او كلما عاهدوا عهدا
نبذه فريق منهم بسكون الواو واختلف في وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
فقال الفراء بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال الرضي
وانما جاز الاضراب ببل في كلام الله تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف
بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعدتهم وانهم يزيدون
ثم اخبر تعالى بالتحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي
ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا ازيد على
ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقال بعض الكوفيين او في قوله
تعالى او يزيدون بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل
للتخيير اي اذا راهم الرائي تخير بين ان يقول مائة الف او يقول هم اكثر نقله
ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين
الواقع احدهما وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي **او للتخيير** وهي الواقعة
بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وتمثيل العلماء
رضي الله عنهم باية الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع صحيح من جهة
ان الجمع وان امكن فليس متعلقه الاطعام والكسوة والتحرير اللواتي كل منهن
كفارة ولا الصيام والصدقة والنسك اللواتي كل منهن فدية بل ان وقع
الجميع وقعت واحدة منهن كفارة او فدية وكان الباقي قربة مستقلة
خارجة عن ذلك **وتعاقب** او **الواو في الاباحة كثيرا** نحو ولا يبدين
زينتهن الا لبعولتهن او ابائهن او اباء بعولتهن الى اخوانهن الاية
وهذه العبارة توهم انها في الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك
وانما حقه ان يقول وهي معاقبة للواو في الاباحة لزوما وقد تعاقبها في
غيرها اما في عطف مصاحب او مؤكد قال ابن هشام في المغني وزعم
ابن مالك ان او التي للاباحة حالة في محل الواو وهذا مردود لانه
لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج
المامور عن العهدة بمجالسة احدهما هذا هو المعروف هنا هو المعروف

من كلام النحويين وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني ولا تعرف هذه
المقالة لنحوي غير هذا كلامه قلت بل هي معروفة لبعض النحاة فقد قال
السيرافي في شرح الكتاب ما نصه وربما يقع فيه الواو واو بمعنى ما كان
من التخيير بمعنى الاباحة كرجل انكر على ولده مجالسة اهل الدعارة والزيغ
والريب واراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة
اهل الريب وجالس القراء والفقهاء واصحاب الحديث او قال جالس الفقهاء
او القراء واصحاب الحديث فذلك كله بمعنى هذه عبارته ثم قوله لم يخرج
المامور عن العهدة بمجالسة احدهما مشكل لان اي عهدة على المخاطب مع ان
الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وانت اذا
قلت جالس الحسن وابن سيرين بالواو فهي للجمع بين المتعاطفين في معنى
العامل وهو اباحة المجالسة كانه قيل ابحت لك مجالستهما ومن ابيحت
له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معنى
كون الشيء مباحا انه يستوي طرفاه فعلا وتركا ولا حرج فيه فاذا ابيح
شيئان جاز لنا فيه اربعة اوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت او وكلهم
ينص على ذلك مع او وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما
استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحة والحق ما رجحه
ابن هشام في بعض تعاليقه **و** تعاقب او الواو **في عطف المصاحب**
والمؤكد قليلا فالاول كقول الشاعر قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم
ما بين ملجم مهره او سافع والثاني نحو ومن يكسب خطيئة او اثما
وبعض يجعل الخطيئة على الصغيرة او الذنب الذي بين العبد وبين
الله والاثم على الكبيرة او على مظالم العباد **وتوافق** او بمجموع ذلك
ولا بعد النهي نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا **والنفي** نحو ولا على
انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت ابائكم الاية وليس في كلام المصنف
هنا تحقيق اذ ظاهره ان او في ذلك خرجت عن اصلها وصارت بمعنى
الواو ولا النافية والناهية والصواب خلاف هذا قال ابو البقاء
في الاية الاولى او هنا عند سيبويه على بابها وتفيد في النهي المنع من الجميع
لانك اذا قلت جالس الحسن او ابن سيرين كان التقدير جالس احدهما
فاذا نهى فقال لا تكلم زيدا او عمرا فالتقدير لا تكلم احدهما فايهما كلمه كان
احدهما فيكون ممنوعا منه فكذلك في الاية ويؤول المعنى الى تقدير

ولا تطع اثما او كفورا انتهى بنصه فاو هنا للتفريق المجرد واذا لطلب الفسانق
ليس للتخيير ولا اباحة بل هو للتحريم واما او في الاية الاخرى فانها للاباحة
لان ليس عليكم جناح بمنزلة ابحت لكم ان تاكلوا او بمنزلة كلوا الذي يراد
به الاباحة واو في ذلك للاباحة على زعمه فكانه قيل من بيوتكم ومن بيوت ابائكم
الى اخره **والمعنى مع اما** بكسر الهمزة **شك** نحو جاني اما زيد واما عمرو اذا لم
يعلم الجاي منهما **او تخيير** نحو اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنا اما
ان تلقى واما ان نكون اول من القى **او ابهام** نحو واخرون مرجون لامر
الله اما ان يعذبهم واما يتوب عليهم وبنى عليه **او اباحة** نحو جالس
اما الحسن واما ابن سيرين **او تفريق مجرد** من المعاني التي ذكرها
واستشهد على ذلك بقوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا
اذ الظاهر ان انتصابهما على الحال عن الها في هديناه والمعنى بينا له الطريق
واوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل ليس مقارنا
للعامل وكذا الكفر فاحتيج الى الحكم بكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز
ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا وهديناه
النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا **وفتح همزتها لغة تميمية**
قال الشارح وهي لغة قيس واسد وانشد قطرب تساجل نفسي
على حالة فاما عليها واما لها بالفتح وقال الشاعر يلقحها اما شمال
عرية واما صبا جنح العشي هبوبها انشده ابن عصفور وغيره
بفتح الهمزة من اما في الموضعين والشمال الريح التي تهب من ناحية القطب
ويقال فيها شمل وشمل بسكون الميم وفتحها وشمال باسكان الميم والهمزة
مفتوحة وشامل بالهمزة ايضا مقلوب والصبا تقدمت وعرية على زنة
فعيلة بالياء كقضية اي باردة وقرا ابو السمال اما شاكرا واما كفورا بفتح الهمزة
اما قال الزمخشري وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوفيقنا واما
كفورا فبسوء اختياره **قلت** وهذا يلزم عليه حذف جواب اما ولم
اقف عليه لاحد غيره وقوله فبسوء اختياره اي ليس الا وهو مبني على قاعدة
الاعتزال قال جدي الشيخ ناصر الدين ابن المنير رحمة الله عليه واختيار
هذه القراة لاجل التقسيم لا يفيده فيجوز ان يكون المراد اما شاكرا فبنا
واما كفورا فبنا انتهى ويمكن ان يخرج قراة ابي السمال هذه على ان تكون
اما هي التي يراد منها احد الشيئين او الاشياء الا انها كذلك في القراة المشهورة

لكن فتحت الهمزة على اللغة المحكية فيها اولا **وقد تبدل ميمها** اي ميم المفتوحة
الهمزة لا ميم اما مطلقا بذلك نبه المص في شرحه والمراد بميمها **الاولى يا**
كقوله لو تصدوا اما لكم ايما لنا ايما لكم وقول الاخر بل لبثنا امنيا
شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار وشالت نعامتها كناية عن موتها
يقال شالت نعامته اي هلك فان النعامة باطن القدم وشالت
ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة
قدمه **وقد يستغنى عن اما الاولى بالثانية** كقوله فلم تدر ان قد
تقادم عهدها واما باموات الترحيل الها اي اما بدار والغرا يقيسه
فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجيز او يقعد **وقد يستغنى باو عن
واما** كقراءة ابي وانا او اياكم لاما على هدى او في ضلال مبين وقول
الشاعر فقلت لهن امشين اما نلاقه كما قال او نشف النفوس فنعذرا
قال الشارح ونحو هذا في الشعر كثير **وربما استغنى عنها** اي عن واما
بالا كقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بحق فاعرف منك غثي
من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني **وربما استغنى
عن واو واما** وهذا لم ار لاحد تخفيف كلمة اما بالبدل كما مر فقوله
ايما لنا ايما لكم ايما الى الجنة ايما الى نار **والاصل في اما ان** اي مركبة مع ما
وانما ترك لاثبات بما لانه معلوم وليلا ينطق باللحن وليصح قوله **وقد
يستعمل** اي هذا الاصل ويلزم من هذا ان لا يذكر بعدها ما اذ لا يجوز
الا اظهاره وقوله **اضطرارا** يشير به الى قول الشاعر وقد كذبتك نفسك
فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر وقول الاخر سقته الرواعد من صيف
وان من خريف فلن يعدما وما ذكره المص من ان اما في الاصل مركبة من
ان وما هو مذهب سيبويه واستدل عليه بافراد ان كما ذكر وقيل هي
بسيطة ولا دليل في البيتين لجواز كون ان فيهما شرطية والجواب محذوف
فالتقدير في البيت الاول وان كنت ذا جزع فلو جزعا وان كنت ذا
اجمال صبر فاجمل والتقدير في البيت الثاني وان سقته من خريف فلن
يعدم الري **والمعطوف ببل مفرد** اي يمكن فيما يراد به من ثبوت
نحو بل تؤثرون الحياة الدنيا على الاخرة او نفي بل لا تكرمون اليتيم
او نهي نحو لا تشتم زيدا بل لا تهن عمرا فما بعد بل مفرد على كل حال كذا
قال المص وقضية كلامه ان بل تعطف المفردات كما تقدم له في ام والصحيح
انها تعطف الجمل كما تعطف

ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة وانها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد **بعد تقرير نهي** نحو ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون **او نفي صريح** راجع الى النهي والنفي اي نهي صريح كما تقدم او نفي صريح نحو ما قام زيد بل عمرو **او مؤول** عطف على صريح فيرجع للنهي والنفي ايضا فمثال النهي المؤول اغير الله تدعون الاية ومثال النفي المؤول لو يعلم الذين كفروا الاية **او بعد ايجاب لمذكور مرتبط به** نحو ان هم الا كالانعام بل هم اضل فانه حكم على الاول بوصفهم بالاضلية وذلك انهم شبهوا بالانعام في عدم الاهتداء ولكنهم اسوء حالا من الانعام اذ لهم حواس يتمكن بها من الاهتداء فالتشبيه الاول بالنسبة الى اصل الضلال المذكور بعد بل بالنسبة الى صفة الضلال فان قيل السابق على بل نفي والكلام في الايجاب فالجواب ان النفي قد انتقض بالا فصار الكلام ايجابا فكانه قيل هم كالانعام بل هم اضل فان قيل الاول يفيد الحصر فكيف قيل بل هم اضل فالجواب ان الحصر في التشبيه اي لا يشبهون الا الانعام وهذا التشبيه في اصل الضلال فلا ينافيه اثبات زيادة الصفة **او مردود** نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون **او مرجوع عنه** تقصد الابطاله نحو زيد فاضل بل هو رجل جاهل او للانتقال الى غرض اخر من غير ابطال للاول نحو زيد عالم بل الجهل عنه بصاحبه قال ابن هشام وقد وهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته ان بل لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ومثاله قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة واستند في توهيمه في ذلك الى قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون وقوله تعالى ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فان قلت الاضراب عن الحكاية لا عن المحكي فلا ابطال قلت هذا لا يدفع احتمال ان الاضراب على المحكي فتكون للابطال وهذا محصل المعترض في القدح في كلام ابن مالك لانه ادعى ان الاضراب لم يقع في القران الا لغير الابطال فيكفي في نقضه ابداء محتمله لغير ما ادعاه لان المعترض هنا في مقام المانع لا في مقام المستدل ثم اعلم ان ما ذكره المص من ان بل لتقرير النهي والنفي على حالته وجعل ضده لما بعدها خالف فيه المبرد وعبد الوارث وعبد القاهر فلم يوجبوا بل

جوزنا

جوزوا ذلك وان تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولهم لا فيصح ما زيد قايما بل قاعد او بل قاعد ويختلف المعنى وقد اهمل المص ذكر هذا الخلاف في الكتاب على شهرته والاطلاع عليه **وقد تكرر بل رجوعا عن ما ولي المتقدمة** كاية سورة الانبيا بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر والشاهد في الثانية والثالثة لانهما اللتان تكررتا اي اضطرب رايهم فيه فمرة قالوا اضغاث احلام اي تخاليط احلام راها في نومه فتوهمها وحيا من الله اليه ثم رجعوا عنهم الله فقالوا ان ما اتى به كلام مفترى من عنده وحاشى لله من ذلك ثم رجعوا عن هذا القول الخبيث الى ان قالوا هو شاعر وهم في كل واحد من الاقوال مبطلون والباطل لجلج والمبطل رجاع يتلون الوانا لا يثبت على حالة واحدة **او ترتيبها على رجحان ما ولي المتاخرة** كاية سورة النمل بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون فرجحان ما ولي المتاخرة بالنسبة الى بل هم منها عمون في شك ظاهر واما بالنسبة الى بل ادارك علمهم في الاخرة فلم يظهر اذا قرادارك بتبالغ وانتهى الى غاية على سبيل الاستهزاء بهم وقيل بل الاولى لاضراب عن قوله وما يشعرون ايان يبعثون فنفى عنهم الشعور ثم اثبت لهم العلم البالغ ثم اثبت لهم الشك وهو اولى ثم العمه فانضح **وتزاد لا قبل بل لتاكيد التقرير وغيره** فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل وقال الرضي اذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعدها ففي قولك قام زيد لا بل عمرو نفيت القيام عن زيد واثبته بل لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو قلت وهذا على ان لا نافية او ناهية لا زايدة فلا يرد على كلام المص لانه مفروض فيما اذا كانت لا زايدة ثم قال الرضي وكذا لا الداخلة على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النفي والنهي موكدة لهما لا لما بعدها لاتفاق على الخلاف بين المبرد والجمهور

ولكن قبل المفرد بعد نهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو **او نفي** نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله **كبل** في المعنى لا في العطف بدليل ما قدمه في اول الباب وح فلم قال قبل المفرد لان المعنى المشار اليه لا يتقيد بذلك والذي يتوقف على الانفراد انما هو العطف وهو لا يريد ها عاطفة وقد سبق الكلام على ذلك في اول الباب **ويعطف بلا بعد امر** نحو اضرب زيدا لا عمرا **او خبر مثبت** نحو جا زيد لا عمرو واحترز به من النفي فلا يصح ان يقال ما جاني زيد لا عمرو ومن ثم منع السكاكي ومن تبعه نحو ما قام القوم الا زيد وغيره ووقع في كلام الزمخشري وغيره من العلما مثل هذا التركيب ويظهر انه صحيح على ان يجعل الواقع بعد لا ليس معطوفا على المستثنى منه المنفي بل يجعل معطوفا على مقدر والتقدير قام زيد لا غيره ويدل على المحذوف الاستثنا من النفي فتامله وانت خبير بان الخبر المثبت اعم من نحو يقوم زيد لا عمرو وهو جاير بلا خلاف ونحو قام زيد لا عمرو وفيه خلاف فمنعه الزجاجي بنا على انه لا يعطف بها على معمول الفعل الماضي والصحيح الجواز قال امرؤ القيس كان دثارا حلقت في نبيه عقاب تنوفي لا عقاب القواعد **او ندا** على ما صرح به سيبويه نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم وايده بعضهم بان الانشا لا يقبل النفي وليس بشي لجواز بعتك العبد لا ثوبه وهذا الذي ذكره للعطف احد الشروط الثلاثة التي ذكرها غيره للعطف بلا والثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ولا الضالين الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم رجل بخلاف جاني رجل لا امراة وللشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله في هذه المسالة كلام حكاه عنه ولده في شرح التلخيص وانا اورده هنا برمته لما فيه من الفوايد قال وقع السوال عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب فان الشيخ ابا حيان منعه بشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وسبقه لذلك السهيلي في نتايج الفكر وقال شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن

بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها فقال السايل ان في ذلك نظرا لامور منها ان قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك اذا اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشي على نفسه تاكيدا ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشي على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين بل قد يقال قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل زيدا كان تاكيدا وان اردت غيره كان فيه الباس على السامع وايهام انه ليس غيره والتاكيد والالباس متنافيان في قام رجل لا زيد وفرق بين جا زيد كاتب لا شاعر وجا رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا امتنع جا رجل لا زيد كما قالوا فهل ياتي ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وصرح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس لا زيد وان كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله وملايكته الاية نظر لان جبريل اما معطوف على الجلالة او على رسله على القولين اذ لا قايل ان المعطوف الاخير معطوف على متوسط بل اما على الاول واما على الثاني ما قبله قولان سمعتهما عن الشيخ ابي حيان والمراد بالرسل الانبيا لان الملايكة وان جعلوا رسلا تغريبه عطفهم على الملايكة تصرف عن هذا ولا وي شي يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو من عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد يقتضي مثل ذلك لا سيما والنفي الاول عام والنفي الاول عام والثاني خاص فاسوى درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة السوال الذي سيل عنه الشيخ الامام تقي الدين المشار اليه فاجاب ما ذكره السهيلي وابو حيان ذكره ايضا الابدي في شرح الجزولية قال لا يعطف بلا الا بشرط ان يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاني رجل لا امراة وعالم لا جاهل فلو قلت مررت برجل لا جاهل لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل الا لتوكيد النفي فاذا اردت ذلك المعنى جيت بغير فتقول مررت برجل غير جاهل فتجعله كما لو قلت مررت بزيد لا عمرو والاول لا يتناول

الثاني نفي وإذا ثبت أنها لا تدخل إلا لتأكيد النفي اتضح الشرط المذكور
لأن مفهوم الخطاب اقتضى في قام رجل نفي المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه
المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو وأما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي
زيد فلم يوجد نفي تؤكده لأن قوله تأكيدا للنفي لعله يريد النفي المؤكد أو لعل
مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام إلا للنفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت
أول الكلام قد يراد بها أصل النفي مثل لا أقسم وقد خطر لي في ذلك أمران
غير ما قاله الأبدي أحدهما أن العطف يقتضي المغايرة والمغايرة في إطلاق أكثر
الناس تقتضي المباينة وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص وبين العام
والخاص وبين الجزئي والكلي مغايرة فح يمتنع العطف في جاءني رجل
لا زيد لعدم المغايرة أعني المباينة فإن أردت برجل غير زيد جاز وليس مما
نحن فيه ولو قلت جاء رجل وزيد فمعناه ورجل آخر لوجوب المغايرة وكذلك
جاءني زيد لا رجل فتقديره لا رجل آخر لأنا نحافظ على مدلول اللفظ في المعطوف
عليه على مدلوله من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد الثاني أن مبنى الكلام
على المنافاة وقام رجل لا زيد مع إرادة مدلول رجل المحتمل لزيد وغيره لا تنافي
فيه مع إرادة حقيقة العطف بل نقول فاسد لأنك أردت الإخبار بنفي
قيام زيد والإخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره فتناقض وإن أردت الإخبار
بقيام رجل غير زيد فطريقك عربيا أن تقول غير زيد وبهذا يتبين أن
لا فرق بين قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل في الامتناع إلا أن يراد بالرجل
غير زيد فيصح فيهما إن صح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر
وتفصيل والفرق بين العطف ومعنى غير أن العطف يقتضي النفي عن الثاني
بالمنطوق ولا تعرض فيه للأول إلا بتأكيد النفي بالمفهوم إن سلم وغير لا تفيد الأول
ولا تعرض فيها للثاني إلا بالمفهوم وقد ظهر أن هذين الوجهين أحسن
مما ذكره السهيلي والأبدي لأنهما بنياه على صحة مفهوم اللقب وقول السائل بل
بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كلام تبع فيه الشيخ شهاب الدين
القرافي وهو غفلة منه أو تسمح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء ممن لا إحاطة له
بالعلوم العقلية ولذلك مثل بالزنا والإحصان وتلك كلها ألفاظ متباينة
المعنى والمتباين من التنافي وقد أشار إليه البيضاوي في المصباح والتالق
والزنا والإحصان متباينان وكذلك الحيوانية والبياض ونظيره أن يصح
قام كاتب لا شاعر لأن كاتبا لا يصدق على شاعر إذ معنى الكتابة ليس فيه

على من معنى الشعر والفقيه والنحوي الصرف يريد أن ينافي بهذه الحقائق
وأما قام الناس لا زيد ونحوه من عطف الخاص على العام فإن أريد بالناس
غير زيد جاز وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثناء
فكان يخطر لي جوازه لكني لم أر أحدا من النحاة عدها من حروف الاستثناء
وأما لو أريد بالناس غير زيد فجائز بقرينة العطف ويحتمل أن يمتنع كما امتنع
الإطلاق في قام رجل لا زيد فإن احتمال إرادة الخصوص في الأول كاحتمال إرادة
التقييد في الثاني ولا ينافي احتمال الاستثناء في الثاني وأظن في كلام بعض
النحاة في قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى إلا وأما قام الناس وزيد
فجوازه واضح وإنما جوزت العطف هنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق
لعدم المغايرة لأن العطف يستدعي مغايرة تحصل بها فائدة وعطف الخاص
على العام وإن أريد عمومه تحصل فائدة التقوية فلذلك سلكته هنا ومنعته
في النفي وإنما استدل الشيخ جمال الدين بن مالك بعطف جبريل فلعله يريد
أنه مذكور بعده لأن هذا المقدار هو المحتاج إليه في أنه يقتضي تخصيصه أو لا
وأما قول السائل لأي شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام إلا زيد لا عمرو وهو عطف
على موجب فلما تقدم من أنه لا يعطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل
عليه صريحا تأكيدا للمفهوم والمنطوق في الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك
لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي بقوله أسبق
درجات أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع لأن العطف في ولا زيد
بالواو وليس فيه أكثر من خاص والعطف بلا حكم يخصه ليس للواو انتهى كلامه
وفيه تسليم أن المعطوف الأخير لا يعطف على متوسط بل إما على الأول في قوله أو
على الأخير في قوله وقد علمت ما قررناه في ذلك أولا **فصل** في أنه هل يشترط
صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل والكلام على العطف على الضمير
المرفوع أو المنصوب متصلا كان أو منفصلا والعطف على ضمير الجر أو على عاملين **لا**
يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه بدليل
قولهم قام زيد وأنا ورأيت زيدا وإياك ورب رجل وأخيه والواهب المائة
الهجان وعبدها فهذه ونحوها لا تصلح أن تقع في محل المعطوف عليه لعدم
صلاحيتها لمباشرة العامل **ولا تقدير لعامل بعد العاطف** بدليل اختصم
زيد وعمرو ونحوه **بل يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه**
لمباشرة العامل فمثال صلاحية المعطوف لمباشرة العامل نحو اختصم

زيد وعمرو فان غير المعطوف يصح ان يباشر العامل فتقول اختصم عمرو
وزيد ومثال صلاحية ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو قام زيد وانا
فانا وان كان لا يصلح لمباشرته للعامل مع كونه على صورة الانفصال
لكن ما هو بمعناه من المتصل تمكن مباشرته للعامل فتقول قمت وكذا
نحو رايت زيدا واياك يصح ان تقول فيه رايتك وزيدا فيباشر العامل
ما بمعناه وكذا رب رجل واخيه يصح ان تقول فيه رب اخي رجل وكذا
الواهب المائة الهجان وعبدها يصح ان تقول فيه الواهب عبد المائة
نفى الجميع يصح لما هو بمعنى المعطوف ان يباشر العامل في الجملة فلذلك جاز
العطف قال المص فان لم يصلح هو ولا ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل
مدلول عليه بما قبله وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع
بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد
ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة فيقدر
في هذا ولتسكن انت وزوجك وفي مثل اقوم انا وزيد اقوم ويقوم زيد
وكذا البقية ونحو ذلك المضارع المفتتح بتاء التانيث نحو لا تضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده لان هذه العوامل لا تصلح للعمل في المعطوفات
قال المص وما استحقه المعطوف من التقدير استحق في البدل نحو ادخلوا
اولكم واخركم اى ليدخل اولكم واخركم لان ادخل لا يرفع ضمير المخاطب
نص سيبويه على هذا المعنى فان جعل بدلا كان من ابدال الجمل بعضها كما نص
في العطف هذا كلامه واعترضه ابو حيان بانه مخالف لما تظاهرت عليه
نصوص النحويين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن
ونص عليه سيبويه واما البدل فهو على نية تكرار العامل فهو من جملة
اخرى فليس كالعطف **ويضعف العطف على ضمير المرفوع**
المتصل ما لم يفصل بتوكيد اما بالضمير المنفصل نحو لقد كنتم انتم
واباؤكم او بغير الضمير كقول الشاعر ذعرتم اجمعون ومن يليكم
برؤيتنا وكنا الظافرينا **او بغيره** اى بغير تاكيد نحو يدخلونها
ومن صلح من اباءهم فصل بضمير النصب **او لم يفصل العاطف بلا**
نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فان لم يكن ثم فاصل البتة جاز العطف على
ضعف كقول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم وقول عمر بن ابي
ربيعة: قلت اذ اقبلت وزهر تهادى ، وقول جرير: ما لم يكن واب له

لبنالا

لبنالا وهذا فصل مختار لا مضطر اذ كان له ان ينصب زهرا وابا قاله المص
ومذهب الكوفيين وابن الانباري جوازه في الكلام بلا ضعف ونص سيبويه
والخليل على قبحه وصرح بعضهم بانه لا يجوز الا في الضرورة وانما اشترط
التاكيد بالضمير المنفصل لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى
اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله الا جاز في الظاهر والضمير المنفصل
واما معنى فمن حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا اولا بمنفصل لانه يؤذن بظاهره
ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن كون المعطوف تاكيدا للمتصل وهو محال وانما
جاز العطف مع فقد التاكيد بالمنفصل عند وجود فاصل غيره لان طول
الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحسن حذف ما طلب للاختصار قولك حضر القاضي اليوم امراة
والحافظو عورة العشيرة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب وذلك ان
البصريين يرون ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى فيجيزون العطف بلا
تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب الا
مركزا اقره الرضي فان قلت كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير هذا الشرط المشترط في العطف قلت
اجاب عنه الرضي ايضا بان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما
لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما
وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكره جري ما هو كالجزء من متبوعه
على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف
ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل
كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع قلت لو
كان التاكيد وبدل الكل بمثابة الجزء من متبوعهما لتم هذا ولكنه يعترف
بان التاكيد عين المؤكد ثم يقول هو كالجزء منه وكذا بدل الكل من الكل
اورد وسوى على ما قرره بان قال هلا اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع
التواكيد فتنفصل عن متبوعاتها ولم افرد النفس والعين بتاكيد متبوعهما

المرفوع المتصل الا بالمنفصل قبل التاكيد بهما واجاب عن ذلك بان النفس
والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس زيد وبقيت
عينه فلو لم يؤكد معهما الا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او
غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في
الباقي مع انه ضابط هاهنا بارزة نحو ضربتني انت نفسك ولم يلتبس واما
كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل نحو الكتاب قرئ كله لانه كلا لا تلي العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم بل قد
استعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان
مرتبته التاخر اعني عن خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب قلت يشير الى
اختياره مذهب القائلين بان المبتدأ والخبر ترافعا فمن حيث كون المبتدأ
مرفوعا بالخبر هو مؤخر عنه لان مرتبة المعمول التاخر عن عامله هذا معنى
كلامه ثم قال وقد علل المص يعني ابن الحاجب اختصاص النفس والعين
بتقدم تاكيد مؤكدها بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل
قال لان النفس غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا قال وهذه العلة
تبطل عليهم في قولهم مررت بك نفسك قالوا وانما ترمناه **وضمير النصب
المتصل في العطف عليه كالظاهر** فيجوز ان يعطف عليه الظاهر والضمير
بلا شرط نحو رايتك وزيدا وعمرو ورايته واياك **ومثله في الحالين** هما
عطفه على غيره وعطف غيره عليه **الضميران المنفصلان** وهما ضمير
الرفع وضمير النصب فيجوز رايت زيدا واياك وما ضربت الا اياك
وعمرا وقام زيد وانت وما قام الا انا وزيد وانما كان كذلك لان كلا من
المتصل المنصوب والمنفصل مرفوعا كان او منصوبا ليس كالجزء فاجري
مجرى الظاهر على الوجه المذكور **ولا عطف على ضمير جر الا باعادة
الجار** نحو مررت بك وبزيد **بل لم يلزم** فيجوز ان يقال مررت بك وزيد
بلا اعادة جار **وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين** عملا بالقياس
والسماع اما القياس فكما جاز ان يبدل منه ويؤكد بغير اعادة الجار
كذلك يعطف عليه بدونه وقد تقدم ما يقدح في هذا القياس واما
السماع فقد قال تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال
فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام بالجر عطفا على
الضمير المجرور بالباء والزمخشري جعله معطوفا على سبيل الله المجرور

بعن

بعن ويلزم عليه العطف على المصدر قبل كمال صلته وهو محذور قال
الشيخ سعد الدين التفتازاني وههنا حاشية عن المص الحث بالمثبت
حاصلها ان عطف وكفر به على وصد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه
بصلته التي هي جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول
ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي
بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف الكفر على الصد قبل تمامه فهو
بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام والثاني ان التقديم
لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاولى وجه قيل الجيد ان يتعلق
بمحذوف اي ويصدونه عن سبيل الله وهو في غاية الرداءة انتهى قلت
وكلا الوجهين المنقولين ان لا يخالف لظاهر كلام النحاة في منع العطف على
المصدر قبل كمال الصلة قال المص وتاويل الاية على غير العطف على الضمير
المجرور مرجوح بل ينبغي ان يطرح لان فيه عدولا عن الظاهر وكذا قال في قوله
تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام في قراءة الجر وهو ظاهر في
المدعى قال الرضي ولا يجوز ان تكون الواو للقسم لانه قد تكون اذن قسم السؤال
لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء
قلت قد يمنع كونه قسم سؤال كما ذكره بعضهم بل هو قسم اخبار واستئناف
كانه قيل والارحام انه لا مطلع على ما تفعلون واستدل المص ايضا بقول الشاعر
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب وانشد شواهد
اخر على ذلك تدل كثرتها على ان ذلك ليس من الضرورات قيل وينبغي ان يقيد مذهب
العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازا عن نحو لولاي على مذهب
سيبويه فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها فلا يقال لولاك وزيد بالجر اذ لو رفعت
توهم انك عطفت بضمير الرفع ففي جوازه نظر كذا قال الشارح وذهب الجرمي
والزيادي الى ان الضمير المجرور ان اكد بضمير جاز العطف عليه بدون اعادة الخافض
نحو مررت بك انت وزيد والا امتنع ومذهب البصريين وعليه المحققون المنع مطلقا
سواء اكد ام لم يؤكد وما ورد مما يخالف ذلك فهو شاذ او مؤول ووجهه ان
اتصال المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله عن عامله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت على المجرور
الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس المجرور

المضمر المجرور

ضمير منفصل كما هو مقرر في باب المضمر حتى يؤكد به ولا ثم يعطف عليه كما
نعمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل سواء كان اسما نحو المال
بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد كذا في شرح الحاجبية للرضي
قال ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض
وانه لا معنى له كما في قولنا المال بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون
هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب
وحده لان البينية امر يقتضي امرا يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير
الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاني غلامك وغلام زيد وانت
تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة
على المقصود ثم اورد سوالا فقال فما تقول بعد اعادة الخافض تقول
الجار والمجرور عطفنا الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور
واجاب بان النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لانك
القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر
فلو عطف عطف المضاف لفساد المعنى قلت ولا يمكن العلم بذلك ضرورة
انه معرب منصوب واقع بعد حرف عطف فينظر في نصبه بماذا وقع
وعلى اي وجه فتامله ثم قال وفي نحو مررت بك وبزيد اذا امكن
ان يكون للباء الثانية معنى اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور
ولم يكن ذلك في بين الثانية اولا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة للغرض
الذي اجتلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على
المجرور هنا كما في مسئلة بين واذا تقرر هذا قلنا ان نحو المعطوف
مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل ذلك تكرر اعني العامل
الاول لان وجود الثاني كالعدم قال سيبويه في نحو يا ابا زيد انه مجرور
بالاضافة لا باللام الظاهرة قلت يلزم عليه الغاء الجار واتصال الضمير
بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور
ثم قال والاولى ان يحمل جره على العامل اذ ليس باقل من الحروف الزايدة
نحو كفى بالله شهيدا فانها لا تلغى مع زيادتها انتهى كلامه واجاز
الاخفش العطف على معمولي عاملين مطلقا بل ان كان
احدهما جارا واتصل المعطوف المجرور بالعاطف نحو ان
في الدار زيدا والحجرة عمرا او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا

الحجرة

الحجرة عمرو واستدل على ذلك بقوله تعالى واختلاف الليل والنهار وما
انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف
الرياح ايات في قراءة من نصب ايات فنابت الواو عن قوله واختلاف
مناب ان وفي كانه قيل وان في اختلاف الليل والنهار وما انزل الله
الاية ومنه قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا
ومثله في الشعر كثير فان فقد الشرط الاول وهو كون احد العاملين
جارا فقد ذكر المص الاجماع على منع العطف اذ ذاك فلا يجوز كان اكلا طعامك
زيد وتمرك عمرو اي وكان اكلا تمرك عمرو وعلى ان تكون الواو نايبة مناب
كان واكلا قال المص ونقل ابن الحاجب جواز العطف على عاملين مطلقا
مذهبا لم ار احدا حكاه غيره مع اجتهادي في الكشف عنه وكذلك قال
ابن عمرون شيخ المص قلت وهذا لا يضر ابن الحاجب وهو عدل ثقة [illegible]
نقل فيقبل نقله فكيف يسوغ للمص نقل الاجماع بعد اطلاعه على وجود
الخلاف بهذا النقل وهل هذا الا غض منه لنقل ابن الحاجب مع ثقته
وعدالته بلا شك وليس ذلك بالانصاف وقد قال الشيخ اثير الدين
ابو حيان وما قاله المص من الاجماع غير صحيح بل الذي ذكره ابن الحاجب
ذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين وان فقد الشرط الثاني
وهو اتصال المعطوف المجرور بالعاطف فلم يجوزه الاخفش نحو ضربت زيدا
بسوط ويوما عود عمرا تريد بيوما بعود عمرا وكذا لو اتصل بالعاطف غير
المجرور نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة فانه لا يجوز عنده ايضا ممن اجاز
ذلك مطلقا الجار مثل هذه الصورة ولا يشترط على مذهب الاخفش
تقديم المجرور فسواء عنده ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وان زيدا في الدار
والحجرة عمرا واشترط قوم منهم الاعلم الشنتمري ان يتقدم المجرور في المتعاطفين
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ويستوي اخر الكلام واوله في تقديم الخبر
على المخبر عنه قال الرضي ويلزمه تجويز مثل زيد يخرج غلامه وعمرو اخوه
وانه يخرج غلامه وبكر اخوه لو تساوى اول الكلام واخره وهو لا يجيزه
وابن الحاجب جوزه ايضا بالقيد الذي ذكره الاعلم وهو ان يتقدم المجرور
المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المرفوع او المنصوب ويأتي المعطوف على
ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا
لكن لا للعلة التي ذكرها التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد

بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور
فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس اذ العطف على معمولي عاملين مختلفين
مطلقا مخالف للاصل فان اطرد في صورة معينة لم يقس عليها فلم يلزم المص
ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه
في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها والحاصل ان في المسئلة
اربعة اقوال احدها قول الاخفش انه يجوز ان كان احد العاملين جارا او اتصل
المعطوف بالعاطف او انفصل بلا ويعزى هذا القول الى الكسائي والفراء
والزجاج واختاره بعضهم الثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن
الحاجب الى الفراء الثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو
مذهب الاعلم وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل كما سبق الرابع ما ذكره
المص حيث قال **والاصح المنع مطلقا** ووجهه ان العاطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين **وما اوهم الجواز**
كالشواهد التي استند اليها المجيزون **فجره بحرف مدلول عليه
بما قبل العاطف** فقولك في الدار زيد والحجرة عمرو بتقدير
وفي الحجرة عمرو فالجر فيه ليس بطريق العطف بل بحرف جر مقدر
وكذا سائر ما استدلوا به مما هو مثل ذلك **فصل** في الكلام
على ما يحذف من حروف العطف وتقدم المعطوف عليه بالواو وحكم
المتعاطفين فيما بين بعضهما وتخالفهما بالاسمية والفعلية والفصل
بين العاطف والمعطوف **قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه
لقرينة** اما الاول وهو حذفها مع المعطوف فكما تقول اشترك
عمرو في جواب من قال لك من اشترك هو وزيد والتقدير اشترك
عمرو وزيد وكما في قوله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل دليل التقدير ان الاستواء
انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين
انفقوا من بعد وقاتلوا ومنه لا نفرق بين احد من رسله والذين
امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد
وقيل احد فيها ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو
الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ويرد بانه
يقتضي ح ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما

فرقوا

فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين غيره في النبوة قال ابن هشام وفي
لزوم هذا نظر لان وجه النظر ان نفي التفريق بين كل الرسل تعريض بمن لم
يفعل ذلك فيصدق بمن فرق بين البعض فلا يلزم ان يكون المعرض بهم فرقوا
بين الكل قال والذي يظهر لي وجه التقدير وان المقدر وبين احد وبين الله
تعالى بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ومن قول العرب راكب
الناقة طليحان اي راكب الناقة والناقة طليحان وقول الشاعر
فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل اي وبينه وعلى ذلك
خرج قوله تعالى يوم يأتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت
من قبل او كسبت في ايمانها خيرا ردا لما ان الزمخشري وغيره من المعتزلة
تمسكوا بالاية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع
لان الله تعالى سوى بين عدم الايمان والايمان الذي لم يقترن بكسب العمل الصالح
قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف والاعتراض بان
او لاحد الامرين ففي سياق النفي تفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان
ولا كسب الخير مدفوع بانه لا يستقيم هاهنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب
الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمله ههنا
على المعنى الذي ذكره المص يعني الزمخشري وهو التسوية بين النفس التي
لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العموم
انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر باو ثم سلط عليه النفي مثل لم تكن
امنت او عملت لا اذا عطف باو نفي على نفي اخر وههنا قد تعذر الاول
للزوم التكرار فتعين الثاني وتلخيصه ان العموم انما هو في نفي المعطوف
باو لا في عطف النفي باو فقوله او كسبت عطف على امنت اي لو لم تكن كسبت
واجيب عن التمسك بان الاية من باب اللف التقديري اي لا ينفع نفسا
ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه فتوافق الايات
والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من
العذاب ولو بعد حين ويلائم مقصود الاية حيث وردت بحث
الذين اختلفوا اما رعوا امر الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب
حيث كذبوا به وصدوا عنه اي يوم يأتي بعض الايات لا ينفعهم تلهفهم
على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك

ما حكاه ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها وهو العمل الصالح لم تكن
امنت من قبل او لم تكن عملت العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به الى هنا كلامه
واما الثاني وهو حذفها الواو دون معطوفها فكقول الحطيئة •
• ان امرأ رهطه بالشام منزله • برمل يبرين جارا شد ما اغتربا •
اى ومنزله برمل يبرين ويحتمل كون الجملة الثانية صفة ثانية لا
معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل
على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج
على اضمار او ويحتمل البدل المذكور كذا في حواشي ابن هشام قال وقد خرج
على ذلك ايات احدها وجوه يومئذ ناعمة اى ووجوه عطفا على وجوه
يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اى
وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين
المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من انه لا ولي
وصلتها او من القسط او معمول للحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة
والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم اى وقلت
وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك
وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استينافا اى اذا
ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما
احملكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزا انتهى ومن مثل هذه المسئلة الحديث
تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وقول
عمر رضي الله عنه لابنته حفصة لا يغرنك هذه التي اعجبها حسنها حب النبي اياها
وقول الشاعر • كيف اصبحت كيف امسيت مما • يزرع الود في فؤاد اللبيب •
هذا قول الفارسي وابن عصفور وذلك كله عند المانعين مؤول ومنع ابن
جني في سر الصناعة حذف العاطف وتبعه السهيلي ايضا قال كما لا يحذف
حرف النفي والترجي وانما حذف الاستفهام لان للمستفهم هيئة تخالف
هيئة المخبر وتشاركها في الاول وهو حذفها مع حذف المعطوف
الفا والواو اما الفا فنحو اذهب بكتابي الاية اى فذهب فالقاه ونحو
فارسلون يوسف اى فارسلوه فاتاه فقال كذا في تحمل ابي حيان
وقد تضمنت الايتان حذف المعطوف والمعطوف عليه بالفا فهما مثالان
لمسئلتنا هذه وللمسئلة الثانية اعني حذف المعطوف عليه بالفا وظاهر

كلام

كلام المصنف ان الفا لا تشارك الواو في الامر الثاني وهو حذفها بدون المعطوف
وقد قيل في علمته النحو بابا بابا انه بتقدير بابا فبابا وحينئذ لذلك وجه
ادخلوا الاول فالاول واما ام فكقول الشاعر • دعاني اليها القلب اني لامره
• سميع فما ادري ارشد طلابها • تقديره ام غي وهذا انما يلزم على ما ذهب
اليه ابن الطراوة من ان الهمزة لا تكون ابدا الا معادلة بين شيئين اما
مصرح بهما نحو اقام زيد ام لا نعم او باحدهما كالبيت فان طلابها حاصل فلم
يسال عنه وانما يسال عنه هل هو رشد او غي والمتعادلان في هذا القسم ضدان
واما نحو اقام زيد فتقديره ام لم يقم وزعم ان هذا الحكم وهو لزوم المعادلة
مختص بالهمزة دون سائر ادوات الاستفهام ورد بان المعادلة بالمعنى
الذي ذكره لازمة للتعيين الذي هو المقصود بكل استفهام ضرورة ان
طلب التعيين انما يكون عند التردد بين شيئين او اشيا الا ترى ان المستفهم
اذا قال هل قام زيد فانما قال ذلك لانه تردد ذهنه بين ثبوت القيام لزيد
وانتفائه عنه فطلب تعيين احدهما الا ان في المعادلة قد يخطران بالبال
فيذكران معا ويستعملهما في القضية كقولك ارضي زيد ام سخط وقد لا يخطر
بالبال الا احدهما فيختص بالذكر لانه المقصود بالسؤال كقولك هل قام زيد
فالقيام وعدمه طرفان للمعادلة في هذا المثال الا ان السائل انما استحضر
عند السؤال احدهما وهو القيام فذكره فاذن لا معنى لتخصيص الحكم المذكور
باداة دون اداة مع تساوي الكل وتشاركها في الثاني وهو حذفها
بدون المعطوف او كقول عمر رضي الله عنه صلى رجل في ازار ورداء في
ازار وقميص في ازار وقباء ولي في ذلك بحث ذكرته في مصابيح الجامع
تعليق على البخاري ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا
اى فيحذف المعطوف عليه مستغنى عنه بالمعطوف وذلك مع الواو
كثيرا تقول بلى وزيدا لمن قال ما ضربت عمرا التقدير بلى ضربته وزيدا
ومنه قول بعض العرب وبك واهلا لمن قال مرحبا بك فقوله وبك
معطوف على مقدر دل عليه كلام المخاطب له اولا اى مرحبا بي وبك
فحذف المعطوف عليه وبالفا قليلا نحو اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
قال الشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال
حتى ان اثره وهو الانفجار لم يتاخر عن الامر ثم قيل فضرب كله محذوف
وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفا الباقية فاء فضرب

يكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه قال الشيخ ابو حيان وفيه تكلف قال الشيخ بهاء
الدين لكنه اقرب الى اللطيفة التي ذكرناها في الحذف وجوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون
هذه الفا فا الجواب والتقدير فان ضربت بها فقد انفجرت وفيه نظر اما اولا فلان فيه
حذف اداة الشرط وفعله معا وفي جوازه نظر ستقف عليه في باب عوامل الجزم
ان شا الله تعالى واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون جواب الشرط المستقبل ماضي المعنى
وهو غير متصل وقد ورد على الزمخشري هذا السوال بعينه في قوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك وقال من حق الجزا ان يتعقب الشرط
وهذا سابق واجاب بان التقدير وان يكذبوك فتاس فوضع فقد كذبت موضع
فتاس استغنا بالسبب عن المسبب اعني بالتكذيب عن التاسي وهذه العبارة منه
تحتمل ان يريد بها ان الجواب محذوف وفيه نظر لان الجواب لا يحذف اذا كان
فعل الشرط مضارعا وتحتمل ان يريد ان الجواب فقد كذبت ضمن معنى تاس وفيه
نظر لان الجواب الفعل الماضي لا يستعمل في الانشا اذا كان معه قد فيما يظهر لك
وعلى كل حال فمن التقديرين لا يصح ذلك في انفجرت لانه ان اراد ان الجواب محذوف
صار التقدير فان ضربت انفجرت فقد انفجرت والطبع السليم ينفر من هذا فتجيء هو
تقدير ملا داعي اليه ولا دليل عليه وفيه حذف جملتي الشرط والجواب وتكلف ما لا
يحتاج اليه وان اراد انه حذف الشرط والفا الداخلة عليه وقد فكيف نفي فانفجرت
وهو الجواب ولزم كون الجواب ماضي المعنى مع كون الشرط مستقبلا وان ادعى
ان فقد انفجرت قام مقام انفجرت وضمن معناه فكيف يحمل انفجرت في تقدير
قد انفجرت الماضي لفظا ومعنى ثم يعني قد انفجرت الماضي لفظا المستقبل معنى
ونحن اذا وجدنا ان قد العارفة للمضي يحتاج ان نتكلف لها فكيف نقدرها
ثم نحتاج الى الاعتذار عنها فهذا كلام عجيب هذا كله معنى كلام الشيخ بها الدين
السبكي وغالب لفظه في شرح التلخيص **وندر ذلك** اي حذف المعطوف
عليه **مع او** كقوله فهل لك او من والد لك قبلنا يوشح اولاد العشار ويفضل
اي فهل لك من اخ او من والد ولم يذكر المص ذلك مع ام وقد قيل في ام
حسبتم ان تدخلوا الجنة انها متصلة والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت
بالمكاره ام حسبتم وقال الزمخشري في قوله تعالى ام كنتم شهدا يجوز كون
ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبيا
اليهودية ام كنتم شهدا وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدره ابلغكم ما تنسبون
الى يعقوب من ايصايه بنيه باليهودية ام كنتم شهدا فتواردا على جواز

حذف

حذف ما عطفت عليه ام ينفي التنبيه هنا على شي وهو انه وقع في كلام بعضهم
انه يجوز حذف معطوف ام بدون نفيها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون
ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدي انا خير قال ابن هشام
وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف
جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام
تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا
قالوا له انت خير كانوا عنده بصرا وهذا معنى كلام سيبويه ثم اورد سوالا
فقال فانتم تقولون انتظر هذا الا لا تفعل يعني فقد حذف المعطوف والنفي
العاطف واجاب بانه وقع بعد الا ولم يقع بعد ام ولحرف الجواب تحذف
الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل هنا
مذكورة لوجود ما يغني عنها **وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة**
لكن بثلاثة شروط لم تحك الجماعة فيها خلافا احدها ان لا يودي
ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز نحو وعمرو زيد قايمان الثاني ان
لا يودي ذلك الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان
زيدا عمرا ما احسن ولا ما احسن وعمرا زيدا الثالث ان لا يكون المعطوف
مخفوضا فلا يجوز مررت وعمرو بزيد وشرط رابع شرطه البصريون
وهشام وخالفهم ثعلب وهو ان لا يكون العامل مما لا يكتفي بفاعل
مفرد فلا يقال اختصم وعمرو زيد ومثال ما استوفى الشروط قول
الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وتخصيص
المص المسألة بالعطف بالواو خالف فيه هشام فقال هو في الفا وثم واو
ولا حجة له وشاهده قول الشاعر فلست بنازل الا الملت برحلي او خيالها الكذوب
اي الا المت الكذوب او خيالها كذا قيل قلت ولا دليل فيه لجواز ان
يكون فاعل المت ضميرا يعود الى هذه المراة اما لتقدم ذكرها او للعلم بها
وخيالها معطوف على ذلك الضمير والكذوب صفة للخيال قيل وشاهده
له في ثم قول كثير اخا طول دار بالنباع تحمت سالت فلما استعجمت ثم صمت
لم يلح لي وجه الشاهد فيه **وان صلح المعطوف او معطوف عليه**
مذكور بعدها طابقها بعد الواو في ضمير وخبر وحال وغير ذلك
نحو زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما قال ابن عصفور ولا يجوز الافراد
الا بالسماع قلت هذا مشكل لانك اذا افردت فقلت زيد وعمرو قايم فقاينه

في الوصل ام لا صح

في ان صح

انه حذف خبر احد المبتدأين لقرينة ولا يقول احد بمنعه ويكون من الحذف
الاول لدلالة الثاني نحو والله ورسوله احق ان يرضوه وكقول الشاعر ان شرخ
الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا هذا مذهب سيبويه لسلامته
من الفصل ولان فيه اعطا الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد اليعملات
ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني من المتضايفين ليبقى
المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب واما هنا فلو كان قايم خبرا عن الاول
لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو
زيد قايم وعمرو من غير قبح في ذلك وذهب جماعة الى ان الحذف من الثاني بناء
على انه اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى هذا ما يشهد به
اكثر مواضع مثل هذا الحذف غير الخلاف المذكور وانما هو عند التردد واما حيث تقوم
قرينة تعين محل الحذف فيعمل بمقتضاها ايضا كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والرأي مختلف وقول الاخر خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى
دنفان فلا نزاع في مثل هذا ان الحذف فيه من الاول ثم قضية كلام المص في الحكم
بالمطابقة حيث يكون العطف بالواو وان يقال ما جاءني زيد ولا عمرو الا واكرمتهما
ومقتضى كلام الزمخشري وجوب التوحيد في مثل ذلك لان المعنى ما جاءني واحد
منهما الا واكرمته وذلك لانه سال في سورة الاحزاب في وما كان لمؤمن
ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة فقال هلا قيل ان يكون
له بالتوحيد واجاب بان الجمع انما جاء لان مؤمنا ومؤمنة وقعا في سياق النفي
ثم قال في تفسير سورة النسا في قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله
ولا الملائكة المقربون الوجه ان يعطف الملائكة على لفظ المسيح لا على ضميره الذي
في يكون ولا على الضمير في عبدا لما فيه من الانحراف عن هذين على المعنى ووجه الانحراف ان
الغرض ان المسيح لا يستنكف عن ان يكون عبد الله ولا الملائكة مع كونهم فوقه
اعلى طبقة منه لا يستنكفون ان يكونوا عبادا لله فالقول بان المسيح لا يستنكف
ان يكون هو ولا من فوقه وهم الملائكة عبادا لله لا يلزم ذلك ولا
يدل على نفي الاستنكاف عن الملائكة قال التفتازاني قد يقال وجه الانحراف
ان عدم استنكاف المسيح من عبوديته مع الملائكة لا يمنع من استنكافهم
في عبوديته وحده وليس بشيء لان اعادة كلمة لا مانعة ولكن ما يقال
ان وجود لا في المعطوف يمنع العطف على الضمير فيكون ابعد لانه
ليس بمنفي وذلك لانه واقع في حيز النفي في الجملة وهو كاف في العطف مع

لا

لا مثل ما رايت احدا يكون زيدا هو ولا غلامه انتهى كلام التفتازاني ثم سال
الزمخشري على هذا الوجه الذي ادعى انه الاوجه فقال فان جعلت الملائكة
وهم جماعة عبدا لله وهو مفرد فما وجهه واجاب بان الوجه فيه ان يكون
المراد بالملائكة كل واحد منهم وقد علمت ان ظاهر كلام ابن مالك ان هذا
التاويل لا يجيء من الاتيان بضمير الاثنين فيقال لان يكونا عبدين ولكن
الزمخشري على تلك القاعدة التي قدمناها من ان المعنى مع ولا الحكم على
كل واحد فكانه قيل على هذا التاويل لن يستنكف كل واحد من المسيح والملائكة
المقربون ان يكون عبدا ثم اجاب بجواب آخر وهو ان يكون على حذف اي ولا
الملائكة المقربون ان يكونوا عبيدا ثم قال واما اذا عطف على ضمير عبدا فقد طاح هذا
السؤال يعني لان عبدا لا يكون ح خبرا الا عن ضمير المسيح وحده فيلزم افراده
غايته انه عطف على فاعله شيء فكانه مثل زيد راكب هو وغلامه وفي مثله
يفرد العامل لا نقل لما جاز العطف على المرفوع المستتر بدون التاكيد لوجود
الفاصل قال ابن هشام والذي يظهر انه اذا قيل ان جاءك واحد من زيد وعمرو
فاكرمه ان الضمير يكون موحدا وان كان العطف بالواو لان الحكم على واحد لا على
اثنين وانك اذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو الا واكرمته فالحكم كذلك اذ المعنى
ما جاءني واحد منهما الا واكرمته لا ما جاءني مجموعهما **وطابق احدهما بعد لا**
او وبل ولكن اما او فنقل الاخفش عن العرب جواز الوجهين وقال ابن
عصفور ان كان العاطف غير الواو والفاء وثم وحتى فالضمير على حسب المتاخر فقط
وهذا مخالف لنقل الاخفش في او ولما يقتضيه النظر في لا وبل ولكن وقال
ايضا ان كان او جائزا فيها الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد والجمع نحو الحسن وابن
سيرين جالسه او جالسهما والاثم والكفور لا تطعه او لا تطعهما بدليل ان يكن
غنيا او فقيرا فالله اولى بهما اذ ليس المراد انه اولى باحدهما دون الاخر **وجاز**
الوجهان بعد الفاء وثم فتقول زيد فعمرو قام او قاما وجيش ثم خالد انطلق
او انطلقا وللرضي في هذه المسايل كلام مشبع فيه شفا الغليل فلينظر
برمته لما اشتمل عليه من الفوايد قال كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى
مع معطوف عليه يطابقهما نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبيا
وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله والمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة
يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا

[الاولى]
احدهما لان رضا احدهما رضا الاخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاولى
اكتفا بخبر الثاني وكذا يجوز تقديمه نحو زيد قائم وعمرو على حذف الخبر من الثاني
اكتفا بخبر الاولى اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس الجملة واحدة عطفا على الجملة الاولى
كان كذلك لعلة كاما وايضا الفا وثم فان كان الضمير في مقام الخبر عن المعطوف بها
مع المعطوف عليه نفي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر
من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام واما من الثاني
نحو زيد قام فعمرو وقام او فعمرو وكذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما
في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق
نحو زيد ثم عمرو قاما اذ لا اشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى
يناقض الفا وثم وقد يقال قام الرجلان مع ترتيبهما في الاخبار والاخطار في
هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في اجتماع القيامين وترتبهما وان لم
يكن الضمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو
فقلت لهما جاءني زيد ثم عمرو وهاهنا بحثان الاول لا وبل ولو ولم واما
فمطابقة الضمير معها وتركها مبني لان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما
وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه بمبتدا يجب فيه
افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو قام وان زيدا لا عمرا اتاك وكذا
تقول زيدا وهندا جاءني ان المعنى احدهما جاءني فالغلبة للتذكير وتقول
في غير الخبر عن الجملة اجاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وان زيدا ضربت ثم عمرا
فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما فاوجبت
المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع اني دعوتهما وزيد بل عمرو جاءني وقد
جئتهما ولكن منهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين
وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر واما عرض ثم تقول
وهما محدثان كما قال تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى
الواو كما قال بعضهم والمعنى ان يكون غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بهما
بالغني والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا لان الضمير راجع الى الرؤية
المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود الضمير الثاني الى المعطوف
باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانها لما استعمل او في
الاباحة كثيرا جاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن وابن سيرين

صار

صار كالواو ولهذا جاز قوله • وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح •
فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول زيدا ضربت او عمرا بهما سخطان
وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وتقدم عوتهما انتهى كلامه بحروفه **ويعطف**
الفعل على الاسم قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق
الاصباح وقال تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن **والاسم على**
الفعل كقول الشاعر • بات يعشيها بعضب باتر • يقصد في اسوقها وجائر •
اي ويجور **والماضي على المضارع** قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلوة اي ويقيمون **والمضارع على الماضي** نحو ان الذين كفروا ويصدون
اي يكفرون ويصدون وقال تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا
اي فاثارت **ان اتحد جنس الاول والثاني بالتاويل** كما رايته في
المثل التي اوردناها وعلى هذا فلا يجوز مررت برجل طويل وبضرب على
العطف اذ ليس للاسم بتقدير الفعل **وقد يفصل بين العاطف والمعطوف**
ان لم يكن فعلا بظرف نحو ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها
واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل **او جار ومجرور** نحو ربنا اتنا
في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة قيل واهمل العلم الفصل بالقسم نحو قام
زيد ثم والله عمرو واحترز بقوله ان لم يكن فعلا من ان يكون المعطوف
فعلا فانه لا يجوز فيه الفصل بوجه نحو قام زيد و والله قعد قال العلم
واطلاق المضاربة يقتضي جوازه اذا كان حرف العطف على اكثر من حرف
واحد **ولا يخص ذلك بالشعر خلافا لابي علي** الفارسي فانه خصه بالضرورة
وما ذكرناه من الشواهد القرانية يرد عليه وقد فصل بعضهم في هذه المسئلة
تفصيلا اخر فقال لا يخلو العاطف ان يكون على حرف واحد او اكثر فان كان على حرف
واحد لم يجز الفصل الا بالحجة الثلاثة المذكورة قيل ولا حجة للعلم في قوله
تعالى وفي الاخرة حسنة لانه من عطف الجمل والمعمول على مثلها فلا فصل وكذا لا
حجة له في قوله تعالى واذا حكمتم لاحتمال تعلق الظرف بمحذوف والتقدير ان الله يامركم
اذا حكمتم ان تحكموا فتصير كالاية قبلها اي من عطف ظرف ومفعول
على ظرف ومفعول فلا فصل فتخرج الاية عن موضع المسئلة وتجعل ان
بتقدير بعد الواو فعل يدل عليه الاول اي ويامركم اذا حكمتم ويجري هذا
التاويل في نظائرها **وان كان المعطوف مجرورا اعيد الجار** نحو مررت
بزيد وامس بعمرو **ونصب بفعل مضمر** نحو فبشرناها باسحق ومن

وراء اسحق يعقوب بفتح البا في قراءة حمزة وابن عامر وحفص فتحتمل الفتحة علامة
للنصب لا للجر ويقدر له فعل مضمر ينصبه اي ووهبنا لها من وراء اسحق يعقوب
بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى في معنى الهبة وقال الزمخشري كانه قيل
ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله . مشائيم ليسوا
مصلحين عشيرة . ولا ناعب الا ببين غرابها . فجعله معطوفا على طريقة التوهم
ولا ينبغي تخريج التنزيل عليه وقيل هو مجرور عطفا على اسحق ويرده انه لا
يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور كمررت بزيد اليوم وعمرو وقيل هو
منصوب عطفا على محل اسحق المجرور بالبا لفظا ويرده انه لم تتوفر فيه شرايط
العطف على المحل ولنختم بها الباب فان المقام اهل ذكرها فنقول ان للعطف
على المحل عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في
الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقايم وما جاءني من امرأة ان تسقط البا
فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت
زيدا واما قوله . تمرون الديار ولم تعوجوا . كلامكم علي اذن حرام . فضرورة ومن
هنا استبان لك وجه الرد لقول من زعم ان يعقوب منصوب على محل اسحق
من قوله وبشرناها باسحق لان هذا المحل لا يظهر في الفصيح اذ لا يقال بشرت زيدا
عمرا اعني ولا يختص مراعاة الموضع بان يكون العامل في اللفظ زايدا بل نحو
قوله . فان لم تجد من دون عدنان والدا . ودون معد فلتزعك العواذل
واجاز الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيمة
ان يكون يوم القيمة عطفا على محل هذه الشرط الثاني ان يكون الموضع
بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبغداديين لان
الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل
واجازه البغداديون تمسكا بقوله . فظل طهاة اللحم من بين منضج . صفيف
شواء او قدير معجل . وجوابه ان الاصل او طابخ قدير قال ابن هشام فحذف
المضاف وابقى جر المضاف اليه كقراءة من قرا والله يريد الاخرة قلت
وهذا تخريج على الوجه الشاذ مع امكان الوجه المشهور من غير كلفة وهو
قصور وذلك ان ابقاء المضاف اليه على جره عند حذف المضاف شاذ
كالقراءة المذكورة والبيت يمكن ان يقال فيه حذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فاعرب باعراب المضاف كما هو هنا الجر لانه معطوف على
منضج المجرور فجر قدير ليس هو الثابت له من حيث كونه مضافا اليه بل من

حيث

حيث كونه مضافا اليه بل من حيث قام مقام المضاف المجرور فاجرى عليه اعرابه
وهذا امر ظاهر لا غبار عليه فكيف يعدل عنه والحالة هذه الى وجه شاذ لا
داعي اليه الشرط الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتنى على ذلك
امتناع مسايل احدها ان زيدا وعمرو قايمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو
الابتدا والابتدا هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان الثانية ان زيدا
قايم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدا واجاز هذه بعض البصريين
لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد عاملين ان
والابتدا على معمول واحد وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز
ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
دخولها ولكن شرط الفرا لصحة الرفع قبل مجي الخبر خفا اعراب الاسم لئلا
يتنافر اللفظ ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس يشترط بالاتفاق في سائر
مواضع العطف على المحل وقد سبق الكلام على ذلك في باب الاحرف الناصبة
للاسم الرافعة الخبر المسالة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا المسالة الرابعة
اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم
المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازهما قوم
منهم الناظم وقد مر الكلام على ذلك واجاز الزمخشري في قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا والشمس بالنصب كون الشمس معطوفا على محل الليل قال ابن هشام
ويزعم مع ذلك ان الجاعل مرادا به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي
بخصوصه مع نصه في مالك يوم الدين انه اذا حمل على الزمن المستمر كان
بمنزلته اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة قلت حاصله انه
تناقض حيث ادعى ان اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك
فتخلص الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه
انا لا نسلم ان بين الاضافة المحضة تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف
الى الفاعل اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك
اعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري ان يقول جعلت
اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى الماضي واعملته حملا على اسم
الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر
الشامل للازمنة الثلاثة ولا منافاة بين الامرين غير ان هذا انما
يتمشى اذا لم نقل باشتراط وجود المحرز اما اذا قلنا به كما هو مذهب سيبويه

ومن تبعه من الحذاق لم يثبتا الحمل على المحل لان الطالب المنصب في المسئلة منتف كما مر
والله تعالى اعلم بالصواب **باب النداء** وهو بكسر النون وضمها الدعا
باى لفظ كان معناه في اللغة واما في الاصطلاح فهو طلب الاقبال بحرف نايب
مناب ادعو لفظا او تقديرا **المنادى منصوب لفظا** نحو يا عبد الله **او تقديرا**
نحو يا زيد ويا فتى ويا رقاش **بانادى** فيكون مفعولا به ناصبه الفعل كما قال
المبرد هو منصوب بحرف النداء لسده مسد الفعل فلا يكون المنادى حينئذ منتصب
على المفعولية بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المراد احد جزئي
الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة الفعل والفاعل وهما مقدران وعند المبرد سد حرف
النداء مسد احد جزئي الجملة وهو الفعل فقط والفاعل مقدر قال الرضي ولا منع
في دعوى سدها والمفعول به ههنا واجبا الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون
المنادى وقال ابو علي الفارسي ان يا واخواته اسماء افعال واعترض بان من جملتها
الهمزة ولا يكون اسم فعل اقل من حرفين قال الرضي ويمكن ان يقال خالفت
اخواتها لكثرة الاستعمال فجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم
واعترض ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغايب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان
اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب المنع بل كل اسم فعل تجرى مجرى ذلك
الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غايبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في
اسم الفعل شيء من الضماير ولئن كانت اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير
كاف بمعنى انتهي واوه بمعنى اتوجع واعترض ايضا بانه لو كان اسم فعل لتم بدون
المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة
الشرطية والقسمية والنداء لا بد له من منادى والصحيح عندهم مذهب الجمهور
وهو ان المنادى منصوب بانادى **لا لزوم الاضمار** فلا يظهر في وقت من الاوقات
استغناء بظهور معناه فلا حاجة الى ذكره **مع قصد الانشاء** اذ ليس
المراد الاخبار بان المتكلم ينادى وفيه اشارة الى الرد على من زعم انه لا
يجوز تقدير الفعل اصلا اذ لو قدر لكانت الجملة خبرية فهو جزء لازم لان الفعل
مقصود به الانشاء ومن ثم قال الرضي الاولى ان يقدر بلفظ الماضي اى دعوت
وناديت لان الاغلب في الانشائية مجيئها بلفظ الماضي **وكثرة الاستعمال** وهي
مقتضية للتخفيف المناسب لالتزام الحذف **وجعلهم كعوض منه في القريب**
همزة قال المص ولم اجعله عوضا لانه قد يحذف قلت لا نسلم ان العوضية تنافي
الحذف بدليل اقام الصلوة واجاب اجابا وذلك لانه لا نزاع في ان التاء في اقامة

واجابة

واجابة للعوض من محذوف ولكن الجمهور يقولون هي عوض من الف الافعال و
الاخفش يقول هي عوض من عين الكلمة ومع ذلك فقد حذفت في بعض الاحيان
فدل على ان الحذف غير مناف للعوضية كما قلنا وكون الهمزة لنداء القريب هو المروي
من كلام القوم ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط وان الذي للقريب
يا قال ابن هشام وهذا خرق لاجماعهم قلت يعني في الطرفين اما كونها للمتوسط
فخرق الاجماع فيه ظاهر واما الطرف الاخر وهو ان الذي للقريب يا فلانهم اجمعوا
على ان الهمزة للقريب فدعوى ان ليس للقريب حرف ينادى به سوى يا على ما
يقتضيه الحصر المفهوم من العبارة المذكورة خرق لهذا الاجماع من هذه الحيثية ايضا
وقد اجيز في قراءة الحرميين امن هو قانت اناء الليل بتخفيف الميم كون الهمزة فيه للنداء
وهو قول الفراء ويبعده انه لا نظير له في التنزيل وكونها للاستفهام وهو قول الجمهور
اى عن هو بهذه الصفة **وفي البعيد حقيقة او حكما يا** فالاول كقولك يا زيد
اذا كان بعيدا منك حقيقة والثاني كقول الداعي يا الله ويا رب مع انه تعالى اقرب
الى كل شخص من حبل الوريد لكن الداعي يجعل ذلك استقصارا لنفسه واستبعادا
لها من الله عز وجل وعلى ما قاله الزمخشري قال ابن المنير رحمه الله وهو اقناعي فان
الداعي يقول يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد
فاين هذا من الانتصاب بمنصب البعد ويقع في بعض النسخ زيادة قوله **ايا**
نحو قول الشاعر ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها **او هيا**
كقول الاخر فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا **او آ**
بالمد لم يذكره سيبويه وذكره غيره **او آى** بالمد **او اى** بالقصر ففي الحديث
اى رب وقال الشاعر الم تسمعي اى عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير
وكلام المص يقتضي انها لنداء البعيد وهو قول محكي وثم قولان اخران قيل هي
للقريب وقيل هي للمتوسط قال المص وجعلها ابن عصفور في المقرب للقريب
كالهمزة وزعم المبرد وجماعة من المتاخرين ان اى كالهمزة في الاختصاص بالقريب
ولم يعتمدوا الا على الراي والرواية لا تعارض بالراي فقد اخبر سيبويه رواية
عن العرب ان الهمزة للقريب وما سواها للبعيد قلت الشان في كون الجماعة
المذكورين اعتمدوا على الراي ولم يستند المص في دعواه عليهم ذلك الى شاهد
بل الظاهر ان مستندهم في ذلك السماع المعتبر والا فمثل هذا لا يدرك بمجرد الراي
ويقل حذفه اى حرف النداء وهو يا بخصوصها من بين حروف النداء
لكثرة استعمالها ودورانها على الالسنة **مع اسم الاشارة** كقوله بمثلك

هذا الوجه وغلام وهذا مذهب كوفي وحمل عليه قول المتنبي • هذي برزت
لنا فهجت رسيسا • ثم انثنيت وما شفيت نسيسا • وخرجه بعضهم على ان
هذي مفعول مطلق اى برزت هذه البرزة ورده المص بانه لا يشار الى
المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن
هشام ويرده بيت انشده هو يعني المص وهو قول الشاعر • يا عمرو انك
قد مللت صحابتي • وصحابتيك اخال ذاك قليل • قلت يحتمل ان ذاك ليس
يشار به الى الملل بل الى الامر الذي تضمنته هذه الجملة ومعنى البيت انك
قد مللت صحبتنا اى وصحبتي ايك فيما اخاله واظنه وذلك قليل
في الاصحاب • ويقل حذف حرف الندا مع اسم الجنس المبني للندا اى
يصلح ان يبنى للندا ليدخل مثل يا رجل وخذ بيدي وقد سمع من كلامهم
اصبح ليل اى ادخل في الصباح قالته ام جندب زوجة امرئ القيس
تبرما به وكان مفركا ويقال انه سالها عن سبب تفريك النساء له
فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة
ومن كلامهم ايضا اطرق كرا وهو ترخيم كروان يقولونها ذلك في رقية
بصيد ويرمها يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل انت ايضا ومثل ذلك قولهم افتد
مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك ابن سلكة وهو نايم
مستلق فخنقه فقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر
اى انت آمن من ان اغتالك فعيم استعجالك في الاسر ثم ضغطه سليك
فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهب كلها امثالا قال ابن الحاجب
بنا على راى البصريين وانما امتنع حذف حرف الندا عن اسم الاشارة
مثل يا هذا لان اصله ان ينادى بادخال الوصلة مثل يا ايهذا
ولا يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع فحذف الوصلة اما لان التعريفين
مختلفان او لانهم قصدوا تعريف الاشارة منتفيا كما قاله بعضهم انتفاء
تعريف العلمية فبقي يا هذا فلو حذف يا لاخل اقال وانما امتنع حذفه
عن مثل يا رجل ويا امراة لان اصلها يا ايها الرجل ويا ايتها المراة
فاستغنوا بذلك عن الالف واللام لدلالتها على التعريف المستفاد من
الالف واللام فبقي يا رجل فلما حذف الالف واللام استغنى عن ايها ايضا

انما وضعت وصلة الى ندا ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فلو حذف حرف
الندا لكثر الحذف فاخل وانما كان يا ايها الرجل هو الاصل لقولك يا رجل لان
المقصود ندا المعرفة ومعلوم كراهتهم الجمع بين حرفي تعريف وقد علم
ان تعريف الرجل بالالف واللام هو الاصل واذا كان تعريفه بالالف واللام
هو الاصل وجب ان يكون يا ايها الرجل هو الاصل لانه لا يقال الا كذلك وقال
الرضي وانما لا تحذف كذلك من المعرفة المتعرفة بحرف الندا يعني من نحو يا
رجل اذ اداة الندا اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به
حتى لا يظن بقاوه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرف
وحرف الندا الحقتها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب
وكان ينبغي ان لا تحذف من اى ايضا اذ هو من جنس ما تعرف بالندا لان المقصود
بالندا ما كان وصفه وهو معرفة قبل الندا اما اللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز
الحذف من يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذي الالف واللام كما لا يجوز الحذف
من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف الندا من اى بالوصف نحو يا ايها
الرجل واعلم انه مذهب البصريين ان حرف الندا لا يحذف مع اسم الاشارة اصلا
وان حذفه من اسم الجنس نادر لا يقاس عليه وعند الكوفيين قياس مطرد
واستدل للجواز بقوله صلى الله عليه وسلم اشتدي ازمة تنفرجي وقول موسى
عليه الصلوة والسلام ثوبي حجر ثوبي حجر قال المص وهذا من افصح الكلام ومنه
المثل التي تقدمت وقد يحذف المنادى قبل الامر كقراءة الا يا اسجدوا والدعا
اى وقبل الدعا كقول الشاعر • يا لعنة الله والاقوام كلهم • والصالحين على سمعان
من جار • وقول الاخر • الا يا اسلمي يا دار مي على البلا • ولا زال منهلا بجرعائك
القطر • وقول الاخر • الم تعلمي يا عمرك الله انني • كريم على حين الكرام قليل
فتلزم يا من بين حرف الندا ولا يكون المنادى محذوفا والحالة هذه
الا معها وانما حذف المنادى قبل هذين الامرين لان الامر والدعا مظنة
الندا ووقوعه معها كثير فحسن التخفيف بالحذف فالاول نحو يا ادم اسكن
يا بني ادم خذوا زينتكم يا بني اسرايل اذكروا يا نوح اهبط يا بني اركب يا يحيى
خذ الكتاب بقوة والثاني نحو يا مالك ليقض يا موسى ادع لنا يا ابانا
استغفر لنا كذا مثل المص وليس الاخيران دعا بل هما طلب للدعا وكلام المص
يوهم ان المنادى لا يحذف اذا لم يكن قبل الامر والدعا وانشد الصاغاني في العباب
شاهدا على ان الحرب الهلوك لابي داود حارثة بن الحباب الايادي

يا كل حصن وان طالت سلامته . يوما ستدخله النكرا والحرب . وقال المتنبي يا قوم
اي يا هولاى او يا ناس كل حصن فقد حرف المنادى مع انه لوام بعده ولو دعا
وان وليها اى ولى كلمة يا **ليت** نحو يا ليتني كنت معهم ونحو يا ليتني اكون
حيا اذ يخرجك قومك **او رب** كقول الراجز . يا رب سار بات ما توسدا .
الا ذراع العنس او كف اليدا . **او حبذا** كقوله . يا حبذا جبل الريان من جبل .
وحبذا ساكن الريان من كانا . **فهي للتنبيه لا للندا** قال المص لان معلى
يا احد هذه الثلوثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف
كقول مريم يا ليتني مت قبل هذا وفيه نظر **وقد يحذف عامل الندا في المصدر**
كقول الشاعر . يا هند دعوة صب هايم دنف . مني بلطف والا مات او كربا .
فيكون حذف عامل المصدر واجبا ولم يتقدم ذكره **والظرف** كقوله
. يا دار بين النقا والحزن ما صنعت . يد النوى بالا ولى كانوا اهاليك .
والظاهر ان الظرف هنا حال فهو محمول لكاينا المحمول او دعو والحال
من المفعول فرجع ذلك الى المسئلة المذكورة بعد حيث قال **والحال** كقوله
. يا ايها الربع مبكيا بساحته . فكم بذلت لمن وافاك افراحا . ومقتضى كلام
المص جواز مجي الحال من المنادى مطلقا وذهب الكوفيون وبعض البصريين
الى منع ذلك مطلقا وفصل قوم منهم الاخفش والمازني والفارسي بين ان
تكون الحال موكدة فيجيز وقوعها وان تكون مبينة فيمتنع **وقد يفصل**
حرف الندا عن المنادى **بامر** والاولى بجملة امرية كقول حذام بنت خالد
النخعيه تخاطب امنها لطيفه . الا يا فابكي تهيا ما لطيفا . واذر
الدمع تسكابا وكيفا . اراد الا يا لطيفه فابكي فرخمت وفصلت

فصل في الكلام على امور من احكام المنادى المبني **يبنى المنادى**
لفظا نحو يا زيد ويا رجل **او تقديرا** نحو يا فتى ويا قاضي ويا هولاء
على ما كان يرفع به فيبنى على الضمة الظاهرة او المقدرة كما مثلنا ويدل
على تقدير الضمة فيما ذكر ضم تابعه نعتوك يا فتى الفاضل ويا هولاء الرجال
ويبنى على الالف في المثنى والملحق به نحو يا زيدان ويا اثنان وعلى الواو
في جمع المذكر السالم وما الحق به نحو يا زيدون ويا عشرون وحكى في البسيط
عن بعض الكوفيين انهم يجعلون المثنى والمجموع على حده بالياجاريا على المضاف
قال وهو فاسد لانه ليس مركبا وذهب الكسائي الى ان الضمة في نحو يا زيد
ويا رجل اعراب ومن المحكي عنه انه قال المنادى المعرفة مرفوع لتجرده عن

العوامل اللفظية قال الرضي لا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال في المبتدا بل
المراد انه لم يكن فيه سبب البناحتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا
لو جررناه لتشابه المضاف الى يا المتكلم اذا حذفت اليا ولو فتحناه لتشابه
غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع
ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو التجرد قال وانما نصب المنادى
المطول لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب
بلا عامل وانما قال المص **لو لم يناد** تنبيها على يا بكرمان ونحوه مما لا استعمال
له في غير الندا **ان كان ذا تعريف مستدام** نحو يا زيد فهو باق على
علميته حالة الندا بدليل ندا ما لا يمكن سلب تعريفه نحو يا الله وهذا مذهب
ابن السراج وذهب المبرد والفارسي الى انه سلب تعريف العلمية وتعرف
بالاقبال عليه في الندا وصحح ابن عصفور هذا مرة وذاك اخرى **او**
ذا تعريف حادث بالقصد اليه والاقبال عليه نحو يا رجل وهذا يدل
على ان التعريف بما ذكر لا بال مقدرة وان الاصل يا ايها الرجل كما ذهب
اليه ابن الحاجب وغيره مما تقدم واختار المص كون التعريف فيه بالقصد
بدليل انه اذا قيل يا ايها الرجل كانت اي مبنية ولا يمكن ان يقدر لها مثل ما
قدر في يا رجل ونحوه اذ لا يقدر اي لوى ولا يدخل العلى اي ثم التعريف لم يحصل
بالقصد والاقبال بمجردها بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في نحو
انت رجل عالم وكلام المص يوهم خلاف ذلك لا سبيل اليه ولو نصب المص
مستندا ما يحادثا كان احسن ليعلم من اول الامر انه اخرج ذلك بخرج التنكير لا مخرج
الشرط فان قيل الحال المؤخرة عن صاحبها النكرة ضعيفة قلت ليس النصب على
الحالية بل على خبر الكان مضمرة اي مستندا ما كان او حادثا وهذا احد الشروط الاربعة
لبنا المنادى وهو كونه معرفا والثاني ذكره بقوله **غير مجرور باللام** وهي على
وجهين لام الاستغاثة نحو يا لزيد ولام التعجب نحو يا للما . والثالث ذكره بقوله **ولا**
عامل فيما بعده وهو على وجهين مضاف وغيره وكل منهما على وجهين فالمضاف اما
اضافة معنوية نحو يا ذا الجلال والاكرام او لفظية نحو يا حسن الوجه وغير المضاف اما
رافع او ناصب وكل منهما على وجهين لان الرافع لما بعده اما رافع له لفظا نحو يا قايما ابوه
او محلا نحو يا ما يما حسن عنده وكذا الناصب نحو يا طالعا جبلا او مخيرا من زيد والرابع
ذكره بقوله **ولا مكمل قبل الندا بعطف النسق** نحو يا زيدا وعمرا في المسمى بهما وهذا
معدود من قبيل المطول قال ابو علي في الايضاح لو سميت رجلا بثلاثة وثلاثين

لنصبه نصب المطول ولو ناديت جماعة هذه العدة عدتهم لرفعت فقلت يا
ثلاثة وثلاثون فيمن قال والحارث ومن نصب الحارث نصب الثلاثين
قال بعض المغاربة والصحيح ما قاله الاخفش من التفصيل بين ان يراد بذلك
جماعة يسلم هذا العدد فلا يجوز الا النصب لان الاسمين اذ ذاك وقعا على مسمى واحد
وبين ان يكون الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة فيحكم لهما بحكم المعطوف
والمعطوف عليه قبل وينبغي التفصيل فيما اذا كان كل على حدة بين ان يكون
كل منهما مقصودا بالندا فالحكم كذلك وبين ان يقصد به ثلاثة مبهمة في
هذه العدة فينتصبان معا وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وذلك
لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما
احتيج الى هذه الزيادة لما تقرر من ان الاسم لا يبنى الا بمشابهة الحرف ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبني اما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف
افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها ولو وقع
المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انتا ۰
۰ انت الذي طلقت عام جعتا ۰ وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما
ورد في كلام الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابنه لما اراد ان يتكلم
كذا قيل قلت وليس ما استندوا اليه بقاطع لجواز ان يكون المنادى
محذوفا اي يا ابجر وانت مبتدا والثاني توكيد له لفظي وكذا في يا اياك
فقد كفيتك اي يا ابت واياك تحذير اي اياك ان تتكلم فقد كفيتك
ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال كقوله
عليه الصلوة والسلام في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وقال الشاعر
۰ ادارا بحزوى هجت للعين عبرة ۰ فماء الهوى يرفض او يترقرق ۰ وقال
الاخر ۰ اعبدا حل في شعبى غريبا ۰ الوما لا ابالك واغترابا ۰ وقال الاخر
۰ الا يا نخلة من ذات عرق ۰ عليك ورحمة الله السلام ۰ والمسئلة مشكلة
لانه قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا نكرة وكذا الظرف والجار والمجرور
والموصوف معرف بالفرض ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز
في مثل يا رجلا عالما ان تعتقد في رجل انه تعرف بالقصد والاقبال
فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتمحل له ان هذا المنادى
قبل الندا نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويبقى انه وصفها قبل

الندا

الندا ثم جاء الندا داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط
ثم وصف بعد ذلك ومعنى المص في هذه المسئلة حكاية الفرا في النكرة المقصودة
المناداة الموصوفة ان العرب يؤثرون نصبها على رفعها وانهم اذا افردوا رفعوا
اكثر مما ينصبون ولم يوافقه المص على ايثار النصب على الرفع ولا على النصب
بدون الصفة وكانه حمل قوله يؤثرون على معنى انهم يتفقون عليه فياخذون
به دون الرفع لانهم يرجحونه عليه ويجيزون الرفع ايضا وهو محمل صحيح
ويدل عليه التصريح بالوجهين اذا لم يذكروا الصفة ولا يجوز ضم المضاف
الصالح للالف واللام خلافا لثعلب فانه اجاز ذلك نحو يا ضارب
الرجل بضم الضارب وشبهته ان جواز دخول اللام عليه دليل على ان
الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه
برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب وحكى الرضي عنه انه
اجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف الصالح لها فيجوز عنده الضم
في نحو يا ضاربا رجلا ولم يذكر الشارح عنه هذا الفرع وذكر عنه مسئلة
الاصل ثم قال ومذهبه في ذلك ضعيف لان بنا المنادى ناشئ عن شبهه
بالضمير والمضاف عادم الشبه للضمير وليس المبني للندا ممنوع النعت خلافا
للاصمعي فانه ذهب الى منع نعته متمسكا بان المنادى المبني شبيه بالمضمر
فلا ينعت كما ان المضمر لا ينعت قال المص وهو مردود بالسماع والقياس اما
السماع فشهير واما القياس فلانه ظاهر في الحال فله حكم الظاهر من وجه
وحكم الضمير من وجه قلت كلاهما غير سالم من القدح اما الاستناد الى
السماع نحو يا زيد العاقل ضما ونصبا فلا يتعين كونه وصفا لجواز ان يكون
المرفوع خبر مبتدا محذوف اي انت العاقل والمنصوب على اضمار ناصب اي اعني
اعني العاقل واما الاستناد الى القياس فليس فيه ما يرد عليه لان هذا المنادى
وان كان ظاهرا فانه شبيه بالضمير بلا نزاع ولذلك بني والاصل ان يترتب
على الشبيه مقتضاه مطلقا وتخصيصه بوجه دون اخر ضرب من التحكم
ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا ان كان علما ووصف بابن متصل
مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويجب في زيد الضم على الاصل وعليه
فيجوز في ابن ان يعرب بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر
جايز الاضمار اعني زيدا واعني او نعتا هو حينها ويجوز في نحو زيد ايضا الفتح
ولم يذكر في المفصل الا الفتح فقال ابن الحاجب ظاهر كلامه تحتمه وهو قول

بعض النحويين والصواب عدم التحتم فتكون ترك الضم لونه غير الفتح اولونه معلوم
ووجه الفتح من جهتين كون كلمات مجتمعة كالكلمة الواحدة وكثرة استعمال يا فلان
ابن فلان مخففا بالفتح ووجه التخفيف من وجهين كون الفتحة في نفسها اخف
وكونها محصلة للاتباع وهو اخف من تنافر الحركات قلت وظاهر كلام ابن الحاجب
ان الفتح افصح وهو راى ابن كيسان قال هو اجود وان كان الضم هو القياس وزعم
المبرد ان الضم اجود ولحوز المص يوصف الضمة بالظاهرة من نحو يا عيسى ابن مريم
فانه لا ينوى فتحه اذ لا فايدة في ذلك وقد اجاز الفرا تقدير الضمة والفتحة و
احترز بقوله ان كان علما من ان يكون غير علم نحو يا غلام ابن زيد والمحترز فانه لا
بفتح وينبغي ان يكون المراد بهذا العلم غير الكنية لان الكلام في المفرد والكنية مضافة
ابن واحترز بقوله وصف بابن من ان يقصد كونه بدلا او عطف بيان او
منادى او مفعولا لمقدر فانه لا يجوز الفتح واحترز بقوله متصل من ان يفصل بينهما
نحو يا زيد الفاضل بن عمرو فلا يفتح واحترز بقوله مضاف الى علم من ان يكون الابن
مضافا الى غير علم نحو يا زيد ابن اخينا فلا يفتح ايضا فالعلم هنا ليس كالاول فانه
يصلح لما هو اعم من الكنية وانت خبير بان الكلمات التي يراد بها الفاظها اعلام
نحو رجل ثلاثي وقام فعل ماض وسوف وسوف حرف تنفيس فان المراد بابن
لفظه اى وصف بهذا اللفظ الذى هو ابن فهو اذن علم فكيف وصفه المص بالنكرة
حيث قال متصل مضاف وانما كان حقه ان يقول متصلا مضافا بالنصب على
الحال لا ان وصف بغيره ونصب ذلك الوصف خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا الفتح حيث يوصف بغير ابن المضاف الى علم ويكون ذلك الوصف منصوبا
تمسكا بقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ❁ فما كعب بن مامة وابن سعدى ❁
❁ باجود منك يا عمر الجوادا ❁ بفتح الرا والخلاف مبنى على ان الفتح في نحو يا زيد بن عمرو
هل هو للاتباع اولبنا كل المتبوع وتابعه وعلى الثاني فيكون من باب سلوسلو
واغلولا اعنى ما غير عن اصله للتناسب وقد اعتذر عن هذا البيت على راى البصريين
بوجهين احدهما ان اصله يا عمرا بالالف فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهب
من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والثاني ان اصله يا عمر ابالتنوين
للضرورة ثم حذف لالتقا الساكنين على حد قوله ❁ فالفيته غير مستعتب ❁ ولا
ذاكر الله الا قليلا ❁ وربما ضم الابن اتباعا فتقول يا زيد بن عمرو بضم
النون اتباعا للضمة الدال رواه الاخفش عن بعض العرب وكان قايله راى
ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع ولم يراع ان الوصل الحاصل على

الاتباع

الاتباع قصد التخفيف ويلحق بالعلم المذكور في جواز الفتح مع جواز الضم
نحو يا فلان ابن فلان ويا ضل بن ضل بضاد معجمة مضمومة يقال هو
ضل بن ضل اى لا يعرف هو ولا يعرف ابوه ويا سيد بن سيد واشار بالامثلة
الثلاث انه لا فرق بين الاسم وصفة الذم وصفة المدح وفي قولهم يا ضل
ابن ضل ويا سيد بن سيد اشكال من جهة ان ابن ضل نكرة وكذا ابن
سيد فكيف جاز وصف المص فيه قال الشارح ولو ادخلت ال على الثاني
جاز الامران نحو يا سيد بن السيد فيجوز في ذلك الضم والفتح اتباعا ونقل
المص ان مذهب البصريين في جميع ذلك بنا المنادى على الضم ومذهب
الكوفيين وابن كيسان جواز ضمه وفتحه وعليه اعتمد المص ونحو نحو
ذى الضمة في الندا وهو ما سبق من كونه علما وصف بابن متصلا
مضافا الى علم موجب في غيره اى غير الندا حذف تنوينه لفظا
نحو جاني زيد بن عمرو فلا يجوز تنوين زيد في هذه الصورة لكونه
علما اتصل به لفظ ابن صفة له مضافا الى علم وموجب حذف
الف ابن في الحالين حال الندا وحال غيره خطا لكن حذف
الالف خطا من ابن المذكور انما يكون اذا لم يقع ابتدا سطر قال ابن
الحاجب في اماليه وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة
ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا والوقف والدليل
على ذلك كتابتهم في الله باثبات اليا في فى واثبات الالف في الله وكذلك
اذا كتبت قه زيدا كتبت قافا وها لانك لو وقفت لقلت قه فدل
على ان القياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات به قلت
ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب
التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي
التي حذفت الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة
لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان
اول سطر كان في محل ابتدا به غالبا لان القارى ينتهي الى اخر السطر ثم
يبتدي باول السطر الذى بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق
به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجرى على
الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف
وجه وان نون فللضرورة لا لان ابنا بدل خلافا لابن جنى فانه

قال في قول الاغلب العجلي جارية من قيس ابن ثعلبه • كريمة اخوالها والعصبه
والذي اراه انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا
على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا
على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان
ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان
يبتدا وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن
بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل
منه واعترضه جماعة بانه لو كان الامر كما قاله لكان مثل كلمت زيدا ابن
بكر كثيرا في كلامهم لانه وجه مطرد سائغ لكنه قليل فلقلته كان الوجه
ان يحمل على انه ضرورة كما قال المص **وليس** ابن الذي هو صفة **مركبا**
مع موصوف **فيكون كامرء في اتباع ما قبل الساكن ما بعده خلافا**
للفارسي فانه قال اذا قلت جاني زيد بن عمرو وركب زيد وصفته
وصار كلمة واحدة كما فعل في الموصوف وصفته في لا رجل ظريف لان الدال
فتحت للتركيب فصار جاني زيد بن عمرو والضمة في النون كالضمة في
اليا من جاني معدي كرب وفي الكاف من هذه تعليك وفتحة الدال كفتحة
اللام من بعل والمجموع مضاف الى عمرو ثم اتبع الاول للثاني فضم وترك
التنوين عنده للتركيب لا للساكنين ولا للتخفيف لان امتزاج الصفة
بموصوفها اشد قال المص وليس ما رواه ابو علي صحيحا للاجماع على فتح المجرور
الذي لا ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب قلت والفارسي ان
يقول انهم تخذوا التركيب ذريعة الى حذف التنوين للتخفيف فاذا كان
الموصوف لا تنوين فيه فلا حاجة الى ان يتكلفوا التركيب **والوصف**
بابنة كالوصف بابن في الندا وغيره فيجوز الضم والفتح في يا هند ابنة زيد
ويحذف التنوين في نحو جاتني هند ابنة عمرو وفي لغة من صرف ومنهم
من منع ذلك لان موضع السماع الابن حكاه ابن كيسان **وفي**
الوصف بنت في غير الندا وجهان رواهما سيبويه عن
العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم
بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال وسكت المص عن الندا فعلم ان
الوصف ببنت لا يوثر فيه شيا لا جوازا ولا وجوبا **ويحذف**
تنوين المنقوص المعين بالندا وتثبت ياوه عند الخليل

فنقول

فتقول يا قاضي ويا غازي **لا عند يونس** فتقول يا قاض ويا غاز فهما
متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انما هو في ثبوت اليا وحذفها
ووجه الاول انه لما بني حذفت تنوينه للبنا فتثبت اليا لزوال
موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على اليا لثقلها ووجه
الثاني ان الندا دخل على اسم منون محذوف اليا فذهب التنوين وبقي
الاسم في حاله وقدرت الضمة على اليا المحذوفة **قلت** هكذا قرره بعضهم
وليس هذا في التحقيق توجيها وانما هو تكرير لصورة الدعوى وحكاية
للحال عند صاحب هذا القول فقط فتامله هذا اذا كان المنقوص معينا
بالندا فاما غيره فيقال فيه يا قاضيا باليا والتنوين وبعدها التنوين
في الرفع لغا **فان كان** المنقوص **ذا اصل واحد** لوجود المقتضي لذلك
كما في مر اسم فاعل من ارى اذا اري فانه يبقى على اصل واحد وهو الرا
تثبت اليا باجماع فتقول يا مري هكذا بيا ساكنة كحالته اذا وقفت
عليه **ويترك مضموما او ينصب ما نون اضطرارا من مناد**
مضموم علما كان او غيره فالاول كقوله • سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك
يا مطر السلام • والثاني كقوله • ليت التحية كانت لي فاجعلها • مكان
يا جمل حييت يا رجل • ويروى يا جمل وهو اشهر وبقا الضم اختيار الخليل
وسيبويه وهو الاكثر والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى الجرمي والمبرد وسلك
المص اخرى مفصلة فقال ان كان المنادى علما فالراجح بقا ضمه وان كان
غير علم نحو يا رجل فالراجح فيه النصب لانه شبهه بالمضم اضعف **قلت** وفيه
نظر واورد ابن عصفور في شرح الجمل المذهبين على ان من مذهبه
ابقا الضم يمنع النصب ومن مذهبه النصب يمنع ابقا الضم وحكى الشارح
هنا وهنا وهو انه اذا نعت المنون في الضرورة وهو منصوب لم يجز في
نعته الا النصب وان كان مضموما جاز الرفع والنصب لان ضمه للبنا اذا
نعت نحو يا فتى فهو مبني على الخلاف المتقدم **فصل** فيما يباشره
حرف الندا مما هو محلى بالالف واللام ومما لا يباشره والكلام على اي وما
توصف به هي واسم الاشارة **لا يباشر حرف الندا في السعة**
ذا الالف واللام وكان فايدة التقييد المباشرة الاحتراز عن مسلة المستغاث
الداخلة عليه لام الجر فانه يقال يا للزيدين ويا للزيدين وفيه بالسعة
على مباشرة حرف الندا لذي الالف واللام اضطرارا في غير ما سبق كقوله

كقول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
وقول الاخر فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيانى شرا والثانى
اشد من الاول لان اللام في ذلك لازمة فكانها من بنية الكلمة بخلاف الثانى
والمص لما اورد الثانى مثالا للضرورة قال وانما هو عندى مختار التمكنه من ان
يقول فيا غلامان واسم الجنس لحبى بوصف بما فيه ال نحو يا فاسق الخبيث ثم قيد
المص الالف واللام بقوله غير المصدرية بها جملة مسمى بها احترازا عن مثل
الرجل قايم اذا سميت به على هذه الصورة فان حرف الندا يباشر اداة التعريف
في التسمية فتقول يا الرجل قايم نص عليه سيبويه وقاس عليه المبرد ما سمى به من
موصول مصدر بال نحو الذى قام قال المص وهو قياس صحيح قال الشارح وقد
نص سيبويه على منعه قلت وهو مشكل لان القياس اخر وى وذلك ان الالف
واللام في الذى لازمة وفي الرجل غير لازمة فاذا جاز ان يباشر غير اللازمة
فلان يباشر اللازمة احرى لان لزومها ينزلها منزلة غيرها من الحروف التى
بنيت الكلمة عليها او وغير المصدرية اسم جنس مشبه به نحو يا الاسد
شدة ويا الخليفة جودا ونحو مما فيه تشبيه هذا اختيار ابن سعدان
واستحسنه المص قال لان التقدير يا مثل الاسد ويا مثل الخليفة لحرف
الندا انما باشر في التحقيق ما هو مضاف الى ذى الالف واللام ولا ضير فيه
خلافا للكوفيين في اجازة ذلك مطلقا من غير تفويض عند هذا
التفصيل واحتجوا بالبيتين السابقين ولا حجة فيهما اما الشروذ هما
او لان المنادى فيهما محذوف والاصل يا ايها الغلامان ويا ايتها التى
ولوصف عمم بها الجنس مرفوعا او بموصول مصدر بها او باسم
اشارة اى مضمومة متلوة بها التنبيه اى هو النايب عن الفاعل
على
وراخه الفعل المبنى للمفعول وهو يوصف ومضمومة متلوة بالنصب
الحال من اى وحاصله ان اى يوصف باحد ثلاثة اشيا احدها
مصحوب الالف واللام الجنسى نحو يا ايها الرجل وليس المراد بالجنسى
ما يقابل الوصفي لجواز يا ايها النبى وانما المراد به ما يقابل العلم فلا
يجوز يا ايها الصعق ويا ايها الحبى لانهما علمان وال في الاول
للغلبة وفي الثانى للمح الصفة وكذا لا يقال يا ايها الزيدان ذكره الاعلم
في الرسالة الرشيدية لكون ال هنا للتعريف العهد لا لتعريف الجنس
والكلام على وجه التزامهم لرفع هذا الوصف سيجى ان شا الله تعالى

الثانى الموصول المصدر بالالف واللام نحو يا ايها الذين امنوا الثالث
اسم الاشارة نحو يا ايهذا وقيده المص في الشرح بالعارى من كاف الخطاب
فلا يقال يا ايهذاك الرجل خلافا لابن كيسان ثم حكى المص ان ايا مضمومة
وذلك لانها منادى معرفة مبنى على الضم وانه يوتى بها التنبيه تالية
لها لتكون عوضا عن المضاف اليه كما عوض عنه ما في قوله تعالى ايا ما تدعو
وخصوها بالندا لانه موضع تنبيه وما في ايا ما تدعو لان ما مبهمة في
الوصل نعم انه في الشرط وانما توصلوا باى الى ندا ما فيه الالف واللام لان
اللام لو دخلت المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لان اللام معاقبة
للتنوين وهي كالتنوين فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبنى واما
ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البنا وهي وقوع المنادى موقع الكاف
وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
حرفي التعريف قال الرضى وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفايدة
ما في الاخر من زيادة لا يستنكر كما في لقد قال الا وليس المحذور اجتماع التعريفين
المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل
الممتنع اجتماع اداتى التعريف مع حصول الاستغنا باحدهما وقال المبرد في
الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف الندا ولا يتم ما قاله في يا الله ويا عبد الله
وقال المازنى في اسم الاشارة ينكر ثم يعرف بحرف الندا للغايب من الاشارة
ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى هذا التكلف اذ لا مانع من كون
الشى المعين مقصودا مواجها بالندا وله تعين في اجتماع مثل هذين
التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف الندا واللام بشى طلبوا
اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شى
اخر يقع الندا على هذا الاسم المبهم احتياجه الى المخصص الذى هو ذو اللام وذلك
انه من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فالوصف
لم ياشى وما موجود الا ان يجى بمثلها عن ان المخاطب ما فيه شى ما يكون
في العقلا الا انه يقع عليه اسم الشى للموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة
لوجود الاسم المتصف بالصفة المذكورة اى بشرط قطعه عن الاضافة اذ هى تخصيصه
نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ شى وما بمعنى شى فانهما وان كانا مبهمين لكن
لم يوضعا لان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشى اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او الوصف

واما اى نيا سم الخبر بعده واما ضمير الغايب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن
بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما فى ربه رجلا
واما ابنه زيد افقليل واما الموصول فانه وان زال ابهامه مابعده لكنه جملة
ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احتيج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما
ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام بما بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامها
بالاشارة الحسية ثم قال الرضى وانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم
الاشارة الاصل فيه ما يشار به للمخاطب الى شى هو فى اصل الوضع غير المخاطب
ولهذا يؤتى فيه بحرف الخطاب فيخشى فى بعض الاماكن من ان يدخله حرف
يجعله مخاطبا اى حرف النداء فصل بينهما باى لتنكرها فى الظاهر كما قال وليس بذلك
ولا تؤنث لتانيث صفتها نحو يا ايتها النفس المطمئنة قال فى البدايع الاختيار
اثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع وليست اى فى مثل قولك يا ايها الرجل موصولة
بالمرفوع الواقع عند غيره صفة لها خبر المبتدا محذوف خلافا للاخفش
فانه قال بانها موصولة رد واللام الواقع بعدها خبر مبتدا محذوف والجملة صلة
فهو بمثابة قولك يا من هو الرجل على جعل من موصولة وعبارة اللم لا تنساق
على مقصوده لان الصلة عند الاخفش هى الجملة الاسمية الحاصلة من المبتدا
المحذوف والخبر المذكور وليست الصلة هى الاسم المرفوع فى حالة كونه خبر مبتدا
وينبغى ان يكون الاخفش قايلا بان الضمة فى ايها كضمة زيد فى يا زيد اى ضمة
المنادى كما هو راى الجماعة ولا يحمل عليه انه يقول بانها كضمة ايهم فى ايهم اشد
اى ضمة بناء حاصل لا بسبب النداء وذلك لوجهين احدهما ان ايا غير مضافة واى
الموصولة اذا لم تضف كانت معربة باجماع والثانى ان صاحب هذا القول
وهو الاخفش لا يرى ان ايا الموصولة تبنى اصلا ولو اضيفت وحذف صدر
صلتها ولهذا قال فى الاية ان من زايدة وكل شيعة مفعول وايهم استفهامية مبتدا
ولا جايز نصب صفتها خلافا للمازنى فانه اجاز ان تقول يا ايها
الرجل رفعا ونصبا قال الزجاج ولم يتقدمه الى ذلك ولا تابعه عليه احد وهو
مخالف لكلام العرب والجماعة اوجبوا التزام الرفع فى الوصف المذكور لامرين الاول
ان الوصف هنا هو المقصود بالنداء فجعل اعرابه بالحركة التى كان يستحقها لو باشره
حرف النداء تنبيها على انه المنادى الثانى ان صفة المبهم لما كانت مع المبهم كالشى
الواحد بدليل جواز مررت بزيد فى الدار الكريم وامتناع
مررت بهذا فى الدار الكريم صار الرجل فى قولك يا ايها كانه منتهى الاسم فجعلوا

غيره

حركته

حركته الاعرابية هى الحركة التى تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة ذكره ذلك
ابن الحاجب ما الاول ففى متن الكافية واما الثانية ففى شرح المفصل
فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود كما علم من الامر الاول لا يكون صفة لانها
لا تكون مقصودة فالجواب ان معنى قولنا ان الصفة غير مقصودة انها
غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل وان
لم يقصد بالنسبة بحيث انه المنادى اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون يا داخلة
عليه مقصود فى الاصل والحقيقة لانه مطلوب اقباله وينبغى ان يكون
منادى الا انه منع دخول حرف النداء عليه اللام فتوصل باى وجعل تابعا
له وصار صفة لدلالته على معنى فيه فمن جهة انه مطلوب اقباله
اصلا وحقيقة مقصود ومن جهة دلالته على معنى فى متبوعه صفة
وغير مقصود بالنسبة ولا يلزم من كونه غير مقصود بالنسبة جواز
حذفه فان رجلا فى ربه رجلا غير مقصود بالنسبة مع انه لا يجوز حذفه
لرفع ابهام الها فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود بالنداء فلم لا يجوز
فى تابعه الوجهان كما يجوز فى تابع يا زيد الظريف فالجواب ان الرجل معرب
مرفوع وتابع المعرب المرفوع يجب ان يكون مرفوعا سواء كان مفردا
او مضافا فتقول يا ايها الرجل ذو المال كما تقول جاءنى الرجل ذو المال
لانه مثله فى الاعراب وههنا اشكال وهو ان الرجل فى قولك يا ايها
الرجل تابع معرب بالرفع وكل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهنا
لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل
فى المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو او انادى وهو لا يقتضى الرفع
وانما يقتضى النصب والسوال انما يتجه على مذهب غير الاخفش وهو
جار فى توابع المنادى المبنى المفردة المعربة بالرفع ولم اقف لهذا الاشكال
على جواب الى الان وقولهم انما حرك الرجل بالرفع لانه المقصود بالنداء
وحرك تابع المنادى بالرفع تشبيها لضمة المنادى لم يرضيها بضمة
الاعراب لا يغنى فى دفع السوال شيا فتامله ولا تستغنى اى عن
الصفة المذكورة فلا يقال يا ايها ودون وصفه باحد الامور
الثلاثة المتقدمة ولا يتبعها غيرها اى لا يتبع ايا غير الصفة
المذكورة بمعنى انها لا توصف بشى اخر غير واحد من تلك الامور
الثلاثة ويحتمل ان يكون المراد ولا يتبعها غيرها من التوابع اى لا تتبع

بتابع غير صفة بخلاف اسم الاشارة فيجوز ان يتبع الصفة اذا لم يفتقر
وصلة والحاصل ان ايا واسم الاشارة يتفقان في وجوب رفع صفة او عطف بيان
في اي نعتا اي يكون اشارة وانهما لا تتبع بتابع غير الصفة واما الصفة لا
تفارقهما وتلك تفارقها الصفة اذا قدرت غير وصلة قال ابو حيان و
اطلاقهم يقتضي اتباع اي بكل تابع بعد ان تستوفي صفتها واسم الاشارة
اذا جعلته وصلة لندا ما فيه الالف واللام في وصفه بما لا يستغنى عنه
كاي فتقول يا هذا الرجل ولا تفارقه الصفة عند جعله وصلة وكغيرها
اي كغير اي في غيره اي في غيرها ما لا يستغنى عنه من الاوصاف فتصفه
بذي ال وبالمضاف كما يجوز في غير اي قاله ابو حيان وتبعه تلميذه ابن
قاسم قالا ويجوز ان يريد المص كغيره من التوابع اي وكغير اي في غير
الوصف من التوابع فيجوز ان يتبع اسم الاشارة بغير وصف يعني اذا
اذا لم يكن وصلة لندا ما فيه ال قلت والتفسير الاول باطل لان اسم
الاشارة في هذا الباب وغيره لا ينعت بالمضاف وقالوا يا الله ويالله
بادخال حرف الندا على ما هو محلى بالالف واللام لان الاداة فيه لازمة فكانها
من نفس الكلمة ويجوز في ندائه وجهان احدهما حذف همزة الوصل فيلتقي
ساكنان على حدهما وذلك حذف الف يا مع الهمزة والثاني قطع الهمزة ابدا لما
من اول الامر بان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار الجزء الكلمة
حتى لا يستنكر اجتماع يا واللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقطت الهمزة
في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل قال الرضي والله في الاصل من
الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود
بالحق قلت وتحرير هذا الكلام يفهم مما قرره التفتازاني في حاشية الكشاف
وذلك انه قال معنى الغلبة ان يكون للاسم عموم فيعرض له بحسب الاستعمال
خصوص اما الى حد التشخص فيصير علما كالنجم والصعق والا فيصير اسما
غالبا كالاله او صفة غالبة كالرحمن ثم العموم قد يكون بحسب الاستعمال كالنجم
والصعق حيث استعملا في غير الثريا وذلك الشخص وقد يكون بمجرد القياس
كالدبران والعيوق فان قضية القياس ان يطلقا على كل ما يوصف بالدبور
والعيوق لكن لم يرد الاستعمال بذلك والله من هذا القبيل لانه اذا حذف
الهمزة والتعويض فمقتضى القياس صحة اطلاقه على المعبود مطلقا كالاله
الا انه لم يطلق الا على الواحد الواجب تعالى وتقدس ولم يستعمل بمعنى المعبود

الكلي

الكلي اصالة فهو من الاعلام الخاصة بالنظر الى الاستعمال ومن الاعلام الغالبة
بالنظر الى الاستعمال هذا كلامه وبه يفهم قول الرضي ان الله من الاعلام
الغالبة ثم صار من الاعلام الخاصة لكن في قوله انه اذا كان من الاعلام الغالبة
يكون كالصعق نظر نعرفه من هذا الكلام الذي نقلناه والاكثر في نداء هذا
الاسم الشريف ان يقال اللهم بحذف يا وتعويض الميم المشددة في اخره
منها وذهب الفراء الى ان الاصل يا الله امنا بالخير فخفف بحذف حرف الندا
وبعض الجملة التي بعده وبقيت منها الميم المشددة ونقله الشارح عن الكوفيين
وليس بالوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير وشذ في الاضطرار
يا اللهم لانه جمع بين العوض والمعوض ومنه قول الشاعر اني اذا ما حدث
الما اقول يا اللهم يا اللهما قال الشارح ومذهب الكوفيين جواز ذلك
في الكلام لان الميم عندهم ليست بعوض فقد تزاد مع ذلك قال وما
عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما
ولا يوصف عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالندا نحو يا
هنتاه ويا لكع ويا فل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله واستشهد
على ذلك بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه
على الندا المستانف فصل في الكلام على توابع غير اي واسم الاشارة
من المناديات لتابع غير اي واسم الاشارة المستعمل استعمال اي في
كونه وصلة لندا ما فيه الالف واللام من منادى كمرفوع يا زيد ويا
رجل فاما الذي ليس كمرفوع فيتبع على لفظه نحو يا عبد الله الفاضل ويا ابن زيد
العادل بنصب الفاضل وجر العادل ان كان التابع غير مضاف الرفع
والنصب فتقول يا زيد الظريف بالرفع ويا زيد الظريف بالنصب اما
وجه النصب فظاهر لانه تابع للمنادى وهو منصوب محلا لكونه مفعول
به لكنه مبني فحق تابعه ان يتبع على المحل كقولك رايت هؤلاء الكرام بنصب
الصفة ولا يجوز فيها الجر اتباعا لهؤلاء على اللفظ واما وجه الرفع فهو
ان ضمة المنادى التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث
حرف الندا وتزول بزواله فصارت كالرفع من حيث كونها عارضة كما
ان الرفع عارض وصارت اداة الندا كالعاملة لتلك الضمة فجاز لاجل
هذا المعنى ان ترفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع ولم يكن شيئا من
استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البنا التي هي خلاف الاصل كون الرفع

غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بسببه الرفع اي الضم
هذا منتهى ما قالوه في هذا المقام وهو عند التامل لا يرفع الاشكال المتقدم كان
قيل فلم لا يجوز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل
ظريف في الدار فكنت تقول الظريف من قولك يا زيد الظريف مبني واللام
لا تمنع البناء كما لم تمنعه في الخمسة عشر فالجواب انما جاز ذلك لان المنفي في
الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى
لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي
لنفي الظرافة لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان
المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فافترقا هذا كله **ما لم يكن** التابع المفرد
بدلا او منسوقا عاريا من ال فلهما تابعين مالهما منادبين فان كان كل منهما
نكرة غير مقصودة نصبت نحو يا زيد رجلا صالحا ويا زيد وغلاما ولو كان غير
ذلك بني على الضم نحو يا سعيد كرز ويا سعيد وزيد فعومل معاملة المنادى
المستقل لان البدل على نية تكرار الاول وحرف العطف نايب مناب حرف النداء
فان كان المنسوق مقرونا بال جاز فيه الرفع والنصب كما يجي **خلافا للمازني**
والكوفيين في نحو يا زيد وعمرا بالنصب قياسا على المنسوق المقرون بال
نحو يا زيد والحارث قال المص وما رواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينووا اعادة
حرف النداء فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على الاسمين قال ويجوز عندي
ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير نحو يا غلام
زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت
وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير
حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان
عامل البدل هو عامل المبدل منه **ورفع المنسوق المقرون بال راجح**
عند الخليل وسيبويه والمازني ومرجوح عند ابي عمرو ويونس
وعيسى والمبرد في نحو الحارث كالخليل وفي نحو الرجل كابي عمرو فهذه
ثلاثة مذاهب في المنسوق المقرون بال كالحارث والرجل نحو يا زيد والحارث
ويا زيد والرجل احدها ان الراجح فيه الرفع والنصب مرجوح وهذا مذهب
الخليل وسيبويه والمازني ووجهه انه منادى ثان في التحقيق لانه ايضا
مطلوب اقباله وحرف نايب مناب ادعو لان حرف العطف قام مقامه فكانه
مذكور فينبغي ان يحرك بحركة المنادى نفسه تنبيها على انه منادى كما حرك

يا ايها

459

يا ايها الرجل بالضم تنبيها على انه المنادى بالحقيقة الا ان علة البناء وهي كان
وقوعه موقع المضمر مع ما يدل عليه وهو دخول يا لم توجد لان اللام تمنع دخول
دخول يا بخلاف يا زيد وعمرو والمذهب الثاني ان رفعه مرجوح ونصبه
راجح عكس الاول وهذا مذهب ابي عمرو ويونس وعيسى بن عمر ووجهه
ان هذا التابع لاجل اقترانه باللام يمنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان تجعل
حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في
التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء قال الرضي ويلزم الخليل و
ابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير مضموم المذهب الثالث التفصيل بين ان يكون الاداة
التي قرنت بالمنسوق كالاداة التي في الحارث باعتبار عروضها وجواز حذفها
فالمختار فيه الرفع كما يقول الخليل وجماعته وان تكون كالاداة التي في الرجل
باعتبار عدم جواز حذفها فالمختار فيه النصب كما يقول ابو عمرو ومن وافقه
وهذا مذهب ابي العباس المبرد فاذن المبرد في كلام المص مرفوع على انه مبتدا
خبره كالخليل والجار والمجرور من قوله في نحو الحارث متعلق اما بالخبر او
بمحذوف والتقدير وقول المبرد في كذا كقول الخليل ووجه هذا المذهب
انه اذا صح نزع الالف واللام منه صح تقدير دخول حرف النداء عليه فيكون
بمثابة ما باشره حرف النداء واذا لم يصح نزع الاداة منه لم يصح تقدير دخول
حرف النداء عليه اصلا واذا لم يصح تقدير دخول حرف النداء عليه كان اولى
ان يجعل تبعا واذا جعل تبعا فالمرضع به اولى وقد سبق في باب العلم
حكم العلم بالنسبة الى اقترانه بالالف واللام لزوما وجوازا فليراجع من هناك
قال ابن الحاجب في امالي المسايل المتفرقة قال الشيخ عبد القاهر في شرح
المتفرقة التي وضع لها هنا سوال صعب وهو ان تقول لم صح حكم المعطوف ان
يمتنع فيه ما امتنع في المعطوف عليه واذا كان كذلك وجب اذا لم يصح ادخال
الالف واللام على المنادى فلو يقال يا الرجل اذ لا يقال ذلك في المعطوف عليه
وقد جا يا جبال اوبي معه والطير والجواب ان الذي اوجب جواز ذلك
في المعطوف مع امتناع ذلك في المعطوف عليه ان الذي منع ان تقول يا
الرجل ما ذكر من ان الالف واللام للعهد وان تقدير العهد في المخاطب محال
من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غايب يعني ان العهد يكون لغايب
ثالث غير المتكلم والمخاطب والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب ويكون

فى حكم الغيبة يبين ذلك انك اذا قلت اغنيك ونريد بذلم بن بخل زيد فى
الخطاب وان كان معطوفا على ضمير المخاطب وذلك انه لا يصح ان تقول
انت نعلت كذا وانت مخاطب زيدا ثم تقول وانت لم تفعل كذا وانت تعنى
عمرا وتقصد خطابك زيدا يبقى على حاله فى حال خطابك عمرا وانما يجوز الجمع
بين شيئين فى الخطاب اذا لم تفرق يعنى اذا كان الخطاب بلفظ واحد نحو انتما
فعلتما وما شاكل ذلك واذا صح ذلك تبين السبب فى جواز دخول الالف
واللام على المعطوف على المنادى وان لم يصح دخولها على نفس المنادى ثم فهم
فهذا موضع لطيف لم يمعن اصحابنا النظر فيه واعترض ابن الحاجب على ذلك
بان قال المعنى الذى كان الاول به مخاطبا اموجود هو فى الثانى ام لا فان كان
موجودا وجب ان يكون مخاطبا ويبقى الاعتراض قايما وان لم يكن موجودا
بطل ان يكون منادى لانه هو المعنى الذى كان به الاول مخاطبا وما توهم من انه
لا يكون مخاطبا معطوفا على مخاطب باطل بقولك يا زيد وعمرو فان زعم ان
هذا مما يقدر فيه حرف الخطاب عدلنا عن المعنى الذى كان به مخاطبا الى التقدير الذى
يلزمه فى المعنى فى اصل المسئلة ثم هو باطل ومعنى كلام ابن الحاجب هذا انا وجدنا او لا
فى المعنى الذى كان به الاول مخاطبا وقلنا المعنى الذى كان به الاول مخاطبا اموجود
فى الثانى ام لا فان زعم ان يا زيد وعمرو حرف الخطاب فيه مقدر الا فى مثل قولك
يا زيد والرجل عدلنا عما وقع التردد به فيه اولا ورددنا فى التقدير فنقول حرف
الخطاب اما ان يكون مقدرا فى مثل يا زيد والرجل اولا الى ما قلناه اولا وارد
باصل المسئلة مثل يا زيد والرجل وانما قال يلزمه فى المعنى وان لم يصرح بتقدير
حرف الخطاب فى الثانى فى مثل يا زيد والرجل الا انه يلزم عليه باعتبار انه
قايل بكونه معطوفا على المنادى الذى هو مدخول يا وقوله ثم هو باطل يعنى
ان القول بتقدير حرف الخطاب فى يا زيد وعمرو وبعدم تقديره فى مثل يا زيد
والرجل باطل لعلمنا ان عمرا من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل فى قولك يا زيد
والرجل بالنسبة الى زيد واذا كان كذلك وجب ان يكونا مخاطبين بما ذكر من انه
لا يكون مخاطبا بلفظين فى جملة واحدة فليس بمطرد الا فى الضماير قصد اللاختصار
فاما فيما لا يمكن الاختصار فيه كالظاهرة تلجئ الى العطف ومن ثم جاز
امتناع قولك جاء زيد وزيد وجوبه فى قولك جاء زيد وعمرو ويوضح ذلك
الاجماع على جواز يا هذان زيد وعمرو ومعلوم انهما مخاطبان واذا ثبت ان المعنى
الذى كان به زيد مخاطبا وجب كونه فى الرجل بقى الاعتراض قايما ولذلك

اجوبة احدها لا نسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يمتنع بدليل
قولهم رب شاة وسخلتها بدرهم سلمنا ذلك الا انه مخصوص بما كان عاملا
فى المعطوف عليه والدليل عليه انك تقول ضربت زيدا ضربتين وعمرا فلا يلزم
تشريك عمرو مع زيد فى الضربتين وان لزم تشريكهما فى ضربت واذا ثبت ذلك
فليس يا عاملا فلا يلزم تشريكهما فيها سلمنا تشريكهما فيها الا ان الشرط فى جواز
يا على الثانى اذا وليته مفقود فيها ولم يرد فصل بينه وبين يا بالاول
حصل شرط الجواز واشبه قولك ايها فى يا ايها الرجل وهذا فى يا هذا الرجل
فقد صح اجراؤه على باب العطف فيما يمتنع ولكن اتفق ان الثانى ههنا حصل شرط
جواز دخول يا عليه ولم يصح لا وليته وهذا كله على التسليم فى ان المعطوف يتعدد فيه
العامل الاول واما اذا قلنا بالانسحاب كالصفة وعطف البيان والتاكيد اندفع
السؤال من اصله وان اضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقا
فى الشرح اى سواء كان متبوعه منصوبا او غيره قلت يرد عليه نحو يا زيد
صاحب عمرو فانه مخفوض لا منصوب ما لم يكن التابع المضاف كالحسن الوجه
مما اضافته غير محضة فله ما للحسن فيكون مع المنصوب واجب النصب ومع المبنى
جايز الوجهين ويتبع ذلك فى باب النعت نحو يا زيد الحسن الوجه وفى النسق يا
زيد والحسن الوجه وذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل فى قول الشاعر يا صاح
يا ذا الضامر العيس ان رفع الضامر جايز ثم سال عن وجه الرفع والقاعدة
ان المضاف ينصب واجاب بجوابين احدهما ان الضامر العيس موصول صلته
فيها فى قوة الذى ضمرت عيسه ولو كان الذى يتبل الحركة لم تكن الا ضمة والثانى
انه صفة لموصوف محذوف وهو فى الحقيقة صفة اسم الاشارة اذ لا يكون
صفتها الا اسم جنس فالاصل يا ذا الرجل الضامر العيس فالضامر صفة لمرفوع
معرب فلا يجوز فيه الا الرفع قال الرضى ويتاول علتاه فى قولك يا زيد الحسن
الوجه فالموصوف ليس باسم اشارة ولا تكون الالف واللام موصولا الا فى اسم
الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف
اللفظى وان كان مضارعا لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف فى وجوب النصب بل انما
يجرى مجراه اذا كان منادى كذا قال ويحتاج الى وجه الفرق بين الامرين ويمتنع رفع
النعت فى نحو يا زيد صاحبنا مما كان المضاف فيه عاريا من الالف واللام خلافا
لابن الانبارى والكسائى والفراء والطوال من الكوفيين فانهم اجازوا رفع مثل
هذا النعت وهو غير جايز لان اضافته محضة وقال المص لا نسلم انه تعصيل

فرع على اصل وذلك لان هذا المضاف لو رفع منادى لم يكن بد من نصبه
وتابع نعت المنادى محمول على اللفظ فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب
عمرو فان قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير او نعتا للنعت المنادى
لفظ به لا بلفظ بالنعت **وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا**
على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال فتقول يا زيد
نفسه ويا تميم كلهم بضمير الغيبة باعتبار الاصل قبل الندا فان الظاهر
طريقه الغيبة ويا زيد نفسك ويا تميم كلكم بضمير الحضور باعتبار الحال
الحادثة بالندا ولو قال باعتبار اللفظ وباعتبار المعنى لكان احسن وعلى هذا
يتخرج قول بعضهم انه يجوز في الكلام يا ايها الذين امنتم ولكنه قيل امنوا
لئلا يختص بالمخاطبين وقد يقال ان مجيء ضمير المخاطب في ذلك نادر وانما
ياتي التنزيل على الوجه الارجح وقد توهم بعض الناس انك اذا قلت يا ايها
الذي قام وقعدت انه التفات وليس كذلك لان الالتفات خلاف الظاهر
وهذا ظاهر باعتبار الوضع الاول وهو لفظ الظاهر المقتضي للغيبة وظاهر
باعتبار الاستعمال وهو تضمن الاسم معنى الخطاب فكل منهما موافق للظاهر
ومثله انت الذي قام وقعدت ليس بالتفات **والثاني في نحو يا زيد**
زيد مضموم او مرفوع او منصوب فالضم على وجه احدهما ان يكون
منادى ثانيا ولم يجز المص فيه غير ذلك والثاني ان يكون بدلا نقله المص
عن اكثر النحويين ورده بانه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثاني زيادة
بيان ليست مع الاول كقراءة وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب
كل الثانية على البدل لما معها من زيادة التنبيه على سبب الجثو والثالث
انه توكيد لفظي قاله بعض المشارقة بناء على قولهم ان اعادة الاول بعينه
والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل قاله المص في الشرح وقال
في شرح الكافية الشافية توكيدان على اللفظ وليسا عطفي بيان كما يقول
اكثر النحويين لان الشيء لا يبين نفسه وقدم في باب البدل الكلام على ذلك
في قول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا **والاول**
في نحو قول الشاعر **يا تيم تيم عدي** لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
ومثله قول الاخر يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل فانزل والضابط
ان يتلفظ بالمنادى على صورة اللفظ المفرد ثم يتكرر ويقع بعدهما مضاف اليه
واحد فالاول **مضموم او منصوب والثاني منصوب لا غير** بناء على انه

منادى

461

منادى مضاف او باضمار اعني او توكيدا او عطف بيان او بدل هكذا قال
المص واما الضم في الاول فظاهر لانه منادى مفرد فكان مضموما واما النصب
فيه على وجهين احدهما ان يراد بتيم الاول اضافته الى عدي المذكور اخرا
ثم اكد تاكيدا لفظيا بلفظ تيم الثاني والتاكيد اللفظي ياتي ولا يغير ما قبله
وما بعده عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا الثاني ان المراد يا تيم عدي
يا تيم عدي فحذف المضاف اليه اولا استغناء بذكره اخرا لانه هو الذي
انهم قالوا بين ذراعي وجبهة الاسد فحذفوا النون من ذراعين لكونه عندهم
مضافا ولا مضاف اليه الا ما تقدره من الاسد المستغنى بذكره اخرا
والحذف في يا تيم تيم عدي اجود لاتفاق المضاف والمضاف اليه جميعا في اللفظ
وما تقدم فالمضاف والمضاف اليه محذوف مختلف فاذا جاز ذلك فيه مع
اختلاف المضاف والمضاف اليه فهو مع اتفاق المضاف والمضاف اليه اولى
وما هو المحذوف منه فيه مذهبان احدهما ان المحذوف منه المضاف اليه
هو الاول وتيم الثاني مضاف الى عدي المذكور وهذا هو الظاهر والدليل
عليه انا لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لادى الى امرين محذورين
احدهما التقديم والتاخير من غير فايدة والاخر هو الفصل بين المضاف والمضاف
اليه والمذهب الاخر ان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف
الى عدي محذوفا ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون المتاخر لفظا
ومعنى دالا على متقدم والمعقول ان المتقدم يدل على المتاخر والجواب عما ذكره
اصحاب المذهب الاول ان الفصل والتقديم والتاخير لاستقامة الكلام فلا
يمتنع بيانه انه حذف المضاف من الثاني وتيم الاول مضاف الى عدي المذكور
فصار يا تيم عدي تيم فبقي تيم الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم تكن فيه اللام
بالتنوين او الاضافة فاخر عدي ليكون عوضا لفظا عن تمام تيم الثاني وتيم
الاول بما بعده وهما الاسمان جميعا الا ترى انك اذا قلت يا تيم عدي تيم
لم يكن مستقيما لان تيم لم يعوض عن تمامه واذا اخرت وقلت يا تيم تيم عدي
عوضت عن عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة الى الاول
كالتمام فلاجل ذلك كان التقديم والتاخير والفصل هذا جميع ما ذكره ابن
الحاجب في اماكن متفرقة من كتبه **فصل** في الكلام على احوال [illegible]
للمضاف الى يا المتكلم اذا اضيف اليه منادى **حال المضاف الى الياء ان**
اضيف اليه منادى كحاله ان اضيف الى غيره اي غير منادى فحكم قولك

يا غلامِ غلامي لحكم قام غلامِ غلامي في اثبات اليا وحذفها وغير ذلك وقد سبق الكلام على ذلك في موضعه فلذا احاله عليه **الا الام والعم المضاف اليهما** ابن نحو يا ابن امي ويا ابن عمي **فاستعمالها** اي الام والعم **غالبا** واما في غير الغالب فكما سبق في محله من اللغات **بفتح الميم** فتقول يا ابن ام ويا ابن عم وفيه قولان احدهما ان الاصل اما وعما بفتح ما قبل اليا فقلبت الفا ثم حذفت فاستغني عنها بالفتحة الثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح او **كسرها دون يا** والاصل يا ابن امي ويا ابن عمي باثبات اليا فحذفت استغنا عنها بالكسر وقرئ في السبعة يا ابن ام بهذين الوجهين قيل والوجه الكسر **ومنهم من تثبت** اليا اخرهما ساكنة كقول الشاعر يا ابن امي ويا شقيق نفسي * انت خليتني لدهر شديد
اذ ندعو عمها وانت غير مجاب * لتسردن من ورايك حتى * تبلغ الرحب او تبز ثيابي * او قلبت الفا كقول الشاعر كن لي لا علي يا ابن عما * نعش عزيزين ونكفى الذما * قيل وقلبها الفا اجود من اثباتها **وتا يا ابت عوض من يا المتكلم** ولهذا لا يجتمعان الا في ضرورة كقوله ايا ابتا لا تزل عندنا * فانا نخاف بان تخترم * وكقول الاخر يا ابتا ارقني القذان * فالنوم لا تطعمه العينان * وكقول الاخر يا ابتا لا زلت فينا فانما * لنا امل في العيش ما دمت عايشا * جعله في المحتسب مثل قراة ابي جعفر يا حسرتاي في الجمع بين العوض والمعوض عنه وقال تقول ابنتي لما رأتني شاحبا * كانك فينا يا ابات غريب * فالحقها الالف على لغة الفصحى قلت وقد يقال ان اصله يا ابتا فقلبت الالف الى موطن اليا كما قيل آن في اناء **وكسرها اكثر من فتحها** وقد قرئ بالوجهين في السبعة والاكثر على الكسر واجاز الفرا الضم وحكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا ابة بالضم **ويحلها في الخط** جاء في الوان كتابتها تا وهي وربما جاء رسم المصحف العثماني قال الملم وبها قرا ابو عمرو نافع والكوفيون في الوقف كالوصل

فصل في الفاظ تقال لمنادى لا يصرح باسمه **يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير يا هن** ولامه المحذوفة واو بدليل قولهم هنوات **ويا هنان** للاثنين **ويا هنون** للجماعة **وفي التانيث يا هنت** بسكون النون للواحدة **ويا هنتان** للاثنين **ويا هنات** للجماعة **وقد يلي اخرهن** اي اخر الكلمات الست المذكورة **ما يلي اخر المندوب** من المد وها السكت قال في الشرح بعض العرب من يقول يا هناه ويا هنانيه ويا هنوناه ويا هنتانيه ويا هناتوه ثم حكى هذا الفصل

هاء ص

كا

كلام من كلام ابي حاتم وقد يقال لم غيرت حركة الواحد التي هي الضمة ولم تغير حركة جمع المونث بل التزمت الضمة وجاءت الا وبعدها الف والمفرد جا على القياس في زيادة و السوال انما يرد على جمع المونث هلا وغيره **ومنه يا هناه بالكسر والضم** اي الهاء تثبت في الوصل اجراها مجرى الوقف وحركت بالكسر لالتقا الساكنين او الضم للتشبيه بهاء الضمير **وليست الها بدلا من اللام خلافا لاكثر البصريين** بل الهاء للسكت بدليل كسرها اذ لو كانت بدل اللام لم يجز الكسر اصلا ولكنها كسرت كما تكسرها السكت التالية الف فيسمع يا حسرتاه بالضم والكسر حكاهما الفرا وقال الكسر اكثر واما اكثر البصريين فذهبوا الى ان الها بدل من الواو التي هي لام الكلمة لان معنى يا هن ويا هناه واحد فما ونه هنو ورد بانه لم يجئ ابدال الها من الواو وبانه لو كانت الها بدلا من الواو لوجب الضم واللازم منتف لسماع الكسر فيها من العرب كما مر وقال ابن جني الها بدل من همزة والهمزة بدل من الواو فالهاء بدل لام الكلمة وذهب الى زيد الى الها اصلية وان مادته ه ن ه فهو من باب سلس ورد بان هذه المادة مفقودة بهذا المعنى وان باب سلس قليل وذهب بعضهم الى ان الالف والها زايدتان في نفس البنا على حد زيادة حمر فوزنه عند الاصل فعالة وعين الكلمة وهي الواو محذوفة قيل ويلزم من قال انها اصلية او بدل الاصل او زايدة في نفس البنا ان يقول في التثنية والجمع يا هناهان ويا هنتاهان ويا هناهون ويا هناهات ولم يسمع شي من ذلك واعترض بانه قد يكون مما استغني فيه بتثنية احد اللفظين نحو سيان قال الشارح والصحيح ما اختاره الملم وابن عصفور ان الها للسكت والالف زايدة كالف الندبة وهو مذهب الفرا فان قيل لو كانت ها السكت لم تثبت وصلا فالجواب ان ها السكت قد ثبتت في القرآت السبع في حالة الوصل

باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

فخرج نحو ما احسنه واحسن به ولله دره فارسا ونحو ذلك فان هذا وان كان تعجبا لكنه ليس شبيها بالاستغاثة من حيث كونه غير مصاحب لاداة النداء **ان استغيث المنادى** كقول عمر رضي الله عنه وارضاه اذ طعنه فيروز لعنه الله يا الله للمسلمين **او تعجب منه** نحو يا للعجب ويا للماء يا للدواهي قال الشارح والتعجب بالندا على وجهين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه نحو يا للماء ويا للعجب والاخر ان يرى امرا يستعظمه فينادي له

من نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلما **جر باللام مفتوحة** وهي لام التخصيص
ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت اللام من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعناهما معا اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعا
وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته وانما فتحت لام
الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث لاجله لان ذلك
انه قد يلي يا مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا
للضعيف اى يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر
معه واختلف في هذه اللام فقيل زايدة فلا تتعلق بشيء وهذا راى ابن خروف
بدليل صحة اسقاطها حيث يقال يا زيد وقيل ليست بزايدة وهو الصحيح وعليه
فيما ذا يتعلق قال ابن جني هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل واعترض
بان الحرف باعتبار ما فيه من معنى الفعل لا يعمل في المجرور وهذا غير منقدح لان
الظرف ليس سوا حالا من الحال وقد عمل الظرف فيه بسبب ما فيه من معنى
الفعل قال امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب
والحشف البالي وقال الاكثرون بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضايع
وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه فاجاب ابن
ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجا في نحو يا لزيد ومعنى التعجب في نحو للدواهي
واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديته باللام قال
ابن هشام واقتصر ابو حيان على ايراد هذا الجواب **قلت** وكذا الرضي قال ابن
هشام وفيه نظر لان اللام المقوية زايدة وهولاء لا يقولون بالزيادة **قلت**
قد صرح هو في الباب الثالث من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست
زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة
لاطراد اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين واذا كان كذلك اندفع اعتراضه
وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل والاصل يا آل زيد
ثم حذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضي
بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو يا لله وللدواهي ويا لله للعجب ونحو ذلك وليس
بالقوي واستدل الكوفيون بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
اذا الداعي المثوب قال يالا فان الجار والمجرور لا يقتصر عليه واجيب بان
الاصل يا قوم لا فرار ولا نفر فحذف ما بعد لا الثانية والاصل يا فلان
ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال الا تا فيقال الا فا يريدون الا تفعلون والا

فانفعل

فانفعل **ما يجر في غير النداء** اى اما بكسرة مقدرة لفظا او محلا نحو يا للقاضي
وبالهدى ويا للرقاش او فتحة مقدرة نحو يا لموسى او ما حركة ظاهرة كسرة نحو
يا لزيد او فتحة نحو يا لاحمد وحمله بعضهم على الكسرة والفتحة والياء نحو يا لزيد ويا
لاحمد ويا للزيدين وكلا الوجهين الاول والثاني تنبيه على امر معلوم فكان الاولى
تركه لكن الحمل على الاول اقرب من الثاني لشدة وضوح الثاني فان قلت
كيف ساغ للمصنف تعليق حرفي جر متحدي المعنى بفعل واحد من غير عطف وذلك
لان كلا من البائين الاولى والثانية للاستعانة الداخلة على الالة قلت
لا نسلم ان معنى البائين شيء واحد لجواز حمل الباء الثانية على معنى المصاحبة
اى يجر باللام مع مصاحبة ما يجر به في غير النداء ولك ان تعكس فتجعل الثانية
للالة والاولى للمصاحبة **وتكسر اللام** المذكورة **مع المستغاث المعطوف غير**
المعاد معه يا كقوله يا للكهول وللشبان للعجب لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث واحترز المصنف بقوله غير المعاد معه يا عن المستغاث
الذي اعيدت يا معه فان فتح اللام حينئذ واجب كقوله يا لعطافنا ويا لرياح
وتكسر اللام ايضا مع المستغاث من اجله لعدم وقوعه موقع الضمير كقوله
الا يا قومي للنوايب والدهر وللمرء يردي نفسه وهو لا يدري وللامر
كم من صالح قد تلومت عليه فوادته بجماعة قفر **وقد يجر** المستغاث من
اجله **بمن** كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه
المردي لهم دينا واعلم ان قولنا المستغاث من اجله اعم من ان يراد المستنصر
له والمستنصر عليه اذ كل منهما وقعت الاستغاثة لاجله اى بسببه فاذا كان المستغاث
من اجله من النوع الاول لا يجوز جره بمن البتة بل يجر باللام وهل تتعلق
بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة اى ادعوك لعمرو او بمحذوف هو اسم يجعل
حالا من المنادى اى مدعوا لعمرو قولان واذا كان من النوع الثاني جاز
الوجهان فان جر بمن وجب تعليقها بفعل التخليص او الانتصاف او نحو ذلك
وان جر باللام فهي للتعليل وتتعلق بالفعل او الاسم على القولين المتقدمين
فهذا تحقيق الموضع وكلام المصنف لا يقتضي تعيين جره بمن بحال دون اخرى
ويستغنى عنه اى عن المستغاث من اجله **ان علم سبب الاستغاثة**
كقول الشاعر فهل من خالد اما هلكنا وهل بالموت يا للناس عار اى للناس
لمن يشمت بنا ونظير البيت في المعنى قول القايل فقل للشامتين بنا افيقوا
سيلقى الشامتون كما لقينا ومن امثلة المسئلة قول مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا

يا لبكر ابن اين الفرار فالتعذيب في الاول يا لبكر لانشاد كليب ودل على
ذلك بدليل قطعي لفظي وهو قوله بعد النداء انشروا لي كليبا والتقدير في الثاني
يا لبكر لعدم الفرار وللثبوت في الحرب ودل على ذلك بالاستفهام الانكاري
بعده وهذا الكلام وعيد وتهديد لانهم لا يقدرون على انشاده وكانه قال
لا نجاة لكم منى الا بذلك **وقد يحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من اجله**
كقول الشاعر يا لاناس ابوا الا مثابرة على التوغل في بغي وعدوان
اى يا لقومى لان التالى يا لا يصلح لان يكون هنا مستغاثا لان الصحيح ان الناس
في الجملة لكنهم هنا لم يقصد الاستغاثة بهم لانهم مهجوون بهذا الوصف الذى
وصفهم به ولا يهجو عاقل من يستنصر به **وان ولى يا اسم لا ينادى الا
مجازا** نحو يا للعجب ويا لله واهى **جاز فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها
باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا** تقول يا للعجب
بفتح اللام بناء على انه مستغاث مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة وتقول
يا للعجب بكسر اللام بناء على انه مستغاث من اجله والمستغاث محذوف اى يا لقومى
وهذا واضح **وربما كان المستغاث مستغاثا من اجله تقريعا وتهديدا**
اما التقريع فكقول الخطاب ليلى بالبرشق منكم اذل وامضى من سليك المقانب
تزورونها ولا ازور نساءكم الهفا لاولاد الاماء الحواطب فخبره انه كان خطب
امراته ليلى فطلبه بنو عمها فهرب فبلغه انهم يتحدثون اليها فلام الخطاب لام
الابتداء وخطاب مبتدا واذل خبره وامضى معطوف ومن سليك تنازعه اسما
التفضيل وبالبرشق منكم جملة معترضة تقريعا لهم واما التهديد فقد تقدم الكلام
عليه في بيت مهلهل **وليست لام الاستغاثة بعض ال خلافا للكوفيين**
وقد تقدم الكلام عليه تصويرا واستدلالا واعتراضا **ويعاقبها** اى يعاقب
اللام المذكورة **الف** تلحق اخر المستغاث والمتعجب منه **كالف المندوب** فتقول
يا زيدا لعمرو ويا لزيدا لعمرو ولا يجمع بينهما ومعنى يعاقبها ياتى بدلها ماخوذ من
العقبة وهي النوبة فالالف تنوب باللام بمعنى ان هذه تجئ لا تلك فلو تجمعا
ولما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان كان كل منهما
معرفتين لان علة البنا في المنادى ضعيفة لانها المشابهة للاسم المبني لمشابهة
الحرف تغلبت اللام المقتضية للجر اداة البنا المقتضية للبنا لضعفها في اقتضاء
البناء كونها ابعد من مقتضى الجر **وربما استغنى عنهما** اى عن اللام المذكورة
في التعجب فتقول يا عجب كصورة النداء المطلق وكذلك في الاستغاثة نحو يا زيد لعمرو

فليس

فليس ذلك خاصا بالتعجب كذا قال الشارح والله الموفق

باب الندبة

وهي بضم النون مصدر قولك ندب الميت اذا نبح عليه وذكر خصاله الحميدة
في معرض المدح واظهار الجزع **المندوب هو المذكور بعد يا او وا تفجعا لفقده
حقيقة** كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حملت امرا عظيما
فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا **او حكما** كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
حين اعلم بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه **او توجعا لكونه محل
الم** كقول قيس العامري فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء
او لكونه سببه اى سبب الم كقول قيس الرقيات وتقول سلمى وارزيتيه
ولا يكون المندوب **اسم جنس مفردا** فلا يقال وارجلاه بخلاف ما اذا
كان غير مفرد نحو واغلام زيداه لكنه يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله
على الصحيح والرياشي يجيزه ويندب كل نكرة **ولا ضميرا** فلا يقال واانتاه **ولا اسم
اشارة** فلا يقال واهذاه **ولا موصولا بصلة لا تعينه** فلا يقال وامن
ذهباه لان المقصود اقامة عذر النادب في الندبة ومع الابهام يفوت هذا
المقصود ولذلك اذا كان الموصول ذا صلة تعينه جازت ندبته كقولهم وامن
حفر بير زمزماه لان هذه الندبة اشتهر بها عبد المطلب فكانه في قوة قولهم واعبد
المطلباه وهذا انما هو في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول فيه وا
مصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة **ويعطى المنادى في غير ذلك من
الاقسام** فيكون علما واسم جنس مضافا او موصولا بصلة تعينه **والاحكام** فيبنى
على الضم في نحو وازيد وينصب في نحو واعبد الله ولا اصحاب يا زيدا ووا ثلاثونا وثلو
ثيناه وانه اذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقول الشاعر وا فقعسا وابن
من فقعس **ويتعين ايلاوه وا عند خوف اللبس** بالمنادى فيجب عند
قصد ندبة زيد الميت بحضرة من اسمه زيد ان تقول وازيدا اذ لو اتيت
بيا فقلت يا زيدا لم يدر اهو مندوب ام غيره ولا يتعين الندبة بالالف نحو يا زيدا
لان الالف مشتركة بين المندوب والمنادى المستغاث **ويلحق جوازا اخر
ما تم المندوب به** مفردا كان او مضافا او مطولا او مركبا تركيب مزج او اسنا
الف يفتح لها اى من اجلها **متلوها** وهو الحرف الملاصق للالف من قبل **ان كان
متحركا** بالضمة نحو وازيد فتقول وازيداه او بالكسرة نحو واعبد المطلب فتقول وا
عبد المطلباه فان كان اخره مفتوحا استصحب فتحه نحو وا اخا تغلباه **ويحذف
ان كان الفا** نحو واموساه بحذف الف موسى **او تنوينا** نحو واغلام زيداه

بحذف التنوين من زيد او يا ساكنة مضاف اليها المندوب نحو واغلاماه

تريد واغلامي لى لغة من اسكن اليا وانما حذف كل من هذه الثلاثة

لالتقاء الساكنين واحترز بقوله مضاف اليها المندوب من نحو واغلام اخي

فليس لك الا فتح اليا وقد تفتح اى تفتح اليا المضاف اليها المندوب نحو

واغلامياه وهذا مذهب سيبويه والاول وهو حذفها مذهب المبرد وقد

تلحق الف الندبة نعت المندوب نحو وازيدا الطويلاه واعمر الفاضلاه

والمجوز يونس باضافه لغته كقوله كم قايل يا اسعد من سعداه كل امرئ بالك

عليك اوّاه ويقاس عليه ظاهر في المسئلتين اما في الثانية فكلامه مقتض

لذلك بلا شك واما في الاولى فمن باب الاولى لان الالف اذا جاز الحاقها للمجرور

باضافة النعت فالحاقها للنعت اجدر وفاقا ليونس في المسئلتين والجمهور

على المنع فيهما وابن الحاجب وغيره حكى الخلاف بين يونس والخليل في جواز

لحوق علامة المندوب لصفته فيونس يجيزه والخليل يمنعه واستدل يونس

على مذهبه بالسماع والقياس اما السماع فبقول بعض العرب واجمجمتي الشاميتيناه

واما القياس فلان الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف اليه فكما جاز وا

واامير المؤمنيناه يجوز وازيد الطويلاه واجيب عن الاول بانه شاذ وعن

الثاني بالفرق وذلك ان المضاف والمضاف اليه تركبا وصار مدلولهما واحدا نقصان

كل واحد منهما كالزاي من زيد حتى انك لو فصلت احدهما عن الاخر لم يفهم المدلول

اصلا وليس كذلك الصفة مع الموصوف فان الموصوف يستقل بالدلالة مع

الذهول عن الصفة اذ لم تات الا بعد تمام الاول وكلاله لغرض فقد ظهر الفرق

بين الصفة والمضاف اليه كذا في امالي المسايل المتفرقة لابن الحاجب ووجه

قول الخليل ان العلامة انما تلحق المندوب والمندوب في قولنا وازيد الطويلاه

يريد ان الاسم هو الموصوف لا الصفة قال الخليل لو جاز وازيد الطويلاه

لجاز جاني زيد الطويلاه يريد ان الاسم الاول هو المندوب وجات الصفة

بعد تمامه بجملته فلو لحقت علامة المندوب الطويل لحقت ما ليس عندي

وكان يجب لذلك ان تلحق ما ليس بمندوب مطلقا وللقايل ان يقول لا يلزم

من جواز لحوق العلامة بصفة المندوب جواز لحوقها بصفة ما ليس

بمندوب وهو ظاهر وقد تلحق علامة الندبة منادى غير مندوب ولا

متنحات خلافا لسيبويه كقول امرأة من العرب لعمر بن ابي ربيعة

نظرت الى كذا فرايت ملوا العين وامنية المتمني فصحت واعمراه فقال والبيكاه

ولا

ولا دليل فيه لانها قد تكون نزلته لبعده منزلة المفقود والثاني جا للمناسبة وتليها اى

الالف في الغالب احترازا من نحو وازيدا بدون ها فانه جا كذلك قليلا سالمة

اى باقية على حال الفتحة او منقلبة في الغالب يا او واوا على ما سيأتي ها

ساكنة تحذف وصلا اى اذا وصل المندوب بشئ لا اذا قلت وازيداه

بالحاقها ثم اردت ان تصفه مثلا في حالة وصلك للاول بالثاني من غير

وقف فتحذفها فتقول وازيدا الكارم وربما تثبت تلك الها في الوصل

مكسورة ومضمومة اجاز الوجهين الفرا وهو عند الجمهور من اجرا الوصل

مجرى الوقف كذا قال الشارح وقد يقال اما ثبوتها في الوصل فمناسب لاجرا

الوصل مجرى الوقف واما كسرها او ضمها فليس كذلك ويستغنى عنها وعن

الالف فيما اخره الف وها فتقول في ندبة عبد الله واعبد الله هكذا بدون

الحاق الف الندبة والها ونقل ابو حيان عن المغاربة انهم يقولون واعبد

اللهاه بوصل الف وها بها اسم الله سبحانه ولا تحذف همزة ذي الف

التانيث الممدودة خلافا للكوفيين فاذا ندبت امرأة مسماة بحمرا

قلت واحمراءاه بهمزة بين الفين والكوفيون يحذفون الهمزة فيحذفون

الالف ايضا لالتقاء الساكنين فيقولون واحمراه فصل في الكلام

على ابدال الف الندبة يبدل من الف الندبة مجانس ما وليت لا ينبغي

ان يكون المراد البدل التصريفي وانما ينبغي ان يكون معناه يؤتى بدلا من الالف

بحرف مجانس لما وليته الالف من كسرة اضمار فتقول في ندبة غلام المضاف الى

ضمير المخاطبة واغلامكيه او يا به فتقول في ندبة قومي مسميه واقوميه

فاتى بدلا من الالف الندبة بيا لمجانستها يا الضمير او ضمه فتقول في ندبة غلامهم

واغلامهموه او واو فتقول في ندبة قاموا مسمى به واقاموه وقد عرف وجه

العمل فيه وانما فعل ذلك في هذه الصور الاربع ابتغا رفع اللبس اذ لو قلت في الاول

واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قيل في الثاني واقوماه لالتبس بالمثنى ولو قيل

في الثالث واغلامهاه لالتبس بالغايبة ولو قيل في الرابع واقوماه لالتبس بالمثنى

ايضا وربما حمل امن اللبس على الاستغنا بالفتحة والالف عن

الكسرة واليا كقول عمر بن ابي ربيعة في جواب تلك المرأة والبيكاه قيل ومثل

هذه اللفظة النادرة لا يبنى عليها قاعدة مع انه يمكن مشاكلته لقول المرأة

فصحت واعمراه ويحتمل ان يكون ذلك جا على لغة من جعل كاف الخطاب مفتوحة

للمذكر والمونث وقلبها يا بعد نون اسم مثنى جا خلافا للبصريين

فانهم يلتزمون فتح نون المثنى في مذهبه فتقول وان يداناه والكوفيون نجوز لا
هذا الوجه ووجها اخر وهو ان يقال وان يدانيه بقلب الالف يا قال المص وهذا اولى
لوجهين احدهما ان الاول يوهم ان للفظ من الاعلام المختتمة بالف ونون نحو سلمان الثاني
ان المحاة حكي في ندا هن مثنى با هنانيه ولم تحك با هناناه والقياس انما يكون على
ما سمع فلن استند لا له بهذا الوجه الثاني لا يثبت دعواه فتامله **ولا تقلب بعد كسرة**
فعال فلا يقال في رقاش وارقاشيه بل وارقاشاه اذ هذا لبس ما يلبس **ولا**
بعد كسرة اعراب فلا يقال في ندبة عبد الملك واعبد الملكيه بل واعبد الملكاه لانه
لا يحدث بذلك فيه الباس قلت وقد يحدث في بعض الصور لبس كما تقول في
ندبة غلام لرجل مسمى بمسلم واغلام مسلماه فهذا يلتبس بغلام مسلمي لكن مثل
هذا نادر فلم يلتفت اليه **ولو جرت لاجلها تنوين بكسر ولا فتح** فلا يقال لا
غلام زيدنيه ولا واغلام زيدناه بل يحذف التنوين فيقال واغلام زيداه
كما سبق **ولا يستغنى عنها بالفتحة** فلا يقال وازيد ترتيد وازيداه **خلافا**
للكوفيين في المسايل الاربع قال المص وما راوه حسن لو عضده سماع لكن السماع
فيه لم يثبت وابن عصفور ما حكي ان اهل الكوفة تحركون التنوين فيقولون
وازيدناه قال وزعموا انه مسموع من كلام العرب **باب اسماء لازمت**
النداء فلم يستعمل الا مناداة **وهي فل وفلة** يقال للرجل يا فل وللمراة يا فلة
بمعنى يا فلان ويا فلانه وهما الاصل ولا يستعملان منقوصين في غير النداء الا في ضرورة
كقوله في لجة امسك فلانا عن فل كذا قال المص وظاهر كلامه ان فل وفلة كنايتين
عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانه وهما كناية عن على العاقل المذكر والمونث
وقوله في فلان وفلانة هما الاصل يقتضي موافقة الكوفيين في المسئلة فانهم
يقولون فل وفلة مرخمان من فلان وفلانة وابن عصفور يقول انهما كناية
عن علم من يعقل لكنه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة وهذا كله مخالف لمذهب
سيبويه فانهما عنده كناية عن اسم جنس من يعقل ففل كناية عن رجل مختص
بالنداء في قولك يا رجل وفلة كناية عن امراة في قولك يا امراة ولام فل محذوفه
ومادته ف ل ى وتقول في تصغيره فلي اذا سمي به وليس اصله فلانا فرخم
لان مادة فلان ف ل ن وليس فل المستعمل في امسك فلانا عن فل هو المختص
بالنداء بل هو محذوف من فلان لانك تقول في تصغيره فليّن قال الشارح هذا
تلخيص مذهب سيبويه **ومكرمان** بفتح الراء اللئيم من المكرم كذا قال الشارح
وفي الصحاح يقال للرجل يا مكرمان بفتح الراء نقيض يا ملامان من اللوم قال

والكرم

466

والكرم نقيض اللؤم **وملامان** بفتح الهمزة وقد عرفت معناه **وملام** مثله
بدون زيادة الف ونون **ولومان** بضم اللام وسكون الهمزة مثله ايضا من
اللؤم **ونومان** بفتح النون للكثير النوم قال المص والمشهور ان لا يستعمل شيء
من هذه الخمسة في غير ندا وظاهر كلامه ان لا يقاس على ما سمع من بناء
مفعلان وقال بعض المغاربة انه ينقاس فيقال يا مكرمان ويا محسنان في المذكر
ويا مكرمانه ويا محسنانه في المونث وزعم ابن السيد ان بنا مفعلان مختص بالذم
لان ما وقع في الشعر من قولهم يا مكرمان بالراء فتصحيف يا مكذبان بالذال قال الشم
وليس كما زعم لان سيبويه والاخفش ذكرا يا مكرمان ولما يا ملوم ويا لومان
ويا نومان فلا يقاس عليها اجماعا **والمعدول الى فعل** بضم الفا وفتح العين
في سب المذكر نحو يا غدر ويا خبث ويا فسق ويا لكع قال المص والمسموع
منه هذه الالفاظ الاربعة ولا يقاس عليها وغدر معدول عن غادر وخبث
معدول عن خبيث وفسق معدول عن فاسق ولكع معدول عن الكع بكسر الكاف
وهو اللئيم الوصل وفي البسيط ان مذهب سيبويه القياس على فعال وفعل
في باب النداء **والمعدول الى فعال مبنيا على الكسر في سب المونث** نحو يا
فساق ويا خباث ويا لكاع قال الرضي وسبب بنائها على الكسر مشابهتها
لفعال الامري وزنا ومبالغة وقال الشارح تبعا للاكثرين لمشابهتها
نزال عدلا وزنا وسياتي الكلام عليه في باب اسما الافعال والاصوات
ان شا الله تعالى **وهو** اي المعدول الى فعال في سب المونث في النداء **و**
فعال **الذي بمعنى الامر** نحو نزال **مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقا**
لسيبويه واحترز بالمجرد من غير المجرد فانه لا يقال منه الا ما سمع نحو دراك
بمعنى ادرك قال الشارح واهمل المص شرطين في جواز بنا فعال بمعنى الامر
احدهما ان يكون الفعل تاما والثاني ان يكون متصرفا وظاهر كلامه ان الخلاف
في النوعين فاما المعدول الى فعال في سب المونث فلم يحكوا فيه خلافا في انه ينقاس
واما فعال بمعنى الامر فالمبرد يخالف في قياسه ويقول هو مسموع فلا يقال قوام
ولا قعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب
وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا تقدم في شاكر وغافر شكير وغفير
وقال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول قول سيبويه وهو مطرد
على انه اراد بالاطراد الكثرة لا القياس عليه **وقد يقال رجل مكرمان وملامان**
وامراة ملامانة فتستعمل هذه الالفاظ في غير النداء قليلا **و**نحو قول ابي النجم في

في لجة أمسك فلانا عن فل واللجة بفتح اللام كثرة الاصوات و نحو قول الشاعر
• اطوف ما اطوف ثم اوي • الى بيت قعيدته لكاع • من الضرورات وقد عرفت
ان سيبويه لا يرى ان فلانا المذكر في بيت ابى النجم هو المختص بالندا فلا يكون الفرق فيه
من حيث كونه استعمل في غير الندا باب ترخيم المنادى وسيتعرض
في هذا الباب الى ترخيم غير المنادى فكان حقه ان يعرف الترخيم بتعريف يشمل جميع
اقسامه وقد عرفه الرضي بقوله وهو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف
التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التا والجزء الاخير من
نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف
اليا في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله
ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا لمجرد الاعتباط ويخرج
ايضا حذف لام يد ودم لانه واجب قلت يرد عليه الدد فانه منقوص
من الددن وهو اللهو واللعب قال عليه الصلوة والسلام ليس من الدد ولا
الدد مني واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت لنا ان بعض الكلمات حذف
اخرها اعتباطا لا لعلة على سبيل الجواز لا الوجوب مع ان هذا الحذف ليس بترخيم
فصار التعريف غير مانع قال الشارح وانما قال المص ترخيم المنادى احترازا عن
ترخيم التصغير وسياتي في بابه يجوز ترخيم المنادى فخرج ما ليس بمنادى
وسياتي الكلام فيه للمبني لا المعرب فانه لا يرخم وسياتي الخلاف في المضاف
ويخرج بذلك المستغاث فانه معرب لكن ظاهر قوله المبني يشمل نحو رقاش وحذام
مما كان مبنيا قبل الندا ونحو يا بكرمان مما هو مختص بالندا ونحو يا ان يدا ويا عمرا
وكل ذلك ممنوع فما كان ينبغي له هذا الاطلاق ان كان مونثا بالها مطلقا
سوى كان علما او لا زايدا على الثلاثة او لا ويرد عليه يا فلة فانه لا يرخم لكونه
مختصا بالندا كما مر ومنع ابو العباس ترخيم النكرة المقصودة ومنع ابن عصفور
ترخيم صلمعة بن قلمعة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف كقوله • اصلمعة
ابن قلمعة بن قفع • لهنك لا ابا لك تزدريني • قال الشارح وهو مخالف
لاطلاق النحويين لانه علم وان كان كناية عن مجهول ولهذا منع الصرف او علما
زايدا على الثلاثة اما اشتراط العلمية في الترخيم فلكثرة ندا العلم فيناسبه التخفيف
بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط فيه ان
يكون زايدا على ثلاثة احرف لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل
ابنية الاسم المتمكن اي الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة فلا يرد نحو يد ودم فان

النقص

النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به ولا يرد
ايضا نحو هم وشيخ وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة هي حجة الحذف
ولا يتخيل من ان المنادى مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف
لكن ربما منع بان البناء فيه عارض فهو في حكم العدم وضمه يشبه الرفع كما مر
وان قيل قد مضى ان ما كان مونثا بالها يجوز ترخيمه وان لم يبق على ثلاثة احرف
بعد الترخيم نحو ثبة وشاة فما بالهم اغتفروا ذلك فيه دون العلم فالجواب ان
بقاه على حرفين بعد ترخيمه ليس هو لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان ناقصا
عن الثلاثة اذ التا كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقبة
الاعراب قال الرضي كالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عايشة وقبل
النفاس كنت مصفرة ولو اعتبرنا سد التا مسد لام الكلمة بكونه متعقبة الاعراب
قلنا لما كان بناؤه على غير اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل
على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات يحذف عجزه ان كان
مركبا تركيب مزج نحو بعلبك وخمسة عشر وسيبويه او تركيبا اسناديا نحو
تابط شرا تقول يا بعل ويا خمسة ويا سيب ويا تابط وانما رخم هذا بحذف
العجز لتنزيله منزلة ها التانيث هذا مذهب البصريين وبعضهم بنقل السماع مفقود
من العرب في ترخيم المركب المزجي وانما اجازه من اجازه من النحاة قياسا
وقال الفرا لا يجوز ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين
من ترخيم ما ختم بويه وذهب الفرا الى انه لا يحذف منه الا الهاء
فقط ثم تقلب اليا الفا فيقال في عمرويه يا عمروا واختار ابو حيان
انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج والمنصوص انك اذا رخمت نحو
خمسة عشر فحذفت عجزه ثم رخمت فانك تقف بالها على اللغتين وحكى
صاحب البسيط ان بعضهم وقف بالتا لما كانت وسطا تشبيها بتا بنت
واخت وليس بصحيح واذا رخمت نحو بعلبك ثم وقفت على لغة من ينوي
فلك ان تقول يا بعله بها السكت وان شئت لم تات بالها ووقفت
باسكان الاخير واما على لغة من لم ينو فيختم الوقف بالاسكان وذهب
الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف و يحذف العجز
مع حذف الالف ان كان المركب اثنا عشر او اثنتا عشر اي هذا اللفظ
عند جعله علما لان عشر وعشرة بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان
واثنتان ومن ثمة لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها

لانه يكون كذلك لو كان اسما مستقلا فتقول فى ثمود يا ثمى لانك لما حذفت الدال للترخيم وقد عرفت البا فى اسما برأسه وجب ان يعامل معاملة قياس كلامهم وقياس كلامهم انه اذا وقع اخر الاسم واو قبلها ضمة تقلب الضمة كسرة والواو يا فوجب ان يقال يا ثمى وتقول فى كروان يا كرا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون نسيا منسيا بقى فى اخر الاسم واو متحركة قبلها فتحة وحكم امثالها ان تقلب الفا فوجب ان يقال يا كرا **فلا يغير على الاعرف ما بقى** بل يبقى على حركته او سكونه كما مر **الا بتحريك اخر تلو الفا وكان مدغما فى المحذوف بفتحة** متعلق بتحريك **ان كان اصلى السكون** نحو اسحار بتشديد اخره اسم نبت اذا جعل علما فتقول فى ترخيمه يا اسحار بحذف الرا الاخيرة وفتح الرا الساكنة لان سكونها اصلى لكونها لا حركة لها قبل الادغام وهذا مذهب سيبويه وحكى السيرافى وغيره عنه ان ذلك يتحتم ونقل عنه ان ذلك على سبيل الاختيار مع تجويز الكسر ونقل صاحب رؤوس المسايل عن الفرا انه يسقط كل حرف ساكن يبقى بعد حذف الاخر حتى ينتهى الى متحرك فعلى هذا تقول يا اسح **والا فالحركة التى كانت له** نحو حاد و محاد مسمى بهما فتقول فى ترخيمهما يا حا و يا محا بدال المكسورة لان هذه الحركة كانت ثابتة فيها قبل الادغام و تقييد المص المسئلة بكون الاخر تلو الف ليس على ما ينبغى فلو قلت فى تصغير خاص خويص ثم سميت به ثم رخمته فكالالف وكذا الواو من الفعل فى نحو تمود الثوب لو سميت به وقد تقرر ان المصحح بان ما بقى بعد الترخيم على اللغة الفصحا الاولى مبقى لحذف وهى التى تقدم ذكرها ثم قال **خلافا لاكثرهم فى رد ما حذف لاجل واو الجمع** فاستثنوا هذه الصورة من الحكم المتقدم وهى ما اذا سمى بجمع المذكر السالم المحذوف منه اخر المفرد لعلة نحو قاضون واعلون فتقول فى ترخيمه عند الاكثر بنيه على لغة من لم ينو يا قاضى ويا اعلى برد المحذوف لاجل واو الجمع وتقييد المسئلة بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى اليا نحو قاضين واعلين والمص خالف فى ذلك وقال ابن الحاجب فلو قيل يا اعل ويا قاض فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخر كالثابت لفظا وهو نظر صحيح لكن سمع من اهل اللغة ما قاله الاكثرون فالوجه قبول ذلك اعتمادا على السماع والقياس لغتهم هو ما قاله المص وابن الحاجب **ولا يمنع الترخيم على الاعرف من نحو ثمود خلافا للفرا فى التزام حذف واوه** فتقول يا ثمى بحذف الدال والواو معا فان قلت قد تقدم ذكر مذهبه فى هذه المسئلة فما وجه اعادته قلت كانه التنبيه على ان الفرا زاد مسئلة ثالثة بحذف واو خلافا للفرا فى التزام

حذفها

حذفها او تقول بعد الكلام السابق وخلافا للفرا فى التزام حذف الواو من نحو ثمود واما التعبير بقوله ولا يمنع الترخيم على الاعرف الى اخره فغير مناسب للكلام ولا ملايم له **ويتعين للاعرف** فيصير الراجح واجبا لامر معنوى او صناعى فالاول **فيما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث** نحو يا عمرة ويا ضخمة فلا يرخمان الا على لغة من ينوى لانهما لو رخما على لغة الاستقلال فقيل يا عمر ويا ضخم لتبادر الى ذهن السامع ان المنادى رجل اسمه عمرو ورجل موصوف وقد يقال ليس هذا موهما للتذكير المؤنث كما قال المص بل هو موهم ارادة المذكر دون المؤنث وهذا معنى غير ذلك وكلامه هنا شامل للعلم والصفة وصرح فى غير التسهيل بما قاله قاله جماعة من ان هذا اللبس انما يعتبر فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه ان اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب قال الرضى والحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ذلك على لغة الضم كان او لا والا فلا **و**يتعين للاعرف ايضا وهو تقدير ثبوت المحذوف **فيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير** وهذا هو الامر الثانى الراجع الى اللفظ وذلك نحو طيلسان بكسر اللام فان ترخيمه على اللغة الثانية يؤدى الى ثبوت فعيل بكسر اللام ولا نظير له وكذا لو رخم نحو حبليان وحلوى وحمراوى على هذه اللغة لادى ان يكون الف فعلى منقلبة عن يا او واو ولم يعهد الف التانيث منقلبة عن شى والى ان تكون همزة حمرا مبدلة عن واو وهى لا تكون الا مبدلة من الف وهذا الذى ذهب اليه المص هو مذهب كثير من النحويين ونقل عن الاخفش والسيرافى وغيرهما انهم اجازوا الترخيم فى جميع هذه المثل على نية الاستقلال ما نص مع ان مقتضى ليس من ابنيتهم **ويعطى اخر المقدر التمام ما يستحقه** من حركة وتغيير حرف بحرف اخر **لو تمم** المرخم به **وضعا** فيجب ظهور الضمة فيه ان كان حرفا صحيحا نحو يا حرف الاولى نحو يا حرق بن فلون ويجوز مع ذلك الفتح اتباعا وتقديرها فى نحو يا سارى فى ترخيم ساريه وثبوت اليا دليل على تقدير الضمة فيها فتقول على هذه اللغة فى ثمود يا ثمى كما تقدم وفى علاوة وسقاية يا علا وسقا بقلب الواو واليا همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة **وان كان** اخر المقدر التمام **ذا لين ضعف ان لم يعلم له ثالث** نحو لا فى علما فانه يقال فى ترخيمه على هذه اللغة يا لا مرخم به اى بالثالث **ان علم** فيقال فى شاة يا شاه برد الها الاصلية المحذوفة ولا يعنى بالثالث لام الكلمة على الخصوص بل المراد الثالث المحذوف سوا كان لاما كشاة او غير لام كما تقول فى ترخيم شبه ودبه يا وشى ويا وى برد الف الفا المحذوفة ورد العين الى سكونها عند الاخفش يا وشى

فصل

ويا ودى بردّ الفا فقط وابقاء حركة العين على حالها عند سيبويه فتقلب ليا الفا
فى الكلام على اليا المتحركة فيما حذفت منه هاء التانيث للترخيم والكلام على ردها
عند الوقف او تعويض الف منها وترخيم ما ليس بمنادى والمنادى الذى لم يستوف
شروط الترخيم وترخيم المنادى المضاف **قد يفتقد بحذف ها التانيث ترخيما**
فتنجم مفتوحة كقول النابغة الذبيانى ٭ كلينى لهم يا اميمة ناصب ٭ وليل اقاسيه
بطى الكواكب ٭ وتقول يا طلحة اقبل بفتح التا وهذا الكلام من المص يدل على انه لا
يقدر حذفها البتة وهو نصه فى الشرح فانه قال فيه الفتحة فيه اتباع لفتحة ما
قبل التا كفتحة دال زيد بن عمرو فانها اتباع لفتحة النون وهذا الاتباع اجمع
ذلك لانه فى كلمة ولانه اتباع متاخر لمتقدم وزعم سيبويه انه لما كان يا طلح بالترخيم
قدرت التا حال ثبوتها محذوفة فحركت بالفتحة لانها حركة ما وقعت موقعها
ذكرته اسهل قلت وهذا من قول سيبويه يقتضى ايضا انه لم يتم حذف وعلى
الفتح ابن جيسا فلا اقحام فلا يتجه ما ذكره فى الاصل على شى من القولين ويصير فى
كلامه تناقض اذ نص على ان الاقحام مرتب على تقدير الحذف وهذا يدل على ان لا حذف
لان ذكر التقدير دال على عدم وجود المقدر بالتحقيق وذكر الاقحام يقتضى خلاف
ذلك وذهب قوم منهم الفارسى الى ان ها التانيث حذفت للترخيم ثم اقحمت هذه
الها زايدة بين الحا وحركتها لان الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الحا وحذفت حركة
الحا ثم فتحت لاجل تا التانيث لان تا التانيث يفتح ما قبلها وهو تكلف ظاهر
والذى دعاهم الى ارتكاب هذا وغيره ما قالوه فيه فى هذا المحل ما تقرر فى المنادى المفرد
المعرفة انه يبنى على الضم وهذا مفتوح لا مضموم فاحتاجوا الى الاعتذار عنه فمنهم
من قرب ومنهم من ابعد وذهب ابو حيان فيما الحام خولم يذكروه فادعى ان المفرد
المعرفة المنادى اذا كان مختتما بتا التانيث يجوز بناوه على الضم كما هو معروف ويجوز
اعرابه بالنصب تشبيها له بالمضاف فجعل الفتحة فى نحو يا طلحة حركة اعرابية
وان هذا مخصوص من بين المناديات بجواز بناوه تارة واعرابه اخرى وذكر ذلك
فى التدريب على التقريب وانا بعيد العهد به الان ولا ادرى هل جزم به او قال اختاره
او قال ولو قيل هذا لكان حسنا **ولا يفعل ذلك بالعلم** اى الف التانيث **المجردة**
خلوها لتقدم فانهم اجازوا ان يفعل ذلك فيها فيقولون يا عمر بالفتح قياسا
على طلحة وهو قياس على خارج عن القياس وقياس لقليل الترخيم على كثيره
ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها اى بحذف ها التانيث
عن اعادتها فتقول يا طلح اذا وقفت يا طلحة باعادة الها واشار بقوله

غالبا الى ان المرخم بحذفها قد يوقف عليه بدون اعادتها فيقال يا حرمل باسكان
اللام حكاه سيبويه وقد يقال لا يتعين كون هذه الهاء الاتية فى الوقف هى تلك
المحذوفة لكونها هاء السكت قيل وهو ظاهر قول سيبويه اذ قال انها جات فى
الوقف للبيان اى لبيان الحركة **او تعويض الف** كقول الشاعر ٭ قفى قبل
التفرق يا ضباعا ٭ ولا يك موقف منك الوداعا ٭ وقد يقال لا نسلم ان هذه الالف
فى يا ضباعا عوض عن الها المحذوفة بل الالف حرف اطلاق وهذه مسئلة لا يستدل
عليها بالشعر فان ثبت فى النثر مثل ذلك تمت الدعوى والا فلا وذكر الشارح هنا
فرعا فقال اجاز سيبويه ترخيم ما رخم بحذف الها اذا بقى بعد الترخيم الثانى على ثلاثة
احرف فصاعدا كقول الشاعر ٭ احار بن بدر قد وليت ولاية ٭ فكن جرذا فيها تخون
وتسرق ٭ فرخم حارثة ويظهر الاتفاق على ان ذلك لا يجوز فى غير المرخم بحذف الهاء
قال الشيخ ابن الدجن ولو ذهب ذاهب الى ان ذلك مما حذف فيه التا والحرف الذى
قبلها دفعة لا على التوالى لكان مذهبا لا تكلف فيه ثم ذكر مسئلة اخرى فقال
اجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفرا والسيرافى واستقبحه ابن السراج **ويرخم**
فى الضرورة ما ليس بمنادى مما يصلح للندا احترازا مما لا يصلح للندا كقول
الشاعر ٭ قواطنا مكة من ورق الحمى ٭ فان هذا وان حذف منه شى فى الآخر
لكنه من الحذف الذى يستباح للضرورة لا على طريقة الترخيم كقوله ٭ درس المنا
بمتالع فابان ٭ اذ المنازل لا يسمى به مجردا من الالف واللام لم يرخم بحذف الزاى
واللام اتفاقا **وان خلا من علمية** نحو انسان وغلام **وها تانيث** كقوله
٭ لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره ٭ طريف بن مال ليلة الجوع والخصر **على تقدير التمام**
اى على جعل الباقى كانه اسم تام لم يحذف منه شى فيبنى بالعوامل كما مثلنا وهذا
جائز **باجماع وعلى نية المحذوف خلافا للمبرد** ويشهد للجماعة على صحة ما
خالف فيه ابو العباس المبرد قول الشاعر ٭ الا ابن حارث ان اشتق لرؤيته ٭
او امتدحه فان الناس قد علموا ٭ وقول ذى الرمة ٭ ديار مية اذ مى تساعفنا ٭
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب ٭ وزعم يونس فى ذلك ان مية وميا اسمان لها قال
المص وهذا تكلف لا حاجة اليه قلت الظاهر ان مدرك يونس فى ذلك الرواية
والا فمثل هذا لا يدرك بالراى واذا كان كذلك فلا تكلف فيه ومما يشهد للجماعة
قول الاخر ٭ الا اضحت حبالكم رماما ٭ واضحت منك شاسعة اماما ٭ قال ابن
الحاجب فى شرح المفصل هذا البيت اوضح مما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان
الرواية ٭ وما عهدى كعهدك يا اماما ٭ وهو من تعسفاته يعنى لان الرواية لا تدفع

بروايةٍ اخرى واما قول عمرو بن الشريد ٭ اقول وليلى ما نديم بجوحه ٭ الا ليت صخرا
شاهدي ومعاويا ٭ فيحتمل الوجهين ولا يرخم في غيرها اي في غير الضرورة
منادى عار من الشروط المسوغة للترخيم الا ما شذ من نحو يا صاح
فانه نكرة مقصودة خال من ها التانيث وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي
وانه يجري مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم اخر بعد ذلك
الترخيم فحذفت البا من صاحب قلت ما زاد على ان وسع دائرة الشذوذ
وهو تعسف لا داعي اليه واطرق كرا على الاشهر من القولين وهذا اصله
كراكروان ثم رخم شذوذا لكونه نكرة مقصودة خاليا من ها التانيث وجا
ترخيمه على لغة من ينوي والقول الاخر للمبرد وهو ان الكرا ذكر الكروان فلا ترخيم
فيه على هذا وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف اخر المضاف اليه كقول
الشاعر ٭ ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة ٭ سيدعوه داعي ميتة فيجيب ٭ ومذهب البصريين
انه للضرورة قال ابو حيان لو قيل باختصاصه بكون المضاف اليه ذا تا تانيث
وتوقف مع السماع لكان مذهبا غير بعيد والكوفيون يقيسون ذلك مطلقا فالاقوال
اذن ثلاثة وندر حذف المضاف اليه باسره اي بجملته عدي بن
زيد ٭ يا عبد هل تذكرني ساعة ٭ في موكب او رائدا للقنيص ٭ يخاطب عبد هند
اللخمي بمنزلة معدي كرب فحذف الاسم الثاني بجملته وندر ايضا حذف
اخر المضاف كقول اوس بن حجر ٭ يا علقم الخير قد طالت اقامتنا ٭
هل حان منا الى ذي العمر تسريح ٭ اراد يا علقمة الخير فحذف التا وهي
اخر المضاف باب الاختصاص اذا قصد المتكلم بعد ضمير
يخصه نحو انا واني او يشاركه فيه نحو نحن وانا تاكيد الاختصاص
بالحكم المنسوب الى الضمير اولاه اياه في حال كونه معطيا ما لها في الندا
من ضمها والمجي بحرف التنبيه وهو ها في تمام المضاف اليه ووصفها بذي
اللام وغير ذلك من الاحكام الا حرفه اي الا حرف الندا فانه لا يدخل عليها في
هذا الباب وسياتي واعترض بان الاقتصار على استثنا حرف الندا من بين
الاحكام اي يقتضي جواز وصفها باسم الاشارة ولا يجوز هنا ثم هذا الاختصاص
اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين
الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل انا اخص
بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا
للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرئ ايها القوم وكل هذا في صورة

الندا وليس به بل المراد بصفة اي ما هو دال عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب
وانما نقل من باب الندا الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين
اذ المنادى مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص الاتيان
بحرف الندا مع اي لانه لم يبق فيه معنى الندا لا حقيقة كما في يا زيد ولا
مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم الندا في الخالي منه بالكلية
وحال الظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في الندا سوى
الاشارة اليه لكن مجموع ايها الرجل في باب الاختصاص في محل نصب لوقوعه
موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في سواء علي اقمت ام قعدت
لان اقمت لم تخرج وان كان في الظاهر جملة معطوفة وجملة معطوف عليها الا
انه في الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم اخر اي سواء قيامك وقعودك وقد يقوم
مقامها اي الواقعة في الندا على ما هي عليه من الاتصال بها التنبيه ووقوع الوصف
المقرون باللام بعدها منصوب باسم دال على مفهوم الضمير معرف بالالف
واللام مثل نحن العرب اقرى الناس للضيف او الاضافة مثل نحن معاشر الانبيا
لا نورث وقد يكون هذا الاسم المنصوب علما كقوله ٭ انا بني ضبة لا نفس ٭
قال ابو عمرو ونصبت العرب في الاختصاص اربعة اشيا معشر وال واهل وبني ولا شك
ان هذه الاربعة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولبعد الاختصاص بمحصول
فيها بدليل قولها ٭ نحن بنات طارق ٭ نمشي على النمارق ٭ قال ابن الحاجب المعرف
باللام ليس منقولا عن الندا لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه
قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا مقدرة كما
في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص وامدح قال والنقل خلاف
الاصل والاولى ان ينصب انتصاب نحن العرب قال الرضي والاولى ان يقال
الجميع منقول عن الندا وانتصابه انتصاب المنادى اجري باب الاختصاص مجرى
واحد قلت هذا لا يدفع ما قاله ابن الحاجب اذ لنا مندوحة عن ان نجعل مثل
ذلك منقولا عن الندا حملا على غيره مما وجد فيه مسوغ النقل قال الرضي ثم نقول
لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة
ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف الندا المكروه مجامعته اللام وقد يلي
هذا الاختصاص ضمير مخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله
العظيم وبك اهل الرحمة انوسل فلو كان بعد ضمير غايب نحو مررت به الفاسق
او بعد ظاهر نحو الحمد لله الحميد فليس من هذا الباب بل هو منصوب على الذم كما في

المثال الاول وعلى المدح كما في المثال الثاني **باب التحذير والاغراء**
وما الحق بهما في وجوب حذف العامل قال الشارح لم يثبت هذا الباب
في النسخة التي شرحها المص ولا شرحه وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه **ينصب**
تحذيرا مفعول لاجله والمعنى قال بعض تحذيرا لكان التعليل للنصب **اياى**
وايانا معطوفا عليه المحذور اى الشيء الذي يحذر ويتقى نحو اياى والشر
وايانا ومعصية الله والتقدير اياى اباعد من الشر والشر منى لكن الظاهر من كلام
المص ان المتعاطفين ذكر لاجل التحذير وان الكلام جملة واحدة والصواب ان الاول
ذكر لاجل التحذير والثاني للتحذير منه لانهما جملتان لا جملة واحدة والاسمان متعاطفان
وعبر المص لم يذكر الا التحذير دون التحذر اما ادراجا للتحذر اذ هو قليل تحت التحذير
لانه الكثير كما ادرجه الجميع في التبويب واما لانه يقدر اياى باعدى لا اياى اباعد
فيكون تحذيرا للنفس **وينصب تحذيرا اياك واخواته** اياكما واياكم واياكن
ونفسك وشبهه من المضاف الى المخاطب نحو راسك والحائط فالتقدير
احذر واتق فيكون تحذيرا بخلاف ما قلت راسه والحائط فالتقدير دع ولا
يكون تحذيرا **معطوفا عليه المحذور** نحو اياك والاسد وكذا البيت وكونه
معطوفا هو المذهب جماعة منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب ابن
طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر فيكون من عطف الجمل **باضمار**
ما يليق من نحو اتق او شبههما نحو جانب وباعد وحاذر واحذر فاذا
قلت اياك والشر فالناصب لاياك فعل محذوف بعده لا قبله لانه لو قدر
مقدما لزم ان يكون اصله باعدك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره
المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها والناصب هنا ليس شيئا
من ذلك **ولا يكون المحذور ظاهرا** احترازا من ان يكون ان تفعل فانه لا
يوصف بانه ظاهر ولا ضمير غايب بل هو اسم في تاويل الظاهر يوضح ذلك
ذلك ان الظاهر من صفات الاسم وهذا ليس باسم بل في تاويل الاسم وكلامه
هنا منتقض فانه يجوز اياك من الاسد بلا نزاع وهو ظاهر قطعا **ولا**
ضمير غايب الا معطوفا وضابط هذا الموضع ان المحذر ثلاثة انواع
احدها ان الفعل فيستعمل على ثلاثة اوجه بالعطف او بمن مذكورة او مقدرة
تقول اياك وان تحذف واياك من ان تحذف واياك ان تحذف والثاني اسم
ظاهر فيكون بالعطف نحو اياك والاسد وبمن ظاهرة نحو اياك من الاسد
والثالث ان يكون ضمير غيبة فيجب كونه معطوفا نحو الاسد اياك واياه

كذا

كذا قيل ولا يظهر امتناع مجيئه بمن نحو الاسد اياك منه **وشذ اياه واما**
الشواب من وجهين قال الشارح احدهما استعمال اياه دون عطف وهو
ضمير غيبة والثاني اضافة ايا الى الظاهر لكن لا شذوذ في الاولى من تلك
الجهة لان اشتراط العطف الذي ذكره المص انما هو في اياه المحذر لا المحذر
وانما الشذوذ في تحذير الغايب واضافة ايا الى الظاهر فهو لذلك الوجهان
ولا يلزم الاضمار الا مع ايا سواء كانت مكررة كقوله: فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب: او غير مكررة نحو اياك والاسد واياك من
الاسد **او مع مكرر** نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين قام مقام العوض
من العامل وحكى في البسيط عن بعضهم جواز الاظهار مع التكرير وقال
الجزولي يقبح فيه الاظهار ولا يمتنع **او معطوف ومعطوف عليه** نحو
ناقة الله وسقياها واستغنى مع التكرير والعطف عن ذكر المحذر **ولا يحذف**
العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب باضمار ناصب اخر نحو اياك الشر
فلا يجوز ان يكون الشر منصوبا بما انتصب به اياك بل بفعل اخر مضمر تقديره
دع الشر هذا مذهب سيبويه والجمهور ومنه البيت الذي انشدناه انفا
والتقدير فيه ايضا دع المراء **او مجرورا بمن** نحو اياك من الاسد واياك من ان
تحذف ولم يتعرض المص في الصورة الاولى لكون هذا الناصب جائز الاظهار
او لا ونص ابن عصفور فيه على جواز الاظهار وقال واذا حذفنا الواو لم يلزم اضمار
الفعل وانشد البيت المذكور وقال تقديره دع المراء ولو كان في الكلام لجاز اظهار
هذا الفعل وقال ابن يعيش المراد في البيت والمراء فحذف حرف العطف او من المراء
فحذف حرف الجر وقال ابو البقاء العكبري المختار عندي ان يقدر له فعل يتعدى
الى مفعولين نحو جنب نفسك المراء ويرد على المص هنا امور احدها ان هذا بقية
المسئلة السالفة التي قال فيها ولا يكون للمحذور ظاهر الى اخره وكان حقه ان يقول
مكان ذلك وهذا لا يكون المحذور بعد ايا الا معطوفا او مجرورا بمن ظاهرة مطلقا
او مقدرة ان كان ان يفعل والثاني ان قوله منصوب باضمار ناصب اخر ليس
بمتعين والرجاز ان يقال اياك الاسد ونحوه ويقال في كل ذلك اضمر ناصب اخر
فكان حقه ان يقول وربما جاء الاسم الصريح منصوبا غير معطوف فيقدر له عامل
والثالث ان ما ذكره يختص بايا فلا يقال راسك والسيف الا مع العاطف ولكنه
ممنوع دون من **وتقديرها** اى تقدير من **مع ان تفعل كاف** لاطراد حذف
حرف الجر مع ان عند امن اللبس فتقول ان تفعل فاذا اردت اياك الفعل لا

يجوز ولذا اردت اياك كذا مخافة ان تفعل او من اجل ان تفعل جاز نظاهر هذا انه ان تفعل على هذا التقدير مفعول لاجله او مفعول به **وحكم الضمير في هذا الباب موكدا ومعطوفا عليه حكمه في غيره** فاذا قلت اياك نفسك فثم ضميران احدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والاخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا اكدت اياك قلت اياك نفسك وانت بالخيار في تاكيده بانت قبل النفس وان اكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك انت نفسك ولا بد من تاكيده بانت قبل النفس وحكى عن الخليل انه قال لو قال رجل اياك نفسك يعني بالجر لم اعبه لان هذه الكاف مجرورة وعلى هذا فيجوز اياك انت نفسك ونفسك ونفسك بوجوه الاعراب الثلاثة على اختلاف الموكد واما العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك انت وزيدا والشر وتقول ان عطفت على المرفوع اياك انت وزيد ويقبح بدون تاكيد او فاصل على ما تقدم وروى قول جرير فاياك انت وعبد المسيح ان تقربا قبلة المسجد بالنصب عطفا على المستكن والتاكيد واجب واما العطف على المجرور فلا يجوز هنا بحال لان اعادة الخافض يودي الى اضافة ايا الى الظاهر وعدم اعادة الخافض يتعذر معها العطف البتة عند الاكثر ومن لم يشترط اعادة الخافض فينبغي له ان لا يجوز ذلك ايضا لان المعطوف ليس صالحا لحلوله محل المعطوف عليه **وينصب المغرى به ظاهرا مفردا** واراد به قسيم المكرر والمعطوف واحترز بالظاهر عن المضمر فلا يكون مغرى به ومثال المسئلة قولك العهد بمعنى الزم العهد او احفظ العهد **او مكررا** كقوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح **او معطوفا عليه** نحو طاعة الله وطاعة رسوله ونحو الاهل والولد **باضمار الزم او شبهه** نحو احفظ **ولا يمتنع اظهاره دون عطف ولا تكرار** فيجوز لك في قولك العهد اظهار الناصب فتقول الزم العهد او العهد **وربما رفع المكرر** كقوله ان قوما منهم عمير واشباه عمير ومنهم السفاح لجديرون بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح فرفع مع التكرير **وكون ما يليها مفعولا معه جائز** فينبغي ان يقال في نحو راسك والسيف ان الحذف واجب ان قدر العطف وجائز ان قدر المفعول معه ومثله في كلا الاهل والولد **فصل** في الفاظ ملحقة بهذا الباب **الحق**

اياك والتوكيد جائز وبالرفع عطفا على صح

بالتحذير والاغرا في التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا وهذا مثل واصله ان انسانا خيّر بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما **وامرا ونفسه** وهذا شبه المثل **والكلاب على البقر** وهو مثل معناه ان امكنتك الفرصة فاغتنمها وقيل معناه خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم انت طريق السلامة فاسلكها **واحشفا وسوء كيلة** بكسر الكاف كالجلسة للهيئة قال ابو سهل الحريري هذا مثل لمن يظلم قال ابو سهل الناس من وجهين يعطي حشفا ويسيء الكيل **ومن انت وزيدا** واصله ان رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى باسمه ذلك الرجل الذي ليس بمثابته دفع عن ذلك وقيل له من انت وزيدا على جهة الانكار عليه والتحقير له **وكل شيء ولا هذا** والمعنى ائت كل شيء ولا تات هذا واقرب كل شيء ولا تقرب هذا **ولا شتيمة حر** فينبغي ان يقول هو ولا شتيمة حر باو بين حتى يكون معناه وكل شيء ولا شتيمة حر او يقول وكذا ولا شتيمة حر اي باو في هذا اللفظ مكان قولك ولا هذا فيكون كل شيء مذكورا ايضا مع هذا اللفظ **وهذا ولا زعماتك** اي هذا الحق ولا توهم زعماتك وقال ابن الحاجب كان المخاطب وعد باشيا فلم يف بها ثم رأى الموعود على حال دونها فقال للموعود هذا الكلام اي ارضى هذا ولا توهم زعماتك **وان تاتني فاهل الليل واهل النهار** والمعنى تجد من يقوم لك مقام اهلك في الليل والنهار **ومرحبا واهلا وسهلا** قال ابن الخشاب مذهب اهل اللغة ان انتصاب اهلا وسهلا ومرحبا على المفعول به لانهم يقولون التقدير اتيت رحبا لا ضيقا واتيت اهلا لا غربا ووطئت سهلا لا حزنا وكل ذلك على مذهب الدعا وذلك في مذهب اهل هذه الصناعة على انها اسما وقعت موقع المصادر فانتصب انتصابها ومن المشكلات قول المتنبي اهلا بدار سباك اغيدها ابعد ما بان منك خرّدها وقال ابن الحاجب في اماليه هذا دعا للدار على وجهين احدهما انه خاطبها كما يخاطب المترحب به كعادتهم في خطاب الديار وذلك لانه شبهها حين قابلته محجوبة اقبلت عليه فخاطبها بتحية الوديع فيكون اهلا مفعول اتيت محذوفا والثاني ان يكون استعمل ما هو لتحية المخاطبين لغرض الدعا وذلك لانه لما كثر صار معنى الاهل فيه نسيا منسيا ويفهم الدعا منه من لا يخطر له ببال معناه الاهل ببال فيكون دعا الخير على حسب ما يليق بالمدعو له فكانه قال عمرت او سقيت

نتصبه على المصدر وسباك اغيرها مستانفة او صفة على الوجهين جميعا
لكن الاقوى الاستيناف على الوجه الاول والوصف على الوجه الثاني ويجوز
انه خاطب نفسه او قدر غيره مخاطبا وعذيرك قيل هو مصدر كالنكير
والنذير وضعفه بعضهم بان المصدر لا يجي على فعيل الا في الاصوات
كالصهيل والزئير قال ابن يعيش على انهم قالوا وجب القلب وجيبا فجاء
المصدر على فعيل في غير الاصوات فجاز ان يكون هذا منه وقيل هو بمعنى
العاذر كشهيد وشاهد ومنه قول عمرو بن معدي كرب • اريد حباته
ويريد قتلي • عذيرك من خليلك من مراد • قلت ذكرت هنا ما حكاه
الشيخ صلاح الدين خليل الصفدي في كتابه المسمى بحلى الفوايد على ما في الصحاح
من الشواهد فيه فائدة عندي وذلك انه حكى ان الحافظ الامام شمس الدين
الذهبي رحمه الله قال بعضنا لصدر هذا البيت • اذا في الحديث على شخص
واخلى موضعا لوفاة مثلي • فما جاز باحسان لودي • اريد حياته ويريد قتلي •
قال الخليل الصفدي فنظمت انا ولم انشده لنفسي • خليلك ماله في ذا مراد •
فدم كالشمس في عليا محلي • وحظي ان تعيش مدى الليالي • وانك لا تمل وانت تملي •
قال فاعجبه قولي خليلك ماله في ذا مراد اعجابا كثيرا قلت وهو معدود
وديار الاحباب قال الش اذا اراد هذا التركيب فيحتاج الى سماع وان اراد
لفظ ديار مضافا الى اسم المحبوبة فذلك كثير كقول ذي الرمة • ديار مية اذ
مي تساعفنا • ولا يرى مثلها عجم ولا عرب • باضمار اعطني ودع وارسل
واتبع وتذكر واصنع ولا ترتكب ولا اتوهم وتجد واصبت وانبت
ووطئت واحض واذكر فساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على
ترتيبها في الذكر السابق فاعطني ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا
معطوفا على كليهما الا انه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدني تمرا فيكون من
عطف الجمل ودع هو ناصب امرا وامرا نفسه فيحتمل ان يكون معطوفا
على المفعول المتقدم ويحتمل ان يكون مفعولا معه وارسل هو ناصب
الكلاب على البقر واتبع هو ناصب حشفا وسوء كيلة فيحتمل ان يكون
بتقدير وتريد سوء كيلة وتذكر هو ناصب بدا من قولهم من انت زيدا
واصنع هو ناصب كل شيء والفعل المنهي عنه من قوله ولا ترتكب هو العامل
في الاسم الواقع بعد لا من قولهم ولا هذا من قولهم ولا شتيمة حر والفعل من قوله
ولا اتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك واما هنا في هذا التركيب

فقد

فقد تقدم ان ابن الحاجب قال ان ناصبه محذوف اي ارضى هذا ولا اتوهم زعماتك
وتجد هو ناصب اهل الليل واهل النهار وقدر ابن الحاجب فانك تاتي قال ويعني
هذا الكلام الا انه لان العرب اهله ليلا ونهارا واصبت هو ناصب مرحبا وانبت هو ناصب
اهلا ووطئت هو ناصب سهلا فعلى هذا هي ثلاث جمل وغير المص جعل العامل فيها كلها
واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة واحض هو ناصب عذيرك قال سيبويه
احضر عذرك وقال المفضل بن سلمة الضبي التقدير احضر عاذرك كانه استبعد مجي
المصدر على فعيل وليس صوتا كالنئيم والزئير والصليل والصرير والصهيل وقد
تقدم الكلام فيه واذكر هو ناصب ديار الاحباب ويتصل بهذا الفصل ما
يستلزم عامله عامل ما قبله وهذا كله اتى به المص لبيان ادلة حذف العامل
اعم من ان يكون الحذف واجبا وجائزا بدليل تقسيمه بعد الى واجب وجائز
وابو حيان فهم ان هذا الكلام راجع الى تلك الامثلة المعينة السابقة فحصل اختلال
اتبعه الشارحون فخبطوا خبط عشوا وسنبين لك ان شا الله تعالى قال ابن
قاسم ومثال ما استلزم عامله عامل ما قبله كل شيء ولا شتيمة حر اذ تقديره
ائت كل شيء ولا تات شتيمة حر فالامر باتيان كل شيء يستلزم الامر باتيان
شتيمة حر اذ كان مندرجا في عموم كل شيء لكنه اخرجه عن العموم بالنهي فقد
الامر النهي عن شتيمة قلت شتيمة حر معمول لتركيب مقدر منهيا عنها وذلك
لم يستلزمه ائت المقدرة العاملة في كل شيء انما شتيمة الحر نفسها استلزمها
المعمول الذي قبلها والكلام انما هو في استلزام احد العاملين الاخر لا في استلزام
احد المعمولين الاخر وانما المثال الجيد انتهوا خيرا لكم لان لا تنتهوا معمولا مقدر
اي عن التثليث والنهي عن التثليث يستلزم الامر بالتوحيد او يتضمن
معناه وضعا مثاله بقولهم امرا ونفسه قالوا لان المراد يقتضي النفي قلت
وهذا ايضا من الطراز الاول انما الظاهر ان يكون العامل الاول المتضمن معنى العامل
الثاني المقدر ويمكن ان يمثل لذلك بقولهم ما اكسى زيدا الفقرا الثياب فان نصب
الثياب بمحذوف والتقدير كساهم الثياب فاكسى وهو العامل الاول المتضمن لمعنى
كسا الذي هو العامل المقدر وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله
مثاله بقولهم الكلاب على البقر فان الظرف شريك الكلاب فيما قدر له من عامله
وهو ارسل قلت وليس بجيد لان الظرف مشارك الكلاب في عاملها باعتبار لفظه ومعناه
جميعا لا باعتبار معناه فقط والصواب ان يمثل لذلك بنحو • فرجج الحواجب والعيونا •
وقولهم علفتها تبنا وماء باردا فان العيون مشارك للحواجب في معنى عامله لا في لفظه

وذلك لان عامل الحواجب هو الفعل من زججن وعامل العيون هو الفعل من قولك
كحلن وهما لفظان متباينان لكنهما مشتركان من حيث المعنى في التحسين والتزيين
والماء والتبن ليسا بمشتركين في العامل من حيث اللفظ اذ عامل تبنا الفعل من علفتها
وعامل ماء الفعل من سقيتها وهما لفظان متباينان نعم يشتركان من حيث المعنى
باعتبار الانالة والاعطاء فان كلا من العلف والسقي انالة لما تعلق به **او ما هو**
في المعنى مشارك لما قبله **فيما ناب عنه** اي في الشيء الذي ناب عن عامله نحو
ويل له وزيدا فالثاني وهو زيدا مشارك للاول وهو الضمير المجرور باللام في الويل
الذي هو نايب عن عامله وهو الذم وذلك لان ويل نايب في المعنى دون اللفظ
عن العامل المحذوف وانت خبير بان بعض هذه الامثلة التي ذكرناها الحذف فيها جائز
لا واجب والعبارة منطبقة عليه فدل على صحة ما قلناه من انه اراد بهذا الكلام بيان
ادلة الحذف مطلقا سواء كان واجبا او جائزا وظهر بذلك فساد ما قالوه لانه لو كان كلامه
راجعا الى تلك الامثلة السابقة والحذف فيها كلها واجب لانها مثل وشبه مثل لكان مناقضا
لقوله هنا **ولا يمتنع الاظهار ان لم يكثر الاستعمال** فيجوز لك ان تقول مررت بنسوة
زججن الحواجب وكحلن العيون وعلفت دابتي تبنا وسقيتها ماء باردا مثلا باظهار
العوامل لان استعمال مثل هذا التركيب لم يكثر فيه حذف العامل فانت مخير فيه بين
الاظهار والحذف اما ان كثر استعمال تركيب في كلامهم بحذف العامل وجب الحذف
في مثله ولم يكن لك اظهار العامل لئلا يخرج عن الاستعمال الكثير والحاصل ان
المحذوف في الباب عامله قياسي وهو باب التحذير والاغراء بعضه يجب فيه الحذف
وبعضه يجوز فيه وسماعي يجب فيه الحذف وهو المثل وشبهه وسماعي يكون الحذف
فيه تارة واجبا وتارة جائزا وهو الذي اشار اليه في اواخر باب تعدي الفعل ولزومه
فلينظر فيه وفي هذا الموضع **وربما قيل** على سبيل القلة **كلاهما وتمرا** باثبات الالف
في الاول ونصب الثاني **وكل شيء ولا شتيمة حر** برفع كل ونصب شتيمة **ومن
انت وزيدا** فهذه ثلاثة امثلة **اي كلاهما لي وزدني** وهذا راجع الى المثال الاول فيكون
كلاهما مبتدا والخبر محذوفا وهو لي وعامل تمرا المنصوب محذوفا ايضا وهو الفعل
من قولك زدني وقد يقال ما ذكره المص ليس بمتعين لاحتمال ان يكون كلاهما منصوبا
لما ذهب اليه الفراء على لغة من يلزمه الالف في الاحوال كلها فيقدر له ما كان يقدر
في حالة كونه بالياء بل يترجح هذا لسلامته مما يلزم من الاول من عطف الانشاء
على الخبر نعم ان ثبت ان هذا التركيب قاله من العرب من يعرب كلا بالالف
رفعا وبالياء نصبا وجرا ولا يلزمها الالف في الحالات كلها تعين ترجيحه على

ما قاله المص **وكل شيء احسن ولا تركب** وهذا راجع الى المثال الثاني فيكون كل شيء
مبتدا وخبره محذوفا وهو ما ذكره المص من قوله احسن ومعناه يسير وقدره ابن
يعيش بقولك محتمل وشتيمة حر منصوب الجزء الاول لما كان قبل هذا منصوبا
بالفعل من قولك ولا تركب **ومن انت وكلامك زيدا او ذكرك** وهذا راجع
الى المثال الثالث فيكون بعده مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف اي كلامك زيد
او ذكرك زيد قيل وهذا على تقدير مضاف اي كلامك كلام زيد وذكرك ذكر زيد
قلت وانما ارتكب هذا التصحيح المحل ولكن لا يستقيم باعتبار المقام الذي يستعمل فيه
هذا التركيب وذلك لانه كما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل يقال لمن ذكر عظيما بسوء
ولمن شبه نفسه برجل عظيم فالظاهر انه يقدر مذكورك زيدا كما قدره ابن يعيش
والاستفهام للتحقير والمعنى انك تستحقر في حالة كونه مذكورك زيدا انك تطاولت
الى امر لست له باهل وهو اولى من تقدير المص لانه غير محوج اليه فيؤول المصدر
او اسمه باسم المفعول اي متكلمك زيدا ومذكورك زيد ومعنى متكلمك الشيء الذي تتكلم به
والله اعلم **باب ابنية الفعل ومعانيها** اي معاني الابنية وهو جمع بناء
والمراد بناء الكلمة لفظها باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها المترتبة باعتبار
مادة الكلمة والمعاني جمع معنى والمراد بمعنى الكلمة ما يراد بها فهو بمعنى المفعول **للماضي
المجرد** من الزيادة **مبنيا للفاعل** لا للمفعول فانه مغير عن الصيغة المبنية للفاعل
عند جمهور البصريين وهو مذهب سيبويه وان بنينا على ان صيغة المبني للمفعول اصل
كما يقول به الكوفيون فالابنية ستة اذ للثلاثي فعل بضم الفاء كضرب وللرباعي
فعلل بضمها ايضا كدحرج **فعل** بضم العين كظرف **وفعل** بكسرها نحو فرح
وشرب **وفعل** بفتحها كنصر وضرب وهذا للثلاثي فهي ثلاثة ابنية بحسب
الاصل لان اوله ملتزم فيه الفتح واخره لا اعتداد به في الابنية باعتبار
هيئتها الثابتة لانه محل التغيير فلم يبق الا الوسط ولم يجئ ساكنا للزوم التقاء
الساكنين عند لحوق الضمير المرفوع المتحرك باخره فبقي اما ان يكون مفتوحا او مكسورا
او مضموما فثبت ان المقتضي ان لا يزيد على ثلاثة ابنية وما خرج عن هذه الاوزان
فمغير عنها نحو رد وشم ولب فهذه تتراءى في الظاهر انها على زنة فعل بسكون
وليس كذلك نظرا الى الاصل فان رد اصله ردد بفتح العين وشم اصله شمم بكسر
العين ولب اصله لبب بضم العين وكذا قال وخاف وطال اصلها قول بفتح العين
وخوف بكسرها وطول بضمها وعلم بسكون اللام مخفف من علم بكسرها وظرف
بسكون الراء مخفف من ظرف بضمها وشهد بسكون الهاء وشهد بسكونها لكسر الشين

وشهد بكسرها اصلها كلها شهد بفتح الشين وكسر الهاء وفعلل للرباعي نحو دحرج ودحرج يقال دحرجت الدجاجة للديك اذا خضعت ودحرجت الشي اذا دورته وانما لم يكن له بنا خماسي لان الفعل اثقل من الاسم وفرع عليه ايضا فلم يبلغ حد الخماسي استثقالا وحطا لرتبته عن رتبة الاسم لان الاسم له ابنية خماسية فلم يكن اذن له الا ابنية رباعية وهو هذه لان الرباعي لما كان اثقل من الثلاثي وجب ان يكون فيه جابر رافع لثقله اذ لو كان على منهج الثلاثي لزم اربع حركات متوالية وهو مما رفض في كلامهم استثقالا فوجب ان يكون فيه سكون ليكون ذلك الجابر المستجلب للخفة ولا جايز ان يكون مورده اول الكلمة ولا ثالثها ولا رابعها اما الاول فلما يلزم عليه من الابتدا بالساكن وهو متعذر واما الثاني فلانه يستدعي اجتماع الساكنين وذلك عند لحوق الضمير المرفوع البارز المتحرك به كما في دحرجت واخواته واما الثالث فلو من احدها انه وجب عندهم بنا وه على الفتح اذا اسند للمفرد مذكر غايب كدحرج وفي حكمه مثناه ومونثه ومثناها اذ هو الاصل وذلك ليكون مشاكلا للمضارع بوجه ما اذ المضارع معرب فاراد وان يضاهيه بالحركة ليكون بينهما تعين في الجملة فاختاروا من الحركات الفتح لكونه اخفها من الثاني انه لو اسكن لكان موديا الى التقا الساكنين وذلك عند اتصال الف الضمير وواوه او نا تانيث الساكنة فلما خففنا تعين ان لا يكون مورد السكون الا ثاني الكلمة واما اختيارهم الفتح في الاول والثالث فلكونه مشتملا على الاستخفاف اذ هو اخفها فان قلت جرت العادة بان يبتدا بالمفتوح العين ويثنى بالمكسورها ويثلث بالمضمومها نظرا الى خفة الزنة فيرتب الكلام على الابنية على حسب هذا والمص عكس ذلك فبدا بالاثقل وثنى بالثقيل وثلث بالخفيف فما وجهه قلت انه عكس ذلك ايثار للخفة باعتبار الكلام على الابنية وذلك لان الكلام على البنا المضموم العين قليل جدا وفوقه الكلام على البنا المكسور العين وفوقه الكلام على البنا المفتوح العين كما تراه مفصلا عندما يرد بكل منها نقف عليه ان شا الله تعالى **فعل** بضم العين **لمعنى مطبوع عليه ما هو قايم به** نحو جبُن وجرُد وبرُد اي طبع على الجرءة والمروءة وبعد وقرب اذا كان البعد والقرب غير منجردين ولا زايلين كبعد ما بين المتضادين وقرب ما بين المتماثلين **او كمطبوع عليه** نحو فصح الرجل وخطب تقول ذلك لمتعلم الفصاحة والخطب وكذا حلم لمتعود الحلم وفقه لمن صار الفقه كالطبع له وشعر لذلك **او شبيه باحدهما** قال الشر نحو جنب جنابة شبه بالمطبوع الذي لا يحدد نحو بجنى قلت قول المص او كمطبوع عليه معناه او شبيه بمطبوع عليه فنزله بعد ذلك

او شبيه

او شبيه باحدهما عجب وكان هذا عند الشر من قبيل الصحيح الواضح فرعليه وهو عنه معرض كما ترى وكم من موضع مثل هذا **ولم يرد** فعل المضموم الثاني **يائي العين الا هيؤ** اي حسنت هيئته استثقالا للضمة على اليا **ولا منصرفا يائي اللام الا نهو** اذا كان ملازما للنهية وهي العقل واحترز بقوله منصرفا من قضو ورمو بمعنى ما اقضاه وما ارماه فانه مطرد في باب التعجب كما مر فان قلت صحح هيؤ لتبيين زنته ولم يصحح نهو لتبيين مادته فلم كان ذلك قلت لان اللام يسرع اليها التغيير ولا يسرع الى العين فالصحيح فيها مستثقل ولانها بصدد الوقف عليها ولا تسكن اليا بعد الضم لاشتراط الثقل **ولا مضاعفا الا قليلا** نحو لببت يا رجل اي صرت لبيبا ولم يجئ منه شئ الا هذه الكلمة وحكى قطرب سررت يا رجل صرت صاحب سر وحكى ابن جني ذممت فانت ذميم وتقدم للمص وجب ان اصله حبب اي صار حبيبا فادغم والتزم عدم التصرف ولا ادري لم لم يحترز عن هذا وان كان عارضا كما احترز عن نحو قضو ورمو **مشتركا** اي بغير مخ الاوزان فكما قالوا لببت بالضم قالوا لببت بالكسر وكما قالوا سررت بالضم قالوا سررت بالكسر ايضا وسمع الفتح في غيرها **ولا متعديا الا بتضمين** نحو رحبكم الدخول في طاعة الكرماني فان رحب لازم لكنه ضمن معنى وسع فاستعمل متعديا اي اوسعكم الدخول ومن كلام امير المومنين علي كرم الله وجهه ان بشرا قد طلع اليمن ضمنه معنى بلغ فعداه **او تحويل** نحو قلته وطلته الاصل فعل بفتح العين فلما سكن اخره للضمير لزم حذف عينه فحول الى فعل لتنقل حركة عينه الى فايه فيعلم ان عينه المحذوفة واو كما حولوا باع الى فعل ليدل على ان العين يا فاستصحبوا في الاول التعدي الثابت له قبل التحويل ولابن الحاجب خلاف في ذلك فقال ان الصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل وقد اسلفناه فيما تقدم فان قلت الباء في قوله تضمين ما هي قلت هي باء المصاحبة اي ولم يرد فعل متعديا الا ملتبسا بتضمين او تحويل اي مصاحبا لذلك فان قلت يجوز ان تكون للسببية ايضا اي الا بالتضمين سبب التعدي فلم لم يقل به قلت لانه قد عطف التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدي قطعا ولا يعطف على السبب الا سبب لاستحالة ان تحمل الباء الداخلة على المعطوف عليه سببية **ولا غير مضموم عين مضارعه الا بتداخل** وهو هنا ان يوخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة اخرى وذلك كقول بعض العرب كدت بضم الكاف تكاد فاخذ الماضي من لغة من يجعل كاد على زنة فعل بالضم واخذ المضارع من لغة من يجعلها على زنة فعل بالكسر وهو كاد

هم الذين يقولون كدت بكسر الكاف تكاد فالقائل كدت بضم الكاف تكاد استعمل التداخل
بالنسبة الى الكلمتين فاخذ احدهما من لغة واخذ الكلمة الاخرى من لغة غير تلك اللغة
وكثر في اسم فاعله فعيل كظريف وشريف **وفعل** بفتح الفاء واسكان العين
كسهل وحزن قال المص وفعيل وفعل كثيرا والاستعمال فمن استعملهما القياس فيهما عند
نقد السماع فهو مصيب واما الباقي فمقصورة على السماع **وقل** في اسم فاعله **فاعل**
نحو فره العبد فهو فاره وقد مثل لذلك بعاقر وحامض ورد التمثيل بعاقر بانه من
باب النسب بدليل التذكير ورد التمثيل بحامض بان فعله جاء على فعل تارة وعلى فعل
اخرى ويجوز ان يكون حامض مبنيا على الثاني لا الاول فالاولى التمثيل بفاره كما مر
وافعل مثله الشم باحمق فانك تقول حمق في فعله وهو حمق بكسر العين وضمها فلم يتعين
كونه احمق من المضموم فالاولى التمثيل باخضر واكدر **وفعل** بفتح الفاء والعين كحسن
وفعل بفتح الفاء وكسر العين كخشن من الخشونة **وفعال** بضم الفاء وتخفيف العين كشجاع
وفعال بضم الفاء وتشديد العين كوضاء اى وضئ **وفعل** بكسر الفاء وسكون العين
نحو ملح **وفعل** بضم الفاء وسكون العين كصلب **وفعل** بضم الفاء والعين جميعا
كجنب **وفعول** بفتح الفاء كوقور فان قلت اطلق المص على كل من هذه الامثلة اسم الفاعل
وليس منها ما هو اسم فاعل حتى مثل فاره لانه ليس مقصودا به الحدوث وانما كلها صفات
مشبهة قلت قد اعتذر عنه بانه اطلقه باعتبار العرف اللغوي فانه عند اهل اللغة
اعم منه بالعرف النحوي فيطلق عند اللغويين على الصفة على اى وزن ولذا كانت بشرط
ان يكون لها فعل وان تكون صالحة للاخبار بها عن ضمير الفاعل **فصل** في الكلام
على فعل المكسور العين ومضارعه وقدم الكلام في هذا الفصل على المضارع قبل الماضي ولو
عكس لكان اولى كما فعل في اخواته **فتح عين مضارع فعل** المكسور العين **الفتح**
تخفيفا لمخالفة عينهما وذلك انه لما كان الماضي والمضارع مختلفي المعنى ناسب ان تكون
عيناهما مختلفين ليطابق اللفظ المعنى ولهذا حكم النحاة بان الباب المتفق عيناه فرع
ولا فرق بين اللازم والمتعدي نحو فرح يفرح وعلم يعلم **وكسرت العين فيه** اى
في مضارع فعل المذكور ولم يكن بالمص حاجة الى ذكر فيه لان الضمير المستتر في كسرت
عايد الى عين مضارع فعل المتقدم ذكره لكنه اعاده الى مطلق العين فاحتاج الى
تعيين محلها فاتى بفيه للدلالة على ذلك وهو في غنية عنه لما قلناه **من ومق**
الشيء بمعنى احبه فتقول في مضارعه يمق **ووثق** بالشيء اى قوي اعتماده عليه
فتقول في مضارعه يثق وهكذا في الافعال الاتية **وورق** اى الشيء اى حسن
وولي زيدا اى تبعه **وولي** الامر اى صار حاكما عليه **وورث** المال اى اخذه

بطريق

بطريق الارث عن الميت **وورع** الرجل اى صار ذا ورع **وورم** العضو اى
انتفخ **وورى المخ** اى اكتنز من السمن وانما قيد هذا الفعل باسناده الى المخ لانه
لو كان مسندا الى الزند لم يكن حكمه كذلك وسياتي الكلام عليه **وفي مضارع حسب**
بمعنى ظن **ونعم** الانسان اذا عمه النعيم **وبئس** اذا اصاب البؤس **ويبس**
من اليبس ضد الرطوبة **ووغر** صدره بالغين المعجمة تلهب غيظا وحزنا **ووحر**
بالحاء المهملة مثله **وولِه** اذا كاد يعدم العقل **ووهل** اذا اشتد فزعه او نسي الشيء
وجهان افصحهما الفتح **واستثني ضللت تضل** من الضلال بكسر العين في
الماضي والمضارع **ووري الزند يري** اذا اخرج ناره بالكسر فيهما ايضا **و**
فضل الشيء يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع قال ابن الحاجب هذا من
من الفضلة لا من قولك فضلته اذا غلبته في الفضل لان ذلك ليس في ماضيه الا الفتح
وليس في مضارعه الا الضم لانه من باب المغالبة **بمضارع فعل** بفتح العين
عن مضارع فعل بكسر العين فاخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة اخرى فهو
من باب التداخل في كلمتين كما مر وبيان ذلك انه سمع في الماضي من الضلال ضللت
بفتح العين وفي المضارع منه تضل بكسرها وسمع في الماضي منه ايضا ضللت بكسر
العين وحق مضارعه تضل بالفتح لكنه اخذ الماضي من لغة والمضارع من اخرى
فركب لكن كلامه في هذا منتقد فان هذا الفعل سمع فيه فعل يفعل على القياس
وهي لغة تميم وبها قرأ الحسن قل ان ضللت فانما اضل على نفسي بكسر اللام من ضللت
وفتحها من اضل فكان حقه ان يقول واستغنى في فعل الضلال عن قال فعلت
افعل بالكسر فيهما عن مضارع فعل بمضارع فعل بالفتح لئلا يتوهم قوله استغنى
عن كذا انهم لم يقولوا فيه فعل يفعل فان عبارته توهم ذلك وقالوا وري الزند
بالفتح وورى بالكسر لكنهم لم يقولوا في المضارع الا يرى بالكسر استغناء بمضارع
المفتوح العين فهو من التداخل ولما فضل فقد سمع في عينه الفتح والكسر
ومضارع ذي الفتح بالضم ومضارع ذي الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل بالكسر
يفضل بالضم علم انه من التداخل في الصحاح ان الفراء حكى حضرت القاضي امرأة بالكسر
وانشد • يا من حبانا اذا ما جانا حضره • كن له عندنا التكريم واللطف • وان كلهم
يقولون في المضارع يحضر بالضم فهذا نظير فضل يفضل وهو من التداخل ايضا
ولزوم فعل المكسور العين **اكثر من تعديه ولذا غلب وضعه للنعوت**
اللازمه نحو شنب وفلج ولمي وعمي وحول **وللاعراض** جمع عرض قال
الجوهري هو ما يعرض للانسان من مرض ونحوه قال بعض شراح المفصل من

الحكمة في اختصاص فعل بالكسر بالاعراض ان فيه نحولا من الاخف الى الاثقل فكان
مناسبا لذلك نحو حزن وعطش وفرح وشبع والالوان نحو سود وشهب
وحوي ودعج ودكن وكبر الاعضا نحو جبه واذن وعين ورقب وسوق
وقد يشارك فعل بضم العين نحو ادم وسعد وعجف وخرق وعجم
ورعن ويغني عنه اي عن فعل المضموم العين لزوما في اليائي اللام نحو
حي فهو حي وعي فهو عي وغبي ويدل على كون فعل فيهن اصلا التزام وصف من
على فعيل وكان حقها ان تكون على فعل لانها بمعنى مطبوع عليه او كالمطبوع لكن
ترك فعل المضموم فيها لشدة الثقل واستغني بفعل المكسور عنه وسماعا
في غيره وهو شيئان معتل العين اللام بالواو وصحيح اللام نحو قوي ونقي
وسمن وحمق فحقها ان تكون على فعل المضموم العين لانها بمعنى متن ونظف وشحم
ويطاوع فعل المفتوح العين كثيرا نحو خدعه فخدع وصلمه فصلم وثلمه فثلم
وثرمه فثرم وستر الله عيبه فستر والمراد بالمطاوع الفعل المشعر بحصول تاثير
فاعله يكون نتيجة من فعل اخر ملاق لهذا الفعل في الاشتقاق وهذا كقولك
باعدت زيدا فتباعد فان تباعد يشعر بان البعد حاصل في زيد وهو اثر المباعدة
نتيجتها والفعل الاخر يكون مطاوعا وقال ابن الحاجب معنى كون الفعل مطاوعا
كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به نحو كسرته فانكسر وقد يتكلم
بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع له نحو انكسر الاناء لان ما ذكر يفهم منه قلت الغي
قيد الملاقاة في الاشتقاق فيلزم عليه كون خرج من قولك امرته بالخروج فخرج
مطاوعا وليس به في الاصطلاح وتسكين عينه نحو علم بسكون الثاني منه
ويعني فعل المضمومة نحو ظرف بسكون الراء وتسكين عين شبههما من
الاسما كنز وكتف ورجل وسبع لغة تميمية وحكاها ابن هشام عن
بكر بن وايل وناس كثير من بني تميم فصل في الكلام على اسم الفاعل
بالمعنى اللغوي من فعل المكسور العين اسم الفاعل من متعدي فعل على فاعل
نحو عالم وعامل ومن لازمه على فعل بفتح الفا وكسر العين كفرح واشر وبطر
وافعل كاحمر واعرج وفعلان بفتح الفا وسكون العين للامتلاء ونحو كريان
وعطشان وقد يجي منه اللازم على فاعل كضاحك وسالم واثم وفعيل
كمريض ولزم فعيل في المعتل عن فعل المضموم العين نحو غني وعي وحي
وقد يشترك فعل بضم العين وفعل بكسرها كطمع وعجل ويقظ فقد جا فيهن
الضم والكسر وفعل بكسر العين افعل كجرب واجرب وسود واسود وخضر

واخضر

واخضر وعور واعور وفعلان نحو صدي وصديان وفرح وفرحان وعجل
وعجلان وسكر وسكران وربما اشتركت الثلاثة نحو شعث واشعث
وشعثان فصل في الكلام على فعل المفتوح العين ومضارعه
لفعل نحو ولزوم والاحسن ان يقول وتعدي فعل اكثر من لزومه
عكس ما صنع في فعل ومن معانيه غلبة المقابل كقوله سابقني فسبقته
اي غلبته في السبق وكاتبني فكتبته اي غلبته في الكتابة وهذا هو الذي
يشيرون اليه بباب المغالبة ومعناه اسناد الغلبة في فعل يكون لاثنين
فيه مشاركة الى احدهما بطريق الفاعلية كما تقول ضاربني زيد فضربته فان
معنى ضاربني زيد انه وقع منه ضرب علي ووقع ضرب مني عليه وان كان اسناد
وقوع ضربه عليك بطريق التصريح ووقوع ضربك عليه بطريق الضمن بسياق
الكلام فيه والحاصل ان المشاركة حاصلة بينك وبين زيد فاردت ان تخبر
بان الغلبة انما حصلت لك وانك غلبته في الضرب فقلت ضربته وهذا معنى غلبة
المقابل فالضرب بهذا الاعتبار اخص من معناه مطلقا وقول المص ومن معانيه
يشير الى انه مع كثرة ما يرده من المعاني له لم يات على حصرها وفي المفصل ما كان
على فعل فهو لمعان لا تنضبط كثرة وسعة قال ابن الحاجب لما كان اخف الاوزان
الافعال كثر واستعماله فقل ان يجي فعل له معنى الا وذلك المعنى ثابت ولم يتعرض
لمعانيه لكثرة انتشارها مع ان ذلك من علم اللغة وذكر باب المغالبة وهذا مناسب
لانه باب قياسي والنحوي يتكلم في الامور القياسية لان وضع العلم لذلك من النيابة
عن فعل المضموم العين في المضاعف نحو جل وقل وخف وعز وعف
ورف ودف بدليل مجي الوصف منهن على فعيل وكل على زنة فعل بدليل
يجل ويقل ويخف ويعز ويعف ويرف ويدف بكسر العين في الجميع وفي
اليائي العين نحو طاب بطيب بدليل انه سجيه وانظر كيف جعل المص
النيابة من معاني الفعل واطرد صوغه وهذا يوهم ان ما قبله ليس
بمطرد وليس كذلك بل الذي للمغلبة مطرد بلا نزاع من اسما الاعيان
لاصابتها نحو شغفها اي اصاب شغاف قلبها اي غلافه وراسه
اصاب راسه وجلده اصاب جلده وعانه اصاب عينه وفي المخصص اذا
وقع الصيد في الحبالة قيل امتدى ام مرجول اي اصابت الحبالة يده ام رجله
ولصاحب العين حشوته اصبت احشاه انتهى وقد كبدته اكبده واكبده كبدا
اصبت كبده ثابت طحلته طحلا وضربت طحاله على وليس في المصادر المو... في

الجسم مصدر مفتوح العين لا لاهذا ومحكي غيره طحاوا ابو عبيدة كليته كليا اصبت كليته
ابو زيد ماننه اصبت ماننه والمانة السرة وما حولها وجمعها مون ابو عبيدة قلبته
قلبا اي اصبت قلبه وفادته اذا اصبت فواده قال ثابت والفواد هو القلب وفي
الصحاح عضدته اعنته وعضدته اصبت عضده قلت والمضارع اعضده بالضم فيهما وعلى
هذا من الملاحين ان تقول لمن يلحنه ساعدتك لعدوله ما عضدته وتريد ما اصبت
عضده وفي الصحاح انه يقال عضدت الشجر اعضده بالكسر في مضارع هذا لا غير
اذا قطعته بالعضد **او انالتها** اي اعطاها نحو لحنته اذا اطعمته اللحم وشحمته اطعمته الشحم وزبدته
وتمرته اذا اطعمته ذلك **او عملا بها** نحو رمحه وسهمه وعصاه اذا عمل بالرمح والسهم
والعصا والاحسن او اصابة بها لان معنى هذه الالفاظ اصابته بكذا من اسما الاعيان
التي صيغت بها ولو رمي بسهم او مشق برمح او رمي بعصا فلم يصبه بها لم يقل سهمه ولا
رمحه ولا عصاه **وقد يصاغ لعملها** نحو جلد الجدار رويا والبير وعصب العصبة
او عملها نحو امثلته اصلة وسبعه السبع وكلبة الكلب وذبه الذباب وبعضته البعوضة
او اخذها نحو ثلث المال وربعه اذا اخذ ثلثه وربعه وكذا الى العشر وقولهم خصاه
اذا سل خصيتيه قد يقال انه صيغ من الشي لاخذه وقد يقال انه جا للسلب كما جا فعل
بالتشديد لذلك وفي الصحاح قلبت النخلة اذا اخذت قلبها ويقع على المص اوليهم نقول غاب
الرجل اذا اتى الغور وجلس اذا اتى الجلس وهو نجد ومن الالغاز جلس زيد سعبا
فيقال كيف يجلس سعبا اي سير سعبا وحله بما ذكرنا لان معناه اتى نجدا سعبا **ومن
معاني فعل الجمع** نحو نظم ووعى **والتفريق** نحو فصل وقسم **والاعطا**
نحو منح ووهب ونحل من النحلة **والمنع** نحو حظر وحظل وحمى **والامتناع**
نحو عاذ ولجا **والايذا** نحو لسع ولدغ **والغلبة** نحو قهر وقسر وفقع **والدفع**
نحو زار ودفع **والتحويل** نحو قلب وصرف ونسخ **والتحول** نحو رحل وذهب
ومضى **والاستقرار** نحو سكن وقطن وثوى **والستر** نحو رهل ودمل **والسير**
نحو رجب **والتجرد** نحو كشط وقشر وحلق **والرمي** نحو قذف وحذف ورجم **والاصلاح**
نحو نسج وطحن ورفا **والتصويت** نحو صرخ وسهل ورغا ونبح ومن معاني
فعل موافقة افتعل يقال نظره اي انتظره وقال تعالى انظرونا نقتبس من نوركم
وقال تعالى غير ناظرين اناه ومنه قول الشاعر ولم ينظر الغادي الذي هو رايح
ومن معانيه ايضا السلب قال الجرجاني وقد يجي فعلت وافعلت على السلب
نحو قررت ما في اسفل القربة وافررته اذا ازلته عن مقره قلت وقد يدخل هذا
تحت قول المص او اخذ منها وزاد بعضهم موافقة فاعل يقال رهبت الشي

عمي

بمعنى راعيته قالت الخنساء ارعى النجوم وما كلفت رعيتها قلت الاولى ان يكون فاعل هنا
بمعنى فعل لان الاصل في فاعل ان يكون لاثنين فصاعدا وليس بموجود هنا **ولا يفتح
عين مضارع فعل دون شذوذ** احترازا عن ابى يابى وذكر ابن عصفور من
الشذوذ ستة افعال منها اربعة معتلة سلا وجبا وقلا وابى واثنان صحيحان
قنط وركن ولم يصح سيبويه الا ابى يابى وقال ان يحيى ويقلى غير معروف وانشد ابن الاعرابي
ايام ام الغمر لا نقلاها ولو تشا نبلت عبناها وقال المص ما معناه ان جبا يجبى وقلا
يقلا ليسا من هذا لاحتمال ان يكون اصلهما يحيى ويقلى بالكسر ثم نطقوا به ثم قلبت الكسرة
فتحة فانقلبت اليا الفا وانما لم يحملوا ابى يابى ولم تخرجها على ذلك لانه لم يسمع فيها يابى
بالكسر واما يركن ويقنط فلا دليل فيهما لانه سمع في ماضيهما الكسر قلت وكذا سمع
سمع في سلا قال رؤبة العجاج لو اشرب السلوان ما سليت بي غنى عنك وان غنيت
وكذا سمع من ابى حكاه صاحب المحكم قال بعض الشارحين وكان حق المص ان يقول
دون شذوذ وتداخل قلت لو قال ذلك لافسد لانه لم يفتح الا بالتداخل ثم التداخل
شاذ واللفظ صادق عليه قطعا وهذا الاعتراض انما نشا عن عدم الاطلاع على قولهم
ابى بالكسر وقد حكاها في المحكم كما مر ولم يوردها المص في تصريفه الكبير واعلم ان هذا واقع في
المعتل والصحيح اما المعتل فغي ابى وقلا وسلا وجبا وغشا الليل قال ابن الشجري
قالت العرب سلي يسلى كرضي يرضى وقال قوم سلا يسلو كحلا يحلو وجات طايفة
ثالثة فركبت لغة من اللغتين فقالوا سلا يسلى قال روبة لو اشرب السلوان ما سليت
والسلوان جمع سلوانة خرزة زعموا ان من شرب عليها الما سلا قال شربت
على سلوانة ما مزنة فلو وجديدا العيش ما بي ما اسلو وكذا قيل قلى يقلى مثل
مشى يمشي وقال الاخرون قلي يقلى مثل شقي يشقى وركبت طايفة منها قلى يقلى
وكذا قيل غشا يغشو كدعى يدعو وقيل غشي يغشى كرضي يرضى وقيل غشا يغشا
واما الصحيح فقنط يقنط كضرب يضرب وقنط يقنط كعلم يعلم وقال الاخرون كمنع يمنع
وقالوا ركن يركن كركب يركب قال الخليل وهي لغة سفلى مضر وقالها اخرون
مثل خرج يخرج وركبت طايفة منهما لغتين نادرتين احداهما كسال يسال
والاخرى بكسر الماضي وضم المضارع وقال ابن الشجري وهذه اوغل في الشذوذ
ومثلها قول ناس قليل فضل يفضل وقيد المص عدم فتح عين المضارع الواقع
في غير الشذوذ بقوله **ان لم تكن هي اي العين او اللام حلقية** اي حرف حلق
وعلم من هذا خروج الالف فانها لا تكون عينا ولا لاما البتة انما تكون
منقلبة عن يا او واو واستثنا ابن الحاجب لها غير حسن وانما فعلوا

ذلك طلبا للتشاكل اذ الفتحة من الالف والالف حلقية فالهمزة كسال وداب وبدا
والهاء كذهب ونهض وجبه نفسه المريض والعين كجعل وبعث وصنع وربع
والحاء كسح ونحر ومدح وسبح والغين كشغل وفغر ونزغ الشيطان ونبغ فلان
قال ابن الشجري اذا قال الشعر واجاد وليس ذلك في اصله ومنه النابغة
والخاء كفخر وشخص وسلخ وشمخ بانفه **بل بكسر او بضم تخيير ان لم يشتهر احد**
الامرين نحو عتل يعتل ويعتل فانه لم يشتهر فيه احد الامرين فانت مخير في
ضم العين او كسرها فان اشتهر الكسر كيضرب او الضم كيقتل انتفى التخيير ووجب
النطق به على الوجه المشتهر وقال ابن عصفور بل يجوز الامران مع اشتهار
احد الامرين فيجوز في يضرب الضم وفي يقتل الكسر وقال ابو حيان انما التخيير موقوف
على انتفا النقل على انتفا الشهرة قلت انتفا النقل لا يمكن ادعاوه باليقين بخلاف الشهرة
والذي قاله ان لم يسمع انما اراد ذلك والا تعذر العمل بهذا على الناس فالمص صرح
بما اراده ولم يفصح عنه والتخيير قول الجمهور وقال ابن جني يتعين الكسر لان الافعال
مبناها على الاختلاف فكما ان فعل بالكسر قياس مضارعه يفعل بالفتح كذلك فعل
بالفتح قياس مضارعه يفعل بالكسر **او يلتزم** بالجزم عطف على الفعل المجزوم بلم
من قوله ان لم يشتهر احد الامرين يعني او ان يلتزم احدهما **لسبب** يقتضي ذلك
كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاوه واو لتقع الواو بين يا وكسرة
في نحو يجد ويعد ويزن قال الشارح وظاهر كلام المص ان لغة بني عامر في ذلك
يفعل بالضم كقول بعضهم ٭ لو شئت قد نقع الفواد بشربة ٭ يدع الصوادي
لا يجدن غليلا ٭ ثم حكى غيره والظنه يعني شيخه ابا حيان ان الامر ليس كذلك لان
الضم انما سمع منهم في يجد في هذا البيت وهم مثل غيرهم على الكسر في غيره نحو يعد
ويزن فلا يجعل ذلك قانونا قلت قول المص كالتزام الكسر عند غير بني عامر في
كذا لا يقتضي ان بني عامر يلتزمون الضم فيما التزم غيرهم فيه الكسر وانما
مقتضاه ان بني عامر لا يلتزمون الكسر كغيرهم وذلك صادق بان يكونوا قد
اجازوا في بعض الفاظ هذا النوع الضم كما هو الواقع فانه قد ثبت بالنقل عنهم
انهم يقولون في وجد يجد بضم الجيم ووافقوا غيرهم في التزام الكسر في غير ذلك
فصدق ان بني عامر لم يلتزموا الكسر في ذلك دايما كما فعله غيرهم بدليل ثبوت
يجد عنهم في هذا البيت فاندفع الاعتراض عن المص **وعند الجميع فيما عينه**
يا نحو سار يسير وباع يبيع **وعند غير طي فيما لامه يا وعينه غير**
حلقية نحو رمى يرمي وسرى يسري واحترز بقوله وعينه غير حلقية من

نحو

480

نحو نهى ينهى ونأى ينأى ورأى يرأى وسعى يسعى ورعى يرعى وآما طي
فانهم لا يلتزمون الكسر فيما التزمه غيرهم فيه فيجوز عندهم ان تقول في رمى
ويكي يرمي ويبكي بالالف هذا مقتضى كلام المص وهذا الحكم انما نقله غيره ولا
يوخذ من كلامه ان بني طي يقولون في بقي ورقي ورضي فعل بالفتح كما هو المنقول
عنهم فاهمل لغتهم في الماضي من فعل ونقل عنهم غير لغتهم في المضارع فجمع بين
امرين عجيبين **والتزام الكسر في المضاعف اللازم غير المحفوظ ضمه** نحو حن
يحن وان يئن والمحفوظ ضمه صادق على نوعين ما لم يسمع فيه الا الضم نحو
مر يمر وحل بالمكان وما سمع فيه الضم والكسر نحو حدت المراة تحد بالضم و
بالكسر وشطت الدار تشط وتشط وصد عن كذا يصد وما سمع فيه يصد وتجد
في كذا يجد وتجد **والضم** بالخفض عطفا على الكسر في قوله اولا كالتزام الكسر لا على الكسر من قوله
اخيرا والتزام الكسر وانما قلنا ذلك لانه قدم ان عين المضارع تكسر وتضم على التخيير
ان لم يلتزم فيها احد الامرين لسبب فقدم الكلام على التزام الكسر ثم تكلم على التزام
الضم وعطفه على الاخير يفوت هذا الغرض اي وكالتزام الضم **فيما عينه او لامه**
واو فالاول نحو قام يقوم ورام يروم قال ابن عصفور ولم يشذ من ذلك الا لفظان
وهما تاه يتيه وطاح يطيح في لغة من قال ما اطوحه وما اتوهه والثاني نحو
غزا يغزو ودنا يدنو واحترز بقوله **وليس احدهما حلقيا** من نحو محاه
يمحاه في احدى اللغتين فانه سمع في ذلك الفتح كما مثلنا والضم قال ابو حيان ايضا
فيما لامه واو وعينه حلقية وينبغي ان ينظر فيما عينه واو ولامه حلقيه هل
جاء المضارع منه مفتوح العين فلم اظفر له بمثال على ذلك وانما جاء المضارع منه
بالضم نحو باح يبوح وناح ينوح وراح يروح فانظر **وفي المضاعف المتعدي**
نحو رد يرد ولم يلم **غير المحفوظ كسره** وهذا صادق على نوعين ما لم يسمع فيه الا
الكسر وهو حبه يحبه قالوا ولا ثاني له وما سمع فيه الكسر والضم نحو عله في التراب
يعله ونم في الحديث ينمه وينمه وبته يبته وشده يشده وفي الكشاف ان ابن عباس
رضي الله عنهما قرا فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها وتشديد
الرا المفتوحة امرا من صره يصره اذا جمعه **وفيما للغلبة المقابل** تقول سابقني
فسبقته اسبقه اي غلبته في السبق وغالبني فغلبته ومثله جالدني فجلدته اجلده وخاصمني
فخصمته اخصمه مثل به المص في شرح ابنية الافعال وقولك جالدني ثم مثل ان يكون
تجالدتما اوجلدتما ثالثا وفي الخصايص لابن جني انما اجمعوا على مجي فعلته افعله بالضم
اذا اريد معنى الغلبة نحو عالمني فعلمته اعلمه وما قلني فعقلته اعقله وكارمني فكرمته

اكرمه وفاخرني ففخرته افخره بالفتح وحكاه ابو زيد بالضم على الباب لانه موضع
معناه الاعتلاء والغلبة فدخله بذلك معنى الطبيعة والغريزة التى تغلب ولا تغلب و
تلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها يفعل **فان قيل** فهلا جاء الماضى على
فعل **قلنا** لا يتعدى والفعل ههنا متعد قال سيبويه وليس فى كل شئ يكون
هذا الا ترى انك لا تقول نازعنى فنزعته استغنا عنه بغلبته قال ابن الحاجب
وهذا لا يخرج الباب عن كونه قياسيا الا ترى انهم لا يقولون ماضى فعله استغنا
عنه بما اكثر قابليته مع ان الباب قياس والذى دل الاستغنا كثرة استعمالهم
هذا الفعل مع عدم سماع انزعه فدل ذلك على الاستغنا **غالبا من يلزم
الكسر** وذلك فى ثلاثة اشيا الاول المعتل الفا واويا كان نحو وعد او يائيا نحو
يسر فانه يقال واعدنى فوعدته اعده وياسرنى فيسرته ايسره بالكسر فيهما
لا يقال بالضم لامرين احدهما انه لو ضم للزم الاتيان بما هو مرفوض فى كلامهم وهو
مجى مضموم العين من المثال الثانى انه لو نقل الى الضم للزم المحذور لحذف الاخف
الى الاثقل اذ الكسر اخف **فان قيل** يلزم التخصيص بلا مخصص اجيب بان هذا
وغيره فلطلب المنع لان المخصص وجود حرف العلة والثانى من تلك الاشيا
الاجوف اليائى نحو باعنى فبعته ابيعه بالكسر ولم يجى فيه الامرين احدهما
ارتكاب المرفوض الاجوف اليائى لا يأتى منه فى كلامهم يفعل بضم العين و الثانى
ابدال الاخف بالاثقل اذ لو ضم لزم ان يقال ابوعه بقلب اليا واوا لكونها ساكنة
مضموما ما قبلها وقد علم ان الواو اثقل من اليا والثالث من تلك الاشيا الناقص
اليائى نحو رامانى فرميته ارميه ولم يجى فيه للمحذورين المذكورين فى الاجوف
وعلى هذا حمل الجوهرى قول جرير بن عطية يرثى عمر بن عبد العزيز ٭ فالشمس طالعة ليست
بكاسفة ٭ تبكى عليك نجوم الليل والقمرا ٭ اى الشمس تغلب النجوم والقمر فى البكا
عليك وتجوز ان تنصب نجوم الليل بكاسفة اى ان الشمس لم تكسف النجوم
والقمر لعدم ضوئها وخرجه بعضهم على وجه بعيد فادعى ان نجوم الليل
مفعول معه حذف الواو ومنه اى تبكى عليك ونجوم الليل **ولا تأثير للحلقي
فيه** اى فى ذى الغلبة **خلافا للكسائى** فان له تأثيرا لم يبينه لشهرته ومنه
ان المضارع من الحلقى يفتح عينه لاقتضا الحرف الحلقى من جهة اشتغاله حركة
الفتح وهو ضعيف لامرين احدهما انه قد ثبت بالنقل المعتبر الضم قالوا فاخرنى
ففخرته افخره مضموما وكذا شاعرنى فشعرته اشعره بالضم نقله ابو زيد فيكون
خارقا لقاعدته فلا يصار اليه والثانى ان العلة الحاملة على صيرورته الى الفتح

غير مطردة وهى اقتضا حرف الحلق الفتح لمجى مثل دخل يدخل ونحت ينحت كثيرا **وقد
يجى ذو الحلقى غيره** اى غير ذى الغلبة **بكسر** مثل نحت ينحت ونزغ ينزغ
ورجع يرجع **او ضم** نحو دخل يدخل وقعد يقعد **او بهما** ظاهره انه يجى بالكسر
والضم ولم يرد ذلك وانما اراد انه يأتى بلغتين اما الكسر والفتح نحو نحه وننحه او
الضم والفتح نحو نحوه وننحاه قال المص فى شرحه فى قوله بهما مثال الكسر نحه ينحه و
الضم نحوته انحوه وانحاه وهذا التفسير تقتضى انه اراد بقوله بهما انه يأتى بالاصل
وهو الفتح مع احد الامرين الخارجين عن القياس وهما الكسر والضم وليست العبارة
مساعدة على ذلك وانما تقتضى كلامه ان يأتى بالكسر والضم دون الفتح لما تعدم فى تحمله
قبيا لقوله **او مثلثا** ومثاله برح وينبع ولا يقاس على شئ من هذه الثلاثة
عند اكثر النحويين بل المعتمد فى ذلك السماع وقال اكثر اللغويين الفتح اكثر واليه
المرجع عند فقد السماع وينبغى للمص ان يقول بذلك **فصل** فى الكلام على
شئ من احكام المضارع مطلقا لا بقيد كونه مضارع الثلاثى **بكسر ما قبل اخر
المضارع ان كان ماضيه غير ثلاثى** سواء كان رباعيا نحو دحرج يدحرج او خماسيا
نحو ينطلق او سداسيا نحو يستخرج **ولم يبد ابتدا المطاوعة** فانه لو بدى بها نحو تعلم
وتدحرج يفتح ما قبل اخره **او شبهها** نحو تجبر وتكبر وتوانى لان التا فى ذلك
ليست للمطاوعة لكنها تشبهها وما قبل اخر المضارع منها مفتوح **ويضم اوله ان كان
ماضيه رباعيا** اما مجردا نحو دحرج يدحرج او مزيدا فيه نحو ضارب يضارب
واكرم يكرم **والا يكن رباعيا فتح اوله** سواء كان ثلاثيا نحو ضرب يضرب او خماسيا
نحو انطلق ينطلق او سداسيا نحو استخرج يستخرج **ويكسره غير الحجازيين ما لم يكن
يا** فاما قراة شعبة امن لا يهدى بكسر اليا والها فانما ذلك اتباع **ان كسر ثانى الماضى**
نحو علم فتقول فى مضارعه نعلم بكسر النون مثلا **او زيدا وله تا معتادة** نحو
تكسر فتقول فى مضارعه تتكسر العود بكسر المثناة الفوقية مثلا وفى المحكم كتبه
يكتبه خطه قال ابو النجم ٭ اقبلت من عند زياد كالخرف ٭ تخط رجلاى بخط مختلف ٭
٭ يكتبان فى الطريق لام الف ٭ ورايت فى بعض النسخ يكتبان بكسر اليا ثم اتبع الكاف
كسرة اليا ومن الغريب قول ابن سيده الاكثر رايت لكنه اراد علمت لو ابصرت
او همزة وصل نحو انطلق فتقول ينطلق بكسر النون مثلا **ويكسر منه مطلقا**
يا كان او غيرها **فى مضارع ابى** فتقول زيد يابى بكسر اليا التحتيه **ووجل** فتقول ييجل
بكسر اليا انقلب الواو يا **ونحوه** اى نحو وجل والحاصل انهم كسروا فى فرد ونوع فالفرد
مضارع ابى والنوع مضارع وجل **وربما حمل على نعلم تذهب** ووجه الحمل

عن

شبهه به في فتح عين المضارع وان كان الماضي مختلفا واشذ من هذا قراة زيد بن علي ويحيى بن وثاب وعبيد بن عمير اياك نعبد بكسر النون وماضيه مفتوح العين ومضارعه مضمومها و ربما حمل ايضا على يابى بالم كقراة ابن وثاب فانهم يالمون كما تالمون بكسر اليا والتاء جميعا قال اللحم وكسر اليا غريب واعلم ان الحملين مختلفان فالاول في اصل الكسر غير اليا فانه كان غير مستحق له ولكنه لما كان على يفعل وقياس ماضيه فعل توهموه فعل كما قال بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا او حملوه عليه لحقي ماضيه لتشارك المضارعين في مجرد فتح العين مع قطع النظر عن الماضي والحمل الثاني في كسر اليا بخصوصها لان الكسر فيه مستحق بالاصالة للعين لان الم مثل علم فصل في الكلام على الرباعي انفرد الماضي الرباعي المجرد عن الزيادة بفعلل بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه وقد تقدم الكلام على وجه ذلك لازما نحو عربد اي ساء خلقه و متعديا نحو دحرجته اذا دورته لمعان كثيرة وقد يصاغ من اسم رباعي لحمل مسماه قال المثل قرمص اذا حفر القرموص قال الحكم القرموص والقرماص حفرة يحتفرها في فيها الانسان الصردان الذي مسه البرد قال هما ذا جا الشتا ولما اتخذ قنصاه يا ويح كوي من حفر القراميص وقد قرمص وتقرمص دخل فيها وتقنص وقرمصها وتقرمصها عملها قلت اذا كان الرواية في كلام الملم بالبا في قوله بمسماه فالمثال غير منطبق فان معناه عمل مسمى لا عمل بالمسمى ولعل اللوم قصرت فطنته بان ح نيطبق المثال ولهذا قال في الثلاثي وقد يصاغ معنى فعل من اسما الاعيان لعملها ومثلنا بذلك بجلد الجلد وبان البير ولا فرق بين لعملها او لعمل الحا او لعمل مسماها في المقصود فان قلت فهل من مثال ينطبق على المسئلة على تقدير ان يكون الرواية بالبا قلت نعم وذلك مثل قولك فرجنت الدابة اذا عملت فيها بالفرجون وهي المحسة وعلى هذا التقدير فينبغي ان يزاد او لعمله ويمثل له بقرمص او لحكاية نحو عقربت الشي لويته كالعقرب او لجعله في شي نحو فلفلت الطعام اذا جعلت الفلفل فيه وعصفرت الثوب اي جعلت العصفر فيه او لاصابته نحو قرطس اذا اصاب القرطاس او لاصابة به نحو عرجنته اذا اصابه العرجون او لاظهاره نحو عثلجت الشجر اذا اخرجت عساليجها اي ما لان واخضر من قضبانها الواحد عسلوج وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته نحو بسمل اي اذا قال بسم الله وسبحل اذا قال سبحان الله وحمدل اذا قال الحمد لله ونحو ذلك فصل في الكلام على ابنية الثلاثي المشتمل على الزيادة من امثلة المزيد فيه افعل وهو للتعدية ومعناها ان يجعل فاعل اصل الفعل مفعولا لفاعل افعل كما تقول اخرج زيد عمرا فان عمرا هو الذي كان الفاعل للخروج فخرج هو الثلاثي

الذي

الذي هو اصل هذا المزيد فيه فصيرت زيدا فاعلا لو فعل الذي هو اخرج وهو الذي صير عمرا مفعولا قال الجرجاني ومن ذلك عندي اوزعني ان اشكر نعمتك فهذا مثل حفر زيد بيرا واحفرته اياها اي اجعلني ازع شكر نعمتك ان تفرقني لان الذي تتصور شيا مانع له من الذهاب والمفارقة او للكثرة نحو اظبى المكان اذا كثرت ظباؤه واضب اذا كثرت ضبابه ومنه اعال الجميل اذا كثرت عياله واما عال يعول فبمعنى جار قال تعالى ذلك ادنى ان لا تعولوا واما عال يعيل فبمعنى افتقر قال وما يدري الفقير متى غناه وما يدري الغني متى يعيل او للصيرورة نحو اغد البعير اذا صار ذا غدة واجرب الرجل اذا ابل ذات جرب واجزا اي صار ذا ابل بها يجازا اي بسعال او للاعانة نحو احلبته اي مكنته من الحلب واعنته عليه وهو غير معنى التعدية فليتامل او للتعريض نحو ابعت العبد اذا جعلته معرضا للبيع واقتلته اذا عرضته للقتل وفي شرح ابن جني لشعر المتنبي قال ابو عثمان اخبرني الاصمعي قال سمعت ابا عمرو بن العلا يقول لو ان رجلا قال فلان اوقفني بريد عرضني للوقوف ما رايت بذلك باسا قال بعض المتاخرين وفيه نوع ايما الى القياس او للسلب اي لازالة المعنى الذي اشتق الفعل منه وهذا على نوعين احدهما ان يكون السلب عن الفاعل وبهذا الاعتبار يكون الفعل لازما وهذا كقولك اقسط زيد فان معناه ازال عن نفسه القسوط وهو الجور والثاني ان يكون السلب عن المفعول وبهذا الاعتبار يكون الفعل متعديا وهذا كقولك اشكيت زيدا واعجمت الكتاب فان معناها ازلت الشكاية عن زيد والعجمة عن الكتاب او لوجدان الشي بمعنى ما صيغ منه نحو احمدته اذا وجدته محمودا واتخلته اذا وجدته بخيلا ومنه قول عمرو بن معدي كرب لبني سليم لقد سالناها فما ابخلناها وقاتلناها فما اجبنتاها وهاجيناها فما افحمناها او لبلوغ عدد نحو اعشرت الدراهم اي صارت عشرين واثلثت اي صارت ثلاثين وكذا الى اتسعت اي بلغت تسعين وامات اي بلغت مائة والفت اي بلغت الفا او لبلوغ زمان نحو امسى واصبح او مكان نحو انجد اذا بلغ نجدا واتهم اذا بلغ تهامة واشام اذا بلغ الشام واعرق اذا بلغ العراق وتطلق همزة الا فعال لقصد تلك الامكنة وان لم يبلغها كما تقول انجد اي ذهب قاصد النجد وكذا البقية او لموافقة ثلاثي لقصد اخر من تلك المادة نحو اقاله وقاله واشغله وشغله واحبه وحبه وقسم الجرجاني الموافقة قسمين موافقة في تمام المعنى نحو ملته واقلته ونكرته وانكرته ونصف النهار وانتصف وموافقة في بعض المعنى كصحى السكران واصحت السما فانهما اتفقا في جنس الانكشاف لا في نوعه لان الانكشاف الذي في السما اظهر فكان بالاكثر

حروفا اولى **او لاغنائه عنه** اى عن الثلاثى نحو ارمل واعنق اى سار سيرا بها
واحضر اى عدا وافلح اى فاز واقسم اى حلف **او للمطاوعة فعل** فى الكشاف فى تفسير
سورة الملك انه قيل كببته فانكب وقشع الريح السحاب فاقشع طاوع فيه
افعل فعل وان ذلك لم يثبت فى العربيه وانما اكب من باب انفض والام ومعناه
دخل فى الكب او صار ذا كب وكذلك اقشع وان مطاوع كب وقشع انما هو
انكب وانقشع ولا باتى افعل مطاوعا ولا يعرف ذلك الا جاهلة كتاب سيبويه
قلت ويبقى على المص ان يقول او للموافقة استفعل ففى الكشاف انه قرى
وهو يطعم ولا يطعم بمعنى يطعم ولا يستطعم وحكى الكسائى اطعم بمعنى استطعم
ومثله افاد ومعناه يطعم مرة ولا يطعم اخرى مثل يعطى ويمنع انتهى كلام
صاحب الكشاف وعليه قول المعرى فى السقط « وقبل افاد بالاسفار مالا »
« فقلنا هل افاد به فوادا » وهما بمعنى استفاد ويبقى عليه ايضا ان يقول او
لجعل الشىء فيما اشتق منه نحو اودعا المال اى جعله فى دعا ذكره العزيزى
فى جمع فاوعى قال الشارح وهذه المعانى المذكورة للابنية تحفظ ولا يقاس عليها
وتقدم الخلاف فى تعدية افعل قلت الحق انه قياسى فى اللازم سماعى فى المتعدى
وقد اسلفناه **ومنها فعل** بتشديد العين واختلف فى الزايد منه فالخليل
وسيبويه على انه الاول لانه فى مقابلة الياء من بيطر وقال اخرون الزايد هو الثانى
لانه فى مقابلة الواو من جهور وكلا الوجهين حسن قيل وكذا الخلاف فى
الزايد من كل مكرر وهكذا ذكره ابن جنى فى المنصف ثم قال وكلا القولين صواب
والاخير هو القياس **وهو للتعدية** ولو قال للتعدية القاصر ذى الواحد
لكان احسن نحو فرحته وخوفته زيدا واما قول بعضهم فى نبا وخبر وحدث
فباطل واما قول الحريرى فى علم فكذلك وقد تقدم عليه **وللتكثير** وهو على
ثلاثة انواع احدها ان يكون راجعا الى نفس الفعل كقولك فلان يجول ويطوف
اى يكثر الجولان والطواف والثانى ان يكون راجعا الى الفاعل كقولك غلقت
الابواب وقطعت الثياب واشترط النحاة فى الاخيرين الا يكون الفاعل والمفعول
واحدا فلا يقال برك بعير ولا ربض شاة ولا غلقت بابا ولا قطعت ثوبا
اذ التكثير فيهما راجع الى غير الفعل اما الى الفاعل وهو ما اذا كان متعديا ومحال ان
يكون الشىء الواحد كثيرا بخلاف النوع الاول اذ يتاتى حصول فعل من فاعل
واحد مرارا كثيرة وهذا الكلام لا ينبغى ان يوخذ على الاطلاق لان التكثير فى
المتعدى يجوز ان يكون فى نفس الفعل كما يجوز ان يكون فى المتعلق بل الاول هو

الاصل

الاصل قال سيبويه تقول كسرته وقطعته يريد بالتخفيف فاذا اردت كثرة العمل
قلت كسرته وقطعته فعلى هذا يجوز قطعت الثوب على تكثير الفعل لا المتعلق وقال
ابن الحاجب فى شرح شافيته ان كان متعديا فالتكثير فى متعلقه وارتضاه بعض
شارحيها وبالغ فيه فقال لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا
حتى لو كان واحدا وغلقته مرات كثيرة لم يستعمل الا بلا تضعيف ومنعه شارح اخر
قال بعضهم وهو الحق وحقيقته ذلك ان الاصل فى التكثير الفعل فكما كان فى الفاعل
او المفعول يكون فى الفعل ولا عكس فقولك غلقت بابا بالتضعيف صحيح باعتبار تكثير
الفعل وغلقت الابواب صحيح باعتبار تكثير المفعول او تكثير الفعل والمفعول معا هذا
فى المتعدى واما فى اللازم فقد قال ابن الحاجب فى شرح الشافية ايضا ان كان لازما
فالتكثير فى فاعله وهو غير مستبعد لان مثل جول زيد وطوف لكثرة فى فاعله اما
برك الابل وربض الشاء وموت الابل فقد قال الزمخشرى لا يقال للواحد وقال ابن
الحاجب فى شرح المفصل لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وقال قبل هذا
القول قولك موتت الشاة خطا وهذا حق اذ لا يستقيم فيه تكثير الفعل ولا تكثير
الفاعل ولا المفعول لكن يلزم ان قولك ربضت الشاة صحيحا اذ يستقيم فيه
الفعل عقلا وقد نقل بعض المتاخرين انهم لا يجيزون مثل هذا وهذا امر لغوى والمستفاد
من كلام ابن الحاجب انه امر عقلى وتابعه على ذلك بعض شارحى الشافية من الجاير
ان يكون الفرق بين التكثير فى المفعول حيث جوزوا قطعت الثوب وبين التكثير فى
الفاعل حيث لم يجيزوا ربضت الشاة ثابتا وكلام الزمخشرى دال على عدم جوازه
وللسلب نحو قردت البعير اذا انزعت عنه قراده وقذيت العين اذا ازلت عنها
قذاها ومثل فى بعض كتب التصريف لذلك بمرضته اى عالجته وداويته حتى تزيل مرضه
وفيه نظر لانه يجوز مرضته حتى مات وانما فعل هنا لمحاولة السلب **وللتوجه** نحو
شرق وغرب **وجعل الشىء بمعنى ما صيغ منه** والاولى ان يقول ولنسبة الشىء الى معنى
ما صيغ منه نحو فسقته وعدلته اذا نسبته الى الفسق او العدالة وليس المعنى انك جعلته
متصفا بالفسق والعدالة واما تمثيل بعضهم لذلك بكفر فقد متوقف فيه من ينظر فى
الصحاح فان فيها ما نصه واكفرت الرجل دعوته كافرا يقال لا تكفر احدا من اهل قبلتك
اى لا تنسبهم الى الكفر انتهى فلم يذكر التكفير بهذا المعنى بل بمعنى اخر كتكفير اليمين لكن يزيل
هذا التوقف قول صاحب المحكم وكفر الرجل نسبه الى الكفر ولم يذكر الفرا هذا المعنى **و**
لاختصار حكايته نحو هلل اذا قال لا اله الا الله وامن اذا قال امين وابه اذا قال
ايها الرجل ونحوه ومنه قول بعض الخطبا وابه بالمومنين من خليقته فبشر الى قوله تعالى

فقه

يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وفي الصحاح صبحته اذا قلت له عم صباحا وللموافقة
تفعل نحو فكر وبين وولي فان قلت ذكر صاحب المحكم انه يقال فكر وافكر وتفكر
فلم اقتصر المص على تفعل دون افعل قلت هو لم يذكر هذه المسئلة ولا يلزمه ذكرها وذلك
لانه لم يتكلم على فكر وانما تكلم على فعل من حيث هو فذكر ما اجتمع فيه فكر وبين
وولي ونحوهن من موافقة تفعل وحكى بعضهم عن هشام النحوي انه قال الرقف
على افعل وتفعل بمعنى او في موضعين فمهل الكافرين امهلهم وقوله ومن لم يكرم
نفسه لم يكرم اي لا يكرم نفسه وعن الفراء انه يقال تربت الكتاب واتربته بمعنى
وللموافقة فعل بالتخفيف نحو قدر وقدر وجشر وجشر وميز وماز وفذ بل فعله ال
وللاغناء عنهما فالاولى وهو الاغناء عن تفعل قولهم عجزت المراة اي صارت عجوزا
وانما ذلك مشهور في تفعل نحو تجبن اللبن اي صار جبنا وتتيس اي صار تيسا
ومثلوا له ايضا بقولهم من دخل ظفار حمر وفي معناه قولان احدهما ان معناه
تكلم بلغة حمير اي صار كحمير في التكلم بلغتها قالوا وعلى هذا القول فهو خبر لفظا طلب
معنى اي فليحمر والثاني ان معناه صار كالحمير فهو خبر لفظا ومعنى وعبارة المص
لا توافق واحدا منهما وجزم ابن قاسم بالمعنى الثاني وليس بمنفي والثاني وهو الاغنا
عن فعل نحو عير بمعنى عار وعول عليه اي اعتمد وعرد بمعنى فر قلت وفي الاضح
نظر لانه سمع عرد بالكسر كعلم بمعناه اي فر فاني يكون مما وقع الاغناء به فان قلت
انما الكلام في كونه مغنيا عن فعل بفتح العين وعرد بكسرها فليس هذا بناقض للمدعى
قلت الظاهر انهم لا يعنون به فعل من حيث خصوص كونه مفتوح العين وانما يعنون به
من حيث كونه ثلاثيا مجردا عن الزيادة فلا فرق بين المفتوح العين وغيره
فتامل ومنها تفعل وهو لمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر وعلمته
فتعلم فان قلت لا يصح التمثيل بتعلم لانه لو كان مطاوعا لعلم يصح نفيه بعد ثبوت
المطاوع واللازم منتف الا ترى انه لا يصح قولك كسرته فما انكسر ويصح ان
تقول علمته فما تعلم قلت اجاب عنه الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى
بما معناه ان الفرق بين الصورتين ثابت وذلك ان تعليم العبد لغيره لا يلزمه
حصول العلم للمتعلم ولا بد لتوقفه على امر اخر وهو ايجاد العلم في القلب وذلك
غير ممكن من المخلوق فلذلك امكن ان يحصل من العبد تعليم لغيره ويتخلف العلم
لفقد خلق الله له في قلب المتعلم بخلاف الكسر فان الانكسار لا يتخلف عنه اذ لا واسطة
بينه وبينه فلذلك جاز علمته فما تعلم وامتنع كسرته فما انكسر وللتكلف ومعناه
ان الفاعل يتعانا ذلك الفعل ليحصل بمعاناته كتشجع اذ معناه استعمل

الشجاعة

الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل فهو يريد وجودها مع انها منتفية عنه والارادة
حصول الاصل ههنا وعدمها في تفاعل هي المفارقة بينهما بعد اجتماعهما في كون
كل منهما اظهار الاصل بلا حقيقة قال سيبويه وليس هذا بمعنى تحلم مثل تجاهل
لان هذا يطلب ان يصير حليما قلت وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى والقت ما فيها
وتخلت رمت ما في جوفها من الموتى والكنوز وتخلت غاية الخلو حتى لم يبق شيء
في باطنها كانها تكلفت اقصى جهدها في الخلو كما يقال تكرم الكريم وترحم الرحيم اذا
بلغا جهدهما في الكرم والرحمة فهذا كما تراه معنى اخر للتكلف غير ما قالوا وللتجنب
نحو تاثم اذا تجنب الاثم وتحوب اذا تجنب الحوب وهو الاثم وتحرج اذا تجنب
الحرج وتحنث اذا تجنب الحنث وعليه حمل بعضهم ما وقع في الحديث كان يخلو
بغار حراء فيتحنث فيه وللصيرورة نحو تايمت المراة اذا صارت ايما وتحجر
الطين اي صار حجرا والصيرورة في هذا مجازية وللاتخاذ نحو تبنيته اي اتخذته
ابنا ووقع في بعض نسخ المفصل القديمة التمثيل لذلك بتديرت المكان وحكى
بعض شارحيه نقلا عن الامام فخر المشايخ انه قلت لشيخنا جار الله في تديرت
المكان انه تفيعلت لا تفعلت لان الاخر لم يصح فيه الاعلال فقال هو كما قلت فقلت
فلما اثبته هنا فقال ان الامام عبد القاهر رحمه الله اورده في باب تفعلت
فاغراني فقلت في اي كتاب اورده فقال ليس في علمي الساعة فقلت هل ضرب
عليه فقال نعم فقلت اي شيء اكتب مكانه فقال الان يبدلك اكتب مكانه شيئا
يوافقه نحو تبوات الدار اي اتخذتها مباءة وفي شعر ابي الطيب المتنبي اسائلها
عن المتديريها فلا تدري ولا يدري دموعها فقال ابن جني المتديرها المتخذها
دارا وكان القياس المتدورها لان الدار من عينه واو لكنه ذهب هنا
الى لفظ الديار واصله ديور ثم دير مخفف كميت وميت فعلى هذا جاءت تديرت دارا
والزمت العين هنا طلبا للخفة وللمواصلة العمل في مهلة وهو اما ان يكون
صوريا كقولك تجرعت الدواء فانه يدل على ان الجرع متكرر في مهلة وهو امر
محسوس واما ان يكون معنويا كقولك تفهمت المسئلة وتعقلتها فان كلا من الفهم
والتعقل امر معنوي لا تعلق له بالحس وللموافقة استفعل نحو تعجل الشيء اي طلب
عجلته فهو مثل استعجل وتبينه اي طلب بيان حاله وظهوره فهو كما استبينه
وكذا تثبتوا معناه اطلبوا الامر الثابت في نفس الامر وهو بمعنى استثبت ومنه عند
بعضهم قوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتغن بالقران اي من لم
يستغن به اي يطلب الغنا به ولموافقة المجرد نحو تعجب وتعداه اي جاوزه

والتعبير بالمجرد يشمل فعل وفعل وفعل فإن وجد فواضح وإلا فالعبارة تصلح له ولا
توجيه وللاغناء عنه نحو تصعّد بمعنى تكلّم إذا قلنا إن الكلام مصعد وللاغناء
عن فعل بتضعيف العين نحو تولّى أي قال ولّى بلوه وإنما قلنا إنه بمعنى فعل لأن
هذا من باب اختصار الحكاية وإنما المراد به فعل نحو ما قال الشاعر • تولّى إذ ملأت
يدي وكانت • يميني لا تعلّل بالقليل • وقد يقال اختصار الحكاية ليس مختصا بفعل
بل يجيء على فعلل أيضا وللموافقة أي موافقة فعل بالتشديد نحو تولّى بمعنى ولّى
تلك ويقتفي على المص وللموافقة فعل قال الفرزدق • وإذ تأذن ربك أي أعلم وتفعل
يأتي بمعنى فعل كتوعدني وأوعدني وعلى ما قاله فتأذن بمعنى الإذن نحو تأذّنوا بحرب
نبّهن قرأ بالمد وقد يقال إنه بمعنى فعل بالتشديد كما قال المص إنه يأتي موافقا لفعل
فيكون كقوله تعالى بما أذن مؤذن لكن الظاهر أن أذن بمعنى تأذن لا المجرد والإعلام
ولبس التنبيه بظاهر هنا أعني في وإذ تأذن ومنها فاعل بفتح العين للاقتسام
الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى نحو ضارب زيد عمرا فزيد
وعمرو قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول
واشتركا فيهما أي في الفاعلية والمفعولية بحسب المعنى فكل واحد منهما باعتبار المعنى
فاعل ومفعول إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له وأما قوله • فارقنا قبل أن
نفارقه • لما قضى من جماعنا وطرا • فمعناه أراد فراقنا قال المص ولأجل الاشتراك
المذكور صح اتباع المرفوع بمنصوب وبالعكس ومنه قول الراجز • قد سالم الحيات منه
القدما الأفعوان والشجاع الشجعما • فنصب الأفعوان على أنه بدل من الحيات وهو
مرفوع لفظا لأنه منصوب معنى لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان ومفعولان
وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم سالمت
القدم الأفعوان هذا كلامه واعترض بأن هذا خارج عن مذهب البصريين وأكثر الكوفيين
وإنما قال بذلك ابن سعدان وللموافقة أفعل ذي التعدية نحو باعدت الشيء
وأبعدته وضاعفت الشيء وأضعفته وكان ينبغي أن يقول أو فعل المتعدي لأنه كما
يقال بعدته وأضعفته يقال بعدته وضعفته واعترض بعض الشارحين
بأنه لا ينبغي تقييد أفعل بذي التعدية لأنه قد جاء شارفت على البلد
بمعنى أشرفت فثبت مجيء فاعل بمعنى أفعل مطلقا لازما كان أو متعديا
قلت ينبغي التثبت في قبول قوله قد جاء شارفت على البلد فإن المعروف
شارفت البلد وأشرفت عليه وللموافقة المجرد نحو سافر زيد قال
قال بعض شارحي الشافية وليس بمعنى سافرت فعل ثلاثي ليمثل به قلت

في الصحاح سفرت خرجت إلى السفر فأنا سافر وسافرت إلى بلد كذا فانظر هل بين
المعنيين تفاوت وأنشد في الحكم • تعلّم ولو كاتمته الناس أنني • عليك ولم أظلم بذلك عاتب •
وقال كاتمه بمعنى كتم وللاغناء عنهما أي عن أفعل المزيد والفعل المجرد فالأول نحو
واريت الشيء بمعنى أخفيته كذا مثل الشارح وفيه نظر والثاني نحو بارك الله فيك
وقاسى زيد هذه الشدة ومنها تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا نحو تضارب
زيد وعمرو وفيها وفي المفعولية معنى إذ كل منهما ضارب ومضروب بحسب المعنى
وللتخييل تارك الفعل كونه فاعلا أي متصفا بالفعل نحو تجاهل وتعامى
فإن هذا يقصد به من ليس عنده جهل ولا عمى وهو يخيل أنه متصف بهما ومنه
قول الشاعر • تعاللت كي أشجى وما بك علة • تريدين قتلي قد ظفرت بذلك •
أي أظهرت أن بك علة مع انتفائها عنك وللمطاوعة فاعل الموافق أفعل نحو
باعدته فتباعد وضاعفت الحساب فتضاعف وعلم بهذا القيد أنه لا يأتي مطاوعا
لنحو ضاربته وقاتلته وللموافقة المجرد نحو تعالى الله عما يشركون فتعالى موافق لعلى
ومثله توانى بمعنى ونى أي فتر وتدانى ودنى بمعنى قرب وللاغناء عنه نحو تبارى
وإن تعدى تفاعل وتفعّل ودونا إلى مفعولين نحو جاذبته الثوب وجنبته
الشر تعديا بها أي بالتاء والباء الجارة للمصاحبة أي تعدى في حال كونه ملتبسا
بالتاء مصاحبا لها إلى مفعول واحد نحو جاذبته الثوب فتجاذبناه وجنبته
الشر فتجنبه فتنقص الفعل في حالة تلبسه بالتاء مفعولا عما كان له حالة تجرده وإن
يكن الأمر كذلك لزم الفعل نحو ضاعفت الحساب فتضاعف قال ابن عصفور وقد
يبقى على تعديه لواحد كقول امرئ القيس • تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا • علي حراصا
لو يسرون مقتلي • فإن قلت ما ذكره المص من هذا الحكم لا يختص بهذين الفعلين
بل هو شأن كل مطاوع مع مطاوعه فما وجه الاختصاص بالذكر قلت الكلام في
المطاوع بدليل تجاذبنا الثوب ومنها افتعل بعد الفا وهو للاتخاذ نحو
اطبخ واشتوى أي اتخذ لنفسه طبيخا وشواء وللتسبب في العمل والاجتهاد يقال
اكتسب المال إذا كان حصوله بسعي وقصد للنفس بخلاف كسبته فإنه قد يطلق
إذا كان حصوله بإصابة مجردة لا سعي فيها ولا تحصيل كالمال الموروث قال الله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت أي للنفس ما حصل من الثواب بأي وجه اتفق حصوله
من إصابة مجردة أو تحصيل وسعي وعليها ما حصلته وسعت فيه لا ما حصل
من غير اختيارها وسعيها فنبه تعالى على أن الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها
واختيارها أو لم يكن كذلك وأما العقاب فلا يكون عليها إلا بتعمدها وتحصيلها

ولنفعل الفاعل بنفسه نحو انخل وادهن وامتشط وللتخيير نحو اصطفى وانتقى
ولمطاوعة افعل نحو اوقدت النار فاتقدت واضرمتها فاضطرمت قلت
ويأتي لمطاوعة فعل نحو مددته فامتد وهززته فاهتز قال الزمخشري وما
يستق ما جمع وضم يقال وسقته فاتسق واستوسق ونظيره في وقوع
افتعل واستفعل مطاوعين اتسم واستوسم هذا كلامه فجعل افتعل واستفعل
مطاوعين فعل ولم يذكر في ذلك المص وافتعل ولا ذكره في استفعل كما ستراه وانما
ذكر مطاوعتها لافعل ويقع في كلام بعض الفقهاء هذه المسئلة تبتنى على كذا
من الافتعال مبنيا للمعلوم وفي بعض شروح المفصل ان الشيخ فخر الائمة الترجماني
قال سالت شيخنا جار الله العلامة عن قول الفقهاء هذه تبتنى على كذا على
صيغة البنا للفاعل ايصح ام لا فقال افتعل وانفعل قد يشتركان في المطاوعة
فعلى هذا الحمل يصح وهذا يدل على انه لم يثبت فيه السماع وللموافقة
تفاعل نحو اقتتلوا واختصموا واجتوروا واشتوروا بمعنى تقاتلوا وتخاصموا
وتجاوروا وتشاوروا وللموافقة تفعل نحو ابتسم وتبسم واستفعل نحو ارتاح
واستراح واعتصم واستعصم وقد يقال ان المعنى في الفعلين الاولين مختلف فان
معنى ارتاح اليه مال ومعنى استراح مقابل تعب وللمجرد قالوا نحو قرأ السورة
واقترأها وحمل الشيء واحتمله والظاهر اختلاف المعنى في ذلك وان اقترأ
واحتمل للاجتهاد دون قرأ وحمل وللاغناء عنه نحو التحى اذا طلعت لحيته
ومنها انفعل بالنون لمطاوعة فعل نحو قسمته فانقسم وكشفته فانكشف
ومنه اذا السما انفطرت واذا الكواكب انتثرت فمن جاءه موعظة من ربه
فانتهى علاجا اي في حالة كون فعل ذا علاج اي تاثير محسوس متعلق بالظاهر
فلهذا لا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لان
العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس تاثيرهما محسوسا لان العرب لما وضعوا هذا
البنا للمطاوعة وجعلوا في الامر العام ان يكون مطاوعا ولا يكون المطاوع
الا متاثرا قصدوا ان يكون اثره حسيا ظاهرا ليكون ظهوره مقررا بالوجود
مطاوعته ومحققا لحصولها اذ المحسوس متعقل ولا ينعكس فانضمام الحس الى
التعقل اقوى حالا من انفراد التعقل الا ترى ان انكسار الشيء معقول محسوس
فاجتمعا فقويا مطاوعته فان قيل قد يقال فلان منقطع الى الله وانكشفت
لي حقيقة المسئلة مشارا الى المعنى والباطن ومنه الخبر انا عند المنكسرة قلوبهم
من اجلي ولا شك ان مثل ذلك من الامور المعنوية والجواب عن ذلك من

وجهين

من وجهين الاول انا لا نسلم ان مثل ذلك حقيقة بل هو من باب التجوز وليس
الكلام فيه انما الكلام فيما وضع له الباب بطريق الحقيقة والثاني انا لا نسلم كونه
حقيقة ولكن لا نسلم كونه مطاوعا لما تقول انطلق زيد وانمحق وانجرد وانسل
قال سيبويه عقيب هذه الالفاظ وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعل وليس
مما طاوع فعلت نحو كسرته فانكسر ولكنه بمنزلة ذهب ومضى فالحاصل ان
مطاوعته بدون الحسي غير جائزة فلهذا منعنا مثل انعلم وانظن ولكون وروده
غير مطاوع لفعلت غير ممتنع فما اعترضت به يجوز ان يكون من هذا القبيل هكذا
في بعض شروح الشافية فان قلت هل يصح ان تقول قلت هذا الكلام
فانقال قلت حكم ابن الحاجب بصحته باعتبار وبعدم صحته باعتبار اخر وذلك
انه قال في شرح المفصل وقالوا قلته فانقال لان القول علاج بتحريك اللسان
والشفتين واخراج الصوت وكل ذلك محسوس للمخاطب والمخاطب فان الحلق
قلته فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول وذلك ليس فيه ما اشترط من
غير ان يقصد الى الفاظ محققة او مقدرة كان في الامتناع نظير ما تقدم وقد
يطاوع افعل نحو ازعجته فانزعج وفي المفصل التمثيل باصفقته الباب فانصفق
قلت والذي في الصحاح صفقته اي رددته فانصفق ثم قال واصفقوا على
شيء اطبقوا عليه وبعضهم يمثل ايضا بقولهم اغلقت الباب فانغلق قلت وقد
يكون انغلق مبنيا على قول بعضهم غلقت الباب وان كان لغة شاذة وقد
يشارك المجرد نحو طفيت النار فانطفت فان قلت يمكن ان يكون انطفات
مطاوعا لاطفاها الله مثل انزعج قلت معنى انطفات خمدت وزال التهابها
وان لم يطفها مطفي ولم يقصد المتكلم معنى قول الطفي يطفيها وقد يغني عنه
نحو انطلق اي ذهب وانزرب اي دخل الزرب وقول بعضهم ان انطلق
مطاوع اطلقته كازعجته فانزعج ليس بشيء لانهم يقولون انطلق في موضع ذهب
فيقولون ذلك لمن ذهب بنفسه وقد يغني ايضا عن افعل نحو انحجز
اذا اتى الحجاز فكان حقه ان يقال احجز كما يقال انجد واتهم واشأم واعرق
ولكنهم استغنوا بانفعل عن افعل فكان حقه ان يقول افعل بمعنى بلغ كذا وقد
يغني عنه عن انفعل افتعل فيما فاؤه لام نحو لويته ولففته فالتف
او راء نحو رفعته فارتفع وردعته فارتدع او واو نحو وصلته فاتصل
ووضعته فاتضع او ميم نحو ملأته فامتلأ ومددته فامتد ومططته فامتط
قلت لكن سمع محوته فامحى واصله فانمحى انفعل مع ان فاءه ميم وكذا سمع ميزته

فامان واصله انمان على زنة انفعل فقلبت النون ميما وادغمت وهذه المسئلة التى استثناها الصرفيون من قولنا لا بد من المتقاربان فى كلمة نحو صنوان وقنوان وبنيان فقالوا الا اذا لم تخش الالتباس بالمضعف نحو امحى لانتفا انفعل وثبوت افعل وعلى هذا فكان حق المص ان يقول ويغنى عنه غالبا ليستظهر على مثل هذا او نون نحو نقلته فانتقل ونفيته فانتفى ونهيته فانتهى نكمع هذا الاحرف قوله نوم لم وقد يشاركه افتعل فيما ليس كذلك اى فيما ليس فاوه احد الاحرف المذكورة نحو حجبت الشئ فاحتجب وانحجب وشويت اللحم فاشتوى وانشوى وثعلب وجب انشوى وقال انما المشتوى الرجل واعترضه ابن هشام الاندلسى بان سيبويه جوز اشتوى الرجل اللحم وهذا ليس مما يرد عليه لان ثعلب انما منع كونه مطاوعا لا كونه مفعولا بمعنى اخر ويغنى عنه اى فيما ليس كذلك نحو استتر واشتد وفى التنزيل وما كنتم تستترون ان يشهد عليكم سمعكم وفيه كرماد اشتدت به الريح ومن ذلك قوله بلمته فابتل وكفيته فاكتفى وعززته فاعتز ومنها استفعل للطلب نحو استغفرت الله اى سألته المغفرة وطلبتها منه وبعده كذلك نحو استثمنت ذا ورم اى عددته سمينا وتقول استخته فاستعمله اذا طلب خفه وعمله ومر مستعجلا اى طالبا ذلك من نفسه ومنه استخرجت النكت واستنبطت المسايل فانه بمعنى طلبت خروج النكت من نفسى وسالتها انبساط المسايل بالتلطف والرفق وللتحول ومعناه ان يصير فاعله متصفا بصفات الاصل الذى اشتق هو منه كقولك استحجر الطين فانه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر وهو المشتق منه استحجر وهو على ضربين التحول الصورى كما رايت والتحول المعنوى كقولهم استتيست الشاة اى قويت حتى صارت كانها تيس واستنوق الجمل اى ضعف حتى صار كانه ناقة وفى الصحاح فى باب القاف وفى المثل استنوق الجمل اى صار ناقة يضرب لمن يكون فى شئ فيخلطه باخر واصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن علس ينشده فى وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال ذلك ومنه ان البغاث بارضنا يستنسر اى ان البغاث وهو طاير ضعيف الطيران يتصف فى ارضنا بصفة النسر فالنسر هو الذى اشتق منه يستنسر ويحتمل هذا معنيين احدهما ان يصير الضعيف فينا قويا باستغاثته بنا والتجايه الينا فيكون مدحا لهم والثانى انه يصير قويا لكوننا ضعفا لا قوة لنا فكل ضعيف وان كان اضعف الناس يتسلط فى ارضنا علينا ويصير قويا بالنسبة الينا فيكون ذما لهم والظاهر ان القايل اراد المعنى الاول وللاتخاذ نحو استابيته فاستعبده فى

اى اتخذته ابا فاتخذ عبدا فكن ولا يمتنع فى هذا ان يكون للطلب اى طلبت منه ان يكون لى ابا فطلب منى ان اكون له عبدا ومن قال الاب بالنقص لا ابوك فقياسه استابيته بموحدة فمثناة تحتيه ومن قال الاب بالتشديد فقياسه استابيته كمن حيث وقد سمع كلام فى ابل الكتاب ومنه استامت امة اى اتخذتها امة واستسنجت شخصا اى اتخذه اجيرا ولالفا الشئ بمعنى ما صيغ منه نحو استويت الارض فحجر ومنه قول الشعبى لعبد الملك فى ملك الروم لو راى امير المؤمنين لاستصغر منى ما استعظم واستقل منى ما استكثر ولمطاوعة افعل نحو اراحه فاستراح واحكمه فاستحكم واغناه فاستغنى وقد ذكرت فى فصل افتعل انه يأتى مطاوعا لفعل وللموافقته استجاب بمعنى اجاب واستبل من المرض بمعنى ابل منه واستوقن بمعنى اوقف ولموافقته تفعل نحو استكبر وتكبر واستمتع وتمتع واستعاذ وتعوذ ولموافقته افتعل نحو استخفى واختفى واستعصم واعتصم واستعذر واعتذر ولموافقته المجرد نحو استغنى الرجل وغنى واستبان الشئ وبان والاغناء عنه اى عن المجرد نحو استحيا بمعنى حلقت عانته واستاش واستنكف ومثل المص لهذا النوع باستحى وهو مشتق فانه حيى بمعناه فهو من قبيل الموافق لا من قبيل المغنى وللاغناء عن فعل بالتشديد نحو استرجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون وفى الحديث مهلك واسترجع وكان قياسه رجع لانه المعهود فى اختصار الحكاية كما سبق وكان حقه ان يقول وعن فعل الذى لاختصار الحكاية لان هذا هو المحل الذى سمع فيه الاغناء ومنها للالوان افعل بتشديد اللام واصله افعلل بدليل اسوددت واسوددنا والمراد بقوله افعل ان هذا وزنه الذى يستحقه بعد الادغام وهو السكون فاذا اردت زنة اللفظ قبل الادغام قلت افعلل وعلى الاول يجرى كلام ابن جنى وابن عصفور والمص وعلى الثانى يجرى كلام بعضهم غير مضاعف والمراد بالمضاعف ما عينه ولامه من جنس واحد وفى هذه التسمية نظر لان كلا من العين واللام وحدها لم تتكرر من حيث هى عين ولام ولا يكون ثم تضعيف ولانه لحظ مطلق حرف الهجا مع قطع النظر عن خصوصية كونها عينا او لاما فيكون التضعيف وانما بهذا الاعتبار لكن يلزم عليه ان يكون نحو مكرم ونبهان من المضاعف لوجود تكرر مطلق حرف الهجا فيه ولا قايل بانه مضاعف وقد يقال المراد بالمضاعف ما تكرر فيه حرف اصلى مع اعتبار الاصالة فى المتواهين ولا يلحظ فى ذلك خصوصية كونه فاء او عينا او لاما فيدخل نحو سلس وطلل ويخرج نحو مكرم ونبهان ونحو ذلك فلا تقول فى رجل احم بين الحمم احمم لما فيه من الثقل

والاحم الاسود ولا معتل اللام نحو المى وهو الاسم الشفتين يقال رجل المى وامراة لمبا ولم
يقولوا منه لمى دون شذوذ اشاره الى ما سمع شاذا من قولهم احوى من الاحوة
قال الاصمعى هى حمرة تضرب الى السواد فجا من معتل اللام واشذ منه ارعوى عن القبيح
اى انكف لاعتلال لامه وانه ليس بلون ولا عيب قال بعض الشارحين والاصل افعل
وترك الادغام فى هذين الفعلين لسكون الاخر قلت وليس بشى لان الماضى مبنى على
الفتح والواو الثانية انقلبت باثم الفا وبعده الف فسكن الاخر فزال اجتماع المثلين
وانما يقال مثل هذا الكلام فى اسوددت واحمررت ونحوهما مما اتصل بالضمير وسكن
اخره لذلك وسلمت لامه من التغيير وقد تلى عينه الف نحو احمار واصفار
وادهام ويعنى المص انه يصيبن بلحوق الالف الى وزن اخر فيكون بمعنى اخر على ما هو
القياس فى اختلافهما فى الابنية وقد يتفقان فى المعنى كما يتفق غيرهما مع
اختلاف البنا وقد يبدله بخالية من وجود الالف وتركها على عيب حسى نحو
احول واعور واعوار وربما طاوع فعل نحو روعته فارعوى فيه شذوذ
ثالث غير الشذوذين المتقدمين وذلك لان حق هذا النوع ان يكون مقتضبا
اعنى بوضع لافادة معنى من المعانى التى تفاد بالابنية والمطاوعة معنى يفاد
بالبنية فكان حقه ان لا يدخل فى مثل هذا وقد يدل لا على غير لون
وعيب نحو ارقد اى اسرع وانقض الحائط اى سقط وارعوى اى انكف
واقتو اى حدث لانه من القتو بقاف مفتوحة فمثناة فوقية ساكنة فوا
وهو الخدمة وابهار الليل اى انتصف من بهرة الشى وهى وسطه واقطار
النبت اى تهيأ لليبس واملاس الشى من الملاسة ضد الخشونة وكل هذا ليس
بلون ولا عيب وافهام العروض مع الالف كثير نحو ابيضته فصار
يحمار مرة ويصفار اخرى وبدونها قليل نحو خجل فاحمر ووجل فاصفر
قال المص الاكثر ان يقصد عروض المعنى اذا جى بالالف ولزومه اذا لم يجا
بها وقد يكون الامر بالعكس فيقصد اللزوم مع ثبوت الالف نحو قوله تعالى
فى وصف الجنتين مدهامتان ومن قصد العروض مع سقط الالف
قوله احمر وجهه خجلا واصفر وجلا ومنه قراة ابن عامر تزور عن كهفهم
ذات اليمين وقال ابن عصفور افعل مقصور من افعال ومعناهما واحد
بدليل انه ما شى يقال فيه افعال الا ويقال فيه افعل ولكن قد يكثر احدهما ويقل الاخر
ككثرة احمر واخضر وكثرة اشهاب وادهام ولم يسمع فى ارعوى واقتو وارقد افعال
ولكنه يجوز فى القياس ومنها افعوعل للمبالغة نحو اخشوشن الشعر غلظ خشونته

واعشوشب المكان كثر عشبه واغدودن الشعر طال وكثر سواده وليس فى الباب مثل
اذلولى واعرورى قال شارح الهادى هما افعلال مبنيان على الزيادة وقال المحقق
اذلولى باعرورى قلت وليس مراده الالحاق الصناعى لانهما مستويان فى انهما
ثلاثيا الاصول وانهما لم يستعملا الا بالزيادة وانما يريدان اذلولى ملحق بباب اعرورى
لان الوزن متحد بالوزن لانه واحد ولا يجوز ان يكون ملحقين باحرنجم لان
زيادة الاصل الملحق به يجب كونها فى الفرع الملحق ولا نون فى اذلولى واعرورى
ولا يقال كيف يمكن ادعا اللزوم الزيادة لهما مع قولهم ذلولى وعرى لان نقيض عرى
ضد كسى واعرورى الفرس ركبه عريانا وهذان معنيان مختلفان وكذا القول
فى ذلول واذلولى وذلك لان معنى ذلولى الناقه سيرتها سيرا رويدا قال
لا تعجلا بالسير وادلولياها وقال الاخر لا تمدواها وادلولياها دلوا ان مع اليوم
اخاه غدوا واذلولى معناه اسرع فهما معنيان متغايران ايضا وللصيرورة
نحو احلولى الشى صار حلوا واحقوقف الرمل والهلال صار كالحقف فى الاعوجاج
واعرورف الفرس صار ذا عرف واحدودب الظهر صار ذا حدب وقد يوافق
استفعل نحو احلوليته اى استحليته بمعنى وجدته حلوا قال الشاعر ولو كنت
تعطى حين تسال سامحت لك النفس واحلولاك كل خليل ويطاوع فعل بالتخفيف
نحو ثنيته فاثنونى وقرى الا يثنونى صدورهم وافعول بنا مقتضب اى
ليس من الابنية التى وضعت لافادة معنى من المعانى التى تفاد بالابنية فتذكر
معانيه كما ذكرت معانى اخواته من الابنية ووجه قوله بعد ولما فرغ الخ الاشارة
الى ان تلك الابنية وان كانت بمنزلة افعول واخويه المذكورين فى انها ليست
من الابنية ذوات المعانى الا انها مخالفة لها غير مقتضبة بل جى بها لغرض
الحاق وزن باخر وتلخص ان ابنية المزيد ثلاثة منها ما صيغ على وزنه الخاص
ليفاد بذلك الوزن معنى ومنها ما صيغ ليفاد بذلك الوزن المصوغ امر لفظى هو
الالحاق وسنعرف معناه فى التصريف عند افضا الكلام اليه ان شا الله تعالى ومنها
ما صيغ لمجرد التوسع فى اللغة من غير ان يلاحظ بوزنه ذلك تحصيل امر معنوى
او امر لفظى بل صيغته كصيغة الاسما الجامدة فى ان الزيادة التى فى اصل الوضع
اذا تقرر ذلك فانقول مثل اعلوط البعير اعلواطا اذا تعلق بعنقه وعلاه كذا قال
الجوهرى ومثل اخروط بهم السير اخرواطا اى اشتد قال العجاج محزوطا
جا من الاقطار وقال الاعشى بامله لا يا منع البازل الكوما ضربته بالمشرفى اذا
ما اخروط السفر كذا فى الصحاح ومثل اجلوذ بالذال المعجمة اذا مضى واسرع فى

السير وقال صاحب البدايع واما افعوّل فهو للتعميم على الشيء والدخول فيه نحو اعلوط
المهر اذا ركبه عريانا قلت فجعله بنا غير مقتضب بل ما يفيد معنى من معاني الابنية وفسر
اعلوط بغير ما فسره الجوهري ونقل الشارح قولا بان افعوّل للمبالغة كافعوعل فلا يكون مقتضبا
ايضا **وكذا ما ندر منها افعوعل** نحو اعثوجج البعير اذا اسرع وسال بعض الطلبة
ايكون اعثوجج ملحقا باغدودن بدليل فك الادغام فاجيب بان لا لان اغدودن فرع
فاني يلحق به الا ترى ان اصله غدن والدال الثانية تضعيف للعين ثم ان الجيم الثانية
هنا تضعيف للام واما اقعنسس فانه ملحق باحرنجم فلا ضير لانا الحقنا ثلاثي الاصول
برباعي الاصول واما الحاق ثلاثي الاصول بثلاثي الاصول فلا اتجاه له فقال افلا يكون ملحقا
باحرنجم فاجيب بان لا لان ذلك يؤدي الى ان يلحق ذو ابدا احرنجم به ولا نون هنا لان
يجرد من بعض زوايده وهو الافتعال فما وجه فك الادغام فيه فتامله **وافعيل**
بيا مشددة بعد العين نحو اهبيخ ولا ادري الان ما معناه لكني احفظ انهم قالوا الهبيخ على
زنة العملس الاحمق المسترخي ومن لا خير فيه فان كان الفعل الذي هو اهبيخ بهذا المعنى
فيمكن قال المص وهذان الوزنان من الاوزان التي اغفلها سى وقال بعض المغاربة لم يذكرها
الاصحاب العين فلا يلتفت اليهما **واما فوعل** نحو حوقل الشيخ اي كبر وفتر عن الجماع
وفعول نحو جهور اي رفع صوته بالقول **وفعلل ذو الزيادة** نحو جلبب
فان الباء زايدة فيه للالحاق **وفيعل** نحو بيطر اذا عمل صنعة البيطرة وهي معالجة
الدواب **وفعيل** بتاخير اليا عن العين نحو عذيط بالعين والطا المهملتين
والذال المعجمة اي احدث عند الجماع واهمل سى هذا الوزن كذلك قال المص **فعلى** نحو سلقى الرجل
اذا القاه على ظهره **فملحقات بفعلل** وبعض المغاربة خالف في فعيل فقال
يحتمل كون اليا اصلا في بنات الاربعة فلا الحاق **والحاق ماسواها** اي ما
سوى تلك الابنية الستة وهي ذو يايين قبل العين وبعدها وذو واوين
كذلك واثنان زايدهما اخر مماثل والف **به** اي بفعلل **نادر** كالالحاق ببناء
تنفرهة نحو ترمس بمعنى رمس او همزة متوسطة نحو تابل القدر اي تبلها
او نون متاخرة نحو قطرن البعير **وتزاد التا قبل منه بابتها** اي
منه بابات الملحقات بفعلل **للالحاق بتفعلل** فتقول في جلبب وجهور تجلبب
وتجهور وهذا تصريح بان التا في قولك تجلببت المراة اذا لبست جلبابها للالحاق
بتسربل الرجل اذا لبس سرباله وفيه نظر فان التا في نحو ذلك انما الحقت لمطاوعة
فعلل لا للالحاق ثم انها انما زيدت في تدحرج ونحوه لمطاوعة دحرج ونحوه لا لالحاق
شيء بغيره ومثل بعضهم للالحاق بفعلل بتسربل وهو خطا لان تسربل تفعلل

ولا

ولا الحاق فيه اصلا **وهو** اي تفعلل **وافعنلل** كاحرنجم **لمطاوعة فعلل تخفيفا**
نحو سربلته فتسربل وحرجمت الابل فاحرنجمت **او تقديرا** نحو تخنثر وابرنشق
بمعنى انبسط فرحا فتخنثر وبرنشق مهملان قلت ولا حاجة بنا الى ادعاء ان تخنثر
مطاوع تخثر وابرنشق مطاوع برشق حتى يرتكب تكلف تقدير شيء مهمل تكون
المطاوعة له وفي المفصل ما نصه فعلل وتفعلل نحو مطاوع فعلل كجوربته فتجورب
وجلببته فتجلبب وبنا مقتضب كتسهوك وترهوك قلت ولا ادري كيف جعل
هذين المثالين من باب تفعلل وانما هو تفعول ولم يبنا زعم ابن الحاجب بل قال
اما ترهوك فعلى ما ذكر واما تسهوك فليس بنا مقتضبا بل هو مطاوع سهوكته
اي اهلكته وفي الصحاح في مادة رهك يقال مر فلان يترهوك كانه يموج في
مشيه وقال في مادة سهك وسهوكته فتسهوك اي ادبر وهلك فجعل الواو
زايدة فيهما وانما العجب لحفاشل هذا على هذين الرجلين الامامين في هذه الصنا
والله الموفق لا رب غيره **والحق بافعنلل** الذي هو مطاوع لفعلل وزنان **افعنلى**
نحو اسلنقى ومذهب سى فيه عدم تعدي هذا البنا وخالف ابو عبيدة وابن جني
فقالا قد يجي متعديا نحو اسرندى واسلندى قال الراجز قد جعل النعاس يغرندى
ادفعه عني ويسرندى قال الزبيدي واحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين
واحد اي يغلبني **وافعنلل الزايد الاخر** نحو اقعنسس اي تاخر ورجع الى خلف من
القعس وهو خروج المصدر ودخول الظهر ضد الحدب **والحاق ما سواها**
بها نادر نحو احونصل الطاير قيل ولم يذكره الاصحاب العين واحبنطا
الرجل بالهمز اي قصر وعظم بطنه قيل ويحتمل ان همزته بدل من الف الالحاق
فان المشهور كونه بالالف **وافعلل بنا مقتضب** نحو اقشعر واطمان **وقد**
بطاوع فعلل فلا يكون ح بنا مقتضبا ومثاله طامنته فاطمان وكان
اصله فاطامن ولكنه قلب هذا مذهب سى وقال الجرمي القلب انما هو في
طامنته والاصل طانننه فاطمان على الاصل ولا قلب فيه ووجه الاول
النظر الى ان المجرد اصل للمزيد فيكون طامن اصلا وحروفه واقعة في مراكزها
الاصلية لم يتزحزح منها شيء عن محله واطمان فرع منه فيحكم فيه بالقلب و
حاصله ان الحكم بالقلب على الفرع اولى من الحكم به على الاصل ووجه الثاني النظر
الى الكثرة واطمان اكثر دورانا في كلامهم من طامن والقلب خلاف الاصل فنفي الحكم على اطمان
بالقلب تكثير لخلاف الاصل بخلاف الحكم به على طامن **والالحاق به نادر** كقولهم ابيضض
فصل في الكلام على صيغة فعل الامر **صيغة فعل الامر من كل فعل كمضارعه**

المجزوم المحذوف اوله نحو عد واسال وقم وبع ورد ودحرج وضارب فان لم يكن من افعل وسكن تالى حرف المضارعة لفظا نحو يضرب وينطلق ويستخرج اى وليه همزة الوصل فتقول اضرب وانطلق واستخرج ونحو نحو بعد ويجيب فان التالى لحرف المضارعة فيه لفظا متحرك لا ساكن وان كان من افعل نحو يكرم ويخرج انتفى بهمزته اى بهمزة افعل فتقول اكرم واخرج مطلقا قال الشارح يعنى فى الصحيح نحو اكرم والمعتل نحو اعط والمدغم نحو اعد قلت والجيد ان يقال سواء سكن ثانيه نحو اكرم واعط او تحرك نحو اجب واقم وانه فانه فى هذا النوع خالف امر الثلاثى فان ذلك يكتفى فيه بالحركة العارضة نحو رد واما ما ذكره الشارح فلا معنى للتنبيه عليه

باب همزة الوصل

سميت بذلك لان الناطق يصل بها الى النطق بالساكن الذى ليس مسبوقا بشئ غيرها وذلك لان الحرف الذى يبتدأ به لا يكون الا متحركا لان الحرف المنطق به اما معتمد على حركته كبا بكر او على حركة مجاوره كميم عمرو او على لين قبله يجرى مجرى الحركة كبا دابة وصاد مثلا نحو يصمه فمتى تعذرت هذه الاعتمادات تعذر التكلم ودليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر فى المحسوس وبعضهم يجوز الابتدا بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشئ على الحاصر بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هى معه ولو امكننا الابتدا بالحرف من غير الحركة لانه محال والمراد بالابتدا الاخذ فى النطق بالحرف بعد الصمت لا الاخذ فى النطق بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما تخيله بعضهم حتى الزم بعضهم وقوع الابتدا بالساكن كذا فى شرح الشافيه للجاربردى ووجه اختصاصها بالزيادة فى هذا المحل انها اقرب حرف الى الالف مخرجا ولذلك تقلب كل منهما الى صاحبتها نحو شابه وراس ولذلك كتبت الهمزة اذ لا حظ لها من الخط على صورة الالف ودعيت باسمها توسعا فيقال الف الوصل الف القطع الف الاستفهام وهذه كلها همزات ولما كانت اقرب والالف اهون الحروف واخفها واشبه بالزيادة لزيادة سلامتها ومطاوعتها والابتدا بها ممتنع صاروا الى اختها التى هى شقيقتها فقامت مقامها ونابت منابها وهى المبدوءة فى الافعال الماضية الخماسية نحو انطلق والسداسية نحو استخرج ومصادرها وسياتى امثلتها والامر منها وقدم تمثيله ومن الثلاثى الساكن ثانى مضارعه لفظا فخرج نحو قم من يقوم عند حذف اوله احترازا من نحو تامر وتاكل فانهما انما سكن ثانيهما عند حذف المضارعة منهما عند ذكر الحرف وما بعده

حذف

حذف حرف المضارعة فانهم حذفوا فا الكلمة فلم يسكن ثانى المضارع فان قلت الحرف المبدو بها لا من مر وكل ليس ثانى المضارع قلت بعد حذف الفا صارت العين ثانية حرف المضارعة لفظا وليست ثانيه تقديرا والمصنف انما قال ثانى مضارعه لفظا فاستقام تنزيل ما قلناه على عبارته فتامله وفى ابن واصله بنو بدليل قولهم فى ابنا وفى الاصل جمع فعل فاعل بحذف اللام فاسكن الاول وادخلت عليه الهمزة واثنين واصله ثنيان كجملان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى بفتحتين ولو كانت الثا مضمومة او مكسورة لظهرت لانه فى النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا اثنى كظبى فحذفت اللام واسكنت الثا وجئ بالهمزة وامرى وهذا اسم تام لكن لما كانت لامه همزة ويلحقها التخفيف فيقال مرجى مجرى ابن وابنتها وهى ابنة واصلها بنوة كشجرة فحذفت لامها واسكنت الفا وجئ بالهمزة واثنتان اصلها ثنيتان كشجرتان بدليل ما تقدم فى مذكره فحذفت اللام واسكنت الفا وادخلت عليه الهمزة وامراة والكلام فيه كالكلام فى مذكره واسم واصله سمو على وزن قنو وحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب الحركات عليها واتى بهمزة الوصل هذا مذهب البصريين قلت كذا فيه وتعليلهم حذف الواو باستثقال تعاقب حركات الاعراب عليها غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم اى علامة لان الاسم علامة المسمى يعرف بها والمختار هو المذهب الاول لانهم يقولون فى تكسيره اسما وفى تصغيره سمى وعند اسناد الفعل منه الى ضمير المتكلم والمخاطب سميت فلو صح ما قاله الكوفيون لقيل اوسام ووسيم ووسمت ودعوى القلب فى الكل فيه بعد وخروج عن الاصل واست واصله سته بدليل التكسير على استاه فحذفت اللام واسكنت الفا ثم جئ بالهمزة وايم بمعنى ايمن والميم زايدة للمبالغة كما فى زرقم بمعنى الازرق وليست بدلا من لام الكلمة كما فى فم ولو كانت اللام فى حكم الرتبة فلا يحتاج الى همزة الوصل وفيه نظر وايمن المخصوص بالقسم وقيل همزته همزة قطع وهو جمع يمين وقد سبق الكلام عليه فى باب القسم والمبدوءة به ال المعرفة او موصولة او زايدة نحو زيد الضارب الرجل الان وينبغى ان تزاد ام المعرفة التى نابت عن ال فى لغة حمير فهمزتها ايضا همزة وصل وتفتح مع هذين وهما ايمن وال المذكورة انفا وكذا ام المذكورة وتضم مع ضم ما قبل ضمة اصلية موجودة نحو اخرج بصيغة الامر واستخرج بالبنا للمفعول او مقدرة نحو ادعى يا هند لان اصله ادعوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى العين ثم حذفت

الواو لالتقاء الساكنين واحترز بالاصلية من العارضة نحو امشوا واقضوا
اذ اصله امشيوا واقضيوا فاستثقلت الضمة على اليا فنقلت الى الحرف الذي قبلها
بعد سلب حركته ثم حذفت اليا لالتقاء الساكنين **وتشم قبل الضمة المشمة**
نحو اختير وانقيد كما ان اخلصت كسرة التا والقاف كسرت الهمزة وان اخلصت
ضمتهما ضمت الهمزة فان اشممتهما اشممت الهمزة ايضا **وتكسر فيما سوى ذلك**
فتشمل هذه الافعال الخماسية والسداسية اذا بنيت للفاعل والامر منهما ومحا
نحو يضرب ويعلم وتلك الاسما المتقدمة **وقد تكسر في ايمن** المخصوص بالقسم اذا
ابتدئ بها **وربما كسرت قبل الضمة الاصلية** حكاه ابن جني عن بعض
العرب في اقتل واخرج ونحوهما والاكثرون على الضم اتباعا كراهية لتتابع كسر
وضم والطائفة الذين كسروا اغتفروا ذلك لاجل الانفصال بالساكن
واصلها الكسر على الاصح وذلك انهم اتفقوا على ان حق همزة الوصل ان
تكسر ثم اختلفوا فقيل هي ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين وهو قول
الفارسي قال الاستاذ ابو علي لان الاصل السكون وقيل بل اجتلبت
متحركة لان في اجتلابها ساكنة نقضا للغرض وهو قول س وقال المص
لما كان سبب الاتيان بهمزة الوصل التوصل الى الابتدا بالساكن لزم كونها
متحركة كسائر الحروف المبدو بها واحق الحركات بها الكسرة لانها رجحت على
الضمة لقلة الثقل وعلى الفتحة بانها لا توهم استفهاما فان قلت فكان
حق المص اذن ان يقول واصلها الكسر لا السكون لانه اعم من الحركة التي ليست
كسرا ومن السكون قلت لو لم يكن في المسئلة الا هذان القولان لاتجه السوال
ولا قلنا فيها قول ثالث نقله المص في الشرح عن الكوفيين وهو ان حركة همزة
الوصل اتباعيه فكسرت في نحو اضرب اتباعا لكسرة الراء وضمت في نحو اقتل
اتباعا لضمة التا ولم تتبع في المفتوح نحو اذهب لئلا يلتبس الامر بالخبر فلو قال
لا السكون لاختص كلامه بنفي احد القولين واما والحالة هذه فلنا من يقول
اصلها السكون ولنا من يقول ليس اصلها لا كسرة ولا سكونا بل هي حركة اتباع
والوضع غيرها فاطلق ليشمل فتامل **فصل** في الكلام على ثبوت همزة الوصل
وسقوطها **لا تثبت همزة الوصل غير مبدو بها الا في الضرورة** كقوله
اذا جاوز الاثنين سر فانه ... ببث وتكثير الوشاة قمين ... والا في بالله
فان الهمزة تقطع في ذلك وان كانت حيث لا ضرورة وكان على المص ان يستثني
ذلك فان قلت فثبوتها في نحو قول الشاعر ... لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الخرق

على

على الراقع هل هو للضرورة قلت نعم هو ضرورة وقد وقع في كلام الشارح وغيره ان قطعها
في ذلك لانها اول نصف البيت فكانها في ابتدا الكلام وهذا يشعر بانه غير ضرورة
وليس كذلك قال الزمخشري واثبات شي من هذه الهمزات يعني همزات الوصل في الدرج
خروج عن كلام العرب ولحن فاحش ووجهه ابن الحاجب ذلك بان قال اذا اتى بالهمزة
المذكورة في غير محلها كان خروجا عن كلامهم وما خرج عن كلامهم لحن واما كونه فاحشا
فلانه اذا غيرت حركة حكم بانه لحن فاذا زيد حرف وحركة ليس في كلامهم كان فاحشا
وبعضهم حمل كلام الزمخشري على انه خرج مخرج التغليظ منه في المحافظة على اللغة العربية
والتحذير من افسادها **ما لم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام فتبدل الفا** نحو آلله
اذن لكم **او تسهل** بين بين وهذا هو مرادهم حيث اطلقوا الحكم بانها تحذف كما يحذف غيرها
من همزات الوصل اذا وليها المتحرك لكنهم حافظوا على دفع الالتباس فانها لو حذفت لم
يعلم هل المراد الاستفهام او الخبر **وتثبت فيها قبل حرف التعريف بحركة منقولة**
راجح فاذا انقلت حركة الهمزة في نحو الاحمر الى اللام وحذفت الهمزة جاز اثبات همزة الوصل
فتقول الحمر لان تحركها عارض وهو الاجود والاشهر في القراة وجاز حذفها اعتدادا بالحركة
لاعتنائها عن الهمزة وان كانت عارضة قال ابو علي اختلفت العرب فيها فمنهم من جعل الحرف
بمنزلة الساكن فعامله معاملته في كل شي ومنهم من اعتد بالحركة في كل شي ايضا وعلى الاول
تحريك الساكن في نحو حرث الارض وحذفه في نحو في الارض وعلى الثاني ادغام التنوين
في نحو عادا الاولى قلت والصواب ان لو قال المص وتثبت فيها قبل ال ليدخل نحو الان ونحو
الامرون بالمعروف والاستعبر لانه يشملها وتخرجها والحكم واحد **وتغني** اي الحركة
العارضة بالنقل **عنها** اي عن همزة الوصل **في غيره** اي في غير حرف التعريف فاذا وقع
النقل في اسال استغني بالحركة المنقولة وان كانت عارضة عن همزة الوصل فتحذف ويقال
سل قلت لكن مقتضى هذا انه لا يقال في مثل الامر من ان اجاز اذا صاح ومن اوقى اجر اوق
والمنقول جوازه لكن على قلة فان قلت ليس المراد من قوله وتغني وجوب الاعتنا حتى يرد
فلم لم تحمله على الجواز مع قبول اللفظ له قلت لانه قال بازا هذا الكلام **وشذ في سل**
اسل فلو لم يكن المراد ان الاعتنا المذكور واجب لم يتجه الحكم بالشذوذ في اسل **وان**
اتصل بالمضمومة ساكن صحيح نحو ولقد استهزئ **او معتل جار مجراه** اي مجرى
الصحيح نحو وانقص منه **جاز كسره وضمه** وقد قرئ بالوجهين في السبع **باب**
مصادر الفعل الثلاثي منها الثلاثي ويجي مثلث الفا بالثلاث اي بالحركات
الثلاث الفتح والكسر والضم **مفتوح العين مجردا** عن الزيادة فالمفتوحها نحو فرح
والمكسور الفا مع فتح العين نحو غلط وكبر والمضموم الفا مع فتح العين نحو هدى

او ذا الف بعدها اى بعد الفا والعين مذكرا او مونثا فامثلة المذكر صلاح
وصياح وجناح وامثلة المونث حبابة وخطابة ودعابة او ساكن العين مجردا
من الزيادة نحو ضرب وعلم وفرح او مونثا بالها نحو رحمة ونشدة وقدرة او بالالف
المقصورة نحو دعوى وذكرى وبشرى او مزيدا اخره الف ونون نحو ليان واثنان
وغفران ومنها فعلان بفتحتين نحو نزوان وجولان وفعل بفتح الفا وكسر
العين نحو كذب وفعلة بفا مفتوحة وعين مكسورة وبعد لامه ها تانيث
نحو سرقة وفعيل بفا مفتوحة فعين مكسورة فيا فلام نحو ذميل بذال
معجمة لضرب من السير وفعيلة كالوزن الاول بزيادة ها تانيث في الاخر نحو
تميمة وفعول بضمتين نحو حلول وفعولة كالاول وزيادة ها تانيث في الاخر
نحو سهولة وفعول بفتح الفا وضم العين نحو قبول وفعولية بفتح الفا وعين
مضمومة فواو فيا مشددة بعد اللام وها تانيث اخرى نحو خصوصية وفعولية
بفا وعين مضمومتين فواو فيا مشددة بعد اللام وها تانيث اخرى نحو خصوصية ايضا
فان فيه لغتين ضم الخا وفتحها وفعلية بفا مضمومة فعين ساكنة فلام مكسورة
فيا مشددة فها تانيث نحو سخرية وفي الصحاح ان السخرية اسم وفعل بضم الفا
والعين نحو حكم وفعالية بفا مفتوحة والف بعد العين ويا مخففة بعد اللام
المكسورة فها تانيث نحو كراهية وفيعولة بفا مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة
فعين مضمومة فواو فلام فها تانيث نحو بينونة وديمومة وهكذا نقل المص
لاعتراض بانه لا يصح الا على مذهب س والبصريين ان وزنه في الاصل فيعلولة
وانه مما التزم فيه حذف عينه فوزنه الان فيلولة وقال الفرا وزنه فعلولة
بضم الفا ثم فتحت في ذوات اليا لتصح اليا ثم حملوا ذوات الواو على ذوات اليا
ففتحوا ولا بدلوا الواو يا وفيعولية كالاول الا ان فيه زيادة يا تحتية بين اللام
وها التانيث نحو ليعوعية وفعلى بفتحات فالف نحو جمزى وفعلا بفا مفتوحة
فعين ساكنة فلام فالف تانيث ممدودة نحو هلكا وفعلا بفا مضمومة فعين
مفتوحة فلام فالف ممدودة نحو غلوا وفعلا كالذى قبله الا ان الفا مكسورة
نحو خيلا وفعولا بالف ممدودة بعد صيغة مفعول نحو مخلوقا وفعيلى
بفا مكسورة فعين مشددة فمثناة تحتية فلام فالف مقصورة نحو هجيرى
وخليفى وفعيلا كالذى قبله الا ان اخره الف ممدودة نحو هجيرا وافعيلى
بهمزة مكسورة ففا ساكنة فعين مكسورة فمثناة تحتية فلام فالف مقصورة
نحو اهجيرى فهذه ثلاثة الفاظ بمعنى هجيرى واهجيرى وهجيرا وفعلله

بفا

بفا وعين ولام مشددة فها تانيث نحو غلبة قال الاخزر والمخاض من الفصيل غلبة ظلما
وتكتب للاوسوا قبلها او فعلى كاللفظ الاول الا انه لا ها فيه واخره الف مقصورة نحو
غلبى مصدر اخر بمعنى الغلبة وفعلى بفا مكسورة فعين مفتوحة فلام مشددة
فالف مقصورة نحو دفلى وفعلوت بفا وعين مفتوحتين فلام مضمومة فواو
مثناة فوقية نحو رغبوت ورهبوت وفعلنية بفا وعين مكسورتين فلام ساكنة
فنون مكسورة فمثناة تحتية مخففة فها تانيث نحو سحفنية بسين وحا مهملتين
ونون الظنة مصدر سحف راسه اذا حلقه وفعالة بفا مفتوحة فعين فالف فلام
مشددة فها تانيث نحو زعارة اى شراسة خلق ورجل زعرور اى سئ الخلق والعامة
تقول زعر الخلق ويحسبون الزعارة والزعر وهذا ايضا نبت في خلقة النبق له عجم وفي
نوادر اللحياني في خلق فلان زعارة وفي فلان زعارة اى خبث وبذاءة اى تبذير و
فعلان بفا مكسورة فعين ساكنة فلام فالف فنون نحو عرفان وتفعلة بمثناة
فوقية ففا ساكنة فعين مكسورة فلام فها تانيث نحو تحلية وتفعلة كالذى
قبله الا ان العين مضمومة نحو تهلكة ومفعل مثلث العين مجردا من ها
التانيث نحو مذهب ومرجع بكسر الجيم ومهلك بضم اللام وبالتا نحو مجنة
بفتح الجيم ومعصية بكسر الصاد ومهلكة بضم اللام ومفعول نحو مجلود كذا مثلوا
والمجلود من تجلد اومن ثلاثي فقد اعترض عليهم في تمثيلهم وفي المحكم ما يقتضي انه
لم يذكر مفعول البتة في مصادر الثلاثي فانه لم يحك المسموع الا عن الثلاثي على قول
سيبويه فانه قال اعنى صاحب المحكم ما المجلود المعسور ما جبر لانه هذا قول اهل اللغة
اما سيبويه فقال هو من المصادر التي جاءت على مفعول ونظيره المعسور والميسور وقوله هو الصحيح
لانه لا فعل له اي لازيد بلم يقولوا جلد به بهذا المعنى حتى يبطل قولهم انه اسم مفعول
ثم قال والمصادر التي ابنية على مفعول لا تاتي على الفعل الملفوظ وانما تاتي على توهم الفعل
الثلاثي كالمجلود من تجلد واما المعقول والميسور فيجي لانه عند سيبويه على فعل ثلاثي
متوهم وان كان الثلاثي موجودا لا تراه قال كانه حبس عليه عقله فكان انما يدل
على انه جعل معقولا اسم مفعول لا مصدرا فاذا قيل لزيد معقول فكانه قيل له شيء
حبس عليه وهو العقل فيدل على ان مفعولا لا يكون الا من زيد على الثلاثي على توهم
الثلاثي وذلك لانه لم يحتج حمله على الظاهر من كونه اسم مفعول فاذا وجد الثلاثي
فمفعوله للصفة لا للحدث وعلى هذا فيصح عد مجلود في مصادر الثلاثي باعتبار المعنى
وعد مصادر غيره باعتبار الملفوظ به ولكن من لم يثبته الا على الثلاثي وعليه مشى المص
ومفعلة نحو مارية وهي الرحمة من ارعى اذا رحم وفاعل نحو فالج وفاعلة

نحو رغبه رغبة وهنا انتهت امثلة المص وزاد غيره امثلة اخرى على ان المص تورع في عد
فسوله كما تقدم وفي عد مفعل مجردا وبالتاء وان ذلك من قبيل اسم المصدر وفي عد
له المص بابا تم فائدة التعرض الى حصر غير المقيس في هذا الباب مضافا الى ما هو مقيس
انه لو ادعى مدع ان مصدره جاء على خلاف الابنية التي استقراها النحاة لم يقبل
منه الا بسماع من العرب كما زعم بعضهم قلت وفي اعتبار مثل هذه الفائدة
نظر فان المدعي ان اتى بسماع قبلت دعواه ويعمل بمقتضى قوله وان لم يات بالسماع
يعضد قوله لم يلتفت اليه فلم يكن التعرض الى حصر الابنية افادنا شيا في تلك
الدعوى **والغالب في فعل** بفتح الفا وضم العين **فعالة** بفتح الفا **وفعولة** بضمها **المعاني
الثابتة** كالفصاحة والبلاغة والجهالة والعذوبة والملوحة **وفعالة** بكسر الفا **الحرف** كالتجارة والخياطة والحياكة **وشبهها** كالامارة
والوزارة والنقابة قال ابن عصفور وفعالة ينقاس في الولايات والصنايع
وفعال بكسر الفا **ما فيه تأبٍّ** كالشراد والنفار والقماص وهو ان يرفع
الفرس يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه كذا في الصحاح ومنه الحران
وهو عدم انقياد الدابة وزعم ابن عصفور انه ينقاس في الهياج وما يجري
مجراه كالنكاح وفي الاصوات كالصياح والنداء وفي انتفا اوان الشي كالجداد والصرام
وهو الوقت الذي يجذ فيه النخل **وفعال** بضم الفا **للادوا** جمع داء وهو
المرض **والاصوات** فالادوا نحو الزكام والصداع والاصوات نحو الخوار والدعاء
والنباح والعواء والدعا قال الخليل مد والبكا على هذا الاعجلوه فعالا لكونه
مشتملا على الصوت قلت وقد جا بالقصر نظرا الى انه قد يخلو من الصوت وقد جمع
حسان بن ثابت رضي الله عنه بينهما حيث قال: بكت عيني وحق لها بكاها
وما يغني البكاء ولا العويل: كذا انشده ابن الانباري مضموما اليه وقال ابن
عصفور ينقاس على هذا البنا فيما تفرق اجزاوه نحو الرفات والحطام والجذاذ
وفعيل بفتح الفا ويا زايدة قبل اللام **الاصوات وضروب السير**
فالاصوات كالزئير لصوت الاسد والنئيم لصوت فيه خفا ومنه قول القايل
فيسمع منا نئيم الحمام ونسمع منه زئير الاسد والسير نحو الذميل قال في الصحاح
الذميل ضرب من سير الابل قال ابو عبيد اذا ارتفع السير عن العنق قليلا
فهو التزيد فاذا ارتفع عن ذلك قليلا فهو الذميل ثم الرسيم **وفعلان**
بفتح الفا والعين مع زيادة الالف والنون في اخره **ما فيه تقلب و**
اضطراب كالنزوان والجولان والخفقان اشارة الى حركة عينه الى ما في مدلوله

من الحركة والاضطراب ولهذا لم يطلق نحو الجولان لئلا يفوت الغرض بالاعلال **وفعل**
بفتح الفا والعين **الاعراض** كالشلل والعرج والحول والعمى **وفعله** بضم الفا
وسكون العين **الالوان** نحو الادم ادمة والسمر سمرة والخضر خضرة **والمقيس
في المتعدي من فعل** بفتحتين **مطلقا** افهم علو بالفم نحو اكل او لا نحو ضرب **ومن
فعل** بكسر العين المفهم علو بالفم نحو شرب **فعل** بفتح الفا وسكون العين تقول
اكل اكلا وضرب ضربا وشرب شربا بفتح الشين والضم لغة والحسن حاصله اقول
شيء والاخفش يخالفه وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها نقل المذكور وقياس في
المتعدي من الفعلين المذكورين فيما لم يسمع خلافه وهو قول سي والجمهور وهو
الصحيح الثاني ان القياس جاير وان سمع غيره وهو قول الفرا بحسب ظاهر كلامه
والثالث لا ينقاس فلا يتكلم في شيء منه الا بالسماع **والمقيس في اللازم من فعل**
بكسر العين **فعل** بفتح الفا والعين نحو فرح فرحا وجوي جوى وشللت يا رجل
شللا ويستثنى من ذلك ما دل على لون فقياسه فعله كسمرة **ومن فعل** بفتح العين
وهذا معطوف على قوله من فعل فيكون لازما ايضا **فعول** بضم الفا والعين نحو
دخل دخولا وخرج خروجا وجلس جلوسا وقعد قعودا والمذاهب الثلاثة المتقدمة
ما لم يقلب فيه فعاله بضم الفا نحو دعابة **او فعال** بضمها ايضا نحو صراخ **او فعال**
بكسر الفا نحو صياح **او فعيل** كذميل **او فعلان** بفتح الفا والعين نحو رجالة **فيهيج
فيه فعول** المذكور وهو المضموم الفا وقال ابن الحاجب الفعول في هذه
المواضع مرفوض او قليل **ويدل على المرة** من الحدث الذي يدل عليه الفعل
بفعله بفتح الفا وسكون العين نحو حلبه وضربه وهو عند النحويين مقيس
في الثلاثي التام المتصرف وفي البسيط ليس قياسا فلا يجوز فيه **وعلى الهيئة
بفعلة** بكسر الفا وسكون العين نحو هو حسن الجلسة والقعدة ومنه مات ميتة
سوء **ما لم يصنع المصدر عليهما** نحو رحمة ونشدة فيكون الحكم بالقراين
اللفظية نحو رحمة واحدة ونشدة حسنة او القراين الحالية ولا يخفى في يصنع
من قول المص ما لم يصنع بمثناة تحتية فصاد مهملة فنون معجمة مبني للمفعول
من الصوغ ويرشد اليه قوله فيما بعد ذلك بصاغ المصدر وفي بعض النسخ
تصنع بمثناة فوقية فضاد معجمة فعين مهملة من الوضع مبني للفاعل مسنده
الى ضمير يعود الى العرب وفي نسخة يوضع وكان اصلاح **وشذ اتيانه و لقاه،**
والقياس اتية وهو جاير **باب مصادر غير الثلاثي** اي
غير الثلاثي المجرد وغير الثلاثي بهذا القيد ثلاثة اشيا الثلاثي المزيد

فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه وكل ذلك تكلم عليه في الباب **ويصاغ**
المصدر من كل ماض اوله في الاصل **همزة وصل** كانطلق واستخرج **بكسر ثالثه**
وزيادة الالف قبل اخره فتقول انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج
استخراجا فان قلت يرد نحو اطير واطاير فان مصدره ليس كذلك مع ان ماضي
اوله همزة وصل قلت همزة الوصل في هذين الفعلين عارضة لا اصلية
وذلك لان اصل اطير تطير ثم ادغمت تا التفعل بعد قلبها طا في الطا التي بعدها
وانما يحتاج ادغام بعد تسكينها وهو ملزوم للاتيان بهمزة الوصل ليتوصل
بها الى النطق بالساكن المبدو به وكذا القول في اطاير ومراد المص بهمزة الوصل
ما كانت ثابتة بحسب الاصل لا المجتلبة لامر عرض بكلمة معينة بحسب وضعها
الاصلي على تلك الهمزة والحاق الهمزة وارادة ما هي فيه غير عارضة لا يبين
وقد افصحنا عن مراده بما قيدناه ولو اتى به لكان اوضح للمقصود **ومن كل**
ماض اوله تا المطاوعة نحو تكسر مطاوع كسر وتباعد مطاوع باعد **او**
شبهها نحو تكبر بمعنى استكبر ونحو تجاهل اي اظهر الجهل وليس به فلا مطاوعة
في شيء منها والتاشبيهة بتا المطاوعة وليست بها **بضم ما قبل اخره ان**
صح ذلك الاخر كامثلنا به فتقول تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا **والا خلف الضم**
الكسر نحو تلقى تلقيا وترامى تراميا **ويصاغ** المصدر **من افعل على افعال**
نحو اكرم اكراما واعطى اعطا فهذا امر مطرد لا يتغير قال بعض الفضلا وقول
الميداني يقال اكرمته كرامة على حذف الهمزة من الاول وابدال الها منها
كما قالوا اقمته اقامة خطا لان الحذف والتعويض في الاقامة للمقتضي للاعلال
ولا مقتضي في الكرامة وايضا لو كان كما زعم لكان القياس ان يقال كرامة بكسر
الكاف لوجهين احدهما ان الاصل في الساكن اذا احتيج الى تحريكه بالكسر والثاني
انه كان ينبغي ان يكسر لتكون الكسرة دالة على الهمزة المحذوفة اذا كانت مكسورة فلما
لم تكسر الكاف دل على انه ليس مما يقول في شيء قال وكذا ايراده ايضا فعالا في
مصدر افعل وتمثيل ذلك بقولهم انبت نباتا وهم مردود لان النبات ليس
بمصدر انبت والحق ان الفعل قد يقرن به غير مصدره مما يلاقيه في الاشتقاق
نحو اكرمته كرامة وقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وقوله تعالى وتبتل
اليه تبتيلا وبما يلاقيه فيه ما هو بمعناه كقولك قعدت جلوسا وحبست منعا فقد
ثبت ان المقارنة لا تدل على كون المصدر مصدرا لذلك الفعل ومنشا غلط الميداني
المقارنة **ومن فعل** بتشديد العين **على تفعيل** نحو كرمته تكريما وكلمته تكليما **وقد**

بتركه تفضيله بكسر العين نحو ذكره تذكرة وحلل اليمين تحلة قال الله تعالى الا تذكرة
لمن يخشى فهذا مصدر ذكر لا تذكر بدليل انه مفعول لاجله لانزلنا وقال تعالى قد
فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقالوا جربته تجريبا وتجربة **واغنى تفعيله عنه**
اي عن تفعيل **غالبا فيما لامه همزة** نحو جزا تجزئة قال الش واشار بقوله غالبا
الى انه قد يجي على تفعيل كهيّا تهيئا وحكى غيره تخطيبا وتهنيا وعن ابي زيد
ان التفعيل في غير المهموز اكثر قلت مقتضى قوله فيما لامه همزة انه لم يوجد التفعيل
في ذي الهمزة ومقتضى قوله غالبا وجدان التفعيل في ذلك مغلوبا وبينهما تناف وهذا
من باب المشركة او من باب الاغنا ويغنى تفعلة عن تفعيل **وجوبا في المعتل** نحو زكيته
تزكية وحياه تحية وزعم المازني انه يجوز في مثله الادغام وتركه قلت وفي المفصل
ان التا في اقامه وتعزية عوض من العين يعني في اقامة ومن اللام يعني في تعزية
فيكون وزن تعزية على قوله تفعيه لا تفعلة فكانه راى ان حذف الطرف والحوادث
كان اصليا من حذف الوسط وان كان زايدا واما اقامة فكلاهما لا تطرف فيهم فتعين
حذف الزايد لزيادته وقربه من الطرف ولكنه جعل المحذوف في العين وهو قول ابي الحسن
وليس بالوجه وسال ابن الحاجب لاي شيء لم يكن حذف التا في باب تعزية جايزا في
الاضافة كما جاز في باب اقامة واجاب بما معناه ان الحذف في باب اقامة لموجب اوجبه
وهو موجب الاعلال ثم بعد الحذف جا التعويض واما الحذف في باب تعزية فانه كان
لالتزام التخفيف وليس لواجب ان تحذف اليا اذا جامعت مثلها فلما كان الاختلاج الباعث
لا يوجب حذفا وانما اغتفر للعوض كان التعويض مقصودا قبل الحذف فتنزل التا
منزلة المحذوف الذي هو عوض منه بخلاف التا في اقامة فانما جي بها بعد ثبوت
الحذف لغيرها فلم تنزل منزلة المحذوف واجاب بجواب اخر وهو انا لا نسلم ان التا في تعزية
للتعويض بل التفعيل والتفعلة مصدران لفعل وفعل كالتكريم والتجريب والتجربة و
التزم الثاني في المعتل لانه اخف قال فالاولى ان تكون التعزية تفعلة من اول
الامر لا انه تفعيل ثم حذفت اللام وعوضت التا فانه تعسف لا ضرورة تدعو اليه
قلت يا للعجب من الشيخ رحمه الله تعالى يعترف بان هذا تعسف لا ضرورة تدعو اليه
ثم يرتكبه بعينه في تصريفه قال في الشافيه والتزموا الحذف والتعويض في نحو
اجازة واستجازة وتعزية فتامل **و**يجي التفعيل في قول الشاعر **فهي تنزي دلوها**
تنزيا من الضهوات وبعده كما تنزي شهلة صبياه وتنزي معناه تحرك والشهلة
المراة العاقلة وهو من الاوصاف الخاصة بالنسا فان قلت هل من ذلك قول
الاخر هل التقوها بالسلام والتحي قلت لا يتعين لجواز ان يكون

المتحى جمع نخبة كتمر وتمرة ومصدر فاعل نحو خاصم وقاتل مفاعلة وفعال
تقول خاصمته مخاصمة وخصاما وقاتلته مقاتلة وقتالا والمطرد دايما عند س
المفاعلة قالوا جالسه مجالسة ولم يقولوا جالوسا وندر الفعال فيما فاؤه يا
نحو ياسر ويامن استثقالا للكسرة على اليا كما ندر في الجمع فعال فيما فاؤه يا نحو
يباس ويقاظ ومصدر فعلل نحو دحرج والملحق به نحو جلبب وشملل بزيادة
ها التانيث في اخره فتقول دحرجة وجلببة وشمللة وبكسر اوله
وزيادة الف قبل اخره نحو سرهفت الصبى سرهافا وسرعفته
سرعافا وكلاهما بمعنى احسنت غذاه وظاهر كلام المص ان هذا الوزن مقيس
في ذلك كالذى قبله وليس كذلك اذ لم يقولوا دحراجا ولم يسمع في الملحق
بفعلل الا في مصدر حوقل اذا اسن قالوا فيه حيقالا وفتح اوله هذا اى
فعلال ان كان كالزلزال اى مضاعفا جايز فيقال زلزلته زلزالا
بكسر اوله وفتحه وصلصل صلصالا كذلك بالكسر والفتح والغالب ان يراد
به ح اسم الفاعل نحو الصلصال بمعنى المصلصل والوسواس بمعنى الموسوس
وربما ورد كذلك اى بكسر اوله وزيادة الف قبل اخره مصدر فوعل مثل
حوقل حيقالا وقد يقال فعل فعالا بتشديد العين فيهما وكسر الفا في الثاني
نحو وكذبوا باياتنا كذابا وفاعل فيعال نحو قاتله قيتالا وضاربه ضيرابا
كذا جاء عنهم قيل وهو لغة اهل اليمن وقالوا هذا قياس من قال في فعل فعالا
لو يزاد الحرف الاول والف تحرك في الفصل انقلبت الالف يا لانكسار ما قبلها ويبقى
فيعالا فالحق في فعال كانهم حذفوا اليا التي جا بها اولئك في فيتال ونحوها
يريد ان فعالا مخفف من فيعال بحذف اليا وتفعل تفعالا نحو تحمل تحمالا
في العباب تقرب تقرابا ومثله التكلام والتملاق والتحمال مهملة الحا انتهى وافعلل
افعيلالا كاقشعر اقشعريرة واطمان طمانينة وظاهر كلام س ان الطمانينة
والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران بل هما كالنبات في قوله
تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وفعللى فعللى مقصورا نحو تقهقر قهقرى
اى رجع على قفاه وفعللا ممدود نحو قرفص قرفصا ونحو فعال بكسر الفا
وتشديد العين غير مصدر كحنا وقثا ما لم يبدل اول عينه يا نحو دينار
وقيراط واصلهما دنار وقراط بدليل دنانير وقراريط والتحقيق ان يقال
ان فعالا مصدر قليل ككذاب وكذا غير مصدر بشرط ان تبدل عينه الاولى
يا كدينار وغيرهما نادر كقثا وكلام المص لا يفهم منه هذا الذى ذكرنا فتامله

وانذر منه فعال بكسر الفا غير مصدر كقولهم ناقة ميلاع بمعنى مهملة من
المليع وهو السير السريع الخفيف وقد يغني في التكثير عن التفعيل التفعال بفتح التا
واسكان الفا كالترداد والتجوال والتقتال والتسيار والتلعاب للمبالغة والتكثير
في الرد والجولان والقتل والسير واللعب ومذهب البصريين انه مصدر فعل المخفف كانه
جيء به كذلك للتكثير كما تضعف عين الفعل وقال الفرا وجماعة من الكوفيين وهو
مصدر الفعل المضعف العين وهو ظاهر كلام المص وفي بعض شروح الشافية وعند
الكوفيين ان التفعال ليس مصادر فعل بل المضعف وهو حسن لكونه للتكثير والمبالغة
والباب كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات ولكونه نظيرا باعتبار
الزوايد ومواقعها ولولا ورود التفعيل اكثر منه لكان في كونه مصدر الباب اقيس
لاشتماله على الف المصدر كالافعال والانفعال والافتعال وغير ذلك وكلام س يحتمل
ما ذكرنا فمعنى الكتاب ما يكثر فيه المصدر فعلت فتلحقه الزوايد وتبنيه بنا اخر
كما انك اذا قلت في فعلت كثرت الفعل وذلك كقولك في الهدر التهدار وفي اللعب
التلعاب ثم سال الشارح بان قال فالقياس ان يكون اوله مكسورا كالافعال
واجاب عنه بانه طابق التفعيل فكونه مفتوحا لكونه قليلا واذا القليل بالنسبة الى
الكثير فرع له ثم سال اقياسي هو ام سماعي واجاب بان بعضهم نص على قياسيته وقد
سئل الزمخشري عن هذا فقال كثرة الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا ولا يبعد ان يقال
هو سماعي ولا يلزم من كثرته قياسيته وان لم يسمع مثل تجلاح وتخيان وتجماد واعلم
ان التفعال بكسر التا ليس بمصدر كالتبيان والتلقا ولكنه بمنزلة اسم المصدر قال
س وقد ذكر التفعال واما التبيان فليس على شي من الفعل لحقته الزيادة [٢] كالحقت
الزمان وهي من الثلاثة وليس من باب التفعال لو كان اصلها من ذلك فتحوا التا
انما جاء من تبينت كالغارة من اغرت والبنا من بنيت ونظيره التلقا والفعيلى
بكسر الفا وتشديد العين فيا واخره الف مقصورة نحو الخصيصى والدليلى والهزيمى
اى الكثير الخصوصية والدلالة والهزيمة وهذه ليست فعل المضعف كما يعطيه ظاهر
كلام المص بل هو من فعل المخفف فذكر ذلك في هذا المحل غير سديد ويغني الفعيلى
ايضا وهو عين الوزن الذى قبله بليه عن التفاعل نحو كان رميا كثيرة
اى تراموا كثيرا وتراموا تفاعل الا انهم اعلوه بقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب اليا واوا

فصل في الكلام على لحوق تا التانيث لبعض المصادر وصياغة اسم
المفعول للمصدر والزمان والمكان يلزم تا التانيث الافعال والاستفعال معتلي
العين عوضا عن نحو اقام اقامة واستقام استقامة اصلهما اقوام واستقوام

[٢] ولكنه في هذا البنا لحقته الزيادة صح

اعلت الواو بنقل حركتها الى القاف وقلبها الفا اجتمع ساكنان فحذفت احديهما الاولى لعفين وأتى بالتاء عوضا عن المحذوف كذا قال الشم وغيره قلت اي داع الى قلب الواو الفا مع فقد شرط القلب وهو ان لا يكون بعدها الف او يقال لما نقلت الحركة سكنت الواو فالتقى ساكنان وقد علمت مما تقدم ان المحذوف الف الافعال والاستفعال وهو مذهب الخليل لا زايد وان المحذوف عند الاخفش عين الكلمة لان قياس اجتماع الساكنين ان يسقط الاول وربما خلوا منها نحو اقامه اي قال تعالى واقام الصلوة وقالوا استفاه الرجل استفاها اي كثر اكله بعد قلة ومذهب الفرا ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التا كما في الابة وعند سى الجواز مطلقا ثابت وقوله استفاه استفاها وارهاه اراه يشهد له وتلحق التاء سائر امثلة الباب وحقه ان يقول القياسية اذ لا يجوز كلمة كلازمة بل تكلمة المجردة منها اي من التاء الدالة على المرة نحو اخرج اخراجة وانطلق انطلاقة واما غير المجردة من التاء كالمقاتلة فيدل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما تقدم ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها اي من الافعال الزائدة على حروفه او زمانه او مكانه فيقال اعجبني مكرم زيد اي اكرامه او زمان اكرامه او مكان اكرامه وتقول مكة مدخل الصادقين وشوال مخرج الحاج وذو الحجة مدخل الناس الى مكة وفي التنزيل وان الى ربك المنتهى اي الانتهاء فهو مصدر كالمصير في والى الله المصير ومزقناهم كل ممزق اي تمزيق ومن يهن الله فما له من مكرم بفتح الراء اي اكرام وفي نسخة البهاء الرقي وهو اخر اصحاب المص وعلى نسخته خطه رحمه الله ما سكنته بالحمزة وهو فصل يجئ المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا فالمرفوع والموضوع بمعنى الرفع والوضع والمجلود والمفتون والمكذوب والمعقول بمعنى الجلد والفتنة والكذب والعقل وهذا قول الاخفش والفرا دون سيبويه وفي غيره كثير كالمكرم والمدخل والمخرج بمعنى الاكرام والادخال والاخراج كما تقدم وربما جا في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل كقولهم قم قائما اي قياما ومنه قوله كفى بالنأي من اسماء كاف اي كفاية ومنه ايضا الكاذبة بمعنى الكذب والباقية بمعنى البقا قال تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقا والدالة بمعنى الدلالة والعافية بمعنى العفو باب ما زيدت الميم في اوله لغير ما تقدم فخرج بذلك نحو مقاومة ومضاربة ونحو مرفوع وموضوع من المصادر ونحو مضروب من الصفات ونحو ممسى ومصبح ومدحرج

ومتخرج من الصفات والمصادر واسما الزمان واسما المكان وفي نسخة لغير ما تقدم ما ليس بصفة ليخرج نحو فلان شاهد مغنم بفتح الميم اي يغتنم به ونحو مدعى ومغتنم من الصفات المشبهة كذا قيل وفيه نظر يصاغ من الفعل الثلاثي المتصرف مفعل بفتح الميم فتفتح عينه مرادا به المصدر او الزمان او المكان ان اعتلت لامه مطلقا اي سواء صحت فاؤه نحو مسعى ومرمى ومغزى او اعلت كمرقى وموقى او صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مذهب ومقتل ومجالنا من المضمومها قالوا مدعاة الى الطعام ومن المفتوحها نحو فقد وجد مسعاة الى الخير وفي بعض الشروح المسماة السعي الحجر قلت وليس كذلك لما هو مع بدليل قوله بمسعاته هلك الفتى ونجاته وان كسرت عين المضارع فتحت اي عين الفعل في المراد به المصدر نحو ابن المفر اي الفرار وكسرت في المراد به الزمان والمكان نحو اتت الناقة على مضربها اي الزمن الذي فيه الضراب نحو هذه الدار مضرب زيد اي المكان الذي ضرب فيه وما عينه يا في ذلك كمبيت اي كالصحيح فيقال من بات يبيت وقال يقيل مبات ومقال في المصدر ومبيت ومقيل في غيره فان قلت يرد على هذا قوله تعالى وجعلنا النهار معاشا فانه ليس المراد جعل النهار نفس العيش وانما المراد جعله زمان عيش فكان مقتضى ما تقرر ان يكون معيشا كالمقيل اذا اريد به زمن القيلولة قلت هو مصدر وثم مضاف محذوف اي زمان معاش اي عيش او مخير فيه اي فتح عين الفعل وكسرها قال صاحب اللباب يقال فيه معابه ومعاب اي عيب ويقال موضع عيب قال • ابا الرجل الذي قد عبتموه • وما فيه لعياب معاب • لان الفعل من ذوات الثلاثة نحو كيل اذا اريد به الاسم مكسور والمصدر مفتوح ولو فتحتهما او كسرتهما في الاسم والمصدر جميعا لجاز لان العرب تقول المسار والمسير والمعاش والمعيش والمعاب والمعيب انتهى بحروفه او مقصور على السماع وهو الاولى فلا يقال في معاش معيش قياسا على المحيض كما لا يقال في المحيض محاض قياسا على المعاش قال سى رحمه الله وقد ذكر المحيض ما نصه جاوا بالمصدر على مفعل كما قال تعالى الى الله مرجعكم اي رجوعكم وليس هذا بمطرد انما ينتهي عن ذلك الى المسموع انتهى فجعل المحيض في المعتل كالمرجع في الصحيح ولخوات المرجع في الصحيح لها قياس يرجع اليه فكذا اخوات المحيض وكذا مقتضى كلام صاحب الصحاح فانه قال بعت الشيء ابيعه بيعا ومبيعا وهو شاذ وانما القياس مباعا والتزم غير طي من العرب الكسر مطلقا في المصوغ مما صحت لامه وفاؤه واو نحو وعد ووجد فتقول الموعد والموجد في المصدر والزمن والمكان ولذلك قال

حب
مطلقا وكان حقه ان يقول لم تفتح عين مضارعه متحرك الواو نحو يود فان الفتح وا
عند الجميع فتقول المودة بالفتح اتفاقا فان سكنت الواو نحو يوجل فاكثر العرب بكسر
كالموجل وبعضهم يفتح قال الخضراوي وذلك في المصدر واما الزمان والمكان فبالكسر
قال بعض الشارحين في نحو يود اجمعوا على الفتح في المفعل فيقال مودد قلت لا وجه
لفك الادغام وقد حكوا اجنن وذمم قال الله سبحانه وتعالى الى ربك يومئذ
المفر ولا فرق في وجوب الادغام بين واوي الفا وغيره **وشذ من جميع ذلك**
بكسر وكان القياس الفتح **مشرق ومغرب ومرفق ومنبت ومسجد** وهو البيت
المبني للعباده سجد فيه او لم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح
لا غير **ومجزر ومسقط ومظنه** بالظا المشاله بخلاف علق مضنته فيما سياتي
فهذه الالفاظ من مشرق الى مظنه قياسها الفتح بضم عين المضارع واجاز
الفرا وغيره فيها الفتح على القياس وحملوا على ما سمع وهو مسجد كذا في الشروح وليس
كما زعم ولو صح ما قاله في المسجد والمحل قبل الملم ومسجد خطا اذ عده فيما جا بالكسر
لا غير بل بقوله بعد وبه مع الفتح كذا وكذا **ومرجع ومعرفة ومعذرة ومعذر**
وماويه ومعصيه وقياس هذه اللفظة وما قبلها الفتح لكسر عين المضارع مع
اعتلال الفا منها ومثلها محميه حقها الفتح فكسرت **ومرزبه ومكبر** وكلم
الكلمة الاولى همزة ومضارعها جميعا مفتوح العين فقياسها الفتح لو سيما وقد
ذكر غير الملم في المضموم عين المضارع ان شذوذ الكسر انما هو في المقصود به الموضع
واما المصادر فانها تفتح ويقال رزاته ارزاه رزا ومرزاته اصبت منه خيرا
ومحميه وقد سبق ذكرنا اياها مع نظيرها **وبه مع الفتح مطلع ومفرق**
ومحشر ومسكن ومنسك ومحل اي منزل وانما فسره لان المحل يراد به وقت
حلول الاجل نحو قولك هذا الشهر محل الدين اي زمان حلوله وليس فيه الا
الكسر واما المراد به المنزل فقد سمع فيه الفتح والكسر فوجب التقييد وهذه
الالفاظ جا فيها الكسر مع الفتح الذي هو القياس بضم عين المضارع **مجمع**
وهذا من المفتوح عين المضارع وسياتي ذكر الباقي من ذلك **مناص**
وهذا من المضموم عين مضارعه يقال ناص عن قرنه ينوص نوصا ومناصا
فر وراغ وفي التنزيل ولات حين مناص اي ليس الوقت وقت تاخر وفرار وفي
نسخة منبض وهو حسن لانه المحكي لشذوذه **مذمة من الذمام** اي الحرمة
يقال لي من فلان ذمام اي حرمة وانما قيده بذلك احترازا من المذمة في
قولهم البخل مذمة اي مما يذم عليه فهو بالفتح لا غير **مدب النمل** بالدال المهملة

محلوو

بحروف التي قبلها فانها بالذال المعجمة وفي مضارع دب الكسر على القياس والضم
على غير القياس **ماوي الابل** وهذه الكلمة مع ما بعدها الى قوله مضربة السيف ما
خلا معتبه مكسورة عين المضارع واما معتبه ففي مضارعه الضم والكسر يقال عتب
عليه يعتب بالضم والكسر اي وجد عليه عتبا ومعتبا والاسم المعتبه فتحا وكسرا
مجزر مجزة مظلمه مضله من الضلال فاما من الظلال اذ اردت ما يضل به
على الشي من البستان او غيره مظله بكسر الميم وفتح الظاء لا يشكل لحمه **منزله معتبه**
مضربة السيف موضع موحل موقعه الطاير محميه محسبه من الحسبان
لا من الحساب **علق مضنه** اي نفيس يضن به اي يبخل به فان الشي قد يكون
نفيسا ولا يبخل به وعين المضارع من هنا الى موضع مفتوحه وجا في مضارع حسبه
الكسر شذوذا والفتح قياسا وجا في لغة ظننت بالفتح اظن بالكسر **وبالتثليث**
اي الفتح والكسر والضم **مهلك مهلكه** اي مفازة **مقدرة** مصدر يقال
مالي عليه هذا الشي مقدره اي قدرة واما القدر الذي يذكر مع القضا فالفتح
لا غير **مأربة** حاجة يقال ارب بالكسر يارب بالفتح اربا بوزن علما واربة
بوزن سرقة وارابا بوزن طلبا ومما جا مثلثه العين **مقبرة مشرقه**
بالشين المعجمة والقاف موضع القعود في الشمس ومثلها المشرقة والمرزق
ومعربه ولا ادري لم ساق الملم هذه الامثلة خالية من واو العطف مع
ان مثله شاذ ولم يفصل ذلك كما فعل في امثلة الاول حيث عطف بعضها
على بعض بالواو **ولم يجي مفعل بضم العين سوى مهلك الاممون**
ومكرم ومالك بمعنى الرسالة قال ابلغ النعمان عني مالكا انه قد
طال حبسي وانتظاري **وميسر** وقري في الشواذ فنظرة الى ميسره بالاضافة
وخرجت على انها مفعلة وقد سمعت كذلك فحذفت التا ولم يثبت شي
مفعل وانما اثبته بعض الكوفيين **فصل** في صوغ ذي الميم للدلالة
وغيرها مما لم يتقدم ذكره **يصاغ من الثلاثي اللفظ** كاسد وسبع او
الاصل كقثا وافعى **لسبب كثر** اي كثرة مسماه **اوجلها** اي محل الكثرة
مفعلة بفتح الميم والعين مع ختم الكلمة بها التانيث فمثالها للسبب
الكثرة الولد مجبنه مبخلة وللمحل الكثرة ماسده ومسبعه ومقثاة و
مفعاه والعامة يحملون المقثاة على منبت القثا وغيره كالبطيخ ويكسرون
لفظ الميم وياتون بالف مكان الهمزة المفتوحة ولا يراعون معنى الكثرة ومعنى
كون الولد مجبنه انه يحمل على كثرة الجبن عن الدخول في الحرب قال لقد

زاد الحياة الى حياة ، بناتى انهن من الضعاف ، احاذر ان يرين البؤس بعدى ، وان يشربن رنقا غير صاف ، واختلف كيف تبنى مفعلة من حية قال سيبويه محياة اذا كثر فيها الحيات او نعيتها عنده بانه زعم بعضهم انها واو وقال صاحب العين ارض محواه قبل والحق قول سيبويه ومصنف كتاب العين مجهول **وقد يقال فى المحل مفعله ومفعل** بفتح الميم فيهما وضم العين فى الاول وفتحها فى الثانى حكى ابو عبيد فى الغريب والمص عن خلف الاحمر مزبله ومسلحه بالضم والفتح معا ومثال مفعل بفتح الميم والعين مطبخ لمحل الطبخ ومرفق لبيت الخلاء ومزبله للمزبلة **وان فعل فهو مفعل** نحو اعشب المكان فهو معشب وابقل فهو مبقل **ونحو مثعلبة ومعقربة ومعقرة نادر** اما مثعلبة ومعقربة اى ذات ثعالب وذات عقارب فكلاهما بضم الميم وكسر ما قبل الاخر عند الجزيرية فهما على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثى وحكاية امام الجماعة ابى بشر سيبويه بضم الميم وفتح ما قبل الاخر فينبغى ان يقرا بالفتح فان سيبويه اثبت من غيره وان كان ابو زيد استاذه الا ان سيبويه احذق واما معقرة بفتح الميم بلا باء فيه ففى الصحاح كان معقرب بكسر الراء ذو عقارب وكذلك ارض معقربة وبعضهم يقول معقرة لو نرد المعقرب الى ثلاثة احرف ثم بنى عليها وذلك لما سبق من ان الباء فى عقرب للالحاق وصدغ معقرب اى معطوف وقال الجبل ذلك اصل المعقرب عقر والباء فيه للالحاق هذا اخر قوله فى الموضعين فجعل الباء زائدة للالحاق بجعفر وما كان الحامل له على ذلك الا قولهم معقرة قلت وهذا لا ينبغى ان يكون حاملا لو لم ينقله بل ان يثبت ان العرب اطلقت المعقرة على الارض ذات العقارب فلو نسلم ان هذا اللفظ ماخوذ من لفظ العقرب ولم لا يجوز ان يكون ماخوذا من لفظ العقر والمراد به الجرح لو نرد كثيرا ما يبتنا عن لسع العقرب فالمعقرة على هذا هى الارض ذات العقر الذى يكون من العقارب فتامله على ان الحرف الذى يؤتى به للالحاق ان لم يكن مكررا فلا يكون الا من حروف الزيادة وليست البا منها **ويصاغ لالة الفعل الثلاثى مفعل** بكسر الميم وفتح العين نحو مخيط ومفتح وهو عند الخليل مقصور من مفعال وليس القصر قياسا **او مفعال** بكسر الميم وزيادة الالف قبل اللام نحو مفتاح ومخياط ومصباح ومقراض **او مفعلة** بكسر الميم وفتح العين وهاء تانيث اخر الكلمة نحو مكسحة ومراة ومسلة **او فعال** بكسر الفا وزيادة الف وهو قليل يحفظ العين واللام نحو لحاف ولا يطرد **وشذ بالضم مسعط ومنخل ومدهن**

كالاول

كالاول **ومدق** لما يدق وسمع فيه مدق ومدقه بكسر الميم وفتح الثالث فيهما مع اختتامه بها التانيث فى اللفظ الثانى وتجريده عنها فى الاول **ومكحلة ومحرضة** وهى اناء الاشنان وفى الصحاح المحرضه بكسر الميم وفتح الراء قال الجاربردى فى شرح الشافية وذكر فى شرح الهادى انه المشهور **ومنصل** وسمع ايضا بفتح الصاد مع ضم الميم ولم اتحقق صحته قال الش وهذه الكلمات جاءت بضم اولها وثالثها وكان قياسها كسر الاول وفتح الثالث ولكنهم لم يذهبوا بها مذهب ما صيغ من الفعل ولكنهم جعلوها اسما لهذه الاوعية كذا قال سيبويه يعنى ان الجارى على الفعل ليس مختصا باله مخصوصة وهذه مخصوصة فلا يقال مدهن الا للالة التى جعلت للدهن ولو وضعت الدهن فى اناء غيرها لم يسم مدهنا وكذا المكحلة ونحوها بخلاف ما تقدم نحو المكسحة

باب اسماء الافعال والاصوات اسماء الافعال الفاظ تقوم مقام الافعال غير متصرفة تصرفها اى تصرف الافعال فلا يتصرف فى لفظها ولا فى معمولها بل يبقى لفظها ابدا بحاله ويباشر معمولها بغير فصل ولا تاخر عنه **ولا تصرف الاسماء** فلا تثنى ولا تجمع ولا تكون مبتدا ولا فاعلا ولا نحو ذلك واما قول زهير ، ولانت اشجع من اسامة اذ ، دعيت نزال ولج فى الذعر ، فمن الاسناد اللفظى والحد غير مطرد لدخول حروف المعانى العاملة عمل الافعال والفساد جاء من جهة الجنس حيث قال الفاظ ولم يقل اسماء لم يرد ذلك واعلم ان الكوفيين ذهبوا الى ان هذه الالفاظ المذكورة فى هذا الباب افعال لدلالتها على الحدث والزمن ومذهب جمهور البصريين انها اسماء وان مسماها الفاظ افعال لا احداث وازمنة لكن ليس المراد مجرد الفاظ الافعال بل المراد الفاظها من حيث هى دالة على المعانى الموضوعة هى لها مثلا امين سمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة كوضع سائر الاسماء لمدلولاتها قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وتحقيق ذلك ان كل لفظ فقد وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسماء اخر غير الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء افعال فامين اسم موضوع بازاء لفظ استجب او بما يراد منه من صيغ الاستجابة لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الاعلام

المذكورة بل ليقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون امين مع انه اسم لاستجب
كلاما تاما بخلاف استجب الذي هو اسم لاستجب الذي هو امر وقد سلفنا ذلك في
اوائل هذا الشرح قلت وفي شرح الحاجبية للرضي ما قاله بعضهم من ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه ليس
بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولو قلت انه اسم لاسكت او امتنع او كف عن الكلام وغير ذلك مما يؤدي هذا
المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ ثم قال التفتازاني ولما كانت اسمية
اسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى انها اسماء للمصادر السادة
مسد الافعال ولم يجعلها اسماء للافعال وعقيدة لمعانيها تقصيرا للمسافة ولهذا قال
الزجاج ان امين حرف موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت
الا انهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر المنصوبة السادة مسد الافعال سيما التي
لا افعال لها لا تصرف فيها حيث بنيت هذه واعربت تلك هذا كلامه قلت وهذا
مما يؤيد قول المص في اول الكتاب فالاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها
ومثل النظير بالسكوت بالنسبة الى صه فقال ان لفظ صه اسم مع انه لا يسند ما
لمعناه الى نفسه لكن يسند الى نظيره وهو السكوت فتقول السكوت حسن وقد اسلفت
ما فيه من المناقشة وحكمها غالبا في التعدي واللزوم والاظهار في
الاضمار حكم الافعال التي بمعناها نحو دراك ونزال ورويد فهذه موافقة
لادرك وانزل وامهل في التعدي واللزوم ونحو صه وهيهات فانهما من افعال
لاسكت وبعد في اللزوم واحترز بقوله غالبا عن امين فانها لم يحفظ لها مفعول
وفعلها متعد وحكمها ايضا في اظهار فاعلها واضماره حكم الافعال الموافقة لها فيجوز
الوجهان في نحو هيهات زيد فيكون الفاعل مظهرا وزيد هيهات فيكون الفاعل
مضمرا كبعد زيد وزيد بعد ويجب الاضمار في نحو صه كما يجب في نحو اسكت
وتحمل الشارح كلام المص بقوله والاظهار والاضمار ان اسماء الافعال تعمل مظهرة اي ملفوظا
بها ومضمرة اي محذوفة كما تعمل الافعال فان قيل هذا خلاف ما نص عليه
الجماعة من ان اسماء الافعال لا تعمل مضمرة قلنا قد نص المص في هذا الموضع على
جواز اعمال اسم الفاعل مضمرا ونسبه الى الحق فلا مانع من حمل كلامه هذا على ذلك
ولا علامة للضمير المستتر فيها اي لا يبرز الضمير المستتر فيها بل يستكن مطلقا
بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ
واحد ويردفه مع شبهها في عدم التصرف وقبول تعليته نحو هلم فان بني تميم

يجوزون مع ضمير المخاطب فيقولون هلمي وهلما وهلموا فحكم بانها عندهم فعل وقد
مر التنبيه في اول الكتاب على ان ابا علي الفارسي يخالف في ان اتصال ضمير الرفع البارز
بالكلمة دليل على فعليتها فتذكر واكثرها اي اكثر اسماء الافعال كصه ومه ورويد وبله
وهو كثير وقد تدل على حدث ماض نحو هيهات اي بعد وشتان اي افترق
او حاضر نحو اف اي اتضجر واوه اي اتوجع وقد تتضمن معنى نفي انشد في العباب
على الخنونة وهو الابلة قوله * اولمت يا خنوت شر ايلام * فجئت بحي ذي نجاح مظلوم
ما كان الا كاصطفاف الاقدام * حتى اتيناهم فقالوا هام * اي ما بقي شيء فان قلت
يجوز ان يكون اسم فعل للنفي وفي معنى لم يبق شيء او نهي نحو رويدك بمعنى تأخر
وهو متضمن لمعنى النهي اي لا تتقدم قال الشارح واشار بهذا الى ان اسماء الافعال تتضمن
النهي وناقشه المبرد في ذلك بانه ما من امر الا ويستلزم النهي عن ضده فكيف يعني
المص الضابطي وانما يريد الامر الذي يقصد به التحذير نحو حذرك او استفهام كقوله
عليه الصلوة والسلام لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وقد راى عليه اثر صفرة
مهيم فقال تزوجت يا رسول الله قال الشارح كان المعنى والله اعلم احدث لك
شيء قلت او يكون المعنى ما حدث لك او تعجب استحسان كقوله * وابابي انت
وفوك الاشنب * كانما ذر عليه الزرنب او تندم كقوله * سالتاني الطلاق ان
رأتاني * قل مالي قد جئتماني بنكر * وي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر
يعش عيش ضر * او استعظام كقول النبي صلى الله عليه وسلم لابي طلحة بخ
بخ ذلك مال رابح قال ابن دريد معنى بخ تعظيم الامر وتهويله وتفخيمه قلت
على الصحيح من اسماء الاصوات لا من اسماء الافعال قال وهي كلمة تقال عند الاعجاب
والرضى بالشيء وتكون للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلت خففت ونونت وكسرت
الخاء وربما شددت منونا مكسورا قال الشاعر روافده اكرم الرافدات
بخ لك بخ لبحر خضم وقد تصحب بعضها لا النافية قال الشارح هذه
زيادة في بعض النسخ التي عليها خط المص ومثال ذلك لا القا بمعنى لا اقامة
فمنها اسم لخذ ها بالف مقصورة وهاء بالف ممدودة والهمزة الواقعة
بعدها مفتوحة مجردين عن كاف الخطاب فتقول ها وهاء للواحد
والاثنين والجماعة مع التذكير والتانيث بلفظ واحد ومتلوي كاف
الخطاب الحرفية كما في ذلك مصرفة كتصريفها بحسب المعنى فتقول هاك
وهاكما وهاكم وهاك وهاكما وهاكن وكذا يلحقها مع ذات الهمزة المفتوحة و
تخلفه اي تخلف كاف الخطاب همزة هاء فتصرف تصرفه اي تصرف

او امر

فيكون الفعل مثبتا قلت لا يخرجه ذلك عن ان يكون متضمنا لمعنى النفي اذ كل من [illegible] وفني [illegible]

الكاف نحو هاءِ هاءِ هائِ هاؤمَ هاؤنَّ قلت الاحسن ان يقول وقد
يستغنى بتصريف الهمزة بتصرف الكاف عنها والا فلن يكن خلفه يقتضى ان
الهمزة لم تكن ثم جاءت وهذه اللغة افصح اللغات وبها جاء التنزيل وقد
تحصل مما ذكره المص خمس لغات وفي هذه الكلمة لغات اخر احدها هاءْ بهمزة
ساكنة بعد الهاء وتصرف الكلمة معها تصريف دع فتقول هاءْ هاءا هاءوا
وامى هان الثانية ان تكون كذلك اى بهمزة ساكنة بعد الهاء لكن تصرف
الكلمة تصرف خف فتقول هاء هاءى هاءا هاؤا هائن الثالثة هاء بياء
بعدها الف بعدها همزة وتصرف الكلمة تصرف نادِ هاءِ هاءيا هاءوا
هائى هائين لكن هذه الثلاثة الاخيرة افعال لا ماضى لها ولا مضارع وليست
باسما افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وفتحها بمعنى خذ ولما ابتر
لك ها بالفتح قلت ما هاء اى ما اخذ وما هاء على ما لم يسم فاعله اى ما اعطى
فان قلت لم اهمل المص ذكر هات في اسماء الافعال مع ان بعضهم نظمها في هذا
السلك وهي بمعنى اعط مقابلة لها بمعنى خذ فكان ذكرها في هذا المحل حسنا
قلت كان المص لما رأى ان هات تتصرف تصرف الفعل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا تقول هاتِ هاتيا هاتوا هاتى هاتين حكم بفعليته وان كان الجوهري
قال لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه مضارع فهذا لا يقدح في الفعلية وقصاراه ان
يكون تصرفه ليس بتام على ان بعضهم حكى ان تقول هات لا هاتيت وهاتان كان
بك مهاتاة وما اهاتيك لا اعطيك فان قلت فاى وجه اذن لعده من اسماء الافعال
لا صنع بعض قلت الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المص من ان لحوق الضماير المرفوعة
البارزة لا تكون الا في الافعال وقد اعلمناك ان في المسئلة خلافا فالقايل بانه اسم
فعل يعتذر عن لحوق الضماير له بقوة مشابهته للافعال لفظا فعومل معاملتها في ذلك
ويقول في نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كما حاشى من حاشا وبسمل من بسم الله
قال الرضى **ومنها احضر** بقطع الهمزة وكسر الضاد امرا من احضر يحضر **او اقبل هلم**
الحجازية فالاول كقوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروا والثاني هلم الينا اى
اقبل وبقى عليه او ايت قال هلم الثريد اى ايته وانما قيد هلم بالحجازية لانهم
يلتزمون لها صورة واحدة ولا يعاملونها معاملة الفعل فلذلك حكم بانها عندهم
اسم فعل واما بنو تميم فانهم يصرفونها تصريف الفعل فيدل ذلك على انه عندهم
فعل وذلك انهم يقولون هلما هلموا هلمى هلممن وبهم القرآن الصواب ان يقال هلمى
باتفاقهم على حالها والزيادة نون قبل ضمير الفاعل تدغم في الضمير ليبقى السكون الواجب

قبل نون الضمير على تلك النون المزيدة وتبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها لا زيدت
النون في نحو ردن محافظة على سكون نون من وعن قال وهنا كما يروى في بعض
اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما
يدغم قبل دخول التا فيزيد الفا قبل التا ليسكن ما قبل التا كما هو الواجب وذهب
بعض النحويين الى ان هلم في اللغة التميمية اسم ايضا لكن غلب فيه جانب الفعلية
قلت وهذا مبني على ان ضماير الرفع البارزة تتصل بالاسماء لا تختص بالافعال وقد
مر التنبيه واستدل الذاهب الى ذلك بان التميميين فتح ميمها والادغام ولو كانت
فعلا لجرت مجرى رد فيجوز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد الجايزين
لا يخرجها عن الفعلية قال بعضهم وهلم مركبة اجماعا وفي البسيط حكاية قول بالبساطة
وفي كيفية التركيب خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التي هي فعل امر
من قولهم لم الله شعثه اى جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا
او نظرا الى ان اصل لم السكون اذ الوصل قبل الادغام المم فحذفت همزة الوصل
للدرج وحذفت الفها لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت
وقال الكوفيون هي مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها
على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال الش وقول البصريين هو الاظهر ويدل عليه انهم
قد نطقوا به فقالوا هالم قال في البسيط قلت وحكى الرضى ان ابا على الفارسي ذكر في
كتاب الشعر قول الكوفيين بان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان تركب منه
هلم وقال الزمخشري يجئ هل ساكنة اللام بمعنى اسرع فضم الحاء عند الكوفيين وضمن معنى
اسرع واقبل فعدى بالى وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فتقول لا اهلم مفتوحة الهمزة
والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه ويتعدى بنفسه كما ترى قلت لو الم
والهاء المفتوحة زايدة او لا اؤم على المذهب الآخر فلم تغير في الجواب الهاء واللام مراعاة اللفظ
او قدم او عجل او اقبل حيهل لخمسة عشر فيتعدى بالمعنى الاول بنفسه نحو حيهل الثريد
اى قدمه وبعضهم يقول انه هنا بمعنى ايت ويتعدى بالمعنى الثاني بالباء نحو حيهل
بالصوت اى عجل بها ويتعدى بالمعنى الثالث بعلى تارة وبالى اخرى بحسب الغرض
الذي يقتضيه المقام تقول حيهل على زيد اى اقبل عليه ومنه حيهل الى الصلوة اى
اقبل اليها وقد تفرد حي من هل فتستعمل بمعنى اقبل وتعدى بعلى نحو حي على الصلوة
اى اقبل عليها وتستعمل بمعنى ايت فيتعدى بنفسه قال ❊ انشأت اساله عن حال
رفقته ❊ حي الحمول فان الركب قد ذهبا ❊ وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول
حيهل الصلوة **وقد يقال حيهلا** بالتنوين كقوله ❊ بحيهلا يزجرون كل مطية ❊

وقول عائشة رضي الله عنها اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر يحتمل ان يكون الاصل
حيهل او حيهلا بالالف وحذفت لالتقاء الساكنين **وحيهلا** بالالف من غير
تنوين وصلا ووقفا **وللامهال تيد** بمثناة فوقيه مفتوحة فمثناة تحتيه
ساكنه فدال مهملة تقول تيد زيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا
قال ابو على ولم يحك احد لحاق الكاف الحرفيه لجميع اسما الافعال قياسا قال
الرضى وفيه نظر قال ابو على وتيد من التؤده قلبت الواو تا وابدلت الهمزة
يا كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس **ورويد** تقول رويد زيدا اى امهله
ما لم ينصب حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل اى مرودين
وقيل حال من ضمير المصدر المحذوف الذى دل عليه الفعل والتقدير ساروه
اى ساروا السير في حال كونه رويدا **او مصدرا نائبا عن ارود مفردا** غير
مضاف نحو رويدا زيدا اى ارووده بمعنى امهله وهو ح معرب فلا يكون
اسم فعل **او مضافا الى مفعول** نحو رويد زيد مثل فضرب الرقاب ولا يكون
ح اسم فعل لما تقدم وذكر بعضهم انه يجوز اضافته الى الفاعل نحو رويدك
زيد وهذا لا يتعين لما ذكر لجواز ان يكون اسم فعل والكاف حرف خطاب فلا
اضافة ومنع المبرد النصب برويد اذا كان مصدرا لانه مصغر قلت وهو متجه
لما تقدم في اعمال المصدر **او نعتا لمصدر مذكور** نحو ساروا سيرا رويدا
او مقدر نحو ساروا رويدا اى سيرا رويدا ومذهب س ان نصب هذا
على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف
فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا ليكون
ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة
بالموصوف لم يمتنع الحذف هنا والعلم حاصل بان الموصوف هو السير للقرينة الدالة
عليه فلا ضير في حذفه وقدم التنبيه على ذلك في باب النعت واختلف في
رويد الواقع نعتا فقيل هو الذى يستعمل مصدرا ووصف به كما وصف برضى
وقيل هو تصغير الترخيم وذهب الفرا الى انه تصغير بمعنى رود الرفق
الشم والصحيح مذهب البصريين لانه جا متعديا قلت يجوز ان يكون قد ضمن
معنى الامهال فتعدى **وللاسرع هيت** بفتح الها والبا المشددة التحتيه و
التا المخففة الفوقيه **وهيت** بفتح اولهما وضم واسكان وسطه مخففا وهي اشهر
لغاته **وهيا** بفتح الها وتشديد المثناة التحتية وبعدها الف وهذه في السنة
الناس الان **وهيا** كالتي قبلها الا ان الها مكسورة **وهيت** بها مكسورة

فهمزة

فهمزة ساكنة فتا فوقيه مفتوحه **وهيت** بها مفتوحه فمثناة تحتيه ساكنة
فمثناة فوقيه مضمومة واذا قلت هيت لك فاللام للتبيين والمعنى اريد لك
او لك اعنى ولا يتعلق بهيت **ولدع بله** تقول بله زيدا دعه ويستعمل مصدرا
فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وحكى ابو على عن الاخفش انه
يجى بمعنى كيف ويرفع ما بعده كقول الشاعر تذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كانها لم تخلق يروى بنصب الاكف ورفعه وجره فقال الرضى
فاذا كان بمعنى كيف جاز ان من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر
فمن بله ان ياتى بالصخرة اى كيف ومن اين قلت ووقع في الحديث المشهور
اعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
من بله ما اطلعتم عليه فروى بفتح الها من بله وكسرها ورواية الفتح لم
تزل الفضلا يستشكلونها وهي تخريجها على هذا على ان يجعل ما مصدرية والمعنى
من اين اطلاعكم عليه اى كيف تطلعون عليه تعظيما للامر وتعجبا له اى هو
اجل من ان تطلعوا عليه استبعادا لان تحيط العقول بعظمة شانه وجلاله
قدره واما رواية كسر الها فتخرجت على ان بله بمعنى غير **وكذاك** نحو قوله
كذاك القول ان عليك عينا اى دع القول وهو مركب من كاف التشبيه واسم
الاشارة والكاف الاخيرة للخطاب ونزل بالتركيب معناهما وضمنا معنى دع فالمجموع
باعتبار المعنى اسم من الاسما وان كان مركبا من حرف واسم وكذا القول في نظائره
وللاسكت صه باسكان الها ويقال ايضا بكسرها **وللانكفاف ايها**
ومه بسكون الها منهما وتنوين ايها **وللحدث ايه** بالتنوين وتركه
وزعم الاصمعى انه لا يستعمل الا منونا وخطا ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا
ايه عن ام سالم وقال الزجاج اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اى
حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة قلت وفيه نظر لا يخفى **وللاغرا**
ويها والاغرا هو اللصوق يقال غرى بالشى غرا بالمد اى تسلط وهو راجع الى معنى
اللصوق فاذا قلت ويها فمعناه الصق وتسلط **وللاستجابة امين** بالمد وقيل
هو سريانى وليس الوزن من الاوزان العجمية كهابيل وقابيل **وامين** بهمزة دون
المد نحو كتيم قال الشاعر تباعد منى فطحل اذ دعوته امين فزاد الله ما
بيننا بعدا ولا يمتنع ان يقال هذه اللغة هي الاصل ثم مد فيكون عربيا مصدرا
في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل قاله الرضى **وللرفق بس** بفتح الباء
الموحدة وكسر السين المهملة مشددة تقول بس بزيد اى ارفق به وقالوا ضربه فما

قال حسى ولا جبى واهل مصر ما نا يستعملونها بمعنى اترك القول او الفعل وبسكتون وهذا
فاش فى لسان اهل مصر **ولغرف قرقار** قال ابو النجم قالت له ريح الصبا قرقار واختلط
المعروف بالانكار قال الجوهرى يريد قالت له قرقر بالرعد كانه يامر السحاب بذلك
وقال قبل ذلك يقال قرقر البعير اذا صفا صوته ورجع وبعير قرقار الهدير اى اذا كان
صافى الصوت فى هديره ومثل قرقار قولهم عرعار اى العب وهى لعبة الصبيان وحكى
ابن خالويه فى كتاب ليس انه لا يقال جرجار بمعنى قرقار وذهب المبرد الى ان قرقار
وعرعار حكاية للصوت وزعم ان سيبويه غلط فى جعلهما اسمى فعل قال الشم والاظهر ما ذهب
اليه سى لوجود مثل قرقار اسم فعل فى غير الامر حكى ابن كيسان فى تصريفه انه يقال هام هام
وحمام ومجاح ونجاح اى المهبق **ولبعد هيهات** وفى تايها الحركات الثلاث
وقد تبدل هاوها الاولى همزة مع تثليث التا ايضا وقد تنون فى هذه اللغات
الست وقد تسكن التا فى الوصل لاجرائه فيه مجراه فى الوقف وقد تحذف التا
فيقال هيها وايها وقد تلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد
تنون نحو ايها وقد يقال اهات بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى بنون
مكسورة وقال بعض النحاة ان المفتوح التا مفردة واصلها هيهيه كزلزلة قلبت
اليا الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتا التانيث فالوقف عليها اذن بالها
واما المكسورة التا فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتا وكان القياس هيهيات باليا
كما تقول قرقيات فى جمع قرقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا
الف هذا ويا الذى فى المثنى واما المضمومة التا فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها
بالها وبالتا قال الرضى وهذا كلامه وهم وتخمين بل لا منع ان يقال التا والالف فيهما
زائدتان فهى مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها فى جميع الاحوال مع زيادة التا فقط
واصلها هيهيه ويقول فتح التا على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسر
للساكنين او لاصل البنا السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على معنى قوة البعد
فيه اذ معناه ما ابعده فكان القياس بنا على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهيه فى
الاصل الا ان لا يوقف عليه الا بالها وانما يوقف عليه بالتا فى الاكثر تنبيها على انها قائمة
بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها شلناه قامت وهذا الوجه اولى من الوجه
الاول وايضا من جعل الالف والتا زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب سلس
ولاسرع سرعان وسرع بمعنى اسرع يقال سرع ذا خروجا اى اسرع هذا الخروج
قال الشاعر ﴿ اتزرا سرع ماذا يا فروق ﴾ وحبل الوصل منتكث حذيق ﴿ قال
الفارسى يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما فى قوله

دعى

دعى ماذا علمت فاتقيه قلت وعلى الثانى يلزم ان يكون ماذا بمعنى الذى او بمعنى شئ
فتكون الصلة او الصفة محذوفة والمعنى اسرع الذى توقعته او اسرع شئ توقعته اى
النفار الذى كنت اتوقعه قد حصل ويدل عليه قوله وحبل الوصل منتكث حذيق اى
منقطع للنوى والنفار ويظهر لى فى تخريج ذلك وجه حسن غير هذين وهو ان يكون
نوار مصدرا منصوبا بفعل محذوف والتقدير انفرت نوارا اى نفارا وسرع فعل ماض
سكنت عينه التى كانت مضمومة وفاعله ضمير مستتر عائد على نوار والجملة صفة له
اى انفرت نفارا سريعا وقوله ماذا مبتدا وخبر على ان يكون ما استفهامية وذا اسم اشارة
والاستفهام تعجبى وانكارى وسرعان مثلث الاول ساكن الثانى ومنه قولهم سرعان
ذا اهالة اى اسرع هذا وذكر فى بعض شروح المفصل ما نصه نقل فى الملح المونقة
ان اعرابيا جا الى راع يشترى منه شاة فقال له عندك سمينة ذات نقى فقال نعم
عندى شاة لحت سمنا لحما واستاوت وسما وودكا فقال على بها فاتى الراعى بشاة
يسيل رغامها وهى لا تتحرك هزلا وسوء حال فقال ما وعدتنا بمثل هذه ابن اللحم والشحم
فقال الم تر ان الشحم يسيل من منخرها فقال الرجل اليك ويقال اصله ان بعض الحمقى اشترى
عنزا فخرجها فسال من انفها المخاط فقال لومه هذه الهالة ما علفتها فقالت ذلك
ووشكان مثلثين اى مثلثى الفا وهذا راجع الى وشكان وسرعان يعنى ان فا كل
منهما ورد فيها الفتح والكسر والضم وقد نبهت على تثليث فا سرعان انفا **ولافترق**
شتان تقول شتان الزيدان اى افترقا قال الرضى مع تعجب اى ما اشد افتراقهما
فيطلب فاعلا دالا على اثنين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وشتان الزيدان وشتان
العمران وقد تزاد بعدها ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال فى الافصح الاكثر ما بين زيد
وعمرو وقال ربيعة الرقى ﴿ لشتان ما بين اليزيدين فى الندى ﴾ يزيد سليم والاغر ابن حاتم ﴿
وانكره الاصمعى وقال مولد وذلك بنا على مذهبه وهو ان شتان بمعنى شت وهو التفرق
وهو خبر لما تقدم او هو خبر لما بعده وهو خمسة شتان احدها لغة فى شتان وهى كسر
النون والثانى ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى
افترق لجاز وقوع الجمع فاعله واللغة الفصحى وهى فتح النون تبطل مذهبه وايضا
لو كان خبر الجاز تاخره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغى ان لا
يجوز شتان ما بينهما على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما
هنا لا يصح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحاوى الذى بينهما اذ لا يقال زيد
وعمرو حالتان بخل وجود مثلا وعلى الله معنى ان احد الخصلتين تختص باحدهما والاخرى
بالاخرى كما يقال بينى وبينك نهران بل لا يقال فى المعانى بينهما شئ او شيئان او اشياء

الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشيا نحو قولك بينا قرابتان اي
تشترك فيها ولو قرانا قوله شتان ما بين اليزيدين في الندى بمعنى افترق الحالان اللتان
بين اليزيدين وهما البخل والجود لكانت كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيها وهو ضد
المقصود فقوله انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه يستلزم فاعلين
فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة ويجوز ان تكون
ما زايدة وبين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه
لكنه لم يرفع استثقالا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله هذا كلام الرضي بنصه
ولا بطا بطان بضم البا وفتحها وفيه معنى التعجب تقول بطان هذا الامر اي ابطا وفي
بعضهم يقول هو بمعنى بطو وهو انسب بمعنى التعجب **ولا عجب** مضارع وليس فعل امر
وا ها كقول الشاعر وا ها لسلمى ثم وا ها وا ها هي المنا لو اننا نلنا ها **ووي** كقول
الاخر ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد تلحق هذه
كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم
وقال الكسائي اصل ويك ويلك باللام واما ويكان الله فقال ابو الحسن وي اسم فعل وكا ف
حرف خطاب وان على اضمار اللام والمعنى اعجب لان الله الخ وقال الخليل وي وحدها
وكان للتحقيق لا للتشبيه وقال ابن الحاجب وي للتعجب ويجوز ان يقال انها
اسم صوت او اسم فعل لان المتعجب يقوله عند التعجب لا لقصد الاخبار بالتعجب بل كالتنفيس
المتألم آه ولذلك يقوله المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل لم يقله الا مخاطبا لغيره قلت
هذا يشعر بان القايل بانها اسم فعل يقول بانها لاعجب امر والمص جعلها اسما للفعل المضارع كما
تقدم وقال صاحب رصف المباني وي حرف تنبيه معناه التنبيه على الزجر كما ان
ها معناه التنبيه على الحض فيقال للرجوع عن المكروه والمحذور وذلك اذا وجد رجلا
يسب احدا او يوقعه في مكروه او يتلفه او ياخذ ماله او يتعرض له بشيء من ذلك
فيقال لذلك الرجل وي معناه تنبه وانزجر عن فعلك ويجوز ان يوصل به كاف
الخطاب ثم ذكر اختلاف العلما في قوله تعالى ويكان الله وقال الصحيح ان يكون وي حرف
تنبيه كذا في الجنى الداني لابن قاسم وقد تحصل في وي ثلاثة مذاهب الاول انها
اسم فعل الثاني تجويز ان تكون اسم صوت الثالث الجزم بانها حرف تنبيه **ولا توجع**
اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة واسكان الها وفيها لغات هذه واوه
بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الها واه بقلب الواو الفا واوه بفتح الهمزة ممدودة
وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الها وجا اوة بفتح الهمزة وفتح الواو
المشددة وكسر التا وقد تعد الهمزة فيقال اوة كما مر ويقال في اوة

اوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فتكون الها ساكنة في الوقف ومضمومة
ومكسورة كما مر **ولا تضجر اف** وذكر ابو الفتح في اف ثمان لغات ضم الفا للاتباع
على لغة من قال شد وفتحها للتخفيف وكسرها على الاصل في حركة التقا الساكنين
وهي لغة شد وشد هذه الثلاثة مع ترك التنوين ومع وجوده على حد
قولك صه وصه والسابعة اف خفيفة الفا كما قيل في رب بالتشديد رب
مخففا والثامنة افي على وزن حبلى والعامة تقوله باليا وهو خطا قال ابن الشجري
يمكن توجيهه بان يكون على لغة من يقول حبلي وافعي باليا وقفا فاذا وصلوا
عادوا الى الالف ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف وهو قليل قال الشمني
ذكر الزبادي فيها اربعين لغة **ما لم تؤنث بالتا** فيقال افة **فتنصب مصدرا** بفعل
مقدر واجب الاضمار **وقد ترفع** فيقال افة والمعنى في الوجهين على الدعا ويكون
في الثاني يرتفع على انه خبر مبتدا محذوف **ولا تكره اخ** بكسر الهمزة وتشديد
الخا المعجمة المكسورة **وكخ** بكسر الكاف وخا ايها كالاول وفي الحديث ان الحسن
رضي الله عنه اخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم كخ كخ حتى القاها من فيه وصرح الرضي بان كلا من اخ وكخ
اسم صوت قال وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصل الغانيات اخا ويروى
كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها والمص نفسه صرح
في التحفة بان كخ من اسما الاصوات **ولا حرها** فهي اسم فعل مضارع **ولا كتفي**
بجل والظاهر انها بمعنى يكفيني ولهذا يقال بجلي فيتعدى الى المفعول **وقط وقد**
في احد الوجهين وهذا القيد راجع الى الكلمات الثلاث وكان ينبغي ان يقول
في احد الاوجه فان لكل من هذه الكلمات ثلاثة اوجه فاما بجل فتكون اسم فعل
فتلحقها نون الوقاية كما مر وتكون بمعنى حسب فلا نون تقول بجلي كما تقول حسبي
وتكون حرف جواب بمعنى نعم واما قط فتكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وتكون
بمعنى حسب تقول قطك وقط درهم وتكون بمعنى يكفي تقول قطني درهم كما تقول
يكفيني واما قد فتكون حرفية واسمية والاسمية تكون بمعنى حسب وتكون اسم فعل
بمعنى يكفي فتقول قدني درهم كما تقول يكفيني درهم **ومنها** اي من اسما الافعال
ظروف وفي بعض النسخ **وشبهها** ليدخل الجار والمجرور وهو في النسخة
الاولى داخل في الظروف لانهم كثيرا ما يطلقون عليها الظرف وهذا النوع يسميه
النحويون بالاغرا وهو في اصطلاحهم وضع الظرف او الجار والمجرور موضع الفعل
الطلبي ولم يات من ذلك في الخبر الا الى وسياتي **كمكانك بمعنى اثبت** ويكون

لازما وسمع الكوفيون تعديته قالوا مكانك زيدا اى انتظر قلت ولا ادرى اى وجه الجاى لهم الى جعل هذا الظرف اسم فعل اما لازما او متعديا وهلا جعلوه ظرفا على بابه ولم يخرجوه عن بابه الى اثبت مكانك او انتظر مكانك زيدا وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك الاسم وذلك الفعل بخصوصه عليك اليك واما اذا امكن فلا لمكانك وعندك ووراءك وامامك **وعندك ولديك و دونك بمعنى خذ** وكون لديك بمعنى خذ حكاه الجوهرى **ووراءك بمعنى تاخر** وفسره بعضهم بتلفت ولو فسر بارجع لكان حسنا كقولهم فى قول الشاعر

اذا جشات نفسى اقول لها ارجعى ° وراءك واستحيى بياض اللهازم

ان وراءك اسم فعل مؤكد لارجعى لا ظرف وحملوا عليه ايضا ارجعوا وراءكم **وامامك بمعنى تقدم** وقيل بمعنى تبصر **واليك واليه بمعنى تنح وانتحى** من باب اللف والنشر المرتب فى الاول وهو اليك بمعنى الاول وهو تنح الذى هو فعل امر والثانى وهو اليه بمعنى انتحى الذى هو فعل مضارع وانشد ابو عبيد

فقلت لها فيئى اليك فاننى ° حرام وانى بعد ذاك لبيب

وقالوا كانه قال تنحى وهذا اللفظ ابعد الشجر فينبغى ان لا يفسر الا بارجعى نعم يقرب التفسير الذى قالوه فى بيت الشاعر تغلب وهو

اذهب اليك فانى من بنى اسد ° اهل القباب واهل البيت والنادى

وعليك وعليه بمعنى الزم ووليلى وليلزم على طريق اللف والنشر المرتب ايضا فعليك بمعنى الزم وقد تعدى بالباء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها وصرح الرضى بان الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول اسماء الافعال لضعفها فى العمل فتعمل نحو صنعاء نابصار اللازم الى المفعول وعلى بمعنى ولنى وعليه بمعنى ليلزمه لكن هذا الاخير اغرب اللغات وهو شاذ سمع منه عليه رجلا ليسنى ومما يمنع من قبيل التحريف قول بعضهم فى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الكلام تم عند فلا جناح عليه وان ما بعده اغراء مع انه للغايب وتخيل ابن عصفور فى قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقدر الصوم مبتدا والباء زائدة وعليه الخبر واعترض باقتضائه ايجاب الصوم لان كلمة على تقتضى ذلك وفيه زيادة الباء فى قوله فى مبتدا غير حسب وهذا الالزام لمن قال بايكم المفتون ان ايكم مبتدا وهو قول سيبويه واما تفسير على بمعنى اولنى ففيه نظر لان اولى متعد الى اثنين وعلى لم يتعد الا لمفعول واحد وكيف على الخبر فكيف يكون ومسماه مختلفين الا انه فى بقال انه مثل امين واستجب ولا واحد

فيما يظهر ان يقال انه اسم لقولك الزم اى لفعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الاخر فان قيل يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت ولا وجه غير صار قال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وقال عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم **ويقيس على هذه** الظروف المذكورة **الكسائى** فيجيز الاغراء فى كل ظرف وجار ومجرور قياسا على ما سمع وحكى غير المصنف الكسائى اشتراط كونه على اكثر من حرف واحد احترازا من نحو بك ولك وقصر البصريون ذلك على السماع وهو الصحيح لان فيه اخراج اللفظ عن اصله والقياس على ما هو مخالف للاصل غير جار على سنن الاستقامة **و يقيس على قرقار الاخفش** فيبنى من الفعل الرباعى اسم فعل قياسا على ما سمع فيجيز مثل دحراج وقرطاس ومذهب س والجمهور على خلافه لقلة المسموع من ذلك على ان المبرد انكر كونه مسموعا فى الرباعى وجعل قرقار من الثلاثى وهو قر واصله قارقار ثم خففوا الراء وحذفوا الالف فصار قرقار وكذا تقول فى عرعار وعنه ايضا ان قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وقد السر فى حكاية الاصوات لا تخالف فيها الثانى الاول مثل غاق غاق فلما ارادوا الحكاية لغاية قالوا قرقار وعرعار **ووافق الاخفش سيبويه فى القياس على فعال** فانه اتفقا على انه يبنى من كل فعل ثلاثى متصرف تام اسم فعل على فعال قياسا على ما سمع من ذلك لكثرته فتقول قوام زيد قم وضراب زيد اضرب ولا تقول نزال بمعنى انزل قال س وهو مطرد فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال ابن الحاجب لو قيل على مذهبهما انه فعل لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرى من الفعل على صيغة واحدة لكن يابى صيغة فعل فعال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان فعال من صيغة الاسماء وقال الرضى وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وفعل قال ابن الحاجب لما راوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر فى الافعال حتى زادوا نون الوقاية محافظة منه قال الرضى وانا اقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضماير كما فى ساير الافعال وقال المبرد فعال فى الامر من الثلاثى مسموع فلا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يخترع صيغة لم تقلها العرب وليس لنا فى امثلة المبالغة ان نقيس فلا نقول فى شاكر وغافر شكير وغفير وهذا الكلام منه على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة فى الامر كفعال وفعول فى مبالغة فاعل قال الرضى وكذا قالوا فى نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل

او اكثر وهي جمع والجمع مونث فقيل انزلي الحقق الفعل اليا التي هي ضمير المونث دليلا على التكرار المثلث والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا بنزال عن انزلي فنزال اذن مونث كانزلي يعني انهم جعلوا الالف التي هي دليل تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير واليا التي هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلوثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامري قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر قال الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شي لا دليل عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال لما قلنا لا الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة وسمع الاخفش من العرب الفصحاء علي بتشديد اليا على ان علي جارة لضمير المتكلم الذي هو اليا عبد الله زيدا بجر عبد الله وهي شاذة عند الجماعة لو بدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجوز ذلك راي الاخفش والاقرب جعله عطف بيان فموضع الضمير البارز المتصل بها وباخواتها نحو اليك والي مجرور بدليل ظهور الجر في التابع قيل ويلزم على هذا تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن ورئيه نظر لانه مرفوع خلافا للفرا ولا منصوب خلافا للكسائي ويرده ان الكاف ليست من ضماير الرفع ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذه وخذ انما يتعدى لواحد وذهب ابن باجتشاذ الى ان الكاف في هذه الالفاظ حرف خطاب لا موضع له مثلها في ذلك وتلك ويرده استعمال الجار وحده وقولهم علي وعليه وحكاية الاخفش علي عبد الله بجر ما يدل كل ولا يتقدم عند غيره اي غير الكسائي معمول شي منها فلا يجوز زيدا عليك ولا زيدا رويد لضعفها وعدم تصرفها كذا قال الش وفي شرح الحاجبية للرضي ان البصريين منعوا من تقديم معمولاتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل واجاز الكسائي ذلك وبعضهم ينقل الجواز عن الكوفيين وشبهتهم التمسك بقوله تعالى كتاب الله عليكم وبقول الشاعر يا ايها المايح دلوي دونكا

وهو

وهو مول عند البصريين اما الاية فعلى ان كتاب الله مصدر مثل وعد الله والتقدير كتب الله عليكم كتابا او مفعول باضمار الزموا واما البيت فعلى ان دونك ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي قدامك او على اضمار فعل اي تناول لجواز ان يكون مفعولا بدونك اخرى مضمرة وقال ابن مالك مذهب سيبويه جواز اضمار اسم الفعل متقدما لدلالة اسم فعل اخر عليه متاخر وما نون منها اي من اسماء الافعال نكرة وما لم ينون منها معرفة قال ابن الحاجب وينبغي اذا حكم بالتعريف ان تكون اعلاما مسماها لفظ الفعل الذي بمعناها فتكون علما لمعين كاسامة وغدوة واذا حكم بالتنكير ان تكون لواحد من احاد الفعل الذي يتعلق اللفظ به ولم يختلف المعنى بالاعتبار في نفسه كاسامة واسد قال الرضي واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور انه لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر لان الاسم قبل صيرورته اسم فعل بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قايم مقام المصدر او منتقل عنه الى باب اسم الفعل فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرفة فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عن هذا الحديث فجاز انه لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشي وايه اي هات هذا الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى التعريف متعلقه واما التنكير فيه فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المربة في الضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم اي لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا اي سكوتا بليغا اي عن كل كلام قلت فجعل التعريف فيه من قبيل التعريف بالالف واللام والتنكير للتفخيم فخالف ابن الحاجب في الوجهين وسبها الافعال بالنسبة الى التعريف والتنكير على ثلثة اقسام قسم لزم التنكير نحو واها وقسم لزم التعريف كنزال وشتان وقسم جا معرفة ونكرة نحو ايه وصه وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف والصحيح الاول وكلها اي كل اسماء الافعال مبني لشبه الحرف بلزومه النيابة عن الافعال وعدم مصاحبة عامل فهي مثل ان المكسورة وكان ولكن وليت ولعل من حيث هي نايبة عن الافعال ولا تصحبها عامل اصلا لا لفظا ولا تقديرا قلت ولا يظهر وجه لذكر قيد اللزوم لحترز بعدم مصاحبة العامل عن نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه نايب عن الفعل لكنه صحب عاملا مقدرا هو الناصب له بخلاف رويد زيدا ونزال ونحوه فانها لم تصحب عاملا اصلا فلا موضع لها من الاعراب وهذا مذهب الاخفش ونقله المص عن المحققين وابن هشام الخضراوي واختاره وعن سيبويه والمازني وجماعة

نحو العوامل

انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع على قولين
احدهما انه النصب على انه مفعول مطلق كانك قلت في رويدا زيدا ارود ارودا زيدا
اي ارود ارودا زيدا والثاني انه الرفع على الابتدا وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة
وان كانت من مبتدا وفاعل مستغنى فيها عن الخبر بالفاعل كما استغنى في اقايم
الزيدان لما كان بمعنى يقوم الزيدان عن الخبر بالفاعل اذ المقصود من المسند
والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو حاصل في اقايم الزيدان فكذلك فيما نحن
فيه واختار ابن الحاجب هذا القول الثاني قايلا انه اوجه لانه اسم مجرد عن
العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتدا فيه والفاعل ساد مسد الخبر كما في
قولك اقايم الزيدان قلت فيلزم فساد تعريفه للمبتدا بقوله هو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة
لظاهر لان اسم الفعل وان سلم كونه عن العوامل اللفظية الا انه ليس مسندا
اليه ولا صفة فيخرج من التعريف فلا ينعكس ثم قال والوجه الاول ضعيف لانه
لو كان رويد منصوبا نصب المصدر ولا فعل له ملفوظا لوجب ان يكون فعله
مقدرا فيخرج عن ان يكون اسم فعل كما ان سقيا ورعيا وخيبة وجدعا
ونحوها لما كانت مصادر وكان الفعل معها مقدرا وجب خروجها عن اسم
الافعال وايضا كان يجب ان يكون معربة كما في قولك سقيا ورعيا اذ الموجب
للبنا اذ معنى الفعلية انما هو في الفعل المقدر لا فيها وذلك اي كون معنى
الفعلية في الفعل المقدر لا يوجب بناها كما ذكر في سقيا ورعيا فانه ليس مبنيا
قطعا لكون معنى الامر والماضي في الفعل المقدر لا فيه ولذلك اي لاجل ان كونه
مصدرا يوجب كونه معربا بخلاف لما قصد الى معنى كونه اسم فعل فقالوا افَّ
واف واف واعرابه لما قصد الى معنى المصدر فقالوا افه فهما اي معنى اسم
الفعل ومعنى المصدر معنيان مختلفان فظهر ان المذهب الثاني هو المستقيم
ولذلك اي لكون المستقيم هو المذهب الثاني لما ارادوا المصدر في رويدا اضافوه
فقالوا رويد زيد ولو قيل على قياس هذه اللغة اي على اعتبار كونه مصدرا رويدا
زيدا يعني بتنوين رويدا لكان مستقيما وتقريره ان يقال كل ما هو مصدر فاما
مضاف واما منون وينعكس هذا بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون مضافا ولا
منونا لا يكون مصدرا فرويد زيد الخالي عن التنوين والاضافة لا يكون مصدرا
واذا لم يكن مصدرا يكون مبتدا وهو المطلوب قال الشيخ نجم الدين سعيد عرضه
الامام الحديثي قايلا ان ثبت افه بالتنوين فهو اسم فعل نون للتنكير لا انه

مصدر

مصدر قلت يرد بانه متى امكنت المصدرية في لفظ فانه لا يعد اسم فعل كما
سيأتي وسلك ابن الحاجب في توجيه بنا اسم الفعل طريقتين اخريين غير ما
ارتكبه المص احدهما ان من اسما الافعال ما اشبه الحرف وضعا نحو قدك في قولك
قدك زيدا اي اكتف ثم حمل الباقي عليه لكونه من باب واحد الثاني شبه اسما الافعال
فعل الامر والماضي فعلى الثاني لا يستقيم ان ينصرف بمعنى تضجر واف بمعنى اتوجع
بل ينصرف بتضجرت وتوجعت وعلى الاول لا يمتنع تفسيرها باتضجر واتوجع لكن
قد يقال انه عرف اسم الفعل بقوله ما كان بمعنى الامر والماضي فمهما فسر شي من اسم الفعل
بمضارع فسد التعريف **وما امكنت مصدريته** قال الش نحو سقيا لك ورعيا
قلت انما ينبغي التمثيل برويد زيد او بله موهى **او فعليته** نحو هات **لم يعد منها**
اي من اسما الافعال لان المصادر اكثر وفيها الحمل على المعرب لا المبني وحمل الاسم على
ان له موضعا من الاعراب وكل هذا مقتضى القياس بخلاف الحمل على اسم الفعل ومن
ثم جزموا في رويدا بالمصدرية مع امكان كون التنوين للتنكير وبهذا يظهر
لك وجه رد ما اعترض به الحديثي على الامام ابن الحاجب كما مر نقلا لما حيث يحكي فعلية
الكلمة فلا يعدل عنها الى كونها اسم فعل لانه خروج عن الاصل بلا داع اليه

فصل في الكلام على اسماء الاصوات واقسامها وحكمها بالنسبة الى البنا والاعراب

وضع الاصوات اما للزجر كهلا للخيل اي توسع وتنحي قاله صاحب الصحاح
ويأتي للناقة ايضا قال الراجز • حتى حدوناها بهيد وهلا • حتى يرى اسفلها صار
اعلى • وقد يسكن بها الاناث عند دنو الفحل منها قال النابغة الجعدي يخاطب ليلى
الاخيلية • الا حييا ليلى وقولا لها هلا • فقد ركبت امرا اغر محجلا • وذي عنك
نهجا الرجال واقبلي • الى اذلعي قفي لاستك فيشلا • فقالت ليلى تجيبه بابيات •
اعيرتني داء بامك مثله • واي جواد لا يقال له هلا • **وعدس** بفتح العين
والدال المهملتين وتسكين السين المهملة على مثال فحم **للبغل** اي لاستحثاثه
وزجره عن الابطا قال الشاعر • عدس ما لعباد عليك امارة • نجوت وهذا تحملين
طليق • وقيل ان عدس للبغل نفسه وانشدوا • اذا حملت بزتي على عدس • على الذي
بين الحمار والفرس • فما ابالي من غدا ومن جلس • **وعيد** بفتح العين والدال بني على
الحركة للساكنين وكانت فتحة للتخفيف كاين وكيف **وهيد** بكسر الهاء وفتح الدال
وهاد بكسر الدال لان الكسر هو الاصل في حركة التقا الساكنين ولا معارض له
ده وجه بفتح الدال والجيم من الثاني وسكون الها منهما لانه الاصل ولا
معارض له **وعاه وعيه** بعين مهملة فيهما مكسورة في الثانية وهاء ساكنة

فيها لالتقاء الساكنين وحوب بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وتثليث الباء
الموحدة آخره بتنوين وبدونه وحاي وعاي بحاء مهملة في الأول وعين مهملة
في الثاني وبياء آخرهما مكسورة بعد الألف منونة وغير منونة قال الرضي وعاء
وعاء بهمزة مكسورة بعد الألف منونة وغير منونة وهاب بموحدة مكسورة
بعد الألف للإبل يعني أن الألفاظ التي قدمها ومبدؤها عيه ومنتهاها
هاب كلها لزجر الإبل وبقي عليه حا وعا بالعين مقصورتين يقال إذا بنيت
الفعل منهما حاحيت وعاعيت بإبدال الألف ياء وأصلها حاحي وعاعي

وفي الروض الأنف لما جرى ذكر بيرحا قال بعضهم إن هذا البئر سميت بذلك
لزجر الإبل عنها وذلك أن الإبل إذا رويت من الماء فزجرت عنه قيل لها حا حا
وكذا كان الأصيلي يصره بضم الراء على كل حال وبالقصر يجعله اسما واحدا
حكي عن بعضهم فتح الهاء مع القصر وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم أو
سكونها وعاج بعين مهملة وجيم بعد الألف مكسورة وحل بحاء مهملة مفتوحة
فلام مكسورة مع التنوين ساكنة للناقة أي الألفاظ المتقدمة كلها من هج
إلى هنا وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام مكسورة مع التنوين وحاب بحاء مهملة
فألف فباء موحدة مكسورة وحب بحاء مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة
وجاه بجيم فألف فهاء مكسورة مع التنوين للبعير أي من حل إلى هنا وإس
بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها إلا أن أولها هاء قال
الرضي إس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين
وقيل بضم الهاء وفتح السين مشددة هنا كلامه وهج بهاء مفتوحة فجيم ساكنة
وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة للغنم أي من إس إلى هنا كله للغنم
وهج بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها مع التنوين وهجا بهاء مفتوحة فجيم
فألف مقصورة للكلب قال الشاعر: فهج سفرت فقلت لها هج فتبرقعت
فذكرت حين تبرقعت ضبارا. ضبار بالضاد المعجمة اسم كلب كذا في المحكم
وسع بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين وحج بحاء مهملة فجيم
ساكنة للضأن ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة للبقر وعز
بعين مهملة فزاي ساكنة وعيز بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة
فزاي مكسورة وحيز كضبط الذي قبله إلا أنه بحاء مهملة أوله ويجوز فتح
الزاي في كل منهما للعنز وحر بفتح الحاء المهملة وكسر الراء المشددة للحمار
وجاه بجيم فألف فهاء مكسورة للسبع فهذا اللفظ وهو جاه مشترك

بين

للزجر
بين زجر البغل وزجر السبع وهنا انتهى تعداد ألفاظ القسم الأول وهو ما وضع
ثم شرع في ذكر ألفاظ الموضوعة للقسم الثاني وهو للدعاء فقال وأما للدعاء
كأو بفتح الهمزة وسكون الواو كالحرف العاطف وهي بضم الهاء وسكون الياء
للفرس واللفظة الثانية ثابتة في أكثر النسخ ولست على وثوق من ضبطها
ودوه بدال مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة للربع بضم الراء وفتح الباء الموحدة
وبعدها عين مهملة وهو الفصيل وعوه بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة
للجحش وبس بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وقيل السين مفتوحة
مشددة حكاه الرضي للغنم وجوت بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة
وجئ بجيم مكسورة فهمزة ساكنة للإبل الموردة للشرب وتؤ بتاء مثناة
فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بفتح المثناة الفوقية وسكون الهمزة
للتيس المنزي على الإناث ونخ بفتح النون وفي بعض شروح المفصل بفتح
النون وبالكسر ضبطه الشارح مخففا ومشددا باعتبار الخاء المعجمة الواقعة
بعد النون للبعير المناخ وهدع بكسر الهاء وفتح الدال المهملة وسكون العين
المهملة أيضا قال ابن الأعرابي ساوم رجل رجلا ببكر فقال له صاحب البكر هو
مسن فنظر المشتري فوجده بكرا أشنبا فبينما هما يتنهايان في سنه إذ نفر البعير
فزجره له صاحبه فقال هدع فقال المشتري صدقني مسن بكر لأن هدع
زجر يسكن به الفصيل إذا نفر ويروى مسن بكره بالرفع لصغار الإبل المسكنة
التي يراد سكونها وسأ بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة
فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة للحمار الموردة للشرب وفي
المحكم شأشأت زجرت الحمار يحتبس أو يشرب وقد شأشأت به وفي العباب سأسأت
بالحمار إذا دعوته وقلت له تشؤ تشؤ وقال من بني الجرمان تشأ تشأ بفتح الشين
وفي الحديث أن رجلا من الأنصار أناخ ناضحا فركبه ثم بعثه فتلدن عليه بعض
التلدن فقال له شأ لعنك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل عنه لا
تصحبنا بملعون انتهى ودج بدال مهملة مفتوحة فجيم ساكنة للدجاج في كتاب الزجر
للفزاري يقال للديك والدجاجة دج دج قال: شرابه المحض وما يزوج ۞ ولم يقل
يوما لفروج دج ۞ فقول المص للدجاج يريد به ما هو أعم من الذكر والأنثى والكبير
والصغير وقوس بقاف مضمومة فواو ساكنة فسين مهملة مكسورة للكلب
فهذا تمام النوع الثاني قال الرضي وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذا الحيوانات
العجم فيصوت لها إما بصوت مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وإما بصوت

معنى مركب من حروف صعبة لا يمكنه تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصفيق على
ذلك الامر اما بضربه او تاديبه واما بايناسه او اطعامه فكان الحيوان يتمثل المراد
منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصفيق
لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر او نحوه وكان يتصور
الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيتمثل عقيب الصوت عادة وكره
به فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل
هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقتنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث
هو يشتبه الافراد في الاغلب وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل
فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة
عليها فركبوها من الحروف وبما ذكرنا من الترتيب يعلم من كيفية تعلم الحيوانات كالدب
والقرد وغير ذلك هذا وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المعاني
في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عنهما اسماء افعال لا ذهب اليه بعضهم
فتكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل الحيوانات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
بمنزلة العقلاء ولا باس بان تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء وفي جميعها اذن ضمير
الفاعل لكنه لا يعامل معاملة ضمير العقلاء من تاكيده والعطف عليه ونحو ذلك
لعدم فهم الحيوانات ذلك الى ههنا كلامه ثم اخذ المص في النوع الثالث فقال **واما**
للحكاية كغاق بغين معجمة فالف فقاف مكسورة **للغراب** اي لحكاية
صوت الغراب **وماء** بميم فالف فهمزة مكسورة **للظبية** اي لحكاية صوتها **وشيب**
بشين معجمة مكسورة فمثناة تحتيه ساكنة فموحدة مكسورة **لشرب الابل**
وجه الكلام ان يقال لصوت مشافر الابل عند الشرب **وعيط** بعين مهملة مكسورة
فمثناة تحتيه ساكنة فطاء مهملة مكسورة **للمتداعيين** اي لحكاية اصواتهم الموجودة
عند اللعب ومن هنا اخذ الناس العياط **وطيخ** بطاء مهملة مكسورة فمثناة
تحتيه ساكنة فخاء معجمة مكسورة **للضاحك** اي لصوت الضاحك وافرده
لانه يتاتى من الواحد بخلاف ما قبله وفي بعض شروح المفصل عن بعض تلامذة
الزمخشري انه لما قرا عليه هذه اللفظة من المفصل انشد الزمخشري بديهة
بطيخة من اطيب البطيخ يضحك من ياكلها بطيخ **وطاق** بطاء مهملة فالف
فقاف مكسورة **للضرب** اي لصوته **وطق** بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة
لوقع الحجارة والناس يحكون بهذا الصوت كل شيء صلب وقع على شيء صلب
وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة **لوقع السيف** اي الصوت المسموع

من

من وقع السيف على المحل الذي يقع عليه **وخاز باز** بكسر الزايين المعجمتين فيهما وقد
تفرعت لغات فيه مذكورة في باب العدد **للذباب** اي لصوته ويكونان ايضا اسما
للذباب كانه سمي باسم صوته نظير ذلك تسمية القطا باسم صوته ولذلك قالوا اصدق من
القطا لان اسمها من صوتها **وخاق باق** بكسر القاف فيهما واول اللفظ الاول خاء
معجمة قبل الف واول الثاني باء موحدة قبل الف **للنكاح** اي للصوت الحادث
من اصطكاك الاجرام عند النكاح **وقاش ماش** بشين معجمة مكسورة اخر كل منهما
والاول مبدوء بقاف بعدها الف والثاني مبدوء بميم بعدها الف **وحات باث**
بثاء مثلثة اخر كل منهما والاول مبدوء بحاء مهملة بعدها الف والثاني بفتح بباء موحدة
تليها الف **للقماش** اي لصوت القماش **كانه** اي كان القماش **يصوته** وهذا انما يتاتى
في الصوت الاول لا الثاني فيبحث لفظ القماش من قاش ماش واما الصوت الثاني
هو حات باث الذي هو اقرب مذكور فلم يخرج منه شيء فكان حقه ان يقول يصوته
الاول فكانه تركه لظهور المراد واعلم ان من شرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه
الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ
الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا
الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم
كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس
الصادرة كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في
الببغا فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصورتين فصار الواقع في
كلامهم كالحكاية فان قلت يشتبه على المص عد الاصوات الخارجة من فم الانسان
دالة على معنى في النفس كاخ لدا السعال قلت هذه ليست موضوعة اصلا فلا
تكون اسما بل لا تكون كلمة وهي انما تدل بالطبع لا بالوضع واما اسماء الاصوات فموضوعة
ولذلك قال المص وضع لاصوات اما الكل او ما الكل على ان الامام الحديثي فيما حكاه
نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية ان الاصوات الصادرة من البهايم ليست موضوعة
لا ملفوظة والصادرة منها ليست موضوعة من حيث ذاتها بل من حيث انها
مؤولة بهذا اللفظ فان قولك غاق صوت الغراب مؤول بان هذا اللفظ صوته
فلا وضع في الحقيقة واذا لم تكن موضوعة لم تكن كلمة قلت وهذا مناف لعده
النحاة لها من قبيل الاسماء وقد صرح ابن الحاجب وغيره بانها موضوعة وما استند
اليه في عدم وضعها ليس بحجة **وحكم جميعها البناء** لشبهها بالحرف من حيث
كونها لا عاملة ولا معمولة وقال ابن الحاجب علة بناء هذا النوع انه لم يوجد فيه

العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب لان وضعه على ان ينطق به مفردا الا ترى
انك اذا قلت غاق حاكيا لصوت الغراب لم يحتج الى ما يتركب معه لان وضعه على ما حكيته
وكذلك اذا قلت نخ للبعير وشبهه لغيره مثل هلا للخيل عند زجره لم تقصد الا الى
اسماعه هذا الصوت لجري العادة باناخة البعير وانزجار الفرس عند سماع ذلك
الصوت فلم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء اخر يتركب معه فثبت ان
وضعه على ان ينطق به مفردا واذا كان كذلك يكون المقتضي للاعراب وهو التركيب
منتفيا فيه لان عدم العلة لعدم المعلول واذا انتفى الاعراب ثبت البنا فان قيل
قد يتركب مع غيره كقولك نخ صوت يصوت به البعير وغاق حكاية صوت الغراب وكقولك
قلت غاق وقلت نخ وكقولك تحكي صوت الغراب بغاق وصياح البعير بنخ قال حركة
ان المقصود به اللفظ في الصورة المذكورة والمعروف ح اي حين ان يقصد اللفظ
ان يحكي على ما هو عليه في اصل وضعه لان المقصود منه ذلك اللفظ بعينه فلو
غير باعراب او غيره لفات هذا المقصود ولذا كان المقصود به اللفظ فلا يعتبر
تركيبه كما لا يعتبر تركيب قد وضرب ونحوه في الاعراب لما قصد به اللفظ لكنه يحكم
ح على محله بالاعراب وانما قال والمعروف لانه قد جا اعرابه منصرفا وغير منصرف
وحالة وقوعه في التركيب ولكنه قليل **وقد يعرب بعضها** اي بعض اسما
الاصوات **لوقوعه موقع متمكن** كقوله • اذا غني مثل جناح غاق • اي مثل
جناح الغراب والذي يظهر ان العلة في ذلك انه استعمل مركبا لا انه وقع موقع
متمكن الا ترى انك تقول سمعت جوت او غاق وامثال ذلك فالمعنى بحاله
على ما كان عليه وقد اعربت قال • تداعين باسم الشيب في متثلم • جوانبه من
بصرة وسلام • وقال الاخر • كما رعت بالجوت الظما الصوادي • بفتح التا
على الحكاية وكسرها على الاعراب والتحرير ان يقال يجب ان تعرب ان خرجت عن معانيها
وسمي بها ما هو اسم صوت له وتجوز ان كانت باقية على معناها ووقعت في تركيب
وتجب البنا في غير ذلك **وربما سمي بعضها باسم فيبنى لسده مسد الحكاية**
كمض المعبر به عن صوت مُغْنٍ عن لا مض المذكور هو صويت مع ضم
الشفتين بمعنى لا الا ان فيه اطماعا لانه غير رد صريح قال الراجز • سالتها الوصل
فقالت مض • وحركت لي راسها بالنغض • وفي المثل ان في مض لطمعا وفي الصحاح
كلمة تقال بمعنى لا واعلم ان هذا الصوت ليس شيا من الاصوات السابق ذكرها بل
ولا هو كلمة لعدم اللفظ وصح لها اثبات الصوت دون الكلمة لانه اعم منها اذ ليس شرطه
وجود الحرف بل يكون مع الحروف وبدونها كالصوت الساذج بخلاف الكلمة اذ لا بد

ق

في تحققها من الحرف او الحروف تنبيه ذهب بعضهم الى ان التنوين فيما دخله التنوين من
اسما الاصوات كغاق تنوين التنكير قال الرضي وليس بشي اذ لا معنى للتعريف والتنكير
فيه والمختار عندي ان يكون تنوين الالحاق بتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات هذا
لفظه واذا شئت ان يتضح لك وجه ما اختاره من ذلك فعليك بمراجعة ما
حكينا عنه في الكلام على تنوين المقابلة في اخر الباب الاتي **باب نوني**
التوكيد وهما خفيفة ساكنة تشبيها لها بالتنوين **وثقيلة** اي مشددة
ذات نونين الاولى منهما ساكنة والثانية متحركة لئلا يلتقي ساكنان بالفتح طلبا للخفة
وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع عنها ورد
بان للخفيفة احكاما تخصها كقلبها الفا وغير ذلك مما ستقف عليه وفيه نظر قال الخليل
والتوكيد بالثقيلة ابلغ قلت ووجه ما اشتهر عند اهل العربية من ان الزيادة
في البنا تفيد الزيادة في المعنى ولا ينقض بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان
ذلك اكثري لا كلي وبان ما ذكر لا ينافي ان يتم في البنا الا نقص زيادة معنى لسبب
معنى اخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبانه لك فيما اذا كان اللفظان
المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى كغرث وغرثان وصد وصديان لا كحذر
وحاذر للاختلاف **يلحقان وجوبا** عند البصريين وقال الكوفيون اللام والنون يتعاقبان
فيجيز لتقومن ولتقوم وتقومن فلم يوجبوا الحوقهما عينا واما البصريون فاوجبوا
الحاقهما بالفعل **المضارع** احترازا عن الماضي فلا يوكد بالنون مطلقا وشذ قوله
• دامن سعدك لو رحمت متيما • لولاك لم يك للصبابة جانحا • والذي سهله ما فيه من
معنى الطلب فعومل معاملة فعل الامر **الخالي عن حرف التنفيس** احترازا عن نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى فانه لا تدخله النون لانها تخلص للاستقبال فيكون الجمع
بين حرفي معنى واحد في كلمة واحدة واجاز البصريون قياسا على لسوف والله لسيقوم
زيد ومنعه الكوفيون وقبل الفرا منهم لتوالي اربع متحركات فيما هو ككلمة اذ اللام
كالجزء ولهذا قالوا هو بتسكين الها كعضد ورد بقولهم والله لكذب زيد لكن انا ما
احسن الله يغفر له **المقسم عليه مستقبلا** احترازا من مثل قولك والله ليقوم
زيدا لان فلا يجوز ان يوكد بالنون وهذا مذهب الكوفيين واما البصريون فلا
يجيزون هذا التركيب اصلا لا على الحال ولا على الاستقبال ومذهبهم ان من قصد الحال
لا يقسم الا على الجملة الاسمية فان قلت فما ذا يصنعون بقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة
قلت هي مولة عندهم على حذف المبتدا اي لانا اقسم والذي يظهر مذهب الكوفيين
اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة

الاسمية **مثبتا** فخرج نحو والله لا اقوم وتالله تفتؤ **غير منطلق به حال**
سابق فخرج نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ولو قال غير مقدم معموله
كما قاله في باب القسم لكان خيرا له ليدخل مثل والله لزيدا اضرب والمسرعا اجي
ويبقى عليه ولا تنفرين بغد نحو والله لغدا يقوم زيد ومنه قول امرئ القيس
• كذبت لقد اصبى على المرء عرسه **و يلحقان جوازا فعل الامر** كقوله فيمن تعملنها
لعمر الله ذا قسما • ويدخل فيه الدعاء نحو فانزلن سكينة علينا • والفعل في التعجب كقوله
• ومستبدل من بعد غضبى صريمة • فاحر به بطول فقر واحربا • لكن لحاق النون
بهذا الاخير شاذ فقد يعترض به عليه اذ ظاهر قوله جوازا ان ذلك مقيس وانه
لا شذوذ فيه وقد يجاب عنه بمنع دخوله تحت عبارته بناء على ان المتبادر من فعل
الامر ما كان دالا على الطلب بالصيغة المخصوصة وافعل في التعجب وان كان بالصيغة
لكنه ليس دالا على الطلب كما هو المختار على ما مر في بابه ولو سلم دخوله تحت كلامه
ظاهرا فقضى اخراجه ما تقدم له في باب التعجب من ان تاكيده بالنون قليل اذ
قلته وندوره مما ينافي كونه جائزا قياسا وقصارى ما هنا ان يكون مخصصا
ولا يبعد مثله **و يلحقان المضارع التالي اداة طلب** سواء كان طلبا لحصول
الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني وسؤالا عن حصول
الفعل كما في الاستفهام نحو ليفعلن ولا يفعلن وليتك تفعلن وكذا جميع ادوات
الاستفهام اسمية كانت او حرفية خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل كقوله
• افبعد كندة تمدحن قبيلا • وقول الاخر • ليت شعري هل ثم هل آتينهم • ام
يحولن من دون ذاك الردى • ويدل على عدم اختصاص ذلك بهذين الحرفين
قول الشاعر • الا ليت شعري ما يقولن فوارس • اذا جاوب الهام المصيح هامتي
وقول الاخر • فاقبل على رهطي ورهطك نبتحث • مساعينا حتى نرى كيف تفعلا
او المضارع التالي **ما الزائدة الجائزة الحذف في الشرط كثيرا** نحو واما تخافن
واما ينزغنك فاما ترين فاما نذهبن بك ومقتضى كلامه انها لا تجوز بعد حيثما واذما
وكلام سيبويه خلافه **وفي غيره قليلا** كقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها
وقولهم بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك يقال لمن يخفي عليك امرا هو جلي اي
انت تنظر والمعنى اني اراك بعين بصيرة قال بعض الشارحين وما زائدة والظاهر
لزومها وليس بجيد لانها جائزة الحذف لا انها لزمت لعارض المثل كما يقال
هي جائزة الحذف في لما تخافن مع انها لازمة في التنزيل **ولا يلزمان**
بعد اما الشرطية خلافا لابي اسحق الزجاج وشيخه ابي العباس فانهما

زعما انها لازمة ولا تحذف الا في الضرورة ويرده كثرة الاستعمال السماع بتركها
فقد سمع كثيرا مثل قوله • فاما ترينى ولي لمة • فان الحوادث اودى بها • **والنفي بلا**
متصلة كالنهي على الاصح فيجوز ان تقول زيد لا يقومن كما تقول يا زيد لا تقومن
وهذا الذي صححه المص هو قول ابن جني وجماعة وعليه ظاهر قوله تعالى واتقوا
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والجمهور يخصون ذلك بالندور والضرورة
تاولوا الاية فمنهم من منع كون لا نافية فيها وادعى انها فيها ناهية والاصل
لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة
مسببة عن التعرض واسند هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين
وذلك لان المعنى في الاصل ما تقدم وهو لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة اي لا
تتعرضوا لها اصابتكم خاصة ثم عدل عن السبب الى المسبب وعبر عن المتعرض للفتنة بلفظ
الظالم تنبيها عليه بالصفة التي يكون عليها عند التعرض فثبت ان المعنى على خصوص
الظالمين بالفتنة وينبغي ان تكون من من قوله منكم لبيان الجنس لا للتبعيض
لئلا ينقسم المتعرضون للفتنة الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك لان التعرض للفتنة
والدخول فيها طوعا لا ينفك عن الظلم وتوكيد الفعل بالنون على هذا التقدير
واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل ولا تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة
ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها كما قيل في قوله • جاؤا بمذق هل
رايت الذيب قط • وزعم الزمخشري ان الفعل في الاية جواب الامر وعليه فيكون
التاكيد خارجا عن القياس قال ابن هشام في مغنيه وهو فاسد لان المعنى حينئذ
فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم
خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر
في ائتني اكرمك ان تاتني اكرمك **ويلحق به النفي بلا منفصلة** كقوله • فلا الجارة الدنيا
بها تلحينها • ولا الضيف فيها ان اناخ محول • **وبلم** كقول الاخر • يحسبه الجاهل ما لم يعلما
• شيخا على كرسيه معمما • **و** يلحق به ايضا **التقليل المكفوف بما** قال سيبويه زعم
يونس انهم يقولون ربما تقولن ذاك ثم قال سيبويه ان ترك النون اكثر واجود
وهذا يقتضي ان اثباتها كثير جيد **والشرط مجردا من ما** كقوله • من يثقفن منهم
فليس بآيب • ابدا وقتل بني قتيبة شاف **وقد تلحق جواب الشرط اختيارا**
كقوله • فمهما تشا منه فزارة تعطكم • ومهما تشا منه فزارة تمنعا • وقول الاخر • نبتم نبات
الخيزراني في الثرى • حديثا متى ما ياتك الخير ينفعا **واسم الفاعل اضطرارا** كقوله
• اريت ان جاءت به املودا • مرجلا ويلبس البرودا • اقائلن احضروا الشهودا • وقول الاخر

يا ليت شعرى عنكم حنيفا • اشاهرن بعدنا السيوفا • وربما الحقت المضارع
خاليا مما ذكر كقوله ليت شعرى واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت
قال حتى ويجوز للمضطرات تفعلن فصـــل فى الكلام على المضارع اذا اكد
بالنون هل يبنى مطلقا او فى بعض الحالات والكلام على حكم الاخر من حذف
وغيره وحذف ما يتصل به من واو ضمير وياءه وعلى حكم الثقيلة بعد الف الاثنين
والالف الفاصلة اثر نون الاناث ومشاركة الخفيفة لها فى الثانى عند من يراه
الفعل المضارع المؤكد بالنون مبنى لسبب تركيبه مع النون ما لم يسند الى
الالف نحو هل تفعلان او اليا نحو هل تفعلين يا هند او الواو نحو هل
تفعلون يا زيدون فانه فى هذه الحالة معرب لانتفاء علة البنا وهى التركيب لانه حيث
يسند الى احد هذه الثلاثة يقع الفصل بينه وبين النون فيمتنع القول بالتركيب
لما علم من ان العرب لا يركبون ثلاثة اشيا وكان الاولى بالمص ان يقول ما لم يتصل
به الف اثنين او واو او ياء ليشمل الضمير والعلامة قال الشم وهذا فى الفعل الذى
كان معربا قبل التوكيد واما ما كان : مبنيا قبل ذلك فهو على ما كان عليه وذلك
واضح قلت يشير الى دفع ما يتوقع من اعتراض على المص حيث لم يقيد الفعل بالمضارع
فان الامر لا يتاتى فيه التفصيل المذكور اعنى قوله يسند الخ فدفعه الشم بان المص ترك
التقييد المذكور لوضوحه اذ من المعلوم ان ما كان ملازما للبنا قبل مجى النون
لا يصح ان يقال فيه انه يبنى الا فى حاله كذا لكن قول المص بعد ذلك فيفتح اخره
يقوى الاعتراض لانه حكم عام فيهما وما اختاره المص هو الصحيح خلافا لمن حكم
ببنائه مطلقا ولو اسند الى احد هذه الثلاثة والقايل بذلك هو الاخفش و
الزجاج ومن تبعهما ويتوجه عليه ان يقول ولمن قال هو معرب مطلقا فقد ذهب الى
ذلك جماعة وهو قول فى المسئلة قال الشم والدليل على صحة ما اختاره المص السماع
والقياس اما السماع فان العرب اذا وقفت على ما اكد بالنون الخفيفة وهو مسند لاحد الثلاثة
حذفتها واعادت علامة الرفع فى الوقف فعلم ان حذفها فى الوصل انما هو لاجتماع ما مع
نون التاكيد لا للبنا والا فيلزم ان يكون هذا الفعل يبنى وصلا ويعرب وقفا ولا
نظير لذلك واما القياس فانا لم نجد فى كلامهم تركيب ثلاثة اشيا كما تقدم فيفتح
اخره اى اخر الفعل المبنى الذى لم يسند الى احد الثلاثة وانما فتح لانه معرب فى الاصل
يبنى على حركة خفيفة جبرا لما فاته وقال الزجاج والسيرافى لا حركة لالتقا الساكنين
اخر الفعل والنون اما المفردة الخفيفة واما الاولى من المشددة وسواء كان الفعل معربا او
مبنيا لان لحاق النون بعده عن شبه الاسما فعاد الى اصله من البنا والاصل فى السكون

فلزم

فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر اخى الجر بلا ضرورة كما كانت فى
اضربن وحذفه اى حذف اخر الفعل المذكور ان كان يا تلى كسرة لغة فزارية
فتقول فزارة فى ارمى يا هند ارمن بحذف اليا وعليه جا قوله وابكين عيشا تولى بعد
جدته • طابت اصائله فى ذلك البلد • وقول الاخر • ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا •
وان كان مع الاخر واو الضمير نحو تقومون يا زيدون او ياوه نحو تقومين يا هند
حذفت بعد الحركة المجانسة فتقول لتقومن يا زيدون ولتقومن يا هند وانما
حذفت لالتقا الساكنين وحكم واو علامة الجمع حكم واو الضمير وحركتا الواو واليا
بها اى بالحركة المجانسة بعد الفتحة فتحرك الواو بالضمة واليا بالكسرة نحو اخشون
واخشين لانه لو حذف ذلك بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليه وحذف يا الضمير بعد
الفتحة لغة طائية نقلها عنهم الفرا فيقولون اخشن يا هند بحذف اليا
كانهم استثقلوا الكسرة على اليا ولم يستثقلها غيرهم لانها تالية لفتحة لا كسرة وتكسر
النون الثقيلة بعد الف الاثنين نحو اضربان يا زيدان ولا تضربان يا عمران وبعد الف
فاصل اثر نون الاناث نحو اضربنان يا هندات ولا تضربنان يا زينبات على اصل التقا
الساكنين وزيدت الف الفصل كراهة لاجتماع الامثال وتشاركها الخفيفة فى زيادة
الفاصل المذكور وهو الالف اثر نون الاناث عند من يرى لحاقها فى الموضعين
المذكورين وهو يونس والكوفيون واستدلوا على ذلك بقولهم التقت حلقتا البطان
وهذا شاذ لا ينبغى ان يقاس عليه قال حتى واما يونس وناس من النحويين فيقولون
اضربان واضربنان زيدا وهذا لم تقله العرب وليس له نظير فى كلامها اذ لا يقع بعد
الالف ساكن الا ان يدغم قيل الاولى بالمص ان يقول عند من يرى لحاقها بعد الف
الاثنين فاما لحاقها بعد الالف الفاصلة فهو الذى الكلام فيه فكانه قال وتشاركها
الخفيفة فى زيادة الالف الفاصلة عند من يرى لحاق النون الخفيفة بعد
الالف قلت وهذا لا محذور فيه ولا يقتضى ان التعبير عما فى المتن مرجوح بالنسبة
الى هذه العبارة بل الاولى فيما يظهر ان يقول عند من يرى لحاقها بعد الالف الفاصلة
لان المشاركة لها فى هذا المعنى متوقفة على من يقول به ولا تتوقف المشاركة
على القول بلحاقها بعد الف الاثنين لكن لما لم يكن قايل بالفصل بل من قال
بلحاقها بعد الالف الفاصلة قال بلحاقها بعد الف الاثنين لم يتحاش المص عن هذا
الاطلاق للعلم بالمقصود منه والا فالمشاركة لا تتوقف عليها ولا شك ان
عبارة المص فيها طول ويغنى عنها قولنا وتشاركها الخفيفة فى زيادة الفاصلة عند
يونس والكوفيين فصـــل فى الكلام على احكام تختص بها الخفيفة عن الثقيلة

تختص بحذفها وصلا والملاقاة ساكن مطلقا والمراد بهذا الاطلاق ضد
التقييد الذي ذكره اي سوا تلت فتحة نحو اضربا الغلام يا زيد او ضمة نحو اضربوا الغلام
يا قوم او كسرة نحو اضربي الغلام يا هند قال الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه هكذا رايته فيما وقفت عليه من كتب العربية وفيه كلام من
جهة العروض وذلك ان البيت من بحر المنسرح وقد دخل الخرم جزؤه الاول اذ اصله
مستفعلن ودخله الخبن فصار متفعلن ثم خرم بحذف اوله فصار تفعلن على زنة
فاعلن وهو موازن لا تهي ومثل هذا عند الخليل ممتنع لان الخرم لا يكون الا في وتد
مجموع واقع في صدر البيت وذلك مفقود هنا لكن من يجوز الخرم في الجزء اذا صار
اوله بالزحاف على هيئة وتد مجموع وان لم يكن كذلك بحسب الاصل فرع وهنا وهو ان يونس
لما اجاز اضربان واضربنان قال فان لقيها ساكن ابدلت النون الفا ثم الالف همزة
ثم فتحها فقلت اضربا الرجل واضربنا الغلام قال س وهذا لم تتكلم به العرب
والقياس اضربا الرجل واضربنا الرجل بحذف الالف لالتقاء الساكنين وتختص الخفيفة
ايضا بالوقف عليها مبدلة الفا بعد فتحة نحو وليكونن من الصاغرين
ونحو لنسفعا ولذلك رسم بالالف نظرا الى حالته عند الوقف وبعد الف نحو اضربان
واضربان عند من يجيزه فتبدل النون عند الوقف الفا فيلتقي ساكنان ولم يذكر المص ما
ذا يفعل ح بعد الابدال فيحتمل انه يحذفها للساكنين ويحتمل ان يمد بمقدار الفين والوجهان
عن حمزة في نحو السماء وقف عليه ويحتمل انه يبدلها همزة كما في حمراء وجزم صاحب
الغرة بهذا الوجه ومحذوفة بعد كسرة او ضمة نحو يا هند اضربي ويا
زيدون اضربوا تريد اضربن واضربن فتحذفها وترد ما حذف لاجلها قبل والذي
يظهر ان دخولها في الوقف خطا لانها لا تدخل الا لمعنى التاكيد ثم تحذف ولا يبقى
دليل على المقصود الذي جات له واجاز يونس للواقف عليها ابدالها واوا و
ياء في نحو اخشون واخشين فتقول اخشوو واخشيي ولا يحصل التباس لانك
ح تنطق في الوقف بواوين اولاهما مضمومة ولو لم ترد التاكيد لم تنطق الا بواو
واحدة ساكنة وكذا القول في اخشي لانك تنطق بياءين اولاهما مكسورة لكن ظاهر
كلام المص ان ذلك مختص بالمنقلب الالف كالمثالين والمنقول عن يونس الاطلاق
فيجري ذلك في نحو اضربن واضربن ويحصل اللبس ح وعنه انه قاس ذلك على لغة بني اسد
التي في زيدو وزيدي وفيه نظر لانه لا يلزم من جواز ذلك في الاسم لخفته جوازه في
الفعل لثقله مع انه يجتمع هنا واوان وياءان وهناك واو واحدة وقد يجاب عن
ما اوردناه من الالباس بان اهل هذه اللغة لم يبالوا بالالباس في زيدي فلم يلبس

بالمضاف الى الياء مع انه الباس مغير للمعنى بالكلية بخلاف الالباس المؤكد بغيره فكان
اسهل من ذلك فينبغي ان يحتمل من باب الاولى ويعاد الى الفعل الموقوف عليه
بحذفها ما ازيل في الوصل بسببها فتقول في اضربن بالكسر اضربي وفي اضربن
بالضم اضربوا باعادة واو الضمير ويائه المحذوفتين وصلا لزوال المقتضى للحذف
وهو التقاء الساكنين فلما حذف الساكن الثاني وهو النون رجعا وتقول في هل تضربن
بالضم وهل تضربن بالكسر اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون
الرفع لزوال الموجب حذفها وهو اجتماع المثلين وربما نويت في امر الواحد بفتح
وصلا كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس القونس
عظم ناتئ بين اذني الفرس وقال المص في قراءة من قرأ الم نشرح بفتح الحاء انه اصله نشرحن
فاجاز كون ذلك في السعة في غير الامر واهمله هنا وقيل انه من النصب بلم كما جزموا
بان مقارضة بين الحرفين فصل في الكلام على التنوين وما يتعلق به من
اقسام وغيرها التنوين نون وهذا يشمل المعرف وغيره كنون المثنى والمجموع
على حده وكنوني التوكيد وغير ذلك ساكنة فصل مخرج لنون المثنى والمجموع على
حده تزاد مخرج لنون عنبر ونحوها فانها اصلية لا تنفك في الاسماء بخلاف
الصفات نحو عنبس من العبوس اخر الاسم مخرج لنون منطلق ونحوه ولنون التوكيد
الخفيفة فانها انما تزاد اخر الفعل دون الاسم تبيينا لبقا اصالته مخرج لنون
الوقاية نحو اسلمني الى قوم شراحي ووجه ذلك ان تكون النون زيدت ساكنة
ثم طرات عليها الحركة فلم يعتد بها لانها لامر عارض حتى يقال ان قيد السكون مخرج لها ويخرج
ايضا النون المزيدة لتكميل الوزن كقول الشاعر احب منك موضع القشن وموضع
الازار والكشحن والمراد ببقا الاصالة كون الاسم لم يعرض له شبه الحرف فيبنى
ولا شبه الفعل فيمنع من الصرف وهذا هو المراد عندهم بتنوين التمكين وما ذكره
المص من ان الحكمة في زيادته تبيين بقا اصالته هو مذهب س وقيل انما
زيد فرقا بين المنصرف وغيره وقيل فرقا بين المفرد والمضاف وقيل بين
الاسم والفعل او تبيينا لتنكيره وهذا هو المراد عندهم بتنوين التنكير
نحو مررت بسيبويه وسيبويه اخر وسياتي بيان المحال التي يدخل فيها
او تعويضا عطف على تبيينا اي يزاد لاجل التعويض وهذا هو المعروف
عندهم بتنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا من حرف اصلي او زائد
او مضاف اليه او مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء
وكذا قال سيبويه والجمهور لا عوض من ضمة اليا وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا

خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم
منصرف خلافا للاخفش وقوله لما حذفت اليا التحق الجمع باوزان الاحاد كسلام
وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل ان الحرف الذي
بقي اخيرا لم يحرك بحسب العوامل وقد وافق على انه لو سمي بكتف امراة ثم سكن
تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وانه اذا قيل في جيأل علما للرجل جيل
بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لان حركة تا كتف وهمزة منويتا
الثبوت ولهذا لم تقلب يا جيل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتا في جندل فان
تنوينه عوض من الف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه وانه تنوين
الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب اليا من
جوار وغواش والثالث كل وبعض اذا قطعتا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال
فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه
والرابع اللاحق لاذ نحو انشقت السما فهي يومئذ واهية الاصل يوم اذ انشقت واهية
ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجي بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال
لالتقا الساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسر اعراب المضاف اليه
هذا كلام ابن هشام في مغني اللبيب **او مقابلة لنون جمع المذكر** وهذا هو المعروف
عندهم بتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين
وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكين لم يثبت في نحو قوله تعالى فاذا افضتم من
عرفات ولو كان للتنكير لم يثبت في الاعلام وليس عوضا من شي ولا هو للترنم
فلم يبق الا ان يقال هو في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى
مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون الذي
في جمع المذكر قايم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين
وهو كونه علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شي من معاني اقسام التنوين فكذلك
النون في جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شي من المعاني
لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام ومع الوقف دون النون التي في جمع
المذكر لان هذه النون اقوى واجلد بسبب حركتها كذا قرره الرضي وقال بعضهم
التنوين في نحو مسلمات عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع
والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وحكى الرضي عن بعضهم
انه يقول عوض من منع الفتحة فتخيل بعض الاصحاب ان هذا لا يرد عليه ذلك
كالاعتراض لان هذا القايل يرى ان الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض من

منها

منعها **قلت** وهو ظاهر لان منع الفتحة امر ملازم فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع
العوض والمعوض عنه وقيل هو تنوين التمكين ويرده ما قدمناه ثبوته مع التسمية
به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا
لا يسمى مسلمة وعرفات لزوال تنوينهما وزعم الزمخشري ان عرفات مصروف لان تاءه ليست
للتانيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيه تا غيرها لان هذه التا
لاختصاصها بجمع المونث تابى ذلك كما لا تقدر التا في التانيث مع ان التا المذكورة
بدل من الواو ولكن اختصاصها بالمونث يابى ذلك وقال المص اعتبار تانيث عرفات
في منع الصرف الحق اعتبار تانيث نحو عرفة ومسلمة لانها لتانيث معه جمعية
ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف **او اشعار بترك الترنم في روي**
مطلق في لغة تميم وهذا هو المعروف عندهم بتنوين الاطلاق وهو اللاحق
للقوافي المطلقة اي المحركة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف او الواو او اليا
وذلك في انشاد كثير من بني تميم وقيس وفي حكم القافية المطلقة ما يقع في
الاعاريض المصرعة او المقفاة فانها مماثلة لاخر البيت في ذلك وظاهر كلامهم
انه تنوين يحصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل
بالنون نفسها لانها اغن قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغني صوته اي يجعل فيه
غنة والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة يا طلبا للتخفيف والذي
صرح به سي وغيره من المحققين كابن السراج في اصوله انه جي به لقطع الترنم
وتركه كما ذكره المص لان الترنم وهو التغني يحصل بحرف الاطلاق لقبوله لمد الصوت
فيه فاذا انشدوا ولم يترنموا جاوا بالنون في مكانها **ويشارك الاسم المتمكن**
المجرد من الالف واللام كقوله ⁕ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلن بسقط
اللوى بين الدخول فحوملن **فيهما** اي في الاتيان بالنون للاشعار بترك
الترنم في الروي المطلق عند بني تميم **ذو الالف واللام** كقوله اقلي اللوم
عاذل والعتابن **والمبني** كقوله ⁕ وقولي ان اصبت لقد اصابن ⁕ وقول الاخر
⁕ يا ابتا علك او عساكن ⁕ وقول الاخر ⁕ افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قدن **والفعل** كقوله ⁕ داينت اروى والديون تقتضن ⁕ ومثل لهما الش
انشدناه انفا وهو قوله ⁕ وقولي ان اصبت لقد اصابن ⁕ وليس بجيد لدخول هذا
في المبني **وكذا** التنوين **اللاحق رويا مقيدا** اي ساكنا **عند من اثبته**
بتريد ذلك الى الاختلاف فيه قال الاخفش والعروضيون اثبتوه استنادا الى
قول الشاعر ⁕ وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ⁕ ومنهل وردته طام خالن ⁕ وقول الاخر

وقول الاخر: تروح من الحمام تبكين • وقول اخر: قالت بنات العم يا سلمى وانن • كان
فقيرا معدما قالت وانن • وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن
وقالا لعل الشاعر يزيد في اخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان التنوين
واختار المص هذا القول ويسمى هذا التنوين اللاحق للروي المقيدة التنوين الغالي لانه
غلو اي جاوز الحد وزعم ابو الحجاج ابن معزوز ان ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم
انه نون عوضت من المدة وليست بتنوين وزعم المص في كتابه المسمى بالتحفة ان تسمية
اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو نون اخرى زائدة
ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف ويثبت في الوقف قلت وهذا
مخالف لكلامه في التسهيل لكن كلام الزمخشري ما يقتضي خلاف ما ادعاه
من ثبوت تنوين الترنم في الوقف وذلك ان الزمخشري قال في احاجيه حيث
اشار الى تنوين الترنم هو الذي يقع في الانشاد مكان حرف الاطلاق فاذا وصل
المنشد المنشدة ولم يقف ويختص ذو التنكير بصوت كسيبويه ونفطويه
وعمرويه او شبهه نحو ايه وصه ونحو ذلك من اسماء الافعال واهمل المص
التنبيه على كون هذا التنوين فيما ذكر قياسيا او سماعيا وحقيقة الامر
فيه ان يقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم بويه بقياس
نحو جاني سيبويه وسيبويه اخر وقضية اختصاص تنوين التنكير بالصوت
او شبهه ان التنوين في رجل ونحوه من المعربات المنكرة ليس بتنوين تنكير
قال ابن الحاجب وغيره وانما هو تنوين تمكين لا تنوين تنكير كما ادعاه بعضهم
ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير ولقائل
ان يمنع التنوين في رجل حال علميته هو التنوين الذي كان فيه قبلها
ولم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين ونقول لا
منافاة بين التمكين والتنكير فلم لا يجوز ان يجعل تنوين رجل للتنكير والتمكين
معا لكونه منكرا منصرفا فاذا سمي به ثبت المانع من التنكير وتمحض كونه
تنوين تمكين ويسمى الاول اللاحق به النوع الاول من انواع التنوين
وهو الذي يلحق الاسم لغرض التبيين لبقاء اصالته امكن بالنصب على انه
مفعول ثان ليسمى ومفعوله الاول هو اللاحق والاول مرفوع على انه فاعل
باسم الفاعل اعني اللاحق قال الش تبعا لشيخه ابي حيان وهو اي لفظ امكن
افعل تفضيل من التمكن ومبناه منه شاذ قلت وقد سمع من كلامهم مكين
مكانة فالبناء قياسي جار على القاعدة ولا شذوذ فيه ويسمى ايضا ما فيه هذا

النوع

النوع من التنوين منصرفا قيل من الصريف وهو الصوت لان التنوين في اخره
وهو صوت وقيل من الصرف الخالص ولانه خلص من شبه الفعل والحرف
وقيل من الانصراف لانه انصرف عن شبههما وينبغي ان يكون هذا القول الاخير
هو المعول عليه لان الصريف والصريف لم يستعمل لهما فعل واستعمال الوصف
دليل على استعمال الفعل وهذا في الانصراف متحقق فيتعين الجزم به وقد يسمى
لحاق غيره صرفا فيطلق على تنوين العوض والمقابلة ولا يختص بتنوين التمكين
تنبيه زاد بعضهم تنوينا سابعا سماه بتنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا
ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام
الله يا مطر عليها قال ابن هشام ويقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول
تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف واما الثاني فليس تنوين تمكين لان
الاسم مبني على الضم قلت وفي الاول نظر لان تنوين التمكين هو الذي يؤتى به
تنبيها لبقاء الاسم على اصالته اي تمكنه في الاسمية وانتفاء شبه الفعل والحرف عنه
والاسم الموجود فيه العلتان المانعتان من الصرف او ما يقوم مقامها قد ثبتت مشابهته
للفعل حتما كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الاضطرار لا يرفع ما ثبت له وتحقق
من شبه الفعل وقصاراه ان اثر العلتين قد تخلف لاجل الضرورة فالتحقيق ان لا يقال
الذي فيه ذلك التنوين منصرف وانما يقال هو منون للضرورة وكان الذي حمله على ذلك
قولهم نحو صرف غير المنصرف للضرورة وهو منتقد وزاد بعضهم تنوينا ثامنا وهو التنوين
الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في
الف قبعثرى وقال المص الصحيح ان هذا نون زيدت في اخر الاسم كنون ضيفن
وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا
دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك قلت وعلى
تقدير صحة هذا الاعتراض يمكن ان يورد مثله على المص في دعواه في التحفة انه يقال
له تنوين الترنم ليس بتنوين حقيقة وانما هو نون اخرى زائدة ووجه الايراد
ان يقال قد سمى سيبويه ما هو للترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون
ويترجح بذلك ما حكيناه عن الزمخشري في احاجيه وزاد بعضهم تنوينا تاسعا
وسماه بتنوين الحكاية ذكره ابن هشام عن ابن الخباز مثل ان تسمي رجلا بعاقلة
لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعترف فيه بانه تنوين
الصرف الذي كان قبل التسمية حكي بعدها قلت ولكنه ليس في لفظ الحكاية
تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف

فثبت انه قسم براسه وان كان اصله في المحكي تنوين منصرف الا ترى الى حركة الحكاية في مثل قولك من زيدا بالنصب تحكي زيدا المنصوب في قول القائل رايت زيدا كيف هي في الاصل حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية فتامله

باب منع الصرف اي منع التنوين الدال على الامكنية فان الصرف عند المحققين هو هذا التنوين فيكون منع الصرف عبارة عن ترك التنوين المذكور واعتذروا عن ترك الكسر بانه حذف تبعا لعدم صيرورة الاسم غير منصرف وايدوا ذلك بانه لما لم يبق مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط نظرا الى سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة وقال بعضهم الصرف هو الجر والتنوين معا فحذفهما للعلتين او ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام في ان غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معا بطريق الاصالة او الممنوع بهما انما هو التنوين والكسر بطريق التبع و ابان لا عرفت كلا يخفى ان اصل الاسم الصرف وانما منع لشبهه بالفعل لكونه فرعا من جهتين كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احدهما ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن لان الاسم وضع لان يحكم عليه ويحكم به والفعل لم يوضع الا لان يحكم به فاستغنى الاسم في استقلال الكلام به عن الفعل ولم يستغن الفعل عنه في ذلك والثانية ان الفعل مشتق من الاسم كما تقرر في محله والمشتق فرع على المشتق منه وانما قلنا ان الاسم الممنوع من الصرف فرع من جهتين لانه لا يكون كذلك الا اذا وجدت فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما من علل تسع كلها فرعية وذلك لان العدل فرع لا بد له من اصل هو معدول عنه والوصف لا يعقل الا بتقدم موصوف فوجود الوصفية مترتب عليه فهو فرع لذلك والتانيث فرع التذكير لان التذكير هو الاصل من حيث كانت الالفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كاسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة فاذا قصد الى التانيث زيدت لذلك فقائم من قولك قائمة يدل على ان ذات قام بها ذلك الفعل كما في قولك قام مجردا وزيادة التا تدل على ان الذات مؤنثة فكان فرعا لذلك والمعرفة عن النكرة من حيث ان وضع الالفاظ القابلة للتعريف للنكرة فاذا قصد الى التعريف زيد عليها ما يجعلها معرفة كرجل والرجل او وضعت وضعا ثانيا للمعرفة كجعفر اسم للنهر ثم يجعل علما فكانت المعرفة فرعا لذلك والعجمة فرع العربية لان الاصل في كلام العرب ان لا يشوبه شيء من غير كلامهم يدخل فيه والالف والنون الزائدتان فرع على المزيد عليه اذ لا تعقل زيادة الا بمزيد عليه فكانا فرعا لذلك ووزن الفعل فرع على

وزن

وزن الاسم لانه اذا تحققت فرعية الفعل عن الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفعل فرع على وزن الاصل لان الاصل اذا تقدم وزنه لانه صفة والفرع اذا تاخر وزنه فكانه فرعا لذلك كذا قرره ابن الحاجب في اماليه ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما واذا ثبت انها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم من جهتين فلذلك قطع عما ليس للفعل وهو الجر والتنوين اما بطريق الاصالة بالنسبة اليهما معا او بطريق الاصالة بالنسبة الى التنوين وتبعا بالنسبة الى الجر على الراايين الذين اسلفناهما **يمنع صرف الاسم الف التانيث مطلقا** اي سواء كانت مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمرا وسواء كان ما هي فيه مفردا كما مثلنا او جمعا نحو سكارى واشقيا اسما او صفة نكرة او معرفة وذكر الشم هنا فرعين الاول لو سميت بكلتا المرفوعة منعت الصرف لان فيها الف التانيث ولو سميت بكلتي بالياء من كلتيهما او من كلتي المرادتين على لغة كنانة قلبت الياء الفا وصرفت لان الف التانيث لا تكون منقلبة الثاني لو رخمت حبلويا على لغة الاستقلال فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفته لان الفه ليست للتانيث لكونها منقلبة

قلت وبهذا الفرع يظهر حل لغز كان بعض الطلبة الشرفي اباه لبعض الفضلا المصريين وهو قوله ٭ جونوا تنوين دنيا ٭ ثم قالوا لا يجوز ٭ اين ذ نفهم وحذف ٭ للساكنين يجوز فتامله **او موازنة مفاعل** اما في الحال كمساجد وقبايل واما بحسب الاصل مثل عذارى وصحارى او موازنة **مفاعيل** بمدة بين العين المكسورة واللام نحو مصابيح وتناديل **في الهيئة** بان يكون اوله مفتوحا اي حرف كان ولا يضر كونه مفتتحا بحرف غير ميم كدراهم وطوال وبيوت وان يكون بعد الف الجمع حرفان اولهما مكسور لفظا كما مثلنا او تقديرا نحو دواب فانه اصله دوابب او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كما مر فان كان الاول من الحرفين الواقعين بعد الالف لا حظ له في الحركة نحو حمار اسم جمع حمارة فهو مصروف وان اريد به جمع التكسير امتنع صرفه لان اصله حمارر فما بعد الالف متحرك بالكسر في الاصل كدواب وشمل قوله موازنة مفاعل او مفاعيل ما سمي به من هذا الجمع نحو شراحيل فانه ممنوع من الصرف باجماع واما سراويل فذهب س انه ايضا لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وحكاه الاخفش عن بعضهم **لا بعروض الكسرة** كتوان وتراق وتدان فان كلا من هذه الالفاظ مصدر تفاعل فعينه مضمومة في الاصل لكنها

حولت الى الكسر محافظة على اليا التى تليها **او لعروض يا النسب** نحو بخاتي
وظفاري ودخل نحو كراسى وقماري وكلام الامريين صحيح لكن دخل فيه جواري
لان اليا فيه غير عارضة فيلزمه ان يمتنع صرفه كما فى قماري وكراسى قال الشم ف
ضابط ذلك ان ما ينصرف وما لا ينصرف مما هو مشتمل على ياى النسبة انهما ان سبقا
الالف فى الوجود منع الصرف نحو كراسى وان لم يسبقاها صرف سواء كانا
مسبوقين بها كبخاتي وظفاري او غير منفكين عنها كجواري قلت وهذا لا
يدفع المتقدم وهنا فرع وهو انك لو نسبت الى بخاتى وكراسى صرفا لانك تحذف
اليا المشددة منها لاجل ياى النسبة فيصيران نحو ظفاري **او عروض الالف**
المعوضة من احدهما اى احدى ياى النسب **تخفيفا** نحو يمان وشام
اذ الاصل فيهما يمنى وشامى فحذفت احديهما اى ياى النسب وعوض عنها الالف
او تقديرا نحو سناح للطويل ورباع فيقدر ان الاصل سنحى وربعى بيا
النسب ثم حصل التحويل ودليله انه انصرف فانهم قالوا رايت سناحيا ورباعيا
ولولا انه على هذا التقدير لمنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل معرفة كان
او نكرة لشبهه بما لا ينصرف كمصابيح **ويمنع ايضا صرف عدله** نحو مثنى
وثلاث ورباع وهذا مذهب س والخليل فيها وفى اخواتها **كصفة او**
كعلم كما يجى فى الفصل الخامس حيث يتكلم عليه المص **او كونه صيغة على**
فعلان ذا فعلى باجماع نحو سكران وريان فان كلا منهما صفة على صيغة
فعلان وله مونث على فعلى فمونث سكران سكرى وريان ريى ونقل المص
الاجماع على منع صرفه وقد حكى فيما بعد هذا صرفه عن بنى اسد وظاهره
التدافع فيحتمل ان يكون المنع من الصرف فى الجملة مجمعا عليه لكن بنو اسد لا
يجعلون المنع متحتما وفيه نظر فان كلام المص الاتى ياباه ثم ظاهر كلامه ان
نحو سكران امتنع للصفة والزيادة وقد ذكر ابن هشام فى الباب الذى
عقده للامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها فقال ان هذا
انما هو قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة
لالفى التانيث ولهذا قال الجرجانى ينبغى ان تعد موانع الصرف ثمانية
لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا يتقوم الا باحدهما فان
ويلزم الكوفيين ان يمنع صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو
باعيانها سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل
بمشابهة الفى التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه وفى

المشابهة

الجهة
المشابهة امتناع دخول تا التانيث عليهما ولذلك انتفى تاثيرها عند فوات هذه نحو
كندمان فان مونثه ندمانة وقال المبرد جهة الشبه ان النون بدل الهمزة بدل التا
كقولهم فى صنعا صنعانى ورد بانه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال النون
بدل منها واما نحو صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلت
النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة بينهما الا ترى ان ادغام النون فى الواو حملهم
على هذا الابدال وقولهم فى النسب الى اللحية والرقبة لحيانى ورقبانى بزيادة النون
مضمر ان غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى
وكونها صفة **لا لزم التقدير بخلف** نحو لحيان لكبير اللحية فهذا فيه خلاف و
الصحيح منع صرفه لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا
له مونثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لانه باب سكران اوسع من باب ندمانة
والمقدر فى حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر واذن مع انه لا مونث
له **وصرف سكران وشبهه للاستغنا فيه بفعلانة عن فعلى لغة اسدية**
فهو كندمان عندهم لانهم يقولون فى مونثه سكرانة وقد جمع المص ما جاء على فعلان
ومونثه فعلانة فى لغة غير بنى اسد فى قوله • اجز فعلى لفعلانا • اذا استثنيت حبلانا •
ودخنانا وسخنانا • وسيفانا وضحيانا • وصوحانا وعلانا • وقشوانا ومصانا •
وموتانا وندمانا • واتبعهن نصرانا • واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة
فى خمصان واليان فى كبش اليان وذيل الشم هذه الابيات بقوله • وزد فيهن خمصانا •
على لغة واليانا • ولا باس بشرح هذه الالفاظ فالحبلان لعظيم البطن وقيل الممتلى
غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل الممشوق
وقيل الرجل الحبير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب
والندمان المنادم والنصران واحد النصارى والخمصان الضامر البطن والاليان الكبير
الالية **ويمنع صرف الاسم ايضا وفاقه** اى موافقة الاسم **الفعل فيما** اى فى نوع
يخصه اى يخص الفعل دون الاسم **او فى شى هو به اولى** اى الفعل من الاسم
ومن فى قوله **من وزن لازم** لبيان الجنس ابان بذلك ان المراد بالشى الذى
وقعت فيه الموافقة هو الوزن فالاول هو الوزن الخاص بالفعل كانه يسمى نحو انطلق
واستخرج وضرب المبنى للمفعول غير مسندات الى شى والثانى وهو الوزن الاولى
بالفعل نحو يزيد ويشكر ووجه الاولوية انه يدل فى الفعل على معنى بخلافه فى الاسم
قال الشم وهذا احسن من قوله غيره من النحويين اى هو غالب لانه يبطل بافعل
وافعل فى الاسما اكثر منه فى الافعال وهو مع ذلك معتبر فى منع الصرف والدليل على

ان افعل في الاسماء اكثر انه ما من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما اما للتفضيل واما لغيره
وقد جاء افعل في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل وارنب وايضا فان فاعلا في الاسماء
لا يكاد يوجد الا في خاتم وهو قليل وفاعل في الافعال اكثر من ان تحصى نحو ضارب
وقاتل ولو سميت بخاتم لصرفت فظهر ان المعتبر انما هو كون الفعل اولى به من الاسم
قلت يعترض على هذه العبارة التي اختارها المص وعدل اليها انه يلزم مقتضاها
منع صرف خاتم بفتح التاء مسمى به لان فاعل اولى بالفعل من الاسم من حيث كونه
يدل في الفعل على معنى وهو المفاعلة كخاصم وشاتم وقول ابن الحاجب رحمه الله تعالى
او يكون اوله زيادة كزيادته اي زيادة الفعل الى اخر كلامه سالم من هذا النقض
المص الوزن المشار اليه بقوله لازم احترازا من نحو امرئ اذا سمي به على لغة الاتباع
فيصرف لان الحاصل بالاتباع غير مستقر وح فلم يستقر الاسم على شبه الفعل لان تلك
الحركة بعرضة الزوال للاتباع فان سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع الصرف لكون
الوزن لازما وتقطع همزته وكذا الكلام في ابنم على اللغتين **لم يخرجه الى شبه**
الاسم سكون تخفيف هذا قيد اخر في الوزن احترز به من نحو رد وقيل علمين
ينصرفان لكونهما خرجا بما عرض لهما من سكون التخفيف الى شبه الاسم فصار رد
كبرد وصار قيل كقيل واحد القبائل وذلك لان اصلهما ردد وقول بضم الاول وكسر
الثاني المكسور من الاول سكن تخفيفا وادغم ومن قول بعد نقل حركته الى القاف
ثم اعل **مع وصفية** اي يمنع وزن الفعل على الوجه المتقدم مع وصفية **اصلية**
نحو مررت برجل احمر وغلام اسود واحترز بهذا القيد من نحو ارنب في قولهم مررت برجل
ارنب بمعنى ذليل واربع في مررت بنسوة اربعة اذ وصفية كل منهما عارضة لا اصلية
باقية كما مثلنا **او مغلوبة** نحو مررت بابطح واجرع فانهما وصفان في الاصل استعملا
استعمال الاسماء فصارت وصفيتهما مغلوبة **بما او يلحقه هاء التانيث**
نحو احمر وافضل واكبر والحى ونحو ادابر واباتر فيقال كل منهما لمن يقطع رحمه وهو
مصروف لقولهم في مونثه ادابرة واباترة وكذا خرج نحو ارمل لقولهم في مونثه ارملة
هذا عند الجمهور ومنع الاخفش صرفه كاحمر **او مع العلمية** اي يمنع الصرف مع
وصفية كما مر ومع العلمية كاحمد ويزيد **او شبهها** كاجمع واخواته واعلم
ان في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله مع وصفية او علمية يوهم ان كلا من
هذين النوعين الوزن الخاص والوزن الذي هو بالفعل اولى يوجد في العلم او
الصفة وليس كذلك وانما يوجدان في العلم خاصة واما الصفة فلا يكون فيها
الا ما الفعل به اولى ولو بدل الابهام ان احدهما تنفرد به الصفة في الذكر على

العلم

العلم والثاني ان الكلام من اول الباب الى هذا الموضع فيما يمتنع صرفه في التعريف و
التنكير فما جاءت مسئلة العلمية الا استطرادا وقصد الاختصار لئلا يلزمه التكرار اذا
افردها بالذكر وبسبب ما ذكرناه من امتناع ذلك في الصفة ان الوزن الخاص لا يوجد
في الاسم الا منقولا من الفعل ولا نقل في الصفات بخلاف الاعلام قلت وعلى هذا فكان
حقه ان يقول مع علمية في الخاص او صفة او علمية او شبههما في الفعل به اولى و
عارض سكون التخفيف كلازمه خلافا للقوم مثال ذلك ان تسمي رجلا بضرب
بضم الضاد وكسر الراء ثم تخففه باسكان الراء فسيبويه يسوي ذلك في ايجاب الصرف
بما اذا سميت بضرب المخفف قبل ان تسمي به لان الوزن قد زال والاصل الصرف و
لم فيهم نحو جندل بعد حذف الالف وان كان الحذف عارضا مع ان فيه ما يدل على
تقديرها وهو توالي اربع متحركات وقال المازني والمبرد والسيرافي لا ينصرف لعروض
السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيال لرجل واجيب عن هذا بان الفتحة باقية
في محركة للهمزة **وفي يعفر مضموم اليا والتا علما خلاف** اما يعفر فيقال مفتوح
اليا لا خلاف في منع صرفه ويقال مضموم اليا على الاتباع لضمة الفا وهذا فيه
خلاف فالاخفش يمنع صرفه لعروض الضمة وغيره يصرفه لذهاب وزن الفعل وهو
قضية قول س في المسئلة المتقدمة وفي كتاب الصحاح والاسود بن يعفر بضم اليا
وهذا منصرف لانه قد زال عنه شبه الفعل هذا كلامه فان قلت فما بالهم لم يجروا
هذا الخلاف في اودني وهو مثل يعفر قلت لان العلتين المانعتين من صرفه العلمية
والعجمة لا العلمية ووزن الفعل ولو كان عربيا لجرى فيه هذا الخلاف نعم من قال
اودني بفتح النون او اودني بكسرها لم ينصرف على تقديره عربيا لا هو غير منصرف لان
للعجمة والعلمية فان قلت فهلا فصلوا في مسئلة يعفر بين ان يكون الاتباع قبل
التسمية وبين ان يكون بعدها كما فصلوا في تخفيف ضرب قلت هو قبل العلمية
فعل ولا يجوز فيه ح اتباع باتفاق وانما ياتي فيه بعد العلمية اذ لا يضم حرف مضارعه
من ثلاثي في غير البنا للمفعول واعلم ان بعض النحاة حكى عن ابي زيد ان من قال يعفر
بضم اليا صرفه وح فلا وجه للخلاف بعد وجود السماع واما لبب فقال الش
حكى ابو عثمان ان ابا الحسن يرى صرفه علما لانه باين الفعل بالفك ومذهب س
انه ممنوع الصرف والصحيح مذهب س لان الفك رجوع الى الاصل متروك فهو
نظير تصحيح ما يحق اعلاله كاستحوذ ولا خلاف في ان التصحيح لا يمنع من اعتبار الوزن
فكذلك الفك الى هنا كلامه قلت اللبب بفتح الباء الاولى فسروه بالعقل فيكون اسم
تفضيل فينبغي ان يكون لا خلاف فيه سمي به او لم يسم به لانه يستحق منع الصرف مطلقا

للصفة والوزن ولكنهم خصوه بالعلم كما قال المص فقد ابو حيان من هذا ان الخلاف
في اللبب بضم الباء الاولى لانه جمع لب وهو اسم لا صفة فانما يجري الخلاف فيه في
العلمية على اني اقول ان تصور الخلاف في هذه اللفظة مشكل لان الامر فيها دائر بين
ان يكون بفتح الاولى من البائين او بضمها وعلى كل منهما فلا سبيل الى الخلاف اما على تقدير
فتح الباء فلانه يكون اسم تفضيل ففيه الصفة ووزن الفعل محققا وما كان كذلك امتنع
صرفه اجماعا ولا معنى حينئذ لاشتراط العلمية في منع صرفه لا وفاقا ولا خلافا وان كان بضم الباء
فلا يخلو اما ان يكون علما او لا فان لم يكن علما فلا نزاع في منع صرفه لفقدان الموجب لمنع الصرف
وان كان علما فينبغي امتناع صرفه قولا واحدا للعلمية ووزن الفعل ولا معنى لقول القائل
الفك مانع من اعتبار الوزن لان الفك محقق لوجود الصيغة المعتبرة في الوزن
فكيف يعد مانعا هذا لعمر الله لا سبيل اليه وح فلم يظهر فرض الخلاف في هذه الكلمة على
وجه سالم من الاعتراض فتامله واعلم انه سمع من كلام العرب قد علمت ذاك بنات
اللببه • وهو شعر موزون وتكلم فيه ابو حيان بكلام غريب ويسترى ما فيه قال وهو
بضم الباء جمع لب وهو العقل كما قلنا اي بنات خواطره او جمع لبيب كرغيف ورغف
اي قد علمت ذاك بنات الحي اي اصلحهم لبا ومعناه بنات الب ما فيه والب ما في
الانسان قلبه قلت والتفسير الثاني فاسد لانه اذا كان جمع لبيب لم يكن معناه
الب ما في الحي ولما هذا تفسير اللبب بفتح الباء اسم تفضيل لا اللبب بضمها جمع لبيب
ولا جمع لب ايضا لو قاله ثم كيف يقول بنات اللبب الحي اي اصلحهم لبا ثم يقول ومعناه
الب ما فيه والب ما في الانسان قلبه وهذا منه دليل على ان الضمير في اللببه
للانسان لا لانسان معين او للحي ثم كيف يقول ان الب ما في الانسان قلبه فليس
في الانسان شيء الصق بهذا الوصف غير القلب ثم قوله ان اللببا جمع لبيب كرغيف
ورغف فيه نظر ولا اعلم ان رغيفا جمع على رغف ولكن يروى اللببه بكسر
الباء الاولى وفتح الثانية بعدها هاء التانيث وهذا الذي قيل فيه انه لا غير
وهو صحيح وقد تبين ان هذا الكلام ظاهر الاختلاف والتناقض **ولا بوزن**
وزن مستوى فيه بحيث يشترك فيه الاسم والفعل على حد سوا **وان نقل**
ذلك الوزن المستوى فيه المجعول علما **من فعل خلافا لعيسى** بن عمر الثقفي
شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل فانه ذهب الى ان المسمى بفعل على وزن مشترك
فيه مستحق لان يمنع اسمه ذلك من الصرف فعنده ان سمي بجرب واحد الاحجار
صرف وان سمي بجَرَّبَ بمعنى مُنع مُنع الصرف وكذا انجل وشمر فيهما التفصيل
واستدل بقول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني •

فمنع

فمنع جلا من الصرف والكلام بتنوينه مع انه علم منقول عن فعل على وزن مشترك فيه
وقال سيبويه في قول عيسى المذكور وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون
رجلا سمي كعسبا وهو فعلل وهو العدو الشديد مع تدان في الخطا وهذا ظاهر في
احتجاجه بقوله سحيم ليس بقاطع لجواز ان يكون مسمى بالجملة الفعلية التي هي
جلا وفاعلها الذي هو ضمير مستتر فيه فحكي فلا يكون مما الكلام فيه **وربما**
اعتبر تقدير الوصفية في اجدل وهو الصقر **واخيل** وهو طائر عليه نقط
كالخيلان **وافعى** وهو نوع من الحيات فمنعها بعضهم من الصرف للوزن و
الوصف المقدر واكثر العرب يصرفها لانها اسماء كما نقل بدليل انها تستعمل
للمسميات بعينها ولا تتبع توابع فلا يقال الصقر اجدل ولا طائر اخيل
ولا حية افعى **والغيت اصالتها في ابطح ونحوه** كاجرع وابرق من الصفات
المستعملة اسماء فتصرف ح لانها انما منعت للوزن والصفة الاصلية وعرض
انها الغيت الصفة فلم يبق الا الوزن فقط ولا ينتهض وحده مانعا والابطح
المكان المنبطح من الوادي والاجرع المكان المستوي والابرق المكان الذي فيه
لونان **ويمنع ايضا مع العلمية زيادة فعلان** بفتح الفاء وسكون العين و
بعدها الالف والنون **فيه** اي في فعلان المفتوح الفاء الساكن العين
كحمدان **وفي غيره** اي غير فعلان من الاوزان كعمران وعثمان وغطفان
فكل ذلك ممنوع من الصرف وشرط ابن عصفور في ذلك ان لا يجمع على فعالين
ولا يصغر على فعيلين وقد نص سيبويه على انك اذا سميت سرحان تمنعه
وهو يجمع على سراحين ويصغر على سريحين فيبطل قوله **او الف الالحاق المقصورة**
كارطى علما فيمنع للعلمية والف الالحاق المشبهة لالف التانيث في انها زائدة
ليست بدلا من حرف ولا يكون الا في مثال يصلح لالف التانيث واما الممدودة
كعلباء فلا تشبه الف حمراء لان الهمزة في علباء بدل من حرف لا يمنع وهو الياء بدليل ظهورها
في درحاية ولانها لا تكون الا في مثال لا يصلح لالف التانيث الممدودة وقول
ابن عصفور ان الف الالحاق المقصورة تقدر منقلبة عن حرف متحرك مخالف
لكلام الناس وقد وافق على ذلك في غير الممتنع هذا الكلام بعض الشارحين فقلت
شبه ارطى بسكرى في الوزن والزيادة وعدم لحاق التا وكون الالف غير
منقلبة كما عليا فهي في العلمية وان اشبه حمراء في زيادتها وفي امتناع لحاق
التاء لان الزنتين مختلفتان والهمزة منقلبة عن يا واختلفوا في ارطى ونحوه
او تركيب يضاهي لحاق ها التانيث وهو المسمى بتركيب المزج كبعلبك

علما واحترز بذلك عن غيره من التركيبات كتركيب العدد نحو خمسة عشر وتركيب الاسناد نحو شاب قرناها وتركيب الاضافة كامرئ القيس ووجه المضاهاة بغير تركيب المزج بها التانيث ان عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف ها التانيث وان صدره بضم كما يضم ما قبلها وان اخر الصدر يفتح كما يفتح ما قبل ها التانيث وانه يحذف كما تحذف الها وزاد شارح في الامور التي حصلت بها المضاهاة كونه يمنع في المعرفة وينصرف في النكرة قلت وهو خطا لانه الذي يريد اثباته فكيف يثبت الشي بنفسه او عدل من مثال الى غيره كعمر وزفر نقلا من عامر وزافر منقولين من الوصفية الى العلمية لغلبة النقل في الاعلام اولان وضعه على الخلاف وقد استقصاه اول الكتاب في باب العلم وطريق العلم بالعدل هنا سماعه ممنوعا حتما فادد غير معدول لصرفه لان مما قال سيبويه العرب تصرف ادد وهو اسم يقال معد بن عدنان ابن ادد ووقع في كلام بعضهم وهم اذ نقل عن سيبويه انه ممنوع وطي في لغة من منع غير معدول بل منع للعلمية والتانيث لبقعة بدليل صرفه في اللغة الاخرى باعتبار المكان او عدل من مصاحبة الالف واللام الى التجرد منهما كامس في لغة من منعه الصرف عدل به عن الامس وسحر من يوم بعينه فان حقه السحر فعدل به عنه وصير علما كما في امس وقال الصدر الافاضل سحر مبني لتضمنه معنى اللام كما بني امس في لغة البنا لذلك والاول هو الفرق والملمح فيه وفي ذلك بحث قررته في الشرح ولم اثق بصحة النسخة التي بين يدي الان من شرحه فاضربت عن ذكره لذلك او عجمة شخصية اي بنقل في اول الاحوال علما على لسان العرب نحو ابراهيم فخرجت العجمة الجنسية كعجمة لجام وديباج ونحوهما مما ينقل من لسان العجم نكرة فانها لا يكترث بها في منع الصرف لان ما نقل نكرة اشبه كلام العرب فالحقوه بكلامهم فصرفوه وحيث قلنا بان العجمة المعتبرة لا بد ان تكون شخصية بالتفسير الذي ذكرناه فهل يشترط مع ذلك ان يكون في لسان العجم علما فيه خلاف ظاهر مذهب سيبويه انه يشترط وصرح به المصنف في غير هذا الكتاب وهو مذهب الجمهور وعليها تخرج خلاف في قالون فان العجم لم يستعملوه علما وانما هو بمعنى جيد في لغة الروم قال الشارح وهما يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه سال شريحا عن مسئلة فاجاب بجواب حسن فقال له علي قالون قيل فيه انه لا يثبت ذلك بمثل هذه الحكاية لانها منقطعة الاسناد وعلى تقدير الصحة فيحتمل ان يكون تكلم بها محاكاة للسان العجم والمراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس

ذلك

ذلك لوجوه منها نقل الابنية وهو اوضح ومنها عدم النظير في كلام العرب باعتبار الزنة نحو ابريسم ومنها اجتماع ما لا يجتمع عند العرب من الحروف كالجيم مع القاف نحو جوالق والجيم مع الصاد كصولجان ومنها خلوه رباعيا او خماسيا من بعض حروف الذلاقة وهو ربما ينقل الا ان كان به سينا نحو عسجد وهو قليل جدا مع الزيادة على ثلاثة احرف نحو اسمعيل واسحق او حركة الوسط نحو شتر على راي في الوضع وهو حركة الوسط فان بعضهم جعل لها اعتبارا في تحتم المنع واكثر النحاة على ان تحرك الوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لك عندهم منصرف حتما كنوح ولوط قال الرضي وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام السادس علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شي بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب فان تجردت العجمة منهما نحو نوح ولوط تعين الصرف خلافا لمن اجاز الوجهين وهو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني قال المص وهو مذهب فاسد لانه لا يحفظ منع صرفه ولو كان منع صرفه جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة قلت والزمخشري ممن جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط قال الرضي والذي غره تحتم منع ماه وجور فلولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشي على ضربين اما كونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما كونه سببا في الثلاثي الساكن الاوسط فلم يسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح وتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منها ثلاثي ساكن الوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى ويمنع مع العلمية ايضا تانيث بالها كفاطمة وطلحة او بالتعليق على مونث كسعاد وزينب ولا بد ان يكون معنى هذا الكلام او بالتعليق على مونث مع الخلو من هاء التانيث ليكون قسيما للاول فلا يدخل نحو عايشة لانه كان معلقا على مونث لان ذلك دخل في عموم قوله تانيث بالها وان سمي مذكر بمونث مجرد من ها التانيث فمنعه من الصرف مشروط بزيادة على الثلاثة لفظا كسعاد

وزينب علمين لرجلين فيمتنعان للعلمية والتانيث لحالهما على مونث وفي منهج مالك
ابن اسما قال سيبويه في اسما هو من الاسما التي في اخرها زيادتان زيدتا معا
كسكران ورد عليه ابو العالية وقال بل هو جمع اسم قال وانما منع الصرف لانه
غلبت عليه تسمية المونث به فيلحق بباب سعاد وزينب وقوى ابن بكر قوله
فقال اصله وسما قلت لكن يرد عليه انه لا موجب لقلب هذه الواو المفتوحة
همزة **او تقديرا كالفظ** مثل جيل مخففا بالنقل من جيال سمي به رجل فان الحرف
المقدر بمنزلة الملفوظ به اما اولا فلانه قد ينطق به واما ثانيا فلان حركة الهمزة
مشعرة بها ولهذا قال كاللفظ بخلاف نحو كتف فان هاء التانيث فيه مقدرة
بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو منصرف وان سمي به مذكرا اذ لا
يلفظ به وليس في اللفظ مشعر بها وقد خرج بما ذكره المص من شرط الزيادة
على الثلاثة نحو شمس وقدم علمين لرجلين فلا يمنعان عند البصريين وخالف
الفرا وثعلب فمنعا في الامرين اي في الثلاثي الساكن الوسط والثلاثي المحرك
ومنع ابن خروف في الثاني دون الاول **وبعدم سبق تذكير انفرد به**
محققا او مقدرا فالمحقق نحو دلال ووصال علمي رجلين فانه كثرت التسمية
بهما في النسا فلو سميت بهما مذكرا صرفتهما لانه قد سبق لهما تذكير قبل التسمية
اذ هما في الاصل مصدران والمقدر كحايض وطامث علم مذكر منصرف لسبق
التذكير تقديرا اذ المعنى شخص حايض او طامث بدليل انهم اذا صغروا لم
ياتوا بالتا فيهما وذهب الكوفيون الى ان نحو حايض اذا سمي به مذكر لم يصرف
بناء على مذهبهم في ان نحو حايض لم تدخله التا لاختصاصه بالمونث والنساء
انما تدخل للفرق وهو مذهب مردود بدليل انهم اذا ارادوا بنحو حايض معنى
الفعل ادخلوا التا فقالوا حايضة ومرضعة ولم يعتد المص بقوله انفرد به من
نحو ظلوم وقتول فلو سميت بهما لم تصرف اذ لم يسبق لهما تذكير انفردا به اذ هما
قبل التسمية يطلقان على المذكر والمونث تقول مررت برجل ظلوم وقتول
وبامراة ظلوم وقتول **وبعدم احتياج مونثه الى تاويل لازم** فان
احتاج مونثه الى تاويل لا يلزم انصرف وذلك اسم الجنس المونث بغير علامة
نحو جنوب ودبور وشمال فاذا سمي بها مذكرا انصرف وتنزلت منزلة حايض
لان تانيثها يحتاج الى تاويل وهو انها اوصاف جرت على الريح والريح مونثة
لكن تاويلها ليس بلازم الا ترى ان بعض العرب يجعلها اسما مونثات لا يلحظ
فيها معنى الصفة وقد يكون التاويل لازما وعلى هذا يمتنع علم مذكر هكذا قرره

نخ
ابن الصباى

والحاصل

والحاصل ان ما كان اسما على لغة وصفة على لغة ففيه الصرف وتركه علم مذكر
كجنوب ونحوه قلت اي تاويل في هذه الكلمات وانما حقيقة الامر انك ان نقلتها
من الاسما منعت الصرف وليس ثم تاويل لا لازم ولا غير لازم وان نقلتها من الصفات
صرفتها للتاويل بشي ونحوه كما اولت حايضا بشي او انسان حين ذكرته و
ذلك تاويل لازم لاجل تصحيح التذكير وانما مراد المص فيما يظهر انك لو
سميت برجال رجلا وصرفته لان تاويله بالجماعة لا يلزم لجواز تاويله بالجمع
وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر فان غلب استعماله قبل العلمية في
المذكر صرف كذراع علم رجل فهو مونث ولكن غلب في اعلام المذكرين ووصف المذكر
به فقالوا ثوب ذراع اي قصير قال الخضراوي ولم يحك احد عدم الصرف **وربما الغى التانيث**
فيما قل استعماله في المذكر وذلك نحو كراع علم مذكر من الاسما الغالبة في المونث
فالقياس يحتم منعه لقلة استعماله مذكرا ولكن من العرب من يصرفه لشبهه بذراع **فان**
كان علم المونث ثلاثيا نحو يد علم امراة **او ثلاثيا ساكن الوسط وضعا** نحو دعد
وهند رجل **او اعلالا** نحو دار مسمى به قلت عليه او تخفيفا كفخذ وكتف مسمى
محركين ثم يسكنان **غير مصغر** فخرج نحو هنيد **ففيه وجهان** الصرف وتركه **اجود بما**
المنع من الصرف وهذا قول سيبويه والجمهور وقال الفارسي وتبعه ابن جني منع الصرف
رجوح والافصح الصرف قال الخضراوي ولا اعلم احدا قاله قبل ابي علي وهو غلط جلي
واوجب الزجاجي وعن والمنع الصرف وقال الفرا يحتم المنع ان كان اسم بلد لانهم لا
يرددون اسما البلاد ويزيد غيرها فلم يكثر في كلامهم بخلاف هند فانهم يسمون بها
كثيرا قال بعضهم والدليل على صرف هند قوله اعلنت فوجب حمل اي اعلون وقد
بدا شانها من بعد كتمان قلت لا يستدل على هذا الحكم بالشعر عند منان لان عدم
اثر العلتين قد يتخلف فيه للضرورة وفيه نظر **الا ان يكون الثلاثي اعجميا**
فيتعين نحو حمص وماه وجور لان العجمة انضافت الى العلتين وهما العلمية والتانيث
فتعين المنع وقيل هو مترجح لا متحتم كهند وان لا اثر للعجمة البتة في ثلاثي **وكذا**
ان تحرك ثانيه لفظا نحو قدم علم امراة فيتحتم منعه **خلافا لابن الانباري**
في كونه ذا وجهين قال لان الثلاثي كله خفيف فحركته فا ومنا احد السببين فيجوز
صرفه واحتج له بعضهم بان العرب لم يفرقوا بينهما في التصغير بالنسبة الى الحاق التاء
وتركها قلنا اما قوله الثلاثي كله خفيف فمسلم ولكن ساكن الوسط اخف من محركه
فيجوز ان يبنى الحكم على الوصف واما مسئلة التصغير فان ثاني المصغر تزول حركته
وتخرج له حركة اخرى وهي الفتحة بدليل زوال الضمة عضد والكسرة كتف فالفتحة

عارضة فاو بعينه لهلو لكن ان كان مذكر الاصل كان تسمى امراة بزيد فمذهب سى
والجمهور انه يحتم منعه لان النقل الى المونث ثقل يعادل الخفة التى بسببها صرف
من صرف هند خلافا لعيسى بن عمر والى زيد ويونس والجرمى فى تجويز
صرفه ولا حجة لمن ذهب الى ذلك فى قوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا
مصر لانا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم انه مونث بل يجوز ان يكون
قد لحظ المكان فيه فيكون كالوجهين فى طوى ولا اعتداد فى منع الصرف
بكون العلم مجهول الاصل وفى كلام بعضهم ما يقتضى خلافه قال ابو عمرو لم
اجز شيا لانى لم ادر ما هو قال الفرا ذهب ابو عمرو مذهبا فان العرب اذا سموا
باسم مجهول لم يجروه سمعت ابا السفاح السلولى يقول هذا ابو صعرور
قد جا فترك اجراه لانه ليس من عادتهم انهم يسمون به فلذلك تركوا اجراه
قلت وقد سمع من كلام العرب هو الضلال بن بهلل وهو الضلال بن بهلال
وهو الضلال وهو الضلال بن بهلل كل ذلك بمنع الصرف وهو فيهن اسم للباطل
فكانهم قالوا هو الضلال ابن الباطل ولا وجه لمنعه من الصرف فيما يظهر الا
جهالة الاصل واما قولهم فى وادى تخيب بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه
مشددا او فتح اخره لانه غير مصروف ومعناه ايضا الباطل ذكره الجوهرى
وغيره ظاهره المنع للعلمية ووزن الفعل ولهذا ذكره الجوهرى فى خيب لزيادة
بابه والمشهور عن ابى عمرو ان منع صرف سبا للعلمية وتانيث القبيلة او نحو ما
بنون اصلية تلى الف زايدة نحو حسان ورمان علمين وكانه احترز بتقييد
الالف بالزايدة من نحو بان وهان علمين خلافا للفرا فى المسالتين الحاقا
للمجهول بالاعجمى فى المسالة الاولى وتنزيلا للاصل منزلة الزايد فى الثانية وقد
عرفت انه قد نقل عن ابى عمرو انه يوافق الفرا فى الاولى وانه خالف المشهور عنه ولا
اكتراث بابدال ما اولاه منع الصرف مثل ارف واصيلان علمين ثم يبدل من
الهمزة ها ومن النون لام وفى نسخة عليها خط المص وجب الصرف ومثلوا مكنا
واصله حنا فابدلنا النون من الهمزة فيصرف لان النون غير زايدة فيه قلت لم
تعين المسالة ولا المص هو بان يسمى حنا كا قالوا فى مسالة اصيلان وهراق ولا بد
من ذلك ثم ما الحاجة الى التنبيه على هذه المسالة والاصل غير ممنوع الصرف
والفرع لا مانع فيه موجود اذ النون غير زايدة لانها بدل من غير زايد
ثم كيف ينبه المص على هذه المسالة التى لا تخفى ويترك مسالة هراق
واصيلان وكانه لم يجتمع المسئلتين بل على انه ذكر هذه فى موضع تلك والذى

ابن بهلل

يظهر

بها

يظهر انه سقط من هذه النسخة كلمة منع الصرف فتوافق النسخة المعتمد

فصل فى الكلام على اسما القبايل والارضين والكلم باعتبار الصرف
ومنعه صرف اسما القبايل والارضين والكلم ومنعه مبنيان
على المعنى فان كان المعنى باسم ما يطلق من ذلك ابا او حيا فى اسما
القبايل او مكانا فى اسما الارضين او لفظا فى اسما الكلم صرف نحو قريش
ونحو معد قال الشاعر · الم نسق الحجيج سلى معدا · ونحو بدر فى اسما البقاع
قال تعالى ولقد نصركم الله ببدر وتقول قرات هودا وان كان المعنى المراد اما
او قبيلة فيما نطلقه من اسما القبايل او بقعة فى اسما الامكنة او كلمة او سورة
فيما نطلقه من اسما الكلم لم يصرف نظرا الى تاويله بالمونث كما انصرف فى الوجه
الاول نظرا الى تاويله بمذكر قلت وهنا امور ننبه عليها احدها ان ظاهره يفهم
القول بجواز الامرين محمولين على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع
الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة ونحو كلاب ونحو ذلك الثانى ان تجويز الامرين
بحسب التاويلين انما هو موكول الى استعمالنا فى الالفاظ والكلمات تقول كتبت بدرا
فاجدته وكتبت زيدا فاجدتها واما ما عدا ذلك فمنوط باستعمال العرب فى
ذلك اللفظ الخاص فما اعتبروه فيه من صرف ومنع اعتبرناه وليس لنا ان
نقترح ذلك من عند انفسنا الثالث ان المص سوى بين الجميع فى الذكر ويقتضى
ان الحكم فى الانواع كلها واحد ويقوى ارادته ذلك قوله بانه هذا الكلام وقد
يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين او البقعة نحو دمشق فيمتنع
الاسم من الصرف حتما او الحى نحو كلب او المكان نحو بدر فيصرف الاسم حتما
وقد جعل بعضهم واسط مما يتعين فيه اعتبار المكان استنادا الى قول الشاعر
· الا ان عينا لم تجد يوم واسط · عليك بجارى دمعها لجمود · قلت وليس كذلك
لوجهين الاول ان هذا الشعر فلا يحكم الاستدلال به فى ذلك لجواز ان شيا او احتمال ان
يكون ممنوعا حتما لكن لان ضرورة وفيه نظر الثانى انه سمع المنع كقوله ايام
واسط والايام من هجر · وانما قلنا فيما تقدم ان قوله وقد يتعين الاخير يقوى
ارادته لان الحكم فى الانواع كلها واحد لان هذا الكلام يقتضى ان الغالب انه لا يتعين
بل يجوز الوجهان ويحتاج الى تامل ونظر وقد تسمى القبيلة باسم الاب
والحى باسم الام فيوصفان ببنت وام مثال تسمية القبيلة باسم الاب تميم
يقال بنت مر لانه ابو تميم بنت مر جعل اسما للقبيلة ومثال تسمية الحى
باسم الام باهلة فتقول باهلة بنت يعصر ويقال ايضا اعصر لانه ام باهلة

ابن يعيش لانه جعل اسم الحي وقد يؤنث اسم الاب على حذف مضاف موث
فلا يمنع من الصرف كقولك جاءت تميم اي قبيلة تميم وانما تمثيلهم بقوله سادوا
البلاد فاصبحوا في ادم بلغوا بها بيض الوجوه فحولا فليس بشيء لان ادم اما عجمي
او عربي على وزن افعل وكلاهما ممتنع من الصرف وسوا كان لمذكر او مونث فالصرف
في البيت للضرورة وايضا توهمهم في قبيلة ادم منظور فيه اذ لا يعرف ان قبيلة
تسمى ادم بل قد يكون التقدير في عصبة ادم او في ذرية ادم والمراد شخص ما يكون
معروفا اسمه ادم له ولاية او ذرية وتاول المص على حذف مضاف مونث يعني
لا على جعله اسما للقبيلة حتى يكون موجبا للحكم فيه وهو منع الصرف بل يصرف
مع كونه مونثا لان تانيثه عارض بحسب المنوب عنه لا حقيقي بل التحقيق انه لا
تانيث فيه البتة بل المونث المضاف واعتبار التانيث في اشارة او عبر
ذلك انما هو مبني على تقدير ذلك المحذوف وكذا قرات هودا ونحوه ان
نويت اضافة السورة كذا هو في النسخة التي عندي الان وعليها شرح
ابن قاسم وليس في هذا ما يشبه المسئلة السابقة وكان الوجه وكذا قريت
هود بالبنا للمفعول والحاق تا التانيث الساكنة للفعل يعني انما يجمع بين
التانيث وصرف الاسم باعتبارين مختلفين كما مر ومثله هود قراتها واما
قرات هود بالبنا للفعل للمعلوم واسناده الى ضمير المتكلم فليس فيه الا مجرد
الصرف فلا يشبه ما تقدم ذكره **فصل** في ذكر احكام لما منع مع العلمية
ويرد منها **ما منع صرفه دون علمية منع معها** يمنع صرف احمر للعلمية
والوزن وسكران لها وللزيادة واخر ومثنى للعدل معها ومساجد لها ولشبه
الجمع وحبلى وحمرا للتانيث اللازم ووهم الجزولي في قوله فحمرا منع للصفة
والتانيث ونحوه منع للعلمية والتانيث **وبعدها ايضا** ومثال ما ذكرناه
من الامثلة السابقة فلا ينصرف احمر للوزن ومثنا بهيته لاصله وشبه العلة
عليه عند سيبويه ويشهد له السماع قال ابو زيد قلت للهذلي كيف تقول لرجل
له عشرون عبدا اسم كل عبد منهم احمر فقال له عشرون احمر فقلت فان كان اسمه
احمد فقال له عشرون احمد فاجرى احمد ولم يجر احمر **ان لم يكن افعل تفضيل**
مجردا من من فانه اذا كان كذلك ثم نكر بعد التسمية به يصرف اجماعا لانه لم
يبق فيه شبهة الوصف اذ لا يستعمل صفة الا بمن ظاهرة او مقدرة ولا تسمى
به مصاحبا لمن ثم نكر منع الصرف اتفاقا **خلافا للاخفش فيما كان تركيب**
حضرموت اي تركيبا مزجيا **مختوم بمثل مفاعل او مفاعيل** كان يسمى بمسيد

مساجد او عبيد ثانيهم مركبين تركيب حضرموت **او بذي الف التانيث** نحو
عبدي بشرى وعبد حمرا علمين مركبين بمعنى اذا سميت بشيء من ذلك منعته للعلمية
فاذا انكرته منعته ايضا وهو قول ضعيف اختاره المص وذهب الاخفش والجمهور
الى الصرف لانه لم يبق فيه الا التركيب خاصة وهو لا يمنع وحده **وله وللمبرد**
في هوازن وشراحيل واحمر فانهما قالا في ذلك كله بانه يصرف اذا سمي به
ثم نكر وفي باب احمر قولان اخران احدهما للفارسي وهو جواز الوجهين الصرف
وتركه والثاني للفرا وابن الانباري ان سمي به من هو متصف باصله المشتق هو
منه كالجمرة في الاحمر لم ينصرف منكرا والا صرف **وما لم يمنع الا مع العلمية صرف منكرا**
باجماع وذلك في سبعة انواع التانيث بغير الالف والتركيب والعجمة والعدل والحاق
والزيادتان في غير فعلان والوزن في غير افعل المتقدم فجميع ذلك لا يمنع الا مع العلمية
فاذا انكر صرف نحو رب طلحة ومعدي كرب وابرهيم وارطى وعمران لقيتهم
لان ذلك بعد التنكير انما يبقى فيه سبب واحد فيقتضي الصرف وهذا مما لا خلاف
فيه بين القوم **فصل** فيما يدخله تنوين العوض من غير المنصرف **ينون**
في غير النصب ما اخره يا تلي كسرة من الممنوع الصرف سوا كان جمعا
كجوار وغواش او مصغرا كاعيم او موازنا للفعل كيرم ويغز او غير ذلك كقاض
علم امراة وسبق الكلام على هذا التنوين هل هو تنوين تمكين او عوض وعلى
تقدير كونه للعوض فهل هو عوض من اليا او حركتها **ويحكم للعلم منه** اي
من هو هذا النوع وهو ما كان اخره يا تلي كسرة من الممنوع الصرف **عند يونس**
وابي زيد وعيسى والكسائي على ما نقله الشم **بحكم الصحيح الا في ظهور**
الرفع فلا ينون في الاحوال الثلاثة ويقدر رفعه فقط ويظهر نصبه
وجره فتقول في قاض علم امراة هذه قاضي بيا ساكنة ولا تنوين وتقول
رايت قاضي ومررت بقاضي بفتحة ظاهرة على اليا في الحالين ولا تنوين في شيء
منها واستدل يونس بقول الشاعر • قد عجبت مني ومن يعيليا • وبقول الاخر
• فلو كان عبد الله مولى هجوته • ولكن عبد الله مولى مواليا • وهذا عند سيبويه من
الضرورات **فان قلبت اليا الفا** نحو عذارى او صحارى منع التنوين باتفاق
النحويين **فصل** في ذكر حكم يتعلق بالمركب تركيبا مزجيا **قد يضاف**
صدر المركب تركيب مزج نحو بعلبك الى عجزه **فيتاثر بالعوامل** فتقول هذه
بعل بك بضم اللام ورايت بعل بك بفتح اللام ومررت ببعل بك بكسر اللام
ما لم يعتل كمعدي كرب فلا يتاثر بالعوامل حينئذ اي لا يظهر تاثيره وفي البسيط ق

شرح المفصل انه يجوز في حالة النصب فتح اليا واسكانها قال ابن الحاجب الذين نزلوا
الجزئين من معدي كرب منزلتها من عبد الله شبهوها بها اذ هما اسم بعده اسم والاولون
يعني الذين لا يضيفون شبهوه بالمفردات كزيد وعمرو اذ معناه مفرد والعلم لم يكن له حال
قبل العلمية فيستقر له بعدها كما في عبد الله وكما في تابط شرا قرناها اعربا باعراب الاحاد
ومنع الصرف للعلتين الفرعيتين وظهر بذلك ضعف تلك اللغة لان التشبيه فيها
في المعنى من جهة اللفظ خاصة بخلاف هذه فان التشبيه فيها في المعنى ويضعف
تلك اللغة امر اخر وهو انهم يقولون اليا من معدي كرب ساكنة نصبا ولولا اعتدادهم
بالتركيب المزجي لم يكن للاسكان وجه وفيها ضعف ثالث على وجه وذلك ان اربابها
انقسموا قسمين فمنهم من يمنع الثاني من الصرف وهو بنا على الاعتداد بالتركيب المزجي
كما اعتد به الجميع في اسكان اليا ومنهم من يصرف وهو القياس لان التركيب في المضاف يعني
لا يعتبر مانعا من الصرف قلت ليس المانع عندنا ولذلك تركيب الاضافة حتى
يرد عليهم هذا الاعتراض وانما منع الصرف لملاحظة تركيب المزج كما اعترف به **والعجز**
ح اي حين يضاف الصدر **ماله لو كان مفردا** من الصرف وعدمه ومن ظهور
الاعراب وتقديره فيصرف موت من حضرموت اذ ليس فيه مانع سوى العلمية ويمنع
هرمز لان فيه العلمية والعجمة **وقد لا يصرف كرب مضافا اليه معدي** قال
الخبيصي في شرح الكافية من قدر كرب اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما
للحزن صرفه قلت وحقيقة المسئلة ان العلم بالاضافة انما صح على التشبيه بباب غلام
زيد ولولا هذا التشبيه لم يكن لكل منهما اعراب بل كان الاعراب للمجموع لان المجموع هو
الذي له الان معنى بخلاف كل من جزئيه ولكنه قدر ان لكل من جزئيه معنى مستقلا
في الاصل ملاحظا وان الاول اضيف وقد يبنى هذا المركب تشبيها بخمسة عشر
فتقول هذه بعلبك ورايت بعلبك وسافرت الى بعلبك بفتح اللام والكاف في الاحوال
الثلاثة **فصل** في الكلام على احكام متعلقة بالعدل وحقيقته اخراج الكلمة عن
صيغتها الاصلية بغير قلب او تخفيف او الحاق ومعنى زايد فخرج نحو ايس فانه وان
كان فيه اخراج عن صيغته الاصلية وهي يئس لكن هذا الاخراج بقلب بعض
الحروف عن محلها وخرج نحو فخذ باسكان الخا فانه خرج عن صيغته الاصلية التي
هي فخذ بكسر الخا لاجل التخفيف وخرج نحو كوثر لانه خرج عن الصيغة الاصلية
بزيادة الواو وفيه انما وقع لغرض الالحاق وخرج نحو رجيل فان خروجه عن
صيغته الاصلية وهي صيغة التكثير انما حصلت بسبب افادة معنى زايد على معناه
الاصلي وهو التحقير فتامله **العدل المانع مع الوصفية مقصور على اخر**

مقابل

مقابل اخرين بفتح الخا لا اخرين بكسرها فان ذلك مصروف لعدم العدل تقول مررت
باولين واخرين وباول واخر مصروفا فاما اخر مقابل اخرين المفتوح الخا فانه جمع
اخرى التي هي مونث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة نحو اخر واخران واخرون والاخر
واخرى واخريان واخريات مثل الافضل والافضلان والافضلون والافاضل و
الفضلى والفضليان والفضليات فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى
جاءني زيد ورجل اخر جاءني زيد ورجل اشد تاخرا منه في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى
غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال
جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى وتستعمل اخريات في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام
او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا
الاواخر اذا تقرر ذلك فالمانع لاخر المذكور من الصرف الوصف والعدل اما الوصف
فظاهر واما العدل فقال الشارح التحقيق فيه انه معدول عن اخرين مرادا به جمع المونث
وذلك ان اخر من باب التفضيل كما بين فكان الاصل ان يستغنى باخر عن اخر كما استغني
باكبر عن كبر في نحو رايتها مع نسوة اكبر منها لا يثنى ولا يجمع لكنهم عدلوا عن فعل الى فعل مع
افعل فكان ذلك عدلا من مثال الى مثال اخر قلت وهذا الذي ذكره الشارح انه التحقيق
هو مذهب ابي الفتح ابن جني واما اكثر النحاة فيرون انه معدول عما فيه الالف واللام
وطريق الاستدلال عليه ان يقال قد تقرر في هذا اللفظ انه من باب التفضيل فلو كان نوع
من المقدر كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام
بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون
بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بنا المضاف كما في الغايات او مع
سادسه المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ ولا اتينا او مع دلالة ما اضيف اليه
تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اخذا من استقرا
كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام هكذا قرره الرضي ثم قال ولمانع ان يمنع
الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذكر الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير
الاضافة مع عريها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر بتقدير
الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا
ومنع الفارسي من كون اخر معدولا عن ذي الالف واللام بانه لو كان كذلك لوجب
ان يكون معرفة لان كل معدول عن معرفة فانما يقصد به قصد تلك المعرفة كما في
امس وسحر واذا قصد به قصد تلك المعرفة وجب ان يكون معرفة ولما ثبت
كونه نكرة بالاجماع بطل ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام واجاب ابن الحاجب

عن ذلك تقريره انا لا نسلم ان ما هو معدول عما فيه الالف واللام يجب ان يكون
معرفة وقوله لان كل معدول عن معرفة فانما يقصد به قصد تلك المعرفة ممنوع
اذ لا يلزم في المعدول عن الشيء ان يكون بمعناه من كل وجه وانما يلزم ان يكون
قد اخرج عن صيغة كان يستحقها في قياس كلامهم الى صيغة اخرى نعم قد يقصد
بالمعدول عن المعرفة بل يقصد ارادة معرف بعد النقل في المنقول اما الالف واللام
كما في اسحر ولذلك بني واما العلمية كما في سحر ولذلك منع من الصرف ولما لم يقصد
في اخر ارادة الالف واللام لانه معرف ولا العلمية لانه صفة والعلمية تضاد
العدل فلا يستقيم ان يقصد به قصد تلك المعرفة التي هو معدول عنها فلا
يلزم ان يكون معرفة **وعلى موازنة فعال** بضم الفاء **ومفعل** بفتح الميم والعين
من عشرة وواحد الى خمسة والمسموع من ذلك بلا خلاف احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال المص في شرح الكافية وروى
منها عن بعض العرب خماس ومخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وهذا نص على ان خماس
لم يسمع فظاهر كلامه في المتن انه من المسموع **ولا يقاس عليها الى التسعة خلافا
للكوفيين** ولنا قول بالتفصيل بين فعال ومفعل فيقاس على ما سمع من فعال لكثرته
ولا يقاس على ما سمع من مفعل لقلته والصحيح ان البنائين مسموعان من احاد الى عشرة
وحكى ذلك الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة
على من لم يحفظ ومذهب س والجمهور ان المانع لهذه الالفاظ العدل والوصف
اما العدل فلقيام الدليل عليه وذلك انا وجدنا ثلث وثلاث ثلاثة ثلاثة بمعنى واحد
وكذا البواقي وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم في غير
لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاء القوم
رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا
بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر
لفظا حكمنا بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة
فقيل انه اصله واما الوصف فظاهر الا ترى الى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلث ورباع وقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى
فلا تستعمل الا دالة على ذات باعتبار مقصود منها وقد اشتهر السوال بان الوصف
في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كم يمنع الوصف باربع في قولك
مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف ولم يوثر باربع واجيب بان هذا التركيب المعدول
لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو

اربع فانه لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل الوصفية له بطريق العروض
كما فرقنا **ولا يجوز صرفها مذهوبا بها مذهب الاسما خلافا للفرا** فانه
زعم ان هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية ال وانه يجوز جعلها
نكرة ويذهب بها مذهب الاسما المتصرفة وان العرب تقول ادخلوا ثلاث ثلاث
ثلاثا ثلاثا وان الوجه منعها الصرف وتقديرها معرفة لانها مصروفة يعني
معدولة فيكون فيها العدل وشبه العلمية ولا يعرف البصريون هذا قلت
لا يجوز مخالفة الفرا في ذلك لانه ناقل عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
نعم قد يقال هذا شاذ لا يجوز القياس عليه لكنه مخالف لظاهر قول العرب
تقول ثلاث وثلاثا وكان مقتضى تقديرهم المذكور عن الفرا ان يقال بناء على انها
اسما وانها نكرات وانها في حالة المنع معارف وفي تلك الحالة نكرات والا فكلام المص
يقتضي ان الفرا يرى انها حال منع الصرف صفات وحالة الصرف اسما كما ذكروا وانها
على حالة واحدة بالنسبة للتعريف والتنكير **ولا مسمى بها خلافا لابي علي وابن
برهان ولا يجوز صرفها منكرا بعد التسمية خلافا لبعضهم** وهو الاخفش
وخالفه الجمهور وعن ابي علي القولان **والمانع** اي والعلة المانع **مع شبه العلمية
او شبه الوصفية في فعل توكيدا** فقوله المانع مبتدا خبره قوله في فعل يعني
ان العدل المانع من الصرف مع احد الامرين اما شبه العلمية او شبه الوصفية ثابت
في فعل المستعمل توكيدا وهو جمع وكتع وبتع وتحقيق العدل فيه ان جمعا جمع
جمعا مونث اجمع وقياس فعلا افعل ان يجمع على فعل بسكون العين كحمر في جمع حمرا
ولما قيل فيه جمع بفتح العين علم انه معدول عن جمع بسكون العين واعترضه
الفارسي بان هذا انما هو قياس فعلا افعل الممتنع جمع مذكره بالواو والنون وجمعا
ليس كذلك لان مذكره قد جمع بالواو والنون حيث قيل اجمعون فليس من ذلك
الباب فبطل ادعا العدل فيه من تلك الجهة واشار الحذاق الا ولى ان يقال انه معدول
عن جماعى لان فعلا الذي ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعالى وقد قيل فيه
فعل فهو عدل محض محقق واعترضه المص بان فعلا انما يجمع على فعالى اذا كان
اسما محضا وجمعا ليس كذلك لان له مذكرا مجموعا بالواو والنون فقياس مونثه الالف
والتا وقد صرح الحديثي في هذا الاعتراض بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا يربط
بين مونثه ومذكره فانه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتا هذا ما
يتعلق بالكلام على عدل جمع واما شبه العلمية او شبه الوصفية فيه فاعلم ان المص لما لم
يتات له القول بالعلمية ولا الوصفية ادعى ان احدى العلتين شبه احدهما فاما انتفاء

الوصفية فلان هذه الالفاظ من باب التوكيد فلا يصح جعلها من باب الصفة
لانهما بابان متغايران يتميز كل واحد منهما بخاصة فلا يستقيم ان يكون احدهما
فرعا للاخر واما انتفاء العلمية فظاهر اذ لا يخفى ان هذه الالفاظ ليست باعلام
شخصية ولا جنسية فمن ثم ادعى شبه احدهما اما شبه العلمية فتقريره ان يقال
ان تعريف جمع باضافة المنوية فان الاصل في قولك رايت النساء جمع ان تقول
جمعهن كما يقال رايتهن كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وصار
جمع لكونه معرفة بغير علامة لفظية كانه علم وليس بعلم في التحقيق واما شبه الوصفية
فقال الش هذا قول غريب لا يعلم لغير المص ولم يزد على ذلك وتقريره ان يقال ان
جمع له مذكر وهو اجمع ومونث وهو جمعا وجمع المذكر بالواو والنون فقيل اجمعون
فمن ثم كان شبيه بالصفة ومع العلمية في سحر الملازم للظرفية وهذا اولى
من قوله في الخلاصة سحر الذي اريد به التعيين لانه قد يراد به التعيين ويكون
محلى بال او بالاضافة وجب بان كان غير ظرف وجواز ان كان ظرفا فانما يلزم
الظرفية في حالة استعماله مجردا من ال والاضافة مقصودا به معين ثم المانع
له من الصرف العدل والعلمية اما العدل فعن مصاحبة الالف واللام وذلك
لقيام الدليل على ان كل لفظ جنس اطلق ولم يرد به فرد من افراده معين
فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق الا انه
من استقر لفظهم واما العلمية فلانه جعل علما لهذا الوقت المعين وقيل المانع
له العدل وشبه العلمية من حيث تعرف بغير اداة ملفوظ بها بل بنية ال
واختاره ابن عصفور وقد سبق ان فيه قولا بانه مبني قال به صدر
الافاضل وحكاه الش عن ابن الطراوة ايضا وفيما سمي به من المعدولات
المذكورة وهي اخر وفعال ومفعل في العدد وفعل في التوكيد وهذا عطف
على الجر المتقدم يعني ان العدل يمنع مع العلمية فيما سمي به من الالفاظ
المذكورة ايضا فاما اخر فاذا سمي به منع من الصرف للعلمية وكونه بلفظ المعدول
نص عليه سي وقد استقر في هذا الباب ان شبه العلة علة وحكى البسيط
عن الاخفش والكوفيين انه مصروف لزوال العدل بالعلمية واما فعال ومفعل
في العدد فالصحيح انهما يمنعان للعلمية ولبقاء لفظ العدل وذهب الاخفش في
جماعة الى الصرف فيما ان المحققون لهم وزنا واما فعل في التركيب فللعلمية
وكونه بلفظ العدل كما تقدم هذا مذهب سي ايضا اعني عدم انصرافه وحكى
عن الاخفش انه منصرف واما سحر فاذا سمي به انصرف قولا واحدا لان عدله انما

لان

نحت

كان بالاشارة به الى يوم بعينه وقد زال ذلك بالتسمية وهذا لا يدخل
كلام المص هنا لانه قسيم وفيما سمي به من المعدولات المذكورة ومن فعل
المخصوص بالندا نحو فسق وخبث وغدر يمنع للعدل والعلمية اما علميته
فبالعرض واما عدله فلانه معدول عن صيغة اخرى الى ما هو عليه فسق معدول
عن فاسق وخبث عن خبيث وغدر عن غادر فهذا تحقق له قبل التسمية
واما بعد التسمية فبقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فيكون المانع له العلمية
وبقاء لفظ العدل ونقل ابن بابشاذ عن الاخفش الصرف وفي فعل المعدول عن
فاعل علما هذا معطوف اما على قوله في فعل توكيدا واما على قوله وفيما سمي به في
جزم الش بالوجه الثاني ومثال المسئلة عمر وزفر فان عمر معدول عن عامر
علما وكذا زفر معدول عن زافر علما وقول المص المعدول عن فاعل يخرج نحو ثعل
فانهم قالوا معدول عن اثعل ويخرج نحو اخر فانه معدول عن افعل ويخرج
الثاني مقصود بخلاف الاول فيتوجه على المص نقد من حيث انه لم يقيد
بخرج ما يراد دخوله فتامله قلت وانما قالوا في ثعل انه معدول عن اثعل لا
عن فاعل لان فاعلا غير مستعمل واثعل مستعمل في الصحاح الثعل بالتحريك
زيادة في الاسنان واختلاف منبتها يركب بعضها بعضا رجل اثعل وامراة ثعلاء
وربما قالوا الثعل القوم علينا اذا خالفوا انتهى وثعل ابو حي من طي وهو ثعل بن
عمرو اخو نبهان وهم الذين عناهم امرؤ القيس في قوله «رب رام من بني ثعل
مخرج كفيه من ستره» وانما صرفه للضرورة هكذا رايت لابن هشام وفي المحكم
لابن سيده وثعل بطن وليس بمعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف فهو مخالف لما
تقدم وطريق العلم به ان يعدل فعل المسمى به عن فاعل علما سماعه من العرب
غير مصروف عاريا من سائر الموانع من الصرف فاحتيج الى تقدير سبب
اخر مع العلمية ليتاتى منع صرفه والا لزم خرم قاعدة معلومة من كلامهم
وهو منع الصرف بعلة واحدة لم يعهد استقلالها بمنع الصرف وانما قدر هذا السبب
المخصوص الذي هو العدل ولم يقدر سبب اخر غيره لو كان هناك سبب غيره ظاهر
وخرج بقوله عاريا من سائر الموانع نحو طوى اسم علم لانه ينوب فلا يحكم
بعدله لو كان تقدير سبب غير العدل فيه وهو التانيث باعتبار البقعة وفي
حكمه اي حكم المعدل عند تميم فعال معدولا علما لمونث كرقاش فيمنع من الصرف
عندهم للعلمية والعدل عن فاعلة هذا قول سي وذهب المبرد الى ان المانع له العلمية
والتانيث وانه لا عدل فيه وايد قول سي بان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة

ولو جعل هذا العلم منقولا عن فاعلة المنقولة من الصفة محافظة على هذه القاعدة
ورأى المبرد يقتضي ان يكون مرتجلا وهو غير الغالب واحترز المص بقوله معدولا
عما ليس كذلك كان اسما لجناح او مصدرا كذهاب او صفة كجبان او اسم جنس كسحاب
فلو سميت بشئ منها انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق وبنيه الحجازيون
كسرا اي اذا كسر والمعنى ان الحجازيين يبنون ما كان من اعلام المؤنث على هذه
الصيغة اجرا مجرى نزال لشبهه به وزنا وعدلا وتعريفا وتانيثا فيبنونه على
الكسر ويوافقهم اكثر تميم لا كلهم فان بعضا منهم يعربه كحذام فيما اوله را
كسفار لما ومضار لكوكب وهما مؤنثان كانهما الماة والكوكبة كسروه لينتقلوا
الى مذهبهم في الامالة واتفقوا اي الحجازيون والتميميون على كسر فعال امرا
نحو نزال وحذار ودراك او مصدرا نحو حماد ويسار وما اخذه السماع
او حالا نحو بداد في قول الجعدي وذكرت من لبن المحلق شربة والخيل
تعدو في الصعيد بداد قال السيرافي بداد في موضع الحال او صفة جارية
مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية وكذاب لحزنة تاخذها النساء ازواجهن
يقلن باكذاب كريه ان اقبل فسريه وان ادبر فضربه او ملازمة للندا
نحو يا فساق يا خباث وكلها معدول عن مؤنث اما مصدر كما في الانواع
الثلاثة الاول او عن وصف كما في النوعين الاخيرين وهذا يدل على ان نزال
عنده معدول عن النزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما يقول الجمهور وقد سبق ان
عبد القاهر يرى انه معدول عن انزلي وقد يحتمله كلام المص فان سمي به
بعضها مذكر فهو كعناق فتعربه اعراب ما لا ينصرف كما تفعل بعناق علم
مذكر ولا تبنيه على الكسر لانه مذكر ولا يجي فعال معدولا عن مذكر والحجاز
ابن بابشاذ بناه على الكسر وقد يجعل كصباح فيعرب منصرفا والاول هو
المشهور وان سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين فتبنيه على لغة
الحجاز وتعربه غير منصرف عند تميم وان كان اخره را فعلى ما تقدم ايضا
نحو حضار وسفار وفتح فعال امرا لغة اسد فيقولون نزال بالفتح
ايثارا للتخفيف فصل في حكم الاسم حالة التصغير بالنسبة الى الصرف
وعدمه يصرف مصغرا ما لا يصرف مكبرا هذا الكلام منه يوهم ان القاعدة
الاصلية ما يفهم منه وهذا الفصل ولم يستثن من ذلك مسائل وليس الامر
كذلك وانما القاعدة ان كل مصغر ما لم يذهب بتصغيره احد سببيه فهو
غير منصرف والا فهو منصرف والاقسام اربعة منصرف فيهما كزيد ونحاله

كزينب

كزينب وغير منصرف في التكبير دون التصغير كعمر وضرب وعكسه نحو
تحاصم علما اذا انقص ذلك فتقول يصرف مصغرا ما لم يصرف مكبرا وهو ما زال
بتصغيره سبب منه كتصغير عمر وسحر لزوال العدل اذ لم يعهد الا
مكبرا فان قلت هذا امتنع صرفهما مصغرين لان العدل ثبت لصيغة المكبر
ثم ورد التصغير على الصيغة المعدولة قلت العدل في عمر تقديري فانما يصار
اليه ويقال به عند تلقي الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من افواههم عمير
الا مصروفا فاصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا في ادد بانه
غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه ورد مصروفا فهذا اجدر واما سحر
فظاهر كلامهم ان عدله تحقيقي لانهم قالوا هو اسم جنس فقصد به معين فكان سبب
ذلك ان يستعمل باللام او بالاستغراق فلما استعمل مجردا ولم يكن معدولا حسبنا انه
فيما سبق وهذا البحث ياتي في سحر لكنه سمع مصروفا فعلمنا انهم بعد العدل
عن اللام يقدرونه علما كما تقول في عشية وعتمة مرادا بهما معين انهما لم يبقيا علمين
وعلى هذا فالتعريف فيهما بواسطة عدلهما عما فيه ال ولا بد ان يتساوى المعدول اليه
معنى كما قيل فان قلت فكيف صح في سحر ان يدعى انه علم مع انه على نية ال قلت قد
جا العلمية مع صريح ال وخرجت ال بذلك عن التعريف فالمقدرة اولى ان لم
يكن مؤنثا كسعاد وزينب او اعجميا نحو ابرهيم وسميعيل عند من يرى تصغيرها
كذلك وهذا في غير تصغير الترخيم كبريه وسميع فالصرف او مركبا نحو معدي كرب
وبعلبك او مضارعا للفعلا مكبرا او مصغرا نحو سكران فان زيادته
وهما الالف والنون مضارعتان لزيادتي حمرا في حالتي التكبير والتصغير لانك
تقول في تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما واحترز بذلك عن نحو
سرحان علما فان تصغيره سريحين فالمضارعة موجودة في التكبير دون
التصغير قلت لا تخلو عبارة المص من تسامح وذلك لان النحويين لا يتفقون
ان نحو عثمان مضارع لحمرا بل ان زيادتيه مضارعتان لزيادتي وهو الحق
ولو انه قال او باقية مضارعة زيادتيه لزيادتي فعلا وكان خبرا عن قوله
مضارعا للفعلا مكبرا او مصغرا لان المضارعة في التكبير ثابتة ولهذا كان غير
منصرف فلا حاجة الى ذكرها او في [illegible] بالفعل المضارع للتصغير
نحو تغلب ويشكر فيمتنعان مكبرين ومصغرين واحترز بالمضارع من
نحو ضرب فيصرف مصغرا لزوال وزن الفعل او عارض فيه نحو
اجادل علما فتصغيره اجيدل فيمتنع مكبرا للعلمية وشبه العجمة ومصغرا للعلمية

بيان شبه

ووزنا الفعل اذ ضارع نحو ابيطر وتلخيصه ان الذى لا ينصرف مصغرا ويكمل انعان
متحد السبب في حالتى التكبير والتصغير وهو الغالب ومختلفه نحو اجادل واجيدل
وقد يكمل موجب المنع في التصغير فيمتنع مصغرا ما صرف مكبرا من ذلك ان
تسمى بتخاصم وتضارب ثم تصغر فانه في حالة التكبير ليس فيه الا العلمية
فينصرف واما في التصغير فانك تقول تخيصم وتضيرب فيحدث وزن الفعل مع العلمية
لو نوع مثل تبيطر فيمتنع من الصرف وكذا يحتم منع هند مصغرا وان كان في
التكبير يجوز صرفه وعلى هذا يحمل قوله فيمتنع على ما يتجرد له المنع او يحتمه ويحمل
قوله ما صرف على ما ثبت له الصرف في الجملة اما واجبا واما جائزا **فصل** في
ارتكاب صرف ما لا ينصرف لمقتضى ومنع صرف ما ينصرف لمقتض ايضا **يصرف**
ما لا ينصرف للتناسب وهو على قسمين تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير
منصرف مثل قوله سلاسلا واغلالا وسعيرا فان سلاسلا لما انضم الى الاسماء
المنصرفة حسن ان يرد تنبيها على اصلها وهو الصرف وانما صرف غير المنصرف في هذا
القسم مراعاة لتناسب الاسماء المجتمعة قال ابن الحاجب في اماليه الشيء قد يكون غير
فصيح فيلجئ اليه امر فيصير فصيحا مثال ذلك ان الله بدا الخلق الفصيح بدا بل لو تكاد يسمع
ابدا قال تعالى كما بداكم تعودون وقال كيف بدا الخلق ثم قال اولم يروا كيف يبدئ الله
الخلق فجاء باعيا فصيحا لما حسنه من التناسب بغيره وهو قوله تعالى ثم يعيده وكذا
ما نحن بصدده من قوله سلاسلا واغلالا وروى ان بعض الشعراء قال لكاتبه اكتب
يا جاران الركب قد جاروا بضم الراء في يا جار فقال يا سيدى يا جار يعنى بكسر الراء
افصح واكثر فقال يا جاران الركب قد جاروا فالكاتب نظر الى اللغة الفصيحة
الفاشية وهذا نظر الى التناسب اللفظ الثاني من التناسب تناسب في رءوس الآى
والفواصل كقوارير الاول فانه رأس آية ورءوس الآى في اخرها في الوقف بالالف
فتناسب رءوس الآى وقد علمت ما اسلفناه من الاعتراض على قولهم يصرف ما لا ينصرف
في باب نونى التاكيد حيث تكلمنا فيه على التنوين فراجعه **او للضرورة** لانها
تجيز رد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وذلك كقول امرئ القيس ويوم
دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلى وقال الاخر كانا ها
اجيم كاخى السهم بزخ فقال كوني عقيرا واسقط بعض الشارحين من هذا
البيت قوله بزخ فانكسر الوزن وقوله كاخى السهم فيه اضافة الملغى الى المعتبر فان
قلت الضرورة موجبة لا مجوزة وعطفها على التناسب الذى هو متعلق بالجواز
ينافى ذلك قلت لعله اراد بالجواز القدر المشترك بين الواجب وغيره وهو الصحة

فكانه

فكانه قال يصح الصرف للتناسب او للضرورة فتحمل الصحة على الجواز بالنسبة
الى التناسب وعلى الوجوب بالنسبة الى الضرورة فلا تنافى **وان كان افعل تفضيل**
خلافا لمن استثناه وهم الكوفيون فلم يجيزوا صرفه للضرورة بناء على ان منع تنوينه
عندهم لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة والبصريون
يمنعونه للوزن والصفة كاحمر ويؤيده صرف خير وشر مع ان كلا منهما مع من قلت
ومما يرد قول الكوفيين قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما
الاصباح منك بامثل **ومنع صرف المنصرف اضطرارا خلافا لاكثر البصريين**
لا لجميعهم فقد قال به منهم الاخفش والفارسي واختاره المص وهو الصحيح
بدليل قوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فان قالوا
الرواية يفوقان شيخى قلنا الرواية الاولى ثابتة في صحيح البخاري وغيره
فلا يقدح فيها ما ادعوه من الرواية الاخرى ان ثبتت **او اختيارا خلافا**
لقوم منهم ابو العباس احمد بن يحيى **وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا**
لغة قال الاخفش من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف وذلك
لانهم كانوا يضطرون كثيرا بسبب اقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف
فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا
والاعرف قصر ذلك اى صرف ما لا ينصرف **على سلاسل وقواريرا**
حكى الاخفش ان بعض يصرف الجمع المتناهى قال سمعت ذلك منهم وسببه
جمعهم له جمع السلامة نحو صواحبات فاشبه الاحاد قلت ولو ان المص قال
على مثل مساجد ودنانير لكان اظهر لئلا يتوهم ان مراده الاشارة الى ما
تقدم من الصرف للتناسب اى والاعرف قصر صرف ما لا ينصرف في النثر
على مثل سلاسل وقواريرا فيما وجدت فيه المناسبة للمنصرف وليس هذا مراده

باب التسمية بلفظ كاين ما كان

قال بعض الشارحين اى
بلفظ اى لفظ كان وجعل الفارسي ما في ضربته كاينا ما كان مصدرية
وكان صلتها وهما في محل رفع بكاين وكلاهما على التمام اى كاينا كونه
وقيل كاين من الناقصة وكان ناقصة ايضا وما موصولة استعملت
لمن يعقل كما في لا سيما زيد وفي كاين ضمير هو اسمها وما خبرها وفي كان ضمير ما
وخبرها محذوف اى كاينا الشخص الذى كان هو اياه وتجوز كون ما
نكرة موصوفة بكان وهي تامة وما خبر كاين والتقدير لو ضربته كاينا
شيئا كان اى اى شيء وجد والمعنى لو ضربته كاينا بصفة الوجود من

صح بلغ

غير نظر الى حال دون حال مفردا كان او مركبا كالاول وجزء والمعلمه هذا اولى
الذي قبله لما سمي به من لفظ يتضمن اسنادا نحو برق نحره وزيد قايم
ونفت وقام ويقوم المنقولين من جملة الخبر في قولك زيد قام وعمرو يقوم
او عملا وهو عام بعد خاص اذ كل متضمن اسنادا متضمن عملا ويشمل عمل الرفع
نحو قايم ابوه من زيد قايم ابوه وعمل النصب نحو ضارب اباه من نحو زيد ضارب
اباه عمرو وعمل الجر نحو غلام زيد فكل هذه يجري الاول فيها بحسب العوامل على ما كان عليه
قبل التسمية ويبقى الثاني على ما كان عليه قبل التسمية من رفع او نصب او جر قلت
ومقتضى كلامه ان الجار والمجرور كذلك والمنقول فيه انه ان كان الجار حرفا واحدا نحو
بزيد فالحكم كذلك واجاز المبرد والزجاج ان يعرب الجار اعراب المضاف بعد زيادة
حرف يجانس حركته وتضعيف ذلك الحرف وان كان حرفين فان كان ثانيهما لينا نحو
في زيد فالحكاية ايضا والمبرد والزجاج على الحكاية او الاعراب بشرط التضعيف فهاتان
الصورتان كلام المص ماش فيهما على قول الجمهور ولا اشكال عليه وان كان الثاني صحيحا
نحو من زيد فمذهبان لسيبويه وبعض النحويين لم يجيزوا سوى اعراب المتضايفين
والجمهور يجيزونه ويجيزون الحكاية ولا يعرف من قال بوجوب الحكاية وان كان
الجار اكثر من حرفين نحو منذ اليوم فالوجهان والخلاف بعينه فهذان النوعان
لم يردان على المص **او اتباعا** كان تسمى بموصوف وصفته او بمعطوف عليه ومعطوف
فيكون الاول بحسب العوامل والثاني تابع له واذا سميت بزيد الفاضل فان قلت
الفاضل خبر حكيت او تابعا فصل على ما قدمنا **او تركيب حرفين** نحو انما وليتما **او
حرف واسم** نحو يا زيد وانت فانه مركب من ان وهي اسم والتا وهي حرف
خطاب **او حرف وفعل** نحو ضربوا في لغة اكلوني البراغيث **ما كان له قبل التسمية**
هذا مبتدا واجب التاخير لاشتماله على ضمير يعود الى متعلق الخبر يعني انه يثبت لما
سمي به من الامور المتقدمة ما ثبت له قبل التسمية فالمتضمن للاسناد يحكى وكذا
المتضمن لتركيب شانه الحكاية والمتضمن للعمل يعرب وكذا ذو الاتباع فتقول في نحو
ضارب زيدا وقام زيد الخياط اذا قدرته موصوفا وصفة تجري صاحبا ونحو
ومجموع زيد والخياط بحسب العوامل ونصب زيدا بعد ضارب على كل حال ويبقى
عليه ما يحكى قسم ذكره بعد وهو المعطوف بحرف دون متبوع نحو وزيد يحكيه على حسب
الموضع الذي نقلته عنه **ولا يضاف ولا يصغر** ما سمي به من الاشيا المتقدمة **والمعطوف
بحرف دون متبوع** نحو لزيد ثم زيد **كالجملة** فان نقل عن رفع او نصب او جر
حكي بحاله لانه لا متبوع له الان فيكون تابعا له او نزل على الهيئة التي يكون بها تابعا

ومتبوع

ومتبوعا ولا يمكن ان يكون للمجموع اعراب لفظي **ويعرب ما سوى ذلك** نحو زيد
وان وقام مجردا من ضمير وكذا يقوم وقم مجردين من الضمير قلت ولا ادري
لم لم يدخل نحو زيد ورجل تحت قوله ما كان له قبل التسمية **فان كان مثنى
او مجموعا على حده** اي جمع سلامة بالواو والنون او اليا والنون **او جاريا
مجرى احدهما** كاثنين فيما هو جار مجرى المثنى وعشرون فيما هو جار مجرى
المجموع على حده **مطلقا** اي من غير تقييد بحالة دون حالة احترز بذلك
من كلا وكلتا فانهما ليسا كالمثنى في كل حال بل في حال اضافتهما الى الضمير فقط
اعرب بما كان له قبل التسمية فيعرب المثنى وما جرى مجراه بالالف رفعا و
باليا جرا ونصبا ويعرب المجموع على حده وما جرى مجراه بالواو رفعا واليا جرا
ونصبا **او جعل المثنى وموافقه كعمران** فيلزم الالف ويعرب على النون
اعراب ما لا ينصرف قال الش الا مثل ذان مسمى به لان الف ذان ان كانت
زايدة عاقبت الف ذا التي هي عين فجرت مجرى الوصل **والمجموع وموافقه
كغسلين** فيلزم اليا الا نزلبس في العربية اسم مفرد اخره نون زايدة بعد واو واما
زيتون فالنون فيه اصلية قلت ويحتمل ان يكون قوله كغسلين مرادا به
الزام اليا معربا بالحركات الثلاث وان يريد به الزام اليا والاعراب كاعراب المفرد
وهذا هو الذي ينبغي ان يعول عليه وهو الذي مشى الش عليه كلام المص وعلى جهة
ظاهرا لانا لو سمينا امراة بزيدون واجريناه مجرى غسلين فينبغي ان يقال هذه
زيدون ورايت زيدين ومررت بزيدين لان فيه العلمية والتانيث وهو
من الاسما التي لم تعرب بالحروف وفي كتاب الصحاح ان من اعرب نصيبين اعراب
الاسما المفردة لم يصرفها بل يقول هذه نصيبين ورايت نصيبين ومررت بنصيبين
او هرون فيلزم الواو ويعرب غير منصرف لمشابهته للاعجمي وذكر السيرافي وجها
رابعا قال انه صحيح عن العرب وهو حكاية حال الرفع فيلزم الواو ويفتح النون
دايما وقد سمع هذا ياسمون البر وبعض المغاربة صرح بان الوجه الثالث
وهو جعله كهرون نادر لا يقاس عليه وظاهر كلام المص انه قياس **ما لم يجاوز
سبعة احرف** في المثنى والمجموع على حده فان تجاوز ذلك تعين اعرابهما
بالحروف قبل التسمية نحو اشهيبابان تثنية اشهيباب واشهيبابون
جمع اشهيباب مسمى به وانما امتنع اعرابهما بالحركات لمخالفتهما للاسما المفردة بزيادة
عدة حروفهما على سبعة احرف **وتجرى نحو حاميم** مثل طاسين وياسين
مجرى هابيل فيعرب ويمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة قال ويذكر في

حاميم والرمح شاجر، فهلا تلا حاميم قبل التقدم، يعني حم عسق لما فيها
من قوله تعالى قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى وقد كان هذا المذكور المعنى
بقوله يذكرني حاميم من القراءة امره ابو طلحة يوم الجمل ان يتقدم للقتال فنثر درعه
بين رجليه وكان كلما حمل عليه رجل قال نشدتك بحم حتى حمل عليه العبسي فقتله
وانشا يقول، واشعث قوام بايات ربه، قليل الاذى فيما ترى العين مسلم، شككت
له بالرمح جيب قميصه، فخر صريعا لليدين وللفم، على غير شيء غير ان ليس تابعا،
عليا ومن لا يتبع الحق يظلم، يذكرني حاميم والرمح شاجر، فهلا تلا حاميم
قبل التقدم، فلما سمع علي رضي الله عنه استرجع وقال ان كان لشابا صالحا
ثم قد كبتنا فقوله على غير شيء متعلق بشككت اي خرقت يعني بلا سبب من الاسباب غير
ان ليس تابعا استثنا من شيء لعمومه بالنفي ويدل والفتح للبناء والرمح شاجر
اي طاعن من شجرته بالرمح اي طعنته وقيل اي مختلف فعلى الاول معناه لم
ذكر في حم قبل ان طعنته بالرمح ليسلم وعلى الثاني قبل قيام الحرب وتردد الرمح
وان كان ما سمي به حرفي هجا، ولا تسلم هذه العبارة من مناقشة وصوابه
ان يقال وان كان ما سمي به على حرفين كانا اذا سمينا بلو او كي لم يصح انه يقال
سمي بحرفي هجا، وانما يصح ذلك اذا سميت بنفس قولنا له وه او بقولنا لام
واو ضعف ثانيهما ان كان حرف لين قيل هنا جملة مطوية اي فان
كان ثانيهما غير لين لم يغير سوا كان لكلمة نحو عن فهذه نعرب اعراب يد
ودم او كان جزء كلمة نحو ضر من ضرب او رب منه وحكمها حكم ما تقدم في
عدم التضعيف واما ان كان ثانيهما حرف لين وهي مسئلة الاصل المصرح بها
فالحكم فيها تضعيف الثاني سوا كان الحرف كلمة نحو في وكي او جزء كلمة نحو
يو من يومك ونى من نبيع وعا من عافيه وان كان ما سمي به حرفا واحدا
كمل بتضعيف مجانس حركته ان كان متحركا ولم يكن بعض كلمة
كما اذا سميت بتا المتكلم من قولك قمت فيقال تو وبالكاف من اكرمتك فيقال
كا بالف ممدودة وبالكاف من اكرمتك كي وان يكنه اي وان يكن بعض كلمة
وهو ساكن فبالحرف الذي كان قبله على راى فتقول في التسمية بالتا
من قتلت قت وبهمزة الوصل على راى وهو راى سي فتقول في التسمية
بالتا الساكنة من قتلت ات واستشكل بان الحرف الاخر متى تحرك بحركات الاعراب
فكيف يبقى مع ذلك همزة الوصل لا يقال الحركة عارضة كما في الحمر او لونا نعم
معنى عروضها انها حدثت بعد ان لم تكن وان شئت لم نات بها في الاعراب

لازم

لازم لا بد منه فان قلت تكلم المص على البعض الساكن واهمل الكلام عليه اعني على
الساكن اذا لم يكن بعضا نحو تا قامت فما حكمه قلت القياس ان تجلب له همزة الوصل
لا غير وكذا التنوين ونون التوكيد الخفيفة ونحو ذلك وان كان الواحد المسمى
به متحركا وجب تكميله اتفاقا والكلام فيما اذا كان ذلك الحرف الواحد المتحرك
بعض كلمة فبالفاء اي يكمل بالفا ان كان عينا فاذا سميت بيا قبل قلت
قب وبالعين ان كان فا اي ويكمل بالعين ان كان فا كما اذا سميت بالقاف
من قبل فتقول قب ايضا وباحدهما ان كان لاما فاذا سميت باللام من قبل قلت ان
تقول قل او بل لا بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضا خلافا للمبرد
وهو سي والخليل فعندهما اذا سميت بالقاف المضمومة من قبل ان تقول قو
وبالقاف المفتوحة تقول قا وبالقاف المكسورة من قتال تقول قي ويكمل
فو فا وذو المعرب لاخواته اي ذي وذا ذوي او ذوا اعلم ان هذا في نفس الامر
استثنا مما ذكره اولا من انه اذا سمي بثنائي ثانيه ذو لين فانه يضعف وكان القياس
ان يرد فو الى اصله وهو فوه لقولهم افواه الا ان العرب حكموا له في حالة الافراد
بغير ذلك وهو ان يبدله من عينه ميما فاتبعناهم فيما فعلوا وليست العبارة بان في
ذو وجهين بل مذهبان فان سي يرى ان ذو من باب طويت فاذا سميت به
قلت ذوي مثل فتى والخليل يرى انه باب قوة فاذا سمي به قلت ذو وانشد جده
الواو مثل حو قلت ولو ان المص ذكر هذه الجوانب في قوله ضعف ثانيهما ان كان
حرف لين فقال فان كان له اصل رجع اليه فقيل ذوي او ذوا وان كانت له
حالة مستقرة في كلامهم رجع اليها كما في فم والا ضعف لكان حسنا وتقطع
همزة الوصل ان كان ما هي فيه فعلا فاذا سميت بنحو انطلق قطعت الهمزة
واما ما جاء من الاسما بهمزة وصل فمحفوظ لا يقاس عليه ويدل على ذلك اصمت
بقطع الهمزة وهو منقول من فعل الامر قال الراعي، اشلى سلوقية باتت وبات بها،
بوحش اصمت في اصلابها اود، ولحته بقوله ان كان ما هي فيه اسما كانطلاق
فاذا سميت به لم تقطع الهمزة لانها ثبتت فيه وهو اسم وهو باق على الاسمية
فلم يغير عما ثبت له اذ لا مقتضي لذلك وخالف ابن الطراوة فاوجب قطع الهمزة
في مثله ويجبر الفعل المحذوف اخره او ما قبل اخره والمحذوف الفا او
اللام او العين واللام برد المحذوف مثال الاول وهو ما اذا كان الفعل
المسمى به محذوف الاخر نحو يرم من قولك لم يرم فترد اليه ما حذف منه وتمنعه
من الصرف فتقول هذا يرمي ومررت بيرمي والتنوين للعوض نحو هذا جوار ومررت

بجوارٍ وتقول رايت يرمي كما تقول رايت جوارا ومثله يغزو فتقول هذا يغزٍ ومررت
بيغزٍ ورايت يغزي الا ان هذا تقلب فيه الواو يا لما ثبت ان الاسما المتمكنة ليس فيها
ما اخره واو قبلها ضمة فتقلب هذه الواو المردودة يا وتكسر ما قبلها واما يحشى علما
فترد اليه الالف المحذوفة فتقول هذا يحشًا ومررت بيحشًا ورايت يحشًا بالالف غير
منونة في الاحوال كلها كما ان من قال يعذر او غير لا يحذف ولا يعوض كما يفعل في يقول
مدارٍ وعذارٍ ومثال الثاني وهو ان يكون الفعل المسمى به محذوفا ما قبل الاخر كما اذا
سمي بقولك يقل او يبع او يخف فيكمل لزوال المقتضي للحذف وهو التقا الساكنين
وهذا زوال العنه عارض بل لازم في جميع الحالات فان قلت لم يتعرض المص الى ما
اذا كان المحذوف هو الاخر وما قبل الاخر جميعا كما اذا سميت بيك من لم يك
والحكم في هذه مساو للحكم في تينك المسئلتين فيجب رد الاخر وما قبله قلت بل
تعرض اليه فان المحذوف من هذه الكلمة هو العين واللام وقد تكلم على ذلك وسنمثله
ومثال الثالث وهو ان يكون المحذوف الفا واللام نحو عه اذا سميت به تقول هذا
وعٍ ومررت بوعٍ ورايت وعيا وتقول في يق مسمى به من قولك لم يق هذا يقٍ
ومررت بيقٍ ورايت يقيا ترد اللام وتعامله معاملة قاض كما فعلت في لام عه
الا انك في يق لم ترد الفا لان الاسم لم يبق على حرفين ثانيهما حرف لين بل على
ثلاثة فلا حاجة الى الرد واما على كلام المص فانك ترد الفا ايضا وهو قول صاحب
البسيط وهو ظاهر بما وجهناه به وان كان هو لم يتعرض الى توجيهه ومثال الرابع وهو
ان يكون المحذوف العين واللام ان تسمي بره فتحذف الها وترد الهمزة واليا فترجع الرا
الى السكون لان حركتها انما هي حركة الهمزة فتجب همزة الوصل بل تجب قلب اليا
الفا فتقول اراى فان قلت فهل ينصرف قلت صرح بعضهم بانصرافه وفيه نظر
لانه لا يوزن افعل علما ويفهم من كلام المص ان الاخر وما قبله يردان مطلقا ولا ترد
الفا ولا العين الا اذا كان الاخر محذوفا فلم يرد الحرفان كما مثلنا فعلى هذا لا ترد
واو نحو عدٍ ولا نون منذ ولا واو يعد ويهب **ويحذف هاء السكت مما
هي فيه** فاذا سميت بارمه حذفت الها ورددت اليا وقطعت الهمزة واعللت
اعلال جوارٍ وكذا اذا سميت باغزه الا انك ترد الواو اولا ثم تقلبها يا للضمة قبلها
كسرة وقد اسلفنا الكلام على مثله **ويدغم المفكوك للجزم او للوقف** فاذا سميت
بالفعل المجزوم من قولك لم يردد قلت جا يرد ورايت يرد ومررت بيرد غير
مصروف وان سميت بفعل الامر من قولك اردد قلت جا ارد ورايت ردا ومررت
برد مصروفا وحذفت همزته لعدم الحاجة اليها فتحرك الاول عند الادغام

واعراب

**واعراب ما جُرّ من حرف او شبهه كما بني على اكثر من حرف واضافته الى
مجروره معطى ماله مستقلا بالتسمية اجود من حكايتها** هذا تتميم لما
قدمه من ان المركب من حرف واسم حكمه الحكاية يعني اذا سميت بحرف جر ومجروره
والجار كان على اكثر من حرف نحو من وعلى وحتى وكذا ما اشبه الحرف كان تسمي بمن
الاسمية فانها شبيهة بمن الحرفية فلك فيما سميت من ذلك وجهان احدهما
وهو الاجود ان تضيفه الى المجرور معاملة له بما تعامله به لو كان مستقلا بالتسمية
وتعربه كما تعرب المضاف في غلام زيد فتقول جا من زيد مثلا بضم النون مخففة
وتقول جا في زيد بتضعيف اليا لانه على حرفين ثانيهما حرف لين وحكم مثله
التضعيف كما مر وتقول جا على زيد وحتى عمرو بابقا الالف على حالها من غير تغيير
وتعربه باعراب تقديري كالمقصور نحو عصا والثاني من الوجهين الحكاية فتاتي
بالحرف ومجروره على الحالة التي كان عليها قبل التسمية واعلم ان س لم يذكر غير الاعراب
الذي بدا به المص وصرح بعض النحويين بانه لا يجوز غيره قال ابو حيان ويرد عليه نحو في
زيد فانه لا يجوز فيه عند الجمهور الا الحكاية واجاز المبرد والزجاج الاعراب اذا ضعفت
الاول وليس بشي لانا ما اجزنا الاعراب في نحو من زيد الا لتشبيهها بالمضاف والمضاف
اليه من انهما خافض ومخفوض ولا يكون المضاف على حرفين ثانيهما حرف لين هذا
كلامه قلت وليس بمتجه لانا لا نسلم ان المضاف لا يكون على حرفين ثانيهما حرف لين
بدليل ذو مال وفو زيد سلمنا لكنه بالتضعيف اشبه المضاف والاعراب انما
وقع بعد التضعيف وهو ظاهر مكشوف من قول المص معطى ماله مستقلا فان قلت
تجويزه الاعراب في هذه المسئلة مناف لقوله في صدر الباب ان اللفظ الذي له عمل
يعطى بعد التسمية ما استقر له قبلها قلت هذا تقييد لذلك الاطلاق وتخصيص
لذلك العام اذ مقتضى ذلك الاطلاق او التعميم وجوب الحكاية في هذه الامثلة
وليس كذلك فتعين المصير الى الجمع بين الكلامين بان يحمل هذا المقيد او
الخاص قاضيا بتقييد ذلك الكلام او تخصيصه ولا منافاة حينئذ والامر في
مثله ظاهر **ويلحق نحو اسلمت واسلما ويسلمان واسلموا ويسلمون في
لغة بنيها قبل التسمية بمسلمة ومسلمين ومسلمين مسمى بها** وهذا ايضا مخرج
من قوله في صدر الباب او حرف وفعل فان تلك القاعدة تقتضي هنالك ان اللفظ
لا يتغير عما كان عليه قبل التسمية والحكم هنا غير ذلك فانك اذا سميت بنحو اسلمت
مما لحقته تا التانيث الساكنة ولم يكن يتحمل الضمير فانك تلحقه بمسلمة مسمى بها
فيمنع من الصرف فتقول قام اسلمة ومررت باسلمة ورايت اسلمة وتبدل تاوه ها

في الوقف واذا سميت باسلما ويسلمان مما اتصل به علامة الاثنين في لغة يتعاقبون
اي من يجعل تلك الحروف اللاحقه اخر الفعل علامة تثنية الفاعل او جمعه فهي
عندهم حروف لا اسما فعلى هذه اللغة تلحق ما سميت منه نحو اسلما ويسلمان بالمثنى
وتعرب به اعرابه فتقول جا اسلمان ويسلمان ورايت اسلمين ويسلمين ومررت باسلمين
ويسلمين وكذا الحكم عندهم كما فيما سمي به من نحو اسلموا ويسلمون فتلحقه بجمع المذكر
السالم فتقول جا اسلمون ويسلمون ورايت اسلمين ويسلمين ومررت باسلمين ويسلمين
ونحو فعلن في تلك اللغة معرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة اذ ليس في
الاسما العربية ما اخره نون النسوة او التا للتانيث اللفظي كفاطمة فان قلت النون
لتانيث الجمع فلا ينبغي ان يعتبر في منع الصرف قلت قد اعتبر التا في عرفات
في لغة من قال مررت بعرفات وهي لتانيث الجمع واعلم ان حكم يفعلن في هذه
اللغة حكم فعلن وكذا في بقية الامثلة السابقة صيغتا المضارع والماضي حكمهما
واحد **وان سمي مذكر ببنت واخت صرف عند الاكثر** فبنت كجبت واخت
كقفل لان ما قبل التا ساكن صحيح ولان التا التي في اخره يوقف عليها بالتا فلهذا
قال والاكثرون بالصرف وهذا بنا منهم على ان التا فيهما للالحاق كما عرفت
لا للتانيث لسكون ما قبلها لفظا وتقديرا وخالف الفرا وبعض البصريين فقالوا
التا فيهما للتانيث ولا ينصرف للعلمية واستدل الفرا بسقوطها في بنات وبنيه و
اجيب بانها جمع ابنة تصغيرها او جمع بنت وتصغيرها لما جمعوا ابنا على غير قياس
اذ قالوا بنون قلت فاذا انضم باخت اذ قالوا اخوات واخيه واسقطوا التا منهما
وليس لاخت رديف فيحمل عليه وهذا الجواب الذي ذكرناه انفا حكاه ابو حيان
عن صاحب البسيط ويشكل عليه ما ذكرنا من اخوات واخيه **وترد هنت الى
هنة لفظا** بان يحرك وسطه وتقلب تاوه ها في الوقف **وحكما** فيمنع من
الصرف وذلك لان العرب ردوه الى هنة في الوقف بخلاف بنت واخت فيرجع هنت
في التسمية الى ما ثبت له في حالة الوقف لانها القياس اذ مذكره هن فقياس المونث
ان يكون بزيادة التا هذا ما جزم به المص ووجهه ما ذكر في البسيط وذكر فيه قولا
اخر وهو انك اذا سميت به من حالة الوصل فهو كبنت واخت ومن حالة الوقف فهو
كبنة **وتنزع من الاولى الالف واللام** فتقول اذا سميت بها جاني الحرث ابن الى
ومررت بالي فتعربه اعراب المقصور وهو مع لبزنه هدى وعلى لكنه هل يمنع من
الصرف لان الغالب في فعل علما العدل او يصرف لان الاصل في الاسما قولان منشاهما التعارض
الاصل والغالب ايهما يقدم اعتباره وهذا الخلاف ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل

فغر

531

في فعل علما ان جهلناه ولم نعلم كيف نطقوا به وهو متات هنا قلت الظاهر الصرف
وهو الذي جزم به الشارح لان العدل التقديري طريق العلم به سماع الكلمة غير مصروفة
مع عدم مانع فيه غير العلمية وقد يقال ما ذكره المص هنا مخالف لقوله في باب العلم ومثله
ما فارقت الاداة نقله اولا بخلافه فان ثبت لهذا الباب ما يقتضي لخراجه من عموم تلك
القاعدة فيكون هذا تخصيصا لذلك العموم ولا يعد تناقضا **وكذا تنزع الالف واللام من
الذي والتي واللاى واللاتي وتجعل الميا منهن حرف اعراب ان شئت قبل
التسمية** فتنزل الذي منزلة شج وقاض ان كانت مخففة اذ حكمه حكم المنقوص
وان كانت مشددة فينزل لمنزلة صبي وتجري مجرى الصحيح **والا تثبت اليا قبل التسمية
فما قبلها** يجعل حرف اعراب ويكون من باب يد ودم **وما ذكر من اسم حرف فهو قوف**
يعني ان لم يكن مصاحبا العامل بدليل قوله بعده فان صحب الخ فتقول الف باتا ثا جيم ص
ق بالوقف كما يوقف على غيره من نحو قولك زيد عمرو بكر لان الاعراب انما يستحق بعد
العقد والتركيب ومثله كهيعص ونحو ذلك من فواتح السور واذا قلنا انها اسما سورة
التحدي وقد اصطلح على هذا الذي يتحدى به وقد احسن المص في التعبير بقوله اسم حرف واما قولهم
حروف الهجا او الحروف المقطعة اوائل السور ونحو ذلك فتجوز في العبارة او على استعمال
الحرف في معناه اللغوي قلت وما ذكره المص هنا من ذلك فليس مما الكلام فيه والباب
معقود له لان الكلام فيما لم يكن اسما علما يصير كذلك بعد ما سمع غيره كيف ينطق به و
الكلام الان فيما وضع اسما غير علم فاستعمل على خلاف غيره مركب او مركبا كيف ينطق به
وقياسه فيما في ذلك ان يكون كغيره من اسما الاجناس وكانه ذكر المسئلة توطئة
لقوله وقد يحكى المفرد المبني الخ **وان صحب عاملا اعرب به مجرى موازنه
مسمى به** فتقول كتبت با وتا بالمد لا تقول هذا لما بينه سمينه بما الموصوله مثلا
وتقول في زي على راي من سمى الحرف بذلك هذه زي بالتشديد وفي راي هذه زا بالمد
كما تقول في كي علما كي بالتشديد وفي لا علما لا بالمد وهذه المسئلة هي التي تضمنت
ذكر حكم هذه الاسما في باب التسمية فكانه قال كما وجب في نحو كي التضعيف و في
نحو لا المد حالة التسمية بهما وجب في نحو زي وزا حالة دخول العامل التضعيف والمد
وقال ابو حيان من قال في اسم الحرف زاي يقول هذه زا بالمد قلت وهذا خلاف
القياس وفهم من قول المص اختير كذا جواز وجه اخر غير مختار وهو الذي ذكره
بقوله **وقد يقال هذا با** فلا يمد بل يعرب مقصورا وهو شاذ لانه صار
اسما فينبغي ان يجري مجرى موازنه كما سبق **وقد يحكى المفرد المبني مسمى به** هذا
تتميم لقوله في صدر الباب ويعرب ما سوى ذلك فانه يخرج منه ما شمله ذلك المفرد المبني و الفعل

غير المسند وهناك تحكيان مع جواز الاعراب فيهما مثال المفرد المبنى صاد وقاف اذا
جعلا اسما للسور فان التقدير هذه صاد وهذه قاف فتحكى اللفظ مع انه مسمى به
وقد صحبه عامل قال بعض الشارحين كذا قيل فى تفسير مراده ثم استشكله لان هذه
الاسامى ليست مجمعا على بنائها بل الراجح كونها معربة لانهم نصوا على ان ما كان من
اسما السور ثنائيا فيه الاعراب والحكاية وقد ذكر ذلك فى اول الكشاف قلت اذا
كانوا قد ذكروا فيه الوجهين فهو نظير ما ذكره المص هنا من الوجهين فما وجه المنع
غاية ما فى كلام المص ان الحكاية قليلة **وكذا الفعل غير المسند على راى** مثل قول
سحيم اليربوعى انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى فان جلا قد
جعل اسما ولم يعرب وانما قال على راى لانه قد قيل انه باق على فعليته وان فاعله
ضمير مستتر فيه والجملة صفة لمحذوف اى انا ابن رجل جلا وقيل مسمى به مع الضمير
المستتر فهى جملة محكية وقال عيسى هو فعل مفرد كما قدمنا ولكنه ممنوع الصرف

باب اعراب الفعل وعوامله بجر المعطوف على انه معطوف على اعراب اى هذا
باب ذكر اعراب الفعل وذكر عوامله والضمير يجوز ان يكون عائدا الى الاعراب والى الفعل
يرفع الفعل **المضارع** على راى الفراء وحذاق الكوفيين كما صرح به المص فى شرح الكافية
لتجرده من الناصب والجازم لا لوقوعه موقع الاسم خلافا للبصريين وكان
ينبغى ان يقول وفاقا للفراء وحذاق الكوفيين لئلا يوهم ان ذلك قول لجميع الكوفيين
وليس كذلك فان الكسائى امام الكوفيين ومذهبه ان عامل الرفع فى الفعل المضارع
حروف المضارعة لانها لما دخلت فى اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع
اما الماضى واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث بحدوث الحروف فينبغى ان يحال
عليها وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة واختار المص
مذهب الفراء وهو ان الرفع للتعرى عن الجازم والناصب لان الرفع دائر معه وجودا
وعدما والمعدوم ان يشعر بالعلية وايضا فهو سالم من النقض الوارد على البصريين فان ما
ذهبوا اليه من ان الرفع لوقوعه موقع الاسم ينتقض برفع الفعل فى مواضع لا
يقع فيها الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وكما فى قولك يقوم الزيدان وهلا يقوم وكاد
زيد يقوم فالمضارع فى هذه المواضع كلها قد رفع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو كان رفعه
لوقوعه موقع الاسم لم يرفع فى هذه المواضع بلا رافع وقد اجيب عن ذلك اما عن نحو
الذى يضرب فقال الرضى ما معناه انا لا نسلم انه لم يقع موقع الاسم بل هو واقع موقعه
لانك تقول جا الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم يكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا ولو قلت يلزم

عليه

عليه كون الصلة ذات محل من الاعراب وهو باطل بالاجماع واما عن نحو يقوم الزيدان
فقال الزمخشرى هو من مظان صحة وقوع الاسماء لان نحو ابتدا كلاما منتقل الى
النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون اول كلمة يبدا بها اسما او فعلا بل يبدا بكلام
موضع خبره فى اى قبيل شاء لا يخفى ما يرد عليه بعد ما اسلفناه واما عن نحو
كاد يقوم فانه واقع موقع الاسم فى الاصل لانه بحسب اصله خبر المبتدا وانما عدل عنه
الى الفعل لعروض صيرورته متعلقا بكاد الذى هو من افعال المقاربة المقتضية
للاستقبال والحال الكائن والعارض لا اعتبار له وقد جا بعضه على الاصل كقوله
فابت الى فهم وما كدت ايبا واما عن نحو هلا تفعل فبانه انما امتنع وقوعه موقع
الاسم بعد هلا لصيرورته بواسطة هلا التحضيضية متضمنا للامر وما عرض
بسبب عارض لا يعتبر ولا تخلو هذه الاجوبة من تكلف ولا تسلم من نقد اذا تاملت
وقد اعترض مذهب الفرا الذى اختاره المص بان التعرى عدمى فلا يكون عاملا
واجاب ابن المص بانا لا نسلم ان التجريد من الناصب والجازم عدمى لانه عبارة
عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعمال الشىء
والمجى على به على صفة ما ليس بعدمى **وينصب بان ما لم تل علما وظنا فى
احد الوجهين** وهو الوجه الذى ينزل فيه الظن منزلة العلم وفى المتصرفات
لا بد على الفارسى لا ينزلون الظن منزلة العلم الا فيما مضى نحو وحسبوا الا تكون
فتنة او فيما ياتى دون الحال **فتكون** حين جعلها تاليه لعلم او ظن نزل منزلة
العلم **مخففة من ان** المشددة النون **ناصبة لاسم** محذوف **لا يبرز الا
اضطرارا** نحو قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
فان قلت لم عدلت الى الاستشهاد بهذا البيت ولم تستشهد على ذلك بما استشهد
به الش وغيره وهو قوله فلو انك فى يوم الرخا سالتنى طلاقك لم ابخل وانت
صديق وصف نفسه بالسخا والجود حتى لو ساله الحبيب الفراق مع فرط
حبه لاجابه الى ذلك وان كان فى يوم الدعة والراحة كراهة رد السائل
وخص يوم الرخا لان الانسان ربما يفارق الاحباب فى يوم الشدة قلت لان
المستشهد عليه وقوع ان بعد علم وما هو بمثابته وان فى البيت الذى استشهد
كذلك لان قبله لقد علم الضيف والمرملون البيت واما ما استشهد به الش
وغيره فليس من فرض المسئلة فى شىء لان المخففة فيه ليست بعد علم ولا
ظن **والخبر جملة ابتدائية** كقوله فى فتية كسيوف الهند قد علموا
ان هالك كل من يحفى وينتعل **او شرطية** كقوله تعالى ان اذا سمعتم آيات

الله هكذا بتلوه وهو صحيح من جهة الشرطية ولكن لم يتقدم علم ولا ظن او
مصدرية بربّ كقوله • تيقّنت ان ربّ امرئ خيل خاينا • امين وخوان يخال امينا •
او فصل يقترن غالبا واحترز بهذا القيد من نحو قوله • علموا ان يؤملون
فجادوا ان تصرف ولم يكن دعا بقد وحدها كقوله تعالى ونعلم ان قد
صدقتنا او بعد نداء نحو ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا او بلى نحو تبينت الجن
ان لو كانوا يعلمون الغيب او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى او نفي
نحو علم ان لن تحصوه واعلم ان اجرا الامثلة كلها على ان تكون مسبوقة بيقين
او ظن غير متات فيما يظهر وذكر امثلة غير مسبوقة بذلك مناسب هنا فمن ثم
استشكل تمثيلهم بقوله وناديناه ان يا ابراهيم في هذا المقام وتقدم هذا الفصل
بابسط من هنا في باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة للخبر وقد كرره المص
لكنه زاد هنا اقترانه بعد بعد حرف نداء زاد هناك الجملة الاسمية المصدرية
بلا كقوله تعالى ان لا اله الا هو وقد تخلو من العلم والظن قبلها جملة
ابتدائية كقول الشاعر • رايتك احييت الندا بعد موته • فعاش الندا ابدى
بعد ان هو خامل قلت وهذا الكلام صادق على نحو واخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وهو كثير لا قليل ولا يختلفون في انها مخففة من الثقيلة واسمها
محذوف فيحتاج الى ذكر قيد يفصل بين القليل والكثير او مضارع مرفوع
لكونها المخففة من ان عند الكوفيين كقراة ابن محيصن لمن اراد ان يتم
الرضاعة برفع يتم وكقول الشاعر • ان تقران على اسماء ويحكما • مني السلام
وان لا تشعرا احدا • لكونها المخففة من ان عند الكوفيين وشذ اتصالها بالفعل
ومشبهة بما اختها وهي المصدرية عند البصريين فاهملت حملا على ما
وكثيرا ما يعطى الشيء حكم المشبه به في لفظه دون معناه وهو نهج مسلوك
عند العرب وظاهر كلام المص ان ذلك منقاس ولا يتقدم معمول معمولها
اي معمول ان الناصبة عليها فلا يجوز ان تقول اعجبني زيدا ان تضرب
خلافا للفرا فانه اجاز ذلك • ولا حجة له فيما استشهد به على ما
ادعاه من جواز التقديم كقوله ربيته حتى اذا تمعددا • واض يهز كالحصان
اجردا • كان جزاي بالعصا ان اجلدا • فقدم بالعصا على ان وهو معمول اجلد
الذي هو معمولها المقدر • فلا يصح ان تثبت به قاعدة من قواعد كلامهم
او لكان تقدير عامل مضمر اي كان جزاي ان اجلد بالعصا ان اجلد
فالجار والمجرور متعلق بالجملة المحذوفة لا المذكور ولا تعمل زايدة خلافا

للاخفش

للاخفش فانه اجاز عملها زايدة استنادا الى القياس والسماع اما القياس
فلانه قد ثبت ان الزيادة لا تمنع من العمل في حروف الجر واما السماع فقوله
تعالى وما لنا الا نتوكل على الله وقوله تعالى وما لنا الا نقاتل في سبيل الله اذ
المعنى اي شي ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله وفي حالة كوننا لا نقاتل و
المصدرية لا تدخل على فعل الحال فلم يبق الا ان تكون زايدة وقد عملت وهو المطلوب
واجيب عن شقي دليله اما القياس فالفرق فان حروف الجر لا يفارقها الاختصاص
بالاسم حتى في حال الزيادة المقتضي عندهم للعمل فلذلك عملت زايدة واما ان الزايدة
فلا اختصاص لها في حال زيادتها بالفعل بل قد تدخل على الاسم كقوله • ويوما
توافينا بوجه مقسم • كان ظبية تعطو الى وارق السلم • فمن ثم امتنع اعمالها زايدة
واما السماع فقد قيل ان ان في تينك الايتين ليست زايدة بل هي فيهما مصدرية
ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا ما قال ابن هشام وفيه نظر لانه لم يثبت
اعمال الجار والمجرور في المفعول به والاصل ان لا تكون زايدة والصواب قول بعضهم ان
الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا ولا بعد علم غير مؤول خلافا للفرا وابن
الانباري فيجيزان على رايهما ان تقول علمت ان يخرج زيد بنصب المضارع
مع ابقا العلم على حقيقته ويجوز ان يكون من ذلك عندهما قراة بعضهم افلا
يرون ان لا يرجع اليهم قولا بنصب يرجع والجمهور على خلافه وهو الصواب
ووجهه ان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها ان تدخل
للاستقبال فلذلك لا تقع بعد افعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضي تاكيد
الشي وثبوته لاستقراره ولا يمتنع ان تجري بعد العلم مجراها بعد
الظن لتاوله فقد اجاز سيبويه ان تقول ما علمت الا ان يقوم قال
لانه كلام جرى مجرى الاشارة فكانك قلت اشير عليك ان تفعل ولو اراد
العلم القاطع لوجب ان تقول ما علمت الا ان سيقوم ومما يدل على ان العلم
قد يستعمل للظن قول طرفة • واعلم علما ليس بالظن انه • اذا ذل مولى
المرء فهو ذليل • ولا بعد الخوف جراها بعد العلم لتيقن المخوف كقول
ابي محجن الثقفي • اذا مت فادفني الى جنب كرمة • تروي عظامي بعد
موتي عروقها • ولا تدفنني بالفلاة فانني • اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها •
خلافا للمبرد في المسئلتين وثبت هذا في بعض النسخ باثر قوله خلافا
للمبرد ما نصه واجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف
وشبهه اختيارا فيجيز هذا عند القايل انه تقول في سعة الكلام

يعجبني ان اليوم تقوم وان في الدار تجلس اي ان تقوم اليوم وان تجلس في
الدار **وقد يجئ ذلك مع غيرها اضطرارا** وهذا اخر الزيادة الثابتة في تلك
النسخة واشار بهذا الكلام الى ان الفصل بالظرف وشبهه بين ناصب الفعل
ومنصوبه قد يجئ فى ضرورة الشعر في غير ان كقوله• لما رايت ابا يزيد مقاتلا
• ادع القتال واشهد الهيجا• قال ابن هشام في مغني اللبيب وهو لغز يقال
فيه اين جواب لما وبم انتصب ادع وجوابه ان الاصل لن ما ثم ادغمت
النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وانما حقهما ان يكتبا منفصلين
ونظيره في الالغاز قوله• عافت الما في الشتا فقلنا• برديه تصادفيه سخينا•
فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه ان الاصل بل رديه
ثم كتب على لفظة الالغاز والجواب عن الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية
وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين ان للضرورة فيسال ح كيف يجتمع قوله
لن ادع القتال مع قوله لن اشهد الهيجا فيجاب بان اشهد ليس معطوفا على ادع
بل نصبه بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود
الهيجا على حد قول ميسون• ولبس عباءة وتقر عيني• **ولا يجزم بها خلافا
للكوفيين** وقد نقل اللحياني الجزم بها عن بعض بني صباح من ضبة قلت
وعلى هذا فلا تتجه المخالفة في امر ثبت بالنقل انه لغة لبعض العرب وانشدوا
على ذلك• اذا ما غزونا قال ولدان اهلنا• تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب•
وانشدوا ايضا على ذلك قوله• احاذر ان تعلم بها فترده• فتتركها ثقلا على
كما هيا• قال ابن هشام وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على
انه سكن للضرورة لا مجزوم **وينصب على المضارع ايضا بلن مستقبلا**
وهذا مستفاد من قوله في اول الكتاب وعصاحبه ناصب ويوهم انها قد تدخل
على غير مستقبل فلا تنصبه كما في اذن فينبغي تركه فقوله مستقبلا من وجهين كان
الذي حمله على ذكره ان يبني عليه قوله **بحد وغير حد** مثال المحدود لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ومثال غير المحدود لن تخلقوا ذبابا
خلافا لمن خصها بالتابيد صرح به الزمخشري في انموذجه وقال في الكشاف
انها تفيد توكيد النفي قال ابن عصفور ما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها
قيل ولو كانت للتاكيد لم يتقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولم يجامع
اللفظ الدال على التابيد لانها تكون ح للتاكيد والاصل عدمه مثاله ولن
يتمنوه ابدا ولن تفعلوا الا ابدا ومنه قول الشاعر• ولن يراجع قلبي ودهم ابدا **وكلا**

يكون الفعل معها دعاء ولخص من هذا ان الاصح ولا تكون دعائية **خلافا لبعضهم** وهم
جماعة منهم ابن عصفور واختاره ابن هشام في المغني واحتجوا بقوله• فلن تزالوا كذلكم
ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال• قلت لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون قوله
لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف منهم دعاء قال ابن هشام ولما قوله تعالى
قال رب بما انعمت على فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى
المتكلم بل الى المخاطب او الغايب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا قال
ويرده قوله لا زلت لكم خالدا خلود الجبال **وتقديم معمول معمولها** نحو زيدا لن اضرب
دليل على عدم تركيبها من لا ان خلافا للخليل فانه يقول انها مركبة من لا
وان والوصل لا وان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين ووجه الاستدلال
ما ذكره المص على بطلان هذا الراي ان يقال قد ثبت جواز زيدا لن اضرب مع امتناع تقديم
معمول ان المصدرية عليها كما سبق فلو كانت هذه الكلمة مركبة من لا وان المصدرية
لامتنع تقديم زيدا في المثال المذكور واللازم باطل فالملزوم مثله وقد يقال لا يتمشى
هذا دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا او هي
وضع مستانف قلت ولا تخلو عبارة المص من مناقشة وذلك ان المطلوب الاعلام
بان الخليل يرى ان لن مركبة من لا ان وان الصحيح خلاف قوله وان تقديم معمول
معمولها دليل على عدم تركيبها من ذلك وعبارته ظاهرا تقتضي ان الخليل يخالف
في دلالة التقديم المذكور على عدم التركيب المشار اليه وليس هذا هو المقصود
وقال ابو حيان وكان حق المص ان يقول وتقديم معمول معمولها الا ان يكون تمييزا
نحو لن يتصبب زيد عرقا فانه لا يجوز عرقا لن يتصبب زيد قلت لا يسلم المص ذلك بل
يجوز عنده قليلا وقد مضى في باب التمييز ولئن سلم فذلك ممتنع قبل مجئ لن فلا
يقال عرقا تصبب زيد عند الجمهور ثم قول المص معمول معمولها قضية مهملة في
قوة الموجبة الجزئية فيصدق بصورة الوتري انحو جملة معمولها العامل لا يتقدم
ولا يذهب الوهم الى ارادته ويلزم ابا حيان ان يورده **وينصب ايضا بكي نفسها
ان كانت الموصولة** وهي التي بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو
لكيلا تاسوا بدليل صحة حلول ان محلها ولانها لو كانت حرف تعليل للزم
التاكيد والاصل عدمه ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كي لا يكون
دولة اذا قدرت اللام قبلها فان قلت ما فائدة قوله نفسها قلت جرت عادتهم
بقولهم ان ناصب بنفسه وناصب بان مضمرة بعده وهذا الكلام وان كان غير محقق فان
الذي ضرب ان بعده ليس الناصب بل الناصب ان الا ان اصطلاحهم جرى على هذا

فلما قال وينصب بكي صرح بقوله نفسها رفعا لهذا فان قلت فهلا قال مثل ذلك في بقية اخواتها قلت حسن ذكره في كي انها قد ينتصب الفعل بان مضمرة بعدها بخلاف اخواتها السابقة **وبان بعدها مضمرة غالبا ان كانت الجارة** وهي التي بمنزلة لام التعليل معنى وعملا مثل جئت كي تكرمني اذا قدرت كي هي التعليلية والجارة فيكون الفعل منصوبا بعدها بان مضمرة ولا يظهر الا قليلا كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وهذا عندهم محدود في الضرورات وعند احترز بقوله غالبا **وتتعين الاولى وهي المصدرية بعد اللام على راي** وهو راي س والجمهور **ومطلقا على راي** وهو راي الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام او لم تتقدمها **وتتعين الثانية وهي الجارة مطلقا على راي** وهو راي قوم من النحويين يرون انها الجارة على كل حال تقدمت اللام او لم تتقدم **ويترجح مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان** كقولك جئت لكي ان تكرمني وكقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فيترجح ان تكون كي حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لها وانما يترجح الاول لرجوع اما اولا فلان ان ام الباب فالاولى الاعتنا بشانها واذا جعلت كي تعليلية لزم ان تكون ان هي الناصبة نفسها وفاء بما تستحقه من الاعتنا بشانها حيث لم تعزل عن عملها واما ثانيا فلان ما كان اصلا لا يجعل توكيدا لغيره واما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها احق بالاعمال من البعيدة **ولا يتقدم معمول معمولها ولا يبطل عملها الفصل خلافا للكسائي في المسالتين** فانه اجاز تقديم معمول معمولها نحو جئت النحو كي اتعلم ومنعه الجمهور لان الفعل صلة موصول حرفي اما كي ان جعلت ناصبة بنفسها واما ان المضمرة لو جعلت هي الناصبة دون كي ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما مسالة الفصل فقال الشيخ قد يفصل بين كي والفعل بالمعمول او بجملة شرطية فينبغي النصب من كلامهم جئت كي فيك ارغب وجئت كي ان تحسن ازورك بنصب ارغب وازورك والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما قاله المص قلت وهذه المسالة الثانية تقييد لاطلاقه في باب الموصولات ان الموصول الحرفي لا يليه معمول صلته او سهو عما ذكره هناك وعلى الاول يترجح سوال وهو ما خصوصية كي بجواز ذلك فيها مع ان ان اقوى منها **وينصب غالبا باذن** واما في غير الغالب فقد تلغى ولا تعمل مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة حكاها عيسى

ابن عمر وسيبويه فلا التفات الى قول من انكرها ثم اذن لا تنصب مطلقا وانما ينتصب بها الفعل في حال كونها **مصدرة** فان تاخرت الغيت حتما نحو اكرمك اذن وكذا الغي ان افتقر ما قبلها لما بعدها كالشرط والجزا والقسم والجواب والمخبر عنه والخبر وان لم يفتقر وتقدمها حرف عطف وسياتي حكمه **ان وليها الفعل** ولم يفصل بينهما بشي نحو اذن اكرمك **او وليها القسم** كقول الشاعر اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب **ولم يكن حالا** كما لو قال لك شخص احبك فتقول اذن اظنك صادقا **وليست ان مضمرة بعدها خلافا للخليل في احد قوليه** حكاه عنه ابو عبيدة وبه قال الزجاج والفارسي واعترض بالقابليها ما لا يدخل عليه ان لفظا ولا تقديرا نحو اذن ابدا والفعل المقرون باللام نحو اذن لاذهب وفعل الحال نحو اذن تصدق قلت وفيه نظر لان الخليل انما يقوله باضمار ان اذا نصب المضارع وانما الذي يرده ان ان لا تضمر الا بعد عاطف او جار ويبقى عليه ولا هي اسم بسيط اصلها اذ والمعنى اذ جئتني اكرمك فحذف ما يضاف اليه وعوض منه التنوين خلافا لبعض الكوفيين ولا حرف مركب من اذ وان خلافا لقوم **واجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختيارا** فتقول على هذا اذن غدا اكرمك وممن اجاز ذلك ابن عصفور قال الشيخ والصحيح المنع **وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا** كقوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وقد اسلفنا الكلام عليه **ومعناها الجواب والجزاء وربما نصب بها عاطف او ذي خبر** اي تارة كذا وتارة كذا قال الفارسي في تفسير قول س فاذا قال ان تجالسني احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا يتصور هنا معنى الجزا والثاني ان يقال اتيك غدا فتقول اذن اكرمك المعنى ان اتيتني اذن اكرمك قلت الصواب ان يقال كونها جوابا لا ينفك عنها واما استعمالها للجزا فتارة يكون وتارة لا يكون وذلك ان معنى كونها جوابا انها لا تقع الا في كلام يجاب به من تكلم بكلام اخر اما تحقيقا واما تقديرا فتعلم انها لا تقع في كل كلام تنتصب اذ من غير ان يكون هناك ما يقتضي الجواب لا لفظا ولا تقديرا واما الجزا فقد يتخلف كما في اذن اظنك صادقا على ما مر وقال ابن هشام اعلم ان معنى الجواب هنا مشكل لانزان اريد به ما يراد في تسمية جزا الشرط جوابا وهو مسلم تسميتها جزا مثله وقولهم لابد قبلها من شرط ملفوظ به او مقدر يبطل ذلك استعمالها في نحو اذن اظنك صادقا بعد قول القايل انا احبك وهذا الوجه فيه وان اريد به ما اريد بقولنا في نعم واخواتها انها احرف جواب فيرد هذا انهم ذاعدوا احرف الجواب لم يعدوها منها وانها لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك

الجمل بعدها كما يكون ذلك في احرف الجواب والى التفسير الاول يشير قول الفارسي لا
ذكرنا اولا والى التفسير الثاني جنح ابو زكريا التبريزي اذ قال في شرح الحماسة في قوله
لو كنت من مازن لم تستبح ابلي ۝ بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا ۝ اذا لقام
بنصري معشر خشن ۝ عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا ۝ قال سيبويه اذن حرف
جواب وجزا فيجوز ان يكون هذا القايل قدر ان سايلا سال فقال لو كنت من مازن
ماذا كانوا يصنعون فقال اذن لقام بنصري البيت فهذا البيت جواب لهذا السايل
وجزا للمستبيح على فعله ثم قال ويجوز ان يكون اجاب بهذا بيتين مثل لو كنت حرا لاستقبحت
ما يفعله العبيد اذن لاستحسنت ما يفعله الاحرار وابن جني يجعل ذلك بكلي من الجواب
قال ابن هشام وصرح بان اللام في لقام على الوجه الاول لجواب قسم وفي كلامه نظر
في مواضع منها اجازته ان يكون اذن جوابان والصواب في البيت وفي مثله الذي ذكره
انه بدل لا ان تقدير في البيت جوابا لقسم محذوف الثاني حمله الجزا على المجازاة اللغوية
كالجزا الشرط والثالث حمل الجواب على جواب الشرط وكلامهم دل على خلاف ذلك فيهما لان المراد
الاصطلاحيات الى هنا كلام ابن هشام قلت وقد اطال ولم يات بطايل وذلك لانه
رد استشكاله بعبارات لم يرد القوم واحدا منها وذلك انهم لم يريدوا بالجواب
ما يراد بجزا الشرط ولا ما يراد في قولهم ان مثل نعم لاحرف جواب وانما ارادوا ان اذن
لا تستعمل في كلام مقتضب ابتدا بحيث لا يكون هناك كلام متقدم يقتضي ان يكون الجملة
التي فيها اذن جوابا له وانما تستعمل حيث يكون ثم سوال او كلام ملفوظ او مقدر وتكون الجملة
التي وقعت اذن في صحتها جوابا لذلك الكلام الملفوظ او المقدر والجواب في الحقيقة انما
هو تلك الجملة لا اذن وحدها وتسميتها حرف معناه الجواب انما يراد به ما ذكرناه وقوله
ان ذكر الجواب قرينا للجزا في قولهم معناه الجواب والجزا يوذن بان يكون المراد بالجواب ما يراد
بجزا الشرط غير صحيح بل هذا بان يكون مانعا اولى من ان يكون مقتضيا اذ لو اريد به بالجواب
ما يراد بالجزا لكان عطف الجزا على الجواب عطف الشي على مرادفه وهو خلاف الاصل لا
داعي الى ارتكابه فتعين ان يكون المراد بالجواب غير المراد بالجزا عملا بما تقرر من ان
الاصل في المتعاطفين التغاير وقوله ان اذن لو كان جوابا للزم صحة الاقتصار عليها
كغيرها من احرف الجواب لا يتم بعد تفسيرنا لمرادهم وقوله الى التفسير الاول يشير
قول الفارسي اي الى ان المراد بالجواب جواب الشرط باطل لانه لو اراد ذلك لم يقل
تارة كذا وتارة كذا وقوله قد ظهر من كلامهم حمل الجواب والجزا على الاصطلاحيين
غير صحيح لما قررناه فتامله **فصل** في النصب بان مضمرة بعد اللام و حتى
واو وفا السبب ينصب الفعل بان لازمة الاضمار بعد اللام المؤكدة

لنفي

لنفي خبر كان ماضية لفظا او معنى وهذه اللام يسميها اكثر النحويين لام
الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان
الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار ومثال النفي في خبر كان ماضية لفظا
قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب ومثال ذلك في الماضية معنى
قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ووجه التاكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما
كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفي كما ادخلت البا في ما زيد
بقايم لذلك فعندهم انها زايدة موكدة غير جارة ولكنها ناصب وهذا المذهب
الكوفي ليس مراد المص ولا تنطبق عليه عبارته فان قلت ويلزم عليه عمل
عامل الاسم في الفعل فان اللام الزايدة تعمل في الاسما الجر وقد عملت في الفعل
النصب ومعناها في الصورتين واحد وهو التاكيد فينتقض بهذا قولهم لا تعمل
عوامل الاسما في الافعال قلت لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية فلا يرد
عليهم ووجه التاكيد عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي
قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله ۝ يا عاذلي لا تزل من ملومتي ۝
ان العواذل لسن لي بامير ۝ ابلغ من لا تلمني لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهي
عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوفة والنصب بان مضمرة وجوبا قلت
هكذا قالوه وفيه اشكال من وجهين الاول ان التوكيد على هذا التقدير لم
يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب الثاني انه لا
يكون حرف الجر عند البصريين معديا كما زعمه هولاء المقررون لكلامهم وهم يقدرونه
ما كان زيد قاصدا للفعل او مريدا للفعل وقضية هذا ان تكون اللام زايدة للتقوية
مثل فعال لما يريد وظاهر كلام المص انه لا يشترط في النافي ان يكون كلمة ما او لم
وانه لا يشترط في كان ان يسند الى ما اسند اليه الفعل المقرون باللام وكلاهما
قد وقع اشتراطه في كلام بعضهم وقد زعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان
مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام
الجحود وذلك انما ياتي على عدم اعتبار هذين الشرطين كما هو ظاهر كلام المص
وبعد حتى المرادفة لالى نحو قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
فهي هنا حرف غاية او كي الجارة عطف على الى اي المرادفة لالى او لكي الجارة
وهي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم ونحو هم الذين يقولون لا
تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ونحو قولك اسلم حتى تدخل الجنة
وهي في هذا المثال لا تحتمل غير التعليلية واما الايتان اللتان قبله فتحتملان التعليلية

والغاية **او الا ان** والصواب اسقاط ان ولا عطف على كي والى اي وبمعنى حتى
المرادفة الا في الاستثنا وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا
افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح ابن هشام الخضراوي وجعل المص
من شواهد هذا القسم قول الشاعر ۝ ليس العطاء من الفضول سماحة ۝ حتى تجود
وما لديك قليل ۝ وقول الاخر ۝ والله لا يذهب شيخي باطلا ۝ حتى ابير مالكا وكاهلا
لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها فلا تكون حتى فيها بمعنى الى ولا مسببا عنه فلا
تكون حتى بمعنى كي وجعل ابن هشام الخضراوي من ذلك الحديث كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه او ينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول
فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة سببا لكونه على اليهودية او النصرانية
فتكون فيه للتعليل فتعين ان تكون بمعنى الا المستعملة في الاستثنا المنقطع كانه
قيل الا ان يكون ابواه يهودانه او ينصرانه والمعنى لكن ابواه يفعلان ذلك قال
ابن هشام في المغني ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر
على ذلك حتى يكون **قلت** ولا مانع من التخريج من غير ان يرتكب هذا الحذف وذلك بان
يجعل يولد صفة لمولود ويقصد توكيد العموم كما في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه
وتجعل على الفطرة ظرفا مستقرا على انه خبر المبتدا اي كل مولود يولد ثابت على الفطرة
مستقر عليها حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ولا غبار على هذا الوجه
وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها كما اذا قلت جئت لكي تكرمني
وان تعلمني العلم ومنه قول الشاعر ۝ حتى يكون عزيزا من نفوسهم ۝ او ان يبين جميعا
وهو مختار ۝ وهو حجة البصريين على الاضمار ان **قلت** وفي عبارة المص مناقشة
اذ هي ظاهرة في ان المنصوب بان مظهرة معطوف على المنصوب بان المضمرة وليس
كذلك انما المعطوف هو ان وصلتها المذكوران على ان المضمرة وصلتها اي المجموع
على المجموع وهو من عطف المفردات فتامله **وتتعين ايضا ان لزومها بعد او**
الواقعة موقع الى ان او الا ان والصواب ان يقال موقع الى او الا ويحذف
ان فان او لم تقع موقع المجموع وانما وقعت موقع الى وحدها او الا وحدها
وهذا الذي ذكره من ان النصب بعدها بان مضمرة بعدها لزوما مذهب البصريين
لان او من حروف العطف فلا تكون عاملة ومثال الواقعة موقع الى قولك
لالزمنك او تقضيني حقي ولانتظرن زيدا او يقوم وقول الشاعر ۝ لاستسهلن
الصعب او ادرك المنى ۝ **قلت** وجوز ابو حيان ان تكون في البيت بمعنى الا
وليس بشي ومثال الواقعة موقع الا لاقتلنه او يسلم وقول الشاعر ۝ وكنت اذا

غمزت قناة قوم ۝ كسرت كعوبها او تستقيما ۝ قيل ويحتملها قول امرئ القيس ۝
فقلت له لا تبك عينك انما ۝ نحاول او نموت فنعذرا ۝ ولم يمثل المص الا
بهذا البيت فان **قلت** مما احترز بقوله او الا بعد حتى المرادفة لالى او الا وبقوله
ثانيا الواقعة موقع الى او الا **قلت** اما الاول فاحترز به من حتى الابتدائية نحو
حتى يقول الرسول فان معناها معنى الفا واما الثاني فاحترز به من او التي لا
تقع موقع الى ولا الا فانها اذا ورد الفعل المنصوب بعدها كان نصبه بان جائزة
الاضمار لا واجبة كما في قول الشاعر ۝ فلولا رجال من رزام اعزة ۝ وآل سبيع او
اسوءك علقما ۝ لكن تقييدا وبما ذكره المص وان كان مخرجا لمثل هذا لكنه مخرج
لنحو لا يطيعن الله او يغفر لي وهذا لا تصلح لواحد من هذين المعنيين بل هي بمعنى
كي التعليلية ففيه اعتراض من هذه الحيثية **ولا يفصل الفعل من حتى**
ولا او بإذن فلا يقال اصحبك حتى اذن انعلم ولا يقال لالزمنك او اذن
تقضيني حقي **ولا بشرط ماضي اللفظ** فلا يقال لاصحبك او ان شا الله تستفيد
ولا يقال ايضا اصحبك حتى ان شا الله انعلم **خلافا للاخفش** فانه اجاز
ذلك كله قال الش وينبغي ان يتثبت في ذلك وانما اشترط كون فعل الشرط
ماضي اللفظ لان الجواب محذوف ومع حذفه يلزم مضيه كما ستعرفه **وقد**
تعلق قبل الشرط الاخفش حتى وفاقا له والمراد بتعليق حتى ابطال عملها ما ثبت له
من نصب الفعل المضارع على الوجه المتقدم وذلك مثل اصحبك حتى ان تحسن الي
احسن اليك فهذا جائز عند المص وفاقا للاخفش **قلت** ينبغي لكل احد ان يجيز
هذه الصورة لان حتى هذه الواقعة فيها هي حتى الابتدائية ومن مثلها حتى
اذا جاؤها شهد عليهم سمعهم وليس هذا في الحقيقة تعليقا اذ لا عمل للابتدائية
على الصحيح **وكي وفاقا للفرا** اي وقد تعلق كي فيبطل عملها بعد الشرط الاخفش
حقه وهو الذي استوفى ما يستحقه من الحب نحو جئتك كي ان تاتني اكرمك
فهذه جائزة عند الفرا ولحقه المص **وتنصب ان [illegible] لزوما بعد فا السبب**
فالناصب هو ان المضمرة وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه منصوب
بالمخالفة وبعضهم انه منصوب بالفا نفسها واحترز بفا السبب من الفا
التي هي لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعنى فما تحدثنا **جوابا لامر** كقوله
۝ يا ناق سيري عنقا فسيحا ۝ الى سليمان فنستريحا ۝ **او نهي** نحو لا تفتروا على الله كذبا
فيسحتكم بعذاب **او دعا بفعل اصيل في ذلك** نحو ربنا اطمس على اموالهم
واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا واحترز بقوله بفعل من ان يكون الدعا باسم نحو

سقيا ورعيا وبقوله اصيل من المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحمه الله زيد لى اسبابى
و شمل كلامه الامر ما هو باللام نحو لتاتنى فاحدثك فالنصب جايز وكذلك الدعا
او الاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل نحو فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا
واحترز بقوله لا يتضمن وقوع الفعل من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب
قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه ومن مثال الاستفهام الذى لا يتضمن
وقوع الفعل من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له من يدعونى فاستجيب له
فا هذا وان كان السوال عن تعيينه فيه بحسب اللفظ عن الفاعل كا فى قولك من جاك
اليوم اذا علمت انه جاك جا السوال عن تعيينه وكانه انما ورد الكلام على هذا الوجه
المبالغة فى الطلب حتى كان الفعل لكثرة دواعيه قد وقع وانه بحيث يسال
عن فاعله من هو ليجازى او النفى محض نحو ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اى ما يكون
منك اتيان فتحديث ومعنى هذا نفى الاتيان فينتفى الحديث اى ما تاتينا فكيف
تحدثنا او نفى الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا اى بل تاتى غير محدث
على المعنى الاول جا قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اى فكيف يموتون ومعنى الثانى
اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتوا او موول قال بعض الشارحين النفى الموول
ضربان ما لا يجوز النصب بعده نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا
فتحدثنا وما يجوز النصب بعده كقوله الم تسال فتخبرك الرسوم وضابطه
ما دخلت عليه همزة الاستفهام للتقرير قلت كانهم بنوا الحكم على صورة اللفظ
لكن هل المعتبر اداة الاستفهام لسبقها او اداة النفى لقربها محل نظر وكلام هذا
الشارح جازم بان المراعى الثانى وكان لرجحانه بالقرب والذى يظهر ان يراد
المصنف او شى غير نفى فيكون او موول معطوفا على نفى لا على محض ويكون المعنى
او شى موول بالنفى المحض اى الصريح وهو كلمة غير مثلا وذلك لانا ان عطفناه
على محض كان صفة للنفى ضرورة انه معطوف على صفة فكانه قيل المنفى صفته
انه اما محضا اى صريح واما موول وح نقول هذا النفى الموول اما ان يريد به
انه موول بالنفى الصريح او يريد به انه موول بغير الصريح لا سبيل الى ان
يريد الاول اعنى الموول بالنفى الصريح اذ الشى الذى وضع نفيا هو ابدا نفى صريح
ولا يتصور ان يكون موولا بالنفى الصريح فهذا القسم لا وجود له ولا سبيل الى
الثانى لان الموول بغير النفى نحو ما زال وما برح ولم يفعل اذا قصد التقرير
لا السوال عن النفى فلا يجوز النصب بعد شى من ذلك واذا بطل الوجهان
المذكوران تعين ما قررناه او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا او تحضيض

نحو

نحو هلا تاتينا فتحدثنا او تمن نحو يا ليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما او
ترج كقراة حفص لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات والارض فاطلع
وقوله تعالى او يذكر فتنفعه الذكرى بنصب اطلع فتنفع وهذا هو مذهب
الفرا قال المصنف وبقوله اقول لثبوت ذلك سماعا ولا يتقدم ذا الجواب على سببه
خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ذلك فيصح عندهم ان تقول ما زيد فتكرمه
ياتينا ووجه تجويزهم ان الفا ليست للعطف وانما هى جواب تقدم على سببه
مع تقدم بعض الجملة ومن مذهبهم جواز تقدم جواب الشرط على الشرط ومنع
ذلك البصريون لان الفا عندهم للعطف على مصدر متصيد من الفعل الاول
فاذا قلت ما تاتينا فتحدثنا فالمعنى ما يكون منك اتيان فتحديث والمختار
الرضى فى هذه الفا ان تكون متمحضة للسببية ولا تكون للعطف قال وانما
صرفوا ما بعد فا السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها
سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال او الاستقبال ظاهر فى معنى
الحال فلو بقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفا لعطف جملة حالية الفعل على
الجملة التى قبل الفا فصرفوه الى النصب منبه فى الظاهر على انه ليس معطوفا اذ
المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفا المذكورة جملة وتخلص المضارع للاستقبال
كان فيه شيئان دفع جانب كون الفا للعطف وتقوية كونه للجزا فيكون اذن
ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وانما احترز بهذا على قولهم ان ما بعد الفا بتقدير
مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير زرنى فاكرمك ليكن
زيارة منك فاكرام منى لان فا السببية ان عطفت وهو قليل فانما تعطف
الجملة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب هذا كلامه وقد يحذف سببه بعد
الاستفهام لوضوح المعنى ولقيام هذا الجواب مقامه لانه فى اللفظ كالجزا اما
هو كالشرط تقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شى من ذلك
فى صريح الشرط والجزا لان كل واحد منهما فى اللفظ جملة ظاهرة ويلحق بالنفى
التشبيه الواقع موقعه نحو قولك كان زيدا هجرنا فتحدثنا حيث يريد انه كان
هجرانه فهو تشبيه وقع موقع النفى فهو فى قوة قولك ما تاتينا فتحدثنا هكذا ظهر
لى الان ولست على وثوق منه فتامله وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها
ذكر ذلك ابن سيدة صاحب المحكم وحكى عن بعض الفصحا قد كنت فى خير فتعرفه
يريد ما كنت فى خير فتعرفه فصل فى نصب المضارع بعد واو الجمع ومسايل
ذكرت ايضا من نصب المضارع بعد الفا والواو وتظهر ان الناصبة ايضا لزوما

بعد واو الجمع ومن ثم امتنع النصب في قولك دعني ولا اعود لان معناه ليجتمع
تركك لي وتم وتركي لما تكره مني وقد علم ان طلبه لتركه انما هو في الحال بقرينة
تالمه بضربه اياه وح فيفوت المقصود مو دبه من انتهايه في المستقبل عما يكره
منه ولا يصح الجزم ايضا في المثال لعدم تقديم فعل مجزوم يعطف عليه فان قيل
فقد يكون لا ناهيه ولجزم الفعل فيكون كقوله * اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
لها ابدا ما دام فينا الجراضم * قلنا هذا باطل لانه لا يحصل مقصود المودب الا بالزا
المضروب انه لا يعود لا نهيه نفسه عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود والعود
ولا يصح ان يقال انا انهى نفسي عن كذا في كل وقت ثم افعله واذا بطل الوجهان تعين
الرفع وتعين النصب في قوله * فقلت ادعي وادعوان اندى * لصوت ان ينادي داعيان *
لان الجزم لا طالب له والرفع على الاستيناف يأباه قوله ان اندى لصوت البيت
واقعه في مواضع الفا مثال الامر فقلت ادعي وادعو البيت والنهي كقوله * لا
تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وتحتمل العطف ومثل له ابن درستويه بقوله
* لا تنه عن خلق وتاتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم * والدعا كقوله * رب اغفر
لي والتوسع في الرزق والاستفهام كقوله * اتبيت ريان الجفون من الكرى *
* وابيت منك بليلة الملسوع * قال ابن هشام في مغني اللبيب وذكر لي ان بعض كبير
من يقرئ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى وانشد هذا البيت وقال
كيف ضم التا من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت وهو للمتكلم
لا للمخاطب فبينت للحاكي ان الفعلين مضارعان وان التا فيهما لام الكلمة
وان الخطاب في الاول مستفاد من تا المضارعه والتكلم في الثاني مستفاد من
الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد
واو المصاحبة والنفي المحض كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين والموول كقول الحطيئه * الم اك جاركم ويكون بيني *
وبينكم المودة والاخاء * كذا قال الشم وقد علمت ما فيه والعرض نحو الا تنزل
عندنا ونصيب خيرا والتحضيض نحو هلا تاتينا وتكرمنا والتمني كقوله تعالى
يا ليتنا نرد ولا نكذب في قراة من نصبه نكذب قلت ويرد على المص الترجي
وقد التي يراد بها النفي والتشبيه الذي يراد به النفي فان هذه كلها من مواضع
الفا ولم يتبع في الواو نصب الفعل بعدها وكلام المص يشمله فتامله فان
عطف بها او باو على فعل قبل او قصد الاستيناف بطل اضمار ان
الضمير في قوله بها عايد على الفا وواو الجمع واحترز بقوله على فعل عن ان يكون

العطف على اسم وسياتي ومثال العطف بالفا ما تاتيني فتحدثني بالرفع عطفا
للفعل على الفعل فيكون النفي شيا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا
فيكون الاتيان المقيد بتعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي
بانتفا جزئيه معا وبانتفا كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس
منك اتيان ولا حديث بعقبه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يوذن لهم فيعتذرون
بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث
بعده ولا يجوز ان يكون منفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان
لا يكون من دون الاتيان اللهم الا اذا جعلت ما بعد الفا على القطع والاستيناف
لا معطوف على الفعل الاول وح جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا
ما اذا قصد العطف على الفعل او قصد الاستيناف امتنع النصب وبطل اضمار ان وقد
مر تحقيقه الامر فيه بعد الفا ولا يخفى حكمه ايضا مع الواو واذا قصد الاستيناف
بعدها ودخلها معنى الاضراب نحو الزم زيدا ويقضيك حقك المعنى بل هو يقضيك
حقك لزمته او لم تلزمه وقوله بطل اضمار ان حسن ولا يسد مسده ان يقال
ارتفع الفعل لان المعطوف عليه قد يكون منصوبا وقد يكون مجزوما قال غيره ان
لم تاتنا يبقين * فنرجي ونكثر لك ميلا وبعد واو الجمع تقدير موضعها
كقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب على اضمار ان فكانك قلت
لا يكن منك ان تاكل السمك وان تشرب اللبن فلو اتيت بمع في موضع الفا
فقلت لا يكن منك ان تاكل السمك مع ان تشرب اللبن اي مع شربك اللبن
كان صحيحا موفيا بالغرض وللرضي في ذلك كلام مخالف لهذا المنقول عنهم وذلك
انهم يقولون ان هذه الواو للعطف كما عرفت والرضي قال لما قصدوا في الواو معنى
الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا
من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على
الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم
قم وقيامي ثابت اي قم في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع فقصدوا ههنا
مصاحبة الفعل للفعل منصوبا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي ولا قصد
في المفعول مصاحبة الاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة المصدر
على مصدر من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم
يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفا معنى السببية
بل كون واو العطف للجمع قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية

فى شئ على معنى ان يحمل على وجه يكون ظاهرا فيما قصدت النصوصية عليه الى هنا كلامه **و يعين فالجواب تقدير شرط قبلها** وذلك اذا وقعت قبل سبب انتفى بسببه نحو ما تاتينا فتحدثنا اذا قصد نفى الحديث لانتفاء الاتيان فيصح ان يقال ما تاتينا وان تاتنا فتحدثنا ثابت **او حال كانها** اى ما تاتينا محدثا فيكون الاتيان وانتفاء الحديث منتفيا فهذان معنيان وقد تقدم الكلام عليهما **و تنفرد الفا بان ما بعدها فى غير النفى يجزم عند سقوطها** نحو ائتنى اكرمك ولا تعص الله يدخلك الجنة ويا رب وفقنى اطعك وهل تزورنا نزرك والا تزله نصب خيرا وليت لى مالا انفقه قال الشارح والجزم بعد الرجا غريب والقياس يقبله وانما قال فى غير النفى لما سنذكره وذلك لان غير النفى مما ينصب الفعل المقرون بالفا بعده طلب والطلب اظهر فى تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبرى افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيد وما ضرب زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبى فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعنى توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لذاته المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ الظاهر واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على ان تكلم المتكلم به لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد تخبر بشئ مع ان ذلك الشئ غير مقصود للخبر كقولك اضرب زيدا مع كراهتك ضربه فلو جئت بعد الخبر ايضا بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذاك فى الطلب انما كان يتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره وصح ذلك الغير فالاولى ان يكون له اذا تقدير ذلك والجزم ما بعد الفا فى غير النفى فانه عند المصنف يجزم عند سقوطها **بما قبلها لما فيه من معنى الشرط** وهو قول س والخليل واختاره ابن خروف **لا بان مضمرة خلافا لمن زعم ذلك** ونسبه المصنف الى اكثر المتاخرين وابطله بقوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا ووجهه انه لو كان الجزم فى جواب شرط مقدر اى ان تقل لهم اقيموا الصلوة يقيموها لاستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع قلت وهذا مبنى على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انها تقتضى العلية

كما صرح به الحاجب وذلك حاصل فان امر الشارع صلوات الله وسلامه عليه للمؤمنين باقامة الصلوة يقتضى اقامتها غالبا وذلك كاف وقال بعض المتاخرين يكفى الشرط الذى فى كونها شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على اشيا اخر نحو ان توضات صحت صلاتك وهو نحو ما اشار اليه ابن الحاجب واجاب ابن المصنف عن اعتراض والده المذكور بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان يكون الاصل يقم اكثرهم ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد المؤمنين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول اقم الصلوة اقامها وقال المبرد والتقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم فى جواب اقيموا المقدر لا فى جواب قل قال ابن هشام فى المغنى ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف الجواب اما فى الفعل والفاعل نحو ائتنى اكرمك او فى الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او فى الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما **و يرفع مقصودا به الوصف** المنوع الا الصناعى لاشتمال الحال مثال النعت فهب لى من لدنك وليا يرثنى على قراءة الرفع ومثال الحال ولا تمنن تستكثر فذرهم فى خوضهم يلعبون **او الاستيناف** كقوله فابلهم ارسوا نزاولها فكل حتفا امرئ يجرى بمقدار والضمير من قوله نزاولها اما للحرب قاله ابن الحاجب وهو الصحيح اى ارسوا السفينة نزاول الحرب واما السفينة على ما قاله غيره وعلى كل منهما فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا ولا لفوات معنى التعليل بل يتعين الرفع على القطع هكذا قيل وفيه نظر لان نزاولها لا يمنع جزمه لا ينعكس المعنى لان المزاولة قد تترتب على الارسا لا سيما اذا عاد الضمير للحرب ويكون المراد نزاولها هم واهل السفينة ولما قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت ايضا قلت وبقى عليه ان يقول او العطف فان تقدمه فعل يعطف عليه وذلك نحو ما تقرا فتحفظ فهذا معطوف فان قلت ما تقرا فتحفظ فهو مستانف من العطف ولا يوذن لهم فيعتذرون اذ المعنى نفى الاذن فى الاعتذار منهم فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفى الداخل على الاذن معناه نفى الاذن فى الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم **و الامر المدلول عليه بخبر** اسما كان او فعلا فالاول نحو حسبك ينم الناس اى حسبك الحديث فحذف الخبر وقال قوم منهم ابن طاهر لا خبر له لانه فى معنى ما لا يحتاج الى خبر وهو بمعنى اكتف والثانى نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وهو فى معنى ليتق **او اسم فعل** كقوله مكانك تحمدى او تستريحى **كالمدلول عليه بفعله** اى كالامر المدلول عليه بفعل الامر **فى جزم الجواب** فكما يجزم الجواب بعد الامر الصريح كذلك يجزم بعد الامر المدلول عليه بخبر او اسم فعل على ان بعضهم صرح بانه لم يسمع من نوع اتقى الله غيره فلا يقاس **لا فى نصب خلافا**

للكسائي فيه اي في نصبه فانه اجاز النصب في جميع ذلك لجريه مجرى الامر
الصريح المدلول عليه بالفعل وخالفناه ايضا في نصب جواب الدعا المدلول
عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة ولبعض اصحابنا ان اراد البصريين
فهو ابن جني وان اراد المغاربة فهو ابن عصفور في نصب جواب نزال وشبهه
نحو نزال فاقاتلك وتراك زيدا فاكرمك ونحو ذلك من اسما الفعل المشتقة من جهة
انه لما كان بحروف الفعل ومعناه اعطي حكمه ولنا ان فعل الامر انما صح وقوعه
صلة لان حسن تاويله بالمصدر المنسبك منه مع ان وما اسم الفعل فانه لا يصلح
لذلك سوا كان مشتقا او غيره فان لم يحسن اقامة ان تفعل مقام الامر نحو
احسن الى زيد ولا يدري لا احسن اليك وان لا تفعل مقام النهي نحو لا
تدن من الاسد تهلك لم يجزم جوابهما خلافا للكسائي فانه اجاز
الجزم في الصورتين تحكيما للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية فلم يلتفت الى
هذا الشرط فيجيز نحو لا تكفر تدخل النار كما يجيز لا تكفر تدخل الجنة
ويجيز نحو ايضا اسلم لا تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار
واستدل بالسماع والقياس اما السماع فكقول النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقرب
مساجدنا يوذنا بريح الثوم وكقوله عليه الصلوة والسلام لا ترجعوا بعدي
كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واما القياس فهو ان المنصوب بعد الفا جاز
فيه ذلك فكذلك اذا سقطت الفا نحو قوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم
بعذاب لان المعنى ان تفتروا واعترض بان ما استند اليه من السماع ليس بقاطع في
مطلوبه بل ولا ظاهر فيه لاحتمال كون ذلك من ابدال الفعل من الفعل اي فلا
يقرب مساجدنا لا يوذنا ولا ترجعوا بعدي كفارا لا يضرب مع ان الرواية المشهورة
يوذينا ويضرب بالرفع فيهما والثاني يحتمل ايضا على رواية تسكين البا ان يكون
من الادغام نحو يجعل لكم فلا يكون الاسكان للجزم واما القياس على المنصوب
بعد الفا فلا يحسن لان الفا قد تكون في النفي ولا جزم فيه وقد تضمر ان
الناصبة بعد الواو والفا الواقعتين بين مجزومي اداة الشرط
فمثال ذلك بعد الواو ان تاتني وتحسن الي اكافيك ومثاله بعد الفا ان
تاتني فتحدثني احسن اليك وزاد الكوفيون ثم واستشهدوا بقراة الحسن
ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره
على الله وزاد بعضهم او نحو ان تزرني او تحسن الي احسن اليك او بعدهما
اي بعد المجزومين فالاول كقوله ° ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى °

مصارع مظلوم مجرا ومسحبا ° وتدفن منه الصالحات وان يسي ° يكن ما اسا النار
في راس كبكبا ° بنصب تدفن والثاني وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به
الله فيغفر لمن يشا على قراة النصب او بعد حصر بانما اختيارا نحو انما هي ضربة من
الاسد فيحطم ظهره حكاه بعضهم عن الكوفيين قال المص وعليه قراة ابن عامر فانما يقول
كن فيكون ولا حجة في المثال لانه من باب وتقر عيني اي انه من باب اضمار ان جوازا
للعطف على مصدر صريح وكذا لا حجة لهم في الاية لانه قد تقدمت صورة الامر او
بعد حصر بالا نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا والخبر المثبت الخالي من الشرط
اضطرارا كقوله ° ساترك منزلي لبني تميم ° والحق بالحجاز فاستريحا ° ويحتمل انه مؤكد
بالنون فانه يجوز للمضطر انت تفعل وقال بعضهم وانما جاز النصب لان ساترك منزلي
معناه لا اقيم بمنزلي وفيه نظر لان جواب النفي منفي لا ثابت والمراد اثبات الاستراحة
لا نفيها وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفا اللازم لسقوطها الجزم
كقراة غير ابي عمرو ولولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن وخرج بذكر اللازم
نحو ايتني بدابة فاركب عليها فان سقوط الفا لا يوجب الجزم قال ابو حيان وخرج
نحو ان تاتني فتمشي الي وتحسن الي احسن اليك فلا يجوز في وتحسن الجزم لان الفا
لو سقطت صار جزم تمشي على البدل من فعل الشرط ورفعه على الحال والمنفي بلا الصالح
قبلها كي جاز الرفع والجزم سماعا عن العرب قال المص عن الفرا عن العرب انهم يقولون
ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه وكذا يقولون اوثقت العبد لا يفر
ولا يفر رفعا وجزما ولا يخفى ان الفعل المنفي بلا في المثالين يصلح كي قبله اذ يصح ان
تقول ربطت الفرس كيلا ينفلت واوثقت العبد كي لا يفر والجزم في ذلك لا يجوز
عند البصريين قال ابن عصفور وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الا ضرورة
واحترز المص بقوله الصالح قبلها كي من نحو قولك لا يقوم زيد ما لم يتقدمه شي
يصلح نحو يقوم عمرو ولا يقوم زيد ما لم يتقدمه ما يصلح للسببية قلت وذكر هذه
المسالة في باب التي قبلها مناسب لان الجزم فيها على التوهم والتقدير اما
الاولى فانها على تقدير سقوط الفا واما الثانية فانها على تقدير جملة شرطية اذ
المعنى ربطت الفرس لانه ان لم اربطه ينفلت وكان ينبغي للمص ان يقول ووقع
وقد يجزم وفاقا للكوفيين ليبين ان في المسالة خلافا وان الراجح عدم الجزم
فصل في الكلام على ما تظهر فيه ان الناصبة جوازا ووجوبا وتظهر
ان وتضمر اي تظهر تارة وتضمر اخرى على سبيل الجواز بعد عاطف الفعل
بشرط ان تكون الفا او الواو او ثم او او ولا يجوز ذلك في غيرها فلم يكن

لكم هذا الاطلاق مع ان فيه نقدا من جهة ان المعطوف ليس الفعل بل المصدر
على اسم صريح الا ان توهم يجب فيه الاضمار كما تقدم ومثال المسئلة قوله تعالى وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا ومن مثلها ايضا قول ميسون
* ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف **وبعد لام الجر غير الجحودية**
وهذه هي اللام المسماة عندهم بلام كي وهي اللام الجارة للاسم والناصبة ان مضمرة
بعدها جوازا وتجوز اظهارها تقول جئت لاكرمك وجئت لان اكرمك واجاز
السيرافي وابن كيسان ان يكون النصب بعدها باضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها
نحو جئت لكي اكرمك والصحيح المنع اذ لم يثبت اذ لم يثبت لنا في موضع اظهار ان
كي بيقين وثبت ان اضمار ان محقق في كثير من المواضع والحمل على المتيقن
مقدم على المشكوك فيه وقد سبق ان الكوفيين يرون ان اللام هي الناصبة بنفسها
فاذا ظهرت ان بعدها نحو جئت لان اكرمك حكموا بان ان توكيد للام وهو
ضعيف وذهب ثعلب الى ان النصب بها لقيامها مقام ان فانظر اذا
اجتمعا ماذا يقول واحترز المص بقوله غير الجحودية من لام الجحود فان اضمار
ان بعدها واجب كما سبق **ما لم يقترن الفعل بلا بعد اللام فيتعين الاظهار**
نحو لئلا يكون للناس على الله حجة **ولا تنصب ان محذوفة في غير**
المواضع المذكورة الا نادرا ومن النادر قراءة افغير الله تأمروني اعبد ايها
الاية بنصب اعبد على ان الناصبة محذوفة وانتصاب غير في هذه القراءة
بل في قراءة من رفع اعبد لا يكون باعبد لان الحرف الموصول المصدري محذوف
امامع بقاء اثره في قراءة النصب او مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة لا تعمل
فيما قبل الموصول بل بتأمروني وان اعبد بدل منه اشتمال اي تأمروني بعبادة غير
الله عبادتي ومن النادر ايضا قول طرفة * الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
* وان اشهد اللذات هل انت مخلدي * على رواية من روى بنصب احضر **وفي**
القياس عليه خلاف ذهب الكوفيون وجماعة من البصريين الى انه يقاس عليه والصحيح
قصره على السماع لقلته غير انه اذا رفع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك لا
ينقاس ومنه افغير الله تأمروني اعبد على القراءة المشهورة برفع اعبد ومنه
اياته يريكم البرق خوفا وطمعا وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو الاشهر
في بيت رواية طرفة **فصل** في الكلام على غير ان الناصبة وان التفسيرية
تزاد ان جوازا بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء
بهم **وبين القسم ولو** وتارة يكون فعل القسم مذكورا كقوله * فاقسم ان لو

التقينا وانتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم * وتارة يكون متروكا كقوله * اما والله
ان لو كنت حرا * وما بالحر انت ولا العتيق * هذا قول سيبويه وغيره ووقع لابن
عصفور في المقرب انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان
الاكثر تركها وهو خلاف سنة الاحرف الرابطة **وتزاد ان شذوذا بعد**
كاف الجر كقوله * ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطو الى وارق السلم
في رواية من جر الظبية وتزاد ايضا شذوذا بعد اذا وان لم يذكره المص
كقوله * فامهله حتى اذا ان كانه * معاطي يد في لجة الماء غامر **وتفيد ان**
تفسيرا بعد معنى القول نحو وانطلق الملأ منهم ان امشوا اذ ليس المراد
بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي
المتعارف بل الاستمرار على الشيء اي لا لفظ القول فلا يقال قلت ان افعل وفي
شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول فان
قلت قد وقع في الكشاف انها يجوز ان تكون مفسرة في قوله تعالى ما قلت لهم
الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فجوز كونها تفسيرية بعد لفظ القول قلت
انما جوزه على ان يكون القول مؤولا بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني ان اعبدوا
الله قال ابن هشام في المغني وهو حسن وعلى هذا فيقال في هذا الضابط ان
لا يكون بعد حروف القول الا والقول مؤول بغيره هذا كلامه قلت وظاهره
ان ذلك لا يتقيد بموضع دون موضع وليس كذلك فان القول في الاية
انما وضع موضع الامر على ما يقتضيه حسن الادب لئلا يجعل نفسه وربه معا
امرين ودل على الاصل بذكر ان المفسرة هكذا نقل بعضهم عن الزمخشري فاذا
كان جعل القول بمعنى الامر مبنيا على هذه القرينة والنكتة لم يكن لك ان تجعل
كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة له قال التفتازاني وجعل ان
مفسرة لفعل الامر المذكور وصلته مثل امرته بهذا ان ثم نظر اما في طريق القياس
فلان احدهما مغن عن الاخر واما في الاستعمال فلانه لا يوجد انتهى ثم من شروط
ان المفسرة ولم يذكره المص ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين وان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا
بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير **ويفيده** اي ويفيد التفسير **اي**
غالبا فيما سوى ذلك اي غير المحل المتقدم وهو الوقوع بعد معنى القول لا
لفظه هذا ظاهر كلامه وهو مقتض لامتناع ان يقال كتبت اليه اي قم قال الشم
وليس كذلك بل يقال مثل هذا التركيب وفي مغني ابن هشام ان الطبع لا يقبل

الاتيان باى فى ذلك وهو كلام عجيب وتقع اى بين لفظين متشركين
فى الاعراب نحو هذا عسجد اى ذهب فتقع عاطفة على راى وتقدم بعض الكلام على
ذلك مستوفى فى باب عطف النسق وان ولى ان الصالحة للتفسير مضارع معه
لا نحو اشرت اليه ان لا تفعل رفع على النفى بان تجعل لا نافية وجزم على النهى
بان تجعل لا ناهية وان تفسيرية على الوجهين ويدل على هذا قوله الصالحة للتفسير
مع قوله فى وجه النصب الاتى على جعل ان مصدرية على انها غير مصدرية
فى الوجهين الاولين ونصب على جعل ان مصدرية ولا حينئذ نافية قال الشهاب
السمين احد شارحى هذا الكتاب ويجوز فى القياس ان تكون لا ناهيه وان مصدرية
لان المصدرية توصل بالامر فجاز فى القياس ان توصل بالنهى قلت وهذا خطا
فاحش لان فى الوصل بالنهى ان يتوارد على الفعل ناصب وجازم معا ولا سبيل الى
هذا الوجه وقال غيره يجوز كونها مخففة من الثقيله وهذا خطا ايضا لانها
لا يخبر عنها بالنهى ولا تفيد ان المفتوحة الهمزة مجازاة خلافا للكوفيين
فانهم اثبتوا افادتها لذلك كان الشرطية قال ابن هشام يرجحه عندى امور
احدها ترادف المفتوحة والمكسورة على محل واحد والاصل التوافق وقد روى بالوجهين
قوله «اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا» جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم
قلت لا نسلم ان الاصل الترادف ولان الكلمة اذا وقعت فى تركيب يعنى ان يكون
المودى من التركيبين واحدا وان اختلف معانى بعض مفرداته وهذا ظاهر قال
الثانى مجى الفا بعدها كثيرا كما فى قوله «ابا خراشة اما انت ذا نفر» فان قومى
لم تاكلهم الضبع قلت وهذا الوجه ايضا مخدوش فان مجرد مجى مطلق الفا
بعد ان لا يقتضى كونها شرطية وانما ذاك لو كانت الفا رابطة للجواب و
النزاع فيه فانا لا نسلم ان الفا فى البيت المذكور جوابيه ولم لا يجوز ان تكون
عاطفة او سببية والمعنى يا ابا خراشة لاجل ان كنت ذا نفر افتخرت فانا
افتخر ايضا بان قومى باقون لم تذهبهم المجاعات قال الثالث عطفها على
ان المكسورة كقوله «اما اقمت واما انت مرتحلا» فالله يكلا ما تاتى وما
تذر الرواية بكسر ان الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية
لزم عطف المفرد على الجملة قلت الملازمة ممنوعة ومستند المنع ان المصدر
يجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف اى ان اقمت وحصل ان ارتحلت اى وحصل
ارتحالك وهذه الجملة الفعلية المحذوف فعلها معطوفة على الفعلية الاولى
الملفوظ بجزئيها ثم قول ان المفتوحة عطفت على المكسورة فيه تسامح اذ الحرف

لا يعطف على الحرف ولا تفيد ان ايضا نفيا خلافا لبعضهم فقد قيل فى قوله تعالى
ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم وقيل الا المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم
من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض فصل فى الكلام على المضارع
الواقع بعد حتى منصوبا او مرفوعا المنصوب بعد حتى مستقبل نحو لا ابرح حتى ادخل
المدينة او ماض فى حكمه نحو سرت حتى ادخلها فانه مستقبل بالنسبة الى ما قبله واما
بالنظر اليه فى نفسه فماض وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها وهو
الغالب ولهذا قدره نحو لاسيرن حتى ادخلها اى الى ان ادخلها او مسببا عنه نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة اى كى ادخلها واعلم ان كون الفعل بعدها مستقبلا فى
نفسه وبالنظر الى ما قبله واضح بذاته مستغن عن علامة تدل عليه وانما كان
حقها ان يقول ومعناها الغاية او السببية وان كان الفعل حالا نحو مرض
حتى لا يرجونه وسرت حتى ادخلها تقوله حين الدخول او مؤولا به رفع
وتحته صورتان احداهما نحو قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول برفع يقول
فانه ماض اول بالحال والثانية نحو سرت حتى ادخلها تريد فانا الان متمكن من الدخول
وحاصلها ان يكون الماضى او المستقبل قدر انه موجود فى الحال وعلامة ذلك اى
كونه حالا او مؤولا بالحال صلاحية جعل الفا مكان حتى اذ يصح مرض فهم لا يرجونه
وزلزلوا فقال الرسول وكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها والمحل صالح
للابتدا فخرج نحو سيرى حتى ادخلها فالنصب واجب وكذا كان سيرى حتى ادخلها
ان قدرت كان ناقصة لان ما بعد حتى هذه جملة مستانفة فيبقى الذى قبلها
بلا خبر قال ابن الحاجب من رفع يقول فى تلك الاية فعلى ان الاخبار بوقوع
شيئين احدهما الزلزال والثانى القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى
على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال
ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبان شيا
اخر مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع
القول كما فى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس الامر ولكن ثبوته بدليل
اخر لا من هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القرائتين
كالايتين وانما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا ولو قدر
واقعا لكان حالا على وجه الحكاية فان دل على حدث غير واجب تعين النصب
خلافا للاخفش وذلك نحو ما سرت حتى ادخلها ونحو هل سرت حتى تدخلها
فيتعين النصب فى ذلك عند الجمهور لان الرفع يستدعى ان يكون ما بعد حتى

مسببا عما قبلها فامتنع الرفع في المثالين اما الاول فلان الدخول لا يتسبب عن عدم
السير واما الثاني فلان السير لم يتحقق وجوده فهو غير محكوم بثبوته فكيف يكون
الحكم بحصول مسببه واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا
ثم دخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة قال ابن هشام
ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما يمنعه اذا
كان النفي مسلطا على السبب خاصة قلت وتلخيص مسألة حتى باسهل طريق ان
يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب
نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب
فتامله فهو حسن ان شاء الله تعالى

باب عوامل الجزم في فعل المضارع

منها لام الطلب سواء كان الطلب امرا نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء
نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك لمن تساويه لتفعل يا فلان اذا لم ترد
الاستعلاء عليه مكسورة وللام الطلب الاصالة في السكون من وجهين
احدهما مشترك قال المص وهو كون السكون مقدما على الحركة اذ هي زيادة
والاصل عدمها والثاني مختص وهو ان يكون لفظها مشاكلا لعملها كما في
باء الجر لكن منع من سكونها الابتداء فكسرت قلت ويمكن ان يوجه كسرها
بانها حملت على لام الجر لانها اختها في الاختصاص بقبيل من الكلام وعملها
في ذلك القبيل المختصة به فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر لانه الاصل
فيها بناء على الحق ما كان على حرف واحد ان يبنى على الفتح لخفته فهلا حملت
لام الامر على لام الجر في هذه الحالة الاصلية ففتحت قلت لان مدخول لام الامر هو
المضارع وهو شبيه بالاسم المظهر لانه مشبه لاسم الفاعل في حركاته و
سكناته فعوملت لام الامر معاملة لام الجر حيث تدخل على الاسم الظاهر الذي
له شبه به فتامله وفتحها لغة لبني سليم حكاها عنهم الفراء وخصها بعضهم
بما بعدها ياء مفتوحة والاطلاق للمص لا يقتضيه وقد تسكن بعد الفاء والواو نحو
فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وثم نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون و
البزي وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر لكن اسكان اللام المذكورة
بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها واسكانها بعد ثم قليل قال المص وليس التسكين
حملا على تسكين عين فعل كما زعم الاكثرون لان ذلك اجراء للمنفصل مجرى المتصل
ومثله لا يكاد يوجد مع قلته الا في الاضطرار قال الش والتسكين عنده رجوع الى
الاصل فان اصل هذه اللام السكون كما بين عنه ويلزم لام الطلب

المذكورة

المذكورة في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب وهذا يشمل ما اذا انتفى
الفاعلية نحو لتعن بحاجتي وما اذا انتفى الخطاب نحو ليقم زيد وما اذا انتفيا
جميعا نحو ليعن زيد بحاجتي مطلقا اي يلزم في ذلك من غير تقييد بمحل
دون محل خلافا لمن اجاز حذفها في نحو قل له ليفعل والمخاطب في ذلك
هو الكسائي اجاز حذفها بعد امر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلوة والصحيح ان حذفها خاص بالشعر وقد سبق الكلام على تخريج
الاية المذكورة على ما ينبغي تمسك المخالف بها على هذا المطلوب والغالب
في امر الفاعل المخاطب خلوه منها لا قترانه بها قليل ولكنه ثابت في الكلام
الفصيح فلا يمتنع استعمال مثله وكلام المص ساكت عن ذلك وقد سمع
اقترانه بها في قراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم و
من حروف المضارعة نحو قم وهو موقوف عند البصريين معدود
في رايهم من جملة المبنيات لا مجزوم بلام محذوفة خلافا للكوفيين
فهو معرب على مذهبهم وهو عندهم مقتطع من الفعل المضارع قال ابن هشام
في مغني اللبيب وبقولهم اقول لان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل
وكونه امرا وخبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
لتقم انت يا ابن خير قريش وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث
لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي
كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال
الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك
افعالا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو
قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ تشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم
كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه وقد اوردنا ما عليه من المناقشة
في الحاشية التي كتبناها على المغني ولا يعمل الامر خلافا للاخفش واحد قوليه
فيكون العامل فيه على هذا القول معنويا لا لفظيا وله قول اخر يوافقه
الكوفيين في المسألة ويلزم اخره ما يلزم المجزوم من سكون نحو اضرب
كما في قولك ليضرب وحذف حرف علة نحو اغز وارم واخش كما في قولك
ليغز وليرم وليخش او حرف صحيح نحو اضربا واضربوا واضربي كما في لتضربا
ولتضربوا ولتضربي ومنها لا الطلبية وهي الناهية نحو واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض وقد يليها معمول مجزومها [illegible] ينطبق على مثل قولك

بياء مجزومها

او اليك تضرب محنا ولم اظفر الان لذلك بشاهد عربي فينبغي ان يتطلب
وجزم فعل المتكلم بها نحو لا ربنك ههنا ونحو قوله لا اعرفن ربربا
حورا مدامعها · هذا مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن
ههنا فاراك اقل من جزمه باللام سواكان المتكلم مفردا نحو قوله عليه
الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم او مع غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا
للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم ومنها لم نحو فان لم تفعلوا ولما اختها
وهي الجازمة احترز بذلك من الوجودية والتي بمعنى الا وانتقد بانه ينبغي او يحفظ
دخولهما على المضارع ليغنيه عن الاحتراز نحو ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم
وكقول الشاعر · فان كنت ماكولا فكن خير اكل · والا فادركني ولما امزق · وتنفرد
لم عن اختها بمصاحبة اداة الشرط نحو فان لم تفعلوا ولا يجوز ان يقال ان
لما يقم زيد قال الرضي وكان ذلك لكونه فاصلة قوية بين العامل الحرفي او الاسم
ومعموله وبجواز انفصال نفيها عن الحال تقول لم يضرب زيد امس لكنه ضرب
اليوم وفي التنزيل يحتمل الاتصال والانفصال كما رايت ولما توجب اتصال
نفيها بالحال ولهذا لم يجز لما يكن ثم كان لان امتداد النفي واستمراره الى زمن
التكلم يمنعان من الاخبار بان ذلك النفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار
بانه سيكون في المستقبل صحيح كاينا في استمرار النفي فتقول لما يكن هذا الامر
وقد يكون ولم يذكر المص انها للاستغراق اي استغراق الماضي كما قال ابو موسى الجزولي
وقد رد الشلوبين عليه فقال الذي غره قولهم عصى ابليس ربه ولما يندم و عصى
فرعون ربه ولم يندم ولا يقولون لما فتوهم من ذلك ما توهم ولو صح ذلك لكان
منا قضا لقوله ان لما نفي لقد فعل وقد فعل انما هو للزمن القريب من
الحال لا للماضي المستغرق لكنا اشير بالمثال الاول الى نفي ندم ابليس في زمن ماض
قريب من الحال ويلزم من ذلك ان لا يكون ندم قبل هذا لانه لم يندم في هذا الزمن
مع طول الزمان في العصيان فانه لا يندم قبل ذلك احرى وهذا انما جا من قبل
المعنى لا بينا لا من جهة لفظ لما فتوهم الجزولي انه جا من جهة لما وجواز
الاستغنا بها في الاختيار عن المنفي ان دل عليه دليل كقوله
فجئت قبورهم بدا ولما · فناديت القبور فلم تجبني · اي ولما اكن بدا قبل ذلك
وتقول شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ولا يجوز وصلت الى المدينة ولم
تريد ولم ادخلها فاما قوله · احفظ وديعتك التي استودعتها · يوم الاعارب
ان وصلت وان لم · فضرورة وقد خرج ابن الحاجب على ذلك قوله تعالى

وان

ابو موسى

وان كلا لما ليوفينهم في قراة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما
فقال ان لما في هذه الاية هي الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا او لما يتركوا
لدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقيا والسعدا ومجازاتهم
قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس تستبعده من جهة ان مثله
لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك وقال ابن هشام في تقديرة نظر والاولى
عندي ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه
رجحانه امران احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع
بعد وانها ستقع والثاني ان منفيها متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت
انتهى قلت ولمانع ان يمنع انه يلزم في منفيها ان يكون متوقع الثبوت فغنينا من قال
بانه لا يلزم فيه توقع ذلك سلمناه لكنه لا نسلم ان تقدير ابن الحاجب تقدير ما ليس
متوقع الثبوت فان الاهمال متوقع الثبوت للكفار ولذلك كانوا يسترسلون في الافعال
القبيحة ولا يبالون بارتكاب المناهي ظنا منهم ان يتركوا سدى وان الاعمال المامور بها
غير نافعة والمنهي عنها غير ضارة ويقولون ان هي حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما
نحن بمبعوثين فهم متوقعون الاهمال والترك بوهمهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت
ان يكون من المتكلم بل قد ينبغي للمتكلم شابهما بنا على ان غيره يتوقع ثبوته كما انه
قد لا يلزم في افادتها للتوقع كونه من المتكلم بل يفيد التوقع وان كان غير المتكلم هو
الذي يتوقع كما يقول المؤذن قد قامت الصلوة لقوم يتوقعون قيامها وقد يلي
لم مجزومها اضطرارا كقوله · فاضحت مغانيها قفارا رسومها · كان لم سوى
اهل من الوحش تؤهل وقد لا يجزم بها حملا على لا فيقع الفعل مرفوعا بعدها
كقوله · لولا فوارس من نعم واسرتهم · يوم الصليفا لم يوفون بالجار ومنها
اي من عوامل الجزم ادوات الشرط وهي ان نحو ان جا زيد اكرمته وقدمها لانها
ام الباب ومن كقول زهير · ومن لم يصانع في امور كثيرة · يضرس بانياب
ويوطا بمنسم وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وكقوله · فانك ما ابن عبد الله
فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا ومهما كقول زهير · ومهما تكن عند امرئ من خليقة
وان خالها تخفى عن الناس تعلم وينبغي لمن قال ببساطة مهما ان يكتبها بالياء
كحبلى ولمن قال اصلها ما ما ان يكتبها بالالف واي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي واني كقوله · فاصبحت اني تاتها
تلتبس بها · كلا مركبيها تحت رجليك شاجر · شاجر بمعنى مشجر من قولك
شجرت التي بلم حسنه عن المشجر وهو الخشبة التي يلقى عليها الثياب ومتى كقوله

سهيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني • وايان بفتح الهمزة
وهما اي الكلمتان الاخيرتان متى وايان ظرفا زمان على حسب التعميم في الازمنة وكسر
همزة ايان لغة سليم وقد قرئ بها في الشواذ وقل ما يجازى بها اي ايان وليس
المراد بقل النفي كما في قولك قل ما كريم لا يحسد لانه لو كان كذلك لناقض اخر الكلام اوله وانما
المراد اثبات المجازاة بها على سبيل القلة قال الش ولعله ذلك لم يحفظه سيبويه ومنه
قول امية بن ابي عايذ • اذا النعجة الادما كانت بقفرة • فايان ما تعدل به الريح تنزل •
وقال اخر • ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا • لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا •
قال وبهذين البيتين يرد على من قال لم يسمع وتختص في الاستفهام بالمستقبل
كقوله تعالى ايان يبعثون وعلى هذا فلا يقال ايان خرجت واقتصر ابن التلخيص
على هذا ولكنه في الايضاح اطلق انها للزمان وكذلك اطلقه السكاكي وقد مثلوه
بايان جئت وهو صحيح في انها تستعمل للماضي وهذا مخالف لما ذكره المص والشيخ
ابو حيان ولم يحكيا فيه خلافا وحمله ابن مالك على انها اذا وليها فعل دون ما اذا وقع بعدها
اسم كقوله تعالى ايان مرساها وفيه نظر لان مرساها المراد به المستقبل وكذلك
ما اشبهه بخلاف متى فانها لا تختص في الاستفهام بالمستقبل بل تدخل عليه نحو
متى تخرج وتدخل على الماضي نحو متى خرجت ومنها استفهام مهما كقوله • مهما لي
الليلة مهما ليه • اودى بنعلي وسرباليه • بهذا البيت استدل المص وجماعة على ورود
مهما للاستفهام فزعموا انها مبتدا ولي الخبر واعيدت الجملة توكيدا واودى بمعنى هلك
ونعلي فاعل والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيدا ولا دليل في البيت لاحتمال ان التقدير
مه اسم فعل ثم استانف استفهاما بما وحدها قاله ابن الحاجب في الامالي وتجيء
كيف معنى لا عملا نحو كيف تصنع اصنع برفع الفعلين فالمجازاة بها انما هي معنى لا
عملا فلم تجزم خلافا للكوفيين فانهم يجزمون بها فتكون المجازاة بها معنى وعملا
قال الش وما ادعوه من الجزم غير مسموع وانما اجازوه بالقياس وقد ثبت الرفع
بها في قوله تعالى ينفق كيف يشاء كذا قال الش ومثله يصوركم في الارحام كيف
يشاء ويبسطه في السماء كيف يشاء فان قلت قول الش ثبت الرفع بها مشكل لانه
ظاهر في ان كلمة كيف عاملة للرفع في الفعل ولا قائل به قلت ليست الباء في قوله
بها للاستعانة وهي الداخلة على الالة حتى يلزم هذا بل هي للمصاحبة اي وقد
ثبت الرفع معها فلا اشكال بقي ههنا شيء وهو انهم قالوا ان كيف في هذه الايات ونحوها
للمجازاة وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام وهذا
يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها ونقل الاتفاق على منع

مثل

مثل قولك كيف تجلس اذهب فينبغي ان يتامل ومن ادوات الشرط اذما ومن
الجزم بها قول الشاعر • وانك اذ ما تات ما انت امر • به تلف من اياه تامر فاعلا •
وحيثما ومن الجزم بها قول الشاعر • حيثما تستقم يقدر لك الله • نجاحا في غابر
الازمان • واينما ومن الجزم بها قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وهما اي
حيثما واينما ظرفا مكان على جهة التعميم في الامكنة ولا يخرجان عن الظرفية وما
سوى كلمة ان من ادوات الشرط اسما تضمنه معناها اي معنى ان الشرطية
فلذلك اي فلاجل ذلك تضمنها معنى الحرف بنيت وان كان في بعضها سبب
اخر وهو الشبه الوضعي الا ايا فانها اعربت من بين الادوات الشرطية لملازمتها
الاضافة لفظا او معنى فعارض ذلك شبه الحرف فلم يقو لان يوجب البنا
فيها اصالة الاعراب مع وجود هذا المعارض ولم يستثن المص من الكلمات الشرطية
باعتبار الحرفية الا ان خاصة وزعم بعضهم ان مهما قد تاتي حرفا بمعنى ان قال الش
وليس بصحيح لعود الضمير عليها قلت يشير الى ان الضمير قد عاد عليها في قوله تعالى
مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها قال الزمخشري وضمير عاد عليها ضمير به وضمير بها
حملا على اللفظ وحملا على المعنى قال ابن هشام والاولى ان يعود ضمير بها الى الاية
لكن الحق ان مهما قد تكون حرفا لم يدع ملازمتها الحرفية دائما حتى يرد عليه
عود الضمير عليها في بعض الصور وانما ادعى انها قد تاتي في بعض المواضع حرفا
والذاهب الى ذلك هو السهيلي واستدل على ادعائه بقول زهير • ومهما تكن
عند امرئ من خليقة • وان خالها تخفى على الناس تعلم • قال فهي هنا حرف بمنزلة
ان بدليل انها لا محل لها ولم يعد عليها في البيت ضمير وتبعه ابن يسعون فاستدل
بقوله • قد اوبيت كل ماء فهي صادية • مهما تصب افقا من بارق تشم • قال اذ
لا يكون مبتدا لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط
مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين انها لا موضع لها قال ابن هشام والجواب انها
في الاول اما خبر يكن ويكون خليقة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب
عند ابي علي او مبتدا واسم يكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها لانها الخليقة
في المعنى ومثله ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير
كقوله • لما نسجتها من جنوب وشمال • وفي الثاني مفعول تصب وافقا ظرف
ومن بارق تفسير لها او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى اي شيء تصب في
افق من البوارق تشم وتجب ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف زمان
كانت ظرف زمان او ظرف مكان كانت ظرف مكان او الى مصدر فمصدر وكذا

اى وكل ادوات الشرط تقتضى جملتين تسمى اولاهما شرطا ولا بد ان تكون فعلية
وتصدر بفعل ظاهر نحو ان قام زيد وان لم يقم او مضمر مفسر بعد معموله
بفعل نحو وان احد من المشركين استجارك بشرط كونه اى كون الفعل المفسر
الواقع بعد المعمول مضارعا او منفيا بلم كقوله يثنى عليك وانت اهل ثنايه ولديك
ان هو يستزده لك تزيد فان كان بلم فهو كثير كقول الحماسى وان هو لم يحمل
على النفس ضيمها فليس الى حسن الثنا سبيل ولا يتقدم فيها الاسم مع غير ان
الا اضطرارا كقوله صعدة نابتة فى حاير اينما الريح تميلها تمل وكقوله فمتى
نحن نومنه يبت وهو امن ولعا مع ان فذلك جاير فى الاختيار كما سبق وكذلك
بعد استفهام بغير الهمزة فلا يجوز تقديم الاسم على الفعل مع ادوات الاستفهام غير
الهمزة الا فى ضرورة الشعر نص عليه ابن عصفور فى المقرب وقال سيبويه فى
باب ما يختار فيه النصب من الاشتغال ولو قلت هل زيد ذهب لم يجز وقال
ابو حيان لو قلت هل زيد اضربته لم يجز الا فى الشعر فاذا جا فى الكلام هل زيدا ضربته
كان ذلك على الاشتغال هذا مذهب سيبويه وخالفه الكساى وجوز ان يليها الاسم وان
جا بعده فعل وظاهر كلام الزمخشرى فى المفصل يخالف كلام المص فانه قال فصل وقد
يجى الفاعل ورافعه مضمر الخ ثم قال فالمرفوع فى قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر
يفسره الظاهر فلم يقيده بالضرورة او يقال اذا قدر الفعل قبل الاسم فانما وليها الفعل
لانا نقول مرادهم ان يليها الفعل لفظا وتسمى الجملة الثانية جزا وجوابا فهما عندهم
لفظان مترادفان ويلزمه اى يلزم الجزا الفا واصلها العطف لكنها اخلصت للربط
واخرجت عن العطف وانما يلزم فى غير الضرورة واما فى الضرورة فقد تسقط من
الجواب كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر
عند الله مثلان وقد اسلفنا فى باب المبتدا الكلام على ان الفا قد تسقط فى غير
الضرورة قليلا كما فى قوله عليه الصلوة والسلام اما بعد ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست فى كتاب الله وغير ذلك من الشواهد التى تقدمت فتذكرها ان لم يصح
تقديره شرطا يعنى ان لزوم الفا الجواب مشروط بان لا يصح تقدير ذلك الجواب
شرطا وذلك فى مسايل احدها ان يكون جملة اسمية نحو وان يمسسك بخير فهو
على كل شى قدير ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم
الثانية ان تكون فعلية كالاسمية وهى التى فعلها جامد نحو ان ترنى انا اقل منك
مالا وولدا فعسى ربى ان يوتينى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شى الثالثة ان يكون
فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى ونحو فان شهدوا فلا تشهد معهم

الرابعة

الرابعة ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى اما حقيقة نحو ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل ونحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين
وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وقد هنا مقدرة
واما مجازا نحو ومن جا بالسيئة فكبت وجوههم فى النار نزل هذا الفعل
لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع الخامسة ان يقترن بحرف استقبال نحو
ومن يرتد منكم عن دينه فسوف ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه وما
تفعلوا من خير فلن تكفروه السادسة ان يقترن بحرف له الصدر كقوله
فان اهلك فذى حنق لظاه علىّ يكاد يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب
مقدرة وان لها الصدر هكذا فى مغنى اللبيب لابن هشام فان قلت هذا
الضابط الذى ذكره المص ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول
الفا على الجواب مع صحة جعله شرطا والمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما
يجوز فيه الاتيان بالفا وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاكم
وقوله تعالى فمن يومن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ولا خفا بان مثل لا يفعل
صالح لان يجعل شرطا ومع ذلك فلا يقترن بالفا على احد الوجهين الجايزين
قلت قد اجابوا عن الاول بان الفا انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبرا
لمبتدا محذوف وح فالجواب جملة اسمية فلا اشكال والجواب عن الثانى
بان لا تستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لمجرد النفى فعلى التقدير الاول لا
يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجى الفا وعلى الثانى يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفا
وان تصدر الجواب بمضارع صالح للشرطية جزم نحو ان يقم زيد
يقم عمرو واحترز بما ليس يصلح للشرطية كالمقترن بحرف تنفيس فانه يلزمه
الفا ويرفع كما سبق واحترز بقوله فى غير الضرورة من نحو قول الشاعر يا اقرع
ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع واختلف فى تخريجه
فعند المبرد انه على حذف الفا مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله
ما يطلبه كهذا البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير اى انك تصرع ان
يصرع اخوك وبين ان لا يكون قبله ما يطلبه فالاولى ان يكون على حذف الفا
ويجوز العكس فى الصورتين وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفا والا
فعلى التقديم والتاخير وجوبا ان كان الشرط مضارعا كما مثلنا وجاز
ان كان ماضيا فالجزم مع الماضى كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة
نزد له فى حرثه واما الرفع مع الماضى فكقول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة

بقول لا غايب مالي ولا حرم، قال الشم وبعض الايمة على جوازه في الكلام وقال
بعض المتاخرين بل هو ضرورة واختلف في تخريجه فمذهب س انه على
التقديم والتاخير وجواب الشرط محذوف ومذهب المبرد والكوفيين الى انه
على حذف الفا وهو الجواب وقيل هو الجواب وليس على التقديم والتاخير ولا حذف الفا
لانه لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن
العمل في فعل الجواب الى هنا كلامه فان قلت هل يظهر لهذا الاختلاف
اثر قلت نعم وذلك انا اذا جعلناه على نية التقديم والتاخير كما ذهب اليه
سيبويه بكون المضارع المرفوع دليل الجواب لا عينه وح فلا تجزم ما عطف
عليه وتجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه وان قلنا
بان الفا مقدرة كما يراه المبرد او الفعل المرفوع عينه جواب ولا تقدير انعكس
حكم المسئلتين فجاز جزم المعطوف وامتنع التفسير في تلك المسئلة ضرورة ان
الجواب وما بعد الفا لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه **وان
قرن** المضارع الواقع في حيز الجواب **بالفا رفع مطلقا** اي سوا كان الشرط
ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه او مضارعا نحو فمن يومن بربه فلا يخاف
وهو اذ ذاك خبر مبتدا محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت وقد تقدم الكلام
فيه واذا قلنا بتقدير المبتدا وكان ثم مرجع الضمير قدرناه ضميرا راجعا اليه اي ومن
عاد فهو ينتقم الله منه وان لم يتقدم ما يعود عليه قدرنا الضمير شانيا على ان نقل
القول بجوازه كقوله تعالى ان تضل احدهما فتذكر احداهما الاخرى على قراة من قرا
بكسر ان ورفع تذكر **وجزم الجواب بفعل الشرط لا بالاداة وحدها ولا بهما ولا
على الجوار خلافا لزاعمي ذلك** فهذه اربعة مذاهب في جازم الجواب الاول انه فعل
الشرط وهو قول الاخفش واختاره المص لانه مستدع له بما احدثت فيه الاداة
من المعنى والاستلزام وقدح فيه باستغراب عمل الفعل الجزم والثاني ان الاداة
عاملة في الجواب بل وفي الشرط ايضا وهو مذهب المحققين من البصريين واختاره ابن
عصفور وعزاه السيرافي الى س ووجهه ان كلمة الشرط عملت فيهما لاقتضائها
الفعلين اقتضا واحدا وربطها احدى الجملتين بالاخرى حتى صارتا كالواحدة والثالث
ان الاداة وفعل الشرط يعملان معا في الجواب لارتباطهما فحرف الشرط ضعيف لا يقدر
على عملين وهذا كما قيل ان المبتدا والابتدا يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف
عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا والرابع قول الكوفيين وهو
ان الجواب مجزوم على الجوار كما رفع الجر على الجوار في قوله كان ثبيرا في عرانين وبله

كبير

كبير اناس في بجاد مزمل، بالجر وهو الجر قال الرضي وليس بشي لان العمل بالجوار للضرورة
وايضا ذلك عند التلاصق **ولا يمنع جزمه تقديم معموله عليه** نحو ان
تنطلق خيرا نصب **ولا يعمل فيما قبل الاداة الا وهو غير مجزوم** نحو خيرا ان
انطلقت نصب **خلافا للكوفيين في المسئلتين** وهذا منتقد على المص من حيث
نسب المنع في المسئلة الاولى الى الكوفيين عموما وانما المنع فيها للفرا وحده والمنقول
عن الكسائي اجازتها مطلقا وهو امام الكوفيين **وقد تنوب اذا المفاجاة عن الفا
في الجملة الاسمية غير الطلبية** نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون **فصل** في الكلام على صدرية اداة الشرط وتوالي شرطين او شرط
وقسم واحكام اخر **لاداة الشرط صدر الكلام** عند الجمهور وكان يحسن ان يذكر
هنا مسئلة تقدم معمول الجواب على الاداة لان الكسائي والفرا اجازها **فان تقدم
عليها شبيه بالجواب معنى** نحو انت ظالم ان فعلت **فهو** اي الشبيه المتقدم
دليل عليه اي على الجواب وفي الارتشاف لابي حيان اجاز الكوفيون سوى الفرا
حذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل نحو انت ظالم ان تفعل قال ابن هشام
وفي هذا الكلام نظر لانهم يرون ان المتقدم نفس الجواب لا دليله فلا حذف عندهم
والى هذا اشار المص بقوله **وليس اياه خلافا للكوفيين والمبرد وابي زيد** قال ابن
هشام واجازتهم المسئلة عندي مبنية على هذا فلا وجه لان يتمسك به لمن توهم
من البصريين ان الكوفيين لا يشترطون للحذف الجواب مضي فعل الشرط والفساد
جا من جهة عبارة ابي حيان لكن في اصول ابن السراج وتجويزهم ان تقول اتيتك
ان تاتني فتستغني عن جواب الشرط بما تقدم وقال ابن هشام وهذا وهم من ابي بكر
تبعه عليه السكاكي في مفتاحه والوهم جا الى ابن السراج من قبل الكوفيين
فانه نظر في كتبهم ونزل منها فروعا ليست في كتب البصريين ارادة لتنفيق
كتابه لان يودعه اكثر مما في كتاب س ليصرف الناس عنه الى كتابه حتى لقد
حكي انه قال لو علمت ان الناس يشتغلون بكتاب س بعد ان قروا كتابي على
ما صنفته والكوفيون انما جوزوا هذا الفرع على معتقدهم في المتقدم على
الاداة انه جواب لا على الحذف وقال س ما نصه الا ترى انك تقول اتيتك
ان اتيتني ولا تقول اتيتك ان تاتني الا في الشعر والمسئلة صرح بها المص
بعد ايضا قال وكان خطر لي اولا ان اذكر هذه المسئلة هنا فيه تنبيه على بطلان
قول هولاء المخالفين القايلين بان المتقدم على الشرط هو الجواب لا دليل الجواب
اذ لو كان هو الجواب لم يكن لاشتراط مضي الشرط وجه البتة وكان ينبغي

لهم آلو ان او يشترطوا مضيه ولم يقولوا ذلك ثم وقفت على النقل عنهم انهم
يجيزون انت ظالم ان تفعل وذلك دليل على ما قاله البصريون ولما اجازه الكوفيون
عبر الفرا ذلك فلا يعول عليها لانهم اجازوها بالقياس لا بالسماع وبالبنا على
معتقدهم ان المتقدم عين الجواب ولا يكون الشرط ح اى حين اذ يتقدم عليه
شبيه بالجواب فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بالمتقدم فلا يكون الشرط اذ
ذاك غير ماض الا في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي
ان بيتي واسع وكقول الاخر ولديك ان هو يستزدك مزيد وان قلت اصنع
ما صنعت فان شئت قدرت ما شرطية او موصولة واذا قلت اصنع ما تصنع تعين
تقديرها موصولة لعدم مضي ما بعدها وان كان غير ماض مع من او ما او
اى وجب لها في السعة حكم الذى نحو آتى من ياتيني زيدا وما احببته اكرم
ايهم تحب فيجب رفع الفعل فيهن والمجي بالعايد ويكون الجملة لا محل لها هذا في
السعة فاما في ضرورة الشعر فيجوز بقا الشرطية والجزم وكذا اذا اضيف
اليهن حين اى اسم زمان مثل اتذكر اذ من ياتينا لا ياتيه لان اسما الزمان
لا تضاف الى جملة مصدرة بان مكان ماضيا تقتضي معناها مثل من كذلك
وهذا مذهب س والجرمي والمبرد وجوز الزيادى الجزم ونسب ذلك الى المبرد ايضا
وتجب ذلك اى حكم الذى لهن اى لمن وما واى مطلقا اى في السعة
والضرورة قاله الش قلت ويمكن ان يكون المراد سوا كان وهن ماض او مضارع
اثر هل لان هل لا تدخل على ان او تقول هل من قام زيد قمت وتجوز في
الهمزة نحو أمن قمت قمت وائن ياتك تاتز بالجزم او اثر ما النافية
فتقول ما من ياتينا بصيغة الرفع وما ان تشا اعطيك لان ما او تنفي
الشرطية بخلاف او قال ابن مقبل وتغدو كعطف القرد او مستعيرها بما ب
كلا من ياتها يتدسم او اثر ان او كان او احدى اخواتها فتقول ان من
ياتينا او يجيب برفع الفعل وزيد شجاع لكن من ينزل به او يضيفه ومثل
ذلك كان من ينزل بنا لا يضام واصبح من ياتينا لا يهان وتجوز في ان
واخواتها الجزم في الشعر كقول الاعشى ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباءا وهو على حذف ضمير الشان وعليه قول المتنبى وما كنت ممن
يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق واذا اضمرت في كان وحدها
ضمير الشان جاز الجزم وانما تعين كون الكلمة موصولة بعد هذه العوامل لان
اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا اذا كان جارا او اثر لكن بتخفيف المشددة

فقد الله رجت في اخوات ان او اذا المفاجاة غير مضمر بعدها اى بعد لكن الخفيفة
واذا الفجائية مبتدا لخ يكون للكلمات المذكورة بعدها حكم الذى ولما اذا اضمر
بعدها مبتدا فالجزم جاير تقول مررت بزيد فاذا من ياته يكرمه بتقدير
فاذا هو وتقول زيد جميل الاخلاق لكن من يزره يهنه اى لكن هو وحذف
المبتدا بعد اذا ولكن شايع نحو ما زيد بقايم ولكن قاعد ومررت بزيد فاذا اكرم
الناس اى ولكن هو قاعد فاذا هو اكرم الناس ويحذف الجواب كثيرا للقرينة
كقوله تعالى ائن ذكرتم اى تطيرتم ام اسرفتم وقوله تعالى فان استطعت ان تبتغي
نفقا في الارض او سلما في السما اى فافعل وكذا الشرط المنفى بلا وتالية ان
كذا قال ابن عصفور والابدى ومثلوه بقولك اضربه ان اساء والا فلا تضربه
ومقصودهم الحذف بلا مفسر فلا يرد وان احد من المشركين استجارك لكن مثل قولهم
ان خيرا فخير وليرد كذا قال بعض الشارحين وليس بشي لان الكلام في حذف الشرط
لا في حذف جزئه ويحذفان بعد ان في الضرورة كقول الشاعر قالت بنات
العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقد يسد مسد الجواب خبر ما
قبل الشرط كقوله تعالى وانا ان شا الله لمهتدون وان توالى شرطان كما في قول
الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقد عز زانها كرم وكما في مثال
الفقها ان اكلت ان شربت فانت طالق او قسم وشرط نحو والله لئن لم ينتهوا عما يقولون
ليمس فان القسم منوي استغنى بجواب سابقهما فيجعل الجواب المذكور للاول
من الشرطين المتواليين لا للثاني وهو وجوابه دليل جواب الثاني وكذا الكلام
في الشرط والقسم المتواليين قال ابن هشام ولكنهم جعلوا من توالى الشرطين قوله تعالى
ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ ليس
في الاية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول
فينبغى ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي
ان كان الله يريد ان يغويكم واما انه يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد الشرط الثاني
الى جانب الشرط الاول فلا وجه له هذا كلامه واذا تقرر ما تقدم اتضح لك ان قول
الشافعية انها لا تطلق في مثل ان اكلت ان شربت فانت طالق حتى تقدم فعل ما
هو موخر لفظا وتوخر فعل ما هو مقدم لفظا فانما يقع الطلاق في هذه الصورة
اذا شربت اولا ثم اكلت ثانيا مبني على هذه القاعدة وذكر ابن خلكان حكى في تاريخه في
ترجمة ابن الحاجب رحمه الله اذ دخل عليه لادا شهادة قال ابن خلكان فسالته
عن وجه قول الفقها فيما اذا قال ان اكلت ان شربت فانت طالق انها لا تطلق ما لم

تشرب ثم تاكل فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب ولم يرسل الى بجواب حسن كتبته قلت وقفت
على هذا الجواب المشار اليه وحاصله على ما احفظه الآن انه قد وجد في هذه
الصورة شرطان وليس منها ما يصلح للجواب الا شيء واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا
لهما ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما
ان يجعل جوابا لاحدهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا دخل له في الكلام
وترك ماله دخل فيه وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا
سبيل اليه لانه يلزم ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول وح يلزم الاتيان بالفاء
الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول
وجوابه دليل جواب الثاني والاصل ان شربت فان اكلت فانت طالق ولو قال هذا
الكلام لم تطلق الا بان تشرب ثم تاكل فكذا ما هو في معناه هذا ما تخيل الآن اني
وقفت عليه من الجواب المشار اليه وانما قصد فيه توجيه مذهب الشافعي في المسئلة
والا فلا يخفى عليه ان مذهبه هو وهو مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالفعلين
مرتبين كما هو في اللفظ او عكس الترتيب وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه
على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود
في فؤاد الكريم قلت ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعل المجموع او الترتيب
في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب
الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف
الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل
بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني فتامله **وتالي الشرطين لفظا او**
معنى في نحو ان تتب ان تذنب ترحم هذا الكلام ثابت في نسخة عليها
خط المص وهو مستغنى عنه بل فيه فساد ان احدهما ايهام ان الحكم مختلف بالنسبة
الى الامثلة وليس كذلك والثاني تمثيله بمضارعين مع حذف الجواب وذلك مختص
بضرورة الشعر **وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق** كقوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقول الآخر
لئن كانت الدنيا على كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح وهذا مذهب الفراء
ومن وافقه من الكوفيين وحمل ذلك البصريون على جعل اللام زائدة **ويتعين**
ذلك ان تقدمهما ذو خبر فيكون الاستغناء عن الجواب واجبا نحو زيد والله ان يقم اقم
فجواب القسم هنا مستغنى عنه وجوبا وكذا اذا قلت زيد ان اساء اليك ظالم فجواب
الشرط هنا مستغنى عنه وجوبا **او كان حرف الشرط لو او لولا** نحو والله لو قام زيد

لم يقم عمرو والله لولا زيد لم يقم فجواب القسم هنا مستغنى عنه بجواب الشرط وجوبا
والحق ان لو وجوابها جواب للقسم وكذا لولا وجوابها ولم يعترض شرط على قسم اصلا
وقد اسلفنا ذلك في باب القسم **وان توسط بين الشرط والجزاء مضارع جائز**
الجزم غير صفة ابدل من الشرط ان وافقه المعنى كقوله متى تاتنا تلمم
بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا وكذا ان تاتني تمش الى احسن
اليك قال الشم فان رادفه فهو بدل كل من كل كالمثال الاول وان كان نوعا منه
فهو بدل اشتمال كالمثال الثاني واحترز المص بقوله جائز الجزم من نحو خبر كان
وثاني مفعولي ظننت كقوله رهيب ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا
يغنها يوما من الدهر يسام واحترز بقوله غير صفة من نحو ان تاتني رجل يامر
بالمعروف اكرمه قلت والحكم في الحال كذلك فلتجعل الصفة على اعم من النعت
واعلم ان الجزم لا يتعين في الموافق بل يجوز الرفع على الحال ولكن الجزم اولى
لان الحال ح مؤكدة وانما فرض المسئلة المص في المضارع لانه الذي يظهر اثر
التقدير فيه والا فالماضي كالمضارع لكن لا يظهر اثر التقدير فيه **والا يوافقه**
معنى رفع وكان في موضع الحال كقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد
خير نار عندها خير موقد فان قلت جعلوا من قبيل غير الموافق متى تاته تعشو وجعلوا
متى تاتنا تلمم بنا من الموافق مع ان الاتيان والعشو بمعنى واحد كما ان الاتيان و
الالمام كذلك فلم كان كذلك قلت لان القيد الزائد وهو الضوء ناره جعله غير
موافق ولا كذلك الاتيان والالمام بهم **واتصال ما الزائدة للتوكيد بان واي**
واين وايان ومتى وكيف جائز وقال ابو موسى الجزولي ان ما اللاحقة لاي
عوض من المضاف اليه قلت ويرده قوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان
على ويخالف بعض المغاربة في ايان فمنع الحاقها بها ويرده قوله فايان ما تعدل
بها الريح تنزل فان قلت فلم تمنع زيادة ما في اذ وحيث عند ارادة المجازاة
قلت لكفهما عن الاضافة فيتاتى الجزم بهما وانما لم يجتمع الاضافة والجزم لان المضاف
اليه حال محل الاسم فهو واجب الرفع فكيف يجزم **وكون فعلي الشرط ماضيين**
وضعا نحو ان قام زيد قام عمرو **او مصاحبة لم احدهما** نحو ان لم يقم زيد قام
عمرو وان قام زيد لم يقم عمرو **او كليهما** نحو ان لم يقم زيد لم يقم عمرو **او مضارعين**
دون لم نحو ان يقم زيد يقم عمرو **او لحن سوى ذلك** نحو ان قام زيد يقم عمرو
وان لم يقم زيد يقم عمرو وان يقم زيد قام عمرو وان لم يقم زيد لم يقم عمرو فهذه الصور
كلها جائزة في الكلام والاولى منها هو ما ذكره المص **ولا يختص نحو ان لم تفعل فعلت**

بالشعر كقوله: من يكد لي بسيئ كنت منه ... كالشجى بين حلقه والوريد
وقول الآخر: ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ... ملأتم انفس الاعداء ارهابا
وقول الآخر: ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا ... عني وما يسمعوا من صالح دفنوا
خلافا لبعضهم حقه ان يقول لاكثرهم وكان الاولى ان يزيد قوله فان الفراء فانه
جعل منه ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين وقد
اختار المص هذه المسئلة خلاف مذهب الجمهور مستندا الى قوله عليه الصلوة و
السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه فهذا واقع في
الاختيار قطعا واما بعض الابيات المتقدمة فادعى ناد على المص ان الواقع فيها ليس من
قبيل الضرورة لتمكن الثاني من ان يقول ان تصرمونا لم نواصلكم وان تصلوا تملئوا
وتمكن الثالث من ان يقول ان يسمعوا سبة وما يسمعوا من صالح فاذا لم يقولوا ذلك
مع امكانه دل على انهم ليسوا بمضطرين وهذا من المص مبني على ان الضرورة هي ما لا
مندوحة عنها وقد علمت فيما تقدم ان المختار عند النحويين فيها انها ما اختص وقوعه بالشعر
ولم يقع في النثر وقد اسلفنا الكلام على ذلك في اوايل الكتاب فراجعه **وان حذف**
الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفي بلم الا قليلا وهذه المسئلة تقدمت
اول الفصل عند قوله ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض الا في الشعر واحترز بقوله غير منفي
بلم من نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فانه كثير لا قليل وكان حقه ان يقول الا
ضرورة والاظهر قوله الا قليلا وتقدم في سعة الكلام على قلة مع ان مناف لقوله
في اول الفصل الا في الشعر **ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ كان او**
غيرها الا مؤولا اشار بقوله بلفظ كان الى خلاف المبرد فانه قال ان ادوات
الشرط المخلصة للاستقبال كان لتحققها لا تنقلب كان عما ثبت لها من الدلالة على
المعنى وما ذاك الا لقوتها في الزمن الماضي حيث جردت للدلالة عليه فتقول على
مذهبه ان كان زيد قد قام فيما مضى فقد قام عمرو وقال تعالى ان كنت قلته
فقد علمته ومعناه ان كنت قلته فيما تقدم فقد علمته والصحيح انها بمنزلة غيرها
من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وعليه مشى المص وهو ظاهر كلام الجزولي
لانه قال والماضي بالوضع له قرابة تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه
وهذه ادوات الشرط كلها الا لو ولما ولو كانت ان لا تقلب معنى كان الى الاستقبال
لقوة دلالتها على المضي لما جاز بعد ان لا والمراد بها الاستقبال في موضع من
المواضع وليس الامر كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان
كنتم جنبا فاطهروا واما الاية المتقدمة فحكى الرضي عن ابن السراج انه قال

انا لا اقول هذا يعني ما قاله المبرد ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته قال الرضي وهو
ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه الصلوة
والسلام قايلا ذلك او غير قايل انما هو في الدنيا وذهب بعضهم في الاية الى
ان كان ليس فعل الشرط وانما الشرط محذوف تقديره ان اكن كنت قلته
وحذف القول غير عزيز في كلامهم وفيه نظر **وقد يكون الجواب ماضي اللفظ**
والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة او مقدرة نحو ان كنت قلته فقد علمته
نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهذه لا يتمشى للمص مع القول بان
الشرط سبب والجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضي فكيف
يكون الماضي مسببا عن المستقبل وهذا مما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام
هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما
في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزاء وهو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط
والثاني ان لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو
ان تكرمني فقد اكرمتك امس اي ان اكرامك لي سبب لان اخبر باني قد اكرمتك امس
والمعنى ان اعتددت علي باكرامك اياي فانا ايضا اقول قد اكرمتك اي فانا ايضا اعتد
عليك باكرامي اياك والاتيان المثلو ثان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضي لا
نسلم ان الشرط سبب والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه كان الشرط
سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان
لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا
لكانت الشمس طالعة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب المبتدا والخبر **ولا ترد ان بمعنى**
اذ خلافا للكوفيين فانهم اثبتوا لها هذا المعنى وجعلوا من ذلك واتقوا الله
ان كنتم مومنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين وقوله عليه الصلوة و
السلام وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع
وقول الشاعر: اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ... جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم
قالوا والبيت شرطية لان الشرط مستقبل وهذه القضية قد مضت واجاب الجمهور
عن قوله تعالى ان كنتم مومنين بانه شرط جيء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان
كنت ابني فلا تفعل كذا وعن اية المشيئة بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا
عن المستقبل وبان اصل ذلك للشرط ثم صار يذكر للتبرك وبغير ذلك مما هو مسطور
مشهور وعن البيت بوجهين احدهما ان يكون على اقامة السبب مقام المسبب والاصل
اتغضب ان افتخر مفتخر بسبب حز اذني قتيبة اذ الافتخار بالحز يكون سببا للغضب

ومسيا عن الحزن والثاني ان يكون على معنى التبين اي اتغضب ان تبين في المستقبل
ان اذ في قتيبة حزنا فيما مضى كما قال اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من
ان تقري به بدا **فصل في الكلام على لو واحكامها لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه** اعلم ان للنحاة في لو الشرطية عبارات
منها عبارة سيبويه امام الجماعة انها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ومدلول
هذه العبارة عند التحقيق ان لو لما لم يقع في الماضي ولكنه كان في الماضي متوقعا
لوقوع غيره قال بعض المتاخرين وانما ذكر سيبويه هذه العبارة لو ليناسب دون الشرط
لكل منهما مدلول نفسها اذا وان شرط للمستقبل ولو ولما للماضي وهما متنافيان
فلو للامتناع ولما للوجوب فاذا قلت لما قام زيد قام عمرو دلت على الربط
بينهما في الماضي وهما واجبان فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وان واذا لما يقع لوقوع
غيره شكا في الاولى وظنا في الثانية ولو تخالفهما اي لما يقع في الماضي ولكنه كان
متوقعا لوقوع غيره والسين تدل على التوقع واتى سيبويه بكان احترازا عن ان
واتى بالفعل المستقبل احترازا عن لما واتى بالسين لو لم ياتي بالمضارع مجردا
عنها احتمل ان يكون واقعا في الماضي وليس مضمون لو كذلك فاتى بالسين الدالة
على كونه لم يكن حتى لضرورة استقباله فهي مصرحة بانه لما لم يكن وقع وهو واقع
ذلك الوقت لو لم لو وقع فيما مضى لصدق عليه انه كان قد وقع لا انه سيقع لان
ظاهر قوله انه سيقع انه لم يزل في الزمن الماضي كذلك وانه متوقع لوقوع غيره
فحسن دخولها في هذه المواضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم
وتامل ذلك تجد اللام ياتي الا في موضع نفي المستحيل والمنزل منزلة المستحيل فهذا تحرير عبارة
سيبويه واما تحرير معناه فالذي يتبادر الى الذهن ان معنى كلامه ان لو تدل بالمطابقة
على ان وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول ويدل بالالتزام على امتناع وقوع
الثاني لامتناع وقوع الاول لانه اذا كان وقوع الثاني لازما لوقوع الاول فعدم
اللازم يدل على عدم الملزوم ومنها العبارة المشهورة وهي التي عبر بها الاكثرون
انها حرف امتناع لامتناع والمشهور ان المراد بها انها لامتناع الثاني اعني الجزاء
لامتناع الاول اعني الشرط يعنون ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط واعترض
عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على
انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء
المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى
الى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد

على امتناع تعدد الالهة دون العكس قال التفتازاني واستحسن المتاخرون راي ابن
الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما
لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز
ان يكون اللازم اعم قال وانا اقول منشا هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى
قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني
حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل
معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فمعنى لو شاء الله لهداكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني انها
تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من
غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني
لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر
لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك
لكنك لم تجئ اي ان عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر
وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام انتهى
كلام التفتازاني ومنها قول بعضهم انها ان كان ما بعدها موجبان فهي حرف
امتناع لامتناع او منفيان فحرف وجود لوجود او الاول منفي والثاني مثبت او
العكس فحرف امتناع لوجود او بالعكس وهذا القايل توهم ان قولنا لو لم يقم
زيد لم يقم عمرو حرف يقتضي وجود الامرين فليس امتناعا وهو وهم لان المراد
امتناع ما يليها من نفي او اثبات ومنها انها حرف يقتضي ربط الجواب بالشرط
لا يدل على امتناع ولا غيره واليه ذهب الشلوبين وابن عصفور واختاره الخسروشاهي
من متاخري الاصوليين وذلك ان جماعة من العلماء اوردوا على قول
الجمهور انها حرف امتناع لامتناع مواضع يسيرة قد يظن ان جواب لو فيها
غير ممتنع واشكلت هذه المواضع على هؤلاء فصاروا الى انها بمثابة ان لمجرد
الربط بل ادى اشكال تلك المواضع الى ان قال القرافي ان لو تاتي للربط
تارة وتاتي لقطع الربط اخرى فيكون جواب السؤال محقق او متوهم وقع
فيه الربط تقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط كما لو قال القايل
لو لم يكن هذا زوجا لم يرث فتقول له لو لم يكن زوجا لم يحرم الارث اي لكونه
ابن عم وهذا شيء لم ينقله احد غيره ومنها عبارة ابن مالك انها حرف يقتضي امتناع

مايليه واستلزامه لتاليه يريد بهذه العبارة كما صرح به في شرح الكافية
انه يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب فالمضمر في قوله
واستلزامه يعود على المضاف اليه وهو قوله مايليه لا على المضاف وهو امتناع وصرح
المص بانه عنده فيها تعرض لوقوع الجواب او عدمه الا ان الاكثر عدمه وهي عبارة
متوسطة بين عبارة سيبويه تقتضي ان وضعها ثبت لثبوت وعبارة الاكثرين
انه امتناع لامتناع وعبارة المص تقتضي ان الشرط ممتنع وان الجواب ثابت بتقدير
ثبوت الشرط والثبوتان المذكوران في عبارة س فرضيان والامتناعان المذكوران في عبارة
الجمهور منتفيان والثبوت المذكور في عبارة المص فرضي والامتناع المذكور فيها حقيقي
وشرح ابو حيان كلام المص على معنى واستلزامه امتناع مايليه لامتناع تاليه قال ابن
هشام وعليه مواخذتان احدهما انه ذكر ان المص فر من قول من يقول انها حرف
امتناع لامتناع لفساده ثم فسر تفسيرا يقتضي انها حرف امتناع لامتناع وصحيح
ان المص فر من ذلك لكن لم ينفعه الفرار اذ قيض له ابو حيان ففسر هذا التفسير
ووضح ذلك فقال فاذا قيل لو اكلت شبعت اقتضى امتناع الاكل واقتضى ان
امتناعه يقتضي امتناع الشبع والمواخذة الثانية انه ان كان له عذر ما في اعادة
الضمير من قوله واستلزامه الى الامتناع لكون الامتناع قد تقدم ذكره في قوله امتناع
مايليه فلا عذر له في قوله ان المعنى واستلزامه لامتناع تاليه فان الامتناع الثاني لم
يجر به ولا بضميره ذكر فمن اين جانا هذا الامتناع الثاني والصواب ان الضمير من قوله واستلزامه
عايد الى مايليه الذي هو اقرب مذكور اي ويقتضي استلزام هذا التالي وان قوله
لتاليه على ظاهره من غير حذف مضاف والضمير راجع لما يليه ايضا والله تعالى اعلم
واستعمالها في المضي غالبا فلهذا لم تجزم بها ولو اريد بها معنى ان الشرطية
الا اضطرارا كقوله * لو يشا طار به ذو ميعة * لاحق الآطال نهد ذو خصل *
يصف فرسا سابقا والميعة النشاط واول جري الفرس ولاحق الاطال اي
ضامرها والاطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطا وهي الخاصرة ويقال اطل
ايضا بكسرتين كابل ويقال لها ايضا ايطل والجمع اياطل والنهد المشرف المرتفع
والخصل جمع خصلة بضم الخا وهي القبضة من شعر وكقول الاخر * تامت فؤادك
لو يحزنك ما صنعت * احدى نساء بني ذهل بن شيبانا * وقد خرج هذا على
ان ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة ابي عمرو ينصركم ويشعركم ويامركم او على
لغة من يقول شايشا بالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما في العالم والخاتم فليس
سكونها بجازم **وزعم اطراد ذلك على لغة** ففيها قولان المتقدم انها

تجزم

لا تجزم في الشعر دون النثر وهذا الذي زعم بعضهم انه لغة فيجزم فيهما والثاني قول
ثالث وهو انها لا تجزم في شعر ولا نثر ولم يوجد في بعض نسخ التسهيل **وان وليها**
اسم فهو معمول فعل مضمر مفسر بظاهر بعد الاسم وهذا الاسم الذي يليها تارة
يكون مرفوعا معمولا للمحذوف يفسره مابعده وتارة يكون منصوبا كذلك فالاول كقولهم
لو ذات سوار لطمتني وقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقول الشاعر
* لو غيركم علق الزبير بحبله * ادى الجوار الى بني العوام * وقول الاخر * اخلاي لو غير
الحمام اصابكم * والثاني لو زيدا رايته اكرمته **قلت** وظاهر كلام المص وكلام بعضهم
ان الفعل يليها ظاهرا ومضمرا على ما يلي ان قال ابن الصايغ نحو لو زيد قام شاذ
عند البصريين واما لو انتم تملكون فقد خرج على ان الاصل لو كنتم وكان تحذف كثيرا
لكثرة الاستعمال فلا يقاس على ذلك نحو زيد قام لانه ليس مثله وقالت العرب لو بتني
بدابة ولو حمارا وبما ولو باردا ابا ضمار كان وذلك مقيس **وربما وليها اسمان**
مرفوعان كقوله * لو بغير الما حلقي شرق * كنت كالغصان بالما اعتصاري *
لكن بعض الناس يجري ذلك على ظاهره من ان الاسمين مبتدا وخبر وتجعل ذلك
خاصا بالضرورة وكلام المص ساكت عن ذلك وذهب الفارسي الى انه من النوع الاول
والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا **وان وليها ان** نحو ولو
انهم امنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به **لم يلزم كون**
خبرها فعلا كما في هذه الايات **خلافا لزاعم ذلك** وهو الزمخشري فانه قال يجب
كون خبر ان فعلا ليكون عوضا من الفعل اذ الاصل عنده لو ثبت انهم امنوا فان وصلتها
في محل رفع على الفاعلية بالفعل المقدر وسبق الزمخشري لهذا الراي السيرافي ورده ابن
الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر
المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله * ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر * تنبو الحوادث
عنه وهو ملموم * وفي قول الاخر * ولو انها عصفورة لحسبتها * مسومة تدعو عبيدا وازنما *
ورد ابن مالك قول هولاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله * لو ان حيا مدرك الفلاح *
ادركه ملاعب الرماح * قال ابن هشام في مغني اللبيب وقد وجدت اية في التنزيل
وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان
ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي
قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب **قلت** ولقد تبجح بالتنبيه لما لم يتنبه
له هولاء الرجلان ثم اسفر الامر عن غير شيء وذلك لان لو في هذه الاية
التي ادعاها ليست مما الكلام فيه فانها مصدرية والكلام في الشرطية هكذا ظهر

لى من قدمهم ثم رايت فى شرح الحاجبية للرضى ما قلته وذلك انه قال ما قوله
تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب فلو لو هى ان المصدرية وليست الشرطية
لمجيئها بعد فعل التمنى ثم وجدت بعد ذلك المسئلة فى كلام ابن الحاجب نفسه وذلك
انه قال فى منظومته، لو انهم بادون فى الاعراب، لو للتمنى ليس من ذا الباب وجوابها
اى جواب لو الشرطية **فى الغالب فعل مجزوم بلم** نحو لو لم يخف الله لم يعصه
قال الشم واحترز بقوله فى الغالب من جواب جاء على غير ذلك كقوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة قلت لكن فى بعض النسخ ان هذا وجه على تقدير قسم تكون
الجملة الاسمية جوابا له فيكون احترازه بالغالب عن ورود الجواب جملة اسمية
بالفا كقوله، لو كان قتل يا سليم فراحة، لكن فررت مخافة ان اوسرا اى فذلك راحة
هكذا قيل قلت ويمكن ان يكون راحة عطفا على قتل والجواب محذوف اى لو
كان قتل نفعته راحة من هموم الدنيا لم افر ويدل عليه قوله لكن فررت واظن
ان ابن المصم حمل البيت على ذلك **او ماض منفى بما** والغالب عليه تجرده من
اللام ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قول الشاعر، ولو نعطى الخيار
لما افترقنا، ولكن لا خيار مع الليالى، وقول الاخر، كذبت وبيت الله لو كنت عاشقا،
لما سبقتنا بالبكا الحمايم **او مثبت مقرون غالبا بلام مفتوحة** نحو ولو
علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ونحو لو نشاء لجعلناه حطاما
واشار بقوله غالبا الى انه قد لا يقترن بها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا ويقع فى
نسخة بإثر هذا الكلام ما نصه **لا تحذف غالبا الا فى صلة** نحو وليخش الذين
لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وهذه النسخة تقضى بنقد بتوجه
على المص اما اولا فلو نريد لا يدرى لقوله غالبا بعد قوله مقرون واما ثانيا فلان التقييد
بالصلة امر لا يعرف لغير المص واما ثالثا فلان مقتضاها ان حذفها من غير الصلة قليل
ويرد ما تلوناه انفا لو نشاء جعلناه اجاجا وقوله تعالى لو نشاء اصبناهم لو شئت
اهلكتهم **وقد تصحب ما النافية** كما فى البيتين اللذين انشدناهما قريبا وفى
بعض النسخ هنا ما نصه **وان ولى الفعل الذى وليها جملة اسمية فهى
جواب قسم مغنى عن جوابها** ومثاله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
وهذا مخالف لقوله ان لو ولولا يجب ان يستغنى بجوابهما عن جواب القسم
ثم كان ينبغى ان لا يقيد ذلك بتالى الفعل الذى يليها لئلا يخرج ظاهرا
نحو الاية المذكورة لان التاليها لفظان وصلتها لا فعل وذهب قوم الى ان
الجملة الاسمية نفسها جواب لو قال الزمخشرى وانما اوثرت الجملة الاسمية على

الفعلية فى جواب لو فى الاية لما فى ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
كما عدل عن النصب الى الرفع فى سلام عليكم لذلك قال ويجوز ان يكون قوله ولو
انهم امنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة الله ايمانهم واختيارهم له كانه قيل
وليتهم امنوا ثم ابتدى لمثوبة من عند الله خير قلت بناه على معتقد اهل الاعتزال
فى جواز ارادة الله تعالى ما لا يقع واما عند اهل الحق القايلين باستحالة ذلك على
الله فلا يجوز حملها على التمنى الا حكاية على معنى انهم بحال تمنى العارف ايمانهم وانتفاء
تلهفا عليهم **فصل** فى الكلام على لما غير الجازمة وغير التى بمعنى الا **اذا ولى
لما فعل ماض لفظا ومعنى** نحو ولما جاءني زيد امس اكرمته وخرج بقوله
ماض لفظا نحو بل لما يذوقوا عذاب وبقوله ومعنى نحو لنشدك الله لما فعلت قلت
وكان ينبغى ان يذكر ما يدخل به نحو وترى الظالمين لما راوا العذاب يقولون
فهى ظرف بمعنى اذ وجزم ابن السراج والفارسى وابن جنى وجماعة بانها ظرف
بمعنى حين واحسن المص فى قوله بمعنى اذ لانها مختصة بالماضى وبالاضافة الى
الجملة وقوى القول بالظرفية فى شرح الكافية بقول الشاعر، اقول لعبد الله لما لقيتنا،
اى لما صرت شيخا قلما، فهذا بمعنى حين قلت ويمكن ان يكون من قبيل ما
حذف فيه الجواب اى لما صرت شيخا رجوت ذلك ورد ابن خروف على مدعى الاسمية
بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع
فى اليوم لا يكون فى امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون مستقبلا
ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس
اكرمتك قاله ابن هشام وقول المص **فيه معنى الشرط** منظور فيه اذ ليس فى لما معنى
الشرط وانما هو دالة على مجرد الوقت عند القايلين باسميتها وعلى ترابط احدى الجملتين
بالاخرى عند القايل بالحرفية وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو فمقتضى هذا
اللفظ ان وجود الاول سبب لوجود الثانى بل ان الثانى وجد عند وجود الاول
وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض فى اللفظ لذلك **او حرف
يقتضى فيما مضى وجوبا لوجوب** وبعضهم يقول وجود لوجود والقول
بالحرفية مذهب سى ولم يجزم المص بمذهب معين فى المسئلة كانه لتعارض الادلة
عنده وقد صرح بعضهم بان مذهب سى هو الصحيح ويقويه امور منها قوله
تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته الا دابة وقوله تعالى فلما احسوا
باسنا اذا هم منها يركضون ومابعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها
ومنها اجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى موضع خفض

بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان **وجوابها فعل ماض**
لفظا ومعنى نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وانما جعل ذلك جوابا لها لانها عندهم
متضمنة لمعنى الشرط **او جملة اسمية مع اذا الفجائية** فلما نجاهم الى البر اذا هم
يشركون **او** جملة اسمية مع **الفا** نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد **وربما**
كان ماضيا مقرونا بالفا كقوله فلما اتى الرحمن ان ليس فيكم رشيد ولا
منجاة فيكم عن العدى فصب عليكم تغلب ابنة وايل وكانوا عليكم مثل راغية
البكر **وقد يكون مضارعا** نحو فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى
يجادلنا وقد نوزع المص في هذه الامور الثلاثة الاخيرة اما الاسمية المقرونة
بالفا فقد قيل في الاية المستدل بها عليها ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين
فمنهم مقتصد واما الماضي المقرون بالفا فقد قيل في شاهده ان الفا زايدة
ووقع للزمخشري في تفسير سورة غافر ان قال وجعل الزجاج شديد العقاب وحده
بدلا بين الصفات فيه نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف
هذه النكرة وحدها فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف فقال الشيخ ابو حيان فقد
اذنت بان كلها تركيب غير عربي لانه جعل فقد اذنت جوابا لما وليس من كلامهم لما قام
زيد فقد قام عمرو قلت وجواب هذا الاعتراض من ثلاثة اوجه الاول انا لا نسلم امتناع
دخول الفا على جواب لما استنادا لما ذهب اليه بعضهم ودعوى زيادة الفا في شاهده
غير مقبولة لانها خلاف الاصل الثاني سلمنا الامتناع المذكور لكن لا نسلم ان الجواب
لما في كلام الزمخشري مذكور وانما هو محذوف والتقدير لما صودف بين هذه المعارف
هذه النكرة وحدها انبا هذا القول عن الصواب فقد اذنت هذه المصادفة بان جميع تلك
التوابع ابدال غير اوصاف ويدل على هذا الجواب المحذوف قوله فيما سبق فيه نبو ظاهر الثالث
ان الجواب لما يقترن بالفا وانه في عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكن لا نسلم ان
مجموع قوله فقد اذنت جواب وانما الجواب هو قوله اذنت ولما قد فهي هنا اسم بمعنى
حسب والفا الداخلة عليها كالفا الداخلة على قط في قولك [illegible]
بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فحسب اذنت هذه المصادفة بما قلناه
من دعوى البدلية في جميع التوابع وقد اشبعت الكلام على هذه المسألة في شرحي
على مقصورة الخزرجي في العروض المسمى بالعيون الغامزة على خبايا الرامزة فعليك
بمراجعته واما كون المضارع جوابا فقد قيل في اتيته ان الجواب جاءته البشرى على
زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا فان قلت كان حق المص ان يقول وقد
يكون مضارعا ماضي المعنى قلت استغناه عن التصريح بهذا القيد فهمه من قوله

ان

ان لما بمعناه واذا لما مضى والمسبب الذي وقع عن الماضي يكون ماضيا ضرورة
انه متى وجد السبب وجد المسبب

باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة الى ذلك

لكثرة دورانها وتشعب احكامها وعدم تعقلها بتمام معناها
واستقلالها بباب من الابواب السابقة فافردت بالذكر وانما قال تتميم لانه سبق
في الابواب السالفة ذكر شيء من احكامها نحو كون الاستفهام له صدر الكلام الى
غير ذلك مما سبق **يستفهم بكيف عن الحال قبل ما يستغنى به** نحو كيف جاء
زيد لانه يصح ان يقال جاء زيد ثم ادخلت كيف استفهاما عن هيئة مجيئه اي
على اي حال جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تاتي في هذا النوع مفعولا
مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك اي فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون
حالا من الفاعل **وعن الخبر قبل ما لا يستغنى به** نحو كيف انت وكيف
كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك لان ثاني مفعولي ظن
وثالث مفعولات اعلم خبران في الاصل **ومعناها على اي حال فلذا كمي ظرفا**
سماها كذلك س وعن السيرافي والاخفش انها اسم غير ظرف وبنوا على هذا
الخلاف امورا احدها ان موضعها عند س نصب دايما وعندهما رفع مع المبتدا
ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها عند س في اي او على اي حال وعندهما في
نحو كيف اصبحت زيدا صحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء ونحوه الثالث
ان الجواب المطابق عند س ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال روبة وقد قيل
له كيف اصبحت خير عافاك الله اي على خير فحذف الجار وابقى عمله فان اجيب
على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس واعلم ان في كيف
ثلاث عبارات احدها انها ظرف يستفهم به عن الاحوال الثانية انها اسم
يستفهم به عن الاحوال الثالثة انها سؤال عن وصف منكور لموصوف بعد
مذكور وهي عبارة ابن المص وعلى الاول فمعناها في اي حال على ان الظرفية مجازية
كما تقول زيد في حالة حسنة وعلى الثاني فمعناها على اي حال زيد وعلى الثالث
فمعناها ما صفة زيد وما نعت زيد ويرد على الاول ان الظرف على معنى في واسم
الاستفهام مضمن معنى الهمزة فيكثر التضمين فان قيل هذا لازم في متى واين قلنا
وان لزم فتقليل الخارج عن الاصل بحسب الامكان اولى ولان الظرف المكاني لا يكون
بدله الامر وما يفي بخلاف الزماني ووجهه ان بدل التفصيل مختص بالمكاني لا يكون
مختصا والمكاني هنا معنوي كما قدرناه ولما ابدل منه او بدل الاسم منه كان يقال انت في الصحة
ام في السقم لا اصحيح ام سقيم اذ لا يقال هو في صحيح ولا في سقيم ويقال هو في الصحة

وهو فى المستفهم فلما جا البدل مجردا من فى وجا الوصف او بالمصدر بطلت الظرفية
واما قول الثانى فان اريد بالحال الصناعية فباطل لصحة قولك كيف زيد ولا يكون
قايما زيد وان اريد المعنوية رجع الى القول بالظرفية بالنسبة الى ان المراد الحال التى
يكون الشخص ملتبسا بها فالملحظ مختلف ويلزم هذا القايل ان يجاب بالحدث دون
الوصف ولا يلزمه ذكر فى ولا كثرة التصحيح فالا يرد عليه اقل منه على الاول واما
القايل الثالث فلا اشكال عليه البتة وقد رد المص القول الاول الى القول الثانى
فزعم ان قايله لم يرد ظاهره وانه انما سماه ظرفا لانه يفسر بحرف الجر كما ان الظرف
كذلك لا انه يقصد الظرفية الحقيقية وهذا ليس من مخترعات المص وانما اخذه من
ابن الشجرى فانه قال والظروف المستفهم بها اين وكيف ومتى وايان وانى وانما
عدوا كيف فى الظروف التى يستفهم بها لانها يستفهم بها عن الحال والحال تشبه الظرف
لانها عبارة عن الهيئة التى يقع فيها الفعل ولذلك تقول كيف زيد جالسا اى على اى هيئة
جلوسه واعلم ان مراد القايل الثالث بالوصف اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو
المقصود وليس المراد به الصفة الحقيقية التى هى الحدث والا اتحد هذا القول مع القول
الثانى فان قلت قد تكرر فى كلام المص لفظ الحال حيث قال يستفهم بكيف عن الحال
ثم قال ومعناها على اى حال فهل المراد بهما واحد قلت لا وانما المراد بالحال الاولى
الصناعية والمراد بالثانية المعنوية فلا تتوهمن ان هذا مثال ذلك وربما
صحبتها على كقول بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين وقد حكى ايضا مصاحبتها
لالى نحو انظر الى كيف يصنع زيد وهذه مسلوبة الدلالة على الاستفهام
ومخلصة لمعنى الحال اى انظر الى الحال التى يصنع ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها
واعرابها وللبدل منها النصب فى القسم الاول وهو الذى تقع فيه
كيف قبل ما يستغنى به وانما كان كذلك لانها فى هذا القسم فى محل نصب لما
هو مبدل تقول كيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا والرفع فى القسم الثانى وهو
ما يكون فيه كيف واقع قبل ما لا يستغنى ان عدمت نواسخ الابتدا
نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم والا بعدم النواسخ فالنصب لان الناسخ
ينصب الخبر وهى انما تكون مع الناسخ خبرا فان قيل من النواسخ ما يرفع الخبر
فيرجع عليه قلنا متى كان الناسخ من هذا القبيل امتنع دخول كيف عليه لان
الخبر المرفوع خاص بباب ان ولا التبرية واخواتها يتلوه خبره وكيف لا يتاخر
ومثال نصب البدل مع الناسخ كيف كان زيد اصحيحا ام سقيما وكيف ظننت
زيدا عالما ام جاهلا ولا يجازى بها اى بكيف من حيث العمل واما من حيث

المعنى

المعنى فيجازى بها قياسا لا مرفوظها ان مراده بهذا الكلام ولا يجزم بكيف كما تجزم ادوات
المجازاة قياسا فلا يقال كيف تقم اقم خلافا للكوفيين ومن وافقهم
من البصريين وهو قطرب وانى مرادفة لها اى لكيف نحو فاتوا حرثكم انى
شئتم اى كيف شئتم او لاين نحو يا مريم انى لك هذا وقال فى المغنى وفى انى معنى
زيد على اين فاين لك هذا يقصر عن معنى انى لك هذا لان المعنى من اين لك هذا
فهو بمعناه مع حرف الجر الا ترى انها لو اجابت بان تقول هو عند الله لم يفد ذلك
المعنى وجواب انى لك هذا غير جواب اين لك هذا او متى وقال به الضحاك
فى فاتوا حرثكم انى شئتم فقال معناه متى شئتم فصل فى الكلام على قد
وبعض ادوات الاستفهام تكون قد اسما لكفى فتستعمل استعمال اسما
الافعال فتبنى على السكون ويلزمها نون الوقاية مع يا المتكلم تقول قد زيدا
درهم قدنى درهم كما تقول كفى زيدا درهم وكفانى درهم وظاهر كلامه انها
ليست باسم فعل فتامله وقد صرح غيره بانها اسم فعل وترادف حسبا فتعرب
فى الاضافة الى غير يا المتكلم فتقول قد زيد درهم كما تقول حسب زيد
درهم وكلامه يوهم انها لا تضاف الى يا المتكلم وليس كذلك بل توافقها فى
فى المعنى والاستعمال مبتدا وفى الاضافة الى الضمير والظاهر وتخالفها فى انها
مبنية وفى ان الباء الناسخ لا يدخلون عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار
احدا ذكر ذلك وفى ان نون الوقاية تلحقها ووجه ذلك مع انها ليست
اسم فعل المحافظة على بقا البنا على اصله الذى هو السكون خشية ان يزول
عنه الى الحركة واما انها تقطع عن الاضافة فقال ابن هشام فيه عندى نظر
ورفع له فى مغنى اللبيب فى قول حميد بن الارقط ° قدنى من نصر الخبيبين قدى ° انه قال
يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البنا وان تكون اسم فعل واما الثانية
فتحتمل الاول وهو واضح والثانى على ان النون حذفت للضرورة كقوله ° اذ ذهب
القوم الكرام ليسى ° ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالبا للاطلاق والكسرة
للساكنين انتهى كلامه قلت كون الكسرة فى مثله لالتقا الساكنين قاله غير ابن هشام
وهو مشكل اذ لا ساكنين اصلا والقول فى ذلك ما قاله سى قال فى باب وجوه القوافى
ولو لم يفعلوا لضاق عليهم ولكنهم توسعوا فى ذلك فاذا وقع واحد منها فى القافية
حرك وليس الحاقهم اياه الحركة باشد من الحاقهم حرف المد ما ليس فيه ولا يلزمه
فى الكلام ولو لم يفعلوا الا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا
حركوا واحدا منها صار بمنزلة ما ترك فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوا حرف المد

فيصل الساكن والمجزوم لا يكونان الا في الفعل في المجزوم حيث احتاجوا الى حركتهما انهم
اذا اضطروا الى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا فلذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا
اليها لما ان اصلها في التقاء الساكنين قال امرؤ القيس اغرك مني ان حبك قاتلي وانك
مهما تامري القلب يفعل وقال طرفة متى تاتنا نصبحك كاسا روية فان تك عنها
غانيا فاغن وازدد ولو كانت في فعل فيه رفع او منصوبة كان اقوى انتهى فانت
تراه لم يجعل الكسر لالتقاء الساكنين لتحقق وقوعها وانما جعل الكسر لاجل الفرق الحجة
الى ادخال مثل ذلك في الفرق في الحركة فحرك هذا الساكن فانكسر حملا على كسر الاول
من الساكنين اذا التقيا والجامع رجوع الضرورة في الموضعين فشد على هذه
الفائدة يد الضنين فطال ما غفل عنها كثير من الفضلاء والله الموفق **وتكون**
حرفا فتدخل على فعل **ماض متوقع** اي كان في الزمن الماضي منتظر الوقوع
لا يشبه الحرف فخرج غير المتصرف نحو نعم وبئس وليس وعسى وحبذا وافعل
في التعجب فكل ذلك لا يدخل عليه قد واما اذا كان الماضي المتوقع خاليا من هذا الشبه
فتدخل عليه **لتقريبه من الحال** نحو قد قامت الصلاة فان قيام الصلاة كان
منتظرا قبل هذا الخبر متوقعا حصوله قال ابن هشام ولا افهم هنا معنى التقريب
قلت بل محقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت انما
معناه ان قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي تكلم
فيه بكلمات ماضية ضرورة انها لا تقال الا بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة
الدخول فيها فهذا معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي
افهمه هنا معنى التحقيق مبالغة وكانه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع
ما شرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت اسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت
وهذا معنى يمكن اعتباره الا ان فيه مجازا وهو خلاف الاصل والاول
على ما قررناه سالم عن ذلك ثم قال وعن الحنفية انهم يقومون عند
الحيعلة ويكبر الامام مع قد قامت الصلاة لئلا يكون على غير ما اخبر به عليه
قال وفيه نظر من وجهين احدهما ان الامام قد يكون هو الذاكر هذا
اللفظ فما يجيبهم من المحذور المذكور ان كان محذورا والثاني ان قامت فعل
ماض فاذا وقع التكبير معه فهو حال فكيف قيل قامت الصلاة وهلا
قيل تقام **او على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف**
تنفيس فهي ثلاثة شروط وان شئت فشرطان المرفع والتجرد من
حرف تنفيس **لتقليله معناه** نحو ان البخيل قد يجود قال ابن هشام

وهو

وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل و
تقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه اقل معلوماته تعالى
وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين
الاولين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم
يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام يناقض اوله قال
سيبويه وتكون قد بمنزلة ربما وانشد على ذلك قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا
انامله كان اثوابه مجت بفرصاد قال المص فاطلاق سي القول بانها بمنزلة
ربما يوجب التسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان بان
سي لم يبين الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام
بل يستدل بكلام سي على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد تكون بمنزلة ربما في
التكثير فقط ويدل على ذلك انشاده البيت لان الانسان لا يفتخر بما يقع منه
على سبيل القلة والندرة وانما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد
بمنزلة ربما في التكثير وراج هذا الاعتراض على ابن هشام مع كثرة انتقاده على
ابي حيان فظنه صحيحا وحمله على ان جزم بعد التكثير في حواشي قد ولم يشد عليه
البيت بل ونسب القول بكونها للتكثير الى سي من غير تلعثم هذا واعتراض ابي
حيان على المص وكلامه في هذا الموضع بمدرجة التزييف والرد فنقول اما قوله
لم يبين سي الجهة الخ فاطلاق سي كاف في الاحكام كلها الا ما تعين خروجه
واما قوله ان الانسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل القلة الخ فجوابه ان ذلك فيما
يمكن وقوعه قليلا وكثيرا فلا يفتخر منه الا بالكثير اما ما لا يقع الا نادرا فانه
يقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة الكثرة فيه وترك المرء قرنه مصفر الانامل
كان اثوابه مجت بفرصاد مستحيل وقوعه كثيرا وانما يتفق نادرا فلذلك يفتخر به
لان القرن هو المقاوم للشخص الكفو له في شجاعته فلو فرض مغلوبا معه في الكثير من
الاوقات لم يكن قرنا له فلا يكون المرء قرنا الا عند المكافاة غالبا ثم يفتخر بانه
غلب عنه آونة اذا تقرر هذا فنقول لما كان قوله القرن يقتضي انه لا يغلب قرينه
لان القرنين غالب امرهما التعارض ثم لما اخبر بانه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة
صونا للكلام عن التدافع وقلنا المراد انه يتركه كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قرنا
وذلك هو الترك النادر لئلا يكذب اخر الكلام اوله هذا فرع بعض الفضلاء **وعليها**
للتحقيق اي وتدخل قد على الماضي والمضارع للتحقيق نحو قد افلح من زكاها
ونحو قد يعلم ما انتم عليه على ما اختاره بعضهم من انها في هذه الاية للتحقيق لا للتقليل

لام **ولا يفصل من احدهما** اى من الماضى او المضارع **بغير قسم** اما القسم
فانه يفصل بينهما كقوله * اخالد قد والله اوطأت عشوة * وما قايل المعروف
فينا يعنف * وفى قول الاخر * فقد والله بين لى عنائى * بوشك فراقهم صرد
يصيح * وسمع من كلامهم قد لعمرى تشاهد **وقد يحذف عنه** اى عن احدها
المراد به الماضى او المضارع **دليل فيوقف عليها** اى على قد كقول النابغة
* ازف الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد * اى وكان قد زالت **ويسوغ**
اقترانها بالمضارع تاوله بالماضى كثيرا وهذه المسئلة مذكورة فى اول الكتاب
وذلك لازم عند المص اذا كانت للتقليل نحو قد تنزل القرن البيت وواقع بغير
لزوم فى التى للتحقيق نحو قد نرى تقلب وجهك فى السما **وترادفها هل** اى هل
ترادف قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان جماعة منهم
ابن عباس ترجمان القرآن رضى الله عنهما وقال به الكسائى والفرا والمبرد قال ابن
هشام وبالغ الزمخشرى فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو مستفاد
من همزة مقدرة معها ونقل فى المفصل عن س فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى
قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها
فى قوله * سائل فوارس يربوع بشدتنا * اهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم * قال
ابن هشام ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد ولم ار فى كتاب س ما نقله عنه
انما قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم وهل وهى للاستفهام ولم يزد على ذلك
قلت ولا يستقيم له ما اشار اليه من تخطئة الزمخشرى فى النقل عن س بمجرد
عدم عثوره على ذلك فى الكتاب وقد رايت فيه ما يشهد لصحة هذا النقل قال
س فى باب بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف
ما نصه تقول ام من يقول ام هل تقول ولا تقول ام اتقول وذلك لان ام بمنزلة
الالف وليست اى ومن وما ومتى بمنزلة الالف انما هى اسما بمنزلة هذا وذاك
الا انهم تركوا الف الاستفهام اذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا فى المسئلة
فلما علموا انه لا يكون الا كذلك استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون بمنزلة قد
لكنهم تركوا الالف اذا كانت لا تقع الا فى الاستفهام ووقع هذا ايضا فى اوايل الكتاب
فى بعض ابواب الاشتغال قال فى باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب
بنى على الفعل وهو باب الاستفهام ما نصه واما الالف فتقديم الاسم فيها قبل
الفعل جائز كما جاز ذلك فى هلا لانها حرف الاستفهام الذى لا يزول الى غيره
وليس للاستفهام فى الاصل غيره وانما تركوا الالف فى متى ومن وهل ونحوهن

حيث امنوا الالتباس الا ترى انك تدخلها على من اذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل
افمن يلقى فى النار خير ام من ياتى امنا يوم القيمة وتقول ام هل فانما هى بمنزلة قد
ولكنهم تركوا الف الاستفهام استغنا اذا كان هذا الكلام لا يقع الا فى الاستفهام انتهى
فهذان موضعان شاهدا صدق بصحة نقل الزمخشرى عن س **وتساوى همزة**
الاستفهام فيما لم يصحب نافيا ولم يطلب به تعيين نشا فى التصديق
الموجب لا غير نحو هل قام زيد واقام زيد وهل زيد قايم وازيد قايم فان كان
منفيا لم تدخل هل تقول الم يقم زيد ولا تقول هل لم يقم زيد قال الله تعالى الم نشرح
لك وقال تعالى اليس الله بكاف عبده الم يكفيكم ان يمدكم ربكم وسمى ابن هشام
ما ورد فى مثل هذا القسم اولما اصابتكم ظنا منه ان لما نافيه **ويكثر قيام من**
مقرونة بالا مقام النافى فيها غالبا بالا وقصد الايجاب كقوله
تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه قال
الشم ولا اثر للواو فى ارادة هذا المعنى بل لو قيل من يغلب الرجال الا زيد لجاز قلت ليس فى
كلام المص ما يقتضى منع مثل هذه الصورة اذ تقييده من بكونها مقرونة بالواو لكثرة
قيامها مقام النافى لا للجواز واستعذه ابو حيان بانه لا خصوصية لكلمة الا فى قصد الايجاب
بل نحو ذلك لا مانع منه فى القياس فيقال من يضرب زيدا غير عمرو فترفع غير على
البدل من الضمير ولك ان تنصبه على الاستثنا وعلى المص نقد اخر لم يتنبه له ابو حيان
وهو انه عند قصد الايجاب ليس ثم غالب ولا مغلوب بل الايجاب متحتم **وقد يقصد**
باى نفى كقول النابغة * ولست بمستبق اخا لا تلمه * على شعث اى الرجال المهذب *
فهذا مما قصد فيه باى نفى اذ المعنى ليس احد من الرجال المهذب لا ذنب له **فيعطف**
عليها فى حيزها بولا كقول الشاعر * فاذهب فاى فتى فى الناس احرزه * من
حتفه ظلم دعج ولا جبل * لان المعنى لا فتى احرزه **ولاصالة الهمزة فى الاستفهام**
استاثرت بتمام التصدير فدخلت على الواو نحو اولم ينظروا **والفا** نحو افلم
يسيروا **وثم** نحو ثم اذا ما وقع امنتم به **ولم يدخل عليها** تنبيها على رسوخ
قدمها فى التصدير هذا مذهب س والجمهور واجاز الزمخشرى مع هذا الوجه وجها
اخر وهو ابقا الهمزة فى مركزها الاصلى وجعل العطف متعلقا بجملة مقدرة بينها وبين
العاطف فتقول فى التقدير فى افلم يسيروا افنضرب عنكم الذكر صفحا افاين مات
او قتل انقلبتم افانحن بميتين امكثوا فلم يسيروا انهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا
اتؤمنون به فى حياته فاين مات او قتل انقلبتم انحن مخلدون فما نحن بميتين قال
ابن هشام ويضعف هذا القول ما فيه من التكليف وانه غير مطرد اما الاول فلعدم

حذف الجملة فان قوبل بتقديم بعض المعطوفات فقد يقال انه اسهل منه لان التجوز
فيه على قولهم اقل انقطاعا من ان في هذا التجوز تنبيها على اصالة شيء في شيء اي اصالة الهمزة
في التصدير واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت قلت
وقد قررنا في حاشية المغني ما في ذلك من المؤاخذات **ولم تعد بعد ام** فلا يقال ازيد
قائم ام عمرو **بخلاف هل** فانها تقع بعد العاطف نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون
وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال الشاعر ليت شعري وهل ثم هل اتينهم
وتعاد بعد ام نحو هل قام زيد ام هل قعد وان شئت ام قعد فاعادتها على سبيل الجواز
وسائر اخواتها تقع ايضا بعد العاطف نحو فمن يأتيكم بماء معين فاين تذهبون فكيف
كان نكيري ونذر فماذا انا مرتجع فاني تؤفكون فاي الفريقين احق بالامن وتعاد بعد ام نحو
من اكرمت ام من اهنت ونحو ماذا اكلت ام ما تشرب والاعادة في مسئلة هل جائزة كما مر وفي
اخواتها الاسمية واجبة وهذا يفهم من قوله **ويجوز ان لا تعاد هل لشبهها
بالهمزة في الحرفية** فاعطيت حكمها باعتبار مطلق الاعادة **وان تعاد** وهذا مستغنى
عنه بقوله فيما سبق بخلاف هل وانما اعاده لاجل ما يناط به من التعليل الذي
ذكره بقوله **لشبهها باخواتها في عدم الاصالة** في باب الاستفهام اذ الاصل فيه
الهمزة والحاصل ان بين هل والهمزة تناسبا في الحرفية وبين هل واسماء الاستفهام
تناسبا في الفرعية عن الهمزة فجاز ان يراعى هذا تارة وهذا تارة اخرى وقد استشكل
ابن المصنف تكلفه لتعليل عدم الاعادة فانها جاءت على وفق الدليل فلا وجه لجعل
ذلك بالحمل على الهمزة بل هو مقتضى الاصل قلت وقد يقال لا بد من التعرض الى ذلك
ليعلم لم جامع غير هل الهمزة وامتنع مع الهمزة وجاء الرجحان مع هل **وقد تدخل
عليها الهمزة** كما في البيت الذي انشدناه قبل * سائل فوارس يربوع بشدتنا *
اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم * **فيتعين مرادفة قد** ومفهوم هذا الكلام
انها تأتي بمعنى قد لكن لا تتعين له الا في هذه المسئلة قال ابن هشام ومجيء هل
بمعنى قد هو قول الكسائي والفراء من الكوفيين والمبرد والزجاج من البصريين
قلت بل هو مذهب رئيس البصريين وامام الجماعة سيبويه وقد اريناك النص عليه
من جهته في الكتاب ثم قال وهو قول جماعة من اهل التفسير ومستندهم كلهم في
ذلك امران احدهما قول ابن عباس رضي الله عنهما في هل اتى على الانسان ان المعنى قد
اتى والثاني اجتماعها مع الهمزة في قوله اهل رأونا وفي كل من الوجهين نظر اما الاول
فلانه ليس غرضه تبيين اللغة فانها مع رفقه بتقدير ثبوت مجيئها بمعنى قد وانما
يريد تفسير المراد بالاستفهام وانه للتقرير لا للطلب واما الثاني فلجواز كونه

من باب قوله * فلا والله لا يلفى لما بي * ولا للما بهم ابدا دواء * بل قوله اهل اسهل
لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسألنه
عن بما به قلت لم يحضر المستند فيما قاله لجواز ان تكون الائمة المتصدون
لتقرير هذا الفن الذين شافهوا العرب وفهموا مقاصدهم قد فهموا ذلك
عمن شافهوه من العرب المحتج بكلامهم وقد مر ان س والكسائي والفراء
قالوا بذلك وحسبك بهم في الامامة والمعرفة لهذا الشان وكل منهم قد خالط
الفصحاء وسمع كلامهم وفهم اغراضهم ومقاصدهم فلم لا يجوز ان يكون
مستندهم في ذلك ما قلناه لا ما قاله **وربما ابدلت هاء هل همزة** فتقول
ال فعلت وانت تريد هل فعلت حكاه قطرب عن ابي عبيدة عن العرب وهو من
ابدال الخفيف ثقيلا فلذلك ضعف وبلغ الغاية في الندور ولا يعترض بال
على قول س ان اصلها اهل وقال الكسائي ان الا التحضيضية مركبة من هل ولا
وان الهمزة بدل من الهاء ويرده ما قدمناه ان الخفيف لا يبدل ثقيلا **فصل**
في الكلام على احرف التحضيض وخروج بعضها عن معنى التحضيض الى غيره **حروف
التحضيض** ولو قال احرف لكان احسن لان الجميع اربعة هنا واثنان
سيذكران والتحضيض مصدر حضض مبالغة في حض والحض على الشيء
طلبه والحث عليه **هلا والا ولولا ولوما** فهذه اربعة ومعها اثنان
اخران وهما لو والا بالتخفيف لان لها خصوصية بانها للطلب لا توبيخ فيه
ابدا وهذه الاربعة قد يكون معها توبيخ وقد تخلو منه **ولا يليهن غالبا
الا فعل ظاهر** نحو هلا اكرمت اباك والا عفوت عن زيد ولولا احسنت
الى زيد ولوما تفضلت على عمرو **او معمول فعل مضمر مدلول عليه بلفظ**
نحو هلا زيدا ضربته ومنه قول الشاعر * تعدون عقر النيب افضل مجدكم
بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا * اي هلا تعدون الكمي اي تعدون قتله
وعقره **او معنى** نحو هلا زيدا غضبت عليه اي هلا اهنت زيدا او تركت زيدا
ونحو ذلك مما يدل عليه معنى الغضب والدال قد يتقدم وقد يتأخر كالبيت
والمثال وقول الشاعر * اتيت بعبد الله في القيد موثقا * فهلا سعيدا ذا الخيانة
والغدر * اي فهلا اسرت ودل عليه اتيت بعبد الله في القيد موثقا وهو لفظ
لكنه ليس لفظ العامل المقدر فصار اللفظ الدال نوعين المذكور وغيره
وقد يكون الدال قرينة حالية كان يجد شخصا يضرب زيدا فتقول هلا
عمرا **وقل ما يخلو مصحوبها من توبيخ** نحو لولا جاءوا عليه باربعة شهداء

لكن التوبيخ انما هو اذا وليها الفعل الماضي او مطلق الفعل فانها مع المستقبل لا
توبيخ فيها وانما هو معه لمجرد الدلالة على طلب الفعل والحض عليه تقول هلا تصلي
والمعنى صل واما اذا كان الفعل ماضيا فدخول هذه الاداة عليه على معنى اللوم
على تركه تقول هلا صليت على معنى انك تلومه على ترك الصلوة وتوبخه عليه فبين
ثم لزمت هذه الكلمات الفعل لانها للطلب اما اذا كانت في المضارع فواضح
واما اذا كانت في الماضي فلما بينا انها فيه للوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو
مطلوب فتكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت
لام الامر به لكونها للطلب فان قلت طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلم يكن
في هذه الاحرف اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فكيف تعد في هذه الحالة
من احرف التحضيض والطلب منتف قلت اجاب ابن الحاجب عن ذلك في امالي
المفصل بانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان يصلح له
وانما وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك فوته حتى تقضى وقته
فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب واذا خلا المصحوب منه اي من التوبيخ
فقد يغني عنهن اي عن تلك الاحرف الاربعة لو والا بالتخفيف نحو لو تاتيني
فتحدثني ونحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا ويقال في كل منهما حرف عرض اي
حرف يفيد الطلب بلين ورفق ولم ار احدا من النحاة ذكر ان لو تكون للعرض
غير المص وقد ذكر في اول الكتاب ان الفعل الماضي بعد حرف التحضيض يحتمل المضي
والاستقبال وهو مبني على ما تقدم انفا وذلك انه ان اريد به الحض فمستقبل او
التوبيخ فماض فان عما ذا احترز المص بقوله اولا ولا يليهن غالبا قلت عن نحو
قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فقد ولي
حرف التحضيض جملة اسمية وظاهر كلامه حمل البيت على الظاهر من جعل نفس ليلى
شفيعها مبتدا وخبرا وليس ثم شيء مقدر وهو قول نقله الابدي وحاول المصنف
تخريجه على وجه تبقى معه ادوات التحضيض على ما عهد فيها من الدخول على الفعل
فقيل التقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى
لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اي هي شفيعها
وتدل ايضا لولا ولوما على امتناع لوجوب قال ابو حيان عبارة اصحابنا
لوجود قلت مراد الاخيرين بالواجب الثابت ولهذا يعبرون عن الاثبات بالايجاب
ومعناه ان شرطها لا يكون الا موجبا بخلاف بقية الشروط نحو الا تفعلوه اذا لم تستحي
فاصنع ما شئت ولما لم يجي زيد جاء عمرو واما الجواب فقد يكون منفيا نحو لولا زيد لم اقصد

ولو

ولوما عمرو لم اقم وفي التنزيل ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا
فيختصان بالاسما الاولى ان يقول بالجمل الاسمية لئلا يتوهم انهما يختصان
بالمفرد كحي وخلجى وما ذكره المص من اختصاصهما بالاسما هو الصحيح فاذا قيل لولا
زيد لاكرمتك فزيد مبتدا خبره محذوف اي لولا زيد موجود وقيل الاسم معمول
لمحذوف اي لولا زيد وقد مر الكلام على ذلك في باب المبتدا ويقتضيان جوابا
كجواب لو وقد تقدم الكلام عليه فيجي منفيا بلم كقوله فلولا الاله لم يرض لوحنا
حسن ويجي ماضيا مقرونا باللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت وقد يجي ماضيا
مجردا عنها كقول الشاعر لولا الحيا وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري
وانشد صاحب الكشاف هذا البيت في تفسير سورة الحجر على صورة اخرى فقال و
قال ابن مقبل لوما الحيا ولوما الدين عبتكما ببعض ما فيكما ان عبتما عوري وذكر
في الحاشية ان الشاعر كان اعور قال ابن هشام لكن قد يقترن جواب لولا بقد كقوله
لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل قلت لا يظهر وجه
الاستدراك فان جواب لو قد يقترن بقد كقوله لو شئت قد نقع الفواد بشربة تدع
الحوايم لا يجدن غليلا وهو شاذ كما ان اقتران جواب لولا بها شاذ ايضا اللهم الا ان
يريد ان جواب لولا سمع مقرونا بقد مع اللام كما في البيت المتقدم وبدونها كما في قول
جرير كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي واما جواب لو
فانما سمع مقرونا بقد بدون اللام واما معها فلا وفي ذلك وجه وقد تلي الفعل لولا
غير مفهمة تحضيضا فتؤول بلولم او تجعل المختصة بالاسما والفعل صلة لان
مقدرة كقوله الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فلولا
في هذا البيت ليست لولا التحضيضية وانما هذه كلمتان بمنزلة قولك لولم والجحد محذوف
اي لولم ينازعني شغلي لزرتك ولك ان تجعلها لولا الامتناعية وهي المختصة بالاسما
على ان يكون الفعل الواقع بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فصل في احرف التنبيه ها ويا حرفا تنبيه وظاهر
اقتصاره عليهما تخصيصهما وغيره يقول حروف النداء كلها حروف تنبيه كما ان ها كذلك
الا انها لتنبيه غير المنادى ولتنبيه المنادى وقيل ليس للتنبيه الا ها واما
الباقي فللنداء لا غير وان غير المنادى بعدها على اضمار منادى بعدها الا انها للتنبيه خاصة
واكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل بشرط ان يكون مرفوعا بالابتداء خبرها
انت تقوم فلا يجوز دخولها على الضمير من قولك ما قام الا انا وبشرط ثان وهو كون
خبره اسم اشارة نحو ها انتم اولاء وشذ قوله ابا حكم ها انت نجم مجالد وهذان شرطان

اهملها المص او مع اسم اشارة بشرط ان لا يكون للبعيد نحو ثم وهنالك
وقد يجب مع اسم الاشارة نحو يا هذا الرجل وكانه استغنى عن ذكرها بذكره
في باب الندا وفهم من كلامه انها تاتى في غير ذلك بقلة كقوله • نعلى ها ألعمر الله
ذا قسما • فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك • وتمثيلهم لاستعمالها التنبيه
داخلة على غير ضمير الرفع واسم الاشارة قليلا بهذا البيت غير مثبت فالظاهر
انها داخلة فيه على اسم الاشارة والشذوذ انما هو في الفصل لا في لحاقها وأكثر
ما يلي يا ندا نحو يا يحيى خذ الكتاب بقوة يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قلت
وفي كلام المص تجوز اذ اطلق الندا على المنادى واذ جعل المنادى تاليا وانما التالي
حقيقة ادعو المحذوف او امر كما في قراة الكسائي الا يسجدوا بتخفيف اللام
من الا وجعل يا كلمة براسها واسجدوا فعل امر وفاعله وكما في قول الشاعر • الا يا
اسقياني قبل غارة سنجال او تمن نحو يا ليتني كنت معهم يا ليت قومي يعلمون
بما غفر لي ربي وكان حق المص ان يقول او تمن بليت ليخرج لو وود او تعليل
كقوله • يا رب سارٍ بات ما توسدا • الا ذراع البكر او كف اليدا • وقد تدخل على الا
كقوله • يا لعنة الله والاقوام كلهم • والصالحات على سمعان من جار • وعلى حبذا كقوله
• يا حبذا جبل الريان من جبل • وحبذا ساكن الريان من كانا وقد يجزى اى
ينسب التنبيه الى الا بفتح الهمزة والتخفيف فتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم
السفها الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتدل على تحقق ما بعدها قال الزمخشري
وهي مركبة من الهمزة ولا يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار
النفي في قوة تحقق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل
عليه كلمة لا تقول الا ان زيدا قايم والاكثرون على انه حرف موضوع للتنبيه لا تركيب
فيه وانظر افادتها لتحقيق الاثبات من اين جات ويمكن ان يقال ان الهمزة اذا اريد
بها النفي ودخلت على النفي جا الاثبات بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجود
نقيضه وهو الثبوت وهو كدعوى الشي ببينة فجا التحقيق من هذه الجهة واما
للاستفتاح مطلقا هكذا وقع في بعض النسخ وهو ظاهر في انه اما مبتدا او
للاستفتاح فيشعر ذلك بان الا ليست للاستفتاح وليس الامر كذلك ووقع في بعض
النسخ وقد يجزى التنبيه الى الا واما وهما للاستفتاح مطلقا وهذا هو الصواب
قال ابو حيان ومعنى الاطلاق انها للاستفتاح سوا كان مع ذلك تنبيه او لم يكن
قلت التنبيه معناها والاستفتاح محلها فلا تقابل بينهما بل هما مجتمعان ابدا
فهي حرف يستفتح به الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتاكد مضمونه عند

المتكلم

561

المتكلم والكلام في بسائطها او تركيبها او افادتها لتحقيق الاثبات كالكلام في الا على ما مر
وكثرت الا قبل الندا نحو الا يا اسلمى يا دار مى على البلا • الا يا نخلة من ذات عرق •
عليك ورحمة الله السلام واما قبل القسم كقوله • اما والذى لا يعلم الغيب غيره • ويحيى
العظام البيض وهى رميم • لقد كنت اختار القرى طاوى الحشا • محاذرة من ان يقال لئيم •
وقول الاخر اما والذى ابكى واضحك والذى • امات واحيى والذى امره الامر • وفي حاشية
الكشاف للتفتازاني ان جواب القسم قوله • لقد تركتني احسد الوحش ان ارى • اليفين
منها لا يروعهما الذعر • وفي نسخة بعض شيوخ ابن هشام انشد هذا الشعر هكذا اما والذى ابكى
واضحك والذى • امات واحيى والذى امره الامر • لقد كنت آتيها وفي النفس هجرها • بتاتا
لاخرى الدهر ما طلع الفجر • فما هو الا ان اراها فجاة • فابهت لا عرف لدى ولا نكر وتبدل
همزتها اى همزة اما هاء فقد سمع هما والله وقرئ هلا يا اسجدوا ذكره الزمخشري في
ولم يذكره المص او عينا وفي نسخة ابن هشام تقييد هذا الابدال بوقوعها قبل القسم
وقد تحذف الفها في الاحوال الثلاث وهي حالة اقرار الهمزة وحالة ابدالها هاء وحالة
ابدالها عينا فصل في احرف الجواب منها حروف الجواب نعم بفتح النون والعين
وسكون الميم والاولى به ان يقول احرف الجواب لانها عدد قليل وينبغي ان ينظر في
تسمية كلمات هذا الفصل احرف جواب ما وجهها فان المتبادر الى الذهن ان الجواب انما
يقال للكلام الذى يشرح به مراد المستفهم تحقيقا او تقديرا فاذا قيل جا زيد وقلنا له
نعم فلذلك حرف تصديق قطعا لم قال لكنهم سموه مع ذلك حرف جواب فان جمعه و
كسر عينها والمراد العين المهملة لا النون فيه وان كان صحيحا في الظاهر لان ذلك انما يقال
فيما يدخله التصريف لغة كنانة وكان كنانة ارادوا ان يفرقوا بين نعم اسما وبين نعم
حرفا فميزوا بينهما في اللفظ وغيرهم نظر الى ان مواقع كل بيّنة قال ابن هشام في المغنى
ولقد حكى لي ان بعض مشايخ الاقرا اعرب لتلميذه بيت المفصل • لا يبعد الله التلبب
والغارات اذ قال الخميس نعم • فقال نعم حرف جواب ثم طلب محل الشاهد في البيت فلم
يجده فظهر لي حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهى نعم بكسر العين وانما نعم
هنا واحد الانعام وهو خبر المحذوف اى هذه نعم فهو محل الشاهد انتهى وقد جمع
اللغتين من قال • دعاني عبيد الله نفسى فداؤه • فيالك من داع دعاني نُعَم نَعَم •
قال بعضهم وسمع الكسر من النبى صلى الله عليه وسلم وعمر وعلى والزبير وابن مسعود
رضى الله تعالى عنهم وبه قرا الكسائى وقال انها لغة اشياخ قريش فعلم انها لا تختص
بكنانة وقول ابى عمرو بن العلا كنانة يكسرون لا ينفى ان غيرهم يكسر وفي الحجة لابى على الفارسي
وتجوز على ان من قال شهد بكسر الشين اتباعا ان يكسر النون من نعم على لغة من يكسر

العين فان قلت نعم حرف جواب قلت قد اماله ابلى اختها اجراها مجرى الاسما
فكذلك نعم تجري مجراها في هذا الحكم انتهى قلت وقد جزم ابو حيان بحكاية الاتباع
عن بعضهم فقال وانما كسر بعضهم النون اتباعا **وقد تبدل حا** لكون الحا
تلى العين في المخرج وهي اخف من العين الى ما هو اقرب الى الفم حكى اللغة النضر
ابن شميل **وحاحق عينا** وهي لغة هذيل وبها قرا ابن مسعود ليسجننه
حتى حين فان قلت قد ذكر المص هذه المسئلة في باب حروف الجر فما وجه اعادتها
قلت ليبين حصول التعارض بين الحا والعين حيث ابدل كل منهما من الاخر
وهي تصديق لمخبر كان خبره اثباتا او نفيا فتقول نعم لمن قال قام زيد
او ما قام زيد **او اعلام مستخبر** نحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا
نعم ان لنا لاجرا ان كنا نحن الغالبين قال نعم **او وعد طالب** فتقع بعد
افعل ولا تفعل وما في معناها نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل فان قلت كيف
لزم القايل نعم لمن قال له اليس لي عليك الف درهم بغرم الالف مع ان نعم
في جواب المستفهم مقررة لما سبقها من كلام موجب او منفي والقايل اليس لي عليك
الف انما وقع في عبارته الاستفهام عن النفي فالمجيب له بنعم كانه قال ليس لك
على الف فكيف لزم بها وليس في لفظه ما يقتضي الاقرار بها قلت اجاب عنه ابن
الحاجب بان العرف غير كلمة نعم في ايجاب نفي معه استفهام فلذلك الزمناه بالالف
في الصورة المذكورة تغليبا للعرف اذ المراد به عرفا الك علي الف والعرف مقدم على
اللغة باعتبار احكام الشرع ومستند اخراج العرف نعم عن وضعه الاصلي ان النفي
الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجبا من حيث المعنى **واي** بكسر الهمزة وسكون
اليا **بمعناها** اي بمعنى نعم في الاوجه الثلاثة فتكون لتصديق المخبر ولاعلام
المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن
كما تقع نعم بعدهن **مختصة بالقسم** ونعم تستعمل مع القسم وبدونه وزعم ابن
الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبونك احق هو قل اي وربي
انه لحق **وان وليها الله حذفت ياوها** فقال اله بحذف اليا لالتقا
الساكنين لاعتلالها **او فتحت** فقيل اي الله كما فتحت نون من مع لام التعريف
فالفتح هنا لاجل حفظ تفخيم اسم الله كما ذكروا في الم الله وثقل اجتماع الكسرتين
كما ذكروا في من الناس والثقل هنا اشد لان اول الكسرتين على همزة والاخرى
على يا **او سكنت** فقيل اي الله والمراد استديم سكونها ولو قال او ثبتت
ساكنة لكان احسن لئلا يتوهم ان مراده انها لا تحرك فيلتقي ساكنان فيجري على ما

قياس

قياس التقا الساكنين اولهما اخر كلمة وهو معتل وانما قدم الحذف لانه القياس وثنى
بالفتح لانه غير بعيد منه كما فتحت ميم الم الله فان الهمزة مكسورة واليا بمنزلة كسرتين
فلو تركت كسرة اخرى وثلث بالاسكان لانه مثل التقت حلقتا البطان بان يلتقي ساكنان
على غير حدهما اذ الثاني ليس اصله الحركة بخلاف ولا الضالين **واجل** بسكون اللام **لتصديق
الخبر** خاصة فتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وقال جماعة انها بمثابة نعم فتكون
تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب وقيدها لنفي الخبر بالمثبت والطلب
بغير النهي وقيل لا تجي بعد الاستفهام وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم
بعد الاستفهام احسن منها **وبلى لايجاب نفي مجرد** نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
قل بلى ولو قال لاثبات منفي او لابطال نفي لكان احسن فان قلت فاين النفي المجرد
في اية الزمر المقول فيها بلى قد جاءتك اياتي فكذبت بها قلت في قوله لو ان الله هداني
اذ المعنى ان الله ما هداني اي لم يبين له طريق النجاة فجاء لابطال هذا المنفي المدلول عليه
بحسب المعنى اي بلى قد بين الله لك طريق الهداية بالايات التي جاءتك من قبله **او مقرون
باستفهام** حقيقيا كان نحو اليس زيد بقايم فتقول بلى او توبيخا نحو ام يحسبون انا لا
نسمع سرهم ونجواهم بلى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقريريا نحو الم ياتكم
نذير قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى **وقد تاتي** اي
نعم بعد النفي المقرون بالاستفهام كقول جحدر: اليس الليل يجمع ام عمرو * وايانا
فذاك بنا تداني * نعم وارى الهلال كما تراه * ويعلوها النهار كما علاني * فقد وافقت نعم
بلى في افادة اثبات النفي المقرون بالاستفهام وينبغي ان يقيد ذلك بامن اللبس كما
في البيتين اذ من المعلوم لكل احد ان الليل يجمعه ويجمع غيره ولا يجوز ذلك ان اللبس وهذا
من المص حمل للبيتين على الظاهر حيث جعل الجواب راجعا الى قوله اليس ولا ينفي الجابر
ان يكون نعم جوابا لقوله تعالى واري الهلال وقدمه او لقوله فذاك بنا تداني **فصل**
في الكلام على كلا واما **كلا فحرف ردع وزجر** قال الش والخليل والاخفش والمبرد
وعامة البصريين لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتدا
بما بعدها وهل هي بسيطة ام مركبة قولان فعند جماعة بسيطة وقال ثعلب هي مركبة
من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقا معنى
الكلمتين **وقد تاتي بمعنى حقا** قاله الكساي ومتابعوه وظاهر كلام المص انها حرف
وقال مكي في كتابه انها على هذا القول اسم كما ان حقا اسم قال ابن هشام وقول الكساي لا يتاتى
في كلا في اية الوسط كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان تكسر بعد
حقا ولا بعد ما كان بمعناها قلت انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت واقعة في ابتدا الكلام

فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدأ مخبر عنه بها على ان تكون منصوبة
على تقدير اسقاط الخافض اى فى حق واما اذا جعلت متعلقة بالكلام السابق عليها فلا
مانع من ان تكسر ان بعدها لان ان ح واقعة فى ابتدا الكلام كما اذا قلت زيد اكرمه حقا
انه فاضل فيجعل حقا متعلقا بما قبله اى احق اكرامه حقا ولا تجعل صدرا بالنسبة الى ما بعدها
فيظهر الكسر ح قال الله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدأ الخلق ثم يعيده فلم
يكون كلا على راى الكسائى راجعة لما قبلها من الكلام ويكون ما بعدها جملة فيكسر ح
ولا اشكال **وتسامى ثانيا الجوابية معنى** فتكون لتصديق الخبر ولاعلام المستخبر ووعد
الطالب **لا استعمالا** فتكون مع القسم نحو كلا والقمر ولولا هذا لكان شبيها بنعم او بنا
ام الباب اولى ويكون نا تلازم القسم فكانت باى اشبه فكان تفسيرها بها اولى وهذا
وجه مناسبة ذكر فصل كلا بعد احرف الجواب او نهاية منها **ولا تكون لمجرد الاستفتاح
خلافا لبعضهم** وهذا البعض المخالف هو ابو حاتم زعم ذلك فى كلا ان الانسان
ليطغى مستدلا بان صدر السورة انزل اول كل شئ ثم نزل بعد ذلك كلا ان الانسان
ليطغى فجاءت فى افتتاح الكلام **واما حرف تفصيل** وليس باسم على ما يتوهم
من قوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ مع شيوع العبارة عنه بالكلمة
مؤول بمهما يكن من شئ وكان تامة وفاعلها اما شئ على ان من زائدة
فى قول ابى على واما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس ويشكل عليه
انه لم يرد به جنس بعينه وهذا التاويل الذى ذكره المص قاله سيبويه وفى
الكشاف ان سيبويه فسر اما زيد فذاهب بمهما يكن من شئ فزيد ذاهب قال الزمخشرى
وهذا التفسير مدل بفائدتين كونه توكيدا وانه فى معنى الشرط انتهى فاما كونه فى معنى
الشرط فظاهر واما كونه يفيد التاكيد فوجهه انه بمنزلة التعليق لوجود شئ
ما لان معنى مهما يكن من شئ ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا
يقع فيها شئ فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة على كل حال **فلذا تلزم
الفا بعد ما يليها** نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين
كفروا فيقولون واما الاستغنا عنها فى قوله فاما القتال لا قتال لديكم
فمحمول على الضرورة كما سياتى ذكره ولزوم الفا بعد ما يليها لا يصلح ان يكون
مسببا عن قوله مؤول بمهما يكن من شئ لان الشرط لا يجب لجوابه ان يكون بالفا
مطلقا بل فى بعض الاحيان مثل ان جاء زيد فاكرمه وفى مثل ان جاءنى اكرمته
لا يكون بالفا ولكن الفا واجبة مع اما فى الجميع ومقتضى كلام المص وغيره ان التفصيل
ملازم لاما ولكن التكرار لفظا غير لازم وذكر ابن الحاجب فى تحقيق معناها وو جه

تقديم

تقديم ما فى حيز الفا عليها كلاما حسنا لا باس بايراده قال هى لتفصيل ما فى نفس المتكلم
فى اقسام متعددة فقد تذكر الاقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقى كقوله تعالى فاما
الذين فى قلوبهم زيغ والتزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة كما
التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثل زيد فى الدار لان المعنى مهما يكن
من شئ او يذكر من شئ والتزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف
ثم يختلف فيما يتعلق به ذلك الواقع الصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفا قدم عليها
لغرض الموصلية وذلك لانه وضعها لتفصيل الانواع فما ذكر بعدها الحة الانواع المتعددة
وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفا والغرض من التقديم الدلالة
على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتدا لان
الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفا لكنهم خالفوا الابتدا بيانا من اول الامر بان تفصيله
باعتبار الصفة التى هو عليها فى الجملة الواقعة بعد الفا من كونه مفعولا او ظرفا او مصدرا
او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وبين يوم
الجمعة من قولك ضربت فى يوم الجمعة وان كان فى الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر
فى الاول ليدل عليه انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه
وفى الثانى ذكر ليدل على انه الذى وقع الضرب فيه من اول الامر على حسب ما هو
عليه فى جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذى كان له ويبطل القول بكونه
معمول الفعل المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع وتبين وجه ما
قيل ان لها خاصة فى تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وحاصله التنبيه على
ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما فى الجملة الواقعة
بعد الفا **ولا يليها فعل** فلا يقال اما ضربت فزيدا بل اما زيدا فضربت **بل معمول له**
سواء كان الفعل مذكورا نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر او محذوفا
مفسرا نحو واما ثمود فهديناهم فى قراءة بعضهم بنصب ثمود قال ابن هشام و
يجب تقدير العامل بعد الفا وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها
فعل والفعل لا يلى الفعل قلت انما هى نائبة عن جملة شرطية لا عن فعله فقط
فلم يجاور الفعل بتقدير كونه بعدها فعلا ولا نائبا عنه **او معمول ما اشبهه**
اى ما اشبه الفعل كقولهم اما العسل فانا شارب **او خبر** نحو اما فى الدار
فزيد وزعم الصفار ان الفصل به قليل وليس بشئ لان المعنى فى الفصل بالخبر
والفصل بالمبتدا مختلف فليس هذا بقليل ولا كثير بل بحسب المعنى **او مخبر عنه**
نحو فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه **او اداة شرط يغنى**

عن جوابها جواب اما نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فالجواب لاما
دون الشرط الاخر وانما ارتكب ذلك لوجهين احدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان
كان الجواب لاسبقهما والثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك
اجحاف بها وما ذكره المص هو قول س وفي المسئلة قولان اخران احدهما ان الجواب المذكور
لهما جميعا وان الكلام غني عن الحذف البتة لان الفا المذكورة كانت داخلة على ان الشرطية
فان وجوابها مجموعها جواب اما في الاصل ولما اخذنا التقي بها ان فحذف احدهما وهو قول
الاخفش والقول الاخر للفارسي ان الجواب المذكور لان وحذف جواب اما واحتج بانه لا
يفصل بين اما والفا بعمود وظاهر كلام المص انه لا يلي اما غير ما ذكره وليس كذلك بل
يليها الجار والمجرور والظرف والمفعول له والحال وتكون هذه الاشيا معمولة لها لما
تضمنته من معنى الشرط وفعل حرف الجر بها هذا مذهب س والجمهور كذا
قال الشر وفيه نظر قلت وقد ذكر بعضهم ما يقتضي انه اذا فصل بين اما والفا
بشيء من اجزا الجواب فلا يكون اكثر من جزء واحد فلا تقول اما زيدا في الدار فضربت
على ان يكون كل من المفعول به والجار والمجرور معمولة للفعل الواقع بعد الفا وان
كان كذلك اشكل قول بعضهم في اية الفجر فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه
ونعمه فيقول ربي اكرمن ان الظرف متعلق بيقول لانه يلزم عليه الفصل بالمبتدا
ومعمول الفعل فتامله **ولا تفصل الفا بجملة تامة** نحو جملة الشرط دون اخواتها
ويرد عليه جملة الدعا فانها تفصل بشرط تقديم معمول الجواب عليها نحو اما زيدا برحمك
الله فاضرب قاله ابو حيان ويحتاج الى شاهد يصدقه او نص امام يعتمد **ولا يمتنع
ان يلي اما معمول لخبر ان خلافا للمازني** فانه منع من ذلك نحو اما زيدا فاني ضارب
وذهب المبرد وابن درستويه وجماعة الى اجازة ذلك واختاره المص وقد مضى في
كلام ابن الحاجب ما يوخذ منه وجه ذلك ومما جا على هذا قوله: اليك اتوب يا رحمن مما
جنيت فقد تكاثرت الذنوب ✱ واما من هوى ليلى وتركي ✱ زيارتها فاني لا اتوب
وقد سئل ابن بري عن هذا البيت بالنسبة الى المعنى فقيل له اذا لم يتب من ترك الزيارة
فهو تارك للزيارة الا ترى انه لو قال من زيارتها واسقط الترك لـ... وقال لا اتوب من ترك
الزيارة واسقط لا لكان كلاما مستقيما فاجاب بان الرواية وحبي لا وتركي قال
ابن الحاجب ويروى ايضا وقصري ولا اشكال عليها ولكن المشهور وتركي ووجهه
انه ذكر الترك لبيان ما يطلب منه وهو التوبة منه ثم قال فاني لا اتوب مما يطلب
مني تركه الا ترى انه لو قال واما من هوى ليلى وتوبتي من زيارتها فاني لا اتوب لكان
مستقيما على معنى فاني لا اتوب مما يطلب مني التوبة منه لا على معنى فاني لا اتوب من توبتي

فكذلك

فكذلك هنا اذ لا فرق بين ان يقول وتركي زيارتها وتوبتي عن زيارتها ومن زعم ان
لا زايدة فقد افسد لان من هوى ليلى فتكون زايدة باعتبار احدى الكلمتين وغير زايدة
باعتبار الاخرى وذلك فاسد ثم اعلم ان الصواب نسبة ما نسبه المص للمازني للجمهور
ومنهم س فانهم لا يعتدون الا بما يتقدم بدون اما نحو اما زيدا فاضرب لجواز زيدا اضرب
بخلاف اما زيدا فاني ضارب اذ لا يجوز زيدا اني ضارب ويحكى عن المبرد انه رجع عن الاجازة
قال ابن ولاد رجوعه مكتوب عندي بخطه **وقد يليها مصدر مثلو بما اشتمل على
مثله** نحو اما علما فذو علم **او مشتق منه** نحو اما علما فعالم **فينصبه الحجازيون مطلقا**
اي سوا كان معرفة نحو اما العلم فزيد عالم او نكرة نحو اما علما فزيد عالم وهذا مخالف لما
ذكره في باب الحال لانه ذكر ان الحجازيين يجيزون الوجهين في المعرف وكذا قال في الشرح
ويرفعه التميميون معرفة نحو اما العلم فعالم **وينصبونه نكرة** نحو اما علما فعالم
وقد يرفعونها على التنكير والنصب على تقدير اما ذكرت والرفع على تقدير اما ذكر
بالبنا للمفعول فان قلت لم قدر واذ في الوجهين قلت كانهم فعلوا ذلك لئلا يفصلوا بين
اما والفا بجملة **واستعمال العلم بالوجهين موضع هذا المصدر جائز على راي** وهو
راي الكوفيين حكوا عن العرب اما البصرة فلا بصرة لكم بالوجهين الرفع والنصب واجازوا
ذلك مع غير العلم نحو اما اباك فلا اب لك واما العبيد فلا عبيد لك وقد تقدم الكلام على
هذه المسئلة في باب الحال **فصل** في الكلام على اقل المراد به النفي وعلى مسايل اخر
تتعلق به **وقد يقوم مقام ما ينفصل احد اقل ملازما للابتدا او مضافا الى النكرة
موصوفة بصفة مغنية عن الخبر لازم كونها فعلا او ظرفا** اعلم ان اقل تستعمل
على وجهين احدهما ان يكون مقابلا للاكثر فح لا يلزم الرفع على الابتدا وتكون الجملة
بعده خبرا لا صفة نحو اقل يوم لا اصوم فيه ويجوز اقل بالنصب لانه من باب
الاشتغال ذكر ذلك س والثاني ان يقصد به النفي لان القليل اقرب شي الى النفي
فيقوم مقامه وح يضاف اقل الى نكرة لان النكرة في سياق النفي تعم والمقصود العموم
ولا فرق بين ان تكون النكرة قابلة لاقل نحو اقل رجل يقول ذلك او غير قابلة نحو اقل
من يقول ذلك اذا قدرت من نكرة قال س حدثنا يونس بذلك عن العرب وتلزم
اقل في هذه الحالة الابتدا ولا تقع الا صدرا لانه نايب عن نفي بما لان قولك
اقل رجل يقول ذاك نايب عن قولك ما يقول ذاك احد فلو قلت كان اقل رجل
يقول ذلك لم يجز الا على اضمار الشان وانما جعلت الجملة بعد اقل صفة للنكرة المضاف
اليها لمطابقتها اياها تقول اقل امراة تقول ذاك بتانيث الفعل واقل رجلين يقولان
واقل رجال يقولون واقل نسا يقلن ولو كان خبرا عن اقل لطابقه فافرد وذكر مطلقا

وظاهر قوله مغنية عن الخبر ان الخبر لا بقية اصلا كما لا بقية في نحو اقايم الزيدان وقال ابو حيان وبعض تلامذته من شارحي هذا الكتاب الخبر محذوف تقديره موجود ونحوه وهو خطا ظاهر وقوله لا يلزم كونها نما لا هو مثل ما قدمناه من المثل والمثال كونها ظرفا اقل رجل عندك او في الدار **وقد تحمل** تلك الصفة **خبرا** فتخرج عن الوصفية وتكون في محل رفع على انها خبر اقل لان المبتدا لا بد له من خبر وليس في الكلام ما يجعل خبرا غيرها وهو مذهب الاخفش وقد حكي عنه الراي الاول قولان فان قلت فما ذا تصنع اذا جعل الجملة خبرا كونها مطابقة للمضاف اليه المبتدا لا للمبتدا قلت قد اجيب عن ذلك ان المطابقة جاءت بحسب المعنى لان اقل رجلين يقولان ذلك في معنى ما رجلان يقولانه ونظيره غير قايم الزيدان حيث حكم للمضاف اليه مع مرفوعه بما حكم به للمبتدا مع مرفوعه لانها وغير بمنزلة النافي والمبتدا والمرفوع **ولا بد من مطابقة فاعلها** اي فاعل الجملة المذكورة **للنكرة المضاف اليها** وهذا مما رجح به المذهب الاول كما مر وقد عرفت جوابه **ويساوي اقل المذكور** في استعماله بمعنى النفي **قل رافعا مثل المجرور** نحو قل رجل يقول ذلك قلت ويجوز استعماله على اصله من التقليل كما يجوز في اقل **وتتصل بقل ما الكافة** احترازا من المصدرية نحو قل ما اضرب زيدا فما وصلتها فاعل اي قل ضربي زيدا فلذلك قال الكافة **عن طلب فاعل** كما كفت رب بما الا ان رب للماضي وقل لما ياتي نص عليه ابن الحاج فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الافعال كقولهم مررت بارض قلما تنبت الا الكراث واحترز بقوله في غير ضرورة من نحو قول الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم هكذا ينشدونه وقلما وصال قال ابن هشام والصواب في انشاده وقلما ودادا خلونا للنحويين اولهم شيء وقد خرج البيت على وجهين احدهما ان وصال فاعل بيدوم تقدم ضرورة وهو ظاهر قول شيء والثاني انه فاعل لفعل مضمر يفسره الظاهر اي فما يدوم وصال وهو اقرب **وقد يراد بها** اي بقل حين اتصال ما الكافة بها **التقليل حقيقة** فتدل على وجود الشيء نزرا على نقيضه وهذا هو الاصل فيها **وقد يدل على النفي بقليل وقليلة** قال الشاعر انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها وكذا تقول مررت بقوم قليلة خلافهم الا انا **فصل** في ذكر افعال ممنوعة من التصرف **منعت التصرف افعالها المبينة في نواسخ الابتدا** وهي ليس ودام واكثر افعال المقاربة **والمبينة في باب الاستثنا** وهي عدا وخلا وحاشى ولا يكون **والمبينة في باب التعجب وما يليه** وهو باب نعم وبئس وباب حبذا فالصيغ الاربع ما افعله وافعل به وفعل وحبذا كلها ممنوعة من التصرف والمراد بالتصرف في الاسما الاستعمال بوجوه

الاعراب

الاعراب ومقابله ان يلزم بعض الوجوه كايمن الله وسبحان الله وتصرف الافعال اختلاف ابنيتها لاختلاف ازمنتها ومقابله ان لا تختلف ووجه المناسبة لذكر هذا الفصل في هذا المحل انه لما ذكر قل التي يراد بها النفي وهي غير متصرفة ناسب ان يذكر هذا الفصل عقيب ذلك **ومنها قل النافية** احترز عن قل في نحو قولك قل ورة فلان **وتبارك** وهو مشتق من البركة لكنه لا يتصرف واما بارك فيتصرف كقال تعالى وبارك فيها وقال بعض الصحابة وذلك في ذات الاله وان يشا يبارك في اوصال شلو ممزع وفي الحديث اللهم بارك في صاعها ومدها ويعدى بفي وعلى وباللام وفي الحديث وبارك على محمد **وسقط في يده** هذا المعروف وفي الصحاح يقال سقط في يديه واسقط اي ندم ثم تلا الاية وقال الاخفش وقد قرأ بعضهم سقط ولم يذكر في بيع بالافراد البتة وافاد محققه راعيا ايضا **وهدك من رجل** فانك مررت برجل هدك من رجل اي اثقلك وصف محاسنه ويستعمل اسما بمعنى حسب فيوصف به النكرة ولا يثنى ولا يجمع ولا يونث فيقال برجال هدك من رجال وزعم بعضهم انه لم يستعمل الا اسما وليس كذلك قال شيء سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول مررت برجل هدك من رجل وبامراة هدتك فجعله فعلا بمعنى كفاك وكفتك **وعمرتك الله** ومعنى عمرتك اردت تعميرك اي طلبته اذ ليس في قدرته ان يعمره حقيقة وليس اسم الله منصوبا بهذا الفعل بل بفعل محذوف يدل عليه المعنى والتقدير اسالك الله ثم حذف الفعل والحرف **وكذب في الاغرا** استعمل كقول عمر رضي الله عنه كذب عليكم الحج كذب عليكم العمرة كذب عليكم الجهاد ثم قال ثلاثة اسفار كذبن عليكم فقيل كذب بمعنى وجب فالذي بعده عليكم فاعل قال الاعلم كذب بمعنى امكن تقول للرجل كذبت اي امكنت من نفسك فلذا انسع فيه فاغري به لانك اذا اغريت شخصا فقد جعل المغري به ممكنا مستطاعا ان رامه المغرى ويؤيده قول الاخفش هذا امر بالحج كما يقال امكنك الصيد فارمه واجاز قوم ان ينصب الاسم الذي بعده لحكاية ابي عبيدة ان اعرابيا نظر الى ناقة نضو لرجل فقال كذب عليك البزر والنوى ولكن ابو عبيدة قال لم يسمع النصب مع كذب في الاغرا الا في هذا الحرف انتهى وحكى الاعلم ان مضر تنصب وان اليمن ترفع وروي بيت عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي بالرفع والنصب وتخريجه ان يكون كذب بمعنى الزجر وتجوز في كذب عليكم الحج النصب على التنازع والرفع على ذلك وعلى حذف المفعول لاختصار **وينبغي** فلا يتصرف اذ لا يقال في ماضيه انبغى على ما قاله جماعة وفي مجمل ابن فارس وما ينبغي لك ان تفعل كذا وهذا من افعال المطاوعة تقول بغيته فانبغى كما تقول كسرته فانكسر **وهيط** قال ابن طريف لا ماضي له والهياط الصياح **واهلم** بفتح الهمزة والهاء وضم اللام

فعل مضارع لم يستعمل له ماض يقال للرجل هلم اى تعال فتقول اهلم وأها بفتح الهمزة الاولى وهو فعل مضارع لا يتصرف وأها بضم الهمزة الاولى بمعنى آخذ مضارع اخذت واعطى مضارع مبنى للمفعول على طريق اللف والنشر المرتب فاها بفتح الهمزة بمعنى آخذ وبضم الهمزة بمعنى اعطى وكلاهما مضارع غير متصرف فان قيل قد سمع من كلامهم ها بمعنى خذ وهاءا وهاؤا وهاءى وهاءين كما يقول فى خف وهل هذا الا تصرف قلنا المراد بعدم التصرف عدم التصرف التام وهو ثابت اذ الماضى منه ذلك غير مستعمل وهلم التميمية وقد تقدم الكلام عليها فى اسماء الافعال ولم يستعمل بنو تميم منها ماضيا ولا مصدرا على سوى ما تقدم ذكره وها بهمزة ساكنة وها بهمزة مكسورة فالاول لكف من خاف والثانى كما شى من ماشى ويدل على فعليتها اتصال الضماير البارزة بها وعم صباحا فهذه الكلمة وهى عم فعل امر لا يتصرف ويقال عمى نعما وعمى وعمن قال الاعلم نعم ينعم بنعم بمعنى فتثبت بذلك تصرفه وتعلم بمعنى اعلم فعل لازم للامرية ولا يتصرف وفى زجر الخيل اى سوقها وكذا زجر غيرها يقال ازجج بمعنى سافر اقدم امر من الاقدام وهو الشجاعة واقدم بضم الدال وبهمزة وصل امر بالتقدم من قدمهم يقدمهم قال تعالى يقدم قومه يوم القيمة ومصدره قدم على زنة تعل والمضبوط فى المغازى اقدم حيزوم بضم الدال وحيزوم اسم لفرس من خيل الملايكة قال الله وهو مونث لا ينصرف للعلمية والتانيث لكن اذا استعمل غير منادى قلت واذا كان كذلك فهلا قيل اقدمى بالياء وهب وهو فعل امر معناه الزجر وارحب بفتح الهمزة وكسر الحاء من ارحبت الشئ اذا وسعته قال الحجاج حين تنزل ابن القرية ارحب يا غلام جرحه وهذا فعل متصرف يقال فى زجر الخيل ارحب وارحبى اى توسعى وتباعدى وقال قطرب اذا برك البعير قيل له ارحى ليقوم ومعنى كون هذه لا تتصرف انها كلها لا تستعمل الا بصيغة الامر وهجد بكسر تين فسكون هكذا ضبطوه قال قطرب يقال فى زجر الفرس اجداجد وهجد واجدم بزيادة الميم انتهى وقيل اصل هجد اجدم وقد نطق به والميم للام ثم حذفت تشددوا ثم نقلت حركة الدال الى الجيم ولم يعتدوا بتلك الحركة لعروضها فابقوا الهمزة كما كانت فى الاصل ثم ابدلوا الهمزة هاء وليست هذه الالفاظ المذكورة للزجر اصواتا ولا اسماء افعال لرفعها الضماير البارزة وذلك اية كونها افعالا اذ لو كانت اصواتا او اسماء افعال لم ترفع الضماير المذكورة وقد اسلفنا ما يمكن به المنازعة فى ان اسم الفعل لا يرفع الضمير البارز فليكن على ذكر منك واستغنى غالبا بترك عن ودر واحترز بقوله غالبا عما وقع فى الحديث ذروا الحبشة ما ودعوكم وعن ودع وقد وقع فى الحديث ان شر الناس منزلة يوم القيمة من ودعه الناس اتقاء شره ويقال انه عليه الصلوة والسلام قرأ ما ودعك ربك بتخفيف الدال قال

الشاعر

الشاعر ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه وبالترك عن الوذر والوضع وفى الحديث لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات

باب الحكاية

وهى ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده فى كلامه والمحكى قسمان مفرد وجملة فالجملة تقدم الكلام عليها فى اخر باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر فيه حكم المفرد الواقع بعد القول وهذا الباب للحكاية باى ومن كذا قال الشارح وان سئل باى عن منكور فى كلام غيرك احترز بذلك عن قوله سئل نفى عن هذا الغيبة لم يقيدها بذلك لان قوله سئل يغنى عن هذا القيد بذلك عن السوال ابتداء فليس هناك شئ سبق فيحكى وانما يجرى على حسب ما تقتضيه العامل منكر لو معرف فان المعرفة لا تحكى باى عاقلا او غيره تعميم للمنكر واعلام بانه لا فرق بينهما فى الحكم الاتى حكى فيها اى فى اى مطلقا اى وصلا ووقفا ولكن لا يتانى فى اى حالة الرفع حكاية حال المفرد المذكور من اعرابه ولم يبينه للعلم بان الرفع على الحركات متعذر فاذا قال قام رجل قلت اى واذا قال رايت رجلا قلت ايا واذا قال مررت برجل قلت اى واذا قال جاءت امراة قلت اية بالرفع مع تانيث اى وكذا تنصب وتجر على حسب ما يكون عليه الاسم مع التانيث وحكم التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا ظاهر وقد اشار المص الى ذلك بقوله ما يستحقه من اعراب وتانيث وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه كان تقول قام مسلمات فتقول ايات او صالح لصفة كان تقول قام نسا فتقول ايات لان نسا صالح للوصف بما فيه الالف والتا وكذا لو قيل قام رجال فتقول ايون لانه يصح ان يقال رجال صالحون فتصف رجالا بما فيه الواو والنون واختلف فى الحركات اللاحقة لاى فقيل هى حركات اعراب فهى فى الرفع على قياس قول البصريين مبتدا وخبرها محذوف تقديره اى قام وانما لم يقدم الفعل فيكون اى فاعلا لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله واجاز الكوفيون فى باب الحكاية رفعها بفعل مضمر قبلها فيكون طبق المحكى ولو اظهر لجاز ويترجح اظهاره عندهم فى مثل اشترى اى ايا بالحكاية فلو قال اشترى رجل فرسا ليتبين ان الاسمين محمولان على فعل واحد واما فى النصب والجر فهى محموله على فعل مضمر تقديره ايا ضربت وباى مررت وقيل هى حركات حكاية لان من جملتها الجر فيلزم على كونها اعرابا اضمار حرف الجر وقد التزم بعضهم الاظهار فتقول باى فاذا كانت حكاية فتكون بمنزلة من فى موضع رفع بالابتدا والخبر محذوف قال الشارح ولا يبعد ان يكون مفعولا والاول اعنى كونها اعرابا هو الاظهر هذا كله كلامه وان سئل

عنه في الوقف بمن ظاهره يوهم العود الى ما تقدم مع الطلاق العاقل وغيره وانما يكون من للعاقل فينبغي ان يكون الضمير في قوله عنه عايدا الى المذكور المنكر اي وان سئل عن منكور منكر ولا ينافي العبارة كون المسئول عنه باي عاقلا او غيره وبمن عاقلا بخصوصية وقوله في الوقف قيد اي ذلك في هذا القسم وهو قسيم قوله قبل ذلك مطلقا **فكذلك** اي يحكي ما يستحقه من اعراب وغيره وليس هذا على الطلاق لان الوقف لا حركة فيه وانما يحكي التانيث فقط واذا انتفت الحركات انتفى الاشباع لان جمع المونث انما يحكى فيه ايضا الجمع لا الاعراب فلا اشباع ايضا لانتفا الحركات **ولكن تشبع الحركات في لفظها حال الافراد** فيقال منو في حالة الرفع ومنا في حالة النصب ومني في حالة **وتسكن قبل تا التانيث حال التثنية** فيقال منتان ومنتين **وربما سكنت في الافراد** فيقال منت باسكان النون فتسلم التا وهذا يدل على انه خارج خلاف وهو تحريك النون بالفتح فتقلب التا ها فاستغنيا بالتقييد من كلامه **وحركت في التثنية** فيقال منتان ومنتين بفتح النون وهو القياس لان الوجه في المفرد تحريك النون وانما على بعض ذلك في التثنية وذلك لان التا في حالة الافراد متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك منتان **وقد يستعملون** يعني ايا ومن **مع غير مفرد المذكر** وهي المثنى والمونث والجمع **استعمالها معه** اي مع المفرد المذكر فتقول اي لمن قال قام رجل او رجلان او رجال وتقول كذلك لمن قال قامت امراه وامراتان او نسا وتقول منو في الرفع ومنا في النصب ومني في الجر سوا في ذلك حكاية المفرد المذكر وغيره وكان هولا ارادوا حكاية الاعراب فقط واختلف في هذه الاحرف اللاحقة لمن فذهب المبرد وابو علي الفارسي الى انها زايدة للحكاية وحركت النون اتباعا لها وذهب السيرافي الى ان الحركات وقعت بها الحكاية ثم اشبعت فنشات الحروف ليوقف عليها اذ لا يوقف على متحرك والاولى اولى لان من مبنية ولان بيان الحركات انما يكون غالبا بها السكت ومن مبتدا على كل حال والخبر محذوف والتقدير من الذي تكلمت به وذهب بعضهم الى ان هذه الحركات المشبعة موافقة للعامل والتقدير في ضربت رجلا من ضربت وفي مررت برجل بمن مررت ولا يخفى ضعفه **ولا يحكي غالبا من فذلك العلم غير المتيقن نفي الاشتراك فيه** احترز بقوله غالبا من قولهم من منين استثباتا لمن قال ذهبت معهم فهذه حكاية المرفوع وهي غير علم اذ المحكي هنا ضمير وهو شاذ جدا وبقوله غير المتيقن الخ من العلم الذي تيقن فيه نفي الاشتراك كالاسم الله تعالى فلا يحكى بمن قال الحسن كلام المص هذا فيه نظر لانه سيقول بعد في الفصل الاتي ان الاسما تحكى فيه الافعال ولا فرق بين ان يكون معرفا او نكرة نحو احد ونحو الغلام وابطاله تلك زاده

هنا

هنا حكاية تخالف حال اللفظ المذكور في كلام الحاكي وهذه الحكاية ليست كذلك بل هي نوع اخر **فيحكيه الحجازيون مقدرا اعرابه بعد من** فاذا قال القايل قام زيد مثلا قلت من زيد او قال رايت زيدا قلت من زيدا واذا قال مررت بزيد قلت من زيد فمن مبتدا في الاحوال الثلاث وزيد خبره واعرابه مقدر لاشتغال حرف الاعراب بحركات الحكاية هذا مذهب جمهور البصريين وقيل ان حركته حال الرفع اعراب بخلاف النصب والجر للاضطرار للحكاية فيهما وذهب كثير من الكوفيين الى ان من محمولة على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من بدل منه والصحيح الاول واحترز بقوله **غير مقرونة بعاطف** من ان يدخل العاطف على من فانه يبطل الحكاية حينئذ ويجب الرفع مطلقا وفي البسيط انه اذا اردت ان تحكي اكثر من واحد وكان كل ما يحكى على حدته وكانا علمين وفصلت بمن وكررتها ادخلت حرف العطف على من وحكيت كقولك لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا ومن عمرا وما ذكره المص من الحكاية هو مذهب اهل الحجاز ولا يوجبونها بل يجيزون الاعراب ايضا واما بنو تميم فانهم يعربون ولا يحكون وهو اقيس ولم ينبه المص على ما ذكرناه عن الحجازيين من جواز الاعراب بل ظاهر كلامه ان الحكاية عندهم واجبة **ولا يقاس عليه سائر المعارف ولا يحكى في الوصل بمن خلافا ليونس في المسئلتين** فانه اجاز يونس ان يحكى غير العلم من بقية المعارف قياسا على العلم فتقول من اخوك ومن اخاك ومن اخيك على وفق الاعراب الواقع في الكلام السابق والجمهور لا يجيزون الحكاية في ذلك واجاز يونس ايضا الحكاية بمن في حالة الوصل فتثبت الزوايد فيها فيقال منو ومنا ومني وتشبع الحركة في منت ولا ينون ولا يسكن نون المثنى ويفتح المثنى ويفتح نون الجمع وينون منات ضما وكسرا وهو مذهب لبعض العرب حكاه يونس عنهم ومنه قوله اتوا نادي فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وذلك شاذ عند الجمهور وفي البيت شذوذ من وجه اخر وهو انه حكى مقدرا غير مذكور **وفي حكاية العلم معطوفا او معطوفا عليه خلاف** ظاهره انه اذا عطف العلم او عطف عليه اعم من ان يكون الاسم الاخر فيهما علما او غير علم فاختلف هل يحكى العلم بخصوصه الاول وما غير العلم فلا يحكى البتة ولكن تقتضى ما في شرح الكافية فانه جعل الخلاف في نفس العلم او في غيره وحرر المسئلة ان الحكاية هل يمنعها العطف او لا واذا قلنا انه غير مانع لها فالمحكي هو العلم لا غير وقيد الخلاف في شرح الكافية بوجود غير العلم معطوفا او معطوفا عليه وهو الظاهر فان يونس وجماعة قالوا العطف يبطل الحكاية كغيره من التوابع وقال غيرهم لا يمنعها فيحكيان في نحو من زيدا وعمرا فان كان احدهما غير علم فالحكم للاول والثاني تابع له في الحكاية او بطلانها فتقول لمن زيدا وصاحب

عمرو ومن صاحب عمرو وزيد بالرفع فيهما وتقول في زيد ورجل من زيد ومن رجلا
ومن رجل وزيد وقيل تقول لمن زيدا ومنا فان قدمتها قلت من ومن زيدا
وقيل لئن كان احدهما لا يحكى فان اعرف من حكيت العلم خاصة والعلم يحكى وقال
ولما ناس فقاسوا فقالوا تقول لمن اخو زيد وعمرو وعمرو والعاز يديتبع الكلام بعضه
بعضا قال وهذا احسن يعني البناء على السابق ولا يحكى موصوف بغير ابن مضافا
الى علم فاذا قال القايل رايت زيدا بن عمرو قلت من زيد بن عمرو لانهما صار كالشيء
الواحد وربما حكى الاسم دون سؤال كقولهم دعنا من تمرتان وقولك ليس
بقرشيا لمن قال ليس قرشيا وحكى ابو بكر الزنجي في اخبار النحويين ان رجلا
قال للسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك
انت احمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وربما حكى العلم والمضمر من حكاية
المنكر فيقال على هذا منو ومنا ومن بالتنوين لمن قال قام زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ويقال منيه لمن قال مررت بهم قلت ولا خصوصية لمن بذلك بل اي
مثلها في هذا المعنى وربما قيل ضرب من منة بالاعراب والحكاية بها واصلا
بذلك اشباع الحركات ومنو منا باثبات الزيادة وصلا لمن قال ضرب رجل امراة
وضرب رجل رجلا على طريق اللف والنشر المرتب فضرب رجل امراة راجع الى قوله
ضرب من منة وضرب رجل رجلا راجع الى ضرب منو منا قال يونس والكسائي بعض العرب
يعرب من ويحكى بها النكرات ولا يحكي باي وحكى كلامهم ضرب منو منا وحكى الكسائي ضرب غلام
من منا باعراب الاولى بالخفض ويقال في حكاية التمييز لمن قال عندي عشرون
عشرون ماذا وعشرين ابا على راي وليس هذا حكاية شيء اصلا وانما هذا كلام
مستانف اورد مورد الاستيناف كانك حكى ايا تقول لضربت زيدا اي على معنى الاستثبات كانك
قلت القرشي ام التميمي وكذا هنا اذا اردت الاستثبات عن حقيقة العشرين قلت عشرون
ماذا بتقديم العامل عليه وهو راي الكوفيين وابن عصفور ويحكى تفضل ماذا
تصنع ماذا ولا يمنع البصريون ذلك وانما قال لمن قال عندي عشرون بدون ذكر التمييز
ليكون الابهام ح حاصلا فيستحق السؤال والاستفسار ولو ذكر التمييز لم يكن ثم
ابهام قال قلت اذا قيل عشرين ماذا لم يبات ان يكون لماذا اعراب سوى النصب على التمييز
والتمييز ملزوم لذكر ما ينبه البيان وهو مفقود قلت المراد هنا السؤال عن التمييز او ذكر
التمييز الذي هو التبيين وعلى هذا فانتصاب ماذا وايا على التمييز مشكل لان المتكلم معترف بجهله
بجنس المميز فكيف يتاتى له في كلامه تمييزا وانما هذا سؤال استفهم بها عن التمييز فالنصب
هنا على التمييز حكاية للنصب في التمييز الحقيقي ويحكى المفرد المنسوب اليه حكم هو

للفظة

للفظة نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر وزيدا من ضربت زيدا مفعول به او يجري
بوجوه الاعراب فتقول ضرب فعل ماض ومن حرف جر بالرفع والتنوين فيهما وزيد
من قولنا ضربت زيدا مفعول به فترفعه اسما للكلمة او للفظ فتقول زيد مفعول
بها وضرب ثلاثية بتاويل الكلمة وزيد مفعول به وضرب ثلاثي بناء على تاويله
باللفظ وزعم بعضهم ان الوجه الثاني وهو اجرا المفرد بوجوه الاعراب انما هو اذا كان
قابلا للاعراب فان كان مبنيا فانه يحكى مثل من موصول وعن حرف وكلام المصنف
يدل على الاطلاق ويقال في شرح الكافية اذا نسب الحرف او غيره حكم هو للفظة
دون معناه جاز ان يحكى وجاز ان يعرب بما يقتضيه العامل فمن الحكاية قول النبي
صلى الله عليه وسلم اياكم ولو فان لو تفتح عمل الشيطان ومن الاعراب قول الشاعر
ان لوا وان ليتا عناء وفي الحديث وانهاكم عن قيل وقال على الحكاية ومن قيل
وقال على الاعراب واذا كانت الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين وجعلت اسما ضعف
ثانيهما فتقيل في لو لو وفي في هذا الكلام رحمه الله **فصل** في ذكر حرف
الانكار ولما كان هذا الفصل يلحق اخر الاسم فيه مدة مختصة بالوقف يحكى فيه
اسم تقدم ذكره اشبه الحكاية من وجهين فذكره بعدها ولما التذكر فشبه للحكاية
من الوجه الاول فلذلك اخر ذكره عن هذا الفصل ان سال بالهمزة عن مذكور
منكرا اعتقاد كونه على ما ذكر او نحوه فحكاه غالبا قوله بالهمزة بيان
للواقع اذ الانكار لا يكون الا بها وتجيء في لغة كلوب ان تحذف الهمزة لدلالة
الانكار عليها حكاه ابن زيد ولم يذكره المص احترازا من ان ينكر بغير الهمزة لان الحكم
يختلف ح وقوله عن مذكور يشمل المعرف والمنكر ولا فرق في المفرد بين العلم
وغيره كما سبق قلت وكان حقه ان يقول مذكور في اخر الكلام فانه الذي يدخل عليه الهمزة
ويوصل بالمدة ثم الانكار تارة يكون منصبا لان يكون الامر كما ذكره المخاطب فتقول
ازيدنيه لمن قال قام زيد تقصد بذلك انكار ان يكون زيد قايما كما قال المخاطب
وتارة يكون منصبا لان يكون المذكور على خلاف ما ذكر كقول بعض العرب وقد قيل
له اتخرج ان اخصبت البادية انا انيه منكرا لان يكون رايه على خلاف الخروج
كانه قال كيف لا اخرج فانكر استفهامه عن شيء لا ينبغي ان يستفهم عن مثله لكونه
لا بد منه وقوله حكاه غالبا يعني ان الحكاية ليست بملازمة للانكار وانما هي
غالبة فيجوز اذا قال القايل قام زيد وانكرت ذلك ان تقول اقام زيدنيه وان
تقول اقام زيد واقام زيد ويحتمل ما يودي ولا حكاية ووصل منتهاه
ولو كان صفة كان يقال قام زيد الفاضل فتقول في انكاره ازيد الفاضلاه

مخطوفا كان يقال قام زيد وعمرو فتقول في الانكار ازيد وعمرونيه وهذا
بخلاف علامة الندبة عند الجمهور **في الوقف** متعلق بقوله وصل اذ الحكاية
لا تختص بالوصف بخلاف المدات ولولا المدات لكان يتوهم انه سوال حقيقي
لا انكاري فاذا وصل سقطت المدة ويحصل الوهم وانظر وجه اختصاص
المدة بالوقف وهلا جاءت في الوصل كمدة الندبة والاستغاثة **جوازا** لا لزوما
فيجوز ذلك مع الانكار في حالة الوقف ان تاتي بالمدة وان تتركها **عند** متعلق
بقوله وصل ايضا اي ووصل منتهاه بمدة **تجانس حركته ان كان**
متحركا فيقال قام الرجل ورايت الرجل ومررت بالرجل الرجلوه الرجلاه
الرجليه ويأتي هنا الوجهان في همزة لام التعريف فلك ان تبدلها الفا وان
تسهلها بين بين **او بيا ساكنة بعد كسرة ان كان** منتهى ذلك الاسم **تنوينا**
فتقول ازيدنيه ازيدنيه اربدنيه فالتنوين فيهن بكسر وتالي اليا واذا قيل
هذه عصى قلت اعصانيه وانما رجعت بالالف لان الموجب حذفها وهو التقاء الساكنين
وقد يقال لا ترجع الالف لئلا تفوت الحكاية فتقول اعصنيه لان حركة التقاء الساكنين
عارضة فكما تقول هذه عصا اليوم لا ترد المحذوف تقول اعصنيه ولا ترد المحذوف
او نون ان هذا معطوف على قوله تنوينا **تلي** جملة حالية اي في حالة كون هذه
الكلمة وهي ان تلي **المحكي توكيدا للبيان** فاذا قيل جاء موسى او نحوه ولو يحي عليه
فقيل يحصل مدة الانكار مجانسة لذلك الحرف ثم يحذف الحرف الاصلي لالتقاء الساكنين
وقيل يجب ان ياتي بان بعد الساكن ليسلم الحرف فتبقى الحكاية فعلي ان هنا متعين
لا مخير فيه على هذا القول واذا الحقت ان بعد تنوين جاز فيه ثلاثة اوجه سلامة
الهمزة فتقول ازيدا انيه ونقل حركتها الى التنوين فتقول ازيدنيه وادغام التنوين
في النون فتقول ازيدنيه وزعم ابن هشام وابن ابي الربيع انه يجب اذا ادغمت
ان يكون الحذف للهمزة عن جهة النقل بدليل ان يا قاضي للحذف فتحة الهمزة الاعراب
بخلاف يا بدوم قال ابو حيان والاول اسهل وقد قيل في لكنا هو الله ربي والذي
حملنا على ما قاله ان الادغام بعد النقل لا يتقاس الا ترى انه لا يجوز في ان انا مو قد
اذا جاز ان تقول انا وقد دا جي **ربما وليت المدة دون حكاية ما يصح**
في محل نصب على انه مفعول وليت اي ربما وليت المدة مع عدم الحكاية الشيء الذي
يصح او شيا يصح **به المعنى** وهذا قسيم قوله غالبا حيث قال فصله الفصل حكاه
غالبا **من قيل له انفصل انا انيه** لانه امكن هنا ادخال الهمزة والحاق
العلامة لانا لانه منفصل **وقد يقال اذهبتوه لمن قال ذهبت** وهذا

بنا

بنا يظهر كقولهم في النسب كنتي ووجه الشذوذ ان الذي دخلت عليه الهمزة
ليس الذي ختم بالمدة ووجه صحته ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد **والانا انيه**
لمن قال انا فاعل وهذا من حكاية اللفظ والقياس انت اينه **فان فصل**
بين الهمزة والمذكور بقول او نحوه يحتمل ان يضبط فعل الشرط من قوله
فان فصل بضم الفا وكسر الصاد على البنا للمفعول فيكون قوله بقول جارا ومجرورا
متعلقا بفعل الفصل ويكون نحوه مجرورا بالعطف على قول ويحتمل ان يضبط فعل الشرط
المذكور بالا بفتح الفا والصاد معا على البنا للفاعل ويكون فاعله هو تقول على انه
فعل مضارع مسند الى المخاطب ونحوه مرفوع عطفا على الفاعل الذي هو تقول
ومثال المسئلة ان يقول القايل قام احمد فتقول منكرا عليه اتقول احمد **او كان**
السايل واصلا كما اذا قلت في الصورة المتقدمة احمد يا هذا **او غير منكر** نحو
انا احمد تريد به الاستحسان **كالمتعجب** والتعجب من الشيء ليس فيه انكار حقيقة
وهذا معنى ثالث واشار اليه ابن ابي الربيع وهو ان يكون الامر بعيدا في نفسك
قبل الاخبار ويحتمل ان يريد به المعنى الثاني الذي قدمه وهو انه اذا قيل له
الخرج ان اخصبت البادية وقد علم هو انه لا ينفك عنها يتعجب ممن ظن انه
يبعد عنها مع انه لا ينبغي ان يظن به ذلك **لم تلحق هذه الزوايد** في شيء من
هذه الصور **فصل** في الكلام على مدة التذكير وقد اسلفنا وجه ذكر هذا
الفصل في باب الحكاية **اذا نطق بكلمة** على اكثر من حرف واحد ولا بد من هذا
القيد ليخرج واو العطف ولام الجر ونحوهما ومن ثم استدرك شيء على ان حرف
التعريف هو ال لا اللام بقول المتذكر الي كما تقول قد في قدي بمعنى ولو كان حرفا واحدا
لم يجز ذلك **فتذكر** فاعل لقوله نطق والمراد به من قطع اللفظ قبل انتهاء المقصود
لعدم ذكر تمامه في الحال **غير قاصد للوقف** واما لو قصد الوقف فانه لا
يلحق علامة التذكير **وصل اخرها** اي اخر تلك الكلمة التي نطق بها **بمدة**
تجانس حركته اي حركة الاخر **ان كان متحركا** نحو قالوا ويقولوا وحذامي
وبيا ساكنة بعد كسرة ان كان ساكنا صحيحا نحو قدي ومني والي
وان كان ساكنا مدة اكتفي بها ومكنتها كالقاضي وبدعو وعيسى وقال في
البسيط تلحق المدة وتحذف السابقة للساكنين لان الثانية دخلت لمعنى فكانت
احق ببقائها **ولا تلي هذه الزيادة ها السكت بخلاف زيادة الانكار**
وانما كانت كذلك لان المنكر قاصد للوقف فلحقت ها السكت والمتذكر غير
قاصد للوقف فلا تلحقه ها المذكور لانها انما يؤتى بها في الوقف والغرض عدمه

باب الاخبار بالذى وبالالف واللام شرط الاسم المخبر عنه فى هذا الباب بدا بالشرط قبل بيان كيفية الاخبار والعكس اولى والمراد بالمخبر عنه مثلا زيد فى قولك الذى اكرمته زيد بحيث يقال اخبر عن زيد من قولنا اكرمت زيدا وقد جرى المصنف على سنن القوم فى التعبير عن مثل هذا الاسم بالمخبر عنه وهو تسامح كما ان قولهم اخبر بالذى عن زيد فيه تسامح باعتبار جعل الذى خبرا وانما هو مخبر عنه كما ان زيدا فى مثل قولك مخبر به لا مخبر عنه قال ابن الحاجب قولهم اخبر عن زيد بالذى ليس على ظاهره لا باعتبار قولهم عن ولا باعتبار قولهم زيد ولا باعتبار قولهم بالذى اما باعتبار قولهم زيد فلانه لو كان زيد مخبرا عنه ولو كان معلوما لم يخبر عنه باعتبار كونه مجهولا واما باعتبار عن فلا يستقيم ان يكون على ظاهره لان الاخبار ليس عن زيد لان زيدا مخبر به فكيف يصح ان يكون مخبرا عنه واما باعتبار قولهم بالذى فلان ظاهره يقتضى ان الذى جعل خبرا وليس كذلك وانما ارادوا بقولهم اخبر عن زيد اخبر عن مبهم هو ذات زيد فى المعنى بزيد فتجوزوا فى ذلك ولما كان المخبر عنه فى الحقيقة هو زيد جاز ان يقال كيف يخبر عن زيد وقولهم بالذى الباء فيها بمعنى الاستعانة كقولهم كتبت بالقلم اى اخبر متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالموصول وقال تلميذ ابن الحاجب معنى قولهم كيف تخبر عن زيد اى عن مسماه وقولهم بالذى اى اذا عبرت عن ذلك المسمى بالذى فبالذى فى موضع الحال اى معبرا عن ذلك المسمى بالذى ولم يذكر المخبر به فانه قد علم انه عين ما عبر عنه بالذى ولو صرح عن معنى قولهم كيف تخبر عن زيد لقيل كيف تخبر عن مسمى زيد بزيد معبرا عن ذلك المسمى بالذى لكن اختصر لفهم المقصود اذا تقرر هذا فنقول شرط الاسم المخبر عنه فى هذا الباب امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى اذ لا يمكن ان يكون مخبرا عن شى وذلك كالمضاف اليه من الكنية مثلا كبكر من ابى بكر وكذا ثانى المركبات تركيب مزج اذا اعرب اعراب المتضايفين كذا قال الشارح وامكان الاستغناء عنه باجنبى فخرج الهاء من زيد ضربته فانها لا يخبر عنها اذ لا يصح الاستغناء عنها باجنبى الا ترى انك لو قلت زيد ضربت عمرا لم يصح وقد حمله ابو حيان على ما هو اعم من الضمير فافسده لا معنى لقولنا ان زيدا فى ابو قام زيد مستغنى عنه باجنبى وجواز استعماله مرفوعا فخرج بذلك الاسماء التى لزمت حالا واحدا كسبحان الله ونحوه مما لا يتصرف من الظروف فلا تخبر عن شى من ذلك موخرا فلا يصح الاخبار عن اسم الاستفهام لانه لا يجوز ان يستعمل موخرا لتفويت الصدرية على تقدير تاخيره واحترز بقوله او خلفه المنفصل من الضمير المتصل فى قولك ضربت زيدا فانه يجوز الاخبار عنه مع انه يصدق عليه انه لا يجوز

استعماله

استعماله مؤخرا اذ لا يقال الضرب زيدت هكذا لكن يجوز ان يخلفه المنفصل وشرطه نحو انما ضرب زيدا انا مثبتا فلا يخبر عن اسم مختص بالنفى كاحد ومن ديار وعريب منويا عنه بضمير فلا يخبر عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق انه لا يجوز لان الضمير يعود على ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضميرها على ما بعده ومن ذلك يحصل له به ابهام يقرب به من النكرة فان قيل اذا قلت رب رجل قام ثم قلت الذى ربه قام رجل فانما يحصل العايد بضمير قام لا ضمير ربه قلنا القاعدة فى باب الاخبار ان الضمير العايد يخلف الظاهر المخبر عنه لا ضمير اخر ثم ان الضمير رب لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا ثم ما الفايدة فى هذا الخبر وقد علم ان الذى قام انما يكون رجلا وفى هذا الاخير نظر وان يكون الاسم المخبر عنه بعض ما يوصف به من جملة اى يكون ذلك الاسم جزءا من جملة يصح الوصف بها يشير الى ان تلك الجملة لا بد ان تكون خبرية اذ الجملة الموصوف بها يشترط كونها خبرية ولو قال بعض ما يوصل به كان انسب للباب هكذا قيل ويظهر لى ان كلامه يشمل ما هو اعم من ذلك اذ يدخل تحته ان لا تكون انشائية ولا مستدعية كلاما قبلها ولا مبهمة للمعنى فانه لا يوصف بشى من ذلك ومن جهة اشتراطهم فى هذه الجملة ان تكون خبرية قالوا لا يخبر عن اسم ان وكان واخواتها دون ليت ولعل وقال ابن الضايع زعم ابن عصفور انه لا يجوز عن خبر ليت ولعل وحكى الاخبار عنهما عنده على ان تكون ليت ولعل بمعنى جملة خبرية فتقول فى قال زيد لعلى فاضل الذى قال زيد لعلى هو فاضل وكذا فى ليت قلت وهذا لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية والصورة التى جوز ابن الضايع فيها الاخبار عن خبرى لعل وليت يجوز فيها عن اسميها او جملتين فى حكم جملة واحدة نحو يطير الذباب فيغضب زيد فلك ان تخبر عن كل من الاسمين ولا يضر فى الوصل بالجملتين كون احداهما ليس فيها عايد على الموصول لان فا السببية صيرت الجملتين فى حكم جملة واحدة فتقول فى الاخبار عن الذباب الذى يطير فيغضب زيد الذباب وعن زيد الذى يطير الذباب فيغضب زيد ففى يغضب فى الصورة الثانية ضمير يعود على الذى وزيد خبر وان كان الاسم المخبر عنه معطوفا او معطوفا عليه فيشترط مع الشروط السابقة شرط خامس اتحاد العامل حقيقة كما اذا قيل قام الزيدان والعمران فان اخبرت عن الاول قلت اللذان قاما هما والعمران الزيدان وان اخبرت عن الثانى قلت اللذان قاما الزيدان وهما العمران وكلاهما جيد او حكما كما اذا قيل ليس زيد بقايم ولا قاعدا فاخبرت عن قايم فانك تقول الذى ليس زيد به

حتى والكاف ومذ ومنذ اذ لا يجوز الاستغناء عن ضميرها بظاهر فقد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجروره صح

ولا قاعدا قايم ولو اخبرت عن قاعد لقلت الذى ليس زيد بقايم ولا اياه قاعد مثال
الاختلاف حقيقة وحكما قام زيد وقعد عمرو فان قلت انما هذا من عطف الجمل
لا المفرد والكلام انما هو فى الثانى دون الاول فما هذا قلت هو تجوز منه كما
نعل فى باب التوكيد اذ قال ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه حتى يتحد معنى
عاملهما **فان استوفى الشروط المخبر عنه مطلقا** اى سوا كان من جملة
اسمية او فعلية **جاء بما يوافقه من الذى وفروعه** وهى التى واللذان واللتان و
الذين واللاتى ونحو ذلك واعترض ابو حيان بنحو قامت جاريتا زيد لا قعدتا فانك
اذا اخبرت عن زيد قلت القايمة جاريتاه لا القاعدتان زيد وذلك الذى يمتنع
قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لان ذلك انما سمع فى الصفة لا فى الفعل والمسئلة فيها خلاف
فبعضهم اجازها فى الفعل قياسا على محل السماع وهو الوصف فلعل المص يرى ذلك وهو
قياس قريب نفعله مطلقا على صفته **وبالالف واللام ان صدرت الجملة
التى هو منها بفعل موجب** فخرجت الجملة الاسمية نحو زيد قايم فلا يجوز
الاخبار بالالف واللام عن شى منها وخرجت الفعلية المصدرة بفعل غير
موجب نحو ما قام زيد وهل قام زيد لكن يرد عليه نحو الا قام زيد قلت
يمكن ان يخرج بقوله **يصاغ منه صلة لها** اذ الفعل لمفيد كونه منبها
عليه لا يمكن صوغ الصلة منه للالف واللام وكذا خرج نحو بيع وبيته فلا
يخبر عن شى منهما وان كانت الجملة مصدرة بفعل موجب اذ لا يصلح الصلة
منه لال ضرورة ان الصلة لها اما اسم فاعل او اسم مفعول ولا يبنى من احد
من هذين الفعلين شى من ذلك لعدم تصرفهما **وذلك بتقديم الموصول
مبتدا وتاخير الاسم او خلفه خبرا وجعل ما بينهما صلة عايدا منها الى
الموصول ضمير تخلفه الاسم فى اعرابه الكاين قبل** هذه كيفية الاخبار
وهى واضحة ولننزل كلام المص على مثال من امثلة هذا الباب ليتقرر فى النفس
فنقول اذا قيل لك اخبر عن زيد من قولنا اكرمت زيدا بالذى فانك تعمد
الى الموصول وهو فى صورتنا الذى فتقدمه على انه مبتدا وتوخر الاسم الذى
اريد الاخبار عنه وهو زيد وتجعل ما بين الموصول وهذا الاسم وهو اكرمت
صلة وتجعل فيها ضميرا على وفق الاسم فى اعرابه الذى كان عليه قبل ان تخبر عنه انت
وهو فى مثالنا ضمير نصب اذ الاسم الذى قيل لك اخبر عنه كان منصوبا فتقول
الذى اكرمته زيد وهو ظاهر لا خفا فيه ومثال تاخير خلف الاسم ما اذا قيل
لك فى المثال المتقدم اخبر عن التا فى اكرمت زيدا فان هذه التا لا يمكن تاخيرها

عن

عن محلها ضرورة انها ضمير متصل بالعامل فحيث لم يمكن تاخيره يوخر
ما هو خلف عنه وهو الضمير المرفوع المنفصل فتقول الذى اكرم زيدا انا **فان كان
الاسم ظرفا متصرفا** ولا حاجة الى ذكر المتصرف لان غيره لا يدخل فى هذا الباب
قرن الضمير بفى ان لم يتوسع فيه قبل كان تخبر عن اليوم من قولك قمت
اليوم فتقول الذى قمت فيه اليوم وانما اشترط نفى التوسع فيه قبل لانه اذا كان
متوسعا فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه فتقول الذى قمته اليوم وذكر المص
ان المفعول لاجله ايضا يقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت زيدا له التاديب
وقال ابن الضايع لا يخبر عنه لانه لا يرفع اذ الاصل فيه حذف الخبر فمتى رفع لم
يعط هذا المعنى فان قلت لا حاجة الى ذكر هذا هنا لخروجه باشتراط صحة الاضمار
المتقدم قلنا وهذا يصح اضماره بشرط وجود اللام كما يصح الظرف مع فى وانما جاز
الاخبار فى الظرف دون اقتران الضمير بحرف الجر لان الظرف لم يرفع حتى نصب على
المفعول به توسعا ولا يجوز التوسع فى المفعول له كما تاتى فى الظرف ولذلك لا يصح
اقامته مقام الفاعل بخلاف الظرف هذا قول ابن عصفور قال ابن عصفور وعندى
انه يخبر عن المفعول له لانه يقترن بحرف الجر نحو الذى قمت له اجلال زيد اذ لا مانع من ذلك
وليس بمفعول له وهو مرفوع وانما هو اسم بمعنى السبب كما تقول اجلال زيد حملنى على القيام
فان كان الموصول الالف واللام ومرفوع الصلة ضميرا لغيرها وجب ابرازه
كما اذا اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا فقلت الضاربه انا زيد فيجب ابراز
الضمير المرفوع بالصلة لانه ليس للالف واللام ضرورة انها مبتدا مخبر عنه بزيد وهو
الزيد المتكلم وحرف المسئلة ان المبتدا غير الخبر لان الصفة جرى مرفوعها على غير من
اثبتنا المسايل **وهذا الاستعمال جاء بمن فخر كان** على خلاف حكاه الشيخ عن ابن
السراج وذلك انه قال ابن السراج لا خلاف فى الاخبار عن اسم كان فاما خبرها ففيه
خلاف منهم من اجازه فتقول فى كان زيد اخاك الكاينه زيد اخوك وان شئت جعلته
منفصلا فقلت الكاين زيد اياه اخوك وسياتى ذكر فى كلام المص **لا فى البدل
المفرد من متبوعه** فاذا قيل اصبت رجلى فلو اخبرت عن الرجل وحدها بالذى
فقلت التى اصبت هى رجلى لم يجز من وجهين لان البدل لان البدل فى التقدير
كانه من جملة اخرى وكذا اذا اخبر بال فقيل المصاب انا هى رجلى والمنع لا يختص
بمسئلة ال وانما ذكرت المصاب وخبره مونث لانه مسند الى الضمير فتبعه فى التذكير
واما مسئلة خبر كان فانك لو قلت فى كنت اخاك مخبرا عن الخبر الذى كنته اخوك
والذى كنت اياه اخوك والكاينه انا والكاين اياه انا اخوك لم يكن له مانع و هذا

حكى ابن عصفور الاجماع على جوازه لكون الخبر جامدا وان الخلاف في الخبر المشتق ففي
كلام المص اطلاق حيث قال **خلافا للقوم** لكن لعل المص اعتمد في حكاية الخلاف
على الاطلاق على قول ابن السراج كما حكيناه انفا **وان كانت الجملة ذات تنازع**
في العمل لم يغير الترتيب فتقول في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد
الذي ضربته وضربني زيد انا اخبرت عن التاء بضمير الغيبة المستتر ليعود على الموصول
وكذلك اخبرت عن ياء ضربني بالهاء لذلك لان الجملة الثانية صلة لانها معطوفة
معطوفة على الصلة فلابد فيها من ضمير يرجع الى الموصول ولابد ان يكون غايبا
قال ابن الصايغ اذا قيل قام وقعد زيد قلت في الاخبار بالذي عن زيد الذي
قام وقعد زيد وفي الاخبار بالالف واللام القايم وقعد زيد والعطف على
حده في واقرضوا الله وان شئت كررت قلت القايم والقاعد زيد وكذلك الذي
قام والذي قعد زيد ولا يجوز في قولك الذي يطير فيغضب زيد الذباب ان تكرر
الموصول فتقول الذي يطير فالذي يغضب زيد الذباب لانك ان جعلت زيدا
فاعلا بيغضب خلت الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذي الثانية كنت قد
فصلت بين الذي الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفا انما تصير الجملتين
كالجملة في الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعل وشبه الجملتين اذ ذاك
بجملتي الشرط والجزا **مالم يكن الموصول الالف واللام والمخبر عنه غير المتنازع**
فان كان ذلك اي فان وجد ذانك الامران وهما كون الموصول الالف
واللام وكون المخبر عنه غير المتنازع فيه **قدم المتنازع فيه معمولا**
لاول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثاني فتقول في الاخبار عن التا
من ضربت وضربني زيد الضارب زيدا والضاربه هو انا قدمت زيدا وجعلته
معمولا للاول لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غايبا عايدا
على ال عوضا عن ضمير المتكلم ليصح له ان يعود على الموصول واستتر في الوصف
بجريانه على من هو له لان ال نفس انا اذ الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم
جئت بموصول ثان لان ال لا تفصل عن صلتها فلا يصح ان تعطف وصفا على
وصف هو صلة لال واتيت بدل يا المتكلم بها الغايب ليعود على ال وفصلت
ضمير الفاعل فقلت هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال نفس انا والذي
فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب اولا هو المتكلم ولوضحه انا لها
في المعنى المتكلم وهو ضمير المضروب فيجب كون الضارب غيره **وهذا ولحي مراعاة**
الترتيب بجعل خبر اول الموصولين غير الثاني فتقول على هذا في المثال

السابق

السابق اذا اخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه انا هو والضاربه زيد انا فانا في
للوصف الاول مفعول لفظ يعود على زيد وهو الهاء فتفصل الفاعل وهو انا
وتجعل خبر الضمير مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتاتي للوصف الثاني بالها
مكان يا المتكلم وهي المفعول والعايد وزيد الفاعل وانا الخبر فهذا شرح ذلك
وهو راي المازني قلت وقد يستشكل هذا القول من جهة ان الضمير الغايب
مع الموصول الاول لا مرجع له متقدم لا لفظا ولا رتبة فان قلت هو عايد
على زيد المتاخر لان المسئلة من باب التنازع وهو باب اغتفر فيه عود الضمير
المرفوع على ما تاخر وهذا ضمير مرفوع قلت التنازع لا يغتفر فيه عود ضمير
الفضلة من المتقدم على المتاخر لفظا ورتبة وانما يغتفر ذلك في ضمير العمدة على ان
الكوفيين يمنعون ذلك وهذا ضمير فضلة والمثال الاول الذي هو اصل المسئلة
وكان فيه التنازع كان المفعول فيه من الاول محذوفا فالصواب ان يوتى بذلك في
الجملة الاولى قال بعض الشارحين ووجه كون ما ذهب اليه المص لما ذهب اليه
المازني ان الجملتين فيه كجملة واحدة بدليل ضربني وضربته زيد فينبغي ان
يبقيا على ما كانا عليه من كونهما كجملة واحدة قلت انما صارا على راي المص جملة واحدة
او جملة واحدة وهما عند المازني جملتان كما كانا جملتين والجملتان تحقيقا اقرب
الى الجملتين اللتين كانتا كجملة واحدة من الجملة الواحدة تحقيقا فتامله **باب**
التذكير والتانيث اصل الاسم التذكير فاستغنى عن علامة
بخلاف التانيث قال الش لاصالة التذكير دليلان احدهما انه ما من
مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه شي وشي مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة
والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسما اذا قصد
مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة
وكذا الفعل والحرف وحروف الهجا يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفرا
ان تذكير حروف الهجا لا يجوز الا في الشعر هذا كله **وعلامته في الاسم المتمكن**
احترازا من المبني بطريق الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تانيثه ما يذكر بل ربما
دلوا على تانيثه بغير ذلك كالكسر في انت والنون في هن ونحو ذلك **تا ظاهرة**
كعايشة وفاطمة **او مقدرة** كهند بدليل مجيئها في التصغير حيث تقول هنيدة
والتصغير كثيرا ما يرد الاشيا الى اصولها ثم هذه التا تنقلب في الوقف ها ومذهب
البصريين ان التا اصل بالنسبة الى الها نظرا الى ان التا في الوصل والها في الوقف
والوصل هو الاصل لا الوقف وعكس الكوفيون فقالوا الها اصل والتا فرع

نظرا الى انها تشبه الالف والاول اظهر او الف مقصورة كحبلى وسكارى
او الف ممدودة كحمراء واوليا ظاهر هذا الكلام يقتضي ان الالف في نحو حمراء
هي العلامة اعني الالف التي بعدها الهمزة لانها الالف التي تعد في اللفظ وهذا لم
يقل به احد بل قال الاخفش الالف والهمزة جميعا للتانيث وقال الزجاجي
والكوفيون الهمزة وحدها للتانيث والالف زائدة وقال البصريون ليس شيء
منها للتانيث بل الالف زائدة للمد والهمزة منقلبة عن الف التانيث فهي في الحقيقة
هي في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للتانيث
صارت كاللازم فجاز زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذف
احدهما لصار الاسم مقصورا كالاول وضاع العمل فقلبت ثانيتهما لانه الحرف يقبل
الحركة دون الاولى فتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة
حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت احداهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما في
ورد الكون ما قبلها الفا فيها فان زالت الالف قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله
لقد عرفت على اشتريتها لك الصحاري قلت ويقول المص او مبدلة همزة مما يرفع ما
قدمناه من كون ظاهره يقتضي ان الف التانيث هي الالف التي بعدها الهمزة اذ هي التي
تمد وبيان الدفع ان وصف الالف بكونها مبدلة همزة يقتضي بانها غير الاولى
قطعا وح فيكون الوصف بالمد راجعا الى الاولى والابدال راجعا الى الثانية والمعنى
او الف مبدلة همزة ممدودة ما قبلها وترك هذا القيد لظهوره ويعلم تانيث ما
لم يظهر العلامة فيه بتصغيره وهذه العلامة تختص بالثلاثي نحو قديرة
تصغير قدر وديرة تصغير دار او وصفه نحو ونعجة اذن واعينه فيها عين
جارية بكاس من معين بيضاء قلت وينبغي ان يكون المراد بالوصف المعنوي لا الصناعي
ليدخل النعت كما تقدم والخبر نحو دارك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة
او ضميره نحو والشمس وضحاها وكقول الشاعر اذا ادرتها في القدح يستغيرها
او الاشارة اليه نحو هذه جهنم هذه النار او عدده من جهة كونه يجرد من
التاء من الثلاثة الى العشرة نحو ثلاث اذرع وست ارجل او جمعه على مثال يختص
المونث كطوالق وحوايض او بفعل فيه وذلك في مثل ما هو على فعال وفعنى
وذراع وكراع وعين فجمعها على افعل في المونث غالبا وتقدما في المذكر على افعلة قليلا
نحو مكان وامكنة وطحال واطحلة وجنين واجنة ومثل بعضهم بزمان وازمن
قال هل الازمن اللاتي مضين رواجع قلت وليس متعينا لذلك لجواز ان يكون
ازمن جمع زمن بدون الف كجبل واجبل وقد اهمل المص علامة يستدل بها على

التانيث واضحة وهي تانيث الفعل المسند الى الكلمة نحو طلعت الشمس والتفت الساق
واكثر مجيء التا لفصل اوصاف المونث من اوصاف المذكر كقايم وقايمة
وضارب وضاربة ومضروب ومضروبة وحسن وحسنة ولفصل الاحاد المخلوقة
من اجناسها نحو تمر وتمرة وبقر وبقرة ونخل ونخلة وبط وبطة ونمل ونملة
ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان تكون النملة مذكرا والتا للوحدة فتكون تا قالت
كتا الوحدة في نملة لا لكونها مونثا حقيقيا والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل
والكثير بلفظ واحد ولا فرق في الاحاد المخلوقة بين ان تكون حيوانا كبقرة وبطة
او غيره من النامي كنخلة على ما مثلنا او غيره كحاجة وحاج قال تقضى حاجة
وتفوت حاج وكراحة وراح قال يصف سحابا دان مسف فويق الارض هيدبه
يكاد يمسكه من قام بالراح وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة رحمه الله
مضمنا العجز هذا البيت ولحسن في التورية ما شاء والغيم دان لكاس الراح من جهة
يكاد يمسكه من قام بالراح وربما فصلت الاسما الجامدة نحو امراة وامرء وانسان
وانسانة ورجال ورجالة وعم وعمة قال انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل
ومنه شيخ وشيخة وقد كان فيما يتلى قرانا الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة
نكالا من الله والله عزيز حكيم وقال الشاعر وتضحك مني شيخة عبشمية كان
لم ترى قبلي اسيرا يمانيا ولابن خالويه كتاب في النحو ختمه بمسايل كالالغاز
منها عندي رجلان احدهما حامل والاخر غلام احدهما حايض ووجهه ان يقال
سمع من كلامهم رجل ورجلة وغلام وغلامة واذا اجتمع المذكر والمونث غلب
المذكر قلت ولو قيل في اللغز الاول احدهما حامل بجنين في جوفه لتم المقصود من
التعمية والا فمجرد ذلك اللفظ لا يتم به المقصود من الالغاز وربما فصلت ايضا
الاحاد المصنوعة نحو سفينة وسفين ولبنة ولبن وجرة وجر وقلنسوة
وقلنس وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد نحو كماة وفقعة للجنس وكمء وفقع
للواحد وقال بعضهم ان ذا التا فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون
على الاول وربما لازمت صفات مشتركة نحو ربعة للذي والتي بين الطول
والقصر وملولة وفروقة فهذان نوعان ما تاؤه لغير المبالغة وما تاؤه للمبالغة
او خاصة بالمذكر لتانيث ما وصفه بها في الاصل نحو بهمة
للشجاع واختصاصه بالمذكر بمعنى انه لم يستعمل الا للمذكر لا ان معناه انه
لا يصلح الا للمذكر فدخلت التا فهذه الصفة الخاصة بالمذكر لتانيث
الموصوف في الاصل اذ اصله نفس بهمة اي ذات شجاعة قال سر

ماكان من المونث وصفا للمذكر فكانه فى الاصل صفة لعين او نفس كما كان الحايض
فى الاصل صفة لشئ وان لم يستعملوه قلت ويمكن ان يكون من هذا جمعهم خليفة
اسما للسلطان الاعظم ونحوه على خلايف لان فعايل لا يكون جمعا للمذكر ولكنه
فى الاصل صفة لمونث اى نفس خليفة ومن قال خلفا راى انه للمذكر فالتا
فيه لما لم تكن للتانيث لم يكن بها عبرة فكانه فكانه جمع خليف كظريف وظرفا
او تنبيها على ان المونث اولى بها من المذكر ومثلوا لذلك بشاة قال الشيخ
وفى ذلك نظر ظاهر لان الكلام فى الصفات وشاة ليست بصفة وترك المسئلة
بغير مثال قلت ويمكن ان يمثل لذلك بقولهم هلباجة فانه خاص بالمذكر والحقه
التا تنبيها على ان المونث اولى بهذه الصفة من المذكر وفى مجمل ابن فارس الهلباجة
الاحمق وفى القاموس للعيرة بادى المناخر الهلباجة الاحمق الضخم العتم الاكول
الذى جمع كل شر ونحى التا ايضا لتاكيد التانيث كما فى ناقة ونعجة وهى فى
مثل هذين لازمة وقد جات لتاكيد التانيث فى الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا
موضوع للمونث والتا فيه غير لازمة او الجمع قال ابن الشجرى ويكون لحاقها لتوفا
الجمع نحو جمالة وحجارة وبغالة وسبابه ولتوكيد تانيثه بتغليب الحمل على معنى الجماعة
وذلك لازم فى بنيتى افعلة كاجنحة وفعلة كغلمة وصبية وجايز فى فعال وفعيل
فعاله وفعوله كحجارة وجمالة وصقورة وفحوله وبمثل الفعولة ايضا بعمومة
وخوولة ونبه الرضى على ذلك قلت ولنا هذان مصدران لاجمان او الواحد
نحو ظلمة وغرفة وعمامه وملحفه وقال غيرهم لتانيث اللفظ اذ لا مونث معنوى
تحت هذا او لبيان النسب كالمهالبة والازارقة والاشاعثة والمناذرة فى المنسوب
الى المهلب بن ابى صفرة ونافع الازرق ومحمد بن عبد الرحمن بن الاشعث بن
قيس والمنذر بن الجارود قالتا فى مثل ذلك للدلالة على ان واحد هذا الجمع
منسوب وذلك انهم لما ارادوا ان يجمع المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياى النسب
لان يا النسب والجمع لا يجتمعان فلو قيل فى النسبة الى رجال رجالى لكان يجى فرب
ان شا الله تعالى فحذف يا النسب ثم جمع بالتا فصارت كالبدل من اليا وانما
ابدلت منها لتشابه التا واليا فى كونها للوحدة كتمرة ورومى وللمبالغة
كعلامة ودوارى ولكونهما زايدتين لا لمعنى كظلمة وكراسى او التعريب
كموازجة جمع موزج وهو الخف وطيالسة جمع طيلسان وصوالجة جمع
صولجان وفى المقامات الحريرية انسيتم يا جهابذة النقد وموازنة الحل
والعقد والجهابذة القضاة كلمة فارسية الواحد موزنة قال المطرزى والتا

زايدة للدلالة على التعريب قلت ويبقى على المصنف ان يقول بعد ذكر النسب او التعريب
ان يقول او لهما قال ابن الشجرى وقالوا سبابجة وبرابرة فجمع سبيجى وبربرى
فاجتمع فيهما ما افترق فى المهالبة والموازجة والسبابجة قوم من السند يستاجرون
ليكونوا فى السفينة كالبذرقة او عوضا من محذوف لازم او مما قارب اللازم فالاول
وهو ما يكون التا فيه عوضا من محذوف لازم الحذف يقع فى اربعة ابواب
باب عدة وزنة وباب اقامة واجابه وباب استقامه واستنابه وباب
تزكيه وتسمية والثانى وهو ما يكون التا فيه عوضا من محذوف ليس بلازم
الحذف ولكنه مقارب اى يجوز ان يوتى به مع حذفها نحو جحاجح وزنادقة
وزنادق وتنابية بخلاف القسم الاول وتقدير التا التانيث منفصلة لسقوطها
فى النسب ولانها لا تغير بنية الاسم كثانى جزئى المركب ولانها لا تلحق بنات الثلاثة
ببنات الاربعة ولا بنات الاربعة ببنات الخمسة وانما يقدر انفصالها ما
لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير كما فى شاة فانها لو قدر انفصالها لزم
وجود اسم معرب على حرفين احدهما حرف لين وذلك معدوم لا نظير له ولا يرد نحو
ذو ولملازمته الاضافة بخلاف شاة والجنس المميز واحده بها يونثه
الحجازيون باعتبار الجماعة وهو القياس ويذكره التميميون والنجديون
فمما جا على لغة الحجاز ومن النخل طلعها قنوان والنخل باسقات اعجاز نخل
خاوية ومما جا على اللغة الاخرى اعجاز نخل منقعر وعلى هذا يترتب حكم العدد
الواقع عليها ففى يونس يقول ثلاث من النخل ومن يذكر يقول ثلاثة وقد
اجتمعت اللغتان فى قوله تعالى لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون
فشاربون عليه من الحميم وانظر كيف يجتمع كلام المص فى هذا المحل مع قوله فى باب
جمع التكسير ان غلبة التانيث تقتضى ان الكلمة جمع وفى شرح الجزولية لابن
معط ما خلاصته ان هذا الباب اعنى الذى يميز فيه الواحد من الجمع بالتا
ثلاثة اقسام احدها ان يراد به الجنس لا غير وذلك ما كان مذكرا لفظ
كالرطب والتمر والفحم فانها للدلالة على الوحدة لانك تقول الرطب كلته
والفحم بعته الثانى ان يراد به الجمع لا غير كالتخم والتهم وهذا مونث لا
غير والثالث ان يراد به الامران كالكلم يحتمل ان يكون جمعا وان يكون
جنسا فهو فى نحو يحرفون الكلم عن مواضعه والكلم الطيب جنس ومن نظير
الاستدلال بهذا ما قاله س فى الانعام حيث جعله جنسا مستدلا بقوله
تعالى فى سورة النحل وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه وجما

بدليل قوله تعالى في سورة المومنين وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في
بطونها ولا استدلال على تانيث الفلك بقوله تعالى وجرين بهم والفلك
التي تجري وعلى الافراد بقوله تعالى في الفلك المشحون فلهذا النخل في نخل منقعر
جنسي وفي والنخل باسقات جمع وكذا يكون البقر جنسا او جمعا والتا في البقرة
للفرق بين الوحدة والجمع او الجنس او لتاكيد التانيث كما في نعجة انتهى اعترض
بانه يشكل على هذا الكلام انه قد ياتي التذكير والتانيث للكلمة الوحدة في التركيب
الواحد كما في قوله تعالى لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فتال
عليه ولا يكون الشي الواحد جنسا وجمعا واما قول النابغة واحكم كحكم فتاة
الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد فجمع الصفة ولا وافردها تانيثا فليس
تذكير ولا تانيث بل جمع وافراد على اللفظ والمعنى كذا قيل وفيه نظر **فصل**
في ذكر المواضع التي لا تلحق فيه التا صفات المونث **الغالب في الصفات**
المختصة بالاناث ان لم يقصد بها معنى الفعل وهو الحدوث
نحو حايض وطالق وشاة لبون وداجن وناقة بشارف وريح عاصف
اذ لم يقصد فيتحقق ذلك بمعنى الحدوث **ان لا تلحقها التا لتاديتها**
معنى النسب او لتذكير ما وصف بها في الاصل او لامن اللبس وذكر
المص في تعليل هذا الحكم وهو عدم لحوق التا للصفات المذكورة عند عدم
قصد الحدوث بها امورا ثلاثة الاول ان هذه الصفات مودية لمعنى النسب
فطالق بمعنى ذات طلوق وحايض بمعنى ذات حيض وكذا سايرها والتعليل
بذلك راي الخليل الثاني انها في الاصل صفات لمذكر اي انسان طالق وشخص
حايض ونحو ذلك كما ان ربعه مول بنفس ربعة وهذا راي سي قال
الرضي واتفاقهم على انه تلحقه التا مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا
الثالث ان هذه الصفات لما كانت مختصة بالمونث وامن اللبس فيها جردت
عن التا وهذا راي الكساي والفرا وغيرهما من الكوفيين وقال ابن الحاجب
ما معناه ان اصل التا في الاسما ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومونثها
وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التا لها
فرع على الافعال تلحقها اذا الحقت الافعال نحو قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة
فاذا قصد فيها الحدوث كالفعل قال حاضت فهي حايضة لان الصفة ح
كالفعل في معنى الحدوث فاذا قصد الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى
النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناها ذو

لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبنى وتمري كذلك معنى حايض وطالق
ذات حيض وذات طلوق كانه قيل حيضيه وطلوقيه وهذا الامر هو التعليل
الاول الذي ذكره المص وهو المنقول عن الخليل كما اسلفناه قلت وقد اعترضه
الرضي بان قال غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن
في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث فلم يونث تانيث الفعل لعدم مشابهته
له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق
لا للحدوث ولا تشابه الفعل لفظا فكانت اجدر في التجريد عن التا ولا تجرد
وايضا فان الاسم المنسوب باليا الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه
يونث مع انه على الاطلاق دون الحدوث ولبنى فعل الا من حيث المعنى
والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومذهب لهم ان المنسوب الذي
على وزن فاعل لبنى باسم فاعل كلابن وتامر اذا قصد به المونث لا تدخله التا
فلا يقال امراة لابنة وتامرة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسما
المنسوبة بخلاف حكم ما فيه يا النسب ظاهرة في الامتناع من تا التانيث
وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التا وجعله للمبالغة
كما في علامة خلاف الظاهر وهب ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب
كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى
يقال انهما اسما فاعل منه وكيف يجوز ان يقال منفطر ومرضع في قوله تعالى
السما منفطر به وفي قولك فلانة مرضع من ابنية ولم يثبت ابنية النسب
المتفق عليها منفعل ومفعل حتى تحملها عليها كما حملنا حايض على نابل والاولى
في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمونث بالتا هو الفعل لانه مستقر
ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما تقرر في بابهما
فالحق التا للتانيث كما تلحق الفعل ثم جا ما هو على وزن الفاعل ما يقصد به
مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فانثوا
بتا التانيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل ككتانيث
الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك
فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والمنسوب باليا فلم يقصدوا في شي
منها مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين فاثبتوا بتا التانيث
ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشابهته معنى
بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة

والمنسوب بالياء فلم يقصدوا في شيء منهما الحدث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين
المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الآخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت
فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل عن المقصود به الاطلاق
قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما الفعل لكن الحاق
التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لكونهما اسمين
فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في
اسم الفاعل والمفعول هذا كلام الرضي في شرح الحاجبية **وربما جاءت**
للمؤنث **كذلك** اى مثل ما تقدم في التجرد عن تاء التانيث **صفات مشتركة**
نحو امراة جنب وامراة عزب قال يا من يدل عزبا على عزب وعاقر قال تعالى
وكانت امراتي عاقرا **فصل** في الكلام على صيغ مخصوصة باعتبار
لحاق التاء لها وعدم لحاقها وعلى صوغ فعيل بمعنى مفعول وغيره وعلى
تذكير المؤنث وعكسه **لا تلحق التاء غالبا صفة على مفعال** كقولهم
ولد محلال قال الشاعر اشرب هنيئا عليك التاج مرتفعا في راس غمدان
دارا منك محلالا اى تحل دورها فحذف المضاف ودار احلالها عن راس غمدان
وهي حال موطئة لا مقصودة ومحلال من الحلول وقالوا امراة مذكار وامراة مقلات
قال فظل مقاليت النساء يطانه يقلن الا يلقى على المرء مئزر او مفعل بكسر
الميم وفتح العين كمدعس وشرحه ابو قاسم بما يقتضي انه بضم الميم وكسر العين
ومثل ذلك بقولهم منكر ومحمق ومخشف ومطرل ومطفل قلت لا يصح ايراد
مفعل في هذه الصفات لانه لا سبيل الى دخول مسلم ومؤمن ومكرم
ومخرج وغير ذلك من الالفاظ التي هي على هذا الوزن ولا تختص مع تناول اللفظ
له فتامله **او مفعيل** كمكسير ومعطير **او فعول بمعنى فاعل** بمعنى صبور
وشكور للمؤنث وخرج بقوله بمعنى فاعل نحو فعولة في قول الشاعر وانت الذي حببت
كل قصورة في رواية الفراء فانها فعولة بمعنى مفعولة اى مقصورة فلذا الحقت
التاء **او فعيل بمعنى مفعول** نحو جريح وقتيل للمؤنث **الا ان يحذف موصوف**
فيلحق التاء والمراد الا ان تنزل منزلة الاسماء الجامدة في استعماله غير
جار على موصوف كما قالوا في النطيحة والذبيحة لكن مثلوا بقولهم مررت بقتيلة
بني فلان وعللوا هذا بحصول الالباس فح لزم نقض المسئلة قلت وانما ينبغي
ان يكون الضابط على ما يشير اليه كلامه ان يقال الا ان يتضح المراد بغير ذكر
موصوف ولا اشارة اليه ولا ضمير يعود عليه ولا نحو ذلك فان انتفى اتضاح المراد

بفقد قرائنه وجب التانيث واما التخصيص بصورة فغير واضح **وربما شبه** اى شبه
بمعنى مفعول **بفعيل بمعنى فاعل فحمل احدهما على الآخر في الالحاق وعدمه**
فمن حمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل في الحاق التاء قولهم شاة نطيحة وكان
القياس ان لا تلحقها التاء لانها بمعنى منطوحة وكذلك قولهم خصلة حميدة بمعنى محمودة
والذي سهل ذلك استعمالهم للنطيحة ونحوها استعمال الاسماء ومن حمل فعيل بمعنى فاعل
على فعيل بمعنى مفعول في عدم الحاق التاء نحو قال من يحيي العظام وهي رميم ونحو لعل
الساعة قريب ان رحمة الله قريب من المحسنين وقال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سالتني طلاقك لم ابخل وانت صديق وجمع بين الامرين من قال لها عشية
لا عفراء منك قريبة ولا عفراء منك بعيد فاتى بقريبة على القياس وبعيد على
غير القياس **وربما حمل على فعيل** الذي بمعنى مفعول **في عدم الحاق فعال** بضم
الفاء كقولهم مدية هذام بالذال المعجمة اى قاطعة ومدية جراز براء مهملة وزاي
بينهما الف قاطعة ايضا حكاهما ابن [illegible] وقالوا جمل فعالا بمنزلة اختها فعيل وظاهر
كلام المصنف ان ذلك محمول على فعيل بمعنى فاعل المشبه بمفعول فانه قال الا ترى
انك تقول طويل وطوال وشجيع وشجاع وخفيف وخفاف **وفيعل**
بياء مثناة تحتية ساكنة بين فاء مفتوحة وعين مكسورة نحو ناقة ريض اى
ذلول غير صعبة ومنه فاحيينا به بلدة ميتا ثم خفف قلت ولو قال المص
وربما وقع اسما للمذكر والمؤنث في غير ما ذكر كهذام وريض لكان احسن واما
ان يدعى ان فعالا وفيعلا محمولان على فعيل مع عدم الاشتراك في الوزن وهو
فعيل والمعنى وهو بمعنى مفعول غيره فليس بجيد **وصوغ فعيل بمعنى مفعول**
مع كثرته غير مقيس كما قيل في مجيء المصدر حالا وفي الوصف بالمصدر هذه
المسئلة قد سبق ذكرها في باب اسم الفاعل وحكى المص هناك خلافا في القياس
عليه بشرط ذكره في الشرح والقايسون له يشترطون ان يكون من فعل ثلاثي
مجرد متصرف تام **وتجي ايضا بمعنى مفعل** بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين
كقوله امن ريحانة الداعي السميع يورقني واصحابي هجوع السميع بمعنى المسمع
ومنه عذاب اليم بمعنى مولم وقد تقدم هذا في باب اسم الفاعل **ومفعل** بضم
الميم وسكون الفاء وفتح العين كالضمير بمعنى المضمر والطليق بمعنى المطلق والبديل بمعنى
المبدل **قليلا** اى مجيئا قليلا فهذين المعنيين **وبمعنى مفاعل كثيرا** كالحسيب
بمعنى المحاسب وعليه حمل بعضهم وكفى بالله حسيبا وكالنديم بمعنى المنادم والجليس
بمعنى المجالس والرفيق بمعنى المرافق ولشخص من العلماء بمعنى المعاني كتاب سماه كتاب

الجليبى والابيبى الاول بمعنى المفاعل والثانى بمعنى مفعل لا مفاعل او نزدمل من
المارى **ويذكر المؤنث** كقول الاعشى فيما انشده المبرد فى الكامل ترعى جاو
منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا **ويونث المذكر** كقول بعضهم اتتو
كتابى فاحتقرها حملا على المعنى فالاول ذكر حملا على معنى العضو والثانى انث
على معنى الصحيفة **ومنه تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر** كقوله تعالى ثم
لم تكن فتنتهم الا ان قالوا والله ربنا فى قراءة من قرا تكن بالتاء الفوقية فانث
المصدر المنسبك بان والفعل وهو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم وكذلك
قوله تعالى الا ان تكون ميتة فى قراءة من نصب ميتة فانث اسم يكون وهو
ضمير يعود على محرما لتانيث خبرها **باب الف التانيث المقصورة**
والممدودة **تعرف المقصورة بوزن فعلى** اى فعلى بضم الفا وسكون العين
اسما كانت كحمى ورؤيا وبهمى او صفة كحبلى وانثى واما قولهم بهماة فى بهمى فشاذ
قيل جعلت الالف للتكثير والالحاق عندهم انثت بنا فعلل وهم الكوفيون و
الاخفش قال ابن هشام ويقولون عوام البصريين دنياة لحي خبيث **قلت** قد
يمكن ان يكون له وجه وذلك ان ابن الاعرابى صرف دنيا على وجه الشذوذ ولا
يمكن ان تكون الالف للتانيث مع الصرف فيجعل اذ ذاك للالحاق كما تقدم فلو تتبع
مجامعتها التاء ونحن لا ننقص بهذا التوجيه جواز استعمال مثل ذلك ولكن
نقصد ان له وجها فى الجملة ماشيا على استعمال بعض العرب وان كان شاذا انتهى
ان يزاد مع فعلى فعيلى ببا التصغير نحو اشيا اسم موضع قال وجبنا حى تمسى
الريح باردة بوادى اشيا وفتيان به هضم والجحيلى مشية سريعة والحديا
التحدى اى الندب والدعا الى الشى والجحيا اللكثى الحميا الخمر والعصيرى والثريا
قال الشاعر وردت عناقا والثريا كانها على قمة الراس ابن ماء محلق ولبينى اسم
امراة وفى المخصص لابن سيده اسم بنت ابليس ولد يكنى بها وان بنى لبينى بطن
من العرب **وحبارى** بحاء مهملة مضمومة فبا موحدة فالف فرا فالف اسم طاير
ومثله حبارى وذنابى وسمانى وفى الجمع سكارى وغزارى **وشقارى** بشين
معجمة مضمومة فقاف مشددة فالف فرا فالف اسم نبات احمر وقيل جمع شقرة على
وزن تمرة واحدة شقايق النعمان **وسمهى** بسين مهملة مضمومة فميم مشددة
مفتوحة فها فالف اسم للباطل يقال ذهب فى السمهى الهوى كانهم شبهو
من ارتكب الباطل بمن ذهب فى الريح **وفيضوضى** بفا مفتوحة فيا
مثناة تحتيه فضاد معجمة مضمومة فواو فضاد اخرى فالف قال الشم وهى المفاوضة

وفى المخصص لم يات فيعولى الا فيضوضى وكذا فوعولى الا فوضوضى وقد ثبت فى
بعض نسخ التسهيل زيادة فوضوضى **وبرحايا** ببا موحدة مضمومة فرا مفتوحة
فحا مهملة فالف فيا مثناة تحتيه فالف وهى العجب **واربعاوى** بهمزة مفتوحة
فرا ساكنة فبا موحدة مضمومة فعين مهملة فالف فواو فالف وهى قعدة المتربع
يقال قعد اربعاوى اى متربعا **وهرنوى** بها مفتوحة فرا ساكنة فنون مفتوحة
فواو فالف قال الشم فعللى كهندبى والواو اصل فى بنات الاربعة وهو اولى
من جعلها زايدة فتكون فعلولى لان ذلك ليس بثابت فى كلامهم واصالة الواو
فى بنات الاربعة قد وجدت فى المضعف باطراد وفى غير المضعف قليلا انتهى و
قال بعضهم الهرنوى نبت وفى المخصص لا اعرف هذه الكلمة ولم ارها فى البستان وقد
ذكرها جماعة من اهل اللغة **وقعولى** بقاف مفتوحة فعين مهملة ساكنة
فواو مفتوحة فلام فالف قال الشم ضرب من مشى الشيخ وقال ابن القطاع هو اقبال
احدى القدمين على الاخرى فى المشى وقال الجوهرى قعولى اى مشى مشية من يحثى التراب
باحدى قدميه على الاخرى فان قلت الذى يظهر ان وزنه ووزن ما قبله واحد فلم
وجه ذكرهما قلت ليس الوزن واحدا فان الواو فى الثانى زايدة فوزنه فعولى و
ما قبله فعللى فهما مختلفان **وبادولى** ببا موحدة فالف فدال مهملة مفتوحة فواو ساكنة
فلام فالف اسم موضع قال الشاعر حدا اهلى ما بين درنا فبادولى فحلت علوية
بالسخال **و** بادولى كضبط ما قبله الا ان داله مضمومة وهو من الاوزان
المشتركة بين ذوات الالف بدليل عاشورا وسيأتى **وايجلى** بهمزة مكسورة
فيا مثناة تحتيه فجيم مكسورة فلام فالف اسم موضع وقال الاصمعى اسم رجل
وسبطرى بسين مهملة مكسورة فبا موحدة فطا مهملة ساكنة فرا فالف
مشية تبختر ومثله الزبعرى الضخم واسم رجل **ودفقى** بدال مهملة مكسورة
ايضا فقاف مشددة فالف يقال هو يمشى الدفقى اذا كان يمشى مرة على هذا
الجنب وقال القالى هى مشية فيها تدفق وتسرع **وحذرى** بحا مهملة مضمومة
فذال معجمة ايضا فرا مشددة مهملة فالف من الحذر ومثله الكفرى لوعاء
الطلع ويقال بفتح الفا ايضا قال الفارسى كل فعلى ففعلى فيه مقولة **و**
عرضى بعين مهملة مضمومة فرا مفتوحة فضاد معجمة مشددة فالف من
الاعتراض ومثله الكفرى فى لغة من فتح الفا كما مر قال الشم ونقل الفرا
السلحفى والسلحفاه فعلى هذا تكون الفه لغير التانيث او يكون نادرا مثل بهماة
وقدم **وعرضنى** بعين مهملة مكسورة فرا مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة

فنون فالف وعرضنى كضبط الكلمة التى قبلها الا ان العين فى هذه مضمومة وكلا
اللفظين من الاعتراض فى المشى يقال هو يمشى العرضنى بضم العين وكسرها والعرضنة
ايضا ورهبوتى براء مفتوحة فها مفتوحة ايضا فبا موحدة مضمومة فواو
ساكنة فتا مثناة فوقيه فالف فعلوتى من الرهب وهو الخوف وحكى الفارسى
ان ابا الحسن طرده فى كل فعلوت وابا الفارسى نفسه فوقفه على السماع قال الواحد
الرغبة والرهبة رغبوتى ورهبوتى ومن الرحمة رحموتى وفى المثل رهبوتى خير
من رحموتى اى ان ترهب خير من ان ترحم وحندقوقى بحا مهملة فنون ساكنة
فدال مهملة مفتوحة فقاف فواو ساكنة فقاف فالف وهل نونه زايدة او اصلية
قولان وفيه لغات واهل التصريف يقولون حندقوق بغير الف وذكره ابن القطاع
بالف كما ذكره المص واختلف فى تفسيره فذكر بعض انه صفة وذكر غيره انه اسم نبت و
دودرى بدال مهملة مفتوحة فواو ساكنة فدال اخرى مهملة مفتوحة فراء مشددة
قال الاهو العظيم الخصيتين وهبيخى بها مفتوحة فبا موحدة مفتوحة ايضا فيا مثناة
تحتيه مشددة مفتوحة فخا معجمة فالف قال المص فى شرح الكافيه وهى مشية بتبختر
وذكر بعض وغيره هذا اللفظ بغير الف بلغة اهل اليمن الغلام والهبيخة الجارية و
يهيرى بيا مثناة تحتيه مفتوحة فها ساكنة فيا كالاولى فراء مشددة فالف
على زنة يفعلى فاليا الاولى زايدة والثانية اصلية وقال ابن القطاع الاصلية
هى الاولى ولو كان كما قال لوجب كسرها الا فى عثير وحذيم ومكورى بميم مفتوحة
فكاف ساكنة فواو مفتوحة فراء مشددة فالف على زنة مفعلى ونقل فيه ضم الميم
وكسرها وهو العظيم الانف قاله ابن القطاع وقال المص فى شرح الكافية وهو العظيم
الارنبة ومرقدى بميم مكسورة فراء ساكنة فقاف مكسورة فدال مهملة مشددة
فالف على زنة مفعلى يقال رجل مرقدى يرقد فى امره نكت وهذه الكلمة مما
اذا شدد قصر واذا خفف مد وشفصلى بشين معجمة مكسورة ففا ساكنة فصاد
مهملة مكسورة فلام مشددة فالف حمل بعض الشجر يتعلق كالفعلى وله حب كالسمسم
ولم يذكر بعض هذا البنا وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر والفتح ومرحيا بميم وراء
وحا مهملة مفتوحات فيا مثناة تحتيه مشددة فالف على زنة فعليا من المرح
قال الشم ولم يجئ هذا الوزن الا اسما وقيل المرحيا اسم موضع وبردرايا بباء
موحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فالف فمثناة تحتيه فالف
على زنة فعللايا اسم موضع وقال ابن القطاع وزنه فعلايا وحولايا بحا مهملة
مفتوحة فواو ساكنة فلام فالف فمثناة تحتيه فالف اسم موضع على زنة فعلايا

و

وتعرف الالف المقصورة ايضا بفعلى بفتح الفا وسكون العين انثى فعلان
كسكرى وغضبى مونثى سكران وغضبان او مصدرا مثل دعوى او جمعا مثل
جرحى ومرضى وبفعلى بكسر الفا وسكون العين مصدرا نحو ذكرى او جمعا ومثاله
ظربى جمع ظربان بفتح الفا وكسر العين و [illegible] وحجلى جمع حجل وهو طاير قال
الشم ولا ثالث لهما فان ذكر ماسوى ذلك من فعلى وغيرها لوجه يدل عليه
كاخبار عنه او اشارة اليه او عود ضمير عليه او لحقته التا نحو ارطى وعلقى فانهم
قالوا ارطاة وعلقاة واحترز بقوله دون تنوين من قولهم بهماة حكاه سيبويه
والبهمى شوك وهو لا ينصرف لان الفه للتانيث ولحاق التا نادر او صرف مثل
كيصى بكسر الكاف وبالصاد المهملة وهو الرجل المولع بالاكل وحده فالفه للالحاق
لانها لو كانت للتانيث لم تنكر الكلمة ولم تلحقها التا ولم تصرف فان كان فيه
لغتان مثل تترى وارطى وعلقى وذفرى فكل ذلك سمع فيه الصرف والمنع من
الصرف ففى الفه وجهان فمن صرف جعل الفه للالحاق ومن لم يصرفها جعلها
للتانيث وتعرف الالف الممدودة بوزن حمرا مونث احمر هذا فى الصفة ومثاله
فى الاسم حلفا وطرفا وصحرا ولا تكون الف ذلك الا للتانيث فاما الف فعلا بكسر الفا
كعلبا والف فُعلا كقوبا فلا يكون شيء منها للتانيث بل للالحاق كما سياتى فى
اخر الفصل ولم يعلم شيء منها جا للصفة ووقع فى بعض حواشى هذا الكتاب قوله
تعرف بوزن حمرا لا يعرف به مقصور من ممدود لانا نجد فعلا وهكذا فعلى
ماهو الا ترى ان سكرى ودعوى مقصوران وحمرا ممدود بعد ان عرفنا انها فعلا
عرفنا مدها فالجواب ان معناه بوزن فعلا فى غير مصدر ولا صفة ولا جمع
وترك ذلك لعلمه مما تقدم نكت وهذا كلام عجيب لان فعلا الممدودة لا تكون
مصدرا الا فى رغبا ورهبا ونحوه كما فى حمرا وهطلا ونحوها كما فى طرفا وحلفا
والالف فى كل هذه المواضع للتانيث وهى ممدودة كما صرح به فالاشكال
لازم ويرد عليه ايضا ارطى وعلقى فيمن نونه وبركا بباء موحدة فراء
فالف فكاف فالف التانيث الممدودة وهى تبريك الابل البروك عنها للقتال
على الرجل وهذه الحالة يتداعون فيها نزال وسيرا بسين مهملة
مكسورة فمثناة تحتيه مفتوحة فراء فالف الممدودة وهى ثوب مخطط يعمل
من القز وقال ابو زيد هى بردة يخالطها الحرير وقصاصا بقاف مكسورة
فصاد مهملة فالف فصاد اخرى مهملة فالف التانيث وهو القصاص قال
الشم حكاه ابن دريد لا نعرف غيره وقاصعا بقاف فالف فصاد مكسورة

فعين مهملة ايضا فالف التانيث وهو احد بابى جحجبى والنافقا على هذه الزنة
بابه الاخر ولا يعلم انه جا صفة **وعشورا** بعين مهملة مضمومة فشين معجمة مضمومة
ايضا فواو فرا فالف التانيث وهو اليوم العاشر من المحرم لغة فى عاشورا قال المغنى التاجى
كذا ثبت فى هذا الموضع عشورا بخط المص بدون الف وهو الصواب لان فاعولا ليس من اوزان الالف
المشتركة فالاشكال ثابت **وحروورا** بحا مهملة مفتوحة فرا مضمومة فواو ساكنة
فرا فالف التانيث الممدودة اسم موضع والاختصاصه بالمونث ذهب المص وصحح
به ابن عصفور ايضا قال واما تنوفى فى قول الشاعر كان دنا راحلتى بلبونة
عقاب تنوفى لا عقاب القواعد فالمحفوظ فيه تنوفى بغير الف فيمكن ان تكون الالف
اشباعا وهو الحسن جعلها من نفس الكلمة لانه لم يثبت من كلامهم فعولى وذهب ابن
القوطيه وابن القطاع الى اثبات فعولى واوردوا منه الف كلمات مثل ولوقى ودوقى
وقطورى وما ذهب اليه من ذلك هو الصحيح **ودبكسا** بدال مهملة مكسورة فمثناة
تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة فالف التانيث الممدودة والياء فيه زائدة
فوزنه فيعلا وهو من مستدركات الزبيدى على س وقيل الياء اصلية فوزنه فعللا
ويرده قول بعضهم بان الياء لا تكون اصلا فى بنات الاربعة قيل وهو اولى من اثبات بنا مالم يوجد
فى كلامهم والديكسا هى القطعة من الغنم **وبنابعا** بباء مثناة تحتية مفتوحة فنون
فالف فباء موحدة مكسورة فعين مهملة فالالف الممدودة اسم موضع رواه ابن القطاع
وتركضا بمثناة فوقية مفتوحة فرا ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة فالالف
الممدودة وزنها تفعلا لانها من الركض ويقال فيه ايضا تركضا بكسر التاء والكاف
وتفرجا بمثناة فوقية مكسورة ففا ساكنة فرا فجيم فالف التانيث الممدودة
وزنها تفعلا لانه من الفرج اذ هو الذى يكشف فرجه وقيل الكسلان المنكشف وقيل
وزنها فعللا فالالف الواو وهو اولى من اثبات بنا لم يستقر فى كلامهم قلت وكان هولا
لم يطلعوا على اشتقاقه **وكيريا** بكاف مكسورة فمثناة تحتية فالالف الممدودة
وزنها كعليا ومثله سيميا وكلاهما اسم **وبرنسا** بباء موحدة مفتوحة فرا
ساكنة فنون مفتوحة فسين مهملة فالف التانيث الممدودة يقال ما ادرى
اى البرنسا هو اى برنسا هو اى الناس وكذا اى برنسا ووزنه فعنلا وعده
الزبيدى وابن القطاع وصاحب الممتع فيما جا على فعللا نحو عقربا واستدل
المص على زيادة النون فيها وفى الكلمة التى بعدها بسقوطها فى البرسا وهو بمعناها
وبرناسا مثل الكلمة الاولى معنى وضبطا الا ان فى هذه الفا بعد النون
وقرفصا وقرفصا بقاف مضمومة فى الكلمتين فرا ساكنة فيهما ففا

مضمو

579

مضمومة فى الثانية فصاد مهملة فيهما فالالف الممدودة فيهما وهو نوع من القعود
وعنصلا وعنصلا بعين مهملة مضمومة فنون ساكنة فصاد مهملة مضمومة
فى الاولى مفتوحة فى الثانية فلام فالف التانيث الممدودة فيهما وهو بصل البر **ومشيوخا**
على زنة مفعولا جماعة الشيوخ **ومشيخا** على زنة مفعلا بكسر العين وهو قليل وكسر
خا معجمة وقال ابن القطاع السعدى رحمه الله يقال القوم فى مشيحا بحا مهملة
اى فى جد وعزم وفى شرح الكافية للمص بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى
نطفة امشاج ووزنه على هذا فيعلا **ومعزا** بميم مفتوحة فعين ساكنة فعين
مهملة مكسورة فراى مخففة فالالف الممدودة وهو الزغب الذى تحت شعر المعز
فان كسرت الميم قلت معزى بتشديد الزاى وكان ح من اوزان المقصور كلام
واربعا وهو احد ايام الاسبوع والهمزة مفتوحة فى اوله والباء مكسورة وسمع
فيها الفتح والضم فان قلت فما باله لم يذكر اللغة التى اجتمع فيها فتح الهمزة وفتح
الباء وهى لغة صحيحة قلت لانه الان بصدد ذكر الاوزان المختصة بالف
التانيث الممدودة وليس افعلا منها وسيذكرها فى المشترك بين الف التانيث المقصورة
واربعا بفتح الهمزة وضم الباء احد اعمدة الخيمة كذا فسره الزبيدى وابن القطاع و
اربعا بضم الهمزة والباء جميعا احد ايام الاسبوع **ومزيقيا** بميم مضمومة فراى مفتوحة
فمثناة تحتية مخففة فالالف الممدودة لقب عمرو بن عامر ملك اليمن ويقصر فى
قول الشاعر انا ابن مزيقيا عمرو وجدى ابوه منذر ماء السماء من قبيل الضرورات
قال الش وتبع المص فى ذكر هذا البناء ابن القطاع ولم يذكره التصريفيون لانهم راوا ان
هذه الياء يا تصغير فكان فى الاصل على فعليا ولم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبريا
وسلحفا ولم يذكره غير المص وابن القطاع فيما وقفت عليه **وسلحفا** بسين مهملة
مضمومة فلام مفتوحة فحا مهملة ساكنة ففا فالف التانيث الممدودة وهى ذكر
ويشتركان اى الالف المقصورة والالف الممدودة **فى فعلى** بفتح الفا والعين
نحو الجفلى للدعوة العامة فيقال بالقصر والمد **وفعلى** بضم الفا وفتح العين نحو
شعبى اسم لموضع قال الشاعر اعبدا حل فى شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا
ونحو ناقة عشراء وامراة نفسا وهو كثير فى الجمع وفى شرح ابيات الايضاح لابن
عصفور عند س ان الصفة المختومة بالف التانيث لا ينعت بها المذكر الا شى
انه استدل على ان الف حبنطى للالحاق لا للتانيث بوصفهم المذكر بها وحكى الجوهرى
حاجيهى اى ينفر من ظله لنشاطه قال ولم يجى فعلى صفة لمذكر والفه للتانيث
غيره فلعل س لم يلتفت اليه لندوره **وفعللى** بفتح الفا واللام نحو قهقرى بالقصر

وعقربا وكربلا بالمد اسمين لموضعين وفعللى بكسر الفا واللام نحو الهندبا اسم البقلة المعروفة يقال بالقصر والمد وفوعلى فالمقصور كالخوزلى اسم لضرب من المشى والممدود كالحوصلا قال الشم ولم يجى الا اسما وهو قليل قلت فكيف صرح بان الخوزلى من امثلة هذا الوزن مع انه صفة يقال مشية خوزلى اى مشية فيها تبختر وفيعلى كالخيزلى لغة فى الخوزلى وكانهم ابدلوا الواو يا تخفيفا هذا المقصور اما الممدود فنحو ديكسا بفتح الدال والكاف لغة فى الديكسا بكسرها وقدم وفعيلى بفتح الفا وكسر العين مخففة فالمقصورة نحو كثيرا والممدودة نحو قريبا لنوع البر وفعيلى كالخصيصا بكسر الفا والعين المشددة فالمقصور نحو الهجيرى وحثيثى ودليلى والممدودة وقد سمع فيها القصر ايضا وفاعولى بضم العين فالمقصورة نحو بادولى بضم الدال اسم موضع والممدودة نحو عاشورا وضاروا وهو الضر وساورا وهى الاسرا والوالا وهى الدالة وخابورا لموضع قلت والعجيب انه لم يذكر تاسوعا وافعيلى بهمزة مكسورة ففا ساكنة فعين مكسورة فيا نحو اهجيرى والاهجيرا بالقصر والمد وفعلى بكسر الفا والعين وتشديد اللام نحو الجرشى وهى النفس هذا فى المقصور واما فى الممدود فنحو الزمكا والزمجا كلاهما اصل ذنب الطاير وقد يقصران وفعلولى بفتح الفا وسكون العين وضم اللام يليها واو ساكنة فلام مخففة فالف مقصورة نحو فيضوضى يقال امرهم بينهم فيضوضى اى بينهم وضوضى فيه والممدودة مثل البعكوكا وهى الشر وفعليا بفتح الفا والعين وكسر اللام وبعدها مثناة تحتية مشددة فالف نحو زكريا قصرا ومدا وفعيلى بضم الفا وتشديد العين مع الفتح ويليها مثناة تحتية ساكنة ثم اللام ثم الالف فالمقصور نحو اللغيزى وهى الاحجية واللغز والممدودة قال الشم لا يحفظ منها الا قولهم هو عالم بدخيلاوك اى بباطن امرك وفعللى بضم الفا وفتح العين يليها نون ساكنة فالف فالمقصورة نحو الجلندى اسم ملك وقال الممدودة جلندا ايضا قال بعضهم فاما جلندا من قول الشاعر فجلندا فى عمان مقيما فلا يثبت به جلندا ممدودا الا انه قد سمع فى هذه الكلمة القصر فيمكن ان يكون الشاعر مدها ضرورة قلت انما يمشى على راى غير الاكثرين من نحاة البصرة وافعلى بهمزة مفتوحة ففا ساكنة فعين مفتوحة فلام فالف فالمقصورة نحو الاجفلى وهى الدعوة العامة لغة فى الجفلى والممدودة نحو الاجفلا لغة ثالثة فى ذلك والاربعا لايام الاسبوع ويفاعلى بضم اليا المثناة التحتيه وكسر العين نحو يبنابى وينابا بالقصر والمد اسم بلد وفعاللى بضم الفا وكسر اللام الاولى نحو جخادبى وجخادبا بالقصر والمد للضخم الغليظ واما فعلا بكسر الفا نحو علبا وفعلا بضم

الفا

580

الفا نحو قوبا فملحقان بقرطاس وقرناس وفيه لف ونشر مرتب والقرناس شبه الانف يتقدم من الجبل قاله الجوهرى فان قلت لم لم يجعل قوبا فوعالا مثل طوما قلت لانه سمع منهم فيه قوبا بفتح الواو فهى بمنزلة الحا من رحضا والوبر من التقوب وهو التقشر فان قلت لم لم يذكر المص نظير هذا فى الف الالحاق المقصورة قلت ليدل على ان اوزانها كلها جايزة فى اوزان الف التانيث المقصورة وانفرد بها ما نعة من الصرف مع العلمية عند الجميع

باب المقصور والممدود

اى غير ما ذكر فى الباب الذى قبله كل اسم معرب معتل الاخر وانما قدرنا هذه صفة للاسم المعرب اذ القصر والمد خاصان به لما علمت فى اول الكتاب من تعريفهما فتح ما قبل اخر نظيره من الصحيح لزوما او غلبة وسياتى بيان محلهما فى شرح ما ذكره من الانواع فقصره مقيس هذا خبر كل المتقدم يعنى اذا وجد الضابط المذكور فى كلمة ما فانها لا تحتاج فى استعمالها مقصورة الى سماع خاص فى عينها بل يتقدم على النطق بها مقصورة من غير افتقار الى السماع وكذا كل ما هو مشابه لها كاسم مفعول لغير الثلاثى وهذا مثال لقوله لزوما وذلك ان اسم المفعول من غير الثلاثى يلزم فتح ما قبل اخره فى الصحة على جهة اللزوم وايما نحو مكرم ومستخرج فلا يكون المعتل منه الا مقصورا كمعطى ومستدعى ومصدر فعل اللازم وهذا مثال لقوله غلبة وذلك ان مصدر فعل اللازم المكسور العين مفتوح ما قبل الاخر فى الصحيح على جهة الغلبة نحو فرح فرحا واشر اشرا وبطر بطرا وقد ياتى على غير ذلك نحو شكس شكاسة فالمعتل من هذا القبيل يكون مقصورا قياسا نحو هوى هوى وجوى جوى والمفعل بفتح الميم والعين سوا اريد به المصدر او الزمان او المكان نحو مرمى ومهوى والمفعل بكسر الميم وفتح العين مرادا به الالة نحو مهوى لوعا الهدية فان قلت اسما الالات تاتى على مفعال كثيرا وهو الاصل ومفعل منقوص منه كمخيط ومخياط قلت اجابوا عن ذلك بانه لم يعتد فى المعتل الا على مفعل دون مفعال وفيه نظر لان الدليل ح سماعى لا قياسى فان القياس ان يماثل المعتل بالحكم الذى يجب للصحيح وخرج بقوله مرادا به الالة الصفة نحو معطا ومهدى فانه من باب الممدود كما ياتى كذا قال بعض الشارحين قلت وليس بشى فان نحو معطا ومهدى لم يدخل تحت المفعل حتى يخرج بهذا القيد وجمع فعلة بضم الفا كمدى جمع مدية فان نظيره من الصحيح غرف وغرف وفعلة مثل لحى بكسر اللام جمع لحية ونظيره من الصحيح قرب وقرب والفعلى انثى الافعل نحو القصى والدنى ونظيره من الصحيح الكبرى والكبر والصغرى والصغر واحترز بقوله انثى الافعل نحو حبلى للبنت وحبلى فى الوصف فان ما خذ قصرها وقصر شبهها السماع لا القياس فان لزم قبل اخر نظيره الصحيح الفا وغلب فمده مقيس والضمير

من قوله نظيره ومن قوله فمه عائد الى المعتل ويجوز ان يعود الضمير الثاني على
الوقف وله ولعل على المعتل كمصدر ما اوله همزة وصل نحو انتهى انتهاء واستعطى
استعطاء فان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا وموازن
فعال نحو بنا وسقا فان نظيرهما عراض وسراب وموازن تفعال بفتح التاء و
سكون الفاء نحو تعداء وترماء فان نظيرهما تجوال وتطواف وترداد وتسكاب
وهذه الوجوه الثلاثة وهي مصدر ما اوله همزة وموازن فعال وموازن تفعال مثلثها
لزم قبل اخر نظير المعتل من الصحيح الف ومفعال صفة نحو معطا للكثير العطاء و
مهدا للكثير الهداية واحترز بقوله صفة من مفعال المراد به الالة فانه اكثر ما
يجي على مفعل ومفعال قليل وواحد افعلة نحو كسا واكسية وقبا واقبية فنظيرها
من الصحيح حمار واحمرة وقذال واقذلة ونحو ذلك قفا واقفية ورحى
وارحية وقذى واقذية قلت وقد تذكرت هنا كلاما وقع للصلاح الصفدي
في كتابه المسمى جلى الشواهد عليها في الصحاح من الشواهد وذلك ان الجوهري قال
جمع الندى وقد جمع على اندية قال ابن محكان في ليلة من جمادى ذات اندية
لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا وهو شاذ فقال الصفدي على اثر هذا ابن محكان
اسمه مرة وهو من شعر الحماسة الطائية قال ثعلب حدثنا احمد بن سعيد بن
سلم الباهلي قال دخل يوما على الرشيد فقال انشدني شيئا في شدة البرد فانشدت قول ابن محكان
في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا لا ينبح الكلب فيها غير واحدة
حتى يلف على خيشومه الذنبا فقال هات غير هذا فانشدته وليلة قر يصطلي الفرس ربها
وانفرجها الدوني بها متسبل فقال ما بعد هذا شيء قال الصلاح الصفدي وكان ابن المعتز
هذا اراد الزيادة عليه فقال وليل برد المصطلون بنارهم لو انهم حتى الصباح وقودها
ثم قال الصفدي ومما عرض انا صحبة الحاج في سنة خمس وخمسين وسبعماية استقبلنا
يوم وصلنا الى تبوك هوا عاصفا شديد البرد فقلت قد رفت هذا الصبا فعضني
واوهى الجلد مني وهو جلدي فلولا تأتى الوري حتى ابايهم على الخلوة لم تمدد لذاك يدي
وحدثني شيخنا الحافظ فتح الدين ابو الفتح محمد بن سيد الناس اليعمري فانه كان اجتمع
ليلة على نيل الفوى القاضي تاج الدين ابو بكر والقاضي فخر الدين بن لقمان في بعض
الغزوات وكانت ليلة مظلمة شديدة البرد وكان فخر الدين بن لقمان يدعو بمملوكه
اسمه الطنبا وهو يجيبه ولا يراه فقال ويلك اين انت ما اراك فقال تاج الدين ابن
الاثير في ليلة من جمادى ذات اندية فان جمع ندى على غير قياس وقد قيل انه
جمع الجمع كانه جمع ندى على نداء مثل جمل وجمال ثم انه جمع الجمع على افعلة وهو بعيد فان

هذا

هذا جمع كثير فلو جمع مثل هذا الجمع وقد قيل فيه هو جمع ندى والندي المجلس وهذا لا
يشبه معنى البيت ولكنه جمع جا على خلاف اصله او هو في معنى اوهبة ولا شبهة ونحو ذلك
وقال السهيلي واقرب من ذلك كله انه في معنى الرذاذ والرشاش وهما يجمعان على افعلة انتهى
كلامه واثرنا ذكره هنا لما فيه من الفايدة التي تتعلق بما نحن فيه والنكتة الادبية التي
ترتاح لمثلها النفس اللطيفة ولنعد الى ما نحن بصدده من شرح كلام المص فنقول المثالان
الاخيران وهما مفعال الصفة وواحد افعلة منبه بهما على ما تغلب فيه الالف قبل الاخر ولا يلزم
فاما مفعال فورد منه مثل معطير ومهدير تقدم ولا يلزم وروده في الصحيح بالالف قبل الاخر
بدليل مرعس ومعطير واما واحد افعلة فلم يلزم الالف قبل الاخر بدليل نجد وانجدة وقدح
واقدحة وقن واقننة وقيد مفعالا بكونه صفة احترازا من اسم الالة فقد مضى في المقصور
قياسا وما لم يكن كذلك فمأخذ قصره ومده السماع قال الش وقد صنف الناس
في المسموع منها كتبا ومن احسنها تحفة المودود في المقصور والممدود للمص باب
التقاء الساكنين وهو مستثقل فلذلك اجتنبته العرب الا في مواضع عقد هذا
الباب لذكرها لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض الا واولهما حرف لين اما من
مد نحو ولا الضالين وتمود الثوب او لين نحو خويصة وثانيهما مدغم متصل لفظا
مثلنا او حكما نحو هل تضرانّ ننزلا منزلة المتصل لما لم يحصل ليس بالحذف واحترز
المص بقوله في الوصل المحض من الوصل غير المحض وهو الذي في نية الوقف نحو قاف نون
في فواتح السور فان وصلها بنية الوقف واعلم ان لنا ثلاثة امور وصل محض ووقف
محض ووصل غير محض وله الاصل ان لا يلتقي فيه ساكنان بخلاف الاخيرين واحترز
المص بقوله متصل من نحو قالوا اللهم فان المدغم فيه منفصل فلا يلتقيان وربما فر من ذلك
اي من التقاء الساكنين والفار من ذلك عكل وتميم بجعل همزة مفتوحة بدل الالف
نحو قوله هو ابن الفارس دأبة وشأبة وقرئ في الشواذ ولا الضألين قال ابن جني
وعلى هذه اللغة قول كثير اذا ما العوالي بالعبيط احمأرت وقول الاخر وللارض
اما سودها فتجللت بياضا واما بيضها فادهأمت قال الش ونص جماهير النحاة
على انه لا يقاس عليه وعلى قول ابن جني انه لغة ينبغي ان يقاس قلت وفي كلام
المص مناقشة من وجهين الاول ان التحقيق ان الالف ابدلت همزة ساكنة على اصل
حال البدل والمبدل منه ثم حركت للساكنين فالحركة تالية لا مقارنة الثاني ادعا ان
الهمزة مفتوحة هكذا على الاطلاق منظور فيه بل اذا وقعت في موضع يستحب
الكسر كسرت وفي السيرة لابن هشام ان حسان بن ثابت رضي الله عنه قال
ما البحر حين تهب الريح شامية فيغطئل ويرمي العبر بالزبد يوما باغلب

بني حين تبصرني• في ملغيظ اذري كفزي العارض البرد• قال السهيلي يغطش فيهم يهيم ويظلم من الغبطلة وهي الظلمة واصلها يغطال مثل يسراة ولكنه هز الالف لانه لا يلتقي ساكنان الا في المتقارب على ان ايوب بن ابي تميمة السختياني قرا ولا الضالين قلت والغيطلة بالغين المعجمة والطا المهملة قال الجوهري غيطلة الليل التخاج سواده انتهى والكسر هنا واجب لانه قبل آخر مضارع ما تجاوز الثلاثة وعبر النهر وعبره بكسر العين وضمها شطه وملغيظ من الغيظ مخفف بحذف النون واذري اي اقطع وقول الملم بدل الالف يقتضي انهم لا يفرقون اذا كان الاول واوا ويا والامر كذلك لانهما لا يقاربان فيبدل اليهما بخلاف الالف **فان لم يكن الثاني مدغما متصلا** وهذا يصدق بثلاثة امور مدغم لا متصل نحو قالوا اللهم وقال الله على ما نقول وكيل افي الله شك ومتصل لا مدغم نحو تخف وقل وبع ولا مدغم ولا متصل نحو وقالا الحمد لله **حذف الاول ان كان ممدودا** الا رايته في هذه المثل وانما قال هنا ممدودا ولم يقل حرف لين كما قال فيما مضى لان اللين يحرك نحو اخشوا الله واخشي الله قلت وهذا يقتضي ان الحذف في نحو مقول ومبيع هو العين وهو قول الاخفش ولا يراه ش ولا الخليل وكذا يلزمه في اقامة واستقامة ونحو ذلك **او نون توكيد خفيفة** وهذا القيد ليس للاحتراز بل لبيان الواقع لانه لا يلتقي ساكنان اولهما نون توكيد الا وهي خفيفة واذا كان الساكن الثاني نون توكيد فلا يكون الا الشديدة نحو هل تضربان لان الخفيفة لا تقع بعد ساكن على الاصح ومثال حذف النون الخفيفة قولك اضرب الرجل بفتح البا تريد اضربن الرجل بفتح **او نون لدن** كقولك ما رايته من لد الصباح هذا هو الاكثر فيها والى ذلك اشار بقوله **غالبا** احترازا من اثباتها مكسورة في قول الشاعر تنتهض الرعدة من ظهيري• من لدن الظهر الى العصير **فان كان الاول غير هن** اي غير هذه الاشيا الثلاثة المتقدمة وهو حرف المد ونون التوكيد الخفيفة ونون لدن حرك نحو اضرب الرجل وسيذكر بما ذا يحرك **الا ان يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو** اي الحرف الثاني لا الاول نحو ابي وامس وحيث **ما لم يكن** ولك الثاني الذي فرض كونه اخر كلمة **تنوينا** وفيه تجوز لان التنوين كلمة مستقلة لا اخر كلمة **فيحرك الاول** نحو لومة وحينئذ وصه ومه **وربما حذف الاول ان كان تنوينا** كقراءة بعضهم ويروى عن ابي عمرو قل هو الله احد الله الصمد باسقاط التنوين من احد وقراءة ابي السمال ولا الليل سابق النهار بحذف تنوين سابق ونصب النهار وقد كثر استعمال ذلك في الشعر كقوله فالفيته

غير مستعتب• ولا ذاكر الله الا قليلا• بحذف تنوين ذاكر ونصب الله قال الش ولنا مسئلة يجب حذف الساكن الاول اذا كان تنوينا وذلك اذا كان الثاني الف الندبة كقولك وا نتي وا فتاه وا غلام زيد وا غلام زيداه وقد تقدم بيان ذلك في باب الندبة **واثبت ان كان الفا** كقولهم التقت حلقتا البطان يقولون ذلك في الامر الشديد اذا اشتد وبلغ الغاية في الضيق باثبات الالف من حلقتا وكان حقها ان تحذف لما عرفت قال الش ونسبة المم بين الساكنين في القلة لبن بحيه لان حذف التنوين اكثر من اثبات الالف على نحو الالف فقد اطرد في الندبة كما تقدم **وينبغي الاثبات ان اوثر الابدال على التسهيل في نحو الغلام فضل** اي فيما كان الساكن الثاني فيه ال وتقديره ان يقال اذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه الالف واللام ففيه وجهان احدهما تسهيل الهمزة بين بين والاخر ابدالها الفا وقد قرأ السبعة بالوجهين في الذكرين فاذا اوثر الابدال على التسهيل لم تحذف الالف لانه يودي الى الباس الاستفهام بالخبر والمختار من الوجهين الابدال وكان حق همزة الوصل ان تحذف ولكن حذفها في هذا الموضع موقع في اللبس فلذلك ثبتت لا انها لم تحقق اذ لا اصل لها في الثبوت بل سهلت وابدلت وزعم بعض الناس انها حذفت وزيدت الالف لرفع اللبس ويبطله وجه التسهيل كذا قرره الش ولما ان اوثر التسهيل فلا ساكنين فان المسهلة محركة ولكنها قريبة من الساكن **وربما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل** كقراءة البزي وما لكم لا تناصرون باثبات الممدود مع الا وتشديد التا من تناصرون وهذا انما كان الادغام عارضا مثلنا بخلاف نحو ولا تقالوا اللهم فلا يجوز ان يثبت فيه حرف المد بحال **وقبل الساكن العارض تحريكه** ويبعد لعمري جاالجهر وهو مبني على الاعتداد بالعارض ونبه على الملمان بقوله وربما جمع بين ساكنين اولهما صحيح وثانيهما مدغم وذلك في المتصل كقراءة حمزة فما اسطاعوا بتشديد الطا مع سكون السين وفي المنفصل فلا نص في قراءة البزي ايضا بالادغام وقراءة ابي عمرو ومن بعده ذلك في الخلد جزا بالادغام ونظائرها كثيرة والامران في الادغام العارض لا الاصلي **واصل ما حرك منهما** اي من الساكنين **الكسر** وذلك لانها حركة لا توهم اعرابا اذ لا تكون الكسرة اعرابا الا مع التنوين او ما عاقبه وقيل اصله عند ش الفتح وفي البسيط ذكر ذلك احتمالا وليس فيه نقل ذلك عن ش قال في البسيط ويحتمل ان يقال الفتح الاصل لانه اخف او يقال لا اصل في التقايهما بحركة بل يقتضي وجود التحريك خاصة وتعيين الحركة يكون لوجه مخصص **ويعدل عنه** اي عن الكسر **تخفيفا** نحو الم الله ومن الغلام واين وكيف **او جبرا** نحو قبل وبعد فانهما قطعا عن الاضافة فجبرا بتعويض اقوى الحركات وكذا مثل لذلك باول وان كانت سبب بنائه على الضم وذلك لانه ليس من باب التقا الساكنين

او اتباعا لشئ متقدم نحو منذ وشد او لشئ متاخر نحو ولقد استهزئ فالت اخرج بين ضم وقولك عض امر من العض ولم يعض بالفتح فيهما يحتمل الاتباع ولاصل التقاء الساكنين او ردا للاصل نحو مذ اليوم وهم القوم ورواغار مياه او تجنبا للبس مثل حيث فبني بناها على الضم لكونها حركة لا توهم اعرابا وبناؤها على كل من الفتح والكسر يلبس اذ لو بنيت على الفتح البس في نحو قرات المجلس حيث جلس عمرو ولو بنيت على الكسر البس في نحو قولك اخرج من حيث خرج زيد والشارح جعل مثل المسئلة بكاف ذاك فبنيت على الاصل في حركة التقاء الساكنين فلا نسلم هذا توضيح ما ذكروا ولذا مثلوا بالتاء من انت للمذكر فان حركتها لالتقاء الساكنين ولم يكسر لئلا يلتبس بما للمؤنث قلت والذي نظهر ان هذا مشكل ولا ينبغي ان يعد مثل ذلك من التقاء الساكنين لان المبني اذا كان على حرف واحد التحق بالحركة كواو العطف ولام الابتداء وكاف الضمير الى غير ذلك فكافا ضربك رذلك ونا انت وانت سل وقد مثلنا المسئلة بما لا غبار عليه او حملا على نظير مثل نحن حملت ضمته على واو فعلوا وعلى نا لمشابهة في الجمع والتكلم او ايثار التخفيف نحو اسحار اذا سميت به ورخمته فانك تحذف الراء الاخيرة فيبقى اخر الكلمة ساكنا وقبلها الالف فتحركها المناسبتها للالف كذا قرره قلت واي فرق بين هذه المسئلة ومسئلة الاتباع وهلهما الا مسئلة واحدة فصل في الكلام على نون من وعن ولكن وعلى الاولى تفتح نون من وهي الحرف الجار مع حرف التعريف نحو من القوم وشبهه نحو من الزيدين ومن الان ومن الذي اذ هي زائدة في الكل على القول بانها ليست معرفة للموصول وربما حذفت اي النون المذكورة مع لام التعريف وشبهه فالاول كقوله غير الذي قد يقال ملكذب والثاني كقوله لاخر كانها ملان لم يتغير وقد مر للدار في من بعد ما عصر قال الش وشرط اهمله المص وهو ان تكون اللام مظهرة فلا يجوز في من الليل ما لليل قال ووقوع ذلك في الشعر كثير يدل على جوازه جوازا حسنا ولا يختص بالضرورة خلافا لابن عصفور وتكسر مع غيره اي مع غير حرف التعريف وشبهه نحو من ابنك ومن انطلاقك وقوله غالبا قيل يغني عنه ما ذكره باثر هذا من قوله والكسر معه اي مع حرف التعريف الفتح وشبهه اقل من الفتح مع غيره والحاصل انها تفتح وتكسر في الموضعين ولكن الاكثر مع التعريف الفتح ومع غيره الكسر قال الش لكن ليسا لاقل في الموضعين على حد سوا بل الفتح مع غير حرف التعريف وان كان قليلا اكثر من الكسر وتكسر نون عن مطلقا اي مع حرف التعريف نحو عن القوم ومع غيره نحو عن ابنك وربما ضمت مع حرف التعريف مثلوا بقول بعضهم عن القوم قلت وهذا

قد يكون للاتباع نحو اولنقص فانه لم يسمع نحو عن الرجل فالامر كما ذكرت ويحتاج تقييد المسئلة وتضم الواو المفتوح ما قبلها ان كانت للجمع مثل اخشوا الناس احترز من المضموم ما قبلها فانها تحذف نحو اقتلوا المشركين والا يكن الواو المفتوح ما قبلها للجمع كسرت نحو جالس الحسن او ابن سيرين ولو انطلقت انطلقت وقد ترد بالعكس اي تكسر واو الجمع نحو تمنوا الموت في قراءة ابن ابي اسحق بكسر الواو وتضم الواو التي ليست للجمع ولا استحضره الان وربما فتحت كقراءة ابي السماك فيما حكاه ابن عطية اشتروا الضلالة بفتح الواو وتحذف نون لكن للضرورة هذا ثابت في بعض النسخ التي عليها خط المص ومثاله قول الشاعر ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فصل في الكلام على الفعل المدغم في هذا الباب استصحب بنو تميم ادغام الفعل المضعف اللام الساكنها جزما مثل لم يرد ولم يعض ووقفا نحو رد وفر والمراد بالوقف سكون البناء لا الوقف ضد الوصل فان هذا مجمع على استصحاب الادغام فيه ولو قال جزما وشبهه كما قال في الخلاصة في جزم وشبه الجزم لكان ابعد عن الالتباس قال الش وليس الادغام مختصا بتميم بل اللغة كلا يدغمون نعم الحجازيون لا يدغمون وما غيرهم من العرب بنو تميم وغير بني تميم فانهم يدغمون في غير افعل تعجبا واما في افعل التعجبي نحو اشدد بزيد فان لسان العرب في الفك له لا يختلف والكل مجمعون عليه والتزموا فتح المدغم فيه في هلم مطلقا اي سواء اتصل بها الغائبة نحو هلمها او غيرها نحو هلم قال الش لكن قوله مطلقا يوهم انه تفتح دائما وليس كذلك لانها تكسر بهاء يا المؤنثة نحو هلمي وتضم اذا اتصل بها واو الجمع نحو هلموا قلت ينبغي في هذا الجواب من وجهين الاول ان الاطلاق انما هو بالنسبة الى التقييدات اللاتي ذكرها من الاتصال بضمير الغائبة الغائب وبساكن منفصل لا باعتبار كل قيد فلا يرد هذا الثاني ان حكم ما اورده من صور النقض يجي في باب الضمير بقوله وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة فاكتفى بذكر ذلك هناك عن اعادته هنا والتزموا ايضا فتح المدغم فيه في غيرها اي في غير هلم قبل ها غائبة نحو ردها ولم يردها وبرها ولم يبرها وفرها ولم يفرها وضمه في المضموم الفاء قبل ها غائب نحو رده ولم يرده وعلل بان الهاء خفية فكانك قلت ردو فكما تضم مع الواو كذلك تضم مع هاء الغائب لخفاء الهاء وفهم من ذلك علة الفتح مع ها الغائبة وحكى الكوفيون الاوجه الثلاثة في المضموم الفاء قلت الحكم الذي ذكره المص منه الحجازي تميم كما عرفت وفهم من ذلك انه لا يلزم عند الاكثر بل يجوز الوجهان الضم وغيره وفهم ايضا ان غير المضموم الفاء لا يلزم فيه الضم بل يجوز الضم وغيره وينبغي ان يكون الفتح ح بلا خلاف قال الشيخ ابو اسحق الشيرازي في لا يمسه الا المطهرون

ان لا نافيه والفعل مرفوع او نهيا لو كانت ناهية لوجب فتح السين يعني كما وجب في
وان لم يجب في يشد لان في شد ضمة الفا ممكنا اتباعها بخلاف عض **وربما كسر**
يعني في المضموم الفا قبلها التانيث فيقال رده **وقد يفتح على راي** وهو اي
الكوفيين فيقال رده بفتح الدال قلت وهذا الذي قاله واشار الى الخلاف في جوازه
هو الذي اغرى به اكثر العصريين فلا يكادون يلفظون بغيره استخفافا وجهلا بكلام
العرب وفي منهاج النووي رحمه الله في باب شروط الصلوة وذكر ستر العورة
فليزره او يشد وسطه وقال في كتاب الدقايق اما يزره فبضم الرا وتجوز في
لغة ضعيفة كسرها وغلطوا ثعلبا في تجويزه الفتح واما قوله او يشد وسطه فبضم
الدال وفتحها وكسرها وهذا موافق لكلام المص رحمه الله وعنه كان يستفيد هذه
الامور وفي شافية ابن الحاجب وغلط ثعلب في اجازة الفتح لكونه ضعيفا يعني
وكتابه موضوع للفصيح ولم يجعل تغليطه لكون الفتح غير جايز البتة وتلخص قولان
في وجه غلط ثعلب وكلام ابن الحاجب مشكل لان الكسر ضعيف ايضا ولم يغلطوه
فيه **ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح** نحو شد الفرس ورد ابنك
بالكسر والفتح ونص س على ان الكسر اكثر وافصح قال ابن كيسان لغة قيس وكثير من
تميم رد القوم بالكسر وعن انشادات الخليل رحمه الله فغض الطرف انك من نمير
فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالكسر قال الفارسي ومنهم من يفتح مع الالف واللام
فيقولون فغض الطرف واما الضم فقد صرح س بانه ليس من كلامهم ولكن
حكاه ابن جني **وان لم يتصل بشي مما ذكر فتح او كسر او اتبع حركة
الفا** يعني ان المدغم فيه اذا لم يتصل بشي مما تقدم ذكره من ها الغايب وها
الغايبة والساكن فانه يجوز فيه الاوجه الثلاثة الفتح نحو شد وفر وعض
والكسر في الكل فينطق بالدال والرا والضاد من هولا الكلمات مكسورة والاتباع فيضم
الدال في نحو شد وتكسر الرا في نحو فر وتفتح الضاد في نحو عض وقدم الفتح على الكسر
والكسر على الاتباع والمخصص لان هذه عكس الاولى فانه في نحو شده الارجح فيه الضم
ثم الكسر ثم الفتح ونحو شدها الارجح فيه الفتح ثم الكسر ثم الضم واما شد الحبل ففيه
كسر ففتح فضم ومنع المص الضم وحكاه ابن جني كما مر قلت وينبغي ان يكون الكسر
في لم تصح الرجل والضم في لم يشد الرجل ولم يشدها للاتباع لما تقدم وتاخر في الاولى
دون الاخيرتين فتامله **وفك الحجازيون** عطف على قوله في اول الفصل استصحب
بنو تميم اي وفك الحجازيون **كل ذلك** فيقولون اردد ولم يردد ولم يردد وها اردد ورد
واردد الرجل بلغتهم نزل اكثر القران نحو ولا تمنن تستكثر ولا تشطط واغضض من

صوتك

صوتك وحقه ان يقول الا قبل الف الاثنين وواو الجماعة ويا المخاطبة فان الادغام فيهن
اجماع كما في المضارع المرفوع والمنصوب بجامع ما بينهن من كون الاخر ساكنا بل هنا اولى لان
الحركة التي يقتضيها الفاعل المضمر تنزل منزلة الحركة الاصلية ولهذا وجب رد المحذوف
في قولا وبيعا وخافا مع امتناعه نحو خف الله **الا هلم** فان الحجازيين التزموا ادغامها
كغيرهم وليست هلم عند الحجازيين فعلا بل هي عندهم اسم فعل فلذلك قيل كان ينبغي
للمص ان لا يستثنيها كما فعل الش قلت قوله كل ذلك راجع لما تقدم ذكره ومن جملته
هلم وان كانت اسما عند الحجازيين لكن قوله كل ذلك شامل لها فلا بد من هذا الاستثنا
والتزم غير بكر والصواب غير ناس من بكر فان الحكم المذكور ليس عند جميعهم
بل بعضهم فالتزم غيرهم **الفك قبل تا الضمير واخويه** نحو رددت ورددت
وفروعهما نحو رددنا ورددت ورددتما ورددتم ورددتن واحترز بقوله
المرفوعين من نحو ردنا زيد وهو الضمير المنصوب فهذا اجمع بكر وغيرهم على ادغامه
وليس لهذا القيد نفع بالنسبة الى نون الاناث فانها لا تكون الا مرفوعة
واما ناس من بكر فانهم يدغمون قبل تا الضمير واخويه فيقولون ردت وردن
وردنا زيدا قال الخليل وقد ذكرت هذه اللغة عن ناس من بكر بن وايل
وهذا ينبغي ان لا يوخذ به وحكى الفرا ان نحاة اهل هذه اللغة من يزيد قبل التا
الفا فيقول رداتُ ورداتُ ووددت ورددت ووجه هذه اللغة انهم قدروا
الادغام قبل ضمير الدخول قال الش وهذا فيما لم يلتزم العرب فكه فاما ما التزمت
فيه الفك فلا يدغمه اذا اتصلت به التا بكر ولا غيرهم نحو لححت العين وصككت الفرس
وقططت الشعر والل السقا وصبب المكان ودبب الى غير ذلك من الفاظ محفوظة
خرجت عن القياس بالتزام الفك فيها **وحذف اول المثلين عند ذلك**
اي عند فك الادغام لاجل الضمير **لغة سليم** نحو احست احسست وظلت واصله ظللت
ومست واصله مسست ولم يحفظ س هذا الحذف الا في هذه الالفاظ الثلاثة وحكى ذلك
على انه من الشذوذ لا على انه لغة وكذلك حكى غيره من النحويين وزاد ابن الانباري كلمة رابعة
وهي همت في هممت وحكى المص اطراد ذلك في لغة سليم قال ابو حيان ولا تعرف هذه اللغة الا
من طريقه وهو ثقة فيما ينقله قلت وتلخص ان للعرب ثلاث لغات فالجمهور يفكون ولا يحذفون
وبكر او ناس من بكر يدغمون وسليم يخففون بالحذف ومنه فظلتم تفكهون والله
الموفق لا رب غيره **باب النسب** وهذه الترجمة هي المشهورة وترجمة س
بباب الاضافة وهي تقتضي لذاتها متعدد التوقف وجودها على الامرين اللذين
احدهما المضاف اليه والثاني المضاف وتجب تقدمها على العزو عقلا ولو سماه نسبة

الشيء الى الشيء الا بعد ثبوتها فالاضافة حالة تعرض للمنسوب وطارية يطرا عليه
ولهذا وجب كون المنسوب وصفا فقولك زيد بصري في قوة منسوب الى البصرة
وكذلك تميمي اي منسوب الى تميم والمنسوب اليه اما ان يكون علما واما ان يكون غير علم
فالاول قد يكون انسانا معينا كحنيفي او قبيلة كثقفي او مكان ككوفي او غير ذلك
كاعوجي واعوج علم فرس والثاني قد يكون صنفا كروعي وتركي فان قيل روم
وترك لحقته يا الاضافة فدل على الواحد ردونها على الصنف وقد يكون سببا
بزاوله ككلبي وعاجي وقد يكون سببا بينه وبين المنسوب ارتباط وملابسة
كابري واخوي وبلخي وصفراوي ولم يتعرض المص الى تعريف المنسوب وعرفه في
الشافية بالتعريف المشهور وعليه اسئلة واجوبة في استيفائها طول فلنقتصر على ما
نحن بصدده من شرح كلام المص **يجعل حرف اعراب المنسوب اليه يا مشددة**
تلي كسرة وكونها مشددة هو الاصل فيها وغيرها معدول عنها قال تعالى وجعاجا
معد كان عن يا بيه مجد وقام منه احد الياءين من يا الاضافة قولك في الشام
شام وفي اليمن يمان وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الالف عوضا من ذهاب
احدى اليائين فدل ذلك على ان الاصل في يا النسب المشددة **ويحذف لها**
اي لهذه اليا المذكورة **عجز المركب غير المضاف** وهذا يشمل المركب تركيب
اسناد نحو تابط شرا وشاب قرناها فتقول في النسبة الى بعلبك وخمسة عشر بعلي
وخمسي ويشمل غيرها نحو لولا وحيثما فتقول في النسبة اليهما لوي وحيثي بجريانها
مجرى الجملة وعلى المص مناقشة وذلك ان ظاهر قوله ويحذف لها عجز المركب يقتضي
انك اذا سميت بخرج اليوم زيد ونسبت اليه فانما تحذف العجز فقط وهو زيد وليس
كذلك بل تحذف ما زاد على الصدر فتقول في النسبة اليه خرجي فلو عبر بما يقتضي
ذلك لكان خيرا فان قلت وعليه مناقشة اخرى وذلك انه سمع من كلامهم في النسبة
الى كنت كنتي فلم تحذف العجز من المركب غير المضاف قلت وهو شاذ فلا يرد نقضا عليه
والنسبة القياسية اليه كوني **ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثاني تحقيقا**
كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيري وعمري **او تقديرا** كابي بكر وابي حفص حيث
لا يكن كالحفص والاول منهما من القسم الاول فتقول بكري وعمري وحفصي **والا** يتعرف بالثاني
لا تحقيقا ولا تقديرا **فعجزه** اي فيحذف عجزه وتنسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس
فتقول امرئي ومرئي لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله
علما **وقد تحذف صدره خوف اللبس** اي لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس
وعبد الاشهل وعبد مناف فانهم قالوا في ذلك قيسي واشهلي ومنافي ومراد المص بالمضاف ما

كان

كان علما او غالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما فانه ينسب فيه الى الغلام او الى زيد
فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه
بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشـ **وقد يعمل ذلك** اي حذف الصدر في الصلة
والنسبة الى العجز لا يرخذ في هذا قيد خوف اللبس **ببعلبك ونحوه** فتقول بكي في
النسبة الى بعلبك ومرتي في النسبة الى حضرموت ويقتضي كلامه ان بكيا مسموع لانه
لم يقل نحو بعلبك بل قال ببعلبك ونحوه والاقدام على ذلك محل نظر وفي الصحاح
رامهرمز بلد والنسبة اليه رامي وان شئت هرمزي قلت وهو مخالف لكلام
المص بل ازيد منه لانه جعلك فيه بالخيار ولم يذكر شذوذا وقد يكون مراده ان
الوجهين سمعا خيرا في المسموع في هذا اللفظ لتكافؤ ذلك فيهما والا فان القياس يقتضي
صحة كل منهما **ولا يقاس عليه الجملة خلافا للجرمي** فانه اجاز في نحو تابط شرا
تابطي وشري قياسا على البعلي والبكي قال الشـ وذلك غير مسموع وقياس الجملة
على تركيب المزج غير سديد **ويحذف الاخر ان كان تا تانيث** سوا كانت دالة
على التانيث كما في ضاربة او لم تكن كما في حمزة وطلحة فيقال ضاربي وحمزي وطلحي
وهذا هو القياس لا مرين احدهما انه لو لم تحذف التا لزم اما كونها وسطا للكلمة او
تانيث للمذكر او عدم النسبة اصلا لان التا اما ان تقع قبل يا النسب او بعدها
او لا تقع لا قبلها ولا بعدها وكل ذلك فاسد فيكون المفضي اليه كذلك اما الاول فلو
وجب ان يقال في النسبة الى حمزة حمزتي وتا التانيث لا يجب كونها متطرفة واما
الثاني فلانه يودي الى ان تقول في النسبة الى ضاربة ضاربيه ومن الجائز ان يكون
المنسوب مذكرا فيلزم ان يقال زيد ضاربيه وهو باطل لاستحالة صيرورة
المذكر مونثا كما زعم بعضهم ان هذه التا للمنسوب اليه ولئن جرت هذه الصفة عليه
فلا يلزم تانيث المذكر لانا نقول المراد وقوع التا في وصف المذكر فان قيل
المص يقول انها علامة للمذكر قلنا نادر فلا يحمل عليه او على غير القياس فلا يقاس عليه
لا سيما اصل من الاصول واما الثالث فلانه اذا لم يجز كون احدهما سابقة على
الاخرى لاستلزام كل واحد من التقديرين فاسد تعين انتفا النسبة اذ النقدير
انتفا التا لاستحالة الجمع بينهما فتعين حذف التا لتتاتى النسبة الامر الثاني انها
لو لم تحذف لزم ان يكون لها مزية على المضاف اليه لانك تقول في عبد مناف
عبدي فلو تساويا فكيف يكون للمرجوح مزية هكذا في بعض شرح الشافية
والذي علل به كثيرون حذف تا التانيث انها لو بقيت لزم اجتماع تاءي التانيث
في نحو امراة فاطمية وقيل لشبه ياء النسبة بتا التانيث كره الجمع بينهما وقيل

السلطان

الناس درهم خليفتي لحن قلت وقد رايتهم في بلاد الهند يقولون خدمتي لما يختص به
او بغيره نسبة للخدمة لكن مثل هذا لا يستنكر من غير العرب **او كان زيادتي تصحيح** لونا
لولم تفعل ذلك لزم في نحو زيدين اجتماع اعرابين دايما وفي نحو هندات اجتماع تانيثين
اذا كان المنسوب مونثا وفهم من قوله تصحيح انك لو سميت زيدين واعربته بالحركات
لم تحذف الزيادتان وذلك نحو قنسريني وفلسطيني ونصيبيني هكذا اقره قلت
والذي يظهر ان مراده بزيادتي التصحيح الزيادتان في نحو هندات واما الزيادتان في
نحو مسلمون فستغني عن ذكرها هنا بما ذكر بعد دفعا للتكرار **او شبيهتيهما** نحو
عشرين وثلاثين فان قلت التمثيل بذلك على ان يكون المراد بزيادتي التصحيح ما
في نحو مسلمين وانت لم تختره فما شبيهتاهما على ما اخترته انت من المراد في نحو هندات
قلت يمكن ان يمثل لذلك بنحو عرفات واذرعات فان ذلك هنا مثل عليين في جمع
المذكر السالم **او يا منقوص غير ثلاثي** نحو قاضي ومنتمي ومستدعي في النسبة
الى قاض ومنتم ومستدع بحذف يا المنقوص واخرج الثلاثي نحو عم وشج لان
حكمه سيذكر **او يا مشددة بعد اكثر من حرفين** نحو كرسي وبختي وشافعي فاذا
نسب الى شي من ذلك حذفت اليا المشددة كراهة اجتماع اربع يا ات ولا فرق بين ما
ما بنيت الكلمة عليه وما لم تبن عليه كشافعي واحترز بقوله بعد اكثر من حرفين من طي
ولي وغني وولي وخفيا فان الكلام على ذلك **او الفا للتانيث رابعة** نحو حبلى وجمزى
وخرج بكونها للتانيث نحو ارطى ونحو مرمى وسننبه على ما فيها **او الفا فوقها** اى
فوق الرابعة فحذف الموصوف **مطلقا** اى سوا كانت للتانيث نحو فيضوضى والتكثير
نحو قبعثرى او بدلا عن اصل نحو مشترى فان قلت ما السبب في ادعائك ان فوقها صفة
للمحذوف الذي قدرته وهلا قدرته معطوفا على الصفة السابقة قلت لو لم اقدر ذلك
لزم ان يتخالف قوله مطلقا مع قوله الفا التانيث فوق الاربعة فان التي للتانيث لا تنقسم
الى ما هو للتانيث وغيره فما معنى الاطلاق بعد هذا التقييد ثم هذا الكلام يقتضي ان الرابعة
اذا كانت لغير التانيث لا تحذف وليس الامر كذلك بل تحذف الف ملهى ونحوه وارطى
ونحوه ولا تحذف الف حبلى ونحوه وجمزى ونحوه وهذا لما كنا وعدنا بالتنبيه عليه **او واوا تلى
مضموما ثالثا** نحو عرقوة وترقوة **فصاعدا** نحو قمحدوة فاذا نسبت قلت عرقي وترقي وقمحدي
وعلة حذف هذه الواو انها لما حذفت تا التانيث صار الاسم في اخره واو قبلها ضمة وليس
مثل ذلك قلب الواو يا والضمة كسرة فيصير من باب قاض ومشتر فحذفت اليا كما تحذف
فيهما واحترز بقوله مضموما ثالثا من ان يكون الا كالنسبة الى نحو عنقوة فتقول فيه ... ثانيا
نحو ابو زيد ولحو زيد بعملبه **او حرف لين مع نون تسقط للاضافة** نحو عبدان

ويدان

ويدان جميع المثنى وما الحق به كاثنان فتقول عبدي ويدي واثني واحترز بقوله تسقط
للاضافة مما ان تسمي به وتجعل الاعراب على النون فانك تقول عبداني كما تقول نحو اني
اذ ذاك لا تسقط للاضافة **وتقلب واوا ما يليه يا النسب من الف ثالثة** نحو
عصى ورحى فتقول عصوي ورحوي وسوا كانت الالف منقلبة عن يا او واو اصلا ام مجهولة
ولا يمكن ان تكون زايدة للتانيث ولا غيره **او رابعة لغير التانيث** سوا كانت
منقلبة عن اصل نحو ملهى او للالحاق نحو علقى فتقول فيهما ملهوي وعلقوي **او همزة ابدلت
من الف التانيث** كحمراء وصفراء فتقول فيهما حمراوي وصفراوي قال الشيخ ونقل في
التوشيح عن ابي حاتم ان من العرب من يقول حمرائي وصفرائي فيقر الهمزة تشبيها لها
بهمزة كساء قال وذلك قليل ردي **وفي همزة غيرها** اى غير المبدلة من الف التانيث
وهذا يشمل ثلاث همزات الاصلية نحو قراء ووضاء والملحقة نحو علباء وقوباء والمبدلة
من اصل نحو كساء ورداء ففي جميع ذلك **وجهان التصحيح** للهمزة وقلبها الى الواو
اجودهما في الاصلية التصحيح فقرائي اجود من قراوي قيل وعموم كلام المص
ان القلب في القسمين الاخيرين اجود وذكر غيره ان التصحيح في نحو كساء ارجح والقلب في
نحو علباء ارجح **وربما حذفت الالف الرابعة كاينة لغير التانيث** سوا كانت
بدلا عن اصل نحو ملهى او للالحاق نحو علقى فتقول ملهي وعلقي بحذف الالف منهما تشبيها
لها بالف التانيث **وقلبت** اى وربما قلبت **كالتي بمنزلته** اى للتانيث **فيما سكن
ثانيه** نحو حبلى فتقول فيه حبلوي **وقد تزاد الف قبل بدلها** اى بدل الالف الرابعة
الكاينة للتانيث نحو دنياوي **وقيل بدل الرابعة التي للالحاق** نحو ارطاوي
حكاها ابو زيد **ولا تقلب الف معلى ونحوه من المضاعف العين** الذي
وقعت الالف فيه خامسة **خلافا ليونس** فانها تقلب عنده ولم يصرح المص هل
قلبها عنده واجب او جايز وصرح غيره بان يونس يجعلها كالف معطى فيكون القلب
عنده من قبيل الجايز وشبهة يونس ان وقوعها خامسة لم يكن الا بتضعيف اللام
المضعف بادغام في حكم حرف واحد فكان الف معلى وشبهه رابعة وهي شبهة
ومذهب س والجمهور الحذف كحالها اذا وقعت خامسة وهي منقلبة عن اصل
وليس قبلها شدة نحو مشترى **والنسب الى شج وحي وتحية ونحوهن كالنسب
الى غني** اما شج فوزنه فعل بكسر العين فاذا نسبت اليه فتحت عينه **وعلى** فيصير
كعمي واما المشدد الثلاثي اليا كحي فانه يجب فك ادغامه بفتح عينه فيصير مقصورا
ثلاثيا كعمي لكن ذلك بتبديل الكسرة فتحة وهذا بتبديل السكون فتقول فيه حيوي
واما تحية فوزنها تفعلة واصلها تحيية فاليا الاولى عين الكلمة والثانية لامها

تحذف الياء التي هي عين الكلمة وتفتح الثاني وتقلب الياء الأخيرة ألفا لما تقول في النسب إلى غني
غنوي وليكن المحذوف في غني نحو ياء زائدة والياء في تحية أصل لكنهم حملوا الأصلي على
الزائد فإن الذي فروا منه في غني موجود في تحية وهو ثقل اجتماع أربع ياءات كما تبين
وقوله ونحوها أي أن ما ذكره من الحكم يجري في نحو الألفاظ المذكورة فأما
نحو شج وحي بكسر لما تحية فلم يحفظ له نظير غير ثنية في قوله أقل بني ركب
الدوم ثنية وأخرها الأما وفي الله سار باهله اللهم ان بربيا تحيته في الصدقة
لا في الوزن فذلك كثير نحو رمية وحمية وقضية الخ فذلك **ويفتح ويصح**
ثاني نحو حي وهو الياء المدغمة فتقول حيوي فتكلم المص أولا على قلب الثالث
واوا وأما الثاني فتكلم عليه الآن ومعنى التصحيح أنه لا ينقلب ألفا أن تحرك
وانفتح ما قبلها **وشذ نحو حيي** حيث نسبوا إليه على لفظه فاجتمع أربع ياءات
وأمي حيث نسبوا إليه على لفظه أيضا فاجتمعت الياءات الأربع وقياسه أموي
لأنه على فعيله كجهينة وقد نسب إليه على القياس وتنسب إليه أموي بفتح الهمزة وهو
شاذ من جهة فتحها وفي الارتشاف فأما كتى المصغر من باب علية وأمية والياء
التي فيه مدغمة قبل النسب هي التصغير والمدغم فيها لام الكلمة والمنقلبة عن لام
كما احتج من عي بحذف الأولى بزيادتها ومن صحح حذف اللام بتطرفها والمشهور
في باب التصغير أنا نحذف الأخيرة نسيا على الإطلاق ونحكي عن القولين وجه فإذا
نسبنا وقلنا بالحذف فقد يقال الف المحذوف الأولى لزيادتها ولأن الأسهل حذف
الساكنة فإن قيل ينبغي ترجيح حذف الثانية لئلا تحذف ياء التصغير قلنا ولا
تقلب واوا أيضا ولا تحرك ولا تصير أخيرا فإن قيل إنما الأخير ياء النسب قلنا في تقدير
الانفصال واعلم أن الخلاف الذي في الارتشاف ليس في النسب كما وهمه كلامه وإنما
ينبغي أن يكون في التصغير إذ الذي معناه في حالة التصغير وقبل النسب ياء التصغير
وذلك بيقين وياء أخرى اختلف فيها أهي الزائدة أم اللام فإذا قلنا بالحذف
فالتردد في المحذوف هل هو الأولى أو الثانية كائنة ما كانت على الخلاف السابق
في التصغير أما أن ثم خلافا في المحذوف مختصا بالنسب لم يكن موجودا في التصغير فلو ثم
هذه المسألة تستثنى من مسألة علي وتحية وأمية ونحوها والإطلاق كثير يقتضي حذف
الياءين وقلب الأخرى والذي يقتضيه النظر الصحيح أن لا يحذف شيء من الياءين
والنقل كذلك وإنما خالف فيه شذوذ من النحويين فاستبان لك أن المص مدخول
الإطلاق والقول فتأمله **وقد يعامل نحو قاض ومرمي معاملة شج وعمي**
فيقال في قاض قاضوي كما يقال في شج شجوي وذلك بأن تفتح ما قبل الياء وتقلبها

وا

لدا وقال الشاعر وكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا، أغر كنصل السيف أبرزه الفهد، إذا أن أم
نعتان أم برزة لنا، دراهم عند الحانوي ولا نقد، جعل اسم الموضع حانية ونسب إليه
قال السيرافي المعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة ويقال في مهيمن مهوي كما يقال
في علي علوي تحذف ياءه من الزائدة المنقلبة عن واو وقد جرى أن قياس ما آخره ياء مشددة
بعد أكثر من حرفين أن تحذف فقياس مرمي في النسب إليه أن يقال مرمي وهو المختار
وتحذف أيضا لياء النسب ما يليه المكسور لأجلها من ياء مكسورة مدغم فيها
ما يليه في محل رفع يحذف على أنه النائب عن الفاعل والمكسور فاعل بالفعل يليه
ولأجلها يتعلق بالمكسور والضمير عائد إلى ياء النسب ومن ياء بيان لما يليه وهو المحذوف
فإذا نسبت إلى سيد وأسيد تصغير أسود وغليم تصغير غلام سيدي وأسيدي وغليمي
بحذف الياء الثانية المكسورة المدغم فيها واحترز بقوله مكسورة من نحو هبيخ فإن
الياء لا تحذف منه لكونها مفتوحة واحترز بقوله مكسورة مدغم فيها من نحو معيل اسم
فاعل من أعيلت المرأة فتقول في النسبة إليه معيلي وإن كانت مكسورة لعدم الإدغام واحترز
بقوله ما يليه المكسورة من أن تكون الياء المذكورة منفصلة نحو مهيم تصغير مهيام
مفعال من هام فتقول فيه مهيمي من غير حذف لفصل الياء المنقلبة عن الألف بين الياء
المدغم فيها والمكسور لأجل ياء النسب قلت ولو عبر المص بما يليه الأخير عوض قوله ما يليه
المكسور لأجلها لكان أخصر **وقد يبنى من جزئي المركب** الإضافي والمزجي لا المركب الإسنادي
فإنه لا مدخل له في هذا النوع لأنه مقصور على السماع ولم يسمع في مركب إسنادي وإنما
سمع في الإضافي والمزجي **فعلل** على زنة جعفر **بفا كل منهما** أي كل واحد من جزئي
المركب وهما الصدر والعجز **وعينه** كقوله عبشمي في عبد شمس فخذ من كل من الصدر
والعجز فاءه وعينه وأخذ من عبد العين والباء وهما فاؤه وعينه ومن شمس الشين والميم
وهما فاؤه وعينه وإنما ترك الطرف فيها لأن الأطراف أولى بالحذف ولأنه عهد حذفه
في ترخيم وغيره في الجملة وصح الاستغناء لأن الجل يغني عن الكل **فإن اعتلت عين الثاني**
كمل البناء بلامه كقولهم عبقسي في عبد القيس ومرقسي في امرئ القيس **أو بلام الأولى**
كقولهم تيملي في تيم اللات **وينسب إليه** أي إلى البناء المذكور ولم يتكلم على
اعتلال عين الأولى وقد وقع قالت العرب في النسبة إلى دار النطح درنجي فحذف
العين من الأول على قياس تلك المسألة وحذفها من الثاني أيضا وهو خلاف
قياس تلك فكأنهم أجروا على الثاني الحكم الثابت للأول فاتبعوه له في الحكم
وقالوا في سوق مازن سقزني فحذفوا عين الأولى وكملوا بعين الثاني وتركوا فاءه
فإن قلت ترك المص ذلك لأنه غير قياس قلت الجميع غير قياسي وإنما الغرض إعلام

بما وقع في كلامهم على اختلاف انواع ذلك الشي **ومما نسب اليهما معا مزجا او تركيبها** كقول الشاعر تزوجتها رامية هرمزية • بفضل الذي اعطى الامير من الرزق **او صيغا على زنة واحد او شبها به نحو مامر ومما ملته** اى معاملة ذلك الواحد فالاول كالبعلبكي والرامهرمزي والثاني كقولهم في النسب الى كنت كنتي وهو شاذ كما تقدم قال الشاعر فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا • وشر خصال المرء كنت وعاجن والضمير في قوله اليهما تركيبها وصيغا وشبها وعوملا عايد الى جزئي المركب **فصل** في النسب الى نعيله وفعيل بضم الفا وفعيلة وفعيل بفتحها وفعوله وما يعرض لمعي الثلاثي وغيره من تغيير حركة ومسايل اخر **يقال في فعيله** بضم الفا وباليا بعد العين **فعلى** بحذف اليا الزايدة وتا التانيث فيقال في النسب الى جهينه جهني وشذ قولهم ردني في النسبة الى ردينة **وفي فعيله** بفتح الفا وزيادة يا بعد العين المكسورة **وفعوله** بفتح الفا وعين مضمومة يليها واو **فعل** بفتح الفا والعين فيقال في النسبة الى حنيفه وربيعه حنفي وربعي بحذف تا التانيث واليا الزايده وفتح عينه كما تفتح عين نمر ونحوه وشذ قولهم عميرى في عميرة وسليقي في النسبة السليقة وهو الرجل الذي يتكلم باصل طبعه ولغته وسليمي في سليمة وقال حازم في منهاج البلغا وسراج الادبا انما حذفوا اليا من ربعي وحنفي وجبلي ليفرقوا بين ربيعه وربيع وحنيفه وحنيف وجبيله وجبيل فان لم يكن بازا فعليه فعيل لم يحذفوا فلهذا قالوا سليقي وعميري وعبيدي اذ لا وجود لسليق وعمير وعبيد فهذا هو التعليل الصحيح لا قولهم ان التغيير يانس بالتغيير لان ذلك يودي الى كثرة التغيير وهم يفرون منه ما استطاعوا قلت ينتقض بما قدمناه من قولهم سليمي في سليمة مع تحقق وجود سليم ويقال في النسبة الى حمولة وركوبة حملي وركبي بحذف الواو وفتح عين الكلمة هذا مذهب س ولقولهم شني في شنوءة وقال الاخفش والمبرد والجرمي يقال فيه فعولي بالنسبة الى لفظه ولا يغير الا بحذف تا التانيث وقال ابن الطراوة فعلي بحذف الواو وابقا الضمة **ما لم يضاعف** اى الامثلة الثلاثة نحو هريرة وشديده وضرورة فلا يحذف حرف يا ولا واو بل تبقيهما وتقول هريري وشديدي وضروري **او تعدم الشهرة** وقال الش ولم يتعرض غير المص لهذا الشرط بل اطلقوا ذلك في المتن وغيره **او تعتل عين فعيله** كطويله **او فعيله** كنويرة **صحيحة اللام** كما مثلنا فتنسب اليه على لفظه فتقول طويلي ونويري واحترز بصحة اللام من اعتلالها كما في طويه وحييه فانك تقول طووى وحيوى بالحذف **وقد يقال فعيلي وفعيلي في فعيل وفعيل صحيحي اللام** وفيه لف ونشر مرتب فيقال في فعيل الصحيح اللام كثقيف

ثقفي وفي فعيل الصحيح اللام كقريش قرشي **ولا يقاس عليه** بل يحفظ ما ورد من ذلك ولا يتعدى **وفعولة المعتل اللام كالصحيح** في حذف اللام فتقول في عدوة عدوي كما تقول في شنوءة شنئي **لا كفعول** الذي ينسب اليه على لفظه بغير حذف **خلافا للمبرد في المسئلتين** وهما كون فعيل وفعيل الصحيحي اللام نحو ثقيف وهذيل ينسب اليهما كذلك يطرد ولا يقتصر على السماع والمسئلة الثانية كون فعولة المعتل اللام بمنزلة فعول الصحيح اللام والمبرد قايل فيهما بان الواو لا تحذف فتقول في النسبة الى عدوة عدوى بتشديد الواو كما لا يحذف كما تقول في النسبة الى صبور صبوري من غير حذف **ويفتح غالبا عين الثلاثي المكسورة** نحو نمر ودئل وابل فتقول في النسبة اليها نمري ودؤلي وابلي بفتح العين في الجميع فرارا من الثقل واحترز بقوله غالبا مما يقل كسرته من الثلاثي بل كثرته وهو صعقي ذكره المص في شرح الكافية **وقد يفعل ذلك بنحو تغلب** قال في الصحاح والنسبة الى تغلب تغلبي بفتح اللام استيحاشا لتوالي الكسرتين مع ياي النسب وربما قالوا بالكسر لان فيه حرفين غير مكسورتين وفارق النسبة الى نمر انتهى **وفي القياس عليه خلاف** فالفتح عند المبرد مطرد وعند الخليل وس مقصور على السماع وحكى الش ان ابا القاسم البطليوسي قال في شرح كتاب س ما حاصله ان جملة النحويين على اجازة الوجهين في نحو تغلب وزعم ابو عمر ان الفتح شاذ وظاهر هذا ان الخليل وس تجيزانه وهو خلاف المنقول عنهما **والمنسوب الى ارمينيه** بهمزة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتيه مفتوحه فها تانيث وهي كورة بناحية بلاد الروم **ارمني** قال الش بحذف اليايين وفتح الميم طلبا للخفة قلت اما حذف ها التانيث فقياس كما في مكي وحذف اليا الاخيرة قياس كما في مشتري وحذف اليا الاولى بعد الميم على جهة الاستتباع والاستيناس لان حذف تا في فعيلة وفعيله لا يستتبع حذف اليا فان يستتبع حذف التا واليا جميعا حذف الالف والحق والحاق ثم قلبت كسرة الميم فتحة كما فعل في كرة من حنيفه وضمه لان شنوءة مبالغة في التخفيف واستيناسا بالتغيير **وفي معاملة دهلين ونحوه معاملته** اى معاملة المنسوب الى ارمينيه **نظر** قال الش اى يحتمل ان يلحق دهلين بارمينيه فتحذف اليا وتفتح ما قبل الاخر فيقال دهلي فرارا من الثقل ويحتمل ان لا يلحق بارمينيه لعلته وكونه غير خال من الثقل وهو ارجح الوجهين هذا كلامه قلت وليس فيه تحرير لوجه النظر وانا اقول موجب التردد والاحتمال انا اذا نظرنا الى ارمينيه بعد حذف التا واليا منه صار ارمين بوزن دهلين وقد حذفت اليا منه فيقتضي ذلك حذف اليا من دهلين وان نظرنا الى ان اليا انما حذفت من ارمينيه بعد ان

سبق حق التا واليا فانسى التغيير بالتغيير وذلك مفقود من دهليز فلا وجه للحذف منه هكذا ينبغى ان يقرر ولا بغير نحو جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال وهو الموضع الذى فيه حجارة والمراد بنحو جندل ما توالت حركته ولم يسكن ثانيه فاذا نسبت اليه لم تحول كسرته الى الفتحة بل ينتسب اليه على لفظه فتقول جندلى لا غير وكذا ما كان مثله نحو علبط وهذبل فصل فى الكلام على ما يجب فى النسب وما لا يجب لا يجبر فى النسب من المحذوف الفا نحو شيه وديه او العين نحو سه ومذ الا المعتل اللام

فمثال ما حذفت فاوه ولامه معتلة شية ودية كما مثلنا ومثال ما حذفت عينه ولامه معتلة المرى اسم فاعل من ارى يرى وقد فرد الشم وغيره هذا المحل وذكروا انه يجبر برد المحذوف فى هذه الصورة ولم يتعقبوه قلت والذى يظهر ان لا وجه لرد عين المرى وهى الهمزة بل لا وجه لجوازه فان قيس هذا على شيه وديه فبا طل لان ذينك بقيا على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف واما هذه فثلاثيه احرف الميم واللام والياء فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب قلب كسرة الرا فتحة كما فى شج ثم اليا الفا ثم الالف واوا وعلى قوله انه يجب رد المحذوف يجوز فى اليا الوجهان المحكيان فى قاض ولا نعلم ان احدا اوجب رد العين المحذوفة بحال الا الملم ومن قلده وكانه ينزل الميم لزيادتها منزلة العدم فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يع لا يوجبها السكت واما قوله فى مر فى الرتقا انه يمتنع حذف اليا فحسن احجافا بالاسم ان يحذف لامه بعد ما حذفت عينه وكذلك هنا لان يا المنقوص اذا كان ثلاثيا لا يحذف واما المجزوفها اى المحذوف اللام فيجبر برد ها ان كان معتل العين نحو ذو وشاة فان كلا منهما محذوف اللام معتل العين فتقول فى النسبة الى ذو ذووى لانك لما رددت اللام وفتحت العين لانها فى الاصل تحركت وانقلبت اليا الفا فنسب اليه كما ينسب الى فتى وتقول فى شاة شاهى وعلى اصل الاخفش شوهى وكذا الصحيحها اى الصحيح العين ان جبر برد ها فى التثنية نحو اب واخ فان كلا منهما محذوف اللام صحيح العين وقد جبر برد اللام فى التثنية حيث قيل ابوان واخوان فتقول فى النسبة اليهما ابوى واخوى بخلاف يد ودم والجمع بالالف والتا نحو سنة وعضة فان كلا منهما محذوف اللام صحيح العين وقد جبر برد لامه فى الجمع بالالف والتا حيث قالوا سنوات وعضوات وسنهات وعضهات فتقول سنوى وعضوى وسنهى وعضهى وهذا بخلاف ثبه لانهم قالوا فى جمعه ثبات ولم يرد والمحذوف والا يجبر برد لامه فى التثنية ولا فى الجمع بالالف والتا فوجهان احدهما ان يجبر برد ها فى النسب والاخر لا يجبر بذلك كما لا يجبر فى التثنية والجمع نحو غد وحر وثبة والحذف

من

فان

من غد الاول ومن حر الحا ومن ثبه اليا لقولهم ثبيت اى جمعت كما ذهب اليه سى شئت قلت فى النسبة اليها غدوى وحرحى وثبوى برد المحذوف وان شئت قلت غدى وحرى وثبى بدون رد وتفتح عين المجبور مطلقا سوى كان اصلها السكون او الحركة هذا مذهب س واكثر النحويين خلافا للاخفش فى تسكين ما اصله السكون فتقول فى النسب الخفيف وبين وحر ودم غدوى وبيوى وحرحى ودموى بفتح العين فى الجميع على مذهب الجمهور واما على مذهب الاخفش فتسكن العين فيما اصله فيه وهو ما عدا هذه الامثلة المذكورة والسماع يشهد لسيبويه فقد سمع من كلامهم غدوى بفتح الدال فى النسبة الى غد وهو ما عينه ساكنة فى الوصل بالاتفاق وقد حكى س انبك غدويا على الاصل وقال الشاعر ان مع اليوم اخاه غدوا وقال الشم وقد رجع فى الاوسط الى مذهب س وذكر سماعا عن العرب وقد اتفق س والاخفش على انك اذا نسبت الى يد بحقيقته اليا رددت المحذوف ولم تحرك بل تردها الى اصلها من السكون فتقول يديى لمكان التضعيف فينبغى للم ان يقيد فيقول ما لم يكن مضاعفا ووجدت نسخة من نسخ التسهيل وتفتح عين المجبور غير المضاعف الى هنا كلامه وان جبر ما فيه همزة الوصل حذفت منه الهمزة ضمنها وذلك مثل ابن واست واسم فان جبرت قلت بنوى وستهى وسموى بكسر السين و على الخلاف فى اصله وتفتح الميم على راى س وتسكن على مذهب الاخفش فى تسكين ما اصله السكون وان لم تجبر قلت ابنى واستى واسمى وان كان حرف لين اخر الثنائى الذى لم يعلم له ثالث ضعف مثل كى ولو فتضعف كى بياء ثالثه ويقال فى النسبة اليه كيوى لانه لما ضعف صار مثل حى وتضعف لو بزيادة واو اخرى ويقال فى النسبة اليه لوى كما يقال فى النسبة الى الجو جوى وان كان اخر الثنائى المجهول الاصل الفا جعل ضعفها همزة مثل لا تزيد عليه بعد الالف همزة وتقول لائى او لاوى فصل فى مسايل متفرقه من النسبة تبدل همزة يا نحو سقاية وحولايا لان تا التانيث من سقاية والف التانيث من حولايا يحذفان للنسب فتقع اليا طرفا بعد الف زايدة فتقلب لاجل ذلك همزة فتقول سقائى وحولائى وقد تجعل الهمزة واوا فتقول سقاوى وحولاوى وذلك على من قال كساوى ورداوى وظاهر سكوته عن اليا انها غير جايزة وقد قوى هذا الظاهر قوله بعد وفى غاية ثلاثة اوجه والظاهر ان الوجه الذى تخل به هنا فى نحو سقايه وهو اجود الاوجه وفى نحو غاية ثلاثة اوجه الاول ان تنسب اليها على لفظها فتقول غايى بيا بعد الالف الثانى ان تبدل اليا همزة فتقول غائى بهمزة بعد الالف الثالث ابدال الهمزة المبدلة من اليا واوا فتقول غاوى وهو اضعفها لانه ابدال

بعد ابدال قلنا الذي ينبغي ان يكون اضعفها الواو فالهمز اما الهمزة فواضح لانه فيه توالي
اعلال العين واللام واما الواو فلانها ناشية عن الهمز الذي فيه توالي الاعلالين وان
يكون ارجحها اليا وان كان اثقلها لانه ناش عن القياس **ولا يغير ما لامه يا او واو**
مثل ظبي وغزو **من الثلاثي الصحيح العين الساكنها** فالمعتل العين فان كان
ساكنا نحو حي ولي فقد مضى حكمه وان كان متحركها بالفتحة نحو جوي وبالكسر نحو حر فقد مضى ايضا
وان تحرك بالكسرة نحو شج وعم فقد مضى ايضا **باتفاق ان كان مجردا** من تا التانيث وقدم
تمثيله بظبي وغزو فتقول ظبيي وغزوي بسكون العين والى شرط التجريد احترازا من قسيمه
الذي عقب بذكره حيث قال **وان انث بالتا فكذلك** لا يغير عن حاله نحو ظبية و
دمية وزبية وغدوة وغدوة ورشوة لا فرق في ذلك بين ذوات اليا وذوات الواو
عند الخليل وسيبويه **خلافا ليونس في فتح عينه وقلب يايه** فينسب اليه كما نسب الى المنقوص
الثلاثي في النوعين واختار الزجاج مذهب يونس هذا وثم مذهب ثالث اختاره ابن
عصفور وهو التفريق فان كان من ذوات اليا عومل معاملة المنقوص الثلاثي فتقول
ظبوي ودموي وزبوي كما تقول في شج شجوي بفتح الوسط وقلب اليا واوا وان كان
من ذوات الواو فتبقى العين على حالها من السكون وتنسب على لفظه فتقول غدوي
ورشوي **والنسب الى اخت ونظايرها** كبنت وبنتان وكلتا وكيت وذيت
وعد بعضهم من النظاير هنت قلت وفيه نظر لانهم قالوا في الوقف هنه بالها
واخت ليس كذلك **كالنسب الى مذكراتها** فتقول في اخت اخوي وفي بنت بنوي
كما تقوله ذلك في النسبة الى اخ وابن وكذا البواقي والقرينة تدفع اللبس **خلافا
ليونس في ابقاء النسب التا** فتقول اختي وبنتي وكلتي وكيتي وذيتي قال الشارح والزمه
الخليل ان ينسب الى هنت باثبات التا وهو لا يقول به بل اتفقوا على حذف التا وله
ان يفرق بان التا فيها لا يلزم بخلاف بنت واخت الا ترى انها انما تثبت في الوصل
دون الوقف قلت وهذا يويد ما رددناه به قبل قول من عد هنت في نظاير
اخت وذهب الاخفش الى راي ثالث في ذلك فقال تحذف التا ويقرها قبلها
على سكونه وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فتقول اخوي وبنوي و
تقول في فم ومن اسمه فو زيد فمي وفموي اما فمي في النسبة الى فم فعلى قولهم
في التثنية فمان واما فموي في النسبة اليه فعلى قولهم في التثنية فموان اما كعصوي او
كرحوي واما من اسمه فو زيد فانك تحذف زيد اوترده الى فم فيصير اسما صحيحا و
تاتي فيه تلك اللغتان واستشكل صاحب الافصاح قولهم فموي قال والقياس في
في النسبة الى الفم لان الميم بدل العين واللام محذوفة وانما يتاتى هذا اذا قلنا بان مادته

فاوم والعلماء على القول بان مادته ف م و فلا اشكال وقد تقدم الكلام عليه اول الكتاب قال
الشارح وهنا اشكال اخر وهو ان من قال فمان ينبغي ان يكون له في النسب وجهان فمي على
اللفظ وفموي على الاصل لانك لما رددت اللام لم تحتج الى الميم ورجعت العين الى اصلها من
السكون قلت لكنها تفتح في النسب عند غير الاخفش كما مر **وتقول في ابنم ابنمي على لفظه و
ابني وابنوي** فتحذف الميم وتعامله معاملة ابن في الوجهين وعلى الاول فالنون تابعة للميم
في الكسر كما كانت تابعة لها في الاعراب ومن قال تغلبي بالفتح فقياسه ابنمي بالفتح ومن
التزم فتح نون ابنم قبل النسب استصحب بعده فتحها وهو ظاهر **وتنسب الى الجمع بلفظ
واحده ان استعمل** ذلك الواحد كما اذا اردت ان تنسب الى الفرايض والكتب مثلا فانك تاخذ
لفظ الواحد المستعمل وهو فريضة وكتاب فتقول فرضي وكتابي وقول بعض الناس فرايضي
وكتبي خطا **والا** يستعمل له واحد **فبلفظه** اي لفظ الجمع كعبا ديد وشماطيط فتقول عبادي
وشماطيطي قال ابن الضايع ان كان الجمع الذي له واحد غير مناسب له في القياس كمحاسن
ومشابه ومذاكير وملامح فان مفرداتها حسن وشبه وذكر ولمحة نسب الى لفظ الجمع
وروي نحو ذلك عن ابي زيد والفرق بين النسب والتصغير حيث رد الجمع في التصغير
الى واحده المهمل والمستعمل وان لم يكن قياسا ان الجيء بذلك في التصغير دفع ان التا تصغير
التصغير بغير لفظ التصغير الجمع ولا كذلك النسب فلم تحمل الى فيه ان ينطق بما لم تتكلم
به العرب **وربما نسب الى ذي الواحد بلفظه لشبهه بالواحد في الوزن وصلاحيته
للجمع** نحو كلابي منسوب الى الجمع ذي الواحد المستعمل وهو كلب لموازنته كلاب لنحو كتاب و
صلاحيته للجمع نقدنا الى في كلاب كلابات **وحكم اسم الجمع** نحو قوم ورهط وركب على
مذهب سيبويه **والجمع الغالب** على ناس مخصوصين كالانصار وكالابنا خلوده ابنا فارس
وهم الذين ارسلهم كسرى مع سيف ذي يزن لما استنجده على الحبشة فنصروه وملكوا
اليمن وتديروها وبحوا بها في العرب فقالت العرب لاولادهم الابنا وغلب عليهم هذا
الاسم لان امهاتهم من غير جنس ابائهم فان قلت لم لم يكن كاسم الجنس قلت لانه
لا يعلم ما المنسوب اليه منه اهو المفرد ام الجمع رحمه الله تعالى لان تا التانيث لا بد من
سقوطها البتة اذا تقرر لحاكم ذلك اسم الجمع والجمع **حكم الواحد** الغالب فتقول في
رهطي وركبي وانصاري وابنائي **وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي
لا كالمهمل الواحد خلافا لابي زيد** فتقول في النسبة الى مذاكير على راي الجماعة ذكري
بالنسبة الى المفرد وان كان خارجا عن القياس وتقول في النسب اليه على راي ابي زيد
مذاكيري كما تقول عبا ديدي فيما اهمل واحده نظرا الى ان هذا الواحد الذي يطرد به على غير
القياس في حكم المعدوم فيلتحق بما اهمل واحده فان قلت كيف يضبط الشاذ من قول

قلت
المص وذي الواحد الشاذ ابالخفض على انه صفة للاحدام بالرفع على انه صفة لذي
ظاهر كلام الشارح انه مضبوط بالخفض والصواب فيما يظهر ان يضبط بالرفع على انه
نعت لذي ولا يحفظ على النعت للاحد الا ان ترى ان لواخ وطواج جمان الملقحة مطحجة
وهما قياسان لانهما من اللقح فهي ملقحه والحجة فهي مطحجة فهما اسما فاعلين جاريان
على القياس وانما جا الشذوذ في جمعها **ويلتزم فتح عين ثمرات وارضين ونحوها**
كسجدات ودعوات ولا ذكر لان نحو ارضيه **وكسر فاسنين ونحوها** كمزين وعضين
ان كن اعلاما وانما التزم فتح عين ثمرات وارضين فرقا بين النسبة اليهما على
والنسبة اليهما جمعين كذا قال الشارح واحترز المص بقوله ان كن اعلاما مما اذا نسب
الى شي من تلك الالفاظ وهو باق على جمعيته فيتغير الحكم لما عرفته قبل قلت
وبقي على المص ان يقول وضم عين جامرات وفاتين ولا يجوز ان يقول وكسر عين
سمرات لانه نماركلا يردالى عملوا **وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن
اللبس** كالفراهيد علم على بطن في الازد واليه ينسب الخليل بن احمد فقالوا الفراهيدي
على اللفظ وقالوا الفرهودي فنسبوا الى الواحد لما امنوا اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى
الفراهود هكذا قال الشارح وغيره لم يتعقبوه قلت وقد نقل غير واحد من اهل اللغة
ان الفرهود ولد الاسد وولد الوعل فقولهم انما جاز فرهودي لامن اللبس اذ ليس في
العرب قبيلة يقال لها فرهود فلا لبس حينئذ مردود لان اللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود
مستعملة لشي اخر وان لم تكن قبيلة اذ ليس دليل على ان الفرهودي قد نسب الى
القبيلة لجواز ان يكون قد نسب الى غيرها ومع فاللبس باق **وما غير في النسب
تغييرا لم يذكر** قبل كقولهم في المنسوب الى الدهر دهري بضم الدال وعد منه بعضهم
قولهم في البصرة بصري بكسر البا واعترض بانه قيل البصرة بكسر الصاد فيجوز ان
يخفف وتنقل كسرته الى البا قلت وقد نقل النووي في شرح مسلم ثلاث
لغات في با البصرة الفتح والكسر والضم وحكى انهم قالوا في النسبة اليها بصري بفتح البا
وكسرها وانهما لغتان مشهورتان **او سلم مما ذكر اطراده فيما سبق لم يقتصر
عليه** لندوره وقلة وقوعه في كلامهم **فصل** في دخول يا النسب على اسما
ابعاض الجسد ووقوعها فارقة بين الواحد والجنس وللمبالغة وزايدة ق
النسب بغير يا وتعويض الالف عن احدى يائي النسب **وقد يلحق يا النسب
اسما ابعاض الجسد مبنية على فعال** بضم الفا حكى صاحب المخصص ان
الفارسي قال رجل انافي عظيم الانف قال ابو علي هو نسب على غير قياس لكنا
يفعلون في هذا النوع من النسب وفي المخصص ايضا يقال رجل اشفه وشفاهي

للمعظم

للمعظم الشفة قال الشارح ومن المبني على فعال قولهم رأسي للعظيم الراس وعضادي للعظيم
العضد وفخاذي للعظيم الفخذ **او مزيدا في اخرها الف ونون** نحو رقباني للعظيم
الرقبة قال الشارح ولحياني للعظيم اللحية وشعراني للعظيم الشعر قلت هذا خارج عن
قوله ابعاض الجسد اذ اللحية والشعر ليسا من الجسد **للدلالة على عظمها** اي عظم تلك
الابعاض وهو متعلق بقوله يلحق فيرجع الى النوعين ما بني على فعال وما زيد في اخره الف
ونون قلت وقد استبان لك من هذا الكلام انه اذا اريد المعنى المذكور يعمد الى اسم
العضو فيصاغ على فعال او يبقى على زنته ويزاد في اخره الف ونون ثم بعد كل من الامرين
يلحق بالنسب وتصير الكلمة بعد ذلك دالة على الذات العظيمة باعتبار العضو فقول المص
قال للدلالة على عظمها كان اولى لان تفسير للكلمة كلها ولكنه فسر المعنى الذي استفيد بالصيغ
والزيادة والنسبة **وتلحق ايضا فارقة بين الواحد وجنسه** نحو زنجي وزنج
وروحي وروم ومجوسي ومجوس ويهودي ويهود قلت وهذا ايضا محل نظر
والذي يظهر ان اليا انما لحقت لافادة نسبة الموصوف الى المجرد عنها كما في غير هذا
النوع فمعنى رجل شي منسوب الى المجرد عنها جنس الروم كما ان معنى دمشقي شي منسوب
الى دمشق وكونه واحدا انما استفيد من كون صيغة الوصف لم يلحقها ما يدل على الجمع
بل هي صيغة الاحاد ولا يقدح في الوحدة كون المنسوب اليه اسم جمع كما ان قولك قومي
وركبي ونحوه وبيانه على ان رومي ليس مفرد روم بل هو منسوب اليه ان روما
للعاقل فحسب ورومي له ولغيره تقول ثوب رومي وحصن رومي كما ان دمشقيا للعاقل
وغيره اذ معناه انما هو ذات منسوبة الى دمشق بل شي منسوب اعم من ان يكون
ذاتا او غيرها **وعلامة للمبالغة** كقولهم اعجمي واشقري واحمري وذلك كثير في الصفات
ووجه ذلك ابو الفتح ابن جني توجيها بديعا فقال لان لحاق اليا يجعل الاسم وصفا
الا ترى انك تقول حجري ودمشقي وعمري وهو بمعنى منسوب الى كذا فاذا الحقت
اليا المشددة بالصفة تاكدت وصفيتها كما ان الاضافة تفيد معنى اللام فلما قلت
لا اباله ولا غلامي له كانت اللام مثبتة لمعنى الاضافة ومؤكدة لها **وزايدة لازمة**
نحو كرسي وحواري **وغير لازمة** قال الشاعر والدهر بالانسان دواري ولا يقال انها
مبالغة لان المبالغة قد استفيدت من بنا فعال قلت الاولى ان يكون في دواري
لتاكيد المبالغة كالتا في علامة والمثال الجيد للزايدة وغير اللازمة قول الصلتان
العبدي انا الصلتاني الذي قد علمتم متى ما يحكم فهو بالحكم صادع فيعني الصلتاني
انما يريد نفسه وهو الصلتان فاليا لمجرد الزيادة وهي غير لازمة قطعا ولذا قول الاعشى
مثل القرقي اذا ما طا يقذف بالبوصي والماهر **ويستغنى عنها غالبا بصوغ فعال**

من لفظ المنسوب اليه ان قصد الاحتراف والمعالجة نحو خباز وجزار ودجاج وبراج واحترز بقوله غالبا من قولهم عطري لبايع العطر والبتوث ومنه عثمان البتي احد الفقها وقالوا ايضا عطار وبيات فان قلت ما مراده بالاحتراف والمعالجة قلت كانه اراد بالاحتراف البيع والشرا وبالمعالجة عمل ما يباع ونحو الحكم السراج وبايع السرج وبايع السروج وصانعها وحرفته السراجة **ويصوغ فاعل ان قصد صاحب الشي** مثل لابن وتامر اى صاحب لبن وتمر ودرج وتارس ونابل اى صاحب درج وترس ونبل قال الشاعر وغررتني وزعمت انك لابن في الصيف تامر ومثل ذلك كثير **وقد يقام احدهما مقام الاخر** فما وضعت فيه اقامة فعال مقام فاعل قول امرى القيس وليس بذى رمح فيطعنني به وليس بذى سيف وليس بنبال قال الشم وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد ومما وقعت فيه اقامة فاعل مقام فعال قولهم صائغ وحائك فهما في معنى صواغ وحواك لان ذلك من قبل الحرف والصنايع كذا قيل قلت ليت شعرى اى ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمي فاعل من صاغ وحاك الى النسب **وقد يقام غيرهما** اى غير فعال وفاعل **مقامهما** مثل ذلك بقولهم امراة معطار اى ذات عطر وفرس محضير اى كثير حضر وهو الجرى قلت وفي التمثيل بذلك نظر وذلك لان في الصحاح رجل معطير وامراة معطير للكثير التعطر وكذلك معطار وهكذا يفسره غيره وعلى هذا فلا يكون للنسب لان معنى النسب ذو عطر وذلك اعم من ان يكون كثيرا فينبغي ان يمثل به ايضا لما ذكرناه فان قلت فهل من مثال صحيح يمثل به للمسئلة قلت يمثل بامراة معطير لا رجل معطير بمعنى كثيرة التعطر كما قال الوابل من اخر فان صاحب الصحاح قال فاما قول العجاج بصما الحمار والاتن يتبعن جانا لكنق المعطير فانه يريد العطار انتهى فهذا مما يصدق عليه انه غير فعال وفاعل وهو المعطير وقد قام مقام فعال المراد به النسب وهو عطار **وقد يعوض من احدى يائي النسب الف قبل اللام** اى لام الكلمة كقولهم يمان في يمنى وشام في شامى فيصير منقوصا وتعويض الالف من احدى يائي النسب وذلك شاذ **وشذ اجتماعهما** في قولهم يماني وشامى بالجمع بين العوض والمعوض عنه قال الشم ولا يجى ذلك الا في الشعر **وفتح انا تهام لخفا العوض** بخلاف يمان وشام فان العوض فيهما ظاهر فانهم بنوه على تهم كيمن وتهم كشام تقديرا ثم نسبوا فقدرانهم فقالوا تهمى وتهمى ثم عوض من احدى

يائي النسب الف فقالوا تهام بفتح التا لخفا العوض وعدم ظهوره هكذا قررره بعضهم وفي ذلك ان يقال لما لم يكن في يمنى وشامى الف في حالة النسب ثم حذفوا احدى يائي النسب اتوا بالالف عوضا والعوضية فيهما ظاهرة من حيث كونها حادثة متجددة لم تكن في الاصل الذي فيه يا النسب واما تهامى فهو منسوب الى تهامة بكسر التا ثم لما ارادوا حذف احدى اليائين وتعويض الالف عنها لم يمكن ان يقال ان هذه الالف الظاهرة في تهام عوض لانها ليست بحادثة بل كانت موجودة في الاصل فقدروا عوضا الفا اذن بفتحة التا الحادثة دليلا على تقدير العوض فان الفتحة دالة على الالف كانها هو العوض فالتزموها ليلا يخلو الاسم عن عوض لفظا وان لم يخل منه تقديرا **باب امثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره** المراد بالجمع جمع التكسير وامثلته هي اوزانه وما يتعلق به من زيادة ونقصان وغير ذلك من الاحكام وقال مما لم يسبق ذكره لانه قد سبقت احكام تتعلق بالجمع في اوايل الكتاب وفي باب العدد وغيره **كل اسم دل على اكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع او غالب فيه والا فهو اسم جمع** فمثال ما جاء من ذلك على وزن خاص بالجمع عباديد قال ابو حيان فان هذا الوزن لا يوجد الا في جمع الا ما سمى بالجمع كمغافر ومضاجر نا ما حضاجر للضبع فمنقول من جمع حضجر واما سراويل فقيل اعجمى وقيل جمع سروالة قلت مغافر ومضاجر من باب عباديد فالوجه الاعتراض بسراويل ومثال ما جاء على وزن غالب في الجمع اعراب واليين بجمع عرب على الصحيح لانما هو جمع واحد مقدر وانما ادعى كونه جمعا لمقدر لا اسم جمع لانه على زنة افعال وافعال غالب في الجمع وهو في المفرد نادر كقولهم برمة اعشار اى مكسرة قطعا على انه من النحاة من لا يثبت افعالا في المفرد زنة افعال ويجعل قولهم برمة اعشار من وصف المفرد بالجمع تنزيلا لاجزا المفرد منزلة احاد الجمع فان لم يكن الاسم الدال على اكثر من اثنين على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه فهو اسم جمع نحو قوم ورهط وابل **فان كان له واحد موافقه في اصل اللفظ** اى في حروفه الاصول والاخرج نحو ركب فانه لم يوافق كتابا في جميع حروفه وخرج بهذا القيد نحو قوم فان له مفردا وهو رجل لكنهما لا يتوافقان في الحروف **دون الهيئة** قيد خرج به نحو فلك وسياتى الكلام عليه **وفي الدلالة عند عطف امثاله عليه** والاولى عنه عطف مثليه او امثاله لان اقل الجمع ثلاثة ولا اكثر وخرج بهذا القيد نحو قريش فان مفرده قرشى ولو عطف على هذا المفرد امثاله فقيل قرشى وقرشى وقرشى مثلا كان دالا على جماعة منسوبين الى قريش فلا يكون جمعا القرشى بخلاف رجال مثلا فان دلالته على مسماه كدلالة مفرداته المتعاطفة فان قلت كيف يصح في ابيات تتشابهات كونه مساو بالمعنى المتعاطفات

مع ان متشابهة معناه ان بعض الآية يشبه بعضا وليس هذا بمراد وانما المراد ان
الآيات يشبه بعضها بعضا قلت اورده ابو البقا العكبري ولم ينفصل عنه وجوابه
ان الاصل متشابهة هي وغيرها او متشابهة هي في نفسها فمتشابهة صحيحة الاستعمال
بالمعنى المراد بشرط ان يعطف على كل منها اسم اخر وكذا القول في مختصمون اصله مختصم
هو وغيره ومختصم هو وغيره **فهو جمع ما لم يخالف الاوزان التي ذكرها**
وهي اوزان جمع التكسير فان خالفها فليس بجمع نحو ركب وصحب **او يساوي الواحد**
دون لبس نحو فلك فان ساواه في ذلك على الوجه المذكور فليس جمعا كما في ركب
فانك تقول الركب سائر كما تقول الراكب سائر وقال ابو حيان وكلام س و
كلام الفارسي يقتضيان خلاف ذلك قال الفارسي لا يجي نحو قومك ذهب واصحابك
خرج الا في شعر او نادر من الكلام او نزيد وهي عن الجمع فصار بمنزلته واما السحاب
المسخر فان السحاب يودي عن معقول فصار كالعلم والجهل والضرب وهذه يعود عليها
ضمير الواحد وان اريد بها ما لا يخص ولذا نعت القوم مفرد وصفته لا تجي الا على المعنى
كما تقول قوم ذاهب قال الخضراوي هذا هو الاصل قال تعالى سيهزم الجمع ويولون
الدبر وقال تعالى جميع لدينا محضرون قلت وقال سبحانه وتعالى جند ما هنالك
مهزوم من الاحزاب **ووصفه** نحو هذا ركب سائر قال الشاعر اخشى ركيبا او رجيلا
عاديا فوصف الرجل بالمفرد قلت وقد يقال هما تصغير راكب وراجل على الترخيم
والنسب اليه كما في قولهم ركبي فنسب اليه على لفظه ولا ينسب الى الواحد **او تمييز**
من واحده بنزع يا النسب نحو رومي وتركي وروم وترك **او نزع تا**
التانيث نحو تمر وتمرة وسفين وسفينة **مع غلبة التذكير** ومن ثم حكم س
بالجمع على التخم والتهم لانك تقول هذه التخم وهذه التهم **فان كان كذلك** اي
مخالفا للاوزان او مساويا للواحد فيما ذكر او امتاز واحده بما ذكر **فهو**
اسم جمع لا جمع فاندرج في اسم الجمع نحو تمر وروم وغير المعلم يسمى ما وقع فيه الامتياز
بالتا اسم جنس وكذا ما وقع امتيازه في الواحد بيا النسب **خلافا للاخفش**
في ركب ونحوه كطير وصحب فالاخفش يرى ان ذلك جمع لراكب وطاير وصاحب
ورده الزجاج بان الجمع لا يكون اخص من المفرد ويرده حمر في احمر وحمراء وانما يرد
مذهب الاخفش بان هذه لو كانت جموعا لم تكن الا من قبيل جمع القلة او الكثرة و
كلاهما باطل اما الاول فلان اوزان جموع القلة محصورة وليس هذا منها واما
الثاني فلانها لو كانت جموع كثرة لم تصغر على لفظها واللازم باطل فقد سمع تصغير
ركب على ركيب وصحب على صحيب **والمفرد في كل ماله واحد موافق في اصل**

نحو

نحو تمر وغمام ويرده اليه يصعد الكلم الطيب كانهم اعجاز نخل منقعر فوصف بالمفرد ومن
ومن وصفه بالمفرد ايضا والسحاب المسخر كانهم جراد منتشر من الشجر الاخضر وقد
يوصف لفظا ومعنى باعتبار الجمع وهو المعنى نحو وينشئ السحاب الثقال والنخل باسقات
وقد اجتمعا في قول النابغة واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد في
ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد في البسيط للواحدي في سورة البقرة
مثل فلك وهجان ودلاص وشمال للخليقة والطبع قلت ومن وقوع الكلمة
الاخيرة على الجمع قوله الم تعلمي ان الملامة نفعها قليل وما لومي اخي من شماليا
فهذه الجمع بدليل من وفي المخصص في باب خلق الانسان ان الشمال التي هي الجبلة
جمعت على اشمل كقول ابي النجم ياتي لها من ايمن واشمل وعلى شمايل بسقوط الزيادة
كرسالة ورسايل لانها مونثة مثلها وشمل كجدر وشمالات ثم قال ابو الحسن وزعم
ابو الخطاب انهم يقولون شمال في تكسير شمال الجمع بلفظ الواحد الا ان الكسرة والالف
في الجمع غيرها في الواحد كقول الخليل في هجان ودلاص وليس على جنب لقولهم شمالات
فان اريد ثنى فليس بجمع كالمصدر يقع خبرا عن الاثنين نحو الزيدان عدل
او صفة نحو مررت برجلين عدل او حالا نحو جاء الزيدان عدلا ومثلوا لهذه المسئلة
بجنب قلت وفيه نظر فقد نص جماعة من اهل اللغة على انه يثنى فيقال جنبان
ويجمع كذلك في كلام الفقها الشافعية بل قد نصوا ايضا على انه يجمع قال ابن فارس
في المجمل والجنابة مخالطة الرجل المراة ورجل جنب والجمع الاجناب لكن صرح بعض
اللغويين بان جنبا يستعمل للواحد وغيره بهذا اللفظ ولا يثنى ولا يجمع وعلى ذلك اعتمد
الممثلون بهذه الكلمة لما نحن فيه **وان ثنى فهو جمع مقدر تغييره على راي**
وذلك مثل فلك وهجان ودلاص فانها تقع على المفرد والجمع بلفظ اتبع حكم
بانها جمع وقدر كونها مغايرة للمفرد فيقدر فلك في الافراد كقفل وفي الجمع كاسد
وهجان ودلاص في حالة الافراد كلحاف وكتاب وفي الجمع كرجال وجمال فهي جموع
تكسير مقدرة التغيير هذا راي س والخليل واكثر النحاة قلت ومما يشكل عليه ان
في المحكم انهم قالوا هذه كفرى واحدة وكذلك الجمع وقالوا هذان كفريان فهذا نظير فلك
في الواحد وفلك في الجمع وفلكين في التثنيه ولا يمكن ان يقال فيه بما قيل في فلك لان
فعلى ليس من اوزان الجمع فثبت عدم استلزام هذه الطريقة للجمع **والاصح كونه**
عند طائر قد على الجماعة **اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير** فاللفظ
مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع ونظير هذا الاشتراك على القول
الانسان وضع للشخص وللجزئيه وهو انسان العين قلت واحسن الضم في وصف

مستغنيا عن تقديرا لتغيير فانه اشار بذلك الى علة ما اختاره من كون اسم جمع
وذلك انه على هذا الوجه لا يحتاج الى تقدير التغيير واما على تقديره كونه جمعا فيحتاج
الى تقدير التغيير كما سبق وهو خلاف الاصل فيكون ما اختاره راجحا على ما اختاره

فصل في تكسير المفرد المختتم بالتاء والكلام على جمع القلة ومسايل اخر **تكسير الواحد المماز بالتاء محفوظ استغناء بتجريده في الكثرة وبتصحيحه في القلة**

وذلك نحو تمرة فاذا اريد استعماله في مقام الكثرة جرد عن التاء فقيل تمر
واذا اريد استعماله في مقام القلة جمع تصحيح فقيل تمرات فاستغنى بذلك عن تكسيره
غالبا ومن المحفوظ قولهم في جمع طلحة طلاح وطلوح قال ان تهبطين بلاد قوم يرتعون
من الطلاح وقال الاخر متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
ومن المحفوظ ايضا رطبة ورطاب قلت ويحق لهم ان يقولوا تكسير الواحد المماز
بالتاء في المخلوقات محفوظ كالنخل والتمر والسدر فاما في المصنوعات فلو خالوفي
اقتياسه نحو عمامة وعمايم وجرة وجرار قال الشيخ انما استغنى بتصحيحه في القلة
لان جمعي التصحيح موضوعان للقلة ما لم تدخل عليهما ال التي تدل على العموم او يضافا
الى ما يدل على الكثرة وكذا صيغ القلة من جموع التكسير قال الله تعالى قد افلح المؤمنون
وقال حسان رضي الله عنه لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى واسيافنا يقطرن من
نجدة دما قال فالجفنات والاسياف مع ما يدل في اسيافنا قرينة صرفت الجمع الى
الكثرة قلت كانه يريد ان دلالته على الجمع سلبت وصار بهذه القرينة شاملا
لكل واحد من الافراد وهذه الحالة لم تكن ثابتة له عند تجرده عن اداة الاستغراق
والاظهار كلامه مشكل جدا لا يعلم ان احدا قال بان جمع القلة يصير جمع كثرة بدخول
الاداة الاستغراقية عليه فتامله **وهي** اي القلة **من ثلاثة الى عشرة وامثلتها**
اي امثلة القلة **افعل** كافلس **افعال** كاجمال **افعلة** كارغفة **ومنها فعلة**
كصبية وغلمة **لا من اسما الجموع خلافا لابن السراج** وشبهته انها
لم تطرد في شي من الاوزان بخلاف افعل واخوته وقد جمعها بعض النحويين في قوله
بافعل وافعال وافعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد قلت وقد انشدني
شيخنا الاستاد ابو علي بن ابي الاحوص فيما قراته عليه بغرناطة وكنت ميز كرفيه
جمع السلامة وهو وسالم الجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد
قال القاضي تاج الدين السبكي رحمه الله في شرح منهاج البيضاوي في اصول الفقه
اتفق النحاة على ان اربع صيغ من جموع التكسير وان جمعي السلامة منكرا موضوعا
للقلة واتفق الاصوليون القايلون بالعموم وهم اكثر حملة الشريعة على صيغة المشركين

وما شابهها للعموم وكذلك الاجال والارغفة فقد يقال هاتان فرقتان عظيمتان
تنقل عن العرب وكل واحدة تنقل عكس ما نقلته الاخرى فان العموم الذي هو غير متناهي
الافراد من العشرة فما دونها لا سبيل الى تكذيب كل واحدة من هاتين الفرقتين العظيمتين
فما وجه الجمع بين كلاميهما والجواب ما ذكره امام الحرمين وقال انه الذي استقر عليه نظره في محاولة
الجمع بين مسالك الايمة وذلك وهو ان قول النحاة انها للعشرة فما دونها انما هو فيما
اذا كان الجمع منكرا نحو مشركين ورجال ونقل الاصوليين انما هو حال التعريف بالالف واللام
فانه يعم كل جمع وذلك بمنزلة رجل المنكر فانه للواحد من بني ادم وبالتعريف يعم كل فرد
واما الجمع حال التنكير فلو يقول فيه احد بالتعميم الا من شذ كالجبائي ومن حمل المشترك على
معنييه رجح ذلك من باب العموم فالسؤال غلبه منقدح ولقايل ان يقول نقلت
الفقهاء على انه من اقر بدراهم قبل منه تفسيرها بثلاثة وهو جمع كثرة واقله باتفاق النحاة
احد عشر فالجمع بينهما الجواب عن اللهم الا ان يدعى ان العرف شاع في اطلاق دراهم
على ثلاثة واشتهر فصار حقيقة عرفية وهي مقدمة على اللغوية ولا يمكن ان يقول
اطلاق جمع الكثرة على القلة يصح مجازا والاصل برأة الذمة عما زاد فقبلنا تفسيره بثلاثة
لذلك لانا نقول لا يقبل عند الاطلاق بحقايق الالفاظ في الاقارير لا التفسير المجازي الا ترى
ان من اقر بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد
مجازا انتهى كلامه قلت ويما عليه من وقوع الخلاف في صيغة فعلة وان منهم من النحاة
من ذهب الى انها ليست جمع تكسير يخدم الى القوح في نقل السبكي في صدر كلامه
اتفاق النحاة على ان الابنية الاربعة التي منها فعلة كلها جموع تكسير ولها ما اوردته
من الاشكال في قبول تفسير المقر بدراهم انها ثلاثة فقد اسلفنا في اول الباب الاحرف
الناصبة الاسم الرافعة الخبر تحقيق الكلام في ذلك فيما اذا ما تستظهر به في كلامه فهذا من
المناقشة فراجعه **ولبعضها** اي من امثلة القلة **فعل** بضم الفا وفتح العين كظلم
وغرف **وفعل** بكسر الفا وفتح العين كنعم جمع نعمة وسدر جمع سدرة **وفعلة** بكسر الفا
وفتح العين ايضا الا ان هذا مختتم بتاء التانيث مثل قردة جمع قرد **خلافا للفرا** في جعله
اياها من جموع القلة وجزم ابو حيان بان مراد المص وليس من اسما الجموع فجعل الضمير من قوله
وليس منها راجعا الى اسما الجموع لا الى القلة قال والحجة الغرفات والسدرات وجمع الجمع ليس
بقياسي وجمع اسم الجمع اقرب منه ولا حجة فيما احتج به لان عندنا ان ذلك جمع غرف وسدر
ثم فتح لما اتبع قلت انما مراده ما قدمناه وليس من جموع القلة ولا يمكن ان يكون الجمع ما ذكر
لان من قرده لا يتاتي فيه الاحتجاج بذلك وقد قال المص في كتاب التصحيح ما لخصه ذهب الكوفيون
الى ان فعلا وفعلا من جموع القلة بدليل ثلاث غرف في حديث الوضوء وبقوله تعالى ثلث

بشر سوء مثله وثما فحج وما يدل على بطلان تاويل ابي حيان ومنا بعيه ان المص
قال قبل هذا ان الفرا يقول في كل شي له واحد موافقه في اصل اللفظ ان جمع فكيف
ياتي بكلمة كل هناك ولا يستثني شيا ويأتي الى هذا الموضع فينقل عن الفرا ما يخالف
ذلك **بل هي** اي فعل وفعل وفعله **وسائر الامثلة الاتي ذكرها الجمع الكثرة**
وقد علمت المراد بها بما اسلفناه عن التفتازاني في باب الاحرف الناصبة الاسم
الرافعة الخبر فعليك بمراجعته **وربما استغني بما لاحدهما** اي احدى صيغتي
القلة والكثرة **عن الاخرى** من الصيغتين **وضعا** كارجل في جمع رجل بكسر الراء لم يوضع
لها جمع كثرة وكرجال في جمع رجل بفتح الراء وضم الجيم ولم يوضع له جمع قلة **او**
استعمالا نحو ثلاثة قروء يستغنى بقروء عن اقرؤ بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع فان
اقرؤ موضوع ولكن ترك هنا لشذوذه استعمالا وقياسا وهذا الاستغنا ليس حاصلا
في اصل الوضع عند ما وضعت قروء الا لم يقولوا اقرا بل هو استغنا عرض في حالة
الاستعمال في التركيب **اتكالا على قرينة** وهي اضافة الثلاثة اليه في الاية **وما**
حذف في الافراد من الاصول رد في التكسير نحو حر واحراح وسنة واسناه
ويد وايد وشفه وشفاه وشاه وشياه واخ واخوه وقالوا ايضا في
التكسير اخا قال ابن اخي المهلب فلما انتشره الزيادي «وجدتم بنيكم دوننا اذ نسبتم
واي بني الاخاء سر مناسبه» فوليتموهم صفوة العيش دوننا «وتنحونا اذا
ما هاب بالموت هايبه» **ما لم يبق على ثلاثة فيكسر على لفظه** مثله الشر بكلمة
لا احد ضبطها الان ولكن ما قاله المص هو مقتضى قولهم التصغير في نحو ميت مييت
ولكنهم قالوا في التكسير اموات ولم يقولوا اميات وهذا وارد على المص قالوا في جمع القيل
وهو الملك من ملوك اليمن حمير اذا كان دون الملك الاعظم اقيال واقوال حكاها
يعقوب ابن السكيت فاقيال على اللفظ واقوال على الاصل اذ اصله قيل ثم خفف
قال ابن الشجري وابي قوم مقالة يعقوب وقالوا ان له اشتقاقين فمن قال اقوال
فعلى انه من القول واصله قيول ثم ادغم ثم خفف ومن قال اقيال فمن قولهم تقيل
اباه اذا تبعه في الشبه كما سمي تبع تبعا لانه تبع من كان قبله في الملك وقال وليس
قول يعقوب ببعيد عندي ويكون اعتبر اللفظ والاصل تارة وتارة وقال الاولون لو
كان من القول لم يجز في جمعه الاقول كما لا يقال في ميت الاموت قال ابن الشجري ولا يلزم
ذلك لانهم قالوا ابن جفوت ومن الشوب مشوب ومجفو على الاصل ومجفي
ومشيب على لفظ جفي وشيب ولم يطرد في ذلك فيقولون مقرني ومدعي فكذلك
قالوا اقيالا على لفظ القيل وان لم يقولوا اميات **ويغني غالبا التصحيح عن**

تجمع

استكراه
تكسير الخماسي الاصول فتقول عجبني الفرزدقون في جمع فرزدق ويقولون على
فرازد لما يلزم من حذف بعض الاصول على تقدير التكسير واما التصحيح فخال من
ذلك فلهذا اثروه قلت وهذا حيث امكن التصحيح نحو فرزدق وسفرجلة
لامكان فرزدقون وسفرجلات واما نحو سفرجل مما لا يمكن فيه ذلك فيستغنى عنه
بغير التصحيح وهو ان يقال عندي عدة كذا من السفرجل **ومؤازن مفعول** اي
ومؤنثه مفعوله فيقال في مضروب ومضروبه مضروبون ومضروبات وكان ينبغي ان
يقول والصفات الاتيه على وزن مفعول او مفعوله ثم يذكر البواقي ولكنه اهمل اشتراط
الوصفيه **والمشدد العين من الصفات** نحو شرابون وشريبون وقد قالوا
جبابرة وجبابره ودجال ودجاجله فكسروه قال الش وثبت في نسخة مقروة على
المص وعليها خطه **غير ثلاثي** واحترز به عما نحو مر فامرار ولا يحتاج اليه لان
نحو مر لا يقال فيه مشدد العين فاستثناؤه غير صحيح الا ان يكون منقطعا **والمزيد**
اوله ميم مضمومة نحو مكرم ومنطلق ومقتدر ومستخرج فانما يجمع ذلك كله جمع
تصحيح مذكرا كان او مؤنثا ولا يكسر **الا مفعلا** بضم الميم وفتح الفا وكسر العين مشددة
نحو مكعب في المحكم يقال جارية كعاب وكاعبة ومكعب وانشد شاهدا على كعاب قول عمر ابن
ابي ربيعة «عسى بطال لدن شيب هنة «كعاب الحلاوة والمدام المشعشع» وانما ذكر المدام
يعني صفة المدام لانه ذهب به الى الشراب يقال الكعبت الجارية وكعبت نهد ثديها ولم
يذكر شاهدا على مكعب وقد نص ان حسكلة مكعب مستثنى مما اوله من الصفات ميم
مضمومة ومن الصفات المضعفة العين فقد جمعت على مكاعب **ومفعلا** بضم الميم واسكان
الفا وكسر العين نحو مطفل وهي الظبية معها طفلها وهي حديثة العهد بالنتاج وكذا
الناقة تجمع على مطافل ومطافيل **بخص المؤنث** قيد يرجع الى الوزنين المتقدمين
وهما مفعل المشدد ومفعل المخفف فكان ينبغي ان يقول يختصان المؤنث والمراد انهما
الوزنين اذا كانا من الصفات الخاصة بالمؤنث كسرا ولم يجمعا جمع تصحيح **واستغني**
بتكسير التصحيح في بعض الثلاثي صفة لمذكر عاقل نحو حلو وحذر ونحس
فقالوا الحلوون وحذرون ونحسون بالتصحيح ولم يكسر بها قلت وفي عبارة المص
قلب والصواب بتصحيح المذكر وكذا قوله بعد **وبمؤنثه فيما لم يكسر من اسم ما لا**
يعقل مذكرا يعني انه استغني بمؤنث التصحيح والصواب بتصحيح المؤنث كما قلنا في اسم
غير العاقل في حالة كونه مذكرا اذا لم يكسر نحو حمامات في حمام وسرادقات ولا يريد
بالاسم قسيم الصفة بدليل سجل ونحل **وقد يجمع ذلك تابعا تكسيره** نحو
رمضانات وشوالات مع قولهم ارمضه وشواويل **ويكثر في صفاته** اي صفات ما لا

يحتمل **مطلقا** كسرا ولم يكسر نحو جبال راسيات مع ثبوت رواسي في التنزيل ونحو نجوم
طالعات مع ثبوت طوالع في كلامهم قال الفرزدق · اخذنا بافاق السما عليكم · لنا قمراها
والنجوم الطوالع · ومثال ما لم يكسر واذكروا الله في ايام معدودات الحج اشهر معلومات
فان المفرد فيهما منقول ومفعول الصفة لا يكسر كما قدمنا **ولبعي** التصحيح بالالف والتا
مطردا في اسم اي اسم ما لا يعقل **الخماسي** نحو سرادق **فصاعدا** فلو يقاس على
سرادق في جمعه بالالف والتا ما كان نظيره من الخماسي وكلما زاد عليه **ما لم يكن مصدرا**
ذا همزة وصل فانه لا يطرد نحو انطلاقات واستخراجات واعترضه ابو حيان بجواز
ان يكون جمعا للمحدود بالتا فيكون جمع مونث والكلام انما هو في جمع المذكر **خلافا**
للفرا في قوله انه مطرد في اسم ما لا يعقل خماسيا فصاعدا مصدرا كان او غيره بهمزة
او غيرها نحو اصطبلات وحمامات وسرادقات ووافقه بعض المغاربة والمغاربة والمص
المصدر بكونه ذا همزة وصل احترازا من ان لا يكون كذلك نحو مدحرج ومتقابل فلو
يجوز مدحرجات ولا متقابلات **فصل** في الكلام على البنا الاول من ابنية
جمع القلة وهو افعل فان قلت هل لترتيب المص امثلة هذا الجمع على الترتيب الذي
ارتكبه وجه مناسبة فانه ذكر افعلا اولا ثم ذكر افعالا ثم افعلة ثم فعلة قلت
يمكن ان يقال لما كان فعلة لا ينقاس وانما هو محفوظ في اوزان مخصوصة دون
اخر ناخره عنها لتشرفها عليه بالاطراد في محال مخصوصة ثم لما كان افعلا اقل الامثلة
الثلاثة زيادة بدا به وبقي افعال وافعلة وفي كل منهما زيادتان لكن زيادة
افعال اقرب محل الى الزيادة الاولى من زيادة افعلة فلنظر فيها فقدم عليها افعلا لمكان
هذه المناسبة **افعل لاسم** فخرج كهل وضخم لانه صفة **على فعل** بفتح الفا وسكون
العين **صحيح العين** نحو كلب واكلب وفلس وكاس واكوس ودلو وادل وظبي واظب
وخرج نحو سوط لانه ليس بصحيح العين **او مونث** بالخفض عطف على الظرف وهو قوله على
فعل فهو صفة لاسم مثله فالاسمية شرط في النوع الثاني كما هي شرط في النوع الاول
فيجمع هذا الجمع كل اسم مونث **بلا علامة** للتانيث فيه **رباعي بمدة ثالثة** نحو عناق
واعنق وذراع واذرع وكراع واكرع ويمين وايمن واحترز بمونث من المذكر نحو طحال
وبعدم العلامة من نحو صحيفة ورسالة وبرباعي من نحو جعد وبالمدة من نحو خنصر
وصفدع فكل هذا لا يطرد فيه افعل **وحفظ** اي هذا الجمع لهذه الزنة وهو افعل
في فعل بكسر الفا وسكون العين **مطلقا** اي سواء كان اسما نحو ذيب او صفة نحو جلف
فقد قالوا اذوب واجلف **وفعل** بفتح الفا والعين نحو عصا واعصى وجار واجور **وفعل**
بضم الفا وسكون العين نحو قفل واقفل وركن واركن **وفعل** بفتح الفا وضم العين

نحو ضبع واضبع **وفعل** بكسر الفا وفتح العين نحو ضلع واضلع **وفعله** بكسر الفا واسكان العين مع
ها التانيث نحو نعمة وانعم **وفعله** بفتح العين والفا معا وبها تانيث نحو اكمة واكم **اسما**
قيد في الامثلة السبعة الاخيرة **وفي عبد** فقد سمع فيه اعبد مع كونه صفة وذكر المص في
بعض كتبه ان الصفة لا تجمع على افعل الا اذا استعملت استعمال الاسما نحو عبد فافهم بذلك
ان جمع عبد ونحوه مما استعمل استعمال الاسما مقيس وهذا مخالف لكلامه في التسهيل
وسيف مما هو على فعل وعينه معتلة بالياء سمع فيه اسيف وثوب مما هو على الوزن
المتقدم وعينه واو فقد حفظ فيه اثوب قال الشاعر لكل دهر قد لبست اثوبا **وطحال**
مما هو رباعي بمدة ثالثة لكنه مذكر سمع فيه اطحل وكذا سمع شهاب واشهب **وعنان**
مما هو كالاول وهو سير اللجام الذي تمسك به الدابة قالوا فيه اعن قلت ولم يكن
بالمص حاجة الى ذكر هذا المثال لانه لم يرد استقصا الوارد من الالفاظ اذ قد بقي غير
ذلك وانما يريد استقرا ما ورد فيه ذلك من الاوزان وكانه اراد ان يبين انه واقع
في المضعف كما هو واقع في غيره **وجنين** فقد سمع فيه اجنة واجن بالفك لا الادغام
والمشهور في قول روبة اذا رجي مجهولة بالاجنن · انشاده هكذا بنونين وفي كتاب
التمام لابي الفتح ابن جني بالاجن بيا فنون ولشه ثابت ابي ثابت في خلق الانسان
بعد ذكر الجنين لروبة · وقدرت جبينه بالاجن · وقال غير ثابت ممن صنف في
خلق الانسان يجمع الجنين على اجنة ولجن في القلة وجن وجنان في الكثرة **ومكان**
قالوا فيه امكن وانما ذكره بنا على الظاهر من ان الميم زايدة وانه مفعل من الكون
فالقياس مكاون ولكن لما لزمته الميم شبه بما هو اصل ونظيره قولهم سبيل واسبل
كقضيب واقضب وفي بعض النسخ **وانيب** وهو من القصب والريح كجمعها جمع
على انيب **ولبعي التانيث مصححا لاطراده في فعل** بفتح الفا والعين معا **خلافا**
ليونس فانه قال كل ما كان على هذه الصيغة وهو مونث فانه يجمع على افعل قياسا
كقدم واقدم وبنان وانقر وساق واسوق ودار وادور والصحيح ان ذلك مقصور
على السماع لا يتعدى محله **ولا في فعل** بكسر الفا وسكون العين **ولا فعل** بكسر الفا وفتح
العين **وما بينهما** وهي فعل المفتوح الفا والعين وفعل المضموم الفا الساكن العين
وفعل المفتوح الفا المضموم العين **خلافا للفرا** فانه زعم ان التانيث مصحح
لاطراد افعل في هذه الاوزان نحو بير وضلع ودال وعول وضبع والجمهور
على ان ذلك سماعي لا قياسي **فصل** في الكلام على البنا الثاني من جمع القلة
افعال لاسم فخرج نحو كهل **ثلاثي** فخرج ما زاد عليه وسياتي **لم يطرد فيه افعل**
وهو ما عدا فعل المفتوح الفا الساكن العين الصحيحة فانه يندرج في ذلك ما كان على فعل

من المعتل العين نحو بيت وابيات وحوض واحواض وما كان على غير فعل من الثلاثي نحو جزب
واجزاب وصلب واصلاب وجمل واجمال ورجل وارجال وعضد واعضاد وعنق واعناق
وضلع واضلاع ورطب وارطاب وابل وآبال **وقل في فعل** بفتح الفا والعين **معتل**
العين نحو مال واموال وخال واخوال **وندر في فعل** بضم الفا وفتح العين كسر بع
ورطب **ولزم في فعل** بكسر الفا والعين جمعا كابل **وغلب في نحو مدى** ونظيره
طبي وهو لذوات الحوافر والسباع كالضرع لغيرها فتقول امدا واطبا **ولبب** وهو
ما شد في صدر الدابة ليمنع استيخار الرحل ونظيره طلل وهو ما شخص من آثار الدار
فتقول الباب واطلال **وعس** وهو من السباع ونظيره نحد فتقول انمار وانجاد
وعضد ونظيره عجز فتقول اعضاد واعجاز **وعنب** ونظيره ضلع فتقول اعناب
واضلاع **وطنب** وهو حبل طويل يشد به الخبا ونظيره عنق فتقول اطناب واعناق
وفلو وهو المهر **وعدو** فتقول افلاء واعدا **وتحفظ في فعل صحيح العين**
نحو فرخ وزند والف وجد فتقول افراخ وازناد والاف واجداد وقال بعض الشارحين
الا قياس ان ينقاس فيه افعال لكثرة وروده فانه يزيد على المايه **وليس منقاسا**
فيما فاوه همزة كاهل والف **او واو** مثل وهم ووعد ووقت **خلافا**
للفرا فانه زعم انه لا ينقاس في ذلك قال بعض الشارحين وهو كثير قال وجه
قول الفرا بل هو القياس في فعل مطلقا كما مر **وتحفظ ايضا في فعيل بمعنى فاعل**
كشريف واشراف وشهيد واشهاد ويتيم وايتام ونصير وانصار **وفعال** بفتح الفا
كجبان واجبان وفي البسيط للواحدي في قول الشاعر لبس الرجال ولن سوي باسوي
يجوز كونه جمع سي كمثل وامثال ونقص وانقاص وكونه جمع بسوا كقولهم في
الوصف جواد واجواد وفي الاسم حيا الناقة واحيا ولا يمتنع جمع سوا وان امتنعت
تثنيته كما قالوا في جمعه سواسية قلت في الصحاح الحيا بالمد الاستحيا وحيا الناقة
ايضا وجمعه احييه **وفعلة** بفتح الفا وسكون العين بلا مع ها التانيث نحو هضبة وهضاب
وشطبة واشطاب **وفعلة** بضم الفا وفتح العين نحو رطبة وارطاب **ونحو شعفة**
وهي راس الجبل سمع جمعها على اشعاف **وفيقة** بفا وقاف بينهما مثناة تحتية سمع
جمعها على افواق والفيقة ما بين الحلبتين **وثمرة** قالوا في جمعها اثمار **وجلف** بالجيم
والفا صفة اي غليظ الطبع سمع في جمعه اجلاف وقياسه ان كان للعقلاء ان
يجمع بالواو والنون **ونضو** بكسر النون وهو البعير المهزول المجموع على انضا **وحر**
سمع فيه احرار وقياسه التصحيح **وجنب** فقد سمع فيه اجناب كما حكيناه من قبل
عن ابن فارس في المجمل **على لغة من جمعه** فيه فجنب يشير الى اللغة الاخرى وهي

الافراد على كل حال قال الشمني وهي الفصحى **ونبقظ** بفتح المثناة التحتية وضم القاف
وهو الرجل الحذر سمع جمعه على ايقاظ **ونكد** وهو العسر قالوا فيه انكاد **وكؤود**
صفة لعقبة يقال لها عقبة كؤود اي شاقة المصعد وعقاب انكاد **وقماط**
وهو ما يشد به الطفل في المهد سمع في جمعه اقماط **وغثاء** وهو اليابس الهشيم الذي يحمله
السيل من ورق الشجر ونحوه قالوا فيه اغثاء **وخريدة** وهي المراة الكثيرة الحيا الجميلة
جمعوها على اخراد **وميت وميتة** قالوا في جمع كل منهما اموات **وجاهل** سمع في جمعه اجهال
وواد قالوا سالت الاودية فجمعوه **وذرط** بذال معجمة مضمومة فراو ساكنة
فطا مهملة فها تانيث عنكبوت صغير الظهر جمعت على اذراط **واغيد** وهو الناعم
البين النعومة جمعه اغياد ومثله اعزل وهو الذي لا سلاح معه جمع على اعزال
وقطاني وهو المنسوب الى قطان سمع في جمعه اقطاط **فصل** في الكلام على
المثال الثالث والرابع من امثلة جمع القلة **افعلة لاسم** فخرج نحو جواد وشجاع
وحلاص **مذكر** فخرج نحو عناق وعقاب ونحوهما فقياسهما افعل كما سبق **رباعي**
بمدة ثالثة نحو طعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف وارغفة
وعمود واعمدة وخرج بقوله ثالثة نحو صاحب وشدولد واودية المطرد فيه ثانية لا
ثالثة قال الهابادي وربما شذ شيء من هذا يعني المذكر الرباعي المدة الثالث فلم يستعمل
فيه افعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا اكتبة استغنا بكتب عنه **فان كانت** تلك
المدة الثالثة **الفا شذ غير** اي غير افعلة **فيه** اي في البنا الذي عينه الثالثة
الف **معتل اللام** نحو كسا ورحا وسما فقياس ذلك كله في الجمع افعلة وشذ سما المطر
وسمي والقياس اسمية وقد سمع **او مضاعفا** نحو عنان وسنان وشذ عنن في عنان
والقياس اعنة وقد سمع **على فعال** بفتح الفا **او فعال** بكسرها **وتحفظ افعلة**
في نحو شحيح وهو البخيل جمعوه على اشحة **ونجي** وهو من تحدثه مسارة كقوله اني اذا
ما القوم كانوا انجية وقد يكون النجي جمعا كالصديق نحو خلصوا نجيا فلا يحتاج الى جمعه
ونجد وهو ما ارتفع من الارض وجمع على انجاد جمع الجمع فلا تكون هذه الصيغة خارجة
عن القياس **وهي** وهو خرق في السقا سمع فيه اوهية **وسد وسد** بفتح السين
في الاول وضمها في الثاني وتشديد الدال المهملة فيهما قال الجوهري السد بالفتح واحد
الاسدة وهي العيوب مثل العمى والصمم والبكم جمع على غير قياس وكان قياسه
سدودا ومنه قولهم لا تجعلن بجنبك الاسدة اي لا تضيقن صدرك فتسكت كمن
صمم او بكم قال الكميت اما ان يحيى من صفح وعابية عندي لاسدة ان العمى كالغضب
يقول ليس بي عمى ولا بكم عن جواب الكاشح ان العمى عن الجواب كالغضب وهو تطع

لعلمي

يداو خهاب عضو والمايدة العطف **وقدح** سمع فيه اقدحه **وقن** وهو
العبد اذا ملك هو وابوه يستوي فيه الواحد وغيره وربما قالوا اقنان واقنه
قال جرير • اولاد قوم خلقوا اقنه • وقيل جمع قنان جمع قن فيكون قياسا لانه
كفنان ولعنه لاجل التضعيف **وخال** بالخا المعجمة قالوا في جمعه اخوله
وقفا سمع فيه اقفيه لكن حكى ابن جني في كتاب المعرب قفا بالمد فيجوز
ان يكون اقفيه جمعا له والقفا المقصور والمشهور في جمعه اقف واقفا
وقفي على فعول كعصا وعصي واما اقف فكجبل واجبل واما اقفا فكرجل وارجال
واما اقفيه فالظاهر انه للممدود كسما واسميه ورد اولهره به **وجايز** وهي الخشبه
الممتدة في السقف سمع في جمعها اجوزه **وناجيه** قالوا في جمعها انجيه وهي بالجيم
يقال ناقة ناجية اي سريعة تنجو بمن يركبها اي نوع قال • ناجية وناجيا
ابوها **ونضيضه** وهو المطر القليل سمع في جمعها انضيه وجمعت على نضايض
ايضا **وعبي** وهو الحصر الذي لا يبين الكلام قالوا في جمعه اعييه **وجرو** بكسر
الجيم وهو هيئة الجس وما يفيض به البصير فيا كله ثانيا جمعت على اجرو **وعيل**
في الصحاح والعيل بكسر اليا واحد العيال والجمع عيايل مثل جيد وجياد وجيايد
وقال صاحب المحكم عيل الرجل وعياله الذين يتكفل بهم قال • سالوم على عمي كلا برح عنه
وكلوان ازدى يعيله الفقر • وقد يكون العيل واحدا قال الشم وغيره من الشراح جمع على
اعيله وهو خطا وصوابه اعوله بالواو لان عيلا فيعل والوي العين من عال
يعول واصله عيول **وعقاب** طاير معروف وهو مونث وسمع في ذلك جمع على اعقبه
وقد سمع ايضا فيه عقبان **وادحي** بهمزة مضمومه فدال مهملة ساكنه فحا
مهملة مكسورة فمثناة مشددة وهو الموضع الذي تدحوه النعامة برجلها ثم تبيض
فيه وليس للنعامة عش وانما هو الادحي ويقرب منه افعول سمع في جمعه ادحيه و
رمضان للشهر المعروف قالوا ارمضه في جمعه **وخوان لربيع الاول** جمع على اخونه
وليس بمعنى الخوان فان جمع ذلك خونه **وسقط فعله** بكسر الفا وسكون العين مع
ها التانيث وهذا هو البنا الرابع من ابنية جمع القلة في فعيل كصبي وصبيه و
خصي وخصيه قال المتنبي يهجو كافورا وهو من اشد ما هجي به خصي اسود • وذا لان
الفحول البيض عاجزة • عن الجميل فكيف الخصية السود **وفعل** بفتح الفا والعين
جميعا مثل فتى وفتيه واخ واخوه وولد وولده وجار وجيرة **وفعل** بفتح الفا
وسكون العين مثل شيخ وشيخه **وفعال** بضم الفا نحو غلام وغلمه وشجاع وشجعه
وفعال بفتح الفا نحو غزال وغزله **وفعل** بضم الفا واسكان العين كثني وثنيه

والثنى

اومؤنثم

598

والثنى الذي يكون دون السيد في المرتبة وحكى الجوهري في ثانيه يعني الثنى وجهين الضم
والكسر قلت فيجوز على هذا ان يضبط الفا في قوله ملم وفعل بالضم والكسر **فصل**
في الكلام على فعل المضموم الفا الساكن العين الذي هو احد ابنية جمع الكثرة وفعل
بضمتين وفعل بضمة ففتحه وفعل بكسرة ففتحه كما ستعرفه ان شا الله تعالى **من
امثلة جمع الكثرة فعل** وقد ضبطناه بضم الفا وسكون العين كما مر **وهو لا فعل فعلا**
نحو احمر حمر وسنه وتنتدحه قوما لدا جمع لد الخصام جا والصفر وغرابيب سود
وجدد بيض وحمر **وصفين متقابلين** اي احدهما المذكر والاخر المونث نحو خرج وبه
هطلا ونحو افضل فانهما افعل وفعلا وصفين ولكن لا تقابل بينهما **او منفرد بين
لمانع في الخلقة** نحو اكمر واقلف وبه رتقا وقرنا فيجمع كل من ذلك على فعل **فان
كان المانع الاستعمال الفعل فيه محفوظ** نحو الى وامراة عجزا على انه قد حكى اليا والعجز
قليلا وفي المخصص عن ثابت انه يقال رجل اصلع ولا يقال امراة صلعا ولا
نزعا قلت جعل المم فعلا في هذا النوع مقيسا في الكافية وجعله هنا محفوظا فاختلف
كلامه وفي الارتشاف ان في قياسه خلافا وفيه ذكر قسم ثالث ما لم يستعمل له
مقابل لا من لفظه ولا من معناه نحو ديمة هطلا وفرس اسفى للذكر الخفيف الناصية
ولم يقولوا مطرا هطل ولا فرس سفوا قال والقياس هطل وسفو ولم يحك فيه خلافا
واما جعل الخلاف فيما له مذكر من غير لفظه كذلك نحو الى **ويجمع في الشعر ان صحت
لامه ان تضم عينه** كقول طرفه • ايها الفتيان في مجلسنا • جردوا منها ورادا
وشقر • وكقول الاخر • طوى الجديدان قد ما كنت انشره • فانكرتني ذوات الاعين
النجل • وشقرة جمع اشقر ونجل جمع نجلا **ما لم تعتل** العين فخرج نحو سود وبيض
او تضاعف نحو احم والغر وخرج باشتراط صحة اللام نحو عمي وعشي
ويحفظ فعل ايضا في فعيل نحو ثنى فقد سمع في جمعه ثني **وفعول** نحو
عفو **معتل اللام صحيح العين** كما مثلنا **وفي نحو سقف** فقد قالوا
في جمعه سقف باسكان القاف ايضا والمشهور من كلام النحويين ان اصله
سقف بضم القاف وبعضهم قال ان سقفا جمع سقيف فهو على القياس وقال
بعض شيوخنا لم يسمع فعل وفعل فوجب الحمل على ما ثبت ويرده انهم قالوا ثوب سحل
وثياب سحل قلت وليس هذا الرد بشي فان سحلا محتمل التخفيف من سحل بضمتين
وورد بفتح الواو على ورد بضمها **ونوار** صفة المراة النفور تجمع على نور قلت وفي
الصحاح امراة نوار اي نفور والجمع نور كقذال وقذل فاستثقلت الضمة على الواو
فسكنت قصار نور **وخواره** توصف بها الارض والناقة ايضا لم يبين الجوهري

معنى وصف الارض بها وقال وناقة خوارة اى غزيرة وكانه بريد كثرة لبنها والجمع خور وعميمة اى طويلة يقال نخلة عميمة ونخل عم وبازل من صفات الابل والبزول وهو انشقاق الناب يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابها وذلك فى السنة التاسعة وربما بزل فى السنة الثامنة والجمع بزل بسكون الزاى قلت وفى القاموس ان بازلا يجمع على بزل ككتب يعنى بضمتين فعلى هذا لا يصلح بزل الساكن الزاى متمسكا للمص فى اثبات هذه البنية جمعا لهذه الكلمة لجواز ان يكون الاصل فيها الضم وسكن تخفيفا وعايذ بالذال المعجمة صفة للانثى الحديثة العهد بالنتاج من خيل وغيرها وظبا ومن ابل والجمع عوذ وحاج مثل بازل الا انه مضعف والجمع حج والمراد به التايب الراجع واسد جمعه على اسد واظل قال فى شرح الكافية كالاظل باطن القدم وفى الصحاح الاظل ما تحت منسم البعير قال يشكو الوجى من اظل واظلل انتهى وقال الوفى جمعه ظل وبدنة سمع فى جمعها بدن قال تعالى والبدن جعلناها لكم من شعاير الله وكثر بنا فعل هذا فى دار وفارة اللاد المحل الذى يجمع البنا والعرصة والقارة الجبل الصغير المنقطع عن الجبال او الصخرة العظيمة او الارض ذات الحجارة السود والصخرة السود كذا فى القاموس فجمع كالوسى هذين اللفظين هذا الجمع فقال دور وقور وندر فى زغيب الزغيب بالزاى المعجمة والبايين الموحدتين القصير من الرجال نص عليه صاحب المحكم قال صاحب الصحاح فى باب الزاى الزغيب القصير قلت وفى القاموس فى فصل الزاى من حرف البا الزغيب الضعيف الجبان وفى فصل الزاى من حرف البا والزغيب اللئيم القصير كالزغب والجمع زغب شاذ بليحرب وعنها اى ومما اصله جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين معا ولا يكون لمعتل اللام وسببه انك لو جمعت سما مثلا على هذا الوزن لادى الى قلب اليا واوا وانضمام ما قبلها فيصير سموو حتى ادى الاعلال الى هذا قلبنا الواو يا لضمة ما قبلها ثم قلبنا الضمة كسرة فيصير البنا الى فعل مضموم الفاء مكسور العين وهو بناء مرفوض عند العرب وهو مقيس فى فعول بفتح الفاء او بمعنى مفعول ان كان صفة بمعنى فاعل نحو صبور وشكور فتقول فى جمعهما صبر وشكر او كان اسما نحو عمود وقلوص فتقول فيهما عمد وقلص واما اذا كان بمعنى مفعول نحو ركوب وحلوب فلا يجمع هذا الجمع وفى فعيل اسما نحو قضيب وكثيب فتقول فيهما كثب وقضب واما اذا كان فعيل وصفا نحو نذير وعليم فانه لا ينقاس فيه فعل وفعل بفتح الفاء وفعال بكسر الفاء اسمين غير مضاعفين فالاول كقذال واتان والثانى كحمار وذراع واما اذا كان الاول وصفا كجبان او الثانى نحو هجان وهى

الناقة

الناقة العظيمة العجز والمراة الضخمة الثقيلة العجز او كان احدهما مضاعفا كجنان ومداد فلا يجمع شى منها هذا الجمع وندر عنق بنونين جمع عنان بالكسر وقدم تفسيره والفيا آعنة ووطط جمع وطواط بفتح الواو وحفظ هذا الجمع فى فعيله نحو صحيفه وفعل نحو سقف وفعل نحو نمر وقوله مطلقا راجع الى الاوزان الثلاثة المتقدمة اى سوا كن اسما كما مثل او صفات نحو خشن وخشن ونجل ونجل ويجيبه ونجب وحفظ فى فعيل نحو جديد وجدد ونذير ونذر وفاعل نحو نازل بالنون قال او تنزلون فانا معشر نزل وفعل بفتح الفا والعين نحو نصف ونصف وفعال بفتح الفا نحو صناع وصنع وفعال بفتح الفا نحو ثقال بتثليث مفتى حجة وما يقال جمل ثقال اى بطى وفعل بفتح الفا وكسر العين مع ها التانيث نحو فرحة وقرح اوصافا قيد راجع الى جميع الاوزان المتقدمة التى هى محل حفظ الجمع المذكور وفى فعال بضم الفا نحو كراع وقراد وفعله بفتح الفا والعين جميعا مع ها التانيث نحو ثمرة وخشبه وفعل بكسر الفا وسكون العين نحو ستر قال والمجلن وبيت محى عامر لنا وزخرف والاواضى والستر اسما قيد فى الاوزان الثلاثة ويجب فى غير المضعفه تسكين عينه ان كانت واوا كقولهم فى جمع سوار سور وفى جمع عوان عون وفى جمع نوار نور قال الفرا وربما قالوا عون كرسل فتابعوا العوان والعانة اى بين جميعا وانما قال فى غير المضعفة لانه سمع فى المضعفة تثقيل العين قال الشاعر اغر الثنايا احم اللثات يحسنها سوك الاسحل ويجوز ان تحركها اى ان لم تكن العين نحو الرسل والكتب فتقول الرسل والكتب قلت واذا جاز فى عنق مع افراده فهنا اولى لان الجمع نص بتخفيفات ليس لغيره كقلب الواو يا فى باب عصى دون باب عنق وفى باب صيم دون باب حول وفى باب بيض دون باب طوى ولم تضاعف عينه فيمتنع التسكين فى نحو جدد وسرر ودون للوو وربما سكنت مع التضعيف نحو ذباب وذب فان كانت عينه يا كسرت الفا عند التسكين مثل سيال بالفتح وهو ضرب من الشجر له شوك فيقال فى جمعه سيل بضم السين واليا لان الضمة على اليا اخف منها على الواو ويجوز التسكين فيقال سيل بكسر الفا لتصح اليا كما فعل فى بيض ومنها اى ومن امثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين وهو لفعله بضم الفا وسكون العين مع تا التانيث نحو غرفه وغرف وفعلة نون ايضا بالتا بضم الفا والعين جميعا مثل شرفه وشرف ويقال ايضا شرفات كما يقال غرفات واما قول الفقها شرافة المسجد بوزن تفاحة فذكر ابن برى فى اغلاطهم وفى الصحاح ما ملخصه ان مشتركة بين الماء والصافى قل او كثر وبين ما الرجل وان جمع الاول نطاف

ينظر

والثانى نطق **وللفعلى** نحو الكبرى والصغرى **انثى الافعل** كما مثلنا وخرج بذلك نحو حبلى ورجعى وبهمى **ويحفظ فى الرؤيا ونوبة** فقد سمع فيهما رؤى ونوب والرؤيا مصدر راى الحلمية وما يرى فى المنام والنوبة اسم لما ينوب الانسان اى ما يصيبه والنوبة ايضا واحدة النوب يقال جاءتك نوبتك ونيابتك وهم يتناوبون النوبة فيما بينهم فى الماء وغيره كذا فى الصحاح **ولا يقاس عليها خلافا للفراء** فانه اجاز ان يجمع على فعل نحو رجعى وفيما كان على وزن فُعْلة واوى العين ان يجمع على فعل مثل جونة ودولة فتقول عنده رجع وجون ودول قياسا والصحيح قصر ذلك على السماع **ويحفظ ايضا فى فعلة** بضم الفا وسكون العين **وصفا** نحو بهمة بالبا الموحدة الفارس الذى لا يدرى من اين يوتى من شدة باسه **ونحو تخمة** ولبيع مثل رطبة ورطب لامتناعهم من ان تقول هذا التخم بل انثوا فقالوا هذه التخم واما الرطب فقد جاء فيه التذكير نحو رطبا جنيا **ونفسا** وهى المراة اذا وضعت سمع امراة نفسا ونسا نفس بضمتين **وظبة** وهى حد السيف **وعجاية** وهى كل عصب يتصل بالحافر قال الراجز ٭ وحافر صلب العجى مدملق ٭ قال الاصمعى العجاية والعجاوة لغتان وهما قدر مضغة من لحم تكون موصولة بالعصب تنحدر من ركبة البعير الى مدملق من الحجر والحافر الاملس المدور كذا فى الصحاح **وقرية** واحدة القرى **وحلية** وكذا لحية سمع جمعهما على حلى ولحى وسمع جمعها ايضا على فعل بكسر الفا وفتح العين على القياس **وعدو** وسمع جمعه على عدى والمشهور عداة بالتا **واطرد عند بعض بنى تميم وبعض كلب** هذا الجمع **فى المضاعف المجموع على فعل** بضم الفا والعين نحو سرير وسرر وجديد وجدد فيجوز عند اهل اللغة فتح العين فى مثل ذلك على سبيل الاطراد فيقال سرر بفتح الرا وهذا شى لم يحكه س وحكاه ابو عبيدة وغيره وقال الشلوبين هو جائز فى الاسم والصفة وهو قول ابن جنى ولطارق المرم يقتضيه وخصه ابن قتيبة وجماعة بالاسم فلم يجوزوا ان يقال ثياب جدد بالفتح **ومنها** اى ومن امثلة جمع الكثرة **فعل** بكسر الفا وفتح العين **وهو لفعلة** ذى التا المكسورة الفا الساكنة العين نحو كسرة ودمنة وحجة ومرية **اسما** فخرج نحو كبرة من الصفات ولم يثبت بعضهم فعلة فى الصفات واثبتها صاحب المخصص وعد من ذلك الفاظا **تاما** اى مشتملا على جميع اصوله فخرج نحو لثة ورقة **ويحفظ فى فعلى المؤنث** بالالف المقصورة المكسورة الفا الساكن العين نحو ذكرى **ونحو ضيعة** ما عينه بالحركة **ولا يقاس عليها خلافا للفرا** وهذا كقوله فى رؤيا ونوبة **ويحفظ باتفاق فى فعلة** ذى التا المكسورة الفا الساكن العين **واحد فعل** نحو سدرة فقد سمع فيه سدر بفتح الدال ولا

يقاس عليه اتفاقا وهذا تقييد لاطلاقه فعلة فى اول الفصل ولم يتركه لاغنائه عنه قوله فى صدر الباب ان يجر ما يفصله من واحده التا مسموع **وفى المعوض من لامه تا** نحو عزة ولثة قالوا فى جمعها عزى ولثى والعزة الفرقة من الناس **وقشع** بقاف معجمة فشين معجمة ساكنة بعين مهملة وهو الجلد البالى **وهضبة** وهى الاكمة ومثله قصعة سمع فيها هضب وقصع **وقامة** ومثله تارة قالوا فيهما قيم وتير **وهدم** بكسر الها وهو الثوب البالى قالوا فيه هدم واهدام ايضا **وصورة** قال الجوهرى الصور جمع صورة وانشد على هذه اللغة بصف الجوارى ٭ اشبهن من بقر الخلصا اعينها ٭ وهن احسن من صيرانها صورا ٭ والصيران جمع صوار وهو القطيع من بقر الوحش **وذربة** بكسر الذال المعجمة وسكون الرا وبالبا الموحدة مثل قربة لغة فى الذربة وهى الحديدة اللسان قال اليك اشكو ذربة من الذرب وفى الطارقيات لابن خالويه ان اعرابيا جا الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال اليك اشكو ذربة من الذرب ٭ يا مالك الملك وديان العرب ٭ فقال النبى صلى الله عليه وسلم ذاك الله **وعدو** جمع على عدى قال الجوهرى وهو جمع لا نظير له وقال ابن السكيت لم يات فعل فى النعوت الا حرف واحد قالوا قوم عدى اى غربا وهم عدى اى اعدا **وحداة** وهى الطائر المعروف قال ٭ ونعلى الولى يستلبون على الاولى ٭ تراهن يوم الروع كالحدا القبل ٭ ونظيره حبرة وحبر قال المشرجل المرحل جما وفيه نظر لاحتمال ان يكون اسم جنس ولا دلالة فى الوصف بالقبل على انه جمع كقوله السحاب الثقال **والحق المبرد بفعلة** بضم الفا **وفعلة** بكسرها **فعلا** بضم الفا **وفعالا** بكسرها لكنه **موثنين** فتقول فى جمع جمل جمل بفتح العين كما تقول فى جمع غرفة غرف وتقول فى جمع هند هند بفتح العين كما تقول فى جمع كسرة كسر **ولا يكون فعل ولا فعال** بكسر الفا فيهما **لما فاؤه يا** لاستثقال الكسرة على اليا قلت وفى المحكم غريبتان احداهما انه قال اليسار واليسار نقيض اليمين والفتح افصح عند ابن السكيت والكسر افصح عند ابن دريد وهذا القول موضع الاستغراب الثانية انه ليس فى كلامهم اسم اوله يا مكسورة الا يسار وهذه اخرى مسئلة فى غريب الغريب ولا يحتمل مثل ابن سيدة لكثرة اطلاعه **الا ما ندر كيعار** جمع يعر كوزن كلب وكلاب وبيعرة كقصعة وقصاع وهو الجدى يربط فى الزبية للاسد وحكى الشيبانى يقاظ جمع يقظ وقال الفارسى جمع يقظان وبحثه ابن الصايغ بكثرة فعال فى جمع فعلان قلت تخصيصه لم لفظة يسار بالتمثيل يدل على انه لم يسمع فى فعل

فصل فى الكلام على ابنية فعال بكسر الفا من امثلة جمع الكثرة وما يشاركه فعلا **من امثلة الكثرة فعال** وقد عرفت ضبطه فان قلت لم استانف الحكم لهذا المثال فصلا وقال من امثلة الكثرة ولم يقل منها كما فعل فى اخواته قلت فعل ذلك تنبيها على كثرة تشعبه وانه كشى مستقل

عن بقية الجموع ولن تجد في جموع الكثرة اكثر تشعبا منه كما انه لا شيء في جموع القلة اكثر
تشعبا من افعال **وهو لفعل** بفتح الفا وسكون العين نحو كعب وكعاب وكلب وكلاب و
صعب وصعاب وضخم وضخام **غير اليائي العين** احترازا من نحو شيخ وبيت وهذا
مستغنى عنه بقوله فيما ياتي وقل في اليائي العين **ولفعلة** بفتح الفا وسكون العين ايضا
مع تا التانيث كجفنة وجفان وقصعة وقصاع وصعبة وصعاب وضخمة وضخام
مطلقا راجع الى فعل وفعلة والمقصود به التعميم في الاسم والصفة كما مثلنا لكن قد
يقال فما وجه ادخال اللام اذن على فعلة **ولفعل** المفتوح الفا والعين جميعا **اسما** نحو
جبل وجبال وجمل وجمال وخرج باشتراط الاسمية ما كان من فعل وصفا وعلى هذا
فلا يقال حسن وحسان بل حسنون وسياتي انه يقال حسنة وحسان فيشكل قوله
* حسان الوجوه طيب حجزاتهم * يحيون بالريحان يوم السباسب * فاما ان يكون
على غير القياس او يكون مفرده جماعة حسنة **غير مضاعف** احترازا من نحو طلل
ولا معتل اللام احترازا من نحو فتى وعصى **ولفعله** ذات التا والفتحات **مطلقا**
اي سوا كان اسما كرقبة ورقاب او صفة نحو حسنة وحسان **وللاسم على فعل**
بكسر الفا وسكون العين كذئب وذئاب **او فعل** بضم الفا وسكون العين نحو رمح و
رماح **مالم يكن** يكون من باى اللام فقياسه [illegible] هو القفيز الشامي وهو
غير المد كذا في الصحاح وقدم **وحوت** من الواوي العين فقياسه حيتان وقد
علم بقول المص لاسم خروج نحو جلد وحلو فانهما وصفان فلا يجمعان على فعال **و**
لوصف صحيح اللام على فعيل كظريف وكريم **او فعيله** كظريفة وكريمة **بمعنى**
فاعل او فاعله على طريق اللف والنشر المرتب فمعنى فاعل راجع الى فعيل ومعنى فاعله
راجع الى فعيله فان قلت قول المص فعيله يغني عن تقييده بمعنى فاعله لان الذي
بمعنى مفعوله لا تلحقه التا فهو فعيل لا فعيله فان قلت الذي بمعنى مفعوله لا تلحقه
التا فهو فعيل لا فعيله قلت الذي بمعنى مفعوله قد تلحقه التا نحو ذبيحه ونطيحه
بسبب مذكور في موضعه **او على فعلان** بفتح الفا وسكون العين كعطشان وفي
كتاب ليس لابن خالويه ليس في كلامهم عيام في جمع عيمان وهو المشتاق للبن والمراة عيمى
الا في بيت واحد وهو * اتترك معشر قتلوا هذيلا * ولا تعدى بقتلى من خدام * كذلك بغض الغرب
المعنى * ليشرب وارد البقر العيام * وهو قياس كعطشان وعطاش قلت انما الغيام في البيت
بالغين المعجمة لا المهملة من الغيم وهو العطش وحر الجوف فقال منه ايضا غام يغيم فهو غيمان
وهو غيمى كما يتصرف غام **او فعلان** بضم الفا وسكون العين نحو خمصان **او فعلى** ذي الالف
المقصورة مفتوح الفا ساكن العين نحو غضبى **او فعلانه** بفتح الفا وسكون العين مع تا

التانيث نحو خمصانه **ولم يجاوز في فعيل وفعيله** وصفين بمعنى فاعل وعينهما واو نحو
طويل وطويله لا للتصحيح فيقال طويلون في طويل وطويلات في طويله وفي جمع طويل
لما لا يعقل وقد تقدم ان فعيلا وفعيلة يجمعان هذا الجمع وذلك اعم من ان يجمعا مع ذلك جمعا اخر
الا فبين هنا ان منهما نوعا لا يجمع الا هذا الجمع من جموع التكسير وذلك نحو طويله وطويل بخلاف
شريف وشريفه ونحوهما **وبحفظ** في غيره اي لا يتقيد باسم ولا صفة **فعول** بفتح الفا نحو خروف و
خلوص **وفعله** بكسر الفا نحو لقحه **وفعل** بفتح الفا وكسر العين نحو نمر **وفعلة** بتا التانيث مع
فتح الفا وكسر العين نحو نمرة **وفعاله** بالف وتا مع فتح الفا نحو عباءة **وفي وصف على فاعل**
نحو ان عبادي قيل هو جمع عابد ومنه فان خفتم فرجالا وهو جمع راجل وهذا كان
قيمه ركبانا وقال عمر بن قميه ونكسو القنا الطعن هام الرجال ونحمي الفوارس منا الرجالا
الاول جمع رجل والثاني جمع راجل **او فاعله** نحو قايمه وصايمه **او فعال** بكسر الفا نحو
ناقة هجان ودرع دلاص **قلت** وهذا مخالف لما قدمه من ان نحو قلاص وهجان ودلاص
اسم جمع مستغنى عن تقدير التغيير **او فعال** بفتح الفا نحو جواد وجياد **او فيعل** بيا بين فا
مفتوحة وعين مكسورة نحو خير وخيار وجيد وجياد **او افعل** نحو اجرب وجراب فالجراب
مشترك بين جمع اجرب ومفرد الاجربة **او فعلا** بالف التانيث الممدودة مع فتح الفا وسكون
العين نحو بطحا وبطاح **او فعيل**[2] يقال فرس ربيط وحبل رباط وانما قال بمعنى مفعول لانه لو
كان بمعنى فاعل لكان هذا الجمع فيه مقتبسا او محفوظا لما تقدم في نحو شريف **وفي اسم على فعله**
بالتاء مع ضم الفا وسكون العين نحو برقه وبراق **او فعل** بضم الفا وفتح العين نحو رطب ورطاب
وربع ورباع والربع الفصيل ينتج في اول الربيع وهو اول النتاج يقال ماله هبع ولا ربع والهبع
ما نتج في اخر النتاج والانثى ربعه وهبعه **او فعل** نحو جمد بجيم وميم ودال مهملة وهو ما ارتفع
من الارض يجمع على جماد ومثل ذلك في بعض النسخ من الشروح بخمر وخمار بالخا المعجمة وقلت
وهذا عكس ما نحن فيه فان مرادنا ان فعل هو المفرد وفعالا هو الجمع ولكن تصحيف جمد بخمر
في اثر الوهم فقيل خمار **او فعلان** بكسر الفا وسكون العين نحو ضباع وضبعان وهو الذكر من
الضباع وقول الجوهري ان الانثى ضبعانه مردود ولا تكون بالالف والنون الا في المذكر وحكى
بعضهم ان الذيب يقع على الضبع فتاتي بالولد فيسمى ضبعانا على وزن اسم ابيه وهو
السرحان **او فعيل** نحو فصيل وفصال وافيل وافال فلو كان فعيل وصفا فاما ان يكون
بمعنى مفعول فجمعه اذا على فعال محفوظ لا مقيس وقد مر الكلام على النوعين **او فعل**
بفتح الفا وضم العين نحو رجل ورجال وسبع وسباع **وندر** فعال **في يائي**
العين نحو ضيف وضياف فان قلت يجب ان يقيد هذا بان لا يكون على زنة فعله
كضبطه وربطه فانه لو كان كذلك انتفى الندور وللمص اهماله فيرد عليه قلت استغنى

[2] بمعنى مفعول نحو ربيط

عنه بما قدمه الى الفصل من ان فعالا لفعلة مطلقا او الفا يعنى ان هذا الجمع ثلثه

فى ما بى الفا نحو ابر وبيان فان قلت قد مضى هذا فى اخر الفصل السابق فى بيا فلما ذا اعاده

قلت لما ذكر مسئلة العين اتمها مسئلة الفا استطرادا ليجمعها للناظر فى محل واحد وفى

ابيض بهمزة مفتوحة فمثناة تحتيه ساكنة فصاد مهملة مفتوحة فى اخر وهو الحنيفى يقال

فى فلان لا خير ابيض وصحف بعض الشارحين هذه الكلمة باصاعى المذكور فى قوله تعالى

ويضع عنهم اصرهم فورد عليه ان فعلا قد تقدم فى المنقاس نحو بير وديب وانما الكلمة

ابيض كما قدمنا وهى مصروفة قطعا فافهم وسمع جمعها على اصار وجداة وجدا و

قنينه بقاف مكسورة فنون مشددة فمثناة تحتيه ساكنة فنون فيها ثانيث

وهى انا من زجاج للشراب سمع فى جمعها قنان وجمعت ايضا على القنانى وبشاركه اى

يشارك فعالا المتقدم على فعول بضم الفا والعين فعول اى يشاركه فى الوزن من حيث

هو لا فى كل مفرد يكون هو جمعا له اى لا يجب فى كل مفرد مما ذكر انه جمع على فعال ان

يجمع على فعول يدلك على ذلك انه ذكر ان الاشتراك هنا قياسى ونحن على يقين من

انه لا يجوز فى قلس فلوس ولا فى ضرس ضروس وكذا الباقى فان قلت فاذا كان الامر

على ما ذكرت فما معنى القياس هنا قلت معناه كمعناه فى قولنا يجمع فعل على افعل قياسا

والمراد بالقياس فى هذا الباب وفى باب الصفة المشبهة وفى ابنية مصادر الثلاثى

انا اذا لم نجد السماع فى ذلك استعملنا ما ذكر وقلنا انه قياس لا انا نستعمله مع وجود

السماع مخالفا له فى اسم على فعل بفتح الفا وسكون العين نحو فلس وبحر وبيت وشيخ

فتقول فيها فلوس وبحور وبيوت وشيوخ ليس عينه واوا احترازا من نحو حوض

وثوب فلا يجمع مثله على فعول استثقالا لذلك فى الواوى العين لثقل الضمة مع

الواو يافى جمع وهذا بخلاف ما اذا كانت العين يا نحو بيوت وعيون لفقد احدى

الواوين على ان منهم من يستثقل هذا ايضا فيكسرا وله فيقول بيوت وشيوخ وعيون او

على فعل بكسر الفا وسكون العين نحو جذع وجذوع وحمل وحمول وضرس وضروس

وجسم وجسوم او فعل بضم الفا وسكون العين نحو برج وبروج وبرد وبرود

غير مضاعف فخرج نحو خف او فعل بفتح الفا والعين معا نحو اسد واسود وذكر

وذكور وسمعا فى فاعل وصفا نحو شاهد وشهود وساجد وسجود غير

مضاعف فخرج نحو راد وفى التنزيل انا رادوه اليك فجمع جمع السلامة ولا معتل

العين فخرج نحو نايم وبايع وفى نحو فسل مما هو صفة على زنة فعل المفتوح

الفا الساكن العين فقد جمع فسل على فسول وفسال قال ° واما عدا ثمة فسول

° فروجك خامس وحمولك سادس ° والفسل الرجل الخسيس وفوج مما هو

معتل

602

معتل العين بالواو وهو الجماعة من الناس سمع جمعه على فووج وساق مما هو على

فعل محرك العين معتلها بالواو فقد جمع على سووق وبدرة مما هو مونث بالها على

فعلة مفتوح الفا ساكن العين صحيحها قال الفرزدق ° فيجوع الا بيبها بدورها ° و

البدرة عشرة الاف درهم وقال الطرماح الاسدى ° علاه بضربة بعثت بليل ° حوايمه و

ارخصت البضوعا ° اى وارخصت على الطير اكل اللحم البضيع جمع بضعة وشعبه و

شعوب والشعبة معان منها غصن الشجرة ومنها الطايفة من الشئ ومثاله على فعاله برمه

وبرام وقنه بقاف مضمومة ونون مشددة وهو اعلى الجبل يشير به الى المضاعف العين

جمع على قنون ومثاله من فعال قبة وقباب وجبة وجباب وشذوذا فى نحو ظريف

قالوا فيه ظروف على جهة الشذوذ وانسه قال ° فيا رب يوم قد لهوت وليلة ° بانسة

كانها خط تمثال ° وسمع فى جمعه انوس شذوذا وخص بحا مضمومة وصاد مهملة

قال ° مشمشمة كان الحص فيها ° اذا ما الما خالطها سخينا ° والحص الورس والزعفران وانفرد

فعول عن فعال مقيسا تارة وسماعيا اخرى فانفرد مقيسا بنحو كبد مما هو على صيغة

فعل بفتح الفا وكسر العين وهو اسم فيجمع على فعول قياسا نحو كبود فى كبد وكروش فى كرش

وبيت مما هو معتل العين بالياء على فعل بفتح الفا وسكون العين نحو بيوت فى بيت

وشيوخ فى شيخ وسيوف فى سيف ولا يقال فى شى من ذلك فعال وانفرد سماعا

بنحو نوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة فمثناة تحتيه وهى حفيرة تتخذ حول الخبا

لئلا يدخلها ما المطر وسمع جمعها على نوى قال الشاعر ° خلت الديار ونويها وطلل مما

كان من الوسا على فعل بفتحتين مضاعفا فقالوا فى جمعه طلول وعناق وهو الانثى من

ولد المعز ويطلق على غير ذلك ايضا كالداهية سمع فيه عنوق وسما قالوا فيه سمى

وهراوه وهى العصا الضخمة سمع فيه هرى ولم يسمع فى شى من هذه الامثلة فعال

ثبت انفراد فعول عنه بذلك لكن على جهة السماع لا على جهة القياس واعلم ان الاشتراك

نوعان اشتراك مع التساوى واشتراك مع غلبة احدهما وقد شرع المصنف فى بيان هذا النوع

فقال وفاق فعول فعالا فى فعل المفتوح الفا الساكن العين نحو فلس وفلوس

فهذا اكثر من كلب وكلاب وفعل المضموم الفا الساكن العين المخالف هذا باعتبار

ان لامه ليست يا نحو برج وبروج فهذا اكثر من دهن ودهان وفاق فعال

فى فعل بفتح الفا والعين غير المضاعف نحو اسد واسود فهذا اكثر من نحو جمل وجمال

وشاركه اى شارك فعول فعالا شذوذا فى نحو ضيف مما عينه يا فسمع ضياف

على جهة الشذوذ كما سمع ضيوف وهو القياس فيه وقد يلحقهما اى يلحق فعولا

وفعالا التا نحو فحالة وخؤولة وهو غير مطرد وقد يستغنى عنهما اى عن فعال

وفعول بفعيل كما سمع منهم في ضان ضئين ولم يقولوا ضيئان ولا ضئون وسمع في كلب كليب ولم يقولوا كلوب وسمع في ضرس ضريس ولم يقولوا ضروس وفعال بضم الفا قالوا عراق في جمع عرق بفتح الفا وهو عظم اخذ عنه اللحم ولم يسمع في جمعه في عرق ولا عراق والاصح انهما اي ان فعيلا وفعالا امثال تكسير لا اسماء جمع بدليل لزوم التانيث في نحو هي الضبيع والكليب والعبيد والضوان بضم الضاد والعراق بضم العين ولنا قول ثالث لم يذكره المص وهو التفصيل بين المضموم الفا كغما والمكسور الفا جمع واما فعيل فاسم جمع فان ذكر فعيل كغزي والمراد به القوم الذين يغزون العدو فانهم يقولون هو الغزي كما يقولون هو الرهط فهو اسم جمع اذ لو كان جمعا لانث تقول هي الغلمان ولا تقول هو الغلمان فصل في الكلام على اوزان متعددة من امثلة جمع الكثرة غير ما تقدم من امثلة الكثرة فعل بضم الفا وتشديد العين مفتوحة وهو لفاعل وفاعله نحو راكع وركع وراكعة وركع وصفين كما مثلنا وخرج بذلك نحو جلب العين وجائزة السقف ويشاركه فعال بالف بعد العين المشددة قياسا في المذكر نحو صائم وصوم وقائم وقوم وتقول ايضا صوام وقوام وسماعا في المونث نحو صداد في جمع صاده واستشهد على ذلك لبعضهم بقول الشاعر

* ابصارهن الى الشبان مائلة * وقد اراهن عني غير صداد *

وانما يتم على ان يكون الضمير في قوله وقد اراهن عائدا على النسوة العائد عليهن ضمير ابصارهن وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون يعود على الابصار فيكون جمع صاد اذ مفرد الابصار بصر وهو مذكر ويقلان اي فعل وفعال في المعتل اللام نحو غاز وغزى وجان وجنا وندرا في مخل وهو الرجل الضعيف فقيل في جمعه مخل ومخال وكلاهما نادر ونفسا فقيل في جمع النفس ونفاس على جهة الندور ونصل للشدة العين ولا الف فيه في نحو عزل وهو الرجل الذي لا سلاح معه فقيل في جمعه عزل وسرو بسين مهملة مفتوحة فرا مضمومة فواو ساكنة فهمزة وهي البيض من الدجاج فقيل في الجمع سرء وخريد بالخا المعجمة وهي المراة الجميلة وقد مر تفسيرها سمع في جمعها خرد وفعال المشدد العين ذو الالف في محكم وحفيظ حيث قالوا حكام وحفاظ قلت والاولى ان يمثل بغير ذلك فمن العباب عرب والعرب كصب واسباب وتجمع ايضا على عراب فهذا مثال مخففا بنقل واما حكام وحفاظ فهما في الظاهر جمع حاكم وحافظ فيحتمل انه استغنى بجمعهما عن جمع حكيم وحفيظ ومنها اي ومن امثلة جمع الكثرة فعله بفتحات فيها تانيث لفاعل وصفا مذكرا صحيح اللام نحو ساحر وسحرة وكاتب وكتبة وفاسق وكافر وكفرة واحترز من المونث كطالق ومن المعتل اللام كغاز ورام ويقل فيما او بفعل نحو غراب ناعق وغربان نعقه وندر في نحو خبيث

وخبثه وسيد وساده واصله سودة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبر وبررة فان قلت يحتمل ان يكون هذا مما استغنى فيه بجمع بار قلت قد نص على ذلك بعض الشارحين وليس بشي لانه يقابل الفاجر لا العارف وخبر وخيار على وزن فعله الا ان العين المعتله تحرك وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فان قلت وزن كل من سيد وخير فيعل فذكر احدهما مغن عن ذكر الاخر فما وجه ذكرهما معا قلت التنبيه على ان هذا الجمع كما وقع في فيعل الواوي العين كسيد وقع في فيعل اليائي العين كخير وأجوق وهو المايل الشق وفي المحكم الاجوق الغليظ العنق لم يزد على ذلك وقال قبله الجوقه الجماعة من الناس واحسبه دخيلا قلت قد صرحوا بان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية الا اذا كانت اسم صوت وذكروا من المعرب الجوسق والجرموق فلوقه لتردده ومنها اي ومن امثلة جمع الكثرة فعله بها التانيث مع ضم الفا وفتح العين لفاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو غاز وغزاة وقاض وقضاة ورام ورماه فخرج بالوصف نحو واد وبمذكر نحو طالق وبعاقل الوصف من نحو كلب ضار او عاد وبمعتل اللام نحو ضارب وجاهل في نحو غوى وغواة وقد يكونون استغنوا بجمع غاز وعريان قالوا فيه عراة وعدو قالوا في جمعه عداة وجماعة ممن تكلم على ابيات الجمل قالوا في اسم العداة انه جمع عاد لا جمع عدو وهادر بالدال المهملة وهو الذي لا يعتد به قال ثعلب يقال هدرة يعني بضم الفا قال وهدرة اجود انه جمع هادر وروى بدال معجمة فمثناة تحتيه مشددة على زنة فعيل وهو البعير المنقطع من الاعيا واياك ان تتوهم ان داله مهملة وانه مخفف الهمزة وانه مشتق من الرذاة فهذا غلط وقد سمع في جمع هذا رذاة وبان وهو الطاير الكاسر المعروف قالوا في جمعه بزاة ومنها اي ومن امثلة جمع الكثرة فعله بها التانيث مع كسر الفا وفتح العين لاسم صحيح اللام على فعل بضم الفا واسكان العين كثيرا كقرط وقرطه وكوز وكوزة ودرج ودرجه فخرج بالاسم نحو حلو وبصحيح اللام نحو مدى وعلى فعل بفتح الفا وسكون العين نحو غرد وغردة وخرج باشتراط الاسمية وصحة اللام بالنسبة الى هذا الوزن نحو صعب لانه صفة ونحو ظبي لانه معتل اللام وفعل بكسر الفا واسكان العين نحو قرد وقردة وخرج نحو علج لانه صفة ومثل نحى لانه اللام قليلا وندر في نحو علج مما هو صفة على زنة فعل المكسور الفا وقصه مما هو بتا التانيث وهادر وقد مضت حكاية جمعه على فعلة المكسور الفا من ثعلب وندور ذلك فيه من جهة وصفه وعلى غير ذلك الاول ان ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلى بفا مفتوحة وعين ساكنة ولام

بعدها الف تانيث مقصورة لفعيل بمعنى مُمات اى بمعنى انسان كقتيل و
صريع وفى بعض النسخ بمعنى مصاب والمراد بها اصابة الموت او موجع كجريح واسير
ويحمل عليه ما دل على ذلك من فعل بفتح الفا وكسر العين ولا يا فيه نحو
زمن وزمنى وفعلان نحو سكران وسكرى وفيعل نحو ميت وموتى وافعل
نحو احمق وحمقى وفاعل نحو هالك وهلكى وندر فى كيس وهو الظريف قالوا
فيه رجال كيسى ووجه الندور فيه انه ليس فيه شى من المعانى المتقدمة
وذرب بالذال المعجمة اى حاد قالوا لسان ذرب والسنة ذربى قال لذا ازمن عصبة
سعدية ٭ ذربى كالاسنة كل يوم تلاق ٭ وانما ندر لخلوه من المعانى المذكورة الا وجلد
وهو الصلب القوى قالوا رجل جلد ورجال جلدى فجمع جلد على ذلك مع ليس على
شى من الاوزان السابقة وليس فيه دلالة على افة ومنها اى ومن امثلة
جمع الكثرة فعلى كالوزن الذى قبله يليه الا ان هذا بكسر الفا لحجل وظربان
قالوا فيهما حجلى وظربى وكلام المص على راى الجمهور فى ان فعلى جمع تكسير وقال
ابن السراج اسم جمع والحجل طاير قال الشاعر ٭ ارحم لصبيتنا الذين كانهم
٭ حجلى تدرج فى السرية وقع ٭ والظربان بالظا المعجمة المفتوحة فرا مهملة مكسورة
فبا موحدة فالف فنون دابة منتنة الريح الهرا والكلب والقرد زعموا انها
تفسو فى ثوب من يصيبها فلا تذهب رايحته حتى يبلى الثوب ويسمى
الظربان مفرق النعم زعموا انه اذا فسا بين الابل تفرقت ويقال ان فساه
سلاحه وذلك انه يدخل على الضب فى جحره فيخرج الضب من خبث رايحته
فياكله قلت وانظر اى شى لم يقل المص فى معزى انه جمع ماعز ومنها اى من
امثلة جمع الكثرة فعلا بفا مضمومة فعين مفتوحة فالف تانيث ممدودة
بعدها اللام لفعيل وصفا المذكر عاقل بمعنى فاعل نحو كريم وظريف ونص
س على انهم لا يقولون صغرا ولا سمنا استغناء عنها وفى صحيح لفعال او
مفعل بكسر العين كسميع بمعنى مسمع قال ٭ امن ريحانة الداعى السميع
٭ يورقنى واصحابى هجوع او مفاعل كنديم بمعنى منادم وخليط بمعنى مخالط
قال تعالى وان كثيرا من الخلطا وحمل عليه خليفة وهو بمعنى فاعل الا ان
فيه التا ومع ذلك فقد قالوا خلفا وقال الفارسى خلفا جمع خليف واما خليفة
فجمعه خلايف ولم يسمع سيبويه خليفا قال الفارسى ولو سمعه لم يقل ما قال
ورده بعضهم بان من سمع خلفا ممن يقول خليفة وما دل على سجية
حمدا وذم من فعال بضم الفا كشجاع وفعال بفتحها كجبان او فاعل نحو

عاقل

عاقل او جاهل فان ضوعف فعيل المذكر كشديد او اعتلت لامه كولى وغنى لزمه
افعلاء نحو اشداء على الكفار الا ان اولياء الله يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف الا ما ندر
قالوا سرى وسُرَاة ولم يقولوا اسريا وعلى هذا قيل نبى وانبيا قياس اعنى اذا يجعل نبى معتل اللام
لما من النبوة اللام فلا يكون انبيا فيه قياسا وندر فعلا فى رسول وودود و
وحدوث حيث قالوا رسلا وودادا وحدثا وفى نحو سمح واسير وسخى وخلم
بخا معجمة مكسورة فلام ساكنة فميم وهو الصديق فقالوا فى ذلك سمحا واسرا
وسخيا وخلما ويحفظ افعلاء فى نحو نصيب وصديق وظنين بمعنى متهم فهو
فعيل بمعنى مفعول وهين وفز فقالوا فى النصيب انصبا وقياسه انصبة كارغفة
وقالوا فى الصديق اصدقا وقياسه صدقا مثل كرما وقالوا فى الظنين اظنا ولم
يكن قياسه لانه بمعنى مفعول كاسر وقالوا فى الهين اهونا والقياس هُوَن لكونه
وفى الفز افزا وقياسه فى القلة افعل وفى الكثرة فعال وفعول نحو صك واصك
وصكاك وصكوك والفز هو المتباعد من الدنس وندر فى صديقة سمع فيه
اصدقا وقد روى فى الحديث ارسلوا الى اصدقا خديجة قيل ولا شاهد فيه لجواز
ان يكون جمع الصديق وهو مما يستوى فيه المذكر والمونث ومنها اى ومن
امثلة جمع الكثرة فعلان بفا مكسورة فعين ساكنة فلام فالف فنون لاسم
على فعل بفتح الفا والعين نحو خرب بالخا المعجمة لذكر الحبارى ونحو جار
وخال ونار وتاج وفتى كل ذلك يجمع على فعلان او فعل بضم الفا وفتح العين كصرد
وجعل او فعال بزيادة الف قبل اللام مع ضمة الفا نحو غلام وغراب وعقاب
مطلقا اى سواكان صحيح العين او معتلها وكذا اللام او فعل بضم الفا وسكون
العين واوى العين نحو حوت وعود وكوز ونون او فعل بكسر الفا وسكون العين
نحو قنو وصنو ويحفظ فى اسم على فعال بكسر الفا نحو صوار القطيع بقر الوحش او
فعال بفتح الفا نحو غزال او فعول بفتح الفا نحو خروف او فعيل نحو ظليم وهو
الذكر من النعام او فاعل نحو حايط او فعلة بكسر الفا وسكون مع التا نحو نسوة او
فعل بفتح الفا وسكون العين نحو عبد او فعلة بفتحات وها تانيث نحو قضفة
بقاف فضاد معجمة ففا بمعنى الاكمة وبحرامة ولموانه قال الشاعر ٭ يا قاتل الله صبيانا
تجى بهم ٭ ام الهنيبين من زند لها وارى ٭ اما الاما فلا يدعوننى ولدا ٭ اذا ترامى بنو
الاموان بالعار وفى وصف على فعل بفتح الفا وسكون العين نحو ضيف و
ضيفان او فعال بضم الفا نحو شجاع وشجعان بكسر شين الجمع وندر فى كروان
بفتحات وهو طاير قالوا فى جمعه كروان بكسر الكاف وسكون الرا او فعلان بفا

ولام ومثناة فوقية مفتوحة وهو النشيط الحديد الفؤاد وضفن بضاد معجمة
مكسورة ففاء مفتوحة فنون مشددة وهو الاحمق العظيم الخلق سمع جمعه على
ضفنان ومنها اي من ابنية جمع الكثرة فعلان بفاء مضمومة وعين ساكنة
ولام فالف ونون لاسم على فعيل نحو رغيف وقضيب او فعل بفتح الفاء والعين
معتلها نحو ذكر وحمل بالحاء المهملة صحيح العين كما مثلنا وخرج نحو دار او فعل بفتح الفاء
واسكان العين نحو ظهر وبطن او فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذيب ويحفظ
في فاعل نحو راكب وفارس وواحد قال: قوم اذا الشر ابدى ناجذيه لهم
طاروا اليه زرافات ووحدانا وافعل فعلاء نحو اعمى واسود وقال الفراء هو جمع الجمع
فهو فعل ونحو حوار وهو ولد الناقة وزقاق وهو السكة قال وفيهما حوران وزقاق
وجمع زقاق في القلة على ازقة وثني وهو الذي يلقي ثنيته ويكون ذلك لذي
الظلف والحافر في السنة الثالثة ولذي الخف في السنة السادسة قال ويقال فيه ثنيان
وبعيد وبعدان يقال فلان من قربان الامير ومن بعدانه وجذع بجيم وذال
معجمة مفتوحتين وهو ما كان قبل الثني بسنة فيقال لولد الشاة في السنة الثانية
ولولد البقرة والحافر في السنة الثالثة وللابل في السنة الخامسة كذا في الصحاح وبرخل
بفتح الراء وكسر الخاء المعجمة وهو الانثى من ولد الضان ومنها اي من ابنية جمع الكثرة
فواعل بفاء مفتوحة وواو فالف فعين مكسورة فلام لغير فاعل الموصوف به
مذكر عاقل فدخل فاعل اسما كحاجب العين وحائط وحاجز وفاعل بفتح العين كطابع
وفاعلاء كقاصعاء ودخل ايضا نحو طالق ونحو ضاربة ونحو نجم طالع نص على اطراده
والخطامي نص على شذوذه نحو طوالع ما ثانيه الف زائدة كما مثلنا وخرج بالزائدة نحو
القادم فلا يجمع على فواعل اذ هي بدل من الهمزة الساكنة التي هي فاء الكلمة او واو غير
ملحقة بخماسي نحو جوهر وجواهر وصومعة وصوامع واحترز عن الملحقة بالخماسي
نحو خورنق فانها لالحاق الكلمة بنحو سفرجل فتسقط في الجمع فتقول خرانق ويفصل
عينه من لامه بان انفصلا في الافراد نحو ساباط وجاموس وطومار وعاشور
وشذ نحو دواخن بالخاء المعجمة جمع دخان وقياسه في القلة ادخنة كاغربة وفي
الكثرة دخنان كغربان وحوائج في جمع حاجة لكن سمع في هذا المفرد حائجة فيجوز ان
يكون حوائج جمعا لها واستغني به عن جمع حاجة وفوارس جمع فارس وهو صفة مذكر
عاقل فحقه ان لا يجمع هذا الجمع لكن سهل ذلك ان فارسا غلب عليه الاسمية وانه لا
يكون للمؤنث فلم يقع فيه لبس ونواكس جمع ناكس ووجه شذوذه ما تقدم في فوارس
قال الفرزدق: واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * خضع الرقاب نواكس الابصار ومنها

اي من ابنية جمع الكثرة فعالى مفتوح الاصول الثلاثة ويختص الاصل الثالث
الفان لاسم على فعلاء بفاء مفتوحة وعين ساكنة والف ممدودة تلي اللام نحو صحراء
او فعلى بالف مقصورة مكسور الفاء ساكن العين نحو ذفرى او فعلى مقصور مفتوح الفاء
ساكن العين نحو علقى ولوصف على فعلى مقصور مضموم الفاء لا انثى افعل نحو حبلى
او على فعلان بفتح الفاء نحو سكران وندمان واطلق ليشمل ما له مؤنث على فعلى وما
ليس كذلك كالمثالين او فعلى مقصور مفتوح الفاء نحو سكرى وغضبى ويحفظ في
نحو حبط بحاء مهملة مفتوحة فباء موحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن
لوجع جمع على حباطى ويتيم ان الذين يأكلون اموال اليتامى وايم بهمزة مفتوحة
فمثناة تحتية مشددة فميم جمعت على ايامى والمراد بالايم من لا زوجة له ومن لا زوج
لها وطاهر قال: ثياب بني عوف طهارى نقية * واوجههم بيض المسافر غران
وعذراء وهي البكر جمع على عذارى لكن جعل المص هذا الجمع في الخلاصة مقيسا في عذراء كما في صحراء
ولم يذكره في غيرها فكلامه هناك يخالف كلامه هنا ومهري وهو البعير المنسوب الى مهرة بن
حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية بفتح الميم واسكان الهاء سمع في جمعه مهارى
وشاة واحدة الشياه فيقال في جمعها ايضا شواهي وهو الذكر من الظباء والمعز والوعول وانه لا
ياتي عليه سنة فيقال في جمعه شآوى بالف بعد الشين هذا مقتضى كلام المص فاما الثاني
فلم اقف عليه انما رايت ان شيا يجمع على شواه وهذا يقتضي ان الصيغة هي الفعالي بكسر اللام
لا بفتحها فان ثبت هذا فالذي كان ينبغي للمص ان يقيد بما اغنى عنه الفعالي بكسر اللام عن
الفعالى بفتحها جوازا وفعالى بضم الفاء ولام بين الفتحين في وصف على فعلان كسكران او فعلى
كسكرى راجح خبر عن قوله فعالى وفي غير يتيم من نحو قديم واسير مستغنى به عن
فعالى المفتوح الفاء تقول قدامى واسارى بضم الفاء ولم يفتحوها واما يتيم فيقال فيه يتامى
بالفتح ولم يضموها وفي غير ذلك مستغنى عنه نحو حبالى ويتامى وايامى وما سبق ذكره
بعدها ويغني الفعالي بفتح الفاء وكسر اللام كالمهاري عن الفعالى بفتح الفاء واللام جوازا في
فعلى كحبلى وما قبلها اي الاسم الذي على فعلى كعلقى وفعلى كذفرى وفعلاء كصحراء فيجوز
في جمع هذه كلها الفعالي بكسر اللام والفعالى بفتحها وبعض هذا مخالف لما ذكره غيره من حيث
منعوا في مثل حبلى وذفرى ان يقال حبالي وذفاري بالياء ونحو عذراء ومهري فتقول
العذارى والمهارى بالالف ويغني عن الفعالى لزوما في حذرية بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة
ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية فهاء تانيث وهي القطعة من الارض وسعلاة بكسر السين
واسكان العين المهملة وهي اخبث الغيلان قال: ويأوي الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل
السعالي وعرقوة بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة فواو فهاء تانيث

واحدة العرقوتين وهما الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب والجمع العراقى والمأقى
بفتح الميم واسكان الهمزة وكسر القاف وبعدها يا وهو طرف العين مما يلى الانف والاذن والجمع
المأقى على صيغة الفعالى وفيما حذف اول زايديه من نحو حبنطى بحا مهملة فبا
موحدة وكلاهما بالفتح فنون ساكنة فطا مهملة فالف وهو القصير البطين واول زايديه
النون فاذا حذفت قيل فى جمعه الحباطى وعفرنى بعين مهملة وفا مفتوحتين فرآء
ساكنة فنون فالف وهو الاسد واول زايديه النون فاذا حذفت قيل فى جمعه العفارى
وعدولى بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام فالف وهى قرية بالبحرين
واول زايديه الواو فعند حذفها تجمع على العدالى وقهوباه بقاف وها مفتوحتين
فبا موحدة فها تانيث وهو نصل له شعب ثلاث او سهم صغير مقرطس واول زايديه
الواو فيجمع عند حذفها على القهابى وبلهنيه ببا موحدة مضمومة فلام مفتوحة فها
ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتيه فها تانيث وهى السعة يقال فلان فى بلهنية
من العيش اى فى سعة واول زايديه النون فيقال فى جمعه عند حذفها البلاهى وقلنسوه
بقاف ولام مفتوحتين فنون ساكنة فسين مهملة مضمومة فواو فها تانيث وهى شى يلبس
فى الرأس تجمع على القلاسى عند حذف اول زايديه وهو النون وحبارى بحا مهملة مضمومة
فموحدة فالف فرا فالف وهو طاير يقال اذا حذف اول زايديه وهو الالف الاولى فى جمعه
الحبارى وندر الفعالى باليا فى اهل وعشرين وكيكه وهى البيضه فقالوا الاهالى
والعشارى والكياكى ومنها اى ومن امثلة جمع الكثرة فعالى بفتح الفا وتشديد اليا اخره
لثلاثى ساكن العين زايد اخره يا مشددة لم تجدد بعد نسب نحو كرسى وكرى وقمرى
واحترز بقوله لم تجدد بعد نسب عن نحو تركى فلا يقول فيه تراكى لان ياءه المشددة زيدت للتجدد بعد
النسب وعلامة هذه اليا ان يدل الاسم بعد اسقاطها على معنى حاصل قبلها نحو تركى
بخلاف كرسى ونحوه وربما جا ذلك فيما اصله يا النسب ثم صار نسيا منسيا نحو
مهرى فانه منسوب الى مهرة وهى قبيلة ثم صار يطلق على كل نجيب من الابل و
لنحو علبا وهو عصبا العنق وقوبا بضم القاف وهو ما يخرج على الجسد من جرب
ونحوه وحولايا وهو اسم موضع مر ذكره فى باب الفى التانيث فيقال فى ذلك العلابى
والقوابى والحوالى وتحفظ فى صحرا وعذرا وانسان وظربان فقد قيل فيها
الصحارى والعذارى والاناسى والظرابى بيا مشددة فى اواخر الجميع ومنها اى من
امثلة جمع الكثرة فعائل بفتح الفا وكسر الهمزة التى بين الالف واللام لفعيله اسما
كصحيفه او وصفا نحو ابائك وكرايم اموالهم لا بمعنى مفعوله نحو الذبيحه فلا يجمع
هذا الجمع فان قلت فقد سمع جمع ذبيحه على ذبايح كقوله فلعله يكون اخادم وذبايح

قلت هذا من قبيل المسموع لا من قبيل المقيس فلا يرد عليه ولنحو شمال بجيم ساكنة
بعدها همزة وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وجرايض بجيم مضمومة فرآ فالف فهمزة
مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن وقريثا بقاف مفتوحة فرا مكسورة فمثناة تحتيه
فثا مثلثة فالف ممدودة يقال نخل قريثا وبسر قريثا وهو اجود التمر حمرة ويقال ايضا
قراثا ذكره فى القاموس وبركا وقد سبق ضبطها ومعناها فى باب الفى التانيث وجلولا
بفتح الجيم وبعد الالف قرية بارض فارس وحبارى وقد مر وحزابيه بحا مهملة مفتوحة
فزاى فالف فبا موحدة مكسورة فمثناة تحتيه فها تانيث وهو الغليظ الى القصر ان
حذف ما زيد بعد لامها اى لام حبارى وحزابيه فيقال فيهما حباير وحزايب وان
حذف الزايد الاول قيل الحبارى والحزابى كما سبق ولفعوله نحو حلوبه وفعاله نحو
حمامه وفعاله نحو رساله وفعاله نحو ذوابة اسما فخرجت الصفات وان خلون من
التا مع انتفا التذكير نحو عجوز وقلوص وشمال وهجان ولم اقف على مثال جمع
فعال المضمومة الفا هذا الجمع حفظ فيهن ولم يقس على المحفوظ وحفظهن اى حفظ
الامثلة الخاليه من التا التى هى كانت فى الاوزان المتقدمة وفعول نحو عجوز وقلوص
وقد ثبت اى هذا الجمع الذى هو على صيغة فعايل له اى لفعول ولفعالى
المفتوح الفا وفعيل مذكرات نحو جزور وجزاير وسما تقول فى جمعه ابتسماوى
اى سموات وظاهر ما فى القاموس انه يجمع هذا الجمع على تقدير تذكير السما وتانيثها فعلى
التذكير يكون مثالا لما نحن فيه ومثال فعيل للمذكر وصيد وصايد واحترز بمذكرات
من المونث فانه تقدم ذكره وقد ثبت هذا الجمع ايضا لفعيل وفعيله بمعنى
مفعول ومفعوله سمع فى جمع رهين ورهينه رهاين وقالوا الطيمه ولطايم
وذبيحه وذبايح ولنحو ضره وهى احدى زوجتى الرجل او زوجاته قالوا فيه
ضراير وطنه بفتح الطا المهملة وتشديد النون وهى رطبة حمراشديدة الحلاوة
قالوا فيها طناين وحره بضم الحا المهملة سمع فيه حراير فصل فى
الكلام على ما يساوى فواعل وفعايل فى البنية غير فواعل وفعايل من
الجمع المساويهما فى البنيه يعنى فى الحركات والسكنات وعدة الحروف نحو
فعالل ومفاعل وما اشبه ذلك لكل ما زاد على ثلاثة احرف لا بمدة
ثانية احترازا من نحو كاهل وضارب ولا بهمز افعل فعلا مستعملة
احترازا من احمر وحمرا او مقدرة احترازا من نحو الى فان هذا افعل لكن فعلاه
غير مستعملة اذ لم يقولوا ليا ولكنها مقدرة فى الاستعمال ولا بعلامة تانيث
رابعة احترازا من نحو حبلى وذكرى ودعوى ولا بالف ونون مضان عن

الذي نُمِلا احترازاً من نحو سكران ووجه المضارعة تقدم في باب منع الصرف وأشار بقوله
بما لا يثنى إلى نحو غرثان فإنهم جمعوه على غراثى وقياسه غراثين كسكارى وإنما استثنى
هذه الأشياء الأربعة لأنها قد تقدم حكمها وإنما جمعت جمعاً لا يساوي فواعل وفعائل في البنية
وهي مندرجة تحت قوله لكل ما زاد على ثلاثة أحرف فلذلك أخرجها ولا يفك المضعف
اللام في هذا الجمع إن لم يفك في الإفراد نحو طمر ومعد فتقول في جمعهما طمارر ومعادد لأن
التضعيف لم يفك في الإفراد فيستصحب الإدغام في الجمع فلو فك في الإفراد نحو قردد ومهدد
فك في الجمع أيضاً فتقول مهادد وقرادد وما رابعه حرف لين زائد غير مدغم فيه
إدغاماً أصلياً فصل في هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة نحو مصباح
وعصفور وقنديل وفردوس وغرنيق فيقال في الجمع مصابيح وعصافير و
قناديل وفراديس وغرانيق وخرج بقوله زائد نحو مختار ومنقاد فإن حرف اللين
منهما ليس بزائد وإنما هو بدل من أصل فتقول فيهما مخاير ومقايد وخرج بقوله
غير مدغم فيه إدغاماً أصلياً ما هو غير مدغم البتة وما إدغامه عارض كجريّل
تصغير جرول ومثال المدغم الأصلي عطرّد وهبيّخ يقال فيهما عطارد وهبايخ بغير
فصل بل يحذف الواو والياء وقد تعاقبها أي تعاقب تلك الياء الساكنة هاء
التأنيث نحو دجاجلة في جمع دجال وجبابرة في جمع جبار وتحذف غير ذي ال
الزوائد ما يتعذر ببقائه أحد المثالين نحو عيطموس بالعين المهملة والطاء المعجمة
وهي التامة الخلق من النساء ومن الإبل أيضاً ففي هذه الكلمة زيادتان الياء والواو فإن
حذفت الياء قلت عطامس وإن حذفت الواو عياطمس فيؤدي إلى عدم شبه فعايل
وفعالل فلذلك تعين حذف الياء دون الواو وإن تأتى أحد المثالين بحذف
بعض وإبقاء بعض أبق ما له مزية في المعنى أو اللفظ نحو منطلق ومتعلم
فأحد المثالين لا يتأتى ببقاء كل الزوائد وإنما يتأتى بحذف بعضها وإبقاء البعض
الآخر ووجدنا للميم مزية في المعنى على الزائد الآخر وهو النون والتاء فإن الميم
زيدت لمعنى يخص الأسماء بخلاف النون والتاء فإنهما يزادان في الأسماء
والأفعال فاستحقت الميم الإبقاء لما لها من المزية المعنوية واستحقت النون والتاء
الحذف فيقال في الجمع مطالق ومعالم وأما المزية في اللفظ فنحو استخراج فيقال
فيه تخاريج بحذف السين لأن له نظيراً وهو تماثيل ولا يقال سخاريج بحذف
التاء لأن سفاعيل معدوم وما لا يغني حذفه عن حذف غيره هذا
معطوف على قوله ما له مزية أي أبق ما له مزية كما سبق وأبق أيضاً ما لا يغني
حذفه عن حذف غيره نحو لغيزى فهنا أحد المضاعفين زائد والألف أيضاً زائد فيبقى المضاعف

لأن حذفه لا يغني عن حذف الألف إذ لو حذفت المضعف فقلت لغيزى مخففاً ثم جمعته
لزم حذف الألف فلذلك حذفت الألف وبقيت الغين وقلت في جمعه لغاغيز وقس على ذلك
نظائره وإن تثبت التكافؤ فالحاذف مخير نحو حبنطى إن شئت حذفت النون فقلت حباطي
وإن شئت حذفت الألف فقلت حبانط لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر وكذا قلنسوة
فيقال قلاسي بحذف النون وقلانس بحذف الواو والمبرد يوجب الثاني لأن النون بإزاء حاء
قمحدوة فلا تحذف وميم تمسكن ونحوه أولى بالبقاء من الملحق فتقول تماسك بحذف
سين الإلحاق هذا مذهب س لأن الميم مصدرة وجاءت لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء خلافاً
للمبرد فإنه يحذف الميم ويبقي حرف الإلحاق فيقول تماسن ووجهه أن السين
تضاهي الأصلي فتبقى كما يبقى الأصل ألا ترى أنك لو كسرت مدحرجاً لقلت دحارج
بحذف الميم فكذلك هنا ولا يعامل انفعال وافتعال معاملة فعلل في تكسير ولا
تصغير فلا يقال في جمع انطلاق وافتقار طلاليق وفقاقير ولا في تصغيرهما طليليق
وفقيقير وإنما يقال في التكسير نطاليق وتفاقير وفي التصغير نطيليق وتفيقير هذا مذهب
س خلافاً للمازني فإنه عاملها بذلك فأجاز ما منعه س وإن تعذر أحد المثالين
ببعض الأصول حذف خامسه مطلقاً أي سواء أشبه الرابع بعض الزوائد أم لا
فيقال في سفرجل وجحمرش وفرزدق سفارج وجحامر وفرازد وحذف رابعه
إن وافق بعض الزوائد لفظاً نحو خدرنق فإن النون من حروف الزيادة
وهي هنا أصل لكن وافقت الزائد لفظاً فيجوز خدارق وخدارن كما مر أو مخرجاً نحو
فرزدق فحروفه كلها أصول لكن الدال يشبه التاء من حيث المخرج والتاء من حروف
الزيادة فيجوز فرازد وفرازق ولا يعامل بذلك أي بحذف الموافق للزائد لفظاً
أو مخرجاً ما قبل الرابع نحو جحمرش وجردحل وخدرنق لمخالفتها فلا يحذف
الميم من جحمرش لموافقتها الزائد لفظاً ولا الدال من جردحل وخدرنق لموافقتها
الزائد مخرجاً لأن هذا الحرف الموافق وقع قبل الرابع فلا عبرة بموافقته خلافاً
للكوفيين والأخفش فإنهم اعتبروا هذه الموافقة في الحرف الذي قبل الرابع كما
اعتبرها الجميع في الرابع ولا يستبقى دون شذوذ في هذا الجمع مع أربعة
أصول زائد نحو مدحرج وعنكبوت فلا يبقى مع الأصول الأربعة زائد فتقول
في جمع مدحرج دحارج وفي جمع عنكبوت عناكب إلا أن يكون حرف لين رابعاً
فإنه يثبت نحو عصفور وقنديل وسربال فتقول عصافير وقناديل وسرابيل
وتقلب الواو والألف ياء وجاز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما
لم يستحقها الغير تعويض فيقال في سفرجل سفاريج بياء يؤتى بها قبل الآخر

لغيري

للتعويض مما حذف واحترز بقوله مالم يستحقها لغير تعويض من نحو لغاغين جمع فانه حذفت الفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يايه التى كانت فى المفرد **وقد تعوض ها التانيث من الفه الخامسة** نحو جبانطه وعفارنة جمع جبنطى وعفرنى فحذفت الفه الخامسة وعوض منها ها التانيث **وهى** اى وها التانيث **احق بما حذف منه باالنسب** نحو اشاعثه فى جمع اشعثى واشاعرة فى جمع اشعرى ومهالبه فى جمع مهلبى **ويلحق** ها التانيث **لغير تعويض العجمى كثيرا** نحو كيالجه جمع كيلج وهو مقدار من الكيل معروف وموازجه فى جمع موزج وهو الخف **ويلحق غيره** اى غير العجمى لغير تعويض **قليلا** نحو صياقله وقد سبق ذلك فى باب التانيث **فصل** فى الكلام على تماثل مفاعل ومفاعيل ومسايل اخر **يجوز مماثلة ما ماثل مفاعيل المفاعل** بان تحذف اليا مما ماثل مفاعيل فيصير مماثلا لمفاعل وذلك مثل عصافير وسرابيل فتحذف اليا منهما فتقول عصافر وسرابل فيماثلون ح مفاعل قال بعض المتاخرين وينبغى ان يقيد ذلك بان لا يودى الى التقا مثلين كما فى قول المتنبى اللوابس من الحرير جلابيباه فانه مخالف للاصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه الا للمضطر مثله **وكذلك العكس** اى مماثلة مفاعل لمفاعيل بزيادة يا قبل اخره نحو دراهيم وصياريف فى دراهم وصيارف فانهما جمع درهم وصيرف وقيد المص ذلك بقوله **فى غير فواعل** قيل ولا معنى للوصف فهو كما قال اذ لا يقال فى ضوارب ضواريب والمعنى فواعل مطلقا بحيث يشمل الوصف والاسم فليس كذلك فقد حكى عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم ويدل على ان المص اراد الوصف قوله **مالم يشذ كسوابيغ** فى جمع سابغه وهى الدرع الواسعة وحقه ان يكون سوابغ بغير يا لكن سمع باليا شاذا كقول الشاعر سوابيغ بيض لا يخرقها النبل ... ح ال الشم وما ذكره المص من حذف هذه اليا من موضعها وزيادتها فى غير موضعها هو مذهب الكوفيين وعلى هذا جا عندهم قوله تعالى وعنده مفاتح الغيب جمع مفتاح وقوله تعالى ولو القى معاذيره جمع معذرة ومذهب البصريين ان ذلك لا يجوز الا فى الضرورة والمفاتح فى تلك الاية عندهم جمع مفتح والمعاذير فى الاية الاخرى جمع معذار **ورد بغير فواعل من مماثل مفاعل المعتل الاخر الى مماثلة فعالى بفتح اللام جايز** نحو حذرية على حذارى كجوار ويجوز فيه حذارى وكذا عفارى جمع عفرية يجوز فيه عفارى فان قلت هذا منتقض بقوله فيما تقدم انه يحذف ما سوى عرقوة والماقى مما حذف اوله من حبنطى واخواته ليست تجمع الا على الفعالى بالكسر ولا يجوز فيها الفعالى بالفتح قلت يمكن ان يكون هذا

الكلام

الكلام مخصصا بما ذكره هناك وخرج بقوله غير فواعل نحو الجوارى والغواشى فلا يجوز الجوارا والغواشا **ولا يفتح هو** اى مفاعل **ولا مماثل مفاعيل بما لم يفتتح واحده** فاى حرف كان اول المفرد يكون اول هذين الجمعين قلت وفى المحكم والمخصص ان ابا زيد انكر مشاجر وكان انكاره يستند الى هذه القاعدة **ولا يختم بحرف لين ليس فى الواحد هو ولا ما ابدل منه** فان كان هو اى حرف اللين فى الواحد نحو حبنطه ختم به الجمع نحو حذارى او كان ما ابدل منه حرف اللين فى الواحد فكذا نحو عرقوه فتقول عراقى فتختم الجمع باليا التى هى مبدلة من الواو وان لم يكن حرف اللين ولا ما ابدل منه فى الواحد لم يختم به الجمع **وما ورد بخلاف ذلك فهو فى الوصل للواحد قياسى مهمل** اسم الاشارة راجع الى قوله ولا يفتتح هو ولا مماثل مفاعيل بما لم يفتتح واحده يعنى انه اذا ورد ما يخالف ذلك بان افتتح اول مفاعل او مفاعيل بغير ما افتتح به واحده كالاحاديث بالنسبة الى الحديث والاباطيل بالنسبة الى الباطل والمذاكير بالنسبة الى الذكر فهذه فى الظاهر مخالفة لهذه القاعدة والجمهور على ان هذه الجموع ليس مفرداتها ما يتخيل مخالفته لما قرروه فى ذلك بل المفرد فى الاصل ما يقتضى القياس انه واحد هذا الجمع وان كان العرب قد اهملوا وضعه فكان الاباطيل جمع ابطيل مثلا والمذاكير جمع مذكار مثلا والاحاديث جمع احديث مثلا فان قلت لم لا يكون هذا من قبيل المستعمل قليلا وهو القسم الثانى اذ قد سمع من كلامهم الاحدوثة وهو مفرد قياسى للاحاديث قلت بعد عن ذلك ان الاحاديث تطلق على ما هو شريف المنزلة عالى الرتبة كاحاديث النبى صلى الله عليه وسلم والاحدوثة مستعملة للشى الضعيف الرذل فلا ينصور ان يكون مفردا للشاذ الاحاديث الشريفة اصلا **او مستعمل قليلا** كاظافير فانه يتخيل انه جمع ظفر وقد افتتح بغير ما افتتح به الواحد لكنهم قالوا الاظفور بمعنى الظفر فاستعماله قليل ويحمل اظافير جمعا له لا للظفر **وقد يكون للمعنى اسمان فيجمع احدهما على ما يستحقه الاخر** نحو صوار للقطيع من بقر الوحشى يقال بضم الصاد وكسرها ويقال فى الجمع صيران من قال صوار بالضم وصوار بالكسر فانفقوا على الجمع فاما من ضم الصاد فصيران قياسى فيه كغراب وغربان ومن كسر صاد المفرد فليس هذا الجمع قياسا فيه لكن جمع المكسور على ما يستحقه المضموم **ولا يقتصر فى ذلك على السماع وفاقا للفرا** وقد تقدم على مثله فى جمع لحية ونحوه بالكف والتاويل والكتاب **وربما قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد** نحو عبوث والتاء فيه للالحاق بعصفور قالوا فى جمعه رعب كان المفرد فيه ثلاثى مجرد من الزيادة **فصل** فى الكلام على مثل من اسما الجمع **من اسما الجمع ما لا واحد له من لفظه** نحو قوم ورهط

ونفر وماله واحد وسياتي امثلة هذا القسم فمن ذلك اي مماله واحد من لفظه فعل
بفتح الفا وسكون العين لنحو ركب فيقال في اسم جمعه ركب وعايد يقال فيه عود
ونايحة يقال في اسم جمعها نوح ونمرة وآلة وزنجي بفتح الزاي يقال فيها نمر وال
وزنج وفعلة بفتح الفا وسكون العين مع ها التانيث لنحو راجل وكمء فيقال
في اسم الجمع منها رجلة وكماة وبعض العرب يعكس في الثاني فيجعل كماة هو المفرد وفعل بفتح
الفا والعين معا لنحو خادم ورايح وغايب فيقال في اسم جمعها خدم وروح
وغيب وزاد المص مثلا اخر على وزن هذه الكلمات فيما نظمه من بحر المتدارك فقال
فعل للفاعل قد جعلا ٭ جمعا بالنقل فخذ مثلا ٭ سحا حرسا خدما خبلا ٭ حزما وصدر
وجا حولا ٭ سلفا طلبا طعنا عسسا ٭ غيبا فرطا فضلا وهملا ٭ قلت ومن القسم الاول
والثالث جمع ضاين وماعز فانه يقال ضان ومعز بالفتح وبالسكون وقد قالوا عازب
وعزب وناشية وهي الجارية التي جاوزت حد الصغر فقيل فيه نشا وأديم وهو الجلد
قالوا فيه ادم ويعيد وعمود وأهاب وهو الجلد ما لم يدبغ وحلقه باسكان
اللام وشجرة وفاقة وهي الفقر والحاجة وحبشي قالوا في اسما الجمع من
ذلك بعد وعمد واهب وحلق وشجر وفاق وحبش ومنها اي من اسما الجمع
فعلة بضم الفا وسكون العين مع ها التانيث لنحو صاحب وفاره
وهو الحاذق واخ فيقال فيهن صحبة وفرهة واخوة بضم الاول في الكل وضم
الهمزة في اخوة حكاه الفرا ومنها فعل بفتح الفا وكسر العين لنحو نبقة ولبنة
وظربان فيقال فيهن نبق ولبن وظرب ومنها فعيل المذكر لنحو ضان فقيل
فيه ضين ويد فقيل فيه يدي ومعز قال فيه معيز وغاز قالوا فيه غزي وقال
٭ سرت بهم حتى تكل غزيهم ٭ وجريدة وهي واحدة جريد النخل اذا نزع خوصها
وجرد وسفينة قالوا فيهما جريد وسفين ومنها فعلا بفتح الفا واسكان العين
والف تانيث لنحو قصبة سمع في اسم جمعها قصبا وحلفة بفتحات كالقصبة نبت
معروف وقال الاصمعي حلفة بكسر اللام واسم الجمع حلفا وطرفة بفتحات شجرة
وبها سمي طرفة بن العبد ومنها مفعولا بلا لنحو بغل بالغين المعجمة وشيخ
واحد الشيوخ وعلج وهو الكافر من العجم وقدم وكبير واتان وهي الحمار وكما
يقال فيها اتانة بالها واسم الجمع منها مبغولا ومشيوخا ومعلوجا ومكبورا
وماتونا ومنها فعل بفتح الفا وضم العين لنحو سمرة لضرب من الشجر وعبد
واسم الجمع منها سمر وعبد وقري وعبد الطاغوت بضم البا ومنها مفعلة
بفتح الميم والعين مختتما بها التانيث لنحو عبد ونصيف وشيخ واسد واسم

الجمع

الجمع معبدة ومسيفة ومشيخة وماسدة ومنها ما يوجد بالتا من فعال بفتح
الفا نحو سحاب وسحابة وفعال بكسر الفا نحو عمام وعمامة وفعال بضم الفا نحو جمان
وجمانة وفعلا ذي الالف المفتوح الفا نحو ارطى وارطاة وفعلى بالالف وكسر
الفا نحو دفلى ودفلاة وفعلى بالالف وضم الفا نحو بهمى وبهماة وفعالى بالالف بين
الالفين مع ضم الفا نحو شكاعى وشكاعاة وهو نبت وغير ذلك نحو حبطة وحبط
ومكثرى ومكثراة ومنها فعالة بالف بعد العين وفتح الفا لنحو صاحب وقريب
سمع فيهما صحابة وقرابة وفعالة بالف بعد العين وها تانيث وكسر الفا
لنحو جمل سمع فيه جمالة وفعلان ذو الالف والنون مع فتح الفا لنحو جانم
وصنو واسم الجمع مرجان وصنوان بفتح الصاد والصنو واحدة شجرتين او شجرات
من اصل واحد واقربها من الاطراد الموحد بالتا اسما المخلوق مباينا
لفعلى وفعالى المضمومي الفا وشبهها نحو جوزة وجوز وكدرة وكدر وشجرة
وشجر وبرة وبر وكلها مباين للاوزان التي اشار اليها واغربها اروى وهو
اسم جمع واحدة اروية بضم الهمزة وتشديد اليا على وزن افعولة وهي الانثى
من الوعل وهمزة اسم الجمع وهو اروى مفتوحة وبلصوص بيا موحدة ولام
مفتوحتين وصادين مهملتين اولهما مضمومة بينهما واو ساكنة وهو ضرب من الطير
والواحد بلبصى انشد الفارسي كالبلوصي يتبع البلنصى وعرعر بعينين
مهملتين والعين الاولى مفتوحة والواحد عرعر بضم العين الاولى وهو السيد ٭
فصل في الكلام على جمع العلم يجمع العلم المرتجل نحو سعاد وادد والمنقول
من جامد مستقر له جمع معروف لم يضطرب ويشمل هذا امورا احدها المنقول
من الفعل نحو ضرب والثاني المنقول من وصف نحو جامد والثالث المنقول من اسم
جامد لم يستقر له جمع وهذا النوع ما لم يجمع اصلا كضرب وماله جموع كلها شاذ كغزال
قالوا فيه غزلان وغزلة وماله قياسي وسماعي نحو اغزل قالوا فيه غزل وهو القياسي
وقالوا فيه غزل وغزال واغزل وهي سماعية جمع موازنه بالنصب على انه مصدر
وعلى والعامل فيه يجمع المذكور اولا اي يجمع العلم المذكور جمعا مثل جمع موازنه
او مقاربه بالبا الموحدة من القرب اي او مثل جمع ما هو قريب منه من جوامد
اسما الاجناس الموافقة له في تذكير وتانيث فان كان العلم مذكرا
يجمع جمع مذكر وان كان مونثا يجمع جمع مونث فنحو ادد يجمع جمع صرد فيقال
اداد كما ان يقال صردان ونحو سعاد يجمع مثل كراع فيقال فيه كما يقال في اكرع
ويقال في المنقول من الفعل كضرب اضرب كما يقال في فرس افراس وفي نحو جامد جوامد

كما يقال في حايط حوايط وفي ضرب اضرب وضروب كما يقال في فلس في القلة افلس
وفي الكثرة فلوس وتجمع على اغزل على ما استقر له من الجمع القياسي فيه غزل بضم الغين و
اسكان الزاي ونحو غزال انت مخير فيه بين غزلان وغزلة اذ لا ترجيح كذا قاله قلت
فينبغي ان يتعين غزلان للكثرة وغزلة للقلة واما جمع جمع الفارق فالمراد به ان ذلك
فيما لا نظير له مثل زينب فيجمع جمع ازنب وان تخالفا في الوزن فتقول زيانب
لانه مقاربه **ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع** كغراب فانه قد
استقر جمعه في القلة على اغربة وفي الكثرة على غربان **ماكان له** اي لا يتجاوز به
ما استقر له قبل النقل كما مثلنا واذا كان لا يجمع العلم المرتجل والمنقول مما ذكر جمع
نظيره من اسماء الاجناس فلان يبقى اسم الجنس على ما استقر له اخف واولى
قال طرفه رايت سعودا من شعوب كثيرة * فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك **فان**
لم يستقر له جمع وهذا يصدق بامرين احدهما ان لا يكون له جمع البتة كضرب
وقيل والثاني ان يكون له جمع قد اضطرب ولم يستقر على اسلوب كاغزل **عومل**
معاملة ما استقر له جمع من اشبه الاسما فيجمع نحو ضرب في القلة على اضرب
وفي الكثرة على ضروب فعومل معاملة فلس لانه اشبه الاسماء ويجمع نحو اغزل
على غزل كما يجمع نحو احمر على حمر ولا يخلو هذا الثاني من نظر **ويستغنى عن التثنية**
والجمع بخلف في نحو سيبويه وبعلبك وباتفاق في الجملة وشبهها بان يضاف
اليه ذو وذوات مثنى او مجموعا اذا كان العلم مركبا تركيبا مزجيا سواء ختم
بويه كسيبويه او لا كبعلبك واريد تثنيته او جمعه ففيه قولان احدهما ان يوقع
التثنية والجمع على لفظه كغيره من الاسما فتقول سيبويهان وسيبويهون وبعلبكان
وبعلبكون والقول الثاني ان يضاف الى المذكر في التثنية ذوا وفي الجمع ذوو والى المونث
في التثنية ذواتا وفي الجمع ذوات فتقول جاني ذوا سيبويه وذوو سيبويه اي صاحب
هذا الاسم واصحابه ومثله المونث وان العلم الذي هو تابط شرا او شبهها نحو انما الوقعا
ثابت على ان يقال فيه كما يقال على اصحاب القول الثاني فتقول جاني ذوا تابط شرا وذوو
وكذا الجمع والمونث كذلك **وكذا المعرب باعراب المثنى** مثل زيدان مسمى به رجل **والمجموع**
على حده كزيدون اسم رجل فتقول تثنية مثل ذلك جاني ذوا زيدين مثلا والامالة
كما تثنى واتاني مجموع وهو معرب اعراب المثنى ولم يتوصل الجمع ذو رمضان وهو
نادر وتخيل من الخيلة لما اوهم جمعه محذوره في وجه تلحقه بنظيره لانه مثل الفتكرين
بتثليث الفا وفتح التا الداهية والامر العجيب العظيم فمن رواه بضم الفا مع اليا والنون
فهذا ان توهمت فيه الجمعية افضى هذا التوهم الى محذوره وذلك لان المفرد يجب يكون مكسرا

على زنة فعل بضم الفا وفتح العين وهو بنا مفقود في كلامهم فيحتاج الى حيلة ينزع
بها هذا المحذور فيدعى ان النون اصلية ويكون وزنه حينئذ فعليلا وهو بنا موجود
كقد عميل وخرع عبيل فان قلت فما وجه الحيلة بتقدير ان يكون الفا فانه لا يمكن ان
يكون جمعا كفتكرين لان بنا فعل ايضا مفقود وفعليل بالفتح كذلك فالمحذور ثابت
بتقدير ان يكون النون اصلية او غير اصلية قلت الوجه ان يكون كالاول اي يجعل
النون اصلية وهو مفرد لكن فتح اتباعا واصلها الضم كذا اجاب بعضهم قال الشمني ويروى
بكسر الفا والواو فيقال فيه الفتكرون حكاه بعض الكوفيين فيحتمل ان يكون جمع فتكر تقديرا
وان لم ينطق به لان بنا فعل موجود كقمطر قلت الاولى ان يقال فيه على رواية الكوفيين
هذه انه مفرد ايضا لما ثبت في هاتين اللغتين ولان البنا على مفرد على مقدر تقليل
ويستغنى في الاعلام ذوات الاضافة من الاسما والكنى والالقاب كعبد الله وابي بكر وعايذ
الكلب **بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه** فتقول جاني
عبدا الله وابوا بكر وعايذا الكلب ورايت عبدي الله وابوي بكر وعايذي الكلب وكذا في الجمع
والجمع في ذلك كالتثنية فتقول جاني ابا بكر وكذا ما اشبهه من الاسما والالقاب **وكذا**
ما فيه التباس من اسما الاجناس مما كان او نكرة فالاول نحو ابنا عرس وبنات عرس
والثاني ابنا لبون وبنات لبون ونحو ابنا عم وبنات عم قال * فقالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان * ونحرج باشتراط انتفا الالتباس هولا ابنا اناسي
صالحين هولا اناسي صالحين اذ لو افردت المضاف اليه اوهم انهم ابنا انهم لاب واحد
فيحصل الالتباس **ولا يتاتى في ابن كذا واخي كذا وذي كذا ما لا يعقل الا بنات**
كذا واخوانه كذا وذوات كذا وهذه مسئلة تتعلق بالجمع دون التثنية فتقول
اذا كان المضاف اليه لا يعقل لم يجمع المضاف جمع المذكر السالم ولكن يعامل معاملة
المونث فتقول في جمع ابن لبون مما هو اسم جنس نكرة بنات لبون وفي جمع ابن اوى
مما هو علم بنات اوى ولم ير نحو مسئلة اخي كذا الا كانه وقع في اللغة ولكن لو وقع
لكان هذا قياسه فلو سمي اسم جنس باخ كذا قيل في جمع ما لا يعقل اخوات قياسا على
بنات **وقد يجمع المضاف والمضاف اليه من الكنى** فتقول جاني ابا البكرين
وعلى الكلام امران احدهما ان هذا قول الكوفيين والثاني ان يبين ان التثنية عندهم
كذلك كما يقال ابوا البكرين **وان كان المضاف اليه** اي مسمى المضاف اليه **ابا او اما**
كابنا المهلب وابنا الاشعث وابنا باهله وابنا حذف او لا بن يزيد ان كان المضاف
اليه لفظا ابا او لفظ ام لان الذي يكون كذلك انما هو المضاف لا المضاف اليه وانما
يزيد ان المسمى ان للمضاف ابا او اما له كما ذكرنا فاذا كان كذلك **استغنى بجمعه غالبا على**

مثال مفاعلة كالمهالبة والاشاعرة او مفاعل كالبواهل والجنادل او وجمع بالواو
والنون نحو الاشعرون في بني الاشعر قلت ولك ان تقول انما هو جمع اشعري حذفت
ياء النسب ثم جمع هذا الجمع كالاعجمين في الاعجميين واشار المص بقوله غالبا الى انه يجوز
ان يقر المضاف على حاله ابنا فتقول ابنا المهلب وابنا الاشعث على القياس وقد
يجمع بالالف والتاء كالسبلات في اولاد امية الاصغر ابن عبد شمس لان امه
عبلة والحبطات في اولاد الحبط واسمه الحارث بن عمرو بن تميم فصل
في الكلام على جمع اسم الجمع وجمع التكسير يكسر اسم الجمع نحو قوم واقوام ورهط
وارهاط وظاهر كلام ش انه لا ينقاس وجمع التكسير غير الموازن لمفاعل
ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح وفعلة بضم الفا وفتح العين نحو قضاة
وفعلة بفعلات نحو برمة وكتبة فان كان موازنا لشيء من هذه الامثلة
الاربعة لا يجمع وان كان على خلاف ذلك جمع وهو واسم الجمع جمع شبههما
من مثال الاحاد فيقال قوم واقوام كما يقال ثوب واثواب وعقبان وعقابين
كما يقال سرحان وسراحين وظاهر كلام المص ان جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال
الشيخ ابو حيان الخلاف ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا واختلف في جمع القلة
فالاكثرون انه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه وربما جمع جمع
تصحيح موازن مفاعل او فعل بالالف والتا او الواو والنون فالاول كقولهم
صواحبات في جمع صواحب ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف وقولهم
ايامنون في جمع ايامن والثاني كقولهم اعينات في جمع اعين قال يا اعينات لا
يخالطها قذى وكقولهم اعممون في اعم بالادغام جمع عم ولكنهم في التصحيح فكوا
الادغام وقد اجتمع في هذه الكلمة وهي اعممون جمع قلة وهو غريب قال
تروح بالمثنى بكل حرف كريم الاعممين وكل خال وقد يجمع افعل او فعلة
بالالف والتا كقولهم في جمع اسما سماوات وفي ابنا سعد ابناوات وقولهم في جمع
الاشربة اشربات قال حسان اذا ما الاشربات ذكرن يوما فهن لطيب الراح
الفدا او فعل بضمتين بالواو والنون كقولهم صبرون في جمع صبر جمع صبور
ويستغنى بلفظ الواحد عن الجمع مع الالف واللام نحو ان الانسان لفي خسر
والنفي نحو ما قام الرجل وشبهه اي شبه النفي وهو النهي والاستفهام نحو
لا تضرب رجلا الا زيدا وهل قام رجل الا زيد كثيرا اي يقع الاستغنا كثيرا في الصور
المذكورة قال الشيخ ابو حيان وما ذكره الناس من النحويين والاصوليين ان
النكرة في سياق النفي تعم ليس عندي ما ذهبوا اليه وفرق بين ما قام كل رجل وما

قام

قام رجل والنفي عندي على معنى الاثبات فاذا كان الاثبات عاما كان النفي عاما واذا
كان الاثبات لمطلق كان النفي لذلك المطلق لكن يلزم من انتفا الحكم عن المطلق
انتفاوه عن كل فرد من افراد المطلق فاذا قلت قام كل رجل فهذا اثبات عام لكل رجل فاذا
نفيته فقلت ما قام كل رجل انتفى القيام عن كل فرد من افراد الرجال واذا قلت قام رجل
ففيه اثبات القيام لمطلق رجل فاذا قلت ما قام رجل نفيت القيام عن مطلق رجل
انه لا يوجد في صورة ما من صور المطلق ففيه معنى العموم لازم له لكن نقل الشيخ عنه قلت
ولا يخلو من المناقشة والكلام في ذلك يطول ولا يحتمله ما نحن الان بصدده من العجلة
في الفراغ من هذا الشرح ودون ذلك قليل اي يستغنى بلفظ الواحد عن الجمع دون
ما ذكر من ال والنفي وشبهه قليلا نحو تمرة خير من جرادة ونحو علمت نفس ما احضرت
علمت نفس ما قدمت واخرت المراد النفوس وخرجت نظائر ذلك في التنزيل بصيغة العموم
يوم تجد كل نفس ثم توفى كل نفس كذا قال ابو حيان قلت اما تمرة خير من جرادة فالحكم فيه
على الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن الافراد واما ايضا علمت نفس فانما اتى فيها
نفس عن صيغة العموم كما في الابيات لا خبر بين او عن الجمع تخصيصه لا وفيه قبل علمت نفوس
من غير ارادة عموم لم يكن في المعنى المراد بل تقول النكرة في الاثبات تعم بالقرينة كالاتي يخص
فان اضيف اليه اي الى الجمع العدد القليل نحو ثلاثة رجال وانما قيدناه بالقيد الذي هو العلم
وهو القليل لتخرج المائة والالف او قصد معنى التثنية بان يكون المراد الاخبار عن اثنين
يطابق اللفظ والمعنى غالبا فتقول ثلاثة رجال واربعة غلمان ولا تقول ثلاثة رجل ولا
اربعة غلام وتقول جاءني رجلان ولا تقول مع قصد الاخبار عن اثنين جاءني رجل وكذا
تقول ما جاءني رجلان اذا قصدت الاخبار بنفي القيام عنهما ولا تقول مع هذا القصد ما جاءني
رجل على انك استغنيت بالواحد عن الاثنين كما استغنيت به عن الجمع في النفي واحترز بقوله
غالبا من نحو فهو صفقة لولا فان قلت كيف يجعل هذا غير غالب قلت ليس على معنى
انه شاذ خارج عن استعمال نظائره بل هو قولنا في ثلاث مائة وتسع مائة باب
التصغير ويقال له ايضا التحقير يصغر الاسم لتخرج الفعل والحرف فانهما لا يصغران
لان التصغير وصف في المعنى وقد سمع تصغير فعل التعجب كقوله يا ما املح غزلانا شدن لنا
وفي اقيسا سخلوف وقدم الخالي من التوغل في شبه الحرف نحو كم ومن وكيف
واين ونحوهن ويستثنى من ذلك ما سيذكر بعد هذا والخالي من صيغ التصغير نحو
كميت وكعيب وشبهها نحو قليل وصغير ومنافي معناه نحو كبير وكثير اذ لو صغر مثل
ذلك لحصل التناقض قلت مراتب القلة والكثرة تتفاوت اي تفاوت وفي الاعلام كثير
وهو منقول عن تصغير كثير وقال ان ترينا قليلين كما زيل عن المجرمين ودن صحاح و

الذي يسوغ ان يقال قليل واقل وكثير واكثر واقل من القليل ليسوغ التصغير
بضم اوله وقد يقال يجب ان يقول المص ان لم يكن مضموما كعنق لاستحالة جعل المضموم
مضموما والجواب ان ضم التصغير غير الضم الذي كان قبله بدليل ارتفاع الفتح والكسر فيه الا
ترى انك تقول رجيل وعنيب فلا يبقى فتح ولا كسر فان قيل ارتفاع الفتح والكسر لازم
لاستحالة كون احدهما ضما بخلاف الضم والمراد حصوله وهو حاصل قلنا مقتضى المصغر
مقتضى التصغير فيجب ان يكون متاخرا عن المقتضي لاستحالة تقدم المعلول على العلة
فلا يكون الذي كان قبل ذلك فيكون طاريا وفتح ثانيه والكلام في فتح ما كان ثانيه
مفتوحا كالكلام السابق في الضم وزيادة يا ساكنة بعده اي بعد الثاني نحو فليس
ورجيل تحذف لها اي لاجل تلك اليا الساكنة اولى يايين وليا ها نحو علي فيقال
في تصغيره علي بحذف اولى اليايين اللتين ولياها قلت كلام المص مدخول فيه بنحو
اخوي فان اليايين غير يا التصغير عين ولام فلا وجه لترجيح حذف الاولى
مع توسطها على الثانية مع تطرفها فاما بالاصالة فهما فيها سوا وتقلب
يا اما وليها من واو وجوبا ان سكنت نحو عجيز في تصغير عجوز وسوا كانت
الواو حرف مد او حرف لين او اعتلت نحو مقام فتقول فيه مقيم وكانت لاما
نحو غزو ودلو فتقول فيهما غزي ودلي واختيارا ان تحركت لفظا في افراد
وتكسير ولم يكن لاما نحو اسود وجدول فان واوهما تحركت لفظا في الافراد كما رايت
وفي التكسير كقولك اساود وجداول فلك ان تبقيها في حالة التصغير فتقول اسيود وجديول
حملا على التكسير ولك ان تقلبها يا وتدغم فيها يا التصغير فتقول اسيد وجديل وهو الاختيار
وهذا ان لم يكن لاما كما مثلنا واما ان كانت لاما نحو كروان فانها تحركت في الافراد كما رايت
وفي التكسير حيث قالوا كراوين ولكن عند التصغير تقلب يا فتقول كريين بالقلب والادغام
قال الش ويرد على قول المص والاختيار الخ مسئلتان مسئلة عطود على مذهب من قال انها
تقلب يا في التصغير قطعا مع تحركها لفظا في الافراد والتكسير ومسئلة عثول فانه كسر على
عثاول وعثاويل وفي التصغير يجب ان يقال عثيل على حق والخليل عثيل بالقلب والادغام
ويجعل المفتوح للتصغير الفا وجوبا ان كان منقلبا عنها نحو بويب ودويرة في تصغير
باب ودار وشذ في عيد عييد او الفا زايدة نحو ضويرب في تصغير ضارب او مجهوله
الاصل نحو صويب وعويج في تصغير صاب وعاج او بدل همزة تلي همزة نحو اويدم
في تصغير آدم وجاز امر جوحا ان كان يا نحو بويت وشويخ في تصغير بيت وشيخ
والراجح بييت وشييخ او منقلبا عنها اي عن اليا نحو نويب في تصغير ناب واحد
الانياب والراجح نييب وللمجموع على مثال مفاعل او مفاعيل من هذا الجمل

الواجب

الواجب ما للمصغر نحو ضويرب واويدم ونحو اتيم وجويبيس ويكسر ما ولي يا التصغير
نحو جعيفر ودريهم غير اخر نحو فليس لان الاخر مشغول بحركة الاعراب ولا متصل
بها التانيث نحو طليحة وتميرة وشجيرة بخلاف نحو دحيرجة لانه غير متصل بها
او اسم منزل منزلتها والمراد عجز المركب فيقال بعيلبك بفتح ما بعد يا التصغير
بخلاف ما اذا كانت الالف للالحاق نحو ارطى فانه يكسر فيقال اريط ولا الف
قبلها نحو حبيرا بخلاف علبا فيقال فيه عليبي او الف افعال اجمال اجيمال
او الف ونون مزيدتين لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ نحو
الا في حال لا يصغر فيها مثال ذلك سكران فيفتح ما بعد يا التصغير لانه اتصل
بالف ونون مزيدتين لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين اذ لا يقال سكارين
قطعا وخرج بقوله مزيدتين نحو حسان اذا اخذته من الحسن فتقول حسيين
بحذف احدى السينين وقلب الالف يا وادغام اليا في اليا وخرج بقوله لم يعلم
جمع ما هما فيه على فعالين نحو سرحان وسلطان فانه قد علم جمعهما على
سراحين وسلاطين واحترز بقوله دون شذوذ نحو انسان فانه علم جمعه
على اناسين لكن ذلك فيه شاذ واحترز بقوله الا في حال لا يصغر فيها من
قولهم عقبان فانه جمع على عقابين فقياسه ان يصغر على عقيبين لكن جمعه على
فعالين وقع في حال لا يصغر فيها وهو كونه بناء كثرة فلم يلتفت الى ذلك ويتوصل
الى مثال فعيل في الثناي برد ما حذف منه ان كان منقوصا فترد فاوه
كما تقول في تصغير عدة وعيدة وعيينة كما تقول في تصغير سنة سنيه ولامه كما
تقول في تصغير شفة شفيهة ومراده بالمنقوص ما حذف بعض اصوله هو مصطلح
عليه في المنقوص المقابل للمقصور والا يكن منقوصا من الحروف الاصول فالحاق
بزم اي جعل لامه حرف علة او لحق الحاقه بابا اي جعله من قبيل المضاعف
فاذا سمي بمن او هل مثلا فالاولى ان يقال في تصغيرهما مني وهلي ويجوز ان يقال
فيهما منين وهليل وظاهر كلام المص انا اذا جعلناه من قبيل المعتل نحكم بان اللام
المحذوفة يا ونص على ذلك الابدي وخير بعضهم فقال ان شئت جعلت اللام المحذوفة
يا او واو ولا اعتداد بما فيه اي في هذا الثناي المنقوص من ها التانيث نحو شفة
فلا يقال انه ثلاثي باعتبار وجود هذه الها بل هو ثناي ولا اعتداد بها او تايه نحو
بنت واخت ومن الف الوصل مما هي فيه للاستغنا عنها بتحرك ما بعدها نحو ابن
واسم وانطلاق واستخراج فيقال بني وسمي ونطيليق وتخيريج ولذا نا في
فصيل مما بقي من منقوص لم يرد الى اصله نحو هار وميت وناس فيقال فيها هوير

ومييت ولويس وما شذوذه نحو هو بيلد نبيس عليه لشذوذه خلافا لابي عمرو
فانه اجاز مييت وانيبي بناء على ان حق التصغير ان يرد الشيء الى اصله ويتصل الى
مثال فعيعل وفعيعيل فيما يكسر على مثال مفاعل او مفاعيل بما توصل اليهما
فيه اى فى التكسير فتقول فى حيزبون حزيبين وفى مدحرج دحيرج وفى فرزدق
فريزد وفريزق كما كنت تفعل فى الجمع على ذينك المثالين وللحاذف من الزيد
التخيير ماله فى التكسير فيرجح فى نحو منطلق مطيليق لان الميم اولى بالبقاء كما مر فى
التكسير وليس المراد بالترجيح هنا الاولوية بل المراد تعين العمل بالراجح والتخيير
وتخير المصغر فى نحو حبنطى فله ان يحذف النون فيقول حبيطى وان يحذف الالف
فيقول حبينط كما جاز الامران فى التكسير الا ان ها التانيث نحو دحرجة والفه الممدودة
نحو قاصعاء وياء النسب نحو لوذعى والالف والنون المزيدتين بعد اربعة فصاعدا
نحو زعفران لا يحذف فى التصغير فتقول دحيرجة وقويصعاء ولويذعى وزعيفران
بخلاف الجمع فانك تقول دحارج وقواصع ولواذع وزعافر ولا يعتد بهن بل
يترك على حالهن ويصغر ما قبلهن كما يصغر غير متصل بهن ويحذف واو جلولا
وهي قرية بارض فارس وشبهها وهو الياء من نحو قريثا والالف من نحو بركا
فتقول جليلاء وبريكاء وقريثاء خلافا للمبرد فانه لا يحذف بل يقلب الواو والالف
ياء ويدغمهم فصل فى الكلام على رد المصغر الى اصله ومسائل اخر يرد الى
اصله فى التصغير والتكسير على مثال مفاعل او مفاعيل او افعال او افعلة
ذو البدل الكائن آخرا مطلقا اى سواء كان حرف لين نحو ملهى لان الفه عن واو
لكونه من اللهو او كان غير حرف لين نحو ماء فان همزته بدل من هاء فاذا صغر مثل ذلك
رد الى اصله فيقال فى ماء مويه وفى ملهى مليه فان قيل يلزم من هذا الاطلاق
انا اذا صغرنا احمر غيرنا الاخر قلت الاخر فى التقدير الراء لما قدمه من ان الالف
الممدودة فى تاء وبل الانفصال فليس البدل فى اخر الاسم المصغر ومثال التكسير على
مثال مفاعل قولك ملهى ملاه وعلى مثال مفاعيل قولك علاوى فى جمع علباء وعلى
مثال افعال امواه فى جمع ماء وعلى افعلة اسقية فى جمع سقاء فان لم يكن اخرا
يشترط كونه حرف لين نحو موقن وقيراط فيقال فيهما مييقن وقويريط وفى جمع
تخمة فلا يرد عليه اذ البدل ليس بحرف لين وكذا اياب فى عباب بدل غير
همزة كما مثلنا وخرج بذلك نحو ايمة فتقول ايمة ولا ترد الهمزة وان كان
فاستثقلوا ان يرجعوا الى الهمزة كراهية لتوالي الهمزتين او يلي همزة فلو كان بدلا من همزة
تلي همزة وجب الرد فيقال فى ذيب بالابدال ذؤيب بالهمز ووجهه زوال المسوغ

البدل

البدل وهو سكون الهمزة وما ورد بخلاف ذلك فمن مادة اخرى نحو فسيطيط فى
فستاط اذ لم يثبت ان التاء بدل الطاء فى فسطاط بل هما مادتان قالوا فستاط وفسطاط بمعنى
قلت انما يحسن ذكر هذه المسئلة اذا سمع التصغير بالتاء ممن لغته الطاء او شاذ نحو عييد
واعياد وكانهم قصدوا التمييز بين عود وعيد فى التصغير والتكسير ولا تغير تاء متعد
ومتسر ونحوهما فيقال متيعد ومتيسر كما يقال تخيمة وهذا مذهب سيبويه خلافا للقوم
منهم الزجاج فانهم قالوا ترد التاء الى اصلها فيقال مويعد ومييسر قلت ووجهه
قوى لان موجب البدل قد زال وهو تاء الافتعال فانها قد حذفت كما حذفت تاء
مكتسب فى التصغير ولا يبقى الحكم مع زوال سببه وان صغر ذو القلب اى كثر فعلى
لفظه فيقال فى اينق ابينق وابانق وفى جاه جويه لا وجيه فصل فى الحاق
تاء التانيث للمصغر تلحق تاء التانيث فى تصغير ما لم يشذ من مؤنث بلا
علامة ثلاثى نحو دار وسن ويد فيقال دويرة وسنينة ويدية واشار بقوله
ما لم يشذ الى انهم الفاظ ما لا ينطبق عليه هذه القاعدة كقولهم حريب فى تصغير حرب
وهي مؤنثة وقويس فى تصغير قوس وهي ايضا مؤنثة وكلمات اخر على هذا النمط او
رباعى بمدة قبل لام معتلة نحو سما يقال فى تصغيره سمية واصله سمييى بثلاث
ياءات فحذفت الثالثة فبقى ثلاثيا فالحق ها التانيث قلت وقد يقال ان اعتبر الحكم
عند الوسم بعد التصغير فلا يرد هذه المسئلة فانها ثلاثية وان اعتبرها قبل التصغير
فلا يقتصر على هذه الصورة بل سعاد وزينب اذا صغرت تصغير الترخيم كذلك ان لم
يكن اسم جنس مذكر الاصل كالحرب قال صاحب الصحاح الحرب تؤنث فيقال فى
بينهم حرب وتصغيرها حريب رواه الخليل عن العرب قال المازنى لانها فى الاصل مصدر
وقال المبرد الحرب قد تذكر وانشد هو اذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب يلتقى حرابه
فكان المص اشار بذلك الى قول المازني ولا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير
وتانيث فلو سميت امرأة برمح وصغرت فلا تقول رميح بالتذكير نظرا الى تذكير المنقول
عنه وهو رمح بل تقول رميحة اعتبارا بتانيث المسمى ولو سمي رجل باذن وصغرت فلا
تقول فيه اذينة بالحاق علامة التانيث بناء على ان المنقول منه مؤنث وهو اذن بل
تقول اذين اعتبارا بتذكير المسمى خلافا لابن الانبارى فانه اعتبر تذكير المنقول عنه
وتانيثه فتقول فى الاول رميح وفى الثانى اذينة وتمسك بقولهم عروة بن اذينة
وعيينة بن حصن ومالك بن نويرة ولا ينبغي بذلك ما قاله لاحتمال ان يكون التصغير
واقعا قبل التسمية وسمي به مصغرا ولا تلحق دونه شذوذ غير اذ ذكرا وما حذفت
منه الف التانيث خامسة نحو حبيرة فى تصغير حبارى او سادسة نحو لغيغيزة

فى تصغير لغيزى واحترز بقوله دون شذوذ من قولهم فى تصغير ورا وامام وقدام
وريبه وامتمة وقديديمة ولا تحذف الممدودة فيعوض عنها خلافا
لابن الانبارى فانه يقول يجوز ان تحذف فيعوض ها التانيث فتقول عنده
فى باقلاء بقيله وفى برناسا برينيسه والجمهور على انها لا تحذف وتحذف تاء
ما سمى به مذكر من بنت ونحوه بلا عوض فاذا سمى رجل بنت واخت ثم صغر
حذفت منه التا وردت لام الكلمة فتقول بنى واخى واما قبل التسمية به او بعدها
والمسمى به مؤنث فتقول بنية واخية برد المحذوف واثبات التا فصل
فى الكلام على تصغير اسم الجمع وجمع القلة والكثرة تصغر اسما الجموع وجموع
القلة فالاول نحو قويم ورهيط وركيب فى تصغير قوم ورهط وركب والثانى
نحو اجيال وارغفة واكيلب وغليمه فى تصغير اجمال وارغفة واكلب وغلمة ولا
يصغر جمع كثرة تصغير مشاكله من الاحاد خلافا للكوفيين فانهم اجازوا
ذلك فيجوز عندهم فى رغفان جمع رغيف ان تصغره على رغيفان كما ان مشاكله
من الاحاد وهو عثمان على عثيمان ومنع ذلك البصريون للتنافى بين الكثرة والتصغير
وقد عرفت ما عليه بل يصغر جمع الكثرة مع الرد الى تكسير قلة ان كان له جمع قلة
فاذا اريد تصغير مثل فلوس رد الى افلس ويصغر فقيل افيلس او تصحيح المذكر
ان كان لمذكر عاقل فتقول فى فتيان وغلمان فتيون وغليمون وكذا تقول فى زيود زييدون
او لا كغلمان والا يكن لمذكر عاقل فمع تصحيح الاناث نحو جوار وسكارى فتقول فى التصغير
جويريات وسكيريات مطلقا اى سواء جاز ذلك فى مكبره او لا وان كان جمعا كسر على واحد
مهمل نحو ملاوح فانه كان مقتضى القياس ان يكون مفرده ملحه وهو مهمل وكذا مذاكير يقتضى
القياس ان يكون مفرده مذكار وهو مهمل وله واحد مستعمل كلمحه بالنسبة الى ملاوح
وذكر بالنسبة الى مذاكير رد اليه اى الى الواحد المستعمل لا الى المهمل القياسى لانه يلزم
من تصغيره على المهمل تصغير لفظ لم تستعمله العرب خلافا لابى زيد فانه يرده الى
المهمل القياسى فيقول مليحات ومذيكرات فى تصغير ملاوح ومذاكير نظرا الى ان غير
القياسى كالمعدوم فان لم يكن له واحد مستعمل كعباديد وشماطيط رد الى المهمل
القياسى فيقال فى هذين الجمعين الممثل بهما عبيديد وشميطيط وعومل معاملة
مستعمل فان كان لمذكر عاقل جمع بالواو والنون فتقول تفرق الغلمان شميطيطين
وان كان لغيره جمع بالالف والتا فتقول تفرقت النسا شميطيطات وتفرقت الذباب
شميطيطات وسريبيل فى سراويل اجود من سريبيلات قال الشم لان الاصح
فى سراويل انه مفرد قلت وظاهر عبارة المص ان الوجهين عنده جايزان ولا نعلم

من

من قال بذلك قبله بل منهم من يقول سراويل مفرد ومنهم من يقول جمع سروالة
وقد يكون اراد بقوله اجود ان القول بانه يصغر على سريبيل ارجح من القول بانه
يصغر على سريبيلات وبزيادة بعد ذكره الخلاف صرح بما فى التى بعدها ويقال فى
ركب وسفر ركيب وسفير كما روي كيبون ومسيفرون خلافا لابى الحسن
الاخفش قلت والصواب سويفرون لا مسيفرون لان الاخفش يقول ان فعلا
جمع فاعل لا جمع مفاعل ولا غيره والذى اوقع المص فى ذلك انه اطلع على مسافر ولم
سفر وفى الصحاح سفر اذا خرج الى السفر فصل فى الكلام على الاستغنا
بمصغر عن مكبر وبتصغير شى عن تصغير شى اخر قد يستغنى بمصغر عن مكبر
نحو كميت للفرس الاحمر وهو تصغير اكمت لون افعل الالوان ويجمع على كمت الحمر ونحو
كعيب للبلبل او الطاير يشبه البلبل فى قول المبرد واصله كعب على زنة صرد
كقولهم فى جمعه كعبان كصردان ونحو الثريا النجم والقصيرى لضلع وبتصغير
مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم فى تصغير مغرب مغيربان وفى عشية عشيشيه
فكانهما تصغير مغربان وعشاه وبتصغير احد المترادفين عن تصغير الاخر
نحو قصر امر ادف عشى يقولون اتانا قصرا اى عشيا ولم يصغر واقتصر استغنا بتصغير
عشى ويطرد ذلك فيما جوزنا ان جمعهما اصل واحد فى الاشتقاق
كجليس ومجالس فتقول على هذا فى تصغير جليس جحيلس وفى تصغير مجالس جليس
قال الشم ولم نر هذا لغيره وفيه نظر وقد يكون للاسم تصغيران قياسى وشاذ
نحو صبيه سمع فى تصغيره صبيه وهو قياسى واصيبيه وهو شاذ ومثله قولهم
فى تصغير غلمة غليمة واغيلمه فصل فيما يصغر من الاسما غير المتمكنه لا يصغر
من غير المتمكن الا ذا والذى وفروعها الاتى ذكرها وهذا الحصر متعقب بان لنا
من غير المتمكن ما يصغر وليس شيا ما ذكره نحو بعلبك ومعدى كرب وسيبويه وعمرويه
فى لغة من بنى ذلك فيقال ذيا وتيا بفتح اولهما وتشديد اليا واللذيا واللتيا
بفتح اولهما ايضا وفتح ما قبل اليا المشدده وذيان وتيان واللذيان واللتيان
بفتح اولهما وفى النصب والجر يجتمع فى اللذيين ثلاث ياات يا المفرد ويا التصغير
واليا التى هى علامة الاعراب واليا بالقصر مع ضم اوله وتشديد اليا والبا بالمد
مع الضم والتشديد المذكورين قبل واللذيون بتشديد اللام واليا وفتحهما فى
الذين واللويتا بفتح اللام المشددة والواو ويا ساكنة بعدها تا والف
فى اللوتى واللويا بفتح اللام والواو ايضا ويا مشددة واللويون بفتح اللام
والواو واليا المشددة فى اللوى واللويى على طريق اللف والنشر المرتب فاللويا

في اللوى واللويون في اللذيين فوافقت المتمكن بزيادة اليا ثالثة بعد فتحة
وهذا في الذي والتي وفروعهما ظاهر واما في ذا وتا فسياتي الكلام عليهما وخالفته
بترك الاول على حاله مفتوحا ولم يضم للتصغير وزيادة الف عوضا عن ضمة الاول
واصل ذيا وتيا وهما ما بعد اوله يا مشددة ذييا وتييا بثلاث يا آت
فخففا بحذف اليا الاولى وهي عين الكلمة لان يا التصغير لمعنى وحذف الثانية
يودى الى فتح يا التصغير وهذا انما يتاتى على قول البصريين ان ذا اسم ثلاثي
وان الفه عن يا وعينه محذوفة اما يا او واو اما الكوفيون فعندهم ان الف
ذا زايدة مما وضع على حرف واحد فلا يستقيم هذا التقرير على رايهم ولهما
اى لذيا وتيا واوليا من التثنية والخطاب ما لهن في التكبير فتقول
هاذيا وهاتيا وهاوليا وكذا الخطاب نحو ذياك وتياك واولياك واوليائك
قال ومن هاوليا تكن الضال والسمر وضم لام اللذيا واللتيا لغية خارجة
عن قياس التصغير المبهمات لكنها جارية على قياس تصغير المتمكن وقال ابن خالويه
اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز اللتيا بالضم
فصل في الكلام على تصغير الترخيم واحكامه تصغير الترخيم جعل
المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل وفعيعل فتقول في
نحو ازهر زهير وفي منطلق مطيلق وفي مستخرج خريج وفي زعفران
زعيفر ولا يختص بالاعلام بل يكون فيها وفي غيرها من اسما الاجناس خلافا للفرا
وثعلب ايضا فانهما قالا هذا النوع من التصغير خاص بالاعلام وشهادة السماع قايمة على
خلاف ما ادعياه ولا يستغنى فعيل عن ها التانيث ان كان لمونث فتقول في
تصغير سعاد وزينب وحبلى سعيدة وزنينبة وحبيلة وهذا الاطلاق من المص
غير جيد فان مقتضاه ان يقال في تصغير نحو طالق طليقة بها التانيث وليس
كذلك فقد نصوا على ان ما كان خاصا بالمونث ولا علامة فيه يستصحب له ترك
العلامة عند تصغيره تصغير الترخيم واحترز بقوله ان كان لمونث مما اذا سمي مذكر بنحو
سعاد ثم صغر تصغير ترخيم فانه يقال فيه سعيد بغيرها ولا يمتنع فيه هاه من
الصرف ان كان لمذكر كقولك حمير بالصرف في تصغير احمر الممنوع من الصرف وقد يحذف
لهذا التصغير اصل يشبه الزايد وذلك حكاية سيبويه انهم قالوا في تصغير
ابرهيم بريه بحذف الهمزة والميم وهما اصلان يشبهان الزايد وكذا حكى سيبويه
انه قيل في تصغير اسمعيل سميع بحذف الهمزة واللام وهما اصلان لهما شبه بالزايد
والمتفق على اصالته في هذين الاسمين هو الميم من الاول واللام من الثاني واما

الهمزة

الهمزة منهما فمذهب س انها زايدة ومذهب المبرد انها اصلية ويظهر اثر اختلافهما
في تصغير هذين الاسمين بغير الترخيم فسيبويه يقول بريهم وسميعيل والمبرد يقول
ابيره واسيميع

باب التصريف

وهو في اللغة التقليب من حالة الى حالة
وفي الاصطلاح عند المص ما ذكره بقوله التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة اي صيغتها
وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك كالحذف والنقل والقلب
قال الشارح وخرج بقوله يتعلق ببنية الكلمة ساير العلوم قلت يرد عليه انه يخرج
اضرب بكرا بالادغام واضرب الرجل بالكسر والوقف بالسكون والروم وهو من التصريف
فالاولى حد ابن الحاجب ويمكن ان يجاب بان الوقف ليس من التصريف ولهذا افرده
المص بباب اخر الكتاب كما فعل في الامالة وكالادغام والتقا الساكنين ومن ذكرها في
التصريف فقد توسع باعتبار ان معظم احوالها يتعلق بالافراد فاشبهت ما يتعلق بالبنية
ومتعلقه من الكلم العربي فلا يرد العجمي كابرهيم فيقال هو من الاسما المتمكنة ولا يدخله
التصريف الاسما المتمكنة والافعال المتصرفة لان ما عداهما يلزم حالة واحدة ولا
تنقلب بنيته من حال الى حال ولها اي للافعال المتصرفة الاصالة فيه اي في
التصريف لان وضعها على ان تتغير ابنيتها بحسب تغير معناها وما ليس بعضه
زايدا سمي مجردا والمناسبة ظاهرة لتجريدهم اياه عن الحروف الزايدة ولا يتجاوز
المجرد عن الزيادة خمسة احرف ان كان اسما فرارا من ان يتوهم انه كلمتان
اذ الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبدا به وحرف يوقف عليه و حرف
يفصل بين البداية والنهاية لتنافيهما في الصفة فكره تجاوزها لئلا يجي بالفاصل ومن
ثم لم ينقص الاسم المتمكن والفعل عن ثلاثة احرف ولا اربعة ان كان فعلا لانه لو
وصل الى الخماسي لكان مساويا للاسم في الرتبة وهو احط درجة من الاسم بدليل
احتياجه اليه واستغنا عنه فوجب ان لا يتجاوز الاربعة لئلا يلزم المساواة ولا ينقصان
بحسب الاصالة عن ثلاثة لما قدمناه والمزيد ان كان اسما لم يتجاوز سبعة لا بها
التانيث نحو قرعبلانة وهو دويبة عريضة البطن او بزيادتي التثنية والتصحيح
كقولك في تثنية اشهيباب اشهيبابان واشهيبابون عند التسمية به او النسب
نحو اشهيبابي وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الاحرف التفيس نحو يستخرج
او تا التانيث نحو احرنجمت واستخرجت او نون التوكيد نحو لا يستخرجن قال الشارح
ولم يستغن عن هذا الاستثنا كما ان المجرد قلت وهو ظاهر لان هذه الكلمات ليست
داخلة في بنية الفعل ومع ذلك لا يصدق ان الفعل زاد على ستة فصل
في الكلام على ابنية الاسم الاصول للاسم الثلاثي المجرد مفتوح الاول ساكن الثاني

نحو فلس وضخم او مفتوحه نحو فرس وبطل او مكسوره نحو كبد ووجع او مضمومه
نحو عضد ويقظ ومكسور الاول ساكن الثاني نحو جذع وصفر او مفتوحه نحو
ضلع وقوم عدى اى غزاة او اعداء وقال س لا نعلمه جاء صفة الا في حرف معتل
يوصف به الجمع وهو قوم عدى واعترض بمكان سوى ودينا قيما وماء روى
ومنزل ديم اى متفرق النبات او مكسوره نحو ابل ولم يحفظ س غيره وزيدت
الفاظ منها وتد لغة في وتد ومشط لغة في مشط ومضموم الاول
ساكن الثاني نحو برد وحلو او مفتوحه نحو صرد ولبد ومضمومه نحو عنق وبند
وندر مكسوره نحو دئل اسم دويبة وبها سميت القبيلة وجاء وعل لغة في
الوعل وعلم من سكوته انتفاء فعل بكسر الفا وضم العين وخرج ابن جني الحبك على
تركيب اللغات وقيل في قوله تعالى الحبك ان كسر الحا للاتباع ولا عبرة بالساكن حاجزا
والرباعي المجرد مفتوح الاول والثالث نحو جعفر وسلهب للطويل او مكسورهما
نحو زبرج للذهب والسحاب او مضمومهما نحو برثن لمخلب الاسد ومكسور الاول
مفتوح الثالث نحو قمطر او الثالث نحو درهم وتفريع فعلل بضم الفا وفتح اللام
الاولى على فعلل بضمهما اظهر من اصالته والقول باصالته وهو مذهب الكوفيين
والاخفش والقول بانه فرع عن فعلل المضموم اللام وهو مذهب من عدا الاخفش من
البصريين ورايهم اظهر عند المص وجماعة لان جميع ما سمع فيه الفتح من هذا
البناء سمع فيه الضم كجؤذر وجؤذر وجخدب وجخدب قال بعضهم واثبات
فعلل المفتوح اللام اصلا اولى بدليل قولهم ما لي عنه عندد اى بد فعندد للالحاق
بفعلل فدل على اصالته وفرع فعلل بفتح الفا والعين وضم اللام الاولى نحو عرتن
نبت يصبغ به على فعلل بضم اللام فقد سمع في عرتن عرتن فعلم انه اصل
وان ذلك فرع عنه وفعلل بضم الفا وفتح العين وكسر اللام الاولى على فعالل
بزيادة الف تلي العين نحو علبط وعلابط كلاهما مسموع فجعل الاول مفرعا على الثاني
بحذف الالف تخفيفا وفعلل بفتح الفا والعين وكسر اللام الاولى على فعليل
بزيادة ياء بين اللامين لا على فعالل بزيادة الف تلي العين وفاقا للفراء وابي علي
الفارسي فعندهما ان جندل فرع عن جنديل لا عن جنادل واختاره المص لان جنديل
مفرد وجنادل جمع فتفريع جندل الذي هو مفرد عن اللفظ المشارك له في الافراد
وهو جنديل اولى من تفريعه عن اللفظ المخالف في الافراد وهو جنادل والخماسي
المجرد مفتوح الاول والثاني والرابع نحو سفرجل وهمرذل او مفتوح الاول
والثالث مكسور الرابع نحو جحمرش للعظيم ويقال السبر اى في العجوز المسنة او مكسور

الاول

الاول مفتوح الثالث نحو قرطعب وجردحل او مضموم الاول مفتوح الثاني
مكسور الرابع نحو خزعبيل للباطل والاحاديث المستظرفة وقد يحمل الضم ما قابل
وما خرج عن هذه المثل المعدودة اتفاقا فشاذ كالزئبر والعيل بضم فيهما او كلوهما
بمعنى القوي الداهية قال ثعلب لا يعلم في الكلام فعلل فان كان هذان الحرفان مسموعين
بضم الفا فهما من النوادر ومزيد فيه نحو عبيل بزيادة مثناة تحتيه بين اللامين
الاخيرتين وكذا جميع ابنية المزيد وهي كثيرة او محذوف منه اما الفا نحو عدة
او العين نحو شفه او اللام نحو دم او شبه الحرف نحو من وكم او مركب نحو حضرموت
او عجمي نحو سرجين بفتح السين فصل استثقل تماثل اصلين في
كلمة سواء كانا فاء ولاما نحو سلس او عينا ولاما نحو طلل او فاء وعينا نحو ببر وهو السبع
وسهله اى سهل تماثل اصلين كونهما عينا ولاما نحو طلل وسرر ودرر وانما
سهل ذلك لان لام الكلمة معرضة لاعتوار حركات الاعراب المختلفة عليها وسكونها في
الوقف فيسهل النطق بالكلمة كذا قيل وفيه نظر وقل ذلك فيهما حرفي لين نحو
حي وحي او حلقيين نحو بدع اليتيم ومهه وفخ واهمل كونهما همزتين
وابعد الخليل رحمه الله في نحو جاء فادعى فيه القلب وعز كونهما هاءين نحو
كل شيء مهه ما النساء وذكرهن ونحو قلق مما فاؤه ولامه متماثلان وهما غير
حلقيين قليل في الكلام وقل كون الفا واللام حلقيين نحو خوخ وحاء
وآء واقل منه كوكب مما تماثلت فيه الفا واللام في الرباعي ومثله قرقف
واقل منه ببر وهو مما تماثلت فاؤه وعينه وهو الحيوان الذي يعادي
الاسد كذا في الصحاح واقل منه ببب مما تماثلت فاؤه وعينه ولامه ويطلق
على الغلام السمين كذا في القاموس ومن مثله ددد وهو اللعب وقولهم ززه
اذا صففه وينطق بها المغاربة كثيرا والاظهر كون الياء والواو نظيرتيه
اى نظيرتي بب في التاليها من ثلاثة امثال فعين الواو واو وعين الياء ياء ونقل
ابن المص الاجماع على ان الف الياء عن ياء قيل ويقول ابيه والاظهر يدل على الخلاف قلت
لا يحتمل ان يريد والاظهر من القولين بل يجوز ان يكون مراده والاحتمال الاظهر ولكن
ان صح تثبيت الياء فهي من باب بب والا فالاظهر ان الهمزة اصل وان العين عن ياء
او واو وان تضمنت كلمة ياء وواوا اصليين لم تتقدم الياء بل تتقدم الواو
وتتأخر الياء الا في يوح وهو من اسماء الشمس بالياء المثناة التحتيه نقله المبرد
عن العرب ويوم وتصاريفه نحو ايام ويويم ايوم وياومه مياومه وليوان
وواو وحيوان ونحوه وهو حيوة بدل من ياء على راي الاكثرين فاصل حيوان

عندهم حيبان بيايين وكذا حيوة اصله حييه ثم ابدلت اليا واوا ولون ذلك اسهل
من اثبات ما لا نظير له اذ ليس من كلامهم ما عينه يا ولامه واو وذا باب وحح ولم
يات على هذا النمط الا وح وويل وويس وويب ولا فعل لهن واما قول القايل
فما ولد ولا واح ولا واه نحو هند ويقال في هذا ابو هند فمصنوع لا يلتفت اليه وكثر
باب طويت وهو ما عينه واو ولامه يا وقل باب قو وهو ما عينه ولامه
واوان في القاموس وحيل قو تختلف القوى فالحمل عليه عند خفا الاصل اولى
وهذا ثبت في بعض النسخ دون بعض ومعناه ظاهر واستغنوا في باب قو وهو ما
عينه ولامه واوان بفعل المكسور العين عن فعل المفتوحها وفعل المضمومها
لما يلزم من ثقل اجتماع واوين في نحو قووت وقووت وفي مضارع المضموم يقوو
فان اقتضى ذلك قياس رفض كان يبنى من قوى مثل السبعان فتقول قيه
قويان بكسر الواو وقلب الثانية يا وتماثل كثيرا ثالث الرباعي اوله وثانيه انهما
نحو ببر وسمسم من الاسما وزلزل وصلصل من الافعال واهمل ذلك مع الهمزة
فا غلاوها عينا نحو يايا بمعنى اظهر الطاقة وبابا بمعنى حرك الحدقة وقل مع اليا
مطلقا اى فا نحو يويو وعينا نحو ضيضيه ومع الواو عينا لا فا نحو وسوسة
ووعوع واذا كانت اى الواو الكاينة عينا مكررة في فعل لم تقلب تلك الواو الفا
فلا يقال في قوقي وضوضي قاقا وضاضا ولما اوهم ذلك فاصله اليا كحاء
حيث اى قلت حاء وهو صوت يزجر به الابل خلافا للمازني ولم يسمع من
الواوي الا ضوضيت وقوقيت ولم يسمع من اليائي الا عاعيت وهاهيت و
حاحيت وانما قلبوا في اليائي خاصة لئلا يجتمع يا ان مع قرب اليا من الالف
واما الواوي فان الواو الثانية انقلبت يا فلم تماثل والواو بعيدة من الالف ويسمى
اول الاصول فا وثانيها عينا وثالثها ورابعها وخامسها لامات لمقابلتها في
الوزن بهذه الاحرف وهذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان
نهاية اصول الكلمة ثلاثة فيزنون الثلاثي بلفظ الفعل ويحكمون بزيادة ما
زاد على الثلاثة نحو جعفر وسفرجل ثم اختلفوا فمن قايل لا يزن شيا واذا سئل
عن الوزن قال لا ادري ومنهم من يزن ثم هولاء منهم من ينطق بلفظ ما زاد على
الثالث فيقول وزن جعفر فعلر ووزن سفرجل فعلجل ومنهم من يجعل
الزايد ما قبل الاخر فيجعل وزن جعفر فعفل والى القول الاخير لا طايل تحتها ويسوى
بينهما في الحال من الحركة والسكون والمحل على حسب ما هو عليه من تقديم وتاخير و
مصاحبة زايد سابق فتقول في وزن تعلم تفعل ولا حق لبعض الاصول فتقول

في وزن ضارب فاعل وما لم تتبين زيادته بدليل فهو اصل ومعرفة الدليل
الذي يدل على ذلك ياتي فيما ياتي ان شا الله تعالى والزايد بعض سالتمونيها
وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد ساله اصحابه عن حروف الزيادة
فقال سالتمونيها فقالوا نعم فقال اجبتكم والمراد بكون هذه الاحرف زايدة انها
لا يزاد لغير تضعيف الا بعضها وليس المراد انها لا تكون الا زوايد لانها قد تكون
اصولا او تكرر عين نحو علم وتعلم او لام نحو مهدد وجلبب او عين ولام مع مباينة
الفا نحو صمحمح وزنه عند البصريين فعلعل او فا وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس
وهي الداهية ومرمريت وهو البقر فوزنها فعفعيل قيل ولا يحفظ من هذا النوع غيرها
واذا كان الزايد من سالتمونيها قوبل في الوزن بلفظه فتقول وزن منطلق منفعل
ووزن مستخرج مستفعل قال الش ويستثنى من ذلك المبدل من تا الافتعال
فانه يقابل بالتا لا بلفظه فوزن اصطبر افتعل لا افطعل قلت لا وجه لهذا الاستثنا
المستدرك فان المبدل من تا الافتعال لم يدخل في قول المص واذا كان الزايد من سالتمونيها
حتى يحتاج الى اخراجه فتامله والا فيما يقابل الاصل من فا وعين ولام اى وان لم يكن
الزايد من احرف سالتمونيها فيقابل بما يقابل به الاصل ولو كان الاحرف العشرة وقد
تقدمت الامثلة خلافا لمن يقابل بمثل الزايد مطلقا اى كان يكون او لا فتقول في وزن
جلبب فعلب فصل في الكلام على الزيادة في الفعل والاسم لاصالة الفعل في التصريف
ان مزيد قبل فايه من حرف الى ثلاثة نحو اكرم وانطلق واستخرج وقبل لامه
من واحد الى اثنين نحو تدحرج وبتدحرج ومنع الاسم من ذلك اى من الزيادة
قبل فايه ما لم يشاكله اى ما لم يشابه الفعل لمناسبته والمراد بها رجوعهما في الاشتقاق
الى اصل واحد وح فيشارك الاسم الفعل في الزيادة قبل فايه نحو مكرم ومنطلق
ومستخرج ومدحرج ومتدحرج او لم يكن الاسم ثلاثيا والمزيد واحدا نحو مربع
وافكل وشذ انقحل بكسر الهمزة المسن جدا وانزهو بكسر الهمزة ايضا وهو المتكبر
وينجلب وهي خرزة للتاخيذ والرجوع بعد الفرار كذا في القاموس واستبرق
وهو الديباج الثخين فوجه شذوذ الثلاثة الاول زيادة حرفين قبل فايها
فانها من القحل والزهو والجلب ووجه شذوذ استبرق انه زيد قبل فايه ثلاثة
احرف لانه من البرق وقد اوزع المص في بعض هذه الامثلة ومنتهى الزيادة
في الثلاثي من الافعال ثلاثة نحو استخرج ومن الاسما اربعة نحو استخراج
وفي الرباعي من الافعال اثنان نحو احرنجم ومن الاسما ثلاثة نحو احرنجام
وقد يجتمع في اخر الاسم الثلاثي من الاحرف المزيدة ثلاثة نحو عنفوان او اربعة
نحو سلامانان اسم موضع وقال الش وغيره نحو سلامانى وهو تحريف لفظ

وضبطه هو ما قدمت وفي آخر الرباعي ثلاثة نحو قردمانى لدلامص وف ولم يرد
في الخماسي غير حرف مد قبل الآخر نحو عضرفوط او بعده نحو قبعثرى قلت
ينبغي ان يقرأ قول المص غير حرف مد بتنوين حرف وبوصف بالمصدر على تقدير
ذي مد لئلا يتوهم اذا اضيف ان المراد جنس كالاحرف ولا يتوهم ذلك مع التنوين
اذ لا جنس غير الحرف يتوهم حتى يرفع بذكر جنس بخلاف جنس حرف المد فيتوهم
معه جنس حرف آخر مجردا نحو قبعثرى او متبوعا بها التانيث نحو قبعثراة و
ندر قرعبلانة من حيث انه زيد فيه حرفان احدهما النون والقرعبلانة دويبة
عريضة البطن واصطفلينة وهي الجزر الذي يؤكل ووجه ندورها زيادة
حرفين بعد الآخر نونها فما قبلها والهمزة اصل فيكون من مزيد الخماسي هذا ظاهر
كلام المص وذكر غيره انها مزيد الرباعي وان الهمزة زائدة واصفعفن بزيادة واحدة
قبل الآخر وهو النون ومعناها الخمر فهذا وجه ندوره فصل في الكلام على
ابنية مهملة وتعقب ابو حيان ذكر هذا الفصل بان قال لا حاجة الى ذكر المهملات
لانتشارها وانما ينضبط المستعملات قلت لم يرد الا ضبط مهملات ورد في اللغة
ما يوهم انها مستعملات او مهملات منها لفظا ولفظان او مهملات اهملت في باب
دون باب كشيء اهمل في الاسم دون الوصف او بالعكس او في المعتل دون الصحيح
او بالعكس او في المصدر دون غيره او بالعكس ومهملات استعمل شبيهها كما
ستراه اهمل من المزيد فيه فعويل بكسر الفا وكذا قال غيره ورده ابو حيان
بانه سمع سرويل وفعولى بفتح الفا والعين بزيادة واو ساكنة بين العين
واللام والف بعد اللام الا عروفى وهو اسم مكان بالبحرين تنسب اليه السفن
وقهوباة وهي نصل فيه عرض وقصر حكاه ابو عبيدة وفعلول بفتح الفا
وسكون العين غير مضعف الا الخزعال ناقة بها خزعال اي ظلع فاما
المضاعف فهذا الوزن فيه كثير كالزلزال والصلصال وفيعال بكسر الفا
وزيادة يا بعدها غير مصدر الا ناقة تيلوعا وهي الناقة السريعة واحترز
من المصدر نحو تيبال وفعلول بكسر الفا مضعف الاول والثاني غير مصدر
الا الدئدا لآخر الشهر فان قلت لعل همزته الثانية بدل يا او واو كرداو كسا
قلت يرفعه قولهم في الجمع الدادي وفي شرح ابن قاسم لا يكون الدئدا فعلالا
والفها للالحاق كعلبا لفقدان فعلول في غير المضعف قلت هذا من عجب
ما يتحدث به فهم الحق عليا وما يصنع بقرطاس وسرداح وما لا يحصر و
فوعال وافعلة وفعلى اوصافا الا ما ندر كضيزى اي جايرة وعزهى
اي شحيح لا يطرب باللهو واما اسما فموجودة نحو توراب وانفحة وذكرى

ودفلى

ودفلى وذفرى وينبغي ان يمتنع صرف ضيزى وان يضبط بالهمز فان الذي
ثانيه يا قد ادعي فيه انه فعلى بالضم ثم خفف وان يصرف عزهى لتنوينهم في
التانيث عزهاة فدل ذلك على ان الفه مزيدة للالحاق بدرهم والعزهى الذي لا
يطرب للهو وفيعل بفتح العين في المعتل فلو قيل لك ابن من القول ومن البيع مثل
ضيغم قلت قيل وبيع بالكسر فانه صار بالادغام كالصحيح وليس فيه الا الكسر دون
الف ونون واما مع وجودهما فليس مهملا نحو تغالوا بتيحان للكثير الكلام الجهول
وهيبان للجبان وسمع ايضا بكسر اليا على قياس المعتل وفيعل بكسر العين في الصحيح مطلقا
سوا وجدت الف ونون اولا الا ما ندر كحيبن بفتح اليا المشددة وهذا مثال لما
ندر من فيعل المفتوح العين ولا ثاني له وانما دخلت كاف التشبيه باعتبار ما عطف
عليه وبئيس بكسر الهمزة وقرا بذلك عيسى بن عمر الثقفي والاعمش وطيلسان بكسر اللام
في لغة وهي لغة ضعيفة انكرها الاصمعي ولكن المازني والاخفش بنيا عليها
المسايل وهذا المثال وهو طيلسان وما قبله وهو بئيس مثالان لما ندر من فيعل
المكسور العين الصحيحه وما بعدها على انه راجع بالاطلاق ما فسرناه به من قولنا
سوا وجدت الف ونون اولا وندر فعيل بفتح الفا وسكون العين ومثناه
تحتيه بين العين واللام نحو صهيد وعثير وقال ابن جني هما مصنوعان
لم يردان على سيبويه وفعيل كالاول الا انه فاؤه مضمومة نحو عليب وهو اسم
واد قال الجوهري ولم يات على فعيل شيء غيره ومكسورة فعيل كما تقدم ولكن فاؤه
مكسورة نحو عثير وحمير وجذيم فصل في الكلام على الزيادة وذكر
دلائلها يحكم بزيادة ما صحب اكثر من اصلين من الف نحو كتاب او يا
نحو قضيب او واو نحو عجوز وقوله غير مصدرة صفة للواو يخص صيغتها
ليخرج نحو ورنتل فانها صحبت اكثر من اصلين ومع ذلك فليست بزايدة
على المختار واحترز بقوله او لا اكثر من اصلين من ان يصحب شيء من هذه الاحرف اصلين
فانه لا يكون اذ ذاك زايدا نحو باب وغول وشيب لان اقل اصول الكلمة ثلاثة
او همزة مصدرة او مؤخرة علم الاشتقاق او جهل فهمزتا افكل وارنب كهمزة
احمر وافضل يحكم بزيادتها اما في نحو احمر فلظهور الاشتقاق واما في افكل وارنب
مما لم يظهر اشتقاقه فحملا على الاكثر ومثال الهمزة المؤخرة نحو حمرا وعلبا او نون
بعد الف زايدة نحو سكران وغثمان او ميم مصدرة نحو منبج ومسجد بفتح السين
اسم موضع ولا يمثل بنحو مضرب ومسجد لظهور زيادته من جهة الاشتقاق
ان لم يعارض دليل الاصالة كالازمة بميم معد في الاشتقاق حيث تمعدد قال

مربيته حتى اذا ثمد دا ، فان قلت لم يقيد بعضهم كتمدرع وتمندل قلت للندور
والاكثر تدرع وتندل وكالمتقدم على اربعة اصول في غير فعل او اسم يشبهه نحو
يستعور وهو شجر بستاك يعمل منه فاليا فيه اصل لتقدمها على اربعة اصول في
غير فعل او اسم يشبهه واحترز من الفعل نحو يدحرج ومن اسم يشبهه نحو مدحرج
فان الزيادة ظهرت فيهما بالاشتقاق وقد يتوهم وقوع ذلك فيهما في الجميع لانها
الهمزة والنون واليا للفعل والميم للاسم فان لم يثبت زيادة الالف في بدل
عن يا نحو رحا وعن واو كعصا لا اصل الا في حرف نحو بلى وما النافية او شبهه
نحو اذا وما الموصولة وزيدت النون ايضا باطراد في الانفعال كالانطلاق
والانكسار والافعنلال كالاحرنجام وفروعهما من الافعال كانطلق واحرنجم
واسم الفاعل كمنطلق ومحرنجم واسم المفعول نحو هذه الطريقة منطلق فيها ومحرنجم عنها
وفي التثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون وغيرهما مما سبق ذكره نحو يفعلون وبقية
الامثلة الخمسة وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها نحو غضنفر وعقنقل
وشرنبث فيحكم بزيادتها اما عند ظهور الاشتقاق فواضح واما عند جهله فيحكم بالزيادة
حملا على ما عرف فيه اشتقاق او تصريف في ذلك واحترز بقوله مفكوكة من المدغمة فيما
بعدها نحو عجنس وهو الجمل الضخم الشديد فتعارضت فيه زيادة النون وزيادة
التضعيف فعلى الثاني لان الاكثر فعل مثل عدبس فوزنه فعلل لا فعنلل وقال الجوهري
النونان في عجنس ونحو عندي زايدتان لثبوت زيادتها في ضفنط ورزونك لانهما
من الضفاطة والرزوك وزيدت التاء في التفعل كالتكسر والتفاعل كالتخاصم وفي
التفعلل كالتدحرج والافتعال كالاكتساب وفروعهن من الافعال واسما الفاعلين
والمفعولين ومثلها واضحة وفي التفعيل كالتقطيع والتفعال كالتطواف والترداد
ولم يقل وفروعهما لانه لا تا فيها نحو قطع وطوف وردد ومع السين في
الاستفعال كالاستخراج وفروعه نحو استخرج يستخرج ومستخرج وزيدت
الها وقفا في مواضع ياتي ذكرها في باب الوقف وزيدت اللام في الاشارة
نحو ذلك وتلك كما سبق في باب اسم الاشارة واعترض بانه انما يذكر هنا من
حروف الزيادة ما جعل في الكلمة كالجزء من بنيتها واللام في الاشارة ليست كذلك
ويقل زيادة ما قيد بشيء مما سبق ان خلا من القيد المذكور على التفصيل المتقدم
ولا تقبل زيادته الا بدليل جلي كلزوم كون الثاني من نحو كنثأو وبنثأو
مثلثة للعظيم اللحية من كثاث لحيته اى كثفت احد حروف سألتمونيها
وهو النون فالواو المسموع من هذا النوع سبعة الفاظ كلها ثابته لان اخرها واو

قبلها همزة نحو حنطأو اى قصير وقندأو اى سيء الخلق يقال رجل قندأو اذا كان كذلك ويقال
ايضا جمل قندأو اى سريع فلما لزم كون الثاني من هذا النوع نونا وهي من حروف الزيادة
حكم بزيادتها واما الواو فحكم بزيادتها لهذا المعنى المذكور في النون ولانها لا تكون اصلا
في رباعي غير مضعف فان قيل فالهمزة ايضا لزمت هذا البنا اجيب بان زيادة النون
اكثر وكسقوط همزة شمأل واحبنطأ في الشمول والحبط قال الاخطل فان تبخل سدوس
بدرهميها ، فان الريح طيبة شمول ، واحبنطأ اذا انتفخ بطنه من الاكل والحبط هو انتفاخ
البطن من ذلك فلما سقطت الهمزة في الحبط حكم بزيادتها في احبنطأ وكسقوط ميم
دلامص وهو البراق في الدلاصة والزرقه ولذلك لم يقل احد باصالتها في ردقم
لظهور الاشتقاق والميم للالحاق بقبرثن وكسقوط نون رعشن وهو المرتعش وبلغن النمام
في الرعش والمبلغ والنون في رعشن للالحاق بجعفر وفي بلغن للالحاق بقمطر وكسقوط
ها امهات وهبلع واهراق في الامومة والبلع والاراقة بدليل الامات
في الامهات وقد اجتمعا في بيت قال ، اذا الامهات قبحن الوجوه ، فرجت الظلام بامّاتكا ،
والزيادة في الواحد حيث قيل امهة ثم استصحب في الجمع والها للتكثير لا للالحاق
والها في هبلع قال الاخفش للالحاق بدرهم قال ابن جنى لا باس بما قال لانه للاكول
وكسقوط لام فحجل وهو المتباعد الساقين واللام للالحاق وهدمل وهو الثوب
الخلق لانه للالحاق بزبرج في الفحج والهدم وكسقوط سين قدموس وهو
الشديد نقله في المخصص عن ابن دريد واسطاع واصله اطاع عند سيبويه
والبصريين بدليل قطع الهمزة وفتح احرف المضارعة في القدم والطاعة وفي
هذا الموضع وسائر ما تقدم من امثاله لف ونشر مرتب وكلزوم عدم النظير
بتقدير اصالة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم فلو قدرت اصالة النون للزم
ارتكاب ما لا نظير له لان فعللا بفتح الفا وكسر اللام مفقود في الابنية فان قيل
وتقدير زيادة النون يلزم الخروج عن النظير لعدم تفعل في الاسما اجيب بان
ابنية المزيد اكثر من ابنية المجرد والدخول في وسع الباب اولى وعرند
بضمتين وهو الغليظ من الاوتار فيحكم بزيادة نونه لا باصالتها لانتفا فعلل
بخلاف نرجس وكنهبل بفتح الكاف والنون وضم البا الموحدة من شجر العضاة
فيحكم بزيادة نونه لان بنا فعللل مفقود واصفقند وقد تقدم انه اسم للخمر
ولا نظير له على تقديري اصالة النون ولا زيادتها لكن حكم بالزيادة للدخول في
اوسع البابين وخبعثنة وهو الضخم الشديد قال الشيخ يدل على زيادة نونه
ترادفهم في معناه خبعث قلت ليس هذا توجيها لكلام المص فانه في مقام الاستدلال

على زيادة النون بلزوم عدم النظير بتقدير الاصالة والقول باصالة النون في هذه لا
يوقع في الخروج عن النظير لثبوت مثل قذعملة فتامله **وهندلع** وهو اسم بقلة حكاه
ابن السراج ولم يثبته سيبويه ثم قيل نونه اصلية فوزنه فعلل وقيل زائدة وهو اولى
وان كانا مفقودين جميعا على وسع البابين **و**كنهبل عدم النظير بطريق اصالة اللام
وزنتل وهو الداهية والامر العظيم وهذا انما يستقيم على القول باصالتها وزيادة
الواو واما على القول باصالتهما فله نظاير **وعفرطل** وهو انثى الفيل لانه لو قيل باصالة
لامها لكان وزنها فعللو وهو بنا مفقود **وتانتضب** وهو شجر يتخذ منه السهام
بفتح اوله وضم ثالثه فلو قدرت اصالة تائه لكان وزنه فعلل بفتح الفا وضم اللام
وهو بنا مفقود **وتدرا** بضم اوله وفتح ثالثه من الدرء وهو الدفع وفي الصحاح
وقولهم السلطان ذو تدرأ بضم التا اي ذو عدة وقوة على دفع اعدايه عن نفسه
وهو اسم موضوع للدفع والتا زائدة الى هنا كلامه فلو قدرت اصالة تائه لزمه ارتكاب
فعلل بضم الفا وفتح اللام وهو بنا مفقود عند س وجخدب بالفتح فرع عن جخدب
بالضم كما مر قلت والحق ان التا زائدة ولو ارتكبنا فعللا الفرعي وذلك للاشتقاق
الواضح اذ هو من الدرء كما تقدم **وتخيب** قال الجوهري في مادة غلس قال ابو زيد
يقال وقع فلان في تغلس غير مصروف مثال تخيب وهي الداهية والباطل انتهى
فالتا زائدة اذ لو قدرت اصالتها لزم ان يكون وزنه فعللا وهو بنا معدوم **وعزويت**
وهو اسم موضع وليس فعليلا لان الواو لا تكون اصلا في بنات الاربعة ولا فعويلا لانه
بنا مفقود فتعين ان يكون فعليتا **وما تثبت زيادته بعدم النظير فهو زائد**
وان وجد النظير على لغة مثال ذلك تتفل لولد الثعلب يقال بفتح التا
وضم الفا وزيادة التا على هذه اللغة محققة اذ يلزم عدم النظير بتقدير اصالتها
لان فعللا بفتح الاول وضم الثالث مفقود ويقال بضم التا والفا وارتكاب اصالة
التا على هذه اللغة اذ لا يلزم منه عدم النظير لوجود فعلل كبرثن لكن يصدق
على هذا ثبوت زيادتها في اللغة الاولى والاصل اتحاد المادة **والزيادة اولى**
ان عدم النظير مع تقديرها وتقديرها الاصالة كنهبل فان القول
باصالة النون وزيادتها يوقع في عدم النظير فترتكب الزيادة لانها اوسع
البابين وقد تقدم من ذلك امثلة **فصل** آخر في الكلام على الزيادة
ان تضمنت كلمة حرفين **متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت**
زيادة احد المتباينين نحو قردد وجلبب فكل من المثالين قد تضمن حرفين
متباينين وهما القاف والراء في الاولى والجيم واللام في الثانية وحرفين متماثلين

وهما الدالان في الاول والباءان في الثاني ولم تثبت زيادة احد المتباينين **فاحد المتماثلين**
وتعيينه هو الاول والثاني سيذكره المص واحترز بقوله ولم تثبت زيادة احد المتباينين
من نحو محد ومحب فان احد المتباينين وهو الميم قد ثبتت زيادته فلا يكون احد
المتماثلين اذ ذاك زائدا بل هو اصل واحترز بقوله **ان لم يماثل الفا** نحو كوكب
اذ قد تضمن حرفين متباينين وهما الواو والبا ومتماثلين وهما الكافان لكن
احد هذين المتماثلين مماثل للفا فلا يكون زائدا بل المتماثلان اصليان وقوله
ولا العين المفصولة باصل كحدرد اسم رجل يعني انه لا يشترط في الحكم بزيادة
احد المثلين ان لا يماثل الفا بل يشترط ايضا ان لا يماثل العين المفصولة باصل كحدرد فلا
يحكم بزيادة احد المتماثلين وهما الدالان لان الدال قد فصل من مماثله باصل وهو الراء
واحترز بكون الفاصل اصلا من نحو اغدودن وعقنقل **فان تماثل اربعة والحصل للكلمة**
غيرها تعينت الاصالة مطلقا اي سوا فهم المعنى بتقدير سقوط ثالثه ام لا فالاول
نحو كبكب بمعنى كب فانك لو اسقطت ثالثه وهو الكاف الثانية فهم منه معنى الكب
والثاني نحو سمسم **خلافا للكوفيين والزجاج في نحو كبكب مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه**
والبا للمصاحبة اي مع سقوط ثالثه وليست للسببية فالكوفيون والزجاج قالوا الاصل
كبكب كبب ثم ضعفوا العين ثم استثقلوا الامثال كما استثقل في تظنن ودساها ف
لكن ابدل هنا حرف مماثل للفا **فان كان للكلمة اصل غير الاربعة حكم بزيادة ثاني**
المتماثل وثالثها في نحو صمحمح وهو الرجل الشديد فيحكم بزيادة ثاني المتماثلات وهو
الحا الاولى وثالثها وهو الميم الثانية لقولهم في الجمع صماحح بحذف الحا الاولى منها **وثالثها**
ورابعها في نحو مرمريس وهو الاملس فيحكم بزيادة ثالث المتماثلات وهو الميم الثانية و
رابعها وهو الرا الثانية لقولهم في تصغيره مريريس **وثاني المثلين اولى بالزيادة في**
اقعنسس اي تاخر ورجع الى الخلف **لوقوعه موقع الف احرنبى** في احرنبى الديك اذا
انتفش واقعنسس واحرنبى ملحقان باحرنجم والذي يحصل به الالحاق في اقعنسس هو
الثاني لانه المقابل لالف احرنبى **واولها اولى في نحو علم لوقوعه موقع الف فاعل ويا**
فيعل وواو فوعل وهو الموضع الذي تكثر فيه امهات الزوايد وهي الالف نحو ضارب
والياء نحو بيطر والواو نحو حوقل فيكون اللام من نحو علم هو المحكوم بزيادتها على جهة
الاولوية وهذا مذهب الخليل وذهب يونس الى ان الزايد هو الثاني وقال سيبويه كلا الوجهين
صواب **وان امكن جعل الزائد تكريرا ومن سالتمونيها رجح ما عضد بكثرة النظير**
هذا الكلام يحتمل ان يكون معناه انه اذا كان في الكلمة حرف مقطوع بزيادته ولكن
يحتمل كونه من مزيد الكلمة التكرار ومن غيره كمشملل فاللام الاخيرة تحتمل ان

يكون تكرارا ويحتمل ان تكون من سالتمونيها فيترجح الاول لان زيادة اللام في ذلك على ان يكون من قبيل الحظ المشترة قليل جدا اذ تكرار احد الحرفين في مثل ذلك كثير نحو قردد ويحتمل ان يريد بزايد الكلمة من حيث هو وصورة هذا ان يكون في الكلمة حرف تردد نافي انها الزايد نحو مهدد علم امراة يحتمل ان يكون مفعلا من المهد وفعللا من المهد فعلى الاول تكون الميم زايدة من قبيل سالتمونيها وعلى الثاني تكون الدال زايدة من قبيل التكرير ولكن يترجح الثاني لان فعللا تجيء كثيرا مفكوكا ومفعلا لا يجيء مفكوكا الا قليلا وشاذا هذا كله ان لم يمنع اشتقاق نحو يعقق فانه مشتق من اليقق فدل الاشتقاق على انه افعل وان كان فعللا بالفك اكثر او ما يجري مجراه نحو محبب فان حمله على مفعل يقتضي الشذوذ بخلاف فعلل لكن منع منه تقدم م ب

فصل اخر من الكلام في الزيادة ما اخره همزة او نون بعد الف بينها وبين الفاء حرف مشدد او حرفان احدهما لين فيحتمل الاصالة الاخر وزيادة احد المثلين او اللين وللعكس قال الش مثال ما اخره همزة من هذا النوع بينها وبين الفاء حرف مشدد سلاء وقثاء ومثال ذلك في النون رمان ومثال ما اخره همزة بينها وبين الفاء حرفان احدهما لين نحو زيزاء وقوباء ومثال ذلك من النون عقبان وشيطان فهذه المثل يحتمل اصالة الاخر وهو الهمزة في سلاء ونحوه ويحتمل زيادة احد المثلين وهو احد اللامين في نحو سلاء واحد الميمين في نحو رمان او زيادة اللين في نحو عقبان وشيطان فاذا حكمنا بزيادة الهمزة والنون كان وزن سلاء فعالا ووزن رمان فعالانا ووزن عقبان وشيطان فعلانا وفيعالا واذا حكمنا بزيادة احد المثلين او اللين كان وزن سلاء ورمان فعالا ووزن عقبان فعيالا ووزن شيطان فيعالا وكل هذه اوزان موجودة الى هنا كلامه قلت لا يصح التمثيل بسلاء لان الاحتمال عند بحكاية ابي زيد سلوت النخل سلاء اذا نزعت سلاءه اي شوكه ولا بقثاء لقولهم ارض مقثاة ولا برمان لقولهم ارض مرمنة اي كثيرة الرمان ولا بعقبان لعدم مادة ع ق ن بخلاف ع ق ب ن ي

ما لم يهمل احد البنايين يعني ان ما تقدم من جواز الامرين مشروط بان لا يؤدي احدهما الى مادة مهملة والمراد بالبنا مادة الكلمة واحترز بذلك من قولهم في الخزماء فيحكم بزيادة الهمزة لان الحكم بزيادتها يؤدي الى مادة خ ز م وهو مستعمل بخلاف مادة خ م ز فانها موضوعة بدليل ... ومثال ذلك في النون قولهم لوذان بفتح اللام وسكون الواو واسم رجل فيحكم بزيادة نونه ولذا كان فعلان وفعالا موجودين نحو نهان ... لغة في التراب

لكن

621

لكن منع من حمله على فعلال ان مادة ل و ذ ن مهملة بخلاف ل و ذ بدليل قولهم لواذا او الوزنين يعني او ما لم يهمل احد الوزنين نحو حواء اللذي يعالج الحبات فيحكم على احد المثلين بالزيادة وعلى الهمزة بالاصالة وان كان البنا يحتمل الوجهين جميعا ولكن اذا حملناه على زيادة الهمزة كان وزنه فعلاء وهو مصروف وبنا فعلاء مصروفا مهمل او بقل نظير احد المثلين هذا معطوف على قوله ما لم يهمل يعني فاذا قل النظير لم يلحق به والحق بما كثر نظيره نحو رمان لان نونه زايدة عند س وهو فعلان لانه اكثر من فعال وقال الاخفش فعال لكثرته في المبنيات فالنون فيه اصل واليه ذهب في الكافية بدليل ارض مرمنة ويتعين اعتبار قلة النظير ان سلم به من ترتيب حكم على غير سبب نحو غوغا ممنوع الصرف همزته زايدة عند س وان ادى الى باب ققو ولو كان فوعالا لكان من باب دون ولكان ممنوع الصرف بغير سبب فيتعين اعتبار قلة النظير لهذا المعنى وبترجح زيادة ما صدر من يا او همزة او ميم على زيادة ما بعده من حرف لين او تضعيف مثال اليا المصدرة وبعدها حرف لين يحيى علما لان اليا يقضى عليه اولا بالزيادة عند س لكثرة ومثالها وبعدها تضعيف يلندد ويلنجج ومثال الهمزة المصدرة وبعدها حرف لين نحو انحى قلت في التمثيل به نظر لان منع بعض الم بصرفه دل على زيادة همزته والتمثيل بيلندد ويلنجج يظهر انه فاسد وان مثل به الش وغيره لانهما يفعلل لان الفك شاذ بخلاف فعنلل فانه ملحق بسفرجل فكه واجب ومثال الهمزة المصدرة وبعدها تضعيف اجاص فيترجح ان يكون افعالا والهمزة زايدة ومثال الميم المصدرة وبعدها حرف لين موسى غير اسم النبي اعني موسى الحديد نص س على انه مفعل واحتج بان زيادة الميم اولى واكثر من زيادة الالف ومثال الميم المصدرة وبعدها تضعيف مجن يرجح كونه مفعلا من جن اذا ستر لو فعلا من مجن الشيء اذا اصلب فان ادى ذلك اي فان ادى ترجيح زيادة المصدر من الاحرف الثلاثة المذكورة الى شذوذ فك نحو مهدد علم امراة ملحق بجعفر او اعلال قال ابو حيان مثل مدين اذ لو كانت الميم زايدة كان مفعلا ووجب ان يعلل فيقال مدان فلذلك حكم باصالة الميم وزيادة اليا قلت فيكون وزنه ح على هذا فعيلا فيؤدي الى وزن نادر او يحمل على الخلاف في ثبوت صهيد وشذوذ التصحيح في الاعلام ثابت نحو حيوة ومكوزة وقد مر ذلك في باب العلم فالحمل عليه اولى او عدم نظير نحو امعة اذ لو جعلت همزته زايدة كان وزنه افعلة وهو وزن لا نظير له في الصفات فلذلك حكم باصالة الهمزة وزيادة احد المثلين حكم باصالته

ما صدر كما قررناه في المثل بالمر يرد ذلك الى استعمال ما اهمل من تاليف
او وزن كمحبب وياجج وفيه لف ونشر مرتب فمحبب مثال لما يؤدي الحكم باصالة
المصدر الى استعمال تاليف مهمل اذ بتقدير اصالة الميم تكون مادته الاصلية
مولفة من جيم وحا ويا وبا وهو تاليف مهمل عند العرب واما ياجج بكسر
الجيم وهو اسم لموضع على ثمانية اميال من مكة كان عبد الله بن الزبير يسكنه
ويقال بفتح الميم وكسرها فعلى تقدير الكسر والقول بان ما صدر من اليا اصلي
يلزم ان يكون وزنه فعلل بفتح الفا وكسر اللام وهو وزن مهمل عندهم فصل
في الكلام على زيادة الالحاق الزايد اما للالحاق او غيره والذي لغير الالحاق
تقدم الكلام عليه والذي للالحاق ما قصد به جعل ثلاثي او رباعي
موازنا لما فوقه وهو الرباعي والخماسي بالنسبة الى الثلاثي والخماسي بالنسبة
الى الرباعي فمن الاول كوثر ودعشن الحقا بجعفر ومن الحق بدرهم ومن الثاني
عفنجج من عفجه بالعصا اذا ضربه بها زيدت النون واحدى الجيمين فيه
للالحاق بسفرجل والعفنجج معناه الجافي ومن الثالث فردوس الحق بجردحل والمراد
بموازنة الكلمة لما فوقها الموازنة بحسب الصورة والا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة
الا ترى ان وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل محكوما لها بحكم مقابله
غالبا وهذا مستغنى عنه بقوله بعد وفي حكمه لان قوله غالبا فايدة زيدة ومن غير
الغالب نحو جنطى فان الحرف الذي زيد للالحاق اليا على الصحيح ثم انها لم تصح بل قلبت
الفا فلم يحكم لها بحكم مقابلها وهو اللام في سفرجل ومسا وبا له اي لمقابله مطلقا
اي سوا كان اسما او فعلا في تجرده من غير ما يحصل به الالحاق فلا يكون في الفرع
من الزيادة الا ما هو مزيد في الاصل لكن لا بد من زيادة في الفرع يحصل بها الالحاق
المقصود ولذ كان الاصلي خاليا عنه قلت يرد على هذا قولهم في اعثوجج انه ملحق باحرنجم
وهذا لم يرد بهم فينبغي ان يقول غالبا وفي تضمن زيادته ان كان مزيدا فيه يعني
انه اذا الحقت مزيدا فيه فلا بد ان تكون تلك الزيادة موجودة في الملحق ليس
لك ان تاتي بزيادة غيرها في مقابلتها كما قابلت الحرف الاصلي بحرف غير زايد بل لا
بد من ذلك الزايد بعينه وايضاح هذا انا لما الحقنا تعسس باحرنجم جينا
بلام في مقابلة الميم نفسها بل اتينا بتكرار اللام تعسس ثم يجب ان تاتي بزايدي
احرنجم باعيانهما لا بحرفين زايدين في مقابلتهما وان كانت الموازنة تحصل بذلك
لو فعل كما حصلت موازنة الجيم بالسين قلت ويرد عليه ايضا اعثوجج كما مر وفي
حكمه من صحة واعلال ونحو ذلك فلو بنيت من القول مثل ضيون قلت قيود ل

ولو

ولو بنيت منه مثل صيام لقلت قيال ووزن مصدر الشايع ان كان فعلا
نحو بيطر وجهور فانهما ملحقان بدحرج ومصدره الشايع الفعللة فتقول في مصدرهما
بيطرة وجهورة ولا تقول بيطارا وجهوارا كما تقول دحراجا لان الفعلال ليس شايعا
في مصدر فعلل ولا تلحق الالف الا في حال كونها اخرة كذفرى عند من نونه فانه
ملحق بدرهم وجنطى فانه ملحق بسفرجل واسلنقى فانه ملحق باحرنجم وذهب
الزمخشري الى انها الالف تقع للالحاق حشوا وقال ابن الحاجب لا تكون الالف
للالحاق في الاسما الا طرفا وقال في تغافل كقول الزمخشري مبدلة من يا او
من واو لان الواو ومثل رابعة فصاعدا قلبت يا ولم تجعل الالف نفسها
للالحاق من غير ان تكون بدلا من شي لان الالف لا تكون اصلا الا في حرف
وشبهه وخالف ابن هشام الخضراوي في ذلك فقال ولم يقل احد ان الف الالحاق في
منقلبة وقد نص عليه في شرح الكافية في باب ما لا ينصرف على ان الف الالحاق
المقصورة زيدت دون ابدال من غيرها فاضطرب كلامه ولا الهمزة اولا
الا مع مساعد كنون الندد وهو مشتق من اللدد ملحق بسفرجل وواو
ادرون بهمزة فدال مهملة فرا فواو فنون تطلق على معان منها الدرن
وهو الوسخ ومنها المعلف وهو المحل الذي يوضع فيه علف الدابة وهو
ملحق بجردحل واطلق المص هنا المساعد وقيده في شرح كافيته بان يكون
واوا او نونا كما في المثالين ولا الحاق في غير تدرب وامتحان الا بسماع
من العرب واما اذا قصد ان يتدرب الطالب باعمال فكره في اجرا ما يرد
على القاعدة التصريفية المستقراة من كلام العرب او قصد امتحان الطالب ليعلم
ما عنده فلا باس ان يقع الالحاق فيما تبنى الصور منه وما خرج عنها مما لم
يسمع فلا يتقدم عليه وجوز ذلك ابو علي الفارسي مطلقا وفصل المازني بين
ما يكثر في كلامهم فيجوز لنا احداث نظيره بالالحاق وبين ما يقل فلا يجيز
نظيره ويقارب الاطراد الالحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله
وذلك لان الالحاق بالتضعيف بشرطه كثر في كلامهم فمن ثم قارب الاطراد
فيلحق ضرب بجعفر بان يقال ضربب ولو قلت ضربا بالالف للالحاق لم
يجز وقد كاد المص يذهب الى قول المازني بالتفصيل بما قاله في هذا المحل
فلا يلحق بتضعيف الهمزة ولا بتضعيفين منفصلين لاهمال العرب
لذلك قال الشيخ لا يلحق بتضعيف الهمزة لثقلها فلو قيل ابن من قرا مثل جعفر
لم يجز ان يقال قرا ا بهمزتين لان العرب اهملت ذلك بل تقول قراي بابدال

الاخيرة باو قلبها الفا بعد الابدال قلت ولو كان مراد المص انه لا يلحق بتضعيف الهمزة الاسم ثم ايجابا بالابدال لزمه ان لا يلحق بنحو علم مثل نائ لانك لا تنسهل ولا تخلو في شبوت الهمزتين في محل العين وانما مراد المص بهذا الكلام ان العرب لم يقع في كلامهم الحاق بتضعيف همزة واما قولهم انه يبنى من قرا مثل دحرج او جعفر فهذا جاير في مسايل التمرين كما قال المص انه لا باس بذلك واما انه مطرد او قريب من الاطراد وتبقى كلمة عربية فلا وكذا لم يقع في كلام العرب الحاق بتضعيف متصلين قال الش فلو قيل ابن من كرم مثل جردحل لم يجز ان تقول كرتم لما يلزم من اجتماع تضعيفين متصلين وهو مهمل **مان قصدت التدرب او اجابة ممتحن فلا باس به** كيف ما كان لانه ليس فيه ارتجال لغة **ولو كان الحاقا بالعجمي** بان يقال كيف تبني من ضرب مثل جعفر فانك تقول ضربب كما تقول اذا بنيت مثل درهم لان هذا وزن عربي وجعلت اياه في مقابلة وزن عجمي لا يضره اذ لا نكارة فيه نفسه من جهتي مادته وصورته **او كان بنا مثل** لفظ **منقوص** بشرط كون المبني منه منقوصا والا كان ذلك هدما لا بنا وذلك كان يبني من ابى مثل يد **وفاقا لابي الحسن** الاخفش في المسئلتين الالحاق بالاعجمي والمنقوص واقتضى كلام المص في نقله عن ابي الحسن المذكور انهم اختلفوا في جواز الالحاق بالمثال المنقوص و اقتضى كلام ابن الحاجب انهم اتفقوا على ذلك ولكنهم اختلفوا فقال الاكثرون لا يحذف من المثال المبني شئ مطلقا وقال قوم يحذف مطلقا وقال قوم يحذف ان كان الحذف قياسا مثل عدة لا اعتباطيا مثل يد ودم واسم **بشرط اجتناب ما اجتنبت العرب من تاليف** قال الش فلو قيل لك ابن من جلس مثل حنلف وهو الشخص لم يجز ان تقول جلنس لان النون واللام لا يجتمعان قلت ليت شعري باي الطرق اطلعوا على زيادة النون حتى اجتلبوها في المثال الملحق وانما القياس ان يقال جلس بتضعيف اللام نعم ان قيل كيف يلحقه بالنون بعد ذلك فهذا لا يجوز **او هيئة** فلو قيل ابن من ضرب مثل دبكح بفتح الدال و اسكان البا وضم الكاف لم يجز ان تقول ضربب لفساد الوزن **وسلوك سبيل صمحمح** وهي ان يكون الالحاق بعد كمال الاصول للكلمة بتكرير العين واللام لان وزنه على الاصح فعلعل والصمحمح الشديد قال الجرمي الغليظ القصير **وسبيل حبنطى** وهي ان يكون الالحاق بحرفين زايدين مختلفين منفصلين ليس احدهما مماثلا لاصل في الكلمة والحبنطي القصير البطن فيكون سبيل هذين البنائين **في الحاق ثلاثي بخماسي او الحق**

سلوك سبيل غدودن اى سريع لان الالحاق وقع فيه قبل استيفا الاصول لان النون اصل وقد تاخرت عن حرفي الالحاق وهما الواو والدال والحد المرفين مماثل لاصل في الكلمة ولم يفصل فيه بين حرفي الالحاق **وعفنجج** اى ضخم احمق لان الالحاق حصل فيه بزايدين متصلين عند من يرى الالحاق حصل بالواو و واحد واحدهما مماثل للاصل **وعفنقل** اى كثيب عظيم لان الالحاق حصل فيه بزايدين احدهما مثل العين والاخر حرف تطرد زيادته وهو لكونه ثالثة ساكنة مكفوفة **وحفيدد** اى سريع لان الالحاق حصل فيه بزايدين احدهما مماثل اللام والاخر حرف لا يطرد فيه زيادته وهو اليا **وحفيفد** لان الالحاق حصل فيه بزايدين احدهما مماثل العين والثاني حرف لا تطرد زيادته فيه وهو ايضا وكان الحفيفد بمعنى الحفيد ولكن لم اقف عليه **واعثوجج** اى اسرع قال ابو حيان لانه فعوعل بل افعوعل وهو بنا غريب وقد نفاه بعضهم وزعم انه لا يوجد فعل على وزن افعوعل هذا مع اتصال الزيادتين **وهبيخ** وهو الاحمق المسترخي ومن لا خير فيه والوادي العظيم والنهر الكبير والغلام الناعم كذا في القاموس **وقنود** وهو الضخم الراس لان الالحاق فيها بزيادة حرفين من حروف العلة ادغم احدهما في الاخر وذلك مستقل فاذا قيل لك ابن من ضرب مثل جعفر سفرجل فالاولى ان يسلك فيه سبيل صمحمح فتقول ضربرب بتكرير العين واللام او سبيل حبنطى فتقول ضربنى بتكرير العين واللام ولا تقول ضربب على طرز غدودن ولا ضربيب على سبيل عفنجج او عفنقل وكذا البواقي **ويختار ابدال با من الاخير نحو ضربيب من الرد ونحوه** مما عينه ولامه من جنس واحد لئلا يجتمع اربعة امثال ولا نظير لذلك قلت كذا علل وقضية ذلك وجوب الابدال لا اختياره فاذا قيل لك ابن من الرد مثل ضربيب قلت ردد والاصل رددد باربع دالات فابدل الدال الاخيرة يا فصار ردددي ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وصار رددا كما سبق **وجملة ما يتميز به الزايد تسعة اشيا دلالته** على معنى كحروف المضارعة وميم اسم الفاعل والمفعول والف فاعل وتا افتعل ويا التصغير ونحو ذلك وكل هذا يستدل على زيادته بكونه دالا على معنى لا يفهم الا منه وهذا هو الشي الاول من الاشيا التسعة **وسقوطه من غير علة لاصل** كهمزة احمر واصفر اصلها الحمرة والصفرة بخلاف واو وعد فان سقوطها من العدة لعلة كما ستعرف وهذا هو الشي الثاني **او فرع** يعني و سقوطه لغير علة من فرع كالف كتاب وقتال حيث سقطا من فرعيهما وهو الجمع تقول كتب وقتل بخلاف واو وعدة فانه سقوطها من نحو يعد وعد

لعله وهذا هو الشيء الثالث او نظير يعني وسقوطه لغير علة من نظير كيا ايطل وهو الخاصرة سقطت من نظيره وهو الاطل لا لعلة بخلاف ياء وعدة فان سقوطه من نظيره وهو الوعدة لعلة وهذا هو الشيء الرابع وكونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته نحو عقنقل وعضنفر فان نون هذا النحو لازمة الزيادة مع الاشتقاق كجحنفل وحبنطى من الجحفلة والحبط وهذا هو الشيء الخامس او بكثرة مع وجود الاشتقاق نحو افكل وايدع فان هذه الهمزة قد كثرت زيادتها في نحو احمر وافضل وقوله مع وجود الاشتقاق راجع الى اللزوم والكثرة وهذا هو الشيء السادس واختصاصه اي اختصاص الحرف الزائد ببنية لا يقع موقعه اي موقع ذلك الحرف منها اي من تلك البنية ما لا يصلح للزيادة كنون ليس من حروف سالتمونيها نحو كنتاو وسندا و فوزنهما فنعلو والنون فيهما زايدة لانها اختصت بموضع لا يقع فيه حرف اصلي فدلت على زيادته وهذا هو الشيء السابع ولزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه نحو ملوط بكسر الميم وتشديد الطا المهملة قال في شرح الكافية هو ما يضرب به من عصا وغيرها فوزنه فعول كعتول لا مفعل لانتفائه وهذا هو الشيء الثامن او في نظير ما هو منه اي لزوم عدم النظير في لغة بتقدير اصالته في نظير ما هو منه وذلك نحو نرجس بكسر النون والجيم فان نونه زايدة مع انه لا يلزم في تقدير اصالتها عدم النظير في لغة من قال نرجس بفتح النون وكسر الجيم لان وزنه على تقدير الاصالة نعلل بفتح الفا وكسر اللام وهو بنا مفقود وهذا هو الشيء التاسع فصل في ذكر حروف البدل وعلامة صحة البدلية تجمع حروف البدل وهي الحروف التي تبدل من غيرها واحترز بقوله الشايع مما وقع الابدال فيه على جهة الندور فلا حاجة الى ذكره كقراءة الاعمش فشرذ بهم بذال معجمة واحترز بقوله في غير ادغام من البدل لاجل الادغام فانه يجري في جميع الحروف الا الالف نحو خلق كل شيء واما الابدال الشايع في غير ادغام فيجمع حروفه قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزمه وهي اثنان وعشرون حرفا والضروري من هذه الحروف في التصريف ثمانية احرف يجمعها هجا قولك طويت دائما وقد جمعت في تراكيب اخر والامر سهل وعلامة صحة البدلية الرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما او غلبة فالاول كحدف بالفا في حدث بالثا فالفا بدله لرجوعهم في بعض التصاريف الى الفا لزوما فقالوا في الجمع احداث بالثا ولم ياتوا بالفا وقالوا في التصغير حديث بالمثلثة دون الفا

والثاني

والثاني كقولهم اغلط في اغلث واحد في وحد فالطا بدل من الثا والهمزة بدل من الواو والهمزة بدل من الواو لرجوعهم الى الثا والواو في غالب تصاريف الكلمتين هكذا ورد وفيه قلت والصواب التمثيل بلص ولصت فانهم قالوا في الجمع لصوص ولم يقولوا لصوت الا شاذا جدا واما اغلط واحد فمما رجع في تصاريفه الى الاصل لزوما لا غلبة فان الطا مثلا لا توجد في شيء من تصاريف الكلمة يوما من الدهر تقول اغلثت اغلاثا وانا مغلث له وهو مغلث وهكذا فابن الغلبة في ذلك فتامله فان لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من اصلين نحو ارخ وورخ لا يقال الهمزة بدل من الواو لان تصاريف الكلمة جاءت بالهمزة والواو معا يقال ارخ يورخ تاريخا وورخ يورخ توريخا وكذا اكد ووكد فهما اصلان فصل في الكلام على ابدال الهمزة من حرف اللين تبدل الهمزة وجوبا من كل حرف لين تلي الفا زايدة متطرفا فشمل قوله كل حرف لين الالف نحو صحرا فان الصحيح ان همزته بدل الف التانيث وقعت طرفا بعد الالف الزايدة وفيه خلاف مر ذكره وشمل الواو والياء نحو ردا وكسا واحترز بقوله تلي الفا زايدة مما يلي الفا اصلية نحو اي جمع راية واعترض كلام المص بانه ينتقض بنحو غازي في النسب فانه اذا سمي به ورخم على لغة من لا ينتظر يقال يا غاو مع انه يصدق عليه انه حرف لين ولي الفا زايدة ومع ذلك لا تبدل همزة واجيب بانا لا نسلم ان الواو متطرفة بل هي حشو اذ الحذف عارض او متصلا بها تا نيث عارضة كقولهم عباة في مفرد العبا فان التا عارضة لتمييز الواحد من الجنس فاستصحب الهمز ولم يعبا بالتا وخرج بهذا القيد نحو جبايه وسقايه ونحو علاوة وادواة وحلاوة وربما صح مع المعارضة قالوا في واحد الشقا بالمعجمة مهملة مفتوحة والظامية عظاة على القياس وعظايه بالتصحيح خارجا عن القياس وهي دويبة تغير اتكون شبه فترا وعامتها شبه وابدل مع اللازمة في المثل استق رقاش فانها سقايه بالتصحيح لان المثل لا يغير فاما سقوط الها فاشبه ما وضع على الها كهداية وحمايه ومنهم من يقول سقاة بالابدال يجريه مجرى العارضة هازه على ما كان للكلمة قبل ان تقع مثلا وهذه اللغة الثانية من محل تمثيل المص وتبدل الهمزة ايضا وجوبا من كل يا او واو وقعت عينا لما وازن فاعلا نحو بايع وقايم اصلهما بايع باليا وقاوم بالواو فابدل كل من اليا والواو همزة او فاعله نحو بايعه وقايمه من اسم من معنى اي منتسب الى فعل معتل العين باليا او بالواو كما مثلنا واحترز

بقوله وقعت عينا من ان تقع فا ولاما فلها حكم آخر وبقوله لما يوازن فاعلا وفاعلة مما لا يوازنهما كالمقيم ومقيمة **او لاسم لا فعل له** كالجابر لجمع الماء المتصلة نابتة في حاير ابنا الزرع تميلها تميل وكالجايزة للخشبة في السقف والحايط للبستان **و** تبدل الهمزة ايضا وجوبا **من اولى واوين صدرا وليست الثانية بدل مدة غير اصلية ولا مبدلة من همزة** وذلك مثل قولهم في جمع واصلة اواصل وفي تصغير واصل اويصل في الاصل وواصل ووويصل فاستثقل اجتماع الواوين فابدلت اولاهما همزة واحترز بقوله وليست الثانية مدة غير اصلية من نحو ووري فان الثانية غير اصلية لانه ان اصله واري على وزن فاعل ولذلك لم يجب ابدال واوه همزة واحترز بقوله ولا مبدلة من همزة من نحو الوولى انثى الاولى من والى اذا الجا والاصل الاولى بالهمزة فابدلت هذه الهمزة واوا لانضمام ما قبلها فاجتمع الواوان ولم يجب ابدال الاولى همزة لكون الثانية بدلا من همزة فكانه لم يلتق مثلان **فان عرض اتصالهما بحذف همزة فاصل فوجهان** اقرار الواو وابدالها همزة مثال ذلك ان تبني من وايت وهو الوعد مثل افعوعل فتقول ايايا واي بقلب الواو الاولى يا لوقوعها ساكنة بعد كسرة همزة الوصل وقلبت اليا الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ايا واى كما ذكرنا فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى اليا الساكنة قبلها فتحركت فتحذف همزة الوصل لعدم الحاجة اليها فتعود اليا الى اصلها وهو الواو لزوال الموجب لقلبها يا فتصير الكلمة هكذا ووأى فقد عرض على هذا الوجه اتصال واوين بحذف الهمزة الفاصلة بينهما فلك فيها الوجهان الاقرار والابدال **وكذلك كل واو مضمومة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق** فالاول نحو وجوه ووقتت ووعد فيجوز ابدال الواو في كل هذه الالفاظ همزة فتقول اجوه واقتت واعد ويشمل قوله كل واو المصدرة كما مر وغير المصدرة نحو ادور وسوق جمع دار وساق وخرج بقوله لازمة نحو اخشوا ولتبلون لان ضمة الواو فيهما عارضة وكذا في نحو هذا عدوك بالتخفيف لانها ضمة اعراب ونحو لا تستخرج لانها للالتقا الساكنين وبقوله غير مشددة نحو التعود والتحول لانه مصدر حمل على فعله فصح بصحته واما الثاني وهو ان لا تكون الواو موصوفة بموجب الابدال السابق فاحترز به من نحو اثني اول وقال الشارح احترز به من نحو اواصل جمع واصلة فان الابدال واجب قلت هو سهو لان الكلام في الواو المضمومة لا المفتوحة **وكذا يا مكسورة بين الف ويا مشددة** كان تنسب الى الراية فتقول راى باقرار اليا وراءى بابدالها همزة **وهمز**

الواو

الواو المكسورة المصدرة **مطرد على لغة** نحو اشاح واعا واساده واجهه في وشاح ووعا ووساده ووجهة وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح الطراده قال الشارح ولم ينسب لمن هذه اللغة الى معين ورايت في بعض الكتب نسبتها الى هذيل **وربما همزت الواو المضمومة عارضة** ومنه قراة من قرا الفريقا يلؤون ولا تلوون على احد وهذا في غاية القلة قلت وبقي عليه الواو المضمومة مجاورة نحو يوقنون وموسى وهو من اعطا الشي حكم مجاوره كما حكي عن ورش انه قرا بين المرء وقلبه وبين المرء وزوجه بترقيق الرا مع سكونه لمجاورتها لكسرة الهمزة فقدر كانها عليها بالنقل **فصل** في الكلام على ابدال الهمزة من ثاني حرفي لين بينهما الف **اذا اكتنف طرفا اسم حرفي لين بينهما الف** سوا كان حرفا اللين واوين كما وايل اصله اوول لانه فاعل من وعينه واو على الصحيح او كانا يايين نحو عيل وعيايل والعيل الفقير او كانا مختلفين نحو سيد وسيايد اصله سياود لانه جمع سيد واصله سيود ويشمل قوله بينهما الف الجمع كما مر والمفرد كما اذا بنيت من القول مثل عوارض اسما فتقول قوايل **وجب في غير ندور ابدال الهمزة من ثانيهما** كما مثلنا واحترز بقوله في غير ندور من نحو قولهم ضياون كانهم شذوا فيه كما شذوا في مفرده اذ قالوا ضيون فلم يدغموا ولكن لا يجعل شذوذ المفرد سببا لشذوذ الجمع ويرتكب فلو بنيت من القول مثل ضيغم قلت قيول واذا جمعت قلت قيايل بالهمز وليس لك ان تقيسه على ضياون فتصحح فهذا الابدال الواجب يتبع اذا لم يكن ثاني حرفي اللين بدلا من همزة فلو تبدل اذ ذاك لانه يستلزم العود الى ما فر عنه نحو لجرايا ولزوايا فان اليا في ذلك بدل من الهمزة كما ستعرف قريبا **ولا مفصولا من الطرف لفظا** كما في الطواويس والعواوير جمع عوار وهو الرمد فلا يبدل حرف العلة في ذلك لبعده من الطرف **او تقديرا** كما في قوله وكحل العينين بالعواور يريد بالعواوير بحذف اليا ضرورة فلم يهمز لان الحذف عارض فلم يعتد به **ولا يختص هذا الاعلال بواوين في جمع** نحو اوايل جمع اول **خلافا للاخفش** فانه جعله مختصا بذلك فلم يهمز نحو عيايل ولا سياود ولا صوايد جمع صايد وما ذهب اليه مردود بالسماع **فصل** في الكلام على ابدال الهمزة من مدة في جمع على مثال مفاعل وما يتعلق بذلك **يجب ايضا ابدال الهمزة مما يلي الف جمع بشاكل مفاعل من مدة زيدت في الواحد** سوا كانت المدة الفا كرسالة ورسايل او واوا نحو حلوبة وحلايب او يا نحو صحيفة وصحايف

وخرج بالمدة نحو قسيور وخديم فلا تبدل فى الجمع فلا تقول قسايير وخدايم وبقوله زيدت فى الواحد نحو عثوبة ومعيشة فان المدة ليست بزايدة بل هى عين الكلمة والحذلك اشار بقوله فان كانت المدة عينا لم تبدل الا سماعا كالقراة الشاذة بهمز معايش ويفتح فى غير شذوذ الهمزة العارضة فى الجمع المشاكل مفاعل مجعولة واوا فيما لامه واو سلمت فى الواحد بعد الف او مجعولة يا فى غير ذلك مما لامه حرف علة او همزة احترز بقوله فى غير شذوذ من نحو قولهم اللهم اغفر لى خطائيه بهمزتين مكسورتين ثم يا المتكلم مفتوحة ثم ها السكت وهو خلاف الشايع الكثير فان الهمزة العارضة فى الجمع المذكور تفتح وتجعل واوا فى واوى اللام كقولهم فى جمع هراوة واداوة وعلاوة هراوى واداوى وعلاوى وكان القياس ان تقلب المدة همزة وتكسر كما فى رسايل لكنهم فتحوا الهمزة تخفيفا واستثقالها فى المعتل فصار هرائو فخفف بقلب الواو المتطرفة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هرااا فكرهوا اجتماع المثلين بينهما همزة مفتوحة وهى كالالف فكان ثلث الفات اجتمعت فابدلوا من الهمزة واوا فقالوا هراوى وانما ابدلت واوا ليكون المناسبة بين الجمع والواحد وخرج بقوله ان سلمت فى الواحد ما اذا لم تسلم فيه وسياتى حكمه وهو الذى اشار اليه بقوله ومجعولة يا فى غير ذلك اى فى غير ما لامه واو سالمة فى الواحد مما لامه حرف علة او همزة ويشمل قوله مما لامه حرف علة شيئين احدهما ما لامه واو اعتلت فى الواحد نحو مطية والاخر ما لامه يا نحو هدية فيقال فى جمعهما مطايا وهدايا والاصل مطاوو وهدايى على حد صحيفة وصحايف ثم فتحت الهمزة لما مر ثم قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصار مطاءا وهداءا ثم قلبت الهمزة يا فقيل مطايا وهدايا اما قلبها يا فى هدايا فليكان المناسبة بين الجمع والواحد واما فى مطايا فلان الواو فى المفرد اعلت فاعلت فى الجمع ايضا للمناسبة واما اذا كانت اللام همزة فمثل الخطيئة والخطايا والمرائية والمرايا وصح بما سبق وربما عوملت الهمزة الاصلية معاملة العارضة للجمع وذلك كقولهم مرايا فى جمع مراة فالهمزة فى الواحد اصلية لانه من الروية وكان قياسه ان يقال مراء على وزن مفاعل لكنهم عاملوه معاملة ما عرضت فيه الهمزة عند الجمع فقيل مرايا كهدايا ونحو هدية وهداوى شاذ ووجه شذوذه ظاهر مما سبق ولا يقاس عليه اذ لم يسمع منه الا هذه الكلمة خلافا للاخفش فانه اجاز القياس على ذلك ولا يظهر له وجه وتبدل الهمزة قليلا من الها كقولهم ماء اصله ماه بدليل امواه ومويه وانما جعلت الها اصلا لان اكثر تصرف هذه الكلمة بالها ومن العين

كقولهم

كقولهم فى عباب الحر اباب وهما اى وبيدلان هما يعنى الها والعين ابدالا كثيرا منها اى من الهمزة نحو هياك بفتح الها وكسرها فى اياك بفتح الهمزة وكسرها نحو هرقت فى ارقت ونحو هزيد منطلق اى ازيد فابدلت من همزة الاستفهام وانشد الفرشاهدا على ذلك رأى صواحبها فقلن هالذى منح المودة غيرنا وجفانا وتقول طى هن قام زيد تمت فيبدلون الها من همزة ان الشرطية واما ابدال العين منها فكقولهم فى ان عن سمع يعجبنى عن زيدا قايم وقال ذو الرمة اعن ترسمت من خرقا منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم فابدلها من همزة ان ولم يذكر المص ابدال العين من الهمزة لانه قليل وانما اطلق المص عليه الكثرة باعتبار عكسه كذا قال الشرح وفيه نظر فصل فى الكلام على ابدال احرف العلة من الهمزة تبدل الهمزة الساكنة لا المتحركة فتنكر بعد همزة متحركة متصله مدة تجانس الحركة نحو ادم اصله اادم على زنة افعل من الادمة فتقلب الساكنة الفا لانها مجانسة لحركة الهمزة السابقة وهى الفتحة ونحو ايت امر من اتى اتيانا بقلب الثانية الساكنة يا لمجانستها كسرة الهمزة الاولى ونحو اوتمن ماض مجهول من الايتمان بقلب الثانية واوا لانها تجانس ضمة الهمزة السابقة واحترز بالمتصلة من المنفصلة نحو اتمن زيد فلا يجب فيه الابدال لان الاولى للاستفهام فليستا من كلمة واحدة فان تحركتا والاولى لغير المضارعة ابدلت الثانية يا ان كسرت مطلقا اى سوا كانت الهمزة مفتوحة كما فى ايمة اصله اايمة نقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية فادغمت الميم الاولى فى الثانية فقيل ائمة ثم قلبت الثانية المكسورة يا فقيل ايمة او كانت الاولى مكسورة كما اذا بنيت من ام مثال اثمد فتقول ايم او كانت الاولى مضمومة قال الشرح مثل ان مضارع اننته اى جعلته يبين اصله اانن فدخل النقل والادغام والابدال كما تقدم قلت كانه مبنى قول المص والاولى لغير المضارعة او فتحت بعد كسرة نحو ايم وهو مثال اصبع من ام واصله ااءم نقلت فتحة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار اام فابدلت الهمزة الثانية يا لانها مفتوحة بعد كسرة او كانت موضع اللام مطلقا اى سوا كانت الهمزة التى قبلها مفتوحة او مكسورة او مضمومة فى اسم او فعل فتقول اذا بنيت من قرا مثل جعفر قراى واصله قرا ا فابدلت الثانية يا ثم اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا بنيت من مثل زبرج قلت قراى واصله قرا ا فقلبت الثانية يا واعلت اعلال قاض واذا بنيت مثل برثن قلت قرو واصله قرء فقلبت الثانية يا فقيل قرى فاستثقلت الضمة على اليا فسكنت فانقلبت اليا واوا

لانضمام ما قبلها فصار في اخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة
كسرة والواو يا فاعل اعلال قاض وابدلت واوا ان فتحت مفتوحة نحو
اوادم جمع ادم او بعد مضمومة نحو اويدم تصغير ادم والاصل الاول
اادم والثاني اايدم او ضمتين مطلقا سوا كانت قبلها ضمة او فتحة
او كسرة كما اذا بنيت من ام مثل ابلم واصبع فتقول أوُمّ وأُوُمّ واُوُمّ
واصلها اأمم واأمم واأمم فلما اريد الادغام نقلت حركة الميم الى الهمزة
فقلبت واوا من جنس حركتها خلافا للاخفش في ابدال الواو من
المكسورة بعد المضمومة والياء المضمومة بعد المكسورة فتقول في
مثال اصبع اوم وفي مثال اصبع ايم على قاعدة مذهبه في تخفيف الهمزة
وسيأتي وللمازني في استصحاب اليا المبدلة لكسرة ازالها التصغير
او التكسير يا فتقول في تصغير ايمة ايمة وفي تكسير ايدم مبنيا على مثال
اصبع بفتح البا من الادمة ايادم باليا والمختار في ذلك اويمة واوادم
وخلافا للمازني ايضا في ابدال اليا منها فا الافعل فتقول على رايه هذا
ايم من هذا اذا بنيت من ام مثل افعل فان سكنت الاولى ابدلت
الثانية يا ان كان موضع اللام كما تبني من قرا مثل قمطر فتقول قراى
واصله قرا بهمزتين وانما ابدلت لان اقرارها مع الاظهار مخالف للقياس
ومع الادغام اجماعهم على ترك ادغام الهمزتين في كلمة ما لم يكونا عينين مع ما في ذلك
من الثقل والا تكن الثانية موضع اللام صححت ولزم الادغام كقولهم
سال ورأس وال ولا تأثير لاجتماع همزتين في كلمة بفصل نحو اوانع
من النجر فهذا صح فيه الهمزة لوقوع الفصل ولا يقاس على ذوائب جمع ذوابة
وهي الناصية او منبتها من الراس وشعر في اعلى ناصية الفرس كذا في القاموس
الامثلة جمعا وافرادا خلافا للاخفش قال بعض في ذوابة الجمع ذوايب ابدلوا
كراهة الهمزتين واثروا الواو لانها قد انقلبت عنها في ذوابة فيمن خفف قلت
ويتضح بهذا صحة اشتراط توافق الجمع والافراد فيما يقاس على ذوايب واما
الاخفش فانه قاس على ذوايب ما ليس مثله في الجمعية ولا في الافراد مثل ان يبني
من السواد مثل مفاعل فتقول على مذهبه سوايد بالواو قياسا على ذوايب
وان كان مفرده مخالفا لمفرده في الوزن وتحقيق الساكنة مع الاتصال لغة
نحو ايمة وقد قرئ بذلك في المتواتر وبهذا رد ابن الحاجب قول النحاة انه يجب
قلب الثانية يا في مثل ذلك واجاب الجاربردي بانه يمكن ان مراد النحاة من قولهم

قلب هذه الهمزة يا ملتزم ان القياس يقتضي ذلك وما خالفه شاذ يحفظ ولا
يقاس عليه وهذا لا ينافي مجي خلافه في القرات السبع لجواز ان يكون
مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول واقع في
الفصيح فان النحاة قالوا الشاذ شاذ عن القياس وشاذ عن الاستعمال
وشاذ عنهما جميعا فالاولان مقبولان والثالث مردود ومثال الاول استحوذ
فان القياس فيه الاعلال كاستقام ولا استعمال بخلافه ومثال الثاني قوله
وام اوعال كها او اقربا ولا استعمال مثلها ومثال الثالث قول الشاعر
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع ولو
توالى اكثر من همزتين حققت الاولى والثانية والخامسة وابدلت
الثانية والرابعة فاذا بنيت من الهمزة مثل اترجه قلت أوأأوأ بتحقيف
الاولى والثانية والخامسة وابدال الثانية والرابعة فصل في
الكلام على تخفيف الهمزة اذا كان في الكلمة همزة غير متصلة باخرى في كلمتها
جاز ان تخفف متحركة متحركا ما قبلها با بدالها مفتوحة بواو بعد ضمة
نحو جونة وجون ويا بعد كسرة نحو ميرة ومير والميرة بالهمز العداوة وانما قال
جاز لان هذا التخفيف ليس بواجب فكما يصح ان تقول جونة وجون ومير
بالابدال يصح ان تقول جونة وجون ومير بالتحقيق واحترز بقوله غير متصلة
من ان تتصل وقد سبق الكلام عليه وان تخفف مفتوحة بعد فتحة نحو
سال ومكسورة او مضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة تجعلها كمجانس
حركتها فتقول في سال سال بالالف وفي المكسورة بعد الحركات الثلاث نحو
لييم ومئي وسئل بيا وفي المضمومة بعد الحركات نحو روف وجبنهزي
بهما ورووس بواو خلافا للاخفش في ابدال المضمومة بعد كسرة
يا والمكسورة بعد ضمة واوا فتقول سول بواو وجبتهزيون بيا
قد لها من جنس حركة ما قبلها لا من جنس حركتها نفسها وجاز ان تخفف
ساكنة بعد حركة با بدالها مدة مجانسة فتقول في كاس كاس بالالف
وفي بير بير بيا وفي بؤس بوس بواو والابدال لغة الحجازيين والهمزة لغة
التميميين وان تحركت بعد ساكن فتحذف فيها وتنقل حركتها اليه نحو جيال
فيقال فيه جيل ونحو خبء فيقال فيه خب ما لم يكن ذلك الساكن
الذي قبل الهمزة الفا فلا نقل لان الالف لا تقبل الحركة او واوا او يا مزيدة
للمد نحو مقروة او يا مثلها نحو خطيه او للتصغير نحو خطيبه بالحا،

المهملة او لون الانفعال عند الاكثر كما اذا بنيت من اكل مثل انطلق فتقول انأكل ولا يجوز النقل في شي من ذلك بالاتفاق فيما عدا لون الانفعال وعند الاكثر بين فيها ايضا وتسهل بعد الالف ان اوثر التخفيف فتجعل بين الهمزة والالف في نحو سال على صيغة فاعل نحو خاصم وتجعل مثل ما قبلها من الواو واليا المذكورين وهما المزيدتان للمد نحو مقروءة وخطيئة وتنبعه الادغام حينئذ فتقول مقروة وربما حمل في ذلك الاصلي على الزايد كقولهم وضو بالادغام حكاه ابن جني وغيره وهو قليل والمنفصل على المتصل فتقول في ابو ايوب ابو يوب وفي ابو اسحق ابوسحق بالنقل بتفخيم في الاول وبكسر في الثاني ونحو قولهم في كماة كماة بنقل حركة الهمزة الى الميم وقلبها بعد سلب حركتها الفا لا يقاس عليه لخروجه عما تقرر في مثل ذلك من نقل الحركة وحذف الهمزة خلافا للكوفيين فانهم اجازوا القياس على ذلك جريا على ما عهد منهم في بنا القواعد على ما قل وندر وان كان المنقول اليه حرف التعريف رتب الحكم على سكونه الاصلي كمن الان فتبقى همزة الوصل لان الساكن كانه موجود وهذا هو الاكثر بنا على عدم الاعتداد بالعارض وعلى حركته العارضة كمن لان بالادغام لانه قد اعتد بهذه الحركة العارضة فلم تحرك الساكن الواقع قبلها وقد وقع قبل لام متحركة فيدغم ذلك الساكن وهو النون في اللام كما ادغمت في من يعوث وتقول على هذا في البداة لون وعلى الاول الان وربما استغنى بحذف الهمزة عن النقل الى اليا والواو المتحرك ما قبلها فتقول في يرمي اخوته ويدعو اخوته يرمخوته ويدعخوته حذفت الهمزة للتخفيف وحذف الواو واليا لالتقا الساكنين ما لم تكن الحركة فتحة فلا تقول في يرمي اخاه ويدعو اخاه يرمخاه ويدعخاه لخفة الفتحة وقد لا يستثنى الفتحة عند بعضهم فيقال يرمخاه ويدعخاه مبالغة في الفرار عن الهمزة والتزم غالبا النقل فيما شاع من فروع الروية وهو مصدر راى البصرية والراى والروية وهو مصدر راى المناسبة والمراد بفروع ذلك كلمات المضارع نحو ارى وترى ويرى ونرى والامر نحو ره واحترز بقوله غالبا من لغة تيم اللات فانهم لا ينقلون بل يقولون يرأى كما تقول جميع العرب سأى قال الشاعر اري عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات الا ما اي وهو ماراه واراى منه وما اراه واريه فلو يقع في ذلك نقل على جهة الالتزام هذا مقتضى الاستثنا ولكن الشارح حمله على ان المراد فلو تنقل فذلك حتى قال وقد جا تخفيفه في قول الشاعر

مجرة عقب الصباح عيونهم ۰ بمرى هناك من الحياة ومسمع فصل في ابدال اليا من الواو وتبدل اليا بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين نحو قام قياما وصام صياما وعاذ عياذا واحترز بقوله بعد كسرة عما اذا وقعت الواو بعد فتحة نحو رواح او ضمة نحو عواد فانه يجب التصحيح وبقوله عين مصدر عن ان تكون عينا لغير المصدر كسوار اسم للمعروف الذي يبتالا به وبقوله معتل العين ما لم تعتل عينه نحو لاوذ لواذا او عين جمع بالرفع عطفا على خبر هي وهو قوله عين مصدر اي هي عين مصدر او عين جمع لواحد معتل العين مطلقا اي سوا كان بعدها الف الجمع كما في ديار جمع دار ورياح جمع ريح او لم يكن بعدها الف الجمع نحو تارة وتير وقيمة وقيم وديمة وديم وقوم او ساكنها بمعنى او ساكن العين ان وليها في الجمع الف وصح اللام نحو ثوب وثياب وحوض وحياض واحترز بقوله ان وليها في الجمع الف من نحو زوج وزوجة ودولة ودول وبقوله وصحت اللام من نحو قولك رواء جمع ريان واصله رويان من روي يروي فاعل لما سياتي وانما قيل في جمعه رواء بالتصحيح لئلا يجتمع على الكلمة اعلالان ابدال الواو يا واليا المتطرفة همزة وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا نحو حال حولا او جمعا نحو حوج جمع حاجة وفعال مصدرا كقولهم نارت نوارا اي نفرت وقياس ذلك كله الاعلال لا تقدم وقد يعل ما حقه التصحيح من فعال جمعا كقولهم طيال في جمع طويل وجياد في جمع جواد قال الشاعر تبين لي ان القماءة ذلة ۰ وان اعزا الرجال طيالها ۰ باليا والمشهور في روايته طوالها بالواو او مفردا غير مصدر كقولهم في الصوان والصوار صيان وصيار بقلب الواو يا ومن فعلة جمعا نحو ثور وثيرة والقياس ثورة وليس مقصورا من فعالة خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان اصله ثيارة نحو حجارة فقلبت الواو يا جاريا على القياس فلما قصر بقيت اليا منبهة على ان اصله فعالة فصل في الكلام على ابدال الالف يا والضمة كسرة والعكس تبدل الالف يا لوقوعها اثر كسرة نحو مصيبيح ومصباح او اثر يا التصغير نحو قنيع في غزيل تصغير قناع وغزال وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة نحو الداني والغازي لانهما من الدنو والغزو او قبل علم التانيث نحو الاعينة والاعيان ولا دعيا او زيادتي فعلان نحو شجيان من الشجو وساكنة مفردة لفظا نحو عيدان او تقديرا نحو حيام عيام اي حوام واعلى لغة من قال قتال في اقتتال فان الواو الساكنة مفردة في التقدير اذ الوصل عدم الادغام

ولكنها غير مفردة لفظا بل هي مقترنة بواو اخرى مخالطة لها بالادغام فيها وهي مبنى
على امر بين وجودي وهو سكون منها تقديري وهو افرادها وهذا قريب من قولهم
في اقيم تحركت الواو في الاصل وسكنت بعد كسرة الان فقلبت يا وفرق ظاهر الفرق
بين هذا وبين اجلواذ فان الواو هنا مقترنة بواو اخرى لفظا وتقديرا في المصدر
وفي الفعل ايضا قلت والتعبير عن ترك الادغام بالانفراد غير مناسب في الظاهر
لان الواوين المتجاورتين ليس واحدة منهما منفردة عن الاخرى والادغام وتركه
بمعزل عن ذلك وكذلك الواو الواقعة اثر فتحة رابعة في الاسم نحو مغزى او في الفعل
نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا او قبلها
التانيث نحو مرعاة ومصطفاة ونحو مقاتوة جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى
خدم وسواسوة وهم الجماعة المستوون في السن واقروة وهو جمع قرو
ميلغة الكلب وديوان وهو معرب وهو بواوين بدليل قولهم الجمع دواوين
واجلواذ وهو مصدر اجلوذ اذا اسرع في السير شاذ لا يقاس عليه و
القياس في الثلاثة الاول ان يقال مقاتية وسواسية واقرية بقلب الواو
فيهن يا لوقوع الواو رابعة فصاعدا اثر فتحة قبلها التانيث وقياس ديوان
ان يقال فيه ديان اذ هي واو مفردة تقديرا كما تقدم وقياس اجلواذ
ان يقال فيه اجلياذ فلو تبدل الواو يا لكونها ضعفت مدغمة وتقلب
الالف واوا لوقوعها اثر ضمة في اسم كضارب اذا صغر فيقال ضويرب او في
فعل كضارب اذا بني للمجهول فيقال ضورب وكذلك اليا الساكنة المفردة
في غير جمع تقلب ايضا واوا نحو موقن اصله ميقن لانه من اليقين ونحو يوسر
مضارع ايسر مبني للمفعول واحترز بالساكنة من المتحركة نحو هيام وبالمفردة من
المدغمة نحو بياع جمع بايع وبقوله في غير جمع من نحو بيض فان اصله بيض
بضم اليا كحمر فلم تقلب يا واوا وانما قلبت الضمة كسرة محافظة على اليا ولوا
اخر فعل وذلك مسموع في نحو نهو اذا كان كامل النهية اي العقل وهو مطرد
بالتحويل للمبالغة والتعجب نحو قضو ورمو وقبل زيادتي فعلان كان تبني
من الرمي مثل سبعان فتقول رموان قال بعض الشارحين لان الالف والنون
لا تخرجان من الطرف او قبل علامة تانيث بنيت الكلمة عليها كان تبني
من الرمي مثل ابلمة فتقول ارموة وكذلك لو بنيت مثل سمرة قلت رموة ان
قدرت بنا الكلمة على التا فلو قدرت بناها على التذكير ولحاق التا عارض
وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح اليا كما تقول توانية في المرة الواحدة من توانى

والاصل

والاصل توانية بالضم فابدلت الضمة كسرة وتبدل الضمة في الجمع كسرة فيتعين
التصحيح نحو ابيض وبيض واعين وعين اصلهما بيض وعين فلزم احد الامرين
ان يبقى الضمة فيلزم قلب اليا واوا ويجب ان يبقى اليا فيلزم قلب الضمة
كسرة فاثروا الثاني لان تغيير حركة اسهل من تغيير حرف وما فيه من الحمل
الابدال من كونه في الجمع هو قول الاخفش واما الخليل وسيبويه فيقولان بذلك في
المفرد ايضا ويفعل ذلك في الفعلى بضم الفا في حالة كونها صفة صفة فعلا كثيرا
اذ ربما تاكيد فتبدل الضمة كسرة وتصح اليا نحو امراة حيكى ولم يثبت شيء فعلى بكسر
الفا صفة فقال في حيكى وضيزى انهما فعلى بالضم فيحمل فيهما ما تقدم واضطرب راي المصم
وعيرها قليلا كقولهم في طوبى مصدر طاب طيبى قال ابو علي قال ابو عمرو
ابن العلا قرا على اعرابي بالحرم طيبى لهم فقلت له طوبى لهم فقال طيبى فعدت فعاد
الملا علي قلت له طو طو فقال طي طي وربما ازيلت الضمة في جمع فيتعين
الابدال حكى ابو عبيدة ان عايطا جمع على عوط باقرار الضمة وانقلاب اليا و
سمع ايضا عيط على القياس كذا قيل وفيه نظر فقد قالوا عاطت تعوط وقالوا
ايضا تعوطت وتعيطت اذا لم تحمل الناقة اول سنة فهي عايط وحائل و
الجمع عيط وعوط وحول وانما يقولون تعيطت وتعوطت اذا لم تحمل سنوات
وربما كان ذلك من كثرة شحمها وتبدل كسرة ايضا كل ضمة تليها يا او
واو وهي اخر اسم متمكن لا يتقيد بالاضافة مثال ذلك اظب جمع ظبي وجر جمع
جرو واصلهما اظبي واجرو وقلبت الضمة الواقعة قبل يا اظبي كسرة ثم اعل اعلال
قاض واما اجرو ونحوه فقيل قلبت الواو يا ثم الضمة كسرة للمجانسة وقيل
قلبت الضمة الى الكسرة فانقلبت الواو يا واحترز بكونه اخرا من نحو قولك
الحيوان فانه لا تبدل الضمة فيه كسرة وبالاسم عن الفعل فانه لا تبدل الضمة
فيه كسرة نحو يدعو وبكونه متمكنا من نحو قولك منهو وعنهو وبقوله لا
يتقيد بالاضافة من ذو بمعنى صاحب ونحوه قلت الاولى ان يقول لا يتقيد
كونه بالواو المذكورة بعامل لتدخل ذو الطائية فيمن اعربها او مدغمة في
يا هي اخر اسم مفرد هو مرمي ومطوي او جمع نحو عصي ودلي لفظا كما مثلنا
او تقديرا نحو مرميه ومرضيه وتبدل الكسرة ايضا كل ضمة قبل واو
متحركة او يا تليها اي تلي الواو والياء زيادتا فعلان فالاولى هذا ان تكون
الضمة قبل واو متحركة تليها زيادتا فعلان كان تبني من قوة مثل سبعان فتقول
قويان بكسر الواو واصله قووان فاجتمع واوان احداهما مضمومة والثانية

مفتوحة تليها الزيادتان فوجب قلب الضمة كسرة والواو يا هذا مذهب الاخفش والاكثرين
وذهب سيبويه في ذلك الى تصحيح الواوين فتقول قووان والثاني وهو ان تكون الضمة
قبل يا متحركة تليها الزيادتان المذكورتان مثل ان تبني من طويت مثل فعلان
فتقول طويان بقلب ضمة الواو كسرة او علامة تانيث فاذا بنيت من القوة
مثل فعلة فتقول قيوة بقلب الضمة كسرة فتقلب الواو يا واذا بنيت منها من
طويت قلت طوية فان كانت الضمة في حرف غير واو وقبلها التانيث
لم تبدل الا ان قدر طريان التانيث كان تبني مثل حمرة من الرمي وقد تقدم
التمثيل به قريبا او في ضمة مصدرة قبل يا مشددة نحو لجمع لوى او متلوة
باخرى يعني بضمة اخرى مغيرة عن حالها من الضم ليا مشددة نحو عصى
فان الضمة المصدرة وهي ضمة لم تبن متلوة بضمة اخرى اذ اصله عصي وهذه الضمة
التالية مغيرة عن حالها الى الكسرة لاجل اليا المشددة الواقعة بعدها او منقولة الى
واو من همزة قبل واو كان تبني من سو مثل عرقوة فتقول سوة ثم تنقل ضمة الهمزة
التي قبل الواو الثانية الى الواو الاولى فتقول سوة فهذه الصور المتلوث فيها او جهان
وقوع الضمة على حالها وتحريكها كسرة فتقلب الواو يا في سوية فتقول سوية وذلك
لانه صار مثل قوية فعمل فيها كما نعمل فيها ولكن ذاك في قوية على جهة اللزوم لان
الضمة فيه لازمة وفي سوية على جهة الجواز لان الضمة فيه عارضة وقد تسكن
ذو الكسرة والضمة الموثرتين اعلال اللام فيبقى اثرهما وهو الاعلال فالاول كقولك
رضي باسكان الضاد وقد كانت ذات كسرة موثرة لاعلال اللام وهو قلبها من الواو
الى اليا اذ هو من الرضوان وبعد اسكان الضاد زال موجب الاعلال ومع فقده بقي
الاعلال بحاله والثاني نحو نهو من النهية وهي العقل فالضمة موثرة لقلب اليا واوا
ثم اذا ازيلت هذه الضمة بالاسكان قيل نهو فيبقى الاثر وهو الاعلال بعد التسكين
وقد توثر اى الكسرة والضمة اعلالها اى اعلال اللام محجوزة بساكن وذلك في
الكسرة كقولهم هو ابن عمي دنيا وهو من الدنو فاثرت الكسرة اعلال اللام فحولت من الواو
الى اليا مع وجود الساكن حاجزا واما في الضمة فكقولهم في المهر ان عروا بن الضمة
المحجوزة بالساكن قلب اليا واوا وربما اثرت الكسرة محجوزة بفتحة كقولهم في
رضي رضيان وهو من ذوات الواو لانه من الرضوان وربما جعلت اليا واوا لازالة
الخفا كقولهم في ايقع الغلام او نعا الغلام والواو بالرفع لبس كقولهم اعياد
في جمع عيد لئلا يلتبس باعواد جمع عود وكقولهم ارياح في جمع ريح لئلا يلتبس بارواح
جمع روح او تعليل نقل نحو صيم في صوم وله نظاير فصل في الكلام

على ما يعرض لليا من حذف او ابدال تحذف اليا المدغمة في مثلها قبل مدغمة في
في مثلها ان كانت ثالثة زايدة لغير معنى متجدد نحو علي فان ياه الاولى
مدغمة في مثلها وهي ثالثة زايدة لغير معنى فاذا نسب اليه على حاله لزم اجتماع اربع
يات باالمدغم لام الكلمة ويا النسب فتحذف الثالثة من الكلمة وهي اليا الاولى من اليات
الاربع ازالة للثقل وخرج بقوله ثالثة الثانية نحو حي وسيا في حكمها والرابعة فانها تحذف
مع المدغم فيها في نحو كرسي وقد سبق ذلك في النسب وبقوله زايدة خرجت الاصلية نحو تحية
وسياتي واحترز بقوله لغير معنى من ان تكون اليا الثالثة زايدة لمعنى متجدد وهو التصغير
كقولك في قصي اذا صغرت قصيي فتدغم يا التصغير في لام الكلمة ولا تحذف لانها جاءت
لمعنى متجدد وهو التصغير او ثالثة عينا نحو تحية فان اصلها تحييه على تفعلة
واليا الاولى عين الكلمة والثانية لامها فاذا نسب اليه حذفت اليا فيبقى في اللفظ على
صورة فعل المتحرك الوسط فتفتح فتقول تحوي ويفتح ما قبلها ان كانت مكسورة
كما مثلنا من تحوي وان كانت ثانية فتحت وردت واوا ان كانت بدلا
منها وتبدل الثانية بواو نحو طي ولي فتقول في النسب اليهما طووي ولووي
وانما ردت واوا لان اصلها الواو فانهما مصدرا لوى وطوى وانما ابدلت الثانية واوا
لانها اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصارت كمقصور ثلاثي نحو رحى وعصى
وقد مر ذلك في باب النسب واحترز بقوله ان كانت بدلا منها عما اذا لم تكن اليا الاولى
بدلا من الواو نحو حي فانها تقر على حالها مفتوحة فتقول في النسب اليها حيوي ولا يمتنع
سلامتها ان كانت الثالثة والرابعة لغير النسب خلافا للمازني كان تبني
من حي مثل جردحل فتقول حيي بارع يات تقابل الرا والدال والحا واللام فيجوز لك
في هذه اليا الثانية سلامتها بان تقرها على حالها فتقول حيي ولك الاعلال بقلبها
واوا كما في النسب فتقول حيوي والمازني لا يجوز سلامة هذه اليا الثانية بل يوجب اعلالها
تشبيها باللازم المنسوب وتبدل واوا ايضا بعد فتح ما وليته ان كان مكسورا اليا
بالرفع على انه النايب عن الفاعل من افعال الفعل المبني للمجهول المذكور واوا اي وتبدل اليا
الواقعة بعد متحرك وقبل يا ادغمت في اخرى نحو عم وشج فتقول عموي وشجوي
تبدل اليا منهما واوا بعد فتح ما قبلها لوقوعها قبل يا ادغمت في اخرى وتحذف رابعة
نحو قاض ومعط فتقول في النسب اليها قاضي ومعطي بحذف اليا الرابعة التي هي لام
الكلمة فصاعدا نحو مشتر فتقول في النسب اليه مشتري بحذف اليا الخامسة التي هي
لام الكلمة غير ان حذف الرابعة ليس بواجب بدليل صحة قولك في النسب الى قاض قاضوي
وحذف الخامسة فما فوقها واجب والمهم سلامتها في هذه النسخة فما فوقها حذا

ووقع في نسخة وتحذف جوازا رابعة ووجوبا خامسة فصاعدا وهو حسن وكذا ما وقع هذا الموقع من الف نحو حبلى وخوزلى فتقول حبلوي وان تلت ضمة نحو عرقوة فتقول في النسب اليه عرقي فان كان الف المقصور التانيث خامسة قلبتها واوا نحو مَلهى ومقرى في ملهى ومقرى وقد تقلب رابعة التانيث فيما سكن ثانيه نحو حبلوى وسكروى في حبلى وسكرى واحترز عما تحرك ثانيه نحو جمزى فليس فيه الا الحذف وقد تحذف ايضا كل يا تطرفت لفظا او تقديرا بعد يا مكسورة مدغم فيها اخرى فالاول نحو ما تطرفت فيه اليا لفظا بعد اليا المذكورة تصغير عطا فانك تقول فيه الاصل اعطى بثلاث ياات اولاهن يا التصغير والثانية المنقلبة عن الالف والثالثة المنقلبة عن لام الكلمة فتحذف الثالثة لتطرفها لفظا وتقول عطى والثانية وهو ما تطرفت اليا فيه تقديرا بعد اليا المذكورة تصغير سقاية والعمل فيهما سوى ما لم يكن ذلك في فعل او جار عليه نحو المحيي اسم فاعل من حيي قال المتنبي لو تعلم الشجر التي قابلتها مدت محيية اليك الاغصنا ولا يمنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسور خلافا لابي عمرو وذلك مثل احوى تصغيره عنده احي ولا يعرف ذلك اذ اصله احيوي لانه من الحوة فتقلب الواو الاخيرة يا لانكسار ما قبلها وادغمت يا التصغير في الواو التي هي عين بعد قلبها يا فاجتمع فيه ثلاث ياات فعمل فيه ما عمل بعطا عند تصغيره من الحذف اذ لا فرق عند سيبويه ان يكون الحرف المدغم فيه يا التصغير زائدا كاليا المنقلبة عن الالف في عطا او اصلا كاليا المنقلبة عن واو احوى وفرق ابو عمرو فحذف في مسئلة التصغير عطا لانه زائد ولم يحذف في مسئلة احوى لانه اصل وقد تقدم ذلك فان تحركت الاولى والثانية حذفت الثالثة او قلبت الوسطى واوا والفا وسلمت الثالثة وذلك كان تبني من الرمي مثل جحمرش فتقول رميي فعندنا ثلاث ياات قد اجتمعت والاهن والثانية متحركتان فلك فيه ثلاثة اوجه احدها حذف اليا الثالثة بعد ان تنقل حركة اليا الاولى الى الساكن قبلها وتدغمها في اليا الثالثة فتقول رمي فان قلت اخل المصنف من عمل هذا الوجه بالنقل والادغام المذكورين قلت انما لم يذكر ذلك لانه معلوم من باب الادغام انه اذا اجتمع مثلان متحركان في كلمة والذي قبلهما ساكن عمل فيه ذلك اي النقل والادغام الثاني ان تقلب اليا الوسطى واوا كراهية لاجتماع اليااات فتقول رميوي بصيرتح منقوصا الثالث ان تقلب اليا المتوسطة الفا وتسلم الثالثة كما سلمت في الوجه الثاني فتقول رمياي والذي يظهر ان هذا الوجه احسن من الذي قبله لان سبب قلب اليا قايم وهو تحركها وانفتاح ما قبلها فصل في الكلام على اجتماع الواوات وما يمتنع عنده وصنه والكلام على اجتماع اليااات ايضا اجتنبوا ضمة غير عارضة

في واو قبل واو وذلك كاسم المفعول من جاده تقول فيه مجود والاصل فيه مجوود فالضمة التي على الواو الاولى ليست بعارضة فاجتنبوها ونقلوا الضمة الى الحرف الساكن قبلها وحذفوا الواو وسياتي ذكر الخلاف في المحذوف من الواوين واما ما هي الضمة العارضة في واو قبل واو فلم تجتنبوها نحو يهوون مضارع اهوى اي كاصله يهويون فالضمة على الواو عارضة لان اصلها الكسر لان الضمة كالواو تعليل للاجتناب المذكور الا فاجتناب ثلاث واوات احق من اجتناب واوين وضمة لزيادة الثقل في الواوات الثلاث فان عرض اجتماعها اي اجتماع ثلاث واوات قلبت الثالثة او الثانية يا فانها قلبت لزم قلب الاخرى يا وادغام اليا في اليا وذلك اذا بنيت من القول مثل اغدودن تقول اقوول فتجتمع الواوات الثلاث فان شئت قلبت الثالثة يا فقلت اقويل او الثانية فقلت اقويل وانما خير بين قلب الثانية او الثالثة دفعا للتحكم وقد يعرض اجتماع اربع من الواوات فتقلب الثالثة والرابعة نحو قوى بتشديد الواو وتشديد اليا مثل جحمرش وهي العجوز الكبيرة مبنيا من قوة وذلك لان اصله قووو بارع واوات الاولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة مكسورة فتدغم الاولى في الثانية وتقلب الثالثة يا لثقل اجتماع الواوات وتقلب الرابعة يا لكسر ما قبلها وقد تقلب معها الثانية نحو اقويا بفتح الواو وتشديد اليا ويليها الف مثل اغدودن مبنيا منها اي من القوة واصله اقووو فاعلت الاخيرة بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثالثة كراهية اجتماع ثلاث واوات واعلت الثانية لاجتماع يا وواو وسبق احدهما بالسكون فقلبت الواو وادغمت فصار اقويا فقد صدق قوله المصنف ان الثانية اعلت معهما اي مع الثالثة والرابعة فيقال اغدودن النبت اي اخضر حتى يضرب الى السواد من شدة ريه وذا اي الاعلال المذكور هنا ولحن فو بتصحيح الواوين في بناء مثل جحمرش من القوة واقووى بتصحيح الواوين في بناء مثل اغدودن من القوة وفاقا لابي الحسن الاخفش في الاعلال لثقل اجتماع الواوات واما اعلال الرابع في الصورة الاخيرة فمتفق عليه وحيي وهذا شروع في ذكر اجتماع اليااات ولانه قال ولا هنا اجتنبوا اجتماع يااين في حيوان فالثلاث اولى فلذا التحذف الاخيرة في نحو اعطي فان اتفق اجتماع اربع ياات لكان احسن مناسبا لكلامه السابق اذا تقرر ذلك فحيو او حيا في مثل جحمرش مبنيا من حييت اولى من حياي اما حيو فاصله حيي باربع ياات فادغمت الاولى في الثانية لسكونها وابدلت الثالثة واوا وحذفت الاخيرة وبقيت الثالثة مفتوحا ما قبلها وهي متحركة

فقلبت واما حيا ى فقلبت الثالثة الفا للعلة السابقة وبقيت الرابعة لعدم
مجامعتها ح لبا الخرع قلت ولا ادرى لم ضعف المص هذا العمل الاخير مع ظهور جهة
فصل في الكلام على ابدال الواو يا **تبدل يا الواو المتطرفة يا في كلمة ان سكن
سابقهما سكونا اصليا ولم يكن بدلا غير لازم وينبغي الادغام** وذلك مثل
طي اصله طوي فلا وقت الواو واليا في كلمة وسكن السابق فوجب قلب الواو يا وادغامها
في اليا ولا فرق بين ان يكون السابق الساكن واوا كما في طي او يا كما في سيد جهة
يكون الساكن ليس بدلا جاء اتخ الرويا بخفف الرويا فانه لا يجب ذلك فيه
ونحو عوية وضيون وعوى ورية شاذ اما شذوذ عوية وضيون ففي جهة
ترك الاعلال مع استيفا الشروط فقياس عوية عية وقياس ضيون ضين
فلا يعلان والعوية مصدر عوى الكلب اذا صاح والضيون السنور واما شذوذ
عوى ففي جهة انه ارتكب عكس القاعدة فان المستقر عند توفير تلك الشروط ان
تقلب الواو يا واما شذوذ رية ففي جهة انه اعتبر فيه البدل غير اللازم فان ابدال الهمزة
الساكنة بعد الحرف الصحيح المضموم غير لازم بل هو جائز ومع ذلك اعتبر فقلبت الواو
يا وادغمت **وبعضهم يقيس على رية فيقول في قوي مخفف قوى قي** وقد سبق ان
تخفيف رية شاذ فينبغي ان لا يقاس عليه لكن زعم بعضهم المراد ذلك على لغة و
تبدل ايضا الواو المتطرفة لفظا او تقديرا بعد واوين سكنت ثانيتهما كما
تبنى من القوة مثال عصفور فتقول قوووو باربع واوات الثالثة منها بعد واوين
اولاهما متحركة والثانية ساكنة وهي التي بازا الواو الزايدة التي في عصفور ثم تقلب
الاخيرة يا للتخفيف وتقلب التي قبلها يا على حد التخفيف في سيد ثم تدغم اليا في اليا
والواو في الواو فتقول قوي هذا مثال ما تطرف لفظا واما تقديرا فكما اذا بنيت من
القوة مثل عصفورة والعمل فيه كالعمل فيما سبق **والكاينة لام فعول جمعا** كعصي
عصى ودلي اصله عصوو ودلوو فابدلت الواو الاخيرة وهي لام الكلمة يا **ويعطى متلوها**
وهي الواو الزايدة للمد **ما تقرر لمثله من ابدال وادغام** وقد تقرر انه اذا اجتمعت
الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون وجب قلب الواو وادغامها في اليا فيجب اذن
لواو عصوي ودلوي ان تقلب يا وتدغم فيقال عصي ودلي وقد شذ شيء من ذلك
الفاظ نحو ابو جمع اب ونحو جمع اخ **فان كانت لام مفعول لبست عينه واوا
ولا هو من فعل** نحو الهوي **او لام افعول** بضم الهمزة **او افعولة** بضمها مع ها التانيث
او فعول بضم الفا **او واو عين فعل** بضم الفا وتشديد العين مفتوحة **جمعا
فوجهان** التصحيح والاعلال فقد علم ان الابدال على جهة الجواز ثابت في خمس مسايل

احدها

احدها اسم المفعول الذي ليست عينه واوا ولا هو من فعل كرضي نحو مدعو ومغزو
فلك ان تتركه هكذا بالواو ولك ان تبدله فتقول مدعي ومغزي والثانية افعول
مثل ادحو وادحى والثالثة افعولة نحو ادحية وادحوة والرابعة فعول مصدرا نحو عتي
وعتو والخامسة عين فعل جمع نحو صوم فان قلت عماذا احترز بقوله وليست
عينه واوا قلت زعم الشارح انه احترز به عن نحو مقوي وفيه نظر لان
الكلام في مفعول الذي لامه واو ومتى كانت العين واللام واوين لزم بالضرورة مجيئه
من فعل بكسر العين فتنقلب لامه يا فلو يحصل ثقل باجتماع واوين اذا اسند الى ضمير
مرفوع متحرك وعلى هذا فكان حقه ان يقتصر على ذكر مسئلة فعل لانها اعم من مسئلتي
رضي وقوي **والتصحيح اكثر** بمعنى ان مدعوا اكثر من مدعي وهذا ظاهر فان
الابدال انه جاير وانه كثير وعلى ذلك مشينا معه الا حيث قلنا فلك ان تتركه
هكذا ولك ان تبدله قلت والصواب ان يترك عوض قوله فوجهان فالتصحيح
ويقع الاعلال بشذوذ **وان كان مفعولا من فعل المكسور العين ترجح الاعلال**
وذلك نحو مرضي فهو ارجح بالنسبة الى مرضو وهذا ما يوكد الاعتراض المتقدم
وقد يعل هذا الاعلال ولامه همزة نحو مشية فهو مشي قلت وجهه انهم
ابدلوا الهمزة واوا للتخفيف كما في مقرو ثم نزلوا مشيو منزلة مدعو واجروا العارض
مجرى اللازم **وقد تصحح الواو وهي لام فعول جمعا** كقولهم في جمع فتى رجل
الفتوة وهي السخا والكرم فتو وفي الصحاح والنحو اعراب الكلام العربي وحكي
عن اعرابي انه قال انكم لتنظرون في نحو كثير اي في اشباه لها بعني وهو قليل **ولا يقاس
عليه خلافا للفرا** وقلته مادة غير القياس والكوفيون لا يتحاشون عن مثل
ذلك كما سبق **وربما اعل وهي عين فعال جمعا** سمع نيام في نوام **فصل**
اخر في ابدال الواو يا **تبدل اليا من الواو عند غير تميم لاما لفعلى** بضم الفا **صفة
محضة او جارية مجرى الاسما الا ما شذ كالحلوى** وكان قياسه حليا و
**الصفة المحضة كالعليا تانيث الاعلى والدنيا تانيث الادنى والجارية
مجرى الاسما الدنيا اذا اريد بها هذه الدار** وهذا كله ظاهر لا يحتاج الى كلام
وشذ ابدال الواو من اليا لاما لفعلى بفتح الفا اسما نحو سعيا اسم بلد قال
الفارسي هو شاذ وقال ابن جني شذوذه لمخالفته نظايره وقياسه سعوى
لان فعلى اسما مما لامه يا تقلب لامه واوا للفرق بين الاسم والصفة على ان بعضهم
كون سعيا من سعيت والغالم يصرفه لانه علم مونث لا يكون فعيلا لانه بنا
مفقود فاما صهيد فشاذ ولم يحكه صاحب الكتاب وتجوز ان يكون فعلى ولكنه

في الاصل صفه كصديا وخزيا ثم غلبت فبقيت على ما كانت عليه كما انك اذا سميت بصديا وخزيا بقيتهما فصــل في الكلام على ابدال الواو والياء الفا فتبدل الالف بعد فتحة متصله فخرج نحو آي وواو فان الالف حاجزة اتصالا اصليا فخرج العارض كان تبني مثل علبط من الغزو والرضى فانك تقول غزوو ورضيي من غير اعلال لان الاتصال عارض اذ الاصل غزاوو ورضايي كان علبط اصله علابط من كل واو ويا تحركت في الاصل فخرج نحو غزوة ورمية على مثال قمطر من الغزو والرمي وهي لام مثل رمى وغزا ورجي وعصا اصلها رمي وغزو ورجي وعصو او بازا لام كان تبني من الغزو والرمي مثل درهم فتقول غزوو ورميي فتبدل من الواو والياء الفا لانها بازا اللام الكلمة وان كانا زايدتين للالحاق فتقول غزوا ورميا غير متلوة بالف نحو غزوان ورميان وعصوان ورميان ولا بياء مدغمة في مثلها نحو عصوي فان كانت الواو والياء مضمومة او مكسورة تليها مدة مجانسة لحركتها قلبت الفا لما سبق ثم حذفت بعد قلبها لالتقاء الساكنين كما اذا سميت بفتى وعصى ثم جمعتهما جمع سلامة فتقول جاء فتون وعصون ورايت فتين وعصين ومررت بفتيين وعصيين قال تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار ولا تصحح لكون ما هي فيه واحد اخلافا لبعضهم كما اذا بنيت من غزى ورمى مثل عنكبوت فتقول غزووت ورميوت والاصل غزووت ورميوت فقلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لملاقات الساكن وبعضهم يصحح الواو في مثل ذلك ويصحح ذلك امن اللبس اذ ليس في كلامهم فعلوت وتعل العين بعد الفتحة بالاعلال المذكور وهو قلب الواو والياء الفا باي حركة كانت العين متحركة بها بعد الفتحة الموصوفة نحو باب وناب وقال وباع وان لم يكن يسكن ما بعدها احترازا من نحو هويت ورميت او يعل نحو هوى ورمى او تكن هي بدلا من حرف لا يعل نحو شيرات في شجرات قال اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فابعدكن الله من شيرات فلم تعل الياء لانها بدل حرف لا يعل وهو الجيم او يكن ما هي فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى تفاعل نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا واعتوروا بمعنى تعاوروا وازدوجوا بمعنى تزاوجوا فلو كان افتعل يائيا وجب الاعلال نحو امتازوا بمعنى تمايزوا واستافوا بمعنى تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف قال الشارح لان الياء اشبه بالالف من الواو فرجحت في الاعلال او فعلا على فعل بكسر العين بمعنى افعل مطلقا اي سواء كان واويا او يائيا فالواوي نحو حول

وعور وسود فصحت الواو لصحتها في احول واعور واسود والياء نحو بيض فلم تعل ياوه لكونه بمعنى ابيض او متصرفا منهما اي من افتعل الذي بمعنى تفاعل وفعل الذي بمعنى افعل فيحالهما المتقدمة تقول اجتوروا ويجتورون وزيد عور ونحو ذلك مما تصرف منهما او اسما ختم بزيادة مخرجة عن صورة فعل خال من علامة تثنية او موصول بها نحو الجولان والسيلان لانهما قد ختما بزيادة هي الالف والنون فخرجا بسبب ذلك عن صورة الفعل فصحت الواو والياء فيهما لذلك وقد شذ من هذا النوع الداران في الدوران هذا مذهب س وقال المبرد الاعلال على القياس وعليه جاء داران والصحيح الاول لان الاكثر في لسان العرب عدم الاعلال قال الش واحترز بقوله مخرجة عن صورة الفعل من زيادة لا تخرجه عن صورته وهي تاء التانيث في نحو قالة وباعة لان تاء التانيث تلحق الفعل الماضي فلا يثبت لحاقها مباينة قلت فيه نظر واما الحولة ونحوه فتصحيحه شاذ باتفاق واحترز بقوله او موصول بها من زيادة لا تخرجه عن صورة فعل موصوله بعلامة تثنية كان تبني من القول اسما على وزن صوري شاذ من حيث ان الفها في اللفظ كالف فعلا اذا اجل تثنية وهذا الذي اختاره المص هنا هو مذهب الاخفش وقد يعل نحو المذكور كقوله تسايل بابن احمر من تراه اعاره عينه ام لم تعاره وتصحيح نحو صوري شاذ لا يقاس عليه وفاقا لابي الحسن الاخفش لما قدمناه من ان الفها لفظا كالف فعلا فليست هذه الزيادة مخرجة له عن صورة فعل متصل بها شبهها وشذ نحو ريح وغيب وحوو وهير وعفوة وهو الحش وأوق وذلك لوجود التصحيح في كل كلمة منها مع قيام المقتضي للاعلال وانتفا المانع كما شذ اعلال ما ولي فتحة مما لا حظ له في حركة كابة في اسهل الوجوه وهو ان اصل ابة ايبه على زنة فعلة باسكان العين فابدلت الياء الفا كراهة التضعيف ونظيره من كلام س ان هذا قوله وثم وجه اخر ذهب اليه الخليل وهو انها فعلة بتحريك العين فقياس اعلالها ان يقال اياه باعلال اللام دون العين لكنهم عكسوا شذوذا وثم وجه ثالث ذهب اليه الكسائي وهو انها فاعلة واصله ايية فحذفت عين الكلمة استثقالا للياء المكسورة وثم وجوه اخر لا نطيل بذكرها واسهلها ما اختاره فيها المص واطرد ذلك في نحو يوتعد وييتسر عند بعض الحجازيين اسم الاشارة في قوله ذلك يعود الى ابدال الواو والياء الساكنين اي اطرد هذا الابدال في مضارع افتعل مما فاؤه واو كيوتعد او يا كييتسر فتنقلب كل من الواو والياء الفا فيقال ياتعد وياتسر عند بعض الحجازيين ونسبه ابن عصفور الخشاب الى الحجازيين لا الى بعضهم

وذكرها ابن عصفور لبعض العرب ولم يعينه وفي نحو اولاد من جمع ما فاؤه واو
كاوعات ولدات عند تميم فيقولون آود رافات وآتان في الالفاظ المذكورة و
فتح ما قبل اليا الكاينة لاما مكسور ما قبلها وجعلها الفا لغة طاييه
فيقولون في رضي رضى وفي نقي نقى وفي راضية راضاه وفي ناصية ناصاه
قال الشاعر ليستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم فصل
في الكلام على نقل حركة اليا والواو الى ما قبلها والكلام على واو مفعول والف الافعال
والاستفعال وغير ذلك ان كانت اليا والواو عين فعل لا لتعجب احترازا من نحو
ما اطول زيدا وما اسيره ولا موافق لفعل الذي بمعنى افعل احترازا من نحو عور
اليه واصيد لانهما موافقان لفعل الذي بمعنى افعل فلم يعلا لانهما بمعنى ما يصح
نحو اعور واصيد ولا مصرف منهما قال ابو حيان وتبعه تلميذ الشارح اي من
فعل وفعل التعجب نحو اطول بزيد وابين به قلت لم يقل احد ان افعل
به مصرف من ما افعله وانما الضمير عايد الى فعل وافعل لا يقال فقد قال بعد
ولم تعل اللام ولم تضاعف لانا نقول ذلك عام بعد خاص وهو استعمال صحيح
او كانت اليا والواو عين اسم يوافق الفعل المضارع في وزنه بان تكون
عدة الحروف والحركات والسكنات في الاسم كعدتها في المضارع قال الشارح واحترز بقوله
الشايع من نحو تفعيل فانه ليس بموافق للمضارع في وزنه الشايع قلت لا ادري
ما هذا فان وزنه شايع باجماع وانما الشاذ تصحيحه فان قلت فما ذا احترز
بالشايع قلت من نحو مفعل بكسر الميم مبنيا من البيع والقول فليس لاحد ان يعله
مستندا الى انه وافق يعلم بكسر الاول في وزنه لان هذا وزن غير شايع ويدلك
على صحة هذا تصحيحهم نحو مخيط دون زيادته احترازا مما يوافقه في الوزن
والزيادة معا فانه لا يعل حذرا من الالتباس بالفعل كما اذا بنيت من القول و
البيع مثل يقتل ويضرب تقول يقول ويبيع بالتصحيح غير جار على فعل مصحح
احترازا من نحو معود ومحول فانه جار على يعور ويحول وهو مصحح او يوافقه
في زيادته وعدد حروفه وحركاته دون وزنه كان تبني من البيع والقول
مثل تجاري مخالف لوزن الفعل بسبب ان اوله مكسور وغير مصدر على افعال
واستفعال مما اعل لامه فخرج نحو اعيا العصر اعيلت المراة ونحو استحوذ
مصدر استحوذ فان كلا من هذين المصدرين لم تعل عينه لان عين فعليهما غير
معلة نقلت حركتها هذا جواب الشرط المفتتح به هذا الفصل والضمير في قوله
حركتها الى العين المتقدم ذكرها اي تنقل حركة العين عند توفر الشروط المتقدمة

الى الساكن قبلها نحو يقوم ويبيع واقام واستقام ومقيم ومبيع الى غير ذلك
مما ينطبق عليه الكلام المتقدم ان لم يكن ذلك الساكن الواقع قبل العين حرف
لين نحو قاول وبايع ولا همزة نحو يئيس مضارع ايس ولم تعل اللام نحو اغوى
واستقوى واستحيى ولم يضاعف نحو ابيض فلا ينقل في شي من هذه الصور اما
في مثل قاول وبايع فواضح لان الالف لا تقبل الحركة واما في صورة الهمزة فانها
معرضة للابدال فكانها الف واما في صورة اعتلال اللام فلما يودي اليه من كثرة
الاعلال واما في صورة المضاعفة فلاجتناب اللبس وبيانه انك لو نقلت حركة
العين في ابيض المضاعف لزم طرح همزة الوصل للاستغنا عنها بتحريك الساكن
مع تقلب اليا الفا فيقال باض فيلتبس بفاعل وابدل من العين مجانس حركتها
ان لم تجانسها فنحو اقام اصله اقوم نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتنفتح العين
التي سلبت الحركة منها فتقلب الفا لانها ليست مجانسة لحركتها وهي الفتحة لان
العين واو والحركة فتحة وهما غير متجانسين واما اذا كانت العين مجانسة لحركتها
نحو يقوم ويبيع فلا ابدال وهو واضح ويحذف واو مفعول مما اعل عينه
ويفعل بعينه ما ذكر من نقل حركتها الى الساكن قبلها وتبقى هي ساكنة
وذلك نحو مقول ومبيع اصلهما مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو واليا الى
الفا فالتقى ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف المد وهو واو مفعول
فحذف احدهما ومذهب س والخليل ان المحذوف واو مفعول لما ذكر لانها
زايدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف هو عين الكلمة لان واو
مفعول لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول وثمرة الخلاف تظهر في مسوء
اذا خفف فعلى مذهب س تقول مسو بتخفيف الواو كما تقول في خبء خب وعلى
مذهب الاخفش بتشديد الواو وكما تقول في مقروء بتخفيف مقرو وان كانت تلك العين يا وجب
الا بد ان تجعل الضمة المنقولة كسرة تقول في اسم المفعول من البيع مبيع واصله
مبيوع نقلت الحركة الى اليا ثم حذفت الواو فبقي مبيع بيا ساكنة بعد ضمة فجعلت
الضمة كسرة لتصح اليا وتصحيحها لغة تميمية فيقولون مخيوط ومبيوع وندر
صحة الواو كمصوون وحكي من ذلك رجل معوود وقول مقوول ولا يقاس
على ما حفظ منه خلافا للمبرد فانه جوز القياس على ذلك على ما نقله ابن جني
وهذا احد قوليه وله قول اخر بان ذلك انما يجوز في الضرورة ويحذف الف افعال
واستفعال ويعوض عنها في غير ندور ها التانيث نحو اقامة واستقامة والاصل
فيها اقوام واستقوام فنقلت حركة العين وهي الواو الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان

فحذفت الالف لالتقا الساكنين ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الوصل وانفتاح ما قبلها
ثم عوض عن الالف المحذوفة ها التانيث واشار بقوله في غير ندور الى ان عدم تعويض
الها عن الالف قد وقع قليلا نحو واقام الصلوة وانما صح الافعال للاستفعال
وفروعهما نحو اعول اعوالا واغيمت السما اغياما واستغيل الصبي استغيالا واستحوذ
استحواذا ولا يقاس على ذلك مطلقا خلافا لابي زيد فانه زعم في صحة القياس
ذلك سوا كان الثلاثي مهملا او لا وحكى الجوهري ان تصحيح هذه الاشيا لغة فصيحة
والصحيح المنع مطلقا والمص سلك تفصيلا في ذلك فقال بل يصح القياس على ذلك اذا
اهمل الثلاثي كاستنوق الجمل اي صار مثل الناقة وهذا قول ثالث في المسئلة وربما
اعل ما وافق المضارع في الزيادة والوزن نحو فوقر جمع نواف قال المص اللايق به
افوقر حتى يصح كما صحت نظايره كاجوبة واسودة لانه موافق للفعل في وزنه وزيادته
لكن السماع لا يرد ولا التفات لالحاق تا التانيث الكلمة ولا يشترط في اعلال
نحو مقام مناسبته للفعل في المعنى فيكون تصحيح مدين ونحوه كمريم ومكوزة
مقيسا خلافا لبعضهم وهو المبرد زعم ان مقاما ونحوه انما اعل لكونه مناسبا للفعل
في المعنى من حيث هو مصدر او اسم مكان او اسم زمان فعلى هذا يكون تصحيح مدين
ومريم ونحوهما جاريا على القياس من حيث هي اسما اعلام ليس لها فعل يناسبه فيحمل
عليه الاعلال فيكون عنده منوطا بكونه على وزن الفعل فصل في الكلام على ابدال
فا الافتعال تبدل في اللغة الفصحى التا من فا الافتعال وفروعه ابدال فا
الافتعال وهي الافعال واسم الفاعل واسم المفعول ان كانت واوا او يا غير مبدلة
من همزة نحو اتعد ويتعد واتعد اتعادا ومتعد من الايعاد وهو من الوعد ونحو اتسر
ويتسر واتسر ومتسر من الايسار وهو اليسر وعللوا ابدال الواو والبا في ذلك بانها
لو اقرتا لوعبت بهما حركات ما قبلهما واشار بقوله في اللغة الفصحى الى ان ثم لغة
اخرى باقرار الواو والبا على حسب ما يقتضيه ما قبلها وتنقل هذه اللغة ايتصل
يا تصل فهو متصل فيبدلون الفا من جنس حركة ما قبلها وتنقل هذه اللغة
عن بعض الحجازيين واحترز بقوله غير مبدلة من همزة من فا افتعل من الاكل
فتقول ايتكل يا تكل فهو موتكل فلا تبدلها تا بل تقرها على حسب ما يقتضيه
التصريف وقد تبدل فا الافتعال وهي بدل منها اي من الهمزة وهو شاذ كقولهم اتزر
اذا لبس الازار واللغة المشهورة ايتزر فهو موتزر لكن في الشاذ ابدل الهمزة
ايتزر لوقوعها بعد كسرة وهي ساكنة فاجرى هذه البا العارضة في الابدال
مجرى البا الاصلية في ايتسر فابدلها تا وادغم الحاقا للعارضة بالاصلي وتبدل

فا الافتعال وفروعه ثا مثلثة بعد الثا المثلثة وتدغم فيها نحو اثغر
واثرد من الثغر والثرد وبعضهم يقلب الفا تا مثناة كتا الافتعال وتدغم
للتماثل فتقول اتغر واترد بالمثناة قال سح وتبدل الدال من التا فيقال ادّاو
وهذا لم يذكره المص دالا مهملة بعد الدال المهملة نحو ادّان او الذال نحو اذّكر او
الزاي نحو ازدجر او طا مهملة بعد الطا المهملة نحو اطّلع او الظا المجمة نحو اظطلم
او الصاد المهملة نحو اصطبر او الضاد المجمة نحو اضطرب وتدغم في بدلها الطا
فتقول اطّلم بطا المهملة مدغمة في مثلها والذال المجمة فيقال اذّكر بدال مهملة
مدغمة في مثلها او يظهرن فتقول اضطلم واذدكر وقد تدغم تا الافتعال مثل
ما قبلها من ظا معجمة نحو اظّلم بظا معجمة مشددة او ذال معجمة نحو اذّكر
بذال معجمة مشددة او حرف صفير نحو اصّبر بصاد مهملة مشددة في اصطبر واسّمع بسين
مهملة مشددة في استمع وقد تبدل تا الافتعال دالا بعد جيم كقولهم اجدمعوا
في اجتمعوا وهذا قليل لا يقاس عليه ووقع للمص في بعض كتبه ما ظاهره انه لغة
فيقاس عليه قال من العرب من يستثقل التا فيجعلها دالا كاجدمع فصل
في الكلام على الاعلال بالحذف من وجوه الاعلال الحذف وهو شاذ سنة كره
في اخر الفصل الذي يلي هذا ومقيس نذكره في هذا الفصل والذي يليه ويقل في
غير لام كناس مما حذفت فيه الفا واحد وجهيه وكسر مما حذفت فيه العين
ونحو اب واخ ودم مما حذفت فيه اللام وغير حرف لين او همزة ولو كان لاما
كحر فحرج اوها او حرف متصل بمثله وسياتي الكلام على ذلك فمن مطرد اي
مطرد الحذف حذف الواو من مضارع ثلاثي فاوه واو استثقالا لوقوعها
في فعل بين يا مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد او مقدرة كيقع ويسع واحترز
بقوله ثلاثي من الرباعي نحو اوعد ويوعد فلا يحذف فيه الواو اما لانها ولست
حركة تجانسها واما لانها لم تقع بين يا وكسرة في التحقيق اذ اصله يا وعد وشمل
قوله فاوه واو ما كان كذلك وهو على زنة فعل بفتح العين نحو وعد وعلى وزن
فعل بكسر العين نحو ومق وورث وقوله في فعل احترز به من الاسم فانها لا تحذف
فيه كما سياتي وانما اختص الفعل بهذا الحذف لثقله واحترز بقوله بين يا مفتوحة
من يوعد كما مر وبقوله وكسرة من يوضو فلا تحذف فيه ونحوه شاذ كما سياتي
ومثل المص للكسرة المقدرة بيقع ويسع اما يقع فلانه مضارع وقع بالفتح فقياس
مضارعه ان يكون على زنة يفعل بكسر العين لكن عدل به عن ذلك لاجل حرف
الحلق فكان الكسر فيه مقدرا وفيه نوع من التسامح واما يسع فماضيه وسع

بالكسر وقياس مضارعه الفتح فيقال فيه لم يسع لكن لما حذفت الواو منه دل
على انه كان مما يجي على يفعل بالكسر وهي الفاظ قليلة نحو ومق يمق وورث يرث
ووثق يثق وحمل على ذي اليا اخواته نحو اعد انا ونعد نحن وتعد انت
ليجري الباب على سنن واحد والامر نحو عد والمصدر الكاين على فعل بكسر الفا
وسكون العين مجرد العين محركا الفا وهي الكسرة معوضا منها ها تانيث نحو
عدة وزنة وسنة وربما فتحت عينه لفتحها في المضارع نحو سعة وضعة
وربما فعل هذا مصدر فعل المضموم العين قالوا وضع الرجل يوضع ضعة او
ضعة ووقح يوقح قحة وقحة وشذ في الصلة صلة بضم الصاد وربما
اعل بهذا الاعلال المذكور للمصدر بخصوصه اسما كرقة وهي الدراهم المضروبة
وفي الحديث وفي الرقة ربع العشر وصفات كلدة يقال هذه المراة لدة هذه اي
مساوية لها في السن قال الشارح وتعبيره بصفات يقتضي وجود اقل الجمع على ان في لدة
احتمالا وهو ان يكون مصدرا نعت به للمبالغة فلا يكون حذف الواو منه شاذا
ولا حظ للبا في هذا الاعلال وهو حذفها لوقوعها بين يا وكسرة الا ما شذ من
قول بعضهم ييس مضارع يبس فحذفت اليا منه لوقوعها بين يا وكسرة ولا
ليفعل بضم العين نحو يوضؤ قال ابن عصفور لانه اخف من الواو بين يا
وكسرة الا ما شذ من يجد بضم الجيم مضارع وجد ونقل بعضهم انها لغة
عامرية وقال الشاعر لو شئت قد نقع الفواد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا
الرواية فيه بضم الجيم ولا ليفعل بصيغة المضارع المبني للمجهول الا ما شذ
من يذر ويدع في لغة والقياس عدم حذف الواو فيقال يوذر ويودع لانتفا
مقتضى الحذف وهو وقوع الواو بين يا مفتوحة وكسرة لكن هذه اللغة الشاذة
حملت فيها المبني للمفعول على المبني للفاعل ولا لاسم تفتح فيه اليا مع فتح ما
من بعد قلب يقال في مثل تحطب من وعد توعد وانما لم تحذف الواو
في نحو هذا وان كانت واقعة بين يا مفتوحة وكسرة لان الحذف انما كان
لاستثقال ذلك في شي ثقيل وهو الفعل وهذا منتف في الاسم فلم تحصل
مقتضى الحذف فتثبت الواو على القياس **فصل** اخر فيه ايضا نوع
من الاعلال بالحذف ومما اطرد حذف همزة افعل من مضارعه واسمي فاعله
ومفعوله تقول اكرمت زيدا فانا اكرمه فحذفت الثانية وهو همزة افعل استثقالا
لاجتماع همزتين ثم حمل على اكرم اخواته وهي يكرم ونكرم وتكرم واسم الفاعل
وهو مكرم بكسر الرا واسم المفعول وهو مكرم بفتح الرا ولا تثبت هذه الهمزة

الا في ضرورة كقول الشاعر فانه اهل لان يوكرما او كلمة مستندرة كما وقع
في شعر لليلى كرات ارنب اي متخذ من ارباب الارانب ومن الاعلال اللازم حذف فاءات
خذ وكل ومر والاصل اوخذ واوكل وامر بهمزتين اولاهما همزة وصل والثانية فاء
الكلمة حذفت الثانية وهي الفا فاء حذفت الاولى وهي همزة الوصل للاستغنا عنها بحركة
ما بعدها فهذا الحذف وان كان على خلاف القياس لكنه لازم بحسب الاستعمال في
هذه الكلمات لكثرة دورانها على الالسنة واما غير هذه فالاثبات واجب لقلة
الاستعمال وان ولي الحرف الواو فالاثبات اجود نحو وخذ وكل يا لهكس كما تقول
انه عن المنكر وامر بالمعروف وهذا الفعل معروف فامر به فاثبات الهمزة في هاتين
الصورتين اجود من حذفها كما لو قلت ومر بالمعروف فمر به ولا يقاس على هذه
الامثلة غيرها الا في الضرورة فيمتنع ذلك ان تقول اوجلها اذا امرت من الاوجل
الكاين حذف الفا ومن الاعلال اللازم ايضا حذف عين فيعولة كبينونة
في اليا اي العين وكينونة في الواوية فاصلها بينونة وكينونة بيا مشددة لان
كينونة كان في الاصل كيونونة فاجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو يا وادغمت في اليا فصار في اللفظ كينونة ووزن كل منها فيعولة فحذفت
العين لزوما فصار على زنة فيلولة والبين اصله فيعولة فتحت فاؤه لتسلم اليا
خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ذلك والصواب ان تقول فكسرت الفا لتسلم اليا
ثم فتحت تخفيفا وذلك لاستثقالهم يا بعد كسرة بعدها ضمة وواو في كلمة مونثة
وان زيد بعد ذلك تحمل على ذي اليا ذو الواو نحو كينونة لان ذا اليا اكثر وهذا التقرير
في شرح كما نبينه ونحفظ هذا الحذف في عين فيعلول نحو ريحان اصله ريحان
لانه من الروح فاجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا
وادغمت فيها الساكنة ثم خفف وفيعل نحو سيد واصله سيود فقلبت وادغم و
خفف قال الشارح وجعل الناظم تخفيف هذا محفوظا وهو مخالف لكلام الناس لان مذهب
الجمهور ان ذلك مقيس مطرد في ذوات الواو ولا في ذوات اليا فلا يقال في بين بين فالناظم
موافق له في ذوات اليا مخالف له ولغيره في ذوات الواو وقال الشيخ اثير الدين ولا
نعلم خلافا في اقتياسه قلت وفي لحن العوام للجواليقي انهم يقولون ما بين ويبغى وانما
هو مائة ويبغى ولا يجوز تخفيفه كما في سيد وهين لانه لم يكثر استعماله ولان
هذا الحذف ليس بمقيس وهذا ظاهر في موافقة المص وفيعلة كسيد ك
الكلام فيه كما في الاول وفاعل نحو هار وشاك فنحو ارفع الاعراب الظاهر
في الرا والكاف واصلهما هاير وشايك فحذفت العين وبقي الاعراب على اللام

وفيه لغة اخرى بقلب العين الى موضع اللام فيصير منقوصا ويبقى الكلام في هذا
الحرف الواقع بعد القلب فانه قياسي وانما الكلام في حذف محفوظ مقيس فالتمثيل
انما هو على الوجه الاول وقوله تعالى على شفا جرف هار محتمل للمذهبين فانه تابع
للجمهور وربما حذف الف فاعل مضاعفا نحو برّ في بارّ قلت ويجب
ان يدعى ذلك في برّ لان ذلك قياس بنا الصفة المشبهة من المتعدى
فيكون اصله بررا والرد الى اصلين اولى من ادعا شذوذ حذف او
ابدال قال الش مثال ذلك قول العرب دمث ودمثر وسبط وسبطر فلا
تقول حذفت الرا من دمثر وسبطر شذوذا بل هما اصلان بمعنى واحد فهما
مترادفان ودعوى الترادف وان كانت على خلاف الاصل اولى من ادعا شذوذ
الحذف ومثال ما يمكن فيه دعوى شذوذ الابدال قولهم مدح ومدة وهو جمع
مادة بمعنى مادح قال والاولى ان يقال انهما اصلان ولا يقال الها بدل من الحاء
على جهة الشذوذ اذا لم يثبت ابدالها من الحا وان كان قد ذهب الى ذلك
ابن خالويه وتحذف في لغة سليم ولا يجب حذف عين الفعل الماضي المضاعف
نحو ظل المتصل بتا الضمير نحو ظلت فاجا او نونه نحو النسا ظلن
متبرجات فيحولون حركتها على الفا وجوبا ان سكنت فيقولون في
احسست احست بالفا حركة السين على الحا لئلا يلتقي ساكنان وجوازا
ان تحركت ولم تكن فتحة نحو ظللت ومسست بكسر اللام والسين فتقول ظلت
بفتح الظا وظلت بكسرها وكذا مست ومست وانما قال ولم تكن فتحة لانها اذا
كانت كذلك لا تلقى على ما قبلها ولا يكون الا مفتوحا نحو همت في هممت وربما فعل
ذلك بالامر نحو وقرن في بيوتكن بفتح القاف وهو من قررن وهو لغة فصيحة
ثابتة فلا التفات لمن انكرها والمضارع كقول بعضهم يحطى في يحطط وبعض العرب
يحذف همزة يجئ ويسوء فتقول يجي بيا ساكنة لا شي بعدها ويسو بواو ساكنة
ليس بعدها همزة واحدى يائي يستحيي فتقول يستحي بيا واحدة وهو لغة تميم وبها
قرا ابن محيصن [illegible] ورويت عن ابن كثير ويستحيي بيائين لغة اهل الحجاز ويجري مجرى
يجري بقي مضارع وفى ويبنى مضارع استبى في الاعراب فتقول لن يجي
ويستحي ويسو بفتحة على اليا والواو ولم يج ولم يسو ولم يستح بحذف اليا
والواو والافراد حيث لا يتصل به ضمير اثنين ولا ضمير جماعة وغيره حيث يتصل
به فتقول يجيان ويسوان ويستحيان باثبات اليا والواو مفتوحتين وفي
يجيون ويسون ويستحون بحذف اليا والواو كما تقول يسون والتزم في غير

ندور واضطرارا حذف ما الاستفهامية المجرورة بحرف نحو عم يتسالون
فيم انت من ذكراها والمجرورة باسم نحو مجي م جئت وخرج بالاستفهامية غيرها
كالموصولة والموصوفة والشرطية فلا تحذف الفها وبالمفردة المركبة نحو ماذا
يلومني وبالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا تحذف الفها واحترز بقوله في غير
ندور من قراة عكرمة وعيسى عما يتسالون والاضطرار من قول حسان رضي الله عنه
على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في رماده وعلة حذف الالف الفرق بين الاستفهام
والخبر وخصت الاستفهامية بالحذف لاستقلالها ووقوع الفها طرفا بخلاف
الموصولة وقد تسكن ميمها اضطرارا ان جرت بحرف كقوله يا ابا الاسود لم
خلفتني لهموم طارقات وذكر وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصولة يثبت
لغة ونقل الاخفش ذلك عن ابي زيد فقال وزعم ابو زيد ان كثيرا من العرب تقول
سل عم شئت وشذ في الاسما حذف اللام لفظا ونية بكثرة ان كانت واوا
كاب واخ وحم وفم وعند الخليل واسم عند البصريين وبقلة ان كانت يا نحو
يد وبنات او ها نحو شفه وسنه في احد الوجهين او همزة حكى ابو زيد ابو سوابه
والوصل سواسه نحو طواعيه فحذفت الهمزة وهو كلام او نونا نحو ددو الاصل
ددن او حا نحو حر فحرح بدليل احراح وحريح او مثل العين بعين اذا كانت اللام مثل
العين ولك ان تعطفه على الاسم الاخير وهو حا من قوله او حا ومثاله بخ بالاسكان
والتخفيف وبخ بالتشديد وقط مخففا في قط مشددا وربما حذفت العين وهي
نون نحو مذ في منذ قال الش وتسمية نون منذ عينا مجازا لانها حرف او اسم متوغل
في البنا ولا يدخلها تصريف قلت قد يدخل التصريف في الاسم الذي هو كذلك على سبيل
القلة الا ترى الى تصغير ذا وتا والذي والتي ونحوها فلم لا يكون هذا منه او واو
قال الش نحو فم اصله فوه حذفت الها ثم الواو وعوض عنها الميم قلت المشهور
ان الواو ابدلت منها لا انها حذفت ثم جي بالواو عوض عن المحذوف او تا نحو
سه اصله سته بدليل استاه او همزة قال الش نحو ترى في لغة تميم قلت
ليس الحذف في مثل ذلك خارجا عن القياس وانما الخارج التزام الحذف فالصواب
التمثيل بقولهم في رايت ريت بحذف الهمزة قال الشاعر ... صاح هل ريت او سمعت براع
رد في الضرع ما قرا في الحلاب وربما حذفت الفا وهي همزة نحو ناس في اناس وفي
بعض النسخ وهي ولد او همزة فالهمزة كما مثلنا والواو كرقة ولدة وقد يسبق وكثر
في اب بعده كقولهم لا بالك حكاه ابو زيد او يا كقول ابي الاسود الدؤلي
يا ابا المغيرة رب امر معضل ... فرجته بالمكر مني والدهاة وقل بعد غيرها

كقول الشاعر: تعلّت بإجاد الرام ... وسوّدت أثوابي ولست بكاسي، فحذف همزة
أبا وأبقاها بعد غير كلا مربا وشذ في الفعل لا أدر وكلا بال بحذف اليا منهما لغير جازم
فإن لا نافية وعم صباحًا على أنه أصله انعم فحذفت فا الكلمة فاتحذفت همزة الوصل بعدها
وقد تقدم للمص في الأفعال ما يخالف هذا فإنه جعل عم فعلا لا يتصرف وتقدم أنه يقال
وعم يعم فهو مثل وعد يعد فلا شذوذ فيه من جهة الحذف ونحو خافوا
ولو ترى ما الصبيان فأصله ولو ترى بالألف فحذفت شذوذا لأنه غير جازم وما
زائدة قلت ويمكن أن يكون فحذف جزم بلو حملا على إن **فصل** في الكلام على القلب
وهو يطلق على قلب الإعراب نحو عرضت الناقة على الحوض وقلب الحرف حرفا آخر كقال
وقلب الحرف عن مكانه إلى مكان آخر وهذا الأخير هو المراد هنا من وجوه الإعلال القلب
وأكثر ما يكون في المعتل والمهموز وقضية هذا أن يكون في غيرهما كثيرا وليس كذلك
بل هو قليل في العباب للصاغاني قال ثعلب في قوله: مراهن عقبان وأمراق قضة على قضب
خضرة من زبرجد يريد الزبرجد فقلب وفي الراء والمكي فيه من ذي اليا
ودليل ذلك الاستقراء وهو بتقديم الآخر على متلوه نحو نآ يرآ في ناى ورأى
وترائق في تراق جمع ترقوة أكثر منه بتقديمه على متلو العين ولم يمثله الش بل
قال يطلب له التمثيل فكأنه لم يظفر له بمثال قلت وفي تخصص أبي عبيدة الحبنة
القصير ابنه ... حبنة وحباتر والأنثى حبترة والحتر بالقصير وأحسبه مقلوبا
انتهى كلام ابن دريد فالتاء حرف تلو الأخير وقد تقدم على العين وفي الكلمة أيضا
تقديم اللام التي هي الرا على العين التي هي البا ففي الكلمة تقديمان الأخير منهما هو مثال
مسئلتنا أو بتقديم العين على الفا نحو أيس مقلوب ييئس وربما ورد بتقديم
اللام على الفا نحو أشيا على مذهب سيبويه فإنه عنده لفعا وبتأخير الفا عن العين
واللام كالحادي في الواحد فتأخرت الواو التي هي الفا عن الحا والدال اللتين هما العين
واللام وقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها فوزنه عالف وكثر في نحو راء بهمزة
بعد الألف في رأى وآبار بهمزة بعد الألف هي بدل همزة ساكنة في أبآر جمع بير
وانظر ما فائدة هذا بعد ما تقدم من أنه في المهموز كثير بل أكثر فإن قلت هل استعمل
مضارع راء المقلوب قلت توقف فيه ابن الضائع فقال قال ابن السيد في قوله
كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا إنه على لغة راى فأصله ترأى ثم سهل وهذا قريب
إن كان يراه مسموعا كما سمع راء وعلامة صحة القلب كون أحد التأليفين
فائقا للآخر ببعض وجوه التصريف كبنا الوصف من أحدهما نحو قولهم ييس
يبوس ولم يقولوا من أيس أيوس ومجيء المصدر أو ضعفه وهو الأضعاف ولم يقولوا

في

في الأضعاف مضمحلا ومجيء الفعل من نبز دون نبب قال تعالى ولا تنابزوا
بالألقاب ولم يسمع تنابزوا كذا قال ابن هشام قلت وفي القاموس النبزة بادى
أنه يقال تنابزوا فخرج ومجيء التلاوته من مقلوب الجاه إذ قالوا وجه وجاه
فهو وجيه ولم يصوغوا شيئا من ذلك من جوه فإن لم يثبت ذلك أي كون
أحدهما فائقا ببعض وجوه التصريف فهما أصلان نحو جذب وجبذ فهما لغتان
وليس أحدهما مقلوبا من الآخر لتساويهما في التصريف وليس جاء وخطايا
مقلوبين خلافا للخليل فإنه ذهب فيهما إلى القلب فأما جاء فهو اسم فاعل من جاء
فقياسه قلب عينه همزة عند بناء اسم الفاعل منه كبائع من باع لكن اللام
هنا همزة فلو قلبت العين همزة على ذلك القياس لاجتمعت همزتان فادعى الخليل
فيه القلب بتقديم اللام على العين فقيل جائي ثم أعل كراض ومذهب سيبويه هو
المختار أن لا قلب فيه ولما الهمزتين اجتمعت فقلبت الثانية التي هي لام الكلمة
يا لانكسار ما قبلها ثم أعل كقاض وأما خطايا فهو جمع خطيئة فأصله خطائي
كصحائف ثم فتحت الهمزة فانقلبت اليا ألفا فصار خطاءا ثم أبدلت الهمزة يا لشبهه
للوصل فقيل خطايا فهذا عمل تقتضيه القياس ولا قلب فيه وهو مذهب سيبويه
وغيره من البصريين إلا الخليل فإنه ارتكب فيه القلب بتقديم الهمزة على اليا فرارا
من اجتماع همزتين وعمل ما فيه ما تقدم **فصل** في الكلام على أشياء من الإبدال
أبدلت اليا سماعا من ثالث الأمثال كتظنيت وهو تفعلت من الظن أصله تظننت
ثم أبدلت اليا من النون الثالثة كراهة لاجتماع الأمثال ومن ثانيهما
كأيميت وأصله أيممت فأبدلت الميم الثانية يا وأولهما كأيما في أما قال: رأت
رجلا أيما إذا الشمس عارضت ... فيضحى وأما بالعشي فيخصر ومن ها كدهديت
في دهدهت الحجر إذا دحرجته ومن نون كأناسي في جمع إنسان وأصله أناسين
فأبدلوا النون يا وأدغموا قال الش وزعم ابن عصفور أن البدل في أناسي لازم
وليس كذلك لأن العرب قالت أناسين على الأصل أيضا قال: أهلا بأهل وبيتا
مثل بيتكم ... وبالأناسين أبدال الأناسي ولو ذهب ذاهب إلى أن أناسي وأناسين
جمع إنسي وأناسين جمع إنسان وليست اليا بدلا لكان قولا مناسبا ومن
عين ضفادع فقد سمع فيه الضفادي بإبدال العين يا ومن الأرانب قالوا
فيه الأراني بالإبدال ومن سين سادس كقوله: إذا ما عد أربعة فسال فزوجك
خامس وأبوك سادي ومن تا ثالث كما أنشده أبو الفتح من قوله: قد مر يومان
وهذا الثالي وأنت بالهجران لا تبالي وربما أبدلت من حرف اللين تضعيف

ما قبله كثر لهم اخ بالتضعيف فى اخ واب بالتضعيف فى اب وقدم ذلك
فى اول الكتاب وقد تبدل تا الضمير طا بعد الطا كقولهم حبط فى حبطت
وبعد الصاد نحو فحص فى فحصت ودالا بعد الدال نحو عده فى عدته و
بعد الزاى نحو فزد فى فزت وشذ ابدال التا من واو كتراث واصله
وراث لانه من الوراثه وكذا تجاه من الوجه وتخمة من الوخامه ومن يا
كاستنتوا اذا دخلوا فى سنة جدب واصله استنيوا من لام السنه واو فى احد
الوجهين بدليل سنوات ثم ابدلت الواو يا لوقوعها رابعة ثم ابدلت اليا تا ومن
سين كست واصله سدس ومن صاد كلصت فى لص وقالوا فى الجمع لصوت
على لفظ البدل ولصوص على الاصل وهو الاكثر فى الاستعمال وربما ابدلت التا
من ها وعليه خرج بعضهم قوله العاطفونة حين ما من عاطف اراد العاطفون
بها السكت ثم ابدلها تا وحركها للضرورة كما ابدلت الها منها نحو طلحة وفاطمه
وقفا وابدلت الميم من النون الساكنة قبل با نحو عمبر فى عنبر وممبر فى منبر
وقد تبدل منها ساكنة ومتحركة دون با فالاول كحمظل فى حنظل والثانى
كالبنام فى البنان وقد تبدل هى اى النون من الميم كما نقل الاصمعى انه يقال للحية ابى
انين والاصل ايم بيا مشددة ثم خفف كهين وحكى الشيبانى اسود قاتن اى قاتم
فابدل النون من الميم وجوز ابن جنى ان تكون النون اصليه والمراد به الحقير الضيل
وتبدل السين من الصاد جوازا على لغة ان وقع بعدها غين معجمة كما قيل الصغب
فى السغب او خا معجمة نحو صلخ فى سلخ او قاف نحو صقر فى سقر او طا مهملة نحو
صطع فى سطع قال ش وهذه لغة بنى العنبر وان فصل حرف نحو اصبغ فى اسبغ
او حرفان كالصراط فى السراط فالجواز باق وكذا لو اتفق الفصل بثلاثة احرف نحو
مصالبق ومصاليخ فى مساليق ومساليخ وان سكنت السين قبل دال جاز
ابدالها زايا نحو يزدل ثوبه فى يسدل ثوبه والازد فى الاسد وان تحركت قبل قاف
كذلك نحو زقر فى سقر وربما ابدلت بعد جيم اى ابدلت السين زايا بعد جيم نحو جزت
خلال الديار فى جست خلال الديار او بعد راء نحو رزت فى رست وتحى مضا عن
الزاى اذا سكن قبل دال من صاد نحو قصد مصدر او جيم نحو اجدر او شين
نحو اشدق ولا يمتنع الاخلاص فى الصاد المذكورة كقول حاتم الطائى وفد نحر
ناقة هذا فزدى فان تحركت قبل دال نحو صدق او قبل طا نحو صراط
جاز المضارعة اى جاز جعل الصاد مشابهة للزاى وبها قرا حمزة فى الصراط
وشذ الابدال حكى فى صراط زراط ولا يقاس عليه فصل آخر فى الابدال

وهو مخصوص بالحرف الذى ابدل من حرف زايد منه ذلك الحرف وقع التكافؤ
فى الابدال بين الطا والدال والتا فابدلت الطا من الدال نحو المبطان
فى الميدان وابدلت الدال من الطا نحو المردى فى المرطى وابدلت الطا من التا مطردا
فى الافتعال بعد حروف الاطباق نحو اصطبر واضطرب وابدلت التا من الدال
فى قولهم ناقة تربوت اى دربوت من الدربه وبين الميم والبا فابدلت الميم من
البا نحو رايته من كثم اى كثب وهو القرب وابدلت البا من الميم نحو قولهم باسمك
يريدون ما اسمك وهى لغة مازنيه وبين الثا والفا نحو قولهم فى ثم العاطفة فم وفى
جدث جدف وابدلت الثا من الفا كقولهم فى المغفور الذى يجتنى من الشجر مثغور
وحكى الكسائى مغثر فى مغفر وبين الكاف والقاف فابدلت الكاف من
القاف نحو عربى كح اى قح وهو الخالص من اللوم وقال فى القصير كصير وابدلت
القاف من الكاف فى قولهم كنه فى قنه وهى ماوى الطاير من الجبل حكاه الخليل
وهو اقل من العكس وبين اللام والرا فابدلت اللام من الرا نحو الشلخ فى الشرخ و
ابدلت الرا من اللام نحو قولهم فى النثله وهى الدرع نثره والاصل اللام يقال
نثلها دون نثرها ومنه قولهم رعل فى لعل وبين النون واللام كقولهم ولعن
فى لعل وقولهم اصيلال فى اصيلان وبين العين والحا المهملتين كقولهم صبيع
فى صبيح وقولهم ربع فى ربح وربما وقع بين الخا والغين المعجمتين كقولهم بخطر
فى بغطر وقولهم اخن فى اغن وبين الضاد المعجمة واللام كقولهم رجل جضد
فى جلد وقولهم الطجع فى اضطجع وبين الذال والثا كما حكاه بعضهم تلعذم
فيه يريد تلعثم فيه وقولهم الجذوة من النار يريدون الجثوة وبين الفا والبا
الموحدة مثله الشيء بقولهم خذه بافايه وبقولهم البسكل فى الفسكل والابا بالكسر مصدر
ابى اذا امتنع فمعنى خذه باباه خذه مع امتناعه وكراهيته لكن لم اقف على
الابدال فى هذه الكلمة واما الفسكل ففى القاموس فى فصل الفا من حرف اللام
الفسكل كقنفذ وزبرج الفرس الذى يجى فى الحلبة اخر الخيل وفى فصل البا من
الحرف البسكل بالضم من الخيل وبين الجيم والبا كقولهم فى تميمى تميمج وقولهم
فى شجرة شيرة والشجر بكسر الشين لغة حكاها صاحب المحكم والاكثر كون
اليا المبدلة منها الجيم مشددة موقوفا عليها كتميمج حكى ان ناسا
من بنى سعد يبدلون الجيم مكان اليا فى الوقف خاصة وقال ابن السكيت
بعض العرب اذا شدد اليا صيرها جيما ولم يخص وقفا من غيره او مسبوقة
بعين وهى عجعجة قضاعة فيقولون ابو علج والعشج وقال الجوهرى

العجعجة في قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج يريدون راعي
خرج معي وربما ابدلت الميم من الواو كما قالوا فم بابدال الميم من فوه بعد حذف لامه
وقد تبدل من الها الحا بعدها او عين ان اوثر الادغام نحو امدح حلولا اذهب
محم اى امدح هلولا واذهب معهم وايثار الادغام شرط فان فقد فلا ابدال وربما
ابدلت السين من الجيم كقولهم مرحس في مدمج وقولهم حبل الاصال مدمس اى مدمج
واذا سكنت الجيم قبل الدال والزاي جعلها كالشين نحو اجدر واجدل فيجوز ان تنطق الجيم
في مثل ذلك كالشين وابدلت الها وقفا من الف انا وما وهنا وحيهلا فقيل انه
ومه وهنه وحيهله ومن يا هذي وهنيه فقالوا هذه وهنيهه وعوضت هي اى الها
والسين من سكون العين في اهراق واسطاع وذلك ان اراق واطاع حذفتا عينهما عند اسنادهما
الى ما يسكن اخر الفعل لاجله ان تحذف عينهما عند اسنادهما الى ما ذكر نحو ارقت واطعت فزيد
الها في اهرق عوضا من سكون عينه وزيدت السين في اسطاع عوضا من سكون عينه
ايضا فقيل اسطاع بفتح الهمزة وقطعها فاما استطاع بكسرها ووصلها فاصله استطاع
فخفف بحذف التا ومضارع هذا بفتح حرف المضارعة ومضارع الاول بضمه لانه رباعي
في التقدير باب مخارج الحروف المراد بها حروف الهجا وهي الف ب ت

باب مخارج الحروف

ث الى اخرها ويسميها سيبويه والخليل حروف العرب اى اللغة العربية وتسمى ايضا
حروف المعجم قال صاحب الصحاح والعجم النقط بالسواد مثل التا عليه نقطتان يقال
اعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا تقل عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص
اكثرها بالنقط من بين سائر حروف الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع
وصلاة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل اى من شان
هذه الحروف ان تعجم هذا كلامه قلت وصرح بعضهم بان الهمزة فيه للسلب فمعنى اعجمت
الكتاب ازلت عجمته اما بنقطه او بشكله والمخارج جمع مخرج وهو الموضع الذي ينشا
منه الحروف ويقولون معرفته بان تسكن الحرف وتدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى
الابتدا ويستقر اللسان في موضعه فيتبين بذلك مخرج الحرف اقصى الحلق للهمزة
والها والالف واهل الادب يسالون لم بدا الخليل كتابه بحرف العين وكذلك من اتبعه
كالازهري وابن سيدة وغيرهما ولم يبدوا بالهمزة التي هي اول المخارج وجواب ذلك
ان الهمزة اثقل الحروف فخالفوا العين فانها اقصى مخرجا والهمزة لا تدخل في لفظ الا حسنته
ولهذا كثرت في كلامهم الا ترى ان باب العين اكثر من غيره وان الهمزة كثيرا ما يطرا عليها
التغيير فتراجع ولا والغا وتنقل حركتها وتحذف لفظا بازالة شدتها ولهذا عدت
في حروف العلة فبدا بالحرف الصحيح دون المعتل والها تشاركها فيها خفا وقد تحذف

مخرجا
لانها تشاركه الهمزة في انهما من المخرج وقد عدل عن الهمزة لما علمت اشار لها في
ووسطه للعين والحا المهملتين ويظهر من كلام سيبويه ان الحا بعد العين
في الرتبة وهو نص مكي ويظهر من كلام المهدوي ان العين بعد الحا وادناه للغين
والخا المعجمتين والغين قبل الخا رتبة على ما يظهر من كلام سيبويه ونص مكي على تقديم
الخا على الغين والاول اظهر وما يليه للقاف يعني وما يلي ادنى الحلق وما
يليه اى ما يلي مخرج القاف للكاف وقال الخليل القاف والكاف لهويان
لانهما يخرجان من اللهاة ما بين الفم والحلق وما يليه للجيم والشين واليا
المثناة التحتية وجعل المبرد الشين تلي الكاف والجيم واليا يليانها واول حافة
اللسان وما يليه من الاضراس للضاد المعجمة واكثر ما ينطق بها من الجهة
اليسرى وبعضهم من اليمنى وبعضهم ينطق بها من الجانبين معا في آن واحد وكان عمر
رضي الله عنه ينطق بها كذلك وما دون حافته الى منتهى طرفه ويحاذي ذلك
من الحنك الاعلى للام قال ابو علي الاهوازي وبالقي اخراجها من كلتا حافتي اللسان
الا ان اخراجها من اليمنى امكن بخلاف الضاد وما بين طرفه وفويق الثنايا
النون والرا وهي ادخل في ظهر اللسان قليلا وانما عبر عن الثنية بالثنايا
لانها اخف على اللسان وفي كلام المص دليل على ان مخرج النون والرا اضيق من
مخرج اللام لان مخرج اللام يحاذيها من الاسنان العليا الناب والضاحك
والرباعية والثنية وله من اللسان ما دون حافته من جهة الفم الى منتهى طرف
اللسان واما النون والرا على ما قاله المص فلهما ما بين الطرف وفويق الثنايا فقط
ولينظر في قوله بين طرفيه فانه اضاف بين الى الواحد لان قوله فويق بالنصب
لا بالخفض وهو عطف على ما بين قبلها وقد يمتنع ذلك وتخفض وتجعله مثل
قوله بعد وما بين طرفه واصول الثنايا للطا والدال المهملتين والتا
المثناة من فوق وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهي
احرف الصفير وما بينه وبين اطراف الثنايا للظا والذال المعجمتين
والثا المثلثة ويسميها الخليل لثوية لانها من اللثة وباطن الشفة
السفلى واطراف الثنايا العليا للفا وما بين الشفتين للبا الموحدة
والواو والميم وهذا كله نوع ضرب من التسامح فحيث يسند التقارب بين
الحرفين او الحروف في المخرج يجعلون المخرج واحدا على سبيل التقريب والتساهل
والا فالحق ان لكل من الحروف التسعة والعشرين مخرجا يخصه لا يشاركه فيه
غيره ولولا ذلك لم يتميز بعضها من بعض فصل في الكلام على الحروف الفرعية

لهذه الحروف الاصول المتقدم ذكرها وهي تسعة وعشرون حرفا فروع
تستحسن وهي الهمزة المسهلة بين بين وهي عند سيبويه حرف واحد وعند
السيرافي ثلاثة احرف كالالف والياء والواو ولكل وجه واختلف في الهمزة المسهلة
المتحركة هل هي ساكنة والاول راي البصريين وهو الصحيح والغنة ومخرجها
الخيشوم وهو حرف الانف المنجذب الى داخل الفم قلت والصواب ان يقول
والاخفى كما قال الهمزة المسهلة لان الكلام في الحروف التي هي فروع لا في صفات
الحروف وكانه على حذف مضاف اي وذو الغنة ثم في كون الحرف الاخفى من
الفروع نظر لان حقيقة التفريع امتزاج مخرجين كل منهما خالص والاخفى ليس
كذلك والف الامالة والتفخيم والف الامالة الصغرى قريبة من الالف
الوصلية والف الامالة الكبرى وهي اشد حرف قريب من الياء والف التفخيم
هي التي بين الواو والالف قال سيبويه كقول اهل الحجاز الصلوة بتفخيم اللام
والشين كالجيم نحو قولهم في اشدق اجدق بحرف يشابه الجيم وكذلك
ولكنه يكتب جيما والصاد كالزاي كقراءة حمزة في الصراط وهو الذي
وفروع تستقبح وهي كاف كجيم كقولهم في كل جل بحرف يشابه الجيم قال
ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيرة وفي اهل بغداد وبالعكس وهي جيم ككاف
مثل قولهم رجل ركل بحرف يشابه الكاف وجعل سيبويه الكاف كالجيم والجيم
كالكاف حرفا واحدا وعدهما ابن جني وتبعه ابن عصفور ولهم حرفين
مراعاة للاصل وجيم كشين نحو الاشدر في الاجدر فينطقون عوض الجيم بحرف
شبيه بالشين وذكر الشارح السؤال المشهور وهو انه لم عد الشين كالجيم في
الفروع المستحسنة والجيم كالشين في الفروع المستقبحة وجوابه ان الجيم حرف
قوي والشين حرف ضعيف وتقريب الضعيف من القوي مستحسن بخلاف العكس
وصاد كسين نحو سابر في صابر وسمعت بكتابة خطيبا لا يزال يقول
في اخر الدعاء اخر الخطبة الثانية واجعل لنا من لدنك سلطانا نصيرا ولا يكاد يخل
بالنطق بالسين في خطبة من الخطب فيما سمعته منه وطاء كتاء نحو تال في طال
قال الشارح وهي تسمع من عجم اهل المشرق لفقد الطاء في كلامهم وظاء كثاء نحو
ثالم في ظالم وباء كفاء قال الشارح وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون
لفظ الباء اغلب نحو بلخ واصفهان وضاد ضعيفة فسرها ابو حيان بان
يقرب التاء المثلثة من الصاد كان يقال عل جا فلان في اثرد فلان في اضرب
قال الشارح وفيه نظر قلت ولم يبين وجهه والصواب القطع بانه خطأ محض

لان

لان الكلام في ان الضاد لا تعطى حقها الا في ان الثاء لا تعطى حقها قال ابن علي
الضاد الضعيفة هي التي لا تتحقق حركتها ولا يعتمد عليها كما اذا قلت ضرب مخففا لحركته
الضاد بجيا لها ضعيف اطباقها فصل في الكلام على الحروف صفات
من الحروف مهموسة يجمعها سكت فحثه شخص اخذ ذلك من الهمس وهو
الخفاء وذلك لان النفس لما جرى معها لم يقو التصويت بها نوع خفاء وتعاظم
النفس عند النطق بها وما عداها من الحروف التسعة عشر الباقية مجهورة
من قولك جهرت بالشيء اذا اعلنته اي اظهرته لان التصويت بها حين امتنع
النفس ان يجري معها فقوي التصويت بها لذلك ومنها شديدة يجمعها
اجدك قطبت ومعنى الشدة على ما ذكره سيبويه امتناع الصوت ان يجري في الحرف
ويتبين ذلك بالنطق فتقول الحق والحج مثلا فلو رمت مد صوتك في القاف
والجيم وغيرهما من حروف الشدة لامتنع والمتوسطة بين الرخوة والشدة يجمعها
قولك لم يروعنا وانما كانت متوسطة لان الصوت لا يمتنع من الجري معها
ولا يجري كل وما عداها رخوة وهي ثلاثة عشر حرفا والرخاوة جري الصوت في
الحرف والصاد والضاد والطاء والظاء مطبقة لانطباق اللسان فيها على الحنك
عند النطق بها والطاء المهملة اقواها لانها مجهورة وشديدة والظاء اضعفها
والصاد والضاد متوسطان وما عداها منفتحة والمناسبة فيه لان
الانفتاح ضد الانطباق والمطبقة مع الغين والخاء المعجمتين والقاف مستعلية
لان اللسان يستعلي عند النطق بها الى الحنك وما عداها منخفضة لانخفاض اللسان
وعدم الاستعلاء به وبعضهم يسميها المستفلة وهي معنى المنخفضة واحرف القلقلة
قطب جد قال ابن الحاجب سمينه صرحه في شرح المفصل سميت حروف القلقلة
اما لان صوتها اشد اصوات الحروف اخذا من القلقلة التي هي صوت الاشياء اليابسة
واما لان اصواتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم تخرج به الى شبه التحرك لشدة
امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة
مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع صوتها ان يجري فلما اجتمع
لها هذان الامران احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط
عند النطق بها ساكنة حتى يكاد يخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك
لم يتبين واللين واي وشرطه مع ذلك حروف مد ان سكنت وقبلها حركة تجانسها
وهذا وصف ملازم للالف فهي حرف لين وحرف مد دائما واما الواو والياء فقد
يكونان كذلك نحو يقول ويبيع فيسميان اذ ذاك حرفي لين ومد وقد يسكنان

ولا يكون ما قبلها مجانسة بل تكون الحركة السابقة عليها الفتحة نحو قول وبيع فلو
يسميان اذ ذاك احرف مد بل يسميان حرفي لين والمعتله هن اى الواو والالف والبا
والهمزة وهذا مذهب الفارسي وقال به مكى والدانى وتبعهما الشاطبى اعنى في كون
الهمزة من الحروف المعتلة والذى صححه الاكثرون انها حرف صحيح لقبولها الحركات
الثلاث قلت وليس الاعتلال صفة نطقية اى ليس صفة باعتبار التصويت
بل صفة للحرف بمعنى كثير التغير وعدم البقا على حالة السلامة والمهم انما هو
ذكر صفات الحروف باعتبار النطق بها والتصويت فكانه انما ذكر هذا استطرادا
والمنحرف اللام لانحرافها عن مخرجها الى مخرج غيرها قال ابن الخباز سميت بذلك
لانحرافها الى مخرج الضاد فى اللفظ والمكرر الرا لانها تكرر على اللسان عند النطق
فانه يرتعد والظاهر ما يكون التكرير اذا شددت او وقف عليها والهاوى الالف
قال ابن الخباز فى شرح الفية ابن مالك سقط الهاوى من الهوى بضم الها
وهو الصعود وبفتحها هو النزول هذا نصه ولم يزد عليه وقال الشمنى وصفت
بذلك لان اتساع مخرجها لهذا الصوت اشد من اتساع غيره وقيل لانها تهوى فى
الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها والمهتوت الهمزة اخذت من الهت وهو عصر
الصوت لانها معتصرة كالتهوع او من الهت وهو الحطم والكسر لانها يعرض لها الابدال
كثيرا فتحطم وتتكسر واحرف الذلاقة فر من نفل فى الصحاح فى باب القاف
حروف الذلق هى حروف طرف اللسان والشفة الواحد ذلق وهى ستة
ثلاثة منها ذولقية وهى الرا واللام والنون وثلاثة شفهية وهى الفا والبا
والميم وانما سميت هذه الحروف ذلقا لان الذلاقة فى اللسان انما هى بطرف
اسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة والذلاقة السرعة
فى النطق والمصمتة ما عداها كانهم لم يجعلوها منطوقا بها علة لك الوجه
صمتوها اى جعلوها صامتة واصمت المتكلمين ان يجعلوا منها خماسيا او
رباعيا وما سوى هذه من القاب الحروف نسب الى مخارجها كقولهم
فى الصاد حرف مستطيل يريدون بذلك انه طال فادرك مخرج اللام او نسب
الى مجاورها كقولهم فى الادلاقية ذولقية للميم والبا والفا لانها مجاورة لذلق
اللسان اى حده قيل وفيه نظر فصل فى الادغام وهو فى اللغة
الادخال وفى الاصطلاح رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعهما
وضعا واحدا ويدغم اول المثلين فى ثانيهما وجوبا ان سكن الاول نحو
وقد دخلوا اذ ذهب مغاضبا قل لله المشرق والمغرب وقالا الى نوح

ولم يكن ها السكت احترازا من نحو ماليه هلك فلا يدغم لان الوقف عليها
السكت منوى وان وصلت ولا همزة منفصلة عن الفا فلا يدغم نحو اقرأ ايه
وكان ابو زيد يجيز ادغام الاولى فى الثانية ويجعل الهمزة كغيرها من الحروف
قال ابن يعيش اذا قلت اقرأ ايه فلك ابدال الاولى الفا ولك نقل حركة الثانية
الى الاولى ولك تخفيفهما معا وقال فى المفصل لك جعلها بين بين وهو سهو فان
الاولى لا حركة لها واحترز بالمنفصلة من المتصلة نحو سال بكسر السين والاول
لبايع اللؤلؤ ولا مدة فى اخر فلا يدغم نحو ولقد يا سر ولا نحو يغزو ويعطى بخلاف نحو
اخشى واسر واخشو لانتفا المدة وبخلاف نحو مرمى ومغز لانتفا كون المدة فى
الاخر او مبدلة من غيرها دون لزوم فلا ادغام فى نحو طووعت وووريت
لان هذه المدة مبدلة من الف طاوعت وواريت والابدال انما عرض
بسبب البنا للمفعول الا ترى انه حالة البنا للفاعل ليس ثم ابدال ففى هذه
الجهة قيل لان الابدال عارض غير لازم اما لو كان لازما كما فى بنا مثل أبلُب
من الاوب فان الادغام يجب فتقول اوّب وكذلك ان تحركا فى كلمة
فعلا كانت او اسما نحو رد وسم واسما نحو طب وصب على زنة فعل
فى الاصل لم تشذ نحو لححت عينه اذا التزق جفناها من الرمص وصككت
الفرس وقطط الشعر والدال السقا اذا تغيرت رائحته ولم يضطر الى
فكهما كقوله انى اجود لاقوام وان ضننوا وقول العجاج الحمد لله العلى الاجلل
ولم يصدر بحو دون ولم يسبقها مزيد للالحاق نحو اقعدد والنجح فان
هذا الملحق بسفرجل فلا يدغم لئلا يبطل الالحاق ولا مدغم فى اولهما نحو ردد
يردد فهو مردد فلا يجوز ادغامه لان فيه ابطالا للادغام الذى قبله
ولم يكن احدهما ملحقا نحو قردد فلا يدغم لان فيه تفويتا للغرض من
الالحاق ولا عارضا بتحريك ثانيهما نحو لن يحيى ومحييه واردد القوم ولا
موازنا ما هما فيه بجملته او صدره فعلا بفتح الفا والعين او فعلا بكسر الفا
وفتح العين او فعلا بضم الفا والعين فما وازن بجملته نحو سرر جمع بار
وحبب بكسر الحا جمع حب بضمها وهى الخابية فارسى معرب كذا فى الصحاح
وسرات حيث بنى من سر على مثال غرفات بضم اوله وثانيه وتنقل
الحركة المدغمة الى ما قبله ان سكن ولم يكن حرف مد او ياء تصغير نحو
يرد ويفر ويشم اصله يردد بضم العين ويفرر بكسرها ويشمم بفتحها
فنقلت الحركة فيه الى الفا حذرا من التقا الساكنين على غير حده اما مع حرف

المدغم فيه لان الالف تقبل التحريك والواو والياء الممدودتين بتبعيتهما فيها وكذا مع ياء التصغير لان وضعها على السكون وتحريكها مخرج لها عن هذا الوضع فاجتنب **نحو حيي وكسرة ان كان المدغم تاء الافتعال** نحو اقتتل فاذا ادغمت سكنت التاء ونقلت حركتها الى الساكن قبلها وهو القاف وازيلت همزة الوصل استغناء عنها فتقول قتل وذلك ان كسر القاف وليست هذه الكسرة منقولة وانما هي لاجل التقاء الساكنين وذلك انهما سكنوا التاء للادغام والفاء ساكنة قبل ذلك كسروها لالتقائهما **فان سكن ثانيهما لاتصالهما بضمير مرفوع** نحو رددت ورددنا ورددن **او لكون ما هما فيه افعل** بكسر العين وسكون اللام **تعجبا** اي في حالة التعجب كونه ذا تعجب نحو احبب بزيد **تعين الفك** في المسئلتين وحكي عن الكسائي ان افعل في التعجب يدغم فيقال احب بزيد **والاضمار قبل الضمير لغية** ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول التاء مثلا فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولها فقالوا ردت وبعضهم يزيد الفا فيقول ردات وهو في غاية الشذوذ **فان سكن الثاني جزما** نحو لم يردد **او بناء فيرافعل المذكور** وهو في التعجب نحو ردد **او كان بالالزام تحريكهما** نحو حيي وعيي وخرج بلزوم التحريك نحو لن يحيي ورايت محييا **او ولي الثلاثي فاء الافتعال** نحو اقتتال **او افعلال** نحو احمر وامصدره احمرار من الحمرة مثل احمر **او كان اولهما بدلا غير مدغم** **دون لزوم** نحو اثانا وبيبيا وخرج ببدل غير المدغم نحو قوول وبدون لزوم يخرج نحو اوب مبنيا من الاوب على مثال ابلم **جاز الفك والادغام** في الصور المتقدمة كلها فتقول لم يردد ولم يرد وارد ورد وحيي وعيي وحي وعي واقتتال وقتال واحمرار واحموارا وحيا على مذهب الاخفش وغيره واثانا وبيبيا وبيا **وقد يرد الادغام في ياءين غير لازم تحريك ثانيهما فلا يقاس عليه** كقول الشاعر
تمشي بسدة بيتها فتعي اصله فتعيي مضارع اعيت فادغم والياء بلا لزوم تحريك ثانيهما **ونحو ثاني اللاميين في افعل وافعال من ذوات الياء والواو** فاذا بنيت من الرمي مثل احمر قلت ارميا والاصل ارمي بتضعيف اللام كما في احمر فتنقلب الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا بنيت منه مثل احمار قلت ارمايا والاصل ارمايي بتضعيف اللام كما في احمر فتنقلت ارمامي بالتضعيف ايضا فقلبت الياء الاخيرة الفا لما سبق واذا بنيت من الغزو مثل احمر قلت اغزوا ومثل احمار قلت اغزا وقد فهمت وجه الاعلال

وان

وان الياء الاخيرة او الواو الاخيرة تتحرك وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا **فلا يلتقي مثلان فيحتاج الى الادغام خلافا للكوفيين في المسئلتين** فتقول على رايهم في مسئلة افعل من الرمي والغزو ارمي واغزو بالادغام وفي مسئلة افعال من ذلك ارماي واغزاو بالادغام ايضا قلت وكان الخلاف مبني على انه هل الاولى النظر في الادغام او الاعلال وقول العرب ارعوى يشهد لقول البصريين فانه افعل وقدم فيه الاعلال على الادغام **وفي مثل سبعان مبنيا من القوة ثلاثة اوجه اقيسها ابدال الضمة كسرة وثانيها ياء** فتقول قويان بواو مكسورة فياء مبدلة من واو ووجه كونه اقيس انه بالاجماع يجب الاعلال في مثال عصفور من القوة والالف والنون زائدتان في تقدير الانفصال فلا يبين هنا حكم التطرف في التقدير فاذا لم يجب الاعلال المذكور فلا اقل من رجحانه **والادغام** في ذلك بان تقول قوان **اسهل من الفك** في ذلك بان تقول قووان والادغام هو اختيار ابن جني قال لان الاظهار مستثقل لا نظير له وانما علل التبس بفعلان وورد بان هذا الالتباس لا يراعى مثله بدليل تختار والصحيح مذهب سيبويه **ولا يجوز الادغام في مثل جحمرش من الرمي لعدم وزن الفعل خلافا لابي الحسن** فاذا بنيت مثل جحمرش من الرمي قلت رميي وهذا هو الاصل ولا ادغام هنا لانه ليس عندنا من الافعال وقد تعرضت هذه المسئلة في الفصل التاسع من فصول الابدال **فصل** في الكلام على ادغام المثلين من كلمتين وعلى ادغام المتقاربين **اذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين** نحو فاذا جاء اجلهم **جاز الادغام** عند غير الحجازيين نحو الذي قال لهم الناس **ما لم يلبسا** والاولى ان يقول ما لم يل اولهما **ساكنا غير لين** فلا يجوز الادغام نحو شهر رمضان قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والقراء يوردون على انه يصح فيصير الفرق بينهما وقد جمع الشاطبي رحمه الله تعالى بين مذهبي الفريقين ان اراد القراء الاخفاء وسموه ادغاما لقربه منه واراد النحويون الادغام المحض قال ابن الحاجب وهذا الجواب وان كان نجيبا على الظاهر الا انه لا يثبت ان القراء متمسكون بالادغام الصريح وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي يقرا به في نحو الخلد جزاء ثم قال والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قدر ان القراء ليس منهم نحوي فهم ناقلون لهذه اللغة وهم

بشار كون النحويين فى نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم
واذا ثبت كان المصير الى قول القرا اولى لانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن
الغلط فى مثله لان القراة ثبتت تواترا وما نقله النحويون احاد ثم لو سلم ان
مثل ذلك ليس بمتواتر فالقرا اعدل واكثر فكان الرجوع اليهم اولى

ويبدل الحرف التالى متحركا او ساكنا لينا بمثل مقاربه الذى يليه ويدغم جوازا وذلك نحو يعذب من يشا فالبا وليس حرفا
متحركا وهو الذال فابدلت ميما وهو مثل مقاربها الذى يليها وهو ميم
من وادغمت على جهة الجواز لا على جهة الوجوب ومثال التالى ساكنا البنا نحو
باب مصر وهذا شروع من المص فى ادغام المتقاربين وكلامه فى صدر الفصل انما
كان فى المتماثلين واحترز بقوله لينا من نحو ضرب مالك فانه لا يدغم وقد
ادغم القرا شيا قال ابو حيان وهم المص فى ان ادخل البا على مثل المتقاربين
ووضع الحرف الذى يلى المتحرك والساكن اللين على انه مفعول ما لم يسم فاعله وليس
كذلك الشان انما كان ينبغى ان يقول ويبدل بالحرف التالى متحركا او ساكنا مثل
مقاربه اى يجعل بدل الحرف التالى كذا حرف مماثل للحرف الذى قاربه وهذا
الحرف الذى غلط فيه كثير من المصنفين فى العلوم من الشرا فيه خلل من الباء
على ما لا يصلح دخولها عليه فى لسان العرب وينصبونها ما تدخل عليه و
اطال الكلام والبحث معه فى ذلك مجال ولعلى اتكلم عليها ان شا الله تعالى
بما فيه شفا النفس فى الشرح المطول الذى انا عازم على كتابته بعد هذا
عند الراحة من تعب الغربة يسر الله على ذلك بمنه وكرمه **ما لم يكن** ذلك
الحرف التالى متحركا او ساكنا **لينا** نحو قضوا راقد وهذا دلو باسر وظبى
وافد **او همزة** نحو قرا هارون **او ضادا او شينا او فاء او ميما او صفيرا
ولينا قبل غير صفيرهم** اما الهمزة فلانها لا تدغم فى مقاربها وكذا البقية
اما الضاد فلان فيه استطالة واطباقا واستعلاء وليس ثم مقارب يشاركها
فى ذلك فادغامها مخل واما الشين فلما فيها من التفشى وكذا الفا فلا تدغم لذهب
واما الميم فلقوتها لكن سياتى انها تدغم واما الصفير فلان ادغامه فى مقاربه
ما ليس بصفيرى مخل بالصفير فامتنع ادغامه لذلك **او يلتق الحرفان فى كلمة
يوهم الادغام فيها التضعيف** فلا يجوز الادغام ح نحو صنوان وقنوان اذ
لو ادغم لتوهم انه من المضاعف فلو انتفى هذا الايهام جاز الادغام نحو امحى فيظهر على
الاصل ولا يدغم لانه يمكن ان يكون من قبيل ادغام المتماثلين ولا يلزم منه كون وزن الكلمة

ح افعل بتشديد الفا وهو مفقود فلا يتوهم انه من كلامهم **وادغام
الرا فى اللام جاير** به قرا ابو عمرو يغفر لك الله وكذا قرا به يعقوب والجماعة
الكساى والفرا وحكياه سماعا **خلافا لاكثرهم** ومن هولا النحاة الخليل سيبويه
واصحابه وشيخه الخليل وقد عرفت ان السماع به ثابت فلا اكثر احتج بقولهم
ان ادغام الرا فى اللام يذهب ما فيها من التكرار **وربما ادغم الفا فى البا**
كقراة الكساى ان نشا نخسف بهم **والضاد فى الطا** نحو مضطجع **والسين
فى الشين** كقراة ابى عمرو واشتعل الراس شيبا على اختلاف عنه **وتدغم
فى الفا والميم البا** نحو اذهب فمن تبعك منهم ونحو يعذب من يشا **وفى
الحا الها** نحو احسه حاتما **وفى الشين والتا الجيم** نحو اخرج شطأه
ذى المعارج تعرج **وفيها** اى وفى الجيم **وفى السين والضاد الطا
والظا وشركا وهما فى المخرج** وهى الدال المهملة والتا المثناة شريكتا
الطا المهملة والذال المعجمة والثا المثلثة شريكتا الظا المعجمة فكل من هذه
الستة يدغم فى الاحرف الثلاثة الاول فالطا فى الثلاثة اضبط جمعا لضبط
سالما اضبط ضميره والظا نحو احفظ من الدال المهملة اسعد والتا المثناة اكبت
والذال المعجمة خذ والثا المثلثة خرث ويركب كل من هذه الكلمات الثلاثة التى اولها
الجيم والسين والصاد تظهر الامثلة **والاولى ابقا الطباق المطبق** من
تلك الحروف الستة والمطبق فيها الا الطا والظا فبعض العرب يبقى الاطباق
كما يبقى الغنة فى النون وبعضهم يذهبه كما يذهب الغنة وقال سيبويه كل
عربى وليس فى كلامه تعرض لهذه الاوجه التى ذكرها المص **فصل**
فى الكلام على وقوع التكافؤ بين حروف مخصوصة فى الادغام وعلى الادغام
الطا والدال والتا والظا والثا فى الصفيرية وعلى ما تدغم فيه لام التعريف
وقع التكافؤ فى الادغام بين الحا والعين المهملتين نحو فمن زحزح
عن النار بالادغام فى قراة ابى عمرو ونحو اقطع حملك قال سيبويه فى هذا
المثال البيان والادغام حسنان **وبين الخا والغين** المعجمتين نحو اسلخ
غنمك وادمغ خلفا **وبين القاف والكاف** نحو الحق كلدة والسفك قطبه
وبين الصفيرية وهى الصاد والسين والزاى نحو ارخص سومك و
تجنس صاحبك واجلس زايرك واحرز سالما وانجز صبرك **وبين الطا
والدال المهملتين والتا المثناة والظا والذال المعجمتين والثا** المثلثة فكل
واحد من هذه الاحرف الستة يجوز ادغامه فى الخمسة الباقية فمثال الطا

المهملة ابسط قبل دارم وتميم وظالم وذريب وثابت ومثال الدال المهملة قد
قبل طوى وتوى وظلم وذكر وثوى ومثال التا المثناة دارت قبل طايفة
ودارم وتميم وظلوم وذياب وثياب ومثال الظا المعجمة احفظ قبل طاهر ودارم
وتميم وظالم وثابت ومثال الثا المثلثة مكث قبل طلحة وظالم ودارج وتميم
وذيب وتدغم الستة المذكورة في الصفيرية وهي السين والصاد و
الزاي ولا يخفى المثل عليك فقد تقدم ما يرشدك اليه والامر سهل وتدغم
في التسعة وهي الطا والدال والتا والظا والذال والثا والصاد
والسين والزاي وفي الشين والضاد والنون والراء فهذه ثلاثة
عشر حرفا تدغم فيها اللام وجوبا ان كانت للتعريف او شبهها
وهي الزايدة للمح الصفة نحو الزابلة والصمق وامثلتها مع لام التعريف
الطالب والدايم والتايب والظالم والذاكر والثابت والصادق والسالم
والزاهد والشاكر والضار والنافع والراحم والا يكن اللام للتعريف ولا شبيهها
فجوازا اي فتدغم جوازا بقوة في الراء نحو كلا بل ران ويضعف في النون نحو
هل نريكم ويعني ثم كان الاكثرون من القرا على الاظهار مع النون ويتوسط فيما بقي
من الحروف وهي احد عشر حرفا هل تطبع هل دنا هل تنقموا هل ظلم هل ذهب
هل ثوب هل صبر هل سمع هل زين هل شهد هل ضرب

فصل في ادغام
النون الساكنة بغنة وبدونها واظهارها وقلبها واخفايها وايثارها
الاخير تدغم النون الساكنة دون غنة في الراء واللام وهذا
هو الاشهر وقد نص سيبويه على جواز بقاء الغنة فيها وذكره الفارسي يروى
عن الحجازيين وابن عامر وعاصم من القراء بها اي بالغنة في مثلها نحو من
ناصرين والميم في اسم من معك والواو نحو من واق والياء نحو انه من يات
ربه وتظهر عند الاحرف الحلقية وقد عرفت عددها فيما سبق وتقلب
ميما عند الباء نحو من بعد وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل التاسع عشر
من فصول الابدال وتخفى مع البواقي والاخفا حالة بين الاظهار والادغام
وكذلك يفعل الاخفا هنا كالضير في نحو تخلفنا فان الاخفا الثاني
الاسراع للحركة والاول اخفا صوت الحرف باظهار غنته وتمكينها
يعني ومثل هذا الاخفا باعتبار اخفا الصوت وانما هو باعتبار الاسراع
بالحركة واختلاسها يفعل فاصل التخفيف بكل حرف امتنع
ادغامه لوصف فيه او لتقدم ساكن صحيح فينطق بالحرف مختلسا

الحركة بالسرعة ولا يشبعها بحيث لا يكون بها تشبيع ولا تسكين وذلك في كل
حرف امتنع ادغامه اما لوصف فيه مانع له من الادغام كادغام الضاد في الشين
فانه لا يجوز وان كان قد روي عن بعض القرا فحملوه على انه اخفا لحركة الضاد
لا ادغام واما لتقدم ساكن صحيح خرجت دارجا فلا يجوز الادغام هنا بتا عند
من الجمع بين ساكنين على غير حده هذه الطريقة البصريين وقد تقدم ما ثبت
عن القرا في ذلك وان المصير اليهم مقدم على المصير الى قول النحاة وقد يجري
المنفصل مجرى المتصل في نقل حركة المدغم الى الساكن نحو عبشمس اصله
عبد شمس فادغمت الدال في الشين ونقلت حركة الدال الى الباء فرارا من الجمع بين
ساكنين بذلك مثل المص لهذه المسألة في بعض النسخ المعتبرة قال الش وهذا
مذهب القرا اجاز الادغام في عبشمس على وجهين احدهما النقل كما سبق
والاخر على الجمع بين ساكنين وكلا الوجهين لا يجوز عند البصريين

فصل
في الكلام على ادغام تا تفعل وما يشبهه تدغم تا تفعل نحو تتبع وشبهها
نحو تتابع في مثلها كما مثلنا ومقاربها وهو الدال والطا والذال والثا و
الصاد والزاي والسين والجيم والشين والظا والضاد نحو تدارءتم فيها
اصله تدارءتم ونحو تطهر واصله تتطهر والامثلة ليست بصعبة تالية
لهمزة الوصل في الماضي والامر كما مثلنا وقد يحذف تخفيفا المتصدر ادغاما
لسكون الثاني كاستخذ في الاظهر اي في القول الاظهر والحاصل انهم اختلفوا
فيه هل استفعل من تخذ او افتعل منه على قولين فعلى الاول هو من الحذف وعلى
الثاني هو من الابدال او لاستثقاله بتصدير المدغم كتنزل وتنزل الملايكة
واصله تتنزل فاستثقل اجتماع المثلين ولم يمكن الادغام لما يلزم
من سكون الاول والمضارع لا يدخله همزة وصل فخفف بالحذف وهو فصيح
وقد ورد القران به واصل تنزل تتنزل بتاءين فكره اجتماع المثلين فخفف
بالحذف والمحذوف هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام فان الثانية
عندها حصل الثقل فهي الحقيقة بالحذف قلت وحق المص ان يقول وذلك
كثير جدا في التا وقليل في النون ثم يقول والمحذوف من التاءين هي
الثانية فان مسألة النون في مثل ما ذكر غير قابلة للخلاف والاختلاف
حركتي النون ثم انه نص في المسألة السابقة على انه يحذف المتصدر ادغامه
وذلك هو الاول وعطف هذه المسألة عليها ثم ناقض ذلك بنصه على ان
المحذوف هو الثانية فهو موافق لاخر كلامه ومخالف لاوله

باب

باب الامالة

الامالة وهو ان ينحى جوازا لا وجوبا فان الباعث عليها امر استحسانى وهو التناسب
فى فعل او اسم تخرج الحرف فانه لا يمال الا ما سمعت اما التى وهذا ايضا وصف الاسم
بقوله متمكن فان غير المتمكن وان اميل منه شى لا يقاس عليه بالفتحة نحو الكسرة
وبالالف نحو اليا ثم شرع فى ذكر اسباب الامالة فقال لتطرفها اى تطرف الالف
وانقلابها عنها اى عن اليا فى اسم نحو مرمى وفعل نحو رمى ورمى كان اصل اليا ويا
نحو ملهى او كالذى ورجعها اليها باتفاق دون ممازجة نحو الف التانيث المقصورة مثل
حبلى فانها تنقلب الى اليا فى التثنية والجمع فاميلت تشبيها بالالف المنقلبة عن اليا
واحترز بقوله باتفاق عن ان يكون مال الالف الى اليا انما يثبت عن بعض اللغات نحو عصى
وقفا فان الفها تنقلب يا فى لغة هذيل دون غيرهم واحترز بقوله دون ممازجة عن نحو
عصى وقفا ايضا فان الفها تؤول الى اليا اتفاقا بممازجة زايد كيا التصغير او
لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه فلت بكسر الفا سوا كانت عينه واوا نحو
خاف او يا نحو طاب فان كلا منهما يقال فيه عند الاسناد الى يا المتكلم
مثلا فلت بحذف العين تقول خفت وطبت واحترز عما يقال فيه فلت
بالضم فانه لا يمال او متقدمة على ما يليها نحو بايع او متاخرة عنها
منفصلة كالسيال لشجر له شوك ونحو سباج وكيال او منفصلة بحرف نحو
شيبان وحيوان او منفصلة بحرف او حرفين ثانيهما ها نحو بيتها
ويريد الهاء ذلك ان لا يكون بينهما ضمة نحو هو ام لها لقوة الضمة او لكونها
متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد او متاخرة عنها منفصلة بحرف
نحو عماد او حرفين اولهما ساكن نحو شملال فان تاخرت عن الالف
متصل منفصل نحو ناحل وعاصم او منفصل بحرف نحو ناهض وناخ
او حرفين نحو مناشيط ومواثيق غلب فى غير شذوذ اليا والكسرة الموجب وبين
خاف فالمدعى المنع مطلقا لا المنويين المراد بغلبة ذلك منعه من
الامالة فلم يقو السبب لمقاومته قال الشارح اما غلبته للكسرة فواضح كما مثل
واما غلبته لليا فلم يوجد ذلك فذكر اليا هنا غلط وصوابه ان يقال غلب فى
غير شذوذ الكسرة الموجودة لا المنوية بعد الالف نحو هذا قاض فى الوقف
ومررت بقاص فاصص فاختص وادغم واشار بقوله ولو شذوذا
الى ما نقله سيبويه عن قوم من امالة نحو مناشيط مما فصله حرفان وكذلك
يغلب حرف الاستعلاء ان تقدم عليها اى على الالف الحرف المستعلى المكسور
نحو عذاب ولا ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فالامالة جايزة فيهما

وشرط ذلك

بيان مستعل

كنا

وربما منع اى المستعلى قبلها اى قبل الالف مطلقا اى سوا كان مكسورا او ساكنا
قبله مكسور او مفتوحا او غير ذلك وان فتحت الرا منفصلة نحو راجل او ضمت
فى حكم المستعلى اى يغلب سبب الامالة واشار بقوله غالبا الى
ان ثم من يميل ولا يعتد بذلك مانعا وان كسرت كفت المانع فلم ينتهض
للمنع مع وجود الكسرة لقوتها وانك تستعلى بلسانك ثم تنحدر وذلك
سهل نحو قادر وعار وربما اثرت الكسرة منفصلة تاثيرها متصلة
نحو بقادر والاكثر عدم الامالة ولا يوثر سبب الامالة الا وهو بعض
ما الالف بعضه فلا بد ان يكون السبب الداعى الموثر من الكلمة التى منها
الالف فلو كان من كلمة اخرى لم ينهض موثرا نحو هذا قاضى سابور فلو
توثر هذه اليا المتقدمة لانها من كلمة والالف التى يراد امالتها بعدها من
كلمة اخرى وكذا لو قلت هاان زيدا قايم لم تمل الالف ها لان الكسرة من
كلمة اخرى ويستثنى من ذلك مسئلة لم يضربها وربما اثرت الكسرة المقدرة
فى مدغم نحو هذا جاد وهو لا حواج اصلها جادد وحوائج والاكثر فى
كلام العرب ان لا تمال الكسرة الذاهبة بسبب الادغام كما مثلنا او موقوف عليه
نحو هذا ماش ومررت بدار او زايدا يساعدها باليا لخفائها نحو يريد
ان ينزعها فلم يمنع امالته لخفا الها كما سبق وقد يمال ما لا سبب له من
الامالة لمجاورة الممال كامالة ثانى الالفين من قولك رايت عمادا
فامالة الالف الاولى لثبوت السبب المقتضى لها وهو الكسرة المتقدمة وهو
ظاهر والالف الثانية مبدلة من التنوين لاجل الوقف فلا سبب يقتضى
امالتها فى نفسها لكنها اميلت لمجاورة الممال طلبا للتشاكل او لكون اخر
يجاور ما اميل اخره طلبا للتناسب مثل والضحى والليل اذا سجى اميل
لكون التلفظ بها متشاكل اللفظ بما بعدها مما سبب الامالة قايم فيه هكذا
مثل المص واميل من غير المتمكن ذا ومتى وانى قال الشارح ولم تطرد
الامالة فيما لا تمكن له من الاسما الا فى الفى نا وها ومر بنا ومنظر الينا وبيد
ان يقربها فكان ينبغى للمص ان ينبه على ذلك هنا وقد نبه عليها فى غير
هذا الكتاب قيل وانما امالوا ذا الاشارية لانها عن يا واما الف انى ومتى
فلا سبب لامالتها الا تشبيهها بالالف المنقلبة ومن الحروف بلى لانها
اشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها فى الجواب واغنت عن الجملة المذكورة
فى السوال ويا فى النداء لانها نايب مناب ادعو ولا فى قولهم اما لا تقول

مثل المخاطب اخرج فاذا امتنع قلت اما لا فتكلم اى كنت لا تفعل الخروج فتكلم
فاغنت لا عن الجملة الفعلية فاميلت واهل الملم التنبيه على حتى وفى امالة
الفها خلاف ومذهب سى المنع **واما الراء من الفتحات ما يليه راء**
مكسورة نحو ترمى بشرر وغيرها ولى الغرر قال الشم وثبت فى بعض النسخ
بعد قوله مكسورة ما نصه من ارم متصلة او منفصلة بساكن لم يكن المفتوح
يا وقبل يا فشرط ان يكون لاما وليس بصحيح بل قد نص سى على جواز الامالة
وان كانت منفصلة من كلمة اخرى وشرط ايضا ان لا تكون الفتحة على يا
نحو العير وان لا يكون الفاصل بين الفتحة والرا يا نحو لا يغير وهو صحيح
ويشترط ايضا شرط اخر اهمله وهو ان لا يكون بعد الرا حرف استعلا نحو الشرق
نص عليه سى **او ها تانيث موقوفا عليها** برفع الها على انه
معطوف على فاعل يليه وهو را مكسورة اى تمال الفتحة التى تلى را مكسورة
او ها تانيث فى حال كونها موقوفا عليها لشبهها بالالف لفظا وخفا ومحلا
لكونها للتانيث **ومن الضاف ضمة مذعور وسحر ونحوهما** اى
كل ضمة بعدها را مكسورة اما متصلة بها كما فى سحر او منفصلة عنها
كما فى مذعور وعلى هذا فكان ينبغى تقديم مثال سحر **ومستند الامالة**
فى غير ما ذكر النقل علما كان كالحجاج فى حالة الرفع والنصب وذلك
لكثرة الاستعمال ولهذا لم تمل اذا كان صفة للمبالغة لانه لم يكثر استعماله
ونظيره فى الامالة على غير قياس الاعلام الحجاج الراجز نص عليه صاحب
البديع والمهاباذى **او غير علم كالناس** وبلى وما اشبههما من فواتح
السور مما اخره الف للتفرقة بين الاسم والحرف **فى غير الجر** قيد راجع الى
ما مثل له من الحجاج والناس اذ سبب الامالة فى حالة الجر موجود
وهو الكسرة فالامالة ح قياسية

باب الوقف

قال ابو حيان وهو قطع النطق عند اخراج اخر اللفظة قلت وهو احسن
من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها **ان كان اخر الموقوف**
عليه ساكنا نحو كم ولم **يثبت بحاله الا يكون همزا فى الخط**
فدخل تحت هذا صلتا الضمير كمررت به وقلت له وصلتا الميم كرايتهم
وعليهم وصلتا الاشارة فى ذه وته وتنوينا المرفوع والمجرور نحو
هذا زيد ومررت بزيد **فيحذف الا تنوين مفتوح** سوا كان
معربا نحو رايت زيدا او مبنيا نحو ايها فكلاهما تبدله نونه فى الوقف الفا

غير

غير منوث بالها احترازا من نحو رايت قايمة فان تنوينه لا يبدل بل
يحذف وانما قال بالها ليخرج نحو اخت ولان من يقف بالتا قد يبدل التنوين
الفا فى النصب فيقول رايت قايمتا **فيبدل فى لغة غير ربيعة** فيقول
رايت زيدا بالالف فى الوقف واما ربيعة فيقولون رايت زيد بحذف التنوين
قال الشاعر . جعل العين وعلى الدف ابر . وهذه اللغة حكاها ابو عبيدة والاخفش
والكوفيون وقطرب ولم ينسبوها لمعينين ونسبها المص لربيعة وهو والله
اعلم ربيعة الفرس ابن نزار بن معد بن عدنان والجمهور يخصون ذلك بالشعر
ويحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل فى لغة غير الازد نحو هذا
زيد ومررت بزيد باسكان الدال واما الازد فانهم يبدلون مطلقا
اما فى المنصوب فقد فهم من قوله اولا ان الابدال لغة غير ربيعة اذ هو شامل
للازد بطريق العموم واما المضموم والمكسور ففى هذا المحل فيقولون
هذا زيدو ومررت بزيدي **وكالصحيح فى ذلك** اى فى ابدال التنوين الفا
فى النصب وحذفه فى الرفع والجر **المقصور المنون** فاذا قلت هذه عصا
وضربت بعصا فالالف الموجودة لام الكلمة والتنوين محذوف واذا قلت
كسرت عصا فالالف الثانية بدل من التنوين والاصلية محذوفة لالتقا الساكنين
هذا مذهب سى والجمهور اعتبارا بالصحيح **خلافا للمازنى فى ابدال**
الالف من تنوينه مطلقا نظرا الى انه تنوين بعد فتحة فاشبه رايت
زيدا ولان التنوين ثبت وصلا وحذفت له الالف فيستصحب ذلك
وقفا **ولابى عمرو والكساى فى عدم الابدال منه مطلقا** وهو اختيار
المص فى كافيته وشرحها وقواه فى الشرح بثبوت الرواية بامالة
الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك ومثال
وقوعها رويا قول الشماخ . ورب ما طيف من الحى سرى . فجعل الف سرى
رويا وهو فى موضع نصب قلت للجماعة ان يجيبوا عنه بانه جا
على لغة رايت زيد فى الوقف وارتكاب مثله فى الشعر سايغ **وتبدل**
الفا نون اذن وهذا قول ابى على والجمهور والمازنى والمبرد يقفان
بالنون ويكتبانها كذلك قياسا على ان **وربما قلبت الالف الموقوف**
عليها يا او واوا او همزة فيقال افعى وعصى بيا وهذه لغة فزارة
وناس من قيس وهى قليلة ويقال هذه افعو وعصو بواو وهذه لغة
لبعض الطائيين ويقال هذه افعا وعصا بهمزة وهى لغة من لا يخفف

منطوي ثم الالف المقلوبة وهذه الالف يحتمل ان تكون الاصلية والمبدلة من
التنوين على الخلاف السابق على ان الخليل يسمع رجلا رايت رجلو وربما وصلت
بها السكت الف هنا واولا فيقال هناه واولاه وكذا كل اسم مبني اخره الف يجوز
فيه ذلك فتخصيص هنا واولا بالذكر مستدرك وقد تحذف المقصور اضطرارا
كقوله رهط ابن مرحوم رهط ابن المعل يريد ابن المعالي والضمير الغايبة
منقولا فتحها اختيارا كقول بعض الطايين بالفضل ذو فضلكم الله به
والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها فحذف الالف ونقل فتحة الها الى البا، و
المنقوص غير المنصوب ان كان منونا نحو هذا قاض ومررت بقاض ف
استصحاب حذف يايه اجود من اثباتها في الوقف فقولك هذا
قاض ومررت بقاض بحذف اليا واسكان الضاد اجود من قولك هذا
قاضي ومررت بقاضي وقفا وقد روي الوقف باليا في هذا النوع عن
ابن كثير وورش في احرف من القران وانما استثنى المنقوص المنصوب
لانه يبدل من تنوينه الف وتثبت ياوه الا ان تحذف فاوه وعينه
فيتعين الاثبات مثال ما حذفت فاوه من المنقوص يف علما اصله
يوفي من الوفا ثم حذفت فاوه واعل ما سمي به اعلال قاض قلت كذا مثل
الشم وفيه نظر لان الكلام في المنقوص المنون ومثل يفي ان سمي به
ممنوع من الصرف لوزن الفعل والعلمية فلا تنوين فيه ومثال ما حذفت
عينه منه اسم فاعل من ارى فاصله مري نقلت حركة عينه الى الرا
ثم حذفت العين واعل كقاض فاذا وقف على هذين لزم رد اليا لما يلزم
من حذفها من ابقاء الاسم على حرف واحد فان لم يكن منونا نحو القاضي
والرامي فالاثبات اجود من الحذف قال سيبويه والحذف عربي كثير فتقول
جا القاضي باثبات اليا وهو الاجود وجا القاض بحذفها وهو جيد
ولا يختص الحذف بالضرورة خلافا لبعضهم ويدخل في قوله وان لم يكن
منونا المنادى نحو يا قاضي والخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار
الحذف قلت ويدخل في كلام المص ايضا ما سقط تنوينه لمنع الصرف
فاقتضى ذلك جواز الوجهين فيه فتقول رايت جواري وجوار وليس
كذلك فقد نص الشيخ ابو حيان على وجوب الوقف باليا في ذلك فتامله
الا ان حكم يا المتكلم الساكنة وصلا وحكم اليا والواو المتحركين حكم
الصحيح فيوقف على يا المتكلم ساكنة وعلى اليا والواو من نحو غلامي

ولن يرمي ولن يدعو بالسكون ايضا وهذا الاستثنا منقطع ولا حذف في
نحو يقضي ونقضي مما اليا فيه ساكنة ويدعو وانصلوا مما الواو فيه ساكنة
غالبا اشارة الى ما شذ من نحو قولهم ما ادر ولا ادر بحذف اليا والوقف
على الدال لكثرة الاستعمال الا في قافية او فاصلة فان الحذف فيها فاش كثير
ومن ذلك والليل اذا يسر فصل في الكلام على الوقف اذا كان الحرف
متحركا اذا كان الموقوف عليه متحركا غير ها تانيث سكن وهو الاصل
اما لان الحرف الموقوف عليه غير المبدو به فينبغي ان تكون صفته كصفته
واما لان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة ابلغ في تحصيل هذا الغرض
او رمت حركته مطلقا اي سوا كان مفتوحا او مضموما او مكسورا و
الروم صويت ضعيف كانك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاسا
تنبيها على حركة الوصل والاكثر منعه في المفتوح لخفة الفتحة وسرعتها في
النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل قال الجاربردي ولانه يشبه التثويبا
فيفضي الى تشويه صورة الفم قلت فيه نظر فانهم جوزوا النطق بجميع
الحركة مع انه يشبه التثويبا فكيف يمنع بعضها او اشبه لها دون صوت
ان كانت ضمة وهو الاشمام قلت اهمل المص تفسير الروم ولم يستوف
تفسير الاشمام اذ لم يبين بماذا تكون الاشارة الى الضمة والقول الكاشف عن
حقيقته هو ان يقال الاشمام ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض
الانفراج فيخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما
الحركة فهو مختص بادراك العين دون الاذن فانه ليس بصوت يسمع وانما
هو تحريك عضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير لان فيه حركة
الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا او ضعف الحرف نحو هذا فرج ان لم
يكن همزة كما مثلنا فان كان اياها امتنع التضعيف لان ادغام الهمزة تجتنب
ما لم يكن عينا ولا حرف لين كما مثلنا فان كان اياه نحو هو ولي فلا يضعف
ولا تالي ساكن كما مثلنا ايضا فان تلى ساكنا نحو مكسو لم يضعف او نقلت
الحركة الى الساكن قبله نحو هذا بكر فتنقل حركة الرا وهي الضمة الى الكاف
ما لم يتعذر تحريكه بان يكون حرف مد ولين اما الالف فلعدم قبولها
التحريك واما اختاها الواو واليا فلمشابهتهما لها او يوجب نقل الحركة
الى الساكن القبلي عدم النظير نحو مررت ببسر اذ لو نقلت فقلت ببسر بضم
البا وكسر السين لزم بنا فعل وهو مفقود او تكن الحركة فتحة نحو

قوانا العلم فلو يجوز النقل بان تقول قرات العلم بفتح اللام الا بهمزة نحو زيد
يجى الكم، فيجوز ان يقول الكما بفتح الميم خلافا للكوفيين في اجازتهم نقل الفتحة
من غير همزة فيقولون رايت البكر وعدم النظير في النقل هنا مغتفر فيجوز ان
يقال في هذا رده هذا رده فتصير الدال مضمومة بعد كسرة فيخرج الى بنا مفقود
لكنهم اغتفروا ذلك الا عند بنى تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة
الفا فيقولون هذا الردى ورايت الردى ومررت بالردى وهذا البطوء ورايت
البطوء ومررت بالبطوء وهذا الخبء ورايت الخبأ ومررت بالخبء وسووا
بين الحالات الثلاث واذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون
واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مبتدا بها فيقولون هذا الخب
باسكان البا وبالروم والاشمام والتضعيف كما يوقف على هذا الحامل الهمزة
الحركة لو كانت مبتدا بها واثبتها غيرهم ساكنة فيقولون هذا الخبء بضم
البا واسكان الهمزة او مبدلة بمجانس حركة ما قبلها نا قلا حيث لا يعدم
النظير نحو هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطى او منبتا حيث يعدم النظير
نحو هذا الردى وربما ابدلت بمجانس حركتها بعد سكون باق اى ربما ابدلت
من غير نقل ولا اتباع بل بعد بقا ما قبلها بحاله من سكون نحو هذا البطو ومررت
بالبطى وهذا الخبى ومررت بالخبى وهذا الردى ومررت بالردى فيكون يا في الجر
وواوا في الرفع واما النصب فانها تكون الفا فيلزم ان يحرك الساكن بالفتح نحو
رايت البطا والردا والخبا او حركة غير منقولة نحو هذا الكلو ورايت الكلا
ومررت بالكلى ولا يبدلها الحجازيون بعد حركة الا بمجانسها وذلك لانهم
نسكن في الوقف والهمزة الساكنة عندهم تقلب الى حركة ما قبلها نحو هذا الكلا
وهذا الاكمو والوقف بالنقل الى المتحرك لغة لخمية قال المص في بعض كتبه
كقول الشاعر من يأتمر للحزم فيما قصده ٭ تحمد مساعيه ويعلم رشده ٭ فنقل
حركة الها من قصده الى الدال وهي المتحركة واعترض على المص بان ان كان
مستنده في اثبات هذه اللغة هذا البيت فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون
اصله قصدوه وحمل على معنى من ثم حذف الواو واكتفى بالضمة كقوله
فلو ان الاطبا كان حولى ٭ فصل في الوقف على تا التانيث وتاجمع
السلامة وهيهات ابدال الها من تا التانيث المتحرك ما قبلها لفظا
نحو قائمة وقاعدة او تقديرا نحو قناة ومرطاة في اخر الاسم كما مثلنا وجمع
بذلك نحو قائمتان وقاعدتان اعرف من سلومنه فنا طلحة بابدالها

ها

ها اعرف من طلحت بعدم الابدال قال ٭ والله نجاك بكفى مسلمت ٭ وتاجمع
السلامة نحو الهندات والمحمول عليه كالهناة والاخوات وكذلك بالعكس
فالسلامة في ذلك اعرف من الابدال ها ومن كلامهم دفن البنات من المكرمات
وحكى قطرب كيف الاخوة والاخوات والبنون والبنات وفي هيهات وجهان
اقرار التا على حالها وابدالها ها وقد قرئ بهما في السبعة وان سمى بها
اى بهيهات فهى كطلحة على لغة من ابدل فيمتنع من الصرف للعلمية والتانيث
وكهندات على لغة من يبدل فيجرى فيها جميع وجوه المونث السالم اذا
سمى به وقد تقدمت في اول الكتاب وفي باب التسمية فصل
في الكلام على الوقف بها السكت يوقف بها السكت على الفعل
المعتل الاخر جزما نحو لم يغزه ولم يرمه او وقفا نحو اغزه وارمه
وعلى ما الاستفهامية المجرورة نحو مجى مه وجوبا فيهما اى
في الفعل المذكور وما المذكورة محذوف الفا والعين ومجرورة
باسم هذان المتعاطفان المنصوبان حالان من ضمير فيهما لا نعت لـ
الهندات لفقيتها ما شبيه ومركبة يعنى ان الوقف بها السكت في
الصورة الاولى على جهة الوجوب محله ما اذا كان المعتل الاخر محذوف
الفا والعين كالامر من راى والمضارع المجزوم منه فتقول ره ولم يره
وجوبا والوقف بها السكت في الصورة الثانية محله ان يكون ما الاستفهامية
مجرورة باسم نحو مجى مه كما مثلنا والا يكن ما تقدم من حذف الفا
والعين والجر بالاسم فاختيارا اى يوقف بها السكت اختيارا فتقول
ارمه ولم يرمه وعمه على الختان وذلك ان تقول ارم ولم ترم وعم
بالاسكان وبلاها وانما وقف اكثر القرا بغيرها في نحو عم اتباعا للرسم
ويجوز اتصالها اى اتصال ها السكت بكل متحرك حركة غير اعرابية
نحو هوه وهيه والزيدانه والزيدونه ولا شبيهة فلا تتصل بالاسم
المبنى على الفتح مثلا لان حركته وان لم تكن اعرابية فهى شبيهة بالاعرابية
من حيث العروض كما تقرر في بابها ولا بمنادى مضموم نحو يا رجل
ويا زيد ولا مبنى لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد
لان هذه الحركات شبيهة بحركة الاعراب ولا بفعل ماض وهو وان
كان مبنى الاصل لكنه شبيه بالمضارع فلا تقول لا رجله ولا من قبله
ولا قامه ولا نحو ذلك وشذ اتصالها بما كقول الراجز يا رب

يوم لي لا اظلله ارض من تحت واضحى من عله هكذا قال الافلت وليس بقاطع لاحتمال
ان يكون مضافا الى الضمير بنى لاضافته الى مبنى فلا يتعين ح كون الهاء للسكت
وقد يوقف على حرف واحد فيوصل بهمزة يليها الف كقول الشاعر
بالخير خيرات وان شرا فاآ ولا اريد الشر الا ان تاآ يريد وان شرا فشر
ولا اريد الشر الا ان تشاء فوقف على الفا وحذف ما بعدها وعلى تا المضارعة و
حذف ما بعدها وزاد بعد كل من الفا والتا همزة تليها الف وربما اقتصر
على الالف نحو قول الشاعر قطرب جارية قد وعدتني ان تا تدهن راسي وتفلي وتا
بران تجلي تمسح فاقتصر على الوصل بالالف ولم يات بهمزة ويجرى الوصل
مجرى الوقف اضطرارا كقول الشاعر ببازل وجنا او عيهل فشدد
اللام مع وصلها بحرف الاطلاق وربما اجرى مجراه اختيارا كقراة من قرا فبهداهم
اقتده ومنه ابدال بعض الطاييين في الوصل الف المقصور واوا
سمع من كلامهم هذه حبلو يا فتى وابدال هذه الالف واوا انما يكون في الوقف
فصل في الوقف على الروى ووقف قوم بتسكين الروى الموصول
بمدة فيقولون في قول امرى القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل ومنزل وحومل باسكان اللام وحذفت مدة
الاطلاق قال الشارح والروى هو الحرف الذى تعزى اليه القصيدة قلت كذا قال
كثيرون وهو تعريف دورى لان معرفة الروى متوقفة على معرفة ما اخذ
في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه والنسبة متوقفة على معرفة الروى اذ لا
تنسب القصيدة الى حرف حتى يعلم انه رويها واثبتها الحجازيون اى يثبتون
المدة ليتاتى زيادة الصوت والتطريب فيه مطلقا اى في حالة النصب وغيره
وان ترنم التميميون فكذلك اى يثبتونها وان لا عوضوا منها اى
من المدة التنوين مطلقا اى في حالة النصب وغيرها فالتنوين ح لترك الترنم
لا لتحصيله وقد تقدم الكلام في اخر باب نوني التوكيد وظاهر كلام المص ان
بنى تميم قاطبة على التفصيل الذى حكاه وليس كذلك بل منهم من يعوض عند
ترك الترنم ومنهم من يسكن كما سبق والله تعالى الموفق باب
الهجا قال الشارح الهجا لفظ مشترك بين الذم وبين النطق بحروف المعجم
وبين كتابة الالفاظ التى تركبت من تلك الحروف قلت ومن ثم تاتت التورية
بهذه الكلمة لبعض الشعرا قال الشيخ ابو اسحق ابن الحاج الاندلسي وكان من كتاب الانشا
في بلاده في المدح بيزرى مذ كنت كاتبا تصورت مدحا للمهرى وشاه

وما لي هجا انا عجبت لشاعر وكاتب سر لا يقيم هجا وكان الاولى بالمص ان لو
قال باب الخط ليستراح من هذه الكلمة الموهمة لغير المقصود وان كانت القرينة قايمة
على انه انما اراد المعنى الثالث وهو كتابة الحروف وله في غير العروض اصلان
وانما قال ذلك لان الكتابة عند اهل العروض تابعة للفظ فما ظهر فيه رسم كتبت
بصورته وما سقط فيه سقط من الخط وهذا ليس بملتزم في اصطلاح الكتاب
فلذلك قال وله في غير العروض اصلان لا يعدل عنهما الا انقيادا لسبب جلي
سيذكر على التفصيل او اقتدا بالرسم السلفي وهذا ما اصطلح عليه السلف الصالح
في كتابة المصحف الشريف فاذن صار الاصطلاح في الكتابة ثلاثة مصطلح رسم
المصحف ومصطلح العروض ومصطلح الكتاب في غير هذين الاصل الاول
فصل الكلمة من الكلمة بحيث يكون كل واحد منهما على حدة لا يختلط منهما واحدة
باخرى لانهما يدلان على معنيين متمايزين فكما تمايز المعنيان ينبغي ان يميز ما يدل
عليهما ان لم يكونا كشي واحد ما بتركيب كبعلبك فتوصل الكلمتان
للتنبيه على امتزاجهما وشدة اتصالهما وهذا خاص بما ركب تركيب مزج كما مثل
المص فلا يثبت هذا الحكم لغيره من المركبات كالاسنادي والتقييدي وغيرهما و
اما لكون احدهما لا يبتدا بها كالضماير المتصلة ونون التوكيد وعلامة
التانيث او لا يوقف عليها كبا الجر ولام الابتدا وفا العطف واما لكونهما
مع الاخرى كشي واحد فاستصحب الاتصال غالبا كبعلبك اذا اعرب
اعراب المضاف والمضاف اليه فانهما لا يفصلان في هذه الحالة استصحابا لما ثبت
لهما من الاتصال في حالة التركيب المزجي حيث كانا كشي واحد واشار بقوله غالبا
الى انه يجوز في بعض الاحيان ان يكتبا في حالة الاضافة منفصلتين لان الاعراب
قد فصلهما ووصلت من وهي الجارة بمن مطلقا اى سوا كانت موصولة او
موصوفة او استفهامية او شرطية وفصل ابن عصفور بين الاستفهامية
فوصل وبين غيرها ففصل وبما الموصولة غالبا نحو عجبت مما عجبت منه
وخرجت الشرطية والموصوفة فان الغالب فيهما الفصل واشار بقوله غالبا
لجواز فصلها مع الموصولة وبالفصل جزم ابن عصفور ورجح بعدم الاشتباه
وعن عن والمراد بها الموصولة واما الشرطية والاستفهامية فالغالب الفصل
كذلك اى موصولة بها غالبا فتقول رغبت عما رغبت عنه ويجوز الفصل
وفي بما الاستفهامية نحو فيم تفكر مطلقا اى دايما والحذف هذا
ينال دايما لكان حسنا وربما الموصولة غالبا نحو نظرت فيما نظرت فيه والفصل

جاين والثلاثة وهي من وعن وفي بما الاستفهامية بحذف الالف
نحو مم عجبت عم سالت وفيم فكرت وحذف الالف ليس خاصا بهذه
الثلاثة كما يوهمه كلامه بل هو ثابت مع كل جار اسما كان او حرفا وشذ
وصل بئس بما قبل شروا وخلفتموني نحو بئسما شروا به والقياس
الفصل لكن وقع في رسم المصحف الكريم موصولا في قوله تعالى بئسما اشتروا
به انفسهم في سورة البقرة وقوله تعالى بئسما خلفتموني من بعدي في
سورة الاعراف فوجب اتباعه وهذا مما خولف فيه الاصل اقتداء بالرسم
السلفي ووصل ان بلم يستجيبوا في سورة هود واما التي في القصص
فهي مفصولة على القياس ووصل ان بلن في الكهف والقيمة
في قوله تعالى الن نجعل لكم موعدا وقوله تعالى ايحسب الانسان الن
نجمع عظامه وبلا في بعض المواضع الواقعة في رسم المصحف قال
الش وكل ما في كتاب الله من ان لا فهو موصول الا عشرة مواضع باتفاق
فهي فيها مقطوعة ان لا اقول وان لا تقولوا في الاعراف وان لا ملجا في
التوبة وان لا اله الا هو وان لا تعبدوا الا الله اني اخاف في هود ان لا
تشرك بي شيئا في الحج وان لا يشركن في الممتحنة وان لا يدخلنها في نون
وواحد فيه خلاف وهو ان لا اله الا انت في الانبياء ثم ان في الواقعة
قبل لا ثلاثة مذاهب احدها ان تكتب مفصولة الثاني ان كانت غير
ناصبة فمفصولة نحو علمت ان لا تقوم وان كانت ناصبة فموصولة
نحو علمت الا تقوم الثالث ان ادغمت بغنة فصلت او بغيرها وصلت
وكذا شذ وصل ام بمن نحو امن هو قانت وكي بلا نحو لكيلا تحزنوا
على ما فاتكم ويحذف نون من وعن وان وان وميم ام عند
وصلهن خطا كما تقدم وعلة الحذف انهم لما قصدوا الوصل حذفوها
خطا ليوافق الخط اللفظ الاصل الثاني مطابقة المكتوب
المنطوق في ذوات الحروف وعددها وكون هذا هو الاصل
امر ظاهر وهنا فائدة وهي ان قول الفرزدق ولكن طفت علماء
غرلة خالد يكتبونه هكذا اعني بلا لام ووجدت هذه الكلمة بخط
الزمخشري هكذا علما وقال السخاوي وهو القياس لان الف على لازمة
قد حذفها فاتصلت العين بالما فكتبت بالف بعد العين كما يكتب بالما
قلت وهكذا رايتهم يكتبون بلعنبر تخفيف بني العنبر بلا لام تلي الباء وعلى

ما تقدم ينبغي ان يكتب بالعنبر بالف بعد الباء فتامله ما لا يجب الاقتصار
على اوله الكلمة نحو نهما اسم حرف وادا وبروجا والاصوات نحو ص
ق ن فان قياس الخط ان تكتب هكذا صاد قاف نون ولكن غير ذلك
تنبيها على ان المراد من هذه الاسماء تحطيه فتشابهت الاصوات
من جهة انها موقوفة منفصلة من التركيب والعوامل وهذا انما يتمشى
على احد الاقوال فيها او بحذف الحرف لادغاما فيما هو من كلمة نحو فر
واستقر ونحوه وشذ بايكم المفتون حيث رسم بباءين وقياسه
بباء واحدة من جهة انه مدغم فيما هو من كلمة وهذا من الرسم السلفي
فصل في اعتبار المطابقة بالاصل والمال تعتبر المطابقة
بالاصل اي باصل لفظ الحرف سواء بقي لفظه او تغير ان كان الحرف
مدغما فيما ليس من كلمته فيكتب نحو من وال ومن مال بنونين منفصلة
قلت ومن هنا يوخذ الحكم في مسئلة اختلف فيها جماعة من المتاخرين
وهي نحو وجهه وشبهه كيف يكتب بهاءين ام بهاء واحدة فيجب القطع
عليه فيه بكتابته بحرفين لانه ادغام من كلمتين او نونا ساكنة مخفاة
فرسم نونا سواء كان الحرف الذي اخفيت لاجله من كلمتها نحو عنترا او من
كلمة اخرى نحو من تميم او مبدله ميما للمجاورة بالتحو من بعد فيكتب ايضا
نونا على الاصل قلت يخرج عن هذا نحو حنظل فحنظل فمقتضى كلامه
انه لا يكتب نونا بل ميما او حرف مد حذف لساكن يليه في الوصل فانه
قد يكتب على اصله نحو اضربا القوم واضربوا العبد واضربي الغلام ولحذفه من
ان يحذف لغير ساكن فانه يحذف خطا كالمحذوف للجازم نحو لم يغز ولم
او لشبهه نحو اغز وارم قلت لا حاجة الى قوله يليه فيحتاج الى ان يقول
في غير كلمته ليخرج نحو خف وقل وبع ففي كلامه حشو ونقص وربما
حذف خطا ان امن اللبس نحو يوم يدع الداع ويمح الله الباطل رسم
بغير واو لامن اللبس ويجب ذلك اي الحذف خطا كما وجب لفظا ولا ينظر
الى الاصل مع نون التوكيد نحو يا زيد ولا تضربن اصله لتضربون
فحذفت نون الرفع لاجتماع المثلين في الخفيفة والامثال في الثقيلة ثم
واو الجماعة لالتقاء الساكنين وحذفت خطا كما حذفت لفظا والمنقوص
كقاض وجوار اصله قاضي وجواري فسكنت الياء وحذفت لالتقاء الساكنين
هي والتنوين فحذفوها خطا ولم ينظروا للمطابقة بالاصل ولا التقوا

الى الغنم من اثبت اليا فى الوقف لان لا فصح خلافه وتعتبر المطابقة
بالمال اى بما يرجع اليه اللفظ اما فى وقف لو مانع له من اعتبار ما
يعرض فيه الضميران المجروران باللام وفى رجعان الى الوقف واحترز
له بذلك من وقف فيه مانع يمنع من اعتبار ما يعرض فيه وذلك كالوقف
على ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة من اضربن واضربن فانك تقول عند
التوكيد بها اضربن واضربن بحذف الواو واليا واذا وقفت فى هذا
الفعل عند حذفها رددت اليه ما حذف بسببها فتقول اضربوا واضربى
فهذا وقف عرض فيه رد المحذوف لكن ثم مانع منع من اعتبار ذلك
وهو الاتصال بالنون فلم يلتفت الى ذلك العارض الذى يحدث فى الحال
بسبب هذا المال فلم يكتب الواو واليا لاجل ذلك ولذا اى ولاعتبار
مطابقته بالمآل حذف تنوين غير المفتوح نحو هذا زيد ومررت
بزيد لانه محذوف فى الوقف ومدة ضمير الغايب نحو له وبه و
الغايبين نحو ضربتهم عند من يصل ميم الجمع لان ذلك يحذف عند
الوقف وكتب بالف انا والمنون المفتوح نحو رايت زيدا لان الالف
تثبت فيهما وقفا واذا ذات النون لان الوقف عليها بالالف وهذا مذهب
المازنى ثم من يقف عليها بالنون يثبتها خطا وفى شرح الحماسة للتبريزى
وقال اذا اهملت اذا كتبت بالنون لئلا تلتبس بالشرطية واذا اعملت كتبت
بالالف لانها لا تلتبس بها ونحو لنسفعا ان امن اللبس لان الوقف عليه
بالالف وهذا انما يكون معتبرا بنفى اللبس كالمثال المذكور اما لو كانت الكتابة
بالالف مما يودى الى اللبس لم ترسم بالالف بل ترسم بالنون وذلك نحو اضربن
زيدا ولا تضربن زيدا تخاطب الواحد فلو كتب هذا بالالف كما يوقف عليه
لالتبس بامر الاثنين ونهيهما وبهاء نحو رحمة لان تاء التانيث تبدل فى الوقف
هاء ورد ذلك ونحو مه جيت لان هاء السكت تلحقها فى الوقف كما مر
وشذ كاين من جهة اثبات تنوينه خطا وقد سبق الكلام عليها ونحو
بنعمت الله حيث لم يراع فيه حال الوقف فرسم بالتاء كما ينطق به فى الوصل
واما فى غير وقف هذا معطوف على قوله اولا فى وقف اى تعتبر المطابقة
اما فى وقف واما فى غير وقف ولذا اى ولاجل اعتبار المطابقة بالمال فى غير
وقف نابت اليا عن كل الف مختوم بها فعل او اسم فخرج الحرف
وسياتى ما يكتب منه بيا ووصف الاسم بقوله متمكن احترازا من غير

المتمكن

المتمكن وسننبه على ما يكتب منه بيا ثالثة حال من الضمير المجرور بالباء فى قوله
مختوم بها اى ختم بها الفعل او الاسم فى حال كونها ثالثة فخرجت الثانية
كالف باع مبدلة من يا نحو رمى من الافعال ورحى من الاسما واحترز عن
ان تكون مبدلة من واو نحو غزا وعصا او مجهولة نحو حسا فانه يكتب بالالف
او رابعة نحو اعطى ومعطى فصاعدا نحو استدعى ومستدعى مطلقا
اى سوا كانت عن يا او واو زايدة للالحاق او للتكثير ما لم تل الالف يا
نحو احيا واستحيا يكتب الف الا يا كراهة لاجتماع اليايين وغير يحيى علما
واما اذا كان غير علم فيكتب بالالف ولا يقاس عليه علم مثله فى كونه
مختوما بالف قبلها يا سوا كان منقولا من فعل نحو يعيا وهو حى
من اسد اولا نحو ريا مسمى به فلو يكتب شئ من ذلك باليا قياسا
على يحيى علما خلافا للمبرد فانه قاس عليه وفى التزام هذه النيابة خلاف
فمن الناس من يقول بنيابة اليا فى الخط عن الالف فيما تقدم على الوجه
المذكور ابدا امر لازم ومنهم الذاهب الى ان ذلك لا يلزم بل يكتب باليا
ويجوز الكتابة بالالف وان كان الرسم بالالف قليلا قال الشم وهذا هو
المختار وكذا امتناعها اى امتناع نيابة اليا فى الخط عن الالف خطا عند
مباشرة ضمير متصل مثاله فى الفعل رماه واعطاه واصطفاه وفى الاسم
فتاه وحبلاه ومعناه فالخلاف المذكور فى التزام النيابة ثابت فى امتناعها
فى الحالة المذكورة واستعملت نيابة اليا فى الخط عن الالف فى حتى وفى
ما زكى منكم من احد ابدا شذوذا ووجهه فى حتى انها حرف فحق الفها
ان يكتب على اللفظ وفى زكى انه فعل ثلاثى لامه واو فحقه ان يكتب
بالالف كغزا وفى متى وبلى لامالتهما مع ان القياس كتابتهما بالالف
لان متى اسم غير متمكن وبلى حرف وكلا النوعين مستحق الفه ان يكتب
على اللفظ لكن روعيت الامالة فيهما فرسما باليا فان قيل هذا ذكرا يضاف
الى وعلى قلنا لا شذوذ فيهما لانهما لما كانت الفهما تؤول الى اليا مع الضمير
صار كان الفهما عن يا كهدى نعم كان ينبغى ان يجعل الضابط فيما تقدم رجوع
الالف الى اليا فى غير البنا للمفعول ليدخل هذان وفى الضحى ونحوه
لمشاكلة المجاور وذلك لان الضحى اسم مجاور لسجى وسجى مجاور
لقلى وقلى يكتب باليا لان الفه عن يا فكتبت سجى باليا لمجاورتها والا
فالفه عن واو سجوت وكتب والضحى باليا لمجاورته سجى والا فالفه

عن واو الضحى قلت وهذا قياس قول البصريين واما الكوفيون فانهم يقولون
في مضموم الفا ومكسورها يكتبان باليا وان وليت الراسم امية حتى
او الحاو على كتبه بالالف هذا كالاستثنا من ان حتى تكتب باليا وانه ذلك
غير شاذ لو نذر لم يذكرها الا مع ما شذ كحتى وشذ الالف في كلتا
وتترا ونخشا ان تصيبنا اما شذوذ الالف في كلتا فلان الفها عند
البصريين للتانيث وان لوثت فللالحاق وعلى كل فقياسها اليا واما نخشا
فهو فعل والفه رابعة فحقها ان تكتب با قلت وانظر ما مراد المص بشذوذ
ذلك هل المراد في رسم المصحف بدليل سوق اية نخشى ان تصيبنا او المراد
كلتا مطلقا ولهذا لم يقيدها بموضع في القران كما في نخشى وكذا في تترا وقد
يكون عدم التقييد لانهما لا ثاني لهما في التنزيل وقد تحل مسئلة كلتا
بانها عوملت معاملة الف الزيدان وتلك لا تغير في الخط عن الالف في ينتقض
هذا بان التي في التنزيل مضافة للظاهر وهي حينئذ علامة للرفع والواو في
الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة ومنوة والربو فكتبت
بالواو نيابة عن الالف في هذه الالفاظ اتباعا لخط المصحف ولا يكتب شي
من نظايرها الا بالالف ومن الناس من كتب هذه الكلمات في غير المصحف
بالالف اعتمادا على القياس ويقول رسم المصحف يتبع في القران خاصة فان
اضيفت هذه الكلمات الى ضمير فانما تكتب بالالف نحو صلوتي وزكاتي وحياتك
الى اخرها فصل في الكلام على كيفية كتابة الهمزة من اعتماد
المطابقة بالمد تصور الهمزة غير الكاينة اولا سوا كانت في الحشو
او كانت متطرفة بالحرف الذي يؤول اليه في التخفيف ابدالا فان
ابدلت واوا كتبت واوا نحو يوس ويوسى وان ابدلت يا كتبت يا
نحو فير وبير وان ابدلت الفا كتبت الفا نحو كاس وبترا وتسهيلا
فان سهلت كالالف كتبت الفا نحو وانه سهلت كاليا كتبت يا او كالواو
كتبت واوا فيكتب سايل وسيل ورف هكذا قلت لكن قوله بالحرف
الذي تؤول اليه انما يصدق على المسهلة بالبدل لا على المسهلة بين بين
لانها لم تؤول الى حرف من احرف اللين بل حرف بين حرف لين وهمزة ففي
عبارته مناقشة فان كان تخفيف الهمزة تخفيفا بالنقل حذفت
وفي بعض النسخ وان كان تخفيفها بالنقل باضافة التخفيف الى ضمير
الهمزة حذفت فيكتب جيل وخب هكذا وقد تصور المتوسطة الصلكة

للنقل

للنقل بمجانس حركتها نحو يسال والمسئلة فتصور الفا ونحو يلوم فتصور واوا
ويسم فتصور يا قلت وعمل الناس اليوم على هذا القليل الا في المسئلة فالمسئلة
فالغالب في كتابتهم حذفها ونخرج بالمتوسطة الهمزة المتطرفة نحو جزء وخب
فليس فيها الا الحذف قال ابن هشام رضي وقوما فيها بمجلس فسئلت كيف
يكتب الجزء الاول اما بالواو ام لا فبادر بعض من كان حاضرا فقال بالواو لا غير
فقلت ما مستندك في هذا فقال هكذا اعادتنا نكتبها فقلت الدليل لغرب من
الحكم والجواب عكس ما قلت تكتب بغير واو وغلب في الاخيرة كتبها الفا
بعد فتحة نحو يقرا والنبا وربما وقد تكتب في بعض الاحيان بمجانس حركتها
مثل كتابتها بالواو في ان تبوا قل ما يعبا ومن ثم قال المص وغلب
استظهارا على ذلك وحذفها بعد الف نحو هذا ردا رجيت بردا و
اشتريت ردا قلت وقضية عطفه حذفها على قوله كتبها ان يكون الحذف
غالبا لا لازما دايما وانه يجوز ان تصور في ذلك بالواو والياء وما اخال
احدا يكتب هذا فان قلت المنقول عن البصريين انهم يكتبون المنون المنصوب
من ذلك بالفين فيكتب لبست كسا اهكذا قلت الف الاولى هي التي قبل الهمزة
والثانية الف التنوين واما الهمزة فليس لها في ذلك صورة باتفاق اهل
التصريف ما لم يلها اي ما يلي الهمزة الاخيرة ضمير متصل فتعطى ما للمتوسطة
من تصويرها بالحرف الذي تؤول اليه ابدالا وتسهيلا فيكتب هذا نبؤك
وجزؤك بالواو وعرفت نباك وجزاك بالالف ونظرت في نبيك وجزيك
باليا وانما استحقت حكم المتوسطة لشدة اتصال الضمير بها وتصور الفا
الكاينة اولا مطلقا اي باي حركة تحركت نحو اصد واثم وابلم فكتبت على
صورتها الاصلية التي وضعت لها ولم تعتبر حركتها لان الكاينة اولا لا تخفف
فان قلت يرد نحو حينئذ وليلا ونحو فصورت بغير الف قلت اورده ابو حيان
وليس بوارد فان شدة اتصال الجار بكلمتها صيرها في حكم المتوسطة وصورت
بالحرف الذي تؤول اليه ابدالا وتسهيلا وسينبه المص على ذلك في اخر الفصل
فلا وجه لاستدراكه عليه الا انها ان كانت همزة وصل حذفت وهذا جواب
الشرط لوصفه لهمزة وصل يعني ان الهمزة اذا كانت همزة وصل فانها تحذف
بين الفا والواو وبين همزة هي فا نحو فات وات وامر اهلك وخرج
بذلك الهمزة التي هي فا نحو فاضرب واضرب وكالالف المكتوبة في فات ونحو هي
فا الفعل واما همزة الوصل فانها حذفت لان الواو والفا لا يوقف دونها فلو

ترجع الالف في اللفظ **وبعد همزة الاستفهام مطلقا** اي سوا كانت داخلة
على اسم نحو اسمك زيد او على فعل نحو اصطفى البنات وسوا كانت همزة الوصل
مكسورة او مفتوحة كامثلنا او مضمومة نحو اختبر زيد **وفي نحو جا فلان**
ابن فلان وفلانه بنت فلانه مما وقع فيه ابن وابنة صفة بين
علمين وغير منصوب وذكر الحريري في درة الغواص انه اذا اضيف الى الرب
الا على ثبتت الالف في ابن والتنوين فيما قبله نحو قولك جا ابو الحسن ابن
المهتدي بالله قلت والصحيح انه يحذف وان كانت الاضافة الى الا على
وانشدت * حسبي بمثل بني ابن الفهم * او مثل اسرة منظور بن
سيار * وانما هو منظور بن زياد بن سيار **ونحو للله وللدار** حيث
تدخل لام الابتدا ولام الجر على همزة ال ووجهه كراهية الالتباس
بصورة لا النافية **ونحو بسم الله الرحمن الرحيم** قال ابو حيان قال
بعض اصحابنا فان قلت باسم زيد وتبركت باسم الله اثبتت الالف لان
الاول لم يضف الى الله والثاني ذكر فيه متعلق البا قال ثعلب اذا كان
قبلها كلام اثبتت الالف نحو ابدا باسم الله تعالى وقال الفرا في بسم الله مجريها
ومرساها يجوز الاثبات والحذف قلت حاصله انه لا بد من امرين
عدم ذكر المتعلق وكون الاسم مضافا الى لفظ الجلالة وهل يشترط امر
ثالث وهو كمال لفظ البسملة محل نظر ونظام كلام المصنف الاشتراط **وتثبت**
الفا فيما سوى ذلك قلت وهذا امر لا حاجة اليه لو لم يقدم له ان
الكتابة اولا تصور الفا الا في مسايل تحذف فيبقى ماعدا تلك المسايل
على القاعدة الاصلية **ويكتب مما ولي الثانية بحسب حالها** اي حال
الثانية **اذا ابتدي بها** فيكتب بالواو وان كنت تنطق بها الفا اذا
اوتمن فلان الرافع ابتدا بالواو وكذلك قلت لك اوتمن فلان فيكتب
بالواو وان كنت تنطق بها الفا اذا سهلت وصلا وكذلك يكتب الذي
اوتمن بالواو ويكتب يا في نحو يقول ايذن لي وان كانت تبدل في الوصل
واوا وانما يكتبه في حال الابتدا **الا اذا فصل من نحو يوجل فانه يكتب**
واوا بعد الواو والفا خاصة فيكتب فا وجل يوجل وكذا واوجل
واما نحو ايجل ولا ايجل وقلت لكم ايجلوا فيكتب يا وانما صح للمصنف
بذكر مسئلة ايجل لو لم قال الا في الثانية ولم يتقيد ذكر الثاني بكون همزة
وكاغيرها فصح له وصح ان يذكر هذه المسئلة ولولا ذكره اياه لكنا نكتب

الواو يا لا نطق لو سكنت بعد همزة مكسورة تنقلب يا كما في ميراث وذلك في
الابتدا الا ان الهمزة هنا لا يبتدا بها **ونصور ما بعد همزة الاستفهام همزة**
القطع بمجانس حركتها لانها اذا خففت بالبدل ابدلت واوا ان ضمت
ويا ان انكسرت كل من هذه الهمزات بينها وبين الحرف الذي منه حركتها
وقد تحذف المفتوحة كما كتب في المصحف انذرتهم بالف واحدة وهل
الساقط الاولى او الثانية قولان **وقد يكتب غيرها الفا** نحو اانزل
انك ووجهه ان كتابتها بالالف هو الاصل والهمزة حرف زايد على
الكلمة التي بعده جي به لمعنى كالواو والفا فلم يعتد به **وحذف المتوسط**
هولا وابنوم ويلمه ولئن ويومئذ وحينئذ وكان القياس كتابة
ذلك كله بالالف لان الهمزة اول كلمة لكن النظر الى امتزاج الكلمتين وشدة
اتصالهما لاسيما في الكلمة الجارة اقتضى تنزيل الهمزة في ذلك منزلة
المتوسطة **فصل** في اجتماع لينين او ثلاثة في كلمة او ما هو كالكلمة
باعتبار ما يصنع في الكتابة ح **ان ادى القياس في المهموز وغيره**
الى اجتماع لينين متماثلين او ثلاثة في كلمة المهموز نحو سي مجموع
جمع تصحيح في غير الرفع تقول رايت سيين ومررت بسيين وغيره
نحو استووا واحتووا **او في كلمتين ككلمة** نحو ليسوا واو ينوون ويا ادم
والحيين **حذف واحد** هذا جواب الشرط ان لم تفتح الاولى كقراه لئلا
يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد **او قاربه** لئلا يلتبس المثنى بالجمع
وفي الله بخصوص هذا الاسم الشريف **وجهان** اثبات همزة الوصل
وحذفها وهذان الوجهان **اجودهما الحذف** واما غير هذا الاسم الشريف
فليس الا الحذف وجها واحدا كما تقدم **وما سوى ما ذكر شاذ لا يقاس عليه**
ككتابة ما نشا هكذا نشوا وقياسه ان يكتب كالنشا وكذا لا اوضعوا
لا اذبحنه كتبوها بالف بعد اللام والالف وهو مخالف للرسم فلا يلتفت اليه
ككتابة بعضهم الرحمن بالف وكتابتهم الصلوة والزكوة بالف وكل ذلك مخالف
للرسم السلفي المطرد فلا يلتفت اليه قلت وينبغي ان يكون انكار كتابة ذلك
على هذا الوجه انما هو اذا كتب القران واما اذا كتب غيره فالمخالفة للرسم انما تمتنع
فيما يجب فيه الموافقة له وذلك عند كتابة القران العظيم فقد سئل الامام
مالك رحمه الله تعالى عليه ايجوز كتابة المصحف على هجا اهل زماننا فقال لا
قال الداني ولا اعلم ان احدا خالفه في ذلك **فصل** في الكلام على ما

ينقص من الحروف الثابتة عند الكتابة حذفت الالف من الله والرحمن
والحرث علما لكثرة الاستعمال وانما اقتضت كثرة الاستعمال الحذف لانهم
يريدون تخفيف الخط كما يفعلون في اللفظ وزاد غير الملم في الاعلام الحذف من
الالف خطا ملكا وخلدا وقسما وصلحا لكثرة استعمالها ما لم تخل من الالف
واللام قيد في الثلاثة احترازا من نحو قولهم لاه ابوك ورحمان الدنيا والاخرة
والحارث فتثبت الالف في الجميع وحذفت الالف ايضا من السلم عليكم و
عبد السلم وذلك واولئك وثمنية وثمنى ثابتة اليا فان حذفت اليا
منه نحو ثمان عشرة وعندي من النسا ثمان فلا تحذف الالف لئلا يجتمع على
الكلمة حذفان وفي ثمانين وجهان اثبات الالف وحذفها وكذا ثمانون
وحالة الرفع فيه الوجهان وحذفت ايضا من ثلث وثلثين ومن
يا التي للندا متصلة بهمزة ليست لهمزة ادم نحو يا احمد يا اسمعيل فان
همزة كل منهما مخالفة لهمزة ادم من حيث ان الهمزة فيهما مصورة بصورة في
الخط وهمزة ادم محذوفة خطا فاذا اتصلت به اثبتت فكتبت هكذا
يا ادم ومن ها التي للتنبيه متصلة بذا الاشارة خالية من كاف نحو
هذا فان اتصلت بها الكاف ثبتت في الخط الف ها فتكتب هكذا هاذاك
وبجميع فروعها نحو هذي وهذه وهذان وهؤلاء الا التي فان الالف
لا تحذف منها نحو هاتي وهاتاه وكذا في حالة التثنية نحو هاتان لئلا
لا يشتبه وحذفت ايضا مما كثر استعماله من الاعلام الزائدة على
ثلاثة احرف كاسمعيل وابرهيم ما لم يحذف منها شي كاسرايل
فانه حذفت منه صورة الهمزة وكداود فانهم حذفوا منه الواو فلم يكونوا
ليجمعوا عليه حذفين وما لم يخف التباسه كعامر فانه لو حذفت
الفه لالتبس بعمر وحذفت من الخط الالف ايضا من نحو مفاعل
كخواتم ودوانق ومفاعيل كمحاريب وتماثيل غير ملتبس بواحده لكونه
على غير صورته لا مثلنا فان مفرد تلك الجموع لا يلتبس بها في الصورة
اصلا اذ المفرد خاتم ودانق ومحراب وتمثال واما من هو في صورة الخط
من الجمع سواء كتب الجمع بالف او بدونها لان هذا الموضع لا يتعين فيه المفرد
بخلاف قولك عندي دراهم فان الموضع صالح لهما جميعا وحذفت الالف
ايضا من ملئكة وسموات وصلحت وصلحين ونحوها غير ملتبس
احترازا من نحو مثل طالحات اذ لو حذف الفه لالتبس بطلحة ولا مضعف

نحو

نحو الضالين لان الادغام نقص فلا ينقص ايضا ولا معتل اللام كالرايات
والرامين فلا تحذف الالف في شي من ذلك ويكتب بلام واحدة الذي
وجمعه الذين لانه يشبه المفرد باعتبار بقا لفظه فيه ويكتب المثنى
بلامين فرقا بينه وبين الجمع والتي وفروعه المثنى والمجموع على اختلاف
صيغه والئكة والبل في الاجود ثم تجوز كتابته بلامين وهو القياس
ولكن غير القياس هو الذي وقع في رسم المصحف فمن ثم كان اجود وزاد
بعضهم فيما كتب بلام واحدة فقال ويكتب اللهو واللعب واللحم بلامين ولو
كتب بلام لجاز وبلامين لله ونحوه مما فيه ثلاث لامات لفظا وكان
القياس ان يكتب بثلاث لان لام التعريف لها صورة في الخط قبل دخول
لام الجر فالقياس استصحاب هذا الحكم الثابت لها لكن لما كان اثباتها بعد دخول
لام الجر مفضيا الى اجتماع ثلاث استكرهوا ذلك فحذفت صورة لام التعريف
فصل في الكلام على ما ليس ثابتا في اللفظ زيدت الالف في مائة
فرقا بينه وبين منه خصت الزيادة بالرسم لانه اقوى عليها من الحرف
ومائتين فاستصحب فيه ذلك الحكم مع انتفا تلك العلة وهذا اختيار
للمص واقدم بعضهم على حذفها وهو القياس ولا تحذف على الحذف في مئات
ومئين وبعد واو الجمع المتطرفة احترازا من المتصلة بضمير نحو ضربوهم
واضربوهم المتصلة بفعل ماض نحو قاموا او امر نحو قوموا او مضارع
نحو لن تفعلوا ولما كان لا التباس لم تكن الالف ثم حمل عليه ما لا التباس فيه
نحو كلوا واشربوا لان واو العطف لا تكتب متصلة اجرا للباب على سنن واحد
وربما زيدت في نحو يدعو وهم ضاربوا زيد وهذا مذهب الكوفيين
والاخفش ومذهب البصريين انها لا تزاد في ذلك لعدم لزوم الواو ونقصت
زيادتها في الربوا وقياسه ان يكتب بالالف لانه من ذوات الواو
فكتبوه بالواو وزادوا الفا بعدها فخرجوا عن القياس من وجهين وان امرؤ
وفيه شذوذ من وجه زيادة الالف خاصة وزيدت واو في اولئك
فرقا بينه وبين اليك واولوا فرقا بينها وبين الى في حالتي النصب والجر
ثم حملت حالة الرفع عليها واولات حملا للتانيث على التذكير وبا ونحي
بصيغة المصغر فرقا بينه وبين المكبر ولم يلتفت اهل الخط الى ذلك لان
التصغير فرع عن التكبير وليس بينهما اصلي وعمرو غير منصوب فرقا
بينه وبين عمر قال بعضهم وهو مقيد بان يكون علما غير مضاف للضمير ولا مصغر

فخرج بالاول نحو عبد الله وبالثاني نحو هذا عمرك قلت الشرط الاول معنى عن الثاني
لان المضاف غير علم واللفظ بالمكبر مغن عن الثالث وقال ابو نواس بن الحجاج
أشجع السلمي قل لمن يدعي سليما سفاها لست منها ولا قلامة ظفر
انما انت من سليم كواو الحقت في الهجاء ظلما بعمرو ويحكى ان بعضهم رأى
في منامه انه قد كتب على ظهره واو وقص على العابر رؤياه فاخبر انه دعي في
نسبه واستشهد بهذين البيتين ويتعلق بالشرط الاول وهو العلمية انك تكتب
قول الفرزدق لعمر ابي عمرو لقد ساقه المنى الى جدث يوزى له بالاهاضب الاولى
بغير واو والثانية بواو وانما قال غير منصوب لانه لو كان منصوبا لم تزد فيه
الواو لامن الالتباس بعمر فان عمر لا يكتب في حالة النصب بالالف ذهب من يتخلص
عمر قال الجار بردي ولا تزاد الواو في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي
يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عمر فلو لم يفض الى اللبس قلت ليس هذا
بشك نادرجي لا ترادع عنه المرضي ضعنا الكامل له عروض حذا على زنة فعلن
وله اضرب مثلها ولخراحذ مضمر على زنة فعلن فلوان قايلا قال قف في منازلهم
على النهر واسال فديتك النفس عن عمر لامكن ان يكون العروض حذا وضربها
مثلها فيكون الهاء من النهر والميم من عمر مفتوحتين وان يكون الضرب احذ
مضمرا والعروض مثله لاجل التصريع فتكون الميم والهاء ساكنين فقد تصورنا
وقوع عمر في القافية التي يقع فيها عمرو وبالعكس فسقط ما قاله **وزيدت يا**
في بايد ومن نباى المرسلين وملايه وهذا ما ينقاد اليه ولا
يقاس عليه لان رسم المصحف سنة متبعة فوجب الانقياد اليه ولبس معقول
المعنى لنا فلا نقيس فنكتب في غير المصحف بايد كما يكتب بزيد بيا واحدة ومن نبا
زيد ومن ملاوه وملاهم كما يكتب من رشاء زيد ومن خطاهم كما يكتب ذلك
اذا لم يضف للضمير وقيل يكتب يا على مناسبة حركتها اضيفت نحو من خطيئته
او لم تضف نحو من الكلى وههنا تم الكلام في تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد
وما هو الا بضاعة عاجز مزجى البضاعة معدود في اصل التقصير والاضاعة
حقير نادعا المباحث الحسنة قلبه بالسمع والطاعة وانا اعتذر للواقف عليه
بما وقفت البه من العجلة التي اقتضاها الحال لا سيما في هذه الجملة التي وهذه الاصل
فقد وعاني الى الرحيل عنها داعي الارتحال وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل ان ارجع النظر
فيه ولم امكن من اصلاح معضل ولا معان خافية فليصلح المتاهل المتامل من اصلاح ما
يجده من هفوة طغا بها القلم او عثرة زلت بها القدم وليصفح الجميل وليغض ما هو
ناض وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

وقد تم نسخها بحمد الله تعالى وعونه على يد اخفر العباد احمد بن عبد الله ومصححه السابغ الزمرى
سلخ رجب الفرد من سنة ... وحيث تم قلت في تاريخه **كتابة على يد نفعها**
سنة ١١٢٦ ١١٢٦
والحمد لله اولا واخرا وصلى الله وسلم
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين

مطلب رسم المصحف سنة متبعة فوجب الانقياد اليه

الحمد لله تشرف بتملكه العبد الفقير الى الله ... عبد السلام بن عبد الرحمن بن مصطفى بن محمود بن معروف بن ... مصطفى ابن ... البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي ... وذلك في اليوم ... من شهر رمضان المعظم سنة ... ١٢٦٩